مختصر استدراك الحافظ الذهبي
على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن

توفي عام ٨٠٤ هـ

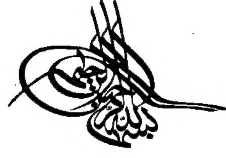
تحقيق ودراسة

عبد الله بن حمد اللحيدان

سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

دار العاصمة

الرياض



النشرة الأولى ١٤١١هـ

دار العاصمة

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١

هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وسلم تسليماً.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾(1).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾(2).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾(3).

أما بعد:

فإن من تأمل دين الإسلام في تقريراته وتشريعاته، يعلم أن هذا الدين لم يدع أمراً فيه صلاح للأمة، إلا وأمرها به، ولا شيئاً فيه ضرر لها، إلا وحذّرها

(1) الآية (١٠٢) من سورة آل عمران.

(2) الآية (١) من سورة النساء.

(3) الآيتان (٧٠ و ٧١) من سورة الأحزاب.

منه، «وثبت أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يمت حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج إليه في أمر الدين والدنيا، وهذا لا مخالف عليه من أهل السنة»[1].

يدل على ذلك حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: تركنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وما طائر يقلّب جناحيه في الهواء، إلا وهو يذكرنا منه علماً، قال: فقال ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «ما بقي شيء يقرّب من الجنة، ويباعد من النار، إلا وقد بين لكم»[2]

ومن هنا نعلم أن هذا الدين قد نظم حياة الأمة في جميع العصور، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فهو دين شامل لجميع نواحي الحياة، في السياسة، والاقتصاد، والتعليم. . . ، وغير ذلك من مستلزمات الحياة، لا يمكن أن يقال: إن هناك ما لا دخل للدين فيه، ولا يسوغ بحال تجزئة الدين بأخذ بعضه، ونبذ بعضه الآخر:

﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[3].

لكن كيف للأمة بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ معرفة ما أُمرت به من أوامر، وما نهيت عنه من نواهي؟.

لا شك بأن كتاب الله جل وعلا فيه الهدى والنور، بيد أنه أجمل أموراً لا بدّ من تفصيلها وتوضيحها، وسكت عن أشياء لا بد من بيانها والحديث عنها، لا عن قصور في هذا الكتاب، لكن لتتمّ البلوى والامتحان، ويتمحّص الناس، ويظهر مدلول قوله تعالى:

---

(١) الاعتصام للشاطبي (ص ٤٩).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٢/١٦٦ رقم ١٦٤٧)، وقال الهيثمي في المجمع (٨/٢٦٤): «رجال الطبراني رجال الصحيح، غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقري، وهو ثقة».

(٣) الآية (٨٥) من سورة البقرة.

﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾[(١)].

ولو أن أحداً من الناس رام الاقتصار على ما نص عليه كتاب الله تعالى من أحكام، لكان للصواب مجانباً، وعن الحق متباعداً، فمن أين له معرفة عدد الصلوات التي افترضها الله في كتابه؟ وعدد ركعات كل صلاة منها؟ ومن أين له معرفة أنصبة الزكاة، وأحكام الحج والصيام، وغير ذلك من الأحكام؟

وقد أدرك رسول الهدى ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ خطورة هذه المقالة، فقال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه».

وفي رواية: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكىء على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإن ما حرّم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كما حرّم الله»[(٢)].

وعن شبيب بن أبي فضالة المكّي أن عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ ذكروا عنده الشفاعة، فقال رجل من القوم: يا أبا النّجيد، إنكم لتحدّثوننا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن؟ فغضب عمران، وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: فهل وجدت صلاة العشاء أربعاً، ووجدت

(١) الآية (٨٠) من سورة النساء.

(٢) أخرج الرواية الأولى أبو داود في سننه (٥/١٠ رقم ٤٦٠٤) في السنة، باب في لزوم السنة، والإمام أحمد في المسند (٤/١٣٠ ـ ١٣١)، كلاهما من طريق حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عوف، عن المقدام بن معد يكرب، به، واللفظ لأبي داود.
وأخرج الرواية الأخرى الترمذي في سننه (٧/٤٢٦ رقم ٢٨٠١) في العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، والإمام أحمد في المسند (٤/١٣٢)، وابن ماجه (١/٦ رقم ١٢) في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ثلاثتهم من طريق معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر، عن المقدام، به، واللفظ للترمذي.

المغرب ثلاثاً، والغداة ركعتين، والظهر أربعاً، والعصر أربعاً؟ قال: لا، قال: فعمّن أخذتم هذا الشأن؟ ألستم عنا أخذتموه، وأخذنا عن نبي الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ؟ ووجدتم في كل أربعين درهماً درهماً، وفي كل كذا شاة، وفي كل كذا بعير كذا؟ أوجدتم في القرآن هذا؟ قال: لا، قال: فعمّن أخذتم هذا؟ أخذناه عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وأخذتموه عنا.

قال: وجدتم في القرآن: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (الحج: ٢٩) أوجدتم: فطوفوا سبعاً، واركعوا ركعتين من خلف المقام؟ أوجدتم هذا في القرآن؟ فعمّن أخذتموه؟ ألستم أخذتموه عنا، وأخذناه عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ؟ قالوا: بلى. قال: أوجدتم في القرآن: «لا جلب، ولا جنب، ولا شغار في الإسلام؟»[1] أوجدتم هذا في القرآن؟ قالوا: لا، قال عمران: فإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام». قال: سمعتم الله تعالى قال في كتابه:
﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (الحشر: ٧)

(١) الجَلَبُ في الصدقة: أن يقدم المصدّق فينزل موضعاً، ثم يرسل إلى المياه من يجلب إليه أموال الناس، فيأخذ زكاتها، فنهي عن ذلك، وأمر أن يأخذ زكاتها على مياهها.
والجَلَبُ في السباق: أن يضع من يجلب على الفرس عند السباق، ويصيح به ليحتدّ في الجري، فنُهوا عن ذلك.
والجَنَبُ في الصدقة: أن ينزل العامل بأقصى مواضع أصحاب الصدقة، ثم يأمر بالأموال أن تُجْنَبَ إليه: أي تحضر، فنُهوا عن ذلك. وقيل: هو أن يَجْنُب رب المال بماله: أي يبعده عن موضعه حتى يحتاج العامل إلى الإبعاد في اتباعه وطلبه.
والجَنَبُ في السباق: أن يَجْنُب فرساً إلى فرسه الذي يسابق عليه، فإذا فتر المركوب تحوّل إلى المجنوب.
والشغار في النكاح: أن يقول الإنسان: زوّجني ابنتك أو أختك، لأزوجك ابنتي أو أختي، وصداق كل واحدة منهما بُضع الأخرى، ولا صداق بينهما. وقيل له شغار: لارتفاع المهر بينهما، من شَغَر الكلب، إذا رفع إحدى رجليه ليبول. / انظر النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٨١ و٣٠٣) و(٢/ ٤٨٢)، وجامع الأصول (٤/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧).

قال عمران: فقد أخذنا عن نبـي الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أشياء ليس لكم بها علم[1].

هذا مـع أن من وفّقه الله، وألهمه رشده لا يشك في أن كتاب الله اشتمل على كثير من الآيات الدّالة على وجوب الأخذ بالسنة، بل جعل ذلك من مستلزمات الإيمان، فقال تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[2].

أما الآيات الدالة عـلى وجوب الأخـذ بالسنـة، فكثيرة، منهـا قولـه تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[3]، ومنها قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾[4]،

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[5]، وغير ذلك من الآيات كثير.

وكان الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ على غاية من الحرص في نشر المفهوم الصحيـح لآيات القرآن.. فعن علقمة، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنـامصات والمتنمّصـات، والمتفلّجات للحسن، المغيّرات خلق الله. قال: فبلـغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، وكانت تقرأ القرآن، فأتته، فقالت: ما حديث بلغني عنك؛ أنك لعنت الواشمات والمستوشمات، والمتنمّصات، والمتفلّجات للحسن،

---

(١) أخرجه البيهقي في المدخل إلى دلائل النبوة (١/٢٥/٢٦)، وروى نحـوه مختصراً السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ٤).

(٢) الآية (٦٥) من سورة النساء.

(٣) الآية (٣٢) من سورة آل عمران.

(٤) الآية (٦٣) من سورة النور.

(٥) الآية (٧) من سورة الحشر.

المغيّرات خلق الله. فقال عبد الله: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وهو في كتاب الله، فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين لوحي المصحف، فما وجدته، فقال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه: قال الله عز وجل:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ . . . الحديث[1].

ولست أريد الاستطراد في ذكر الأدلة على وجوب الأخذ بالسنة، فقد كفانا مؤنة ذلك فحول العلماء، كالشافعي ــ رحمه الله ــ في كتابه الرسالة[2] وغيره.

ويكفي في ذلك إجماع أهل السنة من السلف، فمن بعدهم، إلى عصرنا هذا، على وجوب الأخذ بالسنة كمصدر ثان للتشريع الإسلامي، وأنها هي المبينة للقرآن كما قال تعالى:

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[3].

ونظراً لاستقرار هذا المفهوم لدى سلف الأمة، فقد صرفوا جُلّ اهتمامهم للعناية بالسنة، حفظاً وتدويناً، ونشراً لها، انطلاقاً من قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «بلّغوا عني ولو آية»[4]، وقوله: «نضّر الله امرءاً سمع منا شيئاً، فبلّغه كما سمعه، فرُبّ مُبلّغ أوعى من سامع»[5].

بدأ ذلك منذ وقت مبكّر، في عهده صلى الله عليه وسلم. فقد كان عبد الله بن عمرو بن العاص ــ رضي الله عنهما ــ يكتب كل شيء سمعه من

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/٦٢٠ رقم ٤٨٨٦) في التفسير، باب: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾.
ومسلم (٢/١٦٧٨ رقم ١٢٠) في اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة. . . .

(٢) ص ٧٢ فما بعد.

(٣) الآية (٤٤) من سورة النحل.

(٤) أخرجه البخاري (٦/٤٩٦ رقم ٢٤٦١) في الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

(٥) أخرجه الترمذي (٧/٤١٧ رقم ٢٧٩٥) في العلم، باب في الحث على تبليغ السماع، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يريد حفظه، فنهته قريش، وقالوا: تكتب كل شيء ورسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بشر يتكلم في الغضب والرضى؟ قال: فأمسكت عن الكتاب، حتى ذكرت ذلك لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، فأومأ بإصبعه إلى فيه، وقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا حق»[1].

وفي حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: ما من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب، ولا أكتب[2].

وكان التثبّت في تلقي الأحاديث معمولاً به لدى صحابته ـ صلى الله عليه وسلم ـ. ففي حديث أبي موسى الأشعري أنه جاء إلى عمر بن الخطاب، فقال: السلام عليكم، هذا عبد الله بن قيس، فلم يأذن له، فقال: السلام عليكم، هذا أبو موسى، السلام عليكم، هذا الأشعري، ثم انصرف، فقال: ردّوا علي، ردوا علي، فجاء، فقال: يا أبا موسى، ما ردّك؟ كنا في شغل، قال: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع»، قال: لتأتينّي على هذا ببيّنة، وإلا فعلت، وفعلت، فذهب أبو موسى. قال عمر إن وجد بينة تجدوه عند المنبر عشيّة، وإن لم يجد بينة، فلم تجدوه، فلما أن جاء بالعشيّ، وجدوه، قال: يا أبا موسى، ما تقول؟ أقد وجدت؟ قال: نعم، أبيّ بن كعب، قال: عَدْلٌ، قال: يا أبا الطفيل، ما يقول هذا؟ قال: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول ذلك يا ابن الخطاب، فلا تكونن عذاباً على أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، قال: سبحان الله! إنما سمعت شيئاً، فأحببت أن أتثبّت[3].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤/٦٠ رقم ٣٦٤٦) في العلم، باب كتاب العلم.

(٢) أخرجه البخاري (١/٢٠٦ رقم ١١٢) في العلم، باب كتابة العلم.

(٣) أخرجه البخاري (٤/٢٩٨ رقم ٢٠٦٢) في البيوع، باب الخروج في التجارة. ومسلم (٢/١٦٩٦ رقم ٣٧) في الآداب، باب الاستئذان، واللفظ لمسلم.

ثم لم تزل العناية بجمع السنة وحفظها موضع اهتمام الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ، إلى أن بلغ الأمر ببعضهم إلى أن يرحل من المدينة إلى مصر في طلب حديث واحد.

قال عطاء بن أبي رباح: خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر وهو بمصر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، لم يبق أحد سمعه من رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ غيره، وغير عقبة. فلما قدم أتى منزل مسلمة بن مخلَّد الأنصاري، وهو أمير مصر، فأخبر به، فعجّل، فخرج إليه، فعانقه، ثم قال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، لم يبق أحد سمعه من رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ غيري، وغير عقبة، فابعث من يدلّني على منزله، قال: فبعث معه من يدلّه على منزل عقبة، فأخبر عقبة به، فعجّل، فخرج إليه، فعانقه، وقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، لم يبق أحد سمعه غيري، وغيرك، في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم، سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول: «من ستر مؤمناً في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة»، فقال له أبو أيوب: صدقت، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته، فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد، إلا بعريش مصر(١).

وزاد من حرص الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ ظهور تلك الفرق في عصرهم، وقد اتّخذت سنة الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ مطيّة لتحقيق أهدافها، ومآربها، فتأصّل لديهم مبدأ التثبّت في تلقّي السنة.

قال مجاهد: جاء بُشَيْر العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول:

---

(١) أخرجه الحميدي في مسنده (١/١٨٩ ــ ١٩٠ رقم ٣٨٤)، وأحمد في مسنده (٤/١٥٣ و ١٥٩)، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (ص ١١٨ ــ ١٢٤ رقم ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨).

قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدّثك عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ابْتَدَرَتْه أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[1].

ثم تأثر بهذا المبدأ التابعون، ونشأ علم الجرح والتعديل، وهكذا لم يزل السلف من الصحابة فمن بعدهم يولون السنة هذا الاهتمام، فحفظ الله بهم الدين، وميّزوا بين الغث والسمين، فانطلق جهابذة العلماء، ونقّاد الحديث إلى تبيين صحيح الأحاديث من سقيمها، ونقد أسانيدها ومتونها، وهم جمع لا يحصون كثرة، ومن أشهرهم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ــ رحمهما الله ــ، فسارعا إلى تدوين بعض ما صح لديهما من الأحاديث، ولم يستوعبا جميع الصحيح.

قال البخاري ــ رحمه الله ــ: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر»، وفي رواية: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول»[2].

وسأل أبو بكر ابن أخت أبي النّضْر الإمام مسلماً عن حديث أبي هريرة: «وإذا قرأ (يعني الإمام) فأنصتوا»، فقال: هو عندي صحيح، فقال: لِمَ لَمْ تضعه ههنا؟ (يعني في الصحيح)، قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه»[3].

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٣)، وابن ماجه (١/١٢ رقم ٢٧) في المقدمة، باب التوقّي في الحديث عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، واللفظ لمسلم.
(٢) هدي الساري (ص ٧).
(٣) صحيح مسلم (١/٣٠٤ رقم ٦٣) في الصلاة، باب التشهد في الصلاة.

ثم بعد أن ألّف هذان الجهبذان صحيحيهما بدأ التفكير يراود غيرهما من العلماء في محاولة التأليف في الصحيح كما فعل الشيخان.

فألّف ابن خزيمة، وابن حبان، وابن السكن، وغيرهم في الصحيح، لكن لم يبلغ شيء من هذه الكتب رتبة الصحيحين، ولا يقاربهما؛ فإن الأمة تلقّت أحاديث هذين الكتابين بالقبول، وقد عرض البخاري كتابه الصحيح على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[1].

وبعد أن حظي هذان الكتابان بهذه المكانة في نفوس المسلمين، صرف العلماء جهودهم لخدمتهما، فألّفت المستخرجات عليهما، وترجم لرجالهما، وعملت لهما الشروح. . .، إلى غير ذلك من تنوّع الجهود.

ونظراً لاختلاف الاجتهاد، فقد وجّه بعض العلماء شيئاً من الانتقاد للصحيحين، فألّف الدارقطني كتابه «التتبع»؛ لنقد ما تجلّت له علته من أحاديث هذين الكتابين.

وقد استغل بعض المبتدعة شهرة الصحيحين، ومكانتهما في نفوس المسلمين للطعن في السنة، بدعوى حصر ما صح منها في عدد لا يتجاوز عشرة آلاف حديث، وهي التي أخرجت في الصحيحين، وما عدا ذلك في سائر المصنفات فسقيمة غير صحيحة.

وكان هذا هو السبب الباعث للحاكم ــ رحمه الله ــ في تأليف كتابه «المستدرك»؛ فإنه استشعر ما تنطوي عليه هذه المقالة من القدح في سنة المصطفى ــ صلى الله عليه وسلم ــ، فبادر إلى إخراج أحاديث استدركها على

(١) الموضع السابق من هدي الساري.

الشيخين رأى أنهما لم يخرجاها، مع أنها على شرطهما أو تقاربه، فقال في المقدمة:

«ثم قيّض الله لكل عصر جماعة من علماء الدين، وأئمة المسلمين، يزكّون رواة الأخبار، ونقلة الآثار؛ ليذبّوا به الكذب عن وحي الملك الجبار، فمن هؤلاء الأئمة: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ـ رضي الله عنهما ـ، صنّفا في صحيح الأخبار كتابين مهذّبين انتشر ذكرهما في الأقطار، ولم يحكما، ولا واحد منهما: أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه. وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة، يشمّتون برواة الآثار؛ بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء، أو أقل، أو أكثر منه، كلها سقيمة غير صحيحة.

وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة [يعني نيسابور]، وغيرها: أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المرويّة بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها...، وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان ـ رضي الله عنهما ـ، أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء الإسلام...»(١).

وقد نسب الحاكم إلى التساهل في الحكم على أحاديث بالصحة على شرط الشيخين أو أحدهما، أو بالصحة فقط وليست كذلك.

✓ واختلفت الآراء في تقييمه، وتعددت المؤلفات حوله، فأول من ألّف: ابن عبد الهادي، واسم كتابه: «الكلام على أحاديث كثيرة فيها ضعف من المستدرك للحاكم»، ثم الذهبي، وكتابه هو التلخيص، ثم تلاه ابن الملقن

---

(١) المستدرك (١/٢ ـ ٣).

فاختصر التلخيص للذهبي، ثم العراقي، واسم كتابه: «المستخرج على مستدرك الحاكم»، وسبط ابن العجمي، واسم كتابه: «تلخيص المستدرك»، وللحافظ ابن حجر تعليق على المستدرك بدأ به ولم يتمه، ثم الحافظ السيوطي، واسم كتابه: «توضيح المدرك في تصحيح المستدرك»[1]. وهذا الكتاب الذي نقدمه بين يدي القراء عبارة عن أطروحة قدمت لكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض لنيل درجة الماجستير، وهو مكون من قسمين: القسم الأول يبدأ من أول الكتاب حتى نهاية الحديث رقم (٤٨٣) بالإضافة لدراسة عن الحاكم وكتابه المستدرك، وابن الملقن ومختصره. والقسم الثاني يبدأ من الحديث رقم (٤٨٤)، وينتهي بنهاية الكتاب بالحديث رقم (١١٨٢)، بالإضافة لدراسة عن الحافظ الذهبي وكتابه التلخيص، وترجمة موجزة للحاكم وكتابه المستدرك، وعن ابن الملقن ومختصره وفيها إضافات على ما ذكر في القسم الأول. وقد قمنا بحذف المقدمتين وما تضمنتاه من الدراسة خشية من كبر حجم الكتاب، والاكتفاء من ذلك بتراجم موجزة؛ لأن كلاً من الحاكم والذهبي وابن الملقن قد قدمت عنهم دراسات مسبقة، ومنها أطروحة الدكتور الشيخ محمود ميرة عن الحاكم وكتابه المستدرك. فنسأل الله تعالى أن ينفع القارىء بهذا الجهد المتواضع، وأن يغفر لنا الزلّة فيما أخطأنا فيه مما تجشمناه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المحققان

عبد الله بن حمد اللحيدان

سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

التعريف بالحاكم وبكتابه المستدرك

(أ) الحاكم:

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم، أبو عبد الله بن البيّع الضّبّي، الطّهماني، النيسابوري، الشافعي.

ولد يوم الاثنين ثالث شهر ربيع سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور.

وطلب العلم في صغره بعناية والده وخاله، وأوّل سماعه كان في سنة ثلاثين وثلاثمائة، واستملى على ابن حبان في سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، وهو ابن ثلاث عشرة سنة.

ورحل في طلب العلم وهو ابن عشرين سنة، وسمع من نحو ألفي شيخ، وعدد من روى عنهم في المستدرك فقط واحد وتسعون وأربعمائة شيخ[1]. ومن أبرز شيوخه: أبو بكر الصبغي، وابن حبان، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، وأبو علي الحسين بن علي الحافظ النيسابوري، ومحمد بن يعقوب الأصم، وابن الأخرم محمد بن يعقوب الشيباني، وغيرهم.

وحدث عنه الدارقطني وهو من شيوخه، وأبو الفتح ابن أبي الفوارس، وأبو ذر الهروي، وأبو يعلى الخليلي صاحب الإرشاد، وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وغيرهم.

وقد شرع الحاكم في التأليف سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، وله من العمر

---

(١) كما في فهرسة الشيخ الميرة لشيوخ الحاكم (ص ٩٤ ـ ١٠٣) من رسالته آنفة الذكر.

نحو من ست عشرة سنة، فكثُرت مصنفاته حتى بلغت قريباً من ألف جزء، منها:

١ ـ المستدرك على الصحيحين.

٢ ـ تاريخ نيسابور.

٣ ـ معرفة علوم الحديث.

٤ ـ المدخل إلى الصحيح.

وغيرها من الكتب.

وكان الحاكم ـ رحمه الله ـ من أجلّة العلماء، وحفّاظ الحديث، أثنى عليه جمع من العلماء. قال الخليل بن عبد الله الحافظ ـ بعد أن ذكر الحاكم ـ: ناظر الدارقطني، فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، قال: ثم كنت أسأله، فقال لي: إذا ذاكرت في باب لا بد من المطالعة لكبر سنّي، فرأيته في كل ما ألقي إليه بحراً[١].

وقال عبد الغافر بن إسماعيل: أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته...، ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه، ويحكون أن مقدّمي عصره مثل الصعلوكي، والإمام ابن فورك، وسائر الأئمة يقدمونه على أنفسهم، ويراعون حق فضله، ويعرفون له الحرمة الأكيدة، ثم أطنب في تعظيمه، وقال: هذه جمل يسيرة، وهو غيض من فيض سيره وأحواله، ومن تأمل كلامه في تصانيفه، وتصرفه في أماليه، ونظره في طرق الحديث، أذعن بفضله، واعترف له بالمزيّة على من تقدمه، وإتعابه من بعده، وتعجيزه اللاحقين عن بلوغ شأوه، عاش حميداً، ولم يخلف في وقته مثله[٢].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/١٠٤٠ ـ ١٠٤١).

(٢) المرجع السابق (ص ١٠٤٣ ـ ١٠٤٤).

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: سألت الدارقطني: أيهما أفضل، ابن مندة، أو ابن البيع؟ فقال: ابن البيع أتقن حفظاً[1].

وقال الخطيب البغدادي: كان من أهل الفضل والعلم، والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة، وكان ثقة[2].

وقال الذهبي: الإمام الحافظ الناقد العلّامة، شيخ المحدّثين، صاحب التصانيف[3].

قلت: وقد اتهم الحاكم بالرفض والغلو في التشيع، وليس الأمر كذلك؛ وإنما فيه تشيع قليل لا يصل به إلى درجة الغلو والرفض، وقد أطال ابن السبكي الكلام في رد هذه التهمة عن الحاكم، وفي الآخر قال: «أوقع الله في نفسي أن الرجل كان عنده ميل إلى علي ــ رضي الله عنه ــ، يزيد على الميل الذي يطلب شرعاً، ولا أقول أنه ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان ــ رضي الله عنهم ــ، ولا أنه يفضل علياً على الشيخين، بل أستبعد أن يفضله على عثمان ــ رضي الله عنهما ــ»[4].

وردّ الذهبي على من وصف الحاكم بالرفض بقوله: «ليس رافضياً، بل يتشيّع»، وقال أيضاً في وصف الحاكم: «صنّف، وخرّج، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل، وكان من بحور العلم، على تشيّع قليل فيه»[5].

توفي الحاكم ــ رحمه الله ــ في صفر سنة خمس وأربعمائة، وذلك أنه دخل الحمام، فاغتسل، وخرج، وقال: آه، وقبضت روحه وهو متّزر، لم يلبس

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧١).

(٢) تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢ ــ ١٦٣).

(٤) طبقات الشافعية (٤/ ١٦٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٤).

قميصه بعد، ودفن بعد العصر، يوم الأربعاء، وصلّى عليه القاضي أبو بكر الحيري[1].

* * *

(ب) المستدرك:

تقدم أن الحاكم ألّف كتابه المستدرك بناءً على سؤال جماعة من أعيان أهل العلم أن يجمع لهم كتاباً يشتمل على أحاديث مروية بأسانيد يحتج البخاري ومسلم بمثلها؛ ردّاً على من ظهر في عصره من المبتدعة الذين يشمّتون برواة الآثار، ويزعمون أن ما صح من الأحاديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهي التي حواها الصحيحان.

وقد رتب الحاكم كتابه هذا على أبواب الدين، فهو من الجوامع، وأورد فيه أحاديث رأى أنها صحيحة على شرط الشيخين، أو أحدهما، أو صحيحة فقط، لا على شرط أحد منهما، ولم يخرجها أحد من الشيخين في صحيحهما، وقد يورد الحديث ويذكر بعض علله، ثم يتبعه بشواهد يصحح الحديث بمجموعها[2]، وقد يورده لاستغرابه له، وينص على أن أحد رواته ليس من شرط كتابه[3].

---

(١) الموضع السابق (ص ١٧٣)، وانظر ترجمة الحاكم في: تاريخ بغداد (٥/٤٧٣ ــ ٤٧٤)، وتذكرة الحفاظ (٣/١٠٣٩ ــ ١٠٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٦٢ ــ ١٧٧)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٤/١٥٥ ــ ١٧١).

(٢) أخرج الحاكم في المستدرك (١/٥٣٨) حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً: «من دخل السوق، فقال: لا إله إلا الله. . .» الحديث، وذكر الاختلاف على عمر بن محمد، ثم أتبعه ببعض المتابعات، وقال: «وفي الباب عن جابر، وأبي هريرة، وبريدة الأسلمي، وأنس ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ، وأقربها بشرائط هذا الكتاب حديث بريدة بغير هذا اللفظ».

(٣) كما في المستدرك (٣/٢٦٢) حين قال: «ومسانيد عتبة بن غزوان عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عزيزة، وقد كتبنا من ذلك حديثاً استغربناه جداً، أنا ذاكره، وإن لم يكن الغلابي من شرط هذا الكتاب»، ثم ذكره، وهو الحديث الآتي برقم (٦٧١)، وهو حديث موضوع بذاك الإسناد.

وقد اختلف العلماء في مقصود الحاكم بشرط الشيخين أو أحدهما، وقد تبنّى الذهبي الرأي القائل: إن شرط الشيخين أو أحدهما: كون سلسلة رجال الإسناد من الصحابي إلى طبقة شيوخ الشيخين هم ممن أخرج لهم في الصحيحين، أو أحدهما على حسب تصحيح الحاكم للحديث.

ومما لا شك فيه أن الحاكم توسع في الشرط، وتساهل في حكمه على أحاديث بالصحة مع أن في أسانيدها من رماه هو بالكذب[1].

وبناء على هذا التساهل نيل من الحاكم، ومن كتابه، فقال أبو سعد الماليني: «طالعت كتاب المستدرك على الشيخين الذي صنّفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما»، فتعقبه الذهبي بقوله: «هذه مكابرة وغلوّ، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث، في الظاهر على شرط أحدهما، أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفيّة مؤثّرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيّد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها»[2].

وقال الذهبي في موضع آخر: «ليته لم يصنف المستدرك، فإنه غضّ من فضائله بسوء تصرّفه»[3].

قلت: وقد اعتذر بعضهم عن الحاكم بعدة أعذار، منها كبر سنه عند تأليف الكتاب، ومنها قول الحافظ ابن حجر[4]: «إنما وقع للحاكم التساهل

---

(١) انظر الحديث رقم (٦٤٨) حيث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سهل قال الحاكم في تاريخه: كذاب، وهنا يصحح له...».

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/١٧٥).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/١٠٤٥).

(٤) تدريب الراوي (١/١٠٦ ــ ١٠٧).

لأنه سوّد الكتاب لينقّحه، فأعجلته المنيّة، قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، ثم قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه، وأكثر الناس له ملازمة: البيهقي، وهو إذا ساق عنه في غير المملى شيئاً لا يذكره إلا بالإجازة، قال: والتساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده». اهـ(١).

قلت: وقد جمع الذهبي الأحاديث الموضوعة في المستدرك في جزء اسمه: «المستدرك على المستدرك»، وهي تقارب مائة حديث(٢).

* * *

(١) وانظر الحاكم وكتابه المستدرك للشيخ محمود الميرة (ص ١١٥) فما بعد.

(٢) انظر كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/عمود ١٦٧٢)، و«الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» لبشار عواد معروف (ص ١٤٣).

التعريف بابن الملقن

هو سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري، الوادي آشي، الأندلسي، ثم المصري، الشافعي، المعروف بابن النحوي؛ لأن أباه كان عالماً به، ويعرف أيضاً بابن الملقن؛ لأن أباه توفي وله من العمر سنة، وأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان يلقّن القرآن في الجامع الطولوني، فتزوج بأمه، فعرف به، وكان يغضب إذا قيل: ابن الملقن، بحيث لم يكتبها بخطه.

وولد ابن الملقن بالقاهرة يوم الخميس الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، كتب ذلك بخطه[1]، ونشأ في كفالة زوج أمه، ووصيه، فحفظ القرآن والعمدة، وأخذ عن شيوخ كثر، منهم تقي الدين السبكي، ومغلطاي، وابن سيد الناس، والعز ابن جماعة، والقطب الحلبي، وقرأ على العلائي في كتابه جامع التحصيل، ورحل عدة رحلات، منها رحلته إلى الحج، ورحلته إلى دمشق، ورحلته إلى بيت المقدس وهي التي كتب فيها مؤلفه موضوع هذا البحث كما صرح بذلك في خاتمته، «وتفقه، واشتغل في فنون، فبرع، ودرّس، وأفتى، وصنف، وجمع»[2]، وأخذ عنه جم غفير، منهم الحافظ ابن حجر، وابن ناصر الدين الدمشقي، وسبط ابن العجمي، وأبو زرعة أحمد ابن الحافظ العراقي، وغيرهم.

(١) الضوء اللامع (٦/ ١٠٠).

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد (ص ١٩٨).

وفي سنة ثمانين وسبعمائة طلب ابن الملقن لقضاء القضاة، فامتحن بسبب ذلك[1].

وله مصنفات عدة، في الحديث، والفقه، وغيرها، قريباً من ثلاثمائة مصنف، منها شرح البخاري في عشرين مجلداً، والبدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير في ست مجلدات، والمقنع في علوم الحديث، وتحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، واختصار تلخيص الذهبي لمستدرك الحاكم، وهو هذا الكتاب موضع البحث، وسيأتي الكلام عنه.

وقد أثنى على ابن الملقن جمع من العلماء، منهم العلائي بقوله: «الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ المتقن، شرف الفقهاء والمحدثين، فخر الفضلاء»[2].

ومنهم الحافظ العراقي بقوله: «الشيخ الإمام الحافظ»[3]، وعظمه أبو البقاء السبكي، ووصفه ابن فهد بقوله: «الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، وعلم الأئمة الأعلام، عمدة المحدثين، وقدوة المصنفين»[4].

توفي ابن الملقن ــ رحمه الله ــ ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول، سنة أربع وثمانمائة[5].

* * *

---

(١) انظر المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق (ص ٢٠٠).
(٣) المرجع السابق أيضاً.
(٤) المرجع السابق أيضاً (ص ١٩٧).
(٥) انظر ترجمته في «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٥/ ٤١ ــ ٤٦)، وذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد (ص ١٩٧ ــ ٢٠٦)، والضوء اللامع (٦/ ١٠٠ ــ ١٠٥)، وشذرات الذهب (٧/ ٤٤ ــ ٤٥)، والبدر الطالع (١/ ٥٠٨).

التعريف بالحافظ الذهبي

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي، التميمي، مولاهم، التركماني الأصل، الفارقي، ثم الدمشقي الشافعي.

ولد في ثالث ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وستمائة.

ونشأ في بيئة وعصر كان لهما أثر كبير في تكوين شخصيته العلمية. أما بيئته، فإنه شب وترعرع في أحضان أسرة لها حظ من العلم، واهتمام بتحصيله.

وأما عصره فإنه شهد نشاطاً علمياً واهتماماً بعلوم الشرع.

وكان رحمه الله شغوفاً بطلب العلم وتحصيله، فرحل إلى كثير من البلدان منها رحلته إلى البلاد المصرية وسماعه من كثير من علمائها، منهم: ابن دقيق العيد، والأبرقوهي، وأبو محمد الدمياطي، وأبو العباس ابن الظاهري. ورحل كذلك إلى بعلبك وحلب ونابلس والاسكندرية وحج عام ٦٩٨هـ وسمع بمكة من التوزري وغيره، حتى بلغ عدد شيوخه ما يقرب من ألف شيخ وثلاثمائة شيخة، لكنه لم يتأثر بأحد منهم مثلما تأثر بشيخ الإسلام ابن تيمية وأبي الحجاج المزّي وعلم الدين البرزالي رحمهم الله؛ فإنه رافقهم وتأثر بهم وبمعتقدهم، وكانوا جميعاً على عقيدة السلف.

يقول رحمه الله عن شيخه المزّي: «شيخنا الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام»[1] ويقول أيضاً: «كان خاتمة الحفاظ وناقد الأسانيد والألفاظ وهو صاحب معضلاتنا، وموضح مشكلاتنا...، وكان مأمون الصحبة، حسن المذاكرة، خيِّر الطويَّة، محباً للآثار، معظماً لطريق السلف، جيد المعتقد»[2].

ويقول عن شيخه البرزالي: «وسمعت الكثير بقراءة الإمام العالم الحافظ مفيد الآفاق، مؤرخ العصر علم الدين أبي محمد القاسم بن محمد بن يوسف ابن الحافظ زكي الدين البرزالي»[3]، وقال أيضاً: «هو الذي حبب إلي طلب الحديث، فإنه رأى خطي، فقال خطك يشبه خط المحدثين، فأثَّر قوله فيّ، وسمعت منه، وتخرجت به في أشياء»[4].

وكان الذهبي على غاية من الإعجاب بالمعجم الذي جمعه البرزالي لشيوخه وقد نظم فيه شعراً يقول فيه:

إن رُمْت تفتيش الخزائن كلها ... وظهور أجزاء بدت وعوالي
ونعوت أشياخ الوجود وما رووا ... طالع أو اسمع معجم البرزالي[5]

وأما شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد اشتهر الذهبي بصحبته والتأثر به، وتُكُلِّم فيه لأجل ذلك كما سيأتي، وكان معجباً به وبعلمه، وباقي صفاته وقد أكثر من مدحه في مواضع عدة من كتبه وأودعه في تذكرة الحفاظ[6]. وفيه

(١) تذكرة الحفاظ (١٤٩٨/٤).
(٢) الدرر الكامنة (٢٣٥/٥ ـ ٢٣٦).
(٣) شيوخ الذهبي الملحق بآخر كتابه تذكرة الحفاظ (١٥٠١/٤).
(٤) الدرر الكامنة (٣٢٣/٣).
(٥) المرجع السابق (ص ٣٢٢).
(٦) (١٤٩٦/٤).

يقول: «الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسِّر البارع، شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة العصر...، عنى بالحديث، ونسخ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخرّج وانتقى، وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه وفي علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك. وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزهاد الأفراد، والشجعان الكبار والكرماء الأجواد، أثنى عليه الموافق والمخالف وسارت بتصانيفه الركبان لعلها ثلاثمائة مجلد».

وقد تتلمذ على الذهبي جم غفير، من أهمهم صلاح الدين الصفدي، والكتبي والحسيني وابن كثير، وتاج الدين السبكي.

وجميعهم قد أثنوا عليه كما سيأتي، إلا أن ابن السبكي أكثر من الوقيعة في شيخه في مواضع من كتبه، دفعه إلى ذلك سخطه على شيخه لمتابعته ابن تيمية، وعقيدته التي تخالف ما هو عليه.

يقول ابن السبكي: «واعلم أن هذه الرِّفقة، أعني المزّي، والذهبي، والبرزالي، وكثيراً من أتباعهم، قد أضَرّ بهم أبو العباس ابن تيمية إضراراً بيّناً، وحمّلهم من عظائم الأمور أمراً ليس هيّناً، وجرّهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم، وأوقفهم في دكادك من نار، المرجوّ من الله أن يتجاوزها لهم، ولأصحابهم»[1].

وقد اعترف ابن السبكي بفضل الذهبي عليه كما سيأتي في ذكر ثنائه عليه، ويقول في موضع آخر، «وكنت أنا كثير الملازمة للذهبي، أمضي إليه في كل يوم مرتين، بكرة والعصر، وأما المزّي، فما كنت أمضي إليه غير مرتين في الأسبوع، وكان سبب ذلك: أن الذهبي كان كثير الملاطفة لي، والمحبّة في، بحيث يعرف من عرف حالي معه أنه لم يكن يحب أحداً كمحبّته فيّ، وكنت أنا

(١) طبقات الشافعية (١٠/٤٠٠).

شاباً، فيقع ذلك مني موقعاً عظيماً، وأما المزي، فكان رجلاً عبوساً مهيباً»[١].

أقول: ولم يرع السبكي لشيخه حرمة هذه المودّة، بل أكثر من الوقيعة فيه بعبارات كان ينبغي له الورع من إطلاقها على شيخه.

ولست هنا في مقام عرض أقواله، والرد عليها، فالأمر يطول، وقد كفيت مؤنة ذلك، وسأذكر بعضاً من كلامه، وأحيل على المواضع الأخرى، وأذكر بعضاً من كلام العلماء في الرد عليه، وأحيل على الباقي.

يقول السبكي في ترجمة شيخه: «وكان شيخنا ـ والحق أحق ما قيل، والصدق أولى ما آثره ذو السبيل ـ شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الإزراء بأهل السنة، الذين إذا حضروا كان أبو الحسن الأشعري فيهم مقدّم القافلة، فلذلك لا ينصفهم في التراجم، ولا يصفهم بخير، إلا وقد رغم منه أنف الراغم، صنّف التاريخ الكبير، وما أحسنه لولا تعصّب فيه، وأكمله لولا نقص فيه، وأيّ نقص يعتريه»[٢].

ويقول أيضاً: «فعند ذلك تقضي العجب من هذا الذهبي! وتعلم إلى ماذا يشير المسكين، فَوَيْحه، ثم ويحه»[٣]، بل وصل الحال بالسبكي إلى أن قال مرة: «وإذا وصل إلى هذا الحد والعياذ بالله، فهو مطبوع على قلبه»[٤]، إلى عبارات له أخر في شتات من كتبه[٥].

---

(١) الموضع السابق (ص ٣٩٨).
(٢) طبقات الشافعية (٩/١٠٣ ـ ١٠٤).
(٣) الموضع السابق (٣/٣٥٢).
(٤) الموضع السابق (٢/١٥).
(٥) انظر مثلاً الموضع السابق (٢/١٣ و١٤ و١٥ و٢٢) و(٣/٢٩٩ و٣٥٢ و٣٥٣) و(٤/١٣٣ و١٤٧)، ومعيد النعم ومبيد النقم له (ص ٧٤ و٨٧)، وانظر الإعلان بالتوبيخ للسخاوي (ص ١٠١).

وقد رد عليه بعض العلماء، منهم العز الكناني، فقال: «هو رجل قليل الأدب، عديم الإنصاف، جاهل بأهل السنة ورتبهم، يدل على ذلك كلامه»[1].

وقال الشوكاني: «قد أكثر التشنيع عليه تلميذه السبكي، وذكر في مواضع من طبقاته للشافعية، ولم يأت بطائل، بل غاية ما قاله: أنه كان إذا ترجم الظاهرية والحنابلة أطال في تقريظهم، وإذا ترجم غيرهم من شافعي، أو حنفي لم يستوف ما يستحقه.

قال الشوكاني: وعندي أن هذا كما قال الأول:

وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

فإن الرجل ملىء حباً للحديث، وغلب عليه، فصار الناس عنده هم أهله، وأكثر محققيهم وأكابرهم هم من كان يطيل الثناء عليه، إلا من غلب عليه التقليد، وقطع عمره في اشتغال بما لا يفيد. ومن جملة ما قاله السبكي في صاحب الترجمة:

أنه كان إذا أخذ القلم غضب حتى لا يدري ما يقول، وهذا باطل؛ فمصنفاته تشهد بخلاف هذه المقالة، وغالبها الإنصاف، والذب عن الأفاضل، وإذا جرى قلمه بالوقيعة في أحد، فإن لم يكن من معاصريه، فهو إنما روى ذلك عن غيره، وإن كان من معاصريه، فالغالب أنه لا يفعل ذلك إلا مع من يستحقه، وإن وقع ما يخالف ذلك نادراً، فهذا شأن البشر، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا المعصوم، والأهوية تختلف، والمقاصد تتباين، وربك يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون»[2].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ (ص ١٠١).

(٢) البدر الطالع (٢/١١١ ـ ١١٢)، وانظر في الرد أيضاً، الإعلان بالتوبيخ (ص ١٣٥)، و: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص ٤٦٠ ـ ٤٦١).

ثناء العلماء عليه:

إن شخصية الذهبي العلمية فرضت محبته وتقديره على كل منتسب للعلم وأهله، حتى وإن لم يكن على وفاق معه في المعتقد، ولذا نجد من يطريه بألفاظ من المديح يخشى عليه من مجاوزة الحدّ فيها، ومع ذلك يحمل راية الحطّ عليه؛ لأجل اعتقاده، كتلميذه تاج الدين السبكي كما سيأتي.

والعمدة في ذلك على جمهور العلماء، فإن ثناءهم على الذهبي لا يكاد يحصر، ويكفيه فخراً أن الحافظ ابن حجر قال: «شربت ماء زمزم لأصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ»[1].

وقد أثنى عليه جملة من العلماء، منهم تلاميذه: ابن شاكر الكتبي، والصفدي، والحسيني، والتاج السبكي وابن كثير، وابن الموصلي الطرابلسي، والبدر النابلسي، ومنهم الأسنوي، وابن الجزري، وابن ناصر الدين، وابن قاضي شهبة، وابن تغري بردي، والسيوطي، وابن طولون، والشوكاني.

أما الكتبي، والصفدي فعبارتهم واحدة، والظاهر أن أحدهما أخذ من الآخر، وكلام الصفدي أتم، حيث يقول: «الشيخ الإمام العلّامة الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، حافظ لا يجارى، ولافظ لا يُبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس، ذهن يتوقَّد ذكاؤه، ويصحّ إلى الذهب نسبته وانتماؤه، جمع الكثير، ونفع الجمّ الغفير، وأكثر من التصنيف، ووفّر مؤنة التطويل في التأليف...، اجتمعت به، وأخذت عنه، وقرأت عليه كثيراً من تصانيفه، ولم أجد عنده جمود المحدّثين، ولا كودنة النقلة، بل هو فقيه النظر، له دربة بأقوال الناس، ومذاهب الأئمة من السلف وأرباب المقالات، وأعجبني منه

(١) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٤٨).

ما يعانيه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثاً يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن، أو إظلام إسناد، أو طعن في رواته، وهذا لم أر غيره يراعي هذه الفائدة فيما يورده»[(١)].

وأما الحسيني، فقال: «شيخنا الحافظ الإمام العلاّمة، مؤرّخ الشام»، ومحدّثه، ومفيده. . .، خرّج لجماعة من شيوخه، وجرّح وعدّل، وفرّع وأصّل، وصحّح وعلّل، واستدرك وأفاد، وانتقى، واختصر كثيراً من تواليف المتقدمين والمتأخرين، وصنّف الكتب المفيدة السائرة في الآفاق»[(٢)].

وأما تاج الدين السبكي، فقال: «أما أستاذنا أبو عبد الله، فبصر لا نظير له، وكنز هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد، فنظرها، ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها. . .، وهو الذي خرّجنا في هذه الصناعة، وأدخلنا في عداد الجماعة. . .» إلى أن قال: «وما زال يخدم هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه، وتعب الليل والنهار، وما تعب لسانه وقلمه، وضُربت باسمه الأمثال، وسار اسمه مسير الشمس، إلا أنه لا يتقلّص إذا نزل المطر، ولا يدبر إذا أقبلت الليال»[(٣)].

وأما ابن كثير فقال: «الشيخ الحافظ الكبير، مؤرخ الإسلام، وشيخ المحدثين، وقد ختم به شيوخ الحديث وحفاظه ــ رحمه الله ــ»[(٤)].

وأما أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الموصلي الطرابلسي،

---

(١) الوافي بالوفيات (٢/١٦٣).

(٢) ذيل العبر (ص ٢٦٧ ــ ٢٦٨)، وذيل تذكرة الحفاظ (ص ٣٤ ــ ٣٥) كلاهما له.

(٣) طبقات الشافعية له (٩/١٠١ و١٠٢).

(٤) البداية والنهاية (١٤/٢٢٥).

الشافعي، فإنه قدم دمشق متوجهاً إلى الحج سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فلما التقى بالذهبي قال:

ما زلت بالسمع أهواكم، وما ذكرت أخبـاركم قط إلا مِلْتُ من طرب
وليس من عجب أن ملت نحوكم فالناس بالطبع قد مالوا إلى الذهب[1]

وأما البدر النابلسي، فقال في مشيخته: «كان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم، حديد الفهم، ثاقب الذهن، وشهرته تغني عن الإطناب فيه»[2].

وقال الأسنوي: «حافظ زمانه...، صنّف التصانيف الكثيرة المشهورة النافعة»[3].

وقال ابن الجزري: «الحافظ، أستاذ ثقة كبير...، كتب كثيراً، وألّف وجمع وأحسن في تأليف طبقات القراء»[4].

وقال ابن ناصر الدين: «الشيخ الإمام، الحافظ الهمام، مفيد الشام، ومؤرخ الإسلام، ناقد المحدّثين، وإمام المعدّلين والمجرّحين...، كان آية في نقد الرجال، عمدة في الجرح والتعديل، عالماً بالتفريع والتأصيل، إماماً في القراءات، فقيهاً في النظريات، له دربة بمذاهب الأئمة وأرباب المقالات، قائماً بين الخلف بنشر السنة ومذهب السلف...، له المؤلفات المفيدة، والمختصرات الحسنة، والمصنفات المديدة»[5].

وقال ابن قاضي شهبة: «الإمام العلامة الحافظ المقرىء، مؤرخ

---

(١) الرد الوافر (ص ٣١ ــ ٣٢).
(٢) الدرر الكامنة (٣/٤٢٧).
(٣) طبقات الشافعية له (١/٥٥٨ ــ ٥٥٩).
(٤) غاية النهاية (٢/٧١).
(٥) الموضع السابق من الرد الوافر.

الإسلام. . . ، قرأ القراءات وأتقنها، وشارك في بقية العلوم، وأقبل على صناعة الحديث فأتقنها، وتخرج به حفاظ العصر، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة، مع الدين المتين، والورع والزهد»(١).

وقال ابن تغري بردي: «الشيخ الإمام، الحافظ المؤرخ، صاحب التصانيف المفيدة. . . ، أحد الحفاظ المشهورة. . . ، سمع الكثير، ورحل البلاد، وكتب وألّف، وصنّف وأرّخ، وصحّح، وبرع في الحديث وعلومه، وحصّل الأصول، وانتقى»(٢).

وقال السيوطي: «الإمام الحافظ، محدث العصر، وخاتمة الحفاظ، ومؤرخ الإسلام، وفرد الدهر، والقائم بأعباء هذه الصناعة. . . ، رحل، وعني بهذا الشأن، وتعب فيه، وخدمه إلى أن رسخت فيه قدمه، وتلا بالسبع، وأذعن له الناس. . . ، والذي أقوله: إن المحدّثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر»(٣).

وقال ابن طولون: «الإمام العلامة، شيخ المحدّثين، وقدوة الحفاظ، ومؤرخ الشام ومفيده. . . ، جرّح، وعلل، وعدّل، واستدرك، وأفاد، وانتقى، واختصر كثيراً من تواريخ المتقدمين والمتأخرين، وكتب علماً كثيراً، وصنف الكتب المفيدة. . . ، ومصنفاته، ومختصراته، وتخاريجه تقارب المائة، وقد سار بجملة منها الركبان في أقطار البلدان، وكان أحد الأذكياء المعروفين، والحفاظ المبرّزين»(٤).

وقال الشوكاني: «الحافظ الكبير المؤرخ، صاحب التصانيف السائرة في

---

(١) طبقات الشافعية له (٣/٧٢ ـ ٧٣).

(٢) النجوم الزاهرة (١٠/١٨٢).

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ له (ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(٤) القلائد الجوهرية (٢/٤٥٠ ـ ٤٥١).

الأقطار. . .، وجميع مصنفاته مقبولة، مرغوب فيها، رحل الناس لأجلها، وأخذوها عنه، وتداولوها، وقرأوها، وكتبوها في حياته، وطارت في جميع بقاع الأرض، وله فيها تعبيرات رائقة، وألفاظ رشيقة غالباً، لم يسلك مسلكه فيها أهل عصره، ولا من قبلهم، ولا من بعدهم، وبالجملة فالناس في التاريخ من أهل عصره فمن بعدهم عيال عليه، ولم يجمع أحد في هذا الفن كجمعه، ولا حرره كتحريره»[١].

وقد برع الذهبي في التأليف فأكثر منه جداً، وقد حصر الدكتور بشار عواد معروف ما استطاع من مؤلفاته فبلغت خمسة عشر ومائتي مؤلف[٢]، ومن أهم مؤلفاته:

١ ـ تاريخ الإسلام، وهو أعظم كتبه وأحسنها، يقع في واحد وعشرين مجلداً، تناول فيه الحوادث والتراجم من السنة الأولى للهجرة حتى سنة (٧٠٠هـ)، ورتبه على الطبقات، والطبقة عنده مدتها عشر سنوات، فتألَّف كتابه من سبعين طبقة، ورتب فيه الحوادث على السنوات[٣].

٢ ـ سير أعلام النبلاء، وهو كتاب يشبه في مادته كتابه تاريخ الإسلام، إلا أنه اقتصر فيه على النبلاء فقط، وهم المشاهير، وأما تاريخ الإسلام فإنه جمع فيه النبلاء وغيرهم، ولذا يعتبر بعضهم هذا الكتاب مختصراً من تاريخ الإسلام.

٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، وهو من أحسن كتب الذهبي

---

(١) البدر الطالع (٢/١١٠ ـ ١١١).
(٢) انظر مقدمة السير (١/٧٥ ـ ٩٠) و: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص ١٤٠ ـ ٢٧٦).
(٣) انظر المرجع الأخير السابق (ص ٢٧٩) والوافي بالوفيات (٢/١٦٣).

وأجلِّها، وقد أورد فيه جميع من وقف عليه ممن تكلَّم فيه، بما فيهم الأئمة وخلق من الثقات، لا للقدح فيهم، وإنما للدفاع عنهم، ولذا فقد حوى كتابه هذا الوضاعين والمتروكين والضعفاء وخلقاً من الأئمة وثقات المحدثين.

توفي الذهبي رحمه الله تعالى ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، بالمدرسة المنسوبة لأم الصالح، في قاعة سكنه، بعد العشاء قبل نصف الليل، ودفن من الغد بمقبرة الباب الصغير من دمشق.

وكان رحمه الله قد أضرَّ قبل موته، في سنة إحدى وأربعين وسبعمائة بماء نزل في عينيه، فكان يتأذى ويغضب إذا قيل له: لو قَدَحْتَ هذا لرجع إليك بصرك، ويقول: ليس هذا بماء، وأنا أعرف بنفسي؛ لأنني ما زال بصري ينقص قليلاً قليلاً، إلى أن تكامل عدمه.

وكان في غاية من الحرص على طاعة الله، حتى وهو في لحظات النزع، فقد عاده تقي الدين السبكي قبل المغرب وهو في السياق، وقال له: كيف تجدك؟ قال: في السياق، ثم سأله: أدخل وقت المغرب؟ فقال له: ألم تصلِّ العصر؟ قال: بلى، ولكن لم أصلِّ المغرب إلى الآن، ثم سأل السبكي عن الجمع بين المغرب والعشاء تقديماً، فأفتاه بذلك، ففعله[1].

وكان ـــ رحمه الله ـــ يقول شعراً جيداً، فمن ذلك قوله:

إذا قرأ الحديث عليّ شخص ... وأخلى موضعاً لوفاة مثلي
فما جازى بإحسان؛ لأني ... أريد حياته ويريد قتلي

وقال أيضاً:

العلم قال الله قال رسوله ... إن صحّ والإجماع فاجهد فيه
وحذار من نصب الخلاف جهالة ... بين الرسول وبين رأي فقيه

(١) الموضع السابق من طبقات الشافعية.

وقال تلميذه الصفدي في رثائه:

أشمس الدين غِبْتَ وكل شمس   تغيب وزال عنا ظلّ فضلك
وكم ورّخت أنت وفاة شخص   وما ورّخت قط وفاة مثلك[1]

ولتلميذه تاج الدين السبكي قصيدة طويلة جيّدة في رثائه[2].

رحم الله الذهبي رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنّاته[3].

---

(١) الموضع السابق من الوافي بالوفيات.

(٢) انظرها في طبقات الشافعية له (٩/١٠٩).

(٣) مصادر ترجمته كثيرة جداً، انظر منها:

١ ـ فوات الوفيات (٣/٣١٥ ـ ٣١٧) للكتبي.
٢ ـ الوافي بالوفيات (٢/١٦٣ ـ ١٦٨) للصفدي.
٣ ـ ذيل العبر (ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩).
٤ ـ ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٣٤ ـ ٣٨) كلاهما للحسيني.
٥ ـ طبقات الشافعية الكبرى (٩/١٠٠ ـ ١١٦).
٦ ـ معيد النعم ومبيد النقم كلاهما لابن السبكي.
٧ ـ طبقات الشافعية (١/٥٥٨ ـ ٥٥٩) للأسنوي.
٨ ـ البداية والنهاية (١٤/٢٢٥) لابن كثير.
٩ ـ غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٧١) لابن الجزري.
١٠ ـ الرد الوافر (ص ٣١ ـ ٣٦) لابن ناصر الدين.
١١ ـ طبقات الشافعية (٣/٧٢ ـ ٧٤) لابن قاضي شهبة.
١٢ ـ الدرر الكامنة (٣/٤٢٦ ـ ٤٢٧) لابن حجر.
١٣ ـ النجوم الزاهرة (١٠/١٨٢) لابن تغري بردي.
١٤ ـ الإعلان بالتوبيخ للسخاوي.
١٥ ـ ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٣٤٧ ـ ٣٤٩) للسيوطي.
١٦ ـ القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية (٢/٤٥٠ ـ ٤٥١) لابن طولون.
١٧ ـ شذرات الذهب (٦/١٥٣ ـ ١٥٧) لابن العماد الحنبلي.
١٨ ـ البدر الطالع (٢/١١٠ ـ ١١٢) للشوكاني.

وقد ترجم الدكتور بشار عواد معروف للذهبي ترجمة وافية أطال فيها وأجاد، ومنه استفدت في هذه الترجمة في كتابه: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام».

مختصر استدراك الحافظ الذهبي
على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن

توفي عام ٨٠٤ هـ

تحقيق ودراسة

عبد الله بن حمد اللحيدان

الجزء الأول

دار العاصمة

الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام المتقن الحافظ وحيد دهره وفريد عصره سراج الدين أبو حفص عمر بن الشيخ نور الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الشافعي. عرف بابن الملقن، تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه بحبوحة جنته:

بعد حمد الله تعالى والثناء عليه بما يليق بجلاله وصلاته وسلامه على محمد نبيه وصحبه وآله.

هذه المواضع التي استدركها، وأفادها الحافظ (المحرر)[1] شمس الدين (أبو عبد الله)[2] محمد بن أحمد (بن عثمان)[3] الذهبي. على (الحافظ)[4] أبي عبد الله الحاكم. في تلخيصه مستدركه (رأيت)[5] أن تكون مجموعة في هذه الكراريس لمن يكون عنده المستدرك، وبالله التوفيق.

وحيث (أقول)[6]: قال: فهو للحاكم. وقلت: فهو للذهبي. وربما زدت من عندي زيادات مبينات على حسب ما تيسر.

---

(١)، (٢)، (٣)، (٤): ليست في (ب) وما أثبته من (أ).

(٥) «أحببت» وما أثبته من (أ).

(٦) في (ب) «ذكرت» وما أثبته من (أ).

[كتاب](1) الإيمان

١ ــ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «من سره أن يجد حلاوة الإيمان فليحب المرء لا يحبه إلا لله».

فيه أبو بلـج. قال: احتـج به مسلم. قلت: لم(2) يحتـج به وقد وثق. وقال البخاري: فيه نظر.

---

(١) ليس في (أ)، (ب) وهكذا في أكثر الكتب لا يذكر كلمة (كتاب) وسأذكرها في كل كتاب من دون الإشارة إلى زيادتها اكتفاء بالإشارة هنا اعتماداً على ما في المستدرك وتلخيصه.

(٢) في التلخيص (لا) وما أثبته من (أ)، (ب) وعلى ذلك يستقيم المعنى، لأن غير مسلم احتـج به كما سيأتي بيانه.

١ ــ المستــدرك (١ / ٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن أبـي بلـج.
وأخبرني أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا عمر بن حفص السـدوسي، ثنا عاصم بن علي، ثنا شعبة، عن يحيى بن أبـي سليم ــ وهو أبو بلـج، وهذا لفظ حديث أبـي داود ــ قال: سمعت عمـرو بن ميمون، يحـدث عن أبـي هريرة، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ قال: «من سره أن يجد حلاوة الإيمان، فليحب المرء، لا يحبه إلا لله». =

. . . .

= **تخـــريجـــه**:
١ ــ رواه أبو داود الطيالسي «بنحوه» منحة المعبود. كتاب الإيمان، باب ما جاء في صفة المؤمن (١/٢٩)، (ح ٤٩).
٢ ــ رواه أحمد «بنحوه (٢/٥٢٠).
٣ ــ ورواه أبو نعيم في الحلية «بنحوه» (٤/١٥٤).
٤ ــ ورواه البزار «بنحوه» كشف الأستار. كتاب الإيمان، باب الحب في الله (١/٥٠، ح ٦٣).
رووه من طريق أبـي بلـج، عن عمرو بن ميمون، عن أبـي هريرة مرفوعاً.
وهو طريق الحاكم.
وأورده الهيثمي في المجمـع (١/٩٠) ونسبـه لأحمـد، والبـزار وقـال: ورجاله ثقات.
وكذا أورده السيوطي في الصغير ورمز له بالصحة (٢/٦٠٩).
وقال المناوي في الفيض بعد أن ذكر كلام الحاكم وتعقب الذهبي عليه: قال الحافظ العراقي في أماليه: حديث أحمد صحيـح وهو من غير طريق الحاكم (٦/١٥١).
قلت: بحثت عنه في مسند أحمد فلم أجده إلا من هذا الطريق، كما أن أحمد شاكر عند تعليقه عـلى السند لم يـذكر أن أحمـد رواه من طريق آخـر (١٥/١١٧)، (ح ٧٩٥٤).
وقال أحمد شاكر عن هذا الطريق: إسناده صحيـح.
لكن قال الألباني في صحيـح الجامـع: إسناده حسن (٥/٣٠٠، ح ٦١٦٥).

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عند الحاكم وغيره. أبو بَلْـج ــ بفتـح أوله وسكون اللام ــ الفزاري الواسطي. ويقال: الكوفي الكبير واسمه يحيـى بن سليم بن بلـج. ويقـال: ابن أبـي سليم. قال ابن معـين، وابن سعـد، والنسـائي، والدارقطني: ثقة. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: صالـح الحديث، =

. . . .

= لا بأس به. وقال ابن سعد: قال يزيد بن هارون: كان جاراً لنا وكان يتخذ الحَمام يستأنس بهن، وكان يذكر الله كثيراً. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء. وقال يعقوب بن سفيان: كوفي لا بأس به. وقال إبراهيم الجوزجاني. وأبو الفتح الأزدي: كان ثقة. ونقل ابن الجوزي، وابن عبد البر أن ابن معين ضعفه. وقال أحمد: روى حديثاً منكراً. تهذيب التهذيب (٤٧/١٢).

قال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما أخطأ (٤٠١/٢، ٤٢) (ع).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين، والدارقطني. وقال أبو حاتم لا بأس به.

وقال البخاري: فيه نظر (٣١٨/٣).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين، والنسائي، والدارقطني. وقال يزيد بن هارون كان خارجياً. ص ٤٤٦.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أبا بلج ثقة عند أكثر العلماء. لكن مسلماً لم يخرج له كما قال الذهبي متعقباً الحاكم. فتعقب الذهبي في محله. فيكون الحديث بهذا الإسناد صحيحاً لكنه ليس على شرط مسلم. وعلى ذلك جرى أكثر العلماء في تصحيح الحديث كما سبق بيانه.

كما أن للحديث شاهداً من الصحيح عن أنس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ قال:

«ثلاث من كن فيه وجد حلاوةَ الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله... الحديث».

رواه البخاري، بشرحه فتح الباري. كتاب الإيمان ــ ٩، باب حلاوة الإيمان (٦٠/١، ح ١٦).

٢ ـ حديث أبي هريرة أيضاً[١] مرفوعاً: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنتين[٢] وسبعين فرقة.

فيه محمد بن عمرو عن أبي سلمة. قال: احتج به مسلم.
قلت: ما احتج به منفرداً، بل بانضمامه إلى غيره[٣].

---

(١) ليست في المستدرك وتلخيصه وما أثبته من (أ)، و(ب) إشارة إلى ما سبق من حديث أبي هريرة.

(٢) في (أ)، (ب) (اثنتين) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه ٦/١ وهو الموافق لقواعد اللغة.

(٣) قوله: فيه محمد بن عمرو في التلخيص قال: (احتج مسلم بمحمد بن عمرو وقد روى هذا عن كعب، وعوف بن مالك، وعبد الله بن عمرو. قلت: ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفرداً بل بانضمامه إلى غيره) وكذا من المستدرك مختصراً وما أثبته من (أ)، (ب).

٢ ـ المستدرك (١ / ٦): أخبرنا أبو العباس قاسم بن القاسم السياري بمرو، ثنا أبو الموجه حدثنا أبو عمارة ثنا الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ قال: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصاري مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة».

تخريج الحديث:

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» (٣/١٢٠، ١٤٥) ولم يذكر افتراق النصاري.

٢ ـ ورواه الترمذي «بلفظه» كتاب الإيمان ـ ١٨، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة. (٥/٢٥، ح ٢٦٤٠). وقال: حسن، صحيح.

٣ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب السنة، باب شرح السنة (٤/١٩٧، ١٩٨)، (ح ٤٥٩٦).

٤ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظ مقارب» موارد. كتاب الفتن، باب في افتراق الأمم (ص ٤٥٤)، (ح ١٨٣٤).

٥ ـ ورواه ابن أبي عاصم في السنة «بنحوه» ١/٣٣. =

. . . .

= ٦ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب الفتن ـ ١٧، باب افتراق الأمم (١٣٢١/٢)، (ح ٣٩٩١).

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصحة.

وقال المناوي في الفيض: في أسانيده جياد (٢/ ٢٠، ٢١).

رووه من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهو طريق الحاكم.

وقد رواه الحاكم (١٢٨/١) من طريق محمد بن عمرو وقال: على شرط مسلم ولم يتعقبه الذهبي هناك.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي أبو عبد الله ويقال: أبو الحسن المدني.

قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: محمد بن عمرو كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدد؟ قلت: لا بل أشدد. قال: ليس هو ممن تريد. قال يحيى: وسألت مالكاً عنه فقال فيه نحو ما قلت لك. وقال: إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان: محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث. وقال ابن معين: ما زال الناس يتَّقون حديثه قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه. وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة. وقال ابن عدي: له حديث صالح. وأرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء. وقال يعقوب بن شيبة هو وسط وإلى الضعف ما هو. وقال الحاكم: قال ابن المبارك: لم يكن به بأس. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف. روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام (١٩٦/٢) (ع). =

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال النسائي وغيره: ليس به بأس (٤ خ م متابعه).

وقال الخزرجي في الخلاصة: أحد أئمة الحديث. وثقه النسائي. قال الجوزجاني: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. روى له (خ) مقروناً فرد حديث، و(م) متابعة ص ٣٥٤.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن التوسط في أمر محمد بن عمرو أن يكون حسن الحديث فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. وقد حسنه الألباني في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم (١/٣٣). لكن للحديث شواهد. منها حديث معاوية وهو «بنحو» حديث أبي هريرة.

١ ــ رواه أبو داود. كتاب السنة، باب شرح السنة (٤/١٩٨، ح ٤٥٩٧).

٢ ــ والدارمي. كتاب السير، باب في افتراق هذه الأمة (٢/٢٤١).

٣ ــ وأحمد (٤/١٠٢).

٤ ــ والحاكم. كتاب العلم (١/١٢٨) وقال: هذه أسانيد تقوم بها الحجة.

وجاء بأسانيد أخرى لا تقوم بها حجة غير ما ذكرت ووافقه الذهبي.

وقال الألباني في سلسلة الصحيحة: قال الحافظ في تخريج الكشاف ص ٦٣ إسناده حسن. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في المسائل (٢/٨٣) هو حديث صحيح مشهور. وصححه أيضاً الشاطبي في الاعتصام (٣/٣٨). وذكر الألباني طرقاً كثيرة لهذا الحديث.

ومنها حديث أنس بنحو حديث أبي هريرة.

رواه ابن ماجة. كتاب الفتن ــ ١٢، باب افتراق الأمم (٢/١٣٢٢، ح ٣٩٩٣).

وقال المعلق: في الزوائد إسناده صحيح. رجاله ثقات.

قلت: فمما مضى من هذه الشواهد. ومن الشواهد التي ذكرها الألباني في سلسلة الصحيحة (٢٠٣) يكون الحديث صحيحاً لغيره. فالظن أن تصحيح الترمذي ومن بعده المنذري في مختصر السنن (٧/٣، ح ٤٤٢٨) وكذا السيوطي في الصغير (١/١٨٤) لما له من شواهد. والله أعلم.

٣ ــ حديث أبي هريرة أيضاً[١] مرفوعاً في سرد الأسماء الحسنى.

فيه عبد العزيز بن حصين. قال: وهو ثقة. قلت: بل ضعفوه.

---

(١) هذه الكلمة أشار بها ابن الملقن إلى ما سبق من حديث أبي هريرة وهو الحديث الذي قبل هذا الحديث.

٣ ــ المستدرك (١ / ١٧): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، وأبو بكر بن عبد الله، قالا حدثنا الحسن بن سفيان، ثنا أحمد بن سفيان النسوي، ثنا خالد بن مخلد، ثنا عبد العزيز بن حصين بن الترجمان، ثنا أيوب السختياني، وهشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلّم ــ قال: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة. الله، الرحمن، الرحيم، الإله، الرب، الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الخالق، البارىء، المصور، الحليم، العليم، السميع، البصير، الحي، القيوم، الواسع، اللطيف، الخبير، الحنان، المنان، البديع، الودود، الغفور، الشكور، المجيد، المبدىء، المعيد، النور، الأول، الآخر، الظاهر، الباطن، الغفار، الوهاب، القادر، الأحد، الصمد، الكافي، الباقي، الوكيل، المجيد، المغيث، الدائم، المتعال، ذو الجلال والإكرام، المولى، النصير، الحق، المبين، الباعث، المجيب، المحيى، المميت، الجميل، الصادق، الحفيظ، الكبير، القريب، الرقيب، الفتاح، التواب، القديم، الوتر، الفاطر، الرزاق، العلام، العلي، العظيم، الغني، المليك، المقتدر، الأكرم، الرؤف، المدبر، المالك، القدير، الهادي، الشاكر، الرفيع، الشهيد، الواحد، ذو الطول، ذو المعارج، ذو الفضل، الخلاق، الكفيل، الجليل، الكريم».

=

. . . .

= **تخريج الحديث**:

١ ــ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الدعوات ــ ٨٣ باب (٥/٥٣٠، ح ٣٥٧٠).

٢ ــ ورواه الحاكم «بنحوه» (١/١٦). وقال: هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه. والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله وذكر الأسامي فيه ولم يذكرها غيره. وليس هذا بعلة فإني لا أعلم اختلافاً بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق، وأحفظ وأعلم وأجل من أبـي اليمان، وبِشْر بن شعيب، وعلي بن عيَّاش وأقرانهم من أصحاب شعيب. ووافقه الذهبـي.

٣ ــ ورواه البيهقي (١٠/٢٧).
رووه من طريق صفوان بن صالح. حدثنا الوليد بن مسلم. حدثنا شعيب بن حمزة، عن أبـي الزناد عن الأعرج عن أبـي هريرة. مرفوعاً.

٤ ــ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب الدعاء، باب أسماء الله عز وجل (٢/١٢٧٠، ح ٣٨٦١).
من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني. حدثنا أبو المنذر زهير بن محمد التميمي.
حدثنا موسى بن عقبة حدثني عبد الرحمن الأعرج عن أبـي هريرة. مرفوعاً.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن أبـي هريرة.
● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم. ولم أجد من أخرجه من هذا الطريق، وفيه عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان أبو سهل مروزي الأصل. قال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مسلم: ذاهب الحديث. وقال ابن عدي: الضعف على روايته بيِّن. وأورد له العقيلي في الضعفاء حديث الأسماء. وقال: لا يتابَع عليه وفيه لين =

. . . .

واضطراب. وقال الآجري: سألت أبا داود عنه؟ فقال: متروك الحديث. وقال البغوي: ضعيف الحديث. وضعفه علي بن المديني جداً. وقال النسائي في التمييز: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. قال ابن حجر: وأعجب من كل ما تقدم أن الحاكم أخرج له في المستدرك، وقال إنه ثقة. الميزان (٦٢٧/٢)، اللسان (٢٨/٤، ٢٩).

قلت: مما مضى يتبين أن عبد العزيز بن الحصين ضعيف. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: قلت لكن الحديث جاء من طريق آخر عن أبي هريرة. عند الحاكم ومن وافقه.

وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي كما تقدم.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب، حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ولا نعرفه إلا من طريق صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث ـ قلت: وهو كذلك كما في التقريب (٣٦٨/١) ـ قال: وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ، ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث.

● **الطريق الثالث**: وجاء الحديث أيضاً من طريق آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه.

وفيه عبد الملك بن محمد. قال المعلق على سنن ابن ماجه: إسناد طريق ابن ماجه ضعيف لضعف عبد الملك بن محمد. وقال الحافظ في التقريب صدوق يخطىء تغير حفظه لما سكن بغداد (٥٢٢/١، ت ١٣٤٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم الأول ضعيف. لكن الطريق الثاني قد صححه الحاكم ووافقه الذهبي. وكذا صححه الترمذي.

والطريق الثالث ضعيف قابل للانجبار.

فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره. والله أعلم.

٤ ــ حديث عائشة مرفوعاً: «ثلاث أحلف عليهن: لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له... إلخ».

فيه شيبة الحضرمي قال: خرج به البخاري[1]. قلت: ما خرج له سوى النسائي هذا الحديث، وفيه جهالة.

---

(١) في التلخيص: (قال شيبة ويقال الخضري قد خرجه البخاري) وفي المستدرك: قال: (شيبة الحضرمي قد خرجه البخاري وقال في التاريخ: ويقال الخضري سمع عروة، وعمر بن عبد العزيز. وهذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) (١/٢٠) وما أثبته من (أ)، (ب).

٤ ــ المستدرك (١ / ١٩): حدثنا أحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي ببغداد، ثنا أبو بكر بن أبي العوام. ثنا يزيد بن هارون، أنبأنا همام، وحدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى: ثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن محمد بن حبان الأنصاري، أنبأ أبو الوليد، وموسى بن إسماعيل، قالا ثنا همام بن يحيى: عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال: حدثني شيبة الحضرمي: إنه شهد عروة بن الزبير، يحدث عمر بن عبد العزيز، عن عائشة: أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلّم ــ قال: «ثلاث أحلف عليهن، لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له. وسهام الإسلام: الصوم، والصلاة، والصدقة. ولا يتولى الله عبداً فيوليه غيره يوم القيامة. والرابعة: إن حلفت عليها رجوت أن لا آثم ما يستر الله على عبد في الدنيا، إلا ستر عليه في الآخرة».

تخــريجــه:

١ ــ رواه أحمد «بنحوه» (١٤٥/٦).

٢ ــ وعزاه المزي في تحفة الأشراف للنسائي في الكبرى (٨/١٢).

٣ ــ وعزاه الألباني لأبي يعلى في مسنده (٢/٢١٦) سلسلة الصحيحة (ح ١٣٨٧). =

. . . .

= رووه من طريق شيبة الحضرمي أنه شهد عروة يحدث عمر بن عبد العزيز، عن عائشة به مرفوعاً.

٤ ــ ورواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٢٦٨) «بنحوه».

من طريق الحسن بن محمد بن الحسين الأصبهاني. حدثنا أبو مسعود. أنبأنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن عروة، عن عائشة.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه شيبة الحضرمي ــ ويقال الخضري. والخضر قبيلة من محارب بن خصفة. ذكره ابن حبان في الثقات روى له النسائي حديثاً واحداً ــ قلت: وهو الحديث الذي معنا ــ قال الحافظ بن حجر: قال الذهبي: لا يعرف. تهذيب التهذيب (٤/٣٧٨).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (١/٣٥٧) (س).

وقال الذهبي في الكاشف: وثّق (٢/١٧)، وقال في الميزان: لا يعرف. تفرد عنه إسحاق بن عبد الله (٢/٢٨٦).

قلت: مما مضى يتبين أن شيبة الحضرمي ويقال الخضري. مقبول كما لخص حاله بذلك ابن حجر. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة عند أبي نعيم في أخبار أصبهان كما سبق.

قال الألباني: في السلسلة الصحيحة (١٣٨٧): أورده أبو نعيم في ترجمة الحسن ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وبقية رجاله ثقات. قلت: ولم أجد من ترجمه.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بسند الحاكم ضعيف، لكن طريقه الثاني عند أبي نعيم الظاهر أنه ضعيف أيضاً فيكون الحديث بكلا الطريقين حسن. كما أن للحديث شاهداً عن أبي أمامة «بنحو حديث عائشة». =

. . . .

=

١ ـ رواه الطبراني في الكبير (٨/٣١٥، ح ٨٠٢٣).

٢ ـ ونسبه الألباني في الصحيحة (٣/٣٧٧) لأبي بكر الشافعي في الرباعيات (١/١٠٦، ٢).

ولأبي عبد الله الصاعدي في السداسيات (٤/٢).

وفيه فضال بن جبير. قال الهيثمي في المجمع: ضعيف (١/٣٧).

وقال المناوي في الجامع الأزهر: ضعيف (١/٢١٢) (ن).

وله شاهد أيضاً عن ابن مسعود نسبه الألباني في الصحيحة (٣/٣٧٦) لأبي يعلى في مسنده قال: صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين.

وقال الهيثمي في المجمع: رواه أحمد ورجاله ثقات. (١/٣٧).

فبهذه الشواهد يكون الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره.

٥ ــ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «المؤمن[1] يألف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف».

قال: على شرطهما ولا أعلم له علة. قلت: انقطاعه (فإن أبا حازم المذكور في إسناده هو المدني)[2]، لا الأشجعي، ولم يلق أبو صخر، الأشجعي، ولا المدني لقى أبا هريرة.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (إن المؤمن يألف) (١/٢٣) وما أثبته من (أ)، (ب) وكذا من أخرجه.

(٢) قوله: (فإن أبا حازم... إلخ) في التلخيص (فإن أبا حازم هذا هو المدني... إلخ) (١/٢٣) وهكذا يفعل ابن الملقن مثل هذه الزيادة للتوضيح في بعض الأحاديث لعدم ذكره لسند الحديث في مختصره.

٥ ــ المستدرك (١ / ٢٣): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا أحمد بن يحيى بن رزين، ثنا هارون بن معروف، ثنا عبد الله بن وهب، حدثني أبو صخر، عن أبـي حازم، عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إن المؤمن يألف، ولا خير فيمن لا يألف، ولا يؤلف».

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٢/٤٠٠).

٢ ــ ورواه البيهقي في السنن «بلفظ مقارب» كتاب الشهادات، باب شهادة أهل العصبية (١/٢٣٦، ٢٣٧).

٣ ــ ورواه ابن عدي في الكامل (ل ٢٣٦).

رووه من طريق أبـي صخر، عن أبـي حازم، عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة مرفوعاً.

وأورده الهيثمي في المجمع (٨/٨٧) عن أبـي هريرة مرفوعاً وقال: رواه أحمد، والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح.

. . . .

= ٤ ـ ورواه الخطيب في تاريخه «بلفظ مقارب» (٨/٢٨٨، ٢٨٩).
رواه من طريق خالد بن وضاح، عن أبي حازم بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه الخطيب «بلفظ مقارب» (٣/١١٧).
من طريق أبي الحسين محمد بن العباس الفقيه. حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة. حدثنا أبي وعمي أبو بكر، عن أبي عبيدة الجواد، عن ابن عون، عن ابن سيرين والحسن قالا: لا عشنا إلى زمن لا يعشق فيه، قال أبو هريرة: سمعت النبي ـ صلى الله عليه وسلّم ـ يقول فذكره.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث روي من طرق.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم. وقال عنه الذهبي منقطعاً.
والظاهر أن كلامه في محله، لأن أبا صخر حميد بن زياد الخراط روى عن أبي حازم المديني كما ذكره المزي في تهذيب الكمال، ولم يذكر أنه روى عن أبي حازم الأشجعي، وقد ذكر أن أبا حازم المديني من شيوخ أبي صخر، فهذا يبين أن أبا حازم هذا هو المديني. تهذيب الكمال (١/٣٣٦، ٣٣٧).
كما أنه عند ترجمة الأشجعي: سلمان أبو حازم، ذكر أنه روى عن أبي هريرة. ولم يذكر أن أبا صخر روى عنه. تهذيب الكمال (١/٥٢٢).
وأنه عند ذكر ترجمة أبي حازم سلمة بن دينار الأعرج المدني، لم يذكر أنه روى عن أبي هريرة.
وقال ابنه ليحيى بن صالح: من حدثك أن أبي سمع من أحد من الصحابة غير سهل بن سعد فقد كذب.
قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بسند الحاكم منقطع. كما قال الذهبي، وتبعه ابن الملقن.
فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه. =

. . . .

= لكنه جاء موصولاً عند أحمد، والبيهقي، والخطيب في تاريخه بذكر أبي صالح في مكان الانقطاع عند الحاكم، وأبو صالح هذا هو ذكوان أبو صالح السمان وهو من شيوخ المديني كما في تهذيب الكمال (١/٥٢٣).

وهو ثقة ثبت كما في التقريب (١/٢٣٨)، وكذلك أبو حازم سلمة بن دينار فإنه ثقة عابد كما في التقريب (١/٣١٦). قلت: لكن في سندهم أبو صخر حميد بن زياد. قال عنه الذهبي في الكاشف: مختلف فيه. قال أحمد: لا بأس به (١/٣٥٦).

قال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم (١/٢٠٢).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أحمد، وابن معين في رواية: ليس به بأس. وضعفه يحيى في رواية (ص ٩٤). وحميد هذا من رجال مسلم.

قال الألباني: بعد إيراده لطريق أحمد: قلت: وكلهم من رجال مسلم فهو صحيح على شرطه. سلسلة الصحيحة (١/١٦٧، رقم ٤٢٦).

قلت: لكنّ أبا صخر حميد بن زياد، الظاهر أنه مختلف في توثيقه كما سبق بيانه فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

● **الطريق الثاني**: لكنّ أبا صخر لم يتفرد بالحديث بل جاء عند الخطيب من طريق خالد بن وضاح.

قال الألباني: لم أجد من ترجمه.

قلت: كما أني بحثت عنه ولم أجد من ترجمه.

● **الطريق الثالث**: وجاء الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة عند الخطيب.

قال الألباني: ورجال هذا الطريق موثقون غير أبي الحسين. قال الخطيب: وفي روايته نكرة.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم ضعيف لانقطاعه. لكن جاء موصولاً بذكر أبي صالح، وسبق بيان حاله أنه ثقة ثبت، إلا أن في الإسناد =

. . . .

= حميد بن زياد وهو مختلف فيه، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. كما أن للحديث شاهداً عن سهل بن سعد بلفظ مقارب لحديث أبـي هريرة.

١ ــ رواه أحمد (٥/٣٣٥).

٢ ــ والخطيب في تاريخه (١١/٣٧٦).

وأورده الهيثمي في المجمـع في موضعين (٨/٨٧، ١٠/٢٧٣).

قال في الأول: رواه أحمد والطبراني وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه ابن معين وغيره، وبقية رجاله ثقات.

وقال في الآخر: رواه أحمد، والطبراني وإسناده جيد.

فعليه يكون الحديث بهذه الطرق والشاهد صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٦ ـ حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً: «[ما من عبد يعبد الله][1] ولا يشرك به شيئاً. . . الحديث».

قال: على شرطهما، [ولا علة][2] له، قلت: [عبيد الله][3] عن أبيه سلمان الأغر المذكور في إسناده. خرج له البخاري فقط.

---

(١) في (أ) (من عبد الله يعبد الله)، وفي (ب) (من عبد الله) ثم بياض قدر كلمة. وكلاهما لا يستقيم عليه المعنى وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (٢٣/١)، والكتب المخرجة للحديث، وعليه يستقيم المعنى.

(٢) في (أ)، (ب) (ولا عذر)، وما أثبته من التلخيص. وعليه يستقيم المعنى. ولعل ما في النسختين تحريف من النساخ، ويلاحظ أن تلخيص الذهبي لكلام الحاكم هنا فيه توسع، لأن عبارة الحاكم «ولا أعرف له علة» فنفى معرفته علة للحديث، بينما عبارة الذهبي، «ولا علة له» فيه نفي مطلق/ المستدرك مع تلخيصه (٢٣/١).

(٣) في (أ)، (ب) (عبد الله) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (٢٣/١)، وصحيح ابن حبان، موارد ص ٣٦، تهذيب التهذيب (١٨/٧).

٦ ـ المستدرك (١ / ٢٣): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ: ثنا أحمد بن النضر بن عبد الوهاب، ثنا محمد بن بكر المقدمي، ثنا فضيل بن سليمان، حدثنا موسى بن عقبة، سمع عبيد الله بن سليمان، عن أبيه، عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ: «ما من عبد يعبد الله ولا يشرك به شيئاً، ويقيم الصلاة، ويؤتى الزكاة، ويجتنب الكبائر إلا دخل الجنة». قال: فسألوه، ما الكبائر؟ قال: «الإشراك بالله والفرار من الزحف، وقتل النفس».

تخـريجـه:

١ ـ روى ابن حبان في صحيحه شقه الأول «بلفظه»، موارد الظمآن، كتاب الإيمان، باب في قواعد الدين (٣٦/ح ٢٠). =

. . . .

= رواه من طريق عبيد الله بن سلمان الأغر، عن أبيه، عن أبـي أيوب مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

٢ ــ ورواه أحمد «بنحوه» (٥/٤١٣).

٣ ــ ورواه النسائي «بنحوه» كتاب تحريم الدم، باب ذكر الكبائر (٧/٨٨). روياه من طريق بقية. قال حدثني بُحَيربن سعد، عن خالد بن معدان أن أبارهم السمعي حدثهم أن أبا أيوب الأنصاري حدثه أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ قال: فذكره.

٤ ــ وأورده ابن حجر في المطالب العالية عن أبـي أيوب رفعه. وقال: صحيح، لأبـي يعلى (٣/٧١)، (ح٢٩٠٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أبـي أيوب.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم، وابن حبان. قال الحاكم: على شرطهما. وقال الذهبي: عبيد الله عن أبيه سلمان الأغر. خرج له البخاري فقط.

قلت: وهو كذلك كما رمز له الحافظ في التهذيب (٧/١٨) وهو ثقة لتوثيق العلماء له. كما في التهذيب أيضاً. وقال في التقريب: ثقة (١/٥٣٤).

وعليه فالحديث كما قال الذهبـي صحيح على شرط البخاري فقط؛ لأن مسلماً لم يخرج لعبيد الله.

● **الطريق الثاني:** كما أن للحديث طريقاً آخر عند أحمد والنسائي ورجاله كلهم ثقات كما في التقريب (١/٥٤)، (١/٩٣)، (١/٢١٨)، (١/٤٩) غير بقية بن الوليد فإنه صدوق يدلس كما في التقريب (١/١٠٥) وقد عده ابن حجر في الطبقة الرابعة الذين لا يقبل منهم إلا ما صرحوا بالتحديث به. /طبقات المدلسين ص ٤.

وفي هذا الحديث صرح بالتحديث فيكون حديثه حسناً. فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

=

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم صحيح على شرط البخاري وأما بالطريق الثاني: فهو حسن؛ لكنه مع طريق الحاكم يكون صحيحاً لغيره ــ والله أعلم.

المستدرك (١ / ٢٧): حدثنا أبو أحمد بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو.: ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا روح بن عبادة، ثنا مالك بن أنس، وأخبرني أبو بكر بن أبي نصر الدرابردي بمرور، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، وأخبرني أحمد بن محمد الغزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، قالا: حدثنا القعنبي، فيما قرئ على مالك، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم ابن يسار الجهني، أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية:

﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾.

قال عمر بن الخطاب: سمعت رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ يسئل عنها، فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: «إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون».

تخــريجــه:

الآية (١٧٢) من سورة الأعراف.

١ ــ رواه مالك في الموطأ «بنحوه» كتاب القدر، باب النهي عن القول في القدر (٢/٨٩٨، ٨٩٩).

٢ ــ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب التفسير، ٨ تفسير سورة الأعراف (٥/٢٦٦/ح ٣٠٧٥) وقال هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار، وبين عمر =

٧ ــ حديث مسلم بن يسار أن عمر سئل عن هذه الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾.

فقال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إن الله خلق آدم ومسح ظهره بيمينه. . . الحديث».

قال: على شرطهما. قلت: فيه إرسال.

= رجلاً مجهولاً.

٣ ــ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب السنة، باب في القدر (٤/٢٢٦، ٢٢٧).

٤ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه»، موارد كتاب القدر، باب في أخذ الميثاق (ص ٤٤٧)، (ح ١٨٠٠).

٥ ــ ورواه النسائي في الكبرى، كتاب التفسير كما في تحفة الأشراف (٨/٤٤٧).

٦ ــ ورواه ابن جرير في تفسيره سورة الأعراف (١٣/٢٣٣، ٢٣٤) تحقيق أحمد شاكر.

٧ ــ ورواه أحمد «بلفظه» (١/٤٤، ٤٥).

رووه من طريق مالك عن زيد بن أبي أُنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار أن عمر سئل عن هذه الآية فذكره. وزادوا. فقال رجل يا رسول الله ففيم العمل؟

فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: «إن الله عز وجل إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال النار فيدخله النار».

ــ ورواه أبو داود «بنحوه» (٤/٢٢٧).

ــ وابن جرير في تفسيره «بنحوه» (١٣/٢٣٤).

روياه من طريق محمد بن المصفى، حدثنا بقية. قال: حدثني عمر بن جعثم =

. . . .

= القرشي قال: حدثني زيد بن أبـي أُنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة. قال نعيم: كنت عند عمر بن الخطاب. فذكره. قال أبو داود: وحديث مالك أتم.

٨ ــ ورواه البخاري في تاريخه الكبير «بنحوه» (٤/٢، ٩٦، ٩٧).

رواه من طريق محمد بن يحيى. أخبرنا محمد بن يزيد. سمـع أباه. سمـع زيداً، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة الأزدي.

قال مسلم: سألته عن هذه الآية. ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ ﴾ . . . الآية.

فقال نعيم: كنت عند عمر فسئل فقال عمر: كنت عند النبـي ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ فسأله رجل. فذكره.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم ومن وافقه رُوي من طريق مسلم بن يسار، عن عمر بن الخطاب.

قال الحاكم: على شرطهما. وقال الذهبـي: قلت: فيه إرسال.

قلت: قال الترمذي: مسلم بن يسار لم يسمـع من عمر.

وقال ابن أبـي حاتم في المراسيل: سمعت أبـي يقول: مسلم بن يسار لم يسمـع من عمر.

بينهما: نعيم بن ربيعة.

وقال أبو زرعة مسلم بن يسار عن عمر مرسل. (ص ٢١٠/ رقم ٣٨١).

وقال في التهذيب: مسلم بن يسار الجهني عن عمر قوله في تفسير ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ ﴾ . . . الآية.

وقيل عن نعيم بن ربيعة عن عمر (١٤٢/١٠).

وقال الذهبـي في الكاشف: مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة عن عمر وربما أرسله (١٤٣/٣).

وقال الخزرجي في الخلاصة: مسلم بن يسار عن عمر والصحيـح بينهما =

. . . .

= نعيم بن ربيعة (ص ٣٧٦).

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بسند الحاكم منقطع لأن مسلم بن يسار لم يسمع من عمر بن الخطاب.

فعلى هذا يكون الحديث ضعيفاً لانقطاعه. وهذا هو مراد الذهبي بالإرسال هنا.

لكن الحديث جاء عند البخاري في تاريخه، وابن جرير في تفسيره، وأبو داود في سننه.

بذكر نعيم بن ربيعة بين مسلم بن يسار، وعمر بن الخطاب. فبذلك يزول الانقطاع.

لكن نعيم بن ربيعة قال عنه ابن حجر في التقريب: مقبول (٢/٣٠٥).

وقال في التهذيب: ذكره ابن حبان في الثقات (١٠/٤٦٤).

وسكت عنه الذهبي في الكاشف (٣/٢٠٧).

وسكت عنه الخزرجي في الخلاصة (ص ٤٠٢).

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٨/٤٦٠، رقم ٢١٠٧).

الحكم على الحديث:

قلت: فعلى هذا الظاهر أن نعيم بن ربيعة مقبول كما لخص حاله ابن حجر بذلك.

فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

وأما تحسين الترمذي له، فلعله لشواهد عنده لم يبينها، وأما ابن حبان فهو معروف بالتساهل في التوثيق.

وقد أورد الحديث الحاكم (٢/٣٣٤، ٣٣٥) من هذا الطريق. وقال: على شرط مسلم ووافقه الذهبي، ورواه الحاكم أيضاً (٢/٥٤٤، ٥٤٥). وقال الحاكم: على شرطهما.

ووافقه الذهبي ـ وهو من نفس الطريق المنقطع ـ. فلم يتعقبه هناك بل وافقه على قوله. ولعله اكتفى بتعقبه هنا عن تعقبه هناك.

٨ ـ حديث إسحاق بن يحيى عن عبادة بن الصامت مرفوعاً: «أنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر...».

(لم يتكلم عليه بشيء وهو منقطع، (لأن)[1] إسحاق لم يدرك عبادة، قاله غير واحد من الحفاظ وهو جدير بالاعتراض عليه؛ فإنه قال الحاكم عقبه: صحيح على شرطهما)[2].

---

(١) ليست موجودة في (ب) وما أثبته من (أ).

(٢) قوله: (لم يتكلم عليه بشيء... إلخ) من كلام ابن الملقن الذي أشار إليه في المقدمة بقوله: وربما زدت من عندي بعض الزيادات، ولذا نجد في تلخيص الذهبي بعد أن ذكر الحديث قال: قال: على شرطهما ولم يخرجاه، ولم يذكر التعقب السابق. فهو من زيادات ابن الملقن.

٨ ـ المستدرك (١ / ٣٠): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، ثنا فضيل بن سليمان. حدثنا موسى بن عقبة، حدثني إسحاق بن يحيى، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ: «أنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر، ما من أحد إلا وهو تحت لوائي يوم القيامة ينتظر الفرج، وإن معي لواء الحمد، أنا أمشي ويمشي الناس معي حتى آتي باب الجنة فأستفتحْ. فيقال: من هذا؟ فأقول: محمد. فيقال: مرحباً بمحمد فإذا رأيت ربي خررت له ساجداً أنظر إليه».

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده الهيثمي في المجمع ١٠/٣٧٦ ونسبه للطبراني عن عبادة بن الصامت.

وقال: إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة وبقية رجاله ثقات.

قلت: لم أجده في المطبوع من الكبير، ولا في الصغير. ولعله في الوسيط.

كما أني لم أجد من أخرجه عن عبادة غير الطبراني كما نسبه إليه الهيثمي. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث عند الحاكم والطبراني رُوي من طريق إسحاق بن يحيى عن عبادة بن الصامت.

قال الحاكم: على شرطهما. وقال ابن الملقن: منقطع ثم ذكر السبب كما سبق. والظاهر أنه منقطع، فقد قال البخاري في إسحاق بن يحيى: أحاديثه معروفة، إلا أنه لم يلحق عبادة. تهذيب التهذيب (١/٢٥٦).

وقال ابن حجر في التقريب: أرسل عن عبادة وهو مجهول الحال (١/٦٢).

وقال المزي في تحفة الأشراف: إسحاق بن يحيى بن الوليد، عن جد أبيه عبادة ولم يدركه (٤/٢٣٩).

وقال الذهبي في الكاشف: إسحاق بن يحيى، عن عبادة بن الصامت مرسلاً (١/١١٤) وهنا وافق الحاكم على أن الحديث على شرطهما.

وقال الخزرجي في الخلاصة: روي عن عبادة بن الصامت ولم يدركه (ص ٣٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه.

كما أن إسحاق بن يحيى ضعيف أيضاً. قال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. وذكره ابن حبان في الثقات. إلا أنه نسبه إلى جده فقال: إسحاق بن الوليد ابن عبادة، وقال في التقريب مجهول الحال كما سبق.

لكن للحديث شاهداً عن أبي سعيد الخدري «بنحوه».

١ ــ رواه الترمذي. كتاب المناقب، ١ باب فضل النبي ــ صلىّ الله عليه وسلّم ــ (٥/٥٨٧، رقم ٣٦١٥).

وقال: وفي الحديث قصة، وهذا حديث حسن صحيح.

٢ ــ ورواه ابن ماجه. كتاب الزهد ــ ٣٧ باب: في الشفاعة (٢/١٤٤٠، ح ٤٣٠٨).

٣ ــ ورواه أحمد في مسنده (٣/٢).

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للثلاثة وقال: حديث حسن.

قلت: فعلى هذا يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله أعلم.

٩ ــ حديث فضالة مرفوعاً: «طوبى لمن هُدي (إلى الإسلام)[١] وكان عيشه كفافاً [وقنع]»[٢].

قال: على شرط مسلم. ولم يعقبه الذهبي بشيء وهو عجب. والحديث في مسلم من الطريق المذكورة[٣].

---

(١) في (ب) (للإسلام)، وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه (١/٣٥).

(٢) ليست في (أ)، (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٣٥)، وكذلك الكتب المخرجة للحديث.

(٣) قوله: ولم يعقبه (الذهبي... إلخ) ليس في التلخيص بل فيه الموافقة على قول الحاكم، فهو من تعقب ابن الملقن.

٩ ــ المستدرك (١ / ٣٥): حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب العدل، ثنا السري بن خزيمة، ثنا عبد الله بن يزيد المقرىء، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، وأبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، قالا ثنا بشر بن موسى، ثنا أبو عبد الرحمن المقرىء، ثنا حيوة بن شريح: أنبأ أبو هانىء حميد بن هانىء الخولاني، أن أبا علي الجنبي أخبره، أنه سمع فضاله بن عبيد يخبر، أنه سمع النبي ــ صلى الله عليه وسلّم ــ يقول:
«طوبى لمن هدي إلى الإسلام، وكان عيشه كفافاً، وقنع».

تخــريجــه:

١ ــ رواه النسائي في الكبرى، في الرقاق. كما في تحفة الأشراف (٢٦١/٨، ح ١١٠٣٣).

٢ ــ رواه أحمد «بلفظه» (٢٥٥/٥).

٣ ــ ورواه الترمذي «بلفظه» كتاب الزهد ــ ٣٥ باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه (٥٧٦/٤، ح ٢٣٤٩). وقال: حديث حسن صحيح.

٤ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظ مقارب» كتاب الزهد ــ باب في القناعة (ص ٦٣١، ح ٢٥٤١ موارد).

رووه من طريق المقرىء. أخبرنا حيوة. أخبرني أبو هانىء الخولاني. أن أبا علي =

= الجنبي أخبره، عن فضالة بن عبيد مرفوعاً وهو طريق الحاكم.
هذا الحديث قال عنه الحاكم على شرط مسلم. ووافقه الذهبي وتعقبهما ابن الملقن بأن الحديث في مسلم، ومن نفس الطريق. والظاهر أن كلام ابن الملقن ليس في محله. حيث إن الحديث لم يذكر في مسند فضالة في تحفة الأشراف رواية مسلم له، وإنما اقتصر على عزوه للنسائي والترمذي كما تقدم وأورده العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الألباس ولم ينسبه لمسلم وذكر أن الحاكم قال: على شرط مسلم (٢/٤٩).
وأورده السيوطي في الجامع الصغير ولم ينسبه لمسلم (٢/١٣٨).
كما أنه لم يذكره صاحب مفتاح الصحيحين.
ولم ينسبه في ذخائر المواريث لمسلم عند إيراده له (٣/٨٠).
وكذلك في المعجم المفهرس لم ينسب لمسلم عند إيراده (٤/٧٠)، (٤/٤٤٩).
نعم قد روى مسلم حديثاً بنحو حديث فضالة بن عبيد هكذا.
قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو عبد الرحمن المقرىء، عن سعيد بن أبي أيوب حدثني شرحبيل ـ وهو ابن شريك ـ عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ قال:
(قد أفلح من أسلم ورزق كفافاً وقنعه الله بما آتاه).
كتاب الزكاة ـ ٤٣ باب في الكفاف والقناعة (٢/٧٣٠) (ح ١٢٦).
فليس هو من طريق الحاكم كما قال ابن الملقن.

الحكم على الحديث:

قال الحاكم: على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وابن الملقن، لكن قال ابن الملقن: إنه في مسلم وقد أقر المناوي في الفيض الحاكم، والذهبي على أن الحديث على شرط مسلم (٤/٢٨٢).
كما صحح الحديث الترمذي وقد سبق قوله.
وللحديث أيضاً شاهد عند مسلم كما سبق ذكره.
فالحديث صحيح على شرط مسلم كما هي أقوال العلماء. ـ والله أعلم. =

١٠ ــ حديث أنس مرفوعاً: «لما خلق (الله)[1] آدم صوره، وتركه في الجنة ما شاء الله أن يتركه فجعل إبليس يطيف به فلما رآه أجوف عرف أنه خلق لا يتمالك[2]».

قال: على شرط مسلم[3]، ولم يعقبه الذهبي بشيء، وعزاه بعضهم إلى مسلم[4].

---

(١) ليس في (ب) وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه (١/٢٧).

(٢) معنى لا يتمالك: أي لا يملك نفسه ويحبسها عن الشهوات.

(٣) في المستدرك. «هذا حديث صحيح على شرط مسلم وقد بلغني أنه أخرجه في آخر الكتاب».

(٤) قوله: (ولم يعقبه الذهبي. . .إلخ) ليس في التلخيص.

فهو من تعقب ابن الملقن، وقد أشار الحاكم إلى إخراج مسلم للحديث.

١٠ ــ المستدرك (١ / ٣٧): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا بهز بن أسد، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «لما خلق الله آدم صوره، وتركه في الجنة ما شاء الله أن يتركه، فجعل إبليس يطيف به، فلما رآه أجوف، عرف أنه خلق لا يتمالك».

تحــريجـــه:

١ ــ رواه مسلم هكذا «قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا يونس بن محمد، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «لما صور الله آدم في الجنة تركه ما شاء الله أن يتركه، فجعل إبليس يطيف به. ينظر ما هو، فلما رآه أجوف عرف أنه خلق لا يتمالك».

كتاب البر والصلة ــ ٣١، باب خلق الإنسان خلقاً لا يتمالك (٤/٢٠١٦)، (ح ١١١).

١١ ــ حديث خالد، عن أبـي قلابة ،عن عائشة مرفوعاً : «من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله».

قال: على شرطهما. قلت: فيه انقطاع.

= وقال أيضاً: حدثنا أبو بكر بن نافـع حدثنا بهز. حدثنا حماد بهذا الإسناد نحوه.

فلعل السند الثاني بلفظ الحاكم.

وعلى هذا يكون تعقب ابن الملقن في محله.

وقال المناوي في الفيض: استدركه الحاكم فوهم (٥/٢٩٧).

كما أن الحاكم نفسه قال: بلغني أنه أخرجه في آخر الكتاب. كما سبق ذكره.

٢ ــ وروى الحديث أيضاً أحمد في مسنده «بلفظه» (٣/٢٥٤).

من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس به.

١١ ــ المستدرك (١ / ٥٣): أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالـويه، ثنا القعنبـي، ثنا يزيد بن زريـع، وأنبأ محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا يحيى بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا يزيد بن زريـع، عن خالد الحذاء، عن أبـي قلابة، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلَّ الله عليه وسلَّم ــ: «من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً، وألطفهم بأهله».

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه الترمذي «بلفظه» كتاب الإيمان ــ ٦، باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه (٥/٩، ح ١٦١٢).

قال الترمذي: وفي الباب عن أبـي هريرة، وأنس بن مالك.

وقال: هذا حديث صحيح ولا نعرف لأبـي قلابة سماعاً من عائشة.

٢ ــ ورواه أحمد «بلفظه» (٦/٤٧).

٣ ــ ورواه ابن أبـي شيبة في مصنفه «بلفظه» (٨/٥١٥، ح ٥٣٧١).

روه من طريق خالد الحذاء، عن أبـي قلابة، عن عائشة به مرفوعاً. =

. . . .

دراسة الإسناد:
هذا الحديث عند الحاكم ومن وافقه روى من طريق أبـي قلابة عن عائشة.
قال الحاكم: على شرطهما. وقال الذهبـي: فيه انقطاع.
والظاهر أن كلامه في محله. حيث إن أبا قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو لم يسمـع من عائشة.
قال أبو حاتم في الجرح والتعديل: روي عن عائشة، وابن عمر مرسلاً. (٥/٥٧، ٥٨)،
وقال ابن حجر في التهذيب: أرسل عن عمر وحذيفة وعائشة. (٥/٢٢٤، ٢٢٥).

وقال الترمذي: لا نعرف لأبـي قلابة سماعاً من عائشة وقد سبق هذا.
كما أن الحاكم نفسه عندما أورد الحديث عن أبـي هريرة قـال: ورواه ابن عُلَيّة، عن خالد الحذاء عن أبـي قلابة، عن عائشة، وأنا أخشى أن أبا قلابة لم يسمعه من عائشة (١/٣).

الحكم على الحديث:
قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه كما قال الذهبـي.
ولعل تصحيح الترمذي له للشواهد التي ذكرها؛ لأنه هو أيضاً قد بين الانقطاع في هذا السند.
لكن للحـديث شاهـداً، عن محمد بن عمـرو، عن أبـي سلمة، عن أبـي هريرة «بنحو حديث عائشة» وفيه «وخياركم خياركم لنسائهم خلقاً».
١ ــ رواه الترمذي. كتاب الرضاع ــ ١١ باب ما جاء في حق المرأة على زوجها (٣/٤٦٦)، (ح ١١٦٢).
وقال: حديث أبـي هريرة هذا حديث حسن صحيـح.
٢ ــ ورواه أحمد (٢/٢٥٠).

. . . .

= ٣ ـ ورواه أبو داود. كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه (٢٢٠/٤) (ح ٤٦٨٢).

٤ ـ ورواه الحاكم (٣/١). وقال: هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين وهو صحيح على شرط مسلم.

٥ ـ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥١٥/٨)، (ح ٥٣٧٠).

٦ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «باللفظ السابق» من طريق سليمان بن بلال. أخبرني عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبي هريرة به.

موارد/كتاب النكاح ـ ٣٠ باب عشرة النساء (ص ٣١٨)، (ح ١٣١١).

فعلى هذا يكون حديث عائشة صحيحاً لغيره. ـ والله أعلم ـ.

١٢ ــ حديث شداد بن أوس مرفوعاً: «الكيس من دان[1] نفسه، وعمل لما بعد الموت».

قال: على شرط البخاري. قلت: لا والله أبو بكر بن أبي مريم المذكور في أسناده واه.

---

(١) معنى (دان نفسه) أي حاسب نفسه في الدنيا قبل أن تحاسب في الآخرة.

١٢ ــ المستدرك (١ / ٥٧): أخبرنا الحسن بن حليم المروزي، ثنا أبو الموجه، ثنا عبدان، ثنا عبد الله (بن المبارك). أنبأنا أبو بكر بن أبي مريم الغساني، عن ضمرة بن حبيب، عن شداد بن أوس. قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلّم ــ «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله».

تخـريجـه:

١ ــ رواه الترمذي «بلفظه» كتاب صفة القيامة، باب ٢٥ ــ (٦٣٨/٤، ح ٢٤٥٩).

وقال: هذا حديث حسن.

٢ ــ ورواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب الزهد ــ ٣١ باب ذكر الموت والاستعداد له (١٤٢٣/٢، ح ٧١٤٣).

٣ ــ ورواه أحمد «بلفظه» (٤/ ١٢٤).

٤ ــ ورواه الطبراني في الكبير «بلفظه» (٣٤١/٧، ح ٧١٤٣).

رووه من طريق أبي بكر بن أبي مريم، عن ضمرة بن حبيب، عن شداد بن أوس.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصحة (٣٠٣/٢).

لكن قال المناوي في الفيض: قال ابن طاهر: مدار الحديث على أبي بكر وهو ضعيف جداً (٦٨/٥).

وورد في الكشف وقال: رواه العسكري، والقضاعي، عن شداد بن أوس (١٣٦/٢). =

= وورد في المقاصد (٣٢٩)، ومختصر المقاصد (١٦٢) وقال: ضعيف وقيل صحيح.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي وقد ينسب إلى جده.

قال حرب بن إسماعيل عن أحمد: ضعيف، وقال أبو داود: سُرق له حلي فأنكر عقله، وضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة: ضعيف منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف، طَرَقَهُ لصوص فأخذوا متاعه فاختلط. وقال النسائي والدارقطني: ضعيف. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفاً.

وقال الدارقطني: متروك. تهذيب التهذيب (١٢/٢٩، ٣٠).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه، له علم وديانة (٣/٣١٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف، وكان قد سُرِق بيته فاختلط (٢/٣٩٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أبا بكر بن أبي مريم ضعيف، فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. ولعل تحسين الترمذي للحديث. وتصحيح غيره له كالسيوطي وغيره، لما له من شواهد قد اطلعوا عليها ـ والله أعلم ـ.

١٣ ـ حديث ابن المنكدر قال: التقى ابن عباس، وابن عمرو. فقال له ابن عباس: أي آية أرجى عندك؟ فقال عبد الله بن عمرو:

﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ . . . ﴾ الآية.

فقال: لكن قول إبراهيم:

﴿ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ . . . إلخ.

[قال: على شرطهما[1]]. قلت: فيه انقطاع.

---

(١) ليست موجودة في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٦٠).

١٣ ـ المستدرك (١ / ٦٠): حدثناه علي بن حمشاد العدل، ثنا محمد بن غالب، ثنا بشر بن حجر الشامي. حدثنا عبد العزيز بن الماجشون، عن ابن المنكدر قال: التقى عبد الله بن عباس وابن عمرو. فقال له ابن عباس: أي آية في كتاب الله أرجى عندك؟ قال عبد الله بن عمرو:

﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾.

فقال: لكن قول إبراهيم:

﴿ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾.

هذا لما في الصدور ويوسوس الشيطان.

فرضى الله من قول إبراهيم بقوله: أولم تؤمن؟ قال بلى.

تخـريجـه:

الآية الأولى (٥٣) من سورة الزمر، والآية الثانية (٢٠٦) من سورة البقرة.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد بن حميد، وابن جرير، =

. . . .

= وابن المنذر، وابن أبـي حاتم، والحاكم عن ابن عباس (١/ ٣٣٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: على شرطهما. وقال الذهبـي: فيه انقطاع. ولم يتبين لي الانقطاع لأن كل رواته صرحوا بالتحديث من بعضهم بعضاً إلا محمد بن المنكدر وهو ثقة فاضل كما في التقريب (٢/ ٢١٠).

وقد قال ابن عيينة: ما رأيت أحداً أجدر أن يقول: قال رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ ولا يسأل عمن هو؟ من ابن المنكدر. تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥).

كما أنه أدرك عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، فإن ابن المنكدر توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة وله ست وسبعون سنة. تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧٤).

وتوفي ابن عباس سنة ثمان وستين على الأرجح كما في الإصابة (٦/ ١٤٠). وأما عبد الله بن عمرو فإنه توفي سنة خمس وستين، وقيل سنة ثمان وستين وقيل تسع وستين. الإصابة (٦/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨).

فعلى هذا فإن ابن عباس توفي وعمر ابن المنكدر ثلاث عشرة سنة.

وأما ابن عمرو فإنه توفي وعمر ابن المنكدر عشر سنوات، أو ثلاث عشرة سنة أو أربع عشرة سنة.

فبذلك يكون قد أدرك كلا منهما.

وكذا عبد العزيز بن الماجشون فإنه لم يصرح بالسماع من ابن المنكدر، لكنه ثقة ففيه مصنف. ولم يصفه أحد بالتدليس كما أنه روى عن محمد بن المنكدر، وأدركه أيضاً كما هو واضح من تاريخ وفاتهما. فقد توفي ابن المنكدر في سنة إحدى وثلاثين ومائة، وتوفي عبد العزيز في سنة أربع وستين ومائة. وقد قال ابن السراج عن ابن وهب حججت في سنة ثمان =

. . . .

= وأربعين ومائة وصائح يصيح لا يفتى الناس إلا مالك، وعبد العزيز بن أبـي سلمة.

فهذا يدل على أنه في تلك السنة رجل مؤهل للفتوى. لذلك كله يتبين أن عبد العزيز بن أبـي سلمة أدرك محمد بن المنكدر وأخذ عنه. تهذيب الكمال (٢/٣٣٨، رقم ٨٣٩)، تهذيب التهذيب (٦/٣٤٣، ٣٤٤)، (٩/٤٧٣، ٤٧٤)، التقريب (١/٥١٠).

فالذي يظهر أنه كلام الذهبـي ليس في محله. فالحديث صحيح متصل وليس فيه انقطاع.

١٤ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً: «للأنبياء منابر من ذهب يجلسون عليها. . .» الحديث.

قال: صحيح الإسناد، لكن ما احتجا بمحمد بن ثابت البُناني. قلت: ضعفه غير واحد، والحديث منكر.

---

١٤ ــ المستدرك (١ / ٦٥ ــ ٦٦): حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي، ثنا أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وحدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ املاء، ثنا إبراهيم بن أيوب المخرمي، وأخبرنا أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو الموجه محمد بن عمرو الفزاري قالوا: حدثنا سعيد الجرمي. حدثنا عبد الواحد بن واصل. حدثنا محمد بن ثابت البناني، عن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أبيه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: «للأنبياء منابر من ذهب، قال: فيجلسون عليها ويبقى منبري لا أجلس عليه، أو لا أقعد عليه قائمًا بين يدي ربي مخافة أن يبعث بي إلى الجنة، ويبقي أمتي من بعدي، فأقول: يا رب أمتي أمتي. فيقول الله عز وجل يا محمد ما تريد أن أصنع بأمتك؟ فأقول: يا رب: عجل حسابهم، فيدعى بهم فيحاسبون، فمنهم من يدخل الجنة برحمة الله ومنهم من يدخل الجنة بشفاعتي، فما أزال أشفع حتى أعطي صكاكاً برجال قد بعث بهم إلى النار وآتى مالكاً خازن النار فيقول: يا محمد ما تركت للنار لغضب ربك في أمتك من بقية».

تخريجه:

١ ــ أورده الهيثمي في المجمع «بنحوه» ونسبه للطبراني في الكبير، والأوسط.

وقال: فيه محمد بن ثابت البُناني وهو ضعيف (١٠/٣٨٠).

قلت: بحثت عنه عند الطبراني في الكبير فلم أجده.

=

. . . .

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم ومن وافقه روي من طريق محمد بن ثابت بن أسلم البناني.

قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو داود، والنسائي: ضعيف.

وقال أبو زرعة: لين.

وقال الدارقطني: ضعيف. تهذيب التهذيب (٩/٨٢، ٨٣).

قال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/١٤٨).

وقال الذهبي في الكاشف: قال البخاري: فيه نظر (٣/٢٦).

وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه أبو داود، وغيره (ص ٣٢٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين من أقوال العلماء أن محمد بن ثابت ضعيف. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

١٥ ــ حديث عبد الرحمن بن أبي عقيل: «ألا سألت ربك ملكاً كملك سليمان. . .» الحديث.

قال: فيه عبد الجبار بن العباس [الشبامي[1]] وهو ممن يجمع حديثه.

قلت: قواه بعضهم، وكذبه أبو نعيم الملائي، والحديث ليس بثابت.

---

(١) في (أ) غير واضحة، وفي (ب)، والمستدرك وتلخيصه (٦٧/١) (الشامي)، وما أثبته من التهذيب. وقال: وشبام جبل باليمن (١٠٢/٦). وكذلك التقريب (٤٦٥/١). وقال المعلق: الشبامي ينسب إلى: شبام. قال السمعاني: وهي مدينة باليمن. وقال ابن الأثير: قلت: إنما شبام بطن من همدان وهو: شبام بن أسعد بن جشم.

١٥ ــ المستدرك (١ / ٦٧ ــ ٦٨): حدثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن الحسن، أنبأ علي بن عبد العزيز، ثنا سليمان بن داود الهاشمي، ثنا علي بن هشام بن البريد. حدثنا عبد الجبار بن العباس الشبامي، عن عون بن أبي جحيفة، عن عبد الرحمن بن علقمة الثقفي، عن عبد الرحمن بن أبي عقيل الثقفي، قال: قدمت على رسول الله ــ صلى الله عليه وسلّم ــ في وفد ثقيف فعلقنا طريقاً من طرق المدينة حتى أنخنا بالباب وما في الناس رجل أبغض إلينا من رجل نلج عليه منه، فدخلنا، وسلمنا، وبايعنا، فلما خرجنا من عنده حتى ما في الناس رجل أحب إلينا من رجل خرجنا من عنده فقلت: يا رسول الله: ألا سألت ربك ملكاً كملك سليمان فضحك وقال: «أجل لصاحبكم عند الله أفضل من ملك سليمان إن الله لم يبعث نبياً إلا أعطاه دعوة: فمنهم من اتخذ دنيا فأعطيها، ومنهم من دعا بها على قومه فأهلكوا بها، وإن الله أعطاني دعوة فاختبأتها عند ربي شفاعة لأمتي يوم القيامة».

. . . .

=

تخـريجـه:

١ ـ أورده الهيثمي في المجمـع «بنحوه» (١٠/٣٧١) عن عبد الرحمن بن أبـي عقيل وقال: رواه الطبراني، والبزار، ورجالهما ثقات. ولم أجده في المطبوع من الكبير، ولا في الصغير فلعله في الأوسط.

٢ ـ وأورده ابن حجر في المطالب العالية «بنحـوه» قال المعلق: قـال البوصيري: رواه ابن أبـي شيبة وأبو يعلى، والبزار، والطبراني، ورواته ثقات. (٤/٣٨٧، ح ٤٦٤٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم. عبد الجبار بن العباس الشبامي الهمداني الكوفي.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أرجو أن لا يكون به بأس، وكان يتشيـع، وقال ابن معين، وأبو داود: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ثقة. وقال العقيلي: لا يتابـع على حديثه، يفرط في التشيـع.
قال الحافظ ابن حجر: قلت: وروى عن أبـي نعيم أنه كذَّبه. وقال البزار: أحاديثه مستقيمة إن شاء الله.

وقال العجلي: صويلح لا بأس به. تهذيب التهذيب (٦/١٠٢، ١٠٣).
وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يتشيـع (١/٤٦٥).
وقال الذهبـي في الكاشف: شيعي صدوق (٢/١٤٧).
وقال في ديوان الضعفاء والمتروكين: قال أبو نعيم: لم يكن في الكوفة أكذب منه (١٨٢/٢٣٧٢).
وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو حاتم صدوق، وقال الجوزجاني: غَالٍ، وقال العقيلي: لا يتابـع (ص ٢٢١). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين لنا أنه قد اختلف في توثيق عبد الجبار وتجريحه وأكثرهم على أنه لا بأس به. وقد لخص حاله ابن حجر بأنه صدوق يتشيع، وكذلك الذهبي في ديوان الضعفاء كما سبق. ولا يقدح في الاحتجاج به نسبته إلى التشيع طالما لم يثبت استحلاله للكذب، كما أن الحديث ليس فيه تأييد لمذهبه.

وعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

وقد ورد عند الطبراني. وغيره ورواته ثقات كما قال ذلك الهيثمي، والبوصيري.

كما أن للحديث شاهداً عن عمرو بن العاص «بنحو حديث عبد الرحمن بن أبي عقيل».

رواه الإمام أحمد (٢/٢٢٢).

وقال الهيثمي في المجمع: رواه أحمد ورجاله ثقات (١٠/٣٦٧).

فعليه يكون الحديث صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

[كتاب العلم][1]

١٦ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً: «اعرفوا أنسابكم [تصلوا][2] أرحامكم».

قال: على شرط البخاري. قلت: لكن [لم يخرج لأبي[3]] داود الطيالسي، وهو في [سنده][4].

---

(١) ليس في (أ)، (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٨٥).

(٢) في (أ) (تصلون) وما أثبته من (ب). والمستدرك وتلخيصه (١/٥٨) وهو الموافق لقواعد اللغة.

(٣) في (أ)، (ب) (لم يحتج بأبي) وما أثبته من التلخيص (١/٨٩)، وهو الذي يستقيم عليه المعنى حيث إن البخاري لم يخرج في صحيحه لأبي داود الطيالسي كما في الكاشف (١/٣٩٢)، والتقريب (١/٣٢٣).

(٤) في (أ) (مسنده) وليست في التلخيص (١/٨٩) وما أثبته من (ب) وهو الذي يستقيم عليه المعنى، وأبو داود موجود في سند الحديث عند الحاكم.

١٦ ـ المستدرك (١ / ٨٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو بكرة بكار بن قتيبة بن بكار القاضي بمصر، ثنا أبو داود الطيالسي. حدثنا إسحاق بن سعيد، عن أبيه، قال: كنت عند ابن عباس فأتاه رجل فمتّ إليه برحم بعيدة. فقال ابن عباس: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ: «اعرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم فإنه لا قرب لرحم إذا قطعت، وإن كانت قريبة، ولا بعد لها إذا وصلت وإن كانت بعيدة».

. . . .

= **تخـــريجـــه**:

١ ــ رواه أبو داود الطيالسي «بلفظه»، منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي (٢/٣٥).

٢ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للطيالسي، والحاكم، والبيهقي عن ابن عباس (٦/٦٥) ولم أجده عند البيهقي في سننه في مظنته فالله أعلم.

٣ ــ ورواه السمعاني في الأنساب (١/٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم على شرط البخاري. وقال الذهبي: لم يخرج لأبـي داود الطيالسي.

قال الحافظ ابن حجر: ذكر المزي أن البخاري استشهد بأبـي داود وهو كما قال، ولكن وقع في الجامع في تفسير سورة المزمل. حدثنا محمد بن بشار. حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، وغيره قالا: حدثنا حرب بن شداد. فذكر حديثاً. والمكنى عنه في هذا الحديث هو أبو داود الطيالسي، هذا بينه أبو عروبة الحراني. تهذيب التهذيب (٤/١٨٦).

وقال في فتح الباري أيضاً: في توضيح قوله: (وغيره) التي وردت في سند حديث البخاري ــ هو أبو داود الطيالسي أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أبـي عروبة. حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود. قالا: حدثنا حرب بن شداد. فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٨/٦٧٧، ح ٤٩٢٣). وأبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري ثقة كما هي أقوال العلماء في التهذيب (٤/١٨٢، . . .، ١٨٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ، غلط في أحاديث (١٠/٣٢٣).

وقال الذهبي في الكاشف: قال: أسرد ثلاثين ألف حديث ولا فخر، ومع ثقته، فقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ في ألف حديث (٢/٣٩٢). =

. . . .

= وقال الخزرجي في الخلاصة: أحد الأعلام الحفاظ. قال ابن مهدي: أبو داود أصدق الناس. وقال أحمد: ثقة يحتمل خطؤه. وقال وكيع: جبل العلم، وروى أنه حدث بأربعين ألف حديث من حفظه (ص ١٥١).

الحكم على الحديث:

قلت: فعلى هذا يكون البخاري قد أخرج في الصحيح لأبي داود الطيالسي، استشهاداً كما ذكر المزي ومقروناً بغيره كما بين ابن حجر وإخراج الشيخين أو أحدهما للراوي إذا أطلق ينصرف إلى التخريج احتجاجاً، وعليه فلا يكون الحديث كما قال الحاكم: على شرط البخاري. فتعقب الذهبي للحاكم وموافقة ابن الملقن له في محلها. لكن أبا داود ثقة كما سبق بيانه، فعليه يكون الحديث صحيحاً ـ والله أعلم ـ.

ولطرف الحديث الأول شاهد عن أبي هريرة.

١ ـ رواه الترمذي. كتاب البر والصلة ـ ٤٩ ما جاء في تعليم النسب (٣٥١/٤)، (ح ١٩٧٩).

وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

٢ ـ ورواه الحاكم (١١٦/٤) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

٣ ـ ورواه أحمد (٣٧٤/٢).

قال الألباني: قلت: إسناده جيد، ورجاله رجال الشيخين غير عبد الملك بن عيسى الثقفي. وقال عنه أبو حاتم: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه جماعة من الثقات منهم عبد الله بن المبارك، فلا أدري لماذا لم يحسنه الترمذي على الأقل.

سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم (٢٧٦). ـ والله تعالى أعلم ـ.

١٧ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل، فلا [يجدون[١]] [عالماً[٢]] أعلم من عالم المدينة[٣]».

قال: على شرط مسلم. (قلت[٤]): إنما لم يخرجه مسلم، لأنه سأل البخاري عنه؟ فقال: له علة، وهي أن (أبا[٥]) الزبير لم يسمـع من أبـي صالـح[٦].

---

(١) في (أ)، (ب) (يجدوا) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٩٠) وهو الموافق لقواعد اللغة.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٩٠).

(٣) قال الترمذي: وقد روى عن ابن عيينة أنه قال في هذا: سئل من عالم المدينة؟ فقال: إنه مالك بن أنس، وقال إسحاق بن موسى: سمعت ابن عيينة يقول: هو العمري عبد العزيز بن عبد الله الزاهد. وسمعت يحيـى بن موسى يقول: قال عبد الرزاق: هو مالك بن أنس (٥/٤٧، ٤٨).
وقال أحمد: قال قوم هو العمري. قال: فقدموا مالكاً (٢/٢٩٩).

(٤) في (ب) (قال) ولا يستقيم الكلام معها، لأن ما بعدها ليس من كلام الحاكم في المستدرك بل هو تعقب عليه.

(٥) في (ب) (أبـي) وما أثبته من (أ) وهو الموافق لقواعد اللغة.

(٦) قوله: قلت: . . . إلـخ ليس في التلخيص المطبوع بل فيه الموافقة على أنه على شرط مسلم فيمكن أن يكون من تعقبات ابن الملقن إلا أنه يخالف القاعدة التي مشى عليها في مقدمته حيث قال: وحيث أقول: قلت: فهو للذهبـي. كما أن الألباني عند تخريجه لمشكاة المصابيح (١/٨٢) ذكر أن الذهبـي وافق الحاكم في قوله: على شرط مسلم. وهذا يؤيد أنه من تعقبات ابن الملقن. ـ والله أعلم ـ.

١٧ ـ المستــدرك (١/٩٠ ـ ٩١): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، وعلي بن حمشاد قالا: ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا ابن جريـج، =

= وحدثنا أبو عبد الله بن يعقوب، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا سفيان، وأخبرني محمد بن أحمد بن عمر، ثنا أحمد بن سلمة، ثنا عبد الرحمن بن بشر، ثنا سفيان، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ: «يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة».

تخــريجــه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب العلم ـ ١٨ باب ما جاء في عالم المدينة (٥/٤٧، ح ٢٦٨٠).

وقال: هذا حديث حسن.

٢ ـ ورواه النسائي (في الكبرى ٣١٦) كما في تحفة الأشراف (٩/٤٤٥).

٣ ـ ورواه الإمام أحمد «بنحوه» (٢/٢٩٩).

وورد في المشكاة (١/٨٢)، وضعيف الجامع للألباني (٦/١٢٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روى من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح.

وقال عنه ابن الملقن: إن فيه انقطاعاً بين أبي الزبير المكي، وبين أبي صالح السمان.

قلت: لكن الذي يظهر أن أبا الزبير سمع من أبي صالح لأن المزي عند ترجمة أبي صالح السمان ذكر أن أبا الزبير من تلامذته، كما ذكر أن أبا صالح توفي سنة إحدى ومائة. تهذيب الكمال (١/٣٩٦).

وذكر عند ترجمة أبي الزبير أن أبا صالح من شيوخ أبي الزبير، وأن أبا الزبير توفي سنة ثمان وعشرين ومائة. تهذيب الكمال (٣/١٢٦٧، ١٢٦٨).

فعلى هذا يتبين أنه أدركه وأخذ عنه. فيزول الانقطاع الذي ذكره ابن الملقن =

. . . .

= نقلاً عن البخاري.

لكن الحديث فيه ابن جريج، وأبو الزبير المكي. وقد عنعنا الحديث.

١ - أما محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي.

فقال عنه الذهبي في الكاشف: روى عنه الجماعة، والبخاري مقروناً بغيره. حافظ ثقة. وقال أبو حاتم: لا يحتج به، قال الذهبي: وكان مدلساً واسع العلم (٣/٩٦).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق إلا أنه يدلس (٢/٢٠٧) وأشار إلى أنه روى عنه الجماعة.

وقال الخزرجي في الخلاصة: أحد الأئمة ثقة يدلس. وثقه ابن معين، والنسائي وابن عدي.

وأما أبو حاتم، وأبو زرعة فقالا: لا يحتج به. وقال: له عند خ حديث قرنه م بآخر (ص ٣٥٨).

وقد عده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين الذين لا يقبل منهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع.. وقال: مشهور بالتدليس، وقد وصفه النسائي في التدليس.

طبقات المدلسين لابن حجر (ص ١٧).

٢ - وأما عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد القرشي مولاهم المكي الفقيه أحد الأعلام. فقال ابن عيينة سمعته يقول: ما دون العلم تدويني أحد، الكاشف (٢/٢١٠، ٢١١).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل (١/٥٢٠).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن المديني: لم يكن في الأرض أحد أعلم بعطاء من ابن جريج.

وقال أحمد: إذا قال: أخبرنا، وسمعت حسبك به. وقال ابن معين: ثقة إذا روى من كتاب (ص ٢٤٤).

وقد عده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين وهم الذين لا يقبل =

. . . .

= منهم إلا ما صرحوا فيه بالتحديث (ص ١٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أبا الزبير، وابن جريج مدلسان وقد عنعنا الحديث.

فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لعنعنتهما.

وقد ذكره الألباني في ضعيف الجامع وزيادته (١٢٢/٦). وقال: ضعيف.

وقال الألباني في تخريجه للمشكاة: وهذا من رواية ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح... وأبو الزبير، وابن جريج مدلسان معروفان بذلك وقد عنعنا الحديث. فالحديث ضعيف.

لكن للحديث شاهداً عند الطبراني في الكبير عن أبي موسى الأشعري.

نحو حديث أبي هريرة نسبه له الهيثمي في المجمع (١٣٤/١، ١٣٥).

وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو ضعيف عند الأكثرية.

قلت: لم أجده في المطبوع من الكبير ــ والله أعلم ــ.

فعلى هذا يكون الحديث بهذين الإسنادين حسناً لغيره.

وقد حسنه الترمذي وأظنه بناه على ذلك.

١٨ ــ حديث عبد الله بن شقيق: «جاء أبو هريرة إلى كعب يسأل عنه، وكعب في القوم.

فقال كعب: ما تريد منه؟ قال: أما إني لا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ يكون أحفظ لحديثه مني. قال كعب: أما إنك لم تجد أحداً يطلب شيئاً [إلا سيشبع منه يوماً[١]] من الدهر إلا طلب[٢] علم، أو طلب دنيا.

(فقال أبو هريرة: وإني[٣]) لمثل هذا جئت.

قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. قلت: فيه انقطاع. قال جامعه[٤]: عبد الله بن شقيق إنما خرَّج له مسلم فقط، ولم يخرِّج له البخاري، وهو من خيار الناس، وفيه نَصْب، ويبغض عليا رضي الله عنه.

---

(١) في (أ) (إلا يستشفى منه إلا ما) وفي (ب) (إلا يستشفى منه يوماً) وكلاهما لا يستقيم عليه المعنى وفي المستدرك (إلا يشبع منه يوماً) وما أثبته من التلخيص (٩٢/١) وعليه يستقيم المعنى. كما يستقيم على عبارة المستدرك.

(٢) في المستدرك وتلخيصه (طالب)، وما أثبته من (أ)، (ب) والمعنى مستقيم في كلتا العبارتين.

(٣) في (ب) (فقال كعب: وإني). وفي المستدرك وتلخيصه: (فقال: أنت كعب فإني) (٩٢/١)، وما أثبته من (أ) وعليه يستقيم المعنى، لأن القول هنا لأبي هريرة، كما يستقيم المعنى على عبارة المستدرك وتلخيصه.

(٤) قوله: (قال جامعه: ... إلخ) ليس في التلخيص (٩٢/١). وهو من كلام ابن الملقن.

١٨ ــ المستدرك (١ / ٩٢): حدثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، ثنا =

. . . .

= أبو جعفر محمد بن عبيد الله بن أبـي داود المناوي، ثنا روح بن عبادة، ثنا كهمس بن الحسن، عن عبد الله بن شقيق قال: جاء أبو هريرة إلى كعب يسأل عنه، وكعب في القوم: فقال كعب: ما تريد منه؟ قال: أما إني لا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ يكون أحفظ لحديثه مني. قال كعب: أما إنك لم تجد أحداً يطلب شيئاً إلا سيشبع منه يوماً إلا طالب علم، أو طالب دنيا، فقال: أنت كعب، فإني لمثل هذا جئت.

تخـــريجـــه:

لم أجد من أخرجه، لكن لبعضه شواهد سأذكرها في مكان الشواهد.

دراسة الإسناد:

قال الحاكم على شرط الشيخين. وقال الذهبـي: فيه انقطاع.

قلت: لم يبين الذهبـي مكان الانقطاع. ورواته صرحوا بالتحديث من بعضهم بعضاً إلا كهمس بن الحسن التميمي أبو الحسن البصري.

وقال عنه الذهبـي في الكاشف: ثقة (٣/١١).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة (٢/١٣٧).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقة أحمد، وابن معين (ص ٣٢٢).

ولم يصفه أحد بالتدليس ولم يذكره ابن حجر في طبقات المدلسين.

وقد ذكر في التهذيب أنه روى عن عبد الله بن شقيق. وأنه مات سنة تسع وأربعين ومائة (٨/٤٥٠) روى له الجماعة.

كما أن عبد الله بن شقيق العقيلي أبو عبد الرحمن. لم يصرح بالتحديث عن أبـي هريرة.

قال عنه الذهبـي في الكاشف: قال أحمد: ثقة يحمل على، علي (٢/٩٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فيه نَصْب. ((بخ م ع)).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه أحمد، وابن معين. وقال أحمد: يحمل على، علي (ص ٢٠١). =

. . . .

= وذكر في تهذيب الكمال أنه روى عن أبـي هريرة ومات سنة ثمان ومائة (٢/ ٦٩٣).

كما ذكر في الإصابة أن عبد الله بن شقيق روى عن أبـي هريرة (١٢/ ٦٨).

أما من ناحية الوفاة فلم يتبين لي في ذلك شيء ــ والله أعلم ــ.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الظاهر أن كهمس بن الحسن أدرك عبد الله بن شقيق وأخذ عنه وأن عبد الله بن شقيق أدرك أبا هريرة وأخذ عنه أيضاً.

فيكون الإسناد على هذا متصلاً.

فالحديث صحيح لكنه على شرط مسلم فقط؛ لأن البخاري لم يخرج لعبد الله بن شقيق.

كما ذكره ابن الملقن ــ والله أعلم ــ.

ولبعض الحديث شاهد عن أبـي هريرة قال: «ما من أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب».

١ ــ رواه البخاري «بشرحه» فتح الباري، كتاب العلم ــ **٣٩** باب كتابة العلم (١/ ٢٠٦، ح ١١٢).

ولبعضه الآخر شاهد عن أنس مرفوعاً «منهومان لا يشبعان، منهوم في علم لا يشبع، ومنهوم في دنيا لا يشبع».

رواه الحاكم (١/ ٩٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

١٩ ــ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «[قيدوا[١]] العلم» قلت: وما تقييده؟

قال: «كتابته».

قلت: فيه ابن المؤمل وقد ضعفوه.

---

(١) في (أ)، (ب) (قيد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/١٠٦).

١٩ ــ المستدرك (١/١٠٦): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري، وأخبرني أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا صالح بن محمد بن حبيب، قالا ثنا سعيد بن سليمان الواسطي: ثنا عبد الله بن المؤمل: حدثنا ابن جريج، عن عطاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ــ صلَّ الله عليه وسلَّم ــ: «قيدوا العلم». قلت: وما تقييده؟ قال: «كتابته».

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه أبو نعيم في الحلية «بنحوه» (٣/٣٢١) وقال: غريب من حديث ابن جريج عن عطاء لم نكتبه إلا من حديث ابن المؤمل.

٢ ــ ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية «بنحوه» (١/٧٧).

روياه من طريق عبد الله بن المؤمل، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

٣ ــ ورواه النسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٦/٣٦٢).

رواه من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

٤ ــ وأورده الهيثمي في المجمع (١/١٥٢) ونسبه للطبراني في الأوسط عن عبد الله بن عمرو. وقال: فيه عبد الله بن المؤمل، وثقه ابن معين، وابن حبان، وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث. وقال أحمد: أحاديثه مناكير.

٥ ــ ونسبه ابن حجر في المطالب العالية لابن منيع (٣/١١٠).

وأورده المناوي في الجامع الأزهر (٢/٢٦،ن) وقال: رواه الطبراني في =

. . . .

= الأوسط وفيه عبد الله بن المؤمل. وثقه ابن معين، وابن حبان.
وورد في المقاصد (٥٥)، والتمييز (١١٥)، والكشف (١/١١٩)، ومختصر المقاصد وقال: وارد (١٥٤).
وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحكيم الترمذي وسمويه عن أنس، وللطبراني في الكبير، والحاكم، عن ابن عمرو (٢/٢٦١) وقال: صحيح.
وقال الألباني في صحيح الجامع: صحيح (٤/١٤٨)، (ح ٤٣١٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ابن جريج.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه عبد الله بن المؤمل بن وهب الله القرشي المخزومي. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أحاديثه مناكير. وقال ابن معين: صالح الحديث، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين ليس به بأس. وقال ابن أبي خيثمة وغير واحد عن ابن معين: ضعيف. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو داود: منكر الحديث. وقال ابن عدي أحاديثه عليها الضعف بيِّن، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء.
قال ابن حجر: قلت: وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء وقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ـ وهو كذلك كما قال ابن حجر: أنه في الضعفاء (٢/٢٧، ٢٨) ـ.
وقال ابن وضاح: سمعت ابن نمير يقول: عبد الله بن المؤمل ثقة، وقال علي بن الجنيد: شبه المتروك. وقال العقيلي: لا يتابع على كثير من حديثه. وقال الدارقطني: ضعيف. تهذيب التهذيب ٦/٤٦.
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف الحديث (١/٤٤٥).
وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو داود: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي (٢/١٣٥). =

. . . .

= وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو داود: منكر الحديث، وضعفه ابن عدي، وأما ابن حبان فوثقه (ص ٢١٦).

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الله بن المؤمل ضعيف، وقد لخص حاله ابن حجر بذلك فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: لكن ابن المؤمل لم يتفرد بالحديث، بل جاء الحديث عند النسائي في الكبرى من طريق الوليد بن مسلم القرشي مولاهم مولى بني أمية وقيل مولى بني العباس أبو العباس الدمشقي عالم الشام.

قال ابن حجر في التقريب: ثقة لكنه كثير التدليس، والتسوية (٢/٣٣٦).

وقال الذهبي في الكاشف: قال ابن المديني: ما رأيت من الشاميين مثله.

وقال ابن جوضعا: كنا نسمع أنه من كتب مصنفات الوليد صلح للقضاء وهي سبعون كتاباً.

قال الذهبي: قلت: كان مدلساً، فيتقي من حديثه ما قال فيه: عن (٣/٢٤٢).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أحمد: أغرب أحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد، وقال ابن مسهر: مدلس (ص ٤١٧).

وقد عده ابن حجر في الطبقة الرابعة من الذين اتفق العلماء على أنه لا يقبل منهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع طبقات المدلسين (ص ٢٠).

وقال ابن الجوزي: قال علماء النقل كان يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عنهم. الموضوعات لابن الجوزي (٢/١٤٠).

وهنا قد عنعن الوليد بن مسلم هذا الحديث. فيكون ضعيفاً بهذا الإسناد أيضاً. فيجبر كل منهما الآخر، لكن مدار الحديث على ابن جريج وهو مدلس كما سبق القول عنه عند حديث رقم (١٧) وقد عنعن الحديث أيضاً. =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

قلت: مما تقدم يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لعنعنة ابن جريج وهو مدلس، إلا أن للحديث شواهد في الإذن بالكتابة منها:

١ ــ حديث أبي هريرة أنه قال: ما من أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب.

رواه البخاري بشرحه فتح الباري، كتاب العلم، باب كتابة العلم (١/٢٠٦، ح ١١٣).

٢ ــ حديث أبي هريرة أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث. . . الحديث. وفي آخره. فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله. . . فقال: «اكتبوا لأبي فلان».

رواه البخاري، بشرحه فتح الباري، كتاب العلم ــ **٣٩** باب: كتابة العلم (١/٢٠٥، ح ١١٢).

فعلى هذا يكون الحديث عند الحاكم بهذين الشاهدين صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ .

٢٠ ـ [حديث عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه، عن أبي هريرة][(١)] مرفوعاً: «ويل للعرب من شر قد اقترب».
قال: على شرطهما. قلت: فيه انقطاع.

---

(١) في (أ)، (ب) (حديث أبي رافع قال: قال أبو هريرة: وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١٠٨/١).
والظاهر أنه خلط من الناسخ بين هذا الحديث والحديث الذي قبله في المستدرك (١٠٨/١).

٢ ـ المستدرك (١ / ١٠٨): أخبرنا أحمد بن سلمان الفقيه، ثنا اسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا أحمد بن يونس، ثنا عاصم بن محمد بن زيد، عن أبيه قال: كان أبو هريرة يقوم يوم الجمعة إلى جانب المنبر فيطرح أعقاب نعليه في ذراعيه، ثم يقبض على رمانة المنبر يقول: قال أبو القاسم ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ، قال محمد ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ، قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ، قال الصادق المصدوق ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ. ثم يقول في بعض ذلك «ويل للعرب من شر قد اقترب» فإذا سمع حركة باب المقصورة لخروج الإمام جلس.

تخـريجـه:
لم أجد من أخرج هذا الحديث، لكن لبعضه شاهد وسأذكره في مكان الشواهد.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث قال عنه الحاكم: على شرطهما. وقال الذهبي: في انقطاع.
قلت: لم يبين الذهبي مكان الانقطاع، إلا أن رواة الحديث قد صرحوا بالتحديث عن بعضهم بعضاً إلا عاصم بن محمد عن أبيه وكذا أبوه، عن أبي هريرة. أما عاصم بن محمد. فالذي يظهر أنه قد أدرك أباه؛ لأن عاصماً عُدَّ من الرواة عن أبيه. عند ترجمة أبيه كما في تهذيب التهذيب (١٧٢/٩). وعد محمد بن زيد من مشايخ ابنه عاصم عند ترجمة عاصم كما في تهذيب =

. . . .

= التهذيب (٥٧/٥). وأما من ناحية الولادة والوفاة فلم أجد ذكراً لتاريخ أي منهما ــ والله أعلم ــ.

أما محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. فلم يذكر عند ترجمته أنه روى عن أبي هريرة كما في تهذيب الكمال (١٦٥٦/٣). أما من ناحية الوفاة فلم يتبين لي أيضاً.

فالذي يظهر من كل ما تقدم أن محمد بن زيد لم يرو عن أبي هريرة. فهو منقطع بينهما.

فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.

وعليه فتعقب الذهبي للحاكم في محله. ــ والله تعالى أعلم ــ.

إلا أن قوله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ «ويل للعرب من شر قد اقترب» قد ثبت من حديث زينب بنت جحش ــ رضي الله عنها ــ. قالت: استيقظ النبي ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ من النوم محمراً وجهه وهو يقول: «لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب...» الحديث.

١ ــ رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الفتنة ــ ٤ باب قول النبي ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ ويل للعرب من شر قد اقترب. (١١/١٣) (ح ٧٠٥٩).

٢ ــ ورواه مسلم. كتاب الفتن وأشراط الساعة، ١ باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج (٢٢٠٧/٤)، (ح ١).

فبهذا الشاهد يكون بعض الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره. ــ والله أعلم ــ.

٢١ ـ حديث مصعب بن سعد أن حفصة قالت لعمر: ألا تلبس ثوباً ألين من ثوبك... إلخ.

قال: على شرطهما. قلت: فيه انقطاع.

---

٢١ ـ المستدرك (١ / ١٢٣): أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السياري بمرو، أنبأ أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ عبد الله: أنبأ إسماعيل بن أبي خالد، عن أخيه، عن مصعب بن سعد: أن حفصة قالت لعمر: ألا تلبس ثوباً ألين من ثوبك، وتأكل من طعام أطيب من طعامك، هذا وقد فتح الله عليك الأمر، وأوسع إليك الرزق؟ فقال عمر: سأخاصمك إلى نفسك، فذكر أمر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ، وما كان يلقى من شدة العيش، فلم يزل يذكر حتى بكت، فقال: إني قد قلت: لأشاركنهما في مثل عيشهما الشديد لعلي أدرك معهما عيشهما الرخي.

تخـريجـه:

١ ـ رواه النسائي في الكبرى. كتاب الرقائق كما في تحفة الأشراف (٨/١٠٨).

٢ ـ ورواه ابن سعد في الطبقات «بنحوه» (٣/٢٧٧، ٢٧٨).

٣ ـ ورواه أبو نعيم في الحلية «بنحوه».

٤ ـ وأورده ابن حجر في المطالب العالية ونسبه لإسحاق (٣/١٠٤).

رووه من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن مصعب بن سعد أن حفصة قالت: فذكروه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: على شرطهما، وقال الذهبي: قلت: فيه انقطاع.

أقول: لم يبين الذهبي موضع الانقطاع. والظاهر أنه بين مصعب بن سعد وبين حفصة.

. . . .

= حيث إن المزي عند ترجمة حفصة في تهذيب الكمال لم يذكر أن مصعباً روى عنها (٣/ ١٦٨١).

وذكر أنها توفيت في سنة إحدى وأربعين، أو خمس وأربعين.

كما أنه عند ترجمة مصعب لم يذكر حفصة فيمن روى عنها وذكر أنه توفي سنة ثلاث ومائة ولم يذكر عمره ولا ذكر ولادته حتى يتبين لنا هل أدركها أم لا.

ولكن الذي يظهر أنه لم يدركها لعدم روايته عنها كسابق ذكره.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن مصعب بن سعد لم يرو عن حفصة فيكون السند منقطعاً.

فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.

٢٢ ـ حديث أبـي هريرة (مرفوعاً)[١]: «كرم المرء[٢] دينه، ومرؤته عقله، وحسبه خلقه».

قال: على شرط مسلم. قلت: بل فيه مسلم الزنجي وهو ضعيف، وما خرج له.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والحديث مرفوع كما في المستدرك وتلخيصه (١/١٢٣).

(٢) في المستدرك (المؤمن) وما أثبته من (أ)، (ب) والتلخيص (١/١٢٣).

٢٢ ـ المستدرك (١ / ١٢٣) : وحدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا عبد الله بن مسلمة، وأخبرنا أحمد بن سلمان الفقيه قال: قرىء على عبد الملك بن محمد ـ هو ابن عبد الله الرقاشي ـ ، ثنا أبـي، قال ثنا مسلم بن خالد: عن العلاء، عن أبيه، عن أبـي هريرة، أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ قال:
«كرم المؤمن دينه، ومروءته عقله، وحسبه خلقه».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٢/٣٩٥).

٢ ـ ورواه ابن عدي في الكامل «بلفظه» (ل/٨٥٧).

٣ ـ ورواه البيهقي في السنن «بلفظه» (٧/١٣٦).

رووه من طريق مسلم بن خالد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبـي هريرة. مرفوعاً.

٤ ـ ونسبه في المقاصد لأبـي يعلى، والعسكري، والقضاعي من حديث مسلم بن خالد الزنجي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبـي هريرة به مرفوعاً (ص ٣١٥).

وورد في التمييز (١١٦)، والكشف (٢/١٠٩)، مختصر المقاصد وقال: وارد (ص ١٥٦).

وأورده السيوطي في الجامع الصغير (٢/٢٧٠) وقال: صحيح. =

. . . .

= وقال المناوي بعد ذكر قول الحاكم وتعقب الذهبي له. قال البخاري: منكر الحديث، وقال الرازي لا يحتج به (٤/ ٥٥٠).

وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (ص ٤ رقم ٤١٧٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وغيره مسلم بن خالد بن فروة، ويقال: ابن المخزومي مولاهم أبو خالد الزنجي المكي الفقيه.

قال ابن المديني: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي: حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به. وقال ابن سعد: كان كثير الغلط في حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. قال عثمان: ويقال إنه ليس بذاك في الحديث. وقال الساجي: صدوق كان كثير الغلط تهذيب التهذيب (١٠/ ١٢٨).

وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوى، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر. الجرح والتعديل (٨/ ١٨٣).

وقال ابن حجر في التقريب: فقيه صدوق كثير الأوهام (٢/ ٢٤٥).

وقال الذهبي في الكاشف: وثق، وضعفه أبو داود لكثرة غلطه (٣/ ١٤٠).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن معين: ثقه، وضعفه أبو داود، وقال ابن عدي: حسن الحديث، وقال أبو حاتم: إمام في الفقه تعرف وتنكر (ص ٣٧٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن العلماء قد اختلفوا في حال مسلم بن خالد، ولكن الذي يظهر أن التوسط في أمره ما قاله ابن عدي وهو أنه حسن الحديث.

فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. ـ والله أعلم ـ.

٢٣ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إنكم لا تسعون الناس بأموالكم».

قلت: فيه عبد الله بن سعيد المقبري وهو واه.

---

٢٣ ـ المستدرك (١ / ٢٤): حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانىء ثنا أبو سعيد محمد بن شاذان، ثنا أبو عمار، ثنا الفضل بن موسى، عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ «إنكم لا تسعون الناس بأموالكم، وليسعهم منكم بسط الوجه، وحسن الخلق».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن أبي شيبة في مصنفه «بنحوه» (٨/٥١٩)، (٥٢٠ / ح ٥٣٨٥).

٢ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بنحوه» (ل/٥١١).

٣ ـ ورواه البزار «بنحوه» كشف الأستار (٢/٤٠٨، ٤٠٩).

رووه من طريق عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقال البزار: لم يتابع عبد الله بن سعيد على هذا الحديث وتفرد به، لكن قال الهيثمي: قلت: قد توبع عليه.

حدثنا أحمد بن الوزير. حدثنا عاصم. حدثنا طلحة، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً «بنحوه».

قال البزار: طلحة لين الحديث.

وحدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي. حدثنا الأسود بن سالم. حدثنا عبد الله بن إدريس عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة «بنحوه».

قال البزار: لا نعلم رواه عن أبي إدريس إلا أسود، وكان ثقة بغدادياً ـ كشف الأستار (٢/٤٠٨، ٤٠٩).

٤ ـ كما أورد الحديث الهيثمي في المجمع (٨/٢٢) ونسبه لأبي يعلى، والبزار عن أبي هريرة وقال: فيه عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن أبـي هريرة.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه عبد الله بن سعيد بن أبـي سعيد كيسان المقبري أبو عباد الليثي مولاهم المدني.

قال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد لا يحدثان عنه، وقال أبو قدامه عن يحيى بن سعيد: جلست إليه مجلساً فعرفت فيه يعني الكذب.

وقال أحمد: متروك الحديث منكر الحديث، وكذا قال عمرو بن علي. وقال عباس الدوري عن ابن معين: ضعيف، وقال الدارمي عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث لا يوقف منه على شيء. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال البخاري: تركوه، وقال النسائي: ليس بثقة تركه يحيى وعبد الرحمن. وقال ابن عدي عامة ما يرويه الضعف عليه بين.

وضعفه ابن البرقي، ويعقـوب بن سفيان، وأبـو داود، والساجي، وقـال الدارقطني: متروك ذاهب الحديث. وقال البزار: فيه لين.

تهذيب التهذيب (٥/٢٣٧، ٢٣٨).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (١/٤١٩).

وقال الذهبـي في الكاشف: واه (٢/٩١، ٩٢).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال البخاري: تركوه (ص ١٩٩).

قلت: مما مضى يتبين أن عبد الله بن سعيد متروك كما هو قول أكثر العلماء. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثاني**: كما أن الحديث جاء من طريق طلحة بن عمرو المكي عند البزار، لكن أكثر العلماء ذكـروا بأنـه متروك كـما في تهذيب التهـذيب (٥/٢٣، ٢٤).

وقد لخص حاله ابن حجر بذلك (١/٣٧٩). =

. . . .

= • **الطريق الثالث**: لكن الحديث جاء من طريق آخر عند البزار ورواته كلهم ثقات كما في التقريب (١/٤٠١)، (١/٥٠)، (٢/٣٦٨)، (٢/١٧٩).
إلا الأسود بن سالم فلم أجد من ترجمة، وقال البزار: ثقة كما سبق ذكر ذلك.
فعلى ذلك يكون حديثه صحيحاً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بطريق الحاكم ضعيف جداً وكذا بطريق البزار الأول يعتد بهما لشدة ضعفهما. أما الطريق الثالث فهو صحيح.
فعلى ذلك فالحديث صحيح، باعتبار الطريق الثالث ـ والله أعلم ـ.

٢٤ ـ حديث أنس [مرفوعاً(١)]: «صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وأهل المعروف في الدنيا. أهل المعروف في الآخرة».

قلت: بهذا وبما قبله انحطت رتبة هذا المصنف المسمى بالصحيح(٢).

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه حيث إن الحديث مرفوع.

(٢) لم يبين ابن الملقن هنا كلام الحاكم عن الحديث. والأفضل ذكره لأنه يبين علة الحديث.

وكلام الحاكم هو. (قال: سمعت أبا علي الحافظ يقول:هذا الحديث لم أكتبه إلا عن أبي عبد الله الصفار ومحمد بن إسحاق وابنه من البصريين لم نعرفهما بجرح).

وقوله: «أهل المعروف في الدنيا» قد روي من غير وجه عن المنكدر بن محمد، عن أبيه، عن جابر والمنكدر وإن لم يخرجاه فإنه يذكر في الشواهد.

٢٤ ـ المستدرك (١ / ١٢٤): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، حدثنا سمعان بن بحر العسكري. حدثنا إسحاق بن محمد بن إسحاق العمي. حدثنا أبي، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ: «صنائع المعروف إلى الناس تقي صاحبها مصارع السوء، والآفات والهلكات، وأهل المعروف في الدنيا أهل المعروف في الآخرة».

تخـريجـه:

لم أجد من أخرجه عن أنس، ولا عن جابر طرفه الأخير.

لكن حديث أنس أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط ورمز له بالصحة (٢/١٠٠).

وكذا أورده الكبير عن أنس ونسبه للحاكم فقط. قال: وتعقب (١/٥٦٠). =

. . . .

= وأما حديث جابر فلم أجد من أورده أو أخرجه.

لكن للحديث شواهد وسأذكرها في مكانها إن شاء الله.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث لم يبين الذهبي علته، ولكن الحاكم نفسه قال: محمد بن إسحاق وابنه لم نعرفهما بجرح.

قلت: أما الابن وهو إسحاق بن محمد بن إسحاق العمي. فقد قال ابن حجر في اللسان: اتهمه البيهقي في شعب الإيمان (١/٣٧٤).

وأما الأب محمد بن إسحاق فلم أجد من ترجمه. ـ والله أعلم ـ.

وعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

وأما طرف الحديث الذي أورده وأعله بالمنكدر بن محمد وقال إنه يذكر في الشواهد.

فالمنكدر هو ابن محمد بن المنكدر القرشي التيمي.

قال البخاري عنه: قال ابن عيينة: لم يكن بالحافظ. وقال أبو طالب عن أحمد: ثقة.

وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال مرة: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ليس بقوي.

وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً لا يفهم الحديث، وكان كثير الخطأ لم يكن بالحافظ لحديث أبيه وقال الجوزجاني والنسائي: ضعيف. وقال الآجري: سألت أبا داود عنه أهو ثقة؟ قال: لا. وقال أبو حاتم بن حبان: كان من خيار عبد الله فقطعته العبادة عن مراعاة الحفظ فكان يأتي بالشيء توهماً فبطل الاحتجاج بأخباره. وقال أبو الفتح الأزدي: لا يكتب حديثه. وسأل ابن المديني عنه؟ فقال: هو عندنا صالح وليس بالقوي.

وكذا قال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين وقال العجلي: ضعيف. وقال البخاري: هو يحتمل. وقال الخليلي لم يرضوا حفظه. تهذيب التهذيب (١٠/٣١٧، ٣١٨). =

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: فيه لين وقد وثقه أحمد (١٧٧/٣).
وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (٢٧٧/٢).
فمما مضى يتبين أن أكثر العلماء على تضعيف المنكدر بن محمد وقد لخص حاله ابن حجر بأنه لين الحديث. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

الحكم على الحديث:
مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم ضعيف جداً، وأما طرفه الأخير فهو بحديث جابر ضعيف فقط لضعف المنكدر.
وللحديث شواهد منها:
١ ـ حديث أم سلمة وهو حديث طويل يتضمن حديث أنس.
أورده السخاوي في المقاصد ونسبه للطبراني في الأوسط قال: وسنده ضعيف (ص ٢٦١).
وكذلك ورد في الكشف (٢٢/٢) وقال: ضعيف.
وأورده الهيثمي في المجمع بنحوه (١١٥/٣) وقال: فيه عبد الله بن الوليد الوصافي. وهو ضعيف.
وأورده السيوطي في الجامع (١٠٠/٢) وقال: صحيح ونسبه للطبراني في الأوسط.
لكن قال المناوي في الفيض: قال الهيثمي فيه عبيد الله بن الوليد ضعيف (٢٠٦/٤، ٢٠٧).
وكذا قال في الجامع الأزهر: فيه عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو ضعيف. (٥/٢، ش).
كما أورده في صحيح الجامع الصغير (٢٤٨/٣، ٢٤٩، ح ٣٦٩٠).
وأورده أيضاً في ضعيف الجامع (٢٧٠/٣، ٢٧١، ح ٣٤٩٣).
لأجل قوله: «وأول من يدخل الجنة أهل المعروف».
حيث وضع رقماً قبل هذا الجزء وقال: الحديث إلى هنا صحيح لشواهده ولذلك أوردته في الصحيحة دون الجملة الأخيرة منه فإنها منكرة. =

. . . .

= قلت: وهذه الجملة ليست في حديث أنس.

٢ ـ حديث أبي موسى الأشعري «أهل المعروف في الدنيا...» الحديث.

رواه الطبراني في الصغير (١/٧٣، ٧٤).

وقال الهيثمي في المجمع: رجاله وثقوا وفي بعضهم كلام لا يضر (٧/٢٦٣).

٣ ـ حديث أبي أمامة رواه الطبراني في الكبير متفرقاً فروى طرفه الأول «صنائع المعروف تقي مصارع السوء» ضمن حديث (٨٠١٤).

ثم روى طرفه الثاني. وهو قوله: «إن أهل المعروف في الدنيا...» الحديث (٨٠١٥).

رواهما بسند واحد (٨/٣١٢، ٣١٣).

وقال الهيثمي عن طرفه الأول: إسناده حسن (٣/١١٥).

وقال عن طرفه الثاني: وفيه من لم أعرفه (٧/٢٦٣).

وأورد السخاوي طرفه الأول ونسبه للطبراني في الكبير عن أبي أمامة وقال حسن (ص ٢٦١).

كما أورد الهيثمي في المجمع شواهد أخرى لا تخلو من مقال (٧/٢٦٢، ٢٧٢).

فالذي يظهر أن الحديث كما قال الألباني عن حديث أم سلمة: صحيح لهذه الشواهد لكن طريق الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الإنجبار ـ والله تعالى أعلم ـ.

٢٥ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً: «ثلاث من كن فيه آواه الله في كنفه، وستر عليه. وأدخله في محبته: من إذا أعطي شكر، وإذا قدر غفر، وإذا غضب فتر».

قال: صحيح. قلت: بل واه فإن [عمر[1]] بن راشد المذكور في إسناده قال [فيه[2]] أبو حاتم: وجدت حديثه كذباً.

---

(١) في (أ) (عمير) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/١٢٥).

(٢) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والتلخيص (١/١٢٦).

٢٥ ــ المستدرك (١ / ١٢٥): حدثنا أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي: حدثنا يعقوب بن سفيان: حدثنا عمر بن راشد مولى عبد الرحمن بن أبان بن عثمان التيمي: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب القرشي، عن هشام بن عروة، عن محمد بن علي، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: «ثلاثة من كن فيه آواه الله في كنفه، وستر عليه برحمته، وأدخله في محبته». قيل: ما هن يا رسول الله؟ قال: «من: إذا أُعْطِي شكر، وإذا قدر غفر، وإذا غضب فتر».

تخـريجـه:

١ ــ رواه ابن حبان في المجروحين «بلفظ مقارب» (٢/٩٣) وقال: لا أصل له.

٢ ــ ورواه الخطيب في التلخيص (٢/٧٦) نسبه إليه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٥٥، ح ٥٨٧).

روياه من طريق عمر بن راشد، عن ابن أبي ذئب، عن هشام بن عروة، عن محمد بن علي، عن ابن عباس به مرفوعاً.

٣ ــ وأورده الألباني في السلسلة الضعيفة وقال: أخرجه ابن عدي (١/٣٣١ ــ ٢). =

. . . .

= حدثنا أحمد بن داود بن أبي صالح. حدثنا أبو مصعب المديني ـ يلقب مطرف ـ حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به. سلسلة الضعيفة (٢ / ٥٥، ح ٥٨٧).

وقال الألباني: موضوع. قلت ولم أجده في الكامل في النسخة التي بيدي ـ والله أعلم ـ.

٤ ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير. ونسبه للحاكم، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢٤/١) وقال: حديث حسن.

لكن قال المناوي في الفيض: قال البيهقي: عمر بن راشد هذا شيخ مجهول من أهل مصر يروي ما لا يتابع عليه. قال المناوي: وبه يعرف أن المصنف أساء التصرف في إسقاطه من كلام البيهقي وكما أعل به الحديث، لم يصب في إيراده رأساً (٢٨٨/٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين:

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه عمر بن راشد الجاري القرشي مولى عبد الرحمن بن أبان.

قال ابن حبان: يضع الحديث على مالك، وابن أبي ذئب، وغيرهما من الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، فكيف الرواية عنه، المجروحين (٩٣/٢).

وقال أبو حاتم: وجدت حديثه كذباً وزوراً. وقال العقيلي: منكر الحديث، وتكلم فيه ابن عدي وقال: كل أحاديثه مما لا يتابع عليها الثقات. وقال الدارقطني: كان ضعيفاً لم يكن مرضياً، وكان يتهم بوضع الحديث على الثقات.

وقال الحاكم، وأبو نعيم: يروي عن مالك أحاديث موضوعة.

وقال الخطيب: كان ضعيفاً، روى المناكير عن الثقات.

الميزان (١٩٥/٣، ١٩٦)، اللسان (٣٠٣/٤، ٣٠٤). =

. . . .

= قلت: مما مضى يتبين أن عمر بن راشد يضع الحديث. فيكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

● **الطريق الثاني**: كما أن الحديث جاء من طريق آخر عند ابن عدي، ولكن فيه أحمد بن داود بن عبد القادر بن أبي صالح الحراني ثم المصري.

قال ابن حبان: كان يضع الحديث لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الإبانة عن أمره. المجروحين (١/١٤٦، ١٤٧).

كذبه الدارقطني وغيره، وقال ابن طاهر: كان يضع الحديث.

وأورد له الذهبي في الميزان، وابن حجر في اللسان عدة أحاديث وقالا: إنها كذب. الميزان (١/٩٦، ٩٧). اللسان (١/١٦٨، ١٦٩).

الحكم على الحديث:

قلت: فعلى ذلك فالحديث بكلا الإسنادين يكون موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

٢٦ ـ حديث ابن المسيب قال: لما ولي عمر خطب ثم قال: إني قد علمت أنكم تؤنسون مني شدة وغلظة.

قال: صحيح[١]. قلت: حديث منكر.

---

(١) ليس في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١٢٦/١).

ـ في المستدرك وتلخيصه (قال: صحيح. وأبو صالح احتج به البخاري، فأما سماع سعيد عن عمر مختلف فيه، وأكثر أئمتنا على أنه قد سمع منه). وما أثبته من (أ)، (ب).

٢٦ ـ المستدرك (١٢٦/١).

حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانىء. حدثنا أبو سهل بشر بن سهل. حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح. حدثني يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب قال: لما ولى عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه خطب الناس على منبر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ فحمد اللّه وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس: إني قد علمت منكم أنكم تؤنسون مني شدة، وغلظة، وذلك أني كنت مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ فكنت عبده وخادمه وكان كما قال اللّه:

﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾

فكنت بين يديه كالسيف المسلول إلا أن يغمدني أو ينهاني عن أمر فأكف. وإلا أقدمت على الناس لمكان لينه.

تخريجه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث فيه علتان:

الأولى: سماع سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي =

. . . .

= المخزومي. من عمر بن الخطاب قال إسحاق بن منصور: قلت ليحيى بن معين: يصح لسعيد بن المسيب سماع من عمر. قال: لا. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سعيد بن المسيب، عن عمر، مرسل. وقال العباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن المسيب قد رأى عمر، وكان صغيراً. قلت ليحيى: هو يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر. قال يحيى: ابن ثمان يحفظ شيئاً. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي، وقيل له: يصح لسعيد بن المسيب سماع من عمر؟ قال: لا. إلا رؤيته على المنبر ينعي النعمان بن مقرن. المراسيل لابن أبي حاتم. (ص ٧١، ٧٢، ٧٣).

وقال أحمد: هو عندنا حجة قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد، عن عمر فمن يقبل؟ وقال مالك: لم يدرك عمر، ولكن لما كبر أكب على المسألة عن شأنه، وأمره. وقال ابن حجر: قلت: وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه. فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر. قرأته على خديجة بنت سلطان... إلخ وفيه عن سعيد بن المسيب قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: عسى أن يكون بعدي أقوام يكذبون بالرجم... الحديث. وقال ابن حجر: هذا الإسناد على شرط مسلم. تهذيب التهذيب (٤/٨٤، ...، ٨٨).

قلت: الذي يظهر مما مضى أنه سمع منه، لأن ابن المسيب ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر. فعلى هذا يكون عمره حين وفاة عمر ثمان سنوات. وابن ثمان لا شك أنه يحفظ ويعي. ويؤيد هذا قول أحمد أنه سمع منه، كما يؤيد ذلك ما أورده ابن حجر في التهذيب من تصريح سعيد بن المسيب بالسماع من عمر ـ والله تعالى أعلم ـ.

الثانية: فيه بشر بن سهل. والظاهر أنه بشر بن سهل العبدي فإنه في طبقة الذي في سند الحاكم وقد ضرب أبو حاتم على حديثه. قال ابن أبي حاتم: =

. . . .

= كتب عنه أبـي في سنة مائتين وأربـع عشرة بالبصرة. وضرب على حديثه. الجرح والتعديل (٢/٣٥٨، ح ١٣٦٦). الضعفاء والمتـروكين للذهبـي (ص ٣٢)، لسان الميزان (٢/٢٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن في سند الحاكم بشر بن سهل وقد تركه أبو حاتم. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

[كتاب] الطهارة

٢٧ ـ حديث عثمان أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خلل لحيته (ثلاثاً)[١].

قال: صحيح[٢] ولا أعلم في عامر بن شقيق ـ يعني المذكور في إسناده ـ طعن بوجه من الوجوه.

قلت: ضعفه ابن معين.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه (١/١٤٩).

(٢) في المستدرك قال: (قد اتفق الشيخان على إخراج طرق لحديث عثمان في دبر وضوئه، ولم يذكرا في روايتهما تخليل اللحية ثلاثاً).

قلت: وهو كذلك فقد أخرجه البخاري. بشرحه فتح الباري، كتاب الطهارة ـ ٢٤ باب: الوضوء ثلاثاً (١/٢٥٩)، (ح ١٥٩). وكذا مسلم، كتاب الطهارة ـ ٣ باب: صفة الوضوء وكماله (١/٢٠٤)، (ح ٣).

٢٧ ـ المستـدرك (١ / ١٤٩): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبـي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد الله بن موسى، أنبأ إسرائيل، وأخبرنا أحمد بن القطيعي ـ واللفظ له ـ ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبـي، حدثني عبد الرزاق، أنبأ إسرائيل، عن عامر بن شقيق، عن شقيق بن سلمة قال: رأيت عثمان توضأ فغسل وجهه واستنشق، ومضمض ثلاثاً، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما. وخلل لحيته ثلاثاً حين غسل وجهه قبل أن يغسل قدميه ثم قال: رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يفعل الذي رأيتموني فعلت. =

. . . .

= **تخـــريجـــه**:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: تخليل اللحية (١/٥٤).

٢ ــ ورواه الدارقطني «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: تثليث المسح (١/٩١).

٣ ــ ورواه الترمذي «بنحوه» مختصراً، كتاب الطهارة، باب: ما جاء في تخليل اللحية (١/٤٦، ح ٣١). وقال: حسن صحيح.

٤ ــ ورواه ابن ماجه «بنحوه» مختصراً، كتاب الطهارة، باب: ٥٠ (١، ١٢٨، ح ٤٣٠).

٥ ــ ورواه الدارمي «بنحوه» مختصراً، كتاب الطهارة، باب: ٣٢ (١، ١٤٤، ح ٧١٠).

٦ ــ ورواه ابن خزيمة «بنحوه» مختصراً، كتاب الطهارة، باب: تخليل اللحية في الوضوء عند غسل الوجه (١/٧٨، ٧٩، ١٥١، ١٥٢).

٧ ــ ورواه ابن حبان «بنحوه» مختصراً، موارد. كتاب الطهارة ــ ١٤ باب: ما جاء في الوضوء (ص ٦٧، رقم ١٥٤).

رووه من طرق عن عامر بن شقيق، عن أبـي وائل، عن عثمان بن عفان، به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم ومن وافقه روي من طريق عامر بن شقيق بن حمزة الأسدي الكوفي. قال ابن أبـي خيثمة عن ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وليس من أبـي وائل بسبيل. وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات. قال الحافظ ابن حجر: قلت: صحح الترمذي حديثه في التخليل. وقال في العلل الكبير: قال محمد: أصح شيء في التخليل عندي حديث عثمان. قلت: إنهم يتكلمون في هذا. فقال: هو حسن، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وغيرهم، تهذيب التهذيب (٥/٦٩). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (١/٣٨٧)، لكن ما تقدم عنه في التهذيب يفيد تقويته إلى مرتبة الحسن على الأقل. وقال الذهبي في الكاشف: صدوق ضُعِّف (٢/٥٥). وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه ابن معين (ص ١٨٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عامر بن شقيق الظاهر أنه حسن الحديث فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً وقد حسنه البخاري. ــ هذا في تخليل اللحية ــ أما بقية الحديث فقد ثبت عند البخاري ومسلم كما سبق بيانه، لكن لحديث في التخليل له شواهد منها.

١ ــ حديث الوليد بن زوران، عن أنس أن النبي ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال: هكذا أمرني ربي عز وجل.

(أ) رواه أبو داود واللفظ له. كتاب الطهارة، باب: تخليل اللحية (١/٢٦، ح ١٤٥).

(ب) ورواه البيهقي عن أبي داود بلفظه. كتاب الطهارة، باب: تخليل اللحية (١/٥٤).

قال الألباني في الإرواء (١/١٣٠): رجال إسناده ثقات غير ابن زوران هذا فروى عنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات. فمثله حسن الحديث. وله طريقاً آخر رواه الحاكم (١/١٤٩). وصححه ووافقه الذهبي. ومن قبله ابن القطان. ثم قال الألباني: وللحديث شواهد يرتقي بها الحديث إلى درجة الصحة.

قلت: وقد صحح حديث أنس عند أبي داود. ابن قيم الجوزية وذكر له طريقاً آخر. وقال صحيح الإسناد. عون المعبود (١/٢٤٣، ٢٤٤).

ثم ذكر ابن قيم الجوزية شواهد كثيرة أيضاً، وحسن بعضها. منها: حديث =

. . . .

= ابن أبـي أوفى قال: رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ توضأ فخلل لحيته، وحديث أنس، وحديث أبـي أيوب، وهي بألفاظ متقاربة. كما أن الحاكم بعد إيراده لحديث عثمان قال: وله في تخليل اللحية شاهد صحيح عن عمار بن ياسر، وأنس وعائشة ثم أوردها ولم يتعقبه الذهبـي (١/١٤٩، ١٥٠). كما ذكر الزيلعي في نصب الراية شواهد كثيرة وقال: كلها مدخولة وأمثلها حديث عثمان (١/٢٣). كما أن ابن حجر في التلخيص الحبير أورد شواهد للحديث. منها: حديث عائشة عند أحمد. الفتح الرباني (٢/٢٨). والحاكم (١/١٤٩).

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بهذه الشواهد يكون صحيحاً لغيره ـ والله تعالى أعلم ـ. وقد صحح الحديث الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

٢٨ ـ حديث ابن عمر أن النبي ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ توضأ مرة مرة ثم قال: «هذا وظيفة الوضوء». ثم توضأ مرتين فقال: «هذا الوسيط من الوضوء...» الحديث.

قلت: مداره على زيد العمي وهو واه.

---

٢٨ ـ المستدرك (١ / ١٥٠): أورد الحاكم حديثاً عن أبي هريرة وقال: صحيح على شرط مسلم. ثم قال: وشاهده الحديث المرسل المشهور عن معاوية بن قرة عن ابن عمر أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ توضأ مرة مرة ثم قال: «هذا وظيفة الوضوء» ثم توضأ مرتين مرتين فقال: «هذا الوسيط من الوضوء الذي يضاعف الله الأجر لصاحبه مرتين..» الحديث بطوله.

تخـريجــه:

١ ـ رواه أبو داود الطيالسي «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء مرة، ومرتين وثلاث (١/٨) منحة المعبود.

٢ ـ ورواه الدارقطني «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: وضوء رسول الله ـ صلىّ الله عليه وسلَّم ـ (١/ ٨٠، ح ٣).

٣ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: فضل التكرار في الوضوء (١/ ٨٠).

رووه من طريق سلاّم الطويل، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن ابن عمر مرفوعاً.

٤ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً (١/١٤٥، ح ٤١٩).

٥ ـ ورواه ابن حبان في المجروحين «بنحوه» (٢/١٦١).

ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: فضل التكرار في الوضوء (١/٥٣، ٥٤).

=

. . . .

= رووه من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه، عن معاوية بن قرة عن ابن عمر. مرفوعاً.

٦ ــ ورواه أحمد «بنحوه» (٢/٩٨).

ــ ورواه الدارقطني «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: وضوء رسول الله ــ صلىً الله عليه وسلَّم ــ (١/٨١، ح ٥).

روياه من طريق أبي إسرائيل، عن زيد العمي، عن نافع، عن ابن عمر. مرفوعاً.

ــ ورواه الدارقطني «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: وضوء رسول الله ــ صلىً الله عليه وسلَّم ــ (١/٨٠، ح ٤).

ــ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: فضل التكرار في الوضوء (١/٥٣).

روياه من طريق المسيب بن واضح. أنبأنا حفص بن ميسرة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً. وقالا: تفرد به المسيب بن واضح. قال الدارقطني: ضعيف، وقال البيهقي: ليس بالقوي.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من أربعة طرق عن ابن عمر.

● **الطريق الأول، وفيه:**

١ ــ سلام بن سلم الطويل السلمى السعدي التميمي كنيته أبو سليمان.

قال البخاري: تركوه. وقال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال أبو زرعة: ضعيف. وساق له ابن عدي جملة وقال: لا يتابع على شيء منها.

الميزان (٢/١٧٥، ١٧٦). وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها. وذكر أنه روى عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء. المجروحين (١/٣٣٩). وقال الذهبي في الضعفاء والمتروكين: تركوه (رقم ١٦٨٠). =

. . . .

= ٢ ـ زيد بن الحواري أبو الحواري العمي.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: صالح. وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح. وقال مرة: لا شيء. وقال مرة: يكتب حديثه وهو ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو زرعة: ليس بقوي، واهي الحديث ضعيف. وقال الجوزجاني: متماسك. وقال الآجري عن أبي داود: حدث عنه شعبة وليس بذاك. وقال النسائي: ضعيف. وقال الدارقطني: صالح. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ضعيف على أن شعبة قد روي عنه ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث. وقال ابن المديني: كان ضعيفاً عندنا. وقال أبو حاتم: كان شعبة لا يحمد حفظه. وقال العجلي: بصري ضعيف الحديث ليس بشيء. وقال الحسن بن سفيان: ثقة. وقال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها. تهذيب التهذيب (٣/٤٠٧، ٤٠٨). وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٢٧٤).

وقال الذهبي في الكاشف: فيه ضعف. قال ابن عدي: لعل شعبة لم يرو عن أضعف منه (١/٣٣٨). وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه أبو حاتم، والنسائي، وابن عدي، وقال أحمد، والنسائي: صالح (ص ١٢٧).

● **الطريق الثاني، وفيه:**

١ ـ عبد الرحيم بن زيد العمي.

قال البخاري: تركوه. وقال يحيى: كذاب. وقال مرة: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: غير ثقة. وقال أبو حاتم: ترك حديثه. وقال أبو زرعة: واه.

وقال أبو داود: ضعيف. الميزان (٢/٦٠٥). وقال ابن حبان: يروي عنه أبيه العجائب لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها. المجروحين (٢/١٦١). وفيه أيضاً زيد بن الحواري. كما أنه بتينك الإسنادين له علة أخرى وهي أن معاوية لم يدرك ابن عمر. قاله أبو حاتم، تهذيب التهذيب (١٠/٢١٧). =

= • **الطريق الثالث، وفيه:**
أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة الملائي.
قال الذهبي في الكاشف: ضعيف (١٢٢/١). وقال ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع (٦٩/١). وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف فيه الثقات (ص ٣٣). وقال أحمد شاكر عند إيراده لهذا الحديث في تعليقه على المسند: إسناده ضعيف، لضعف أبي إسرائيل (١١٢/٨، ٥٧٣٥). وفيه أيضاً زيد العمي.
• **الطريق الرابع، وفيه:**
المسيب بن واضح السلمي التَّلْمَنِّسي الحمصي.
قال أبو حاتم: صدوق يخطىء كثيراً، فإذا قيل له لم يقبل. وقال ابن عدي: كان النسائي حسن الرأي فيه ويقول: الناس يؤذوننا فيه. الميزان (١١٦/٤).
وساق له ابن عدي عدة أحاديث وقال: عامة ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته.
وهو لا بأس به. الكامل لابن عدي (ل ٨٧٢). وقد سبق قول الدارقطني والبيهقي عنه.
الحكم على الحديث:
قلت: مما مضى يتبين أنه بالإسنادين الأولين ضعيف جداً. لأن في الإسناد الأول سلاّم الطويل، وفي الإسناد الثاني عبد الرحيم بن زيد العمي، وهما متروكان. كما أن فيهما زيد العمي وهو ضعيف. وقد تابعهما أبو إسرائيل عند أحمد، والدارقطني وهو ضعيف. ومدار الحديث أيضاً في تلك الأسانيد على زيد العمي وهو ضعيف.
فيكون الحديث بذلك الإسناد ضعيفاً. كما أن الحديث جاء من طريق آخر عند البيهقي، والدارقطني وفيه المسيب بن واضح. والظاهر أنه ضعيف كما سبق بيان حاله. ولكن هذا الطريق هو أمثل الطرق. كما قال ذلك الزيلعي في نصب الراية. ونقل عن عبد الحق في أحكامه، أن هذا الطريق من أحسن الطرق. =

. . . .

= ونقل عن ابن أبـي حاتم أنه قال: المسيب صدوق لكنه يخطىء كثيراً نصب الراية (١/٢٨).

فمما مضى يتبين أن الحديث بطريق أبـي إسرائيل عند أحمد، والدارقطني ضعيف قابل للانجبار، وكذلك الطريق الرابع وهو طريق المسيب بن واضح فيكون الحديث بتينك الإسنادين حسناً لغيره.

كما أن للحديث شواهد منها:

١ ـ حديث أنس عند ابن السكن في صحيحه وهو بنحو حديث ابن عمر التلخيص الحبير (١/٨٢، ٨٣).

٢ ـ حديث أبـي رافـع بنحو حديث ابن عمر.

رواه الطبراني في الكبير وقال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيـح (١/٢٣١).

ورواه الدارقطني وقال المارديني: إسناده صحيـح (١/٨١، ٧) بذيل السنن للبيهقي.

قلت: فعلى هذا يكون الحديث بتلك الطرق والشواهد صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٢٩ ـ حديث ابن عمر أيضاً أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ سئل عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال: [وأي[١]] وضوء أفضل من الغسل.

قال: ابن [بزيع[٢]] المذكور في إسناده ثقة. ووقفه غيره.

قلت: وهو الصواب.

---

(١) في (أ) (فأي) وما أثبته هو الموافق لما في (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/١٥٤).

(٢) في (أ) (بزيغ) بالغين المعجمة، والصواب بالعين المهملة كما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/١٥٤)، والتقريب (٢/١٧٥).

٢٩ ـ المستدرك (١/ ١٥٣ ـ ١٥٤): حدثني عمر بن جعفر البصري، ثنا محمد بن الحسين بن مكرم، ثنا محمد بن عبد الله بن بزيع. حدثنا عبد الأعلى. حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ سئل عن الوضوء بعد الغسل، فقال: «وأي وضوء أفضل من الغسل؟».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١٢/٣٧١، ح ١٣٣٧٧).

رواه من طريقين عن محمد بن عبد الله بن بزيع. حدثنا عبد الأعلى، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر به مرفوعاً. وأورده السيوطي في الصغير وقال: صحيح (٢/٧١٥)، لكن قال الألباني: ضعيف (٦/٤٦، ح ٦١٢٨).

وأما المناوي فلم يذكر شيئاً (٦/٣٦٠).

٢ ـ ورواه ابن أبي شيبة «بنحوه» موقوفاً على ابن عمر. كتاب الطهارة، باب: في الوضوء بعد الغسل من الجنابة (١/٦٨).

قال: حدثنا أبو معاوية، عن عاصم الأحول، عن غنيم بن قيس. عن ابن عمر به.

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث ذكر الحاكم أن ابن بزيع رفع الحديث ووقفه غيره. قال الذهبي: قلت: وهو الصواب. قلت: محمد بن عبد الله بن بزيع البصري. قال ابن حجر في التقريب: ثقة (٢/١٧٥)، (م ت س). وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه أبو حاتم (ص ٣٤٤). وبقية رجاله ثقات كما في التقريب (١/٤٦٥)، (١/٥٣٧، ١٤٨٨).

الحكم على الحديث:

فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً طالما الذي رفعه ثقة فلا يضره مخالفة الثقات له بروايته موقوفاً. بل يكون وقفه أرجح، ورفعه مرجوح، والمرجوح لا يلزم الضعف.

فيكون من باب صحيح، وأصح أي أن رفعه صحيح، ووقفه أصح، مع أنه يعتبر مرفوعاً حكماً، لأنه لا يقال بالرأي. وعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم مرفوعاً عن ابن عمر صحيحاً لذاته، وأن الموقوف أصح إسناداً منه.

كما أن للحديث شاهداً «بمعنى حديث ابن عمر» عن عائشة مرفوعاً.

١ ــ رواه الحاكم من طريقين قال في الأول: على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. وقال في الثاني: على شرط مسلم ووافقه الذهبي (١/١٥٣).

٢ ــ ورواه الترمذي • كتاب الطهارة ــ ٧٩ باب: ما جاء في الوضوء بعد الغسل (١/١٧٩، ١٨٠، ح ١٠٧). وقال: حديث حسن صحيح. وقال أيضاً: وهذا قول غير واحد من أهل العلم أصحاب النبي ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ والتابعين ألَّا يتوضأ بعد الغسل.

٣ ــ ورواه النسائي. كتاب الطهارة، باب: ترك الوضوء بعد الغسل (١/٢٠٩).

٤ ــ ورواه ابن ماجه. كتاب الطهارة، باب: في الوضوء بعد الغسل (١/١٩١، ح ٥٧٩).

٥ ــ ورواه البيهقي. كتاب الطهارة، باب: ترك الوضوء بعد الغسل (١/١٧٩).

٣٠ ــ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: إذا استجمر أحدكم فليوتر فإن الله وتر يحب الوتر، أما ترى السموات سبعاً، والأرضين سبعاً، والطواف وذكر أشياء».

قال: على شرطهما[(١)]. قلت: منكر، والحارث بن أبـي أسامة المذكور في إسناده ليس بعمدة.

---

(١) وقال الحاكم أيضاً (ولم يخرجاه بهذه الألفاظ، وإنما اتفقا على «من استجمر فليوتر» فقط). وهذه الزيادة من المستدرك.

٣٠ ــ المستدرك (١ / ١٥٨): أخبرنا أبو العباس عبد الله بن حسين القاضي بمرو. أنبأنا الحارث بن أبـي أسامة. حدثنا روح بن عبادة، حدثنا أبو عامر الخزاز، عن عطاء، عن أبـي هريرة: أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلّم ــ قال: «إذا استجمر أحدكم فليوتر، فإن الله وتر، يحب الوتر، أما ترى السموات سبعاً، والأرضين سبعاً، والطواف» وذكر أشياء.

تخـريجـه:

قال الحاكم: قد اتفقا على «من استجمر فليوتر».

قلت: وهو كذلك. فقد رواه البخاري بشرحه فتح الباري ــ كتاب الوضوء، ٢٦ باب: الاستجمار وتراً (١/٢٦٣، ح ١٦٢). ومسلم ــ كتاب الطهارة، ٨ باب: الإيتار في الاستنثار والاستجمار (١/٢١٢، ح ٢٢).

١ ــ ورواه البيهقي «بلفظ الحاكم» كتاب الطهارة، باب: الإيتار بالاستجمار (١/١٠٤).

رواه من طريق الحاكم.

٢ ــ ورواه ابن خزيمة في صحيحه «بلفظه» كتاب الطهارة، ٦٠ باب: الدليل على أن الأمر بالوتر في الاستطابة أمر استحباب. (١/٤٢)، (٤٣/٧٧). رواه من طريق أبـي غسان مالك بن سعد القيسي أنبأنا روح.

٣ ــ ورواه البزار «بلفظ مقارب» كتاب الطهارة، باب: الاستنجاء بالحجر (١/١٢٧، ح ٢٣٩). =

. . . .

= ٤ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» كتاب الطهارة، ٦ باب: آداب الخلاء والاستجمار بالحجر موارد (ص ٦٢/ ح ١٣١). روياه من طريق محمد بن معمر. حدثنا روح بن عباده. حدثنا أبو عامر الخزار، عن عطاء، عن أبـي هريرة به مرفوعاً.

٥ ــ وأورده الهيثمي في المجمع عن أبـي هريرة ونسبه للبزار، والطبراني في الأوسط وقال: ورجاله رجال الصحيح (١/ ٢١١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن روح بن عبادة.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه الحارث بن أبـي أسامة التميمي صاحب المسند، وكان حافظاً، عارفاً بالحديث، عالي الإسناد بالمرة تكلم فيه الأزدي بلا حجة. قال الدارقطني: اختلف فيه وهو عندي صدوق. وقال ابن حزم: ضعيف، ولينه بعض العضاوده. وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه إبراهيم الحربـي. وقال أحمد بن كامل: ثقة. وقال أبو العباس النباتي: ثقة راوية للأخبار كثير الحديث. ونقل عن ابن حزم أنه قال: متروك الحديث وقال في موضع آخر: مجهول. وقال الذهبـي في تلخيص المستدرك: ليس بعمدة كما سبق.

قلت: مع أنه في الميزان كتب مقابله (صحيح) ــ واصطلاحه أن العمل على توثيقه ــ الميزان (١/ ٤٤٢). اللسان (٢/ ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩).

فمما مضى يتبين أن التوسط في أمر الحارث أنه صدوق كما قال ذلك الدارقطني.

● **الطريق الثاني**: لكن الحارث لم يتفرد بالحديث بل تابعه مالك بن سعد القيسي عند ابن خزيمة في صحيحه. قال ابن حجر في التقريب: صدوق (٢/ ٢٢٥). وقال الذهبـي في الكاشف: صدوق (٣/ ١١٤). =

. . . .

= ● **الطريق الثالث**: وتابعه أيضاً محمد بن معمر بن ربعي القيسي وهو صدوق كما في التقريب (٢/٢٠٩). لكن في طريق هؤلاء صالح بن رستم المزني مولاهم أبو عامر الخزاز البصري. قال ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الخطأ (١/٣٦٠). وقال الذهبي في الكاشف: لينه ابن معين وغيره. ووثقه أبو داود (٢/٢٠). وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أحمد: صالح الحديث. وقال ابن معين: ضعيف، ووثقه أبو داود الطيالسي، وأبو داود، وابن حبان، وأبو أحمد بن عدي وغيرهم. (ص ١٧٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن في سند الحديث عند الجميع صالح بن رستم أبو عامر الخزاز وهو مختلف فيه. فعليه يكون حديثه حسناً. فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. أما قوله: «إذا استجمر أحدكم فليوتر» فإن البخاري ومسلم اتفقا على إخراجها كما سبق ــ والله تعالى أعلم ــ.

٣١ ــ حديث عائشة[١] مرفوعاً: «فضل الصلاة التي يستاك لها [على الصلاة التي لا يستاك لها][٢] سبعين ضعفاً».

قال: على شرط مسلم. (و)[٣] لم يعقبه الذهبي بشيء، وقد أنكر غير واحد من الحفاظ [عليه][٤] ذلك، وقد أوضحت ذلك في كتابي المسمى بالبدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للإمام أبي (القاسم[٥] الرافعي[٦][٧].

---

(١) قد أخر هذا الحديث ابن الملقن عن مكانه في المستدرك وتلخيصه وإلا فهو أول حديث تعقب الذهبي فيه الحاكم من كتاب الطهارة.

(٢) ليست في (أ) وما أثبته من (ب)، والمستدرك، وفي التلخيص (على الذي لا يستاك لها) (١٤٦/١).

(٣) ليست في (ب) وأثبتها من (أ).

(٤) في (أ) (على) وما أثبته من (ب) وعليه يستقيم المعنى.

(٥) ليست في (ب).

(٦) في (ب) (للرافعي) ولا يستقيم عليه المعنى وما أثبته من (أ).
وأبو القاسم الرافعي هو عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي من أشهر الشافعية في زمانه (ت ٦٢٣).

(٧) قوله: (ولم يعقبه الذهبي... إلخ) من كلام ابن الملقن فهو من تعقباته عليهما.

٣١ ــ المستدرك (١ / ١٤٥ ــ ١٤٦): أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي، وأخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا محمد بن يحيى، قالا، ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد. حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، قال: ذكر محمد بن مسلم الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال =

. . . .

= رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ: «فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفاً».

تخـريجـه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الطهارة، باب تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة (١/٣٨) رواه عن الحاكم. وقال: هذا الحديث أحد ما يخاف أن يكون من تدليسات محم بن إسحاق بن يسار، وأنه لم يسمعه من الزهري.

٢ ـ ورواه ابن خزيمة في صحيحه «بلفظه» كتاب الطهارة ـ ١٠٥ باب: فضل الصلاة التي يستاك لها، إن صح الخبر (١/٧١، ح ١٣٧). وقال: أنا استثنيت صحة هذا الخبر لأني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم وإنما دلسه عليه.

٣ ـ ورواه الإمام أحمد «بنحوه» (٦/٢٧٢).

٤ ـ ورواه البزار في مسنده «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: فضل الصلاة بسواك (١/٢٤٤) ح ٥٠٢). رووه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد. حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به مرفوعاً.

ـ ورواه البزار «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: فضل الصلاة بسواك (١/٢٤٤، ٢٤٥، ح ٥٠٢). وقال: لا نعلم رواه إلا معاوية.

٥ ـ ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية «بنحوه» كتاب الطهارة، حديث في السواك (١/٣٣٦، ٣٣٧). وقال: هذا حديث لا يصح ومعاوية بن يحيى ضعيف قاله الدارقطني.

٦ ـ ورواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل/٨٧٥).

٧ ـ ورواه ابن حبان في المجروحين «بلفظ مقارب» (٣/٥).

٨ ـ ونسبه ابن الملقن في كتابه البدر المنير للدارقطني في علله. وأبو نعيم، =

. . . .

= والبيهقي في شعب الإيمان (١/ق ـ ١٠٦ب). رووه من طريق معاوية بن يحيى الصدفي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به مرفوعاً.

ـ ورواه البيهقي «بمعناه» كتاب الطهارة، باب: تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة (١/٣٨). رواه من طريق الواقدي. حدثنا عبد الله بن أبي يحيى الأسلمي. عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة به مرفوعاً؛ لكن فيه الواقدي. قال البيهقي: لا يحتج به. وقال ابن حجر في التقريب: متروك (٢/١٩٤).

ـ ورواه البيهقي «بمعناه» (١/٣٨). رواه من طريق فرج بن فضالة، عن عروة بن رويم، عن عروة، عن عائشة. به مرفوعاً. وقال: هذا إسناد غير قوي.

وأورد الحديث السخاوي في المقاصد (ح ٢٢٥) وقال: وتوقف ابن خزيمة، والبيهقي في صحته خوفاً من أن يكون من تدليسات ابن إسحاق وأنه لم يسمعه من الزهري. لا سيما وقد قال الإمام أحمد: إنه إذا قال: وذكر لم يسمعه وانتقد بذلك تصحيح الحاكم له وهو قوله: إنه على شرط مسلم. ولكن قد رواه معاوية بن يحيى عن الزهري. أخرجه البزار، وأبو يعلى، والبيهقي وجماعة منهم ابن عدي. وفي معاوية ضعف أيضاً. قال البيهقي: ويقال إن ابن إسحاق أخذه منه. ورواه أبو نعيم من حديث الحميدي عن سفيان، عن منصور، عن الزهري. ورجاله ثقات. ـ ولم أجد عند أبي نعيم في الحلية. ـ والله أعلم ـ.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث من تعقبات ابن الملقن، لكنه لم يبين سبب اعتراضه هنا وأحال عليه كتابه (البدر المنير في تخريخ أحاديث الشرح الكبير). قال فيه: فصل فيما جاء في فضل الصلاة التي يتسوك لها على الصلاة التي لا يتسوك لها. فيه أحاديث. =

. . . .

= **أحدها**: عن محمد بن إسحاق صاحب المغازي قال: ذكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن عروة، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: «فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفاً. . .».

خرجه أحمد في مسنده، وابن خزيمة في صحيحه. وقال في القلب: من هذا الخبر شيء فإني أخاف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من الزهري. والحاكم في المستدرك وقال: صحيح على شرط مسلم، والبيهقي وقال: هذا الحديث أحد ما يخاف أن يكون من تدليسات محمد بن إسحاق بن يسار وأنه لم يسمعه من الزهري. وذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه أنه قال: إذا قال ابن إسحاق «وذكر» فإنه لم يسمعه وقال الحافظ الدارقطني في علله: هذا الحديث رواه معاوية بن يحيى الصدفي، عن الزهري، عن عروة عن عائشة، ورواه محمد بن إسحاق: قال الزهري: عن عروة عن عائشة. قال الدارقطني: ويقال إن محمد بن إسحاق أخذه من معاوية بن يحيى الصدفي لأنه كان يرسله إلى «الري» في صحابة المهدي، ومعاوية ضعيف. قلت: ومنهم من يوثقه كما سيأتي، قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح: إسناد هذا الحديث لا يقوي كذا قال الشيخ زكي الدين (المنذري)، فحينئذ ينكر على الحاكم أبي عبد الله في تصحيحه له، لأن ابن إسحاق أحد ما تبين به التدليس، ولا خلاف أن المدلس إذا لم يذكر سماعاً لا يحتج بروايته وقد قال فيه: «ذكر الزهري» وفي كونه ــ على تقدير صحته ــ على شرط مسلم نظر، لأن ابن إسحاق لم يروله مسلم شيئاً محتجاً به دائمًا رواه متابعة، وقد علم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث، أنهم يذكرون في المتابعات من لا يحتج به للتقوية لا للاحتجاج، ويكون اعتمادهم على الإسناد الأول، وهذا مشهور معروف عندهم، نعم هذه عادة أبي عبد الله الحاكم: يطلق على من أخرج له في الصحيح استشهاداً ونحوه، أنه على شرطه، كذا استقرأته من مستدركه. =

. . . .

= ● **الطريق الثاني**: من الطرق التي ذكرها ابن الملقن:
عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ يقول: «تفضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفاً». رواه الدارقطني، وابن عدي وأبو نعيم، والبيهقي في شعب الإيمان.
ومعاوية بن يحيى هذا ضعيف. قال يحيى: ليس بشيء، وقال مرة: هالك. وقال ابن المديني والنسائي: ـ (ق ١٠٧) ـ والدارقطني: ضعيف. وقال السعدي: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: كان يشتري الكتب ويحدث بها، ثم تغير حفظه، وكان يحدث بالوهم. وقال البيهقي في سننه: ليس بالقوي. قال ابن الجوزي في علله: هذا حديث لا يصح. قلت: لكن قال البخاري أحاديثه عن الزهري مستقيمة كأنها من كتاب، وهذا من حديثه عنه كما تقدم وأخرج له الحاكم في المستدرك. كتاب البدر المنير (١/ق ١٠٦، ق ١٠٧). انتهى.
قلت: هذا الحديث روي من طرق عن عروة عن عائشة.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه. وفيه محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار المديني أبو بكر ويقال: أبو عبد الله المطلبي مولاهم نزيل العراق.
قال ابن معين: كان ثقة وكان حسن الحديث. وقال ابن عيينة جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة وما يتهمه أحد من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئاً.
وقال أحمد: حسن الحديث. وقال مالك: دجال من الدجاجلة. وقال البخاري: رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق. قال: وقال علي: ما رأيت أحداً يتهم ابن إسحاق. وقال شعبة: أمير المؤمنين لحفظه. وقال أبو زرعة الدمشقي: وابن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقاً وخيراً، وقد =

. . . .

= ذاكرت دحيمًا قول مالك فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث، إنما هو لأنه اتهمه بالقدر. وقال ابن نمير: كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر وكان أبعد الناس منه. وقال يعقوب بن شيبة سألت ابن المديني كيف حديث ابن إسحاق عندك؟ فقال: صحيح. قلت له فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال العجلي: مدني ثقة. وقال الدارقطني: اختلف الأئمة فيه وليس بحجة إنما يعتبر به. وقال أبو يعلى الخليلي: عالم كبير وإنما لم يخرجه البخاري من أجل روايته المطولات وقد استشهد به وأكثر عنه. وهو عالم واسع الرواية والعلم ثقة. تهذيب التهذيب (٩/٣٨، . . . ، ٤٦).

وقال ابن حجر في التقريب: إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر (٢/١٤٤).
وقال الذهبي في الكاشف: كان صدوقاً من بحور العلم وله غرائب في سعة ما روي تستنكر واختلف في الاحتجاج به وحديثه حسن وقد صححه جماعة (٣/١٩).

وقال الخزرجي في الخلاصة: أحد الأئمة الأعلام لا سيما في المغازي والسير. قال ابن شهاب: لا يزال بالمدينة علم جم ما كان فيها ابن إسحاق. وقال أحمد: حسن الحديث. وقال البخاري: رأيت علي بن عبد الله يحتج به، وقال ابن نمير: كان يرى القدر وهو حسن الحديث صدوق. وقال يعقوب بن شيبة: لم أر لابن إسحاق إلا حديثين منكرين ووثقه العجلي وابن سعد (ص ٣٢٦، ٣٢٧).

وقد عده ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين الذين لا يقبل منهم إلا ما صرحوا به. وقال: صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شرٍ منهم وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما (ص ١٩).
قلت: مما مضى يتبين أن الراجح من أقوال العلماء أنه صدوق بسماعه؛ =

. . . .

= لكنه هنا لم يصرح بالسماع. وقد قال الإمام أحمد: إذا قال: وذكر فإنه لم يسمعه.

فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، لعدم تصريح ابن إسحاق بالتحديث.

● **الطريق الثاني**: لكن ابن إسحاق لم يتفرد بالحديث بل تابعه معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي. قال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/ ٢٦١).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٣/ ١٥٩).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن عدي: عامة روايته فيها نظر (ص ٣٨٢).

فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً أيضاً.

● **الطريق الثالث**: عند البيهقي؛ لكن فيه الواقدي وهو متروك كما سبق القول فيه.

● **الطريق الرابع**: عند البيهقي أيضاً. وقال عنه: إسناده ليس بالقوي. ونقله السخاوي في المقاصد. كما سبق.

● **الطريق الخامس**: عند أبي نعيم وقد رواه من طريق رجاله كلهم ثقات كما ذكره السخاوي في المقاصد (ص ٢٦٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم ضعيفاً لعدم تصريح ابن إسحاق بالتحديث وهو مدلس، ولكن الحديث جاء من طرق أخرى بعضها صحيح كما هو الطريق الخامس عليه يكون الحديث بمجموع هذه الطرق صحيحاً لغيره. كما أن للحديث شاهداً أورده السخاوي في المقاصد (ص ٢٦٤) ونسبه لأبي نعيم في السواك وقال: وسنده جيد.

٣٢ ـ حديث التسمية في الوضوء(١). لم يعقبه الذهبي بشيء(٢). واعترض الحفاظ على الحاكم.

قال جامعه: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه بإسناد كالشمس.

قال [أبو غسان(٣)] مالك بن سعد القيسي: حدثنا روح بن عبادة: حدثنا أبو عامر [الخزاز(٤)] عن عطاء، عن أبي هريرة رفعه. فذكر تصحيحه له كما أوضحته في الكتاب المذكور(٥).

---

(١) قال عنه الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وقد احتج مسلم بيعقوب بن أبي سلمة الماجشون، واسم أبي سلمة دينار ولم يخرجاه.

(٢) أورد الحاكم حديث التسمية في الوضوء من أربعة طرق. منها اثنان يلتقيان في محمد بن موسى الفطري عن يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة وقد تعقبه الذهبي في هذا فقال: (صوابه حدثنا يعقوب بن سلمة الليثي عن أبيه، عن أبي هريرة. . . وإسناده فيه لين. وهذا ما تعقب الحفاظ أيضاً فيه الحاكم بما خلاصته أنه اختلط عليه يعقوب بن سلمة بيعقوب بن أبي سلمة وهما مختلفان فالأول مجهول الحال. والثاني صدوق من رجال مسلم كما في التقريب (٢/٢٧٥). نصب الراية (١/٣)، التلخيص الحبير (١/٧٢، ٧٣).

أما الطريق الثالث الذي ذكره الحاكم شاهداً لحديث أبي هريرة فهو عن كثير بن زيد، عن ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده. وقد ذكره شاهداً للحديث الأول وهذا لم يتعقبه الذهبي فيه.

أما الطريق الرابع فهو عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي حدثني أبي، عن جدي (١/٢٦٩) وهذا تعقبه الذهبي فيه على أن عبد المهيمن واه وسيأتي، وهو حديث (٥٥) من كتابنا موضوع البحث.

وعليه فقول ابن الملقن: إن الذهبي لم يتعقب الحاكم في حديث التسمية في الوضوء بشيء ليس على إطلاقه، حيث وجدناه تعقبه في الإسناد الأول وهو حديث أبي هريرة. وتعقبه أيضاً على حديث سهل بن سعد الساعدي. =

. . . .

= وأما حديث أبي سعيد الخدري فالظاهر أنه بعد تعقبه لحديث الأصل بالتضعيف لم يعد الشاهد يفيد برفعه لدرجة الصحة ــ والله أعلم ــ.

(٣) في (أ) (أبو عيان) وفي (ب) (أبو عتاب) وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبته كما في تهذيب التهذيب (١٠/١٦)، وتقريب التهذيب (٢/٢٢٥).

(٤) في (أ) (الحذاء) وفي (ب) (الخزاعي) وما أثبته من تهذيب الكمال (٢/٥٩٦)، والتقريب (٢/٤٤٤).
وأبو عامر هذا هو صالح بن رستم القاسمي مولاهم أبو عبد الرحمن الدمشقي.

(٥) أما قول ابن الملقن: أخرجه ابن خزيمة... إلخ فلم أجده عند ابن خزيمة.
والظاهر أن هذا القول لابن الملقن مقصود به الحديث رقم (٣٠) (إذا استجمر أحدكم فليوتر) وهذا الحديث قد أخرجه ابن خزيمة فعلاً في صحيحه بالإسناد الذي ذكره ابن الملقن هنا. فهذا يبين أنه خلط من النساخ بين الحديثين ــ والله أعلم ــ . كما أن ابن الملقن عند ذكره لحديث التسمية في كتابه البدر المنير لم يذكر هذا الطريق ولا أن ابن خزيمة أخرجه كما سيأتي كلام ابن الملقن عن هذا الحديث.

٣٢ ــ المستدرك (١ / ١٤٦، ١٤٧): أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس، ثنا عثمان بن سعيد، ثنا أحمد بن صالح، ثنا ابن أبي فديك، ثنا محمد بن موسى الفطري.

حدثنا يعقوب بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ قال: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه».

وشاهده. كثير بن زيد، عن ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، عن جده مرفوعاً مثله.

تخـريجـه:

١ ــ رواه أحمد «بلفظه» (٢/٤١٨). =

. . . .

=

٢ ــ ورواه أبو داود «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: التسمية على الوضوء (١/٢٥، ح ١٠١).

٣ ــ ورواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب الطهارة ــ ٤١ باب: ما جاء في التسمية في الوضوء (١/١٤٠).

٤ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: التسمية على الوضوء (١/٤٣).

رووه جميعاً من طريق محمد بن موسى، عن يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبـي هريرة مرفوعاً. وهذا طريق الحاكم الأول إلا أنه قال: يعقوب بن أبـي سلمة.

٥ ــ ورواه الدارقطني «بنحوه» مطولاً (١/٧١، ح ٢).

ــ ورواه البيهقي «بنحوه» (١/٤٤).

وقال: هذا الحديث لا يعرف من حديث يحيى بن أبـي كثير عن أبـي سلمة إلا من هذا الوجه، وكان أيوب بن النجار يقول: لم أسمـع من يحيى بن أبـي كثير إلا حديثاً واحداً، وهو حديث «التقى آدم وموسى. . .» ذكره يحيى بن معين فيما رواه عنه ابن أبـي مريم فكان حديثه هذا منقطعاً.

رواه البيهقي من طريق الدارقطني. قال الدارقطني: أخبرنا ابن صاعد. أخبرنا محمود بن محمد وأبو زيد الظفري. أخبرنا أيوب بن النجار، عن يحيى بن أبـي كثير، عن أبـي سلمة، عن أبـي هريرة به مرفوعاً.

ورواه الطبراني في الأوسط «بمعناه» التلخيص الحبير (١/٧٣).

من طريق عمرو بن أبـي سلمة، عن إبراهيم بن محمد، عن علي بن ثابت، عن محمد بن سيرين عن أبـي هريرة به مرفوعاً. وقال: تفرد به عمرو بن أبـي سلمة، عن إبراهيم بن محمد. ونسبه الهيثمي في المجمـع للطبراني في الصغير ــ ولم أجده والظاهر أنه في الأوسط كما ذكره ابن حجر (١/٢٢٠). وقال: حسن.

كما نسبه للطبراني في الأوسط الشوكاني في نيل الأوطار (١/١٦٦).

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث من تعقبات ابن الملقن، لكنه لم يبين السبب الذي لأجله اعترض الحفاظ به على الحاكم وقد أحال على كتابه البدر المنير ــ فقال في الكتاب المذكور: وأخرجه الحاكم من طريقي قتيبة، وابن أبي فديك، لكنه قال فيهما: يعقوب بن أبي سلمة بزيادة أبي، والموجود في سائر روايات هذا الحديث عن ابن سلمة بحذف أبي، وحاصل ما يعلل به هذا الحديث: الضعف، والانقطاع.

أما الضعف فيعقوب بن سلمة لا أعرف حاله، وقال الذهبي في الميزان: شيخ ليس بعمدة. وأما أبو سلمة فلم يعرف حاله والمزي ولا الذهبي وإنما قال في الميزان: لم يروِ عنه غير ولده وقد ذكره أبو حاتم ابن حبان في ثقاته وقال: ربما أخطأ.

وأما الانقطاع فقال الترمذي في علله: سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: محمد بن موسى المخزومي لا بأس به مقارب الحديث. ويعقوب بن سلمة المدني لا يعرف له سماع من أبيه ولا يعرف لأبيه سماع من

أبي هريرة، وخالف الحاكم فقال في المستدرك: هذا حديث صحيح الإسناد، قال: وقد احتج مسلم بيعقوب ابن أبي سلمة الماجشون واسم أبي سلمة دينار، ولم يخرجاه قال: وله شاهد فذكر حديث أبي سعيد الذي سيأتي واعترض الناس على الحاكم في تصحيحه لهذا الحديث وأنه على شرط مسلم فقال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح: ولا يستشهد على ثبوت هذا الحديث كون الحاكم حكم بصحة إسناده لأنا نظرنا فيه فوجدنا إسناده قد انقلب عليه.

قال الصيرفي رحمه الله في كتابه رواة الكتب الأحد عشر عقب قول الحاكم واسم أبي سلمة دينار. كذا ذكره. والصواب الذي عند إسماعه يعقوب بن سلمة الليثي إن شاء الله. قال النووي رحمه الله: قول الحاكم هذا حديث صحيح: ليس بصحيح لأنه انقلب عليه إسناده واشتبه، كذا قال الحفاظ =

. . . .

= ولم يبين ابن الصلاح وجه الانقلاب ولا النووي وجه الاشتباه. وبينه الشيخ تقي الدين في الإمام فقال بعد أن ذكر مقالة الحاكم المتقدمة: وليعلم أن مسلماً لم يحتج بيعقوب بن سلمة الليثي عن أبيه وهو راوي هذا الحديث لذلك رواه عنه ابن ماجه والدارقطني ــ يعني وغيرهما كما قدمناه ــ ويعقوب بن سلمة لم يحتج به مسلم، قال: والذي نراه أن الحديث ليعقوب بن سلمة وأنه وقع انتقال ذهني من يعقوب بن سلمة إلى يعقوب بن أبي سلمة قال: ولو سلم أنه يعقوب بن أبي سلمة فيحتاج إلى معرفة ابنه أبي سلمة واسمه دينار. ثم ذكر مقالة البخاري المتقدمة في تعليل هذا الحديث.

قلت: وهذا بين، فقد كشفت كتب الأسماء جرحاً وتعديلاً فلم أر ديناراً هذا بل لم أر أحداً قال: إن الماجشون روى عن أبيه فتعين غلط الحاكم، ولو صح لتوجه الاعتراض على الحافظ جمال الدين المزي وتلميذه الذهبي حيث لم يذكروا لوالد أبي سلمة في كتبهم ترجمة وأغرب أبو الفرج ابن الجوزي فقال في كتابه التحقيق: هذا حديث جيد. وقال الحافظ أبو محمد المنذري: هذا الحديث أجود أحاديث الباب. قال: وقد روي في هذا المعنى أحاديث ليست بمستقيمة.

قال شيخنا أبو الفتح اليعمري: وفيما قاله المنذري نظراً لانقطاع حديث أبي هريرة هذا من وجهين. قلت: لا شك فيه. بل هو ضعيف لوجهين كما قررته. وأما ابن السكن فإنه ذكره في صحيحه وهو تساهل منه كما يعْرِفُ ذلك من نظر في كتابه هذا.

● **الطريق الثاني**: عن محمود بن محمد الظفري عن أيوب النجار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ما توضأ من لم يذكر اسم الله عليه وما صلى من لم يتوضأ». أخرجه هكذا الدارقطني والبيهقي في سننهما. ومحمود هذا قال الدارقطني فيه ليس بالقوي فيه نظر وأعله البيهقي بأن قال: وهذا الحديث لا يعرف من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة إلا من هذا الوجه. =

. . . .

= وكان أيوب النجار يقول: لم أسمع من يحيى ابن أبي كثير إلا حديثاً واحداً «التقى آدم وموسى عليهما السلام». ذكره يحيى بن معين فيما رواه عنه ابن أبي مريم وكان حديثه هذا منقطعاً ـ والله أعلم ـ (البدر المنير ١/١١٤) وما بعدها / مخطوط.

قلت: هذا الحديث عند الحاكم ومن وافقه روي من طريقين عن أبي هريرة.

● **الطريق الأول**: وفيه علل:

الأولى: فيه يعقوب بن سلمة الليثي المدني.

قال ابن الملقن: لا يعرف حاله. وقد سبق هذا عند ذكر كلام ابن الملقن عن الحديث في كتاب البدر المنير.

وقال ابن حجر في التقريب: مجهول الحال (٢/٣٧٥).

وقال المنذري في الترغيب: لا يعرف (٦/٤٣٠).

وقال الألباني في الإرواء: مجهول (١/١٢٢).

الثانية، والثالثة: قال البخاري في يعقوب: لا يعرف له سماع من أبيه ولا سماع أبيه من أبي هريرة. تهذيب التهذيب (١١/٣٨٨).

وقال المنذري في الترغيب: قال البخاري وغيره: لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة، ولا ليعقوب سماع من أبيه. وقال: قال ابن الهمام بعد ما عزاه لأبي داود ضعف بالانقطاع. ويقول أحمد: لا أعلم في التسمية حديثاً ثانياً (٦/٤٣٠).

الرابعة: فيه أبو يعقوب سلمة بن وردان الليثي مولاهم المدني.

قال الذهبي في الكاشف: ضعفه أحمد (١/٣٨٧).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (١/٣١٩).

فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: لكن الحديث جاء من طريق آخر عند الدارقطني والبيهقي عن أبي هريرة.

وفيه محمود بن محمد الظفري. قال الدارقطني: ليس بالقوي.

الميزان (٤/٧٩)، اللسان (٦/٥). =

. . . .

= كما أن له علة أخرى وهي الانقطاع كما سبق نقل هذا عن البيهقي. وقد ذكر العلة ابن حجر في التلخيص الحبير (١/٧٣).

● **الطريق الثالث**: وقد جاء الحديث من طريق آخر عند الطبراني في الأوسط. قال الهيثمي: إسناده حسن (١/٢٢٠). وقال الطبراني: تفرد به عمرو بن أبي سلمة، عن إبراهيم بن محمد.

قلت: فعلى هذا يكون حديث أبي هريرة أقل أحواله أن يكون حسناً لأن كل طرقه ضعيفة قابلة للانجبار. وقد حسن الهيثمي طريق الطبراني.

تخريج الشاهد:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: التسمية على الوضوء (١/٤٣).

٢ ــ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه مقتصراً على قوله: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» كتاب الطهارة باب: في التسمية في الوضوء (١/٢، ٣).

٣ ــ ورواه أحمد «بلفظ ابن أبي شيبة» (٣/٤١).

٤ ــ ورواه ابن ماجه «بلفظ ابن أبي شيبة» كتاب الطهارة، باب: ما جاء في التسمية في الوضوء (١/٣٩، ٤٠ ح ٣٩٧).

٥ ــ ورواه الدارمي «بلفظ ابن أبي شيبة» كتاب الطهارة، باب: التسمية في الوضوء (١/١٧٦).

٦ ــ ورواه الدارقطني «بلفظ ابن أبي شيبة» كتاب الطهارة، باب: التسمية على الوضوء (١/١٧٦).

رووه من طريق كثير بن زيد، عن ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده به مرفوعاً. وهذا شاهد الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريق كثير بن زيد، عن ربيح بن عبد الرحمن.

أولاً: ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري المدني.

قال أحمد: ليس بمعروف. وقال أبو زرعة: شيخ. وقال ابن عدي: أرجو أنه =

. . . .

= لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الترمذي، عن البخاري: منكر الحديث. تهذيب التهذيب (٣/٢٣٨).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو زرعة: شيخ. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به (١/٣٠٣).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (١/٢٤٣).

ثانياً: كثير بن زيد الأسلمي أبو محمد المدني.

قال أحمد: ما أرى به بأساً. وقال ابن معين صالح. وقال مرة: ليس به بأس.

وقال مرة: ليس بذاك. وقال ابن عمار الموصلي: ثقة. وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين. وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي يكتب حديثه. وقال النسائي: ضعيف.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٨/٤١٤).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو زرعة: صدوق فيه لين (٣/٤).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء (٢/١٣١، ١٣٢).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو زرعة: صدوق فيه لين (٣١٩).

قلت: فمما مضى يتبين أن ربيح بن عبد الرحمن ضعيف، وقد لخص حاله ابن حجر بأنه مقبول. وأن كثير بن زَيد الراجح أنه لا بأس به. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لضعف ربيح بن عبد الرحمن. كما أن لحاكم ذكر شاهداً آخر، وقد ذكره ابن الملقن في كتابه هذا وهو حديث رقم (٥٥) من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه، عن جده عن النبي ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ: «لا صلاة لمن لا وضوء له...» الحديث. وقال الذهبي: فيه عبد المهيمن وهو واه (١/٢٦٩).

وعبد المهيمن ضعيف كما لخص حاله بذلك ابن حجر (١/٥٢٥) لكنه قابل للانجبار. =

. . . .

= إلا أن أبـيّ بن عباس تابـع عبد المهيمن كما عند الطبراني في الكبير (٦/١٤٧، ١٤٨، ح ٥٦٩٩).

وهو ضعيف قابل للانجبار أيضاً. فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً وسيأتي التفصيل عن الحديث عند ذكره من هذا الكتاب.

كما أن للحديث شواهدَ أخرى منها:

(أ) حديث سعيد بن زيد.

١ ـ رواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب الطهارة ـ ٤١ باب: ما جاء في التسمية في الوضوء (١/١٤٠ ، ح ٣٩٨).

٢ ـ ورواه أحمد «بلفظه» مع زيادة قوله: «ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بـي، ولا يؤمن بـي من لا يحب الأنصار».

٣ ـ ورواه الدارقطني «بلفظه» مع الزيادة التي عند أحمد. كتاب الطهارة، باب: التسمية على الوضوء (١/٧٢).

٤ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» مع الزيادة التي عند أحمد. كتاب الطهارة، باب: التسمية على الوضوء (١/٤٣).

٥ ـ ورواه الترمذي مقتصراً على قوله: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه». كتاب الطهارة، باب: ما جاء في التسمية على الوضوء (١/٣٨، ح ٢٥).

رووه من طريق أبـي ثفال المـري، عن رباح بن عبـد الـرحمن من أبـي سفيان بن حويطب.

قال: حدثتني جدتي. أنها سمعت أباها سعيد بن زيد يقول: به.

وقال الترمذي: قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن.

قلت: هذا الإسناد فيه رباح بن عبد الرحمن وأبو ثفال. ثمامة بن وائل.

أولاً: رباح بن عبد الرحمن بن أبـي سفيان بن حويطب بن عبد العزي أبو بكر =

. . . .

= الحويطي. ذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين، تهذيب التهذيب (٣/٣٣٤).

وقال ابن حجر: مقبول (١/٢٤٢).

وسكت عنه الذهبي في الكاشف (١/٣٠١).

ثانياً: أبو ثفال ثمامة بن وائل بن حصين المري الشاعر.

قال الذهبي في الكاشف: قال البخاري فيه نظر (١/١٧٤).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (١/١٢٠).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال البخاري: في حديثه نظر (ص ٥٨).

(ب) ومنها حديث أنس وهو حديث نبع الماء من تحت يد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ عندما وضعها فيه ثم قال: «توضؤوا بسم الله». رواه البيهقي. كتاب الطهارة، باب: التسمية على الوضوء (١/٤٣). وقال: هذا أصح ما في التسمية.

كما أن ابن حجر في التلخيص الحبير ذكر عدة شواهد عن عائشة، وأبي سبرة، وعلي، وكلها لا تخلو من مقال كما ذكره الحافظ (١/٧٢، ...، ٧٦) وقال: الظاهر أن مجموع هذه الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصل. ونقل عن ابن أبي شيبة أنه قال: ثبت لنا أن النبي ـ صلىّ الله عليه وسلَّم ـ قاله.

كما أورد الشوكاني شواهد في نيل الأوطار (١/١٦٥، ١٦٦، ١٦٧). وقال: قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: لا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صحيح.

الحكم على الحديث:

قلت: الظاهر أن الحديث بتلك الطرق والشواهد صحيح لغيره كما قال ابن حجر: إن مجموع هذه الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصل.

ـ والله أعلم ـ.

٣٣ ــ حديث أبـي [نعامة](١) أن عبد الله بن مُغَفَّل قال مرفوعاً:
«سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون [في](٢) الطهور، والدعاء».

قلت: فيه إرسال(٣).

---

(١) في (أ) (نعمانه) وما أثبته من (ب)، والمستدرك وتلخيصه (١٦٢/١).
(٢) ليست في (أ) وما أثبته من (ب)، والمستدرك وتلخيصه (١٦٢/١).
(٣) هذا الحديث رواه الحاكم في كتاب الدعاء (٥٤٠/١). وصححه الحاكم ووافقه الذهبي عليه. وهو من نفس هذا الطريق. ــ والله أعلم ــ.

٣٣ ــ المستدرك (١٦٢/١): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد بن سلمة، أنبأنا سعيد الجريري، عن أبـي نعامة: أن عبد الله بن مُغَفَّل سمع ابنه يقول: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة، إذا دخلتها. فقال: يا بني: سل الله الجنة، وتعوذ به من النار. فإني سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور، والدعاء».

تخـريجـه:

١ ــ رواه أبو داود «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: الإسراف في الماء (٢٤/١، ح ٩٦).

٢ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: النهي عن الإسراف في الوضوء (١٩٦/١، ١٩٧). رواه عن الحاكم.

٣ ــ ورواه أحمد «بلفظ مقارب» (٨٧/٤).

٤ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظه» مع تقديم وتأخير. موارد. كتاب الطهارة ــ ٢ باب: كراهية الاعتداء في الطهور (ص ٧٠، ٧١) (ح ١٧١).

٥ ــ ورواه ابن ماجة «بنحوه» مختصراً. كتاب الدعاء ــ ١٢ باب: كراهية الاعتداء في الدعاء (١٢٧١/٢) (ح ٣٨٦٤).

. . . .

= رووه جميعاً من طريق حماد بن سلمة. حدثنا سعيد الجريري. عن أبي نعامة، أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول: به.

٦ ــ ورواه ابن معين في تاريخه «بلفظ مقارب» (١/٢٩٨).

٧ ــ ورواه أحمد «بلفظ مقارب» (٤/٨٦).

رواه من طريق حماد بن سلمة. عن يزيد الرقاشي، عن أبي نعامة أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول: به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث سكت عنه الحاكم وقال الذهبي: فيه إرسال.

قلت: الظاهر أن مقصود الذهبي بالإرسال هنا هو الانقطاع لأن عبد الله بن مغفل راوي الحديث صحابي وقد صرح بالسماع من الرسول ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ. ولكن بعد النظر في إسناده ظهر أنه متصل لا مرسل ورواته ثقات صرحوا بالسماع من بعضهم بعضاً إلا سعيد بن إياس الجريري أبو مسعود البصري. وكذلك قيس بن نعامة أبو نعامة الحنفي البصري.

أما قيس بن نعامة فإنه ثقة ولم يصفه أحد بالتدليس.

قال الذهبي في الكاشف: وثق، (٢/٤٠٥، ٤٠٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، (٢/١٢٩).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين، (ص ٣١٨).

كما أنه عد من الرواة عن عبد الله بن مغفل، تهذيب الكمال (٢/٧٤٥).

وعن ابنه أيضاً كما في تهذيب الكمال (٢/١١٣٧).

وأما سعيد بن إياس الجريري أبو مسعود البصري. فإنه ثقة أيضاً؛ ولكنه اختلط في آخره.

قال ابن حجر في التقريب: ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنوات، (١/٢٩١).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: كان محدث البصرة. وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته، وهو حسن الحديث (١/٣٥٦).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن معين: ثقة، وقال ابن علية: كبر =

. . . .

= الشيخ فرق (ص ١٣٦). ولكنه أدرك قيس بن عباية كما يظهر لأن سعيداً توفي سنة مائة وأربع وأربعين. كما في تهذيب الكمال (١/٤٧٨).

وقد ذكر البخاري أبا نعامة فيمن مات من العشر إلى العشرين ومائة، تهذيب التهذيب (٨/٤٠٠).

كما أن حماد بن سلمة الراوي عن سعيد قد روى عنه قبل اختلاطه. قال العجلي عن سعيد: ثقة اختلط بآخره روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن عدي، وكلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة والثوري وشعبة... تهذيب التهذيب (٤/٧).

فعلى هذا فالإسناد متصل وليس منقطعاً كما قال الذهبي.

وأما رواية أحمد وابن معين فإن في سندهما يزيد بن أبان الرقاشي أبو عمرو البصري وهو ضعيف كما في التقريب (٢/٣٦١).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف (٣/٢٧٤).

وقال الخزرجي في الخلاصة: تكلم فيه شعبة. وقال الفلاس: ليس بالقوي، وضعفه ابن معين، وله أخبار في المواعظ والخوف والبكاء (ص ٤٣٠).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن سند الحاكم متصل وليس فيه انقطاع ورواته ثقات كما سبق بيانه. فهو صحيح وليس كما قال الذهبي. وأما طريق أحمد، وابن معين ففيهما يزيد الرقاشي وهو ضعيف. لكنه بسند الحاكم صحيح فيكون صحيحاً لغيره بإسناد أحمد وابن معين. ـ والله أعلم ـ.

٣٤ ـ حديث أُبَـيِّ بن [عمارة](١) في المسـح بلا توقيت.

قال: ما في رواته مجروح. قلت: بل مجهول.

---

(١) في (أ) (عيـادة) وفي (ب) بياض ومـا أثبتـه من المستـدرك وتلخيصـه (١٧٠/١)، والتقريب (٤٨/١).

٣٤ ـ المستـدرك (١ / ١٧٠): أخبرنـا أبـو جعفر محمد بـن محمد بـن عبد الله الربيـع بن طارق وحدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا أبو المثنى العنبري، ثنا يحيى بن معين، ثنا عمرو بن الربيـع بن طارق: أنبأ يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد بن أبـي زياد. قال: قال يحيى شيـخ من أهل مصر، عن عيادة بن نسى، عن أُبَـيِّ بن عمارة. وقد كان صلى مـع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ القبلتين ـ أنه قال: يا رسول الله: امسـح عـلى الخفين؟ قـال: «نعم» قال: يـوماً. قـال: «ويومين». قال: وثلاثة. قال: «نعم ما شئت».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن ماجة «بنحوه» وفيه حتى بلـغ سبعاً قال له: «وما بدا لك» كتاب الطهارة، باب: المسح بغير توقيت (١٨٥/١، ح ٥٥٧).

٢ ـ ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار «بنحوه» مـع الزيادة التي عند ابن ماجة. كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين (٧٩/١).

٣ ـ ورواه الدارقطني «بنحوه» مـع الزيادة التي عند غيره. كتاب الطهارة، باب: الرخصة في المسـح على الخفين (١٩٨/١، ح ١٩).

٤ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» مـع الزيادة التي عند غيره. كتاب الطهارة، باب: ما ورد في ترك التوقيت (٢٧٨/١، ٢٧٩).

رووه جميعاً من طرق عن يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد بن أبـي زياد، عن أيوب بن قطن، عن عبادة بن نسى، عن أُبَـيِّ بن عمارة.

٥ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» مـع الزيادة التي عند غيره. كتاب الطهارة، باب: التوقيت في المسح (٤٠/١، ح ١٥٨).

=

. . . .

= ـ ورواه الطحاوي «بنحوه» كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٧٩).
ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: ما ورد في ترك التوقيت (١/ ٢٧٩).
رووه جميعاً من طرق عن يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن عبادة بن نسي. عن أُبَيّ بن عمارة. ـ فلم يذكروا أيوب بن قطن.
٦ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١/ ١٧١)، (ح ٥٤٥).
ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب الطهارة ـ (١/ ٤٠)، (ح ١٥٨).
روياه من طرق عن يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد، عن أيوب بن قطن، عن أبي عمارة ـ ولم يذكرا عبادة بن نسي.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث قال عنه الحاكم: هذا إسناد مصري لم ينسب واحد منهم إلى جرح.
وقال الذهبي: بل فيه مجهول. قلت: لم يبين الذهبي المجهول. والظاهر أن فيه محمد بن يزيد بن أبي زياد. لم أجده في التقريب، لكن قال أبو حاتم: مجهول. وقال الدارقطني: مجهول. وقال أحمد: لا يعرف. تهذيب التهذيب (٩/ ٥٢٤).
وقال الذهبي في الكاشف: ليس بحجة ـ (٣/ ١٠٩)؛ لكن قال في ديوان الضعفاء: مجهول (ص ٢٩٢، ت ٤٠٤٣).
وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو حاتم: مجهول ـ (ص ٣٦٤).
كما أن في الأسناد يحيى شيخ من أهل مصر، ولم يصرح الحاكم بنسبه، كما أنه لم يرد بإسناد غير الحاكم ممن روى هذا الحديث بل ورد عندهم أيوب بن قطن في مكانه من السند. فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم. =

. . . .

= ثم أن الحديث جاء غير الحاكم بهذا الإسناد إلا أنهم ذكروا بدل يحيى شيخاً من أهل مصر ـ عند الحاكم ـ أيوب بن قطن الكندي الفلسطيني.
قال ابن حجر في التقريب: فيه لين (١/ ٩٠).

وسكت عنه الذهبي في الكاشف ـ (١/ ١٤٧)؛ لكن قال في ديوان الضعفاء: مجهول (ص ٢٦/ ت ٥٢٧).
وقال الخزرجي في الخلاصة: فيه لين ـ (ص ٤٣).

وقال الأزدي، والدارقطني، وغيرهما: مجهول. وقال أبو زرعة: لا يعرف ـ تهذيب التهذيب (١/ ٤١٠).
كما روى الحديث بهذا الإسناد ولم يذكروا أيوب بن قطن. قال في التهذيب: روى محمد بن يزيد، عن عبادة بن نسى. على خلاف فيه. (٩/ ٥٢٤).
وروى أيضاً بهذا الإسناد ولم يذكر عبادة بن نسى.
قال في التهذيب: أيوب بن قطن عن أُبَيّ بن عمارة. وقيل عن عبادة بن نسى عنه. (١/ ٤١٠).

قال أبو داود: قد اختلف في إسناده وليس هو بالقوي. السنن (١/ ٤٠).
وقال الدارقطني: هذا الإسناد لا يثبت، وقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافاً كثيراً، وعبد الرحمن، ومحمد بن يزيد، وأيوب بن القطن مجهولون كلهم السنن (١/ ١٩٨).
وقال ابن حجر في التلخيص الحبير: ضعفه البخاري. وقال أبو زرعة الدمشقي عن أحمد: رجاله لا يعرفون. وقال أبو الفتح الأزدي: هو حديث ليس بالقائم.
وقال ابن حبان: لست أعتمد على إسناد خبره. وقال ابن عبد البر: لا يثبت وليس له إسناد قائم. ونقل النووي في شرح المهذب اتفاق الأئمة على ضعفه.
قال ابن حجر: وبالغ الجوزجاني فذكره في الموضوعات. التلخيص الحبير (١/ ١٦١، ١٦٢). =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

قلت: مما مضى يبين أن مدار الحديث على محمد بن يزيد وهو مجهول، وعند بعضهم فيه أيضاً أيوب بن قطن وهو مجهول. وأما من لم يذكره فالظاهر أن عنده أيضاً (زيادة على ذلك) انقطاعاً.

وعلى كل حال فالإسناد مضطرب مع ما فيه من مجاهيل.

فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ .

٣٥ ــ حديث أبي مليكة قال: جاءت خالتي فاطمة بنت أبي حبيش... الحديث وفي آخره «إنما هو داء عرض، أو ركضة [من][١] الشيطان، أو عرق انقطع».

قال: صحيح. قلت: صورته مرسل[٢].

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/١٧٥)، وعليه يستقيم الكلام.

(٢) قوله قال:... إلخ. في المستدرك (هذا حديث صحيح ولم يخرجاه بهذا اللفظ وعثمان بن سعد الكاتب بصري ثقة عزيز الحديث يجمع حديثه) وفي التلخيص (قال: صحيح وعثمان بصري ثقة. قلت: كلا. قلت: صورته مرسل).

٣٥ ــ المستدرك (١ / ١٧٥): أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم القنطري ببغداد، ثنا أبو قلابة الرقاشي، ثنا أبو عاصم النبيل، حدثنا عثمان بن سعد القرشي، حدثنا ابن أبي مليكة، قال: جاءت خالتي فاطمة بنت أبي حبيش إلى عائشة فقالت: إني أخاف أن أقع في النار: إني أدع الصلاة: السنة والسنتين لا أصلي. فقالت: انتظري حتى يجيء النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ. فجاء، فقالت عائشة: هذه فاطمة، تقول: كذا وكذا. فقال لها النبي ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: «قولي لها فلتدع الصلاة في كل شهر أيام قرئها، ثم لتغتسل في كل يوم غسلاً واحداً، ثم الطهور عند كل صلاة، ولتنظف، ولتحتش، فإنما هو داء عرض، أو ركضة من الشيطان أو عرق انقطع».

تخريجه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: غسل المستحاضة (١/٣٥٤).

وقال: عثمان بن سعد الكاتب ليس بالقوي كان يحيى بن سعيد، ويحيى بن معين يضعفان أمره.

٢ ــ وورواه الدارقطني «بلفظ مقارب» كتاب الحيض (١/٢١٧، ح ٥٦). =

= ٣ ــ ورواه أحمد «بنحوه» (٤٦٤/٦).
رووه من طرق عن عثمان بن سعد القرشي. حدثنا ابن أبي ملكية. قال: جاءت خالتي فاطمة بنت أبي حبيش ــ رضي الله عنها ــ إلى عائشة فقالت: به.
وجاء عند أحمد بن حنبل: عن عبد الله بن أبي مليكة قال: حدثتني خالتي فاطمة بنت أبي حبيش ــ رضي الله عنها ــ قالت: أتيت عائشة. به.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح وعثمان بن سعد الكاتب بصري ثقة عزيز الحديث يجمع حديثه. وقال الذهبي: لا. وقال أيضاً: صورته مرسل.
قلت: أما قول الذهبي صورته مرسل. فإن كل رواته صرحوا بالسماع من بعضهم بعضاً إلا عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة.
قال ابن حجر في التقريب: أدرك ثلاثين من الصحابة. ثقة فقيه، (٤٣١/١).
وقد عد من الرواة عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ. وقال ابن حبان في الثقات: رأى ثمانين من الصحابة ــ تهذيب التهذيب (٣٠٦/٥، ٣٠٧).
وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقة أبو حاتم، وأبو زرعة، (ص ٢٠٥).
ولم يذكر عنه تدليس. أما روايته عن خالته فاطمة فلم يذكر من الرواة عنها عند ترجمتها في التهذيب (٤٤٢/١٢). ولم تذكر أيضاً ممن أخذ عنه عند ترجمته في التهذيب (٣٠٦/٥، ٣٠٧). لكن ورد عند أحمد تصريحه بالأخذ عن خالته فاطمة حيث قال: (حدثتني) وهذا يزيل شبهة الإرسال الذي ذكره الذهبي.
ــ والله أعلم ــ.
أما عثمان بن سعد التيمي أبو بكر البصري الكاتب المعلم. فقال عنه عبد السلام البزار: كانت له مروءة وعقل، وقال علي بن المديني: ذكرته ليحيى بن سعد فجعل يعجب من الرواية عنه. قال أحمد: كان روح يكثر عنه يحدث عن أنس وقد حكوا عن يحيى بن سعيد فيه شيئاً شديداً. وقال ابن معين، وابن نمير: ليس بذاك. وقال أبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم: =

. . . .

= شيخ. وقال الترمذي: تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه. وقال أبو نعيم: بصري ثقة. وقال النسائي: ليس بثقة. قال ابن حجر: قرأت بخط ابن عبد الهادي الصواب في قول النسائي أنه ليس بالقوي. وكذا نقله عن النسائي غير واحد. وقال أبو جعفر البستي: بصري ثقة. وقال ابن معين مرة: ضعيف. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: ضعيف. وقال ابن عدي: هو حسن الحديث ومع ضعفه يكتب حديثه. وقال الحاكم: بصري ثقة عزيز الحديث. تهذيب التهذيب (٧/١١٧، ١١٨).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف(٢/٩).

وقال الذهبي في الكاشف: لينه غير واحد (٢/٢٥٠).

وقال الخزرجي في الخلاصة: ٠ قال أبو زرعة: لين. (ص ٢٥٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أكثر العلماء على تضعيف عثمان بن سعد. وقد لخص ابن حجر أقوال العلماء بأنه ضعيف. أما الإرسال فيتبين مما سبق أنه زال برواية أحمد. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لضعف عثمان بن سعد.

لكن معنى الحديث وهو ترك الصلاة للمستحاضة أيام الحيض قد ثبت عن فاطمة بنت أبي حبيش عند البخاري ومسلم.

١ ــ رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الطهارة ــ ٨ باب: الاستحاضة (١/٤٠٩).

٢ ــ ورواه مسلم. كتاب الحيض ــ ١٤ باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها (١/٢٦٢).

روياه من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: يا رسول الله: إني لا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: «إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فأغسلي عنك الدم وصلي». وهذا معنى قول الحاكم: لم يخرجاه بهذا اللفظ.

٣٦ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً: «التيمم ضربتان».

[قال: قد اتفق الشيخان على حديث الحكم عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن عمر في التيمم ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ولا أعلم أحداً أسنده عن عبيد الله غير علي بن ظبيان وهو صدوق وقد أوقفه يحيى بن سعيد وهشيم بن بشير وغيرهما وقد أوقفه مالك بن أنس، عن نافع في الموطأ بغير هذا اللفظ].

قلت: بل واه. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة.

---

(١) في (أ) قال: ولا أعلم أحداً أسنده عن أبي ظبيان وفي (ب) قال: لا أعلم أحداً في سنده غير أبي ظبيان، وما أثبته من المستدرك (١/١٧٩) وكذا معناه من التلخيص.

٣٦ ـ المستدرك (١ / ١٧٩): حدثنا علي بن عيسى الحيري، ثنا محمد بن عمرو الحرشي، ثنا محمد بن يحيى، ثنا علي بن ظبيان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «التيمم ضربتان ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين».

تخـريجــه:

١ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظه» (ل ٦٤٩). وقال: يرفعه علي بن ظبيان ولا يرفعه غيره.

٢ ـ ورواه الدارقطني «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: التيمم (١/١٨٠، ١٦).

٣ ـ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الطهارة، باب: كيفية التيمم (١/٢٠٧).

. . . .

= رووه من طريق علي بن ظبيان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. ورواه الدارقطني، والبيهقي من طريق سليمان بن أبي داود الحراني، عن سالم ونافع، عن ابن عمر مرفوعاً. وروياه أيضاً من طريق سليمان بن أرقم التيمي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعاً. وروياه أيضاً من طريق يحيى بن سعيد، وهشيم أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً قالا: وهو الصواب:

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من عدة طرق.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه علي بن ظبيان بن هلال بن قتادة بن حزن أبو الحسن قاضي بغداد.

قال ابن معين، وأبو داود، ليس بشيء، وفي رواية لابن معين كذاب خبيث ليس بثقة. وقال ابن نمير: ضعيف يخطىء في حديثه كله. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث جداً.

وقال أبو حاتم: متروك. وقال ابن حبان: سقط الاحتجاج بأخباره. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال أبو علي النيسابوري: لا بأس به. تهذيب التهذيب (٧/٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٣٩).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه: (٢/٢٨٨). وقال في ديوان الضعفاء: قال أبو حاتم والنسائي: متروك (ص ٢٢٠، ت ٢٩٣٩).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال البخاري: منكر الحديث (ص ٢٧٥).

قلت: فمما مضى يتبين أن علي بن ظبيان ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر. بذلك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. =

. . . .

=

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر:

وفيه سليمان بن أبي داود الحراني.

ضعفه أبو حاتم وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: لا يحتج به.

وقال أحمد: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: لين الحديث. وذكره الساجي في الضعفاء، وذكره الأزدي وقال منكر الحديث. الميزان (٢٠٦/٢)، اللسان (٩٠/٣).

وقال البيهقي: ضعيف لا يحتج بروايته. السنن (٢٠٧/١).

وقال الدارقطني: ضعيف (١٨١/١). السنن (١٨١/١).

● **الطريق الثالث**: وجاء من طريق ثالث:

وفيه سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري. عند الدارقطني والبيهقي.

قال الذهبي في الكاشف: متروك (٣٩٠/١). وقال في ديوان الضعفاء: تركوه (ص ١٣٠/ ت ١٧٢٨).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٣٢١/١).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال الترمذي: متروك (ص ١٥٠).

وقال البيهقي: ضعيف لا يحتج بروايته. السنن (٢٠٧/١).

وقال الدارقطني: ضعيف. السنن (١٨١/١).

● **الطريق الرابع**: وهو الموقوف عن ابن عمر. عند الدارقطني والبيهقي أيضاً.

قال الدارقطني: كذا رواه علي بن ظبيان مرفوعاً. ووقفه يحيى بن القطان وهشيم وغيرهما. وهو الصواب. وقال البيهقي: رواه علي بن ظبيان عن عبيد الله بن عمر فرفعه وهو خطأ والصواب بهذا اللفظ عن ابن عمر موقوفاً.

وقال أيضاً: الصحيح رواية معمر، وغيره عن الزهري عن سالم عن ابن عمر من فعله. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

قلت: مما مضى يتبين أن الصواب بأن الحديث موقوفاً، لكنه لا يقال من قبيل الرأي فحكمه حكم المرفوع. وللحديث شاهد عن جابر «بنحو حديث ابن عمر».

رواه الدارقطني (١/١٨١، ح ٢٢) مرفوعاً. قال: ورجاله كلهم ثقات والصواب موقوف.

أما قول الحاكم: اتفق الشيخان على حديث... إلخ فهو في محله فرواه البخاري، بشرحه فتح الباري. كتاب الطهارة ـ ٥ باب: التيمم للوجه والكفين (١/٤٤٤، ح ٣٣٩).

ورواه مسلم. كتاب الحيض ـ ٢٨ باب: التيمم (١/٢٨٠، ٢٨١). من حديث الحكم، عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن عبد الرحمن قال: قال عمار للعمر: تمعكت فأتيت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «يكفيك الوجه والكفان» واللفظ للبخاري.

٣٧ ـ حديث أبـي هريرة أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بال قائماً من جرح كان بمأبضه[1].

قال: تفرد به حماد بن غسان، ورواته ثقات. قلت: حماد ضعفه الدارقطني.

---

(١) المأبض: مجلس باطن الركبة.

٣٧ ـ المستـدرك (١ / ١٨٢): حدثنا أبو عمران موسى بن سعيد الحنظلي بهمدان، ثنا يحيى بن عبد الله بن ماهان الكرابيسي، ثنا حماد بن غسان الجعفي، حدثنا معن بن عيسى، حـدثنا مـالك بن أنس، عن أبـي الـزناد، عن الأعرج، عن أبـي هريرة: أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بال قائماً من جرح كان بمأبضه.

تخـريجـه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: البول قائماً (١/١٠١).
قال البيهقي: وقد روي في العلة في بوله قائماً حديث لا يثبت مثله، أورد الحديث وقال: قال الإمام رحمه الله تعالى: وقد قيل: كانت العرب تستشفي لوجـع الصلب بالبول قائماً فلعله كان به إذ ذاك وجـع الصلب. وقيل: إنما فعل ذلك لأنه لم يجد للقعود مكاناً أو موضعاً ـ والله أعلم ـ.
٢ ـ ورواه الخطابـي في معالم السنن «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: البول قائماً (١/٢٠).
روياه من طريق حماد بن غسان الجعفي. حدثنا معن بن عيسى القزاز، عن مالك، عن أبـي الزناد، عن الأعرج، عن أبـي هريرة مرفوعاً. وهذا طريق الحاكم.
وأورده الألباني في الإرواء وقال: ضعيف (١/٩٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه حماد بن غسان الجعفي. =

. . . .

= ضعفه الدارقطني. وقال ابن عساكر وثقه الكرابيسي. الميزان (١/٥٩٩)، اللسان (٢/٣٥١، ٣٥٢).

قال ابن حجر في فتح الباري: روى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة. ثم ذكره.

وقال: ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم ـ يعني أن القيام لا يجوز إلا من سبب ـ، لكن ضعفه الدارقطني، والبيهقي وأقرهما الحافظ. كتاب الوضوء ـ ٦٢ باب: البول عند سباطة قوم (١/٣٣٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن حماد بن غسان ضعيف. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. وقد سبقت أقوال العلماء في تضعيفه ـ والله أعلم ـ.

٣٨ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «السنور سبـع».

قال: صحيـح، [وعيسى بن المسيب تفرد عن أبـي زرعة إلا أنه صدوق ولم يجرح قط].

قلت: (قال أبو داود: ضعيف[٣]). وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

---

(١) في (أ)، (ب) (وعيسى بن المسيب المذكور في إسناده لم يجرح قط) وما أثبته من المستدرك (١/١٨٣).

(٢) في (ب) (ضعفه أبو داود) وما أثبته من (أ)، والتلخيص (١/١٨٣).

٣٨ ـ المستــدرك (١/١٨٣): أخبرنا عبد الله بن الحسين القاضي، ثنا الحارث بن أبـي أسامة، ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، ثنا عيسى بن المسيب. حدثنا أبو زرعة، عن أبـي هريرة قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يأتي دار قوم من الأنصار ودونهم دور لا يأتيها فشق ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله تأتي دار فلان، ولا تأتي دارنا. فقال النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن في داركم كلباً» قالوا: إن في دارهم سنوراً. فقال النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «السنور سبـع».

تخــريجــه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٢/٣٢٧).

٢ ـ ورواه الدارقطني «بلفظ مقارب» كتاب الطهارة، بـاب: الآسار (١/٥٣)، (ح ٥) وقـال: تفرد بـه عيسى بن المسيب عن أبـي زرعـة وهو صالـح الحديث.

٣ ـ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الطهارة، باب: سؤر الهرة (١/٢٤٩).

٤ ـ ورواه ابن أبـي شيبة في مصنفه «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: من قال لا يُجْزِىء الوضوء بسؤر الهرة (١/٣٢). =

. . . .

= ٥ ـ ورواه ابن عدي في كامله «بلفظ مقارب» (ل ٦٧٥) وقال: لم يروه غير عيسى وهو صالح فيما يرويه.
رووه من طريق عيسى بن المسيب، حدثنا أبو زرعة، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وغيره عيسى بن المسيب البجلي الكوفي.
قال يحيى، والنسائي، والدارقطني: ضعيف ـ قلت: لكن سبق قول الدارقطني: إنه صالح الحديث ـ وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: ليس بالقوي. وتكلم فيه ابن حبان وغيره.
وقال أبو داود: ضعيف. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار ولا يفهم ويخطىء حتى يخرج عن حد الاحتجاج به. الميزان (٣/٣٢٣)، لسان الميزان (٤/٤٠٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عيسى بن المسيب ضعيف، لأن أكثر العلماء على تضعيفه فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.
قال ابن أبي حاتم في العلل: قال أبو زرعة: لم يرفعه أبو نعيم وهو أصح وعيسى ليس بقوي (١/٤٤، ٩٨).
وأخرج الحديث العقيلي في كتاب الضعفاء عن عيسى بن المسيب به وضعف عيسى عن يحيى بن معين. وقال: لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه. نصب الراية (١/١٣٥).
وقال ابن الجوزي: لا يصح. التلخيص الحبير (١/٢٥).

كتاب الصلاة

٣٩ ــ حديث عامر بن سعد مرفوعاً عن أبيه: «من قال حين يسمع المؤذن، وأنا أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، رضيت بالله رباً، (وبمحمد نبياً، وبالإسلام ديناً[1]) غفر له [ذنبه[2]]».

قال: صحيح. قال جامعه: رواه مسلم وهو عجب من الحاكم.

---

(١) في (ب) (وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه (٢٠٣/١). وكذا هو في مسلم.

(٢) في (أ) (من ذنبه) وفي (ب) (ما بعد من ذنبه) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (٢٠٣/١). وكذا هو في مسلم.

٣٩ ــ المستدرك (٢٠٣/١): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا أبو عبد الله العبدي، وحدثنا أبو الوليد حسان بن محمد، ثنا الحسن بن سفيان، ومحمد بن نعيم: قالوا ثنا قتيبة: ثنا الليث بن سعد، عن الحكم بن عبد الله بن قيس المدائني، عن عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ قال: «من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله رضيت بالله رباً، وبمحمد نبياً، وبالإسلام ديناً، غفر له ذنبه». =

. . . .

= **تخـريجـه:**

١ ــ رواه مسلم هكذا. قال: حدثنا محمد بن رمـح. أخبرنا الليث، عن الحكيم بن عبد الله بن قيس القرشي، وحدثنا قتيبة بن سعيد. حدثنا ليث عن الحكيم بن عبد الله، عن عامر بن سعد بن أبـي وقاص، عن سعد بن أبـي وقاص عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه قال: «من قال حين يسمـع المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله. رضيت بالله رباً، وبمحمد رسولاً وبالإسلام ديناً غفر له ذنبه». كتاب الصلاة ــ ٧ باب: استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه يصـلي على النبـي ــ صـلَّى الله عليه وسلَّم ــ ثم يسـأل الله الـوسيلة (٢٩٠/١)، (ح ١٣).

٢ ــ ورواه الترمذي «بلفظه» كتاب الصلاة ــ ١٥٦ باب: ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء (٤١١/١)، (ح ٢١٠).

٣ ــ ورواه أبو داود «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا سمـع المؤذن (١٤٥/١)، (ح ٢٢٥).

٤ ــ ورواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب الأذان، باب: ما يقول إذا أذن المؤذن (٢٣٨/١)، (ح ٧٢١).

رووه من طريق الليث عن الحكيم، عن عامر بن سعد، عن سعد، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. وهو طريق مسلم والحاكم.

٤٠ ـ حديث جابر مرفوعاً: «إذا أذنت فترسل».

[قال: هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد والباقون شيوخ البصرة، وهذه سنة غريبة لا أعرف لها إسناداً غير هذا ولم يخرجاه[1]].

قلت: فيه (عمرو[2]) بن فائد. قال الدارقطني: متروك.

---

(١) في (أ)، (ب) والتلخيص (قال: إسناده بصري) وما أثبته من المستدرك (١/٢٠٤).

(٢) في (ب) (عمر) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه (١/٢٠٤)، والميزان (٣/٢٨٣).

٤٠ ـ المستدرك (١ / ٢٠): حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق، أنبأنا علي بن عبد العزيز، حدثنا علي بن حماد بن أبي طالب، حدثنا عبد المنعم بن نعيم الرياحي، حدثنا عمرو بن فائد الأسواري، حدثنا يحيى بن مسلم، عن الحسن، وعطاء، عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لبلال: «إذا أذنت فترسل في أذانك، وإذا أقمت فاحذر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله، والشارب من شربه، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بلفظه» مع زيادة «ولا تقوموا حتى تروني» في آخره. كتاب الصلاة ـ ١٤٣ باب: الترسل في الأذان (١/٣٧٣، ح ١٩٥). وقال: حديث جابر هذا لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم وهو إسناد مجهول، وعبد المنعم شيخ مجهول.

رواه من طريق المعلى بن أسد، ويونس بن محمد، عن عبد المنعم بن نعيم. حدثنا يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر بن عبد الله به مرفوعاً. =

. . . .

= ٢ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» مع الزيادة التي عند البيهقي. كتاب الصلاة، باب: ترسيل الأذان وحذم الإقامة (٤٢٨/١). وقال: هكذا رواه جماعة عن عبد المنعم قال البخاري: منكر الحديث، ويحيى بن مسلم الكوفي ضعفه يحيى بن معين.

٣ ــ ورواه ابن عدي في الكامل «بلفظه» مع الزيادة التي عند غيره (ل ٩٥٨).

روياه من طريق المعلي بن مهدي أنبأنا عبد المنعم بن نعيم حدثنا يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر بن عبد الله به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

اختلف في هذا الحديث على عبد المنعم بن نعيم فرواه عنه عند الترمذي معلى بن أسد وهو ثقة ثبت كما في التقريب (٢٦٥/٢). ويونس بن محمد وهو ثقة ثبت أيضاً كما في التقريب (٣٨٦/٢)، ورواه عنه عند ابن عدي، والبيهقي معلى بن مهدي وهو صدوق كما في اللسان (٦٥/٦)، عن يحيى بن مسلم فرووه من دون ذكر عمرو بن فائد، وخالفهم علي بن حماد بن أبي طالب القرشي عند الحاكم، فرواه عن عبد المنعم عن عمرو بن فائد، عن يحيى بن مسلم. فأدخل عمرو بن فائد في الإسناد.

لكن علي بن أبي طالب قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء. الميزان (١٣٣/٣)، واللسان (٢٣٥/٤، ٢٣٦).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: بصري مقل منكر الحديث (ص ٢٢٠/ ت ٢٩٣٦).

قال الألباني: والراجح رواية الثقتين وهذا واضح. الإرواء (٢٤٤/١).

قلت: هذا الحديث عند الحاكم في سنده أربعة متكلم فيهم وعند غيره اثنان فقط.

الأول: عمرو بن فائد الأسواري. وهذا عند الحاكم فقط. وهو الذي تعقبه الذهبي به. روي عن يحيى بن مسلم، قال الدارقطني: متروك. وقال =

. . . .

= ابن المديني ضعيف يقول بالقدر. وقال العقيلي: كان يذهب إلى القدر والاعتزال ولا يقيم الحديث. وقال ابن عدي: بصري منكر الحديث. وقال يحيى بن سعيد: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة، لا يكتب حديثه. الميزان (٣/٢٨٣)، واللسان (٤/٣٧٢، ٣٧٣).

الثاني: علي بن أبي طالب القرشي وقد سبق بيان حاله. وهذا عند الحاكم فقط.

الثالث: عبد المنعم بن نعيم الأسواري أبو سعيد البصري صاحب السقا. وهذا عند الحاكم وغيره.

قال الذهبي في الكاشف: عبد المنعم بن نعيم واه (٢/٢١٧).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (١/٥٢٥).

وقال في التهذيب: قال البخاري، وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال الساجي: ضعيف. وقال الدارقطني: متروك (٦/٤٣١، ٤٣٢).

الرابع: يحيى بن مسلم. وهذا عند الحاكم وغيره.

قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه فقال: لا أدري من هو؟. الجرح والتعديل: (٩/١٨٧، رقم ٧٧٧).

وذكره الحافظ في تهذيب التهذيب وذكر قول أبي زرعة ثم قال: يحتمل أن يكون هو يحيى بن مسلم المعروف بيحيى البكاء مولى القاسم بن الفضل الحداني تهذيب التهذيب (١١/٢٧٨).

وذكر في التقريب يحيى بن مسلم وقال: مجهول (٢/٣٥٨، ت ١٧٤).

ثم ذكر يحيى بن مسلم البكاء وقال: ضعيف (٢/٣٥٨، ت ١٧٥).

وذكره الذهبي في الكاشف وسكت عنه (٣/٢٦٨، ٦٣٥١) لكن قال في الميزان: مجهول (٤/٤٠٨).

ثم ذكر يحيى البكاء وقال: ضعيف (٣/٢٦٨، ت ٦٣٥٢).

وسبق قول البيهقي أن ابن معين ضعفه. =

= وقد جزم ابن عدي بأن راوي هذا الحديث هو يحيى بن مسلم البكاء كوفي (ل ٩٥٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الصواب عدم ذكر عمرو بن فائد في سند الحديث لرواية الثقات له بدونه، ولكن في سند الجميع عبد المنعم بن نعيم وهو متروك على الراجح من أقوال العلماء وقد لخص حاله ابن حجر بذلك كما سبق، كما أن في سندهم يحيى بن مسلم والراجح أنه مجهول، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

إلا أن للحديث شاهداً عن أبي هريرة عند البيهقي لكن قال: الإسناد الأول أشهر من الثاني ـ يقصد أن إسناد حديث جابر أشهر من إسناد حديث أبي هريرة (١/٤٢٨).

وله شاهد عند الدارقطني عن علي (١/٢٣٨، ح ٩). وفيه عمرو بن شمر. قال الحافظ في التلخيص: متروك (١/٢٠٠). وله شاهد عند الدارقطني أيضاً موقوفاً على عمر (١/٢٣٨، ١٠) وفيه عبد العزيز بن مهران قال ابن حجر في التقريب: مقبول (١/٥١٣). ولم يذكر عنه شيئاً في تهذيب التهذيب (٦/٣٦١).

كما سكت عنه الذهبي في الكاشف (٢/٢٠٣)، والخزرجي في الخلاصة (ص ٢٤١).

لكن قال الحافظ في التلخيص بعد أن ذكر رواية الدارقطني له: ليس في إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس وهو تابعي قديم مشهور (١/٢٠٠) ـ ولم أجد من ترجمه ـ والظاهر أن الحديث بتلك الشواهد يكون ضعيفاً فقط لكثرة الشواهد مع ما فيها من الضعف ـ والله تعالى أعلم ـ.

٤١ ـ حديث جابر مرفوعاً: كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في مسير فأظل لنا غيم فتحيرنا، واختلفنا في القبلة فصلى كل واحد منا على حدة. فذكرنا ذلك لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فلم يأمرنا [بالإعادة[1]] قال: [محتج[2]] برواته سوى محمد بن سالم، فإني لا أعرفه بعدالة، ولا جرح.

قلت: هو أبو سهل واه.

---

(١) في (أ)، (ب) (بإعادة) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٢٠٦).

(٢) في (أ)، (ب) (صحيح) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٢٠٦).

٤١ ـ المستدرك (١/ ٢٠٦): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا أحمد بن علي الخراز، ثنا داود بن عمرو الضبي، ثنا محمد بن يزيد الواسطي، حدثنا محمد بن سالم، عن عطاء، عن جابر قال: كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في مسير أو سير فأظل لنا غيم، فتحيرنا واختلفنا في القبلة، فصلى كل واحد منا على حدة. فجعل كل واحد منا يخط بين يديه لنعلم أمكنتنا فذكرنا ذلك لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فلم يأمرنا بالإعادة وقال: «قد أجزأت صلاتكم».

تخريجه:

١ ـ رواه الدارقطني «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة، باب: الاجتهاد في القبلة وجواز التحري في ذلك (١/٢٧١).

٢ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: الاختلاف في القبلة عند التحري (٢/١٠).

روياه من طريق محمد بن سالم، عن عطاء، عن جابر. به مرفوعاً.

ورواه البيهقي «بمعناه» (٢/١٠). رواه من طريق محمد بن عبيد الله العرزمي عن عطاء، عن جابر به مرفوعاً. وقال: تفرد به محمد بن سالم، ومحمد بن عبيد الله العرزمي وهما ضعيفان.

. . . .

= ٣ ـ وأورده ابن حجر في المطالب العالية، عن جابر بن عبد الله «بنحوه» ونسبه للحارث (١/٩٠، ٩١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه محمد بن سالم الهمداني أبو سهل الكوفي.

كان حفص بن غياث يضعفه. وقال عمر بن حفص بن غياث: ترك أبي حديثه.

وقال ابن معين: ضعيف. وقال ابن المبارك: اطرح حديث محمد بن سالم.

وقال أيضاً: متروك، وقال عمرو بن علي: متروك. وقال البخاري: يتكلمون فيه كان ابن المبارك ينهى عنه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال الجوزجاني: غير ثقة. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً كثير الحديث. وقال الشعبي: أنكر أحمد أحاديث رواها وقال: هي موضوعة. وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف لا يفرح بحديثه. وقال الدارقطني: متروك الحديث. تهذيب التهذيب (٩/١٧٦، ١٧٧).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/١٦٣، ت ٢٣٧).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: شبه متروك. وقال النسائي: لا يكتب حديثه (٣/٤٥).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن حبان: هو شبه المتروك. وقال النسائي: لا يكتب حديثه (ص ٣٣٧).

قلت: مما مضى يتبين أن محمد بن سالم الراجح أنه متروك، وعلى ذلك جرى أكثر العلماء، فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثاني:** لكن الحديث له طريق آخر عند البيهقي وفيه محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي أبو عبد الرحمن الكوفي. =

. . . .

= قال ابن حجر في التقريب: متروك (٢/١٨٧).
وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: ترك الناس حديثه (٣/٧٣).
وقال الخزرجي في الخلاصة: تركه ابن المبارك (ص ٣٥٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بكلا الطريقين ضعيف جداً.
لكن للحديث شاهداً ــ بنحو حديث جابر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه.
١ ــ رواه الترمذي. كتاب الصلاة ــ ٢٥٧ باب: ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم (٢/١٧٦، ح ٣٤٥).
وقال: هذا حديث ليس إسناده بذاك لا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان، وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان يضعف في الحديث.
٢ ــ ورواه ابن ماجه كتاب الصلاة ــ ١٠ باب: من يصلى لغير القبلة وهو لا يعلم (١/٣٢٦، ح ١٠٢٠).
٣ ــ ورواه أبو نعيم في الحلية (١/١٧٩).
٤ ــ ورواه الدارقطني. كتاب الصلاة، باب: الاجتهاد في القبلة (١/٢٧٢، ح ٥).

رووه من طريق أشعث بن سعد أبي الربيع السمان عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه. به.

٥ ــ ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده. منحة المعبود. كتاب الصلاة، باب: وجوب استقبال القبلة في الصلاة (١/٨٥، ٨٦، ٣٦٨).
٦ ــ ورواه البيهقي. كتاب الصلاة، باب: استيبان الخطأ بعد الاجتهاد (٢/١١).
روياه من طريق أشعث بن سعيد، وعمرو بن قيس قالا: حدثنا عاصم بالإسناد الأول. =

. . . .

= قلت: لكنَّ في هذا الإسناد أشعث بن سعيد أبا الربيـع السمان.
قال ابن حجر في التقريب: متروك (١/٧٩).
وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف (١/١٣٤) وقال في ديوان الضعفاء: ضعفوه كلهم (ص ٢٤ / ت ٤٧١).
وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو حاتم: لا يكتب حديثه (ص ٣٨).
فعلى هذا فهو متروك، لكنَّ له متابعاً عند أبـي داود الطيالسي والبيهقي وهو عمرو بن قيس الملائي. وهو ثقة متقن كما في التقريب (٢/٧٧).
إلا أن في إسنادهم عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني.
قال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٣٨٤).
وقال الذهبي في الكاشف: ضعفه ابن معين وقال البخاري وغيره: منكر الحديث (٢/٥٠).
وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعيف (ص ١٨٢).
فعلى هذا يتبين أن الحديث ضعيف. ولكن طريق الحاكم ومن وافقه لا يتقوى لأنه شديد الضعف ـ والله تعالى أعلم ـ.

٤٢ ـ حديث ابن عباس: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

قال: صحيح، وليس له علة. قلت: عبد الله بن عمرو بن حسان المذكور في إسناده كذبه غير واحد، ومثل هذا لا يخفى على المصنف.

---

٤٢ ـ المستدرك (١ / ٢٠٨): أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم العدل ببغداد، ثنا أحمد بن إسحاق بن صالح الوزان، ثنا عبد الله بن عمرو بن حسان، حدثنا شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

تخريجه:

١ ـ رواه الدارقطني. كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (١/٣٠٤، ح ٦).

رواه من طريق أبي الصلت الهروي. حدثنا عباد بن العوام. حدثنا شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبير. عن ابن عباس قال: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم.

ـ ورواه الدارقطني أيضاً (١/٣٠٤، ٩).

من طريق عمر بن حفص المكي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لم يزل يجهر في السورتين ببسم الله الرحمن الرحيم.

٢ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (٢/١٤، ح ٢٤٥).

وقال: ليس إسناده بذاك.

ـ ورواه الدارقطني «بنحوه»، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (١/٣٠٤)، (ح ٨).

. . . .

= ٣ ـ ورواه البزار «بنحوه» كشف الأستار، باب: الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (١/٢٥٥).

وقال البزار: تفرد به إسماعيل وليس بالقوي في الحديث وأبو خالد أحسبه الوالبي.

٤ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: افتتاح القراءة في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم (١/٤٧).

رووه من طريق إسماعيل بن حماد، عن أبي خالد، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يفتتح صلاته ببسم الله الرحمن الرحيم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من أربعة طرق:

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه عبد الله بن عمرو بن حساب الواقعي.

قال ابن المديني: كان يضع الحديث، وكذبه الدارقطني. وقال العقيلي: أحاديثه مقلوبة. الميزان (٢/٤٦٨).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ليس بشيء، ضعيف الحديث، كان لا يصدق. الجرح والتعديل (٥/١١٩).

قلت: مما مضى يتبين أن عبد الله بن عمرو يضع الحديث فيكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

قال الزيلعي في نصب الراية: هذا الحديث غير صريح، ولا صحيح. فأما كونه غير صريح فإنه ليس فيه أنه في الصلاة، وأما غير صحيح فإن فيه عبد الله بن عمرو الواقعي. ثم ذكر أقوال العلماء في عبد الله.

● **الطريق الثاني:** وهو طريق الدارقطني الأول وفيه أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح بن سليمان الهروي.

قال الذهبي في الكاشف: واه شيعي متهم مع صلاحه (٢/١٩٥). =

. . . .

= وقال في ديوان الضعفاء: اتهمه في الكذب غير واحد. قال أبوزرعة لم يكن بثقة.

وقال ابن عدي: متهم وقال غيره رافضي (ص ١٩٣، ت ٢٥٢٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب (١/٥٠٦).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال يحيى: ليس ممن يكذب، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: رافضي خبيث (ص ٢٣٨).

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: سألت أبي عنه؟ فقال: لم يكن عندي بصدوق وهو ضعيف ولم يحدثني عنه. وأما أبوزرعة فأمر أن يضرب على حديثه وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه. الجرح والتعديل (٦/٤٨).

وقال الزيلعي في نصب الرايه: متروك، وكأن هذا الحديث ـ والله أعلم ـ مما سرقه أبو الصلت من غيره وألزقه بعباد بن العوام وزاد فيه: أن الجهر في الصلاة، فإن غير أبي الصلت رواه عن عباد فأرسله وليس فيه أنه في الصلاة (١/٣٤٥، ٣٤٦).

قلت: مما مضى يتبين أن أبا الصلت الظاهر من أقوال العلماء أنه متروك، فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثالث**: وهو طريق الدارقطني الثاني وفيه: عمر بن حفص القرشي المكي.

ذكره الذهبي في الميزان وأورد هذا الحديث من روايته وقال: لا يدري من ذا؟ والخبر منكر. (٣/١٩٠). وتبعه ابن حجر في اللسان (٤/٣٠٠).

لكن قال الزيلعي في النصب: قال ابن الجوزي في التحقيق: أجمعوا على ترك حديثه، وقال البيهقي: ضعيف لا يحتج به. النصب (١/٣٤٧).

فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً أيضاً.

● **الطريق الرابع**: وهو طريق الترمذي وغيره وفيه إسماعيل بن حماد، وأبو خالد. =

. . . .

= ١ ــ أما أبـو خالد. فقد نسب الزيلعي في النصب للعقيلي، وابن عدي. أنهما قالا: مجهول. وقال أبو زرعة: لا أعرفه ولا أدري من هو. قال الزيلعي: وقيل هو الوالبي. واسمه هرمز (١/٣٤٦، ٣٤٧).
وقال المارديني في الجوهر النقي: مجهول (١/٤٧) بذيلي السنن للبيهقي.
لكن قال ابن حجر: قال البزار، وابن حبان هو الوالبي وقيل: لا يصح ذلك. التلخيص الحبير (١/٢٣٤).

والوالبي. اسمه هرمز ويقال: هرم.
قال عنه ابن حجر في التقريب: مقبول (٢/٤١٦).
وقال الذهبي في الكاشف: صدوق (٣/٣٣٠).
وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن عدي: في حديثه لين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. قال الخزرجي: حسَّن الترمذي حديثه (ص ٤٤٨).

٢ ــ وأما إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الأشعري مولاهم الكوفي.
فقال ابن حجر في التقريب: صدوق (١/٦٨).
وقال الذهبي في الكاشف: صدوق (١/١٢٢).
وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين (ص ٣٣).

قال الترمذي: ليس إسناده بذاك. وقال أبو داود: حديث ضعيف. وأعله العقيلي بإسماعيل هذا وقال: حديثه غير محفوظ، ويرويه عن مجهول ولا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسند. وقال ابن عدي: حديث غير محفوظ.
قلت: الذي يظهر أن أبا خالد مجهول وعليه أكثر العلماء فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. ثم أن الحديث ليس فيه تصريح بالجهر بالبسملة بل فيه الافتتاح فقط. ــ والله أعلم ــ. =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث موضوع بسند الحاكم وبأسانيد الدارقطني ضعيف جداً. وبإسناد الترمذي ضعيف وليس فيه تصريح بالجهر.

وقد تكلم ابن عبد الهادي عن هذا الحديث فقال: الجواب عن حديث ابن عباس يتوجه من وجوه:

أحدها: الطعن في صحته فإن مثل هذه الأسانيد لا يقوم بها حجة لو سلمت من المعارضة. فكيف وقد عارضتها الأحاديث الصحيحة، وصحة الإسناد تتوقف على ثقة الرجال، ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث حتى ينفى عنه الشذوذ والعلة.

الثاني: إن المشهور في متنه لفظ الاستفتاح لا لفظ الجهر.

الثالث: أن قوله: جهر إنما يدل على وقوعه مرة لأن «كان» تدل على وقوع الفعل، وأما استمراره فيفتقر إلى دليل من الخارج، وما روي من أنه لم يزل يجهر بها فباطل.

الرابع: إنه روى عن ابن عباس ما يعارض ذلك. قال الإمام أحمد: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عبد الملك بن أبي بشير، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم. قراءة الأعراب.

ويقوي هذه الرواية عن ابن عباس ما رواه الأثرم بإسناد ثابت عن عكرمة تلميذ ابن عباس أنه قال: أنا أعرابي إن جهرت ببسم الله الرحمن الرحيم، وكأنه أخذه عن شيخه ابن عباس نصب الراية (١/٣٤٧، ٣٤٨).

٤٣ ــ حديث ابن عباس أن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا جاءه جبريل فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة.

قـال: صحيح. قلت: فيـه مثنى بن الصبـاح. قـال النسائي: متروك.

---

٤٣ ــ المستدرك (١ ــ ٢٣١): سألت أبا زكريـا العنبـري، وحـدثنـا بـه عن أبي عبد الله: ثنا أحمد بن حازم بن أبـي عزرة، ثنا علي بن حكيم، أنبأ المعتمـر بن سليمان، عن مثنى بن الصبـاح، عن عمرو بن دينـار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ــ أن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا جاءه جبر ئيل فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة.

تخـــريجـــه:

١ ــ أورده السيوطي في الجامـع الصغـير ونسبه للحـاكم فقط وقال: صحيـح (٢/٣٢٦).

ولم أجد من أخرجه بهذا الإسناد. لكن الحديث الذي بعده عن ابن عباس بنحو هذا الحديث. وسأذكر تخريجه هناك.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عنـد الحاكم في سنـده مثنى بن الصباح اليمـاني الأبناوي أبو عبد الله ويقال: أبو يحيـى المكي أصله من أبناء فارس.

قال عمرو بن عـلي: كان يحيـى، وعبـد الرحمن لا يحـدثان عنـه. وقال يحيـى بن سعيد: لم نتركه ولكن كان منه اختلاط في عطاء. وقال أحمد: لا يساوي حديثه شيئاً مضطرب الحديث. وقال ابن معين: ضعيف، وفي رواية، ضعيف يكتب حديثه ولا يترك. وقال مرة: ثقة. وقال ابن حاتم: سألت أبـي وأبا زرعة عنه فقالا: لين الحديث. وقال الجوزجاني: لا يقنـع في حديثه، وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال مرة: متروك. وقال ابن عدي: قد ضعفه المتقدمون والضعف على حديثه بين. وقال ابن سعد: له أحاديث وهو ضعيف، وقال ابن الجنيد: =

= متروك الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن عمار: ضعيف، وقال الساجي: ضعيف الحديث جداً. تهذيب التهذيب (١٠/٣٥، ٣٦، ٣٧). وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف اختلط بآخره وكان عابداً (٢/٢٨٨). وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم وغيره: لين الحديث (٣/١١٩). وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه ابن معين (ص ٣٦٩). قلت: لكن لابن معين رواية أنه وثقه كما سبق ذكره في التهذيب.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن مثنى بن الصباح ضعيف وقد لخص له ابن حجر بذلك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. قال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٤/١٨١).

لكنَّ للحديث طريقاً آخر وهو الحديث القادم وهو صحيح. فيكون الحديث هنا صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٤٤ ـ حديثه(١) [الآخر](٢): كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم.

[قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه](٣) قلت: ثابت.

---

(١) الضمير في قوله: حديثه عائد على ابن عباس في حديثه السابق.

(٢) في (أ) (الأخير) وما أثبته من (ب).

(٣) ليس في (أ)، (ب) ، والتلخيص، وما أثبته من المستدرك (١/٢٣١).

٤٤ ـ المستدرك (١ / ٢٣١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو بكر محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا معلى بن منصور، وأخبرنا أبو قتيبة سالم بن الفضل الآدمي، ثنا القاسم بن زكريا المقريء، ثنا الحسن بن صباح البزار، قالا: ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لا يعلم ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم.

تخريجه:

١ ـ رواه أبو داود «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: من جهر بها (١/٢٠٩)، (ح٧٨٨). من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع «بنحوه» وقال: رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح (٢/١٠٩).

٣ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١٢/٨١، ٨٢)،(ح ١٢٥٤٤، ١٢٥٤٥، ١٢٥٤٦) من ثلاثة طرق عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. وقال الذهبي: ثابت.

قلت: رجاله رجال الشيخين كما في التقريب (١/٢٩٢)، (٢/٦٩)، (١/٣١٢).

فالحديث صحيح على شرط الشيخين كما قال الحاكم ـ والله تعالى أعلم ـ . لكن ليس في هذا دليل على الجهر بها. بل يدل على فصل السور بعضها من بعض فقط.

٤٥ ـ حديث أم سلمة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فعدها آية، والحمد لله رب العالمين [آيتين][1]، الرحمن الرحيم ثلاث آيات.

قال: عمر بن هارون المذكور في إسناده أصل في السنة، ولم يخرجاه. قلت: أجمعوا على ضعفه. وقال النسائي: متروك.

---

(١) في (أ) (اثنين) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٥ ـ المستدرك (١ / ٢٣٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، وأخبرني أبو محمد بن زياد العدل ـ في أول كتاب التفسير ـ ثنا أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا أبو بكر بن إسحاق الصغاني، ثنا خالد بن خداش، ثنا عمر بن هارون، عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، فعدها آية، والحمد لله رب العالمين آيتين الرحمن الرحيم ثلاث آيات. مالك يوم الدين أربع آيات. وقال: هكذا إياك نعبد وإياك نستعين. وجمع خمس أصابعه.

تخريجه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم آية تامة من الفاتحة (٢/٤٤). رواه عن الحاكم. وقال: عمر بن هارون ليس بالقوي عن ابن جريج.

٢ ـ ورواه ابن خزيمة «بنحوه» كتاب الصلاة ـ ٩٧ باب: ذكر الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من الفاتحة (١/٢٤٨، ٢٤٩)، (ح ٤٩٣) من طريقه رواه الحاكم.

٣ ـ ورواه الدارقطني «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (١/٣٠٧، ح ٢١). رووه من طريق عمر بن هارون، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة به. =

. . . .

= ٤ ـ ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة (١٩٩/١). رواه من طريق حفص بن غياث. قال: حدثنا ابن جريج، عن ابن أبي مليكة. عن أم سلمة به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين:

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه عمر بن هارون بن يزيد بن جابر بن سلمة الثقفي.

قال ابن سعيد: كتب الناس عنه كتاباً كبيراً وتركوا حديثه. وقال البخاري: تكلم فيه يحيى بن معين. وكان أبو رجاء قتيبة يطريه ويوثقه. وقال ابن الجنيد: كذاب.

وقال أبو حاتم: تكلم فيه ابن المبارك فذهب حديثه. وقال أحمد: لا أروي عنه شيئاً. وقال أبو زكريا: عمر بن هارون كذاب خبيث ليس حديثه بشيء.

وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرة: ضعيف وقال مرة: يكذب. وقال ابن المديني: ضعيف جداً. وقال النسائي، وصالح بن محمد، وأبو علي الحافظ: متروك. وقال الساجي: فيه ضعف. وقال الدارقطني: ضعيف تهذيب التهذيب (٥٠١/٧، ٥٠٥).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك وكان حافظاً (٦٤/٢).

وقال الذهبي في الكاشف: واه اتهمه بعضهم (٣٢٢/٢).

وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه الدارقطني (ص ٣٨٦).

قلت: مما مضى يتبين أن عمر بن هارون متروك وقد لخص حاله ابن حجر بذلك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

قال الزيلعي: إن المحفوظ في هذا الحديث والمشهور أنه ليس في الصلاة وإنما =

. . . .

= قوله في الصلاة زيادة من عمر بن هارون وهو مجروح تكلم فيه. النصب (١/ ٣٥٠، ٣٥١).

● **الطريق الثاني**: لكن عمر لم يتفرد بالحديث بل تابعه حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي عند الطحاوي وهو ثقة فقيه كما في التقريب (١/ ١٨٩).

إلا أن في سندهم ابن جريج عبد العزيز بن عبد الملك بن جريج المكي وقد عده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين الذين لا يقبل منهم إلا ما صرحوا بسماعه.

وقال عنه: فقيه الحجاز مشهور بالعلم والثبت كثير الحديث وصفه النسائي وغيره بالتدليس. قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح. طبقات المدلسين (ص ١٥).

وابن جريج لم يصرح هنا بالتحديث بل عنعن.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً. وأما بإسناد الطحاوي فهو ضعيف فقط لعنعنة ابن جريج وهو مدلس، كما أن الحديث ليس فيه التصريح بالجهر بها بل قراءتها فقط.

٤٦ ــ حديث أبـي هريرة: كان النبـي[١] ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

استشهد به الحاكم. وفيه محمد بن قيس. قلت: ضعيف.

---

(١) في (ب) (رسول الله) وما أثبته من (أ).

٤٦ ــ المستــدرك (١/ ٢٣٢ ــ ٢٣٣): حدثنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق العدل ببغداد، ثنا إبراهيم بن إسحاق بن السراج، ثنا عقبة بن مكرم الضبـي: ثنا يونس بن بكير: حدثنا مسعر، عن محمد بن قيس، عن أبـي هريرة قال: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

تخــريجــه:

١ ــ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب الطهارة، باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (١/٣٠٧)، (ح ١٩).

٢ ــ رواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الطهارة، باب: افتتاح القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها إذا جهر بالفاتحة (٢/٤٧).

روياه من طريق يونس بن بكير. حدثنا مسعر. عن محمد بن قيس عن أبـي هريرة وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه محمد بن قيس المدني قاضي عمر بن عبد العزيز.

روى عن أبـي هريرة يقال: مرسل. قال ابن سعد: كان كثير الحديث عالماً، وقال يعقوب بن سفيان وأبو داود: ثقه وذكره ابن حبان في الثقات. روى له مسلم.

قال ابن حجر عن الذهبـي: قال ابن معين: ليس بشيء. تهذيب التهذيب (٩/٤١٤).

وقال أبو حاتم: روى عن أبـي هريرة مرسل. المجروحين (٤/٦٣).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقه، وحديثه عن الصحابة مرسل (٢/٣٠٢). =

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: عن أبي هريرة. وقيل لم يلقه. ثقة (٣/٩١).
وقال الخزرجي في الخلاصة: أرسل عن الصحابة، وثقه أبو داود (ص ٣٥٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن محمد بن قيس ثقة وليس كما قال الذهبي. إلا أنه روى عن أبي هريرة مرسلاً. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.
كما أن هذه الرواية ليس فيها التصريح أن الجهر في الصلاة ـ والله أعلم ـ.

٤٧ ـ حديث أنس: صليت خلف النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وخلف عثمان، وخلف علي، فكلهم كانوا يجهرون بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم.

قال الحاكم: إنما أخرجته شاهداً. قلت: أما استحيا المؤلف أن يورد هذا الحديث الموضوع فأشهد بالله (والله[1]) أنه لكذب.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والتلخيص.

٤٧ ـ المستدرك (١ / ٢٣٤): حدثني أبو بكر مكي بن أحمد البردعي، حدثنا أبو الفضل العباس بن عمران القاضي، حدثنا أبوجابر سيف بن عمرو: حدثنا محمد ابن أبي السري، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس. حدثنا مالك، عن حميد، عن أنس قال: صليت خلف النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وخلف عثمان، وخلف علي، فكلهم كانوا يجهرون بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم.

تخريجه:

١ ـ لم أجد من أخرجه بهذا السند غير الحاكم وأورده الزيلعي في نصب الراية ولم ينسبه لأحد غير الحاكم (١/٣٥١).

٢ ـ لكن رواه الحاكم أيضاً (١/٢٣٣، ٢٣٤) وقال: رواته ثقات ووافقه الذهبي.

٣ ـ ورواه الدارقطني. كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة (١/٣٠٨، ح ٢٥).

روياه من طريق محمد بن المتوكل بن أبي السري قال: صليت خلف المعتمر بن سليمان ما لا أحصي صلاة الصبح والمغرب فكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها وسمعت المعتمر يقول: ما آلو أن =

. . . .

= أقتدي بصلاة أبـي. وقال أبـي ما آلو أن أقتدي بصلاة أنس وقال أنس ما آلو أن أقتدي بصلاة رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث. قال عنه الذهبـي: موضوع.

قلت: قال الحافظ العراقي: وقد أنكر الحافظ أبو عبد الله الذهبـي في مختصر المستدرك إخراجه يعني الحاكم لهذا الطريق الأخير وقال: أما استحيا المؤلف أن يورد هذا الحديث فأشهد بالله ولله أنه كذب.

قال العراقي: لم يبين الذهبـي مستنده في أنه موضوع كذب فإن كان بمخالفته لرواية الموطأ عن حميد عن أنس قال: صليت وراء أبـي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، وعلى تقدير كونه مردوداً فنهاية ما يمكن أن يقال: إنه شاذ، ولا يلزم بالشذوذ الحكم بأنه كذب موضوع وقد أعل الشافعي رواية حميد هذه بأنه قد خالف فيها سبعة أو ثمانية لقيهم موثقين منهم سفيان بن عيينة، والفزاري والثقفي. قال: والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد. انتهى كلام الشافعي.

قال العراقي: وإسماعيل بن أبـي أويس احتج به الشيخان ولكن فيه تغفل. قال أحمد: لا بأس به. وقال ابن معين: صدوق ضعيف العقل. وقال أبو حاتم: محله الصدق مغفل. وقد قال الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي في تنقيح التحقيق: وقد قيل إن الحديث صحيح ثابت عن مالك لكن سقط منه لفظة «لا» انظر سبعة مجالس في الحديث من أمالي الحافظ زين الدين العراقي رحمه الله مخطوط مصور معهد المخطوطات العربية رقم (٣٨٩ الحديث).

وقال ابن حجر عن إسماعيل: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه (١/٧١) روى له جماعة. وقال الزيلعي في النصب: قال ابن عبد الهادي: سقط منه «لا» ومحمد بن أبـي السري. قال ابن أبـي حاتم: سئل عنه أبـي؟ فقال: لين الحديث وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام =

. . . .

= كثيرة (٢/٢٠٤). لكن قال الذهبي في الكاشف: حافظ وثق ولينه أبو حاتم (٣/٩٣). مع أنه قد اختلف عليه فيه فقيل عنه كما تقدم وقيل عنه: عن المعتمر عن أبيه، عن أنس أن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كان يسر ببسم الله الرحمن الرحيم، وأبو بكر، وعمر. النصب (١/٣٥١، ٣٥٢).

رواه الطبراني في الكبير (١/٢٢٨)، (ح ٧٣٩).

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بهذا الإسناد أقل أحواله أن يكون حسناً. لكنه كما قال ابن عبد الهادي سقطت منه لفظة «لا».

● **الطريق الثاني**: قال الزيلعي في النصب: قال الحاكم: رواته ثقات وهو معارض بما رواه ابن خزيمة في مختصره، والطبراني في معجمه، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن الحسن عن أنس أن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كان يسر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، وأبو بكر، وعمر، ـ وفي الصلاة زادها ابن خزيمة.

قلت: لم أجد هذا الطريق عن ابن خزيمة في صحيحه بل إنه روى الحديث من عدة طرق عن أنس وهو الإسرار بها وعدم الجهر وليس منها هذا الطريق الذي ذكره الزيلعي. صحيح ابن خزيمة كتاب الصلاة ـ ٩٩ باب: ذكر الدليل على أن أنساً إنما أراد بقوله: «لم أسمع أحداً منهم يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم. . . إلخ.

(١/٢٤٩، ٢٥٠)، (ح ٤٩٥، ٤٩٦). وقال المعلق: إسنادها صحيح.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم الأول أقل أحواله أن يكون حسناً لكن سقطت منه لفظة «لا» كما سبق.

وأما الطريق الثاني فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي عليه، لكن قال الزيلعي أنه معارض برواية ابن خزيمة، والطبراني كما سبق قوله.

قال الزيلعي في النصب: وبالجملة فهذه الأحاديث كلها ليس فيها صريح

. . . .

= ولا صحيح بل فيها عدمهما أو عدم أحدهما وكيف تكون صحيحة وليست مخرجة في شيء من الصحيح، ولا المسانيد، ولا السنن المشهورة، وفي رواياتها الكذابون، والضعفاء، والمجاهيل الذين لا يوجدون في التواريخ ولا في كتب الجرح والتعديل كعمرو بن شمر، وجابر الجعفي... الخ.
وكيف يجوز أن تعارض برواية هؤلاء ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث أنس الذي رواه عنه غير واحد من الأئمة الأثبات ومنهم قتادة الذي كان أحفظ أهل زمانه ويرويه عنه شعبة الملقب بأمير المؤمنين في الحديث وتلقاه الأئمة بالقبول ولم يضعفه أحد بحجة إلا من ركب هواه.
نصب الراية ١/٣٥٥.
رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الصلاة، ٨٩، باب: ما يقول بعد التكبير (١/٢٢٦، ٢٢٧، ح ٧٤٣).
ورواه مسلم. كتاب الصلاة، ١٣، باب: حجة من قال: لا يجهر بالبسملة (١/٢٩٩)، (ح ٥٢). ولفظه هكذا.
عن أنس: «أن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين».

٤٨ ـ حديث أبـي نعيم أنه سمـع عبادة بن الصامت عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «هل تقرؤون في الصلاة [معي]»[(١)]؟ قلنا: نعم، قال: [فلا][(٢)] تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب».

قال: أبو نعيم هو وهب بن كيسان. قلت: أخطأ وهب صغير.

---

(١) ليست في (أ)، وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) ولا وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٨ ـ المستـدرك (١ / ٢٣٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، ثنا الوليد بن عتبة، ثنا الوليد بن مسلم، حدثني غير واحد منهم: سعيد بن عبد العزيز التنوخي، عن مكحول، عن محمود، عن أبـي نعيم أنه سمـع عبادة بن الصامت: عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: هل تقرءون في الصلاة معي؟ قلنا: نعم، قـال: فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب.

ورواه أيضاً من طريق محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الربيـع، عن عبادة بن الصامت. ولم يذكر أبا نعيم.

ورواه أيضاً من طريق ثالث وسيأتي بعد هذا الحديث.

تخـريجـه:

١ ـ رواه الـدارقطني «بلفـظه» كتاب الصـلاة، باب: وجـوب قـراءة أم الكتاب (١/٣١٩)، (ح ١٠) من طريق الوليد بن مسلم حدثني سعيد بن عبد العزيز، عن مكحول، عن محمود بن الربيـع، عن أبـي نعيم أنه سمـع عبادة عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. وقال: قال ابن صاعد: قوله عن أبـي نعيم. إنما كان أبو نعيم المؤذن، وليس هو كما قال الوليد عن أبـي نعيم عن عبادة. =

. . . .

=

٢ ــ ورواه الحاكم «بنحوه مطولاً» كتاب الصلاة (١/٢٣٨) وهو الحديث الذي قبل هذا الحديث في المستدرك.

٣ ــ ورواه أحمد «بنحوه مطولاً» (٥/٣١٦).

٤ ــ ورواه أبو داود «بلفظ لأحمد» كتاب الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (١/٢١٧)، (ح ٨٢٣).

٥ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظ أحمد» موارد. كتاب الصلاة، باب: القراءة في الصلاة (ص ١٢٧، ح ٤٦٠).

٦ ــ ورواه الدارقطني «بلفظ أحمد» (١/٣١٨)، (ح ٥).

رووه من طريق محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، به مرفوعاً.

ــ ورواه الدارقطني «بنحوه مطولاً» وفيه قصة في أوله (١/٣١٩)، (ح ٩).

رواه من طريق محمد بن إسحاق. حدثنا عبد الله بن يوسف التنيسي. حدثنا الهيثم بن حميد، قال أخبرني زيد بن واقد، عن مكحول، عن نافع بن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طرق:

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم والدارقطني. قال الحاكم: إسناده مستقيم ووافقه الذهبي. إلا أن الذهبي اعترض على قول الحاكم: أن أبا نعيم هو وهب بن كيسان. بقوله: أخطأ، وهب صغير.

قلت: لم يذكر في تهذيب الكمال عند ترجمته أن وهب بن كيسان روي عن عبادة بن الصامت، وذكر أن وهباً توفي سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: تسع وعشرين، ولم يذكر ولادته ولا عمره حين وفاته (٣/١٤٧٩).

وقد ذكر ابن حجر في الإصابة أن عبادة توفي سنة أربع وثلاثين، وقيل عاش إلى سنة خمس وأربعين (٥/٣٢٤).

=

قال الدارقطني: قال ابن صاعد: قوله: عن أبـي نعيم. إنما كان أبو نعيم المؤذن وليس هو كما قال الوليد عن أبـي نعيم، عن عبادة.
فكأنه تبين له أن أبا نعيم ليس راوياً من رواة هذا الحديث وإنما المقصود أن أبا نعيم هو الإمام لتلك الصلاة. وقد روي الدارقطني حديثاً يدل على ذلك (١/٣١٩)، (ح ٩٩). وقال: رواته كلهم ثقات.
فالذي يظهر على هذا أن إدخال راويين محمود بن الربيـع وعبادة عن طريق الخطأ لأن كل من روى هذا الحديث لم يذكر أبا نعيم، كما أن محمود بن الربيـع يكنى بأبـي نعيم فيمكن أن يكون زيادة من بعض الرواة في تعريف محمود بن الربيـع وليس بين اسم محمود بن الربيـع وهذه الكنية حرف «عن» ـ والله تعالى أعلم ـ.

● **الطريق الثاني**: وهو طريق الحاكم الثاني ومن وافقه.
قال الحاكم عنه: إسناده مستقيم ووافقه الذهبـي.
وقال الدارقطني: هذا إسناد حسن (١/٣١٨، ح ٥).
وصححه ابن حبان.

إلا أن في الإسناد محمد بن إسحاق بن يسار المطلبـي المدني وقد عده ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين الذين لا يقبل إلا ما صـرحوا بسماعه. وقال عنه: صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم وصفه بذلك أحمد والدارقـطني. وغيرهـا. طبقات المـدلسين (ص ١٩) وقد سبقت ترجمته عند حديث رقم (٣١).
وفي هذا الإسناد لم يصرح بسماعه من مكحول. فعلى ذلك فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لعنعنة المدلس.
لكن الحديث جاء من طريق آخر عند الدارقطني (١/٣١٩)، (ح ٨) وفيه تصريـح ابن إسحاق بالسماع من مكحول. فعلى ذلك تزول هذه العلة ويكون الحديث حسناً.

. . . .

= ● **الطريق الثالث**: وهو طريق الدارقطني الثالث.

قال الدارقطني: رواته كلهم ثقات.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم الأول الظاهر أنه حسن، وكذا بسنده الثاني، وأما بالطريق الثالث فهو صحيح ورواته ثقات، فعليه يكون الحديث بأسانيد الحاكم صحيحاً لغيره.

٤٩ ـ وذكر الحاكم لهذا الحديث متابعاً[١] وفيه ابن أبي فروة وهو هالك.

(١) في المستدرك وتلخيصه ذكر السند مع الحديث كاملاً. ثم قال الحاكم: هذا متابع لمكحول في روايته عن محمود وهوعزيز وإن كان من رواية إسحاق بن أبي فروة فإني ذكرته شاهداً. فالاختصار هذا من ابن الملقن.

٤٩ ـ المستدرك (١ / ٢٣٨، ٢٣٩): أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب، حدثنا إسحاق بن أحمد بن مهران الخزاز، حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي: حدثنا معاوية بن يحيى، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن عبد الله بن عمرو بن الحارث، عن محمود بن الربيع الأنصاري قال: قام إلى جنبي عبادة بن الصامت فقرأ مع الإمام وهو يقرأ، فلما انصرف. قلت: يا أبا الوليد: تقرأ وتُسمع وهو يجهر بالقراءة؟ قال: نعم إنا قرأنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فغلط رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ثم سبح، فقال لنا حين انصرف. «هل قرأ معي أحد؟» قلنا: نعم. قال: «قد عجبت قلت: من هذا الذي ينازعني القرآن. إذا قرأ الإمام، فلا تقرؤوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة أم الكتاب (١/٣١٩، ح ١٤) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي، بإسناد الحاكم ولفظه. وقال: معاوية وإسحاق: ضعيفان.

أما الطريق الأخرى للحديث فقد سبق ذكرها قبل هذا الحديث.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والدارقطني إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عبد الرحمن بن الأسود أبو سليمان الأموي. قال البخاري: تركوه، وقال أحمد: لا تحل الرواية عندي عنه، وتعددت الروايات عن ابن معين. =

. . . .

= فقال مرة: ليس بذاك. وقال مرة: لا يكتب حديثه ليش بشيء. وفي رواية: ليس بثقة.

وقال ابن المديني: منكر الحديث. وقال ابن عمار: ضعيف ذاهب. وقال عمرو بن علي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، والبرقاني: متروك، وتركه مالك والشافعي، تهذيب التهذيب (١/٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (١/٥٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن إسحاق متروك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً، إلا أن الحديث روي من طرق أخرى صحيحة كما سبق ذكرها في الحديث السابق لكن هذا الإسناد شديد الضعف فلا ينجبر بما مضى ــ والله أعلم ــ.

٥٠ ـ حديث أبي سعيد(١) مرفوعاً: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فأشهدوا (له)(٢) بالإيمان، إن الله تعالى قال:

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾».

قال: صحيح. قلت: فيه دراج كثير المناكير.

---

(١) هذا الحديث أخره ابن الملقن عن موضعه وإلا فموضعه بعد حديث ابن عباس التسمية رقم (٤٢) وكذا الأحاديث التي بعده (٥١، ٥٢، ٥٣).

(٢) في (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٢١٢) (عليه) وكذا في بعض روايات الحديث وفي بعضها (له) كما أثبته من (أ) ويظهر أنها روايتان (له)، و (عليه).

٥٠ ـ المستدرك (١/٢١٢، ٢١٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ بحر بن نصر، قال قرىء على ابن وهب: أخبرك عمرو بن الحارث: وأخبرنا أبو النضر الفقيه: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي: ثنا أصبغ بن الفرج: أنبأ عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا عليه بالإيمان. قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾.

تخـريجـه:

الآية (١٨) من سورة التوبة.

١ ـ رواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب الإيمان ـ ٨ باب: ما جاء في حرمة الصلاة (٥/١٢)، (ح ٢٦١٧). وقال: هذا حديث غريب حسن.

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب المساجد والجماعات ـ ١٩ باب: لزوم المساجد وانتظار الصلاة (١/٢٦٣)، (ح ٨٠٢).

٣ ـ ورواه أحمد «بلفظ مقارب» (٣/٦٨).

٤ ـ ورواه الدارمي «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: المحافظة على الصلوات (١/٢٧٨).

. . . .

= ٥ ــ ورواه ابن خزيمة «بلفظه» كتاب الصلاة ــ ٢٥ باب: الشهادة بالإيمان لعمار المساجد (٢/٣٧٩)، (ح ١٥٠٢).

٦ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظه» موارد، كتاب الصلاة، باب: الجلوس في المسجد للخير (ص ٩٩)، (ح ٣١٠).

٧ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: فضل المساجد وفضل عمارتها بالصلاة فيها (٣/٦٦).

رووه من طريق دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري به مرفوعاً.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير. وقال: صحيح (١/٩٨).

وورد في المقاصد (ص ٣٩)، والكشف (١/٩٠)، والتمييز (١٦)، والخطيب التبريزي في المشكاة (١/٧٢٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه دراج بن سمعان. يقال: اسمه عبد الرحمن ودراج لقب أبي السمح القرشي السهمي مولاهم المصري القاضي.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: حديثه منكر. وقال أبو داود: قال أحمد: الشأن في دراج. وقال ابن معين: ثقة، وقال عثمان: دراج ليس بكل ذاك وهو صدوق، وقال أبو داود، أحاديثه مستقيمة. إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال في موضع آخر: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم في حديثه ضعف. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال في موضع آخر: متروك. وذكر له ابن عدي عدة أحاديث ليس منها هذا الحديث وقال: أرجو أن باقي أحاديثه لا بأس بها. وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه، وحكى ابن عدي عن أحمد بن حنبل، أحاديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضعف. وقال =

. . . .

= ابن شاهين في الثقات: ما كان بهذا الإسناد فليس به بأس. تهذيب التهذيب (٢٠٨/٣، ٢٠٩).
وقال ابن حجر في التقريب: صدوق وفي حديثه عن أبـي الهيثم. ضعيف (٢٣٥/١).
وقال الذهبـي في الكاشف: وثقه ابن معين، والنسائي (٢٩٣/١).
قلت: قد سبق قول النسائي في التهذيب: أنه قال: ليس بالقوي وقال مرة: منكر الحديث. وقال الذهبـي في ديوان الضعفاء: ضعفه أبو حاتم، وقال أحمد: أحاديثه مناكير (ص ٩٥).
وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين، وضعفه الدارقطني. قال أبو داود: حديثه مستقيم إلا عن أبـي الهيثم (ص ١١٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن دراجاً صدوق، وأما في حديثه عن أبـي الهيثم فضعيف كما لخص حاله بذلك ابن حجر، وهذا الحديث من رواية دارج عن أبـي الهيثم.
فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٨٤/١). ولعل تصحيح من صححه لشواهد أو لطرق وقف عليها ـ والله تعالى أعلم ـ.

٥١ ــ حديث أنس كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ [أخف][(١)] الناس صلاة في تمام. صليت معه فكان ساعة يسلم يقوم... (الحديث)[(٢)].

قال: [صحيح][(٣)]. ولم يخرجا لعبد الله بن فروخ [لا لجرح فيه][(٤)].

قلت: قال البخاري: (يعرف)[(٥)] وينكر.

وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة.

---

(١) في (أ)، (ب) (من أخف) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٢١٦) وعليه يستقيم المعنى.

(٢) ليست في (ب) وما أثبته من (أ).

(٣) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٢١٦).

(٤) ليست في (أ)، (ب) والتلخيص وما أثبته من المستدرك (١/٢١٦).

(٥) في (ب) (تعرف) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه (١/٢١٦).

٥١ ــ المستدرك (١/٢١٦): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا يحيى بن أبي أيوب، ثنا سعيد بن أبي مريم، أنبأنا عبد الله بن فروخ، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن أنس قال: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أخف الناس صلاة في تمام. قال: صليت مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فكان ساعة يسلم يقوم، ثم صليت مع أبي بكر، فكان إذا سلم وثب كأنه يقوم عن رضف.

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة، باب: الإمام ينحرف بعد السلام (٢/١٨٢).

وقال: تفرد به عبد الله بن المصري وله أفراد. =

. . . .

= ٢ ـ ورواه ابن عدي في الكامل «بنحوه» (ل ٥٢٤).
وقال: أحاديثه غير محفوظة (ل ٥٢٥).

روياه من طريق سعيد بن أبي مريم حدثنا عبد الله بن فروخ. حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن أنس به.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الله بن فروخ الخراساني ويقال اليمامي.

قال الجوزجاني: رأيت ابن أبي مريم حسن القول فيه. قال: وهو أرضى أهل الأرض عندي. وأحاديثه مناكير. وقال البخاري: يعرف وينكر. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما خالف. وقال ابن يونس: كان من العابدين وقال الخطيب في حديثه نكرة. وقال أبو العرب في طبقات أفريقية كان يكاتب مالكاً ويكاتبه مالك بجواب مسائله وكان ثقة. وقال الذهبي: ثقة. تهذيب التهذيب (٥/٣٥٦، ٣٥٧).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يغلط (١/٤٤٠).
وقال الذهبي في الكاشف: قال سعيد: هو أرضى أهل الأرض عندي، وقال البخاري: تعرف وتنكر (٢/١١٨).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال سعيد: هو أرضى أهل الأرض عندي. وقال ابن حبان: ثقة وقال السعدي: أحاديثه مناكير (ص ٢١٠، ٢١١).

الحكم على الحديث:
قلت: مما مضى يتبين أن عبد الله بن فروخ الأرجح أنه حسن الحديث فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. إلا أن لطرفه الأول شواهد منها: =

. . . .

= ١ ــ حديث أبي مالك الأشعري عن أبيه قال: ما صليت خلف صلاة أخف من صلاة رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في تمام.

رواه البزار. كشف الأستار (١/٢٣٧) وقال الهيثمي في المجمع: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح (٢/٧٣).

٢ ــ حديث جابر بنحو حديث مالك الأشعري عن أبيه.

أورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني في الأوسط وقال: رجاله رجال الصحيح (٢/٧٣).

فعلى ذلك يكون طرف الحديث الأول صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٥٢ ـ حديث علي قال: لما كان يوم بدر [قاتلت][1] شيئاً من [قتال][2] ثم جئت مسرعاً لأنظر إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ما فعل فجئت فأجده وهو ساجد يقول: ياحيُّ يا قيوم لا يزيد عليها. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه محمد بن سنان القزاز وقد كذبه أبو داود، وعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب واختلف قولهم فيه، وإسماعيل بن عون بن [عبيد الله][3] بن أبي رافع وفيه جهالة.

---

(١) في (أ) (قابلت) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٢٢٢) وعليه يستقيم المعنى.

(٢) في (أ) (قبال) وفي (ب) (قبال) بدون نقط. وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٢٢٢). وعليه يستقيم المعنى.

(٣) في (أ) (عبد الله) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٢٢٢)، والتقريب (١/٧٣).

٥٢ ـ المستدرك (١/٢٢٢): حدثنا الحاكم أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في ذي القعدة سنة أربع وتسعين وثلاث مائة ـ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سنان القزاز، حدثنا أبو علي عبد الله بن عبد المجيد الحنفي. حدثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب أخبرني إسماعيل بن عون بن عبيد الله بن أبي رافع، عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب قال: لما كان يوم بدر قاتلت شيئاً من قتال ثم جئت مسرعاً لأنظر إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ما فعل فجئت فأجده وهو ساجد يقول: «يا حيُّ يا قيوم» لا يزيد عليها فرجعت إلى القتال ثم جئت وهو ساجد يقول ذلك، ثم ذهبت إلى القتال، ثم جئت وهو ساجد يقول ذلك، فلم يزل يقول ذلك حتى فتح الله عليه.

. . . .

= **تخـــريجـــه**:

١ ــ أورده ابن كثير في البداية والنهاية (٢٧٥/٣، ٢٧٦) ونسبه للبيهقي وذكر أنه رواه من طريق الحاكم. ولم يبين في أي مكان رواه البيهقي. لكن ذكر في الكنز (٣٩٩/١٠) أن البيهقي رواه في دلائل النبوة.

٢ ــ كما نسبه في كنز العمال للبزار، وأبو يعلى، وجعفر الفريابي في الذكر، والضياء المقدسي في المختارة.

٣ ــ ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة «بنحوه» باب: الاستنصار عند اللقاء (ص ٣٩٧)، (ح ٦١١).

عن عبد الله بن عبد المجيد الحنفي. . . بإسناد الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والبيهقي ثلاثة تكلم فيهم وعند النسائي اثنان فقط.

الأول: إسماعيل بن عون بن علي بن عبيد الله بن أبي رافع القرشي الهاشمي وهذا عند الحاكم والنسائي.

قال المزي: عزيز الحديث. تهذيب الكمال (١٠٦/١).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (٧٣/١).

وذكره الخزرجي في الخلاصة: ولم يذكر عنه شيئاً (ص ٣٥).

الثاني: عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن موهب. وهذا عند الحاكم والنسائي.

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة. وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف. وقال أبو حاتم: صالح. وقال البخاري: كان ابن عيينة يضعفه. وقال العجلي: ثقة. وقال النسائي: ليس بذاك القوي. وقال ابن عدي: حسن الحديث يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٢٨/٧، ٢٩).

وقال ابن حجر في التقريب: ليس بالقوي (٥٣٦/١). =

. . . .

=

وقال الذهبي في الكاشف: اختلف قول ابن معين فيه وقال أبو حاتم: صالح (٢/٢٢٩).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو حاتم صالح الحديث (ص ٢٥١).

الثالث: محمد بن سنان بن يزيد القزاز مولى عثمان أبو بكر البصري. وهذا عند الحاكم والبيهقي فقط.

قال الآجري: وسمعته يعني أبا داود يتكلم في محمد بن سنان يطلق عليه الكذاب.

وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي بالبصرة وكان مستوراً في ذلك الوقت فأتيته أنا ببغداد وسألت عنه ابن خراش فقال: هو كذاب روى حديث والآن، عن روح بن عبادة فذهب حديثه. وقال ابن عقدة: في أثره نظر سمعت عبد الرحمن بن يوسف يذكره فقال: ليس عندي بثقة. وقال الحاكم عن الدارقطني: لا بأس به.

قال الحافظ ابن حجر: إن كان عمدة من كذبة كونه ادعى سماع هذا الحديث من ابن عبادة فهو جرح لين لعله استجاز روايته عنه بالوجادة.

وقال مسلمة: محمد بن سنان القزاز بصري ثقة. تهذيب التهذيب (٩/٢٠٦، ٢٠٧).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/١٦٧).

وقال الخزرجي في الخلاصة: كذبه أبو داود، وابن خراش، وقال الدارقطني: لا بأس به (ص ٣٣٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن إسماعيل بن عون مقبول، وأن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب أن الأرجح أنه صالح الحديث، وأما محمد بن سنان فالذي يظهر أنه ضعيف فقط بعد أن دفعت عنه تهمة الكذب. فيكون الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف محمد بن سنان وإسماعيل بن عون. وأما عند النسائي فالحمل فيه على إسماعيل بن عون فقط ــ والله أعلم ــ.

٥٣ ـ حديث عقبة بن عامر[١] (قال: لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال [لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ][٢]: «اجعلوها في ركوعكم» فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال: «اجعلوها في سجودكم[٣]»).

قال: صحيح. قلت: إياس بن عامر الراوي عن عقبة ليس بالمعروف.

---

(١) هذا الحديث رواه الحاكم أيضاً (٢/٤٧٧) من نفس طريقه هنا ولم يتعقبه الذهبي هناك، لكن الظاهر أنه اكتفى بتعقبه هنا عن تعقبه هناك.

(٢) قوله: (لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ(ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٢٢٥) للتوضيح.

(٣) قوله: (قال: لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم. . .إلخ) في (ب) (قال: لما نزلت فسبح باسم ربك الأعلى قال: اجعلوها في سجودكم) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه (١/٢٢٥).

٥٣ ـ المستدرك (١ / ٢٢٥): أخبرنا الحسن بن محمد بن حليم المروزي: ثنا أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ عبد الله، أنبأ موسى بن أيوب، عن عمه، عن عقبة بن عامر قال: لما نزلت: فسبح باسم ربك العظيم. قال لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «اجعلوها في ركوعكم». فلما نزلت: سبح اسم ربك الأعلى. قال لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اجعلوها في سجودكم».

تخـــريجـــه:

الآية الأولى (٧٤) من سورة الواقعة، الثانية (١) من سورة الأعلى.

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» (٤/١٥٥).

٢ ـ ورواه أبو داود «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده (١/٢٣٠)، (ح ٨٦٩). =

. . . .

=

٣ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب الصلاة ـ ٢٠ باب: التسبيح في الركوع والسجود (١/٢٨٧)، (ح ٨٨٧).

٤ ـ ورواه الطيالسي «بلفظه» منحة المعبود (١/٩٨)، (ح ٤٣١).

٥ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظه» موارد (ص ١٣٥، ١٣٦، ح ٥٠٥).

٦ ـ ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار «بلفظ مقارب» (١/٢٣٥).

٧ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: القول في الركوع (٢/٨٦).

رووه جميعاً من طريق موسى بن أيوب الغافقي قال: سمعت عمي إياس بن عامر يقول: سمعت عقبة بن عامر يقول: به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه إياس بن عامر الغافقي ثم المناري المصري.

قال ابن يونس: كان من شيعة علي والوافدين عليه من أهل مصر. وقال العجلي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وصحح له ابن خزيمة. تهذيب التهذيب (١/٣٨٩).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق (١/٨٧).

وسكت عنه الذهبي في الكاشف (١/١٤٣).

وقال الخزرجي: قال ابن يونس: كان من شيعة علي والوافدين عليه من مصر (ص ٤٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن إياس بن عامر الظاهر أنه صدوق كما لخص حاله ابن حجر بذلك. وقد صحح له ابن حبان وابن خزيمة. وقال العجلي: لا بأس به.

=

. . . .

= فرواية هؤلاء وتصحيحهم لحديثه الظاهر أنه مزيل لجهالته. فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. فتعقب الذهبي ليس في محله.

كما أن للحديث شاهداً عن حذيفة أنه صلى مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فكان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم، وفي سجوده سبحان ربي الأعلى... الحديث.

١ ـ رواه الترمذي. كتاب الصلاة، باب: ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود (٢/٤٨، ٤٩، ح ٢٦٢).

وقال: هذا حديث حسن صحيح. واللفظ له.

٢ ـ ورواه مسلم مطولاً. كتاب الصلاة، باب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل (١/٥٣٦، ٥٣٧، ح ٢٠٣).

فعلى هذا يكون الحديث عند الحاكم ومن وافقه صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٥٤ ــ حديث ابن عباس: صلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ على بساط.

قال: صحيح احتج مسلم بزمعة بن صالح. قلت: قرنه بآخر، وسلمة بن وهرام شيخه ضعفه (أبو داود)[1].

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والتلخيص (١/٢٥٩).

٥٤ ــ المستدرك (١ / ٢٥٩): حدثنا عمرو بن محمد بن منصور العدل، ثنا محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي، ثنا أبو عاصم النبيل، ثنا زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنه صلى على بساط، ثم قال: صلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ على بساط.

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه ابن خزيمة في صحيحه «بلفظه» كتاب الصلاة ــ ٤٠٤ باب: الصلاة على البسط إن كان زمعة يجوز الاحتجاج بخبره (٢/١٠٣).

وقال: في القلب من زمعة.

٢ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: من بسط شيئاً وصلى عليه (٢/٤٣٦، ٤٣٧) عن الحاكم.

روياه من طريق زمعة بن صالح. عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

٣ ــ ورواه أحمد بن حنبل «بلفظه» (١/٢٣٢).

٤ ــ ورواه ابن ماجة «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: الصلاة على الخمرة (١/٣٢٨، ١٠٣٠).

روياه من طريق زمعة بن صالح، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه زمعة بن صالح، وسلمة بن وهرام.

. . . .

= **الأول**: سلمة بن وهرام اليماني.

قال أحمد: روى عنه زمعة أحاديث مناكير أخشى أن يكون حديثه ضعيفاً. وقال أبو زرعة: ثقة. وكذا قال إسحاق بن منصور عن ابن معين، وقال أبو داود: ضعيف. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس بروايات الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: يعتبر حديثه من غير رواية زمعة بن صالح عنه. تهذيب التهذيب (٤/١٦١).

وقال ابن حجر: صدوق من السادسة (١/٣١٩).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو داود: ضعيف (١/٣٨٧).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن حبان، وضعفه أبو داود (ص ١٤٩).

الثاني: زمعة بن صالح الجندي اليماني.

قال أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: صويلح الحديث، وقال أبو داود: ضعيف. وقال البخاري: يخالف في حديثه تركه ابن مهدي أخيراً، وقال عمرو بن علي فيه ضعف، وقال الجوزجاني: متماسك. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. تهذيب التهذيب (٣/٣٣٨، ٣٣٩).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون بغيره (١/٢٦٣).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفه أحمد، قرنه مسلم بآخر (١/٣٢٥).

وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم. قال النسائي ليس بالقوي كثير الغلط قرنه مسلم بآخر (ص ١٣٠). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن سلمة بن وهرام صدوق كما لخص حاله ابن حجر بذلك وأما زمعة بن صالح فهو ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر أيضاً بذلك. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

إلا أن لسلمة بن دينار متابعاً. وهو عمرو بن دينار المكي. وهو ثقة ثبت كما في التقريب (٢/٦٩) لكن مدار الحديث على زمعة بن صالح وهو ضعيف كما سبق فالحديث ضعيف.

وللحديث شاهد عن أنس بنحو حديث ابن عباس.

رواه الترمذي. كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة على البسط (٢/١٥٤، ٣٣٣).

وقال: حديث أنس حديث حسن صحيح. وقال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لم يرو بالصلاة على البساط والطنفسة بأساً وبه يقول أحمد وإسحاق.

وورد بمعنى حديث ابن عباس عن أنس.

رواه البخاري. كتاب الأدب ــ ١١٢ باب: الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل (١٠/٥٨٢).

ورواه مسلم. كتاب المساجد ــ ٤٨ باب: جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة، وثوب (١/٤٥٧)، (ح ٢٦٧).

فعلى هذا يكون الحديث عند الحاكم ومن وافقه بهذه الشواهد صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٥٥ ــ حديث سهل بن سعد مرفوعاً: «لا صلاة لمن لا وضوء له. . . الحديث.

قال الحاكم: لم أخرج هذا الحديث على شرطهما فإنهما لم يخرجا [لعبد المهيمن][(١)] قلت: فيه عبد المهيمن وهو واه.

أخرجه الحاكم شاهداً.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) والتلخيص وما أثبته من المستدرك (١/٢٦٩) وذلك لتوضيح كلام الحاكم.

٥٥ ــ المستدرك (١ / ٢٦٩): حدثنا أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله الأصبهاني، حدثنا الحسن بن علي بن بحر بن البري، حدثنا أبي، حدثني عبد المهيمن بن عباس بن سهل الساعدي. قال: سمعت أبي يحدث، عن جدي، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يقول: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر الله عليه، ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله في صلاته».

تخريجه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة، باب: وجوب الصلاة على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (٢/ ٣٧٩).

وقال: عبد المهيمن ضعيف لا يحتج بروايته.

٢ ــ ورواه ابن ماجة «بنحوه» كتاب الطهارة ــ ٤٧ باب: ما جاء في التسمية في الوضوء (١/ ١٤٠)، (ح ٤٠٠).

٣ ــ ورواه الدارقطني مقتصراً على قوله: «لا صلاة لمن لم يصل على نبيه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ» (١/٣٥٥)، (ح ٥).

وقال: عبد المهيمن ليس بالقوي.

رووه جميعاً من طرق عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل الساعدي، قال: سمعت أبي يحدث عن جدي أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: فذكره. =

. . . .

٤ ـ ورواه الطبراني «بلفظ ابن ماجة» في الكبير (٦/١٤٧، ١٤٨)، (ح ٥٦٩٩).
من طريق أُبَيّ بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده مرفوعاً به.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث رُوي من طريقين:
● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي.
قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن حبان: لما فحش الوهم في روايته بطل الاحتجاج به. وقال علي بن الجنيد ضعيف الحديث. تهذيب التهذيب (٦/٤٣٢).
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٥٢٥).
وقال الذهبي في الكاشف: واه (٢/٣١٧).
قلت: مما مضى يتبين أن عبد المهيمن ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني:** عند الطبراني وجاء فيه متابعة أُبَي بن عباس، لأخيه عبد المهيمن. إلا أن أُبَيّ بن عباس. قال عنه الدولابي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ضعيف. وقال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع على شيء منها.
روى له البخاري في موضع واحد في ذكر خيل النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. تهذيب التهذيب (١/١٨٦، ١٨٧).
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٤٨).
وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه. قال أحمد: منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: ضعيف. وقد احتج البخاري به (١/٩٨).
فالظاهر أن أُبَيّاً أيضاً ضعيف فالإسناد ضعيف أيضاً.

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

قلت: مما مضى يتبين أنه بإسناد الحاكم ضعيف، وبإسناد الطبراني أيضاً ضعيف لكن كلا الإسنادين ضعيف قابل للانجبار فيكون الحديث بمجموع الطريقين حسناً لغيره.

إلا أن طرفه الأول وهو ما يتعلق بالتسمية قد سبق تخريجه وتحقيقه عند حديث رقم (٣٢) وأن له طرقاً وشواهد. بمجموعها يكون صحيحاً لغيره.

أما طرفه الأخير وهو ما يتعلق بالصلاة على الرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فإن له شواهد أيضاً منها حديث فضالة بن عبيد قال: سمع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ رجلاً يدعو في صلاته لم يحمد الله ولم يصل على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «عجل هذا» ثم دعاه فقال له أو لغيره: «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد الله عز وجل، والثناء عليه، ثم ليصل على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ثم ليدع بعد الثناء.

١ ــ رواه الترمذي. كتاب الدعوات ــ ٦٥ باب: جامع الدعوات على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (٥/٥١٧)، (ح ٣٤٧٧).

وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٢ ــ ورواه الحاكم في المستدرك (١/٢٦٨) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولا نعرف له علة ولم يخرجا. ووافقه الذهبي.

وله شاهد آخر عن ابن مسعود عند الحاكم وفيه الصلاة على الرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

رواه الحاكم (١/٢٦٩) وسكت عنه هو والذهبي.

وله شاهد آخر عن ابن مسعود موقوفاً قال: يتشهد الرجل ثم يصلي على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ثم يدعو لنفسه.

رواه الحاكم (١/٢٦٨) وقال: قد أسند هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود بإسناد صحيح. وسكت عنه الذهبي.

فعلى هذا يكون الحديث عند الحاكم بهذه الشواهد صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٥٦ ــ حديث سعد بن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن أبيه، [أن][(١)] النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ [كان][(٢)] في الركعتين [الأوليين][(٣)] كأنه على الرضف[(٤)]. قال: على شرطهما.
قلت: ينظر هل سمع سعد من أبي عبيدة.

---

(١) في (أ)، (ب)، والمستدرك وتلخيصه (١/٢٦٩) (عن) وما أثبته من الكتب المخرجة للحديث وعليه يستقيم المعنى.

(٢) في (أ)، (ب)، والمستدرك وتلخيصه (أنه كان) وما أثبته من الكتب المخرجة للحديث وعليه يستقيم المعنى.

(٣) في (أ) (الأولتين) وفي (ب) (الأولس) بدون نقط وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٢٦٩).

(٤) الرَضْف بفتح الراء وسكون الضاء جمع رضفة وهي حجارة محماة على النار.

٥٦ ــ المستدرك (١ / ٢٦٩): حدثنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا أبو قلابة، ثنا بشر بن عمر الزهراني، وأخبرني عبد الرحمن بن الحسن الأسدي بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبي إياس، قالا: ثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن أبيه، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه كان في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف. قال: قلنا: حتى يقوم؟ قال: حتى يقوم.

تخـريجـه:

١ ــ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الصلاة ــ ٢٧٠ باب: ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين (٢/٢٠٢)، (ح ٣٦٦).
وقال: هذا حديث حسن، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.
والعمل على هذا عند أهل العلم: يختارون أن لا يطيل الرجل القعود في الركعتين الأوليين ولا يزيد على التشهد شيئاً.

. . . .

= ٢ ــ ورواه النسائي «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: التخفيف في التشهد الأول (٢/٢٤٣).

٣ ــ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: في تخفيف القعود (٢٦١/١)، (ح ٩٩٥).

٤ ــ ورواه أحمد بألفاظ متقاربة قريبة من لفظ الحاكم (١/٣٨٦، ٤١٠، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٦٠).

٥ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الصلاة، باب قدر الجلوس في الركعتين الأوليين (١/١٣٤).

رووه جميعاً من طريق سعد بن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود به وعند بعضهم تصريح سعد بن إبراهيم بالتحديث عن أبي عبيدة.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث رواه الحاكم وغيره من طريق سعد بن إبراهيم، عن أبي عبيدة عن أبيه. قال الذهبي: ينظر هل سمع من أبي عبيدة.

قلت: الظاهر أن هذا خطأ إما من الذهبي أو من النساخ، لأن كل من تكلم على هذا الحديث تكلم في سماع أبي عبيدة من أبيه أما سماع سعد من أبي عبيدة فلم يذكر عنه شيئاً بل إنه صرح بالتحديث عن أبي عبيدة كما عند الترمذي، وأحمد في بعض رواياته. كما أن الترمذي بين الانقطاع وهو أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه. وأبو عبيدة هو عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلي أبو عبيدة الكوفي ويقال: اسمه كنيته روى عن أبيه ولم يسمع منه. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: لم يسمع من أبيه شيئاً. تهذيب التهذيب (٥/٧٥).

وقال ابن أبي حاتم في المراسيل: سألت أبي عن أبي عبيدة. هل سمع من أبيه عبد الله؟ فقال أبي: لم يسمع (ص ٢٥٦). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: كوفي ثقة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه (٢/٤٤٨).

ولم يذكر عنه الذهبي في الكاشف شيئاً (٢/٥٦).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال عمرو بن مرة سألته هل تذكر عن عبد الله شيئاً قال: لا (ص ١٨٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً. فيكون منقطعاً. فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه ـ والله تعالى أعلم ـ.

٥٧ ــ حديث [أشعث][١] بن شعبة. حدثنا منهال بن خليفة، عن الأزرق بن قيس. قال: صلى بنا إمام لنا يكنى أبا (رمثة)[٢]. وقال: كذا صليت مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ... الحديث بطوله.

قال: على شرط مسلم. قلت: المنهال ضعفه ابن معين، وأشعث لين[٣]، والحديث منكر.

---

(١) في (أ)، (ب) (أسعد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/ ٢٧٠) وكذا من روى الحديث.

(٢) في (ب) (رميه) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) في التلخيص (فيه لين).

٥٧ ــ المستــدرك (١ / ٢٧٠): أخبرنا جعفر بن محمد بن نصير الخلدي، ثنا أحمد بن علي الجزار، ثنا عبد الوهاب بن نجـدة، ثنا أشعث بن شعبـة، حدثنا المنهال بن خليفة، عن الأزرق بن قيس قال: صلى بنا إمام لنا يكنى أبا رمثة قال: صليت هذه الصلاة أو مثل هذه الصلاة مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قال: وكان أبو بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ يقومان في الصف المقدم عن يمينه، وكان رجلاً قد شهد التكبيرة الأولى من الصلاة، فصلى نبي الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ثم سلم عن يمينه وعن يساره حتى رأينا بياض خده ثم انفتل كانفتال أبي رمثة ــ يعني نفسه ــ فقام الرجل الذي أدرك معه التكبيرة الأولى من الصلاة يشفع فوثب إليه عمر، فأخذ بمنكبه فهزه ثم قال: اجلس فإنه لم يهلك أهل الكتاب إلا أنه لم يكن بين صلاتهم فصل. فرفع النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بصره فقال: «أصاب الله بك يا ابن الخطاب».

تخــريجــه.

١ ــ رواه أبو داود «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة، باب: في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة (١/ ٢٦٤)، (ح ١٠٠٧). =

. . . .

= ٢ ـ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة، باب: الإمام يتحول عن مكانه إذا أراد أن يتطوع في المسجد (٢/١٩٠).

رواه البيهقي من طريق أبـي داود.

رواه أبو داود من طريق عبد الوهاب بن نجدة. حدثنا أشعث بن شعبة، عن المنهال بن خليفة عن الأزرق بن قيس، عن أبـي رمثة به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه. أشعث بن شعبة، والمنهال بن خليفة.

الأول: المنهال بن خليفة العجلي أبو قدامة الكوفي.

قال ابن معين: ضعيف. وقال أبوحاتم: صالح يكتب حديثه. وقال أبو بشر الدولابـي: ليس بالقوي. وقال البخاري: صالح، فيه نظر وقال في موضع آخر: حديثه منكر. وقال أبو داود: جائز الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال مرة: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج به.

وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه، وقال البزار: ثقة. تهذيب التهذيب (١٠/٣١٨، ٣١٩).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٢٧٧).

وقال الذهبـي في الكاشف: ضعفه ابن معين (٣/١٧٧).

الثاني: أشعث بن شعبة المصيصي أبو أحمد خرساني.

قال أبو زرعة: لين، وذكره ابن حبان في الثقات. وفي سؤالات الأحمري عن أبـي داود أشعث ثقة. وقال الأزدي: ضعيف. تهذيب التهذيب (١/٣٥٤).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (١/٧٩). =

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: وثق (١/١٣٤)، لكن قال في ديوان الضعفاء: ليس بالقوي (ص ٤٧٣/٢٤).
وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبوزرعة: لين ووثقه ابن حبان (ص ٣٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن المنهال ضعيف، وأشعث الأرجح أنه ضعيف أيضاً.
فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لضعفهما ـ والله أعلم ـ.

٥٨ ـ حديث خالد بن معدان، عن معاذ مرفوعاً: «خطوتان إحداهما أحب الخطا إلى الله، والأخرى أبغض الخطا إلى الله، فأما التي يحبها فرجل نظر إلى خلل في الصف[1] فسده... الحديث.

قال: على شرط مسلم. قلت: لا، فإنَّ خالداً عن [معاذ][2] منقطع.

---

(١) في (أ) (في الصف الأول) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (٢٧٢/١) وكذا عند البيهقي.

(٢) في (أ)، (ب) (عطاء) وما أثبته من التلخيص وكذا هو في سند الحاكم معاذ، وكذا في سند البيهقي.

٥٨ ـ المستدرك (١ / ٢٧٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «خطوتان إحداهما أحب إلى الله والأخرى أبغض الخطا إلى الله، فأما الخطوة التي يحبها الله عز وجل فرجل نظر إلى خلل في الصف فسده وأما التي يبغض الله فإذا أراد الرجل أن يقوم مد رجله اليمنى ووضع يده عليها وأثبت اليسرى ثم قام».

تخريجه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: كراهية تقديم إحدى الرجلين عند النهوض في الصلاة (٢٨٨/٢). رواه عن الحاكم.

ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير (٦٠٥/١) ونسبه للحاكم والبيهقي فقط وسكت عنه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بالانقطاع بين خالد ومعاذ. =

= قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: خالد بن معدان بن أبي كريب الكلاعي أبو عبد الله الشامي الحمصي.
أرسل عن معاذ وأبي عبيدة. تهذيب التهذيب (٣/١١٨).
وقال ابن أبي حاتم في المراسيل: سمعت أبي يقول: خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرسل لم يسمع منه وربما كان بينهما اثنان (ص ٥٢).
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة عابد يرسل كثيراً (١/٢١٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن خالد بن معدان لم يسمع من معاذ فيكون الإسناد منقطعاً. فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.
وقد ضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع (٣/١٢٢).

٥٩ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً: «من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر».

قال: فيه [حنش][1] بن قيس وهو ثقة. قلت: بل ضعفوه.

---

(١) في (أ) (حسن) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٢٧٥).

٥٩ ـ المستدرك (١ / ٢٧٥): حدثنا زيد بن علي بن يونس الخزاعي بالكوفة، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا بكر بن خلف. وسويد بن سعيد قالا: ثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بلفظه» كتاب الصلاة ـ ١٣٨ باب: ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر (١/٣٥٦، ١٨٨).

وقال: حنش هذا هو أبو علي الرحبي وهو ضعيف عند أهل الحديث.

٢ ـ رواه الطبراني في الكبير «بلفظه» (١١/٢١٦، ح ١١٥٤٠).

٣ ـ ورواه ابن حبان في المجروحين «بلفظه» (١/٢٤٢، ٢٤٣).

ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير (٢/٥٩٣) وقال: ضعيف.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه حنش بن قيس، واسمه الحسين بن قيس أبو علي الرحبي. قال أحمد: ليس حديثه بشيء، لا أروي عنه شيئاً. وقال مرة: متروك الحديث ضعيف الحديث. وقال ابن معين، وأبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، قيل له: أكان يكذب؟ قال: أسأل الله السلامة، وقال البخاري: أحاديثه منكرة =

. . . .

= جداً ولا يكتب حديثه، وقال النسائي: متروك الحديث. تهذيب التهذيب (٢/ ٣٦٤، ٣٦٥).

وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار، ويلزق رواية الضعفاء كذبه أحمد بن حنبل. وتركه ابن معين، المجروحين (١/ ٢٤٢).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (١/ ١٧٨).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعفوه (ص ٦٤/ ١٠٠٨) ولم أجده في الكاشف.

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال النسائي: ليس بثقة (ص ٨٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن حنش بن قيس متروك الحديث كما لخص حاله ابن حجر بذلك. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٦٠ ــ حديث أنس: كان أصحاب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يلقن بعضهم بعضاً في الصلاة.

استشهد[١] به. قلت: فيه [جاريه][٢] بن هرم وهو متروك.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه أوردا حديث أنس وهو قوله: كنا نفتح على الأئمة على عهد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ثم قالا: وله شواهد. ثم أوردا حديث أنس الشاهد.

(٢) في (أ) (حارثة) وفي (ب) (حارثة بدون نقط وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٢٧٦). وكذا مصادر الترجمة.

٦٠ ــ المستدرك (١/ ٢٧٦): أخبرنا علي بن حمشاد العدل، ثنا علي بن عبد الصمد الطيالسي، ثنا زياد بن أيوب، حدثنا جارية بن هرم، حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال: كان أصحاب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يلقن بعضهم بعضاً في الصلاة.

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: تلقين المأموم لإمامه إذا وقف في قراءته (١/٤٠٠، ٤٠١، ح ٦).

٢ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الجمعة، باب: إذا حضر الإمام لقن (٣/٢١٢) عن الحاكم.

روياه من طريق زياد بن أيوب. أنبأنا جاريه بن هرم. حدثنا حميد، عن أنس، به.

ــ ورواه الحاكم (١/٢٧٦) وعنه البيهقي (٣/٢١٢).

رواه الحاكم من طريق عبد الله بن بزيـع، عن حميد الطويل عن أنس.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين:

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم المتعقب فيه ومن وافقه وفيه جاريه بن هرم أبو الشيـخ الفقمي. قال الذهبي: هالك. وقال علي بن المديني: كان =

. . . .

= رأساً في القدر كتبنا عنه ثم تركناه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: أحاديثه كلها لا يتابعه عليها الثقات. وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف. وقال العقيلي: كان رأساً في القدر ضعيف الحديث. وقال الساجي: صاحب بدعة متروك الحديث. وقال ابن ماكولا: ليس بالقوي في الحديث.

الميزان (١/٣٨٥، ٣٨٦). اللسان (٢/٩١، ٩٢).

وقال الذهبي أيضاً في ديوان الضعفاء: متروك (ص ٤١/٧١٨).

قلت: مما مضى يتبين أن جاريه بن هرم متروك الحديث فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

● **الطريق الثاني**: وتابع جارية بن هرم في هذا الحديث عبد الله بن بزيع عند الحاكم وهو حديث الأصل المستشهد له بهذا الحديث. وقال عنه الحاكم: عبد الله بن بزيع: ثقة. وهذا حديث صحيح ووافقه الذهبي.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن حديث الأصل صحيح أما الشاهد وهو الحديث الذي معنا فهو ضعيف جداً فلا ينجبر بحديث الأصل لشدة ضعفه ـ والله أعلم ـ.

٦١ ـ حديث [قدامة بن وبرة][1] عن سمرة مرفوعاً: «من تـرك الجمعة من غير ضرورة فليتصدق بدينار».

قال: صحيح. قلت: لم يعقبه الذهبي بشيء وقد ضعفه ابن الجوزي بما أوضحته في تخريج أحاديث الرافعي.

---

(١) في (أ)، (ب) (حديث الحسين عن سمرة) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١ / ٢٨٠) وكذا الكتب المخرجة للحديث.

٦١ ـ المستــدرك (١ / ٢٨٠): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون، أنبأنا همام بن يحيى، حدثنا قتادة، عن قدامة بن وبرة الجعفي، عن سمرة بن جندب، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار، فإن لم يجد فبنصف دينار».

تخــريجــه:

١ ـ رواه أبو داود «بلفظه» كتاب الصلاة، بـاب: كفارة من تـركها (١/٢٧٧)، (ح ١٠٥٣).

٢ ـ ورواه النسائي «بلفظه» كتاب الجمعة، باب: كفارة ترك الجمعة من غير عذر (٣/٨٩).

٣ ـ ورواه ابن خزيمة «بلفظه» كتاب الجمعة ـ ١١٦ باب: الأمر بصدقة دينار إن وجده أو بنصف دينار إن أعوزه دينار لترك جمعة من غير عذر إن صح الخبر، فإني لا أقف على سماع قتادة، عن قدامة بن وبرة ولست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح (٣/١٧٧، ١٧٨).

٤ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظه» موارد. كتاب الصلاة ـ ١٠٩ باب: فيمن فاتته الجمعة (ص ١٥٣).

٥ ـ ورواه أحمد «بلفظ مقارب» (٥/٨).

٦ ـ ورواه البيهقي، كتاب الصلاة، باب: كفارة من ترك الجمعة بغير عذر (٣/٢٤٨).

. . . .

= ٧ ـ ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية «بلفظه» (١/٤٦٩، ٤٧٠)، (ح ٧٩٩).

وقال: هذا حديث لا يصح. قال البخاري: لا يصح سماع قدامة، عن سمرة.

وقال أحمد: قدامة لا يعرف، قال: ورواه أيوب أبو العلاء فلم يصل إسناده وقال: عن قتادة، عن قدامة، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وهذا الكلام هو ما قصده ابن الملقن في كتابنا موضوع البحث من تضعيف ابن الجوزي للحديث.

رووه من طريق همام. حدثنا قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة بن جندب به مرفوعاً.

ـ ورواه أبو داود «بلفظ فليتصدق بدرهم أو نصف درهم أو صاع حنطة أو نصف صاع» (ح ١٠٥٤).

ـ ورواه الحاكم «بلفظ أبي داود» (١/٢٨٠).

ـ ورواه البيهقي «بلفظ أبي داود» (٣/٢٤٨).

رووه من طريق أيوب أبي العلاء، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة مرفوعاً ولم يذكر سمرة.

٨ـ ورواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة ـ **٩٣** باب: فيمن ترك الجمعة من غير عذر (١/٣٥٧، ٣٥٨)، (ح ١١٢٨).

ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» (٣/٢٤٨). من طريق خالد بن قيس، عن قتادة عن الحسن، عن سمرة بن جندب به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن قتادة.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم الأول ومن وافقه وفيه ثلاث علل.

الأولى: فيه قدامة بن وبرة العجيفي البصري.

قال أبو حاتم عن أحمد: لا يعرف. وقال مسلم: قيل لأحمد: يصح حديث سمرة من ترك الجمعة فقال: قدامة يرويه لا نعرفه. وقال الدارمي عن ابن =

. . . .

= معين: ثقة. وقال ابن خزيمة: لست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: لا يعرف. تهذيب التهذيب (٨/٣٦٦).

وقال ابن حجر في التقريب: مجهول (٢/١٢٤، ت ٩٥).

وقال الذهبي في الكاشف: وثق (٢/٣٩٨) لكن قال في ديوان الضعفاء مجهول (ص ٣٤٤١/٢٥٣).

وقال في الميزان: عن سمرة لا يعرف (٣/٣٨٦).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين وقال أحمد: لا يعرف. قال البخاري: لم يسمع من سمرة (ص ٣١٥).

الثانية: قال البخاري: لم يصح سماعه من سمرة ــ يعني قدامة بن وبرة ــ.

الثالثة: قال ابن خزيمة: لا أقف على سماع قتادة من قدامة بن وبرة. تهذيب التهذيب (٨/٣٦٦).

قلت: فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لأن فيه قدامة وهو مجهول. وفيه انقطاع بين قتادة، وقدامة، وبين قدامة وسمرة.

● **الطريق الثاني**: وفيه قدامة وهو مجهول وكذا الانقطاع بين قتادة وقدامة بن وبرة. كما أن فيه إرسالاً فإن الذي رفع الحديث هنا هو قدامة بن وبرة.

لكن قال الإمام أحمد: همام أحفظ من أيوب أبي العلاء ــ يقصد أن رفعه أقرب من إرساله ــ نقله عن أحمد الحاكم، وأبو داود.

● **الطريق الثالث**: عند ابن ماجه والبيهقي. لكنَّ فيه انقطاعاً فإن الحسن لم يسمع من سمرة بن جندب. قال ابن أبي حاتم في المراسيل: سئل أبو زرعة عن الحسن، لقي أحداً من البدريين؟ قال: رآهم رؤية. وقال بهز: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب قال: ما حدثنا الحسن عن أحد من أهل بدر مشافهة.

وقال ابن معين: لم يلق سمرة (ص ٣٢، ٣٣). =

. . . .

= كما أن البيهقي قال عند إيراده للحديث بهذا السند: كذا قال: ولا أظن إلا واهماً في إسناده لاتفاق ما مضى على خلاف فيه فأما المتن فإنه يشهد بصحة رواية همام.

وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود: وقد أخرج النسائي وابن ماجه هذا الحديث في سننيهما من حديث الحسن، عن سمرة، وهو منقطع (٢/٦) ولم أجده في النسائي المطبوع ـ والله أعلم ـ.

فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بهذه الطرق، الظاهر أنه حسن لغيره حيث إن الطرق ضعيفة قابلة للانجبار فيعضد بعضها الآخر ـ والله أعلم ـ.

٦٢ ـ حديث الأشجعي، عن سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس مرفوعاً: «من غسل، واغتسل، وغدا، وابتكر، (ودنا وأنصت، واستمع)[1] كان له بكل خطوة أجر سنة صيامها، وقيامها».

قلت: تفرد به عن الأشجعي إبراهيم بن أبي الليث، وهو واه، ولفظه منكر، لكن تابعه عليه غيره.

---

(١) في المستدرك (فجلس من الإمام قريباً فاستمع، وأنصت (١/٢٨٢) وليس الحديث مذكوراً في التلخيص وما أثبته من (أ)، (ب).

٦٢ ـ المستدرك (١ / ٢٨١ ـ ٢٨٢): حدثني علي بن حمشاد العدل، ثنا يزيد بن الهيثم القطيعي، ثنا إبراهيم بن أبي الليث، ثنا الأشجعي، عن سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن يحيى، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس الثقفي: قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من غسل واغتسل، ثم غدا وابتكر، فجلس من الإمام قريباً، فاستمع، وأنصت، كان له بكل خطوة أجر سنة صيامها وقيامها».

تخــريجــه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الصلاة ـ ٣٥٦ باب: ما جاء في الغسل يوم الجمعة (٢/٣٦٧، ٣٦٨)، (ح ٤٩٦). وقال: حديث حسن.

٢ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب الطهارة، باب: في الغسل يوم الجمعة (١/٩٥، ٣٤٥).

٣ ـ ورواه النسائي «بنحوه» كتاب الجمعة، اب: فضل غسل يوم الجمعة (٣/٩٥، ٩٦).

٤ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١/١٨٣)، (ح ٥٨١).

٥ ـ ورواه ابن خزيمة في صحيحه «بنحوه» كتاب الجمعة ـ ٢٨ باب: ذكر فضيلة الغسل يوم الجمعة (٣/١٢٨، ١٢٩)، (ح (١٧٥٨).

. . . .

=

٦ ــ ورواه ابن حبان «بنحوه» كتاب الصلاة ــ ٩٧ باب: في حقوق الجمعة من غسل وغيره. . . إلخ (ص ١٤٧، ١٤٨، ح ٥٥٩).

٧ ــ ورواه أبو داود الطيالسي «بنحوه» منحة المعبود (١/١٤٣، ١٤٤)، (ح ٦٨٩).

٨ ــ ورواه أحمد «بنحوه» (٤/٨).

٩ ــ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الغسل يوم الجمعة (١/٣٤٦،ح ١٠٨٧).

١٠ ــ ورواه الحاكم من طرق أخرى (١/٢٨١، ٢٨٢).

رووه من طرق عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس الثقفي مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طرق عن أوس بن أوس.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم فقط وفيه إبراهيم بن أبي الليث.

قال صالح جزره: كان يكذب عشرين سنة، وأشكل أمره على أحمد، وعلي، حتى ظهر بعد. وقال أبوحاتم: كان ابن معين يحمل عليه. وقال ابن معين: ثقة لكنه أحمق. وقال زكريا الساجي: متروك. وكان أحمد بن حنبل يحمل القول عليه. وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن المعين: كذاب خبيث. وقال عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي: أول من فطن له أنه يكذب أبي. وقال يعقوب بن شيبة: كان أصحابنا كتبوا عنه ثم تركوه، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن سعد: كان صاحب سنة ويضعف في الحديث. قال أبو داود عن ابن معين: أفسد نفسه بخمسة أحاديث. وذكره ابن حبان في الثقات وقال الذهبي: متروك. الميزان (١ / ٥٤)، اللسان (١/٩٣، ٩٤).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء أيضاً: متروك (ص ١٢/ت ٢٣٠).

قلت: مما مضى يتبين أن إبراهيم بن أبي الليث متروك الحديث. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

=

. . . .

= لكن الحديث جاء من طرق عند الحاكم، وابن خزيمة، وابن حبان في صحيحهما.

وقال الترمذي: حديث أوس بن أوس حديث حسن.

وقال الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: إسناده صحيح.

وقال السلفي في تعليقه على الطبراني الكبير: هو حديث صحيح.

الحكم على الحديث:

مما مضى يتبين أنه بإسناد الحاكم ضعيف جداً وغير قابل للانجبار، لكن طرقه الأخرى صحيحة فيكون الحديث صحيحاً ـ والله لأعلم ـ.

٦٣ ـ حديث ابن عمر: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا خرج يوم الجمعة (وقعد)[1] على المنبر أذن بلال.

قال: صحيح. قلت: فيه مصعب بن سلّام وليس بحجة.

---

(١) في (ب) (قعد) وفي المستدرك وتلخيصه (فقعد) (١/٢٨٣) وما أثبته من (أ).

٦٣ ـ المستدرك (١ / ٢٨٣): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ـ إملاء في شهر ربيع الأول سنة خمس وتسعين وثلاث مائة ـ أنبأ عبد الله بن الحسين القاضي، ثنا الحارث ابن أبي أسامة، ثنا محمد بن عيسى بن محمد الطباع: ثنا مصعب بن سلّام، عن هشام ابن الغاز، عن نافع، عن ابن عمر قال: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، إذا خرج يوم الجمعة، فقعد على المنبر، أذن بلال.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل ٨٤٩).

٢ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب الصلاة، باب: الإمام يجلس على المنبر حتى يفرغ المؤذن (٣/٢٠٥).

روياه من طريق مصعب بن سلّام، عن هشام ابن الغاز، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه مصعب بن سلام التميمي الكوفي.

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: انقلبت عليه أحاديث يوسف بن صهيب جعلها عن الزبرقان. وقدم ابن شيبة مرة فجعل يذاكره أحاديث عن شعبة هي أحاديث الحسن بن عمار انقلبت عليه ثم رجع عنه. قيل له كتبت عنه شيئاً؟ قال: نعم ليس به بأس، وقال ابن معين: ضعيف، وضعفه ابن المديني. وقال أبو داود: واه.

وقال العجلي: ثقة وقال أبو بكر الباغندي: كان شيخاً صدوقاً. وقال =

. . . .

=أبو حاتم: شيخ محله الصدق. وقال ابن حبان: كان كثير الغلط لا يحتج به. وقال أبو بكر البزار: ضعيف جداً عنده أحاديث مناكير. وقال الساجي: ضعيف منكر الحديث. وقال ابن عدي: له أحاديث غرائب وأرجو أنه لا بأس به وما انقلبت عليه فإنه غلط لا تعمد. تهذيب التهذيب (١٠/١٦١).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام (٢/٢٥١).

وقال الذهبي في الكاشف: لينه أبو داود (٣/١٤٨) وقال في ديوان الضعفاء: تكلم فيه ابن حبان (ص ٢٩٩/ت ٤١٣٤).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن معين: ليس به بأس ومرة ضعيف (ص ٣٧٨).

الحكم على الحديث:

قلت: الظاهر مما مضى أن مصعباً ضعيف، لأن أكثر العلماء على تضعيفه وقد لخص حاله ابن حجر بأنه صدوق له أوهام فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكن الحديث له شاهد عند البخاري عن السائب بن زيد «بمعنى حديث ابن عمر» رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الجمعة ــ ٢٢ باب: المؤذن الواحد يوم الجمعة (٢/٣٩٥، ٩١٣).

فعلى هذا يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٦٤ ـ حديث ابن يسار عن أبـي ذر قال: دخلت المسجد والنبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يخطب فجلست قريباً من أُبَـيّ، فقرأ النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سورة براءة، فقلت لأُبَـيّ: متى نزلت هذه السورة... الحديث.

قال على شرطهما. قلت: ما أحسب عطاء أدرك أبا ذر.

---

٦٤ ـ المستـدرك (١ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨): أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حاتم الزاهد، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا سعيد بن أبـي مريم، ثنا محمد بن جعفر ابن أبي كثير، ثنا شريك بن عبد الله بن أبـي نمر، عن عطاء بن يسار، عن أبـي ذر، قال: دخلت المسجد، والنبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يخطب، فجلست قريباً من أبـي بن كعب، فقرأ النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سورة براءة، فقلت لأبـي: متى نزلت هذه السورة؟ الحديث.

تخـريجـه:

١ ـ رواه البيهقي «بنحوه» كتاب الجمعة، باب: الإنصات للخطبة (٢١٩/٣، ٢٢٠) من طريق سعيد بن أبـي مريم. حدثنا محمد بن جعفر ـ يعني ابن أبـي كثير ـ أخبرني شريك بن عبد الله عن عطاء بن يسار، عن أبـي ذر به.

ولم أجد من أخرجه عن أبـي ذر غيرهما.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال الحاكم: صحيح على شرطهما. وقال الذهبي: ما أحسب عطاءً أدرك أبا ذر.

قلت: الظاهر أن عطاء أدرك أبا ذر فإن أبا ذر توفي سنة إحدى وثلاثين. الإصابة (١٢٣/١١).

وقد ولد عطاء بن يسار سنة تسع عشرة. تهذيب التهذيب (٢١٨/٧). =

. . . .

= فعمره حين وفاة أبـي ذر اثنا عشر عاماً تقريباً. فعلى هذا يكون الإسناد متصلاً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عطاء أدرك أبا ذر. فعليه يكون الحديث صحيحاً لزوال شبهة الانقطاع. وللحديث شاهد عن أُبـي بن كعب بنحـو حديث أبـي ذر، إلا أنه قال: قرأ النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ سورة تبارك.

رواه ابن ماجه. كتاب الصلاة ــ ٨٦ باب: ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها (١/٣٥٢، ٣٥٣، ح ١١١١).

وقال البوصيري: إسناده صحيـح ورجاله ثقات ــ والله تعالى أعلم ــ.

٦٥ ـ حديث عبد الرحمن بن سمرة مرفوعاً: «إذا كان مطر وابل فصلوا في رحالكم».

قال: صحيح، وناصح بن العلاء المذكور في إسناده ثقة.

قلت: ضعفه النسائي، وغيره.

وقال البخاري: منكر الحديث. [ووثقه ابن المديني وأبو داود][1] وما خرج له أحد[2].

---

(١) في (أ)، (ب) (ووثقه الحر بن ود) وما أثبته من التلخيص (٢٩٣/١) وهو الصواب لأنهما وثقاه كما في التهذيب (٤٠٣/١٠).

(٢) يعني من أصحاب الكتب الستة.

٦٥ ـ المستدرك (١ / ٢٩٢ ـ ٢٩٣): حدثنا أبو بكر إسماعيل بن محمد الفقيه بالري، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس، ثنا أبو سلمة التبوذكي، حدثنا ناصح بن العلاء، حدثني عمار بن أبي عمار قال: مررت بعبد الرحمن بن سمرة يوم الجمعة وهو على نهر يُسيِّل الماء على غلمانه ومواليه. فقلت له يا أبا سعيد الجمعة؟ فقال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إذا كان مطر، وابل، فصلوا في رحالكم».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد في مسنده «بنحوه» (٦٢/٥).

٢ ـ ورواه ابن خزيمة «بلفظ مقارب» كتاب الجمعة ـ ١١٧ باب: التخلف عن الجمعة في الأمطار.. إلخ (١٧٨/٣، ١٧٩، ح ١٨٦٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه ناصح بن العلاء أبو العلاء البصري مولى بني هاشم.

قال الدوري عن ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ثقة. وقال البخاري: لم يكن عنده إلا هذا الحديث وهو ثقة وقال في موضع آخر: منكر الحديث. =

. . . .

=

وقال أبو حاتم: شيخ بصري وهو منكر الحديث. وقال الآجري عن أبي داود: ثقة. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وقال ابن شاهين في الثقات: قال ابن المديني: ثقة.

وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال مرة: ثقة. وكذا قال الحاكم أبو عبد الله تهذيب التهذيب (١٠/٤٠٣). ولم يرمز له ابن حجر بأن أحداً من أصحاب الكتب الستة أخرج له.

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (٢/٢٩٥).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعفه النسائي (ص ٣١٥، رقم ٤٣٣٩).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن المديني وأبو داود. وضعفه ابن معين.

وقال البخاري: منكر الحديث (ص ٣٩٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن ناصح بن العلاء قد اختلف العلماء فيه توثيقاً وتجريحاً فيكون حديثه حسناً فالحديث بهذا الإسناد حسن لذاته ــ والله أعلم ــ.

٦٦ ــ حديث ابن عمر: «أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يكبر يوم الفطر [من][1] حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى».

قال: غريب لم يحتجا بالوليد بن محمد، ولا بموسى بن محمد البلقاوي المذكورين في إسناده.

قلت: هما متروكان.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٢٩٨).

٦٦ ــ المستدرك (١ / ٢٩٧ ــ ٢٩٨): أخبرنا محمد بن عبد الله البغدادي، حدثنا عبد الله بن محمد بن حنيش الدمشقي، حدثنا موسى بن محمد بن عطاء، حدثنا الوليد بن محمد، حدثنا الزهري، أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى.

تخريجه:

١ ــ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب العيدين (٢/٤٤)، (ح ٦).

٢ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب صلاة العيدين، باب التكبير ليلة الفطر، ويوم الفطر، وإذا غدا إلى صلاة العيدين (٣/٢٧٩) وقال: موسى بن محمد منكر الحديث ضعيف. والوليد بن محمد المقري. ضعيف لا يحتج برواية أمثالها والحديث المحفوظ عن ابن عمر من قوله.

٣ ــ ونسبه الألباني في الإرواء لنصر المقدسي في جزء من الأمالي (ق ٢/١٧٦) الإرواء (٣/١٢٢).

رووه من طريق موسى بن محمد بن عطاء، حدثنا الوليد بن محمد. حدثنا الزهري. أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر أخبره به.

٤ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» (٣/٢٧٩).

من طريق عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً. =

. . . .

=

٥ ــ ورواه الدارقطني. كتاب العيدين (٢/٤٤)، (ح ٤).

٦ ــ ورواه ابن أبي شيبة. كتاب الصلاة، في التكبير إذا خرج إلى العيد (٢ / ١٦٤) ونسبه الألباني في الإرواء ٣ / ١٢٢ للفريابي (٢٨ / ٢).

رووه من طريق محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يغدو يوم العيد ويكبر ويرفع صوته حتى يبلغ الإمام.

٧ ــ ونسبه الألباني أيضاً للفريابي. من طريق موسى بن عقبة، وعبد الله بن عمر، وأسامة عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من عدة طرق مرفوعاً وموقوفاً:

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه. وفيه الوليد بن محمد، وموسى بن محمد.

أولاً: الوليد بن محمد الموقري القرشي مولى يزيد بن عبد الملك.

قال ابن حبان: كان ممن لا يبالي ما رفع إليه قراءة. روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يحدث بها الزهري قط كما روي عنه. وكان يرفع المراسيل. ويسند الموقوف لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وقال ابن المديني: ضعيف لا يكتب حديثه. وقال الجوزجاني: كان غير ثقة يروى عن الزهري عدة أحاديث ليس لها أصول. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: كذاب. وقال مرة: ضعيف. ويروى عن محمد بن عوف أنه قال: ضعيف كذاب. وقال النسائي: ليس بثقة منكر الحديث. وقال مرة: متروك الحديث. وقال ابن خزيمة: لا يحتج به تهذيب التهذيب (١١/١٤٨، ١٤٩، ١٥٠).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (٢/٣٥٣).

وقال الذهبي في الكاشف: تركوه (٣/٢٥٢).

=

. . . .

= ثانياً: موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي البلقاوي المقدسي أبو الطاهر. كذبه أبو زرعة، وأبو حاتم. وقال النسائي: ليس بثقة وقال مرة ــ وغيره: متروك. وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه كان يضع الحديث. وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث. ولما ذكره العقيلي في الضعفاء قال: يحدث عن الثقات بالبواطيل، والموضوعات. وقال منكر الحديث. وقال ابن يونس روى عن مالك موضوعاً. وهو متروك الحديث. وقال عبد الغني بن سعيد: ضعيف وقال أبو نعيم الأصبهاني: لا شيء. وقال إسماعيل بن أبي قرة: كان يضع الحديث على مالك، والموقري.

الميزان (٤/٢١٩)، لسان الميزان (٦/١٢٧، ١٢٨، ١٢٩)، المجروحين لابن حبان (١/٢٤٢، ٢٤٣).

قلت: مما مضى يتبين أن الوليد بن محمد متروك وأن موسى بن محمد يضع الحديث. فيكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

● **الطريق الثاني**: وهو طريق البيهقي. قال البيهقي: وهذا أمثل من الوجه المتقدم.

وقال الألباني في الإرواء (٣/١٢٣) رجاله ثقات رجال مسلم غير عبد الله بن عمر وهو العمري المكبر. قال الذهبي في الميزان (٢/٤٦٥)، صدوق في حفظه شيء ورمز له هو وغيره بأنه من رجال مسلم فمثله يستشهد به فهو شاهد صالح.

قلت: اختلفت أقوال العلماء في عبد الله بن عمر العمري ما بين توثيق وتجريح كما في التهذيب (٥/٣٢٧، ٣٢٧، ٣٢٨) فمثله حسن الحديث وهو من رجال مسلم كما رمز له في التهذيب.

● **الطريق الثالث**: وهو طريق الدارقطني وغيره الموقوف على ابن عمر.

قال الألباني في الإرواء: صحيح. =

. . . .

= ● **الطريق الرابع**: عند الفريابي موقوف على ابن عمر أيضاً.
قال عنه الألباني في الإرواء: سنده صحيح.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أنه بسند الحاكم موضوع، أما الطرق الأخرى الموقوفة فإنها طرق صحيحة كما سبق بيانها، فيكون الحديث بغير إسناد الحاكم صحيحاً موقوفاً، وأما المرفوع فإنه حسن كما عند البيهقي، كما أن للحديث شاهداً مرسلاً عن الزهري. رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ١٦٤).
ونسبه الألباني للمحاملي (٢/١٤٢) وقال الألباني: وهذا سند صحيح مرسل، الإرواء (٣/١٢٣).

٦٧ ـ حـديث سعيـد [بن][1] عثمـان [الخـراز][2] حـدثنـا عبدالرحمن بن سعد المؤذن. حدثنا (فطر)[3] بن خليفة عن أبـي الطفيل، عن علي وعمار: «أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يجهر في المكتوبات ببسم الله الرحمن الرحيم ويقنت في الفجر، وكان يكبر من يوم عرفة صلاة الغداة، ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق.

قال: صحيـح. قلت: بل خبر واه كأنه موضـوع، لأن عبد الرحمن صاحب مناكير، وسعيد، إن كان الكريزي فهو ضعيـف، (وإن كان غيره فهو مجهول)[4].

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٢٩٩).

(٢) في (أ)، (ب) (الحداد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (ب) (قطن) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٤) في (ب) والتلخيص (وإلا فمجهول) وما أثبته من (أ).

٦٧ ـ المستدرك (١/٢٩٩): أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عقبة الشيباني بالكوفة، ثنا إبراهيم بن أبـي العنبس القاضي، ثنا سعيد بن عثمان الخراز، ثنا عبد الرحمن بن سعيد المؤذن، ثنا فطر بن خليفة، عن أبـي الطفيل، عن علي وعمار: أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يجهر في المكتوبات ببسم الله الرحمن الرحيم وكان يقنت في صلاة الفجر، وكان يكبر من يوم عرفة صلاة الغداة، ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق.

تخـريجـه:

ـ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب العيدين (٢/٤٩، ٢٦).

من طريق عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبـي الطفيل، عن علي وعمار. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث روي من طريقين عن أبـي الطفيل عن علي وعمار.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه:

أولاً: عبد الرحمن بن سعد المؤذن.

قال ابن معين: ضعيف. وقال البخاري: فيه نظر. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقائم وذكره ابن حبان في الثقات تهذيب التهذيب (١٨٣/٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٤٨١).

وقال الذهبـي في الكاشف: ضعفه ابن معين (٢/١٦٤).

ثانياً: فيه سعيد بن عثمان الخراز ولم يتبين لي من هو كما أن الزيلعي في نصب الراية أورد الحديث ولم يزد على كلام الذهبـي شيئاً. إلا أنه قال: قال ابن عبد الهادي: هذا حديث باطل.

قلت: مما مضى يتبين أن عبد الرحمن بن سعد المؤذن ضعيف. وأما سعيد ابن عثمان فإنه لم يتبين لي هل هو الكريزي أو غيره. فإن كان الكريزي فإنه حدث بمناكير كما ذكره الذهبـي في الميزان (٢/١٥٠) وأقره ابن حجر في اللسان (٣٨/٣)، فيكون حديثه ضعيفاً.

وإن كان غيره فهو مجهول. كما قال الذهبـي.

● **الطريق الثاني**: وهو طريق الدارقطني وفيه: عمرو بن شمر، وجابر الجعفي.

أولاً: جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي.

قال ابن حجر في التقريب: ضعيف رافضي (١/١٢٣).

وقال الذهبـي في الكاشف: من أكبر علماء الشيعة وثقه شعبة فشذ وتركه الحافظ.

قال أبو داود: ليس في كتابـي له شيء سوى حديث السهو (١/١٧٨). =

. . . .

= وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه الثوري وغيره وقال النسائي: متروك (ص ٥٩).

الثاني: عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي أبو عبد الله.

قال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: زائغ كذاب. وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة، ويروي الموضوعات عن الثقات. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال يحيى: لا يكتب حديثه. وقال السليماني: كان عمرو يضع للروافض. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً ضعيف الحديث لا يشتغل به تركوه. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال ابن سعد: كانت عنده أحاديث وكان ضعيفاً جداً متروك الحديث. وقال الحاكم أبو عبد الله: كان كثير الموضوعات عن جابر. وذكره العقيلي، والدولابي، وابن الجارود، وابن شاهين في الضعفاء.

الميزان (٣/٢٦٨، ٢٦٩)، لسان الميزان (٤/٣٦٦، ٣٦٧).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: رافضي متروك، (ت ٣١٨٣).

الحكم على الحديث:

قلت: سبق أن تبين لنا أنه بإسناد الحاكم إن كان راويه هو الكريزي فهو ضعيف وإن كان راويه غيره ففيه مجهول.

وأما طريق الدارقطني فإنه ضعيف جداً، لأن فيه عمرو بن شمر وقد سبق توضيح حاله وأنه متروك. وفيه أيضاً جابر الجعفي وهو ضعيف.

٦٨ ـ حديث علي: الوتر ليس بحتم كالمكتوبة، ولكن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: يا أهل القرآن: أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر (وركعتا الفجر)(١).

قلت: ما تكلم عليه الحاكم وهو غريب منكر ويحيى، ضعفه النسائي، والدارقطني.

قلت(٢): ليس في سنده من اسمه يحيى وهاك سنده. أبو بكر بن عياش. حدثنا أبو إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي. فلعل هذا من الناسخ فينظر في سند الحديث الذي بعده(٣).

---

(١) هذه العبارة من حديث ابن عباس وليست من حديث علي كما في المستدرك وتلخيصه (١/ ٣٠٠).

((٢) قوله: (قلت) هذه العبارة لابن الملقن. وقد خالف في هذا قوله في المقدمة: وحيث أقول: قال: فهو للحاكم. وقلت: للذهبي فإنه هنا جعل قوله (قلت) لنفسه.

(٣) مقصود ابن الملقن بالحديث الذي بعد الحديث المذكور هو حديث شجاع بن الوليد. حدثنا يحيى بن أبي حية، حدثنا عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ثلاث هن عليّ فرائض ولكم تطوع النحر، والوتر، وركعتا الفجر» فهو الوارد بعده في المستدرك وتلخيصه (١/ ٣٠٠)، ويلاحظ أن في سنده يحيى بن أبي حية. كما أنه عند الرجوع إلى المستدرك نجد أن الحاكم لم يتكلم فعلاً عن سند الحديث وبذلك ينطبق عليه قول الذهبي: ما تكلم عليه الحاكم وهو غريب منكر. . . إلخ.

وعليه يكون حدث ما توقعه ابن الملقن من سهو الناسخ حيث ذكر حديث علي ونقل فيه كلام الذهبي عن حديث ابن عباس الذي بعده بدليل أنه كتب بعد نهاية متن حديث علي آخر عبارة من حديث ابن عباس الذي بعده =

. . . .

= وهي (ركعتا الفجر) ثم ساق بعدها كلام الذهبي على الحديث.

وبذلك يكون قد أدخل آخر عبارة من حديث ابن عباس مع الكلام عليه في حديث علي حيث إننا عندما نراجع المستدرك وتلخيصه نجد أن حديث علي نهايته (فإن الله وتر يحب الوتر) ولا نجد كلاماً على إسناده لا من الحاكم ولا من الذهبي كما لا نجد في سنده من اسمه يحيى بل إن سنده كما ساقه ابن الملقن، أبو بكر بن عياش. حدثنا أبو إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي.

٦٨ ـ **نص حديث علي كما في المستدرك (١ / ٣٠٠)**: أخبرنا ميمون بن إسحاق الهاشمي ببغداد، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا أبو بكر بن عياش، وحدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا أحمد بن يونس والعلاء بن عمرو الحنفي، ومحمد بن يزيد الرفاعي، وعبد الله بن سعيد الكندي: قالوا: ثنا أبو بكر بن عياش: حدثنا أبو إسحاق، عن عاصم بن ضمرة قال: قال علي ـ رضي الله عنه ـ: إن الوتر ليس بحتم كصلاتكم المكتوبة، ولكن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أوتر ثم قال: «يا أهل القرآن، أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر».

وهذا سكت عنه الحاكم والذهبي.

نص حديث ابن عباس كما في المستدرك (١ / ٣٠٠): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن يونس الضبي: ثنا أبو بدر شجاع بن الوليد، حدثنا يحيى بن أبي حية، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ثلاث هن عليَّ فرايض ولكم تطوع: النحر، والوتر، وركعتا الفجر». وهذا الحديث هو الذي عليه التعقب من الذهبي.

تخريج حديث علي:

١ ـ رواه النسائي «بلفظه» كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب: الأمر بالوتر (٣/٢٢٨، ٢٢٩). =

. . . .

= ٢ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب إقامة الصلاة ـ ١١٤ باب: ما جاء في الوتر (١/ ٣٧٠، ح ١١٦٩).

٣ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: ما جاء إن الوتر ليس بحتم (٢/ ٣١٦، ح ٤٥٣). وقال: حسن.

رووه من طريق أبـي بكر بن عياش، عن أبـي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة السلولي عن علي ـ رضي الله عنه ـ.

دراسة الإسناد:

قلت: هذا الحديث في سنده عاصم بن ضمرة السلولي.

قال ابن حجر في التقريب: صدوق (١/ ٣٨٤).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن المديني. وقال النسائي: لا بأس به.

وقال ابن عدي بتليينه وهو وسط (٢/ ٥٠).

فالظاهر أنه صدوق كما لخص حاله ابن حجر فالحديث بهذا الإسناد حسن وقد حسنه الترمذي.

تخريج حديث ابن عباس:

١ ـ رواه الدارقطني بلفظه» كتاب الوتر (٢/ ٢١، ح ١).

٢ ـ ورواه أحمد «بلفظ مقارب» إلا أنه قال بدل (ركعتا الفجر) (صلاة الضحى)، (١/ ٢٣١).

٣ ـ ورواه البيهقي «بلفظ أحمد» كتاب الصلاة، جماع أبواب التطوع (٢/ ٤٦٨).

رووه من طريق أبـي جناب الكلبـي ـ يحيى بن أبـي حية ـ عن عكرمة، عن ابن عباس.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه يحيى بن أبـي حية أبو جناب الكلبـي الكوفي. =

. . . .

= قال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث. وقال ابن المديني: كان يحيى بن سعيد يتكلم فيه وفي أبيه. وقال يزيد بن هارون: كان صدوقاً ولكن قال: يدلس. وقال أبو نعيم: لم يكن به بأس إلا أنه كان يدلس وقال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال ابن معين: ليس به بأس إلا أنه كان يدلس وقال مرة: ضعيف. وقال ابن نمير: صدوق كان صاحب تدليس أفسد حديثه بالتدليس، كان يحدث بما لم يسمع وقال الدارمي: ضعيف وقال العجلي: كوفي ضعيف الحديث يكتب حديثه وفيه ضعف. وقال أبو زرعة: صدوق غير أنه كان يدلس وقال ابن خراش: كان صدوقاً وكان يدلس. تهذيب التهذيب (١١/٢٠١، ٢٠٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعفوه لكثرة تدليسه (٣٤٦/٢).
وقال الذهبي في الكاشف: قال النسائي وغيره: ليس بالقوي (٣/٢٥٤).
وقد عده ابن حجر في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين الذين ضعفوا بأمر آخر غير التدليس (ص ٢٢).

الحكم على الحديث:
قلت: مما مضى يتبين أن أبا جناب الكلبي الظاهر من أقوال العلماء أنه صدوق يدلس كما في التهذيب وقد عنعن في روايته هذه فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لعنعنة المدلس فعلى هذا يكون تعقب الذهبي في محله ـ والله تعالى أعلم ـ.

٦٩ ـ حديث أبـي أيوب مرفوعاً: «أوتر بخمس فـإن لم تستطـع فبثلاث. . . الحديث.

له متابـع[1] فيه عدي بن الفضل.

قلت: تركوه.

---

(١) هذا من اختصار ابن الملقن وإلا فالذهبـي في التلخيص أورد إسناد كلا الحديثين.

٦٩ ـ **نص حديث الأصل في المستـدرك** (١ / ٣٠٢): أخبرني أبو علي الحسين بن علي الحافظ، ثنا أبراهيم بن أبـي طالب، ومحمد بن إسحاق قالا: ثنـا محمد بن يحيـى، ثنا محمد بن يوسف، حدثنا الأوزاعي، حدثني الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبـي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الوتر حق فمن شاء فليوتر بخمس، ومن شاء فليوتر بثلاث، ومن شاء فليوتر بواحدة».

نص الحديث المتابع في المستـدرك (١ / ٣٠٣): حدثنا أبو علي الحافظ، حدثنا جعفر بن أحمد بن نصر، حدثنا يحيـى بن الورد، حدثنا أبـي، حدثنا عدي بن الفضل، عن معمر، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد، عن أبـي أيوب: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «الوترحق. . .» فذكره بنحوه.

تخريـج الحديث:

١ ـ رواه الدارقطني «بنحـوه» كتاب الـوتر، الـوتر بخمس أو بثـلاث أو بواحدة (٢/٢٣، ٢٤)، (ح ٧).

من طريق عدي بن الفضل، عن معمر بن راشد، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبـي أيوب الأنصاري به مرفوعاً. وقال: هكذا رواه عدي بن الفضل عن معمر مسنداً، ووقفه عبد الرزاق عن معمر، ووقفه أيضاً سفيان بن عيينة. =

. . . .

= ٢ ــ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الـوتر (١/٣٧٦).

ــ ورواه الدارقطني «بنحوه» (٢/٢٢، ٢٣)، (ح ٢).

٣ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: الوتر بركعة واحدة (٣/٢٤).

رووه من طريق محمد بن يوسف الفريابي. حدثنا الأوزاعي. حدثني الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب به مرفوعاً وهو طريق حديث الأصل عند الحاكم.

٤ ــ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: كم الوتر (٢/٦٢)، (ح ١٤٢٢).

٥ ــ ورواه الحاكم «بنحوه» (١/٣٠٣).

روياه من طريق عبد الرحمن بن المبارك. حدثني قريش بن حيان العجلي. حدثنا بكر بن وائل، عن الـزهري عن عـطاء بن يزيـد الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري به مرفوعاً.

٦ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» موارد. كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الوتر (ص ١٧٤/٦٧٠).

رواه من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي أنه سمـع أبا أيوب الأنصاري عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فذكره.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من عدة طرق عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم المتعقب فيه والدارقطني وفيه عدي بن الفضل التيمي أبو حاتم البصري.

قال الدوري عن ابن معين: ضعيف. وقال مـرة: ليس بشيء. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: متروك الحديث. قال: وترك أبو زرعة حديثه. =

. . . .

= وقال أبو داود: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: متروك الحديث. وقال العجلي: متروك الحديث. تهذيب التهذيب (٧/١٦٩، ١٧٠).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (٢/١٧).

وقال الذهبي في الكاشف: تركوه (٢/٢٦٠).

قلت: مما مضى يتبين أن الراجح أن عدي بن الفضل متروك الحديث ولخص حاله ابن حجر بذلك. وعليه فتعقب الذهبي في محله. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثاني**: وهو طريق حديث الأصل عند الحاكم.

وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وقال العظيم آبادي في التعليق المغني على الدارقطني: رواته كلهم ثقات.

قلت: فالحديث بهذا الإسناد صحيح.

● **الطريق الثالث**: وهو طريق أبي داود والحاكم.

ورجال أبي داود ثقات كما في التقريب (٢/٢٣)، (٢/٢٠٧)، (٢/١٢٥)، (١/٤٩٦).

إلا بكر بن وائل بن داود التيمي فإنه صدوق. كما في التقريب (١/١٠٧) وكذا قال الذهبي في كتابه وقد روى له مسلم.

فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

● **الطريق الرابع**: وهو طريق ابن حبان وقد ذكره في صحيحه.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أنه بإسناد الحاكم المتعقب فيه ضعيف جداً وعليه فتعقب الذهبي في محله. إلا أن الحديث جاء من طرق أخرى صحيحة كما سبق بيانها. فيكون الحديث صحيحاً، لكنه بطريق الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ـ والله أعلم ـ.

٧٠ ــ حديث بريدة مرفوعاً: «الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا».
قال: صحيح، وأبو المنيب العتكي المذكور في إسناده ثقة.
قلت: قال البخاري: عنده مناكير.

---

٧٠ ــ المستدرك (١ / ٣٠٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا زيد بن الحباب، حدثنا أبو المنيب عبيد الله بن عبد الله، حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ، «الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا».

تخــريجــه:

١ ــ رواه أبو داود «بلفظه» مع تكرار الحديث ثلاثاً. كتاب الصلاة، باب: فيمن لم يوتر (٢/٦٢، ح ١٤١٩).

٢ ــ ورواه أحمد «بلفظه» وقال في آخره: «قالها ثلاثاً» (٥/٣٧٥).

٣ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب الصلاة، باب: تأكيد صلاة لوتر (٢/٤٧٠).

٤ ــ ورواه الطحاوي في مشكل الآثار «بلفظ مقارب» وفي آخره قال: «قالها ثلاثاً» (١/١٣٦).

رووه من طريق أبي المنيب عبيد الله العتكي. حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه أبو المنيب عبيد الله بن عبد الله العتكي.

قال ابن معين: ثقة. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال أبو حاتم: صالح يحول من كتاب الضعفاء. وقال عباس بن مصعب: ثقة. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه. وقال ابن عدي: هو عندي لا بأس به. وقال النسائي: ثقة. وقال في موضع آخر: ضعيف. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن حبان: يتفرد =

. . . .

= عن الثقات بالأشياء المقلوبات. وقال البيهقي: لا يحتج به. تهذيب التهذيب (٧/٢٦، ٢٧).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء (١/٥٣٥).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين وغيره، وقال البخاري: عنده مناكير (٢/٢٢٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أبا المنيب قد اختلف فيه وأوسط أحواله أنه صدوق لا بأس به. وعليه فالحديث بهذا الإسناد حسن ـ والله أعلم ـ.

٧١ ــ حديث عبد الله بن أبـي قيس، عن أمهـات المؤمنين أنهن حدثنه أن الله دل نبيه على دليل فقال لهن: (أدللنني على)[(١)] ما دل الله على نبيه.

فقلن: إن الله دله على قيام الليل.

قال: على شرط مسلم. قلت: كذا قال. وأبو بكـر [بن أبـي مريم][(٢)] المذكور في إسناده مجمـع على ضعفه.

---

(١) ليست في (ب) والتلخيص وما أثبته من (أ) والمستدرك (١/٣٠٩).

(٢) ليست في أصل (أ) ومعلقة بهامشها، وأثبتها أيضاً من (ب).

٧١ ــ المستـدرك (١ / ٣٠٩): حدثني محمد بن صالـح بن هانيء، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، حدثني أبـي، ثنا عبد القدوس بن الحجاج، ثنا أبو بكر بن أبـي مريم، عن عبد الله بن أبـي قيس، عن أمهات المؤمنين أنهن حدثنه: إن الله دل نبيه على دليل. فقال لهن: أدللنني على ما دل الله على نبيه. فقلن: إن الله دله على قيام الليل.

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه ابن خزيمة في صحيحه «بنحوه» كتاب الصلاة ــ ٤٧٨ باب: استحباب صلاة الليل. . . إلـخ (٢/١٧٨)، (ح ١١٣٨).

من طريق أبـي بكر بن أبـي مريم. حدثني عبد الله بن أبـي قيس، عن أمهات المؤمنين به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وابن خزيمة أبـو بكر بن عبـد الله بن أبـي مريم الغساني الشامي وقد نسب إلى جده. وقد سبق بيان حاله عند حديث (١٢) وتبين أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن أبا بكر ضعيف. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٧٢ ــ حديث أنس: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لا ينزل منزلاً إلا ودعه بركعتين.

قال: صحيح. قلت: فيه عبد السلام بن هاشم. قال أبو حفص الفلاس: لا أقطع على أحد بالكذب إلا عليه، (وأخرجه الحاكم في المناسك)(١) من رواية عثمان بن سعد عن أنس ثم قال: على شرط البخاري. قلت: عثمان ضعيف وما احتج به البخاري.

---

(١) قوله: (وأخرجه الحاكم في المناسك) ليس في التلخيص (١/٣١٥، ٣١٦). لكن الحديث مذكور في كتاب المناسك هناك كما قال ابن الملقن. وعليه التعقب الذي ذكره ابن الملقن هنا (١/٤٤٦) كما أن الحاكم قد روى هذا الحديث في كتاب الجهاد من طريق عبد السلام. حدثنا عثمان بن سعد ــ وهو الطريق الأول. وقال عنه الحاكم: صحيح. وقال الذهبي: قلت: لا فإن عبد السلام كذبه الفلاس، وعثمان لين (٢/١٠١).

٧٢ ــ المستدرك (١ / ٣١٥ ــ ٣١٦): حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، ثنا محمد بن إسحاق الإمام، ثنا محمد بن أبي صفوان الثقفي، ثنا عبد السلام بن هاشم، ثنا عثمان بن سعد الكاتب ــ وكانت له مروءة وعقل ــ: عن أنس بن مالك قال: كان النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لا ينزل منزلاً إلا ودعه بركعتين.

تخريجه:

١ ــ رواه ابن خزيمة في صحيحه «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: صلاة التطوع في السفر وتوديع المنازل (٢/٢٤٨، ح ١٢٦٠).
ومن طريقه رواه الحاكم.

٢ ــ ورواه الدارمي «بنحوه» كتاب الاستئذان، باب: في الركعتين إذا نزل منزلاً (٢/٢٨٩).
رواه من طريق أبي عاصم، عن عثمان بن سعد، عن أنس بن مالك به. =

. . . .

= ٣ ــ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه لأبي يعلى والبزار وقال: فيه عثمان بن سعد الكاتب.
وثقه أبو نعيم وأبو حاتم وضعفه جماعة (٢/٢٨٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم، وابن خزيمة عبد السلام بن هاشم، وعثمان بن سعد الكاتب.

أولاً: عثمان بن سعد التميمي أبو بكر البصري الكاتب المعلم.

وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٥) أنه ضعيف.

ثانياً: عبد السلام بن هاشم الأعور شيخ مقل.

قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال عمرو بن علي الفلاس: لا أقطع بالكذب إلا عليه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الطبراني في الأوسط: سمعت موسى بن هارون يقول: سألت عثمان بن طالوت عن عبد السلام، فقال: شيخ لنا بصري. فقلت له أكان ثقة؟ قال: ما أعلم إلا خيراً. الميزان (٢/٦١٩)، لسان الميزان (٤/١٨، ١٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبد السلام ضعيف إلا أنه لم يتفرد بالحديث بل تابعه أبو عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني. عند الدارمي. وهو ثقة كما في التقريب (١/٣٧٣).

لكن مدار الحديث على عثمان بن سعد الكاتب وهو ضعيف.

فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لضعف عثمان بن سعد الكاتب ــ والله أعلم ــ .

٧٣ ـ حديث علي ـ كرم الله وجهه [١] ـ في الدعاء والصلاة لنسيان القرآن.

قال: صحيح على شرطهما. قلت: هذا حديث منكر شاذ أخاف [لا يكون][٢] موضوعاً، وقد [حيرني][٣] والله جودة سنده فإنه ليس فيه إلا الوليد بن مسلم وقد [قال][٤] حدثنا ابن جريج.

---

(١) المناسب أن يقول: رضي الله عنه مساواة له بغيره من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

(٢) في (أ)، (ب) (يكون) وما أثبته من المستدرك (١/٣١٦).

(٣) في (أ) (حيرلي) وما أثبته من (ب)، والتلخيص (١/٣١٧) وهو الذي يستقيم عليه المعنى.

(٤) ليست في (أ)، (ب) ولا يستقيم المعنى بدونها. ويلاحظ هنا أن ابن الملقن اختصر كلام الذهبي حيث أن نصه في التلخيص هكذا (قلت: وقد حيرني والله وجودة سنده فإن الحاكم قال فيه: حدثنا أبو النضر محمد بن محمد الفقيه، وأحمد بن محمد العنزي. قالا: حدثنا عثمان بن سعد الدارمي (ح) وحدثني أبو بكر بن محمد بن جعفر المزكي. حدثنا محمد بن إبراهيم العبدي. قالا: حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي. حدثنا الوليد بن مسلم فذكره مصرحاً بقوله: حدثنا ابن جريج فقد حدث به سليمان قطعاً وهو ثبت فالله أعلم).

٧٣ ـ المستدرك (١ / ٣١٦ ـ ٣١٧): أخبرنا أبو النضر محمد بن محمد الفقيه، وأبو الحسن أحمد بن محمد العنزي، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي: وحدثني أبو بكر محمد بن جعفر المزكي، ثنا محمد بن إبراهيم العبدي: قالا ثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي: ثنا الوليد بن مسلم: حدثنا ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس: أنه بينما هو جالس عند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذ جاءه علي بن أبي طالب فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله تفلت هذا القرآن من صدري فما أجدني أقدر عليه. فقال له =

. . . .

= رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا أبا الحسن أفلا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن، وينفع بهن من علمته، ويثبت ما تعلمته في صدرك قال: أجل، يا رسول الله، فعلمني. قال: «إذا كانت ليلة الجمعة، فإن استطعت أن تقوم في ثلث الليل الآخر فإنها ساعة مشهودة، والدعاء فيها مستجاب. وهي قول أخي يعقوب لبنيه: سوف أستغفر لكم ربي. حتى تأتي ليلة الجمعة فإن لم تستطع فقم في وسطها، فإن لم تستطع، فقم في أولها، فصل أربع ركعات، تقرأ في الركعة الأولى: بفاتحة الكتاب وسورة يٰس، وفي الركعة الثانية بفاتحة الكتاب وألٓم تنزيل السجدة، وفي الركعة الثالثة: بفاتحة الكتاب وحم الدخان، وفي الرابعة بفاتحة الكتاب وتبارك المفصل، فإذا فرغت من التشهد فاحمد الله وأحسن الثناء على الله وصل عليَّ، وعلى سائر النبيين، وأحسن واستغفر لإخوانك الذين سبقوك بالإيمان، ثم استغفر للمؤمنين والمؤمنات. ثم قل آخر ذلك: اللهم ارحمني بترك المعاصي أبداً ما أبقيتني، وارحمني أن أتكلف ما لا يعنيني وارزقني حسن النظر فيما يرضيك عني. اللهم بديع السماوات والأرض. ذا الجلال والإكرام والعزة التي لا ترام. أسألك يا الله يا رحمن، بجلالك ونور وجهك أن تلزم قلبي حفظ كتابك كما علمتني، وارزقني أن أتلوه على النحو الذي يرضيك عني. اللهم بديع السموات والأرض ذا الجلال والإكرام والعزة التي لا ترام. أسألك يا الله يا رحمن. بجلالك ونور وجهك أن تنور بكتابك بصري. وأن تطلق به لساني. وأن تفرج به عن قلبي، وأن تشرح به صدري. وأن تشغل به بدني. فإنه لا يعينني على الحق غيرك. ولا يؤتيه إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». أبا الحسن تفعل ذلك ثلاث جمع أو خمساً أو سبعاً تجاب بإذن الله. فوالذي بعثني بالحق ما أخطأ مؤمناً قط. قال ابن عباس: فوالله ما لبث علي إلا خمساً أو سبعاً حتى جاء رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في مثل ذلك المجلس. فقال: يا رسول الله إني كنت فيما خلا

. . . .

---

(١) قال: أجل يا رسول الله، فعلمني. قال: «إذا كانت ليلة الجمعة، فإن استطعت».

لا أتعلم أربع آيات أو نحوهن، فإذا قرأتهن يتفلتن. فأما اليوم فأتعلم الأربعين آية ونحوها. فإذا قرأتهن على نفسي فكأنما كتاب الله نصب عيني. ولقد كنت أسمع الحديث. فإذا أردته تفلت علي وأنا اليوم أسمع الأحاديث. فإذا حدثت بها لم أخرم منها حرفاً. فقال له رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ عند ذلك: «مؤمن ورب الكعبة أبا الحسن».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الدعوات ـ ١١٥ باب: دعاء الحفظ (٥/٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥) (ح ٣٥٧٠).

من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي. حدثنا الوليد بن مسلم. حدثنا ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم. وهذا طريق الحاكم.

٢ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» مع اختصار يسير (١١/٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩)، (ح ١٢٠٣٦).

٣ ـ ورواه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/١٣٨).

روياه من طريق محمد بن إبراهيم القرشي. حدثني أبو صالح ـ إسحاق بن نجيح ـ وعكرمة عن ابن عباس بنحوه. وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح ومحمد بن إبراهيم مجروح، وأبو صالح لا نعلمه إلا أن يكون إسحاق بن نجيح وهو متروك.

ـ ورواه ابن الجوزي في الموضوعات من طريق الدارقطني. حدثنا محمد بن الحسن بن محمد القرشي. حدثنا الفضل بن محمد العطار. حدثنا هشام بن عمار. حدثنا الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس بنحوه.

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث روي من طرق.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم والترمذي وفيه علل:

الأولى: عنعنة ابن جريج وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤٥) وأنه مدلس ولا يقبل منه إلا ما صرح بالتحديث به، وفي هذا الحديث لم يصرح بالسماع.

الثانية: فيه الوليد بن مسلم القرشي مولى بني أمية وقيل مولى بني العباس أبو العباس الدمشقي.

قال أحمد بن حنبل: كان الوليد رفّاعاً، وقال مرة: كثير الخطأ وقال ابن معين: سمعت أبا مسهر يقول: كان الوليد ممن يأخذ عن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان أبو السفر كذاباً، وقال مؤمل بن إهاب عن أبي مسهر: كان الوليد يحدث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم. وقال صالح بن محمد سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي، عن نافع. وعن الأوزاعي، عن الزهري ويحيى بن سعيد وغيرك يدخل بين الأوزاعي ونافع عبد الله بن عامر، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقرة وغيرهما فما يحملك على هذا قال: أنبل الأوزاعي عن هؤلاء قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء، وهؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي.

قال: فلم يلتفت إلى قولي.

تهذيب التهذيب (١١/١٥١، . . . ، ١٥٥).

كما سبقت بعض أقوال العلماء عنه عند حديث رقم(١٩) وأنه يدلس بالتسوية.

وقال المعلمي: وأعله ابن الجوزي بأن الوليد يدلس التسوية يعني فلعل ابن جريج إنما رواه عن رجل عن عطاء، وعكرمة فأسقط الوليد وجعله عن عطاء، وعكرمة فتكون البلية من ذاك الرجل. قال ذلك في تعليقه على الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص ٤٣).

الثالثة: فيه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي. تكلم فيه من جهة حفظه. =

. . . .

= قال أبو حاتم: صدوق مستقيم الحديث ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين وكان عندي لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم وكان لا يميز. وقال أبو داود: ثقة يخطىء كما يخطىء الناس. وقال يعقوب بن سفيان كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول. فإن وقع فيه شيء فمن النقل وسليمان ثقة، تهذيب التهذيب (٢٠٧/٤، ٢٠٨).

قال المعلمي ــ معلقاً على قول يعقوب بن سفيان ــ : يعني أن أصول كتبه كانت صحيحة، ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء ثم يحدث عن تلك الأجزاء فقد يقع له خطأ عند التحويل فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به. وأحسب بلية هذا الخبر من ذاك، كأنه كان في أصل سليمان خبر آخر فيه «حدثنا الوليد. حدثنا ابن جريج» وعنده هذا الخبر بسند آخر إلى ابن جريج فانتقل نظره عند النقل من سند الخبر الأول إلى سند الثاني فتركب هذا الخبر على ذاك السند وكأن هذا إنما اتفق له أخيراً فلم يسمع الحفاظ الأثبات كالبخاري، وأبي زرعة وأبي حاتم منه هذا الجزء ولو سمعه أحدهم لنبهه ليراجع الأصل.

قال ذلك في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٤٣).

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بهذا الإسناد أقل أحواله أن يكون ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: عند الطبراني وابن الجوزي. وقد بين ابن الجوزي علته. بأنه حديث لا يصح، محمد بن إبراهيم مجروح وأبو صالح متروك.

● **الطريق الثالث**: وفيه العلتان وهما الأولى والثانية اللتان في الطريق الأول. وفيه أيضاً النقاش شيخ الدارقطني.

قال ابن الجوزي: أنا لا أتهم به إلا النقاش شيخ الدارقطني قال طلحة بن محمد كان يكذب. وقال البرقاني: كل حديثه منكر. وقال الخطيب: أحاديثه مناكير.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أنه بسند الحاكم ضعيف، وأما بسند الطبراني، وابن الجوزي وسند ابن الجوزي الثاني فهو ضعيف جداً ــ والله تعالى أعلم ــ .

٧٤ ــ حديث العباس في صلاة التسبيح.

عزاه الحاكم إلى النسائي. قال جامعه: لم أره فيه[١].

---

(١) قوله: (عزاه الحاكم... إلخ) ليس في التلخيص بل إن الذهبي بعدما ساق الحديث قال: أخرجه أبو داود والنسائي، وابن خزيمة في الصحيح ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن بشر، فهذا الاختصار من تصرف ابن الملقن.

٧٤ ــ المستدرك (١ / ٣١٨): أخبرنا أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد، ثنا جعفر بن محمد بن الحسين بن عبد الله، ثنا بشر بن الحكم العبدي، ثنا موسى بن عبد العزيز القنباري ــ بعدن ــ وأخبرنا أبو بكر أحمد بن إسحاق، أنبأ إبراهيم بن إسحاق بن يوسف، ثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم بن حبيب الهلالي: ثنا موسى بن عبد العزيز أبو شعيب الذي يقال له القنباري بعدن حدثنا الحكم بن أبان: حدثني عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال للعباس بن عبد المطلب: «يا عباس يا عماه، ألا أعطيك، ألا أحبوك، ألا أفعل بك عشر خصال: إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك، أوله وآخره، قديمه وحديثه، خطأه وعمده، صغيره وكبيره، سره وعلانيته، أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة قلت وأنت قائم: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر خمس عشرة مرة، ثم تركع، فتقول: وأنت راكع عشراً ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً. ثم تسجد فتقولها عشراً. ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً ثم تسجد فتقولها عشراً ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً فذلك خمسة وسبعون في كل ركعة. تفعل في أربع ركعات إن استطعت أن تصليها في كل يوم فافعل، فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة، فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة، فإن لم تفعل ففي عمرك مرة».

تخريجه:

١ ــ رواه أبو داود «بمثله» كتاب الصلاة، باب: صلاة التسبيح (٢ / ٢٩). (ح ١٢٩٧). =

. . . .

=

٢ ــ ورواه ابن خزيمة «بمثله» كتاب الصلاة، باب: صلاة التسبيح إن صح الخبر فإن في هذا الإسناد شيئاً (٢/٢٢٣، ٢٢٤)، (ح ١٢١٦).

٣ ــ ورواه البيهقي «بمثله» كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة التسبيح (٣/٥١، ٥٢).

٤ ــ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب الصلاة ــ ١٩٠، باب: ما جاء في صلاة التسبيح (١/٤٤٣)، (ح ١٣٨٧).

رووه من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم. حدثنا موسى بن عبد العزيز. حدثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة عن ابن عباس بنحوه مرفوعاً.

قلت: أما عزو الحاكم الحديث للنسائي وموافقة الذهبي له. فالظاهر أن النسائي لم يروه فقد أورد الحديث المزي في تحفة الأشراف (٥/١٢٣، ح ٦٠٣٨ و ٩/١٩٩، ح ١٢٠١٥).

ولم ينسبه إلى النسائي، فعلى هذا يكون تعقب ابن الملقن في محله.

ورواه الحاكم من طريق إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس (١/٣١٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث لم يتعقب الحاكم في صحته وإنما تُعقِب في نسبته للنسائي.

والحديث روى من طريقين عن الحكم بن أبان.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه. وفيه موسى بن عبد العزيز أبو شعيب.

قال ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ (٢/٢٨٦).

وقال الذهبي في الكاشف: قال ابن معين، والنسائي: ليس به بأس (٣/١٨٦).

لكن قال في الميزان: لم يذكره أحد في كتب الضعفاء ولكن ما هو بالحجة.

وقال أيضاً: حديثه من المنكرات، لا سيما والحكم بن أبان ليس بالثبت ــ يقصد حديث التسبيح هذا ــ (٤/٢١٣).

=

. . . .

= وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن المديني: منكر الحديث ووثقه ابن حبان، وقال: ربما أخطأ ص ٣٩١.

● **الطريق الثاني**: وهو طريق الحاكم فقط وفيه إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني.

قال ابن حجر في التقريب: ضعيف وصل مراسيل (١/ ٣٤).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: متروك (ص ٩ ت ١٧٢).

وقال في الميزان: تركوه وقلّ من مشاه (١/ ٢٧).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن معين: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: ساقط (ص ١٦، ١٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم الأول ومن وافقه ضعيف لضعف موسى. وأما بإسناد الحاكم الثاني فإنه ضعيف جداً، لأن فيه إبراهيم بن الحكم وهو متروك. إلا أن للحديث شاهداً عن ابن عمر قاله رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لجعفر بن أبي طالب. رواه الحاكم (١/ ٣١٩) وصححه ووافقه الذهبي.

وله أيضاً شاهد آخر عند الترمذي عن أبي رافع قاله الرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ للعباس.

رواه الترمذي: «بنحو حديث ابن عباس» كتاب الصلاة ــ ٣٥٠، باب: ما جاء في صلاة التسبيح (٢/ ٣٥٠، ٣٥١/ ٤٨٢)، وقال: هذا حديث غريب من حديث أبي رافع.

قلت: لكن في سنده سعيد بن أبي سعيد المدني.

قال الحافظ في التقريب: مجهول ١/ ٢٩٧.

وقال الذهبي في الكاشف: مجهول وقد وثق ١/ ٣٦١. =

. . . .

= فعلى هذا فالحديث بهذا الإسناد ضعيف. فيكون بطريق الحاكم الأول حسناً لغيره لاعتضاده بتلك الشواهد وقد أورد الحاكم صفة صلاة التسبيح عن عبد الله بن المبارك، وقال: رواة هذا الحديث عن ابن المبارك كلهم ثقات أثبات ولا يتهم عبد الله أن يعلمه ما لم يصح عنده سنده (١/٣١٩، ٣٢٠) ووافقه الذهبي على هذا.

كما أورد صفة صلاة التسبيح عن عبد الله بن المبارك، الترمذي. كتاب الصلاة ـ ٣٥٠، باب: ما جاء في صلاة التسبيح (٢/٣٤٨، ٣٤٩).

فمما مضى يتبين أن الحديث الظاهر بتلك الطرق والشواهد صحيح لغيره ـ والله تعالى أعلم ـ.

٧٥ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً: «الركعتان قبل صلاة الفجر إدبار النجوم، والركعتان [بعد][1] المغرب إدبار السجود».

قال: صحيح. قلت: فيه [رشدين][2] بن كريب وقد ضعفه أبو زرعة، والدارقطني.

---

(١) في (أ)، (ب) (قبل) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٣٢٠)، وكذا من أخرجه قال: بعد.

(٢) في (أ) (مرشد) وبهامشها (صوابه رشدين بن كريب) وفي (ب) (رشد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه (١/٣٢٠) وكذا التقريب (١/٢٥١).

٧٥ ـ المستدرك (١ / ٣٢٠): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، ثنا محمد بن أحمد بن هارون العودي، ثنا محمد بن يحيى بن أبي سمينة، ثنا محمد بن فضيل، حدثنا رشدين بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «الركعتان قبل صلاة الفجر ادبار النجوم، والركعتان بعد المغرب ادبار السجود».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بلفظه» مع تقديم وتأخير. كتاب التفسير ـ ٥٣، باب: من سورة الطور (٥/٣٩٢، ٣٩٣)، (ح ٣٢٧٥).

وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن فضيل، عن رشيدين بن كريب. وسألت محمد بن إسماعيل عن محمد، ورشدين بن كريب أيهما أوثق؟ قال: ما أقربهما، ومحمد عندي أرجح.

٢ ـ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٢٦/١٦٣) سورة ق.

رواه من طريق محمد بن فضيل، عن رشدين بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس به مرفوعاً.

٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور (٦/ ١١٠) ونسبه لابن أبي حاتم، وابن مردويه.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه رشدين بن كريب بن أبي مسلم الهاشمي مولاهم. قال أحمد: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال ابن المديني، وابن نمير، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: ضعيف. تهذيب التهذيب (٣/٢٧٩). وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٢٥١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن رشدين ضعيف، فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً وقد ضعفه الترمذي. ـ والله أعلم ـ.

٧٦ ـ حديث [ابن][١] أبـي أوفى في صلاة الحاجة.

قال: أخرجته شاهداً، وفائد مستقيم الحديث. قلت: [بل][٢] متروك.

---

(١) ليست في (أ)، (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا من الكتب المخرجة للحديث.

(٢) ليست في (أ)، (ب)، وما أثبته من التلخيص (١/٣٢٠).

٧٦ ـ المستـدرك (١ / ٣٢٠): أخبرني أحمد بـن محمد بن سلمـة العنزي، ثنـا عثمان بن سعيد الدارمي، وأخبرني عبـد الله بن محمد الصيـدلاني، ثنا محمد بن أيوب، قالا: ثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا فائـد أبو الـورقاء العطار، عن عبد الله بن أبـي أوفى، قال: خرج علينا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوماً فقعد فقال: «من كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن وضوءه ثم ليصل ركعتين ثم يثني على الله ويصلي على النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، أسألك عزائم مغفرتك، والعصمة من كل ذنب، والسلامة من كل إثم».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الصلاة ـ ٣٤٨، باب: ما جاء في صلاة الحاجة (٢/٣٤٤، ٣٤٥)، (ح ٤٧٩).

وقال: هذا حديث غريب وفي إسناده مقال.

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه»، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الحاجة (١/٤٤١، ح ١٣٨٤).

٣ ـ وأورده ابن الجوزي في الموضوعات «بنحوه» (٢/١٤٠)، وذكر بعض أقوال العلماء فيه الآتية بعد.

رووه من طريق فائـد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن أبـي أوفى به مرفوعاً وهو طريق الحاكم. =

. . . .

\=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه فائـد بن عبد الرحمن الكوفي أبو الورقاء.

قال أحمد: متروك. وقال ابن معين: ضعيف، وليس بثقة، وليس بشيء. وقال ابن أبـي حاتم: سمعت أبـي وأبا زرعة يقولان: لا يشتغل به. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو داود: ليس بشيء. وضعفه الساجي، والعقيلي والدارقطني. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.

تهذيب التهذيب (٨/٢٥٥، ٢٥٦).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك اتهموه (٢/١٠٧).

وقال الذهبـي في الكاشف: تركوه (٢/٣٧٨).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال البخاري: منكر الحديث ص ٣٠٧.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن فائداً أبا الورقاء متروك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ وأما قول الحاكم أخرجته شاهداً فإنه لم يذكر الأصل الذي استشهد له هنا. ــ والله أعلم ــ.

٧٧ ـ حديث عبد الرحمن بن عوف [مرفوعاً][1]: «من سها في صلاة[2] في ثلاث وأربع، فليتم، فإن الزيادة خير من النقصان».

[قال: صحيح][3]. قلت فيه عمار بن مطر الرهاوي. وقد تركوه.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) والحديث مرفوع كما في المستدرك وتلخيصه.
(٢) في المستدرك (صلوته) وفي التلخيص (صلاته)، وما أثبته من (أ)، (ب).
(٣) ليست في (أ)، وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٣٢٤).

٧٧ ـ المستدرك (١/٣٢٤): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد السلام، ثنا جعفر بن محمد بن الفضل الراسبي، ثنا عمار بن مطر الرهاوي، ثنا عبد الرحمن بن ثابت عن أبيه، عن مكحول، عن كريب ـ مولى ابن عباس ـ، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من سها في صلاته في ثلاث، وأربع، فليتم، فإن الزيادة خير من النقصان».

تخريجه:
لم أجد من أخرجه غير الحاكم.
وقد أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط (٢/٦١١)، وقال: ضعيف.
وأورده المناوي في الفيض (٦/١٥٦)، وذكر تصحيح الحاكم وتعقب الذهبي له وسكت عليه.
وقال الألباني في ضعيف الجامع (٥/٢٠٨) ضعيف جداً.
لكن أورده صاحب كنز العمال وقال: أخرجه الحاكم والنسائي (٧/٤٧٢)، إلا أنني لم أجده في السنن للنسائي كما أن المزي لم يذكر أن النسائي أخرجه ولم يذكر هذا الحديث عند رواية عبد الله بن عباس عن عبد الرحمن بن عوف (٧/٢١١). =

= بل ولا في مسند ابن عوف كله ــ والله أعلم ــ .

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عمار بن مطر الرهاوي.

قال الذهبي في الميزان: هالك وثقة بعضهم ومنهم من وصفه بالحفظ.

قال عبد الله بن سالم: كان حافظاً للحديث ــ وأورد لـه حديثاً في المشي إلى الصلاة ــ قال عبد الله بن سالم فكان الناس ينكرون هذا على عمار.

وقال العقيلي: يحدث عن الثقات بالمناكير. وقال أبو حاتم الرازي: كان يكذب. وقال ابن عدي: أحاديثه بواطيل. وقال الدارقطني: ضعيف الميزان (٣/١٦٩، ١٧٠)، لسان الميزان (٤/٢٧٥، ٢٧٦).

وقال ابن حبان: يسرق الحديث ويقلبه (٢/١٩٦).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: قال ابن عدي وغيره: متروك (ص ٢٢٣، ت ٢٩٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عمار بن مطر متروك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً وعلى ذلك جرى الألباني كما سبق ــ والله أعلم ــ .

٧٨ ــ حديث مروان في سؤال ابن عباس عن سنة الاستسقاء.

قال: صحيح. قلت: فيه [محمد بن عبد العزيز] بن عبد الملك وقد ضعف.

---

(١) في (أ)، (ب) والتلخيص (عبد العزيز) وما أثبته هو الصواب، لأن عبد العزيز لم يضعف وإنما هو مجهول وسيأتي توضيح ذلك في دراسة الإسناد.

٧٨ ــ المستدرك (١ / ٣٢٦): حدثني علي بن حمشاد العدل، ثنا هشام بن علي السوسي، حدثني سهيل بن بكار، حدثنا محمد بن عبد العزيز بن عبد الملك عن أبيه، عن طلحة بن يحيى قال: أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء فقال: سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين إلا أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قلب رداءه فجعل يمينه على يساره، ويساره على يمينه فصلى الركعتين، يكبر في الأولى سبع تكبيرات وقرأ:

﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾

وقرأ في الثانية:

﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ﴾.

وكبّر فيها خمس تكبيرات.

تخــريجــه:

١ ــ رواه البزار «بنحوه مختصراً» أبواب الاستسقاء، باب: التكبير في صلاة الاستسقاء (١/٣١٦، ٣١٧)، (ح ٦٥٩) وقال: لا نعلمه عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد.

٢ ــ ورواه الدارقطني «بلفظ مقارب» كتاب الاستسقاء (٢/٦٦)، (ح ٤).

٣ ــ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب صلاة الاستسقاء، باب: الدليل على أن السنة في الاستسقاء السنة في صلاة العيدين (٣/٣٤٨) عن الحاكم. من طريق محمد بن عبد العزيز، عن أبيه، عن طلحة قال: أرسلني مروان إلى ابن عباس فذكره. وهو طريق الحاكم. =

. . . .

٤ ــ ورواه أبو داود «بمعناه» كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة الاستسقاء (٣٠٢/١)، (ح ١١٦٥).

٥ ــ ورواه الترمذي «بمعناه» كتاب الصلاة ــ ٣٩٥ باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (٤٤٥/٢)، (ح ٥٥٨) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٦ ــ ورواه النسائي «بمعناه» كتاب الاستسقاء، باب: الحال التي يستحب أن يكون الإمام عليها إذا خرج (١٥٦/٣).

٧ ــ ورواه أحمد «بمعناه» (٢٦٩/١).

ــ ورواه الحاكم «بمعناه» (٣٢٦/١).

رووه من طريق هشام بن إسحاق بن عبد الله بن كنانة عن أبيه قال: أرسلني الوليد بن عقبة ــ وهو أمير المدينة ــ إلى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فأتيته فقال: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خرج متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلى فلم يخطب خطبتكم هذه، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع، والتكبير. وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيدين.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ابن عباس.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري.

قال الألباني بعد قول الحاكم صحيح. وقد تعقبه الذهبي بقوله: **قلت**: ضعف عبد العزيز ولعله أراد ــ يعني الذهبي ــ أن يكتب عمر بن عبد العزيز.

أقول: الصواب محمد بن عبد العزيز ــ فسبقه القلم فكتب عبد العزيز وإلا فإن عبد العزيز لم يضعف وإنما هو مجهول والمضعف ابنه وسمي الحاكم جده عبد الملك وهو خطأ لعله من الناسخ. انتهى.

وقال البخاري عن محمد: منكر الحديث. ويقال: بمشورته جلد الإمام مالك. =

= وقال النسائي: متروك وقال الدارقطني: ضعيف الميزان (٣/٦٢٨).
وقال العظيم آبادي في التعليق المغني ــ بعد قول الحاكم: صحيح ــ: وفي تصحيحه نظر، لأن محمد بن عبد العزيز هذا قال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث وقال ابن القطان: أبوه عبد العزيز مجهول الحال (٢/٦٦، ٦٧) بذيل السنن للدارقطني. ويؤيد ذلك أيضاً أن الهيثمي عندما أورد الحديث في المجمع قال: رواه البزار وفيه محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري وهو متروك.
قلت: فعلى هذا يتبين أ ن المضعف هو محمد بن عبد العزيز وهو متروك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً. وقد جرى الألباني في الإرواء (٣/١٣٤) على أنه بهذا الإسناد ضعيف جداً.
● **الطريق الثاني**: وهو طريق الحاكم الثاني والترمذي ومن وافقهما.
قال الترمذي عنه: حديث حسن صحيح.
لكن قال الألباني في الإرواء: قلت: إسناده حسن ورجاله ثقات غير هشام بن إسحاق قال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات وروي عنه جماعة من الثقات (٣/١٣٤) نقله من التهذيب (١١/٣١، ٣٢) انتهى.
وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (٢/٣١٧).
وقال الذهبي في الكاشف: صدوق (٣/٢٢١).
وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو حاتم: شيخ (ص ٤٠٩).
قلت: الظاهر أنه حسن الحديث، فقد صحح له الترمذي، وذكره ابن حبان في الثقات وحسن حديثه الألباني. وقال الذهبي ــ صدوق.
الحكم على الحديث:
قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم الأول ضعيف جداً وأما بإسناده الثاني فإنه حسن ولا ينجبر طريقه الأول لعدم قابليته للانجبار ــ والله أعلم ــ أما أن الصلاة ركعتين وقلب الرداء فقد ثبت في الصحيح من حديث عبد الله بن زيد. رواه البخاري انظر فتح الباري ــ ٤ باب: تحويل الرداء في الاستسقاء (٢/٤٩٧، ٤٩٨، ح ١٠١٢).

٧٩ ـ حديث محمد بن عبد الله بن أبـي جعفر الرازي حدثني أبـي، عن أبيه، عن الربيـع بن أنس، عن أبـي العالية عن أُبـيّ بن كعب في الكسوف.

قـال: رواتـه صـادقـون. قلت: خبـر منكـر، وعبـد الله [بن أبـي جعفر][1] ليس بشيء وأبوه فيه لين.

---

(١) ليس في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص وذلك للتوضيح.

٧٩ ـ المستـدرك (١ /٣٣٣): أخبرني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن موسى القاضي ببخارى، أنبأنا محمد بن أيوب، أنبأنـا محمد بن عبـد الله بن أبـي جعفر الرازي. حدثني أبـي، عن أبيه، عن الربيـع بن أنس، عن أبـي العالية، عن أُبـيّ ابن كعب قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وأن النبـي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ صلى بهم فقرأ سورة من الطوال، وركـع خمس ركعات، وسجد سجدتين، ثم قام الثانية فقرأ من الطوال، ثم ركـع خمس ركعات، وسجد سجدتين، ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو، حتى تجلى كسوفها.

تخـريجـه:

١ ـ رواه أبـو داود «بمثله» كتاب الصـلاة، بـاب: صـلاة الكسـوف (٢/٣٠٧، ٣٠٨، ح ١١٨٢).

من طريق محمد بن عبد الله بن أبـي جعفر الـرازي، عن أبيه، عن أبـي جعفر الرازي، عن الربيـع بن أنس، عن أبـي العالية، عن أُبـيّ بن كعب فذكره.

ـ ورواه أبو داود أيضاً «بلفظه الأول» ونفس رقم الحديث.

٢ ـ ورواه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند «بنحوه» (٥/١٣٤).

٣ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب صلاة الكسوف، باب: من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل ركعة أربـع ركعات (٣/٣٢٩) وقال: لم يحتـج بمثله صاحبا الصحيـح. =

. . . .

= روياه من طريق عمر بن شقيق. حدثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية عن أُبيّ بن كعب.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الله بن أبي جعفر، وأبوه.

أولاً: عبد الله بن أبي جعفر الرازي وهذا عند الحاكم وأبي داود فقط.

قال محمد بن حميد: عبد الله بن أبي جعفر كان فاسقاً سمعت منه عشرة آلاف حديث فرميت بها. وقال أبو زرعة: ثقة صدوق. وقال ابن عدي: بعض حديثه مما لا يتابع عليه وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر روايته من غير روايته عن أبيه. وقال الساجي: فيه ضعف. وقال محمد بن حميد: قال عبد الله بن أبي جعفر: كان عمار فاسقاً. تهذيب التهذيب (١٧٦/٥، ١٧٧).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء ت ٢١٤١).

وقال الذهبي في الكاشف: وثق وفيه شيء (٧٨/٢).

لكن قال في ديوان الضعفاء: ضعيف (ص ١٦٥، ٢١٤١).

قلت: فالذي يظهر أن عبد الله هذا ضعيف، لكنه لم يتفرد بالحديث بل تابعه عمر بن شقيق البصري. عند أبي داود، وعبد الله بن أحمد، والبيهقي.

وقال الحافظ في التقريب: مقبول (٥٧/٢).

وقال الذهبي في الكاشف: وثق (٣١٤/٢)، لكن قال في ديوان الضعفاء: حديثه مقارب (ص ٢٢٧، ت ٣٠٦٣).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن حبان (ص ٢٨٣، ٢٨٤).

قلت: الظاهر أنه مقبول: كما لخص حاله ابن حجر بذلك وأما قول الذهبي وثق فإنه لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال ابن حزم لا يدرى من هو، تهذيب التهذيب (٤٦٣/٧)، لكن مدار الحديث عندهم على أبي جعفر الرازي التميمي مولاهم. =

= قال أحمد: ليس بقوي. وقال مرة: صالح الحديث. وقال ابن معين: كان ثقة وقال مرة: يكتب حديثه، ولكنه يخطىء، وقال مرة: صالح. وقال مرة: ثقة وهو يغلط. وقال ابن المديني: يخلط فيما روي عن مغيرة ونحوه. وقال مرة: هو عندنا ثقة. وقال ابن عمار الموصلي: ثقة. وقال عمرو بن علي: فيه ضعف وهو من أهل الصدق سيء الحفظ. وقال أبو زرعة: شيخ يهم كثيراً.

وقال أبو حاتم: ثقة صدوق صالح الحديث. وقال زكريا الساجي: صدوق ليس بمتقن. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن خراش: صدوق سيء الحفظ.

وقال ابن عدي: أحاديثه عامتها مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به. وقال ابن سعد: كان ثقة. وقال ابن حبان: كان ينفرد عن المشاهير بالمناكير لا يعجبني الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق الثقات. وقال العجلي: ليس بالقوي وقال الحاكم: ثقة. وقال ابن عبد البر هو عندهم ثقة. تهذيب التهذيب (١٢/٥٦، ٥٧).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيره (٢/٤٠٦).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو زرعة يهم كثيراً. وقال النسائي: ليس بالقوي، ووثقه أبو حاتم (٣/٣٢٢).

قلت: الذي يظهر أن أبا جعفر قد اختلفت أقوال العلماء فيه فحديثه حسن إن شاء الله. خصوصاً فيما كان عن غير مغيرة، وهذا منها.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف عبد الله بن أبي جعفر وكذا الطريق الثاني ضعيف أيضاً فيجبر كل منهما الآخر فيكون حديثهما حسناً لغيره وأما أبو جعفر فهو حسن الحديث كما سبق.

لأنه ضعف بسبب روايته عن مغيرة وهذا ليس منها.

٨٠ ــ حديث شرحبيل بن سعد عن جابر مرفوعاً في صفة صلاة الخوف.

قال: صحيح. قلت: شرحبيل قال ابن أبي ذئب: كان متهماً. وقال الدارقطني: ضعيف.

---

٨٠ ــ المستدرك (١ / ٣٣٦): أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، ثنا سعيد ابن أبي مريم، أنبأ يحيى بن أيوب، حدثني يزيد بن الهاد، حدثني شرحبيل بن سعد، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في صلاة الخوف قال: قام رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وطائفة من خلفه، وطائفة من وراء الطائفة التي خلف رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قعود، وجوههم كلهم إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فكبّر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فكبّرت الطائفتان، فركع، فركعت معه الطائفة التي خلفه، والآخرون قعود، ثم سجد فسجدوا أيضاً، والآخرون قعود. ثم قام، ونكصوا خلفه حتى كانوا مكان أصحابهم قعود، وأتت الطائفة الأخرى، فصلى بهم ركعة وسجدتين ثم سلم. والآخرون قعود. ثم سلم. فقامت الطائفتان كلتاهما، فصلوا لأنفسهم ركعة وسجدتين، ركعة وسجدتين.

تخــريجــه:

١ ــ رواه ابن خزيمة في صحيحه «بمثله» كتاب الصلاة ــ ٦١٤ باب: في صفة الخوف (٢/٢٩٦، ٢٩٧)، (ح ١٣٥١).

من طريق يحيى بن أيوب. حدثني يزيد بن الهاد. حدثني شرحبيل أبو سعد عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في صلاة الخوف.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وابن خزيمة شرحبيل بن سعد أبو سعد الخطمي المدني مولى الأنصار. =

. . . .

= روي عن مالك أنه قال: ليس بثقة. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: ضعيف يكتب حديثه. وقال ابن سعد: ليس يحتج به. وقال أبو زرعة: لين. وقال النسائي: ضعيف. وقال الدارقطني: ضعيف يعتبر به وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن أبي ذئب كان شرحبيل متهماً وأخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما تهذيب التهذيب (٤/٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق اختلط بآخره (١/٣٤٨).

وقال الذهبي في الكاشف: قال ابن عيينة: كان مفتياً لم يكن أحد أعلم بالمغازي والبدريين منه فاحتاج فاتهموه فيما أرى وقال الدارقطني: ضعيف (٢/٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن شرحبيل بن سعد ضعيف، فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٨١ ـ حديث [أبـي الـدرداء][(١)] في رقية مسـك البـول بـدعـاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

قال: فيه زيادة بن محمد وهو مصري مقل. قلت: قال البخاري: وغيره: منكر الحديث.

---

(١) في (أ)، (ب) (أُبـيّ بن كعب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا الكتب المخرجة للحديث.

٨١ ـ المستـدرك (١ / ٣٤٣ ـ ٣٤٤): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ أحمد بن إبراهيم بن ملحان، ثنا يحيى بن بكير، حدثني الليث بن سعد، عن زيادة بن محمد الأنصاري، عن محمد بن كعب القرظي، عن فضالة بن عبيـد: أن رجلين أقبلا يلتمسان الشفـاء من البول فـانطلق بهـما إلى أبـي الدرداء فذكرا وجـع أنثييهما له. فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من اشتكى منكم شيئاً، أو اشتكاه أخ له، فليقل: ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء، والأرض، كما رحمتك في السماء، فاجعل رحمتك في الأرض، واغفر لنا ذنوبنا وخطايانا أنك رب الطيبين، فأنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجـع، فيبرأ إن شاء الله تعالى».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل ٣٦٤).

٢ ـ ورواه أبو داود «بمثله» بدون ذكر الرجلين في أوله وقصتهما. كتاب الطب، باب: كيف الرقي (٤/١٢)، (ح ٣٨٩٢).

٣ ـ ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة «بنحوه»، باب: ما يقول من كان به أسر (ص ٥٦٦)، (ح ١٠٣٧).

رووه من طريق الليث بن سعد، عن زيادة بن محمد، عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد، عن أبـي الدرداء مرفوعاً. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه زيادة بن محمد الأنصاري.

قال البخاري، والنسائي، وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن عدي: أظنه مدنياً لا أعلم له إلا حديثين أو ثلاثة ومقدار ما له لا يتابع عليه.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي المناكير عن المشاهير. فاستحق الترك. وقال الحاكم: مصري مقل. تهذيب التهذيب (٣/٣٩٢، ٣٩٣).

وقال ابن حجر في التقريب: منكر الحديث (١/٢٧١).

وقال الذهبي في الكاشف: قال البخاري: منكر الحديث (١/٣٣٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن زيادة بن محمد منكر الحديث، فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٨٢ ـ حديث أحمد بن عبد الجبار. حدثنا يونس بن بكير. حدثنا يحيى بن أيوب البجلي. حدثنا أبو زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن الرجل لتكون له المنزلة عند الله فما يبلغها بعمل فلا [يزال](١) يبتليه بما يكره حتى يبلغه ذلك».

قال: صحيح الإسناد. قلت: يحيى، وأحمد ضعيفان، وليس يونس بالحجة.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٣٤٤).

٨٢ ـ المستدرك (١/٣٤٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أحمد بن عبد الجبار، حدثنا يونس بن بكير، حدثنا يحيى بن أيوب البجلي، أنبأنا أبو زرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن الرجل تكون له المنزلة عند الله، فما يبلغها بعمل، فلا يزال يبتليه بما يكره حتى يبلغه ذلك».

تخريجه:

١ ـ رواه ابن حبان في صحيحه «بلفظ مقارب» موارد. كتاب الجنائز، باب: فيمن أصابه ألم (ص ١٧٩، ح ٦٩٣).

من طريق محمد بن العلاء بن كريب. حدثنا يونس بن بكير. حدثنا يحيى بن أيوب البجلي. حدثنا أبو زرعة، حدثنا أبو هريرة به مرفوعاً.

ـ وأورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه لابن حبان والحاكم عن أبي هريرة قال: وتعقب (١/١٩٨)

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع عن أبي هريرة وقال: رواه أبو يعلى ورجاله ثقات (٢/٢٩٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ثلاثة تكلم فيهم الذهبي وعند ابن حبان اثنان فقط. =

= الأول: أحمد بن عبد الجبار بن محمد بن عمير بن حاجب بن زرارة التميمي العطاردي وهذا فقط عند الحاكم. قال ابن أبـي حاتم: كتبت عنه وأمسكت عن الرواية عنه لكثرة كلام الناس فيه وقال مطين: كان يكذب. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم تركه ابن عقدة وقال ابن عدي: رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه وكان ابن عقدة لا يحدث عنه ولا يعرف له حديث منكر وإنما ضعفوه لأنه لم يلق من يحدث عنهم. وقال الدارقطني: لا بأس به أثنى عليه أبو كريب.

وقال أبو عبيدة ابن أخي هناد بن السري: ثقة. تهذيب التهذيب (١/٥١، ٥٢).

وقال ابن حجر في التقريب ضعيف وسماعه للسيرة صحيح (١/١٩).

قلت: الظاهر أن أحمد بن عبد الجبار ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر بذلك.

لكن أحمد لم يتفرد بالحديث بل تابعه محمد بن العلاء بن كريب الهمداني.

أبو كريب الكوفي وهو ثقة حافظ كما في التقريب (٢/١٩٧) وذلك عند ابن حبان.

الثاني: يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي وهذا عند الحاكم وابن حبان. قال ابن معين ثقة. وقال مرة: كان صدوقاً. وقال عثمان بن سعيد: لا بأس به وقال أبو خيثمة قد كتبت عنه. وقال العجلي: لا بأس به. وقال ابن أبـي حاتم: سئل أبو زرعة أي شيء ينكر عليه؟ قال: أما في الحديث فلا أعلمه. وسئل عنه أبـي؟ فقال: محله الصدق. وقال أبو داود: ليس هو بحجة. وقال النسائي: ليس بالقوي وقال مرة: ضعيف.

وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن نمير: ثقة رضيّ. وقال عبيد بن يعيش: كان ثقة. وقال ابن عمار: هو اليوم ثقة عند أصحاب الحديث. وقال الساجي: كان ابن المديني لا يحدث عنه وهو عندهم من أهل الصدق. وقال أحمد: قد كتبت عنه. وقال ابن أبـي شيبة: فيه لين، تهذيب التهذيب =

. . . .

= (١١/٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦). وقال ابن حجر في التقريب: يخطىء (٢/٣٨٤).

وقال الذهبي في الكاشف: قال ابن معين: صدوق. وقال أبو داود: ليس بحجة يوصل كلام ابن إسحاق بالأحاديث (٣/٣٠٣).

قلت: الذي يظهر أن أقل أحواله أنه صدوق.

الثالث: يحيى بن أيوب بن أبي زرعة البجلي الكوفي.

قال ابن معين: ليس به بأس. وقال مرة: ضعيف. وقال مرة: صالح.

وقال الآجري: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به. وقال البزار: ثقة. تهذيب التهذيب (١١/١٨٦).

وقال ابن حجر في التقريب: لا بأس به (٢/٣٤٣).

فالذي يظهر أنه كما لخص حاله ابن حجر لا بأس به.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بسند الحاكم ضعيف لضعف أحمد بن عبد الجبار. لكنه لم يتفرد بالحديث بل تابعه محمد بن العلاء عند ابن حبان وهو ثقة كما سبق، إلا أن في سندهما يونس بن بكير وهو صدوق. ويحيى بن أيوب وهو لا بأس به.

فعلى ذلك فالحديث حسن، ويكون بإسناد الحاكم حسناً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٨٣ ـ حديث ابن أبـى أوفى في النهي عن [المراثي][١].

قال: صحيـح[٢]. قلت: فيه إبراهيم الهجري وقد ضعفوه.

---

(١) في (أ) (المرابي) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٣٦٠).

(٢) في المستدرك قال: صحيح وإبراهيم ابن مسلم الهجري لم ينقم عليه بحجة.

٨٣ ـ المستـدرك (١/٣٥٩ ـ ٣٦٠): حدثنا علي بن حمشاد العدل، ثنا محمد بن مندة: ثنا بكر بن بكار، وأخبرني عبد الرحمن بن الحسن القاضي، ثنـا إبـراهيم بن الحسين، ثنـا آدم ابن أبـي أياس، وحـدثنا أحمـد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبـي، ثنا محمد بن جعفر: قالوا: ثنا شعبة: عن إبراهيم الهجري، عن عبد الله بن أبـي أوفى قال: توفيت بنت له فتبعها على بغلة يمشي خلف الجنازة. ونساء يرثينها، فقال: يرثين أو لا يرثين، فإن رسول الله ـ صـلَّى الله عليه وسلَّم ـ نهى عن المراثي، ولتفض إحداكن من عبرتها ما شاءت، ثم صلى عليها، فكبّر عليها أربعاً، ثم قام بعد الرابعة قدر ما بين التكبيرتين، يستغفر لها ويدعو، وقال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يصنـع هكذا.

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٤/٣٥٦).

٢ ـ ورواه أبو داود الطيالسي «بنحوه» كتاب الجنائز، باب: تحريم النياحة على الميت (١/١٥٨)، (ح ٧٥١) منحة المعبود.

٣ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه» متفرقاً. فروى قصة صلاة عبد الله على ابنته في كتـاب الجنائـز ـ ٢٤ باب: مـا جاء في التكبير على الجنازة أربعاً (١/٤٨٢)، (ح ١٥٠٣).

وروى قوله: «نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن المراثي» ٥٣ في باب: ما جاء في البكاء على الميت (١/٥٠٧)، (ح ١٥٩٢).

رووه من طريق إبراهيم الهجري عن عبد الله بن أبـي أوفى به مرفوعاً. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الكوفي المعروف بالهجري.

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال النسائي منكر الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه.

وقال أحمد: كان رفاعاً، وضعفه. وقال ابن سعد: كان ضعيف الحديث.

وقال البزار: رفع أحاديث وقفها غيره تهذيب التهذيب (١/١٦٤، ١٦٥).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث رفع موقوفات (١/٤٣، ت ٢٨١).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعف (١/٩٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن إبراهيم الهجري ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٨٤ ـ حديث الزهري عن ابن المسيب قال: قال علي: غسلت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فذهبت [أنظر(١)] ما يكون من الميت فلم أر شيئاً. . . الحديث.

قال: على شرطهما. قلت: فيه انقطاع.

---

(١) في (أ) (لأنظر) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٣٦٢).

٨٤ ـ المستدرك (١ / ٣٦٢): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: قال علي بن أبي طالب: غسلت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فذهبت أنظر ما يكون من الميت فلم أر شيئاً وكان طيباً ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حياً وميتاً، ولي دفنه، وإجنانه دون الناس أربعة: علي والعباس والفضل، وصالح مولى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولحد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لحداً، ونصب عليه اللبن نصباً.

تخريجه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الجنائز، باب: ما يؤمر به من تعاهد بطنه وغسل ما كان به من أذى (٣/٣٨٨).

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه مختصراً» كتاب الجنائز، باب: ما جاء في غسل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (١/٤٧١)، (ح ١٤٦٧).

٣ ـ ورواه أبو داود في المراسيل (٧٤: ٢) نسبه له المزي في تحفة الأشراف (٧/٣٨٠، ح ١٠١١٥).

رووه من طرق عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الذهبي فيه انقطاع. ولم يبين مكان الانقطاع.

قلت: أما أول السند فإن رواته قد صرح بعضهم بالسماع من بعض وأما =

. . . .

= من معمر إلى علي فإنهم كلهم ثقات قد أدرك بعضهم بعضاً فقد ولد معمر سنة خمس وتسعين كما في تهذيب التهذيب (١٠/٢٤٥) وتوفي الزهري سنة خمس وعشرين ومائة وولد سنة خمسين كما في تهذيب التهذيب (٩/٤٥٠) وتوفي سعيد بن المسيب سنة ثلاث وتسعين أو أربع وتسعين وولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ـ رضي الله عنه ـ تهذيب التهذيب (٤/٨٦)، وأن علياً ـ رضي الله عنه ـ توفي سنة أربعين كما في التهذيب (٧/٣٣٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن السند متصل وليس فيه انقطاع كما قال الذهبي، كما أنه لم يوصف أحد من رواة هذا الحديث بالتدليس، وقد قال المعلق على ابن ماجه: إسناده صحيح ورجاله ثقات. قلت: والظاهر أن الذهبي يقصد بذلك عدم تصريح ابن المسيب بالسماع من علي حيث قال: قال علي ـ والله أعلم ـ. لكن ابن المسيب أدرك علياً رضي الله عنه كما أن مراسيله مقبولة عند العلماء ـ هذا على فرض أنه مرسل، ولكنه ليس كذلك.

٨٥ ـ حديث جابر في النهي عن البناء على القبر، وتجصيصه، والكتابة عليه.

قال: صحيح على شرط مسلم. وليس العمل عليه فإن أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم. وهو عمل [أخذ به الخلف عن السلف][1] قلت: ما قلت طائلاً ولا نعلم صحابياً فعل ذلك. وإنما هو شيء أحدثه [بعض][2] التابعين فمن بعدهم ولم يبلغهم النهي.

---

(١) في (أ) (أحدثه الخلف على السلف) وفي (ب) (الخلف في السلف) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. كما أن عبارة الذهبي في تعقبه توحي بذلك.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص (١/٣٧٠) وعليه يستقيم المعنى لأنه ليس كل التابعين أحدث ذلك كما أن ذكر لفظ التابعين بالياء دون الواو يدل على إضافته لشيء قبله.

٨٥ ـ المستدرك (١ / ٣٧٠): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، ثنا سلم بن جنادة بن سلم القرشي، ثنا حفص بن غياث النخعي، حدثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يبنى على القبر أو يجصص أو يقعد عليه ونهى أن يكتب عليه.

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الجنائز ـ ٥٨ باب: ما جاء في كراهية تجصيص القبور والكتابة عليها. (٢/٣٦٨)، (ح ١٠٥٢) وقال: حسن صحيح.

٢ ـ ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار «بنحوه» كتاب الجنائز (١/٥٥)، (ح ٥١٦).

=

. . . .

= ٣ ــ ورواه مسلم «بنحوه» من غير ذكر الكتابة. كتاب الجنائز ــ **٣٢** باب: النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه (٦٦٧/٢)، (ح **٩٧٠**).

٤ ــ ورواه أبو داود «بنحوه» من دون ذكر الكتابة، كتاب الجنائز، باب: في البناء على القبر (٢١٦/٣)، (ح **٣٢٢٥**).

٥ ــ ورواه النسائي «بنحوه» من دون ذكر الكتابة، كتاب الجنائز ــ **٩٨** باب: الزيادة على القبر (٨٦/٤).

٦ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» من دون ذكر الكتابة، كتاب الجنائز، باب لا يبنى على القبر ولا يجصص (٤/٤).

رووه من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر به.

ــ ورواه أبو داود (٣٢٢٦) والنسائي (٨٦/٤)، وابن ماجة (٤٩٨/١، ح **١٥١٣**) من طريق ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن جابر بذكر النهي عن الكتابة على القبر.

الحكم على الحديث:

قلت: لم يتعقب الذهبي الحاكم في صحة الحديث بل أقره على تصحيحه له وكذا ابن الملقن؛ لكن تعقباه على قوله: ليس العمل عليه... إلخ.

كما أن الحديث في مسلم ما عدا الكتابة فقد ثبتت عند الترمذي كما سبق.

وكذا عند أبي داود، والنسائي، وابن ماجة من طريق سليمان بن موسى.

قال الألباني: وهذا سند صحيح أيضاً فهي زيادة صحيحة.

ــ والله أعلم ــ.

٨٦ ـ حديث عثمان أنه كان إذا وقف على قبر بكى حتى يبل لحيته. . . الحديث.

قلت: فيه عبد الله بن [بحير][1] وليس بالعمدة، [ومنهم من يقويه][2] [وهانىء روى عنه جماعة][3] ولا ذكر له في الكتب الستة، وهو مذكور في حديث عثمان أيضاً: «اسألوا لأخيكم التثبيت فإنه الآن يسأل».

---

(١) في (أ) (بحر) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه، والتقريب (١/٤٠٣).

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص (١/٣٧١).

(٣) في (أ)، (ب) (وما روى عنه جماعة) وما أثبته من التلخيص (١/٣٧١).

٨٦ ـ المستدرك (١ / ٣٧١): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ الحسن بن علي بن زياد، ثنا إبراهيم بن موسى، ثنا هشام بن يوسف الصغاني، ثنا عبد الله بن بحير قال: سمعت هانىء مولى عثمان يقول: كان عثمان بن عفان إذا وقف على قبر بكى حتى يبل لحيته، فيقال له: قد تذكر الجنة. والنار فلا تبكي وتبكي من هذا؟ فيقول: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إن القبر أول منازل الآخرة فإن نجا منه، فما بعده أيسر منه، وإن لم ينج منه فما بعده أشد منه». وقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ما رأيت منظراً إلا والقبر أفظع منه».

تخريجه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (١/٦٣، ٦٤).

٢ ـ ورواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب الزهد ــ ٥ باب: (٤/٥٥٣، ٥٥٤)، (ح٤٢٦٧)وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشام.

٣ ـ ورواه ابن ماجة «بلفظ مقارب» كتاب الزهد ــ ٣٢ باب: ذكر القبر والبِلى (٢/١٤٢٦)، (ح ٤٢٦٧).

=

. . . .

= ٤ ــ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الجنائز، باب ما يقال بعد الدفن (٤/٥٦).

رووه من طريق هشام بن يوسف. حدثني عبد الله بن بحير أنه سمع هانئاً مولى عثمان قال: كان عثمان إذا وقف على قبر بكى. . . به مرفوعاً.

أما حديث «اسألوا لأخيكم التثبيت. . .» الحديث:

١ ــ فرواه أبو داود «بنحوه» كتاب الجنائز، باب: الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف (٣/٣١٥)، ح (٣٢٢١).

٢ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» تابع للحديث الأول.

وطريق هذا الحديث هو طريق الحديث الأول.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الله بن بحير، وهانىء مولى عثمان.

أولاً: هانىء أبو سعيد البربري الدمشقي مولى عثمان.

قال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات تهذيب التهذيب (١١/٢٣).

ولم يذكره ابن حجر في التقريب والظاهر أنه سقط سهواً.

وقال الذهبي في الكاشف وثق (٣/٢١٨).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال النسائي: ليس به بأس (ص ٤٠٨).

قلت: والظاهر أنه لا بأس به كما قال النسائي.

أما قول الذهبي لا ذكر له في الكتب الستة فقد تبين من التخريج لهذا الحديث أن الترمذي، وأبا داود، وابن ماجة: قد أخرجوا له. فالذي يظهر أن هذا القول ليس في محله.

ثانياً: عبد الله بن بحير بن ريان أبو وائل القاص.

قال ابن معين: ثقة. وقال ابن المديني: سمعت هشام بن يوسف وسئل عن عبد الله بن بحير القاص؟ فقال: كان يتقن ما سمع، وذكره ابن حبان في الثقات. =

= قال ابن حجر: لكن قال ابن حبان في الضعفاء: عبد الله بن بحير أبو وائل القاص الصنعاني وليس هذا بعبدالله بن بحير ذاك ثقة، وهو يروي عن عروة ابن محمد بن عطية، وعبد الله بن يزيد العجائب التي كانت معمولة لا يجوز الاحتجاج به.
قال الحافظ: قال الذهبي: لم يفرق بينهما أحد قبل ابن حبان وهما واحد.
تهذيب التهذيب (٥/١٥٣، ١٥٤).
وقال ابن حجر في التقريب: وثقه ابن معين؛ واضطرب فيه كلام ابن حبان (١/٤٠٣، ت ١٩٦).
وقال الذهبي في الكاشف: وثق وليس بذاك (٢/٧٣).
وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين (ص ٢٩١، ٢٩٢).
فالذي يظهر من كل ما تقدم أنه ثقة.

الحكم على الحديث:
قلت: مما مضى يتبين أن هانئاً لا بأس به، وأن عبد الله بن بحير ثقة فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. وقد حسنه الترمذي كما سبق ذكره.
وللحديث الثاني حكم الحديث الأول لأنه بنفس السند ــ والله تعالى أعلم ــ.

٨٧ ـ حديث [عمر][١] بن يعلى بن مرة، عن أبيه قال: سافرت مع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ غير مرة فما رأيته مر بجيفة إنسان إلا أمر بدفنه [لا يسأل][٢] أمسلم هو أم كافر.

قال: على شرط مسلم. قلت: بل ضعيف منكر فإن [عمر][٣] هو ابن عبد الله بن يعلى بن مرة مجمع على ضعفه [وأبوه][٤] تابعي ولم يلق [عمر][٥] جده.

---

(١)، (٣)، (٥) ـ في (أ)، (ب) (عمرو) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا من التقريب ٢/٥٩.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٤) هاء الضمير ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والتلخيص.

٨٧ ـ المستدرك (١ / ٣٧١): حدثنا علي بن حمشاد العدل، حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبي، حدثنا المفضل بن محمد الضبي، عن عمر بن يعلى بن مرة، عن أبيه، قال: سافرت مع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ غير مرة، فما رأيته مر بجيفة إنسان إلا أمر بدفنه، لا يسأل أمسلم هو؟ أم كافر؟.

تخـريجـه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب الجنائز، باب وجوب العمل في الجنائز من الغسل والتكفين والصلاة والدفن. . . إلخ (٣/٣٨٦).
وقال: (قال) غيره عن ابن أبي أويس بإسناده عن عمر بن عبد الله بن يعلى ابن مرة الثقفي، عن أبيه قال: سمعت يعلى بن مرة يقول به أخبرنا أبو بكر الأصبهاني أنبأنا علي بن عمر الدارقطني. حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي. حدثنا عبد الله بن شبيب. حدثنا ابن أبي أويس فذكره.
قلت: لم أجده في سنن الدارقطني فالله أعلم ـ. =

. . . .

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ابن أبـي أويس كما عند البيهقي.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه علتان:

الأولى: فيه عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي.

قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم والنسائي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم أيضاً: متروك الحديث. وقال ابن معين أيضاً: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ليس بقوي، قيل له فما حاله؟ قال: أسأل الله السلامة. وقال البخاري يتكلمون فيه، وقال جرير بن عبد الحميد: كان يشرب الخمر. وقال الدارقطني: متروك. وذكره العقيلي في الضعفاء. وقال زائدة: كان يشرب

كذا وكذا. تهذيب التهذيب (٧/ ٤٧٠، ٤٧١).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/ ٥٩).

وقال الذهبـي في الكاشف: ضعفوه (٢/ ٣١٦).

قلت: الظاهر أن عمراً ضعيف لما مضى من أقوال العلماء.

الثانية: قال الذهبـي: لم يلق عمر جده.

قلت: وجده يعلى بن مرة. وأما أبوه فهو عبد الله فاسمه على هذا عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة. والظاهر أن كلام الذهبـي في محله حيث أن البيهقي ذكر أن الحديث روي من طريق آخر غير طريق الحاكم عن ابن أبـي أويس، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي، عن أبيه قال: سمعت يعلى بن مرة الثقفي يقول: به.

فذكر أن الراوية لعبد الله بن مرة عن يعلى بن مرة وليست لعمر، كما أن عمر لم يعد من الرواة عن يعلى بن مرة كما في تهذيب الكمال (٢/ ١٠١٥) عند ترجمة عمر. فالإسناد إذاً منقطع.

● **الطريق الثاني:** لكن الحديث جاء من طريق آخر عن ابن أبـي أويس =

. . . .

= وليس فيه انقطاع. حيث وصل السند بعبد الله بن يعلى بن مرة. إلا أن عبد الله بن يعلى بن مرة هذا. قال عنه ابن حبان: يروى عن أبيه عداده في أهل الكوفة لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد لكثرة المناكير في روايته ولا أدري أذلك منه أم من ابنه عمر، المجروحين (٢/٢٥).

وقال البخاري: فيه نظر. وذكره العقيلي في الضعفاء. الميزان (٢/٥٢٨)، لسان الميزان (٣/٣٧٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بسند الحاكم ضعيف لضعف عمر بن عبد الله ولانقطاعه أيضاً. أما الإسناد الثاني فضعيف أيضاً لضعف عمر بن عبد الله. ولضعف أبيه الذي وصله به البيهقي ـ والله أعلم ـ.

٨٨ ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً في [إباحة][(١)] زيارة القبور وأكل لحم الأضاحي.

قلت: فيه (أيوب بن هانىء)[(٢)] ضعفه ابن معين. (قال جامعه: قال أبو حاتم: صالح)[(٣)].

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) وهو الموافق لما في المستدرك وتلخيصه (١/٣٧٥).

(٢) في (ب) (أيوب عن نافع) ومشطوب على قوله: (عن نافع).

(٣) قوله: (قال جامعه: . . . إلخ)، هذا من تعقب ابن الملقن.

٨٨ ـ المستدرك (١/٣٧٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكيم، أنبأ ابن وهب، أخبرني ابن جريج، عن أيوب بن هانىء، عن مسروق بن الأجدع، عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور، وأكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث، وعن نبيذ الأوعية. ألا فزوروا القبور فإنها تزهد في الدنيا، وتذكر الآخرة، وكلوا لحوم الأضاحي، وابقوا ما شئتم فإنما نهيتكم عنه، إذا الخير قليل توسعة على الناس. ألا وإن وعاء لا يحرم شيئاً فإن كل مسكر حرام».

تخـريجـه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم كتاب الجنائز، باب زيارة القبور (٤/٧٧).

٢ ـ ورواه ابن ماجة «متفرقاً بإسناد واحد». من غير ذكر الأضاحي.

فروى زيارة القبور في كتاب الجنائز ـ ٤٧ باب: ما جاء في زيارة القبور (١/٥٠١)، (ح ١٥٧١).

وروى تحريم المسكر في كتاب الأشربة، باب: كل مسكر حرام (٢/١٢٢٣، ١٢٢٤ ح ٣٣٨٨).

٣ ـ وروى تحريم المسكر ابن عدي في الكامل «بنحوه» (ل/ ١٢٦).

. . . .

= ـ رووه من طريق ابن جريج، عن أيوب بن هانىء، عن مسروق بن الأجدع، عن ابن مسعود به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم ومن وافقه في سنده أيوب بن هانىء الكوفي.

قال أبو حاتم: شيخ صالح. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال ابن معين: ضعيف. وقال ابن عدي: لا أعرفه وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (١/ ٤١٤).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق فيه لين (١/ ٩١، ت ٧١٣).

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق (١/ ١٤٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أيوب بن هانىء صدوق فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً وللحديث شاهد عن بريدة «بنحوه» مرفوعاً.

رواه مسلم. كتاب الجنائز ـ ٣٦ باب: استئذان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (٢/ ٦٧٢)، (ح ١٠٦).

فعليه يكون الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٨٩ ــ حديث أنس مرفوعاً: «كنت[١] نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكركم الموت».

قلت: فيه يحيى الجابر وقد ضعف.

---

(١) ليست في المستدرك وتلخيصه.

٨٩ ــ المستدرك (١ / ٣٧٥): حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عمر البزار ببغداد، ثنا محمد بن شاذان الجوهري، ثنا زكريا بن عدي، ثنا سلام بن سليم عن يحيى الجابر، عن عمرو بن عامر، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها؛ فإنها تذكركم الموت».

تخـريجـه:

١ ــ رواه أحمد «بنحوه» مطولاً وفيه هذا الحديث (٣/٢٣٧).

٢ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» مطولاً وفيه هذا الحديث. كتاب الجنائز، باب: زيارة القبور (٤/٧٧).

روياه من طريق يحيى بن الحارث الجابر، عن عبد الوارث مولى أنس بن مالك، عن أنس به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر ويقال: المجبر البكري مولاهم. قال أحمد: ليس به بأس. وقال يحيى بن معين: ضعيف الحديث. وقال مرة: ليس بشيء. وقال ابن المديني: معروف، وقال أبو حاتم، والنسائي: ضعيف. وقال الجوزجاني: غير محمود. وقال الدارقطني: يعتبر به ولا يتابع على أحاديثه ولا يكاد يروي عن شيوخه غيره وقال العجلي: يكتب حديثه وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به تهذيب التهذيب (١١/٢٣٨، ٢٣٩).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (٢/٣٥١).

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق فيه ضعف. (٣/٢٦٠). =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

قلت: مما مضى يتبين من أقوال العلماء أن يحيى بن عبد الله ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، لكنّ للحديث شاهداً عن بريدة «بنحوه»، رواه أبو داود. كتاب الجنائز، باب: في زيارة القبور (٣/٢١٨، ح ٣٢٣٥).

ورجاله ثقات كما في التقريب (١/٣٢١، ت ٤١٥)، (٢/٢٣٠)، (٢/٢٦٣)، (١/١٩، ت ٧٤).

فيكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٩٠ ــ حديث يعقوب بن إبراهيم، عن يحيى بن سعيد، عن أبي مسلم الخولاني عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر مرفوعاً: «زر القبور تذكر بها الآخرة...» الحديث بطوله.

قال: رواته ثقات. قلت: لكنه منكر، ويعقوب هو القاضي أبو يوسف حسن الحديث ويحيى لم يدرك أبا مسلم (فهو منقطع)[1]، [أو أن أبا مسلم][2] رجل مجهول.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والتلخيص.

(٢) في (أ) (وأن أبا مسلم) وفي (ب) (وأبو مسلم) وما أثبته من التلخيص وعليه يستقيم المعنى.

٩٠ ــ المستدرك (١/ ٣٧٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا موسى بن داود الضبي. حدثنا يعقوب بن إبراهيم، عن يحيى بن سعيد، عن أبي مسلم الخولاني، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «زر القبور تذكر بها الآخرة، وأغسل الموتى فإن معالجة جسده موعظة بليغة، وصل على الجنائز لعل ذلك أن يحزنك: فإن الحزين في ظل الله يتعرض كل خير».

تخـــريجـــه:

١ ــ أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط وقال: صحيح (٢/ ٢٩).

لكن قال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٣/ ١٩٧)، وأورده المناوي في الفيض (٤/ ٦١، ٦٢). ثم ذكر قول الحاكم، وتعقب الذهبي عليه، وسكت عنه، والظاهر منه الموافقة على تعقب الذهبي.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده يعقوب بن إبراهيم، ويحيى بن سعيد عن أبي مسلم الخولاني.

=

. . . .

= **أولاً**: يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم العبدي أبو يوسف الدورقي البغدادي.
قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الخطيب: كان ثقة متقناً صنف المسند. وقال مسلمة: كان كثير الحديث ثقة.
تهذيب التهذيب (١١/٣٨١، ٣٨٢).
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة وكان من الحفاظ (٢/٣٧٤).
وسكت عنه الذهبي في الكاشف (٣/٢٩٠).
ثانياً: أما إدراك يحيى لأبي مسلم. فإن كان أبو مسلم هو الخولاني اليماني الزاهد. فإن السند منقطع كما قال الذهبي. لأن أبا مسلم توفي في زمن ولاية يزيد بن معاوية قاله ابن سعد في الطبقات (٧/٤٤٨)، وكذا في التهذيب (١٢/٢٣٥، ٢٣٦)، تولى في سنة ستين وتوفي في سنة أربع وستين كما في البداية والنهاية (٨/٢٢٦).
وأما يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي أبو سعيد البصري الأحول الحافظ فقال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ولدت سنة عشرين ومائة تهذيب التهذيب (١١/٢١٦، ٢١٩).
فإن كان غير الخولاني اليماني، فهو رجل مجهول كما قال الذهبي.

الحكم على الحديث:
قلت: مما مضى يتبين أن يعقوب بن إبراهيم، ثقة، لكن السند ضعيف. إما لأن فيه انقطاعاً بين يحيى وأبي مسلم فإن كان غير أبي مسلم اليماني فهو مجهول. فالحديث ضعيف لجهالته ــ والله أعلم ــ.

٩١ ـ حديث فاطمة أنها كانت تزور قبر عمها حمزة[١] في كل جمعة فتصلي، وتبكي عنده.

قال: رواته ثقات. قلت: منكر جداً وفيه [سليمان][٢] بن داود وقد ضعف.

---

(١) ليست في المستدرك وتلخيصه وما أثبته من (أ)، (ب).

(٢) في (أ) (سليمان) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٩١ ـ المستدرك (١ / ٣٧٧): حدثنا أبو حميد أحمد بن محمد بن حامد العدل بالطابران، ثنا تميم بن محمد، ثنا أبو مصعب الزهري، حدثني محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، أخبرني سليمان بن داود، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه: أن فاطمة بنت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة، فتصلي وتبكي عنده.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم كتاب الجنائز، باب: ما ورد في دخولهن في عموم قوله فزوروها (٤/٧٨).

دراسة الإسناد:

لم أجد أحداً اسمه سليمان بن داود يروي عن جعفر بن محمد ويروي عنه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ـ فالله أعلم ـ.

لكن الحديث له شاهد عن أنس. قال البيهقي. بعد إيراده لحديث الأصل وقد روينا في الحديث الثابت عن أنس بن مالك أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مر بامرأة عند قبر وهي تبكي فقال لها: «اتقي الله واصبري» قال البيهقي: وليس في الخبر أنه نهاها عن الخروج إلى المقبرة وفي ذلك تقوية لما روينا عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ وحديث عائشة هو عن عبد الله بن أبي مليكة أن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أقبلت ذات يوم من المقابر، =

. . . .

= فقلت لها: يا أم المؤمنين من أين أقبلت، قالت: من قبر أخي عبد الرحمن بن أبي بكر. فقلت لها: أليس كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ نهى عن زيارة القبور؟ قالت: نعم. كان نهى، ثم أمر بزيارتها.
قال البيهقي: إلا أن أصح ما روي في ذلك صريحاً حديث أم عطية وما يوافقه من الأخبار. فلو تنزهن عن اتباع الجنائز والخروج إلى المقابر وزيارة القبور كان أبرأ لدينهن، وبالله التوفيق.
سنن البيهقي كتاب الجنائز، باب: ما ورد في دخولهن في عموم قوله فزوروها (٤/٧٨).

٩٢ ـ حديث مبارك بن فضالة، عن الحسن [عن أنس][1] كبّرت الملائكة على آدم أربعاً. . . إلـخ.

قال: صحيـح[2] قلت: مبارك ليس بحجة.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا من أخرجه.

(٢) في المستدرك: صحيـح الإسناد ولم يخرجاه والمبارك بن فضالة من أهل الزهد والعلم بحيث لا يجرح مثله إلا أن الشيخين لم يخرجاه لسوء حفظه.

٩٢ ـ المستـدرك (١ / ٣٨٥): أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا أبو الوليد محمد بن أحمد بن برد الأنطاكي، ثنا الهيثم بن جميل، ثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أنس قال: كبّرت الملائكة على آدم أربعاً، وكبّر أبو بكر على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أربعاً، وكبّر عمر على أبـي بكر أربعاً، وكبّر صهيب على عمر أربعاً، وكبّر الحسن على علي أربعاً، وكبّر الحسين على الحسن أربعاً.

تخـريجـه:

١ ـ رواه الدارقطني «بلفظ مقارب» كتاب الجنائز، باب: مكان قبر آدم والتكبير عليه (٢/٧١، ٧٢)، (ح ٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والدارقطني مبارك بن فضالة بن أبـي أمية أبو فضالة البصري مولى زيد بن الخطاب.

قال أحمد: كان يرفـع حديثاً كثيراً. وقال أيضاً: ما أقربه كان المبارك يدلس. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: صالـح. وقال مرة: ثقة. وقال العجلي: لا بأس به. وقال أبو زرعة: يدلس كثيراً. وقال أبو زرعة: يدلس كثيراً فإذا قال: حدثنا فهو ثقة. وقال أبو داود: إذا قال: حدثنا فهو ثبت وكان يدلس. وقال مرة: كان شديد التدليس. وقال النسائي: ضعيف وذكره ابن حبان في الثقات التهذيب (١٠/٢٨، ٢٩، ٣٠).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يدلس ويسوي (٢/٢٢٧). =

. . . .

= وقال الذهبي في الكائف: قال عفان: ثقة من النساك، وقال أبو زرعة: إذا قال حدثنا فهو ثقة. وقال النسائي: ضعيف (٣/١١٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن مبارك بن فضالة صدوق يدلس كما لخص حاله ابن حجر بذلك وقد عنعن الحديث. فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. كما أعله ابن حجر بعلتين أخريين. قال: وفيه موضعان منكران أحدهما أن أبا بكر كبّر على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وهو يشعر بأن أبا بكر أم الناس في ذلك والمشهور أنهم صلوا على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أفراداً.

الثاني: أن الحسين كبّر على الحسن والمعروف أن الذي أمّ في الصلاة عليه سعيد بن العاص التلخيص الحبير (٢/١٢٠، ١٢١).

وللحديث شاهد عن ابن عباس «بنحو حديث أنس».

١ ــ رواه الحاكم (١/٣٨٦) وقال: لست ممن يخفى عليه أن الفرات ليس من شرط هذا الكتاب وإنما أخرجته شاهداً. وهذا الحديث لم يذكره ابن الملقن، وسأذكره مع الأحاديث التي تركها في آخر الكتاب.

٢ ــ ورواه الدارقطني (٢/٧٢) باب: التسليم في الجنازة وقال: فرات بن السائب متروك الحديث.

قلت: فرات هذا، الظاهر من كلام العلماء أنه متروك كما في اللسان (٤/٤٣٠، ٤٣١). فلا يجبر حديث أنس ــ والله أعلم ــ.

٩٣ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً: «ليس عليكم [في[1]] غسل ميتكم غسل».

قال: على شرط البخاري. وفيه رد لحديث «من غسل ميتاً فليغتسل».

قلت: بل (يعمل)[2] بهما فيستحب الغسل.

---

(١) في (أ)، (ب) (على) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا الكتب المخرجة للحديث.

(٢) في التلخيص (نعمل) وفي (ب) (نعمل) بدون نقط وما أثبته من (أ) وعلى عبارة التلخيص يستقيم الكلام أيضاً.

٩٣ ــ المستدرك (١ / ٣٨٦): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، ثنا أبو العباس أحمد بن محمد الهمداني، ثنا أبو شيبة إبراهيم بن عبد الله، ثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبـي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، فإن ميتكم ليس بنجس. فحسبكم أن تغسلوا أيـديكم». قال الحـاكم: وفيه رفض لحـديث «من غسل ميتاً فليغتسل».

تخريج الحديث الأول:

١ ــ رواه الدارقطني «بنحوه» كتاب الجنائز، باب: حثي التراب على الميت (٢/٧٦)، (ح ٤).

٢ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» عن الحاكم. كتاب الطهارة، باب: الغسل من غسل الميت (١/٣٠٦).

وقا لالبيهقي: هذا ضعيف والحمل فيه على أبـي شيبة على ما أظن.

روياه من طريق سليمان بن بلال، عن عمرو مولى المطلب، عن عكرمة، عن ابن عباس به مرفوعاً.

وأورده السيوطي في الجامع وصححه (٢/٤٥٩). =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث قال عنه الحاكم صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي على هذا. وكلام الذهبي منصب على الجمع بين الحديثين لا على إعلال الحديث.

أما قول البيهقي: إن الحديث ضعيف لضعف ابن أبي شيبة فقد رده الحافظ في التلخيص حيث قال: قلت: أبو شيبة هو إبراهيم بن أبي شيبة احتج به النسائي ووثقه الناس ومن فوقه احتج بهم البخاري، وأبو العباس الهمداني، هو ابن عقدة حافظ كبير إنما تكلموا فيه بسبب المذهب ولأمور أخرى، ولم يضعف بسبب المتون أصلاً فالإسناد حسن. التلخيص الحبير (١/١٣٨).

وقد أيد هذا القول للحافظ، الألباني حيث حسن الحديث كما في كتابه أحكام الجنائز (ص ٥٣، ٥٤).

وقال: إن فيه عمرو بن عمرو وفيه كلام وقد قال الذهبي في الميزان: حديثه صالح حسن (٣/٢٨٢).

تخريج الحديث الثاني:

١ ــ رواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب الجنائز ــ ٨ باب: ما جاء في غسل الميت (١/٤٧٠، ح ١٤٦٣).

٢ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظه» مع زيادة (ومن حمله فليتوضأ) موارد كتاب الجنائز ــ ٢١ باب: غسل الميت وإجماره (ص ٩١١)، (ح ٧٥١).

٣ ــ ورواه أحمد «بنحوه» مع الزيادة التي عند ابن حبان (٢/٢٧٢، ٢٧٣).

٤ ــ ورواه الترمذي «بنحوه» مع الزيادة التي عند ابن حبان. كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الغسل من الميت (٣/٣١٨، ٣١٩)، (ح ٩٩٣) وقال: حسن. =

. . . .

=

٥ ـ ورواه أبو داود «بمعناه» مع الزيادة التي عند غيره. كتاب الجنائز، باب: في الغسل، من غسل الميت (٢٠١/٣)، (ح ٣١٦٢).
رووه من طريق سهيل بن أبـي صالـح، عن أبيه، عن أبـي هريرة.

دراسة الإسناد:

أما حديث أبـي هريرة في الأمر بالغسل.

فقال عنه الترمذي: حسن وصححه ابن حبان، وصححه ابن حزم كما في التلخيص (١٣٧/١).

وقال الحافظ في التلخيص أيضاً: وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً. فإنكار النووي على الترمذي تحسينه معترض وقد قال الذهبـي في مختصر السنن للبيهقي: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتـج بها الفقهاء ولم يعلوها بالوقف بل قدموا رواية الرفـع. وقد جمـع ابن حجر بين حديث ابن عباس في نفي الاغتسال وبين حديث أبـي هريرة في الأمر بالاغتسال بأن الأمر فيه للندب ـ كما قال الذهبـي ـ وقال: أو المراد بالغسل غسل الأيدي.

قال: ويؤيد أن الأمر فيه للندب مـا روى الخطيب فـي ترجمـة محمـد بـن عبد الله المخرمي من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قال لي أبي: كتبت حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر «كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل؟» قال: قلت: لا. قال: في ذلك الجانب شاب يقال له: محمد بن عبد الله يحدث به عن أبـي هشام المخزومي، عن وهيب فاكتبه عنه تاريـخ الخطيب (٤٢٤/٥).

قال الحافظ ابن حجر: وهذا إسناد صحيـح وهو أحسن ما جُمـع به بين مختلف هذه الأحاديث.

قلت: فعلى هذا يكون كلام الذهبـي في محله في عدم تعارض الحديثين وأن الأمر للندب ـ والله أعلم ـ.

كتاب الزكاة

٩٤ ــ حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: «خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم. . .» الحديث.

قال: على شرطهما إن صح سماع عطاء بن يسار من معاذ.

قلت: لم يلقه.

---

٩٤ ــ المستدرك (١ / ٣٨٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بعثه إلى اليمن فقال: «خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم، والبعير من الإبل، والبقرة من البقر».

تخريجه:

١ ــ رواه أبو داود «بلفظه» كتاب الزكاة، باب: صدقة الزرع (٢/١٠٩)، (ح ١٥٩٩).

٢ ــ ورواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب الزكاة ــ ١٦ باب: ما تجب فيه الزكاة من الأموال (١/ ٥٨٠)، (ح ١٨١٤).

٣ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الزكاة، باب: لا يؤدي في ماله فيما وجب عليه إلا ما وجب عليه (٤/١١٢).

رووه من طريق سليمان بن بلال، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء، عن معاذ بن جبل. =

. . . .

= – وأورده السيوطي في الجامع الصغير (١/٥٩٩) وسكت عنه: لكن قال المناوي: قال البزار: لا نعلم أنه سمع منه (٣/٤٣٣). وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٣/١١٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريق عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل. قال الحاكم: إن صح سماع عطاء من معاذ. وقال الذهبي: لم يلقه.

قال الحافظ بن حجر: إن عطاء روى عن معاذ بن جبل وفي سماعه منه نظر تهذيب التهذيب (٧/٢١٧، ٢١٨).

قلت: ولد عطاء سنة تسع عشرة كما في التهذيب (٧/٢١٨) وتوفي معاذ سنة سبع عشرة أو ثماني عشرة. كما في التهذيب (١٠/١٨٧).

وقال المارديني: هو مرسل لأن عطاء ولد سنة تسع عشرة فلم يدرك معاذاً، لأنه توفي سنة ثماني عشرة في طاعون عمواس. الجوهر النقي بذيل السنن للبيهقي (٤/١١٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عطاءً لم يدرك معاذاً. فيكون إسناده منقطعاً. والله أعلم.

٩٥ ـ حديث عاصم بن عمر، عن قيس بن سعد أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعثه ساعياً . . . الحديث.

قال: على شرط مسلم. قلت: بل منقطع، عاصم لم يدرك قيساً.

---

٩٥ ـ المستدرك (١ /٣٩٨): حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، ثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان، ثنا يحيى بن بكير، ثنا الليث، حدثني هشام بن سعد، عن عباس بن عبد الله بن معبد بن عباس، عن عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري، عن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعثه ساعياً. فقال أبوه: لا تخرج حتى تحدث برسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عهداً، فلما أراد الخروج أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال له رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا قيس لا تأت يوم القيامة على رقبتك بعير، له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة لها يعار، ولا تكن كأبي رغال». فقال سعد: يا رسول الله وما أبو رغال؟ قال: «مصدق بعثه صالح ـ عليه السلام ـ فوجد رجلاً بالطائف في غنيمة قريبة من المائة شصاص إلا شاة واحدة وابن صغير لا أم له، ولبن تلك الشاة عيشته، فقال صاحب الغنم: من أنت؟ فقال: أنا رسول رسول الله، فرحب وقال هذه غنمي، فخذ أيما أحببت، فنظر إلى الشاة اللبون، فقال هذه، فقال الرجل: هذا الغلام كما ترى، ليس له طعام ولا شراب غيرها. قال: إن كنت تحب اللبن فأنا أحبه. فقال: خذ شاتين مكانها فأبى فلم يزل يزيده حتى بذل له خمس شصاص مكانها، فأبى عليه، فلما رأى ذلك عمد إلى قوسه فرماه فقتله فقال: ما ينبغي أن يأتي نبي الله بهذا الخبر أحد قبلي، فأتى صاحب الغنم صالحاً فأخبره فقال: اللهم العن أبا رغال اللهم العن أبا رغال» فقال سعد: يا رسول الله اعف قيساً من السعاية.

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن خزيمة في صحيحه «بلفظ مقارب» كتاب الزكاة، باب: =

. . . .

= النهي عن أخذ العيون من الصدقة بغير رضا صاحبها (٤/٢١، ٢٢، ح ٢٢٧٢).

٢ ــ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الزكاة، باب: ترك التعدي على الناس في الصدقة (٤/١٥٧، ١٥٨).

روياه من طريق هشام بن سعد، عن عباس بن عبد الله بن معبد بن عباس، عن عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري عن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: على شرط مسلم. وقال الذهبي منقطع، عاصم لم يدرك قيساً.

قلت: لم يتبين لي من ناحية تاريخ وفاتيهما كما لم أجد ذلك في كتب العلل والمراسيل، إلا أن المزي في تهذيب الكمال لم يذكر أن عاصماً روى عن قيس عند ترجمة عاصم (٢/٦٣٨).

وكذا عند ترجمة قيس لم يذكر أن عاصماً ممن أخذ عن قيس (٢/١١٣٤، ١١٣٥) كما أن الأعظمي في تعليقه على صحيح ابن خزيمة قال: إسناده ضعيف، فيه انقطاع.

الحكم على الحديث:

قلت: الذي يظهر لي أن عاصماً لم يدرك قيساً كما قال الذهبي فعلى هذا يكون إسناده فيه انقطاع ــ والله أعلم.

٩٦ ـ حديث يحيى بن عباد[1] حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أمر صارخاً ببطن مكة ينادي، أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغير وكبير، ذكر أو أنثى حر أو مملوك، حاضر أو باد، صاع من شعير أو تمر.

قال: صحيح. قلت: بل خبر منكر جداً. قال العقيلي: يحيى بن عباد، عن ابن جريج حديثه يدل على الكذب.

وقال الدارقطني: ضعيف.

---

(١) هذا الحديث في التخليص ورد هكذا: أخبرنا الخالدي، حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين مضر. حدثنا ابن بكير. حدثنا الليث، عن كثير بن فرقد، عن نافع، عن ابن عمر. ثم ذكر الحديث.
وتعقبه بقوله: قلت: بل خبر منكر جداً. قال العقيلي: يحيى بن عباد، عن ابن جريج حديثه يدل على الكذب... إلخ. وهذا الإسناد ليس فيه يحيى بن عباد، عن ابن جريج.
فالذي يظهر أن هذا خلط من النساخ بين هذا الحديث وحديث آخر بهذا السند.
وليس كما قال المعلق: لعل هذا السند مع الحديث سقط من المستدرك وحديثه في التلخيص متروك. بل إن التعليق على الحديث من الذهبي يدل على أنه خلط من النساخ ـ والله أعلم ـ.

٩٦ ـ المستدرك (١ / ٤١٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن علي الوراق، ولقبه حماد، ثنا داود بن شبيب، ثنا يحيى بن عباد وكان من خيار الناس. حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أمر صارخاً ببطن مكة ينادي أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم، صغير أو كبير، ذكر أو أنثى، حر أو مملوك، حاضر أو باد، صاع من شعير أو تمر. =

. . . .

= تخريجه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الزكاة، باب: وجوب زكاة الفطر على أهل البادية (٤/١٧٢).

٢ ــ ورواه البزار «بنحوه» كتاب الزكاة، باب: صدقة الفطر. كشف الأستار (١/٤٢٩، ٤٣٠، ح ٩٠٧).

٣ ــ ورواه الدارقطني «بنحوه» كتاب زكاة الفطر (٢/١٤٢)، (ح ١٨).

رووه من طريق داود بن شبيب. حدثنا يحيى بن عباد ــ قال البيهقي والدارقطني: كان من خيار الناس ــ حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به مرفوعاً.

ــ ورواه الدارقطني «بمعناه» (٢/١٤٣، ح ٢١).

من طريق محمد بن عمر الواقدي. حدثنا عبد الحميد بن عمران، عن ابن أبي أنس، عن أبيه، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عباس به مرفوعاً إلا أنه زاد فيه: «أو مدين من قمح».

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ابن عباس.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه يحيى بن عباد السعدي.

قال الآجري: سألت أبا داود عنه؟ فقال: لا أعرفه.

قال الحافظ ابن حجر: قلت: روى عن ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس ــ فذكر الحديث الذي معنا ــ وقال: فأنكر الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال العجلي: مجهول بالنقل لا يقيم الحديث. حديثه يدلك على ضعفه. وقال الأزدي: منكر الحديث جداً. تهذيب التهذيب (١١/٢٣٦).

وقال ابن حجر في التقريب: مجهول (٢/٣٥٠).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: متهم واه (ص ٣٣٧، ت ٤٦٤٩). =

. . . .

= وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه الدارقطني (ص ٤٢٥).

قلت: فعلى هذا فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف يحيى.

● **الطريق الثاني**: وللحديث طريق آخر عند الدارقطني إلا أن فيه محمد بن عمر الواقدي وقد سبق بيان حاله عند حديث (٣١) وأنه متروك. فلا ينجبر طريق الحاكم بهذا الطريق لشدة ضعفه.

لكن للحديث شاهداً في الصحيح «بنحو حديث ابن عباس» عن ابن عمر.

١ ـ رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الزكاة ـ ٧١ باب: صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين (٣/٣٦٩، ح ١٥٠٤).

٢ ـ ومسلم. كتاب الزكاة ـ ٤ باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (٢/٦٧٧، ح ١٢).

وعليه يكون الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٩٧ ــ حديث أبـي هريرة أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حض على صدقة رمضان على كل إنسان صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من قمـح.

قال: صحيـح. قلت: بل فيه بكر بن الأسود وليس بحجة.

---

٩٧ ــ المستـدرك (١ / ٤١٠): حدثني محمد بن يعقوب بن إسحاق القلوسي، ثنا بكر بن الأسود، حـدثنا عبـاد بن العوام، عن سفيـان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبـي هريرة أن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حض على صدقة رمضان على كل إنسان صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من قمـح.

تخـريجـه:

١ ــ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب زكاة الفطر (٢/١٤٤، ح ٢٤).

من طريق بكر بن الأسود حدثنا عباد بن العوام. عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبـي هريرة به مرفوعـاً وهو طـريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والدارقطني بكر بن الأسود العائذي الكوفي.

قال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: صدوق كتبت عنه بالبصرة. الميزان (١/٣٤٣)، اللسان (٢/٤٧).

الحكم على الحديث:

قلت: الظاهر أن بكراً صدوق كما قال أبو حاتم. فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. كما أن للحديث شواهد.

منها حديث أبـي سعيد الخدري. قال: كنا نعطيها في زمان النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمـر أو صاعاً من شعير =

. . . .

= أو صاعاً من زبيب فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال: أرى مداً من هذا عدل مدين.

١ ــ رواه البخاري. كتاب الزكاة ــ ٧٥ باب: صاعاً من زبيب فتح الباري (٣/٣٧٢، ح ١٥٠٨).

٢ ــ ورواه مسلم. كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين (٢/٦٧٨، ح١٨) وزاد: قال أبو سعيد: فأما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبداً ما عشت.

٣ ــ ورواه الترمذي. كتاب الزكاة ــ ٣٥ باب: في صدقة الفطر (٣/٥٧، ٥٨، ح ٦٧٠) مع الزيادة التي عند مسلم.

وقال: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يرون من كل شيء صاعاً وهو قول الشافعي وأحمد، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وغيرهم من كل شيء صاعاً إلا من البر فإنه يجزىء نصف صاع وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك.

كما أن للحديث شاهداً آخر في الصحيحين قد سبق ذكره قبل هذا الحديث.

فعلى هذا يكون الحديث بإسناد الحاكم، والدارقطني صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٩٨ ــ حديث قتادة عن ابن المسيب، والحسن عن سعد بن عبادة أنه أتى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: أي الصدقة أحب إليك؟ قال: «سقي الماء».

قال: على شرطهما. قلت: لا، فإنه غير متصل.

---

٩٨ ــ المستدرك (١ / ٤١٤): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا علي بن الحسن الهلالي، ثنا محمد بن عرعرة، ثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، والحسن، عن سعد بن عبادة أتى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: «أي الصدقة أعجب إليك؟ قال: «سقي الماء».

تخريجه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب الزكاة، باب: ما ورد في سقي الماء (٤/١٨٥).

٢ ــ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب الزكاة، باب: في فضل سقي الماء (٢/١٢٩)، (ح ١٦٨٠).

روياه من طريق شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب والحسن، عن سعد بن عبادة به مرفوعاً.

٣ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظ مقارب» موارد. كتاب الزكاة ــ ٢٩ باب: في سقي الماء (ص ٢١٨، ح ٨٥٨).

٤ ــ ورواه النسائي «بلفظ مقارب» كتاب الوصايا، باب: فضل الصدقة على الميت (٦/٢٥٤).

٥ ــ ورواه ابن ماجه. «بلفظ مقارب» كتاب الأدب ــ ٨ باب: صدقة الماء (٢/١٢١٤)، (ح ٣٦٨٤).

رووه من طريق هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن عبادة به ولم يذكروا «الحسن».

ــ ورواه أبو داود «بنحوه» (١٦٧٩). =

. . . .

= رواه من طريق همام، عن قتادة، عن سعيد أن سعداً أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم على شرطهما وقال الذهبي: غير متصل.

قلت: الظاهر أن كلام الذهبي في محله حيث إن سعد بن عبادة توفي سنة خمس عشرة وقيل أربع عشرة، وقيل ست عشرة. تهذيب التهذيب (٣/٤٧٦).

وسعيد بن المسيب ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ـ أي في السنة الخامسة عشر تهذيب التهذيب (٤/٧٦).

وأما الحسن فقال ابن حجر في التقريب: روى عن سعد بن عبادة ولم يدركه (٣/٤٧٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بسند الحاكم وغيره منقطع، لأن سعيد بن المسيب والحسن البصري لم يدركا سعد بن عبادة ـ رضي الله عنه ـ فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه ـ والله أعلم ـ.

كتاب الصوم

٩٩ ـ حديث سلمة كنا في رمضان في عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من شاء صام ومن شاء أفطر (فافتدى)[١] بطعام مسكين حتى نزلت:

﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾.

قال: على شرط البخاري ومسلم. (ولم يعقبه الذهبي. فرأيت بخط شيخنا الحافظ صلاح الدين العلائي[٢] على الحاشية: أخرجاه في الصحيحين من هذا الوجه)[٣].

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (وافتدى) وما أثبته من (أ)، (ب) وكذا عند مسلم.

(٢) الحافظ صلاح الدين العلائي مضت ترجمته في المقدمة في موضوع بحث شيوخ ابن الملقن.

(٣) هذا التعقب من ابن الملقن كما هو ظاهر.

٩٩ ـ المستدرك (١ /٤٢٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، قال: قرىء على عبد الله بن وهب، أخبرك عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا في رمضان في عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من شاء صام، ومن شاء أفطر، وافتدى بطعام مسكين، حتى نزلت الآية:

﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾.

. . . .

= **تخـــريجـــه**:

الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

١ ــ رواه البخاري هكذا «قال: حدثنا قتيبة. حدثنا بكر بن مضر، عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله، عن يزيد مولى سلمة بن الأكوع، عن سلمة قال: لما نزلت:

﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها. البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب التفسير ــ ٢٦ باب: فمن شهد منكم الشهر فليصمه (٨/١٨١، ح ٤٥٠٧).

٢ ــ ورواه مسلم هكذا قال: حدثني عمرو بن سواد العامري. أخبرنا عبد الله بن وهب. أخبرنا عمرو بن الحارث. عن بكير بن الأشج. عن يزيد مولى سلمة بن الأكوع. عن سلمة بن الأكوع ــ رضي الله عنه ــ أنه قال: كنا في رمضان على عهد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين حتى أنزلت هذه الآية:

﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾.

١٣ كتاب الصيام ــ ٢٥ باب: بيان نسخ قوله تعالى:

﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

بقوله:

﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾.

(٢/٨٠٢)، (ح ١٤٩)، (البقرة ١٨٥).

وطريقهما كما هو ظاهر هو طريق الحاكم.

فعليه يكون تعقب المؤلف وشيخه العلائي في محله ــ والله أعلم ــ.

١٠٠ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «يوم الجمعة عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده.

قال: صحيح. وفيه أبو بشر ولا أقف على اسمه[١] قلت: مجهول [وشاهده في الصحيحين][٢].

---

(١) في التلخيص (ولا على أقف اسم أبـي بشر) وهو تحريف من الناسخ وما أثبته من (أ)، (ب).

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص (١/٤٣٧) والذي في الصحيحين متابع وليس شاهداً كما سيأتي، لكن الحاكم يطلق الشاهد على المتابع أحياناً كما سبق بيان ذلك عن طريقة الحاكم في المستدرك.

١٠٠ ـ المستدرك (١ / ٤٣٧): حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا زيد بن الحباب، ثنا معاوية بن صالح، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرحمن ـ وهو ابن مهدي ـ: عن معاوية بن صالح، عن أبـي بشر، عن عامر بن لُدَين الأشعري، أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «يوم الجمعة عيد، فلا تجعلوا يوم عيدكم، يوم صيامكم، إلا أن تصوموا قبله أو بعده».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٢/٣٠٣، ٥٣٢).

٢ ـ ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار «بلفظ مقارب» كتاب الصيام، باب: صوم يوم عاشوراء (٢/٧٩).

٣ ـ ورواه ابن خزيمة «بلفظ مقارب» كتاب الصيام ـ ٢٠٢ باب: الدليل على أن يوم الجمعة يوم عيد... إلخ (٣/٣١٥، ح ٣١٦).

٤ ـ ورواه البزار «بنحوه» كشف الأستار. كتاب الصيام، باب: ما جاء في صوم يوم الجمعة (١/٤٩٩)، (ح ١٠٦٩).

رووه من طريق معاوية بن صالح، عن أبـي بشر ـ قال البزار: مؤذن =

= دمشق ـ عن عامر بن لُدَين الأشعري، عن أبـي هريرة ـ ولم يذكر البزار أبا هريرة ـ وهذا طريق الحاكم.
٥ ـ ورواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الصيام ـ **٦٣** باب: صوم يوم الجمعة (**٤/٢٣٢**)، (ح **١٩٨٥**).
٦ ـ ورواه مسلم. كتاب الصيام ـ **٢٤** باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً (**٢/٨٠١**) (ح **١٤٧**).
روياه من طريق حفص بن غياث. حدثنا الأعمش. حدثنا أبو صالح، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أبـي هريرة:
● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه أبو بشر قال الحاكم: لا أقف على اسمه.
وقال الذهبـي: مجهول. قلت: قد صرح البزار بأنه مؤذن دمشق، كما سبق.
وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص بعد قول الحاكم: لا أعرفه. قلت: قد أخرجه البزار. فقال: أبو بشر مؤذن مسجد دمشق (**٢/٢١٥**).
وقال في التهذيب: أبو بشر مؤذن مسجد دمشق قال العجلي: شامي تابعي ثقة (**١٢/٢١**).
وقال في التقريب: مقبول (**٢/٣٩٥**).
ولم يذكره الذهبـي في الكاشف.
وذكره الخزرجي في الخلاصة وسكت عنه (ص **٤٤٣**).
قلت: فأقل أحواله أن يكون حسن الحديث. فعلى هذا يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.
وقد قال الهيثمي في المجمع: رواه البزار وإسناده حسن.
● **الطريق الثاني**: لكن الحديث قد جاء من طريق آخر عند البخاري ومسلم فعلى ذلك يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

١٠١ ـ حديث النعمان بن بشير قمنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في رمضان ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل. . . الحديث بطوله.

قال: على شرط البخاري. قلت[1]: كذا قال وفيه معاوية بن صالح وإنما احتج به مسلم وليس الحديث على شرط واحد منهما بل هو حسن.

---

(١) ليست في التلخيص.

١٠١ ـ المستدرك (١ /٤٤): أخبرنا عبد الله بن محمد البلخي ببغداد، ثنا أبو إسماعيل السلمي، ثنا عبيد الله بن صالح. حدثني معاوية بن صالح. حدثني أبو طلحة بن زياد الأنماري: قال: سمعت النعمان بن بشير ـ على منبر حمص ـ يقول: قمنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل. ثم قمنا معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل، ثم قمنا معه ليلة سبع وعشرين حتى ظننا ألَّا ندرك الفلاح، وكنا نسميها الفلاح وأنتم تسمون السحور.

تخـريجـه:

١ ـ رواه النسائي «بلفظ مقارب» كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب قيام شهر رمضان (٣/٢٠٣).

٢ ـ ورواه ابن خزيمة «بنحوه» كتاب الصيام ـ ٢٣٨ باب: الصلاة جماعة في قيام شهر رمضان (٣/٣٣٦، ح ٢٢٠٤).

روياه من طريق زيد بن الحباب، عن معاوية، قال: حدثني نعيم بن زياد أبو طلحة الأنماري قال: سمعت النعمان بن بشير على منبر حمص يقول. به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه معاوية بن صالح بن حدير بن =

. . . .

= سعيد بن سعد بن فهر الحضرمي أبو عمرو الحمصي أحد الأعلام وقاضي الأندلس.

قال أحمد: كان ثقة. وقال ابن معين: ثقة. وقال مرة: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وقال مرة: صالح. وقال مرة: ليس بمرضي وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: ما كنا نأخذ عنه. وقال أبو إسحاق الفزاري: ما كان بأهل أن يروى عنه. وقال العجلي، والنسائي: ثقة. وقال أبو زرعة: ثقة محدث.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال يعقوب بن شيبة قد حمل الناس عنه ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت، ولا بالضعيف ومنهم من يضعفه. وقال ابن خراش صدوق. وقال العجلي: حمصي ثقة. وقال البزار: ليس به بأس. وقال أيضاً: ثقة.

تهذيب التهذيب (١٠/٢٠٩، ٢١٠، ٢١١).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام (٢/٢٥٩).

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق إمام (٣/١٥٧).

الحكم على الحديث:

قلت: الذي يظهر من أقوال العلماء إن معاوية مختلف فيه فيكون حديثه حسناً. فالحديث كما قال الذهبي حسن.

أما قول الذهبي: إن معاوية احتج به مسلم فقط فهو في محله كما رمز له في التهذيب والتقريب.

أما قوله ليس الحديث على شرط واحد منهما. فهو في محله أيضاً حيث إن في الإسناد نعيم بن زياد الأنماري أبا طلحة ولم يخرجا له شيئاً. كما في التقريب (٢/٣٠٥)، والتهذيب (١٠/٤٦٤) وهو ثقة.

إلا أن للحديث شاهداً عن أبي ذر «بنحو حديث النعمان».

١ ــ رواه الترمذي. كتاب الصيام ــ ٨١ باب: ما جاء في قيام شهر رمضان (٣/١٦٩)، (ح ٨٠٦) وقال: حسن صحيح. =

. . . .

=
٢ ـ ورواه أبو داود. كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب شهر رمضان، باب في قيام شهر رمضان (٢/٥٠، ح ١٣٧٥).

٣ ـ ورواه النسائي. كتاب السهو، باب: ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف (٣/٨٣، ٨٤).

٤ ـ ورواه عبد الرزاق في مصنفه. كتاب الصيام، باب: ليلة القدر (٤/٢٥٤، ٢٥٥، ح ٧٧٠٦).

رووه من طريق داود بن أبي هند، عن الوليد بن عبد الرحمن الجرشي. عن جبير بن نفير، عن أبي ذر، ورجاله ثقات كما في التقريب (١/١٢٦)، (٢/٣٣٤)، (١/٢٣٤).

وقد صححه الترمذي.

فعلى ذلك يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

كتاب المناسك

١٠٢ ــ حديث أبـي هريرةمرفوعاً: «الجرس مزمار الشيطان».

قال: على شرط مسلم. قلت: خرجه مسلم بسند الحاكم.

---

١٠٢ ــ المستــدرك (١ /٤٤٥): حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، حدثني العلاء، عن أبيه، عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الجرس مزمار الشيطان».

تخــريجــه:

١ ــ رواه مسلم هكذا «حدثنا يحيى بن أيوب، وقتيبة، وابن حجر. قالوا: حدثنا إسماعيل ــ يعنون ابن جعفر ــ عن العلاء، عن أبيه، عن أبـي هريرة أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الجرس مزامير الشيطان».

كتاب اللباس والزينة ــ ٢٧ باب: كراهة الكلب والجرس في السفر (١٦٧٢/٣)، (ح ١٠٤).

فعليه يكون تعقب الذهبـي في محله حيث إن الحديث في مسلم بسند الحاكم ــ والله أعلم ــ.

٢ ــ ورواه أيضاً ابن خزيمة «بلفظه» كتاب المناسك ــ ٤٩٨ باب: ذكر الدليل على أن الملائكة لا تصحب رفقة فيها جرس إذ الجرس مزمار الشيطان (١٧٤/٤)، (ح ٢٥٥٤).

٣ ــ ورواه أبو داود «بلفظ مقارب» كتاب الجهاد، بـاب: في تعليق الأجراس (٢٥/٣)، (ح ٢٥٥٦).

١٠٣ ـ حديث قتادة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا عرس بليل اضطجع على يمينه وإذا عرس قبيل الصبح نصب ذراعيه نصباً، ووضع [رأسه على كفه][1].

قال: على شرط مسلم. قلت: قد أخرجه مسلم أيضاً.

---

(١) في (أ)، (ب) (كفه على رأسه) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا من صحيح مسلم وعليه يستقيم المعنى.

١٠٣ ـ المستدرك (١ /٤٤٥): أخبرني أبو بكر أحمد بن محمد بن بالويه، ثنا محمد بن رمح السماك، ثنا يزيد بن هارون، أنبأنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن بكر بن عبد الله، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا عرس بليل اضطجع على يمينه، وإذا عرس قبل الصبح نصب ذراعيه نصباً ووضع رأسه على كفه.

تخريجه:

١ ـ رواه مسلم هكذا قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن سلمة عن حميد، عن بكر بن عبد الله، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا كان في سفر فعرس بليل اضطجع على يمينه، وإذا عرس قبيل الصبح نصب ذراعيه ووضع رأسه على كفه وهو طريق الحاكم. وبذلك يكون تعقب الذهبي في موضعه.

٢ ـ ورواه ابن خزيمة «بلفظه» كتاب المناسك ـ ٥٠١ باب: صفة النوم في العرس (٤/١٤٨)، (ح ٢٥٥٨).

٣ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٥/٣٠٦).

روياه من طريق حماد بن سلمة، عن حميد، عن بكر بن عبد الله، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة.

١٠٤ ــ حديث علي مرفوعاً: «حجوا قبل أن لا تحجوا».

قلت: فيه حصين بن عمر الأحمسي وهو واه، ويحيى [الحماني][1] وليس بحجة.

---

(١) في (أ) (الجماني) وفي (ب) (الحمالى) بدون نقط. وفي التلخيص (الحمامي) وما أثبته من التهذيب (٢٤٣/١١) والتقريب (٣٥٢/٢).

١٠٤ ـ المستدرك (١ / ٤٤٨ ـ ٤٤٩): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق الفقيه: أنبأنا علي بن عبد العزيز، حدثنا يحيى بن عبد الحميد، حدثنا حصين بن عمر الأحمسي، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، قال: سمعت علياً ــ رضي الله عنه ــ يقول: حجوا قبل أن لا تحجوا. فكأني أنظر إلى حبشي أصمع، أفدع بيده معول يهدمها حجراً حجراً. فقلت له: أشيء تقوله برأيك أو سمعته من رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؟ قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ولكني سمعته من نبيكم ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

تخـريجـه:

١ ــ رواه أبو نعيم في الحلية «بلفظ مقارب» (١٣١/٤، ١٣٢) وقال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث الحارث وإبراهيم لم يروه عن الأعمش إلا حصين بن عمر.

٢ ــ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الحج، باب: ما يستحب من تعجيل الحج إذا قدر عليه (٣٤٠/٤).

روياه من طريق يحيى بن عبد الحميد. حدثنا حصين بن عمر الأحمسي حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه يحيى بن عبد الحميد، وحصين بن عمر.

أولاً: حصين بن عمر الأحمسي: أبو عمران الكوفي. =

. . . .

= قال البخاري: منكر الحديث، وضعفه أحمد، وقال ابن المديني: ليس بالقوي روي عن مخارق أحاديث منكرة. وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف جداً ومنهم من تجاوز به الضعف إلى الكذب. وقال الساجي، وأبو زرعة: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: واهي الحديث جداً لا أعلم يروي حديثاً يتابع عليه وهو متروك الحديث. وقال الترمذي: ليس عند أهل الحديث بذاك القوي.

وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. ووثقه العجلي.

وقال مسلم في الكنى: متروك الحديث. وقال أبو داود: روى مناكير. تهذيب التهذيب (٢/٣٨٥، ٣٨٦).

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. وروي أن ابن معين قال: ليس بشيء. المجروحين (١/٢٧٠، ٢٧١).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (١/١٨٣).

ثانياً: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الله بن ميمون بن عبد الرحمن الحماني الحافظ أبو زكريا.

قال أحمد: ليس به بأس. وقال مرة: لا أعرفه. وسئل عنه؟ فقال: أنتم أعرف بمشايخكم. وقال أبو داود: حدث يحيى عن أحمد بحديث إسحاق الأزرق فأنكره أحمد. وقال يحيى: حدثنا به على باب إسماعيل بن علية فقال لأحمد: ما سمعناه من إسحاق إلا بعد موت إسماعيل. وقال أبو داود: كان يحيى حافظاً وسألت أحمد عنه؟ فقال: ألم تره؟ قلت: بلى. قال: إنك إذا رأيته عرفته. قال أبو داود: سألته عن حديث لعثمان فقال: أو تحب عثمان؟ وقال عبد الله بن أحمد: ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو ينقلها. وقال البخاري: كان أحمد، وعلي يتكلمان فيه. وقال في موضع آخر: رماه أحمد، وابن نمير. وقال إبراهيم الجوزجاني: ساقط متلون ترك حديثه. وقال البزار: كنا إذا قعدنا إلى الحماني تبين لنا منه بلايا. وقال الذهلي: ما أستحل الرواية عنه. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. =

. . . .

= وقال ابن معين: صدوق مشهور. وقال مرة: ثقة. وقال علي بن حكيم: ما رأيت أحفظ لحديث شريك منه. وقال أبو حاتم: لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد ولا يغيره سوى يحيى الحماني في حديث شريك. تهذيب التهذيب (١١/٢٤٣، . . .، ٢٤٦).

وقال ابن حجر في التقريب: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث (٢/٣٥٢) ولم يذكره الذهبي في الكاشف، لكن قال في ديوان الضعفاء: وثقه ابن معين وغيره. وقال النسائي: ضعيف. وأما أحمد بن حنبل فقال: كان يكذب جهاراً ما زلنا نعرفه يسرق الأحاديث. وقال محمد بن نمير: كذاب. وقال الجوزجاني: ترك حديثه. وأما ابن عدي فقال: صنف المسند ولم أر في مسنده ولا في أحاديثه أحاديث مناكير وأرجو أنه لا بأس به. قلت: أما تشيعه فقل ما شئت: كان يكفر معاوية (ص ٣٣٨)، (ت ٤٦٥٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن حصين بن عمر، ويحيى الحماني، متروكان فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

١٠٥ ـ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة طمس الله نورهما. . .» الحديث.

قال: تفرد به أيوب بن سويد[١]. قلت: ضعفه أحمد.

وله إسناد آخر[٢]. قال فيه [عفان حدثنا رجاء][٣] بن يحيى، وصوابه رجاء أبو يحيى ليس بالقوي.

---

(١) في المستدرك: تفرد به أيوب بن سويد عن يونس وأيوب ممن لم يحتجا به إلا أنه من أجلة مشايخ الشام.

(٢) قوله: (وله إسناد آخر) هذا من اختصار ابن الملقن. وإلا فالذهبي أتى بالحديث مع السند الذي ذكره الحاكم وتعقبه بقوله: قلت: كذا قال عفان. حدثنا رجاء بن يحيى وصوابه رجاء أبو يحيى ليس بالقوي.

(٣) في (أ) (عفان بن رجاء) وما أثبته من (ب) والتلخيص. وكذا هو في الإسناد.

١٠٥ ـ **نص حديث: السند الأول في المستدرك**: (١ / ٤٥٦): **حدثنا** أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أيوب بن سويد، حدثنا يونس بن يزيد، عن الزهري، عن مسافع الحجبي، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة طمس الله نورهما، ولولا ذلك لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب.

السند الثاني: وحدثناه أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا إسحاق بن الحسن بن ميمون، ثنا عفان بن مسلم، ثنا أبو يحيى رجاء بن يحيى، حدثنا مسافع بن شيبة: سمعت عبد الله بن عمرو أنشد بالله ثلاثاً ووضع إصبعيه في أذنيه لسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة، طمس الله نورهما، ولولا ذلك لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب».

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

١ ـ رواه ابن خزيمة «بلفظه» كتاب المناسك ـ **٦٣٦** باب: صفة الركن والمقام. . . إلـخ (٤/٢١٩)، (ح ٢٧٣١).

٢ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الحج، باب: ما ورد في الحجر الأسود والمقام (٥/٧٥).

روياه من طريق أيوب بن سويد. حدثنا يونس بن يزيد، عن الزهري، عن مسافع الحجبي، عن عبد الله بن عمرو به مرفوعاً وهو طريق الحاكم الأول.

٣ ـ ورواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب الحج ـ **٤٩** باب: ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام (٣/٢٢٦)، (ح ٨٧٨).

٤ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظ مقارب» موارد. كتاب الحج ـ ٢٠ باب: ما جاء في الحجر الأسود والمقام (ص ٢٤٨)، (ح ١٠٠٤).

ـ ورواه ابن خزيمة «بلفظ مقارب» (٢٧٣٢).

٥ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (٢/٢١٣، ٢١٤).

رووه من طريق رجاء أبـي يحيى. قال: سمعت مسافعاً الحاجب قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول به مرفوعاً وهذا طريق الحاكم الثاني.

ـ ورواه البيهقي «بنحوه» (٥/٧٥).

من طريق أحمد بن شبيب. حدثنا أبـي، عن يونس، عن الزهري. قال: حدثني مسافـع الحجبي سمـع عبد الله بن عمرو يقول، به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن مسافـع بن شيبة، عن عبد الله بن عمرو.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم الأول ومن وافقه وفيه أيوب بن سويد =

. . . .

= الرملي أبو مسعود الشيباني. قال أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بشيء يسرق الأحاديث. وذكر الترمذي أن ابن المبارك ترك حديثه. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: لين الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان رديء الحفظ يخطىء. وقال الخليلي: لم يرضوا حفظه. وقال الإسماعيلي: فيه نظر. وقال أبو داود: ضعيف. وقال الجوزجاني: واهي الحديث. وقال الساجي: ضعيف. تهذيب التهذيب (١/٤٠٥، ٤٠٦).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء (١/٩٠).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفه أحمد وجماعه (١/١٤٦).

قلت: الذي يظهر من أقوال العلماء أن أيوب بن سويد ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

الطريق الثاني: إن أيوب بن سويد لم يتفرد بالحديث بل تابعه شبيب بن سعيد الحبطي عند البيهقي. وقال عنه ابن حجر في التقريب: لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه (١/٣٤٦) وهذا منها.

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق (٢/٤).

فعليه يكون الحديث بإسناد البيهقي حسناً.

● **الطريق الثالث**: وهو طريق الحاكم الثاني ومن وافقه. وفيه رجاء بن صبيح الحرشي أبو يحيى البصري.

قال ابن معين: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العقيلي: حدث عن يحيى بن أبي كثير ولا يتابع عليه. وقال ابن خزيمة: لا أعرفه بعدالة ولا جرح ولا أحتج بخبر مثله. وقال ابن عبد البر: ليس هو عندهم بالقوي. تهذيب التهذيب (٣/٦٨).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٢٤٩).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: ليس بقوي (١/٣٠٨). =

. . . .

= قلت: فالذي يظهر أن رجاء ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

الحكم على الحديث:

مما مضى يتبين أنه بإسناد الحاكم الأول ضعيف وبإسناده الثاني ضعيف أيضاً وبإسناد البيهقي حسن.

فالذي يظهر أن الحديث بهذه الطرق يكون صحيحاً لغيره ـ والله تعالى أعلم ـ وقد صحح الحديث ابن حبان، وابن خزيمة في صحيحهما.

١٠٦ ــ حديث أنس مرفوعاً: «الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة».

قال: صحيح[1]. قلت: فيه داود بن الزبرقان قال فيه أبو داود: متروك.

---

(١) ليس التصحيح في المستدرك بل فيه السكوت عن الحديث. وما أثبته من (أ)، (ب) والتلخيص (١/٤٥٦).

١٠٦ ــ المستدرك (١/٤٥٦): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب بن إبراهيم بن مهران الثقفي ــ إملاء من أصل كتابه ــ، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا أحمد بن هشام بن مهرام المدائني، ثنا داود بن الزبرقان، حدثنا أيوب السختياني، عن قتادة، عن أنس ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة».

تخريجه:

أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط (٢/٢٧) وقال: صحيح. لكن المناوي ذكر الحديث وذكر قول الحاكم، وتعقب الذهبي، وسكت عليه (٤/٥٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم داود بن الزبرقان الرقاشي أبو عمرو وقيل أبو عمر البصري.

قال ابن معين ليس بشيء. وقال ابن المديني: كتبت عنه شيئاً يسيراً ورميت به وضعفه جداً وقال الجوزجاني: كذاب. وقال يعقوب بن شيبة، وأبو زرعة: متروك. وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال أبو داود: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء. وقال أيضاً: ترك حديثه. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن خراش، ويعقوب بن سفيان، والساجي، والعجلي: =

. . . .

= ضعيف الحديث. وقال الأزدي: متروك. وقال البزار: منكر الحديث جداً تهذيب التهذيب (٣/١٨٥، ١٨٦).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك وكذبه الأزدي (١/٢٣١).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (١/٢٨٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن داود بن الزبرقان متروك فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً إلا أن الحديث جاء عن ابن عمرو وقد سبق ذكره ودراسته قبل هذا الحديث وأنه صحيح لغيره لكن حديث أنس لا ينجبر لشدة ضعفه ــ والله تعالى أعلم ــ.

١٠٧ ــ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس[١]... الحديث».

قلت: فيه عبد الله بن المؤمل وهو [و][٢] اه.

---

(١) جبل في مكة.

(٢) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والتلخيص وعليه يستقيم المعنى.

١٠٧ ــ المستدرك (١ / ٤٥٧): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ الحسن بن علي بن زياد، وحدثنا أبو حفص عمر بن أحمد الفقيه ببخارى، ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ: قالا: ثنا سعيد بن سليمان الواسطي: ثنا عبد الله بن المؤمل قال: سمعت عطاء يحدث عن عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس، له لسان وشفتان، يتكلم عمن استلمه بالنية. وهو يمين الله التي يصافح بها خلقه».

تخريجه:

١ ــ رواه ابن خزيمة «بلفظه» كتاب المناسك ــ ٦٤٠ باب: ذكر الدليل على أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إنما أراد بذكره الركن في هذا نفس الحجر الأسود لا غير... إلخ (٤/٢٢١)، (ح ٢٧٣٧).

٢ ــ وروى طرفه الأول أحمد «بنحوه» إلى قوله له لسان وشفتان (٢/٢١١).

٣ ــ وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية. كتاب الحج، حديث الحجر الأسود يمين الله (٢/٨٥)، (ح ٩٤٥).

ــ رووه من طريق عبد الله بن المؤمل قال: سمعت عطاءً يحدث عن عبد الله بن عمرو به مرفوعاً: وهو طريق الحاكم.

٤ ــ وأورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه أحمد، والطبراني في الأوسط وقال: فيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال: يخطىء وفيه كلام. وبقية رجاله رجال الصحيح (٣/٢٤٢).

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الله بن المؤمل القرشي وقد سبق بيان حاله عند حديث (١٩) وقد تبين من خلال ذلك أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن ابن المؤمل ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً وقد قال ابن الجوزي: هذا لا يثبت.

وقال الأعظمي في تعليقه على ابن خزيمة: إسناده ضعيف عبد الله بن المؤمل ضعيف.

١٠٨ ـ حديث أبـي هارون العبدي، عن أبـي سعيد عن عمر في تقبيل الحجر (ومحاجته له)[١] . . . الحديث بطوله.

قلت: أبو هارون ساقط.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) وكذا هو مختصر للحديث كما في المستدرك وتلخيصه.

١٠٨ ـ المستدرك (١ /٤٥٧): أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى العدل ـ من أصل كتابه ـ، ثنا محمد بن صالح الكيليني، ثنا محمد بن يحيى بن أبـي عمرو العدني، حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمِّي، عن أبـي هارون العبدي، عن أبـي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: حججنا مع عمر بن الخطاب، فلما دخل الطواف استقبل الحجر فقال: إني أعلم أنك حجر، لا تضر ولا تنفع. ولولا أني رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قبلك ما قبلتك. ثم قبله فقال له علي بن أبـي طالب: بلى يا أمير المؤمنين إنه يضر وينفع. قال: بم قلت؟ قال: بكتاب الله تبارك وتعالى. قال: وأين ذلك من كتاب الله قال: قال الله عز وجل:

﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾.

خلق الله آدم ومسح على ظهره، فقررهم بأنه الرب، وأنهم العبيد، وأخذ عهودهم ومواثيقهم. وكتب ذلك في رق وكان لهذا الحجر عينان ولسان. فقال له: افتح فاك. ففتح فاه، فألقمه ذلك الرق. وقال اشهد لمن وافاك بالموافاة يوم القيامة وإني أشهد لسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «يؤتى بالحجر الأسود يوم القيامة له لسان ذلق. يشهد لمن يستلمه بالتوحيد». فهو يا أمير المؤمنين يضر وينفع. فقال عمر أعوذ بالله أن أعيش في قوم، لست فيهم يا أبا حسن.

تخـريجـه:

الآية (١٧٢) من سورة الأعراف. =

. . . .

= ١ ـ أورده السيوطي في جامع الأحاديث للمراسيل والمسانيد (٢/٤٣٦، ٤٣٧، ح ٣٠٥٧).

ونسبه للهندي في فضائل مكة، وأبي الحسن القطان في الطوالات، والحاكم ولم يصححه وعبد الرزاق في جامعه وضعفه.

٢ ـ قلت: لم أجده عند عبد الرزاق ـ بهذا اللفظ لكنه روى طرفه الأول إلى قوله: ولكن رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قبلك فقبلتك. (٥/٧١، ٧٢) من طريق عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال: رأيت عمر بن الخطاب. به.

٣ ـ ومن هذا الطريق رواه مسلم ـ وهو طرفه الأول فقط.
كتاب المناسك، باب: استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف (٢/٩٢٩)، (ح ٢٥٠).

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عمارة بن جوين أبو هارون العبدي البصري.

قال ابن المديني: عن يحيى بن سعيد: ضعفه شعبة. وقال البخاري: تركه يحيى القطان. وقال أحمد: ليس بشيء وقال الدوري عن ابن معين: كان لا يصدق في حديثه. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال حماد بن زيد: كان كذاباً. وقال الجوزجاني: كذاب مفتر. وقال الحاكم أبو أحمد: متروك. وقال الدارقطني: يتلون خارجي شيعي. وقال ابن علية: كان يكذب. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ضعيف وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب. تهذيب التهذيب (٧/٤١٢، ٤١٣). وقال ابن حجر في التقريب: متروك ومنهم من كذبه، لأنه شيعي (٢/٤٩ ـ ٤٦٠). =

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: متروك (٢ / ٣٠٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عمارة بن جوين أبا هارون متروك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

إلا أن طرفه الأول قد أخرجه مسلم فهو صحيح. لكنه بطريق الحاكم ضعيف غير قابل للانجبار ـ والله أعلم ـ.

١٠٩ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً: «من حج من مكة ماشياً حتى يرجع إلى مكة كتب له بكل خطوة سبعمائة حسنة... الحديث بطوله».

قال: صحيح. قلت: ليس بصحيح أخشى أن يكون كذباً، وفيه عيسى بن سوادة.

قال أبو حاتم: منكر الحديث.

---

١٠٩ ـ المستدرك (١/٤٦٠ ـ ٤٦١): حدثنا أبو علي الحافظ، ثنا محمد بن حفص الخثعمي، ثنا علي بن سعيد بن مسروق الكندي: ثنا عيسى بن سوادة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زاذان قال: مرض ابن عباس مرضاً شديداً، فدعا ولده فجمعهم، فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من حج من مكة ماشياً حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة. كل حسنة مثل حسنات الحرم. قيل وما حسنات الحرم؟ قال: بكل حسنة مائة ألف حسنة».

تخريجه:

١ ـ رواه ابن خزيمة «بلفظه» كتاب المناسك ـ ٦٧٧ باب: فضل الحج ماشياً من مكة إن صح الخبر فإن في القلب من عيسى بن سوادة هذا شيء. (٤/٢٤٤، ح ٢٧٩١).

٢ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب النذور، باب: من نذر أن يمشي إلى بيت الله الحرام (١٠/٧٨).

٣ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١٢/١٠٥، ح ١٢٦٠٦).

٤ ـ ورواه البزار «بنحوه» كشف الأستار. كتاب الحج، باب المشي في الحج (٢/٢٥)، (ح ١١٢٠).

رووه من طريق عيسى بن سوادة. حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن زاذان، عن ابن عباس به مرفوعاً. =

. . . .

= ـ ورواه البزار «بنحوه» كشف الأستار (٢/٢٦)، (ح ١١٢١).
من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ابن عباس.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه عيسى بن سوادة بن الجعد النخعي كوفي سكن الري.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه؟ فقال: هو منكر الحديث ضعيف. روى عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زاذان، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حديثاً منكراً ـ وهو الحديث الذي معنا ـ الجرح والتعديل (٦/٢٧٧).

وقال المنذري في الترغيب: قال البخاري: منكر الحديث (٢/١٦٦، ١٦٧).

وقال ابن معين: كذاب رأيته. الميزان (٣/٣١٢)، اللسان (٤/٣٩٦، ٣٩٧).

قلت: الذي يظهر أن عيسى ضعيف جداً. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثاني**: وللحديث طريق آخر عند البزار، إلا أن فيه إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد بن جبير.

قال الهيثمي: لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات (٣/٢٠٩).

قلت: لم أجد من ترجمه. فعلى ذلك، فالذي يظهر أنه مجهول، فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

الحكم على الحديث:

مما مضى يتبين أنه بسند الحاكم ضعيف جداً، وبسند البزار ضعيف، فلا ينجبر طريق الحاكم بطريق البزار ولشدة ضعف طريق الحاكم.

قال أبو حاتم: حديث منكر ـ والله أعلم ـ.

١١٠ ـ حديث يوسف بن خالد (السمتي)[١] حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عروة بن مضرس بحديث «من أدرك معنا هذه الصلاة وقد أتى عرفات قبل ذلك. . . الحديث».

قلت: السمتي ليس بثقة.

---

(١) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها. وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

١١٠ ـ المستدرك (١/٤٦٣): حدثنا عبد الصمد بن علي بن مكرم البزار ببغداد، ثنا أبو عبد الله أحمد بن عبد الله بن أحمد بن حسان التستري بتستر، عن عبد الوهاب بن فليح المكي، ثنا يوسف بن خالد السمتي البصري: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عروة بن مضرس الطائي ـ رضي الله عنه ـ قال: جئت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو بالموقف. فقلت: يا رسول الله: أتيت من جبل طيء، أكللت مطيتي، وأتعبت نفسي، والله ما بقي من جبل إلا وقفت عليه. فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من أدرك معنا هذه الصلاة وقد أتى عرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد قضى تفثه وحجه».

تخـريجه:

لم أجد من أخرجه بهذا السند، لكن روي بغيره.

١ ـ رواه أبو داود «بلفظ مقارب» كتاب المناسك، باب: من لم يدرك عرفة (٢/١٩٦، ١٩٧، ح ١٥٩٠).

٢ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب الحج ـ ٥٧ باب: فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (٣/٢٣٨، ٢٣٩، ح ٨٩١).

وقال: حسن صحيح.

٣ ـ ورواه النسائي «بنحوه» كتاب المناسك، باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة (٥/٢٦٤). =

. . . .

= ٤ ــ ورواه ابن ماجة «بنحوه» كتاب المناسك ــ ٥٧ باب: من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع (٢/١٠٠٤)،(ح ٣٠١٦).

٥ ــ ورواه الحاكم «بنحوه» (١/٤٦٣) وقال: هذا حديث صحيح على شرط كافة أئمة الحديث ووافقه الذهبي.

رووه من طريق إسماعيل بن أبي خالد. حدثنا عامر الشعبي. أخبرني عروة بن مضرس الطائي به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن عروة بن مضرس.

● **الطريق الأول** وهو طريق الحاكم وفيه يوسف بن خالد السمتي.

قال ابن حبان: كان مرجئاً وكان يضع الحديث. وقال ابن نفيل: بلغني أنه كان يضع الحديث وقال ابن معين: كان يكذب. المجروحين (٣/١٣١).

وقال ابن معين مرة: كذاب خبيث عدواً لله رجل سوء، رأيته بالبصرة ما لا أحصي لا يحدث عنه أحد فيه خير. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه؟ فقال: أنكرت قول يحيى بن معين فيه أنه زنديق، حتى حمل إليَّ كتاباً قد وضعه في التجهم باباً، باباً. ينكر الميزان في القيامة، فعلمت أن يحيى بن معين كان لا يتكلم إلا على بصيرة، وفهم. قلت: ما حاله؟ قال: ذاهب الحديث.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة فقال: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث أضرب على حديثه، كان ابن معين يقول: كان يكذب. الجرح والتعديل (٩/٢٢١، ٢٢٢).

قلت: مما مضى يتبين أن يوسف بن خالد السمتي كذاب، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

● **الطريق الثاني**: لكن الحديث جاء من طريق آخر. وقد قال الترمذي عنه: حسن صحيح. =

. . . .

= وقال الحاكم: صحيح ووافقه الذهبي.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد صحيحاً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أنه بسند الحاكم الأول موضوع، فلا ينجبر هذا الطريق بمجيئه من طريق آخر.

أما طريقه الثاني فهو صحيح.

كما أن للحديث شاهداً عن عبد الرحمن بن يعمر بنحو حديث عروة.

رواه الحاكم (١/٤٦٤). وصححه ووافقه الذهبي. والله أعلم.

١١١ ــ حديث عثمان بن الأسود، عن ابن عباس في الدعاء عند شرب ماء زمزم.

قال: إن كان عثمان سمع من ابن عباس، فهو على شرط البخاري ومسلم.

قلت: لا والله ما لحقه توفي عام خمسين ومائة وأكبر مشيخته سعيد بن جبير.

---

١١١ ــ المستدرك (١ / ٤٧٢): أخبرنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا أحمد بن يحيى: ثنا محمد بن الصباح، ثنا إسماعيل بن زكريا، عن عثمان بن الأسود قال: جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: من أين جئت؟ فقال: شربت من زمزم. فقال له ابن عباس: أشربت منها كما ينبغي؟ قال: وكيف ذاك يا أبا عباس؟ قال: إذا شربت منها، فاستقبل القبلة، واذكر اسم الله وتنفس ثلاثاً، وتضلع منها، فإذا فرغت منها، فاحمد الله، فإن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «آية بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم».

تخــريجــه:

١ ــ رواه البخاري في التاريخ الكبير (١/١، ت ١٥٨).

٢ ــ ورواه الدارقطني «بلفظه» كتاب الحج، باب: المواقيت (٢/٢٨٨)، (ح ٢٣٥).

٣ ــ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» عن الحاكم. كتاب الحج، باب: سقاية الحاج والشرب منها ومن ماء زمزم (٥/١٤٧).

رووه من طريق إسماعيل بن زكريا، عن عثمان بن الأسود. حدثني عبد الله بن أبي مليكة قال: جاء رجل إلى ابن عباس به مرفوعاً.

ــ ورواه البخاري في التاريخ الكبير...

٤ ــ ورواه عبد الرزاق «بلفظ مقارب» كتاب الحج، باب: سنة الشرب من زمزم (٥/١١٢، ١١٣، ح ٩١١١). =

. . . .

= ٥ ــ ورواه الطبراني «مقتصراً على لفظ الحديث» (١١/١٢٤، ح ١١٢٤٦).
رووه من طريق عبد الرحمن بن عمر بن بوذيه، عن عثمان بن الأسود، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس به مرفوعاً.
ــ ورواه عبد الرزاق بنفس رقم الحديث الأول.
ــ والطبراني بنفس رقم الحديث الأول.
روياه من طريق سفيان الثوري. عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس.
ــ ورواه البخاري في تاريخه ١٥٨/١/١.
ــ ورواه البيهقي (١٤٧/٥).
روياه من طريق الفضل بن موسى. أخبرنا عثمان عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس.
٦ ــ ورواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب المناسك ــ ٧٨ باب: الشرب من زمزم (١٠١٧/٢، ح ٣٠٦١).
٧ ــ ونسبه الألباني في الإرواء للبخاري في التاريخ الصغير (١٩٣) ــ ولم أجده فيه ــ وكذا نسبه لأبي نعيم في صفة النفاق (ق ٢/٢٩)، وكذا الضياء في المختارة (٦٧/١١٠، ١) الإرواء (٣٢٥/٤).
رووه من طريق عبيد الله بن موسى، عن عثمان بن الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن ابن عباس به مرفوعاً.
ــ ورواه البيهقي «بنحوه» (١٤٧/٥).
من طريق مكي بن إبراهيم. حدثنا عثمان بن الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابن عباس به.
ــ ورواه البخاري في تاريخه الكبير (١/١، ١٥٨).
رواه من طريق عبد الله بن المبارك، عن عثمان بن الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن ابن عباس به.
ــ ورواه الطبراني في الكبير «مقتصراً على نص حديث رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ» (١٠/٣٨١، ٣٨٢، ح ١٠٧٦٣). =

. . . .

= رواه أبو علقمة القروي من طريق عبد الله بن هارون، حدثنا قدامة بن محمد الأشجعي، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن عطاء، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قد اختلف في إسناده فروي عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس. وروي أيضاً عن عثمان بن الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابن عباس.

فقد روي من طرق عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وقد أعله الذهبي بالانقطاع بين عثمان وابن عباس.

قلت: لم يتبين لي من ناحية الولادة حيث لم أجد من ذكر ولادته أو عمره حتى يتبين لي ذلك. لكن لم يذكر أنه من تلامذة ابن عباس كما في التهذيب عند ترجمة ابن عباس (٥/٢٧٦، ٢٧٧)، وكذا عند ترجمة عثمان لم يذكر ابن عباس من شيوخه (١٠٧/٧).

كما أن كل من روى هذا الحديث ذكر راوياً بين عثمان بن الأسود، وابن عباس حتى أن البيهقي وهو تلميذ الحاكم قد روى هذا الحديث عن الحاكم فذكر ابن أبي مليكة: بين عثمان، وابن عباس.

فالذي يظهر من كل ما تقدم أن عثمان بن الأسود لم يدرك ابن عباس بل السند منقطع وعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم ضعيفاً لانقطاعه.

لكن الحديث جاء عند البخاري في التاريخ الكبير، والدارقطني، والبيهقي من طريق إسماعيل بن زكريا عن عثمان بن الأسود، عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس وهو طريق الحاكم إلا أنه لم يذكر ابن أبي مليكة. وإسماعيل بن زكريا قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يخطىء قليلاً (٦٩/١). =

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: صدوق اختلف قول ابن معين فيه (١/١٢٣).
ولم يتفرد إسماعيل بالحديث عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس.

●الطريق الثاني: بل تابعه عبد الرحمن بن عمر أو ابن بوذيه. وهو مقبول كما في التقريب (١/٤٧٤) لكن قال الذهبي في الكاشف (٢/١٥٨): ثقه. وسكت عنه الخزرجي في الخلاصة (ص ٢٢٥). وقال ابن حجر في التهذيب: أثنى عليه أحمد (٦/١٤٩) فالظاهر أنه ثقة.

● **الطريق الثالث**: وتابعه أيضاً سفيان الثوري وهو ثقة حجة كما في التقريب (١/٣١١، ٣١٢).

●**الطريق الرابع**: وكذا الفضل بن موسى وهو ثقة حجة ربما أغرب كما في التقريب (٢/١١١، ١١٢).

وروي الحديث أيضاً من طرق عن عثمان بن الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابن عباس.

● **الطريق الأول**: رواه عبد الله بن موسى عند ابن ماجه ومن وافقه وهو ثقة كان يتشيع كما في التقريب (١/٥٣٩).

● **الطريق الثاني**: ورواه مكي بن إبراهيم عند البيهقي وهو ثقة ثبت كما في التقريب (٢/٢٧٣).

● **الطريق الثالث**: رواه عبد الله بن المبارك عند البخاري في تاريخه وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد كما في التقريب (١/٤٤٥).

إلا أن في إسنادهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الثورين شيخ عثمان بن الأسود.

قال ابن حجر في التقريب: مقبول (٢/١٨٢ / ٤٤١).

وسكت عنه الذهبي في الكاشف: (٣/٦٦).

وسكت عنه الخزرجي أيضاً (ص ٣٤٧).

وذكره الحافظ في التهذيب وذكر أن ابن حبان ذكره في الثقات (٩/٢٩٢، ٢٩٣). =

. . . .

= كما أن للحديث طريقاً ثالثاً عند الطبراني عن ابن عباس، لكنَّ في سنده أبا علقمة عبد الله بن هارون.

قال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٤٥٢).

قال الألباني في الإرواء ـ بعد أن ساق الطرق لهذا الحديث. وذكر اختلاف الإسناد على عثمان بن الأسود.

قلت: بعد هذا العرض يتبين أن أولى هذه الوجوه بالترجيح إنما هو الوجه الأول ـ وهو عثمان بن الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابن عباس ـ لاتفاق الثلاثة الثقات عليه وصحة الطرق بذلك إليهم.

بخلاف الوجه الثاني ـ وهو عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس ـ فبعض رواته لم تثبت عدالتهم، وبعضهم لم يثبت السند إليه إلا إلى الفضل بن موسى.

وإذا كان كذلك فقد رجع الحديث إلى أنه من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابن عباس. ـ ثم أعله بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر. الإرواء (٤/٣٢٨).

قلت: الظاهر أن كلام الألباني ليس في محله. حيث إن الحديث ثبت من رواية عثمان بن الأسود عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس. برواية أربعة عن عثمان بن الأسود وقد سبق الكلام عليهم وأن عدالة بعضهم قد ثبتت إن لم يكن جميعهم. أما إعلاله طريق سفيان الثوري وابن بوذيه بأن في طريقهما إسحاق وهو الدبري فإنه عند الطبراني فقط أما عبد الرزاق فلم يرد في أسناده إسحاق هذا بل هو الراوي عن عبد الرزاق في سند الطبراني. فإذا لم يثبت سند الطبراني لأن فيه إسحاق الدبري. فإنه ثابت بإسناد عبد الرزاق فلا يعلل به.

ثم إنه لا تعارض بين رواية عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة، وعثمان بن الأسود عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، لأنهما من شيوخه كما في التهذيب (٧/١٠٧). =

. . . .

= فقد يكون عثمان بن الأسود حدث به مرة عن ابن أبـي مليكة، وحدث به مرة أخرى عن محمد بن عبد الرحمن بن أبـي بكر.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أنه بإسناد الحاكم ضعيف لانقطاعه.

أما بإسناد الأربعة عن عثمان بن الأسود، عن عبد الله بن أبـي مليكة، عن ابن عباس فصحيح، لأن بعض الأسانيد يقوي بعضاً.

أما بإسناد الثلاثة عن عثمان بن الأسود، عن محمد بن عبـد الرحمن بن أبـي بكر، عن ابن عباس ففيه محمد بن عبد الرحمن بن أبـي بكر وقد لخص حاله ابن حجر بأنه مقبول. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

وأما بإسناد الطبراني. عن عطاء، عن ابن عباس. فضعيف أيضاً لضعف أبـي علقمة.

ـ فيكون الحديث بالأسانيد الضعيفة صحيحاً لغيره ـ والله تعالى أعلم ـ.

١١٢ ـ حديث عبد الرحمن بن أبـي سعيد الخدري عن أبيه. قلنا: يا رسول الله: هذه الأحجار التي يرمى بها تحمل فتحسب أنها سر[١]. قال: «ما تقبل منها يرفـع ولولا ذلك لرأيتها مثل الجبال».

قال: صحيـح[٢]. قلت: فيه يزيد بن سنان وقد ضعفوه.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (تنقعر).

(٢) في المستدرك (هذا حديث صحيـح الإسناد ولم يخرجاه ويزيد بن سنان ليس بالمتروك) ولم يذكر التصحيـح في التلخيص.
وما أثبته من (أ)، (ب).

١١٢ ـ المستـدرك (١ / ٤٧٦): أخبرني يحيـى بن منصور القاضي، ثنا أبو عمرو أحمد بن المبارك المستملـي، ثنا سعيد بن يحيـى بن سعيد الأموي، حدثنا أبـي، حدثنا يزيد بن سنان، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن ابن أبـي سعيد الخدري، عن أبيه أبـي سعيد قال: قلنا: يا رسول الله هذه الأحجار التي يرمى بها تحمل، فتحسب أنها سر. قال: «ما تقبل منها يرفـع، ولولا ذلك لرأيتها مثل الجبال».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب الحـج، باب: أخذ الحصى لرمي جمرة العقبة وكيفية ذلك (٥/١٢٨).

٢ ـ ورواه الدارقطني «بنحوه» كتاب الحـج، باب: المواقيت (٢/٣٠٠)، (ح ٢٨٨).

روياه من طريق يزيد بن سنان، عن زيد بن أبـي أنيسة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبـي سعيد عن أبيه أبـي سعيد بـه مرفـوعاً. وهو طريق الحاكم إلا أنه لم يذكر زيد بن أبـي أنيسة شيـخ يزيد بن سنان. بل جعل شيـخ يزيد هو عمرو بن مرة.

. . . .

= ٣ ــ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني في الأوسط قال: وفيه يزيد بن سنان وهو ضعيف (٣/٢٦٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم علتان وعند غيره واحدة.

الأولى: فيه يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجزري أبو فروة الرهاوي ــ وهـذه عند الحاكم وغيره ــ قال أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء.

وقال ابن المديني: ضعيف الحديث وقال أبو حاتم: محله الصـدق وكان الغالب عليه الغفلة يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال البخاري: مقارب الحديث.

وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث. وقال أبو زرعة: ليس بقوي. تهذيب التهذيب (١١/٣٣٥، ٣٣٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٣١٦).

الثانية: أن الذي يظهر أن في سند الحاكم فقط انقطاعاً بين يزيد بن سنان، وبين عمرو بن مرة فكل من روى الحديث ذكر زيد بن أبـي أنيسة بينهما حتى أن البيهقي قد رواه عن الحاكم وذكر زيد بن أبـي أنيسة بينهما. ثم إن عمرو بن مرة لم يذكر من شيوخ يزيد بن سنان عند ترجمة يزيد كما في تهذيب الكمال (٣/١٥٣٥) ولم يذكر يزيد بن سنان من الرواة عن عمرو بن مرة عند ترجمة عمرو كما في تهذيب الكمال (٢/١٠٥٠).

وإذا نظرنا إلى الوفاة. نجد أن عمرو بن مرة توفي سنة ثماني عشرة ومائة وقيل ست عشرة كما في تهذيب الكمال (٢/١٠٥٠)، وكذا تهذيب التهذيب (١١/٢٣٥، ٢٣٦).

وأن يزيد بن سنان ولد سنة تسع وسبعين ومائة كما في تهذيب الكمال (٣/١٥٣٥).

وذكر في تهذيب التهذيب أنه سنة تسع وستين (١١/٣٣٦). =

. . . .

= فعلى أي من الاعتبارين، فإنه لم يدركه. فالذي يظهر لي أن زيد بن أبي أنيسة سقط من سند الحاكم، لأن البيهقي قد رواه عن الحاكم وذكر زيداً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن يزيد بن سنان ضعيف وأن في سند الحاكم انقطاعاً أو سقط من المطبوع. فعليه يكون الحديث ضعيفاً لضعف يزيد بن سنان، ولانقطاعه إذا لم يكن الانقطاع سببه سقط في المطبوع.

لكن للحديث شاهداً: قال البيهقي: وروي من وجه آخر ضعيف عن ابن عمر مرفوعاً (١٢٨/٥).

فعلى ذلك يكون الحديث حسناً لغيره ــ والله أعلم ــ.

١١٣ ـ حديث عامر الأحول عن [بكر][١] المزني، عن ابن عباس مرفوعاً: «عمرة في رمضان تعدل حجة معي».

قال: على شرط [البخاري و][٢] مسلم. قلت: عامر ضعفه غير واحد وبعضهم قواه، ولم يحتج به البخاري.

---

(١) في (أ) (بكير) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه (١/٤٨٤).

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه ويؤيد ذلك أيضاً قول الذهبي: ولم يحتج به البخاري دليل على أنه ليس على شرطه.

١١٣ ـ المستدرك (١ / ٤٨٣ ـ ٤٨٤): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا عبد الوارث بن سعيد العنبري، عن عامر الأحول، عن بكر بن عبد الله المزني، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: أراد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الحج فقالت امرأة لزوجها: حج بي مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. قال: ما عندي ما أحج بك عليه. قالت: فحج بي على ناضحك. قال: ذاك نعتقبه أنا وولدك. قالت: فحج بي على جملك فلان. قال: ذاك حبيس في سبيل الله. قالت: فبع تمر رقك. قال: ذاك قوتي وقوتك. قال: فلما رجع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من مكة أرسلت إليه زوجها. فقالت: أَقْرِأْ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مني السلام، وسله ما يعدل حجة معك. فأتى زوجها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «أما إنك لو كنت حججت بها يعني على الجمل الحبيس كان في سبيل الله». وضحك النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ تعجباً من حرصها على الحج. وقال: «أَقْرِئْها مني السلام ورحمة الله، وأخبرها أنها تعدل حجة معي عمرة في رمضان».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن خزيمة «بنحوه» كتاب الحج ـ ٨٨٤ باب: فضل العمرة في رمضان وأنها تعدل حجة (٤/٣٦١)، (ح ٣٠٧٧).

٢ ـ رواه الطبراني «بنحوه» (١٢/٢٠٧، ٢٠٨)، (ح ١٢٩١١). =

. . . .

= ٣ ــ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب المناسك، باب: العمرة (٢/٢٠٥، ح ١٩٩٠).

٤ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الوقف، باب: الحبس في الرقيق والماشية والدابة (٦/١٦٤).

رووه من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن عامر الأحول، عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عامر بن عبد الواحد الأحول البصري.

قال أحمد: ليس بقوي، وقال مرة: ليس بشيء. وقال أبو داود: سمعت أحمد يضعفه. وقال النسائي: ليس بقوي. وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ثقة لا بأس به. وقال ابن عدي: لا أرى بروايته بأساً وذكره ابن حبان في الثقات. وقال حميد بن الأسود: واهٍ. وقال الساجي: يحتمل لصدقه وهو صدوق. تهذيب التهذيب (٥/٧٧، ٧٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء (١/٣٨٩).

وقال الذهبي في الكاشف: لينه أحمد، ووثقه أبو حاتم (٢/٥٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عامر الأحول، التوسط في حاله أنه صدوق كما قال الساجي، فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً ولم يرو عنه البخاري كما في التهذيب والتقريب. وقد روى عنه مسلم.

كما أن للحديث طريقاً آخر عند ابن عباس وهو مقتصر على قوله: (إذا كان رمضان اعتمري فيه فإن عمرة في رمضان حجّة).

رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب العمرة ــ ٤ باب: عمرة في رمضان (٣/٦٠٣، ح ١٧٨٢).

وعليه يكون هذا الطرف من الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله تعالى أعلم ــ.

١١٤ ــ حديث ابن عمر أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ سعى ثلاثة أطواف ورمل[1] أربعة.

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الله بن نافع وهو ضعيف.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (ومشى) وما أثبته من (أ)، (ب).

١١٤ ــ المستدرك (١ / ٤٨٤ ــ ٤٨٥): أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي ببغداد، ثنا الحسن بن سلام، ثنا أبو بكر عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، حدثنا عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ سعى ثلاثة أطواف ومشى أربعة حين قدم بالحج والعمرة حين كان اعتمر.

وقال ابن عمر: اعتمر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قبل حجه مرتين أو ثلاثاً، ولم يحج غيرها. إحدى عمرتيه في رمضان.

تخــريجــه:

لم أجد من أخرجه بهذا السند كما أن طرفه الأخير لم أجد من أخرجه أيضاً.

أما طرفه الأول وهو قوله: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ سعى ثلاثة أطواف ومشى أربعة.

١ ــ فقد أخرجه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الحج ــ ٥٧ باب: الرمل في الحج والعمرة (٣/ ٤٧٠، ح ١٦٠٤).

٢ ــ وروى طرفه الأول أيضاً البيهقي. كتاب الحج، باب: الرمل في الطواف في الحج والعمرة (٥/ ٨١).

روياه من طريق فليح، عن نافع، عن ابن عمر به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الله بن نافع العدوي مولاهم المدني ــ وهو ابن نافع مولى ابن عمر ــ قال ابن معين: ضعيف. وقال مرة يكتب حديثه. =

. . . .

= وقال ابن المديني: روي أحاديث منكرة. وقال أبو حاتم: منكر الحديث وهو أضعف ولد نافع. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه.

وقال ابن المديني: كان عندي أحفظهم ـ يعني ولد نافع ـ وقال البخاري: يخالف في حديثه. وقال مرة: فيه نظر. وقال ابن سعد: له أحاديث وهو يستضعف. وقال الدارقطني: متروك. وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث تهذيب التهذيب (٦/٥٣).

وقال ابن حجر في التفريب: ضعيف (١/٤٥٦).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٢/١٣٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم من أقوال العلماء يتبين أن عبد الله بن نافع، الظاهر أنه ضعيف كما قال الذهبي ولخص حاله بذلك ابن حجر، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، إلا أن طرفه الأول قد أخرجه البخاري عن ابن عمر فيكون طرفه الأول عند الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

١١٥ ــ حديث عائشة مرفوعاً: في حمل ماء زمزم.

قال: صحيح. قلت: فيه خلاد بن يزيد [قال][١] البخاري: لا يتابع على حديثه. (قلت: الذي رواه البيهقي وحسنه، والحاكم وصححه)[٢].

---

(١) في (أ)، (ب) (وقال) وما أثبته من التلخيص وعليه يستقيم الكلام.

(٢) قوله: (قلت: الذي رواه البيهقي... إلخ) ليس في التلخيص وما أثبته من (أ)، (ب) فالظاهر أنه من تعقب ابن الملقن.

١١٥ ــ المستدرك (١ / ٤٨٥): حدثنا أبو أحمد الحسين بن علي التميمي، ثنا الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، حدثني محمد بن العلاء بن كريب، ــ وأنا سألته ــ حدثنا خلاد بن يزيد الجعفي، حدثني زهير بن معاوية الجعفي، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن عائشة ــ رضي الله عنها ــ كانت تحمل ماء زمزم، وتخبر، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يفعله.

تخــريجــه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب الحج، باب: الرخصة في الخروج بماء زمزم (٥/٢٠٢).

وقال: قال البخاري: لا يتابع خلاد بن يزيد عليه.

٢ ــ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب الحج، باب: ١١٥، ٣/ ٢٩٥)، (ح ٩٦٣).

وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

روياه من طريق يزيد الجعفي. حدثنا زهير بن معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه خلّاد بن يزيد الجعفي الكوفي. =

. . . .

= ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال البخاري: لا يتابع عليه.

وروي له ابن خزيمة في صحيحه. تهذيب التهذيب (٣/١٧٥).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما وهم (١/٢٣٠). وقال الذهبي في الكاشف: قال البخاري: لا يتابع على أحاديثه (١/٢٨٥).

الحكم على الحديث:

قلت: قد حسن الترمذي حديثه هذا وروي له ابن خزيمة في صحيحه. فالذي يظهر أنه حسن الحديث فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

أما قول ابن الملقن: حسنه البيهقي فالظاهر أنه خطأ، لأن الذي حسن الحديث هو الترمذي أما البيهقي فقد أعل الحديث حيث قال: قال البخاري: لا يتابع خلّاد بن يزيد ومعنى ذلك الموافقة منه على قول البخاري ــ والله أعلم ــ.

كتاب الدعاء

١١٦ ــ حديث عائشة مرفوعاً: «لا يغني حذر من قدر. . . الحديث».

قال: صحيح. قلت: فيه زكريا [بن منظور][1] مجمع على ضعفه.

---

(١) في (أ) (مبطون) وبهامشها (منظور) وكذا في (ب) والمستدرك وتلخيصه، والتهذيب والتقريب كما سيأتي.

١١٦ ــ المستدرك (١ / ٤٩٢): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنا أبو مسلم، ثنا عبد الله بن عبد الوهاب الحجي، ثنا زكريا بن منظور ــ شيخ من الأنصار ــ : قال أخبرني عطاف بن خالد، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ «لا يغني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، وإن البلاء لينزل، فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة».

تخــريجــه:

١ ــ رواه الخطيب في تاريخه «بلفظ مقارب» (٨/٤٥٣).

٢ ــ ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية «بلفظ مقارب» كتاب الدعاء، دفع البلاء بالدعاء (٢/٣٥٩، ح ١٤١١).

وقال: هذا حديث لا يصح. قال يحيى: زكريا ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك. =

. . . .

= رواياه من طريق زكريا بن منظور، عن عطاف بن خالد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به مرفوعاً.

٣ ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني في الأوسط والبزار وقال: فيه زكريا بن منظور، وثقه أحمد بن صالح المصري. وضعفه الجمهور وبقية رجاله ثقات (١٠/١٤٦).

ـ وأورده السيوطي في الجامع ونسبه للحاكم فقط ورمز له بالصحة (٢/٧٥٧).

وقال الألباني: حسن. صحيح الجامع (٦/٢٤١).

وورد في المقاصد (ص ٤٧١)، والكشف (٢/٣٧٤) والتمييز (ص ١٩٣).

ونسبه السخاوي والعجلوني إلى عائشة والظاهر أنه خطأ. لأنه لم ينسبه أحد إلى أحمد عن عائشة غيرهما والصواب أن أحمد روى طرفه الأول إلى قوله: (وإن البلاء لينزل) عن ابن عمر. وليس عن عائشة ـ وهو الحديث الذي بعد هذا الحديث ـ.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه زكريا بن منظور ويقال: اسم جده عقبة بن ثعلبة بن أبي مالك ويقال: زكريا بن يحيى بن منظور.

قال أحمد: شيخ، ولينه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال مرة: ليس بثقة. وقال ابن المديني، والنسائي: ضعيف. وقال عمرو بن علي، والساجي: فيه ضعف. وقال أبو زرعة: واهي الحديث منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بذاك. وقال الدارقطني: متروك. وقال العسكري: تكلموا فيه. تهذيب التهذيب (٣/٣٣٢، ٣٣٣).

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن أبي حازم ما لا أصل له. المجروحين (١/٣١٤). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/ ٢٦١).
وقال الذهبي في الكاشف: لينه أحمد (١/ ٣٢٣، ٣٢٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن زكريا بن منظور الظاهر أنه مجمع على ضعفه كما قال الذهبي، إلا ما ورد عن ابن معين أنه قال مرة: ليس به بأس، لكن أكثر ما روي عنه أنه ضعيف، فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

إلا أن للحديث شاهداً عن معاذ بن جبل بنحو حديث عائشة.

رواه أحمد (٥/ ٢٣٤).

ونسبه الهيثمي لأحمد، والطبراني وقال: شهر بن حوشب لم يسمع من معاذ، ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز ضعيفة. المجمع (١٠/ ١٤٦).

كما أن للحديث شاهداً آخر عن ابن عمر وهو الحديث الذي بعد هذا الحديث ـ وهو ضعيف فعلى ذلك يكون الحديث بهذه الشواهد حسناً لغيره.

وقد قال الألباني في صحيح الجامع الصغير: (٦/ ٢٤١) حسن.

١١٧ ــ حديث ابن عمر مرفوعاً «الدعاء ينفع مما نزل ومما [لم][(١)] ينزل فعليكم عباد الله بالدعاء».

قلت: فيه عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي وهو واه.

---

(١) في (أ) (لا) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

١١٧ ــ المستدرك (١/ ٤٩٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «الدعاء ينفع مما نزل، ومما لم ينزل. فعليكم عباد الله بالدعاء».

تخــريجــه:

١ ــ رواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب الدعوات ــ ١٠٢ باب: في دعاء النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (٥/ ٥٥٢)، (ح ٣٥٤٨).

وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي وهو ضعيف في الحديث ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

رواه من طريق عبد الرحمن بن أبي بكر، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والترمذي عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي المدني.

قال ابن معين: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أحمد، والبخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: لا يتابع في حديثه وهو في جملة من يكتب حديثه. وقال الساجي: صدوق فيه ضعف محتمل. تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/ ٤٧٤). =

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف (٢/١٥٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبد الرحمن كما قال الذهبي ضعيف وقد لخص حاله بذلك ابن حجر وعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

إلا أن للحديث شواهدَ قد ذكرتها في الحديث رقم (١١٦) الذي قبل هذا الحديث. فعليه يكون الحديث بمجموع هذه الشواهد حسناً ـ والله تعالى أعلم ـ .

١١٨ ــ حديث أبي هريرة مرفوعاً «ادعوا الله وأنتم [موقنون][(١)] بالإجابة. . . الحديث»[(٢)].

قال: مستقيم الإسناد[(٣)]. قلت: فيه صالح [المري][(٤)] وهو متروك.

---

(١) في (أ)، (ب) (توقنون) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا الكتب المخرجة للحديث.

(٢) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) وكذا من المستدرك وتلخيصه لأن للحديث بقية.

(٣) في المستدرك: هذا حديث مستقيم الإسناد تفرد به صالح المري وهو أحد زهاد أهل البصرة ولم يخرجاه. وما أثبته من (أ)، (ب) والتلخيص.

(٤) في (أ) (المزي) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

١١٨ ــ المستدرك (١ /٤٩٣): أخبرنا عبدان بن يزيد الدقاق بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، ثنا عفان بن مسلم، وموسى بن إسماعيل: قالا: ثنا صالح المري، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يقبل دعاءً من قلب غافل لاهٍ».

تخـريجـه:

١ ــ رواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب الدعوات، باب: ٦٦ (٥، ٥١٦)، (ح ٣٤٧٩).

وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

٢ ــ ورواه ابن حبان في المجروحين «بلفظ مقارب» (١/٣٧٢) وقال: يستحق الترك.

روياه من طريق صالح، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

ــ وأورده المنذري في الترغيب ونسبه للحاكم والترمذي وقال: صالح =

. . . .

= المري لا شك في زهده، لكن تركه أبو داود، والنسائي (٢/٤٩٢، ٤٩٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه صالح بن بشير بن وادع بن أبـي الأقعس أبو بشر البصري القاص المعروف بالمري.

قال ابن معين: ليس به بأس. وقال مرة: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء. وضعفه ابن المديني جداً. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف الحديث له أحاديث مناكير. وقال مرة: متروك الحديث وقال أبو داود: لا يكتب حديثه. وقال الدارقطني: ضعيف. تهذيب التهذيب (٤/٣٨٢، ٣٨٣).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٣٥٨).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه وقال أبو داود: لا يكتب حديثه (٢/١٨).

لكن قال في ديوان الضعفاء: قال النسائي وغيره: متروك (ص ١٤٦، ت ١٩١٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الظاهر من حال صالح المري أنه ضعيف، كما لخص حاله ابن حجر بذلك. وعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكنَّ للحديث شاهداً عن ابن عمر بنحو حديث أبـي هريرة.

رواه أحمد (٢/١٧٧).

قال المنذري في الترغيب: رواه أحمد بإسناد حسن (٢/٤٩٢).

وأورده الهيثمي في المجمع وقال: إسناده حسن (١٠/١٤٨).

فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم حسناً لغيره ـ والله أعلم ـ.

١١٩ ـ حديث أنس مرفوعاً «لا تعجزوا[١] في الدعاء فإنه لا يهلك مع الدعاء أحد».

قال: صحيح. قلت: فيه (عمر)[٢] بن محمد الأسلمي ولا أعرفه [تعبت عليه][٣].

---

(١) في التلخيص (لا تفخروا) وما أثبته من (أ)، (ب) والمستدرك.

(٢) في (ب)، والمستدرك وكذا سند التلخيص (عمرو).
والذي يظهر مما سيأتي أن الصواب أنه «عُمر» وليس عَمْراً وسيأتي تفصيله بعد.

(٣) في (أ) (بعيب عله) كلمة ليس لها معنى وليست في أصل (ب) ومعلق بهامشها (بعب عله) بدون نقط. وما أثبته من التلخيص.

١١٩ ـ المستدرك (١/٤٩٣ـ٤٩٤): أخبرنا عبد الصمد بن علي البزار ببغداد، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا معلى بن أسد العمي، حدثني عمرو بن محمد الأسلمي، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا تعجزوا في الدعاء؛ فإنه لا يهلك مع الدعاء أحد».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن حبان في صحيحه «بلفظ مقارب» موارد كتاب الأذكار، باب: ما جاء في فضل الدعاء (ص ٥٩٥، ٥٩٦)، (ح ٢٣٩٦).

٢ ـ ورواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل ٥٧٩) عند ترجمة عمر بن محمد بن صبهان الأسلمي.

ـ ونسبه الألباني في السلسلة الضعيفة لأبي نعيم في أخبار أصفهان (٢/٢٣٢). والضياء في المختارة (١/٥٠)، والعقيلي في الضعفاء (٢٦٧) السلسلة (٢/٣٣٩).

رووه من طريق معلى بن أسد. حدثني عمر بن محمد ـ وقال ابن حبان: =

. . . .

= عمرو أو عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ـ عن ثابت، عن أنس به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الذهبي: فيه عمرو بن محمد الأسلمي: لا أعرفه تعبت عليه.

قلت: أورد الحديث الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/ ٢٣٩) وقال: بعد أن ذكر سند الحديث.

(قلت: كذا وقع في المستدرك «عمرو» بزيادة الواو وهو من أوهامه والصواب «عمر» بدونها كما عند الآخرين وهو معروف، ولكن بالضعف.

قال العقيلي: عمر بن محمد لا يتابع ولا يعرف إلا به. قال الألباني: قلت: وهو عمر بن محمد بن صهبان كذلك وقع منسوباً في رواية أبي نعيم ويؤيده أنه وقع في رواية «المستدرك» الأسلمي. وابن صهبان: أسلمي ولذلك أورد ابن عدي الحديث في ترجمة عمر بن محمد بن صهبان وقال عقبه: «وعمر بن صهبان عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها، والغالب على حديثه المناكير».

وقال الألباني أيضاً: ويؤيد أنه ابن صهبان أنه هو الذي ذكروا في ترجمته أن من شيوخه ثابت البناني ومن الرواة عنه معلى بن أسد ـ تهذيب التهذيب (٧/ ٤٦٤) وهذا من روايته عنه. بينما لم يذكروا ذلك في ترجمة عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب كما هو عند ابن حبان ـ تهذيب الكمال (٢/ ١٠٢٣) ـ. وأما الضياء المقدسي، فإنه ظن أن عمر بن محمد هذا غير ابن صهبان وأنه ثقة ولذلك أورده في المختارة وإنما غره في ذلك قول ابن حبان في رواية الضياء عنه ـ عمر بن محمد: هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

قال الألباني: وابن زيد هذا ثقة اتفاقاً ولو صح أنه هو لكان الحديث صحيحاً، ولكن هيهات انتهى كلامه.

قلت: الذي يظهر أن كلام الألباني في محله حيث إن الراوي لهذا الحديث =

. . . .

= هو عمر بن صهبان ويقال: عمر بن محمد بن صهبان الأسلمي أبو جعفر المدني. وليس عمراً بالواو كما عند الحاكم وعمر هذا: قال أحمد: ليس بشيء أدركته ولم أسمع منه. وقال الدوري عن ابن معين: لا يساوي حديثه فلساً. وقال ابن معين مرة: ليس بذاك. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث واهي الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، متروك الحديث.

وقال الأزدي، والدارقطني: متروك الحديث. تهذيب التهذيب (٧/٤٦٤).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٥٨).

وقال الذهبي في الكاشف: قال الدارقطني: متروك (٢/٣١٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الراوي لهذا الحديث هو: عمر بن محمد بن صبهان وهو متروك، كما عليه أكثر أقوال العلماء، فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً. وعلى هذا جرى الشيخ الألباني ــ والله أعلم ــ .

١٢٠ ـ حديث جابر مرفوعاً «ارتعوا في رياض الجنة» قالوا: وأين رياض الجنة؟

قال: «مجالس الذكر».

قال: صحيح. قلت: فيه عمر مولى عفرة وهو ضعيف.

---

١٢٠ ـ المستدرك (١ / ٤٩٤، ٤٩٥): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الحافظ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا بشر بن المفضل. حدثنا عمر بن عبد الله مولى عفرة قال: سمعت أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري يقول: قال جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ: خرج علينا النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «يا أيها الناس إن لله سرايا من الملائكة تحل، وتقف على مجالس الذكر في الأرض. فارتعوا في رياض الجنة». قالوا: وأين رياض الجنة؟ قال: «مجالس الذكر. فاغدوا وروحوا في ذكر الله وذكروه أنفسكم، من كان يحب أن يعلم منزلته عند الله، فلينظر كيف منزلة الله عنده. فإن الله ينزل العبد منه حيث أنزله من نفسه».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن حبان في المجروحين «بلفظ مقارب» (٢/٨١) وقال عن عمر: كان ممن يقلب الأخبار ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره إلا على سبيل التعجب.

من طريق بشر بن المفضل قال: حدثنا عمر بن عبد الله مولى عفرة قال: سمعت أيوب بن عبد الله، عن خالد بن صفوان يقول: قال جابر بن عبد الله مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

٢ ـ ونسبه المنذري في الترغيب لابن أبي الدنيا، وأبي يعلى، والبزار والطبراني، والبيهقي في الدعوات وقال: في أسانيدهم كلها عمر مولى عفرة. وبقية أسانيدهم ثقات مشهورون محتج بهم والحديث حسن (٢/٤٠٥).

وكذا نسبه لهؤلاء السيوطي في الدر المنثور (١/١٥٢). =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عمر بن عبد الله المدني أبو حفص مولى عفرة.

قال أحمد: ليس به بأس، ولكن أكثر حديثه مراسيل. وقال ابن معين: ضعيف، وكذا قال النسائي. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ليس يكاد يسند وكان يرسل حديثه. وقال البرقي في الطبقات في باب من احتملت روايته من الثقات في الأخبار والقصص خاصة: ولم يكن ممن يتقن الرواية عن أهل الفقه وقال أبو بكر البزار: لم يكن به بأس. وقال الساجي: تركه مالك. وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي. تهذيب التهذيب (٧/٤٧١، ٤٧٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف وكان كثير الإرسال (٢/٥٩).

وقال الذهبي في الكاشف: عامة حديثه مرسل. ضعفه النسائي ووثقه ابن سعد (٢/٣١٦) وقال في ديوان الضعفاء: ضعفه ابن معين والنسائي (ص ٢٢٨، ٣٠٧٥).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وضعفه النسائي (ص ٢٨٤).

الحكم على الحديث:

قلت: الذي يظهر مما تقدم أن عمر بن عبد الله التوسط في أمره أنه لا بأس به كما قال أحمد وعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً وقد حسنه المنذري.

ولطرفه الأول شاهد عن أنس مرفوعاً «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا». قالوا: وما رياض الجنة؟ قال: «حلق الذكر».

١ ــ رواه الترمذي «واللفظ له» كتاب الدعوات، باب: ٨٣ (٥ / ٥٣٢، ٥٣٣، ح ٣٥١٠).

وقال: حسن غريب من هذا الوجه من حديث ثابت عن أنس.

٢ ــ ورواه أحمد «بلفظ مقارب» للفظ الترمذي (٣/١٥٠).

فعلى ذلك يكون طرفه الأول صحيحاً لغيره ــ والله تعالى أعلم ــ.

١٢١ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً «ما من قوم[1] جلسوا فأطالوا الجلوس ثم تفرقوا قبل أن يذكروا الله، ويصلوا على نبيه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا كانت عليهم تِرَة من الله إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم».

قال: صحيح[2]. قلت: فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (أيما قوم) وما أثبته من (أ)، (ب) وكلاهما يستقيم عليه المعنى.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٢١ ـ المستدرك (١ / ٤٩٦): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأنا أبو المثنى، وأبو مسلم، قالا: ثنا مسدد: ثنا بشر بن المفضل، ثنا عمارة بن غزية، عن صالح ـ مولى التوأمة ـ قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال أبو القاسم ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أيما قوم جلسوا، فأطال الجلوس، ثم تفرقوا قبل أن يذكروا الله، ـ أو ـ يصلوا على نبيه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا كانت عليهم من الله ترة، إن شاء الله عذبهم، وإن شاء غفر لهم».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٢/٤٤٦، ٤٥٣، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٩٥).

٢ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب الدعوات ـ ٨ باب: في القوم يجلسون ولا يذكرون الله (٥/٤٦١)، (ح ٣٣٨٠).

وقال: هذا حديث حسن صحيح. وقد روي من غير وجه عن أبـي هريرة عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

٣ ـ ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة «بنحوه» (ح ٤٥١).

٤ ـ ورواه أبو نعيم في الحلية «بنحوه» (٨/١٣٠).

رووه من طريق سفيان الثوري عن صالح مولى التوأمة، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ. به مرفوعاً.

ـ ورواه أحمد (٢/٤٦٣). =

=

٥ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه موارد. كتاب الأذكار، باب: فيمن ترك الذكر (ص ٥٧٧)، (ح ٢٣٢٢).

٦ ـ ورواه الحاكم (٤٩٢/١) موقوفاً على أبي هريرة وسكت عنه هو والذهبي.

رووه من طريق الأعمش، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ما قعد قوم مقعداً لا يذكرون الله فيه ويصلون على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا كان عليهم حسرة يوم القيامة وإن دخلوا الجنة للثواب».

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أبي هريرة.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف وهو صالح بن أبي صالح.

قال أحمد: كان مالك أدركه وقد اختلط فمن سمع منه قديماً فذاك وقد روى عنه أكابر أهل المدينة وهو صالح الحديث ما أعلم به بأساً. وقال مالك: ليس بثقة.

وقال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: سمعت ابن معين يقول: صالح مولى التوأمة ثقة حجة. قلت له: إن مالكاً ترك السماع منه، فقال: إن مالكاً ترك السماع منه. فقال: إن مالكاً إنما أدركه بعد أن كبر وخرف والثوري إنما أدركه بعد ما خرف وسمع منه أحاديث منكرات، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف. وقال أبو زرعة، والنسائي: ضعيف.

وقال أبو حاتم والنسائي أيضاً: ليس بقوي. وقال ابن عدي: لا بأس به إذا روى عنه القدماء مثل ابن أبي ذئب، وابن جريج وغيرهم ومن سمعه منه بآخر، وهو مختلط. فهو ضعيف. وقال: لا أعرف له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة.

وقال العجلي: تابعي ثقة. تهذيب التهذيب (٤٠٥/٤، ٤٠٦).

وقال ابن حبان: تغير في سنة خمس وعشرين ومائة وجعل يأتي بالأشياء التي تشبه الموضوعات عن الأئمة الثقات فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم =

. . . .

= ولم يتميز فاستحق الترك. المجروحين (١/٣٦٥، ٣٦٦).
وقال ابن حجر في التقريب: صدوق اختلط بآخره (١/٣٦٣).
وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال أحمد: صالح الحديث. وقال ابن معين: حجة قبل أن يختلط فرواية ابن أبي ذئب عنه قبل اختلاطه (٢/٢٤).
قلت: مما تقدم يتبين أن صالحاً مولى التوأمة صدوق اختلط بآخره كما لخص حاله بذلك ابن حجر، لكن لم تتميز روايته قبل الاختلاط عن روايته بعد الاختلاط فعمارة بن غزية الراوي عنه عند الحاكم توفي سنة أربعين ومائة كما في التهذيب (٧/٤٢٢، ٤٢٣) فقد أدركه مختلطاً وغير مختلطاً لأن صالحاً مولى التوأمة اختلط سنة خمس وعشرين كما صرح بذلك ابن حبان كما أن سفيان الثوري عند غير الحاكم أدركه بعد اختلاطه كما صرح بذلك ابن معين فيما سبق. فالذي يظهر من كل ما تقدم أنهما لم تتميز روايتهما عنه في هذا الحديث. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.
● **الطريق الثاني**: لكنَّ صالحاً مولى التوأمة لم يتفرد بالحديث بل تابعه أبو صالح السمان عند أحمد وابن حبان، والحاكم، وأبو صالح ثقة ثبت كما في التقريب (١/٢٣٨).
وقد قال الهيثمي عن طريق أحمد: رجاله رجال الصحيح، وصحح الحديث ابن حبان. وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: إسناده صحيح (١/١١٦)، (ح ٧٦).

الحكم على الحديث:
قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لكنه جاء من طريق آخر صحيحاً فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره.
كما أن للحديث شاهداً أورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني عن أبي أمامة وقال: رجاله وثقوا (١٠/٧٩، ٨٠).
كما أورد الألباني عدة شواهد للحديث في السلسلة الصحيحة (ح ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠).

١٢٢ ـ حديث عائشة ما كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقوم من مجلس إلا قال: «سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك. . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

١٢٢ ـ المستدرك (١ / ٤٩٦ ـ ٤٩٧): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان، ثنا يحيى بن بكير، ثنا الليث، عن ابن الهاد، عن يحيى بن سعيد، عن زرارة بن أوفى، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: ما كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقوم من مجلس إلا قال: «سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك» فقلت له: يا رسول الله؛ ما أكثر ما تقول هذه الكلمات إذا قمت. قال: «لا يقولهن أحد حين يقوم من مجلسه إلا غفر له، ما كان منه في ذلك المجلس».

تخـريجـه:

١ ـ رواه النسائي في عمل اليوم والليلة «بنحوه» باب: ما يقول إذا جلس في مجلس كثر فيه لغطه (ص ٣٠٩)، (ح ٣٩٨).

من طريق الليث، عن ابن الهاد، عن يحيى بن سعيد، عن زرارة، عن عائشة به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح. وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: وهو كذلك كما في التقريب (١/٢٥٩)، (٢/٣٤٨)، ت ٧٤)، (٢/٣٦٧، ٢٨١)، (٢/١٣٨، ت ٨). فعليه يكون تعقب الذهبي في محله حيث إن الحديث على شرطهما. كما أن للحديث شاهداً «بنحو حديث عائشة» عن أبي هريرة. رواه الترمذي. كتاب الدعوات، ٣٩، باب: =

. . . .

ما يقول إذا قام من المجلس (٥/٤٩٤)، (ح٣٤٣٣) وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه.

وله شاهد آخر «بنحوه» عن أبي معشر قال: حدثنا رجل من أصحاب رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ أنه ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ جلس مجلساً فلما أراد أن يقوم قال: فذكره.

أورده ابن حجر في المطالب العالية (٣/٢٣٩، ٢٤٠). كتاب الدعاء، باب: ختم المجلس ونسبه لأبي يعلى وقال: إسناده صحيح.

١٢٣ ـ حديث أنس مرفوعاً «إن الله [رحيم][١] حيـي كريم يستحيـي من عبده أن يرفـع إليه يديه ثم لا يضـع فيهما[٢] خيراً».

قال: صحيـح. قلت: عامر بن يساف المذكور في إسناده ذو مناكير.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (فيها) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٢٣ ـ المستـدرك (١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨): أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أبو بكر ابن أبـي الدنيا، ثنا بشر بن الوليد القاضي، ثنا عامر بن يساف، عن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبـي طلحة الأنصاري: قال حدثني أنس بن مالك قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن الله رحيم، حيـي، كريم، يستحيـي من عبده، أن يرفـع إليه يديه، ثم لا يضـع فيهما خيراً».

تخـريجـه:

لم أجد من أخرجه بسند الحاكم.

١ ـ ورواه أبو نعيم في الحلية «بنحوه» (٨/ ١٣١) وقال: كذا رواه فضيل عن أبان وهو غريب مشهور من حديث أبـي عثمان النهدي عن سليمان. وقال: وأبان بن أبـي عياش لا يصح حديثه، لأنه كـان نهماً بالعبـادة، والحديث ليس من شأنه رواه من طريق أبان بن أبـي عياش عن أنس به. وأورده السيوطي في الجامـع الكبير ونسبه لأبـي نعيم في الحلية، وابن النجار (١/ ١٦٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أنس.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه عامر بن عبد الله بن يساف وهو عامر بن يساف اليمامي.

قال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات. وقال: ومع ضعفه يكتب =

. . . .

= حديثه. وقال أبو داود: ليس به بأس رجل صالح. وقال العجلي: يكتب حديثه وفيه ضعف.

وقال الدوري عن ابن معين: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. الميزان (٢/٣٦١)، لسان الميزان (٣/٢٢٤).

قلت: قد اختلفت أقوال العلماء في عامر بن عبد الله والظاهر أن التوسط في حاله أنه لا بأس به كما قال أبو داود، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً لذاته.

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر عند أبي نعيم، إلا أن فيه أبان بن أبي عياش فيروز البصري، وقد قال عنه ابن حجر في التقريب: متروك (١/٣١).

وقال أبو نعيم لا يصح حديثه كما سبق.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته أما إسناد أبي نعيم فإن فيه متروكاً فلا يفيد الحديث بشيء.

لكن الحديث له شاهد عن سليمان «بنحو حديث أنس».

١ ــ رواه الترمذي. كتاب الدعوات، باب: ١٠٥ (٥، ٥٥٦، ٥٥٧)، (ح ٣٥٥٦).

وقال: حديث حسن غريب.

٢ ــ ورواه أبو داود. كتاب الصلاة، باب: الدعاء (٢/٧٨)، (ح ١٤٨٨).

٣ ــ ورواه ابن ماجه. كتاب الدعاء ــ ١٣ باب: رفع اليدين في الدعاء (٢/١٢٧١)، (ح ٣٨٦٥).

٤ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه. موارد (ص ٥٩٦)، (ح ٢٣٩٩).

٥ ــ ورواه الحاكم (١/٤٩٧) وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم ووافقه الذهبي.

فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله تعالى أعلم ــ.

١٢٤ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً «من فتح له (في الدعاء)[١] فتحت له أبواب الجنة».

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الرحمن [المليكي][٢] وهو ضعيف.

---

(١) في (ب)، (في الدعاء باباً) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (المليلي) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا التهذيب (١٤٦/٦)، والتقريب (٤٧٤/١).

١٢٤ ـ المستدرك (١ / ٤٩٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا ابن هارون، أنبأ عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «من فتح له في الدعاء منكم فتحت له أبواب الجنة، ولا يسأل الله عبد شيئاً أحب إليه من أن يسأل العافية».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» وفيه زيادة في آخره. كتاب الدعوات ـ **١٠٢** باب: في دعاء النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ **(٥٥٢/٥)، (ح ٣٥٤٨)**.

وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ضعيف في الحديث. ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

٢ ـ وروى طرفه الأخير ابن عدي بلفظ «ما من شيء أحب إلى الله من أن يسأل العافية» (ل **٥٥٩**).

روياه من طريق عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي. عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر به مرفوعاً. وهو طريق الحاكم.

ـ وأورده المنذري في الترغيب ونسبه للترمذي والحاكم. وقال: كلاهما من رواية عبد الرحمن المليكي وهو ذاهب الحديث (٤٧٩/٢، ٤٨٠). =

. . . .

= ـ وأورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للترمذي والحاكم قال: وتعقب الحاكم عن ابن عمر (١/٨٠٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي المدني وقد سبق بيان حاله عند، حديث (١١٧).

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

١٢٥ ـ حديث النعمان بن بشير مرفوعاً «الذين يذكرون الله[١] من جلال [التحميد][١]. . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه موسى بن سالم قال أبو حاتم: منكر الحديث.

---

(١) لفظ الجلالة ليس في التلخيص وما أثبته من (أ)، (ب) والمستدرك.

(٢) في (أ)، (ب) (الله) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا الكتب المخرجة للحديث.

١٢٥ ـ المستدرك (١ /٥٠٠): حدثنا علي بن حمشاد العدل، ثنا محمد بن عيسى بن السكن، ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا أبي، ثنا موسى بن سالم، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، عن النعمان بن بشير ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الذين يذكرون الله من جلال التمجيد والتسبيح، والتكبير، والتهليل يتعاطفن حول العرش، لهن دوي كدوي النحل، يقلن لصاحبهن أفلا يحب أحدكم أن يكون له عند الرحمن شيء يذكره».

تخـريجـه:

لم أجد من أخرجه بسند الحاكم.

١ ـ ورواه ابن ماجة «بنحوه» كتاب الأدب ـ ٥٦ باب فضل التسبيح (١٢٥٢/٢)، (ح ٣٨٠٩).

وقال المعلق: في الزوائد إسناده صحيح رجاله ثقات.

٢ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (٢٦٨/٤، ٢٧١).

روياه من طريق يحيى بن سعيد، عن موسى بن مسلم الطحان، عن عون بن عبد الله، عن أبيه أو عن أخيه، عن النعمان بن بشير به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن عون بن عبد الله.

. . . .

=

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه موسى بن سالم أبو جهظم مولى آل العباس.

قال الذهبي: قال أبو حاتم: منكر الحديث.

لكن قال ابن حجر في لسان الميزان: وقد أنكر البرزاني على الذهبي هذا النقل عن أبي حاتم وقال: إن الذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه. صالح الحديث انتهى لسان الميزان (٦/١١٨).

قلت: والظاهر من ابن حجر الموافقة على قول البرزاني في أن أبا حاتم قال في موسى بن سالم: صدوق وليس منكر الحديث.

كما أن الذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه أن موسى صالح الحديث صدوق. وقد وثقه أكثر العلماء. قال عبد الله بن أحمد قال أبي: أبو جهظم ليس به بأس.

قلت له: ثقة؟ قال: نعم. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: بصري ثقة.الجرح والتعديل (٨/١٤٤).

فعلى هذا يكون تعقب الذهبي ليس في محله فالحديث صحيح.

● **الطريق الثاني**: كما أن موسى بن سالم لم يتفرد بالحديث بل تابعه موسى بن مسلم الطحان عند ابن ماجة وهو ثقة كما في الكاشف (٣/١٨٩).

وقال ابن حجر في التقريب: لا بأس به (٢/٢٨٨).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين (ص ٣٩٢).

فالذي يظهر أنه ثقة.

وقد قال البوصيري: إسناده صحيح، رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم صحيح لذاته.

كما أنه بإسناد ابن ماجة، وأحمد صحيح أيضاً ــ والله تعالى أعلم ــ.

١٢٦ ـ حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده مرفوعاً «من قال في يوم مائة مرة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير. لم يسبقه أحد كان قبله، ولا يدركه أحد كان بعده إلا من عمل عملاً أفضل من عمله».

قال الحاكم: لم أخرج من أول الكتاب إلى ههنا[1] حديثاً لعمرو بن شعيب[2] قال جامعه ـ غفر الله له ـ: هذا (عجيب)[3] من الحاكم فإنه قد أخرج له في أول الصلاة حديث: «مروا الصبيان بالصلاة لسبع...» الحديث. والعجب من الذهبي كيف أقره على ذلك.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (إلى هذا الموضع) (١/ ٥٠٠) وما أثبته من (أ)، (ب) وكذا يستقيم على عبارة المستدرك وتلخيصه.

(٢) بقية كلام الحاكم (وقد ذكرت في أول كتاب الدعاء والتسبيح مذهب الإمام أبي سعيد عبد الرحمن بن مهدي في المساهلة في أسانيد الأعمال ـ ومذهب الإمام أنه قال: إذا روينا عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال، والثواب، والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد. المستدرك (١/ ٤٩٠).

ويقصد الحاكم من إيراده لهذا تضعيف رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

إلا أن الحاكم قال قبل ذلك. إن إسحاق بن إبراهيم يقول: إذا كان الراوي عن عمر بن شعيب ثقة فهو كأيوب عن نافع، عن ابن عمر.

(٣) في (ب) (عجب) وما أثبته من (أ) وعلى كلا العبارتين يستقيم المعنى.

١٢٦ ـ المستدرك (١/ ٥٠٠): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ـ إملاء في شهر رمضان سنة ست وتسعين وثلاث مائة ـ أنبأ أبو عمرو عثمان بن =

. . . .

= أحمد بن السماك ببغداد، ثنا أبو قلابة، ثنا سهل بن حماد: وحجاج بن المنهال، وأبو ظفر قالوا: ثنا حماد بن سلمة: عن ثابت، وداود بن أبي هند، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «من قال في يوم مائة مرة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير لم يسبقه أحد كان قبله، ولا يدركه أحد كان بعده، إلا من عمل عملاً أفضل من عمله».

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه أحمد «بنحوه» (٢/١٨٥، ٢١٤).

٢ ــ ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة «بنحوه» باب: فضل من قال لا إله إلا الله إذا أصبح وإذا أمسى (ص ٣٨٤)، (ح ٥٧٧).

روياه من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت البناني وداود بن أبي هند، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به مرفوعاً.

ــ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه لأحمد والطبراني. قال: ورجال أحمد ثقات وفي رجال الطبراني من لم أعرفه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في صحة رواية عمرو بن شعيب خاصة ما كان منه عن أبيه، عن جده كهذا. قال أبو داود عن أحمد بن حنبل: أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده وإذا شاؤوا تركوه.

وقال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهوية، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين. وقال يحيى بن معين: إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، فهو كذاب ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو غيرهما، فهو =

= ثقة. وقال أبو زرعة: روى عنه الثقات وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه، عن جده. وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده، فرواها، وعامة المناكير تروي عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح وابن لهيعة، والضعفاء، وهو ثقة في نفسه إنما تلكم فيه بسبب كتاب عنده، وقال محمد بن علي الجوزجاني: قلت لأحمد: عمرو سمع من أبيه شيئاً؟ قال: يقول: حدثني أبي. قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو قال: نعم أراه قد سمع منه. وقال سفيان بن راهوية: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة، فهو كأيوب عن نافع، عن ابن عمر. وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الدارمي: عمرو بن شعيب ثقة روي عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب والزهري والحكم واحتج أصحابنا بحديثه وسمع أبوه من عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس. وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده. وقال ابن عدي: روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء إلا أن أحاديثه عن أبيه، عن جده مع احتمالهم إياه لم يدخلوها في صحاح ما خرجوا وقال: هي صحيفة.

قال الحافظ ابن حجر: قلت: عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقاً ووثقه الجمهور وضعف بعضهم روايته عن أبيه، عن جده فحسب. ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه، عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ عن فإذا قال: حدثني أبي فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة المتقدم. وأما رواية أبيه، عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله ابن عمرو لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سماعه منه كما تقدم، وكما روى حماد بن سلمة، عن ثابت البناني عن شعيب قال: سمعت عبد الله بن عمرو. فذكر حديثاً أخرجه أبو داود من هذا الوجه. وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة لا يختص به =

. . . .

= عمرو، وأما قول ابن عدي: لم يدخلوها في صحاح ما خرجوا فيرد عليه إخراج خزيمة له في صحيحه والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتجاج، وكذلك النسائي. وكتابه عند ابن عدي معدود في الصحاح، ولكن ابن عدي عَنىَ غير الصحيحين فيما أظن فليس فيهما لعمرو شيء وقد أنكر جماعة أن يكون شعيب سمع من عبد الله بن عمرو وذلك مردود بما تقدم تهذيب التهذيب (٨/٤٨، . . . ، ٥٥).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق (٢/٧٢).

وقال الذهبي في الكاشف: قال القطان: إذا روي عنه فهو حجة. وقال أحمد: ربما احتججنا به. وقال البخاري: رأيت أحمد، وعلياً، وإسحاق، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون به. وقال أبو داود: ليس بحجة (٢/٣٣٢).

وقال الخطابي في معالم السنن: ترك الاحتجاج به جماعة من الأئمة، ووثقه بعضهم (١/١٠٢)، (ح ١٢٢).

الحكم على الحديث:

قلت: قد اختلف العلماء ـ رحمهم الله ـ في توثيق عمرو بن شعيب. كما اختلفوا أيضاً في اتصال السند بينهم، لكن الذي يظهر مما تقدم أن عَمْراً أقل أحواله أن يكون صدوقاً كما لخص حاله بذلك ابن حجر وأنه قد سمع بعضهم من بعض كما سبق بيانه.

وقد روى عن عمرو بن شعيب هذا الحديث ثابت بن أسلم البناني، وداود بن أبي هند وهما ثقتان كما في التقريب (١/١١٥)، (١/٢٣٥).

فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً لذاته.

وقد عد الذهبي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من أعلى درجات الحَسَن، وأقل درجات الصحيح كما في التدريب (١/١٦٠).

أما قول ابن الملقن إن الحاكم قد أخرج لعمرو بن شعيب في أول الصلاة حديث «مرو الصبيان بالصلاة لسبع. . .» الحديث فهو في محله. حيث أخرج له نفس الحديث الذي ذكر ابن الملقن في كتاب الصلاة (١/١٩٧).

وهو الحديث الآتي: =

. . . .

= ١٢٧ ـ المستدرك (١ /١٩٧): حدثنا علي بن حمشاد العدل، ثنا يزيد بن الهيثم، ثنا إبراهيم بن أبي الليث، ثنا الأشجعي، عن سفيان، وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه: ثنا أبو المثنى: ثنا مسدد: ثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري: ثنا إبراهيم بن أبي طالب: ثنا ابن هانيء: ثنا سهل بن مروان الدقاق: ثنا بكر بن عبد الله السهمي: ثنا أبو حمزة: سوار بن داود. حدثنا عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «مروا الصبيان بالصلاة لسبع سنين، واضربوهم عليها في عشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٢/ ١٨٠).

٢ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة (١/١٣٣)، (ح ٤٩٥).

روياه من طريق سوار بن داود. حدثنا عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

قلت: قد سبق بيان أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده وأنها حسنه إلا أن في إسنادهم سوار بن داود المزني أبو حمزة الصيرفي.

قال أبو طالب عن أحمد: شيخ بصري لا بأس به وهو شيخ يوثق بالبصرة.

وقال ابن معين: ثقة، وقال الدارقطني: لا يتابع على أحاديثه فيعتبر به وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: يخطيء. تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٧، ٢٦٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام (١/ ٣٣٩).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين. وقال الدارقطني: لا يتابع على أحاديثه.

قلت: التوسط في أمره أن يكون لا بأس به كما قال أحمد. =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

مما تقدم يتبين أن عمرو بن شعيب أحاديثه حسنة وأن سواراً أيضاً لا بأس به.

فحديثه حسن فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

إلا أن للحديث شاهداً عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة، عن أبيه، عن جده «بنحو حديث عمرو بن شعيب».

١ ــ رواه الترمذي. كتاب الصلاة ــ **٢٩٩** باب: متى يؤمر الصبي بالصلاة (٢/٢٥٩)، (ح ٤٠٧).

وقال: حديث حسن صحيح، وعليه العمل عند بعض أهل العلم وبه يقول أحمد وإسحاق.

٢ ــ ورواه أبو داود. كتاب الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة (١/١٣٣)، (ح ٤٩٤).

وأورده المنذري في مختصر السنن وقال: قال الترمذي: حسن صحيح.

وأقر على ذلك (١/٢٧٠، ح ٤٦٤).

قلت: فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله تعالى أعلم ــ.

١٢٨ ـ حديث شداد بن أوس مرفوعاً «ارفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله . . . إلـخ» .

قلت: فيه راشد بن داود ضعفه الدارقطني وغيره ووثقـه دحيم(١).

---

(١) دحيم هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم الدمشقي لقبه دحيم. ثقة حافظ متقن. تقريب (١/٤٧١).

١٢٨ ـ المستـدرك (١ /٥٠١): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ إسماعيل بن قتيبة، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ إسماعيل بن عياش، عن راشد بن داود، عن يعلى بن شداد، قال: حدثني أبي شداد بن أوس، وعبادة ابن الصامت حاضر يصدقه. قال: إنا لعند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذ قال: «هل فيكم غريب؟» ـ يعني أهل كتاب ـ قلنا: لا. يا رسول الله فأمر بغلق الباب، فقال: «ارفعوا أيديكم، فقولوا: لا إله إلا الله» فرفعنا أيدينا ساعة، ثم وضـع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يده، ثم قال: «الحمد لله، اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة، وأمرتني بها، ووعدتني عليها الجنة. إنك لا تخلف الميعاد. ثم قال: أبشروا فإن الله قد غفر لكم».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٤/١٢٤).

٢ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٧/٣٤٧، ٣٤٨)، (ح ٧١٦٣).
روياه من طريق راشد بن شداد الصنعاني، عن يعلى بن شداد. قال: حدثني أبي شداد بن أوس وعبادة بن الصامت حاضر يصدقه. به مرفوعاً.

٣ ـ وأورده الهيثمي في المجمـع وقال: رواه أحمد، والطبراني، والبزار ورجاله موثقون (١/١٨، ١٩).
لكنه أورده في (١٠/٨١) ونسبه لأحمد فقط وقال: فيه راشد بن داود وقد وثقه غير واحد وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات.
وأورده المنذري في الترغيب (٢/٤١٥) وقال: رواه أحمد بإسناد حسن.

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه راشد بن داود البرسمي أبو المهلب ويقال: أبو داود الصنعاني الدمشقي.

قال ابن معين: ليس به بأس ثقة. وقال دحيم: هو ثقة عندي. قال البخاري: فيه نظر. وقال الدارقطني: ضعيف لا يعتبر به. وقال الحافظ ابن حجر: قلت: وذكره ابن حبان في الثقات.

تهذيب التهذيب (٣/٢٢٥).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام (١/١٤٠).

وقال الذهبي في الكاشف: مختلف فيه وثقه ابن معين وضعفه الدارقطني (١/٢٩٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يظهر أن راشد بن داود مختلف فيه، كما قال الذهبي، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً، وقد حسن الحديث المنذري كما سبق ذكره ــ والله أعلم ــ.

١٢٩ ـ حديث البراء مرفوعاً «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات فهو كعتق نسمة».

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: فيه الحسن بن عطية (ضعفه الأزدي)[1].

---

(١) قوله: (ضعفه الأزدي) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها. وكذا هي في (أ) والتلخيص.

١٢٩ ـ المستدرك (١ / ٥٠١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا الحسن بن عطية، ثنا محمد بن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء بن عازب، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من قال لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير عشر مرات، فهو كعتاق نسمة».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» عدا قوله: «عشر مرات» (٤/٢٨٥).

من طريق عفان، حدثنا محمد بن طلحة، عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء به مرفوعاً.

٢ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» كتاب الأذكار، باب: فضل التسبيح والتهليل. موارد (ص ٥٧٨)، (ح ٢٣٢٧).

من طريق أحمد بن محمد بن الحسين. حدثنا شيبان بن أبي شيبة. حدثنا جرير بن حازم. قال: سمعت زبيد الأيامي يحدث عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من عدة طرق.

. . . .

=

● **الطريق الأول:**

وهو طريق الحاكم وفيه الحسن بن عطية بن نجيح القرشي أبو علي الكوفي البزار.

قال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حجر: وضعفه الأزدي. قال: فأظنه اشتبه بالذي قبله ـ يعني الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة العوفي ـ تهذيب التهذيب (**٢/٢٩٤**).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق (١/١٦٨).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: صدوق.

قلت: فعلى هذا فهو صدوق فالحديث بهذا الإسناد حسن لذاته.

● **الطريق الثاني**: وهو طريق الإمام أحمد. أورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات (١٠/٨٥).

وقال المنذري في الترغيب: رواه أحمد ورواته محتج بهم في الصحيح.

● **الطريق الثالث**: وهو طريق ابن حبان وقد صححه.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته وقد جاء من طرق أخرى صحيحة. فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

١٣٠ ـ حديث عبد الرحمن بن حماد. حدثنا حفص بن سليمان حدثنا طلحة بن يحيى بن طلحة، عن أبيه طلحة قال: سألت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن تفسير سبحان الله قال: «تنزيه[١] الله (عن)[٢] كل سوء».

قال: صحيح. قلت: لم يصح، فإن طلحة منكر الحديث، قاله البخاري، وحفص [واهي الحديث][٣] وعبد الرحمن قال أبو حاتم: منكر الحديث.

---

(١) في المستدرك (هو تنزيه) وما أثبته من (أ)، (ب) والتخليص.

(٢) في (ب) والتخليص (من) وما أثبته من (أ) والمستدرك.

(٣) في (أ) (واه في الحديث) وما أثبته من (ب) والتلخيص.

١٣٠ ـ المستدرك (١ /٥٠٢): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق: أنبأ علي بن عبد العزيز، وزياد بن الخليل التستري، ومحمد بن أيوب البجلي، ومحمد بن شاذان الجوهري، ومحمد بن إبراهيم العبدي قالوا: ثنا عبيد الله بن محمد القرشي التيمي: ثنا عبد الرحمن بن حماد: ثنا حفص بن سليمان، : ثنا طلحة بن يحيى بن طلحة، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله قال: سألت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن تفسير سبحان الله، قال: «هو تنزيه الله عن كل سوء».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن حبان في المجروحين «بنحوه» (٢/ ٦٠).

من طريق عبد الرحمن بن حماد، عن طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله به مرفوعاً.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع «بنحوه» وقال: رواه البزار وفيه عبد الرحمن بن حماد الطلحي وهو ضعيف بسبب هذا وغيره (١٠/ ٩٤، ٩٥).

. . . .

= وأورده الذهبي في الميزان (٢/٥٥٧) من رواية عبد الرحمن بن حماد الطلحي.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الرحمن بن حماد، وحفص بن سليمان. وطلحة بن يحيى بن طلحة.

الأول: طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله قال أحمد: صالح الحديث. وقال ابن معين: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة والعجلي: ثقة وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو زرعة والنسائي: صالح. وقال ابن عدي: روى عنه الثقات وما بروايته عندي بأس. وقال الدارقطني: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث صالحة. تهذيب التهذيب (٥/٢٧، ٢٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء (١/٣٨٠).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه جماعة. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: صالح (٢/٤٥).

قلت: فالذي يظهر أن أقل أحواله أنه صدوق.

الثاني: حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر البزار الكوفي. وهو حفص بن أبي داود القاري.

قال أحمد: صالح وقال مرة: متروك الحديث. وروى عنه أنه قال: ما به بأس.

وروي عن يحيى بن معين أنه قال: ليس بثقة وقال ابن المديني: ضعيف تركته على عمد. وقال البخاري: تركوه. وقال مسلم: متروك. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال ابن خراشي: كذاب متروك يضع الحديث. تهذيب الكمال (١/٣٠٢).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك الحديث مع إمامته في القراءة (١/١٨٦). =

. . . .

=

قلت: مما تقدم يتبين أن حفص بن سليمان متروك الحديث.

الثالث: عبد الرحمن بن حماد الطلحي من ولد طلحة بن عبيد الله.

قال ابن حبان: يروي عن طلحة بن يحيى بنسخة موضوعة روى عنه ابن عائشة فلست أدري أوضعها أو قلبت عليه. وأياً كان من ذلك فهو ساقط الاحتجاج به لما أتى مما لا أصل له في الروايات على الأحوال كلها. المجروحين (٢/ ٦٠).

وقال الذهبي وتبعه ابن حجر: قال أبو حاتم: منكر الحديث وقال ابن حبان وغيره: لا يحتج به. وقال الأزدي في الضعفاء: ضعيف.

الميزان (٢/ ٥٥٧)، لسان الميزان (٣/ ٤١٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن طلحة بن يحيى أقل أحواله أنه صدوق.

وأما حفص بن سليمان، وعبد الرحمن بن حماد. فالظاهر أنهما متروكان فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً والحمل فيه عليهما ـ والله أعلم ـ.

١٣١ ـ حديث خلاد بن يحيى. حدثنا عبد الواحد بن أيمن، عن عبيد بن رفاعة [ابن رافع][(١)] الزرقي عن أبيه قال: لما كان يوم أحد انكفأ المشركون فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «استووا حتى أثني على ربي» [فصاروا][(٢)] خلفه صفوفاً ثم قال: «اللهم لك الحمد كله لا مانع لما أعطيت. . . إلخ».

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: لم يخرجا لعبيد [وهو ثقة][(٣)] والحديث مع [نظافة][(٤)] إسناده منكر أخاف [أن يكون][(٥)] موضوعاً.

رواه عن خلاد، ابن أبي ميسرة.

---

(١) في (أ)، (ب) (أبي رافع) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والتقريب (٥٤٣/١).

(٢) في (أ) (فبادروا) وفي (ب) (فساروا) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص (٥٠٧/١).

(٤) في (أ)، (ب) (تظافر) وما أثبته من التلخيص (٥٠٧/١).

(٥) في (أ)، (ب) (لا يكون) وما أثبته من التلخيص لأن عبارته أصرح في أن الحديث موضوع.

١٣١ ـ المستدرك (١ / ٥٠٦ ـ ٥٠٧): أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا ابن أبي مسرة، ثنا خلاد بن يحيى، ثنا عبد الواحد بن أيمن المكي، عن عبيد بن رفاعة بن رافع الزرقي، عن أبيه، قال: لما كان يوم أحد انكفأ المشركون. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «استووا حتى أثني على ربي» فصاروا خلفه صفوفاً، فقال: «اللهم لك الحمد كله. اللهم لا مانع لما بسطت. ولا باسط لما قبضت. ولا هادي لمن أضللت، ولا مضل لمن هديت. ولا معطي لما منعت، ولا مانع لما أعطيت، =

. . . .

= ولا مقرب لما باعدت. ولا مباعد لما قربت، اللهم ابسط علينا من بركاتك، ورحمتك، وفضلك، ورزقك، اللهم إني أسألك النعيم يوم القيامة، والأمن من يوم الخوف، اللهم عائذ بك من شر ما أعطيتنا، وشر ما منعتنا، اللهم حبب إلينا الإيمان، وزينه في قلوبنا، وكره إلينا الكفر، والفسوق، والعصيان. واجعلنا من الراشدين. اللهم توفنا مسلمين. وأحينا مسلمين. وألحقنا بالصالحين، غير خزايا ولا مفتونين. اللهم قاتل الكفرة الذين يكذبون رسلك ويصدون عن سبيلك. واجعل عليهم رجزك وعذابك إله الحق».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد في مسنده «بنحوه» (٣/٤٢٤).

٢ ـ رواه البخاري في الأدب المفرد «بنحوه» باب: دعوات النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ (ص ١٠٢، ١٠٣).

٣ ـ ورواه أبو نعيم في الحلية «طرفه الأول ثم قال: وذكر الدعاء» (١٠/١٢٧).

٤ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٥/٤٠)، (ح ٤٥٤٩).

٥ ـ ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة «بنحوه» باب: الاستنصار عند اللقاء (ص ٣٩٦)، (ح ٦٠٩).

٦ ـ ورواه البزار في مسنده «بنحوه» كشف الأستار عن زوائد البزار (٢/٣٢٩، ٣٣٠).

وقال البزار: لا نعلمه مرفوعاً إلا من حديث رفاعة، ولا رواه عن عبيد ـ قال إلا عبد الرحمن والصواب عبد الواحد ـ وهو مشهور لا بأس به روى عنه أهل العلم.

رووه من طريق مروان بن معاوية. حدثنا عبد الواحد بن أيمن المكي. حدثنا عبيد بن رفاعة الزرقي عن أبيه به مرفوعاً. =

. . . .

= ونسبه السيوطي في الجامع الكبير للبغوي، والبارودي، والبيهقي في الدعوات عن رفاعة بن رافع (٢/٣٩٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن عبد الواحد بن أيمن.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم. وقد أعله الذهبي بما سبق ذكره.

قلت: أما عبيد بن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الأنصاري الزرقي.

قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن حبان في الثقات. واختلف في صحبته. ورجح ابن حجر أنه ولد في عهد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وذكر قصة تؤيد أنه كان في زمن عمر ابن عشر سنين وقال: وذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين. وقال العجلي: ثقة.

تهذيب التهذيب (٧/٦٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ولد في عهد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وقال العجلي: ثقة (١/٥٤٣).

وسكت عنه الذهبي في الكاشف (٢/٢٣٧).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن حبان (ص ٢٥٤).

أما قول الذهبي لم يخرجا له شيئاً فهو في محله حيث لم يشر أحد من أصحاب الكتب السابقة أنهما رويا له أو أحدهما.

وأما خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي أبو محمد الكوفي.

فقال عنه أحمد: ثقة أو صدوق لكن كان يرى شيئاً من الإرجاء. وقال ابن نمير: صدوق إلا أن في حديثه غلطاً قليلاً. وقال أبو حاتم: ليس بذاك المعروف محله الصدق وقال أبو داود: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الدارقطني: ثقة إنما أخطأ في حديث واحد. وقال العجلي: ثقة. وقال الخليلي: ثقة إمام. تهذيب التهذيب (٣/١٧٤، ١٧٥). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: صدوق رمي بالإرجاء وهو من كبار شيوخ البخاري.
وروى له البخاري (١/ ٢٣٠).
وأما عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث المكي أبو يحيى بن أبي مسرة.
فقال عنه ابن أبي حاتم: كتبت عنه بمكة ومحله الصدق (٦/٥).
فالذي يظهر من كل ما تقدم أن عبيد بن رفاعة، وخلاد بن يحيى: ثقتان وأن ابن أبي مسرة صدوق، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.
● **الطريق الثاني**: وللحديث طريق آخر عند أحمد، والبخاري في الأدب ومن وافقهما.
وقال الهيثمي في المجمع: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح (٦/ ١٢٢).
وقال المعلق على كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي: إسناده صحيح.

الحكم على الحديث:
قلت: مما تقدم يتبين أن عبيد بن رفاعة. ثقة، لكن لم يخرجا له شيئاً، وأن خلاد بن يحيى أيضاً ثقة وأما عبد الله بن أحمد، فهو صدوق، فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم حسناً لذاته.
كما أن الحديث جاء من طريق آخر صحيحاً، كما عند أحمد والنسائي.
فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

١٣٢ ـ حديث جابر مرفوعاً «ما أنعم الله على عبد من نعمة فقال الحمد لله إلا أدى[1] شكرها. . .» الحديث.

قال: صحيح[2]. قلت: ليس بصحيح فيه عبد الرحمن بن قيس الرازي.

قال أبو زرعة: كذاب.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (إلا وقد أدى) وما أثبته من (أ)، (ب) وكذا عند السيوطي في الصغير (٢/٤٨٧).

(٢) في المستدرك (صحيح إلا أنهما لم يخرجا أبا معاوية) (١/٥٠٨)، وأبو معاوية هو عبد الرحمن بن قيس كما سيأتي.

١٣٢ ـ المستدرك (١ / ٥٠٧ ـ ٥٠٨): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ صالح بن محمد الرازي، ثنا أبي، ثنا أبو معاوية عبد الرحمن بن قيس: حدثنا محمد بن أبي حميد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ما أنعم الله على عبد من نعمة، فقال: الحمد لله، إلا وقد أدى شكرها، فإن قالها الثانية، جدد الله له ثوابها، فإن قالها الثالثة غفر الله له ذنوبه».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم والبيهقي في الشعب ورمز له بالصحة (٢/٤٨٧).

وأورده المنذري في الترغيب واقتصر على تخريج الحاكم له وقال: وفي إسناده عبد الرحمن بن قيس أبو معاوية الزعفراني واهي الحديث وهذا الحديث مما أنكر عليه (٢/٤٣٧، ٤٣٨).

ـ وأورده الذهبي في الميزان في ترجمة عبد الرحمن بن قيس (٢/٥٨٣) وقال: منكر.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الرحمن بن قيس الرازي أبو معاوية الزعفراني.

قال الذهبي عن عبد الصمد بن عبد الوارث: كان ابن مهدي يكذبه.

وقال أحمد: حديثه ضعيف ولم يكن بشيء متروك الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الساجي: ضعيف. وقال صالح بن محمد: كان يضع الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات.

وقال الحاكم: روى عن محمد بن عمر وحماد بن سلمة أحاديث منكرة. ثم أورد له حديثاً وقال: وهذا موضوع وليس الحمل فيه إلا عليه. تهذيب التهذيب (٦/٢٥٨).

وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث. وقال أبو زرعة: كذاب. الجرح والتعديل (٥/٢٧٨).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك كذبه أبو زرعة وغيره (١/٤٩٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الأرجح في حال عبد الرحمن أنه متروك الحديث فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

وأما قول السيوطي: إنه صحيح فقد تعقبه المناوي في الفيض (٥/٤٢٩) بقول الذهبي هذا. وبقوله في الميزان كذبه ابن مهدي وغيره.

كما أن الحاكم نفسه نسب عنه أنه أورد له حديثاً وقال: إنه موضوع والحمل فيه عليه كما سبق ذكره فكيف يصححه هنا؟

فعلى ذلك يكون تعقب الذهبي في محله ــ والله تعالى أعلم ــ.

١٣٣ ـ حديث عبد الرحمن بن إسحاق. حدثنا القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا نزل به هم أو غم قال: «ياحي يا قيوم برحمتك أستغيث».

قال: صحيح. قلت: عبد الرحمن لم يسمع من أبيه، وعبد الرحمن ومن بعده ليسوا بحجة.

---

١٣٣ ـ المستدرك (١ / ٥٠٩): أخبرنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا أحمد بن موسى، ثنا إسحاق التميمي، ثنا وضاح بن يحيى النهشلي، حدثنا النضر بن إسماعيل البجلي: حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق: حدثنا القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا نزل به هم، أو غم، قال: «يا حي، يا قيوم برحمتك أستغيث».

تخريجه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط وقال: صحيح (٢/٣٥١).

ولم أجد من أخرجه عن ابن مسعود غير الحاكم فالله أعلم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم أعله الذهبي بعلل.

أولاً: أن عبد الرحمن بن مسعود لم يسمع من أبيه.

قلت: عبد الرحمن هو ابن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي.

قال يعقوب بن شيبة: كان ثقة قليل الحديث وقد تكلموا في روايته عن أبيه وكان صغيراً. فأما علي بن المديني فقال: قد لقي أباه عبد الله. وقال يحيى بن معين: لم يسمع من أبيه. وقال مرة: سمع من أبيه ومن علي. وقال أحمد، عن يحيى بن سعيد: مات ابن مسعود وعبد الرحمن ابن ست سنين أو نحو ذلك. وروي عن أحمد أنه قال: أما سفيان الثوري وشريك =

= فإنهما يقولان: سمع وأما إسرائيل فإنه يقول في حديث الضب سمعت.
وقال العجلي: يقال: إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً «محرم الحلال كمستحل الحرام».
وروى البخاري في التاريخ الصغير بإسناد لا بأس به عن القاسم بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: لما حضر عبد الله الوفاة قال له ابنه عبد الرحمن: يا أبت أوصني. قال: إبْكِ من خطيئتك.
وروى البخاري في الكبير بسند أنه قال: إني مع أبـي فذكر الحديث.
وقال ابن المديني في العلل: سمع من أبيه حديثين. حديث الضب وحديث تأخير الوليد للصلاة. وقال أبو حاتم: سمع من أبيه وهو ثقة.
وقال الحاكم: اتفق مشايخ الحديث أنه لم يسمع من أبيه انتهى.
قال الحافظ ابن حجر: وهو نقل غير مستقيم. تهذيب التهذيب (٦/٢١٥، ٢١٦).
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، وقد سمع من أبيه، لكن شيئاً يسيراً (٤٨٨/١).
وقد رجح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله سماع عبد الرحمن من أبيه. قال: وهو الذي رجحه البخاري. تعليق أحمد شاكر على المسند (٢٥٥/٥).
وقال الألباني: ثبت سماعه منه بشهادة جماعة من الأئمة منهم سفيان الثوري وشريك القاضي، وابن معين، والبخاري، وأبو حاتم ـ ثم أورد الحديث الذي رواه البخاري في الصغير ـ وقال: فلا عبرة بعد ذلك بقول من نفي سماعه منه لأنه لا حجة لديه على ذلك إلا عدم العلم بالسماع، ومن علم حجة على من لم يعلم. سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (١٧٨/١)، (ح ١٩٨).
فالذي يظهر من كل ما تقدم أن الراجح هو سماع عبد الرحمن من أبيه.
ثانياً: قال: إن عبد الرحمن ومن بعده ليسوا بحجة.
والذي يظهر أنه يقصد عبد الرحمن بن إسحاق وليس عبد الرحمن بن مسعود، لأن عبد الرحمن بن مسعود ثقة كما سبق بيانه كما أن الذي بعده =

. . . .

= هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي قال ابن حجر في التقريب: ثقة عابد.

ورمز لإخراج البخاري له (٢/١١٨).

وكذا هو ثقة كما في التهذيب (٨/٣٢١، ٣٢٢).

كما أن ابن إسحاق هو الذي فيه كلام، هو ومن بعده كما سيأتي.

١ ــ عبد الرحمن بن أسحاق بن الحارث أبو شيبة الواسطي الأنصاري ويقال الكوفي ابن أخت النعمان بن سعد.

قال أبو داود: سمعت أحمد يضعفه. وقال أبو طالب عن أحمد: ليس بشيء منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن سعد، ويعقوب بن سفيان وأبو داود، والنسائي، وابن حبان: ضعيف، وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه. تهذيب التهذيب (٦/١٣٦، ١٣٧).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٤٧٢).

٢ ــ النضر بن إسماعيل بن حازم البجلي أبو المغيرة القاص الكوفي إمام مسجدها.

قال أحمد: ليس بقوي، وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: ليس حديثه بشيء وروي عنه أنه قال: كان صدوقاً، وكان لا يدري ما يحدث به.

وقال العجلي: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق ضعيف الحديث.

وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف. وقال النسائي، وأبو زرعة: ليس بقوي.

وقال الدارقطني: صالح. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وقال ابن حبان: فحش خطؤه، وكثر وهمه فاستحق الترك. تهذيب التهذيب (١٠/٤٣٤، ٤٣٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ليس بالقوي (٢/٣٠١).

وقال الذهبي في الكاشف: ليس بالقوي (٣/٢٠٢، ٢٠٣). =

. . . .

= ٣ ــ وضاح بن يحيى النهشلي الأنباري سكن الكوفة.
كتب عنه أبو حاتم وقال: ليس بالمرضي. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به لسوء حفظه فإن اعتبر. يعتبر بما وافق فيه الثقات.
الميزان (٤/٣٣٤)، اللسان (٦/٢٢١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود سمع من أبيه. وأما عبد الرحمن بن إسحاق فهو ضعيف، والنضر بن إسماعيل ليس بالقوي، كما لخص حاله ابن حجر بذلك وكذلك الذهبي. ووضاح بن يحيى الذي يظهر أنه ضعيف أيضاً فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لضعف هؤلاء ــ والله أعلم ــ.

إلا أن للحديث شاهداً عن أنس قال: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا حزبه أمر قال: «يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث».

رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة. باب: ما يقول إذا حزبه أمر (ص ١٣٢)، (ح ٣٣٩).

لكن فيه يزيد بن أبان الرقاشي. وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٣) وأنه ضعيف.

فعلى هذا يكون الحديث بهذا الشاهد حسناً لغيره.

وأما تصحيح السيوطي للحديث بسند الحاكم فقد تعقبه المناوي في الفيض حيث أورد كلام الحاكم على الحديث وتعقب الذهبي عليه ثم سكت على ذلك وهذا منه دليل على موافقته للذهبي في تعقبه (١٦٣/٥، ١٦٤).

وقال الألباني في صحيح الجامع: حسن (٢٣٤/٤) والظاهر أنه حسنه لتقوية الشاهد له ــ والله أعلم ــ.

١٣٤ ـ حديث أبـي سلمة [الجهني][(١)]، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: قال ابن مسعود مرفوعاً: «ما أصاب مسلماً قط هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك وابن أمتك... إلـخ».

قال: [صحيـح][(٢)] على شرط البخاري إن سلم من إرسال عبد الرحمن عن أبيه.

قلت: وأبو سلمة لا يدرى من هو. ولا رواية له في الكتب الستة.

---

(١) ليست في أصل (أ) ومعلقة بهامشها وكذا هي في (ب)، والمستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا يستقيم المعنى على عدم ذكرها، لأن ما كان على شرطهما فهو صحيـح، لكني أثبتها للتوضيـح.

١٣٤ ـ المستـدرك (١/٥٠٩): أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن شاذان الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا فضيل بن مرزوق: حدثني أبو سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: قال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ما أصاب مسلماً قط هم ولا حزن، فقال: اللهم إني عبدك وابن أمتك، ناصيتي في يدك ماضٍ فِيَّ حكمك عدلٌ فِيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علَّمْتَه أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيـع قلبـي، وجلاءَ حُزني، وذهاب همي. إلا أذهب الله همه، وأبدله مكان حزنه فرحـا» قالوا: يا رسول الله! ألا نتعلم هذه الكلمات؟ قال: «بلى ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (١/٣٩١، ٤٥٢). =

. . . .

= ٢ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» موارد (ص ٥٨٩)، (ح٢٣٧٢).
٣ ــ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٢٠٩/١٠، ٢١٠)، (ح ١٠٣٥٢).
رووه من طريق فضيل بن مرزوق. حدثنا أبو سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود. به مرفوعاً.
ونسبه الألباني في السلسلة الصحيحة (ح ١٩٨) للحارث بن أبي أسامة في مسنده (ص ٢٥١)، وأبي يعلى (ق ١/١٥٦) من الطريق السابق.
ونسبه الهيثمي زيادة على ما سبق للبزار (١٣٦/١٠) وقال: رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني وقد وثقه ابن حبان.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن عن أبيه وقال الذهبي: وأبو سلمة لا يدري من هو.. إلخ أي أن الحديث فيه إرسال وفيه أيضاً أبو سلمة ويؤيد هذا أن الذهبي قال في الحديث السابق: عبد الرحمن لم يسمع من أبيه.
قلت: أما سماع عبد الرحمن من أبيه فالراجح أنه سمع منه كما سبق بيانه في الحديث الذي قبل هذا.
أما أبو سلمة، فقال عنه الحافظ ابن حجر في التعجيل: أبو سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن روى عنه فضيل بن مرزوق. مجهول قاله الحسيني وقال مرة: لا يدري من هو. وهو كلام الذهبي في الميزان (٥٣٣/٤).
قال الحافظ ابن حجر: وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له في صحيحه. وقرأت بخط الحافظ ابن عبد الهادي يحتمل أن يكون خالد بن سلمة. قال ابن حجر: قلت: وهو بعيد، لأن خالداً مخزومي وهذا جهني، التعجيل (ص ٤٩٠، ٤٩١).
قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند: وترجمه الحافظ في لسان =

. . . .

= الميزان. . . ثم قال: والحق أنه مجهول الحال وابن حبان يذكر أمثاله في الثقات ويحتج به في الصحيح إذا كان ما رواه ليس بمنكر. انتهى.

قلت: لم أجد أبا سلمة الجهني مترجَماً في اللسان بل ترجمه الحافظ في التعجيل كما سبق قوله، ولم أجد هذا الكلام في التعجيل بل فيه ما سبق ذكره فقط. ـ والله أعلم ـ.

قال الشيخ أحمد شاكر: وهذه دعوى من الحافظ فكلهم يحتجون في توثيق الراوي بذكر ابن حبان إياه في الثقات إذا لم يكن مجروحاً بشيء ثابت، وفضلاً عن هذا فإن البخاري ترجمه في الكنى برقم (٣٤١) فلم يذكر فيه جرحاً وهذا مع ذاك يرفعان جهالة حاله، أو يكفيان في الحكم بتوثيقه، وأما ظن ابن عبد الهادي أنه خالد بن سلمة فإنه بعيد كما قال الحافظ، وأقرب منه عندي أن يكون هو «موسى بن عبد الله أو ابن عبد الرحمن الجهني» ويكنى أبوسلمة فإنه من هذه الطبقة. وقد سبق توثيقه عند حديث (١٤٩٦).

وقال الشيخ أحمد هناك: أبو عبد الله مولى جهينة هوموسى بن عبد الله الجهني ويقال في كنيته «أبوسلمة» وهو ثقة.

تعليق الشيخ أحمد شاكر على مسند الإمام أحمد (٥/٢٦٦، ٢٦٧).

وقال الألباني في الأحاديث الصحيحة رقم (١٩٨) بعد أن ذكر قول الحافظ في التعجيل.

قلت: وما استبعده الحافظ هو الصواب لما سيأتي ووافقه على ذلك الشيخ أحمد شاكر ثم ذكر قول الشيخ أحمد شاكر بأن المقصود هوموسى بن عبد الله أو ابن عبد الرحمن الجهني.

فقال: قلت: وما استقر به الشيخ أحمد شاكر هوالذي أجزم به بدليل ما ذكره مع ضميمة شيء آخر وهو أن موسى الجهني قد روي حديثاً آخر عن القاسم بن عبد الرحمن به وهو الحديث الذي قبله ـ وهو حديث (١٩٧) في السلسلة الصحيحة ـ فإذا ضمت إحدى الروايتين إلى الأخرى ينتج أن الراوي عن القاسم هو «موسى أبوسلمة الجهني» وليس في الرواة من اسمه =

. . . .

= موسى الجهني إلا موسى بن عبد الله الجهني وهو الذي يكنى بأبـي سلمة وهو ثقة من رجال مسلم. وكأن الحاكم أشار إلى هذه الحقيقة حين قال في الحديث: صحيـح على شرط مسلم. فإن معنى ذلك أن رجاله رجال مسلم ومنهم أبو سلمة الجهني. ولا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا كان هو موسى بن عبد الله الجهني.

سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (رقم ١٩٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الرحمن سمع من أبيه وأن أبا سلمة هو موسى بن عبد الله أو ابن عبد الرحمن الجهني وهو من رجال مسلم كما في التقريب (٢/٢٨٥).

فعليه يكون الحديث صحيحاً على شرط مسلم.

وقد قال ذلك الألباني كما سبق ذكره.

وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. وقا الهيثمي: رجال أحمد، وأبـي يعلى رجال الصحيح غير أبـي سلمة وقد وثقه ابن حبان.

فعلى هذا يكون تعقب الذهبـي ليس في محله ـ والله تعالى أعلم ـ.

١٣٥ ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً «من قال: أستغفر الله [العظيم][(١)] الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه (ثلاثاً)[(٢)] غفرت (له)[(٣)] ذنوبه وإن كان فاراً من الزحف».

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: فيه أبو سنان ضرار بن مرة، لم يخرج له البخاري.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب) (ثلثاً) تحريف وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه.

(٣) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

١٣٥ ـ المستدرك (١ /٥١١): أنبأنا أبو بكر بن محمد الصيرفي، ثنا أحمد بن عبيد الله النرسي، ثنا محمد بن سابق، ثنا إسرائيل، عن أبي سنان، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من قال: استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، وأتوب إليه ثلاثاً. غفرت له ذنوبه، وإن كان فاراً من الزحف».

تخريجه:

لم أجد من أخرجه عن ابن مسعود غير الحاكم.

وقد أورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم فقط (١/٨١٢).

كما أورده المنذري في الترغيب عن زيد مرفوعاً. ونسبه لأبي داود والترمذي عن زيد قال: ورواه الحاكم من حديث ابن مسعود (٢/٤٧٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم على شرطها وقال الذهبي: لم يخرج البخاري لأبي سنان. قلت: أبو سنان هو: ضرار بن مرة الكوفي أبو سنان الشيباني الأكبر. قال ابن المديني عن يحيى القطان: كان ثقة. وقال أحمد: كوفي ثبت. وقال أبو حاتم: ثقة لا بأس به. وقال النسائي: ثقة. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث مبرور صاحب سنة وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت. تهذيب التهذيب (٤/٤٥٧). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت (١/ ٣٧٤).

وقد رمز في التهذيب، والتقريب على أن مسلماً أخرج له في صحيحه وأما البخاري فإنه أخرج له في الأدب المفرد. ولم يخرج له في صحيحه.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن أبا سنان ثقة ثبت إلا أنه ليس من رجال البخاري فيكون الحديث صحيحاً، لكنه ليس على شرط البخاري.

فعلى هذا يكون تعقب الذهبي في محله. حيث إن أبا سنان لم يخرج له البخاري.

كما أن للحديث شاهداً عن زيد مولى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «بلفظ مقارب لحديث ابن مسعود».

١ ـ رواه أبو داود. كتاب الصلاة، باب: في الاستغفار (٢/ ٨٥) (ح ١٥١٧).

٢ ـ ورواه الترمذي. كتاب الدعوات، باب: ١١٩ (٥، ٥٦٨، ٥٦٩) (ح ٣٥٧٧).

وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وقال المنذري في الترغيب: إسناده جيد متصل (٢/ ٤٧٠).

ـ والله أعلم ـ.

١٣٦ ـ حديث محمد بن عقبة، عن أم هانيء. قلت: يا رسول الله إني امرأة قد كبرت وضعفت فدلني على عمل قال: «كبِّري الله مائة. . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: زكريا ضعفوه[1] وسقط من بين محمد بن عقبة، وأم هانيء.

---

(١) في التلخيص (ضعيف) وما أثبته من (أ)، (ب).

١٣٦ ـ المستدرك (١ / ٥١٣ ـ ٥١٤): حدثنا إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم العدل، ثنا أبي، ثنا إبراهيم بن موسى القزاز، ثنا زكريا بن منظور. حدثني محمد بن عقبة، عن أم هانيء بنت أبي طالب ـ رضي الله عنها ـ قالت: قلت يا نبي الله إني امرأة قد كبرت وضعفت، فدلني على عمل. قال: «كبري الله مائة مرة، واحمدي الله مائة مرة، وسبحي الله مائة مرة، فهو خير لك من مائة بدنة متقبلة، وخير من مائة فرس مسرج ملجم في سبيل الله، وخير من مائة رقبة متقبلة. وقول لا إله إلا الله لا يترك ذنباً ولا يشبهها عمل».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن ماجة «بنحوه» كتاب الأدب، باب: فضل التسبيح (١٢٥٢/٢)، (ح ٣٨١٠).

وقال المعلق: في الزوائد في إسناده زكريا وهو ضعيف.

رواه من طريق زكريا بن منظور. حدثني محمد بن عقبة بن أبي مالك، عن أم هانيء. وهو طريق الحاكم.

٢ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (٣٤٤/٦).

٣ ـ ورواه البيهقي في شعب الإيمان، (٣٧٩/١، ٣٨٠). نسبه الألباني في السلسلة الصحيحة له (ح ١٣١٦).

روياه من طريق سعيد بن سليمان. قال: حدثنا موسى بن خلف. قال: =

. . . .

= حدثنا عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح عن أم هانىء بنت أبي طالب به مرفوعاً.

٤ ـ وأورده الهيثمي ونسبه لأحمد، والطبراني في الكبير، والأوسط قال: وأسانيدهم حسنة (١٠/٩٢) ولم أجده في الكبير ـ فالله أعلم ـ.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير وقال: حسن (٢/٢٦٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أم هانىء:

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وابن ماجه وقد أعله الذهبي بعلتين.

الأولى: أن في الإسناد سقطاً بين محمد بن عقبة وأم هانىء.

الثانية: أن زكريا ضعيف.

أما ذكره للسقط فلم يتبين لي حيث إن محمد بن عقبة عُدَّ من الرواة عن أم هانىء كما في تهذيب الكمال (٣/١٢٤٤)، تهذيب التهذيب (٩/٣٤٦).

أما من ناحية الولادة والوفاة فلم أجد من ذكر لمحمد بن عقبة وفاة ولا ولادة.

وقد أورد الحديث الألباني في السلسلة ولم يعلق عليه شيئاً.

بل ذكر قول الذهبي، ثم قال: كذا الأصل لم يسم الساقط.

قلت: الذي يظهر أنه ليس فيه سقط بينهما لما سبق ذكره كما أن المعلق على ابن ماجة أعله بزكريا فقط ولم يذكر أن هناك سقطاً ـ والله أعلم ـ.

الثانية: أن في الإسناد زكريا بن منظور ويقال اسم جده عقبة بن ثعلبة بن أبي مالك ويقال: زكريا بن يحيى بن منظور بن ثعلبة القرظي أبو يحيى المدني القاضي حليف الأنصار.

وقد سبق بيان حاله عند حديث (١١٦) وأنه ضعيف.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. =

. . . .

= ● **الطريق الثاني**: وللحديث طريق آخر عند أحمد ومن وافقه.

قال الهيثمي في المجمع: رواه أحمد، والطبراني، في الكبير والأوسط وأسانيدهم حسنة. وقال المنذري في الترغيب: رواه أحمد، والطبراني في الأوسط بإسناد حسن (٢/٤٢٦).

وقال الساعاتي في الفتح الرباني: سنده عند الجميع حسن.

وقال الألباني عن طريق أحمد والبيهقي: إسناده حسن رجاله ثقات السلسلة الصحيحة (ح ١٣١٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أنه بإسناد الحاكم ضعيف، لكن الطريق الثاني حسن فعلى هذا يكون الحديث بإسناد الحاكم حسناً لغيره ـ والله أعلم ـ.

١٣٧ ـ حديث عائشة مرفوعاً «ما أنعم الله على عبد نعمة. . .» الحديث.

قال: لا أعلم (به)[١] مجروحاً. قلت: بلى. قال ابن عدي: محمد بن جامع العطار ـ يعني المذكور في إسناده ـ لا يتابع على أحاديثه.

---

(١) في (ب) (به)، وفي التلخيص (فيهم) وفي المستدرك (لا أعلم في إسناده أحداً ذكر بجرح) وما أثبته من (أ) وعلى كل العبارات يستقيم المعنى.

١٣٧ ـ المستدرك (١ / ٥١٤): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأنا زياد بن الخليل التستري، حدثنا محمد بن جامع العطار، حدثنا السكن بن أبي السكن البرجمي، حدثنا الوليد بن أبي هشام، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ما أنعم الله على عبد نعمة، فعلم أنها من عند الله، إلا كتب الله له شكرها قبل أن يحمده عليها، وما أذنب عبد ذنباً فندم عليه إلا كتب الله له مغفرة قبل أن يستغفره، وما اشترى عبد ثوباً بدينار أو نصف دينار فلبسه، فحمد الله عليه إلا لم يبلغ ركبتيه حتى يغفر الله له».

تخريجه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم والبيهقي في شعب الإيمان.

قال: وتعقب (١/٦٩٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن جامع البصري العطار.

قال ابن عدي: لا يتابع على أحاديثه وضعفه أبو يعلى. وقال أبو حاتم: =

. . . .

= كتبت عنه وهو ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال عبدان: كانوا يضعفونه. وقال الدارقطني في العلل: ليس بالقوي.

وقال ابن عبد البر: متروك الحديث. الميزان (٣/٤٩٨)، اللسان (٥/٩٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من أقوال العلماء أن محمد بن جامع ضعيف فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

١٣٨ ـ حديث أبي بكر بن أبي مريم. [حدثنا أبو الأحوص حكيم بن عمير][1]، وحبيب بن عبيد، عن أبي الدرداء مرفوعاً «لا يدع رجل منكم أن يعمل ألف حسنة حين يصبح يقول: سبحان الله وبحمده مائة مرة».

قال: صحيح. قلت: أبو بكر واه وفي السند انقطاع.

---

(١) في المستدرك (حدثنا الأحوص بن حكيم، عن عمير). وفي (أ)، (ب) والتلخيص (الأحوص بن حكيم) وما أثبته من مسند الإمام أحمد. والذي يظهر أنه هو الصواب، لأن أبا بكر بن أبي مريم لم يرو عن الأحوص بن حكيم وإنما روى عن حكيم أبي الأحوص كما في تهذيب الكمال (١٥٨٣/٣).

١٣٨ ـ المستدرك (١ / ٥١٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عوف بن سفيان الطائي، ثنا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، ثنا أبو بكر بن أبي مريم، ثنا الأحوص بن حكيم، عن عمير، وحبيب بن عبيد، عن أبي الدرداء أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا يدع رجل منكم أن يعمل ألف حسنة حتى يصبح، يقول: سبحان الله وبحمده مائة مرة، فإنها ألف حسنة، وإنه لم يعمل إن شاء الله مثل ذلك في يومه من الذنوب، ويكون ما عمل خير سوى ذلك وافراً».

تخريجه:

١ ـ رواه الإمام أحمد «بلفظ مقارب» (١٩٩/٥).

رواه من طريق أبي بكر بن مريم. حدثنا أبو الأحوص حكيم بن عمير. وحبيب بن عبيد الله عن أبي الدرداء به مرفوعاً.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني. وقال: فيه أبو بكر وهو ضعيف (٩٤/١٠).

ونسبه الساعاتي للطبراني في الكبير قال وفي إسناده أبو بكر ضعيف ضعفه الهيثمي، والذهبي (٢٢٢/١٤، ٢٢٣). =

. . . .

= قلت: لم أجده عند الطبراني في الكبير المطبوع ــ والله أعلم ــ .

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بعلتين:

الأولى: أن في السند انقطاعاً.

قلت: كل رواة السند قد صرحوا بالتحديث من بعضهم بعضاً إلا حكيم بن عمير أبا الأحوص، وحبيب بن عبيد الراويين عن أبي الدرداء فلم يصرحا بالتحديث. فأما أبو الأحوص حكيم بن عمير بن الأحوص العنسي. فلم يذكر أنه روى عن أبي الدرداء كما في تهذيب الكمال عند ترجمة حكيم (١/٣٢٠) ولم يتبين لي من ناحية الوفاة والولادة وكذا حبيب بن عبيد الرحبي أبو حفص الشامي لم يذكر أنه روى عن أبي الدرداء عند ترجمة حبيب كما في تهذيب الكمال (١/٢٢٨).

وأما من ناحية الولادة والوفاة فإنه لم يتبين لي أيضاً، لكن قال ابن أبي حاتم في المراسيل: سمعت أبي يقول: حبيب بن عبيد، عن أبي الدرداء مرسل (ص ٢٩).

فالذي يظهر من كل ما تقدم أن حكيم بن عمير، وحبيب بن عبيد لم يدركا أبا الدرداء.

العلة الثانية: أن فيه أبا بكر بن عبد الله بن أبي بكر الغساني الشامي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٢) وأنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن السند فيه انقطاع وفيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف كما قال الذهبي.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله تعالى أعلم ــ .

١٣٩ ـ حديث عائشة مرفوعاً «في الدعاء لقضاء الدين».

قال: صحيح. قلت: [الحكم][١] ليس بثقة. قال جامعه: وكذا رأيته في نسخة شيخنا صلاح الدين العلائي[٢] وصوابه الحكم بن عبد الله الأيلي فإنه المذكور في إسناده.

---

(١) في (أ)، (ب) (الحسن) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه والظاهر أن ابن الملقن أخذ من نسخة للتلخيص فيها (الحسن) وعلى ذلك يدل كلامه.

(٢) سبقت ترجمته في المقدمة عند موضوع شيوخ ابن الملقن.

١٣٩ ـ المستـدرك (١ / ٥١٥): حدثنا أبو بكر محمد بن بالويه، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن مسلم، ثنا الحجاج بن المنهال، ثنا عبد الله بن عمر النميري، عن يونس بن يزيد الأيلي، حدثني الحكم بن عبد الله الأيلي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: دخل علي أبو بكر، فقال: هل سمعت من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دعاء علمنيه؟ قلت: ما هو؟ قال: كان عيسى بن مريم يعلمه أصحابه، قال: لو كان على أحدكم جبل ذهب ديناً، فدعا الله بذلك، لقضاه الله عنه: اللهم فارج الهم كاشف الغم مجيب دعوة المضطرين، رحمن الدنيا والآخرة ورحيمها، أنت ترحمني، فارحمني رحمة تغنيني بها عن رحمة من سواك. قال أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ: كانت عليَّ بقية من الدين، وكنت للدين كارهاً، فكنت أدعو الله بذلك، فأتاني الله بفائدة، فقضاه الله عني. قالت عائشة رضي الله عنها: كان لأسماء بنت عميس علي دينار وثلاثة دراهم، فكانت تدخل علي فأستحي أن أنظر في وجهها، لأني لا أجد ما أقضيها، فكنت أدعو بذلك، فما لبثت إلا يسيراً حتى رزقني الله رزقاً، ما هو بصدقة ولا ميراث، فقضاه الله عني وقسمت في أهلي قسماً حسناً، وحليت ابنة عبد الرحمن بثلاث أواق ورق، وفضل لنا فضل حسن.

تخـريجـه:

١ ـ أورده الهيثمي في المجمـع (١٨٦/١٠) من دون قصة أبـي بكر في =

. . . .

= قضاء دينه ومن دون قصة عائشة أيضاً. وقال: رواه البزار وفيه الحكم بن عبد الله الأيلي وهو متروك.

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور (١/٩) وقال: أخرجه البزار، والحاكم، والبيهقي في الدلائل بسند ضعيف.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي أبو عبد الله.

قال أحمد: أحاديثه كلها موضوعة. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال السعدي، وأبو حاتم: كذاب. وقال النسائي، والدارقطني، وجماعة: متروك الحديث. وقال البخاري: تركوه. وقال مسلم: منكر الحديث. وقال ابن أبي الحواري وغيره من أصحاب الحديث: ليس يعرف بدمشق كذاب إلا رجلين الحكم بن عبد الله الأيلي، ويزيد بن ربيعة بن يزيد. وقال ابن خزيمة: لست أحتج به. وقال ابن المديني: ليس بشيء. وقال يحيى بن حسان متروك. وقال أبو زرعة: متروك الحديث. وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم. الميزان (١/٥٧٣، ٥٧٤)، لسان الميزان (٢/٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤).

وقال الذهبي في الضعفاء: متروك متهم (ص ٦٩/١٠٧٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الذي عليه أغلب العلماء أنه متروك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

١٤٠ ـ حديث زيد بن ثابت أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ علمه وأمره أن يتعاهد أهله في كل صباح «لبيك اللهم لبيك. . . إلخ».

قال: صحيح. قلت: فيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف (فأين الصحه)؟[1].

---

(١) قوله: (فأين الصحة) ليست في (ب) وما أثبته من (أ)، والتلخيص.

١٤٠ ـ المستدرك (١ / ٥١٦ ـ ٥١٧): أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السياري بمرو، ثنا أبو الموجه، ثنا علي بن خشرم، أنبأ عيسى بن يونس، عن أبي بكر بن أبي مريم الغساني، عن ضمرة بن حبيب، عن زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ علمه، وأمره أن يتعاهد أهله في كل صباح «لبيك اللهم لبيك، لبيك وسعديك، والخير في يديك، ومنك وإليك اللهم ما قلت من قول أو حلفت من حلف أو نذرت من نذر فمشيئتك بين يدي ذلك كله، ما شئت كان وما لم تشأ لا يكون، ولا حول ولا قوة إلا بك إنك على كل شيء قدير. اللهم ما صليت من صلاة فعلى من صليت، وما لعنت من لعن فعلى من لعنت، أنت ولي في الدنيا والآخرة، توفني مسلماً وألحقني بالصالحين. اللهم إني أسألك الرضى بعد القضاء، وبرد العيش بعد الموت، ولذة النظر إلى وجهك، وشوقاً إلى لقائك، في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة، وأعوذ بك أن أظلم أو أعتدي أو يعتدى علي، أو أكسب خطيئة أو ذنباً لا تغفره. اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة ذا الجلال والإكرام، فإني أعهد إليك في هذه الحياة الدنيا، وأشهدك وكفى بك شهيداً أني أشهد أنه لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، لك الملك ولك الحمد وأنت على كل شيء قدير. وأشهد أن محمداً عبدك ورسولك، وأشهد أن وعدك حق ولقاءك حق، والساعة آتية لا ريب فيها وإنك تبعث من في القبور، وإنك إن تكلني إلى نفس تكلني إلى ضعف وعورة وذنب وخطيئة. وإني لا أثق إلا =

. . . .

= برحمتك، فاغفر لي ذنوبي كلها، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. وتب علي إنك أنت التواب الرحيم».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (١٩١/٥).

٢ ـ ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة «بنحوه مختصراً» (ص ٢٧، ٢٨)، (ح ٤٧).

٣ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١٢٨/٥، ١٢٩)، (ح ٤٨٠٣).

رووه من طريق أبي بكر بن أبي مـريم، حدثنا ضمرة بن حبيب، عن أبي الدرداء، عن زيد بن ثابت، به مرفوعاً.

وهذا طريق الحاكم إلا أنهم زادوا أبا الدرداء في الإسناد.

ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١٧٤/٥، ١٧٥)، (ح ٤٩٣٢).

من طريق معاوية بن صالـح، عن ضمرة بن حبيب، عن زيد بن ثابت به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ضمرة بن حبيب.

● **الـطريق الأول**: وهو طـريق الحاكم ومن وافقـه وفيه أبـو بكـر بن عبد الله بن أبي بكر الغساني الشامي. وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٢) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

●**الطريق الثاني**: ولم يتفرد أبو بكر بن أبي مريم بالحديث عن ضمرة بن حبيب بل تابعه معاوية بن صالـح الحضرمي الحمصي قاضي الأندلس. وقد سبق بيان حاله أيضاً عند حديث رقم (١٠١) وأنه مختلف فيه. فيكون حديثه حسناً فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

وبإسناد الحاكم ومن وافقه حسن لغيره.

قال الهيثمي في المجمـع: رواه أحمد والطبراني، وأحد إسنادي الطبراني رجـاله وثقـوا وفي بقية الأسـانيد أبـو بكـر بن أبي مـريم وهـو ضعيف (١١٢/١٠، ١١٣).

١٤١ ـ حديث ابن مسعود عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه كان يدعو: «اللهم احفظني بالإسلام قائماً. . .إلخ».

قال: على شرط البخاري. قلت: فيه أبو الصهباء. ولم يخرج له البخاري.

---

١٤١ ـ المستدرك (١ / ٥٢٥): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا يحيى بن أيوب العلاف بمصر: ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث بن سعد، حدثني خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن أبي الصهباء، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أخبره ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه كان يدعو: «اللهم احفظني بالإسلام قائماً، واحفظني بالإسلام قاعداً، واحفظني بالإسلام راقداً، ولا تشمت بي عدواً حاسداً، اللهم إني أسألك من كل خير خزائنه بيدك. وأعوذ بك من كل شر خزائنه بيدك».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط ورمز له بالصحة (١/٢٢٢).

وقال الألباني في صحيح الجامع: حسن (١/٣٩٨، ح ١٢٧١).

وأما المنذري فسكت عنه في الفيض (٢/١٢٠، ١٢١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال الحاكم عنه: على شرط البخاري، ورده الذهبي بأن فيه أبا الصهباء لم يخرج له البخاري.

قلت: أبو الصهباء هو: صهيب أبو الصهباء البكري البصري.

قال أبو زرعة: ثقة. وقال النسائي: بصري ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات له ذكر في صحيح مسلم. تهذيب التهذيب (٤/٤٣٩) ولم يرمز لرواية البخاري له.

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (١/٣٧٠).

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: وثقه أبو زرعة. وقال النسائي: ضعيف (٣٢/٢).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو زرعة: ثقة. وقال النسائي: ضعيف (ص ١٧٥).

الحكم على الحديث:

قلت: الذي يظهر أن صهيباً مختلف فيه. فيكون حديثه حسناً، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. وعلى ذلك جرى الألباني كما سبق ـ والله أعلم ـ.

١٤٢ ـ حديث [بريدة][١] قال: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قل اللهم إني ضعيف فقوني. . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه أبو داود الأعمى الأزدي[٢] وهو متروك الحديث.

---

(١) في (أ)، (ب) (يزيد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك وتلخيصه (الأودي) وما أثبته من (أ)، (ب) ولم أجد أحداً من كتب التراجم ذكر هذا النسب له. إلا أن المناوي في الفيض ذكره فقال: (الأزدي) (٤/٥٢٢).

١٤٢ ـ المستدرك (١ / ٥٢٧): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ موسى بن إسحاق الأنصاري، وإسماعيل بن قتيبة السلمي، قالا ثنا أبو بكر بن أبي شيبة: ثنا ابن فضيل: عن العلاء بن المسيب، عن أبي داود الأودي، عن بريدة الأسلمي قال: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قل: اللهم إني ضعيف فقو في رضاك ضعفي، وخذ لي الخير بناصيتي، واجعل الإسلام منتهى رضائي. اللهم إني ضعيف فقوني، وإني ذليل فأعزني، وإني فقير فارزقني».

تخريجه:

١ ـ أورده الهيثمي في المجمع (١٠/١٨٢) ونسبه للطبراني في الأوسط وقال: فيه أبو داود الأعمى وهو ضعيف جداً.

٢ ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير (٢/٢٥٧) ونسبه للحاكم فقط ورمز له بالصحة.

لكن المناوي في الفيض ذكر قول الحاكم ورد الذهبي عليه. ثم سكت على ذلك ومعناه الموافقة على قول الذهبي (٤/٥٢٢).

وقال الألباني: موضوع. ضعيف الجامع الصغير (٤/١٢٣)، (ح ٤١٠٤). =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه نفيع بن الحارث أبو داود الأعمى الهمداني الدارمي السبيعي الكوفي.

قال عمرو بن علي: كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن نفيع، وقال عفان: قال همام: قدم علينا أبو داود فجعل يقول: حدثنا البراء. وحدثنا زيد بن أرقم، فأتينا قتادة فحدثناه عنه فقال: كذب، إنما كان هذا سائلاً يتكفف الناس قبل الطاعون. وقال شريك: دخلت على أبي داود الأعمى فجعل يقول: سمعت سعيداً، وسمعت ابن عمر، وسمعت ابن عباس. ثم أعادها في ذلك المجلس فجعل حديث ذا لذا. وقال أحمد: يقول أبو داود: سمعت العبادلة. ولم يسمع منهم شيئاً وقال ابن معين: يضع الحديث ليس بشيء. وقال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال الساجي: كان منكر الحديث يكذب. وقال الدارقطني، والدولابي: متروك. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على ضعفه، وكذبه بعضهم وأجمعوا على ترك الرواية عنه. تهذيب التهذيب (١٠/٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك وقد كذبه ابن معين (٢/٣٠٦).

وقال الذهبي في الكاشف: تركوه وكان يترفض (٣/٢٠٨، ٢٠٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الراجح من أقوال العلماء أن نفيعاً متروك، وقد لخص حاله ابن حجر بذلك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

١٤٣ ــ حديث أبـي أمامة. كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا رفعت المائدة قال: «الحمدلله كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغني عنه ربنا».

قال: على شرط البخاري. قلت: قد أخرجه [البخاري][1] مرتين.

رأيته كذلك حاشية[2].

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص للتوضيح.

(٢) قوله: (رأيته كذلك حاشية) ليس في التلخيص. فهو من كلام ابن الملقن.

١٤٣ ــ المستدرك (١/٥٢٨): حدثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك ــ إملاء ببغداد ــ، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، ثنا يحيـى بن سعيد القطان، ثنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبـي أمامة قال: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا رفعت المائدة قال: «الحمدلله كثيراً طيباً فيه غير مكفى، ولا مودع، ولا مستغني عنه ربنا».

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه البخاري «بلفظه» صحيـح البخاري بشرحه فتـح الباري. كتاب الأطعمة ــ ٥٤ باب: ما يقول إذا فرغ من طعـامه (٩/٥٨٠)، (ح ٥٤٥٨).

قال: حدثنا أبو نعيم. حدثنا سفيان، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن أبـي أمامة مرفوعاً. ورواه أيضاً من طريق آخر «بنحوه مختصراً».

قال: حدثنا أبو عاصم، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبـي أمامة أن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا فرغ من طعامه ــ وقال مرة: إذا رفـع مائدته. قال: «الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير مكفى ولا مكفور ــ وقال مرة ــ: لك الحمد ربنا غير مكفى ولا مودع. ولا مستغنى ربنا» (ح ٥٤٥٩).

قلت: فعلى ذلك يكون تعقب الذهبـي في محله بقوله: أخرجه البخاري مرتين.

١٤٤ ـ حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يعلم من أسلم أن يقول: «اللهم اهدني وارزقني... إلخ».

[قال: على شرط مسلم. قلت: خرجه مسلم](١).

---

(١) في (أ)، (ب) (قال: صحيح. قلت: فيه بكر بن كبار قال النسائي: ليس بثقة) وما أثبته من التلخيص.
والظاهر أن ابن الملقن خلط بين هذا الحديث والحديث الذي بعده حيث إننا إذا نظرنا إلى سند حديث أبي مالك الأشجعي لم نجد في سنده من اسمه بكر بن بكار. كما أن مسلماً قد أخرج هذا الحديث كما سيأتي.
وبكر بن بكار هذا في سند الحديث الذي بعد حديث أبي مالك. وهو حديث عائشة قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «اللهم عافني في جسدي... الحديث» قال الحاكم: صحيح. وقال الذهبي: قلت: بكر قال النسائي: ليس بثقة. ولم يذكر ابن الملقن هذا الحديث في مختصره.
وسأذكره مع الأحاديث التي لم يذكرها ابن الملقن في آخر الكتاب إن شاء الله مع تخريجه ودراسة إسناده.

١٤٤ ـ المستدرك (١ / ٥٢٩ ـ ٥٣٠): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو المثنى، ثنا مسدد: ثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا أبو مالك الأشجعي، عن أبيه قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يعلم من أسلم أن يقول: «اللهم اهدني وارزقني وعافني وارحمني».

تخريجه:

١ ـ أخرجه مسلم من طريقين عن أبي مالك الأشجعي هكذا.
قال: حدثنا أبو كامل الجحدري. حدثنا عبد الواحد ـ يعني ابن زياد ـ حدثنا أبو مالك الأشجعي عن أبيه قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ـ يعلم من أسلم أن يقول: «اللهم اغفر لي وارحمني، واهدني، وارزقني» (ح ٣٥).

ورواه من طريق آخر.

قال: حدثنا سعيد بن أزهر الواسطي. حدثنا أبو معاوية. حدثنا أبو مالك الأشجعي عن أبيه قال: كان الرجل إذا أسلم علمه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الصلاة ثم أمره أن يدعو بهؤلاء الكلمات «اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني» (ح ٣٦).

ورواه أيضاً من طريق ثالث بنحو ما مضى (ح ٣٧).

كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ـ ١٠ باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء (٤/٢٠٧٣).

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه» من طريق أبي مالك الأشجعي.

كتاب الدعاء ـ ٤ باب: الجوامع من الدعاء (٢/١٢٦٤)، (ح ٣٨٤٥).

وعلى ذلك فتعقب الذهبي على الحاكم في محله ـ والله أعلم ـ.

١٤٥ ـ حديث ابن عمر أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يدعو: «اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك... الحديث».

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: خرجه [مسلم][1].

---

(١) في (أ) (من) كلمة غير واضحة وما أثبته من (ب) والتلخيص.

١٤٥ ـ المستدرك (١ / ٥٣١): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، ثنا الحسين بن الحسن ومحمد بن إسماعيل، قالا ثنا هارون بن سعيد الأيلي: ثنا عبد الله بن وهب: أخبرني حفص بن ميسرة، ويعقوب بن عبد الرحمن، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يدعو، فيقول: «اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك، ومن تحول عافيتك، ومن فجاءة نقمتك، ومن جميع سخطك».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه مسلم هكذا قال: حدثنا عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة. حدثنا ابن بكير. حدثني يعقوب بن عبد الرحمن، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: كان من دعاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك، وتحول عافيتك وفجاءة نقمتك، وجميع سخطك» وهو طريق الحاكم.

كتاب الدعاء ـ ٢٦ باب: أكثر أهل الجنة الفقراء، وأكثر أهل النار النساء، وبيان الفتن بالنساء (٤/٢٠٩٧)، (ح ٩٦).

٢ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» من طريق يعقوب بن عبد الرحمن وهو طريق الحاكم.

كتاب الصلاة، باب: في الاستغفار (٢/٩١)، (ح ١٥٤٥).

وعليه فتعقب الذهبي على الحاكم في محله ـ والله تعالى أعلم ـ.

١٤٦ ـ حديث عبد الله بن سعيد بن أبـي هند عن (جده)[١] عن [صيفي][٢] مولى [أبـي][٣] أيوب، عن أبـي اليسر السلمي أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يدعو: «اللهم إني أعوذ بك من الهدم والتردي. . . الحديث».

قال: صحيح. قلت: أخرجه أبو داود والنسائي من طرق وليس فيه (عن جده)[٤].

---

(١) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها وهي في (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) (ضيفي) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه، تهذيب التهذيب (٤/٤٤١).

(٣) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، تهذيب التهذيب (٤/٤٤١).

(٤) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها وهي في (أ) والتلخيص.

١٤٦ ـ المستدرك (١/٥٣١): حدثنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا عبد الله بن سعد بن أبـي هند، عن جده أبـي هند، عن صيفي مولى أبـي أيوب، عن أبـي اليسر السلمي ـ واسمه كعب بن عمرو ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يدعو يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الهدم والتردي والهرم، والغم، والغرق والحرق، وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان عند الموت، وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مدبراً، وأعوذ بك أن أموت في سبيلك لديغاً».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٣/٤٢٧).

من طريق أبـي ضمرة قال حدثني عبد الله بن سعيد، عن جده أبـي هند، عن صيفي، عن أبـي اليسر السلمي وهو طريق الحاكم.

ـ ورواه أحمد «بنحوه» (٣/٤٢٧).

=

. . . .

= ٢ ـ ورواه أبـو داود «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة، باب: في الاستعاذة (٩٢/٢)، (ح ١٥٥٢).

رواه من طريق مكي بن إبراهيم. حدثني عبد الله بن سعيد، عن صيفي مولى أبـي أيوب، عن أبـي اليسر به مرفوعاً.

٣ ـ ورواه النسائي من ثلاثة طرق.

فرواه من طريق الفضل بن موسى، وأنس بن عياض، ومحمد بن جعفر، عن عبد الله بن سعيد، عن صيفي، عن أبـي اليسر.

كتاب الاستعاذة، باب: الاستعاذة من التردي والهدم (٢٨٣/٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الذهبـي: أخرجه أبو داود، والنسائي من طرق وليس فيه عن جده.

قلت: وهذا الكلام في محله كما سبق تبيينه.

ولم أجد أحداً ترجم لأبـي هند جد عبد الله بن سعيد هذا كما أنه لم يُذكر من الرواة عن صيفي. وذكر من الرواة عن صيفي عبد الله بن سعيد بن أبـي هند كما في تهذيب الكمال (٦١٤/٢).

كما أن أبا هند جد عبد الله بن سعيد لم يذكُر من شيوخ عبد الله بن سعيد وذكر أن من شيوخه صيفي كما في تهذيب الكمال (٦٨٩/٢).

أما من ناحية الولادة والوفاة فلم يتبين لي هل سمع عبد الله بن سعيد من صيفي أو لا؟ لكن عبد الله بن سعيد هذا وثقه أكثر العلماء كما في تهذيب التهذيب (٢٣٩/٥).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم (٤٢٠/١).

وقال الذهبـي في الكاشف: صدوق (٩٢/٢).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود. وأما أبو حاتم فقال: ضعيف الحديث (ص ١٩٩). =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

قلت: الذي يظهر مما تقدم أن عبد الله بن سعيد ثقة إلا أنه لم يصرح بالتحديث عن صيفي، لكن لم يصفه أحد بالتدليس حتى يعل به. فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد صحيحاً متصلاً ـ من دون ذكر أبي هند جد عبد الله بن سعيد كما عند الحاكم وأحمد في رواية ـ وقد يكون ذكره عند الحاكم من باب المزيد في متصل الأسانيد.

وقد سكت السيوطي عن الحديث عند إيراده في الجامع الصغير (١/٢٣٣)، وكذا المناوي في الفيض (٢/١٤٨).

لكن أورده الألباني في صحيح الجامع وقال: صحيح (٢/٤٠٥).

وقال الساعاتي في الفتح الرباني: أخرجه أبو داود، والنسائي، والحاكم ورجاله ثقات وصححه الحاكم ووافقه الذهبي (١٤/٣٠٤).

١٤٧ ــ حديث ابن مسعود. كان من دعاء رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع... إلخ».

قال: صحيح. قلت: فيه حميد الأعرج وهو متروك.

---

١٤٧ ــ المستدرك (١ / ٥٣٣ ــ ٥٣٤): أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا إبراهيم بن يوسف، ثنا خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: كان من دعاء رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع، ودعاء لا يسمع، ونفس لا تشبع، ومن الجوع فإنه بئس الضجيع، ومن الخيانة فإنها بئست البطانة، ومن الكسل والبخل والجبن، ومن الهرم، ومن أن أرد إلى أرذل العمر، ومن فتنة الدجال وعذاب القبر وفتنة المحيا والممات. اللهم إنا نسألك قلوباً أواهة مخبتة منيبة في سبيلك، اللهم إنا نسألك عزائم مغفرتك ومنجيات أمرك والسلامة من كل إثم والغنيمة من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار». وكان إذا سجد قال: «اللهم سجد لك سوادي وخيالي وبك آمن فؤادي، أبوء بنعمتك علي وهذا ما جنيت على نفسي، يا عظيم يا عظيم اغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب العظيمة إلا الرب العظيم».

تخريجه:

١ ــ أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط ورمز له بالضعف (١/٢٢٣).

وكذا ورد في الكنز منسوباً للحاكم فقط (٢/١٧٢، ١٧٣).

وكذا أورده المناوي في الفيض منسوباً للحاكم فقط (٢/١٢٣، ١٢٤).

وأورده الألباني في ضعيف الجامع (١/٣٦٦) وقال: ضعيف.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم حميد الأعرج الكوفي القاص، وهو حميد بن عطاء. ويقال: ابن علي. ويقال: ابن عبيد. =

= قال أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري والترمذي: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث واهي الحديث. وقال ابن عدي: له أحاديث عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود أحاديث ليست بمستقيمة تهذيب الكمال (١/ ٣٤٠).

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة لا يحتج بخبره إذا انفرد. المجروحين (٢/ ٢٦٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/ ٢٠٤).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو زرعة واهي الحديث (١/ ٢٥٨).
وقال الخزرجي في الخلاصة: قال البخاري: منكر الحديث (ص ٩٥).

الحكم على الحديث:
قلت: مما تقدم يتبين أن حميد الأعرج، الظاهر أنه متروك كما قال الذهبي، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

لكن لبعض ألفاظ الحديث شواهد.

١ ــ منها حديث أبي هريرة «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع، ونفس لا تشبع، ودعاء لا يسمع».
رواه الحاكم وصححه وأقره الذهبي (١/ ٥٣٤).

٢ ــ ومنها حديث أنس قال: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن، والبخل والهرم... الحديث». =

. . . .

= رواه الحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم وأقره الذهبي (١/ ٥٣٠، ٥٣١).

٣ ــ ومنها حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «اللهم إني أسألك من فتنة النار وعذاب النار، وأعوذ بك من فتنة القبر وعذاب القبر، . . . وأعوذ بك من شر فتنة المسيح الدجال. . .» الحديث.

رواه الحاكم (١/٥٤١) وقال على شرطهما وأقره الذهبي على هذا.

إلا أن حديث ابن مسعود ضعيف جداً فلا ينجبر بهذه الشواهد ــ والله تعالى أعلم ــ.

١٤٨ ــ حديث «من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله. . . الحديث» رواه ابن عمر مرفوعاً.

قال: على شرط البخاري [ومسلم][١] قلت: فيه مسروق بن المرزبان وليس بحجة.

قال: تابعه عمران بن مسلم. قلت: قال البخاري: منكر الحديث[٢].

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك ساق المتابع بسند آخر إلى موضوع المتابعة ثم قال بعد إيراده للحديث. وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وبريدة الأسلمي وأنس ــ رضي الله عنهم ــ وأقربها بشرائط هذا الكتاب حديث بريدة ثم ساقه وسيأتي. وفي التلخيص قال: (تابعه عمران بن مسلم عن عبد الله بن دينار، ثم ساقه من رواية يحيى بن سليم عنه. قلت: وقال البخاري: عمران منكر الحديث). وسأذكر نص حديث الأصل والمتابع.

١٤٨ ــ المستدرك (١ / ٥٣٩): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، حدثنا أبو العباس محمد بن الحسن بن حيدرة البغدادي، حدثنا مسروق بن المرزبان، حدثنا حفص بن غياث، عن هشام بن حسان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من دخل السوق فباع فيها واشترى، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير. كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة وبنى له بيتاً في الجنة».

نص حديث المتابع في المستدرك (١ / ٥٣٩): حدثنا أبو بكر بن أسحاق، أنبأ علي بن محمد بن عبد الملك ابن أبي الشوارب، عن عبد الله بن عبد الوهاب الحجي، ثنا يحيى بن سليم المكي، حدثنا عمران بن مسلم، =

. . . .

= عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من قال في السوق: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، وبنى له بيتاً في الجنة».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الدعوات ـ ٣٦ باب: ما يقول إذا دخل السوق (٥/٤٩١)، (ح ٣٤٢٨). وقال: غريب.

٢ ـ ورواه الدارمي «بنحوه» كتاب الاستئذان، باب: ما يقول إذا دخل السوق (٢/٢٩٣).

٣ ـ ورواه الحاكم في المستدرك (١/٥٣٨) وقال: له طرق عن عمرو بن دينار، عن سالم فأما أزهر فبصري زاهد. وقال الذهبي: قلت: قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. ولم يذكر ابن الملقن هذا الحديث في كتابه.

رووه من طريق أزهر بن سنان، عن محمد بن واسع قال: قدمت مكة فلقيت بها أخي سالم بن عبد الله فحدثني عن أبيه عن جده.

٤ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (١/٤٧).

٥ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب التجارات ـ ٤٠ باب: الأسواق ودخولها (٢/٧٥٢)، (ح ٢٢٣٥).

ورواه الترمذي «بنحوه» (ح ٣٤٢٩). وقال: عمرو بن دينار هذا هو شيخ بصري وقد تكلم فيه بعض أصحاب الحديث من غير هذا الوجه.

٦ ـ ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة «بنحوه» باب: ما يقول إذا دخل السوق (ص ٧٧)، (ح ١٨١).

رووه من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار مولى آل الزبير، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عن جده به مرفوعاً.

قال الترمذي. ورواه يحيى بن سليم الطائفي، عن عمران بن مسلم، عن =

. . . .

= عبد الله بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ولم يذكر فيه عن عمر.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من عدة طرق.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم الأول وفيه مسروق بن المرزبان بن مسروق بن معدان الكندي.

قال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال صالح بن محمد: صدوق. تهذيب التهذيب (١٠/١١٢).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام (٢/٢٤٣).

وقال الذهبي في الكاشف: وثق وقال أبو حاتم: ليس بالقوي (٣/١٣٧).

وقال في الميزان: صدوق معروف وقال أبو حاتم: ليس بقوي (٤/٩٨).

قلت: الذي يظهر أنه صدوق كما قال صالح بن محمد وتبعه الذهبي كما في الميزان. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

● **الطريق الثاني**: ولم يتفرد مسروق الحديث بل جاء الحديث من طريق آخر وفيه عمران بن مسلم المنقري أبو بكر البصري.

قال القطان: كان مستقيم الحديث وإنما ذكرته لأنه يروي أشياء لا يرويها غيره وينفرد عنه قوم بتلك الأحاديث وذكره ابن حبان في الثقات وزاد: إلا أن في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير وكذا في رواية سويد بن عبد العزيز. وقال البخاري: عمران بن مسلم عن عبد الله بن دينار: منكر الحديث روى عنه يحيى بن سليم. وقد فرق البخاري بين عمران بن مسلم القصير وبين عمران الذي يروي عن عبد الله بن دينار ويروي عن يحيى بن سليم وكذا فرق بينهما ابن أبي حاتم.

وقال في الذي يروي عن عبد الله بن دينار: سمعت أبي يقول: هو منكر الحديث وهو شبه المجهول. وكذا فرق بينهما ابن أبي خيثمة ويعقوب بن =

. . . .

= سفيان وابن عدي، والعقيلي، وأنكر ذلك الدارقطني تهذيب التهذيب (١٣٧/٨، ١٣٨، ١٣٩).

وقال ابن حجر في التقريب: عمران بن مسلم المنقري أبو بكر القصير البصري صدوق ربما وهم. قيل: هو الذي روى عن عبد الله بن دينار، وقيل: بل هو غيره وهو مكي (٨٤/٢).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: عمران بن مسلم عن عبد الله بن دينار. قال البخاري: منكر الحديث أما عمران بن مسلم القصير صاحب الحسن فثقة (ص ٢٣٣، ت ٣١٥٠) ولم يذكره في الكاشف بل ذكر عمران القصير فقط.

وقال الخزرجي في الخلاصة: عمران بن مسلم شيخ يحيى بن سليم. قال البخاري: منكر الحديث (ص ٢٩٦).

قلت: مما تقدم يتبين الفرق بين عمران بن مسلم القصير وعمران بن مسلم الذي يروي عن عبد الله بن دينار ويروي عن يحيى بن سليم وهو الذي معنا.

كما أن الحديث من روايته عن عبد الله بن دينار، ورواية يحيى بن سليم عنه.

وهذا قال عنه البخاري: منكر الحديث.

فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثالث**: وهو طريق الترمذي، والدارمي والحاكم وفيه أزهر بن سنان القرشي أبو خالد البصري.

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال العقيلي: في حديثه وهم. وقال ابن عدي: أحاديثه صالحة ليست بالمنكرة جداً وأرجو أن لا يكون به بأس. وقال المروزي عن أحمد: حدث بحديث منكر ولينه أحمد وقال الأزدي: ضعفه علي بن المديني جداً في حديث رواه عن ابن واسع. وقد بين العقيلي أنه حديث السوق ــ وهو الحديث الذي معنا ــ وقال الساجي: فيه ضعف. وذكره ابن شاهين في الضعفاء. تهذيب التهذيب (٤٠٣/١، ٤٠٤).

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/ ٥٢).

قلت: الذي يظهر أن أزهر بن سنان ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر بذلك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الرابـع**: وهو طريق أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن السني وفيه عمرو بن دينار البصري أبو يحيـى الأعور قهرمان آل الزبير بن شعيب البصري.

قال الذهبـي في الكاشف: ضعفوه (٢/ ٣٢٨).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/ ٦٩).

وعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

١٤٩ ــ حديث بريدة كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا دخل السوق قال: «بسم الله . . . إلخ».

قلت: فيه أبو عمرو لا يعرف، ومحمد بن عيسى المدائيني (وهو)[1] متروك.

---

(١) ليست في (ب) والتلخيص وما أثبته من (أ).

١٤٩ ــ المستدرك (١ / ٥٣٩): أخبرنا أبو عمرو بن السماك، حدثنا محمد بن عيسى المدائيني، حدثنا شعيب بن حرب، حدثنا جار لنا ــ يكني ــ أبا عمرو، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه ــ رضي الله عنه ــ قال: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا دخل السوق قال: «بسم الله، اللهم إني أسألك خير هذا السوق، وخير ما فيها، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها، اللهم إني أعوذ بك أن أصيب فيها يميناً فاجرة أو صفقة خاسرة».

تخـريجـه:

١ ــ رواه الطبراني في الكبير «بلفظ مقارب»(٢/٦)،(ح ١١٥٧).

٢ ــ ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة «بلفظ مقارب» باب: ما يقول إذا خرج إلى السوق(ص ٧٦)،(ح ١٨٠).

روياه من طريق محمد بن أبان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن علقمة بن مرثد.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم:

١ ــ وفيه أبو عمرو، عن علقمة بن مرثد، وعنه شعيب بن حرب ولم أجد من ترجمه. فالذي يظهر أن كلام الذهبي في محله حيث قال: لا يعرف.

٢ ــ وفيه أيضاً محمد بن عيسى بن حيان المدائيني.

قال الدارقطني: ضعيف متروك. وقال الحاكم: متروك. وقال آخر: كان مغفلاً وأما البرقي فوثقه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو أحمد =

= الحاكم: حدث عن مشايخه بما لا يتابع عليه وسمعت من يحكي: أنه كان مغفلاً لم يكن يدري ما الحديث؟ وقال اللالكائي: ضعيف. وقال مرة: صالح. الميزان (٣/٦٧٨)، اللسان (٥/٣٣٢).

قلت: فعلى ما تقدم يتبين أن أبا عمرو مجهول، وأن محمد بن حيان؛ الراجح أنه ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر عند الطبراني وابن السني وفيه محمد بن أبَان بن صالح القرشي ويقال له الجعفي الكوفي. ضعفه أبو داود، ويحيى بن معين. وقال البخاري: ليس بالقوي. وقيل: كان مرجئياً. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن حبان: ضعيف. وقال أحمد: أما إنه لم يكن ممن يكذب، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه على المجاز ولا يحتج به، وقال البخاري: يتكلمون في حفظه، لا يعتمد عليه.

الميزان (٣/٤٥٣)، اللسان (٥/٣١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أنه بإسناد الحاكم ضعيف وكذا بإسناد الطبراني وابن السني وكل منهما ضعيف قابل للانجبار، فيجبر كل واحد منهما الآخر. فيكون الحديث بكلا الطريقين حسناً لغيره ــ والله أعلم ــ.

١٥٠ ــ حديث ابن عمر كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يدعو: «اللهم إني أسألك [عيشة][١] هنيئة[٢]. . . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: [خلاد ثقة و][٣] شريك ليس بحجة.

---

(١) في (أ) (عيشاً) ومعلق بهامشها (عيشة) وكذا أثبتها من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك (نقية) وما أثبته من (أ)، (ب) والتلخيص.

(٣) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص، ولكن الذهبي سبق أن أورد حديثاً في سنده خلاد وأعله به وهو حديث رقم (١١٥) وسبق الكلام عليه هناك.

١٥٠ ــ المستدرك (١ / ٥٤١): حدثني علي بن عيسى الحيري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا أبو كريب، ثنا خلاد بن يزيد الجعفي، حدثنا شريك، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يدعو: «اللهم إني أسألك عيشة نقية، وميتة سوية، ومرداً غير مخز ولا فاضح».

تخريجه:

١ ــ أورده الهيثمي في المجمع (١٠/١٧٩) وقال: رواه الطبراني. والبزار وإسناد الطبراني جيد.

٢ ــ وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للطبراني، والبزار، والحاكم ورمز له بالصحة (١/٢٢٨).

وقد أورده المناوي في الفيض (٢/١٣٥) ثم ذكر كلام الحاكم وتعقب الذهبي عليه ثم قال: قال الهيثمي إسناد الطبراني جيد.

لكن قال الألباني: ضعيف. ضعيف الجامع (١/٣٦٤).

وكذا أورد اللحديث صاحب الكنز ونسبه للبزار، والطبراني، والحاكم (٢/١٨٢). =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث في سنده خلاد بن يزيد، وشريك بن عبد الله.

أولاً: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي.

قال ابن معين: ثقة. وقال: لم يكن عند يحيى القطان بشيء وهو ثقة ثقة.

وقال مرة: ثقة، إلا أنه لا يتقن، يغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة.

وقال مرة: شريك صدوق ثقة. إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه.

وقال يحيى بن سعيد: ما زال مخلطاً. وقال العجلي: كوفي ثقة وكان حسن الحديث.

وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة سيء الحفظ جداً. وقال الجوزجاني: شريك سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل. وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ صاحب حديث وهو يغلط أحياناً. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو داود: ثقة يخطىء على الأعمش، وقال ابن حبان في الثقات: كان في آخر أمره يخطىء فيما روى تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخليط وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة. وقال صالح جزرة: صدوق ولما ولي القضاء اضطرب حفظه. وقال الأزدي: كان صدوقاً إلا أنه مائل عن القصد غالي المذهب سيء الحفظ كثير الوهم مضطرب الحديث.

وقال عبد الحق الأشبيلي: كان يدلس. قال ابن القطان: وكان مشهوراً بالتدليس. تهذيب التهذيب (٤/٣٣٣، . . . ، ٣٣٧).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء كثيراً تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع (١/٣٥١).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين. وقال غيره: سيء الحفظ.

وقال النسائي: ليس به بأس، هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، قاله ابن المبارك (٢/١٠). =

. . . .

= قلت: فالذي يظهر من كل ما تقدم آنه صدوق سيء الحفظ يخطىء كثيراً تغير حفظه بآخره كما قال الحافظ ابن حجر.

ثانياً: خلاد بن يزيد الجعفي الكوفي.

وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١١٥) وتبين من خلال ذلك أنه حسن الحديث.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن شريك بن عبد الله صدوق سيء الحفظ يخطىء كثيراً، تغير حفظه بآخره. تبين رواية خلاد عنه، هل هي قبل أو بعد الاختلاط؟ وأما خلاد فإنه حسن الحديث. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً والحمل فيه على شريك بن عبد الله ــ والله تعالى أعلم ــ .

١٥١ ـ حديث عائشة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يدعو: «اللهم اجعل أوسع رزقك علي عند كبر سني، وانقطاع عمري».

قال: حسن غريب[١]. قلت: فيه عيسى بن ميمون وهو متهم.

---

(١) في المستدرك (هذا حديث حسن الإسناد والمتن غريب في الدعاء مستحب للمشايخ إلا أن عيسى بن ميمون لم يحتج به الشيخان) وما أثبته من (أ)، (ب) والتلخيص.

١٥١ ـ المستدرك (١ / ٥٤٢): حدثنا أبو نصر أحمد بن سهل بن حمدويه الفقيه ـ إملاء ببخارى ـ، ثنا أبو علي صالح بن محمد بن حبيب الحافظ البغدادي، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا عيسى بن ميمون ـ مولى القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ـ، عن القاسم بن محمد، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يدعو: «اللهم اجعل أوسع رزقك علي عند كبر سني، وانقطاع عمري».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن الجوزي في الموضوعات «بلفظه» باب: سعة الرزق عند علو السن (١/١٨١، ١٨٢)

من طريق أحمد بن شتير مولى عمرو بن حريث، عن عيسى بن ميمون، عن القاسم بن محمد، عن عائشة به مرفوعاً. وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. قال عثمان الدارمي، ويحيى بن معين: أحمد بن شتير متروك. وقال الفلاس والنسائي: وكذلك عيسى بن ميمون.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع (١٠/١٨٢) ونسبه للطبراني في الأوسط عن عائشة وقال: إسناده حسن.

= ٣ ــ وكذا أورده المناوي في الجامع الأزهر (١/٧٢ن) وقال: رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن.

٤ ــ وأورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم فقط عن عائشة (١/٣٨٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عيسى بن ميمون المدني المعروف بالواسطي مولى القاسم بن أبي بكر الصديق.

روي عن عبد الله بن مهدي أنه قال: استعديت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث عن القاسم بن محمد في النكاح وغيره. فقال: لا أعود. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: ليس به بأس. وقال عمرو بن علي، وأبو حاتم: متروك الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. تهذيب الكمال (٢/١٠٨٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/١٠٢).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٢/٣٧٢)، لكنه قال في ديوان الضعفاء: قال غير واحد: متروك (ص٢٤٣، ت ٣٣٠٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عيسى بن ميمون الظاهر أنه متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

وأما تحسين الهيثمي وكذا المناوي للحديث فلعل الطبراني رواه بسند غير سند الحاكم فإن كان كذلك. فيكون الحديث حسناً كما قالا.

إلا أنه بسند الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

١٥٢ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً «[من قال][1] لا حول ولا قوة إلا بالله [كان][2] دواء من [تسعة وتسعين][3] داء أيسرها الهم».

قال: صحيح[4]. قلت: فيه بشر بن رافع وهو واه.

---

(١)، (٢) ليستا في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ)، (ب) (سبعين) وفي التلخيص (تسعين) وما أثبته من المستدرك وكذا أورده الهيثمي والمنذري.

(٤) في المستدرك (هذا حديث صحيح ولم يخرجاه وبشر بن رافع الحارثي ليس بالمتروك وإن لم يخرجاه) وما أثبته من (أ)، (ب)، والتلخيص.

١٥٢ ـ المستدرك (١ / ٥٤٢): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، ثنا أبو عمرو المستملي، ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ثنا عبد الرزاق، أنبأ بشر بن رافع، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من قال: لا حول ولا قوة إلا بالله كان دواء من تسعة وتسعين داء أيسرها الهم».

تخريجه:

١ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بنحوه» (ل ١٥٨) من طريق بشر بن رافع، عن محمد بن عجلان، عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

٢ ـ وأورده المنذري في الترغيب ونسبه للطبراني في الأوسط، والحاكم (٢ / ٤٤٤).

وقال: فيه بشر بن رافع أبو الأسباط وسيأتي الكلام عليه ـ .

٣ ـ وأورده الهيثمي في المجمع (١٠/٩٨) ونسبه للطبراني في الأوسط وقال: وفيه بشر بن رافع الحارثي وهو ضعيف -وقد وثق وبقية رجاله رجال الصحيح.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه بشر بن رافع الحارثي أبو الأسباط النجراني إمامها.

قال ابن معين: ليس به بأس. وقال أحمد: ليس بشيء ضعيف الحديث. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه. وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث لا نرى له حديثاً قائماً. وقال ابن عدي: مقارب الحديث لا بأس بأخباره. ولم أجد له حديثاً منكراً. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن عبد البر: هو ضعيف عندهم منكر الحديث. وقال ابن حبان: يأتي بطامات عن يحيى بن أبي كثير موضوعة يعرفها من لم يكن الحديث صناعته كأنه المتعمد لها. تهذيب التهذيب (١/ ٤٥٠).

وقال ابن حجر في التقريب: فقيه ضعيف الحديث (١/ ٩٩).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفه أحمد وقواه ابن معين (١/ ١٥٥)، لكنه قال في ديوان الضعفاء: ليس بحجة (ص **٣٢/ ٥٨٩**).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم من أقوال العلماء يتبين أن الراجح من حال بشر أنه ضعيف فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

١٥٣ ـ حديث أنس أن أبا طالب مرض. . . الحديث.

قلت: فيه الهيثم بن [جماز][1] تركوه.

---

(١) في (أ)، (ب) (حماد) ومعلق بهامشها (أ) (صوابه جماز بجيم وزاي) وكذا هو جماز كما في المستدرك وتلخيصه. الميزان (٤/٣١٩)، اللسان (٦/٢٠٤).

١٥٣ ـ المستـدرك (١/٥٤٢ ـ ٥٤٣): حدثنا محمد بن صالح، حدثنا إبراهيم بن محمـد الصيدلاني، حـدثنا عقبـة بن مكرم العميّ، حـدثنا شـريـك بن عبد الحميد أخو أبـي بكر الحنفي، حدثنا الهيثم بن جماز البكاء، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: أن أباطالب مرض فثقل، فعاده النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: يا ابن أخي: ادع ربك الذي بعثك أن يعافيني. فقال النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اللهم اشف عمي». فقام فكأنما نشط من عقال. فقال أبو طالب: إن ربك بعثك ليطيعك، قال: «وأنت يا عم إن أطعت الله ليطيعنك».

تخـــريجــــه:

١ ـ رواه الخطيب في تاريخه «بلفظه» (٨/٣٧٧).

٢ ـ ورواه ابن عدي فـي الكامل «بلفظه» (ل ٩٣١).

روياه من طريق الهيثم بن جماز البكاء، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه الهيثم بن جماز الحنفي البكاء البصري.

قال ابن معين: كان قاضياً بالبصرة ضعيف. وقال مرة: ليس بذاك. وقال أحمد: تُرك حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقـال ابن عدي: أحاديثه أفراد غرائب ومنها ما ليس بالمحفوظ. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ضعيف. =

. . . .

= وقال الجوزجاني: كان قاضياً ضعيفاً روي عن ثابت معاضيل. وقال الساجي: متروك جداً، ذكره البرقي في الكذابين. الميزان (٤/٣١٩، ٣٢٠)، اللسان (٦/٢٠٤، ٢٠٥).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: تركه أحمد، والنسائي (ص ٣٢٧، ت ٤٥٠٠).

تلحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الراجح أن الهيثم متروك الحديث، وعلى ذلك جرى أكثر العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

١٥٤ ـ حديث عائشة سئل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أي الدعاء أفضل؟ فقال: «دعاء المرء لنفسه».

قال: صحيح. قلت: (مبارك بن حسان فيه)[1] وهو واه.

---

(١) في (ب) (فيه مبارك بن حسان) وما أثبته من (أ).

١٥٤ ـ المستدرك (١ / ٥٤٣): أخبرنا الإمام أبو بكر بن إسحاق الفقيه، ثنا هشام بن علي، وثنا أحمد بن سلمة العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، قالا ثنا موسى بن أسماعيل: ثنا المبارك بن حسان، عن عطاء، عن عائشة قالت: سئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: أي الدعاء أفضل؟ قال: «دعاء المرء لنفسه».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط ورمز له بالصحة (١/١٨٨).

لكن قال المناوي: قال الحاكم: صحيح واغتر به المصنف ـ يعني السيوطي ـ فرمز لصحته ذهولا عن تعقب الذهبي له بأن مباركاً هذا واه ـ نعم رواه الطبراني بإسنادين أحدهما ـ كما قال الهيثمي ـ جيد فلو عزاه المصنف له لكان أولى (٢/٣٢).

قلت: لكن الهيثمي أورد هذا الحديث وقال: رواه البزار بإسنادين وأحدهما جيد (١٠/١٥٢).

كما أني لم أجده في المطبوع من الطبراني الكبير، فالذي يظهر أن الذي أخرج الحديث هو البزار، لا الطبراني.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم مبارك بن حسان السلمي أبو يونس ويقال أبو عبد الله البصري ثم المكي.

قال ابن خيثمة عن ابن معين: ثقة. وقال أبو داود: منكر الحديث.

وقال النسائي: ليس بالقوي، في حديثه شيء، وذكره ابن حبان في الثقات =

. . . .

= وقال يخطىء ويخالف. وقال الأزدي: يُرمى بالكذب. وقال ابن عدي: روي أشياء غير محفوظة. تهذيب التهذيب (١٠/٢٧).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (٢/٢٢٧).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين. وقال النسائي: ليس بالقوي (٣/١١٧).

لكن قال في ديوان الضعفاء: قال الأزدي: رُمي بالكذب (ص ٢٦١، ٣٥٢٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الظاهر من حال مبارك، أنه ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر بأنه لين الحديث فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكنَّ للحديث طريقاً آخر كما قال الهيثمي وإسناده جيد.

كما أورد الهيثمي شاهداً عن أبي أيوب: أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا دعا بدأ بنفسه ونسبه للطبراني وقال: إسناده حسن (١٠/١٥٢).

فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره لتقوية الطريق الثاني والشاهد له ـ والله أعلم ـ.

١٥٥ ــ حديث أنس مر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ برجل وهو يقول: يا أرحم الراحمين. فقال له: «سل فقد نظر الله إليك».

قلت[1]: لم يصح هذا.

---

(١) في المستدرك (قال الحاكم: الفضل بن عيسى هو الرقاشي وأخشى أن يكون عمه يزيد بن أبان إلا أني قد وجدت له شاهداً من حديث أبي أمامة الباهلي).
وسيأتي هذا الحديث بعد حديثنا هذا.

١٥٥ ــ المستدرك (١ / ٥٤٤): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا، حدثني محمد بن سهيل بن عسكر، ثنا سعيد بن أبي مريم، أنبأنا نافع بن يزيد، حدثني يحيى بن أبي أسيد، عن الفضل بن عيسى، عن عمه عن أنس بن مالك قال: مر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ برجل، وهو يقول: يا أرحم الراحمين. فقال له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «سل فقد نظر الله إليك».

تخـــريجـــه:
لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث لم يبين الذهبي علته وقد بين الحاكم نفسه بعضها كما سبق.
والظاهر أن في سنده يزيد بن أبان الرقاشي، والفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي. ويحيى بن أسيد.

١ ــ يزيد بن أبان الرقاشي (بتخفيف القاف ثم معجمة) أبو عمرو البصري القاضي. وهو عم الفضل بن عيسى وقد شك الحاكم في أن يكون عمه هو يزيد أو غيره، ولكن لم يُذكر أن الفضل روى عن عمٍ من عمومته غير يزيد هذا كما في تهذيب الكمال (٢/١١٠٠).

. . . .

= وقد سبق بيان حال يزيد بن أبان عند حديث رقم (٣٣) وتبين من خلال ذلك أنه ضعيف.

٢ ــ الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي أبو عيسى البصري الواعظ.

قال عنه ابن حجر في التقريب: منكر الحديث ورمي بالقدر (٢/١١١).

وقال الذهبي في الكاشف: ساقط (٢/٣٨٣).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو داود: لا يكتب حديثه (ص ٣٠٩).

٣ ــ يحيى بن أبي أسيد المصري. ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٩/١٢٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن يزيد ضعيف، وأن الفضل ضعيف جداً. وأما يحيى فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً والحمل فيه على الفضل بن عيسى.

وللحديث شاهد عن أبي أمامة وهو الحديث الذي سيأتي. إلا أنه ضعيف جداً كذلك فكل منها ضعيف غير قابل للانجبار ــ والله أعلم ــ.

١٥٦ ــ حديث [فضال][1] عن أبـي أمامة مرفوعاً «إن ملكاً موكلاً بمن يقول يا أرحم الراحمين. . . الحديث».

قلت: [فضال][2] ليس بشيء.

---

(١)، (٢) في (أ)، (ب) (فضاله) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا في لسان الميزان (٤/٤٣٤).

١٥٦ ــ المستــدرك (١ / ٥٤٤): حدثنا أبو بكر بن عبد الله الحماني، ثنا موسى بن زكريا التستري، ثنا كامل بن طلحة، حدثنا فضال بن جبير، عن أبـي أمامة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إن ملكاً موكلاً بمن يقول يا أرحم الراحمين. فمن قالها ثلاثاً قال له الملك: إن أرحم الراحمين قد أقبل عليك فاسأل».

تخـــريجـــه:

١ ــ أورده المنذري في الترغيب (٢/٤٨٦) ونسبه للحاكم فقط وسكت عنه.

٢ ــ وكـذا أورده السيوطي في الجـامـع الكبـير ونسبـه للحـاكم فقط (١/٢٦٨).

ــ وكذا أورده صاحب الكنز ونسبه للحاكم فقط (٢/٢١٨).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في مسنده فضال بن جبير شيـخ من أهل البصرة.

قال ابن حبان: يروي عن أبـي أمامة ما ليس من حديثه لا يحل الاحتجاج به بحال. المجروحين (٢/٢٠٤).

وقال ابن عدي: ولفضال بن جبير عن أبـي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة (ل ٧٢٨).

الميزان (٣/٣٤٧، ٣٤٨)، اللسان (٤/٤٣٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن فضال بن جبير الظاهر أنه كما قال الذهبـي: ليس بشيء فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

١٥٧ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً «إذا أتى أحدكم [فراشه][1] فدعا الله فليقل: اللهم رب السموات ورب الأرض. ربنا ورب كل شيء. . . الحديث».

قال صحيح. قلت: قال جامعه خرجه مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة[2].

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (قلت: . . .إلخ). في التلخيص (قلت: خرجه مسلم لسهيل) وما أثبته من (أ)، (ب). وعبارة ابن الملقن هنا توهم أن هذا التعقب منه، والصواب أنه من الذهبي كما في التلخيص.

١٥٧ ـ المستدرك (١ / ٥٤٦): أخبرني علي بن عبد الرحمن السبيعي بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا خالد بن مخلد، ثنا يوسف بن عبد الرحمن، حدثني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إذا أتى أحدكم فراشه، فليقل: اللهم رب السموات ورب الأرض، ربنا ورب كل شيء، أنت آخذ بناصيته، أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، أغننا من الفقر، واقض عنا الدين».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه مسلم هكذا قال: حدثني زهير بن حرب. حدثنا جرير، عن سهيل قال: كان أبو صالح يأمرنا إذا أراد أحدنا أن ينام أن يضطجع على شقه الأيمن ثم يقول: «اللهم رب السموات ورب الأرض ورب العرش العظيم ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته، اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس =

. . . .

= فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء. اقض عنا الدين، وأغننا من الفقر».

وكان يروي ذلك عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (ح ٦١).

ثم قال: وحدثني عبد الحميد بن بيان الواسطي. حدثنا خالد ـ يعني الطحان ـ عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يأمرنا إذا أخذنا مضاجعنا أن نقول: بمثل حديث جرير.

وقال: «من شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها» (ح ٦٢).

كتاب الذكر والدعاء ـ ١٧ باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٤/٢٠٨٤).

وكذا رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الدعوات ـ ١٩ باب: ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه (٥/٤٧٢)، (ح ٣٤٠٠).

٣ ـ وكذا ابن ماجه «بنحوه» كتاب الدعاء ـ ١٥ باب: ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه (٢/١٢٧٤)، (ح ٣٨٧٣).

رواياه من طريق سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وعليه فتعقب الذهبي في محله حيث إن الحديث أخرجه مسلم.

١٥٨ ـ حديث أبي أمامة مرفوعاً «إذا نادى المنادي فتحت أبواب السماء . . . الحديث بطوله».

قال: صحيح. قلت: فيه عفير بن معدان وهو واه جداً.

---

١٥٨ ـ المستدرك (١ / ٥٤٦ ـ ٥٤٧): حدثنا أبو بكر بن أسحاق الفقيه، أنبأ أحمد بن علي بن مسلم الأبار، ثنا الهيثم بن خارجة: ثنا الوليد بن مسلم، عن عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، قال: «إذا نادى المنادي فتحت أبواب السماء، واستجيب الدعاء. فمن نزل به كرب أو شدة فليتحين المنادي: فإذا كبّر كبّر وإذا تشهد تشهد، وإذا قال: حي على الصلاة، قال: حي على الصلاة، وإذا قال: حي على الفلاح. قال: حي على الفلاح، ثم يقول: اللهم رب هذه الدعوة الصادقة المستجابة، المستجاب لها دعوة الحق، وكلمة التقوى أحينا عليها، وأمتنا عليها، واجعلنا من خيار أهلها أحياء وأمواتاً. ثم يسأل الله حاجته».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة «بلفظ مقارب» (ص ٤٦، ٤٧)، (ح ٩٦).

٢ ـ رواه أبو نعيم في الحلية «بلفظ مقارب» (١٠/٢١٣).

روياه من طريق عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة به مرفوعاً.

٣ ـ وأورده ابن حجر في المطالب العالية ونسبه لأبي يعلى عن أبي أمامة (١/٦٧، ٦٨).

٤ ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه لأبي يعلى والحاكم ورمز له بالصحة (١/١٣٣).

٥ ـ وأورده في الجامع الكبير ونسبه زيادة على ما سبق لأبي الشيخ، والضياء المقدسي والحاكم. قال: وتعقب (١/٩٠). =

. . . .

= وسكت عنه المناوي في الفيض (٢/٤٤٥) وقال الألباني في صحيح الجامع: صحيح (١/٢٨٢)، (ح ٨١٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عفير بن معدان الحضرمي ويقال: اليحصبي أبو معدان الحمصي المؤذن.

قال أحمد: ضعيف منكر الحديث. وقال يحيى: لا شيء. وروي عن دحيم أنه قال: ضعيف الحديث. وقال محمد بن شعيب: أبرأ إليكم من حديث عفير بن معدان. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث نكير الرواية عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ما لا أصل له. لا يشتغل بروايته. وقال أبو داود: شيخ صالح ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال ابن عدي: وعامة روايته غير محفوظة.

تهذيب التهذيب (٢/٩٤٢، ٩٤٣).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٥٢).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٢/٢٧١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عفير بن معدان الظاهر أنه ضعيف جداً كما قال الذهبي وعلى ذلك جرى أكثر العلماء. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

أما فضل متابعة المؤذن في أذانه وسؤال الوسيلة للرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقد ثبت في صحيح مسلم من حديث عبد الله عمرو، ومن حديث عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنهما ــ.

كتاب الصلاة ــ ٧ باب: استحباب القول مثل قول المؤذن (١/٢٨٨، ٢٨٩)، (ح ١١، ١٢).

كتاب فضائل القرآن

١٥٩ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً «الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب».

قال: صحيح. قلت: فيه قابوس وهو لين.

---

١٥٩ ـ المستدرك (١ / ٥٥٤): أخبرني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا أبو سعيد محمد بن شاذان، ثنا قتيبة بن سعيد. وحدثنا عبد الله بن سعد، ثنا إبراهيم بن إسحاق، ثنا إسحاق بن إبراهيم، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، قالوا ثنا جرير: عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن ابن عباس، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن الذي ليس في جوفه من القرآن شيء كالبيت الخرب».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (١/٢٢٣).

٢ ـ ورواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب فضائل القرآن، باب: ١٨ (٥، ١٧٧)، (ح ٢٩١٣).

وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٣ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بلفظ مقارب» (١٢/١٠٩)، (ح ١٢٦١٩).

٤ ـ ورواه الدارمي «بلفظ مقارب» كتاب فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ القرآن (٢/٤٢٩).

=

= رووه من طريق جرير، عن قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس، به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه قابوس بن أبي ظبيان الجنبي الكوفي.

قال ابن معين: ثقة. وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ليس بذاك، وعن ابن معين: ضعيف الحديث. وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقة جائز الحديث، إلا أن ابن أبي ليلى جلده الحد. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس بالقوي، ضعيف. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة. وقال ابن سعد: فيه ضعف ولا يحتج به. وقال الساجي: ليس بثبت، يقدم علياً على عثمان. وقال العجلي: كوفي لا بأس به. وقال الدارقطني: ضعيف ولكن لا يترك. تهذيب التهذيب (٨/٣٠٥، ٣٠٦).

وقال ابن حجر في التقريب: فيه لين (٢/١١٥).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم وغيره: لا يحتج به (٢/٣٨٨).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به (ص ٣١١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن قابوساً مختلف فيه، ولكن التوسط في حاله كما قال ابن عدي: أنه لا بأس به، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

وأما تصحيح الترمذي له، فلعله لشواهد أخرى لم يذكرها ــ والله أعلم ــ.

١٦٠ ـ حديث عبد الله [١] مرفوعاً: «إن هذا القرآن مأدبة الله، فاقبلوا من مأدبته ما استطعتم. . . الحديث».

قال: تفرد به صالح بن [عمر][٢] [عنه][٣] وهو صحيح[٤].

قلت: صالح ثقة خرج له مسلم، لكن فيه الهجري، وهو ضعيف.

---

(١) الحديث لعبد الله بن مسعود كما هو عند غيره كما يأتي في التخريج.

(٢) في (أ)، (ب) (عمرو) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والتقريب (١/٣٦٢).

(٣) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص.

(٤) معلق بهامش (أ) عند قوله: صحيح (عبارته هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ولم يحتجا بصالح بن عمرو. كذا بهامش الأصل) وهو كذلك كما في المستدرك.

١٦٠ ـ المستدرك (١/٥٥٥): حدثنا أبو الوليد حسان بن محمد القرشي الفقيه، ثنا مسدد بن قطن بن إبراهيم، ثنا داود بن رشيد، ثنا صالح بن عمر، أنا إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ هو ابن مسعود ـ عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن هذا القرآن مأدبة الله، فأقبلوا من مأدبته ما استطعتم، إن هذا القرآن حبل الله، والنور المتين، والشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به. ونجاة لمن تبعه، لا يزيغ فيستعتب، ولا يعوج فيقوم، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق من كثرة الرد، أُتلوه فإن الله يأجركم على تلاوته، كل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول: (آلم) حرف، ولكن: ألف، ولام، وميم».

تخريجه:

١ ـ رواه ابن حبان في المجروحين «بنحوه» (١/٩٩، ١٠٠).

٢ ـ ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية «بنحوه» (١/١٠١).

وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ =

. . . .

= ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود روياه من طريق إبراهيم الهجري، عن أبـي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً».

٣ ــ ورواه عبد الرزاق في مصنفه «بنحوه» (٣/٣٧٥)، (ح ٦٠١٧).

٤ ــ ورواه الدارمي في سننه «بنحوه» كتاب فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ القرآن (٢/٤٣١).

روياه من طربق إبراهيم الهجري، عن أبـي الأحوص، عن ابن مسعود موقوفاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الكوفي المعروف بالهجري. وقد سبق بيان حاله عند حديث (٨٣) وأنه ضعيف رفـع موقوفات.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. والراجـح أنه موقوف كما قال ابن الجوزي: إنه يشبه أن يكون من كلام ابن مسعود، إلا أن هذا الحديث من قبيل المرفوع حكماً، لأنه لا يقال من قبيل الرأي ــ والله أعلم ــ.

١٦١ ــ حديث ابن عمر مرفوعاً «من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائة آية كتب من القانتين».

قلت: إسناده واه.

---

١٦١ ــ المستدرك (١ / ٥٥٦): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنا أحمد بن عمير بن يوسف، ثنا أبو سلمة عبد الرحمن بن محمد بن يزيد الألهاني، ثنا الحسن بن علي السلولي، أن أباه حدثه، عن الزبيدي، عن عبد الله بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عمر، عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «من قرأ عشر آيات في ليلة، لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائة آية، كتب من القانتين».

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه الدارمي «بنحوه» متفرقاً، فروى طرفه الأول في باب: فضل من قرأ عشر آيات (٢/٤٦٣).

وروى طرفه الثاني في باب: من قرأ بمائة آية (٢/٤٦٤).

من طريق موسى بن عقبة. عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عمر موقوفاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعلَّ الذهبي إسناده ولم يبين مكان العلة، والظاهر أنه يقصد أن في الإسناد عبد الله بن زياد ــ حيث بدأ به في تلخيصه.

وعبد الله بن زياد هذا الظاهر أنه عبد الله بن زياد سليمان بن سمعان المخزومي أبو عبد الرحمن المدني مولى أم سلمة. روى عن محمد بن كعب القرظي كما في تهذيب الكمال (٢/٦٨٣) ولم أجد أحداً يروي عن محمد بن كعب بهذا الاسم غيره.

قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٢٤٨): عبد الله هذا الظاهر أنه ابن سمعان المخزومي المدني وهو متهم. انتهى.

وقال في التهذيب عنه: قال مالك: كذاب، وقال هشام بن عروة حدث عني =

. . . .

= بأحاديث والله ما حدثته بها ولقد كذب علي. وقال أحمد: متروك. وقال أيضاً: إنما كان يعرف بالصلاة ولم يكن يعرف بالحديث. وقال أحمد: سمعت إبراهيم بن سعد يحلف بالله لقد كان ابن سمعان يكذب. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرة: ليس بشيء. وقال مرة كذاباً. وقال ابن المديني، وعمرو بن علي: ضعيف جداً. وقال أبو زرعة: لا شيء. وقال أبو داود: كان من الكذابين. وقال النسائي، والدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: ضعيف جداً وله أحاديث صالحة، والضعف على حديثه ورواياته بيّن. وذكره ابن البرقي في باب من اتهم في روايته وترك حديثه. وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث. وقال ابن المبارك: تركته. وقال الجوزجاني: كان كذاباً وضاعاً. وقال الساجي: ضعيف جداً.

تهذيب التهذيب (٥/٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره (١/٤١٦).

وقال الذهبي في الكاشف: أحد المتروكين وكذبه مالك (٢/٨٧).

قلت: مما تقدم يتبين أن الظاهر من حال عبد الله بن زياد أنه كذاب فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

● **الطريق الثاني**: وجاء الحديث من طريق أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس، عن موسى بن عقبة، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عمر موقوفاً.

وموسى بن عقبة لم أجد من ترجمه كما أنه لم يذكر من الرواة عن محمد بن كعب القرظي كما في تهذيب الكمال (٣/١٢٦٢، ١٢٦٣).

وكذا لم يذكر من شيوخ أبي أويس كما في تهذيب الكمال (٢/٦٩٩، ٧٠٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أنه بسند الحاكم موضوع. وأما طريقه الثاني عند =

. . . .

= الدارمي فإن فيه موسى بن عقبة ولم أجد من ترجمه. وكذا هو موقوف على ابن عمر.

إلا أن الحديث جاء عن عبد الله بن عمرو، وأبي هريرة بأسانيد صحيحة.

١ ـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً «من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين، ومن قام بمائة آية كتب من القانتين، ومن قرأ بألف آية كتب من المقنطرين».

ـ رواه ابن حبان في صحيحه موارد (ص ١٧٢)، (ح ٦٦٢).

ـ ورواه ابن خزيمة في صحيحه. كتاب الصلاة ـ ٤٨٣ باب: فضل قراءة ألف آية في ليلة. إن صح الخبر فإني لا أعرف أبا سوية بعدالة ولا جرح (١٨١/٢، ح ١١٤٤).

قلت: أبو سوية هو عبيد بن سوية قال ابن حجر في التقريب: صدوق (٥٤٣/١).

وقال الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: إسناده جيد.

٢ ـ كما أن طرفه الأول روي عن أبي هريرة.

ـ رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي (٥٥٥/١، ٥٥٦). أما طرفه الثاني فروي من حديث أبي هريرة أيضاً.

رواه ابن خزيمة في صحيحه. كتاب الصلاة ـ ٤٨١ باب: فضيلة قراءة مائة آية في صلاة الليل... إلخ (١٨٠/٢)، (ح ١١٤٢).

ونسبه الألباني في الصحيحة (٢٤٧/٢) لابن نصر في قيام الليل (ص ٦٦).

وقال الألباني: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً، لكنه بإسناد الحاكم موضوع فلا تفيده هذه الشواهد ـ والله أعلم ـ.

١٦٢ ـ حديث معقل بن يسار مرفوعاً: «أعطيت فاتحة الكتاب من تحت العرش، والمفصل نافلة».

قال: صحيح. قلت: فيه [عبيد الله][1] بن أبـي حميد قال أحمد: تركوا حديثه.

---

(١) في (أ) (عبد الرحمن) ومصححة بالهامش (عبيد الله) وهي كذلك في (ب) والمستدرك وتلخيصه (عبيد الله).

١٦٢ ـ المستـدرك (١ / ٥٥٩): أخبرنا أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا مكي بن إبراهيم، عن عبيد الله بن أبـي أحمد، عن أبـي المليـح، عن معقل بن يسار قال: قال النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أعطيت فاتحة الكتاب من تحت العرش، والمفصل نافلة».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الطبراني في الكبير من حديث طويل يتضمن هذا الحديث (٢٠/٢٢٥، ٢٢٦)، (ح ٥٢٥).

من طريق عبيد الله بن أبـي حميد الهذلي، حدثنا أبو المليـح الهذلي. حدثني معقل بن يسار به مرفوعاً.

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور «بنحوه» ونسبه للحاكم، وابن مردويه في تفسيره، وأبـي ذر الهروي في فضائله، والبيهقي في الشعب (١/٥).

٣ ـ كما أورد ابن حجر حديثاً طويلاً عن معقل بن يسار يتضمن هذا الحديث ونسبه لأبـي يعلى. المطالب العالية (٣/٢٨٣، ح ٣٤٨٦).

وأورده السيوطي في الصغير (١/١٧٥) ورمز له بالضعف. وأورده المناوي ثم ذكر قول الحاكم، وتعقب الذهبـي له وسكت عنه (١/٥٦٣،٥٦٤)وقال الألباني: ضعيف (١/٣٠١). =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي كنيته أبو الخطاب من أهل البصرة.

قال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال ابن معين: ودحيم: ضعيف الحديث.

وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو داود، والدارقطني: ضعيف.

وقال النسائي: ليس بثقة وقال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث.

وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف ضعيف. تهذيب التهذيب (٦/٩، ١٠).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك الحديث (١/٥٣٢).

وقال الذهبـي في الكاشف: وهوه (٢/٢٢٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبيد الله بن أبـي حميد، الظاهر أنه متروك وقد لخص حاله ابن حجر بذلك فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

١٦٣ ــ حديث معقل بن يسار مرفوعاً «أعطيت سورة البقرة من الذكر الأول».

قال: صحيح. قلت: فيه عبيد الله المذكور قبله[1].

---

(١) في التلخيص. قال: (عبيد الله قال أحمد: تركوا حديثه) وما أثبته من (أ)، (ب) وذكر ذلك إحالة على الحديث السابق.

١٦٣ ــ المستدرك (١ / ٥٦١): أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا عبيد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح، عن معقل بن يسار قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أعطيت سورة البقرة من الذكر الأول».

تخــريجــه:

١ ــ رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة «بلفظه» باب: ما يستحب أن يقرأ في اليوم والليلة (ص ٢٥٣)،(ح ٦٨٩).

٢ ــ ورواه الطبراني في الكبير بعضاً من حديث طويل يتضمن هذا الحديث (٢٠/٢٢٥، ٢٢٦)، (ح ٥٢٥).

روياه من طريق عبيد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح، عن معقل بن يسار به مرفوعاً.

٣ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ــ مع الحديث السابق وهو حديث أعطيت فاتحة الكتاب ــ ونسبه للحاكم وابن مردويه في تفسيره، وأبي ذر الهروي في فضائله، والبيهقي في الشعب (١/٥).

وكذا أورده في الجامع الصغير، وأورده المناوي في الفيض، والألباني أورده مع الحديث السابق وبرقم واحد. وحكموا عليه بحكم الحديث السابق.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبيد الله بن أبي حميد، الهذلي أبو الخطاب البصري وقد سبق بيان حاله عند حديث (١٦٢) وأنه ضعيف جداً.

فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

١٦٤ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً «وددت أنها في قلب [كل][1] مؤمن ــ يعني ــ تبارك الذي بيده الملك».

قال: صحيح. قلت: فيه حفص بن عمر العدني وهو واه.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

١٦٤ ــ المستدرك (١ / ٥٦٥): أخبرنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا حفص بن عمر العدني، حدثني الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «وددت أنها في قلب كل مؤمن ــ يعني ــ تبارك الذي بيده الملك».

تخــريجــه:

١ ــ رواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١١/٢٤١، ٢٤٢)، (ح ١١٦١٦). من طريق إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس به مرفوعاً.

٢ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور (٦/٢٤٦) ونسبه لعبد بن حميد في سنده والطبراني، والحاكم، وابن مردويه عن ابن عباس.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن الحكم بن أبان، عن عكرمة.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه حفص بن عمر بن ميمون العدني أبو إسماعيل الملقب بالفرخ.

قال ابن أبي حاتم: كان ثقة. وقال أبو حاتم: لين الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة. وقال البرقي عن ابن معين: ليس بثقة. وقال العقيلي: يحدث بالأباطيل. وقال الآجري: عن أبي داود: ليس بشيء. وقال العجلي: يكتب حديثه وهو ضعيف. وقال الدارقطني: ضعيف، وفي موضع آخر: ليس بالقوي. وقال في العلل: متروك. =

. . . .

= تهذيب التهذيب (٢/٤١٠، ٤١١).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/١٨٨).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (١/٢٤٢).

قلت: فالذي يظهر مما تقدم أن حفص بن عمر ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: ولم يتفرد حفص بن عمر بالحديث بل تابعه إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني. وقد سبق بيان حاله عند حديث (٧٤) وأنه متروك. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أنه بسند الحاكم ضعيف، وأما بسند الطبراني فإنه ضعيف جداً. فلا يجبر طريق الحاكم لشدة ضعفه ـ والله أعلم ـ .

١٦٥ ـ حديث ابن عمر[1] مرفوعاً «قل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن».

قال: صحيح. قلت: بل فيه جعفر بن ميسرة الأشجعي. قال أبو حاتم: منكر الحديث [جداً][2] وغسان بن الربيع وقد ضعفه الدارقطني.

---

(١) هذا الحديث لم أجده في المستدرك، كما أن المعلق قال: هذه الرواية سقطت من المستدرك.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص، وكذا من الميزان (١/٤١٨)، واللسان (٢/١٢٩).

١٦٥ ـ المستدرك (١/٥٦٦): أخبرنا أبو عثمان أحمد بن سهل الفقيه ببخارا، أنبأ صالح بن محمد بن حبيب الحافظ البغدادي، ثنا غسان بن الربيع، حدثنا جعفر بن ميسرة الأشجعي، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قل يا أيها الكافرون ربع القرآن».

تخـريجـه:

الآية (١) من سورة الكافرون.

١ ـ رواه الطبراني في الكبير «بلفظه» قطعة من حديث (١٢/٤٠٥) (ح ١٣٤٩٣).

من طريق عبد الله بن زحر، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر به مرفوعاً.

وأورده السيوطي في الكبير ونسبه للطبراني والحاكم فقط (١/٦٠٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ابن عمر.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه غسان بن الربيع، وجعفر بن ميسرة الأشجعي.

١ ـ جعفر بن ميسرة الأشجعي. =

. . . .

= قال البخاري: ضعيف منكر الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً. وقال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال الساجي: ضعيف. وذكره العقيلي في الضعفاء. وقال ابن عدي: منكر الحديث.

الميزان (١/٤١٨)، اللسان (٢/١٢٩، ١٣٠).

٢ ـ غسان بن الربيع.

قال الذهبي: كان صالحاً ورعاً وليس بحجة في الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف. وقال مرة: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان نبيلاً فاضلاً ورعاً وأخرج حديثه في صحيحه.

الميزان (٣/٣٣٤)، اللسان (٤/٤١٨).

قلت: مما تقدم يتبين أن جعفر بن ميسرة، وغسان بن الربيع الظاهر أنهما ضعيفان. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر عند الطبراني وفيه عبيد الله بن زحر.

وقد أورده الهيثمي في المجمع (٧/١٤٨) وقال: فيه عبيد الله بن زحر وثقه جماعة وفيه ضعف، وعبيد الله قال عنه ابن حجر في التقريب: صدوق يخطيء (١/٥٣٣).

وقال الذهبي في الكاشف: فيه اختلاف، وله مناكير، ضعفه أحمد، وقال النسائي: لا بأس به (٢/٢٢٥).

وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه أحمد، وقال أبو زرعة: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به. وقال ابن عدي: يقع في حديثه ما لا يتابع عليه (ص ٢٥٠).

قلت: الظاهر أنه حسن الحديث فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، لكنه جاء من طريق الطبراني وهو طريق حسن. =

. . . .

= كما أن للحديث شواهد منها:

١ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً «إذا زلزلت تعدل نصف القرآن، وقل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن، وقل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن».

رواه الحاكم وصححه وتعقبه الذهبي بأن فيه يمان بن المغيرة ضعفوه (١/٥٦٦).

وهذا الحديث سقط من كتاب ابن الملقن فلم يذكره وسأذكره ضمن الأحاديث التي سقطت من الكتاب.

ورواه الترمذي «بلفظه» كتاب فضائل القرآن ــ ١٠ باب: ما جاء في إذا زلزلت (٥/١١٦)، (ح ٢٨٩٤).

وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث يمان بن المغيرة.

ويمان بن المغيرة قال عنه ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٣٧٩).

٢ ــ حديث أنس وهو حديث طويل يتضمن حديث ابن عمر.

رواه أحمد (٣/١٤٦، ١٤٧).

وقال الساعاتي: في سنده سلمة بن وردان ضعفه الإمام أحمد وغيره وحسنه الترمذي (١٨/٣٣٢، ٣٣٣) وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٢) وأنه ضعيف.

ورواه الترمذي. كتاب فضائل القرآن ــ ١٠ باب ما جاء في: إذا زلزلت (٥/١٦٦)، (ح ٢٨٩٥) وقال: حسن.

قلت: فالذي يظهر أن الحديث بمجموع هذه الطرق، والشواهد يكون صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

١٦٦ ـ حديث [معاذ بن أنس][(١)] مرفوعاً «من قرأ القرآن، وعمل بما فيه ألبس والده يوم القيامة تاجاً...» الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه زيان بن فائد وهو ضعيف، ويحيى بن أيوب وليس بالقوي[(٢)].

---

(١) في (أ)، (ب) (أنس) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. وكذا عند من أخرج الحديث فالذي رفعه هو معاذ بن أنس الجهني، وليس أنس.

(٢) قوله (قلت:... إلخ) في التلخيص (قلت: زيان ليس بقوي) وما أثبته من (أ)، (ب) فالظاهر أن الزيادة من ابن الملقن.

١٦٦ ـ المستدرك (١ / ٥٦٧ ـ ٥٦٨): حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القاضي ـ إملاء ـ، ثنا إبراهيم بن يوسف السنجاني، ثنا أبو الطاهر، وهارون بن سعيد، قالا ثنا ابن وهب: ثنا يحيى بن أيوب، عن زيان بن فائد، عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني، عن أبيه، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من قرأ القرآن، وعمل بما فيه ألبس والده يوم القيامة تاجاً، ضوؤه أحسن من ضوء الشمس في بيوت الدنيا، لو كانت فيه فما ظنكم بالذي عمل به».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أبو داود «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة، أبواب الوتر. باب في: ثواب قراءة القرآن (٢ / ٧٠)، (ح ١٤٥٣).

٢ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (٣/ ٤٤٠).

روياه من طريق يحيى بن أيوب، عن زيان بن فائد، عن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه يحيى بن أيوب، وزيان بن فائد.

أولاً: زيان بن فائد المصري أبو جوين الحمراوي.

. . . .

= قال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال ابن معين: شيخ ضعيف. وقال أبو حاتم: شيخ صالح. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يتفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة لا يحتج به. تهذيب التهذيب (٣/٣٠٨)، المجروحين لابن حبان (١/٣١٣، ٣١٤).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته (١/٢٥٧).

وقال الذهبي في الكاشف: فاضل خير ضعيف (١/٣١٧).

ثانياً: يحيى بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: سيء الحفظ. وقال ابن معين: صالح. وقال مرة: ثقة. وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو داود: صالح. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال مرة: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: منكر الحديث. وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب. وقال إبراهيم الحربي: ثقة. وقال الساجي: صدوق يهم. وقال ابن عدي: صدوق لا بأس به. تهذيب التهذيب (١١/١٨٧، ١٨٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما أخطأ (٢/٣٤٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن زيان بن فائد ضعيف، وأما يحيى بن أيوب فالذي يظهر أنه صدوق، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، والحمل فيه على زيان بن فائد ــ والله أعلم ــ.

١٦٧ ـ حديث معقل بن يسار مرفوعاً «اعملوا بالقرآن، أحلوا حلاله، وحرموا حرامه. . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: (فيه)[1] عبيد الله بن أبي حميد. قال أحمد: تركوا حديثه.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ).

١٦٧ ـ المستدرك (١ / ٥٦٨): أخبرنا بكر بن محمد، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا مكي بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح، عن معقل بن يسار ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اعملوا بالقرآن، أحلوا حلاله، وحرموا حرامه، واقتدوا به، ولا تكفروا بشيء منه، وما تشابه عليكم فردوه إلى الله، وإلى أولي الأمر من بعدي، كما يخبروكم، وآمنوا بالتوراة، والإنجيل، والزبور، وما أوتي النبيون من ربهم، وليسعكم القرآن وما فيه من البيان، فإنه شافع مشفع، وما حل مصدق، ألا ولكل آية نور يوم القيامة، وإني أعطيت فاتحة الكتاب من تحت العرش.

تخريجه:

١ ـ رواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٢٠/٢٢٥، ٢٢٦)، (ح ٥٢٥).

من طريق عبيد بن أبي حميد، عن أبي المليح، عن معقل بن يسار به مرفوعاً.

ـ وروى الطبراني بعضه من طريق آخر (٢٠/٢٢٠، ٢٢١، ح ٥١٢).

من طريق عمران القطان، عن عبيد الله بن معقل بن يسار، عن معقل بن يسار قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «اعملوا بكتاب الله ولا تكذبوا بشيء منه فما اشتبه منه عليكم فسلوا عنه أهل العلم يخبروكم، وآمنوا بالتوراة، والإنجيل فإن فيه البيان وهو شافع وما حل مصدق».

٢ ـ وأورده ابن حجر في المطالب العالية (٣/٢٨٣)، (ح ٣٤٨٦) ونسبه لأبي يعلى.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبيد الله بن أبي حميد الهذلي أبو الخطاب من أهل البصرة وقد سبق بيان حاله عند حديث (١٦٢) وأنه متروك فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

وأما بعضه الذي رواه الطبراني فإن في سنده عنده عمران بن داود القطان وقد أعله الهيثمي به فقال: ذكره ابن حبان في الثقات وضعفه الباقون (١/١٧٠).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم ورمي برأي الخوارج (٢/٨٣).

وقال الذهبي في الكاشف: أفتى إبراهيم بن عبد الله بالخروج، ضعفه النسائي ومشاه غيره (٢/٣٤٩).

وقال الخزرجي في الخلاصة: أثنى عليه يحيى بن سعيد، ووثقه عفان بن مسلم، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وضعفه يحيى بن معين، وأبو داود، والنسائي (ص ٢٩٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أنه بسند الحاكم ضعيف جداً، وأما جزؤه الذي ورد عند الطبراني فإن فيه عمران بن داود وهو مختلف فيه كما سبق بيانه، فعليه يكون هذا الجزء من الحديث حسناً ــ والله أعلم ــ.

١٦٨ ـ حديث ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟ قال: «الحالُّ المُرْتَحل... الحديث».

قلت[١]: فيه صالح المري وهو متروك. قال الحاكم: وله شواهد. فذكر منها حديثاً عن أبي هريرة[٢].

---

(١) في المستدرك. قال: تفرد به صالح المري وهو من زهاد أهل البصرة إلا أن الشيخين لم يخرجاه.

(٢) وسيأتي ذكر حديث أبي هريرة بعد هذا الحديث.

١٦٨ ـ المستدرك (١ / ٥٦٨ ـ ٥٦٩): وحدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنا أبو المثنى، ثنا عمرو بن مرزوق، ثنا صالح المري، وأخبرني أبو بكر بن قريش، أنا الحسن بن سفيان، ثنا أبو كريب، ثنا زيد بن الحباب، ثنا صالح المري، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى العامري، عن ابن عباس، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ قال: «الحال المرتحل»، قال: يا رسول الله! وما الحال المرتحل؟ قال؛ «صاحب القرآن، يضرب من أوله حتى يبلغ آخره، ومن آخره حتى يبلغ أوله، كلما حل ارتحل».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب القرآت، باب: (٥/١٣، ١٩٧، ١٩٨)، (ح ٢٩٤٨).

وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بالقوي.

٢ ـ ورواه الدارمي «بنحوه» كتاب فضائل القرآن، باب: في فضل القرآن (٢/٤٦٩).

روياه من طريق صالح المري، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى عن ابن عباس به مرفوعاً.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه صالح بن بشير بن وادع بن أبـي الأقعس المعروف بالمري وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١١٨) وأنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن صالح المري ضعيف فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً فقط. كما أن له شاهداً عن أبـي هريرة ذكره الحاكم وهو الحديث الذي بعد هذا الحديث. وقد تبين من خلال دراستي له أنه ضعيف قابل للانجبار.

فعليه يكون الحديث بكلا الإسنادين حسناً لغيره.

١٦٩ ـ قال الحاكم: وله شواهد فذكر منها حديثاً عن أبـي هريرة[١]، وسكت عليه.

قال الذهبـي[٢]: وهو موضوع على سند الصحيحين. فيه مقدام [بن داود][٣] بن عيسى وهو متكلم فيه، والآفة منه.

---

(١) قوله: قال الحاكم... إلـخ قد ذكرته عند الحديث السابق وكررته هنـا للتوضيـح ولتحقيق كل منهما على حده.

(٢) قوله: (قال الذهبي) هذا من كلام ابن الملقن وإلا ففي التلخيص قال: (قلت: لم يتكلم عليه الحاكم وهو موضوع على سند الصحيحين) وما أثبته من (أ)، (ب).

(٣) ليست في (أ) وفيها (مقدام بن عيسى) وما أثبته من (ب)، والمستدرك والميزان (١٧٥/٤)، اللسان (٨٤/٦).

١٦٩ ـ المستـدرك (١ / ٥٦٩): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنا محمد بن سعيد بن بكر، ثنا مقدام بن داود بن تليد الرعيني. حدثنا خالد بن نزار. حدثني الليث بن سعد. حدثني مالـك بن أنس، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قام رجل إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: يا رسول الله أي العمل أفضل ـ أو ـ أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الحال المرتحل الذي يفتـح القرآن ويختمه، صاحب القرآن يضرب من أوله إلى آخره، ومن آخره إلى أوله كل ما حل ارتحل».

تخـــريجـــه:

لم أجد من أخرجه عن أبـي هريرة غير الحاكم، لكن أصل الحديث الذي أخرج الحاكم هذا الحديث شاهداً له قد مضى تخريجه قبل هذا الحديث.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم مقدام بن داود بن عيسى بن تليد الرعيني أبو عمرو المصري.

=

. . . .

= قال النسائي في الكني: ليس بثقة. وقال ابن يونس وغيره: تكلموا فيه. وقال محمد بن يوسف الكندي: كان فقيهاً، لم يكن بالمحمود في روايته، وضعفه الدارقطني في غرائب مالك. وقال مسلمة بن قاسم: رواياته لا بأس بها، وذكر ابن القطان أن أهل مصر تكلموا فيه. وقال المسعودي: كان من جلة الفقهاء، ومن كبار أصحاب مالك.

الميزان (٤/١٧٥، ١٧٦)، اللسان (٦/٨٤، ٨٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن مقداماً متكلم فيه، ولم ينسب إلى الوضع، ولا إلى الاتهام بالكذب، ولا الترك فهو ضعيف فقط وعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

كما أن حديث ابن عباس ضعيف أيضاً وهو حديث الأصل وكل منهما ضعيف قابل للانجبار، فعليه يكون الحديث بكلا الإسنادين حسناً لغيره ـ والله أعلم ـ.

١٧٠ ـ حديث فضالة بن عبيد أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «[لله][(١)] أشد أذناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته».

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: بل هو منقطع.

---

(١) في (أ)، (ب) (الله) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا من أخرجه.

١٧٠ ـ المستدرك (١ / ٥٧١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا بشر بن بكر، ثنا الأوزاعي.

وحدثني أبو الحسن علي بن العباس الإسكندراني ـ بمكة، وكتبه لي بخطه ـ ثنا سعيد بن هاشم بن مزيد الطبراني، ثنا دحيم، ثنا الوليد بن مسلم، حدثني أبو عمرو الأوزاعي، حدثني إسماعيل بن عبيد الله ابن أبي المهاجر، عن فضالة بن عبيد الأنصاري، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لله أشد أذناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن، من صاحب القينة إلى قينته».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» (٦/١٩).

من طريق الأوزاعي. عن إسماعيل بن عبيد الله. عن فضالة بن عبيد مرفوعاً.

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب إقامة الصلاة ـ ١٧٦ باب: في حسن الصوت في القرآن (١/٤٢٥)، (ح ١٣٤٠).

رواه من طريق الأوزاعي. حدثنا إسماعيل بن عبيد الله، عن ميسرة ـ مولى فضالة ـ عن فضالة به مرفوعاً. فوصله بذكر ميسرة مولى فضالة.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بالانقطاع، ولكن لم يبين مكانه، والظاهر أن فيه انقطاعاً بين إسماعيل بن عبيد الله وبين فضالة بن عبيد.

قال ابن حجر في التهذيب عند ذكر ترجمة إسماعيل روي عن فضالة بن =

. . . .

= عبيد وفي سماعه منه نظر، وقد أرخ مولد إسماعيل في سنة إحدى وستين (٣١٧/١، ٣١٨).

ثم عند ترجمة فضالة بن عبيد ذكر أنه توفي عام ثلاث وخمسين على الأرجح (٢٦٧/٨، ٢٦٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن سند الحاكم وأحمد منقطع، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه، لكن الحديث جاء موصولاً عند ابن ماجه بذكر ميسرة مولى فضالة، وميسرة هذا قال عنه ابن حجر في التقريب: مقبول (٢٩١/٢).

وقال الذهبي في الكاشف: نكره (١٩٢/٣).

وسكت عنه الخزرجي في الخلاصة (ص ٣٥٤).

فالذي يظهر أنه ضعيف فيبقى الحديث على ضعفه ـ والله أعلم ـ.

١٧١ ـ حديث إبراهيم بن طهمان، عن منصور (والحكم)[1]، عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن [بن][2] عوسجة عن البراء مرفوعاً «زينوا القرآن بأصواتكم».

قلت: إبراهيم لم يدرك (الحكم)[3].

---

(١) في (ب) (الحاكم) وما أثبته من (أ) وكذا من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (عن) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. وقد أخرجه الحاكم من عدة طرق على هذا.

(٣) في (ب) (الحاكم) وما أثبته من (أ) وكذا من المستدرك وتلخيصه.

١٧١ ـ المستدرك (١ / ٥٧٥): حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، ثنا محمد بن إسحاق الثقفي، ثنا أحمد بن موسى العسكري، ثنا محمد بن بشار، عن إبراهيم بن طهمان، عن منصور، والحكم، عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم: «إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول وزينوا القرآن بأصواتكم».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» مع زيادة «ومن منح منيحة لبن، أو منيحة ورق، أو هدى زقاق فهو كعتق رقبة» (٤/٢٩٦)، قال: حدثنا عبد الرزاق. أنبأنا سفيان، عن منصور، والأعمش، عن طلحة، عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب به مرفوعاً.

ـ ورواه أيضاً بعضاً من حديث طويل يتضمن هذا الحديث (٤/٣٠٤). قال: حدثنا يحيى ومحمد بن جعفر. قالا: حدثنا شعبة. قال: حدثنا طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء بن عازب به مرفوعاً.

٢ ـ وروى طرفه الأول أبو داود «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف (١/١٧٨)، (ح ٦٦٤). =

. . . .

= ٣ ـ وروي طرفه الأول النسائي «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: كيف يُقوِّم الإمام الصفوف (٢/٨٩، ٩٠).

روياه من طريق أبـي الأحوص، عن منصور، عن طلحة اليامي، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء بن عازب به مرفوعاً.

ـ وروى طرفه الثاني أبو داود «بلفظه» كتاب الصلاة، أبواب الوتر، باب: استحباب الترتيل بالقرآن (٢/٧٤)، (ح ١٤٦٨).

وروى طرفه الثاني النسائي «بلفظه» كتاب الافتتاح، باب: تزيين القرآن بالصوت (٢/١٧٩).

روياه من طريق جرير، عن الأعمش، عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء به مرفوعاً.

٣ ـ وعلق البخاري طرفه الثاني. كتاب التوحيد ـ ٥٢ باب: قول النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم.

صحيح البخاري بشرحه فتح الباري (١٣/٥١٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريق إبراهيم بن طهمان، عن منصور، والحكم، عن طلحة.

قال الذهبـي: إبراهيم بن طهمان لم يدرك الحكم.

قلت: قال ابن حجر في التهذيب: أورد الحاكم في المستدرك من حديثه عن الحكم ـ يعني إبراهيم ـ وتعقبه الذهبـي في مختصره بأنه لم يدركه. تهذيب التهذيب (١/١٣١).

وسكت ابن حجر على هذا، والظاهر منه الموافقة على قول الذهبـي.

كما أن الحكم لم يعد من شيوخ إبراهيم عند ترجمة إبراهيم بن طهمان كما في تهذيب الكمال (١/٥٦). =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم من طريق إبراهيم بن طهمان، عن الحكم منقطع، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه، لكن إبراهيم بن طهمان لم يرو الحديث عن الحكم فقط وإنما رواه عن الحكم، وعن منصور أيضاً كما هو ظاهر من السند ومنصور ثقة ثبت كما في التقريب (٢/٢٧٦، ٢٧٧). فعليه يكون الحديث صحيحاً متصلاً وقد رواه الحاكم من طرق كثيرة عن طلحة، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء.

ورواه أحمد من طريق عبد الرزاق ورواته ثقات كما في التقريب (١/٤٩٤)، (١/٣٧٩)، (٢/٢٧٦، ٢٧٧، ت ١٣٩٢)، (١/٣١٢، ٣١٨)، (١/٥٠٥، ت ١١٨٣).

وكذا بقية الطرق رواتها ثقات.

كتاب البيوع

١٧٢ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً «[لا يغبطن][(١)] جامع المال من غير حله . . . الحديث» .

قال: صحيح . قلت: فيه حنش[(٢)] الرحبي ضعفوه .

---

(١) في (أ) (لا تغبطن) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه .

(٢) في (أ) معلق بهامشها (حنش لقبه، واسمه حسين) .

١٧٢ ـ المستدرك (٢ / ٤ ـ ٥): حدثنا أبو زكريا العنبري، وعلي بن عيسى، وأبو بكر بن جعفر قالوا: حدثنا أبوعبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ، ثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه، عن حنش بن قيس الرحبي، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «لا يغبطن جامع المال من غير حله، ـ أو قال ـ: من غير حقه، فإنه إن تصدق لم يقبل منه، وما بقي صار زاده إلى النار» .

تخـريجـه:

١ ـ أورده المنذري في الترغيب (٢/٥٥١) ونسبه للحاكم فقط وقال: قال الحاكم: صحيح الإسناد. قال المنذري: كيف وحنش متروك .

ولم أجد من أخرجه .

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم حنش بن قيس، واسمه الحسين بن قيس الرحبي . وقد سبق بيان حاله عند حديث (٥٩) وأنه متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ .

١٧٣ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً «التاجر الصدوق الأمين مع الشهداء يوم القيامة».

قلت: فيه كلثوم وضعفه أبو حاتم.

---

١٧٣ ـ المستدرك (٢/٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا كثير بن هشام، ثنا كلثوم بن جوشن القشري، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «التاجر الصدوق الأمين المسلم مع الشهداء».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب التجارات، باب: الحث على المكاسب (٢/٧٢٤)، (ح ٢١٣٩).

٢ ـ ورواه الدارقطني «بلفظ مقارب» كتاب البيوع (٣/٦، ح ١٧).

٣ ـ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» عن الحاكم. كتاب البيوع، باب: كراهية اليمين في البيع (٥/٢٦٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه كلثوم بن جوشن القشيري الرقي.

قال الآجري عن أبي داود: منكر الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: قلت: وأعاده في الضعفاء وقال: يروي عن الثقات الملزوقات، وعن الأثبات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به بحال ـ وهو كذلك كما في كتاب المجروحين (٢/٢٣٠ ـ و).

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث. وقال الأزدي: منكر الحديث.

وقال ابن أبي خيثمة: سألت ابن معين عنه؟ فقال: ليس به بأس. ووثقه البخاري. تهذيب التهذيب (٨/٤٤٢، ٤٤٣).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/١٣٦).

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو داود: منكر الحديث (٣/١٠).
وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن حبان، وقال أبو داود منكر الحديث.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن كلثوماً مختلف في توثيقه وتجريحه، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

قال الذهبي في الميزان ـ بعد أن أورد في ترجمة كلثوم حديثنا هذا من روايته ـ لم يذكر ابن حبان له سواه، وهو حديث جيد الإسناد. صحيح المعنى. الميزان (٣/٤١٣).

وللحديث شاهد عن أبي سعيد الخدري «بنحو حديث ابن عمر».

١ ـ رواه الترمذي. كتاب البيوع (٤/٣، ٥١٥٠)، (ح ١٢٠٩). وقال: حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

٢ ـ ورواه الدارقطني. كتاب البيوع (٣/٧، ح ١٩).

٣ ـ ورواه الحاكم (٢/٦) شاهداً للحديث السابق وقال: مرسل من مراسيل الحسن.

قلت: فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

١٧٤ ـ حديث محمد بن جبير، عن أبيه أن رجلاً قال: يا رسول الله أي البلدان شر... الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه زهير وهو ذو مناكير (هذا)[1] منها وابن عقيل فيه لين.

---

(١) في (ب) (وهذا) بزيادة واو. وما أثبته من (أ)، والتلخيص.

١٧٤ ـ المستدرك (٢ / ٧): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، وإبراهيم بن عصمة العدل قالا: ثنا السري بن خزيمة، ثنا أبو حذيفة موسى بن مسعود، ثنا زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، أن رجلاً أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: يا رسول الله أي البلدان شر؟ فقال: «لا أدري». فلما أتاه جبريل ـ عليه السلام ـ قال: «يا جبريل أي البلدان شر؟» قال: لا أدري، حتى أسأل ربي، فانطلق جبريل فمكث ما شاء الله أن يمكث، ثم جاء فقال: يا محمد إنك سألتني أي البلدان شر؟، وإني قلت: لا أدري، وإني سألت ربي فقلت: أي البلدان شر؟ فقال: أسواقها.

تخريجه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٤/٨١).

٢ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٢/١٣٢)، (ح ١٥٤٦).

٣ ـ ورواه البزار «بنحوه» كشف الأستار، كتاب البيوع، باب: ما جاء في الأسواق (٢/٨١)، (ح ١٢٥٢).

رووه من طريق زهير بن محمد، عن عبد الله بن عقيل، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه مرفوعاً.

وأورده الهيثمي في المجمع (٤/٧٦) ونسبه لأحمد، وأبي يعلى، والطبراني في الكبير. قال: ورجال أحمد، وأبي يعلى، والبزار رجال الصحيح خلا عبد الله بن محمد بن عقيل وهو حسن الحديث وفيه كلام.

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه زهير بن محمد، وعبد الله بن محمد بن عقيل.

أولاً: عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني وأمه زينب الصغرى بنت علي.

ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة وقال: كان منكر الحديث لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم. وقال يعقوب: ابن عقيل صدوق وفي حديثه ضعف شديد جداً. وقال أحمد: منكر الحديث. وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وقال مرة: ضعيف الحديث. وقال ابن المديني: كان ضعيفاً. وقال العجلي: مدني تابعي جائز الحديث. وقال الترمذي: صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه وسمعت محمد بن أسماعيل يقول: أحمد، وإسحاق، والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل. قال محمد بن أسماعيل: وهو مقارب الحديث. وقال العقيلي: كان فاضلاً خيراً موصوفاً بالعبادة وكان في حفظه شيء. تهذيب التهذيب (١٣/٦، ١٤، ١٥).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بآخره (٤٤٧/١، ٤٤٨).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: وعدة: لين الحديث (١٢٦/٢، ١٢٧).

ثانياً: زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخرساني المروزي الخرقي من أهل قرية من قرى مرو.

قال أحمد: ثقة، وقال مرة: لا بأس به، وقال مرة: مستقيم الحديث، وقال البخاري: ما روي عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح، وقال الأثرم عن أحمد في رواية الشاميين عن زهير: يروون =

. . . .

= عنه مناكير: قم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة. وقال ابن معين: ثقة.

وقال مرة: صالح لا بأس به. وقال مرة: ضعيف. وقال العجلي: جائز الحديث. وقال عثمان الدارمي وصالح بن محمد: ثقة صدوق، زاد عثمان، وله أغاليط كثيرة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويخالف. وقال الساجي: صدوق منكر الحديث. وقال العجلي: لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجبني. تهذيب التهذيب (٣/٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠).

وقال ابن حجر في التقريب: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها.

قال البخاري عن أحمد: كان زهير الذي يروي عنه الشاميون آخر. وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه (١/٢٦٤).

وقال الذهبي في الكاشف: ثقة يغرب ويأتي بما ينكر (١/٣٢٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الله بن محمد بن عقيل ضعيف، وأما زهير بن محمد فإنه ذو مناكير في رواية الشاميين عنه، أما غيرهم فروايته مستقيمة كما تبين من أقوال العلماء، وفي هذا الحديث روى عنه موسى بن مسعود وهو بصري كما في التهذيب (١٠/٣٧٠).

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، والحمل فيه على عبد الله بن محمد بن عقيل ــ والله أعلم ــ.

١٧٥ ـ حديث عمر مرفوعاً «المحتكر ملعون».

قلت: فيه علي بن سالم بن ثوبان وهو ضعيف[١].

---

(١) في التلخيص زيادة على هذا قال: «وهذا رواه ابن ماجه».

١٧٥ ـ المستدرك (٢/١١): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا عبد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن علي بن سالم بن ثوبان، حدثني علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمر قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «المحتكر ملعون».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظه» (ل ٦٥٥) وقال: علي بن سالم يعرف بهذا الحديث ولا أعلم له غيره.

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظه» مع زيادة قوله: «الجالب مرزوق» في أوله. كتاب التجارات ـ ٦ باب: الحكرة والجلب (٢/٧٢٨)، (ح ٢١٥٣).

٣ ـ ورواه الدارمي «بلفظه» مع الزيادة التي عند ابن ماجه. كتاب البيوع، باب: في النهي عن الاحتكار (٢/٢٤٩).

٤ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» مع الزيادة التي عند ابن ماجه. كتاب البيوع، باب: ما جاء في الاحتكار (٦/٣٠).

رووه من طريق علي بن سالم، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب به مرفوعاً.

وقال البيهقي: تفرد به علي بن سالم، عن علي بن جدعان. قال البخاري: لا يتابـع على حديثه.

٥ ـ وأورده الحافظ في التلخيص ونسبه لإسحاق. والعقيلي قال: رووه بسند ضعيف (٣/١٣)، (ح ١١٥٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه علي بن سالم بن ثوبان.

قال البخاري: لا يتابع على حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال =

. . . .

= ابن عدي: بهذا يعرف ولا أعلم له غيره ـ يقصد حديث الاحتكار هذا ـ وقال العقيلي: لا يتابعه أحد بهذا اللفظ. تهذيب التهذيب (٧/٣٢٥).
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٣٧).
وقال المنذري في الترغيب ـ بعدما أورد الحديث ـ: لا أعلم لعلي بن سالم غير هذا الحديث وهو في عداد المجهولين (٢/٥٨٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن علي بن سالم ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر بذلك.
فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.
لكنَّ للحديث شاهداً من حديث معمر بن عبد الله قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا يحتكر إلا خاطىء» رواه مسلم. كتاب البيوع، المساقاة، باب: تحريم الاحتكار في الأقوات (٣/١٢٢٧، ١٢٢٨)، (ح ١٢٩، ١٣٠).
وله شاهد آخر عن عمر بن الخطاب مرفوعاً «من احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله بالجذام، والإفلاس».
رواه ابن ماجه. كتاب التجارات ـ ٦ باب: الحكرة والجلب (٢/٧٢٨)، (ح ٢١٥٥).
وقال السيوطي في اللآلىء المصنوعة (٢/١٤٨): رواته ثقات، وتبعه الكناني في تنزيه الشريعة (٢/١٩٣).
فعلى هذا يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره.

١٧٦ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برأ من الله وبرأ الله منه...» إلخ.

قلت: فيه عمر بن الحصين تركوه، وأصبغ بن زيد الجهني وفيه لين.

---

١٧٦ ـ المستدرك (٢/١١ ـ ١٢): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ عمرو بن الحصين العقيلي. حدثنا أصبغ بن زيد الجهني، عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة الحضرمي، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من احتكر طعاماً أربعين ليلة، فقد برأ من الله، وبرأ الله منه، وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً، فقد برئت منهم ذمة الله».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» (٢/٣٣).

٢ ـ ورواه البزار «بنحوه» كشف الأستار. كتاب البيوع، باب الاحتكار (٢/١٠٦)، (ح ١٣١١) وقال البزار: لا نعلمه عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا من هذا الوجه.

٣ ـ ورواه أبو نعيم في الحلية «بنحوه» (٦/١٠١).

٤ ـ وروى ابن الجوزي في الموضوعات طرفه الأول «بلفظه» (١/٢٤٢)، وقال: فيه أصبغ بن زيد. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

رووه من طريق يزيد بن هارون أنبأنا أصبغ بن زيد. حدثنا أبو بشر. عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن ابن عمر به مرفوعاً.

٥ ـ وأورده الهيثمي في المجمع (٤/١٠٠) ونسبه لأبي يعلى، والطبراني في الأوسط وقال: فيه أبو بشر الأملوكي ضعفه ابن معين.

وأورده السيوطي في اللآلىء المصنوعة (٢/١٤٧). وكذا الكناني في تنزيه الشريعة (٢/١٩٣). =

. . . .

= ونقلاً عن الحافظين العراقي، وابن حجر، التعقب على ابن الجوزي، بأن في كونه موضوعاً نظر. وأن أكثر العلماء على توثيق أصبغ.

٦ ـ وأورده المنذري في الترغيب ونسبه لأبي يعلى، والبزار، والحاكم، وأحمد.

وقال: في هذا المتن غرابة وبعض أسانيده جيد (٢/٥٨٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ثلاث علل. وأما عند غيره فعلتان:

أولاً: إن في سند الحاكم عمرو بن الحصين العقيلي ـ وهذا عند الحاكم فقط.

قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي وقال: تركت الرواية عنه ولم يحدثنا بحديثه. وقال: هو ذاهب الحديث، وليس بشيء. وقال ابن عدي: حدث عن غير ثقات بغير ما حديث منكر وهو مظلم الحديث. وقال الأزدي: ضعيف جداً يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: متروك. تهذيب التهذيب (٨/٢١).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (٢/٦٨).

لكنَّ عمراً هذا لم يتفرد بالحديث بل تابعه يزيد بن هارون عند أحمد وغيره وهو ثقة متقن عابد كما في التقريب (٢/٣٧٢).

ثانياً: في سند الحديث أصبغ بن زيد الجهني. وهذا عند الحاكم وعند غيره.

قال أحمد: ليس به بأس ما أحسن رواية يزيد عنه. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: شيخ. وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث. وقال ابن حبان: كان يخطىء كثيراً لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الدارقطني: تكلموا فيه وهو عندي ثقة. وقال الآجري. عن أبي داود: ثقة. تهذيب التهذيب (١/٣٦١). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يغرب (١/٨١).

ثالثاً: إن الحاكم روى الحديث من طريق أصبغ بن زيد، عن أبي الزاهرية وكذا نقله عنه الذهبي في التلخيص، وأما غيره فذكر أبا بشر بينهما. فإما أن يكون في سند الحاكم سقط، أو يكون السند منقطعاً، لأن أصبغ بن زيد لم يعد من الرواة عن أبي الزاهرية كما في تهذيب الكمال (١/٢٣٨) عند ترجمة أبي الزاهرية. كما لم يعد أبو الزاهرية من شيوخ أصبغ كما في تهذيب الكمال عند ترجمة أصبغ (١/١١٨). وأما من ناحية الإدراك وعدمه بالوفاة فلم يتبين لي.

ومما يؤيد أن في سند الحاكم المطبوع عندي سقطاً أن الزيلعي عندما أورد الحديث قال: رواه أحمد... والحاكم... كلهم من حديث أصبغ بن زيد. حدثنا أبو بشر، عن أبي الزاهرية (٤/٢٦٢). فعد الزيلعي أبا بشر من رواة الحديث عندهم ومنهم الحاكم. حيث قال: (كلهم).

وكذا الألباني عند تخريجه للحديث في كتابه غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ١٩٤) وقد أعل بعض العلماء الحديث بأبي بشر هذا.

قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: حديث منكر، وأبو بشر لا أعرفه (١/٣٩٢).

وقال الهيثمي في المجمع: فيه أبو بشر الأملوكي ضعفه ابن معين. وقد سبق ذكر هذا في التخريج. وقال الألباني في تخريجه للكتاب السابق ذكره: وهو علة الحديث ــ يعني أبا بشر ــ ولقد أبعد النجعة كل من أعل الحديث بغيره. فالذي يظهر أن في سند الحاكم المطبوع سقطاً.

وأبو بشر هذا قال عنه ابن حجر في التقريب: أبو بشر صاحب أبي الزاهرية ضعيف (٢/٣٩٥ / ١٨).

وقال الذهبي في الميزان: أبو بشر عن أبي الزاهرية، وعنه أصبغ بن زيد. قال يحيى بن معين: لا شيء (٤/٤٩٥). =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

قلت: مما سبق يتبين أن عمرو بن الحصين متروك، وأن أصبغ بن زيد، الظاهر أنه صدوق، كما أن في سند الحاكم إما سقطاً أو انقطاعاً كما سبق. فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم ضعيفاً جداً والحمل فيه على عمرو بن الحصين، لكنَّ عمراً لم ينفرد بالحديث بل تابعه يزيد بن هارون وهو ثقة كما سبق بيانه، إلا أن في أسنادهم أبا بشر وهو ضعيف. فعلى ذلك يكون الحديث بإسناد غير الحاكم ضعيفاً فقط.

قال الألباني في غاية المرام: نقل العراقي عن ابن عدي أنه قال: (ليس بمحفوظ من حديث ابن عمر).

وقال الألباني معلقاً على قولهم: وهذا هو الصواب أن الحديث ضعيف منكر غير محفوظ ليس بجيد ولا موضوع (ص ١٩٥).

لكن للحديث شواهد. فأما طرفه الأول فقد مضت شواهده عند الحديث السابق. وأما طرفه الثاني فله شواهد منها حديث أنس قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع».

١ ــ رواه الطبراني في الكبير (١/٢٣٢)، (ح ٧٥١).

٢ ــ وأورده الهيثمي في المجمع (٨/١٦٧) وقال: رواه الطبراني، والبزار وإسناد البزار حسن.

ــ وكذا أورده المنذري في الترغيب (٣/٣٥٨) وقال: رواه الطبراني، والبزار وإسناده حسن.

وقال السيوطي في الجامع الصغير: رواه الطبراني والبزار وإسناده حسن (٢/٤٧٨) وكذا ذكره المناوي في الترغيب وأقر السيوطي والمنذري على تحسينه (٥/٤٠٧) وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً «ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع». =

. . . .

= أورده الهيثمي في المجمع (١٦٧/٨) وقال: رواه الطبراني والبزار ورجاله ثقات.

وأورده السيوطي عن ابن عباس (٤٥٢/٢) ونسبه للبخاري في الأدب، والطبراني والبيهقي، والحاكم وقال: صحيح.

رواه البخاري في الأدب، باب: لا يشبع وجاره جائع (ص ١٩، ٢٠).

وأورده المنذري في الترغيب وقال: رواه الطبراني وأبو يعلى ورواته ثقات (٣٥٨/٣).

وأورده المناوي في الفيض ثم ذكر قول الهيثمي، والمنذري (٣٦٠/٥).

فعليه يكون الحديث صحيحاً لغيره، لكنه بإسناد الحاكم لا ينجبر لأنه شديد الضعف. والله أعلم.

١٧٧ ـ حديث أبـي هريرة في الاحتكار مرفوعاً.

[قلت][١]: فيه إبراهيم بن إسحاق كان يسرق الحديث.

---

(١) قوله قلت: ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص وذلك لتوضيح أن هذا من تعقب الذهبـي وليس لابن الملقن.

١٧٧ ـ المستدرك (٢/١٢): أخبرنا محمد بن صالح بن هانىء. حدثنا إبراهيم بن إسحاق العسيلي. حدثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي. حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبـي سلمة، عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من احتكر يريد أن يتغالى بها على المسلمين، فهو خاطىء، وقد برئت منه ذمة الله».

تخـريجـه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب البيوع، باب ما جاء في الاحتكار (٦/٣٠) عن الحاكم.

٢ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (٢/٣٥١).

من طريق شريح. حدثنا أبو معشر، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبـي سلمة عن أبـي هريرة به مرفوعاً.

ـ وأورده المنذري في الترغيب (٢/٥٨٥) ونسبه للحاكم فقط وقال: إبراهيم بن إسحاق فيه مقال.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عيسى بن محمد بن سلمة بن حنظلة العسيلي.

قال ابن حبان: كان يقلب الأخبار، ويسرق الحديث، فعمد إلى حديث تفرد به رجل واحد لم يره فجاء به عن شيخ آخر. وقد ذكر عدداً من الأحاديث وبين وهمه فيها.

. . . .

= وقال أيضاً: الاحتياط في أمره الاحتجاج بما وافق الثقات من الأخبار، وترك ما انفرد به من الآثار. المجروحين (١/١١٩، ١٢٠).

وذكره الذهبي في الميزان (١/١٨، ١٩) وقال: كان يسرق الحديث ثم ذكر قول ابن حبان ووافقه الحافظ ابن حجر في اللسان (١/٣٠، ٣١) وزاد: أن الحاكم ذكره في تاريخ نيسابور وذكر حديثه عن لوين ومن أنكر عليه، وذكر أن ابن الأخرم حدث عنه في صحيحه المستخرج ثم قال الحاكم: أنا أتعجب من شيخنا كيف حدث عن هذا الشيخ في الصحيح وليس في كتابه من أشباهه من المجهولين أحد، وكتابه الصحيح نظيف بمرة.

قلت: فالظاهر أن إبراهيم يسرق الحديث كما قال الذهبي. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر عند أحمد قال الهيثمي في المجمع: فيه أبو معشر وهو ضعيف وقد وثق (٤/١٠٠، ١٠١).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: قال ابن نمير: كان لا يحفظ الأسانيد، وقال النسائي، والدارقطني: ضعيف (ص ٣١٦)، (ت ٤٣٥٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٢٩٨).

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً، وأما بسند أحمد فهو ضعيف فقط، إلا أن طريق الحاكم شديد الضعف غير قابل للانجبار.

لكن للحديث شواهد في النهي والتشديد عن الاحتكار وقد سبق القول عنها في الأحاديث السابقة ــ والله أعلم ــ.

١٧٨ ـ حديث عائشة مرفوعاً.

[قلت][(١)]: فيه عبد العزيز بن يحيى وليس بثقة.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص فهو من تعقب الذهبي.

١٧٨ ـ المستدرك (١٢/٢): أخبرنا عبد العزيز بن عبد العزيز الدباس بمكة، ثنا محمد بن علي بن زيد الصائع، ثنا عبد العزيز بن يحيى، حدثنا سليمان بن بلال، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة، أن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «ليس بالمؤمن الذي يبيت وجاره جائع إلى جنبه».

تخـريجـه:

لم أجد من أخرجه عن عائشة، وقد أورده المنذري عن ابن عباس «بنحوه» وقال: رواه الطبراني وأبو يعلى ورواته ثقات، ورواه الحاكم من حديث عائشة ثم ذكر لفظ حديث عائشة (٣٥٨/٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد العزيز بن يحيى المدني نزيل نيسابور، ويحيى هو ابن سليمان بن عبد العزيز.

قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي ثم تركه وقال: لا أحدث عنه، ضعيف. وقال أبو زرعة: ليس بثقة، وذكرته لإبراهيم بن المنذر فكذبه، وذكرته لأبي مصعب فقلت: يحدث عن سليمان بن بلال فقال: كذاب، أنا أكبر منه وما أدركته، وقال العقيلي: يحدث عن الثقات بالبواطيل، ويدعي من الحديث ما لا يعرف به غيره من المتقدمين عن مالك وغيره، وقال ابن عدي: ضعيف جداً وهو يسرق الحديث. تهذيب التهذيب (٣٦٣/٦).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك، كذبه إبراهيم بن المنذر (٥٢٣/١).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: قال إبراهيم بن المنذر: كذاب. وقال =

. . . .

= أبو حاتم: ضعيف، وقال الحاكم: يتهم في مالك وهو صدوق (ص١٩٦)، (ت ٢٥٧٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الظاهر من حال عبد العزيز أنه متروك.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

لكن للحديث شواهد قد مضى ذكرها عند حديث رقم (١٧٦) وبعضها رواتها ثقات. فعليه يكون الحديث صحيحاً. إلا أنه بسند الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار. ـ والله أعلم ـ.

١٧٩ ـ ١٨٠ ـ حدثنا اليسع بن المغيرة، ومعقل بن يسار في ذلك(١). فالأول خبر منكر، وإسناده مظلم، والثاني فيه زيد أبو المعلي ولا أعرفه(٢).

قال الحاكم ما محصله: هذه الستة الأحاديث أخرجتها هنا لما الناس فيه من الضيق وليس من شرط الكتاب.

---

(١) إشارته هنا تفيد أنه قد ذكر الحديث، ولكنه لم يذكره.

(٢) قوله: (حدثنا ابن المغيرة، ومعقل بن يسار. . .إلخ) يلاحظ فيه أن ابن الملقن اختصر هنا كلام الذهبي وتصرف فيه وجمع بين الحديثين مع أنهما مختلفين في الألفاظ. وإلا فالذهبي أورد كل حديث على انفراد كما أوردهما الحاكم هكذا فقال: عن عبد الرحمن بن أبي بكر بن المغيرة، عن عمه اليسع بن المغيرة قال: مر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ برجل في السوق . . . الحديث. ثم تعقب الذهبي فيه الحاكم فقال: قلت: خبر منكر وإسناد مظلم، ثم أورد حديث معقل بن يسار فقال: عن معقل بن يسار سمع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من دخل في شيء من أسعار المسلمين. . .» الحديث. ثم تعقب الذهبي الحاكم فقال: قلت: لا أعرف زيداً، ثم قال: فتأمل هذه الستة الأحاديث خرجها هنا لما الناس فيه من الضيق وليست من شرط الكتاب (١٢/٢، ١٣).
قلت: سأذكر نص كل حديث على انفراد مع تخريجه وتحقيقه وسأضع لكل حديث رقماً خاصاً به متسلسلاً مع الأحاديث السابقة، واللاحقة.

١٧٩ ـ **نص حديث اليسع بن المغيرة، المستدرك** (٢ / ١٢): أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد، ثنا جدي، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني محمد بن طلحة، عن عبد الرحمن بن طلحة، عن عبد الرحمن بن أبي بكر بن المغيرة، عن عمه اليسع بن المغيرة قال: مر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ برجل بالسوق يبيع طعاماً بسعر هو أرخص من سعر السوق فقال: «تبيع في سوقنا بسعر هو أرخص من سعرنا؟» قال: نعم. =

. . . .

= قال: «صبراً واحتساباً؟» قال: نعم. قال: «أبشر فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله، والمحتكر في سوقنا كالملحد في سبيل الله».

تخـــريجـــه:

١ ـ أورد السيوطي في الجامع الكبير طرفه الأخير وهو قوله: «أبشرْ فإن الجالب... الحديث ونسبه للحاكم فقط. (١/٥).

وأورده صاحب الكنز باللفظ الذي أورده به السيوطي ونسبه للزبير بن بكار في أخبار المدينة والحاكم عن اليسع بن المغيرة(٤/٩٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث سكت عنه الحاكم وقال الذهبي: قلت: خبر منكر وإسناد مظلم ولم يبين العلة التي لأجلها تعقب الحاكم.

قلت: رجال الإسناد هم:

١ ـ اليسع بن المغيرة المخزومي المكي.

قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (١١/٣٧٨).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (٢/٣٧٤).

وقال الذهبي في الميزان: صدوق وقال أبو حاتم: ليس بالقوي (٤/٤٤٦).

كما أن المزي في تهذيب الكمال ذكر أنه روي عن عطاء بن أبي رباح، وابن سيرين (٣/١٥٤٧، ١٥٤٨). فهو من أتباع التابعين.

٢ ـ عبد الرحمن بن أبي بكر بن المغيرة، عن عمه اليسع بن المغيرة. لم أجد من ترجمه.

٣ ـ وعبد الرحمن بن طلحة الذي روى عن عبد الرحمن بن أبي بكر بن المغيرة أيضاً لم أجد من ترجمه. كما أن المزي عند ترجمة شيخه محمد بن طلحة لم يذكر عبد الرحمن هذا من الرواة عنه. تهذيب الكمال (٣/١٢١٤).

٤ ـ محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله التيمي. =

. . . .

=

قال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء (٢/١٧٣).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: محله الصدق ولا يحتج به (٣/٥٦).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن حبان (ص ٣٤٢).

٥ ــ إسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله بن أبي إدريس المدني.

قال ابن حجر في التقريب: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه (١/٧١).

وقال الذهبي في الكاشف: مغفل محله الصدق وضعفه النسائي (١/١٢٥).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أحمد: لا بأس به. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال النسائي: ضعيف (ص ٣٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الظاهر أن كلام الذهبي وموافقة ابن الملقن له ــ على أن الخبر منكر، والإسناد مظلم ــ في محله ــ والله تعالى أعلم ــ.

١٨٠ ــ **نص حديث معقل بن يسار، المستدرك** (٢ / ١٢): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن يونس، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا زيد أبو المعلى، وحدثنا أبو بكر قال: وأنبأ الحسين بن محمد بن زياد، ثنا عمرو بن علي، ثنا المعتمر بن سليمان قال: سمعت زيد أبا المعلى، يحدث عن الحسن عن معقل بن يسار قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلي عليهم، كان حقاً على الله أن يقذفه في معظم جهنم رأسه أسفله».

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه الإمام أحمد «بنحوه» مطولاً (٥/٢٧).

٢ ــ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٢٠/٢٠٩، ٢١٠)، (ح ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١).

=

. . . .

= ٣ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب البيوع، باب: ما جاء في الاحتكار (٦/٣٠).

رووه من طريق زيد بن مرة أبو المعلى، عن الحسن، عن معقل بن يسار وهذا طريق الحاكم.

٤ ـ وأورده الهيثمي في المجمع (٤/١٠١) ونسبه لأحمد، والطبراني في الكبير، والأوسط. وقال: فيه زيد بن مرة أبو المعلى، ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله رجال الصحيح.

ـ وأورده المنذري في الترغيب (٢/٥٨٤، ٥٨٥)، وقال: من زيد بن مرة فرواته كلهم ثقات معروفون غيره فإني لا أعرفه، ولم أقف له على ترجمة.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه زيد بن مرة أبو المعلى. ولم أعرفه، وقد سبق قول الهيثمي، والمنذري من عدم معرفتهما له. كما أيدهما على ذلك الألباني في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ١٩٥). وقال: ضعيف.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن زيد بن مرة مجهول. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً وقد ضعفه الألباني كما سبق ـ والله أعلم ـ.

١٨١ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً «أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته».

قال: صحيح. قلت: فيه حسين بن عبد الله وهو متروك.

---

١٨١ ـ المستدرك (٢ / ١٩): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، وأبو جعفر محمد بن صالح بن هانىء قالا: ثنا السري بن خزيمة، ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني ثنا شريك، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أيما امرأة ولدت من سيدها، فهي حرة بعد موتها».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب العتق ـ ٢ باب: أمهات الأولاد (٢/٨٤١)، (ح ٢٥١٥).

٢ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (١/٣٠٣، ٣١٧، ٣٢٠).

٣ ـ ورواه الدارمي «بنحوه» كتاب البيع، باب: في أمهات الأولاد (٢/٢٥٧).

٤ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب عتق أمهات الأولاد، باب: الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له (١٠/٣٤٦).

رووه من طريق شريك، عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن عكرمة، عن ابن عباس به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي أبو عبد الله المدني.

قال أحمد: له أشياء منكرة، وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ليس به بأس يكتب حديثه. وقال البخاري: قال علي: تركت حديثه، وتركه أحمد أيضاً. وقال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال النسائي: متروك، وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه ولا يحتج =

. . . .

= به. وقال الجوزجاني: لا يشتغل بحديثه. وقال العقيلي: لا يتابع عليه.
تهذيب التهذيب (٢/٣٤١، ٣٤٢).
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/١٧٦).
وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (١/٢٣١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحسين بن عبد الله، الظاهر أنه ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر بذلك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

١٨٢ ـ حديث عائشة مرفوعاً «ما من عبد كانت له نية في أداء دينه إلا كان له من الله عون».

قال: صحيح. رواه محمد بن عبد الرحمن [بن مجبر، عن عبد الرحمن][1] بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة. [قلت: ابن مجبر][2] وهاه أبو زرعة [و][3] قال النسائي: متروك، لكن وثقه أحمد.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) (ابن محمد) وليس فيه قلت. وفي (ب) بياض قدر كلمة وما أثبته من التلخيص، فليس في السند من اسمه (ابن محمد) كما ذكر في نسخة (أ).

(٣) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص.

١٨٢ ـ المستدرك (٢ / ٢٢): أخبرني أبو النضر محمد بن محمد الفقيه، ثنا محمد بن غالب بن حرب الضبي، وصالح بن محمد بن حبيب الحافظ قالا: ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا محمد بن عبد الرحمن بن مجبر، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أنها كانت تدان، فقيل لها مالك والدين، وليس عندك قضاء؟ فقالت: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ما من عبد كانت له نية في أداء دينه إلا كان له من الله عون، فأنا ألتمس ذلك العون».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» (٦/٧٢).

٢ ـ ورواه الحاكم «بلفظه» (٢/٢٢).

روياه من طريق القاسم بن الفضل الحداني، سمعت محمد بن علي يقول: كانت عائشة تدان، به مرفوعاً.

٣ ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه لأحمد، والطبراني قال: ورجال أحمد رجال الصحيح، إلا أن محمد بن علي بن الحسين لم يسمع من عائشة، وإسناد الطبراني متصل، إلا أن فيه سعيد بن الصلت، عن هشام بن عروة، =

. . . .

= ولم أجد إلا واحداً يروي عن الصحابة فليس به ـ والله أعلم ـ (٤/١٣٢، ١٣٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم المتعقب فيه، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن المجبر العدوي العمري.

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه، وقال النسائي، وجماعة: متروك، وقال ابن حبان: ينفرد بالمعضلات عن الثقات ويأتي بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير لا يحتج به. وقال الفلاس: ضعيف. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أبو داود: تُرك حديثه.

الميزان (٣/٦٢١)، لسان الميزان (٥/٢٤٥، ٢٤٦)، تعجيل المنفعة (ص ٣٦٩).

ولم يذكر أحد أن أحمد وثقه إلا الذهبي في كتاب الضعفاء (ص ٢٨٠). (ت ٣٨٣٦) ـ فالله أعلم ـ.

قلت: فالذي يظهر أنه متروك الحديث فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثاني:** وللحديث طريق آخر عند أحمد، والحاكم وقد سكت عنه الحاكم وكذا الذهبي إلا أن الهيثمي في المجمع قال: محمد بن علي بن الحسين لم يسمع من عائشة. وقال ابن أبي حاتم في المراسيل عن أحمد: لم يسمع علي بن الحسين من عائشة (ص ١٨٥)، (ت ٣٤٠).

فعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه.

● **الطريق الثالث:** كما أن للحديث طريقاً ثالثاً أيضاً عند الطبراني في الأوسط كما ذكره الهيثمي، لكن أعله بسعيد بن الصلت عن هشام بأنه لم يعرفه ـ قلت: وقد بحثت عنه فلم أعرفه ـ فالله أعلم ـ. =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم الأول ضعيف جداً، وأما بإسناد الحاكم الثاني وأحمد فهو ضعيف فقط، وكذا بإسناد الطبراني لجهالة سعيد بن الصلت.

كما أن للحديث شواهد منها.

١ ــ حديث ميمونة وهو موقوف عليها. وهو بنحو حديث عائشة.

رواه الحاكم وسكت عنه هو والذهبي (٢٢/٢).

٢ ــ حديث عبد الله بن جعفر قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إن الله مع الدائن حتى يقضي دينه ما لم يكن فيما يكرهه الله».

رواه الحاكم وقال: صحيح ووافقه الذهبي (٢٣/٢).

فمما تقدم يتبين أن الحديث بمجموع الطريقين والشاهدين يكون صحيحاً لغيره لكنه بطريق الحاكم الأول شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

١٨٣ ـ حديث أبـي أمامة مرفوعاً «من تداين بدين وفي نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه . . . الحديث» .

استشهد به . قلت : فيه بشر بن نمير وهو متروك .

---

١٨٣ ـ المستدرك (١ / ٢٣) : أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو المثنى، ثنا محمد بن المنهال، ثنا يـزيد بن زريـع، حـدثنا بشـر بن نمير، عن القـاسم، عن أبـي أمامة قال : قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «من تداين بدين وفي نفسه وفاؤه، ثم مات، تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء، ومن تداين بدين وليس في نفسه وفاؤه ثم مات اقتص الله لغريمه منه يوم القيامة» .

تخـريجـه:

١ ـ رواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٢٨٦/٨)، (ح ٧٩٣٧) .

رواه من طريق يزيد بن زريـع، عن بشر بن نمير، عن القاسم، عن أبـي أمامة به مرفوعاً .

وأورده المنذري في الترغيب (٥٩٧/٢) ونسبه للحاكم والطبراني قال : وفيه بشر بن نمير متروك .

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والطبراني بشر بن نمير القشيري .

قيل ليحيى القطان : لقيت بشر بن نمير؟ قال : نعم، وتركته، وقال أحمد : ترك الناس حديثه . وقال مرة : يحيى بن العلاء كذاب يضـع الحديث وبشر أسوأ حالاً منه . وقال ابن معين، والنسائي : ليس بثقة . وقال أبو حاتم : منكر الحديث . وقال علي بن الجنيد : متروك .

تهذيب التهذيب (١/ ٤٦٠، ٤٦١) .

وقال ابن حجر في التقريب : متروك متهم (١٠٢/١) . =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

قلت: مما سبق يتبين من أقوال العلماء أن بشر بن نمير متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً، إلا أن للحديث شواهد.

منها حديث الأصل، الذي ذكر الحاكم هذا الحديث شاهداً له وهو حديث عبد الله بن جعفر. وشاهد عن ميمونة ذكرتها عند حديث رقم (١٨٢).

فعليه يكون الحديث صحيحاً، لكنه بطريق الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

١٨٤ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً «الدين راية الله في أرضه، فإذا أراد أن يذل عبداً وضعه في عنقه».

قال: على شرط مسلم. قلت: فيه بشر بن [عبيد الدارسي][1] وهو واه.

---

(١) في (أ)، (ب) (عبيد الله) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. والميزان (١/٣٢٠)، وكذا اللسان (٢/٢٦).

١٨٤ ـ المستدرك (٢ / ٢٤): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن غالب، ثنا بشر بن عبيد الدارسي، حدثنا حماد بن سلمة، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الدين راية الله في الأرض، فإذا أراد أن يذل عبداً وضعه في عنقه».

تخـريجـه:

١ ـ أورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/٤٨٦) ونسبه للحاكم، وأبي بكر الشافعي في الفوائد المنتقاة (١٣/٩٣/٢) وقال: موضوع.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير (١/٦٦١) ونسبه للحاكم ورمز له بالصحة، لكن قال المناوي في الفيض: قال الحاكم: على شرط مسلم. وتعقبه الذهبي بقوله: بشر واه ـ قال المناوي: فالصحة من أين؟ (٣/٥٥٦).

وقال الألباني في ضعيف الجامع أيضاً: موضوع (٣/١٦٤).

وأورده المنذري في الترغيب (٢/٥٩٦). وقال: رواه الحاكم وقال: على شرط مسلم. قال المنذري: بل فيه بشر واه.

دراسة الاسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم بشر بن عبيد الدارسي أبو علي.

كذبه الأزدي. وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة بَيِّنُ الضعف جداً. =

. . . .

=وقد أورد له الذهبي في الميزان عدة أحاديث وقال: هذه غير صحيحة فالله المستعان. وأورد له حديثاً عن أبي هريرة وقال: هذا موضوع، وذكره ابن حبان في الثقات.

الميزان (١/٣٢٠)، اللسان (٢/٢٦).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعيف عندهم (ص ٣٢)، (ت ٥٩٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من أقوال العلماء أن بشراً ضعيف جداً كما قال ابن عدي وعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

١٨٥ ــ حديث ابن عباس قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لأصحاب الكيل، والوزن: «[إنكم قد وليتم][(١)] أمراً فيه هلكت الأمم السالفة».

قال: صحيح. قلت: فيه حسين بن قيس ضعفوه.

---

(١) في (أ)، (ب) (لقد وليتم) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا عند الترمذي، والطبراني كما سيأتي في التخريج.

١٨٥ ــ المستدرك (٢/٣١): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عون، أنبأ خالد بن عبد الله، عن حسين بن قيس، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لأصحاب الكيل والوزن: «إنكم قد وليتم أمراً فيه هلكة الأمة السالفة».

تخــريجــه:

١ ــ رواه الطبراني «بلفظه» (١١/٢١٤)، (ح ١١٥٣٥).

٢ ــ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب البيوع ــ ٩ باب: ما جاء في المكيال والميزان (٣/٥٢١)، (ح ١٢١٧).

وقال: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حسين بن قيس، وحسين يضعف في الحديث وقد روي هذا بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفاً.

٣ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب البيوع، باب: ترك التطفيف في الكيل (٦/٣٢).

وقال: أسنده أبو علي حنش، ووقفه غيره من وجه آخر عن ابن عباس.

رووه كلهم من طريق حسين بن قيس، عن عكرمة، عن ابن عباس به مرفوعاً.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه الحسين بن قيس الرحبي أبو علي الواسطي، ولقبه حنش وقد سبق بيان حاله عند حديث (٥٩) وأنه متروك.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً، لكن الحديث روي موقوفاً على ابن عباس رواه البيهقي وقال الترمذي: قد روي بإسناد صحيح عن ابن عباس.

١٨٦ ـ حديث عائشة أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ابتاع من أعرابي جزوراً [بتمر][(١)]. . . الحديث.

قال: على شرط مسلم. قلت: فيه يحيى بن سلاّم وهو ضعيف، ولم يخرج له أحد.

---

(١) في (أ)، (ب) (ثمره) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وعليه يستقيم المعنى.

١٨٦ ـ المستدرك (٢/٣٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا يحيى بن سلاّم، حدثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ابتاع من أعرابي جزوراً بتمر، وكان يرى أن التمر عنده، فإذا بعضه عنده، وبعضه ليس عنده، فقال: «هل لك أن تأخذ بعض تمرك، وبعضه إلى الجذاذ» فأبى، فاستسلف له النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ تمره، فدفعه إليه.

تخـريجـه:
ذكره ابن حجر في المطالب العالية (١/٤١٥) عن هشام بن عروة مرسلاً وعزاه لإسحاق في مسنده.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عند الحاكم يحيى بن سلام البصري.
ضعفه الدارقطني. وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال أبو زرعة: لا بأس به ربما وهم.
وقال أبو حاتم: كان شيخاً بصرياً، وهو صدوق. وقال أبو العرب في طبقات القراء: كان مفسراً وكان له قدرة، ومصنفات كثيرة في فنون العلم وكان من الحفاظ ومن خيار خلق الله. الميزان (٤/٣٨٠، ٣٨١)، اللسان (٦/٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١). =

. . . .

= وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعفه ابن عدي (ص ٣٣٧)، (ت ٤٦٣٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من أقوال العلماء أن يحيى بن سلام، الظاهر أنه صدوق كما قال أبو حاتم، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. أما قول الذهبي: لم يخرج له أحد، فهو في مكانه حيث إن الحافظ ابن حجر لم يشر إلى أن أحداً روى له من أصحاب الكتب الستة كما في اللسان، وكذا الذهبي في الميزان.

١٨٧ ـ حديث عبد الله بن سلام أن زيد بن[سعنة][(١)] كان من أحبار اليهود أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يتقاضاه. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: مرسل.

---

(١) في (أ) (شعبة) وفي (ب) (سعنة) بدون نقط وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٨٧ ـ المستدرك (٣٢/٢): أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن فراس الفقيه بمكة، ثنا بكر بن سهل الدمياطي، ثنا عبد الله بن يوسف التنيسي، ثنا عبد الله بن سالم، ثنا محمد بن حمزة بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه، عن جده أن زيد بن سعنة كان من أحبار اليهود أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يتقاضاه، فجبذ ثوبه عن منكبه الأيمن ثم قال: إنكم يا بني عبد المطلب أصحاب مطل، وإني بكم لعارف. قال: فانتهره عمر. فقال له رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا عمر أنا وهو كنا إلى غير هذا منك أحوج، أن تأمرني بحسن القضاء، وتأمره بحسن التقاضي، انطلق يا عمر أوفه حقه، أما أنه قد بقي من أجله ثلاث، فزده ثلاثين صاعاً لتزويرك عليه».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أبو نعيم في دلائل النبوة «بنحوه» مع سياق قصة إسلام زيد بن سعنة، (ص ٥٢، ٥٣).

من طريق محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه، عن جده.

قال: قال عبد الله بن سلام.

٢ ـ وأورده السيوطي في الجامع الكبير (٩٧٠/١) ونسبه للطبراني، والحاكم، عن محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام.

كما أورده صاحب الكنز أيضاً. وذكر نسبة السيوطي الحديث للطبراني، والحاكم عن محمد بن حمزة بن يوسف بن سلام وزاد: عن أبيه، عن جده عبد الله بن سلام (١٠٥/٦). =

. . . .

= ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني عن عبد الله بن سلام (٨/٢٣٩، ٢٤٠).

قلت: ولم أجده في المطبوع من الكبير ولا في الصغير.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث رواه الحاكم من طريق عبد الله بن سالم الحمصي، عن أبيه، عن جده والذي يظهر لي أن في سند الحاكم راوياً سقط من المطبوع وهو «محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام» بين عبد الله بن سالم وبين أبيه عن جده.

فقد رواه أبو نعيم بذكر محمد بن حمزة، كما أن السيوطي نسب الحديث للطبراني والحاكم عن محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام، وكذا صاحب الكنز كما سبق. ومما يؤيد هذا أيضاً أن عبد الله بن سالم لم يذكر أنه روى عن أبيه وذكر أنه روى عن محمد بن حمزة كما في تهذيب الكمال (٢/٦٨٥).

فعليه يكون السند هكذا «عبد الله بن سالم، عن محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه عن جده».

والإرسال الذي أشار إليه الذهبي مرجعه إلى الخلاف في المراد بجد محمد بن حمزة.

قال في التهذيب: محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام. وقيل: هو محمد بن حمزة بن محمد بن يوسف. روى عن أبيه، عن جده عبد الله بن سلام، وقيل: عن أبيه، عن جده عن عبد الله بن سلام (٩/١٢٧).

على هذا فقد اختلفوا في الجد هل هو يوسف بن عبد الله بن سلام، أو هو محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام، أو هو عبد الله بن سلام، وقد يكون مرجعه إلى عدم تصريح الجد بالسماع من عبد الله بن سلام كما في رواية أبي نعيم.

وقد يقصد الذهبي بالإرسال السقط الذي يتبين لنا أمره ما تبين لنا من أن في الإسناد سقطاً وقد يقصد الذهبي بالإرسال السقط الذي تبين لنا أمره فظن الذهبي أن فيه انقطاع ـ والله أعلم ـ.

١٨٨ ـ حديث جابر. نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن أكل الهرة، وأكل ثمنها.

قلت: (فيه)[1] عمر بن زيد الصنعاني وهو واه.

---

(١) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها.

١٨٨ ـ المستدرك (٢/٣٤): أخبرنا أبو العباس السياري، ثنا أبو الموجه، ثنا صدقة بن الفضل، ثنا عبد الرزاق، أنبأنا عمر بن زيد ـ من أهل صنعاء ـ، عن أبي الزبير، عن جابر قال: نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن أكل الهرة، وأكل ثمنها.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الضحايا، باب: ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب (٩/٣١٧).

٢ ـ ورواه ابن حبان في المجروحين «بلفظ مقارب» (٢/٨٣).

٣ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب الصيد ـ ٢٠ باب: الهرة (٢/١٠٨)، (ح ٣٢٥٠).

٤ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (٣/٢٩٧) مقتصراً على ذكر الثمن.

٥ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب البيوع ـ ٤٩ باب: ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور (٣/٥٧٨)، (ح ١٢٨٠).

وقال: هذا حديث غريب، وعمر بن زيد لا نعرف كبير أحد روى عنه غير عبد الرزاق.

٦ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» مقتصراً على ذكر الثمن. كتاب البيوع، باب: في ثمن السنور (٣/٢٧٨، ح ٣٤٧٨).

رووه من طريق عبد الرزاق. حدثنا عمر بن زيد، عن أبي الزبير، عن جابر به مرفوعاً.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عمر بن زيد الصنعاني.

قال ابن حبان: يتفرد بالمناكير عن المشاهير حتى خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو نعيم: روى عن محارب، وأبي الزبير المناكير. لا شيء.

المجروحين (٢/٨٣)، تهذيب التهذيب (٧/٤٤٩).

وقال الذهبي في الكاشف: قال ابن حبان: لا يحتج به (٢/٣١١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما سبق يتبين أن عمر بن زيد ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر بذلك.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

وقد ضعف الحديث الألباني في الإرواء (٨/١٤٠) ـ والله أعلم ـ.

١٨٩ ـ حديث أبـي هريرة (مرفوعاً)[١] «من اشترى سرقة وهو يعلم فقد شارك[٢] [في][٣] عارها، وإثمها».

قال: صحيح[٤]. قلت: فيه الزنجي، وشرحبيل مولى الأنصار وهما ضعيفان.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ). وكذا هو في المستدرك وتلخيصه مرفوعاً.

(٢) في المستدرك وتلخيصه: (شرك).

(٣) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٤) في المستدرك قال: (شرحبيل هذا هو ابن سعد الأنصاري قد روى عنه مالك بعد أن كان سيء الرأي فيه، والحديث صحيح ولم يخرجاه).

١٨٩ ـ المستدرك (٢ /٣٥): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، وإبراهيم بن محمد بن حاتم الزاهد قالا: ثنا الحسن بن عبد الصمد بن عبد الله بن رزين السلمي، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ مسلم بن خالد الزنجي، عن مصعب بن محمد المدني عن شرحبيل ـ مولى الأنصار ـ، عن أبـي هريرة، عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلّم ـ أنه قال: «من اشترى سرقة، فقد شارك في عارها وإثمها».

تخـريجـه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب البيوع، باب: كراهية مبايعة من أكثر ماله من الربا أو ثمن المحرم (٥/٣٣٥، ٣٣٦).

٢ ـ ونسبه الألباني في غاية المرام (ص ٢٠٢، ٢٠٣) لأبـي القاسم الفضل بن جعفر المؤذن في نسخة أبـي مسهر (ق ٤/٢) عن مسلم بن خالد الزنجي، عن مصعب بن محمد، عن شرحبيل مولى الأنصار، عن أبـي هريرة.

٣ ـ ورواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل ١١٤).

من طريق ابن لهيعة، حدثنا إسحاق بن أبـي فروة، عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة مرفوعاً.

=

. . . .

= ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصحة (٢/٥٧١)، لكن المناوي في الفيض ذكر قول الحاكم وتعقب الذهبي له وسكت عليه (٦/٦٤).

وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٥/١٦٦).

وأورده المنذري في الترغيب وقال: رواه البيهقي، وفي إسناده احتمال للتحسين ويشبه أن يكون موقوفاً (٢/٥٤٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أبي هريرة:

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه مسلم بن خالد الزنجي، وشرحبيل مولى الأنصار.

أولاً: شرحبيل بن سعد أبو سعد الخطمي المدني مولى الأنصار.

وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٨٠) وأنه ضعيف.

ثانياً: مسلم بن خالد بن فروة ويقال ابن المخزومي أبو خالد الزنجي وقد سبق بيان حاله عند حديث (٢٢) وأنه مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً.

فعلى ما سبق يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً والحمل فيه على شرحبيل.

● **الطريق الثاني:** وقد جاء الحديث من طريق آخر عند ابن عدي، لكن فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وقد سبق بيان حاله عند حديث (٤٩) وأنه متروك فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم ضعيف لضعف شرحبيل، وأما بطريق ابن عدي فهو ضعيف جداً كما سبق ـ والله أعلم ـ.

١٩٠ ـ حديث عكرمة بن خالد أن أسيد بن حضير حدثه قال: كتب معاوية إلى مروان إذا سرق الرجل فوجد سرقته، فهو أحق بها... (الحديث)[١].

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: أسيد هذا (مات)[٢] (في)[٣] زمن عمر ولم يلقه عكرمة، ولا بقي إلى أيام معاوية، فتحقق هذا.

---

(١) في (ب) (إلخ) وما أثبته من (أ) وهو الصواب.

(٢) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والتلخيص.

(٣) في (ب) (من) وما أثبته من (أ).

١٩٠ ـ المستدرك (٢ / ٣٦): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ بشر بن موسى، وعلي بن عبد العزيز، وموسى بن الحسن بن عباد، وإسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي قالوا: ثنا هوذة بن خليفة، ثنا ابن جريج. حدثني عكرمة بن خالد، أن أسيد بن حضير بن سماك حدثه قال: كتب معاوية إلى مروان: إذا سُرِق الرجل فوجد سرقته، فهو أحق بها حيث وجدها. قال: فكتب إلَّي بذلك مروان، وأنا على اليمامة، فكتبت إلى مروان: أن نبي الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ قضى: إذا كان عند الرجل غير المتهم، فإن شاء سيدها أخذها بالثمن، وإن شاء اتبع سارقه. ثم قضى بذلك بعده أبو بكر، وعمر، وعثمان، قال: فكتب مروان إلى معاوية بكتابي فكتب معاوية إلى مروان: أنك لست أنت ولا أسيد تقضيان علي فيما وليت، ولكني أقضي عليكما، فأنفذ لما أمرتك به، وبعث مروان بكتاب معاوية إليه فقال: والله لا أقضي به أبداً.

تخريجه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٤/٢٢٦).

٢ ـ ورواه النسائي «بنحوه» كتاب البيوع، باب: الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق (٧/٣١٣).

=

. . . .

= رواياه من طريق ابن جريج أخبرني عكرمة بن خالد، عن أسيد بن حضير به.

٣ ـ ونسبه المزي في تحفة الأشراف (١/٧٢) لأبي داود في المراسيل من طريق ابن جريج.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بأن فيه أسيد بن حضير مات في زمن عمر أي أنه لم يحضر هذه القصة وإنما مات قبلها.

قلت: قال المزي في تحفة الأشراف عند إيراده لهذا الحديث مع سنده وذكر فيه (أسيد بن حضير).

قال: قال هارون: قال أحمد بن حنبل: هو في كتابه ـ يعني ابن جريج ـ (أسيد بن ظهير)، ولكن كذا حدثهم بالبصرة.

قال المزي: وقول أحمد بن حنبل هو الصواب، لأن أسيد بن حضير مات في زمن عمر، وصلى عليه ومن مات في زمن عمر، لا يدركه أيام معاوية، ولأسيد بن ظهير أيضاً صحبه.

وقال المزي أيضاً: وقد رواه روح بن عبادة، وعبد الرزاق، عن ابن جريج، فقالا: (أسيد بن ظهير) تحفة الأشراف (١/٧٢).

وقد أورد المزي الحديث في ترجمة أسيد بن ظهير وقال: كذا رواه إسحاق بن راهوية عن عبد الرزاق وقيل عن أسيد بن حضير وهو وهم (١/٧٥). وقد عزاه المزي للنسائي من رواية (أسيد بن ظهير) وكذا عزاه النابلسي في الذخائر للنسائي من رواية (أسيد بن ظهير) (١/١٧).

ولكن عند البحث في النسائي وجدت أن المذكور (أسيد بن حضير) فإما أن يكون خطأ من النساخ، وإما أن يكون له رواية أخرى بنسخة أخرى ـ والله أعلم ـ.

وكذا أورد الحديث في التهذيب وصوب أن الرواية لابن (ظهير) وليست لابن حضير. وقد ذكر أن وفاة (ابن حضير) في زمن عمر، (١/٣٤٨). =

. . . .

= وأما (ابن ظهير) فقد ذكر أنه توفي في خلافة مروان، وقيل في خـلافة عبد الملك (١/٣٤٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن رواية الحاكم وغيره بذكر (أسيد بن حضير) وهم رغم أن الذهبي بنى تعقبه عليها، والصواب أنه (أسيد بن ظهير) وعليه تكون الرواية المذكور فيها صحيحة الإسناد كما أشار إليه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/١٣٣ ح ٦٠٩).

١٩١ ـ حديث ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً «بم يستحل أحدكم مال أخيه إن [أصابته][(١)] جائحة من السماء.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت[(٢)]: بل على شرط مسلم.

---

(١) في (أ)، (ب) (أصابه) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. وهو الموافق لقواعد اللغة.

(٢) في التلخيص قال: (كذا قال: على شرط مسلم).

١٩١ ـ المستدرك (٢/٣٦): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني ـ بمكة ـ: ثنا علي بن مبارك الصنعاني، ثنا يزيد بن مبارك الصنعاني، ثنا محمد بن ثور، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ: «بم يستحل أحدكم مال أخيه إن أصابته جائحة من السماء»؟

تخـريجـه:

١ ـ رواه مسلم «بنحوه» كتاب المساقاة ـ ٣ باب: وضع الجوائح (١١٩٠/٣)، (ح ١٤).

٢ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب البيوع، باب في وضع الجوائع (٢٧٦/٣، ٢٧٧)، (ح ٣٤٧٠).

٣ ـ رواه النسائي «بنحوه» كتاب البيوع، باب في وضع الجوائع (٢٦٥/٧).

٤ ـ ورواه ابن ماجة «بنحوه» كتاب التجارات ـ ٣٣ باب: بيع الثمار سنين والجائحة (٧٤٧/٢)، (ح ٢٢١٩).

رووه من طريق ابن وهب، عن ابن جريج، أن أبا الزبير أخبره، عن جابر بن عبد الله به مرفوعاً.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث أعله الذهبي بأنه على شرط مسلم فقط وليس على شرط البخاري.

قلت: الظاهر أنه ليس على شرط واحد منهما، لأن في إسناده محمد بن ثور. ولم يخرجا له كما في التهذيب (٨٧/٩)، وكذا التقريب (١٤٩/٢) إلا أنه ثقة.

وقد روى الحديث أيضاً مسلم وغيره من طريق ابن وهب عن ابن جريج كما سبق.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم صحيح، لكنه ليس على شرط واحد منهما كما سبق. والحديث رواه مسلم وغيره من طريق ابن وهب، عن ابن جريج كما سبق.

١٩٢ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً «خمسة حق على الله أن [لا][١] يدخلهم الجنة، ولا يذيقهم [نعيمها][٢]: مدمن خمر، وآكل الربا، وآكل مال اليتيم بغير حق، واللعان، والعاق لوالديه».

قال: صحيح. قلت: فيه إبراهيم بن [خثيم][٣] قال النسائي متروك.

---

(١) ليست في (أ)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك وتلخيصه وعليه يدل بقية الحديث.

(٢) في (أ) (نعيًما) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ) (حنتم) وفي (ب) (حسم) بدون نقط. وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا الميزان (١/ ٣٠)، اللسان (١/ ٥٣).

١٩٢ ـ المستدرك (٢ / ٣٧): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد، ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي، ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، ثنا إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ: «أربعة حق على الله أن لا يدخلهم الجنة، ولا يذيقهم نعيمها، مدمن الخمر، وآكل الربا وآكل مال اليتيم بغير حق، والعاق لوالديه».

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده المنذري في الترغيب (٣/٥) ونسبه للحاكم فقط. عن إبراهيم بن خثيم بن عراك قال: وهو واه ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك الغفاري.

قال أبو إسحاق الجوزجاني: كان غير مقنع، اختلط بآخره، وقال النسائي: متروك. وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال الدوري: سمعت ابن معين يقول: كان الناس يصيحون به لا شيء، وكان لا يكتب عنه وقال في =

. . . .

= موضع آخر: ليس بثقة، ولا مأمون. وقال الساجي: ضعيف ابن ضعيف. الميزان (١/٣٠)، اللسان (١/٥٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من أقوال العلماء أن إبراهيم متروك. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

لكن لبعضه شواهد في النهي والزجر عن فعل هذه الأشياء منها:

١ ــ حديث أبي هريرة مرفوعاً «اجتنبوا السبع الموبقات» قيل يا رسول الله. وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات».

رواه مسلم. كتاب الإيمان ــ ٣٨ باب: بيان الكبائر وأكبرها (١/٩٢) (ح ١٤٥).

٢ ــ حديث أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ سئل عن الكبائر فقال: «الشرك بالله، وقتل النفس وعقوق الوالدين».

٣ ــ وحديث ابن عمر مرفوعاً «ثلاثة لا يدخلون الجنة: العاق لوالديه، والديوث، والرجلة».

رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي (١/٧٢).

٤ ــ وحديث ابن عمر مرفوعاً «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: العاق لوالديه، ومدمن الخمر، والمنان».

رواه ابن حبان في صحيحه. موارد الظمآن. كتاب البر والصلة، باب: في العقوق (ح ٢٠٣٢).

لكن حديث أبي هريرة عند الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار.

١٩٣ ـ حديث ابن جريج. حدثنا أبو الزبير. سمعت جابراً يقول: نهى رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر.

قال: على شرط مسلم. ولم يعقبه الذهبي بشيء وهذا الحديث في مسلم بعينه إسناداً ومتناً(١).

---

(١) هذا الحديث من تعقبات ابن الملقن، وإلا فالذهبي قد وافق الحاكم على أن الحديث على شرط مسلم فقط.

١٩٣ ـ المستدرك (٢ / ٣٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني ابن جريج، أن أبا الزبير حدثه قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ عن بيع الصبرة من التمر، لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر.

تخـــريجـــه:

رواه مسلم هكذا. قال: حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح. أخبرنا ابن وهب. حدثني ابن جريج أن أبا الزبير أخبره قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: «نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر».

كتاب البيوع ـ ٩ باب: تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر (١١٦٢/٣)، (ح ٤٢).

فعلى هذا يكون تعقب ابن الملقن في محله حيث أن الحديث في مسلم إسناداً ومتناً.

كما روى الحديث أيضاً النسائي «بلفظه» كتاب البيوع، باب: بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر (٧/٢٦٩).

رواه من طريق ابن جريج، حدثنا أبو الزبير. قال: سمعت جابراً يقول: به مرفوعاً.

١٩٤ ــ حديث أبي سعيد قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ في ثمار ابتاعها، فكثر دينه. فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: «تصدقوا عليه» فتصدقوا عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه. فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك».

قال: على شرط البخاري ومسلم. قال جامعه: رأيت في نسخة شيخنا صلاح الدين العلائي[1] حاشية هو في مسلم[2].

---

(١) سبقت ترجمة صلاح الدين العلائي في موضوع بحث شيوخ ابن الملقن.

(٢) هذا التعقب من ابن الملقن كما هو ظاهر، وأما الذهبي فوافق الحاكم على أن الحديث على شرط البخاري ومسلم.

١٩٤ ــ المستدرك (٢ / ٤١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشج، عن عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد الخدري قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في ثمار ابتاعها، فكثر دينه، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «تصدقوا عليه»، فتصدقوا عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «خذوا ما وجدتم، فليس لكم إلا ذلك».

تخريجه:

١ ــ رواه مسلم هكذا قال: حدثنا قتيبة بن سعيد. حدثنا ليث، عن بكير، عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال =

= رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك».

كتاب المساقاة ـ ٤ باب: استحباب الوضع من الدين (١١٩١/٣)، (ح ١٨).

فعلى هذا يكون تعقب العلائي وموافقة ابن الملقن له في محله.

٢ ـ ورواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب الزكاة ـ ٢٤ باب: ما جاء من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم (٤٤/٣)، (ح ٦٥٥) وقال: حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح.

٣ ـ ورواه أيضاً أبو داود «بلفظ مقارب» كتاب البيوع، باب: في وضع الجائحة (٢٧٦/٣، ح ٣٤٦٩).

روياه من طريق بكير، عن عياض، عن أبي سعيد الخدري به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

١٩٥ ـ حديث عبد الله مرفوعاً في النهي عن أكل الجلالة، وشرب لبنها حتى (تعلف)[١] أربعين ليلة.

قال: صحيح[٢]. قلت: فيه إسماعيل بن مهاجر، وأبوه. وهما ضعيفان.

---

(١) في (ب) (تغلق) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) وقال في المستدرك أيضاً: (هذا حديث صحيح الإسناد لما قدمنا من القول في إبراهيم بن المهاجر ولم يخرجاه).

١٩٥ ـ المستدرك (٢/ ٣٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سنان القزاز، ثنا أبو علي عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، سمعت أبي يحدث عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن عمرو قال: نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الجلالة أن يؤكل لحمها، ويشرب لبنها، ولا يحمل عليها الأدم، ولا يركبها الناس. حتى تعلف أربعين ليلة.

تخـريجـه:

١ ـ رواه الدارقطني «بنحوه» كتاب الأشربة وغيرها، باب: الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك (٤/ ٢٨٣)، (ح ٤٤).

من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر. أخبرنا أبي، عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو به مرفوعاً. وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، وأبوه إبراهيم.

أولاً: إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفي.

قال الثوري، وأحمد: لا بأس به. وقال يحيى القطان: لم يكن بقوي. وقال أحمد: قال يحيى بن معين يوماً عند عبد الرحمن بن مهدي وذكر إبراهيم فقال: ضعيف. فغضب عبد الرحمن وكره ما قال. وقال عباس عن يحيى: ضعيف.

وقال العجلي: جائز الحديث. وقال النسائي: ليس بقوي في الحديث. =

. . . .

= وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال ابن سعد: ثقة. وقال الساجي: صدوق اختلفوا فيه. وقال أبو داود: صالح الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. تهذيب التهذيب (١/١٦٧، ١٦٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق لين الحفظ (١/٤٤).

وقال الذهبي في الكاشف: قال القطان، والنسائي: ليس بقوي. وقال أحمد: لا بأس به (١/٩٤).

ثانياً: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي النخعي الكوفي.

قال: أحمد: أبوه أقوى بالحديث منه. وقال ابن معين: ضعيف. وقال البخاري: في حديثه نظر. وقال النسائي: ضعيف. وقال النسائي: ليس بقوي؛ يكتب حديثه. وقال أبو داود: ضعيف، أنا لا أكتب حديثه.

وقال ابن الجارود: ضعيف. تهذيب التهذيب (١/٢٧٩).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٦٦).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعف (١/١٩٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من أقوال العلماء أن إبراهيم بن مهاجر الظاهر، أنه صدوق لين الحفظ كما لخص حاله ابن حجر بذلك، وأما إسماعيل فهو ضعيف كما هي أقوال العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً والحمل فيه على إسماعيل بن إبراهيم. لكنَّ للحديث شاهداً عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عن لحوم الجلالة، وألبانها.

١ ــ رواه الترمذي. كتاب الأطعمة ــ باب: ما جاء في أكل لحوم الجلالة، وألبانها (٤/٢٧٠)، (ح ١٨٢٤).

٢ ــ ورواه أبو داود. كتاب الأطعمة، باب: النهي عن أكل الجلالة، وألبانها (٣/٣٥١)، (ح ٣١٨٩٩).

٣ ــ ورواه ابن ماجه. كتاب الذبائح ــ ١١ باب: النهي عن لحوم الجلالة (٢/١٠٦٤)، (ح ٣٧٨٥).

وقال الترمذي: حسن غريب.

فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم حسناً لغيره ــ والله أعلم ــ.

١٩٦ ـ حديث رافع بن خديج أنه زرع أرضاً فمر به النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو يسقيها، فسأله: «لمن الزرع، ولمن الأرض؟». . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه بكير بن عامر وهو ضعيف.

---

١٩٦ ـ المستدرك (٢/٤١): حدثني محمد بن صالح بن هانيء، ثنا أحمد بن محمد بن نصر، ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، ثنا بكير بن عامر، عن ابن أبي نعيم، حدثنا رافع بن خديج أنه زرع أرضاً فمر به النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو يسقيها ـ فسأله: «لمن الزرع، ولمن الأرض؟» فقال: زرعي ببذري، وعملي، لي الشطر، ولبني فلان الشطر. فقال: «أربيتما، فرد الأرض على أهلها وخذ نفقتك».

تخريجه:

١ ـ رواه أبو داود «بلفظه» كتاب البيوع، باب: في التشديد بالمزارعة (٣/٢٦١)، (ح ٣٤٠٢).

٢ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب البيوع، باب: بيان المنهي عنه وأنه مقصور على كراء الأرض ببعض ما يخرج منها (٦/١٣٣).

روياه من طريق بكير بن عامر، عن ابن أبي نعيم، حدثني رافع بن خديج به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه بكير بن عامر البجلي أبو إسماعيل الكوفي.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بالقوي في الحديث. وقال مرة: صالح الحديث ليس به بأس. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء.

وقال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال النسائي: ضعيف. وقال مرة: ليس =

. . . .

= بثقة. وقال العجلي: لا بأس به. وقال الساجي: ضعيف. وقال الحاكم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (١/٤٩١).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/١٠٨).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعف (١/١٦٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم من أقوال العلماء يتبين أن بكيراً ضعيف. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. وقال المنذري في مختصر أبي داود: بكير بن عامر تكلم فيه غير واحد (٥/٦٣، ح ٣٢٦٠).

إلا أن للحديث شاهداً عن ثابت بن الضحاك أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ نهى عن المزارعة، وأمر بالمؤاجرة وقال: لا بأس بها.

رواه مسلم. كتاب البيوع، باب: في المزارعة والمؤاجرة (٣/١١٨٤)، (ح ١١٩).

١٩٧ ـ حديث عبادة بن الصامت. علمت ناساً من أهل الصفة. الكتابة والقرآن فأهدى إليَّ (رجل)[١] منهم قوساً... الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه مغيرة بن زياد وهو صالح الحديث، وتركه ابن حبان.

---

(١) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها.

١٩٧ ـ المستدرك (٢/٤١): أخبرنا عبد الله بن محمد بن عيسى العدل، ثنا إسماعيل بن قتيبة، ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، ثنا وكيع، وحميد بن عبد الرحمن الرواسي، عن مغيرة بن زياد، عن عبادة بن نسي، عن الأسود بن ثعلبة، عن عبادة بن الصامت قال: علمت ناساً من أهل الصفة، الكتابة، والقرآن، فأهدى إليَّ رجل منهم قوساً، فقلت: ليست بمال وأرمي عليها في سبيل الله. لآتين رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فلأسألنه، فأتيته. فقلت: يا رسول الله رجل أهدى إليَّ قوساً ممن كنت أعلمه الكتابة، والقرآن، وليست بمال، وأرمي عليها في سبيل الله. قال: «إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها».

تخريجه:

١ ـ رواه أبو داود «بلفظه» كتاب البيوع، باب: في كسب المعلم (٣/٢٦٤، ٢٦٥)، (ح ٣٤١٦).

٢ ـ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الإجارة، باب: من كره أخذ الأجرة عليه (٦/١٢٥).

٣ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (٥/٣١٥).

٤ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب التجارات ـ ٨ باب: الأجر على تعليم القرآن (٢/٧٢٩، ٧٣٠)، (ح ٢١٥٧).

رووه من طريق مغيرة بن زياد، عن عبادة بن نسي، عن الأسود بن ثعلبة، عن عبادة بن الصامت به مرفوعاً وهو طريق الحاكم. =

=

ـ ورواه أحمد «بنحوه» (٥/٣٢٤).

ـ ورواه الحاكم «بنحوه» (٣/٣٥٦).

روياه من طريق بشر بن عبد الله بن بشار. حدثني عبادة بن نسي، عن جنادة بن أبـي حية، عن عبادة بن الصامت به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن عبادة بن الصامت.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه المغيرة بن زياد البجلي أبو هشام الموصلي.

قال البخاري: قال وكيع: كان ثقة، وقال غيره: في حديثه اضطراب. وقال أحمد: مضطرب الحديث، منكر الحديث، أحاديثه مناكير. وعن يحيى بن معين ليس به بأس. وقال العجلي، وابن عمار، ويعقوب بن سفيان: ثقة. وقال ابن أبـي حاتم: سألت أبـي وأبا زرعة عنه فقالا: شيخ. قلت: يحتج به؟ قالا: لا. وقال أبـي: هو صالح صدوق ليس بذاك القوي. وقال أبو داود: صالح. وقال ابن عدي: لا بأس به. تهذيب التهذيب (١٠/٢٥٩).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام.

قلت: الذي يظهر من كل ما تقدم أن التوسط في حاله ما قاله ابن عدي، وابن معين: أنه لا بأس به. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

● **الطريق الثاني:** وقد جاء الحديث أيضاً من طريق آخر عند أحمد، والحاكم، وقال الحاكم: صحيح ووافقه الذهبـي.

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أنه بإسناد الحاكم حسن، لكنه بطريق أحمد، والحاكم يكون صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

١٩٨ ــ حديث ابن عباس أنه كان يقول: إنما الربا في النسيئة، فلقيه أبو سعيد الخدري . . . الحديث بطوله.

قال: صحيح. قلت: فيه حيان بن [عبيد الله][1] العدوي، وفيه ضعف، وليس بالحجة.

---

(١) في (أ)، (ب) (عبد الله) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ولسان الميزان (٢/ ٣٧٠).

١٩٨ ــ المستدرك (٢/ ٤٢ ــ ٤٣): حدثنا أبو بكر أحمد بن سليمان الفقيه، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا روح بن عبادة، حدثنا حيان بن عبيد الله العدوي. قال: سألت أبا مجلز عن الصرف فقال: كان ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عيناً ــ يعني يداً بيد ــ فكان يقول: إنما الربا في النسيئة فلقيه أبو سعيد الخدري فقال له: يا ابن عباس! ألا تتقي الله؟ إلى متى توكل الناس الربا؟ أما بلغك أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال ــ ذات يوم وهو عند زوجته أم سلمة ــ: إني لأشتهي تمر عجوة، فبعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار، فجاء بدل صاعين صاع من تمر عجوة، فقامت فقدمته إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فلما رآه أعجبه، فتناول تمرة، ثم أمسك. فقال: «من أين لكم هذا؟» فقالت أم سلمة: بعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار، فأتانا بدل صاعين هذا الصاع الواحد، وها هو كل، فألقى التمرة بين يديه فقال: «ردوه، لا حاجة لي فيه: التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير، والذهب بالذهب والفضة بالفضة يداً بيد عيناً بعين مثلاً بمثل، فمن زاد فهو ربا»، ثم قال: «كذلك ما يكال ويوزن أيضاً». فقال ابن عباس: جزاك الله يا أبا سعيد الجنة، فإنك ذكرتني أمراً كنت نسيته، أستغفر الله وأتوب إليه، فكان ينهى عنه بعد ذلك أشد النهي.

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل ٢٩١). =

. . . .

= من طريق حيان بن عبيد الله. قال سئل أبو مجلز لاحق بن حميد عن الصرف وأنا شاهد وقال: كان ابن عباس يقول: به. وقال ابن عدي: هذا الحديث من حديث أبـي مجلز عن ابن عباس تفرد به حيان.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وابن عدي حيان بن عبيد الله بن حيان أبو زهير العدوي.

قال البخاري: ذكر الصلت منه الاختلاط، وذكره ابن عدي في الضعفاء وقال: عامة حديثه أفراد انفرد بها. وأورد له العقيلي حديثاً عن عائشة وقال: لا يتابـع عليه. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال إسحاق بن راهَويْه: كان رجل صدق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال البهيقي: تكلموا فيه. وقال فيه ابن حزم: مجهول. فلم يصب.

الميزان (١/٦٢٣)، اللسان (٢/٣٧٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يظهر أن أوسط أحواله أنه صدوق. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً والله أعلم ـ.

١٩٩ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً «المسلمون على شروطهم، والصلح [جائز][1] بين المسلمين».

قلت: لم [يصححه][2]، وكثير بن زيد المذكور في إسناده ضعفه النسائي ومشاه غيره.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) يصح وما أثبته من التلخيص وهو الصواب، لأن الحاكم لم يصحح الحديث بل قال: (رواة هذا الحديث مدنيون ولم يخرجاه، وهذا أصل في الكتاب).

١٩٩ ـ المستدرك (٢/٤٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة، أن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «المسلمون على شروطهم، والصلح جائز بين المسلمين».

تخريجه:

١ ـ رواه أبو داود «بلفظه» كتاب الأقضية، باب: في الصلح (٣/٣٠٤)، (ح ٣٥٩٤).

٢ ـ ورواه الدارقطني «بلفظه» كتاب البيوع (٣/٢٧)، (ح ٩٦).

٣ ـ وروى ابن حبان طرفه الأخير «بلفظه» موارد (٢٩١)، (ح ١١٩٩).

٤ ـ وروى البيهقي طرفه الأول «بلفظه» كتاب الشركة، باب: الشرط في الشركة وغيرها (٦/٧٩).

رووه من طريق كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة به مرفوعاً. وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم ومن وافقه في سنده كثير بن زيد الأسلمي ثم السهمي مولاهم أبو محمد المدني. =

. . . .

= وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٢) وأنه لا بأس به. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

لكنَّ للحديث شاهداً من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن أبيه، عن جده أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً».

١ ـ رواه الترمذي. كتاب الأحكام، باب: (١٧) (٣، ٦٣٤، ٦٣٥)، (ح ١٣٥٢).

وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٢ ـ ورواه ابن ماجه كتاب الأحكام ـ ١٣ باب: في الصلح (٢/٧٨٨)، (ح ٢٣٥٣) مختصراً.

فعلى ما تقدم يكون الحديث بإسناد الحاكم ومن وافقه صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٢٠٠ ــ حديث جابر مرفوعاً: «كل معروف صدقه. . . إلخ».

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الحميد بن الحسن ضعفوه.

---

٢٠٠ ــ المستدرك (٢ / ٥٠): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، ثنا عيسى بن إبراهيم البركي، ثنا عبد الحميد بن الحسن الهلالي، حدثنا محمد بن المنكدر، عن جابر ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ: «كل معروف صدقة، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله كتب له صدقة، وما وقى به المرء عرضه كتب له به صدقة، وما أنفق المؤمن من نفقة فإن خلفها على الله، فالله ضامن إلا ما كان في بنيان أو معصية».

فقلت لمحمد بن المنكدر: ما وقى به الرجل عرضه؟ قال: يعطي الشاعر، وذا اللسان المتقى.

تخـريجـه:

١ ــ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل ٧٠٠). وقال: لعبد الحميد عن ابن المنكدر أحاديث بعضها مشاهير، وبعضها لا يتابع عليه.

٢ ــ ورواه الدارقطني «بلفظ مقارب» كتاب البيوع (٣/٢٨)، (ح ١٠١).

٣ ــ ورواه البغوي في شرح السنة «بنحوه» كتاب الزكاة، باب: كل معروف صدقة.

رووه من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالي. حدثنا محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه لعبد بن حميد، والحاكم ورمز له بالصحة (٢/٢٨٦).

لكن ذكره المناوي في الفيض ثم ذكر تصحيح الحاكم ورد الذهبي عليه وقال: أيضاً، وقال في الميزان: غريب جداً (٥/٣٢).

قلت: ولم أجده في الميزان ــ والله أعلم ــ.

وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٤/١٥٥)، (ح ٤٢٥٩). =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الحميد بن الحسن الهلالي أبو عمرو، وقيل أبو أمية الكوفي.

قال إسحاق عن يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: ضعيف. وقال أبو حاتم: شيخ، كان أحمد ينكره. وقال الساجي: ضعيف يحدث بالمناكير وكان ابن معين يوثقه، وقال ابن حبان: كان يخطىء حتى خرج عن الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال العقيلي: لا يتابع. وقال الآجري عن أبي داود: كان ابن معين يضعفه. تهذيب التهذيب (٦/١١٣، ١١٤).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء (١/٤٦٧).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين، وضعفه أبو زرعة (٢/١٤٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما سبق يتبين أن عبد الحميد بن الحسن ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً فتعقب الذهبي في محله. وأما الشاهد الذي ذكره الحاكم لهذا الحديث، فهو ضعيف جداً، فلا يصلح شاهداً. وسيأتي بعد هذا الحديث.

٢٠١ ـ قال الحاكم شاهده[١] عن أنس مرفوعاً: «من استطاع منكم أن يقي [دينه، وعرضه][٢] بمال[٣] فليفعل».

قلت: فيه أبو عصمة نوح وهو هالك.

---

(١) هذا الشاهد للحديث السابق حديث جابر.

(٢) في (أ)، (ب) (عرضه ودينه) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. وعليه يستقيم المعنى، لأن وقاية الدين قبل العرض.

(٣) في المستدرك وتلخيصه (بماله).

٢٠١ ـ المستدرك (٢/٥٠): حدثنا أبو علي الحسين بن محمد الصنعاني بمرو، ثنا يحيى بن ساسويه عن عبد الكريم، ثنا حامد بن آدم، ثنا أبو عصمة نوح، عن عبد الرحمن بن بديل، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من استطاع منكم أن يقي دينه، وعرضه بماله فليفعل».

تخـريجـه:

أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط وسكت عنه (٢/٥٦٥)، لكن قال المناوي في الفيض وقد سكت المصنف كالحاكم عليه فأوهم أنه لا علة فيه وليس كما أوهم. فقد استدركه الذهبي على الحاكم فقال: قلت: نوح هالك (٦/٥٤).

وقال الألباني في ضعيف الجامع: موضوع (٥/١٦٢)، (ح ٥٤٠٧).

وكذا أورده في السلسلة الضعيفة ونسبه للحاكم فقط وقال: موضوع (٢/٣٠١)، (ح ٨٩٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده نوح بن أبي مريم، وقيل زيد بن جعونه المروزي أبو عصمة القرشي مولاهم. قاضي مرو، ويعرف بنوح الجامع.

قال نعيم بن حماد سئل ابن المبارك عنه فقال: هو يقول: لا إله إلا الله.

وقال أيضاً: كان يضع. وقال ابن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه. =

. . . .

= وقال الجوزجاني: سقط حديثه. وقال أبو حاتم، ومسلم، والدولابي، والدارقطني: متروك الحديث. وقال البخاري: ذاهب الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون. وقال مرة: سقط حديثه. وذكر الحاكم أبو عبد الله أنه وضع حديث فضائل القرآن، وقال أيضاً: لقد كان جامعاً رزق كل شيء إلا الصدق. وقال أبو سعيد النقاش: روى الموضوعات. وقال الساجي: متروك الحديث. وقال الخليلي: أجمعوا على ضعفه، وكذبه ابن عيينة. تهذيب التهذيب (١٠/٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩).

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال. المجروحين (٣/٤٨).

وقال ابن حجر في التقريب: يعرف بالجامع لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث. وقال ابن المبارك: كان يضع (٢/٣٠٩).

وقال الذهبي في الكاشف: تركوه (٣/٢١٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم من أقوال العلماء يتبين أن نوحاً الظاهر أنه متروك فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً. فتعقب الذهبي في محله، فلا يصلح هذا الحديث شاهداً للذي قبله لشدة ضعفه ـ والله أعلم ـ.

٢٠٢ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً: «الصلح جائز بين المسلمين»(١).

قال: على شرط البخاري ومسلم، وعبد الله بن الحسين المصيصي ثقة تفرد به. قلت: قال: [ابن حبان](٢) يسرق الحديث.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (الصلح بين المسلمين جائز) وما أثبته من (أ)، (ب) وكذا من الدارقطني.

(٢) في (أ) (أبو حيان) وما أثبته من (ب)، والتلخيص.

٢٠٢ ـ المستدرك (٢/ ٥٠): أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان بن المرزبان الجلاب بهمدان، حدثنا عبد الله بن الحسين المصيصي، حدثنا عفان. حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الصلح بين المسلمين جائز».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب البيوع (٣/ ٢٧)، (ح ٩٧).

من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي. أخبرنا عفان. أخبرنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والدارقطني عبد الله بن الحسين بن جابر المصيصي، بغدادي الأصل.

قال ابن حبان: يقلب الأخبار، ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

ثم أورد له أحاديث ثم قال: حدثنا عبد الله بن الحسين فيما يشبه هذا.

كتبناها عنه في نسخة أكثرها مقلوبة (٢/ ٤٦، ٤٧).

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان: ومن الأخبار التي سرقها، وقلب إسنادها، ثم أورد له حديثاً عن أبي هريرة. أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قضى باليمين، والشاهد. وقال الحافظ: عجيب غريب إنما حرفه =

. . . .

= من حديث سهيل عن أبيه، عن أبـي هريرة، وأما بهذا الإسناد فلا. ولو سلم من المصيصي لكان في غاية الصحة. اللسان (٣/٢٧٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبد الله بن الحسين يسرق الحديث. كما قال الذهبـي عن ابن حبان. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

إلا أن للحديث شواهد وقد سبق تحقيقها عند حديث رقم (١٩٩) وأنها بمجموعها تكون صحيحة، لكن هذا الحديث شديد الضعف فلا يقوى، ولا يتقوى ــ والله أعلم ــ.

٢٠٣ ـ حديث ابن عباس لما أراد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يخرج بني النضير. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه الزنجي، وهو ضعيف، وعبد العزيز بن يحيى وليس بثقة.

---

٢٠٣ ـ المستدرك (٥٢/٢): أخبرني أبو عبد الله محمد بن علي الجوهري ببغداد، ثنا عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي، ثنا عبد العزيز بن يحيى المديني، حدثنا مسلم بن خالد الزنجي، عن محمد بن علي بن يزيد بن ركانة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: لما أراد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يخرج بني النضير قالوا: يا رسول الله إنك أمرت بإخراجنا ولنا على الناس ديون لم تحل. قال: «ضعوا، وتعجلوا».

تخريجه:

١ ـ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب البيوع (٤٦/٣، ح ١٩٣).
من طريق عبد العزيز بن يحيى. أخبرنا الزنجي بن خالد، عن محمد بن علي بن يزيد بن ركانة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس به مرفوعاً.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني في الأوسط وقال: فيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف وقد وثق (١٣٠/٣).

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد العزيز بن يحيى ومسلم بن خالد الزنجي.

أولاً: مسلم بن خالد الزنجي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٢) وأنه مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً. =

. . . .

= **ثانياً**: عبد العزيز بن يحيى المديني نزيل نيسابور وقد سبق بيان حاله عند حديث (١٧٨) وأنه متروك.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن مسلماً مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً وأما عبد العزيز فهو متروك الحديث.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً والحمل فيه على عبد العزيز ـ والله أعلم ـ.

٢٠٤ ـ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «مكة مناخ لا تباع رباعها، ولا تواجر بيوتها».

قال: صحيح. قلت: فيه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعفوه.

ثم رواه الحاكم[1] من طريق آخر وفيه [عبيد الله بن أبي زياد][2] وقد لين.

---

(١) قوله: (ثم رواه الحاكم... إلخ) من اختصار ابن الملقن وإلا فالذهبي أورد الحديث بالسند الذي أورده به الحاكم.

(٢) في (أ)، (ب) (عبد الله بن زياد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، تهذيب التهذيب (١٤/٧).

٢٠٤ ـ **نص الطريق الأول في المستدرك (٥٣/٢)**: حدثنا أبو الوليد الفقيه، ثنا جعفر بن أحمد الشاماتي، ثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد، ثنا عبد الله بن نمير، ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن أبيه، عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «مكة مناخ لا تباع رباعها، ولا تواجر بيوتها».

نص الطريق الثاني في لمستدرك (٥٣/٢): حدثنا علي بن حمشاد العدل، وأبو جعفر بن عبيد الحافظ قالا: ثنا محمد بن المغيرة السكري، ثنا القاسم بن الحكم العرني. حدثنا أبو حنيفة، عن عبيد الله بن أبي زياد، عن ابن أبي نجيح، عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال النبي ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ: «مكة حرام، وحرام بيع رباعها، وحرام أجر بيوتها».

● **تخريج الطريق الأول**:

١ ـ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب البيوع (٥٨/٣)، (ح ٢٢٧). وقال: إسماعيل بن مهاجر ضعيف ولم يروه غيره.

٢ ـ ونسبه الزيلعي في النصب، لابن عدي، والعقيلي في كتابيهما قال: =

. . . .

= وأعلاه بإسماعيل وأبيه وقالا في إسماعيل: لا يتابع عليه (٤/٢٦٥).

رووه من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن أبيه، عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن عمرو به مرفوعاً ـ وهو طريق الحاكم الأول.

● **تخريج الطريق الثاني**:

١ ـ رواه الدارقطني «بلفظ مقارب» كتاب البيوع (٣/٥٧)، (ح ٢٢٣) وقال: كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً والصواب موقوفاً.

رواه من طريق أبي حنيفة، عن عبيد الله بن أبي زياد، عن أبي نجيح، عن عبد الله بن عمرو به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن عبد الله بن عمرو.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم الأول ومن وافقه وفيه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، وأبوه وقد سبق بيان حالهما عند حديث (١٩٥) وتبين من خلال ذلك أن إبراهيم صدوق لين الحفظ. وأما إسماعيل فهو ضعيف.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لضعف إسماعيل بن إبراهيم.

● **الطريق الثاني**: وهو طريق الحاكم الثاني ومن وافقه وفيه عبيد الله بن أبي زياد القداح أبو الحصين المكي.

قال ابن المديني عن يحيى القطان: كان وسطاً، لم يكن بذاك. وقال أحمد: صالح. وقال مرة: لا بأس به. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ولا المتين هو صالح الحديث يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: قد حدث عنه الثقات، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً. وقال العجلي: ثقة.

وقال الحاكم في المستدرك: كان من الثقات. تهذيب التهذيب (٧/١٤، ١٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ليس بالقوي (١/٥٣٣).

وقال الذهبي في الكاشف: فيه لين. وقال أبو داود: أحاديثه مناكير، وأما ابن عدي، فقال: لم أر له شيئاً منكراً (٢/٢٢٦). =

. . . .

= قلت: الذي يظهر أن الراجح من حال عبيد الله أنه لا بأس به. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً، لكن قال الدارقطني: كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً والصواب أنه موقوف. وقال الزيلعي في نصب الراية: وذكر ابن القطان حديث أبـي حنيفة من رواية محمد بن الحسن عنه، وقال: علته ضعف أبـي حنيفة، ووهم في رفعه، وخالفه النـاس، فرواه عيسى بن يونس، ومحمد بن ربيعة، عن عبيد الله بن أبـي زياد ــ وهو الصواب ــ عن أبـي نجيـح، عن ابن عمرو نصب الراية (٤/٢٦٥).

قلت: قد روى الموقوف عن عيسى بن يونس، ومحمد بن ربيعة، عن عبيـد الله بن أبـي زياد. حـدثني أبو نجيـح، عن عبـد الله بن عمرو بن العاص به موقوفاً.

الدارقطني (٣/٥٧، ٢٢٥، ٢٢٦).

أما تضعيف العقيلي لأبـي حنيفة فلا يسلم له، فلم يذكر أحد من العلماء أبا حنيفة بجرح كما في التهذيب. قال ابن معين: ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ. تهذيب التهذيب (١٠/٤٤٩، ٤٥٠).

وقال ابن حجر في التقريب: فقيه مشهور (٢/٣٠٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم الأول ضعيف، وأما بإسناده الثاني فهو حسن فيكون بإسناد الحاكم الأول حسناً لغيره. إلا أن الحديث الثاني أعل بالوقف، لكن هذا لا يقال من قبيل الرأي فهو من المرفوع حكماً ــ والله أعلم ــ.

٢٠٥ ـ حديث عبادة بن الصامت. نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يفرق بين الأم وولدها. قيل: يا رسول الله إلى متى؟ قال: «حتى يبلغ الغلام، وتحيض الجارية».

قال: صحيح. قلت: موضوع وعبد الله بن عمرو بن حسان كذاب.

---

٢٠٥ ـ المستدرك (٢/٥٥): أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق الخراساني العدل ببغداد، ثنا أحمد الهيثم العسكري، ثنا عبد الله بن عمرو بن حسان. حدثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي. قال: سمعت مكحولاً يقول: حدثنا نافع بن محمود بن الربيع، عن أبيه، أنه سمع عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ يقول: نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يفرق بين الأم وولدها. فقيل: يا رسول الله إلى متى؟ قال: «حتى يبلغ الغلام، وتحيض الجارية».

تخريجه:

١ ـ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب البيوع (٣/٦٨)، (ح ٢٥٨).
من طريق عبد الله بن عمرو بن حسان. أخبرنا سعيد بن عبد العزيز. قال: سمعت مكحولاً يقول: أخبرنا نافع بن محمود بن الربيع، عن أبيه، أنه سمع عبادة بن الصامت يقول: به مرفوعاً.
وقال الدارقطني: عبد الله هذا هو الواقعي، وهو ضعيف الحديث رماه علي بن المديني بالكذب، ولم يروه عن سعيد غيره.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والدارقطني عبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي.
وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤٢) وأنه يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الله بن عمرو يضع الحديث. فعليه يكون =

. . . .

= الحديث بهذا الإسناد موضوعاً إلا أن الحديث جاء عند غير عبادة بطرق صحيحة منها:

١ ــ حديث أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ قال: «من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة».

رواه الترمذي. كتاب البيوع، باب: ما جاء في كراهية الفرق بين الأخوين، وبين الوالدة وولدها. (٣/ ٥٨٠)، (ح ١٢٨٣) وقال: هذا حديث حسن غريب.

ورواه الحاكم (٢/ ٥٥) وححه على شرط مسلم وسكت عنه الذهبي.

٢ ــ وحديث علي أنه باع جارية وولدها ففرق بينهما، فنهاه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

رواه الترمذي (ح ١٢٨٤).

ورواه ابن ماجة. كتاب التجارات، باب: النهي عن التفريق بين السبي (٢/ ٧٥٥، ٧٥٦)، (ح ٢٢٤٩).

ورواه الحاكم (٢/ ٥٥) وححه ووافقه الذهبي.

فعلى هذا فالحديث صحيح، لكنَّه بطريق الحاكم موضوع فلا يتقوى بهذه الشواهد ــ والله أعلم ــ.

٢٠٦ ــ حديث إسحاق بن إبراهيم بن جوني. حدثنا عبد الملك بن عبد الرحمن [الذماري][(١)]. حدثنا سفيان، حدثنا معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه عليه السلام نهى عن السلف في الحيوان.

قال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. قلت[(٢)]: أقره الذهبي عليه، وإسحاق هذا قال ابن حزم: مجهول. وقال الذهبي في الميزان: الظاهر [أنه][(٣)] الطبري المنكر الحديث، علته إنما هو [الذماري][(٤)] فليعلم. ضَعَّفه غيرُ واحد.

---

(١) في (أ)، (ب) (الديناري) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والتقريب (١/٥٢٠).

(٢) قوله: (قلت: . . . إلخ) هذا التعقب لابن الملقن بدليل قوله: (أقره الذهبي عليه) وقد خالف هنا ما ذكره في المقدمة من أن قوله: (قلت) مقصود بها الذهبي فاستعملها هنا لنفسه.

(٣) في (أ) (أن) وما أثبته من (ب)، والميزان (٢/٦٥٧) وعليه يستقيم الكلام.

(٤) في (أ) (الديناري) وما أثبته من (ب)، والميزان (٢/٦٥٧).

٢٠٦ ــ المستدرك (٢/٥٧): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا عبد الله بن إسماعيل المقرىء بصنعاء، ثنا إسحاق بن إبراهيم الجوني، ثنا عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، ثنا سفيان الثوري، حدثني معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نهى عن السلف في الحيوان.

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب البيوع (٣/٧١)، (ح ٢٦٨).

من طريق إسحاق بن إبراهيم بن جوني. أخبرنا عبد الملك الذماري. أخبرنا =

. . . .

= سفيان الثوري. حدثني معمر عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس به مرفوعاً.

وأورده الزيلعي في النصب (٤/٤٦) ونسبه للحاكم والدارقطني. ثم نسب لصاحب التنقيح إعلاله بإسحاق هذا، وأنه الطبري وأن ابن حبان قال: يأتي عن الثقات بالموضوعات. وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة.

وكذا أورده ابن حجر في التلخيص وذكر مثل هذا عن صاحب التنقيح (٣/٣٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله ابن الملقن بأن فيه إسحاق بن إبراهيم بن جوني. وقال ابن حزم: مجهول، ونقل عن الذهبي في الميزان أنه قال: الظاهر أنه الطبري المنكر الحديث. . . إلخ.

قلت: لم أجد في الميزان المطبوع ذكراً لإسحاق بن إبراهيم، ولا ما نقله عنه ابن الملقن، وفيه ذكر للطبري فقط (١/١٧٧)، لكن ابن حجر في اللسان ذكر هذا الكلام عن الذهبي فقال: إسحاق بن إبراهيم بن جوني. قال ابن حزم: مجهول. فالظاهر أنه الطبري ــ ثم ترجم للطبري فقال: إسحاق بن إبراهيم الطبري كان بصنعاء قال ابن عدي: منكر الحديث. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن ابن عيينة، والفضيل بن عياض منكر الحديث جداً، يأتي عن الثقات بالموضوعات ولا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب. وقال الحاكم في المدخل: روى عن الفضل، وابن عيينة أحاديث موضوعة ــ ثم أورد له في اللسان عدة أحاديث وذكر أنها باطلة. اللسان (١/٣٤٤، ٣٤٥)، المجروحين (١/١٣٧، ١٣٨، ١٣٩)، المدخل لمعرفة الصحيح للحاكم (١/٣٧).

فما ذكره الحافظ في اللسان يدل على أنه سقط من الميزان، لأنه لو كان الكلام له لوضع عنده حرف (ز) زيادة كما ذكر في المقدمة من أن الزيادة على ما في الميزان يضع عندها هذا الرمز. وقد جزم صاحب التنقيح أن إسحاق بن =

. . . .

= إبراهيم هذا هو الطبري كما نقله عنه الزيلعي في النصب، وابن حجر في التلخيص كما سبق، ونقله عنه أيضاً العظيم آبـادي في التعليق المغني على الدارقطني.

الحكم على الحديث:

قلت: مما سبق يتبين من أقوال العلماء أن إسحاق بن إبراهيم هو الطبري وهو وضاع. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

٢٠٧ ـ حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن بيع الكالىء بالكالىء.

[قال: على شرط مسلم][1]. قلت: فيه ذويب بن عمامة وهو واه.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٢٠٧ ـ المستدرك (٢/٥٧): حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران، ثنا أبي، ثنا المقدام بن داود الرعيني، ثنا ذويب بن عمامة، ثنا حمزة بن عبد الواحد، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إنه نهى عن بيع الكالىء بالكالىء.

تخريجه:

١ ـ رواه الدارقطني «بلفظه» كتاب البيوع (٣/٧٢)، (ح ٢٧٠).

٢ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب البيوع، باب: ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين (٥/٢٩٠).

روياه من طريق ذويب بن عمامة، أخبرنا حمزة بن عبد الواحد، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به مرفوعاً. ـ ولم يذكر البيهقي نسبة لموسى هذا ـ بل قال: عن موسى فقط.

٣ ـ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه «بلفظ مقارب» كتاب البيوع ـ ٢٨٨ باب: من كره أجلاً بأجل (٦/٥٩٨)، (ح ٢١٦٩).

من طريق ابن أبي زائدة، عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به مرفوعاً.

٤ ـ ورواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل ٨٦٦).

رواه من طريق عبد العزيز الدراوردي، عن موسى بن عبيدة، عن نافع، عن ابن عمر به مرفوعاً.

٥ ـ ورواه البزار «بنحوه» مطولاً. كشف الأستار (٢/٩١، ٩٢). =

. . . .

= من طريق بهلول. حدثنا موسى بن عبيدة. عن عبد الله بن رومان، عن ابن عمر به مرفوعاً.

٦ ـ ورواه عبد الرزاق في مصنفه «بنحوه» (٨/ ٩٠)، (ح ١٤٤٤٠).

قال عبد الرزاق: حدثنا الأسلمي. قال: حدثنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بأن فيه ذويب بن عمامة السهمي.

قلت: ضعفه الدارقطني. وقال أبو زرعة؛ صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: هذا منكر مما تفرد به ذويب. الميزان (٢/ ٣٣)، اللسان (٢/ ٤٣٦).

فالذي يظهر مما تقدم أن التوسط في حاله ما قاله أبو زرعة من أنه صدوق، لكن الحديث قد اختلف في سنده فرواه الحاكم، والدارقطني، وذكرا في إسنادهما (موسى بن عقبة) وأما غيرهم فذكر أنه (موسى بن عبيدة) وقد رواه البيهقي أيضاً من طرق أخرى وفيه (موسى بن عبيدة) ورواه أيضاً من طريق آخر وفيه (موسى) غير منسوب، وقال: موسى هذا هو ابن عبيدة الربذي، وشيخنا أبو عبد الله قال في روايته: عن موسى بن عقبة، وهو خطأ، والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره روى هذا الحديث في كتاب السنن عن أبي الحسن علي بن محمد المصري هذا، فقال: عن موسى بن عقبة وشيخنا أبو الحسين رواه لنا عن أبي الحسن المصري في الجزء الثالث من سنن المصري فقال: عن موسى. غير منسوب.

وقال أيضاً لما أورده من طريق فيه موسى غير منسوب: وهو ابن عبيدة بلا شك وقد رواه الشيخ أبو الحسن الدارقطني ـ رحمه الله ـ عن أبي الحسن المصري فقال: عن موسى بن عقبة ورواه شيخنا أبو عبد الله بإسناد آخر عن مقدام بن داود الرعيني فقال: عن موسى بن عقبة وهو وهم، والحديث مشهور بموسى بن عبيدة، مرة عن نافع عن ابن عمر، ومرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر. =

. . . .

= السنن للبيهقي (٥/٢٩٠، ٢٩١).
وقال ابن حجر في التلخيص: قد رواه ابن عدي من طريق الدراوردي عن موسى بن عبيدة. وقال: تفرد به موسى بن عبيدة. وقال أحمد بن حنبل: لا تحل الرواية عنه، ولا أعرف هذا الحديث عن غيره. وقال في التلخيص الحبير: وقد جزم الدارقطني في كتابه العلل بأن موسى بن عبيدة تفرد به. وقال الحافظ أيضاً: فهذا يدل على أن الوهم في قوله: موسى بن عقبة من غيره. التلخيص الحبير (٣/٢٦).
وقال البزار: لا نعلم رواه بهذا التمام إلا موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.
قلت: وموسى بن عبيدة هذا هو ابن عبيدة بن نشيط بن عمرو بن الحارث الربذي عبد العزيز المديني.
قال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كنا نتقي حديث موسى بن عبيدة تلك الأيام، ثم كان بمكة فلم نأته. وقال الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تحل الرواية عنه. قلت: فإن شعبة روى عنه فقال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه. وقال البخاري: قال أحمد: منكر الحديث.
وقال ابن معين: ليس بالكذوب، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث منكرة. وقال مرة: لا يحتج بحديثه. وقال ابن المديني: ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير. وقال أبو زرعة: ليس بقوي الأحاديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن حبان: ضعيف. تهذيب التهذيب (١٠/٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩).
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً (٢/٢٨٦).
وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٣/١٨٦).
قلت: مما تقدم يتبين أن الرواية لموسى بن عبيدة. وهو ضعيف فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً والعلة فيه موسى بن عبيدة، لا كما قال الذهبي من أن علته ذويب بن عمامة. =

. . . .

= وقد جاء الحديث من طريق آخر عند عبد الرزاق، لكن فيه إبراهيم بن محمد بن يحيى الأسلمي.

قال الذهبي في الكاشف: قال البخاري: جهمي، تركه ابن المبارك، والناس.

وقال أحمد: قدري معتزلي، جهمي، كل بلاء فيه، وقال يحيى القطان: كذاب (١/٩١، ٩٢).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (١/٤٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ومن وافقه ضعيف لضعف موسى بن عبيدة، وأما بطريق عبد الرزاق فهو ضعيف جداً لضعف إبراهيم بن محمد الأسلمي. فلا يفيد طريق الحاكم. لشدة ضعف طريق عبد الرزاق ــ والله تعالى أعلم ــ.

٢٠٨ ـ حديث ابن عمر. كانت الهدنة بين النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وبين أهل مكة، بالحديبية أربع سنين.

قال: صحيح. قلت: بل ضعيف، فإن فيه عاصم بن [عمر][(١)] وقد ضعفوه، وهو أخو عبد الله[(٢)] ابن عمر.

---

(١) في (أ) (عمرو) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه، والتهذيب (٥/٥١).

(٢) في التلخيص (عبيد الله) وكلاهما جائز، لأن عاصماً أخو عبد الله، وأخو عبيد الله أيضاً كما في تهذيب التهذيب (٥/٥١).

٢٠٨ ـ المستدرك (٢/٦٠): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا يحيى بن المغيرة، ثنا عبد الله بن نافع، عن عاصم بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كانت الهدنة بين النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وبين أهل مكة بالحديبية أربع سنين.

تخريجه:

١ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظه» (ل ٦٦٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وابن عدي عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري أبو عمر المدني.

قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم: ضعيف. وقال الجوزجاني: يضعف حديثه. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الترمذي: متروك. وقال مرة: ليس بثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء، ويخالف، وذكره في الضعفاء (٢/١٢٧) فقال: منكر الحديث جداً يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات. وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح: أربعة إخوة ثقات وذكر منهم عاصماً. وقد تكلم النسائي على أحمد بن صالح حيث قال: أربعتهم ثقات. =

. . . .

= وقال ابن عدي: أحاديثه حسان ومع ضعفه يكتب حديثه. تهذيب التهذيب (٥/٥١، ٥٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٣٨٥).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٢/٥١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من أقوال العلماء أن عاصماً ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني
وأوّله: كتاب الجهـاد

مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن
توفي عام ٨٠٤ هـ

تحقيق ودراسة
عبد الله بن حمد اللحيدان

الجزء الثاني

دار العاصمة
الرياض

كتاب الجهاد

٢٠٩ ـ حديث كعب بن عجرة بينما النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بالروحاء، إذ هبط عليه أعرابي من [سرف][١]. . . الحديث بطوله.

قال: صحيح. قلت: لا والله فيه إسحاق بن إبراهيم بن [نسطاس][٢] وهو واه.

---

(١) في (أ) (شدو) وليست في (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (كسطاس) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا من لسان الميزان (١/٣٤٦).

٢٠٩ ـ المستدرك (٢/٧٥): أخبرنا أبو عبد الله بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا إبراهيم بن حمزة، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس، عن داود بن المغيرة، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن أبيه، عن جده قال: بينما النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بالروحاء إذ هبط عليهم أعرابي من سرف. فقال: من القوم؟ أين تريدون؟. قيل: بدرا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. قال: ما لي أراكم بذة هيئتكم، قليلاً سلاحكم. قالوا: ننتظر إحدى الحسنين، إما أن نقتل فالجنة، وإما أن نغلب، فيجمع الله لنا الظفر، والجنة. قال أين نبيكم. قالوا: ها هو ذا فقال له: يا نبي الله ليست لي مصلحة؟، آخذ مصلحتي ثم ألحق. قال: «اذهب إلى أهلك فخذ مصلحتك» فخرج =

. . . .

= رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم بدر، وخرج الرجل إلى أهله حتى فرغ من حاجته ثم لحق برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ببدر وهو يصف الناس للقتال في تعبيتهم، فدخل في الصف معهم فاقتتل الناس فكان فيمن استشهده الله، فقام رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بعد أن هزم الله المشركين، وأظفر المؤمنين، فمر بين ظهراني الشهداء، وعمر بن الخطاب معه. فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ها يا عمر إنك تحب الحديث، وإن للشهداء سادة، وأشرافاً وملوكاً، وإن هذا يا عمر منهم».

تخــريجــه:

١ ــ أورد قول الرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لعمر: «ها يا عمر. . . الحديث».

السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم فقط (١/٨٥٨).

وكذا أورده صاحب الكنز (٤/٤١٣) واقتصر على نسبته للحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس مولى كثير بن الصلت من أهل المدينة، كنيته أبو يعقوب.

قال ابن حبان: كان يخطىء، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد.

المجروحين (١/١٣٤، ١٣٥).

وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالقوي. وقال العقيلي، وابن الجارود: منكر الحديث. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال الطبراني في الأوسط: كان من ثقات المدنيين وذكره ابن عدي في الضعفاء وقال: ليس له كثير رواية.

الميزان (١/١٧٨، ١٧٩)، اللسان (١/٣٤٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن إسحاق بن إبراهيم ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٢١٠ ـ حديث ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى. حدثنا مالك بن يخامر.

حدثني معاذ أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: من قاتل في سبيل الله فواق (ناقة)[١] وجبت له الجنة.

قال: على شرط مسلم[٢]. قلت: هو منقطع فلعله من الناسخ.

---

(١) في (ب) (ناقته) وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في التلخيص أشار أن الحاكم قال: على شرط البخاري ومسلم، لكن في المستدرك قال: على شرط مسلم فقط. وكذا في (أ)، (ب) فالذي يظهر أنها زيادة من بعض النساخ.

٢١٠ ـ المستدرك (٢/٧٧): أخبرني بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو: ثنا أبو قلابة الرقاشي، ثنا روح بن عبادة، ثنا ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى. حدثنا مالك بن يخامر، أن معاذ بن جبل حدثهم، أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من قاتل في سبيل الله من رجل مسلم فواق ناقة فقد وجبت له الجنة، ومن سأل الله القتل من عند نفسه صادقاً ثم مات، أو قتل، فله أجر شهيد».

تخريجه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» بعضاً من حديث طويل (٥/٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٤).

٢ ـ ورواه النسائي «بلفظ مقارب للفظ أحمد» كتاب الجهاد، ثواب من قاتل في سبيل الله فواق ناقة (٦/٢٥).

٣ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» متفرقاً بعضاً من حديث طويل. كتاب الجهاد.

فروى طرفه الأول في باب: ٢١ ما جاء فيمن يكلم في سبيل الله (٤/١٨٥)، (ح ١٦٥٧). =

. . . .

= روى طرفه الثاني في باب من سأل الشهادة (٤/١٨٣)، (ح ١٦٥٤).
٤ ـ وروى طرفه الأول ابن ماجه «بنحوه» كتاب الجهاد، باب: القتال في سبيل الله (٢/٩٣٣، ٩٣٤)، (ح ٢٧٩٢).
رووه من طريق ابن جريج ـ قال النسائي، وابن ماجه ـ حدثنا سليمان بن موسى ـ وقال الترمذي: عن سليمان بن موسى، وقال أحمد: قال سليمان ـ حدثنا مالك بن يخامر. أن معاذ بن جبل حدثهم أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بالانقطاع.

قلت: رواة الحديث كلهم صرحوا بالسماع من بعضهم بعضاً، إلا ابن جريج عند الحاكم ومن وافقه، فلم يصرح بالسماع، وقد سبق بيان حاله عند حديث (١٧) وأنه مدلس، فلا يقبل منه إلا ما صرح بسماعه، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لعنعنة المدلس، لكن ابن جريج قد صرح بالتحديث كما عند النسائي وابن ماجه، وقد عد ابن جريج من الرواة عن سليمان بن موسى. كما في تهذيب الكمال (٢/٨٥٥). فعلى هذا تزول شبهة الانقطاع الذي ذكره الذهبي، وتبعه عليه ابن الملقن، فيكون الحديث صحيحاً متصلاً وليس فيه انقطاع، كما أن الذهبي نفسه، الظاهر أنه يقصد بذلك عدم تصريح ابن جريج بالسماع حيث قال: (فلعله من النساخ) يقصد أن عدم ذكر تصريح ابن جريج، أنه من النساخ، وإلا فالأصل أنه غير منقطع ـ والله أعلم ـ.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم ضعيف لعنعنة ابن جريج وهو مدلس، لكن قد جاء تصريح ابن جريج بالسماع كما عند النسائي وابن ماجه.

فعليه يكون الحديث صحيحفا متصلاً ـ والله أعلم ـ.

٢١١ ـ حديث أبـي مالك الأشعري مرفوعاً: «من [فصل][(١)] في سبيل (الله)[(٢)] [فمات][(٣)] أو قتل فهو شهيد».

قال: على شرط مسلم. قلت: فيه عبد الرحمن بن ثوبان، ولم يحتج بـه مسلم، وليس بـذاك [وبقيـة ثقـة][(٤)]، وعبد الرحمن بن غَنْم لم يدركه مكحول فيما أظن.

---

(١) في (أ) (فقد) وفي (ب) (فعل) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا من أخرج الحديث.

(٢) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ) (قاتل) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٤) في (أ) (ولقبه بقية) وما أثبته من (ب) والتلخيص.

٢١١ ـ المستدرك: (٢/٧٨): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، ثنا محمد بن محمد بن سليمان، ثنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، ثنا بقية بن الوليد، حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، يرده إلى مكحول، إلى عبد الرحمن بن غنم الأشعري، أن أبا مالك الأشعري قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من فصل في سبيل الله فمات أو قتل فهو شهيد، أو وقصه فرسه أو بعيره، أو لدغته هامة، أو مات على فراشه بأي حتف شاء الله، فإنه شهيد وأن له الجنة».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أبو داود «بلفظه» كتاب الجهاد، باب: فيمن مات غازياً (٣/٩)، (ح ٢٤٩٩).

٢ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب السير، باب: فضل من مات في سبيل الله (٩/١٦٦).

روياه من طريق عبد الوهاب بن نجدة. حـدثنا بقيـة بن الوليـد، عن ابن ثوبان، عن أبيه، يرد إلى مكحول إلى عبد الرحمن بن غنم الأشعري، أن أبا مالك الأشعري قال: به مرفوعاً. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في إسناده علل.

أولاً: قال الذهبي: عبد الرحمن بن غنم لم يدركه مكحول فيما أظن.

قلت: ذكر في تهذيب الكمال أن عبد الرحمن بن غنم من شيوخ مكحول وقد أرخ وفاة مكحول سنة مائة وثلاث عشرة (٣/١٣٦٩).

وذكر أيضاً في ترجمة عبد الرحمن أن من تلامذته مكحول.

كما أرخ وفاة عبد الرحمن في سنة ثمان وسبعين (٢/٨١٠).

فعلى هذا فبين وفاة كل منهما خمس وثلاثون سنة، فالذي يظهر أن مكحولاً أدرك عبد الرحمن بن غنم. وقد ذكر الذهبي نفسه في الكاشف أن مكحولاً روى عن عبد الرحمن بن غنم (٢/١٨١).

ثانياً: بيان حال عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي أبي عبد الله الدمشقي الزاهد.

قال الأثرم عن أحمد أحاديثه مناكير. وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: صالح، وقال مرة: ضعيف. وقال مرة: يكتب حديثه على ضعفه وكان رجلاً صالحاً، وكان علي بن المديني حسن الرأي فيه. وقال: ابن ثوبان رجل صدق لا بأس به، وقد حمل عنه الناس. وقال دحيم: ثقة، يرمى بالقدر، وقال أبو حاتم: ثقة يشوبه شيء من القدر، وتغير حاله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث. وقال أبو داود: كان فيه سلامة وليس به بأس، وكان مجاب الدعوة. وقال النسائي: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٦/١٥٠، ١٥١).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء ورُمي بالقدر وتغير حاله بآخره (١/٤٧٤).

وقال الذهبي في الكاشف: قال دحيم وغيره ثقة رمي بالقدر، ولينه بعضهم (٢/١٥٩).

ثالثاً: بيان حال بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي أبي يحمد الحمصي.

. . . .

= قال ابن المبارك: كان صدوقاً، ولكنه يكتب عمن أقبل وأدبر. وقال ابن معين: كان شعبة مبجلاً لبقية حين قدم بغداد. وسئل عنه ابن معين فقال: إذا حدث عن الثقات فاقبلوه، وإذا حدث عن أولئك المجهولين فلا. وقال يعقوب: بقية ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين. وقال ابن سعد: كان ثقة إذا حدث عن الثقات ضعيفاً في روايته عن غير الثقات. وقال النسائي: إذا قال: حدثنا، وأخبرنا فهو ثقة وإذا قال: عن فلان، فلا يؤخذ عنه.

وقال الخطيب: في حديثه مناكير، إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقاً.

تهذيب التهذيب (١/ ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء (١/ ١٠٥).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات، وقال النسائي: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة (١/ ١٦٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن مكحولاً روى عن عبد الرحمن بن غنم. وأن عبد الرحمن بن ثوبان صدوق يخطىء ورمي بالقدر وتغير بآخره، كما لخص حاله بذلك ابن حجر، وبقية بن الوليد ثقة في روايته إذا روى عن عبد الرحمن بن ثابت وصرح بالتحديث عنه وهو معروف، ولكنه صدوق تغير حاله بآخره، ولم تتبين رواية بقية عنه أقبل أم بعد الاختلاط؟ فتكون روايته عنه ضعيفة، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٢١٢ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «من لقي الله بغير أثر [من][1] الجهاد لقيه وفيه ثلمة[2]».

قلت: فيه إسماعيل بن رافـع وهو ضعيف.

---

(١) ليست في أصل (أ) ومعلقة بهامشها وهي في (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك قال: هذا حديث كبير في الباب غير أن الشيخين لم يحتجا بإسماعيل بن رافـع.

٢١٢ ـ المستدرك (٢/٧٩): حدثنا أبو الـوليد الفقيـه وأبو إسحـاق إبراهيم بن إسماعيل القارىء، وأبو بكر بن عبيد الله، قالوا ثنا الحسن بن سفيان، ثنا محمـد بن مصفى الحمصي، وعلي بن حجـر السعدي، وعـلي بن سهل الرمـلي، قالوا ثنا الوليد بن مسلم: ثنا إسماعيل بن رافـع، عن سمي، عن أبـي صالـح، عن أبـي هريرة قال: قـال رسول الله ـ صـلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من لقي الله بغير أثر من الجهاد، لقيه وفيه ثلمة».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب فضائل الجهاد ـ ٢٦ باب: ما جاء في فضل المرابط (٤/١٨٩)، (ح ١٦٦٦).

وقال: هذا حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم، عن إسماعيل بن رافـع، وإسماعيل بن رافـع قد ضعفه بعض أصحاب الحديث. قال: وسمعت محمداً يقول: هو ثقة مقارب الحديث.

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب الجهاد، باب: التغليظ في ترك الجهاد (٢/٩٢٣، ح ٢٧٦٣).

روياه من طريق الوليد بن مسلم، عن إسماعيل بن رافـع، عن سمي، عن أبـي صالـح، عن أبـي هريرة مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

٣ ـ ورواه مسلم «بمعناه» كتاب الإمارة ـ ٤٧ باب: ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو (٣/١٥١٧)، (ح ١٥٨).

رواه من طريق وهيب المكي، عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن سمي، عن أبـي صالـح، عن أبـي هريرة به مرفوعاً. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هـذا الحديث روي من طـريقـين عن سمي، عن أبـي صـالـح، عن أبـي هريرة.

● **الطريق الأول**: وهو طـريق الحاكم ومن وافقـه وفيه إسمـاعيل بن رافـع بن عويمر أو ابن أبـي عـويمر الأنصـاري، ويقال: المـزني أبو رافـع المدني.

قال ابن المبارك: ليس به بأس، ولكنه يحمل عن هذا، وعن هذا، وقال أحمد: ضعيف. وقال مرة: منكر الحديث. وقال ابن معـين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: وابن خراش، والـدارقـطني، وابن الجنيـد: متـروك، وضعفـه أبـو حـاتم، والعقيـلي، وأبو العرب، وابن الجارود، وابن عبد البر، وابن حزم، والخطيب وغيرهم. تهذيب التهذيب (١/٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف الحفظ (١/٦٩).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف واه: (١/١٢٢).

قلت: مما تقدم يتبين أن إسماعيل ضعيف فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: **وقد رواه مسلم في صحيحه**.

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ومن وافقه ضعيف، لكنه بطريق مسلم صحيح لغيره، لأن ضعفه قابل للانجبار ـ والله أعلم ـ.

٢١٣ ـ حديث أبي [هريرة][١] مرفوعاً: «ثلاث[٢] أعين لا تمسها النار: عين فقئت في سبيل الله، وعين (حرست)[٣] في سبيل الله، وعين بكت من خشية الله».

قال: صحيح. قلت: فيه [عمر][٤] بن راشد ضعفوه.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك.

(٢) في المستدرك وتلخيصه (ثلاثة) وما أثبته من (أ)، (ب) وهو الموافق لقواعد اللغة.

(٣) في أصل (ب) كلمة مشطوب عليها ومصححة بالهامش (حرست) وأثبتها أيضاً من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٤) في (أ)، (ب) (عمرو) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (٧/٤٤٤).

٢١٣ ـ المستدرك (٢/٨٢): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ إملاء، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن سليمان السعدي، ثنا محمد بن القاسم الأسدي، ثنا عمر بن راشد اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ثلاثة أعين لا تمسها النار، عين فقئت في سبيل الله، وعين حرست في سبيل الله، وعين بكت من خشية الله».

تخريجه:

أورده السيوطي في الجامع الصغير (١/٥٣٨) ونسبه للحاكم فقط وسكت عنه، لكن ذكره المناوي في الفيض وذكر تخريج الحاكم له وتصحيحه إياه وتعقب الذهبي له بأن فيه عمر ضعفوه (٣/٣١٥).

وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٣/٦٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عمر بن راشد بن شجرة أبو حفص اليمامي.

قال أحمد: حديثه ضعيف ليس بمستقيم حدث عن يحيى بن أبي كثير =

. . . .

= بأحاديث مناكير. وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة: لين الحديث. وقال البخاري: حديثه عن يحيى مضطرب ليس بالقائم، وقال أبو داود: ضعيف.

تهذيب التهذيب (٧/٤٤٥، ٤٤٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٥٥).

وقال الذهبي في الكاشف: لينه جماعة (٢/٣١٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عمر بن راشد ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، لكن لبعض الحديث شاهداً عن أبي ريحانة.

رواه الحاكم (٢/٨٣) وقال: صحيح ووافقه الذهبي. فيكون الحديث بسند حديث الأصل صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٢١٤ ـ حديث صالح بن كيسان قال: قال أبو عبد الرحمن: سمعت (أبا)[١] هريرة يقول: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «حرم على عينين أن تمسهما[٢] النار: عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس [الإسلام][٣] وأهله من [أهل][٤] الكفر».

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) في (ب) (أبي) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه وهو الموافق لقواعد اللغة.

(٢) في المستدرك وتلخيصه (تنالها).

(٣) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٤) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يستقيم المعنى.

٢١٤ ـ المستدرك (٢/٨٢، ٨٣): أخبرنا حمزة بن العباس القعنبي ببغداد، حدثنا العباس بن محمد الدوري، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ثنا أبي عن صالح بن كيسان قال: قال أبو عبد الرحمن: سمعت أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «حرم على عينين أن تنالها النار، عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس الإسلام وأهله من الكفر».

تخـريجـه:

١ ـ أورده ابن حجر في المطالب العالية عن صالح بن كيسان به ونسبه لعبد بن حميد (٢/١٧٧)، (ح ١٩٩١).

٢ ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير (١/٥٧٢) ونسبه للحاكم والبيهقي في شعب الإيمان، ورمز له بالصحة. وذكره المناوي في الفيض وذكر أن الحاكم سكت عليه فتعقبه الذهبي فقال: فيه انقطاع وسكت على هذا (٣/٣٨٠)، وقال الألباني في صحيح الجامع: حسن (٣/٨٨). =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث قال الذهبي عنه: فيه انقطاع، والذي يظهر أنه يقصد بذلك أن صالح بن كيسان لم يدرك أبا عبد الرحمن.

قلت: لم أعرف أبا عبد الرحمن هذا فلم يصرح باسمه أحد ممن روى الحديث.

لكن الحديث السابق لهذا الحديث ضعيف قابل للانجبار وله شاهد صحيح فعليه يكون هذا الحديث صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٢١٥ ــ حديث خريم بن فاتك مرفوعاً: «الناس أربعة، والأعمال ستة... الحديث».

قلت: الأزدي متهم[1]، ومسلمة تعبت عليه فلم أعرفه.

---

(١) قوله: (قلت: .. إلخ) في التلخيص قال: (قلت: رواه معاوية بن عمرو الأزدي عنهما) وليس فيه، أن الأزدي متهم كما أن معاوية بن عمرو الأزدي ليس متهماً كما ذكر ابن الملقن بل إنه ثقة كما في تهذيب الكمال (١٣٤٧/٣) والتقريب (٢٦٠/٢) روى له الجماعة.

٢١٥ ــ المستدرك (٨٧/٢): حدثنا أبو بكر بن بالويه، ثنا محمد بن أحمد بن النضر، حدثني معاوية بن عمرو، حدثنا مسلمة بن جعفر ــ من بجيلة ــ، عن الركين بن الربيع قال: حدثني عمي، عن أبي يحيى خريم بن فاتك ــ رضي الله عنه ــ عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الناس أربعة، والأعمال ستة: فموجبات، ومثل بمثل، وعشرة أضعاف، وسبعمائة ضعف، فمن مات كافراً وجبت له النار، ومن مات مؤمناً وجبت له الجنة، والعبد يعمل بالسيئة، فلا يجزي إلا بمثلها، والعبد يهم بالحسنة، فتكتب له عشراً، والعبد ينفق النفقة في سبيل الله، فتضاعف له سبعمائة ضعف، والناس أربعة: فموسع عليه في الدنيا، وموسع عليه في الآخرة، وموسع عليه في الدنيا مقتر عليه في الآخرة، ومقتر عليه في الدنيا موسع عليه في الآخرة، وشقي في الدنيا والآخرة».

تخــريجــه:

١ ــ رواه أحمد «بنحوه» مع تقديم وتأخير (٣٤٥/٤).

٢ ــ ورواه أبو نعيم في الحلية «بنحوه» مع تقديم وتأخير (٣٤/٩، ٣٥).

رواه أبو نعيم من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل. حدثني أبي. حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا شيبان بن عبد الرحمن، عن الركين بن الربيع، عن أبيه، عن عمه، عن خريم بن فاتك.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن شيبان بن عبد الرحمن. =

. . . .

= ● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه: مسلمة بن جعفر، ومعاوية بن عمرو.

أولاً: مسلمة بن جعفر البجلي الأحمسي الكوفي.

قال الذهبي في الميزان: يُجهل، وقال الأزدي: ضعيف.

وقال ابن حجر في اللسان: وفي الثقات لابن حبان: مسلمة بن جعفر البجلي الأحمسي روى عن عمرو بن قيس، والركين بن الربيع، روى عنه عمر بن محمد العنقري، وأبو غسان النهدي، فيحتمل أن يكون هو، ثم ظهر أنه هو، فقد ذكره بذلك كله البخاري ولم يذكر فيه جرحاً.

الميزان (٤/١٠٨)، اللسان (٦/٣٣).

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/٢٦٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقد ذكره المزي في تهذيب الكمال من شيوخ معاوية بن عمرو بن المهلب الأزدي (٣/١٣٤٧).

فعلى هذا يكون مسلمة معروفاً، لكن قال الأزدي: ضعيف.

ثانياً: معاوية بن عمرو بن المهلب بن عمرو الأزدي أبو عمرو البغدادي ويعرف بابن الكرماني.

قال أحمد: صدوق ثقة. وقال ابن معين: كان شجاعاً، وقال أبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات روى له الجماعة. تهذيب التهذيب (١٠/٢١٥، ٢١٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة (٢/١٦٠).

وقال الذهبي في الكاشف: كان شجاعاً لا يبالي بلقاء عشرين، وسكت عنه (٣/١٥٨).

قلت: فالظاهر أن هذا التعقب من ابن الملقن. لأنه غير موجود في التلخيص المطبوع ــ وليس هو في محله، لأن الرجل موثق كما نرى ومن رجال الصحيح، لكن الحديث ضعيف لضعف مسلمة كما سبق.

● **الطريق الثاني**: لكن مسلمة لم يتفرد بالحديث بل تابعه شيبان بن =

. . . .

= عبد الرحمن عند أحمد، وأبـي نعيم، وشيبان هو ابن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي أبو معاوية البصري.

قال ابن حجر في التقريب: ثقة صاحب كتاب (١/٣٥٦).

وقال الذهبي: صاحب حروف وقراءات، حجة (٢/١٦) روى له الجماعة.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، لكنه بإسناد أحمد وأبـي نعيم صحيح فيكون بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٢١٦ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً: «كل شيء من اللهو باطل إلا ثلاثة: انتضالك بقوسك، [وتأديبك][1] لفرسك، وملاعبتك لأهلك. . . الحديث».

[قال: على شرط مسلم][2] قلت: كذا قال [وسويد][3] بن عبد العزيز متروك.

---

(١) في (أ) (وماديبك) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (قال: صحيح) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ)، (ب) (أبو سويد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (٤/٢٧٦).

٢١٦ ـ المستدرك (٢/٩٥): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا الحسن بن علي بن بحر بن بري، ثنا أبي، ثنا سويد بن عبد العزيز، حدثنا محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «كل شيء من لهو الدنيا باطل إلا ثلاثة: انتضالك بقوسك، وتأديبك لفرسك، وملاعبتك أهلك، فإنها من الحق»، وقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «انتضلوا، واركبوا، وأن تنتضلوا أحب إلي، إن الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة: صانعه يحتسب فيه الخير، والمتنبل، والرامي به».

تخريجه:

١ ـ أورده صاحب كنز العمال ونسبه للحاكم فقط (٤/٣٥٤، ح ١٠٨٦٣).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي مولاهم الدمشقي.

. . . .

= قال أحمد: متروك الحديث. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال ابن سعد: روى أحاديث منكرة. وقال البخاري: في حديثه مناكير. وقال مرة: فيه نظر لا يحتمل. وقال أبو حاتم: لين الحديث في حديثه نظر. وقال عثمان الدارمي عن دحيم: ثقة وكانت له أحاديث يغلط فيها، وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال مرة: ضعيف. وقال الترمذي: كثير الغلط في الحديث. تهذيب التهذيب (٤/٢٧٦، ٢٧٧).

وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ فاحش الوهم حتى يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخايل إلى من سمعها أنها عملت عمداً. المجروحين (١/٣٥٠).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (١/٥٩٩).

وقال الذهبي في الكاشف: قال البخاري: في حديثه نظر لا يحتمل (١/٤١١).

وقال في ديوان الضعفاء والمتروكين: قال أحمد: متروك (ص ١٣٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن سويد الظاهر أنه متروك كما قال الذهبي، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

لكن للحديث شاهداً من حديث عقبة بن عامر بنحو حديث أبي هريرة.

١ ــ رواه ابن أبي شيبة في مصنفه. كتاب الجهاد (٥/٣٤٩، ٣٥٠).

٢ ــ ورواه الترمذي. كتاب فضائل الجهاد، باب: ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله (٤/١٧٤، ح ١٦٣٧).

وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٣ ــ ورواه ابن ماجه. كتاب الجهاد، باب: في الرمي في سبيل الله (٢/٩٤٠)، (ح ٢٨١١).

فعليه يكون الحديث صحيحاً، لكنه عند الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

٢١٧ ــ حديث أبـي سعيد أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ من اليمن فقال له: «قد [هجرت][1] من الشرك، ولكنه الجهاد، هل لك أحد باليمن؟» قال: أبوان[2] قال: «أذنا لك؟»[3] قال: لا. قال: «فارجـع فاستأذنهما، فإن [أذنا لك][4] فجاهد، وإلا فبرهما».

قال: صحيـح. قلت: فيه دراج وهو واه.

---

(١) في (أ) (هاجرت) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك وتلخيصه (أبواي).

(٣)، (٤) في (أ) (أذناك) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٢١٧ ــ المستدرك (١٠٣/٢، ١٠٤): حدثنا أبو العباس: أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري: أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ من اليمن، فقال: يا رسول الله إني هاجرت، فقال له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «قد هجرت من الشرك، ولكنه الجهاد، هل لك أحد باليمن؟» قال: أبواي. قال: «أذنا لك». قال: لا. قال: «فارجـع، فاستأذنهما، فإن أذنا لك، فجاهد، وإلا فبرهما».

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب السير، باب: الرجل يكون له أبوان مسلمان أو أحدهما فلا يغزو إلا بإذن أهله (٢٦/٩).

٢ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بلفظ مقارب» موارد الظمآن. كتاب الجهاد ــ ١٥ باب: استئذان الأبوين في الجهاد (ح ١٦٢٢).

ــ ورواه أحمد «بنحوه» (٧٥/٣، ٧٦).

٤ ــ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب الجهاد، باب: في الرجل يغزو وأبواه كارهان (١٧/٣)، (ح ١٥٣٠).

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه دراج بن سمعان أبو السمح، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٥٠) وأنه صدوق إلا في حديثه عن أبي الهيثم فضعيف. وهذا الحديث من روايته عن أبي الهيثم فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكن للحديث شاهداً عن ابن عمر قال: جاء رجل إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فاستأذنه في الجهاد فقال: «أحيٌّ والداك؟» قال: نعم. قال: «ففيهما فجاهد».

رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الجهاد ــ ١٣٨ باب: الجهاد بإذن الأبوين (٦/١٤٠)، (ح ٣٠٠٤).

فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٢١٨ ـ حديث ابن عباس كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لواؤه أبيض، ورايته سوداء.

استشهد به الحاكم، وفيه يزيد بن حيان وقد ضعفوه[١].

---

(١) قوله: (استشهد به الحاكم.. إلخ) تصرف من ابن الملقن، وإلا فالذهبي أورد حديث الأصل وهو حديث جابر كما أورده الحاكم ثم قال: وشاهده يزيد بن حبان... ثم ذكر بقية السند والحديث ثم قال: قلت: يزيد ضعيف.

٢١٨ ـ المستدرك (٢/١٠٥): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا بشر بن موسى، ثنا يحيى بن إسحاق السيلحيني، ثنا يزيد بن حيان، أخبرني أبو مجلز لاحق بن حميد، عن ابن عباس قال: كان لواء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أبيض، ورايته سوداء.

تخــريجــه:

١ ـ رواه الترمذي «بلفظ مقارب» مع تقديم وتأخير. كتاب الجهاد ـ ١٠ باب: ما جاء في الرايات (٤/١٩٦، ١٩٧)، (ح ١٦٨١).

وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس.

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» مع تقديم وتأخير. كتاب الجهاد ـ ٢٠ باب: الرايات والألوية (٢/٩٤١)، (ح ٢٨١٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم يزيد بن حيان النبطي البلخي مولى بكر بن وائل نزل المدائن.

قال ابن الجنيد عن ابن معين: ليس به بأس. وقال البخاري: عنده غلط كثير، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء. تهذيب التهذيب (١١/٣٢٢).

وقال الذهبي في الميزان: صويلح (٤/٤٢١)، وقال في الكاشف: قال البخاري: عنده غلط كثير (٣/٢٧٦). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء (٢/٣٦٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الظاهر من حال يزيد أنه ليس به بأس كما قال ابن معين فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً لذاته، وقد حسنه الترمذي كما سبق.

كما أن للحديث شاهد وهو حديث الأصل عند الحاكم وقال عنه: صحيح على شرط مسلم وسكت عنه الذهبي (المستدرك: ٢/١٠٤، ١٠٥) فعليه يكون الشاهد صحيحاً لغيره.

٢١٩ ـ حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه حدثه قال: بينما أنا في الحجر أتاني رجل فسألني عن العاديات. . . الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم[١]. قلت: لا والله ولا ذكر لأبي معاوية المذكور في إسناده في الكتب الستة، وهو البجلي[٢] ولا احتج البخاري بأبي صخر المذكور، والخبر منكر.

---

(١) في التلخيص قبل التعقب أورد كلام الحاكم عن الحديث مختصراً فقال: فقد احتجا بأبي صخر حميد بن زياد، وبأبي معاوية والدعمار الدهني.

(٢) قوله: (وهو البجلي) ليست في التلخيص. فالظاهر أنها من كلام ابن الملقن ذكره للتوضيح.

٢١٩ ـ المستدرك (٢/١٠٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني أبو صخر، عن أبي معاوية البجلي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما، أنه حدثه قال: بينما أنا في الحجر جالس أتاني رجل فسألني عن ﴿ وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا ﴾. فقلت له: الخيل حين تغير في سبيل الله، ثم تأوي إلى الليل، فيصنعون طعامهم، ويوقدون نارهم، فانفتل عني، فذهب إلى علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وهو تحت سقاية زمزم، فسأله عن العاديات. فقال: هل سألت عنها أحداً قبلي؟ قال: نعم سألت عنها ابن عباس فقال: هي الخيل حين تغير في سبيل الله. قال: فاذهب فادعه لي. قال: فلما وقف على رأسه قال: تفتي الناس بلا علم لك، والله إن كانت أول غزوة في الإسلام لبدر، وما كان معنا إلا فرسان: فرس للزبير، وفرس للمقداد بن الأسود، فكيف يكون العاديات ضبحا؟ إنما ﴿ وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا ﴾ من عرفة إلى مزدلفة، ومن المزدلفة إلى منى ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ حين تطأها بأخفافها، وحوافرها. قال ابن عباس: فنزعت عن قولي ورجعت إلى الذي قال علي.

. . . .

= **تخـــريجــه**:

الآية (١) من سورة العاديات.

١ ــ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه».

٢ ــ ورواه ابن أبـي حاتم في تفسيره «بنحوه» تفسير ابن كثير (٤/٥٤١، ٥٤٢).

روياه من طريق ابن وهب. أخبرني أبو صخر، عن أبـي معاوية البجلي عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس به.

وأورده الشوكاني في فتح القدير ونسبه لابن جرير، وابن أبـي حاتم، وابن الأنباري في كتاب الأضداد، والحاكم وصححه، وابن مردويه عن ابن عباس (٥/٤٨٤)، تفسير سورة العاديات.

دراسة الإسناد:

هـذا الحديث في سنـده عند الحـاكم ومن وافقه أبـو معاويـة البجـلي، وأبو صخر.

أولاً: أبو معاوية البجلي وقد اختلف فيه.

قال في التهذيب: أبو معاوية البجلي يقال: إنه عمار الدهني قاله أبو أحمد الحاكم. ويقال: غيره روى عن سعيد بن جبير، وروى عنه أبو صخر حميد بن زياد. تهذيب التهذيب (١٢/٢٤٠).

وقـال الحافظ في التقـريب: أبو معـاوية البجـلي، هـو عمـار الـدهني، وإلا فمجهول الحال (٢/٤٧٤).

وقال الذهبـي في الميزان: أبو معاوية البجلي يقال: هو والد عمار الدهني فيه جهالة (٤/٥٧٥).

وأبو معاوية، عمار بن معاوية، ويقال ابن أبـي معاوية الدهني البجلي الكوفي، قد عد من الرواة عن سعيد بن جبير، وروى عنه حميد بن صخر إلا أنه ذكر عنه أنه سئل هل سمـع من سعيد بن جبير فقال: لا. وهو ثقة كما هي أكثر أقـوال العلماء كما في تهذيب الكمال (٣/٩٩٧)، روى له مسلم والأربعة. وقال في التقريب: صدوق يتشيـع (٢/٤٨). =

. . . .

= قلت: فمن خلال قراءتي لمصادر ترجمة الرجلين لم يتبين لي المقصود في سند الحاكم وأيهما الذي فيه، لتقارب طبقتهما، واتفاقهما في الشيخ سعيد بن جبير، والتلميذ أبـي صخر، كما لم أجد الجزم بأنهما واحد أو اثنان.

ثانياً: أبو صخر هو حميد بن زياد أبو صخر بن أبـي المخارق الخراط.

قال أحمد: ليس به بأس، وقال يحيى: ليس به بأس، وقال مرة: ضعيف، وكذا قال النسائي. وقال ابن عدي: هو عندي صالح، وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٣/٤١، ٤٢).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم (١/٢٠٢).

وقال الذهبي في الكاشف: مختلف فيه، وقال أحمد: ليس به بأس (١/٢٥٦).

وقد روى له البخاري في الأدب المفرد ولم يرو له في صحيحه. كما رمزت له كتب التراجم السابقة.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن أبا معاوية مختلف فيه فإن كان هو عمار الدهني وعمار ثقة كما سبق، فالحديث حسن لأن فيه حميد بن زياد والظاهر أنه لا بأس به كما هي أكثر أقوال العلماء.

وأما إن كان أبو معاوية غير عمار فهو مجهول فالحديث ضعيف لجهالة أبـي معاوية ــ والله أعلم ــ.

٢٢٠ ـ حديث عائشة: جعل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ شعار المهاجرين يوم بدر عبد الرحمن، والأوس عبد الله، والخزرج عبيد الله.

قال: صحيح غريب. قلت: بل يعقوب بن محمد الزهري، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة المذكورين في إسناده ضعيفان.

---

٢٢٠ ـ المستدرك (٢/١٠٦): حدثنا أبو علي الحافظ، ثنا القاسم بن زكريا المطرز، ثنا عمرو بن محمد الناقد، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، حدثنا عبد العزيز بن عمران، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن يزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: جعل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ شعار المهاجرين يوم بدر عبد الرحمن، والأوس بني عبد الله، والخزرج بني عبيد الله.

تخـريجـه:

١ ـ رواه الواقدي في المغازي «بنحوه» (١/٧١).

من طريق ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عروة، عن عائشة.

ولم أجد من أخرجه غيرهما.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه: يعقوب بن محمد الزهري، وإسماعيل بن أبي حبيبة.

أولاً: يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عوف الزهري أبو يوسف المدني نزيل بغداد.

قال أحمد: ليس بشيء، ليس يساوي شيئاً. وقال ابن معين: ما حدثكم عن الثقات فاكتبوه، وما لا يعرف من الشيوخ فدعوه، وقال أبو زرعة: واهي الحديث. =

. . . .

= وقال أبو حاتم: هو عندي عدل أدركته فلم أكتب عنه. وقال حجاج بن الشاعر: ثقة. وقال الساجي: منكر الحديث، وكان المديني يتكلم فيه. وقال العقيلي: في حديثه وهم كثير، ولا يتابعه إلا من هو نحوه، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (١١/٣٩٦، ٣٩٧).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء (٢/٣٧٧).

وقال الذهبي في الكاشف: وهاه أبو زرعة وغيره، وقواه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات (٣/٢٩٤).

ثانياً: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأسهلي مولاهم أبو إسماعيل المدني.

قال أحمد: ثقة. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به منكر الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال مرة: متروك. وقال العجلي: حجازي ثقة، وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل (١/١٠٤، ١٠٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٣١).

وقال الذهبي في الكاشف: قال الدارقطني وغيره: متروك (١/٧٦).

فالذي يظهر مما تقدم أن يعقوب، وإبراهيم ضعيفان كما قال الذهبي، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: وللحديث طريق آخر عند الواقدي، لكن الواقدي راوي الحديث قد سبق بيان حاله وأنه متروك عند حديث رقم (٣١). فعليه يكون الحديث بإسناد الواقدي ضعيف جداً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، وأما الطريق الثاني فإنه ضعيف جداً فلا يفيد طريق الحاكم بشيء فيبقى الحديث بسند الحاكم ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٢٢١ ـ حديث ابن عباس وفد على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أربعمائة أهل بيت. . . الحديث.

قال: صحيح[١]. قلت: بل إسماعيل بن عبد الله بن زرارة المذكور في إسناده منكر الحديث.

---

(١) قوله: (قال صحيح) ليس في التلخيص، وما أثبته من (أ)، (ب) والمستدرك.

٢٢١ ـ المستدرك (٢/١٠٦): أخبرني الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق: أنبأ محمد بن غالب، ثنا إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي، حدثنا عمر بن صالح ابن أبي الزاهرية، قال سمعت أبا حمزة يقول: سمعت ابن عباس يقول: وفد على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أربعمائة أهل بيت، أو أربعمائة رجل من أزدشنوءة فقال: «مرحباً بالأزد أحسن الناس وجوهاً، وأطيبه أفواهاً، وأشجعه لقاء، وآمنه أمانة، شعاركم يا مبرور».

تخـريجـه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إسماعيل بن عبد الله بن زرارة أبو الحسن الرقي.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: منكر الحديث جداً. تهذيب التهذيب (١/٣٠٨، ٣٠٩).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق تكلم فيه الأزدي بلا حجة (١/٧١).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: قال الأزدي منكر الحديث ص ٢١.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن إسماعيل صدوق كما لخص حاله بذلك ابن حجر وقد دفع قول الأزدي بأنه تكلم فيه بلا حجة والظاهر أن الذهبي تبع في الحكم عليه بذلك، الأزدي.

فعلى ذلك يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

٢٢٢ ـ حديث عبد الواحد بن زياد. حدثنا الحارث بن [حصيرة][١] حدثنا القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: قال ابن مسعود: كنت مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم حنين، فولى عنه الناس وبقيت معه في ثمانين رجلاً... الحديث.

[قال: صحيح][٢] قلت: الحارث، وعبد الواحد[٣] ذو مناكير، هذا منها، و[٤]فيه إرسال.

---

(١) في (أ)، (ب) (حصين)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والتقريب (١٤٠/١).

(٢) قوله: (قال: صحيح)، ليس في (أ)، (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في التلخيص (عبد الله)، وما أثبته من (أ)، (ب)، وكذا هو في السند عند الحاكم وفي سند التلخيص عبد الواحد.

(٤) في التلخيص (ثم).

٢٢٢ ـ المستدرك (١١٧/٢): وأخرجه الإمام أبو بكر ابن خزيمة في باب الرخصة في علامة المبارز بنفسه ليعلم موضعه، فرواه عن محمد بن يحيى، عن النفيلي، حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا إسحاق بن الحسن الحربي، ثنا عفان بن مسلم، ثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا الحارث بن حصيرة، حدثنا القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: قال ابن مسعود رضي الله عنه: كنت عند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم حنين، فولى عنه الناس، وبقيت معه في ثمانين رجلاً من المهاجرين والأنصار، فكنا على أقدامنا نحواً من ثمانين قدماً، ولم نولهم الدبر، وهم الذين أنزل الله عليهم السكينة. قال: ورسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على بغلته يمضي قدماً، فحادت بغلته، فمال عن السرج فسد نحره. فقلت: ارتفع رفعك الله. قال: «ناولني كفاً من تراب» فناولته، فضرب به وجوههم، فامتلأ أعينهم تراباً. =

= قال: «أين المهاجرون والأنصار؟» قلت: هم هنا. قال: «اهتف بهم» فجاؤوا وسيوفهم في أيمانهم كأنها الشهب، وولى المشركون أدبارهم.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (**١/٤٥٣، ٤٥٤**).

٢ ـ ورواه البزار «بنحوه» كشف الأستار (**٢/٣٤٨**)،(ح **١٨٢٩**).

وقال البزار: لا نعلمه عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد.

روياه من طريق عبد االواحد بن زياد. حدثنا الحارث بن حصيرة. حدثنا القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال: قال ابن مسعود. وقال البزار: عن أبيه، عن ابن مسعود.

٣ ـ وأورده الهيثمي في المجمع «بنحوه» ونسبه لأحمد، والبزار قال: ورجال أحمد رجال الصحيح غير الحارث بن حصيرة وهو ثقة (٦/١٨٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الواحد بن زياد، والحارث بن حصيرة.

أولاً: الحارث بن حصيرة الأزدي أبو النعمان الكوفي.

قال جرير: شيخ طويل السكوت يصر على أمر عظيم، وقال أبو أحمد الزبيري: كان يؤمن بالرجعة. وقال ابن معين: خشبي ثقة ينسبونه إلى خشبة زيد بن علي التي صلب عليها. وقال النسائي: ثقة. وقال الدارقطني: شيخ للشيعة يغلو في التشيع. وقال أبو داود: شيعي صدوق، ووثقه العجلي وابن نمير. وقال العقيلي: له غير حديث منكر لا يتابع عليه، وقال الأزدي: زائغ، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٦/١٤٠)، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء رمي بالرفض (١/١٤٠).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين: شيعي، قال العقيلي: له غير حديث منكر ص (٤٨).

ثانياً: عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم أبو بشر البصري أحد الأعلام.

قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. =

. . . .

= وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو داود: ثقة. وقال العجلي: بصري ثقة حسن الحديث. وقال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال ابن عبد البر: أجمعوا، لا خلاف بينهم أنه ثقة ثبت. تهذيب التهذيب (٦/٤٣٤، ٤٣٥)، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة (١/٢٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحارث بن حصيرة مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً. فيكون حسن الحديث، وأن عبد الواحد ثقة. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً لذاته، إلا أن الذهبي قال: فيه إرسال يقصد بذلك أن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود، لكن سبق بيان ذلك عند حديث رقم (١٣٣) وأن الراجح سماعه من أبيه ـ والله أعلم ـ.

٢٢٣ ــ حديث أبـي أيوب مرفوعاً: «من صبر حتى يقتل، أو يغلب لم يفتن في قبره».

قال: صحيح. قلت: فيه معاوية بن يحيى وهو ضعيف.

---

٢٢٣ ــ المستدرك (١١٩/٢): أخبرني أحمد بن محمد العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا إسحاق بن إبراهيم الزبيدي، أن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار حدثهم، قال ثنا أبو مطيع معاوية بن يحيى، عن نصر بن علقمة، عن أخيه محفوظ بن علقمة، عن أبـي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من لقي فصبر، حتى يقتل، أو يغلب، لم يفتن في قبره».

تخـــريجـــه:

١ ــ أورده الهيثمي في المجمع «بلفظ مقارب» عن أبـي أيوب ونسبه للطبراني في الأوسط وقال: فيه مصفى بن بهلول والد محمد ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات (٣٢٧/٥، ٣٢٨).

٢ ــ وأورده صاحب كنز العمال ونسبه للطبراني والحاكم عن أبـي أيوب (٣١٣/٤).

دراسة الاسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أبـي أيوب.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه معاوية بن يحيى الدمشقي أبو مطيع الطرابلسي.

قال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال عثمان الدارمي عن دحيم: لا بأس به، وكذا قال أبو داود، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق مستقيم الحديث وقال أبو زرعة: ثقة. وقال البغوي والدارقطني: ضعيف. وقال أبو علي النيسابوري: شامي ثقة. وقال هشام بن عمار: كان ثقة، وذكره الدارقطني في المتروكين (٢٢٠/١٠، ٢٢١).

=

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام (٢/٢٦١).

فالذي يظهر من حال معاوية أنه لا بأس به كما هي أكثر أقوال العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

● **الطريق الثاني**: وللحديث طريق آخر عند الطبراني في الأوسط، لكن فيه مصفى بن بهلول. قال الهيثمي لم أعرفه. كما سبق.

قلت: وقد بحثت عنه فلم أعرفه، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته، وأما بإسناد الطبراني فهو ضعيف فيكون بإسناد الطبراني حسناً لغيره ـ فالله أعلم ـ.

٢٢٤ ــ حديث جابر: فقد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حمزة حين فاء الناس من القتال. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه أبو حماد [المفضل][1] بن صدقة قال النسائي: متروك.

---

(١) في (أ)، (ب) (الفضل) وما أثبته من التلخيص، والميزان (١٦٨/٤).

٢٢٤ ــ المستدرك (١١٩/٢، ١٢٠): أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا محبوب بن موسى، ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن أبي حماد الحنفي، عن ابن عقيل قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: فقد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حمزة حين فاء الناس من القتال، فقال رجل: رأيته عند تلك الشجرات وهو يقول: أنا أسد الله، وأسد رسوله، اللهم أبرأ إليك مما جاء به هؤلاء، أبو سفيان وأصحابه، وأعتذر إليك مما صنع هؤلاء بانهزامهم، فحنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نحوه، فلما رأى جنبه بكى، ولما رأى ما مثل به شهق ثم قال: «ألا كفن؟» فقام رجل من الأنصار، فرمى بثوب عليه، ثم قام آخر، فرمى بثوب عليه، فقال: «يا جابر: هذا الثوب لأبيك، وهذا لعمي» ثم جيء بحمزة فصلى عليه، ثم يجاء بالشهداء، فتوضع إلى جانب حمزة فيصلي عليهم، ثم ترفع ويترك حمزة حتى صلى على الشهداء كلهم، قال: فرجعت وأنا مثقل قد ترك أبي علي ديناً وعيالاً، فلما كان عند الليل أرسل إلي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: «يا جابر إن الله تبارك وتعالى، أحيا أباك، وكلمه كلاماً». قلت: وكلمه كلاماً؟ قال: «قال لـه: تمن. فقال: أتمنى أن ترد روحي وتنشىء خلقي كما كان، وترجعني إلى نبيك فأقاتل في سبيل الله فأقتل مرة أخرى.

قال: إني قضيت أنهم لا يرجعون» قال: وقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «سيد الشهداء يوم القيامة حمزة».

تخـــريجـــه:

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٩٧/٢). =

. . . .

=

٢ ــ وورد طرف الحديث في الميزان (١٦٨/٤)، واللسان وهو قوله: «لما جرد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حمزة بكى، فلما رأى ما مثل به شهق» من رواية مفضل بن صدقة.

٣ ــ روى آخر الحديث الترمذي «بنحوه» وهو أن الله أحيا أبا جابر وكلمه. . . إلخ.

كتاب تفسير القرآن (٥/ ٢٣٠، ٢٣١)، (ح ٣٠١٠).

وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

رواه من طريق يحيى بن حبيب بن عربي. حدثنا موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري: قال: سمعت طلحة بن خراش قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم المفضل بن صدقة أبو حماد الحنفي الكوفي.

قال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وقال ابن عدي: ما أرى بحديثه بأساً، وكان أحمد بن محمد بن شعيب يثني عليه ثناء تاماً، وكان عطاء بن مسلم يوثقه. وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه. وقال البغوي: كوفي صالح الحديث. الميزان (١٦٨/٤، ١٦٩)، اللسان (٦/ ٨٠، ٨١).

وقال أبو زرعة: كوفي صالح الحديث. الجرح والتعديل (٣١٦/٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن التوسط في حاله ما قاله ابن عدي من أنه ليس بحديثه بأس، وذلك لأن أكثر المضعفين له من المتشددين. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

لكن طرفه الأخير روي من طريق آخر عند الترمذي وقال عنه: حسن غريب.

فعليه يكون هذا الجزء من الحديث صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٢٢٥ ـ حديث مصعب بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: افتتح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مكة، ثم انصرف إلى الطائف فحاصرهم ثمانية أو سبعة . . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه طلحة بن (جبر)[1] وليس بعمدة.

---

(١) في (ب) (حبر) بدون نقط وفي المستدرك وتلخيصه (خير) وما أثبته من (أ) والميزان (٢/٣٣٨).

٢٢٥ ـ المستدرك (٢/١٢٠، ١٢١): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا أحمد بن مهران بن خالد الأصبهاني، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا طلحة بن خير الأنصاري، عن المطلب بن عبد الله، عن مصعب بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ قال: افتتح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مكة، ثم انصرف إلى الطائف، فحاصرهم ثمانية أو سبعة، ثم أوغل غدوة أو روحة، ثم نزل، ثم هجر، ثم قال: «أيها الناس إني لكم فرط، وإني أوصيكم بعترتي خيراً، موعدكم الحوض، والذي نفسي بيده لتقيمن الصلاة، ولتؤتون الزكاة، أو لأبعثن عليكم رجلاً مني أو كنفسي، فليضربن أعناق مقاتليهم، وليسبين ذراريهم». قال: فرأى الناس أنه يعني أبا بكر أو عمر، فأخذ بيد علي فقال: «هذا».

تخـريجـه:

١ ـ أورده الهيثمي في المجمع «بنحوه» عن عبد الرحمن بن عوف، ونسبه لأبي يعلى وقال: فيه طلحة بن جبير وثقه ابن معين في رواية، وضعفه الجوزجاني، وبقية رجاله ثقات (٩/١٣٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم طلحة بن جبير.

وهاه الجوزجاني فقال: غير ثقة، وقال يحيى: لا شيء. وقال مرة: ثقة. =

. . . .

= وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن جرير الطبري: طلحة هذا مما لا تثبت بنقله حجة.

الميزان (٢/٣٣٨)، اللسان (٣/٢١٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن طلحة مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

كتاب قسم الفيء

٢٢٦ ـ حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم بدر: «من فعل كذا وكذا، فله من النفل كذا وكذا... الحديث بطوله».

قال: صحيح. قلت: هو على شرط البخاري.

---

٢٢٦ ـ المستدرك (٢/١٣١، ١٣٢): حدثني علي بن عيسى بن إبراهيم الحيري، ثنا أحمد بن النضر بن عبد الوهاب، ثنا وهب بن بقية الواسطي، ثنا خالد بن عبد الله، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم بدر: «من فعل كذا وكذا، فله من النفل كذا وكذا» قال: فتقدم الفتيان، ولزم المشيخة الرايات فلم يبرحوها، فلما فتح الله عليهم، قال المشيخة: كنا ردءاً لكم لو انهزمتم فئتم إلينا، فلا تذهبوا بالمغنم ونبقى، فأبى الفتيان وقالوا: جعله رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لنا فأنزل الله تعالى:

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ـ إلى قوله ـ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾.

يقول: فكان ذلك خيراً لهم، فكذلك أيضاً فأطيعوني فإني أعلم بعاقبة هذا منكم.

تخـــريجـــه:

الآيات من (١ إلى ٥) من سورة الأنفال.

=

. . . .

=

١ ـ رواه أبو داود «بنحوه» كتاب الجهاد، باب: في النفل (٣/٧٧)، (ح ٢٧٣٧).

٢ ـ ورواه النسائي في الكبرى. كتاب التفسير، نسبه له المزي في تحفة الأشراف (٥/١٣٢).

٣ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» موارد، كتاب التفسير، سورة الأنفال (ص ٤٣١)، (ح ١٧٤٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح. وقال الذهبي: على شرط البخاري.

قلت: الظاهر أنه على شرط مسلم فقط، لأن البخاري لم يخرج لداود بن أبي هند كما في التقريب (١/٢٣٥)، والكاشف (١/٢٩٢).

فعليه يكون الحديث صحيحاً على شرط مسلم فقط.

٢٢٧ ـ حديث جابر كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ [في][(١)] غزو خيبر ([فخرجت][(٢)] سرية فأخذوا إنساناً معه غنم)[(٣)]. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: بل فيه شرحبيل وهو متهم. قاله ابن أبي ذئب.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وعليه تستقيم العبارة.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يستقيم الكلام.

(٣) قوله: (فخرجت سرية. . إلخ) ليس في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

٢٢٧ ـ المستدرك (١٣٦/٢): أخبرني أحمد بن محمد العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا أحمد بن صالح، ثنا ابن وهب، أخبرني حيوة بن شريح، عن ابن الهاد، عن شرحبيل بن سعد، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في غزوة خيبر فخرجت سرية فأخذوا إنساناً معه غنم يرعاها، فجاؤوا به إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فكلمه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ما شاء الله أن يكلم: فقال له الرجل: إني قد آمنت بك وبما جئت به، فكيف بالغنم يا رسول الله، فإنها أمانة وهي للناس الشاة والشاتان وأكثر من ذلك قال: «احصب وجوهها ترجع إلى أهلها» فأخذ قبضة من حصباء، أو تراب فرمى بها وجوهها، فخرجت تشتد حتى دخلت كل شاة على أهلها، ثم تقدم إلى الصف فأصابه سهم فقتله ولم يصل لله سجدة قط. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أدخلوه الخباء» فأدخل خباء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حتى إذا فرغ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دخل عليه ثم خرج فقال: «لقد حسن إسلام صاحبكم لقد دخلت عليه وإن عنده لزوجتين له من الحور العين». =

. . . .

= **تخــريجــه**:

١ ـ أورد الواقدي في مغازيه حديثاً بنحو هذا الحديث في إسلام عبد عامر اليهودي (٢/٦٤٩).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم شرحبيل بن سعد أبو سعد الخطمي، وقد سبق بيان حاله عند حديث (١٨٩) وتبين من خلال ذلك أنه ضعيف كما سبق أيضاً قول ابن أبـي ذئب من أنه متهم.

الحكم على الحديث:

قلت: مما سبق يتبين أن شرحبيل ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

كتاب قتال البغاة

٢٢٨ ـ حديث عبد الله بن [عمرو][1]: أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رجل وهو يقسم تمراً يوم خيبر فقال: يا محمد اعدل. . . الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: فيه محمد بن سنان كذبه أبو داود وغيره.

---

(١) في (أ)، (ب) (عمر)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٢٢٨ ـ المستدرك (٢/١٤٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأموي، حدثنا محمد بن سنان القزاز، حدثنا عبد الله بن حمران، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، أخبرني أبي، عن عمر بن الحكم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رجل، وهو يقسم تمراً يوم خيبر. فقال: يا محمد اعدل. قال: «ويحك. ومن يعدل عليك إذا لم أعدل؟، أو عند من تلتمس العدل بعدي؟» ثم قال: «يوشك أن يأتي قوم مثل هذا يتلون كتاب الله وهم أعداؤه، يقرؤون كتاب الله محلقة رؤوسهم، فإذا خرجوا فاضربوا أعناقهم».

تخـــريجـــه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن سنان بن يزيد القزاز وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٥٢) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٢٢٩ ـ حديث حذيفة مرفوعاً: «دوروا مع كتاب الله حيثما دار. . .» الحديث بطوله. قلت: فيه مسلم بن كيسان تركه أحمد، وابن معين.

---

٢٢٩ ـ المستدرك (٢/٤٨): أخبرنا إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي بالكوفة، ثنا محمد بن علي بن عفان العامري، ثنا مالك بن إسماعيل النهدي، أنبأ إسرائيل بن يونس، عن مسلم الأعور، عن خالد العرني قال: دخلت أنا وأبو سعيد الخدري على حذيفة، فقلنا: يا أبا عبد الله. حدثنا ما سمعت من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الفتنة. قال حذيفة: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «دوروا مع كتاب الله حيثما دار» فقلنا: فإذا اختلف الناس فمع من نكون؟ فقال: «انظروا إلى الفئة التي فيها ابن سمية فالزموها، فإنه يدور مع كتاب الله» قال: قلت: ومن ابن سمية؟ قال: أو ما تعرفه؟ قلت: بينه لي. قال: «عمار بن ياسر». سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول لعمار: «يا أبا اليقظان لن تموت حتى تقتلك الفئة الباغية عن الطريق».

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط (١/١٦٥) ورمز له بالصحة، وسكت عنه المناوي في الفيض (٣/٥٣٤)، لكن قال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٣/١٥٦).

وأورده السيوطي أيضاً في الكبير ونسبه للحاكم فقط (١/٥٢٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم مسلم بن كيسان الضبي الملائي البراد أبو عبد الله الكوفي الأعور.

قال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد، وابن مهدي لا يحدثان عنه، وكان شعبة وسفيان يحدثان عنه، وهو منكر الحديث جداً. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه وهو ضعيف الحديث. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال الترمذي: =

. . . .

= يضعف. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أيضاً: متروك. وقال أحمد: لا يكتب حديثه. وقال يحيى بن معين: ليس بثقة. وقال ابن المديني، والعجلي: ضعيف. وقال الدارقطني: متروك. تهذيب التهذيب (١٣٥/١٠، ١٣٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢٤٦/٢).

وقال الذهبي في الكاشف: واه (١٤٢/٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من أقوال العلماء أن الأغلب على أنه ضعيف فقط وقد لخص حاله بذلك ابن حجر. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٢٣٠ ــ حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا ابن مسعود أتدري ما حكم الله فيمن [بغى][(١)]؟ . . .» الحديث.

قلت: فيه كوثر بن حكيم وهو متروك.

---

(١) في (أ) (بقي) وفي (ب) (نفي) وفي التلخيص (نفي) الحرف الأول بدون نقط، وما أثبته من المستدرك وهو الصواب لأن عنوان الكتاب (قتال أهل البغي).

٢٣٠ ــ المستدرك (٢/١٥٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا يوسف بن عبد الله الخوارزمي، ببيت المقدس، ثنا عبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمار،

وحدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا أحمد بن علي الجزار، ثنا أبو نصر التمار، ثنا كوثر بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لعبد الله بن مسعود: «يا ابن مسعود، أتدري ما حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة»؟ قال ابن مسعود: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن حكم الله فيهم، أن لا يتبع مدبرهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يذفف على جريحهم».

تخريجه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظ مقارب» عن الحاكم. كتاب قتال أهل البغي، باب أهل البغي إذا فاؤا لم يتبع مدبرهم . . . إلخ (٨/١٨٢).

وقال: تفرد به كوثر بن حكيم وهو ضعيف.

٢ ــ وأورده الهيثمي في المجمع عن ابن عمر ونسبه للبزار، والطبراني في الأوسط وقال البزار: لا يروى عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إلا بهذا الإسناد. قال الهيثمي: وفيه كوثر بن حكيم وهو ضعيف متروك (٦/٢٤٣).

وأورده الزيلعي في النصب (٣/٤٦٣)، ونسبه للبزار في مسنده من طريق كوثر.

قال: وذكره عبد الحق في أحكامه وأعله بكوثر بن حكيم وقال: إنه متروك. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه كوثر بن حكيم.

قال أبو زرعة: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال أحمد: أحاديثه بواطيل ليس بشيء. وقال الدارقطني: متروك. وقال الجوزجاني: لا يحل كتب حديثه عندي لأنه متروك. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.

وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الساجي: ضعيف. وقال الدارقطني والبرقاني: متروك الحديث. وذكره العقيلي، والدولابي، وابن شاهين، وابن الجارود في الضعفاء. وذكره ابن حبان في الثقات.

الميزان (٣/٤١٦، ٤١٧)؛ اللسان (٤/٤٩٠، ٤٩١).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعيف متروك ص ٢٥٨، (ت ٣٤٩٢).

وقال المعلق: وثقه ابن سعد وابن معين.

قلت: قد مضى أن ابن معين قال: ليس بشيء.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم من أقوال العلماء يتبين أنه كما قال الذهبي متروك، لأن أكثر العلماء على تركه. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً. إلا أن للحديث شاهداً موقوفاً على أبي أمامة قال: شهدت صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقتلون مولياً، ولا يسلبون قتيلاً.

وحديث يزيد بن ربيعة الأزدي قال: نادى منادي عمار يوم الجمل وقد ولى الناس ألا لا يذاف على جريح، ولا يقتل مول، ومن ألقى السلاح فهو آمن فشق ذلك علينا.

رواهما الحاكم (٢/١٥٥) على كل منهما صحيح ووافقه الذهبي.

لكن حديث ابن عمر شديد الضعف فلا ينجبر بهذه الشواهد ــ والله أعلم ــ.

كتاب النكاح

٢٣١ ـ حديث أبي سعيد مرفوعاً: «ما من صباح إلا ومناديان يناديان، ويل للرجال من النساء، وويل للنساء من الرجال».

قال: صحيح. قلت: فيه خارجة بن مصعب وهو واه.

---

٢٣١ ـ المستدرك (٢/١٥٩): أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد البزار ببغداد، ثنا الحسين بن أبي معشر، ثنا وكيع بن الجراح، حدثني خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ما من صباح إلا ومناديان يناديان، ويل للرجال من النساء، وويل للنساء من الرجال».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن عدي في كامله «بلفظه» (ل ٣١٨، ٣١٩).

٢ ـ رواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب الفتن ـ ١٩ باب: فتنة النساء (٢/١٣٢٥)، (ح ٣٩٩٩).

روياه من طريق خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

وأورده المنذري في الترغيب ونسبه لابن ماجه والحاكم وسكت عنه (٣/٣٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي بن الحجاج الخراساني السرخسي. =

. . . .

= قال الأثرم عن أحمد: لا يكتب حديثه. وقال ابن نمير: ليس بثقة. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: تركه ابن المبارك، ووكيع.
وقال النسائي: متروك الأحاديث. وقال ابن سعد: اتّقى الناس حديثه فتركوه. وذكره ابن الجارود، والعقيلي، وسعيد بن السكن، وأبو زرعة وغيرهم في الضعفاء. تهذيب التهذيب (٣/٧٦، ٧٧، ٧٨).
وقال ابن حجر في التقريب: متروك وكان يدلس عن الكذابين ويقال: إن ابن معين كذبه (١/٢١٠، ٢١١).
وقال الذهبي في الكاشف واه (١/٢٦٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن خارجة متروك الحديث كما عليه أكثر العلماء. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

٢٣٢ ـ حديث محمد بن سعيد عن أبيه مرفوعاً: «ثلاث من السعادة: المرأة تراها تعجبك. . . الحديث».

قال: تفرد به محمد بن [بكير][١] الحضرمي، فإن كان حفظه، فهو على شرطهما. قلت: [محمد][٢] قال أبو حاتم: صدوق يغلط، وقال يعقوب (بن)[٣] شيبة: ثقة.

---

(١) في (أ)، (ب) (بكر) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (٩/٨١).

(٢) في (أ)، (ب) (أبو محمد) وما أثبته من التلخيص، تهذيب التهذيب (٩/٨١).

(٣) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والتلخيص.

٢٣٢ ـ المستدرك (٢/١٦٢): حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، ثنا عبد الله بن محمد بن زكريا الأصبهاني، ثنا محمد بن بكير الحضرمي، حدثنا خالد بن عبد الله، حدثنا أبو إسحاق الشيباني، عن أبي بكر بن حفص، عن محمد بن سعد، عن أبيه: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ثلاث من السعادة، وثلاث من الشقاوة: فمن السعادة: المرأة تراها تعجبك، وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون وطية، فتلحقك بأصحابك، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق. ومن الشقاوة: المرأة تراها فتسؤك، وتحمل لسانها عليك، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون قطوفاً، فإن ضربتها أتعبتك، وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك، والدار تكون ضيقة، قليلة المرافق».

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده المنذري في الترغيب ونسبه للحاكم فقط وقال: محمد هذا صدوق وثقة غير واحد (٣/٤٢).

٢ ـ وأورده العجلوني في كشف الخفا ومزيل الإلباس. ولم يذكر من أخرجه ولم يتكلم عليه (١/٣٢٧).

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن بكير بن واصل بن مالك بن قيس بن جابر بن ربيعة الحضرمي.

قال أبو حاتم: صدوق عندي يغلط أحياناً، وقال يعقوب بن شيبة شيخ ثقة صدوق وقال محمد بن غالب: حدثنا ابن بكير الثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو نعيم: هو صاحب غرائب. تهذيب التهذيب (٨١/٩، ٨٢).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء قيل: إن البخاري روى عنه (١٤٨/٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم من أقوال العلماء يتبين أن محمداً صدوق وعليه أكثر العلماء. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

٢٣٣ ــ حديث[1] أبـي هريرة مرفوعاً: «كرم المؤمن دينه ومروءته **عقله**، وحسبه خلقه».

قال: على شرط مسلم. قلت: فيه الزنجي وهو ضعيف.

---

(١) هذا الحديث ليس في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه وقد أخرج الحاكم هذا الحديث في كتاب الإيمان أيضاً من طريق مسلم بن خالد الزنجي (١/١٢٣، ١٢٤)، وذكره ابن الملقن أيضاً هناك وهو حديث رقم (٢٢) وقد سبق تخريجه ودراسة إسناده هناك. وتبين من خلال ذلك أن مسلم بن خالد مختلف في توثيقه وتجريحه، فهو حسن الحديث. فعليه يكون الحديث حسناً لذاته ــ والله أعلم ــ.

٢٣٣ ــ المستدرك (٢/١٦٣): حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق الفقيه، ثنا الحسين بن علي بن زياد، ثنا إبراهيم بن موسى الفراء، ثنا مسلم بن خالد الزنجي، ثنا العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «كرم المؤمن دينه، ومروءته عقله، وحسبه خلقه».

٢٣٤ ـ حديث عائشة مرفوعاً: «تخيروا لنطفكم . . . الحديث».

قال: صحيح. قلت: فيه الحارث بن عمران الجعفري وهو متهم، وعكرمة بن إبراهيم ضعفوه[1].

---

(١) هذا الحديث رواه الحاكم من طريقين. الأول من طريق الحارث بن عمران، والثاني من طريق عكرمة بن إبراهيم، فعكرمة بن إبراهيم متابع للحارث. وقد أورد الحاكم الطريقين، واختصره الذهبي حيث أورد السند الأول ثم قال: وتابعه عكرمة بن إبراهيم عن هشام. أما ابن الملقن فإنه اختصره اختصاراً مخلاً، حيث إن المتبادر من اختصاره أنهما في إسناد واحد. وليس كذلك بل كل رجل منهما بإسناد مستقل عن الآخر.

٢٣٤ ـ المستدرك (٢/١٦٣): حدثنا علي بن عيسى، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا عبد الله بن سعيد الكندي، ثنا الحارث بن عمران الجعفري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «تخيروا لنطفكم، فانكحوا الأكفاء، وأنْكِحوا إليْهِم».

ثم قال: تابعه عكرمة بن إبراهيم، عن هشام بن عروة. ثم ذكر السند الموصل لعائشة.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الخطيب «بلفظ مقارب» (١/٢٦٤).

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب النكاح ـ ٤٦ باب: الأكفاء (١/٦٣٣، ح ١٩٦٨).

٣ ـ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب النكاح، باب: اعتبار الأكفاء (٧/١٣٣).

٤ ـ ورواه الدارقطني «بلفظ مقارب» كتاب النكاح (٣/٢٩٩)، (ح ١٩٨).

٥ ـ ورواه ابن حبان في المجروحين «بلفظ مقارب» (١/٢٢٥). =

. . . .

= رووه من طريق الحارث بن عمران الجعفري، عن هشام عن أبيه، عن عائشة. مرفوعاً وهو طريق الحاكم الأول.

ـ ورواه ابن حبان «بلفظ مقارب» (١/٢٢٥).

ـ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب النكاح، باب: اعتبار الأكفاء (١٣٣/٧).

ـ روياه من طريق عكرمة بن إبراهيم، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.

ـ ورواه الدارقطني «بنحوه».

رواه من طريق صالح بن موسى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.

ورواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد مرسلاً.

قال: رواه أبو المقدام هشام بن زياد، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. مرسلاً وهو أشبه بالصواب (١/٢٦٤).

ـ كما رواه ابن الجوزي من طرق أخرى، كلها واهية كما ذكر (٢/١٢٤، ١٢٥).

ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق من طرق عن أبي بكر أحمد بن القاسم. أنبأنا أبو زرعة أنبأنا أبو الناظر أنبأنا الحكم بن هشام. حدثني هشام بن عروة به (٥/١٢٠، ٢) يراجع السلسلة الصحيحة للألباني (٣/٥٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من خمسة طرق.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم الأول ومن وافقه، وفيه الحارث بن عمران الجعفري المدني.

قال أبو زرعة: ضعيف الحديث، واهي الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، والحديث الذي رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «تخيروا لنطفكم...» لا أصل له. وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك. تهذيب التهذيب (٢/١٢٥). =

. . . .

= وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات ــ ثم أورد الحديث المذكور وقال ــ: تابعه عكرمة بن إبراهيم في هذه الرواية عن هشام بن عروة وهما جميعاً ضعيفان المجروحين (١/٢٢٥).

وقال في التقريب: ضعيف رماه ابن حبان بالوضع (١/١٤٣).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (١/١٩٦).

قلت: مما مضى يتبين أن الحارث ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: وهو طريق الحاكم الثاني ومن وافقه وفيه عكرمة بن إبراهيم الأزدي.

قال يحيى، وأبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف، وقال العقيلي: في حديثه اضطراب. وقال النسائي في التمييز: ليس بثقة. وقال يعقوب بن سفيان: منكر الحديث. وقال البزار: لين الحديث. وذكره ابن الجارود، وابن شاهين في الضعفاء. الميزان (٣/٨٩، ٩٠)، اللسان (٤/١٨١، ١٨٢).

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به. المجروحين (٢/١٨٨).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعفوه رقم (٢٨٦٦).

قلت: مما مضى يتبين أن عكرمة بن إبراهيم ضعيف، فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

وكلا الطريقين ضعيف قابل للانجبار فيجبر كل منهما الآخر فيكون الحديث بهذين الإسنادين حسناً لغيره. وهما سندا الحاكم.

● **الطريق الثالث**: وهو طريق الدارقطني وفيه صالح بن محمد الطلحي.

قال الحافظ في التقريب: متروك (١/٣٦٣).

وقال الذهبي في الضعفاء: ضعفوه (١٩٣٥).

والراجح من أقوال العلماء أنه متروك كما في التهذيب (٤/٤٠٤، ٤٠٥).

لكن قال الحافظ في التلخيص: مداره على أناس ضعفاء رووه عن هشام =

أمثلهم صالح بن موسى الطلحي والحارث بن عمران الجعفري وهو حسن (١٤٦/٣).

● **الطريق الرابع**:

وهو طريق ابن عساكر.

قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٧/٣): وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات من رجال التهذيب غير أحمد بن القاسم وهو التميمي ترجمه ابن عساكر (٢/٤٢/٢).

وروى عن عبد العزيز الكناني أنه قال فيه: كان ثقة مأموناً، وفي الحكم بن هشام، وأبي النضر واسمه إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الدمشقي كلام لا يضر، وقد قال الحافظ في كل منهما «صدوق» وزاد في الثاني «ضعف بلا مستند». وهو كذلك كما في التقريب (١٩٣/١)، (٥٥/١).

● **الطريق الخامس**: وهو طريق الخطيب المرسل. قال عنه الخطيب: وهذا أشبه بالصواب.

لكن فيه هشام بن زياد أبو المقدام. قال في التقريب: متروك (٣١٨/٢).

وقال الذهبي في الضعفاء: قال النسائي وغيره: متروك رقم (٤٤٦٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث أقل أحواله أن يكون حسناً لغيره وذلك لكثرة طرقه.

وقد قال الحافظ في التلخيص: مداره على أناس ضعفاء أمثلهم صالح بن موسى، والحارث بن عمران وهو حسن. وقال السخاوي في المقاصد: مداره على أناس ضعفاء وهو حسن (ص ١٥٥).

وقال الزرقاني في مختصر المقاصد: حسن (ص ٨٤).

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: فالحديث بمجموع هذه المتابعات والطرق وحديث عمر ـ رضي الله عنه ـ صحيح بلا ريب.

قلت: وحديث عمر هذا رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١١٥/٢).

. . . .

= وفيه سليمان بن عطاء. قال ابن الجوزي: يروي عن مسلمة بن عبد الله الجهني أشياء موضوعة. قال ابن حبان: لا أدري أتخليط منه أو من مسلمة. العلل المتناهية لابن الجوزي (٢/١٢٤، ١٢٥).

وقال الحافظ في التقريب: منكر الحديث (١/٣٢٨).

وقال الذهبي في الضعفاء: متهم بالوضع واه رقم (١٧٦٥).

وقال أبو حاتم: هذا حديث باطل لا يحتمل هشام بن عروة هذا. علل الحديث للرازي (٢/٤٠٣، ٤٠٤).

وقال ابن حبان: أصل الحديث مرسل ورفعه باطل. المجروحين (١/٢٢٥).

وقال الخطيب: هو حديث غريب من حديث هشام ـ ثم أورده من رواه عن هشام، ثم قال: وطرقه واهية، وذكر أنه روى مرسلاً وهو أشبه بالصواب كما سبق في التخريج.

وقال ابن الجوزي في العلل بعد إيراده له من عدة طرق: هذه الأحاديث لا تصح.

قلت: والصواب ما قدمته من كون الحديث حسناً لغيره بناء على دراسة إسنادَيْ الحاكم وتعدد الطرق الأخرى ـ والله أعلم ـ.

٢٣٥ ــ حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه، فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض (وفساد عريض)[1]».

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الحميد بن سليمان أخو فليح. قال أبو داود: كان غير ثقة ووثيمة غير معروف.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

٢٣٥ ــ المستدرك (٢/١٦٤، ١٦٥): أخبرني عبد الله بن الحسين القاضي، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا عبد الحميد بن سليمان، حدثنا محمد بن عجلان، عن وثيمة البصري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إذا أتاكم من ترضون خلقه، ودينه، فانكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض».

تخــريجــه:

١ ــ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب النكاح، باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه (٣/٣٩٤، ٣٩٥)، (ح ١٠٨٤).

وقال الترمذي: قد خولف عبد الحميد بن سليمان، فرواه الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن أبي هريرة، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مرسلاً. قال محمد ــ (يعني البخاري) ــ وحديث الليث أشبه ولم يعد حديث عبد الحميد محفوظاً.

٢ ــ ورواه ابن ماجة «بلفظ مقارب» كتاب النكاح ــ ٤٦ باب: الأكفاء (١/٦٣٢، ٦٣٣)، (ح ١٩٦٧).

٣ ــ ورواه الخطيب في تاريخ بغداد «بلفظ مقارب» (١١/٦١).

رووه من طريق عبد الحميد بن سليمان أخو فليح، عن ابن عجلان، عن ابن وثيمة البصري، عن أبي هريرة به وهو طريق الحاكم. إلا أن الحاكم قال: عن ــ وثيمة البصري ــ والظاهر أنه خطأ لأن كل من رواه من هذا الطريق قال: ابن وثيمة.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث روي من طريق عبد الحميد بن سليمان الخزاعي أبي عمر المدني الضرير أخي فليح.

قال أحمد: ما كنت أرى به بأساً وكان مكفوفاً. وقال عباس عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال ابن المديني: ضعيف. وقال أبو داود: غير ثقة. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال الأسدي: ضعيف. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه. وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يُرغب عن الرواية عنهم. وقال الدارقطني: ضعيف. تهذيب التهذيب (١١٦/٦) وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٤٦٨/١).

أما قول الذهبي بأن وثيمة لا يعرف، الظاهر أن الحاكم أخطأ في تسميته بوثيمة وإلا فهو ابن وثيمة كما هو ذكر من روى هذا الحديث من هذا الطريق.

وابن وثيمة هذا هو زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس بن الحدثان النصري الدمشقي. كما في التقريب (٢٦١/١).

وقال عنه ابن حجر: مقبول. وقال الذهبي في الكاشف: وثق (٣٢٣/١) وقد وثق ابن معين ودحيم كما في التهذيب (٣٢٨/٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبد الحميد بن سليمان ضعيف كما لخص حاله بذلك ابن حجر. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. وللحديث طريق آخر ذكرْهَا الترمذي. من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن أبي هريرة عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مرسلاً. وقال محمد: ــ يعني البخاري ــ وحديث الليث أشبه ولم يعد حديث عبد الحميد محفوظاً.

كما أن للحديث شاهداً من حديث أبي حاتم المزني قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه =

. . . .

= فأنكحوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير». قالوا يا رسول الله: وإن كان فيه؟ قال: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه».

١ ــ رواه الترمذي. كتاب النكاح ــ ٣ باب: ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه(٣/٣٩٥)، (ح ١٠٨٥). وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب وأبو حاتم المزني له صحبة ولا نعرف له عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ غير هذا الحديث.

٢ ــ ورواه البيهقي (٧/٨٢).

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بطرقه وشواهده يكون حسناً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٢٣٦ ـ حديث أبي بردة، عن أبي موسى مرفوعاً: «لا نكاح إلا بولي».

قلت: المحفوظ (عنه)[1] مرسل[2].

---

(١) في (ب) (عنهما) وما أثبته من (أ) أي مرسل عن أبي موسى.

(٢) قوله (قلت: . . . إلخ) ليس في التلخيص المطبوع والذي فيه السكوت عن هذا الحديث. ولقد أشار ابن الملقن في المقدمة أن قوله: (قلت) للذهبي. فإن كان هذا التعقب في نسخة ثانية من التلخيص وإلا فهو لابن الملقن.

٢٣٦ ـ المستدرك (٢/١٦٩): حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل القاضي، وأبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي قالا: ثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، وأخبرني مخلد بن جعفر الباقرمي، ثنا إبراهيم بن هاشم البغوي، قالا ثنا سليمان بن داود، ثنا النعمان بن عبد السلام، عن شعبة وسفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا نكاح إلا بولي».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أبو داود «بلفظه» كتاب النكاح، باب: الولي (٢/٢٢٩)، (ح ٢٠٨٥).

٢ ـ ورواه الترمذي «بلفظه» كتاب النكاح ـ ١٤ باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي (٣/٤٠٧)، (ح ١١٠١).

٣ ـ ورواه ابن ماجة «بلفظه» كتاب النكاح ـ ١٥ باب: لا نكاح إلا بولي (١/٦٠٥)، (ح ١٨٨١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث فيه علتان:

١ ـ قيل إن المحفوظ عن أبي إسحاق، عن أبي بردة عن أبي موسى مرسلاً. كما قال ابن الملقن.

٢ ـ وقيل إن إسحاق هو السبيعي مشهور بالتدليس وقد اختلط =

. . . .

= فلا يدري أحدث به موصولاً قبل الاختلاط أم بعده كما قال الألباني في الإرواء (٦/٢٣٨).

قلت: أما من ناحية الإرسال فيرد عليه بما يأتي.

قال الترمذي: وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف. رواه إسرائيل، وشريك بن عبد الله، وأبو عوانة، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق، عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

ـ وروى أسباط بن محمد، وزيد بن حباب عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة عن أبي موسى، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وروى أبو عبيدة الحداد، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ نحوه ولم يذكر فيه (عن أبي إسحاق) وروى شعبة، والثوري عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «لا نكاح إلا بولي».

وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. ولا يصح.

قال: ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «لا نكاح إلا بولي» عندي أصح. لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة. وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه، لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك ما حدثنا به محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود. قال أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بريدة يقول: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «لا نكاح إلا بولي»؟ فقال: نعم.

ـ فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري عن مكحول هذا =

. . . .

= الحديث في وقت واحد. وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق.

قلت: هذا على فرض أن الذي ثبت عن شعبة والثوري مرسل.

لكن قد رواه الحاكم من طريق النعمان بن عبد السلام عن شعبة، والثوري موصولاً.

وقال: إن النعمان ثقة مأمون ووافقه الذهبي على أن النعمان ثقة.

وقال أيضاً: وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة، وعن شعبة على حدة فوصلوه وكل ذلك مخرج في الباب الذي سمعه مني أصحابي فأغنى ذلك عن إعادتها.

ثم أورد تعليلاً لإرسالها.

فقال: سمعت أبا الحسن بن منصور يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق الإمام يقول: سألت محمد بن يحيى عن هذا الباب فقال: حديث إسرائيل صحيح عندي. فقلت له: رواه شريك أيضاً. فقال: من رواه؟ فقلت: حدثنا به علي بن حجر، وذكرت له حديث يونس عن أبي إسحاق وقلت له: رواه شعبة، والثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؟

قال: نعم هكذا روياه. ولكنهم كانوا يحدثون بالحديث فيرسلونه حتى يقال لهم عمن؟ فيسندونه (٢/١٦٩، ١٧٠).

أما من ناحية أبي إسحاق السبيعي ـ عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي ـ فقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين ـ وهم الذين لا يقبل منهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع ـ وقال: مشهور بالتدليس، وهو تابعي ثقة وصفه النسائي وغيره بذلك. طبقات المدلسين (ص ١٦).

وقال أحمد: أبو إسحاق ثقة ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بآخره. تهذيب التهذيب (٨/٦٤، ٦٥).

وقال ابن معين: سمع منه ابن عيينة بعد ما تغير. تهذيب التهذيب (٨/٦٧).

قلت: أما من ناحية تدليسه فقد احتمله أكثر العلماء ووصفوه بأنه ثقة. =

. . . .

= أما من ناحية اختلاطه فإن الذين رووا عنه موصولاً جمع. فإن قلنا إن واحداً أو اثنين سمعا منه بعد الاختلاط فلا يمكن أن نجزم بأن الجميع رووا عنه بعد الاختلاط. هذا على فرض تفرده بالحديث.

لكن أبا إسحاق السبيعي لم يتفرد بالحديث بل تابعه ابنه يونس عن أبي بردة، عن أبي موسى عند الحاكم، وقال الحاكم: «لست أعلم بين أئمة هذا العلم خلافاً في عدالة يونس بن أبي إسحاق وأن سماعه من أبي بردة مع أبيه صحيح». ثم لم يختلف على يونس في وصل هذا الحديث.

ثم وصله أيضاً من طريق أبي بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن أبي بردة.

قال الألباني في الإرواء: وفي إسناده ضعف ـ يقصد إسناد الحاكم ـ لكن إذا لم يرتق الحديث بهذه المتابعة إلى درجة الحسن أو الصحة فلا أقل من أن يرتقي إلى ذلك بشواهده الآتية. فهو بها صحيح قطعياً (٦/٢٣٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بمجموع طرقه صحيح مرسلاً وموصولاً وقد صححه جمع من العلماء.

منهم علي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي كما نقله عنهما الحاكم.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه البخاري. كما ذكر ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (ق ١٤٣/٢) ـ الإرواء (٦/٢٣٨).

كما أن للحديث شواهد منها:

١ ـ حديث ابن عباس. وله عنه طريقان مرفوعاً وموقوفاً. أما المرفوع.

فرواه البيهقي (٧/١٠٩، ١١٠).

ورواه أحمد (١/٢٥٠).

ورواه ابن ماجة. كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي رقم (١٨٨٠).

وقال المعلق: في إسناده الحجاج، وهو ابن أرطاة مدلس وقد رواه بالعنعنة، =

. . . .

= وأيضاً لم يسمع من عكرمة وإنما يحدث عن داود بن الحصين عن عكرمة. قاله الإمام أحمد.

وأما الموقوف فرواه الطبراني في المعجم الكبير (٣/١٦٣، ٢٢).

وقال الألباني عن إسناده ــ في الإرواء (٦/٢٣٩) ــ وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير عبد الله بن أحمد وهو ثقة حافظ، لكن قد أعل بالوقف.

٢ ــ حديث أبـي هريرة.

رواه ابن حبان في صحيحه. موارد كتاب النكاح، باب: ما جاء في الولي والشهود (ح ١٢٤٦).

لكن قال الألباني هذا إسناد ضعيف رجاله ثقات غير أبـي عامر الخزاز واسمه صالح بن رستم المزني مولاهم. قال الحافظ: صدوق كثير الخطأ.

٣ ــ حديث عائشة مرفوعاً «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها».

١ ــ رواه الترمذي. كتاب النكاح ــ ١٤ باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي (٥/٤٠٧)، (ح ١١٠٢).

٢ ــ وروراه أبو داود. كتاب النكاح ــ ١٩ باب: في الولي رقم (٢٠٨٥).

٣ ــ وروراه ابن ماجة. كتاب النكاح ــ ٢٥ باب: لا نكاح إلا بولي (١/٦٠٥)، (ح ١٨٧٩).

٤ ــ وروراه أحمد (٦/٤٧).

٥ ــ وروراه ابن حبان. كتاب النكاح، باب: ما جاء في الولي والشهود (ح ١٢٤٨).

٦ ــ والحاكم (٢/١٦٨)، والبيهقي (٧/١٠٥).

قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبـي.

وقال الألباني في الإرواء: صحيح (٦/٢٤٣).

٢٣٧ ــ حديث ربيعة بن كعب الأسلمي قال: كنت أخدم النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: «ألا تتزوج» فقلت: ما عندي ما يقيم المرأة. . . الحديث.

قال: على شرط مسلم. قلت: لم يحتج مسلم بمبارك بن فضالة المذكور [في سنده][1].

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب).

٢٣٧ ــ المستدرك (٢/١٧٢ ــ ١٧٤): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ــ إملاء في رجب سنة ثمان وتسعين وثلاث مائة ــ ثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا هشام بن علي السدوسي، ومحمد بن إسحاق قالا: ثنا عفان بن مسلم، ثنا المبارك بن فضالة، عن أبي عمران الجوني، عن ربيعة بن كعب الأسلمي قال: كنت أخدم النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال لي النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا ربيعة ألا تتزوج»؟ فقلت: لا والله يا رسول الله ما أريد أن أتزوج ما عندي ما يقيم المرأة وما أحب أن يشغلني عنك شيء، فأعرض عني ثم قال لي بعد ذلك: «يا ربيعة ألا تتزوج»؟ قال: فقلت: لا والله يا رسول الله ما أريد أن أتزوج، وما عندي ما يقيم المرأة وما أحب أن يشغلني عنك شيء. فأعرض عنه. قال: ثم راجعت نفسي. فقلت: يا رسول الله، والله أنت أعلم بما يصلحني في الدنيا والآخرة. قال: وأنا أقول في نفسي لئن قال لي الثالثة لأقولن نعم. قال: فقال لي الثالثة: «ألا تتزوج»؟ قلت: بلى يا رسول الله. قال: «انطلق إلى آل فلان، حي من الأنصار فيهم تراخى عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. فقل لهم إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقرئكم السلام ويأمركم أن تزوجوا ربيعة فلانة امرأة منهم، فأتيتهم فقلت لهم ذلك فقالوا: مرحباً برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وبرسول رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، والله لا يرجع رسول رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إلا بحاجته، فأكرموني وزوجوني وألطفوني، ولم يسألوني البينة فرجعت حزيناً، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ما بالك» =

. . . .

= فقلت: يا رسول الله. أتيت قوماً كراماً، فزوجوني وأكرموني لم يسألوني البينة. فمن أين لي الصداق؟. فقال لبريدة الأسلمي: «يا بريدة أجمعوا له وزن نواة من ذهب. قال فجمعوا لي وزن نواة من ذهب. قال: فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «اذهب بهذا إليهم. وقل: هذا صداقها». فذهبت به إليهم فقلت هذا صداقها. قال: فقالوا: كثير طيب. فقبلوا ورضوا به فقلت: من أين أولم؟ قال فقال: «يا بريدة، أجمعوا له في شاة» قال: فجمعوا لي في كبش فطيم سمين. قال: وقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «اذهب إلى عائشة فقل: انظري المكتل الذي فيه الطعام فابعثي به». قال: فأتيت عائشة ــ رضي الله عنها ــ فقلت لها ذلك، فقالت: هو ذلك المكتل فيه سبعة آصع من شعير والله إن أصبح لنا طعام غيره. قال: فأخذته فجئت به إلى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: إذهب بها إليهم فقل ليصلح هذا عندكم خبز» فذهبت به وبالكبش قال فقبلوا الطعام. فقالوا: اكفونا أنتم الكبش، وجاء ناس من أسلم فذبحوا وسلخوا وطبخوا. فأصبح عندنا خبز ولحم فأولمت، ودعوت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وأعطاني رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أرضاً وأعطى أبا بكر أرضاً فاختلفنا في عذق نخلة. قال: وجاءت الدنيا، فقال أبو بكر: هذه في حدي. فقلت: لا بل هي في حدي. فقال لي أبو بكر كلمة كرهتها، وندم عليها قال فقال لي: يا ربيعة، قل لي مثل ما قلت لك حتى تكون قصاصاً قال: فقلت: لا والله، ما أنا قائل لك إلا خيراً، قال: قل لي وإلا استعديت عليك برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. فقلت: لا والله ما أنا بقائل لك إلا خيراً. قال: فرفض أبو بكر الأرض وأتى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فجعلت أتلوه، فقال أناس من أسلم: يرحم الله أبا بكر هو الذي قال ما قال، ويستعدي عليك. فقلت: أتدرون من هذا؟ هذا أبو بكر. هذا ثاني اثنين. هذا ذو شيبة المسلمين إياكم لا يلتفت فيراكم تنصروني عليه فيغضب فيأتي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فيغضب لغضبه فيغضب الله لغضبهما =

. . . .

= فيهلك ربيعة. فرجعوا عني فانطلقت أتلوه حتى أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقص عليه الذي كان فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «فلا تقل له مثل ما قال، ولكن قل يغفر الله لك يا أبا بكر» قال: فولى أبو بكر وهو يبكي.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٥٨/٤).

٢ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٥٢/٥) (ح ٤٥٧٧).

٣ ـ ورواه أبو داود الطيالسي «بنحوه» منحة المعبود. كتاب المناقب، باب: حرف الراء (١٤٣/٢، ١٤٤).

رووه من طريق فضالة. حدثنا أبو عمران الجوني، عن ربيعة الأسلمي به.

وأورده الهيثمي في المجمع (٢٥٦/٤، ٢٥٧) ونسبه لأحمد والطبراني وقال: فيه مبارك بن فضالة وحديثه حسن، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه مبارك بن فضالة بن أبي أمية البصري مولى زيد بن الخطاب. وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٩٢) وتبين من خلال ذلك أنه صدوق يدلس. فلا يحتمل منه إلا ما صرح بسماعه. وقد صرح في هذا الحديث بسماعه من أبي عمران الجوني.

الحكم على الحديث:

قلت: فمما تقدم يتبين أن الحديث بهذا الإسناد حسن لذاته. ـ والله أعلم ـ.

٢٣٨ ـ حديث أبـي العجفاء السلمي قال: خطبنا عمر فقال: ألا، لا تغالوا في [صداق][(١)] النساء . . . الحديث.

قال: أبو العجفـاء، هرم بن حيـان. قلت: بل هـرم بن [نسيب][(٢)].

قال الحاكم: وله طريق آخر فذكره وفيه عيسى بن ميمون وهو ضعيف[(٣)].

---

(١) في (أ)، (ب) (صدقات)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا الكتب المخرجة للحديث، وعليه يستقيم المعنى، لأن المقصود بذلك المهور.

(٢) في (أ)، (ب) (شبيب)، ومـا أثبته من التلخيص، وتهـذيب التهذيب (٢٧/١١).

(٣) قوله: (قال الحاكم. . .إلـخ) هذا من اختصار ابن الملقن، وإلا فالذهبـي أتى بالسند. فقال بعد تعقبه للحديث السابق (وقد روى هذا من رواية مستقيمة، عن سالم، ونافـع عن ابن عمر، رواه شيبان بن فروخ. حدثنا عيسى بن ميمون. حدثنا سالم ونافـع. قلت: عيسى ضعيف).

٢٣٨ ـ المستدرك (١٧٥/٢ ـ ١٧٦): حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يزيـد الآدمي القارىء ببغداد، ثنا عبد الله بن الحسن الهاشمي، ثنا يـزيد بن هارون، وأخبرني أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا صالـح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا عبد الله بن أبـي شيبة، وزهير بن حرب، قالا: ثنـا يزيـد بن هارون، أنبـأ عبد الله بن عـون، عن ابن سيـرين، عن أبـي العجفاء السلمي. قال: خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: ألا، لا تغالوا في صداق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم بها وأحقكم بها محمد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ما أصدق امرأة من نسائه أكثر من إثنتي عشر أوقية، وإن أحدكم ليغلي بصداق امرأته، حتى يكون لها عداوة في نفسه. ويقول قد كلفت إليك عرق القربة. وأخرى تقولونها لمن قتل في مغازيكم هذه ومات فلان شهيداً وعسى أن يكون قد =

. . . .

= أثقل عجز دابته، أو أردف راحلته ذهباً وورقاً يبتغي الدنيا، فلا تقولوا ذلك ولكن قولوا كما قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من قتل أو مات في سبيل الله فهو في الجنة».

تخـــريجـــه:

١ ــ رواه النسائي «بنحوه» كتاب النكاح، باب القسط في الأصدقة (١١٧/٦، ١١٨، ١١٩).

٢ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» موارد، كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق، ص (٣٠٧، ح ١٢٥٩).

٣ ــ وروى طرفه الأول أبو داود. إلى قوله ما أصدق رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ امرأة من نسائه أكثر من إثنتي عشرة أوقية، كتاب النكاح، باب الصداق (٢/٢٣٥)، (ح ٢١٠٦).

٤ ــ ورواه الترمذي «بنحو لفظ أبي داود» كتاب النكاح، باب ما جاء في مهور النساء (٣/٤٢٢، ٤٢٣)، (ح ١١١٤). وقال الترمذي: حسن صحيح.

٥ ــ ورواه ابن ماجه: «بنحو لفظ أبي داود والترمذي»، كتاب النكاح، باب صداق النساء (١/٦٠٧)، (ح ١٨٨٧).

رووه من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفاء السلمي. قال خطبنا عمر فذكره.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده أبو العجفاء. قال الحاكم: هو هرم بن حيان. وقال الذهبي: قلت: بل هرم بن نسيب.

أقول: قال في التقريب: أبو العجفاء السلمي البصري اسمه هرم بن نسيب وقيل بالعكس وقيل بالصاد بدل السين. وقال عنه ابن حجر: مقبول (٢/٤٥٠) وكذا ذكر هذه النسبة له في التهذيب (١٢/١٦٥). =

. . . .

= وقال المزي في تحفة الأشراف: هرم بن نسيب أبو العجفاء السلمي عن عمر (٨/١١٤).

وقال ابن أبـي حاتم: هرم بن نسيب أبو العجفاء السلمي ويقال: نسيب بن هرم بصري روى عن عمر بن الخطاب روى عنه محمد بن سيرين. الجرح والتعديل (٩/١١٠).

عليه فهو هرم بن نسيب كما قال الذهبـي وليس هرم بن حيان.

أما قول ابن حجر مقبول. فليس هو كذلك فإن أكثر العلماء على أنه ثقة كما في التهذيب (١٢/١٦٥).

والحديث قد صححه الحاكم ووافقه الذهبـي وابن الملقن عليه، ولكن تعقباه بتسمية أبـي العجفاء بهرم بن حيان.

وقد صححه أيضاً الترمذي.

أما الطريق الثاني الذي ذكره الحاكم ففي سنده عيسى بن ميمون المعروف بالواسطي مولى القاسم بن أبي بكر. وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٥١) وأنه متروك. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ولا يفيده الطريق الأول لأن هذا شديد الضعف فلا يقبل الانجبار. ــ والله أعلم ــ.

٢٣٩ ـ حديث أم كلثوم بنت أبـي سلمة قالت: لما تزوج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ [أم سلمة][١] قال لها: «إني أهديت إلى النجاشي (أواقاً من مسك)[٢]. . . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: منكر فيه [مسلم][٣] الزنجي وهو ضعيف.

---

(١) ليست في (أ)، (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يستقيم الكلام.

(٢) ليست في (ب)، وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) ليس في (أ)، وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٢٣٩ ـ المستدرك (٢/١٨٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، حدثني مسلم بن خالد الزنجي، عن موسى بن عقبة، عن أمه، عن أم كلثوم بنت أبـي سلمة، قالت: لما تزوج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أم سلمة، قال لها: «إني أهديت إلى النجاشي أواقاً من مسك، وحلة وإني لا أراه إلا قد مات، ولا أرى الهدية التي أهديت إليه إلا سترد، فإذا ردت إليّ فهي لكِ أو لكم» فكان كما قال، هلك النجاشي، فلما ردت إليه الهدية أعطى كل امرأة من نسائه أوقية من ذلك المسك وأعطى سائره أم سلمة، وأعطاها الحلة.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٦/٤٠٤).

٢ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٢٥/٨١)، (ح ٢٠٥).

روياه من طريق مسلم بن خالد الزنجي، عن موسى بن عقبة، عن أبيه، عن أم كلثوم بنت أبـي سلمة قالت: به مرفوعاً.

وأورده المناوي في الجامع الأزهر ونسبه لأحمد والطبراني في الكبير وقال: فيه مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وبقية رجالهما رجال الصحيح (١/١٦٤ن).

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه مسلم بن خالد الزنجي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٢) وأنه مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً فيكون حديثه حسن.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن مسلماً مختلف في توثيقه وتجريحه. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً لذاته. ـ والله أعلم ـ.

٢٤٠ ـ حديث أبي سعيد: جاء رجل إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بابنة له فقال: هذه ابنتي قد [أبت أن تزوج][1].

قال: صحيح. قلت: بل منكر، قال أبو حاتم: ربيعة بن عثمان يعني المذكور في إسناده منكر الحديث.

---

(١) في (أ) (أتت بزوج) وفي (ب) (أبت تزوج)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يستقيم الكلام.

٢٤٠ ـ المستدرك (٢/١٨٨ ـ ١٨٩): أخبرنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا محمد بن عبد الوهاب الفراء، أنبأ جعفر بن عون، ثنا ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن نهار العبدي ـ وكان من أصحاب أبي سعيد الخدري ـ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بابنة له، فقال: يا رسول الله هذه ابنتي قد أبت أن تزوج. فقال لها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أطيعي أباك» فقالت: والذي بعثك بالحق لا أتزوج حتى تخبرني ما حق الزوج على زوجته. قال: «حق الزوج على زوجته أن لو كانت به قرحة فلحستها ما أدت حقه».

تخريجه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب النكاح، باب ما جاء في عظم حق الزوج على المرأة (٧/٢٩١).

٢ ـ ورواه البزار «بلفظ مقارب» كشف الأستار. كتاب النكاح، باب حق الزوج على المرأة (٢/١٧٨)، (ح ١٤٦٥).

٣ ـ ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه «بنحوه» مطولاً كتاب النكاح، باب ما حق الزوج على زوجته (٤/٣٠٣).

٤ ـ ورواه النسائي في الكبرى نسبه له المزي في تحفة الأشراف (٣/٤٧٥).

٥ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» موارد. كتاب النكاح، باب في حق الزوج على المرأة، (ح ١٢٨٩).

. . . .

= رووه من طريق ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حيان، عن نهار العبدي عن أبي سعيد الخدري به مرفوعاً. وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وغيره ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي أبو عثمان المدني.

قال ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: إلى الصدق ما هو وليس بذاك القوي. وقال أبو حاتم: منكر الحديث يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد عن الواقدي: وكان ثقة قليل الحديث. وقال ابن الصباح: سمعت ابن نمير يقول: ربيعة بن عثمان ثقة. وقال الحاكم: كان من ثقات أهل المدينة. تهذيب التهذيب (٣/٢٥٩، ٢٦٠).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام (١/٢٤٧).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو زرعة: ليس بذاك (١/٣٠٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن التوسط في أمره ما قاله النسائي من أنه ليس به بأس، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

٢٤١ ـ حديث أبي هريرة قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقالت: أنا فلانة بنت فلان. قال: «قد عرفتك فما حاجتك...» الحديث.

قال: صحيح. قلت: بل منكر [سليمان][1] بن داود اليمامي فيه وهو واه، والقاسم بن الحكم صدوق تُكلِمَ فيه.

---

(١) في (أ) (ابن سليمان)، وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٢٤١ ـ المستدرك (٢/١٨٩): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، حدثنا محمد بن المغيرة السكري بهمذان، حدثنا القاسم بن الحكم العرني، حدثنا سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقالت: يا رسول الله، أنا فلانة بنت فلان. قال: «قد عرفتك، فما حاجتك» قالت: حاجتي إلى ابن عمي فلان العابد. قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قد عرفته» قالت: يخطبني، فأخبرني ما حق الزوج على الزوجة، فإن كان شيئاً أطيقه تزوجته، وإن لم أطق لا أتزوج. قال: «من حق الزوج على الزوجة أن لو سالت منخراه دماً وقيحاً وصديداً فلحسته بلسانها ما أدت حقه لو كان ينبغي لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها إذا دخل عليها لما فضله الله عليها». قالت: والذي بعثك بالحق لا أتزوج ما بقيت في الدنيا.

تخريجه:

١ ـ رواه البزار «بنحوه» كشف الأستار، كتاب النكاح، باب حق الزوج على زوجته (٢/١٧٨، ح ١٤٦٦).

من طريق القاسم بن الحكم. حدثنا سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، وأبي سلمة، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والبزار القاسم بن الحكم وسليمان بن داود اليمامي. =

. . . .

= أولاً: سليمان بن داود اليمامي أبو الجمل صاحب يحيى بن أبي كثير.
قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث ـ وقد قال البخاري: من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل رواية حديثه ـ وقال ابن حبان: ضعيف. وقال آخر: متروك. وقال أبو حاتم: ضعيف منكر الحديث لا أعلم له حديثاً صحيحاً. الميزان (٢/٢٠٢، ٢٠٣)، لسان الميزان (٣/٨٣، ٨٤) وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعفوه (١٣٠)، (ت ١٧٤٠).
ثانياً: القاسم بن الحكم بن كثير بن جندب بن ربيع بن عمرو بن عبد الله بن إبراهيم العرفي أبو أحمد الكوفي.
قال أبو نعيم. كانت فيه غفلة. وقال ابن الجارود: سألت أحمد، ويحيى، وأبا خيثمة، وخلف بن سالم، وابن نمير فقالوا: ثقة. وقال النسائي: ثقة. وقال أبو زرعة: صدوق. وقال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به.
وذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث. وقال العقيلي: في حديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه. تهذيب التهذيب (٨/٣١١، ٣١٢) وقال ابن حجر في التقريب: صدوق فيه لين (٢/١١٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن سليمان بن داود اليمامي، الظاهر أنه ضعيف جداً، وأما القاسم بن الحكم فهو ثقة كما هو قول أكثر العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٢٤٢ ـ حديث عطاء الخرساني عن مالك بن يخامر، عن معاذ مرفوعاً: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تأذن في بيت زوجها وهو كاره... الحديث».

قال: صحيح. قلت: بل منكر وإسناده منقطع.

---

٢٤٢ ـ المستدرك (٢/١٨٩، ١٩٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، وأبو عبد الله علي بن عبد الله الحكيمي، قالا ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا بشر بن عمر الزهراني، ثنا شعيب بن رزيق الطائفي، حدثنا عطاء الخراساني، عن مالك بن يخامر السكسكي، عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تأذن في بيت زوجها وهو كاره، ولا تخرج وهو كاره، ولا تطيع فيه أحداً، ولا تخشن بصدره، ولا تعتزل فراشه، ولا تضربه، فإن كان هو أظلم فلتأته حتى ترضيه، فإن كان قبل فبها ونعمت وقبل الله عذرها، وأفلح حجتها، ولا إثم عليها، وإن هو أبى برضاه عنها فقد أبلغت عند الله عذرها».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب النكاح، باب: ما جاء في حقه عليها (٧/٢٩٣).

رواه عن الحاكم.

٢ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٢٠/١٠٧)، (ح ٢١١).

روياه من طريق شعيب بن رزيق. عن عطاء الخراساني، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل وهو طريق الحاكم.

ـ ورواه الطبراني أيضاً «بنحوه» (٢٠/٦٢)، (ح ١١٤).

من طريق خالد بن عبد الرحمن الدمشقي. عن أبيه، عن الزهري، عن مالك بن يخامر السكسكي، عن معاذ بن جبل به مرفوعاً.

وأورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما ثقات (٤/٣١٣).

. . . .

= وأورده المنذري في الترغيب وقال: رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد. كذا قال (٣/٥٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بأنه منكر وإسناده منقطع.

قلت: رواة السند كلهم صرحوا بأخذ بعضهم من بعض، إلا عطاء الخرساني فإنه لم يصرح بالسماع من مالك، لكنه أدركه كما هو ظاهر من تاريخ الوفاة فقد ولد عطاء سنة خمسين كما في تهذيب التهذيب (٢/٢١٢، ٢١٣)، وتوفي مالك بن يخامر سنة اثنتين وسبعين كما في تهذيب التهذيب (١٠/٢٤، ٢٥). كما أن عطاء عد من الرواة عن مالك كما في تهذيب الكمال (٣/١٣٠١) وهما ثقتان كما أشارت بذلك المصادر السابقة.

وكذا مالك بن يخامر السكسكي لم يصرح بالسماع من معاذ، لكن الذي يظهر أنه أدركه فقد عد مالك من الرواة عن معاذ بن جبل، وعد من الرواة عن معاذ مالك بن يخامر كما في تهذيب الكمال (٣/١٣٠١)، وكذا في تهذيب التهذيب عند ترجمة معاذ (١٠/١٨٦، ١٨٧).

كما أن تاريخ الوفاة يظهر منها أن مالكاً أدرك معاذاً. فقد توفي معاذ سنة ثمان عشرة وتوفي مالك سنة سبعين وقيل اثنتين وسبعين. فعلى ذلك فالإدراك ممكن بينهما.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن السند متصل وليس فيه انقطاع فهو صحيح إن شاء الله وقد أشار إلى ذلك الهيثمي حيث صححه بهذا الطريق.

وأما طريق الطبراني الثاني، فلم أجد من ترجم لخالد بن عبد الرحمن الدمشقي ولا لأبيه المذكورين في إسناده ــ والله أعلم ــ.

٢٤٣ ـ حديث البراء: إني لأطوف على إبل لي ضلت في عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ . . . الحديث.

قلت: إسناده [مليح][1].

---

(١) في (أ) (مديح) وفي (ب) (مديج) وما أثبته من التلخيص وعليه يستقيم المعنى.

٢٤٣ ـ المستدرك (٢/١٩٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا أسباط بن محمد، عن مطرف، عن أبي الجهم، عن البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ قال: إني لأطوف على إبل لي ضلت في عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فبينا أنا أجول في أبيات فإذا أنا بركب وفوارس جاءوا فأطافوا، فاستخرجوا رجلاً، فما سألوه ولا كلموه حتى ضربوا عنقه، فلما ذهبوا سألت عنه قالوا: عرس بامرأة أبيه.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أبو داود «بنحوه» كتاب الحدود، باب: في الرجل يزني بحريمه (٤/١٥٧)، (ح ٤٤٥٦).

٢ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الحدود، باب: من وقع على ذات محرم (٨/٢٣٧).

روياه من طريق مطرف، عن أبي الجهم، عن البراء بن عازب به وهو طريق الحاكم.

ـ ورواه أبو داود «بمعناه» (ح ٤٤٥٧).

ـ ورواه الترمذي «بلفظ أبي داود الثاني» كتاب الأحكام ـ ٢٥ باب: فيمن تزوج بامرأة أبيه (٣/٦٤٣)، (ح ١٣٦٢).

٣ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظ أبي داود الثاني» كتاب الحدود، باب: من تزوج بامرأة أبيه (٢/٨٦٩)، (ح ١٦٠٧).

رووه من طريق عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن أبيه.

وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

قلت: إسناد الحاكم رجاله كلهم ثقات كما في التقريب (١/٣٢٢)، (ت ٤٢٠)، (٢/٢٥٣)، (ت ١١٧٠)، (١/٥٣)، (ت ٣٦١)، (١/١٦٨)، (ت ٢٩٥).

أما أبو العباس الأصم شيخ الحاكم فلم يترجم في التقريب لأنه ليس من رجاله، لكن ترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/٨٦٠) وذكر أنه ثقة.

فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم ومن وافقه صحيح لذاته.

أما الطريق الثاني للحديث وهو طريق الترمذي وغيره. فقد قال عنه الترمذي: حسن.

كما أن للحديث شاهداً عن معاوية بن قرة، عن أبيه قال: بعثني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى رجل تزوج بامرأة أبيه أن أضرب عنقه وأصفي ماله. رواه ابن ماجه (ح ١٦٠٨).

وقال المعلق: في الزوائد إسناده صحيح.

٢٤٤ ــ حديث أحمد بن محمد بن عمر. حدثني أبي. حدثنا [عمر][١] بن يونس. حدثنا يحيى بن أبي كثير عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن غيلان أسلم وعنده ثمان نسوة، فأمره رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن يتخير منهن أربعاً.

قلت: أحمد بن محمد (المذكور)[٢] كذاب قاله ابن [صاعد][٣] [وعمر][٤] بن يونس لم يدرك يحيى بن [أبي][٥] كثير، ويحيى قد سمع من تلميذه معمر[٦].

---

(١) في (أ) (عمرو) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (ب) وما أثبته من (أ).

(٣) في (أ) (ساعد) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٤) في (أ) (عمرو) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٥) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٦) في التلخيص بعد أن ذكر التعقب أورد كلام الحاكم عن الحديث مختصراً فقال: (قال الحاكم: الذي يؤدي إليه اجتهادي أن معمراً حدث به على وجهين: أرسله مرة، ووصله مرة، والدليل على ذلك أن الذين وصلوه من البصريين قد أرسلوه أيضاً).

٢٤٤ ــ المستدرك (٢/١٩٣): حدثني الحسين بن يعقوب الحافظ، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان، أن أحمد بن محمد بن يونس حدثهم، حدثني أبي، حدثنا عمر بن يونس، حدثنا يحيى بن أبي كثير، أنبأنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: أسلم غيلان بن سلمة الثقفي، وله ثمان نسوة، فأمره رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن يتخير منهن أربعاً.

تخـــريجـــه:

لم أجد من أخرجه بسند الحاكم لكنه روى من طرق أخرى.

١ ــ رواه الحاكم (٢/١٩٢، ١٩٣)، وسكت عنه الحاكم والذهبي. ولفظه «عشر نسوة». =

. . . .

= ٢ ــ رواه الترمذي «بنحوه» وقال عشر نسوة. كتاب النكاح، باب: ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة (٣/٤٣٥)، رقم (١١٢٨).

وقال أبو عيسى: هكذا رواه معمر عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

قال وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري، وحمزة قال: حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة. قال أبو عيسى: والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا منهم الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

٣ ــ وورواه ابن ماجه «بنحوه» وقال: عشر نسوة. كتاب النكاح، باب: الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع (١/٦٢٨)، رقم (١٩٥٣).

٤ ــ وورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» وقال عشر نسوة. موارد كتاب النكاح، باب: فيمن أسلم وتحته أكثر من أربع رقم (١٣٧٧).

رووه من طرق عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة فأمره النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن يتخير منهن أربعا.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم فيه علل.

أولاً: فيه أحمد بن محمد بن عمر، بن يونس بن القاسم الحنفي أبو سهل اليمامي.

كذبه أبو حاتم، وابن صاعد. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال مرة: متروك.

وقال ابن عدي: حدث عن الثقات بمناكير ونسخ عجائب. وكان قاسم بن المطرز يقول: كتبت عنه خمسمائة حديث ليس عند الناس منها حرف. وقال ابن يونس: قال لنا فلان: كان سلمة بن شبيب يكذبه. وقال الخطيب: كان غير ثقة. =

. . . .

= وقال ابن أبـي حاتم عن أبيه: كتبت عنه وكان كذاباً ولا أحدث عنه. الميزان (١/١٤٢، ١٤٣)، اللسان (١/٢٨٢، ٢٨٣).

وقال ابن حبان: يروى عن عبد الرزاق، وعمر بن يونس وغيرهما أشياء مقلوبة لا يعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد. المجروحين (١/١٤٣).

قلت: مما مضى من أقوال العلماء يتبين أن أحمد بن محمد كذاب. كما هو قول أكثر العلماء.

ثانياً: أما قوله: «وعمر بن يونس لم يدرك يحيـى بن أبـي كثير». فإن المزي في تهذيب الكمال لم يذكر يحيـى من شيوخ عمر (٢/٢٠٢٥)، ولم يذكر عمر من تلامذة يحيـى (٣/١٥١٥)، ولم يتبين ذلك من ناحية تاريخ الوفاة.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم الذي فيه أحمد بن محمد بن عمر موضوع. لأن فيه أحمد وهو كذاب. كما تبين.

لكن الحديث له طرق أخرى.

صححها الحاكم وأقره الذهبـي.

وصححه ابن حبان، والترمذي والبخاري، من غير طريق الترمذي.

لكن كلها بلفظ «عشر نسوة».

قال الترمذي: والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا منهم الشافعي، وأحمد، وإسحاق ــ والله أعلم ــ.

كتاب الطلاق

٢٤٥ ـ حديث ابن أبي الجوزاء أنه أتى ابن عباس فقال: أتعلم أن ثلاثاً [كن](١) [يرددن](٢) على عهد الرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى واحدة. قال: نعم.

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الله بن المؤمل وقد ضعفوه.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب) (تردد) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

٢٤٥ ـ المستدرك (٢/١٩٦): أخبرني أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم القنطري ببغداد، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عاصم، ثنا عبد الله بن المؤمل، عن ابن أبي مليكة، أن أبا الجوزاء أتى ابن عباس، فقال: أتعلم أن ثلاثاً كن يرددن على عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى واحدة؟ قال: نعم.

تخـــريجـــه:

أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (١/٢٧٩، ٢٨٠).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الله بن المؤمل بن وهب القرشي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٩) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٢٤٦ ـ حديث مُعَرِّف[1] بن واصل، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر مرفوعاً: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق».

قال: صحيح. قلت: على شرط مسلم.

---

(١) في (أ)، (ب) والمستدرك وتلخيصه (معروف) وما أثبته من التقريب (٢/٢٦٣)، والتهذيب (١٠/٢٢٩)، وتهذيب الكمال (٣/١٣٥٢).

٢٤٦ ـ المستدرك ٢/١٩٦): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا أحمد بن يونس، ثنا معروف بن واصل، عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الصلاة. باب: ما جاء في كراهية الطلاق (٧/٣٢٢).

من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة. أخبرنا معروف، عن محارب، عن عبد الله بن عمر به مرفوعاً. وقال: رواية ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر موصولاً ولا أراه حفظه.

٢ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب الطلاق، باب: كراهية الطلاق (٢/٢٢٥)، (ح ٢١٧٨).

قال أبو داود: حدثنا كثير بن عبيد. حدثنا محمد بن خالد، عن معروف، عن محارب بن دثار عن ابن عمر به مرفوعاً.

٣ ـ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه «بنحوه» كتاب الطلاق، باب: من كره الطلاق من غير ريبة (٥/٢٥٣).

رواه من طريق وكيع بن الجراح، عن معروف، عن محارب بن دثار به مرسلاً.

ـ ورواه أبو داود «بلفظه» كتاب الطلاق، باب: كراهية الطلاق (٢/٢٥٤)، (ح ٢١٧٧). =

. . . .

= قال أبو داود: حدثنا أحمد بن يونس. حدثنا معروف عن محارب. قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مرسلاً.

ـ ورواه البيهقي «بنحوه» (٣٢٢/٧).

من طريق يحيى بن بكير. أخبرنا معروف. حدثني محارب قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ به مرسلاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طرق موصولاً ومرسلاً.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم والبيهقي قال عنه الحاكم: صحيح.

وقال الذهبي: على شرط مسلم.

قلت: هذا الحديث في سنده عند الحاكم والبيهقي محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

قال الألباني في الإرواء ـ بعد كلام الحاكم والذهبي. عن الحديث ـ: كذا قالا، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة فيه اختلاف كثير تراه في الميزان للذهبي وفي غيره وحسبك أن الذهبي نفسه أورده في الضعفاء وقال: كذبه عبد الله بن أحمد ووثقه صالح جزرة.

قال الألباني: فمثله كيف يصحح حديثه وقد خالف في وصله أبا داود صاحب السنن وحسبي أن الذهبي لم يتنبه لهذه المخالفة، وإلا لما صححه ـ الإرواء (١٠٧/٧) انتهى.

وترجمه الذهبي في الميزان فقال: كان بصيراً بالحديث والرجال له تآليف وثقه صالح جزرة. وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً وهو على ما وصف لي عبدان لا بأس به. وقال ابن خراش: كان يضع الحديث. وقال مطين: هو عصا موسى تلقف ما يأفكون. وقال الدارقطني: يقال إنه أخذ كتاب غير محدث. وقال البرقاني: لم أزل أسمعهم يذكرون أنه مقدوح فيه. وقال ابن عقدة: سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي، وإبراهيم بن إسحاق الصواف، وداود بن يحيى يقولون: محمد بن عثمان. كذاب. وزادنا داود: قد وضع أشياء على قوم ما حدثوا بها قط. الميزان (٦٤٢/٣، ٦٤٣). =

. . . .

= وقال الحافظ ابن حجر في اللسان: ذكره ابن حبان في الثقات. وقال: كتب عنه أصحابنا. وقال جعفر الطيالسي: كان كذاباً وسئل عنه صالح بن محمد فقال: ثقة. وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به كتب الناس عنه ولا أعلم أحداً تركه (٥/ ٢٨٠، ٢٨١).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: كذبه عبد الله بن أحمد ووثقه صالح جزرة (ت ٣٨٧٣).

قلت: الذي يظهر مما تقدم أن محمد بن عثمان بن أبي شيبة كذاب، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

● **الطريق الثاني**: وللحديث طريق آخر موصولاً أيضاً عند أبي داود وفيه خالد بن محمد الوهبي الحمصي.

قال ابن حجر في التقريب: صدوق (٢/ ١٥٧)، (ت ١٧٥).

وقد روى الحديث أيضاً من ثلاثة طرق مرسلاً فقد رواه وكيع بن الجراح كما عند ابن أبي شيبة وأحمد بن يونس كما عند أبي داود، ويحيى بن بكير كما عند البيهقي وهم جميعاً ثقات كما في التقريب (٢/ ٣٣١)، (١/ ١٩، ت ٧٤)، ٢/ ٣٥١، ١٠٣)، ومن رجال الشيخين أيضاً.

قال البيهقي: رواه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر موصولاً ولا أراه حفظه.

وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن خالد الوهبي عن الوضاح عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق».

ورواه أيضاً محمد بن خالدالوهبي عن معروف بن واصل، عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ مثله. قال أبي: إنما هو محارب، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ مرسل (١/ ٤٣١).

وقال الخطابي في معالم السنن المشهور عنه ـ يعني محارب ـ مرسل (٩٢/٣). =

. . . .

= وقال الألباني في الإرواء: الحديث رواه عن مطرف أربعة من الثقات وهم: محمد بن خالد الوهبي، وأحمد بن يونس: ووكيع بن الجراح، ويحيى بن بكير، وقد اختلفوا عليه: فالأول منهم رواه عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال الآخرون عنه عن محارب مرسلاً. ولا يشك عالم بالحديث أن رواية هؤلاء أرجح، لأنهم أكثر عدداً، وأتقن حفظاً، فإنهم جميعاً ممن احتج به الشيخان في صحيحهما ثم ذكر أقوال العلماء في ترجيح الإرسال كما قدمت. الإرواء (١٠٨/٧).

وقال السيوطي في الجامع الصغير: رواه أبو داود مرسلاً، والحاكم موصولاً حديث حسن (٤٨١/٢).

وقال المناوي في الفيض: المرسل أصح فقد قال الدارقطني: المرسل أشبه. وقال البيهقي: المتصل غير محفوظ (٤١٣/٥، ٤١٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم موضوع. وأما بإسناد أبي داود المتصل فإنه قد رواه محمد بن خالد وهو صدوق كما سبق، لكن قد خالفه جماعة من الثقات فأرسلوا الحديث وقد رجح العلماء كما سبق أن المتصل غير محفوظ والصواب مرسل. فعليه يكون الحديث مرسلاً أشبه بالصواب ــ والله أعلم ــ.

٢٤٧ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً «ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة».

قال: صحيح. وفيه عبد الرحمن بن [أردك][1] وهو ثقة.

قلت: فيه لين.

---

(١) في (أ)، (ب) (أردل) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والتهذيب (١٥٩/٦).

٢٤٧ ـ المستدرك (١٩٧/٢، ١٩٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن حبيب، أنه سمع عطاء بن أبـي رباح يقول: أخبرني يوسف بن ماهك، أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يحدث عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سمعه يقول: «ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بلفظه» كتاب الطلاق ـ ٩ باب: ما جاء في الجد والهزل في الطلاق (٤٩٠/٣)، (ح ١١٨٤).

وقال: هذا حديث حسن غريب والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

٢ ـ ورواه أبو داود «بلفظه» كتاب الطلاق، باب: في الطلاق على الهزل (٢٥٩/٢)، (ح ٢١٩٤).

٣ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب الطلاق، باب: من طلق أو نكح أو رجع لاعباً (٦٥٧/١، ٦٥٨، ح ٢٠٣٩).

رووه من طريق عبد الرحمن بن حبيب، عن عطاء، عن ابن ماهك، عن أبـي هريرة به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير وقال: حسن (٥٣١/١).

وذكره المناوي ثم ذكر قول الحاكم عليه وتعقب الذهبـي له وسكت عليه (٣٠٠/٣).

=

. . . .

=

وأورده الحافظ في التلخيص وقال: قال الترمذي: حسن، وقال الحاكم: صحيح، وأقره صاحب الإمام وهو من رواية عبد الرحمن بن حبيب بن أردك وهو مختلف فيه قال النسائي: منكر الحديث ووثقه غيره، فهو على هذا حسن (٣/ ٢١٠).

وقال الألباني في صحيح الجامع: حسن (٣/ ٦٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الرحمن بن حبيب بن أردك، ويقال حبيب بن عبد الرحمن بن أردك.

قال النسائي: منكر الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحاكم: من ثقات المدنيين. تهذيب التهذيب (٦/ ١٥٩).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (١/ ٤٧٦)، لكن قال في التلخيص: مختلف فيه كما سبق.

وقال الذهبي في الكاشف: فيه لين (٢/ ١٦١).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن حبان (ص ٢٢٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الرحمن بن حبيب مختلف في توثيقه وتجريحه كما ذكر الحافظ في التلخيص، فعليه يكون حديثه حسناً. فالحديث بهذا الإسناد حسن. وقد حسنه الترمذي، وابن حجر، والسيوطي، والألباني كما سبق.

٢٤٨ ـ حديث عائشة (مرفوعاً)[١]: «لا طلاق، ولا عتاق في إغلاق».

قال: على شرط مسلم. قلت: (كذا)[٢] قال [و][٣] محمد بن عبيد المذكور في إسناده لم يحتج به مسلم. وقال أبو حاتم: ضعيف.

رواه الحاكم من طريق آخر عن عائشة أيضاً وفيه نعيم بن حماد وهو صاحب مناكير[٤].

---

(١) ليست في (ب)، وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (ب)، وما أثبته من (أ) والتلخيص.

(٣) ليست في (أ)، (ب)، وما أثبته من التلخيص، وذلك لأن ما بعد قوله: قال للذهبي.

(٤) قوله: (رواه الحاكم. . . إلخ هذا اختصار من ابن الملقن، وإلا فالذهبي أورد السند، ثم أعقبه بالحديث ثم ذكر التعقب هكذا (نعيم بن حماد. حدثنا أبو صفوان الأموي، عن ثور بن يزيد، عن صفية بنت شيبة عن عائشة مرفوعاً ثم ذكر الحديث وقال: نعيم صاحب مناكير).

٢٤٨ ـ المستدرك (٢/١٩٨):

● **سند الطريق الطويل**: حدثنا الأستاذ الإمام أبو الوليد حسان بن محمد القرشي، أنبأ الحسن بن سفيان، ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا أبي، ثنا محمد بن إسحاق، عن ثور بن يزيد، عن محمد بن عبيد بن أبي صالح قال: بعثني عدي بن عدي إلى صفية بنت شيبة أسألها عن أشياء كانت ترويها عن عائشة فقالت: حدثني عائشة أنها سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «لا طلاق، ولا عتاق في إغلاق».

● **سند الطريق الثاني**: أخبرني أحمد بن محمد بن سلمة العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا نعيم بن حماد. حدثنا أبو صفوان عبد الله بن سعيد الأموي، عن ثور بن يزيد، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة رضي =

. . . .

= الله عنها، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا طلاق، ولا عتاق في إغلاق».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» (٦/٢٧٦).

٢ ـ ورواه أبو داود «بلفظه» كتاب الطلاق، باب في الطلاق على غلط (٢/٢٥٨)، (ح ٢١٩٣).

٣ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي (١/٦٥٩، ٦٦٠)، (ح ٢٠٤٦).

٤ ـ ورواه الدارقطني «بلفظه» كتاب الطلاق (٤/٣٦)، (ح ٩٨).

٥ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره (٧/٣٥٧) رووه من طريق محمد بن إسحاق، قال: حدثني محمد بن يزيد، عن محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي قال: حججت مع عدي بن عدي الكندي، فبعثني إلى صفية بنت شيبة ابنة عثمان صاحب الكعبة أسألها عن أشياء سمعتها من عائشة فكانت فيما حدثتني أنها سمعت عائشة تقول به مرفوعاً.

ـ ورواه الدارقطني «بلفظه»، (ح ٩٩).

ـ ورواه البيهقي «بلفظه» (٧/٣٥٧).

روياه من طريق قزعة بن سويد. أخبرنا زكريا بن إسحاق، ومحمد بن عثمان جميعاً، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي.

قال أبو حاتم: ضعيف. وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٩/٣٣٠). =

. . . .

= وقال الذهبي في الميزان: مقل جداً (٣/٦٣٩)، وقال في الكاشف: ضعفه أبو حاتم (٣/٧٤).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/١٨٨).

قلت: فالذي يظهر مما تقدم أن محمد بن عبيد ضعيف وقد لخص حاله بذلك ابن حجر، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. وقوله: لم يحتج به مسلم في محله حيث لم ترمز كتب التراجم السابقة لرواية مسلم له.

● **الطريق الثاني**: ثم ذكر الحاكم لهذا الطريق متابعاً. لكن قال الذهبي: فيه نعيم بن حماد صاحب مناكير.

قلت: نعيم هذا هو ابن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة بن مالك الخزاعي.

قال أحمد: كان من الثقات، وقال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: ثقة. وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق. وقال صالح بن محمد الأسدي: كان نعيم يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها. وقال أبو داود: عنده نحو عشرين حديثاً عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ليس لها أصل. وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ ووهم. وقال الأزدي: قالوا: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب. تهذيب التهذيب (١٠/٤٥٨، ٠٠٠، ٤٦٣).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء كثيراً فقيه عارف بالفرائض (٢/٣٠٥).

وقال الذهبي في الكاشف: روى عنه البخاري مقروناً، مختلف فيه (٣/٢٠٧) قلت: فالذي يظهر من كل ما تقدم أن نعيماً مختلف في توثيقه وتجريحه، لكن الراوي في هذا الإسناد عن صفية هو ثور بن يزيد، فأسقط محمد بن عبيد، علة الطريق الأول. والذي يظهر لي أن في السند انقطاعاً. حيث إن ثور بن يزيد لم يعد من الرواة عن صفية عند ترجمتها كما في تهذيب =

. . . .

= الكمال (٣/١٦٨٧)، وكذا لم تعد صفية من شيوخ ثور بن يزيد عند ترجمته كما في تهذيب الكمال (١/١٧٦، ١٧٧)، وأما من ناحية تاريخ الوفاة فلم يتبين لي.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.

● **الطريق الثالث:** وقد روى الحديث من طريق ثالث عن عائشة عند الدارقطني وفيه قزعة بن سويد بن حجير بن بيان الباهلي أبو محمد البصري.

وقد أعله به العظيم آبادي وقال: الحديث في إسناده قزعة بن سويد الباهلي البصري. قال البخاري: ليس بذاك القوي. ولابن معين فيه قولان، وقال أحمد: مضطرب الحديث. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال النسائي: ضعيف.

قلت: قد تعددت أقوال العلماء فيه كما في التهذيب (٨/٣٧٦، ٣٧٧).

وقال الذهبي في الكاشف: مختلف فيه (٢/٤٠٠).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/١٢٦).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو حاتم: محله الصدق ليس بذاك القوي ص ٣١٦.

فالذي يظهر مما تقدم أنه مختلف فيه. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً لذاته.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم الأول ضعيف لضعف محمد بن عبيد.

وأما الطريق الثاني ففيه انقطاع، أو أن محمد بن عبيد سقط من السند وهو ضعيف. فعلى أي من الحالين فهو ضعيف، لكنه بطريق الدارقطني حسن لذاته.

فعليه يكون بإسنادي الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٢٤٩ ـ حديث ابن عباس أن رجلاً أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وقد ظاهر من امرأته فوقع عليها، فأخبره فقال: «ما حملك على ذلك» قال: (رأيت)[١] خلخالها في ضوء القمر. قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمر الله».

قلت: فيه حفص بن عمر العدني وهو غير ثقة.

ورواه الحاكم من طريق آخر كذلك وفيه إسماعيل بن مسلم وهو واه[٢].

---

(١) في (ب) (رأيتها)، وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (ورواه الحاكم) هذا اختصار من ابن الملقن وإلا فالذهبي أورد السند والحديث ثم التعقب عليه فقال: (علي بن هاشم. حدثنا إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاؤس، عن ابن عباس أن رجلاً ظاهر من امرأته ثم ذكر نحواً من الحديث.

٢٤٩ ـ المستدرك (٢/٢٠٤): أخبرنا أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا حفص بن عمر العدني، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وقد ظاهر من امرأته، فوقع عليها، فقال: يا رسول الله، إني ظاهرت من امرأتي، فوقعت عليها من قبل أن أكفر، قال: «وما حملك على ذلك رحمك الله»؟ قال: رأيت خلخالها في ضوء القمر. قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمر الله».

● **نص حديث الطريق الثاني**: حدثنا أبو الوليد الفقيه، أنبأ الحسن بن سفيان، ثنا عمار بن خالد، محمد بن معاوية، قالا: ثنا علي بن هاشم: حدثنا إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاؤس عن ابن عباس رضي الله عنهما. أن رجلاً ظاهر من امرأته فرأى خلخالها في ضوء القمر فأعجبه، فوقع عليها، فأتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فذكر ذلك له فقال: قال الله عز وجل: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ﴾. فقال: قد كان =

. . . .

= ذلك. فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «امسك حتى تكَفِّر».

تخــريجــه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الظهار، باب لا يقربها حتى يُكَفِّر (٣٨٦/٧)، رواه عن الحاكم من الطريق الأول.

ــ وروواه البيهقي «بنحوه» (٣٨٦/٧).

من طريق إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس.

٢ ــ وروواه الترمذي «بنحوه» كتاب الطلاق، ١٩، باب: المظاهر يجامع قبل أن يُكَفِّر (٥٠٣/٣)، (ح ١١٩٩).

وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح.

٣ ــ وروواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب الطلاق، باب: المظاهر يجامع قبل أن يُكَفِّر (٦٦٦/١، ٦٦٧)، (ح ٢٠٦٥).

٤ ــ وروواه النسائي «بنحوه» كتاب الطلاق، باب: الظهار (١٦٧/٦).

رووه من طريق معمر، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس به مرفوعاً.

٥ ــ وروواه أبو داود «بنحوه» كتاب الطلاق، باب: الظهار (٢٦٨/٢)، (ح ٢٢٢١) رواه من طريق سفيان. حدثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة مرسلاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من عدة طرق موصولاً ومرسلاً.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم الأول والبيهقي وفيه حفص بن عمر بن ميمون العدني، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٦٤) وأنه ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني:** وهو طريق الحاكم الثاني، والبيهقي وفيه إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق البصري. =

. . . .

= قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال أحمد: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه. وقال الفلاس: كان ضعيفاً في الحديث يهم فيه وكان صدوقاً. وقال الجوزجاني: واه جداً. وقال البخاري: تركه يحيى وابن مهدي، وتركه ابن المبارك وربما ذكره. وقال النسائي: متروك. تهذيب التهذيب (١/٣٣١، ٣٣٢) وقال ابن حجر في التقريب: كان فقيهاً، ضعيفاً في الحديث (١/٧٤).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه وتركه النسائي (١/٧٤) وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه وتركه النسائي (١/١٢٨، ١٢٩).

فالذي يظهر من كل ما تقدم أن إسماعيل بن مسلم ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر بذلك. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثالث**: ولحفص بن عمر ــ علة الطريق الأول عند الحاكم ــ متابع وهو معمر فقد تابعه عن الحكم بن أبان كما عند الترمذي ــ وغيره كما سبق ــ ومعمر ثقة ثبت كما في التقريب (٢/٢٦٦)، (ت ١٢٨٤).

وقد صحح هذا الطريق أيضاً الترمذي.

● **الطريق الرابع**: وقد جاء الحديث أيضاً عند أبي داود من طريق سفيان حدثنا الحكم، إلا أن سفيان رواه عنه عن عكرمة مرسلاً. وسفيان ثقة.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسنادي الحاكم صحيح لغيره، لأن كلاً منهما ضعيف قابل للإنجبار. وطريق الترمذي ومن وافقه يرفعهما إلى درجة الصحيح لغيره.

وقد أعل الحديث بالإرسال:

قال ابن حجر في التلخيص: رواه أصحاب السنن، وصححه الترمذي والحاكم من حديث ابن عباس ورجاله ثقات، لكن أعله أبو حاتم والنسائي =

. . . .

= بالإرسال. وقال ابن حزم: رواته ثقات ولا يضـره إرسال من أرسله. (٢٢١/٣، ٢٢٢).

فعليه فالحديث صحيـح مرسل وموصول ـ والله أعلم ـ .

وقال الزيلعي في نصب الراية: قال المنذري في مختصره: قال أبو بكر المعافري: ليس هذا الحديث صحيحاً يعول به. وفيما قاله نـظر. فقد صححه الترمذي ورجاله ثقات مشهور سماع بعضهم من بعض، نصب الراية (٢٢٦/٣).

كتاب العتق[1]

٢٥٠ ـ حديث عائشة أنها أرادت أن تعتق مملوكين زوج، فسألت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأمرها أن تبدأ بالرجل قبل المرأة.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: فيه عبيد الله بن موهب وقد اختلف في توثيقه ولم يخرجا له.

---

(١) في (ب) والمستدرك وتلخيصه أخر عنوان الكتاب إلى الحديث الذي بعد هذا الحديث من كتاب ابن الملقن، وما أثبته من (أ) وعليه يدل معنى هذا الحديث.

٢٥٠ ـ المستدرك (٢/٢٠٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد بن حاتم، ثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، ثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن القاسم، عن عائشة: أنها أرادت أن تعتق مملوكين زوج، فسألت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فأمرها أن تبدأ بالرجل قبل المرأة.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» موارد. كتاب العتق، باب: عتق العبد المتزوج قبل زوجته (ح ١٢١٠).

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب العتق ـ ١٠ باب: من أراد عتق رجل وامرأة فليبدأ بالرجل (٢/٨٤٦، ح ٢٥٣٢). =

. . . .

= روياه من طريق عبيد الله بن موهب، عن القاسم بن محمد، عن عائشة به وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب.

قال ابن سعد: ثقة. وقال مرة: ضعيف. وقال أبو حاتم: صالح. وقال يعقوب بن شيبة: فيه ضعف. وقال البخاري: كان ابن عيينة يضعفه. وقال العجلي: ثقة. وقال النسائي: ليس بذاك القوي. وقال ابن عدي: حسن الحديث يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٧/٩٨، ٩٩).

وقال ابن حجر في التقريب: ليس بقوي (١/٥٣٦).

وقال الذهبي في الكاشف: اختلف قول ابن معين فيه. وقال أبو حاتم: صالح الحديث (٢/٢٢٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبيد الله مختلف في توثيقه وتجريحه فهو حسن الحديث. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

٢٥١ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً «ولد الزنا شر الثلاثة. . . الحديث».

قال: على شرط مسلم. قلت: فيه سلمة بن الفضل ولم يحتج به مسلم، وقد وثق وضعفه ابن راهويه(١).

---

(١) في التلخيص قال بعد قوله قلت: (كذا قال وسلمة لم يحتج به مسلم) فالظاهر أن الزيادة من ابن الملقن.

٢٥١ ـ المستدرك (٢/٢١٥): حدثنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق، ثنا محمد بن غالب، ثنا الحسن بن عمر بن شقيق، ثنا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، قال: بلغ عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن أبا هريرة يقول: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لأن أمتع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ولد الزنا». وأن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ولد الزنا شر الثلاثة، وإن الميت يعذب ببكاء الحي». فقالت عائشة: رحم الله أبا هريرة أساء سمعاً، فأساء إصابة.

أما قوله: لأن أمتع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أعتق ولد الزنا إنها لما نزلت ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴾. قيل يا رسول الله ما عندنا ما نعتق إلا أن أحدنا له جارية سوداء تخدمه وتسعى عليه فلو أمرناهن فزنين فجئن بالأولاد فأعتقناهم فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأن أمتع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن آمر بالزنا ثم أعتق الولد.

وأما قوله: «ولد الزنا شر الثلاثة» فلم يكن الحديث على هذا إنما كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. فقال: «من يعذرني من فلان». قيل يا رسول الله: مع ما به ولد زنا. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «هو شر الثلاثة والله عز وجل يقول: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾».

وأما قوله: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي». فلم يكن الحديث على هذا ولكن =

. . . .

= رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مر بدار رجل من اليهود قد مات وأهله يبكون عليه. فقال: «إنهم يبكون عليه وإنه ليعذب والله عز وجل يقول: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾».

تخــريجــه:

الآيات (١١، ١٢) من سورة البلد، (١٦٤) من سورة الأنعام (٢٨٦) من سورة البقرة.

١ ـ رواه البيهقي «بلفظ مقارب» كتاب الإيمان، باب: ما جاء في ولد الزنا (١٠/٥٨).

٢ ـ ورواه الطحاوي في مشكل الآثار «بنحوه» باب: ما روي في ولد الزنا شر الثلاثة (١/٣٩٢).

روياه من طريق سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: بلـغ عائشة أن أبا هريرة يقول فذكره.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري مولاهم أبو عبد الله الأزرق قاضي الري.

قال البخاري: عنده مناكير وهّنه علي. قال علي: ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديثه. وقال أبو زرعة كان أهل الري لا يرغبون فيه لمعان فيه من سوء رأيه وظلم فيه. وقال أبو حاتم: محله الصدق في حديثه إنكار يكتب حديثه، ولا يحتـج به. وقال النسائي: ضعيـف. وقال ابن معين: ثقة. وروي عنه أنه قال: كتبنا عنه وليس به بأس وكان يتشيـع. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً.

وقال ابن عدي: عنده غرائب وأفراد ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار. وأحاديثه متقاربة محتملة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء، ويخالف. وقال أبو داود: ثقة. وسئل أحمد عنه فقال: لا أعلم إلا خيراً. تهذيب التهذيب (٤/١٥٣، ١٥٤). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الخطأ (١/٣١٨).
وقال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين. وقال البخاري: عنده مناكير.
وقال أبو حاتم: محله الصدق (١/٣٨٦).
وقال في ديوان الضعفاء: ضعفه إسحاق بن راهويه وغيره. وقال أبو داود: ثقة (ت ١٧١٣).
وأما قول الذهبي لم يحتج به مسلم فهو في محله حيث لم يشر أحد من كتب التراجم إلى أن مسلماً أخرج له.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن سلمة بن الفضل مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً فحديثه حسن. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً ـ والله أعلم ـ.

٢٥٢ ـ حديث ابن عباس. جاءت جارية إلى عمر فقالت: إن سيدي قد اتهمني فأقعدني على النار حتى احترق فرجي.

قال[١]: صحيح. قلت: بل فيه عمر بن عيسى القرشي وهو منكر الحديث.

---

(١) في المستدرك قال: (قال أبو صالح قال الليث: وهذا القول معمول به. وهذا حديث صحيح الإسناد) وذكره الذهبي مختصراً.

٢٥٢ ـ المستدرك (٢/٢١٥، ٢١٦): حدثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، والفضل بن محمد بن المسيب الشعراني، قالا ثنا أبو صالح المصري عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن الليث بن سعد، عن عمر بن عيسى القرشي ثم الأسدي، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: جاءت جارية إلى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ فقالت: إن سيدي اتهمني، فأقعدني على النار حتى احترق فرجي. فقال لها عمر: هل رأى ذلك عليك؟ قالت: لا. قال: فهل اعترفت له بشيء؟ قالت: لا. فقال عمر: عليّ به. فلما رأى عمر الرجل قال: أتعذب بعذاب الله. قال: يا أمير المؤمنين اتهمتها في نفسي. قال: رأيت ذلك عليها؟ قال الرجل: لا. قال: فاعترفت به؟ قال: لا. قال: والذي نفسي بيده لو لم أسمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «لا يقاد مملوك من مالكه، ولا والد من ولده» لاقدتها منك، فبرزه وضربه مائة سوط. وقال للجارية: اذهبي فأنت حرة لوجه الله، وأنتِ مولاة الله ورسوله.

تخـريجــه:

١ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل ٥٩٦) من طريق عمر بن عيسى، عن ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس به.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني في الأوسط وقال: فيه عمر بن عيسى القرشي. =

. . . .

= قال: وقد ذكره الذهبي في الميزان وذكر له هذا الحديث ولم يذكر فيه جرحاً وبيض له وبقية رجاله وثقوا (٦/٢٨٨).

قلت: الصواب أن الذهبي ذكر بعض أقوال العلماء عنه كما سيأتي ذكره في دراسة الإسناد.

٣ ـ وأورده الحافظ في اللسان (٤/٣٢٢) ونسبه لابن عدي، والعقيلي في الضعفاء، والطبراني في الأوسط. وقال الطبراني: لم يروه عن ابن جريج إلا عمر بن عيسى تفرد به الليث.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عمر بن عيسى الأسلمي.

قال البخاري: منكر الحديث. وقال العقيلي: مجهول بالنقل. وقال النسائي: ليس بثقة منكر الحديث. الميزان (٣/٢١٦)، اللسان (٤/٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢).

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عن الأثبات بالطامات (٢/٨٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من أقوال العلماء أن عمر بن عيسى متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

كتاب المكاتب

٢٥٣ ـ حديث سهل بن حنيف مرفوعاً: «من أعان مجاهداً . . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: بل فيه عمرو بن ثابت وهو رافضي متروك.

---

٢٥٣ ـ المستدرك (٢/٢١٧): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك، ثنا عمرو بن ثابت، حدثنا عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عبد الله بن سهل بن حنيف: أن سهلاً حدثه أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من أعان مجاهداً في سبيل الله، أو غازياً، أو غارماً في عسرته، أو مكاتباً في رقبته، أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب المكاتب، باب: فضل من أعان مكاتباً في رقبته (١٠/٣٢٠) رواه عن الحاكم.

٢ ـ ورواه أحمد «بلفظه» (٣/٤٨٧) من طريق عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عبد الله بن سهل بن حنيف عن أبيه. به مرفوعاً.

ـ ورواه أحمد «بلفظه» (٣/٤٨٧).

ـ ورواه البيهقي «بلفظه» (١٠/٣٢٠). =

. . . .

= روياه من طريق زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد عقيل، عن عبد الله بن سهل بن حنيف أن سهلاً حدثه به مرفوعاً.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصحة (٢/٥٧٤).

وقال المناوي رواه أحمد، والحاكم في باب المكاتب من حديث عمرو بن ثابت، عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن سهل بن حنيف وحديثه حسن (٦/٧٢) لكن قال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٥/١٧١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن سهل بن حنيف، عن سهل بن حنيف.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم والبيهقي وفيه عمرو بن ثابت بن هرمز البكيري أبو محمد ويقال أبو ثابت الكوفي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل.

قال ابن المبارك: لا تحدثوا عنه فإنه كان يسب السلف. وقال الحسن بن عيسى: ترك ابن المبارك حديثه. وقال ابن معين: هو غير ثقة. وقال مرة: ضعيف. وقال أبو زرعة: ضعيف، وكذا قال أبو حاتم وزاد يكتب حديثه كان رديء الرأي شديد التشيع، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال أبو داود: رافضي خبيث. وقال النسائي: متروك. وقال مرة: ليس بثقة ولا مأمون. وقال ابن عدي: الضعف على روايته بين. وقال أحمد: كان يشتم عثمان ترك ابن المبارك حديثه. وقال الساجي: مذموم. وكان ينال من عثمان ويقدم علياً على الشيخين. وقال العجلي: شديد التشيع غال فيه واهي الحديث. وقال البزار: واهي الحديث ولم يترك. تهذيب التهذيب (٨/٩، ١٠).

وقال ابن حبان في الضعفاء: كان ممن يروى الموضوعات لا يحل ذكره إلا على سبيل الاعتبار (٢/٧٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف رمي بالقدر (٢/٦٦). =

= وقال الذهبي في الضعفاء: تركوه قال أبو داود رافضي (ت ٣١٦٣).

قلت: مما مضى يتبين أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، لأن فيه عمرو بن ثابت وهو متروك كما هو الراجح من أقوال العلماء.

● **الطريق الثاني**: لكن عمرو بن ثابت لم يتفرد بالحديث بل تابعه عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي عند أحمد وهو ثقة كما في التقريب (١/٥٣٧).

● **الطريق الثالث**: وتابعه أيضاً زهير بن محمد التيمي عند أحمد والبيهقي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٧٤) وأنه ضعيف في رواية الشاميين عنه. وأما رواية غيرهم فهي حسنة.

قلت: الراوي عنه في هذا الحديث هو يحيى بن أبي بكير كوفي سكن بغداد كما في التهذيب (٣/١٩٠).

الحكم على الحديث:

قلت: لكن مدار الحديث على عبد الله بن محمد بن عقيل وهو لين الحديث كما سبق بيان ذلك عند حديث رقم (١٧٤) فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لضعف عبد الله بن محمد بن عقيل. ــ والله أعلم ــ.

٢٥٤ ــ حديث عبد الله بن وهب، عن تميم الداري أنه قال: يا رسول الله الرجل من المشركين يسلم على يدي (الرجل المسلم)[١] قال: «هو أولى الناس به في حياته (ومماته)[٢]».

قال: على شرط مسلم وعبد الله بن وهب هو ابن زمعة. قلت: هذا ما خرج له إلا ابن ماجة [فقط][٣] ثم هو وهم من الحاكم [ثان][٤] فإن ابن زمعة لم يرو عن تميم الداري، وصوابه عبد الله بن موهب، وكذا جاء في النسائي عبد الله بن موهب[٥].

---

(١) في (ب) (رجل من المسلمين) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب) (وفي مماته) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والتلخيص.

(٤) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص للتوضيح.

(٥) في التلخيص (وهب) وما أثبته من (أ)، (ب) لأن الذهبي ذكر ذلك تأييداً لقوله.

٢٥٤ ــ المستدرك (٢/٢١٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا أبو بكر الحنفي، ثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن عبد الله بن وهب، عن تميم الداري، أنه قال: يا رسول الله الرجل من المشركين يسلم على يدي الرجل المسلم، قال: «هو أولى به في حياته ومماته».

تخـريجـه:

١ ــ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الفرائض ــ ٢٠ باب: ما جاء في ميراث الذي يسلم على يدي الرجل (٤/٤٢٧)، (ح ٢١١٢).

وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب ــ ويقال: ابن موهب ــ عن تميم الداري وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن وهب وبين تميم الداري قبيصة بن ذؤيب ولا يصح. =

. . . .

= قال: والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو عندي ليس بمتصل.

٢ ـ ورواه ابن ماجة «بنحوه» كتاب الفرائض، باب: الرجل يسلم على يدي الرجل (٢/٩١٩)، (ح ٢٧٥٢).

٣ ـ ورواه النسائي في الكبرى. نسبه المزي له في تحفة الأشراف (٢/١١٦).

رووه من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبيه، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن موهب ـ وقال الترمذي: قال بعضهم: عبد الله بن وهب ـ عن تميم الداري. وهو طريق الحاكم.

٤ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب الفرائض، باب: في الرجل يسلم على يدي الرجل (٣/١٢٧، ح ٢٩١٨).

ـ ورواه الحاكم «بنحوه» (٢/٢١٩).

روياه من طريق يحيى بن حمزة. حدثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موهب ـ وقال الحاكم: عبد الله بن وهب ـ عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الداري به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

قال الحاكم: عبد الله بن وهب هو ابن زمعة. وقال الذهبي: هذا ما خرج له إلا ابن ماجة.

قلت: أما قول الحاكم هو ابن زمعة فإنه غير صحيح. لأن ابن زمعة لم يرو عن تميم الداري كما قال الذهبي. كما لم يذكر المزي عند ترجمة ابن زمعة أنه روى عن تميم الداري. كما أنه لم يذكر أن أبا إسحاق السبيعي روى عنه (٢/٧٥٣).

فالذي يروي عن تميم الداري هو عبد الله بن موهب ويقال ابن وهب الهمداني ويقال الخولاني أبو خالد الشامي القاضي.

وقد روى عنه أبو إسحاق السبيعي على خلاف فيه كما في تهذيب الكمال =

= (٢/٧٤٦) لكن الذي رجحه الذهبي، وابن حجر أن الصواب أنه ابن موهب. وليس ابن وهب. (ص ٢١٨).
قال ابن حجر في التهذيب: عبد الله بن وهب عن تميم الداري. صوابه عبد الله بن موهب وقد مضى (٦/٧٥).
ثم حول على عبد الله بن موهب الهمداني (٦/٤٧).
وكذلك قال الخزرجي في الخلاصة: عبد الله بن وهب عن تميم الداري صوابه ابن موهب (ص ٢١٨).
وقال المزي في تهذيب الكمال: عبد الله بن وهب عن تميم الداري في الرجل يسلم على يدي الرجل ـ وهو الحديث الذي معنا ـ وعنه أبو إسحاق السبيعي.
قال أبو بكر الحنفي عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه. وقال عبيد بن عقيل عن يونس بن أبي إسحاق عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موهب وكذلك قال غير واحد عن عبد العزيز وهو المحفوظ. تهذيب الكمال (٢/٧٥٤).
أما قول الذهبي. أن ابن زمعة لم يرو له إلا ابن ماجة.
فالصواب أنه روى له الترمذي، وابن ماجة، والنسائي في خصائص علي.
قال في تهذيب الكمال: له عند الترمذي، والنسائي في خصائص على حديث فاطمة. وله عند ابن ماجة حديث قصة بيع النعمان لسويبط (٢/٧٥٣) بل إن الذهبي نفسه رمز له في الكاشف برواية الترمذي وابن ماجه له الكاشف (٢ / ٤١) أما قول الذهبي. وكذا جاء في النسائي عبد الله بن موهب.
قلت: قد جاء عند النسائي من طرق متعددة فجاء في بعضها عبد الله بن موهب وجاء في بعضها الآخر عبد الله بن وهب. تحفة الأشراف (٢/١١٦).
وأما عبد الله بن موهب الهمداني فذكره في التهذيب وقال: روى عن تميم الداري وقيل لم يدركه. التهذيب (٦/٤٧).
وجزم ابن حجر في التقريب بأنه لم يسمع من تميم الداري (١/٤٥٥). =

. . . .

= **أقوال العلماء عن هذا الحديث:**

اختلفت أقوالهم عن الحديث اختلافاً كثيراً.

قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب. ويقال: ابن موهب عن تميم الداري، وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن وهب وبين تميم الداري قبيصة بن ذؤيب ولا يصح، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو عندي ليس بمتصل. (ح ٢١١٢).

وقال أبو محمد بن أبي حاتم الرازي: سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن ابن موهب، عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الداري عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. فذكره فقال: قال أبي: حدثنا أبو نعيم، عن عبد العزيز، عن ابن موهب قال: سمعت تميم الداري عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. قال أبي: أبو نعيم أحفظ وأتقن. قلت لأبي: يحيى بن حمزة أفهم بأهل بلده. قال: أبو نعيم في كل شيء أحفظ وأتقن. علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/٥٢).

وعلقه البخاري في صحيحه فقال: باب إذا أسلم على يديه وكان الحسن لا يرى له ولاية وقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الولاء لمن أعتق» ويذكر عن تميم الداري رفعه قال: هو أولى الناس بمحياه ومماته. واختلفوا في صحة هذا الخبر. صحيح البخاري بشرحه فتح الباري، كتاب الفرائض ـ ٢٢ باب: إذا أسلم على يديه (١٢/٤٥).

وقال ابن حجر في الفتح: قال البخاري: قال بعضهم عن ابن موهب سمع تميماً ولا يصح. لقول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الولاء لمن أعتق» وقال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب وابن موهب ليس بالمعروف ولا نعلمه لقي تميماً ومثل هذا لا يثبت.

وقال الخطابي: ضعف أحمد هذا الحديث. وقال ابن حجر: وقد صرح بعضهم بسماع ابن موهب من تميم. =

=

وأشار الشارح إلى أن الرواية التي وقع التصريح فيها بسماعه من تميم خطأ ولكن وثقه بعضهم. وقد أشار ابن حجر إلى أن ابن موهب لم يدرك تميم. ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهاً. وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي وقال: هو حديث حسن المخرج متصل وإلى ذلك أشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر. وجزم في التاريخ بأنه لا يصح لمعارضته حديث «إنما الولاء لمن أعتق». وقال ابن المنذر هذا الحديث مضطرب: هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيضة. فتح الباري (١٢/٤٦، ٤٧).

قلت: مما مضى يتبين أن الرواية لعبد الله بن موهب وليست لعبد الله بن وهب لكن عبد الله بن موهب لم يدرك تميم الداري وهو قول أكثر العلماء. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه. إلا أن الحديث جاء من طريق آخر بينهما قبيصة بن ذوئيب وقد ذكر في التهذيب أن قبيصة روى عن تميم الداري. وروى عنه عبد الله بن موهب وذكر غير واحد وأن بينهما قبيضة بن ذؤيب. لكن أكثر العلماء على أنه لا يصح ذكر قبيصة بينهما، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه ــ والله أعلم ــ.

كتاب التفسير

٢٥٥ ــ حديث أبي ذر: جاء أعرابي إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: يا نبيء الله [فقال][(١)]: «لست بنبيء الله، ولكني نبي الله». قال: صحيح. قلت: بل منكر لم يصح. قال النسائي: حمران بن أعين ليس بثقة. وقال أبو داود: رافضي يعني المذكور في إسناده.

---

(١) في (أ) (فقلت) وعلق عليها بالهامش فقال: (كذا بالأصل ولعله فقال... إلخ فانظر) وقد نظرت المستدرك وتلخيصه فوجدته (فقال). وكذا في (ب) (فقلت).

٢٥٥ ــ المستدرك (٢/٢٣١): حدثني أبو بكر أحمد بن العباس بن الإمام المقرىء، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا خلف بن هشام المقرىء، وحدثني علي بن حمزة الكسائي. حدثني حسين بن علي الجعفي، عن حمران بن أعين، عن أبي الأسود الديلي عن أبي ذر رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: يا نبيء الله. فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لست بنبيء الله، ولكني نبي الله».

تخريجه:

١ ــ رواه ابن عدي في الكامل «بنحوه» (ل ٢٩٤).

من طريق حمران بن أعين، عن أبي الأسود الديلي، عن أبي ذر به مرفوعاً. =

. . . .

= ـ وأورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم فقط قال وتعقب (١/ ٦٤٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم حمران بن أعين الكوفي مولى بني شيبة. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: شيخ صالح. وقال أبو داود: كان رافضياً. وقال أحمد: كان يتشيع هو وأخوه، وقال النسائي: ليس بثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: ليس بالساقط. تهذيب التهذيب (٣/ ٢٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف رمي بالرفض (١/ ١٩٨).

وقال الذهبي في الكاشف: قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو داود: رافضي (١/ ٢٥٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن حمران بن أعين ضعيف رمي بالرفض كما لخص حاله بذلك ابن حجر. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً فقط، لا سيما وهذا الحديث ليس مؤيداً لبدعته ـ والله أعلم ـ.

٢٥٦ ـ حديث خارجة بن زيد مرفوعاً: «أنزل القرآن بالتفخيم».

قال: صحيح. قلت: لا والله فيه العوفي وهو مجمع على ضعفه، وبكار بن عبد الله وليس (بعمدة)[1] والحديث واه منكر.

---

(١) في (ب) (بحجة بعمدة)، وما أثبته من (أ) والتلخيص.

٢٥٦ ـ المستدرك (٢/٢٣١): حدثنا أبو علي الحسن بن علي الحافظ، أنبأ محمد بن الحسين بن مكرم، ثنا نصر بن علي الجهضمي، أنبأ بكار بن عبد الله، حدثنا محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، حدثني أبو الزناد، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «أنزل القرآن بالتفخيم كهيئة الطير عذراً ونذراً، والصدفين، والإله الخلق، والأمر أشباه هذا في القرآن».

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم وابن الأنباري في الوقف ورمز له بالصحة (١/٤١٩).

لكن المناوي أورد الحديث في الفيض ثم ساق كلام الحاكم وتعقب الذهبي له ثم قال: وأنت بعد إذ عرفت حالة علمت أن المصنف في سكوته عليه غير مصيب (٣/٥٦) وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٢/١٦).

وأورد الحديث صاحب الكنز ونسبه للحاكم وابن الأنباري في الوقف عن زيد بن ثابت (٢/٥٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم بكار بن عبد الله، ومحمد بن عبد العزيز العوفي.

أولاً: محمد بن عبد العزيز العوفي.

قال الحافظ ابن حجر في اللسان: محمد بن عبد العزيز العوفي. قال أبو حاتم: مجهول. قال الحافظ: قلت: يحتمل أن يكون الذي بعده =

. . . .

= وهو محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري. قال البخاري: منكر الحديث. ويقال: بمشورته جلد الإمام مالك. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس له حديث مستقيم. وقال ابن عدي: قليل الحديث.

وقال النسائي: منكر الحديث. لسان الميزان (٥/ ٢٦٠).

وقال الذهبي في الضعفاء: ضعفوه، (ت ٣٨٤٩).

ثانياً: بكار بن عبد الله: قال الذهبي: ليس بعمدة.

قلت: لم أعرفه.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن محمد بن عبد العزيز العوفي إن كان هو ابن عمر الزهري فهو متروك وإلا فهو مجهول. فعلى أي من الحالين فالحديث ضعيف جداً.

وأما بكار فإني لم أعرفه.

٢٥٧ ـ حديث أبـي هريرة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ بالصاد.

قال: صحيح. قلت: لم يصح فيه إبـراهيم بن سليمان الكاتب متكلم فيه.

---

٢٥٧ ـ المستدرك (٢/٢٣٢): أخبرنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا إبـراهيم بن سليمان الكـاتب، ثنا إبراهيم بن طهمان، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبـي هريرة، ان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، بالصاد.

تخـــريجـــه:

الآية (٦) من سورة الفاتحة.

أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (١/١٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إبراهيم بن سليمان الكاتب ولم أجد من ترجمه.

٢٥٨ ـ حديث عمران بن حصين أنه سمع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأ ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ [سُكَٰرَىٰ][(١)] وَمَا هُم [بِسُكَٰرَىٰ][(٢)] ﴾.

---

(١)، (٢) في (أ)، (ب) (سكرى)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٢٥٨ ـ المستدرك (٢/٢٣٣): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، ثنا هشام بن علي السيرافي، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في مسير وقد تفاوت بعض أصحابه في السير فرفع بهاتين الآيتين صوته: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ ﴾.

فلما سمع ذلك أصحابه حثوا المطي وعرفوا أنه عنده قول يقوله فقال: «أتدرون أي يوم ذاكم»، قالوا: اللَّه ورسوله أعلم. قال: «يوم ينادي آدم ربه، فيقول: يا آدم ابعث بعث النار. قال: يا رب وما بعث النار؟ قال من كل ألف تسع مائة وتسعة وتسعون في النار، وواحد في الجنة»، فأبلس أصحابه، فما أوضحوا بضاحكة. فلما رأى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الذي بأصحابه، قال: «اعملوا وأبشروا، فوالذي نفس محمد بيده انكم لمع خليقتين ما كانتا مع شيء قط إلا كثرتاه يأجوج ومأجوج ومن هلك من بني آدم، وبني إبليس». فسرى عن القوم بعض الذي يجدون، ثم قال: «اعملوا وأبشروا، فوالذي نفس محمد بيده ما أنتم في الناس إلا كالشامة في جنب البعير، أو كالرقمة في ذراع الدابة».

تخـــريجـــه:

الآية (٢) من سورة الحج.

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب التفسير، (٢٣)، باب: من سورة الحج (٥/٣٢٢)، (ح ٣١٦٩).

. . . .

= وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٢ ـ ورواه النسائي في التفسير في الكبرى. نسبه له المزي في تحفة الأشراف (٨/ ٣٤٩٠) روياه من طريق محمد بن بشار. حدثنا يحيى بن سعيد. حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن قتادة، عن الحسن عن عمران بن الحصين به مرفوعاً.

ـ ورواه الترمذي «بنحوه»، (ح ٣١٦٨).

من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن جدعان، عن الحسن، عن عمران بن الحصين به مرفوعاً. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق. عن الحسن عن عمران بن حصين.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه الحكم بن عبد الملك القرشي البصري نزل الكوفة.

قال ابن معين: ضعيف ليس بثقة. وليس بشيء. وقال مرة: ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث. وقال أبو داود: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث جداً له أحاديث مناكير. وقال العجلي: ثقة روى عن قتادة. تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣١، ٤٣٢).

وقال ابن حبان في الضعفاء: ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه حتى أكثر منه.

المجروحين (١/ ٢٤٨).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/ ١٩١).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف (١/ ٢٤٦).

فالذي يظهر من كل ما تقدم من أقوال العلماء أن الحكم ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر بذلك. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: عند الترمذي والنسائي. =

= ● **الطريق الثالث**: عند الترمذي. وقد قال الترمذي عن كل واحد منهما حسن صحيح.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، لكن طرقه الأخرى عند الترمذي وقد صححها الترمذي ترفعه إلى درجة الصحيح لغيره.

كما أن للحديث شاهد عن أنس رواه ابن حبان في صحيحه وهو بنحو حديث عمران. موارد. كتاب التفسير، سورة الحج، ص **٤٣٣**، **٤٣٤**، (ح **١٧٥٢**).

٢٥٩ ـ حديث خارجة بن زيد عن أبيه أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ بالزاي.

قال: صحيح قلت: فيه إسماعيل بن قيس من ولد زيد بن ثابت وقد ضعفوه.

---

٢٥٩ ـ المستدرك (٢/٢٣٤): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، ثنا هشام بن خالد الأزرق، ثنا إسماعيل بن قيس، عن نافع بن أبي نعيم القارىء، حدثني إسماعيل بن أبي حكيم، ثنا خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه زيد بن ثابت: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ بالزاي.

تخـريجـه:

الآية (٢٥٩) من سورة البقرة.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (١/٣٣٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري أبو مصعب.

قال البخاري، والدارقطني: منكر الحديث. وقال النسائي وغيره: ضعيف.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث يحدث بالمناكير، لا أعلم له حديثاً قائماً. الميزان (١/٢٤٥)، اللسان (١/٤٢٩، ٤٣٠).

وقال ابن حبان: في حديثه من المناكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صناعته. الضعفاء (١/١٢٧).

فالذي يظهر أن إسماعيل ضعيف.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن إسماعيل بن قيس ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٢٦٠ ــ حديث ابن عباس أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قرأ: ﴿[وَ](١) مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ بفتح الباء.

قال: صحيح. قلت: بل واه.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وهو الصواب، لأن الآية كذلك.

٢٦٠ ــ المستدرك (٢/٢٣٥): أخبرني محمد بن مؤمل بن الحسن بن عيسى، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا عيسى بن ميناء بن قالون، حدثني أبو غزية محمد بن موسى بن القاضي، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قرأ: وما كان لنبي أن يغل بفتح الياء.

تخـــريجـــه:

الآية (١٦١) من سورة الأعراف.

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٢/٩١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح وقال الذهبي: قلت: بل واه.

والظاهر أن سببه هو أن في سنده محمد بن موسى أبو غزية القاضي المدني.

قال البخاري: عنده مناكير. وقال أبو حاتم: ضعيف. ووثقه الحاكم.

وذكره العقيلي في الضعفاء. وقال ابن عدي: روى أشياء ذكرت عليه.

واتهمه الدارقطني بالوضع. الميزان (٤/٤٩)، اللسان (٥/٣٩٨).

وقال ابن حبان: كان ممن يسرق الحديث ويحدث به. ويروى عن الثقات أشياء موضوعات حتى إذا سمعها المبتدىء في الصناعة سبق إلى قلبه أنه المتعمد لها. الضعفاء (٢/٢٨٩).

وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء. وقال: ضعفه أبو حاتم، وقال ابن حبان: يسرق الحديث ويروي عن الثقات الموضوعات. وقال أبو عبد الله الحاكم: ثقة (ص ٢٨٩)، (ت ٤٠٠١). =

. . . .

= وفي السند أيضاً إبراهيم بن أسماعيل بن أبـي حبيبة الأنصاري الأشهلي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٢٠) وأنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن محمد بن موسى الظاهر أنه ضعيف فقط، وكذلك إبراهيم بن أسماعيل فإنه ضعيف أيضاً. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً فتعقب الذهبـي على ذلك في محله ـ والله أعلم ـ.

٢٦١ ـ حديث خارجة بن زيد قال: أقرأني أبي، قال: أقرأني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ بغير ألف.

قال: صحيح. قلت: فيه إسماعيل بن قيس وهو واه.

---

٢٦١ ـ المستدرك (٢/٢٣٥): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، ثنا هشام بن خالد، ثنا إسماعيل بن قيس، عن نافع بن أبي نعيم ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ ثم قال نافع: أقرأني خارجة بن زيد بن ثابت وقال: أقرأني زيد بن ثابت. وقال: أقرأني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ بغير ألف.

تخـريجـه:

الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (١/٣٧٣).

ولم أجد من أورده غيره.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري. وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٥٩) وأنه ضعيف.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكن أخرج سعيد بن منصور عن حميد الأعرج، وإبراهيم أنهما قرآ: (فرهن مقبوضة) الدر المنثور (١/٣٧٣).

وقال الشوكاني في فتح القدير: وقرأ عاصم بن أبي النجود (فرهن) بفتح الراء وإسكان الهاء، وقرأ الجمهور (رهان) (١/٣٠٣).

٢٦٢ ـ حديث عائشة كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأ[١] ﴿[وَ][٢] ٱلَّذِينَ [يُؤْتُونَ][٣] مَآ ءَاتَواْ﴾ . . . الحديث[٤].

قال: صحيح. قلت: فيه يحيى بن راشد وهو ضعيف.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (يقرأها) وما أثبته من (أ)، (ب).

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وهو الصواب، لأن الآية كذلك بإثبات الواو.

(٣) في (أ)، والمستدرك وتلخيصه (يؤتون) وما أثبته من (ب) والظاهر أنه الصواب وسيأتي توضيح ذلك.

(٤) ليست في (أ)، (ب) وأثبتها دليلاً على أن للحديث بقية.

٢٦٢ ـ المستدرك (٢/٢٣٥): أخبرني محمد بن يزيد العدل، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا محمد بن يحيى القطيعي، ثنا يحي بن راشد، حدثنا خالد الحذاء، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه قال: قلت لعائشة ـ رضي الله عنها ـ: يا أم المؤمنين كيف كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأ هذا الحرف ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ﴾ قال: أيهما أحب إليك؟ قلت: أحدهما أحب إلي من حمر النعم. قال: أيهما؟ قلت: «والذين يؤتون ما أَتَوْا» قالت: هكذا سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأها.

تخـريجـه:

الآية (٦٠) من سورة المؤمنون.

١ ـ رواه الإمام أحمد «بنحوه» (٦/٩٥، ١٤٤).

قال: حدثنا عفان. حدثنا صخر بن جويرية. قال: حدثنا إسماعيل المكي. قال: حدثني أبو خلف مولى بني جمح أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة أم المؤمنين فذكره.

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لسعيد بن منصور، وأحمد، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن الأنباري، والدارقطني في الأفراد، والحاكم وصححه وابن مردويه عن عبيد بن عمير أنه سأل عائشة به (١٢/٥). =

. . . .

٣ ـ وأورده ابن كثير في تفسيره ونسبه لأحمد وقال: فيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف (٣/٢٤٨).

قلت: قد اختلف في ألفاظ الحديث. فقد ورد عند الحاكم كما سبق وورد عند أحمد هكذا (قال جئت أسألك عن آية في كتاب الله عز وجل كيف كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرؤها. فقالت: أي آية؟ فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ﴾ أو ﴿والذين يأتون ما أتوا﴾. فقالت: أيتهما أحب إليك. قال: قلت: والذي نفسي بيده لأحدهما أحب إلي من الدنيا جميعاً، أو الدنيا وما فيها.

قالت: أيتهما. قلت: ﴿والذين يَأْتون ما أَتَوْا﴾. قالت... الحديث. وهكذا نسبه ابن كثير لأحمد، وذكر بأنها قرئت باللفظين، ولكن قراءة الجمهور السبعة وغيرهم هي الأولى، وهي الأظهر.

وكذا أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لأحمد، والحاكم وغيرهما، وذكره بلفظ أحمد. وكذا ورد في نسخة (ب) من كتاب ابن الملقن كما سبق.

فالذي يظهر لي أن عند الحاكم خطأ إما من النساخ أو من غيرهم. وهو متكرر في التلخيص أيضاً فالصواب ما ذكره أحمد ونسبه له ابن كثير والسيوطي.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن عبيد بن عمير.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه يحيى بن راشد المازني أبو سعيد البصري البراء.

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: شيخ لين الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف في حديثه نكارة وأرجو أن يكون ممن لا يكذب. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويخالف. وقال النسائي: ضعيف. وقال الدوري: صويلح يعتبر به. وقال صالح بن محمد: لا شيء. تهذيب التهذيب (١١/٢٠٧).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٣٤٧).

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف (٣/٢٥٥).

وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه أبو حاتم (ص ٤٥٣).

فالذي يظهر أن يحيى ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر عند أحمد، لكن فيه إسماعيل بن مسلم المكي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (**٢٤٩**) وأنه ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. وقد أعله ابن كثير به كما سبق، والهيثمي في المجمع (٧/٧٢، ٧٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد أحمد، والحاكم حسن لغيره، لأن كلا منهما ضعيف قابل للانجبار ـ والله أعلم ـ.

٢٦٣ ـ حديث البراء: أنه سمع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ مخفف.

قال: صحيح. قلت: فيه هارون [بن حاتم][1] تركه أبو زرعة.

---

(١) في (أ)، (ب) (بن أبي حاتم) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه كما هو في السند، والميزان (٤/٢٨٢).

٢٦٣ ـ المستدرك (٢/٢٣٩): أخبرني الحسين بن علي التميمي، ثنا أبو العباس محمد بن أحمد السجزي، ثنا هارون بن حاتم المقرىء، حدثنا أبو معاوية ومحمد بن فضيل، وعبد الله بن نمير، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البرء ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ مخففاً.

تخـريجـه:

الآية (٤٠) من سورة الأعراف.

لم أجد من أخرجه.

لكن ذكر الشوكاني في فتح القدير أن أبا عمرو، وحمزة، والكسائي قرؤوا (تفتح) بالتخفيف (٢/٢٠٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم هارون بن حاتم الكوفي.

سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم وامتنعا من الرواية عنه، وسئل عنه أبو حاتم فقال: أسأل الله السلامة. وذكره ابن حبان في الثقات. وأورد له الدارقطني خبراً تفرد بوصله ويقال: هو ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. وأورد له الذهبي في الميزان حديثاً. فقال: ومن مناكيره ـ ثم أورد الحديث ـ وقال: وهذا باطل. الميزان (٤/٢٨٢، ٢٨٣)، اللسان (٦/١٧٧، ١٧٨).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: قال النسائي وغيره: ليس بشيء (ت ٤٤٢٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن هارون بن حاتم ضعيف جداً، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٢٦٤ ــ حديث ابن عمر أن النبي ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ قرأ: ﴿ٱلۡـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفًا﴾ رفع.

قال: صحيح. قلت: بل فيه [سلام بن](١) سليمان المدايني وهو واه.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (٢٨٣/٤).

٢٦٤ ــ المستدرك (٢٣٩/٢): أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، ثنا سلام بن سليمان المدايني، حدثنا أبو عمرو بن العلاء، عن نافع، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قرأ: ﴿ٱلۡـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفًاۚ﴾. رفع.

تخــريجــه:

الآية (٦٦) من سورة الأنفال.

١ ــ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظه» (ل ٤٠٦).

من طريق سلام بن سليمان. حدثنا أبو عمرو بن العلاء، عن نافع، عن ابن عمر به.

٢ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للشيرازي في الألقاب، وابن عدي، والحاكم عن ابن عمر (٢٠١/٣).

دراسة الاسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه سلّام بن سليمان بن سوار الثقفي مولاهم أبو العباس المدايني.

قال العقيلي: لا يتابع على حديثه. وقال ابن عدي: هو عندي منكر الحديث وعامة ما يرويه حسان إلا أنه لا يتابع عليه. وقال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي وسئل عنه. فقال: ليس بالقوي. وقال النسائي: ثقة مدايني. وقال العقيلي: في حديثه مناكير ثم أورد له حديثاً عن أبي سعيد ثم قال: هذا لا أصل له. تهذيب التهذيب (٢٨٣/٤، ٢٨٤). =

. . . .

= وقال ابن حبان: يروي عن أبي عمرو بن العلاء أشياء لا يتابع عليها لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد لا يوافق حديثه الثقات، بل يباين حديث الأثبات. الضعفاء (١/٣٤٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٣٤٢).

وقال الذهبي في الكاشف: له مناكير (١/٤١٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن سلّام بن سليمان ضعيف وخاصة ما رواه عن عمرو بن العلاء وهذا الحديث من روايته عنه، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٢٦٥ ــ حديث عائشة كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقرأ: ﴿[إِنَّهُ][1] عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾.

قال: (صحيح)[2]. قلت: إسناده مظلم.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) التصحيح ليس في المستدرك وتلخيصه المطبوعين. وما أثبته من (أ)، (ب) فلعله سقط من المطبوع.

٢٦٥ ــ المستدرك (٢/٢٤١): أخبرني أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا إبراهيم بن الزبرقان التيمي، حدثنا أبو زوقة، عن محمد بن جُحادة، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقرأ: ﴿إِنَّهُۥ عَمِلَ غَيْرَ صَٰلِحٍ﴾.

تخــريجــه:

الآية (٤٦) من سورة هود.

١ ــ رواه الخطيب في تاريخه «بلفظه» مُشَكْلاً هكذا ﴿إِنَّهُۥ عَمِلَ غَيْرَ صَٰلِحٍ﴾ (٢/٢٨٩).

من طريق يحيى بن زياد الفراء. حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن الزبرقان. قال: حدثني أبو روق، عن محمد بن جحادة، عن أبيه، عن عائشة به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم علل:

أولاً: فيه جحادة والد محمد بن جحادة ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٢/٥٤٦).

ثانياً: ذكر الحاكم راوياً باسم (أبي زوقة) في سند الحديث. وقال المعلق: كذا في الأصول، ولعله تصحيف فإنه لم يوجد أبو زوقة عن محمد بن جحادة. =

. . . .

= قلت: وهو كذلك فلم يذكر في تهذيب الكمال أحداً باسم أبي زوقة يروي عن محمد بن جُحادة (١١٨٢/٣).

لكن الحديث جاء عند الخطيب في تاريخه من طريق إبراهيم بن الزبرقان وهو طريق الحاكم. وذكره باسم (أبي روق). والظاهر أن صوابه (أبو روق) كما عند الخطيب، ومما يؤيد ذلك أن (أبا روق) وهو عطية بن الحارث قد عده المزي من الرواة عن محمد بن جُحادة كما في تهذيب الكمال (١١٨٢/٣).

وقال ابن حجر عنه في التقريب: صاحب تفسير صدوق (٢٤/٢).

ثالثاً: إن في إسناد الحاكم محمد بن عثمان بن أبي شيبة، أبو جعفر العبسي الكوفي.

قال الذهبي: كان بصيراً بالحديث والرجال، له تواليف مفيدة.

وثقه صالح جزرة وقال ابن عدي لم أر له حديثاً منكراً وهو على ما وصف لي عبدان لا بأس به. وأما عبد الله بن أحمد بن حنبل فقال: كذاب. وقال ابن خراش: كان يضع الحديث. وقال مطين: هو عصا موسى تلقف ما يأفكون. وقال الدارقطني: يقال: أنه أخذ كتاب غير محدث وقال البرقاني: لم أزل أسمعهم يذكرون أنه مقدوح فيه. قال الخطيب: له تاريخ كبير، وله معرفة وفهم. وقال أبو نعيم وابن عدي: رأيت كلا منه ومن مطين يخط أحدهما على الآخر. وقال ابن عقدة: سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي، وإبراهيم بن إسحاق الصواف، وداود بن يحيى يقولون: محمد بن عثمان كذاب. وزادنا داود: قد وضع أشياء على قوم ما حدثوا بها قط، ثم حكى ابن عقدة نحو هذا عن طائفة في حق محمد وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: كتب عنه أصحابنا، وقال جعفر بن محمد الطيالسي: كان كذاباً سمع عن قوم بأحاديث ما حدثوا بها قط من يسمع أنا به عارف.

وقال ابن المنادى: قد أكثر الناس عليه عمل اضطراب فيه.

وقال صالح بن محمد: ثقة.

ومن الطائفة التي ذكر ابن عقدة أنهم كذبوا محمداً جعفر الطيالسي، =

. . . .

= وعبد الله بن إبراهيم بن قتيبة، وجعفر بن هذيل ومحمد بن أحمد العدوي.
وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به كتب الناس عنه، ولا أعلم أحداً تركه، الميزان (٦٤٢/٣، ٦٤٣)، اللسان (٢٨٠/٥، ٢٨١).
قلت: فالذي يظهر من كل ما تقدم أن أكثر العلماء قال: كذاب. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.
إلا أن يحيى بن زياد الفراء قد تابع محمد بن عثمان كما عند الخطيب في تاريخه، لكن لم أعرف يحيى بن زياد هذا ـ والله أعلم ـ.

٢٦٦ ـ حديث جابر سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ياعلي الناس من شجر شتى، وأنا وأنت من شجرة واحدة».

قال: صحيح. قلت: لا والله فيه هارون بن حاتم هالك.

---

٢٦٦ ـ المستدرك (٢/٢٤١): أخبرني الحسين بن علي التميمي، ثنا أبو العباس أحمد بن محمد، ثنا هارون بن حاتم، أنبأنا عبد الرحمن بن أبي حماد، حدثني إسحاق بن يوسف، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول لعلي: «يا علي، الناس من شجر شتى، وأنا وأنت من شجرة واحدة» ثم قرأ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾.

تخـريجـه:

الآية (٤) من سورة الرعد.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم وابن مردويه عن جابر (٤/٤٤٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم هارون بن حاتم الكوفي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٦٣) وأنه ضعيف جداً. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٢٦٧ ـ حديث أبـي موسى عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إذا [اجتمـع][1] أهل النار في النار. . . الحديث».

قال: صحيـح. قلت: (خالد)[2] بن نافـع واه[3].

---

(١) في (أ)، (ب) (اجتمعت) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يستقيم المعنى لموافقته للقواعد اللغوية.

(٢) في (ب) قال: (فيه خالد) وما أثبته من (أ).

(٣) قوله: (قلت: . . . إلـخ) ليس في التلخيص المطبوع وفيه موافقة الحاكم على التصحيـح، فإن كان في غير المطبوع التعقب وإلا فهو من تعقب ابن الملقن. وذكر الألباني أن الحاكم أخرجه ووافقه الذهبـي كما سيأتي.

٢٦٧ ـ المستدرك (٢/٢٤٢): أخبرنا الشيـخ أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أنبأ علي بن الحسين بن علي بن الجنيد، ثنا أبو الشعثاء، ثنا خالد بن نـافـع الأشعري، عن سعيد بن أبـي بردة، عن أبيه، عن أبـي موسى ـ رضي الله عنه ـ، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إذا اجتمع أهل النار في النار ومعهم من أهل القبلة من شاء الله، قالوا: ما أغنى عنكم إسلامكم وقد صرتم معنا في النار؟ قالوا: كانت لنا ذنوب فأخذنا بها. فسمـع الله ما قالوا فأمر بمن كان في النار من أهل القبلة فأخرجوا. فيقول الكفار: يا ليتنا كنا مسلمين فنخرج كما أخرجوا» قال وقرأ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ﴿ الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ مثقلة.

تخـــريجـــه:

الآيتان (١، ٢) من سورة الحجر.

١ ـ رواه ابن أبـي عـاصـم في السنـة «بنحـوه» (٢/٤٠٥، ٤٠٦، ح ٨٤٣)، تحقيق الألباني.

٢ ـ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (١٤/٣).

روياه من طريق خالد بن نافـع الأشعري، عن سعيد بن أبـي بردة، عن أبـي بردة، عن أبـي موسى به مرفوعاً. =

. . . .

= ٣ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبـي عاصم في السنة، وابن جرير، وابن أبـي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في البعث والنشور عن أبـي موسى (٤/٩٢، ٩٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم خالد بن نافـع الأشعري.

ضعفه أبو زرعة، والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه.

وقال أبو داود: متروك الحديث. وقال الذهبـي: وهذا تجاوز في الحد، فإن الرجل قد حدث عنه أحمد بن حنبل، ومسدد فلا يستحق الترك. وذكره ابن حبان في الثقات. الميزان (١/٦٤٣، ٦٤٤)، اللسان (٢/٣٨٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الظاهر من حال خالد أنه ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكن للحديث شاهد عن أنس «بنحو حديث أبـي موسى مختصراً».

رواه ابن أبـي عاصم في السنة (٢/٤٠٦) وقال الألباني: حديث صحيح ورجاله ثقات، لكنه منقطـع فإن أبا الخطاب العتكي وهو حرب بن ميمون الأكبر لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ولذلك ذكر الحافظ في «التقريب» أنه من الطبقة السابعة وهي طبقة أتباع التابعين عنده كمالك والثوري.

وقد ذكر له الألباني طرقاً أخرى.

كما أن له شاهد عن أنس أيضاً وهو الحديث الطويل في الشفاعة وفيه معنى حديث أبـي موسى.

١ ــ رواه أحمد (٣/١٤٤).

٢ ــ والدارمي (١/٢٧، ٢٨)، ونسبه الألبـاني في تعليقه عـلى السنة لابن أبـي عاصم (٢/٤٠٧)، لابن خزيمة في التوحيد (١٩٢، ١٩٣).

وقال الألباني: وسندهم صحيـح على شرط الشيخين.

فعليه يكون الحديث عند الحاكم بهذه الشواهد صحيحـاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٢٦٨ ـ حديث ابن عباس: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ (صالحة) غَصْبًا﴾.

قال: صحيح. قلت: فيه هارون بن حاتم واه.

---

٢٦٨ ـ المستدرك (٢/٢٤٣، ٢٤٤): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ: أنبأ أبو جعفر محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي بالكوفة، ثنا هارون بن حاتم، ثنا سليم بن عيسى، عن حمزة الزيات، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يقرأ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ صالحة (غَصْبًا).

تخـريجـه:

الآية (٧٩) من سورة الكهف.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه عن ابن عباس (٤/٢٣٧).

٢ ـ وروى ابن جرير بعضه فقال: وقد ذكر عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قرأ: «وكان أمامهم ملك» (١٦/٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم هارون بن حاتم الكوفي، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٦٣) وأنه ضعيف جداً فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

لكن الحديث جاء عند ابن جرير بسند رواته ثقات، إلا أنه موقوف على ابن عباس.

=

. . . .

= كما أن له شاهداً موقوف على قتادة. رواه ابن جرير. قال: حدثنا الحسن بن يحيى. أخبرنا عبد الرزاق. أخبرنا معمر، عن قتادة: ﴿وكان وراءهم ملك﴾. قال قتادة: أمامهم. ألا ترى أنه يقول: (من ورائهم جهنم) وهي بين أيديهم. وقال ابن جرير أيضاً: حدثنا بشر. حدثنا يزيد. حدثنا سعيد، عن قتادة قال: كان في القراءة وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صحيحة غصبا، (٢/١٦).

وبشر شيخ ابن جرير لم أعرفه. لكن الذي يظهر أن للحديث أصل ـ والله أعلم ـ.

٢٦٩ ـ حديث عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن مالك [عن][1] أبي الرجال أن عائشة كانت ترسل بالصدقة لأهل الصفة... الحديث.

قال: صحيح. قلت: عبيد الله مختلف في توثيقه، ومالك لا أعرفه، ثم هو منقطع.

---

(١) في (أ)، (ب) (ابن) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٢٦٩ ـ المستدرك (٢/٢٤٤): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ الحسن بن علي بن زياد، ثنا إبراهيم بن موسى، أنبأ عيسى بن يونس، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن مالك، عن أبي الرجال، أن عائشة كانت ترسل بالشيء صدقة لأهل الصفة، وتقول: لا تعطوا منهم بربرياً، ولا بربرية، فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «هم الخلف الذين قال الله عز وجل: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾».

تخريجه:

الآية (٥٩) من سورة مريم.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبي حاتم، وابن مردويه، والحاكم وصححه عن عائشة (٤/٢٧٧، ٢٧٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم علل أعله بها الذهبي.

أولاً: أن أبا الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة لم يرو عن عائشة. فلم يذكره المزي من تلامذة عائشة كما في تهذيب الكمال (٣/١٦٨٩).
كما أن عائشة لم تذكر ممن أخذ عنها أبو الرجال كما في تهذيب الكمال (٣/١٢٣٠).
فالذي يظهر من هذا أن الإسناد منقطع وإلى هذا أشار الذهبي. =

. . . .

= **ثانياً**: عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٥٢) وأنه صالح الحديث.

ثالثاً: مالك الظاهر أنه: مالك بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، لأن هذا يروى عن أبي الرجال ومالك هذا هو ابن لأبي الرجال، لكني لم أجد من ترجمه.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن أبا الرجال لم يسمع من عائشة. فهو منقطع، وأن عبيد الله صالح الحديث ولم أجد من ترجم لمالك. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه ــ والله أعلم ــ.

٢٧٠ ــ حديث ابن عباس: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يقرأ ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾.

قال: صحيح. قلت: بل فيه يحيى بن سلمة متروك (قاله النسائي)[1].

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والتلخيص.

٢٧٠ ــ المستدرك (٢/٢٤٦): أخبرني محمد بن علي بن دحيم الشيباني بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة أبو غسان، ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن مجاهد، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يقرأ ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾.

قال: كان المشركون يتهجرون برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

تخــريجــه:

الآية (٦٧) من سورة المؤمنون.

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبي شيبة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والحاكم وصححه (٥/١٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي أبو جعفر الكوفي.

قال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: منكر الحديث ليس بقوي. وقال البخاري: في حديثه مناكير. وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الدارقطني: متروك. وقال مرة: ضعيف. وقال العجلي: ضعيف وكان يغلو في التشيع. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً جداً. وقال أبو داود: ليس بشيء. تهذيب التهذيب (١١/٢٢٤، ٢٢٥).

وذكره ابن حبان أيضاً في الضعفاء وقال: منكر الحديث جداً. يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات. كأنه ليس من حديث أبيه، فلما أكثر عن =

. . . .

= أبيه بما خالف الأثبات بطل الاحتجاج به فيما وافق الثقات (**٣/١١٢، ١١٣**)، وقد أشار ابن حجر في التهذيب إلى أنه ذكره في الثقات وذكره في الضعفاء.

وقال ابن حجر في التقريب: متروك وكان شيعياً (**٢/٣٤٩**).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: تركه النسائي وغيره (**ت ٤٦٣٧**).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من حال يحيى أنه متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

٢٧١ ـ حديث [عبد الرحمن][١] بن غنم. سألت معاذاً عن قول الله ﴿ومَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ﴾[أو نُتخذ][٢] قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ [يقرأ][٣] أن نتخذ بنصب النون، فسألته عن﴿ الٓمٓ (غُلِبَتِ)[٤] ٱلرُّومُ﴾ أو غَلبت. قال: أقرأني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (غُلِبَتِ).

قال الحاكم: محمد بن سعد المذكور في إسناده ليس من شرط الكتاب.

قلت: هو المصلوب هالك، وبكر بن خنيس متروك.

---

(١) في (أ) (عبد الرحيم) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يدل سياق الكلام.

(٣) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يستقيم الكلام.

(٤) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها.

٢٧١ ـ المستدرك (٢/٢٤٧): حدثنا أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد، ثنا علي بن الحسين بن الجنيد المالكي بالري، ثنا سويد بن سعيد الأنباري، ثنا الوليد بن جندب، ثنا بكر بن خنيس، عن محمد بن سعيد، عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم، قال: سألت معاذاً عن قول الله عز وجل: ﴿ مَاكَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ﴾ أو نتخذ. قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأ: أن نتخذ من دونك بنصب النون.

ـ وحدثنا أبو بكر بن داود، ثنا علي بن الحسن بن جنيد، ثنا سويد بن سعيد، ثنا الوليد بن جندب، ثنا بكر بن خنيس، عن محمد بن سعيد، عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم، قال: سألت معاذ بن جبل عن قول الله عز وجل ﴿ الٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾، أو غلبت، فقال: أقرأني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ﴿الٓمٓ ، غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾.

. . . .

= **تخـــريجـــه**:
الآية (١٨) من سورة الفرقان، والآية الثانية (١) من سورة الروم.
١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم، وابن مردويه وقال: بسند ضعيف عن عبد الرحمن بن غنم قال: سألت معاذا (٥/٦٥).

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عند الحاكم بكر بن خنيس، ومحمد بن سعيد.
أولاً: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب.
قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: قتله أبو جعفر المنصور في الزندقة حديثه حديث موضوع. وقال أبو داود عن أحمد: عمداً كان يضع. وقال ابن معين: منكر الحديث. وقال البخاري: ترك حديثه. وقال النسائي: الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة. وعد منهم محمد بن سعيد هذا. وقال ابن نمير: هو عدو الله كذاب يضع الحديث. وقال أبو مسهر: هو من كذابي الأردن.
وقال أحمد بن صالح المصري: زنديق ضربت عنقه وضع أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمقى فأخذوها. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال الحاكم: هو ساقط، لا خلاف بين أهل النقل فيه. تهذيب التهذيب (٩/١٨٤، ١٨٥، ١٨٦).
وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال: كان محمد بن سعيد هذا يضع الحديث على الثقات ويروي عن الأثبات ما لا أصل له. لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ولا الرواية عنه بحال من الأحوال. المجروحين (٢/٢٤٧، ٢٤٨).
وقال ابن حجر في التقريب: بعد أن ذكر ما روي في أسمائه. قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، كذبوه. وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث. وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه (٢/١٦٤).
وقال الذهبي في الضعفاء: كذاب صلب في الزندقة (ت ٣٧٣٠)، وقال في =

. . . .

= الخلاصة: قال بعضهم: يقلب اسمه على نحو مائة نوع. قال أحمد: يضع قتله أبو جعفر في الزندقة (ص ٣٣٨).

ثانياً: بكر بن خنيس الكوفي العابد نزيل بغداد.

قال ابن معين: صالح لا بأس به إلا أنه يروي عن الضعفاء. ويكتب من حديثه الرقاق. وقال مرة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: سألت ابن المديني عنه فقال: للحديث رجال. وقال: أحمد بن صالح المصري، وابن خراش، والدارقطني: متروك. وقال عمرو بن علي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي: ضعيف. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: كان يروي كل منكر وكان لا بأس به في نفسه. وقال العجلي: كوفي ثقة. وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث. وقال العقيلي: ضعيف. وقال ابن أبي شيبة: ضعيف الحديث وهو موصوف بالرواية والزهد. تهذيب التهذيب (١/٤٨١، ٤٨٢).

وقال ابن حبان في الضعفاء: يروي عن البصريين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه المعتمد لها (١/١٩٥).

وقال ابن حجر في التقريب: كوفي عابد سكن بغداد صدوق له أغلاط أفرط فيه ابن حبان (١/١٠٥).

وقال الذهبي في الكاشف: واه (١/١٦١).

وقال في الضعفاء: قال الدارقطني: متروك برقم (٦٤٠).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال الدارقطني: متروك. وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي.

قلت: مما مضى يتبين أن محمد بن سعيد بن حسان بن قيس المصلوب: كذاب وهو قول أكثر العلماء. وإن بكر بن خنيس ضعيف. كما هو قول أكثر العلماء. فيكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً. والحمل فيه على محمد بن سعيد المصلوب ـ والله أعلم ـ.

٢٧٢ ــ حديث أبـي هريرة: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حين انصرف من أحد مر على مصعب بن عمير وهو مقتول. فوقف عليه ودعا له. . . الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت[1]: كذا قال وأنا أحسبه موضوعاً، وقطن بن وهب في إسناده لم يرو له البخاري، وعبد الأعلى ولم يخرجا له.

---

(١) ليست في التلخيص وما أثبته من (أ)، (ب) والظاهر أنه الصواب لدلالة سياق الكلام على أن التعقب للذهبـي كما في التلخيص.

٢٧٢ ــ المستدرك (٢/٢٤٨): أخبرنا أبو الحسين عبيد الله بن محمد القطيعي ببغداد من أصل كتابه، حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأوسي، حدثنا سليمان بن بلال، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبـي فروة، عن قطن بن وهب، عن عبيد بن عمير، عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حين انصرف من أحد مر على مصعب بن عمير ــ وهو مقتول على طريقه ــ فوقف عليه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ودعا له، ثم قرأ هذه الآية ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾.

ثم قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أشهد أن هؤلاء شهداء عند الله يوم القيامة، فأتوهم وزوروهم، والذي نفسي بيده لا يسلم عليهم أحد إلى يوم القيامة إلا ردوا عليه».

تخــريجــه:

الآية (٢٣) من سورة الأحزاب.

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور: أخرجه الحاكم وصححه وتعقبه الذهبـي، ونسبه أيضاً للبيهقي في الدلائل عن أبـي هريرة (٥/١٩١). =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الأعلى بن أبي فروة، وقطن بن وهب.

أولاً: قطن بن وهب بن عويمر الليثي أو الخزاعي أبو الحسن المدني.

قال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٨/٣٨٣).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق (٢/١٢٧).

ولم تشر كتب التراجم التي ترجمت له لرواية البخاري له، وأشارت إلى أنه روى له مسلم والنسائي.

ثانياً: عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة المدني مولى آل عثمان أبو محمد.

قال ابن معين: أولاد عبد الله بن أبي فروة كلهم ثقات، إلا إسحاق. وذكره ابن حبان في الثقات وذكر ابن سعد أنه كان يفتي. تهذيب التهذيب (٦/٩٥، ٩٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه (١/٤٦٤).

ولم تشر كتب التراجم التي ترجمت له أن أحداً من أصحاب الكتب الستة أخرج له إلا أبو داود في المراسيل.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن قطن بن وهب صدوق، ولم يخرج له البخاري، وأن عبد الأعلى ثقة عابد، إلا أنه لم يخرج له البخاري ومسلم، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. ويكون تعقب الذهبي في محله.

٢٧٣ ـ حديث أبـي هريرة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ مخففة[1].

قلت: في إسناده إسماعيل بن رافـع هالك.

---

(١) في المستدرك قال: رواته كلهم ثقات غير إسماعيل بن رافـع، فإنهما لم يحتجا به. وليس هذا لا في التلخيص ولا في (أ)، (ب) وذكرته هنا للتوضيح.

٢٧٣ ـ المستدرك (٢/٢٤٨): حدثنا أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا صالـح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا أحمد بن داود بن المسيب الضبي، ثنا أبو عاصم، ثنا إسماعيل بن رافـع، عن محمد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ مخففة.

تخـــريجـــه:

الآية (٦٢) من سورة يس.

أورده السيوطي في الدر المنثور واقتصر على تخريـج الحاكم له (٥/٢٦٧) ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هـذا الحديث في سنـده عند الحـاكم إسمـاعيـل بن رافـع بن عـويمـر، أو ابن أبـي عويمر الأنصاري ويقال المزني أبو رافـع القاضي المدني، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢١٢) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

إلا أن السيوطي أشار إلى أن عبد بن حميد أخرج عن هذيل أنه قرأ جبلاً مخففة. الدر المنثور (٥/٢٦٧).

٢٧٤ ـ حديث أبي بكرة أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ(١) خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ(٢) حِسَانٍ﴾.

قال: صحيح. قلت: منقطع، وعاصم [الجحدري](٣) لم يدرك أبا بكرة.

---

(١)، (٢) في المستدرك وتلخيصه (رفرف، وعبقري) وما أثبته من (أ)، (ب) وكذا معلق بحاشية التلخيص. وأورده السيوطي أيضاً (٦/١٥٢) وقال: رفارف، وعباقرى.

(٣) في (أ)، (ب) (الجدري) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ولسان الميزان (٣/٢٢٠).

٢٧٤ ـ المستدرك (٢/٢٥٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا حصين بن محمد المروروزي، ثنا أبو عبد الرحمن الأرطباني ابن عم عبد الله بن عون عن عاصم الجحدري، عن أبي بكرة، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾.

تخـريجـه:

الآية (٧٦) من سورة الرحمن.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن الأنباري في المصاحف، والحاكم وصححه عن أبي بكرة (٦/١٥٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بأن عاصماً الجحدري لم يدرك أبا بكرة.

وعاصم هذا هو ابن العجاج الجحدري البصري أبو المجشر المقرىء وهو عاصم بن أبي الصباح أخذ عنه سلام أبو المنذر وجماعة قراءة شاذة فيها ما ينكر.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من عباد أهل البصرة وقرائهم، يروي =

. . . .

= عن أبي بكرة إن كان سمع منه وقد أرخت وفاته سنة تسع وعشرين ومائة.

الميزان (٣/٣٥٤)، اللسان (٣/٢٢٠).

وقد أرخ المزي وفاة أبا بكرة سنة خمسين ولم يعد عاصماً ممن روى عنه كما في تهذيب الكمال (٣/١٤٢٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الراجح أن عاصماً لم يدرك أبا بكرة. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه ـ والله أعلم ـ.

٢٧٥ ــ حديث ابن عمر أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قرأ ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾.

قال: صحيح. قلت: فيه سلام بن سليمان وهو ضعيف[1].

---

(١) في التلخيص (ضعف) وما أثبته من (أ)، (ب).

٢٧٥ ــ المستدرك (٢/٢٥٠): حدثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا سلام بن سليمان المدايني، ثنا أبو عمرو بن العلاء. عن نافع، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قرأ: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾.

تخــريجــه:

الآية (٥٥) من سورة الواقعة.

١ ــ رواه ابن حبان في الضعفاء «بلفظه» (١/٣٤٢).

٢ ــ ورواه ابن عدي في الكامل «بلفظه» (ل ٤٠٦).

روياه من طريق. سلام بن سليمان. حدثنا عمرو بن العلاء، عن نافع، عن ابن عمر به مرفوعاً.

٣ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن عدي، والشيرازي في الألقاب، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والخطيب في تالي التلخيص، وابن عساكر في تاريخه عن ابن عمر (٦/١٦٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه سلام بن سليمان بن سوار الثقفي مولاهم أبو العباس المدايني، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٦٤) وأنه ضعيف وخاصة ما يرويه عن عمرو بن العلاء، وهذا منها. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٢٧٦ ـ حديث جابر سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأ ﴿وَٱلرُّجُزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ بالرفع. وقال: هي الأوثان. هو في الصحيح، ولكن لم يقيد بالرفع(١).

قلت: فيه محمد بن كثير المصيصي خرج له النسائي وهو صويلح.

---

(١) قوله (هو في الصحيح، ولكن لم يقيد بالرفع) ليس في المستدرك فالظاهر أنه من كلام الذهبي. وكلامه في محله فقد أخرجه البخاري بشرحه فتح الباري (٨/٦٧٩)، (ح ٤٩٢٦) لكنه لم يقيد بالرفع كما قال الذهبي فهو مقيد بالكسر (الرِجز).

٢٧٦ ـ المستدرك (٢/٢٥١): أخبرنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا الأحوص محمد بن الهيثم، ثنا محمد بن كثير المصيصي، ثنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقرأ: ﴿وَٱلرُّجُزَ فَٱهۡجُرۡ﴾، برفع الراء. وقال: هي الأوثان.

تخـريجـه:

الآية (٥) من سورة المدثر.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم وابن مردويه عن جابر (٦/٢٨١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده محمد بن كثير بن أبي كثير المصيصي مولاهم أبو أيوب الصنعاني نزيل المصيصة.

قال البخاري: ضعفه أحمد. وقال صالح بن أحمد عن أبيه: لم يكن عندي بثقة.

وقال أبو داود: لم يكن يفهم الحديث. وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً وفي حديثه بعض الإنكار. وقال البخاري: لين جداً وروى عن ابن معين أنه =

. . . .

= قال: كان صدوقاً. وقال مرة: ثقة. وقال الحسين بن الربيع: اليوم أوثق الناس. وينبغي لمن يطلب الحديث لله تعالى أن يخرج إليه. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويغرب، وقال ابن سعد: كان ثقة ويذكرون أنه اختلط في أواخر عمره وقال الساجي: صدوق كثير الغلط. تهذيب التهذيب (٩/٤١٥، ٤١٦، ٤١٧).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الغلط (٢/٢٠٣).

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق اختلط بآخره (٣/٩١).

وقال في ديوان الضعفاء: ضعفه أحمد (ص ٢٨٦)، (ت ٣٩٤٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن محمد بن كثير صدوق كثير الغلط اختلط بآخره ولم يتبين رواية محمد بن الهيثم عنه أبعد أوقبل الاختلاط. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. أما اختصار الذهبي على تخريج النسائي فقط لمحمد بن كثير فهو ليس في محله حيث أخرج له الترمذي وأبو داود، والنسائي كما أشارت إلى ذلك المصادر التي ترجمت له ـ والله أعلم ـ.

٢٧٧ ــ حديث عائشة أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قرأ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾. بالظاء.

قال: صحيح. قلت: فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك.

---

٢٧٧ ــ المستدرك (٢/٢٥٢): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا أحمد بن علي الجزار، ثنا سعيد بن سليمان، ثنا المعافى بن عمران، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن يحيى بن عروة بن الزبير، عن عروة عن عائشة، رضي الله عنها، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه كان يقرأ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾. بالظاء.

تخريجه:

الآية (٢٤) من سورة التكوير.

١ ــ رواه الخطيب في تاريخه «بلفظه» (٤/٣٥١).

من طريق عبد الله بن أبي بكر، عن يحيى بن عروة عن أبيه، عن عائشة.

٢ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه الدارقطني في الأفراد، والخطيب في تاريخه والحاكم وصححه، وابن مردويه عن عائشة به مرفوعاً (٦/٣٢١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن يحيى بن عروة.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة. وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤٩) وأنه متروك. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق عبد الله بن أبي بكر عن يحيى بن عروة عند الخطيب في تاريخه، لكن عبد الله هذا لم أعرفه ــ والله أعلم ــ.

٢٧٨ ـ حديث أبي هريرة عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه سأل جبريل عن هذه الآية: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾.

قال: هم شهداء الله.

قال: صحيح. قلت: على شرط البخاري ومسلم(١).

---

(١) قوله: (قال: صحيح... إلخ) في التلخيص قال: (قال صحيح على شرط البخاري ومسلم) فكلمة (قلت) في التلخيص المطبوع. فعلى ذلك فالعبارة توحي أنه من كلام الحاكم وليس كذلك فإن ما في المستدرك هو (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ولم يذكر أن الحديث على شرطهما. فعليه فهو من تعقب الذهبي ومما يؤيد ذلك أنه مذكور في النسختين على أنه من تعقب الذهبي ـ والله أعلم ـ.

٢٧٨ ـ المستدرك (٢/٢٥٣): حدثنا علي بن عيسى بن إبراهيم، ثنا الحسين بن محمد القباني، ثنا أبو بكر وعثمان بن أبي شيبة، قالا: ثنا أبو أسامة، عن عمر بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: أنه سأل جبريل عن هذه الآية؛ ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾.

«من الذين لم يشأ الله أن يصعقهم»؟ قال: هم شهداء الله عز وجل.

تخـريجـه:

الآية (٦٨) من سورة الزمر.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لأبي يعلى، والدارقطني في الأفراد وابن المنذر، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في البعث عن أبي هريرة (٥/٣٣٦). =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث قال عنه الحاكم صحيح الإسناد. وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: وهو كذلك كما في التقريب (١/٦٤)، (ت ٤٦٥)، (١/٢٧٢)، (ت ١٥٧)، (٢/٦٢)، (ت ٥٠٥). أي أن الشيخان أخرجا لرواته.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث صحيح على شرط الشيخين. ـ والله أعلم ـ.

٢٧٩ ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً: «ما أحسن محسن إلا أثابه الله».

قال: صحيح. قلت: فيه عتبة بن يقظان وهو واه.

---

٢٧٩ ـ المستدرك (٢/٢٥٣): حدثنا أبو بكر محمد بن داود الزاهد، وثنا علي بن الحسين بن الجنيد، ثنا زيد بن أخرم الطائي، ثنا عامر بن مدرك الحارثي، حدثنا عتبة بن يقظان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ما أحسن محسن من مسلم ولا كافر إلا أثابه الله» قال: فقلنا: يا رسول الله ما إثابة الله الكافر؟ قال: «إن كان قد وصل رحماً، أو تصدق بصدقة، أو عمل حسنة أثابه الله المال والولد والصحة، وأشباه ذلك» قال: فقلنا: ما أثابته في الآخرة؟ فقال: «عذاباً دون العذاب» قال وقرأ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ هكذا قرأ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مقطوعة الألف.

تخـــريجـــه:

الآية (٤٦) من سورة غافر.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للبزار، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن مسعود (٥/٣٥٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عتبة بن يقظان الراسبي أبو عمرو البصري.

قال النسائي: غير ثقة. وقال علي بن الجنيد، لا يساوي شيئاً. وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٧/١٠٣، ١٠٤).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٥).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه بعضهم وقال النسائي: غير ثقة (٢/٢٤٦). =

. . . .

= وقال الخزرجي في الخلاصة: قال النسائي: غير ثقة. وقال ابن الجنيد: لا يساوي شيئاً. وذكره ابن حبان في الثقات، ص **٢٥٩**.
وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: قال ابن الجنيد: لا يساوي شيئاً، (ت ٢٧٤٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الأكثر من العلماء على تضعيف عتبة. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٢٨٠ ــ حديث جابر أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قرأ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾. بالصاد.

قال: صحيح. قلت: على شرط مسلم.

---

٢٨٠ ــ المستدرك (٢/٢٥٥): أخبرني أبو بكر محمد بن داود الزاهد، ثنا أبو القاسم العباس بن شاذان المقرىء، ثنا أبي، ثنا محمد بن عيسى المقرىء، ثنا أبو نعيم وقبيصة، قالا: ثنا سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ قال: قرأ رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ:

﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ، لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾. بالصاد، إلا من تولى وكفر.

تخـــريجـــه:

الآية (٢٢) من سورة الغاشية.

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٦/٣٤٣).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح. وقال الذهبي: على شرط مسلم.

قلت: الظاهر أن كلامه في محله كما في التقريب (١/٢٠٧)، (ت ٦٩٧)، (١/٣١١)، (ت ٣١٢)، (٢/١٢٢، ت ٧٥). حيث أخرج مسلم لرواته فعليه فهو صحيح على شرطه كما قال الذهبي.

٢٨١ ـ حديث أنس في سبب نزول: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

قال: لم يحتجا [بعائذ][١] بن شريح. قلت: تفرد حميد بن حماد، عن [عائذ][٢] وحميد منكر الحديث [كعائذ][٣].

---

(١)، (٢)، (٣) في (أ)، (ب) (عابد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ولسان الميزان ٣/٢٢٦.

٢٨١ ـ المستدرك (٢/٢٥٥): حدثنا أبو العباس أحمد بن هارون الفقيه، ثنا عبد الله بن محمود، ثنا محمود بن غيلان، ثنا حميد بن حماد أبو الجهم، حدثنا عائذ بن شريح، سمعت أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ يقول: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ـ وبحياله حجر ـ فقال: «لو جاء فدخل هذا الحجر، لجاء اليسر، فدخل عليه، فأخرجه»، قال: فأنزل الله تعالى:

﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

تخـــريجـــه:

الآية (٦) من سورة الانشراح.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور، ونسبه للبزار وابن أبي حاتم، والطبراني في الأوسط والحاكم وابن مردويه، والبيهقي في الشعب عن أنس (٦/٣٦٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عائذ بن شريح، وحميد بن حماد.

أولاً: عائذ بن شريح. صاحب أنس الذي روى عنه بكر بن بكار. قال أبو حاتم: في حديثه ضعف. وقال ابن طاهر: ليس بشيء. روى حديث الطير.

الميزان (٢/٣٦٣)، اللسان (٣/٢٢٦).

وقال الذهبي في الضعفاء: مجمع على ضعفه ولم يترك، (ت ٢٠٦٥).

ثانياً: حميد بن حماد بن خوار ويقال ابن أبي الخوار التميمي أبو الجهم. =

. . . .

= قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه ليس بالمشهور. وقال أبو داود: ضعيف. وقال أبو زرعة: شيخ. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالمناكير. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال ابن قانع: ضعيف. تهذيب التهذيب (٣/٣٧، ٣٨).
وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (١/٢٠١).
وقال الذهبي في الكاشف: ضعفه أبو داود وقواه ابن حبان (١/٢٥٦).
وقال في الضعفاء: ضعفه أبو داود، (ت ١١٦٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عائذ بن شريح، وحميد بن حماد ضعيفان. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٢٨٢ ـ حديث ابن عباس، عن أُبَـيّ: أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: [لأُبَـيًّ](١): «إني أمرت أن أقرأ عـليـك»... الحديث.

قـال: صحيح. قلت: محمـد بن يزيـد بن سنان ضعفـه الدارقطني.

---

(١) ليست في (أ)، (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك وتلخيصه (اني أقرؤك سورة فقال له أُبَـيّ: أمرت بذلـك بأبـي أنت وأمي. قال: «نعم».

٢٨٢ ـ المستـدرك (٢/٢٥٦): أخبرنـا أبـو عبـد الـرحمن محمـد بن عبـد الله بن أبـي الوزير التاجر، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، ثنا محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، أنبأنا معقل بن عبيد الله، عن عكرمة بن خالد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن أبـي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لأبـي: «إني أقرؤك سورة» فقال له أبـي: أمرت بذلك بأبـي أنت؟ قال: «نعم» فقرأ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾.

تخـــريجـــه:

الآيات (١، ٢) من سورة لم يكن.

لم أجد من أخرجه بسند الحاكم إلا أنه روى من طريق آخر.

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» مطولاً وفيه الآيات التي نسخت من سورة «لم يكن».

كتاب المناقب (٦٥)، باب: من فضائل أبـي بن كعب رضي الله عنه (٥/٧١١)، (ح ٣٨٩٨)، وقال: حديث حسن.

٢ ـ ورواه الحاكم مختصراً (٢/٥٣١)، وقال: صحيـح الإسناد وأقره الذهبـي.

روياه من طريق عاصم، عن زر، عن أبـيّ به مرفوعاً. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أُبَـيّ.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه محمد بن يزيد بن سنان بن يزيد التيمي الجزري أبو عبد الله الرهاوي مولى بني طهية.

قال أبو حاتم: ليس بشيء هو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلاً صالحاً من أحلاس الحديث صدوق، وكان النفيلي يرضاه. وقال البخاري: مقارب الحديث.

وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الترمذي: لا يتابع على روايته وهو ضعيف. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال مسلمة: ثقة. وكذا الحاكم وثقه. تهذيب التهذيب (٩/٥٢٤، ٥٢٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ليس بالقوي (٢/٢١٩).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعفه الدارقطني (ت ٤٠٤٥).

قلت: فالذي يظهر من كل ما تقدم هو أن محمد بن يزيد ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر وقد حسنه الترمذي، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن إسناد الحاكم ضعيفٌ لكن طريق الترمذي صحيح فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره.

كما أن للحديث شاهداً عن أنس بنحو حديث ابن عباس.

رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب مناقب الأنصار (١٦)، باب: مناقب أُبَـيّ (٧/١٢٧)، (ح ٣٨٠٩).

٢٨٣ ــ حديث أم سلمة أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قرأ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ[1] ٱلْكَوْثَرَ﴾.

قال: صحيح. قلت: فيه عمرو بن عبيد وهو واه.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (أعطيناك) وما أثبته من (أ)، (ب) ومن معجم الطبراني في الكبير كما سيأتي.

٢٨٣ ــ المستدرك (٢/٢٥٦): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ أبو يعلى الموصلي، ثنا أزهر بن مروان، ثنا عبد الوارث بن سعيد، عن عمرو، عن الحسين عن أمه ــ أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قرأ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾.

تخــريجــه:

الآية (١) من سورة الكوثر.

١ ــ رواه الطبراني في الكبير «بلفظه» (٢٣/٣٦٥، ح ٨٦٢).

من طريق عمرو بن عبيد، عن الحسين، عن أمه ــ أم سلمة ــ به مرفوعاً.

٢ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للطبراني، والحاكم صححه، وابن مردويه عن أم سلمة به (٦/٤٠١).

٣ ــ وأورده الهيثمي في المجمع، ونسبه للطبراني في الكبير والأوسط. وقال: فيه عمرو بن عبيد وهو ضعيف جداً (٧/١٤٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عمرو بن عبيد بن باب، ويقال: ابن كيسان التميمي مولاهم البصري.

قال عمرو بن علي: متروك الحديث صاحب بدعة، وتركه يحيى. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال أحمد: ليس بأهل أن يحدث عنه. وقال يونس بن عبيد: كان يكذب في الحديث.

وقال ابن عون: يكذب على الحسن. تهذيب التهذيب (٨/٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣). =

. . . .

=

وقال ابن حبان: كان من العباد الخشن، وأهل الورع الدقيق ممن جالس الحسن سنين كثيرة ثم أحدث ما أحدث من البدع، واعتزل مجلس الحسن، ومعه جماعة، فسموا المعتزلة. وكان داعية إلى الاعتزال ويشتم أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ويكذب مع ذلك في الحديث توهماً لا تعمداً. الضعفاء (٢/ ٦٩).

وقال ابن حجر في التقريب: المعتزلي المشهور كان داعية بدعة، اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً (٢/ ٧٤).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: رأس الاعتزال. قال النسائي وغيره: متروك (ت ٣١٩٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عمرو بن عبيد معتزلي متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٢٨٤ ـ حديث أُبـيّ كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوتر بسبِّح و ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ [أَحَـدٌ] (١)﴾.

قـال: صحيـح. قلت: فيه محمـد بن أنس الرازي تفـرد بأحاديث.

---

(١) في (أ) (الواحد الصمد) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه. وهو لفظ الآية.

٢٨٤ ـ المستدرك (٢/٢٥٧): أخبرنا الشيـخ أبو بكر بن إسحاق الفقيـه، أنبأ الحسن بن علي بن زياد، ثنا إبراهيم بن موسى، ثنا أبو أنس محمد بن أنس، ثنا الأعمش، عن طلحة وزبيد، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبـي بن كعب، قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوتر: بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ و ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾

تخـريجـه:

١ ـ رواه أبـو داود «بنحوه» كتـاب الصلاة، بـاب: القراءة في الوتر (٣/٢٤٤، ٢٤٥).

رواه من طريق محمد بن أنس، وأبـي حفص الأبار، عن الأعمش، عن طلحة، وزبيد، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه، عن أُبـي بن كعب به.

٢ ـ ورواه النسائي «بلفظه» كتاب الصلاة، بـاب: القراءة في الـوتر (٣/٢٤٤، ٢٤٥).

٣ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظه» كتاب الصلاة ـ ١١٥ باب: ما جاء فيما يقرأ في الوتر (١/٣٧٠)، (ح ١١٧١).

رواه النسائي من طريق أبـي عبيدة، وأبـي جعفر الرازي.

ورواه ابن ماجه من طريق أبـي حفص الأبار. كلهم عن الأعمش، عن زبيد وطلحة، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه، عن أُبـي بن كعب.

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث روي من عدة طرق عن الأعمش.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وأبي داود وفيه محمد بن أنس القرشي أبو أنس العدوي مولى عمر بن الخطاب كوفي سكن دينور.

قال أبو حاتم: سمع منه إبراهيم بن موسى فقط وهو صحيح الحديث.

وقال أبو زرعة: ثقة كان إبراهيم بن موسى يثني عليه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يغرب: وقال العقيلي في الضعفاء: يحدث عن الأعمش بأحاديث لم يتابع عليها (٩/٦٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يغرب (٢/١٤٦).

وقال الذهبي في الكاشف: وثق (٣/٢٣). لكن قال في ديوان الضعفاء: تفرد بمناكير (ت ٣٦٠٨).

قلت: مما تقدم يتبين أن محمد بن أنس الظاهر أنه ثقة فعليه يكون الحديث صحيحاً. ومحمد بن أنس لم يتفرد بالحديث بل جاء الحديث من طرق أخرى عن الأعمش.

● **الطريق الثاني:** وقد جاء الحديث أيضاً من طريق أبي حفص الأبار عمر بن عبد الرحمن عند أبي داود وابن ماجه وهو صدوق، وكان يحفظ كما في التقريب (٢/٥٩).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: ما به بأس (٢/٣١٦).

● **الطريق الثالث:** وقد جاء الحديث أيضاً من طريق أبي عبيدة وهو عبد الملك بن معين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عند النسائي، وهو ثقة كما في التقريب (١/٥٢٣).

وقال الذهبي في الكاشف: ثقة (٢/٢١٥).

● **الطريق الرابع:** وللحديث طريق رابع عن الأعمش عند النسائي رواه عن الأعمش أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم واسمه عيسى بن =

. . . .

= أبـي عيسى عبد الله بن ماهان وهو صدوق سيء الحفظ كما في التقريب (٤٠٦/٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم صحيـح وكذا بالطرق الأخرى إلا الطريق الرابـع، لكنه يكون صحيحاً لغيره بالطرق الأخرى ـ والله أعلم ـ.

كما أن للحديث شاهداً عن عائشة.

رواه الحاكم (٣٠٥/١) وقال على شرط البخاري ومسلم ووافقه الذهبـي.

٢٨٥ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً «إن لكل شيء سناماً وإن سنام القرآن سورة البقرة».

قال: صحيـح، ولم يعقبه الذهبـي بشيء وفيه حكيم بن جبير وهو متروك[1].

---

(١) قوله: (ولم يعقبه الذهبـي... إلـخ) من تعقب ابن الملقن كما هو ظاهر. وأما في التلخيص ففيه الموافقة على التصحيـح.

٢٨٥ ـ المستدرك (٢/٢٥٩): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن أحمد بن النضر، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، عن حكيم بن جبير، عن أبـي صالـح، عن أبـي هريرة قال: قـال رسول الله ـ صـلّى الله عليه وسلّم ـ: «إن لكل شيء سناماً، وإن سنام القرآن سورة البقرة».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بلفظ مقارب» مع زيادة في آخره. كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل سورة القرآن، وآية الكرسي (٥/١٥٧)، (ح ٢٨٧٨).

وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير وقد تكلم شعبة في حكيم وضعفه. رواه من طريق حكيم بن جبير، عن أبـي صالـح، عن أبـي هريرة به مرفوعاً.

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لسعيد بن منصور، والترمذي، ومحمد بن نصر، وابن المنذر والحاكم وصححه والبيهقي في الشعب عن أبـي هريرة به مرفوعاً (١/٢٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه حكيم بن جبير الأسدي، ويقال: مولى الحكم بن أبـي العاص.

قال أحمد: ضعيف الحديث مضطرب. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال يحيـى بن سعيد: روى شيئاً كثيراً وتركه شعبة. وقال يعقوب بن شيبة: =

. . . .

= ضعيف الحديث. وقال أبوزرعة: في رأيه شيء ومحله الصدق إن شاء الله. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث له رأي غير محمود نسأل الله السلامة غال في التشيع. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: متروك. وقال البخاري: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال الساجي: غير ثبت في الحديث فيه ضعف. وقال أبو داود: ليس بشيء. تهذيب التهذيب (٢/٤٤٥، ٤٤٦).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه وتركه الدارقطني (١/٢٤٨).

وقال في ديوان الضعفاء: ضعفوه ولم يترك (ت ١٠٩٨).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف رمي بالتشيع.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الراجح من حال حكيم أنه ضعيف رمي بالتشيع كما لخص حاله بذلك ابن حجر. والحديث ليس له تعلق في معتقده. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً فقط.

ثم إن للحديث شاهداً عند ابن حبان في صحيحه عن سهل بن سعد. موارد كتاب التفسير، سورة البقرة (ح ١٧٢٧).

فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٢٨٦ ــ حديث[١] معقل بن يسار مرفوعاً: «أعطيت سورة البقرة من الذكر الأول».

قال: صحيح. قلت: فيه عبيد [الله][٢] بن أبي حميد قال أحمد: تركوا حديثه.

---

(١) هذا الحديث قد كرره الحاكم هنا فقد سبق أن أخرجه في كتاب فضائل القرآن (١/٥٦١) وتبعه الذهبي وابن الملقن على تكريره.

(٢) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٢٨٦ ــ المستدرك (٢/٢٥٩): أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا عبيد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح الهذلي، عن معقل بن يسار ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أعطيت سورة البقرة من الذكر الأول».

تخــريجــه:

قلت: قد سبق تخريج ودراسة إسناد هذا الحديث وهو حديث رقم (١٦٣) وتبين من خلال ذلك أنه ضعيف جداً ــ والله أعلم ــ.

٢٨٧ ــ حديث ابن عباس: كانت يهود خيبر تقاتل غطفان... الحديث.

قال: أدت الضرورة إلى إخراجه[1]. قلت: لا ضرورة (في ذلك)[2]، فعبد الملك بن هارون المذكور في إسناده متروك الحديث.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه قال: (إلى إخراجه في التفسير).

(٢) في (ب) قال: (إلى إخراجه) وما أثبته من (أ)، والتلخيص.

٢٨٧ ــ المستدرك (٢/٢٦٣): أخبرني الشيخ أبو بكر بن إسحاق،أنبأ محمد بن أيوب، ثنا يوسف بن موسى، ثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: كانت يهود خيبر تقاتل غطفان. فكلما التقوا هزمت يهود خيبر، فعاذت اليهود بهذا الدعاء: اللهم إنا نسألك بحق محمد النبي الأمي، الذي وعدتنا أن تخرجه لنا آخر الزمان، إلا نصرتنا عليهم. قال: فكانوا إذا التقوا دعوا بهذا الدعاء فهزموا غطفان، فلما بعث النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كفروا به، فأنزل الله وقد كانوا يستفتحون بك يا محمد على الكافرين».

تخـــريجـــه:

الآية (٨٩) من سورة البقرة.

﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟... الآية﴾.

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم والبيهقي في الدلائل وقال: روياه بسند ضعيف (١/٨٨).

دراسة الاسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه.

قال الدارقطني: هما ضعيفان. وقال أحمد: ضعيف. وقال يحيى: كذاب.

وقال أبو حاتم: متروك ذاهب الحديث. وقال السعدي: عبد الملك دجال =

. . . .

= كذاب. وقال صالح بن محمد: عامة حديثه كذب. وضعفه يعقوب بن سفيان.

وقال الحربي: غيره أوثق منه، وروي عن الحاكم أنه قال: ذاهب الحديث جداً.

وقال في المدخل: روي عن أبيه أحاديث موضوعة ـ المدخل إلى معرفة الصحيحين (١/٩٩، ١٣٠) ـ وذكره الساجي، والعقيلي، وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء. وقال أبو نعيم: يروي عن أبيه مناكير. الميزان (٢/٦٦٦، ٦٦٧)، اللسان (٤/٧١، ٧٢).

وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء وقال: تركوه. وقال السعدي: دجال (ت ٢٦٤٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الملك بن هارون الظاهر أنه متروك عند أكثر العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الاسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٢٨٨ ـ حديث جابر: كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في جنازة وأنا [أمشي][١] إلى جنبه فقال رجل: نعم المرء ما علمنا إن كان لعفيفاً مسلماً. . . الحديث.

قال: صحيح الإسناد. قلت: فيه مصعب بن ثابت وليس بالقوي.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٢٨٨ ـ المستدرك (٢/٢٦٨): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن غالب، ثنا عيسى بن إبراهيم البركي، ثنا المعافى بن عمران الموصلي، ثنا مصعب بن ثابت، عن محمد بن كعب القرظي، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: كنت مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في جنازة فينا ـ في بني سلمة ـ وأنا أمشي إلى جنب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال رجل: نعم المرء ما علمنا إن كان لعفيفاً مسلماً إن كان. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنت الذي تقول؟» قال: يا رسول الله ذاك بدأ لنا، والله أعلم بالسرائر. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «وجبت» قال: وكنا معه في جنازة رجل من بني حارثة أو من بني عبد الأشهل، فقال رجل: بئس المرء ما علمنا إن كان لفظّاً غليظاً إن كان. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنت الذي تقول»؟ قال: يا رسول الله، الله أعلم بالسرائر، فأما الذي بدأ لنا منه فذاك. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «وجبت». ثم تلا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾.

تخـريجـه:

الآية (١٤٣) من سورة البقرة.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم وصححه، وابن المنذر عن جابر (١/١٤٤). =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي.

قال أحمد: أراه ضعيف الحديث لم أر الناس يحمدون حديثه. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: صدوق كثير الغلط ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الزهري: كان من أعبد أهل زمانه. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف. وقال الدارقطني: ليس بالقوي. تهذيب التهذيب (١٠/١٥٨، ١٥٩).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث وكان عابداً (٢/٢٥١).

الحكم على الحديث:

مما مضى يتبين أن مصعب بن ثابت ليس بالقوي كما هو قول الذهبي فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً قابلاً للانجبار.

وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ في الشهادة للجنازة عند البخاري. كتاب الجنائز ــ ٨٥ باب: ثناء الناس على الميت (ح ١٣٦٧).

وعند مسلم كتاب الجنائز ــ ٢٠ باب: فيمن يثني عليه خيراً أو شراً من الموتى (٢/٦٥٥)، (ح ٩٤٩).

فيكون الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله تعالى أعلم ــ.

٢٨٩ ـ حديث عبد الكريم [الجزري][(١)] عن مجاهد، عن أبـي ذر أنه سأل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الإِيمان. فتلا: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ حتى فرغ منها.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: كيف وهو منقطع؟.

---

(١) في (أ)، (ب) (الجريري) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. والتقريب (٥١٦/١).

٢٨٩ ـ المستدرك (٢٧٢/٢): أخبرني الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق ـ من أصل كتابه ـ، ثنا موسى بن أعين، ثنا عبد الكريم بن مالك الجزري، عن مجاهد، عن أبـي ذر ـ رضي الله عنه ـ: أنه سأل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الإيمان، فتلا هذه الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ حتى فرغ من الآية.

قال: ثم سأله أيضاً. فتلاها، ثم سأله أيضاً، فتلاها، ثم سأله فقال: «إذا عملت حسنة أحبها قلبك، وإذا عملت سيئة أبغضها قلبك».

تخـــريجـــه:

الآية (١٧٧) من سورة البقرة.

١ ـ رواه ابن أبـي حاتم «بنحوه» كما نسبه له ابن كثير في تفسيره (٢٠٧/١).

رواه من طريق عبد الكريم الجزري، عن مجاهد، عن أبـي ذر أنه سأل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ به. وقال ابن كثير: وهذا منقطع فإن مجاهداً لم يدرك أبا ذر فإنه مات قديماً.

ـ وأورد ابن كثير حديثاً آخر بنحو حديث مجاهد عن أبـي ذر. لكن السائل رجل آخر. ونسبه لابن مردويه. لكن قال ابن كثير وهذا أيضاً منقطع. =

. . . .

= ـ وأورد الحديث السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبي حاتم عن أبي ذر قال وصححه (١/١٦٩).

وكذا نسبه له الشوكاني في فتح القدير (١/١٧٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أبي ذر.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وقد أعله الذهبي بالانقطاع، والظاهر أنه يقصد بذلك أن مجاهداً لم يسمع من أبي ذر.

فقد قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: مجاهد عن أبي ذر مرسل.

وقال ابن كثير: منقطع فإن مجاهداً لم يدرك أبا ذر فإنه مات قديماً.

ولم يعد أبا ذر من شيوخ مجاهد عند ترجمته كما في تهذيب الكمال (١٣٠٥/٣).

ولم يعد مجاهد من تلامذة أبي ذر عند ترجمته كما في تهذيب الكمال (١٦٠٣/٣).

أما من ناحية تاريخ الوفاة، فالذي يظهر أن مجاهداً أدرك أبا ذر.

فقد أرّخ المزي وفاة أبي ذر سنة اثنتين وثلاثين، وذكر أن مجاهداً ولد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر. فعمر مجاهد حين وفاة أبي ذر إحدى عشرة سنة لكن قد يكون أدركه ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.

● **الطريق الثاني:** وللحديث طريق آخر. كما ذكره ابن كثير ونسبه لابن مردويه، لكن أعله ابن كثير بالانقطاع، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً أيضاً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بكلا الإسنادين حسن لغيره، لأن كلا منهما ضعيف قابل للانجبار ــ والله أعلم ــ.

٢٩٠ ـ حديث [هشام][(١)] بن عروة عن أبيه: أن علياً دخل على رجل من بني هاشم وهو مريض يعوده فأراد أن يوصي، فنهاه. فقال: إن الله يقول: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [مالا][(٢)]. فدع مالك لورثتك.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: فيه انقطاع.

---

(١) في (أ)، (ب) (هاشم) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (٤٨/١١).

(٢) في (أ)، (ب) (قال) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا هو عند من أخرج الحديث.

٢٩٠ ـ المستدرك (٢٧٣/٢، ٢٧٤): أخبرنا أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ أبو خالد الأحمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن علياً ـ رضي الله عنه ـ دخل على رجل من بني هاشم، وهو مريض يعوده فأراد أن يوحي فنهاه، وقال: إن الله يقول: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ مالا فدع مالك لورثتك.

تخـــريجـــه:

الآية (١٨٠) من سورة البقرة.

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب الوصايا، باب: من استحب ترك الوصية إذا لم يترك شيئاً كثيراً (٢٧٠/٦).

٢ ـ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه «بنحوه» كتاب الوصايا، في الرجل يكون له المال الجديد أيوصي به وهو قليل (٢٠٨/١١)، (ح ١٠٩٩٢).

روياه من طريق أبي خالد الأحمر، عن هشام، عن أبيه، أن علياً دخل على رجل من بني هاشم يعوده فذكره.

٣ ـ ورواه عبد الرزاق في مصنفه «بنحوه» كتاب الوصايا، باب: في الرجل يوصي وماله قليل (٦٣/٩)، (ح ١٦٣٥٢).

. . . .

= رواه من طريق معمر، والثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: دخل علي على مولى لهم في الموت فذكره.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بالانقطاع. والذي يظهر أنه يقصد بذلك أن عروة بن الزبير لم يسمع من علي بن أبي طالب، وذلك لأن ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن رواية عروة عن علي. فقال: مرسل. العلل لابن أبي حاتم (١/٥٤)، وكذا في المراسيل له (ص ١٤٩)، (ت ٢٧٣)، لكن الذي يظهر من تاريخ الوفاة أن عروة أدرك عليًّا ــ رضي الله عنه ــ، فقد أرخت وفاة علي سنة أربعين كما في تهذيب التهذيب (٧/٣٣٨)، وأرخت ولادة عروة سنة ثلاث وعشرين، وقيل: لست خلون من خلافة عثمان. وقد عد علي ممن روي عنه عروة عند ترجمته كما في تهذيب التهذيب (٧/١٨٣).

ومما يؤيد سماعه منه ما رواه أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: رددت أنا وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام من الطريق يوم الجمل استصغرنا. تهذيب التهذيب (٧/١٨٣).

ومما يؤيد عدم وجود انقطاع في السند أن البيهقي قد روى الحديث من طريق الحاكم ولم يعله بالانقطاع.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عروة الظاهر أنه سمع من علي، فعليه يكون السند متصلاً وليس فيه انقطاع كما أشار إليه الذهبي. فعليه يكون الحديث صحيحاً ــ والله أعلم ــ.

٢٩١ ـ حديث عائشة كان الرجل يطلق امرأته ما شاء الله أن يطلقها وإن طلقها مائة أو أكثر إذا ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها، حتى قال الرجل لامرأته: والله لا أطلقك [فتبيني][١] مني . . . الحديث.

قال: صحيح ما تكلم أحد في يعقوب بن حميد بن كاسب المذكور في إسناده [بحجة][٢]. قلت: قد ضعفه غير واحد.

---

(١) (أ) (لتبيني) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (لحجه) وما أثبته من التلخيص وعليه تستقيم العبارة.

٢٩١ ـ المستدرك (٢/٢٧٩، ٢٨٠): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ علي بن الحسين بن الجنيد، ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، حدثنا يعلى بن شبيب المكي، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها، وإن طلقها مائة أو أكثر، إذا ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها، حتى قال الرجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبيني مني، ولا آويك إلي. قالت: وكيف ذاك؟ قال: أطلقك. وكلما قاربت عدتك أن تنقضي ارتجعتك، ثم أطلقك، وأفعل ذلك، فشكت المرأة ذلك إلى عائشة، فذكرت ذلك عائشة للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فسكت ولم يقل شيئاً، حتى نزل القرآن: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾.

تخـــريجـــه:

الآية (٢٢٩) من سورة البقرة.

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم، كتاب الطلاق، باب: ما جاء في إمضاء الطلاق الثلاث وإن كن مجموعات (٧/٣٣٣).

٢ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب الطلاق، باب: (٣/١٦، ٤٩٧)، (ح ١١٩٢).

رواه من طريق قتيبة. حدثنا يعلى بن شبيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به مرفوعاً. =

. . . .

= ٣ ــ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الرجعة (٧/٣٦٧).
رواه من طريق ابن إسحاق، أخبرني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به مرفوعاً.
٤ ــ ورواه مالك في الموطأ «بنحوه» كتاب الطلاق ـ ٢٩ باب: جامع الطلاق (٢/٥٨٨)، (ح ٨٠).
رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه به مرسلاً ولم يذكر عائشة.
ورواه البيهقي «بنحوه» (٧/٣٣٣).
من طريق مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً.
وقال البيهقي: هذا مرسل وهو الصحيح قاله البخاري وغيره.
ورواه الترمذي «بنحوه» متابعة للحديث السابق.
من طريق عبد الله بن إدريس، عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً.
وقال: هذا أصح من حديث يعلى بن شبيب.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث روي من عدة طرق عن هشام مرسلاً وموصولاً.
● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم موصولاً وفيه يعقوب بن حميد بن كاسب المدني سكن مكة وقد ينسب إلى جده.
قال عباس العنبري: يوصل الحديث. وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة: ثقة؟ فحرك رأسه. قلت: كان صدوقاً في الحديث؟ قال: لهذا شروط.
وقال أيضاً: قلبي لا يسكن إلى ابن كاسب. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث.
وقال البخاري: لم يزل خيراً، وهو في الأصل صدوق. وقال النسائي: ليس بشيء. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال ابن عدي: لا بأس به وبرواياته وهو كثير الحديث. كثير الغرائب. وقال مصعب الزبيري: ثقة مأمون صاحب حديث وكان من أمناء القضاة زماناً. وقال مسلمة: ثقة.
تهذيب التهذيب (١١/٣٨٤). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما وهم (٢/٣٧٥).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبوحاتم: ضعيف. وقال نميرة: صاحب مناكير. وقال البخاري: لم نر إلا خيراً، هو في الأصل صدوق (٣/٢٩١).

قلت: مما تقدم يتبين أن كلام الذهبي في محله حيث ضعفه غير واحد، ولكن الأرجح أنه صدوق ربما وهم كما لخص حاله بذلك ابن حجر.

إلا أن له متابعاً، فقد تابعه قتيبة عن يعلى بن شبيب، وقتيبة ثقة ثبت كما في التقريب (٢/١٢٣).

لكن يعلى بن شبيب قال عنه الحافظ في التقريب: لين الحديث (٢/٣٧٨).

إلا أن الذهبي وثقه كما في الكاشف (٣/٢٩٥).

وذكره في التهذيب ولم يذكر أحداً تكلم عنه إلا ابن حبان فقد ذكره في الثقات (١١/٤٠١، ٤٠٢).

فالذي يظهر أن الحديث بهذا الإسناد حسن.

● **الطريق الثاني**: موصولاً أيضاً. وقد جاء الحديث من طريق ابن إسحاق قال: أخبرني هشام عند البيهقي.

وقد روى الحديث مرسلاً. فقد رواه مالك كما في الموطأ، وعبد الله بن إدريس كما عند الترمذي. روياه عن هشام بن عروة، عن أبيه به. فلم يذكرا عن عائشة. وقد ذكر زكريا الكندهلوي أن يعلى بن شبيب، وابن إسحاق قد خالفا الثقات في رفع الحديث فقد رواه مالك، وعبد الله بن إدريس، وعبدة بن سليمان، وجرير بن عبد الحميد، وجعفر بن عون كلهم عن هشام، عن أبيه مرسلاً. أوجز المسالك إلى موطأ مالك (١٠/٢٣٥، ٢٣٦).

وقد رجح أن المرسل أصح كما عند الترمذي والبيهقي عن البخاري وغيره كما سبق. =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم حسن كما أن له متابعاً عند البيهقي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة وهو ابن إسحاق وقد صرح بالتحديث من هشام، فعليه فهو بهذا الإسناد صحيح فيكون بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره، لكن يعلى بن شبيب، وابن إسحاق قد خالفا جمعاً من الثقات في رفع الحديث كما تقدم. فعليه يكون المرسل أصح ـ والله تعالى أعلم ـ.

٢٩٢ ـ حديث معقل بن يسار أن أخته طلقها زوجها، فأراد أن [يراجعها][(١)] [فمنعها][(٢)] معقل، فنزلت: ﴿فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ﴾.

قال: صحيح. قلت: الفضل بن دلهم ضعفه ابن معين وقواه غيره.

---

(١) في (أ)، (ب) (تراجعه) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وهو الصواب، لأن المراجع هو الزوج.

(٢) في (أ) (ممتعة) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٢٩٢ ـ المستدرك (٢/٢٨٠): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، أنبأ وكيع، ثنا الفضل بن دلهم، عن الحسن، عن معقل بن يسار، أن أخته طلقها زوجها، فأراد أن يراجعها، فمنعها معقل، فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوۡاْ بَيۡنَهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ﴾.

تخريجه:

الآية (٢٣٢) من سورة البقرة.

١ ـ رواه البخاري بشرحه فتح الباري «بنحوه» كتاب التفسير ـ ٤٠ باب: إذا طلقتم النساء فبلغهن أجلهن... الآية (٨/١٩٢)، (ح ٤٥٢٩).

رواه من طرق عن الحسن، عن معقل بن يسار.

٢ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب النكاح، باب: في العضل (٢/٢٣٠)، (ح ٢٠٨٧).

من طريق عباد بن راشد، عن الحسن، قال: حدثني معقل بن يسار به.

٣ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب التفسير، سورة البقرة (٥/٢١٦)، (ح ٢٩٨١).

من طريق المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن معقل بن يسار به. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث روي من عدة طرق.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم وفيه الفضل بن دلهم الواسطي ثم البصري القصاب.

قال يزيد بن هارون: كان الفضل بن دلهم عندنا قصاباً شاعراً معتزلياً، وكنت أصلي معه في المسجد فلا أسمع ذاك منه. وقال أحمد: كان لا يحفظ، وذكر أشياء أخطأ فيها. وقال ابن معين: صالح الحديث. وسئل ابن معين عن حديثه عن الحسن فقال: ضعيف. وقال أبو داود: ليس بالقوي ولا بالحافظ. وقال ابن الجنيد: في القلب من حديثه شيء. وقال الآجري عن أبي داود: كان معتزلياً له رأي سوء. وقال: زعموا أن له مذهباً رديء.

وقال مرة: حديثه منكر وليس هو بمرضي. وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف جداً. ووثقه وكيع. تهذيب التهذيب (٨/٢٧٦، ٢٧٧).

وقال ابن حجر في التقريب: لين ورمي بالاعتزال (٢/١١٠).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو داود وغيره: ليس بالقوي.

وقال في ديوان الضعفاء: ضعفه ابن معين (ت ٣٣٦٣).

مما تقدم يتبين أن الظاهر من حال الفضل أنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكن الحديث قد جاء من طرق أخرى صحيحة فقد رواه البخاري في صحيحه كما سبق. ورواه الترمذي وصححه.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، لكن له طرق أخرى صحيحة، فعليه يكون الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٢٩٣ ـ حديث ابن عباس في قوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾.

قال: كانوا أربعة آلاف خرجوا فراراً من الطاعون... الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: فيه ميسرة النهدي ولم يرويا له.

---

٢٩٣ ـ المستدرك (٢/٢٨١): أخبرنا أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ وكيع، ثنا سفيان، عن ميسرة النهدي، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾. قال: كانوا أربعة آلاف خرجوا فراراً من الطاعون، وقالوا: نأتي أرضاً ليس بها موت. فقال لهم الله موتوا فماتوا فمر بهم نبي، فسأل الله أن يحييهم، فأحياهم. فهم الذين قال الله عز وجل ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾.

تخريجه:

الآية (٢٤٣) من سورة البقرة.

١ ـ رواه وكيع بن الجراح في تفسيره «بلفظ مقارب» نسبه له ابن كثير في تفسيره (١/٢٩٨).

٢ ـ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٥/٢٦٦، ٢٦٧)، (ح٥٥٩٦) تحقيق أحمد شاكر.

روياه من طريق سفيان، عن ميسرة النهدي، عن المنهال بن عمرو الأسدي عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لوكيع، والفريابي، وابن جرير، وابن المنذر، والحاكم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس به (١/٣١٠).

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ميسرة بن حبيب النهدي أبو حازم الكوفي. قال أحمد، وابن معين، والعجلي، والنسائي: ثقة. وقال أبو داود: معروف. وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (١٠/٣٨٦).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق (٢/٢٩١).

وقال الذهبي في الكاشف: ثقة (٣/١٩١)، ولم تشر المصادر التي ترجمت له لرواية البخاري ومسلم له.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن ميسرة ثقة، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد صحيحاً، لكنه ليس على شرط البخاري ومسلم، لأنهما لم يرويا له ـ والله أعلم ـ.

٢٩٤ ـ حديث أنس: أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سأل البراء بن عازب فقال (له): يا براء كيف نفقتك على أمك[١]؟ وكان موسعاً على أهله... الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه (موسى بن محمد)[٢] بن إبراهيم التيمي. وهو متروك (قاله الدارقطني)[٣].

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (أهلك) وما أثبته من (أ)، (ب) وكذا من الدر المنثور للسيوطي (١/٣٣٧).

(٢) في (ب) (محمد بن موسى) وما أثبته من (أ) والتلخيص، وكذا هو في سند الحاكم (موسى بن محمد).

(٣) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والتلخيص.

٢٩٤ ـ المستدرك (٢/٢٨٢ ـ ٢٨٣): حدثنا عبد الباقي بن قانع الحافظ، ثنا عبيد بن محمد بن حاتم العجلي، حدثني أبو بكر بن أبي النضر، ثنا أبي، ثنا زياد بن عبد الله بن علاثة، ثنا موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سأل البراء بن عازب فقال:

«يا براء كيف نفقتك على أهلك»؟ قال: وكان موسعاً على أهله فقال: يا رسول الله ما أحسبها. قال: «فإن نفقتك على أهلك وولدك وخادمك صدقة، فلا تتبع ذلك منا ولا أذى».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه ابن المنذر، والحاكم وصححه عن أنس (١/٣٣٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أبو محمد المدني. =

. . . .

= قال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال مرة: ليس بشيء. ولا يكتب حديثه.

وقال البخاري: عنده مناكير. وقال أبو داود: كان أحمد يضعفه. وقال أبو داود: لا يكتب حديثه، وقال الجوزجاني: ينكر الأئمة عليه حديثه.

وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، وأحاديث عقبة بن خالد عنه من جناية موسى ليس لعقبة فيها جرم. وقال الدارقطني: متروك. تهذيب التهذيب (١٠/٣٦٨، ٣٦٩).

وقال ابن حجر في التقريب: منكر الحديث (٢/٢٨٧).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف (٣/١٨٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن موسى بن محمد ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكن لفضل الصدقة على الأهل شاهد أورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني، وأبو يعلى قال: ورجال الطبراني ثقات كلهم (٤/٣٢٤، ٣٢٥).

كما تشهد الآية التي تنهي عن المن لبقية الحديث وهو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ . . . الآية﴾ رقم (٢٦٤) من سورة البقرة.

٢٩٥ ـ حديث ابن عباس لما نزلت ﴿إِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ شق عليهم. فقال لهم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قولوا سمعنا وأطعنا» فألقى الله الإيمان في قلوبهم فقالوا: سمعنا وأطعنا فأنزل الله ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ـ إلى قوله ـ ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ﴿قال: [قد][1] فعلت إلى آخر البقرة﴾[2].

قال: صحيح. ولم يعقبه الذهبي بشيء ورأيت بخط شيخنا صلاح الدين العلائي مقابلة، أخرجه مسلم من هذا الوجه[3].

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: ﴿قال قد فعلت... إلخ﴾ ليس في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) هذا التعقب من ابن الملقن عليهما وإلا فالذهبي وافق الحاكم على التصحيح ولم يذكر أنه في مسلم.

٢٩٥ ـ المستدرك (٢/٢٨٦): أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ وكيع، ثنا سفيان، عن آدم بن سليمان قال: سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿إِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ شق ذلك عليهم ما لم يشق عليهم مثل ذلك. فقال لهم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قولوا سمعنا وأطعنا»، فألقى الله الإيمان في قلوبهم، فقالوا: سمعنا وأطعنا، فأنزل الله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ إلى قوله تعالى ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قال: قد فعلت إلى آخر البقرة.

تخريجه:

الآيات (٢٨٤، ٢٨٦) من سورة البقرة.

=

. . . .

= ١ ــ رواه مسلم هكذا. قال: حدثنا أبو بكر بن أبـي شيبة، وأبو كريب، وإسحاق بن إبراهيم. واللفظ لأبـي بكـر قال إسحـاق: أخبرنـا. وقال الآخرون: حدثنا وكيـع، عن سفيان، عن آدم بن سليمان مولى خالد قال: سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ قال: دخل قلوبهم منها شيء لم يدخل قلوبهم من شيء. فقال النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «قولوا سمعنا وأطعنا وأسلمنا» قال: فألقى الله الإيمان في قلوبهم فأنزل الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قـال: قـد فعلت ــ ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ قال: قد فعلت. كتاب الإيمان ــ **٥٧** باب: بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق (١/١١٦)، (ح ٢٠٠)،

فعليه يكون تعقب ابن الملقن في محله، حيث إن الحديث قد رواه مسلم من هذا الوجه.

٢٩٦ ـ حديث أبي عقيل، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس قال: [لما نزلت][1] ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ﴾ قال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «وحق[2] له أن يؤمن».

قال: صحيح. قلت: منقطع.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك وتلخيصه (وأحق) وما أثبته من (أ)، (ب) وعليه تستقيم العبارة.

٢٩٦ ـ المستدرك (٢/٢٨٧): حدثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه، ثنا معاذ بن نجدة القرشي، ثنا خلاد بن يحيى، ثنا أبو عقيل، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس، قال: لما نزلت هذه الآية على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ قال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأحق له أن يؤمن.

تخـريجـه:

الآية (٢٨٥) من سورة البقرة.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم وصححه، والبيهقي في الشعب من طريق يحيى بن أبي كثير عن أنس به مرفوعاً (١/٣٧٦).

ولم أجد من أخرجه غيرهما.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بالانقطاع ولم يبين مكان الانقطاع هنا، لكن السيوطي نسب للذهبي أنه قال: منقطع بين يحيى وأنس الدر المنثور (١/٣٧٦).

قلت: قال ابن أبي حاتم في المراسيل: أخبرنا علي بن أبي طاهر ـ فيما كتب إليَّ ـ أنبأنا أحمد بن محمد الأشرم قال: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، يحيى بن أبي كثير سمع من أنس؟ قال: قد رآه ـ قال =

. . . .

= ابن أبي كثير: رأيت أنساً ــ ولا أدري سمع منه أم لا؟ وسئل ابن معين هل رأى ابن أبي كثير أنساً. فقال: رآه.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن ابن أبي كثير هل سمع من أنس؟ قال: رآه. وقال أبو زرعة: رأى يحيى أنساً ولم يسمع منه، وقال أيضاً: يحيى بن أبي كثير بلغه عن أنس وحديثه عنه مرسل أصح. وقال أبو حاتم: جماعة بالبصرة رأوا أنساً ولم يسمعوا منه منهم: يحيى بن أبي كثير. وقال: يحيى بن أبي كثير لم يدرك أحداً من أصحاب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إلا أنساً فإنه رآه رؤيه ولم يسمع منه. المراسيل (ص ٢٤٣، ٢٤٤)، (ت ٤٤٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن يحيى لم يسمع من أنس، فعليه فالإسناد منقطع. فبذلك يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه ــ والله أعلم ــ.

٢٩٧ ـ حديث العباس[١]. كنا جلوساً مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بالبطحاء فمرت سحابة فقال: «أتدرون ما هذا؟» قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «السحاب... الحديث».

قال: صحيح. قلت: فيه يحيى بن العلاء وهو واه.

---

(١) هذا الحديث أخرجه الحاكم (٢/٣٧٨). وصححه الحاكم وقال الذهبي: قد مر وصحح، ورواه أيضاً (٢/٤١٢) وصححه الحاكم وقال الذهبي قد مر وأن يحيى واه. روى ذلك كله من طريق واحد.

٢٩٧ ـ المستدرك (٢/٢٨٧، ٢٨٨): أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنا عبد الرزاق، أنا يحيى بن العلاء، عن عمه شعيب بن خالد، عن سماك بن حرب، وقرأ: ﴿إن الله لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ فقال: حدثني عبد الله بن عميرة، عن العباس بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا جلوساً مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في البطحاء، فمرت سحابة. فقال: «أتدرون ما هذا؟» قلنا: الله ورسوله أعلم. فقال: «السحاب» فقلنا: السحاب. فقال: «والمزن» فقلنا: والمزن. فقال: «والعنان» فقلنا: والعنان، ثم قال: «أتدرون كم بين السماء والأرض؟» فقلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى السماء التي تليها مسيرة خمسمائة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة سنة، وفوق السماء السابعة بحر بين أعلاه وأسفله، كما بين السماء والأرض، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين ركبهم وأظلافهم كما بين السماء والأرض، ثم فوق ذلك العرش، وبين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله تعالى فوق ذلك. ليس يخفى عليه من أعمال بني آدم شيء».

تخريجه:

الآية (٥) من سورة آل عمران.

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (١/٢٠٦، ٢٠٧).

=

. . . .

= رواه من طريق يحيى بن العلاء، عن عمه شعيب، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن العباس به.

٢ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب السنة، باب: في الجهمية (٤/٢٣١)، (ح ٤٧٢٣).

٣ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب تفسير القرآن ـ ٦٨ سورة الحاقة (٥/٤٢٤، ح ٣٣٢٠) وقال: حسن غريب.

٤ ـ ورواه ابن ابي عاصم في السنة «بنحوه» (١/٢٥٣، ح ٥٧٧).

٥ ـ ورواه ابن خزيمة في التوحيد (٦٨) نسبه له الألباني في تحقيقه لكتاب السنة لابن أبي عاصم (١/٢٥٤).

رووه من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الرازي. حدثنا عمرو بن أبي قيس، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس به.

٦ ـ ورواه ابن ماجه «بنحوه» المقدمة (١/٦٩)، (ح ١٩٣).

ـ ورواه أبو داود «بنحوه» كتاب السنة، باب: في الجهمية (٤/٢٣١)، (ح ٤٧٢٣).

٧ ـ ورواه اللالكائي في السنة «بنحوه» (٣/٣٨٩، ٣٩٠)، ح ٦٥١).

رووه من طريق محمد بن الصباح البزاز. حدثنا الوليد بن أبي ثور، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة عن العباس به.

ـ ورواه أبو داود «بنحوه» (ح ٤٧٢٤).

ـ ورواه اللالكائي في السنة «بنحوه» (٣/٣٨٩، ٣٩٠)، (ح ٦٥٠).

روياه من طريق محمد بن سعيد. أخبرنا عمرو بن أبي قيس، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طرق عن سماك.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وأحمد وفيه يحيى بن العلاء البجلي أبو سلمة. ويقال: أبو عمرو الرازي. =

. . . .

= قال أحمد: كذاب يضع الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرة: ليس بشيء. وقال عمرو بن علي، والنسائي، والدارقطني: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: في حديثه ضعف. وقال أبو داود: ضعفوه. وقال مرة: ضعيف.

وقال وكيع: كان يكذب. وقال الدولابي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: لا يتابع على رواياته وكلها غير محفوظة، والضعف على رواياته وحديثه بين، وأحاديثه موضوعات. تهذيب التهذيب (١١/٢٦١، ٢٦٢).

وقال ابن حجر في التقريب: رمي بالوضع (٢/٣٥٥).

وقال الذهبي في الكاشف: تركوه (٣/٢٦٥)، وقال في ديوان الضعفاء. قال أحمد: كذاب يضع الحديث (ت ٤٦٧١).

وقال الخزرجي في الخلاصة: كذبه وكيع وأحمد (ص ٤٢٧).

قلت: مما تقدم يتبين أن يحيى بن العلاء متروك الحديث وهو قول أكثر العلماء.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الرازي وهو ثقة كما في التقريب (١/٤٨٦)، عن عمرو بن أبي قيس الرازي قال الحافظ: صدوق له أوهام (٢/٧٧)، وقال الذهبي في الكاشف: وثق وله أوهام (٢/٣٤٠).

وجاء الحديث من طريق ثالث عن محمد بن الصباح البزاز وهو ثقة حافظ كما في التقريب (٢/١٧١)، (ت ٣١٨)، عن الوليد بن عبد الله بن أبي ثور وهو ضعيف كما في التقريب (٢/٣٣٣).

وجاء أيضاً من طريق رابع عن محمد بن سعيد بن سابق الرازي وهو ثقة كما في التقريب (٢/١٦٤) عن عمرو بن أبي قيس الرازي. وقد سبق القول عنه.

لكن مدار الحديث في هذه الطرق على عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس. =

. . . .

= قال البخاري: لا يعلم له سماع من الأحنف بن قيس وذكره ابن حبان في الثقات، وحسن الترمذي حديثه. وقال أبو نعيم في معرفة الصحابة: أدرك الجاهلية وكان قائد الأعشى لا تصح له صحبة ولا رؤية ذكره بعض المتأخرين ـ يعني ابن مندة ـ وقال مسلم في الوحدان: تفرد سماك بالرواية عنه. وقال إبراهيم الحربي: لا أعرفه. وقال ابن ماكولا: روى عن جرير وغيره. تهذيب التهذيب (٥/٣٤٤).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (١/٤٢٨، ٥٢١).

وقال الذهبي في الكاشف: حسن له الترمذي حديث الأوعال (٢/١١٥)، (ت ٢٩٢٥).

وقال في ديوان الضعفاء: مجهول لا يعرف له سماع من الأحنف (ت ٢٢٥٦).

وقال في الميزان: فيه جهالة. ثم ساق قول البخاري: لا نعلم له سماع من الأحنف (٢/٤٦٩).

وقال الألباني: إسناده ضعيف عبد الله بن عميرة قال الذهبي: فيه جهالة، وقال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف بن قيس.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً، لكن له طرق أخرى، إلا أن مدارها على عبد الله بن عميرة. قال إبراهيم الحربي: لا أعرفه، وقال الذهبي مجهول، وقال البخاري: لا يصح سماعه من الأحنف بن قيس. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

وأما تحسين الترمذي للحديث فلعله لشواهد أخرى اطلع عليها ـ والله تعالى أعلم ـ.

٢٩٨ ـ حديث حيوة عن عقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود **مرفوعاً**: «[كان]»(١) الكتاب الأول نزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف... الحديث».

قال: صحيح. قلت: منقطع.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٢٩٨ ـ المستدرك (٢/٢٨٩): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا الحسن بن أحمد بن الليث الرازي، ثنا همام بن أبي بدر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني حيوة بن شريح، عن عقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «كان الكتاب الأول نزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زاجر وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال، فأحلوا حلاله وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به، كل من عند ربنا، وما يذكر إلا أولوا الألباب».

تخريجه:

١ ـ رواه ابن حبان في صحيحه «بلفظ مقارب» موارد. كتاب التفسير ـ ١ باب: في أحرف القرآن (ص ٤٤١)، (ح ١٧٨٢).

من طريق ابن وهب أنبأنا حيوة بن شريح، عن عقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه، عن ابن مسعود به مرفوعاً.

٢ ـ وأورده ابن حجر في المطالب العالية ونسبه لأبي يعلى (٣/٢٨٤)، (ح ٤٣٨٨). =

. . . .

=

٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن جرير، والحاكم، وأبو نصر السجزي في الإبانة عن ابن مسعود (٦/٢).
ولم أجده عند ابن جرير ـ فالله أعلم ـ.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بالانقطاع.

قلت: والظاهر أنه يقصد أن أبا سلمة لم يسمع من عبد الله بن مسعود، لأن عبد الله بن مسعود لم يعد من شيوخ أبي سلمة عند ترجمة أبي سلمة كما في تهذيب الكمال (٣/١٦١٠، ١٦١١)، وكذا لم يعد أبو سلمة من روى عن عبد الله بن مسعود عند ترجمة ابن مسعود كما في تهذيب الكمال (٢/٧٤٠، ٧٤١).

أما من ناحية الوفاة فقد أرخت وفاة ابن مسعود كما في تهذيب الكمال عند ترجمته سنة ثلاث وثلاثين.

وأما أبو سلمة فقد اختلف في سنة وفاته فقيل سنة أربع وتسعين، وقيل أربع ومائة، وعمره اثنتين وسبعين سنة. فإذا كان توفي سنة أربع ومائة فلا شك أنه لم يدركه. وأما إن كان توفي سنة أربع وتسعين فإدراكه له ممكن ـ والله أعلم ـ. لكن الذي يظهر أنه لم يسمع منه لأن ابن مسعود لم يعد من شيوخه ولم يعد أبو سلمة ممن أخذ عن ابن مسعود.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الأرجح أن أبا سلمة لم يسمع من عبد الله بن مسعود. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه ـ والله أعلم ـ.

٢٩٩ ـ حديث ابن عباس: أوحى الله إلى نبيكم أني قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفا، وإني قاتل بابن ابنتك سبعين ألفا وسبعين ألفا.

استشهد به الحاكم. قلت: منكر جداً، وفيه محمد بن شداد. قال الدارقطني: لا يكتب حديثه وحميد بن الربيع. قال ابن عدي: كان يسرق الحديث[1].

---

(١) الظاهر من سياق ابن الملقن هذا القول عن الذهبي أن محمد بن شداد، وحميد بن الربيع كلاهما في سند واحد، ولكن الصواب خلاف ذلك فقد أورد الحاكم الحديث من طريق محمد بن شداد، وحميد بن الربيع عن أبي نعيم. وقد أوضح الذهبي ذلك حيث قال: رواه محمد بن شداد، وحميد بن الربيع، عن أبي نعيم فكل منهما متابع للآخر عن أبي نعيم. وقال الحاكم عنه: غريب الإسناد والمتن.

٢٩٩ ـ المستدرك (٢/ ٢٩٠): (حدثنا) أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عمرو البزار ببغداد، ثنا أبو يعلى محمد بن شداد المسمعي، ثنا أبو نعيم، ثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: أوحى الله إلى نبيكم ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أني قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفا، وأني قاتل بابن ابنتك سبعين ألفا، وسبعين ألفا.

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده السخاوي في المقاصد (ح ٧٥٦) وقال: رواه الحاكم في المستدرك مرفوعاً بأسانيد متعددة تدل على أن له أصلاً كما قال شيخنا.

٢ ـ وورد في التمييز (ص ١١٥) وقال: رواه الحاكم بأسانيد متعددة تدل على أن له أصلاً كما قال ابن حجر.

٣ ـ وورد في الكشف (٢/ ٩٨)، ومختصر المقاصد (ح ٧٠١). =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث روي من طريقين عن أبي نعيم كما عند الحاكم.

● **الطريق الأول:** وفيه محمد بن شداد المسمعي.

قال الداوقطني: لا يكتب حديثه. وقال مرة: ضعيف، وضعفه البرقاني.

وقال الذهبي: قلت: لقبه زرقان، وكان معتزلياً روى أحاديث منكرة. الميزان (٣/٥٧٩)، اللسان (٥/١٩٩).

وأورده الذهبي في الضعفاء وقال: قال الدارقطني: لا يكتب حديثه (ت ٣٧٦٦).

فالذي يظهر من كل ما تقدم أن محمد بن شداد ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني:** وفيه حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن شحيم أبو الحسن اللخمي الخزاز الكوفي.

قال الدارقطني: تكلموا فيه بلا حجة. وقال البرقاني: رأيت الدارقطني يحسن القول فيه. وقال البرقاني: رأيت عامة شيوخنا يقولون: ذاهب الحديث. وقال عثمان بن أبي شيبة: أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع وهو ثقة، ولكن شره يدلس. وقال ابن معين: أخزى الله ذاك ومن يسأل عنه، وقال أيضاً: كذابو زماننا أربعة: ــ وعد منهم حميد بن الربيع ــ وقال أيضاً: أوَ يُكْتب عن ذاك، كذاب خبيث غير ثقة ولا مأمون يشرب الخمر، ويأخذ دراهم الناس، ويكابرهم عليها حتى يصالحوه، وأحسن القول فيه أحمد بن حنبل وقال: ما علمت إلا ثقة، وكان أبو أسامة يكرمه. وأنكر أحمد على ابن معين طعنه فيه. وقال النسائي: ليس بشيء. وقال ابن عدي: يسرق الحديث ويرفع الموقوف. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: حدثنا عنه ابن خزيمة. وقال ابن أبي حاتم: سمعت منه ببغداد وتكلم الناس فيه فتركت حديثه. وقال مسلمة بن قاسم: ضعيف. الميزان (١/٦١١، ٦١٢)، اللسان (٢/٣٦٣، ٣٦٤). =

. . . .

= فمن كل ما تقدم يتبين أن التوسط في أمر حميد بن الربيع أنه ضعيف فقط. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بكلا الإسنادين حسن لغيره، لأن كلا منهما ضعيف قابل للانجبار ــ والله أعلم ــ.

٣٠٠ ــ حديث عائشة مرفوعاً: «الشرك أخفى من دبيب النمل. . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الأعلى بن أعين. قال الدارقطني: ليس بثقة.

---

٣٠٠ ــ المستدرك (٢٩١/٢): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا عبد الأعلى بن أعين، عن يحيى بن أبي كثير، عن عروة، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «الشرك أخفى من دبيب الذر على الصفا في الليلة الظلماء، وأدناه أن تحب على شيء من الجور، وتبغض على شيء من العدل، وهل الدين إلا الحب والبغض». قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ﴾.

تخـــريجـــه:

الآية (٣١) من سورة آل عمران.

١ ــ رواه أبو نعيم في الحلية «بلفظ مقارب» (٢٥٣/٩).

من طريق عبد الأعلى بن أعين، عن يحيى بن أبي كثير، عن عروة، عن عائشة به وهو طريق الحاكم.

٢ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبي حاتم، وأبي نعيم في الحلية، والحاكم عن عائشة (١٧/٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وأبي نعيم عبد الأعلى بن أعين الكوفي مولى بني شيبان.

قال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن يحيى بن أبي كثير المناكير، لا شيء.

وقال الدارقطني: ليس بثقة. وقال العقيلي: جاء بأحاديث منكرة ليس منها شيء محفوظ. تهذيب التهذيب (٩٣/٦). =

. . . .

= وقال ابن حبان في الضعفاء: يروي عن يحيى بن أبي كثير ما ليس من حديثه لا يجوز الاحتجاج به بحال (٢/١٥٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٤٦٤).

وقال الذهبي في الكاشف: واه (٢/١٤٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يظهر من أقوال العلماء أن عبد الأعلى ضعيف جداً. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٣٠١ ـ حديث علي لما نزلت: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ قالوا: يا رسول الله أفي كل عام. . . الخ.

قلت: فيه مخول بن إبراهيم [وهو][1] رافضي، وعبد الأعلى بن عامر ضعفه أحمد.

---

(١) ليست في أصل (أ) ومعلقة بهامشها ومشار إليها.

٣٠١ ـ المستدرك (٢/٢٩٣، ٢٩٤): حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ، حدثنا أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي، حدثنا مخول بن إبراهيم النهدي، حدثنا منصور بن زاذان، حدثنا علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن أبي البختري، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قالوا: يا رسول الله أفي كل عام؟ فسكت، ثم قالوا: أفي كل عام؟ فسكت، ثم قالوا: أفي كل عام؟ قال: «لا، ولو قلت نعم، لوجبت». فأنزل الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.

تخـريجـه:

الآية الأولى (٩٧) من سورة آل عمران. والآية الثانية (١٠١) من سورة المائدة.

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» كما نسبه له الساعاتي في الفتح الرباني (١١/١٤)، (ح ٤).

ولم أجده في المسند ـ والله أعلم ـ.

٢ ـ ورواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب الحج، باب: ما جاءكم فرض الحج (٣/١٧٨)، (ح ٨١٤) وقال: حسن غريب.

٣ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب المناسك، ٢ باب: فرض الحج (٢/٩٦٣)، (ح ٢٨٨٤).

رووه من طريق منصور بن وردان الأسدي. حدثنا علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن أبي البختري، عن علي ـ رضي الله عنه ـ. وهو طريق الحاكم، =

. . . .

إلا أن الحاكم قال: منصور بن زاذان، وتبعه الذهبي في تلخيصه. والظاهر أنه تحريف إما من النساخ أو من الحاكم نفسه، لأن كل من روى الحديث قال: ابن وردان، كما أن ابن زاذان متقدم روى عن أنس قيل مرسل وروى عن التابعين، ولم يعد من الرواة عن عبد الأعلى عند ترجمة ابن زاذان كما في تهذيب التهذيب (٣٠٦/١٠)، وأما ابن وردان فإنه عد من الرواة عن عبد الأعلى عند ترجمة ابن وردان كما في تهذيب التهذيب (٣١٦/١٠).

فالذي يظهر على هذا أن الرواية لابن وردان، وليست لابن زاذان.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الأعلى بن عامر، ومخول بن إبراهيم، أما عند غير الحاكم ففيه عبد الأعلى فقط.

أولاً: عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي.

قال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن لا يحدث عنه. قال: وكان يحيى يحدثنا عنه. وقال أحمد: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه. وقال أبو حاتم: ليس بقوي.

وقال النسائي: ليس بالقوي ويكتب حديثه. وقال ابن عدي: يحدث بأشياء لا يتابع عليها وقد حدث عنه الثقات. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بذاك القوي. وقال الساجي: صدوق يهم. وقال يعقوب بن سفيان: يضعف. وقال في موضع آخر: في حديثه لين وهو ثقة. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال في العلل: ليس بالقوي عندهم. وصحح الطبري حديثه في الكسوف وحسن له الترمذي، وصحح له الحاكم وهو من تساهله. تهذيب التهذيب (٩٤/٦، ٩٥).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم (٤٦٤/١).

وقال الذهبي في الكاشف: لين ضعفه أحمد (١٤٦/٢).

وقال في ديوان الضعفاء: تابعي ضعفه أحمد، وأبو زرعة (ت ٢٣٦٢).

فالذي يظهر من كل ما تقدم أنه حسن الحديث وقد حسن له الترمذي ووثقه يعقوب بن سفيان. وقال ابن عدي: حدث عنه الثقات. =

. . . .

= ثانياً: مخول بن إبراهيم بن مخول بن راشد النهدي الكوفي رافضي بغيض صدوق في نفسه.

قال أبو نعيم: سمعته ورأى رجلاً من المسودة فقال: هذا عندي أفضل وأخير من أبي بكر وعمر، وذكره العقيلي في الضعفاء، وساق كلام أبي نعيم.

وقال ابن عدي: أكثر روايته عن إسرائيل، وقد روى عنه ما لم يروه غيره. وهو من متشيعي الكوفة، وذكره ابن حبان في الثقات. الميزان (٤/٨٥)، اللسان (٦/١١).

وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء وقال: كوفي رافضي جلد (ت ٤٠٦٦).

فالذي يظهر أنه صدوق في نفسه وقد ذكره ابن حبان في الثقات إلا أنه رافضي.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الأعلى حسن الحديث كما هو الأرجح. إلا أنه لم يتفرد بالحديث بل تابعه أحمد، وابن نمير، وأبو سعيد الأشج كلهم عن منصور، لكن في إسناد الجميع مخول بن إبراهيم وهو صدوق في نفسه إلا أنه رافضي، لكن هذا الحديث ليس فيه ما يؤيد بدعته، فعليه يكون الحديث حسناً لذاته ــ والله أعلم ــ.

وللحديث شاهد عن ابن عباس «بنحو حديث علي».

رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (٢/٢٩٣).

فعليه يكون الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٣٠٢ ـ حديث أُبـي بن كعب مرفوعاً: «من سره أن [يشرف][(١)] له البنيان [وترفـع][(٢)] له الدرجات، فليعف عمن ظلمه، ويعط من حرمه، ويصل من قطعه».

قـال: صحيـح. قلت: فيـه أبـي أميـة بن يعـلى ضعفـه الدارقطني، وإسحاق بن يحيـى بن طلحة، عن عبادة، عن أُبـيّ وإسحاق لم يدرك عبادة.

---

(١) في (أ) (يتشيد) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (وترتفـع) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٠٢ ـ المستدرك (٢/٢٩٥): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله، ثنا حجاج بن نصير، حدثنا أبو أمية بن يعلى الثقفي، قال: سمعت موسى بن عقبة، وتلا قول الله عز وجل:

﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾

فقال: حدثني إسحاق بن يحيـى بن طلحة القرشي، عن عبادة بن الصامت، عن أُبـيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: من سره أن يشرف له البنيان، وترفـع له الدرجات، فليعف عمن ظلمه، ويعط من حرمه، ويصل من قطعه.

تخـريجـه:

الآية (١٣٣) من سورة آل عمران.

١ ـ رواه الطبراني في الكبير «بلفظ مقارب» (١/١٦٧)، (ح ٥٣٤).

من طريق أبـي أمية بن يعلى الثقفي، عن موسى بن عقبة، عن إسحاق بن يحيـى الأنصاري، عن عبادة بن الصامت، عن أُبـيّ بن كعب.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمـع (٨/١٧٩) ونسبه للطبراني في الكبير والأوسط وقال: فيه أبـي أمية بن يعلى وهو ضعيف.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم والطبراني فيه علتان ذكرهما الذهبـي. =

. . . .

= **أولاً**: أن إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة. قال ابن أبي حاتم في المراسيل: قيل لأبي زرعة: أحاديث إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن عبادة؟ قال: روى عنه الفضل بن سليمان، وأبو أمية بن يعلى وهي مراسيل (ص ١٣)، (ت ١٠).

ثانياً: أبو أمية إسماعيل بن يعلى أبو أمية الثقفي البصري.

قال يحيى: ضعيف ليس حديثه بشيء. وقال مرة: متروك الحديث. وقال النسائي، والدارقطني: متروك. وقال البخاري سكتوا عنه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أحاديثه منكرة ليس بالقوي. وقال أبو زرعة: واه ضعيف الحديث ليس بقوي. وقال الساجي: ضعيف. وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: متروك (ت ٤٥٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن في سند الحديث انقطاعاً وفيه أيضاً أبو أمية إسماعيل بن يعلى وهو متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسماد ضعيفاً جداً، والحمل فيه على أبي أمية ـ والله أعلم ـ.

٣٠٣ ـ حديث جابر ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ قال: أخبرني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنهم الكفار.

قلت: فيه بحر بن [كنيز][١] وهو هالك.

---

(١) في (أ) (كثير) وفي (ب) (كسر) بدون نقط وما أثبته من التلخيص والميزان (٢٩٨/١).

٣٠٣ ـ المستدرك (٣٠٠/٢): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني، حدثني أبي، ثنا عبد الله بن الجراح القهستاني، ثنا الحارث بن مسلم، عن بحر السقاء، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله قال: قلت له: أخبرني عن قول الله عز وجل: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ قال: أخبرني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنهم الكفار. قال: قلت لجابر: فقوله: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾؟ قال: الله قد أخزاه حين أحرقه بالنار، أو دون ذلك الخزي؟.

تخـــريجـــه:

الآية الأولى (٣٧) من سورة المائدة، الآيـة الثانيـة (١٩٢) من سورة آل عمران.

١ ـ رواه ابن جرير «بنحوه» مختصراً (٤٧٨/٧، ٤٧٩)، (ح ٨٣٦٠) تحقيق أحمد شاكر.

من طريق بحر بن كنيز، عن عمرو بن دينار قال: قدم علينا جابر به وهو طريق الحاكم.

٢ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن جرير والحاكم عن جابر (١١١/٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم بحر بن كنيز الباهلي أبو الفضل البصري المعروف بالسقاء.

قال يزيد بن زريـع: كان لا شيء. وقال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه. =

. . . .

= وقال مرة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الدارقطني: متروك.

وقال ابن سعد: كان ضعيفا. وقال الحربي: ضعيف. وقال الساجي: تروى عنه مناكير وليس هو بالقوي عندهم في الحديث. وقال البخاري: ليس هو عندهم بقوي يحدث عن قتادة بحديث لا أصل له من حديثه، ولا يتابع عليه. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه وذكره ابن البرقي في طبقة من ترك حديثه. وقال السعدي: ساقط. وقال أبو داود: متروك.

تهذيب التهذيب (١/٤١٩).

وقال ابن حبان: كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه حتى استحق الترك.

المجروحين (١/١٩٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٩٣).

وقال الذهبي في الكاشف: وهوه، وقال الدارقطني: متروك (١/١٤٩).

وقال في ديوان الضعفاء: متفق على تركه (ت ٥٤٦).

وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفوه جداً (ص ٤٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن بحر بن كنيز الظاهر من أقوال العلماء أنه متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٣٠٤ ــ حديث أنس: كان بين أبـي طلحة وبين أم [سليم][(١)] كلام فأراد طلاقها، فبلـغ ذلك النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: «إن طلاق أم [سليم][(٢)] [لحوب][(٣)].

قال: صحيـح. قلت: لا والله فيه علي بن عاصم وهو واه.

---

(١) ، (٢) في (أ)، (ب) (سلمة) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا من البيهقي كما سيأتي.

(٣) في (أ)، (ب) (سحوب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا من البيهقي أيضاً.

٣٠٤ ــ المستدرك (٢/٢٠٢): حدثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي ببغداد، ثنا يحيى بن جعفر، ثنا علي بن عاصم، ثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال: كان بين أبـي طلحة، وبين أم سليم كلام، فأراد أبو طلحة أن يطلق أم سليم، فبلـغ ذلك النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: «إن طلاق أم سليم لحوب».

تخــريجــه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الطلاق، باب: في كراهية الطلاق (٧/٣٢٣). رواه عن الحاكم.

٢ ــ وأورده السيوطي في الجامـع الكبير (١/٢٤٥) ونسبه لهما فقط.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والبيهقي علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولاهم.

قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم. على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس ولجاجته فيه وثباته على الخطأ. ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه =

. . . .

= وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون له ومنهم من قصته أغلظ من هذا وقد كان رحمه الله من أهل الدين والصلاح والخير البارع شديد التوقي.

لكن للحديث آفات تفسده. وقال وكيع: ما زلنا نعرفه بالخير فقال له خلف بن سالم: إنه يغلط في أحاديث. قال: دعوا الغلط وخذوا الصحاح.

وقال أحمد: كان يغلط، ويخطىء وكان فيه لجاج ولم يكن متهماً بالكذب.

ولم ير بالرواية عنه بأساً. وقال ابن المديني: كان كثير الغلط وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع. وقال أيضاً: أتيته بواسط فذكرت جريراً فقال: لقد رأيته ناعساً ما يعقل ما يقال له ومر ذكر أبي عوانه فقال: وضاع ذاك العبد. ومر ذكر ابن عليه. فقال: ما رأيته يطلب حديثاً قط. وذكر شعبة فقال: ذاك المسكين كنت أكلم له خالد الحذاء حتى يحدثه. وقال يزيد بن هارون: ما زلنا نعرفه بالكذب. وقال الساجي: كان من أهل الصدق ليس بالقوي في الحديث. وقال يزيد بن زريع: حدثنا علي عن خالد الحذاء: بسبعة عشر حديثاً فسألنا خالداً عن حديث فأنكره، ثم آخر فأنكره، ثم ثالث فأنكره فأخبرنا فقال: كذاب فاحذروه. وروى عن شعبة أنه قال: لا تكتبوا عنه.

وقال يحيى بن معين: كذاب ليس بشيء. وقال يعقوب بن شيبة عن يحيى بن معين: ليس بشيء ولا يحتج به. قلت: ما أنكرت منه قال: الخطأ والغلط ليس ممن يكتب حديثه. وذكره العجلي فقال: كان ثقة معروفاً بالحديث والناس يظلمونه في أحاديث يسألوا أن يدعها فلم يفعل.

وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال مرة: يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: كان يغلط ويثبت على غلطه. وقال أبو زرعة: تكلم بكلام سوء.

وقال محمود بن غيلان: أسقطه ابن معين وأبو خيثمة. تهذيب التهذيب (٣٤٤/٧، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء ويصر، ورمي بالتشيع (٣٩/٢). =

. . . .

= وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٢/٢٨٨).

وذكره الخزرجي في الخلاصة ونقل كلام يعقوب بن شيبة في اختلاف الناس فيه ــ المتقدم (ص ٢٧٥).

الحكم على الحديث:

قلت: قد لخص حاله ابن حجر بقوله صدوق يخطىء ويصر ورمي بالتشيع فتلك الأشياء كفيلة بتضعيفه فالظاهر أنه ضعيف وهو قول أكثر العلماء.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٣٠٥ ـ حديث محمد بن طلحة بن يزيد بن [ركانة][1] أنه حدث عن عمر قال: لأن [أكون][2] سألت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن ثلاث أحب إليَّ من حمر النعم: من الخليفة بعده. . . وذكر باقي الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: بل ما خرجا لمحمد شيئاً ولا أدرك عمر.

---

(١) في (أ) (ركاشة) وفي (ب): بياض قدر كلمة وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (٩/٢٣٩).

(٢) في (أ) (يكون) وفي (ب) (نكون) بدون نقط وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. وعليه يدل سياق الكلام.

٣٠٥ ـ المستدرك: (٢/٣٠٣): (أخبرنا) علي بن محمد بن عقبة الشيباني بالكوفة، ثنا الهيثم بن خالد، ثنا أبو نعيم، ثنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار. قال: سمعت محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة يحدث عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ. قال: لأن أكون سألت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن ثلاث أحب إليَّ من حمر النعم: من الخليفة بعده، وعن قوم قالوا: نقر بالزكاة في أموالنا ولا نؤديها إليك، أيحل قتالهم؟، وعن الكلالة.

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه لعبد الرزاق، والعدني، وابن المنذر، والشيرازي والحاكم (٢/١١٠٢).

قلت: قد رواه عبد الرزاق مختصراً على تمني عمر السؤال عن الصدقة فقط. كتاب الزكاة، باب: موضع الصدقة ودفع الصدقة في مواضعها (٤/٤٣) (ح ٦٩١٥) رواه عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن دينار أن عمر بن الخطاب قال: به. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث أعله الذهبي بأن في سنده محمد بن طلحة ولم يدرك عمر، ولم يرو له الشيخان.

قلت: الظاهر أن كلامه في محله. حيث أن المزي في تهذيب الكمال لم يذكر أن عمر من شيوخ محمد بن طلحة (١٢١٤/٣)، وكذا ابن حجر في التهذيب (٢٣٩/٩، ٢٤٠) وقد أُرخت وفاته سنة إحدى عشرة ومائة. وهو ثقة كما هي أقوال العلماء في المصادر التي ترجمت له وقد لخص حاله ابن حجر في التقريب بذلك (١٧٣/٢)، لكن الذي يظهر أنه لم يدرك عمر. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.

وقد جاء بعض الحديث كما سبق عند عبد الرزاق، لكن عمرو بن دينار لم يسمع من عمر. لأنه مات سنة مائة وست وعشرين. وقال ابن حبان: جاوز السبعين تهذيب التهذيب (٢٩/٨، ٣٠).

وعمرو بن دينار هو راوي الحديث عند الحاكم، ولكن الذي نسبه عند الحاكم لعمر هو محمد بن طلحة فبين عمر وعمرو بن دينار في سند الحاكم محمد بن طلحة.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن محمد بن طلحة لم يسمع من عمر.

وكذا عمرو بن دينار لم يسمع من عمر فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.

٣٠٦ ـ حديث جعفر بن عون. حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، حدثنا محمد بن المنكدر، عن جابر قال: لما نزلت سورة الأنعام سبح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ثم قال: «لقد شيع هذه السورة من الملائكة ما سد الأفق».

قال: [صحيح][1] على شرط مسلم، فإن إسماعيل هو السدي. قلت: لا والله، ولم يدرك جعفر، السدي وأظن هذا موضوعاً.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٠٦ ـ المستدرك (٢/٣١٤ ـ ٣١٥): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، وأبو الفضل الحسن بن يعقوب العدل، قالا ثنا محمد بن عبد الوهاب العبدي: أنبأ جعفر بن عون، أنبأ إسماعيل بن عبد الرحمن، ثنا محمد بن المنكدر، عن جابر قال: لما نزلت سورة الأنعام سبح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ثم قال: «لقد شيع هذه السورة من الملائكة ما سد الأفق».

تخريجه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم وصححه، والبيهقي في الشعب والإسماعيلي في معجمه عن جابر (٣/٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح على شرط مسلم فإن إسماعيل هو السدي.

ورده الذهبي بأن جعفراً لم يدرك السدي.

قلت: والذي يظهر لي أن جعفر أدرك السدي فإن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي توفي عام مائة وسبعة وعشرين كما في تهذيب التهذيب (١/٣١٤)، وأما جعفر فإنه توفي سنة مائتين وست وهو ابن سبع وثمانين، وقيل سبع وتسعون. تهذيب التهذيب (٢/١٠١).

فعلى أي من التقديرين يكون إدراكه له ممكناً، لأنه على اعتبار سبع وتسعين =

. . . .

= يكون عمره تسع عشرة سنة. وعلى اعتبار سبع وثمانين يكون عمره تسع سنوات وهي كافية في الإدراك والتحمل. والظاهر أنه على شرط مسلم لأن رجاله رجال مسلم كما في التقريب (٢/٢١٠)، (١/٧١، ٧٢)، (١/١٣١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن إدراك جعفر بن عون لإسماعيل السدي ممكناً، فعليه يكون السند متصلاً. وقد أورد الحديث ابن كثير في تفسيره ونسبه للحاكم وذكر قول الحاكم أن الحديث على شرط مسلم وسكت على ذلك والظاهر منه الموافقة على قوله (٢/١٢٢).

فالحديث على هذا صحيح متصل على شرط مسلم. فالذي يظهر من كل ما تقدم أنه لا وجه لقول الذهبي: وأظن هذا موضوعاً.

كما أن للحديث شواهد بنحو حديث جابر أوردها ابن كثير في تفسيره عن ابن عباس، وعن أسماء وعن ابن مسعود، وعن أنس، وعن ابن عمر (٢/١٢٢).

٣٠٧ ـ حديث علي قال: قال أبو جهل: قد نعلم يا محمد أنك تصل الرحم، وتصدق الحديث، فلا نكذبك [ولكن][(١)] نكذب الذي جئت به. فأنزل الله ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ . . . الآية.

قال: على شرط البخاري ومسلم[(٢)]. قلت: فيه ناجية بن كعب ولم يخرجا له شيئاً.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يدل تعقب ابن الملقن.

٣٠٧ ـ المستدرك (٢/٣١٥): حدثني أبو بكر محمد بن عبد الله بن الجنيد، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا محمد بن سابق، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب الأسدي، عن علي قال: قال أبو جهل للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: قد نعلم يا محمد أنك تصل الرحم، وتصدق الحديث، ولا نكذبك، ولكن نكذب الذي جئت به. فأنزل الله عز وجل: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾.

تخــريجــه:

الآية (٣٣) من سورة الأنعام.

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب التفسير ـ ٧ باب: من سورة الأنعام (٥/٢٦١)، (ح ٣٠٦٤).

رواه الترمذي من طريقين مرسلاً، وموصولاً.

فرواه من طريق معاوية بن هشام، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب، عن علي أن أبا جهل قال للنبي: به.

ورواه من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن ناجية أن أبا جهل قال للنبي به. وقال الترمذي: وهذا أصح. =

. . . .

=

٢ ـ وأورده الشوكاني في فتح القدير ونسبه للترمذي، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والحاكم وصححه، والضياء في المختارة سورة الأنعام (٢/١١٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم على شرط البخاري ومسلم. وقال الذهبي: لم يخرجا لناجية.

قلت: الظاهر أن كلام الذهبي في محله حيث لم يرمز أحد من كتب التراجم رواية البخاري ومسلم له تهذيب التهذيب (١٠/٣٩٩)، التقريب (٢/٢٩٤) وذكر في التقريب أنه ثقة. (٢/٢٩٤)، (ت ٦).

إلا أن ابن كثير أقر الحاكم على أنه على شرط البخاري ومسلم فقد أورد ابن كثير الحديث في تفسيره ونسبه للحاكم وأشار إلى أن الحاكم قال: على شرط البخاري ومسلم. وسكت على قوله. فالظاهر منه الموافقة على قوله (٢/١٢٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث صحيح، ولكنه ليس على شرطهما ـ والله أعلم ـ.

٣٠٨ ـ حديث ابن عباس: أنه سئل هل (رأى محمد ربه)؟ قال: نعم... الحديث.

قال: صحيح. قلت: بل فيه إبراهيم بن الحكم بن أبان وهو متروك.

---

٣٠٨ ـ المستدرك (٢/٣١٦): أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ إبراهيم بن الحكم بن أبان. حدثني أبي، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أنه سئل هل رأى محمد ربه؟ قال: نعم. رأى كأن قدميه على خضرة دونه ستر من لؤلؤ. فقلت: يا ابن العباس. أليس يقول الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾؟ قال: يالا أم لك، ذاك نوره، وهو نوره إذا تجلى بنوره لا يدركه شيء.

تخـريجـه:

الآية (١٠٣) من سورة الأنعام.

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب التفسير ـ ٥٤ سورة النجم(٥/٣٩٥)، (ح ٣٢٧٩).

وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

٢ ـ ورواه ابن أبي عاصم في السنة «بنحوه» (١/١٩٠)، (ح ٤٣٧) تحقيق الألباني.

وقال الألباني: إسناده ضعيف ورجاله ثقات، لكن الحكم ضعف من قبل حفظه.

روياه من طريق مسلم بن جعفر، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

٣ ـ ورواه النسائي في الكبرى نسبه له المزي في تحفة الأشراف (٥/١٢٤).

٤ ـ ورواه اللالكائي في السنة (٣/٥٢١). =

. . . .

= من طريق يزيد بن أبـي حكيم عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طرق عن الحكم بن أبان:

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه إبراهيم بن الحكم بن أبان وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٧٤) وأنه ضعيف جداً، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

● **الطريق الثاني:** وجاء الحديث من طريق سلم بن جعفر البكراوي عند الترمذي وابن أبـي عاصم وقال عنه الحافظ بن حجر: قال ابن المديني: صدوق تكلم فيه الأزدي بغير حجة (١/٣١٣). وقد حسنه الترمذي.

● **الطريق الثالث:** وجاء الحديث أيضاً من طريق يزيد بن أبـي حكيم العدني عند النسائي واللالكائي في السنة وهو صدوق كما في التقريب (٢/٣٦٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بالطريقين الأخيرين يكون صحيحاً لغيره وأما طريق الحاكم فإنه شديد الضعف فلا يقبل الانجبار.

أما تضعيف الألباني للحديث بسبب الحكم بن أبان فالظاهر أن الحكم ثقة كما عليه أكثر العلماء كما في تهذيب التهذيب (٢/٤٢٣). فعلى ذلك فكلام الألباني ليس في محله ــ والله أعلم ــ.

٣٠٩ ـ حديث جابر: لما مر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بالحجر قال: «لا تسألوا الآيات فقد سألها قوم صالح . . . الحديث» .

قال: صحيح[١]. قلت: على شرط مسلم[٢].

---

(١) في التلخيص قال: (صحيح على شرط البخاري ومسلم).

(٢) قوله: (قلت: . . . إلخ) ليس في التلخيص المطبوع. فإن كان في أصل الكتاب وإلا فهو من تعقب ابن الملقن، ولكن الذي يظهر أنه للذهبي حسب ما أشار إليه ابن الملقن في المقدمة من أن قوله: قلت: للذهبي.

٣٠٩ ـ المستدرك (٢/٣٢٠): أخبرني محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما مر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بالحجر قال: «لا تسألوا الآيات فقد سألها قوم صالح، فكانت ـ يعني ـ الناقة ترد من هذا الفج، وتصدر من هذا الفج، فعتوا عن أمر ربهم فعقروها فأخذتهم الصيحة، فأهمد الله من تحت السماء منهم إلا رجلاً واحداً، كان في حرم الله» قيل: من هو؟ قال: «أبو رغال، فلما خرج من الحر أصابه ما أصاب قومه».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٣/٢٩).

٢ ـ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (١٢/٥٣٧)، (ح ١٤٨١٧) تحقيق أحمد شاكر.

روياه من طريق عبد الرزاق. حدثنا معمر، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لأحمد، والبزار، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط، أبي الشيخ، والحاكم وصححه، وابن مردويه عن جابر بن عبد الله (٣/٩٩). =

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث قال عنه الحاكم صحيح وقال الذهبي: قلت على شرط مسلم.

أقول: الظاهر أن كلامه في محله حيث إن رجاله رجال مسلم كما في التقريب: (٢/٢٠٧)، (ت ٦٩٧)، (١/٤٣٢)، (٢/٢٦٦)، (ت ١٢٨٤)، (١/٥٠٥).

كما أن ابن كثير أورده في البداية والنهاية وقال: على شرط مسلم. وأشار الساعاتي إلى قول ابن كثير هذا في الفتح الرباني (٢٠/٤٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث صحيح على شرط مسلم كما قال الذهبي ـ والله أعلم ـ.

٣١٠ ـ حديث ابن عمر قال: استشار رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الأساري أبا بكر... الحديث.

قال: صحيح. قلت: على شرط مسلم.

---

٣١٠ ـ المستدرك (٢/٣٢٩): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: استشار رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الأساري أبا بكر فقال: قومك وعشيرتك، فخل سبيلهم، فاستشار عمر فقال: اقتلهم، قال: ففداهم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأنزل الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ... إلى قوله: فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً﴾. قال: فلقي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عمر، فقال: كاد أن يصيبنا في خلافك بلاء.

تخـريجـه:

الآية (٦٧) من سورة الأنفال.

١ ـ رواه أبو نعيم في الحلية «بنحوه» (١/٤٣).

من طريق عبيد الله بن موسى. حدثنا إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عمر به. وهو طريق الحاكم.

ولم يشر الألباني إلى أن أحداً رواه غير الحاكم كما في الإرواء (٥/٤٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم صحيح وقال الذهبي: على شرط مسلم.

قلت: الظاهر أن كلام الذهبي في محله حيث إن رجاله رجال مسلم كما في التقريب (٢/٢٢٩، ت ٩٢٢)، (١/٤٤، ت ٢٨٤)، (١/٦٤، ت ٤٦٠)، (١/٥٣٩، ت ٥٤٠).

كما أن الألباني قال: هو كما قال: ـ يعني أن الحديث على شرط مسلم كما قال الذهبي. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث رجاله رجال مسلم، فهو صحيح على شرطه.

كما أن للحديث شاهداً عن عمر بنحو حديث ابن عمر مطولاً.

١ ـ رواه مسلم. كتاب الجهاد والسير ـ ١٨ باب: الإمداد بالملائكة وإباحة الغنائم (٣/١٣٨٣، ١٣٨٥)، (ح ١٧٦٣).

٢ ـ وأحمد (١/٣٠، ٣١).

٣١١ ــ حديث [أنس][1] مرفوعاً: «من فارق الدنيا على الإخلاص لله وحده لا شريك له، وأقام الصلاة، وآتى الزكاة، فارقها والله عنه راض. . . إلـخ».

قال: صحيـح. قلت: صدر الحديث مرفوع وسائره مدرج فيما أرى.

---

(١) في (أ) (ابن عمر) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٣١١ ــ المستدرك (٢/٣٣١، ٣٣٢): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد، ثنا أحمد بن مهران، ثنا عبيد الله بن موسى، أنبأ أبو جعفر الرازي، وأخبرني عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا إسحاق بن أحمد الخزاز، ثنا إسحاق بن سليمان الرازي، ثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ قال: «من فارق الدنيا على الإخلاص لله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، فارقها والله عنه راض، وهو دين الله الذي جاءت به الرسل، وبلّغوه عن ربهم قبل مرج الأحاديث واختلاف الأهواء وتصديق ذلك في كتاب الله ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ وقوله عز وجل فإن تابوا يقول: خلعوا الأوثان وعبادتها. وقال عز وجل في آية أخرى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾.

تخـــريجـــه:

الآيتان (٥) و(١١) من سورة التوبة.

١ ــ روى ابن ماجه طرفه الأول إلى قوله: «والله عنه راض» مرفوعاً. ثم ذكر باقي الحديث وأنه من قول أنس ــ رضي الله عنه ــ. المقدمة (١/٢٧)، (ح ٧٠).

٢ ــ ورواه ابن جرير في تفسيره «بلفظ ابن ماجه» صدره مرفوع وسائره موقوف على أنس. (١٤/١٣٥، ١٣٦)، (ح ١٦٤٧٥) تحقيق أحمد شاكر. روياه من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك به. =

. . . .

= ٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن ماجه، ومحمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة، والبزار، وأبي يعلى، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان من طريق الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك (٢١٣/٣)

دراسة الإسناد:

هذا الحديث صححه الحاكم وقال الذهبي صدر الحديث مرفوع، وسائره مدرج.

قلت: الظاهر أن كلامه في محله حيث إن كل من أخرج الحديث، أو أورده رفع صدره وباقيه أشار إلى أنه من كلام أنس.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث كما قال الذهبي: صدره مرفوع وسائره مدرج. والظاهر منه الموافقة على تصحيح الحاكم للحديث، لكنَّ في الإسناد أبا جعفر الرازي قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة (٤٠٦/٢)، وهذا الحديث ليس عن مغيرة، إلا أن أكثر العلماء على أن أقل أحواله لأن يكون حسن الحديث كما في تهذيب التهذيب (٥٦/١٢، ٥٧)، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً ـ والله أعلم ـ.

٣١٢ ـ حديث أبي سعيد: تلاحى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى، فقال أحدهما: (هو)[1] مسجد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقال الآخر: هو مسجد قباء. فتساوقا إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «هو مسجدي هذا».

قلت: إسناده جيد.

---

(١) في (ب) (هذا) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

٣١٢ ـ المستدرك (٢/٣٣٤): أخبرنا أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم الحافظ بهمذان، حدثنا عمير بن مرداس، حدثنا مطرف بن عبد الله، حدثنا سحبل عبد الله بن محمد بن أبي يحيى، عن أبيه، عن جده، عن أبي سعيد الخدري قال: تلاحى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى. فقال أحدهما: هو مسجد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وقال الآخر: هو مسجد قباء، فتساوقا إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فسألاه عن ذلك. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «المسجد الذي أسس على التقوى، هو مسجدي هذا».

تخريجه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٣/٨).

٢ ـ ورواه النسائي «بنحوه» كتاب المساجد، باب: ذكر المسجد الذي أسس على التقوى (٢/٣٦).

٣ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب التفسير، التوبة (٥/٢٨٠)، (ح ٣٠٩٩). وقال: حسن صحيح غريب من حديث عمران بن أبي أنس.

٤ ـ ورواه مسلم «بمعناه» كتاب الحج ـ ٩٦ باب: بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (٢/١٠١٥)، (ح ٥١٤). =

. . . .

= رووه من طريق الليث، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبي سعيد الخدري به.

ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب الصلاة ـ **٢٤١** باب: ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى (**٢/١٤٤، ١٤٥، ٣٢٣**).

من طريق قتيبة. حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن أنيس بن أبي يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن أبي سعيد.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وقد سكت عنه الحاكم وقال الذهبي: إسناده جيد.

والظاهر أن كلامه في محله حيث إن رجال الإسناد ثقات وبعضهم صدوق كما في التقريب (١/٣٣٣، ٥٢٩)، (٢/٢١٨، ت ٨٢٠)، (١/٤٤٨، ت ٦١٦)، (٢/٢٥٣، ت ١١٧٢)، لسان الميزان (٤/٣٨١، ت ١١٣٩).

إلا أن شيخ الحاكم لم أجد من ترجمه، ولكنه حافظ كما صرح بذلك الحاكم. فعليه فالحديث بهذا الإسناد حسناً.

● **الطريق الثاني:** وقد جاء الحديث من طريق آخر رواه منه مسلم في صحيحه وقال الترمذي: حسن صحيح.

● **الطريق الثالث:** كما أنه جاء الحديث من طريق ثالث عند الترمذي وقال عنه: حسن صحيح غريب.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم حسن لكن طرقه الأخرى صحيحة، فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٣١٣ ــ حديث ابن مسعود قال: خرج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ينظر في المقابر وخرجنا معه، فأمرنا [فجلسنا][١] ثم تخطى القبور حتى انتهى إلى قبر منها. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه أيوب بن هانىء ضعفه ابن معين.

---

(١) في (أ) (بالجلوس) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٣١٣ ــ المستدرك (٢/٣٣٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أنبأ ابن جريج، عن أيوب بن هانىء، عن مسروق بن الأجدع، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: خرج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ينظر في المقابر، وخرجنا معه، فأمرنا فجلسنا، ثم تخطأ القبور، حتى انتهى إلى قبر منها، فناجاه طويلاً، ثم ارتفع نحيب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ باكياً، فبكينا لبكائه ثم أقبل إلينا، فتلقاه عمر بن الخطاب، فقال: يا رسول الله ما الذي أبكاك؟ فقد أبكانا وأفزعنا. فجاء فجلس إلينا فقال: «أفزعكم بكائي؟» فقلنا: نعم يا رسول الله. فقال: «إن القبر الذي رأيتموني أناجي فيه قبر أمي آمنة بنت وهب، وإني استأذنت ربي في زيارتها، فأذن لي فيه، فاستأذنته في الاستغفار لها، فلم يأذن لي، ونزل علي: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ حتى ختم الآية. ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ فأخذني ما يأخذ الولد لوالده من الرقة، فذلك الذي أبكاني».

تخــريجــه:

الآيتان (١١٣، ١١٤) من سورة التوبة.

١ ــ رواه ابن أبي حاتم «بلفظ مقارب» نسبه له ابن كثير في تفسيره (٢/٣٩٣).

من طريق ابن جريج، عن أيوب بن هانىء، عن مسروق بن الأجدع، عن عبد الله بن مسعود به. =

. . . .

= ٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبي حاتم، والحاكم، وابن مردويه، والبيهقي في الدلائل عن ابن مسعود (٢/ ٢٨٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وابن أبي حاتم أيوب بن هانيء الكوفي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٨٨) وأنه صدوق، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً لذاته.

لكن الحاكم قال: أخرجه مسلم عن أبي هريرة مختصراً.

قلت: وهو كذلك فقد أخرجه مسلم عن أبي هريرة مختصراً. كتاب الجنائز ـ ٣٦ باب: استئذان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (٢/٦٧١، ح ١٠٨)، فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٣١٤ ـ حديث علي أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أراد أن يغزو، فدعا جعفراً، فأمره أن يتخلف على المدينة فقال: «لا أتخلف بعدك يا رسول الله أبداً، فدعاني، فعزم علي لما تخلفت. . . الحديث بطوله وفيه «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبي بعدي. . .» وفيه «إن المدينة لا تصلح إلا بي [أو بك](١). . . .».

قال: صحيح. قلت: (أنى)(٢) له الصحة والوضع لائح عليه، وفي إسناده عبد الله بن بكير الغنوي منكر الحديث، عن حكيم بن جبير، وهو ضعيف يترفض.

---

(١) في (أ)، (ب) (وبك) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يستقيم المعنى.

(٢) في (ب) (أين) وما أثبته من (أ) والتلخيص.

٣١٤ ـ المستدرك (٢/٣٣٧): حدثني الحسن بن محمد بن إسحاق الأسفرايني، ثنا عمير بن مرداس، ثنا عبد الله بن بكير الغنوي، حدثنا حكيم بن جبير، عن الحسن بن سعد ـ مولى علي ـ، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أراد أن يغزو غزوة له، قال: فدعا جعفراً، فأمره أن يتخلف على المدينة، فقال: لا أتخلف بعدك يا رسول الله أبداً. قال: فدعاني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فعزم علي لما تخلفت قبل أن أتكلم قال: فبكيت، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «ما يبكيك يا علي»؟ قلت: يا رسول الله يبكيني خصال غير واحدة. تقول قريش غداً: ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه وخذله، ويبكيني خصلة أخرى، كنت أريد أن أتعرض للجهاد في سبيل الله، لأن الله يقول: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا﴾. . . إلى آخر الآية. فكنت أريد أن أتعرض لفضل الله، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أما قولك تقول قريش: ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه وخذله، =

. . . .

= فإن لك بي أسوة، قد قالوا: ساحر، وكاهن، وكذاب، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبي بعدي، وأما قولك أتعرض لفضل الله فهذه أبهار من فلفل جاءنا من اليمن، فبعه واستمتع به أنت وفاطمة حتى يأتيكم الله من فضله، فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك».

تخـــريجـــه:

الآية (١٢٠) من سورة التوبة.

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم وابن مردويه عن علي (٣/٢٩٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الله بن بكير الغنوي، وحكيم بن جبير.

أولاً: حكيم بن جبير الأسدي، ويقال: مولى الحكم بن أبي العاص. وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٨٥) وأنه ضعيف رُمي بالتشيع.

ثانياً: عبد الله بن بكير الغنوي الكوفي.

قال أبو حاتم: كان من عتق الشيعة. وقال الساجي: من أهل الصدق، وذكر له ابن عدي مناكير، وذكره ابن حبان في الثقات، الميزان (٢/٣٩٩)، اللسان (٣/٢٦٤).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: منكر الحديث (ت ٢١٣٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن حكيم بن جبير ضعيف، رمي بالتشيع، وأن عبد الله بن بكير صدوق، لكنه شيعي أيضاً. فالذي يظهر من ذلك أن الحديث يكون ضعيفاً جداً. وذلك لأن هذا الحديث فيه ما يؤيد بدعتهما ــ والله أعلم ــ.

إلا أن لبعض الحديث شواهد، وهي قوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى =

. . . .

= إلا أنه لا نبوة بعدي» منها حديث سعد بن أبـي وقاص مطولاً وفيه هذه القطعة من الحديث.

رواه الترمذي. كتاب المناقب ــ ٢١ باب: (٥/٦٣٨، ح ٣٧٢٤) وقال: حسن صحيح غريب.

ورواه أيضا عن جابر بن عبد الله. كتاب المناقب (٥/٦٤٠، ح ٣٧٣٠) وقال: حسن غريب.

فبذلك يكون هذا الجزء من الحديث صحيحاً لكنه عند الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

٣١٥ ـ حديث عائشة مرفوعاً: «لو رحم الله أحداً من قوم نوح لرحم أم الصبي . . .» الحديث بطوله.

قال: صحيح. قلت: إسناده مظلم، وموسى بن يعقوب المذكور في إسناده ليس [بذاك][1].

---

(١) في (أ) (بذلك) وما أثبته من (ب) والتلخيص.

٣١٥ ـ المستدرك (٢/٣٤٢): أخبرنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا سعيد بن أبي مريم، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي، حدثني فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع أن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة أخبره، أن عائشة ـ زوج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ـ أخبرته: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لو رحم الله أحداً من قوم نوح لرحم أم الصبي». قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «كان نوح مكث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً، يدعوهم حتى كان آخر زمانه غرس شجرة فعظمت وذهبت كل مذهب، ثم قطعها، ثم جعل يعملها سفينة ويمرون فيسألونه. فيقول: أعملها سفينة، فيسخرون منه، ويقولون: تعمل سفينة في البر وكيف تجري؟ قال: سوف تعلمون، فلما فرغ منها فار التنور، وكثر الماء في السكك، خشيت أم الصبي عليه وكانت تحبه حباً شديداً. فخرجت إلى الجبل حتى بلغت ثلثه، فلما بلغها الماء خرجت به حتى استوت على الجبل، فلما بلغ الماء رقبتها رفعته بيدها، حتى ذهب بهما الماء، فلو رحم الله منهم أحداً لرحم أم الصبي».

تخريجه:

١ ـ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (١٥ / ٣١٠، ٣١١ ح ١٨١٣٣) تحقيق أحمد شاكر.

رواه ابن جرير من طريق موسى بن يعقوب الزمعي. قال: حدثني فائد ـ مولى عبيد الله بن علي ـ أن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة أخبره =

. . . .

= أن عائشة زوج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أخبرته به مرفوعاً. وهو طريق الحاكم.

٢ ـ وأوْرده الشوكاني في فتح القدير ونسبه لابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، والحاكم، وابن مردويه عن عائشة، سورة هود (٢/ ٥٠١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم: موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب ابن زمعة بن الأسود المطالبي الزمعي أبو محمد المدني.

قال عنه ابن معين: ثقة، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال أبو داود: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: لا بأس به عندي. وقال الأثرم: سألت أحمد عنه. فكأنه لم يعجبه. وقال ابن القطان: ثقة. تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٨، ٣٧٩).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق لين الحفظ (٢/ ٢٨٩).

وقال الذهبي في الكاشف: فيه لين (٣/ ١٩٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن موسى بن يعقوب أوسط أحواله أنه لا بأس به، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

قال أحمد شاكر في تعليقه على ابن جرير: هذا إسناد حسن. ثم أورد كلام الذهبي في تعقبه على الحاكم وقال: هذا شديد وأقرب منه ما قاله ابن كثير في تفسيره (٤/ ٣٦٧، ٣٦٨) حيث قال: هذا حديث غريب من هذا الوجه. فقد أورده من طريق ابن جرير. وقد روى عن كعب الأحبار ومجاهد بن جبر قصة هذا الصبي وأمه بنحو هذا. ـ والله أعلم ـ.

٣١٦ ـ حديث أبي ذر مرفوعاً: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق».

قال: على شرط مسلم. قلت: في سنده مفضل بن صالح (أخرج[1] له الترمذي (فقط)[2] (و)[3] ضعفو

---

(١) في (ب)، والتلخيص (خرج) وما أثبته من (أ).

(٢) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها.

(٣) ليست في (ب). وما أثبته من (أ).

٣١٦ ـ المستدرك (٣٤٣/٢): أخبرنا ميمون بن إسحاق الهاشمي، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، ثنا المفضل بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حنش الكناني قال: سمعت أبا ذر يقول ـ وهو آخذ بباب الكعبة ـ: أيها الناس من عرفني فأنا من عرفتم، ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: -«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٣٧/٣، ٣٨، ح ٢٦٣٧).

ورواه في الصغير «بنحوه» (١٣٩/١).

من طريق عبد الله بن داهر الرازي. حدثنا عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حنش بن المعتمر قال: رأيت أبا ذر آخذ بعضاد الكعبة، به مرفوعاً.

ورواه الطبراني في الكبير أيضاً «بنحوه» (٣٧/٣، ح ٢٦٣٦).

من طريق الحسن بن أبي جعفر. حدثنا علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر، به مرفوعاً.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه للبزار والطبراني في الثلاثة قال: وفي إسناد الطبراني عبد الله بن داهر، وفي إسناد البزار: الحسن بن أبي جعفر وهما متروكان (١٦٨/٩). =

. . . .

= ٣ ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم والبزار وقال: حسن (٢/٥٣٣) لكن المناوي في الفيض ذكر تصحيح الحاكم ورد الذهبي عليه وسكت عليه. والظاهر منه الموافقة على قول الذهبي (٥/٥١٧).
وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (٥/١٣١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن أبي ذر.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم، وفيه المفضل بن صالح الأسدي أبو جميلة ويقال: أبو علي النحاس.

قال البخاري، وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال الترمذي: ليس عند أهل الحديث بذاك الحافظ. وقال ابن عدي: أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي، وسائره أرجو أن يكون مستقيماً. تهذيب التهذيب (١٠/٢٧١، ٢٧٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٢٧١).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٣/١٧٠).

فالذي يظهر أن المفضل بن صالح ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني:** عند الطبراني، وفيه عبد الله بن داهر. قال الهيثمي: متروك.

● **الطريق الثالث:** عند الطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر. قال الهيثمي: ـ أيضاً ـ متروك.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، وأما طرقه الأخرى فهي شديدة الضعف فلا تفيد طريق الحاكم. ـ والله أعلم ـ.

٣١٧ ـ ذكر الحاكم حديثاً[١] ذكر في إسناده خلاد بن مسلم الصفّار [قلت][٢]: وصوابه خلاد أبو مسلم.

---

(١) قد اختصر ابن الملقن هنا ما في التلخيص، فلم يورد إلا العلة التي ذكر الذهبي، وإلا فالذهبي أورد الحديث مع السند ثم تعقبه.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص على أن التعقب للذهبي.

٣١٧ ـ المستدرك (٢/٣٤٥): أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أنبأ عمرو بن محمد القرشي، ثنا خلّاد بن مسلم الصفار، عن عمرو بن قيس الملائي، عن عمرو بن مرة، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص ـ في قول الله عز وجل ـ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾... الآية. قال: نزل القرآن على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فتلا عليهم زماناً. فقالوا: يا رسول الله لو قصصت علينا. فأنزل الله عز وجل: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ الْكِتَٰبِ الْمُبِينِ﴾... تلا إلى قوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾... الآية فتلا عليهم زماناً، فقالوا: يا رسول الله لو حدثتنا، فأنزل الله عز وجل: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾... الآية. فكل ذلك يؤمر بالقرآن.

تخـريجـه:

الآيات من (١ ـ ٣) من سورة يوسف، والآية الأخيرة (٢٣) من سورة الزمر.

١ ـ رواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه». موارد. سورة يوسف (ح ١٧٤٦).

٢ ـ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (١٢/٩٠) تفسير سورة يوسف. روياه من طريق خلّاد الصفار، عن عمرو بن قيس، عن مصعب بن سعد، عن سعد به.

٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور، ونسبه لابن راهويه، والبزار، وأبي يعلى، وابن المنذر، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن حبان، =

. . . .

= وأبـي الشيـخ، والحاكم ـ وصححه ـ وابن مردويه عن سعد (٤/ ٣).
٤ ـ وأورده ابن حجر في المطالب العالية ونسبه للبزار. وقال الحافظ: إسناده حسن. (٣/ ٣٤٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي، إلا أنه اعترض على الحاكم بتسمية خلَّاد بابن مسلم. وهو أن صوابه (أبو مسلم).

قلت: قال في تهذيب التهذيب: خلَّاد بن عيسى الصفار، ويقال: خلَّاد بن مسلم العبدي أبو مسلم الكوفي. تهذيب التهذيب (٣/ ١٧٣).

وقال الذهبي في الميزان: خلَّاد بن عيسى الصفار، ويقال: خلَّاد بن مسلم كوفي.

وقال الخزرجي في الخلاصة: خلَّاد بن عيسى، أو ابن مسلم العبدي أبو مسلم الكوفي الصفار (ص ١٠٧).

قلت: مما تقدم يتبين أنه اختلف في نسبته هل هو ابن مسلم، أو ابن عيسى. فالذي يظهر أن تعقب الذهبي في محله، وأما كنيته فقد جُزم بأنه أبو مسلم كما قال الذهبي ـ والله أعلم ـ.

٣١٨ ـ حديث ابن عباس عثر يوسف ثلاث عثرات حين هم بها فسجن. . . إلخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: كذا قال، وهو خبر منكر، وفيه خصيف. وقد ضعفه أحمد، ومشاه غيره، ولم يخرجا له.

---

٣١٨ ـ المستدرك (٢/٣٤٦): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران الأصبهاني، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: عثر يوسف ثلاث عثرات: حين هم بها فسجن، وقوله للرجل: ﴿اذكرني عند ربك فلبث في السجن بضع سنين فأنساه الشيطان ذكر ربه﴾ وقوله لهم ﴿إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾.

تخـريجـه:

الآية (٤٢) من سورة يوسف ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ والثانية (٧٠) من سورة يوسف.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لأبي الشيخ فقط عن ابن عباس (٤/١٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم خصيف بن عبد الرحمن الجزري أبو عون الحضرمي الحراني مولاهم.

قال أحمد: ضعيف، وقال مرة: ليس بحجة، ولا قوي في الحديث. وقال مرة: ليس بقوي في الحديث. وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة.

وقال أبو حاتم: صالح يخلط، وتُكُلِّم في سوء حفظه. وقال النسائي: ليس بقوي. وقال مرة: صالح. وقال ابن عدي: له نسخ وأحاديث كثيرة. فإذا =

. . . .

= حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه، إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن، فإن روايته عنه بواطيل. وقال ابن سعد: كان ثقة، وكان يحيى بن سعيد يضعفه. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال ابن معين: إنا كنا نتجنب حديثه. وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه. تهذيب التهذيب (١٤٣/٣، ١٤٤).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ، خلط بآخره بالإرجاء (١/ ٢٢٤).

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، سيء الحفظ، ضعفه أحمد (١/ ٢٨٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن خُصيفاً صدوق سيء الحفظ، ورمي بالإرجاء كما لخص حاله بذلك ابن حجر، وكذا الذهبي، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٣١٩ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «إن ربكم يقول: لو أن عبادي أطاعوني [لأسقيتهم][(١)] المطر بالليل، وأطلعت عليهم الشمس بالنهار، ولم أسمعهم صوت الرعد».

قال: صحيـح. قلت: فيه صدقة بن موسى وهو واه.

---

(١) في (أ) (لأوسعتهم) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه، وعليه يستقيم المعنى.

٣١٩ ـ المستدرك (٢/٣٤٩): حدثني علي بن حمشاذ العـدل، ثنا إسمـاعيل بن إسحاق القاضي، وهشام بن علي السدوسي، قالا: ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا صدقة بن موسى، عن محمد بن واسع، عن سمير، عن أبـي هريرة، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن ربكم تعالى يقول: لو أن عبادي أطاعوني لأسقيتهم المطر بالليل، وأطلعت عليهم الشمس بالنهار، ولم أسمعهم صوت الرعد».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٢/٣٩٥).

من طريق صدقة بن موسى السلمي الدقيقي. حدثنا محمد بن واسـع، عن شتير بن نهار، عن أبـي هريرة به مرفوعاً.

٢ ـ وأورده السيـوطي في الدر المنثـور ونسبـه لأحمـد، والحـاكم عن أبـي هريرة (٤/٥١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنـده عند أحمد والحاكم: صـدقة بن مـوسى الدقيقي أبو المغيرة، ويقال: أبو محمد السلمي البصري.

قال مسلم بن إبراهيم: كان صدوقاً، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء وقـال أيضاً هـو، وأبو داود، والنسـائي، والـدولابـي: ضعيف. وقـال ابن عدي: ما أقر به، وبعض حديثه يتابـع عليه، وبعضه لا يتابـع عليه. وقال الترمذي: ليس عندهم بذاك القوي. وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتـج به، وقال البزار: ليس بالحافظ عندهم. وقال في =

. . . .

= موضع آخر: ليس به بأس. وقال الساجي: ضعيف الحديث. تهذيب التهذيب (٤/٤١٨، ٤١٩).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام (١/٣٦٦).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف (٢/٢٧)، وقال في ديوان الضعفاء: ضعفوه (ت ١٩٥٩).

وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه النسائي (ص ١٧٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين من أقوال العلماء أن صدقة ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكن قول الله تعالى: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾ تشهد لهذا الحديث. آية (١٦) من سورة الجن.

٣٢٠ ـ حديث عكرمة [عن ابن عباس][١] لما أنزل الله على نبيه ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ تلاها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على أصحابه. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه محمد بن يزيد. قال أبو حاتم: شيخ صالح كتبنا حديثه.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا من الدر المنثور للسيوطي (٤/٧٢).

٣٢٠ ـ المستدرك (٢/٣٥١): أخبرني الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا محمد بن يزيد بن خنيس، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما أنزل الله عز وجل على نبيه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ تلاها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على أصحابه ذات ليلة، أو قال: يوم، فخر فتى مغشياً عليه. فوضع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يده على فؤاده فإذا هو يتحرك، فقال: «يا فتى، قل لا إله إلا الله» فقالها، فبشره بالجنة، فقال أصحابه: يا رسول الله أمن بيننا؟ فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أما سمعتم قول الله عز وجل ﴿ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾».

تخـريجـه:

الآية (٦) من سورة التحريم، والثانية (١٤) من سورة إبراهيم.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس (٤/٧٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن يزيد بن خنيس المخزومي مولاهم أبو عبد الله المكي.

= قال أبو حاتم: كان شيخاً صالحاً، كتبنا عنه بمكة، وكان ممتنعاً من التحديث أدخلني عليه ابنه، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من خيار الناس ربما أخطأ، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بيّن السماع في خبره. تهذيب التهذيب (٥٢٣/٩، ٥٢٤).
وقال ابن حجر في التقريب: مقبول، وكان من العباد (٢١٩/٢).
وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: شيخ صالح، كتبنا عنه (١٠٨/٣).

الحكم على الحديث:
قلت: مما تقدم يتبين أن محمد بن يزيد الظاهر أنه صالح كما قال أبو حاتم: إلا أن ابن حبان قال: يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع، فهو مدلس. ولم يبين السماع هنا. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لعنعنة المدلس.
وللحديث شاهد عن عبد العزيز بن أبي رواد ــ رضي الله عنه ــ، أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحكيم الترمذي في نوادر الأصول وابن أبي حاتم، وابن أبي الدنيا (٧٢/٤، ٧٣).
أما قوله: «قل لا إله إلا الله» فقالها فبشره بالجنة. فله شاهد عن معاذ بن جبل مرفوعاً «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صادقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار» رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب العلم ــ ٤٩ باب: من خص بالعلم قوماً دون قوم (١٢٦/١، ١٢٨).

٣٢١ ـ حديث البراء في قوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ (يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ)(١) سَلَامٌ﴾ قال: يوم يلقون ملك الموت ليس من مؤمن يقبض روحه إلا سلم عليه.

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الله بن واقد الخراساني. قال ابن عدي: مظلم الحديث. ومحمد بن مالك قال أبو حاتم: لا يحتج به.

---

(١) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها.

٣٢١ ـ المستدرك (٢/٣٥١، ٣٥٢): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا محمد بن أحمد بن أنس القرشي، ثنا عبد الله بن يزيد المقرىء، ثنا عبد الله بن واقد، حدثني محمد بن مالك، عن البراء بن عازب: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ قال: يوم يلقون ملك الموت ليس من مؤمن يقبض روحه إلا سلم عليه.

تخـريجـه:

الآية (٤٤) من سورة الأحزاب.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبـي الدنيا في ذكر الموت، وعبد بن حميد، وأبـي يعلى، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبـي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان عن البراء بن عازب (٥/٢٠٦) قد نسبه السيوطي لابن جرير ولم أجده فيه ـ فالله أعلم ـ.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في سنده عبد الله بن واقد الخراساني، ومحمد بن مالك.

أولاً: محمد بن مالك الجوزجاني أبو المغيرة مولى البراء ويقال خادمه. =

. . . .

= قال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: لم يسمع من البراء شيئاً. وذكره أيضاً في الضعفاء، وقال: كان يخطىء كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لسلوكه غير مسلك الثقات وهو في الضعفاء (٢/ ٢٥٩).

وقال ابن حجر في التهذيب: روى له أحمد حديثاً في مسنده قال: رأيت على البراء خاتماً من ذهب فقيل له إنك تلبسه وقد نهى عنه. قال بينما نحن عند رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فذكر قصة فهذا ينفي قول ابن حبان أنه لم يسمع من البراء إلا أن يكون عنده غير صادق فما كان له أن يورده في كتاب الثقات.

تهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٢، ٤٢٣).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء كثيراً (٢/ ٢٠٤).

وقال الذهبي في الضعفاء: قال ابن حبان: لا يحتج به (ت ٣٩٥٠).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن حبان: لم يسمع من البراء (ص ٥٧).

ثانياً: عبد الله بن واقد بن الحارث بن أرقم بن زياد بن مطرف بن النعمان أبو رجاء الهروي الخراساني.

قال أحمد، وابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: لم يكن به بأس. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال في موضع آخر: ثقة. وقال النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: هو مظلم الحديث، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً. وقال مالك بن سليمان: كان أبو رجاء ذكياً تقياً يتجر ويتعزز، ويحج، ويتعبد، ويتورع، جمع الخير كله. وقال الحاكم: فقيه صدوق عالم مقبول. وقيل لإسحاق بن منصور: كان أبو رجاء ثقة؟ فقال: فوق الثقة.

تهذيب التهذيب (٦/ ٦٤، ٦٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، موصوف بخصال من الخير (١/ ٤٥٨).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه أحمد (٢/ ١٤٠). =

= وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه أحمد، وابن معين (ص ٢١٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن محمد بن مالك. صدوق يخطىء كثيراً كما لخص حاله بذلك ابن حجر وقد ضعفه بعضه. وأما عبد الله بن واقد فإنه ثقة كما هو قول أكثر العلماء، وقد لخص حاله ابن حجر بذلك أيضاً.

فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. والحمل فيه على محمد بن مالك ــ والله أعلم ــ.

٣٢٢ ـ حديث ابن عباس في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ قال: المقتسمون اليهود والنصارى. جعلوا القرآن عضين آمنوا ببعض وكفروا ببعض.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: أخرجه البخاري.

---

٣٢٢ ـ المستدرك (٢/٣٥٥): أخبرنا أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا أسحاق بن إبراهيم، أنبأ جرير، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس ـ في قوله عز وجل ـ ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ قال: المقتسمون: اليهود، والنصارى. وقوله: جعلوا القرآن عضين. قال: آمنوا ببعض، وكفروا ببعض.

تخـريجـه:

الآية (٩٠ ـ ٩١) من سورة الحجر.

١ ـ رواه البخاري بسند الحاكم هكذا قال: عبيد الله بن موسى، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (كما أنزلنا على المقتسمين) قال آمنوا ببعض وكفروا ببعض اليهود، والنصارى.

صحيح البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب التفسير ـ ٤ باب: الذين جعلوا القرآن عضين (٨/٣٨٢)، (ح ٤٧٠٦).

٣٢٣ ـ حديث طاؤس [قال][(١)]: كان حِجْر بن قيس (المدري)[(٢)] من خدمة[(٣)] علي. فقال له يوماً: يا حِجْر إنك تقام بعدي، فتؤمر بلعني... إلخ.

قلت: فيه يحيى الحماني، وهو ضعيف، وسمعه منه عبيد بن قنفذ البزار، ولا أدري من هو؟.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك والتلخيص زيادة في التوضيح.

(٢) ليست في (ب)، وبمكانها بياض قدر كلمة، وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ) (تخمدمة) وفي (ب) (بحمدمه) بدون نقط. وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٢٣ ـ المستدرك (٢/٣٥٨): حدثنا أبو أحمد بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو ـ من أصل كتابه ـ ثنا أبو محمد عبيد بن قنفذ البزار، حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن طاؤس، عن أبيه قال: كان حِجْر بن قيس المدري من المختصين بخدمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فقال له علي يوماً: يا حِجْر إنك تقام بعدي فتؤمر بلعني، فالعني، ولا تبرأ مني. قال طاؤس: فرأيت حجر المدري وقد أقامه أحمد بن إبراهيم خليفة بني أمية في الجامع، ووكل به ليلعن علياً أو يقتل. فقال حِجْر: أما إن الأمير أحمد بن إبراهيم أمرني أن ألعن علياً فالعنوه لعنه الله، فقال طاؤس: فلقد أعمى الله قلوبهم حتى لم يقف أحد منهم على ما قال.

تخـريجـه:

١ ـ أورده ابن حجر في اللسان وقال: خبر باطل، وقال أيضاً: ما أعلم في عصر التابعين أحداً اسمه أحمد لا في العلماء، ولا في الأمراء، وقد أجمع المحققون على أنه لم يسم أحد أحمد بعد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قبل أحمد، والد الخليل بن أحمد. اللسان (١٢٢/٤).

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عبيد بن قنفذ، ويحيى الحماني.

أولاً: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن ميمون الحماني أبو زكريا، وقد سبق بيان حاله عنه حديث رقم (١٠٤) وأنه متروك.

ثانياً: عبيد بن قنفذ البزار أبو محمد.

قال الحافظ في اللسان: مجهول روى عن يحيى الحماني خبراً باطلاً، ثم ذكر حديثنا هذا (٤/١٢٢).

وقد سبق قول الحافظ عن الحديث.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن يحيى الحماني متروك، وأن عبيد بن قنفذ مجهول.

وقال الحافظ عن حديثه هذا: خبر باطل.

فالذي يظهر من كل ما تقدم أنه كما قال الحافظ: خبر باطل ـ والله أعلم ـ.

٣٢٤ ـ حديث ابن مسعود [قال][١]: جاء ابنا مليكة وهما من الأنصار فقالا: يا رسول الله إن أمنا تحفظ على [البعل][٢]، [وتكرم][٣] الضيف، وقد أودت في الجاهلية، فأين أمنا. قال: «في النار». . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: لا. والله فيه عثمان بن [عمير][٤] ضعفه الدارقطني. والباقون ثقات[٥].

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) (العل) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ) (وتلزم) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٤) في (أ)، (ب) (عمر) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (١٤٥/٧).

(٥) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص.

٣٢٤ ـ المستدرك (٣٦٤/٢، ٣٦٥): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا عبد الرحمن بن المبارك العبسي، ثنا الصعق بن حزن، عن علي بن الحكم، عن عثمان بن عمير، عن أبي وائل، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: جاء ابنا مليكة وهما من الأنصار فقالا: يا رسول الله، إن أمنا تحفظ على البعل، وتكرم الضيف، وقد وأدت في الجاهلية، فأين أمنا؟. قال: «أمكما في النار» فقاما وقد شق ذلك عليهما فدعاهما رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فرجعا فقال: «إن أمي مع أمكما». فقال منافق من الناس: لي: وما يغني هذا عن أمه إلا ما يغني ابنا مليكة عن أمهما ونحن نطأ عقبيه. فقال رجل ـ شاب من الأنصار ـ: لم أر رجلاً كان أكثر سؤالاً لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ منه: يا رسول الله أرى أبويك في النار. فقال: «ما سألتهما ربي فيعطيني فيهما، وإني لقائم يومئذ المقام المحمود». قال: فقال المنافق للشاب الأنصاري: سله وما المقام المحمود؟ قال: يا رسول الله وما المقام المحمود؟ قال: «يوم ينزل الله فيه على كرسيه، يئط به كما يئط الرجل من تضايقه كسعة =

. . . .

ما بين السماء والأرض. ويجاء بكم حفاة عراة غرلاً فيكون أول من يكسى إبراهيم. يقول الله عزوجل: اكسوا خليلي ريطين بيضاوين من رياط الجنة ثم أكسى على أثره، فأقوم عن يمين الله عز وجل مقاماً يغبطني فيه الأولون والآخرون ويشق لي نهر من الكوثر إلى حوضي». قال: يقول المنافق: لم أسمع كاليوم قط لقل ما جرى نهر قط إلا وكان في فخارة أو رضراض فسله فيما يجري النهر، قال: «في حالة من المسك ورضراض». قال: يقول المنافق: لم أسمع كاليوم قط لقل ما جرى نهر قط إلا كان له نبات. قال: «نعم». قال: ما هو؟ قال: «قضبان الذهب» قال: يقول المنافق: لم أسمع كاليوم قط، والله ما نبت قضيب إلا كان له ثمر فسله هل لتلك القضبان ثمار؟ قال: «نعم، اللؤلؤ والجوهر». قال: فقال المنافق: لم أسمع كاليوم قط. فسله عن شراب الحوض. فقال الأنصاري: وما شراب الحوض؟ قال: «أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل، من سقاه الله منه شربة لم يظمأ بعدها، ومن حرمه لم يرو بعدها».

تخـــريجـــه:

١ ــ أورده السيوطي في الدرالمنثور، ونسبه لابن المنذر، والطبراني، والحاكم وصححه وتعقبه الذهبي عن ابن عباس (٣/ ٢٨٤).

قلت: لم أجده في المطبوع من الكبير للطبراني، ولا في الصغير ــ فالله أعلم ــ.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عثمان بن عمير البجلي أبو اليقظان الكوفي الأعمى: ويقال: ابن قيس.

قال أحمد: ضعيف الحديث. كان ابن مهدي ترك حديثه. وقال عمرو بن علي: لم يرض يحيى، ولا عبد الرحمن أبا اليقظان. وقال الدوري عن ابن معين: ليس حديثه بشيء، وضعفه ابن نمير. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه. وقال أبو أحمد الزبيري: كان يؤمن =

. . . .

= بالرجعة، ويقال: كان يغلو في التشيع. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك الحديث. وقال الحاكم عن الدارقطني: زائغ لا يحتج به. وقال ابن عبد البر: كلهم ضعفوه. وقال ابن عدي: ردىء المذهب غال في التشيع يؤمن بالرجعة ويكتب حديثه مع ضعفه. تهذيب التهذيب (٧/١٤٥، ١٤٦).

وقال ابن حبان في الضعفاء: كان ممن اختلط، حتى لا يدري ما يحدث به، فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات ولا الذي انفرد به عن الأثبات. لاختلاط البعض بالبعض (٢/٩٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف واختلط، وكان يدلس ويغلو في التشيع (٢/١٣).

وقال الذهبي في الكاشف: كان شيعياً ضعفوه (٢/٢٥٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عثمان بن عمير متروك، كما عليه أكثر العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

أما قول الذهبي: ضعفه الدارقطني. فالظاهر مما تقدم أنه تركه ــ والله أعلم ــ.

٣٢٥ ـ حديث علي: انطلق بي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حتى أتى الكعبة فقال (لي)[1]: «اجلس» فجلست إلى باب الكعبة... الحديث.

قال: صحيح. قلت: إسناده نظيف، والمتن منكر.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

٣٢٥ ـ المستدرك (٢/٣٦٦، ٣٦٧): حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي ـ إملاء ـ ثنا عبد الله بن رواح المدائني، ثنا شبابة بن سوار، حدثنا نعيم بن حكيم، حدثنا أبو مريم، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: انطلق بي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حتى أتى الكعبة، فقال لي: «اجلس» فجلست إلى جنب الكعبة، فصعد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بمنكبي ثم قال: «انهض» فنهضت. فلما رأى ضعفي تحته، قال لي: «اجلس» فنزلت وجلست. ثم قال لي: «يا علي اصعد على منكبي» فصعدت على منكبيه، ثم نهض بي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فلما نهض بي خيل إليّ لو شئت نلت أفق السماء فصعدت فوق الكعبة وتنحى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال لي: «الق صنمهم الأكبر صنم قريش» وكان من نحاس موتداً بأوتاد من حديد إلى الأرض. فقال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «عالجه» ورسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول لي: «إيه إيه ﴿جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا﴾» فلم أزل أعالجه حتى استمكنت منه فقال: «اقذفه» فقذفته فتكسر وترديت من فوق الكعبة، فانطلقت أنا والنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ نسعى وخشينا أن يرانا أحد من قريش وغيرهم. قال علي: فما صعد به حتى الساعة.

تخـريجـه:

الآية (٨) من سورة الإسراء.

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (١/٨٤) من طريق أسباط بن محمد. حدثنا =

. . . .

= نعيم بن حكيم، عن أبي مريم، عن علي به، وقال أحمد شاكر في تحقيقه للمسند: إسناده صحيح (٢/٦٤٤).

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع (٦/٢٣) ونسبه لأحمد، وأبي يعلى، والبزار وقال: ورجال الجميع ثقات.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث رواته كلهم ثقات. كما في التقريب (٢/٣٠٥)، (١/٢٤٥)، اللسان (٣/٢٨٦)، (١/٢٤٩) إلا أبو مريم فقد اختلف في اسمه فقيل اسمه إياس، وقيل: قيس، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الدارقطني: مجهول. تهذيب التهذيب (١٢/٢٣٢، ٢٣٣).

وقال الذهبي في الكاشف: ثقة (٣/٣٧٦)، (ت ٣٧٩).

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: أبو مريم الثقفي، اسمه قيس المدائني، مجهول (٢/٤٧١)، (ت ٥٢).

وقال أحمد شاكر في تحقيقه للمسند: ثقة (٢/٦٤٤).

وقال الهيثمي: رجال الجميع ثقات.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن أبا مريم الظاهر أنه ثقة كما عليه أكثر العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد صحيحاً ـ والله أعلم ـ.

٣٢٦ ــ حديث أبـي ذر مرفوعاً: «يحشر الناس يوم القيامة على ثلاثة أفواج: طاعمين كاسين. . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: على شرط مسلم، ولكنه منكر. فيه الوليد بن عبد الله بن جميع. قال ابن حبان: فحش تفرده حتى بطل الاحتجاج به.

---

٣٢٦ ــ المستدرك (٢/٣٦٧، ٣٦٨): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبـي، حدثنا سعيد بن مسعود، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا الوليد بن عبد الله بن جميع، عن أبـي الطفيل عامر بن واثلة، عن حذيفة بن أسيد أبـي شريحة الغفاري، سمع أبا ذر الغفاري، وتلا هذه الآية: ﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ﴾ فقال: حدثني الصادق المصدوق ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أن الناس يحشرون يوم القيامة على ثلاثة أفواج: طاعمين، كاسين، راكبين، وفوج يمشون ويسعون، وفوج تسحبهم الملائكة على وجوههم» قلنا: قد عرفنا هذين، فما تلك الذين يمشون ويسعون؟. قال: «يلقي الله الآفة على الظهر حتى لا تبقى ذات ظهر، حتى إن الرجل ليعطي الحديقة المعجبة بالشاردة ذات القتب».

تخـــريجـــه:

الآية (٩٧) من سورة الإسراء.

١ ــ رواه أحمد «بنحوه» (٥/١٦٤، ١٦٥).

٢ ــ ورواه النسائي «بنحوه» كتاب الجنائز، باب: البعث (٤/١١٦، ١١٧).

روياه من طريق الوليد بن جميع القرشي. قال: حدثنا أبو الطفيل عامر بن واثلة، عن حذيفة بن أسيد عن أبـي ذر، به مرفوعاً.

٣ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لأحمد، والنسائي، والحاكم، وابن مردويه، والبيهقي في البعث عن أبـي ذر (٤/٢٠٣). =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث صححه الحاكم. وقال الذهبي: على شرط مسلم، ولكنه منكر. . . إلخ.

قلت: أما قوله: على شرط مسلم. فهو في محله كما في التقريب(٢/٣٣٣)، (٢/٣٧٢) وبقية الرواة صحابة كما في التقريب (١/١٥٦)، (١/٣٨٩، ت ٦٩).

أما الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري المكي الذي أعله به الذهبي.

فقال عنه أحمد، وأبو داود: ليس به بأس، وقال ابن معين والعجلي: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدثنا عنه، فلما كان قبل موته بقليل حدثنا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: كان ثقة له أحاديث. وقال البزار: احتملوا حديثه وكان فيه تشيع. وقال العجلي: في حديثه اضطراب. وقال الحاكم: لو لم يخرج له مسلم لكان أولى. تهذيب التهذيب (١١/١٣٨، ١٣٩).

وذكره ابن حبان في الضعفاء، ونسبه إلى جده وقال: كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به (٣/٧٨، ٧٩).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم، ورمي بالتشيع (٢/٣٣٣).

وقال الذهبي في الكاشف: وثقوه. وقال أبو حاتم: صالح الحديث (٣/٢٣٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الوليد قد اختلف فيه توثيقاً وتجريحاً، ولكن أوسط أقوال العلماء فيه ما قاله أحمد وأبو داود: من أنه لا بأس به. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. خاصة وأن هذا الحديث ليس فيه ما يؤيد بدعته ــ والله أعلم ــ.

٣٢٧ ـ حديث (أبي)[1] سعيد مرفوعاً: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين».

قال: صحيح. قلت: فيه نعيم بن حماد وهو ذو مناكير.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

٣٢٧ ـ المستدرك (٣٦٨/٢): حدثنا أبو بكر محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، أنبأنا أبو هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة، أضاء له من النور ما بين الجمعتين».

تخـريجـه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» من طريق الحاكم. كتاب الجمعة، باب: ما يؤمر في ليلة الجمعة ويومها... (٢٤٩/٣).

وقال البيهقي: ورواه يزيد بن مخلد بن يزيد عن هشيم، وقال في متنه: «أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق».

ورواه سعيد بن منصور عن هشيم فوقفه على أبي سعيد. وقال: «ما بينه وبين البيت العتيق».

وبمعناه رواه الثوري عن أبي هاشم موقوفاً. ورواه يحيى بن كثير، عن شعبة، عن أبي هاشم بإسناده أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من قرأ سورة الكهف كما أنزلت كانت له نوراً يوم القيامة».

٢ ـ ورواه الدارمي «بنحوه» وقال فيه: «أضاء له من النور فيما بينه وبين البيت العتيق». كتاب فضائل القرآن، باب: في فضل سورة الكهف (٤٥٤/٢).

رواه من طريق أبي النعمان. حدثنا هشيم. حدثنا أبو هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد عن أبي سعيد، فذكره موقوفاً.

٣ ـ ورواه الحاكم (٥٦٤/١). من طريق أبي قلابة عبد الملك بن =

محمد حدثنا يحيى بن كثير. حدثنا شعبة، عن أبي هاشم، عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من قرأ سورة الكهف كما أنزل كانت له نوراً يوم القيامة من مقامه إلى مكة».

وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والبيهقي نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن مالك الخزاعي أبو عبد الله الموزي الفارض وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٤٨) وتبين من خلال ذلك أنه مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً. فيكون حديثه حسن. فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

قلت: لكنه لم يتفرد به فقد رواه يزيد بن مخلد عن هشيم.

ورواه أيضاً سعيد بن منصور عن هشيم فوقفه على أبي سعيد.

ورواه الثوري عن أبي هاشم موقوفاً.

ورواه يحيى بن كثير عن شعبة عن أبي هاشم.

ورواه الدارمي من طريق أبي النعمان، حدثنا هشيم. حدثنا أبو هاشم.

قال الألباني عن سند الدارمي: وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين وأبو النعمان وإن كان تغير بآخره فقد تابعه سعيد بن منصور كما تقدم ثم هو وإن كان موقوفاً فله حكم المرفوع لأنه مما لا يقال بالرأي كما هو ظاهر. ويؤيده رواية يحيى بن كثير التي علقها البيهقي فإنها صريحة في الرفع وقد وصلها الحاكم من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد حدثنا يحيى بن كثير حدثنا شعبة به. وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي. الإرواء (٩٣/٣، ٩٤).

قلت: مما مضى يتبين أنه بسند الحاكم حسن لذاته.

لكنه قد توبع وهذه المتابعات تبين من خلال ما مضى أنها صحيحة، فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره.

٣٢٨ ـ حديث أبي الدرداء مرفوعاً: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ قال: «كان(١) ذهباً وفضة».

قال: صحيح. قلت: بل فيه يزيد بن يوسف متروك، وإن كان حديثه أشبه بمسمى الكنز(٢).

---

(١) ليس في المستدرك وما أثبته من (أ)، (ب).

(٢) قوله: (أشبه بمسمى الكنز) يقصد بذلك أنه قليل الحديث ويأتي بأحاديث غرائب.

٣٢٨ ـ المستدرك (٢/٣٦٩): حدثنا الأستاذ الإمام أبو الوليد ـ رضي الله عنه املاء ـ ثنا حسام بن بشر، والحسن بن سفيان بن عامر الشيباني، قالا ثنا صفوان بن صالح الدمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا يزيد بن يوسف، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في قوله عز وجل: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ قال: «ذهب، وفضة».

تخـريجـه:

الآية (٨٢) من سورة الكهف.

١ ـ رواه الترمذي «بلفظه» كتاب التفسير، سورة الكهف (٥/٣١٣ ح ٣١٥٢).

من طريق يزيد بن يوسف الصنعاني، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء به مرفوعاً.

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للترمذي، والبزار، وحسنه، وابن المنذر، وابن أبي حاتم وابن مردويه، والحاكم وصححه (٤/٢٣٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والترمذي يزيد بن يوسف الرحبي أبو يوسف الصنعاني الدمشقي.

قال أحمد: رأيته ولم أكتب عنه شيئاً. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال =

. . . .

= مرة: ليس بثقة. وقال أبو داود: ضعيف. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال صالح بن محمد: تركوا حديثه. وقال ابن عدي: وهو مع ضعفه يكتب حديثه. وقال الدارقطني: متروك. وقال مرة: يحيى بن معين يغمز عليه وليس يستحق الترك عندي. وقال أبو حاتم: لم يكن بالقوي. وقال البزار: لا بأس به. وقال الأزدي: متروك. وقال ابن شاهين في الضعفاء: قال ابن معين: كان كذاباً. تهذيب التهذيب (١١/٣٧٣).

وقال ابن حبان في الضعفاء: كان سيء الحفظ كثير الوهم ممن يرفع المراسيل ولا يعلم، ويسند الموقوف ولا يفهم، فلما كثر ذلك منه في حديثه صار ساقط الاحتجاج به إذا انفرد (٣/١٠٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٣٧٢).

وقال الذهبي في الكاشف: واه (٣/٢٨٨)، لكن قال في ديوان الضعفاء: تركوه (ت ٤٧٥٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن أكثر العلماء على أن يزيد متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

٣٢٩ ـ حديث [ابن أبي][1] مليكة سئل ابن عباس عن الولدان [أ][2] في الجنة هم؟ قال: حسبك ما اختصم فيه موسى والخضر.

قال: صحيح. قلت: (على شرط البخاري ومسلم)[3].

---

(١) في (أ) (ابن لأبي مليكة) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (ب) (على شرطهما) وما أثبته من (أ) والتلخيص.

٣٢٩ ـ المستدرك (٢/٣٦٩، ٣٧٠): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، قال: سئل ابن عباس عن الوالدان: أفي الجنة هم؟ قال: حسبك، ما اختصم فيه موسى والخضر.

تخـريجـه:

أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبي حاتم، والحاكم عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس به (٤/٢٣٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث صححه الحاكم وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: الظاهر أن كلامه في محله كما في التقريب (١/٤٣١)،(ت ٤٥٢)، (٢/٢٩٦)،(ت ٢٤)، (٢/٣١٩،ت ٩١) فقد أشار إلى أنهما أخرجا لرواته.

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن البخاري ومسلماً أخرجا لرواة هذا الحديث، فعليه يكون الحديث صحيحاً على شرطهما كما قال الذهبي ـ والله أعلم ـ.

٣٣٠ ـ حديث أبي أمامة مرفوعاً: «سلوا الله الفردوس فإنها سرة الجنة»(١).

قلت: فيه جعفر بن الزبير هالك.

---

(١) في المستدرك قال الحاكم ـ بعد أن أخرج الحديث ـ: (هذا حديث لم نكتبه إلا من هذا الإسناد ولم نجد بداً من إخراجه).

٣٣٠ ـ المستدرك (٢/٣٧١): أخبرني أبو أحمد محمد بن إسحاق الصفار، ثنا أحمد بن نصر، ثنا عمرو بن طلحة، وتلا قول الله عز وجل: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ قال عمرو: أنبأ إسرائيل بن يونس، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «سلوا الله الفردوس، فإنها سرة الجنة».

تخــريجــه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والحاكم وصححه عن أبي أمامة (٤/٢٥٤) سورة الكهف.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم جعفر بن الزبير الحنفي وقيل الباهلي الدمشقي نزيل البصرة.

قال ابن معين: شامي لا يكتب حديثه. وقال مرة: ليس بثقة. وفي رواية: ليس بشيء. وقال يزيد بن هارون: كان جعفر بن الزبير، وعمران بن جدير في مسجد واحد مصلاهما وكان الزحام على جعفر وليس عند عمران أحد وكان شعبة يمر بهما فيقول: يا عجباً للناس اجتمعوا على أكذب الناس وتركوا أصدق الناس. قال يزيد: فما أتى إلا القليل حتى رأيت ذلك الزحام على عمران وتركوا جعفراً وليس عنده أحد. وقال غندر رأيت شعبة راكباً على حمار فقيل له أين تريد؟ قال: أذهب فأستعدي على هذا يعني جعفر بن الزبير وضع على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أربعمائة حديث كذب.

. . . .

= وقال أحمد: اضطرب عليَّ حديث جعفر وقال الجوزجاني: نبذوا حديثه. وقال أبو زرعة: ليس بشيء لست أحدث عنه وأمر أن يضرب على حديثه. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث متروك الحديث. وقال النسائي، والدارقطني: متروك الحديث وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة. وقال البخاري: أدركه وكيع ثم تركه. وقال ابن المديني: ضعفه يحيى جداً. وقال أبو داود: من خيار الناس ولكن لا أكتب حديثه. وقال ابن الجنيد، والأزدي: متروك. ونقل ابن الجوزي الإجماع على أنه متروك. تهذيب التهذيب (٢/ ٩٠، ٩١، ٩٢).

وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال: يروي عن القاسم مولى معاوية وغيره أشياء كأنها موضوعة وكان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيهاً بالوضع تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين (١/ ٢١٢).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك الحديث وكان صالحاً في نفسه (١/ ١٣٠).

وقال الذهبي في الكاشف: عابد ساقط الحديث (١/ ١٨٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن جعفر بن الزبير هالك كما قال الذهبي. وقد قال شعبة: وضع أربعمائة حديث. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً. إلا أن الحديث شاهد عن أبي هريرة مرفوعاً مطولاً وفيه «فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن، ومنه تفجر أنهار الجنة» رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب التوحيد ــ ٢٢ باب: وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم (١٣/ ٤٠٤) (ح ٧٤٢٣).

٣٣١ ـ حديث [عمر][١] مرفوعاً: إنه قد أوحي إليَّ أنه ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ . . . الآية. كان له نوراً [من أبين][٢] مكة.

قال: صحيح. قلت: فيه (قرة)[٣] الأسدي وفيه جهالة، ولم يضعف.

---

(١) في (أ)، (ب) (ابن عمر) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا الدر المنثور للسيوطي (٤/٢٥٨).

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا من الدر المنثور.

(٣) في (ب) (مروة) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

٣٣١ ـ المستدرك (٢/٣٧١): أخبرنا أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق، أنبأ النضر بن شميل، حدثني أبو قرة الأسدي، قال: سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إنه قد أوحى إلي أنه ﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ كان له نوراً من أبين إلى مكة حشه الملائكة».

تخـــريجـــه:

الآية (١١٠) من سورة الكهف.

١ ـ رواه البزار «بلفظ مقارب».

من طريق النضر بن شميل. حدثنا أبو قرة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب به مرفوعاً. نسبه له ابن كثير في تفسيره وقال: غريب جداً (٣/١١٠).

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن راهوية، والبزار، وابن مردويه، والحاكم وصححه والشيرازي في الألقاب عن عمر بن الخطاب (٤/٢٥٨).

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم أبو قرة الأسدي الصيداوي من أهل البادية. أخرج له الترمذي، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه وقال: لا أعرفه بعدالة ولا جرح. تهذيب التهذيب (١٢/٢٠٦، ٢٠٧).

وقال ابن حجر في التقريب: مجهول (٢/٤٦٤).

وذكره الذهبي في الكاشف وسكت عنه (٣/٣٦٨، ٣٦٩)، لكن قال في الميزان: مجهول (٤/٥٦٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن أبا قرة مجهول، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، وقد قال ابن كثير: غريب جداً كما سبق ـ والله أعلم ـ.

٣٣٢ ـ حديث محمد بن شجاع، عن محمد بن زياد [اليشكري][1] عن ميمون بن مرهان أن نافع بن الأزرق سأل ابن عباس فقال: أخبرني عن قول الله: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ ما المعنى؟ قال: البؤس من الكبر. قال الشاعر:

إنما يعذر الوليد ولا
يعذر من كان في الزمان عتيا

قلت: قال أحمد بن حنبل: محمد بن [زياد][2] [اليشكري][3] الطحان كذاب [خبيث يضع الحديث][4] وابن شجاع من ضعفاء المراوزة.

---

(١) ، (٣) في (أ)، (ب) (السكري) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والتقريب (١٦٢/٢).

(٢) في (أ) (المزناد) كلمة ليس لها معنى، ومكتوب فوقها (كذا) إشارة إلى شك الكاتب منها. وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٤) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والتلخيص.

٣٣٢ ـ المستدرك (٣٧٢/٢): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن حمزة المروزي، ثنا أبو صالح هدية بن عبد الوهاب، أنبأ محمد بن شجاع، عن محمد بن زياد اليشكري، عن ميمون بن مهران، أن نافع بن الأزرق سأل ابن عباس فقال: أخبرني عن قول الله عز وجل: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ ما العتي؟ قال: البؤس من الكبر، قال الشاعر:

إنما يعذر الوليد ولا
يعذر من كان في الزمان عتيا

تخريجه:

الآية (٨) من سورة مريم.

= ١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن الأنباري في الوقف والابتداء، والحاكم عن ميمون بن مهران أن نافع بن الأزرق سأل ابن عباس. سورة مريم (٤/ ٢٦٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن شجاع، ومحمد بن زياد اليشكري.

أولاً: محمد بن زياد اليشكري الطحان الكوفي ويقال الجندي الأعور الفافا المعروف بالميموني الرقي.

قال أحمد: كذاب خبيث أعور يضع الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء كذاب، وقال أيضاً: كان ببغداد قوم كذابون يضعون الحديث منهم محمد بن زياد كان يضع الحديث. وقال علي بن المديني: ضعيف جداً. وقال عمرو بن علي: متروك الحديث كذاب. وقال الجوزجاني وأبو زرعة، والنسائي والدارقطني: كذاب. وقال الحاكم روى عن ميمون بن مهران وغيره الموضوعات. ـ قلت: فلماذا أوردت هذا الحديث في المستدرك ـ تهذيب التهذيب (٩/ ١٧٠، ١٧١، ١٧٢) مختصر.

وقال ابن حجر في التقريب: كذبوه (٢/ ١٦٢).

وقال الذهبي في الضعفاء: قال أحمد وغيره كذاب خبيث يضع الحديث رقم (٣٧١٨).

ثانياً: محمد بن شجاع بن نبهان النبهاني المروزي مولى قريش سكن المدائن.

قال ابن المبارك: ليس بشيء ولا يعرف الحديث. وقال نعيم بن حماد: ضعيف أخذ ابن المبارك كتبه وأراد أن يسمع منه فرأى منكرات فلم يسمع منه.

وقال البخاري وأبو حاتم: سكتوا عنه. وذكره العقيلي في الضعفاء ونقل كلام ابن المبارك، ونعيم بن حماد والبخاري. تهذيب التهذيب (٩/ ٢١٩). =

= وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/١٦٩).

وذكره الذهبي في الضعفاء وقال: قال ابن المبارك: ليس بشيء رقم (٣٧٦٥).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال ابن المبارك: ليس بشيء (ص ٣٤١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن محمد بن زياد اليشكري كذاب.

أن محمد بن شجاع ضعيف، فيكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً والحمل فيه على ابن زياد اليشكري.

٣٣٣ ـ حديث علي ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ قال: أما والله ما يحشر الوفد على أرجلهم، ولا يساقون سوقاً، ولكنهم يؤتون بنوق. . . الحديث.

قال: على شرط مسلم. قلت: [بل عبد الرحمن هذا لم يرو له مسلم، ولا لخاله النعمان وضعفوه](١).

---

(١) في (أ)، (ب) (بل عبد الرحمن هذا لم يرو له مسلم، والنعمان بن سعد وقد ضعفوه) وما أثبته من التلخيص وهو الصواب، لأن المضعف هو عبد الرحمن بن إسحاق، وليس النعمان ـ كما سيأتي ـ.

٣٣٣ ـ المستدرك (٣٧٧/٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا أبو معاوية، وثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، ثنا يعلى بن عبيد، قالا ثنا عبد الرحمن بن إسحاق القرشي: عن النعمان بن سعد، عن علي ـ رضي الله عنه ـ في هذه الآية: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ قال علي: أما والله ما يحشر الوفد على أرجلهم ولا يساقون سوقا، ولكنهم يؤتون بنوق لم تر الخلائق مثلها عليها رحل الذهب، وأزمتها الزبرجد، فيركبون عليها، حتى يضربوا أبواب الجنة».

تخـــريجـــه:

الآية (٨٥) من سورة مريم.

١ ـ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٩٦/١٦).

٢ ـ ورواه ابن الإمام أحمد في زوائد المسند «بنحوه» المسند (١٥٥/١).

روياه من طريق عبد الرحمن بن إسحاق. حدثنا النعمان بن سعد. قال: كنا جلوساً عند علي ـ رضي الله عنه ـ فذكره وهو طريق الحاكم.

٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن الإمام أحمد في زوائد المسند، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والحاكم وصححه، والبيهقي في البعث عن علي ـ رضي الله عنه ـ به (٢٨٥/٤). =

. . . .

= وذكر ابن كثير أن ابن جرير، وابن أبي حاتم روياه من طريق عبد الرحمن بن إسحاق (٣/١٣٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الرحمن بن إسحاق، والنعمان بن سعد.

أولاً: النعمان بن سعد بن حبنة، وقيل: حبتر الأنصاري الكوفي.

قال أبو حاتم: لم يرو عنه غير عبد الرحمن بن إسحاق ابن أخته، وذكره ابن حبان في الثقات. قال الحافظ ابن حجر: قلت: والراوي عنه ضعيف فلا يحتج بخبره. تهذيب التهذيب (١٠/٣٠٤).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (٢/٣٠٤).

وقال الذهبي في الكاشف: وثق (٣/٢٠٦)، وقال في ديوان الضعفاء مجهول (ص ٣١٨)، (ت ٤٣٩١).

ثانياً: عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد بن الحارث أبو شيبة الواسطي الأنصاري ويقال: الكوفي ابن أخت النعمان.

قال أحمد: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء. وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء. وقال ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان: ضعيف، وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. تهذيب التهذيب (٦/١٣٦، ١٣٧).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٤٧٢).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٢/١٥٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن النعمان بن سعد مقبول كما لخص حاله بذلك ابن حجر، وأن عبد الرحمن بن إسحاق ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٣٣٤ ـ حديث ابن مسعود رفعه: «يوم كلم الله موسى (كانت)[١] عليه جبة صوف، وكساء صوف، وسراويل صوف وكمة صوف، (ونعلاه)[٢] من جلد حمار غير ذكي».

قال: على شرط البخاري. قلت: بل ليس على (شرطه)[٣] وإنما غره أن في إسناده حميد بن قيس كذا. وهو خطأ. إنما هو حميد الأعرج الكوفي ابن علي أو ابن عمار أحد المتروكين (فظن أنه)[٤] المكي الصادق.

---

(١) في (ب) (كانت) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب) (ونعلاه صوف) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) في (ب) والتلخيص (شرط البخاري) وما أثبته من (أ).

(٤) في (ب) (فظن هو) وفي التلخيص (فظنه) وما أثبته من (أ).

٣٣٤ ـ المستدرك (٢/٣٧٩): أخبرنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا عمر بن حفص بن غياث، ثنا أبي، وخلف بن خليفة، عن حميد بن قيس، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يوم كلم الله موسى، كانت عليه جبة صوف، وكساء صوف، وسراويل صوف، وكمه صوف، ونعلاه من جلد حمار غير ذكي».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي (بنحوه) مع تقديم وتأخير كتاب اللباس ـ ١٠ باب: ما جاء في لبس الصوف (٤/٢٢٤، ٢٢٥)، (ح ١٧٣٤).

وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج وحميد هو ابن علي الكوفي.

قال الترمذي: سمعت محمداً يقول: حميد بن علي الأعرج منكر الحديث، وحميد بن قيس الأعرج المكي صاحب مجاهد ثقة.

٢ ـ ورواه ابن حبان في الضعفاء «بنحوه» (١/٢٦٢) وقال عن حميد =

. . . .

= الأعرج: منكر الحديث جداً يروى عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج بخبره إذا انفرد، وليس هذا بصاحب الزهري ذاك حميد بن قيس الأعرج.

٣ ـ وأورده ابن الجوزي في الموضوعات «بنحوه» وزاد في آخره «قال موسى: من ذا العبراني الذي يكلمني من هذه الشجرة». وقال: هذا حديث لا يصح.

فإن كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين، والمتهم به حميد واختلف في اسم أبيه.

فقيل: علي، وقيل: عطاء، وقيل: عمار، وليس بحميد بن قيس الأعرج صاحب الزهري، فإنه مخرج عنه في الصحيحين. الموضوعات لابن الجوزي (١/١٩٢، ١٩٣).

رووه من طريق حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن مسعود به.

٤ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لسعيد بن منصور، وابن المنذر، والحاكم، وابن مردويه والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن مسعود (٣/١١٥، ١١٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث صححه الحاكم على شرطهما ورده الذهبي بأن حميد الأعرج هو ابن علي أحد المتروكين وليس بحميد بن قيس الثقة.

قلت: الظاهر مما تقدم من أقوال العلماء، البخاري، والترمذي، وابن حبان، وابن الجوزي أن هناك من خلط بين حميد بن علي الأعرج وحميد بن قيس الأعرج ـ ومنهم الحاكم ـ وأن الراوي لهذا الحديث هو حميد بن علي الأعرج. ويقال: ابن عطاء، ويقال: ابن عبد الله، ويقال: ابن عبيد.

وحميد الأعرج هذا قال عنه أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري، والترمذي: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. =

= وقال مرة: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث قد لزم عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود، ولا نعلم لعبد الله عن ابن مسعود شيئاً. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، واهي الحديث. وقال الدارقطني: متروك، وأحاديثه تشبه الموضوعة، وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود، وغيرهم في الضعفاء. تهذيب التهذيب (٣/٥٣).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٢٠٤).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو زرعة: واهي الحديث (١/٢٥٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن حميد بن علي الأعرج ضعيف على أكثر أقوال العلماء، وقد لخص حاله ابن حجر بذلك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

وأما قول ابن الجوزي أنه موضوع فذلك لأجل الزيادة التي عنده وليست عند غيره وهي قوله: من ذا العبراني الذي يكلمني من هذه الشجرة. فإن كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين.

٣٣٥ ــ حديث أبي أمامة: لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ﴾... الحديث».

قلت: لم يتكلم عليه وهو خبر واه، لأن علي بن يزيد(١) فيه وهو متروك.

---

(١) في (أ)، (ب) (زيد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والميزان (١٦١/٣).

٣٣٥ ــ المستدرك (٣٧٩/٢): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي، حدثني أبي، ثنا يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة قال: لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في القبر، قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ بسم الله، وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله» فلما بنى عليها لحدها طفق يطرح إليهم الجبوب ويقول: «سدوا خلال اللبن» ثم قال: «أما هذا ليس بشيء ولكنه يطيب بنفس الحي».

تخــريجــه:

الآية (٥٥) من سورة طه.

١ ــ رواه أحمد «بنحوه» (٢٥٤/٥).

٢ ــ ورواه البيهقي «بلفظ مقارب» من طريق الحاكم. كتاب الجنائز، باب: الأذخر للقبور وسد الفرج (٤٠٩/٣).

وقال البيهقي: وهذا إسناد ضعيف.

روياه من طريق يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة.

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

هذا الحديث عند الحاكم ومن وافقه فيه علي بن يزيد بن أبي هلال الإلهاني ويقال الهلالي أبو عبد الملك ويقال أبو الحسن الدمشقي.

قال حرب عن أحمد: هو دمشقي كأنه ضعفه. وقال ابن معين: ضعيف. وقال يعقوب: علي بن يزيد واهي الحديث. وقال أبو مسهر: ما أعلم إلا خيراً. وقال الجوزجاني: رأيت غير واحد من الأئمة ينكر أحاديثه التي يرويها عنه عبيد الله بن زحر وابن أبي العاتكة. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: ضعيف أحاديثه منكرة. وقال البخاري: منكر الحديث ضعيف. وقال الترمذي، والحسن الطوسي: يضعف في الحديث.

وقال النسائي: ليس بثقة. وقال في موضع آخر: متروك الحديث. وقال الأزدي، والدارقطني، والبرقي: متروك. وقال الحاكم أبو أحمد، ذاهب الحديث وقال ابن عدي: هو في نفسه صالح إلا أن يروى عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف. وقال الساجي: اتفق أهل العلم على ضعفه. تهذيب التهذيب (٧/٣٩٦، ٣٩٧).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٤٦).

ذكره الذهبي في ديوان الضعفاء وقال: قال النسائي، والدارقطني: متروك رقم (٢٩٧٧).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال البخاري: منكر الحديث (ص ٢٧٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن علي بن يزيد ضعيف وهو قول أكثر العلماء فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٣٣٦ ـ حديث عائشة مرفوعاً: «فتنة القبر فيّ، فإذا سئلتم فلا تشكوا».

قال: صحيح. قلت: فيه محمد بن [عبد الله بن عبيد][1] بن عمير وهو مجمع على ضعفه.

---

(١) في(أ)، (ب) (عبيد الله) وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، واللسان (٥/٢١٦).

٣٣٦ ـ المستدرك (٢/٣٨٢): أخبرني أبو بكر أحمد بن إسحاق، أنبأ الحسن بن علي بن زياد، ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، ثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «فتنة القبر في، فإذا سئلتم فلا تشكوا».

تخـريجـه:

أورده السيوطي في الكبير ونسبه للحاكم فقط (١/٥٨٤).

وكذا أورده في الصغير (٢/٢٠٩) وقال: حسن.

وذكره المناوي في الفيض وسكت عنه (٤/٤٢٤)، لكن قال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف جداً (٤/٨٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في سنده محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي ويقال له: محمد المحرم.

ضعفه يحيى بن معين، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال ابن عدي: هو مع ضعفه يكتب حديثه. وقال الدراقطني: متروك. وقال ابن عمار: ضعيف، وقال أبو داود: ليس بثقة وقال: قال مصعب: زعم المكيون أنه رجل صالح، وكان يحيى وأبو خيثمة لا يرضونه.

الميزان (٣/٥٩٠، ٥٩١)، اللسان (٥/٢١٦، ٢١٧).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: تركوه وأجمعوا على ضعفه (ت ٢٧٨٧). =

= **الحكم على الحديث**:

قلت: مما تقدم يتبين أن محمد بن عبيد متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

لكن سؤال الملكان للميت عن الرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قد ثبت من حديث أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ.

رواه البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الجنائز ــ ٨٦ باب: ما جاء في عذاب القبر (٢٣٢/٣)، (ح ١٣٧٤).

إلا أن الحديث عند الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

٣٣٧ ــ حديث ابن عباس ﴿ أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ ﴾. قال: فتقت السماء بالغيث، والأرض بالنبات.

قال: صحيح[1]. قلت: فيه طلحة بن عمرو الراوي عن عطاء وهو واه.

---

(١) ليست في التلخيص وما أثبته من (أ)، (ب) والمستدرك.

٣٣٧ ــ المستدرك (٢/٣٨٢): أخبرنا محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا بشر بن موسى، ثنا خلاد بن يحيى، ثنا سفيان، ثنا طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ﴾. قال: فتقت السماء بالغيث، وفتقت الأرض بالنبات.

تخــريجــه:

الآية (٣٠) من سورة الأنبياء.

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه الفريابي، وعبد بن حميد، والحاكم وصححه، والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ (٤/٣١٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في سنده طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي.

وقد سبق له ترجمة مختصرة عند حديث رقم (٢٣).

قال عمرو بن علي: كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال أحمد: لا شيء متروك الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء ضعيف. وقال الجوزجاني: غير مرضي في حديثه. وقال أبو حاتم: ليس بقوي لين عندهم. وقال البخاري: ليس بشيء كان يحيى بن معين سيء الرأي فيه. وقال أبو داود: ضعيف. وقال النسائي: متروك. وقال أيضا ليس بثقة وروى له ابن عدي أحاديث، وقال: روى عنه قوم ثقات، وعامة ما يرويه لا =

= يتابع عليه، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفاً جداً. وقال علي بن المديني عن ابن مهدي: قدم طلحة بن عمرو فقعد على مصطبة واجتمع الناس فخلوت به أنا وحسين بن عربي وذكرنا له الأحاديث المنكرة. فقال: أستغفر الله، وأتوب فقلنا له: اقعد على مصطبة وأخبر الناس فقال: أخبروهم. وقال البزار: ليس بالقوي، وليس بالحافظ. وقال ابن الجنيد: متروك. وقال ابن المديني: ضعيف ليس بشيء. وقال أبوزرعة والعجلي، والدارقطني: ضعيف. وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنه. تهذيب التهذيب (٥/٢٣، ٢٤).

وقال ابن حبان في الضعفاء: كان ممن يروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب (١/٣٨٢).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك (١/٣٧٩).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه، كان واسع الحفظ (٢/٤٤).

وذكره في الضعفاء وقال: قال أحمد: متروك الحديث. وقال ابن معين: • وأبو زرعة، والدارقطني ضعيف رقم (٢٠١٤).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أحمد: متروك (ص ١٨٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين من أقوال العلماء أن الأرجح في طلحة بن عمرو أنه متروك الحديث وقد لخص حاله ابن حجر بذلك فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٣٣٨ ـ حديث ابن عباس ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ﴾ قال: كان [في][1] لسان امرأة زكريا طول، فأصلحه الله.

قال: صحيح. قلت: فيه طلحة المذكو[ر][2] قبله.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (أ) وما أثبته من (ب).

٣٣٨ ـ المستدرك (٢/٣٨٣): حدثنا محمد بن صالح بن هانيء، ثنا أحمد بن نصر، ثنا أبو نعيم، ثنا طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، في قول الله تعالى: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ﴾ قال: كان في لسان امرأة زكريا طول، فأصلحه الله تعالى.

تخريجه:

الآية (٩٠) من سورة الأنبياء.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٤/٣٣٤).

ولم أجد من أخرجه عن ابن عباس.

إلا أن السيوطي في الدر المنثور أورد الحديث موقوفاً على عطاء ونسبه لعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والخرائطي في مساويء الأخلاق (٤/٣٣٤، ٣٣٥) ولم أجده عند ابن جرير ـ فالله أعلم ـ.

وذكر ابن كثير في تفسيره أن عبد الرحمن بن مهدي رواه عن طلحة بن عمرو، عن عطاء به فهو موقوف على عطاء (٣/١٩٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في سنده طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي.

وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٣٧) وأنه متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

٣٣٩ ـ عبد الله بن حكيم[١] قال: خطبنا أبو بكر الصديق، فحمد الله وأثنى عليه كما هو أهله، ثم قال: أوصيكم بتقوى (الله)[٢]. . . الحديث.

قال: صحيح[٣]. قلت: فيه عبد الرحمن بن إسحاق وهو كوفي ضعيف.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه (عكيم) وما أثبته من (أ)، (ب) والدر المنثور للسيوطي (٤/٣٣٥).

(٢) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) التصحيح ليس في التلخيص المطبوع.

٣٣٩ ـ المستدرك (٢/٣٨٣، ٣٨٤): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا موسى بن إسحاق القاضي، أنبأ عبد الله ابن أبي شيبة، ثنا محمد بن فضيل، حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن عبد الله بن عبيد القرشي، عن عبد الله بن عكيم قال: خطبنا أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، فحمد الله وأثنى عليه بما هو له من أهل، قال: أوصيكم بتقوى الله، وأن تثنوا عليه بما هو له أهل، وأن تخلطوا الرغبة بالرهبة، فإن الله أثنى على زكريا وأهل بيته فقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ ثم اعلموا عباد الله، أن الله قد ارتهن بحقه أنفسكم، وأخذ على ذلك مواثيقكم واشترى منكم القليل الفاني بالكثير الباقي، وهذا كتاب الله فيكم لا يطفأ نوره ولا تنقضي عجائبه، فاستضيئوا بنوره، وانتصحوا كتابه، واستضيئوا منه ليوم الظلمة، فإنه إنما خلقكم لعبادته ووكل بكم كراماً كاتبين، يعلمون ما تفعلون. ثم اعلموا عباد الله أنكم تغدون وتروحون في أجل قد غيب عنكم علمه، فإن استطعتم أن تنقضي الآجال وأنتم في عمل الله فافعلوا، ولن تستطيعوا ذلك إلا بالله. فسابقوا في مهل آجالكم قبل أن تنقضي آجالكم فيردكم إلى سوء أعمالكم، فإن قوماً جعلوا آجالهم لغيرهم، ونسوا أنفسهم فأنهاكم أن تكونوا أمثالهم، فالوحا الوحا، ثم النجا للنجا، فإن وراءكم طالب حثيث مره سريع. =

. . . .

=

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه ابن أبـي حاتم «بنحوه» مختصراً نسبه له ابن كثير في تفسيره (١٩٣/٣، ١٩٤) محمد بن فضيل. حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن عبد الله القرشي، عن عبد الله بن حكيم قال: خطبنا أبو بكر فذكره.

٢ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبـي شيبة، وابن المنذر، وابن أبـي حـاتم، والحـاكم وصححـه والبيهقي في شعب الإيمـان عن عبد الله بن حكيم (٣٣٥/٤).

دراسة الاسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد بن الحارث الواسطي الأنصاري. ويقال: الكوفي ابن أخت النعمان ابن سعد وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٣٣) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٣٤٠ ــ حديث إسحاق بن عيسى بن عاصم عن أبيه قال: أتى ابن عمر عبد الله بن الزبير فقال: يا ابن الزبير إياك وإلحاداً في حرم الله، فإني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: إنه سيلحد فيه رجل من قريش لو أن ذنوبه توزن بذنوب الثقلين لرجحت».

قال: صحيح. قلت: فيه محمد بن كناسة. قال أبو حاتم: لا يحتج به(١).

---

(١) في التلخيص قال: (قلت: أبو حاتم بن كناسة لا يحتج به) وما أثبته من (أ)، (ب) وهو الصواب، لأن ابن كناسة لا يلقب بأبي حاتم. كما أن أبا حاتم قال في ابن كناسة: لا يحتج به. كما سيأتي والظاهر أن عبارة التلخيص هكذا: (قلت: قال أبو حاتم: ابن كناسة لا يحتج به).

٣٤٠ ــ المستدرك (٢/٣٨٨): حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسن بن علي بن بكر العدل، أنبأ إبراهيم بن هانىء، ثنا الحسين بن الفضل البجلي، ثنا محمد بن كناسة، ثنا إسحاق بن عيسى بن عاصم، عن أبيه، قال: أتى عبد الله بن عمر عبد الله بن الزبير، فقال: يا ابن الزبير، إياك والإلحاد في حرم الله، فإني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إنه سيلحد فيه رجل من قريش لو أن ذنوبه توزن بذنوب الثقلين لرجحت».

تخــريجــه:

١ ــ رواه أحمد «بلفظه» وزاد في آخره: «وانظر لا تكونه» ــ أي لا تكون أنت المقصود في هذا الحديث ــ (٢/١٣٦).

وأورده السيوطي في الجامع الكبير (١/٣٠٢) واقتصر على عزوه لأحمد، والحاكم.

رواه أحمد من طريق محمد بن كناسة. حدثنا أسحاق بن سعيد عن أبيه قال: أتى عبد الله بن عمر عبد الله بن الزبير. به وهو سند الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند أحمد، والحاكم في سندهما محمد بن عبد الله بن =

. . . .

= عبد الأعلى بن عبد الله بن خليفة بن زهير بن نفيلة بن معاوية بن مازن الأسدي أبو يحيى ويقال أبو عبد الله المعروف بابن كناسة وهو لقب أبيه، وقيل لقب جده.

قال ابن معين، وأبو داود، والعجلي: ثقة. وقال ابن المديني: شيخاً ثقة صدوقاً. وقال أبو حاتم: كان صاحب أخبار يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن قانع: كوفي صالح. تهذيب التهذيب (٩/٢٥٩).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق عارف بالآداب (٢/١٧٨).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن معين وجماعة وقال أبو حاتم: لا يحتج به.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث. ص ٣٤٥.

وقال الذهبي في الضعفاء: صدوق قال أبو حاتم: لا يحتج به. رقم (٣٧٩٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن محمد بن عبد الله بن كناسة. ثقة على قول أكثر العلماء. فيكون الحديث صحيحاً.

قال الهيثمي في المجمع: رواه أحمد ورجاله ثقات.

وللحديث شاهد رواه أحمد (٢/١٥٦)، عن عبد الله بن عمرو قال: أشهد بالله لسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: يحلها ويحل به رجل من قريش لو وزنت ذنوبه بذنوب الثقلين لوزنتها.

وقال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح (٣/٢٨٤).

ورواه أحمد أيضاً من طريق سعيد بن عمرو قال: أتى عبد الله بن عمرو، ابن الزبير وهو جالس فقال: يا ابن الزبير إياك والإلحاد في حرم الله، فذكر نحواً من حديثه الأول (٢/٢١٩).

وقال الهيثمي: رواه ورجاله رجال الصحيح (٣/٢٨٤، ٢٨٥).

٣٤١ ـ حديث زيد بن أرقم. قلنا: يا رسول الله ما هذه الأضاحي؟ قال: «سنة أبيكم إبراهيم» قلنا: فما لنا منها؟ قال: «بكل شعرة حسنة» قلنا: يا رسول الله فالصوف؟ قال: «بكل شعرة من الصوف حسنة».

قال: صحيح. قلت: فيه [عائذ الله][1] قال أبو حاتم: منكر الحديث.

---

(١) في (أ)، (ب) (عبد الله)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ميزان الاعتدال (٢/٣٦٤).

٣٤١ ـ المستدرك (٢/٣٨٩): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله البزار ببغداد، ثنا محمد بن سلمة الواسطي، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ سلام بن مسكين، عن عائذ الله بن عبد الله المجاشعي، عن أبي داود السبيعي، عن زيد بن أرقم قال: قلنا: يا رسول الله ما هذه الأضاحي؟ قال: «سنة أبيكُم إبراهيم». قال: قلنا فما لنا منها؟ قال: «بكل شعرة حسنة». قلنا: يا رسول الله. فالصوف. قال: «فكل شعرة من الصوف حسنةً».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أحمد «بلفظه» (٤/٣٦٨).

٢ ـ ورواه ابن ماجه «بلفظ مقارب» كتاب الأضاحي، ٣، باب ثواب الأضحية (٢/١٠٤٥)، (ح ٣١٢٧).

٣ ـ ورواه ابن حبان في الضعفاء «بلفظ مقارب» (٢/٥٥).

رووه من طريق عائذ الله بن عبد الله المجاشعي، عن أبي داود السبيعي، عن زيد بن أرقم به. وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عائذ الله بن عبد الله المجاشعي.

قال البخاري: لا يصح حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال =

. . . .

= أبو حاتم: منكر الحديث. وذكره العقيلي في الضعفاء، وأورد له حديث الأضاحي. تهذيب التهذيب (٥/٨٧، ٨٨).

قلت: وقد ذكره ابن حبان أيضاً في الضعفاء وقال: منكر الحديث على قلته (١٩٢/٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٣٩٠/١).

وقال الذهبي في الكاشف: لا يصح حديثه (٥٩/٢)، وقال في الضعفاء: جرحه ابن حبان، (ت ٢٠٦٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عائذاً ضعيف على قول أكثر العلماء، فعليه يكون الحديث بإسناد أحمد، وابن حبان ضعيفاً فقط.

أما سند الحاكم ففيه نفيع أبو داود الأعمى. وقد سبق أن الحاكم صحح حديثاً فيه نفيع وتعقبه الذهبي بأن فيه نفيعاً وهو متروك وهو حديث رقم (١٤٢) ولم يتعقبه الذهبي به هنا وهو كما قال الذهبي هناك: متروك، فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

قال المنذري في الترغيب: صححه الحاكم وفيه عائذ الله هو المجاشعي، وأبو داود هو نفيع بن الحارث الأعمى وكلاهما ساقط (١٥٤/٢).

٣٤٢ ـ حديث عائشة أنها سألت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن هذه الآية: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾.

قال: «الضيق».

قال: صحيح. قلت: بل فيه الحكم بن عبد الله وقد تركوه.

---

٣٤٢ ـ المستدرك (٢/٣٩١): حدثنا عبد الله بن سعد الحافظ: ثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي، وحسام بن بشر بن العنبر، قالا: ثنا الحكم بن موسى القنطري، ثنا يحيى بن حمزة، ثنا الحكم بن عبد الله أنه سمع القاسم بن محمد يحدث عن عائشة أنها سألت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن هذه الآية:

﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾.

قال: «الضيق».

تخريجه:

الآية (٧٨) من سورة الحج.

١ ـ رواه ابن جرير في تفسيره «بلفظه» (١٧/١٤٣).

من طريق يحيى بن حمزة، عن الحكم بن عبد الله. قال: سمعت القاسم بن محمد يحدث عن عائشة به مرفوعاً. وهو طريق الحاكم.

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن جرير، وابن مردويه، والحاكم وصححه عن عائشة (٤/٣٧١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم وغيره. الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي أبو عبد الله، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٣٩) وأنه متروك.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

٣٤٣ ـ حديث أبي رافع أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا ضحى اشترى كبشين سمينين أملحين. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه زهير[1] بن محمد وهو ذو مناكير، وابن عقيل وليس بالقوي.

---

(١) في التلخيص (سهيل)، وما أثبته من (أ)، (ب) وهو الموجود في سند الحاكم، وليس في السند من اسمه سهيل.

٣٤٣ ـ المستدرك ٢/٣٩١ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن يونس الضبي، ثنا أبو عامر العقدي، ثنا زهير بن محمد العنبري، عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، عن علي بن الحسين ـ رضي الله عنهما ـ: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ قال: ذبح هم ذابحوه. حدثني أبو رافع أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا ضحى اشترى كبشين سمينين أملحين أقرنين، فإذا خطب وصلى ذبح أحد الكبشين بنفسه بالمدية ثم يقول: «اللهم هذا عن أمتي جميعاً من شهد لك بالتوحيد، وشهد لي بالبلاغ» ثم أتى بالآخر فذبحه وقال: «اللهم هذا عن محمد وآل محمد» ثم يطعمهما المساكين، ويأكل هو وأهله منهما، فمكثنا سنين قد كفانا الله الغرم والمؤنة ليس أحد من بني هاشم يضحي.

تخـريجـه:

الآية (٦٧) من سورة الحج.

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٦/٣٩١، ٣٩٢).

٢ ـ ورواه البزار «بلفظ مقارب» كشف الأستار. باب أضحية رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (٢/٦١)، (ح ١٢٠٨).

روياه من طريق زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع وهو طريق الحاكم.

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه زهير بن محمد، وعبد الله بن محمد بن عقيل.

أولاً: عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني وأمه زينب الصغرى وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٧٤) وأنه ضعيف.

ثانياً: زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخرساني المروزي، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٧٤) وأنه ذو مناكير في رواية الشاميين عنه، وحسن الحديث في رواية غيرهم عنه. وفي هذا الحديث روى عنه أبو عامر العقدي. وهو عبد الملك بن عمرو القيسي البصري، فهو بصري لا شامي. تهذيب التهذيب (٦/٤٠٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الله بن محمد بن عقيل لين الحديث، وأما زهير بن محمد فرواية غير الشاميين عنه حسنة، وقد روى الحديث هنا عنه بصري. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً والحمل فيه على عبد الله بن محمد بن عقيل.

إلا أن للحديث شواهد منها حديث ابن أبي سلمة عن عائشة وأبي هريرة وهو بنحو حديث أبي رافع.

١ ــ رواه ابن ماجه. كتاب الأضاحي، باب أضاحي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (٢/١٠٤٣)، (ح ٣١٢٣).

وقال المعلق: في الزوائد في إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل مختلف فيه.

٢ ــ ورواه الحاكم (٤/٢٢٧، ٢٨)، وسكت عنه هو والذهبي.

وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وقد سبق بيان حاله وأنه لين الحديث.

ومنها حديث جابر بنحو حديث أبي رافع.

١ ــ رواه أبو داود. كتاب الضحايا، باب ما يستحب من الضحايا (٣/٩٥)، (ح ٢٧٩٥).

=

. . . .

=

٢ ــ ورواه ابن ماجه. كتاب الأضاحي، باب في أضاحي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (١٠٤٣/٢)، (ح ٣١٢١).

لكن قال الحافظ في التلخيص هذا الحديث من رواية أبـي عياش عن جابر، وأبو عياش لا يعرف (١٤٣/٤).

إلا أن الهيثمي قال: رواه أبو يعلى وإسناده حسن.

ومنها حديث أبـي سعيد الخدري «بنحو حديث أبـي رافـع» نسبه الهيثمي لأبـي يعلى، والطبراني في الأوسط. وقال: فيه الحجاج بن أرطاة وهو ثقة، ولكنه مدلس.

ومنها حديث أبـي طلحة «بنحو حديث أبـي رافـع» نسبه الهيثمي لأبـي يعلى والطبراني في الأوسط. قال: من رواية إسحاق بن عبد الله بن أبـي طلحة عن جده ولم يدركه ورجاله رجال الصحيـح. المجمـع (٢٢/٤، ٢٣).

فالذي يظهر من كل هذه الشواهد أن الحديث صحيـح. وبإسناد الحاكم يكون صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٣٤٤ ـ حديث [عمر][1] كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا نزل عليه الوحي سمع عنده دوي كدوي النحل. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه يونس بن سليم شيخ عبد الرزاق، وسئل عبد الرزاق عنه. فقال: أظنه لا شيء.

---

(١) في (أ)، (ب) (ابن عمر)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا ممن أخرج الحديث.

٣٤٤ ـ المستدرك (٢/٣٩٢): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، وأخبرنا أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق. أنبأنا عبد الرزاق، أنبأنا يونس بن سليم. قال: أملا عليَّ يونس بن يزيد الأيلي صاحب الزهري، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: سمعت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا نزل عليه الوحي سمع عنده دوي كدوي النحل، فمكثنا ساعة فاستقبل القبلة ورفع يديه فقال: «اللهم زدنا ولا تنقصنا، وأكرمنا ولا تهنا، واعطنا ولا تحرمنا، وآثرنا ولا تؤثر علينا، وارض عنا وارضنا»، ثم قال: «لقد أنزل علي عشر آيات من أقامهن، دخل الجنة» ثم قرأ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ . . . الآيات.

تخريجه:

الآيات (١ ـ ١٠) من سورة المؤمنون.

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (١/٣٤).

٢ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب تفسير القرآن، ٢٤، باب: من سورة المؤمنون (٥/٣٢٦)، (ح ٣١٧٣).

٣ ـ ورواه النسائي في السنن الكبرى. نسبه له المزي في تحفة الأشراف (٨/٣٣٩٦). =

. . . .

=

وقال النسائي: هذا حديث منكر لا نعرف أحداً رواه غير يونس بن سليم، ويونس لا نعرفه.

رووه من طريق عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القارىء قال: سمعت عمر. به وهو طريق الحاكم.

وقد روى الحديث الترمذي قال: حدثنا يحيى بن موسى وعبد بن حميد وغير واحد قالوا: حدثنا عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القارىء قال: سمعت عمر. فذكره. ولم يذكر في إسناده هذا يونس بن يزيد، وقد قال: عن الطريق الأول: وهذا أصح ـ يعني ذكر يونس بن يزيد أصح من عدم ذكره ـ وقد أعل الطريق الذي ليس فيه يونس بن يزيد بالإرسال.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم يونس بن سليم الصنعاني.

قال أحمد: سألت عبد الرزاق عنه فقال: أظنه لا شيء. وقال يحيى بن معين: لا أعرفه يروي عنه غير عبد الرزاق. وقال النسائي: لا أعرفه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به ـ يعني حديث عمر هذا ـ. تهذيب الكمال (١٥٦٧/٣)، تهذيب التهذيب (١١/٤٣٩، ٤٤٠).

وقال الحافظ بن حجر: مجهول (٢/٣٨٤).

وقال الذهبي في الكاشف: واه (٣/٣٠٤)، وقال في ديوان الضعفاء: شيخ لعبد الرزاق ينفرد بحديث منكر (ت ٤٨٣٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن يونس بن سليم مجهول وقد لخص حاله ابن حجر بذلك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

أما طريق الترمذي الثاني ـ الذي ليس فيه يونس بن يزيد ـ فقد أعله الترمذي بأن فيه إرسال وهذا زيادة على إعلاله بيونس بن سليم ـ والله أعلم ـ.

٣٤٥ ـ حديث أنس مرفوعاً: «خلق الله جنة عدن، وغرس أشجارها بيده ـ فقال لها: (تكلمي). فقالت: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾».

قال: صحيح. قلت: بل ضعيف.

---

٣٤٥ ـ المستدرك (٣٩٢/٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباس بن محمد الدوري. حدثنا علي بن عاصم، أنبأنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «خلق الله جنة عدن، وغرس أشجارها بيده، فقال لها تكلمي، فقالت: قد ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.

تخريجه:

الآية (١) من سورة المؤمنون.

١ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بلفظ مقارب» (ل ٦٥١).

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن عدي، والحاكم، والبيهقي في الأسماء والصفات عن أنس (٢/٥).

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط وقال: صحيح (٦٠٦/١) لكن المناوي ذكر تصحيح الحاكم للحديث وتعقب الذهبي له وسكت عليه والظاهر منه موافقة الذهبي على ذلك وذكر أيضاً أن الذهبي قال عن الحديث في الميزان باطل. الفيض (٤٤٤/٣، ٤٤٥).

وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (١٢٤/٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بالضعف ولم يبين سبب تضعيفه له. والظاهر أن سبب تضعيفه له أن في إسناده علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٠٤) وأنه ضعيف.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٣٤٦ ــ حديث أبي هريرة: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا صلى رفع بصره إلى السماء، فنزلت ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ﴾ فطأطأ رأسه.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: الصحيح مرسل.

---

٣٤٦ ــ المستدرك (٢/٣٩٣): حدثني أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا أبو شعيب الحراني، حدثني أبي، حدثنا إسماعيل بن علية، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا صلى رفع بصره إلى السماء، فنزلت: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ﴾ فطأطأ رأسه.

تخــريجــه:

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: لا يجاوز بصره موضع سجوده (٢/٢٨٣).

رواه البيهقي عن الحاكم موصولاً.

٢ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور لابن مردويه، والحاكم وصححه، والبيهقي في سننه: ورواه حماد بن سيرين عن أبي هريرة (٥/٣).

وقال البيهقي: ورواه حماد بن زيد عن أيوب مرسلاً وهو المحفوظ.

ورواه البيهقي أيضاً من طريق آخر عن إسماعيل بن إبراهيم ــ هو ابن علية ــ عن أيوب مرسلاً وقال: هذا هو المحفوظ مرسل.

٣ ــ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (١٨/٣).

من طريق يعقوب بن إبراهيم. حدثنا ابن علية أخبرنا أيوب مرسلاً.

ورواه البيهقي أيضاً من طريق يونس بن بكير، عن عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين به مرسلاً.

قال: وروى أيضاً عن أبي زيد سعيد بن أوس، عن ابن عون، عن ابن سيرين عن أبي هريرة موصولاً والصحيح هو المرسل.

وقال الألباني في الإرواء: وقد تبين لي أخيراً أن هذا القول هو الصواب =

. . . .

= ـ يعني المرسل ـ وذلك لأن أبا شعيب ـ واسمه عبد الله بن الحسن بن أحمد ـ وإن وثقه الدارقطني وغيره فقد قال فيه ابن حبان: يخطىء ويهم.

قال الألباني: قلت: فمثله لا يحتمل تفرده ومخالفته للجماعة الذين رووا عن أيوب مرسلاً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم من أقوال العلماء يتبين أن الحديث الصحيح أنه مرسل، كما قال الذهبي، فعليه يكون تعقبه في محله ـ والله أعلم ـ.

وللحديث شواهد ذكرها الألباني في الإرواء:

منها حديث سليمان بن عبد الله الخولاني، عن أبي قلابة الجرمي قال: حدثني عشرة من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن صلاة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في قيامه وركوعه وسجوده بنحو من صلاة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز.

قال سليمان: فرمقت عمر في صلاته فكان بصره إلى موضع سجوده... الحديث.

ونسبه الألباني لابن عساكر في تاريخه (٧/٣٠٢، ٢).

ورواه البيهقي (٢/٢٨٣).

ومنها حديث عائشة قالت: دخل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الكعبة وما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها. أخرجه الحاكم (١/٤٧٩) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وقال الألباني في الإرواء: وهو كما قالا (٢/٧٣).

ورواه البيهقي (٥/١٨٥).

٣٤٧ ـ حديث عائشة مرفوعاً: «[لا تنزلوهن][(١)] الغرف، [ولا تعلموهن][(٢)] الكتابة ـ يعني النساء ـ وعلموهن [المغزل][(٣)] وسورة النور».

قال: صحيح. قلت: بل موضوع وآفته عبد الوهاب بن الضحاك. قال أبو حاتم: كذاب.

---

(١) في (أ) (لا تنزلون) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه، وعليه يستقيم المعنى.

(٢) في (أ) (ولا تعلمون) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه، وعليه يستقيم المعنى.

(٣) في (أ) (الغزل) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٣٤٧ ـ المستدرك (٢/٣٩٦): حدثنا أبو علي الحافظ، أنبأ محمد بن محمد بن سليمان، ثنا عبد الوهاب بن الضحاك، ثنا شعيب بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا تنزلوهن الغرف، ولا تعلموهن الكتابة ـ يعني النساء ـ، وعلموهن المغزل، وسورة النور».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم، والبيهقي في شعب الإيمان، وابن مردويه عن عائشة (٥/١٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في سنده عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي العرض أبو الحارث الحمصي سكن سلمية.

قال البخاري: عنده عجائب. وقال أبو داود: كان يضع الحديث قد رأيته. وقال النسائي: ليس بثقة متروك. وقال الدارقطني، والعقيلي، والبيهقي: متروك. وقال صالح بن محمد الحافظ: منكر الحديث عامة حديثه كذب. =

. . . .

= وقال الحاكم وأبو نعيم: روى أحاديث موضوعة. تهذيب التهذيب (٦/٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨) مختصر.

وقال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي بالسلمية وترك حديثه والرواية عنه وقال: كان يكذب. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه قال محمد بن عوف وقيل لي: أنه أخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن إسماعيل بن عياش وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة. فخرجت إليه فقلت: ألا تخاف الله عز وجل فضمن لي أن لا يحدث بها. فحدث بها. الجرح والتعديل (٦/٢، ٧٤).

وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال: كان يسرق الحديث ويرويه، ويجيب فيما يسأل ويحدث بما يقرأ عليه لا يحل الاحتجاج به، ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار. الضعفاء (٢/١٤٧، ١٤٨).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك وكذبه أبو حاتم. (١/٥٢٧، ٥٢٨).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: تركوه وكذبه أبو حاتم (ت ٢٦٧٤).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال الدارقطني: متروك (ص ٢٤٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبد الوهاب بن الضحاك كذاب فقد كذبه عدة من العلماء وتركه آخرون. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ــ والله أعلم ــ.

٣٤٨ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «كلوا الزيت وادهنوا به، فإنـه طيب مبارك».

قلت: فيه عبد الله بن سعيد المقبري وهو واه.

---

٣٤٨ ـ المستدرك (٢/٣٩٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بكار بن قتيبة القاضي بمصر، ثنا صفوان بن عيسى القاضي، عن عبد الله بن سعيد بن أبـي سعيد المقبري، قال: سمعت جدي، يحدث عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «كلوا الزيت وادهنوا به، فإنه طيب مبارك».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه ابن ماجة «بلفظ مقارب» كتاب الأطعمة ـ ٣٤ باب: الزيت (٢/١١٠٣)، (ح ٣٣٢٠).

من طريق عبد الله بن سعيد المقبري، عن جده، عن أبـي هريرة به مرفوعاً.

وقال المعلق: في الزوائد في إسناده عبد الله بن سعيد المقبري: قال في التقريب: متروك.

دراسة الإسناد:

هـذا الحديث في سنـده عند الحـاكم وابن ماجـة عبد الله بن سعيـد بن أبـي سعيد المقبري أبو عباد الليثي. وقد سبق بيان حاله عنـد حديث رقم (٢٣) وأنه متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

لكن الحديث جاء عن عمر، وأبـي سعيد من طرق صحيحة.

(أ) حـديث عمر مـرفوعـاً «ايتدمـوا بالـزيت وادهنـوا بـه فـإنـه من شجرة مباركة».

١ ـ رواه الحـاكـم وصحـحـه عـلى شـرط الشـيـخـين ووافـقـه الذهبـي (٤/١٢٢).

٢ ـ وأورد الحـديث المنذري في الترغيب وقال: رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين وهو كما قال (٣/١٣٢). =

. . . .

= ٣ ـ ورواه الترمذي. كتاب الأطعمة ـ ٤٣ باب: ما جاء في أكل الزيت (٤/٢٨٥)، (ح ١٨٥١).

وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق، عن معمر، وكان عبد الرزاق يضطرب في روايته، فربما ذكر عن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وربما رواه على الشك، وربما رواه مرسلاً.

٤ ـ ورواه ابن ماجة. كتاب الأطعمة، باب: الزيت (٢/١١٠٣)، (ح ٣٣١٩).

(ب) حديث أبي سعيد الأنصاري قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة».

١ ـ رواه الترمذي. كتاب الأطعمة، باب: ما جاء في أكل الزيت (٤/٢٨٥، ٢٨٦) وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى.

٢ ـ ورواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي (٢/٣٩٧، ٣٩٨).

فعليه فالحديث صحيح، لكن حديث أبي هريرة عند الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ـ والله أعلم ـ.

٣٤٩ ـ حديث ابن عباس ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا﴾ قال: فارغاً من كل شيء (غير موسى)[١]. . . الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم. وحسان بن أبي [عباد][٢] الذي رواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس احتجا به جميعاً.

قلت: كذا قال، وحسان هذا لا ندري من هو، وإنما يروي الأعمش عن حسان بن [أبي][٣] الأشرس، عن ابن جبير ثقة خرج له النسائي فقط.

---

(١) في (ب) (سوى موسى) وفي المستدرك وتلخيصه (غير ذكر موسى) وما أثبته من (أ). وعلى كل العبارات يستقيم الكلام.

(٢) في (أ) (عيار) وما أثبته من (ب)، والمستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (٢/٢٤٨).

(٣) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه، واللسان (٢/١٨٨).

٣٤٩ ـ المستدرك (٢/٤٠٦): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن حسان، عن سعيد بن جبير، عن أبي عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا﴾ قال: فارغاً من كل شيء غير ذكر موسى ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾ قال: أن تقول: يا بنياه. ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ﴾ ابتغي أثره. ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ﴾ قال: لا يؤتي بمرضع فيقبلها.

تخـريجـه:

الآيات (١٠، ١١، ١٢) من سورة القصص.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للفريابي، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه من طرق عن ابن عباس (٥/١٢١). =

. . . .

= ٢ ـ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» متفرقاً (٢٠/٢٣، ٢٤، ٢٥).
من طريق الأعمش، عن حسان بن أبي الأشرس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده حسان. قال الحاكم: هو ابن أبي عباد وقد احتجا به جميعاً. وقال الذهبي: حسان لا ندري من هو.. إلخ.

قلت: قد ذكر المزي في تهذيب الكمال حسان بن أبي عباد ورمز لرواية البخاري له فقط لكن لم يذكر المزي أن سليمان الأعمش روى عنه، أو أنه روى عن سعيد بن جبير. تهذيب الكمال (١/٢٤٩).

وقد ذكر المزي حسان بن أبي الأشرس. وقال: روى له النسائي ووثقه، وهو يروي عن سعيد بن جبير ويروي عنه سليمان الأعمش. تهذيب الكمال (١/٢٤٧).

وقال الحافظ في التقريب: صدوق (١/١٦١).

وقال الذهبي في الكاشف: ثقة (١/٢١٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن حساناً: هو ابن أبي الأشرس كما قال الذهبي. ومما يؤيد أنه ابن أبي الأشرس أن ابن جرير قد رواه من هذا الطريق وصرح باسمه فقال: حسان بن أبي الأشرس. وابن أبي الأشرس ثقة كما سبق؛ لكنهما لم يخرجا له شيئاً، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد صحيحاً فقط ـ والله أعلم ـ.

٣٥٠ ـ حديث ابن عباس أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سأل جبريل: أي الأجلين قضى موسى؟... الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه إبراهيم بن يحيى لا يعرف.

---

(١) قوله: (ثم رواه الحاكم... إلخ) من اختصار ابن الملقن وإلا فالذهبي أتى بالحديث مع السند.

٣٥٠ ـ المستدرك (٢/٤٠٧، ٤٠٨): (حدثنا) محمد بن صالح بن هانىء، ثنا أبوعمرو أحمد بن المبارك المستملي، ثنا محمد بن الوليد الفحام، ثنا سفيان بن عيينة، حدثني إبراهيم بن يحيى ـ رجل من أهل عدن ـ. حدثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سأل جبريل: «أي الأجلين قضى موسى؟» قال: أتمهما.

٣٥١ ـ ثم رواه الحاكم من طريق آخر[1]، وفيه حفص بن عمر العدني وهو واه.

---

(١) ٣٥١ ـ المستدرك (٢/٤٠٧): حدثني بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا حفص بن عمر العدني، حدثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: سئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: أي الأجلين قضى موسى؟ قال: «أبعدهما وأطيبهما».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه البزار، وأبو يعلى، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه عن ابن عباس (٥/١٢٦) سورة القصص.

٢ ـ أورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح. غير الحكم بن أبان وهو ثقة. وقال: ورواه البزار إلا أنه قال عن ابن عباس أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سئل.
فالمسؤول هو الرسول. وهو الحديث الثاني. كما هو المذكور سالفاً (٧/٨٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم روي من طريقين.

● **الطريق الأول:** وفيه إبراهيم بن يحيى العدني. قال الذهبي في الميزان: أتى بخبر منكر ـ وهو حديثنا هذا ـ والرجل نكره. الميزان (١/٧٣، ٧٤).
وقال ابن حجر في اللسان: هذا الرجل ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الأزدي: لا يتابع على حديثه. وأخرج الحاكم حديثه المذكور في المستدرك. اللسان (١/١٢٤).

● **الطريق الثاني:** وفيه حفص بن عمر العدني أبو إسماعيل الملقب بالفرخ =

. . . .

= مولى عمرو ويقال له الصنعاني. وقد سبق بيان حاله بأنه ضعيف عند حديث رقم (١٦٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن سند الحاكم الأول فيه إبراهيم بن يحيى، وثقه ابن حبان وإن كان خولف في ذلك كما ذكر الأزدي، والذهبي، فأقل الأحوال أن يكون ضعيفاً، وأنه بسنده الثاني ضعيف أيضاً، فعليه يكون الحديث بكلا الإسنادين حسناً لغيره لأن كلا منهما ضعيف قابل للانجبار ـ والله أعلم ـ.

٣٥٢ ـ حديث ابن عباس في سبب نزول قوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾.

قال: صحيح. قلت: فيه قابوس بن أبي ظبيان وهو ضعيف.

---

٣٥٢ ـ المستدرك (٢/٤١٥): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا أبو شعيب الحراني، ثنا أحمد بن عبد الملك بن واقد، ثنا زهير بن معاوية، حدثنا قابوس بن أبي ظبيان. أن أباه حدثه قال: قلت لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: قول الله عز وجل: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ ما عني بذلك؟ قال: قام نبي الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فخطر خطرة، فقال المنافقون الذين يصلون معه، ألا ترون له قلبان: قلب معهم، وقلب معكم فأنزل الله عز وجل: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾.

تخريجه:

الآية (٤) من سورة الأحزاب.

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب التفسير ـ ٣٤ باب: سورة الأحزاب (٥/٣٤٨)، (ح ٣١٩٩). وقال: حديث حسن.

٢ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١٢/١٠٦، ١٠٧)، (ح ١٢٦١٠).

٣ ـ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٢١/١١٨).

رووه من طريق قابوس بن أبي ظبيان أن أباه حدثه قال: قلنا لابن عباس به. وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه قابوس بن أبي ظبيان الجنبي الكوفي، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٥٩) وأنه لا بأس به، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً وقد حسنه الترمذي ـ والله أعلم ـ.

٣٥٣ ـ حديث عائشة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لأبـي بكر: «أنت عتيق الله من النار. . . الحديث».

قال: صحيح. قلت: بل فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة متروك قاله أحمد.

---

٣٥٣ ـ المستدرك (٢/٤١٥ ـ ٤١٦): أخبرني أبو الحسن محمد بن علي بن بكر العدل، ثنا الحسين بن الفضل البجلي، ثنا شبابة بن سوار، حدثني إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن عمه موسى بن طلحة قال: بينا عائشة بنت طلحة تقول لأمها أم كلثوم بنت أبـي بكر، أبـي خير من أبيك. قالت عائشة أم المؤمنين: ألا أقضي بينكما، إن أبا بكر دخل على النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «يا أبا بكر أنت عتيق الله من النار» قالت: فمن يومئذ سمي عتيقاً، ودخل طلحة على النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «أنت يا طلحة ممن قضى نحبه».

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب المناقب ـ ١٧ باب: في مناقب أبـي بكر (٥/٦١٦)، (ح ٣٦٧٩). وقال: غريب.

٢ ـ ورواه الطبراني «بنحوه» (١/٦، ح ٩).

روياه من طريق إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن عمه إسحاق بن طلحة، عن عائشة بنت طلحة، عائشة ـ رضي الله عنها ـ به.

ـ ورواه الطبراني في الكبير «بمعناه» (١/٦، ح ١٠).

رواه من طريق صالح بن موسى الطلحي، عن معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه لأبـي يعلى وقال: فيه صالح الطلحي وهو ضعيف (٩/٤١).

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث روي من طريقين عن عائشة.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي.

قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد. فقال: ذاك شبه لا شيء.
قال علي: نحن لا نروي عنه شيئاً. وقال أحمد: منكر الحديث ليس بشيء.
وقال مرة: متروك الحديث. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ضعيف ليس بشيء ولا يكتب حديثه. وقال عمرو بن علي: متروك الحديث غير منكر الحديث. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه. وقال النسائي: ليس بثقة.
وقال في موضع آخر: متروك. وقال أبو زرعة: واهي الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بقوي ولا بمكان أن يعتبر به. وقال يعقوب بن شيبة: لا بأس به وحديثه مضطرب جداً. وقال البخاري: يهم بالشيء بعد الشيء إلا أنه صدوق. وقال أبو موسى: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وضعفه العجلي، والساجي، وأبو داود والعقيلي، وأبو العرب، والدارقطني، وغيرهم. وقال عمار الموصلي: صالح. تهذيب التهذيب (١/٢٥٤، ٢٥٥).

وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ سيء الفهم، يخطىء ولا يعلم ويروي ولا يفهم. وقال: قال ابن معين: ضعيف (١/١٣٣).
وقال في التهذيب: قال ابن حبان في الثقات. يخطىء ويهم وقد أدخلناه في الضعفاء كما كان فيه من الأبهام ثم سبرت أخباره فأدى الاجتهاد إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات (١/٢٥٥).
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٦٢).
وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (١/١٤٤).
وقال في الضعفاء: قال أحمد: متروك رقم (٣٥٨).
مما مضى يتبين أن إسحاق ضعيف فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. =

. . . .

= ● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر عند الطبراني وأبـي يعلى وفيه صالـح بن موسى الطلحي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم **(٢٢٧)** وأنه متروك فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف وأما بإسناد الطبراني وأبـي يعلى فإنه ضعيف جداً ـ فلا يفيد طريق الحاكم بشيء لشدة ضعفه.

٣٥٤ ـ حديث العباس وعلي يا رسول الله أي أهلك أحب إليك؟ قال: «فاطمة...» الحديث بطوله.

قال: صحيح. قلت: فيه عمر بن أبي سلمة (وهو)[1] ضعيف.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ).

٣٥٤ ـ المستدرك (٤١٧/٢): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا هشام بن عدل السدوسي، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا أبو عوانة، أخبرني عمر بن أبي سلمة، عن أبيه قال: حدثني أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ قال:

كنت في المسجد فأتاني العباس وعلي فقالا لي: يا أسامة استأذن لنا على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فدخلت على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فاستأذنته. فقلت له: إن العباس وعلي يستأذنان. قال: «هل تدري ما حاجتهما» قلت: لا والله ما أدري. قال: «لكني أدري ائذن لهما» فدخلا عليه فقالا: يا رسول الله جئناك نسألك أي أهلك أحب إليك، قال: «أحب أهلي فاطمة بنت محمد» فقالا: يا رسول الله ليس نسألك عن فاطمة. قال: «فأسامة بن زيد الذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للبزار، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه عن أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ قال جاء العباس وعلي. به (٢٠١/٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني.

قال ابن سعد: كان كثير الحديث وليس يحتج بحديثه. وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف عمر. وقال أبو خيثمة: صالح إن شاء الله. وقال أحمد: لم يسمع منه شعبة شيئاً. وقال ابن معين: ليس به بأس. =

. . . .

= وفي رواية ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: هو عندي صالح صدوق في الأصل ليس بذاك القوي. يكتب حديثه ولا يحتج به يخالف في بعض الشيء. وقال العجلي: لا بأس به. وقال الجوزجاني: ليس بقوي في الحديث. وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن شاهين في الثقات. قال أحمد: هو صالح ثقة إن شاء الله. وقال البخاري: صدوق ألا أنه يخالف في بعض حديثه. وذكره ابن البرقي في باب من احتمل حديثه من المعروفين قال: وأكثر أهل العلم بالحديث يثبتونه.

وقال ابن عدي: حسن الحديث لا بأس به.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء (٢/٥٦).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: صدوق لا يحتج به ووثقه غيره (٢/٣١٢).

وقال في الميزان: صحح له الترمذي حديث زائرات القبور. فناقشه عبد الحق وقال: عمر ضعيف عندهم. قال الذهبي: فأسرف عبد الحق. وقال أيضاً: ولعمر عن أبيه مناكير (٣/٢٠١، ٢٠٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عمر بن أبي سلمة أوسط أحواله أنه لا بأس به وقد لخص حاله ابن حجر بأنه صدوق يخطىء في بعض الشيء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً ـ والله أعلم ـ.

٣٥٥ ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً: «أكثروا عليَّ الصلاة (في) يوم الجمعة، فإنه ليس يصلي علي أحد يوم الجمعة إلا عرضت عليّ».

قال: صحيح [وأبو رافع هو إسماعيل بن رافع. قلت: ضعفوه][1].

---

(١) في (أ)، (ب) قال: (قلت: فيه أبو رافع إسماعيل بن رافع ضعفوه) فذكر أن الذي عرف أبا رافع هو الذهبي وليس كذلك بل هو الحاكم كما في المستدرك وتلخيصه.

٣٥٥ ـ المستدرك (٤٢١/٢): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ أحمد بن علي الأبار، ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن بكار الدمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، حدثني أبو رافع، عن سعيد المقبري، عن أبي مسعود الأنصاري، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أكثروا علي الصلاة في يوم الجمعة، فإنه ليس أحد يصلي علي يوم الجمعة إلاعرضت على صلاته».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير (١٣٨/١) وقال: رواه الحاكم والبيهقي في الشعب.

دراسة الإسناد:

هـذا الحديث عند الحاكم في سنده إسماعيل بن رافع بن عويمر أو ابن أبي عويمر الأنصاري ويقال المزني القاضي المدني. وقد سبق بيان حاله وأنه ضعيف عند حديث رقم (٢٠٦).

فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً:

١ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أكثروا الصلاة علي في الليلة الزهراء، واليوم الأزهر فإن صلاتكم تعرض عليّ». أورده الهيثمي في المجمع وقال: =

. . . .

= رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد المنعم بن بشير الأنصاري وهو ضعيف (٢/١٦٩).

٢ ــ حديث أبي الدرداء. بنحو حديث ابن مسعود. وقال المعلق عنه: في الزوائد هذا الحديث صحيح إلا أنه منقطع في موضعين لأن عبادة روايته عن أبي الدرداء مرسلة قاله العلاء.

وزيد بن أيمن عن عبادة مرسلة قاله البخاري (ح ١٦٣٦).

٣ ــ حديث أوس بن أوس الأنصاري. بنحو حديث أبي مسعود (ح ١٦٣٧).

ورجاله ثقات كما في التقريب الثاني والثالث رواهما ابن ماجه.

كتاب الجنائز، باب: ذكر وفاته ودفنه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (١/٥٢٤).

والثالث رواه البيهقي من طريق الحسين بن علي وهو طريق ابن ماجه (٣/٢٤٨، ٢٤٩).

قلت: فبما مضى يكون الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره بهذه الشواهد ــ والله أعلم ــ.

٣٥٦ ـ حديث ابن عباس في تفسير ﴿ وَقَدِّرۡ فِى ٱلسَّرۡدِ ﴾.

قال: غريب، وفيه عبد الوهاب بن مجاهد ولم يخرجا له.

قلت: لضعفه.

---

٣٥٦ ـ (٤٢٣/٢): حدثنا أبو محمد المزني، أنبأ أحمد بن نجدة القرشي، ثنا سعيد بن منصور، ثنا عبد الرزاق، أخبرني عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله:
﴿ وَقَدِّرۡ فِى ٱلسَّرۡدِ ﴾.
قال: لا تدق المسامير وتوسع، فتسلس، ولا تغلظ المسامير، وتضيق الحلق، فتنفصم واجعله قدراً.

تخـــريجـــه:
الآية (١١) من سورة سبأ.
١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه عبد الرزاق، والحاكم عن ابن عباس (٢٢٧/٥).
ولم أجده في المصنف ـ فالله أعلم ـ.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي مولى عبد الوهاب بن السائب المخزومي.
كذبه سفيان الثوري. وقال وكيع: كانوا يقولون: إنه لم يسمع من أبيه. وقال أحمد: ليس بشيء، ضعيف الحديث. وقال الجوزجاني: غير مقنع. وقال ابن معين، وأبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. ولا يكتب حديثه. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال ابن المديني، وابن معين: لا يكتب حديثه وليس بشيء. وقال الدارقطني: ليس بشيء ضعيف. وقال الأزدي: لا تحل الرواية عنه. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث. وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعه. وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ترك حديثه. تهذيب التهذيب (٤٥٣/٦). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: متروك. وكذبه الثوري (١/٥٢٨).
وذكره الذهبي في الضعفاء وقال: قال النسائي وغيره متروك (ت **٢٦٧٩**).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبد الوهاب متروك كما هو قول أكثر العلماء وقد كذبه بعضهم. ولقد لخص حاله ابن حجر بأنه متروك. وكذلك قال الذهبي في الضعفاء. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٣٥٧ ـ حديث عائشة في تفسير: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ . . . الآية.

قال: صحيح. قلت: فيه الصلت بن عبد الرحمن قال النسائي: ليس بثقة، وقال أحمد: ليس بالقوي.

---

٣٥٧ ـ المستدرك (٢/٤٢٦): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق في مسند مسدد بن مسرهد، أنا أبو المثنى، ثنا مسدد، ثنا المعتمر بن سليمان، حدثني أبو شعيب الصلت بن عبد الرحمن، حدثني عقبة بن صهبان الحراني قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: يا أم المؤمنين أرأيت قول الله عز وجل:
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾.
فقالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أما السابق فمن مضى في حياة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فشهد له بالحياة والرزق، وأما المقتصد فمن اتبع آثارهم فعمل بأعمالهم حتى يلحق بهم، وأما الظالم لنفسه فمثلي ومثلك ومن اتبعنا وكل في الجنة.

تخـريجـه:
الآية (٣٢) من سورة فاطر.
١ ـ رواه أبو داود الطيالسي «بنحوه» منحة المعبود. كتاب التفسير، باب: ما جاء في سورة فاطر (٢/٢٢، ح ١٩٦٨).
من طريق الصلت بن دينار. قال: حدثنا عقبة بن صهبان الهنائي. قال: سألت عائشة. به.
٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه الطيالسي، وعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، والطبراني في الأوسط، والحاكم وابن مردويه، عن عقبة بن صهبان. قلت لعائشة به (٥/٢٥١).
٣ ـ وأورده الهيثمي في المجمع (٧/٩٦، ٩٧)، ونسبه للطبراني وقال: فيه الصلت بن دينار وهو متروك.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه الصلت بن دينار. =

. . . .

= لكن قال الحاكم: أبو شعيب الصلت بن عبد الرحمن. وكذلك قال الذهبي فنسباه لعبد الرحمن ولم أجد الصلت يروي عن عقبة بن صهبان ويروي عنه معتمر بن سليمان ويكنى بأبي شعيب غير الصلت بن دينار. تهذيب الكمال (٢/٦١١، ٦١٢).

كما أن الطيالسي روى هذا الحديث وقال: الصلت بن دينار. ولكن هذا لم يقل فيه أحمد ليس بقوي وإنما قال: متروك.

وأورده الذهبي في الضعفاء ـ وقال الصلت بن دينار. قال النسائي: ليس بثقة.

وقال الدارقطني: ليس بالقوي (ت ١٩٧٠).

فعلى هذا يتبين أن الصلت ليس بابن عبد الرحمن وإنما هو ابن دينار.

كما أن أحمد لم يقل فيه ليس بقوي وإنما قال ذلك الدارقطني. كما هو المذكور في الضعفاء للذهبي، وكما هو مذكور أيضاً في الميزان (٢/٣١٨).

ومما يؤيد أنه ابن دينار أن الهيثمي في المجمع نسبه للطبراني في الأوسط (٧/٩٦، ٩٧)، وقال: فيه الصلت بن دينار وهو متروك.

والصلت هو ابن دينار الأزدي الهنائي البصري أبو شعيب.

قال أحمد: متروك الحديث ترك الناس حديثه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال عمرو بن علي: كثير الغلط متروك الحديث. كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال الجوزجاني: ليس بقوي. وقال أبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم: لين الحديث إلى الضعف ما هو مضطرب الحديث. وقال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه. وقال أبو داود: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال يعقوب بن سفيان: مرجىء ضعيف ليس بشيء. وقال يحيى بن سعيد: ذهبت أنا وعوف نعوده فذكر علياً فنال منه فقال عوف لا شفاك الله. وقال عبد الله بن إدريس: عاب شعبة على الثوري روايته عن أبي شعيب. وقال البخاري في التاريخ: لا يحتج بحديثه. وقال ابن سعد: ضعيف ليس بشيء. وقال ابن الجنيد: متروك. تهذيب التهذيب (٤/٤٣٤). =

. . . .

= وقال ابن حبان: كان أبو شعيب ممن يشتم أصحاب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ويبغض علي بن أبي طالب وينال منه ومن أهل بيته على كثرة المناكير في روايته. تركه أحمد، ويحيى. الضعفاء (١/٣٧٥).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك، وناصبي (١/٣٦٩).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: تركوا حديثه (٢/٣١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أبا شعيب الصلت بن دينار متروك. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

وقال الهيثمي في المجمع: رواه الطبراني في الأوسط وفيه الصلت بن دينار وهو متروك (٧/٩٦، ٩٧).

٣٥٨ـ حديث عبد الله قال: [لما][1] قال صاحب ياسين: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ خنقوه ليموت، فالتفت إلى الأنبياء فقال: ﴿إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ﴾ [أي][2] فاشهدوا لي.

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الرحمن بن إسحاق ضعيف.

---

(١) ليست في (أ)، (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. وعليه يستقيم الكلام.

(٢) ليست في (أ)، (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٥٨ ـ المستدرك (٢/٤٢٩): حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي، ثنا أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم، ثنا أبو حفص عامر بن سعيد، ثنا القاسم بن مالك المزني، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن سيار أبي الحكم، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: لما قال صاحب ياسين ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ قال: خنقوه ليموت، فالتفت إلى الأنبياء، فقال: ﴿إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ﴾ أي فاشهدوا لي.

تخريجه:

الآيتان (٢٠، ٢٥) من سورة يس.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط عن ابن مسعود (٥/٢٦٢)، وكذا أورده الشوكاني في فتح القدير ونسبه للحاكم فقط عن ابن مسعود (٤/٣٦٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد أبو شيبة الواسطي ويقال: الكوفي ابن أخت النعمان بن سعد. وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٣٣) وانه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٣٥٩ ـ حديث أبـي الدرداء مرفوعاً: «قال داود: [رب][1] أسألك حبك وحب من يحبك. . .» الحديث.

قال: صحيـح. قلت: بل فيه عبد الله بن يزيد الدمشقي.
قال أحمد: أحاديثه موضوعة.

---

(١) ليست في (أ)، (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٥٩ ـ المستدرك (٤٣٣/٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا محمد بن فضيل، حدثنا محمد بن سعد الأنصاري، عن عبد الله بن يزيد الدمشقي، حدثنا عـائذ الله أبـو إدريس الخولاني، عن أبـي الدرداء رضي الله عنه، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «قال داود عليه السلام رب أسألك حبك وحب من يحبك، والعمل الذي يبلغني حبك، رب اجعل حبك أحب إليَّ من نفسي وأهلي ومن الماء البارد» وكان النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا ذكر داود وحدث عنه قال: كان أعبد البشر.

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب الدعوات، بـاب: ٧٣ (٥٢٢/٥، ح ٣٤٩٠).

وقال: حسن غريب.

٢ ـ رواه البخاري في التاريـخ الكبير «بنحوه» (٢٢٩/١/٣).

روياه من طريق عبد الله بن يزيد الدمشقي. وقال الترمذي: عبد الله بن ربيعة الدمشقي.

حدثنا عائذ الله أبو إدريس الخولاني، عن أبـي الدرداء. به وهـو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عبد الله بن ربيعة بن يزيد الدمشقي. وقيل ابن يزيد بن ربيعة. =

. . . .

= قال ابن حجر في التقريب: مجهول (١/٤١٤).

وقد ذكر الاختلاف في اسمه كما في التهذيب (٥/٢٠٧، ٢٠٨).

قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة عند حديث رقم (٧٠٧).

قلت: هو عبد الله بن ربيعة بن يزيد ووقـع في المستدرك: «عبد الله بن يزيد» نسب إلى جده وانقلب على بعضهم فقال: عبد الله بن يزيد بن ربيعة. وهو مجهول كما قال الحافظ في التقريب، ولم أر أحداً ذكر قول أحمد المذكور في ترجمته حتى ولا الذهبي. وإنما أورده في الميـزان في ترجمـة عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي. روى عن واثلة وأبـي أمامة وهذا كما ترى غير المترجم فإنه أعلى طبقة منه. هذا تابعي وذاك من أتباع التابعين مـع اختلاف اسم جدهما ـ والله أعلم ـ.

وبالجملة فالإسناد ضعيف لجهالة عبد الله بن ربيعة.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبد الله هذا مجهول، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، وأما تحسين الترمذي للحديث فلعله لشواهد أخرى اطلـع عليها ـ والله أعلم ـ.

أما قوله في آخر الحديث: «كان أعبد البشر» فله شاهد عند مسلم في ذكر صيام داود عليه السلام. فقال: ـ لعبد الله بن عمرو بن العاص ـ «صم صوم داود نبـي الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فإنه كان أعبد الناس».

كتاب الصيام: ٣٥، باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرّر به... إلـخ (٢/٨١٢)، (ح ١٨٠).

٣٦٠ ـ حديث جابر أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ تلا: ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾.

قال: ألهم إسماعيل هذا اللسان إلهاماً.

قال: صحيح. قلت: حقه أن يقول على شرط مسلم. لكن مدار الحديث على إبراهيم بن إسحاق الغسيل[1] وكان ممن يسرق الحديث.

---

(١) في المستدرك (العقيلي)، وفي التلخيص (العسيلي)، وما أثبته من (أ)، (ب) والميزان (١/١٨)، اللسان (١/٣٠).

٣٦٠ ـ المستدرك (٢/٤٣٩): حدثني أبو الحسن أحمد بن الخضر الشافعي، ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق العقيلي، حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري، حدثنا عمي، حدثني أبي، عن سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ تلا: ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ ثم قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ألهم إسماعيل هذا اللسان إلهاماً».

تخـريجـه:

الآية (٣) من سورة فصلت.

أورده صاحب كنز العمال وقال: أخرجه الحاكم والبيهقي في شعب الإيمان عن جابر (١١/٤٩٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عيسى بن حنظلة الغسيل، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٧٩) وأنه ضعيف جداً، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٣٦١ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه».

قال: صحيـح عند جماعة. قلت: بل أجمـع على ضعفه.

---

٣٦١ ـ المستدرك (٢/٤٣٩): أخبرنا إسحاق بن سعد بن الحسن بن سفيان الشيباني، ثنا جدي، ثنا أبو بكر بن أبـي شيبة، ثنا أبو معاوية، حدثني عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه، عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن أبـي شيبة في المصنف «بلفظه» كتاب فضائل القرآن، ما جاء في إعراب القرآن (١٠/٤٥٦)، (٩٩٦١).

٢ ـ ورواه ابن منيع في مسنده «بلفظه» نسبه له ابن حجر في المطالب العالية (٣/٢٩٨)، (ح ٣٥٢١).

روياه من طريق عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبـي هريرة به مرفوعاً.

٣ ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه لابن أبـي شيبة، والحاكم، والبيهقي في شعب الإيمان (١/١٧٣)، ورمز له بالضعف.

وأورده المناوي في الفيض ثم ذكر كلام الحاكم وتعقب الذهبـي له، وزاد أن العراقي قال: سنده ضعيف وقال الهيثمي: فيه متروك (١/٥٥٨) لكن قال الألباني ضعيف جداً (١/٢٩٨).

٤ ـ وقال الهيثمي في المجمع: رواه أبو يعلى وفيه عبد الله بن سعيد المقبري وهو متروك (٧/١٦٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد الله بن سعيد أبو عباد الليثي، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٣) وأنه متروك ـ فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٣٦٢ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً: لم يبق من دنياكم هذه فيما مضى إلا كما بقي من يومكم هذا فيما مضى منه».

قال: صحيح. قلت: فيه كثير بن زيد ضعفه النسائي ومشاه غيره.

---

٣٦٢ ـ المستدرك (٢/٤٤٣): وأخبرني أبو جعفر محمد بن علي الشيباني، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، ثنا إسماعيل بن عمر أبو المنذر، ثنا كثير بن ريد، عن المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنظب، عن عبد الله بن عمر أنه كان واقفاً بعرفات، فنظر إلى الشمس حين تدلت مثل الترس للغروب فبكى واشتد بكاؤه وتلا قول الله عز وجل: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ ﴾
فقال له عبدة: يا أبا عبد الرحمن قد وقفت معك مراراً لم تصنع هذا فقال: ذكرت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو واقف بمكاني هذا فقال: «أيها الناس لم يبق من دنياكم هذه فيما مضى إلا كما بقي من يومكم هذا فيما مضى منه».

تخـريجـه:

الآيات (١٧، ١٨، ١٩) من سورة الشورى.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٦/٤، ٥) ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم كثير بن زيد الأسلمي السهمي مولاهم المدني أبو محمد وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٢) وأنه لا بأس به، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

كما أن البغوي في تفسيره روى حديثاً بنحو حديث ابن عمر عن أبي سعيد. معالم التنزيل. مطبوع بهامش تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (١/١١٨).

٣٦٣ ـ حديث جابر مرفوعاً: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ ﴾ فقال: النجوم أمان لأهل [السماء][(١)] فإذا ذهبت أتاهم ما يوعدون، وأنا أمان لأصحابي فإذا ذهبت أتاهم ما يوعدون. . . » الحديث.

قلت: أظنه موضوعاً وفيه [عبيد][(٢)] بن كثير العامري. وهو متروك والآفة منه.

---

(١) في (أ) (الأرض)، وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) (عبيد الله)، وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه، والميزان (٣/٢٢).

٣٦٣ ـ المستدرك (٢/٤٤٨): حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمد السكوني بالكوفة، حدثنا عبيد بن كثير العامري، حدثنا يحيى بن محمد بن عبد الله الدارمي، حدثنا عبد الرزاق، أنبأنا ابن عيينة، عن محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

﴿ وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ ﴾.

فقال: «النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهبت أتاها ما يوعدون، وأنا أمان لأصحابي ما كنت، فإذا ذهبت أتاهم ما يوعدون، وأهل بيتي أمان لأمتي، فإذا ذهب أهل بيتي أتاهم ما يوعدون».

تخـريجـه:

الآية (٦١) من سورة الزخرف.

لم أجد من أخرجه عن جابر، ولكن ورد عن أبي موسى كما سيأتي في الشواهد.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبيد بن كثير بن عبد الواحد بن كثير بن العباس العامري الكوفي التمار أبو سعيد.

. . . .

= قال ابن حبان في الضعفاء: روى عن الحسن بن الفرات، عن أخيه زياد بن الحسن، عن ابان بن تغلب نسخة مقلوبة ليس يحفظ من حديث أبان أدخلت عليه فحدث بها، ولم يرجع حيث بُيِّن له، فاستحق ترك الاحتجاج به. الضعفاء (١٧٦/٢).

وقال الأزدي، والدارقطني: متروك الحديث. الميزان (٢٢/٣، ٢٣)، اللسان (١٢٣/٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبيد متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

إلا أن الحديث ورد عن أبي موسى الأشعري «بنحو حديث جابر».

رواه مسلم. كتاب فضائل الصحابة: (٥١)، باب: أن بقاء النبي ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمان للأمة (١٩٩١/٤)، (ح ٢٠٧).

وأحمد (٣٩٩/٤). فعليه فالحديث صحيح، لكنه بطريق الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

٣٦٤ ــ حديث ابن عباس في تفسير: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾.
يعني ليلة القدر.

قال: صحيح. قلت: على شرط مسلم.

---

٣٦٤ ــ المستدرك (٢/٤٤٨): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا الحسين بن محمد بن زياد القباني، ثنا أبوعثمان سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، حدثني أبي، حدثنا عثمان بن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إنك لترى الرجل يمشي في الأسواق وقد وقع اسمه في الموتى ثم قرأ:

﴿إِنَّا أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾.

يعني ليلة القدر. ففي تلك الليلة يفرق أمر الدنيا إلى مثلها من قابل.

تخــريجــه:

الآيتان (٣، ٤) من سورة الدخان.

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس (٦/٢٥).

٢ ــ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٢٥/٦٥).

من طريق عثمان بن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث صححه الحاكم وقال الذهبي: على شرط مسلم.

قلت: الظاهر أن كلام الذهبي في محله، كما في التقريب (١/٢٩٢)، (٢/٧)، (ت ٤٧)، (٢/٣٤٨)، (ت ٦٩)، (١/٣٠٨)، (ت ٢٧٩).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن رجال الإسناد رجال مسلم، فعليه يكون الحديث صحيحاً على شرط مسلم ــ والله أعلم ــ.

٣٦٥ ـ حديث أبي حاتم. حدثنا محمد بن يزيد بن سنان. حدثني جدي سنان بن يزيد قال: خرجنا على حين توجه إلى معاوية، وجرير بن سهم [التميمي][(١)] يقول: فذكر أبياتاً، ثم قال: فلما وصلنا إلى المدائن قال جرير:

عفت [الرياح][(٢)] على رسوم ديارهم
فكأنهم كانوا على ميعاد

... إلخ.

قال: صحيح. قلت: ما أبعده عن الصحة، محمد ضعفه الدارقطني، وجده زعم أنه صحب علياً وبقي إلى أيام المنصور.

---

(١) في (أ)، (ب) (التيمي)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والتقريب (١/١٢٧).

(٢) في (أ)، (ب) (الديار)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يدل معنى البيت.

٣٦٥ ـ المستدرك (٢/٣٦٥): أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، حدثنا أبو حاتم محمد بن إدريس، حدثنا محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، حدثني جدي سنان بن يزيد قال: خرجنا مع علي بن أبي طالب حين توجه إلى معاوية، وجرير بن سهم التميمي أمامه يقول:

يا فرسي سيري وأمي الشاما
واقطعي الأحقاف والأعلاما
وقاتلي من خالف الإماما
إني لأرجو إن لقينا العاما
جمع بني أمية الطغاما
أن نقتل القاضي والهماما
وأن نزيل من رجال هاما
=

. . . .

= قال: فلما وصلنا إلى المدائن، قال جرير:

عفت الرياح على رسوم ديارهم
فكأنهم كانوا على ميعاد

قال: فقال علي: كيف قلت يا أخا بني تميم، فرد عليه البيت، فقال علي: ألا قلت:

﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ وَنَعْمَةٍ كَانُوا۟ فِيهَا فَٰكِهِينَ كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾.

ثم قال: أي أخي هؤلاء كانوا وارثين، فأصبحوا موروثين، إن هؤلاء كفروا النعم، فحلت بهم النقم، ثم قال: إياكم وكفر النعم فتحل بكم النقم.

تخـــريجـــه:

الآية (٢٥) من سورة الدخان.

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير (٢/١٦٩)، وعزاه لابن أبـي الدنيا والخطيب.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده محمد بن يزيد بن سنان عن جده سنان بن يزيد.

أولاً: سنان بن يزيد التميمي أبو حكيم الرهاوي والد أبـي فروة. روى عن علي رضي الله عنه. قال أبو حاتم الرازي: قلت لمحمد بن يزيد: كان جدك كبير السن أدرك علياً. ما كانت كنيته وكم أنت عليه من سنه؟ قال: جدي يكنى أبا حكيم أتت عليه ست وعشرون ومائة سنة يوم مات وأخبرني أنه غزا ثمانين غزوة. تهذيب التهذيب (٤/٢٤٣).

وقال الذهبـي في الميزان: سمـع علياً (٢/٢٣٦).

وقال ابن حجر في التقريب: مجهول رأى علياً ثم عمر حتى بلـغ ستاً وعشرين ومائة سنة (١/٣٣٤).

قلت: قد جزم الذهبـي في الميزان بأنه سمـع علياً وكذلك ابن حجر وزاد بأنه بلـغ ستاً وعشرين ومائة سنة، ولكنه قال مجهول. =

. . . .

= ثانياً: محمد بن يزيد بن سنان بن يزيد التميمي أبو عبد الله الرهاوي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٨٢) وأنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن سنان بن يزيد مجهول كما لخص حاله ابن حجر وأن محمد بن يزيد ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ .

٣٦٦ ـ حديث طاؤس: جاء رجل إلى عبد الله بن عمرو يسأله مما خلق الخلق؟ قال: من الماء، والنور، والظلمة، والريح والتراب. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه عمر بن حبيب المكي فتشت عنه فلم أعرفه والخبر منكر.

---

٣٦٦ ـ المستدرك (٢/٤٥٢): أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق، أنبأ عبد الرزاق، عن عمر بن حبيب المكي، عن حميد بن قيس الأعرج، عن طاؤس قال: جاء رجل إلى عبد الله بن عمرو بن العاص يسأله: مما خلق الخلق؟ قال: من الماء، والنور، والظلمة، والريح، والتراب. قال الرجل: فمم خلق هؤلاء؟ قال: لا أدري. ثم أتى الرجل عبد الله بن الزبير فسأله، فقال: كقول عبد الله بن عمرو، فأتى الرجل عبد الله بن العباس فسأله فقال: مما خلق الخلق؟ قال: من الماء، والنور، والظلمة، والريح، والتراب. قال: فمم خلق هؤلاء، فقرأ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ فقال الرجل: ما كان لنا بهذا إلا رجل من أهل بيت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

تخريجه:

الآية (١٣) من سورة الجاثية.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه عبد الرزاق، وعبد بن حميد، والن المنذر، والحاكم وصححه والبيهقي في الأسماء والصفات عن طاؤس ـ رضي الله عنه ـ (٦/٣٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عمر بن حبيب المكي قال الذهبي: فتشت عنه فلم أعرفه.

قلت: الظاهر أنه عمر بن حبيب المكي القاص وسكن اليمن. =

. . . .

= فإن هذا روى عنه عبد الرزاق. ولم أجد أحداً بهذا الاسم ومن هذه الطبقة غيره.

قال أحمد: ثقة. وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن حيان في الثقات: كان حافظاً متقناً. وقال ابن عيينة: كان صاحبنا وكان حافظاً. وقال أبو بكر المقري: ثقة. تهذيب التهذيب (٧/٤٣١).

وقال الذهبي في الميزان: وثَّقه أحمد وابن معين وأورد له حديثاً وقال: صحيح (٣/١٨٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ (٢/٥٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عمر بن حبيب المكي ثقة. فيكون الحديث صحيحاً.

٣٦٧ ـ حديث عمر أنه رأى في يد جابر بن عبد الله درهماً فقال: ما هذا الدرهم؟

قال: أريد أن أشتري به لأهلي [لحماً][١]. . . الحديث.

قلت: فيه القاسم بن [عبد الله][٢] وهو واه.

---

(١) في (أ) كلمة ليست واضحة وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (عمر) والصواب (عبد الله) كما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (٨/٣٢٠).

٣٦٧ ـ المستدرك (٢/٤٥٥): (حدثنا) أبو علي الحسين بن علي الحافظ، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا عبد الله بن الجراح، حدثنا القاسم بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن عمر ـ رضي الله عنه ـ رأى في يد جابر بن عبد الله درهماً، فقال: ما هذا الدرهم؟ فقال: أريد أن أشتري لأهلي بدرهم لحماً فرموا إليه، فقال عمر: أكُلُّ ما اشتهيتم اشتريتموها، ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه لابن عمه، وجاره، أين تذهب عنكم هذه الآية؟ ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا﴾.

تخـريجـه:

الآية (٢٠) من سورة الأحقاف.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر، والحاكم، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر (٦/٤٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري المدني أخو عبد الرحمن.

قال أحمد: أف أف ليس بشيء. وقال أبو طالب عن أحمد: كذاب كان يضع الحديث ترك الناس حديثه. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال =

. . . .

=

أحمد: كان يكذب. وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء. وقال أبو حاتم، وسعيد بن أبي مريم، والنسائي: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف لا يساوي شيئاً متروك الحديث منكر الحديث. وقال ابن المديني: ليس بشيء. وقال يعقوب بن سفيان، والعجلي، والأزدي: متروك الحديث. تهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٠، ٣٢١).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك رماه أحمد بالكذب (٢/١١٨).

وقال الذهبي في الكاشف: تركوه (٢/٣٩١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن القاسم بن عبد الله متروك الحديث فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً وليس كما قال الذهبي بأنه واه فإن الذهبي نفسه قال في الكاشف تركوه.

إلا أن الحديث جاء عن سعد «بنحو حديث ابن عمر».

رواه الحاكم (٢/٤٥٥) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ـ وهو حديث الأصل الذي استشهد له بحديث ابن عمر. إلا أن حديث ابن عمر شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ـ والله أعلم ـ.

٣٦٨ ـ حديث مجمع بن يعقوب عن أبيه سمعت مجمع بن جارية يقول: أقبلنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من الحديبية حتى بلغ كراع (الغميم)[١]. . . الحديث. وفيه سبب نزول ﴿إِنَّا فَتَحْنَا (لَكَ)[٢]﴾. . . الآية.

قال: على شرط مسلم. قلت: لم يرو مسلم لمجمع، ولا لأبيه وهما ثقتان.

---

(١) في (ب) (الغنم) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

٣٦٨ ـ المستدرك (٢/٤٥٩): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ إسماعيل بن إسحاق القاضي، والعباس بن الفضل الأسفاطي، قالا: ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني مجمع بن يعقوب، عن أبيه قال: سمعت مجمع بن جارية ـ رضي الله عنه ـ يقول: أقبلنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من الحديبية، حتى بلغ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كراع الغميم، فإذا الناس يرسمون نحو رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. فقال بعض الناس لبعض: ما للناس؟ قالوا: أوحي إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فحركنا حتى وجدنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عند كراع الغميم واقفاً، فلما اجتمع عليه الناس قرأ عليهم ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ فقال بعض الناس: أو فتح هو؟ قال: «والذي نفسي بيده، إنه لفتح».

تخـــريجـــه:

الآية (١) من سورة الفتح.

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٣/٤٣٠).

٢ ـ ورواه أبو داود «بنحوه» مطولاً. كتاب الجهاد، باب: فيمن أسهم له سهماً (٢/٧٦)، (ح ٢٧٣٦).

روياه من طريق مجمع بن يعقوب. قال: سمعت أبي يعقوب بن مجمع يذكر عن عمه عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري، عن عمه مجمع بن جارية. به.

٣ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لأحمد وأبـي داود، وابن المنذر، والحاكم وصححه، وابن مردويه عن مجمع بن جارية الأنصاري (٦/٦٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد، وأبوه.

أولاً: يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري المدني.

ذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (١١/٣٩٥).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (٢/٣٧٧).

وقال الذهبـي في الكاشف: وثق (٣/٢٩٣).

وقال الخزرجي في الخلاصة: وثقه ابن حبان (ص ٤٣٧).

ثانياً: مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري القبائي المدني.

قال ابن معين: ليس به بأس، وكذا قال النسائي: وقال أبو حاتم: لا بأس به. تهذيب التهذيب (١٠/٤٨، ٤٩).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق (٢/٢٣٠).

وقال الذهبـي في الكاشف: وثق (٣/١٢٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن يعقوب الظاهر أن أقل أحواله أن يكون حسن الحديث، فقد وثقه ابن حبان، والذهبـي، وأما مجمع بن يعقوب، فهو لا بأس به كما هي أقوال العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

وهما ليسا من رجال مسلم لعدم إشارة كتب التراجم لرواية مسلم لهما. كما قال الذهبـي وقد ذكر أحمد، وأبو داود (عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري) بين يعقوب بن مجمع، وبين مجمع بن جارية، والظاهر أن هذا من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، وإلا فالسند عند الحاكم متصلاً فقد صرح يعقوب بالسماع من مجمع. كما أن يعقوب عد من الرواة عن مجمع كما في تهذيب الكمال (٣/١٣٠٦) ــ والله أعلم ــ.

٣٦٩ ــ حديث أنس لما رجعنا من الحديبية وأصحاب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قد خالطوا الحزن والكآبة حيث ذبحوا هديهم في أمكنتهم فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أنزلت علي آية هي أحب إلي من الدنيا جميعاً» ثلاثا.

قلنا: ما هي يا رسول الله؟ فقرأ: «﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ...﴾» الآيتين.

قلت: فيه الحكم بن عبد الملك ضعيف أخرجه استشهاداً.

---

٣٦٩ ــ المستدرك (٢/٤٦٠): (حدثنا) علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن غالب، وعلي بن عبد العزيز، قالا ثنا الحسن بن بشر بن سالم، ثنا الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ قال: لما رجعنا من الحديبية وأصحاب محمد ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قد خالطوا الحزن والكآبة حيث ذبحوا هديهم في أمكنتهم، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أنزلت عليّ آية هي أحب إليّ من الدنيا جميعاً ثلاثاً». قلنا: ما هي يا رسول الله؟ قال فقرأ: «﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا. لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا...﴾» إلى آخر الآيتين. قلنا: هنيئاً لك يا رسول الله. فما لنا؟ فقرأ: «﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا﴾». فلما أتينا خيبر فأبصروا خميس رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يعني جيشه ــ أدبروا هاربين إلى الحصن، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين».

تخـريجـه:

الآيات (١ ــ ٥) من سورة الفتح.

=

. . . .

= ١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن جرير، وابن المنذر، والحاكم، وابن مردويه عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ.

٢ ـ وقد روى الحديث الحاكم وهو حديث الأصل المستشهد له بهذا الحديث (٢/٤٥٩) وقد قال الحاكم عنه: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

٣ ـ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٢٦/٤٣، ٤٤).

من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن أنس به.

دراسة الاسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق، عن قتادة.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه الحكم بن عبد الملك القرشي البصري نزل الكوفة وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٥٨) وأنه ضعيف فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني:** وهو عند الحاكم أيضاً وهو حديث الأصل وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

● **الطريق الثالث:** وقد تابع الحكم وشعبة عند الحاكم سعيد بن أبي عروبة عند ابن جرير وهو ثقة كما في التقريب (١/٣٠٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بأسناد الحاكم الأول ضعيف، لكن الحكم لم يتفرد بالحديث بل تابعه شعبة عند الحاكم، وابن أبي عروبة عند ابن جرير وهما ثقتان، فعليه يكون الحديث بأسناد الحاكم الأول صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٣٧٠ ـ حديث ابن عباس في [قوله تعالى][1] ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾[2] قال: الضرب بين يديه [بالسيف][3].

قال: صحيح. قلت: فيه مبشر بن عبيد قال أحمد: كان يضع الحديث.

---

(1) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(2) في (ب) (وتعزرونه) وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه وهو الصواب.

(3) في (أ)، (ب) (بالسيوف) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٧٠ ـ المستدرك (٢/٤٦٠): أخبرنا أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا محمدبن إسحاق، أنبأ بقية بن الوليد، حدثني مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن عكرمة، قال: قلت لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ما قوله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾؟ قال: الضرب بين يدي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بالسيف.

تخـريجـه:

الآية (٩) من سورة الفتح.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه ابن أبي حاتم، والحاكم وابن مردويه، والضياء في المختارة عن ابن عباس (٦/٧١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم مبشر بن عبيد القرشي أبو حفص الحمصي كوفي الأصل.

قال أحمد: روى عنه بقية، وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب. وقال مرة: ليس بشيء يضع الحديث. وقال مرة: مبشر شغله القرآن عن الحديث، أحاديثه بواطيل. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن عدي: هو بيِّن الأمر في الضعف وعامة ما يرويه غير محفوظ. =

. . . .

= وقال ابن معين: ضعيف. وقال الدارقطني أيضاً: متروك الحديث يضع الأحاديث ويكذب. تهذيب التهذيب (١٠/٣٣).

وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال: يروى عن الثقات الموضوعات لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب (٣/٣٠).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك ورماه أحمد بالوضع (٢/٢٢٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن مبشر بن عبيد وضاع. فيكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ــ والله أعلم ــ.

٣٧١ ـ حديث أبي الدرداء عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه سئل: أرأيت (ما نعمل)[1] أشيء قد فرغ منه أو شيء نستأنفه؟... الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه سليمان بن عتبة الدمشقي. قال ابن معين: لا شيء.

---

(١) في (ب) (ما يعمل) وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه.

٣٧١ ـ المستدرك (٢/٤٦٢): أخبرني أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا سليمان بن عتبة، قال: سمعت يونس بن ميسرة بن حلبس يحدث عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه سئل، فقيل: يا رسول الله، أرأيت ما نعمله، أشيء قد فرغ منه؟ أو شيء نستأنفه؟. قال: «كل امرىء مهيأ لما خلق له» ثم أقبل يونس بن ميسرة على سعيد بن عبد العزيز، فقال له: إن تصديق هذا الحديث في كتاب الله عز وجل. فقال له سعيد: وأين يا ابن حلبس؟ قال: أما تسمع الله يقول في كتابه: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً ۚ﴾ أرأيت يا سعيد، لو أن هؤلاء أهملوا كما يقول الأخابث، أين كانوا يذهبون؟ حيث حبب إليهم وزين لهم، أو حيث كره لهم وبغض إليهم.

تخـــريجـــه:

الآية (٧، ٨) من سورة الحجرات.

١ ـ رواه الإمام أحمد «بنحوه» (٦/٤٤١).

من طريق سليمان بن عتبة، عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس، عن أبي الدرداء. وهو طريق الحاكم.

=

. . . .

= ٢ ـ وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه لأحمد، والطبراني، والحاكم (٢/٢٧٧). مختصراً وقال: صحيح.
وأورده المناوي في الفيض وقال: قال الهيثمي: سليمان بن عتبة وثقه أبو حاتم وغيره، وضعفه ابن معين وغيره، وبقية رجاله ثقات، وقال ابن حجر بعدما عزاه لأحمد: سنده حسن (٥/١٢).
وقال الألباني في صحيح الجامع: حسن (٤/١٧٠).

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عند الحاكم وأحمد سليمان بن عتبة بن ثور بن يزيد بن الأخنس السلمي ويقال: الغساني أبو الربيع الداراني.
قال أحمد: لا أعرفه. وقال ابن معين: لا شيء. وقال دحيم ثقة قد روى عن المشايخ. وقال أبو حاتم: ليس به بأس وهو محمود عند الدمشقيين.
وقال أبو زرعة عن أبي مسهر: ثقة. وقال صالح بن محمد: روى أحاديث مناكير، وكان الهيثم بن خارجة، وهشام بن عمار يوثقانه، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٤/٢١٠).
وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له غرائب (١/٣٢٨).
وقال الذهبي في الكاشف: صدوق. وقال ابن معين: لا شيء. وقال دحيم: ثقة (١/٣٩٨).

الحكم على الحديث:
قلت: مما تقدم يتبين أن سليمان مختلف في توثيقه وتجريحه، ولكن التوسط في حاله ما لخصه ابن حجر والذهبي من أنه صدوق، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.
وقد حسَّن الحديث بعض العلماء كما سبق.
إلا أن طرف الحديث الأول وهو السؤال عن العمل وقول الرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «كل ميسر لما خلق له» له شواهد منها.
١ ـ حديث علي بن أبي طالب بنحو حديث أبي الدرداء. =

. . . .

= رواه مسلم. كتاب القدر(١/٤٦) باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله. . . إلخ (٢٠٣٦/٤) (ح ٧).

ورواه أيضاً «بنحوه» عن جابر (٢٠٣٦/٤)، (ح ٧).

٢ ـ حديث ذي اللحية الكلابي «بنحو حديث أبي الدرداء».

رواه أحمد (٦٧/٤) وقال الهيثمي: رجاله ثقات (١٩٤/٧، ١٩٥).

٣ ـ وحديث أبي هريرة «بنحو حديث علي أيضاً» أورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح (١٩٤/٧).

فعليه يكون هذا الجزء من الحديث صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٣٧٢ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إن الله يقول يوم القيامة: أمرتكم [فضيعتم](١) . . . » الحديث.

قال: غريب. قلت: فيه [محمد بن الحسن](٢) المخزومي ساقط.

---

(١) في (أ)، (ب) (فعصيتم) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والدر المنثور (٦/٩٨).

(٢) في (أ)، (ب) (الحسن بن محمد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. المجروحين لابن حبان (٢/٢٧٤).

٣٧٢ ـ المستدرك (٢/٤٦٣، ٤٦٤): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب الفراء، ثنا محمد بن الحسن المخزومي بالمدينة، حدثتني أم سلمة بنت العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيها، عن جدها، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة أمرتكم فضيعتم ما عهدت إليكم فيه، ورفعتم أنسابكم، فاليوم أرفع نسبي، وأضع أنسابكم، أين المتقون، أين المتقون، ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾

تخريجه:

الآية (١٣) من سورة الحجرات.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه الحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي، عن أبي هريرة (٦/٩٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن الحسن بن زبالة ويقال لجده أبو الحسن المخزومي، مدني.

قال ابن معين: كذاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون يسرق. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال أحمد بن صالح المصري: كتبت عنه مائة ألف حديث ثم تبين لي أنه كان يضع الحديث فتركت حديثه. وقال الجوزجاني: لم يقنع =

. . . .

= الناس بحديثه. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وكذا قال أبو حاتم. وزاد ذاهب الحديث ضعيف الحديث عنده مناكير منكر الحديث وليس بمتروك الحديث.

وقال أبو داود: كذابا المدينة محمد بن الحسن بن زبالة ووهب بن وهب أبو البختري. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال مسلم بن الحجاج: محمد بن زبالة غير ثقة.

وقال الساجي: وضع حديثاً على مالك. وقال الدارقطني: متروك. وقال الحاكم: يروي عن مالك والدراوردي المعضلات. وقال الخليلي: روى عن مالك مناكير وهو ضعيف.

وقال ابن حبان: كل ممن يسرق الحديث ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم. الضعفاء (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥).

وقال ابن حجر في التقريب: كذبوه (٢/ ١٥٤).

وقال الخزرجي في الخلاصة: كذبه أبو داود وقال النسائي: متروك (ص ٣٣٢).

وذكره الذهبي في الضعفاء وقال: قال أبو داود: كذاب (ت ٣٦٥٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن محمد بن الحسن كذاب، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

٣٧٣ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً: «أنا أول من تنشق عنه الأرض، ثم أبو بكر، ثم عمر. . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الله بن نافع وهو ضعيف.

---

٣٧٣ ـ المستدرك (٢/٤٦٥ ـ ٤٦٦): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ومحمد بن أحمد الداربردي، قالا: ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا شريح بن النعمان الجوهري، ثنا عبد الله بن نافع، عن عاصم بن عمر، عن أبي بكر بن سالم، عن أبيه، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنا أول من تنشق الأرض عنه، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم آتي أهل البقيع، فيحشرون معي، ثم أنتظر أهل مكة» وتلا عبد الله بن عمر ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾.

تخـريجـه:

الآية (٤٤) من سورة ق.

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب المناقب ـ ١٨ باب: مناقب عمر (٥/٦٢٢)، (ح ٣٦٩٢).

وقال: هذا حديث غريب وعاصم بن عمر ليس بذاك.

٢ ـ ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٤٣٢، ٤٣٣)، وقال: هذا حديث لا يصح وذكر أن فيه عبد الله بن نافع قال يحيى: ليس بشيء. وقال علي: يروي أحاديث منكرة، وقال النسائي: متروك، وذكر أيضاً أن فيه عاصم بن عمر ضعفه أحمد ويحيى وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.

ورواه من طريق عبد الله بن نافع الصائغ. حدثنا عاصم بن عمر العمري، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هـذا الحديث في سنـده عند الحـاكم ومن وافقـه عبـد الله بن نـافـع، وعاصم بن عمر.

أولاً: عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري أبو عمر المدني وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٠٨) وأنه ضعيف.

ثـانياً: عبـد الله بن نـافـع بن أبـي نـافـع الصـائـغ المخـزومي مـولاهم أبو محمد المدني.

قال أحمد: لم يكن صاحب حديث كان ضعيفاً فيه. وقال ابن سعد: كان قد لزم مالكاً وكان لا يقدم عليه أحداً وهو دون معن. وقـال أبو زرعـة: لا بأس به.

وقال أبو حاتم: ليس بالحافظ هو لين في حفظه وكتـابه أصـح. وقـال النسائي: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة. وقال ابن عدي: هو في روايته مستقيم الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان صحيـح الكتاب وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ. وقال ابن معين ـ لما سئل من الثبت في مالك ـ؟ فذكرهم ثم قال: وعبد الله بن نافـع ثبت فيه. وقال العجلي: ثقة. وقال الآجري عن أبـي داود: قال أحمد: كان عبد الله بن نافـع أعلم الناس برأي مالك وحديثه، وكان يحفظ حديث مالك كله، ثم دخله بآخره شك. وقال أبو داود: كان عبد الله عالماً بمالك، وكان صاحب فقه، وكان ربما دل على مالك. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال الخليلي: لم يرضوا حفظه وهو ثقة أثـنى عليه الشافعي. وقال ابن قانـع: مدني صالـح. وقال البخاري: في حفظه شيء. تهذيب التهذيب (٦/٥١، ٥٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة صحيـح الكتاب في حفظه لين (١/٤٥٦). وقـال الـذهبـي: قـال البخـاري: في حفـظه شيء، وقـال ابن معين: ثقة (٢/١٣٦).

=

. . . .

=

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عاصم بن عمر ضعيف، وأما عبد الله بن نافع مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً فعليه فحديثه حسن. فالحديث بهذا الإسناد ضعيفاً والحمل فيه على عاصم بن عمر وليس على عبد الله بن نافع كما قال الذهبي.

أما قول ابن الجوزي أن النسائي قال: متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء فالظاهر أنه ليس في محله لما سبق قولهما. والظاهر أنه اختلط عليه هذا بعبد الله بن نافع مولى ابن عمر فإن فيه كلام ابن الجوزي كما في تهذيب التهذيب (٦/٥٣).

٣٧٤ ـ حديث ابن عباس ﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ قال: لا تمـر بهـم ليـلة (ينـامـون)[1] حتى [يـصـبـحـوا][2] [يصلون][3] فيها.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) في (ب) (لا ينـامون) ومـا أثبته من (أ) والمستـدرك وتلخيصـه وعليـه يستقيم المعنى.

(٢) في (أ) (يصبحون) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه وهو الموافق للقواعد اللغوية.

(٣) في (أ)، (ب) (فيصلون) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٧٤ ـ المستدرك (٢/٤٦٧): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا عبيد الله بن موسى، أنبأ إسرائيل، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ قال: لا تمر بهم ليلة ينامون حتى يصبحوا يصلون فيها.

تخـريجـه:

الآية (١٧) من سورة الذاريات.

أورده السيـوطي في الدر المنثـور ونسبه لابن أبـي شيبـة، وابن جـريـر، وابن نصـر في كتاب الصـلاة، وابن المنذر، وابن أبـي حـاتم، والحـاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/١١٢).

دراسة الإسناد:

هـذا الحديث صححـه الحاكم عـلى شرط الشيخـين ووافقـه الـذهبـي وابن الملقن، ولكن الذهبـي، وابن الملقن أورداه. لتوضيـح الشاهد الذي سيأتي بعد.

٣٧٥ ــ وشاهده. قلت: حديث واه مرفوع.

---

٣٧٥ ــ المستدرك (٢/٤٦٧): وهو حديث جابر. فبعد أن ذكر الحاكم حديث ابن عباس السابق قال: وله شاهد مسند من وجه آخر أخبرناه عبد الله بن محمد بن إسحاق الخزاعي. حدثنا أبو يحيى بن أبي مرة. حدثنا يحيى بن محمد الجاري. حدثني عبد الله بن الحارث بن فضيل الخطمي، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ قال: كان من دعاء النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ «اللهم إني أعوذ بك من شر الريح ومن شر ما تجيء به الريح، ومن ريح الشمال، فإنها الريح العقيم» فقد أطلق الحاكم والذهبي وابن الملقن على هذا الحديث أنه شاهد لحديث ابن عباس المتقدم.
أقول: والظاهر أن في هذا وهم أو خطأ طباعي. والصواب أن حديث جابر ليس شاهداً لحديث ابن عباس. فحديث ابن عباس في تفسير ﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾، وحديث جابر في التعوذ من الريح وهي الريح العقيم معنى لآية أخرى.

ولعل حديث جابر مع التعقب عليه متقدم عن موضعه، لأن الحديث التالي لحديث جابر وهو حديث عكرمة عن ابن عباس ﴿ وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ قال: التي لا تلقح شيئاً. يعد شاهداً لحديث جابر فهو الذي في معناه. وقد صححه الحاكم وأقره الذهبي عليه.
وعلى كل فقول الذهبي وابن الملقن: حديث واه مرفوع مراد به حديث جابر.

تخريج حديث جابر:

أورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم فقط (١/٣٨١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث سكت عنه الحاكم وقال الذهبي: حديث واه مرفوع.
قلت: لم تتبين لي العلة التي أعل الذهبي وابن الملقن الحديث بها. فالحارث بن فضيل الخطمي. ثقة كما في التقريب (١/١٤٣). =

. . . .

= وابنه عبد الله بن الحارث ثقة أيضاً كما في الجرح والتعديل (٥/٣٢، ٣٣) ويحيى بن محمد الجاري صدوق يخطيء كما في التقريب (٣٥٧/٢) (ت ١٦٧) وأبو يحيى بن أبي مرة محله الصدق. كما في الجرح والتعديل (٦/٥) وأما شيخ الحاكم فلم أجد من ترجمه ــ فالله أعلم ــ .

لكن حديث ابن عباس وهو حديث الأصل صححه الحاكم وأقره الذهبي عليه ــ والله أعلم ــ .

٣٧٦ ـ حديث ابن عباس [في قوله تعالى][1] ﴿ مَازَاغَ ٱلْبَصَرُ ﴾ قال: ما ذهب يميناً ولا شمالاً ﴿ وَمَا طَغَىٰ ﴾[2] [قال][3]: ما جاوز.

قال: على شرط البخاري. قلت: ومسلم.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب) (ولا طغى) وما أتبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٧٦ ـ المستدرك (٢/٤٦٩): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ثنا إسحاق بن الحسن، ثنا أبو حذيفة، ثنا سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ ﴾ قال: ما ذهب يميناً ولا شمالاً، ﴿ وَمَا طَغَىٰ ﴾ قال: ما جاوز.

تخـــريجه:

الآية (١٧) من سورة النجم.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للفريابي، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن جرير، وابن أبي حاتم والحاكم وصححه، وابن مردويه عن ابن عباس (٦/١٢٦).

٢ ـ ورواه ابن جرير في تفسيره «بلفظ مقارب» (٢٧/٣٤).

رواه من طريق سفيان، عن منصور، عن مسلم البطين، عن ابن عباس.

ومسلم البطين هذا هو ابن عمران ثقة أخرج له الجماعة كما في التقريب (٢/٢٤٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح على شرط البخاري. وقال الذهبي: ومسلم.

قلت: وهو كما قال فقد أخرجا جميعاً لرواته كما في التقريب (٢/٢٢٩، ت ٩٢٢)، (٢/٢٧٦، ٢٧٧، ت ١٣٩٢)، (١/٣١١، ٣١٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ـ والله أعلم ـ.

٣٧٧ ــ حديث [عنبسة][1] عن الزهري أنه تلا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ . . .﴾، إلى قوله: ﴿بِقَدَرٍ﴾.

فقال: حدثنا سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً: «آخر الكلام في القدر لشرار هذه الأمة».

قال: على شرط البخاري. قلت: [عنبسة][2] ثقة، لكن لم يرويا له.

---

(١) في (أ) (عينيه) وليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها. وأثبتها أيضاً من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) (عينية)، وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٣٧٧ ــ المستدرك (٢/٤٧٣): حدثنا محمد بن أحمد بن تميم القنطري، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عاصم، حدثنا عنبسة، عن الزهري أنه تلا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ . . . الآية إلى قوله: ﴿بِقَدَرٍ﴾. فقال: حدثنا سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «آخر الكلام في القدر لشرار هذه الأمة».

تخـريجـه:

الآيات (٤٧، ٤٨، ٤٩) من سورة القمر.

١ ــ رواه ابن أبي عاصم في السنة «بنحوه» (١/١٥٥)، (ح ٣٥٠) تحقيق الألباني.

٢ ــ وأورده الألباني في سلسلة الصحيحة ونسبه لابن الأعرابي في المعجم (١/٣، ٢/٣٧) والدولابي (٢/٣٨) والبزار في مسنده (ص ٢٣٠ زوائده) والحاكم، والجرجاني في الفوائد (٢/١٦٠) عن عنبسة الحداد عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه البزار والعقيلي في الضعفاء (٢٧٧).

من طريق نعيم بن حماد، حدثنا عمر بن أبي خليفة، عن هشام، عن محمد، عن أبي هريرة. =

. . . .

= وقال العقيلي: عمر هذا منكر الحديث، ونقل عن موسى بن هارون أنه قال: وهذا الحديث منكر.
وأما البزار فقال: إسناده حسن.
٣ ـ وأورده الهيثمي في المجمع (٢٠٢/٧) وقال: رواه الطبراني في الأوسط والبزار ورجال البزار في أحد الإسنادين رجال الصحيح غير عمر بن أبي خليفة وهو ثقة.
ـ وأورده ابن حجر في اللسان من رواية عمر بن أبي خليفة (٣٠٠/٤) وذكر قول العقيلي وموسى بن هارون.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن أبي هريرة.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه عنبسة بن مهران البصري الحداد عن الزهري.

قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال البخاري: لا يتابع على حديثه حكاه العقيلي. وقال ابن معين: لا أعرفه. وقال ابن عدي: ليس بالمعروف. الميزان (٣٠٢/٣)، اللسان (٣٨٤/٤، ٣٨٥) وذكره الذهبي في الضعفاء وقال: قال أبو حاتم: منكر الحديث، (ت ٣٢٤٧).

● **الطريق الثاني:** عند العقيلي، والبزار وفيه عمرو بن أبي خليفة وقد سبقت أقوال العلماء فيه وأنه مختلف فيه فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً وقد حسنه البزار والألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١١٦/٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم تبين أن عنبسة منكر الحديث كما قال أبو حاتم، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً وليس كما قال الذهبي من أن عنبسة ثقة، إلا أن الحديث جاء من طريق حسن كما سبق ذكره، فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم حسناً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٣٧٨ ـ حديث ابن عباس ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ قال: إن مما خلق الله [لوحاً][١]. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه أبو حمزة [الثمالي][٢] واسمه ثابت وهو واه بمرة.

---

(١) في (أ)، (ب) (ألواحاً)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (اليماني)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والمجروحين لابن حبان (١/٢٠٦).

٣٧٨ ـ المستدرك (٢/٤٧٤): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد، ثنا جدي، ثنا أحمد بن حرب، ثنا سفيان، عن أبي حمزة الثمالي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله عز وجل: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ قال: إن مما خلق الله لوحاً محفوظاً من درة بيضاء، دفتاه من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، ينظر فيه كل يوم ثلاث مائة وستين نظرة أو مرة، ففي كل نظرة منها يخلق ويرزق، ويحيي ويميت، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاء فذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾.

تخـريجـه:

الآية (٢٩) من سورة الرحمن.

١ ـ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٢٧/٧٩).

من طريق أبي حمزة الثمالي، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. به وهو طريق الحاكم.

وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد الرزاق، وابن جرير، وابن المنذر، وأبي الشيخ في العظمة، والحاكم، وابن مردويه، والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس (٦/١٤٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في سنده أبي حمزة الثمالي. ثابت بن أبي صفية دينار وقيل سعيد أبو حمزة الثمالي الأزدي، الكوفي مولى المهلب. =

. . . .

= قال أحمد: ضعيف ليس بشيء. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الجوزجاني: واهي الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال عمر بن حفص بن غياث: ترك أبي حديثه. وقال ابن عدي: وضعفه بين على رواياته وهو إلى الضعف أقرب. وقال الدارقطني: متروك. وقال في موضع آخر: ضعيف. وقال الفلاس: ليس بثقة. وعده السليماني: في قوم من الرافضة، وذكره العقيلي، والدولابي، وابن الجارود، وغيرهم في الضعفاء. تهذيب التهذيب (٢/٧، ٨).

وقال ابن حبان في الضعفاء: كثير الوهم في الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد مع غلوه في تشيعه (١/٢٠٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف رافضي (١/١١٦).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (١/١٧١).

وقال في الضعفاء: متفق على ضعفه (ت ٦٨٤).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال النسائي: ليس بثقة، ص ٥٦.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن أبا حمزة الثمالي ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٣٧٩ ـ حديث أبـي بكر بن موسى عن أبيه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ قال: [جنتان][(١)] من ذهب للسابقين، وجنتان من فضة للتابعين.

قلت: على شرط مسلم.

---

(١) ليست في (أ)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٧٩ ـ المستدرك (٢/٤٧٤ ـ ٤٧٥): أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى العدل، ثنا إسماعيل بن قتيبة، ثنا أبو بكر بن أبـي شيبة، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن أبـي عمران الجوني، عن أبـي بكر بن أبـي موسى، عن أبيه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ قال: جنتان من ذهب للسابقين، وجنتان من فضة للتابعين.

تخـريجـه:

الآية (٤٦) من سورة الرحمن.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبـي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر، والحاكم وصححه، والبيهقي في البعث عن أبـي موسى الأشعري (٦/١٤٦، ١٤٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث سكت عنه الحاكم وقال الذهبـي: على شرط مسلم.

قلت: والظاهر أن كلام الذهبـي في محله حيث إن مسلماً أخرج لرواته كما في التقريب (٢/٤٠٠، ٧٤)، (١/٥١٨، ت ١٣٠٢)، (١/١٩٧، ٥٤٢).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن رجال الإسناد رجال مسلم، فعليه يكون الحديث صحيحاً على شرط مسلم كما قال الذهبـي. ـ والله أعلم ـ.

٣٨٠ ـ حديث أبي سعيد مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿كأنهن الياقوت [والمرجان]﴾(١).

قال: ينظر إلى وجهه... الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه درّاج وهو صاحب عجائب.

---

(١) ليست في (أ)، وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٣٨٠ ـ المستدرك (٢/٤٧٥): حدثني أبو علي الحسن بن محمد المصري، الحافظ بمكة، ثنا علان بن أحمد بن سليمان، ثنا عمرو بن سواد الرقي، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ في قوله عز وجل:

﴿ كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾.

قال: ينظر إلى وجهه في خدها أصفى من المرآة وإن أدنى لؤلؤة عليها لتضيء ما بين المشرق والمغرب، وإنها يكون عليها سبعون ثوباً ينفذها بصره حتى يرى مخ ساقها من وراء ذلك.

تخريجه:

الآية (٤٨) من سورة الرحمن.

١ ـ رواه الإمام أحمد في مسنده «بنحوه» (٣/٧٥).

٢ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» موارد ص ٦٥٤ (ح ٢٦٣١).

روياه من طريق دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري به مرفوعاً.

٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لأحمد، وابن حبان، والحاكم وصححه والبيهقي في البعث عن أبي سعيد (٦/١١٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم درّاج بن سمعان أبي السمح وقد سبق =

. . . .

= بيان حاله عند حديث رقم (٥٠) وأنه صدوق إلا في حديثه عن أبـي الهيثم فضعيف وهذا من حديثه عنه، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

لكن الحديث له شاهد عن ابن مسعود «بنحو حديث أبـي سعيد».

١ ــ رواه الترمذي مرفوعاً وموقوفاً وقال عن الموقوف: وهذا أصـح.

كتاب صفة الجنة، باب: في صفة نساء أهل الجنة (٤/٦٧٦)، (ح ٢٥٣٣، ٢٥٣٤).

٢ ــ ورواه ابن حبان في صحيحه. موارد (كتاب صفة الجنة)، باب: في نساء أهل الجنة (ح ٢٦٣٢).

فعليه يكون الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٣٨١ ـ حديث محمد بن ميمون، عن بلال بن عبد الله مؤذن بيت المقدس. رأيت عبادة بن الصامت في مسجد بيت المقدس مستقبل المشرق، والسور وهو يبكي وهو يتلو: ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ ﴾ ثم قال: ها هنا أرانا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ جهنم.

قال: صحيح. قلت: بل منكر وآخره باطل، لأنه ما اجتمع عبادة برسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ هناك ثم من هو ابن ميمون وشيخه، وفي نسخة أبي مسهر عن سعيد، عن زياد بن أبي سودة قال: [رئي][1] عبادة على سور بيت المقدس يبكي وقال: من ها هنا أخبرنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه رأى جهنم، فهذا المرسل أجود.

---

(١) في (أ) (رقي)، وفي (ب) بياض قدر كلمة، وما أثبته من التلخيص.

٣٨١ ـ المستدرك (٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩): حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي، ثنا أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم، ثنا أحمد بن هاشم الرملي، ثنا ضمرة بن ربيعة، عن محمد بن ميمون، عن بلال بن عبد الله ـ مؤذن بيت المقدس ـ قال: رأيت عبادة بن الصامت في مسجد بيت المقدس مستقبل الشرق، أو السور، ـ أنا أشك ـ وهو يبكي، وهو يتلو هذه الآية: ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ ثم قال: ها هنا أرانا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ جهنم.

تخـريجـه:

الآية (١٣) من سورة الحديد.

لم أجد من أخرج الحديث الموصول أما الحديث المرسل الذي ذكره الذهبي فقد أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد بن حميد (٦/١٧٤).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بمحمد بن ميمون، وشيخه بلال بن عبد الله وأنه لم يعرفهما.

قلت: وقد بحثت عنهما فلم أجد من ترجمهما ـ والله أعلم ـ.

٣٨٢ ـ حديث ابن مسعود ﴿وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةً... ﴾ الآية.

قال: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا عبد الله». قلت: لبيك يا رسول الله [ثلاث مرات][1] قال: «هل تدري أي عرى الإيمان أوثق؟». قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «أوثق الإيمان الولاية في الله بالحب فيه والبغض فيه... الحديث بطوله».

قال: صحيح. قلت: [ليس بصحيح][2] فإن فيه الصعق بن حرب، عن عقيل بن يحيى والصعق وإن كان موثقاً، فإن شيخه قال فيه البخاري: منكر الحديث.

---

(١) في (أ) (قلت مراراً) وفي المستدرك (ثلاث مرار) وما أثبته من (ب) والتلخيص.

(٢) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والتلخيص.

٣٨٢ ـ المستدرك (٢/٤٨٠): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى الشهيد، ثنا عبد الرحمن بن المبارك، ثنا الصعق بن حزن، عن عقيل بن يحيى، عن أبي إسحاق الهمداني، عن سويد بن غفلة، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ﴿وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةً وَرَحۡمَةً وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا مَا كَتَبۡنَٰهَا عَلَيۡهِمۡ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ رِضۡوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوۡهَا حَقَّ رِعَايَتِهَاۖ فَـَٔاتَيۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۡهُمۡ أَجۡرَهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ قال ابن مسعود: قال لي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا عبد الله بن مسعود» فقلت: لبيك يا رسول الله ثلاث مرار. قال: «هل تدري أي عرى الإيمان أوثق؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «أوثق الإيمان الولاية في الله بالحب فيه والبغض فيه. يا عبد الله بن مسعود» قلت: لبيك يا رسول الله ثلاث مرار. قال: «هل تدري أي الناس أفضل؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن أفضل الناس أفضلهم عملاً إذا فقهوا في دينهم. =

. . . .

= يا عبد الله بن مسعود» قلت: لبيك وسعديك ثلاث مرار. قال: «هل تدري أي الناس أعلم؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلفت الناس، وإن كان مقصراً في العمل، وإن كان يزحف على أسته، واختلف من كان قبلنا على ثنتين وسبعين فرقة نجا منها ثلاث وهلك سائرها فرقة وازت الملوك وقاتلتهم على دين الله ودين عيسى ابن مريم حتى قتلوا، وفرقة لم يكن لهم طاقة بموازاة الملوك فأقاموا بين ظهراني قومهم فدعوهم إلى دين الله ودين عيسى ابن مريم فقتلتهم الملوك ونشرتهم بالمناشير، وفرقة لم يكن لهم طاقة بموازاة الملوك ولا بالمقام بين ظهراني قومهم فدعوهم إلى الله وإلى دين عيسى ابن مريم فساحوا في الجبال وترهبوا فيها فهم الذين قال الله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ إلى قوله: ﴿فَاسِقُونَ﴾ فالمؤمنون الذين آمنوا بـي وصدقوني والفاسقون الذين كفروا بـي وجحدوا بـي.

تخـــريجـــه:

الآية (٢٧) من سورة الحديد.

١ ــ رواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١٠/٢٧١، ٢٧٢)، (ح ١٠٥٣١).

٢ ــ ورواه في الصغير «بنحوه» (١/٢٢٣، ٢٢٤)، وقال: لم يروه عن أبـي إسحاق إلا عقيل تفرد به الصعق.

٣ ــ ورواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٢٧/٢٣٩، ٢٤٠).

٤ ــ ورواه أبو يعلى في مسنده. نسبه له ابن كثير في تفسيره (٤/٣١٥، ٣١٦).

٥ ــ ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده «بنحوه» منحة المعبود. كتاب الإيمان، باب: ما جاء في شعب الإيمان (١/٢٣)، (ح ٢٥).

رووه من طريق الصعق بن حزن عن عقيل الجعدي، عن أبـي إسحاق، عن سويد بن غفلة عن عبد الله بن مسعود. وهو طريق الحاكم.

ــ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١٠/٢١١)، (ح ١٠٣٥٧). =

. . . .

= ٦ـ ورواه ابن أبـي حاتم «بنحوه» نسبه له ابن كثير في تفسيره (٤/٣١٥).
روياه من طريق بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه عن عبد الله بن مسعود. به مرفوعاً.
وأورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح غير بكير بن معروف وثقه أحمد وغيره وفيه ضعف (٧/٢٦٠، ٢٦١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ابن مسعود.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه الصعق بن حرب، وعقيل بن يحيى الجعدي.

أولاً: عقيل بن يحيى الجعدي.

قال البخاري: منكر الحديث. الميزان (٣/٨٨)، اللسان (٤/١٨٠).

وقال ابن حبان: منكر الحديث يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات فبطل الاحتجاج به بما روى وإن وافق الثقات. المجروحين (٢/١٩٢).

ثانياً: الصعق بن حزن بن قيس البكري البصري أبو عبد الله.

قال ابن معين: ثقة. وقال مرة: لا بأس به وقال أبو زرعة، وأبو داود، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: ما به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال موسى بن إسماعيل: كان صدوقاً. وقال العجلي: ثقة. وقال الدارقطني: ثقة (٤/٤٢٤).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم وكان زاهداً (١/٣٦٧).

وقال الذهبـي في الكاشف: ثقة عابد (٢/٢٩).

قلت: فالذي يظهر مما تقدم أن الصعق ثقة، وأما عقيل فإنه ضعيف جداً فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● الطريق الثاني: عند الطبراني، وابن أبـي حاتم. وفيه بكير بن معروف الأسدي أبو معاذ الدامغاني. =

. . . .

= قال ابن حجر في التقريب: صدوق فيه لين (١/١٠٨).
وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: قال ابن المبارك: ارم به. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به (ت ٦٥٩).
وقد سبق قول الهيثمي من أن أحمد وثقه.
قلت: فالظاهر أن التوسط في أمره ما قاله ابن عدي من أنه لا بأس به.
فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أنه بإسناد الحاكم ضعيف جداً، وأما بإسناد الطبراني وابن أبي حاتم فإنه حسن، لكنه شديد الضعف عند الحاكم فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

٣٨٣ ـ حديث ابن عمر قال: أُهْدِيَ لرجل من أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رأس شاة فقال: إن أخي فلان وعياله أحوج إلى هذا منا. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: عبيد الله بن الوليد ضعفوه.

---

٣٨٣ ـ المستدرك (٢/٤٨٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، حدثنا محمد بن المغيرة السكري بهمدان، حدثنا القاسم بن الحكم العرني، حدثنا عبيد الله بن الوليد، عن محارب بن دثار. عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: أُهْدِيَ لرجل من أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رأس شاة، فقال: إن أخي فلاناً وعياله أحوج إلى هذا منا، قال: فبعث إليه. فلم يزل يبعث به واحد إلى آخر حتى تداولها سبعة أبيات حتى رجعت إلى الأول. فنزلت: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ. . .﴾ الآية.

تخـــريجـــه:

الآية (٩) من سورة الحشر.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه الحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ (٦/١٩٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبيد الله بن الوليد الوصافي أبو إسماعيل الكوفي. قال البخاري: هو من ولد الوصافي بن عامر العجلي.

قال أحمد: ليس بمحكم الحديث يكتب حديثه للمعرفة. وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال ابن معين مرة: ليس بشيء.

وقال عمرو بن علي، والنسائي: متروك الحديث. وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وقال العقيلي: في حديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه. وقال ابن عدي: ضعيف جداً. وقال الحاكم: يروي =

. . . .

= عن محارب أحاديث موضوعة. وقال الساجي: عنده مناكير ضعيف الحديث جداً.

وقال أبو نعيم: يحدث عن محارب بالمناكير لا شيء. تهذيب التهذيب (٧/٥٥، ٥٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٥٤٠).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٢/٢٣٤).

وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفه أبو زرعة، والدارقطني، وابن حبان (ص ٢٥٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبيد الله بن الوليد ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، كما قال الذهبي ـ والله أعلم ـ.

٣٨٤ ـ حديث أبي قتادة مرفوعاً: «من ترك الجمعة ثلاث [مرات][١] من غير عذر[٢] طبع الله على قلبه».

قال: صحيح. قلت: فيه [يعقوب بن محمد][٣] الزهري وهو واه.

---

(١) في (أ)، (ب) (مرار) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك وتلخيصه (ضرورة) وما أثبته من (أ)، (ب).

(٣) في (أ)، (ب) (محمد بن يعقوب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والميزان (٤/٤٥٤).

٣٨٤ ـ المستدرك (٢/٤٨٨): أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة، طبع على قلبه».

تخريجه:

١ ـ رواه الإمام أحمد «بلفظ مقارب» (٥/٣٠٠).
من طريق أبي سعيد. حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه لأحمد وقال: إسناده حسن (٢/١٩٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن عبد العزيز بن محمد.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أبو يوسف الزهري المدني. وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٢٠) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

. . . .

=

● **الطريق الثاني**: وقد جاء الحديث من طريق آخر عن عبد العزيز بن محمد رواه عنه أبو سعيد يحيى بن سعيد القطان وهو ثقة كما في التقريب (٣٤٨/٢).

وقال الهيثمي عن هذا الطريق: رواه أحمد وإسناده حسن (١٩٢/٢).

وقال المنذري في الترغيب: رواه المنذري بإسناد حسن (٥٨/١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، لكنه بإسناد أحمد حسن.

كما أن للحديث شواهد منها:

١ ــ حديث جابر «بلفظ مقارب لحديث أبي قتادة».

رواه ابن ماجه كتاب الصلاة، باب: فيمن ترك الجمعة (٣٥٧/١)، (ح ١١٢٥).

ورواه الحاكم (٢٩٢/١) وصححه ووافقه الذهبي.

٢ ــ ومنها حديث أبي الجعد الضمري «بنحو حديث أبي قتادة».

رواه الترمذي. كتاب الصلاة، باب: ترك الجمعة من غير عذر (٣٧٣/٢)، (ح ٥٠٠).

وقال: حسن.

ورواه أبو داود. كتاب الصلاة، باب: التشديد في ترك الجمعة (٣٥٧/١)، (ح ١١٢٦).

ورواه ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: فيمن ترك الجمعة (٣٥٧/١)، (ح ١١٢٦).

ورواه الحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي (٢٩٢/١).

٣ ــ ومنها حديث ابن عباس. «بنحو حديث أبي قتادة أيضاً».

أورده الهيثمي في المجمع ونسبه لأبي يعلى وقال: رجاله رجال الصحيح (١٩٢/٢).

فعليه يكون الحديث صحيحاً ويكون بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٣٨٥ ـ حديث ابن عباس قال: طلق عبد يزيد أبو ركانة أم [ر][١] كانة ثم نكح امرأة من مزينة. فجاءت إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلَّم ـ فقالت: يا رسول الله ما يغني عني [إلا ما تغني عني][٢] هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها.

فأخذت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حمية عند ذلك. فدعا ركانة وأخوته فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ [لعبد يزيد][٣]: «طلقها» ففعل. فقال لأبي ركانة «ارتجعها» فقال: يا رسول الله إني طلقتها. قال: «قد علمت ذلك فارتجعها» فنزلت: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾.

قال: صحيح. قلت: فيه محمد بن عبد الله بن أبي رافع وهو واه، والخبر خطأ عبد يزيد لم يدرك الإسلام.

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبتها من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ)، (ب) (ابن يزيد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٨٥ ـ المستدرك (٢/٤٩١): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا علي بن المبارك الصنعاني، ثنا يزيد بن المبارك، ثنا محمد بن ثور، عن ابن جريج، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: طلق عبد يزيد أبو ركانة أمَّ ركانة، ثم نكح امرأة من مزينة، فجاءت إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقالت: يا رسول الله، ما يغني عني إلا ما تغني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها، فأخذت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حمية عند ذلك، فدعا ركانة وأخوته، ثم قال: لجلسائه: «أترون كذا من كذا؟» فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لعبد يزيد: =

. . . .

= «طلقها». ففعل، فقال لأبي ركانة: «ارتجعها». فقال: يا رسول الله إني طلقتها. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قد علمت ذلك، فارتجعها». فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾.

تخـــريجـــه:

الآية (١) من سورة الطلاق.

١ ـ رواه أبو داود «بنحوه» كتاب الطلاق، باب: نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث (٢/ ٢٥٩)، (ح ١٢٩٦).

وقال أبو داود: وحديث نافع بن عجير، وعبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده أن ركانة طلق امرأته البتة فردها إليه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. أصح، لأن ولد الرجل وأهله أعلم به. إن ركانة إنما طلق امرأته البتة فجعلها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ واحدة.

٢ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» كتاب الخلع والطلاق، باب: من جعل الثلاث واحدة... إلخ (٧/ ٣٣٩).

روياه من طريق ابن جريج. أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، عن عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ به.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بعلتين وهما أن محمداً واه، وعبد يزيد لم يدرك الإسلام.

أولاً: أما عبد يزيد أبو ركانة فإني بحثت عنه في كتب التراجم فلم أجده ـ فالله أعلم ـ.

ثانياً: وأما محمد بن عبيد الله بن أبي رافع الهاشمي مولاهم الكوفي.

فقال عنه البخاري: منكر الحديث، وسئل ابن معين أيما أمثل العزرمي أو ابن أبي رافع؟ فقال: ما فيهما مائل. وقال أيضاً: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جداً ذاهب. وقال ابن عدي: هو في عداد شيعة الكوفة يروى من الفضائل أشياء لا يتابع عليها. وذكره =

. . . .

= ابن حبان في الثقات. وقال البرقاني، عن الدارقطني: متروك وله معضلات.
تهذيب التهذيب (٩/٣٢١).
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/١٨٧).
وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٣/٧٣).
وأما طريق أبي داود والبيهقي فإنه لم يبين ابن أبي رافع.
قال الخطابي: في أسناد هذا الحديث مقال، لأن ابن جريج إنما رواه عن بعض بني أبي رافع ولم يسمه، فالمجهول لا تقوم به حجة. وحكى أيضاً أن الإمام أحمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها.
وقال ابن القيم: وأما قول أبي داود إنه أصح من حديث ابن جريج ـ يعني حديث يزيد بن ركانة ـ فلأن ابن جريج رواه عن بعض بني أبي رافع مولى النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ عن عكرمة، عن ابن عباس ولأبي رافع بنون ليس فيهم من يحتج به إلا عبيد الله ولا نعلم هل هو هذا أو غيره؟ ولهذا ـ والله أعلم ـ رجح أبو داود حديث رافع بن عجير عليه.
مختصر سنن أبي داود بذيله معالم السنن، وتهذيب ابن القيم (٣/١٢٠، ١٢١، ١٢٢).

الحكم على الحديث:
قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، وكذا لأن أبا ركانة لم يدرك الإسلام كما قال الذهبي. فهو منكر أيضاً.
أما سند أبي داود فقد أعل بأن فيه مجهول وهو أحد بني أبي رافع.
قلت: وقد يكون هو محمد بن عبيد الله بن أبي رافع الذي صرح به الحاكم ـ والله أعلم ـ.

٣٨٦ ـ حديث ابن عمر ﴿ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ ﴾ قال: خروجها من بيتها فاحشة مبينة.

قال: صحيح. قلت: فيه كامل قال أبو داود: رميت بكتبه. وقال أحمد: ما أعلم أحداً يدفعه بحجة.

---

٣٨٦ ـ المستدرك (٢/٤٩١): أخبرني الأستاذ أبو الوليد، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا كامل بن طلحة، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا موسى بن عقبة، عن نافع عن ابن عمر: ﴿ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ ﴾ قال: خروجها من بيتها فاحشة مبينة.

تخـــريجـــه:

الآية (١) من سورة الطلاق.

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» عن الحاكم. كتاب العدد، باب: مقام المطلقة في بيتها (٧/٤٣١).

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد بن حميد، وابن المنذر، والحاكم وصححه، وابن مردويه والبيهقي في سننه عن ابن عمر (٦/٢٣١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه كامل بن طلحة الجُحدري أبو يحيى الأنصاري.

قال أحمد: كان مقارب الحديث. وقال الآجري عن أبي داود: سمعت أحمد يثني عليه. وقال أحمد أيضاً: ما أعلم أحداً يدفعه بحجة. وقال أبو داود: رميت بكتبه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وقال الدارقطني: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (٨/٤٠٨، ٤٠٩).

وقال ابن حجر في التقريب: لا بأس به (٢/١٣١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن كاملاً لا بأس به كما لخص حاله ابن حجر بذلك فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

٣٨٧ ـ حديث جابر قال: نزلت هذه الآية ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ في رجـل من أشجـع . . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: بل منكر فيه عباد بن يعقوب رافضي جَبلْ، وعبيد بن كثير العامري وهو متروك قاله الأزدي.

---

٣٨٧ ـ المستدرك (٢/٤٩٢): أخبرني أبو القاسم الحسن بن محمد بن الحسين بن عقبة بن خالد السكوني بالكوفة، حدثنا عبيد بن كثير العامري، حدثنا عباد بن يعقوب، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا إسرائيل، حدثنا عمار بن أبي معاوية، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: نزلت هذه الآية ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ في رجل من أشجع كان فقيراً خفيفاً ذات اليد كثير العيال. فأتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فسأله، فقال: «اتق الله واصبر» فرجع إلى أصحابه، فقالوا: ما أعطاك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؟ فقال: ما أعطاني شيئاً وقال لي: «اتق الله واصبر» فلم يلبث إلا يسيراً حتى جاء ابن له بغنم له كان العدو أصابوه، فأتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فسأله عنها وأخبره خبرها. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «كلها» فنزلت ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾.

تخـريجـه:

الآية (٢) من سورة الطلاق.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٦/٢٣٢).

وكذا الشوكاني في فتح القدير للحاكم فقط (٥/٢٤٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبيد بن كثير العامري، وعبّاد بن يعقوب. =

. . . .

= **أولاً**: عبّاد بن يعقوب الرواجني الأسدي أبو سعيد الكوفي.

قال الحاكم: كان ابن خزيمة يقول: حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينه عبّاد بن يعقوب. وقال أبو حاتم: شيخ ثقة. وقال ابن عدي: فيه غلو في التشيع روى أحاديث أنكرت عليه في الفضائل. وقال صالح بن محمد: كان يشتم عثمان وذكر الخطيب أن ابن خزيمة ترك الرواية عنه آخراً. وقال الدارقطني: شيعي صدوق. وقال ابن حبان: كان رافضياً داعيه ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك. تهذيب التهذيب (٥/١٠٩، ١١٠).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، رافضي حديثه في البخاري مقرون. بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك (٢/٣٩٥).

وقال الذهبي في الكاشف: شيعي جلد. وثقه أبو حاتم (٢/٦٣).

ثانياً: عبيد بن كثير بن عبد الواحد بن كثير بن العباس العباسي العامري التمار.

قال ابن حبان: روى عن الحسن بن الفرات، عن أخيه زياد بن الحسن، عن أبان بن تغلب نسخة مقلوبة ليس يحفظ من حديث أبان أدخلت عليه، فحدث بها، ولم يرجع حيث بين له، فاستحق ترك الاحتجاج به. المجروحين (٢/١٧٦).

وقال الأزدي، والدارقطني: متروك الحديث. الميزان (٣/٢٢، ٢٣)، اللسان (٤/١٢٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبّاد بن يعقوب شيعي رافضي صدوق، وأما عبيد بن كثير العامري فإنه متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً، والحمل فيه على عبيد ــ والله أعلم ــ.

٣٨٨ ـ حديث سهل بن سعد أن فتى من الأنصار دخلته خشية من النار، فكان يبكي عند ذكرها حتى حبسه ذلك في البيت. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه محمد بن حمزة البخاري [وأبوه][(١)] ولا ندري من هما، والخبر شبه الموضوع.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص، وعليه تدل بقية العبارة.

٣٨٨ ـ المستدرك (٢/٤٩٤): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا، حدثني محمد بن إسحاق بن حمزة البخاري، حدثنا أبي، حدثنا عبد الله بن المبارك، أنبأنا محمد بن مطرف، عن أبي حازم ـ أظنه ـ سهل بن سعد: أن فتى من الأنصار دخلته خشية من النار. فكان يبكي عند ذكر النار حتى حبسه ذلك في البيت فذكر ذلك للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فجاءه في البيت، فلما دخل عليه اعتنقه الفتى وخر ميتاً. فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «جهزوا صاحبكم فإن الفرق فلذ كبده».

تخـريجـه:

١ ـ أورده الحافظ ابن حجر في اللسان ونسبه لابن أبي الدنيا في الخوف. اللسان (١/٣٦٠، ٣٦١).

وأورده الألباني في السلسلة الضعيفة ونسبه للحاكم فقط وقال: ضعيف (١/٣٦٧)، (ح ٣٦٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بإسحاق بن حمزة البخاري، وابنه محمد بأنه لا يدري من هما.

أولاً: إسحاق بن حمزة البخاري.

قال الحافظ في اللسان ـ بعد أن أورد الحديث ـ قال الذهبي في غير الميزان: الحديث شبه الموضوع وإسحاق وابنه لا يدري منهما. قال الحافظ: =

. . . .

= قلت: بل إسحاق ذكره ابن حبان في الثقات فقال: إسحاق بن حمزة بن يوسف بن فروخ أبو محمد من أهل بخارى روى عن أبي حمزة السكري وغنجار، روى عنه أبو بكر بن حريث، وأهل بلده، وذكره الخليلي في الإرشاد وقال: كان من المكثرين من أصحاب غنجار. روى عنه البخاري، وإسحاق بن إبراهيم بن عمار وعلي بن الحسين البخاريان، وأعاده في موضع آخر فقال: إسحاق بن حمزة الحافظ البخاري الراوي عن غنجار، رضيه محمد بن إسماعيل البخاري، وأثنى عليه، لكنه لم يخرجه في تصانيفه. اللسان (١/ ٣٦٠، ٣٦١).

ثانياً: وأما ابنه محمد بن إسحاق فقد أقر الحافظ ابن حجر الذهبي على أنه مجهول.

الحكم على الحديث

قلت: مما تقدم يتبين أن إسحاق بن حمزة معروف وليس مجهول كما قال الذهبي وقد ذكره ابن حبان في الثقات فأقل أحواله أنه حسن الحديث.

وأما الابن محمد بن إسحاق فإنه مجهول، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لجهالة محمد ــ والله أعلم ــ.

٣٨٩ ـ حديث عباية الأسدي قال ابن مسعود: التوبة النصوح تكفر كل سيئة وهو في القرآن ثم قرأ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا. . .﴾ الآية.

قال: (صحيح)[1] على شرط البخاري ومسلم. **قلت**: عباية لا ذكر له في الكتب الستة.

---

(١) ليست في (ب) والتلخيص من (أ)، والمستدرك.

٣٨٩ ـ المستدرك (٤٩٥/٢): حدثني علي بن عيسى الحيري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا أبي عمر، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمر بن سعيد، عن أبيه، عن عباية الأسدي قال: قال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: التوبة النصوح تكفر كل سيئة، وهو في القرآن، ثم قرأ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾، الآية.

تخـريجـه:

الآية (٨) من سورة التحريم.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٢٤٥/١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عباية الأسدي ولم أجد من ترجمه.

لكن للحديث شاهد عن أبي هريرة في قبول توبة الله للعبد وإن تكررت الذنوب. رواه مسلم. كتاب التوبة ـ ٥ باب: قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة (٢١١٢/٤، ح ٢٩).

٣٩٠ ــ حديث ابن عباس ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ . . .﴾ الآية.
قال: ليس أحد من المؤمنين إلا يعطي نوراً يوم القيامة. . .
الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه عتبة بن يقظان واه.

---

٣٩٠ ــ المستدرك (٤٩٥/٢، ٤٩٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا أبو يحيى الحماني، ثنا عتبة بن يقظان، عن عكرمة، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ في قول الله عز وجل: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ۖ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾ قال: ليس أحد من الموحدين إلا يعطي نوراً يوم القيامة، فأما المنافق فيطفىء نوره والمؤمن مشفق مما رأى من إطفاء نور المنافق، فهو يقول: ﴿رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾.

تخـــريجـــه:
الآية (٨) من سورة التحريم.
١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم والبيهقي في البعث (٢٤٥/٦).

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عند الحاكم عتبة بن يقظان الراسبي أبو عمرو ويقال أبو زحاره البصري.
قال النسائي: غير ثقة. وقال ابن الجنيد: لا يساوي شيئاً. وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب (١٠٣/٧، ١٠٤).
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٥/٢).
وقال الذهبي في الكاشف: وثقه بعضهم وقال النسائي: غير ثقة.

الحكم على الحديث:
قلت: مما تقدم يتبين أن الظاهر من حال عتبة أنه ضعيف وقد لخص حاله ابن حجر بذلك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٣٩١ ـ حديث علي مرفوعاً: «خير نسائها مريم، وخير نسائها خديجة».

قال: أخرجاه. قلت: فلماذا أوردته.

---

٣٩١ ـ المستدرك (٢/٤٩٧): (حدثنا) أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، وحدثنا أبو العباس السياري، ثنا أبو الموجه، أنبأ صدقة بن محمد، ثنا سليمان، عن هشام بن عروة.

وأخبرني محمد بن عبد الله بن قريش، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا ابن نمير، وأبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عن عمه علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «خير نسائها مريم بنت عمران، وخير نسائها خديجة».

تخـريجـه:

١ ـ رواه البخاري «بلفظه» صحيح البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب مناقب الأنصار ـ ٢٠ باب: تزويج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خديجة وفضلها (٧/١٣٣)، (ح ٣٨١٥).

٢ ـ ورواه مسلم «بلفظه» كتاب فضائل الصحابة ـ ١٢ باب: فضائل خديجة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ (٤/١٨٨٦)، (ح ٨٠).

روياه من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، قال: سمعت عبد الله بن جعفر عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ يقول، به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

٣٩٢ ـ حديث ابن مسعود نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يستطيب أحد بعظم أو روث.

قلت: صحيح عند جماعة.

---

٣٩٢ ـ المستدرك (٢/٥٠٣ ـ ٥٠٤): (حدثنا) أبو الحسين عبيد الله بن محمد البلخي من أصل كتابه، ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي، ثنا أبو صالح عبد الله بن صالح، حدثني الليث بن سعد، حدثني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب قال: أخبرني أبو عثمان بن سنة الخزاعي وكان رجلاً من أهل الشام أنه سمع عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ يقول: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لأصحابه وهو بمكة: «من أحب منكم أن يحضر الليلة أمر الجن فليفعل، فلم يحضر منهم أحد غيري. فانطلقنا حتى إذا كنا بأعلى مكة خط لي برجله خطاً، ثم أمرني أن أجلس فيه ثم انطلق، حتى قام فافتتح القرآن فغشيته أسودة كثيرة حالت بيني وبينه حتى ما أسمع صوته، ثم انطلقوا وطفقوا مثل قطع السحاب ذاهبين حتى بقيت منهم رهط، وفرغ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مع الفجر، وانطلق، فبرز ثم أتاني فقال: «ما فعل الرهط»؟ فقلت: هم أولئك فأخذ عظماً وروثاً فأعطاهم إياه زاداً ثم نهى أن يستطيب أحد بعظم أو بروث.

تخريجه:

١ ـ رواه أبو نعيم في الدلائل «بنحوه» نسبه له ابن كثير في تفسيره (٤/١٦٤).

٢ ـ وروى النهي عن الاستطابة بعظم أو روث النسائي في سننه كتاب الطهارة، النهي عن الاستطابة بالعظم (١/٣٧).

روياه من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أبي عثمان بن سنة الخزاعي وكان من أهل الشام عن عبد الله بن مسعود به.

٣ ـ ورواه أحمد «بنحوه» (١/٣٩٩).

من طريق معتمر قال: قال أبي: حدثني أبو تميمة، عن عمرو ـ ولعله قد =

. . . .

= يكون قال: البكالي ـ يحدثه عمرو عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ به.

٤ ـ وأورده ابن كثير في تفسيره (١٦٤/٤) ونسبه لإسحاق بن راهوية، وأبـي نعيم.

٥ ـ وأورده الهيثمي في المجمـع (٢٦٠/٨، ٢٦١) وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيـح غير عمرو البكالي، وذكـره العجلي في ثقـات التابعين، وابن حبان وغيره في الصحابة.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ابن مسعود:

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم ومن وافقه وفيه أبو عثمان بن سنة الخزاعي الدمشقي.

قال أبو زرعة: لا أعرف اسمه. الجرح والتعديل (٤٠٨/٩).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (٤٤٩/٢).

وقال الحاكم: قد رُوي حديث تداوله الأئمة الثقات عن رجل مجهول عن عبد الله بن مسعود المستدرك (٥٠٣/٢).

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني:** وقد جاء الحديث عند أحمد من طريق آخر.

قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيـح غير عمرو البكالي وذكره العجلي في ثقات التابعين وابن حبان وغيره في الصحابة (٢٦٠/٨، ٢٦١).

وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند إسناده صحيـح (٢٩٨/٥، ٢٩٩) (ح ٣٧٨٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، إلا أن طريقه الثاني عنـد أحمـد صحيـح فعليـه يكـون بـإسنـاد الحـاكم صحيحـاً لغيـره ـ والله أعلم ـ.

٣٩٣ ـ حديث عائشة لما أنزل على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ قاموا [سنة][1] حتى (تورمت)[2] أقدامهم فأنزلت ﴿فاقرءوا ما تيسر [من القرآن][3]﴾ .

قال: صحيح . قلت: فيه الحكم بن عبد الملك وهو ضعيف.

---

(١) في (أ) (منه) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب) والمستدرك وتلخيصه (ورمت) وما أثبته من (أ).

(٣) في (أ)، (ب) (منه) مقطع من الآية آخر وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٩٣ ـ المستدرك (٢/٥٠٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا الحسن بن بشر الهمداني، ثنا الحكم بن عبد الملك القرشي، حدثنا قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، قال: قلت لعائشة: أخبريني عن قراءة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، قالت: لما أنزل عليه: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ قاموا سنة، حتى ورمت أقدامهم، فأنزل الله عز وجل: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى

تخـريجـه:

١ ـ رواه أبو داود «بنحوه» بعضاً من حديث طويل. كتاب الصلاة، باب: في صلاة الليل (٢/٤٠، ٤١، ح ١٣٤٢).

٢ ـ ورواه البيهقي «بنحوه» بعضاً من حديث طويل. كتاب الصلاة، باب: في قيام الليل (٢/٤٩٩).

٣ ـ ورواه مسلم «بمعناه» بعضاً من حديث طويل. كتاب صلاة المسافرين ـ ١٨ باب: صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض (١/٥١٢) (ح ١٣٩).

=

. . . .

= رووه من طريق قتادة. حدثنا زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام عن عائشة.

دراسة الإسناد:

وهذا الحديث روي من طرق عن قتادة:

- **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه الحكم بن عبد الملك القرشي البصري نزيل الكوفة، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم **(٢٥٨)** وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.
- **الطريق الثاني:** وقد جاء الحديث أيضاً من طريق همام بن منبه عند أبي داود وهو ثقة كما في التقريب **(٢/٣٢١)**.
- **الطريق الثالث:** وقد جاء الحديث أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عند مسلم والبيهقي.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث عند الحاكم ضعيف. لكن طرقه الأخرى صحيحة، فعليه يكون الحديث عند الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٣٩٤ ــ حديث ابن عباس ﴿وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ﴾ قال: شوك يأخذ الحلق... الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه [شبيب بن شيبة][1] ضعفوه.

---

(١) في (أ)، (ب) (شيبة بن سنية) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والميزان (٢/٢٦٢).

٣٩٤ ــ المستدرك (٢/٥٠٥، ٥٠٦): أخبرني أبو الحسين محمد بن أحمد الحنظلي ببغداد، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عاصم، عن شبيب بن شيبة، عن عكرمة، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ ﴿وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ﴾ قال: شوكاً يأخذ بالحلق لا يدخل ولا يخرج. وفي قوله تعالى: ﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ قال: المهيل الذي إذا أخذت منه شيئاً تبعك آخره، والكثيب من الرمل.

تخريجه:

الآيتان (١٣، ١٤) من سورة المزمل.

١ ــ أورد تفسير الآية (١٣) السيوطي في الدر المنثور. وقال: أخرجه عبد بن حميد، وابن أبي الدنيا في صفة النار، وعبد الله في زوائد الزهد. عن ابن عباس (٦/٢٧٩).

ثم أورد تفسير الآية الثانية عن ابن عباس واقتصر على تخريج الحاكم له (٦/٢٧٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في مسنده شبيب بن شيبة بن عبد الله بن عمرو بن الأهتم واسمه سنان بن شمر بن سنان بن خالد بن منقر التميمي المنقري الأهتمي أبو معمر البصري الخطيب.

قال ابن معين: ليس بثقة. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ليس بالقوي. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي، والدارقطني، والبرقاني: ضعيف. وقال صالح بن محمد البغدادي: صالح الحديث. وقال الساجي: صدوق يهم. وقال ابن المبارك: خذوا عنه فإنه أشرف من أن =

= يكذب. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا يعتمد الكذب بل لعله يهم في بعض الشيء. وقال الأصمعي: كان شبيب رجلاً شريفاً يفزع إليه أهل البصرة في حوائجهم. له عند الترمذي حديث وقال عنه: حسن غريب. تهذيب التهذيب (٤/٣٠٧، ٣٠٨).

وقال ابن حبان في الضعفاء: كان من فصحاء الناس ودهاتهم في زمانه وكان يهم في الأخبار ويخطىء إذا روى غير الأشعار. لا يحتج بما انفرد به من الأخبار ولا يشتغل بما لم يتابع عليه من الآثار. وكان يقال: أعقل من بالبصرة. المجروحين (١/٣٦٣).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم في الحديث (١/٣٤٦).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٢/٤).

وقال في ديوان الضعفاء أيضاً: ضعفوه (ت ١٨٦٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن شبيباً ضعيف كما عليه أكثر العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٣٩٥ ــ حديث ابن عمر مرفوعاً: «إن أدنى أهل الجنة منزلة لرجل ينظر في ملكه ألفي سنة. . .» الحديث.

قال: [ثوير][1] وإن لم يخرجاه فلم ينقم عليه غير التشيع.

قلت: بل هو واهي الحديث.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٣٩٥ ــ المستدرك (٢/٥٠٩ ــ ٥١٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا أبو معاوية، ثنا عبد الملك بن أبحر، عن ثوير بن أبي فاختة، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إن أدنى أهل الجنة منزلة لرجل ينظر في ملكه ألفي سنة يرى أقصاه كما يرى أدناه. ينظر في أزواجه وخدمه وسرره، وإن أفضل أهل الجنة منزلة لمن ينظر في وجه الله تعالى كل يوم مرتين».

وقال: تابعه إسرائيل، عن ثوير، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إن أدنى أهل الجنة لمن يرى في ملكه ألفي سنة، وإن أفضلهم منزلة لمن ينظر في وجه الله تعالى كل يوم مرتين». ثم تلا ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ قال البياض والصفاء ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: ينظر كل يوم في وجه الله عز وجل.

تخـــريجـــه:

الآيتان (٢٢، ٢٣) من سورة القيامة.

١ ــ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب صفة الجنة ــ ١٧ باب: ما جاء في رؤية الرب (٤/٦٨٨)، (ح ٢٥٥٣).

ورواه أيضاً في كتاب التفسير ــ ٧٢ سورة القيامة (٥/٤٣١)، (ح ٣٣٣٠).

رواه من طريق إسرائيل، عن ثوير قال سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: وقال عنه هذا حديث غريب وقد رواه غير واحد عن إسرائيل مثل هذا مرفوعاً.

وروى عبد الله بن أبحر عن ثوير عن ابن عمر قوله ولم يرفعه.

=

. . . .

= وروى الأشجعي عن سفيان، عن ثوير، عن مجاهد عن ابن عمر قوله ولم يرفعه. وما نعلم أحداً ذكر فيه عن مجاهد غير الثوري.

٢ ـ ورواه أحمد «بنحوه» من دون ذكر الآية وما بعدها.

من طريق عبد الملك بن أبحر، عن ثوير بن أبـي فاختة، عن ابن عمر مرفوعاً (٢/١٣).

ورواه أحمد أيضاً «بنحوه» (٢/ ٦٤).

من طريق إسرائيل، عن ثوير، عن ابن عمر رفعه إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه ابن أبـي شيبة وعبد بن حميد، والترمذي، وابن جرير، وابن المنذر، والآجري في الشريعة، والدارقطني في الرؤية، والحاكم وابن مردويه، واللالكائي في السنة، والبيهقي عن ابن عمر (٦/ ٣٩٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه ثوير بن أبـي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي أبو الجهم الكوفي مولى أم هانىء وقيل مولى زوجها جعدة. قال عمرو بن علي: كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عنه وكان سفيان يحدث عنه. وروى عن سفيان الثوري أنه قال: كان ثوير من أركان الكذب. وقال أحمد: ما أقر به. وقال يونس بن أبـي إسحاق: كان رافضياً. وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء. وروى عن ابن معين أنه قال أيضاً: ضعيف. وقال إبراهيم الجوزجاني: ضعيف. وقال أبو زرعة: ليس بذاك القوي. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: قد نسب إلى الرفض ضَعَّفه جماعة وأثر الضعف على رواياته بيِّن وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره. وقال البزار: حدث عنه شعبة، وإسرائيل وغيرهما واحتملوا حديثه. كان يرمي بالرفض. وقال ابن الجنيد: متروك. وذكره العقيلي، وابن الجارود، وأبو العرب الصقلي وغيرهم في الضعفاء. تهذيب التهذيب (٢/ ٣٦، ٣٧). =

. . . .

= وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياء كأنها موضوعة. المجروحين (١/٢٠٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف رمي بالرفض (١/١٢١).

وقال الذهبي في الكاشف: واه (١/١٧٥).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن ثويراً ضعيف فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

وكل الطرق جاءت من طريقه.

قال الهيثمي في المجمع: رواه أحمد، وأبويعلى، والطبراني وفي أسانيدهم ثوير بن أبي فاختة وهو مجمع على ضعفه (١٠/٤٠١).

٣٩٦ ـ حديث ابن عباس أنه ذكر مراكب أهل الجنة ثم تلا: ﴿وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكاً كبيراً﴾.

قال: صحيح. قلت: فيه (حفص بن عمر)[1] وهو واه.

---

(١) في (ب) (ابن عمر العدني) وما أثبته من (أ).

٣٩٦ ـ المستدرك (٥١١/٢): أخبرني بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا حفص بن عمر العدني، حدثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه ذكر مراكب أهل الجنة، ثم تلا: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾.

تخـــريجـــه:

الآية (٢٠) من سورة الدهر.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم والبيهقي في البعث عن ابن عباس (٣٠١/٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم حفص بن عمر بن ميمون العدني أبو إسماعيل الملقب بالفرخ مولى عمرو ويقال له: الصنعاني وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٦٤) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٣٩٧ ـ حديث ابن عباس قال: لما أراد الله أن يخلق الخلق أرسل الريح. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه طلحة بن عمرو ضعفوه.

---

٣٩٧ ـ المستدرك (٢/٥١٢): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا حامد بن أبي حامد المقرئ، ثنا إسحاق بن سليمان، ثنا طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس قال: لما أراد الله أن يخلق الخلق أرسل الريح فتسحبت الماء حتى أبدت عن حشفة، وهي التي تحت الكعبة، ثم مد الأرض حتى بلغت ما شاء الله من الطول والعرض. قال: وكانت هكذا تمتد، وأراني ابن عباس بيده هكذا وهكذا قال: فجعل الله الجبال أوتاداً فكان أبو قبيس من أول جبل وضع في الأرض.

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٦/٣٠٦).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٣٧) وأنه متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٣٩٨ ـ حديث ابن عباس أيضاً في تفسير ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾.

قال: صحيح. قلت: على شرط البخاري.

---

٣٩٨ ـ المستدرك (٥١٢/٢): حدثنا يحيى بن منصور القاضي، ثنا أبو عبد الله البوشنجي، ثنا أبو عبد الله أحمد بن حنبل، حدثنا هشيم، أنبأنا حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله عز وجل: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾. قال: هي المتتابعة الممتلئة. قال: وربما سمعت العباس يقول: أسقنا وأدهق لنا.

تخـريجـه:

الآية (٣٤) من سورة النبأ.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد بن حميد، وابن جرير عن مجاهد وابن المنذر وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في البعث عن ابن عباس (٣٠٩/٦).

٢ ـ رواه ابن جرير «بنحوه مختصراً» (١٣/٣٠).

من طريق حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح. وقال الذهبي: على شرط البخاري.

قلت: الظاهر أنه على شرطهما، لأن رجاله رجال الشيخين كما في التقريب (٣٠/٢، ت ٢٧٧)، (١٨٢/١، ت ٤١١)، (٣٢٠/٢، ت ١٠٣٠)، (٢٤/١، ت ١١٠).

٣٩٩ ـ حديث الأعرج. رأيت ابن عمر يقرأ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ وهو يبكي. قال: هو الرجل يستأجر الرجل أو الكيال وهو يعلم أنه يحيف في كيله، فوزره عليه.

قلت: فيه إبراهيم بن يزيد وهو واه.

---

٣٩٩ ـ المستدرك (٥١٧/٢): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا حامد بن أبي حامد، حدثنا إسحاق بن سليمان، قال سمعت إبراهيم بن يزيد، عن عبد الرحمن الأعرج قال: رأيت ابن عمر يقرأ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ وهو يبكي قال: هو الرجل يستأجر الرجل، أو الكيال، وهو يعلم أنه يحيف في كيله فوزره عليه.

تخريجه:

الآية (١) من سورة المطففين.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٣٢٤/٦).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إبراهيم بن يزيد القرشي الأموي أبو إسماعيل المكي مولى عمر بن عبد العزيز يعرف بالخوزي.

قال أحمد: متروك الحديث. وقال ابن معين: ليس بثقة، وليس بشيء.

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال الدولابي: تركوه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو أحمد بن عدي: هو في عداد من يكتب حديثه وإن كان قد ينسب إلى الضعف.

وقال ابن المديني: ضعيف لا أكتب عنه شيئاً. وقال ابن سعد: له أحاديث وهو ضعيف. وقال البرقاني: كان يتهم بالكذب. وقال ابن الجنيد: متروك.

وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن حبان: روى المناكير الكثيرة حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها. تهذيب التهذيب (١٧٩/١، ١٨٠). =

= وقال ابن حجر في التقريب: متروك (١/٤٦).

وقال الذهبي في الكاشف: مكي واه. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أحمد: متروك (١/٩٧).

لحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن إبراهيم بن يزيد متروك الحديث، فعليه يكون لحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

٤٠٠ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاث من كن فيه حاسبه الله حساباً يسيراً، وأدخله الله الجنة [برحمته][1]: تعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، وتصل من قطعك». قال: فإذا فعلت ذلك فما لي يا رسول الله؟ قال: «أن تحاسب حساباً يسيراً، ويدخلك الله الجنة برحمته».

قال: صحيح. قلت: فيه سليمان بن داود اليماني ضعيف.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٤٠٠ ـ المستدرك (٢/٥١٨): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن شاذان الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان، ثنا سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ثلاث من كن فيه حاسبه الله حساباً يسيرا وأدخله الجنة برحمته»، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «تعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، وتصل من قطعك». قال: فإذا فعلت ذلك فما لي يا رسول الله؟ قال: «أن تحاسب حساباً يسيرا، ويدخلك الله الجنة برحمته».

تخريجه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للبزار، والطبراني، والحاكم عن أبي هريرة (٦/٣٢٩).

ـ وأورده في الجامع الصغير ونسبه للطبراني في الأوسط، والحاكم في مستدركه ورمز له أنه حديث حسن (١/٥٢٤) عن أبي هريرة.

وقال المناوي في الفيض: قال الذهبي في المهذب: سليمان واه، وقال العلائي: فيه سليمان ضعفه غير واحد. وقال الهيثمي: فيه سليمان متروك (٣/٢٨٨).

وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف.

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه سليمان بن داود اليمامي أبو الجمل صاحب يحيى بن أبي كثير، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٤١) وأنه ضعيف جداً، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

٤٠١ ــ حديث عبد الله ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ قال: السماء.

قال: [صحيح][(١)] على شرط البخاري ومسلم. قلت: فيه الحسن بن عطية ولم يخرجا له شيئاً وفيه ضعف.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٤٠١ ــ المستدرك (٢/٥١٨): أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد القرشي بالكوفة، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا الحسن بن عطية، عن حمزة بن حبيب، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ــ رضي الله عنه ــ في قوله عز وجل: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾. قال: السماء.

تخـريجـه:

الآية (١٩) من سورة الانشقاق.

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد الرزاق وسعيد بن منصور، والفريابي، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردويه، والبيهقي في البعث عن ابن مسعود (٦/ ٣٣٠).

٢ ــ ورواه ابن جرير «بنحوه» (٣/٧٩).

من طريق ابن حميد. قال: حدثنا مهران، عن سفيان عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم الحسن بن عطية بن نجيح القرشي أبو علي الكوفي البزاز، وقد سبق بيان حاله عندحديث رقم (١٢٩) وأنه صدوق ــ فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً. إلا أن سنيداً لم يتفرد بالحديث بل تابعه مهران، عن سفيان، عن الأعمش. عند ابن جرير.

ومهران قد لخص حاله ابن حجر بأنه صدوق له أوهام سيء الحفظ التقريب (٢/ ٢٧٩، ت ١٤١٩).

وقال الذهبي في الكاشف: فيه لين ووثقه أبو حاتم (٣/١٧٩).

فأقل أحواله أنه حسن الحديث.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أنه بإسناد الحاكم حسن وكذا بإسناد ابن جرير.

فعليه يكون الحديث صحيحاً لغيره ــ والله أعلم ــ.

٤٠٢ ـ حديث ابن عباس [أُرِيَ][(١)] رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ما يفتح على أمته [من بعده][(٢)] فسر بذلك، فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ . . .﴾ إلى قوله ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾.

قال: صحيح. قلت: تفرد به عصام (بن داود)[(٣)] عن أبيه وقد ضعفا[(٤)].

---

(١) في (أ)، (ب) (أراد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. وهو الموافق لمعنى الحديث.

(٢) في (أ)، (ب) (بعد) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٤) في التلخيص (وقد ضعف) وما أثبته من (أ)، (ب)، وتهذيب التهذيب على أن رواداً أيضاً مضعف (٢/٢٨٨).

٤٠٢ ـ المستدرك (٢/٥٢٦): حدثني أبو عمرو محمد بن إسحاق العدل، ثنا محمد بن الحسن العقلاني، ثنا عصام بن رواد بن الجراح، حدثني أبي، حدثنا الأوزاعي، عن إسماعيل بن عبيد الله. قال: حدثني علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه ـ رضي الله عنهما ـ قال: أُرِيَ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ما يفتح على أمته من بعده، فسر بذلك، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَٱلضُّحَىٰ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ . . .﴾ إلى قوله ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ قال: فأعطاه ألف قصر في الجنة من لؤلؤ ترابه المسك في كل قصر منها ما ينبغي له.

تخريجه:

الآيات (من ١ إلى ٥) من سورة الضحى.

١ ـ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٣٠/١٤٩).

٢ ـ ورواه ابن أبي حاتم «بنحوه» نسبه له ابن كثير في تفسيره (٤/٥٢٢، ٥٢٣). =

. . . .

= روياه من طريق أبـي عمرو الأوزاعي، عن إسماعيل بن عبد الله بن أبـي المهاجر المخزومي، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه قال: به.

٣ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن أبـي حاتم، وعبد بن حميد، وابن جرير، والحاكم وصححه، والبيهقي في الدلائل وابن مردويه عن ابن عباس (٦/٣٦١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه رواد بن الجراح وابنه عصام.

أولاً: رواد بن الجراح أبو عصام العسقلاني أصله من خراسان.

قال الدولابـي عن ابن معين: لا بأس به، إنما غلط في حديث سفيان. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: صاحب سنة لا بأس به، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. وقال معاوية عن ابن معين: ثقة مأمون. وقال البخاري: كان قد اختلط لا يكاد يقوم حديثه ليس له كثير حديث قائم. وقال أبو حاتم: تغير حفظه بآخره وكان محله الصدق. وقال النسائي: ليس بالقوي روى غير حديث منكر وكان قد اختلط. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويخالف. وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث. وقال الدارقطني: متروك. وقال الساجي: عنده مناكير. وقال الحفاظ: كثيراً ما يخطىء ويتفرد بالحديث. تهذيب التهذيب (٣/٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق اختلط بآخره فترك (١/٢٥٣).

وقال الذهبـي في الكاشف: وثقه ابن معين: له مناكير، ضعف (١/٣١٣).

ثانياً: عصام بن رواد الجراح العسقلاني.

لينه أبو أحمد الحاكم، وذكره ابن حبان في الثقات. الميزان (٣/٦٦)، اللسان (٤/١٦٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن رواداً صدوق اختلط بآخره ولم تتبين الرواية عنه هل هي قبل أو بعد الاختلاط وأن عصام بن رواد لين الحديث. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٤٠٣ ـ حديث عبد الله بن عمرو قال: أتى رجل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: أقرئني يا رسول الله. [قال: «اقرأ][1] ثلاثاً من ذوات (الراء)[2]. . . الحديث».

[قال: صحيح على شرط الشيخين. قلت: بل صحيح][3] وصححه النسائي.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك. وتلخيصه.

(٢) في (ب) (السر) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ)، (ب) (قال: صحيح. قلت: على شرط البخاري ومسلم بل وصححه النسائي) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. وقد أشار الساعاتي إلى قول الذهبي والحاكم في الفتح الرباني (١٨/٣٣٣).

٤٠٣ ـ المستدرك (٢/٥٣٢): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، والحسن بن يعقوب قالا: ثنا السري بن خزيمة، ثنا عبد الله بن يزيد المقرىء، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثنا عياش بن عباس القتباني، عن عيسى بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ قال: أتى رجل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: أقرئني يا رسول الله. فقال له رسول الله: «اقرأ ثلاثاً من ذوات الراء» فقال الرجل: كبرت سني واشتد قلبي وغلظ لساني. قال: «اقرأ ثلاثاً من ذوات حم» فقال مثل مقالته الأولى. فقال: «اقرأ ثلاثاً من المسبحات» فقال مثل مقالته. فقال الرجل: يا رسول الله اقرئني: سورة جامعة. فأقرأه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا زلزلت حتى فرغ منها. فقال الرجل: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليه أبداً. ثم أدبر الرجل. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أفلح الرويجل». ثم ذكر ما يقيمه.

تخـريجـه:

١ ـ رواه أبو داود «بلفظ مقارب» كتاب الصلاة، باب: تحزيب القرآن (٢/٥٧)، (ح ١٣٩٩).

. . . .

=

٢ ــ ورواه أحمد «بنحوه» (٢/١٦٩).

٣ ــ ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة «بنحوه» (٤٣٧، ٤٣٨)، (ت ٧٢٠).

٤ ــ ورواه النسائي أيضاً في فضائل القرآن «بنحوه» (ص ٨١/٥٢).

٥ ــ ورواه النسائي في الكبرى. كما نسبه له المزي في تحفة الأشراف (٦/٣٧٤).

رووه من طرق عن سعيد بن أبي أيوب. حدثني عياش بن عباس القتباني عن عيسى بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو، وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح على شرط البخاري ومسلم. وقال الذهبي: بل صحيح. قال الساعاتي: يزيد ــ يعني الذهبي ــ أنه صحيح، ولكن ليس على شرطهما، فإن عياش بن عباس روى له مسلم فقط وعيسى بن هلال، لم يرو له واحد منهما. الفتح الرباني (١٨/٣٣٣).

قلت: وهو كذلك كما في التقريب (٢/٩٥) فمسلم لم يخرج لعياش، وكذا فيه عيسى بن هلال ولم يخرجا له شيئاً كما في التقريب (٢/١٠٣) وهو صدوق.

ووثقه ابن حبان. تهذيب التهذيب (٨/٢٣٦).

وقال الذهبي في الكاشف: وثق (٢/٣٧٢، ٣٧٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن في الإسناد عيسى بن هلال والظاهر أنه صدوق كما لخص حاله ابن حجر. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسناً وليس هو على شرط واحد منهما كما سبق.

٤٠٤ ـ حديث أبـي هريرة قال: قرأ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ فقال: «أخبارها أن تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها. . . الحديث».

قال: صحيـح. قلت: فيه يحيـى بن أبـي سليمان وهو منكر الحديث قاله البخاري.

---

٤٠٤ ـ المستدرك (٢/٥٣٢): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، والحسن بن يعقوب قالا: ثنا السري بن خزيمة، ثنا عبد الله بن يزيد المقرىء، ثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثني يحيـى بن أبـي سليمان، عن سعيد المقبري، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قرأ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ هذه الآية: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ قال: «أتدرون ما أخبارها؟» قالوا: الله ورسوله أعلم قال: «فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها، أن تقول: عمل كذا وكذا في يوم كذا وكذا فذلك أخبارها».

تخـريجـه:

الآية (٢) من سورة الزلزلة.

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (٢/٣٧٤).

٢ ـ ورواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب صفة القيامة ـ ٧ باب: ما جاء في العرض (٤/٦١٩، ٦٢٠)، (ح ٢٤٢٩).

٣ ـ ورواه النسائي في الكبرى. نسبه له المزي في تحفة الأشراف (٩/٥٠١).

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. لكن المزي نسب للترمذي أنه قال: حسن غريب صحيح. تحفة الأشراف (٩/٥٠١، ٥٠٢)، كما أن السيوطي قال في الدر المنثور: أخرجه الترمذي وصححه (٦/٣٨٠).

فالظاهر أن التصحيح للترمذي سقط من المطبوع ـ والله أعلم ـ.

إلا أن الساعاتي في الفتح الرباني لم يذكر التصحيح من الترمذي بل اقتصر =

. . . .

= على قوله: حسن غريب كما هو الموجود في جامع الترمذي (١٨/٣٣٤).
رووه من طريق سعيد بن أبي أيوب. حدثني يحيى بن أبي سليمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ به مرفوعاً.
٤ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لأحمد، وعبد بن حميد، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، والترمذي وصححه والحاكم وصححه، وابن مردويه والبيهقي في شعب الإيمان عن أبي هريرة (٦/٣٨٠).
ولم أجده في ابن جرير ـ فالله أعلم ـ.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه يحيى بن أبي سليمان أبو صالح المدني.

قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بالقوي يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. وأخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه وقال: في القلب شيء من هذا الإسناد فإني لا أعرف يحيى بن أبي سليمان بعداله ولا جرح، وإنما خرجت خبره لأنه لم يختلف فيه العلماء. وقال الحاكم في المستدرك: هو من ثقات المصريين، ثم قال في موضع آخر منه يحيى مدني سكن مصر لم يذكر بعدالة ولا جرح. تهذيب التهذيب (١١/٢٢٨).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (٢/٣٤٩).

وقال الذهبي في الكاشف: قال البخاري: منكر الحديث (٣/٢٥٨).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال البخاري: منكر الحديث ووثقه ابن حبان والحاكم (ص ٤٢٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن يحيى بن أبي سليمان الظاهر أنه لين الحديث كما لخص حاله ابن حجر بذلك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

وأما ما نسب إلى الترمذي أنه صححه فلم أجده في المطبوع من الجامع ولعله صححه أو حسنه لما له من شواهد أخرى ـ والله أعلم ـ.

٤٠٥ ـ حديث أبـي أسماء الرحبـى. بينما أبو بكر (يتغدى)[1] مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا أنزلت ﴿[فَمَن][2] يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ... إلخ ... الحديث.

قال: صحيح. قلت: مرسل.

---

(١) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ)، (ب) (ومن) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وهو الصواب لأن الآية كذلك.

٤٠٥ ـ المستدرك (٢/٥٣٢): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، وأبو بكر الشافعي قالا: ثنا محمد بن مسلمة الواسطي، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ سفيان بن حسين، عن أيوب، عن أبـي قلابة، عن أبـي أسماء الرحبـى قال: بينا أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ يتغدى مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذ نزلت هذه الآية: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ فأمسك أبو بكر، وقال: يا رسول الله أكل ما عملنا من سوء رأيناه؟ فقال: «ما ترون مما تكرهون، فذلك ما تجزون. يؤخر الخير لأهله في الآخرة».

تخـريجـه:

الآية (٧) من سورة الزلزلة.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لإسحاق بن راهوية، وعبد بن حميد، والحاكم وابن مردويه، عن أبـي أسماء (٦/ ٣٨٠).

٢ ـ وأورده ابن حجر في المطالب العالية ونسبه لإسحاق بن راهوية. وقال المعلق: في الزوائد إسناده صحيح إن كان أبو أسماء سمعه من أبـي بكر (٣/٣٩٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث. قال عنه الحاكم: صحيح. وقال الذهبي: مرسل.

قلت: الظاهر أنه يقصد بذلك أن أبا أسماء الرحبـى عمرو بن مرثد =

. . . .

= الدمشقي لم يسمع من أبي بكر، فلم يذكر أبو بكر ممن أخذ عنه أبو أسماء الرحبي كما في التهذيب (٨/٩٩)، كما أن أبا أسماء الرحبي ذكر أنه توفي في خلافة مروان كما في التهذيب أيضاً (٨/٩٩) لكنه ثقة كما هي أقوال العلماء.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن أبا أسماء الرحبي لم يسمع من أبي بكر فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه. وعليه فتعقب الذهبي في محله ـ والله أعلم ـ.

٤٠٦ ـ حديث أم هانىء مرفوعاً: «فضل الله قريشاً [بسبع خلال: إني فيهم][(١)] . . . . » الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه يعقوب بن محمد الزهري ضعيف، وإبراهيم بن محمد بن ثابت صاحب مناكير هذا أنكرها.

---

(١) في (أ)، (ب) (بسبع إني منهم) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وكذا من الدر المنثور (٣٩٦/٦، ٣٩٧).

٤٠٦ ـ المستدرك (٥٣٦/٢): حدثنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي، ثنا أحمد بن عبيد الله النرسي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، حدثنا إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شرحبيل. حدثني عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق، عن سعيد بن عمرو بن جعدة بن هبيرة، عن أبيه، عن جدته أم هانىء بنت أبي طالب ـ رضي الله عنها ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «فضل الله قريشاً بسبع خلال: إني فيهم، وإن النبوة فيهم، والحجابة فيهم، والسقاية فيهم، وإن الله نصرهم على الفيل، وإنهم عبدوا الله عشر سنين لا يعبده غيرهم، وإن الله أنزل فيهم سورة من القرآن. ثم تلاها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم. لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾.

تخـريجـه:

سورة قريش.

١ ـ رواه البيهقي في الخلافيات «بلفظ مقارب» من طريق الحاكم نسبه له ابن كثير في تفسيره (٥٥٣/٤) وقال ابن كثير: غريب.

٢ ـ ورواه ابن عدي في الكامل «بنحوه» (ل ٨٩) وقال: وأحاديثه صالحة محتملة، ولعله أتى ممن قد رواه عنه من طريق يعقوب بن محمد الزهري. حدثنا إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شرحبيل. حدثني عثمان بن عبد الله ابن عتيق، عن سعيد بن عمرو بن جعدة بن هبيرة، عن أبيه، عن جدته أم هانىء به مرفوعاً وهو طريق الحاكم. =

. . . .

=

٣ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور، ونسبه للحاكم وصححه، والطبراني وابن مردويه، والبيهقي في الخلافيات عن أم هانىء بنت أبي طالب (٣٩٦/٦).

ــ ولم أجده في المطبوع من الكبير ولا في الصغير فلعله في الأوسط ــ والله أعلم ــ.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والبيهقي يعقوب بن محمد الزهري، وإبراهيم بن محمد بن ثابت.

أولاً: إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري.

روى مناكير. ذكره ابن عدي فقال: مدني روى عنه مناكير. وأحاديثه صالحة، ولعله أتى ممن قد رواه عنه ــ يعني الضعف ــ.

وقال الحافظ ابن حجر: منكر الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.

الميزان (٥٦/١)، اللسان (٩٨/١).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: له مناكير (ت ٢٤٨).

ثانياً: يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٢٠) وأنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن إبراهيم بن محمد صاحب مناكير، وأن يعقوب ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

وللحديث شاهد مرسل عن سعيد بن المسيب «بنحو حديث أم هانىء».

١ ــ رواه الخطيب في تاريخه (١٩٥/٧).

٢ ــ وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٩٧/١).

لكن قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وهو مرسل وعتيبة مجهول الحال، وإبراهيم التيمي ضعيف.

فهذا الطريق شديد الضعف فلا يجبر حديث أم هانىء ــ والله أعلم ــ.

٤٠٧ ــ حديث علي لما نزلت ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لجبريل: «ما هذه [النحيرة](١) التي أمرني بها ربي؟» قال: إنها ليست [بنحيرة](٢)، ولكنه يأمرك إذا تحرمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت. . . الحديث.

قلت: فيه إسرائيل بن حاتم وهو صاحب عجائب، لا يعتمد عليه، وأصبغ بن نباتة وهو شيعي (متروك عند النسائي)(٣).

---

(١) في (أ) (النحرة) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) (بنحره) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) ليس في (ب) وما أثبته من (أ) والتلخيص.

٤٠٧ ــ المستدرك (٢/٥٣٧ ، ٥٣٨): حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، حدثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، حدثنا وهب بن أبي مرحوم، حدثنا إسرائيل بن حاتم، عن مقاتل بن حيان، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ قال: لما نزلت هذه الآية على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ قال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا جبريل ما هذه النحيرة التي أمرني بها ربي؟» قال: أنها ليست بنحيرة ولكنه يأمرك إذا تحرمت الصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت، وإذا ركعت، وإذا رفعت رأسك من الركوع، فإنها صلاتنا وصلاة الملائكة الذين في السموات السبع. قال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «رفع الأيدي من الاستكانة التي قال الله عز وجل: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾.

تخــريجـــه:

الآية (١، ٢) من سورة الكوثر والآية (٧٦) من سورة المؤمنون.

١ ــ رواه البيهقي «بلفظه» كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس فيه (٢/٧٥، ٧٦) من طريق الحاكم.

٢ ــ ورواه ابن أبي حاتم «بنحوه» ذكره ابن كثير في تفسيره (٤/٥٥٨، ٥٥٩). =

. . . .

= وقال: غريب جداً.

٣ ـ ورواه ابن حبان في المجروحين «بنحوه» (١/١٧٧، ١٧٨).

رووه من طريق إسرائيل بن حاتم. حدثنا مقاتل بن حيان، عن الأصبغ بن نباته، عن علي مرفوعاً.

٤ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه ابن أبي حاتم، والحاكم، وابن مردويه، البيهقي في سننه عن علي بن أبي طالب (٦/٤٠٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم ومن وافقه في سنده. إسرائيل بن حاتم، والأصبغ بن نباتة.

أولاً: أصبغ بن نباتة التميمي ثم الحنظلي أبو القاسم الكوفي.

قال جرير: كان مغيرة لا يعبأ بحديثه. وقال عمرو بن علي: ما سمعت عبد الرحمن، ولا يحيى حدثنا عنه بشيء. وقال أبو بكر بن عياش: من الكذابين. وقال ابن معين: ليس يساوي حديثه شيئاً. وقال أيضاً: ليس بثقة. وقال مرة: ليس حديثه بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال مرة: ليس بثقة. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لين الحديث. وقال العقيلي: كان يقول بالرجعة. وقال ابن حبان: فتن بحب علي فأتى بالطامات فاستحق الترك. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه أحد عليه وهو بين الضعف، ثم قال: وإذا حدث عنه ثقة فهو عندي لا بأس بروايته وإنما أتى الإنكار من جهة من روى عنه.

وقال العجلي: كوفي تابعي، ثقة. وقال ابن سعد: كان شيعياً وكان يضعف في روايته وكان على شرطة علي. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال الساجي: منكر الحديث. وقال الآجري: قيل لأبي داود أصبغ بن نباته ليس بثقة؟ فقال: بلغني هذا. وقال محمد بن عمار: ضعيف. وقال =

. . . .

= الجوزجاني: زائغ. وقال البزار: أكثر حديثه عن علي لا يرويها غيره. تهذيب التهذيب (١/٣٦٢، ٣٦٣).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك رمي بالرفض (١/٨١).

وقال الذهبي في الكاشف: تركوه (١/١٣٦).

وقال في الضعفاء: قال ابن معين وغيره: ليس بشيء (ت ٤٨٣).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال أبو بكر بن عياش: كذاب. وقال العقيلي: يقول بالرجعة (ص ٣٩).

ثانياً: قال ابن حبان: إسرائيل المروزي أبو عبد الله. شيخ يروي عن مقاتل بن حيان الموضوعات وعن غيره من الثقات الأوابد والطامات. يروي عن مقاتل بن حيان ما وضعه عليه عمر بن صبح كأنه كان يسرقها منه. المجروحين (١/١٧٧، ١٧٨).

وقال الأزدي: لا يقوم إسناد حديثه وإسرائيل هذا ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً. لسان الميزان (١/٣٨٥، ٣٨٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أصبغ بن نباته وأن إسرائيل أيضاً متروك.

فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

قال الأزدي: لا يقوم إسناد حديثه.

وقال ابن حبان: هذا متن باطل إلا ذِكْرُ رفع اليدين فيه. وهذا خبر رواه عمر بن صبح، عن مقاتل بن حبان وعمر بن صبح يضع الحديث فظفر عليه إسرائيل بن حاتم فحدث به عن مقاتل.

وقال ابن كثير: غريب جداً.

٤٠٨ ـ حديث ابن عباس ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ قال: كسبه ولده.

قلت: فيه عمر بن حبيب وهو واه.

---

٤٠٨ ـ المستدرك (٢/٥٣٩): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد، ثنا أحمد بن حنبل، قال: قرىء على سفيان بن عيينة ـ وأنا شاهد ـ عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ قال: كسبه ولده.

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده الشوكاني في فتح القدير ونسبه لعبد الرزاق، والحاكم وابن مردويه عن ابن عباس (٥/٥١٣).

٢ ـ ورواه الحاكم «بنحوه» مع قصة اختصام بني أبي لهب عند ابن عباس عن أبي الطفيل عن ابن عباس (٢/٥٣٩).

وسكت عنه الحاكم وقال الذهبي: قلت: على شرط البخاري.

أقول: والظاهر أنه على شرط مسلم لأن فيه ابن خثيم لم يخرج له البخاري وإنما أخرج له مسلم وهو ثقة كما في التهذيب (٥/٣١٤) وسيأتي الكلام عليه عند حديث رقم (٥٠٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بعمر بن حبيب.

قلت: لم أجد من يقال له: عمر بن حبيب يروي عن الزهري ويروي عنه ابن عيينة غير عمر بن حبيب المكي القاص وسكن اليمن وهو ثقة كما هي أقوال العلماء كما في تهذيب التهذيب (٧/٤٣١).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ (٢/٥٢).

كما أن الحديث جاء من طريق آخر عن ابن عباس وهو صحيح على شرط مسلم كما سبق ذكره.

=

. . . .

=

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عمر بن حبيب، ثقة، فعليه يكون الحديث صحيحاً كما أن طريقه الآخر صحيح على شرط مسلم.

وللحديث أيضاً شواهد.

فقد أورد السيوطي حديثاً عن عائشة ونسبه لابن أبي حاتم، وأورد حديثاً آخر وذكر أنه موقوف على عطاء ونسبه لعبد الرزاق (٦/٤٠٩).

وقال ابن كثير في تفسيره: قال ابن عباس وغيره: (ما كسب) يعني ولده وروى عن عائشة، ومجاهد، وعطاء، والحسن، وابن سيرين (٤/٥٦٤).

كتاب

أخبار الأنبياء ومناقبهم عليهم السلام

٤٠٩ ـ حديث ابن عباس أن اليهود أتت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فسألته عن خلق السموات والأرض... الحديث بطوله.

قال: صحيح. قلت: فيه أبو [سعد](١) البقال قال ابن معين: لا يكتب حديثه.

---

(١) في (أ)، (ب) والمستدرك وتلخيصه (سعيد) وما أثبته من التهذيب (٤/٧٩، ٨٠)، والتقريب (١/٣٠٥)، والكاشف (١/٣٧٢).

٤٠٩ ـ المستدرك (٢/٥٤٣): أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن عمرو الأحمسي بالكوفة، ثنا الحسين بن الربيع، ثنا حماد بن السري، ثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي سعيد، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن اليهود أتت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فسألته عن خلق السموات والأرض.

فقال: «خلق الله الأرض يوم الأحد والاثنين، وخلق الله الجبال يوم الثلاثاء وما فيهن من منافع، وخلق يوم الأربعاء الشجر والماء والمدائن والعمران والخراب فهذه أربعة. فقال الله عز وجل:

﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ وخلق =

. . . .

= يوم الخميس السماء، وخلق يوم الجمعة النجوم والشمس والقمر والملائكة إلى ثلاث ساعات بقين منه فخلق في أول ساعة من هذه الثلاث ساعات الآجال حين يموت من مات وفي الثانية ألقى الآفة على كل شيء مما ينتفع به الناس، وفي الثالثة آدم أسكنه الجنة وأمر إبليس بالسجود له وأخرجه منها في آخر ساعة». ثم قالت اليهود: ثم ماذا يا محمد؟ قال: «ثم استوى على العرش» قالوا: قد أصبت لو أتممت. قالوا: ثم استراح. قال: فغضب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ غضباً شديداً فنزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾.

تخـــريجـــه:

الآيتان الأوليان (٨، ٩) من سورة فصلت. والآيتان الأخريان (٣٨، ٣٩) من سورة ق.

١ ـ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٢٤/٢١).

من طريق أبـي بكر بن عياش، عن أبـي سعـد البقال، عن عكرمة، عن ابن عباس، به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه ابن جرير، والنحاس في ناسخه، وأبو الشيـخ في العظمة، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في الأسماء، والصفات عن ابن عباس (٥/٣٦٠).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم سعيد بن المرزبان العبسي أبو سعد البقال الكوفي الأعور مولى حذيفة.

قال عمر بن حفص بن عياش: ترك أبـي حديثه. وقال أحمد: ما رأيت ابن عيينة أملا علينا عنه إلا حديثاً واحداً قيل له لماذا؟ قال: لضعفه عنده. وقال أبو هشام الرفاعي: كان ثقة. وقال ابن معين: ليس بشيء لا يكتب حديثه.

وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث، متروك الحديث. وقال أبو زرعة: لين الحديث مدلس، قيل: هو صدوق؟ قال: نعم كان لا يكذب. وقال =

. . . .

= البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه. وقال ابن عدي: هو في جملة ضعفاء الكوفة الذين يجمع حديثهم ولا يترك. وقال الدارقطني: متروك. وقال الساجي: صدوق فيه ضعف. وقال العجلي: ضعيف، وقال أبو داود: كان من أقرأ الناس. تهذيب التهذيب (٤/٧٩، ٨٠).

وقال ابن حبان في الضعفاء: كثير الوهم فاحش الخطأ (١/٣١٧).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف مدلس (١/٣٠٥).

وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: منكر الحديث (١/٣٧٢).

وقال الذهبي في الضعفاء: قال ابن معين: لا يكتب حديثه. وقال الفلاس: متروك. وقال أبو زرعة: صدوق مدلس (ت ١٦٤٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أبا سعد البقال ضعيف كما لخص حاله بذلك ابن حجر. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

٤١٠ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنعمان يعني [بعرفة][١] فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها. . .» الحديث.

قال: صحيح. قلت: على شرط البخاري ومسلم[٢].

---

(١) في (أ) (أجرفة) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (قلت: على شرط البخاري ومسلم) ليس في التلخيص المطبوع فإن كان في غير المطبوع وإلا فهو من تعقب ابن الملقن، لكن الذي يظهر أنه للذهبي لأن فيه (قلت) وقد أشار ابن المقلن في المقدمة إلى قوله: أنّ (قلت) للذهبي ـ والله أعلم ـ.

٤١٠ ـ المستدرك (٢/٥٤٤): أخبرنا عبد الصمد بن علي بن مكرم ببغداد، ثنا جعفر بن محمد الصائغ، ثنا الحسن بن محمد المروروذي، ثنا جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام بنعمان يعني يعرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها فنثرهم بين يديه كالذر، ثم كلمهم قبلاً وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ إلى قوله: ﴿بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾.

تخــريجــه:

ا لآية (١٧٢) من سورة الأعراف.

١ ـ رواه أحمد «بلفظ مقارب» (١/٢٧٢).

٢ ـ ورواه ابن جرير «بلفظ مقارب» (١٣/٢٢٢)، (ح ١٥٣٣٨). تحقيق أحمد شاكر.

٣ ـ ورواه النسائي في الكبرى في التفسير. نسبه لـه المزي في تحفة الأشراف (٤/٤٤٠).

رووه من طريق جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به مرفوعاً. وهو طريق الحاكم.

=

. . . .

= ٤ ـ وأورده الشوكاني في فتح القدير ونسبه لأحمد، والنسائي، وابن جرير، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس (٢/٢٦٣).

٥ ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه لأحمد قال: ورجاله رجال الصحيح (٧/٢٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم صحيح. وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: الظاهر أنه على شرط مسلم فقط، لأن كلثوم لم يخرج له البخاري في صحيحه وإنما أخرج له في الأدب. وقد أخرج له مسلم في الصحيح كما في التقريب (٢/١٣٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث صحيح على شرط مسلم فقط ـ والله أعلم ـ.

نوح عليه السلام

٤١١ ـ حديث ابن مسعود أن نوحاً اغتسل فرأى ابنه ينظر إليه فقال: تنظر إليَّ وأنا أغتسل خار الله لونك. قال: فاسود، فهو أبو السودان.

قال: صحيح. قلت: فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة ضعفوه.

---

٤١١ ـ المستدرك (٢/٥٤٦): حدثني علي بن عيسى الحيري، ثنا مسدد بن قطن، ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا وكيع، عن ابن أبي لبيبة ـ وهو محمد بن عبد الرحمن ـ عن جده، عن ابن مسعود، أنه ذكر قول الله عز وجل: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ فذكر أن نوحاً اغتسل، فرأى ابنه ينظر إليه، فقال: تنظر إلي، وأنا أغتسل. خار الله لونك. قال: فآسودّ، فهو أبو السودان.

تخـــريجـــه:

أورده السخاوي في المقاصد ونسبه للحاكم فقط (ح ٢٥٩).

وورد أيضاً في التمييز (ص ٤٦)، والكشف (١/٢٥٦)، ومختصر المقاصد (ح ٢٣٧).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة ويقال: ابن أبي لبيبة ويقال: إن لبيبة أمه، وأبا لبيبة أبوه واسمه وردان.

قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال =

. . . .

= ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال أبو زرعة: حديثه عن علي مرسل. تهذيب التهذيب (٩/٣٠١).
وقال ابن حجر في التقريب: كثير الإرسال (٢/١٨٤).
وقال الذهبي في الكاشف: قل ابن معين: ليس بشيء (٣/٦٨).
وقال في ديوان الضعفاء: ضعفوه (ت ٣٨٣١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الظاهر أن محمداً ضعيف فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٤١٢ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً: «إن الله يدعو نوحاً وقومه يوم القيامة أول الناس فيقول: (ماذا أجبتم. . . الحديث)».

قلت: إسناده واه.

---

٤١٢ ـ المستدرك (٢/٥٤٧ ـ ٥٤٨): أخبرنا الحسين بن محمد بن إسحاق، ثنا محمد بن أحمد بن البراء، ثنا عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه قال: ذكر الحسن بن أبي الحسن عن سبعة رهط شهدوا بدراً. قال وهب: وقد حدثني عبد الله بن عباس كلهم رفعوا الحديث إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «إن الله يدعو نوحاً وقومه يوم القيامة أول الناس فيقول: ﴿ماذا أجبتم نوحاً؟﴾ فيقولون: ما دعانا، وما بلغنا، ولا نصحنا، ولا أمرنا، ولا نهانا.

فيقول نوح: دعوتهم يا رب دعاء فاشياً في الأولين والآخرين أمة بعد أمة حتى انتهى إلى خاتم النبيين أحمد فانتسخه وقرأه وآمن به وصدقه. فيقول الله للملائكة: (أُدعوا أحمد وأمته) فيأتي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأمته يسعى نورهم بين أيديهم. فيقول نوح لمحمد وأمته: هل تعلمون أني بلغت قومي الرسالة واجتهدت لهم بالنصيحة وجهدت أن أستنقذهم من النار سراً وجهاراً فلم يزدهم دعائي إلا فراراً؟ فيقول رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأمته: «فإنا نشهد بما نشدتنا به أنك في جميع ما قلت من الصادقين». فيقول قوم نوح: وأين علمت هذا يا أحمد أنت وأمتك ونحن أول الأمم وأنت وأمتك آخر الأمم. فيقول رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «﴿بسم الله الرحمن الرحيم إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قرأ السورة حتى ختمها فإذا ختمها قالت أمته: نشهد أن هذا لهو القصص الحق وما من إله إلا الله وإن الله لهو العزيز الحكيم. فيقول الله عز وجل عند ذلك: ﴿ٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ فهم أول من يمتاز في النار.

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور واقتصر على تخريج الحاكم له (٦/٢٦٧).

. . . .

=

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد المنعم بن إدريس اليماني.

مشهور قصاص ليس يعتمد عليه تركه غير واحد. وأفصح أحمد بن حنبل فقال: كان يكذب على وهب بن منبه. وقال البخاري: ذاهب الحديث.

ونقل ابن أبي حاتم عن إسماعيل بن عبد الكريم. مات إدريس وعبد المنعم رضيع، وكذا قال أحمد. إذا سئل عنه. لم يسمع من أبيه شيئاً. وقال يحيى بن معين: الكذاب الخبيث. قيل له: بما عرفته. قال: حدثني شيخ صدوق أنه رآه في زمن أبي جعفر يطلب هذه الكتب من الوراقين وهو اليوم يدعيها. فقيل له: إنه يروي عن معمر. فقال: كذاب.

وقال الفلاس: متروك.

أخذ كتب أبيه فحدث بها ولم يسمع من أبيه شيئاً. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث. وقال الساجي: كان يشتري كتب السيرة فيرويها ما سمعها من أبيه، ولا بعضها.

الميزان (٢/٦٦٨)، اللسان (٤/٧٣، ٧٤).

وقال ابن حبان: يضع الحديث على أبيه وعلى غيره من الثقات لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه. المجروحين (٢/١٥٧).

وقال الذهبي في الضعفاء: قال أحمد: يكذب على وهب، وقال غيره: متروك (٦٤٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبد المنعم بن إدريس يضع الحديث. فيكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً. وخاصة ما كان عن أبيه عن وهب بن منبه كما قال الإمام أحمد وهذا منها ـ والله أعلم ـ.

إدريس عليه السلام

٤١٣ ـ حديث وهب: أنه سأل عن إدريس من هو وفي أي زمن هو؟
فقال: هو جد نوح الذي يقال له: خنوخ وهو في الجنة حي.
قلت: فيه عبد المنعم بن إدريس كذبه أحمد.

---

٤١٣ ـ المستدرك (٢/٥٤٩): أخبرنا الحسن بن محمد الاسفرائيني، ثنا محمد بن أحمد بن البراء، أنبأ عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه: أنه سئل عن إدريس من هو؟ وفي أي زمان هو؟ قال: هو جد نوح الذي يقال له: خنوخ وهو في الجنة حي. وقال محمد بن إسحاق بن يسار: كان إدريس أول بني آدم أعطي النبوة وهو أخنوخ بن يـزيد بن أهـلاليل بن قينان بن ناشر بن شيت بن آدم.

تخـــريجـــه:
لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث في سنده عبد المنعم بن إدريس اليماني وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٢) وأنه يضـع الحديث وخاصة على وهب بن منبه وهذا منها. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

٤١٤ ـ حديث الحسن، عن سمرة أن إدريس رفعه الله إلى السماء السادسة، فهو حيث يقول ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾.

قلت: إسناده مظلم لا تقوم به حجة.

---

٤١٤ ـ المستدرك (٢/٥٤٩): أخبرني أبو سعيد أحمد بن محمد الأحمسي بالكوفة، ثنا الحسين بن حميد بن الربيع، حدثنا مروان بن جعفر السمري، حدثنا حميد بن معاذ اليشكري، حدثنا مدرك بن عبد الرحمن العنزي، حدثنا الحسين بن ذكوان، عن الحسن البصري، عن سمرة بن جندب قال: ثم كان نبي الله إدريس رجلاً أبيض طويلاً ضخم البطن عريض الصدر قليل شعر الجسد كثير شعر الرأس، وكانت إحدى عينيه أعظم من الأخرى. وكانت في صدره نكتة بياض من غير برص، فلما رأى الله من أهل الأرض ما رأى من جورهم واعتدائهم في أمر الله رفعه الله إلى السماء السادسة فهو حيث يقول ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾.

تخـــريجـــه:

الآية (٥٧) من سورة مريم.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٤/٢٧٣).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم الحسين بن حميد بن الربيع الكوفي الخزاز.

كذبه مطين وذكره ابن عدي، واتهمه. وقد ذكر عن مطين أنه قال: هذا كذاب ابن كذاب ابن كذاب. وقال الأعمش: متهم. الميزان (١/٥٣٣)، اللسان (٢/٢٨٠).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحسين بن حميد بن الربيع كذاب، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

إسماعيل عليه السلام

٤١٥ ـ حديث ابن عباس: أول من نطق بالعربية، ووضع الكتاب على لفظه ومنطقه إسماعيل.

قال: صحيح. قلت: عبد العزيز بن عمران واه.

---

٤١٥ ـ المستدرك (٢/٥٥٢): أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو يحيى بن أبي ميسرة، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثني عبد العزيز بن عمران، حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: أول من نطق بالعربية، ووضع الكتاب على لفظه ومنطقه ثم جعل كتاباً واحداً مثل بسم الله الرحمن الرحيم الموصول، حتى فرق بينه ولده إسماعيل بن إبراهيم ـ صلوات الله عليهما ـ .

تخريجه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب (٤/٢٧٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني الأعرج المعروف بابن أبي ثابت.

قال يحيى بن معين: كان صاحب نسب ولم يكن من أصحاب الحديث، =

. . . .

= وقال مرة: ليس بثقة، إنما كان صاحب شعر. وقال مرة: قد رأيته ببغداد كان يشتم الناس ويطعن في أحسابهم ليس حديثه بشيء. وقال محمد بن يحيى الذهلي: ضعيف جداً. وقال البخاري: منكر الحديث لا يكتب حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال مرة: لا يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً. قيل له يكتب حديثه؟ قال: على الاعتبار. وقال ابن حاتم: امتنع أبو زرعة من قراءة حديثه وترك الرواية عنه. وقال الترمذي، والدارقطني: ضعيف. وقال عمر بن شبة في أخبار المدينة: كان كثير الغلط في حديثه لأنه احترقت كتبه فكان يحدث من حفظه. تهذيب التهذيب (٦ / ٣٥٠، ٣٥١).

وقال ابن حجر في التقريب: متروك احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلطه وكان عارفاً بالأنساب (١/٥١١).

وقال الذهبي في الكاشف: تركوه (٢/٢٠١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عبد العزيز بن عمران متروك. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

٤١٦ ـ حديث كعب: في صفة إسماعيل.

قلت: إسناده ضعيف.

---

٤١٦ ـ المستدرك (٢/٥٥٣ ـ ٥٥٤): أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد الأحمسي بالكوفة، ثنا الحسين بن حميد، حدثنا مروان بن جعفر السمري، حدثنا حميد بن معاذ، حدثني مدرك بن عبد الرحمن، حدثنا الحسين بن ذكوان، عن الحسن، عن سمرة، عن كعب قال: كان إسماعيل بن إبراهيم نبي الله الذي سماه الله صادق الوعد وكان رجلاً فيه حدة يجاهد أعداء الله ويعطيه الله النصر عليهم والظفر، وكان شديد الحرب على الكفار، لا يخاف في الله لومة لائم، صغير الرأس غليظ العنق طويل اليدين والرجلين، يضرب بيديه ركبتيه وهو قائم، صغير العينين طويل الأنف عريض الكتف طويل الأصابع بارز الخلق قوي، شديد عنيف على الكفار، وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة وكان عند ربه مرضياً. قال: وكانت زكاته القربان إلى الله من أموالهم، وكان لا يعد أحداً شيئاً إلا أنجزه. فسماه الله صادق الوعد وكان رسولاً نبياً.

تخـريجـه:

أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٤/٢٧٣).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم الحسين بن حميد بن الربيع الكوفي الخزاز وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٤) وأنه كذاب فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

٤١٧ ـ حديث ابن عمر ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ قال: إنه إسماعيل.

قلت: فيه [ثوير][1] بن أبـي فاختة واه.

---

(١) في (أ)، (ب) (ثـور) ومـا أثبتـه مـن المستـدرك وتـلخيـصـه، والميزان (١/٣٧٥).

٤١٧ ـ المستدرك (٢/٥٥٤): حدثنا أبو محمد المزني، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا الحسن بن حماد، ثنا عبد الرحمن بن سليمان، عن إسرائيل، عن ثوير بن أبـي فاختة، عن مجاهد، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ قال: إسماعيل عند ذبح إبراهيم الكبش.

تخـريجـه:

الآية (١٠٧) من سورة الصافات.

١ ـ رواه ابن جرير في تفسيره «بلفظ مقارب» (٢٣/٥٣).

من طريق ثوير، عن مجاهد، عن ابن عمر به.

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، والحاكم وصححه عن ابن عمر (٥/٢٨١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ثوير بن أبـي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي أبو الجهم الكوفي مولى أم هانىء وقيل مولى زوجها جعدة، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٩٥) وأنه ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٤١٨ ــ حديث معاوية مرفوعاً في تفسيره: «أنا ابن الذبيحين».

قلت: إسناده واه.

---

٤١٨ ــ المستدرك (٢/٥٥٤): حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ثنا عبيد بن حاتم الحافظ العجلي، ثنا إسماعيل بن عبيد بن عمر بن أبي كريمة الحراني، ثنا عبد الرحيم الخطابي، حدثنا عبد الله بن محمد العتبي، حدثنا عبد الله بن سعيد الصنابحي قال: حضرنا مجلس معاوية بن أبي سفيان فتذاكر القوم إسماعيل وإسحاق بن إبراهيم، فقال بعضهم: الذبيح إسماعيل. وقال بعضهم: بل إسحاق الذبيح. فقال معاوية: سقطتم على الخبير. كنا عند رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فأتاه الأعرابي فقال: يا رسول الله خلفت البلاد يابسة، والماء يابساً، هلك المال، وضاع العيال، فعد علي بما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين. فتبسم رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ولم ينكر عليه. فقلنا: يا أمير المؤمنين، وما الذبيحان؟ قال: إن عبد المطلب لما أمر بحفر زمزم نذر لله إن سهل الله أمرها أن ينحر بعض ولده فأخرجهم فأسهم بينهم فخرج السهم لعبد الله فأراد ذبحه فمنعه أخواله من بني مخزوم. وقالوا: أرض ربك وافد ابنك. قال: ففداه بمائة ناقة. قال: فهو الذبيح، وإسماعيل الثاني.

تخـريجـه:

١ ــ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٢٣/٥٤).

من طريق عبد الرحيم الخطابي، عن عبيد الله بن محمد العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان عن أبيه قال: حدثني عبد الله بن سعيد، عن الصنابحي قال: كنا عند معاوية. به مرفوعاً.

٢ ــ وأورده السخاوي في المقاصد (ص ١٤) وذكر أنه من رواية عبد الله بن سعيد عن الصنابحي ونسبه للحاكم. وورد أيضاً في الكشف (١/٢٠٠)، والتمييز (ص ٧).

٣ ــ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لابن جرير، والأمدي في =

. . . .

= مغازيه، والخلعي في فوائده، والحاكم وابن مردويه بسند ضعيف عن عبد الله بن سعيد عن الصنابحي (٥/٢٨١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في المطبوع من رواية عبد الله بن سعيد الصنابحي وهو خطأ والصواب عبد الله بن سعيد، عن الصنابحي. فابن جرير رواه من نفس طريق الحاكم وذكر لفظة «عن» وكذا الذين أوردوا الحديث كالسخاوي وغيره ذكروا أنه من رواية عبد الله بن سعيد عن الصنابحي ونسبوه للحاكم فالظاهر أن لفظة «عن» سقطت من المطبوع. وعبد الله بن سعيد هذا قال عنه الذهبي في ديوان الضعفاء: مجهول (ت ٢١٨١). ونقل الألباني عن الحلبي، عن السيوطي أن هذا الحديث غريب وفي إسناده من لا يعرف. سلسلة الضعيفة (٢/٣٣٦، ٣٣٧).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لأن فيه عبد الله بن سعيد وهو مجهول.

قال ابن كثير: هذا حديث غريب جداً (٤/١٨).

قال السخاوي في الكشف: (١/١٩٩) نقلاً عن المواهب وشرحها للزرقاني. والحديث حسن بل صححه الحاكم والذهبي لتقويته بتعدد طرقه. انتهى.

قال في الكشف: فحينئذ لا ينافيه ما نقله الحلبي في سيرته عن السيوطي أن هذا الحديث غريب وفي إسناده من لا يعرف. وفيه دليل على أن الذبيح إسماعيل وهو الصحيح. وفي الهدى لابن القيم إسماعيل هو الذبيح على القول الصواب عند علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وأما القول بأنه إسحاق فمردود بأكثر من عشرين وجهاً. ونقل عن الإمام ابن تيمية أن هذا القول متلقاً من أهل الكتاب مع أنه باطل في كتابهم فإن فيه أن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه بكره وفي لفظ وحيده، وقد حرفوا ذلك في التوراة التي في أيديهم «اذبح ابنك إسحاق».

قال الألباني رداً على ما في الكشف: (وأما ما في الكشف نقلاً عن شرح =

. . . .

= الزرقاني على المواهب) «والحديث حسن بل صححه الحاكم والذهبي لتقويه بتعدد طرقه».

فوهم فاحش. فإنما قال الزرقاني هذا في حديث «الذبيح إسحاق» وفيه مع ذلك نظر. ثم أن صاحب الكشف عقب على ما سبق بقوله: وأقول: فحينئذ لا ينافيه الحلبي في سيرته عن السيوطي أن هذا الحديث غريب وفي إسناده من لا يعرف.

قال الألباني: قلت: وقد عرفت أن الطرق المشار إليها في كلام الزرقاني ليست لهذا الحديث فقد اتفق قول الذهبي والسيوطي على تضعيفه. سلسلة الضعيفة (٢/٣٣٦، ٣٣٧).

وقال ابن كثير في تفسيره: ذكر الآثار الواردة بأنه إسماعيل عليه الصلاة والسلم وهو الصحيح المقطوع به. وقد ذكر أقول العلماء من الصحابة وغيرهم وأن القول بأنه إسحاق مأخوذ من اليهود الذين يريدون أن يكون هذا الاختصاص العظيم لأبيهم حسداً وبغضاً للعرب. لأن أباهم هو إسماعيل. (٤/١٧، ١٨).

٤١٩ ـ وأسند الحاكم[١] عن الواقدي أن الذبيح [إسماعيل][٢].

قلت: (ما للواقدي قال الذهبي)[٣]: ما للواقدي وللصحاح.

---

(١) هذا الاختصار من ابن الملقن وإلا فالذهبي أورد الحديث مع السند ثم ذكر التعقب.

(٢) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) ليست في (ب) وما أثبته من (أ) والظاهر أن هذا من ابن الملقن تأكيداً منه على إعلال الحديث بالواقدي.

٤١٩ ـ المستدرك (٢/٥٥٥ ـ ٥٥٦): (حدثنا) أبو عبد الله محمد بن أحمد الأصبهاني، ثنا الحسن، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا أبو عبد الله الواقدي قال: قد اختلف علينا في إسماعيل وإسحاق أيهما أراد إبراهيم أن يذبح، وأين أراد ذبحه بمنى أم ببيت المقدس؟ فكتبت كل ما سمعت من ذلك من أخبار الحديث فحدثني ابن أبي سبرة، عن أبي مالك من ولد مالك الدار وكان مولى لعثمان بن عفان، عن عطاء بن يسار قال: سألت خوات بن جبير الأنصاري عن ذبيح الله أيهما كان؟ فقال: إسماعيل. لما بلغ إسماعيل سبع سنين رأى إبراهيم في النوم في منزله بالشام أن يذبح إسماعيل فركب إليه على البراق حتى جاءه فوجده عند أمه. فأخذ بيده ومضى به لما أمر به. وجاءه الشيطان في صورة رجل يعرفه فقال: يا إبراهيم أين تريد؟ قال إبراهيم: في حاجتي. قال: تريد أن تذبح إسماعيل. قال إبراهيم: أرأيت والداً يذبح ولده. قال: نعم أنت. قال إبراهيم: ولم؟ قال: تزعم أن الله أمرك بذلك. قال إبراهيم: فإن كان الله أمرني أطعنا لله وأحسنت. فانصرف عنه، وجاء إبليس إلى هاجر فقال: أين ذهب إبراهيم بابنك. قالت: ذهب في حاجته. قال: فإنه يريد أن يذبحه. قالت: وهل رأيت والداً يذبح ولده. قال: هو يزعم أن الله أمر به بذلك. قالت: فقد أحسن حيث أطاع الله. ثم أدرك إسماعيل، فقال: يا إسماعيل أين يذهب بك أبوك؟ قال: لحاجته. قال: فإنه يذهب بك ليذبحك. قال: وهل رأيت =

. . . .

= والداً قط يذبح ولده. قال: نعم هو. قال: ولم. قال: يزعم أن الله أمره بذلك.

قال إسماعيل: فقد أحسن حيث أطاع ربه. قال: فخرج به حتى انتهى به إلى منى، حيث أمر ثم انتهى إلى منحر البدن اليوم. فقال: يا بني إن الله أمرني أن أذبحك. قال إسماعيل: فأطع فإن طاعة ربك كل خير. ثم قال إسماعيل: هل أعلمت أمي بذلك. قال: لا. قال: أصبت، إني أخاف أن تحزن ولكن إذا قربت السكين من حلقي فأعرض عني فإنه أجدر أن تصبر ولا تراني. ففعل إبراهيم فجعل يحز في حلقه فإذا الحز في نحاس ما يحتك الشفرة فشحذها مرتين أو ثلاثة بالحجر كل ذلك لا يستطيع أن يحز. قال إبراهيم: إن هذا الأمر من الله فرفع رأسه فإذا بوعل واقف بين يديه. فقال إبراهيم: قم يا بني فقد نزل فداءك. فذبحه هناك بمنى. قال الواقدي: وحدثني ربيعة بن عثمان عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن سلام أنه قال: الذبيح هو إسماعيل.

تخـــريجـــه:

أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط قال: وأخرج الحاكم بسند فيه الواقدي (٥/٣٨١).

ولم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسدي مولاهم أبو عبد الله المدني القاضي أحد الأعلام، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣١) وأنه متروك. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

إلا أن الذي ثبت وعليه أكثر العلماء أن الذبيح هو إسماعيل وقد سبقت أقوال العلماء عند الحديث السابق لهذا الحديث.

إسحاق عليه السلام

٤٢٠ ـ حديث ابن عباس: أن إسحاق هو الذبيح.

قلت: صحيح.

---

٤٢٠ ـ المستدرك (٥٥٨/٢): حدثنا إسماعيل بن علي الخطبي ببغداد، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا موسى بن إسماعيل، وحجاج بن منهال قالا: ثنا حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: هو إسحاق، يعني الذبيح.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (٥١/٢٣).

٢ ـ ورواه الحاكم «بنحوه» (٥٥٨/٢).

روياه من طريق داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس.

٣ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للفريابي وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن جرير، والحاكم وصححه من طريق عكرمة عن ابن عباس (٢٨٢/٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين عن ابن عباس.

=

. . . .

=

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم الأول وسكت عنه الحاكم وقال الذهبي: صحيح.

قلت: الظاهر أن كلامه في محله فرواته ثقات كما في التقريب (١/٢٩٢)، (١/٤٣٢)، (١/١٩٧).

وكذا الطريق الثاني فإن رواته عند ابن جرير ثقات كما في التقريب (٢/٣٠، ت ٢٧٧)، (١/٢٣٥)، (٢/١٤١، ١١)، (٢/٢٠٤، ت ٦٦٦).

لكن الحديث معارض بما سبق من أقوال العلماء في الأحاديث التي تدل على أن إسماعيل هو الذبيح ـ والله أعلم ـ.

٤٢١ ـ حديث عبد الله مثله[١].

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: فيه سنيد ولم يكن بذاك.

---

(١) يعني بذلك الحديث السابق وهذا من اختصار ابن الملقن، وإلا فالذهبي أورد الحديث مع السند ثم ذكر التعقب عليه.

٤٢١ ـ المستدرك (٢/٥٥٩): حدثنا إسماعيل بن الفضل بن محمد الشعراني، ثنا جدي، ثنا سنيد بن داود، حدثنا حجاج بن محمد، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: الذبيح إسحاق.

تخـريجـه:

أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد الرزاق والحاكم وصححه عن ابن مسعود (٥/٢٨٢).

ولم أجده في المصنف ـ والله أعلم ـ.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم سنيد بن داود المصيصي أبو علي المحتسب واسمه الحسين وسنيد لقب.

قال أحمد: لزم حجاجاً وأرجو أن لا يكون حدث إلا بصدق. وقال أبو داود: لم يكن بذاك. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان قد صنف التفسير وربما خالف. وقال الخطيب: كان له معرفة بالحديث وما أدرى أي شيء غمصوا عليه وقد ذكره أبو حاتم في جملة شيوخه وقال: صدوق. تهذيب التهذيب. (٤/٤٤٤، ٤٤٥).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف مع إمامته وحفظه لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه (٢/٣٣٥).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعفه أبو داود (ت ١٨٠٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن سنيداً ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً وقد سبقت أقوال العلماء في أن الراجح أن إسماعيل هو الذبيح ـ والله أعلم ـ.

٤٢٢ ـ حديث وهب: أن إسحاق لما أمر بالذبح كان ابن سبع سنين.

قلت: فيه عبد المنعم لا شيء. وهب[1] إن صح، وهب من أين له هذه الخرافات إلا من كتب تداول نقلها اليهود الذين بدلوا التوراة فما ظنك بغيرها.

---

(١) في التلخيص (ووهب) وما أثبته من (أ)، (ب) وعليه يستقيم المعنى.

٤٢٢ ـ المستدرك (٢/٥٥٩ـ ٥٦٠): أخبرنا الحسن بن محمد الأسفرايني، ثنا أبو الحسن بن البراء، ثنا عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه قال: حديث إسحاق، حين أمر الله إبراهيم أن يذبحه وهب الله لإبراهيم إسحاق في الليلة التي فارقته الملائكة، فلما كان ابن سبع أوحى الله إلى إبراهيم أن يذبحه ويجعله قرباناً، وكان القربان يومئذ يتقبل ويرفع. فكتم إبراهيم ذلك إسحاق وجميع الناس وأسره إلى خليل له: فقال: الغازر الصديق ـ وهو أول من آمن بإبراهيم وقوله ـ: فقال له الصديق: إن الله لا يبتلي بمثل هذا مثلك، ولكنه يريد أن يجربك ويختبرك فلاتسوءن بالله ظنك، فإن الله يجعلك للناس إماماً ولا حول ولا قوة لإبراهيم وإسحاق إلا بالله الرحمن الرحيم. فذكر وهب حديثاً طويلاً إلى أن قال وهب: وبلغني أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لقد سبق إسحاق الناس إلى دعوة ما سبقها إليه أحد ويقومن يوم القيامة فليشفعن لأهل هذه الدعوة وأقبل الله على إبراهيم في ذلك المقام فقال: (اسمع مني يا إبراهيم أصدق الصادقين) وقال لإسحاق: ﴿اسمع مني يا أصبر الصابرين فإني قد ابتليتكما اليوم ببلاء عظيم لم أبتل به أحداً من خلقي ابتليتك يا إبراهيم بالحريق فصبرت صبراً لم يصبر مثله أحد من العالمين وابتليتك بالجهاد فيَّ وأنت وحيد وضعيف فصدقت وصبرت صبراً وصدقاً، لم يصدق مثله أحد من العالمين، وابتليتك يا إسحاق بالذبح فلم تبخل بنفسك ولم تعظم ذلك في طاعة أبيك، ورأيت ذلك هنيئاً صغيراً في الله كما يرجو من أحسن ثوابه ويسر به حسن لقائه وإني أعاهدكما اليوم عهداً، لا أحسن به. أما أنت يا إبراهيم فقد وجبت لك الجنة علي. فأنت خليلي من بين أهل الأرض دون =

. . . .

= رجال العالمين، وهي فضيلة لم ينلها أحد قبلك ولا أحد بعدك) فخر إبراهيم ساجداً تعظيماً لما سمع من قول الله متشكراً لله. (وأما أنت يا إسحاق فتمن علي بما شئت، وسلني واحتكم أوتك سؤلك). قال: أسألك يا إلهي أن تصطفيني لنفسك وأن تشفعني في عبادك الموحدين فلا يلقاك عبد لا يشرك بك شيئاً إلا أجرته من النار. قال له ربه: (أوجبت لك ما سألت وضمنت لك ولايتك ما وعدتكما على نفسي وعداً لا أخلفه وعهداً لا أحبسن به وعطاء هنيئاً ليس بمردود).

تخـــريجـــه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد المنعم بن إدريس اليماني وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٢) وأنه يضع الحديث، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ــ والله أعلم ــ.

هود عليه السلام

٤٢٣ ـ حديث كعب. هود النبـي أشبه الناس بآدم.

قلت: إسناده واه.

---

٤٢٣ ـ المستدرك (٢/٥٦٤): أخبرنا أبو سعيد الأحمسي بالكوفة، ثنا الحسين بن حميد بن الربيـع، حدثني مروان بن جعفر، حدثني حميد بن معاذ، حدثني مدرك، حدثنا الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن سمرة، عن كعب قال: كان نبـي الله هود أشبه الناس بآدم ـ عليهما السلام ـ.

تخـــريجـــه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم الحسين بن حميد بن محمد بن الربيـع وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٤) وأنه كذاب، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

صالح عليه السلام

٤٢٤ ـ حديث عمرو بن خارجة مرفوعاً في قصة قوم صالح.

قلت: فيه أبو بكر بن أبي مريم وهو واه.

---

٤٢٤ ـ المستدرك (٢/٥٦٦): حدثنا إسماعيل بن محمد بن الفضل، ثنا جدي، ثنا مسدد، ثنا حجاج بن محمد، عن أبي بكر بن عبد الله، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة، قلنا له: حدثنا حديث ثمود، فقال: أحدثكم عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن ثمود، وكانت ثمود قوم صالح، أعمرهم الله في الدنيا، فطالت أعمارهم حتى جعل أحدهم يبني المسكن من المدر فينهدم والرجل منهم حي، فلما رأوا ذلك اتخذوا من الجبال بيوتاً فرهين فنحتوها وجابوها وجوفوها، وكانوا في سعة من معايشهم. . . الحديث. وقد تركت ذكره كاملاً لطوله، فاكتفيت بهذا القدر منه.

تخريجه:

١ ـ رواه ابن جرير في تفسيره «بنحوه» (١٥/٣٧٤، . . .، ٣٧٧).

من طريق حجاج بن محمد، عن أبي بكر بن عبد الله، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة قال: قلنا له: حدثنا فذكره وهو طريق الحاكم.

٢ ـ وأورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لسنيد، وابن جرير، والحاكم =

. . . .

= من طريق حجاج عن أبي بكر بن عبد الله، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (٩٧/٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٢) وأنه ضعيف.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله لأعلم ـ.

يعقوب عليه السلام

٤٢٥ ـ حديث السدي: تزوج إسحاق بن إبـراهيم امرأة، فحملت بغلامين، فلما أرادت أن تضـع اقتتل الغلامان في بطنها، فأراد يعقوب أن يخرج قبل عيصا، فقال عيصا: والله إن خرجت قبلي فلأعترض في بطن أمي فلأقتلنها فتأخر يعقوب، وخرج عيصا، وأخذ يعقوب يعقب عيصا، فخرج، فسمي، عيصا، لأنه عصى، وسمي يعقوب، لأنه خرج آخذاً [بعقب][1] عيصا، وكان أكبرهما في البطن، ولكنه عصى وخرج قبله. وذكر حديثاً طويلاً.

قلت: سنده واه.

---

(١) في (أ) (يعقب) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٢٥ ـ المستدرك (٢/٥٧٠): حدثني محمد بن صالـح بن هانىء، ثنا إبراهيم بن إسحاق الغسلي، ثنا الحسين بن عمرو بن محمد العنقزي، ثنا أبـي، ثنا إسباط، عن السدي قال: تزوج إسحاق بن إبراهيم الخليل امرأة، فحملت بغلامين في بطن، فلما أرادت أن تضـع، اقتتل الغلامان في بطنها، فأراد يعقوب أن يخرج قبل عيصا، فقال عيصا: والله إن خرجت قبلي لأعترضن في بطن أمي، فلأقتلنها فتأخر يعقوب، وخرج عيصا قبله، وأخذ يعقوب بعقب =

. . . .

= عيصا فخرج، فسمي عيصا، لأنه عصى، وسمي يعقوب، لأنه خرج آخذاً بعقب عيصا، وكان أكبرهما في البطن، لكنه عصا، وخرج قبله، فكبر الغلامان، وكان عيصا أحبهما إلى أبيه، وكان يعقوب أحبهما إلى أمه، وكان عيصا صاحب صيد، فلما كبر إسحاق عمي، وذكر حديثاً طويلاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عيسى بن حنظلة الغسيل، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٧٩) وأنه ضعيف جداً، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

٤٢٦ ـ حديث جعفر بن محمد قال: كان علم الله وحكمته في ورثة إبراهيم، فعند ذلك آتى الله [يوسف][1] ملك الأرض المقدسة، فملك اثنين وسبعين سنة ﴿قال: رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ. . .﴾ الآية.

قلت: لم يصح.

---

(١) في (أ) (برسول) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٢٦ ـ المستدرك (٢/٥٧٢): أخبرني أبو سعيد أحمد بن محمد الأحمسي بالكوفة، ثنا الحسين بن حميد بن الربيع، حدثني الحسين بن علي السلمي، حدثني محمد بن حسان، عن محمد بن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: كان علم الله وحكمته في ورثة إبراهيم، فعند ذلك آتى الله يوسف بن يعقوب ملك الأرض المقدسة، فملك اثنين وسبعين سنة، وذلك قوله: فلما أنزل من كتابه ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ الآية.

تخـريجـه:

الآية (١٠١) من سورة يوسف.

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم الحسين بن حميد بن الربيع، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٤) وأنه كذاب، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

موسى وهارون عليهما السلام

٤٢٧ ـ حديث ابن عباس قال: إن الله يقول في كتابه: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِي ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ قال: فكان يرى أن جميع الأشياء (أثبتت) له . . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه عبد الله بن داهر الرازي، عن أبيه وهما رافضيان.

---

٤٢٧ ـ المستدرك (٢/٥٧٣، ٥٧٤): حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، ثنا عبد الله بن داهر بن يحيى الرازي، حدثنا أبي، عن الأعمش، عن عباية الأسدي قال: سمعت عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ يقول: إن الله يقول في كتابه لموسى بن عمران: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ قال: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِي ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ قال: فكان موسى يرى أن جميع الأشياء قد أثبتت له كما ترون أنتم أن علماءكم قد أثبتوا لكم كل شيء كما يثبتوه. فلما انتهى موسى إلى ساحل البحر لقي العالم فاستنطقه فأقر له بفضل علمه ولم يحسده قال له موسى ورغب إليه: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ فعلم العالم أن موسى لا يطيق صحبته ولا يصبر على علمه، فقال له =

. . . .

= العالم: ﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴾ فقال له موسى وهو يعتذر: ﴿ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴾ فعلم أن موسى لا يطيق صحبته ولا يصبر على علمه فقال له: ﴿ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ فركبا في السفينة فخرقها العالم. وكان خرقها لله رضا ولموسى سخطا، ولقي الغلام فقتله وكان قتله لله رضا ثم ذكر بعض القصة والكلام ولم يجاوز ابن عباس.

تخريجه:

الآيتان (١٤٤، ١٤٥) من سورة الأعراف.

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٣/١٢١) وقال: صححه الحاكم وضعفه الذهبي.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الله بن داهر الرازي وأبوه داهر.

أولاً: داهر بن يحيى الرازي.

قال الذهبي: رافضي بغيض لا يتابع على بلاياه ثم أورد له حديثاً في مناقب علي. وقال: فهذا باطل ولم أر أحداً ذكر داهراً هذا حتى ولا ابن أبي حاتم. قال ابن حجر في اللسان: وإنما لم يذكروه لأن البلاء كله من ابنه عبد الله وقد ذكروه واكتفوا به، وقد ذكره العقيلي وقال: كان يغلو في الرفض. ثم ساق حديث علي. وقال، قوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» صحيح وأما سائر الحديث فليس بمعروف. وقال ابن حجر في اللسان في ترجمة ابنه عبد الله (٣/٢٨٢، ٢٨٣). وقال الخطيب: إن داهراً لقب والده محمد وقد قال فيه صالح بن محمد إنه شيخ صدوق. قال ابن حجر: قلت: فلعل الآفة من غيره. الميزان (٢/٣)، اللسان (٢/٤١٣، ٤١٤).

وقال الذهبي في الضعفاء: قال العقيلي: كان يغلو في الرفض رقم (١٣٠٧). =

. . . .

= **ثانياً**: عبد الله بن داهر بن يحيى بن داهر الرازي أبو سليمان المعروف بالأحمري.

قال أحمد، ويحيى: ليس بشيء. قال: وما يكتب حديثه إنسان فيه خير. وقال العقيلي: رافضي خبيث. وقيل اسمه عبد الله بن محمد. ثم أورد له أحاديثاً في فضائل علي وقال: قال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل علي وهو متهم في ذلك. قال الذهبي: قلت: قد أغنى الله علياً عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل. وقد اتهمه ابن الجوزي بهذا الحديث ــ وهو الحديث الذي أورده في مناقب علي ــ في الموضوعات.

الميزان (٢/٤١٦)، اللسان (٣/٢٨٢، ٢٨٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن داهراً رافضي بغيض، وأن ابنه رافضي متروك. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

٤٢٨ ـ حديث وهب قال: ذكر موسى وفرعون.

قلت(١): ذكر قصة طويلة واهية.

---

(١) قوله: (قلت) ليست في التلخيص. لكن ما بعدها من كلام الذهبي، لأنه مذكور في التلخيص.

٤٢٨ ـ المستدرك (٢/٥٧٤، ٥٧٥): أخبرنا الحسن بن محمد الأسفرائيني، ثنا محمد بن أحمد بن البراء، ثنا عبد المنعم بن إدريس بن سنان اليماني، عن أبيه، عن وهب بن منبه قال: ذكر مولد موسى بن عمران بن قاهث بن لاوي بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، وحديث عدو الله فرعون حين كان يستعبد بني إسرائيل في أعماله بمصر، وأمر موسى والخضر.

قال وهب: ولما حملت أم موسى بموسى كتمت أمرها جميع الناس فلم يطلع على حملها أحد من خلق الله وذلك شيء أسرها الله به لما أراد أن يمن به على بني إسرائيل... الحديث إلى قوله: فآمنت طائفة من بني أسرائيل ثم ذكر القصة بطولها.

تخـريجـه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد المنعم بن إدريس اليماني وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٢) وأنه يضع الحديث، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

٤٢٩ ـ حديث أبي [معشر][(١)] عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية.

قال: مكث موسى بعد أن كلمه الله أربعين يوماً لا يراه أحد إلا مات.

قلت: إسناده لين.

---

(١) في (أ) (مسعر) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٢٩ ـ المستدرك (٢/٥٧٦): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد الجلاب، ثنا أحمد بن بشر المرثدي، ثنا يحيى بن معين، ثنا حجاج، عن أبي معشر، عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية قال: مكث موسى بعد أن كلمه الله أربعين يوماً لا يراه أحد إلا مات.

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الدر المنثور وقال: أخرجه ابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية (٣/١١٥).

ـ وأورده الذهبي في الميزان من رواية أبي معشر نجيح، عن أبي الحويرث فذكره (٢/٥٩١) ولم ينسبه لأحد.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم أبو معشر، وأبو الحويرث.

أولاً: أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقي المدني.

قال بشر بن عمر عن مالك: ليس بثقة. وقال عبد الله بن أحمد: أنكر أبي ذلك من قول مالك وقال: قد روي عنه شعبة وسفيان. وقال الدوري عن ابن معين: ليس يحتج بحديثه وقال أبو داود: قال مالك: قدم علينا سفيان فكتب عن قوم يذمون بالتخنيث. يعني أبا الحويرث منهم. قال: أبو داود: =

. . . .

= وكان يخضب رجليه، وكـان مرجىء أهل المدينة. وقال النسائي: ليس بذاك، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال سعيد بن أبـي مريم عن يحيـى: ثقة. وكذا قال عثمان الدارمي عن يحيـى. وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتـج به. وقال العقيلي: وثقه ابن معين: وقال ابن عدي: ليس له كثير حديث ومالك أعلم به لأنه مدني ولم يرو عنه شيئاً. تهذيب التهذيب (٦/٢٧٢، ٢٧٣).

وقـال ابن حجر في التقـريب: صدوق سـيء الحفظ رمي بـالإرجـاء (١/٤٩٨).

وقال الذهبـي في الضعفاء: قال مالك: ليس بثقة. وقال ابن معين وغيره: لا يحتـج به (ت ٢٤٩١).

وقال الخزرجي في الخلاصة: قال مالك: ليس بثقة (ص ٢٣٥).

ثانياً: نجيـح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر المدني مولى بني هاشم يقال أصله من حمير.

قال هشيم: ما رأيت مدنياً يشبهه ولا أكيس منه. وقال نعيم: كان كيساً حافظاً. وقال عمرو بن علي: كان يحيـى بن سعيد لا يحدث عنه ويضعفه ويضحك إذا ذكره. وكان ابن مهدي يحدث عنه. وقال عبيد بن علي يعرف وينكر.

وقال الأثـرم عن أحمد: حديثه عندي مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به. وعن يحيـى بن معين: كان أمياً ليس بشيء. وقال ابن معين أيضاً: ليس بقوي في الحديث. وقال أبو حاتم: كان أحمد يرضاه ويقول كان بصيراً بالمغازي. قال: وكنت أهاب حديثه حتى رأيت أحمد يحدث عن رجل عنه فتوسعت بعد فيه. قيل له: فهو ثقة؟ قال: صالـح لين الحديث. محله الصدق. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي، وأبو داود: ضعيف. وقال الترمذي: تكلم بعض أهل العلم فيه من قبل حفظه. وقال علي بن المديني: كان ضعيفاً ضعيفاً. وقال ابن عدي: حدث =

. . . .

= عنه الثقات ومع ضعفه يكتب حديثه. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفاً. وقال الساجي: منكر الحديث وكان أمياً صدوقاً إلا أنه يغلط. وقال ابن نمير: كان لا يحفظ الأسانيد. وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال الخليلي: له مكان في العلم والرواية والتاريخ واحتج به الأئمة وضعفوه في الحديث وكان ينفرد بأحاديث أمسك الشافعي عن الرواية عنه وتغير قبل أن يموت بسنتين تغيراً شديداً. تهذيب التهذيب (١٠/٤١٩، ٤٢٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٢٩٨).

وقال الذهبي في الضعفاء: قال ابن نمير: كان لا يحفظ الأسانيد. وقال النسائي، والدارقطني: ضعيف رقم (٤٣٥٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أبا الحويرث وأبا معشر كليهما ضعيف. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٤٣٠ ــ حديث ابن مسعود قال: ذكرت لي الشجرة التي أوى إليها موسى نبـي الله فسرت إليها يومين وليلتين. . . الحديث.

قال: [صحيـح. قلت:][1] على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص. وقوله: (صحيـح) مذكور في المستدرك.

٤٣٠ ــ المستدرك (٢/٥٧٦، ٥٧٧): حدثنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا خلف بن الوليد الجوهري، ثنا إسرائيل، عن أبـي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: ذكرت لي الشجرة التي أوى إليها موسى نبـي الله، فسرت إليها يومين وليلتين، ثم صبحتها فإذا هي خضراء ترف، فصليت على النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وسلمت، فأهوى إليها بعيري وهو جائـع فأخذ منها ملأ فيه وهو جائـع فلاكه، فلم يستطـع أن يسيغه فلفظه فصليت على النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وانصرفت.

تخـــريجـــه:

١ ــ أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه لعبد بن حميد، وابن المنذر، والحاكم وصححه عن عبد الله بن مسعود (٥/١٢٨).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم صحيـح وقال الذهبـي: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: والظاهر أن كلام الذهبـي في محله فقد أخرج الشيخان لرواته كما في التقريب (٢/٨٠)، (٢/٧٣، ت ٦٢٣)، (١/٦٤، ت ٤٦٠).

فعليه يكون الحديث صحيحاً على شرط البخاري ومسلم كما قال الذهبـي ــ والله أعلم ــ.

٤٣١ ـ حديث وهب في ذكر وفاة موسى ذكر قصة طويلة تركتها لضعفها.

---

٤٣١ ـ المستدرك (٥٨٠/٢): أخبرنا الحسن بن محمد الأسفراييني، ثنا محمد بن أحمد بن البراء، ثنا عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه قال: ذكر لي أنه كان من أمر وفاة صفي الله موسى ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه إنما كان يستظل في عريش، ويأكل ويشرب في نقير من حجر، كما يكرع الدابة في ذلك النقير تواضعاً لله حتى أكرمه الله بما أكرمه به من كلامه، فكان من أمر وفاته أنه خرج يوماً من عريشه ذلك لبعض حاجته ولا يعلم أحد من خلق الله فمر برهط من الملائكة يحفرون قبراً، فعرفهم فأقبل إليهم حتى وقف عليهم فإذا هم يحفرون قبراً ولم ير شيئاً قط أحسن منه مثل ما فيه من الخضرة والنظرة والبهجة، فقال لهم: يا ملائكة الله لمن تحفرون هذا القبر. قالوا: نحفره والله لعبد كريم على ربه فقال: إن هذا العبد من الله بمنزل ما رأيت كاليوم مضجعاً ولا مدخلاً وذلك حين حضر من الله ما حضر في قبضه. فقالت له الملائكة: يا صفي الله أتحب أن تكون ذلك قال: وددت. قالوا: فأنزل، فاضطجع فيه وتوجه إلى ربك، ثم تنفس أسهل تنفس تنفسه قط فنزل فاضطجع فيه وتوجه إلى ربه ثم تنفس، فقبض الله روحه ثم صلت عليه الملائكة. وكان صفي الله موسى ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة.

تخـريجـه:

١ ـ أورده الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية «بنحوه» (٣١٨/١، ٣١٩) من دون سند فقال: وذكر وهب بن منبه، ثم ذكره.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد المنعم بن إدريس اليماني، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٢) وأنه يضع الحديث وخاصة ما رواه عن أبيه عن وهب بن منبه وهذا منها، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

أيوب عليه السلام

٤٣٢ ـ حديث وهب: عاش أيوب ثلاثاً وتسعين سنة وأوصى عند موته إلى ابنه... الحديث.

قلت: في إسناده عبد المنعم وقد كُذِّبْ.

---

٤٣٢ ـ المستدرك (٥٨٢/٢، ٥٨٣): أخبرنا الحسن بن محمد الأسفراييني، ثنا محمد بن أحمد بن البراء، ثنا عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه قال: كان عمر أيوب ثلاثاً وتسعين سنة، وأوصى عند موته إلى ابنه حومل وقد بيعث الله بعده إلى ابنه بشر بن أيوب نبياً وسماه ذا الكفل وأمره بالدعاء إلى توحيده وأنه كان مقيماً بالشام عمره، حتى مات وكان عمره خمساً وسبعين سنة، وأن بشراً أوصى إلى ابنه عبدان، ثم بعث الله بعدهم شعيباً.

تخـريجـه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد المنعم بن إدريس اليماني وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٢) وأنه يضع الحديث، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

٤٣٣ ــ حديث علي مرفوعاً: «لن يعمر ملك في أمة نبـي مضى قبله ما بلـغ ذلك النبـي من العمر في أمته».

قلت: لم يصح[١].

---

(١) هذا التعقب ليس في التخليص المطبوع، ولكن قوله: (قلت) تدل على أن هذا التعقب للذهبـي كما هو اصطلاح ابن الملقن، كما في المقدمة.

٤٣٣ ــ المستدرك (٢/٥٨٧، ٥٨٨): حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانىء، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب إملاء بإمضاء أبـي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثنا حسين بن زيد بن علي، حدثني شهاب بن عبد ربه، عن عمر بن علي بن الحسين، قال: مشيت مع عمي محمد بن علي بن الحسين، فقلت: زعم الناس أن سليمان بن داود سأل ربه أن يهب له ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، فقال: ما أدري ما أحاديث الناس ، ولكن حدثني أبـي علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «لم يعمر الله ملكاً في أمة نبـي مضى قبله، ما بلغ ذلك النبـي من العمر في أمته».

تخــريجــه:

١ ــ أورده السيوطي في الجامع الكبير (١/٦٦٠) ونسبه للحاكم فقط.

وكذا أورده صاحب الكنز ونسبه للحاكم فقط (١١/٤٧٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث سكت عنه الحاكم وقال الذهبـي: لم يصح ولم يبين علته.

قلت: رواة السند هم:

١ ــ علي بن الحسين بن أبـي طالب ثقة كما في التقريب (٢/٣٥).

٢ ــ محمد بن علي بن الحسين ثقة فاضل كما في التقريب (٢/١٩٢).

٣ ــ عمر بن علي بن الحسين صدوق فاضل كما في التقريب (٢/٦١).

٤ ــ شهاب بن عبد ربه لم أجد من ترجمه.

٥ ــ إبراهيم بن المنذر الحزامي صدوق كما في التقريب (١/٤٤).

٤٣٤ ـ حديث جعفر بن محمد [عن أبيه][(١)] قال: أعطى سليمان ملك مشارق الأرض ومغاربها فملك [سليمان][(٢)] سبعمائة سنة وستة أشهر ملك أهل الدنيا كلهم من الجن والأنس والدواب والطير. . . الحديث.

قلت: هذا باطل.

---

(١) (٢) ليستا في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٤٣٤ ـ المستدرك (٢/٥٨٨): أخبرنا أبو سعيد الأحمسي، ثنا الحسين بن حميد، حدثنا الحسين بن علي السلمي، حدثني محمد بن حسان، عن محمد بن جعفر بن محمد، عن أبيه قال: أعطى سليمان بن داود ملك مشارق الأرض ومغاربها، فملك سليمان بن داود سبعمائة سنة وستة أشهر ملك أهل الدنيا كلهم من الجن والإنس والشياطين والدواب والطير والسباع، وأعطى علم كل شيء، ومنطق كل شيء، وفي زمانه صنعت المعجبة التي ما سمع بها الناس وسخرت له، فلم يزل مدبراً بأمر الله ونوره وحكمته، حتى إذا أراد الله أن يقبضه أوحى الله أن استودع علم الله وحكمته أخاه وولد داود وكانوا أربعمائة وثمانين رجلاً بلا رسالة.

تخريجه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم الحسين بن حميد بن الربيع وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٤) وأنه كذاب، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

٤٣٥ ــ حديث ابن عباس: كان سليمان يوضع له ستمائة كرسي... الحديث.

قلت: صحيح.

---

٤٣٥ ــ المستدرك (٢/٥٨٩): حدثنا محمد بن إبراهيم بن الفضل، ثنا الحسين بن محمد القباني، ثنا مسلم بن جنادة القرشي، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: كان سليمان بن داود يوضع له ستمائة كرسي، ثم يجيء أشراف الأنس فيجلسون مما يليه، ثم يجيء أشراف الجن فيجلسون مما يلي أشراف الأنس، ثم يدعو الطير فتظلهم، ثم يدعو الريح فتحملهم قال: فيسير في الغداة الواحدة مسيرة شهر.

تخــريجــه:

أورده السيوطي ونسبه لابن أبـي شيبة، والحاكم وصححه (٤/٣٢٦).

١ ــ رواه ابن أبـي شيبة «بنحوه» كتاب الفضائل، ما أعطي سليمان بن داود عليه السلام (١١/٥٣٦)، (ح ١١٩٠١).

٢ ــ ورواه ابن جرير الطبري «بنحوه» (١٩/٨١).

روياه من طريق ابـي معاوية. حدثنا الأعمش، عن المنهال بن خليفة، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، به وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث سكت عنه الحاكم وقال الذهبـي: صحيح.

قلت: الظاهر أن كلامه في محله حيث إن رجاله ثقات كما في التقريب (١/٢٩٢)، (٢/٢٧٨)، (١/٣٣١، ت ٥٠٠)، (٢/١٥٧، ١٦٧).

فعليه يكون الحديث صحيحاً كما قال الذهبـي ــ والله أعلم ــ.

يحيى بن زكريا عليهما السلام

٤٣٦ ـ حديث ابن عباس. ما من آدمي إلا وقد أخطأ أو هم بخطيئة إلا [أن يكون][1] يحيى بن زكريا لم يهم بخطيئة ولم يعملها.

قلت: إسناده جيد.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٣٦ ـ المستدرك (٢/٥٩١): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا عفان وأبو سلمة، قالا ثنا حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد، ويونس بن عبيد، وحميد، عن الحسن، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وعلي بن يزيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ما من آدمي إلا وقد أخطأ أو هم بخطيئة، أو عملها إلا أن يكون يحيى بن زكريا لم يهم بخطيئة ولم يعلمها».

تخـريجـه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (١/٢٥٤، ٣٢٠).

من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس مرفوعاً.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع (٨/٢٠٩) ونسبه لأحمد، وأبي يعلى، والبزار والطبراني وقال: وفيه علي بن زيد ضعفه الجمهور وقد وثق وبقية رجال أحمد رجال الصحيح.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث عند الحاكم روي من طريق ابن عباس ومن طريق الحسن.

أما طريق ابن عباس فقد رواه أحمد وفيه علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة التيمي أبو الحسن البصري أصله من مكة.

قال ابن سعد: كان كثير الحديث وفيه ضعف ولا يحتج به. وقال أحمد: ليس بالقوي وقد روى عنه الناس. وقال مرة: ليس بشيء. وقال مرة: ضعيف الحديث. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ليس بذاك بالقوي. وقال مرة: ضعيف في كل شيء. وقال مرة: ليس بذاك، وقال مرة: ليس بحجة، وقال مرة: ليس بشيء. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث وإلى اللين ما هو. وقال الجوزجاني. واهي الحديث ضعيف، وفيه ميل عن القصد لا يحتج بحديثه. وقال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به وكان يتشيع. وقال النسائي: ضعيف. وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. وقال الدارقطني: فيه لين. وقال ابن قانع: خلط في آخر عمره وترك حديثه روى له مسلم مقروناً بغيره. تهذيب التهذيب (٧/٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢/٣٧).

وقال الذهبي في الضعفاء: حسن الحديث صاحب غرائب احتج به بعضهم.

وقال أبو زرعة ليس بقوي وقال أحمد: ليس بشيء رقم (٢٩٢٦).

وقال الهيثمي: ضعفه الجمهور وقد وثق مجمع الزوائد (٨/٢٠٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن علي بن زيد حسن الحديث كما لخص حاله بذلك الذهبي. وكما هو قول أكثر العلماء. =

. . . .

= فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً.

كما أن علي بن زيد لم يتفرد بالحديث.

فقد جاء الحديث عند الحاكم من طريق حماد بن سلمة، ويونس وحبيب وحميد عن الحسن مرفوعاً.

وحماد بن سلمة ثقة كما في التقريب (١/١٩٧).

فيكون الحديث صحيحاً ـ والله أعلم ـ.

وللحديث شاهد عن عبد الله بن عمرو بنحو حديث ابن عباس، والحسن.

أورده الهيثمي في المجمع وقال: رواه البزار ورجاله ثقات (٨/٢٠٩).

كما أن للحديث شاهداً أيضاً عن عمرو بن العاص.

رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي (٢/٣٧٣).

عيسى عليه السلام

٤٣٧ ـ حديث زيد العمِّي: ولد عيسى يوم عاشوراء.

قلت: إسناده واه[1].

---

(١) هذا الحديث ورد هكذا في المستدرك وتلخيصه بدون سند.

٤٣٧ ـ المستدرك (٢/٥٩٣): حدثني علي بن محمد القاضي، ثنا الحسين بن محمد بن زياد، ثنا الحسين بن عمرو العنقزي، حدثني أبي، ثنا إسرائيل، عن جابر، عن زيد العمي، قال: ولد عيسى بن مريم يوم عاشوراء.

تخـــريجـــه:

أورده السيوطي في الدر المنثور ونسبه للحاكم فقط (٤/٢٦٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم زيد بن الحواري أبو الحواري العمي البصري وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٨) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٤٣٨ ـ حديث وهب قال: النصارى تزعم أن الله توفى عيسى سبع ساعات ثم أحياه. . . الحديث.

قلت: فيه عبد المنعم وهو ساقط.

---

٤٣٨ ـ المستدرك (٢/٥٩٦): حدثنا الحسن بن محمد الأسفراييني، ثنا محمد بن أحمد البراء، ثنا عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه قال: توفى الله عيسى بن مريم ثلاث ساعات من نهار حين رفعه إليه، والنصارى تزعم أنه توفاه سبع ساعات من النهار ثم أحياه. قال وهب: وزعمت النصارى أن مريم ولدت عيسى لمضي ثلاثمائة سنة وثلاث وستين من وقت ولادة الإسكندر وزعموا أن مولد يحيى بن زكريا كان قبل مولد عيسى بستة أشهر وزعموا أن مريم حملت بعيسى ولها ثلاث عشر سنة وأن عيسى عاش إلى أن رفع ابن اثنين وثلاثين سنة وأن مريم بقيت بعد رفعه ست سنين فكان جميع عمرها ستاً وخمسين سنة وكان زكريا بن برخيا أبا يحيى بن زكريا زعموا ابن مائتين وأم مريم حامل بمريم فلما ولدت مريم كفلها زكريا بعد موت أمها بأن خالتها أخت أمها كانت عنده واسم أم مريم حنة بنت فاقوذ بن قيل.

تخـريجـه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد المنعم بن إدريس اليماني وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٢) وأنه يضع الحديث وخاصة ما رواه عن أبيه، عن وهب وهذا منها، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

نبينا محمد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ

٤٣٩ ـ حديث أبي ذر مرفوعاً: «الصلاة خير موضوع من شاء أقل، ومن شاء أكثر...» الحديث.

قلت: فيه يحيى بن سعيد السعدي [البصري][1] وليس بثقة.

---

(١) في (أ) (المصري) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، واللسان (٦/٢٥٧).

٤٣٩ ــ المستدرك (٢/٥٩٧): حدثنا أبو الحسن علي بن الفضل بن إدريس السامري ببغداد، حدثنا الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، حدثني يحيى بن سعيد السعدي البصري، حدثنا عبد الملك بن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ قال: دخلت على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وهو في المسجد فاغتنمت خلوته فقال لي: «يا أبا ذر إن للمسجد تحية» قلت: وما تحيته يا رسول الله؟ قال: «ركعتان» فركعتهما ثم التفت إلي. فقلت: يا رسول الله إنك أمرتني بالصلاة فما الصلاة؟ قال: «خير موضوع فمن شاء أقل ومن شاء أكثر» قلت: يا رسول الله، أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: «الإيمان بالله» ثم ذكر الحديث إلى أن قال: فقلت: يا رسول الله كم النبيون؟. قال: «مائة ألف وأربعة وعشرون ألف نبي» قلت: كم المرسلون منهم؟ قال: «ثلاثمائة وثلاثة عشر.» وذكر باقي الحديث.

تخـريجــه:

١ ــ رواه ابن حبان في الضعفاء أورد طرفه الأول ثم قال: وذكر باقي=

. . . .

= الحديث الطويل في وصية أبي ذر. (١٢٩/٣) وقال: ليس من حديث ابن جريج، ولا عطاء، ولا عبيد بن عمير.

٢ ـ ورواه ابن عدي في الكامل، ذكر طرفه الأول ثم قال وذكر باقي الحديث (ل ٩٧٦) وقال: منكر.

٣ ـ ورواه البيهقي «بلفظه» كتاب السير، باب: مبتدأ الخلق (٤/٩).

رووه من طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والبيهقي، وابن حبان يحيى بن سعيد القرشي العبشمي السعدي وقيل السعيدي. الشهيد.

قال العقيلي: لا يتابع على حديثه الطويل ـ حديث أبي ذر ـ وقال ابن عدي: يعرف بهذا الحديث وهو منكر من هذا الوجه. الميزان (٤/٣٧٧، ٣٧٨)، اللسان (٦/٢٥٧، ٢٥٨).

وقال ابن حبان: شيخ يروي عن ابن جريج المقلوبات وعن غيره من الثقات الملزقات لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد. المجروحين (١٢٩/٣).

وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء وذكر قول ابن حبان عنه (ت ٤٦٣١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن يحيى بن سعيد السعدي ضعيف جداً. فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

قال ابن عدي: منكر.

وقال ابن حبان في الضعفاء: ليس من حديث ابن جريج، ولا عطاء، ولا عبيد بن عمير.

قال: وأشبه ما فيه رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر.

لكن قال الذهبي في الميزان: ذكر ابن حبان طرفاً من حديث أبي ذر ثم قال: وأشبه ما روى فيه حديث عبد الرحمن بن هشام بن يحيى الغساني عن أبيه، عن جده عن أبي إدريس، عن أبي ذر.

كذا قال: والصواب إبراهيم بن هشام أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان فلم يصب. الميزان (٤/٣٧٨).

٤٤٠ ـ حديث أنس: بعث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعد ثمانية آلاف من الأنبياء (منهم)[١] أربعة آلاف من بني إسرائيل.

قلت: فيه إبراهيم بن مهاجر ويزيد الرقاشي وهما واهيان.

---

(١) في (ب) (منه) وما أثبته من (أ) والمستدرك وتلخيصه وعليه يستقيم المعنى.

٤٤٠ ـ المستدرك (٢/٥٩٧): حدثنا أبو عون محمد بن أحمد بن ماهان الجزار بمكة، ثنا علي الصفار، ثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن زيد، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا إبراهيم بن المهاجر بن مسمار، عن محمد بن المنكدر، وصفوان بن سليم، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: بعث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعد ثمانية آلاف من الأنبياء، منهم أربعة آلاف من بني إسرائيل.

تخريجه:

١ ـ أورده الهيثمي في المجمع (٤/٢١٠) ونسبه للطبراني في الأوسط. وقال: وفيه إبراهيم بن مهاجر وهو ضعيف ووثقه ابن معين، ويزيد الرقاشي وثق على ضعفه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم يزيد بن أبان، وإبراهيم بن مهاجر.

أولاً: يزيد بن أبان الرقاشي أبو عمرو البصري القاص الزاهد وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٣) وأنه ضعيف.

ثانياً: إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٩٥) وأنه صدوق لين الحفظ.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن يزيد بن أبان ضعيف، وأن إبراهيم بن مهاجر صدوق لين الحفظ، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لضعف يزيد.

ـ والله أعلم ـ.

٤٤١ ـ حديث أبـي سعيد مرفوعاً «إني خاتم ألف نبـي أو أكثر».

قلت: فيه مجالد وهو ضعيف.

---

٤٤١ ـ المستدرك (٢/٥٩٧): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا أبو المثنى العنبري، ثنا يحيى بن معين، ثنا مروان بن معاوية، عن مجالد، عن أبـي الوداك، عن أبـي سعيد قال: قال النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إني خاتم ألف نبـي أو أكثر».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير (١/٣١٥) ونسبه للحاكم فقط (١/٣١٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام بن ذي مران بن شرحبيل بن ربيعة بن مرثد بن جشم الهمداني أبو عمرو ويقال أبو سعيد الكوفي.

قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه. وكان ابن مهدي لا يروي عنه. وكان أحمد بن حنبل لا يراه شيئاً. وقال يحيى بن سعيد في نفسي منه شيئاً. وقال أيضاً لرجل يريد الذهاب إلى مجالد ليكتب عنه السيرة تكتب كذباً كثيراً. وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه. وقال مرة: ضعيف واهي الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. ووثقه مرة. وقال يعقوب بن سفيان: تكلم الناس فيه وهو صدوق. وقال الدارقطني: لا يعتبر به. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث. وقال العجلي: جائز الحديث. وقال البخاري: صدوق. روى له مسلم مقروناً بغيره. تهذيب التهذيب (١٠/٣٩، ٤٠، ٤١).

وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به. المجروحين (٣/١٠). =

. . . .

= وقال ابن حجر في التقريب: ليس بقوي وقد تغير في آخره (٢/٢٢٩).
وقال الذهبي في الضعفاء: قال أحمد: ليس بشيء. وقال غير واحد: ضعيف. (ت ٣٥٤٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن مجالداً ضعيف، فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٤٤٢ ـ حديث أنس مرفوعاً: «كان فيما خلا من إخواني من الأنبياء ثمانية آلاف نبي، ثم كان عيسى، ثم كنت بعده.

قلت: سنده واه.

---

٤٤٢ ـ المستدرك (٢/٥٩٨): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى الشهيد، ثنا أبو الربيع سليمان بن داود الزهراني، ثنا محمد بن ثابت، حدثنا معبد بن خالد الأنصاري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «كان فيما خلا من إخواني من الأنبياء ثمانية آلاف نبي، ثم كان عيسى بن مريم، ثم كنت أنا بعده».

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن عدي في الكامل «بنحوه» (ل ٧٧٢).

من طريق محمد بن ثابت. حدثنا معبد بن خالد الأنصاري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، به مرفوعاً. وهو طريق الحاكم.

٢ ـ وأورده الهيثمي في المجمع (٨/٢١١) ونسبه لأبي يعلى قال: وفيه محمد بن ثابت العبدي وهو ضعيف.

٣ ـ وأورده ابن حجر في المطالب العالية ونسبه لأبي يعلى (٣/٢٧٠) وقال المعلق: قال الهيثمي: فيه محمد بن ثابت العبدي وهو ضعيف. وقال البوصيري: مداره على يزيد بن أبان الرقاشي وهو ضعيف.

٤ ـ وأورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم فقط (١/٦١٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن ثابت العبدي، ويزيد الرقاشي.

أولاً: يزيد بن أبان الرقاشي أبو عمرو البصري القاص الزاهد وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٣) وأنه ضعيف.

ثانياً: محمد بن ثابت العبدي أبو عبد الله البصري.

قال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء. وقال عثمان الدارمي عن

. . . .

= ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ليس بالمتين يكتب حديثه. وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. وقال النسائي: ليس به بأس.
وقال مرة: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه.
وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف وقال: فقلت له: أليس قد قلت مرة ليس به بأس؟ قال: ما قلت هذا قط. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال العجلي، ومحمد بن سليمان الوليد: ثقة. تهذيب التهذيب (٩/٨٥).
وقال ابن حجر في التقريب: مقبول (٢/١٤٩).
وقال الذهبي في الكاشف: قال غير واحد: ليس بالقوي (٣/٢٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن يزيد الرقاشي ضعيف، وأما محمد بن ثابت فقد اختلف فيه توثيقاً وتجريحاً فحديثه حسن. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً والحمل فيه على يزيد بن أبان الرقاشي ــ والله أعلم ــ.

٤٤٣ ـ حديث العرباض بن سارية سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إني [عند الله][1] في أول الكتاب [لخاتم][2] النبيين. . . » الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف.

---

(١) في (أ)، (ب) (عبد الله) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا مجمع الزوائد وغيره كما سيأتي في التخريج.

(٢) في (أ)، (ب) (وخاتم) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وكذا من المجمع وغيره ممن أخرج أو أورد الحديث.

٤٤٣ ـ المستدرك (٢/٦٠٠): أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، قال: قلت لأبي اليمان، حدثك أبو بكر بن أبي مريم الغساني، عن سعيد بن سويد، عن العرباض بن سارية السلمي قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إني عند الله في أول الكتاب لخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته، وسأنبئكم بتأويل ذلك دعوة أبي إبراهيم، وبشارة عيسى قومه، ورؤيا أمي التي رأت أنها خرج منها نور أضاءت له قصور الشام». قال: نعم.

تخريجه:

١ ـ رواه أحمد «بنحوه» (٤/١٢٧، ١٢٨).

٢ ـ ورواه ابن حبان في صحيحه «بنحوه» موارد. كتاب علامات النبوة، باب: في أول أمره (ح ٢٠٩٣).

٣ ـ ورواه الحاكم «بنحوه» (٢/٤١٨) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

٤ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (١٨/٢٥٢، ٢٥٣، ح ٦٣٠).

رووه من طريق معاوية بن صالح. حدثني سعيد بن سويد، عن عبد الأعلى بن هلال السلمي، عن العرباض بن سارية به مرفوعاً. =

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريقين:

● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم المتعقب عليه وفيه أبو بكر بن عبد الله بن أبـي مريم الغساني الشامي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٢) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً.

● **الطريق الثاني**: ولم يتفرد ابن أبـي مريم بالرواية عن سعيد بل تابعه معاوية بن صالح بن حدير الحمصي عند الحاكم وغيره وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٠١) وأنه مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً فحديثه حسن، لكن مدار الطريقين على سعيد بن سويد.

قال البخاري: لا يتابع في حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات.

الميزان (٢/١٤٥)، اللسان (٣/٣٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث مداره في هذا الإسناد على سعيد بن سويد، وقد قال البخاري عنه: لا يتابع على حديثه، أما ابن حبان فهو معروف بالتساهل في التوثيق، فعليه يكون الحديث ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٤٤٤ ـ حديث ابن عباس عن أبيه قال عبد المطلب: قدمنا اليمن في رحلة الشتاء [فنزلنا][(١)] على حبر من اليهود فقال لي رجل من أهل الزبور: يا عبد المطلب أتأذن لي أن أنظر إلى بدنك ما لم يكن عورة. . . الحديث.

قلت: فيه يعقوب بن محمد الزهري. حدثنا عبد العزيز بن عمران وهما ضعيفان.

---

(١) في (أ)، (ب) (فنزلت) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يدل باقي الحديث.

٤٤٤ ـ المستدرك (٢/٦٠١): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي، ثنا هاشم بن مرشد الطبراني، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، حدثنا عبد العزيز بن عمران، حدثنا عبد الله بن جعفر، عن أبي عون، عن المسور بن مخرمة، عن ابن عباس، عن أبيه قال: قال عبد المطلب: قدمنا اليمن في رحلة الشتاء فنزلنا على حبر من اليهود، فقال لي رجل من أهل الزبور: يا عبد المطلب أتأذن لي أن أنظر إلى بدنك ما لم يكن عورة. قال: ففتح إحدى منخري فنظر فيه ثم نظر في الأخرى فقال: أشهد أن في إحدى يديك مُلْكاً وفي الأخرى النبوة وأرى ذلك في بني زهرة فكيف ذلك. فقلت: لا أدري. قال: هل لك من شاعة. قال: قلت وما الشاعة. قال: زوجة. قلت: أما اليوم فلا. قال: إذا قدمت فتزوج فيهم، فرجع عبد المطلب إلى مكة فتزوج هالة بنت وهب بن عبد مناف فولدت له حمزة وصفية وتزوج عبد الله بن عبد المطلب آمنة بنت وهب فولدت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقالت قريش حين تزوج عبد الله آمنة فلح عبد الله على أبيه.

تخـريجـه:

١ ـ أورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني عن العباس وقال: فيه عبد العزيز بن عمران وهو متروك (٨/٢٣٠، ٢٣١). =

. . . .

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم يعقوب بن محمد الزهري، وعبد العزيز بن عمران.

أولاً: عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني الأعرج، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم **(٤١٥)** وأنه متروك الحديث.

ثانياً: يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أبو يوسف الزهري، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم **(٢٢٠)** وأنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد العزيز بن عمران متروك، وأن يعقوب بن محمد ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً والحمل فيه على عبد العزيز بن عمران ــ والله أعلم ــ.

٤٤٥ ــ حديث «وهل ترك لنا عقيل من رباع».
أخرجه وقد أخرجاه[١].

(١) هذا التعقب من الذهبي، لأنه مذكور في التلخيص وليس فيه لفظة قلت أيضاً.

٤٤٥ ــ المستدرك (٢/٦٠٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا بحر بن نصر الخولاني، حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن يزيد، عن ابن شهاب، أخبرني علي بن الحسين أن عمرو بن عثمان أخبره، عن أسامة بن زيد أنه قال: يا رسول الله، أتنزل في دارك بمكة؟ قال: «وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور» وكان عقيل ورث أبا طالب، ولم يرثه علي، لأنهما كانا مسلمين.

تخـريجـه:

١ ــ رواه البخاري هكذا:

عن أسامة بن زيد ــ رضي الله عنهما ــ أنه قال: يا رسول الله: أين تنزل في دارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك عقيل من رباع أو دور؟» وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرثه جعفر، ولا علي ــ رضي الله عنهما ــ شيئاً لأنهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين فكان عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ يقول: لا يرث المؤمن الكافر.

صحيح البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب الحج ــ ٤٤ باب: توريث دور مكة وبيعها وشرائها (٣/٤٥٠)، (ح ١٥٨٨).

٢ ــ ورواه مسلم هكذا.

عن أسامة بن زيد بن حارثة أنه قال: يا رسول الله: أتنزل في دارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور؟» وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرث جعفر، ولا على شيئاً لأنهما كانا مسلمين. وكان عقيل وطالب كافرين.

كتاب الحج ــ ٨٠ باب: النزول بمكة للحاج وتوريث دورها (٢/٩٨٤)، (ح ٤٣٩).

روياه من طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد ــ رضي الله عنهما ــ وهو طريق الحاكم.

٤٤٦ ـ قال الحاكم: وقد تواترت الأخبار أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ولد مسروراً مختوناً.

قلت: ما أعلم صحة ذلك فكيف يكون متواتراً.

---

٤٤٦ ـ المستدرك (٢/٦٠٢): أورده الحاكم بدون سند حيث قال: (وقد توارتت الأخبار. . . إلخ).

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه الطبراني في الصغير «بنحوه» (٢/٥٩) مختصر اً على ذكر الختان وقال: تفرد به سفيان بن محمد الفزاري.

من طريق هشيم، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك به مرفوعاً.

٢ ـ ورواه أبو نعيم في دلائل النبوة «بنحوه» (ص ١١٠) مختصراً على ذكر الختان.

من طريق نوح بن محمد الأيلي. قال: حدثنا الحسن بن عرفة. قال: حدثنا هشيم بن بشير عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس به مرفوعاً.

٣ ـ ورواه أبو نعيم «بنحوه» موقوفاً على ابن عباس (ص ١١٠، ١١١).

من طريق يونس بن عطاء. قال: حدثني الحكم بن أبان. قال: حدثنا عكرمة، عن ابن عباس به موقوفاً.

٤ ـ وأورده الهيثمي في المجمـع ونسبه للطبراني في الصغير والأوسط وقال: فيه سفيان بن الفزاري وهو متهم به (٨/٢٢٤).

٥ ـ وأورده الذهبـي في الميزان في ترجمة نوح بن محمد الأيلي وقال: روى عن الحسن بن عرفة حديثاً شبه موضوع (٤/٢٧٩).

وقد أورد الحافظ ابن حجر الحديث في اللسان وذكر قول الذهبـي ثم قال عن رواته: كلهم ثقات، إلا نوح فلم أجد من وثقه. وقد أورد هذا الحديث الحافظ ضياء الدين في المختارة من هذا الوجه ومقتضاه على طريقته أنه حديث حسن (٦/١٧٤، ١٧٥). =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

لم يبين الحاكم الطريق التي روى الحديث منها، ولكنه اكتفى بقوله: قد تواتر.

وقد روي عند غيره من طرق.

● **الطريق الأول**: وهو طريق الطبراني في الصغير والأوسط وفيه سفيان بن محمد الفزاري.

قال ابن عدي: كان يسرق الحديث ويسوي الأسانيد. وقال ابن أبي حاتم: تركه أبي وأبو زرعة، وقال أبي: هو ضعيف الحديث. وقال الحاكم: روي عن ابن وهب وابن عيينة أحاديث موضوعة. وقال صالح جزرة: ليس بشيء. وقال الدارقطني: كان ضعيفاً سيء الحال في الحديث. وقال مرة: لا شيء.

وقال ابن عدي أيضاً: ليس من الثقات وله أحاديث لا يتابعه عليها الثقات وفيها موضوعات. الميزان (٢/١٧٢)، اللسان (٣/٥٤، ٥٥).

● **الطريق الثاني**: وفيه نوح بن محمد الأيلي عند أبي نعيم.

قال الذهبي: روى حديثاً شبه موضوع ــ وهو الحديث الذي معنا ــ.

وقال الحافظ ابن حجر: ــ بعد أن ساق الحديث ــ رواته ثقات إلا نوح فلم أجد من وثقه، ثم ذكر أن الضياء ذكره في المختارة ومقتضاه على طريقته أنه حسن. وقد سبق ذكر هذا عن الذهبي وابن حجر. في التخريج.

● **الطريق الثالث**: وقد جاء الحديث عن ابن عباس عند أبي نعيم وفيه يونس بن عطاء الصدائي.

قال ابن حبان: يروي العجائب لا يجوز الاحتجاج بخبره. وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: روي عن حميد الطويل الموضوعات، وكذا قال أبو نعيم.

الميزان (٤/٤٨٢)، اللسان (٦/٣٣٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن كل هذه الطرق شديدة الضعف، فيكون الحديث بهذه الأسانيد ضعيفاً جداً ــ والله أعلم ــ.

٤٤٧ ـ حديث ابن عباس: أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ولد يوم الفيل.
قال: تفرد به حميد بن الربيع. قلت: وهو واه[١].

---

(١) هذا الحديث مع التعقب عليه ليس في التلخيص والظاهر أنه سقط من المطبوع بدلالة أن التعقب للذهبي كما هو اصطلاح ابن الملقن.

٤٤٧ ـ المستدرك (٢/٦٠٣): (حدثنا) أبو سعيد أحمد بن محمد الأحمسي بالكوفة، ثنا الحسين بن حميد بن الربيع، حدثنا أبي، حدثنا حجاج بن محمد، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: ولد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم الفيل.

تخـريجـه:

لم أجد من أخرج الحديث، ولكن الذي ورد أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ولد عام الفيل. واختلف في اليوم الذي ولد فيه من الفيل كما سيأتي. فقد رواه أبو نعيم في دلائل النبوة عن قباث بن أشيم ـ رضي الله عنه ـ (ص ١٠٠) وروى أن ولادته عام الفيل أيضاً ابن كثير في البداية والنهاية من طرق. (٢/٢٦٠، ٢٦١).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: تفرد به حميد بن الربيع وقال الذهبي: واه.
قلت: حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن شجيم أبو الحسن اللخمي الخزاز الكوفي، قد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٩٩) وأنه ضعيف، لكن الراوي عنه هنا ابنه حسين بن حميد الربيع وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٤) وأنه كذاب، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.
ومما يؤيد أن الحديث غير صحيح ما ذكره ابن كثير في تاريخه حيث قال: والمقصود أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ولد عام الفيل على قول الجمهور فقيل: بعده بشهر، وقيل: بأربعين يوماً، وقيل: بخمسين يوماً. وقيل: خمسة وخمسين. وقيل: غير ذلك. البداية والنهاية لابن كثير (٢/٢٦٢) فلم يذكر ابن كثير أحداً قال: بأنه ولد يوم الفيل ـ والله أعلم ـ.

٤٤٨ ـ حديث جابر: صعد النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على المنبر ثم قال: «من أنا»؟ قلنا: رسول الله. قال: «نعم، ولكن من أنا»؟ قلنا: محمد بن عبد الله بن عبد المطلب. . . الحديث.

قال: صحيـح. قلت: لا والله فيه عبيد بن إسحاق ضعفه غير واحد ومشاه أبو حاتم. حدثنا القاسم بن محمد بن عبد الله بن عقيل وهو متروك تالف[1].

---

(١) في التلخيص قال: (قلت: لا والله القاسم متروك تالف وعبيد ضعفه غير واحد ومشاه أبو حاتم).

٤٤٨ ـ المستدرك (٢/٦٠٤، ٦٠٥): حدثني بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، ثنا عبيد بن إسحاق العطار، حدثنا القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل، حدثني أبي، عن جابر بن عبد الله قال: صعد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على المنبر وحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «من أنا»؟ قلنا: رسول الله. قال: «نعم، ولكن من أنا»؟ قلنا: أنت محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف. قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر».

تخـريجـه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبيـر ونسبه للحـاكم فقط عن جابر (١/٣٢٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبيد بن إسحاق، والقاسم بن محمد بن عبد الله.

أولاً: القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي الطالبـي.

قال أبو حاتم: متروك. وقال أحمد: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: أحاديثه منكرة. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال ابن عدي: روى عن جده=

. . . .

= أحاديث غير محفوظة، وذكره ابن حبان في الثقات. الميزان (٣/٣٧٩)، اللسان (٤/٤٦٥).

ثانياً: عبيد بن إسحاق العطار، ويقال له: عطار المطلقات.

ضعفه يحيى. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال الأزدي: متروك الحديث.

وقال الدارقطني: ضعيف، وأما أبو حاتم فرضية. وقال ابن عدي: عامة حديثه منكر ولفظ أبي حاتم: ما رأينا إلا خيراً، وما كان بذاك الثبت، في حديثه بعض الإنكار. وقال النسائي: متروك الحديث، وذكره العقيلي وابن شاهين في الضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب. وقال ابن الجارود: يعرف بعطار المطلقات، والأحاديث التي يحدث بها باطلة. وقال البخاري: منكر الحديث. الميزان (٣/١٨)، اللسان (٤/١١٧، ١١٨).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن القاسم متروك، وأما عبيد بن إسحاق فإنه ضعيف، عليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً والحمل فيه على القاسم بن محمد. إلا أن طرف الحديث الأخير وهو قوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر». قد رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة في حديث طويل.

كتاب الفضائل ــ ٢ باب: تفضيل نبينا ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ على جميع الخلائق (٤/١٧٨٢)، (ح ٣).

لكن طريق الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

٤٤٩ ـ حديث جابر: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لا يضحك إلا تبسماً.

قال: صحيح. قلت: فيه حجاج بن أرطاة وهو لين الحديث.

---

٤٤٩ ـ المستدرك (٦٠٦/٢): أخبرني أبو سعيد الأحمسي، ثنا الحسين بن حميد، حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا عباد بن العوام، حدثنا حجاج، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لا يضحك إلا تبسماً، وكان في سياقه حموشة، وكنت إذا نظرت إليه قلت: أكحل العينين وليس بأكحل.

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن أبي شيبة «بنحوه» كتاب الفضائل (٥١٣/١١، ٥١٤)، (ح ١١٨٥٥) من طريق عباد بن العوام، عن حجاج، عن سماك، عن جابر بن عبد الله به.

٢ ـ ورواه أحمد «بلفظ مقارب» (٩٧/٥، ١٠٥).

من طريق عبد الله. قال: حدثني شجاع بن مخلد أبو الفضل. حدثنا عباد بن العوام، عن حجاج، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة به.

٣ ـ ورواه الترمذي «بلفظ مقارب» كتاب المناقب ـ ١٢ باب: في صفة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (٦٠٣/٥)، (ح ٣٦٤٥).

قال الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع. حدثنا عباد بن العوام. أخبرنا الحجاج عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة به وقال عنه: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه صحيح.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بحجاج بن أرطاة. وهو في سند الحاكم وغيره. وحجاج هو ابن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي. =

. . . .

=

قال الثوري: عليكم به فإنه ما بقي أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه. وقال العجلي: كان فقيهاً وكان أحد مفتي الكوفة، وكان فيه تيه، وكان يقول: أهلكني حب الشرف، وكان جائز الحديث إلا أنه صاحب إرسال وكان يدلس.

وقال أبو طالب عن أحمد: كان من الحفاظ، قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة. وقال ابن معين: صدوق ليس بالقوي يدلس عن عمرو بن شعيب. وقال أبو زرعة: صدوق يدلس. وقال أبو حاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وأما إذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات فأما أن يتعمد الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه. وقال البزار: كان حافظاً مدلساً وكان معجباً بنفسه. تهذيب التهذيب (٢/١٩٦، ١٩٧، ١٩٨).

وقال ابن حجر في التقريب: أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس (١/١٢٥).

وقال الذهبي في الكاشف: أحد الأعلام على لين فيه. قال الثوري: ما بقي أحد أعلم منه. وقال حماد بن زيد: كان أفهم لحديثه من سفيان. وقال أحمد: كان من حفاظ الحديث. وقال القطان: هو وابن إسحاق عندي سواء. وقال أبو حاتم: صدوق يدلس، فإذا قال حدثنا فهو صالح. وقال النسائي: ليس بالقوي (١/٢٠٥).

وقد عده ابن حجر في الطبقة الرابعة الذين لا يقبل منهم إلا ما صرحوا بسماعه طبقات المدلسين (ص ١٩).

قلت: وفي سند الحديث أيضاً عند الحاكم الحسين بن حميد بن الربيع وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٤) وأنه كذاب.

=

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بسند الحاكم موضوع، لأن فيه الحسين بن حميد وهو كذاب، إلا أن الحديث جاء من طرق أخرى كما عند الترمذي وأحمد، لكن مدارها على حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس كما لخص حاله بذلك ابن حجر وفي هذا الحديث لم يصرح بالسماع. فعليه يكون الحديث بإسناد أحمد والترمذي ضعيفاً لعنعنة المدلس وأما تصحيح الترمذي فلعله لشواهد عنده ـ والله أعلم ـ .

٤٥٠ ـ حديث [حريز](١) قال: قلت لعبد الله بن بشر: رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أكان شيخاً؟ قال: كان في عنفقته شعرات بيض.

قال: صحيح ولم يخرجاه. قلت: ذا من ثلاثيات البخاري.

---

(١) في (أ)، (ب) (جرير) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتهذيب التهذيب (٢/٢٣٧).

٤٥٠ ـ المستدرك (٢/٦٠٧): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، ثنا علي بن عياش، ثنا حريز بن عثمان، قلت لعبد الله بن بشر السلمي: رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان شيخاً، قال: كان في عنفقته شعرات بيض.

تخريجه:

أخرجه البخاري هكذا قال: حدثنا عصام بن خالد. حدثنا حريز بن عثمان أنه سأل عبد الله بن بشر صاحب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: أرأيت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان شيخاً؟ قال: كان في عنفقته شعرات بيض. صحيح البخاري بشرحه فتح الباري، كتاب المناقب ـ ٢٣ باب صفة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (٦/٥٦٤)، (ح ٣٥٤٦).
فعليه يكون تعقب الذهبي في محله ـ والله أعلم ـ.

٤٥١ ـ حديث علي كان للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فرس يقال له: المرتجز. . . الحديث.

قلت: فيه [حبان][1] بن علي ضعفوه.

---

(١) في (أ) (حبان) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٥١ ـ المستدرك (٢/٦٠٨): (حدثنا) أحمد بن يحيى المقرىء بالكوفة، ثنا عبد الله بن غنام، ثنا إبراهيم بن إسحاق الجعفي، ثنا حبان بن علي، عن إدريس الأودي، عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن علي قال: كان لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فرس يقال له: المرتجز، وناقته القصوى، وبغلته دلدل، وحماره عفير، ودرعه الفضول، وسيفه ذو الفقار.

تخـريجـه:

أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم والبيهقي عن علي وسكت عنه (٢/٣٥٥).

وكذا سكت عنه المناوي في الفيض (٥/١٧٣)، لكن الألباني قال في ضعيف الجامع: ضعيف (٤/٢٠٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم حبان بن علي العنزي الكوفي.

قال ابن معين: صدوق. وقال مرة: فيه ضعف. وقال مرة: ليس به بأس. وقال مرة: ليس حديثه بشيء. وقال أبو داود: لا أحدث عنه. وقال عبد الله بن علي بن المديني سألت أبي عنه فضعفه، وقال: لا أكتب حديثه. وقال محمد بن عبد الله بن نمير: في حديثهما غلط. وقال أبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال البخاري: ليس عندهم بالقوي. وقال ابن سعد، والنسائي: ضعيف. وقال الدارقطني: متروك. وقال مرة: ضعيف ويخرج حديثه. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وعامة حديثه إفرادات وغرائب وهو ممن يحتمل حديثه ويكتب. وقال أبو بكر الخطيب: كان صالحاً ديناً. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يتشيع. =

. . . .

= وقال العجلي: كوفي صدوق. وقال الجوزجاني: واهي الحديث. وقال البزار: صالح. وقال ابن قانع: ضعيف. وقال ابن ماكولا: ضعيف الحديث. تهذيب التهذيب (٢/١٧٣، ١٧٤).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف وكان له فقه وفضل (١/١٤٧).

وقال الذهبي في الكاشف: فقيه صالح الحديث (١/٢٠١).

وقال في الضعفاء: ضعفوه رقم (٨١٧).

وقال في الميزان ـ بعد أن ذكر أقوال العلماء ـ قلت: لكنه لم يترك (١/٤٤٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن حبان الظاهر من أقوال العلماء أنه ضعيف، وقد لخص حاله بذلك ابن حجر وكذا الذهبي هنا في الضعفاء، ولكنه خالف ذلك في الكاشف والميزان، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٤٥٢ ـ حديث قباث بن أُشَيْم الكناني قال: تنبأ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على رأس أربعين من الفيل.

قال: صحيح. قلت: فيه عبد العزيز بن أبي ثابت وهو واه.

---

٤٥٢ ـ المستدرك (٢/٦١٠): أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، ثنا جدي، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا عبد العزيز بن أبي ثابت الزهري، ثنا الزبير بن موسى، عن أبي الحويرث، عن قباث بن أُشَيْم الكناني ثم الليثي قال: تنبأ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على رأس أربعين من الفيل.

تخـريجـه:

١ ـ رواه أبو نعيم في دلائل النبوة «بلفظه» لكنه بعضاً من حديث طويل يتضمن لفظ الحاكم (ص ١٠٠) باب: ما جرى على أصحاب الفيل عام مولده ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

٢ ـ ورواه البيهقي في الدلائل «بنحوه» بعضاً من حديث يتضمن لفظ الحاكم نسبه له ابن كثير في البداية والنهاية (٢/٢٦١، ٢٦٢) باب: مولد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

روياه من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت الزهري، عن الزبير بن موسى، عن أبي الحويرث، عن قباث بن أُشَيْم الليثي. وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني الأعرج، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤١٥) وأنه متروك، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً. =

٤٥٣ ـ حديث ابن أبـي عروبة، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن ابن عباس.

أوحى الله تعالى، إلى عيسى أن آمن بمحمد، ومر من أدركه من أمتك أن يؤمنوا به. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: أظنه موضوعاً على سعيد.

---

٤٥٣ ـ المستدرك (٢/٦١٤، ٦١٥): حدثنا علي بن حمشاذ العدل إملاء، حدثنا هارون بن العباس الهاشمي، حدثنا جندل بن والق، حدثنا عمرو بن أوس الأنصاري، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس قال: أوحى الله إلى عيسى ـ عليه السلام ـ (يا عيسى آمن بمحمد وأمر من أدركه من أمتك أن يؤمنوا به فلولا محمد ما خلقت آدم، ولولا محمد ما خلقت الجنة ولا النار، ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب فكتبت عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله فسكن).

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده الذهبي في الميزان (٣/٢٤٦)، والحافظ ابن حجر في اللسان (٤/٣٥٤) ونسباه للحاكم فقط.

٢ ـ وأورده الألباني في السلسلة الضعيفة (١/٢٩٧، ٢٩٨)، (ح ٢٨٠) وقال: لا أصل له مرفوعاً ونسبه للحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث قال عنه الحاكم: صحيح. وقال الذهبي: أظنه موضوعاً على سعيد.

قلت: قال الألباني: والمتهم به الراوي عنه عمرو بن أوس الأنصاري.

قال الذهبي في الميزان: يجهل حاله وأتى بخبر منكر أخرجه الحاكم في مستدركه وأظنه موضوعاً وهو حديث ابن عباس هذا. وقال في كتاب الفضائل ـ بعد قول الحاكم: صحيح ـ قلت: كلا والله ما تفوه به ابن أبي عروبة. =

. . . .

= من رسالة صغيرة خرجت بها الأحاديث الموضوعة من كتاب الفضائل لأبي عبد الله الذهبي (ص ١).

وقد أورد الحافظ ابن حجر ترجمة عمرو بن أوس وذكر الحديث وأقر الذهبي على أنه موضوع. اللسان (٤/٣٥٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عمرو بن أوس مجهول وقد أتى بهذا الخبر المنكر وقد اتفق: الذهبي، وابن حجر، والألباني على أن الحديث موضوع ـ والله أعلم ـ.

٤٥٤ ـ حديث عمر مرفوعاً: «لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي. . . » الحديث.

قال: صحيح. قلت: بل موضوع، وعبد الرحمن بن [زيد][1] بن أسلم المذكور في إسناده واه.

قال الحاكم: وهو أول حديث ذكرته له في هذا الكتاب. [قلت][2]: وفيه عبد الله بن [مسلم][3] الفهري ولا أدري من هو.

---

(١) في (أ) (يزيد) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه، والتقريب فقد غفرت لك. ولولا محمد ما خلقتك)».

(٢) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص.

(٣) في (أ)، (ب) (مسيلمة) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، واللسان (٣٥٩/٣).

٤٥٤ ـ المستدرك (٦١٥/٢): حدثنا أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور العدل، ثنا أبو الحسين محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ثنا أبو الحارث عبد الله بن مسلم الفهري، حدثنا إسماعيل بن مسلمة، أنبأنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي. فقال الله: (يا آدم وكيف عرفت محمداً ولم أخلقه؟) قال: يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. فقال الله: (صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إلي ادعني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك)».

تخريجه:

١ ـ أورده الألباني في سلسلة الضعيفة ونسبه للحاكم، وابن عساكر =

. . . .

= (٢/٣٢٣، ٢) والبيهقي في الدلائل باب: ما جاء فيما تحدث به ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بنعمة ربه.

من طريق أبي الحارث عبد الله بن مسلم الفهري. حدثنا إسماعيل بن سلمة. أنبأنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وقال الألباني: موضوع (١/٣٨)، (ح ٢٥).

٢ ـ ورواه الطبراني في الصغير «بنحوه» (٢/٨٢، ٨٣) وقال: لم يرو عن عمرو إلا بهذا الإسناد تفرد به أحمد بن سعيد.

رواه من طريق أحمد بن سعيد المدني الفهري. حدثنا عبد الله بن إسماعيل المدني، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ به مرفوعاً.

٣ ـ وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني في الصغير والأوسط وقال: وفيه من لم أعرفهم (٨/٢٥٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعبد الله بن مسلم الفهري.

أولاً: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني.

قال أحمد: ضعيف. وقال مرة: ضعيف وروي حديثاً منكراً ـ قلت: الظاهر أنه هذا الحديث ـ وقال يحيى: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري: وأبو حاتم: ضعفه علي بن المديني جداً. وقال أبو داود: ضعيف. وقال: أنا لا أحدث عن عبد الرحمن. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو زرعة: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث كان في نفسه صالحاً وفي الحديث واهياً. وقال ابن عدي: له أحاديث حسان وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم، وهو ممن يكتب حديثه. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً جداً. وقال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه. وقال الحاكم، وأبو نعيم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة. وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه (٦/١٧٧، ١٧٨، ١٧٩). =

. . . .

=

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك. الضعفاء (٢/٥٧).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١/٤٨٠).

وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (٢/١٦٤).

وقال في ديوان الضعفاء: ضعفه أحمد بن حنبل والدارقطني (ت ٢٤٤٦).

ثانياً: عبد الله بن مسلم أبو الحارث الفهري.

قال الذهبي في الميزان: عبد الله بن مسلم أبو الحارث الفهري روى عن إسماعيل بن مسلمة بن قعنب عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم خبراً باطلاً فيه: يا آدم لولا محمد ما خلقتك. رواه البيهقي في دلائل النبوة ـ وهو الحديث الذي معنا ـ (٢/٥٠٤).

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان: قلت: لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله فإنه من طبقته.

قلت: والذي قبله هو عبد الله بن مسلم بن رشيد. وذكره ابن حبان متهماً بوضع الحديث وقال: حدثنا عنه جماعة. يضع على الليث ومالك وابن لهيعة لا يحل كتب حديثه. وبقية كلام ابن حبان وهذا شيخ لا يعرفه أصحابنا وإنما ذكرته لئلا يحتج به أحد من أصحاب الرأي، لأنهم كتبوا عنه فيتوهم من لم يتبحر في العلم أنه ثقة وهو الذي روى عن ابن هدبة نسخة كأنها معمولة الميزان (٢/٥٠٣، ٥٠٤)، اللسان (٣/٣٥٩، ٣٦٠)، الضعفاء لابن حبان (٢/٤٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الرحمن بن زيد ضعيف. وأما عبد الله بن مسلم فالظاهر أنه ابن رشيد متهم بوضع الحديث، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

لكن عبد الله بن مسلم لم يتفرد بالحديث بل جاء الحديث من طريق آخر عند الطبراني.

=

. . . .

= قال لهيثمي: رواه الطبراني وفيه من لم أعرفهم.
لكن الحديث قال عنه الذهبي هنا: موضوع. وقال في الفضائل له: أظنه موضوعاً. وقال في الميزان: خبر باطل ووافقه الحافظ في اللسان.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة (ص ٦٩): ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه فإنه نفسه قد قال في كتاب المدخل: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روي عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفي على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه. وقال الألباني: قلت: ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي أصلها موقوف ومن الإسرائيليات أخطأ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فرفعها إلى النبي ــ صلّى الله عليه وسلَّم ــ. السلسلة الضعيفة (١/ ٤٠).
فالذي يظهر من كل ما تقدم من أقوال العلماء أن الحديث موضوع ــ والله أعلم ــ.

٤٥٥ ـ حديث ابن عباس يرفعه كان إذا جاءه جبريل فقال: بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة.

قال: صحيح. قلت: لا. قال جامعه: سببه أن فيه [المثنى][(١)] بن الصباح[(٢)].

---

(١) في (أ)، (ب) (المعلى) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) هذا الحديث قد سبق تخريجه ودراسة أسناده وهو حديث رقم (٤٣) وقد كرره الحاكم وتبعه في ذلك الذهبي، وابن الملقن هنا، وإلا فالحاكم قد رواه في كتاب الصلاة (١/٢٣١) من نفس طريقه هنا وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: مثنى. قال النسائي: متروك، وقد تبين من خلال دراستي لمثنى أنه ضعيف، وأن الحديث بهذا الإسناد ضعيف، لكن له طريقاً آخر صحيحاً على شرط الشيخين، فعليه يكون الحديث بإسناد الحاكم صحيحاً لغيره ـ والله أعلم ـ.

٤٥٥ ـ المستدرك (٢/٦١١): أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي الشيباني بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا علي بن حكيم، ثنا معتمر بن سليمان، عن مثنى بن الصباح، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: إن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا نزل جبريل ـ عليه السلام ـ، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة.

٤٥٦ ـ حديث أبـي بكر بن أبـي موسى، عن أبيه قال: خرج أبو طالب إلى الشام ومعه محمد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ . . . الحديث بطوله.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: أظنه موضـوعاً وبعضه باطل.

---

٤٥٦ ـ المستدرك (٦١٥/٢، ٦١٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا قراد أبو نوح، أنبأنا يونس بن أبـي إسحاق، عن أبـي بكر بن أبـي موسى، عن أبـي موسى قال: خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في أشياخ من قريش، فلما أشرفوا على الراهب هبطوا فحولوا رحالهم، فخرج إليهم الراهب وكانوا قبل ذلك يمرون به فلا يخرج إليهم ولا يلتفت قال وهم يحلون رحالهم فجعل يتخللهم حتى جاء فأخذ بيد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وقال: هذا سيد العالمين، هذا رسول رب العالمين هذا يبعثه الله رحمة للعالمين. فقال له أشياخ من قريش وما علمك بذلك قال: إنكم حين أشرفتم من العقبة لم يبق شجر ولا حجر إلا خر ساجداً ولا تسجد إلا لنبـي وإني أعرفه بخاتم النبوة أسفل من غضروف كتفه مثل التفاحة ثم رجـع فصنـع لهم طعاماً ثـم أتاهم وكان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في رعية الإبل قال: فارسلوا إليه. فأقبل وعليه غمامة تظله. قال: انظروا إليه غمامة تظله. فلما دنا من القوم وجدهم قد سبقوه إلى فيء الشجرة مال عليه. فبينما هو قائم عليه وهو يناشدهم أن لا تذهبوا به إلى الروم فإن الروم إن رأوه عرفوه بالصفة فقتلوه فالتفت فإذا هو بسبعة نفر قد أقبلوا من الروم فاستقبلهم، فقال: ما جاء بكم. قالوا: جئنا فإن هذا النبـي خارج في هذا الشهر فلم يبق طريق إلا بعث إليه ناس وإنا بعثنا إلى طريقه هذا. فقال لهم الراهب: هل خلفتم خلفكم أحداً هو خير منكم. قالوا: لا، قالوا: إنما=

. . . .

= أخبرنا خبره فبعثنا إلى طريقك هذا. قال: أفرأيتم أمراً أراده الله أن يقضيه هل يستطيع أحد من الناس رده؟ قالوا: لا. قال: فبايعوه وأقاموا معه. قال: فأتاهم الراهب فقال: أنشدكم الله أيكم وليه. قال أبوطالب: فلم يزل يناشده حتى رده وبعث معه أبوبكر بلالاً وزوده الراهب من الكعك والزيت.

تخـريجـه:

١ ـ رواه ابن أبـي شيبة في مصنفه «بنحوه» كتاب الفضائل (**٤٧٩/١١**)، (ح **١١٧٨٢**).

٢ ـ ورواه أبو نعيم في دلائل النبوة «بنحوه» (ص **١٢٩**، **١٣٠**، **١٣١**).

٣ ـ ورواه الترمذي «بنحوه» كتاب المناقب، باب: ما جاء في بدء نبوته ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (**٥٩٠/٥**)، (ح **٣٦٢٠**).

رووه من طريق عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح ـ قراد ـ أخبرنا يونس بن أبـي إسحاق عن أبـي بكر بن أبـي موسى، عن أبيه، وهو طريق الحاكم.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث. قال عنه الحاكم صحيح على شرط البخاري ومسلم.

وقال الذهبـي: قلت: أظنه موضوعاً وبعضه باطل.

لكنه قال في كتاب الفضائل ـ من رسالة صغيرة خرجت من كتاب الفضائل للذهبـي ـ: صححه الحاكم وأنا أحسبه غير صحيح، فإن فيه ما يعلم بطلانه وهو قوله: وبعث معه أبوبكر بلالاً وزوده من الكعك والزيت. فأبو بكر كان إذ ذاك أصغر من النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. وكان صبياً. وكان بلال لم يولد بعد (ص ٢).

قلت: أما من ناحية الإسناد فإني لم أجد في أسناد الترمذي إلا يونس بن أبـي إسحاق السبيعي أبا إسرائيل الكوفي. وهو صدوق يهم قليلاً كما في التقريب (٣٨٤/٢). =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بهذا الإسناد حسن لأن فيه يونس وهو صدوق. وقد حسنه الترمذي كما سبق. كما سبق أيضاً قول الذهبي في كتاب الفضائل السابق ذكره، وأنا أحسبه موضوعاً. . . إلخ فإن فيه ما يدل على عدوله عن هذا القول. وقد يكون ما ذكره الذهبي قاصداً به الموضعين المنكرين.

٤٥٧ ـ حديث أنس كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في سفر فنزلنا منزلاً فإذا رجل في الوادي يقول: اللهم اجعلني من أمة محمد المرحومة. . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: بل موضوع قبح الله من وضعه وما كنت أحسب ولا أجوز الجهل يبلغ [با][1] لحاكم إلى أن يصحح مثل هذا وآفته إما من محمد بن يزيد العلوي، وأما من عبدان بن سيار فأحدهما افتراه.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص وعليه تستقيم العبارة.

٤٥٧ ـ المستدرك (٦١٧/٢): حدثنا أبو العباس أحمد بن سعيد المعداني ببخارى، ثنا عبد الله بن محمود، ثنا عبدان بن سيار، حدثنا أحمد بن عبد الله البرقي، حدثنا يزيد بن يزيد البلوي، حدثنا أبو إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن مكحول، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في سفر فنزلنا منزلاً، فإذا رجل في الوادي يقول: اللهم اجعلني من أمة محمد المرحومة المغفورة المثاب لها، قال: فأشرفت على الوادي فإذا رجل طوله أكثر من ثلاثمائة ذراع فقال لي: من أنت؟ قال: قلت أنس بن مالك خادم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. قال: أين هو؟. قلت: هو ذا يسمع كلامك. قال: فأته واقرأه مني السلام، وقل له: أخوك إلياس يقرئك السلام، فأتيت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فأخبرته، فجاء حتى لقيه، فعانقه، وسلم عليه، ثم قعدا يتحدثان. فقال له: يا رسول الله إني إنما آكل في كل سنة يوماً، وهذا يوم فطري فآكل أنا وأنت فنزلت عليهما مائدة من السماء عليها خبز وحوت وكرفس. فأكلا وأطعماني وصلينا العصر ثم ودعه ثم رأيته مر على السحاب نحو السماء.

=

. . . .

= **تخــريجــه**:

١ ـ رواه البيهقي في الدلائل «بلفظ مقارب» نسبه له ابن كثير في البداية والنهاية (١/٣٣٨) من طريق الحاكم.

وقال ابن كثير: قد كفانا البيهقي أمره ـ يعني هذا الحديث ـ وقال: ـ يعني البيهقي ـ هـذا حديث ضعيف بمـرة والعجيب أن الحاكم أبـا عبد الله النيسابوري أخرجه في مستدركه على الصحيحين وهذا مما يستدرك به على المستدرك فإنه حديث موضوع مخالف للأحاديث الصحاح من وجوه. ثم ذكر بعض الوجوه الدالة على بطلان هذا الحديث وأنه معارض للأحاديث الثابتة في الصحيحين.

٢ ـ وأورده الكناني في تنزيه الشريعة «بنحوه» (١/٢٣٦) كتاب الأنبياء والقدماء (ح ٢٠) ونسبه لابن أبـي الدنيا وقال: فيه يزيد البلوي الموصلي، وأبو إسحاق الجرشي ولا يعرفان.

ـ وكذا أورده السيوطي في اللآلىء المصنوعة ونسبه لابن أبـي الدنيا وذكر أنه رواه من طريق يزيد بن يزيد. حـدثنا أبـوإسحاق الجرشي، عن الأوزاعي، عن مكحول، عن أنس به (١/١٦٨، ١٦٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم يزيد بن يزيد، وعبدان بن سيار.

أولاً: قال الذهبـي: يزيد بن يزيد البلوي المـوصلي عن أبـي إسحـاق الفزاري بحديث باطل أخرجه الحاكم في مستدركه ـ وهوحديث أنس هذا ـ وقال: فما استحى الحاكم من الله أن يصحـح مثل هذا.

وكذا أورده الحافظ في اللسان ووافق الذهبـي على قوله.

الميزان (٤/٤٤١)، اللسان (٦/٢٩٥، ٢٩٦).

ثانياً: قال الذهبـي: عبدان بن سيار عن أحمد بن البرقي خبراً موضوعـاً. لا أعرفه.

قال ابن حجر: والخبر المذكور أورده الحاكم في المستدرك من طريق يزيد بن يزيد البلوي. =

. . . .

= وقال الذهبي في التلخيص: آفته من البلوى أو عبدان.
الميزان (٢/٦٨٥)، اللسان (٤/٩٤).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم من أقوال العلماء يتبين أن الحديث بهذا الإسناد موضوع.
كما نسب الحديث أيضاً لابن عساكر عن واثلة بن الأسقع كما في كنز العمال وقال: هذا حديث منكر ليس بالقوي (١٤/١٥، ١٦، ١٧).
وكذا أورده ابن كثير في البداية والنهاية من رواية واثلة بن الأسقع وقال: وهذا موضوع (١/٣٣٨، ٣٣٩).
وقد نسبه الكناني أيضاً لابن شاهين من طريق خير بن عرفة وقال: مجهول تنزيه الشريعة (١/٢٣٦).

٤٥٨ ـ حديث سالم عن أبيه قال: كنا جلوساً عند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذ دخل أعرابـي جهوري بدوي على ناقة حمراء، فأناخ بباب المسجد فسلم [فقالوا][١]: يا رسول الله إن الناقة سرقت. . . الحديث.

قال: رواته ثقات، ويحيى بن عبد الله المصري لست أعرفه بتعديل ولا جرح.

قلت: هو الذي اختلقه، والخبر كذب.

---

(١) في (أ)، (ب) (فقال) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه وعليه يدل بقية الحديث.

٤٥٨ ـ المستدرك (٢/٦١٩، ٦٢٠): حدثني أبو محمد الحسن بن إبراهيم الأسلمي الفارسي ـ من أصل كتابه ـ ثنا جعفر بن درستويه، ثنا اليمان بن سعيد المصيصي، ثنا يحيى بن عبد الله المصري، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر قال: كنا جلوساً حول رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذ دخل أعرابـي جهوري بدوي يماني على ناقة حمراء فأناخ بباب المسجد فدخل، فسلم ثم قعد فلما قضى نحبه. قالوا: يا رسول الله إن الناقة التي تحت الأعرابـي سرقة. قال: «أثم بينة؟». قالوا: نعم يا رسول الله. قال: «يا علي، خذ حق الله من الأعرابـي، إن قامت عليه البينة وإن لم تقم فرده إلي» قال: فأطرق الأعرابـي ساعة. فقال له النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قم يا أعرابـي لأمر الله وإلا فادل بحجتك». فقالت الناقة من خلف الباب: والذي بعثك بالكرامة يا رسول الله، إن هذا ما سرقني، ولا ملكني أحد سواه. فقال له النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا أعرابـي بالذي أنطقها بعذرك، ما الذي قلت؟» قال: قلت: اللهم إنك لست برب استحدثناك ولا معك إله أعانك على خلقنا ولا معك رب فنشك في ربوبيتك، أنت ربنا كما نقول وفوق ما يقول القائلون، أسألك أن تصلي على محمد وأن تبرأني ببراءتي. فقال له =

= النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «والذي بعثني بالكرامة يا أعرابي لقد رأيت الملائكة يبتدرون أفواه الأزقة يكتبون مقالتك فأكثر الصلاة علي».

تخـريجـه:

قال الذهبي في الميزان عند ترجمة يحيى بن عبدالله: ذكر حديثاً باطلاً بيقين فلعله افتراه.

وقال الحافظ في اللسان: والحديث المذكور أورده الحاكم في المستدرك في علامات النبوة وهو من طريق اليمان بن سعيد المصيصي، عن يحيى، عن عبد الرزاق، عن موسى الزهري، عن سالم، عن أبيه. قال: وهذا موضوع على الإسناد المذكور.

ونسبه الحافظ ابن حجر أيضاً للطبراني في الدعاء من طريق سعيد بن موسى الأزدي الحمصي، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ فذكر نحوه بطوله وقال: وسعيد: تقدم أنه متهم بالوضع الميزان (٤/ ٣٩٠)، اللسان (٦/ ٢٦٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم يحيى بن عبد الله شيخ مصري. وقد سبق قول الذهبي من أنه أتى بخبر باطل ووافقه الحافظ في اللسان على أنه موضوع.

وقد جاء الحديث من طريق آخر عند الطبراني كما نسبه له الحافظ في اللسان لكن قال: فيه سعيد بن موسى متهم.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم من أقوال العلماء يتبين أن يحيى بن عبد الله يضع الحديث فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً، وكذا الطريق الثاني فإنه موضوع.

وقد أورد الحديث الذهبي في الفضائل وقال بعد قول الحاكم ـ يحيى لا أعرفه ـ: قلت: هو الذي وضعه هذا لا نجاه الله. وذلك نقلاً عن رسالة صغيرة خرجت فيها موضوعات من الفضائل للذهبي (ص ٣). =

٤٥٩ ـ حديث عبد الرحمن بن أبـي بكر الصديق قال: كان فلان يجلس إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فإذا تكلم النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بشيء اختلـج بوجهه فقال له النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «كن كذلك» فلم يزل يختلـج حتى مات.

قال: صحيح. قلت: فيه ضرار بن [صرد][1] وهو واه.

---

(١) في (أ) (ضرد) بالضاء المعجمة وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٥٩ ـ المستدرك (٦٢١/٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن سليمان البرلسي، ثنا ضرار بن صرد، حدثنا عائذ بن حبيب، حدثنا إسماعيل بن أبـي خالد، عن عبد الله المزني، عن عبد الرحمن بن أبـي بكر الصديق قال: كان فلان يجلس إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فإذا تكلم النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بشيء اختلج بوجهه، فقال له النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «كن كذلك». فلم يزل يختلـج حتى مات.

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه لأبـي نعيم، وابن عساكر (٥٥٧/٢).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ضرار بن صرد التيمي أبو نعيم الطحان الكوفي.

قال علي بن الحسن الهسنجاني: سمعت يحيـى بن معين يقول: بالكوفة كـذابان. أبو نعيم النخعي، وأبو نعيم ضرار بن صرد. وقال البخاري، والنسائي: متروك الحديث. وقال حسين بن محمد القبابـي: تركوه. وقال أبو حاتم: صدوق صاحب قرآن وفرائض يكتب حديثه ولا يحتج به روى حديثاً في فضيلة بعض الصحابة ينكرها أهل المعرفة. وقال الدارقطني: ضعيف. =

. . . .

= وقال ابن عدي: هو من المعروفين بالكوفة وله أحاديث كثيرة وهو من جملة من ينسب إلى التشيع بالكوفة. وقال الساجي: عنده مناكير. وقال ابن قانع: ضعيف. تهذيب التهذيب (٤/٤٥٦).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام وخطىء ورمي بالتشيع وكان عارفاً بالفرائض (١/٣٧٤).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: قال النسائي وغيره: متروك (ت ١٩٨٩).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن ضرار بن صرد متروك وهو قول أكثر العلماء.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً ـ والله أعلم ـ.

٤٦٠ ـ حديث موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد.

حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن أبيه محمد بن علي [عن أبيه][(١)] عن جده الحسين عن أبيه على أن يهودياً يقال له: [جريجره][(٢)] كان له على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دنانير فتقاضى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: لا أفارقك حتى تعطيني قال: «إذاً أجلس معك» فجلس معه... الحديث وفي آخره أن اليهودي أسلم.

قلت: حديث منكر بمرة وآفته من موسى أو ممن بعده.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) (جريجه) وفي (ب) بياض قدر كلمة.

٤٦٠ ـ المستدرك (٢/٦٢٢): حدثني أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد، ثنا أبو علي محمد بن محمد الأشعث الكوفي بمصر، حدثني أبو الحسن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه، عن جده الحسين، عن أبيه علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، أن يهودياً كان يقال له: جريجره، كان له على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دنانير، فتقاضى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال له: «يا يهودي ما عندي ما أعطيك» قال: فإني لا أفارقك يا محمد، حتى تعطيني. فقال ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في ذلك الموضع: الظهر، والعصر، والمغرب والعشاء الآخرة والغداة. وكان أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يتهددونه ويتوعدونه. ففطن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. فقال: «ما الذي تصنعون به» فقالوا: يا رسول الله يهودي يحبسك. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «منعني ربي أن أظلم معاهداً ولا غيره» فلما ترحل النهار. قال اليهودي: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. وقال: شطر مالي في سبيل الله. أما والله ما فعلت الذي فعلت بك إلا لأنظر إلى نعتك في =

= التوراة محمد بن عبد الله مولده بمكة ومهاجره بطيبة وملكه بالشام ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق، ولا متزي بالفحش ولا قول الخنا أشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله هذا مالي فاحكم فيه بما أراك الله وكان اليهودي كثير المال.

تخــريجــه:

١ ـ أورد قوله: «منعني ربي أن أظلم معاهداً ولا غيره» السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم فقط (٦٥٧/٢) ورمز له بالصحة. وسكت عنه المناوي في الفيض (٢٤٥/٦)، لكن الألباني قال في ضعيف الجامع: ضعيف (٢٥٩/٥).

وقد أورد الحديث الذهبي في الفضائل له وقال: لعله من وضع موسى. من رسالة صغيرة خرجت بها الأحاديث الموضوعة التي في مستدرك الحاكم (ص ٣).

وقد أورده السيوطي أيضاً في الجامع الكبير ونسبه للحاكم قال: وتعقب (٨٤٨/١).

دراسة الإسناد:

لم أجد من ترجم لموسى بن إسماعيل.

لكن في الإسناد محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي أبو الحسن نزيل مصر.

قال ابن عدي: كتبت عنه بها وحمله شدة تشيعه أن أخرج إلينا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جده، عن آبائه بخط طري عامتها مناكير فذكرنا ذلك للحسين بن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن الحسين بن علي العلوي شيخ أهل البيت بمصر فقال: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده رواية لا عن أبيه، ولا عن غيره. وقال الذهبي: وساق له ابن عدي جملة موضوعات وتبعه الحافظ في اللسان.

قال السهمي: سألت الدارقطني عنه فقال: آية من آيات الله وضع ذاك =

. . . .

= الكتاب ـ يعني العلويات ـ. الميزان (٤/٢٧، ٢٨)، اللسان (٥/٣٦٢).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن في سند الحاكم محمد بن محمد بن الأشعث وهو وضاع فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ وقد أشار إلى هذا الذهبي حيث قال: وآفته من موسى أو ممن بعده ـ وأما موسى بن إسماعيل فلم أجد من ترجمه ـ والله أعلم ـ.

٤٦١ ـ حديث أبـي هريرة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «اللهم إنك أخرجتني من أحب البلاد إلي. فأسكني في أحب البلاد إليك» فأسكنه المدينة.

قال: رواته [مدنيون][1]. قلت: لكنه موضوع وفيه سعد بن سعيد المقبري ليس بثقة وقد ثبت أن أحب البلاد إلى الله مكة.

---

(١) في (أ) (يدمون) كلمة ليست واضحة ومعلق بهامشها (كذا في الأصل) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٦١ ـ المستدرك (٣/٣): أخبرنا الأستاذ أبو الوليد وأبو بكر بن عبد الله، قالا أخبرنا الحسن بن سفيان، ثنا موسى الأنصاري، ثنا سعيد بن سعيد المقبري، حدثني أخي، عن أبـي هريرة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «اللهم إنك أخرجتني من أحب البلاد إلي، فأسكني أحب البلاد إليك». فأسكنه الله المدينة.

تخـريجـه:

١ ـ رواه البيهقي «بلفظه» في دلائل النبوة نسبه له ابن كثير في البداية والنهاية (٣/٢٠٥)، حيث رواه من طريق الحاكم وقال ابن كثير: وهذا حديث غريب جداً والمشهور عن الجمهور أن مكة أفضل من المدينة إلا المكان الذي ضم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

٢ ـ وأورده ابن تيمية في الفتاوي (٢٧/٣٦) وقال: كذب موضوع.

٣ ـ وورد في المقاصد (ص ٨٩) ونسبه للحاكم وابن سعد في شرف المصطفى، وقال السخاوي: عبد الله ضعيف جداً وهذا الحديث من منكراته.

وكذا قال ابن عبد البر: لا يختلف أحد في نكارته ووضعه.

وورد في الكشف (١/١٨٦)، والتمييز (ص ٣٣). وورد في مختصر المقاصد وقال الزرقاني: ضعيف (ص ٦٥).

. . . .

= وقد أورد الحديث الذهبي في الفضائل له وقال: قلت: سعد: ليس بثقة وصح أن أحب البلاد إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مكة. من رسالة خرجت بها الأحاديث الموضوعة في مستدرك الحاكم (ص ٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث أعله الذهبي بسعد بن سعيد المقبري.

قلت: سعد هو ابن سعيد بن أبي سعيد المقبري المدني أبو سهل.

قال ابن عيينة: كان سعد قدرياً. وقال أبو حاتم: هو في نفسه مستقيم وبليته أنه يحدث عن أخيه عبد الله، وعبد الله ضعيف، ولا يحدث عن غيره.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال البزار: فيه لين. تهذيب التهذيب (٣/٤٦٩، ٤٧٠).

وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث (١/٢٨٧).

وقال الذهبي في الكاشف: قدري لين (١/٣٥٠).

فلم يقل أحد بأنه ليس بثقة كما قال الذهبي. والظاهر أن هذا القول منه على أخيه فإنه هو الذي تركه أكثر العلماء وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٢٣) وأنه متروك الحديث. وقد سبق أن السخاوي أعل الحديث بعبد الله بن سعيد.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن سعد بن سعيد لين الحديث، وأما عبد الله بن سعيد فإنه متروك، كما أن الحديث معارض بحديث عبد الله بن عدي بن حمراء الزهري مرفوعاً «والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني خرجت منك ما خرجت» يعني مكة.

١ ـ رواه الترمذي. كتاب المناقب، باب: فضل مكة (٥/٧٢٢)، (ح ٣٩٢٥) وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح. =

. . . .

=

٢ ـ ورواه ابن ماجه. كتاب المناسك ـ ١٠٢ باب: فضل مكة (١٣٧/٢، ح ٣١٠٨).

٣ ـ ونسبه المزي في تحفة الأشراف (٣١٦/٥) للنسائي في الكبرى.

٤ ـ ورواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (٧/٣).

وقال ابن تيمية: قد ثبت عن ابن حمراء ـ يعني هذا الحديث ـ.

فمما تقدم يتبين أن الحديث موضوع وقد سبقت أقوال العلماء في أن الحديث موضوع ـ والله تعالى أعلم ـ.

٤٦٢ ـ حديث سراقة بن جعشم قال: جاءت رسل قريش. . . الحديث.

قال(١): على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) في (أ)، (ب) (قلت) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه حيث أن الذهبي وافق الحاكم على أن الحديث على شرط البخاري ومسلم وليس فيه تعقب من الذهبي ـ والله أعلم ـ.

٤٦٢ ـ المستدرك (٣/٦، ٧): أخبرني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، ثنا الحسن بن الجهم بن جبلة اليمني، ثنا موسى بن المشاور، ثنا عبد الله بن معاذ الصنعاني، عن معمر بن راشد الزهري قال: أخبرني عبد الرحمن بن مالك المدلجي وهو ابن أخي سراقة بن جعشم: أن أباه أخبره أنه سمع سراقة بن جعشم يقول: جاءتنا رسل كفار قريش يجعلون في رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأبي بكر دية لكل واحد منهما لمن قتلهما أو أسرهما فبينا أنا جالس في مجلس من مجالس قومي من بني مدلج أقبل منهم رجل حتى قام علينا فقال: يا سراقة إني رأيت آنفاً أسودة بالساحل أراها محمداً وأصحابه. قال سراقة: فعرفت أنهم هم. فقلت لهم: إنهم ليسوا بهم ولكني رأيت فلاناً وفلاناً انطلقوا بغاة، قال: ثم ما لبثت في المجلس إلا ساعة حتى قمت فدخلت بيتي فأمرت جارتي أن تخرج إلى فرسي وهي من وراء أكمة فتحبسها علي وأخذت رمحي فخرجت من ظهر البيت فخططت بزجه إلى الأرض، وحففت عالية الرمح حتى أتيت فرسي، فركبتها ، فرفعتها تقرب بي حتى رأيت أسودتها، فلما دنوت منهم حيث أسمعهم الصوت عثرت بي فرسي. فخررت عنها فقمت فأهويت بيدي إلى كنانتي فاستخرجت الأزلام فاستقسمت بها، فخرج الذي أكره أن لا أضرهم فعصيت الأزلام فركبت فرسي فرفعتها تقرب بي حتى إذا دنوت منهم سمعت قراءة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو لا يلتفت، وأبو بكر يكثر الالتفات فساخت يدا فرسي في الأرض حتى بلغتا الركبتين فخررت عنها ثم زجرتها فنهضت فلم تكد تخرج يديها فلما استوت قائمة =

. . . .

= إذا لأثر يديها عنان ساطع في السماء قال عبدالله: يعني الدخان الذي يكون من غير نار ثم أخرجت الأزلام فاستقسمت بها فخرج الذي أكره أن لا أضرهما فناديتهما بالأمان فوقفا فركبت فرسي حتى جئتهما فوقع في نفسي حين لقيت ما لقيت من الحبس عليهم أن سيظهر أمر رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فقلت له: إن قومك قد جعلوا فيك الدية وأخبرتهم من أخبار سفرهم وما يريد الناس بهم وعرضت عليهم الزاد والمتاع فلم يرزؤني شيئاً ولم يسألوني إلا أن قالوا: أخف عنا، فسألت رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أن يكتب لي كتاب موادعة آمن به فأمر عامر بن فهيرة مولى أبي بكر فكتب لي في رقعة من أدم ثم مضيا.

تخـريجـه:

١ ـ رواه البخاري بشرحه فتح الباري «بلفظ مقارب» كتاب مناقب الأنصار ـ ٤٥ باب: هجرة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأصحابه (٢٣٨/٧، ٢٣٩)، (ح ٣٩٠٦).

من طريق ابن شهاب الزهري. قال: أخبرني عبد الرحمن بن مالك المدلجي ـ وهو ابن أخي سراقة بن مالك بن جعشم ـ أن أباه أخبره أنه سمع سراقة بن جعشم يقول: به. وهو طريق الحاكم.

٢ ـ ورواه أحمد أيضاً «بنحوه» (١٧٥/٤، ١٧٦).

من طريق عبد الرزاق. قال: حدثنا معمر، عن الزهري. قال الزهري: وأخبرني عبد الرحمن بن مالك المدلجي... بإسناد الحاكم والبخاري. فعليه يكون الحديث في صحيح البخاري ـ والله أعلم ـ.

٤٦٣ ـ حديث أبـي معبد الخزاعي قال: خرج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ليلة. . . الحديث بطوله.

قلت: ما في طرقه شيء على شرط الصحيـح، ذكره معترضاً على قول الحاكم أن ذلك متواتراً لوجوه ذكرها. نعم له طريق على شـرط البخـاري ومسلم أقـره الـذهبـي عليـه وهـو أول طرقه(١).

---

(١) قوله: (ذكره معترضاً على قول الحاكم. . .إلـخ) من كلام ابن الملقن ذكره معترضاً على قول الذهبـي: ما في طرقه شيء على شرط الصحيـح.

٤٦٣ ــ المستدرك (٣/٩، ١٠): حدثنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن عمرو الأحمسي بالكوفـة، ثنا الحسـين بن حميد بن الـربيـع الخزاز، حـدثنا سليمـان بن الحكم بن أيوب بن سليمان بن ثـابت بن بشار الخـزاعي، حدثنـا أخي أيوب بن الحكم، وسالم بن محمد الخزاعي جميعاً، عن حزام بن هشام، عن أبيـه هشام بن حبيش بن خـويلد صاحب رسـول الله ــ صلَّى الله عليـه وسلَّم ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خرج من مكة مهاجراً إلى المدينة، وأبو بكر ــ رضي الله عنه ــ ، ومولى أبـي بكر عامر بن فهيرة ودليلهما الليثي عبد الله بن أريقط مروا على خيمتي أم معبد الخزاعية وكانت امرأة برزة جلدة تحتبـيء بفناء الخيمة ثم تسقي وتطعم فسألوها لحماً وتمراً ليشتروا منها فلم يصيبوا عندها شيئاً من ذلك وكان القوم مرملين مسنتين فنظر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إلى شاة في كسر الخيمة. فقال: «ما هذه الشاة يا أم معبد»؟ قالت: شاة خلفها الجهد عن الغنم قال: «هل بها من لبن»؟ قالت: هي أجهد من ذلك قال: «أتأذنين لي أن أحلبها»؟ قالت: بأبـي وأمي إن رأيت بها حلباً فاحلبها. فدعا بها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فمسـح بيده ضرعها وسمى الله تعالى ودعا لها في شأنها فتفاجت عليه ودرت فاجترت فدعا بإناء يربض الرهط فحلب فيه ثجاً حتى علاة البهاء ثم سقاها حتى رويت. . . الحديث. (ولطولـه اكتفيت بهذا القدر منه). =

= ● **طريق الحاكم الثاني**: قال الحاكم: حدثناه أبو العباس الأصم محمد بن يعقوب عوداً على بدء. حدثنا الحسين بن مكرم البزار حدثني أبو أحمد بشر بن محمد السكري. حدثنا عبد الملك بن وهب المذحجي. حدثنا الحر بن الصباح النخعي عن أبي معبد الخزاعي قال: خرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مهاجراً فذكر الحديث بطوله مثل حديث سليمان بن الحكم.
ورواه أيضاً من طرق عن مكرم بن محرز، عن أبيه.

تخـــريجـــه:
١ ـ رواه البيهقي في الدلائل «بنحوه» نسبه له ابن كثير في البداية والنهاية (١٩٢/٣، ١٩٣).
عن الحاكم من طريقه الثاني.
٢ ـ ورواه ابن سعد في الطبقات «بنحوه» (١/ ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢).
من طريق بشر بن محمد السكري. أخبرنا عبد الملك بن وهب المذحجي. حدثنا الحر بن الصباح النخعي، عن أبي معبد الخزاعي. وهو طريق الحاكم الثاني.
٣ ـ ورواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٤/٥٥، ٥٨)، (ح ٣٦٠٥).
٤ ـ ورواه أبو نعيم في دلائل النبوة «بنحوه» (ص ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤).
روياه من طريق مكرم بن محرز الكعبي الخزاعي. قال: حدثني أبو محرز بن مهدي، عن حزام بن هشام، عن أبيه هشام، عن جده حبيش بن خالد صاحب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث روي من طرق.
● **الطريق الأول**: وهو طريق الحاكم الأول. قال الحاكم: أن هذه القصة متواترة... إلخ.
وقال الذهبي: قلت: ما في هذه الطرق شيء على شرط الصحيح. وقال ابن الملقن: **الطريق الأول** على شرط البخاري ومسلم.
قلت: الطريق الأول فيه الحسين بن حميد بن الربيع الخزاز وقد سبق بيان =

= حاله عند حديث رقم (٤١٤) وأنه كذاب، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

● **الطريق الثاني**: وهو طريق الحاكم الثاني والبيهقي، وابن سعد.

وفيه الحسين بن مكرم البزار، وعبد الملك بن وهب المزحجي ولم أجد من ترجم لهما.

● **الطريق الثالث**: وهو طريق الحاكم الثالث، وأبي نعيم، والطبراني.

ومداره على مكرم بن محرز الكعبي الخزاعي ولم أجد من ترجم له. أيضاً.

وقد أورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني وقال: فيه جماعة لم أعرفهم إلا أن للحديث شاهداً مختصراً عن قيس بن النعمان في نزول الرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على أبي معبد. نسبه الهيثمي للبزار وقال: رجاله رجال الصحيح (٥٨/٦).

كما أن الحاكم روى حديثاً أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأبا بكر. نزلا في طريقهما إلى المدينة على راعي غنم. فذكر قصة أم معبد عن قيس بن النعمان (٨/٣) وقال الحاكم: صحيح ووافقه الذهبي عليه.

٤٦٤ ـ حديث ابن عمر أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ آخى بين أصحابه. . . الحديث.

قلت: فيه جميع بن عمير وهو متهم وإسحاق بن بشر الكاهلي وهو هالك.

---

٤٦٤ ـ المستدرك (١٤/٣): حدثنا أبو سهل أحمد بن زياد النحوي ببغداد، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، ثنا إسحاق بن بشر الكاهلي، حدثنا محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن جميع بن عمير التيمي، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ آخى بين أصحابه، فآخى بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف. فقال علي: يا رسول الله إنك قد آخيت بين أصحابك، فمن أخي؟ فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أما ترضى يا علي أن أكون أخاك» قال ابن عمر: وكان علي ـ رضي الله عنه ـ جلداً شجاعاً. فقال علي: بلى يا رسول الله. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنت أخي في الدنيا والآخرة».

تخـريجـه:

١ ـ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب المناقب، مناقب علي ـ رضي الله عنه ـ (٦٣٦/٥) (ح ٣٧٢٠) وقال: هذا حديث حسن غريب.

٢ ـ ورواه ابن عدي في الكامل «بنحوه» (ل ٢٢٢). وقال: عن جميع: وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه غيره.

روياه من طريق حكيم بن جبير، عن جميع بن عمير التيمي، عن ابن عمر به مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في سنده إسحاق بن بشر، وجميع بن عمير.

أولاً: جميع بن عمير التيمي أبو الأسود الكوفي من بني تيم الله بن ثعلبة =

. . . .

= وهذا في سند الحاكم وغيره.

قال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: كوفي تابعي من عتق الشيعة محله الصدق صالح الحديث. وقال ابن عدي: هو كما قاله البخاري في أحاديثه نظر وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد وقد حسن الترمذي بعض أحاديثه.

وقال ابن نمير: كان من أكذب الناس. كان يقول: إن الكراكي تفرخ في السماء ولا يقع فراخها. وقال الساجي: له أحاديث مناكير وفيه نظر وهو صدوق.

وقال العجلي: تابعي ثقة. تهذيب التهذيب (٢/١١١، ١١٢).

وقال ابن حبان: كان رافضياً يضع الحديث. الضعفاء (١/٢١٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء ويتشيع (١/١٣٣).

وقال الذهبي في الكاشف: واه وقال البخاري: فيه نظر (١/١٨٧).

وقال في ديوان الضعفاء: اتهم بالكذب (ت ٧٨٠).

ثانياً: إسحاق بن بشر بن مقاتل أبو أيوب الكاهلي الكوفي.

قال مطين: ما سمعت أبا بكر بن أبي شيبة كذب أحداً إلا إسحاق بن بشر الكاهلي، وكذا كذبه موسى بن هارون، وأبو زرعة، وقال الفلاس، وغيره: متروك. وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع الحديث. الميزان (١/١٨٦)، اللسان (١/٣٥٥، ٣٥٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن في إسناد الحاكم إسحاق بن بشر وهو كذاب.

فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً، إلا أن الحديث جاء من طرق أخرى كما عند الترمذي وابن عدي لكن مدارها على جميع بن عمير وهو ضعيف. فعليه يكون الحديث بإسناد الترمذي وابن عدي ضعيف ولعل تحسين الترمذي له لما له من شواهد عنده. ــ والله أعلم ــ.

٤٦٥ ـ حديث أبي هريرة: كان أهل الصفة أضياف الإسلام . . . الحديث.

[قال](١): على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) في (أ)، (ب) (قلت) على أن التعقب للذهبي، ولكن قوله: (على شرط البخاري ومسلم) مذكور في المستدرك وفي التلخيص الموافقة على أنه على شرط البخاري ومسلم.

٤٦٥ ـ المستدرك (٣/١٥، ١٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، حدثني عمر بن ذر، حدثنا مجاهد، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: كان أهل الصفة أضياف الإسلام، يأوون إلى أهل ولا مال، و والله الذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد بكبدي إلى الأرض من الجوع، وأشد الحجر على بطني من الجوع، ولقد قعدت يوماً على ظهر طريقهم الذي يخرجون فيه، فمر بي أبو بكر فسألته عن آية من كتاب الله ما أسأله إلا ليستتبعني، فمر ولم يفعل، ثم مر عمر فسألته عن آية من كتاب الله تعالى، ما أسأله إلا ليستتبعني فمر ولم يفعل، ثم مر أبو القاسم ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فتبسم حين رآني وقال: «أبا هريرة» قلت: لبيك يا رسول الله. فقال: «إلحق» ومضى، فأتبعته، ودخل منزله فاستأذنته فأذن لي فوجد لبناً في قدح، فقال: «من أين لكم هذا اللبن»؟ فقيل: أهداه لنا فلان. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أبا هريرة» فقلت: لبيك قال: إلحق أهل الصفة فأدعهم فهم أضياف الإسلام لا يأوون على أهل ولا على مال إذا أتته صدقة بعث بها إليهم ولم يتناول منها شيئاً، وإذا أتته هدية أرسل إليهم فأصاب منها وأشركهم فيها فساءني ذلك وقلت ما هذا القدح بين أهل الصفة وأنا رسوله إليهم فيأمرني أن أدوره عليهم فما عسى أن يصيبني منه وقد كنت أرجو أن يصيبني منه ما يغنيني، ولم يكن بد من طاعة الله وطاعة رسوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فأتيتهم فدعوتهم فلما دخلوا عليه وأخذوا مجالسهم قال: «أبا هريرة خذ القدح فأعطهم، فأخذت القدح فجعلت أناوله لرجل فيشرب حتى يروي =

. . . .

= ثم يرده وأناوله الآخر فيشرب حتى انتهيت به إلى رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ، وقد روى القوم كلهم فأخذ رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ القدح فوضعه على يديه ثم رفع رأسه إليّ فتبسم وقال: «يا أبا هر» فقلت: لبيك يا رسول الله فقال: «أقعد فاشرب» فشربت ثم قال: «إشرب» فشربت ثم قال: «إشرب» فشربت، فلم أزل أشرب ويقول: «إشرب» حتى قلت: والذي بعثك بالحق ما أجد له مسلكاً فأخذ القدح فحمد الله وسمى ثم شرب.

تخــريجــه:

١ ــ رواه الترمذي «بنحوه» كتاب صفة القيامة، باب: ٣٦ (٦٤٨/٤، ٦٤٩)، (ح ٢٤٧٧) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٢ ــ ونسبه الحافظ ابن حجر في فتح الباري للإسماعيلي (٢٨٣/١١).

روياه من طريق يونس بن بكير. حدثني عمر بن ذر. حدثنا مجاهد، عن أبي هريرة به وهو طريق الحاكم.

٣ ــ ورواه البخاري في صحيحه «بنحوه».

هكذا قال: حدثني أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث. حدثنا عمر بن ذر. حدثنا مجاهد أن أبا هريرة كان يقول: به.

كتاب الرقاق ــ ١٧ باب: كيف كان عيش النبي ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ وأصحابه (٢٨١/١١، ٢٨٢)، (ح ٦٤٥٢).

وقد روى طرفاً منه البخاري أيضاً من الطريق الأول. عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: دخلت مع رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ فوجدنا لبناً في قدح فقال: «أبا هر إلحق أهل الصفة فادعهم إلي». قال: فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا.

كتاب الاستئذان ــ ١٤ باب: إذا دعى الرجل فجاء هل يستأذن (٣١/١١)، (ح ٦٢٤٦).

وقد اختلف العلماء ــ رحمهم الله تعالى ــ في قول البخاري: حدثني أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث. =

=

قال الحافظ ابن حجر: قال الكرماني: يستلزم أن يكون الحديث بغير إسناد ــ يعني غير موصول لأن النصف الأول مبهم لا يدري أهو الأول أو الثاني.

قال الحافظ: قلت: يحتمل أيضاً أن يكون قدر النصف الذي حدثه به أبو نعيم ملفقاً من الحديث المذكور. والذي يتبادر من الإطلاق أنه النصف الأول. قال: وقد جزم مغلطاي وبعض شيوخنا أن القدر المسموع له منه هو الذي ذكره في «باب إذا دعى الرجل فجاء هل يستأذن» من كتاب الاستئذان حيث قال: حدثنا أبو نعيم... إلخ قال مغلطاي: فهذا هو القدر الذي سمعه البخاري من أبي نعيم، واعترضه الكرماني فقال: ليس هذا ثلث الحديث ولا ربعه فضلاً عن نصفه... إلخ الأقوال.

قال ابن حجر: بل يحتمل أن البخاري حدث به عن أبي نعيم بطريق الوجادة أو الإجازة، أو حمله عن شيخ آخر عن أبي نعيم، أو سمع بقية الحديث من شيخ سمعه من أبي نعيم. فعلى هذا فابن حجر يرجح أن الحديث كله موصولاً وليس فيه محذور من عدم اتصال الإسناد.

٤ ــ ورواه النسائي في الكبرى من طريق أبي نعيم نسبه له المزي في تحفة الأشراف (١٠/٣١٥).

دراسة الإسناد:

قال الحاكم عن هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي عليه. قلت: بل قد رواه البخاري كما سبق ذكره من نفس طريق الحاكم.

٤٦٦ ـ حديث عياض بن سليمان مرفوعاً: «خيار أمتي فيما أنبأني الملأ الأعلى. . .» الحديث.

[قلت: هذا حديث عجيب منكر](١) وحماد بن أبي حميد المذكور في سنده ضعيف، ولكن لا يحتمل هذا، وأحسبه دخل على ابن السماك ولا وجه لذكره في هذا الكتاب.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من التلخيص.

٤٦٦ ـ المستدرك (٣/١٧ ـ ١٨): أخبرنا أبو عمرو عثمان بن عبد الله الزاهد بن السماك ببغداد، حدثنا يحيى بن جعفر الزبرقان، حدثنا إبراهيم بن محمد الشافعي، حدثنا الوليد بن مسلم وضمرة بن ربيعة، عن حماد بن أبي حميد، عن مكحول، عن عياض بن سليمان وكانت له صحبة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «خيار أمتي فيما أنبأني الملأ الأعلى قوم يضحكون جهراً في سعة رحمة ربهم عز وجل، ويبكون سراً من خوف شدة عذاب ربهم عز وجل يذكرون ربهم بالغداة والعشي في البيوت الطيبة المساجد ويدعونه بألسنتهم رغباً ورهباً، ويسألونه بأيديهم خفضاً ورفعاً ويقبلون بقلوبهم عوداً وبدأ فمؤونتهم على الناس خفيفة، وعلى أنفسهم ثقيلة، يدبون في الأرض حفاة على أقدامهم كدبيب النمل بلا مرح ولا بذخ يمشون بالسكينة ويتقربون بالوسيلة، ويقرأون القرآن، ويقربون القربان، ويلبسون الخلقان، عليهم من الله تعالى شهود حاضرة، وعين حافظة يتوسمون العباد ويتفكرون في البلاد، أرواحهم في الدنيا، وقلوبهم في الآخرة، ليس لهم هم إلا أمامهم أعدوا الجهاز لقبورهم والجواز لسبيلهم، والاستعداد لمقامهم، ثم تلا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾.

تخـريجـه:

الآية (١٤) من سورة إبراهيم.

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه لأبي نعيم في الحلية، =

= والحاكم وتعقب، والبيهقي في شعب الإيمان وضعفه، وابن النجار عن عياض بن سليمان. وقال ابن النجار: عياض ذكره أبو موسى في الصحابة (٥١٤/١) ولم أجده عند أبي نعيم ـ والله أعلم ـ.
٢ ـ وكذا أورده السيوطي في الدر المنثور (٧٣/٤) ونسبه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم محمد بن أبي حميد واسمه إبراهيم الأنصاري الزرقي أبو إبراهيم المدني يلقب بحماد.

قال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال ابن معين: ضعيف ليس حديثه بشيء.

وقال الجوزجاني: واهي الحديث، ضعيف الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث وقال أبو حاتم: كان رجلاً ضريراً وهو منكر الحديث ضعيف الحديث. وقال ابن عدي: ضَعْفُه بيّن على ما يرويه وحديثه مقارب وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

وقال أبو داود، والدارقطني: ضعيف. وقال أحمد بن صالح: ثقة لا شك فيه حسن الحديث. تهذيب التهذيب (١٣٢/٩، ١٣٣، ١٣٤).

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (١٥٦/٢).

وقال الذهبي في الضعفاء: ضعفوه (ت ٣٦٨١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن محمد بن أبي حميد ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً، وقد سبقت أقوال العلماء في تضعيفه ـ والله أعلم ـ.

المغازي

٤٦٧ ـ حديث ابن عباس وعروة قالا: [رأت][(١)] عاتكة فيما يرى النائم... القصة بطولها.

قلت: فيه حسين بن عبد الله وهو ضعيف.

---

(١) في (أ) (رأيت) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه وعليه يستقيم الكلام.

٤٦٧ ـ المستدرك (٣/١٩، ٢٠): (حدثنا) أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، حدثني حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن عكرمة، عن ابن عباس. قال ابن إسحاق: وحدثني يزد بن رومان، عن عروة بن الزبير قالا: رأت عاتكة بنت عبد المطلب ـ رضي الله عنها ـ فيما يرى النائم قبل مقدم ضمضم بن عمرو الغفاري على قريش بمكة بثلاث ليال رؤيا، فأصبحت عاتكة فأعظمتها فبعثت إلى أخيها العباس بن عبد المطلب، فقالت له: يا أخي لقد رأيت الليلة رؤيا أفزعتني، ليدخلن على قومك منها شر وبلا. فقال: وما هي؟ فقالت: رأيت فيما يرى النائم أن رجلاً أقبل على بعير له فوقف بالأبطح، فقال: انفروا يا آل غدر لمصارعكم في ثلاث فأرى الناس اجتمعوا إليه ثم أرى بعيره دخل به المسجد واجتمع الناس إليه ثم مثل به بعيره فإذا هو على رأس الكعبة فقال: انفروا يا آل غدر لمصارعكم في ثلاث =

. . . .

= ثم أن بعيره مثل به على رأس أبي قبيس فقال: انفروا لمصارعكم في ثلاث ثم أخذ صخرة فأرسلها من رأس الجبل فأقبلت تهوي حتى إذا كانت في أسفل الجبل أرفضت فما بقيت دار من دور قومك ولا بيت إلا دخل فيه بعضها، فقال العباس: والله إن هذه لرؤيا فاكتميها. قالت: وأنت فاكتمها، لئن بلغت هذه قريشاً ليؤذوننا. فخرج العباس من عندها ولقي الوليد بن عتبة وكان له صديقاً فذكرها له واستكتمه إياها، فذكرها الوليد لأبيه فتحدث بها ففشى الحديث. قال العباس: والله إني لغاد إلى الكعبة لأطوف بها إذ دخلت المسجد فإذا أبو جهل في نفر من قريش يتحدثون عن رؤيا عاتكة. فقال أبو جهل: يا أبا الفضل متى حدثت هذه النبية فيكم. قلت: وما ذاك؟ قال: رؤيا رأتها عاتكة بنت عبد المطلب، أما رضيتم يا بني عبد المطلب أن يتنبأ رجالكم حتى تتنبأ نسائكم فسنتربص بكم هذه الثلاث التي ذكرت عاتكة فإن كان حقاً فسيكون، وإلا كتبنا عليكم كتاباً أنكم أكذب أهل بيت في العرب، فوالله ما كان إليه مني كبير إلا أني أنكرت ما قالت فقلت: ما رأت شيئاً ولا سمعت بهذا، فلما أمسيت لم تبق امرأة من بني عبد المطلب إلا أتتني. فقلنا: أصبرتم لهذا الفاسق الخبيث أن يقع في رجالكم ثم تناول النساء وأنت تسمع فلم يكن عندك في ذلك غيرة. فقلت: قد والله صدقتن وما كان عندي في ذلك من غيرة إلا أني قد أنكرت ما قال فإن عاد لأكفينه فقعدت في اليوم الثالث أتعرضه ليقول شيئاً فأشاتمه، فوالله إني لمقبل نحوه وكان رجلاً حديد الوجه، حديد المنظر، حديد اللسان، إذ ولي نحو باب المسجد يشتد. فقلت في نفسي: اللهم العنه أكل هذا فرقاً من أن أشاتمه، وإذا هو قد سمع ما لم أسمع صوت ضمضم بن عمرو وهو واقف على بعيره بالأبطح قد حول رحله وشق قميصه وجدع بعيره يقول: يا معشر قريش اللطيمة اللطيمة، أموالكم مع أبي سفيان وتجارتكم قد عرض لها محمد وأصحابه، فالغوث، فشغله ذلك عني فلم يكن إلا الجهاز حتى خرجنا فأصاب قريشاً ما أصابها يوم بدر من قتل أشرافهم وأسر خيارهم. فقالت عاتكة بنت عبد المطلب: =

. . . .

= ألم تكن الرؤيا بحق وعابكم
بتصديقها قل من القوم هارب
فقلتم ولم أكذب كذبت وإنما
يكذبنا بالصدق من هو كاذب

وذكر قصة طويلة.

تخريجه:

١ ــ أورده ابن كثير في البداية والنهاية (٣/٢٥٧، ٢٥٨).

قال: قال ابن إسحاق. حدثني من لا أتهم عن عكرمة، عن ابن عباس، ويزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير.

٢ ــ وأورده الواقدي في المغازي «بنحوه» (١/٢٥٩).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم ومن وافقه حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي أبو عبد الله المدني، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (١٨١) وأنه ضعيف فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ــ والله أعلم ــ.

٤٦٨ ـ حديث عائشة قالت: قال (أبو بكر: لما جال الناس يوم أحد كنت في أول من فاء إلى)[1] رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ . . . الحديث.

قال: صحيح. قلت: فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة[2] وهو متروك.

---

(١) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها.

(٢) في سند الحاكم قال: محمد بن إسحاق بن طلحة، وفي سند التلخيص قال: حدثنا ابن إسحاق بن يحيى بن طلحة والذي يظهر أن الصواب ما أثبته لأنه هو المذكور في تعقب الذهبي حيث قال: إسحاق متروك، وكذا ورد باسم إسحاق بن طلحة عند أبي داود الطيالسي كما سيأتي في التخريج. وكذا هو في (أ)، (ب).

٤٦٨ ـ المستدرك (٣/٢٦، ٢٧): حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا منجاب بن الحارث، حدثني علي بن أبي بكر الرازي، حدثنا محمد بن إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن موسى بن طلحة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ لما جال الناس على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم أحد: كنت أول من فاء إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فبصرت به من بعد، فإذا أنا برجل قد أعتقني من خلفي مثل الطير، يريد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فإذا هو أبو عبيدة بن الجراح، وإذا أنا برجل يرفعه مرة ويضعه أخرى. فقلت: أما أنا إذا أخطأني أن أكون أنا هو مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ويجيء طلحة فذاك أنا وأمر فانتهينا إليه، فإذا طلحة يرفعه مرة، ويضعه أخرى. وإذا بطلحة ست وستون جراحة، وقد قطعت إحداهن أكحله، فإذا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قد ضرب على وجنتيه، فلزقت حلقتان من حلق المغفر في وجنتيه، فلما رأى أبو عبيدة ما برسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ناشدني =

= الله لما أن خليت بيني وبين رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فانتزع إحداهما بثنيته، فمدها فندرت، وندرت ثنيته، ثم نظر إلى الأخرى فناشدني الله لما أن خليت بيني وبين رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فانتهزها بالثنية الأخرى فمدها فندرت، وندرت ثنيته، فكان أبو عبيدة أثرم الثنايا.

تخـــريجـــه:

١ ـ رواه أبو داود الطيالسي «بنحوه» (٢/٩٩)، كتاب السير، باب: ما جاء في غزوة أحد.

من طريق أسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله. قال أخبرني موسى بن طلحة، عن عائشة وهو طريق الحاكم.

٢ ـ وأورده ابن كثير في البداية والنهاية (٤/٢٩، ٣٠)، ونسبه لأبي داود الطيالسي.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣٥٣) وأنه ضعيف، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٤٦٩ ـ حديث فاطمة أنها كانت تزور [قبر][1] عمها حمزة في الأيام فتصلي وتبكي عنده.

قال: صحيح. قلت: فيه سليمان بن داود مدني تكلم فيه[2].

---

(١) في (أ) (قبه) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٦٩ ـ المستدرك (٢٨/٣): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا القرشي، حدثني علي بن شعيب، ثنا ابن أبي فديك، أخبرني سليمان بن داود، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن أباه علي بن الحسين حدثه، عن أبيه، أن فاطمة بنت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كانت تزور قبر عمها حمزة بن عبد المطلب في الأيام فتصلي وتبكي عنده.

(٢) هذا الحديث مع التعقب عليه قد سبق ذكره وتخريجه ودراسة إسناده ومن نفس طريقه هنا وهو حديث رقم (٩١) وقال الحاكم هناك: رواته ثقات. وقال الذهبي: قلت: منكر جداً وفيه سليمان بن داود وقد ضعف.

٤٧٠ ـ حديث عبد الأعلى بن عبد الله بن أبـي فروة عن أبيه أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ زار قبور الشهداء.

قال: صحيـح. قلت: مرسل.

---

٤٧٠ ـ (٣/٢٩): حدثنا أبو بكر بن محمد بن إسماعيل الفقيه بالري، ثنا محمد بن المغيرة السكري، ثنا عبد الرحمن بن علقمة المروزي، ثنا العطاف بن خالد المخزومي، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الله بن أبـي فـروة، عن أبيه: أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ زار قبور الشهداء بأُحُد فقال: «اللهم إن عبدك ونبيك يشهد أن هؤلاء شهداء وأنه من زارهم وسلم عليهم إلى يوم القيامة ردوا عليه».

قال العطاف: وحدثتني خالتي أنها زارت قبور الشهداء قالت: وليس معي إلا غلامان يحفظان على الدابة. قالت: فسلمت عليهم فسمعت رد السلام قالوا: والله إنا نعرفكم كما يعرف بعضنا بعضاً. قالت: فاقشعـررت. فقلت: يا غلام أدن بغلتي فركبت.

تخـــريجـــه:
أورده السيوطي في الجامع الكبير (١/٣٨٨) وعزاه للحاكم فقط كما أن لبعض الحديث شاهد سأذكره في مكانه.

دراسة الإسناد:
هذا الحديث قال عنه الحاكم صحيـح وقال الذهبـي: مرسل.

قلت: بحثت عن عبد الله بن أبـي فروة والد عبد الأعلى فلم أجد من ترجمه، كما أن الألباني أورد حديثاً من روايته عند تخريجه لكتاب السنة لابن أبـي عاصم (٢/٤٠٧) وقال: لم أجد له ترجمة.
إلا أن شهادة الرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ للشهداء والأمر بزيارتهم =

. . . .

= والأخبار أنهم يردون على من سلم عليهم قد ورد عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

رواه الحاكم (٢/٢٤٨) وهو من الأحاديث التي تُعقب على الحاكم بها وقد سبق دراسة إسناده وأنه حديث حسن وهو حديث رقم (٢٧٢).

ونسبه السيوطي في الدر المنثور للبيهقي في الدلائل (٥/١٩١).

وأورده ابن كثير أيضاً في البداية والنهاية ونسبه للبيهقي (٤/٤٤، ٤٥).

وكذا أورد ابن كثير قصة خالة العطاف بن خالد ونسبه لابن أبي الدنيا (٤/٤٥).

٤٧١ ــ حديث جابر لما حفر الخندق رأيت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خمصاً شديداً فانكفأت إلى امرأتي فأعلمتها فأخرجت إليَّ جراباً [فيه صاع من][1] شعير ولنا بهيمة داجن فذبحتها. . . الحديث.

[قال:][2] على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) ليست في (أ)، (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وصحيح البخاري.

(٢) في (أ)، (ب) (قلت) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه فليس فيه تعقب من الذهبي بل فيه الموافقة من الذهبي للحاكم على أنه على شرط البخاري ومسلم.

٤٧١ ــ المستدرك (٣/ ٣٠، ٣١): أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا أبو عاصم، وأخبرنا أبو عمرو بن أبي جعفر المقرىء ــ واللفظ له ــ، ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا أبو عاصم، حدثنا حنظلة بن أبي سفيان، حدثنا سعيد بن ميناء قال: سمعت جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ يقول: لما حفر الخندق رأيت برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خمصاً شديداً قال: فانكفأت إلى امرأتي فقلت: إني رأيت برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خمصاً شديداً فأخرجتْ إليَّ جراباً فيه صاع من شعير ولنا بهيمة داجن، قال: فذبحتها وطحنت صاعاً فجئت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فشاورته، فقلت: يا رسول الله، قد ذبحنا بهيمة لنا وطحنت صاعاً من شعير كان عندنا، فتعال أنت ونفر معك. قال: فصاح رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع سوراً فحي هلا بكم، فقال: رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لا تنزلن برمتكم ولا تخبزن عجينتكم حتى أجيء» قال: فجئت وجاء رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقدم الناس حتى جئت امرأتي فأخرجت له عجيناً فبصق فيه =

. . . .

= وبارك ثم قال: «ادعوا لي خابزة فلتخبز معك وأفرغوا من برمتكم ولا تنزلوها وهم ألف» فأقسم جابر بالله تعالى لأكلوا حتى تركوا وانصرفوا وإن برمتنا لتغط كما هي، وإن عجينتنا لتخبز كما هي.

تخــريجــه:

١ ــ رواه البخاري هكذا.

قال: حدثني عمرو بن علي. حدثنا أبو عاصم، أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان أخبرنا سعيد بن ميناء قال: سمعت جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ قال: لما حفر الخندق رأيت النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خمصاً شديداً فانكفيت إلى امرأتي فقلت: هل عندك شيء؟ فإني رأيت برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خمصاً شديداً فأخرجت إليَّ جراباً فيه صاع من شعير ولنا بهيمة داجن فذبحتها وطحنت الشعير ففرغت إلى فراغي وقطعتها في برمتها ثم وليت إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقالت: لا تفضحني برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وبمن معه فجئته فساررته فقلت: يا رسول الله ذبحنا بهيمة لنا وطحنا صاعاً من شعير كان عندنا فتعال أنت ونفر معك فصاح النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع سوراً فحي هلا بكم» فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لا تنزلن برمتكم، ولا تخبزن عجينتكم حتى أجيء»، فجئت وجاء رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقدم الناس حتى جئت امرأتي فقالت: بك وبك. فقلت: قد فعلت الذي قلت فأخرجت له عجيناً فبصق فيه وبارك، ثم عمد إلى برمتنا فبصق وبارك. ثم قال: «ادع خابزة فلتخبز معك. واقدحي من برمتكم ولا تنزلوها وهم ألف فأقسم بالله لقد أكلوا حتى تركوه وانحرفوا وإن برمتنا لتغط، وإن عجيننا ليخبز كما هو.

صحيح البخاري بشرحه فتح الباري. كتاب المغازي ــ ١٩ باب: غزوة الخندق (٣٩٥/٧، ٣٩٦، ح ٤١٠٢).

٢ ــ ورواه مسلم هكذا.

قال: حدثني حجاج بن الشاعر، حدثني الضحاك بن مخلد، من رقعة =

. . . .

= عارض لي بها ثم قرأه عليّ قال: أخبرناه حنظلة بن أبـي سفيان. حدثنا سعيد بن ميناء قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: لما حفر الخندق رأيت برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خمصاً فانكفأت إلى امرأتي. فقلت لها: هل عندك شيء؟ فإني رأيت برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خمصاً شديداً فأخرجت إليَّ جراباً فيه صاع من شعير ولنا بهيمة داجن. قال: فذبحتها وطحنت.

ففرغت إليَّ فراغي فقطعتها في برمتها. ثم وليت إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. فقالت: لا تفضحني برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ومن معه. قال: فجئته فساررته فقلت: يا رسول الله إنا قد ذبحنا بهيمة لنا وطحنت صاعاً من شعير كان عندنا فتعال أنت في نفر معك فصاح رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وقال: «يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع لكم سوراً فحي هلا بكم» وقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لا تنزلن برمتكم ولا تخبزن عجينتكم حتى أجيء» فجئت وجاء رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقدم الناس. حتى جئت امرأتي فقالت: بك وبك. فقلت: قد فعلت الذي قلت لي. فأخرجت له عجينتنا فبصق فيها وبارك، ثم عمد إلى برمتنا فبصق فيها وبارك ثم قال: «ادعي لي خابزة فتخبز معك واقدحي من برمتكم ولا تنزلوها» وهم ألف. فأقسم بالله لأكلوا حتى تركوه وانحرفوا، وإن برمتنا لتغط كما هي، وإن عجينتنا ــ أو كما قال الضحاك ــ لتخبز كما هي.

كتاب الأشربة، باب: جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه. . . إلخ (٣/ ١٦١٠، ١٦١١)، (ح ١٤١).

قلت: فعليه يتبين أن البخاري ومسلماً قد أخرجا الحديث ومن نفس الطريق الذي رواه منه الحاكم.

٤٧٢ ـ حديث حذيفة أن الناس تفرقوا عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ليلة الأحزاب فلم يبق معه إلا اثنا عشر رجلاً فأتاني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأنا جاث من البرد فقال: «انطلق إلى عسكرهم. . . الحديث.

[قال:][(١)] صحيح.

---

(١) في (أ)، (ب) (قلت) وما أثبته من التلخيص والظاهر أن الحديث ليس فيه تعقب من الذهبي بل فيه موافقة الحاكم على التصحيح، لأن الحاكم قد صحح الحديث كما في المستدرك.

٤٧٢ ـ المستدرك (٣/٣١): أخبرنا أبو بكر أحمد بن كامل القاضي، ثنا عيسى بن عبد الله الطيالسي، ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، ثنا يوسف بن عبد الله بن أبي بردة، عن موسى بن المختار، عن بلال العبسي، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنهما ـ: أن الناس تفرقوا عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ليلة الأحزاب فلم يبق معه إلا اثنا عشر رجلاً، فأتاني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأنا جاث من البرد، فقال: «يا ابن اليمان قم فانطلق إلى عسكر الأحزاب، فانظر إلى حالهم» قلت: يا رسول الله والذي بعثك بالحق ما قمت إليك إلا حياء منك من البرد. قال: «فابرز الحرة، وبرد الصبح. انطلق يا ابن اليمان، ولا بأس عليك من حر ولا برد حتى ترجع إليَّ». قال: فانطلقت إلى عسكرهم فوجدت أبا سفيان يوقد النار في عصبة حوله قد تفرق الأحزاب عنه قال: ليأخذ كل رجل منكم بيد جليسه قال: فضربت بيدي على الذي عن يميني وأخذت بيده، ثم ضربت بيدي على الذي عن يساري فأخذت بيده فلبثت فيهم هنية ثم قمت فأتيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو قائم يصلي فأومأ إلي بيده أن ادن فدنوت ثم أومأ إلي أيضاً أن أدن فدنوت حتى أسبل علي من الثوب الذي كان عليه وهو يصلي فلما فرغ من صلاته قال: «ابن اليمان اقعد ما الخبر» قلت: يا رسول الله تفرق الناس عن أبي سفيان =

. . . .

= فلم يبق إلا عصبة توقد النار قد صب الله عليه من البرد مثل الذي صب علينا، ولكنا نرجو من الله ما لا يرجو.

تخــريجــه:

١ ـ رواه مسلم «بمعناه» كتاب الجهاد والسير ـ ٣٦ باب: غزوة الأحزاب (١٤١٤/٣، ١٤١٥)، (ح ٩٩).

قال: حدثنا زهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، جميعاً عن جرير. قال زهير: حدثنا جرير عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، قال: كنا عند حذيفة. فذكره.

٢ ـ ونسبه ابن كثير في البداية والنهاية للحاكم وأبـي نعيم في الدلائل من حديث عكرمة بن عمار عن محمد بن عبد الله الدؤلي عن عبد العزيز بن أخي حذيفة قال: ذكر حذيفة مشاهدهم مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فذكره (١١٤/٤، ١١٥).

دراسة الإسناد:

هـذا الحديث صححه الحاكم وأقـره الذهبـي وابن الملقن أيضـاً عـلى تصحيحه.

كما أن مسلماً روى الحديث بمعناه.

٤٧٣ ـ حديث بهز بن حكيم عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «لَمُبارزة علي لِعمرو بن عبد ود أفضل من أعمال أمتي إلى يوم القيامة».

قلت: قبح الله رافضياً افتراه.

---

٤٧٣ ـ المستدرك (٣/٣٢): حدثنا لؤلؤ بن عبد الله المقتدري ـ في قصر الخليفة ببغداد ـ، ثنا أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الوهاب المصري بدمشق، ثنا أحمد بن عيسى الخشاب بتنيس، حدثنا عمرو بن أبي سلمة، حدثنا سفيان الثوري، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّمَ ـ: «لمبارزة علي بن أبي طالب لعمرو بن عبد ود يوم الخندق أفضل من أعمال أمتي إلى يوم القيمة».

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم فقط (١/٦٥٩) قال: وتعقب وقد ذكر الذهبي هذا الحديث في كتاب الفضائل له. من رسالة صغيرة خرجت بها الأحاديث الموضوعة من الفضائل (ص ٤) وقال: قلت: قبح الله من وضعه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم أحمد بن عيسى التنيسي الخشاب.

قال ابن عدي: له مناكير. منها ثم أورد له حديثاً عن جابر مرفوعاً: «دخلت الجنة فإذا أكثر أهلها البله». قال الذهبي: فهذا باطل بهذا السند.

وأورد الذهبي له حديثاً آخر عن واثلة مرفوعاً: «الأمناء عند الله ثلاثة جبريل، وأنا ومعاوية» وهذا كذب.

وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال ابن طاهر: كذاب يضع الحديث.

وقال مسلمة: كذاب حدث بأحاديث موضوعة.

وقال ابن يونس: كان مضطرب الحديث جداً. الميزان (١/١٢٦)، اللسان (١/٢٤٠، ٢٤١). =

. . . .

= وقال ابن حبان: يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار.

ثم ذكر له حديثين وقال: «جميعاً موضوعان» الضعفاء (١/١٤٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن أحمد بن عيسى كذاب كما هو قول بعض العلماء وكما أن الأحاديث التي رواها كلها موضوعة. كما ذكره ابن حبان والذهبي فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً.

٤٧٤ ـ حديث جابر أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دفع الراية يوم خيبر إلى عمر فانطلق فرجع يجبن [أصحابه][1] ويجبنونه.

قال: على شرط مسلم. قلت: فيه القاسم بن أبي شيبة وهو واه.

---

(١) ليست في (أ) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٧٤ ـ المستدرك (٣/ ٣٨): حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان، ثنا القاسم بن أبي شيبة، حدثنا يحيى بن يعلى، حدثنا معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دفع الراية يوم خيبر إلى عمر، فانطلق، فرجع يجبن أصحابه، ويجبنونه.

تخــريجــه:

لم أجد من أخرجه.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم القاسم بن محمد بن أبي شيبة العبسي أخو الحافِظَين أبو بكر وعثمان روى عنه أبو زرعة، وأبو حاتم ثم تركا حديثه. وقال يحيى: ضعيف. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويخالف. وقال العجلي: ضعيف. وقال الساجي: متروك يحدث بمناكير.

وقال ابن عدي: ضعيف. وقال الخليلي: ضعفوه وتركوا حديثه.

الميزان (٣/ ٣٧٩)، اللسان (٤/ ٤٦٥، ٤٦٦).

وقال الذهبي في الضعفاء: قال أبو حاتم: تركت حديثه (ت ٣٤٢٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن القاسم ضعيف وهو قول أكثر العلماء، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً ـ والله أعلم ـ.

٤٧٥ ـ حديث البراء: لما أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قتل جعفر داخله من ذلك فأتاه جبريل فقال: إن الله جعل لجعفر جناحين مسرَّجين بالدم يطير بهما مع الملائكة.

قال: له طريق عن البراء. قلت: كلها ضعيفة.

---

٤٧٥ ـ المستدرك (٣/٤٠): حدثني زيد بن علي بن يونس الخزاعي بالكوفة، ثنا الحسين بن محمد بن مصعب البجلي، ثنا أحمد بن داود، ثنا عمر بن عبد الغفار، ثنا الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب قال: لما أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قتل جعفر داخله من ذلك، فأتاه جبريل، فقال: إن الله تعالى جعل لجعفر جناحين مضرجين بالدم يطير بهما مع الملائكة.

تخريجه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير (١/١٦٥) ونسبه للحاكم فقط.

٢ ـ وأورده الذهبي في الميزان في ترجمة عمرو بن عبد الغفار (٣/٢٧٢).

٣ ـ وكذا أورده الحافظ ابن حجر في اللسان (٤/٣٦٩).

كما أن الحديث له شواهد سأذكرها في مكان الشواهد.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث عند الحاكم في سنده عمرو بن عبد الغفار الفقيمي.

قال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن عدي اتهم بوضع الحديث. وقال ابن المديني: تركته لأجل الرفض. وقال العقيلي وغيره: منكر الحديث. وقال البزار: متهم. وذكره ابن حبان في الثقات. وأخرج له الحاكم في المستدرك. وذكره العقيلي، والساجي، والعجلي في الضعفاء. وقال ابن عدي: هو متهم إذا روى شيئاً في الفضائل. وكان السلف يتهمونه بأنه يضع في فضائل أهل البيت وفي مناقب غيرهم.

الميزان (٣/٢٧٢)، اللسان (٤/٣٦٩، ٣٧٠). =

. . . .

= وقال الذهبي في الضعفاء: قال ابن عدي: اتهم بالوضع رقم (٣١٩٣).

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن عمرو أقل أحواله أن يكون متروكاً لأنه لم يوثقه إلا ابن حبان والحاكم وهما معروفان بالتساهل. وقد اتهمه بعض العلماء وخاصة فيما يتعلق بفضائل أهل البيت. وهذا الحديث منها.

فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

لكن للحديث شواهد. منها: حديث أبي هريرة.

رواه الحاكم (٢١٢/٣). بلفظ: «مر جعفر الليلة في ملأ من الملائكة وهو مخضب الجناحين بالدم أبيض الفؤاد» وقال: صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي.

وجاء أيضاً من طريق آخر عن أبي هريرة. بلفظ «رأيت جعفر بن أبي طالب ملكاً يطير في الجنة مع الملائكة بجناحين».

١ ــ رواه الحاكم. (٢٠٩/٣). وقال: صحيح الإسناد. وتعقبه الذهبي بقوله: عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني واه.

٢ ــ والترمذي. كتاب المناقب ــ ٣٠ باب: مناقب جعفر (٦٥٤/٥)، رقم (٣٧٦٣). وقال: هذا حديث غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن جعفر وعبد الله ضعفه ابن معين وغيره.

وجاء أيضاً عن عبد الله بن جعفر قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «هنيئاً لك يا عبد الله بن جعفر أبوك يطير مع الملائكة في السماء» أورده الهيثمي في المجمع ونسبه للطبراني وقال: إسناده حسن (٢٧٣/١٠).

ونسبه الحافظ ابن حجر في الفتح أيضاً للطبراني وقال: إسناده حسن، فتح الباري (٧٦/٧) كتاب فضائل الصحابة، مناقب جعفر.

وحديث ابن عمر موقوفاً أنه كان إذا سلم على عبد الله بن جعفر قال: السلام عليك يا ابن ذا الجناحين. رواه البخاري، فتح الباري، كتاب فضائل الصحابة ــ ١٠ باب: مناقب جعفر (٧٥/٧) رقم (٣٧٠٩). =

. . . .

= ـ وروى الطبراني في الأوسط كما نسبه له الهيثمي (١٠/٢٧٢، ٢٧٣) حديثاً عن ابن عباس.

وقال الهيثمي: فيه سعدان بن الوليد ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات.

وأورد حديثاً آخر عن ابن عباس ونسبه للطبراني في الأوسط وقال: رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين وأحدهما حسن (١٠/٢٧٢، ٢٧٣).

فعليه يكون الحديث صحيحاً. لكنه بطريق الحاكم شديد الضعف فلا يقبل الانجبار.

٤٧٦ ـ حديث جبير قال: لما اشتد جزع أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على من قتل يوم مؤتة قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ليدركن الدجال قوماً مثلكم أو خيراً منكم ثلاث مرات ولن يخزي الله أمة أنا أولها وعيسى بن مريم آخرها».

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: ذا مرسل، وهو خبر منكر.

---

٤٧٦ ـ المستدرك (٣/٤١): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري، ثنا زكريا بن عدي، ثنا عيسى بن يونس، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبيه قال: لما اشتد جزع أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على من قتل يوم مؤتة. قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ليدركن الرجال قوماً مثلكم أو خيراً منكم ثلاث مرات، ولن يخزي الله أمة أنا أولها، وعيسى بن مريم آخرها».

تخـــريجـــه:

أورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه للحاكم، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٢/٤٤٩) ورمز له بالصحة.

وكذا أورده المناوي في الفيض وقال: من رواية جبير بن نفير وهو الحضرمي الحمصي ثقة جليل. قال في التقريب من الثانية مخضرم ولأبيه صحبة فكأنه هو ما وفد إلا في عهد عمر.

قال المناوي: فالحديث مرسل.

ونسبه المناوي لابن أبي شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير أحد التابعين قال ابن حجر: وإسناده حسن. فيض القدير (٥/٣٥٣).

لكن قال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف. (٥/٥٦).

قلت: ولم أجده في المصنف لابن أبي شيبة ـ فالله أعلم ـ .

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث قال عنه الحاكم: على شرط البخاري ومسلم. وقال الذهبي: مرسل، وهو خبر منكر.

قلت: أما قوله: أن الحديث مرسل فهو في محله حيث أن الذي رفع الحديث هو جبير بن نفير بن مالك بن عامر الحضرمي.

قال الحافظ في التقريب: ثقة جليل من الثانية، مخضرم، ولأبيه صحبة فكأنه هو ما وفد إلا في زمن عمر مات سنة ثمانين (١٢٦/١).

وأما قوله: منكر فلم يتبين لي ذلك فإن رواته ثقات كما في التقريب (١٢٦/١)، (٤٧٥/١، ت ٨٩٤)، (٣٦٨/١).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث مرسل ورواته ثقات كما تقدم فهو صحيح مرسل وقد حسنه ابن حجر كما سبق ـ والله أعلم ـ.

٤٧٧ ـ حديث أبي نجيح السلمي. حاصرنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قصر الطائف فسمعته يقول: «من بلغ بسهمه فله درجة في الجنة...».

[قال][(١)]: صحيح.

---

(١) في (أ)، (ب) (قلت) وما أثبته من التلخيص والظاهر أن الحديث ليس عليه تعقب من الذهبي، بل فيه الموافقة للحاكم على التصحيح، لأن الحاكم قد صحح الحديث كما في المستدرك.

٤٧٧ ـ المستدرك (٣/٤٩، ٥٠): أخبرنا أبوعمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله الزاهد ببغداد، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور، ثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي نجيح السلمي ـ رضي الله عنه قال: حاصرنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قصر الطائف، فسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من بلغ بسهم فله درجة في الجنة» فبلغت يومئذ ستة عشر سهماً، وسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من رمى بسهم في سبيل الله فهو عدل محرر، ومن شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة، وأيما رجل مسلم أعتق رجلاً مسلماً فإن الله جاعل كل عظم من عظامه وفاء كل عظم بعظم منه من النار، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة، فإن الله جاعل كل عظم من عظامها وفاء كل عظم من عظام محررها من النار».

تخريجه:

١ ـ رواه أبو داود «بنحوه» كتاب العتق، باب: أي الرقاب أفضل (٤/٢٩، ٣٠)، (ح ٣٩٦٥).

٢ ـ ورواه أبو داود الطيالسي «بنحوه» كتاب السيرة، باب: غزوة الطائف (٢/١٠٩، ١١٠)، (ح ٢٣٧٧).

٣ ـ ورواه النسائي «بنحوه مختصراً» كتاب الجهاد ـ ٢٦ باب: ثواب من رمى بسهم في سبيل الله (٦/٢٦).

. . . .

= ٤ ـ ورواه النسائي في الكبرى نسبه له المزي في تحفة الأشراف (١٦٣/٨، ح ١٠٧٦٨).

وروى الترمذي طرفاً منه وهو قوله: «من رمى بسهم في سبيل الله فهو كعدل محرر». وقال: صحيح.

كتاب فضائل الجهاد ـ ١١ باب: ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله (١٧٤/٤)، (ح ١٦٣٨).

رووه من طريق هشام، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي نجيح السلمي، به مرفوعاً وهو طريق الحاكم.

الحكم على الحديث:

قلت: هذا الحديث قد صححه الحاكم ووافقه الذهبي وابن الملقن وكذا صححه الترمذي فالحديث صحيح. إن شاء الله.

٤٧٨ ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً «يرحم الله أبا ذر (يمشي وحده)[(١)] ويموت وحده، ويبعث وحده».
قال: صحيح. قلت: فيه إرسال.

---

(١) ليست في أصل (ب) ومعلقة بهامشها.

٤٧٨ ـ المستدرك (٣/٥٠، ٥١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، قال: حدثني يزيد بن سفيان، عن محمد بن كعب القرظي، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: لما سار رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى تبوك جعل لا يزال يتخلف الرجل فيقولون: يا رسول الله تخلف فلان. فيقول: «دعوه إن يك فيه خير فسيلحقه الله بكم، وإن يك غير ذلك فقد أراحكم الله منه» حتى قيل: يا رسول الله، تخلف أبو ذر وأبطأ به بعيره، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «دعوه إن يك فيه خير فسيلحقه الله بكم، وإن يك غير ذلك فقد أراحكم الله منه» فتلوم أبو ذر ـ رضي الله عنه ـ على بعيره فأبطأ عليه، فلما أبطأ عليه أخذ متاعه فجعله على ظهره فخرج يتبع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ماشياً، ونزل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في بعض منازله، ونظر ناظر من المسلمين فقال: يا رسول الله، هذا رجل يمشي على الطريق، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «كن أبا ذر» فلما تأمله القوم، قالوا: يا رسول الله، هو والله أبو ذر، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «رحم الله أبا ذر يمشي وحده، ويموت وحده، ويبعث وحده» فضرب الدهر من ضربته. وسير أبو ذر إلى الربذة، فلما حضره الموت أوصى امرأته وغلامه: إذا مت فاغسلاني وكفناني ثم احملاني فضعاني على قارعة الطريق، فأول ركب يمرون بكم فقولوا هذا أبو ذر، فلما مات فعلوا به كذلك، فأطلع ركب فما علموا به حتى كادت ركائبهم تطأ سريره، فإذا ابن مسعود في رهط من أهل الكوفة، فقالوا: ما هذا فقيل: جنازة أبي ذر، فاستهل ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ يبكي فقال: صدق رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «يرحم الله أبا ذر يمشي وحده، ويموت وحده، ويبعث =

. . . .

= وحده»، فنزل فوليه بنفسه حتى أجنه، فلما قدموا المدينة ذكر لعثمان قول عبد الله وما ولي منه.

تخـــريجـــه:

١ ـ أورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم، وابن عساكر عن ابن مسعود (١/ ١٠٠٠).

٢ ـ وأورده ابن حجر في الإصابة (١١/ ١٢٢، ١٢٣) ونسبه لابن إسحاق في السيرة النبوية. قال ابن حجر: ويقال: إنه صلى عليه عبد الله بن مسعود في قصة رويت بسند لا بأس به.

وقال المدائني: إنه صلى عليه ابن مسعود بالربذة ثم قدم المدينة فمات بعده بقليل.

٣ ـ وقد روى وفاة أبي ذر وصلاة ابن مسعود عليه إسحاق في مسنده كما في المطالب العالية (٤/ ١١٦).

٤ ـ وكذا أورد وفاة أبي ذر وصلاة ابن مسعود عليه الهيثمي في المجمع (٩/ ٣٣٢) ونسبه للطبراني وقال: محمد بن كعب لم يدرك أبا ذر ـ والظاهر أن الصواب ابن مسعود ـ وابن إسحاق مدلس.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث من رواية محمد بن كعب القرظي، عن ابن مسعود.

قال في التهذيب: روى عن العباس، وعلي، وابن مسعود... يقال: إن الجميع مرسل (٩/ ٤٢٠، ٤٢١).

كما أنه أرخ وفاته في سنة مائة وثمان عشرة وهو ابن ثمان وسبعين سنة فتكون ولادته سنة أربعين هـ. التهذيب (٩/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢).

وقد أرخ وفاة ابن مسعود سنة اثنتين وثلاثين على الراجح.

فعلى هذا يكون محمد بن كعب لم يدرك ابن مسعود. التهذيب (٦/ ٢٨).

وقال المعلق على المطالب: قال البوصيري: القرظي ما عرفته فإن كان هو محمد بن كعب فالحديث منقطع. وهذا الحديث يبين أنه محمد بن كعب.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن محمد بن كعب لم يدرك ابن مسعود فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لانقطاعه.

٤٧٩ ـ حديث جميع بن [عمير][(١)] الليثي. قال: أتيت ابن عمر فسألته عن علي... الحديث.

قال[(٢)]: هذا حديث شاذ والحمل فيه على جميع، وبعده على إسحاق بن بشر الكاهلي. قلت: فلم تورد الموضوع هنا؟.

---

(١) في (أ) (عمر) وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) في التلخيص (قلت:) وما أثبته من (أ)، (ب)، والمستدرك فالقول للحاكم.

٤٧٩ ـ المستدرك (٣/٥١): حدثنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى البرقي، ثنا إسحاق بن بشر الكاهلي، حدثنا محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن جميع بن عمير الليثي قال: أتيت عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ فسألته عن علي ـ رضي الله عنه ـ فانتهزني، ثم قال: ألا أحدثك عن علي، هذا بيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في المسجد، وهذا بيت علي ـ رضي الله عنه. إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعث أبا بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ببراءة إلى أهل مكة فانطلقا فإذا هما براكب فقالا: من هذا؟ قال: أنا علي يا أبا بكر. هات الكتاب الذي معك، قال: وما لي؟ قال: والله ما علمت إلا خيراً، فأخذ علي الكتاب فذهب به ورجع أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ إلى المدينة، فقالا: ما لنا يا رسول الله؟ قال: «ما لكما إلا خير، ولكن قيل لي إنه لا يُبَلِّغ عنك إلا أنت، أو رجل منك».

تخـريجـه:

لم أجد من أخرجه.

وقد أورده الذهبي في كتاب الفضائل وقال: قال الحاكم: هذا حديث شاذ والحمل فيه على جميع بن عمير، وبعده على إسحاق بن بشر. قلت: قد كفانا الحاكم المؤنة لكن لم يذكره ها هنا.

من رسالة صغيرة خرجت بها الموضوعات في مستدرك الحاكم. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

هذا الحديث في سنده عند الحاكم إسحاق بن بشر الكاهلي، وجميع بن عمير.

أولاً: جميع بن عمير التيمي أبو الأسود الكوفي من بني تيم الله بن ثعلبة.

وقد سبق بيان حاله وأنه ضعيف، وقد كذبه ابن نمير، وقال ابن حبان: يضع. عند حديث رقم (٤٥٦).

ثانياً: إسحاق بن بشر الكاهلي بن مقاتل أبو أيوب الكاهلي الكوفي.

وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٤٥٦) وأنه كذاب.

وقد قال الذهبي عند حديث رقم (٤٥٦) جميع متهم، وإسحاق هالك.

الحكم على الحديث:

قلت: مما مضى يتبين أن جُمْيْعاً ضعيف وقد اتهم وأن إسحاق كذاب فيكون الحديث بهذا الإسناد موضوعاً ـ والله أعلم ـ.

٤٨٠ ـ حديث عائشة: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بدأ به مرضه في بيت ميمونة... الحديث.

[قال:][(١)] صحيح.

---

(١) في (أ)، (ب) (قلت) وما أثبته من التلخيص والظاهر أن الحديث ليس عليه تعقب من الذهبي بل فيه الموافقة على التصحيح، لأن التصحيح في المستدرك فقد صحح الحاكم الحديث.

٤٨٠ ـ المستدرك (٥٦/٣): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا أبو بكر محمد بن النضر بن مسلمة بن الجارود، حدثني الزبير بن بكار، حدثني يحيى بن المقدام عن عمه موسى بن يعقوب، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، أن عروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، كلهم يخبره، عن عائشة زوج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بدأه مرضه الذي مات به في بيت ميمونة ـ رضي الله عنها ـ، فخرج عاصباً رأسه فدخل عليٌّ بين رجلين تخط رجلاه الأرض، عن يمينه العباس، وعن يساره رجل، قال عبيد الله: أخبرني ابن عباس أن الذي عن يساره علي.

تخريجه:

١ ـ رواه ابن سعد في الطبقات (٢٠٥/٢)، باب: ذكر أول ما بدأ برسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وجعه الذي توفي فيه.

من طريق ابن شهاب قال: قالت عائشة فذكره «بنحوه».

٢ ـ كما أن البخاري روى طرفاً من الحديث وهو إتيان الرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من بيت أحد أزواجه بين العباس وعلي إلى بيت عائشة ليمرَّضَ فيه.

صحيح البخاري بشرحه فتح الباري، كتاب المغازي، باب: مرض النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ووفاته (١٤١/٨)، (ح ٤٤٤٢).

الحكم على الحديث:

قلت: هذا الحديث قد صححه الحاكم ووافقه الذهبي وذكره ابن الملقن على أنه من تعقب الذهبي على الحاكم، وليس كذلك كما سبق.

كما أن طرفه الأخير رواه البخاري كما سبق ذكره.

٤٨١ ــ حديث أنس كان آخر وصية رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حين حضره الموت «الصلاة الصلاة مرتين وما ملكت أيمانكم . . . الحديث».

قال: أخرجاه. قلت: (فلماذا)[1] أوردته.

---

(١) في (ب) (فلم)، وما أثبته من (أ) والتلخيص.

٤٨١ ــ المستدرك (٥٧/٣): (حدثنا) أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا النفيلي، ثنا زهير وغيره، عن سليمان التيمي، عن أنس بن مالك قال: كان آخر وصية رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حين حضره الموت؛ «الصلاة الصلاة مرتين، وما ملكت أيمانكم» وما زال يغرغر بها في صدره وما يفيض بها لسانه.

تخـريجـه:

قال الحاكم: قد اتفقا على إخراج هذا الحديث وعلى إخراج حديث عائشة آخر كلمة تكلم بها الرفيق الأعلى ووافقه الذهبي وتعقبه في إيراده هنا.

قلت: أما حديث أنس فلم أجده لا عند البخاري ولا مسلم.

كما أن المزي في تحفة الأشراف أورده ولم ينسبه لهما (٣١٩/١، ٣٢٠، ح ١٢٢٩).

وكذا أورده صاحب المعجم المفهرس ولم ينسبه لهما (٤٠٩/٣).

وأورد الحديث السيوطي في الجامع الصغير ولم ينسبه لهما (١١٨/٢).

كما روى الحديث أيضاً البغوي في شرح السنة (٣٤٩/٩، ٣٥٠)، ولم ينسبه المخرج لهما والحديث أخرجه.

١ ــ ابن حبان في صحيحه «بنحوه» موارد. كتاب الوصايا، باب: فيما أوصى به سيدنا محمد ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (ح ١٢٢٠).

٢ ــ ورواه النسائي في الكبرى له المزي في تحفة الأشراف (٣١٩/١، ٣٢٠، ح ١٢٢٩).

٣ ــ ورواه أحمد «بنحوه» (١١٧/٣).

٤ ــ ورواه ابن ماجه «بنحوه» كتاب الوصايا، باب: هل أوصى رسول الله =

. . . .

= ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (٢/ ٩٠٠)، (ح ٢٦٩٧).

٥ ــ ورواه ابن سعد في الطبقات «بنحوه» (٢/٢٥٢).

رووه من طريق سليمان التيمي، عن أنس به وهو طريق الحاكم.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث ذكر الحاكم أخرجاه وتعقبه الذهبي في إيراده له هنا وقد سبق بيان أن الشيخين لم يخرجا هذا الحديث إلا أن الحديث رجاله رجال البخاري كما في التقريب(١/ ٣٢٦،ت٤٥٤)، (١/ ٢٦٥، ت٨٢)، (١/ ٤٤٨،ت٦٠٩).

فهو صحيح على شرطه.

أما حديث عائشة «آخر كلمة تكلم بها الرفيق الأعلى» فقد اتفق الشيخان على إخراجه فقد أخرجه البخاري بشرحه فتح الباري.

كتاب المغازي ــ ٨٤ باب: آخر ما تكلم به النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (٨/ ١٥٠)، (ح ٤٤٦٣).

وأخرجه مسلم. كتاب الصحابة، باب: فضل عائشة ــ رضي الله عنها ــ (٤/ ١٨٩٤، ح ٨٧).

روياه من طريق ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب في رجال من أهل العلم أن عائشة قالت: به.

٤٨٢ ــ حديث ابن مسعود قال: لما ثقل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. قلنا: من [يصلي][1] عليك يا رسول الله؟ فبكى وبكينا. . . الحديث.

قال: فيه عبد الملك بن عبد الرحمن وهو مجهول. قلت: بل كذبه الفلاس.

قال: والباقون ثقات. قلت: وهذا شأن الموضوع يكون كل رواته ثقات سوى واحد، فلو استحيى لما أورد مثل هذا الحديث.

---

(١) في (أ) (يدخل) وا أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

٤٨٢ ــ المستدرك (٣/٦٠): حدثنا حمزة بن محمد بن العباس العقبي ببغداد، حدثنا عبد الله بن روح المدائني، حدثنا سلام بن سليمان المدائني، حدثنا سليمان بن سليم الطويل، عن عبد الملك بن عبد الرحمن، عن الحسن العرني، عن الأشعث بن طليق، عن مرة بن شراحيل، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: لما ثقل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قلنا: من يصلي عليك يا رسول الله؟ فبكى وبكينا، وقال: «مهلاً غفر الله لكم وجزاكم عن نبيكم خيراً، إذا غسلتموني وحنطتموني وكفنتموني، فضعوني على شفير قبري، ثم أخرجوا عني ساعة. فإن أول من يصلي علي خليلي وجليسي جبريل، وميكائيل، ثم إسرافيل، ثم ملك الموت، مع جنود من الملائكة، ثم ليبدأ بالصلاة على رجال أهل بيتي، ثم نساؤهم، ثم ادخلوا أفواجاً أفواجاً وفرادى، ولا تؤذوني بباكية ولا برنة ولا بصيحة ومن كان غائباً من أصحابي، فأبلغوه مني السلام فإني أشهدكم على أني قد سلمت على من دخل في الإسلام ومن تابعني على ديني هذا منذ اليوم إلى يوم القيامة».

تخـريجـه:

١ ــ رواه ابن سعد في الطبقات (٢/٢٥٦، ٢٥٧) مطولاً. =

قال أخبرني محمد بن عمر. حدثني عبد الله بن جعفر، عن ابن أبي عون، عن ابن مسعود.

٢ ــ وأورده السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٨٥٠) ونسبه لابن سعد، والحاكم قال: وتعقب.

وقد أورد الحديث الذهبي في كتاب الفضائل وقال: قلت: بل كذبه الفلاس والحمل فيه عليه. من رسالة صغيرة خرجت بها الأحاديث الموضوعة في مستدرك الحاكم (ص ٦).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من طريق عن ابن مسعود.

● **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم وفيه عبد الملك بن عبد الرحمن أبو العباس المعلم ويقال: ابن عبد العزيز ويقال: ابن عبد الله.

قال ابن حبان: كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأسانيد لا يحل ذكر حديثه إلا عند أهل الصناعة فكيف الاحتجاج به. الضعفاء (٢/ ١٣٣، ١٣٤).

وقال الفلاس: كذاب. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عن البخاري: ضعفه عمر بن علي جداً منكر الحديث. لسان الميزان (٤/ ٦٦).

أما الذهبي فإنه خلط بينه وبين عبد الملك الذماري وهذا وثقه الفلاس كما ذكره ابن حجر في اللسان فقد ذكره الذهبي في الميزان وسماه عبد الملك بن عبد العزيز ولم يذكر كلام الفلاس عنه، لكنه أورد عبد الملك بن عبد العزيز وذكر عن الفلاس أنه قال مرة: ضعيف جداً وقيل: إنه كذبه، ثم قال: والظاهر أنه عبد الملك بن عبد الرحمن الصنعاني وثقه الفلاس. الميزان (٢/ ٦٥٧، ٦٥٨).

● **الطريق الثاني:** وهو طريق ابن سعد وفيه محمد بن عمر الواقدي وقد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٣١) وأنه متروك.

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عبد الملك بن عبد الرحمن ضعيف جداً، فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً كما أن الطريق الثاني فيه متروك فهو ضعيف جداً أيضاً. فكلا الطريقين شديد الضعف فلا ينجبر أحدهما بالآخر ــ والله أعلم ــ.

٤٨٣ ـ حديث أنس مرفوعاً في تعبيره عليه السلام الأقمار.

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: هو من رواية عمر بن حماد بن سعيد الأبح أحد الضعفاء تفرد به عن موسى بن عبد الله السلمي لا أدري من هو.

---

٤٨٣ ـ المستدرك (٣/٦١): حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا جنيد بن حكيم الدقاق، ثنا موسى بن عبد الله السلمي، حدثنا عمر بن حماد بن سعيد الأبح، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يعجبه الرؤيا قال: «هل رأى أحد منكم رؤيا اليوم» قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: رأيت كأن ثلاثة أقمار سقطن في حجرتي. فقال لها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن صدقت رؤياك دفن في بيتك ثلاثة، هم أفضل ـ أو خير ـ أهل الأرض» فلما توفي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ودفن في بيتها. قال لها أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: هذا أحد أقمارك وهو خيرها، ثم توفي أبو بكر وعمر فدفنا في بيتها.

تخـريجـه:

١ ـ رواه الطبراني في الكبير «بنحوه» (٢٣/٤٨)، (ح ١٢٨).

من طريق موسى بن عبد الله السلمي، حدثنا عمر بن سعيد الأبح، عم سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بكر. أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «هل رأى أحد منكم رؤيا» فقالت عائشة: به.

٢ ـ وأورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للطبراني في الكبير (١/٣١٩).

٣ ـ ورواه الحاكم موقوفاً على أبي بكر (٣/٦٠).

٤ ـ ورواه مالك في الموطأ موقوفاً على أبي بكر.

رواه عن يحيى بن سعيد أن عائشة سألت أبا بكر عن رؤياها. فذكره. =

. . . .

= ٥ ــ وأورد الحديث الهيثمي ونسبه للطبراني (١٨٥/٥) وقال: فيه عمر بن سعيد الأبح وهو ضعيف.

دراسة الإسناد:

هذا الحديث في سنده عند الحاكم والطبراني عمر بن حماد بن سعيد الأبح، وموسى بن عبد الله السلمي.

أولاً: عبد الله بن سعيد الأبح.

قال ابن حبان: كان ممن يخطىء، ولم يكثر خطؤه حتى استحق الترك ولا اقتصر منه على ما لم ينفك منه البشر حتى لا يعدل به عن العدالة، فهو عندي ساقط الاحتجاج فيما انفرد به. وقد روي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن أنس نسخة لم يتابع عليها. الضعفاء (٨٧/٢).

وقال ابن عدي: منكر الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث.

الميزان (١٩١/٣)، اللسان (٣٠١/٤).

ثانياً: موسى بن عبد الله السلمي.

قال الذهبي: لا أدري من هو. وقال الحافظ ابن حجر في اللسان: قال الذهبي في تلخيص المستدرك: لا أدري حاله (١٢٣/٦).

الحكم على الحديث:

قلت: مما تقدم يتبين أن عمر بن حماد متروك وأن موسى بن عبد الله مجهول فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً جداً.

لكن الحديث جاء موقوفاً على أبي بكر كما سبق وقد صححه الحاكم على شرطهما ووافقه الذهبي. إلا أن طريق الحاكم والطبراني شديد الضعف فلا يقبل الانجبار ــ والله أعلم ــ.

انتهى الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث

وأوّله: كتاب معرفة الصحابة

مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن

توفي عام ٨٠٤هـ

تحقيق ودراسة

سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

الجزء الثالث

دار العاصمة

الرياض

كتاب معرفة الصحابة

أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ

٤٨٤ـ حديث عائشة:

«من سـره أن ينظر إلى عتيق من النـار، فلينـظر إلى أبـي[١] بكر».

قال: صحيح.

قلت: فيه صالح بن موسى ضعّفوه، (والسند مظلم)[٢].

---

(١) قوله: (أبـي) ليس في (ب).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من التلخيص.

٤٨٤ ـ المستدرك (٣/٦١ ـ ٦٢) حدثنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ثنا شبابة، ثنا صالح بن موسى الطّلحي، عن معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من سره أن ينظر إلى عتيق من النـار؛ فلينظر إلى أبـي بكـر» وإن اسمه الـذي سمـاه أهله لعبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو حيث ولد، فغلب عليه اسم عتيق.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٧٠).

والطبراني في الكبير (١/٦ رقم ١٠). =

. . . .

= وأبو يعلى ـ كما في المطالب العالية (٤/٣٦ رقم ٣٨٩٦) ـ، في فضل أبـي بكر من كتاب المناقب.

وقال محقق الكتاب الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي: قال البوصيري: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف لضعف صالح بن موسى».

والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٩/٤٠ ـ ٤١) وعزاه لأبـي يعلى فقط، ولم يذكر الطبراني مع أنه رواه كما سبق، ثم قال الهيثمي: «فيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف».

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (ل ٦ أ).

جميعهم من طريق صالح بن موسى، عن معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ به، نحوه.

وللحديث طرق أخرى سيأتي الكلام عليها في الحديث رقم (٧٢٥).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم وتعقبه الذهبـي بقوله: «صالح ضعفوه، والسند مظلم». وصالح هذا هو ابن موسى بن إسحاق بن طلحة التيمي، وهو متروك ـ كما في التقريب (١/٣٦٣ رقم ٥٧) ـ، وانظر الكامل (٤/١٣٨٦ ـ ١٣٨٩)، والتهذيب (٤/٤٠٤ ـ ٤٠٥ رقم ٦٩٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدّة ضعف صالح بن موسى.

وله شاهد من حديث عبد الله بن الزبير، قال: كان اسم أبـي بكر: عبد الله بن عثمان، فقال له النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنت عتيق الله من النار» فسُمّي عتيقاً.

أخرجه ابن أبـي حاتم في العلل (٢/٣٨٦ رقم ٢٦٦٨).

والطبراني في الكبير (١/٥ رقم ٧).

وابن أبـي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ٣ أ). =

. . . .

= وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣ رقم ٢١٧١).

والدولابي في الكنى (١/٦ و ٧).

وأبو نعيم في المعرفة (ل ٦ أ).

جميعهم من طريق حامد بن يحيى، حدثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، فذكره.

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في الموضع السابق، ونقل عن أبيه أنه قال: «هذا حديث باطل».

ولست أعلم وجه بطلانه طالما أن رجاله ثقات كالتالي:

عامر بن عبد الله بن الزبير ثقة عابد ـ كما في التقريب (١/ ٣٨٨ رقم ٥٣) وانظر الجرح والتعديل (٦/٣٢٥ رقم ١٨١٠)، والتهذيب (٥/ ٧٤ رقم ١١٧).

وزياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني ثقة ثبت ـ كما في التقريب (١/٢٦٨ رقم ١١٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣/٥٣٣ رقم ٢٤٠٨)، والتهذيب (٣/٣٦٩ رقم ٦٧٨).

سفيان بن عيينة ثقة حافظ فقيه إمام حُجّة ـ كما في التقريب (١/٣١٢ رقم ٣١٨) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤/٢٢٥ ـ ٢٢٧ رقم ٩٧٣)، والتهذيب (٤/١١٧ رقم ٢٠٥).

حامد بن يحيى بن هاني البَلْخي ثقة حافظ ـ كما في التقريب (١/١٤٦ رقم ٩٠) ـ وانظر الجرح والتعديل (٣/٣٠١ رقم ١٣٣٨)، والتهذيب (٢/ ١٦٩ رقم ٣٠٦).

وذكر الهيثمي هذا الحديث في المجمع (٩/٤٠) وعزاه للبزار، والطبراني وقال: «رجالها ثقات».

وذكره الألباني في سلسلته الصحيحة (٤/١٠٣) وصحح سنده.

٤٨٥ــ حديث علي:

أنه حلف: أنزل[١] الله (تعالى)[٢] اسم أبـي بكر من السماء (صدِّيقاً)[٣].

قال: لولا جهالة محمد بن سليمان (العَيْذي)[٤] لحكمت بصحَّته.

قلت: سنده مظلم[٥].

---

(١) في المستدرك وتلخيصه: (لأنزل).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ) والتلخيص، وما أثبته من (ب) والمستدرك.

(٣) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٤) في (أ) و (ب): (السعدي) ــ بالسين المهملة، بعدها عين، ثم دال ــ، وفي المستدرك والتلخيص: (السعيدي) ــ بمثل اللفظ السابق وزيادة ياء بعد العين المهملة ــ، وكذا في الميزان (٥٧٣/٣).

وفي المعجم الكبير للطبراني (٨/١): (العبدي) ــ بالعين المهملة، ثم باء موحدة، بعدها دال ــ، وكذا وقع في الجرح والتعديل لابن أبـي حاتم (٢٦٩/٧)، والمعرفة لأبـي نعيم (١/ل ٦ ب)، وتهذيب الكمال للمزي (١٤٢٩/٣) في ترجمة هارون بن سعد العجلي فذكره في تلاميذه، ولسان الميزان (١٨٩/٥)، وهو الذي صوّبه الألباني في السلسلة الصحيحة (٩/٤/١) في تخريج الحديث رقم (٣٠٦).

والصواب (العَيْذي) بالعين المهملة ثم ياء ساكنة معجمة بإثنتين من تحتها وذال معجمة، كما في التاريخ الكبير للبخاري (٩٩/١) والإكمال لابن ماكولا (٣٢١/٦)، والأنساب للسمعاني (٤٢٣/٩) وعجالة المبتدي في النسب (ص ٩٥)، وانظر دراسة الإسناد.

(٥) قوله: (قلت: سنده مظلم) ليس في التلخيص المطبوع والمخطوط، وفيه: «قلت: لولا جهالة محمد بن سليمان السعيدي شيخ إسحاق السلولي، لحكمت بصحته». وهذه عبارة الحاكم تصحّفت، ونسبت للذهبـي. =

. . . .

= ٤٨٥ ـ المستدرك (٦٢/٣): أخبرني أحمد بن محمد بن واصل المطوعي ببيكند، حدثني أبـي، ثنا محمد بن إسماعيل، حدثني أحمد بن حنبل، ثنا إسحاق بن منصور السلولي، سمع محمد بن سليمان (العيذي) يحدث عن هارون بن سعد، عن عمران بن ظبيان، عن أبي (تَحْيَى) سمع علياً يحلف: لأنزل الله تعالى اسم أبـي بكر ـ رضي الله عنه ـ من السماء صدِّيقاً.

قال الحاكم: «لولا مكان محمد بن سليمان (العيذي) من الجهالة لحكمت لهذا الإسناد بالصحة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه (٩٩/١).

والطبراني في الكبير (٨/١ رقم ١٤)، وقال الهيثمي في المجمع (٤١/٩): «رجال ثقات».

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (١ ل ٦ ب).

وأبو طالب (اليساري)، وأبو الحسن البغدادي في فضائل الشيخين ـ كما في كنز العمال (٤٩٨/١٢ رقم ٣٥٦٣٣) ـ.

وأخرجه أبو نعيم أيضاً في الموضع السابق، فقال: حدثنا أبو الفرج أحمد بن جعفر، ثنا القاسم بن زكريا، ثنا يحيى بن معلًّى، ثنا داود بن مهران، ثنا عمر بن زيد عن أبي إسحاق عن أبـي تحيى قال: لا أحصي كم مرة سمعت علي بن أبـي طالب يقول: إن الله عز وجل هو الذي سمى أبا بكر على لسان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ صديقاً.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده محمد بن سليمان العَيْذي، نسبة إلى عَيْذ الله بن سعد العشيرة بن مذحج، من بني ضبة، روى عن هارون بن سعد العجلي، وروى عنه إسحاق بن منصور وأبو إدريس الخولاني، وهو مجهول.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبـي يقول: هو مجهول»، ونص الحاكم هنا على أنه مجهول. =

. . . .

انظر التاريخ الكبير (١/٩٩)، الجرح والتعديل (٧/٢٦٩)، الإكمال (٦/٣٢١) الأنساب (٩/٤٢٣) عجالة المبتدي (ص ٩٥)، الميزان (٣/٥٧٣)، لسان الميزان (٥/١٨٩). =

وفي سنده أيضاً عمران بن ظبيان الحنفي الكوفي، وهو ضعيف ــ كما في التقريب (٢/٨٣ رقم ٧٣٠)، وانظر الجرح والتعديل (٦/٣٠٠ رقم ١٦٦٣)، والكامل (٥/١٧٤٧)، والتهذيب (٨/١٣٣ ــ ١٣٤ رقم ٢٢٩).

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها أبو نعيم، ففي سندها أبو إسحاق السبيعي، وهو ثقة، إلا أنه مدلس من الثالثة، واختلط بآخره ــ كما سيأتي في الحديث رقم (٤٩٦) ــ وقد عنعن هنا.

والراوي عنه عمر بن زيد ولم أجد أحداً بهذا الاسم سوى عمر بن زيد الصنعاني ولم يذكروا أنه روى عنه سوى عبد الرزاق، ولا نصوا على أنه روى عن أبي إسحاق السبيعي. فإن كان هو فهو ضعيف، وإن لم يكن هو فلا أعرفه.

وانظر المجروحين (٢/٨٢)، وتهذيب الكمال (٢/١٠٠٩)، والميزان (٣/١٩٨ رقم ٦١١٤).

وشيخ أبي نعيم أبو الفرج أحمد بن جعفر لم أجد أحداً بهذا الاسم سوى أحمد بن جعفر بن أبي حفص أبو الفرج المعروف بالنسائي، ذكره الخطيب في تاريخه (٤/٧٢ ــ ٧٣ رقم ١٦٩٦) وذكر عن محمد بن العباس بن الفرات أنه قال عن أحمد هذا: «كان غير ثقة، لا أكتب عنه شيئاً»، ولم يذكر الخطيب أن أبا نعيم روى عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لجهالة العيذي، وضعف عمران بن ظبيان، وأما الطريق الأخرى التي أخرجها أبو نعيم فضعيفة جداً كما يتضح من دراسة الإسناد، والحديث له شواهد كثيرة تدل على تسمية أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ بالصديق، وتأتي في الحديث بعده.

٤٨٦ـ حديث:

«إن الله سمى أبا بكر الصديق: صديقاً على لسان جبريل، ومحمد».

قلت: فيه هلال بن[1] العلاء، وهو منكر الحديث.

---

(١) قوله: (ابن) ليس في (ب).

٤٨٦ ـ المستدرك (٣/٦٢): (حدثنا) عبد الرحمن بن حمدان الجلّاب، ثنا هلال بن العلاء الرّقّي، حدثني أبي، ثنا إسحاق بن يوسف، ثنا أبو سنان، عن الضّحاك، ثنا النزّال بن سَبُرة قال: وافقنا علياً ـ رضي الله عنه ـ طيب النفس وهو يمزح، فقلنا: حدثنا عن أصحابك، قال: كل أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أصحابي. فقلنا: حدثنا عن أبي بكر، فقال: ذاك امروء سمّاه الله صِدّيقاً على لسان جبريل ومحمد ـ صلى الله عليهما ـ.

تخـريجـه:

الحديث ذكره الهندي في كنز العمال (١٢/٤٩٨ رقم ٣٥٦٣٢) بنحوه ولم يذكر جبريل عليه السلام، وعزاه لأبي نعيم في المعرفة.

وأخرجه ابن بشران في أماليه (ل٢٠٦ ر ب) من طريق إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله، عن أبي سنان، به نحوه، وزاد:

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، وتعقبه الذهبي بقوله: «هلال بن العلاء منكر الحديث».

وهلال بن العلاء بن هلال بن عمر الباهلي مولاهم، أبو عمر الرّقّي، صدوق ـ كما في التقريب (٢/٣٢٤ رقم ١٤١) ـ؛ قال أبو حاتم: صدوق.

=

. . . .

وقال النسائي: صالح، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، روى أحاديث منكرة عن أبيه فلا أدري الريب منه؟ أو من أبيه؟

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبـي: حافظ، صاحب حديث، وذلك بعد أن ذكره في الميزان.

الجرح والتعديل (٩/٧٩)، والثقات (٨/٢٤٨)، الميزان (٤/٣١٥ ـ ٣١٦)، التهذيب (١١/٨٣ ـ ٨٤).

وفي سند الحديث العلاء بن هلال والد هلال المذكور، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث؛ عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة.

وقال النسائي: روى عنه ابنه هلال غير حديث منكر، فلا أدري منه أتي أو من ابنه؟

وذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه.

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويُغيّر الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وعدّه الذهبـي في الضعفاء. التاريخ الكبير (٦/٥١١)، الجرح والتعديل (٦/٣٦١ ـ ٣٦٢) الضعفاء للنسائي (ص ٧٨)، المجروحين (٢/١٨٤ ـ ١٨٥)، التهذيب (٨/١٩٣)، الميزان (٣/١٠٦)، المغني (٢/٤٤١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف العلاء بن هلال الأب، أما الابن فهو صدوق فلا يُعلّ الحديث لأجله.

أما تسمية أبـي بكر ـ رضي الله عنه ـ بالصدّيق فثابت في الصحيحين.

فقد روى البخاري (٧/٢٢ و٤٢ و٥٣ رقم ٣٦٧٥ و٣٦٨٦ و٣٦٩٩) في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبـي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «لو كنت =

. . . .

=

متخذاً خليلاً»، وباب مناقب عمر، وباب مناقب عثمان ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ، من حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ قال: صعد النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أُحُداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فضربه برجله، وقال: «اثبت أحد، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان».

وروى مسلم (٤/١٨٨٠ رقم ٥٠) في فضائل طلحة والزبير من كتاب فضائل الصحابة ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ من حديث أبي هريرة أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان على جبل حراء، فتحرك فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «اسكن حراء، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد»، وعليه النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص ــ رضي الله عنهم ــ. وأما الاختلاف بين رواية البخاري ورواية مسلم في مسمى الجبل أهو أحد، أم حراء؟ فمحمول على تعدد الحادثة. وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٢/٥٥٨ ــ ٥٦٢).

٤٨٧ـ حديث ابن المسيّب، قال:

كان أبو بكر عند[1] النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مكان الوزير. . . إلخ.

قلت: في رواته مجهول.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه: (من).

٤٨٧ ـ المستدرك (٣/٦٣): حدثني أبو بكر محمد بن عبد الحميد، ثنا محمد بن زكريا، ثنا ابن عائشة، حدثني أبـي، عن عمه، عن ربيعة بن أبـي عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، قال: كان أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ من النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ مكان الوزير، فكان يشاوره في جميع أموره، وكان ثانيه في الإسلام، وكان ثانيه في الغار، وكان ثانيه في العريش يوم بدر، وكان ثانيه في القبر، ولم يكن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يُقدِّم عليه أحداً.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «في رواته مجهول». وفي سنده عبيد الله بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر التّيمي. ذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه، وابن أبـي حاتم، وبيّض له، وذكره ابن حبان في الثقات. / التاريخ الكبير (٥/٣٩٥)، الجرح والتعديل (٥/٣٢٧)، الثقات (٧/١٥١)، تعجيل المنفعة (ص ١٨١).

ولم أجد من روى عنه سوى محمد بن حفص بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر، وهو ابن أخيه، ووالد ابن عائشة، وقد ذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه، وبيّض له ابن أبـي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحسيني: فيه نظر.

قلت: ولم يرو عنه سوى ابنه عبيد الله المعروف بابن عائشة. =

. . . .

= انظر التاريخ الكبير (١/٦٥)، والجرح والتعديل (٧/٢٣٦)، وتعجيل المنفعة (ص ٢٣٩).

وعليه فعبيد الله بن عمر، ومحمد بن حفص كلاهما مجهول.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لجهالة عبيد الله بن عمر بن موسى، ومحمد بن حفص بن عمر بن موسى.

٤٨٨ـ حديث سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال:

كان سبب موت أبـي بكر: موت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؛ ما زال جسمه (يَجْري)[1] حتى مات.

قلت: إسناده واه.

---

(١) في (أ)، والمستدرك وتلخيصه (٣/٦٣ ـ ٦٤): (يجري) بالجيم ولم تتضح النقط في صورة (ب)، وما أثبته من كنز العمال (١٢/٥٣٨) والنهاية لابن الأثير (١/٣٧٥) حيث جاء في الأخير ذكر الحديث.

ثم قال: يحرى: أي ينقص. يقال: حرى الشيء، إذا نقص. . . اهـ.

٤٨٨ ـ المستدرك (٣/٦٣ ـ ٦٤): حدثني أبو علي الحافظ، ثنا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، حدثنا عبيد الله بن سعد، ثنا عمي، ثنا سيف بن محمد، عن يونس بن الفضل، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: كان سبب موت أبـي بكر: موت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ؛ ما زال جسمه (يجري) حتى مات.

تخـريجـه:

الحديث رواه سيف بن عمر بنحوه ـ كما في كنز العمال (١٢/٥٣٨ رقم ٣٥٧٢٧) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده سيف بن محمد الكوفي، ابن أخت سفيان الثوري، وقد كذّبه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو داود، ورماه الساجي بوضع الحديث. / الكامل لابن عدي (٣/١٢٦٧ ـ ١٢٧١)، والتهذيب (٤/٢٩٦ ـ ٢٩٧ رقم ٥٠٨).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد؛ لنسبة سيف هذا إلى الكذب من غير واحد.

وله شاهد من طريق زياد بن حنظلة، بنحوه، رواه سيف بن عمر ـ كما في الكنز (١٢/٥٣٨ رقم ٣٥٧٢٨) ـ، ولم أقف على سنده.

٤٨٩ـ حديث السَّريّ بن إسماعيل، عن الشّعبي، قال:

ماذا يتوقع من هذه الدنيا الدَّنِيَّة، وقد سُمّ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وسُمّ أبو بكر؟ . . . (الحديث)[1].

قلت: السّريُّ متروك.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب) والتلخيص.

٤٨٩ ـ المستدرك (٣/٦٤) (حدثني) بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا مكّي بن إبراهيم، ثنا السري بن إسماعيل، عن الشعبي أنه قال: ماذا يتوقع من هذه الدنيا الدنية، وقد سم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وسم أبو بكر الصديق، وقتل عمر بن الخطاب حتف أنفه، وكذلك قتل عثمان، وعلي، وسم الحسن، وقتل الحسين حتف أنفه؟

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده السَّريّ بن إسماعيل الهمداني، الكوفي، ابن عم الشعبي، وهو متروك الحديث ـ كما في التقريب (١/٢٨٥ رقم ٢٦٥) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٣/١٢٩٥ ـ ١٢٩٧)، والتهذيب (٣/٤٥٩ ـ ٤٦٠ رقم ٨٥٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدة ضعف السّريّ بن إسماعيل.

ولبعضه شاهد رواه الحاكم (٣/٦٤). وابن سعد (٣/١٩٨). وابن السني، وأبو نعيم معاً في الطب ـ كما في كنز العمال (١٢/٥٣٧ ـ ٥٣٨ رقم ٣٥٧٢٦) ـ، جميعهم عن الزهري مرسلاً ذكر فيه: أن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ مات مسموماً.

وصحح سنده إلى الزهري ابن كثير ـ كما في كنز العمال (١٢/٥٣٨) ـ، =

. . . .

وهـو كذلـك؛ فإن ابن سعـد رواه عن شيخه عبـد العزيـز بن عبد الله الأويسي، قال: حدثني الليث بن سعد، عن عقيل، عن ابن شهاب، فذكره.

وعبد العزيز بن عبد الله الأُويسي، أبو القاسم المدني ثقة ـ كما في التقريب (١/٥١٠ رقم ١٢٣٣) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٣٨٧ رقم ١٨٠٤)، والتهذيب (٦/٣٤٥ رقم ٦٦٢).

والليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث ثقة، ثبت، فقيه، إمام مشهور ـ كما في التقريب (٢/١٣٨ رقم ٨) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٧/١٧٩ ـ ١٨٠ رقم ١٠١٥)، والتهذيب (٨/٤٥٩ رقم ٨٣٢).

وعقيل هو ابن خالد بن عقيل الأَيْلي، أبو خالد الأموي، مولاهم، ثقة ثبت ـ كما في التقريب (٢/٢٩ رقم ٢٦٩) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٧/٤٣ رقم ٢٤٣)، والتهذيب (٧/٢٥٥ رقم ٤٦٧).

وعليه فيكون الحديث بهذا السند ضعيفاً لإرساله، والله أعلم.

٤٩٠ـ حديث حبيب بن حبيب[١]:

سمعت[٢] رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ قال لحسّان: «قل في أبـي بكر شيئاً»، فأنشد بيتين[٣]، فتبسّم رسول الله (ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ)[٤].

قلت: عمرو بن (زياد)[٥] المذكور فيه يضع الحديث.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه: (حبيب بن أبـي حبيب)، وما أثبته من (أ) و (ب)، والإصابة (٢/١٧).

(٢) في التلخيص: (شهدت).

(٣) في التلخيص: «قلت في أبـي بكر شيئاً؟» قال: قلت، فأنشدت بيتين، ولفظ المستدرك يأتي.

(٤) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب).

(٥) في (أ) و (ب): (دينار)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والموضع السابق من الإصابة ومصادر الترجمة.

٤٩٠ ـ المستدرك (٣/٦٤): حدثني أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ بهمذان، ثنا محمد بن إبراهيم، ثنا عمرو بن زياد، ثنا غالب بن عبد الله القرقساني، عن أبيه، عن جده حبيب بن (حبيب)، قال: شهدت رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ قال لحسان بن ثابت: «قلت في أبـي بكر شيئاً؟» قال: نعم، قال: «قل حتى أسمع»، قال: قلت:

وثاني اثنين في الغار المنيف وقد ... طاف العدو به إذ صاعد الجبلا
وكان حب رسول الله قد علموا ... من الخلائق لم يعدل به بدلا

فتبسم رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ.

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٣/٧٧ ـ ٧٨) بنفس السند والمتن. =

. . . .

= وذكره محمد بن علّان الصديقي في «دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين» (٢٧٧/١)، فقال: «في كتاب (اقتطاف النور) بسنده إلى الواحدي، أنه أخرج عن غالب بن عبد الله القرقساني. . .» الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان الثوباني، أبو الحسن. وجاء اسمه في الجرح والتعديل، والثقات لابن حبان: عمرو بن زياد الباهلي، مولى لهم، بغدادي. ورجح ابن حجر أنهما واحد. قال أبو حاتم: كان يضع الحديث. . .، وكان كذّاباً أفّاكاً.

وقال ابن عدي: منكر الحديث، يسرق الحديث ويحدث بالبواطيل.

وذكر بعض الأحاديث التي رويت من طريقه، ثم قال: ولعمرو بن زياد غير ما ذكرت من الحديث منها سرقة يسرقها من الثقات، ومنها موضوعة، وكان هو يتهم بوضعها.

وقال ابن منده: متروك الحديث.

وقال ابن حجر في الإصابة بعد أن ذكر الحديث: «والراوي عن غالب متروك».

قلت: عمرو بن زياد هو الراوي عن غالب.

وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل (٢٣٣/٦ ـ ٢٣٤)، الكامل لابن عدي (١٨٠٠/٥)، الثقات (٤٨٨/٨)، والإصابة (١٧/٢)، لسان الميزان (٣٦٤/٤ ـ ٣٦٥). وعلى هذا فالذي يترجح من حال الرجل أنه وضاع.

أما شيخ عمرو هذا وهو غالب بن عبد الله القرْقساني وأبوه فلم أجد من ترجم لهما، وقد قال العقيلي: «غالب هذا إسناده مجهول». / انظر الموضع السابق من الإصابة. =

= **الحكم على الحديث**:

الحديث موضوع بهذا الإسناد؛ لنسبة عمرو بن زياد إلى الكذب.

وله شاهد من حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ، بنحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٥٨٢ ــ ٥٨٣) من طريق محمد بن الوليد بن أبان، أنا شبابة، أنا أبو العطوف الجزري، عن الزهري، عن أنس، به.

ثم أخرجه ابن عدي أيضاً (٢/٥٨٣).

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٢/١٢٩ ــ ١٣٠).

كلاهما من طريق شبابة، عن أبـي العطوف، عن الزهري، أرسله، ولم يذكر أنساً.

والراوي له عند ابن عدي محمد بن عبيد الهمداني، وعند ابن النجار أبو بكر بن أبـي النضر، كلاهما عن شبابة، به.

قال ابن عدي عقبه: وهذا الحديث منكر عن الزهري عن أنس، لم يوصله (كذا!) إلا محمد بن الوليد عن شبابة، ومحمد بن الوليد ضعيف يسرق الحديث. وقد ذكرته عن محمد بن عبيد، وهو صدوق، مرسلاً. وهـذا الحديث موصوله ومرسله منكر، والبلاء فيه من أبـي العطوف. . اهـ.

قلت: وأبو العطوف اسمه الجرّاح بن مِنْهال الجَزَري.

قال عنه أحمد: كان صاحب غفلة. وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه. وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث. وقال النسائي وأبو حاتم والدارقطني والدولابـي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان يكذب في الحديث، ويشرب الخمر. وذكره البرقي في باب من اتهم بالكذب. وضعفه ابن سعد والساجي والعقيلي والجوزجاني.

قلت والذي يترجح من حاله انه: متروك الحديث.

انظر الميزان (١/٣٩٠ رقم ١٤٥٣). واللسان (٢/٩٩ ــ ١٠٠ رقم ٤٠٤).

وعليه فالحديث ضعيف جداً من هذا الطريق، والله أعلم.

٤٩١ــ حديث ابن عمر:

دخل رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ المسجد، وإحدى يديه على أبـي بكر، والأخرى على عمر، فقال: «هكذا نبعث يوم القيامة».

قلت: فيه سعيد بن مَسْلَمة وهو ضعيف.

---

٤٩١ ــ المستدرك (٦٨/٣): حدثنا أحمد بن إسحاق العدل الصيدلاني، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا علي بن بحر بن بري، ثنا سعيد بن مسلمة القرشيّ، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ، قال: فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (١٠٥/١ و١٦٤ و٢٠٢ و٣٩٥ رقم ٧٧ و١٥١ و٢٢١ و٦٠٢) وقال محققه: «إسناده ضعيف لأجل سعيد بن مسلمة، والباقون ثقات».

وابن أبـي عاصم في السنة (٦١٦/٢ رقم ١٤١٨).

والترمذي (١٥٣/١٠ رقم ٣٧٥١) في كتاب المناقب، باب منه، وقال: «هذا حديث غريب، وسعيد بن مسلمة ليس عندهم بالقوي، وقد روى هذا الحديث أيضاً من غير هذا الوجه عن نافع عن ابن عمر».

وابن ماجه (٣٨/١ رقم ٩٩) في المقدمة، باب فضائل أصحاب رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ، فضل أبـي بكر الصديق ــ رضي الله عنه ــ.

وابن حبان في المجروحين (٣٢١/١) في ترجمة سعيد بن مَسْلَمة.

وابن أبـي الدنيا ــ كما في النهاية لابن كثير (٢٦٢/١) ــ.

وابن أبـي حاتم في العلل (٣٨١/٢) وقال: «قال أبـي: هذا حديث منكر». =

=

وابن عدي في الكامل (٣/١٢١٥).

جميعهم من طريق سعيد بن مسلمة، به نحوه.

وأخرجه الحكيم الترمذي، وابن عساكر، بمعناه ـ كما في كنز العمال (١١/٥٧٠ رقم ٣٢٦٩٧ و٣٢٦٩٨) ـ، وبلفظه (١٣/١٧ رقم ٣٦١٣٠).

وابن النجار ـ كما في كنز العمال (١٣/١٦ رقم ٣٦١٢٤) ـ بمعناه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده سعيد بن مَسْلَمَة بن هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي، نزيل الجزيرة، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٣٠٥ رقم ٢٥٩) ـ، وانظر الكامل (٣/١٢١٥)، والتهذيب (٤/٨٣ ـ ٨٤ رقم ١٤٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سعيد بن مَسْلَمة هذا.

وله شاهد من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، بنحوه.

أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع الزوائد (٩/٥٣) ـ، لكن قال عنه الهيثمي: «فيه خالد بن يزيد العمري، وهو كذاب».

وعليه فالحديث لا يستقيم ضعفه بهذا الشاهد، وقد أعاده الحاكم (٤/٢٨٠)، وسيأتي برقم (٩٨٠).

٤٩٢ـ حديث ابن عمر مرفوعاً:

«أول من تنشق عنه الأرض أنا، ثم أبو بكر».

قال: صحيح.

قلت: فيه عاصم بن عمر أخو عبيد الله[1] ضعفوه.

---

(١) في التلخيص: (عبد الله) وكلاهما صحيح، فعاصم أخ لعبد الله، وعبيد الله. / انظر التهذيب (٥/٥١ ـ ٥٢)، والميزان (٢/٣٥٥).

٤٩٢ ـ المستدرك (٣/٦٨): أخبرنا عبدان بن يزيد الدقيقي بهمدان، ثنا عمير بن مدراس، ثنا عبد الله بن نافع الصائغ، ثنا عاصم بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أول من تنشق عنه الأرض: أنا، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم آتي أهل البقيع فتنشق عنهم، فأبعث بينهم».

تخـريجــه:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (١٠/١٨١ رقم ٣٧٧٥) في المناقب، باب منه.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٩ رقم ٢١٩٤) في المناقب، باب فيما اشترك فيه أبو بكر، وعمر، وغيرهما من الفضل.

وابن عدي في الكامل (٥/١٨٧٠).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢/٤٣٢ رقم ١٥٢٨).

جميعهم من طريق عبد الله بن نافع الصائغ، عن عاصم بن عمر، به نحوه، وفيه زيادة قوله: «ثم انتظر أهل مكة حتى أحشر بين الحرمين»، واللفظ للترمذي، والآخران بنحوه.

واختلف فيه على عبد الله بن نافع. =

. . . .

= فرواه بهذا السياق عمير بن مدراس عند الحاكم، وسلمة بن شبيب عند الترمذي، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني عند ابن حبان، وأحمد بن يحيى السابري عند ابن عدي.

وخالفهم أبو سلمة المخزومي، وهارون بن موسى الفروي، وسريج بن النعمان الجوهري، فرووه عن عبد الله بن نافع، عن عاصم بن عمر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن عمر.

أخرجه ابن أبي الدنيا ـ كما في النهاية لابن كثير (١/٢٦٢) ـ.

والقطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/٣٥١ رقم ٥٠٧).

والطبراني في الكبير (١٢/٣٠٥ رقم ١٣١٩٠).

وأبو نعيم في الدلائل (١/٧٤ رقم ٢٦).

وابن الجوزي في العلل (٢/٤٣٢ رقم ١٥٢٧).

جميعهم بنحو لفظ الترمذي.

ورواه محرز بن عون عن عبد الله بن نافع، عن عاصم بن عمر، عن أبي بكر بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، ولم يذكر سالماً.

أخرجه عبد الله بن أحمد، والقطيعي في زيادتيهما على الفضائل لأحمد (١/١٥٠ و٢٣١ و٤١١ رقم ١٣٢ و٢٨٣ و٦٣٦)، واللفظ نحو لفظ الترمذي.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وعاصم بن عمر العمري ليس عندي بالحافظ، وعند أهل الحديث».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، ومدار الطريقين على عبد الله بن نافع، قال: يحيى: ليس بشيء. وقال علي: يروي أحاديث منكرة.

وقال النسائي: متروك، ثم مدارهما أيضاً على عاصم بن عمر؛ ضعفه أحمد، ويحيى، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به». =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بعاصم بن عمر، وقال: «ضعفوه».

وهو عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، أبو عمر المدني، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٣٨٥ رقم ١٨) ـ، وانظر الكامل (٥/١٨٦٩ ـ ١٨٧٢)، والتهذيب (٥/٥١ ـ ٥٢ رقم ٨٢).

والراوي عن عاصم هذا هو عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ، المخزومي، مولاهم، وهو ثقة صحيح الكتاب، وأما حفظه ففيه لين ـ كما في التقريب (١/٤٥٦ رقم ٦٨٦) ـ، وانظر الكامل (٤/١٥٥٥ ـ ١٥٥٦)، والتهذيب (٦/٥١ رقم ٩٨).

وبالإضافة لما تقدم فإن في سند الحديث اضطراباً كما يتضح من التخريج.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لضعف عاصم، وابن نافع في غير كتابه، والاضطراب الذي في سنده.

وأما شطر الحديث الأول وهو قوله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ: «أول من تنشق عنه الأرض أنا»، فإن له شاهداً من حديث ابن عباس بلفظه.

أخرجه الطبراني في الأوائل (ص ٢٧ رقم ٤)، وقال محققه: «رجاله ثقات، ما عدا علي بن زيد بن جدعان مختلف فيه».

قلت: هو ضعيف ـ كما في التقريب (٢/٣٧ رقم ٣٤٢) ـ، وانظر الكامل (٥/١٨٤٠ ـ ١٨٤٥)، والتهذيب (٧/٣٢٢ رقم ٥٤٤).

وله شاهد آخر من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: «أنا أول الناس خروجاً إذا بعثوا. . .».

أخرجه الترمذي (١٠/٧٩ رقم ٦٨٩) في المناقب، باب منه، من طريق ليث ابن أبي سليم عن الربيع بن أنس عنه ـ رضي الله عنه ـ. ثم قال =

= الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب». قلت: ليث هذا صدوق، إلا أنه اختلط أخيراً، فلم يتميز حديثه، فترك. ـ كما في التقريب (٢/١٣٨ رقم ٩) ـ، وانظر الكامل (٦/٢١٠٥ ـ ٢١٠٨)، والتهذيب (٨/٤٦٥ ـ ٤٦٨ رقم ٨٣٣). لكن تابع الربيع عليه عمرو بن أبي عمر بنحو اللفظ السابق.

أخرجه أحمد (٣/١٤٤)، والدارمي (١/٣١ رقم ٥٣).

وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ بمثل لفظ الشطر الأول لحديث ابن عمر هذا.

أخرجه الترمذي (١٠/٧٩ ـ ٨٠ رقم ٣٦٩٠) في الموضع السابق، وفيه يزيد بن عبد الرحمن الدالاني، أبو خالد، صدوق يخطىء كثيراً، ومدلس من الثالثة ـ كما في التقريب (٢/٤١٦ رقم ٤) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٧/٢٧٣٠ ـ ٢٧٣٢)، والتهذيب (١٢/٨٢ رقم ٣٥٨)، وطبقات المدلسين (ص ١١٨ رقم ١١٣) وقد عنعن هنا فالحديث ضعيف لأجله.

وله شاهد آخر بلفظه من حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ.

أخرجه أحمد (٣/٢)، والترمذي (١٠/٨٢ رقم ٣٦٩٣) في الموضع السابق أيضاً، وابن ماجه (٢/١٤٤٠ رقم ٤٣٠٨) في الزهد، باب ذكر الشفاعة، وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن».

قلت: وفيه علي بن زيد بن جدعان، وسبق الكلام عنه.

وله شاهد آخر بلفظه من حديث عبد الله بن سلام ـ رضي الله عنه ـ.

أخرجه ابن حبان (ص ٥٢٣ رقم ٢١٢٧ / موارد) في نبوة نبينا ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، باب في فضله.

وعليه: فشطر الحديث الأول صحيح بشواهده المذكورة.

أما شطره الثاني فلم أجد له شاهداً يقويه.

٤٩٣ـ حديث علي كرم الله وجهه:

بينما أنا (أمْتَح)[١] من قليب بدر، إذ جاءت ريح شديدة لم أر مثلها قط، ثم ذهبت... الحديث بطوله.

قال: صحيح.

قلت: منكر عجيب، فيه أبو الحويرث (عبد الرحمن)[٢]، قال مالك: ليس بثقة[٣]، وموسى بن يعقوب فيه شيء.

---

(١) هكذا في المستدرك والتلخيص، والدلائل للبيهقي، وفي (أ): (أميح) بالتحتانية، ولم تنقط في (ب)، وكلا الوجهين صحيح. أما (المَتْح) بالمثناة الفوقية: فهو جذبك رشاء الدلو بيد، وتأخذ بيد على رأس البئر.
و (المَيْح) بالمثناة التحتية فهو: أن يدخل البئر فيملأ الدلو، وذلك إذا قل ماؤها، فيملأ الدلو بيده. (لسان العرب ٥٨٨/٢ و ٦٠٨).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب) والتلخيص.

(٣) الكامل لابن عدي (١٦١٧/٤).

٤٩٣ ـ المستدرك (٦٩/٣): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن عبد الله السعدي، ثنا محمد بن خالد بن عثمة، ثنا موسى بن يعقوب، حدثني أبو الحويرث، أن محمد بن جبير بن مطعم أخبره، أنه سمع علياً ـ رضي الله عنه ـ يخطب الناس، فقال: بينما أنا أمتح من قليب بدر إذ جاءت ريح شديدة لم أر مثلها قط، ثم ذهبت، ثم جاءت ريح شديدة لم أر مثلها قط إلا التي كانت قبلها، ثم ذهبت، ثم جاءت ريح شديدة لم أر مثلها قط إلا التي كانت قبلها، فكانت الريح الأولى جبرئيل نزل في ألف من الملائكة مع رسول الله ـ صلىّ الله عليه وسلّم ـ، وكانت الريح الثانية ميكائيل نزل في ألف من الملائكة عن يمين رسول الله ـ صلىّ الله عليه وآله وسلّم ـ وكان أبو بكر عن يمينه، وكانت الريح الثالثة إسرافيل نزل في ألف من الملائكة عن ميسرة رسول الله ـ صلىّ الله عليه وآله وسلّم ـ وأنا في الميسرة، فلما هزم الله تعالى أعداءه، حملني رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ على فرسه، فجرت بي، فوقعت على عقبي، فدعوت الله عز =

. . . .

وجل، فأمسكني فلما استويت عليها طعنت بيدي هذه في القوم حتى اختضبت هذه مني دماً وأشار إلى إبطه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/٣٧٩ ـ ٣٨٠ رقم ٤٨٩) بنحوه.

وابن جرير في التفسير مختصراً (٩/١٩٢).

والبيهقي في الدلائل (٣/٥٤ ـ ٥٥) من طريق الحاكم، بنحوه.

وذكره ابن كثير في البداية (٣/٢٧٥)، وعزاه لابن جرير، والبيهقي في الدلائل وقال: «وفي إسناده ضعف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر عجيب، وأبو الحويرث عبد الرحمن قال مالك: ليس بثقة، وموسى فيه شيء».

أما أبو الحويرث فهو عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث ـ بالتصغير ـ، الأنصاري، الزُّرَقي، المدني، وهو صدوق، إلا أنه سيِّىء الحفظ. / الكامل (٤/١٦١٧ ـ ١٦١٨)، والتهذيب (٦/٢٧٢ رقم ٥٣٩)، والتقريب (١/٤٩٨ رقم ١١١٦).

وأما موسى فهو ابن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن ربيعة المطلبي الزَّمعي، أبو محمد المدني، وهو صدوق سيِّئ الحفظ أيضاً. / الكامل (٦/٢٣٤١ ـ ٢٣٤٢)، والتقريب (٢/٢٨٩ رقم ١٥٢١)، والتهذيب (١٠/٣٧٨ رقم ٦٧٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد: لسوء حفظ أبي الحويرث وموسى بن يعقوب.

وقد ضعف إسناد الحديث الحافظ ابن كثير كما سبق وكذلك أحمد شاكر وأخوه محمود في حاشية تفسير ابن جرير (١٣/٤١٧).

٤٩٤ ـ حديث عبد الله بن حنطب:

كنت مع رسول الله ـ صلىّ الله عليه وسلّم ـ، فنظر إلى أبـي بكر وعمر، فقال: «هذان السمع والبصر».

قال: صحيح.

قلت: حسن.

---

٤٩٤ ـ المستدرك (٣/٦٩): حدثني أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبـي إياس العسقلاني، حدثني محمد بن إسماعيل بن أبـي فُدَيْك المدني، عن الحسن بن عبد الله بن عطية السعدي، عن عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن حنطب، قال: كنت مع رسول الله ـ صلىّ الله عليه وآله وسلّم ـ، فنظر إلى أبـي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ، فقال: «هذان السمع والبصر».

تخـريجـه:
الحديث مداره على محمد بن إسماعيل بن أبـي فُدَيْك، واختلف عليه.

فرواه الحاكم هنا من طريق آدم بن أبـي إياس، عنه، عن الحسن بن عبد الله بن عطية السعدي، عن عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبيه، عن جده، به.

ورواه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/٤٣٢ رقم ٦٨٦) عن رجل مبهم، عن ابن أبـي فُدَيْك، به مثل سياق الحاكم، إلا أنه قال: كنا مع النبـي ـ صلىّ الله عليه وسلّم ـ . . . الحديث.

وأخرجه ابن أبـي حاتم في العلل (٢/٣٨٥ رقم ٢٦٦٧)، فقال: سألت أبـي عن حديث رواه ابن أبـي فُدَيْك، قال: حدثني غير واحد، عن عبد العزيز بن المطلب، به نحوه، ولم يذكر الراوي عن ابن أبـي فديك. =

. . . .

= ورواه البغوي في معجم الصحابة (ل ٣٤٩، ٣٥٠) ـ كما في حاشية الفضائل لأحمد (١/٤٣٣)، والإصابة (٤/٦٤) ـ، عن ابن أبي فديك، حدثني غير واحد، منهم عمرو بن أبي عمرو، وعلي بن عبد الرحمن بن عثمان، عن عبد العزيز.

ورواه ابن منده من طريق دحيم، عن ابن أبي فديك: حدثني غير واحد، عن عبد العزيز.

ورواه أحمد بن صالح المصري، وآخرون عن ابن أبي فديك هكذا، وسموا المبهمين: علي بن عبد الرحمن وعمرو بن أبي عمرو، كذا قال ابن حجر في الموضع السابق من الإصابة.

وقال في التهذيب (٥/١٩٢ ـ ١٩٣): «وقد سقط بين ابن أبي فديك، وبين عبد العزيز واسطة، فقد رواه داود بن صبيح، والفضل بن الصباح، عن ابن أبي فديك، حدثني غير واحد، عن عبد العزيز، وهكذا رواه علي بن مسلم، ويوسف بن يعقوب الصفار، عن ابن أبي فديك، قال: حدثني غير واحد، منهم: علي بن عبد الرحمن بن عثمان، وعمرو بن أبي عمرو، عن عبد العزيز، به»... اهـ.

ورواه الترمذي (١٠/١٥٤ ـ ١٥٥ رقم ٣٧٥٣) في المناقب، باب منه، فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد، أخبرنا ابن أبي فديك، عن عبد العزيز بن المطلب، به نحوه.

ورواه أبو حاتم ـ كما في العلل لابنه (٢/٣٨٥ رقم ٢٦٦٧) ـ، فقال: حدثنا بهذا الحديث موسى بن أيوب، فقال: عن ابن أبي فديك، عن عبد العزيز.

ومن طريق موسى بن أيوب أخرجه ابن منده ـ كما في الإصابة ـ.

هكذا رواه قتيبة، وموسى بن أيوب، عن ابن أبي فديك، عن عبد العزيز، بلا واسطة، ورجحه أبو حاتم، فقال: «وهذا أشبه». =

. . . .

= وقال الترمذي بعد أن روى الحديث: «هذا حديث مرسل، وعبد الله بن حنطب لم يدرك النبي ــ صلىٰ الله عليه وسلَّم ــ».

وهناك اختلاف آخر أيضاً على ابن أبي فديك.

فقد روى الحديث جعفر بن مسافر، وعبد السلام بن محمد الحراني، كلاهما عنه، عن المغيرة بن عبد الرحمن، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبيه، عن جده، قال. . .، فذكره.

أما رواية عبد السلام الحراني فأخرجها ابن عبد البر في الاستيعاب (١٢٦/٣) بنحوه.

وأما رواية جعفر بن مسافر، فذكرها الحافظ ابن حجر في الإصابة (٦٥/٤)، ولم يعزها لأحد، إلا أنه سبق أن ذكر الحديث في الإصابة أيضاً (١٣٢/٢)، فقال: «روى الباوردي وغيره من طريق المغيرة بن عبد الرحمن. . .» الحديث.

قال ابن حجر بعد أن ذكر رواية جعفر بن مسافر: «فهذا اختلاف آخر يقتضي أن يكون الحديث من رواية حنطب والد عبد الله».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «حسن».

والحديث أعله الترمذي آنفاً بالإرسال، وأعله ابن عبد البر بقوله في الاستيعاب (١٥٩/٦) في ترجمة عبد الله بن حنطب: «له صحبة، روى عنه المطلب مرفوعاً في فضائل قريش، وفضل أبي بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ، وحديثه مضطرب الإسناد لا يثبت». . . اهـ.

أما الإرسال، فقد أوضحه الترمذي بقوله: «عبد الله بن حنطب لم يدرك النبي ــ صلىٰ الله عليه وسلَّم ــ»، وهذا لا يعدو عن كونه رأي الترمذي، ومن وافقه، والصواب خلافه، فقد رجح ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٩/٥) أن له صحبة، وكذا ابن عبد البر كما مرّ آنفاً، والذهبي في =

التجريد (١/٣٠٦)، وابن حجر حيث أورده في القسم الأول من الإصابة (٤/٦٤)، وذكر تصريحه بالجلوس عند النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ في رواية ابن منده، ثم قال: «فهذا يقتضي ثبوت صحبته»، وهذا ما رجحه الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٤٧٥)، وهو الراجح؛ لدلالة رواية الحاكم هذه، ورواية ابن أبي حاتم في العلل، ورواية ابن منده عليه.

أما الاضطراب الذي أعل ابن عبد البر به الحديث، ففي ثلاثة مواضع:

١ ــ الخلاف في إثبات الواسطة بين ابن أبي فديك، أو حذفها؟

٢ ــ الاختلاف في الراوي عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، هل هو ابنه عبد العزيز، أو المغيرة بن عبد الرحمن؟.

٣ ــ الاختلاف في راوي الحديث عن النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ، هل هو عبد الله بن حنطب، أو أبوه حنطب بن الحارث؟

أما الخلاف في إثبات الواسطة، أو حذفها، فتقدم أن أبا حاتم رجح الرواية بلا واسطة، وخالفه الحافظ ابن حجر في التهذيب (٥/١٩٢ ــ ١٩٣)، والشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٤٧٢ ــ ٤٧٣)، بأن الراجح إثبات الواسطة، وهذا الذي تميل إليه النفس؛ لأن أكثر الرواة اتفقوا عليه.

وأما الاختلاف الثاني، والثالث فلا يلتفت إليهما؛ لأن الرواية فيه ضعيفة، فقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/١٢٦) في ترجمة حنطب بن الحارث: «له حديث واحد إسناده ضعيف. . . ــ ثم ذكر الحديث، وقال: ــ فليس له غير هذا الإسناد، والمغيرة بن عبد الرحمن هذا هو الحزامي: ضعيف، وليس بالمخزومي الفقيه صاحب الرأي، ذلك ثقة في الحديث، حسن الرأي». . . اهـ.

وأما رجال الإسناد، فبيان حالهم كالتالي:

المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث المخزومي ثقة، وثقه أبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته. / الجرح والتعديل (٨/٣٥٩ رقم ١٦٤٤)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٤٤ رقم ٢٩٥)، والتهذيب (١٠/١٧٨ ــ ١٧٩ رقم ٣٣٢). =

. . . .

= وابنه عبد العزيز صدوق ـ كما في التقريب (١/٥١٢ رقم ١٢٥٣) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٣٩٣ رقم ١٨٢٨)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٤٤ رقم ٢٩٤)، ومن تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص ١٢٣ رقم ٢١٨)، والتهذيب (٦/٣٥٧ ـ ٣٥٨ رقم ٦٨٢).

والراوي عن عبد العزيز عند الحاكم هو الحسن بن عبد الله بن عطية السعدي، ولم أجد له ترجمة، وكذا قال الألباني في الموضع السابق من سلسلته الصحيحة، لكن لم ينفرد الحسن هذا بالحديث، بل تابعه علي بن عبد الرحمن بن عثمان، وعمرو بن أبي عمرو كما سبق.

وأما محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك الدِّيلي، مولاهم، أبو إسماعيل المدني، فهو صدوق ـ كما في التقريب (٢/١٤٥ رقم ٥٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٧/١٨٨ ـ ١٨٩ رقم ١٠٧١)، والتهذيب (٩/٦١ رقم ٦٢).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم في سنده الحسن السعدي، ولم أجد من ترجم له، ولم ينفرد به كما سبق، وعليه فالحديث حسن لغيره، وله شاهد من حديث جابر، وابن عمر، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، وابن عباس، وحذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

أما حديث جابر فقد أخرجه الخطيب في تاريخه (٨/٤٥٩ ـ ٤٦٠).

وذكره المناوي في فيض القدير (١/٩٠) وعزاه للطبراني وقال: قال الهيثمي: ورجاله ثقات.

وممن عزاه للطبراني الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٤٧٦)، وحسنه، ولم أجده في مظانّه من الكبير، ولا في مجمع الزوائد.

وأما حديث ابن عمر فقد أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/٣٨٢ رقم ٥٧٥). =

= والطبراني ـ كما في المجمع (٩/٥٢) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه فرات بن السائب، وهو متروك».

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/٩٣).

وأما حديث عمرو بن العاص فقد ذكره الهيثمي في المجمع (٩/٥٢) وعزاه للطبراني، ثم قال: «فيه راو لم يسمّ».

وأما حديث ابنه عبد الله فقد أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٧٥ ـ ٥٧٦ رقم ١٢٢٢).

والطبراني ـ كما في المجمع (٩/٥٢) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه محمد مولى بني هاشم ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

وأما حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، فأخرجه ابن حبان في المجروحين (٣/٨٢).

وأبو نعيم في الحلية (٤/٧٣).

كلاهما من طريق الوليد بن الفضل، عن ابن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن ابن عباس، فذكره بنحوه.

قال ابن حبان عن الوليد بن الفضل العنزي: «شيخ يروي عن عبد الله بن إدريس، وأهل العراق المناكير التي لا يشك من تبحر في هذه الصناعة أنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال إذا انفرد». وقال أبو نعيم: «الحديث غريب، تفرد به الوليد بن الفضل عن عبد المنعم بن إدريس».

وقال الذهبي في المغني (٢/٧٢٤) عن الوليد هذا: «مجهول ساقط، واتهمه ابن حبان».

وأما حديث حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ، فهو ضعيف، وسيأتي برقم (٥٠١).

وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، عدا حديث ابن عمر، وابن عباس، فلا يصلحان للاستشهاد، لشدة ضعفهما، وصحح الحديث أيضاً الألباني في الموضع السابق من سلسلته الصحيحة.

٤٩٥ـ حديث مكحول:

وسأله رجل عن قول الله (تعالى)[١]:

﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢]،

قال: أبو بكر وعمر.

قال: صحيح.

قلت: فيه موسى بن عمير واه.

---

(١) ما بين القوسين من (ب).

(٢) الآية (٤) من سورة التحريم.

٤٩٥ ـ المستدرك (٣/٦٩): أخبرني بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو قلابة الرقاشي، ثنا أبو عتاب سهل بن حمّاد، ثنا موسى بن عمير، قال: سمعت مكحولاً يقول، وسأله رجل عن قول الله عزّ وجل:

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾،

قال: حدثني أبو أمامة أنه كما قال: الله مولاه، وجبريل، وصالح المؤمنين: أبو بكر وعمر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «موسى واه».

وموسى هذا هو ابن عمير القرشي مولاهم، أبو هارون الكوفي الأعمى، وهو متروك، وكذبه أبو حاتم. / الجرح والتعديل (٨/١٥٥ رقم ٦٩٦)، والكامل (٦/٢٣٤٠ ـ ٢٣٤١)، والتهذيب (١٠/٣٦٤ رقم ٦٤٤)، والتقريب (٢/٢٨٧ رقم ١٤٩١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدة ضعف موسى بن عمير.

وله شاهد مرفوع من حديث ابن مسعود، وموقوف من حديث أبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ. =

. . . .

= أما حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ، فيرويه عن النبي ـ صلىّ الله عليه وسلَّم ـ في قول الله عز وجل:

﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾،

قال: «صالح المؤمنين أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٢٥٣ رقم ١٠٤٧٧) واللفظ له.

والخطيب في تاريخه (١/٣٠٤) بنحوه.

كلاهما من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، به.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/٢٢٣)، وعزاه أيضاً لابن مردويه، وأبي نعيم في فضائل الصحابة، وابن عساكر.

قال الهيثمي في المجمع (٧/١٢٧): «فيه عبد الرحيم بن زيد العمي، وهو متروك».

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ، فهو حديث طويل ذكره الهيثمي في الموضع السابق، وعزاه للطبراني في الأوسط، وفيه: (فإن الله هو مولاه، وجبريل، وصالح المؤمنين) يعني أبا بكر وعمر.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط من طريق موسى بن جعفر بن أبي كثير، عن عمه، قال الذهبي: مجهول وخبره ساقط».

وأما حديث ابن عمر، وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ، في قوله تعالى:

﴿ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

قال: نزلت في أبي بكر وعمر، فذكره الهيثمي في المجمع (٩/٥٢)، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه فرات بن السائب، وهو متروك».

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بهذه الشواهد، والله أعلم.

٤٩٦ــ حديث علي مرفوعاً:

«إن تُوَلُّوا أبا بكر، تجدوه زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة. وإن تُوَلُّوا عمر تجدوه قوياً أميناً، [لا تأخذه][١] في الله لومةُ لائم. وإن تُوَلُّوا علياً تجدوه هادياً مهدياً، يسلك بكم الطريق».

قال: صحيح.

قلت: فيه فُضيل بن مرزوق ضعّفه ابن معين[٢]، وقد خرّج له مسلم؛ لكنْ هذا الخبر منكر[٣].

---

(١) في (أ): (لا يأخذه) بالتحتانية، ولم تتضح نقطها في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) وثقه يحيى مرة، وضعفه أخرى، كذا قال ابن شاهين في ثقاته (ص ١٨٥ رقم ١١٢٢)، وانظر تاريخ ابن معين (٢/٤٧٦ رقم ١٢٩٨) والتهذيب (٨/٢٩٩).

(٣) في التلخيص هكذا: (قلت: ضعيف)، ثم بياض، ثم: (ابن معين) وذكر بقية الكلام.

٤٩٦ ــ المستدرك (٣/٧٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، وأخبرني محمد بن عبد الله الجوهري، ثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا زيد بن الحباب، ثنا فضيل بن مرزوق الرواسي، ثنا أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، قال: قال رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إن تولوا أبا بكر، تجدوه زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة، وإن تولوا عمر تجدوه قوياً أميناً لا تأخذه في الله تعالى لومة لائم. وإن تولوا علياً تجدوه هادياً مهدياً يسلك بكم الطريق». =

. . . .

= **تخـــريجـــه**:

الحديث يرويه أبو إسحاق السبيعي، عن زيد بن يثيع، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، وله عن أبـي إسحاق خمس طرق.

● **الطريق الأولى**: يرويها فضيل بن مرزوق ثنا أبو إسحاق، به، وهي التي رواها الحاكم هنا.

وأخرجه البزار في مسنده (٢/٢٢٥ رقم ١٥٧١ / كشف الأستار) وقال: «لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد». غير أن الرواية عند البزار جاءت هكذا: «فضيل بن مرزوق، عن زيد بن يُثَيـع، عن عليّ»، فذكره بنحوه هكذا، ولم يذكر أبا إسحاق السبيعي.

قال محقق الكتاب الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه عـلى هذا الموضع: «ولا آمن أن يكون سقط من الإسناد أبو إسحاق، فإنهم لم يذكروا فيمن روى عن زيـد بن يثيع إلا إيـاه، وذكروا أن فضيـلاً يروي عن أبـي إسحاق، ولم يذكروا أنه يروي عن زيد»... اهـ.

قلت: ما رآه الشيخ هو الذي جاء في بقية الروايات، وأظنه لم يطلع عليها أثناء التعليق.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠).

وابن أبـي يعلى في طبقات الحنابلة (١/٢٥٣).

كلاهما من طريق فضيل بن مرزوق، به نحوه.

وأشار إليها الخطيب في تاريخه (٣/٣٠٢).

● **الطريق الثانية**: يرويها إسرائيل بن يونس بن أبـي إسحاق، عن جده أبـي إسحاق، به نحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٠٨ ـ ١٠٩)، وفي الفضائل (١/٢٣١ رقم ٢٨٤). =

. . . .

= وابنه عبد الله في السنة (ص ١٨٩).

وابن الجوزي في العلل (١/٢٥١ ـ ٢٥٢ رقم ٤٠٦).

وابن أبـي يعلى في طبقات الحنابلة (١/٢٥٣).

● **الطريق الثالثة**: يرويها سفيان الثوري عن أبـي إسحاق، غير أنه اختلف على سفيان فيها.

فرواه إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، به.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٦٤).

ورواه النعمان بن أبـي شيبة، عن الثوري، عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة.

أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (ص ٣٧) في المنقطع من الحديث.

وأبو نعيم في الحلية (١/٦٤).

والخطيب في تاريخه (٣/٣٠٢).

وابن الجوزي في العلل (١/٢٥١ رقم ٤٠٥).

جميعهم من طريق محمد بن أبـي السري، ثنا عبد الرزاق، حدثني النعمان، فذكره بنحوه.

وتابع ابن أبـي السري عليه محمد بن مسعود العجمي، وحمدان السلمي عند ابن عدي في الكامل (٥/١٩٥٠).

ورواه محمد بن سهل، ثنا عبد الرزاق، قال ذكر الثوري، فأسقط النعمان منه.

أخرجه الحاكم في علوم الحديث (ص ٣٦).

لكن الذي أسقط النعمان هو عبد الرزاق؛ فإن العقيلي في الضعفاء =

. . . .

= (١١١/٣)، وابن عبد البر في الاستيعاب (١٧٩/٨)، أخرجا الحديث ونقلا عن عبد الرزاق أنه قيل له: سمعت هذا من الثوري؟ فقال: حدثنا النعمان بن أبي شيبة، ويحيى بن العلاء، عن الثوري.

ورواه أبو الأزهر، عن عبد الرزاق، عن يحيى بن العلاء، عن الثوري، بإسناده نحوه.

ورواه محمد بن رافع، عن عبد الرزاق، عن ابن قمازين، عن الثوري.

أخرج هاتين الروايتين ابن عدي في الموضع السابق، ثم قال: «وهذا رواه جماعة، عن الثوري، وأصل البلاء منهم، ليس من عبد الرزاق، فإن في جملة من روى منهم ضعفاء، منهم: يحيى بن العلاء الرازي».

ورواه ابن نمير، عن سفيان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، فزاد في الإسناد شريكاً.

أخرجه الحاكم في علوم الحديث (ص ٣٧).

والخطيب في تاريخه (٤٦/١١ ـ ٤٧).

كلاهما من طريق أبي الصلت الهروي عبد السلام بن صالح حدثنا عبد الله بن نمير، فذكره.

● **الطريق الرابعة**: يرويها شريك القاضي عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع قال: قيل: يا رسول الله، فذكره مرسلاً.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٣٣١/٤).

● **الطريق الخامسة**: يرويها الحسن بن قتيبة قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن سلمان الفارسي، فذكره.

أخرجه ابن الجوزي في العلل (٢٥٢/١ رقم ٤٠٧)، ثم قال عقبه:

«قال الدارقطني: تفرد به الحسن بن قتيبة عن يونس عن أبيه، والحسن متروك الحديث». =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بفضيل بن مرزوق، والنكارة.

أما فضيل بن مرزوق الأغر ـ بالمعجمة والراء ـ، الرقاشي، الكوفي، أبو عبد الرحمن فإنه صدوق، إلا أنه يهم، ورمي بالتشيع ـ كما في التقريب (١١٣/٢ رقم ٧٣) ـ، وانظر الكامل (٢٠٤٥/٦)، والتهذيب (٢٩٨/٨ ـ ٢٩٩ رقم ٥٤٤) ولم ينفرد فضيل بالحديث، بل تابعه عليه إسرائيل، وغيره كما تقدم. وأما النكارة فسيأتي بيانها.

هذا ومدار الحديث على أبي إسحاق السبيعي، يرويه عن زيد بن يثيع.

وزيد بن يثيع، وقد يقال: أثيع ـ بضم الهمزة، وفتح الثاء المعجمة بثلاث، وسكون الياء المثناة من تحتها ـ، الهمداني، الكوفي ثقة ـ كما في التقريب (٢٧٧/١ رقم ٢١٢) ـ، وانظر ثقات العجلي (ص ١٧٢ رقم ٤٩٣)، والتهذيب (٤٢٧/٣ ـ ٤٢٨ رقم ٧٨٢).

وقد وصفه الحافظ ابن حجر أيضاً بقوله: مخضرم، ولم أجد سبط بن العجمي ذكره في المخضرمين.

ورأيت للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي كلاماً عن الرجل في تعليقه على هذا الحديث في زوائد البزار حيث قال: «فيه زيد بن يثيع، شيعي لم يوثقه إلا ابن حبان والعجلي». ولست أدري من أين استقى الشيخ وصف الرجل بالتشيع، وليته دلّنا على المرجع الذي أخذ العبارة عنه.

والراوي عن زيد هذا هو أبو إسحاق السبيعي، واسمه عمرو بن عبد الله الهمداني، وهو ثقة عابد، إلا أنه مدلس من الطبقة الثالثة وهم الذين أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقد عنعن هنا، ثم إنه قد اختلط بآخره. / الجرح والتعديل (٢٤٢/٦ ـ ٢٤٣ رقم ١٣٤٧)، والتهذيب (٦٣/٨ ـ ٦٧ رقم ١٠٠)، والتقريب (٧٣/٢ رقم ٦٢٣)، وطبقات المدلسين (ص ١٠١ رقم ٩١).

غير أن الراوي عنه في الطريق الثانية هو ابن ابنه إسرائيل بن يونس =

. . . .

= وهو ثقة، من أتقن أصحاب أبي إسحاق الذين رووا عنه، بل إن الشيخين روياعن أبي إسحاق من طريقه. / الجرح والتعديل (٢/٣٣٠ ـ ٣٣١ رقم ١٢٥٨)، والتهذيب (١/٢٦١ ـ ٢٦٣ رقم ٤٩٦)، والتقريب (١/٦٤ رقم ٤٦٠)، والكواكب النيرات (ص ٣٤١ ـ ٣٥٦ رقم ٤١).

والراوي للحديث عن إسرائيل هو عبد الحميد بن أبي جعفر كيسان، الفرّاء. وقد أثنى عليه شريك خيراً. وقال أبو حاتم: هو شيخ كوفي. ووثقه ابن حبان. / انظر الجرح والتعديل (١٧١٦ رقم ٨٩)، وتعجيل المنفعة (ص ١٦٤ رقم ٦٠٧).

فمثل هذا الراوي حديثه حسن، لولا أنه قد خولف.

فالحديث فيه اضطراب كما يتضح من التخريج.

وقد تعرض لهذا الاختلاف بعض الأئمة، كالطبراني، والدارقطني، والخطيب، وابن الجوزي، قال الخطيب في تاريخه (٣٠٢/٣): «قال الطبراني: روى هذا الحديث جماعة عن عبد الرزاق، عن الثوري نفسه، ووهموا، والصواب ما رواه ابن أبي السري، ومحمد بن مسعود العجمي، عن عبد الرزاق، عن النعمان بن أبي شيبة»... اهـ.

قلت: ورواية النعمان للحديث هي: عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، ثم تعقب الخطيب الطبراني بقوله: «قلت: لم يختلف رواته عن عبد الرزاق أنه عن زيد بن يثيع، عن حذيفة ورواه أبو الصلت الهروي، عن ابن نمير، عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق كذلك، ولم يذكر فيه بين الثوري، وأبي إسحاق شريكاً غير أبي الصلت، عن ابن نمير، ورواه إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، فقال: عن زيد بن يثيع، عن علي، وكذلك رواه فضيل بن مرزوق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، عن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ. ورواه يحيى بن يمان، عن الثوري، فقال: عن زيد بن يثيع، عن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ، وأرسله». اهـ. =

. . . .

= وسئل الدارقطني في علله (٣/٢١٤ ـ ٢١٦) عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث يرويه زيد بن يثيع، واختلف عنه.

فرواه أبو إسحاق، واختلف عن أبي إسحاق أيضاً.

فقال يونس بن أبي إسحاق، وإسرائيل من رواية عبد الحميد بن أبي جعفر الفرّاء عنه، وفضيل بن مرزوق، وجميل الخياط: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع عن علي.

وقال الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن سلمان الفارسي.

وقال الثوري: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة.

وقال شريك: عن أبي إسحاق، وعثمان بن أبي اليقظان، عن أبي وائل، عن حذيفة.

وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، مرسلاً، لم يذكر علياً، ولا حذيفة، والمرسل أشبه بالصواب». اهـ.

وقال ابن الجوزي في العلل (١/٢٥٢): «اختلف عن زيد بن يثيع، وفتارة يقول: عن سلمان، وتارة: عن حذيفة، وتارة يقول الراوي: لا أدري، أذكر حذيفة، أم لا؟».

وخلاصة رأي هؤلاء الأئمة:

ان الطبراني يرى: الصواب رواية من روى الحديث عن عبد الرزاق، عن النعمان بن أبي شيبة، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة.

والدارقطني يرى: أن الصواب رواية من روى الحديث عن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عن جده أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع مرسلاً.

وأما الخطيب، فإنه لم يرجح شيئاً من هذه الروايات، وظاهر صنيعه، أنه عدّه اختلافاً مؤثراً في الحديث، وهو رأي ابن الجوزي. =

= وبعض الاختلاف المتقدم لا يلتفت إليه.

فرواية إبراهيم بن هراسة للحديث عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، ضعيفة جداً؛ إبراهيم بن هراسة، أبو إسحاق الشيباني، الكوفي متروك الحديث كما قال البخاري، وأبو حاتم، وقال النسائي: متروك، وأطلق عليه أبو داود الكذب، ونقل أبو العرب في الضعفاء عن أحمد العجلي أنه قال عنه: متروك كذاب. / الكامل لابن عدي (١/٢٤٣ ـ ٢٤٤)، والميزان (١/٧٢ رقم ٢٤٣)، واللسان (١/١٢١ ـ ١٢٢ رقم ٣٧١).

ورواية ابن نمير للحديث عن سفيان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد، عن حذيفة، ضعيفة جداً أيضاً، فيها أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، وهو متروك الحديث كما سيأتي في الحديث (٥٦٢).

ورواية الحسن بن قتيبة للحديث عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد، عن سلمان الفارسي، ضعيفة جداً أيضاً، الحسن بن قتيبة تقدم أن الدارقطني قال عنه: متروك الحديث.

أما باقي الروايات فالاختلاف فيها مؤثر، إلى حد أن الطبراني اختلف مع الدارقطني في اختيار الراجح من هذه الروايات، وتوقف في ذلك الخطيب، وابن الجوزي.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه فضيل بن مرزوق، وهو يهم في حفظه، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله، ولا ينجبر ضعفه بالطرق الأخرى؛ للاضطراب المتقدم ذكره.

أما النكارة التي قصدها الذهبي بقوله: «هذا الخبر منكر» فنكارة المتن؛ لما يظهر من متن الحديث من تفضيل علي على الشيخين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، لما فيه من المخالفة للنصوص الكثيرة في الصحيحين وغيرهما التي تدل على تفضيل الشيخين على علي، بل على لسان علي نفسه ـ رضي الله عنه ـ. =

. . . .

=

ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه (٧/ ٢٠ رقم ٣٦٧١) من حديث محمد بن الحنفيّة قال: قلت لأبي: أيُّ الناس خير بعد رسول الله ــ صلىً الله عليه وسلَّم ــ؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: عمر. وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين.

وما رواه البخاري أيضاً (٧/ ١٦ رقم ٣٦٥٥) عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: كنا نخير بين الناس في زمن النبي ــ صلىً الله عليه وسلَّم ــ . فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ .

قال ابن حجر ــ رحمه الله ــ في كلامه عن الحديث في «فتح الباري» في الموضع السابق: زاد الطبراني في رواية: «فيسمع رسول الله ــ صلىً الله عليه وسلَّم ــ ذلك فلا ينكره».

قلت: ووقوف أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ في وجوه المرتدّين، وما جرى في تلك الفترة من الفتنة التي تصدّى لها أبو بكر ــ رضي الله عنه ــ مما يقدح في متن هذا الحديث.

٤٩٧ـ حديث حذيفة:

قالوا: يا رسول الله، لو استخلفت علينا؟ قال: «إن أستخلف عليكم خليفة [فتعصوه][(١)]. . . .» الخ.

قلت: فيه عثمان بن عُمير أبو [اليَقْظان][(٢)] ضعّفوه، وشريك القاضي شيعي لينّ الحديث.

---

(١) في (أ) و (ب): (تبغضوه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتؤيده مصادر تخريج الحديث الآتية.

(٢) في (أ) و (ب): (الثقلان)، وما أثبته من التصويب بهامش (أ)، والمستدرك وتلخيصه.

٤٩٧ ـ المستدرك (٣/٧٠)، هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، فقال: وشاهده حديث حذيفة بن اليمان.

حدثنا علي بن عبد الله الحكيمي ببغداد، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا الأسود بن عامر بن شاذان، ثنا شريك بن عبد الله، عن عثمان بن عمير، عن شقيق بن سلمة، عن حذيفة ـ رضي الله عنه ـ قال: قالوا: يا رسول الله، لو استخلفت علينا؟ قال: «إن استخلف عليكم خليفة فتعصوه؛ ينزل بكم العذاب». قالوا: لو استخلفت علينا أبا بكر؟ قال: «إن استخلفه عليكم تجدوه قوياً في أمر الله، ضعيفاً في جسده». قالوا: لو استخلفت علينا عمر؟ قال: «إن استخلفه عليكم تجدوه قوياً أميناً، لا تأخذه في الله لومة لائم». قالوا: لو استخلفت علينا علياً؟ قال: «إنكم لا تفعلوا، وإن تفعلوا تجدوه هادياً مهدياً، يسلك بكم الطريق المستقيم».

تخـــريجـــه:

الحديث مداره على أبي اليقظان عثمان بن عمير. وله عنه طريقان:

● **الأولى**: يرويها شريك بن عبد الله القاضي، واختلف عليه في الحديث،

. . . .

= فرواه الأسود بن عامر بن شاذان، عنه، عن عثمان بن عمير، عن شقيق بن سلمة، عن حذيفة، به.

وهي رواية الحاكم هذه.

ووافق الأسودَ عليه النّضْرُ بنُ عدي، ويحيى بنُ عبد الحميد.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١٣٣١ ــ ١٣٣٢) من طريق النضر.

وأبو نعيم في الحلية (١/٦٤) من طريق يحيى.

كلاهما به مختصراً.

وخالفهم أبو داود الطيالسي، وإسحاق بن عيسى، فروياه عن شريك، عن أبي اليقظان، عن زاذان، عن حذيفة، قال: قالوا: يا رسول الله، لو استخلفت؟ قال: «إن استخلفت عليكم فعصيتموه عُذِّبتم؛ ولكن ما حدثكم حذيفة فصدقوه، وما أقرأكم عبد الله فاقرأوه».

أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٥٩ رقم ٤٤١): حدثنا شريك. . . ، فذكره.

والترمذي في سننه (١٠/٣١٦ ــ ٣١٧ رقم ٣٩٠٠) في مناقب حذيفة من كتاب المناقب، فقال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا إسحاق بن عيسى، عن شريك. . . ، فذكره.

وهذا لفظ الترمذي، ولفظ الطيالسي نحوه.

قال شيخ الترمذي عبد الله: فقلت لإسحاق بن عيسى: يقولون: هذا عن أبي وائل (يعني شقيق بن سلمة)؟ قال: لا، عن زاذان ــ إن شاء الله ــ.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

● **الطريق الثانية**: يرويها إسرائيل، عن أبي اليقظان، عن أبي وائل، عن حذيفة، به نحو لفظ الحاكم. =

. . . .

= أخرجها البزار في مسنده (٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ١٥٧٠ / كشف الأستار)، ثم قال عقبه: «لا نعلمه روي عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، وأبو اليقظان اسمه عثمان بن عمير».

وذكر الحديث الهيثمي في المجمع (٥/١٧٦) وعزاه للبزار، وقال:

«وفيه أبو اليقظان عثمان بن عمير وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث أعلّه الذهبي بأبي اليقظان، وشريك.

أما أبو اليقظان فاسمه عثمان بن عمير البجلي، الكوفي، الأعمى، ويقال: ابن قيس، والصواب أن قيساً جَدُّه. وكان غالياً في التشيّع، ويُدلّس، واختلط، فترك حديثه العلماء لذلك. فقد ضعفه الإمام أحمد، وحكى عنه الجوزجاني أنه قال: منكر الحديث، وفيه ذلك الدّاء، قال: وهو على المذهب منكر الحديث. وكان شعبة لا يرضاه، وذكر أنه حضره، فروى عن شيخ، فقال له شعبة: كم سنك؟ فقال: كذا، فإذا قد مات الشيخ وهو ابن سنتين. وكان ابن مهدي قد ترك حديثه، ولم يرضه هو ويحيى بن سعيد ولم يحدثا عنه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. وقال أبو أحمد الزبيري: كان يؤمن بالرجعة. وضعفه ابن نمير. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: متروك، زائغ. وقال ابن حبان: كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به، فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات، ولا الذي انفرد به عن الأثبات؛ لاختلاط البعض (كذا!) بالبعض. وقال ابن عدي: رديء المذهب، غالٍ في التشيع، يؤمن بالرجعة، ويكتب حديثه مع ضعفه. / المجروحين (٢/٩٥)، والكامل (٥/١٨١٤ ـ ١٨١٦)، والتهذيب (٧/١٤٥ ـ ١٤٦ رقم ٢٩٢).

وأما شريك فهو ابن عبد الله النخعي، الكوفي، القاضي، أبو عبد الله. =

. . . .

= وهو صدوق، إلا أنه يخطىء كثيراً ـ كما في التقريب (١/٣٥١ رقم ٦٤) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤/٣٦٥ ـ ٣٦٧ رقم ١٦٠٢)، والتهذيب (٤/٣٣٣ ـ ٣٣٧ رقم ٥٧٧).

وقد اضطرب شريك في الحديث، فرواه مرة عن أبي اليقظان، عن شقيق بن وائل، ومرة عنه، زاذان كما يتضح مما تقدم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدّة ضعف عثمان بن عمير، وهو الذي عليه الحمل في هذا الحديث، أما شريك فإنه وإن كان اختلف في الحديث عليه، إلا أنه تابعه إسرائيل كما مضى في رواية البزار فبرئت ساحته منه.

وما قيل في الحديث الماضي من نكارة المتن، ومخالفته للأحاديث الصحيحة ظاهراً يقال هنا أيضاً، والله أعلم.

٤٩٨ـ حديث أبـي بكرة:

أن النبـي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ قال: «من رأى منكم رؤياً؟».

قال رجل: أنا؛ رأيت كأن ميزاناً[١] نزل من السماء...، الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه أَشْعث الُحمْراني[٢]، وهو ثقة، لكن ما احتجّا به.

---

(١) في (ب): (ميزابا) بالباء الموحدة.

(٢) في (ب): (الحراني) بحذف الميم.

٤٩٨ ـ المستدرك (٣/ ٧٠ ـ ٧١): أخبرني أبو عبد الرحمن بن أبـي الوزير التاجر، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، ثنا أشعث بن عبد الملك الحمراني، عن الحسن، عن أبـي بكرة ـ رضي الله عنه ـ، أن النبـي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «من رأى منكم رؤياً؟» فقال رجل: أنا؛ رأيت كأن ميزاناً نزل من السماء، فوزنت أنت وأبو بكر، فرجحت أنت بأبـي بكر، ووزن عمر وأبو بكر، فرجح أبو بكر، ووزن عمر وعثمان، فرجح عمر، ثم رفع الميزان، فرأينا الكراهية في وجه رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عساكر في ترجمة عثمان من تاريخه (١٠٤ ـ ١٠٥) من طريق الحاكم.

وأخرجه أبو داود في سننه (٥/ ٢٩ ـ ٣٠ رقم ٤٦٣٤) في السنة، باب في الخلفاء.

=

. . . .

= ومن طريقه البيهقي في الدلائل (٦/٣٤٨).

وأخرجه الترمذي (٦/٥٦٦ رقم ٢٣٨٩) في الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الميزان والدلو.

كلاهما من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، عن الأشعث، به مثله.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٤ و ٥٠).

وفي الفضائل (١/١٨٥ رقم ١٩٥).

وابنه عبد الله في زياداته على الفضائل (١/١٨٤ رقم ١٩٤).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٤٦٣٥).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٣٦ و٥٣٦ ـ ٥٣٧ و٥٣٨ رقم ١١٣١ و١١٣٢ و١١٣٣ و١١٣٥ و١١٣٦).

جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، به بمعناه، وفي آخره قال ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «خلافة نبوة، ثم يؤتي الله تبارك الملك من يشاء»، وهذا لفظ أحمد.

وأما ابن أبي عاصم فإنه ساق الحديث في بعض رواياته مختصراً، وفي بعضها بنحو لفظ الباقين.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «أشعث هذا ثقة، لكن ما احتجا به».

وأشعث هذا هو ابن عبد الملك الحُمْراني ـ بضم الحاء المهملة، وسكون الميم ـ ، أبو هانىء، وهو ثقة فقيه، روى له الأربعة، والبخاري تعليقاً. / =

. . . .

= الجرح والتعديل (٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦ رقم ٩٩٠)، والتقريب (١/٨٠ رقم ٦٠٧)، والتهذيب (١/٣٥٧ رقم ٦٥٢).

وفي إسناد الحاكم شيخه محمد بن عبد الله بن أبي الوزير التاجر، أبو عبد الرحمن، ولم أجد من ترجمه.

لكن الحديث أخرجه أبو داود، والترمذي من طريقين مدارهما على محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، وهو ثقة فقيه فاضل مشهور. / الجرح والتعديل (٧/٣٠٥ رقم ١٦٥٥)، والتقريب (١/١٦٥ رقم ٢٦٣)، والتهذيب (٢/٢٦٣ ـ ٢٧٠ رقم ٤٨٨).

والحسن بن أبي الحسن يسار البصري، الأنصاري مولاهم ثقة فقيه فاضل مشهور روى له الجماعة، وكان يرسل كثيراً، ويدلس، لكن عدّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم. / الجرح والتعديل (٣/٤٠ ـ ٤٢ رقم ١٧٧)، والتقريب (١/١٦٥ رقم ٢٦٣)، والتهذيب (٢/٢٦٣ رقم ٤٨٨)، وطبقات المدلسين (ص ٥٦ رقم ٤٠).

● **وأما الطريق الأخرى**: ففي سندها علي بن زيد بن جدعان وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم يتوقف الحكم عليه على معرفة حال شيخه ابن أبي الوزير التاجر.

والحديث صحيح لذاته لمجيئه من طرق أخرى مدارها على محمد بن عبد الله الأنصاري، لكنه ليس على شرط الشيخين على مراد الذهبي؛ لأن أشعث الحمراني لم يرو له مسلم، ولم يحتج به البخاري ـ كما تقدم ـ.

ويتقوى الحديث بالطريق الأخرى التي رواها ابن جدعان.

٤٩٩ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«الخلافة بالمدينة، والملك بالشام».

قال: صحيح.

قلت: فيه سليمان بن أبي سليمان، عن أبيه، وهما مجهولان.

---

٤٩٩ ـ المستدرك (٧٢/٣): حدثني أبو بكر أحمد بن بالويه من أصل كتابه، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا يحيى بن معين، ثنا هشيم، عن العوام بن حوشب، عن سليمان بن أبي سليمان، عن أبيه: عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلىٰ الله عليه وآله وسلَّم ـ، قال. . .، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٦/٤).

وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٢٨/٢).

كلاهما من طريق هشيم، به مثله، إلا أن البخاري لم يذكر قوله: «والملك بالشام».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سليمان وأبوه مجهولان».

وسليمان هذا هو ابن أبي سليمان الهاشمي، مولى ابن عباس، وهو مجهول، قال ابن معين: لا أعرفه، ولم يرو عنه سوى العوام بن حوشب. / الجرح والتعديل (١٢٢/٤ رقم ٥٣١)، والكاشف (٣٩٥/١ رقم ٢١١٦)، والتهذيب (١٩٦/٤ ـ ١٩٧ رقم ٣٣٣).

وأما أبوه أبو سليمان فلم أجد من ترجم له.

وفي سند الحديث أيضاً هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي وهو ثقة ثبت من رجال الجماعة، إلا أنه كثير التدليس والإرسال الخفي، وقد عده =

. . . .

= الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وقد عنعن هنا. الجرح والتعديل (٩/١١٥ ـ ١١٦ رقم ٤٨٦)، والتهذيب (١١/٥٩ رقم ١٠٠)، والتقريب (٢/٣٢٠ رقم ١٠٣)، وطبقات المدلسين، (ص ١١٥ رقم ١١١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة سليمان وأبيه، وتدليس هشيم.

٥٠٠ــ حديث أبـي أَرْوى الدَّوْسي :

كنت عند النبـي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ ، فاطّلع أبو بكر وعمر، فقال: «الحمد للّه الذي أيّدني بكما».

قال: صحيح.

قلت: فيه عاصم بن عمر أخو عبيد الله وهو واه.

---

٥٠٠ ــ المستدرك (٣/٧٣ ــ ٧٤): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو مسلم، ثنا سليمان بن داود، ثنا محمد بن إسماعيل بن أبـي فديك، ثنا عاصم بن عمر، عن سهيل بن أبـي صالح، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبـي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبـي أروى الدوسي قال: كنت جالساً عند النبـي ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ ، فاطلع أبو بكر، وعمر ــ رضي الله عنهما ــ ، فقال رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ : «الحمد لله الذي أيدني بهما».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (١/٧٤ رقم ٣٧). والقطيعي في زياداته على الكتاب السابق (١/٣٨٤ رقم ٥٧٨).

والطبراني في الكبير (٢٢/٣٦٩ رقم ٩٢٦).

والدولابـي في الكنى (١/١٦).

والطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع الزوائد (٩/٥١ ــ ٥٢) ــ .

وابن السكن ــ كما في الإصابة (٧/١٠) ــ .

جميعهم من طريق عاصم، به مثله.

قال الهيثمي عقبه: «فيه عاصم بن عمر بن حفص وثقه ابن حبان، وقال: يخطىء، ويخالف، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات».

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة: «سنده ضعيف». =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عاصم بن عمر، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عاصم المذكور، وقد ضعفه ابن حجر في الإصابة ـ كما تقدم ـ. وله شاهد من حديث البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ رواه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع الزوائد (٥٢/٩) ـ، وقال الهيثمي عقبه: «وفيه حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك وهو متروك».

وعليه فالحديث باق على ضعفه.

٥٠١ ــ حديث حذيفة مرفوعاً:

«لقد هممت أن أبعث إلى الآفاق رجالاً يعلمون الناس السنن، والفرائض». . . الخ.

قال: تفرد به حفص بن عمر العدني، عن مسعر.

قلت: وهو واه.

---

٥٠١ ــ المستدرك (٧٤/٣): أخبرنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا حفص بن عمر، ثنا مسعر بن كدام، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان ــ رضي الله عنهما ــ، قال: سمعت رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «لقد هممت أن أبعث إلى الآفاق رجالاً يعلمون الناس السنن، والفرائض، كما بعث عيسى بن مريم الحواريين»، قيل له: فأين أنت عن أبي بكر، وعمر؟ قال: «إنه لا غنى بي عنهما؛ إنهما من الدين كالسمع، والبصر».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع الزوائد (٥٢/٩) ــ.

وابن عدي في الكامل (٧٩٧/٢).

كلاهما من طريق حفص بن عمر، به نحوه، إلا أن الحديث عند ابن عدي عن ربعي، ولم يذكر حذيفة.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله عن حفص بن عمر: «وهو واه».

وحفص بن عمر بن ميمون العدني، الصنعاني، أبو إسماعيل، الملقب بـ: الفرخ، ضعيف ــ كما في التقريب (١٨٨/١ رقم ٤٥٨) ــ، وانظر الكامل (٧٩٢/٢ ــ ٧٩٤)، والتهذيب (٤١٠/٢ ــ ٤١١ رقم ٧١٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف حفص بن عمر، وهو صحيح لغيره بالشواهد المتقدمة في الحديث رقم (٤٩٤).

٥٠٢ـ حديث أبـي بكر:

لما أنزلت على (النبـي)[١] ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ . . . ﴾[٢]. (الآية)[٣]،

. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه حصين بن عمر الأحمسي، وهو واه.

---

(١) في (أ): (رسول الله).

(٢) الآية (٣) من سورة الحجرات.

(٣) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص.

٥٠٢ ـ المستدرك (٣/٧٤): حدثني أبو بكر عبد الله بن محمد الطلحي بالكوفة، ثنا محمد بن عثمان بن أبـي شيبة، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا حصين بن عمر الأحمسي، ثنا مخارق، عن طارق، عن أبـي بكر ـ رضي الله عنه ـ، قال: لما نزلت على النبـي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ :
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمۡتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ لِلتَّقۡوَىٰۚ ﴾
قال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ : فآليت على نفسي أن لا أكلم رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ إلا كأخي السرار.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣/٦٩ رقم ٢٢٥٧).

وابن عدي في الكامل (٢/٨٠٣).

والحارث بن أبـي أسامة في مسنده ـ كما في المطالب العالية (٤/٣٣ ـ ٣٤ رقم ٣٨٨٧) ـ .
ثلاثتهم من طريق حصين، به نحوه.

. . . .

= وأخرجه ابن مردويه ـ كما في الدر المنثور (٥٤٨/٧) ـ .

قال الهيثمي في المجمع (١٠٨/٧): «فيه حصين بن عمر الأحمسي، وهو متروك، وقد وثقه العجلي، وبقية رجاله رجال الصحيح».

ونقل محقق المطالب الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي عن البوصيري أنه قال: «رواه الحارث بسند ضعيف لضعف حصين بن عمر».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «حصين واه».

وحصين هذا هو ابن عمر الأحمسي، أبو عمرو، ويقال: أبو عمران، الكوفي، وهو متروك ـ كما في التقريب (١٨٣/١ رقم ٤١٤) ـ، وانظر الكامل (٨٠٣/٢ ـ ٨٠٤)، والتهذيب (٣٨٥/٢ رقم ٦٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف حصين، إلا أن الحاكم روى الحديث من وجه آخر في مستدركه (٤٦٢/٢) فقال: حدثنا علي بن عبد الله الحكيمي ببغداد، ثنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري، ثنا سعيد بن عامر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: لما نزلت:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾،

قال أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ: والذي أنزل عليه الكتاب يا رسول الله، لا أكلمك إلا كأخي السرار حتى ألقى الله عز وجل.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في المدخل (ص ٣٧٩ رقم ٦٥٣).

وذكر في الدر المنثور (٥٤٨/٧) أن عبد بن حميد، والبيهقي في الشعب قد أخرجاه.

=

....

= وقد روي من حديث عبد الرحمن بن عوف، ولم أجده، أشار لذلك الحافظ بن كثير في تفسيره (٤/٢٠٦) بعد أن ذكر الحديث من طريق حصين، فقال: «حصين بن عمر هذا، وإن كان ضعيفاً، لكن قد رويناه من حديث عبد الرحمن بن عوف، وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ بنحو ذلك، والله أعلم».

قلت: وأصل الحديث في صحيح البخاري (١٣/٣٧٦ رقم ٧٣٠٢) في الاعتصام، باب ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين والبدع، من طريق ابن أبي مليكة قال: كاد الخيّران أن يهلكا: أبو بكر وعمر؛ لما قدم على النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ وفد بني تميم أشار أحدهما بالأقرع بن حابس التميمي الحنظلي أخي بني مجاشع، وأشار الآخر بغيره، فقال أبو بكر لعمر: إنما أردت خلافي، فقال عمر: ما أردت خلافك، فارتفعت أصواتهما عند النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ فنزلت:
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ ـ إلى قوله ـ عَظِيمٌ ﴾.
قال ابن أبي مليكة: قال ابن الزبير: فكان عمر بعدُ ـ ولم يذكر ذلك عن أبيه، يعني أبا بكر ـ إذا حدّث النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ بحديث حدّثه كأخي السّرار، لم يسمعه حتى يستفهمه. ومعنى قوله: «كأخي السرار»، أي: كصاحب السرار، والمعنى: كالمناجي سراً. / انظر النهاية في غريب الحديث (٢/٣٦٠)، وفتح الباري (١٣/٢٨٠).

٥٠٣ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً:

«اقتدوا باللذين من بعدي، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد (ابن مسعود)»[1].

قلت: سنده واه.

---

(١) في (أ) و (ب): (ابن أم عبد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٠٣ ـ المستدرك (٣/٧٥ ـ ٧٦) هذا الحديث ساقه الحاكم شاهداً لحديث حذيفة الآتي في الشواهد، فقال:

وقد وجدنا له شاهداً بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود.

حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، ثنا أبي، عن أبيه، عن جده، عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلّ الله عليه وآله وسلّم ـ : «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر، وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود».

تخريجه:

الحديث أخرجه الترمذي (١٠/٣٠٨ رقم ٣٨٩٣) في مناقب ابن مسعود من كتاب المناقب.

وعبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (١/٢٣٨ رقم ٢٩٤).

وابن عدي في الكامل (٧/٢٦٥٤).

والبغوي في شرح السنة (١٤/١٠٢ رقم ٣٨٩٦).

جميعهم من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، به مثله، إلا أن الترمذي والبغوي قالا:

«باللذين من بعدي من أصحابي»، ولم يذكر عبد الله بن أحمد قوله: «واهتدوا»... الخ. =

. . . .

= وأما ابن عدي فقال: «بعهد ابن أم عبد».

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود، لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل، ويحيى بن سلمة يضعف في الحديث».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «سنده واه».

ويرويه عند الحاكم إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه إسماعيل بن يحيى، عن أبيه يحيى بن سلمة كهيل.

ويحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو جعفر الكوفي متروك ــ كما في التقريب (٢/٣٤٩ رقم ٧٦) ــ. وانظر الكامل (٧/٢٦٥٣ ــ ٢٦٥٥)، والتهذيب (١١/٢٢٤ ــ ٢٢٥ رقم ٣٦٢).

وابنه إسماعيل متروك أيضاً ــ كما في التقريب (١/٧٥ رقم ٥٦٢) ــ، وانظر الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ١٤٠ رقم ٨٦)، والتهذيب (١/٣٣٦ رقم ٦٠٧).

وابنه إبراهيم ضعيف ــ كما في التقريب (١/٣٢ رقم ١٧١) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٨٤ رقم ١٩٨)، والتهذيب (١/١٠٦ رقم ١٨٤).

ولم ينفرد إسماعيل بن يحيى بالحديث عن أبيه، بل تابعه يحيى بن أبي زائدة عند عبد الله بن أحمد، وابن عدي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لأن مداره على يحيى بن سلمة بن كهيل وهو شديد الضعف ــ كما تقدم ــ، وهو بإسناد الحاكم أشد ضعفاً؛ لوجود إسماعيل بن يحيى، وابنه إبراهيم في الإسناد. =

. . . .

= وقد صح الحديث من وجه آخر، حيث أخرجه الحاكم قبل هذا الحديث من طريق عبد الملك بن عمير، عن هلال مولى ربعي بن حراش، عن ربعي، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر، وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن أم عبد».

وفي لفظ: «واهتدوا بهدي عمار، وإذا حدثكم ابن أم عبد فصدقوه».

وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الحميدي في مسنده (١/٢١٤ رقم ٢٤٩).

وابن سعد في الطبقات (٢/٣٣٤).

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٤٨٠).

وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/١١ رقم ١١٩٩١) و(١٤/٥٦٩ رقم ١٨٨٩٥).

وأحمد في مسنده (٥/٣٨٢ و٣٨٥ و٤٠٢)، وفي الفضائل (١/٣٣٢ رقم ٤٧٨).

والترمذي في سننه (١٠/١٤٧ و ٢٩٩ ـ ٣٠٠ رقم ٣٧٤٢ و٣٨٨٧) في مناقب أبي بكر وعمار ـ رضي الله عنهما ـ من كتاب المناقب.

وابن ماجه (١/٣٧ رقم ٩٧) في فضل أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ من المقدمة. وعبد الله بن أحمد، والقطيعي في زياداتها على الفضائل لأحمد (١/٢٣٨ و٤٢٦ رقم ٢٩٣ و ٦٧٠).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٤٥ و ٥٤٥ ـ ٥٤٦ رقم ١١٤٨ و ١١٤٩).

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/٨٣ ـ ٨٤).

وابن أبي حاتم في العلل (٢/٣٨١). =

. . . .

= والطبراني في أحاديث منتقاة (ل ٢ أ).

وأبو نعيم في الحلية (٩/١٠٩). والبيهقي في المدخل (ص١٢٢ رقم ٦١ و٦٢ و٦٣) وفي مناقب الشافعي (١/٣٦٢).

والخطيب في تاريخه (١٢/٢٠)، وفي الفقيه والمتفقه (١/١٧٧).

وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٢٢٢ ـ ٢٢٤).

والبغوي في شرح السنة (١٤/١٠١، رقم ٣٨٩٥).

جميعهم من طريق عبد الملك بن عمير، به، ومنهم من يسقط من الإسناد مولى ربعي، وقد رجح أبو حاتم في الموضع السابق من العلل رواية من زاد المولى.

وهلال مولى ربعي مقبول ـ كما في التقريب (٢/٣٢٥ رقم ١٥٥) ـ، وانظر ثقات ابن حبان (٧/٥٧٣)، والتهذيب (١١/٨٧ رقم ١٤٥).

وقد تابع هلالاً: عمرو بن هرم، عن ربعي، عن حذيفة، به نحوه.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/٢٣٤).

وابن أبي شيبة في المصنف (١٤/٥٦٩ رقم ١٨٨٩٦).

وأحمد في المسند (٥/٢٩٩)، وفي الفضائل (١/٢٢٢ ـ ٢٢٣ رقم ٤٧٩).

وابنه عبد الله في زياداته على الفضائل (١/١٨٦ رقم ١٩٨).

والترمذي في سننه (١٠/١٤٨ ـ ١٤٩ رقم ٣٧٤٤) في مناقب أبي بكر من كتاب المناقب.

وابن حبان في صحيحه (ص٥٣٨ ـ ٥٣٩ رقم ٢١٩٣ / موارد).

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/٨٥).

جميعهم من طريق سالم أبي العلاء، عن عمرو بن هرم، به. =

. . . .

= وسالم بن عبد الواحد المرادي، الأنعمي، أبو العلاء، الكوفي مقبول، وكان شيعياً ـ كما في التقريب (١/٢٨٠ رقم ١٥) ـ، وانظر الجرح والتعديل (١٨٦/٤ رقم ٨٠٥)، والتهذيب (٣/٤٤٠ ـ ٤٤١ رقم ٨١١).

وعليه فالحديث بكلا هذين الطريقين لا ينزل عن رتبة الحسن لغيره، وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «حديث حسن»، وقال العقيلي في الضعفاء (٩٥/٤): «وهذا يروى عن حذيفة، عن النبي ـ صلىً الله عليه وسلَّم ـ بإسناد جيد»، وذلك بعد أن روى الحديث في ترجمة أحد الرواة من طريق ابن عمر.

وللحديث طرق أخرى ذكرها الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/٢٣٣ ـ ٢٣٦ رقم ١٢٣٣)، وصحح الحديث بمجموعها، والله أعلم.

٥٠٤ـ حديث أنس:

بعثني بنو الـمُصْطلق إلى النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ: أن (سَلْه)[١]: إلى من ندفع صدقاتنا بعدك؟ فأتيته، فسألته، فقال: «إلى أبي بكر...» الحديث.

قلت: صحيح.

---

(١) في (أ) و(ب): (تسأله)، وما أثبته من التلخيص، وعبارة المستدرك تأتي.

٥٠٤ ـ المستدرك (٧٧/٣): أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، ثنا جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي، ثنا نصر بن منصور المروزي، ثنا بشر بن الحارث، ثنا علي بن مسهر، ثنا المختار بن فلفل، عن أنس بن مالك، قال: بعثني بنو المصطلق إلى رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقالوا: سل لنا رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ؛ إلى من ندفع صدقاتنا بعدك؟ قال: فأتيته فسألته، فقال: «إلى أبي بكر». فأتيتهم فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه، فسله: فإن حدث بأبي بكر حدث، فإلى من؟ فأتيته فسألته، فقال: «إلى عمر»، فأتيتهم، فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله: فإن حدث بعمر حدث، فإلى من؟ فأتيته، فسألته، فقال: «إلى عثمان» فأتيتهم، فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله: فإن حدث بعثمان حدث، فإلى من؟ فأتيته، فسألته، فقال: «إن حدث بعثمان حدث فتباً لكم آخر الدهر تباً».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٥٨/٨).

ومن طريقه ابن عساكر في ترجمة عثمان من تاريخه (ص ١٦٨).

وأخرجه ابن عساكر أيضاً من طريق آخر، كلاهما عن نصر بن منصور، به نحوه.

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صحح الحاكم سنده ـ كما تقدم ـ كذا في المستدرك المخطوط، والمطبوع، وبناء عليه، فقول الذهبي: «سنده صحيح» لا معنى له؛ فقد جرت عادته في مثل هذا موافقة الحاكم على حكمه على الحديث، والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن نسخة الذهبي من المستدرك ليس فيها تصحيح الحاكم للحديث، يدل عليه أنه لم يذكر كلام الحاكم في التلخيص على عادته.

والحديث في سنده نصر بن منصور، أبو الفتح البغدادي، المروزي الأصل، صاحب بشر بن الحارث، وهو مجهول الحال، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/٢٨٦ رقم ٧٢٥٣)، وفي تلخيص المتشابه (ص ٤٧٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وحدث عنه محمد بن يوسف الجوهري، وأحمد بن علي الأبار، وغيرهما.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال نصر بن منصور.

٥٠٥ـ حديث أبي سفيان بن حرب:

انه جاء إلى علي، فقال: ما بال هذا الأمر في أقل قريش (قلّة)[١]، وأذلها (ذلّة)[٢]؟ ـ يعني أبا بكر ـ. . . الخ.

قلت: سنده صحيح.

---

(١) في (أ) بياض بقدر كلمة.

(٢) في (أ) و (ب): (وأذلها ولا يعني أبا بكر. . . الخ)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٠٥ ـ المستدرك (٧٨/٣): أخبرني عبد الله بن الحسين القاضي بمرو، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا محمد بن سابق، ثنا مالك بن مغول، عن أبي الشعثاء الكندي، عن مرة الطيب، قال: جاء أبو سفيان بن حرب إلى علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، فقال: ما بال هذا الأمر في أقل قريش قلة، وأذلها ذلّة؟ ـ يعني أبا بكر ـ، والله لئن شئت لأملأنها عليه خيلاً، ورجالاً، فقال علي: لطالما عاديت الإسلام وأهله يا أبا سفيان، فلم يضره ذلك شيئاً، إنا وجدنا أبا بكر لها أهلاً.

تخـريجــه:

الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٥١/٥ رقم ٩٧٦٧)، فقال: أخبرنا ابن مبارك، عن مالك بن مغول، عن ابن أبجر، قال: لما بويع لأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ جاء أبو سفيان، فذكر الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق مالك بن مغول، عن أبي الشعثاء الكندي، عن مرة الطيب، ولم يتكلم عنه بشيء، فقال الذهبي عن الحديث: «سنده صحيح».

والحديث في سنده أبو الشعثاء الكندي واسمه يزيد بن مهاصر، ذكره =

= البخاري في التاريخ وسكت عنه، وبيض له ابن أبي حاتم في الجرح، وذكره الدولابي في الكنى وقال: يزيد بن المهاجر ـ بالجيم المعجمة ـ ولم أجد من ذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، حتى ابن حبان لم أجده ذكره في ثقاته. / انظر التاريخ الكبير (٨/٣٦٣)، الجرح والتعديل (٩/٢٨٧)، الكنى والأسماء للدولابي (٢/٥).

وأما الطريق التي أخرجها عبد الرزاق، فإنه يرويها ابن أبجر، واسمه عبد الملك بن سعيد بن حيان، وبينه وبين أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ مفازة، فإنه إنما يروي عن التابعين، وذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين، وهو ثقة عابد. / انظر ثقات ابن حبان (٧/٩٦)، والتهذيب (٦/٣٩٤ ـ ٣٩٥ رقم ٨٤٥)، والتقريب (١/٥١٩ رقم ١٣١٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لجهالة حال أبي الشعثاء الكندي.

والطريق الأخرى التي أخرجها عبد الرزاق ضعيفة للانقطاع بين ابن أبجر وأبي بكر، وعلي ـ رضي الله عنهما ـ.

وكلا الطريقين يرويها مالك بن مغول، فإن سلم الحديث من الاختلاف، فيكون حسناً لغيره بمجموع هذين الطريقين، والله أعلم.

٥٠٦ـ حديث جابر:

كُنّا عند النبـي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ ، إذ (جاءه)(١) وفد عبد القيس، فتكلم بعضهم بكلام. . . الخ.

قلت: تفرد به محمد بن خالد، عن كثير بن هشام، وأحسب محمداً وضعه.

---

(١) في (ب)، والتلخيص: (جاء)، وما أثبته من (أ)، والمستدرك.

٥٠٦ ـ المستدرك (٣/٧٨): أخبرنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا يوسف بن محمد رئيس الخياط، ثنا محمد بن خالد (الختلي)، ثنا كثير بن هشام الكلابـي، ثنا جعفر بن برقان، عن محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ ، قال: كنا عند النبـي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ ، إذ جاءه وفد عبد القيس، فتكلم بعضهم بكلام، لغى في الكلام، فألتفت النبـي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى أبـي بكر، وقال: «يا أبا بكر، سمعت ما قالوا؟» قال: نعم يا رسول الله، وفهمته، قال: «فأجبهم»، قال: فأجابهم أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ بجواب، وأجاد الجواب، فقال رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ : «يا أبا بكر، أعطاك الله الرضوان الأكبر»، فقال له بعض القوم: «وما الرضوان الأكبر يا رسول الله؟» قال: «يتجلىّ الله لعباده في الآخرة عامة، ويتجلىّ لأبـي بكر خاصة».

تخـريجـه:

الحديث له عند جابر ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

● **الطريق الأولى:** يرويها محمد بن المنكدر، عنه، وله عن محمد طريقان:

١ ـ يرويها محمد بن سوقة، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/١٢).

. . . .

= ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٠٥).

وأخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص ٦٥).

وابن الجوزي في الموضع السابق من طريق الطبراني.

جميعهم عن يوسف الخياط، عن محمد بن خالد الختلي، به نحوه، ولفظ السمعاني مختصر.

قال أبو نعيم عقبه: «هذا حديث ثابت، رواته أعلام، تفرد به الختلي، عن كثير».

وقال ابن الجوزي: «تفرد به محمد بن خالد، وقد كذبوه».

٢ ـ يرويها ابن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، وله عن ابن أبي ذئب طريقان:

(أ) يرويها يحيى القطان، عن ابن أبي ذئب.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٨٥٨).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٠٦).

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٤/١٧٤ ـ ١٧٥).

ثلاثتهم من طريق علي بن عبدة، عن يحيى القطان، به نحوه، بذكر المرفوع فقط، دون ذكر القصة.

قال ابن عدي عقبه: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد، وعلي بن عبدة هذا مقدار ماله، إما حديث منكر، أو حديث سرقه من ثقة، فرواه».

وقال ابن الجوزي: «فيه علي بن عبدة، قال الدارقطني: كان يضع الحديث».

(ب) يرويها يحيى بن أبي بكير، عن ابن أبي ذئب.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١٢/١٩ ـ ٢٠) من طريق أبي حامد أحمد بن =

= علي بن حسنويه المقرىء، عن الحسن بن علي بن عفان، عن يحيى بن أبـي بكير، عن ابن أبـي ذئب، به بنحو المرفوع فقط.

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق.

قال الخطيب: «هذا أيضاً باطل، والحمل فيه على أبـي حامد بن حسنويه، فإنه لم يكن ثقة، ونرى أن أبا حامد وقع إليه حديث علي بن عبدة، فركبه على هذا الإسناد، مع أنا لا نعلم أن الحسن بن علي بن عفان سمع من يحيى بن أبـي بكير شيئاً، والله أعلم».

● **الطريق الثانية**: يرويها أبو الزبير، عن جابر.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٢٥٥/١١)، من طريق أبـي القاسم عمر بن محمد بن عبد الله الترمذي، عن عباس الشكلي وخاله أبـي سعد أحمد بن محمد بن عبيد الله الخلال، كلاهما عن الحسن بن عرفة، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبـي الزبير، عن جابر بمثل لفظ الطريق السابق وفي أوله زيادة قوله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ لأبـي بكر: «ألا أبشرك؟» قال: بلى يا رسول الله... فذكره.

ونقل الخطيب عقبه عن ابن أبـي الفوارس، انه قال عن أبـي القاسم الترمذي هذا: «فيه نظر».

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٠٦/١) من طريق الخطيب.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، فتعقبه الذهبـي بقوله: «تفرد به محمد بن خالد الخُتلي، عن كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن ابن سوقة، وأحسب محمداً وضعه».

ومحمد بن خالد هذا هو الختلي، وتصحف في المستدرك وتلخيصه المطبوعين إلى: (الحبلي)، ولم أجد من اتهم محمداً هذا بالكذب سوى ابن الجوزي، =

. . . .

= وعليه اعتمد الذهبي، فإنه ذكر محمداً هذا في الميزان (٣/٥٣٤)، ونقل كلام ابن الجوزي السابق، ونقل عن ابن منده أنه قال عنه: صاحب مناكير، وانظر لسان الميزان (٥/١٥١ ـ ١٥٢)، والكشف الحثيث (ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

والراجح من حال الرجل أنه ضعيف وليس كذاباً كما وصفه ابن الجوزي لانفراده بذلك الحكم عليه.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف محمد الخُتّلي، وبقية الطرق لا ينجبر ضعف الحديث بها، فأمثلها شديد الضعف.

وله شاهد من حديث أنس، وأبي هريرة، وعائشة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

أما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، فله عنه ثلاث طرق، يرويها ثابت، وقتادة، وحميد، عنه.

● **الطريق الأولى**: التي يرويها ثابت أخرجها القطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (١/٣٧٧ ـ ٣٧٨ رقم ٥٦٤)، من طريق محمد بن أحمد المروزي، عن عمر بن عبد الله الشجري، عن عمر بن يعقوب، عن عمرو الخراساني، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، به نحوه، ولم يذكر قصة الوفد.

ومحمد بن أحمد المروزي، أبو الطيب الرسعني، الوراق هذا كذاب يضع الحديث، رماه بذلك ابن عدي، والحاكم، وغيرهما. / انظر الكامل (٦/٢٢٩٩)، واللسان (٥/٤٠ رقم ١٣٨).

● **الطريق الثانية**: التي يرويها قتادة أخرجها الخطيب في تاريخه (٢/٣٨٨) من طريق محمد بن عبد بن عامر السّغْدي، يرويها عن عبد بن حميد، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس، به نحو سابقه. =

. . . .

= قال الخطيب عن هذا الحديث، وحديث آخر قبله: «هذان الحديثان لا أصل لهما عند ذوي المعرفة بالنقل فيما نعلمه، وقد وضعهما محمد بن عبد إسناداً، ومتناً، وله أحاديث كثيرة تشابه ما ذكرناه، وكلها تدل على سوء حاله، وسقوط رواياته». اهـ.

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق، ثم قال: «قال الدارقطني: محمد بن عبد يكذب، ويضع».

وأخرجه ابن الجوزي في الموضع نفسه من طريق يزيد بن هارون التستري، عن قتادة، به، ثم قال: «فيه مجاهيل، وأحدهم سرقه من محمد بن عبد».

● **الطريق الثالثة**: يرويها حميد، عن أنس.

أخرجها ابن الجوزي في الموضع السابق من طريق بنوس بن أحمد بن بنوس: عن أبي خليفة الجمحي، عن يزيد بن هارون، عن حميد، به نحو المرفوع منه فقط.

قال ابن الجوزي عن هذه الطريق: «بنوس مجهول لا يعرف».

قلت: بنوس هذا ذكره الحافظ الذهبي في الميزان (**١/٣٥٣ رقم ١٣٢٣**)، وقال: «وضع عن أبي خليفة الجمحي حديثاً»، قال الحافظ ابن حجر في اللسان (**٢/٦٤**): «والحديث الذي أورده له قرأته على...»، ثم ساقه بسنده هو، وقال: «والحديث له طرق كلها واهية».

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن حبان في المجروحين (**١/١٤٣**).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (**١/٣٠٦ ـ ٣٠٧**)، وفيه أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي كذبه أبو حاتم الرازي وابن صاعد، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال مرة: متروك الحديث. / انظر الجرح والتعديل (**٢/٧١ رقم ١٣٠**)، والميزان (**١/١٤٢ ـ ١٤٣**).

وأما حديث عائشة فأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (**١/٣٠٧**)، من =

. . . .

= طريق أبي قتادة عبد الله بن واقد، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، بنحوه، ولم يذكر القصة.

قال ابن الجوزي عنه: «فيه عبد الله بن واقد، قال أحمد، ويحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: غفل من الاتقان، وحدث على التوهم، فوقعت المناكير في أخباره».

قلت: عبد الله بن واقد الحراني هذا متروك ـ كما في التقريب (١/٤٥٩ رقم ٧١٩) ـ، قال البخاري: تركوه، منكر الحديث. وقال أبو حاتم: تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه. وقال أبو زرعة: لا يحدث عنه، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الجوزجاني: متروك الحديث. وكان الإمام أحمد يثني عليه، ويعتذر عنه، فيقول: لعله كبر، فاختلط. وقال ابن عدي: ليس هو عندي ممن يتعمد الكذب، إنما يخطىء. اهـ. من الكامل لابن عدي (٤/١٥٠٩ ـ ١٥١١)، والتهذيب (٦/٦٦ رقم ١٣١).

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بشيء من هذه الشواهد، وقد قال ابن حجر آنفاً: «الحديث له طرق كلها واهية»، والله أعلم.

٥٠٧ـ حديث ابن المسيَّب:

أن أبا بكر لما بعث الجيوش نحو الشام، مشى معهم حتى بلغ ثَنيَّة الوداع[١]، فقالوا: يا خليفة رسول الله، تمشي ونحن رُكْبان[٢]؟!.

قال: صحيح[٣]، على شرط البخاري ومسلم.

قلت: مرسل.

---

(١) قوله: (الوداع) ليس في (ب)، وفي مكانها بياض، وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه، وثنيّةُ الوداع: ثنية مشرفة على المدينة، يطؤها من يريد مكة. / معجم البلدان (٨٦/٢).

(٢) في (أ) و (ب) بعد قوله: (ركبان) قال: (الخ)، مع أن الحديث ليس له بقية في المستدرك، وله بقية في سنن البيهقي كما سيأتي.

(٣) قوله: (صحيح) ليس في (ب).

٥٠٧ ـ المستدرك (٧٩/٣ ـ ٨٠): أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سعيدبن المسيب، أن أبا بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ لما بعث الجيوش نحو الشام: يزيد بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وشرحبيل بن حسنة، مشى معهم حتى بلغ ثنية الوداع، فقالوا: يا خليفة رسول الله، تمشي ونحن ركبان؟!.

تخـــريجـــه:
الحديث أخرجه البيهقي في سننه (٨٥/٩) في السير، باب من اختار الكفَّ عن القطع والتحريق. . . ، من طريق عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، به، وتمامه:

قال: إني أحتسب خطاي هذه في سبيل الله، ثم جعل يوصيهم، فقال: =

. . . .

= أوصيكم بتقوى الله، أغزوا في سبيل الله، فقاتلوا من كفر بالله، فإن الله ناصر دينه، ولا تغلّوا، ولا تغدروا، ولا تجبنوا، ولا تفسدوا في الأرض، ولا تعصوا ما تؤمرون. فإذا لقيتم العدو من المشركين ــ إن شاء الله ــ، فادعوهم إلى ثلاث خصال، إن هم أجابوكم، فاقبلوا منهم، وكفوا عنهم، أُدعوهم إلى الإسلام، فإن هم أجابوك (كذا!)، فاقبلوا منهم، وكفوا عنهم، ثم ادعوهم إلى التحول من دارهم، إلى دار المهاجرين، فإن هم فعلوا، فأخبروهم أن لهم مثل ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، وإن هم دخلوا في الإسلام، واختاروا دارهم على دار المهاجرين، فأخبروهم أنهم كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي فرض على المؤمنين، وليس لهم في الفيء، والغنائم شيء، حتى يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا أن يدخلوا في الإسلام، فادعوهم إلى الجزية، فإن هم فعلوا، فاقبلوا منهم، وكفوا عنهم، وإن هم أبوا، فاستعينوا بالله عليهم، فقاتلوهم ــ إن شاء الله ــ، ولا تغرقنّ نخلاً، ولا تحرقنّها، ولا تعقروا بهيمة، ولا شجرة تثمر، ولا تهدموا بيعة، ولا تقتلوا الولدان، ولا الشيوخ، ولا النساء، وستجدون أقواماً حبسوا أنفسهم في الصوامع، فدعوهم وما حبسوا أنفسهم له، وستجدون آخرين اتخذ الشيطان في رؤوسهم أفحاصاً، فإذا وجدتم أولئك، فاضربوا أعناقهم ــ إن شاء الله ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «مرسل»، ويقصد به الانقطاع بين سعيد بن المسيب، وأبي بكر ــ رضي الله عنه ــ؛ فإن سعيداً لم يسمع من عمر ــ رضي الله عنه ــ، كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٧١ ــ ٧٢)، فمن باب أولى ألا يكون سمع من أبي بكر، وقد نص في التهذيب (٤/ ٨٤) على أن روايته عن أبي بكر مرسلة؛ لأنه ــ رحمه الله ــ ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر.

وللحديث علة أخرى، فإن البيهقي عقب الحديث، أخرج عن عبد الله بن =

. . . .

= الإمام أحمد، سمعت أبـي يقول: «هذا حديث منكر، ما أظن من هذا شيء، هذا كلام أهل الشام»، قال عبد الله: أنكره أبـي على يونس من حديث الزهري، كأنه عنده من يونس، عن غير الزهري.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع بين سعيد بن المسيب، وأبـي بكر ـ رضي الله عنه ـ، ومتنه منكر، أعله بذلك الإمام أحمد.

وروي الحديث من طريقين آخرين:

فقد أخرجه أبو بكر المروزي في «مسند أبـي بكر» (ص ٥٩ ـ ٦٢ رقم ٢١).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٠٩٧).

كلاهما من طريق أبـي نصر التمّار، عن كَوْثر بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، أن أبا بكر بعث يزيد بن أبـي سفيان إلى الشام، فمشى معه نحواً من ميلين، فقيل: يا خليفة رسول الله، لو انصرفت، قال: لا؛ إني سمعت رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من اغبرت قدماه في سبيل الله، حرمهما الله على النار»، زاد المروزي وصية أبـي بكر لهم نحواً من سياق البيهقي، وعنده زيادة.

وسند هذا الحديث ضعيف جداً؛ فيه كَوْثر بن حكيم، وهو متروك.

قال الإمام أحمد: أحاديثه بواطيل، ليس بشيء، وقال: متروك الحديث، وقال أيضاً: ضعيف منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا أعلم له حديثاً مستقيماً، ليس بشيء. وقال الدارقطني، والبَرْقاني: متروك الحديث. وقال الجوزجاني: لا يحل كتابة حديثه عندي؛ لأنه متروك. وقال يعقوب بن شيبة: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. اهـ. من الكامل (٦/٢٠٩٦ ـ ٢٠٩٨)، والميزان (٣/٤١٦ رقم ٦٩٨٣)، واللسان (٤/٤٩٠ ـ ٤٩١ ـ ١٥٦٠). =

. . . .

= وأخرجه مالك في الموطأ (٢/٤٤٧ ـ ٤٤٨ رقم ١٠) في الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو، من طريق يحيى بن سعيد، أن أبا بكر الصديق. . . ، الحديث بنحو رواية المروزي السابقة، وسنده ضعيف لإرساله؛ يحيى بن سعيد الأنصاري قال عنه ابن المديني: «لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس». اهـ. من التهذيب (١١/٢٢٣).

قلت: ولا يبعد أن يكون يحيى سمعه من سعيد بن المسيب، فإنه من الرواة عنه كما في المرجع السابق، ومع ذلك فمتن الحديث منكر كما سبق، فيبقى الحديث على ضعفه.

عمر ـ رضي الله عنه ـ

٥٠٨ـ حديث (زِرّ قال)[١]:

خرجت مع أهل المدينة في يوم عيد، فرأيت عمر يمشي حافياً. . . الخ.

قلت: صحيح.

---

(١) في (أ): (زرقان)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك، وتلخيصه.

٥٠٨ ـ المستدرك (٣/٨١): أخبرني عبد الله بن الحسين القاضي، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا أبو النضر، ثنا شيبان بن عبد الرحمن النحوي، عن عاصم، عن زر، قال: خرجت مع أهل المدينة في يوم عيد، فرأيت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يمشي حافياً، شيخ، أصلع، آدم، أعسر، يسر، طوالاً، مشرفاً على الناس، كأنه على دابة ببرد قطري يقول: عباد الله هاجروا ولا تهجّروا، وليتّق أحدكم الأرنب يحذفها بالحصى، أو يرميها بالحجر، فيأكلها، ولكن ليُذَكِّ لكم الأسل، الرماح، والنبل.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٢٣ ـ ٣٢٤) من أربع طرق، عن عاصم، به نحوه، ثم نقل عن حماد بن زيد أنه قال: سئل عاصم عن قوله: هاجروا، ولا تهجروا، فقال: كونوا مهـاجرين حقـاً، ولا تشبهوا بالمهاجرين، ولستم منهم. =

. . . .

= وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/٤٧٧ ـ ٤٧٨ رقم ٨٥٣٣ و ٨٥٣٤) من طريق معمر والثوري كلاهما عن عاصم، به نحوه.

والطبراني في الكبير (١/١٩ و ٢١ رقم ٥١ و ٥٩) من طريقين عن عاصم، به بنحوه، وباختصار.

وقال الهيثمي في المجمع (٤/٣٤): «ورجاله موثوقون»، وقال عن الذي باختصار (٩/٦١): «وإسناده حسن».

وأخرجه البيهقي في سننه (٩/٢٤٨) في الصيد والذبائح، باب الصيد يرمى بحجر، بنحوه، ثم قال عقبه:

قال أبو عبيد: قوله: هاجروا ولا تهجّروا، يقول: أخلصوا النية في الهجرة، ولا تشبهوا بالمهاجرين على غير نية منكم، فهذا هو التهجّر. قال:

وكلام العرب أعسر يسر، وهو الذي يعمل بيديه جميعاً سواء.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، فتعقبه الذهبي بقوله عن الحديث: «صحيح».

وسند الحديث رجاله كالتالي:

زِرّ بن حبيش الأسدي، الكوفي، أبو مريم ثقة جليل مخضرم، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/٢٥٩ رقم ٣٣) ـ وانظر الجرح والتعديل (٣/٦٢٢ رقم ٢٨١٧)، والتهذيب (٣/٣٢١).

وعاصم بن بَهْدلة، ابن أبـي النَّجود، الأسدي، مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرىء، صدوق؛ وثقه أحمد وأبو زرعة والعجلي، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بحافظ، وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال ابن خراش: في حديثه نُكْرة. =

= وقال الذهبي: ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت، صدوق يهم، هو حسن الحديث. اهـ. من الجرح والتعديل (٣٤٠/٦ ـ ٣٤١ رقم ١٨٨٧)، والميزان (٣٥٧/٢)، وديوان الضعفاء (ص ١٥٧ رقم ٢٠٤٢) والتهذيب (٣٨/٥ ـ ٤٠).

وشَيْبان بن عبد الرحمن التميمي، مولاهم، النحوي، أبو معاوية البصري: ثقة، صاحب كتاب، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٣٥٦/١ رقم ١١٥) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣٥٥/٤ ـ ٣٥٦ رقم ١٥٦١)، وحاشيته، والتهذيب (٣٧٣/٤ ـ ٣٧٤ رقم ٦٢٨).

وأبو النضر هاشم بن القاسم بن مسلم، الليثي، مولاهم، البغدادي، مشهور بكنيته، ولقبه: قيصر، وهو ثقة ثبت من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٣١٤/٢ رقم ٣٩) ـ، وانظر الجرح والتعديل (١٠٥/٩ رقم ٤٤٦)، والتهذيب (١٨/١١ ـ ١٩ رقم ٣٩).

والحارث بن محمد بن أبي أسامة ثقة، وثقه إبراهيم الحربي، وأحمد بن كامل، وقال الدارقطني: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: ضعيف، لم أر في شيوخنا من يحدث عنه، فرد الذهبي كلامه هذا بقوله: هذه مجازفة، ليت الأزدي عرف ضعف نفسه. / تاريخ بغداد (٢١٨/٨ ـ ٢١٩ رقم ٤٣٣٢)، والسير (٣٨٨/١٣ ـ ٣٩٠ رقم ١٨٧).

وشيخ الحاكم هو الإمام الصادق المعمر القاضي أبو العباس عبد الله بن الحسين النَّضْريّ، المروزي، قاضي مرو، ومسندها. / السير (٦٠/١٦ رقم ٤٠).

الحكم على الحديث:

الحديث صححه الذهبي، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد، يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد؛ للكلام في حفظ عاصم.

٥٠٩ـ حديث ابن[١] شهاب:

أن عمر بن عبد العزيز سأل أبا بكر (بن)[٢] سليمان بن أبي (حَثْمة)[٣]: لأي شيء كان يكتب: من خليفة رسول الله، في عهد أبي بكر؟... الخ.

(قلت: صحيح)[٤].

---

(١) في (ب): (حديث طارق بن شهاب).

(٢) في (أ): (ابن أبي سليمان).

(٣) في (أ)، والتلخيص، والمستدرك المطبوع: (خيثمة)، ولم تتضح نقطها في (ب)، وظاهر رسمها أنها على الصواب كما في المستدرك المخطوط، وينظر الكنى من تاريخ البخاري الكبير (ص ١٣)، والتقريب (٢/٣٩٧ رقم ٤٣).

(٤) في (أ): (قال: صحيح. قلت: فيه قيس بن مسلم تركوه)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص، وهو الصواب: لأن قيس بن مسلم المذكور ليس من رجال إسناد هذا الحديث، وهذا التعقيب إنما هو على الحديث الآتي، فالذي يظهر أنه سهو من الناسخ.

٥٠٩ ـ المستدرك (٣/٨١ ـ ٨٢)، قال الحاكم عقب الحديث السابق عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: وكان السبب في تلقيبه بأمير المؤمنين:

ما حدثناه علي بن حمشاذ العدل، ثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان، ثنا يحيى بن بكير، ثنا يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب، أن عمر بن عبد العزيز سأل أبا بكر بن سليمان بن أبي خيثمة: لأي شيء كان يكتب: من خليفة رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ في عهد أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، ثم كان عمر يكتب أولاً: من خليفة أبي بكر، فمن أول من كتب: من أمير المؤمنين؟ فقال: حدثتني الشفاء، وكانت من المهاجرات الأول: أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كتب إلى عامل العراق: بأن يبعث إليه رجلين جلدين يسألهما عن =

= العراق، وأهله، فبعث عامل العراق بلبيد بن ربيعة، وعدي بن حاتم، فلما قدما المدينة، أناخا راحلتيهما بفناء المسجد، ثم دخلا المسجد، فإذا هما بعمرو بن العاص، فقالا: استأذن لنا يا عمرو على أمير المؤمنين، فقال عمرو: أنتما والله أصبتما اسمه، هو الأمير، ونحن المؤمنون، فوثب عمرو، فدخل على عمر ـ أمير المؤمنين ـ ، فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقال عمر: ما بدا لك في هذا الاسم يا ابن العاص؟ ربي يعلم لتخرجن مما قلت. قال: إن لبيد بن ربيعة، وعدي بن حاتم قدما فأناخا راحلتيهما بفناء المسجد، ثم دخلا علي فقالا لي: استأذن لنا يا عمرو على أمير المؤمنين، فهما والله أصابا اسمك، نحن المؤمنون، وأنت أميرنا. قال: فمضى به الكتاب من يومئذ، وكانت الشفاء جدة أبي بكر بن سليمان.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١/١٨ رقم ٤٨) من طريق عمرو بن خالد الحراني، ثنا يعقوب بن عبد الرحمن، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٦١): «رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، فتعقبه الذهبي بقوله: «صحيح»، ورجال إسناده كالتالي: أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة ـ واسم أبي حثمة عبد الله ـ ، ابن حذيفة، العدوي، المدني ثقة عارف، أخرج له الشيخان ـ كما في التقريب (٢/٣٩٧ رقم ٤٣) ـ ، وانظر ثقات ابن حبان (٥/٥٦٦ ـ ٥٦٧)، والتهذيب (١٢/٢٥).

والزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته واتقانه، أخرج له الجماعة ـ كما في التقريب (٢/٢٠٧ رقم ٧٠٢) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٨/٧١ ـ ٧٤ رقم ٣١٨)، والتهذيب (٩/٤٤٥ ـ ٤٥١ رقم ٧٣٢). =

. . . .

= وموسى بن عقبة بن أبي عياش، مولى آل الزبير: ثقة فقيه إمام في المغازي، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢/٢٨٦ رقم ١٤٨٦) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٨/١٥٤ ـ ١٥٥ رقم ٦٩٣)، والتهذيب (١٠/٣٦٠ ـ ٣٦٢ رقم ٦٣٨).

يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإسكندراني، نزيل الإسكندرية ثقة من رجال الشيخين ـ كما في التقريب (٢/٣٧٦ رقم ٣٨٤) ـ، وانظر تاريخ ابن معين (٢/٦٨١ رقم ٧٦٢)، والتهذيب (١١/٣٩١ ـ ٣٩٢ رقم ٧٥٤).

ويحيى بن عبد الله بن بكير القرشي، المخزومي، مولاهم، أبو زكريا، المصري، وقد ينسب إلى جده: صدوق، وهو من أثبت الناس في الليث بن سعد، وتكلموا في سماعه من مالك، لأن سماعه منه إنما كان بعرض حبيب كاتب الليث، وهو عرض تكلم فيه العلماء. قال يحيى بن معين: سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرض حبيب كاتب الليث، وكان شر عرض، كان يقرأ على مالك خطوط الناس، ويصفح ورقتين، ثلاثة، وقال ابن معين أيضاً: سألني عنه أهل مصر، فقلت: ليس بشيء، ووثقه ابن حبان، والخليلي، وابن قانع، وقال الساجي: صدوق، وقال ابن عدي: كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال النسائي: ضعيف. . اهـ. من الجرح والتعديل (٩/١٦٥ رقم ٦٨٢)، والضعفاء للنسائي (ص ١٠٨ رقم ٦٢٤) والتهذيب (١١/٢٣٧ رقم ٣٨٧).
وأحمد بن إبراهيم بن ملحان البلخي، أبو عبد الله، ثقة، وثقه الدارقطني ـ كما في تاريخ بغداد (٤/١١ رقم ١٥٩٤) ـ، وانظر السير (١٣/٥٣٣ ـ ٥٣٤).

وشيخ الحاكم هو العدل الثقة الحافظ الإمام شيخ نيسابور، أبو الحسن علي بن حمشاذ بن سختويه، النيسابوري صاحب التصانيف. / المنتظم لابن الجوزي (٦/٣٦٤ ـ ٣٦٥)، والسير (٥/٣٩٨ ـ ٤٠٠). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث صححه الذهبي، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته؛ للكلام في يحيى بن بكير، مع أنه لم ينفرد به، فقد تابعه عمرو الحراني عند الطبراني كما سبق، فيكون الحديث صحيحاً لغيره بهذه المتابعة، والله أعلم.

٥١٠ــ حديث طارق بن شهاب قال:

لما قدم عمر الشام، عرضت له مخاضة[١]، فنزل عن بعيره. . . الخ[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه قيس بن مسلم تركوه[٣].

---

(١) المخاضة: ما جاز الناس فيه مشاةً وركباناً، وأصل الخوض المشي في الماء، وتحريكه. / النهاية في غريب الحديث (٢/٨٨).

(٢) قوله: (الخ) ليس في (ب).

(٣) قوله: (قال صحيح. قلت: فيه قيس بن مسلم تركوه)، كذا في (أ) و (ب)، وهو وهم من ابن الملقن ــ رحمه الله ــ ، فإن الحاكم لم يصحح هذا الحديث، وقيس بن مسلم لم يتركه أحد، بل هو ثقة كما سيأتي في دراسة الإسناد، ومنشأ هذا الوهم أن الحاكم أخرج عقب هذا الحديث حديثاً من طريق مسلم الملائي الأعور، عن أبي وائل، قال: غزوت مع عمر ــ رضي الله عنه ــ الشام. . . الحديث، ثم قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: مسلم تركوه»، فنظراً لتقارب اسم قيس بن مسلم، مع مسلم الأعور، فقد أورد ابن الملقن هذا الحديث من طريق قيس، وأهمل الحديث المتكلم عنه، ووضع التعقيب عليه على هذا الحديث.

٥١٠ ــ المستدرك (٣/٨٢): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا أيوب الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: لما قدم عمر الشام، عرضت له مخاضة، فنزل عمر عن بعيره، ونزع خفيه، أو قال: موقيه، ثم أخذ بخطام راحلته، وخاض المخاضة، فقال له أبو عبيدة بن الجراح: لقد فعلت يا أمير المؤمنين فعلاً عظيمًا عند أهل الأرض؛ نزعت خفيك، وقدمت راحلتك، وخضت =

. . . .

المخاضة، قال: فصك عمر بيده في صدر أبـي عبيدة، فقال: أوه لو غيرك يقولها يا أبا عبيدة، أنتم كنتم أقل الناس، وأذل الناس، فـأعزكم الله بالإسلام، فمهما تطلبوا العزة بغيره، يذلكم الله تعالى.

تخـــريجـــه:

الحديث أعاده الحاكم، هنا وكان قد رواه (١/ ٦١ ــ ٦٢): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا علي بن المديني، ثنا سفيان، ثنا أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: فذكر الحديث بنحوه، ثم قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ لاحتجاجهما جميعاً بأيوب بن عائذ الطائي، وسائر رواته، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبـي، ثم قال الحاكم: وله شاهد من حديث الأعمش، عن قيس بن مسلم.

حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن عيسى السكري الواسطي، ثنا عمرو بن عون، ثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: لما قدم عمر الشام، لقيه الجنود، وعليه إزار، وخُفّان، وعمامة، وهو آخذ برأس بعيره يخوض الماء، فقال له ــ يعني قائل ــ: يا أمير المؤمنين، تلقاك الجنود، وبطارقة الشام، وأنت على حالك هذه، فقال عمر: إنا قوم أعزنـا الله بالإسلام، فلن نبتغي العز بغيره.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٤٧) من طريق يحيـى بن الربيع، عن سفيان، به نحوه، ثم قال: «رواه الأعمش، عن قيس بن مسلم، مثله».

وقال ابن كثير في البداية (٧/ ٦٠): قال إسماعيل بن محمد الصفار: حدثنا سعدان بن نصر، حدثنا سفيان، فذكر الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم أن ابن الملقن وهم فيه، فنقل عبارة الذهبـي عن الحديث الآخر، فركبها عليه مصحفة هكذا: =

. . . .

= «قلت: فيه قيس بن مسلم تركوه».

وقيس بن مسلم هذا هو الجدلي، أبو عمر الكوفي، وهو ثقة من رجال الجماعة، وثقه ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن حبان، ولم يقل أحد: إنه متروك. / انظر الجرح والتعديل (١٠٣/٧ رقم ٥٨٨)، والتهذيب (٤٠٣/٨ رقم ٧٢١)، والتقريب (١٣٠/٢ رقم ١٦٢)، وأما باقي رجال الإسناد فهم كالتالي:

طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي، الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي صحابي رأى النبي ــ صلَّ الله عليه وسلَّم ــ، ولم يسمع منه، وهو ثقة من رجال الجماعة. / انظر الجرح والتعديل (٤٨٥/٤ رقم ٢١٢٨)، والتهذيب (٣/٥ ــ ٤ رقم ٥).

وأيوب بن عائذ الطائي، البحتري، الكوفي ثقة، روى له الشيخان ــ كما في التقريب (٩٠/١ رقم ٧٠٠) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٢٥٢/٢ ــ ٢٥٣ رقم ٩٠٦)، والتهذيب (٤٠٦/١ ــ ٤٠٧ رقم ٧٤٦).

وسفيان هو ابن عيينة ثقة حافظ فقيه إمام حجة من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (٣١٢/١ رقم ٣١٨) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٢٢٥/٤ ــ ٢٢٧ رقم ٩٧٣)، والتهذيب (١١٧/٤ ــ ١٢٢ رقم ٢٠٥).

والحميدي هو عبد الله بن الزبير، أبو بكر: ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، روى له البخاري، ومسلم في المقدمة ــ كما في التقريب (٤١٥/١ رقم ٣٠٥) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٥٦/٥ رقم ٢٦٤)، والتهذيب (٢١٥/٥ رقم ٣٧٢).

وبشر بن موسى بن صالح، أبو علي الأسدي، البغدادي، المحدث، الإمام، الثبت، كان الإمام أحمد يكرمه، وكتب له إلى الحميدي إلى مكة، قال الدارقطني: ثقة نبيل، وقال الخطيب: كان ثقة أميناً، عاقلاً ركيناً. / =

. . . .

= انظر تاريخ بغداد (٧/٨٦ رقم ٣٥٢٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣٥٢ـ ٣٥٤ رقم ١٧٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦١١).

وشيخ الحاكم: هو الإمام العلامة الفقيه المحدث، أبو بكر أحمد بن إسحاق الشافعي المعروف بالصِّبْغي، كان الحاكم يعظمه فيقول: الشيخ الإمام الفقيه رضي الله عنه. / انظر المستدرك (٣/٣٢٦ و٥٤٢) والسير (١٥/٤٨٣ رقم ٢٧٤).

الحكم على الحديث:
من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بهذا الإسناد، وسبق أن صححه الحاكم، ووافقه الذهبي في (١/٦٢).

٥١١ـ حديث أُبَـيٍّ رفعه:

«أول من (يُعانقه)[1] الحقُّ يوم القيامة: عمر...» الحديث.

قلت: (موضوع)[2]، وفي إسناده كذاب.

---

(١) في (أ) و (ب): (يعانق)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (مرفوع).

٥١١ ـ المستدرك (٣/٨٤): أخبرنا عبد الله بن إسحاق الخراساني (المعدل) ببغداد، ثنا أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي، ثنا الفضل بن جبير الوراق، ثنا إسماعيل بن زكريا الخلقاني، ثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ، قال: سمعت النبي ـ صلىّ الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول:

«أول من يعانقه الحق يوم القيامة: عمر، وأول من يصافحه الحق يوم القيامة: عمر، وأول من يؤخذ بيده، فينطلق به إلى الجنة: عمر بن الخطاب» ـ رضي الله عنه ـ.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (١/٣٩ رقم ١٠٤) في فضل عمر ـ رضي الله عنه ـ، من المقدمة.

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٨٠ رقم ١٢٤٥).

والقطيعي في زياداته على الفضائل (١/٤٠٨ رقم ٦٣٠).

وابن الجوزي في العلل (١/١٩٢ رقم ٢٠٨).

جميعهم من طريق إسماعيل بن محمد الطلحي، عن داود بن عطاء المدني، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، به نحوه.

وأخرجه ابن الجوزي في الموضع نفسه برقم (٣٠٩) مُعلّقاً، من طريق أبي البختري وهب بن وهب، عن محمد بن أبي حميد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، به بمعناه.

=

= قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح، أما الطريق الأول، فقال أحمد بن حنبل، ويحيى: داود بن عطاء ليس بشيء. وقال ابن حبان: لا يحتج به بحال.

وأما الثاني، ففيه أبو البختري الكذاب، وفيه محمد بن أبي حميد، قال النسائي: ليس بثقة».

وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه (١/١٧): «هذا إسناد ضعيف؛ فيه داود بن عطاء المديني، وقد اتفقوا على ضعفه، وباقي الرجال ثقات».

وقال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه (١/٥٢):

«قال السيوطي: قال الحافظ عماد الدين بن كثير في جامع المسانيد: هذا الحديث منكر جداً، وما هو أبعد من أن يكون موضوعاً، والآفة فيه من داود بن عطاء».

وساق الذهبي الحديث في الميزان (٢/١٢) عن ابن أبي عاصم، ثم قال: «هذا منكر جداً».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبي بقوله: «موضوع، وفي إسناده كذاب».

ويقصد به: أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي؛ يدل عليه تعقبه للحديث الآتي برقم (٥٢٦)، حيث قال: «كذب بحت، وفي الإسناد أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي، وهو المتهم به».

وأحمد بن محمد بن عبد الحميد بن شاكر، أبو عبد الله الجعفي هذا قال عنه الدارقطني: صالح الحديث، وذكره الذهبي في الميزان، وذكر حديثاً من طريقه، ثم قال: «هذا باطل، ذكره ابن طاهر»، ولم يذكر هو ولا ابن حجر كلام الدارقطني هذا. / انظر تاريخ بغداد (٥/٥٤)، والميزان (١/١٤٣ رقم ٥٦٠)، واللسان (١/٢٨٣ رقم ٨٣٩). =

. . . .

= أقول: والذي يظهر من حال الجعفي هذا أنه ضعيف فقط، وأما رميه بالكذب، فلم أجد من سبق الذهبي إليه، إلا أن يكون ابن طاهر، مع أن للإسناد عللاً أخرى، فشيخ الجعفي هذا هو الفضل بن جبير الوراق، الواسطي، وهو ضعيف؛ فقد ذكره العقيلي في الضعفاء (٣/٤٤٤) وقال: «لا يتابع على حديثه»، وأورده الذهبي في الميزان (٣/ ٣٥٠ رقم ٦٧١٦)، ونقل كلام العقيلي هذا.

وفي الإسناد شيخ الحاكم عبد الله بن إسحاق الخراساني، أبو محمد المعدل، قال عنه الدارقطني: فيه لين، وذكر الذهبي قول الدارقطني هذا في الميزان (٢/٣٩٢ رقم ٤٢٠٩)، وقال عن عبد الله هذا: «صدوق مشهور»، وفي سير أعلام النبلاء (١٥/٥٤٣) قال عنه: «الشيخ المحدث المسند. . . روى الكثير، وله أجزاء مشهورة تروى».

قلت: والدارقطني أدرى من الذهبي بحال الرجل؛ فعبد الله الخراساني هذا من شيوخ الدارقطني ـ كما في تاريخ بغداد (٩/٤١٤ رقم ٥٠٢٦) ـ، وانظر سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ٢٤٥ رقم ٣٤٩).

وأما الطريق الأخرى للحديث ففي سندها داود بن عطاء المزني، مولاهم، أبو سليمان المدني، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/ ٢٣٣ رقم ٢٨) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٣/٤٢٠ ـ ٤٢١ رقم ١٩١٩)، والتهذيب (٣/١٩٣ ـ ١٩٤ رقم ٣٧٠).

والطريق الثالثة سبق كلام ابن الجوزي عنها.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم سنده ضعيف جداً؛ لضعف أحمد بن عبد الحميد الجعفي، والفضل بن جبير الوراق، وما تقدم عن حال شيخ الحاكم، والطريق الثانية ضعيفة لضعف داود بن عطاء، ومتن الحديث منكر، وتقدم ذكر كلام بعض العلماء عنه، وهذه النكارة هي التي دعت الذهبي إلى الحكم عليه بالوضع.

٥١٢ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«لَمّا أسلم عمر، أتاني جبريل فقال[1]: استبشر أهل السماء بإسلام عمر».

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الله بن خراش ضعفه الدارقطني[2].

---

(١) قوله: (أتاني جبريل فقال) ليس في (ب).

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص ٢٦٧ رقم ٣٢٥).

٥١٢ ـ هذا الحديث أشار محقق المستدرك المطبوع إلى أنه أضافه من التلخيص، بجزء من سنده هكذا: (عبد الله بن خراش. . .) الحديث، وما أثبته من المستدرك المخطوط.

قال الحاكم: حدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا عبد الله بن عمر بن أبان، ثنا عبد الله بن خراش، أنا العوام بن حوشب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لما أسلم عمر، أتاني جبريل عليه السلام، فقال: قد استبشر أهل السماء بإسلام عمر».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (١/٣٨ ـ ٣٩ رقم ١٠٣) في فضل عمر من المقدمة.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٥ ـ ٥٣٦ رقم ٢١٨٢ / موارد).

وابن عدي في الكامل (٤/١٥٢٥).

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن خراش، به نحوه. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الله ضعفه الدارقطني».

وعبد الله هذا هو ابن خراش بن حوشب الشيباني، أبو جعفر الكوفي، وهو ضعيف جداً، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: ليس بشيء، ضعيف الحديث. وقال الساجي: ضعيف الحديث جداً، ليس بشيء، كان يضع الحديث. وقال محمد بن عمارة الموصلي: كذاب، وضعّفه الدارقطني، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: ربما أخطأ. اهـ. من التاريخ الكبير (٥/ ٨٠)، والجرح والتعديل (٥/٤٥ ـ ٤٦)، والضعفاء للنسائي (ص ٦٢)، والكامل لابن عدي (٤/١٥٢٥ ـ ١٥٢٦)، والثقات لابن حبان (٨/٣٤٠ ـ ٣٤١)، والميزان (٢/٤١٣)، والتهذيب (٥/١٩٧ ـ ١٩٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد الله بن خراش.

٥١٣ـ حديث سالم، عن أبيه:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ضرب صدر عمر حين أسلم ثلاث مرات، وهو يقول: «اللهم أخرج ما في صدره من غِلٍّ وأَبْدِلْهُ إيماناً».

قال: مستقيم الإسناد.

قلت: قال البخاري: خالد بن أبي بكر العُمري له مناكير(١).

---

(١) التهذيب (٣/٨١).

٥١٣ ـ المستدرك (٣/٨٤): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، وأبو محمد بن سعد الحافظ، قالا: ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، ثنا النفيلي، ثنا خالد بن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهم ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ضرب صدر عمر بن الخطاب بيده حين أسلم ثلاث مرات، وهو يقول: «اللهم أخرج ما في صدره من غل وأبدله إيماناً» يقول ذلك ثلاثاً.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكّية (ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣) ـ من طريق أبي جعفر النفيلي، عن خالد بن أبي بكر، به مثله.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٦٥): «رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «قال البخاري: خالد له مناكير». =

. . . .

= وخالد هذا هو ابن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، المدني، قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال البخاري: له مناكير. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء.

ولخص القول فيه ابن حجر بقوله: فيه لين.

الجرح والتعديل (٣/٣٢٣)، الثقات لابن حبان (٦/٢٥٤)، الميزان (١/٦٢٨)، التهذيب (٣/٨١ ـ ٨٢)، التقريب (١/٢١١ رقم ١٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف خالد العمري من قبل حفظه.

٥١٤ ـ حديث أبـي الدرداء قال:

خطب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خطبة خفيفة(١)، فلما فرغ قال: «يا أبا بكر، قم، فاخطب». . . الخ.

قال: صحيح.

قلت: منقطع.

---

(١) في (ب): (خطبة بليغة).

٥١٤ ـ المستدرك (٨٦/٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا أحمد بن يونس، ثنا أبو شهاب، ثنا محمد بن واسع، عن سعيد بن جبير، عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ قال: خطب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ خطبة خفيفة، فلما فرغ من خطبته، قال: «يا أبا بكر، قم، فاخطب»، فقام أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ، فخطب، فقصر دون النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فلما فرغ أبو بكر من خطبته، قال: «يا عمر، قم، فاخطب»، فقام عمر ـ رضي الله عنه ـ، فخطب، فقصر دون النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ودون أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ.

تخـريجـه:

الحديث لفظه أتم من هذا، والحاكم هنا أخرجه مقتصراً على ذكر أبي بكر، وعمر ـ رضي الله عنهما ـ.

وقد أخرجه الطبراني في الكبير ـ كما في مجمع الزوائد (٢٩٠/٩) ـ.

وابن عساكر في تاريخه ـ كما في كنز العمال (٤٦٦/١٣ رقم ٣٧٢١٣) ـ.

كلاهما، به مطولاً، وفيه أن رجلاً خطب بعد عمر، وبعده ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، وذكر من فضائله، أما ابن عساكر، فإنه أخرجه من طريق سعيد بن جبير، ثم قال: «سعيد بن جبير لم يدرك أبا الدرداء».

وأما الطبراني، فإنه من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن =

. . . .

= أبـي الـدرداء، قال الهيثمي: «رواه الـطبراني، ورجـاله ثقـات، إلا أن (عبد الله) بن عثمان بن خثيم لم يسمع من أبـي الدرداء، والله أعلم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «منقطع»، ولم يذكر موضع الانقطاع، وأوضحه ابن عساكر كما سبق بقوله: «سعيد بن جبير لم يدرك أبا الدرداء»، وبيان ذلك كما يلي:

أبو الدرداء ــ رضي الله عنه ــ توفي في خلافة عثمان ــ رضي الله عنه ــ .

وعثمان قتل سنة خمس وثلاثين للهجرة.

أما سعيد بن جبير، فإن الحجاج قتله سنة خمس وتسعين، وله من العمر تسع وأربعون سنة، فيكون مولده حوالي سنة ست وأربعـين. / انظر التهذيب (١٣/٤) و(١٤١/٧) و(١٧٦/٨).

وأما الطريق التي رواها الطبراني، فالذي يظهر ــ والله أعلم ــ أنه سقط من الإسناد عنده (سعيد بن جبير)، لأن عبد الله بن عثمان بن خثيم يروي عن سعيد بن جبير ــ كما في التهذيب (٣١٤/٥) ــ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لانقطاعه.

٥١٥ ـ حديث ابن عمر:

أن عمر جاء والصلاة قائمة، وثلاثة نفر جلوس.. الخ.

قال: على شرط البخاري.

قلت: منكر غريب، وما هو على شرط البخاري، وفيه عبد الملك بن قُدامة الجُمَحي ضعيف، تفرّد به[١].

---

(١) في (أ) بعد قوله: (تفرد به) قال: (البيهقي)، واختصرت في (ب) هكذا: (ق)، وما أثبته من التلخيص.

٥١٥ ـ المستدرك (٣/٨٧ ـ ٨٨): حدثنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن مكرم البزار ببغداد، ثنا جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، ثنا إسحاق بن محمد الفروي، ثنا عبد الملك بن محمد بن قدامة الجمحي، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ جاء والصلاة قائمة، وثلاثة نفر جلوس أحدهم أبو جحش الليثي، قال: قوموا فصلوا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقام اثنان وأبَى أبو جحش أن يقوم، فقال له عمر: صل يا أبا جحش مع النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلَّم ـ، قال: لا أقوم حتى يأتيني رجل هو أقوى مني ذراعاً، وأشد مني بطشاً فيصرعني، ثم يدس وجهي في التراب. قال عمر: فقمت إليه فكنت أشد منه ذراعاً وأقوى منه بطشاً فصرعته، ثم دسست وجهه في التراب، فأتى عليّ عثمان فحجزني، فخرج عمر بن الخطاب مغضباً حتى انتهى إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فلما رآه النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ورأى الغضب في وجهه، قال: «ما رابك يا أبا حفص؟» فقال: يا رسول الله، أتيت على نفر جلوس على باب المسجد وقد أقيمت الصلاة وفيهم أبو جحش الليثي، فقام الرجلان، فأعاد الحديث، ثم قال عمر: والله يا رسول الله ما كانت معونة عثمان إياه إلا أنه ضافه ليلة فأحب أن يشكرها له. فسمعه عثمان فقال: يا رسول الله، ألا تسمع ما يقول لنا عمر عندك؟ فقال رسول الله =

. . . .

= ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «إن رضى عمر رحمة، والله لوددت أنك كنت جئتني برأس الخبيث»، فقام عمر، فلما بعد ناداه النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فقال: «هلم يا عمر، أين أردت أن تذهب»؟ فقال: أردت أن آتيك برأس الخبيث. فقال: «اجلس حتى أخبرك بغنى الرب عن صلاة أبي جحش الليثي: إن لله في سماء الدنيا ملائكة خشوعاً لا يرفعون رؤوسهم حتى تقوم الساعة. فإذا قامت الساعة رفعوا رؤوسهم، ثم قالوا: ربنا ما عبدناك حق عبادتك». فقال له عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ : وما يقولون يا رسول الله؟ قال: «أما أهل السماء الدنيا فيقولون: سبحان ذي الملك والملكوت، وأما أهل السماء الثانية فيقولون: سبحان الحي الذي لا يموت، فقلها يا عمر في صلاتك». فقال: يا رسول الله، فكيف بالذي علمتني وأمرتني أن أقوله في صلاتي؟ قال: «قل هذه مرة، وهذه مرة».

وكان الذي أمر به أن قال: «أعوذ بك بعفوك من عقابك، وأعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بك منك جل وجهك».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب العظمة (ل ٩٧)، من طريق إسحاق الفروي، به نحوه.

ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٢٥٧) مختصراً.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/١١٤ ـ ١١٥) من طريق الحاكم، وذكر أنه أخرجه أيضاً في فضائل عمر ـ رضي الله عنه ـ .

وأخرجه ابن عساكر ـ كما في الحبائك للسيوطي (ص ١٤٩ ـ ١٥٠) ـ .

وذكر الحافظ ابن حجر الحديث في الإصابة (٧/٦٤) وذكر تصحيح الحاكم، ورد الذهبي له، ثم قال: «وليس في سنده إلا عبد الملك بن قدامة الجمحي، وهو مختلف فيه، وثقه ابن معين والعجلي، وضعفه أبو حاتم والنسائي، وقال البخاري: يعرف وينكر». اهـ. =

. . . .

= دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط البخاري، وتعقبه الذهبي بقوله: «منكر غريب، وما هو على شرط (البخاري)؛ عبد الملك ضعيف تفرد به».

وعبد الملك هذا هو ابن قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي، المدني؛ وهو ضعيف؛ قال ابن معين: صالح. وقال أبو داود: كان عبد الرحمن يثني عليه ويقول: كان مالك يحدث عنه وفي حديثه نكارة.

ووثقه العجلي. وقال ابن حبان: كان صدوقاً إلا أنه فحش خطؤه وكثر وهمه حتى يأتي بالشيء على التوهم فيحيله عن معناه، ويقلبه عن سننه، لا يجوز الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات. وقال البخاري: يعرف وينكر. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ضعيف الحديث، يحدث بالمنكر عن الثقات.

التاريخ الكبير (٤٢٨/٥)، الجرح والتعديل (٣٦٢/٥ ــ ٣٦٣)، الضعفاء للنسائي (ص ٧٠)، المجروحين (١٣٥/٢ ــ ١٣٦)، الميزان (٦٦١/٢ ــ ٦٦٢)، التهذيب (٤١٤/٦ ــ ٤١٥)، التقريب (٥٢١/١ رقم ١٣٣٦).

وأما قول الحافظ ابن حجر: «ليس في سنده إلا عبد الملك»... الخ، فليس بصحيح؛ لأن في سنده أيضاً إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة، الفروي، المدني، الأموي مولى عثمان، وهو صدوق، إلا أنه كف، فساء حفظه ــ كما في التقريب (٦٠/١ رقم ٤٣١) ــ، وهو مما عيب على البخاري إخراج حديثه كما قال الدارقطني والحاكم، قال عنه أبو حاتم: كان صدوقاً، ولكن ذهب بصره، فربما لُقِّن، وكتبه صحيحة، وقال مرة: يضطرب، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه، فوهّاه جداً، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال الساجي: فيه لين، روى عن مالك أحاديث تفرد بها. اهـ. من الجرح والتعديل (٢٣٣/٢ رقم ٨٢٠)، وسؤالات السهمي للدارقطني (ص ١٧٣ رقم ١٩٠)، والتهذيب (٢٤٨/١ رقم ٤٦٦). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الملك الجمحي، وإسحاق الفروي من قبل حفظه. وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٧٧/٤)، من طريق محمد بن حميد، ثنا يعقوب بن عبد الله أبو الحسن القمي، ثنا جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، فذكره مرسلاً بنحوه، ولم يُسمّ أبا جحش الليثي، وهو حديث موضوع بهذا الإسناد؛ محمد بن حميد هذا هو ابن حبان الرازي، وقد رماه بالكذب غير واحد، منهم أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش، وصالح بن محمد الأسدي، وقد أثنى عليه الإمام أحمد، ووثقه ابن معين، ولما قال أبو علي النيسابوري لابن خزيمة: إن أحمد قد أحسن الثناء عليه، قال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً. وقال أبو حاتم: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء ينقمون منه، قلت: يكون في كتابه شيء فيقول: ليس هذا هكذا، فيأخذ القلم، فيغيره، فقال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد، فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي، ففرقنا الأوراق بيننا، ومعنا أحمد، فسمعناه، ولم نر إلا خيراً. اهـ. من الجرح والتعديل (٢٣٢/٧ ـ ٢٣٣ رقم ١٢٧٥)، والتهذيب (١٢٧/٩ ـ ١٣١ رقم ١٨٠).

٥١٦ـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قال:

سافرنا مع عمر (إلى)[١] (الشام)[٢]. فلما (شارفها)[٣] أخبر أن الطاعون فيها... الحديث بطوله.

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، فيه إسحاق بن زِبْريق، كذّبه محمد بن عوف الطّائي، وقال (أبو داود)[٢]: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة[٤].

---

(١) في (أ) و (ب): (على)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٣) في (أ): (سار منها).

(٤) الميزان (١/١٨ رقم ٧٣٠)، والتهذيب (١/٢١٥ ـ ٢١٦).

٥١٦ ـ المستدرك (٣/٨٨ ـ ٨٩): أخبرني محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، أبو عبد الله، ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي، حدثني عمرو بن الحارث الزبيدي، حدثني عبد الله بن سالم الأشعري، حدثني محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، ثنا راشد بن سعد، أن أبا راشد حدثهم، يردّه إلى معدي كرب بن عبد كلال، أن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ قال: سافرنا مع عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ آخر سفرة إلى الشام، فلما شارفها، أخبر أن الطاعون فيها، فقيل له: يا أمير المؤمنين لا ينبغي لك أن تهجم عليه، كما أنه لو وقع وأنت بها ما كان لك أن تخرج منها، فرجع متوجهاً إلى المدينة.

قال: فبين نحن نسير بالليل إذ قال لي: أعرض عن الطريق، فعرض، وعرضت، فنزل عن راحلته ثم وضع رأسه على ذراع جمله فنام، ولم أستطع أنام، ثم ذهب يقول لي: ما لي ولهم ردوني عن الشام، ثم ركب فلم أسأله =

. . . .

= عن شيء حتى ظننت أنا مخالطوا الناس قلت له: لم قلت ما قلت حين انتبهت من نومك؟ قال: إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «ليبعثن من بين حائط حمص والزيتون في الترب الأحمر سبعون ألفاً ليس عليهم حساب»، ولئن أرجعني الله من سفري هذا لأحتملن عيالي وأهلي ومالي حتى أنزل حمص، فرجع من سفره ذلك وقتل رضوان الله عليه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«بل منكر، وإسحاق هو ابن زبريق، كذبه محمد بن عوف الطائي، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة».

وإسحاق هذا هو ابن إبراهيم بن العلاء الحمصي، بن زبريق، وقد ينسب إلى جده، وهو صدوق يهم كثيراً ـ كما في التقريب (١/٥٤ رقم ٣٧١) ـ، فقد أثنى عليه ابن معين خيراً. وقال أبو حاتم: لا بأس به، ولكنهم يحسدونه. ووثقه ابن حبان. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو داود: ليس بشيء. وكذبه محدث حمص محمد بن عوف الطائي.

الجرح والتعديل (٢/٢٠٩)، والثقات (٨/١١٣)، والميزان (١/١٨١)، والتهذيب (١/٢١٥ ـ ٢١٦).

قلت: وتكذيب محمد بن عوف الطائي لإسحاق جرح غير مفسر، وهو معارض بثناء من سبق عليه، وقد يحمل على أنه من الحسد الذي ذكره أبو حاتم.

وفي سند الحديث عمرو بن الحارث بن الضحاك الزبيدي، الحمصي، وهو مقبول ـ كما في التقريب (٣/٦٧ رقم ٥٥٢) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته (٨/٤٨٠)، وقال: مستقيم الحديث، وذكره الذهبي في الميزان (٣/٣٥١ رقم ٦٣٤٧) وقال: «تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم بن =

. . . .

= زبريق، ومولاة له اسمها: عَلْوه، فهوغير معروف العدالة، وابن زبريق ضعيف».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال عمرو بن الحارث، وضعف إسحاق بن زبريق من قبل حفظه، والله أعلم.

٥١٧ ـ حديث عمر:

أنه كتب إلى سعد (أن اتخذ)[١] للمسلمين دار هجرة، ومنزل جهاد... الحديث.

قلت: فيه الهيثم بن عدي ساقط.

---

(١) في (أ) و (ب): (أنا نجد)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه.

٥١٧ ـ المستدرك (٣/٨٩): حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا عبيد بن حاتم الحافظ، ثنا داود بن رشيد، ثنا الهيثم بن عدي، ثنا يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي: أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كتب إلى سعد بن أبي وقاص أن اتخذ للمسلمين دار هجرة، ومنزل جهاد، فبعث سعد رجلاً من الأنصار يقال له: الحارث بن سلمة، فارتاد لهم موضع الكوفة اليوم، فنزلها سعد بالناس، فخط مسجدنا، وخط فيه الخطط. قال الشعبي: وكان بالكوفة منبت الخزامي، والشيح، والأقحوان، وشقائق النعمان، فكانت العرب تسميه في الجاهلية: خد العذراء، فارتادوه، فكتبوا إلى عمر بن الخطاب، فكتب أن اتركوه، فتحول الناس إلى الكوفة.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، فتعقبه الذهبي بقوله: «الهيثم ساقط». والهيثم هذا هو ابن عدي الطائي، أبو عبد الرحمن المنبجي، ثم الكوفي، وهو كذاب قال عنه ابن معين: ليس بثقة، كذاب. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، محله محل الواقدي. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو داود: كذاب. التاريخ الكبير (٨/٢١٨)، الجرح والتعديل (٩/٨٥)، الضعفاء للنسائي (ص ١٠٤)، الميزان (٤/٣٢٤ ـ ٣٢٥).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الهيثم إلى الكذب.

٥١٨ـ حديث جابر، قال:

قال عمر ذات يوم لأبي بكر: يا خير الناس بعد رسول الله، قال[١]: فقال[٢] أبو بكر: أما إنك (إن)[٣] قلت (ذاك)[٤]، لقد سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[٥] يقول: «ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر».

(قال: صحيح)[٦].

قلت: فيه عبد الله بن داود الواسطي ضعفوه، وعبد الرحمن، (عن)[٧] محمد بن المنكدر، وعبد الرحمن متكلم فيه، والحديث شبه (موضوع)[٨].

---

(١) قوله: (قال) ليس في (ب).

(٢) في (ب): (فقال عمر أبو بكر).

(٣) في (أ): (لو).

(٤) ما بين المعكوفين من المستدرك وتلخيصه.

(٥) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٦) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب) والتلخيص، وفي المستدرك قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٧) في (أ): (ابن).

(٨) في (أ): (مرفوع).

٥١٨ ـ المستدرك (٣/٩٠): أخبرني محمد بن عبد الله الجوهري، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا بشر بن معاذ العقدي، ثنا عبد الله بن داود الواسطي، ثنا عبد الرحمن بن أخي محمد بن المنكدر، عن عمه محمد بن المنكدر، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال عمر بن الخطاب ذات يوم لأبي بكر الصديق =

. . . .

= ــ رضي الله عنهما ــ : يا خير الناس بعد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، فقال أبو بكر: أما إنك إن قلت ذاك، فقد سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الترمذي (١٠/١٧١ رقم ٣٧٦٧) في مناقب عمر ــ رضي الله عنه ــ من كتاب المناقب.

وابن عدي في الكامل (٤/١٥٥٦ ــ ١٥٥٧).

والعقيلي في الضعفاء. (٣/٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/١٩٠ رقم ٣٠٤).

جميعهم من طريق عبد الله بن داود الواسطي، به مثله، عدا لفظ ابن عدي، ففيه أن عمر قال: «يا سيد المسلمين»، والباقي نحوه.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بذاك».

وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، ولا يتابع عبد الرحمن عليه، ولا يعرف إلا به، وأما عبد الله بن داود، فقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج بروايته». اهـ.

وقال الذهبي في الميزان (٢/٤١٥) عقب ذكره للحديث: «هذا كذب».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الله ضعفوه، وعبد الرحمن متكلم فيه، والحديث شبه موضوع».

أما عبد الله فهو ابن داود الواسطي، أبو محمد التمار، وهو ضعيف. =

. . . .

= قال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ضعيف، وقال أبوحاتم: ليس بقوي، وفي حديثه مناكير. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج بروايته.

وقال ابن عدي: هو ممن لا بأس به إن شاء الله. فرد عليه الذهبي ــ رحمه الله ــ بقوله: بل كل البأس به، ورواياته تشهد بصحة ذلك. وقد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً.

التاريخ الكبير (٨٢/٥)، الجرح والتعديل (٤٨/٥)، الضعفاء للنسائي (ص ٦٤)، المجروحين (٣٤/٢ ــ ٣٥)، الكامل لابن عدي (١٥٥٦/٤ ــ ١٥٥٧)، الميزان (٤١٥/٢ ــ ٤١٦)، التهذيب (٢٠٠/٥ ــ ٢٠١)، التقريب (٤١٣/١ رقم ٢٨١).

وأما عبد الرحمن القرشي التيمي، ابن أخي محمد بن المنكدر، فإنه مجهول. / الضعفاء للعقيلي (٤/٣)، والميزان (٦٠٢/٢ رقم ٥٠٢٣)، واللسان (٤٤٧/٣ ــ ٤٤٨)، والتهذيب (٣٠٣/٦ رقم ١١٦٦).

الحكم على الحديث:

الحديث سنده ضعيف لما سبق، وأما متنه فاستنكره الأئمة، منهم ابن معين، وابن الجوزي، وأورده في الأحاديث المعلولة عنده، وهو ظاهر كلام الترمذي ــ رحمه الله ــ.

وأما الذهبي ــ رحمه الله ــ، فإنه حكم على الحديث بأنه كذب، وموضوع هنا، وفي الميزان. وذكر الألباني الحديث في ضعيف الجامع (١٠٠/٥ رقم ٥٠٩٩)، وقال عنه: «موضوع»، وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (١٣٥٧)، ولما يطبع بعد.

عثمان بن عفان ـ رضي الله تعالى عنه ـ

٥١٩ـ حديث عائشة، قالت:

أول حجر حمله النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ؛ لبناء المسجد، ثم حمل أبو بكر، ثم حمل عمر حجراً، ثم حمل عثمان حجراً، فقلت: يا رسول الله، ألا ترى إلى هؤلاء (كيف)[1] يساعدونك؟ فقال: «يا عائشة، هؤلاء الخلفاء من بعدي».

قال: على شرط البخاري ومسلم. قلت: فيه أحمد بن أخي بن وهب، وهو منكر الحديث، وهو ممن نُقم على مسلم إخراجه في الصحيح، ويحيى بن أيوب، وإن كان ثقة فقد ضُعِّف، ثم لو صح هذا لكان نصاً في خلافة الثلاثة، ولا يصح بوجه؛ لأن عائشة لم تكن يومئذ دخل بها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، وهي محجوبة صغيرة، فقولها هذا يدل على بطلان الحديث.

قال الحاكم: وإنما اشتهر (هذا الحديث)[1] من رواية محمد بن الفضل بن عطية، فلذلك هجر. قلت: ابن عطية متروك.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ). =

. . . .

=

٥١٩ ـ المستدرك (٩٦/٣ ـ ٩٧): حدثنا أبو علي الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن محمد ابن سليمان، ثنا أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثني عمي، ثنا يحيى بن أيوب، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، قالت: أول حجر حمله النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ثم حمل أبو بكر حجراً آخر، ثم حمل عمر حجراً آخر، ثم حمل عثمان حجراً آخر، فقلت: يا رسول الله، ألا ترى إلى هؤلاء كيف يساعدونك؟! فقال: «يا عائشة، هؤلاء الخلفاء من بعدي».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٩٥/٨ رقم ٤٨٨٤) من طريق هشيم، عن العوام، عمن حدثه، عن عائشة قالت: لما أسس رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مسجد المدينة جاء بحجر فوضعه، وجاء أبو بكر بحجر فوضعه، وجاء عمر بحجر فوضعه، وجاء عثمان بحجر فوضعه، قالت: فسئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن ذلك، فقال: «هذا أمر الخلافة من بعدي».

قال الهيثمي في المجمع (١٧٦/٥): «رجاله رجال الصحيح غير التابعي، فإنه لم يسم».

وضعف إسناده الألباني في تخريج السنة لابن أبـي عاصم (٥٥٠/٢).

وأما الرواية التي أشار إليها الحاكم من طريق محمد بن الفضل بن عطية، فأخرجها: ابن عدي في الكامل (٢١٧٤/٦).

وابن حبان في المجروحين (٢٧٨/٢ ـ ٢٧٩).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢٠٥/١ رقم ٣٣٠).

كلاهما من طريق محمد بن الفضل بن عطية، عن زياد بن علاقة، عن قطبة ابن مالك، قال: مررت برسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقد أسس أساس مسجد قباء، ومعه أبو بكر، وعمر، وعثمان، فقلت: يا رسول الله، =

. . . .

= أسست بناء هذا المسجد، وليس معك غير هؤلاء الثلاثة؟! قال: «إنهم ولاة الخلافة من بعدي»، قال: ومررت برسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، وهو يبني مسجد قباء، ومعه أبو بكر، وعمر، وعثمان، ورسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يحمل الحجارة، حتى رأيت أثر الحجارة على عكن بطنه.

قلت: وهذا سياق ابن عدي، لكن سقط أكثره من المطبوع، بما فيه موضع الشاهد، فأثبتُّه من المخطوط (ل ٧٨٦)، ولفظ ابن حبان نحوه، إلى قوله: «بعدي»، ولم يذكر البقية.

قال ابن عدي: «وهذا بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير محمد بن الفضل». وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال أحمد بن حنبل: محمد بن الفضل ليس بشيء، وقال يحيى: كذاب، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وإنما اشتهر بإسناد واه من رواية محمد بن الفضل بن عطية، فلذلك هجر»، فتعقبه الذهبي بقوله: «أحمد منكر الحديث، وهو ممن نقم على مسلم إخراجه في الصحيح، ويحيى، وإن كان ثقة، فقد ضعف، ثم لو صح هذا، لكان نصاً في خلافة الثلاثة، ولا يصح بوجه؛ فإن عائشة لم تكن يومئذ دخل بها النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، وهي محجوبة صغيرة، فقولها هذا يدل على بطلان الحديث. قال الحاكم: وإنما اشتهر هذا الحديث من رواية محمد بن الفضل بن عطية، فلذلك هجر، قلت: ابن عطية متروك».

قلت: أما أحمد، فهو ابن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، لقبه بَحْشَل ـ بفتح الموحدة وسكون المهملة، بعدها شين معجمة ـ ، يكنى أبا عبيد الله، وثقه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الملك بن =

. . . .

= شعيب بن الليث، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وقال ابن عدي: رأيت شيوخ مصر مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء لا يمتنعون من الرواية عنه. وسألت عبدان عنه فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا، ومن لم يلق حرملة اعتمد عليه في نسخ حديث ابن وهب. وقال ابن عدي أيضاً: ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث وكثرة روايته عن عمه، وكل ما أنكره عليه محتمل، وإن لم يروه غيره عن عمه، ولعله خصه به.

وقال أبو سعيد بن يونس: لا تقوم بحديثه حجة. وقال ابن الأخرم: نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين، وإنما ابتلي بعد خروج مسلم من مصر.

قلت: وهذا يرد نقمة من نقم على مسلم إخراجه في الصحيح.

وقال ابن حبان: كان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها.

وقال الدارقطني: تكلموا فيه. وقد اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين. ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: صدوق تغير بآخرة. اهـ. من المجروحين (١/١٤٩)، الكامل لابن عدي (١/١٨٨ ل ٥٩) والجرح والتعديل (٢/٥٩ ــ ٦٠)، والميزان (١/١١٣ ــ ١١٤)، والتهذيب (١/٥٤ ــ ٥٦)، والتقريب (١/١٩ رقم ٧٨).

وأما يحيى بن أيوب الذي قال عنه الذهبي: «وإن كان ثقة، فقد ضعف»، فهو يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري، فإنه صدوق ربما أخطأ، من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (٢/٣٤٣ رقم ٢٢) ــ، فقد وثقه ابن معين، والبخاري، وإبراهيم الحربي، ويعقوب بن سفيان، وابن حبان، وقال أبو داود: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: صدوق لا بأس به، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال الساجي: صدوق يهم، وقال أحمد: سيء الحفظ، وقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال الدارقطني: في =

. . . .

= بعض حديثه اضطراب. اهـ. من الجرح والتعديل (١٢٧/٩ ـ ١٢٨ رقم ٥٤٢)، والتهذيب (١٨٦/١١ ـ ١٨٨ رقم ٣١٥).

وأما الطريق الآخر لحديث عائشة فسبق ذكر إعلال الهيثمي له بإبهام الراوي عن عائشة.

ومع ذلك ففي سنده هشيم بن بشير، وتقدم في الحديث (٤٩٩) أنه ثقة ثبت إلا أنه كثير التدليس والإرسال والخفي، وعده ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وقد عنعن هنا.

أما محمد بن الفضل بن عطية صاحب الرواية الأخرى؛ فقال عنه الإمام أحمد: ليس بشيء، حديثه حديث أهل الكذب. وقال الجوزجاني: كان كذاباً، سألت ابن حنبل عنه فقال: ذاك عجب يجيئك بالطامات. وقال ابن معين: كان كذاباً.

وقال عمرو بن علي: متروك الحديث كذاب. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أبوزرعة: ضعيف الحديث. وقال أبوحاتم: ذاهب الحديث ترك حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة هو وابن خراش: كذاب. وقال صالح بن محمد: كان يضع الحديث. وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار. ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: كذبوه.

التاريخ الكبير (٢٠٨/١)، الجرح والتعديل (٥٦/٨ ـ ٥٧)، الضعفاء للبخاري (ص ١٠٥)، وللنسائي (ص ٩٤)، المجروحين (٢٧٨/٢ ـ ٢٧٩)، الميزان (٦/٤ ـ ٧)، التهذيب (٤٠١/٩ ـ ٤٠٢)، التقريب (٢٠٠/٢ رقم ٦٢٦).

وبالإضافة لما تقدم من إعلال رواية عائشة بابن أخي ابن وهب، ويحيى بن أيوب، فقد ذكر الحافظ الذهبي علة أخرى، وهي أن بناء المسجد متقدم على دخول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعائشة ـ رضي الله عنها ـ. =

=

فعائشة دخل بها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في السنة الأولى من الهجرة ـ كما في الإصابة (٨/١٦ و١٧) ـ، ويدل عليه ما أخرجه مسلم في صحيحه (٢/١٠٣٩ رقم ٧١) في النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة، عنها ـ رضي الله عنها ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ تزوجها، وهي بنت سبع سنين، وزفت إليه وهي بنت تسع سنين، ولعبها معها، ومات عنها، وهي بنت ثمان عشرة.

وأما بناء المسجد، فبدأ به النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ منذ قدم المدينة ـ كما في صحيح البخاري (٧/٢٣٨ ـ ٢٤٠ رقم ٣٩٠٦) ـ في مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأصحابه إلى المدينة.

وهذه العلة إنما هي في رواية الحاكم فقط، وأما رواية أبي يعلى فليس فيها ذكر لسؤال عائشة للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولو سلمنا بأن عائشة لم تشهد الحادثة، فقد تكون تلقته من صحابي آخر.

الحكم على الحديث:

أما حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ من طريق الحاكم فضعيف جداً للأمور المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

وهو ـ أي حديث عائشة ـ من طريق أبي يعلى ضعيف فقط.

وأما حديث قطبة بن مالك فموضوع، لنسبة الفضل بن عطية إلى الكذب.

٥٢٠ـ حديث جابر، قال:

بينما نحن في بيت، مع أبي بكر، وعمر، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لينهض كل رجل منكم إلى كفئه» فنهض النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى عثمان، فاعتنقه، فقال: «أنت وليي في الدنيا، والآخرة».

قال: صحيح.

قلت: بل ضعيف؛ فيه طلحة بن زيد، وهو واه، عن (عبيدة)[1] بن حسان، شيخ[2] مقل.

---

(١) في (أ) و (ب): (عبيد الله)، وفي المستدرك، وتلخيصه: (عبيد)، وما أثبته من مصادر التخريج، والترجمة.

(٢) في التلخيص: (شويخ).

٥٢٠ ـ المستدرك (٣/٩٧): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا محمد بن أيوب، أنبأ شيبان ابن فروخ، ثنا طلحة بن زيد، عن (عبيدة) بن حسان، عن عطاء الكيخاراني، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: «بينما نحن في بيت ابن حشفة، في نفر من المهاجرين، فيهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنهم ـ، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لينهض كل رجل منكم إلى كفئه»، فنهض النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى عثمان، فاعتنقه، وقال: «أنت وليي في الدنيا، والآخرة».

تخريجه:

الحديث أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/٥٠٣ و٥٢٤ رقم ٨٢١ و٨٦٨).

وابن عدي في الكامل (٤/١٤٢٨).

وأبو يعلى في مسنده (٤/٤٤ رقم ٢٠٥١). =

. . . .

= ومن طريقه: ابن حبان في المجروحين (١/٣٨٣ ـ ٣٨٤).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٣٤).

جميعهم من طريق طلحة بن زيد، به نحوه، إلا أن القطيعي، وابن عدي اقتصرا على ذكر المرفوع فقط، ولم يذكرا القصة، وعند ابن عدي: (عمر)، بدلاً من: (عثمان).

وأخرجه أبو نعيم في فضائل الصحابة ـ كما في اللآلىء للسيوطي (١/٣١٧) ـ.

قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا أصل له، ولا صحة، فقال ابن حبان: طلحة لا يحل الاحتجاج بخبره، وعبيدة بن حسان يروي الموضوعات عن الثقات، فبطل الاحتجاج به، وقال أبو الفتح الأزدي: عبيدة متروك». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل ضعيف، فيه طلحة بن زيد، وهو واه، عن (عبيدة) بن حسان، شويخ مقل، عن عطاء الكيخاراني».

أما طلحة بن زيد، فهو القرشي، أبو مسكين، أو: أبو محمد، الرّقي، وهو: يضع الحديث، رماه بذلك الإمام أحمد، وابن المديني، وأبو داود. وقال البخاري، والساجي: منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات المقلوبات، لا يحل الاحتجاج بخبره. اهـ. من التاريخ الكبير (٤/٣٥١)، والجرح والتعديل (٤/٤٧٩ ـ ٤٨٠)، والضعفاء للنسائي (ص ٦٠)، والمجروحين (١/٣٨٣)، والكامل (٤/١٤٢٨ ـ ١٤٣١)، والميزان (٢/٣٣٨)، والتهذيب (٥/١٥ ـ ١٦). =

. . . .

= وأما عبيدة فهو ابن حسان العنبري، السنجاري، وهو متروك، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، كتبنا من حديثه نسخة عن هؤلاء، شبيهاً بمائة حديث كلها موضوعة، فلست أدري، أهو كان المتعمد لها، أو أدخلت عليه، فحدث بها؟ وأيّما كان من هذين، فقد بطل الاحتجاج به في الحالين»، وقال الدارقطني: ضعيف. اهـ. من الجرح والتعديل (٦/٩٢)، والمجروحين (٢/١٨٩)، والميزان (٣/٢٦).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لما تقدم عن حال طلحة، وعبيدة، وقد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع ـ كما تقدم ـ، وتعقبه السيوطي بالحديث الآتي برقم (٥٢١) وهو حديث شديد الضعف، وبالشاهد الذي أخرجه ابن الجوزي نفسه عقب هذا الحديث، من طريق خارجة بن مصعب، عن عبد الله بن عبيد الحميري، عن أبيه، فذكر الحديث بمعناه.

قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح، قال يحيى: خارجة ليس بشيء. وقال ابن حبان: كان يدلس عن الكذابين، فوقع في حديثه الموضوعات».

قلت: وقد أخرج الحديث البزار في مسنده (٣/ ١٨٠ رقم ٢٥١٤).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٨٩ رقم ١٢٩٠).

كلاهما من طريق خارجة، به.

وخارجة هذا هو ابن مصعب بن خارجة الضبعي، وهو متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه ـ كما في التقريب (١/٢١٠ ـ ٢١١ رقم ٧) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٣/٩٢٢ ـ ٩٢٧)، والتهذيب (٣/٧٧ ـ ٧٨ رقم ١٤٧).

وعليه فالحديث لا يستقيم ضعفه بهذه الشواهد، والله أعلم.

٥٢١ــ حديث زيد بن أسلم، عن أبيه، قال:

شهدت عثمان (يوم)[(١)] حصر في موضع الجنائز، فقال: يا طلحة، أنشدك الله، تذكر يوم كنت أنا، وأنت مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال لك: «يا طلحة، إنه ليس من نبي إلا وله رفيق من أمته معه في الجنة، وإن عثمان رفيقي، ومعي في الجنة»؟

فقال: اللهم نعم، ثم انصرف.

قال: صحيح.

قلت: فيه قاسم بن الحكم الأنصاري، قال البخاري: لا يصح حديثه[(٢)]، وقال أبو حاتم: مجهول[(٣)].

---

(١) في (أ): (يو) سقطت الميم.

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/٤٧٩)، والكامل لابن عدي (٦/٢٠٦٠)، وفيهما قال البخاري: «القاسم بن الحكم الأنصاري سمع أبا عبادة الزرقي، ولم يصح حديث أبي عبادة». اهـ. وسيأتي في دراسة الإسناد ذكر كلام الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ عن الاختلاف بين قول البخاري هذا، وما نقله عنه الذهبي.

(٣) الجرح والتعديل (٧/١٠٩ رقم ٦٢٨).

٥٢١ ــ المستدرك (٣/٩٧ ــ ٩٨): حدثنا أبو النضر الفقيه بالطابران، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عبيد الله بن عمرو بن ميسرة، ثنا القاسم بن الحكم بن أوس الأنصاري، حدثني أبو عبادة الزرقي، حدثني زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: شهدت عثمان يوم حصر في موضع الجنائز، فقال: أنشدك الله يا طلحة، أتذكر يوم كنت أنا، وأنت مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في مكان كذا وكذا، وليس معه من أصحابه غيري وغيرك، فقال =

= لك: «يا طلحة، إنه ليس من نبي إلا وله رفيق من أمته معه في الجنة، وإن عثمان رفيقي، ومعي في الجنة»؟ فقال طلحة: اللهم نعم، ثم انصرف طلحة.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/٧٤)، وزوائد الفضائل (١/٤٨٢ ـ ٤٨٣ رقم ٧٨٣).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٨٩ رقم ١٢٨٨).

والبزار في مسنده (٣/١٧٩ رقم ٢٥١٣).

والعقيلي في الضعفاء (٣/٤٧٩).

وابن الجوزي في العلل (١/١٩٩، ٢٠٠ رقم ٣٢٣)، من طريق عبد الله بن أحمد.

جميعهم من طريق القاسم بن الحكم، به نحوه، ولفظ العقيلي مختصر.

وأخرجه أبو يعلى في الكبير ـ كما في المجمع (٧/٢٢٧ ـ ٢٢٨) و(٩/٩١) ـ، ثم قال الهيثمي بعد أن عزاه له ولعبد الله والبزار: «وفي إسناد عبد الله، والبزار أبو عبادة الزرقي، وهو متروك، وأسقطه أبو يعلى من السند، والله أعلم».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح؛ أما أبو عبادة، فاسمه عيسى بن عبد الرحمن بن فروة، قال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف شبيه بالمتروك، وقال النسائي: متروك. وأما القاسم بن الحكم، فقال أبو حاتم الرازي: مجهول».

قلت: لم ينفرد به القاسم، ولا أبو عبادة.

أما القاسم، فإنه تابعه عليه سلمة بن رجاء، ثنا عيسى بن فروة الأنصاري، فذكره بنحوه. =

. . . .

= أخرجه القطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (١/٥١٩ رقم ٨٥٥).

وأما أبو عبادة عيسى بن فروة، فإن الحديث روي من غير طريقه.

فقد أخرجه الترمذي في سننه (١٠/١٨٨ رقم ٣٧٨٢)، في مناقب عثمان ـ من كتاب المناقب.

وأبو يعلى في مسنده (٢/٢٨ رقم ٦٦٥).

وعبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (١/٥٠٢ رقم ٨٢٠).

والقطيعي في زياداته على الفضائل أيضاً (١/٤٠١ و٥١٤ و٥٢١ رقم ٦١٦ و٨٤١ و٨٦٠ و٨٦١).

جميعهم من طريق يحيى بن اليمان، عن شيخ من بني زهرة، عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذياب، عن طلحة بن عبيد الله، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لكل نبي رفيق، ورفيقي ـ يعني في الجنة ـ: عثمان».

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وليس إسناده بالقوي، وهو منقطع».

وللحديث طريق أخرى أيضاً يرويها يعقوب بن سفيان الفسوي في تاريخه (٣/٣١٠): حدثنا محمد بن عمر بن عبد الله الرومي، حدثنا الحسن بن عبد الله الكوفي، حدثنا أبو عمر المديني، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: أشرف عثمان. . . ، فذكر الحديث بنحو سياق الحاكم.

ومن طريق الفسوي أخرجه الخطيب في الموضح (٢/٢٧١).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «قاسم هذا قال البخاري: لا يصح حديثه، وقال أبو حاتم: مجهول». =

. . . .

= والقاسم هذا هو ابن الحكم بن أوس، الأنصاري، أبو محمد البصري، قال عنه أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن عدي والعقيلي في الضعفاء، ولخص القول فيه ابن حجر بقوله: ليِّن.

الجرح والتعديل (٧/ ١٠٩)، والكامل لابن عدي (٦/ ٢٠٦٠)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٧٩)، والميزان (٣/ ٣٧٠)، والتهذيب (٨/ ٣١٢)، والتقريب (٢/ ١١٦ رقم ١٢).

وأما ما ذكره الذهبي عن البخاري من أنه قال عن القاسم هذا: «لم يصح حديثه، فقد تعقبه عليه الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٢/ ١٢ ـ ١٣)، فقال عن الحديث:

رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٩٧ ـ ٩٨)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بأن قاسم بن الحكم قال البخاري: «لا يصح حديثه»، وأن أبا حاتم جهله، وهو عجب منه! نسي أنه قال في الميزان: «محله الصدق»، واختصر كلمة البخاري، فإنه قال: كما في التهذيب: «سمع أبا عبادة، ولم يصح حديث أبي عبادة»، فالبخاري ضعف بهذا أبا عبادة، ولم يضعف القاسم، ثم نسي الذهبي أن علة الحديث ضعف أبي عبادة الزرقي». اهـ.

قلت: وقد فرق الذهبي في الميزان بين الذي ذكر أن البخاري تكلم عنه، وبين الذي قال عنه أبو حاتم: مجهول، فذكر الأول برقم (٦٨٠٢)، وقال: «قال البخاري: لم يصح حديثه»، وذكر الآخر برقم (٦٨٠٣)، ونقل كلام أبي حاتم عنه، ثم تعقبه بقوله: «قلت: محله الصدق». اهـ.

ولم ينفرد القاسم بالحديث كما تقدم، بل تابعه عليه سلمة بن رجاء، والذهبي ـ رحمه الله ـ أعل الحديث بقاسم هذا فقط، مع أنه معلول بمن هو أشد منه، وهو الذي عليه مدار هذه الطريق، وهو:

عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الأنصاري، أبو عبادة الزرقي، قال البخاري: منكر الحديث. =

= وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك لا أعلم روى عن الزهري حديثاً صحيحاً. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال النسائي: منكر الحديث. وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، روى عن الزهري ما ليس من حديثه من غير أن يدلّس عنه، فاستحق الترك. وقال ابن عدي: يروي عن الزهري مناكير، وقال العقيلي: مضطرب الحديث. وقال الأزدي: منكر الحديث مجهول.

ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: متروك.

التاريخ الكبير (٦/٣٩١)، والجرح والتعديل (٦/٢٨١ ــ ٢٨٢)، المجروحين (٢/١١٩ ــ ١٢٠)، الميزان (٣/٣١٧)، التهذيب (٨/٢١٨ ــ ٢١٩)، التقريب (٢/٩٩ رقم ٨٩٢).

وأما الطريق الأخرى، فتقدم أن الترمذي قال: «ليس إسناده بالقوي، وهو منقطع».

أما الانقطاع، فإنه بين الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، وطلحة، فإن روايته عن طلحة مرسلة ــ كما في التهذيب (٢/١٤٨) ــ.

وأما قول الترمذي: «ليس إسناده بالقوي»، فإن للحديث علتين أخريين:

١ ــ إبهام الراوي عن الحارث هذا، ووصف بأنه: «شيخ من بني زهرة».

٢ ــ يحيى بن اليمان العجلي، الكوفي صدوق عابد، إلا أنه يخطىء كثيراً، فإنه فلج بآخره، فتغير حفظه، قاله ابن المديني والعجلي، وقد ضعفه أحمد، وقال: ليس بحجة، وقال ابن معين: ليس بثبت، وقال مرة: ليس به بأس، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في نفسه لا يتعمد الكذب، إلا أنه يخطىء ويشتبه عليه. وقال وكيع: ما كان أحد من أصحابنا أحفظ منه، ثم نسي. وقال يعقوب بن شيبة: يحيى بن يمان ثقة، أحد أصحاب سفيان، وهو يخطىء كثيراً في حديثه. اهـ. من الكامل لابن عدي (٧/٢٦٩١ ــ ٢٦٩٢)، والتهذيب (١١/٣٠٦ ــ ٣٠٧ رقم ٥٨٩)، والتقريب (٢/٣٦١ رقم ٢١٠). =

. . . .

= وأما الطريق التي يرويها ابن المسيب، ففي سندها محمد بن عمر بن عبد الله بن الرومي، وهو: ضعيف الحديث، قال أبو زرعة: شيخ ليّن، وضعفه أبو حاتم وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات. اهـ. من الجرح والتعديل (٨/ ٢١ ـ ٢٢ رقم ٩٤)، والتهذيب (٩/ ٣٦٠ رقم ٥٩٨).

وفي سندها أيضاً أبو عمر المديني واسمه عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، الوقاص، وهو متروك، وقد كذبه ابن معين ـ كما في التقريب (٢/ ١١ رقم ٨٧)، وانظر الكامل لابن عدي (٥/ ١٨٠٨)، والتهذيب (٧/ ١٣٣ ـ ١٣٤ رقم ٢٧٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لشدة ضعف عيسى، وأما القاسم، فإنه لم ينفرد به كما سبق.

والطريق الأخرى ضعيفة جداً للانقطاع بين الحارث وطلحة، وإبهام الشيخ الذي من بني زهرة، واختلاط يحيى بن اليمان.

والطريق التي يرويها ابن المسيب ضعيفة جداً أيضاً؛ لشدة ضعف عثمان الوقاصي، وضعف محمد بن الرومي.

وله شاهد من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لكل نبي رفيق في الجنة، ورفيقي فيها: عثمان بن عفان».

أخرجه ابن ماجه (١/ ٤٠ رقم ١٠٩) في فضل عثمان من المقدمة.

وعبد الله بن أحمد، والقطيعي في زياداتها على الفضائل (١/ ٤٦٦ و٥١٤ ـ ٥١٥ رقم ٧٥٧ و٨٤٣).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٥٨٩ رقم ١٢٨٩).

وابن عدي في الكامل (٥/ ١٨٢٢). =

. . . .

= ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٠١ رقم ٣٢٤).

جميعهم من طريق أبي مروان محمد بن عثمان العثماني، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.

وسنده ضعيف جداً أيضاً؛ فوالد أبي مروان اسمه: عثمان بن خالد بن عمر بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان، وهو متروك الحديث ـ كما في التقريب (٢/٨ رقم ٥١) ـ، وانظر الكامل (٥/١٨٢٢)، والتهذيب (٧/١١٤ رقم ٢٤٣).

وعليه فالحديث باق على شدة ضعفه.

٥٢٢ـ حديث حبيب بن أبـي مليكة، قال:

جاء رجل إلى ابن عمـر فقال: أشهـد (عثمان)[١] بيعـة الرضوان؟ قال: لا . . . الحديث.

قلت: صحيح[٢].

---

(١) في (أ): (عمر)، وفي هامشها ما نصه: (لعله عثمان).

(٢) في المستدرك: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي في تلخيصه، فقوله: (قلت) من ابن الملقن.

٥٢٢ ـ المستدرك (٣/٩٨): أخبرنا أبو عبد الله بن يعقوب، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى: ثنا مسدد، ثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت كليب بن وائل، قال: حدثني ابن أبـي مليكة، قال: جاء رجل إلى ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ فقال: أشهد عثمان بيعة الرضوان؟ قال: لا، قال: فشهد بدراً؟ قال: لا، قال: فكان ممن استزلّه الشيطان؟ قال: نعم، فقام الرجل، فقال له بعض القوم: إن هذا يزعم الآن انك وقعت في عثمان، قال: كذلك يقول؟ قال: ردوا عليّ الرجل، فقال: عقلت ما قلت لك؟ قال: نعم، سألتك هل شهد عثمان بيعة الرضوان؟ قلت: لا، وسألتك هل شهد بدراً؟ فقلت: لا، وسألتك هل كان ممن استزله الشيطان؟ فقلت: نعم. فقال: أما بيعة الرضوان فإن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قام فقال: «إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله»، فضـرب له بسهم، ولم يضرب لأحد غاب غيره. وأما الذين تولوا يوم التقى الجمعان إنما استزلّهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفى الله عنهم ان الله غفور حليم.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٣/١٦٨ ـ ١٦٩ رقم ٢٧٢٦)، في الجهاد، باب فيمن جاء بعد الغنيمة لاسهم له، من طريق أبـي إسحاق الفـزاري، عن كليب بن وائل، عن هـانىء بن قيس، عن حبيب بن أبـي مليكة، به مختصراً، هكذا بزيادة هانىء بن قيس في سنده. =

. . . .

= وأخرجه المزي في تهذيب الكمال (١/٢٣٠) هكذا بهذه الزيادة، ثم قال: «قد روي عن كليب بن وائل، عن حبيب بن أبي مليكة، من غير ذكر لهانىء بن قيس في إسناده»، ثم أخرجه من طريق الطبراني، عن زائدة بن قدامة، عن كليب، عن حبيب، به. وأصل الحديث في صحيح البخاري، أخرجه (٦/٢٣٥ رقم ٣١٣٠) في فرض الخمس، باب إذا بعث الإمام رسولاً في حاجة، أو أمره بالمقام، هل يسهم له؟.

و (٧/٥٤ و ٣٦٣ رقم ٣٦٩٨ و ٤٠٦٦) في فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان، وفي المغازي، باب قول الله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ . . .﴾ (الآية ١٥٥ من آل عمران).

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/١٠١ و ١٢٠).

وفي الفضائل (١/٤٥٦ ـ ٤٥٧ رقم ٧٣٧).

والترمذي (١٠/٢٠٤ ـ ٢٠٦ رقم ٣٧٩٢) في مناقب عثمان من كتاب المناقب.

جميعهم من طريق عثمان بن عبد الله بن موهب، فذكر الحديث بسياق أتم من سياق الحاكم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وفي نسخة ابن الملقن: (قلت: صحيح)، وهي محتملة لموافقة ابن الملقن للحاكم، والذهبي، لكن على خلاف عادته، ومحتملة لوجود تصحيف في نسخة ابن الملقن من التلخيص، أو للبس حصل له.

ورجال إسناد الحديث هم كالتالي:

حبيب بن أبي مليكة النهدي، أبو ثور الكوفي ثقة، وثقه أبو زرعة، وابن حبان ـ كما في الجرح والتعديل (٣/١٠٩ رقم ٥٠١)، والتهذيب (٢/١٩١ =

. . . .

= رقم ٣٥٠) وكليب بن وائل بن هبار التيمي اليشكري المدني، ثم الكوفي: ثقة، وثقه ابن معين، وابن حبان، والدارقطني، وقال أبو داود: ليس به بأس، وقال العجلي: يكتب حديثه، وضعفه أبو زرعة. اهـ. من الجرح والتعديل (١٦٧/٧ رقم ٩٤٧)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٦٦ رقم ٤٦١)، والتهذيب (٤٤٦/٨ ـ ٤٤٧ رقم ٨٠٩).

قلت: جرح أبي زرعة لكليب جرح غير مفسر، وهو معارض بتوثيق من سبق له.

والمعتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، الملقب بـ: الطفيل: ثقة، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢٦٣/٢ رقم ١٢٦٠) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤٠٢/٨ ـ ٤٠٣ رقم ١٨٤٥)، والتهذيب (٢٢٧/١٠ ـ ٢٢٨ رقم ٤١٥).

ومسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد، الأسدي، البصري: ثقة حافظ ـ كما في التقريب (٢٤٢/٢ رقم ١٠٥٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤٣٨/٨ رقم ١٩٩٨)، والتهذيب (١٠٧/١٠ ـ ١٠٩ رقم ٢٠٢).

ويحيى بن محمد بن يحيى الذهلي، أبو زكريا، الملقب بـ: حيكان، ثقة حافظ ـ كما في التقريب (٣٥٧/٢ رقم ١٧٠) ـ، وانظر الجرح والتعديل (١٨٦/٩ رقم ٧٧٤)، وتاريخ بغداد (٢١٧/١٤ ـ ٢١٩)، والسير (٢٨٥/١٢ رقم ١٠٥)، والتهذيب (٢٧٦/١١ ـ ٢٧٨ رقم ٥٥٠).

وأما شيخ الحاكم، فهو الإمام الحافظ المتقن الحجة، أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني، النيسابوري، المعروف بـ: ابن الأخرم، ويعرف قديماً بـ: ابن الكرماني. / انظر تذكرة الحفاظ (٨٦٤/٣ ـ ٨٦٥ رقم ٨٣٦)، والسير (٤٦٦/١٥ رقم ٢٦٣).

وأما رواية أبي إسحاق الفزاري للحديث عن كليب، وزيادته: (هانىء بن قيس) في سند الحديث، فهي من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، ولا يقدح هذا في سند الحديث الذي معنا، فالراوي للحديث عن كليب عند الحاكم =

. . . .

= هو المعتمر بن سليمان، وتقدم أنه ثقة، وقد تابعه زائدة بن قدامة عند الطبراني ـ كما تقدم نقله عن تهذيب الكمال ـ .

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح الإسناد كما قال الحاكم، ووافقه الذهبي عليه، وتقدم أن أصله في صحيح البخاري، والله أعلم.

٥٢٣ـ حديث سهل:

سأل رجل النبي[(١)] ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: (أفي)[(٢)] الجنة برق؟ قال: «نعم، والذي نفسي بيده إن عثمان ليتحول من منزل إلى منزل، فتبرق له الجنة».

قال: إن كان الحسين بن عبيد الله حفظه، فعلى شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا موضوع، وهذا هو الحسين بن عبيد الله العجلي الذي يروي عن مالك وغيره الموضوعات. أفيحتج عاقل بمثله، فضلاً عن أن يورد له في الصحاح؟

---

(١) في (ب)، والتلخيص: (رسول الله)، وما أثبته من (أ)، والمستدرك.

(٢) في (أ) و (ب): (في)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٢٣ ـ المستدرك (٣/٩٨): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن هشام بن أبي الدميك، ثنا الحسين بن عبيدالله، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ، قال، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٧٧٤ ـ ٧٧٥).

ومن طريقه، وطريق أخرى أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٣٣ ـ ٣٣٤).

وأخرجه أبو نعيم في فضائل الصحابة ـ كما في اللآليء (١/٣١٦) ـ.

ثلاثتهم من طريق الحسين بن عبيد الله، به، وفي أول لفظ ابن عدي، وكذا لفظ ابن الجوزي قال: وصف لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ذات يوم الجنة، فقام إليه رجل، فقال: يا رسول الله، أفي الجنة برق؟ الحديث بلفظه.

=

. . . .

= قال ابن عدي: «هذا باطل بهذا الإسناد».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، والمتهم به حسين بن عبيد الله، قال الدارقطني: كان يضع الحديث».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، بشرط: أن يكون الحسين بن عبيد الله حفظه عن عبد العزيز بن أبي حازم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ذا موضوع، وهذا هو الحسين بن عبيد الله العجلي الذي يروي عن مالك وغيره الموضوعات، أفيحتج عاقل بمثله، فضلاً عن أن يورد له في الصحاح؟».

والحسين هذا هو ابن عبيد الله العجلي، أبو علي، قال عنه ابن عدي: «يشبه أن يكون ممن يضع الحديث. وقال الدارقطني: يضع الأحاديث على الثقات. وقال الخطيب: كان غير ثقة. اهـ. من الكامل (٢/ ٧٧٤ ـ ٧٧٥)، وتاريخ بغداد (٨/ ٥٥ ـ ٥٦)، والميزان (١/ ٥٤١ رقم ٢٠٢١).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الحسين إلى وضع الحديث، وقد عدّه ابن الجوزي في الموضوعات كما سبق، وأقرّه السيوطي في اللآلىء (١/ ٣١٦ ـ ٣١٧).

٥٢٤ــ حديث عائشة:

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لعثمان:

«إن الله مقمّصك قميصاً، فإن أرادك المنافقون على خلعه، فلا تخلعه».

قال: صحيح.

قلت: أنّى له الصحة، ومداره على فرج بن فضالة؟

---

٥٢٤ ــ المستدرك (٣/٩٩ ــ ١٠٠): أخبرني عبد الله بن الحسين القاضي بمرو، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا موسى بن داود الضبي، ثنا الفرج بن فضالة، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ لعثمان، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ خمس طرق:

● **الطريق الأولى**: يرويها عروة، عنها، ولها عن عروة طريقان:

١ ــ يرويها الزهري، وهي طريق الحاكم هذه التي أخرجها من طريق فرج بن فضالة، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، به.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٧٥).

وفي الفضائل (١/٥٠٠ رقم ٨١٥).

أخرجه من طريق موسى بن داود، به، وفي أوله قصة، قالت عائشة: كنت عند النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، فقال: «يا عائشة، لو كان عندنا من يحدّثنا»، قالت: قلت: ألا أبعث إلى أبي بكر؟ فسكت، ثم قال: «لو كان عندنا من يحدثنا»، فقلت: ألا أبعث إلى عمر؟ فسكت، قالت: ثم دعا =

. . . .

= وصيفاً بين يديه، فسارّه، فذهب، قالت: فإذا عثمان يستأذن، فأذن له، فدخل، فناجاه النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ طويلاً، ثم قال: «يا عثمان، إن الله مقمصك قميصاً، فإن أرادك المنافقون على أن تخلعه، فلا تخلعه لهم ولا كرامة» ـ يقولها مرتين، أو ثلاثاً ـ .

٢ ـ يرويها هشام بن عروة، عن أبيه، به نحو لفظ الحاكم.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٢٣٨) من طريق المنهال بن بحر، عن حماد بن سلمة، عن هشام، به.

● **الطريق الثانية**: يرويها ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن عبد الله بن عامر، عن النعمان بن بشير، عنها ـ رضي الله عنها ـ ، به نحو رواية أحمد السابقة، وفي آخره قال النعمان: فقلت لها: يا أم المؤمنين، فأين كنت عن هذا الحديث؟ فقالت: يا بني: والله لقد أنسيته، حتى ما ظننت أني سمعته.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٨٦ ـ ٨٧ و ١٤٩).

وفي الفضائل (١/٥٠٠ ـ ٥٠١ رقم ٨١٦).

والترمذي (١٠/١٩٩ ـ ٢٠٠ رقم ٣٧٨٩) في مناقب عثمان من كتاب المناقب.

وابن ماجه (١/٤١ رقم ١١٢) في فضائل عثمان من المقدمة.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٩ رقم ٢١٩٦).

جميعهم من طريق ربيعة، به، إلا أن ابن ماجه رواه من طريق فرج بن فضالة، فأسقط عبد الله بن عامر من الإسناد، وابن حبان سماه عبد الله بن قيس، ولفظ الترمذي مختصر، ولذا قال عقبه: «وفي الحديث قصة طويلة، وهذا حديث حسن غريب».

● **الطريق الثالثة**: أخرجها أحمد في المسند (٦/١١٤): ثنا محمد بن كناسة الأسدي. أبو يحيى، قال: ثنا إسحاق بن سعيد، عن أبيه، قال: بلغني أن =

= عائشة قالت: ما استمعت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا مرة، فإن عثمان جاءه في نحر الظهيرة، فظننت أنه جاءه في أمر النساء، فحملتني الغيرة على أن أصغيت إليه، فسمعته يقول: «إن الله عز وجل ملبسك قميصاً تريدك أمتي على خلعه، فلا تخلعه»، فلما رأيت عثمان يبذل لهم ما سألوه، إلا خلعه، علمت أنه من عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الذي عهد إليه.

● **الطريق الرابعة**: يرويها إبراهيم بن عمر بن عثمان العثماني، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عنها ـ رضي الله عنها ـ، به نحو سياق الإمام أحمد للطريق الأولى.

أخرجه أبو يعلى ـ كما في مجمع الزوائد (٩/ ٩٠) ـ، وأعله الهيثمي بأن إبراهيم العثمان هذا ضعيف.

● **الطريق الخامسة**: يرويها إسماعيل بن أبي خالد، واختلف عليه في الحديث.

فرواه سفيان بن عيينة، عنه، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي سهلة، عن عائشة.

أخرجه الحميدي في مسنده (١/ ١٣٠ رقم ٢٦٨).

ورواه وكيع، عنه، عن قيس، عن عائشة، ولم يذكر أبا سهلة.

أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق (ص ٤٢ رقم ١١٣).

هذا وقد أخرج ابن شبة الحديث في «تاريخ المدينة» (٣/ ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠) من طرق، منها بعض الطرق السابقة، ومنها طرق أخرى، ولم أذكرها؛ لأن في أسانيدها تحريفاً، لا أدري من النسخة المخطوطة، أو من غيرها؟

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أنى له الصحة ومداره =

. . . .

= على فرج بن فضالة؟». وهو فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي، وهو ضعيف، ضعفه ابن معين في رواية، والنسائي، والدارقطني، والساجي، وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث. وقال ابن معين في رواية: ليس به بأس، وفي أخرى: صالح، وقال أحمد: يحدث عن ثقات أحاديث مناكير. وقال ابن المديني: هو وسط، وليس بالقوي. وقال أبو حاتم: صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه نكارة، وهو في غيره أحسن حالاً، وروايته عن ثابت لا تصح. وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا يحل الاحتجاج به. اهـ. من التاريخ الكبير (٧/ ١٣٤)، والجرح والتعديل (٧/ ٨٥ ـ ٨٦)، والضعفاء للنسائي (ص ٨٧)، والكامل لابن عدي (٦/ ٢٠٥٤ ـ ٢٠٥٥)، والمجروحين (٢/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧)، والميزان (٣/ ٣٤٣ ـ ٣٤٥ رقم ٦٦٩٦)، والتهذيب (٨/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢)، والتقريب (٢/ ١٠٨ رقم ١٥).

ولم ينفرد فرج بالحديث ـ كما سبق، بل تابعه المنهال بن بحر متابعة قاصرة.

والمنهال بن بحر هذا وثقه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال العقيلي: «في حديثه نظر»، وذكره ابن عدي في كامله. / انظر الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٣٨)، والكامل (٦/ ٢٣٣٢)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٥٧)، والميزان (٤/ ١٩١ رقم ٨٨٠٤)، واللسان (٦/ ١٠٣ رقم ٣٥٣).

قلت: أما ابن عدي فلم يجرحه بشيء، وأورد في ترجمته حديثاً ذكر أنه توبع عليه، وأورد العقيلي في ترجمته حديثين أحدهما هذا الحديث، وهو لم ينفرد به، والآخر حديث سيأتي برقم (٨٤٠)، ولم ينفرد به أيضاً، فالأليق بمثل هذا الراوي أن يقال عنه: صدوق.

وأما الطريق الثانية، فسندها رجاله كالتالي:

النعمان بن بشير صحابي. / انظر التهذيب (١٠/ ٤٤٧ رقم ٨١٦).

وعبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي الدمشقي، المقرىء ثقة ـ كما =

. . . .

= في التقريب (١/٤٢٥ رقم ٤٠٠) ـ، وثقه العجلي، والنسائي، وابن حبان، وروى له مسلم. / انظر الثقات للعجلي (ص ٢٦٢ رقم ٨٣١)، ولابن حبان (٥/٣١)، والتهذيب (٥/٢٧٤ ـ ٢٧٥ رقم ٤٧٠).

وربيعة بن يزيد الدمشقي، أبو شعيب الإيادي، القصير: ثقة عابد من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/٢٤٨ رقم ٦٨) ـ، وانظر ثقات العجلي (ص ١٥٩ رقم ٤٣٧)، والتهذيب (٣/٢٦٤ رقم ٤٩٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف فرج بن فضالة، وهو حسن لغيره بمتابعة المنهال بن بحر له متابعة قاصرة، وصحيح لغيره بمجموع الطرق الأخرى، ومنها الطريق الثانية، فإن سندها صحيح كما تقدم، والله أعلم.

٥٢٥ـ حديث الوليد بن عقبة، قال:

لما فتح رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مكة، جعل أهل مكة يأتون بصبيانهم، فيمسح رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ على رؤوسهم، ويدعو لهم، فخرج بي أبي، إليه... الخ.

قلت: وأين أبوه؟ كان قد قتل كافراً، فلعله: أمه.

---

٥٢٥ ــ المستدرك (٣/١٠٠)، قال الحاكم: أما الوليد بن عقبة بن أبي معيط، فإنه ولد في حياة رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وحمل إليه، فحرم بركته ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ. حدثنا بصحة ما ذكرته علي بن حمشاذ العدل، ثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، ثنا فياض بن زهير الرقي، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج الكلابي، عن عبد الله الهمداني، عن الوليد بن عقبة، قال: لما فتح رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ مكة، جعل أهل مكة يأتون بصبيانهم، فيمسح رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ على رؤوسهم، ويدعو لهم، فخرج بي أبي إليه، وإني مطيب بالخلوق، فلم يمسح على رأسي، ولم يمسَّني، ولم يمنعه من ذلك إلا أن أمي خلقتني بالخلوق، فلم يمسني من أجل الخلوق.

قال الحاكم عقبه: «قال أحمد بن حنبل ــ رضي الله عنه ــ: وقد روي أنه أسلم يومئذ، فتقذره رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فلم يمسه، ولم يدع له، والخلوق لا يمنع من الدعاء، لا جرم أيضاً لطفل في فعل غيره، لكنه منع بركة رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ؛ لسابق علم الله تعالى فيه، والله أعلم».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرجه في المسند (٤/٣٢). =

. . . .

= ومن طريقه الطبراني في الكبير (٢٢/١٥٠ ـ ١٥١ رقم ٤٠٦).

والعقيلي في الضعفاء (٢/٣١٩).

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/٤٠٤ ـ ٤٠٥ رقم ٤١٨١) في الترجل، باب في الخلوق للرجال، من طريق عمر بن أيوب، عن جعفر بن برقان، به نحوه.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٤٠٧) من طريق خالد بن حيان عن جعفر بن برقان، به نحوه.

ثم أخرجه الطبراني برقم (٤٠٨) من طريق زيد بن أبـي الزرقاء، عن جعفر بن برقـان، عن ثابت بن الحجـاج، عن عبد الله الهمـداني، عن أبـي موسى، عن الوليد، به نحوه، هكذا بزيادة أبـي موسى في سنده، لكن قال الطبراني عقبه: «هكذا رواه زيد بن أبـي الزرقاء، عن جعفر، عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله الهمداني، عن أبـي موسى، عن الوليد بن عقبة ـ والصواب: عن عبد الله الهمداني أبـي مـوسى، عن الوليـد بن عقبة». اهـ.

قلت: وقد رواه العقيلي في الموضع السابق من طريق عمر بن أيوب، مثل رواية زيد بن أبـي الزرقاء، بزيادة أبـي موسى، وأشار العقيلي إلى أن عدم ذكر أبـي موسى أصلح.

ورواه الرافعي في «التدوين في ذكر أخبار قزوين» (١/٨٤ ـ ٨٥)، من طريق زيد بن أبـي الزرقاء، ولم يذكر أبا موسى.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وتقدم كلامه عنه، وأعل الذهبـي الحديث بقوله: «أبوه كان قد قتل كافراً، فلعله: أمي».

قلت: الذهبـي ـ رحمه الله ـ أعل متن الحديث، ولم يتكلم عن سنده =

. . . .

= بشيء، ومدار الحديث على جعفر بن برقان، يرويه عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله الهمداني، عن الوليد.

وعبد الله الهمداني هذا هو أبو موسى، وهو مجهول كما قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢٢/١١)، ووافقه عليه ابن حجر في التقريب (٤٦٣/١ رقم ٧٧١)، وذكره البخاري في تاريخه الكبير (٢٢٤/٥ رقم ٧٣١) وقال: «لا يصح حديثه»، ومثله في الضعفاء الصغير له (ص ٦٨)، وذكره العقيلي في الضعفاء (٣١٩/٢)، ونقل عبارة البخاري السابقة.

هذا بالنسبة للإسناد وأما متن الحديث، فقد أعله الذهبي بأن والد عقبة كان قد قتل قبل فتح مكة كافراً، وهو كذلك، فإنه قتل صبراً في غزوة بدر، قتله عاصم بن ثابت، ويقال: علي بن أبي طالب. / انظر سيرة ابن هشام (٣٦٦/٢).

وقد أعل ابن عبد البر، والمنذري، وابن حجر ـ رحمهم الله ـ الحديث بعلل أخرى، فقال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢٢/١١): «الحديث منكر مضطرب لا يصح، ولا يمكن أن يكون من بعث مصدقاً في زمن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ صبياً يوم الفتح، ويدل أيضاً على فساد ما رواه أبو موسى المجهول أن الزبير وغيره من أهل العلم بالسير والخبر ذكروا أن الوليد وعمارة ابني عقبة خرجا ليردا اختهما أم كلثوم عن الهجرة، فكانت هجرتها في الهدنة بين النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وبين أهل مكة، وقد ذكرنا الخبر بذلك في باب أم كلثوم؛ ومن كان غلاماً مخلقاً يوم الفتح ليس يجيء منه مثل هذا، وذلك واضح والحمد لله رب العالمين». اهـ.

وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود (٩٤/٦): «وهذا حديث مضطرب الإسناد، ولا يستقيم عن أصحاب التواريخ أن الوليد كان يوم فتح مكة صغيراً. وقد روي أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعثه ساعياً إلى بني المصطلق وشكته زوجته إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وروي أنه قدم في فداء من أسر يوم بدر». اهـ. =

. . . .

= ونقل الحافظ ابن حجر في الإصابة (٦/٦١٦) كلام ابن عبد البر السابق، وأيده بقوله: «ومما يـؤيد أنه كان في الفتح رجلاً: أنه كان قدم في فداء ابن عم أبيه: الحارث بن أبي وَجْزة بن أبـي عمرو بن أمية، وكان أسر يوم بدر، فافتداه بأربعة آلاف؛ حكاه أصحاب المغازي». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف الإسناد، لجهالة عبد الله الهمداني، ومتنه منكر، تفرد به عبد الله هذا، وفيه مخالفة لما علم من التاريخ، من أن الوليد لم يكن صغيراً يوم الفتح، ووالده كان قد قتل قبل ذلك ببدر، والله أعلم.

٥٢٦ـ حديث ابن عباس:

كنت قاعداً، إذ أقبل عثمان، فقال النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «يا عثمان، تقتل وأنت تقرأ سورة البقرة، فتقع قطرة من دمك على:
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾(١).
وتبعث أميراً على كل (مخذول)(٢)، وتشفع في عدد ربيعة، ومضرّ.

قلت: هذا كذب بحت(٣)، وفي الإسناد أحمد بن محمد بن عبد الحميد (الجعفي)(٤) وهو المتهم به.

---

(١) الآية رقم (١٣٧)، من سورة البقرة.

(٢) في (أ): (محدرك).

(٣) قوله: (بحت) ليس في (ب).

(٤) في (أ) و (ب): (الحنفي)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

تخـــريجـــه:

المستدرك (٣/١٠٣): حدثنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي، ثنا الفضل بن جبير الوراق، ثنا خالد بن عبد الله الطحان المزني، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كنت قاعداً عند النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، إذ أقبل عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ، فلما دنا منه، قال: «يا عثمان، تقتل وأنت تقرأ سورة البقرة، فتقع قطرة من دمك على:
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

. . . .

= وتبعث يوم القيامة أميراً على كل مخذول، يغبطك أهل المشرق والمغرب، وتشفع في عدد ربيعة، ومضر».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبي بقوله: «كذب بحت، وفي الإسناد أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي، وهو المتهم به».

وأحمد هذا تقدم في الحديث (٥١١) أنه: ضعيف.

وشيخ أحمد هذا هو الفضل بن جبير الوراق، وتقدم في الحديث (٥١١) أيضاً أنه: ضعيف.

وفي الإسناد أيضاً عطاء بن السائب أبو محمد، ويقال: أبو السائب، الثقفي، الكوفي، وهو صدوق، إلا أنه اختلط، والراوي عنه هنا هو خالد بن عبد الله الطحان، ولم أجدهم نصوا على أنه ممن روى عنه قبل الاختلاط. وقال الإمام أحمد عن عطاء هذا: من سمع منه قديماً، كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء، وقال ابن معين: عطاء بن السائب اختلط، فمن سمع منه قديماً، فهو صحيح، وما سمع منه جرير، وذووه ليس من صحيح حديث عطاء. وقال أبو حاتم: كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة. اهـ. من الجرح والتعديل (٣٣٢/٦ ـ ٣٣٤ رقم ١٨٤٨)، والتهذيب (٢٠٣/٧ رقم ٣٨٥)، والتقريب (٢٢/٢ رقم ١٩١)، والكواكب النيرات (ص ٣١٩ ـ ٣٣٤ رقم ٣٩).

وشيخ الحاكم أحمد بن كامل القاضي ليّنه الدارقطني وقال: «كان متساهلاً، ومشاه غيره، وكان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه فيهم. / انظر تاريخ بغداد (٣٥٧/٤ ـ ٣٥٩ رقم ٢٢٠٩)، وسير أعلام النبلاء (٥٤٤/١٥ رقم ٣٢٣)، والميزان (١٢٩/١ رقم ٥٢١)، واللسان (٢٤٩/١ رقم ٧٧٦). =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم.

وأخرج الإمام أحمد في الفضائل (١/ ٤٧٠ ـ ٤٧٣ رقم ٧٦٥ و ٧٦٦) من طريق معتمر، عن أبيه، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري، في جزء من حديث طويل، وفيه أن عثمان ـ رضي الله عنه ـ حين قتل: انْتَضَح الدم على هذه الآية:

﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

فإنها في المصحف ما حُكّت.

وفي سنده أبو سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري، ذكره ابن منده في الصحابة، ولم يذكر ما يدل على صحبته، لكن ثبت أنه أدرك أبا بكر الصديق ـ رضي الله تعالى عنه ـ، كذا قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٧/ ١٩٩)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/ ٥٨٨)، واعتمد عليه الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٢٩)، فقال عنه: «ثقة»، وقد توبع على ذكر هذه الجملة، أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (١/ ٥٠١ رقم ٨١٧) من طريق عمرة بنت أرطأة العدوية، وصحح المحقق إسناده، وأخرجه خليفة بن خياط في تاريخه (ص ١٧٥) من طريق عمران بن حدير، وصحح محقق الفضائل لأحمد أيضاً سنده، وله طرق كثيرة أوردها الحافظ ابن عساكر في تاريخه (ص ٤١٦ ـ ٤٢٠ في ترجمة عثمان)، جميعها تدل على وقوع دمه على هذه الآية حين قتل ـ رضي الله تعالى عنه ـ.

ولشطره الأخير شاهد أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/ ٥٢٣ رقم ٨٦٦) عن الحسن مرسلاً ولفظه: «يشفع عثمان بن عفان يوم القيامة في مثل ربيعة ومضر».

وأخرجه الآجري في الشريعة بنحوه (ص ٣٥١).

والترمذي بمثله (٧/ ١٣٢ رقم ٢٥٥٧) في صفة القيامة، باب ما جاء في الشفاعة. =

. . . .

= وهذا الحديث بالإضافة لإرساله، ففي سنده جسر بن فرقد، أبو جعفر القصاب، وهو ضعيف، قال عنه البخاري: ليس بذاك، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف. اهـ. من الضعفاء الصغير للبخاري (ص ٢٦ رقم ٥٤)، والضعفاء للنسائي (ص ٢٩ رقم ١٠٧)، والميزان (١/٣٩٨ رقم ١٤٨٠).

٥٢٧ـ حديث عبد الرحمن بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال: لما كان يوم الجمل، وقتل محمد بن طلحة. . . الخ.

قلت: فيه (بشّار)[1] بن موسى الخفّاف، وهو واه.

---

(١) في (أ): (يسار) بالتحتانية المثناة، بعدها سين مهملة، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٢٧ ـ المستدرك (٣/١٠٣ ـ ١٠٤): حدثنا عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا بشار بن موسى الخفاف، ثنا الحاطبي عبد الرحمن بن محمد، عن أبيه، عن جده قال: لما كان يوم الجمل خرجت أنظر في القتلى، قال: فقام علي، والحسن بن علي، وعمار بن ياسر، ومحمد بن أبي بكر، وزيد بن صوحان يدورون في القتلى، قال: فأبصر الحسن بن علي قتيلاً مكبوباً على وجهه فقلبه على قفاه، ثم صرخ، ثم قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، فرخ قريش والله! فقال له أبوه: من هو يا بني؟ قال: محمد بن طلحة بن عبيد الله، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون! أما والله لقد كان شاباً صالحاً، ثم قعد كئيباً حزيناً، فقال له الحسن: يا أبت قد كنت أنهاك عن هذا المسير فغلبك على رأيك فلان وفلان، قال: قد كان ذاك يا بني، ولوددت أني مت قبل هذا بعشرين سنة. قال محمد بن حاطب: فقمت فقلت: يا أمير المؤمنين، إنا قادمون المدينة، والناس سائلونا عن عثمان، فماذا نقول فيه؟ قال: فتكلم عمار بن ياسر ومحمد بن أبي بكر فقالا، وقالا، فقال لهما علي: يا عمار ويا محمد تقولان: إن عثمان استأثر، وأساء الإمرة، وعاقبتم والله، فأسأتم العقوبة، وستقدمون على حكم عدل يحكم بينكم، ثم قال: يا محمد بن حاطب إذا قدمت المدينة، وسئلت عن عثمان، فقل: كان والله من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين، وعلى الله فليتوكل المؤمنون.

تخـــريجـــه:

الحديث أعاده الحاكم (٣/٣٧٥): أخبرني الحسن بن يعقوب العدل، ثنا =

. . . .

= يحيى بن أبي طالب، فذكر بنحوه إلى قوله: «ثم قعد كئيباً حزيناً»، ولم يتكلم الحاكم، ولا الذهبي عنه بشيء.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ٤٧٤ ترجمة عثمان) من طريق عبد الرحمن ابن عثمان بن حاطب، حدثني أبي، عن محمد بن حاطب، قال: كنت مع علي بالبصرة، فلما هدأت الحرب، قلت: يا أمير المؤمنين، ما أرد على قومي إذا سألوني عن قتل هذا الرجل؟ قال: أنا وعثمان مثلما وصف الله في كتابه:

﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ . . .﴾ الآية.

إذا قدمت فأبلغهم أن عثمان من الذين آمنوا، ثم اتقوا، ثم آمنوا، ثم اتقوا، ثم آمنوا، ثم اتقوا، وعلى ربهم يتوكلون.

وأخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص ٤٧ ــ ٤٨): ثنا وهب، قال: أنا محمد بن يزيد، عن العوّام بن حَوْشب، عن محمد بن حاطب، أنه قال لعلي ــ رضوان الله عنه ــ حين أراد أن يرجع من قتال الجمل: إن هؤلاء سيسألون غداً عن عثمان ــ رضوان الله عليه ــ، فما نقول لهم؟ قال علي ــ عليه السلام ــ: كان عثمان ــ رضي الله عنه ــ من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا، والله يحب المحسنين.

وأخرجه ابن عساكر (ص ٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧) من طريق محمد بن يزيد هذه، عن العوام، به نحو سياق بحشل، ومن طريق مسعر، وشعبة، كلاهما عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن محمد بن حاطب، به نحو سياق بحشل أيضاً، ومختصراً، ومن طريق الحسن بن عمارة، عن ثابت، قال: جاء رجل من آل حاطب إلى علي، فقال: يا أمير المؤمنين، إني آتي المدينة غداً. . . الحديث بنحوه، وبنحو هذا السياق أخرجه أيضاً من طريق عاصم بن كليب، عن عبد الملك بن سفيان، عن محمد بن حاطب، ومن طريق عاصم بن كليب أيضاً، حدثني أبي، قال: كنا مع علي، فالتفت إلى محمد بن حاطب، فدعاه، فتحول إليه، فقال: إن قومي إذا أتيتهم يقولون: ما قول صاحبك في عثمان؟! فسبّه الذين حوله، فرأيت =

. . . .

= جبين علي يرشح، كراهية لما يجيئون به، فقال محمد بن حاطب: كفوا، فوالله ما إياكم أسأل، فقال علي: أخبرهم أن قولي في عثمان أحسن القول؛ أن عثمان كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا، والله يحب المحسنين.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وساقه الذهبي في تلخيصه هكذا: (بشار بن موسى الخفاف، قلت: واه، ثنا الحاطبي . . .) الحديث.

وبشار هذا هو ابن موسى الخفّاف، أبو عثمان، شيباني عجلي، بصري، نزل بغداد. قال عنه الإمام أحمد: كان معروفاً، كان صاحب سنة، وقال عثمان الدارمي: بلغني أن أحمد حسن القول فيه. وقال ابن المديني: ما كان ببغداد أصلب في السنة منه، وقال أيضاً: كان بشار صاحب سنة وقد دافعت عنه، ولكنه، وضعفه. وقال ابن عدي: بشار بن موسى الخفاف رجل مشهور بالحديث ويروي عن قوم ثقات وأرجو أنه لا بأس به؛ فإنه قد كتب الحديث الكثير وقد حدث عنه الناس، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان صاحب حديث يغرب. وقال أبو داود: ضعيف، كان أحمد يكتب عنه وكان فيه حسن الرأي، وأنا لا أحدث عنه. وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه وينكر عن الثقات وهو شيخ. وضعفه أبو زرعة وعمرو بن علي. وقال البخاري: منكر الحديث، قد رأيته وكتبت عنه، وتركت حديثه. وقال النسائي وابن معين: ليس بثقة. وقال عنه ابن معين: من الدجالين. وكان بشار يقول: نعم الموعد يوم القيامة، نلتقي أنا ويحيى بن معين.

وقال الحاكم: أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال الخليلي: فيه لين.

وعده الذهبي في الضعفاء. ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: ضعيف كثير الغلط. الكامل لابن عدي (٢/٤٥٧)، والميزان (١/٣١٠ ــ ٣١١)، والتهذيب (١/٤٤١ ــ ٤٤٢)، والتقريب (١/٩٧ رقم ٤٣). =

. . . .

= وفي سنده أيضاً الحاطبي عبد الرحمن بن محمد الذي يروي الحديث عن أبيه عن جده، لم أجد من ترجمه، ولم أجد له ذكراً في شيوخ بشار الخفاف، وأغلب ظني أنه الذي أخرج ابن عساكر الحديث من طريقه، واسمه عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب، الحاطبي، فإن كان هو، فإنه: ضعيف، قال عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يهولني كثرة ما يسند»، وذكره ابن حبان في ثقاته. / انظر الجرح والتعديل (٢٦٤/٥ رقم ١٢٤٩)، واللسان (٤٢٢/٣ رقم ١٦٦٠).

وأبوه، إن كان عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الحاطبي، فقد قال عنه أبو حاتم: «يكتب حديثه، وهو شيخ»، وذكره ابن حبان في ثقاته. / انظر الجرح والتعديل (١٤٤/٦ رقم ٧٨٢)، واللسان (١٣٠/٤ ـ ١٣١ رقم ٢٩٨).

أما جده محمد بن حاطب بن الحارث بن معمر الجمحي، الكوفي، فإنه صحابي، من صغار الصحابة. / انظر التهذيب (١٠٦/٩ رقم ١٤٣).

وللحديث طرق أخرى، منها التي أخرجها بحشل في تاريخ واسط، وابن عساكر في تاريخه، من طريق العوام بن حوشب، عن محمد بن حاطب، والعوام بن حوشب لم يسمع من محمد، فإني لم أجد المزي في تهذيب الكمال (١٠٦٤/٢)، و(١١٨٥/٣) نص على أنه ممن روى عنه، بل لم يذكر للعوام رواية عن أحد من الصحابة، وذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين من ثقاته (٢٩٨/٧)، والفرق بين وفاتيهما يقرب من أربع وسبعين سنة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لما تقدم في دراسة الإسناد.

والطريق الأخرى التي أخرجها صاحب تاريخ واسط وابن عساكر ضعيفة للانقطاع بين العوام، ومحمد بن حاطب.

والحديث بهذين الطريقين يكون حسناً لغيره، لكن بلفظه الأخير، المتضمن سؤال محمد بن حاطب لعلي، وجوابه له.

٥٢٨ـ حديث عثمان بن عفان:

أنه خطب إلى عمر ابنته، فردّه... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: ما في الصحيحين بخلاف هذا؛ من أن عمر هو الذي عرضها على عثمان، فامتنع.

---

٥٢٨ ـ المستدرك (٣/١٠٦ ـ ١٠٧): أخبرنا أبوعبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران الأصبهاني، ثنا عبيدالله بن موسى، حدثني أبو سيدان (عبيد) بن الطفيل، قال: حدثني ربعي بن حراش، عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، أنه خطب إلى عمر ابنته، فرده، فبلغ ذلك النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فلما أن راح إليه عمر قال: «يا عمر، ألا أدلك على ختن خير لك من عثمان، وأدل عثمان على خير له منك؟» قال: نعم يا رسول الله، قال: «زوجني ابنتك، وأزوج عثمان ابنتي».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل (٣/١٥٩) من طريق الحاكم، به مثله.

ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ٣١ ـ ٣٢ ترجمة عثمان).

والحديث ذكره الحافظ في فتح الباري (٩/١٧٦ ـ ١٧٧)، وعزاه للطبري، وذكر أنه صححه، ونقل عن الضياء المقدسي أنه قال: «إسناده لا بأس به، لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة، فرد عليه: قد بدا لي أن لا أتزوج». اهـ.

وأخرجه ابن عساكر في الموضع السابق أيضاً من طريق يوسف بن موسى، وأحمد بن منصور؛ والحسن بن سلام، وغيرهم، عن عبيد الله بن موسى، به نحوه. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما في الصحيحين بخلاف هذا، من أن عمر هو الذي عرضها على عثمان، فامتنع»، ولم يتكلم عن الإسناد بشيء.

والحديث في سنده أحمد بن مهران بن خالد، أبو جعفر الأصبهاني، من أهل يزد، وهو مجهول الحال ذكره ابن حبان في موضعين من ثقاته (٤٨/٨ و٥٢ ـ ٥٣)، وقال في الموضع الأول: «يروي عن عبيد الله بن موسى، روى عنه المنكدري، مات سنة ست وثمانين ومائتين»، وقال في الموضع الثاني: «يروي عن عبيد الله بن موسى، ثنا عنه محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني، مات سنة ثمان وثمانين ومائتين، أبو جعفر». اهـ.

وذكره أبو نعيم في أخبار أصبهان (٩٥/١)، وقال: «كان لا يخرج من بيته إلا إلى الصلاة»، ولم يذكر عنه جرحاً أو تعديلاً. وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (٣١٦/١)، لا لضعف فيه، ولكن للتمييز بينه وبين آخر يشتبه معه في الاسم، والكنية، ونقل كلام ابن حبان السابق عنه.

لكن لم ينفرد أحمد هذا بالحديث، بل تابعه عليه آخرون عند ابن عساكر ـ كما سبق ـ، فمدار الحديث على عبيد الله بن موسى، يرويه عن أبي سيدان، عن ربعي بن حراش ـ رضي الله عنه ـ.

وأبو سيدان هذا اسمه عبيد بن الطفيل، أبو سيدان الغطفاني، وهو صدوق ـ كما في التقريب (٥٤٤/١ رقم ١٥٥٥)، قال عنه ابن معين: صويلح، وقال أبو حاتم: صالح، لا بأس به، وقال أبو زرعة: لا بأس به... اهـ. من الجرح والتعديل (٤٠٩/٥ رقم ١٨٩٤).

وعبيد الله بن موسى بن أبي المختار، باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد، ثقة من رجال الجماعة، وكان يتشيع ـ كما في التقريب (٥٣٩/١ رقم ١٥١٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣٣٤/٥ ـ ٣٣٥ رقم ١٥٨٢)، والتهذيب (٥٠/٦ ـ ٥٣ رقم ٩٧). =

. . . .

=

أقول: وقد وثق عبيد الله هذا عدد من الأئمة، منهم ابن معين، وابن سعد، وأبو حاتم، والعجلي، وابن عدي، وابن حبان، وغيرهم، وقدح فيه آخرون، منهم الإمام أحمد، ويعقوب بن سفيان، والجوزجاني، وأبو مسلم البغدادي الحافظ، وغيرهم، وإنما قدحوا فيه لأجل تشيعه، وروايته لأحاديث منكرة في التشيع، قال أبو مسلم البغدادي: عبيد الله بن موسى من المتروكين، تركه أحمد لتشيعه، وقال ابن سعد: كان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة، وضعف بذلك عند كثير من الناس، وكان صاحب قرآن.

وقال الإمام أحمد: كان صاحب تخاليط، وحدث بأحاديث سوء.

وقال يعقوب بن سفيان: شيعي، وإن قال قائل: رافضي لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث.

وقال الجوزجاني: عبيد الله بن موسى أغلى، وأسوأ مذهباً، وأروى للعجائب. اهـ.

فمثل هذا الحديث الذي معنا، ظاهره فيه الحطّ من شأن عثمان ــ رضي الله عنه ــ، وهو مما انفرد به عبيد الله بن موسى، حيث لم أجد من تابعه عليه، وعليه مدار الحديث، فما كان من الأحاديث هذا سبيله من رواية ابن موسى هذا، ففي قبول روايته له نظر، ولا يبعد أن يكون مما أنكر عليه.

وأما ما ذكره الذهبي عن مخالفة هذا الحديث لما في الصحيحين، فيعني به ما أخرجه: البخاري في صحيحه (٩/١٧٥ ــ ١٧٦ رقم ٥١٢٢) في النكاح، باب عرض الإنسان ابنته، أو أخته على أهل الخير، من طريق عبد الله بن عمر ــ رضي الله عنهما ــ، أن عمر بن الخطاب حين تأيمت حفصة بنت عمر، من خنيس بن حذافة السهمي، وكان من أصحاب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فتوفي بالمدينة، فقال عمر بن الخطاب: أتيت عثمان بن عفان، فعرضت عليه حفصة، فقال: سأنظر في أمري، فلبث ليالي، ثم لقيني، فقال: قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا. قال عمر: فلقيت أبا بكر الصديق، فقلت: إن شئت زوّجتك حفصة بنت =

. . . .

= عمر، فصمت أبو بكر، فلم يرجع إليَّ شيئاً، وكنت أوجد عليه مني على عثمان، فلبثت ليالي، ثم خطبها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فأنكحتها إياه، فلقيني أبو بكر، فقال: لعلك وجدت علي حين عرضت علي حفصة، فلم أرجع إليك شيئاً؟ قال عمر: قلت: نعم، قال أبو بكر: فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي، إلا أني كنت علمت أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قد ذكرها، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ولو تركها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قبلتها.

وقد عزا الذهبي الحديث إلى الصحيحين، وإنما هو عند البخاري فقط، ولم يخرجه مسلم، وانظر جامع الأصول (١١/٤٠٨)، وتحفة الأشراف (٨/٥٦).

وهذا الحديث فيه مخالفة ظاهراً لرواية الحاكم هذه، فعند الحاكم عثمان هو الذي خطب، وعمر هو الذي امتنع، وعند البخاري عمر هو الذي عرضها، وعثمان هو الذي امتنع.

وقد جمع البيهقي بين هذين الحديثين بقوله عقب إخراجه للحديث في الدلائل: «يحتمل أن يكون خطبها عثمان على ما في هذه الرواية، فرده عمر، ثم بدا له، فعرضها عليه، فقال: سأنظر في أمري، ثم حين أحس بما يريد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن يفعل، قال ما قال، والله أعلم». اهـ.

ولما ذكر الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من الفتح قول عثمان: «بدا لي أن لا أتزوج» قال: «هذا هو الصحيح، ووقع في رواية ربعي بن حراش...»، ثم ذكر هذا الحديث، وقال: «ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أوّلاً إلى عمر، فرده كما في رواية ربعي، وسبب رده: يحتمل أن يكون من جهتها، وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب وفاة زوجها، ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غضاضة فيها على عثمان في =

. . . .

= رد عمر له، ثم لما ارتفع السبب بادر عمر، فعرضها على عثمان رعاية لخاطره ــ كما في حديث الباب ــ ، ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر، من ذكر النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لها، فصنع كما صنع، من ترك إفشاء ذلك، وردّ على عمر بجميل». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه أحمد بن مهران، وتقدم أنه مجهول الحال، ولم ينفرد به كما تقدم، فليس هو علة الحديث، وإنما يُعَلُّ الحديث بما تقدم ذكره عن حال عبيد الله بن موسى، فهو ضعيف لأجله.

وأما إعلال الذهبي للحديث بمخالفة متنه لما في الصحيحين، فحيث أمكن الجمع كما سبق، فلا يعل الحديث بهذا، والله أعلم.

٥٢٩ـ حديث أبـي هريرة، قال:

اشترى عثمان من النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الجنة مرتين، حيث[١] حفر بئر (رومة)[٢]، وحيث جهز جيش العُسْرة.

قال: صحيح.

قلت: فيه (عيسى)[٣] بن (المُسَيّب)[٤] ضعفه أبو داود[٥]، وغيره.

---

(١) قوله: (حيث) في (ب): (حين).

(٢) في (أ)، و (ب)، والمستدرك، وتلخيصه المخطوطين، والمطبوعين: (معونة)، وما أثبته من مصادر التخريج.

(٣) في (أ) و (ب): (عفصى)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٤) في (أ): (الليث).

(٥) الميزان (٣/٣٢٣).

٥٢٩ ـ المستدرك (٣/١٠٧): حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا محمد بن مندة الأصبهاني، ثنا بكر بن بكار، ثنا عيسى بن المسيب البجلي، ثنا أبو زرعة، عن أبـي هريرة، قال: اشترى عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ الجنة من النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ مرتين: بيع الخَلَق حيث حفر بئر (رومة)، وحيث جهز جيش العسرة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٤٦٤).

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (ص ٦٨ ـ ٦٩ ترجمة عثمان). =

= وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٥٨).

وابن عساكر أيضاً (ص ٦٩) من طريق آخر.

جميعهم من طريق بكر بن بكار، عن عيسى بن المسيب، به نحوه.

قال ابن عدي: «هذا الحديث لا يرويه عن عيسى بن المسيب غير بكر بن بكار».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عيسى ضعفه أبو داود، وغيره».

وعيسى هذا هو ابن المسيب، البجلي، الكوفي، وهو ضعيف، ضعفه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: ليس بالقوي. وتكلم فيه ابن حبان، وغيره. اهـ. من الجرح والتعديل (٦/٢٨٨ رقم ١٦٠٠)، والكامل (٥/١٨٩٢)، والميزان (٣/٣٢٣ رقم ٦٦٠٧).

وفي سند الحديث أيضاً بكر بن بكار، أبو عمرو القَيْسي، وهو ضعيف، وثقه أبو عاصم النبيل، وأشهل بن حاتم، وقال ابن القطان: ليست أحاديثه بالمنكرة، وقال ابن حبان: ثقة ربما يخطىء. وقال ابن معين، وابن الجاورد: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ليس بثقة، وذكر ابن أبي حاتم في ترجمة الحارث بن بدل حديثاً من طريق بكر هذا، ثم قال: «وهذا من تخطيط بكر بن بكار، فإنه سيء الحفظ، ضعيف الحديث». اهـ. من الجرح والتعديل (٢/٣٨٢ ـ ٣٨٣ رقم ١٤٩٢)، و (٣/٦٩ ـ ٧٠ رقم ٣١٨)، والكامل (٢/٤٦٤ ـ ٤٦٥)، والميزان (١/٣٤٣ رقم ١٢٧٤)، واللسان (٢/٤٨ رقم ١٧٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عيسى بن المسيب، وبكر بن بكار. =

. . . .

= وله شاهد يرويه أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: أشرف عثمان من القصر وهو محصور، فقال: أنشد بالله من شهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم حراء، إذ اهتز الجبل، فركله بقدمه، ثم قال: «اسكن حراء، ليس عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيد»، وأنا معه؟ فانتشد له رجال، قال: أنشد بالله من شهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم بيعة الرضوان، إذ بعثني إلى المشركين إلى أهل مكة قال: «هذه يدي، وهذه يد عثمان»، فبايع لي؟ فانتشد له رجال، قال: أنشد بالله من شهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من يوسع لنا بهذا البيت في المسجد ببيت في الجنة؟» فابتعته من مالي، فوسعت به المسجد؟ فانتشد له رجال، قال: وأنشد بالله من شهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم جيش العسرة قال: «من ينفق اليوم نفقة متقبلة؟» فجهزت نصف الجيش من مالي؟ قال: فانتشد له رجال، وأنشد بالله من شهد رومة يباع ماؤها ابن السبيل، فابتعتها من مالي، فأبحتها لابن السبيل؟ فانتشد له رجال.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٥٩).

وفي الفضائل (١/٤٦٣ ـ ٤٦٤ رقم ٧٥١).

والنسائي في سننه (٦/٢٣٦) في الأحباس، باب وقف المساجد.

كلاهما من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن أبي سلمة، به، واللفظ لأحمد، ولفظ النسائي نحوه.

وصحح الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ سنده في حاشيته على المسند (١/٣٤٠).

وله طرق أخرى بنحو هذا السياق.

فقد أخرجه الترمذي (١٠/١٨٩ ـ ١٩١ رقم ٣٧٨٣) في مناقب عثمان من كتاب المناقب، وكذا النسائي في الموضع السابق.

كلاهما من طريق أبي عبد الرحمن السلمي، به نحوه. =

. . . .

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، من حديث أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان».

وأخرجه الترمذي في الموضع السابق (ص ١٩٥ ـ ١٩٨ رقم ٣٧٨٧).

والنسائي في الموضع السابق أيضاً (ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦).

كلاهما من طريق ثمامة بن حَزن القشيري، به نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن عثمان».

وأخرجه النسائي أيضاً (ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥) من طريق الأحنف بن قيس، به نحوه.

وعليه فالحديث بمجموع هذه الشواهد صحيح لغيره، والله أعلم.

٥٣٠ـ حديث عمير بن (سعيد)[١]، قال:

أراد (علي)[٢] أن (يسير)[٣] إلى صِفِّين. . . الخ.

قلت: على شرط مسلم.

---

(١) في (أ)، و (ب): (سعد)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، والتهذيب (١٤٦/٨).

(٢) ما بين المعكوفين من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ)، و (ب): (يشتري)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٣٠ ـ المستدرك (١٠٧/٣): حدثنا أبو العباس، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا عبد الله ابن إدريس، عن الحسن بن فرات القزاز، عن أبيه، عن عمير بن سعيد، قال: أراد علي أن يسير إلى الشام إلى صفين، واجتمعت النخع حتى دخلوا على الأشتر بيته، فقال: هل في البيت إلّا نخعي؟ قالوا: لا، قال: إن هذه الأمة عمدت إلى خير أهلها، فقتلوه ـ يعني عثمان ـ، وأنا قاتلنا أهل البصرة ببيعة تأولنا عنه، وإنكم تسيرون إلى قوم ليس لنا عليهم بيعة، فلينظر كل امرىء أين يضع سيفه.

قال الحاكم: «هذا حديث، وإن لم يكن له سند، فإنه معقد صحيح الإسناد في هذا الموضع».

تخـــريجــــه:

الحديث أخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (١١٢/١١ رقم ١٠٦٦٤)، و(٢٦٥/١٥ رقم ١٩٦٣٠)، فقال: حدثنا ابن إدريس، عن حسن بن فرات. . . ، فذكره بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم كلام الحاكم عنه، وتعقبه الذهبي بقولـه: «على شـرط مسلم»، وبيان حال رجال إسناده كالتالي: =

= عميربن سعيد النخعي الصُّهباني، أبو يحيى الكوفي ثقة من رجال الشيخين ـ كما في التقريب (٢/٨٦ رقم ٧٥٨) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٦/٣٧٦ رقم ٢٠٨)، والتهذيب (٨/١٤٦ رقم ٢٥٩).

فرات بن أبي عبد الرحمن القزّاز، الكوفي ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢/١٠٧ رقم ١١) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٧/٧٩ رقم ٤٥١)، والتهذيب (٨/٢٥٨ ـ ٢٥٩ رقم ٤٨١).

وابنه الحسن ثقة من رجال مسلم ـ كما في الكاشف (١/٢٢٦ رقم ١٠٦٦) ـ ، وثقه ابن معين، وابن حبان، وقد قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، لكنه جرح غير مفسر، وهو معارض بتوثيق ابن معين وابن حبان له، وإخراج مسلم له في الصحيح، ولم يلتفت له الذهبي، فوثقه كما تقدم، ولم يذكره في ميزانه، ولم يذكره أحد من أصحاب كتب الضعفاء كابن عدي في كامله، والعقيلي في ضعفائه، وابن حبان في المجروحين. / انظر الجرح والتعديل (٣/٣٢ ـ ٣٣ رقم ١٣٣)، والتهذيب (٢/٣١٥ ـ ٣١٦ رقم ٥٣)، وهذا ما رجحه الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (١/٣٠٣ ـ ٣٠٤).

وعبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي ثقة فقيه عابد من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/٤٠١ رقم ١٨١) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٨ ـ ٩ رقم ٤٤)، والتهذيب (٥/١٤٤ ـ ١٤٦ رقم ٢٤٨).

وأحمد بن عبد الجبار بن محمد العطاردي، أبو عمر الكوفي ضعيف ـ كما في التقريب (١/١٩ رقم ٧٥) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٦٢ رقم ٩٩)، والكامل (١/١٩٤)، والتهذيب (١/٥١ ـ ٥٢ رقم ٨٨).

ومع ضعف أحمد هذا، فإنه لم يرو له مسلم، وعبد الله بن إدريس ليس من شيوخ مسلم، وإنما يروي عنه مسلم بواسطة، وعليه فالحديث ليس على شرط مسلم. =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف أحمد بن عبد الجبار، ولكنه لم ينفرد به فقد تابعه الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة صاحب المصنف، فرواه عن عبد الله بن إدريس، وابن أبي شيبة من رجال الشيخين كما في التهذيب (٦/٢ رقم ١).

وعليه فالحديث صحيح لغيره على شرط مسلم من غير طريق الحاكم، وأما من طريقه فليس على شرط مسلم كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

علي ـ رضي الله عنه ـ[1]

٥٣١ـ حديث عامر بن سعد:

قال معاوية لأبي: ما منعك أن تَسُبَّ ابن أبي طالب؟ فقال: لا أَسُبُّه. . . الخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: (مسلم فقط)[2].

---

(١) العنوان (أ) و (ب) قبل الحديث السابق، وهذا موضعه في المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (فيه محمد بن سلمة بن كهيل، ولم يخرجا له، وقد وهاه السعدي)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص، وهو الصواب؛ لأن ما في (أ) هو التعقب على الحديث الآتي، وإنما هو تصحيف من الناسخ، حيث أسقط الحديث الآتي، وجعل التعقب عليه على هذا الحديث.

٥٣١ ـ المستدرك (٣/١٠٨ ـ ١٠٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سنان القزاز، ثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي. وأخبرني أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا أبو بكر الحنفي، ثنا بكير بن مسمار، قال: سمعت عامر بن سعد يقول: قال معاوية لسعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنهما ـ: ما يمنعك أن تسب ابن أبي طالب؟ قال: فقال: لا أسبه ما ذكرت ثلاثاً قالهن له =

. . . .

= رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم. قال له معاوية: ما هن يا أبا إسحاق؟ قال: لا أسبه ما ذكرت حين نزل عليه الوحي فأخذ علياً وابنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه ثم قال: «رب إن هؤلاء أهل بيتي»، ولا أسبه ما ذكرت حين خلفه في غزوة تبوك غزاها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فقال له علي: خلفتني مع الصبيان والنساء؟ قال: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، ألا إنه لا نبوة بعدي؟»، ولا أسبه ما ذكرت يوم خيبر؛ قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ : «لأعطين هذه الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويفتح الله على يديه»، فتطاولنا لرسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، فقال: «أين علي؟» قالوا: هو أرمد فقال: «ادعوه»، فبصق في وجهه، ثم أعطاه الراية، ففتح الله عليه. قال: فلا والله، ما ذكره معاوية بحرف حتى خرج من المدينة.

تخـريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، به، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة، وقد اتفقا جميعاً على إخراج حديث المؤاخاة، وحديث الراية»، وتعقبه الذهبي بأنه على شرط مسلم فقط، وفاتهما أن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٧١/٤ رقم ٣٢) في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ ، وهو عنده من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم. سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول له، خلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله، خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة =

. . . .

= هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي؟». وسمعته يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»، قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعوا لي علياً»، فأتي به أرمد، فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه. ولما نزلت هذه الآية:
﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ (الآية ٦١ من آل عمران).
دعا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ علياً، وفاطمة، وحسناً، وحسيناً، فقال: «اللهم هؤلاء أهلي».

وأخرجه النسائي في الخصائص (ص٧٣ ـ ٧٤ رقم ٥٤) من طريق أبي بكر الحنفي، به نحو سياق الحاكم.

وأخرجه أحمد في المسند (١/١٨٥).

والترمذي في سننه (١٠/٢٢٨ ـ ٢٢٩ رقم ٣٨٠٨) في مناقب علي من كتاب المناقب.

والنسائي في الخصائص (ص ٣٠ ـ ٣٧ رقم ١١).

والحسن بن عرفة في جزئه (ص ٦٩ ـ ٧٠ رقم ٤٩).

جميعهم من طريق بكير بن مسمار، به نحوه، إلا أن أحمد، والحسن بن عرفة لم يذكرا محاورة معاوية لسعد.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٦٠١ رقم ١٣٣٦ و١٣٣٨) من طريق أبي بكر الحنفي، وحاتم بن إسماعيل، كلاهما عن بكير، به مختصراً بلفظ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى».

وأخرجه البخاري في صحيحه (٧/٧١ رقم ٣٧٠٦) في فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب، و(٨/١١٢ رقم ٤٤١٦) في المغازي، باب غزوة تبوك، من طريق إبراهيم، ومصعب ابني سعد، عن أبيهما أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خرج إلى تبوك، واستخلف علياً، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ قال: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة =

. . . .

= هارون من موسى، إلا أنه ليس نبي بعدي»، وهذا لفظ مصعب، وهو أتم.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق برقم (٣٠ و ٣١) من طريق مصعب، وعامر ابني سعد، كلاهما عن أبيهما نحو رواية البخاري السابقة.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق بكير بن مسمار، وقال الحاكم: «على شرط الشيخين»، وتعقبه الذهبي بأنه على شرط مسلم فقط، ورجال إسناد الحاكم إلى بكير بن مسمار هم كالتالي:

أبو بكر الحنفي اسمه عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصري، وهو ثقة من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (١/٥١٥ رقم١٢٧٦) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٦/٦٢ ــ ٦٣ رقم ٣٣١)، والتهذيب (٦/ ٣٧٠ ــ ٣٧١ رقم ٧٠٧).

وأخوه عبيد الله صدوق، من رجال الجماعة أيضاً، ولم يثبت أن ابن معين ضعفه ــ كما في التقريب (١/٥٣٦ رقم ١٤٨٠) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٣٢٤ رقم ١٥٤١)، والتهذيب (٧/٣٤ رقم ٦٣).

والراوي عن أبي بكر الحنفي هو الإمام أحمد بن حنبل، أحد الأئمة، ثقة حافظ، فقيه حجة، من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (١/٢٤ رقم ١١٠) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٦٨ــ ٧٠ رقم ١٢٦)، والتهذيب (١/٧٢ ــ ٧٦ رقم ١٢٦).

والراوي عن عبيد الله الحنفي هو محمد بن سنان بن يزيد بن الذيّال القزاز، أبو بكر البصري، نزيل بغداد، وهو ضعيف ــ كما في التقريب (٢/١٦٧ رقم ٢٨٣) ــ، فقد وثقه مسلمة في الصلة، وقال الدارقطني: لا بأس به، ورماه أبو داود، وابن خراش بالكذب، وأوضح السبب ابن خراش، فقال: «روى حديث والان، عن روح، فذهب حديثه»، وقال ابن عقدة: في أثره =

. . . .

= نظر، وقال عبد الرحمن بن يوسف: ليس عندي بثقة. / انظر تاريخ بغداد (٣٤٣/٥ ـ ٣٤٦ رقم ٢٨٦٠)، والتهذيب (٢٠٦/٩ ـ ٢٠٧ رقم ٣٢٣).

أقول: هذا الراوي اختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من رماه بالكذب، ومنهم من ضعفه، والذي يترجح لي من حاله أنه ضعيف كما قال الحافظ في التقريب، لأن الجرح مقدم على التعديل، إذا كان الجرح مفسراً، وهو كذلك هنا، لكنه لا يصل بهذا الراوي إلى درجة التهمة بالكذب، فقد اعتذر الحافظ ابن حجر عن هذا الراوي في التهذيب، فقال عن اتهام ابن خراش له: «إن كان عمده (قصده) من كذبه: كونه ادعى سماع هذا الحديث من ابن عبادة، فهو جرح ليّن، لعله استجاز روايته عنه بالوجادة». اهـ.

وأما الراوي عن الإمام أحمد، فهو ابنه عبد الله، وهو ثقة ـ كما في التقريب (٤٠١/١ رقم ١٧٩) ـ، وانظر تاريخ بغداد (٣٧٥/٩ ـ ٣٧٦ رقم ٤٩٥١)، والتهذيب (١٤١/٥ ـ ١٤٣ رقم ٢٤٦).

وعنه شيخ الحاكم، وراوي المسند، والزهد، والفضائل للإمام أحمد: الشيخ العالم المحدث، مسند الوقت، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي. / تاريخ بغداد (٧٣/٤ ـ ٧٤ رقم ١٦٩٧)، والسير (٢١٠/١٦ ـ ٢١٣ رقم ١٤٣).

وأما الراوي عن محمد بن سنان فهو شيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، وهو ثقة، ووصفه الذهبي بقوله: الإمام المحدث، مسند العصر، رحلة الوقت. / المنتظم لابن الجوزي (٣٨٦/٦ ـ ٣٨٧)، وسير أعلام النبلاء (٤٥٢/١٥ ـ ٤٦٠).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم من طريقين، أحدهما صحيح على شرط مسلم إلى طبقة شيوخ مسلم ـ كما تقدم ـ، والطريق الأخرى في سندها محمد بن سنان، وتقدم أنه ضعيف، والحديث أخرجه مسلم من نفس الطريق كما سبق، وبنحو سياق الحاكم، وأخرج البخاري جزءاً منه، والله أعلم.

٥٣٢ـ حديث زيد بن أرقم مرفوعاً:

«من كنت مولاه، فعلي مولاه».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه محمد بن سلمة بن كُهَيْل، ولم يخرجا له، ووهّاه، السعدي[1].

---

(١) هذا الحديث بكامله ليس في (أ)، وانظر التعليق رقم (٢) على الحديث السابق.

وأما عبارة السعدي فهي: «محمد، ويحيى ابنا مسلمة بن كهيل واهيا الحديث». / الكامل لابن عدي (٦/٢٢٢١).

٥٣٢ ـ المستدرك (٣/١٠٩ ـ ١١٠)، أخرج الحاكم الحديث من طريق الإمام أحمد، وخلف بن سالم المخرمي، كلاهما قالا: ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، عن سليمان الأعمش، قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، فذكره، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بطوله»، ثم قال: «شاهده حديث سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل أيضاً صحيح على شرطهما»، ثم قال:

حدثناه أبو بكر بن إسحاق، ودعلج بن أحمد السجزي، قالا: أنبأ محمد بن أيوب، ثنا الأزرق بن علي، ثنا حسان بن إبراهيم الكرماني، ثنا محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل (بن واثلة)، أنه سمع زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ يقول: نزل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بين مكة والمدينة، عند شجرات خمس، دوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثم راح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عشيّة، فصلى، ثم قام خطيباً، فحمد الله، وأثنى عليه، وذكّر، ووعظ، فقال ما شاء الله أن يقول، ثم قال: «يا أيها الناس، إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما: كتاب الله، وأهل بيتي، عترتي»، ثم قال: =

= «أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» ـ ثلاث مرات ـ ، قالوا: نعم، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «من كنت مولاه، فعلي مولاه».

تخـــريجـــه:

الحديث له عن زيد ـ رضي الله عنه ـ اثنا عشر طريقاً:

● **الطريق الأولى**: يرويها أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي، عنه ـ رضي الله عنهما ـ وله عن أبي الطفيل ـ رضي الله عنه ـ أربع طرق:

١ ـ يرويها سلمة بن كهيل، عنه، عن زيد.

وله عن سلمة ـ رحمه الله ـ طريقان:

(أ) يرويها محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل، عن زيد، به، وهي طريق الحاكم هذه، لكن في سند المستدرك المخطوط، والمطبوع، والتلخيص المطبوع خطأ في الإسناد هكذا: (... محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل، عن ابن واثلة، أنه سمع زيد بن أرقم...) الحديث.

والصواب ما أثبته هكذا: (... محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل بن واثلة، أنه سمع زيد بن أرقم...) الحديث، لأن أبا الطفيل هو ابن واثلة ـ كما في التقريب (١/٣٨٩ رقم ٦٩)، وغيره، وأيضاً جاء على الصواب في التلخيص المخطوط، وأظن ابن عساكر أخرجه في تاريخه على الصواب أيضاً ـ كما يظهر من تصرف محقق الخصائص للنسائي (ص ٩٧)، وقد ألقى اللوم في هذا التصحيف الشيخ الألباني على محمد بن سلمة بن كهيل، فقال عنه في سلسلته الصحيحة (٤/٣٣٢): «وقد خالف الثقتين السابقين (يعني حبيب بن أبي ثابت، وفطر بن خليفة)، فزاد في السند ابن واثلة، وهو من أوهامه».

(ب) يرويها شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل، عن زيد بن =

. . . .

= أرقم، أوحذيفة بن أسيد ـ شكّ شعبة ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من كنت مولاه، فعلي مولاه»، هكذا دون ذكر القصة.

أخرجه الترمذي في سننه (١٠/٢١٤ ـ ٢١٥ رقم ٣٧٩٧) في مناقب علي ـ رضي الله عنه ـ من كتاب المناقب، ثم قال: «هذا حديث حسن غريب».

وأخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٥٦٩ رقم ٩٥٩).

والطبراني في الكبير (٣/١٩٩ رقم ٣٠٤٩).

٢ ـ يرويها حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد، به نحوه، وذكر القصة.

أخرجه الحاكم نفسه قبل هذا الحديث، من طريق الإمام أحمد، وطريق أخرى، وتقدمت الإشارة إليها، وصححه على شرط الشيخين، وسكت عنه الذهبي.

وأخرجه النسائي في الخصائص (ص ٩٦ رقم ٧٩).

والبزار في مسنده (٣/١٨٩ ـ ١٩٠ رقم ٢٥٣٨ و ٢٥٣٩).

وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/١١٨).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٦٠٦ رقم ١٣٦٥).

والطبراني في الكبير (٥/١٨٥ ـ ١٨٦ رقم ٤٩٦٩ و ٤٩٧٠).

جميعهم من طريق حبيب، به، نحوه، إلَّا أن عبد الله بن أحمد، وابن أبي عاصم اقتصرا على المرفوع، ولم يذكرا القصة.

٣ ـ يرويها فطر بن خليفة، عن أبي الطفيل، قال: جمع علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كل امرىء مسلم سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول يوم غدير خم ما سمع، لما قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا =

حين أخذ بيده، فقال للناس: «أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «من كنت مولاه، فهذا مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، قال: فخرجت، وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً ـ رضي الله تعالى عنه ـ يقول: كذا، وكذا! قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول ذلك له.

أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٣٧٠)، واللفظ له.

والنسائي في الخصائص (ص ١١٣ رقم ٩٣).

والبزار في مسنده (٣/ ١٩١ ـ ١٩٢ رقم ٢٥٤٤).

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٤٤ رقم ٢٢٠٥).

جميعهم من طريق فطر، به نحوه، إلا أن البزار لم يذكر بقية الحديث: «فلقيت زيد بن أرقم. . .» الحديث.

وأخرجه ابن أبـي عاصم في السنة (٢/ ٦٠٦ رقم ١٣٦٨).

والطبراني في الكبير (٥/ ١٨٥ رقم ٤٩٦٨).

كلاهما من طريق فطر أيضاً، لكن لم يذكرا القصة، وإنما ذكرا المرفوع عن زيد بلفظ: «من كنت مولاه، فعلي مولاه»، هذا لفظ ابن أبـي عاصم، ولفظ الطبراني نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٠٤): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة».

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة (٤/ ٣٣١): «إسناده صحيح على شرط البخاري».

٤ ـ يرويها حكيم بن جبير، عن أبـي الطفيل، عن زيد، به نحو لفظ الحاكم، وفيه زيادة عليه.

. . . .

= أخرجه الطبراني في الكبير (٥/١٨٦ ـ ١٨٧ رقم ٤٩٧١).

قال الهيثمي في الموضع السابق من المجمع: «فيه حكيم بن جبير، وهو ضعيف».

● **الطريق الثانية**: يرويها ميمون أبو عبد الله، عن زيد، به نحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٣٧٢)، وفي الفضائل (٢/٥٩٧ رقم ١٠١٧).

والبزار في مسنده (٣/١٨٩ رقم ٢٥٣٧).

والطبراني في الكبير (٥/٢٢٩ ـ ٢٣٠ رقم ٥٠٩٢).

ثلاثتهم من طريق أبـي عبيدة، عن ميمون، به.

وأخرجه أحمد أيضاً (٤/٣٧٢ ـ ٣٧٣).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٤٠٨).

كلاهما من طريق شعبة، عن ميمون، به مختصراً، ولفظ ابن عدي أكثر اختصاراً.

وأخرجه النسائي في الخصائص (ص ١٠٠ رقم ٨٤).

وابن أبـي عاصم في السنة (٢/٦٠٥ رقم ١٣٦٢).

كلاهما من طريق عوف، عن ميمون، به مختصراً، ولفظ ابن أبـي عاصم أكثر اختصاراً.

قال الهيثمي في الموضع السابق من المجمع: «رواه أحمد، والبزار، وفيه ميمون أبو عبد الله البصري، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة».

● **الطريق الثالثة**: يرويها يحيى بن جعدة، عن زيد، به نحوه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٥/١٩٢ رقم ٤٩٨٦)، من طريق حبيب بن أبـي ثابت، عنه، به. =

. . . .

= ● **الطريق الرابعة**: يرويها عطية العوفي، عن زيد، به نحوه.

أخرجه أحمد في المسند (٤/٣٦٨).

وفي الفضائل (٢/٥٨٦ رقم ٩٩٢).

والطبراني في الكبير (٥/٢٢١ رقم ٥٠٦٩ و ٥٠٧٠).

كلاهما من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطية، به.

وأخرجه الطبراني في الموضع نفسه (برقم ٥٠٧١)، من طريق فضيل بن مرزوق، عن عطية، به مختصراً.

● **الطريق الخامسة**: يرويها أبو الضحى، عن زيد، به مختصراً.

أخرجه الطبراني في الكبير (٥/١٩١ رقم ٤٩٨٣).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٦٠٦ ــ ٦٠٧ رقم ١٣٧١).

● **الطريق السادسة**: يرويها أبو إسحاق السبيعي، عن زيد، به مختصراً.

أخرجه الطبراني في الكبير (٥/٢١٧ رقم ٥٠٥٩).

● **الطريق السابعة**: يرويها أبو عبد الله الشيباني، قال: كنت جالساً في مجلس بني الأرقم، فأقبل رجل من مراد، يسير على دابته، حتى وقف على المجلس، فسلم، فقال: أفي القوم زيد؟ قالوا: نعم، هذا زيد، فقال: أنشدك بالله الذي لا إله إلا هو يا زيد، أسمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول لعلي: «من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه» قال: نعم، فانصرف عنه الرجل.

أخرجه الطبراني في الكبير (٥/٢١٩ ــ ٢٢٠ رقم ٥٠٦٥) من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي عبد الله هذا.

● **الطريق الثامنة**: يرويها ثوير بن أبي فاختة، عن زيد، قال: خطبنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم الغدير، فقال: «ألست أولى...» الحديث بنحوه. =

. . . .

= أخرجه الطبراني أيضاً (٥/ ٢٢٠ رقم ٥٠٦٦).

● **الطريق التاسعة، والعاشرة، والحادية عشر**: يرويها حبيب بن زيد، وأبو ليلى الحضرمي مولى بني فلان بن سعيد، وحبيب بن ياسر، فذكره بنحو سابقه.

أخرجه البزار في مسنده (٣/ ١٩٠ رقم ٢٥٤٠) من طريق عمارة الأحمر، أخبرني حبيب بن زيد، وأبو ليلى مولى بني فلان بن سعيد، وحبيب بن ياسر، قالوا: كنا مع زيد بن أرقم جلوس. . . الحديث وفي أوله قصة.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٥/ ٢٢١ رقم ٥٠٦٨) من طريق الأعمش، عن أبـي ليلى وحده، ولم يذكر القصة.

● **الطريق الثانية عشر**: يرويها يزيد بن شريك، عن زيد، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «من كنت وليه، فعلي وليه».

أخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص ١٥٤) من طريق يونس بن خباب، عن يزيد، به.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يخرجا لمحمد، وقد وهاه السعدي».

ومحمد هذا هو ابن سلمة بن كهيل، الكوفي، وهو ضعيف، ضعفه ابن سعد: وابن معين، وابن شاهين، وقال الجوزجاني: ذاهب، واهي الحديث، وتقدم أن السعدي وهاه، وذكره ابن عدي في كامله، وقال: كان ممن يعد من متشيعي الكوفة، وذكره ابن حبان في ثقاته. . . اهـ.

من الكامل (٦/ ٢٢٢١ ـ ٢٢٢٢)، والميزان (٣/ ٥٦٨ رقم ٧٦١٤)، واللسان (٥/ ١٨٣ رقم ٦٣٣). =

. . . .

ولم ينفرد محمد هذا بالحديث عن أبيه، بل تابعه شعبة كما تقدم، ويرويه عن شعبة محمد بن جعفر.

وشعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة، حافظ، متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبّ عن السنة، وكان عابداً، روى له الجماعة ـ كما في التقريب (١/٣٥١ رقم ٦٧) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤/٣٦٩ ـ ٣٧١ رقم ١٦٠٩)، والتهذيب (٤/٣٣٨ ـ ٣٤٦ رقم ٥٨٠).

ومحمد بن جعفر الهذلي، مولاهم، أبو عبد الله، البصري، المعرف بـ: غندر، ثقة روى له الجماعة، صحيح الكتاب، وهو من أوثق الناس في شعبة، وثقه ابن معين، وابن سعد، والمستملي، والعجلي، وقال: كان من أثبت الناس في حديث شعبة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وكان مؤدباً، وفي حديث شعبة ثقة، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم، وقال عبد الرحمن بن مهدي: غندر أثبت في شعبة مني، وقال أيضاً: كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة، وكان وكيع يسميه: الصحيح الكتاب. وقال ابن المديني: هو أحب إلي من عبد الرحمن في شعبة، وقال أيضاً: كنت إذا ذكرت غندراً ليحيى بن سعيد عوج فمه، كأنه يضعفه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: كان من خيار عباد الله، ومن أصحهم كتاباً، على غفلة فيه. اهـ. من الجرح والتعديل (٧/٢٢١ ـ ٢٢٢ رقم ١٢٢٣)، والتهذيب (٩/٩٦ ـ ٩٨ رقم ١٢٩).

قلت: أما جرح يحيى بن سعيد، وابن حبان لغندر، فهو إما جرح غير مفسر، فلا يعتدّ به، مقابل توثيق من سبق له، وإما أنهم بنوه على حكاية ذكرها الحافظ في التهذيب، وهي أن غندراً اشترى سمكاً، وقال لأهله: أصلحوه، ونام، فأكلوا السمك، ولطخوا يده، فلما انتبه، قال: هاتوا السمك، فقالوا: قد أكلت، قال: لا، قالوا: فشمّ يدك، ففعل: فقال: صدقتم، ولكني ما شبعت.

. . . .

= وقد أنكر غندر هذه الحكاية، وقال: أما كان يدلّني بطني؟! / انظر الميزان (٥٠٢/٣)، ولذا قال يحيى بن معين: كان من أصح الناس كتاباً، وأراد بعضهم أن يخطئه، فلم يقدر.

وأما سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي، فإنه ثقة من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (٣١٨/١ رقم ٣٨١)، وانظر الجرح والتعديل (١٧٠/٤ ــ ١٧١ رقم ٧٤٢)، والتهذيب (١٥٥/٤ ــ ١٥٧ رقم ٢٦٩).

وأما الطريق السابقة التي يرويها أبو عبد الله الشيباني، ففي سندها يحيى بن سلمة بن كهيل، وتقدم في الحديث (٥٠٣) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم هذا لضعف محمد بن سلمة بن كهيل، لكنه بمجموع الطرق الأخرى يرتقي لدرجة الصحيح لغيره، فمن الطرق السابقة ما هو صحيح لذاته، كالطريق التي رواها شعبة عن سلمة بن كهيل، والباقي أقل أحوالها أنها تصلح للاستشهاد، عدا الطريق السابعة، فإنها شديدة الضعف لأجل يحيى بن سلمة بن كهيل، فلا تصلح للاستشهاد.

وللحديث شواهد كثيرة جداً، عن عدة من الصحابة جمع كثيراً منها الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٣/٩ ــ ١٠٩)، والشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (٣٣٠/٤ ــ ٣٤٤ رقم ١٧٥٠)، وقد أورده الألباني بلفظ: «من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، ثم قال: «وجملة القول أن حديث الترجمة صحيح بشطريه، بل الأول منه متواتر، عنه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه، وما ذكرت منها كفايةً». . . اهـ.

٥٣٣ـ حديث ابن عباس، قال:

لعلي أربع خصال[١]: هو أول من صلى. . . الحديث.

قال الحاكم: وقد تواترت الأخبار بأن علياً ولد في جوف الكعبة[٢].

قلت: فيه زكريا (بن يحيى الوقار، وهو متهم)[٣].

---

(١) إلى هنا انتهى متن الحديث (ب)، وبعد قال: (الخ) بدلاً من قوله: (الحديث).

(٢) قول الحاكم هذا في (أ) فقط، وليس في (ب)، ولا في المستدرك وتلخيصه المطبوعين، ولا المخطوطين.

(٣) ما بين المعكوفين من التلخيص، وليس في (أ) و (ب).

٥٣٣ ـ المستدرك (٣/١١١): حدثني أبو عمرو محمد بن عبد الواحد الزاهد، صاحب ثعلب، املاءً ببغداد، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا زكريا بن يحيى المصري، حدثني المفضل بن فضالة، حدثني سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لعلي أربع خصال ليست لأحد: هو أول عربي وأعجمي صلى مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ ، وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف، والذي صبر معه يوم المهراس، وهو الذي غسله، وأدخله قبره. . . اهـ.

وقوله: (يوم المهراس)، أي يوم أحد، حيث خرج علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بالدرقة حتى ملأها ماء من المهراس، ثم جاء به إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ، فوجد له ريحاً، فعافه، فلم يشرب منه، وغسل عن وجهه الدم، وصب على رأسه، وهو يقول: اشتد غضب الله على من دمّى وجه رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. / انظر مغازي ابن إسحاق (ص ٣٣١).

والمهراس فيما ذكره المبرد: ماء بجبل أحد. / معجم البلدان (٥/٢٣٢). =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبي بقوله: «فيه زكريا بن يحيى الوقار، وهو متهم».

وزكريا بن يحيى الوقار، أبو يحيى المصري هذا يضع الحديث، قاله ابن عدي، ونقل عن صالح جزرة قوله: ثنا أبو يحيى الوقار، وكان من الكذابين الكبار. اهـ. من الكامل (١٠٧١/٣)، والميزان (٧٧/٢ ـ ٧٨ رقم ٢٨٩٢).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الوقار لوضع الحديث.

٥٣٤ــ حديث ابن عباس:

أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ دفع الرّاية إلى علي يوم بدر، وهو ابن عشرين سنة.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: هذا نص في أنه أسلم وله أقل من عشر سنين، بل نص في أنه أسلم ابن سبع سنين، أو ثمان سنين، وهو قول عروة(١).

---

(١) كما في المعرفة لأبي نعيم (١/ ل ٢١ أ).

٥٣٤ ــ المستدرك (٣/١١١): حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا محمد بن المغيرة السكري، ثنا القاسم بن الحكم العرني، ثنا مسعر، عن الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ دفع الراية إلى علي ــ رضي الله عنه ــ يوم بدر، وهو ابن عشرين سنة.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٣ ب ــ ١٤ أ).

والطبراني في الكبير (١/٦٤ رقم ١٧٤) كلاهما من طريق قيس بن الربيع، عن الحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، به مثله، إلا أن الطبراني لم يذكر قوله: «يوم بدر».

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٢٥): «إسناده حسن».

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الفضائل (٢/٦٥٠ رقم ١١٠٦) من طريق أبي شيبة، عن الحكم، به، بلفظ: كان علي يأخذ راية رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم بدر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ولم يتعقبه الذهبي بشيء، =

= وإنما استشهد بهذه الرواية على أن علياً ـ رضي الله عنه ـ أسلم وله أقل من عشر سنين، وأن سنه يوم أسلم كانت سبع، أو ثمان سنين.

وبيان حال رجال إسناد الحديث كالتالي:

مقسم ـ بكسر أوله ـ ابن بجرة ـ بضم الموحدة، وسكون الجيم ـ، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس؛ للزومه له، وهو: صدوق روى له البخاري، وذكره ابن شاهين في ثقاته، ونقل عن أحمد بن صالح المصري أنه قال عنه: ثقة ثبت لا شك فيه، ووثقه العجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به. وضعفه ابن سعد، وقال الساجي تكلم الناس في بعض روايته، وذكره البخاري في الضعفاء، ولم يذكر فيه قدحاً، بل ساق حديثاً له من رواية الحكم عنه في الحجامة، وقال: إن الحكم لم يسمعه منه، وهذا ليس بقادح في مقسم. / الجرح والتعديل (٨/٤١٤ رقم ١٨٨٩)، والثقات لابن شاهين (ص ٢٣٢ رقم ١٤١٨)، وللعجلي (ص ٤٣٨ رقم ١٦٢٧)، والتهذيب (١٠/٢٨٨ ـ ٢٨٩ رقم ٥٠٧)، والتقريب (٢/٢٣٧ رقم ١٣٥٢).

والحكم بن عتيبة، أبو محمد الكندي، الكوفي: ثقة ثبت فقيه روى له الجماعة، إلا أنه ربما دلّس، لكن عدّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح؛ لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، أو كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة. / الجرح والتعديل (٣/١٢٣ ـ ١٢٥ رقم ٥٦٧)، والتهذيب (٢/٤٣٢ ـ ٤٣٤ رقم ٧٥٦)، والتقريب (١/١٩٢ رقم ٤٩٤)، وطبقات المدلسين (ص ٥٨ رقم ٤٣).

ومسعر بن كدام بن ظهير الهلالي: ثقة ثبت فاضل، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٨/٣٦٨ ـ ٣٦٩ رقم ١٦٨٥)، والتهذيب (١٠/١١٣ ـ ١١٥ رقم ٢٠٩)، والتقريب (٢/٢٤٣ رقم ١٠٥٩). =

. . . .

= والقاسم بن الحكم بن كثير العرني: صدوق، فيه لين ـ كما في التقريب (١١٦/٢ رقم ١١) ـ، وثقه أحمد، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة، وخلف بن سالم، ومحمد بن عبد الله بن نمير، والنسائي، وقال أبو زرعة: صدوق، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: مستقيم الحديث، وقال أبو نعيم: كانت فيه غفلة، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال العقيلي: في حديثه مناكير، لا يتابع على كثير من حديثه. / الجرح والتعديل (١٠٩/٧ رقم ٦٢٩)، والتهذيب (٣١١/٨ ـ ٣١٢ رقم ٥٦٣).

ومحمد بن المغيرة السكري، الفقيه، شيخ المحدثين بهمذان، وأهل الرأي: صدوق قاله صالح بن أحمد، وجرحه السليماني بقوله: فيه نظر، وأوضحه الذهبي بقوله: «قلت: يشير إلى أنه صاحب رأي».

قلت: وهذا جرح ليس بمقبول في حق هذا الراوي، وهو معارض بثناء صالح بن أحمد عليه كما سبق. / السير (٣٨٣/١٣ ـ ٣٨٤)، والميزان (٤٦/٤ رقم ٨١٩٦).

وشيخ الحاكم هو علي بن حمشاذ العدل، وتقدم في الحديث (٥٠٩) أنه: ثقة حافظ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لما تقدم عن حال القاسم بن الحكم العرني، ولكنه لم ينفرد بالحديث، فقد تابعه متابعة قاصرة قيس بن الربيع، عن الحجاج، عن الحكم بن عتيبة، به عند ابن أبي عاصم والطبراني، وتقدم أن الهيثمي حسن سنده، فيكون الحديث حسناً لغيره بهذه المتابعة، والله أعلم.

٥٣٥ـ حديث علي (قال)[1]: أنا عبد الله، وأخو رسوله، وأنا الصِّدِّيق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب؛ صليت قبل الناس (بسبع)[2] سنين.

قال الحاكم[3]: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: كذا قال! وما هو على شرط واحد منهما، بل ولا هو صحيح، بل هو حديث باطل، فَتَدَبَّرْه، وفيه عبّاد بن عبد الله الأسدي، قال ابن المديني: ضعيف[4].

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في (أ): (لسبع).

(٣) قوله: (الحاكم) ليس في (ب).

(٤) في (ب): (قلت: بل هو حديث باطل، وفيه عباد الأسدي ضعيف)، وقول ابن المديني هذا في الموضوعات لابن الجوزي (٣٤١/١)، والتهذيب (٩٨/٥).

٥٣٥ ـ المستدرك (١١١/٣ ـ ١١٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري.

وحدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي، قالا: ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: أنا عبد الله، وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب؛ صليت قبل الناس بسبع سنين، قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة.

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقول الحاكم هذا ليس في المستدرك المطبوع، فأثبته من المخطوط، وفي المطبوع: «إني عبد الله. . .»الخ، وما أثبته من المخطوط أيضاً. =

....

= **تخـريجـه**:

الحديث أخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (١٢/٦٥).

والإمام أحمد في الفضائل (٢/٥٨٦ ــ ٥٨٧ رقم ٩٩٣).

والنسائي في الخصائص (ص ٢٤ ــ ٢٥ رقم ٧).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٤١).

وأخرجه ابن ماجه في سننه (١/٤٤ رقم ١٢٠) في فضائل علي ــ رضي الله عنه ــ من المقدمة.

وابن أبـي عاصم في السنة (٢/٥٩٨ رقم ١٣٢٤).

وفي الآحاد والمثاني (ل ١٥ أ).

وابن جرير في التاريخ (٢/٣١٠).

والعقيلي في الضعفاء (٣/١٣٧).

وأبو هلال العسكري في الأوائل (١/٢٠٣).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ ل ٢٢ ب).

والذهبـي في الميزان (٣/١٠١ ــ ١٠٢).

جميعهم من طريق العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، به نحوه، عدا لفظ النسائي فمثله، ولم يذكر أحد منهم قوله: «قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة»، وهذه الزيادة ليست في المستدرك المخطوط، ولا في التلخيص.

وقد روي الحديث عن علي ــ رضي الله عنه ــ مرفوعاً، قال علي: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ آخى بين الناس، وتركني، فقلت: يا رسول الله، آخيت بين أصحابك، وتركتني؟ قال: «ولم تراني تركتك؟ إنما تركتك لنفسي، أنت أخي، وأنا أخوك»، قال: «فإن حاجك أحد، فقل: إني عبد الله، وأخو رسوله، لا يدعيها أحد بعدك إلا كذاب». =

. . . .

= أخرجه أبو يعلى في مسنده ــ كما في المطالب المسندة (ل ١٥٣ ب)، والمطبوعة (٥٨/٤ رقم ٣٩٥٤) ــ .

ومن طريقه ابن حبان في المجروحين (٩٤/٢).

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٦٩٣/٥).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢١٢/١ ــ ٢١٣ رقم ٣٤٣).

كلاهما من طريق سهل بن زَنْجلة، عن الصبّاح بن محارب، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مُرّة، عن أبيه، عن جده، به، واللفظ لأبـي يعلى، ولفظ ابن عدي نحوه.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «كذا قال! وما هو على شرط واحد منهما، بل ولا هو بصحيح، بل هو حديث باطل فتدبره. وعباد قال ابن المديني: ضعيف».

وعباد هذا هو ابن عبد الله الأسدي الكوفي، وهو ضعيف، ضعفه ابن المديني، وقال البخاري: فيه نظر، وقال الأزدي: روى أحاديث لا يتابع عليها.

وذكره ابن حبان في ثقاته. / الضعفاء للعقيلي (١٣٧/٣)، والكامل لابن عدي (١٦٤٩/٤)، والموضوعات لابن الجوزي (٣٤١/١)، والتهذيب (٩٨/٥ رقم ١٦٥)، والتقريب (٣٩٢/١ رقم ٩٩).

وقد أعل الحديث عدد من الأئمة، منهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل.

قال أبو بكر الأثرم: سألت أبا عبد الله عن حديث علي: «أنا عبد الله، وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر»، فقال: اضرب عليه، فإنه حديث منكر. اهـ. من الموضوعات لابن الجوزي (٣٤١/١).

وقال العقيلي عقب روايته للحديث: «الرواية في هذا فيها لين». =

. . . .

= وقال ابن الجوزي عقبه: «هذا موضوع، والمتهم به عباد بن عبد الله، قال علي بن المديني: ضعيف الحديث، وقال الأزدي: روى أحاديث لا يتابع عليها».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «واعلم أنه ثم أحاديث أُخر لم يذكرها هذا الرافضي، لو كانت صحيحة لدلّت على مقصوده، وفيها ما هو أدل من بعض ما ذكره، لكنها كلها كذب. . . ، فمن أماثل الموضوعات ما رواه ابن الجوزي من طريق النسائي في كتابه الذي وضعه في خصائص علي، من حديث عبيد الله بن موسى، حدثنا العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، قال: قال علي ـ رضي الله عنه ـ: أنا عبد الله، وأخو رسول الله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب؛ صليت قبل الناس سبع سنين. . . ، قلت: وعباد يروي من طريقه عن علي ما يعلم أنه كذب عليه قطعاً، مثل هذا الحديث، فإنا نعلم أنه كان أَبَرَّ، وأصدق، وأتقى لله من أن يكذب ويقول مثل هذا الكلام الذي هو كذب ظاهر، معلوم بالضرورة أنه كذب. . .» ثم ذكر قول ابن الجوزي الذي سيأتي ذكره في الحديث الآتي: «ومما يبطل هذه الأحاديث: أنه لا خلاف في تقدم إسلام خديجة، وأبـي بكر، وزيد، وأن عمر أسلم في سنة ست من النبوة، بعد أربعين رجلاً، فكيف يصح هذا؟!». اهـ. من منهاج السنة (٤/١١٩ ـ ١٢٠).

وذكر الحافظ الذهبـي هذا الحديث في الميزان (٢/٣٦٨)، ثم قال: «هذا كذب على علي». وسيأتي ذكر تعقبه على الحديث الآتي؛ وهو بمعنى هذا الحديث.

وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٣/٢٦): «وهذا الحديث منكر بكل حال، ولا يقوله علي ـ رضي الله عنه ـ، وكيف يمكن أن يصلي قبل الناس بسبع سنين؟! هذا لا يتصور أصلاً، والله أعلم».

قلت: والدليل على صحة ما ذهب إليه هؤلاء الأئمة من استنكارهم لمتن =

. . . .

= هذا الحديث أن خديجة بنت خويلد ــ رضي الله عنها ــ هي أول من آمن به ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، وذلك بعد أن نزل عليه الوحي أول مرة في غار حراء، فجاء إليها، وقال: زمّلوني، زمّلوني، فزمّلوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة ــ وأخبرها الخبر ــ : «لقد خشيت على نفسي»، فقالت: كلا والله ما يخزيك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم... الخ الحديث ــ كما في صحيح البخاري (١/ ٢٣ رقم ٣) في بدء الوحي، باب منه ــ .

وفي صحيح البخاري أيضاً (٧/ ١٨ رقم ٣٦٦١) في مناقب أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ من كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «لو كنت متخذاً خليلاً، من حديث أبي الدرداء ــ رضي الله عنه ــ ، وفيه أنه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق».

وذكر هذا الحديث ابن كثير في البداية (٣/ ٢٧)، وقال: «هذا كالنص على أنه أول من أسلم ــ رضي الله عنه ــ ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٤/ ٢٥٤) بعد أن ذكر حديث أبي الدرداء هذا: «هذا ظاهر في أنه صدقه قبل أن يصدقه أحد من الناس الذين بلّغهم الرسالة، وهذا حق، فإنه أول ما بلّغ الرسالة آمن، وهذا موافق لما رواه مسلم عن عمرو بن عبسة، قلت: يا رسول الله، من معك على هذا الأمر؟ قال: حر وعبد، ومعه يومئذ أبو بكر، وبلال، وأما خديجة، وعلي، وزيد، فهؤلاء كانوا من عيال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، وفي بيته، وخديجة عرض عليها أمره لما فجأه الوحي، وصدقته ابتداء، قبل أن يؤمر بالتبليغ، وذلك قبل أن يجب الإيمان به، فإنه إنما يجب إذا بلغ الرسالة، فأول من صدق به بعد وجوب الإيمان به أبو بكر من الرجال، فإنه لم يجب عليه أن يدعو علياً إلى الإيمان؛ لأن علياً كان صبياً والقلم عنه مرفوع، ولم ينقل أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أمره بالإيمان، وبلغه الرسالة قبل أن يأمر أبا بكر ويبلغه، ولكنه كان في بيت النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، فيمكن أنه آمن به لما سمعه يخبر خديجة، وإن كان لم يبلغه». اهـ. =

= وفي البداية والنهاية (٣/٢٨): «قال أبو القاسم البغوي: حدثني سريج بن يونس، حدثنا يوسف بن الماجشون، قال: أدركت مشيختنا منهم محمد بن المنكدر، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وصالح بن كيسان، وعثمان بن محمد، لا يشكون أن أول القوم إسلاماً أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ.

قال ابن كثير: قلت: وهكذا قال إبراهيم النخعي، ومحمد بن كعب، ومحمد بن سيرين، وسعد بن إبراهيم، وهو المشهور عن جمهور أهل السنة. اهـ. وانظر معه حاشية الخصائص للنسائي (ص ٢٥ ـ ٢٧)، والحديث الآتي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

وله شاهد من طريق حبّة بن جُوين، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، وهو الآتي، لكنه ضعيف جداً أيضاً.

٥٣٦ـ حديث شعيب بن صفوان، عن الأَجْلح، عن (سلمة)[١] بن كُهَيْل، عن حَبّة بن جُوَيْن، عن علي، قال:

عبدت الله مع رسول الله (سبع)[٢] سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة.

قلت: هذا باطل؛ لأن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من أول ما أوحي إليه آمن به خديجة، وأبو بكر، وبلال، وزيد مع علي، قبله بساعات، أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع سنين؟ ولعل السامع أخطأ، فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله مع رسول الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي ما سمع، ثم حبّة شيعي جبل، قد قال ما يعلم بطلانه من أن عليًّا شهد معه صِفِّين ثمانون بدريًّا، وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فقال: هو غير ثقة[٣]، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف[٤]، (وشعيب والأجلح متكلم فيهما)[٥].

---

(١) في (أ): (مسلمة)، ومعلق بهامشها ما نصه: (صوابه سلمة).

(٢) في (أ) و (ب): (ابن سبع)، وهو خلاف ما يقتضيه تعقب الذهبي ـ رحمه الله ـ ، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) الكامل لابن عدي (٢/ ٨٣٥).

(٤) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٨٨ رقم ١٧٨).

(٥) في (أ): (وشعيب الأجلح، وسلمة متكلم فيهما).

٥٣٦ ـ هذا الحديث ليس في أصل المستدرك المطبوع، وإنما أورده المصحح في (١١٢/٣) بسياق التلخيص بجزء من سنده، وفي المستدرك المخطوط، =

. . . .

= أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، فقال: وشاهده حدثناه أبو عمر الزاهد، ثنا محمد بن هشام المروذي، ثنا أبو إبراهيم الترجماني، ثنا شعيب بن صفوان، عن الأجلح، عن سلمة بن كهيل، عن حبة بن جوين، عن علي قال: عبدت الله مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سبع سنين، قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٤١ ـ ٣٤٢) من طريق شعيب بن صفوان، به بلفظ: «عبدت الله مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة خمس سنين، أو سبع سنين»، هكذا على الشك.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١/٣٤٨ رقم ٤٤٧) من طريق محمد بن فضيل، عن الأجلح، به نحو لفظ ابن الجوزي على الشك.

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٣/٥٩٠).

وأخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكّية (ص ٣٣٧)، واللآلىء المصنوعة (١/٣٢٢) ـ، من طريق عمرو بن هشام الجنبي، عن الأجلح، به نحوه، إلا أنه قال: «قبل أن يعبدك أحد من هذه الأمة ست سنين».

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٢٦ رقم ١٨٨).

وأحمد في المسند (١/٩٩).

كلاهما من طريق يحيى بن سلمة، عن أبيه، به، ولفظ أحمد نحوه، وفي أوله قصة، وكذا عند الطيالسي، إلا أن لفظه: «لقد رأيتني صليت قبل الناس حججاً».

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الفضائل (٢/٦٨١ رقم ١١٦٤) من طريق محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، به نحو سياق أحمد السابق. =

. . . .

= وأخرجه الإمام أحمد في المسند أيضاً (١/ ١٤١).

وفي الفضائل (٢/ ٥٩٠ و ٥٩١ رقم ٩٩٩ و١٠٠٣).

وابن سعد في الطبقات (٣/ ٢١).

وابن أبـي شيبة في المصنف (١٢/ ٦٥ رقم ١٢١٣٤).

والنسائي في الخصائص (ص ٢١ رقم ١).

وابن أبـي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٥ أ).

وفي الأوائل (ص ٧٩ رقم ٦٨).

والخطيب في تاريخه (٤/ ٢٣٣).

جميعهم من طريق شعبة، عن سلمة بن كهيل، به، ولفظ الإمام أحمد: «أنا أول رجل صلى مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ»، ولفظ ابن أبـي شيبة، وابن أبـي عاصم، والنسائي نحو لفظ الإمام أحمد هذا.

وأما لفظ الخطيب فهو: «أنا أول من أسلم مع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ».

ولفظ ابن سعد، وأحد روايتي الإمام أحمد في الفضائل على الشك في: «أسلم»، أو: «صلى».

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، وأعلّه الذهبي سنداً، ومتناً، فقال: «هذا باطل؛ لأن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من أول ما أوحي إليه آمن به خديجة، وأبو بكر، وبلال، وزيد مع علي، قبله بساعات، أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع؟! ولعل السمع أخطأ، فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي ما سمع، ثم حبة شيعي جبل، قد قال ما يعلم بطلانه من =

. . . .

= أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدرياً، وذكره أبو إسحاق الجوزجاني، فقال: هو غير ثقة، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف، وشعيب، والأجلح متكلم فيهما».

قلت: أما حَبَّة ـ بفتح أوله، ثم موحدة ثقيلة ـ، فهو ابن جُوَيْن ـ بجيم مصغراً ـ، العُرَني، أبو قدامة الكوفي، وهو صدوق له أغلاط، وكان غالياً في التشيع ـ كما في التقريب (١/١٤٨ رقم ١٠٣) ـ، فقد وثقه أحمد، والعجلي، وقال ابن عدي: ما رأيت له منكراً جاوز الحد، وقال صالح جزرة: شيخ، وكان يتشيع، ليس هو بمتروك، ولا ثبت، وسط.

وقال ابن معين وابن خراش: ليس بشيء. وقال ابن معين في رواية، والنسائي: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني: كان غير ثقة. وقال ابن سعد: روى أحاديث، وهو يضعف. وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث. / الكامل لابن عدي (٢/٨٣٥ ـ ٨٣٦)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٨٨ رقم ١٧٨)، والتهذيب (٢/١٧٦ ـ ١٧٧ رقم ٣١٩).

وأما قول الذهبي هنا عن حبة هذا: «قد قال ما يعلم بطلانه من أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدرياً»، فقد ذكره أيضاً في الميزان (١/٤٥٠ رقم ١٦٨٨)، فقال: «من غلاة الشيعة، وهو الذي حدّث أن علياً كان معه بصفين ثمانون بدرياً، وهذا مُحال». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من التهذيب: «قال ابن الجوزي: روى أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدرياً، وهذا كذب.

شهد معه صفين ثمانون بدرياً، وهذا كذب.

ـ قال ابن حجر ـ: قلت: إيْ والله، إن صح السند إلى حبّة». اهـ.

وأما شعيب بن صفوان بن الربيع الثقفي، أبو يحيى الكوفي، الكاتب، فإنه مقبول، من رجال مسلم ـ كما في التقريب (١/٣٥٢ رقم ٨١) ـ، وانظر =

. . . .

= الجرح والتعديل (٤/٣٤٨ رقم ١٥٢٢)، والكامل (٤/١٣١٩ ـ ١٣٢٠)، والتهذيب (٤/٣٥٣ ـ ٣٥٤ رقم ٥٩٤).

والأجلح بن عبد الله بن حُجَيَّةَ، ويقال: معاوية، الكندي، يقال اسمه: يحيى، والأجلح لقب، وهو صدوق شيعي ـ كما في التقريب (١/٤٩ رقم ٣٢٣) ـ، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وقال عمرو بن علي الفلاس: مستقيم الحديث، صدوق. وقال ابن عدي: لم أجد له شيئاً منكراً مجاوزاً الحد، لا إسناداً، ولا متناً، وهو أرجو أن لا بأس به، إلا أنه يعد في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق.

وقال يحيى القطان: في نفسي منه شيء، وقال أيضاً: ما كان يفصل بين الحسين بن علي، وعلي بن الحسين ـ يعني أنه ما كان بالحافظ ـ. وقال الإمام أحمد: أجلح، ومجالد متقاربان في الحديث. وقد روى الأجلح غير حديث منكر. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال النسائي: ضعيف، ليس بذاك، وكان له رأي سوء. / الجرح والتعديل (٩/١٦٣ ـ ١٦٤ رقم ٦٧٧)، والكامل لابن عدي (١/٤١٧ ـ ٤١٩)، والتهذيب (١/١٨٩ ـ ١٩٠ رقم ٣٥٣).

قلت: الحديث بهذا اللفظ مداره على الأجلح، يرويه عن سلمة بن كهيل، وقد رواه شعبة كما سبق، عن سلمة على أن علياً أول من صلى، أو أول من أسلم.

أما شعيب بن صفوان فلا يُعَلُّ لأجله الحديث، فإنه لم ينفرد به، فقد تابعه عليه محمد بن فضيل، وعمرو بن هشام، وإن كان عمرو قد خالف شعيباً، فقال: «ست سنين» بدلاً من قوله: «سبع سنين».

وقال ابن الجوزي عقب روايته للحديث: «هذا حديث موضوع على علي عليه السلام؛ أما حبة فلا يساوي حبّة؛ فإنه كذاب، قال يحيى: ليس حديثه بشيء، وقال السعدي غير ثقة، وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث»، وقال أيضاً: «ومما يبطل هذه الأحاديث: أنه =

= لا خلاف في تقدم إسلام خديجة، وزيد، وأبي بكر، وأن عمر أسلم في سنة ست من النبوة، بعد أربعين، فكيف يصح هذا؟!.

قلت: وتقدم إعلال الإمام أحمد، والعقيلي، وابن تيمية، والذهبي، وابن كثير ـ رحمهم الله ـ للحديث السابق، وهو بمعنى هذا الحديث، فالعلة واحدة.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لما تقدم في دراسة إسناد هذا الحديث والحديث السابق، ولما أعله به الذهبي، وابن الجوزي، وغيرهما من العلماء، والله أعلم.

٥٣٧ـ حديث بريدة، قال:

أوحى الله (تعالى)[١] إلى رسوله[٢] ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم الاثنين، وصلى عليٌّ[٣] يوم الثلاثاء[٤].

قلت: صحيح[٥].

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب).

(٢) في (ب): (رسول الله)، وما أثبته من (أ).

(٣) في (ب): (علياً).

(٤) في (ب) بعد قوله: (الثلاثاء) قال: (الحديث) على أن للحديث بقية، وليس كذلك.

(٥) في المستدرك قال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي في التلخيص، فقوله: (قلت) زيادة من ابن الملقن.

٥٣٧ ـ المستدرك (٣/١١٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن يوسف بن صهيب، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: انطلق أبو ذر، ونعيم ابن عم أبي ذر، وأنا معهم نطلب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وهو بالجبل مكتتم، فقال أبو ذر: يا محمد، أتيناك نسمع ما تقول، وإلى ما تدعو، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «أقول لا إله إلا الله، وأني رسول الله». فآمن به أبو ذر وصاحبه، وآمنت به، وكان علي في حاجة لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أرسله فيها، وأوحي إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يوم الاثنين، وصلى علي يوم الثلاثاء.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٥ أ).

وفي الأوائل (ص ٨٠ رقم ٧٤). =

. . . .

= والطبراني في الأوائل (ص ٨٠ رقم ٥٤).

ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٥٩١/٣).

كلاهما من طريق عبد العزيز بن الخطاب، عن علي بن غراب، عن يوسف بن صهيب، به بلفظ: «خديجة أول من أسلم مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وعلي بن أبي طالب»، هذا لفظ ابن أبي عاصم، ومثله لفظ الطبراني، إلا أنه قال: «ثم علي».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وفي سنده يونس بن بكير بن واصل الشيباني، وأحمد بن عبد الجبار العطاردي، وكان الذهبي قد أعل أحد الأحاديث بهما وآخر معهما.

فقد أخرج الحاكم في المستدرك (٣٤٤/١) من طريق أحمد بن عبد الجبار، حدثنا يونس بن بكير، حدثنا يحيى بن أيوب البجلي أنبأنا أبو زرعة عمرو بن جرير، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ رفعه: «إن الرجل لتكون له المنزلة عند الله، فما يبلغها بعمل، فلا يزال يبتليه بما يكره حتى يبلغه ذلك»، وصحح الحاكم إسناده، فتعقبه الذهبي بقوله: «يحيى وأحمد ضعيفان، وليس يونس بحجة».

قلت: أما يحيى فليس في سند هذا الحديث.

وأما أحمد بن عبد الجبار العطاردي، فتقدم في الحديث (٥٣٠) أنه: ضعيف.

وأما يونس بن بكير بن واصل الشيباني، أبو بكر ويقال: أبو بكير، الجَمَّال، فإنه صدوق يخطيء ــ كما في التقريب (ص ٣٩٠ الطبعة الهندية) ــ، فقد وثقه ابن معين، وابن نمير، وعبيد بن يعيش، وابن عمار، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال الساجي: كان صدوقاً، ونقل عن ابن المديني أنه كان لا يحدث عنه، وقال أبو داود: ليس هو عندي بحجة، وكان يأخذ كلام ابن =

. . . .

= إسحاق، فيوصله بالأحاديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف، وقال الجوزجاني: ينبغي أن يتثبت في أمره؛ لميله عن الطريق. وقال ابن أبي شيبة: فيه لين. وقال الإمام أحمد: ما كان أزهد الناس فيه، وأنفرهم عنه، وقد كتبت عنه. وذكر له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: وليونس بن بكير غير ما ذكرت من الغرائب، وغيره، وقد وثقه الأئمة مثل ابن معين، وابن نمير، وغيرهما. / الجرح والتعديل (٩/٢٣٦ رقم ٩٩٥)، والكامل (٧/٢٦٣٣ ـ ٢٦٣٥)، والتهذيب (١١/٤٣٤ ـ ٤٣٦ رقم ٨٤٤).

وللحديث طريق أخرى وهي التي أخرجها ابن أبي عاصم والطبراني، كلاهما من طريق، عبد العزيز بن الخطاب، عن علي بن غراب، عن يوسف بن صهيب، به اللفظ المتقدم ذكره، وبيان حال رجال سندها كالتالي:

أما علي بن غراب الفزاري، مولاهم، الكوفي، القاضي فإنه صدوق، ويتشيع، ومدلس من الثالثة ـ كما في التقريب (٢/٤٢ رقم ٣٩٤)، وطبقات المدلسين (ص ٩٩ رقم ٨٩) ـ، فقد وثقه، ابن معين، ووصفه بالتشيع، وقال: ظلمه الناس حين تكلموا فيه، ووثقه ابن قانع، وذكره ابن شاهين في ثقاته، ونقل توثيقه عن ابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وقال الإمام أحمد: كان يدلس، وما أراه إلا كان صدوقاً. وقال النسائي وأبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال الدارقطني مرة: يعتبر به، وذكر في العلل جماعة منهم علي بن غراب، ووصفهم بأنهم ثقات حفاظ. وضعفه أبو داود، وقال ابن نمير: له أحاديث منكرة، وأفرط ابن حبان في تضعيفه، وقال الجوزجاني: ساقط، فأجاب عنه الخطيب بقوله: أظنه طعن عليه لأجل مذهبه، فإنه كان يتشيع. وقال ابن عدي: له غرائب وأفراد، وهو ممن يكتب حديثه. / الجرح والتعديل (٦/٢٠٠ رقم ١٠٩٩)، والثقات لابن شاهين (ص ١٤٢ رقم ٧٥٩)، والكامل لابن عدي (٥/١٨٤٨ ـ ١٨٤٩)، والتهذيب (٧/٣٧١ ـ ٣٧٣ رقم ٦٠١). =

. . . .

= أقول: وقد صرح علي بالتحديث في رواية أبي عاصم.

وعبد العزيز بن الخطاب الكوفي، أبو الحسن، نزيل البصرة صدوق ــ كما في التقريب (١/٥٠٨ رقم ١٢١٤) ــ، وثقه النسائي، وقال أبو حاتم: صدوق. / الجرح والتعديل (٥/٣٨١ رقم ١٧٨٠)، والتهذيب (٦/٣٣٥ رقم ٦٤٣).

وأما بقية رجال الإسناد، فبيان حالهم كالتالي:

عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضيها: ثقة روى له الجماعة ــ كما في التقريب (١/٤٠٣ ــ ٤٠٤ رقم ٢٠٢) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٥/١٣ رقم ٦١)، والتهذيب (٥/١٥٧ ــ ١٥٨ رقم ٢٧٠).

ويوسف بن صهيب الكندي، الكوفي: ثقة ــ كما في التقريب (٢/٣٨١ رقم ٤٣٧) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٩/٢٢٤ رقم ٩٤٠)، والتهذيب (١١/٤١٥ رقم ٨٠٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أحمد بن عبد الجبار، وما تقدم عن حال يونس بن بكير.

وأما الطريق الأخرى التي رواها الطبراني، وابن أبي عاصم فسندها حسن كما يتضح من دراسة الإسناد.

وللحديث شاهد من حديث أنس، وأبي رافع ــ رضي الله عنهما ــ.

أما حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ، فأخرجه الترمذي في سننه (١٠/٢٣٤ رقم ٣٨١٢) في مناقب علي ــ رضي الله عنه ــ، من كتاب المناقب.

والحاكم في المستدرك (٣/١١٢).

كلاهما من طريق علي بن عابس، عن مسلم الملائي، عن أنس ــ رضي الله =

. . . .

= عنه ــ قال: بعث النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم الاثنين، وصلى علي يوم الثلاثاء.

هذا لفظ الترمذي، ولفظ الحاكم نحوه، إلا أنه قال: «أسلم» بدل قوله: «صلى».

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعور، ومسلم الأعور ليس عندهم بذاك القوي».

وسكت عنه الحاكم، والذهبي.

وأما حديث أبي رافع ــ رضي الله عنه ــ ، فأخرجه البزار (١٨٢/٣ رقم ٢٥١٩)، بمثل لفظ حديث أنس عند الحاكم.

قال الهيثمي في المجمع (١٠٣/٩): «فيه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات».

وعليه فالحديث يكون صحيحاً لغيره بمجموع هذه الطرق.

فان قيل: كيف الجمع بين هذا الحديث، وبين ما تقدم في الحديثين السابقين من أن أبا بكر ــ رضي الله عنه ــ هو أول من أسلم؟

فالجواب ما حكاه ابن كثير في البداية (٢٩/٣) عن أبي حنيفة أنه أجاب بالجمع بين هذه الأقوال: بأن أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن الغلمان علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ ، والله أعلم.

٥٣٨ـ حديث ابن شهاب، عن[1] عبد الملك:

أنه لم يرفع حجر في بيت المقدس يوم قتل علي إلا وجد تحته دم.

قلت: فيه حفص (بن عمران بن أبي الرسّام)[2] لا أعرفه، والخبر مرسل.

---

(١) كذا في نسختي ابن الملقن، مع أن الخبر من رواية الزهري كما سيأتي، لا من رواية عبد الملك.

(٢) في (أ) و(ب): (ابن عمر بن أبي الدنيا)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، واللسان (٢/٢٣٠).

٥٣٨ ـ المستدرك (١١٣/٣): أخبرنا أبو جعفر محمد بن عبد الله البغدادي، ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي، ثنا سعيد بن عفير، حدثني حفص بن عمران بن أبي الرسام، عن السّريّ بن يحيى، عن ابن شهاب، قال: قدمت دمشق، وأنا أريد الغزو، فأتيت عبد الملك لأسلم عليه، فوجدته في قبة، على فرش (تفوت) القائم، وتحته سماطان، فسلمت، ثم جلست، فقال لي: يا ابن شهاب، أتعلم ما كان في بيت المقدس صباح قتل علي بن أبي طالب؟ فقلت: نعم، فقال: هَلُمّ، فقمت من وراء الناس حتى أتيت خلف القبة، فحول إليّ وجهه، فأحنى علي، فقال: ما كان؟ فقلت: لم يرفع حجر من بيت المقدس إلا وجد تحته دم، فقال: لم يبق أحد يعلم هذا غيري، وغيرك، لا يسمعنّ منك أحد، فما حدثت به حتى توفي.

وقوله: (تفوت) في المستدرك: (بقرب)، وما أثبته من مصدر التخريج.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الفسوي في تاريخه (١/٦٢٩ ـ ٦٣٠): حدثني سعيد بن عفير، فذكره بنحوه.

. . . .

= ومن طريق يعقوب أخرجه ابن أبـي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٥ ب).
وابن عساكر في ترجمة الزهري من تاريخه (ص ٣٤ ـ ٣٥).

وقد روي الحديث من طرق أخرى عن الزهري، لكن قال: (الحسين) بدلاً من: (علي).

فقد أخرجه ابن سعد في الطبقات (ص ١٦٣ من المتمم لطبقاته)، من طريق معمر، قال: أول ما عرف الزهري أنه كان في مجلس عبد الملك بن مروان، فسألهم عبد الملك، فقال: من منكم يعلم ما صنعت أحجار بيت المقدس يوم قتل الحسين؟ قال: فلم يكن عند أحد منهم من ذلك علم، فقال الزهري: بلغني أنه لم يقلب منها يومئذ حجر، إلا وجد تحته دم عبيط، قال فعرف من يومئذ.

وأخـرجه الـطبراني في الكبـير (٣/ ١٢٠ و ١٢٧ رقم ٢٨٣٤ و ٢٨٣٥ و ٢٨٥٦)، من طريق أبـي بكر الهذلي، وابن جريج، ومحمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص، ثلاثتهم عن الزهري، به نحو سياق ابن سعد، إلا أن الهذلي، وابن جريج لم يذكرا قصة الزهري، مع عبد الملك، وإنما من لفظ الزهري.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٩٦) عن طريق محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص: «رجاله ثقات».

وقال عن طريق ابن جريج: «رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «حفص لا أعرفه، والخبر مرسل». أما حفص: فهو ابن عمران بن أبـي الرسام، كذا في المستدرك، وتلخيصه، ولسان الميزان (٢/ ٣٣٠ رقم ١٣٤٨) نقلاً عن المستدرك، حيث قال: (حفص بن عمـران بن أبـي الرسـام، عن السري بن يحيى. وقع حديثه في ترجمة الحسين من مستدرك الحاكم، وتعقبه الذهبي في تلخيصه بأن حفصاً لا نعرفه). =

. . . .

= قلت: كذا قال الحافظ: «في ترجمة الحسين»، والصواب أنه في ترجمة علي ـ رضي الله عنهما ـ .

وفي تاريخ الفسوي: «حفص بن عمران بن الوسام».

وعند ابن عساكر: «حفص بن عمر بن الرسام».

ولم أجد من ترجم له سوى ابن حجر في اللسان اعتماداً على ما في المستدرك، وتلخيصه.

وأما سعيد بن عفير، فاسمه سعيد بن كثير بن عفير.

أما الإرسال الذي أعل الذهبي به الحديث، فلأن الزهري لم يدرك علي بن أبي طالب حتى يخبر عما وقع يوم قتله، فإن علياً ـ رضي الله عنه ـ قتل سنة أربعين للهجرة، أما ابن شهاب الزهري فأقل ما قيل في تاريخ ولادته انها كانت سنة خمسين للهجرة، وقيل: إحدى، وقيل: ست، وقيل: ثمان وخمسين ـ كما في التهذيب (٩/ ٤٥٠) ـ .

فإن قيل: إن حفصاً أخطأ في الرواية بذكره علياً ـ رضي الله عنه ـ ، والصواب: (الحسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ) كما في باقي الروايات، فالجواب: أن يقال: هذا صحيح، لكن مع ذلك فعلّة الإرسال باقية، ورواية ابن سعد توضح المقصود، حيث قال الزهري فيها لعبد الملك: بلغني أنه لم يقلب. . . الخ، ولم يذكر الزهري من الذي أخبر بالخبر، وقد يكون أحد الرواة المقدوح فيهم بتشيع، أو غيره، ورواية ابن سعد هذه سندها صحيح على شرط الشيخين إلى الزهري.

فالراوي عن الزهري هو معمر بن راشد الأزدي، مولاهم، أبو عروة، وهو: ثقة ثبت فاضل، بل قال ابن معين: معمر أثبت في الزهري من ابن عيينة، وقال في أخرى: أثبت الناس في الزهري: مالك ومعمر، ثم عدّ جماعة، وفي رواية معمر عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيء، وكذا فيما حدث به في البصرة، وقد روى له الجماعة، وقال الذهبي: أحد الأعلام الثقات، له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما أتقن. / الجرح والتعديل =

. . . .

= (٨/٢٥٥ ــ ٢٥٧ رقم ١١٦٥)، والتهــذيب (١٠/٢٤٣ ــ ٢٤٦ رقم ٤٣٩)، والتقــريب (٢/٢٦٦ رقم ١٢٨٤)، والمـيــزان (٤/١٥٤ رقم ٨٦٨٢).

وعن معمر رواه حماد بن زيد بن دِرْهم الْأَزْدي، الجَهْضمي، أبو إسماعيل البصري، وهو ثقة ثبت فقيه، روى له الجماعة ــ كما في التقريب (١/١٩٧ رقم ٥٤١) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٣/١٣٧ ــ ١٣٩ رقم ٦١٧)، والتهذيب (٣/٩ ــ ١١ رقم ١٣).

وعن حماد رواه شيخ ابن سعد، وهو سليمان بن حرب الأزدي، الواشجي ــ بمعجمة، ثم مهملة ــ، البصري، القاضي بمكة، وهو ثقة إمام حافظ، روى له الجماعة ــ كما في التقريب (١/٣٢٢ رقم ٤٢٣) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٤/١٠٨ ــ ١٠٩ رقم ٤٨١)، والتهذيب (٤/١٧٨ ــ ١٨٠ رقم ٣١١).

أقول: ومما يؤيد أن الزهري أرسل هذا الحديث: أن الحسين بن علي ــ رضي الله عنهما ــ قتل سنة إحدى وستين، في أولها ــ كما في التهذيب (٢/٣٥٦) ــ، فعلى القول بأن الزهري ولد سنة ثمان وخمسين لا يكون له من العمر إلا ما يقرب من ثلاث سنين، فالإرسال واضح، ولو ترجح أن ولادته كانت سنة خمسين، فإن رواية ابن سعد فيها دلالة على أنه أرسل هذا الحديث خاصة، وغيره ينظر فيه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لإرساله، وجهالة حفص بن عمران، ومخالفة متنه لما هو أصح منه ثبوتاً عن الزهري؛ من أن الخبر عن مقتل الحسين، لا علي ــ رضي الله عنهما ــ، وكون الخبر عن مقتل الحسين هو ضعيف أيضاً؛ لأن الزهري لم يذكر اسم من تلقّى الخبر عنه، والله أعلم.

٥٣٩ـ ورواه الحاكم في آخر ترجمته[١]، من[٢] حديث الزهري:

أن أسماء الأنصارية قالت: ما رفع حجر بايلياء[٣] ليلة قتل علي، ألا وجد تحته دم عبيط[٤].

قلت: فيه نوح، وهو كذاب.

---

(١) أي ترجمة علي ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) في (أ): (قال: من حديث الزهري)، وما أثبته من (ب).أ

(٣) إيلياء ـ بكسر أوله، واللام ـ: اسم مدينة بيت المقدس. / معجم البلدان (١/٢٩٣).

(٤) العبيط: الطري غير النضيج. / النهاية (٣/١٧٢).

٥٣٩ ـ المستدرك (٣/١٤٤): أخبرني أحمد بن بالويه العقصي، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا عباد بن يعقوب، ثنا نوح بن دراج، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، أن أسماء الأنصارية قالت: ما رفع حجر بإيلياء ليلة قتل علي، إلا وجد تحته دم عبيط.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «نوح كذاب».

ونوح هذا هو ابن درّاج النخعي، مولاهم، أبو محمد الكوفي، القاضي، وهو متروك ـ كما في التقريب (٢/٣٠٨ رقم ١٦٤) ـ، فقد كذبه ابن معين، وأبو داود، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، حتى ربما يسبق إلى القلب أنه يتعمد ذلك من كثرة ما يأتي به، وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث، وضعفه ابن المديني، وقال: لم يكن في الحديث بذاك، وقال الجوزجاني: زائغ، وقال البخاري: ليس بذاك.

وقال ابن نمير: ثقة، وقال أبو زرعة: أرجو أن لا يكون به بأس، وقال ابن =

. . . .

= عدي: ليس هو بالمكثر، يكتب حديثه. / الكامل لابن عدي (٧/٢٥٠٩ ـ ٢٥١٠)، والتهذيب (١٠/٤٨٢ ـ ٤٨٤ رقم ٨٧١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف نوح بن درّاج، والصواب في متنه أن الزهري قال: «ليلة قتل الحسين»، وهو ضعيف أيضاً كما في الحديث السابق.

٥٤٠ــ حديث خَيْثَمَة بن عبد الرحمن:

سمعت سعداً وقال له رجل: إن علياً يقع فيك؛ أنك تخلّفت عنه. فقال سعد: والله[١] إنه لرأي رأيته، وأخطأ رأيي؛ إن علياً أعطي[٢] ثلاثاً... الحديث.

قلت: سكت الحاكم عن تصحيحه، وفيه مسلم الأعور[١] الملائي، وهو متروك.

---

(١) قوله: (والله)، و: (الأعور) ليسا في (ب).

(٢) في (ب): (أعطا).

المستدرك (٣/١١٦): حدثنا أبوزكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا علي بن المنذر، ثنا ابن فضيل، ثنا مسلم الملائي، عن خيثمة بن عبد الرحمن، قال: سمعت سعد بن مالك وقال له رجل: أن علياً يقع فيك؛ أنك تخلفت عنه. فقال سعد: والله إنه لرأي رأيته، وأخطأ رأيي، أن علي بن أبي طالب أعطي ثلاثاً، لأن أكون أعطيت إحداهن أحب إلي من الدنيا وما فيها. لقد قال له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يوم غدير خم بعد حمد الله والثناء عليه: «هل تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قلنا: نعم. قال: «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، وال من والاه، وعاد من عاداه». وجيء به يوم خيبر وهو أرمد ما يبصر، فقال: يا رسول الله، إني أرمد، فتفل في عينيه ودعا له، فلم يرمد حتى قتل، وفتح عليه خيبر، وأخرج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ عمه العباس وغيره من المسجد، فقال له العباس: تخرجنا ونحن عصبتك وعمومتك، وتسكن علياً؟ فقال: «ما أنا أخرجتكم وأسكنته، ولكن الله أخرجكم وأسكنه».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق محمد بن فضيل، عن مسلم الملائي الأعور، عن خيثمة، به بهذا السياق.

. . . .

= وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/٦١ ــ ٦٢ رقم ٧٠٣) من طريق محمد بن إسماعيل بن جعفر الطحان، عن غسان بن بشر الكاهلي، عن مسلم، عن خيثمة، عن سعد، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ سد أبواب الناس في المسجد، وفتح باب علي، فقال الناس في ذلك، فقال: «ما أنا فتحته، ولكن الله فتحته».

وأخرجه النسائي في الخصائص (ص ٦٢ رقم ٤٠) من طريق علي بن قادم، أخبرنا إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك قال: أتيت مكة، فلقيت سعد بن أبي وقاص، فقلت: هل سمعت لعلي منقبة؟ قال: كنا مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في المسجد، فنودي فينا ليلاً: ليخرج من في المسجد، إلا آل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وآل علي. قال: فخرجنا، فلما أصبح أتاه عمه، فقال: يا رسول الله، أخرجت أصحابك، وأعمامك، وأسكنت هذا الغلام؟! فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «ما أنا أمرت بإخراجكم، ولا بإسكان هذا الغلام، إن الله هو أمر به».

ومن طريق النسائي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٦٣).

قال النسائي عقب الحديث: «عبد الله بن شريك ليس بذاك، والحارث بن مالك لا أعرفه».

وأعل ابن الجوزي الحديث بعبد الله بن شريك، والحارث بن مالك، ونقل عن النسائي قوله السابق عن الحارث، وقال عن ابن شريك: «قال السعدي: كان كذاباً، وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، روى عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات». اهـ.

وأخرج النسائي الحديث أيضاً (ص ٦١ رقم ٣٩). من طريق محمد بن سليمان لوين، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، فذكره بنحو اللفظ السابق. =

. . . .

= وأخرجه أيضاً البزار في مسنده (١٩٨/٣ رقم ٢٥٥٦).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١٧٧/٢).

والخطيب في تاريخه (٢٩٣/٥).

جميعهم من طريق محمد بن سليمان لوين، به نحوه.

وأخرجه الفسوي في تاريخه (٢١١/٢)، من طريق الحميدي، عن سفيان، عن عمرو، عن أبـي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، به مرسلاً.

ومن طريق الفسوي أخرجه الخطيب في تاريخه (٢٩٤/٥).

وأخرجه الخطيب أيضاً في الموضع نفسه من طريق عبد الله بن وهب، عن سفيان، به مرسلاً أيضاً.

قال البزار عقب روايته للحديث: «هكذا رواه محمد بن سليمان، عن سفيان، وغيره إنما يرويه عن سفيان، عن عمرو، عن محمد بن علي (عن إبراهيم بن سعد)، مرسلاً.

وأخرج الخطيب، عن التمروذي، قال: (وذكر ــ يعني أحمد بن حنبل ــ لوينا، فقال: قد حدث حديثاً منكراً عن ابن عيينة، ما له أصل، قلت: أيش هو؟ قال: عن عمرو بن دينار، عن أبـي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه قصة علي: «ما أنا بالذي أخرجتكم، ولكن الله أخرجكم»، فأنكره إنكاراً شديداً، وقال: ما له أصل). اهـ.

وقال الخطيب عقبه: «أظن أبا عبد الله أنكر على لوين روايته متصلاً، فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة، غير أنه مرسل، عن إبراهيم بن سعد، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، كذلك»، ثم أخرجه من طريق الحميدي، وابن وهب، كلاهما عن سفيان، به مرسلاً.

وذكر الحافظ أبو نعيم في الموضع السابق عن لوين قال: «حدثنا به ابن عيينة مرة أخرى، عن إبراهيم بن سعد، لم يجاوز به». اهـ. وهذا يبرىء ساحة =

. . . .

= لوين من روايته للحديث عن سفيان متصلاً، إلا أن يكون وهم في سماعه الأول، ثم سمعه مرة أخرى وسفيان يحدث به على الصواب، فذكره.

هذا بالنسبة لقوله: «ما أنا أخرجتكم. . .»الخ.

وأما رواية حديث غدير خم، وقوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه. . .» الخ، فتقدم هذا اللفظ من حديث زيد بن أرقم ــ رضي الله عنه ــ برقم (٥٣٢) وسبق بيان أنه حديث صحيح.

وأما هذا اللفظ من رواية سعد بن أبي وقاص ــ رضي الله عنه ــ، فله عنه أربع طرق:

● **الأولى**: وهي طريق الحاكم هذه التي يرويها مسلم الأعور، عن خيثمة بن عبد الرحمن.

● **الثانية**: يرويها عبد الرحمن بن سابط، عن سعد، وفيه قصة، والشاهد قول سعد: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «من كنت مولاه، فعلي مولاه».

أخرجه ابن ماجه (١/٤٥ رقم ٢٢١) في فضائل علي ــ رضي الله عنه ــ من المقدمة.

● **الثالثة**: يرويها عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، أن سعداً قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من كنت مولاه، فعلي مولاه».

أخرجه النسائي في الخصائص (ص ٩٩ رقم ٨٣).

● **الرابعة**: يرويها مهاجر بن مسمار، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أخذ بيد (علي)، فقال: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ من كنت وليه، فإن علياً وليه».

أخرجه البزار (٣/١٨٧ رقم ٢٥٢٩)، وقال: «لا نعلمه يروي عن عائشة =

. . . .

= بنت سعد، عن أبيها إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى المهاجر عن عائشة بنت سعد، عن أبيها إلا هذا».

وقال الهيثمي في المجمع (٩/١٠٧): «رجاله ثقات».

وأما قوله: وجيء به يوم خيبر وهو أرمد... الخ، فتقدم هذا اللفظ من رواية سعد ــ رضي الله عنه ــ برقم (٥٣١)، وسبق بيان أنه حديث صحيح رواه مسلم، وغيره.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «سكت الحاكم عن تصحيحه، ومسلم متروك».

ومسلم هذا هو ابن كيسان الضبي، الملائي، الأعور، أبو عبد الله الكوفي، وهو ضعيف ــ كما في التقريب (٢/٢٤٦ رقم ١٠٩٧) ــ، وانظر الكامل لابن عدي (٦/٢٣٠٨ ــ ٢٣١٠)، والتهذيب (١٠/١٣٥ ــ ١٣٦ رقم ٢٤٧).

وأما الطريق التي رواها النسائي في الخصائص عن علي بن قادم، عن إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك، عن سعد، ففي سندها الحارث بن مالك هذا، وهو مجهول ــ كما في التقريب (١/١٤٤ رقم ٦٣) ــ، وتقدم أن النسائي قال عنه: لا أعرفه، وانظر الميزان (١/٤٤١ رقم ١٦٤٢)، والتهذيب (٢/١٥٦ رقم ٢٧٠).

والراوي عن الحارث هذا هو عبد الله بن شريك، وقد اختلف عليه في الحديث، فرواه علي بن قادم، عن إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك، بالسياق المتقدم.

وأخرجه النسائي عقبه من طريق فطر بن خليفة، عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم، عن سعد، أن العباس أتى النبي ــ صلّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ــ ، فقال: سددت أبوابنا، إلا باب علي، فقال: «ما أنا فتحتها، ولا سددتها».

وهذا السياق جاء من طرق أخرى ليست موضع بحثنا هذا، وقد أفاض في الكلام عليها الحافظ ابن حجر في الفتح (١٤/٧ ــ ١٦)، وفي القول المسدد (ص ١٧ ــ ٢٣).

ورواه جابر بن الحر، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن ثعلبة، عن سعد، ذكره الحافظ في التهذيب (١٥٦/٢)، وذكر الاختلاف السابق، وقال: «والمحفوظ حديث فطر».

قلت: وحديث فطر يختلف متنه عن متن هذا الحديث الذي معنا كما يتضح من سياقه السابق، وعليه فالحديث لا يصلح للاستشهاد من هذه الطريق.

وأما الطريق التي رواها سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، فالراجح أنها مرسلة ليس لسعد فيها ذكر.

الحكم على الحديث:

الحديث بسياق الحاكم لضعف مسلم الأعور.

وأما متنه فاشتمل على ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث غدير خُمّ، وقوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، وهذا المتن صحيح ورد عن عدة من الصحابة، وتقدم الكلام عليه في الحديث رقم (٥٣٢).

الثاني: حديث استدعاء النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لعلي يوم خيبر، وهو أرمد، وهذا الحديث صحيح أخرجه مسلم من حديث سعد نفسه ــ رضي الله عنه ــ ، وتقدم الكلام عنه في الحديث رقم (٥٣١). =

. . . .

= **الثالث**: حديث إخراج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لمن في المسجد، وإبقاء علي ـ رضي الله عنه ـ، وأمثل طرق هذا الحديث طريق الحاكم هذه، والطريق التي ترجح أنها مرسلة، ويرويها إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص.

والحديث بمجموع هذين الطريقين قد يرتقي لدرجة الحسن لغيره، لولا أن متنه أعله بعض العلماء منهم الإمام أحمد، وتقدم ذكر استنكاره لهذا الحديث وقوله: «ما له أصل».

وعليه فالحديث بهذا اللفظ منكر المتن، والله أعلم.

٥٤١ـ حديث الشَّعبي:

لما قتل عثمان، وبويع علي؛ خطب أبو موسى بالكوفة، فنهى الناس عن القتال، والدخول في الفتنة... الخ.

قلت: فيه الهَيْثم بن عَدي، وهو متروك.

---

٥٤١ ـ المستدرك (١١٧/٣): حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم المزكي، ثنا الحسين بن محمد بن زياد، ثنا داود بن رشيد، ثنا الهيثم بن عدي، عن مجالد، وابن عياش، وإسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: لما قتل عثمان، وبويع علي ـ رضي الله عنهما ـ، خطب أبو موسى وهو على الكوفة، فنهى الناس عن القتال، والدخول في الفتنة، فعزله علي عن الكوفة من ذي قار، وبعث إليه عمار بن ياسر والحسن بن علي، فعزلاه، واستعمل قرظة بن كعب، فلم يزل عاملاً حتى قدم علي من البصرة بعد أشهر، فعزله حيث قدم، فلما سار إلى صفين، استخلف عقبة بن عمرو أبا مسعود الأنصاري حيث قدم من صفين.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «الهيثم متروك».

والهيثم هذا هو ابن عدي الطائي، أبو عبد الرحمن المنبجي، وهو كذاب، رماه بالكذب ابن معين، والبخاري، وأبو داود، والعجلي، والساجي، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، محله محل الواقدي، وقال عباس الدوري: حدثنا بعض أصحابنا قال: قالت جارية الهيثم بن عدي: كان مولاي يقوم عامة الليل يصلي، فإذا أصبح جلس يكذب. / الضعفاء للنسائي (ص ١٠٤ رقم ٦٠٨)، والجرح والتعديل (٨٥/٩ رقم ٣٥٠)، والكامل لابن عدي (٢٥٦٢/٧ ـ ٢٥٦٣)، والميزان (٣٢٤/٤ رقم ٩٣١١)، واللسان (٢٠٩/٦ ـ ٢١١ رقم ٧٤٠).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الهيثم بن عدي إلى الكذب.

٥٤٢ـ حديث أم سلمة، قالت:

ذكر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت»، ثم التفت إلى علي، وقال: «إن وَلِيتَ من أمرها شيئاً، فارفق بها».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه عبد الجبار بن الورد، ولم يخرجا له.

---

٥٤٢ ـ المستدرك (١١٩/٣): حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد، ثنا أحمد بن نصر، ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، ثنا عبد الجبار بن الورد، عن عمار الدهني، عن سالم بن أبي الجعد، عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث ذكره صاحب كنز العمال (١٣٦/١٢ رقم ٣٤٣٧١)، وعزاه للحاكم فقط.

وقد أخرجه البيهقي في الدلائل (٤١١/٦) من طريق الحاكم.

وأورده الحافظ ابن كثير في البداية (٢١٢/٦) عن البيهقي، ثم قال: «هذا حديث غريب جداً.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الجبار لم يخرجا له». وعبد الجبار هذا هو ابن الورد المخزومي، مولاهم، المكي، أبو هشام، وهو صدوق يهم ـ كما في التقريب (٤٦٦/١ رقم ٧٩٦) ـ، فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والعجلي.

=

. . . .

= وقال الإمام أحمد ثقة لا بأس به، وقال ابن المديني لا بأس به، وكذا قال ابن عدي، وزاد: يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء ويهم، وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. / الكامل لابن عدي (١٩٦٢/٥)، والتهذيب (١٠٥/٦ ــ ١٠٦ رقم ٢١٢).

ولم يرو لعبد الجبار هذا أحد من الشيخين، وإنما روى له أبو داود والنسائي ــ كما يتضح من الموضع السابق من التقريب، والتهذيب ــ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عبد الجبار بن الورد.

وتقدم أن ابن كثير قال عن الحديث: «غريب جداً»، مع أنه مال إلى تصحيحه في موضع آخر.

فإن ابن القيم ــ رحمه الله ــ قال في المنار المنيف (ص ٦٠): كل حديث فيه: «يا حميراء»، أو ذكر: «الحميراء»، فهو كذب مختلق). اهـ.

واستثنى بعضهم بعض الأحاديث التي فيها ذكر: «الحميراء»، ومنها هذا الحديث، استثناه ابن كثير ــ كما نقله عنه تلميذه الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «الإجابة لا يراد ما استدركته عائشة على الصحابة» (ص ٥١) ــ حيث ذكر من خصائص عائشة ــ رضي الله عنها ــ قوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»، ثم قال الزركشي: (وسألت شيخنا الحافظ عماد الدين بن كثير ــ رحمه الله ــ عن ذلك، فقال: كان شيخنا حافظ الدنيا أبو الحجاج المزي ــ رحمه الله ــ يقول: كل حديث فيه ذكر الحميراء باطل، إلا حديثاً في الصوم في سنن النسائي.

قلت ــ أي ابن كثير ــ : وحديث آخر في النسائي أيضاً عن أبي سلمة، قال: قالت عائشة: دخل الحبشة المسجد يلعبون، فقال لي: «يا حميراء، أتحبين أن تنظري إليهم؟»... الحديث، وإسناده صحيح.

وروى الحاكم في مستدركه حديث: ذكر النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ =

. . . .

= خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت»، ثم التفت إلى علي، فقال: «إن وليت من أمرها شيئاً، فارفق بها»، وقال ـ أي الحاكم ـ: صحيح الإسناد). اهـ. وانظر أيضاً حاشية الموضع السابق من المنار للشيخ عبد الفتاح أبـي غدة.

٥٤٣ـ حديث أنس:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لعلي: «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه بعدي».

قال: على (شرط)[١] البخاري ومسلم.

قلت: بل هو (فيما)[٢] أعتقد من وضع ضِرار بن صُرَد المذكور في إسناده؛ قال ابن معين: كذاب[٣].

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في (أ): (مما)، وليس في (ب)، وما أثبته من التلخيص.

(٣) في (ب) لم يذكر التعقيب بكامله، وإنما قال: (قلت: بل موضوع).
وقول ابن معين هذا انظره في الجرح والتعديل (٤/٤٦٥).

٥٤٣ ـ المستدرك (٣/١٢٢): حدثنا عَبْدان بن يزيد بن يعقوب الدقّاق من أصل كتابه، ثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد، ثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت أبـي يذكر عن الحسن، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال لعلي: «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه بعدي».

تخـــريجه:

الحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/٣٨٠) من طريق ضرار، به مثله.

وللحديث طريق أخرى يرويها إبراهيم بن محمد به ميمون، حدثنا علي بن عابس، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا أنس، اسكب لي وضوءاً، ثم قام، فصلى ركعتين، ثم قال: «يا أنس، أول من يدخل عليك من هذا =

. . . .

= الباب أمير المؤمنين، وسيد المرسلين، وقائد الغر المحجلين، وخاتم الوصيين»، قال أنس: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، إذ جاء علي عليه السلام، قال: «من هذا يا أنس؟ «فقلت: علي، فقام مستبشراً، فاعتنقه، ثم جعل يمسح عرق وجهه، ويمسح عرق علي بوجهه، فقال علي: يا رسول الله، لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعته بي قبل؟! قال: وما يمنعني، وأنت تؤدي عني، وتسمعهم صوتي، وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدي؟».

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٦٣ ـ ٦٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٧٦ ـ ٣٧٧)، وقد سقط عنده بعض متنه، ومنه موضع الشاهد، وساقه السيوطي في اللآلىء (١/٣٥٩) بتمامه.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح. قال يحيى بن معين: علي بن عابس ليس بشيء.

وحكم الذهبي في الميزان (١/٦٤) على هذا الحديث بالوضع، ونقله عنه السيوطي في اللآلىء، إقراراً منه لابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل هو فيها أعتقده من وضع ضرار، قال ابن معين: كذاب».

وضرار هذا هو ابن صُرَد ـ بضم المهملة، وفتح الراء ـ، التيمي، أبو نعيم الطحان، الكوفي وهو متروك، كذبه ابن معين، وقال البخاري، والنسائي: متروك الحديث، وقال حسين بن محمد القبابي: تركوه، وقال الساجي: عنده مناكير، وقال ابن قانع: ضعيف يتشيع، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن حبان: كان فقيهاً، =

= عالماً بالفرائض، إلا أنه يروي المقلوبات عن الثقات، حتى إذا سمعها من كان داخلاً في العلم شهد عليه بالجرح والوهن، وقال أبو حاتم: صدوق صاحب قرآن وفرائض، يكتب حديثه، ولا يحتج به، روى حديثاً عن معتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في فضيلة لبعض الصحابة ينكرها أهل المعرفة بالحديث. / الجرح والتعديل (٤/٤٦٥ ـ ٤٦٦ رقم ٢٠٤٦)، والمجروحين (١/٣٨٠)، والميزان (٢/٣٢٧ ـ ٣٢٨ رقم ٣٩٥١)، والتهذيب (٤/٤٥٦ رقم ٧٨٨).

قلت: والحديث الذي ذكره أبو حاتم واستنكره، هو هذا الحديث الذي معنا.

وأما الطريق الأخرى، فتقدم أن ابن الجوزي أعلها بضعف علي بن عابس، وزاد السيوطي إعلالها بـ: إبراهيم بن محمد بن ميمون، وإبراهيم هذا قال عنه الذهبي: من أجلاد الشيعة، وحكم على حديثه بالوضع، وذكره الطوسي في رجال الشيعة. / الميزان ١/٦٣ و٦٤ رقم ٢٠٣ و٢١١)، واللسان (١/١٠٧ رقم ٣١٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف ضرار بن الأصرد.

وأما الطريق الأخرى فموضوعه كما سبق، والله أعلم.

٥٤٤ـ حديث ربيعة بن ناجذ[١]، عن علي مرفوعاً:

«يا علي، إن فيك من عيسى مثلاً، أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه، وأحبته النصارى حتى أنزلوه المنزلة التي ليس بها. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه الحكم بن عبد الملك وهّاه ابن معين[٢].

---

(١) قوله: (ابن ناجذ) ليس في (ب).

(٢) تاريخ ابن معين (٢/١٢٥ رقم ١٣٣٢): «الحكم بن عبد الملك ليس بشيء».

٥٤٤ ـ المستدرك (٣/١٢٣): حدثني أبو قتيبة سالم بن الفضل الآدمي بمكة، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا عمي أبو بكر، ثنا علي بن ثابت الدهان، ثنا الحكم بن عبد الملك، عن الحارث بن حصيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: دعاني رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، فقال: «يا علي، إن فيك من عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ مثلاً، أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه، وأحبته النصارى حتى أنزلوه المنزلة التي ليس بها». قال: وقال علي: ألا وإنه يهلك فيّ مُحبُ مُطْرٍ يُفرط بي بما ليس فيّ، ومبغض مفترٍ يحمله شنآني على أن يبهتني، ألا وإني لست بنبي، ولا يوحى إلي، ولكني أعمل بكتاب الله، وسنة نبيه ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ ما استطعت، فما أمرتكم به من طاعة الله تعالى، فحق عليكم طاعتي فيما أحببتم، أو كرهتم، وما أمرتكم بمعصية، أنا، وغيري، فلا طاعة لأحد في معصية الله عز وجل، إنما الطاعة في المعروف.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه (٣/٢٨١ ـ ٢٨٢). =

. . . .

= والنسائي في الخصائص (ص ١٢١ رقم ١٠٣).

وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/ ١٦٠).

وفي السنة (ص ١٩٠).

وفي زياداته على الفضائل (٢/ ٦٣٩ ــ ٦٤٠ و ٧١٣ ــ ٧١٤ رقم ١٠٨٧ و ١٢٢١ و١٢٢٢).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٢٣ ــ ٢٢٤ رقم ٣٥٧).

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٤٠٦ ــ ٤٠٧ رقم ٥٣٤).

وابن أبـي عاصم في السنة (٢/ ٤٨٤ رقم ١٠٠٤).

وابن الجوزي في العلل (١/ ١٦١ ــ ١٦٢ رقم ٢٥٩).

جميعهم من طريق الحكم بن عبد الملك، به نحوه، إلا أن البخاري، والنسائي، وابن أبـي عاصم اقتصروا على المرفوع منه، ولم يذكروا قول علي، وبعض الروايات عند عبد الله بن أحمد، ورواية أبـي يعلى ليس فيها بقية قول علي: «ألا وإني لست بنبـي. . .»الخ.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال: يحيـى بن معين: الحكم بن عبد الملك ليس بثقة، وليس بشيء. وقال أبو داود: منكر الحديث».

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٣): «في إسناد عبد الله وأبـي يعلى، الحكم بن عبد الملك، وهو ضعيف».

وأخرجه البزار في مسنده (٣/ ٢٠٢ رقم ٢٥٦٦) من طريق محمد بن كثير الملائي، ثنا، الحارث بن حصيرة، به نحوه، ولم يذكر قول علي ــ رضي الله عنه ــ.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «وفي إسناد البزار محمد بن كثير القرشي، الكوفي، وهو ضعيف».

وللحديث طريق أخرى عن علي ــ رضي الله عنه ــ، يرويها عيسى بن =

. . . .

= عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، حدثنا أبي، عن أبيه، عن جده علي بن أبي طالب، قال: جئت إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوماً، فوجدته في ملأ من قريش، فنظر إلي، وقال: «يا علي، إنما مثلك في هذه الأمة كمثل عيسى ابن مريم، أحبه قوم، فأفرطوا فيه، وأبغضه قوم، فأفرطوا فيه»، قال: فضحك الملأ الذي عنده، وقالوا: انظروا كيف شبه ابن عمه بعيسى، قال: ونزل القرآن:

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾

(الآية ٥٧ من سورة الزخرف).

أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/١٢٢).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٤ رقم ٣٥٨).

قال ابن حبان عن عيسى هذا: «يروي عن أبيه، عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، كأنه كان يهم، ويخطيء حتى كان يجيء بالأشياء الموضوعة، عن أسلافه، فبطل الاحتجاج بما يرويه، لما وصفت». اهـ. ثم ذكر هذا الحديث ضمن ما انتقده عليه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الحكم وهاه ابن معين».

والحكم هذا هو ابن عبد الملك القرشي البصري، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/١٩١ رقم ٤٩٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣/١٢٢ ـ ١٢٣ رقم ٥٦٤)، والتهذيب (٢/٤٣١ ـ ٤٣٢ رقم ٧٥٤).

وقد تابعه عند البزار محمد بن كثير القرشي، الكوفي، أبو إسحاق، وهو ضعيف أيضاً ـ كما في التقريب (٢/٢٠٣ رقم ٦٥٥) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٦/٢٢٥٧ ـ ٢٢٥٨)، والتهذيب (٩/٤١٨ ـ ٤١٩ رقم ٦٨٥).

لكن مدار كلا الطريقين على الحارث بن حَصيرة ـ بفتح المهملة، وكسر =

. . . .

= المهملة بعدها ـ ، الأزدي، أبو النعمان الكوفي، وهو ضعيف شيعي غال، قال جرير عنه: شيخ طويل السكوت، يصر على أمر عظيم، وقال أبو أحمد الزبيري، كان يؤمن بالرجعة، وقال الدارقطني: شيخ للشيعة يغلو في التشيع، وقال الأزدي: زائغ، سألت أبا العباس بن سعيد عنه، فقال: كان مذموم المذهب، أفسدوه. وقال العقيلي: له غير حديث منكر لا يتابع عليه. وقال ابن عدي: هو أحد من المحترقين بالكوفة في التشيع، وعلى ضعفه يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: لولا أن الثوري روى عنه لترك حديثه. ووثقه النسائي، والعجلي، وابن نمير، وابن حبان، وقال أبو داود: شيعي صدوق، وقال ابن معين: خشبي ثقة، ينسبونه إلى خشبة زيد التي صلب عليها. / الكامل لابن عدي (٢/٦٠٦ ـ ٦٠٧)، والتهذيب (٢/١٤٠ رقم ٢٣٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الحارث بن حصيرة، وأما الحكم بن عبد الملك فإنه قد توبع عليه كما سبق.

وأما الطريق الأخرى التي رواها عيسى بن عبد الله، فتقدم أن ابن حبان حكم عليها بالوضع، والله أعلم.

٥٤٥ـ حديث أبـي ذرّ مرفوعاً:

«يا علي، من فارقني، فقد فارق الله، ومن فارقك، فقد فارقني».

قال: صحيح.

قلت: بل منكر.

---

٥٤٥ ـ المستدرك (٣/١٢٣ ـ ١٢٤): حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا عبد الله بن نمير، ثنا عامر بن السمط، عن أبي الجحاف داود بن أبـي عوف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبـي ذر ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا علي، من فارقني، فقد فارق الله، ومن فارقك يا علي، فقد فارقني».

تخـريجـه:

الحديث أشار إليه البخاري في تاريخه (٧/٣٣٣)، فقال: قال: أبو عامر، نا ابن نمير، عن عامر الشيباني، عن أبـي الجحاف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبـي ذر، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في علي.

وأخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٥٧٠ رقم ٩٦٢).

والبزار في مسنده (٣/٢٠١ رقم ٢٥٦).

وابن عدي في الكامل (٣/٩٥٠).

ثلاثتهم من طريق ابن نمير، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٣٥): «رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «بل منكر».

. . . .

= وفي سنده معاوية بن ثعلبة الراوي للحديث عن أبي ذر، وهو مجهول، لم يرو عنه سوى أبي الجحاف داود بن أبي عوف، وقد ذكره البخاري في تاريخه (٣٣٣/٧ رقم ١٤٣١)، وسكت عنه، وبيض له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٧٨/٨ رقم ١٧٣٣)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٤١٦/٥).

وفي سنده داود بن أبي عوف سويد التميمي، البُرْجُمي، مولاهم، أبو الجحاف، وهو صدوق شيعي، ربما أخطأ ـ كما في التقريب (٢٣٣/١ رقم ٣٢)، فقد وثقه سفيان، وأحمد، وابن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عيينة: كان من الشيعة، وقال ابن عدي: «هو في جملة متشيعي أهل الكوفة، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت. . .، وهو من غالية أهل التشيع. . .، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يحتج به في الحديث»، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء، وقال الأزدي: زائغ ضعيف، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: كان من غلاة الشيعة. / الجرح والتعديل (٤٢١/٣ ـ ٤٢٢ رقم ١٩٢٢)، والكامل (٩٥٠/٣ ـ ٩٥١)، والتهذيب (١٩٦/٣ ـ ١٩٧ رقم ٣٧٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة معاوية بن ثعلبة، وما تقدم عن حال أبي الجحاف، ومتنه منكر كما قال الذهبي: لتفرد أبي الجحاف به، عن معاوية هذا، حيث لم أجد للحديث غير هذه الطريق.

٥٤٦ــ حديث عائشة مرفوعاً:

«أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب».

قال: صحيح، رواه عمر بن حسن الرّاسِبي، وأرجو أنه صدوق.

قلت: أظن أنه الذي وضع هذا.

---

٥٤٦ ـ المستدرك (٣/١٢٤): حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا محمد بن معاذ، ثنا أبو حفص عمر بن الحسن الراسبي، ثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وفي إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين».

تخـــريجـــه:

الحديث له عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أربع طرق:

● **الطريق الأولى**: وهي طريق الحاكم هذه التي يرويها سعيد بن جبير.

وذكره في كنز العمال (١١/٦١٨ رقم ٣٣٠٠٦)، وعزاه للحاكم فقط.

وذكره أيضاً (١٣/١٤٥ ـ رقم ٣٦٤٥٦)، وعزاه لابن النجار، فلست أدري، أمن هذه الطريق أخرجه، أم من غيرها؟

● **الطريق الثانية**: يرويها سلمة بن كهيل.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١١/٨٩ ـ ٩٠) من طريق محمد بن حميد، عن يعقوب بن عبد الله الأشعري، عن جعفر، عن سلمة بن كهيل، قال: مر علي بن أبي طالب على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وعنده عائشة، فقال لها: «إذا سرك أن تنظري إلى سيد العرب، فانظري إلى علي بن أبي طالب»، فقالت: يا نبي الله، ألست سيد العرب؟ فقال: «أنا إمام =

. . . .

=

المسلمين، وسيد المتقين، إذا سرك أن تنظري إلى سيد العرب، فانظري إلى علي بن أبـي طالب».

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٢١١ ـ ٢١٢ رقم ٣٤١)، ثم قال: «هذا حديث لا أصل له، وإسناده منقطع، ومحمد بن حميد قد كذبه أبو زرعة، وابن وارة، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات».

● **الطريق الثالثة**: يرويها إسماعيل بن أبـي خالد، قال: نظرت عائشة إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقالت: يا سيد العرب، فقال لها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنا سيد ولد آدم، ولا فخر، وأبوك سيد كهول العرب، وعلي سيد شباب العرب».

أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/٣٩٤ رقم ٥٩٩) من طريق عبد الملك بن عبد ربه أبـي إسحاق الطائي، عن خلف بن خليفة، عن إسماعيل، به.

● **الطريق الرابعة**: هي الآتية برقم (٥٤٧)، وهي طريق موضوعة كما سيأتي.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وقال: «في إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «أظن أنه هو الذي وضع هذا».

وعمر بن الحسن هذا هو الراسبـي، ومتنه منكر، تفرد به الراسبـي هذا من هذه الطريق، وقد حكم عليه الذهبـي بالوضع هنا، وفي الميزان قال: «خبر باطل»، وانظر الحديثين الآتيين.

وعمر بن الحسن هذا هو الراسبـي، أبو حفص، ذكره الذهبـي في الميزان ٣/١٨٥ رقم ٦٠٦٩ وقال لا يكاد يعرف، وأتي بخبر باطل متنه: «علي سيد العرب».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة الراسبـي، ومتنه منكر، تفرد به الراسبـي هذا من هذه الطريق، وقد حكم عليه الذهبـي بالوضع هنا، وفي الميزان قال: «خبر باطل»، وانظر الحديثين الآتيين.

٥٤٧ــ حديث عائشة مرفوعاً:

«ادعوا لي سيد العرب».

قلت: من؟

قال: «علي سيد العرب».

قلت: فيه الحسين بن علوان، وهو الذي وضعه.

---

٥٤٧ ــ هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، حيث قال في المستدرك (١٢٤/٣): وله شاهد من حديث عروة، عن عائشة.

أخبرنا أبو بكر محمد بن جعفر القاري ببغداد، ثنا أحمد بن عبيد بن ناصح، ثنا الحسين بن علوان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ، قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «ادعوا لي سيد العرب»، فقلت: يا رسول الله، ألست سيد العرب؟ قال: «أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب».

تخــريجــه:
الحديث لم أجد من أخرجه من هذه الطريق، وله طرق أخرى تقدم تخريجها في الحديث السابق.

دراسة الإسناد:
الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، وأعله الذهبي بقوله: «وضعه ابن علوان».

وابن علوان هذا هو الحسين بن علوان الكلبي، وهو كذاب يضع الحديث.

قال ابن معين، والنسائي: كذاب، قال ابن المديني: ضعيف جداً، وقال أبو حاتم، والدارقطني: متروك الحديث، وقال صالح جزرة: كان يضع =

. . . .

= الحديث، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على هشام، وغيره وضعاً، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب. وقال ابن عدي: يضع الحديث. / الكامل (٢/٧٦٩ ـ ٧٧١)، والميزان (١/٥٤٢ رقم ٢٠٢٧)، واللسان (٢/٢٩٩ ـ ٣٠٠ رقم ١٢٤٤).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الحسين بن علوان إلى الكذب، ووضع الحديث.

٥٤٨ـ قال الحاكم: وروي من رواية جابر مرفوعاً.

قلت: فيه عمر بن موسى الوجيهي[1]، وهو وضاع.

---

(١) في أصل (أ): (الرحمي)، ومعلق بهامشها: (صوابه: الوجيهي)، وليست في أصل (ب)، وإنما بهامشها.

٥٤٨ ـ هذا الحديث أورده الحاكم أيضاً شاهداً للحديث قبل السابق، لكنه جاء في المستدرك المطبوع معلقاً بلا إسناد، وهو بتمامه في المخطوط كما يلي: قال الحاكم: وله شاهد آخر من حديث جابر.

حدثناه أبو عبد الله محمد بن موسى القاضي الخازن من أصل كتابه، ثنا إبراهيم بن مالك الزعفراني، ثنا سهل بن عثمان العسكري، ثنا المسيب بن شريك، ثنا عمر بن موسى الوجيهي، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «أدعوا لي سيد العرب»، فقالت عائشة: ألست سيد العرب يا رسول الله؟ فقال: «أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب».

تخـــريجـــه:
الحديث ذكره في كنز العمال (٦١٨/١١ رقم ٣٣٠٠٦)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:
الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث قبل السابق، وأعله الذهبي بقوله: «عمر وضاع».

وعمر هذا هو ابن موسى بن وجيه الميتمي، الوجيهي، الحمصي، وهو كذاب يضع الحديث. قال ابن معين عنه: كذاب ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، كان يضع الحديث. وقال ابن عدي: هو في عداد من يضع الحديث متناً، وإسناداً. / الكامل (١٦٦٩/٥ ــ ١٦٧٣)، =

. . . .

= والميزان (٣/٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ٦٢٢٢)، واللسان (٤/٣٣٢ ـ ٣٣٤ رقم ٩٤٤).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة عمر الوجيهي للكذب ووضع الحديث.

٥٤٩ ــ حديث علي:

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «رحم الله علياً، اللهم أدِر الحق معه حيث دار».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: كذا قال! وفيه مختار بن نافع، وهو ساقط؛ قال النسائي[1]، وغيره: ليس بثقة.

---

(١) الميزان (٤/٨٠).

٥٤٩ ــ المستدرك (٣/١٢٤ ــ ١٢٥): أخبرنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عتاب سهل بن حماد، ثنا المختار بن نافع التميمي، ثنا أبو حيان التيمي، عن أبيه، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:
هذا الحديث جزء من حديث اقتصر الحاكم على موضع الشاهد منه، وأخرجه بتمامه الترمذي (١٠/٢١٦ ــ ٢١٧ رقم ٣٧٩٨) في مناقب علي ــ رضي الله عنه ــ، من كتاب المناقب، ولفظه: «رحم الله أبا بكر؛ زوجني ابنته، وحملني إلى دار الهجرة، وأعتق بلالاً من ماله. رحم الله عمر؛ يقول الحق وإن كان مراً، تركه الحق، وماله صديق. رحم الله عثمان، تستحييه الملائكة. رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار».

أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/٤١٨ ــ ٤١٩ رقم ٥٥٠).

وابن حبان في المجروحين (٣/١٠).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٤٣٧).

وعلقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٥٣ ــ ٢٥٤ رقم ٤١٠). =

. . . .

= جميعهم من طريق المختار بن نافع، به، مثل لفظ الترمذي، عدا ابن حبان فنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث يعرف بمختار، قال البخاري: هو منكر الحديث. وقال ابن حبان: كان يأتي بالمناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «كذا قال! ومختار ساقط: قال النسائي، وغيره: ليس بثقة».

ومختار هذا هو ابن نافع التميمي، العكلي، أبو إسحاق التمار، الكوفي، وهو منكر الحديث، قاله البخاري، والنسائي، وأبو حاتم، والساجي، وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ووثقه العجلي، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، كان يأتي بالمناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك». / الضعفاء للبخاري (ص ١١ رقم ٣٥٧)، والمجروحين (٣/٩ ـ ١٠)، والكامل (٦/٢٤٣٧)، والتهذيب (١٠/٦٩ ـ ٧٠ رقم ١١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، ومتنه منكر، تفرد به المختار هذا، وقد عدّه ابن حبان، وابن عدي، والذهبي في ما أنكر عليه، والله أعلم.

٥٥٠ ـ حديث عمر، قال:

لقد أعطي علي[١] ثلاث خصال[٢]: تزوّج فاطمة، وسُكناه في المسجد مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، والرايةَ يوم خيبر.

قال: صحيح.

قلت: بل فيه المديني[٣] عبد الله بن جعفر، ضعيف.

---

(١) في (ب): (عليا).

(٢) في (ب): (خطال).

(٣) قوله: (المديني) ليس في (ب).

٥٥٠ ـ المستدرك (٣/١٢٥): أخبرني الحسن بن محمد بن إسحاق الاسفرائيني، ثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء، ثنا علي بن عبد الله بن جعفر المديني، ثنا أبي، أخبرني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: لقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاث خصال، لأن تكون لي خصلة منها أحب إلي من أن أعطى حمر النعم، قيل: وما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: تزوجه فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وسكناه المسجد مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يحل له فيه ما يحل له، والراية يوم خيبر.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١٤٩٦) من طريق أبي يعلى، عن القواريري، عن عبد الله بن جعفر المديني، به مثله.

وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١٢٠ ـ ١٢١)، وقال: «رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه عبد الله بن جعفر بن نجيح، وهو متروك». =

. . . .

= وذكره المحب الطبري في الرياض النضرة (٣/١٥٨)، وعزاه لابن السمّان في الموافقة.

وأخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل (٢/٦٥٩ رقم ١١٢٣)، من طريق يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: لقد أوتي علي بن أبي طالب ثلاثاً، لأن أكون أوتيتها أحب إلي من إعطاء حمر النعم: جوار رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ في المسجد، والراية يوم خيبر، والثالثة نسيها سهيل.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل المديني عبد الله بن جعفر ضعيف».

وعبد الله هذا هو ابن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم، أبو جعفر المديني، والد علي ابن المديني، وهو ضعيف، يقال: تغير حفظه بآخره ـ كما في التقريب (١/٤٠٦ ـ ٤٠٧ رقم ٢٣٢)، وانظر الكامل لابن عدي (٤/١٤٩٣ ـ ١٤٩٧)، والتهذيب (٥/١٧٤ ـ ١٧٦ رقم ٢٩٨).

وقد خالفه يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد الإسكندراني، وهو ثقة من رجال الشيخين كما في الحديث (٥٠٩)، فرواه عن سهيل، عن أبيه، أن عمر، فذكره، ولم يذكر أبا هريرة.

قال محقق الفضائل لأحمد: «إسناده صحيح».

قلت: هو كذلك لو أن والد سهيل أدرك عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، ووالد سهيل هذا اسمه ذكوان السمان، أبو صالح، وقد نص أبو زرعة على أنه لم يسمع من عمر ـ رضي الله عنه ـ كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٥٧ رقم ٨٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الله المديني، ومخالفته لمن هو أوثق منه، بزيادة أبي هريرة في سند الحديث. =

. . . .

= والذي خالفه المديني هو يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني، والحديث من طريقه ضعيف أيضاً لانقطاعه.

لكن قوله في الحديث: «تزوجه فاطمة بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ» صحيح لا أعلم بين أهل القبلة مخالف فيه.

وأما قوله: «سكناه المسجد مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ» فتقدم في الحديث (٥٤٠) ما يشهد له من قول سعد بن أبـي وقاص ــ رضي الله عنه ــ (وأخرج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عمه العباس، وغيره من المسجد، فقال له العباس: تخرجنا ونحن عصبتك، وعمومتك، وتسكن علياً؟ فقال: «ما أنا أخرجتكم، ولكن الله أخرجكم، وأسكنه»)، لكن تقدم هناك أن متنه أعله بعض العلماء، منهم الإمام أحمد حين قال: «ما له أصل».

وأما قوله: «والرايـة يوم خيبر» فإنه صحيح تقدم في الحديث (٥٣١) أن مسلماً أخرجه من رواية سعد بن أبـي وقاص، وقد أخرجه غيره من غير طريق سعد.

٥٥١ـ حديث ابن عباس:

إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال في خطبته في حجة الوداع: «لأقتلنّ العمالقة[١] في (كتيبة)»[٢]، فقال له جبريل: أَوْ علي؟ فقال: «أَوْ علي».

قلت: فيه إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كُهَيْل، عن أبيه، وهما متروكان.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعد قال: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (كتفه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٥١ ـ المستدرك (٣/١٢٦): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي، عن أبيه، عن سلمة، عن مجاهد، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال في خطبة خطبها في حجة الوداع: «لأقتلن العمالقة في كتيبة»، فقال له جبريل عليه الصلاة والسلام: أو علي؟ قال: «أو علي بن أبي طالب».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٥٥) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني، ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «لئن بقيت لأقتلن العمالقة»، قال: فقال جبريل: أو علي؟.

كذا جاء سياقه في الكامل لابن عدي.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي، عن أبيه، وسكت عنه، فتعقبه الذهبي بقوله: «إسماعيل، وأبوه متروكان». =

. . . .

=

قلت: تقدم في الحديث (٥٠٣) أنهما متروكان، وأن ابنهما إبراهيم ضعيف.

وأما رواية ابن عدي للحديث، فمع ما فيها من النقص المخل في المتن، فإنها من رواية يحيى الحمائي، عن يحيى بن سلمة بن كهيل.

ويحيى بن سلمة بن كهيل تقدم آنفاً أنه: متروك.

ويحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني ـ بكسر المهملة، وتشديد الميم ـ، الكوفي، مع كونه حافظاً، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث ـ كما في التقريب (٢/٣٥٢ رقم ١١٦) ـ، فقد كذبه أحمد بن حنبل، قال عبد الله: قلت لأبي: ابن الحماني حدث عنك بحديث إسحاق الأزرق، قال: كذب، ما حدثته به، قلت: حكوا عنه أنه سمعه منك في المذاكرة على باب إسماعيل؟ فقال: «كذب، إنما سمعه من إسحاق بعد ذلك، أنا لا أعلم في تلك الأيام أن هذا الحديث غريب ـ أي وقت التقينا على باب إسماعيل ـ، إنما كنا نتذاكر الفقه والأبواب.

وقال أيضاً: ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث، أو يلتقطها، أو ينقلها.

وقال جعفر بن سهل الدقاق: قلت لعبد الله بن أحمد: أبو عبد الله ترك حديث الحماني من أجل الحديث الذي ادعى أنه سمعه منه، عن إسحاق الأزرق؟ فقال عبد الله: ليس هذا العلة في تركه حديثه، ولكن حدث عن قريش بن حيان، عن بكر بن وائل بحديث، وقريش مات قبل أن يدخل الحماني البصرة. / انظر الكامل لابن عدي (٧/٢٦٩٣ ـ ٢٦٩٥)، والتهذيب (١١/٢٤٣ ـ ٢٤٩ رقم ٣٩٨).

قلت: وقد وثق الحماني هذا يحيى بن معين، لكنه معارض بجرح من جرحه، وهو جرح مفسر، منه ما سبق ذكره عن الإمام أحمد، وأمور أخرى ذكرها الحافظ ابن حجر في التهذيب، مفادها أن الحماني هذا يسرق الحديث كما قال الإمام أحمد، والجرح إذا كان مفسراً مقدم على التعديل.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد، وهو من رواية ابن عدي أشد ضعفاً لنسبة الحماني إلى سرقة الحديث.

٥٥٢ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد المدينة، فليأت الباب».

قال: صحيح.

قلت: بل موضوع.

قال: وأبو الصلت المذكور في إسناده ثقة مأمون.

قلت: لا والله، لا ثقة، ولا مأمون.

---

٥٥٢ ـ المستدرك (٣/١٢٦ ـ ١٢٧): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي بالرملة، ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

قال الحاكم عقبه: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون، فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي، فقال: ثقة، قلت: أليس قد حدّث عن أبي معاوية، عن الأعمش: «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون.

سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول، وسئل عن أبي الصلت الهروي، فقال: دخل يحيى بن معين، ونحن معه على أبي الصلت، فسلم عليه، فلما خرج، تبعته، فقلت له: ما تقول ـ رحمك الله ـ في أبي الصلت؟ فقال: هو صدوق، فقلت له: إنه يروي حديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنا =

مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم، فليأتها من بابها»؟! فقال: قد روى هـذا ذاك الفيدي، عن أبـي معـاويـة، عن الأعمش كـما رواه أبو الصلت).

تخــريجــه:

الحديث يرويه الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، بـه. وله عن الأعمش أربع طرق:

● **الأولى**: يرويها أبو معاوية:

وله عن أبـي معاوية أحد عشر طريقاً:

١ ـ يرويها أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، عن أبـي معاوية، وهي طريق الحاكم هـذه التي يرويهـا عن محمد بن عبـد الرحيم، عن أبـي الصلت، به.

وأخرجه الحاكم أيضاً من طريق الحسن بن فهم، عن أبـي الصلت ـ به.

وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار (ص ١٠٥ رقم ١٧٣ من مسند علي) من طريق محمد بن إسماعيل الضراري.

والطبراني في الكبير (١١/٦٥ ـ ٦٦ رقم ١١٠٦١) من طريق المعمري، ومحمد بن علي الصائغ.

وابن عدي في الكامل (٥/١٧٢٢) من طريق علي بن سعيد بن بشـير الرازي.

والخطيب في تاريخه (١١/٤٨ و ٤٩) من طريق إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربـي، والقاسم بن عبد الرحمن الأنباري.

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥١).

جميع هؤلاء، عن أبـي الصلت عبد السلام بن صالح، به نحوه.

. . . .

= ٢ ـ يرويها محمد بن جعفر الفيدي.

أخرجه الحاكم (١٢٧/٣) عقب روايته لطريق أبـي الصلت السابقة.

وهذه الطريق هي التي ذكرها ابن معين، بعد أن سئل عن رواية أبـي الصلت، فقال: «قد روى هذا ذاك الفيدي، عن أبـي معاوية، عن الأعمش، كما رواه أبو الصلت».

وقد أخرج الحاكم طريق الفيدي هذه من طريق الحسين بن فهم، ثنا محمد بن يحيى بن الضريس، ثنا محمد بن جعفر الفيدي، فذكره بمثله.

قال الحاكم: «ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ».

٣ ـ يرويها عمر بن إسماعيل بن مجالد.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/ ١٥٠).

وابن عدي في الكامل (١٧٢٢/٥).

والخطيب في تاريخه (١١/ ٢٠٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٥١).

ثلاثتهم من طريق عمر بن إسماعيل هذا، عن أبـي معاوية، به نحوه، إلا أن ابن عدي اقتصر على قوله: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

٤ ـ يرويها أبو هارون إسماعيل بن محمد بن يوسف، عن أبـي عبيد القاسم بن سلّام، عن أبـي معاوية، به نحوه.

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/ ١٣٠).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٥٢).

٥ ـ يرويها الحسن بن علي بن راشد، عن أبـي معاوية، به نحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٧٥٢). =

. . . .

= ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٢).

٦ ـ يرويها إبراهيم بن موسى الرازي، عن أبي معاوية، به نحوه.

أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (ص ١٠٥ رقم ١٧٤ من مسند علي).

٧ ـ يرويها موسى بن محمد الأنصاري الكوفي، عن أبي معاوية، به بلفظ: «أنا مدينة الحكمة، وعلي بابها».

أخرجه خيثمة بن سليمان الطّرابلسي في حديثه (ص ٢٠٠): حدثنا ابن عوف، حدثنا محفوظ بن بحر الأنطاكي، حدثنا موسى بن محمد الأنصاري الكوفي، فذكره.

٨ ـ يرويها أحمد بن سلمة أبوعمرو الكوفي، عن أبي معاوية، به نحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١/١٩٣)، وتحرف فيه أبومعاوية إلى أبي ميمون.

وأخرجه من طريقه على الصواب ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٢).

٩ ـ يرويها جعفر بن محمد البغدادي، عن أبي معاوية، به نحوه.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٧/١٧٢ ـ ١٧٣).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٠).

١٠ ـ يرويها رجاء بن سلمة، عن أبي معاوية، به نحوه.

أخرجه الخطيب أيضاً (٤/٣٤٨).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات أيضاً (١/٣٥٠ ـ ٣٥١).

١١ ـ يرويها الحسن بن عثمان، عن محمود بن خداش، عن أبي معاوية.

ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٢)، وعزاه لابن مردويه. =

. . . .

= ● **الطريق الثانية**: يرويها سعيد بن عقبة، عن الأعمش، به نحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/١٢٤٨).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٢).

● **الطريق الثالثة**: يرويها عيسى بن يونس، عن الأعمش، به بلفظ: أنا مدينة الحكمة وعلي بابها».

أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٨٢٣) و(٣/١٢٤٨).

● **الطريق الرابعة**: يرويها سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش، به.

أخرجه ابن عدي أيضاً (٣/١٢٤٨)، بعد أن ذكر الحديث من طريق سعيد بن عقبة، فقال: «رواه شيخ ضعيف يقال له عثمان بن عبد الله الأموي، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش.

وثناه عن بعض الكذابين، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «موضوع»، ونقل قول الحاكم عن أبي الصلت: «ثقة مأمون»، فتعقبه بقوله: «لا والله، لا ثقة، ولا مأمون».

وأبو الصلت هذا اسمه عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي، مولاهم، أبو الصلت الهروي.

وثقه ابن معين والحاكم، ووصفه ابن معين بالتشيع، وفي رواية عنه: لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب، وفي رواية: ما أعرفه بالكذب، وفي أخرى: هو صدوق. وقال أبو داود: كان حافظاً.

وسئل الإمام أحمد عن أبي الصلت هذا، فقال: روى أحاديث مناكير، قيل له: روى حديث مجاهد، عن علي (كذا!): «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»؟ =

. . . .

= قال: ما سمعنا بهذا، قيل له: هذا الذي تنكر عليه؟ قال: غير هذا، أما هذا فما سمعنا به، وروى عن عبد الرزاق أحاديث لا نعرفها، ولم نسمعها. قيل لأبي عبد الله: قد كان عند عبد الرزاق من هذه الأحاديث الرديّة؟ قال: لم أسمع منها شيئاً.

ولما ذكر للإمام أحمد هذا الحديث: «أنا مدينة العلم» قال: قبّح الله أبا الصلت.

وقال أحمد بن سيار عن أبي الصلت هذا: ناظرته لاستخراج ما عنده، فلم أره يفرق، ورأيته يقدم أبا بكر وعمر، ويترحم على علي وعثمان، ولا يذكر أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا بالجميل، وسمعته يقول: هذا مذهبي الذي أدين الله به، إلا أن ثم أحاديث يرويها في المثالب، وسألت إسحاق بن إبراهيم عن تلك الأحاديث، وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبي موسى، وما روي في معاوية، فقال: هذه أحاديث قد رويت، قلت: فتكره كتابتها، وروايتها، والرواية عمن يرويها؟ فقال: أما من يرويها على طريق المعرفة، فلا أكره ذلك، وأما من يرويها ديانة، ويريد عيب القوم، فإني لا أرى الرواية عنه.

وقال النسائي عنه: ليس بثقة. وقال الساجي: يحدث بمناكير، وهو عندهم ضعيف.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: لم يكن بصدوق، وهو ضعيف، ولم يحدثني عنه.

وضرب أبو زرعة على حديثه، وقال: لا أحدث عنه، ولا أرضاه.

وقيل لأبي سعد الهروي الزاهد: ما تقول في عبد السلام بن صالح؟ فقال: نعيم بن الهيصم ثقة، فقيل: إنما سألناك عن عبد السلام، فقال: نعيم ثقة، لم يزد على هذا.

وقال ابن حبان عنه: «يروي عن حماد بن زيد، وأهل العراق العجائب في فضل علي، وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذي روى عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال رسول الله =

. . . .

= ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد المدينة، فليأت من قبل الباب»، وهذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدث به، وكل من حدث بهذا المتن، فإنما سرقه من أبي الصلت هذا، وإن قلب إسناده».

وقال الحاكم، والنقاش، وأبو نعيم: روى مناكير. وذكره العقيلي في ضعفائه، وقال: كان رافضياً، خبيثاً، غير مستقيم الأمر. وروى مسلمة عن العقيلي أنه قال عن أبي الصلت أيضاً: كذاب. وقال الدارقطني: كان رافضياً خبيثاً، روى حديث: «الإيمان إقرار بالقول، وعمل بالجوارح» الحديث، وهو متهم بوضعه، لم يحدث به إلا من سرقه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث. وقال ابن عدي «ولعبد السلام هذا عن عبد الرزاق أحاديث مناكير في فضائل علي وفاطمة والحسن والحسين، وهو متهم في هذه الأحاديث. وقال محمد بن طاهر المقدسي: كذاب. وقال ابن الجوزي: كذاب، وهو الذي وضع هذا الحديث على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة. اهـ. من الجرح والتعديل (٤٨/٦ رقم ٢٥٧)، والضعفاء للعقيلي (٧٠/٣ ـ ٧١)، والمجروحين لابن حبان (١٥١/٢ ـ ١٥٢)، والكامل لابن عدي (١٩٦٨/٥)، وتاريخ بغداد (٤٦/١١ ـ ٥١)، ومعرفة التذكرة لابن طاهر المقدسي (ص ٢٦٠ رقم ١٠٤١)، والموضوعات لابن الجوزي (٣٥٤/١)، والتهذيب (٣١٩/٦ ـ ٣٢٢ رقم ٦١٦).

قلت: أما الذهبي ـ رحمه الله ـ فقال عن أبي الصلت هنا: «لا ثقة، ولا مأمون»، وفي الميزان (٦١٦/٢) قال: «الرجل الصالح، إلا أنه شيعي جلد»، وذكر أقوال من اتهمه، وتوثيق ابن معين، وسكت، وفي الميزان أيضاً (٢٦/١) قال عنه: «أحد الهلكي». وفي ديوان الضعفاء (ص ١٩٣ رقم ٢٥٢٨) اختار قول من اتهمه، فقال:

«عبد السلام بن صالح، أبو الصلت الهروي، اتهمه بالكذب غير واحد، قال أبو زرعة: لم يكن بثقة، وقال ابن عدي: متهم، وقال غيره: رافضي». اهـ. =

. . . .

= وفي (الكاشف (٢/١٩٥ رقم ٣٤١٣) قال: «واه شيعي، متهم مع صلاحه».

وأعدل الأقوال في حق أبـي الصلت هذا ما اختاره الذهبـي ـ رحمه الله ـ في كتابه المغني في الضعفاء (٢/٣٩٤ رقم ٣٦٩٤) حيث قال: «عبد السلام بن صالح، أبو الصلت الهروي، الشيعي، الرجل العابد: متروك الحديث، قال ابن عدي: متهم». اهـ.

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في حاشيته على الفوائد المجموعة للشوكاني (ص ٢٩٣): (وأبو الصلت ـ فيما يظهر لي ـ كان داهية، من جهة خدم علي الرضا بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبـي طالب، وتظاهر بالتشيع، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع، ومن جهة كان وجيهاً عند بني العباس، ومن جهة تقرب إلى أهل السنة برده على الجهمية، واستطاع أن يتجمل لابن معين حتى أحسن الظن به، ووثقه، وأحسبه كان مخلصاً لبني العباس، وتظاهر بالتشيع لأهل البيت مكراً منه؛ لكي يصدق فيما يرويه عنهم، فروى عن علي بن موسى، عن آبائه الموضوعات الفاحشة ـ كما نرى بعضها في ترجمة علي بن موسى من التهذيب ـ، وغرضه من ذلك حطُّ درجة علي بن موسى، وأهل بيته عند الناس، وأتعجب من الحافظ، ابن حجر، يذكر في ترجمة علي بن موسى من التهذيب تلك البلايا، وانه تفرد بها عنه أبو الصلت، ثم يقول في ترجمة علي من التقريب: «صدوق، الخلل ممن روى عنه»، والذي روى عنه هو أبو الصلت، ومع ذلك يقول في ترجمة أبـي الصلت من التقريب: «صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذاب»، ولم ينفرد العقيلي، فقد قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق. . .)، ثم ذكر أقوال من سبق ذكره من الأئمة عن أبـي الصلت.

وقد تابع أبا الصلت على الحديث عشرة من الرواة كما سبق، جميعهم عن أبـي معاوية، به، وبيان حال تلك الطرق إلى أبـي معاوية كما يلي:

● أما **الطريق الأولى** فهي التي رواها أبو الصلت، وتقدم الكلام عنه. =

= ● وأما **الثانية** فيرويها محمد بن جعفر الفيدي، وهو الذي اعتبره ابن معين متابعاً لأبـي الصلت ـ كما تقدم ـ ، فقال: «قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون».

والفيدي هذا قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (٢/١٥١ رقم ١٠٧): «مقبول»، ورجح في التهذيب (٩/٩٥ ـ ٩٦) أنه ليس الذي روى عنه البخاري في كتاب الهبة من صحيحه، فقال: «وقع في الهبة: حدثنا محمد بن جعفر، أبو جعفر، ولم يذكر نسبه، والذي أظن أنه القومسي، فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر، بخلاف هذا (يعني الفيدي)، والقومسي ثقة حافظ، بخلاف هذا، فإن له أحاديث خولف فيها». اهـ.

قلت: ورجح بعض الأئمة أن جميع من روى الحديث من هذه الطريق فإنما سرقه من أبـي الصلت الهروي، ومن هؤلاء ابن عدي، والدارقطني، وابن حبّان، وابن الجوزي، كما سيأتي، بل نص الدارقطني على أن محمد بن جعفر الفيدي ممن سرقه كما نقله عنه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٥).

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في حاشيته، على الفوائد المجموعة (ص ٣٥٠): «وتبعه (يعني أبا الصلت) محمد بن جعفر الفيدي، فعده ابن معين متابعاً، وعدّه غيره سارقاً، ولم يتبين من حال الفيـدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له، أو أحدهما، فقد وهم». اهـ.

● أما **الطريق الثالثة**: فهي التي رواها عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد الكوفي، الهمذاني، نزيل بغداد، وهو متروك ـ كما في التقريب (٢/٥٢ رقم ٣٨٨) ـ ، وقد كذبه ابن معين، فقال: كذاب رجـل سوء خبيث. / الضعفاء للعقيلي (٣/١٤٩ ـ ١٥٠)، والكامل لابن عدي (٥/١٧٢٢)، والتهذيب (٧/٤٢٧ ـ ٤٢٨ رقم ٦٩٧).

● وأما **الطريق الرابعة**: فهي التي يرويها أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وعنه إسماعيل بن محمد بن يوسف، أبو هارون الجبريني، الفلسطيني، وهو يسرق =

. . . .

= الحديث، قال عنه ابن حبان: «ممن يقلب الأسانيد، ويسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به»، وكذبه ابن طاهر، وتبعه ابن الجوزي، وقال ابن أبـي حاتم: لم أجد حديثه حديث أهل الصدق، وقال الحاكم: روى عن سنيد، وأبـي عبيد، وعمرو بن أبـي سلمة أحاديث موضوعة. / المجروحين (١/١٣٠)، واللسان (١/٤٣٢ ـ ٤٣٣ رقم ١٣٤٢).

● وأما **الطريق الخامسة**: فهي التي يرويها الحسن بن علي بن راشد، وعنه الحسن بن علي بـن صالح بن زكريا، أبو سعيد العدوي، وهو كذاب، يضع الحديث. قال ابن عدي: «يضع الحديث، ويسرق الحديث، ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم، ان الله لم يخلقهم»، ثم ذكر ابن عدي الحديث من طريق العدوي هذا، عن الحسن بن علي بن راشد، عن أبـي معاوية، وقال: «وهذا حديث أبـي الصلت الهروي، عن أبـي معاوية، على أنه قد حدث به غيره، وسرقه منه من الضعفاء (كذا)، وليس أحد ممن رواه عن أبـي معاوية خيراً وأصدق من الحسن بن علي بن راشد الذي ألزقه العدوي، عليه».

وقال الدارقطني عن العدوي هذا: متروك. وقال حمزة السهمي: سمعت أبا محمد الحسن بن علي البصري يقول: أبو سعيد العدوي كذاب على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، يقول عليه ما لم يقل. / الكامل لابن عدي (٢/٧٥٠ ـ ٧٥٤)، واللسان (٢/٢٢٨ ـ ٢٣١ رقم ٩٨٧).

● وأما **الطريق السادسة**: فهي التي يرويها إبراهيم بن موسى الرازي، وعنه ابن جرير الطبري، ثم قال: «وليس بالفرّاء. . . ، وهذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث».

وفي طبقة إبراهيم بن موسى هذا راو يقال له إبراهيم بن موسى الأنصاري، ذكره النجاشي في شيوخ الشيعة ـ كما في اللسان (١/١١٦ رقم ٣٥٤) ـ، فإن كان هو، وإلا فلم أجده، ويكفي في سقوط روايته أن تلميذه ابن جرير لم يعرفه، وإذْ كان كذلك، فمن يعرفه إذن؟!! . =

. . . .

= ● وأما الطريق السابعة: فهي التي يرويها موسى بن محمد الأنصاري الكوفي، ولم أجد له ذكراً فيما لدي من كتب التراجم.

لكن الراوي عنه محفوظ بن بحر الأنطاكي، وقد كذبه أبو عروبة، وقال ابن عدي: «له أحاديث يوصلها، وغيره يرسلها، وأحاديث يرفعها، وغيره يوقفها على الثقات».

وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمته في الميزان (٣/٤٤٤ رقم ٧٠٩٢)، وعدّه من بلاياه.

● وأما الطريق الثامنة: فهي التي يرويها أحمد بن سلمة أبو عمرو الكوفي، وهو يسرق الحديث كما في ترجمته في الكامل (١/١٩٢ ـ ١٩٣)، ونص ابن عدي على أنه سرق هذا الحديث من أبي الصلت، فرواه عن أبي معاوية.

● وأما الطريق التاسعة: فهي التي يرويها جعفر بن محمد البغدادي، أبو محمد الفقيه، ورواه عنه مطيّن، ثم قال: لم يرو هذا الحديث من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه، ذكره الخطيب في تاريخه (٧/١٧٢ ـ ١٧٣).

وذكره الذهبي في الميزان (١/٤١٥ رقم ١٥٢٥)، وقال: «فيه جهالة»، ثم ذكر هذا الحديث في ترجمته، وقال: «هذا موضوع».

وقال ابن الجوزي عنه: «هو متهم بسرقة هذا الحديث». / الموضوعات (١/٣٥٤).

● أما الطريق العاشرة: فهي التي رواها رجاء بن سلمة، وقد نص ابن الجوزي على أنه ممن سرقه أيضاً» الموضوعات (١/٣٥٤)، ولم أجد له ترجمة.

والحديث ذكره الخطيب في ترجمة أحمد بن قاذويه بن عزرة، أبو بكر الطحان، وساقه من طريقه في تاريخ بغداد (٤/٣٤٨)، ولم يذكر عنه جرحاً أو تعديلاً، فهذه علة أخرى للحديث أيضاً.

● وأما الطريق الحادية عشرة: فهي التي رواها الحسن بن عثمان، عن محمود بن خداش، عن أبي معاوية. =

. . . .

= والحسن بن عثمان بن زياد بن حكيم هذا كذاب يضع الحديث، كذبه عبدان الأهوازي، وأبو علي النيسابوري، وقال ابن عدي: «كان عندي يضع ويسرق حديث الناس». / الكامل (٢/٧٥٦ ـ ٧٥٧)، واللسان (٢/٢١٩ ـ ٢٢٠ رقم ٩٦٨).

هذا بالنسبة لطرف الحديث التي عن أبي معاوية.

وأما طرقه التي عن الأعمش، فتقدم أربع طرق:

● **إحداها**: طريق أبي معاوية السابقة.

● **والثانية**: هي التي رواها سعيد بن عقبة، أبو الفتح الكوفي، قال عنه ابن عدي: «مجهول غير ثقة». / الكامل (٣/١٢٤٧ ـ ١٢٤٨).

والراوي عنه شيخ ابن عدي أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم بن نجم بن ماهان السعدي، أبو محمد الجرجاني، وهو واه ليس بشيء ـ كما في ديوان الضعفاء (ص ٣ رقم ٢٨) ـ، قال عنه ابن عدي: «حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها. . . ، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يُشبَّه عليه، فيغلط، فيحدث منه حفظه».

وقال حمزة السهمي: لم يتعمد الكذب. / الكامل (١/٢٠٢ ـ ٢٠٣)، والميزان (١/٩٤ رقم ٣٥٣).

● أما **الطريق الثالثة**: فهي التي رواها عيسى بن يونس، ويرويها عنها عثمان بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، وعثمان هذا كذاب يضع الحديث ويسرقه، قال ابن حبان: يضع الحديث. وقال ابن عدي: حدث في كل موضع بالمناكير عن الثقات، وذكر جملة من حديثه، ثم قال: ولعثمان غير ما ذكرت من الأحاديث، أحاديث موضوعات. وقال الجوزجاني: كذاب يسرق الحديث، وكذا قال الحاكم. وقال الدارقطني: متروك. / اهـ. من المجروحين (٢/١٠٢)، والكامل (٥/١٨٢٣ ـ ١٨٢٤)، واللسان (٤/١٤٣ ـ ١٤٧ رقم ٣٣٢). =

. . . .

=

● **وأما الطريق الرابعة**: فهي التي رواها سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش، وهذه كفانا مؤنة الكلام عنها ابن عدي ـ رحمه الله ـ حيث قال: «وحُدِّثناه عن بعض الكذابين، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش». / الكامل ٣/١٢٤٨).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي الصلت الهروي التي أخرجها الحاكم وغيره ضعيف جداً لشدة ضعف أبي الصلت.

وقد روي الحديث من عشر طرق أخرى عن أبي معاوية، غير طريق أبي الصلت هذه، ومن ثلاث طرق أخرى عن الأعمش، غير طريق أبي معاوية.

أما بالنسبة للطرق الثلاث عن الأعمش، فالثالثة، والرابعة الحديث موضوع من جهتهما، في الثالثة عثمان الأموي وهو كذاب يضع الحديث، ويسرقه، وفي الرابعة الراوي للحديث عن سفيان بن وكيع لم يفصح ابن عدي باسمه، وإنما وصفه بأنه كذاب.

وأما الطريق الثانية عن الأعمش فضعيفة جداً لشدة ضعف شيخ ابن عدي أحمد بن حفص، وجهالة سعيد بن عقبة.

وأما طرق الحديث عن أبي معاوية، فإحدى عشر طريقاً:

● **الأولى**: طريق أبي الصلت المتقدمة.

● **والثانية**: طريق محمد بن جعفر الفيدي، وتقدم أن ابن معين عدّه متابعاً، واعتبره الدارقطني وغيره سارقاً، والفيدي هذا لم يتبين من حاله ما يشفي كما قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي، وقد قال عنه ابن حجر: مقبول، وهو من =

. . . .

=

ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فهو مقبول حيث يتابع، وإلا فلينّ الحديث. / مقدمة التقريب (١/٥).

فمثل هذا الراوي حديثه ضعيف.

● **والطريق الثالثة**: ضعيفة جداً: فيها ابن مجالد، وهو متروك، بل كذبه ابن معين.

● **والرابعة**: موضوعة؛ فيها إسماعيل بن محمد بن يوسف، وهو يسرق الحديث.

● **والخامسة**: موضوعة أيضاً، فيها أبو سعيد العدوي، وهو كذاب يضع الحديث.

● **والسادسة**: ضعيفة جداً؛ فيها شيخ ابن جرير الطبري، وهو نكرة لا يعرف، واسمه إبراهيم بن موسى الرازي، ولم يعرفه ابن جرير نفسه الذي روى عنه الحديث، وذكر أنه لم يسمع منه غير هذا الحديث، ويحتمل أن يكون الأنصاري الذي هو من شيوخ الشيعة.

● **والسابعة**: موضوعة؛ فيها محفوظ بن بحر الأنطاكي كذبه أبو عروبة، وشيخه موسى بن محمد الأنصاري نكرة لا يعرف.

● **والثامنة**: موضوعة أيضاً، فيها أحمد بن سلمة يسرق الحديث.

● **والتاسعة**: موضوعة؛ فيها جعفر بن محمد البغدادي، نص ابن الجوزي على انه ممن سرق هذا الحديث، ويؤيده ما نص عليه ابن حبان، وابن عدي، من أن كل من روى الحديث عن أبي معاوية فإنما سرقه من أبي الصلت، والذي روى هذا الحديث عن البغدادي هذا هو محمد بن عبد الله الحضرمي المعروف بـ: «مُطّين»، وهو أعلم بشيخه من غيره، وقد =

. . . .

= قال بعد أن روى الحديث: «لم يرو هذا الحديث من الثقات أحد، رواه أبو الصلت، فكذبوه»، ومقتضى كلامه أن يكون شيخه البغدادي هذا: غير ثقة.

● **والطريق العاشرة**: موضوعة أيضاً: فيها رجاء بن سلمة، نص ابن الجوزي على أنه ممن سرق هذا الحديث، ويؤيده أيضاً ما تقدم ذكره عن ابن حبان، وابن عدي.

● **والطريق الحادية عشرة**: موضوعة أيضاً؛ فيها الحسن بن عثمان، وهو كذاب يضع الحديث.

وللحديث شاهدان، الأول من حديث جابر، والثاني من حديث علي ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث جابر فموضوع، وهو الآتي برقم (٥٥٣).

وأما حديث علي ـ رضي الله عنه ـ، فله عنه سبع طرق:

● **الطريق الأولى**: يرويها سلمة بن كهيل.

وهي التي سئل عنها الدارقطني في العلل (٣/٢٤٧)، فقال: (هو حديث يرويه سلمة بن كهيل. واختلف عنه. فرواه شريك، عن سلمة، عن الصنابحي، عن علي. واختلف عن شريك، فقيل عنه، عن سلمة، عن رجل، عن الصنابحي.

ورواه يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي. ولم يسنده.

والحديث مضطرب، غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي). اهـ.

قلت: أما رواية يحيى بن سلمة، عن أبيه، فلم أجد من أخرجها، لكن لا عبرة بمخالفته، فإنه متروك كما في الحديث المتقدم برقم (٥٠٣).

ورواية شريك، عن سلمة، عن رجل، عن الصنابحي، لم أجد من أخرجها أيضاً. =

. . . .

= وأما رواية شريك للحديث عن سلمة، عن الصنابحي، عن علي، فرواها عن شريك اثنان:

أحدهما: محمد بن عمر بن الرومي.

والآخر: عبد الحميد بن بحر البصري.

واختلف على كل منهما.

أما رواية ابن الرومي، فأخرجها:

الترمذي في سننه (١٠/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦ رقم ٣٨٠٧) في مناقب علي من كتاب المناقب.

وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (ص ١٠٤ رقم ٨ من مسند علي).

كلاهما من طريق إسماعيل بن موسى الفزاري، عن محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أنا دار الحكمة، وعلي بابها».

وأخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/ ٦٣٤ ـ ٦٣٥ رقم ١٠٨١).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ ل ٢٣ أ).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٢٤٩) من طريق ابن بطة.

ثلاثتهم من طريق إبراهيم بن عبد الله البصري، أبي مسلم الكشي، عن ابن الرومي، عن شريك، عن سلمة، عن الصنابحي، عن علي، ولم يذكر سويد بن غفلة، ولفظ القطيعي، وابن الجوزي مثل لفظ الترمذي السابق.

ولفظ أبي نعيم: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها».

قال الترمذي: «هذا حديث غريب منكر، روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه: عن الصنابحي». =

. . . .

= قلت: وهذا اختلاف آخر، ولم أجد من أخرج هذه الرواية، وتتمة كلام الترمذي قال: «ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك، وفي الباب عن ابن عباس».

وقال ابن جرير: «وهذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلتين:

إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إلا من هذا الوجه.

والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت حجة، وقد وافق علياً في رواية هذا الخبر عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ غيره»، ثم ذكره من طريق ابن عباس السابقة.

قلت: الحديث ضعيف جداً لأمور:

١ ــ الاضطراب فيه، خاصة على ابن الرومي، وتقدم إعلال الترمذي والدارقطني له بالاضطراب.

٢ ــ الانقطاع بين سلمة بن كهيل، والصنابحي، فإنه لم يسمع منه كما قال الدارقطني آنفاً، وهذا في حال الترجيح لرواية أبي مسلم الكشي للحديث عن ابن الرومي، وهي التي ليس فيها واسطة بين سلمة والصنابحي.

٣ ــ ضعف شريك من قبل حفظه، وتقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

٤ ــ ضعف محمد بن عمر بن عبد الله، أبو عبد الله بن الرومي، البصري، قال فيه أبو زرعة: شيخ ليّن، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: هو قديم، روى عن شريك حديثاً منكراً. قلت: ما حاله؟ فقال: فيه ضعف، وقال أبو داود: ضعيف، وذكره ابن حبان في ثقاته، ونقل عنه ابن الجوزي أنه قال عنه: كان يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. / الجرح والتعديل (٨/٢١ ــ ٢٢ =

. . . .

= رقم ٩٤)، والموضوعات لابن الجوزي (٣٥٣/١)، والتهذيب (٣٦٠/٩ رقم ٥٩٨).

فائدة: وقع في التهذيب أن أبا حاتم قال: «صدوق قديم روى عن شريك حديثاً منكراً، ولم يذكر تضعيف أبي حاتم له، وما أثبته من كتاب الجرح والتعديل لابنه، فلعله وقع في التهذيب تصحيف، أو أن ابن حجر اعتمد على نسخة سقيمة، كاعتماده على النسخة السقيمة لثقات ابن حبان باعترافه هو بنفسه. / انظر التهذيب (٤٠٣/٨).

هذا بالنسبة لرواية ابن الرومي.

أما رواية عبد الحميد بن بحر فأخرجها:
أبو نعيم في الحلية (٦٤/١) من طريق عبد الحميد هذا، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي، بمثل لفظ الترمذي السابق.

ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٤٩/١ ـ ٣٥٠).

وأخرجه ابن الجوزي أيضاً من طريق ابن بطة، عن عبد الحميد بن بحر هذا، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن أبي عبد الرحمن، عن علي، مرفوعاً بلفظ: «أنا مدينة الفقه، وعلي، بابها». قلت: كذا في موضوعات ابن الجوزي (٣٥٠/١): عن سلمة بن كهيل، عن أبي عبد الرحمن، عن علي.

وفي اللآليء (٣٢٩/١): عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي، فلست أدري أهو اختلاف على عبد الحميد بن بحر، أم هو خطأ من النسخ أو الطباعة؟ وبكل حال فعبد الحميد بن بحر البصري هذا يسرق الحديث كما قال ابن حبان، وابن عدي. / المجروحين (١٤٢/٢)، والكامل (١٩٥٩/٥).

وعليه فالحديث موضوع من هذه الطريق لأجل عبد الحميد هذا. =

=

● **الطريق الثانية، والثالثة**: ذكرهما ابن الجوزي في موضوعاته (١/ ٣٥٠)، وعزاهما لأبي بكر بن مردويه، إحداهما من طريق الشعبي، والأخرى من طريق الحسن بن علي، كلاهما عن علي رفعه، ولفظ الشعبي مثل لفظ الترمذي، ولفظ الحسن بن علي نحو لفظ الحاكم لحديث ابن عباس.

قال ابن الجوزي عن طريق الشعبي: «في الطريق الرابع محمد بن قيس، وهو مجهول».

وقال عن طريق الحسن: «وفي الخامس مجاهيل». / الموضوعات (١/٣٥٣).

قلت: لم يذكر ابن الجوزي سندي هاتين الروايتين حتى يتأتى النظر فيهما، ولم يذكرهما السيوطي في اللآليء.

● **الطريق الرابعة**: يرويها داود بن سليمان الغازي، عن علي بن موسى الرضا، عن آبائه، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، به نحو لفظ الحاكم لحديث ابن عباس.

أخرجه ابن النجار في تاريخه ــ كما في اللآلي (١/ ٣٣٤ ــ ٣٣٥) ــ.

قلت: وهذه الطريق موضوعة.

داود بن سليمان الجرجاني، الغازي كذاب، كذبه يحيى بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، فقال: مجهول. وقال الذهبي: «وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضا». / الجرح والتعديل (٣/٤١٣ رقم ١٨٩١)، وتاريخ بغداد (٨/٣٦٦ رقم ٤٤٦٥)، والميزان (٢/ ٨ رقم ٢٦٠٨)، واللسان (٢/ ٤١٧ ــ ٤١٨ رقم ١٧٢٥).

● **الطريق الخامسة**: أخرجها أبو الحسن علي بن عمر الحربي في أماليه ــ كما في اللآليء (١/ ٣٣٥): حدثنا إسحاق بن مروان، حدثنا أبي، حدثنا عامر بن كثير السراج، عن أبي خالد، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلّى =

الله عليه وسلَّم ــ : «أنا مدينة العلم، وأنت بابها يا علي، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها».

قلت: وهذه الطريق أيضاً موضوعة.

الأصبغ بن نباتة التميمي الحنظلي، أبو القاسم الكوفي متروك، ورمي بالوضع ــ كما في التقريب (١/٨١ رقم ٦١٣) ــ ، وانظر الضعفاء للعقيلي (١/١٢٩ ــ ١٣٠)، والمجروحين لابن حبان (١/١٧٣ ــ ١٧٤)، والكامل لابن عدي (١/٣٩٨)، والتهذيب (١/٣٦٢ ــ ٣٦٣ رقم ٦٥٨).

وسعد بن طريف الإسكاف، الحذاء، الحنظلي، الكوفي رافضي متروك، ورماه ابن حبان بالوضع ــ كما في التقريب (١/٢٨٧ رقم ٨٨) ــ ، وانظر المجروحين (١/٣٥٧)، والكامل (٣/١١٨٦ ــ ١١٨٨)، والتهذيب (٣/٤٧٣ ــ ٤٧٤ رقم ٨٨١).

وشيخ الحربي هو إسحاق بن محمد بن مروان، الكوفي، القطان، أخو جعفر، قال الدارقطني عنه، وعن أخيه: «ليسا ممن يحتج بحديثهما». / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٠٨ رقم ٧٠)، واللسان (١/٣٧٥ رقم ١١٦٤).

وأبوهما محمد بن مروان القطان قال عنه الدارقطني: «شيخ من الشيعة، حاطب ليل، لا يكاد يحدث عن ثقة، متروك». / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٦٢ رقم ٤٥٨)، واللسان (٥/٣٧٦ رقم ١٢٢٣).

● **الطريق السادسة، والسابعة**: أخرجها الخطيب في تلخيص المتشابه ــ كما في اللآليء (١/٣٣٤) ــ ، من طريق عباد بن يعقوب الرواجني، عن يحيى بن بشار الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، وعن عاصم بن ضمرة، عن علي قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

قال الخطيب: «يحيى بن بشار، وشيخه إسماعيل مجهولان».

. . . .

= قلت: اللفظ السابق جزء من الحديث، ويحسن إيراده بتمامه ليطلع القارىء على نكارة متنه وهو في الميزان للذهبي (٣٦٦/٤)، ولفظه: «شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرها، والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب، وأنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب».

قال الذهبي: «يحيى بن بشار الكندي شيخ لعباد بن يعقوب الرواجني، لا يعرف عن مثله، وأتى بخبر باطل».

قلت: وهذا ما أمكن إيراده من طرق هذا الحديث؛ وذلك على سبيل إيضاح العموم؛ ليتبين المقصود من كلام العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن المعلمي ــ رحمه الله، فإنه اختصر الطريق على الباحثين بعبارة موجزة، حيث قال في حاشيته على الفوائد المجموعة للشوكاني (ص ٣٤٩ ــ ٣٥٣).

(كنت من قبل أميل إلى اعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبرته، وله لفظان: الأول «أنا مدينة العلم وعلي بابها» والثاني: «أنا دار الحكمة وعلي بابها» ولا داعي للنظر في الطرق التي لا نزاع في سقوطها، وانظر فيما عدا ذلك على ثلاثة مقامات.

المقام الأول: سند الخبر الأول إلى أبي معاوية، والثاني: إلى شريك. روى الأول عن أبي معاوية: أبو الصلت عبد السلام بن صالح، وقد تقدم حال أبي الصلت في التعليق ص ٢٩٢ وتبين مما هناك أن من يأبى أن يكذبه يلزمه أن يكذب علي بن موسى الرضا وحاشاه. وتبعه محمد بن جعفر الفيدي، فعده ابن معين متابعاً، وعده غيره سارقاً، ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له، أو أحدهما فقد وهم.

وروى جعفر بن درستويه عن أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن ابن معين في هذا الخبر قال: «أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً ثم تركه»، وهذه شهادة قوية، لكن قد يقال: يحتمل أن يكون ابن نمير ظن ظناً، وذلك أنه رأى ذينك الرجلين زعما أنهما سمعاه من أبي معاوية، وهما =

= ممن سمع منه قديماً، وأكثر أصحاب أبـي معاوية لا يعرفونه فوقع في ظنه ما وقع. هذا مع أن ابن محرز له ترجمة في تاريخ بغداد لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفر بن درستويه. نعم: ثم ما يشهد لحكايته، وهو ما في ترجمة عمر بن إسماعيـل ابن مجالـد من كتاب ابن أبـي حاتم أنه حدث بهذا عن أبـي معاوية، فذكر ذلك لابن معين فقال: «قل له: يا عدو الله. . . إنما كتبت عن أبـي معاوية ببغداد ولم يحـدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد».

وروى اللفظ الثاني، محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك، وابن الرومي، ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، وقال أبو حاتم «صدوق قديم روى عن شريك حديثاً منكراً» يعني هذا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: «لينّ الحديث» ووهم من زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما، وأخرجه الترمذي من طريقه، ثم قال «غريب منكر» ثم قال: وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيـه «الصنابحي» فـزعم العلائي أن هذا ينفي تفرد ابن الرومي، ولا يخفى أن كلمة «بعضهم» تصدق بمن لا يعتد بمتابعته، ولم يذكر في اللآلىء أحداً رواه عن شريك غير ابن الرومي إلا عبد الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث، فالحق أن الخبر غير ثابت عن شريك.

المقام الثاني: على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك. وشريكاً حدث بهذا، فإنما جاء ذاك «عن أبـي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد» وجاء هذا عن «شريك عن سلمة بن كهيل» وأبو معاوية، والأعمش، وشريك، كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر منه الخطأ، فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهي طبقة من «احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح»، قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقاً، كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم، ما غلب على ظنهما أنه سماع، أو أن الساقط منه ثقة، أو كان ثابتاً من طريق أخرى، ونحو ذلك =

. . . .

= كشأنهما فيمن أخرجا له، ممن فيه ضعف، وقد قرر ابن حجر في نخبته ومقدمة اللسان، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه البتة، وفي هذا بحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع، وقد أعل البخاري في تاريخه الصغير ص ٦٨، خبراً رواه الأعمش، عن سالم، يتعلق بالتشيع بقوله: «والأعمش لا يدري، سمع هذا من سالم أم لا؟ قال أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب، اتخذوها ديناً»، ويشتد اعتبار تدليس الأعمش في هذا الخبر خاصة، لأنه عن مجاهد، وفي ترجمة الأعمش، من تهذيب التهذيب «قال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش، عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت: لعلي بن المديني، كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه، في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش، عنه حدثنيه ليث (بن أبي سليم) عن مجاهد» أقول: والقتات وليث، ضعيفان، ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شر منهما، فقد سمع الأعمش من الكلبي أشياء، يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليساً، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب، ولا سيما فيما يرويه عن أبي صالح، كما مر في التعليق ص ٣١٥، ويتأكد وهن الخبر بأن من يثبته عن أبي معاوية، يقول إنه حدث به قديماً، ثم كف عنه، فلولا أنه علم وهنه لما كف عنه، والخبر عن شريك اضطربوا فيه، رواه الترمذي، من طريق ابن الرومي «عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي»، وذكر الترمذي أن بعضهم رواه عن شريك، فأسقط الصنابحي، والخبر في اللآليء من وجه آخر، عن ابن الرومي نفسه. وعن عبد الحميد بن بحر، بإسقاط سويد بن غفلة. وفيها ١٧١/١ «قال الدارقطني: حديث علي رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي، فلم يسنده، وهو مضطرب، وسلمة لم يسمع من الصنابحي» فالحاصل أن الخبر ان ثبت =

عن أبـي معاوية، لم يثبت عن الأعمش، ولو ثبت عن الأعمش، فلا يثبت عن مجاهد، وأن المروى عن شريك، لا يثبت عنه، ولو ثبت لم يتحصل منه على شيء، لتدليس شريك وخبطه، والاضطراب الذي لا يوثق منه على شيء.

وفي اللآليء طرق أخرى، قد بين سقوطها، وأخرى سكت عنها، وهي:

(أ) للحاكم بسند إلى جابر، فيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، المؤدب، المترجم في اللسان ١/١٩٧ رقم ٦٢٠، قال ابن عدي «كان بسامرا يضع الحديث».

(ب) لعلي بن عمر الحربـي السكري، بسند إلى علي، فيه «إسحاق (بن محمد) بن مروان «عن أبيه» وهما تالفان، مترجمان في اللسان، وفيه بعد ذلك من لم أعرفه، وفي آخره «سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة» شيعيان متروكان.

(ج) للفضلي، بسند إلى جابر، فيه من لم أعرفه عن «الحسين بن عبد الله التميمي» أراه الحسين بن عبيد الله التميمي، المترجم في اللسان ٢/٢٩٦ وهو مجهول، واه «ثنا خبيب» صوابه: «حبيب بن النعمان» شيعي مجهول، ذكر في اللسان أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة.

(د) للديلمي بسند إلى سهل بن سعد، عن أبـي ذر، فيه من لم أعرفه، عن «محمد بن علي بن خلف العطار» متهم ترجمته في اللسان ٥/٢٨٩ رقم ٩٨٨، ثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم. . .» تألف، ترجمته في اللسان ٦/١١٤ «ثنا عبد المهيمن بن العباس» متروك.

المقام الثالث: النظر في متن الخبر. كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال، والله المستعان).اهـ. كلامه ــ رحمه الله ــ.

أقوال العلماء في الحديث:

. . . .

= انقسم العلماء في نظرتهم إلى الحديث إلى قسمين:

فقسم استنكره، وقدح في صحته.
وقسم قبله.

أولاً: الذين استنكروا الحديث، وقدحوا في صحته، وهم كثير، ويحضرني منهم: يحيى بن سعيد، والإمام أحمد، وابن معين، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والترمذي، ومُطيّن، والعقيلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن عقدة، وابن عدي، وابن الجوزي، والبغوي، والقزويني، وابن طاهر المقدسي، والنووي، وابن دقيق العيد، وابن تيمية، والذهبي، والعجلوني، والمعلمي، والألباني.

١ ـ يحيى بن سعيد:
ذكر العجلوني في كشف الخفاء (١/٢٣٥) أن يحيى بن سعيد قال عن هذا الحديث: «لا أصل له».

٢ ـ أبو عبد الله أحمد بن حنبل:
قال أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي: سئل أبو عبد الله عن أبي الصلت، فقال: «روى أحاديث مناكير»، قيل له: روى حديث مجاهد، عن علي: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، قال: «ما سمعنا بهذا»، قيل له: هذا الذي تنكر عليه؟ قال: «غير هذا، أما هذا فما سمعنا به، وروى عن عبد الرزاق أحاديث لا نعرفها، ولم نسمعها».

وحينما سئل مرة أخرى عن هذا الحديث أنكره، وقال: «قبّح الله أبا الصلت» ـ يعني على روايته لهذا الحديث ـ . / تاريخ بغداد (١١/٤٨ و ٤٩)، والموضوعات لابن الجوزي (١/٣٥٤).

٣ ـ يحيى بن معين:
أما يحيى بن معين فله قولان ظاهرهما التعارض.

(أ) سأله القاسم بن عبد الرحمن الأنباري عن هذا الحديث، فقال: «هو صحيح». =

. . . .

= (ب) سأله إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن أبـي الصلت الهروي، فقال: قد سمع، وما أعرفه بالكذب. قال إبراهيم: قلت: فحديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس؟ قال: ما سمعت به قط، وما بلغني إلا عنه.

وقال إبراهيم مرة أخرى: سمعت يحيى، وذكر أبا الصلت الهروي، فقال: لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها.

وقال يحيى بن أحمد بن زياد: سألته ــ يعني يحيى بن معين ــ عن حديث أبـي معاوية الذي رواه عبد السلام الهروي، عنه، عن الأعمش، حديث ابن عباس، فأنكره جداً.

وسأله أيضاً عبد الخالق بن منصور، فقال: ما هذا الحديث بشيء.

وقال إبراهيم بن الجنيد أيضاً: سمعت يحيى بن معين، وسئل عن عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد، فقال: كذاب، يحدث أيضاً بحديث أبـي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، وهذا كذب ليس له أصل. اهـ. من تاريخ بغداد (١١/٤٨ ــ ٤٩ و ٢٠٤ ــ ٢٠٥).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن معين يقول: رأيت عمر بن إسماعيل بن مجالد ليس بشيء، كذاب، رجل سوء، خبيث؛ حدث عن أبـي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، وهذا حديث ليس له أصل. / الجرح والتعديل (٦/٩٩)، والضعفاء للعقيلي (٣/١٤٩ ــ ١٥٠)، والكامل لابن عدي (٥/١٧٢٢).

وقد جمع الخطيب بين هذين القولين عن ابن معين، فذكر سؤال القاسم لابن معين عن هذا الحديث، وجوابه له بقوله: «هو صحيح»، ثم قال الخطيب: «أراد أنه صحيح من حديث أبـي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه»، ثم أورد الخطيب الشاهد على صحة ما ذهب إليه، فساق ثلاث روايات: =

. . . .

=

(أ) أخرج عن العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت، أو قيل له: إنه حدث عن أبـي معاوية، عن الأعمش: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟ أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، عن أبـي معاوية؟!.

(ب) أخرج عن أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز قال: سألت يحيى بن معين عن أبـي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبـي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، فقال: هو من حديث أبـي معاوية: أخبرني ابن نمير، قال: حدث به أبو معاوية قديماً، ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها.

(ج) أخرج عن أبـي علي صالح بن محمد، أنه سئل عن أبـي الصلت الهروي، فقال: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه، ورأيت يحيى بن معين عنده، وسئل عن هذا الحديث الذي روى عنه أبـي معاوية، حديث علي (كذا): «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، فقال: رواه أيضاً الفيدي، قلت: ما اسمه؟ قال: محمد بن جعفر. اهـ.

قلت: ومن خلال ما ذكره الخطيب يتضح أن استنكار ابن معين للحديث، وقدحه فيه هو رأيه في أصل الحديث، وإنما صحح مجيئه من طريق أبـي معاوية، ودافع عن أبـي الصلت في روايته له، فكأنه يقول: إن علة الحديث ممن هو فوق أبـي الصلت.

٤ ـ محمد بن إسماعيل البخاري:

ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٩٧) أن البخاري قال عن الحديث «منكر، ليس له وجه صحيح»، وفي فيض القدير (٤٧/٣) حكى عن البخاري قوله: «منكر». =

....

٥ ــ أبو حاتم محمد بن إدريس:

في ترجمة محمد بن عمر بن الرومي في الجرح والتعديل (٨/٢١ ــ ٢٢) نقل ابن أبي حاتم، عن أبيه أنه قال عن ابن الرومي: «روى عن شريك حديثاً منكراً».

قلت: يعني به حديث: «أنا مدينة العلم» هذا الذي رواه ابن الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي.

وذكر العجلوني في كشف الخفاء (١/٢٣٥) أن أبا حاتم قال أيضاً عن الحديث: «لا أصل له».

٦ ــ أبو زرعة الرازي:

أخرج الخطيب في تاريخه (١١/٢٠٥) عن سعيد بن عمرو قال: قال أبو زرعة: حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة الحكمة، وعلي بابها»، كم من خلق قد افتضحوا فيه.

ثم قال لي أبو زرعة: أتينا شيخاً ببغداد يقال له: عمر بن إسماعيل بن مجالد، فأخرج إلينا كراسة لأبيه، فيها أحاديث جياد، عن مجالد، وبيان، والناس، فكنا نكتب إلى العصر، فيقرأ علينا، فلما أردنا أن نقوم، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، بهذا الحديث، فقلت له: ولا كل هذا بمرّة، فأتيت يحيى بن معين، فذكرت ذلك له، فقال: قل له: يا عدو الله، إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد، فمتى روى هذا الحديث ببغداد. اهـ. والقصة بنحوه في الجرح والتعديل (٦/٩٩).

٧ ــ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي:

أخرج الحديث في سننه (١٠/٢٢٥ ــ ٢٢٧)، وقال عقبة: «هذا حديث غريب منكر».

٨ ــ أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي. مُطين:

أخرج الخطيب في تاريخه (٧/١٧٢ ــ ١٧٣) الحديث من طريق أبي جعفر =

= محمد بن عبد الله الحضرمي: مُطّين، عن جعفر بن محمد البغدادي، عن أبـي معاوية، به، ثم قال:

قال أبو جعفر: «لم يرو هذا الحديث عن أبـي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه».

أبو جعفر العقيلي:
أخرج الحديث في الضعفاء له (٣/١٥٠) من طريق ابن مجالـد، عن أبـي معاوية، به، ثم قال: «ولا يصح في هذا المتن حديث».

١٠ ــ ابن حبان:
ذكر الحديث في كتابه المجروحين (٢/١٥١ ــ ١٥٢) من طريق أبـي الصلت الهروي، عن أبـي معاوية، ثم قال: «وهذا شيء لا أصل له من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدث به، وكل من حدث بهذا المتن فإنما سرقه من أبـي الصلت هذا، وإن قلب إسناده».

١١ ــ الدارقطني:
قال في العلل (٣/٢٤٧ ــ ٢٤٨) عن حديث علي: «الحديث مضطرب، غير ثابت».

واعتبر الدارقطني كل من رواه عن أبـي معاوية سارقاً له من أبـي الصلت، وذكر جماعة ممن سرقه، أحدهم: عمر بن إسماعيل بن مجالد، والثاني: محمد بن جعفر الفيدي، والثالث: محمد بن يوسف شيخ لأهل الري حدث به عن شيخ مجهول، عن أبـي عبيد، والرابع: شيخ شامي حدث به عن هشام بن عمار، عن أبـي معاوية. / الموضوعات لابن الجوزي (١/٣٥٥).

١٢ ــ أحمد بن حنبل بن سعيد (ابن عقدة):
ذكر الذهبـي هذا الحديث في الميزان (٢/١٥٣) في ترجمة سعيد بن عقبة، ثم قال عقبة: «قال ابن عقدة: لا أعرف هذا».

١٣ ــ ابن عدي: =

. . . .

= أخرج الحديث في كامله (١/١٩٣) من طريق أحمد بن سلمة، عن أبي معاوية، ثم قال: «وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي، عن أبي معاوية، سرقه منه أحمد بن سلمة هذا، ومعه جماعة ضعفاء».

وأخرجه (٢/٧٥٢ ــ ٧٥٣) من طريق أبي سعيد العدوي، عن الحسن بن علي بن راشد، عن أبي معاوية، ثم قال:

«وهذا حديث أبي الصلت الهروي، عن أبي معاوية، على أنه قد حدث به غيره، وسرقه منه من الضعفاء، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خير وأصدق من الحسن بن علي بن راشد، والذي ألزقه العدوي عليه».

وأخرجه (٣/١٢٤٧ ــ ١٢٤٨) من طريق سعيد بن عقبة، عن الأعمش، ثم قال: «وهذا يروي عن أبي معاوية، عن الأعمش، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت الهروي، عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء، فرووه عن أبي معاوية، وألزق هذا الحديث على غير أبي معاوية، فرواه شيخ ضعيف يقال له: عثمان بن عبد الله الأموي، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش، وحدثناه عن بعض الكذابين، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش».

وفي (٥/١٧٢٢) ذكر تكذيب ابن معين لابن مجالد لروايته هذا الحديث، ثم قال: «وهذا الذي ذكره يحيى بن معين، أن عمر بن إسماعيل حدث عن أبي معاوية، فذكر هذا الحديث، وهذا يعرف أيضاً بأبي الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، عن أبي معاوية، ثناه علي بن سعيد بن بشير الرازي، عن أبي الصلت. وحدث به أحمد بن سلمة الكوفي، من ساكني جرجان ــ وكان متهماً ــ، عن أبي معاوية كذلك. وثناه الحسن بن علي العدوي ــ وهو ضعيف ــ، عن الحسن بن علي بن راشد، عن أبي معاوية، فقد شاركوا عمر بن إسماعيل بن مجالد، والحديث لأبي الصلت، عن أبي معاوية، وبه يعرف، وعندي أن هؤلاء كلهم سرقوا منه». =

. . . .

= وأخرجه (١٨٢٣/٥ ــ ١٨٢٤) من طريق عثمان بن عبد الله الأموي، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش، ثم قال:

وهذا الحديث لا أعلم رواه أحد عن عيسى بن يونس غير عثمان بن عبد الله، وهذا الحديث في الجملة معضل عن الأعمش، ويروي عن أبي معاوية، ويرويه عن أبي معاوية أبو الصلت الهروي، وقد سرقه من أبي الصلت جماعة ضعفاء».

وأخرجه (١٩٥/١) في ترجمة أحمد المؤدب من حديث جابر الآتي برقم (٥٥٣)، ثم قال: «هذا حديث منكر موضوع، لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا».

١٤ ــ ابن الجوزي:
أما ابن الجوزي ــ رحمه الله ــ فإنه حكم على الحديث بالوضع، وذكره في الموضوعات (٣٤٩/١ ــ ٣٥٥)، وقال: «هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه. . . ، والحديث لا أصل له».

١٥ ــ الحسين بن مسعود البغوي:
جاء في السؤال الذي وجه لابن حجرعن أحاديث المصابيح للبغوي، وهو ملحق بالجزء، الثالث من مشكاة المصابيح (ص ١٧٧٧) ما نصه:

«قال محيي السنة (هو البغوي): هذا حديث غريب لا يعرف عن أحد من الثقات غير شريك، وإسناده مضطرب».

١٦ ــ أبو حفص عمر بن علي القزويني:
في السؤال الماضي (ص ١٧٧٤) ذكر أن القزويني حكم على هذا الحديث بالوضع، وحكاه عنه المناوي في فيض القدير (٤٦/٣).

١٧ و ١٨ ــ ابن طاهر المقدسي، والنووي:
ذكر الغماري في «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» (ص ٥١) أن ابن طاهر المقدسي، والنووي حكما على الحديث بالوضع. =

. . . .

١٩ ـ ابن دقيق العيد:
ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٩٧) أن ابن دقيق العيد قال عن هذا الحديث: «هذا الحديث لم يثبتوه، وقيل: إنه باطل»، وعلق السخاوي على هذا القول بقوله: «وهو مشعر بتوقفه فيما ذهبوا إليه من الحكم بكذبه».

٢٠ ـ أبو العباس أحمد بن تيمية:
أما شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ ، فقال في الفتاوى (٣٧٧/١٨): «هذا حديث ضعيف، بل موضوع عند أهل المعرفة بالحديث، لكن قد رواه الترمذي وغيره، ومع هذا فهو كذب».

وقال في منهاج السنة (١٣٨/٤ ـ ١٣٩)، وفي الفتاوى (٤/ ٤١٠ ـ ٤١٣)، وهذا سياق ما في الفتاوى، ونحوه في منهاج السنة، قال رحمه الله:

(وأما حديث «أنا مدينة العلم» فأضعف وأوهى، ولهذا إنما يعد في الموضوعات المكذوبات، وإن كان الترمذي قد رواه. ولهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وبين أنه موضوع من سائر طرقه.

والكذب يعرف من نفس متنه؛ لا يحتاج إلى النظر في إسناده: فإن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا كان «مدينة العلم» لم يكن لهذه المدينة إلا باب واحد، ولا يجوز أن يكون المبلغ عنه واحداً؛ بل يجب أن يكون المبلغ عنه أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن، وتلك القرائن إما أن تكون متنفية؛ وإما أن تكون خفية عن كثير من الناس، أو أكثرهم فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنة المتواترة؛ بخلاف النقل المتواتر: الذي يحصل به العلم للخاص والعام.

وهذا الحديث إنما افتراه زنديق، أو جاهل: ظنه مدحاً؛ وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في علم الدين ـ إذا لم يبلغه إلا واحد من الصحابة ـ .

ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر: فإن جميع مدائن المسلمين بلغهم العلم عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من غير طريق علي ـ رضي الله عنه ـ . أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهم ظاهر، وكذلك أهل الشام =

. . . .

= والبصرة ــ فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئاً قليلاً، وإنما غالب علمه كان في أهل الكوفة، ومع هذا فقد كانوا تعلموا القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان، فضلاً عن خلافة علي.

وكان أفقه أهل المدينة، وأعلمهم تعلموا الدين في خلافة عمر، وقبل ذلك لم يتعلم أحد منهم من علي شيئاً إلا من تعلم منه لما كان باليمن، كما تعلموا حينئذ من معاذ بن جبل. وكان مقام معاذ بن جبل في أهل اليمن وتعليمه لهم أكثر من مقام علي وتعليمه، ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ أكثر مما رووه عن علي، وشريحٌ، وغيرُه من أكابر التابعين إنما تفقهوا على معاذ.

ولما قدم علي الكوفة كان شريح فيها قبل ذلك. وعلي وجد على القضاء في خلافته شريحاً وعبيدة السلماني، وكلاهما تفقه على غيره.

فإذا كان علم الإسلام انتشر في «مدائن الإسلام»: بالحجاز، والشام، واليمن، والعراق، وخراسان، ومصر، والمغرب قبل أن يقدم إلى الكوفة، ولما صار إلى الكوفة ما بلغه من العلم بلغه غيره من الصحابة، ولم يختص علي بتبليغ شيء من العلم إلا وقد اختص غيره بما هو أكثر منه.

«فالتبليغ العام» الحاصل بالولاية حصل لأبي بكر وعمر وعثمان منه أكثر مما حصل لعلي. «وأما الخاص»: فابن عباس كان أكثر فتياً منه، وأبو هريرة أكثر رواية منه، وعلي أعلم منهما؛ كما أن أبا بكر وعمر وعثمان أعلم منهما أيضاً. فإن الخلفاء الراشدين قاموا من تبليغ العلم العام بما كان الناس أحوج إليه مما بلغه من بلغ بعض العلم الخاص.

وأما ما يرويه أهل الكذب والجهل من اختصاص علي بعلم انفرد به عن الصحابة فكله باطل، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قيل له: «هل عندكم من رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ شيء فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة وكان فيها عقول الديات ــ أي: أسنان الإبل التي تجب فيه الدية ــ، وفيها فكاك الأسير، وفيها لا يقتل مسلم بكافر». =

. . . .

= وفي لفظ: «هل عهد إليكم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ شيئاً لم يعهده إلى الناس فنفى ذلك»، إلى غير ذلك من الأحاديث عنه، التي تدل على أن كل من ادعى أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خصه بعلم فقد كذب عليه.

وما يقوله بعض الجهال أنه شرب من غسل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فأورثه علم الأولين والآخرين: من أقبح الكذب البارد، فإن شرب غسل الميت ليس بمشروع، ولا شرب علي شيئاً، ولو كان هذا يوجب العلم لشركه في ذلك كل من حضر. ولم يرو هذا أحد من أهل العلم.

وكذلك ما يذكر: أنه كان عنده علم باطن امتاز به عن أبي بكر، وعمر، وغيرهما فهذا من مقالات الملاحدة الباطنية، ونحوهم: الذين هم أكفر منهم، بل فيهم من الكفر ما ليس في اليهود، والنصارى، كالذين يعتقدون إلهيته، ونبوته، وأنه كان أعلم من النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأنه كان معلماً للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الباطن، ونحو هذه المقالات: التي إنما يقولها الغلاة في الكفر، والإلحاد والله سبحانه وتعالى أعلم). اهـ. كلامه ـ رحمه الله ـ.

٢١ ـ أبو عبد الله الذهبي:
قال في تلخيص المستدرك (٣/١٢٦) عن هذا الحديث كما سبق: «موضوع».

وقال فيه أيضاً (٣/١٢٧): «العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل»، وسيأتي هذا التعقب في الحديث الآتي:

وقال في الميزان (١/٤١٥) بعد أن ذكر الحديث من طريق جعفر بن محمد الفقيه: «هذا موضوع».

وفي الميزان أيضاً (٢/١٥٣) ذكر الحديث من طريق أحمد بن حفص السعدي، عن أبي الفتح سعيد بن عقبة، عن الأعمش، ونقل قول ابن عقدة: «لا أعرف هذا»، فأتبعه بقوله: «قلت: لعله اختلقه السعدي». =

. . . .

= وفيه أيضاً (٦٦٨/٣) ذكر الحديث من طريق ابن الرومي، عن شريك، ثم قال: «فما أدري من وضعه؟».

٢٢ ــ إسماعيل بن محمد العجلوني:
ذكر الحديث في كتابه «كشف الخفاء» (٢٣٥/١)، وقال: «وهذا حديث مضطرب، غير ثابت كما قاله الدارقطني في العلل. . . الخ».

٢٣ ــ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي:
تقدم ذكر كلامه بطوله، حيث قال في أوله: «كنت من قبل أميل إلى اعتقاد قوة هذا الخبر، حتى تدبرته. . .»الخ، كلامه المتقدم.

٢٤ ــ ناصر الدين الألباني:
ذكر الحديث في ضعيف الجامع الصغير (١٣/٢ رقم ١٤١٦) وحكم عليه بالوضع، وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة، الحديث رقم (٢٩٥٥)، ولمّا يطبع بعد.

ثانياً: العلماء الذين أدخلوا هذا الحديث في قسم المقبول، ومنهم: ابن جرير الطبري، والحاكم، والزركشي، والعلائي، وابن حجر العسقلاني، وابن حجر الهيتمي المكي، والسخاوي، والسيوطي، والشيخ محمود الميرة.

١ ــ محمد بن جرير الطبري:
قال في «تهذيب الآثار» (ص ١٠٤ ــ ١٠٥ من مسند علي رقم ٨) بعد أن أخرج الحديث: «وهذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح. لعلتين. . .» وذكرهما كما تقدم.

٢ ــ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري:
أخرج الحديث في مستدركه (١٢٦/٢) وقال: «صحيح الإسناد».

٣ ــ الــزركشي:
قال الزركشي ــ رحمه الله ــ: «الحديث ينتهي إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفاً، فضلاً عن كونه موضوعاً». / فيض القدير (٤٧/٣). =

. . . .

=

٤ ـ العلائي:

قال السيوطي في اللآليء (١/٣٣٢ ـ ٣٣٤): «قال الحافظ صلاح الدين العلائي ومن خطه نقلت في أجوبته عن الأحاديث التي تعقبها السراج القزويني على مصابيح البغوي وادعى أنها موضوعة حديث «أنا مدينة العلم، وعلي بابها» قد ذكره أبو الفرج في الموضوعات من طرق عدة وجزم ببطلان الكل وكذلك قال بعده جماعة منهم الذهبي في الميزان وغيره والمشهور به رواية أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

وعبد السلام هذا تكلموا فيه كثيراً. قال النسائي ليس بثقة. وقال الدارقطني وابن عدي متهم زاد الدارقطني رافضي. وقال أبو حاتم لم يكن عنده بصدوق وضرب أبو زرعة على حديثه ومع ذلك فقد قال الحاكم حدثنا الأصم، حدثنا عباس ـ يعني الدوري ـ قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت، فقال: ثقة، فقلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية حديث أنا مدينة العلم؟ فقال: قد حدث محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة، عن أبي معاوية. وكذلك روى صالح جزرة أيضاً عن ابن معين، ثم ساقه الحاكم من طريق محمد بن يحيى بن الضريس، وهو ثقة حافظ، عن محمد بن جعفر الفيدي، عن أبي معاوية، قال العلائي: فقد بريء أبو الصلت عبد السلام من عهدته، وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ وحفاظهم المتفق عليهم، وقد تفرد به عن الأعمش فقال ماذا؟ وأي استحالة في أن يقول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مثل هذا في حق علي ـ رضي الله عنه ـ؟ ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم وضعه بجواب عن هذه الروايات الصحيحة، عن ابن معين، ومع ذلك فله شاهد رواه الترمذي في جامعه عن إسماعيل بن موسى الفزاري، عن محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك بن عبد الله، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن أبي عبد الله الصنابحي، عن علي مرفوعاً أنا دار الحكمة، وعلي بابها. رواه أبو مسلم الكجي =

. . . .

= وغيره، عن محمد بن عمر بن الرومي، وهو ممن روى عنه البخاري في غير الصحيح. وقد وثقه ابن حبان، وضعفه أبو داود. وقال أبو زرعة فيه لين. وقال الترمذي بعد إخراج الحديث: هذا حديث غريب، وقد روى بعضهم هذا عن شريك، ولم يذكر فيه الصنابحي ولا نعرف هذا عن أحد من الثقات، غير شريك، النخعي القاضي، فبرىء محمد بن الرومي من التفرد به، وشريك هو ابن عبد الله النخعي القاضي، احتج به مسلم، وعلق له البخاري، ووثقه يحيى بن معين، وقال العجلي ثقة، حسن الحديث. وقال عيسى بن يونس ما رأيت أحداً قط أورع في علمه من شريك.

فعلى هذا يكون تفرده حسناً، فكيف إذا انضم إلى حديث أبي معاوية، ولا يرد عليه رواية من أسقط منه الصنابحي، لأن سويد بن غفلة تابعي مخضرم أدرك الخلفاء الأربعة وسمع منهم، وذكر الصنابحي فيه من المزيد في متصل الأسانيد، ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعلة قادحة في حديث شريك سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر». اهـ.

٥ ــ ابن حجر العسقلاني:
قال في لسان الميزان (٢/١٢٣): «هذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع».

وذكر السيوطي في اللآليء (١/٣٣٤) أن ابن حجر قال في فتيا له عن هذا الحديث: «هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: إنه صحيح، وخالفه أبو الفرج بن الجوزي، فذكره في الموضوعات، وقال: إنه كذب، والصواب خلاف قولهما معاً، وإن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولاً، ولكن هذا هو المعتمد في ذلك».

٦ ــ السخاوي: =

. . . .

= ذكر في المقاصد الحسنة (٩٨) أن للحديث طرقاً، ثم قال:

«وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حسن».

٧ ــ السيوطـي:

ذهب في اللآلىء (١/٣٢٩ ــ ٣٣٦) إلى أن الحديث حسن؛ حيث ذكر تحسين العلائي، وابن حجر له، وأقرهما عليه، بل تجاوز ذلك، فذكر في الجامع الكبير ــ كما في الكنـز (١٣/١٤٨ ــ ١٤٩) ــ قول ابن حجر السابق: «الحديث من قسم الحسن»، ثم أردفه بقوله:

«وقد كنت أجيب بهذا الجواب دهراً، إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في تهذيب الآثار، مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله، وجزمت بارتقـاء الحديث من مـرتبة الحسن إلى مـرتبة الصحة، والله أعلم».

٨ ــ محمود الميرة:

ذكر هذا الحديث، وحديث الطير في رسالته عن الحاكم وكتابه المستدرك، ثم قال (ص ٤٦٣): «فالحديثان بمرتبة الحسن...» الخ.

هذا وبعد استعراض ما أمكن من أقوال من تكلم عن هذا الحديث من الأئمة فمن بعدهم من العلماء، أشير إلى أني على علم بما كتبه أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في مؤلفه الذي أسماه: «فتح الملك العلي، بصحة حديث باب مدينة العلم علي»، وما منعني من إدراجه فيمن تكلم عن الحديث من العلماء، إلا أني وجدته شيعياً جلداً، نصب العداوة لسلف الأمة من الصحابة فمن بعدهم، ومن كان هكذا فليس من أهل السنة، ولا كرامة، ومن تتبع مصنفاته تيقن ذلك، والدليل على صحة ما أقول يتضح من إلقاء الضوء على مصنفين اثنين:

١ ــ كتابه آنف الذكر: «فتح الملك العلي».

٢ ــ رسالة بعنوان: «المحور في عين من رد حديث الحارث الأعور»، =

. . . .

= أو: «الباحث عن علل الطعن في الحارث»، وهي لأخيه عبد العزيز، وعلاقة أحمد بها من جهتين:

(أ) تعليقه عليها.

(ب) إقراره لهذه الرسالة، وامتداحه لها، ولمؤلفها، وثناؤه عليه في تقريظه المطبوع بآخر هذه الرسالة، وفيه يقول:

(من قرأ هذا الجزء المسمى بالمحور في عين من أنكر ثقة الحارث الأعور، لشقيقنا العلامة المحدث الواعية الناقد البصير بالعلوم الأثرية، والروائية، جمال الدين أبـي اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق أبقاه الله، وأدام توفيقه ــ وكان من أهل الفضل والإنصاف، والتذوق لطعم التحقيق في العلوم بلا تعصب، ولا اعتساف ــ علم أنه من العدول الذين قال فيهم النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ : «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله». . . ولولا وجود تعب ملــمٍّ بنا في هذه اللحظة، لأملينا في مدح هذا الجزء وتأييده ما يفوق حجمه أو يماثله، على أن في كتابنا «فتح الملك العليّ»، وكتابنا «البرهان الجلي» ما فيه كفاية لتأييد هذا الجزء الشريف، والبحث المنيف). اهـ.

وبذا تتضح علاقة أحمد بهذه الرسالة التي ملئت بالسب والشتم، والعبارات التي يترفع عن ذكرها عامة الناس، فضلاً عمن ينتسب إلى العلم وأهله، ثم في حق من تصدر هذه العبارات؟ وإلى من توجه؟

كم كان بودّي ذكر شيء مما ورد في هذه الرسالة، وفي كتابه «فتح الملك العلي»، ليكون القاريء على علم باعتقاد هذا الرجل ومنهجه الأصولي، ولكن المقام لا يسمح ببسط المقال، فأشير إشارة لبعض ذلك:

١ ــ طعنة في معاوية وعمرو بن العاص ــ رضي الله عنهما ــ / ص ٤ من المحور، وص ١٦٠ من فتح الملك.

٢ ــ دعوى كون العدد الجم من الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ ذهبوا إلى =

. . . .

= تفضيل علي على الشيخين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ . / ص ١٤ ـ ١٥ و ٢٨ من المحور.

٣ ـ انتصاره للشيعة، وطعنه في أئمة الجرح والتعديل بحجة ردهم لرواية الشيعي، وقبولهم لرواية الناصبي. / ص ٤ ـ ٥ و١٢، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢ من المحور.

٤ ـ طعنه في الصحيحين. / ص ٥ ـ ٦، ١٢، ٢١، ٣٣ فما بعد من المحور، وص ٢٥ من فتح الملك.

٥ ـ وفي تعليقه على المحور (ص ١٣ ـ ١٨) طعن في ديانة عامر الشعبي ـ رحمه الله ـ .

٦ ـ وكذّب عكرمة مولى ابن عباس. / ص ٤٠، والجوزجاني. / ص ١١ و ٢٥.

٧ ـ كذبه على أبي زرعة وأبي حاتم. / ص ١١٣ من فتح الملك.

٨ ـ نيله من ابن حبان، وابن طاهر، وابن الجوزي، والنووي، وابن تيمية، والذهبي، وابن حجر. / ص ٩٠ و١١٣ و١١٤ و٧٣ و٢٤ و ٤٠ و٤١ و١٠٧ و٩٣ من فتح الملك العلي.

وبالجملة فهو لم يأت في كتابه «فتح الملك العلي» بطرق لهذا الحديث: «أنا مدينة العلم»، سوى ما تقدم الكلام عليه منها، وفيما سبق من نقد الروايات كفاية عن الخوض معه في أمور يختلف فيها من أهل هذا الشأن اختلافاً جذرياً، مثل إهداره لأقوال أئمة الجرح والتعديل في رجل يريد تقويته، واعتباره بالطرق المكذوبة التي لا تزيد الحديث إلا وهناً، وتحريفه لقول الجارح، فيصبح تعديلاً، إلى غير ذلك من الأغاليط، ورحم الله الأئمة الذين أراحوا الأمة من هذه الأحاديث التي يسعى أصحابها في جعلها سُلّماً لزحزحة العقيدة، والله الموفق.

٥٥٣ ـ ثم رواه الحاكم من رواية جابر، وقال: إسناده صحيح.

قلت: العجب من الحاكم في جرأته (في)[١] تصحيح هذا وأمثاله من (البواطيل)[٢]، وفيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، وهو دجال كذاب.

---

(١) ما بين المعكوفين من التخليص.

(٢) في (أ): (البواطل)، وفي (ب): (الأباطيل)، وما أثبته من التلخيص.

٥٥٣ ـ المستدرك (٣/١٢٧)، قال الحاكم عقب روايته لحديث ابن عباس السابق: ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بإسناد صحيح.

حدَّثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الإمام الشاشي، القفال ببخارى، وأنا سألته، حدثني النعمان بن الهارون البلدي ببلد من أصل كتابه، ثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، ثنا عبد الرزاق، ثنا سفيان الثوري، عن عبد الله بن بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم، فليأت الباب».

تخـــريجـــه:

هذا الحديث متنه يتمامه هكذا: قال جابر: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، وهو يقول: «هذا إمام البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله ـ ثم مدَّ بها صوته ـ، أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم، فليأت الباب».

والحاكم هنا أخرج منه موضع الشاهد، وهو شطره الأخير، وشطره الأول ساقه بهذا الإسناد سواء في (٣/١٢٩)، وسيأتي برقم (٥٥٧).

والحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/١٥٢ ـ ١٥٣).

وابن عدي في الكامل (١/١٩٥). =

. . . .

= ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٣).

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٢/٣٧٧).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضع السابق.

جميعهم من طريق أحمد بن عبد الله الحراني، عن عبد الرزاق، به نحوه بتمامه.

وأخرجه الخطيب (٤/٢١٩) من طريق الحراني أيضاً، ولم يذكر آخره: «أنا مدينة العلم. . .» الحديث.

قال ابن حبان: «هذا شيء مقبول إسناده ومتنه معاً».

وقال ابن عدي: «هذا حديث منكر موضوع، لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا».

وقال الخطيب: «لم يرْوه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله هذا، وهو أنكر ما حفظ عليه، والله أعلم».

قلت: ذكر ابن الجوزي أنه رواه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري، عن عبد الرزاق، مثله سواء، إلا أنه قال: «فمن أراد الحكم فليأت الباب».

وللحديث طريق أخرى.

فقد أخرجه أبو الحسن بن شاذان في خصائص علي، والخطيب في تلخيص المتشابه ــ كما في اللآلي (١/٣٣٥) ــ، كلاهما من طريق أبي بكر محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي، حدثنا الحسين بن عبد الله التميمي، حدثنا (حبيب) بن النعمان، حدثنا جعفر بن محمد، حدثني أبي، عن جدي، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؛ «أنا مدينة الحكمة، وعلي بابها، فمن أراد المدينة، فليأت إلى بابها».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «العجب من الحاكم، وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب». =

. . . .

= وأحمد هذا هو ابن عبد الله بن يزيد الهُشَيّمي، المؤدب، أبو جعفر الحراني، وهو يضع الحديث ـ كما في ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٤ رقم ٦٣) ـ، قال ابن عدي: كان بسُر من رأى يضع الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطامات. وقال الدارقطني: يحدث عن عبد الرزاق، وغيره بالمناكير، يترك حديثه. وقال الخطيب: في بعض أحاديثه نكرة / المجروحين (١/١٥٢ ـ ١٥٣)، والكامل (١/١٩٥)، وتاريخ بغداد (٤/٢١٨ ـ ٢٢٠)، والميزان (١/١٠٩ رقم ٤٢٩)، واللسان (١/١٩٧ ـ ١٩٨ رقم ٦٢٠).

وذكر ابن الجوزي أن أحمد هذا تابعه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى التجيبي المصري، ولا يفرح بمتابعته؛ فإنه كذاب، كذبه الدارقطني، وابن عدي، وأحمد بن الحسن المدائني، وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، إلا على سبيل الاعتبار». / المجروحين (١/١٥١ ـ ١٥٢)، والكامل (١/١٩٩ ـ ٢٠٠)، والميزان (١/١٠٥ رقم ٤١٤)، واللسان (١/١٨٩ رقم ٥٩٩).

وأما الطريق الأخرى التي رواها ابن شاذان، والخطيب، ففي سندها حبيب بن النعمان الهمداني، ذكره الحافظ في اللسان (٢/١٧٣ رقم ٧٧٥)، وذكر أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة.

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص ٣٥٣): «شيعي مجهول».

وفي الإسناد أيضاً الحسين بن عبد الله التميمي، وهو مجهول ـ كما في ديوان الضعفاء (ص ٦٣ رقم ٩٩٢) ـ، وقال العقيلي في الضعفاء (١/٢٥٢): «مجهول بالنقل».

وفيه أيضاً أبو بكر محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي، ولم أجد من ذكره، ولم يذكره السمعاني في نسبة «الأنماطي» (١/٣٧٨ ـ ٣٧٩)، وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في الموضع السابق (ص ٣٥٢): «لم أعرفه». =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث موضوع بهذا الإسناد من كلا الطريقين عن عبد الرزاق، ففي الأولى أحمد المؤدب، وهو يضع الحديث، وفي الأخرى أحمد بن طاهر، وهو كذاب.

وأما الطريق الأخرى فبعض رواتها تبين من حاله أنه من رجال الشيعة، وبعضهم لم تعرف حاله، ولا يبعد أن يكون من رجال الشيعة أيضاً، فطريق كهذه لا يخرج الحديث بها عن حكم الموضوع، وتقدم أن ابن عدي حكم على الحديث بالوضع، وكذا ابن الجوزي.

والحديث بالجملة تقدم الكلام عنه مفصلاً في الحديث السابق، والله أعلم.

٥٥٤ ـ حديث ابن عباس، قال:

نظر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى علي فقال: «أنت سيد في الدنيا والآخرة»... الخ[١].

قال: على شرط البخاري، ومسلم.

قلت: هذا وإن كان رواته ثقات، فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حدَّث (به)[٢] عبد الرزاق سرّاً، ولم يجسر أن يتفوَّه (به)[٢] لأحمد، وابن معين، والخلق الذين رحلوا إليه؟!.

---

(١) ما بين القوسين من (ب)، وليس في (أ).

(٢) ما بين المعكوفين من التلخيص، وليس في (أ) و(ب).

٥٥٤ ـ المستدرك (٣/١٢٧ ـ ١٢٨): حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم المزكي، ثنا أحمد بن سلمة، والحسين بن محمد القباني.

وحدثني أبو الحسن أحمد بن الخضر الشافعي، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ومحمد بن إسحاق.

وحدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أمية القرشي بالساقة، ثنا أحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني، قالوا: ثنا أبو الأزهر.

وقد حدثنا أبو علي المذكر، عن أبي الأزهر، قال: ثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: نظر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى علي فقال: «يا علي، أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي».

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا انفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح. سمعت أبا عبد الله =

. . . .

= القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث، أنكره يحيى بن معين، فلما كان يوم مجلسه قال في آخر المجلس: أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس، فقربه وأدناه، ثم قال له كيف حدثك عبد الرزاق بهذا، ولم يحدث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا أني قدمت صنعاء، وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلما وصلت إليه، سألني عن أمر خراسان، فحدثته بها، وكتبت عنه، وانصرفت معه إلى صنعاء، فلما ودَّعته، قال لي: قد وجب عليَّ حقك، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك، فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً، فصدقه يحيى بن معين، واعتذر إليه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكيَّة (ص ٣٤٠) ـ.

وابن عدي في الكامل (١/١٩٥ ـ ١٩٦) و(٥/١٩٤٨ ـ ١٩٤٩).

والخطيب في تاريخه (٤/٤١).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢١٨ رقم ٣٤٨).

والحافظ المزي في تهذيب الكمال (١/١٥).

ثلاثتهم من طريق أبي الأزهر النيسابوري، به نحوه، ولفظ ابن عدي مختصر.

ولم ينفرد به أبو الأزهر، فقال الخطيب في الموضع السابق: «وقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبد الرزاق، فبريء أبو الأزهر من عهدته؛ إذ قد توبع على روايته، والله أعلم»، وأقره المزي في الموضع السابق، والذهبي في الميزان (١/٨٢)، وابن حجر في التهذيب (١/١٢). =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «هذا وإن كان رواته ثقات، فهو منكر، ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سراً، ولم يجسر أن يتفوَّه به لأحمد، وابن معين، والخلق الذي رحلوا إليه؟!».

وقال الهيثمي في المجمع (١٣٣/٩) بعد أن ذكر الحديث: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات، إلا أن في ترجمة أبي الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، فأدخل هذا الحديث في كتبه، وكان معمر مهيباً، لا يراجع، وسمعه عبد الرزاق».

قلت: وإعلال الحديث بهذه العلة هو من أبي حامد الشرقي ــ رحمه الله ــ فإنه سئل عن حديث أبي الأزهر، عن عبد الرزاق، عن معمر، في فضائل علي، فقال أبو حامد: «هذا حديث باطل، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكِّنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مهيباً، لا يقدر عليه أحد في السؤال، والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر». / تاريخ بغداد (٤٢/٤).

وقال ابن الجوزي في العلل (٢١٩/١): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ومعناه صحيح، فالويل لمن تكلف في وضعه، إذ لا فائدة في ذلك. . .» وذكر كلام أبي حامد السابق.

وقال الذهبي في ترجمة أبي الأزهر في الميزان (٨٢/١): «لم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق، عن معمر حديثاً في فضائل علي، يشهد القلب أنه باطل»، وذكر قول أبي حامد، ثم قال: «وكان عبد الرزاق يعرف الأمور، فما جسر يحدِّث بهذا إلا سراً لأحمد بن الأزهر، ولغيره، فقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبد الرزاق، فبرىء أبو الأزهر من عهدته». =

. . . .

= وقال ابن عدي (١/١٩٦): «وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، (فعبد الرزاق) من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شُبِّه عليه؛ لأنه شيعي». / وانظر التهذيب (١/١٣).

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات كما تقدم عن الذهبي، والهيثمي، فلا مطعن في أحد منهم، لكن استنكره الأئمة، كابن معين، وغيره ممن تقدم ذكرهم، واستنبط أبو حامد الشرقي علته، فأظهرها كما سبق، فالحديث معلول بما ذكر أبو حامد، والله أعلم.

٥٥٥ ــ حديث زيد بن أرقم مرفوعاً:

«من أراد أن يحي حياتي، ويموت موتتي، ويسكن جنة الخلد: (فليتوَّل)[١] علي بن أبـي طالب. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: أنَّى له الصحة[٢]؛ فيه القاسم بن أبـي شيْبة متروك، وشيخه يحيى بن يعلى[٣] الأسلمي، وهو ضعيف، واللفظ ركيك؟ فهو إلى الوضع أقرب.

---

(١) في (أ): (فليتولي).

(٢) في (ب): (بالصحه).

(٣) في أصل (أ): (العلي)، وبالهامش ما نصه: (صوابه: يعلى. ص).

٥٥٥ ــ المستدرك (١٢٨/٣): حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا إسحاق، ثنا القاسم بن أبـي شيبة، ثنا يحيى بن يعلى الأسلمي، ثنا عمار بن رزيق، عن أبـي إسحاق، عن زياد بن مطرف، عن زيد بن أرقم ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ من يريد أن يحي حياتي، ويموت موتتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربـي، فليتول علي بن أبـي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدي، ولن يدخلكم في ضلالة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢٠/٥ رقم ٥٠٦٧) من طريق إبراهيم بن عيسى التنوخي.

ومن طريق الطبراني أخرجه الشيعي يحيى الشجري في «الأمالي الخميسية» (١٤٤/١).

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٤٩/٤ ــ ٣٥٠ و ٣٥٠) من طريق إبراهيم بن الحسن التغلبي، ويحيى الحماني. =

= ثلاثتهم، عن يحيى بن يعلى الأسلمي، به نحوه، وفيه عندهم: «ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي عز وجل، غرس قصباتها بيده»، وعند أبي نعيم: «قضبانها بيديه».

وأخرجه ابن شاهين في شرح السنة ـ كما في السلسلة الضعيفة للألباني (٢/٢٩٤) ـ، من طريق يحيى بن يعلى، به.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٠٨): «فيه يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف».

وأخرجه أيضاً مُطَيّن، والباوَرْدي، وابن جرير، وابن شاهين في الصحابة، وابن منده ـ كما في الإصابة (٢/٥٨٧) ـ، جميعهم من طريق يحيى بن يعلى، به، وليس فيه ذكر لزيد بن أرقم، وظهر منه أن زياد بن مطرف صحابي، وعلى هذه الرواية اعتمد من أدخله في الصحابة كمُطَيَّن، ومن تبعه، ورد ذلك الذهبي بقوله: «ولم يصح». «/ تجريد أسماء الصحابة (١/١٩٦).

ونقل ابن حجر في الموضع السابق من الإصابة عن ابن منده أنه قال عن الحديث: «لا يصح»، وأبان العلة ابن حجر بقوله: «قلت: في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي (كذا، والصواب: الأسلمي)، وهو واه».

وللحديث طريقان آخران عن زيد بن أرقم:

● **الأولى**: أخرجها القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٦٦٤ رقم ١١٣٢).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٨٧) من طريق الدارقطني.

كلاهما عن الحسن بن علي بن زكريا، عن الحسن بن علي بن راشد، عن شريك، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من أحب أن يستمسك بالقضيب الأحمر الذي غرسه الله بيده في جنة عدن، فليستمسك بحب علي بن أبي طالب عليه السلام». =

. . . .

= قال الدارقطني: «ما كتبته إلا عنه» ـ يعني الحسن بن علي بن زكريا ـ.

قال ابن الجوزي: «وهو العدوي الكذاب الوضاع».

● **الطريق الثانية**: أخرجها الشيرازي في الألقاب ـ كما في اللآلىء (١/ ٣٦٩) ـ، من طريق عبد الملك بن دليل، حدثني أبي دليل، عن السدي، عن زيد بن أرقم مرفوعاً: «من أحب أن يتمسك بالقضيب الياقوت الأحمر الذي غرسه الله تعالى بيمينه في الجنة، فليستمسك بحب علي بن أبي طالب».

قال السيوطي عقبه: «قال ابن حبان: دليل، عن السدي، عن زيد بن أرقم، روى عنه ابنه عبد الملك نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب.

قال الذهبي في الميزان: منها هذا الحديث «. أهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أنى له الصحة، والقاسم متروك، وشيخه ضعيف، واللفظ ركيك؟ فهو إلى الوضع أقرب».

والقاسم هذا هو ابن محمد بن أبي شيبة العبسي، أخو الحافظين أبي بكر، وعثمان، وهو: متروك، قال الدارقطني: يكذب، وقال الساجي: متروك الحديث، يحدث بمناكير، وقال أبو حاتم: كتبت عنه، وتركت حديثه، وقال أبو زرعة: كتبت عن القاسم بن محمد بن أبي شيبة، ولم أحدث عنه بشيء.

وقال الخليلي: ضعفوه، وتركوا حديثه، وضعفه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن عدي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطىء ويخالف. / الجرح والتعديل (٧/ ١٢٠ رقم ٦٨٢)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٣٢٩ رقم ٤٤٠)، والضعفاء للنسائي (ص ٨٨ (رقم ٤٩٦)، والميزان (٣/ ٣٧٩ رقم ٦٨٣٩)، واللسان ٤/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦ رقم ١٤٦٦).

وشيخ القاسم هو يحيى بن يعلى الأسلمي، الكوفي، وهو شيعي ضعيف =

= ـ كما في التقريب (٢/٣٦١ رقم ٢٠٨)، وانظر الكامل لابن عدي (٧/٢٦٨٨)، والتهذيب (١١/٣٠٤ رقم ٥٨٧).

قلت: ولم ينفرد القاسم بالحديث، فإنه قد توبع عليه ـ كما تقدم ـ، عند الطبراني، وأبي نعيم، وغيرهما وللحديث علل أخرى.

١ ـ الاختلاف فيه على يحيى بن يعلى، فروي مرة عنه، عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن زياد بن مطرف، عن زيد بن أرقم.

وروي مرة عنه، عن عمار، عن أبي إسحاق، عن زياد، ولم يذكر زيد بن أرقم.

٢ ـ زياد بن مطرف مجهول، ذكره الحافظ في الإصابة، (٢/٥٨٧) بناء على هذا الحديث، وضعفه، وقال الذهبي في التجريد (١/١٩٦): «زياد بن مطرف، ذكره مُطَيَّن في الصحابة، ولم يصح».

وقال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/٢٩٧): أورد الحافظ ابن حجر الحديث في ترجمة زياد بن مطرف، في القسم الأول من الصحابة، وهذا القسم خاص كما قال في مقدمته (١/٣ ـ ٤): «فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، وقد كنت أولاً رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسماً واحداً، وأميز ذلك في كل ترجمة» ـ قال الألباني ـ: قلت: فلا يستفاد إذن من إيراد الحافظ للصحابي في هذا القسم أن صحبته ثابتة، ما دام أنه قد نص على ضعف إسناد الحديث الذي صرح فيه بسماعه من النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهو هذا الحديث، ثم لم يتبعه بما يدل على ثبوت صحبته من طريق أخرى، وهذا ما أفصح بنفيه الذهبي في التجريد...» ثم ذكر قول الذهبي السابق، ثم قال: «وإذا عرفت هذا، فهو بأن يذكر في المجهولين من التابعين أولى من أن يذكر في الصحابة المكرمين». =

. . . .

= ٣و٤ ــ أبو إسحاق السبيعي مدلس من الثالثة، واختلط بآخره ــ كما في الحديث المتقدم برقم (٤٩٦) ــ، والراوي عنه هنا هو عمَّار بن رُزَيْق، وهو ممن سمع منه بأخرة بعد الاختلاط، نص على ذلك أبو حاتم ــ كما في العلل لابنه (٢/١٦٦) ــ.

وأما الطريقان الآخران عن زيد بن أرقم، فالأولى منهما في سندها الحسن بن علي بن زكريا، أبو سعيد العدوي، وتقدم في الحديث (٥٥٢) أنه كذاب يضع الحديث.

وأما الطريق الثانية، فقد كفانا إياها ابن حبان، والذهبي ــ رحمهما الله ــ.

قال ابن حبان في المجروحين (١/٢٩٥): «دليل بن عبد الملك الفزاري، من أهل حلب، يروي عن السدي، روى عنه ابنه عبد الملك بن دليل، عنه، عن السدي، عن زيد بن أرقم نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب، ولا الاحتجاج بدليل هذا». أهـ.

وذكر الذهبي في الميزان (٢/٢٨) قول ابن حبان هذا، ثم قال: فمنها: «من أراد أن يمسك بالقضيب. . .» وذكر هذا الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً للأمور المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد، وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/٢٩٤ ــ ٢٩٧ رقم ٨٩٢) وحكم عليه بالوضع.

وأما الطريقان الآخران للحديث عن زيد فموضوعتان، وتقدم ذكر علتيهما.

٥٥٦ ـ حديث أبـي ذر:

ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم الله ورسوله[1]، والتخلف عن الصلوات، والبغض لعلي.

قال: على شرط مسلم.

قلت: بل فيه إسحاق بن بشر، متهم بالكذب.

---

(١) في (ب): (ورسله).

٥٥٦ ـ المستدرك (٣ /١٢٩): حدثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ بهمدان، ثنا الحسن بن علي الفسوي، ثنا إسحاق بن بشر الكاهلي، ثنا شريك، عن قيس بن مسلم، عن أبـي عبد الله الجدلي، عن أبـي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم الله ورسولـه، والتخلف عن الصلوات، والبغض لعلي بن أبـي طالب ـ رضي الله عنه ـ.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن شاذان بنحوه ـ كما في الرياض النضرة (٣ / ١٩٠).

والخطيب في المتفق والمفترق ـ كما في الكنز (١٣ /١٠٦ رقم ٣٦٣٤٦) ـ، بنحوه أيضاً.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «بل إسحاق متهم، بالكذب».

وإسحاق هذا هو ابن بشر بن مقاتل، أبو يعقوب الكاهلي، وهو كذاب ـ كما في ديوان الضعفاء للذهبـي (ص ١٧ رقم ٣٢٥) ـ، فقد كذبه أبو بكر بن أبـي شيبة، وموسى بن هارون الحمال، وأبو زرعة، وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع الحديث. وقال ابن عـدي: يضع الحـديث. / الكامـل (١ /٣٣٥ ـ ٣٣٦)، والميزان (١ /١٨٦ ـ ١٨٨ رقم ٧٤٠). =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث موضوع بهذا الإسناد، وأما متنه فصحيح المعنى.

فتكذيب الله ورسوله من صفات المنافقين بنص القرآن، كما قال تعالى عنهم:

﴿وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ (الآية ٩٠ من سورة التوبة).

والتخلف عن الصلوات من صفاتهم أيضاً ــ كما في الحديث الذي رواه مسلم (٤٥٣/١ رقم ٢٥٧) في كتاب المساجد، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى، عن ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: «... ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق...» الحديث.

وأما موضع الشاهد من الحديث، وهو أن من صفات المنافقين بغضهم لعلي، فله عدة شواهد منها:

١ ــ ما أخرجه البزار في مسنده (١٩٩/٣ رقم ٢٥٦٠) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، قال: كنا ما نعرف منافقينا معشر الأنصار إلا ببغضهم علياً ــ رضي الله عنه ــ.

وأخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين المكيَّة (ص ٣٤٠) ــ من طريق أبي الزبير، ومحمد بن علي، كلاهما عن جابر، به نحو سابقه، ولم يذكر قوله: «معشر الأنصار».

قال الهيثمي في المجمع (١٣٢/٩ ــ ١٣٣): «رواه الطبراني في الأوسط، والبزار... بأسانيد كلها ضعيفة».

٢ ــ وأخرج مسلم في صحيحه (٨٦/١ رقم ١٣١) في الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار، وعلي ــ رضي الله عنه ــ من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق، من حديث علي ــ رضي الله عنه ــ قال: والذي فلق الحبة، وبرأ النَّسَمَة، إنه لعهد النبي الأمي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إليَّ: أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق. =

. . . .

= وهذه المزيَّة لعلي ــ رضي الله عنه ــ ليست خاصة به وحده دون سواه، وإنما يشركه معه غيره.

فقد أخرج البخاري (١١٣/٧ رقم ٣٧٨٣ و ٣٧٨٤) في مناقب الأنصار، باب حب الأنصار من الإيمان.

ومسلم (٨٥/١ رقم ١٢٨ و ١٢٩) في الباب السابق.

كلاهما من حديثي أنس، والبراء ــ رضي الله عنهما ــ، واللفظ لحديث البراء عند البخاري، أنه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله»، والله أعلم.

٥٥٧ ـ حديث جابر مرفوعاً:

«علي إمام البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله».

قال: صحيح.

قلت: بل والله موضوع، فيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرَّاني كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك!!.

---

٥٥٧ ـ المستدرك (١٢٩/٣): حدثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الإمام الشاشي ببخارى، ثنا النعمان بن هارون البلدي، ثنا أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، ثنا عبد الرزاق، ثنا سفيان الثوري، عن عبد الله بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان، قال: سمعت جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، وهو يقول: «هذا إمام البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله»، ثم مدَّ بها صوته.

والحديث سبق أن رواه الحاكم (١٢٧/٣) من نفس الطريق، مقتصراً على جزء من متنه، وتقدم تخريجه برقم (٥٥٣)، وبيان أنه موضوع.

٥٥٨ ـ حديث أبـي هريرة:

قالت فاطمة: زوجتني من علي، وهو فقير يا رسول الله؟ قال: «(أما)[١] ترضين أن الله[٢] اطّلع على أهل الأرض، فاختار رجلين، أحدهما: أبوك، والآخر: بعلك»[٣].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: بل موضوع على سُرَيْج[٤] بن يونس.

---

(١) في (أ): (من).

(٢) في (ب): (أن الله تعالى. . .)الخ.

(٣) في (أ) قال: (الخ) مع أن الحديث ليس له بقية.

(٤) في أصل (أ): (شريج)، ومعلق بهامشها ما نصه: (صوابه: سريج ـ بالمهملة، والجيم).

٥٥٨ ـ المستدرك (٣/١٢٩): حدثنا أبو بكر بن أبـي دارم الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان الترمذي، ثنا سريج بن يونس، ثنا أبو حفص الأبار، ثنا الأعمش، عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قالت فاطمة ـ رضي الله عنها ـ: يا رسول الله، زوجتني من علي بن أبـي طالب، وهو فقير، لا مال له؟ فقال: «يا فاطمة، أما ترضين أن الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض، فاختار رجلين، أحدهما: أبوك، والآخر: بعلك».

دراسة الإسناد:

الحديث ذكر الذهبـي في التلخيص أن الحاكم قال عنه: «على شرط البخاري ومسلم»، ولم أجد كلام الحاكم عن الحديث في المستدرك المطبوع، ولا في المخطوط الذي لدي، ثم تعقب الذهبـي الحاكم بقوله: «بل موضوع =

. . . .

= على سريج»، ويقصد بقوله هذا: محمد بن أحمد بن سفيان، أبا بكر الترمذي، يدل عليه ترجمته له في الميزان (٤٥٧/٣ رقم ٧١٤٠)، حيث قال: «محمد بن أحمد بن سفيان، أبو بكر الترمذي، ولعله الباهلي، روى عن سريج بن يونس حديثاً موضوعاً، هو المتهم به.».

قلت: والباهلي اسمه محمد بن أحمد بن سهل بن علي بن مهران، أبو الحسن الباهلي المؤدب، وهو في طبقة هذا الراوي، وهو ممن يضع الحديث كما قال ابن عدي في الكامل (٢٣٠٤/٦).

الحكم على الحديث:

الحديث في إسناده أبو بكر الترمذي هذا، فإن كان الباهلي فالحديث موضوع بهذا الإسناد لما رمي به من وضع الحديث، وإن لم يكن هو فالحديث ضعيف جداً لجهالته، وتهمته بهذا الحديث من قبل الذهبي.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس، وهو الآتي، لكنه ضعيف جداً.

٥٥٩ ـ قال[١]: وروي عن ابن عباس، أن فاطمة قالت: زوجتني من عائل لا مال له؟ فذكر نحوه.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: والآخر كذب؛ فيه أبو الصّلت عبد السلام: كذاب[٢].

---

(١) أي: الحاكم.

(٢) قوله: (قلت: والآخر كذب. . .)الخ ليس في أصل (ب)، ومعلق بالهامش.

وقوله: (فيه أبو الصلت. . .)الخ ليس في التلخيص المطبوع، ولا المخطوط، فالظاهر أنه بيان من ابن الملقن لسبب الحكم على الحديث بأنه كذب.

٥٥٩ ـ هذا الحديث سقط من المستدرك المطبوع، والمخطوط الذي لدي أيضاً، وسياقه في التلخيص (١٢٩/٣) هكذا:

(أبو الصلت عبد السلام بن صالح، ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن ابن أبـي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قالت فاطمة: زوجتني من عائل لا مال له؟ فذكر نحوه). اهـ.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ طريقان:

● **الأولى:** يرويها عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبـي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس.

وله عن عبد الرزاق خمس طرق:

١ ـ يرويها أبو الصلت الهروي، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٩٤/١١ رقم ١١١٥٤).

وابن عدي في الكامل (١٩٤٩/٥ ـ ١٩٥٠ و ١٩٦٨). =

. . . .

= والخطيب في تاريخه (٤/١٩٦).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٠ ــ ٢٢١ رقم ٣٥٢).

جميعهم من طريق أبي الصلت، عن عبد الرزاق، به إلى ابن عباس قال: لما زوج النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ علياً من فاطمة قالت: زوجتني من عائل لا مال له؟ فقال لها: «أما ترضين أن يكون الله اطلع إلى الأرض، فاختار منها رجلين، جعل أحدهما: أباك، والآخر: زوجك؟».

وهذا لفظ الطبراني، ولفظ الآخرين نحوه.

٢ ــ يرويها محمد بن جابان الجنديسابوري، عن عبد الرزاق، به نحو سابقه.

أخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (١١١٥٣) عن شيخه محمد بن جابان هذا.

٣ ــ يرويها محمد بن سهل البخاري، عن عبد الرزاق، به نحو سابقه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٩٥٠) من طريق شيخه الحسن بن عثمان التستري، عن محمد بن سهل، به.

قال ابن عدي عقبه: «هذا يعرف بأبي الصلت الهروي، عن عبد الرزاق، وابن عثمان هذا ليس بذاك: الذي حدثناه عن البخاري.

٤ ــ يرويها أحمد بن عبد الله بن يزيد الهشيمي، عن عبد الرزاق، به نحو اللفظ السابق.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٤/١٩٦).

٥ ــ يرويها إبراهيم بن الحجاج، عن عبد الرزاق، به نحو السابق أيضاً.

أخرجه الخطيب أيضاً (٤/١٩٥).

وأبو الشيخ ــ كما في الميزان (١/٢٦). =

. . . .

=

● **الطريق الثانية**: أخرجها ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٢ رقم ٣٥٤) من طريق الحسين بن عبيد الله الأبزاري، حدثني إبراهيم بن سعيد، حدثني المأمون، حدثني الرشيد، عن جدي المهدي، عن أبيه المنصور، عن أبيه، قال: قال لي عكرمة، قال ابن عباس: جاءت فاطمة تبكي إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال لها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: مالك؟ فقالت: إن نساء قريش يعيرنني؛ قلن: زوّجك أبوك بأقل قريش مالاً (فغضب) حتى قام عرق بين عينيه، وكان إذا غضب قام، ثم قال: . . . الحديث بنحوه.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، وهو مما عمله الأبزاري».

دراسة الإسناد:

الحديث ذكر الذهبي أن الحاكم قال عنه: «على شرط البخاري ومسلم»، وتعقبه بقوله: «والآخر كذب»، ويقصد به هذا الحديث عطفاً على سابقه.

وفي نسخة ابن الملقن، ويظهر أن من زياداته: «فيه أبو الصلت عبد السلام: كذاب».

وأبو الصلت الهروي هذا هو عبد السلام بن صالح الذي تقدم في الحديث (٥٥٢) أنه: متروك الحديث، وهذا الحديث من روايته عن عبد الرزاق، وقد قال الإمام أحمد عن أبي الصلت هذا: «روى عن عبد الرزاق أحاديث لا نعرفها، ولم نسمعها». / تاريخ بغداد (١١/٤٨).

وتابع أبا الصلت أربعة من الرواة:

الأول: شيخ الطبراني محمد بن جابان الجنديسابوري، كذا في المعجم الكبير، وفي المعجم الصغير (٢/٤٧): «محمد بن حامان»، وبكلا الاسمين لم أجد له ترجمة.

الثاني: محمد بن سهل البخاري، لكن الراوي عنه هو الحسن بن عثمان، وتقدم في الحديث (٥٥) أنه: كذاب يضع الحديث. =

. . . .

= **الثالث**: أحمد بن عبد الله بن يزيد الهشيمي، وتقدم في الحديث (٥٥٣) أنه: يضع الحديث.

الرابع: إبراهيم بن الحجاج، وهذا ذكره الذهبي في الميزان (٢٦/١)، وقال: «نكرة لا يعرف، والخبر الذي رواه باطل»، ثم ساق هذا الحديث من طريقه، وقال: تابعه عبد السلام بن صالح أحد الهلكى، عن عبد الرزاق».

والحديث من هذه الطريق ينبغي النظر فيه من جهتين:

١ ــ النظر في ثبوته عن عبد الرزاق.

٢ ــ وفي ثبوته عن معمر.

وبيان ذلك كما يلي:

إن الذي ينظر بتأمل في الحديث (٥٥٢) يجد العلماء اتهموا به أبا الصلت عبد السلام بن صالح، وتابعه عليه رواة آخرون، هم ما بين وضاع، ونكرة لا يعرف، والأغلب أنه شيعي سرق الحديث من أبي الصلت، ثم رواه، ولذا حكم الأئمة المتقدم ذكرهم هناك على الحديث بالبطلان، وأن كل من رواه فإنما سرقه من أبي الصلت، والعلاقة بين هذا الحديث وذاك الحديث قوية من هذه الناحية، خاصة وأن الحسن بن عثمان، وأحمد الهشيمي هما ممن حكم عليهما بالوضع، واتهما بسرقة ذاك الحديث، فهل سرقا هذا الحديث أيضاً؟ والسر يكمن في كون كل من تابع أبا الصلت ممن لا يعرف، والغرض الرغبة في انضمام رواية هذا المجهول للمجهول الآخر، فيحكم من ينظر لظاهر الإسناد وتعدد الطرق، على الحديث بأنه حسن لغيره، لكن رحم الله الأئمة الذين كشفوا زيف هذه الروايات، ومنهم ابن عدي حين حكم على الحديث بأنه منكر، وسيأتي كلامه، وقال الخطيب عقب الحديث: «هذا حديث غريب من رواية عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، وغريب من حديث معمر بن راشد، عن ابن أبي نجيح، تفرد بروايته عنه عبد الرزاق، وقد رواه عن عبد الرزاق غير واحد». وتقدم آنفاً أن الذهبي ــ رحمه الله ــ قال عن الحديث: «باطل»، فالحاصل أن الحديث =

. . . .

= لا يثبت عن عبد الرزاق، ولو ثبت لنظرنا فيه من الجهة الأخرى، أعني في ثبوته عن معمر، فيُعل بما أعل به الحديث المتقدم برقم (٥٥٤)، وهذا ما ذهب إليه ابن الجوزي في العلل (١/٢٢١)، فقال عن هذا الحديث: «وقد ذكرنا أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، فيجوز أن يكون من إدخاله».

قلت: ويقصد به إعلال أبي حامد الشرقي ـ رحمه الله ـ للحديث رقم (٥٥٤) بقوله: «هذا حديث باطل، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مهيباً، لا يقدر عليه أحد في السؤال، والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر».

وقد ذكر ابن عدي ـ رحمه الله ـ هذا الحديث في الأحاديث التي انتقدت على عبد الرزاق، وأبي الصلت، وتقدم أنه قال عن الحديث: «يعرف بأبي الصلت».

وقال عن عبد الرزاق: «وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم، مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق، فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير». / الكامل (٥/١٩٥٢).

أما الطريق الأخرى عن ابن عباس، فتقدم أن ابن الجوزي قال: «هذا حديث موضوع، وهو مما عمله الأبزاري».

والأبزاري هذا اسمه الحسين بن عبيد الله بن الخصيب، أبو عبد الله الأبزاري، يلقب: منقاراً، وهو كذاب ـ كما في ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٦٣ رقم ٩٩١) ـ ؛ قال عنه أحمد بن كامل القاضي: «كان الحسين بن عبيد الله الأبزاري ماجناً، نادراً، كذاباً في تلك الأحاديث التي حدث بها من =

. . . .

= الأحاديث المسندة عن الخلفاء، قال: ولم أكتبها عنه لهذه العلة». / تاريخ بغداد (٨/٥٦ ـ ٥٧ رقم ٤١٢٤)، والميزان (١/٥٤١ رقم ٢٠٢٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، ومتنه معلول بالنكارة، وطرقه الأخرى تقدم الكلام عليها آنفاً، ولا يصلح شيء منها لرفع درجة الحديث، والله أعلم.

٥٦٠ ـ حديث علي: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[١].

قال[٢]: رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[٣] (المنذر)[٤]، وأنا الهادي.

قال: صحيح.

قلت: بل كذب، قبّح الله من وضعه.

---

(١) الآية (٧) من سورة الرعد.

(٢) القائل علي ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) قوله: ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ليس في (ب).

(٤) في (أ): (أنا المنذر).

٥٦٠ ـ المستدرك (٣/١٢٩ ـ ١٣٠): أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، ثنا حسين بن حسن الأشقر، ثنا منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي: (إنما أنت منذر، ولكل قوم هاد)، قال علي: رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ المنذر، وأنا الهادي.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/١٢٦).

والطبراني في الصغير (١/٢٦١ ـ ٢٦٢).

وفي الأوسط (٢/٢١٣ رقم ١٣٨٢).

وابن أبي حاتم في تفسيره ـ كما في تفسير ابن كثير (٢/٥٠٢) ـ.

جميعهم من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن المطلب بن زياد، عن السّدّي، عن عبد خير، عن علي في قوله: (إنما أنت منذر، ولكل قوم هاد)، قال (أي علي): رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ المنذر، والهاد رجل من بني هاشم.

. . . .

= هذا لفظ عبد الله بن أحمد، والطبراني، وأما لفظ ابن أبي حاتم فاقتصر فيه على قوله: «الهاد رجل من بني هاشم».

وأخرجه ابن مردويه، وابن عساكر ـ كما في الدر المنثور (٤/٦٠٨) ـ .

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل كذب قبّح الله واضعه».

وفي سند الحديث عبّاد بن عبد الله الأسدي، والحسين بن الحسن الأشقر، وعبد الرحمن الحارثي.

أما عباد الأسدي، فتقدم في الحديث (٥٣٥) أنه: ضعيف.

وأما الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري، الكوفي، فإنه ضعيف، ويغلو في التشيع، حدث عنه الإمام أحمد، ثم استنكر بعض أحاديثه، وقال: ليس هذا بأهل أن يحدث عنه. وقال البخاري: فيه نظر، عنده مناكير.

وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني، غال شتام للخيرة.

وقال أبو معمر الهذلي: كذاب. وذكر له ابن عدي بعض المناكير، وقال: البلاء عندي من الأشقر. وضعفه الأزدي، وذكره العقيلي في ضعفائه.

وعده الذهبي في الضعفاء، واختار رأي ابن عدي، فقال: «اتهمه ابن عدي». وقال ابن الجنيد: سمعت ابن معين ذكر الأشقر، فقال: كان من الشيعة الغالية، فقلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه. وذكره ابن حبان في الثقات. / الكامل لابن عدي (٢/٧٧١ ـ ٧٧٢)، وديوان الضعفاء (ص ٦٢ رقم ٩٧١)، والميزان (١/٥٣١ ـ ٥٣٢ رقم ١٩٨٦)، والتهذيب (٢/٣٣٥ ـ ٣٣٧ رقم ٥٩٦).

وقد ترجم الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٢/١٦٧ ـ ١٦٨) لحسين هذا، ورجح أنه: ضعيف جداً. =

. . . .

= وأما عبد الرحمن بن محمد بن منصور، أبو سعيد الحارثي، البصري، فإنه ليس بالقوي كما قال الدارقطني، وغيره. وذكره ابن عدي في الضعفاء، وقال: حدث بأشياء لا يتابعه (عليها) أحد. وكان موسى بن هارون الحمال يرضاه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة بن القاسم: ثقة مشهور. / الكامل (١٩٢٧/٤)، وديوان الضعفاء (ص ١٩٠ رقم ٢٤٨٤)، واللسان (٤٣٠/٣ ــ ٤٣١ رقم ١٦٨٧).

وأما الطريق الأخرى التي يرويها عثمان بن أبي شيبة، عن المطلب بن زياد، عن السّدّي، عن عبد خير، عن علي، به، وفيه: «الهادي رجل من بني هاشم»، هذه الطريق قال عنها الهيثمي في المجمع (٤١/٧): «رواه عبد الله بن أحمد، والطبراني في الصغير والأوسط، ورجال المسند ثقات».

وقال الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٢٢٧/٢ ــ ٢٢٨): «إسناده صحيح»، ثم ذكر أن السيوطي نسب الحديث في الدر المنثور إلى الحاكم، فانتقده قائلاً: «وهو تساهل منه، فإن رواية الحاكم في المستدرك (١٢٩/٣ ــ ١٣٠) بلفظ منكر. . .، وهو بإسناد غير هذا الإسناد، رواه الحاكم من طريق حسين بن حسن الأشقر. . .، وحسين الأشقر ضعيف جداً.

قلت: ولست أدري ما الفرق عند الشيخ أحمد شاكر بين رواية الحاكم هذه، ورواية عبد الله في زوائد المسند؟

فقوله: «رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ المنذر، والهاد رجل من بني هاشم»، يقتضي أن يكون الهادي غير المنذر، وإلا لقال: «رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ المنذر والهاد»، وإذا كان المقصود بالهادي غير الرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فمن أولى بذلك من بني هاشم غير علي ــ رضي الله عنه ــ؟ هذا على فرض صحته، مع أنه من طريق السُّدِّي، واسمه إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي ــ بضم المهملة، وتشديد الدال ــ، أبو محمد الكوفي، وهو صدوق يهم، ورمي بالتشيع ــ كما في التقريب (٧١/١ ــ ٧٢ رقم ٥٣١) ــ، فقد وثقه أحمد، والعجلي، =

. . . .

= وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال يحيى القطان: لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، ما تركه أحد.

وضعفه يحيى بن معين، فأنكر عليه عبد الرحمن بن مهدي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: لين، وقال الساجي: صدوق، فيه نظر. وقال الطبري: لا يحتج بحديثه. وقال حسين بن واقد: سمعت من السّدّي، فأقمت حتى سمعته يتناول أبا بكر، وعمر، فلم أعد إليه. وقال العقيلي: ضعيف، كان يتناول الشيخين. / الجرح والتعديل (٢/١٨٤ ــ ١٨٥ رقم ٦٢٥)، والتهذيب (١/٣١٣ ــ ٣١٤ رقم ٥٧٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً، والذهبي حكم عليه بالوضع استنكاراً منه لمتنه، وهو ضعيف من الطريق الأخرى التي رواها عثمان بن أبي شيبة، عن المطلب بن زياد، عن السّدّي، لما تقدم عن حال السّدّي.

وله شاهد من حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: لما نزلت: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾.

وضع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يده على صدره، فقال: «أنا المنذر، ولكل قوم هاد»، وأومأ بيده إلى منكب علي، فقال: «أنت الهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون».

أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣/١٠٨)، واللفظ له.

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢٢ ب ــ ٢٣ أ) بنحوه.

كلاهما من طريق أحمد بن يحيى الصوفي، عن الحسن بن الحسين العرني، الأنصاري، عن معاذ بن مسلم بياع الهروي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: به.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٤/٦٠٨)، وعزاه أيضاً لابن مردويه، والضياء المقدسي في المختارة، والديلمي، وابن عساكر، وابن النجار. =

. . . .

= قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/٥٠٢) بعد أن ذكره: «هذا الحديث فيه نكارة شديدة».

قلت: وسنده ضعيف جداً، فيه الحسن بن الحسين العرني الكوفي، وهو شيعي ضعيف جداً، قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق عندهم، كان من رؤساء الشيعة.

وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات. وقال ابن عدي: «روى أحاديث مناكير. . . ، ولا يشبه حديثه حديث الثقات». / الكامل (٢/٧٤٣ ـ ٧٤٤)، والميزان (١/٤٨٣ رقم ١٨٢٩).

وفي سنده أيضاً معاذ بن مسلم بيّاع الهروي، وهو مجهول، قال الذهبي في ترجمة الحسن بن الحسين العرني بعد أن ذكر الحديث: «معاذ نكرة، فلعل الآفة منه».

وقال في الميزان أيضاً (٤/١٣٢): «معاذ بن مسلم. . مجهول، وله عن عطاء ابن السائب خبر باطل سقناه في الحسن بن الحسين».

قلت: وهو هذا الحديث.

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بهذا الشاهد، والله أعلم.

٥٦١ ــ حديث أم سلمة:

أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا غضب لم (يَجْتَرِئْ)[١] أحد منا يكلِّمه غير علي.

قال: صحيح.

قلت: فيه حسين الأَشْقر، وقد وُثّق، واتّهمه ابن عدي[٢]، وجعفر الأَحْمر، تُكُلِّم فيه.

(١) في (أ): (يجتر).

(٢) في الكامل (٢/٧٧٢).

٥٦١ ــ المستدرك (٣/١٣٠): حدثنا مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي، ثنا جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، ثنا يحيى بن معين، ثنا حسين الأشقر، ثنا جعفر بن زياد الأحمر، عن مخول، عن منذر الثوري، عن أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ كان إذا غضب لم يجترىء أحد منا يكلمه غير علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين المكية (ص ٣٣٩) ــ، من طريق حسن الأشقر، به نحو سياق الحاكم.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١١٦): «رواه الطبراني في الأوسط، وسقط منه التابعي، وفيه حسين بن حسن الأشقر، وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله وثقوا».

قلت: لم يسقط من إسناد الطبراني أحد، والحديث عنده من رواية منذر الثوري، عن أم سلمة كما عند الحاكم، وسيأتي الكلام عن سماعه منها.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الأشقر وثق، وقد اتهمه ابن عدي، وجعفر تكلم فيه». =

. . . .

= والأشقر هو حسين بن حسن الأشقر، وتقدم في الحديث السابق أنه ضعيف ويغلو في التشيع.

وجعفر بن زياد الأحمر الكوفي صدوق يتشيع ــ كما في التقريب (١/١٣٠ رقم ٨١) ــ، قال ابن ابنه حسين بن علي بن جعفر الأحمر: كان جدي من رؤساء الشيعة، وقال الأزدي، مائل عن القصد، فيه تحامل، وشيعية غالية، وحديثه مستقيم. / انظر الجرح والتعديل (٢/٤٨٠ رقم ١٩٥٢)، والكامل لابن عدي (٢/٥٦٤ ــ ٥٦٦)، والتهذيب (٢/٩٢ ــ ٩٣ رقم ١٤٢).

وفي سند الحديث أيضاً منذر بن يعلى الثوري، أبو يعلى الكوفي، وهو ثقة من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (٢/٢٧٥ رقم ١٣٧٦) ــ، لكن لم يتأكد سماعه من أم سلمة، فروايته عنها هنا بالعنعنة، ولم يصح السند إليه، وقد ذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين من ثقاته (٧/٥١٨)، فقال: «منذر الثوري، أبو يعلى، يروي عن جماعة من التابعين، روى عنه أهل الكوفة».

فبناء على ترجمة ابن حبان له هنا يكون السند منقطعاً، ولكن ترجم في طبقة التابعين (٥/٤٢١) لراو يشبهه في الاسم، فقال: «المنذر أبو يعلى، شيخ يروي عن أم سلمة، إن كان سمع منها، روى عنه جامع بن أبي راشد».

قلت: ابن حبان في شك من سماعه من أم سلمة، ولم يذكر أنه هو الثوري، ولو كان هو لصرح باسمه، فالثوري لا يخفى عليه، وقد أودعه في طبقة أتباع التابعين كما سبق، ولذا فإن المزي ــ رحمه الله ــ في تهذيب الكمال (٣/١٣٧٤) ذكر توثيق ابن حبان له، ولم يذكر شيئاً عن روايته عن أم سلمة، وأظن الحافظ ابن حجر إنما اطلع على ترجمة غير الثوري في الثقات، ولذا تعقب المزي في التهذيب (١٠/٣٠٥) بقوله: «قلت: تتمة كلام ابن حبان: روى عن أم سلمة، إن كان سمع منها»، والذي يظهر أن المزي ذكر توثيق ابن حبان للثوري، وليس في ترجمته ذكر لأم سلمة، وأعرض عن الآخر لعدم تحققه من أنه هو الثوري.

وعليه ففي سند الحديث انقطاع بين منذر الثوري، وأم سلمة ــ رضي الله =

. . . .

= عنها ـ ، وهذا الذي دعا الهيثمي ـ رحمه الله ـ لقوله: «رواه الطبراني في الأوسط، وسقط منه التابعي».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للانقطاع بين منذر الثوري، وأم سلمة، وضعف حسين الأشقر، ووصفه هو والأحمر بالغُلوِّ في التشيع.

٥٦٢ ـ حديث بريدة مرفوعاً:

«إن الله (أمرني بحب)[١] أربعة، وأخبرني أنه يحبهم»، ثم قال: «(ألا)[٢] إن، علياً منهم».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه (أبو ربيعة)[٣] الإيادي، وما خرج له مسلم.

---

(١) في (أ): (إن الله يحب).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٣) في (أ) و (ب): (ربيعة)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٦٢ ـ المستدرك (٣/١٣٠): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ بشر بن موسى، ثنا محمد بن سعيد بن الأصبهاني، ثنا شريك.

وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا الأسود بن عامر، وعبد الله بن نمير، قالا: ثنا شريك، عن أبي ربيعة الأيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن الله أمرني بحب أربعة من أصحابي، وأخبرني أنه يحبهم»، قال: قلنا: من هم يا رسول الله؟ وكلنا نحب أن نكون منهم. فقال: «ألا إن علياً منهم»، ثم سكت، ثم قال: «أما إن علياً منهم»، ثم سكت.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريقين، أحدهما من طريق الإمام أحمد، الذي أخرج الحديث في مسنده (٥/٣٥٦) بلفظ: «أمرني الله عز وجل بحب أربعة من أصحابي، أرى شريكاً قال: «وأخبرني أنه يحبهم، علي منهم، وأبو ذر، وسلمان، والمقداد الكندي». =

= وأخرجه الترمذي (١٠/٢٢٠ رقم ٣٨٠٢) في مناقب علي من كتاب المناقب.

وابن ماجه (١/٥٣ رقم ١٤٩) في فضل سلمان، وأبي ذر، والمقداد، من المقدمة.

وعبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (٢/٦٤٨ رقم ١١٠٣).

وأبو نعيم في الحلية (١/١٧٢).

جميعهم من طريق شريك، به نحو رواية الإمام أحمد في المسند، عدا عبد الله بن أحمد، فلفظه نحو لفظ الحاكم.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث شريك».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما خرج مسلم لأبي ربيعة».

وأبو ربيعة هذا اسمه عمر بن ربيعة، ولم يرو له مسلم، إنما روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، في المقدمة، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث. وعدّه الذهبي في الضعفاء، ونقل قول أبي حاتم هذا. / الجرح والتعديل (٦/١٠٩ رقم ٥٧٥)، والميزان (٣/١٩٦ رقم ٦١٠٦)، والمغني في الضعفاء (٢/٤٦٦)، وتهذيب الكمال (٣/١٦٠٤)، والتهذيب (١٢/٩٤ رقم ٤١٤).

أقول: وقد ذكر ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه وثق أبا ربيعة هذا، ولم يذكره الذهبي عن ابن معين، مع أنه نقل قول أبي حاتم، والقولان في موضع واحد في الجرح والتعديل، ولم يذكر المزي، ولا ابن حجر قول أبي حاتم، ولا قول ابن معين، وإنما ذكر ابن حجر أن الترمذي حسن بعض أفراد أبي ربيعة هذا، وأحسب المزي، وابن حجر لم يطلعا على ترجمة =

. . . .

= أبـي ربيعة في الجرح والتعديل، ولذا قال ابن حجر عنه في التقـريب (٢/٤٢١ رقم ١٢): «مقبول»، وأما الذهبـي، فلعله ترجح لديـه قول أبـي حاتم، فأخذ به، وأعرض عن قول ابن معين، أو أن قـول ابن معين لم يثبت عنده، فإن ابن أبـي حاتم ساقـه من طريق شيخـه يعقوب بن إسحـاق، عن عثمان بن سعيـد الدارمي، عن ابن معـين، ولم أعـرف يعقوب بن إسحاق هذا.

وفي سند الحديث شريك القاضي، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء كثيراً كما في الحديث (٤٩٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف أبـي ربيعة الإيادي، وضعف شريك من قبل حفظه، والله أعلم.

٥٦٣ ـ حديث أنس:

كنت أخدم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقدم له فرخ مشوي، فقال: «اللهم، ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير[١]... الحديث، وفيه أن علياً هو الذي أكل معه.

قال: على شرط البخاري، ومسلم.

قلت: فيه ابن عياض لا أعرفه. ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم (يجسر)[٢] الحاكم أن يودعه مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب، رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء.

قال: ورواه عن أنس جماعة أكثر من ثلاثين نفساً، ثم صحت الرواية عن علي، وأبي سعيد، وسفينة[٣].

---

(١) قوله: (من هذا الطير) ليس في (ب).

(٢) في (أ): (يجرأ).

(٣) نقل ابن كثير في البداية (٧ / ٣٥١ ـ ٣٥٢) عن الذهبي تعقبه للحاكم بقوله: «لا والله، ما صح شيء من ذلك»، وأظنه في الجزء الذي جمع فيه طرق هذا الحديث كما سيأتي.

٥٦٣ ـ المستدرك (٣ / ١٣٠ ـ ١٣١): حدثني أبو علي الحافظ، أنبأ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أيوب الصفار، وحميد بن يونس بن يعقوب الزيات، قالا: ثنا محمد بن أحمد بن عياض بن أبي طيبة، ثنا أبي، ثنا يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كنت أخدم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقدم لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فرخ مشوي، =

= فقال: «اللهم، ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير»، قال: فقلت: اللهم، اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي ــ رضي الله عنه ــ، فقلت: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ على حاجة، ثم جاء، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «افتح، فدخل، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «ما حبسك علي؟» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرَّات يردني أنس، يزعم أنك على حاجة، فقال: «ما حملك على ما صنعت؟» فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إن الرجل قد يحب قومه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين المكيَّة (ص ٣٣٩ ــ ٣٤٠) ــ، من طريق أحمد بن عياض بن أبي طيبة، به نحوه.

وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر ــ كما في لسان الميزان (٥ /٥٨) ــ من طريق أحمد بن عياض أيضاً.

قال الهيثمي في المجمع (٩ (١٢٥): «في أحد أسانيد الأوسط أحمد بن عياض بن أبي طيبة، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وللحديث عن أنس خمس وعشرون طريقاً:

● **الطريق الأولى**: هذه التي يرويها يحيى بن سعيد، عن أنس.

● **الطريق الثانية**: يرويها ثابت البناني، عن أنس، وهي الآتية برقم (٥٦٤).

● **الطريق الثالثة**: يرويها السُّدِّي، عن أنس قال: كان عند النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ طير، فقال: اللهم، ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير»، فجاء علي، فأكل معه. =

. . . .

= أخرجه الترمذي (١٠ /٢٢٣) ـ ٢٢٤ رقم ٣٨٠٥) في مناقب علي من كتاب المناقب.

والنسائي في الخصائص (ص ٢٩ رقم ١٠).

وابن عدي في الكامل (٦ /٢٤٤٩).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٢٦ رقم ٣٦٢).

وأخرجه ابن الجوزي أيضاً برقم (٣٦٣) من طريق الدارقطني.

وابن الأثير في أسد الغابة (٣ /٦٠٧ ـ ٦٠٨) من طريق أبي يعلى.

جميعهم من طريق عيسى بن عمر القاري، عن السدي، به، واللفظ للترمذي، ولفظ الباقين نحوه، إلا أن عند النسائي قال: فجاء أبو بكر، فرده، وجاء عمر، فرده وجاء علي فأذن له، وكذا هو عند ابن عدي، لكن لم يصرح باسم أبي بكر، وعمر ـ رضي الله عنهما ـ، وإنما قال: «رجل».

● **الطريق الرابعة**: يرويها عبيد الله بن موسى، عن إسماعيل بن سلمان الأزرق، عن أنس، قال: أهدي لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أطيار، فقسمها بين نسائه، فأصاب كل امرأة منها ثلاثة، فأصبح عند بعض نسائه ـ صفية، أو غيرها ـ، فأتته بهن فقال: اللهم، ائتني... الحديث بنحو سياق الحاكم.

أخرجه البزار (٣ /١٩٣ ـ ١٩٤ رقم ٢٥٤٨) واللفظ له.

والبخاري في تاريخه الكبير (١ /٣٥٨) مختصراً.

● **الطريق الخامسة**: يرويها سُكَين بن عبد العزيز، عن ميمون أبي خلف، عن أنس، بنحو رواية الترمذي.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤ /١٨٨ ـ ١٨٩) واللفظ له.

والبخاري في الموضع السابق، ساق الإسناد، ثم قال: «في الطير». =

. . . .

=

● **الطريق السادسة**: يرويها مسلم بن كيسان الأعور، عن أنس.

أخرجه البخاري في الموضع السابق، ولم يذكر المتن، وإنما أشار إليه بقوله: «في الطير».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٦ /٢٣٠٩) مختصراً.

والخطيب في الموضح (٢ /٣٩٨) بنحو رواية الحاكم، إلا أن فيه عنده: «أهدي إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أطيار».

وذكره ابن الجوزي في العلل (١ /٢٣٢ ــ ٢٣٣ رقم ٣٧٥ و٣٧٦) بمعناه، وعزاه لابن مردويه.

● **الطريق السابعة**: يرويها حماد بن المختار، عن عبد الملك بن عمير، عن أنس، به نحو سياق الحاكم.

أخرجه الطبراني في الكبير (١ /٢٢٦ ــ ٢٢٧ رقم ٧٣٠).

وابن عدي في الكامل ــ كما في لسان الميزان (٢ /٣٥٤ رقم ١٤٣٥) ــ.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٢٨ ــ ٢٢٩ رقم ٣٦٧) مختصراً، وذكر أن ابن مردويه أخرجه وذكر سياقه، وهو بنحو سياق الحاكم.

وذكر ابن عدي في الكامل (٢ /٧٧٣) أن حسين بن سليمان الطلحي، روى حديث الطير أيضاً عن عبد الملك بن عمير، عن أنس، وذكر له أيضاً بعض الأحاديث، وقال: «لا يتابعه أحد عليها».

● **الطريق الثامنة**: أخرجها الطبراني في الأوسط (٢ /٤٤٢ ــ ٤٤٣ رقم ١٧٦٥)، من طريق عبد الرزاق، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس، قال: أهدت أم أيمن إلى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ طائراً بين رغيفين، فجاء النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال: «هل عندكم شيء؟» فجاءته بالطائر، فرفع يديه، فقال: «اللهم، ائتني بأحب خلقك إليك. . .» الحديث بنحو سياق الحاكم. =

. . . .

= ● **الطريق التاسعة**: يرويها أبو الهندي، عن أنس، بنحو سياق الحاكم.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٣ /١٧١).

ومن طريق ابن الجوزي في العلل (١ /٢٢٧ رقم ٣٦٤).

● **الطريق العاشرة**: يرويها يَغْنَم بن سالم، عن أنس، به.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٧ /٢٧٣٨) بنحوه إلى قوله: «يأكل معي من هذا الطير»، ثم قال: «الحديث».

● **الطريق الحادية عشرة**: يرويها أبو مُكَيْس دينار خادم أنس، عن أنس، به.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣ /٩٧٦)، ولم يذكر متنه، وإنما قال: فذكر حديث الطير.

ومن طريق ابن عدي أخرجه السهمي في أخبار جرجان (ص ١٧٦).

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٨ /٣٨٢) مختصراً.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٢٩ ــ ٢٣٠ رقم ٣٦٩).

● **الطريق الثانية عشرة**: يرويها عثمان الطويل، عن أنس بن مالك، به مختصراً.

أخرجه البخاري في تاريخه (٢ /٢ ــ ٣).

● **الطريق الثالثة عشرة**: يرويها عبد الملك بن أبي سليمان، واختلف عليه.

فرواه إسحاق بن يوسف، عنه، عن أنس، به.

ذكره البخاري عقب الرواية السابقة.

وأخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين المكيَّة (ص ٣٤٠).

والخطيب في تاريخه (٩ /٣٦٩). =

= ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٢٧ ـ ٢٢٨ رقم ٣٦٥).

كلاهما من طريق حفص بن عمر المهرقاني، عن النجم بن بشير، عن إسماعيل بن سليمان أخي إسحاق بن سليمان الرازي، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أنس، به، ولفظ الطبراني نحو لفظ الحاكم، ولفظ الخطيب مختصر.

● **الطريق الرابعة عشرة**: طريق الصباح بن محارب، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جده، وعن أنس، قالا: أهدي إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ طيراً ما نراه إلا حبارى، فقال: اللهم، ابعث إلي أحب أصحابي إليك يواكلني هذا الطير. . .» وذكر الحديث.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١١ /٣٧٦).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٣٠ رقم ٣٧٠).

● **الطريق الخامسة عشرة**: أخرجها أبو نعيم في الحلية (٦ /٣٣٩) من طريق محمد بن صالح بن مهران، عن عبد الله بن محمد بن عمارة القداحي، ثم السعدي، قال: سمعت هذا من مالك بن أنس سماعاً يحدثنا به عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، قال: بعثتني أم سليم إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بطير مشوي، ومعه أرغفة من شعير، فأتيته به، فوضعته بين يديه، فقال: «يا أنس، ادع لنا من يأكل معنا هذا الطير، اللهم ائتنا بخير خلقك»، فخرجت، فلم تكن لي همة إلا رجل من أهلي آتيه فأدعوه، فإذا أنا بعلي بن أبي طالب، فدخلت، فقال: «أما وجدت أحداً؟» قلت لا، قال: «انظر»، فنظرت، فلم أجد أحداً إلا علياً، ففعلت ذلك ثلاث مرات، ثم خرجت، فرجعت، فقلت: هذا علي بن أبي طالب يا رسول الله، فقال: «ائذن له، اللهم وال، اللهم وال»، وجعل يقول ذلك بيده، وأشار بيده اليمنى يحركها.

ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٢٥ ـ ٢٢٦ رقم ٣٦١). =

. . . .

=

● **الطريق السادسة عشرة**: طريق حفص بن عمر العدني، عن موسى بن سعيد، عن الحسن، عن أنس، قال: أتي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بطير جبلي، فقال: «اللهم ائتني. . .» الحديث بنحو سياق الحاكم.

أخرجه ابن عدي (٢ /٧٩٣).

ومن طريقه ابن الجوزي (١ /٢٢٨ رقم ٣٦٦).

وأخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٣ /٦٠٨) من طريق أبي أحمد الحاكم، بسنده إلى حفص بن عمر.

● **الطريق السابعة عشرة**: يرويها خالد بن عبيد أبو عصام، حدثني أنس، قال: بينا أنا ذات يوم عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، إذ جاءه رجل بطبق مغطى، فقال: هل من إذن؟ قلت: نعم، فوضع الطبق بين يدي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وعليه طائر مشوي، فقال: أحب أن تملأ بطنك من هذا يا رسول الله، قال: «غطّ عليه»، ثم سأل ربه، فقال: «اللهم، أدخل عليَّ أحب خلقك إلي ينازعني هذا الطعام»، فذكر حديث الطير، قصة علي. اهـ.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣ /٨٩٦) وهذا سياقه.

ومن طريقه ابن الجوزي (١ /٢٢٩ رقم ٣٦٨).

● **الطريق الثامنة عشرة**: يرويها أحمد بن سعيد بن فرقد الجُدّي، قال: نا أبو حُمَّة محمد بن يوسف اليمامي، قال: نا أبو قرة موسى بن طارق، عن موسى بن عقبة، عن أبي النضر سالم مولى عمر بن عبيد الله، عن أنس، به نحو لفظ الترمذي.

ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (١ /١٧٧)، ولم يذكر متنه، وعزاه للحاكم وليس هو في المستدرك، فلعله في أحد كتبه الأخرى.

وأخرجه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٣٠ ـ ٢٣١ رقم ٣٧١) من طريق الصابوني والبيهقي، كلاهما عن محمد بن عبد الله الأندلسي، عن الطبراني، عن أحمد بن سعيد هذا، واللفظ له.

=

. . . .

= ● **الطريق التاسعة عشرة**: طريق محمد بن طريف، عن مفضل بن صالح، عن الحسن بن الحكم، عن أنس، به نحو لفظ الترمذي.

ذكره ابن الجوزي (١ /٢٣١ رقم ٣٧٢)، وعزاه لابن مردويه.

● **الطريق العشرون**: طريق قطن بن نسير، عن جعفر بن سليمان، عن عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس بن مالك، عن أنس ــ رضي الله عنه ــ قال: أهدي لرسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حجل مشوي بخبزة وصبابة، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام»، فقالت عائشة ــ رضي الله عنها ــ: اللهم اجعله أبي، وقالت حفصة ــ رضي الله عنها ــ: اللهم اجعله أبي، قال أنس ــ رضي الله عنه ــ: فقلت: اللهم اجعله سعد بن عبادة، قال: فسمعت حركة بالباب، فخرجت فإذا علي... الحديث بنحوه.

أخرجه أبو يعلى في مسنده، واللفظ له ــ كما في المطالب العالية المسندة (ل ١٥٤ أ) ــ، وهو في المطبوعة (٤ /٦١ ــ ٦٢ رقم ٣٩٦٢).
وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢ /٥٧٠) مختصراً.

● **الطريق الحادية والعشرون**: طريق محمد بن زكريا، عن العباس بن بكار الضبي، عن عبد الله بن المثنى الأنصاري أيضاً، عن عمه ثمامة بن عبد الله، عن أنس، به نحو سياق الحاكم، وفيه أن أنساً ردَّ علياً ــ رضي الله عنهما ــ في المرة الأولى، وفي المرة الثانية قال أنس: فرفع علي يده، فركز في صدري، ثم دخل... الحديث.

ذكره ابن الجوزي (١/ ٢٣١ ــ ٢٣٢ رقم ٣٧٣)، وعزاه لابن مردويه.

● **الطريق الثانية والعشرون**: طريق عبد الله بن ميمون القداح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أنس، به نحو سياق الحاكم، وفيه أن أنساً ردَّ علياً ــ رضي الله عنهما ــ في المرة الأولى، قال أنس: فدعا النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ الثانية، فأقبل علي كأنما يضرب بالسياط، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «افتح، افتح»، فدخل... الحديث. =

. . . .

= ذكره ابن الجوزي (١ /٢٣٢ رقم ٣٧٤)، وعزاه لابن مردويه أيضاً.

● **الطريق الثالثة والعشرون**: قال ابن الجوزي (١ /٢٣٣ رقم ٣٧٧): «روى ابن مردويه، من طريق خالد بن طهمان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن أنس، وكلاهما مقدوح فيه «يعني ابن طهمان وابن مهاجر، وليت ابن الجوزي ذكر كامل الإسناد، فلعل هناك من هو أشد ضعفاً ممن ذكر.

● **الطريق الرابعة والعشرون**: طريق بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس، به مختصراً.

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١ /٢٣٢).

● **الطريق الخامسة والعشرون**: طريق محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي، عن الحسن بن عيسى، عن الحسن بن السميدع، عن موسى بن أيوب، عن شعيب بن إسحاق، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن أنس، به نحو لفظ الترمذي.

أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٣ /٦٠٨).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن عياض لا أعرفه. . . الخ.

وابن عياض هذا اسمه أحمد بن عياض بن عبد الملك بن نصر الفرضي، ابن أبي طيبة، المحسبي، أبو غسان، ذكره ابن يونس في تاريخ مصر، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً، وأسند له جزءاً من حديث الطير هذا. / اللسان (٥ /٥٧ ـ ٥٨ رقم ١٩٣)، وقال الذهبي في الميزان (٣ /٤٦٥ رقم ٧١٨٠)، عن أحمد هذا: «لا أعرفه»، وتقدم أن الهيثمي قال: «لا أعرفه».

هذا بالنسبة للطريق الأولى عن أنس.

● **أما الطريق الثانية، فهي الآتية برقم (٥٦٤)، وهي ضعيفة**. =

● **والطريق الثالثة** يرويها عن أنس: إسماعيل بن عبد الرحمن السدِّي، وتقدم في الحديث (٥٠٦) أنه: صدوق يهم، ورمي بالتشيع، بل هو في عداد الغلاة في التشيع، حيث سبق في ترجمته أنه يتناول الشيخين ــ رضي الله عنهما ــ.

وعن السدي رواه عيسى بن عمر القاري، ورواه عن القاري هذا إثنان:

أحدهما مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني، أبو محمد الكوفي، وروايته عند النسائي، وابن عدي، وذكر ابن عدي هذا الحديث في الأحاديث المنتقدة عليه، وقال: «وهذا من الطريق ما أعلم رواه غير مسهر».

قلت: ومسهر هذا قال عنه البخاري: فيه بعض النظر. وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن عدي في الضعفاء، وقال: «ولمسهر غير ما ذكرت، وليس بالكثير»، وقال أبو داود: أما الحسن بن علي الخلال، فرأيته يحسن الثناء عليه، وأما أصحابنا، فرأيتهم لا يحمدونه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو يعلى الموصلي: حدثنا الحسن بن حماد الوراق، حدثنا مسهر بن عبد الملك، وكان ثقة. ولخص الذهبي القول فيه بقوله: «ليس بالقوي»، ولخصه ابن حجر بقوله: «لين الحديث». / الكامل لابن عدي (٦/ ٢٤٤٩)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٦٥٨ رقم ٦٢٤٣)، والتهذيب (١٠/ ١٤٩ رقم ٢٨٣)، والتقريب (٢/ ٢٤٩ رقم ١١٣٠).

وأما الراوي الثاني للحديث عن القاري، فهو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، ورواه عنه اثنان:

أحدهما سفيان بن وكيع عن الترمذي، والآخر حاتم بن الليث عن ابن الجوزي.

أما سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي، أبو محمد الكوفي، فإنه صدوق، إلا أنه ابتلي بورَّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه، حتى اتهمه أبو زرعة بالكذب، وقال أبو حاتم: كلمني فيه مشايخ من أهل الكوفة، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، فقلت له: =

. . . .

= حقك واجب علينا، لو صنت نفسك، واقتصرت على كتب أبيك، لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ فقال: وما الذي ينقم عليَّ؟ قلت: قد أدخل ورَّاقك ما ليس من حديثك بين حديثك، قال: فكيف السبيل في هذا؟ قلت: ترضى بالمخرجات، وتقتصر على الأصول، وتُنحِّي هذا الوراق، وتدعو بابن كرامة، وتوليه أصولك، فإنه يوثق به، فقال: مقبول منك، قال: فما فعل شيئاً مما قاله، وبلغني أن وراقه كان يستمع علينا الحديث، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي أدخلت بين حديثه.

وقال ابن عدي: «ولسفيان بن وكيع حديث كثير، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل، فيوصله، أو يبدل في الإسناد قوماً بدل قوم». / الكامل لابن عدي (٣ /١٢٥٣ ــ ١٢٥٤)، والتهذيب (٤ /١٢٣ ــ ١٢٤ رقم ٢١٠)، والتقريب (١ /٣١٢ رقم ٣٢٣).

قلت: وحيث حال سفيان بن وكيع ما ذكر، خاصة قول ابن عدي: «يبدل في الإسناد قوماً، بدل قوم»، فلا يبعد أن يكون بدل في الإسناد عبيد الله بن موسى، مكان مسهر بن عبد الملك وقد قال ابن عدي آنفاً عن الحديث: «وهذا من هذا الطريق ما أعلم رواه غير مسهر»، ولذا ضعف الترمذي الحديث بقوله عقبه: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث السدِّي إلا من هذا الوجه، وقد روي الحديث من غير وجه عن أنس».

وقال ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٧): «هذا لا يصح؛ لأن إسماعيل السدي قد ضعفه ابن مهدي، ويحيى بن معين. قال البخاري: وفي مسهر بعض النظر».

وأما متابعة حاتم بن الليث لسفيان بن وكيع، فيتوقف فيها إلى أن يتضح من هو حاتم بن الليث هذا، فإني لم أجد له ذكراً في غير هذا الموضع من علل ابن الجوزي، ولم يذكره المزي في الرواة عن عبيد الله بن موسى، ولا الخطيب البغدادي في شيوخ محمد بن مخلد بن حفص شيخ الدارقطني. =

● **وأما الطريق الرابعة** فهي التي يرويها عن أنس: إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق، التميمي، وهو متروك قاله ابن نمير، والنسائي، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: «روى عن أنس أيضاً حديث الطير في فضائل علي ــ رضوان الله عليه ــ، وغيره من الأحاديث، والبلاء فيها منه»، وقال ابن حبان: «ينفرد بمناكير، ويرويها عن المشاهير».

وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال الخليلي في الإرشاد: ما روى حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سلمان الأزرق، وأشباهه، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وضعفه أيضاً أبو حاتم، والدارقطني، وأبو داود، والساجي، والعقيلي. / الجرح والتعديل (٢/١٧٦ رقم ٥٩٠)، والمجروحين (١/١٢٠)، والكامل (١/٢٧٦)، والتهذيب (١/٣٠٣ ــ ٣٠٤ رقم ٥٥٧).

● **الطريق الخامسة**، هي التي يرويها ميمون بن جابر، أبو خلف الرفاء، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/٢٣٤ رقم ١٠٥٥)، وقال: «روى عن أنس قصة الطير...، سألت أبا زرعة عنه، فقال: منكر الحديث، وترك حديثه، ولم يقرأ علينا»، وانظر الميزان (٤/٢٣٢ رقم ٨٩٦١).

وذكر العقيلي ميمون هذا في الضعفاء (٤/١٨٨ ــ ١٨٩)، وقال: «لا يصح حديثه»، ثم أخرج حديثه هذا، وقال: «طرق هذا الحديث فيها لين».

● **السادسة**، هي التي يرويها مسلم بن كيسان الأعور، عن أنس، ومسلم، تقدم في الحديث (٥٤٠) أنه: ضعيف.

● **السابعة**، هي التي يرويها حماد بن المختار، وحسين بن سليمان الطلحي، كلاهما عن عبد الملك بن عمير، عن أنس.

أما حماد، فهو ابن يحيى بن المختار، وهو شيعي مجهول، ذكره ابن عدي في كامله، وقال: «مجهول»، وذكر عنه هذا الحديث، وحديثاً آخر، وقال: =

. . . .

= «ليس بالمعروف، ولا أعرف له غير هذين الحديثين، ودلاً (يعني الحديثين) على أنه من شيعي الكوفة». / الميزان (٦٠٢/١ رقم ٢٢٨٠)، واللسان (٣٥٤/٢ رقم ١٤٣٥).

وقال الذهبي بعد أن ذكر الحديث في ترجمة حماد: «هذا حديث منكر»، وأقره ابن حجر في اللسان.

وأما حسين بن سليمان الطلحي، فإنه مجهول، وتقدم أن ابن عدي ذكر أنه لا يتابع على هذا الحديث، وذكره العقيلي في الضعفاء (٢٥٢/١ ـ ٢٥٣) وقال: «لا يتابع على هذا، وليس بمعروف بالنقل»، وذكره الذهبي في الميزان (٥٣٦/١ رقم ٢٠٠٧) وقال: «لا يعرف. . .، روى عن عبد الملك حديث الطير، ولم يصح».

● **الطريق الثامنة**، وهي التي يرويها يحيى بن أبي كثير، عن أنس، ويحيى لم يسمع من أنس، روايته عنه مرسلة، قاله أبو حاتم، وغيره، وقال يحيى بن سعيد: مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح، وقال ابن حبان: كان يدلس، فكلما روى عن أنس، فقد دلس عنه، لم يسمع من أنس، ولا من صحابي. / المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٤٠ ـ ٢٤٤)، والتهذيب (٢٦٩/١١).

● **الطريق التاسعة**، وهي التي يرويها أبو الهندي، عن أنس.

قال الخطيب في تاريخه (١٧١/٣) بعد أن روى الحديث: «غريب بإسناده، لم نكتبه إلا من حديث أبي العيناء محمد بن القاسم، عن أبي عاصم، وأبو الهندي مجهول، واسمه لا يعرف»، وكذا في الميزان (٥٨٣/٤ رقم ١٠٧٠٣).

● **الطريق العاشرة**، هي التي يرويها يَغْنَم بن سالم بن قنبر، مولى علي ـ رضي الله عنه ـ، وهو يضع الحديث، قال ابن حبان: «شيخ يضع الحديث على أنس بن مالك، روى عنه بنسخة موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار»، وقال ابن يونس: حدث عن =

. . . .

= أنس، فكذب، وقال أبو حاتم: مجهول ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: «يروي عن أنس مناكير. . .، وأحاديث يغنم عامتها غير محفوظة»، وقال العقيلي: عنده عن أنس نسخة أكثرها مناكير. / المجروحين (٣/١٤٥)، والكامل (٧/٢٧٣٨ ـ ٢٧٣٩)، واللسان (٦/٣١٥ رقم ١١٣١).

● **الطريق الحادية عشرة**، هي التي يرويها أبو مكيس دينار بن عبد الله الحبشي، خادم أنس بن مالك، وهو متهم تالف. قال ابن حبان: «روى عن أنس أشياء موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب، ولا كتابة ما رواه، إلا على سبيل القدح فيه».

وقال الحاكم: روى عن أنس قريباً من مائة حديث موضوعة. وقال ابن عدي: «منكر الحديث. . .، شبه المجهول. . .، ضعيف، ذاهب».

وقال الذهبي عنه: «ذاك التالف المتهم»، وذكر له جملة أحاديث، ونقل عن القناص أنه قال: أحفظ عن دينار مائتين وخمسين حديثاً، فتعقبه بقوله: «قلت: إن كان من هذا الضرب، فيقدر أن يروي عنه عشرين ألفاً كلها كذب». / المجروحين (١/٢٩٥)، والكامل ٣/٩٧٦ ـ ٩٧٩)، والميزان (٢/٣٠ ـ ٣١ رقم ٢٦٩٢)، واللسان ٢/٤٣٤ ـ ٤٣٥ رقم ١٧٨١).

● **الطريق الثانية عشرة**، وهي التي يرويها عثمان الطويل، عن أنس، وعثمان هذا لا يعرف له سماع من أنس كما قال البخاري، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما أخطأ، ولم أجد من تكلم عنه سوى ابن حبان، والظاهر لأنه مُقلّ، فقد ذكره ابن عدي في ترجمة رفيع أبي العالية الرياحي، وقال: «وعثمان الطويل عزيز المسند، إنما له هذا وآخر عن أنس بن مالك». / التاريخ الكبير (٢/٣)، والكامل (٣/١٠٢٦)، واللسان (٤/١٥٩ رقم ٣٧١).

● **الطريق الثالثة عشرة**، هي التي يرويها عبد الملك بن أبي سليمان، وتقدم أن فيها اختلافاً عليه، فرواه إسحاق بن يوسف، عنه، عن أنس. =

. . . .

= ورواه حفص بن عمر، عن النجم بن بشير، عن إسماعيل بن سليمان، عن عبد الملك هذا، عن عطاء، عن أنس.

وعبد الملك بن أبـي سليمان لم يسمع من أنس، روايته عنه مرسلة كما قال البخاري، وأبو حاتم. / التاريخ الكبير (٢/٣)، والمراسيل لابن أبـي حاتم (ص ١٣٢ رقم ٢٣٠).

وأما رواية عبد الملك للحديث عن عطاء، عن أنس، ففي سندها إسماعيل بن سليمان الرازي أخو إسحاق بن سليمان الرازي، وإسماعيل هذا صاحب أوهام كثيرة ـ كما في ديوان الضعفاء (ص ٢١ رقم ٤٠٨) ـ، ذكره العقيلي في الضعفاء (١/٨٢)، وقال: «الغالب على حديثه الوهم»، وذكر له حديث الطير هذا، وحديثاً آخر، ثم قال: «كلاهما لا يتابع عليه، وليسا بمحفوظين»، وانظر الميزان (١/٢٣٢ ـ ٢٣٣ رقم ٨٩١).

ومع ضعف إسماعيل هذا، ومخالفته لإسحاق بن يوسف، ففي الإسناد من لا يعرف، قال ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٨): «وهذا لا يصح، وفيه مجاهيل».

● **الطريق الرابعة عشرة**، هي التي يرويها الصباح بن محارب، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة، عن أنس.

وعمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة هذا متروك، قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم مرة: متروك الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، قيل له: فما حاله؟ قال: أسأل الله السلامة. / الجرح والتعديل (٦/١١٨ رقم ٦٣٨)، والتهذيب (٧/٤٧٠ ـ ٤٧١ رقم ٧٨٢).

● **الطريق الخامسة عشرة**، هي التي يرويها عبد الله بن محمد بن عمارة القداحي، السعدي، عن مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبد الله بن أبـي طلحة، عن أنس بن مالك. =

. . . .

= وابن عمارة هذا مستور، ما وثق ولا ضعف، وقَلَّ ما روى، كذا قال الذهبي في الميزان (٢/ ٤٨٩ رقم ٤٥٤٥)، وأورد له الدارقطني هذا الحديث في غرائب مالك، وقال: «تفرد به القداحي، عن مالك، وغيره أثبت منه»، ذكره الحافظ في اللسان (٣/ ٣٣٦)، وقال عن هذا الحديث: «هو خبر منكر».

● **الطريق السادسة عشرة**، هي التي يرويها حفص بن عمر العدني، عن موسى بن سعيد، عن الحسن، عن أنس.

وحفص بن عمر العدني تقدم في الحديث (٥٠١) أنه ضعيف.

● **الطريق السابعة عشرة**، هي التي يرويها أبو عصام خالد بن عبيد العتكي، البصري، وهو متروك الحديث مع جلالته ـ كما في التقريب (١/ ٢١٥ رقم ٥٣) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٣/ ٨٩٥ ـ ٨٩٧)، والتهذيب (٣/ ١٠٥ ـ ١٠٦ رقم ١٩١).

● **الطريق الثامنة عشرة**، هي التي يرويها شيخ الطبراني أحمد بن سعيد بن فرقد الجُدِّي، عن أبي حُمَّة، عن أبي قرة، عن موسى بن عقبة، عن أبي النضر، عن أنس.

وأحمد بن سعيد بن فرقد الجُدِّي هذا اتهمه الذهبي في الميزان (١/ ١٠٠ رقم ٣٩٠) بوضع هذا الحديث؛ لأنه رواه بإسناد الصحيحين، وأقره ابن حجر في اللسان (١/ ١٧٧ رقم ٥٦٦)، لكن اعتذر عن الجدي هذا بأنه معروف من شيوخ الطبراني، وقال: «أظنه دخل عليه إسناد في إسناد».

● **الطريق التاسعة عشرة**، هي التي يرويها مفضل بن صالح الأسدي، أبو جميلة، ويقال: أبو علي النخاس، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (٢/ ٢٧١ رقم ١٣٣٣) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٦/ ٢٤٠٥ ـ ٢٤٠٦)، والتهذيب (١٠/ ٢٧١ ـ ٢٧٢ رقم ٤٨٧).

● **الطريق العشرون**، وهي التي يرويها قطن بن نسير، عن جعفر بن سليمان، عن عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس، عن أنس. =

. . . .

= وعبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري لم أجد من وثقه سوى ابن حبان، فقد ذكره في ثقاته (٥/١١ ـ ١٢)، وذكره البخاري في تاريخه (٥/٤٢ رقم ٧٣)، وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/٧ رقم ٣٦)، وبيض له، ولم يذكروا أنه روى عنه سوى يزيد الرشك، فهو مجهول.

والراوي عنه عبدالله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو المثنى البصري، وهو صدوق، إلا أنه كثير الغلط ـ كما في التقريب (١/٤٤٥ رقم ٥٨٤) ـ، فقد وثقه الترمذي، والعجلي، والدارقطني في رواية، وضعفه في أخرى، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما أخطأ، وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ليس بشيء، وقال إسحاق بن منصور وأبو زرعة: صالح، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: شيخ، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: لا أخرج حديثه، وقال الساجي: فيه ضعف، لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير، وبنحوه قال الأزدي، وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه. / الضعفاء للعقيلي (٢/٣٠٤)، والتهذيب (٥/٣٨٧ رقم ٦٥٩).

قلت: ولم يذكروا أن عبد الله هذا روى عن جده عبد الله بن أنس، ولو كان له رواية لنصُّوا عليها في ترجمته، أو في ترجمة جده، غير أنهم لم يذكروا أنه روى عنه، عن جده سوى يزيد الرشك.

وقطن بن نُسَيْر، أبو عباد البصري، صدوق إلا أنه يخطىء ـ كما في التقريب (٢/١٢٦ رقم ١٢١) ـ، روى عنه مسلم حديثاً واحداً، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه، فرأيته يحمل عليه، وذكر أنه روى أحاديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، مما أنكر عليه، وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث، ويوصله. / الكامل (٦/٢٠٧٥ ـ ٢٠٧٦)، والتهذيب (٨/٣٨٢ ـ ٣٨٣ رقم ٦٧٧).

● **الطريق الحادية والعشرون**، هي التي يرويها محمد بن زكريا، عن العباس بن بكار الضبي، عن عبد الله بن المثنى، عن عمه ثمامة بن عبد الله، عن أنس. =

= وعبد الله بن المثنى تقدم الكلام عنه آنفاً.

والعباس بن بكار الضبي البصري قال عنه الدارقطني: كذاب، وقال ابن حبان: «يروي عن أبي بكر الهذلي، وخالد الواسطي، وأهل البصرة العجائب، . . . لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار للخواص».

وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم والمناكير. / المجروحين (٢/١٩٠)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٣٢١ رقم ٤٢٣)، واللسان (٣/٢٣٧ رقم ١٠٥٢).

والراوي عن العباس هو محمد بن زكريا الغلابي، البصري، أبو جعفر، وهو يضع الحديث ـ كما قال الدارقطني في الضعفاء (ص ٣٥٠ رقم ٤٨٣) ـ، وذكر له الذهبي في الميزان (٣/٥٥٠) حديثاً، وقال: «هذا من كذب الغلابي»، وروى له الحاكم في تاريخه حديثاً، وقال: «رواته ثقات، إلا محمد بن زكريا، وهو الغلابي المذكور، فهو آفته». / اللسان (٥/١٦٨ ـ ١٦٩).

● **الطريق الثانية والعشرون**، هي التي يرويها عبد الله بن ميمون القداح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أنس.

وعبد الله بن ميمون بن داود القداح، المخزومي، مولاهم، المكي منكر الحديث، متروك ـ كما في التقريب (١/٤٥٥ رقم ٦٧٩) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٤/١٥٠٤ ـ ١٥٠٦)، والتهذيب (٦/٤٩ رقم ٩١).

● **الطريق الثالثة والعشرون**، تقدم أن ابن الجوزي عزا الحديث لابن مردويه وأعله بخالد بن طهمان، وإبراهيم بن مهاجر، ولم يذكر كامل الإسناد حتى يتأتّى النظر فيه.

● **الطريق الرابعة والعشرون**، هي التي يرويها بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس. =

= وبشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني الهلالي، صاحب الزبير بن عدي كذبه أبو داود الطيالسي، وأبو حاتم، ولما قيل لأبي حاتم: إن ببغداد قوماً يحدثون عن محمد بن زياد، عن بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ نحو عشرين حديثاً، فقال: هي أحاديث موضوعة، ليس للزبير عن أنس إلا أربعة أحاديث. وقال ابن حبان: يروي بشر بن الحسين عن الزبير نسخة موضوعة شبيهاً بمائة وخمسين حديثاً، وقال في ترجمة الزبير في الثقات: بشر بن الحسين كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها في حديثه، لا ينظر في شيء رواه عن الزبير إلا على جهة التعجب، وقال عنه الدارقطني: متروك، يروي عن الزبير بواطيل، والزبير ثقة، والنسخة موضوعة. / الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٥٩ ـ ١٦٠ رقم ١٢٦)، والميزان (١/٣١٥ ـ ٣١٦ رقم ١١٩٢)، واللسان (٢/٢١ ـ ٢٣ رقم ٧٤).

● **الطريق الخامسة والعشرون**، هي التي يرويها محمد بن إسحاق الأهوازي، عن الحسن بن عيسى، عن الحسن بن السميدع، عن موسى بن أيوب، عن شعيب بن إسحاق، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن أنس.

ومحمد بن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي الملقب: سَرْكَره أقرَّ على نفسه بالوضع ـ كما في الميزان (٣/٤٧٨ رقم ٧٢١١) ـ، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث (ص ٣٥٢ رقم ٦٢٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لجهالة أحمد بن عياض بن أبي طيبة.

والطريق الأخرى الآتية برقم (٥٦٤) ضعيفة أيضاً لضعف إبراهيم القصار.

وتقدم أن الحاكم صحح هذا الحديث، مع أنه كان يقول ببطلانه، قال أبو عبد الرحمن الشاذياخي: كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير، فقال: «لا يصح، ولو صح لما كان =

أحد أفضل من علي ــ رضي الله عنه ــ بعد النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ».

قال الذهبي: «ثم تغير رأي الحاكم، وأخرج حديث الطير في مستدركه»... اهـ. من تذكرة الحفاظ (١٠٤٢/٢).

والذهبي ــ رحمه الله ــ هنا وإن ضعف الحديث من هذين الطريقين، إلا أنه متوقف في صحة الحديث وضعفه في الجملة، فإنه قال عقب عبارته السابقة في تذكرة الحفاظ: «ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه. وأما حديث الطير، فله طرق كثيرة جداً، قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل».

وقال في سير أعلام النبلاء (٢٣٣/١٣): «وحديث الطير ــ على ضعفه ــ، فله طرق جمَّة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه».

قلت: وهذا الجزء ذكره ابن كثير في البداية (٣٥٣/٧)، فقال: قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي ــ في جزء جمعه في هذا الحديث بعد ما أورد طرقاً متعددة نحواً مما ذكرنا ــ: «ويروي هذا الحديث من وجوه باطلة، أو مظلمة، عن حجاج بن يوسف، وأبي عصام خالد بن عبيد...»، وذكر ممن رواه، ثم قال بعد أن ذكر الجميع: «الجميع بضعة وتسعون نفساً، أقربها غرائب ضعيفة، وأردؤها طرق مُختلفة مُفتعلة، وغالبها طرق واهية»، وذكر ابن كثير في الموضع السابق جملة كبيرة من طرق هذا الحديث، منها ما سبق ذكره، ومنها ما لم يرد له ذكر، ثم قال (ص ٣٥٣): «فهذه طرق متعددة عن أنس ين مالك، وكل منها فيه ضعف ومقال».

قلت: وتقدم ذكر خمس وعشرين طريقاً للحديث، منها ثلاث عشرة طريقاً ساقطة لا تصلح للاستشهاد، بعضها موضوع، والآخر شديد الضعف، وهي الرابعة، والخامسة، والعاشرة، والحادية عشرة، والرابعة عشرة، والسابعة عشرة، والثامنة عشرة، والعشرون، والحادية، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة والعشرون.

. . . .

= والباقي اثنتا عشرة طريقاً ضعيفة واهية، أغلبها رواتها مجهولون، فقد يكونون شيعة أفاكين، وقد يكونون غير ذلك، وتقدم أن الذهبي ـ رحمه الله ـ جمع طرقاً كثيرة لهذا الحديث، تزيد على التسعين، ومع ذلك، فليس منها طريق واحدة تثبت عن أنس، وهذا في الحقيقة يدعو للعجب، والدهشة!! فأين أصحاب أنس ـ رضي الله عنه ـ عن هذا الحديث، وقد صحبوه السنين الطوال؟! وهم من هم في الثقة والضبط، أمثال الحسن البصري، وثابت البناني، وحميد الطويل، وحبيب بن أبي ثابت، وبكر بن عبد الله المزني، وأسعد بن سهل بن حنيف، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وأبان بن صالح، وإبراهيم بن ميسرة، وغيرهم كثير ممن روى عن أنس، ولا يعرف عن أحد منهم طريق ثابت لهذا الحديث! وهذا الذي دعا الذهبي، وابن كثير، وغيرهم من الحفاظ للتوقف عن القول بصحة هذا الحديث ـ برغم كثرة طرقه ـ، وذكر ابن كثير أن هناك من ألف في هذا الحديث، فقال في البداية (٣٥٤/٧): «وقد جمع الناس في هذا الحديث مصنفات مفردة، منهم: أبو بكر بن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان ـ فيما رواه شيخنا أبو عبدالله الذهبي ـ ورأيت فيه مجلداً في جمع طرقه، وألفاظه لأبي جعفر بن جرير الطبري المفسر صاحب التاريخ، ثم وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه سنداً ومتناً للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم، وبالجملة ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر ـ وإن كثرت طرقه ـ، والله أعلم» . . . اهـ.

وقد روى الحديث عن صحابة آخرين، منهم سفينة، وابن عباس، وعلي، وجابر، وأبو سعيد، وحبشي بن جنادة، ويعلى بن مرة، وأبو رافع ـ رضي الله عنهم ـ، ذكر أحاديثهم ابن كثير في البداية (**٣٥٣/٧ ـ ٣٥٤**)، وتكلم عن بعضها، فقال: «وروي أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري، وصححه الحاكم، ولكن إسناده مظلم، وفيه ضعفاء، وروي من حديث حبشي بن جنادة، ولا يصح أيضاً، ومن حديث يعلى بن مرة، والإسناد إليه مظلم، ومن حديث أبي رافع نحوه، وليس بصحيح». =

. . . .

= قلت: أما حديث سفينة، فأخرجه أبو يعلى في مسنده ـ كما في المطالب العالية المسندة (ل ١٥٤ ب)، والمطبوعة (٤/٦٢ ـ ٦٣ رقم ٣٩٦٤) ـ، فقال: حدثنا عبيد الله بن عمر، ثنا يونس بن أرقم، عن مطير بن أبي خالد، عن ثابت البجلي، عن سفينة ـ رضي الله عنه ـ صاحب زاد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: أهدت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ طيرين بين رغيفين، وكان في المسجد، ولم يكن في البيت غيري، وغير أنس بن مالك، فجاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فدعا بالغداء، فقلت: يا رسول الله، قد أهدت لك امرأة هدية، فقدمت إليه الطيرين، فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك ـ أحسبه قال: ـ إليك وإلى رسولك»، قال: فجاء علي، فضرب الباب ضرباً خفيفاً، فقلت: من هذا؟ قال: أبو الحسن، ثم ضرب، ورفع صوته، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من هذا؟» قلت: علي، قال: «افتح له»، ففتحت، وأكل مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من الطيرين حتى فنيا.

ومن طريق عبيد الله بن عمر أخرجه القطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (٢/٥٦٠ ـ ٥٦٢ رقم ٩٤٥).

وسنده ضعيف جداً؛ فيه مطير بن أبي خالد، وهو متروك الحديث ـ كما قال أبو حاتم ـ، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. / الجرح والتعديل (٨/٣٩٤ رقم ١٨٠٥)، والميزان (٤/١٢٩ ـ ١٣٠ رقم ٨٥٩٧).

وهذا الرجل مما فات ابن حجر إيراده في اللسان، وليس هو في التهذيب.

وأخرجه البزار في مسنده (٣/١٩٣ رقم ٢٥٤٧) من طريق سهل بن شعيب، عن بريدة بن سفيان، عن سفينة، قال: أهدي لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ طواير، وصنعت له بعضها، فلما أصبح أتيته به، فقال: «من أين لك هذا؟»، فقلت من الذي أتيتَ به أمس، قال: «ألم أقل لك لا تدَّخرنَّ لغد طعاماً، لكل يوم رزقه»، ثم قال: «اللهم أدخل علي أحب =

. . . .

= خلقك إليك يأكل معي هذا الطير»، فدخل علي ــ رضي الله عنه ــ، فقال: «اللهم ولي».

وسنده ضعيف جداً أيضاً؛ بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي لا أدري، سمع من سفينة أو لا؟ وهو متروك، وفيه رفض، سئل أحمد عن حديثه، فقال: بليَّة، وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، وقال الجوزجاني: رديء المذهب جداً، غير مقنع، مغموص عليه في دينه، وقال أبو داود: لم يكن بذاك، تكلم فيه إبراهيم بن سعد، قلت لأبـي داود: كان يتكلم في عثمان؟ قال: نعم، وقال الدارقطني: متروك، ووثقه ابن حبان، وقال ابن عدي: لم أر له شيئاً منكراً جداً. / الكامل (٢/٤٩٤)، والمغني في الضعفاء (١/١٠٢ رقم ٨٧١)، والتهذيب (١/٤٣٣ رقم ٧٩٨).

والراوي عنه سهل بن شعيب النهمي، الكوفي ذكره ابن أبـي حاتم في الجرح والتعديل (٤/١٩٩ رقم ٨٥٩)، وبيض له.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٧/٩٥ ــ ٩٦ رقم ٦٤٣٧) من طريق سليمان بن قرم، عن فطر بن خليفة، عن عبد الرحمن بن أبـي نعم، عن سفينة، به نحو رواية الترمذي لحديث أنس.

وسنده ضعيف.

سليما بن قَرْم ــ بفتح القاف، وسكون الراء ــ ابن معاذ، أبو داود البصري، النحوي، سيء الحفظ يتشيع ــ كما في التقريب (١/٣٢٩ رقم ٤٨٠) ــ، بل قال ابن حبان: كان رافضياً غالياً في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك، وقال ابن عدي: وتدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع، وله أحاديث حسان أفراد، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير، ووثقه الإمام أحمد، وقال مرة: لا أرى به بأساً، لكنه كان يفرط في التشيع، وضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أبو زرعة: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين. / الكامل (٣/١١٠٥ ــ ١١٠٨)، والتهذيب (٤/٢١٣ ــ ٢١٤) رقم ٣٦٧). =

. . . .

= وأما حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ فيرويه سليمان بن قرم أيضاً، عن محمد بن شعيب، عن داود بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس بنحو لفظ الطريق السابقة.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٨٢ ــ ٨٣).

والطبراني في الكبير (١٠/٣٤٣ رقم ١٠٦٦٧).

وابن عدي في الكامل (٣/٩٥٨).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٥ رقم ٣٦٠).

وسنده ضعيف جداً.

داود بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ليس بحجة ــ كما في الميزان (٢/١٣ رقم ٢٦٣٣)، والمغني (١/٢١٩ رقم ٢٠١٣) ــ، قال ابن معين: أرجو أنه لا يكذب، وروى له الترمذي حديثاً واحداً، واستغربه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء، وقال ابن عدي: «عندي أنه لا بأس برواياته عن أبيه، عن جده». / الكامل (٣/٩٥٥ ــ ٩٥٩)، والتهذيب (٣/١٩٤ رقم ٣٧١).

والراوي عنه محمد بن شعيب، وهو مجهول، قال ابن عدي: «لا أعرفه»، وذكره العقيلي في الضعفاء، وذكر هذا الحديث في ترجمته، وقال: «حديثه غير محفوظ. . . والرواية في هذا فيها لين»، وقال الذهبي: «لا يعرف». / الكامل (٣/٩٥٨)، والضعفاء للعقيلي (٤/٨٢ ــ ٨٣)، والميزان (٣/٥٨٠ رقم ٧٦٧١).

والراوي عن محمد هذا هو سليمان بن قرم، وتقدم آنفاً أنه سيء الحفظ، ويفرط في التشيع.

وأما حديث علي ــ رضي الله عنه ــ، فذكره ابن كثير في الموضع السابق، ولم يعزه لأحد، وفي سنده عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وهو متروك ــ كما قال الدارقطني، وقال ابن حبان: «يروي عن =

. . . .

= أبيه، عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، كأنه كان يهم، ويخطىء، حتى كان يجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه، فبطل الاحتجاج بما يرويه لما وصفت». وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه». / المجروحين (٢/١٢١ ـ ١٢٢)، والكامل (٥/١٨٨٣ ـ ١٨٨٥)، والميزان (٣/٣١٥ ـ ٣١٦ رقم ٦٥٧٨).

وأما حديث يعلى بن مرة فإنه مقرون بالطريق الرابعة عشر لحديث أنس، وهو ضعيف جداً؛ في سنده عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة، وهو متروك كما تقدم.

وأما الحديث من طريق جابر، وأبي سعيد، وحبشي، وأبي رافع، فلم أجد من أخرجه، وتقدم كلام ابن كثير عنه.

وبالجملة فالحديث لا ينقصه كثرة طرق، وإنما يفتقر إلى سلامة المتن، فإنما أنكر من أنكر من الأئمة هذا الحديث؛ لما يظهر من متنه من تفضيل علي على الشيخين ـ رضي الله عنهم ـ، بل على الرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، بالإضافة لما في متنه من ركة اللفظ، والاضطراب.

فمما يدل على سقوط هذا الحديث اضطراب الرواة في متنه، فالمتأمل في متن الحديث من الطرق المتقدمة، يجد الاختلاف ظاهراً بين الروايات، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١ ـ ففي بعضها: الذي فتح الباب: أنس بن مالك، وفي بعضها الآخر: الذي فتحه سفينة.

٢ ـ الاختلاف في عدد الطير.

ففي بعض الروايات طائر واحد، وفي بعضها طيران، وفي بعضها ثلاثة، وجمع في بعضها، فقيل: أطيار أو طوائر.

٣ ـ الاختلاف في صفة الطير.

فقيل: فرخ مشوي، وقيل: حبارى، وقيل: طير جبلي، وقيل: حجل بخبزة وصبابة، وقيل: بين رغيفين، وقيل: معه أرغفة من شعير. =

. . . .

= ٤ ـ الاختلاف فيمن قدَّم الطير.

ففي بعضها يقول أنس: بعثتني أم سليم بطير مشوي إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ومعه أرغفة من شعير، فأتيته به، فوضعته بين يديه.

وفي بعضها الذي قدَّمه إحدى نسائه، وبعضها أم أيمن، وبعضها رجل، وبعضها امرأة من الأنصار، وفي بعضها الذي صنعه سفينة.

٥ ـ الاختلاف في صفة مجيء علي ـ رضي الله عنه ـ.

ففي بعضها أنه طرق الباب ثلاث مرات، ويرده أنس، وفي بعضها أربع مرات، وفي بعضها أنه طرقه في المرة الأولى، فرده أنس، وفي الثانية ضرب أنساً في صدره، ودخل، وفي بعضها في المرة الثانية جاء كأنما يضرب بالسياط، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «افتح، افتح». وفي بعضها أن علياً لم يضرب الباب، وإنما خرج أنس يبحث عن رجل يكون صاحب الدعوة، فوجد علياً، فعاد، وهكذا ثلاث مرات.

وهذا الاختلاف إنما هو في عدد يسير من طرق الحديث، فكيف لو جمعت طرقه التي ذكرها الذهبي؟ لكان الاختلاف أكثر، وقد ذكر محقق الخصائص للنسائي (ص ٣٤ ـ ٣٥) جملة من ذلك.

وتقدم آنفاً ذكر إعلال الذهبي، وابن كثير ـ رحمهما الله ـ للحديث، من أن هناك من أعل الحديث غيرهما.

١، ٢ ـ البخاري، والعقيلي:
قال العقيلي في الضعفاء (١/٤٢): «وهذا الباب الرواية فيها لين، وضعف، لا يعلم في شيء ثابت، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري».

٣ ـ البزار:
ذكر الحديث في مسنده (٣/١٩٣ ـ ١٩٤) ثم قال: «قد روي عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي».

٤ ـ وضعفه الترمذي بقوله في السنن (١٠/٢٢٣ ـ ٢٢٤) بعد أن أخرج =

. . . .

= الحديث: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس».

٥ ــ أبو بكر بن أبي داود:
نقل عنه الذهبي في السير (٣/٢٣٢) أنه سئل عن حديث الطير، فردَّه بعبارة فيها مبالغة تعقبه الذهبي عليها.

٦ ــ الدارقطني:
بلغ الدارقطني أن الحاكم أدخل حديث الطير في المستدرك على الصحيحين، فقال: «يستدرك عليهما حديث الطائر؟!». / العلل المتناهية (١/٢٣٣).

٧ ــ أبو يعلى الخليلي صاحب الإرشاد:
نقل عنه ابن حجر في التهذيب (١/٣٠٣ ــ ٣٠٤) قوله: «ما روى حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سلمان الأزرق، وأشباهه»، زاد محقق الخصائص للنسائي (ص ٣٥) نقلاً عن الخليلي في الإرشاد قوله: «ويرده جميع أئمة الحديث».

٨ ــ محمد بن طاهر المقدسي:
قال عن حديث الطير: «كل طرقه باطلة معلولة». / العلل المتناهية لابن الجوزي (١/٢٣٣ ــ ٢٣٤).

٩ ــ محمد بن ناصر السلامي:

نقل عنه ابن الجوزي في المنتظم (٧/٢٧٥) قوله عن حديث الطير: «حديث موضوع إنما جاء من سقاط أهل الكوفة، عن المشاهير والمجاهيل، عن أنس وغيره».

١٠ ــ ابن الجوزي:
ذكر الحديث في العلل المتناهية (١/٢٢٥ ــ ٢٣٤)، وقال: «قد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أر الإطالة بذلك». =

. . . .

=

١١ ـ أبو بكر الباقلاني، القاضي:
تقدم أن ابن كثير قال: «وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه سنداً، ومتناً للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم».

١٢ ـ أبو حفص عمر بن علي القزويني:
في الأسئلة التي سئل عنها الحافظ ابن حجر بشأن الأحاديث المنتقدة على مشكاة المصابيح، والمطبوعة بآخر المشكاة (٣/١٧٧٤ ـ ١٧٧٦)، ذكر أن القزويني حكم على هذا الحديث بالوضع.

١٣ ـ أبو العباس أحمد بن تيمية:
قال في منهاج السنة (٤/٩٩): «حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل»، ثم أطال الكلام في ردِّ متنه.

١٤ ـ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي:
ذكر المباركفوري في تحفة الأحوذي (١٠/٢٢٤) أن الزيلعي قال في نصب الراية: «كم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف كحديث الطير. . .، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً».

١٥ ـ المجد الفيروزبادي صاحب القاموس:
نقل الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٣٨٢) عنه قوله عن هذا الحديث: «له طرق كثيرة كلها ضعيفة».

١٦ ـ ناصر الدين الألباني:
في تعليقه على مشكاة المصابيح (٣/١٧٢١) ذكر قول الترمذي عن الحديث: «غريب»، ثم قال: «أي ضعيف، وهو كما قال».

وقال أيضاً: «صرح الحافظ ـ أي ابن حجر ـ بأنه حديث حسن، مع أن الترمذي مع تساهله المعروف لما خرجه لم يحسنه، بل ضعفه بقوله: حديث غريب. . .» الخ كلام له طويل في تعقبه للحافظ ابن حجر، وتضعيفه الحديث سنداً، ومتناً، نقله عنه الشيخ محمود الميرة في رسالته عن الحاكم =

. . . .

= ومستدركه (ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣)، وذكر أن كلام الألباني هذا في مقدمة كتبت في أول الجزء الثالث من المشكاة، ولم أجده في النسخة المتداولة أخيراً، ولعله في نسخة متقدمة.

وكما أن هؤلاء العلماء قدحوا في صحة الحديث، فقد قابلهم طائفة أخرى ذهبت إلى القول بصحة الحديث، أو حسنه، منهم:

١ ـ أبو عبد الله الحاكم، هنا في المستدرك.

٢ ـ ابن جرير الطبري:
تقدم أن ابن كثير ذكر أن الطبري له مجلد في جمع طرق وألفاظ هذا الحديث، وظاهر كلام ابن كثير أن الطبري يرى صحة الحديث، وإن لم يصرح به.

٣ ـ ابن حجر:
وقد اختلفت نظرة ابن حجر للحديث، ففي لسان الميزان (٣/٣٣٦) يقول عن الحديث: «هو خبر منكر».

وقال الذهبي في الميزان (١/٦٠٢): «هذا حديث منكر»، وأقره ابن حجر في اللسان (٢/٣٥٤).

وفي أجوبته عن الأحاديث التي وصفت بالوضع في كتاب المصابيح (٣/١٧٨٧ ـ ١٧٨٨ من مشكاة المصابيح) ذكر الحديث، وبعض الكلام عنه، ثم قال: «قال الحاكم رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفساً، ثم ذكر له شواهد عن جماعة من الصحابة، وفي الطبراني منها عن سفينة، وعن ابن عباس، وسند كل منهما متقارب».

فالحافظ ابن حجر في أجوبته كأنه يميل إلى تحسين الحديث، والمعوّل عليه: المتأخر من قوليه، والله أعلم.

٤ ـ الشيخ محمود الميرة:
أطال الكلام عن هذا الحديث وحديث: «أنا مدينة العلم» في رسالته عن =

. . . .

= الحاكم ومستدركه، ثم قال (ص ٤٦٣): «فالحديثان بمرتبة الحسن».

هذا ما تيسر أيراده عن حديث الطير، وأشير إلى أن محقق خصائص علي ـ رضي الله عنه ـ للنسائي قد أطال الكلام عن هذا الحديث وأجاد، ورجح عدم ثبوته، وفيما تقدم من كلام ابن كثير ـ رحمه الله ـ كفاية، والله أعلم.

٥٦٤ ـ ثم ساقه[1] من حديث ثابت البناني، عن أنس.

قلت: فيه إبراهيم بن ثابت، وهو ساقط.

---

(١) أي الحاكم.

٥٦٤ ـ المستدرك (٣/١٣١ ـ ١٣٢)، قال الحاكم عقب كلامه عن الحديث السابق: وفي حديث ثابت البناني، عن أنس زيادة ألفاظ، كما حدثنا به الثقة المأمون أبو القاسم الحسن بن محمد بن الحسين بن إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علية بن خالد السكوني بالكوفة، من أصل كتابه، ثنا عبيد بن كثير العامري، ثنا عبد الرحمن بن دبيس.

وحدثنا أبو القاسم، ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، ثنا عبد الله بن عمر بن أبان بن صالح، قالا: ثنا إبراهيم بن ثابت البصري، القصار، ثنا ثابت البناني، أن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ كان شاكياً، فأتاه محمد بن الحجاج يعوده في أصحاب له، فجرى الحديث، حتى ذكروا علياً ـ رضي الله عنه ـ، فتنقصه محمد بن الحجاج، فقال أنس: من هذا؟! أقعدوني، فأقعدوه، فقال: يا ابن الحجاج، ألا أراك تنقص علي بن أبي طالب؟ والذي بعث محمداً ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بالحق، لقد كنت خادم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بين يديه، وكان كل يوم يخدم بين يدي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ غلام من أبناء الأنصار، فكان ذلك اليوم يومي، فجاءت أم أيمن مولاة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بطير، فوضعته بين يدي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا أم أيمن، ما هذا الطائر؟» قالت: هذا الطائر أصبته، فصنعته لك، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: اللهم جئني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطائر»، وضرب الباب، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا أنس، انظر من على الباب»، قلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فذهبت، فإذا علي بالباب، قلت: إن رسول الله ـ صلَّى الله =

. . . .

= عليه وآله وسلَّم ـ على حاجة، فجئت حتى قمت مقامي، فلم ألبث أن ضرب الباب، فقال: «يا أنس، انظر من على الباب»، فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فذهبت، فإذا علي بالباب، قلت: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على حاجة، فجئت حتى قمت مقامي، فلم ألبث أن ضرب الباب، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا أنس، اذهب فأدخله، فلست بأول رجل أحب قومه، ليس هو من الأنصار»، فذهبت، فأدخلته، فقال: «يا أنس، قرِّب إليه الطير»، قال: فوضعته بين يدي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأكلا جميعاً.

قال محمد بن الحجاج: يا أنس، كان هذا بمحضر منك؟ قال: نعم، قال: أعطي بالله عهداً أن لا أنتقص علياً بعد مقامي هذا، ولا أعلم أحداً ينتقصه إلا أشنت له وجهه.

تخـريجـه:
الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/٤٦) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان، عن إبراهيم بن ثابت القصار، قال: حدثنا ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: جاءت أم أيمن مولاة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بطائر، فوضعته، فقال لها رسول الله: «ما هذا؟» قالت: طائر صنعته لك، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي»، فجاء علي.
قال العقيلي: «ليس لهذا الحديث من حديث ثابت أصل، وقد تابع هذا الشيخ معلى بن عبد الرحمن، ورواه عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.
حدثنا الصائغ، عن الحسن الحلواني، عنه، ومعلى عندهم يكذب، ولم يأت به ثقة عن حماد بن سلمة، ولا عن ثقة عن ثابت، وهذا الباب الرواية فيها لين، وضعف، لا يعلم فيه شيء ثابت، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري». =

. . . .

= قلت: وفي ضعفاء العقيلي المطبوع تصحيف ونقص في بعض العبارات، استدركته من المخطوط (ل ٣٩ أ)، واللسان (٤٢/١).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق إبراهيم بن ثابت القصار، عن ثابت البناني، عن أنس، متابعاً للطريق السابقة، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «إبراهيم بن ثابت ساقط».

وإبراهيم بن ثابت هذا هو القصَّار، البصري، ويقال: إبراهيم بن باب، وتقدم أن العقيلي ذكره في الضعفاء، وقال: إن الحديث لم يأت به ثقة عن ثابت، والذي رواه عن ثابت هو إبراهيم القصار هذا، فهو عند العقيلي غير ثقة.

وأما الذهبي فإنه ذكره في موضعين في الميزان (٢١/١ و٢٥ رقم ٤٧ و٥٩)، في إبراهيم بن باب، وإبراهيم بن ثابت.

وقال في الموضع الأول: «واه، لا يكاد يعرف إلا بحديث الطير»، وقال في الموضع الآخر: «ماذا بعمدة، ولا أعرف حاله جيداً».

وذكره في ديوان الضعفاء (ص ٨ رقم ١٥٥) فقال: «إبراهيم بن باب البصري، القصار، عن ثابت البناني، تالف»، وذكره في المغني (١٠١ رقم ٤٣)، وقال: «ضعيف واه».

وتعقب ابن حجر الذهبي في اللسان (٣٧/١ رقم ٧١) بقوله: «قد ذكره البخاري، فلم يذكر فيه جرحاً، وابن أبي حاتم، وبيض، وضعفه العقيلي».

قلت: الذي ذكره البخاري، وابن أبي حاتم هو إبراهيم بن ثابت، أبو إسماعيل، ويروي عن جابر بن زيد، وعنه سوادة بن أبي الأسود، وليس هناك ما يدل على أنه هو هذا. / انظر التاريخ الكبير (٢٧٨/١ رقم ٨٩٢)، والجرح والتعديل (٩٠/٢ رقم ٢٣٢). =

. . . .

= وقال الحافظ ابن كثير في البداية (٧/٣٥٢) عن القصار هذا: «**مجهول**».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إبراهيم القصار، وذكره ابن كثير في الموضع السابق من هذه الطريق، وقال: «منكر سنداً ومتناً».

وبقية طرق الحديث تقدم الكلام عنها في الحديث السابق، والله أعلم.

٥٦٥ ـ حديث عمَّار[١] بن ياسر:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «يا علي، طوبى لمن أحبك وصدق فيك، وويل لمن أبغضك وكذب فيك».

قال: صحيح.

قلت: بل فيه سعيد بن محمد الـوَرّاق، وعلي بن الحَزَوَّر، وهما متروكان.

---

(١) في (ب): (عامر).

٥٦٥ ـ المستدرك (٣/١٣٥): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا سعيد بن محمد الوراق، عن علي بن الحزوّر، قال: سمعت أبا مريم الثقفي يقول: سمعت عمار بن ياسر ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول لعلي...، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرجه في الفضائل (٢/٦٨٠ رقم ١١٦٢).

ومن طريقه أخرجه الخطيب في تاريخه (٩/٧٢).

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في العلل (١/٢٤٢ رقم ٣٩١).

وأخرجه الحسن بن عرفة في جزئه (ص ٤٦ رقم ٨).

ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (٣/١٧٨ ـ ١٧٩ رقم ١٦٠٢).

وابن عدي في الكامل (٥/١٨٣٢).

والخطيب في تاريخه (٩/٧١ ـ ٧٢). =

= والذهبي في الميزان (٣/١١٨).

جميعهم من طريق سعيد بن محمد الوراق، به مثله.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٣٢)، وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط، وقال: «فيه علي بن الحزوّر، وهو متروك».

وقال ابن الجوزي: «هذا لا يصح؛ قال البخاري: علي بن الحزوّر عنده عجائب، وقال السعدي: ذاهب، وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال يحيى: وسعيد الوراق ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك».

وقال الذهبي بعد أن رواه: «هذا باطل».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل سعيد وعلي متروكان».

وسعيد هو ابن محمد الورَّاق الثقفي، أبو الحسن الكوفي، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٣٠٤ رقم ٢٥٠) ـ، وانظر الكامل (٣/١٢٣٨ ـ ١٢٣٩)، وتاريخ بغداد للخطيب (٩/٧١ ـ ٧٣)، والتهذيب (٤/٧٧ رقم ١٣٥).

وعلي هو ابن الحَزَوَّر ـ بفتح المهملة، والزاي، والواو المشددة، بعدها راء ـ، الكوفي، ابن أبي فاطمة، وهو متروك، شديد التشيع ـ كما في التقريب (٢/٣٣ رقم ٣٠٨) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٥/١٨٣١ ـ ١٨٣٢)، والتهذيب (٧/٢٩٦ ـ ٢٩٧ رقم ٥٠٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف علي بن الحزور، وضعف سعيد الوراق، والله أعلم.

٥٦٦ ـ حديث أسعد بن زُرَارة مرفوعاً:

«أوحي إليَّ في علي: أنه سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغرِّ المحجَّلين».

قال: صحيح.

قلت: أحسبه موضوعاً، وعمرو بن الحصين، وشيخه يحيى بن العلاء الرازي متروكان.

---

٥٦٦ ـ المستدرك (٣/١٣٧ ـ ١٣٨): حدثنا أبو بكر بن أسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، أنا عمرو بن الحصين العقيلي، أنبأ يحيى بن العلاء الرازي، ثنا هلال بن أبي حميد، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أوحي إليَّ في علي ثلاث: أنه سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغرِّ المحجَّلين».

تخـريجـه:

الحديث يرويه هلال بن أبي حميد، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، مرفوعاً.

وهلال هذا في نسبه اختلاف سيأتي ذكره في دراسة الإسناد: وقد اختلف عليه في هذا الحديث، ويرويه عنه أربعة هم: يحيى بن العلاء، وجعفر بن زياد الأحمر، والمثنى بن القاسم الحضرمي، وعيسى بن سوادة الرازي.

أما رواية يحيى بن العلاء، فيرويها عنه عمرو بن الحصين، واختلف على عمرو.

فرواه محمد بن أيوب، وأبو يعلى، كلاهما عنه، عن يحيى بن العلاء، عن هلال، عن عبد الله بن أسعد، عن أبيه.

وخالفهما أبو معشر الدارمي، فرواه عنه، عن يحيى بن العلاء، عن حماد بن هلال، عن محمد بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، عن جده. =

. . . .

= أما رواية محمد بن أيوب، فهي التي أخرجها الحاكم هنا.

وأخرجها الخطيب في الموضح (١/١٩٢) بمثل لفظ الحاكم.

وأما رواية أبـي يعلى، فأخرجها ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٥٧) بنحوه.

وأما رواية أبـي معشر الدارمي، فأخرجها الخطيب في الموضع السابق بمثله.

هذا بالنسبة لرواية يحيى بن العلاء للحديث عن هلال.

وأما رواية جعفر بن زياد الأحمر للحديث عن هلال، فقد اختلف فيها على جعفر.

فرواه نصر بن مزاحم العطار، عنه، عن هلال، عن عبد الله بن أسعد، عن أبيه، وهذا موافق لرواية محمد بن أيوب، وأبـي يعلى للحديث عن عمرو بن الحصين، ولفظ هذه الرواية: «لما عرج بـي إلى السماء انتهي بـي إلى قصر من لؤلؤ، فراشه ذهب يتلألأ، وأوحي أليَّ في علي بثلاث خصال... الحديث بمثله.

أخرج هذه الرواية الخطيب في الموضح (١/١٨٩)، وهذا لفظه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده ــ كما في المطالب المسندة (ل ١٧٢ أ)، والمطبوعة (٤/٢٠٠ رقم ٤٢٨٦) ــ، إلا أن لفظ المسندة قال فيه: «فأوحي إليَّ بثلاث خصال: بأنك سيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين».

ورواه يحيى بن أبـي بكير، وأحمد بن المفضل الكوفي، كلاهما عن جعفر، عن هلال، عن أبـي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وليس في هذه الرواية ذكر لأسعد بن زرارة، وفيها زيادة أبـي كثير الأنصاري.

أما رواية يحيى فأخرجها البزار في مسنده (١/٤٩ رقم ٦٠).

والخطيب في الموضح (١/١٨٨ ــ ١٨٩).

كلاهما من طريق يحيى، به، ولفظ الخطيب: «انتهيت إلى ربـي، فأوحى =

. . . .

= إليَّ ــ أو: أمرني، جعفر شك ــ في علي ثلاث: إنه سيد المسلمين، وولي المتقين، وقائد الغر المحجلين».

وأما لفظ البزار فهو؛ «ليلة أسري بـي انتهيت إلى قصر من لؤلؤة تتلألأ نوراً، وأعطيت ثلاثاً: إنك سيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائـد الغر المحجلين».

قال الهيثمي في المجمع (١/٧٨): «فيه هلال الصيرفي، عن أبـي كثير الأنصاري، لم أر من ذكرهما».

وأما رواية أحمد بن المفضل الكوفي فأخرجها الخطيب في الموضع السابق، ولفظه نحو لفظ رواية نصر بن مزاحم السابقة عنده.

هذا بالنسبة لرواية جعفر الأحمر.

وأما رواية المثنى بن القاسم الحضرمي للحديث عن هلال، فيرويها ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد، عن محمد بن الفضل بن إبراهيم الأشعري، عن أبيه، عن مثنى بن القاسم، عن هلال، واختلف على ابن عقدة.

فرواه الحسين بن هارون الضبـي القاضي، عنه بالسياق المتقدم إلى هلال، عن أبـي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أنس، عن أبـي أمامة، به نحو لفظ الحاكم، هكذا بزيادة أنس، وأبـي أمامة في سنده.

أخرجه الخطيب في الموضع السابق (١/١٩١).

ورواه محمد بن أحمد بن جميع الغسَّاني الصيداوي، عن ابن عقدة بالسياق المتقدم أيضاً إلى هلال، عن أبـي كثير، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، به بلفظ: «أوحي إلي في علي أنه أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وقائد الغر المحجلين».

أخرجه الخطيب في الموضع نفسه.

وأما رواية عيسى بن سوادة الرازي للحديث عن هلال، فأخرجها الخطيب =

. . . .

= أيضاً (١/١٩٠ ــ ١٩١) من طريق عيسى هـذا، عن هـلال، عن عبد الله بن عكيم الجهني، رفعه بنحو لفظ الحاكم.

والحـديث ذكره الحـافظ ابن حجر في الإصـابـة (٦/٤)، وعـزاه أيضـاً لأبـي بكر بن أبـي شيبة، والبغوي، وابن السكن.

وأخرجه أيضاً ابن قانع، والباوردي، وابن النجار ــ كما في كنز العمال (١١/٦١٩ ــ ٦٢٠ رقم ٣٣٠١٠ و ٣٣٠١١).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقولـه: «أحسبه مـوضوعـاً، وعمرو، وشيخه متروكان».

وعمرو هذا هو ابن الحصين العُقَيلي ــ بضم أوله ــ، أبو عثمان البصري، ثم الجزري، وهو متروك ــ كما في التقريب (٢/٦٨ رقم ٥٦٣) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٦/٢٢٩ رقم ١٢٧٢)، والكامل لابن عدي (٥/١٧٩٨ ــ ١٧٩٩)، والتهذيب (٨/٢١ رقم ٣٢).

وشيخه هو يحيى بن العلاء البجلي، أبو سلمة، ويقال: أبو عمرو الرازي، وهو كذاب يضع الحديث، كما قال الإمام أحمد. وقال وكيع بن الجراح: كان يكذب. وقال عمرو بن علي، والبخاري، والنسائي، والدارقطني: متروك الحـديث. / الكـامـل لابن عـدي (٧/٢٦٥٥ ــ ٢٦٥٨)، والتهـذيب (١١/٢٦١ ــ ٢٦٢ رقم ٥٢٦).

وقد روى الحديث من غير طريق يحيى بن العلاء كما سبق، إلا أن فيه اضطراباً شديداً في سنده بَيَّنه الخطيب في الموضح (١/١٨٦ ــ ١٩٢)، ولخص كلامه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/٦ ــ ٧)، فقال: «وقد ذكر الخطيب الاختلاف في سند هذا الحديث في الموضح؛ قال الخطيب: هكذا رواه أحمد بن المفضل، ويحيى بن أبي (بكير) الكرماني، عن جعفر الأحمر، وخالفهما نصر بن مزاحم، عن جعفر، فزاد في السند: عن أبيه، فصار من مسند أسعد بن زرارة. =

. . . .

= وخالف جعفر المثنى بن القاسم، فقال: عن هلال، عن أبي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أنس، عن أبي أمامة، رفعه.

وقيل: عن المثنى، عن هلال، كرواية نصر بن مزاحم.

ورواه أبو معشر الدارمي، عن عمرو بن الحصين، عن يحيى بن العلاء، عن حماد بن هلال، عن محمد بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، عن جده.

وقال محمد بن أيوب بن الضُّرَيس: عن عمرو بن الحصين، بهذا السند، مثل رواية نصر بن مزاحم. انتهى كلام الخطيب ملخصاً. ـ قال الحافظ: ـ ويمكن الجمع بأن يكون عبد الله بن أسعد ليس ولداً لأسعد لصلبه، بل هو ابن ابنه، ولعل أباه هو محمد، فيوافق رواية نصر، وهذه الرواية الأخيرة، ويكون قوله: رواية المثنى بن القاسم، عن أنس تصحيفاً، وإنما هي: عن أبيه، وأما أبو أمامة، فهو أسعد بن زرارة، هكذا كان يُكنَّى، والله أعلم».

قلت: وجمع الحافظ هذا يلاحظ عليه بما يلي:

١ ـ أنه مجرد احتمال لا دليل عليه.

٢ ـ ليس الاضطراب فقط من جهة كون الحديث من مسند أسعد بن زرارة، أو ابنه، فمرة يقول هلال: عن أبي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد، ومرة لا يذكر أبا كثير، ومرة يقول هلال: عن عبد الله بن عكيم الجهني، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولا يذكر أسعد بن زرارة، ولا ابنه.

قال ابن حجر بعد محاولة الجمع بين الروايات: «ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء، والمتن منكر جداً، والله أعلم».

ونقل عنه السيوطي ـ كما في الكنز (١١/٦١٩) ـ أنه قال أيضاً: «ضعيف جداً، منقطع». =

. . . .

= ونقل أيضاً عن الحاكم قوله: «غريب المتن في الإسناد».

ونقل أيضاً عن ابن العماد قوله: «هذا حديث منكر جداً، ويشبه أن يكون من بعض الشيعة الغلاة، وإنما هذه صفات رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، لاصفات علي».

وهلال بن أبي حميد الذي عليه مدار الحديث اختلف في نسبه وكنيته، فقيل كما هنا، وهو أشهر الأقوال، وقيل: هلال بن حميد، وقيل: ابن عبد الله، وقيل: ابن أيوب، وقيل: ابن مقلاص، وفي كنيته قيل: أبو أمية، وقيل: أبو الجهم، وقيل: أبو أيوب، وقيل: أبو عروة، وقيل: أبو عمرو.

وقد رجح البخاري أن هلالاً هذا ليس بالوزان، وحكم عليه الخطيب بالوهم، ورجح أنه الوزان، ورد ذلك الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في تعليقه على الموضح ـ، وأطال في ذلك، ورجح أن هلالاً الذي يروي هذا الحديث مجهول، وأن الوزان ثقة، واستنكر هذا الحديث، وانتصر لقول ابن حجر: «ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء، والمتن منكر جداً، ثم قال ـ أي المعلمي ـ: «والذي يظهر أن الحديث حديث جعفر، عن ذاك المجهول، وأن الآخرين سرقوه منه، وتفننوا فيه، والله المستعان».

اهـ. من الموضح وحاشيته (١/١٨٦ ـ ١٩٤).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم موضوع، لنسبة يحيى بن العلاء إلى الكذب، ووضع الحديث، ولشدة ضعف عمرو بن الحصين.

وهو من الطرق الأخرى ضعيف جداً لاضطرابه، وما في رواته من الكلام المتقدم ذكره عن ابن حجر، والمعلمي، ومتنه منكر جداً كما تقدم، والله أعلم.

٥٦٧ ـ حديث علي بن (أبـي)[1] طلحة قال[2]:

حججنا، فمررنا بحسن بن علي بالمدينة[2]... الخ.

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، واهٍ؛ فيه غير واحد من الضعفاء.

---

(١) ما بين المعكوفين من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة، وليس في (أ) و (ب).

(٢) قوله: (قال) و (بالمدينة) ليسا في (ب).

٥٦٧ ـ المستدرك (٣/١٣٨): أخبرني علي بن عبد الرحمن بن عيسى السبيعي بالكوفة، ثنا الحسين بن الحكم الجيزي، ثنا الحسين بن الحسن الأشقر، ثنا سعيد بن خثيم الهلالي، عن الوليد بن يسار الهمذاني، عن علي بن أبـي طلحة، قال: حججنا، فمررنا على الحسن بن علي بالمدينة، ومعنا معاوية بن حُدَيج، فقيل للحسن: إن هذا معاوية بن حديج الساب لعلي، فقال: عليَّ به، فأتي به، فقال: أنت الساب لعلي؟ فقال: ما فعلت، فقال: والله إن لقيته ــ وما أحسبك تلقاه ــ يوم القيامة، لتجده قائماً على حوض رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يذود عنه رايات المنافقين، بيده عصاً من عوسج، حدثنيه الصادق المصدوق ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وقد خاب من افترى.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «بل منكر، واه؛ فيه غير واحد من الضعفاء».

وفي سنده علي بن أبـي طلحة سالم، مولى بني العباس، وهو صدوق، إلا أنه قد يخطىء ــ كما في التقريب (٢/٣٩ رقم ٣٦٢) ــ، فقد وثقه العجلي، وقال أبو داود: هو إن شاء الله مستقيم الحديث، ولكن له ــ رأي سوء، كان يرى السيف، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات. =

. . . .

= وقال الإمام أحمد: له أشياء منكرات، وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث، منكر، ليس محمود المذهب، وقال في موضع آخر: شامي، ليس هو بمتروك، ولا هو حجة. / تاريخ بغداد (١١/٤٢٨ ـ ٤٢٩ رقم ٦٣١٧)، والتهذيب (٧/٣٣٩ ـ ٣٤١ رقم ٥٦٧).

في سند الحديث أيضاً الوليد بن يسار الهمذاني، وفي طبقته اثنان يشتبهان معه في الاسم، واسم الأب، ولم يذكر في نسب أحد منهم أنه: همذاني.

أما الأول فهو الوليد بن يسار البصري، يروي عن الحسن، وعنه عبد الملك بن قريب الأصمعي، بيض له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/٢١ رقم ٨٨)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٧/٥٥٠).

والآخر الوليد بن يسار الخزاعي، أبو عبيدة، بصري يروي عن معاوية بن قرة، وعنه موسى بن إسماعيل، ذكره البخاري في تاريخه (٨/١٥٧ رقم ٢٥٥٢) وسكت عنه، وبيض له ابن أبي حاتم (٩/٢١ رقم ٨٩)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٧/٥٥٦).

فإن كان أحد هذين فهو مجهول الحال، وإلا فلم أعرفه.

وفي سنده أيضاً سعيد بن خُثَيْم ـ بمعجمة، ومثلثة مصغراً ـ ابن رَشد، ـ بفتح الراء ـ، الهلالي، أبو معمر الكوفي، وهو صدوق له أغاليط، ورمي بالتشيع ـ كما في التقريب (١/٢٩٤ رقم ١٥١) ـ، ووثقه ابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال الأزدي: كوفي منكر الحديث، وقال ابن عدي: أحاديثه ليست بمحفوظة. / الكامل (٣/١٢٤٤ ـ ١٢٤٥)، والتهذيب (٤/٢٢ ـ ٢٣ رقم ٣٢).

وفي سنده أيضاً الحسين بن الحسن الأشقر، وتقدم في الحديث (٥٦٠) أنه ضعيف، ويغلو، في التشيع. =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

وله شاهد مرفوع من حديث أبي سعيد الخدري، وآخر موقوف على علي ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث أبي سعيد، فلفظه: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا علي، معك يوم القيامة عصاً من عصَيِّ الجنة تذود بها المنافقين عن حوضي».

أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكيَّة (ص ٣٤٣) ـ، من طريق سلام بن سليمان المدايني، عن شعبة، عن زيد العمي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري، به.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٣٥): «فيه سلام بن سليمان المدايني، وزيد العمي، وهما ضعيفان، وقد وثقا، وبقية رجاله ثقات».

قلت: سلَّام ـ بتشديد اللام ـ ابن سليم، أو سلم، أبو سليمان الطويل، المدايني متروك ـ كما في التقريب (١/٣٤٢ رقم ٦١١) ـ، وانظر الكامل (٣/١١٤٦ ـ ١١٤٩)، والتهذيب (٤/٢٧١ ـ ٢٨٢ رقم ٤٨٥).

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه الطبراني في الموضع السابق، عنه ـ رضي الله عنه ـ قال: إني أذود عن حوض رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بيدي هاتين القصيرتين الكفار والمنافقين كما يذود السقاة غريبة الإبل عن حياضهم.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «فيه محمد بن قدامة الجوهري، وهو ضعيف».

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بهذه الشواهد، والله أعلم.

٥٦٨ ـ حديث أنس:

دخلت مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على علي، وهو مريض، وعنده أبو بكر، وعمر، فتحوَّلا، حتى جلس رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال أحدهما لصاحبه: ما أراه إلا هالك، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إنه لن يموت إلا مقتولاً، وإنه[1] لن يموت حتى يُملأ غيظاً».

قلت: إسناده واهٍ.

---

(١) قوله: (إنه) من (أ) فقط، وليس في (ب)، ولا في المستدرك وتلخيصه.

٥٦٨ ـ المستدرك (١٣٩/٣): حدثنا دعلج بن أحمد السجزي ببغداد، ثنا عبد العزيز بن معاوية، البصري، ثنا عبد العزيز بن الخطاب، ثنا ناصح بن عبد الله المحلمي، عن عطاء بن السائب، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: دخلت مع النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ يعوده وهو مريض، وعنده أبو بكر وعمر، ـ رضي الله عنهما ـ، فتحولا، حتى جلس رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال أحدهما لصاحبه: ما أراه إلا هالك، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إنه لن يموت إلا مقتولاً، ولن يموت حتى يملأ غيظاً».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الدارقطني في الأفراد، وابن عساكر ـ كما في كنز العمال (٦١٨/١١ رقم ٣٢٩٩٩).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «إسناده واه».

وفي سند الحديث عطاء بن السائب، وناصح المحلِّمي.

أما عطاء بن السائب، فتقدم في الحديث (٥٢٦) أنه: صدوق اختلط. =

. . . .

= والراوي عنه ناصح بن عبد الله المحلِّمي ـ بالمهملة وتشديد اللام ـ، التميمي، أبو عبد الله الحائك، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (٢/٢٩٤ رقم ٩) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٧/٢٥١٠ ـ ٢٥١١)، والتهذيب (١٠/٤٠١ ـ ٤٠٢ رقم ٧٢١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عطاء بن السائب، وضعف ناصح بن عبد الله المحلمي، والله أعلم.

٥٦٩ ـ حديث أبـي أيوب:

أمـر رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وسلَّم ـ عليـاً بقتال (الناكثين)[١]، والقاسطين، والمارقين[٢].

قلت: لم يصح.

---

(١) في (أ): (الباكين).

(٢) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٣٠٥/٧): «المراد بالناكثين يعني أهل الجمل، وبالقاسطين أهل الشام، وأما المارقون فالخوارج؛ لأنهم مرقوا من الدين».

٥٦٩ ـ المستدرك (١٣٩/٣): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، ثنا محمد بن حميد، ثنا سلمة بن الفضل، حدثني أبو زيد الأحول، عن عتاب بن ثعلبة، حدثني أبو أيوب الأنصاري في خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: أمر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ علي بن أبي طالب بقتال الناكثين، والقاسطين والمارقين.

تخـريجـه:

الحديث له عن أبـي أيوب ـ رضي الله عنه ـ أربع طرق:

● **الأولى:** هذه التي أخرجها الحاكم هنا من طريق محمد بن حميد، عن سلمة بن الفضل، عن أبـي زيد الأحول، عن عتاب بن ثعلبة، عن أبـي أيوب.

● **الثانية:** هي الآتية برقم (٥٧٠)، وهي من طريق محمد بن يونس، عن عبد العزيز بن الخطاب، عن علي بن غراب، عن الأصبغ بن نباتة، عن أبـي أيوب.

● **الثالثة:** طريق محمد بن كثير، عن الحارث بن حصيرة، عن أبـي صادق، عن مخنف بن سليم، قال: أتينا أبا أيوب، فقلنا: قاتلت =

= بسيفك المشركين مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ثم جئت تقاتل المسلمين؟! فقال: أمرني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بقتال الناكثين، والمارقين والقاسطين.

أخرجه الحاكم ـ كما في البداية والنهاية لابن كثير (٧/٣٠٦ ـ ٣٠٧) ـ، واللفظ له.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٦٠٦ ـ ٦٠٧) بنحوه.

وذكره في كنز العمال (١١/٣٥٢ رقم ٣١٧٢١)، وعزاه لابن جرير.

● **الرابعة**: طريق أحمد بن عبد الله المؤدب، عن المعلى بن عبد الرحمن، عن شريك، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، قالا: أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين، فقلنا له: يا أبا أيوب، إن الله أكرمك بنزول محمد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وبمجيء ناقته تفضلاً من الله، وإكراماً لك حتى أناخت ببابك دون الناس، ثم جئت بسيفك على عاتقك تضرب به أهل لا إله إلا الله؟! فقال: يا هذا، إن الرائد لا يكذب أهله، وإن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أمرنا بقتال ثلاثة مع علي: بقتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين. فأما الناكثون، فقد قابلناهم: أهل الجمل، طلحة والزبير، وأما القاسطون، فهذا منصرفنا من عندهم ـ يعني معاوية، وعمراً ـ، وأما المارقون، فهم أهل (الطرقات)، وأهل السعيفات، وأهل النخيلات، وأهل النهروانات، والله ما أدري أين هم، ولكن لا بد من قتالهم ـ إن شاء الله ـ.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١٣/١٨٦ ـ ١٨٧).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «لم يصح»، وضعف سنده كما في الحديث الآتي برقم (٥٧٠).

وفي سنده عتاب بن ثعلبة، وسلمة بن الفضل، ومحمد بن حميد الرازي. =

. . . .

= أما عتاب بن ثعلبة فذكره الذهبي في الميزان (٣/٢٧ رقم ٥٤٦٦)، وقال: «عداده في التابعين، روى عنه أبوزيد الأحول حديث قتال الناكثين، والإسناد مظلم، والمتن منكر».

وأقره ابن حجر في اللسان (٤/١٢٧ رقم ٢٨٣).

وأما سلمة بن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الري، فإنه صدوق، إلا أنه كثير الخطأ فقد وثقه ابن معين، وابن سعد، وأبو داود، وسئل عنه أحمد، فقال: لا أعلم إلا خيراً، وقال أبو حاتم: صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء ويخالف. وقال علي بن المديني: ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديث سلمة. وقال البخاري: عنده مناكير، وَهَّنَهُ علي، وضعفه إسحاق، والنسائي، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن عدي: عنده غرائب، وأفراد، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه متقاربة، محتملة. / الجرح والتعديل (٤/١٦٨ ـ ١٧٠ رقم ٧٣٩)، والتهذيب (٤/١٥٣ ـ ١٥٤ رقم ٢٦٥)، والتقريب (١/٣١٨ رقم ٣٧٧).

وأما محمد بن حميد الرازي، فتقدم في الحديث (٥١٥) أنه كذاب.

وأما الطريق الثانية، فموضوعة، وسيأتي تفصيل ذلك في الحديث الآتي.

وأما الطريق الثالثة، ففي سندها الحارث بن حصيرة، وتقدم في الحديث (٥٤٤) أنه: ضعيف، شيعي غال في التشيع.

والراوي عنه هو محمد بن كثير القرشي الكوفي وتقدم في الحديث (٥٤٤) أيضاً أنه: ضعيف.

وأما الطريق الرابعة، ففي سندها المعلى بن عبد الرحمن الواسطي، وهو متهم بالوضع، ورمي بالرفض، سئل عنه ابن معين، فقال: أحسن أحواله عندي =

. . . .

= أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله تعالى؟ فقال: ألا أرجو أن يغفر لي، وقد وضعت في فضل علي سبعين حديثاً؟ وذهب ابن المديني إلى أنه كان يكذب ويضع الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف كذاب، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. / الجرح والتعديل (٣٣٤/٨ رقم ١٥٤٠)، والتهذيب (٢٣٨/١٠ رقم ٤٣٥)، والتقريب (٢٦٥/٢ رقم ١٢٨٠).

والراوي عن معلى هذا هو أحمد بن عبد الله المؤدب، وتقدم في الحديث (٥٥٣) أنه يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث من الطريق الأولى التي رواها الحاكم هنا موضوع لما تقدم في دراسة الإسناد.

والطريق الثانية الآتية برقم (٥٧٠) موضوعة.

والثالثة ضعيفة جداً أيضاً لضعف محمد بن كثير، والحارث بن حصيرة، وغلو الأخير في التشيع.

والرابعة موضوعة، لاتهام معلى بن عبد الرحمن بالوضع، ونسبة أحمد المؤدب إلى وضع الحديث.

٥٧٠ ـ وساقه الحاكم بإسنادين مختلفين إلى أبي أيوب، ضعيفين[1].

---

(١) في (ب): (وساقه إلى أبي أيوب بإسنادين ضعيفين)، وما أثبته من (أ)، والتلخيص.

٥٧٠ ـ المستدرك (٣/١٣٩ ـ ١٤٠): (حدثنا) أبو بكر بن بالويه، ثنا محمد بن يونس القرشي، ثنا عبد العزيز بن الخطاب، ثنا علي بن غراب بن أبي فاطمة، عن الأصبغ بن نباته، عن أبي أيوب الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول لعلي بن أبي طالب: «تقاتل الناكثين، والقاسطين، والمارقين، بالطرقات، والنهروانات، وبالشعفات»، قال أبو أيوب: قلت: يا رسول الله، مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال: «مع علي بن أبي طالب».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «ساقه الحاكم بإسنادين مختلفين إلى أبي أيوب، ضعيفين»، ويقصد الحديث السابق، وهذا الحديث.

والحديث في سنده أصبغ بن نباتة، وتقدم في الحديث (٥٢٢) أنه: متروك، ورمي بوضع الحديث.

وفي سنده أيضاً محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكُدَيْمي، وهو متهم بوضع الحديث، فقد كذبه أبو داود، والقاسم بن مطرز، وكان موسى بن هارون ينهى الناس عن السماع منه، ويقول: تقرب إلي بالكذب؛ قال لي: كتبت عن أبيك في مجلس محمد بن القاسم النهدي، قال موسى: لم يحدث أبي عن محمد بن القاسم قط، وقال لي: كتبت عن أبيك في مجلس محمد بن سابق، وقد سمعت أبي يقول: ما كتبت عن محمد بن سابق شيئاً، ولا رأيته.

وقال ابن حبان: كان يضع الحديث، ولعله قد وضع على الثقات أكثر من ألف حديث.

=

. . . .

= وقال ابن عدي: قد اتهم بالوضع، وادعى الرواية عمن لم يرهم، ترك عامة مشايخنا الرواية عنه، ومن حدث عنه نسبه إلى جده لئلا يعرف، وقال أيضاً: روى الكديمي عن أبي هريرة، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر غير حديث باطل، وكان مع وضعه الحديث، وادعائه ما لم يسمع قد علّق لنفسه شيوخاً. . . الخ.

وقال الدارقطني: كان الكديمي يتهم بوضع الحديث، وما أحسن القول فيه إلا من لم يخبر حاله.

قلت: قد أحسن القول فيه الإمام أحمد، فقال: حسن المعرفة، حسن الحديث.

وقال محمد بن الهيثم أبو الأحوص: تسألوني عن الكديمي وهو أكبر مني، وأكثر علماً؟ ما علمت إلا خيراً.

وقال الخطيب: لم يزل معروفاً عند أهل الحجاز بالحفظ، مشهوراً بالطلب، حتى أكثر روايات الغرائب والمناكير، فتوقف بعض الناس عنه.

ووثقه أبو جعفر الطيالسي، وقال إسماعيل الخطبي: ما رأيت أكثر ناساً من مجلسه، وكان ثقة، فجهله الذهبي حيث قال: أما إسماعيل الخطبي، فقال بجهل: كان ثقة، ما رأيت خلقاً أكثر من مجلسه»، وقال الذهبي أيضاً عن الكديمي: «هالك، قال ابن حبان، وغيره: كان يضع الحديث على الثقات». / الكامل لابن عدي (٦/٢٢٩٤ ـ ٢٢٩٦)، والميزان (٤/٧٤ ـ ٧٦ رقم ٨٣٥٣)، والمغني في الضعفاء (٢/٦٤٦ رقم ٦١٠٩)، والتهذيب (٩/٥٣٩ ـ ٥٤٤ رقم ٨٨٤).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لاتهام أصبغ، والكديمي بوضع الحديث، وتقدم ذكر بعض الطرق لهذا الحديث في تخريج الحديث السابق، وأمثلها ضعيف جداً.

٥٧١ ـ حديث علي، وقصته مع عبد الله بن سلام، في قوله له:

(لا تأت العراق، فإنك إن أتيته)[١] أصابك به ذُبَابُ السيف[٢]، وقول علي له: وأيم الله، لقد قالها لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قبلك... الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه إبراهيم بن (بشار)[٣]، وهو ذو مناكير، وعبد الملك بن أعين، وهو غير مرضي.

---

(١) في (أ): (لا تأبى القرآن، فإنك إن أبيته)، وفي (ب): لا تأبى القرآن، فإنك إن... الحديث) ولم يذكر فيها بقية متن الحديث، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) ذُبَابُ السيف: طرفه الذي يُضرب به. / النهاية (٢/١٥٢).

(٣) في (أ): (يسار)، ولم تتضح نقطها في (ب)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٧١ ـ المستدرك (٣/١٤٠): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنا أبو مسلم إبراهيم بن بشار، ثنا سفيان، عن عبد الملك بن أعين، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدِّيلي، عن أبيه، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: أتاني عبد الله بن سلام، وقد وضعت رجلي في الغرز، وأنا أريد العراق، فقال: لا تأت العراق، فإنك إن أتيته أصابك به ذباب السيف، قال علي: وأيم الله، لقد قالها لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قبلك، قال أبو الأسود: فقلت في نفسي: يا لله، ما رأيت كاليوم رجل محارب يحدث الناس بمثل هذا!!.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٥٤٥ رقم ٢٢١٠) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي، به نحوه، إلا أن عنده: «أصابك ذنب السيف». =

. . . .

= وأخرجه الحميدي في مسنده (١/ ٣٠ رقم٥٣)، فقال: حدثنا سفيان، فذكره بنحوه.

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢١).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢١ ب).

كلاهما من طريق الحميدي.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٣٨١ رقم ٤٩١) من طريق إسحاق بن أبـي إسرائيل.

والبزار (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤ رقم ٢٥٧١) من طريق أحمد بن أبان القرشي.

وابن أبـي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٤ أ) من طريق حامد بن يحيـى.

جميعهم، عن سفيان، به نحوه.

قال البزار عقبه: «لا نعلم رواه إلا علي، ولا نعلم رواه إلا عبد الملك، عن أبـي حرب، ولا نعلم رواه عن عبد الملك إلا ابن عيينة».

وعزاه الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٨) للبزار وأبـي يعلى، ثم قال: «رجال أبـي يعلى رجال الصحيح، غير إسحاق بن أبـي إسرائيل، وهو ثقة مأمون».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبـي بقوله: «ابن بشار ذو مناكير، وابن أعين غير مرضي».

أما إبراهيم بن بشار الرَّمَادي، أبو إسحاق البصري، فقال أبو عوانة في أوائل الصلاة في صحيحه: كان إبراهيم بن بشار ثقة من كبار أصحاب ابن عيينة، وممن سمع منه قديماً، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وقال يحيـى بن الفضل: ثنا إبراهيم الرمادي، وكان والله ثقة، وقال ابن حبان في الثقات: كان متقناً ضابطاً، صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مراراً، وقال أبو حاتم الرازي، والطيالسي: صدوق. =

وأُنكر علي إبراهيم حديثه عن سفيان بن عيينة، عن بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسى: كلكم راع، قال ابن عدي: «هو وهم، كان ابن عيينة يرويه مرسلاً».

ولذا قال الإمام أحمد: كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة ـ يعني مما يغرب عنه ـ وقال البخاري: يهم في الشيء بعد الشيء، وهو صدوق.

وقال ابن عدي: «لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه مستقيم، وهو عندنا من أهل الصدق». / الجرح والتعديل (٨٩/٢ ـ ٩٠ رقم ٢٢٥)، والكامل (٢٦٥/١)، والتهذيب (١٠٨/١ ـ ١١٠ رقم ١٩٠).

وذكر الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في التنكيل (٨٦/١) قول الإمام أحمد آنفاً، وأجاب عنه بقوله: «وحق لمن لازم مثل ابن عيينة في كثرة حديثه عشرات السنين، أن يكون عنده عنه ما ليس عند غيره ممن صحبه مدة قليلة»، وأجاب عن قول البخاري بكلام ابن عدي السابق، وأردفه بقوله: «فإن كان وهم في هذا، فهو وهم يسير في جانب ما روى، فالرجل ثقة ربما وهم، والسلام».

قلت: ومما اتهم به إبراهيم بن بشار أنه كان ينام في درس ابن عيينة، وأنه يملي على الناس ما لم يسمعوا من سفيان، ويغير الألفاظ، ولذا قال ابن معين: ليس بشيء، لم يكن يكتب عند سفيان، وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقد أجاب ابن حبان ـ كما في التهذيب ـ عن أنه كان ينام بجواب أجاد فيه، ونصره الشيخ المعلمي في الموضع السابق من التنكيل، وأجاب المعلمي أيضاً عن دعوى إملاء إبراهيم على الناس ما لم يقله سفيان، وخرج من جميع الأقوال بأن الرجل ثقة ربما وهم، وهذا الذي تطمئن إليه النفس، مع أنه لم ينفرد بهذا الحديث، بل تابعه عليه الحميدي وغيره كما تقدم. =

. . . .

= أما عبد الملك بن أَعْيَنَ الكوفي، مولى بني شيبان، فإنه شيعي صدوق، له في الصحيحين حديث واحد متابعة. / الجرح والتعديل (٥/٣٤٣ رقم ١٦١)، والميزان (٢/٦٥١ ـ ٦٥٢ رقم ٥١٩٠)، والكاشف (٢/٢٠٧ رقم ٣٤٨٣)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص ١٢٥ رقم ٢٢١)، والتهذيب (٦/٣٨٥ ـ ٣٨٦ رقم ٧٢٦)، والتقريب (١/٥١٧ رقم ١٢٩٤).

وأما سفيان بن عيينة فتقدم في الحديث (٥١٠) أنه ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

وأما أبو حرب بن أبي الأسود الدِّيلي، البصري، فإنه ثقة من رجال مسلم. / الثقات لابن حبان (٥/٥٧٦)، الكنى لابن عبد البر (٢/١١٣١ رقم ١٥٠٣)، الكاشف للذهبي (٣/٣٢٥ رقم ١٠٢)، والتهذيب (١٢/٦٩ ـ ٧٠ رقم ٢٧٥)، والتقريب (٢/٤١٠ رقم ٢٢).

وأبو الأسود الدِّيلي ـ بكسر المهملة، وسكون التحتانية ـ، البصري، اسمه: ظالم بن عمرو بن سفيان، ويقال: عمرو بن عثمان، أو: عثمان بن عمرو، وهو ثقة فاضل مخضرم، من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٤/٥٠٣ رقم ٢٢١٤)، والتهذيب (١٢/١٠ ـ ١١ رقم ٥٢)، والتقريب (٢/٣٩١ رقم ٥٢).

الحكم على الحديث:

الحديث أعله الذهبي بإبراهيم الرمادي، وعبد الملك بن أعين، وتقدم في دراسة الإسناد أن الرمادي، ثقة ربما وهم، فحديثه حسن مع أنه لم ينفرد بهذا الحديث كما تقدم، وعبد الملك بن أعين صدوق، وقد وصفه بذلك الذهبي نفسه، إلا أنه شيعي، فحديثه حسن، إلا فيما فيه نصرة لاعتقاد الشيعة، وليس هذا الحديث كذلك، وعليه فالحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، وقد صححه ابن حبان كما سبق، والله أعلم.

٥٧٢ ـ حديث ميمونة:

أنها قالت (لِجُرَيّ)[(١)] بن كُلَيب: كن مع علي، فوالله ما ضلَّ، ولا ضُلَّ به... الحديث.

قلت: على شرط البخاري ومسلم[(٢)].

---

(١) في (أ) و(ب): (حربي)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، وأقره الذهبي في التلخيص، فالتعقيب من ابن الملقن.

٥٧٢ ـ المستدرك (١٤١/٣): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن عيسى بن السكن، ثنا الحارث بن منصور، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن جري بن كليب العامري قال: لما سار علي إلى صفين، كرهت القتال، فأتيت المدينة، فدخلت على ميمونة بنت الحارث، فقالت: ممن أنت؟ قلت: من أهل الكوفة، قالت: من أَيِّهم؟ قلت: من بني عامر، قالت: رحباً على رحب، وقرباً على قرب تجيء، ما جاء بك؟ قال: قلت سار علي إلى صفين، وكرهت القتال، فجئنا إلى ها هنا، قالت: أكنت بايعته؟ قال: قلت: نعم، قالت: فارجع إليه، فكن معه، فوالله ما ضَلَّ، ولا ضُلَّ به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقره الذهبي، وقال ابن الملقن: «على شرط البخاري ومسلم» وهو محتمل لإقراره الذهبي والحاكم عليه، لكنه على خلاف عادته، ومحتمل لوجود تصحيف في نسخته من التلخيص، أو أن الحديث تصحف عليه.

والذهبي هنا أقرَّ الحاكم على أن الحديث على شرط الشيخين، مع أنه ليس كذلك على مراده في تعقباته للحاكم.

فجُرَيّ بن كليب العامري، الكوفي هذا لم يخرج له أحد من الشيخين، وقد فرق أبو داود بينه وبين السدوسي، فقال: «جري بن كليب صاحب قتادة: سدوسي بصري، لم يرو عنه غير قتادة، وجري بن كليب كوفي، روى عنه =

. . . .

= أبو إسحاق»، ولم يتعقبه ابن حجر بشيء، سوى أنه روى عنه أيضاً يونس بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي النجود، كذا في التهذيب (٧٨/٢ رقم ١٢٠)، ولم يفرد الكوفي بترجمة، بخلاف صنيعه في التقريب (١٢٨/١ رقم ٦٠ و ٦١)، فإنه فرق بين السدوسي وبين الكوفي، فذكر أن السدوسي يروي عن علي، والكوفي عن رجل له صحبة من بني سليم، وهذا صنيع الذهبي في الميزان (٣٩٧/١ رقم ١٤٧٥ و ١٤٧٦).

قال ابن حجر عن جُرَي الكوفي هذا: «مقبول»، وقد أخرج الترمذي (٥٠١/٩ رقم ٣٥٨٥) في الدعوات، باب منه، من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن جُرَيٍّ هذا، عن رجل من بني سليم، قال: عدَّهن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في يدي، أو في يده: «التسبيح نصف الميزان. . .» الحديث.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

والحارث بن منصور الواسطي الزاهد صدوق يهم، ولم يرو له أحد من الشيخين.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو داود: كان من خيار الناس، وقال ابن عدي: في حديثه اضطراب، ونسبه أبو نعيم الأصبهاني إلى كثرة الوهم. / الجرح والتعديل (٩٠/٣ ـ ٩١ رقم ٤٢١)، والكامل لابن عدي (٦١٤/٢ ـ ٦١٥)، والميزان (٤٤٣/١ ـ ٤٤٤ رقم ١٦٤٨)، والتهذيب (١٥٨/٢ رقم ٢٧٥)، والتقريب (١٤٤/١ رقم ٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لجهالة حال جُريٍّ بن كليب، وضعف الحارث بن منصور من قبل حفظه، والله أعلم.

٥٧٣ ـ حديث عمران بن حصين (مرفوعاً)(١):

«النظر إلى علي عبادة».

قال: صحيح.

قلت: موضوع.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص.

٥٧٣ ـ المستدرك (١٤١/٣): حدثنا دعلج بن أحمد السِّجزي، ثنا علي بن عبد العزيز بن معاوية، ثنا إبراهيم بن إسحاق الجعفي، ثنا عبد الله بن عبد ربه العجلي، ثنا شعبة، عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «النظر إلى علي عبادة».

تخـــريجـــه:

الحديث له عن عمران ـ رضي الله عنه ـ ثلاث طرق:

● **الأولى**: طريق الحاكم هذه التي أخرجها من طريق علي بن عبد العزيز بن معاوية، عن إبراهيم الجعفي، عن عبد الله العجلي، عن شعبة، عن قتادة، عن حميد، عن أبي سعيد، عن عمران، به.

وأخرجه ابن مردويه من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن إبراهيم الجعفي، به مثله ـ كما في الموضوعات لابن الجوزي (٣٦١/١).

● **الثانية**: طريق أبي نجيد عمران بن خالد بن طليق، عن أبيه، عن جده، قال: رأيت عمران بن حصين يُحِدُّ النظر إلى علي، فقيل له، فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «النظر إلى علي ـ رضي الله عنه ـ عبادة».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٩/١٨ ـ ١١٠ رقم ٢٠٧). =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٩/١١٩): «فيه عمران بن خالد الخزاعي، وهو ضعيف».

وأخرجه يعقوب الفسوي ـ كما في الميزان (٣/٢٣٦) ـ.

قال الذهبي بعد أن ذكره: «هذا باطل في نقدي»، فتعقبه ابن حجر في اللسان (٤/٣٤٥) بقوله: «قال العلائي: الحكم عليه بالبطلان فيه بعيد (كذا، ولعل الصواب: بعد)، ولكنه كما قال الخطيب: غريب».

● **الطريق الثالثة**: طريق محمد بن زكريا الغلابي، عن العباس بن بكار، عن أبي بكر الهذلي، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لعلي: «عُدْ عمران بن الحصين، فإنه مريض»، فأتاه، وعنده معاذ، وأبو هريرة، فأقبل عمران يُحِدُّ النظر إلى علي، فقال له معاذ: «لِمَ تُحد النظر إلى علي؟ فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «النظر إلى علي عبادة»، فقال معاذ: وأنا سمعته من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال أبو هريرة: وأنا سمعته من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

أخرجه ابن أبي الفراتي في جزئه ـ كما في اللآلىء (١/٣٤٥ ـ ٣٤٦) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ذا موضوع»، ولم يذكر علة الحكم عليه بالوضع.

وفي سند الحديث عبد الله بن عبد ربه العجلي، ولم أجد من ذكره، وحكم عليه الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ بالجهالة في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٣٦١).

والراوي عن العجلي هذا هو إبراهيم بن إسحاق الجعفي، النهاوندي، ثم الأحمري، أبو إسحاق، قال الحافظ ابن حجر في اللسان (١/٣٢ رقم ٥٧): «ذكره الطوسي في رجال الشيعة، وقال: كان ضعيفاً في حديثه». =

. . . .

= والراوي عن الجعفي هذا هو علي بن عبد العزيز بن معاوية، ولم أجد من ترجم له، وقال الشيخ المعلمي في الموضع السابق: «لم يتبين لي من هو».

وقد تابع علي بن عبد العزيز هذا محمد بن يونس الكديمي، عن إبراهيم الجعفي عند ابن مردويه كما سبق، لكن لا يفرح بمتابعته؛ فإنه متهم بوضع الحديث كما في الحديث (٥٧٠).

هذا بالنسبة للطريق الأولى.

أما الطريق الثانية، ففي سندها عمران بن خالد بن طليق بن عمران بن حصين الخزاعي، وهو متروك الحديث، قاله الإمام أحمد، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: روى عنه أهل البصرة العجائب، وما لا يشبه حديث الثقات، فلا يجوز الاحتجاج بما انفرد من الروايات. / الجرح والتعديل (٢٩٧/٦ رقم ١٦٤٨)، والمجروحين (١٢٤/٢)، والميزان (٢٣٦/٣ رقم ٦٢٧٩ و ٦٢٨٠)، واللسان (٣٤٥/٤ رقم ٩٩٧ و ٩٩٨).

وأبوه خالد بن طليق بن محمد بن عمران بن حصين الخزاعي، ضعيف، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الساجي: صدوق يهم. / الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٢٠٠ رقم ٢٠٢)، ولابن الجوزي (٢٤٦/١ رقم ١٠٦٥)، والميزان (٦٣٣/١ رقم ٢٤٣٥)، واللسان (٣٧٩/٢ رقم ١٥٦٨).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في اللسان أن ابن حبان وثق خالداً هذا، والذي في ثقات ابن حبان (٢٥٨/٦): «خالد بن طليق، من أهل الشام، يروي عن يزيد بن خمير اليزني، عن عبد الرحمن بن شبل، روى عنه الزبيدي».

قلت: وهذا ليس بالخزاعي، وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٣٧/٣ رقم ١٥١٩ و ١٥٢٠)، والخزاعي بصري، وهذا شامي.

وطليق بن عمران بن حصين، ويقال: طليق بن محمد بن عمران بن =

. . . .

= حصين، مقبول ــ كما في التقريب (١/٣٨١ رقم ٥٣) ــ، وانظر ثقات ابن حبان (٤/٣٩٧)، والتهذيب (٥/٣٤ رقم ٥٥).

وأما الطريق الثالثة، ففي سندها محمد بن زكريا الغلابي، عن العباس بن بكار الضبي، والأول يضع الحديث، والثاني كذبه الدارقطني، تقدم ذلك في الحديث (٥٦٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم للعلل المذكورة في دراسة الإسناد.

والطريق الثانية، ضعيفة جداً أيضاً، لشدة ضعف عمران الخزاعي، وضعف أبيه، وجهالة حال جده طليق.

والطريق الثالثة موضوعة، لنسبة الغلابي لوضع الحديث، وما رمي به شيخه الضبي من الكذب.

وهذا الحديث من الأحاديث التي نَشِطَ الوضاعون من الرافضة وغيرهم في الإكثار من طرقه، فيظن من لا دراية له أن للحديث أصلاً، وهو ليس كذلك. وها أنا أسوق ما تيسَّر منها، مع الكلام على عللها:

فالحديث روي أيضاً من طريق أبي بكر، وعثمان، ومعاذ، وجابر، وأبي هريرة، وأنس، وابن عباس، وثوبان وعائشة، وابن مسعود ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ.

أما حديث أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ، فيروى من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن أبي بكر.

وله عن عبد الرزاق طريقان:

١ ــ طريق الحسن بن علي بن زكريا العدوي، عن أبي الربيع الزهراني، ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني، كلاهما عن عبد الرزاق، به نحوه.

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/٢٤١). =

....

=
ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٨).

والحسن بن علي بن زكريا العدوي تقدم في الحديث (٥٥٢) أنه كذاب يضع الحديث، فالحديث موضوع بهذا الإسناد لأجله، ولذا قال ابن حبان عقبه: «هذا شيء لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع، ما روى الصديق هذا الخبر قط، ولا الصديقة روته، ولا عروة حدث به، ولا الزهري ذكره، ولا معمر قاله، فمن وضع هذا على الزهراني، والصنعاني، وهما متقنا أهل البصرة، لبالحريِّ أن يهجر في الروايات». اهـ.

٢ ــ طريق محمد بن عبد الله الجعفي، عن أبي الحسين محمد بن أحمد بن مخزوم، عن محمد بن الحسن الرقي، عن مؤمل بن إهاب، عن عبد الرزاق، به مثله.

أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق، ثم قال (ص ٣٦١): «إن أحد الكوفيين الغلاة سرقه، فرواه، والله أعلم، هل هو الجعفي، أو شيخه».

قلت: شيخ الجعفي هو أبو الحسين محمد بن أحمد بن مخزوم المقرىء، قال حمزة السهمي في سؤالاته (ص ١٠٨ رقم ٦٨): «سألت أبا محمد بن غلام الزهري عن أبي الحسين محمد بن أحمد بن مخزوم المقرىء، حدث بالإبلة، فقال: ضعيف. وسألت الحسن بن النضر بن زوران الصغاذكي في شط عثمان عن أبي الحسين بن مخزوم، فقال: كان في عقله شيء، وكان يعبث بلحيته، واختلط عقله. وسألت أبا الحسن التَّمَّار عنه، فقال: كان يكذب». اهـ. وانظر معه تاريخ بغداد (١/٣٦٢ رقم ٣٠١)، والميزان (٣/٤٦٣ رقم ٧١٧١)، واللسان (٥/٥٤ ــ ٥٥ رقم ١٧٥).

وعليه فالحديث موضوع بهذا الإسناد لأجل أبي الحسين هذا.

وأما حديث عثمان ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٨ ــ ٣٥٩) عنه، بمثل لفظ الحاكم، ثم قال (ص ٣٦٢): «رواته مجاهيل».

وأما حديث معاذ ــ رضي الله عنه ــ، فهو من طريق محمد بن إسماعيل =

. . . .

= الرازي، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا هوذة بن خليفة، أنبأنا ابن جريج، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن معاذ، به نحوه.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٢/٥١).

ومن طريقه ابن الجوزي (١/٣٥٩).

والذهبي في الميزان (٣/٤٨٤ ـ ٤٨٥).

والحديث موضوع بهذا الإسناد؛ محمد بن إسماعيل بن موسى بن هارون، أبو الحسين الرازي المكتب ذكره الخطيب في تاريخه (٢/٥٠ ـ ٥٣ رقم ٤٤٨)، وقال عنه: «كان غير ثقة»، وذكر أحد الأحاديث من طريقه، ثم قال: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد، ورجاله كلهم ثقات، والحمل فيه على الرازي»، ثم ذكر حديثين أحدهما حديث معاذ هذا، وقال: «هذان الحدِيثان بهذين الإسنادين باطلان، على أنا لا نعلم أن محمد بن أيوب روى عن هوذة بن خليفة شيئاً قط، ولا سمع منه؛ لأن هوذة مات في سنة ست عشرة ومائتين، وطلب محمد بن أيوب الحديث في سنة عشرين ومائتين».

قلت: وحديث معاذ هذا فيه التصريح بالتحديث بين محمد بن أيوب، وهوذة، فمقتضى ما ذكر الخطيب، يكون الرازي قد كذب في هذا، وهذا ما أراده الخطيب فإنه ذكر أن الرازي هذا ادعى السماع من موسى بن نصر المقانعي صاحب جرير سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال الخطيب: «فذكرت ذلك لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الحافظ، فقال: موسى بن نصر شيخ قديم حدث عنه كبار الرازيين، وأنكر أن يكون محمد بن إسماعيل (هو الرازي) أدركه، وكذّبه في روايته عنه»، وروى الخطيب عن حمزة السهمي قوله: «سمعت أبا محمد بن غلام الزهري يقول: محمد بن إسماعيل بن موسى الرازي المكتب: ضعيف».

وقال الذهبي في الموضع السابق من الميزان بعد أن روى الحديث: «المتهم بوضعه الرازي، ثم إن محمد بن أيوب بن الضُّرَيْس لم يدرك هوذة، ولا ابن جريج (أبا صالح)، وقد ساق الخطيب في ترجمة هذا عدة أحاديث من =

. . . .

= وضعه، وعاش إلى بعد الخمسين وثلاثمائة، وذكر أنه سمع من موسى بن نصر الرازي صاحب جرير، فما صدق، ولا لحقه».

وأما حديث جابر فأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٩ ـ ٣٦٠) من طريق أبي سعيد العدوي، عن العباس بن بكار الضبي، عن أبي بكر الهذلي، عن أبي الزبير، عن جابر، به مثله.

وهو موضوع بهذا الإسناد؛ تقدم آنفاً أن العدوي كذاب يضع الحديث، وأن العباس بن بكار الضبي كذبه الدارقطني.

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فلفظه نحوه، وهو موضوع أيضاً.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٧٥٠).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٦٠).

كلاهما من طريق أبي سعيد العدوي المتقدم آنفاً أنه كذاب يضع الحديث، يرويه عن شعبة، وسفيان، كلاهما عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

هذا، ولحديث معاذ وأبي هريرة، وجابر طريق أخرى موضوعة، مقرونة بالطريق الثالثة لحديث عمران، في سندها الغلابي، والعباس الضبي، وتقدم أن الأول يضع الحديث، والثاني كذبه الدارقطني.

وأما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، فله ثلاث طرق:

١ ـ طريق أبي سعيد العدوي، عن الحسن بن علي بن راشد، عن هشيم، عن حميد، عن أنس، به نحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٧٥٠).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضع السابق.

والحديث موضوع من هذه الطريق؛ العدوي هذا تقدم مراراً أنه كذاب يضع الحديث. =

. . . .

= ٢ ـ أخرجها ابن الجوزي أيضاً من طريق ابن عدي، عن مطر بن أبـي مطر، عن أنس، به نحوه.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، مطر بن أبـي مطر هذا هو مطر بن ميمون المحاربـي، الإسكاف، أبو خالد الكوفي، وهو متروك، قال البخاري، والنسائي، وأبو حاتم، والساجي: منكر الحديث، وقال الأزدي: متروك، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، في فضل علي بن أبـي طالب، وغيره، لا تحل الرواية عنه»، وذكر الذهبـي هذا الحديث وحكم عليه بالوضع، وذكر معه بعض الأحاديث، وقال: «المتهم بهذا وما قبله مطر». / المجروحين (٣/٥)، والميزان (٤/١٢٧ ـ ١٢٨ رقم ٨٥٩٠)، والتهذيب (١٠/١٧٠ رقم ٣٢٠)، والتقريب (٢/٢٥٣ رقم ١١٦٨).

٣ ـ قال ابن الجوزي في الموضع السابق: «رواه أبو بكر بن مردويه، من طريق محمد بن القاسم الأسدي، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس».

ومحمد بن القاسم الأسدي، الكوفي هذا لقبه: كاو، وهو كذاب، كذبه الإمام أحمد والدارقطني، ونقل عبد الله بن أحمد عن أبيه قوله: محمد بن القاسم أحاديثه موضوعة ليس بشيء. وقال أبو داود: غير ثقة، ولا مأمون، أحاديثه موضوعة، وقال الأزدي: متروك، وقال النسائي: كوفي متروك الحديث، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابع عليها. / الكامل (٦/٢٢٥٢ ـ ٢٢٥٤)، والتهذيب (٩/٤٠٧ ـ ٤٠٨ رقم ٦٦١)، والتقريب (٢/٢٠١ رقم ٦٣٠). وعليه فالحديث بهذا الإسناد.

وأما حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فأخرجه ابن الجوزي أيضاً (١/٣٥٩) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن ابن فضيل، عن يزيد بن أبـي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، به مثله.

وهذا موضوع أيضاً بهذا الإسناد؛ يحيى الحماني تقدم في الحديث (٥٥١) أنه يسرق الحديث. =

. . . .

= وأما حديث ثوبان ــ رضي الله عنه ــ فيرويه يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سالم، عن ثوبان، به مثله.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٥٤).

ومن طريقه ابن الجوزي (١/٣٦١).

وسنده ضعيف جداً، يحيى بن سلمة بن كهيل تقدم في الحديث (٥٠٣) أنه: شيعي متروك.

وأما حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ، فيرويه عباد بن صهيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به نحوه.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/١٨٢ ــ ١٨٣).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوع السابق.

وسنده ضعيف جداً؛ عباد بن صهيب أبو بكر الكليبي، البصري متروك؛ قال البخاري، والنسائي: متروك، وتركه ابن المديني، وقال: ذهب حديثه، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: تركنا حديثه قبل أن يموت بعشرين سنة، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، تُرِك حديثه، وقال الساجي: كتبه ملأى من الكذب، وقال ابن معين: ما كتبت عنه شيئاً، وقال ابن حبان: كان قدرياً داعية، ومع ذلك يروي أشياء إذا سمعها المبتدىء في هذه الصناعة شهد لها بالوضع. / الجرح والتعديل (٦/٨١ ــ ٨٢ رقم ٤١٧)، والكامل (٤/١٦٥٢ ــ ١٦٥٣)، والميزان (٢/٣٦٧ رقم ٤١٢٢)، واللسان (٣/٢٣٠ ــ ٢٣١ رقم ١٠٢٩).

وأما حديث ابن مسعود فهو الآتي بعد هذا الحديث، وله طريقان إحداهما ضعيفة جداً، والأخرى سندها ضعيف.

وهذا الحديث ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٣٥٩ ــ ٣٦١)، ونقد جميع طرقه الشيخ عبد الرحمن المعلمي ــ رحمه الله ــ في حاشيته، ثم قال الشوكاني: «فظهر بهذا أن الحديث من قسم الحسن لغيره، لا صحيحاً =

. . . .

=كما قال الحاكم، ولا موضوعاً كما قال ابن الجوزي»، فتعقبه المعلمي بقوله: «خفي على المؤلف حال بعض الروايات، فظنها قوية، والأمر على خلاف ذلك كما رأيت».

وذكر الألباني الحديث في ضعيف الجامع (٦/٢٠ رقم ٦٠٠٤)، وحكم عليه بالوضع، وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (٤٧٠٢)، ولما يطبع، وذكر طريقاً واحدة في سلسلته الضعيفة (١/٣٥٩ رقم ٣٥٦)، وحكم عليها بالوضع، وذكر أنه سيفرغ لبيان حال الحديث بشواهده، وبالجملة فالحديث لا يثبت بشيء من هذه الطرق، والله أعلم.

٥٧٤ ـ قال[١]: وشاهده صحيح عن علقمة، عن عبد الله، مرفوعاً بمثله.

قلت: وهذا موضوع أيضاً[٢].

---

(١) أي الحاكم.

(٢) قوله: (أيضاً) ليس في (ب).

٥٧٤ ـ المستدرك (٣/١٤١ ـ ١٤٢) قال الحاكم عقب الحديث السابق: «وشواهده (كذا) عن عبد الله بن مسعود صحيحة.

حدثناه عبد الباقي بن قانع الحافظ، ثنا صالح بن مقاتل بن صالح، ثنا محمد بن عبيد بن عتبة، ثنا عبد الله بن محمد بن سالم، ثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «النظر إلى وجه علي عبادة».

تخـــريجـــه:

الحديث يرويه إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وله عن إبراهيم طريقان:

● **الأولى**: طريق الأعمش، عنه.

وله عن الأعمش ثلاث طرق:

١ ـ طريق يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، وهي طريق الحاكم هذه التي أخرجها من طريق عبد الله بن محمد بن سالم، عن الرملي هذا.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٧٤).

وأبو نعيم في الحلية (٥/٥٨).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٩).

كلاهما من طريق هارون بن حاتم، عن الرملي، به.

. . . .

= وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٩٣ رقم ١٠٠٠٦) من طريق أحمد بن بديل اليامي، عن الرملي، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١١٩): «فيه أحمد بن بديل اليامي، وثقه ابن حبان، وقال: مستقيم الحديث، وابن أبي حاتم، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

٢ ــ طريق أحمد بن الحجاج بن الصلت، عن محمد بن مبارك اشتوية، عن منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، به.

أخرجه الشيرازي في الألقاب ــ كما في اللآلىء (١/٣٤٣).

٣ ــ طريق أحمد بن جعفر بن أصرم، عن علي بن المثنى، عن عاصم بن عمر البجلي، عن الأعمش، به مثله.

أخرجه أبو نعيم في فضائل الصحابة ــ كما في الموضع السابق من اللآلىء ــ.

● **الطريق الثانية**: طريق عمرو بن مرة، عن إبراهيم النخعي، به مثله.

أخرجه الحاكم عقب هذه الرواية من طريق المسيب بن زهير الضبي، عن عاصم بن علي، عن المسعودي، عن عمرو، به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «وذا موضوع أيضاً، ولم يذكر علة الحكم عليه بالوضع.

وفي سنده يحيى بن عيسى التميمي، النهشلي، الرملي، وهو صدوق يخطىء، ورمي بالتشيع، قال ابن معين: ضعيف لا يكتب حديثه، وقال مرة: ليس بشيء.

وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال عثمان الدارمي: ضعيف. وقال مسلمة: لا بأس به، وفيه ضعف. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. =

. . . .

= وقال الإمام أحمد: ما أقرب حديثه، وقال أبو داود: بلغني عن أحمد أنه أحسن الثناء عليه.

وقال العجلي: ثقة، وكان فيه تشيع. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو معاوية: اكتبوا عنه، فطالما رأيته عند الأعمش. / الكامل (٢٦٧٣/٧ ـ ٢٦٧٥)، التهذيب (٢٦٢/١١ ـ ٢٦٣، رقم ٥٢٧) التقريب (٣٥٥/٢ رقم ١٤٥).

وفي سنده أيضاً صالح بن مقاتل بن صالح، وهو ضعيف، قال عنه الدارقطني: ليس بالقوي، وروى البيهقي من طريقه عن أبيه، عن سليمان بن داود القرشي، عن حميد الطويل عن أنس ـ رضي الله عنه ـ حديثاً، وقال: في إسناده ضعفاء، قال ابن حجر: عنى بذلك صالحاً، وأباه، وسليمان. / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١١٩ رقم ١١٢)، الميزان (٣٠١/٢ رقم ٣٨٣٠)، واللسان (١٧٧/٣ رقم ٧١٢).

وفي سند الحديث عبد الله بن محمد بن سالم، ولم أعرفه، إلا أن يكون عبد الله بن سالم المفلوج، لكن لم يذكروا أنه روى عن يحيى الرملي، ولا عنه محمد بن عبيد بن عتبة.

وقد تابع عبد الله بن محمد بن سالم هذا هارون بن حاتم الكوفي، لكنه متروك، قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبو زرعة، ثم أمسك عن الرواية عنه، وقال: سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن هارون بن حاتم، ولا أحدث عنه، وقال: سمعت أبي وسئل عن هارون بن حاتم، فقال: أسأل الله السلامة، كان أبو زرعة كتب عنه، فأخبرته بسببه، فكان لا يحدث عنه، وترك حديثه.

وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الذهبي في ترجمته: «ومن مناكيره...» فذكر هذا الحديث، ثم قال: «هذا باطل»، وذكر الحديث أيضاً في ترجمة يحيى بن عيسى الرملي، ثم قال: «لعله من وضع هارون». / الجرح والتعديل (٨٨/٩ رقم ٣٦٤)، =

. . . .

= والثقات لابن حبان (٩/٢٤١)، والميزان (٤/٢٨٢ و٤٠١ ـ ٤٠٢ رقم ٩١٥٢ و٩٦٠٠)، واللسان (٦/١٧٧ ـ ١٧٨ رقم ٦٢٥).

وتابع ابن سالم أيضاً أحمد بن بديل بن قريش، أبو جعفر اليامي، قاضي الكوفة، وهو صدوق، إلا أن له أوهاماً، فقد قال عنه النسائي: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: مستقيم الحديث.

وقال النضر قاضي همدان: ثنا أحمد بن بديل، عن حفص بن غياث، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يقرأ في المغرب بقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، فذكرته لأبي زرعة، فقال: من حدثك؟ قلت: ابن بديل، قال: شرٌّ له. وقال الدارقطني: تفرد به أحمد، عن حفص.

وقال الدارقطني عن أحمد هذا: لين. وقال ابن عقدة: رأيت إبراهيم بن إسحاق الصواف، ومحمد بن عبد الله بن سليمان، وداود بن يحيى لا يرضونه. وقال ابن عدي: حدث عن حفص بن غياث وغيره أحاديث أنكرت عليه، وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه. / الكامل (١/١٨٩ ـ ١٩٠)، والتهذيب (١/١٧ ـ ١٨ رقم ١٤)، والتقريب (١/١١ رقم ١٣).

هذا بالنسبة للطريق الأولى عن الأعمش.

أما الطريق الثانية عنه، ففي سندها محمد بن مبارك أشتوية، ولم أعرفه.

والراوي عنه أحمد بن الحجاج بن الصلت أبو العباس الأسدي، ذكره الذهبي في الميزان (١/٨٩ رقم ٣٢٨)، وذكر أنه روى حديثاً بإسناد الصحاح أنكره عليه، وقال: «هو آفته»، ثم قال: «والعجب أن الخطيب ذكره في تاريخه (٤/١١٧ رقم ١٧٨٣)، ولم يضعفه! وكأنه سكت عنه لانتهاك حاله»، وأقره ابن حجر في اللسان (١/١٤٩ رقم ٤٧٨)، وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص ٣٥٩): «السند إلى منصور ساقط، فيه أحمد بن الحجاج بن الصلت، هالك، وفيه من لم أجده». =

. . . .

= أما الطريق الثالثة عن الأعمش، ففي سندها عاصم بن عمر البجلي، كذا في اللآليء، وفي ذكر شيوخ علي بن المثنى في تهذيب الكمال (٢/ ٩٨٩) قال: «عاصم بن عامر البجلي»، ولم أجد له ترجمة بهذا الاسم، أو ذاك، وقال الشيخ المعلمي في الموضع السابق: «لم أجد عاصماً هذا».

وعلي بن المثنى الطُّهَوي ــ بفتح الهاء ــ مقبول ــ كما في التقريب (٢/ ٤٣ رقم ٤٠١) ــ، فقد ذكره ابن حبان في ثقاته (٨/ ٤٧٥)، وأشار ابن عدي إلى ضعفه في ترجمة عمر بن غياث من كتاب الكامل (٥/ ١٧١٤)، وانظر التهذيب (٧/ ٣٧٧ رقم ٦١٠)، وقال الشيخ المعلمي في الموضع السابق: «اتهم بسرقة الحديث»، ولم أجد من اتهمه بما ذكره الشيخ، وليته ذكر مصدره.

والراوي عن علي هذا هو أحمد بن جعفر بن أصرم البجلي الكوفي، ولم أجد من ترجم له، وقد ذكره المزّي في الرواة عن علي بن المثنى في الموضع السابق من تهذيبه، وذكر الشيخ المعلمي في الموضع السابق أنه لم يعرفه.

أما الطريق الثانية عن النخعي، فهي التي أخرجها الحاكم عقب هذا الحديث، وصححها، وسكت الذهبي عنه.

وفي سند هذه الطريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المسعودي، وهو صدوق، إلا أنه اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط. / الجرح والتعديل (٥/ ٢٥٠ ــ ٢٥٢ رقم ١١٩٧)، والتهذيب (٦/ ٢١٠ رقم ٤٢٧)، والتقريب (١/ ٤٨٧ رقم ١٠٠٨)، والكواكب النيرات (ص ٢٨٢ ــ ٢٩٨ رقم ٣٥).

والراوي عن المسعودي هنا هو عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن التيمي، وهو ممن سمع من المسعودي بعد الاختلاط، وهو صدوق، إلا أنه ربما وهم، قال عنه الإمام أحمد: صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصح حديثه، وكان إن شاء الله صدوقاً. وقال أبو حاتم: صدوق، ووثقه ابن سعد، وابن قانع، والعجلي، وضعفه ابن =

. . . .

= معين، والنسائي، وذكر له ابن عدي بعض الأحاديث التي أنكرت عليه، وقال: «لا أعرف له شيئاً منكراً في رواياته إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها، وقد حدثنا عنه جماعة، فلم أر بحديثه بأساً، إلا فيما ذكرت، وقد ضعفه ابن معين، وصدّقه أحمد بن حنبل». / الكامل (٥/١٨٧٥ ـ ١٨٧٦)، والتهذيب (٥/٤٩ ـ ٥١ رقم ٨١)، والتقريب (١/٣٨٤ رقم ١٧)، والموضع السابق مع الكواكب النيرات.

وفي سند الحديث أيضاً المسيب بن زهير الضبي، ولم أجد من ذكره.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً من جميع طرقه، عدا التي رواها الطبراني من طريق أحمد بن بديل اليامي، فضعيفة فقط، وتقدم ذكر ما للحديث من شواهد في الحديث السابق، ولا يثبت بشيء منها، والله أعلم.

٥٧٥ ـ حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، (عن علي بن الحسين)[١]، أن عمر قال:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة، إلا سببي ونسبي...» الحديث بقصّته.

قال: صحيح.

قال: منقطع.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك، وأما التلخيص، ففيه: (عن جده)، وهو علي بن الحسين كما في التهذيب (١٠٣/٢).

٥٧٥ ـ المستدرك (١٤٢/٣): حدثنا الحسن بن يعقوب، وإبراهيم بن عصمة العدلان، قالا: ثنا السّريّ بن خزيمة، ثنا معلى بن أسد، ثنا وهيب بن خالد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ خطب إلى علي ـ رضي الله عنه ـ أم كلثوم، فقال: انكحنيها، فقال علي: إني أرصدها لابن أخي عبد الله بن جعفر، فقال عمر: أنكحنيها، فوالله ما من الناس أحد يرصد من أمرها ما أرصده، فأنكحه علي، فأتى عمر المهاجرين، فقال: ألا تهنئوني؟ فقالوا: بمن يا أمير المؤمنين؟ فقال: بأم كلثوم بنت علي، وابنة فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «كل نسب وسبب ينقطع يوم القيامة، إلا ما كان من سببي ونسبي»، فأحببت أن يكون بيني، وبين رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ نسب، وسبب.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن عمر ـ رضي الله عنه ـ ثماني طرق:

● **الأولى**: طريق أبي جعفر محمد بن علي، وللحديث عنه ثلاث طرق: =

. . . .

= ١ ــ يرويها ابنه جعفر، عنه، وهي طريق الحاكم هذه التي يرويها عن السري بن خزيمة، عن معلى بن أسد، عن وهيب بن خالد، عن جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن عمر، به.

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في سننه (٧/٦٣ ــ ٦٤) في النكاح، باب الأنساب كلها منقطعة يوم القيامة إلا نسبه، ثم قال البيهقي: «هو مرسل حسن».

قلت: هكذا رواه السري بن خزيمة، عن معلى بن أسد.

وخالفه محمد بن يونس الكديمي، فرواه عن معلى، عن وهيب، عن جعفر، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب خطب إلى علي. . .، الحديث، ولم يذكر علي بن الحسين.

أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٦٢٥ رقم١٠٦٩) بنحوه.

والكديمي ساقط كما تقدم مراراً، لكن روايته هذه موافقة لرواية من روى الحديث عن وهيب، ولرواية الأكثر عن جعفر.

فالحديث رواه البيهقي في مناقب الشافعي (١/٦٤) من طريق أبي حاتم الرازي، عن موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي، عن وهيب بن خالد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن عمر خطب أم كلثوم. . .، الحديث هكذا دون ذكر لعلي بن الحسين.

ورواية التبوذكي هذه للحديث عن وهيب، موافقة لرواية الأكثرين للحديث عن جعفر.

فالحديث رواه إسحاق بن راهويه، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وأنس بن عياض الليثي، ثلاثتهم عن جعفر، عن أبيه. . . الحديث بنحوه كما في رواية التبوذكي، عن وهيب بن خالد.

أما رواية إسحاق فأخرجها هو في مسنده ــ كما في المطالب العالية المسندة =

(ل ١٥٧/أ)، وهو في المطبوعة (٤/ ٨٠ رقم ٤٠٢٠) ـ.
وأما رواية الدراوردي فأخرجها سعيد بن منصور في سننه (١/ ١٣٠ ـ ١٣١ رقم ٥٢٠).
وأما رواية أنس فأخرجها ابن سعد في الطبقات (٨/٤٦٣).

قال ابن حجر في الموضع السابق من المطالب: «هذا منقطع».

وخالف هؤلاء جميعاً سفيان بن عيينة، فرواه عن جعفر، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: سمعت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ينقطع يوم القيامة كل سبب ونسب، إلا سببي ونسبي».

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٣٧ رقم٢٦٣٥) من طريق الحسن بن سهل الحناط، ثنا سفيان، فذكره.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٧٣): «رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، ورجالهما رجال الصحيح، غير الحسن بن سهل، وهو ثقة».

٢ ـ طريق عروة الجعفي، عن محمد بن علي.

أخرجه إسحاق بن راهويه في الموضع السابق، فقال: أخبرنا يحيى بن آدم، ثنا شريك، عن عروة الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي، قال خرج عمر ـ رضي الله عنه ـ إلى أهل الصفة، فقال: ألا تهنئوني؟ قالوا: وما ذاك يا أمير المؤمنين؟ قال ـ رضي الله عنه ـ: تزوجت أم كلثوم لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولفاطمة، ولعلي، وإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول. . .، فذكره، قال: فأحببت أن أكون.

٣ ـ طريق ابن إسحاق، حدثني أبو جعفر، عن أبيه علي بن الحسين، قال: لما تزوج عمر بن الخطاب. . . الحديث بنحوه، هكذا موافقاً لرواية الحاكم بزيادة علي بن الحسين في سنده.

أخرجه البيهقي في الموضع السابق. =

. . . .

= ● **الطريق الثانية**: طريق عبد الله بن عمر، عن أبيه ـ رضي الله عنهما ـ، وللحديث عن ابن عمر ثلاث طرق:

١ ـ طريق عبادة بن زياد الأسدي، عن يونس بن أبـي يعفور، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر، سمعت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول. . . ، الحديث بنحوه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٣٦ ـ ٣٧ رقم ٢٦٣٤).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/١٩٩ ـ ٢٠٠).

٢ ـ طريق عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن عاصم بن عبيد الله، عن ابن عمر، عن عمر. . . ، الحديث بنحو سابقه.

أخرجه البزار في مسنده (٣/١٥٢ رقم ٢٤٥٥).

وبحشل في تاريخ واسط (ص ١٤٨ ـ ١٤٩)، إلا أن في سند بحشل تصحيفاً، لا أدري من الطباعة، أو من الأصل المخطوط؟

٣ ـ طريق محمد بن سعد صاحب الطبقات، عن عصمة بن محمد الأنصاري، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، به نحو سابقه.

أخرجه أحمد بن جُميع الغسّاني الصيداوي في معجمه (ص ٣٣٨)، من طريق عمر بن الحسن الأشناني، قال: وحدّث في كتاب أبـي الحسن، عن محمد بن سعد. . . الحديث.

● **الطريق الثالثة**: طريق زيد بن أسلم، عن أبيه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٣٦ رقم ٢٦٣٣).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٢/٣٤).

وأخرجه الدولابـي في الذرية الطاهرة (ص ٧٥). =

. . . .

= كلاهما من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: دعا عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ علي بن أبي طالب، فسارّه، ثم قام علي، فجاء الصُفّة، فوجد العباس، وعقيلاً، والحسين، فشاورهم في تزويج أم كلثوم عمر، فغضب عقيل، وقال: يا علي، ما تزيدك الأيام والشهور والسنون إلا العمى في أمرك، والله لئن فعلت ليكونن، وليكونن، لأشياء عددها، ومضى يجر ثوبه، فقال علي للعباس: والله ما ذاك منه نصيحة، ولكن دِرّةُ عمر أخرجته إلى ما ترى، أما والله ما ذاك رغبة فيك يا عقيل، ولكن قد أخبرني عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ أنه سمع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة، إلا سببي ونسبي»، فضحك عمر ــ رضي الله عنه ــ، وقال: ويح عقيل! سفيه أحمق.

هذا لفظ الطبراني، ولفظ الدولابي نحوه.

وأخرجه البزار (٣/١٥٢ رقم ٢٤٥٦) من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن عمر، به نحو المرفوع منه، ولم يذكر القصة.

● **الطريق الرابعة**: أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (٦/١٦٣ ــ ١٦٤ رقم ١٠٣٥٤)، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، قال تزوج عمر بن الخطاب أم كلثوم . . . الحديث بنحوه.

● **الطريق الخامسة**: طريق إبراهيم بن مهران، عن الليث بن سعد، عن موسى بن علي بن رباح اللخمي، عن أبيه، عن عقبة بن عامر الجهني، قال: خطب عمر . . . الحديث بنحوه، وفي القصة زيادة.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٦/١٨٢).

● **الطريق السادسة**: أخرجها الدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٧٤ ــ ٧٥)، فقال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار، نا يونس بن بكير، عن خالد بن صالح، عن واقد بن محمد بن عبد الله بن عمر، عن بعض أهله، قال: خطب عمر . . الحديث بنحوه. =

. . . .

= ● **الطريق السابعة**: طريق محمد بن يونس الكديمي، عن بشر بن مهران، عن شريك عن شبيب بن غرقدة، عن المستظل، أن عمر بن الخطاب خطب إلى علي. . . الحديث بنحوه.

أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٦٢٦ رقم ١٠٧٠).

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ١٥ أ).

● **الطريق الثامنة**: طريق سفيان بن وكيع، عن روح بن عبادة، عن ابن جريج، عن ابن أبـي مليكة، عن حسن بن حسن، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب. . . الحديث، وفيه زيادة في القصة.

أخرجه البيهقي في الموضع السابق (٧/٦٤).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «منقطع».

ويقصد بالانقطاع بين علي بن الحسين، وعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

وعلي بن الحسين بن علي بن أبـي طالب، أبو الحسين لم يسمع من جده علي بن أبـي طالب، فضلاً عن أن يكون أدرك عمر ـ كما في ترجمته في التهذيب (٧/٣٠٤ ـ ٣٠٧)، بل إن مولده في سنة أربعين، أو إحدى وأربعين ـ كما في التهذيب (٩/٣٥١)، وهو ثقة ثبت عابد، فقيه، مشهور. / الجرح والتعديل (٦/١٧٨ ـ ١٧٩ رقم ٩٧٧)، والتقريب (٢/٣٥ رقم ٣٢١).

والراوي للحديث عن علي هو ابنه محمد، أبو جعفر الباقر، وهو ثقة فاضل، روى له الجماعة. / ثقات العجلي (ص ٤١٠ رقم ١٤٨٦)، والتهذيب (٩/٣٥٠ ـ ٣٥٢ رقم ٥٨٠)، والتقريب (٢/١٩٢ رقم ٥٤٢).

والراوي عن محمد هذا هو ابنه جعفر الصادق، أبو عبد الله، وهو ثقة، =

. . . .

= فقيه، إمام، وثقه الشافعي، والنسائي، وقال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، وسئل أبو زرعة عن جعفر بن محمد، عن أبيه، وسهيل بن أبـي صالح، عن أبيه، والعلاء، عن أبيه، أيما أصح؟ قال: لا يقرن جعفر إلى هؤلاء ـ يريد: جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى ـ.

وقد تكلم بعضهم في جعفر بن محمد بكلام لا يعتد به عند تمييزه، فقيل لأبـي بكر بن عياش: مالك لم تسمع من جعفر وقد أدركته؟ قال: سألناه عما يتحدث به من الأحاديث: أشيء سمعته؟ قال: لا، ولكنها رواية رويناها عن آبائنا.

قلت: وهذا لا يحطّ من روايته، ومبلغه الاحتياط فيما لم يصرح جعفر فيه بالسماع.

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويستضعف؛ سئل مرة: سمعت هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم، وسئل مرة، فقال: إنما وجدتها في كتبه.

قال ابن حجر عقب ذكره لكلام ابن سعد هذا: يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنه سمعه، وفيما لم يسمعه أنه وجده، وهذا يدل على تثبته.

وقال مصعب الزبيري: كان مالك لا يروي عنه حتى يضمه إلى آخر، وقال ابن المديني: سئل يحيى بن سعيد عنه، فقال: في نفسي منه شيء، ومجالد أحب إلي منه.

قال الذهبي بعد أن ذكر قول يحيى هذا: «هذه من زلقات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفراً أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى»، وقال أيضاً: «جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل، وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبـي ذئب، ونحوه». =

. . . .

= وأما مالك، فقال: اختلفت إليه زماناً، فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال: إما مصلّ، وإما صائم، وإما يقرأ القرآن، وما رأيته يحدّث إلا على طهارة.

أقول: ولم أجد مالكاً ــ رحمه الله ــ تكلم في جعفر بكلام فيه جرح له، ومجرد روايته عنه مقروناً بآخر لا يعني جرحه له، فقد يحصل له الحديث من طريقه، وطريق آخر، فيروي الحديث من الطريقين زيادة في تقوية الحديث.

وقد يحمل كلام من تكلم فيه على مجيئ بعض الروايات المنتقدة من طريقه، والحمل فيها على غيره، وإليه أشار الساجي بقوله: كان صدوقاً مأموناً، إذا حدث عنه الثقات، فحديثه مستقيم.

وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «كان من سادات أهل البيت، فقهاً، وعلماً، وفضلاً، يُحتجّ بحديثه من غير رواية أولاده عنه، وقد اعتبرت حديث الثقات عنه، فرأيت أحاديث مستقيمة، ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ومن المحال أن يلصق به ما جناه غيره».

وقد ذكر ابن عدي بعض الأحاديث في ترجمته، ثم قال: «جعفر من ثقات الناس كما قال يحيى بن معين». / الجرح والتعديل (٢/٤٨٧ رقم ١٩٨٧)، والكامل (٢/٥٥٥ ــ ٥٥٨)، وسير أعلام النبلاء (٦/٢٥٥ ــ ٢٧٠)، والميزان (١/٤١٤ ــ ٤١٥ رقم ١٥١٩)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص ٦٠ ــ ٦١ رقم ٦٩)، والتهذيب (٢/١٠٣ ــ ١٠٥ رقم ١٥٦).

وقد اختلف على جعفر في الحديث كما سبق.

فرواه سفيان بن عيينة، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر، عن عمر.

ورواه السري بن خزيمة، عن معلى بن أسد، عن وهيب بن خالد، عن جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن عمر.

ورواه الباقون عن جعفر، عن أبيه، عن عمر.

أما رواية سفيان، فيرويها عنه الحسن بن سهل الخنَّاط، ذكره ابن حبان في =

ثقاته (٨/١٨١)، والسمعاني في الأنساب (٤/٢٧١)، ولم يذكرا عنه من الرواة سوى محمد بن عبد الله الحضرمي مطيَّن، ولم يذكر السمعاني فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول.

وأما قول الهيثمي عن الحسن هذا: «ثقة»، فإنه اعتمد على ذكر ابن حبان له في ثقاته.

وأما رواية السري بن خزيمة للحديث بزيادة علي بن الحسين في سنده، فتقدم عليها رواية الأكثرين للحديث عن جعفر دون الزيادة.

وخالف جعفراً محمد بن إسحاق، فرواه عن أبـي جعفر محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن عمر.

وجعفر بن محمد أوثق من ابن إسحاق، تقدم أن جعفراً ثقة، وأما محمد بن أسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي، ففيه كلام طويل، ينظر في الجرح والتعديل (٧/١٩١ ــ ١٩٤ رقم ١٠٨٧)، وثقات ابن حبان (٧/٣٨٠ ــ ٣٨٥)، والكامل لابن عدي (٦/٢١١٦ ــ ٢١٢٥)، وسير أعلام النبلاء (٧/٣٣ ــ ٥٥)، والميزان (٣/٤٦٨ ــ ٤٧٥ رقم ٧١٩٧)، والتهـذيب (٩/٣٨ ــ ٤٦ رقم ٥١).

وخلاصته أنه إمام في المغازي، صدوق حسن الحديث، لكنه مدلس من الرابعة ــ كما في «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٥٩ رقم ٢٩٣)، والتقريب (٢/١٤٤ رقم ٤٠)، وطبقات المدلسين (ص ١٣٢ رقم ١٢٥) ــ.

قال ابن حبان عنه: «من أحسن الناس سياقاً للأخبار، وأحسنهم حفظاً لمتونها، وإنما أتى ما أتى لأنه كان يدلس على الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بيَّن السماع فيما يرويه، فهو ثبت يحتج بروايته».

وقد استثنى الذهبي من حديث ابن إسحاق ما شذَّ فيه، فقال في الموضع السابق من السير: «له ارتفاع بحسبه، ولا سيَّما في السِّيَر، وأما في أحاديث الأحكام، فينحطّ حديثه فيها عن رتبة الصحة، إلى رتبة الحسن، إلا ما شذَّ فيه، فإنه يُعَدُّ منكراً، هذا الذي عندي في حاله، والله أعلم». =

. . . .

= وقال في الموضع السابق من الميزان: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم».

قلت: وقد صرَّح ابن إسحاق بالتحديث في روايته لهذا الحديث، لكن خالفه جعفر بن محمد، فتقدم رواية جعفر على روايته، لا سيَّما وقد تابع جعفراً عروة الجعفي كما سبق.

أما الطريق الثانية للحديث عن عمر، فهي التي يرويها ابنه عبد الله، عنه ـ رضي الله عنهما ـ.

وتقدم أن للحديث عن عبد الله ثلاث طرق:

١ ـ في سندها يونس بن أبي يَعْفُور ـ بفتح التحتانية، وسكون المهملة، وضم الفاء ـ، واسم أبي يعفور: وقدان، العبدي، الكوفي، ويونس هذا صدوق، إلا أنه يخطىء كثيراً، فقد ضعفه أحمد، وابن معين، والنسائي، والساجي، وذكره ابن حبان في ثقاته، ثم ذكره في المجروحين، وقال: يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات، وقال ابن عدي: هو عندي ممن يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال العجلي: لا بأس به، ووثقه الدارقطني. / الكامل (٧/٢٦٣٢ ـ ٢٦٣٣)، والتهذيب (١١/٤٥٢ رقم ٨٧٠)، والتقريب (٢/٣٨٦ رقم ٤٩٧).

٢ ـ طريق عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن عاصم بن عبيد الله، عن ابن عمر، به.

وعاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ضعيف. / الكامل لابن عدي (٥/١٨٦٦ ـ ١٨٦٩)، والتهذيب (٥/٤٦ ـ ٤٩ رقم ٧٩)، والتقريب (١/٣٨٤ رقم ١٥).

وعبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ضعيف، ذكره ابن حبان في ثقاته (٧/١ ـ ٢)، وقال: «يخطىء ويخالف»، وقال ابن المديني: =

= هو وسط، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. / التهذيب (١٨/٦ رقم ٢٢).

وعبد الله هذا ذكره الحافظ ابن حجر في التقريب (٤٤٨/١ رقم ٦١٠)، وقال: «مقبول»، وسبق التنبيه على أن نسخة الحافظ من ثقات ابن حبان سقيمة، وأنه شكى من سقمها في مواضع من كتبه، وحكمه على هذا الرجل له صلة بما ذكر، فإنه قال في الموضع السابق من التهذيب: «ذكره ابن حبان في الثقات»، مع أن ابن حبان قال: «يخطىء ويخالف»، وقول ابن حبان هذا يظهر أنه سقط من نسخة ابن حجر، ونشأ من هذا السقط قلب الجرح تعديلاً.

٣ ــ في سندها عصمة بن محمد بن فضالة بن عبيد الأنصاري، وهو كذاب يضع الحديث كما قال ابن معين، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال العقيلي: يحدث بالبواطيل عن الثقات، ليس ممن يكتب حديثه إلا على جهة الاعتبار، وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن عدي: كل حديثه غير محفوظ، وهو منكر الحديث. / الكامل (٢٠٠٩/٥ ــ ٢٠١٠)، والميزان (٦٨/٣ رقم ٥٦٣١)، واللسان (١٧٠/٤ رقم ٤١٨).

وأما الطريق الثالثة للحديث عن عمر، فهي التي يرويها زيد بن أسلم، عن أبيه.

ويرويها عن زيد اثنان: أحدهما عبد العزيز الدراوردي، والآخر عبد الله بن زيد بن أسلم.

أما عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني، مولاهم، فإنه صدوق، لكنه كان يحدث من كتب غيره، فيخطىء، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر. / الجرح والتعديل (٣٩٥/٥ ــ ٣٩٦ رقم ١٨٣٣)، والتهذيب (٣٥٣/٦ ــ ٣٥٥ رقم ٦٧٧)، والتقريب (٥١٢/١ رقم ١٢٤٨).

ورواية الطبراني لهذا الحديث من طريق شيخه جعفر بن محمد بن سليمان النوفلي المديني، ولم أجد من ذكره. =

. . . .

= وأما عبد الله بن زيد بن أسلم العدوي، أبو محمد المدني، فصدوق فيه لين. / الكامل (١٥٠٢/٤ ــ ١٥٠٤)، والتهذيب (٢٢٢/٥ ــ ٢٢٣ رقم ٣٨٤)، والتقريب (٤١٧/١ رقم ٣١٦).

أما الطريق الرابعة التي أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، عن عمر، فمنقطعة؛ عكرمة لم يسمع من علي، وسعد بن أبي وقاص، فضلاً عن أن يكون سمع من عمر. / المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٥٨ رقم ٢٩٧)، والتهذيب (٢٦٣/٧ ــ ٢٧٣).

وأما الطريق الخامسة ففيها إبراهيم بن مهران بن رستم، أبو إسحاق المروزي، وهو مجهول الحال، ذكره الخطيب (١٨٢/٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أجد من ذكره سواه.

والطريق السادسة طريق أحمد بن عبد الجبار، عن يونس بين بكير، عن خالد بن صالح، عن واقد بن محمد، عن بعض أهله، قال خطب عمر. . . الحديث.

وهذه الطريق لها ثلاث علل:

١ ــ الراوي للحديث عن عمر مبهم.

٢ ــ يونس بن بكير تقدم في الحديث (٥٣٧) أنه: صدوق يخطىء.

٣ ــ أحمد بن عبد الجبار العطاردي تقدم في الحديث (٥٣٠) أنه: ضعيف.

والطريق السابعة فيها محمد بن يونس الكديمي، وتقدم في الحديث (٥٧٠) أنه متهم بوضع الحديث.

والطريق الثامنة فيها سفيان بن وكيع، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه صدوق، إلا أنه ابتلي بورّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فسقط حديثه.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لانقطاعه، والصواب فيه أيضاً أنه عن =

. . . .

= أبـي جعفر بن محمد بن علي، عن عمر، فيكون الانقطاع أبلغ.

والحديث من طريق ابن عمر، عن أبيه له ثلاث طرق، الثالثة موضوعة، لنسبة عصمة بن محمد إلى الكذب، ووضع الحديث، والطريق الأولى ضعيفة، لضعف يونس بن أبـي يعفور من قبل حفظه، والثانية ضعيفة أيضاً، لضعف عاصم، وعبد الله بن محمد، والحديث بهذين الطريقين يكون حسناً لغيره، وهو بمجموع الطرق الأخرى صحيح لغيره، عدا الطرق الثلاث الأخيرة، وهي السادسة، والسابعة، والثامنة فضعيفة جداً.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، أن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة، إلا سببـي ونسبـي».

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٤٣ رقم ١١٦٢١).

والخطيب في تاريخه (١٠/٢٧١).

كلاهما من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم المروزي، عن موسى بن عبد العزيز العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، فذكره.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٧٣): «رجاله ثقات».

ويشهد له أيضاً حديث المسور بن مخرمة الآتي، وهو حديث حسن.

٥٧٦ ــ قال جامعه[١]:

أخرجه الحاكم بعد ذلك بأوراق في ترجمة فاطمة ــ رضي الله عنها ــ من حديث المِسْوَر بن مخرمة مرفوعاً:

«إن الأنساب تنقطع يوم القيامة، غير نسبي، وسببي، وصهري»، ثم قال الحاكم: صحيح، وأقرَّه الذهبي عليه.

---

(١) أي ابن الملقن ــ رحمه الله ــ.

٥٧٦ ــ المستدرك (٣/١٥٨): أخبرني أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، ثنا عبد الله بن جعفر، حدثتنا أم بكر بنت المسور بن مخرمة، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن المسور، أنه بعث إليه حسن بن حسن يخطب ابنته، فقال له: قل له فيلقاني في العتمة، قال: فلقيه، فحمد الله المسور، وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد: أيْمُ الله، ما من نسب ولا سبب، ولا صهر أحب إلي من نسبكم، وسببكم، وصهركم، ولكن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «فاطمة بضعة مني، يقبضني ما يقبضها، ويبسطني ما يبسطها، وإن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسبي، وسببي، وصهري»، وعندك ابنتها، ولو زوَّجتك، لقبضها ذلك، فانطلق عاذراً له.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرجه في المسند (٤/٣٢٣).

وفي الفضائل (٢/٧٥٨ رقم ١٣٣٣).

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في سُنُنِه (٧/٦٤) في النكاح، باب الأنساب كلها منقطعة يوم القيامة إلا نسبه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٣٣٢) وابنه عبد الله في زياداته على الفضائل (٢/٧٦٥ رقم ١٣٤٧).

=

. . . .

= والطبراني في الكبير (٢٠/٢٥ ــ ٢٦ رقم ٣٠).

ثلاثتهم من طريق محمد بن عباد المكي، نا أبو سعيد، نا عبد الله بن جعفر، عن أم بكر، وجعفر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن المسور، به نحوه، وفي إسناد الطبراني خطأ صوابه ما في إسناد الإمام أحمد، وابنه عبد الله.

وأخرجه الطبراني في الكبير أيضاً (٢٧/٣ رقم ٣٣) من طريق إبراهيم بن زكريا العبدي، ثنا عبد الله بن جعفر المخرمي، حدثتني عمتي أم بكر بنت المسور بن خرمة، أن الحسن بن علي خطب إلى المسور بن مخرمة ابنته، فزوَّجه، وقال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة، إلا سببي ونسبي».

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٥٤/٣) من طريق إسحاق بن محمد الفروي، عن عبد الله بن جعفر الزهري، عن جعفر بن محمد، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن المسور بن مخرمة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إنما فاطمة شجنة مني، يبسطني ما يبسطها، ويقبضني ما يقبضها».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقرَّه الذهبي.

وأخرجه البيهقي في الموضع السابق من طريق إسحاق الفروي أيضاً، عن عبد الله بن جعفر الزهري، عن أم بكر بنت المسور، عن المسور ــ رضي الله عنه ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ينقطع كل نسب، إلا نسبي، وسببي، وصهري».

قال البيهقي: «هكذا رواه جماعة عن عبد الله بن جعفر، دون ابن أبي رافع في إسناده».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأقرَّه الذهبي، وأورده ابن الملقن في هذا الموضع شاهداً للحديث السابق. =

. . . .

= وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عبيد الله بن أبـي رافع المدني ثقة، قال ابن سعد، كان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حـاتم، والخطيب: ثقـة. / الجرح والتعديل (٣٠٧/٥ رقم ١٤٦٠)، والتهذيب (١٠/٦ ـ ١١ رقم ٢٠)، والتقريب (٥٣٢/١ رقم ١٤٤١).

وأم بكر بنت المسور بن مخرمة قال عنها الهيثمي في المجمع (٢٠٣/٩): «لم يجرحها أحد، ولم يوثقها».

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (٦١٩/٢ رقم ٧): «مقبولة»، وانظر معه التهذيب (٤٦٠/١٢ رقم ٢٩١٧).

وعبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة، أبو محمد المدني، المخْرَمي، الزهري ثقة، وثقـه الإمام أحمـد، وابن المديني، والتـرمذي، والعجلي، وقال البخاري: صدوق ثقة، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وقال بكار بن قتيبة: ثنا أبو المـطرف، ثنا المخـرمي ثقة، وقـال ابن خراش: صدوق، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس به بـأس. / الجرح والتعـديل (٢٢/٥ رقم ١٠٠)، وثقات العجلي (ص ٢٥٢ رقم ٧٨٨)، والتهذيب (١٧١/٥ ـ ١٧٣ رقم ٢٩٥).

وأبو سعيد مولى بني هاشم اسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري، لقبه: جَرْدَقَـة، وهو صـدوق من رجال البخـاري، وثقه الإمـام أحمد، وابن معين، والطبراني، والبغوي، والدارقطني، وذكره ابن شاهين في ثقاته، وسئل عنه أبو حاتم، فقال: كان أحمد يرضاه، فقيل له: ما تقول فيه؟ فقال: ما كان به بأس.

وقال الساجي: يهم في الحديث، ونقل العقيلي عن الإمام أحمد قوله: كان كثير الخطأ. / الجرح والتعديل (٢٥٤/٥ رقم ١٢٠٥)، والضعفاء للعقيلي (٣٤١/٢)، والتهذيب (٢٠٩/٦ رقم ٤٢٦). =

= والإمام أحمد، وابنه عبد الله، والقطيعي تقدمت تراجمهم في الحديث (٥٣١).

ولم تنفرد أم بكر بنت المسور بالحديث عن عبيد الله بن أبي رافع، بل تابعها جعفر الصادق عند الإمام أحمد، وابنه عبد الله، والطبراني كما سبق، وجعفر تقدم في الحديث السابق أنه ثقة.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه أم بكر بنت المسور، وتقدم أنه لم يوثقها أو يجرحها أحد، وقد تابعها جعفر الصادق، فيكون الحديث حسناً لغيره بهذه المتابعة، وصحيحاً لغيره بالطرق المتقدم ذكرها في الحديث السابق، والله أعلم.

٥٧٧ ـ حديث ابن الحنفية، قال:

عاش أبـي ثلاثاً وستين سنة.

قلت: فيه الواقدي.

---

٥٧٧ ـ المستدرك (٣/١٤٤ ـ ١٤٥)، قال الحاكم: «قد اختلفت الروايات في مبلغ سن أمير المؤمنين حين قتل»، وذكر الرواية عمن قال: مات وهو ابن ثمان وخمسين، ثم قال: وحدثنا محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر، حدثني علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل قال: سمعت ابن الحنفية في السنة التي مات فيها حين دخلت سنة إحدى وثمانين قال: هذه لي خمس وستون، جاوزت سن أبـي، مات أبـي وهو ابن ثلاث وستين، ومات ابن الحنفية في تلك السنة.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٨) من طريق شيخه الواقدي.

ومن طريق ابن سعد أخرجه الطبري في تاريخه (٥/١٥٢).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعلَّه الذهبي بقوله: «فيه الواقدي».

والواقدي هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، وهو متروك، تركه أحمد، وابن المبارك، وابن نمير، وإسماعيل بن زكريا، وغيرهم، بل قال الذهبـي: «مجمع على تركه». / الجرح والتعديل (٨/٢٠ ـ ٢١ رقم ٩٢)، والكامل (٦/٢٢٤٥ ـ ٢٢٤٧)، والمغني في الضعفـاء (٢/٦١٩ رقم ٥٨٦١)، والتهذيب (٩/٣٦٣ رقم ٦٠٤)، والتقريب (٢/١٩٤ رقم ٥٦٧). =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدة ضعف الواقدي.

وله شاهد من حديث شريك عن أبي إسحاق السبيعي، قال: توفي علي، وهو يومئذ ابن ثلاث وستين سنة.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٨/٣).

وابن جرير الطبري في تاريخه (١٥١/٥).

وشريك تقدم في الحديث (٤٩٧) أنه صدوق يخطىء كثيراً، فقول أبي إسحاق هذا ضعيف لأجله.

وأخرج ابن جرير الطبري في الموضع السابق، عن جعفر بن محمد قال: قتل علي وهو ابن ثلاث وستين سنة، قال: وذلك أصح ما قيل فيه.

وأخرج الطبراني في الكبير (٥٣/١ رقم ١٦٥) من طريق حسين بن زيد بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه قال: توفي علي ـ رضي الله عنه ـ وهو ابن ثلاث وستين سنة.

وحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ضعيف، قال ابن المديني: فيه ضعف، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فحرك يده، وقلبها ـ يعني تعرف، وتنكر ـ، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة، ووثقه الدارقطني. / الجرح والتعديل (٥٣/٣ رقم ٢٣٧)، والكامل لابن عدي (٧٦٢/٢)، والميزان (٥٣٥/١ رقم ٢٠٠٢)، والتهذيب (٣٣٩/٢ رقم ٦٠٠).

وبالإضافة لضعف حسين بن زيد، فهذا القول مخالف لما صح عن قائله.

فقد أخرج الحاكم قبل هذا الحديث من طريق الحميدي، عن سفيان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: قتل علي ـ رضي الله عنه ـ، وهو ابن ثمان وخمسين.

. . . .

= وسكت عنه الحاكم، والذهبي.

وأخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن المنذر، عن سفيان، به مثله.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٤٥): «رجاله رجال الصحيح».

وبالجملة فما صح من هذه الأقوال فإنما يعبر عن ما اختاره صاحب القول، وقد اختار ابن حبان في ثقاته (٢/٣٠٣) قول من قال إنه توفي وهو ابن ثلاث وستين، ولم يذكر ابن حجر في الإصابة شيئاً من ذلك، والله أعلم.

مناقب أهل البيت ـ رضي الله عنهم ـ[1]

٥٧٨ ـ حديث عامر بن سعد، قال سعد:

نزل على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الوحي، فأدخل علياً، وفاطمة، وابنيهما تحت ثوبه، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهلي، وأهل بيتي».

قلت: فيه علي بن ثابت، (وبكير)[2] بن مسمار، تُكُلِّم فيهما.

---

(١) العنوان لم يتضح في مصورة (ب).

(٢) في (أ) و (ب): (بكر)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٧٨ ـ المستدرك (٣/١٤٧): كتب إلى أبو علي إسماعيل بن محمد بن النحوي، يذكر أن الحسن بن عرفة حدثهم، قال: حدثني علي بن ثابت الجزري، ثنا بكير بن مسمار مولى عامر بن سعد، سمعت عامر بن سعد يقول: قال سعد. . . ، فذكره بلفظه.

تخـــريجــه:

هذا الحديث جزء من حديث تقدم برقم (٥٣١)، حيث سبق أن أخرجه الحاكم (٣/١٠٨ ـ ١٠٩) من طريق أبي بكر الحنفي، عن بكير بن مسمار. . . ، الحديث بنحوه، وفيه زيادة.

وتقدم هناك أن الحديث صحيح أخرجه مسلم من طريق حاتم بن =

. . . .

= إسماعيل، عن بكير بن مسمار، وهو مما فات الذهبي استدراكه على الحاكم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «علي وبكير تكلم فيهما».

وعلي هو ابن ثابت الجزري، مولى العباس بن محمد الهاشمي، وهو صدوق، قال الإمام أحمد: صدوق ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً، ووثقه ابن معين، وابن نمير، وأبو داود، والعجلي، وقال ابن عمار: يقول أهل بغداد إنه ثقة، إنما سمعت منه حديثين، وقال أبو زرعة: ثقة لا بأس به، وقال صالح بن محمد: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الساجي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، هو أحب إلي من سويد بن عبد العزيز، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما أخطأ، وانفرد الأزدي بتضعيفه، قال النباتي: لا أعلم من قال إنه ضعيف غير الأزدي. / الجرح والتعديل (٦/١٧٧ رقم ٩٦٩)، وثقات ابن حبان (٨/٤٥٦)، والتهذيب (٧/٢٨٨ ـ ٢٨٩ رقم ٤٩٩).

وأما بكير بن مسمار الزهري، أبو محمد المدني أخو مهاجر، فهو صدوق أيضاً، قال النسائي ليس به بأس، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث، ووثقه العجلي، وابن حبان، وفرق ابن حبان بينه وبين بكير بن مسمار الذي يروي عن الزهري، فذكر هذا في ثقاته، وقال: ليس هذا ببكير بن مسمار الذي يروي عن الزهري، ذاك ضعيف، وقال في المجروحين: بكير بن مسمار، شيخ يروي عن الزهري، روى عنه أبو بكر الحنفي. . . ، كان مرجئاً، يروي من الأخبار ما لا يتابع عليها، وهو قليل الحديث على مناكير فيه، ليس هو أخو مهاجر بن مسمار؛ ذاك مدني ثقة. اهـ.

وأما البخاري فجمع بينهما في التاريخ، فقال: بكير بن مسمار أخو مهاجر، مولى سعد بن أبـي وقاص، القرشي، المديني. . . سمع الزهري، روى عنه أبو بكر الحنفي، فيه بعض النظر. اهـ. =

. . . .

= قال الحاكم عن بكير هذا: استشهد به مسلم في موضعين.

قلت: أخرج مسلم هذا الحديث من طريق بكير، ولفظه مشتمل على ثلاث خصال في فضل علي ـ رضي الله عنه ـ ، أما خصلتان، فقد روى مسلم ما يشهد لها، وأما الخصلة الثالثة فهي التي في هذا الحديث الذي هنا، ولم يخرج مسلم هذا اللفظ من غير طريق بكير. / صحيح مسلم (١٨٧١/٤ رقم ٣٢)، والتاريخ الكبير (١١٥/٢ رقم ١٨٨١)، والمجروحين (١٩٤/١)، والتهذيب (٤٩٥/١) رقم ٩١٤)، والتقريب (١٠٨/١ رقم ١٤٣).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه مسلم كما سبق، وهو حسن بإسناد الحاكم، ويشهد له الحديث الآتي.

٥٧٩ ـ حديث إسماعيل بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه:

إن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لما نظر إلى الرحمة هابطة، ألقى كساءه على فاطمة، وعلي[١]، وولديها، ثم قال: «اللهم هؤلاء آلي، فَصَلِّ على محمد، وعلى آل محمد»... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، وهو ذاهب الحديث.

---

(١) قوله: (وعلي) ليس في أصل (ب)، ومصوبة بالهامش.

٥٧٩ ـ المستدرك (٣/١٤٧ ـ ١٤٨): حدثني أبو الحسن إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني، ثنا جدي، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة الحزامي، ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، حدثني عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عن أبيه قال: لما نظر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى الرحمة هابطة، قال: «ادعو لي، ادعو لي»، فقالت صفية: من يا رسول الله؟؟ قال: «أهل بيتي، علياً، وفاطمة، والحسن، والحسين»، فجيء بهم، فألقى عليهم النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كساءه، ثم رفع يديه، ثم قال: «اللهم هؤلاء آلي، فصلّ على محمد، وعلى آل محمد»، وأنزل الله عز وجل:

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾

(الآية ٣٣ من سورة الأحزاب).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «المليكي ذاهب الحديث».

والمليكي هذا هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة المليكي، المدني، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٤/١٦٠٤ ـ

. . . .

١٦٠٥)، والتهذيب (٦/١٤٦ رقم ٢٩٧)، والتقريب (١/٤٧٤ رقم ٨٧٩).

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف المليكي، وهو صحيح لغيره بالحديثين المتقدمين برقم (٥٧٨) و(٥٣١).

٥٨٠ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«النجوم أمان لأهل[١] الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة، اختلفوا، فصاروا حزبَ إبليس».

قال: صحيح.

قلت: بل موضوع، وفيه إسحاق بن (سعيد بن أَرْكون)[٢]، ضعفوه، وخُلَيْد بن دَعْلَج، ضعفه أحمد[٣]، وغيره.

---

(١) في (ب): (أهل).

(٢) في (أ) و (ب): (سعد بن أركين)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٣) الجرح والتعديل (٣/٣٨٤ رقم ١٧٥٩).

٥٨٠ ــ المستدرك (٣/١٤٩): حدثنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا أحمد بن علي الأبّار، ثنا إسحاق بن سعيد بن أركون الدمشقي، ثنا خليد بن دعلج أبو عمرو السدوسي، أظنه عن قتادة عن عطاء، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب، اختلفوا، فصاروا حزب إبليس».

تخريجه:

الحديث أعاده الحاكم (٤/٧٥)، وسيأتي برقم (٨٣٧)، من طريق ابن أركون، به بلفظ: «أمان أهل الأرض من الاختلاف: الموالاة لقريش، وقريش أهل الله، فإذا خالفتها قبيلة من العرب صارت حزب إبليس». =

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل موضوع، وابن أركون ضعفوه، وكذا خليد، ضعفه أحمد، وغيره».

أما إسحاق بن سعيد بن أركون، فإنه ضعيف؛ قال أبو حاتم: «ليس بثقة، أخرج إلينا كتاباً عن محمد بن راشد، فبقي يتفكر، فظننا أنه يتفكر، هل يكذب، أم لا؟ فقلت: سمعت من الوليد بن مسلم، عن محمد بن راشد؟ قال: نعم». وقال الدارقطني: «شامي منكر الحديث». / الجرح والتعديل (٢/٢٢١ رقم ٧٦٢)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٤٦ رقم ٩٩)، والميزان (١/١٩٢ رقم ٧٦١)، والمغني في الضعفاء (١/٧١ رقم ٥٦٠)، واللسان (١/٣٦٣ رقم ١١٢٠).

وأما خليد بن دعلج السدوسي، البصري فإنه ضعيف أيضاً. / الجرح والتعديل (٣/٣٨٤ رقم ١٧٥٩)، والكامل لابن عدي (٣/٩١٧ ـ ٩١٩)، والتهذيب (٣/١٥٨ ـ ١٥٩ رقم ٣٠١)، والتقريب (١/٢٢٧ رقم ١٤٩).

وقد شك أحد الرواة في إسناده، لا أدري، أهو ابن أركون، أم من قبله، أو بعده؟ فقال: «أظنه عن قتادة»، وفي الحديث (٨٣٧): «خليد بن دعلج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس»، ولم يذكر قتادة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

وله شاهد من حديث علي، وسلمة بن الأكوع ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث علي ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٦٧١ رقم ١١٤٥) من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن علي قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «النجوم أمان لأهل السماء، إذا ذهبت النجوم ذهب أهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض».

. . . .

= والحديث موضوع بهذا الإسناد؛ عبد الملك بن هارون بن عنترة كذاب يضع الحديث، كذبه ابن معين، وقال السعدي: دجال كذاب، وقال ابن حبان: يضع الحديث، وقال صالح بن محمد: عامة حديثه كذب، وقال أبو حاتم: متروك ذاهب الحديث، وقال الحاكم: ذاهب الحديث جداً، روى عن أبيه أحاديث موضوعة. / الكامل (١٩٤٢/٥)، والميزان (٦٦٦/٢ ـ ٦٦٧ رقم ٥٢٥٩)، واللسان (٧١/٤ ـ ٧٢ رقم ٢١٣).

وأما حديث، سلمة بن الأكوع ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه الطبراني في الكبير (٢٥/٧ رقم ٦٢٦٠).

ومسدد، وابن أبي شيبة في مسنديهما ـ كما في المطالب العالية المسندة (ل ١٥٦ أ)، والمطبوعة (٧٤/٤ رقم ٤٠٠٢) ـ.

ثلاثتهم من طريق موسى بن عبيدة الربذي، عن إياس بن سلمة، عن أبيه، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «النجوم جعلت أماناً لأهل السماء، وإن أهل بيتي أمان لأمتي».

قال الهيثمي في المجمع (١٧٤/٩): «فيه موسى بن عبيدة الربذي، وهو متروك».

وعليه فالحديث لا يستقيم ضعفه بهذه الشواهد، والله أعلم.

٥٨١ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«أَحِبّوا الله لما يغذوكم به من نعمه...» الحديث.

قلت: صحيح.

---

٥٨١ ـ المستدرك (٣/١٤٩ ـ ١٥٠): أخبرنا أبو النضر محمد بن يوسف الفقيه، وأبو الحسن أحمد بن محمد العنبري، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا علي بن بحر بن بري، ثنا هشام بن يوسف الصنعاني.

وحدثنا أحمد بن سهل الفقيه، ومحمد بن علي الكاتب البخاريان ببخارى، قالا: حدثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا يحيى بن معين، ثنا هشام بن يوسف، حدثني عبد الله بن سليمان النوفلي، عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الفسوي في تاريخه (١/٤٩٧).

والترمذي في سننه (١٠/٢٩٢ رقم ٣٨٧٨) في مناقب أهل البيت من كتاب المناقب.

وعبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (٢/٩٨٦ رقم ١٩٥٢).

ومن طريقه الطبراني في الكبير (٣/٣٨ ـ ٣٩ رقم ٢٦٣٩) و(١٠/٣٤١ ـ ٣٤٢ رقم ١٠٦٦٤).

وأبو نعيم في الحلية (٣/٢١١).

وأخرجه البيهقي في الشعب (١/٢٨٨)، وفي مناقب الشافعي (١/٤٥).

والخطيب في تاريخه (٤/١٦٠).

=

. . . .

= ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٦٥ ـ ٢٦٦ رقم ٤٣٠).

وأخرجه الذهبي في الميزان (٢/٤٣٢).

والمزي في تهذيب الكمال (٢/٦٩١).

جميعهم من طريق يحيى بن معين، به مثله.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه».

وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب بهذا اللفظ، لا يعرف مأثوراً متصلاً عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا من حديث علي بن عبد الله بن العباس، ولا عنه إلا من حديث هشام بن يوسف، عن عبد الله، وهشام بن يوسف هو قاضي صنعاء، مُحتجّ بحديثه، أحد الثقات، رواه عنه أيضاً علي بن بحر مثل رواية يحيى بن معين».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأقره الذهبي، وساقه ابن الملقن، ولم يذكر تصحيح الحاكم، وعنده: «قلت: صحيح»، وهو محتمل لتصحيحه للحديث، لكنه على خلاف عادته، والذي يظهر أن في نسخته تصحيفاً، أو ان النظر أخطأ، فظن تصحيح الحاكم تعقيباً من الذهبي، والله أعلم.

والحديث في سنده عبد الله بن سليمان النوفلي، قال الذهبي في الميزان (٢/٤٣٢ رقم ٤٣٦٧): «فيه جهالة ما حدث عنه سوى هشام بن يوسف»، وفي ديوان الضعفاء (ص ١٦٩ رقم ٢١٩٨): «لا يعرف»، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (١/٤٢١ رقم ٣٦١): «مقبول»، وانظر التهذيب (٥/٢٤٦ رقم ٤٢٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة النوفلي، وكذا حكم عليه الألباني في تخريجه لفقه السيرة للغزالي (ص ٢٣).

٥٨٢ ـ حديث (أنس)[1] مرفوعاً.

«وعدني ربي في أهل بيتي، من أقرّ منهم بالتوحيد، ولي بالبلاغ: أن لا يعذبهم».

قال: صحيح.

قلت: بل منكر لم يصح.

---

(١) في (أ) و(ب): (ابن عباس)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، وتؤيده مصادر التخريج.

٥٨٢ ـ المستدرك (٣/١٥٠): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفّار، ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن الأصبهاني، ثنا أحمد بن مهدي بن رستم، ثنا الخليل بن عمر بن إبراهيم، ثنا عمر بن سعيد الأَبَحّ، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، . . . فذكره بلفظه.

تخـريجـه:
الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٧٠٤) من طريق الخليل بن عمر، عن عمر بن سعيد الأبح، به بلفظ: «وعدني ربي في أهل بيتي من أقر منهم بالتوحيد»، ثم قال: «وقوله: في أهل بيتي في هذا المتن منكر بهذا الإسناد».

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر لم يصح».

والحديث بهذا اللفظ تفرد به عمر بن سعيد الأبح، عن سعيد بن أبي عروبة.

وعمر بن حماد بن سعيد الأَبَحّ، وقد ينسب إلى جده، ضعيف، وروايته عن سعيد بن أبي عروبة منكرة، وهذا الحديث منها، وهو مما نص ابن عدي، والذهبي على نكارته من طريقه. =

. . . .

= قال البخاري عن عمر هذا: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال ابن حبان: «كان ممن يخطىء، لم يكثر خطؤه حتى استحق الترك، ولا أقتصر على ما لم ينفكّ منه البشر حتى لا يُعْدَل به عن العدالة، فهو عندي ساقط الاحتجاج فيما انفرد به».

وقال ابن عدي: «منكر الحديث. . . ، وفي بعض ما يرويه عن سعيد بن أبي عروبة إنكار». / الجرح والتعديل (٦/١١١ رقم ٥٨٨)، والمجروحين (٢/٨٧)، والكامل (٥/١٧٠٤ ـ ١٧٠٥)، والميزان (٣/١٩١ ـ ١٩٢ رقم ٦٠٨٦)، واللسان (٤/٣٠١ رقم ٨٤١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، ومتنه منكر كما قال ابن عدي، والذهبي؛ لتفرد عمر الأبحّ، به. وله شاهد من حديث عمران بن حصين، رفعه بلفظ: «سألت ربي تعالى أن لا يدخل أحداً من أهل بيتي النار، فأعطانيها» ذكره في كنز العمال (١٢/٩٥ رقم ٣٤١٤٩)، وعزاه لأبي القاسم بن بشران في أماليه، وهذا لفظه.

وذكره ابن عابدين في «العلم الظاهر في نفع النسب الطاهر» من مجموعة رسائله (ص ٥)، بنحوه، وعزاه للملاّ في سيرته، وللديلمي وولده، ولم أقف على سند الحديث حتى يمكن النظر فيه، والله أعلم.

٥٨٣ ـ حديث أبـي ذر مرفوعاً:

«ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك».

قال: صحيح.

قلت: فيه مُفَضّل بن صالح[1] (واه)[2].

---

(١) قوله: (ابن صالح) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها.

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

٥٨٣ ـ المستدرك (٣/١٥٠ ـ ١٥١): أخبرني أحمد بن جعفر بن حمدان الزاهد ببغداد، ثنا العباس بن إبراهيم القراطيسي، ثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، ثنا مفضل بن صالح، عن أبـي إسحاق، عن حنش الكناني، قال: سمعت أبا ذر ـ رضي الله عنه ـ يقول ـ وهو آخذ بباب الكعبة ـ: من عرفني، فأنا من عرفني، ومن أنكرني، فأنا أبو ذر، سمعت النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك».

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٢/٣٤٣)، فقال: أخبرنا ميمون بن إسحاق الهاشمي، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، ثنا المفضل بن صالح . . . ، الحديث بنحوه.

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعفوه».

وللحديث عن أبـي ذر ـ رضي الله عنه ـ ثلاث طرق:

● **الأولى**: طريق أبـي إسحاق السبيعي، عن حنش الكناني، عن أبـي ذر، وله عن أبـي إسحاق طريقان: =

. . . .

= ١ ــ طريق المفضل بن صالح، عن أبـي إسحاق، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده ــ كما في المطالب المسندة (ل ١٥٦ أ)، والمطبوعة (٧٥/٤ رقم ٤٠٠٣).

ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٢٤٠٦/٦).

وأخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٧٨٥/٢ ــ ٧٨٦ رقم ١٤٠٢).

كلاهما من طريق مفضل، به، ولفظ أبـي يعلى نحوه، ولفظ القطيعي مثله.

٢ ــ طريق الأعمش، عن أبـي إسحاق.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣٧/٣ ــ ٣٨ رقم ٢٦٣٧).

وفي الأوسط ــ كما في مجمع الزوائد (١٦٨/٩) ــ.

وفي الصغير (١٣٩/١ ــ ١٤٠).

في الثلاثة من طريق عبد الله بن داهر الرازي، عن عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن أبـي إسحاق، به نحوه.

وأعله الهيثمي في الموضع السابق بعبد الله بن داهر، وذكر أنه متروك.

● **الطريق الثانية**: طريق سعيد بن المسيب، عن أبـي ذر.

أخرجه الفسوي في تاريخه (٥٣٨/١).

والبزار في مسنده (٢٢٢/٣ رقم ٢٦١٤).

والطبراني في الكبير (٣٧/٣ رقم ٢٦٣٦).

وابن عدي في الكامل (٧١٩/٢ ــ ٧٢٠).

جميعهم من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبـي جعفر، عن =

. . . .

= علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبـي ذر، به نحوه، وزاد: «ومن قاتلنا في آخر الزمان، فكأنما قاتل مع الدجال».

وهذا الحديث أعله الهيثمي في الموضع السابق، بالحسن بن أبـي جعفر، وذكر أنه متروك.

● **الطريق الثالثة**: طريق عبد الكريم بن هلال الجعفي، عن أسلم المكي، عن أبـي الطفيل، واختلف على عبد الكريم.

فرواه أبو يعلى في مسنده ــ كما في المطالب المسندة (ل ١٥٦ أ)، والمطبوعة (٧٥/٤ رقم ٤٠٠٤) ــ، من طريق شيخه عبد الله غير منسوب، عن عبد الكريم بن هلال هذا، عن أسلم المكي، عن أبـي الطفيل، عن أبـي ذر، به نحوه، وزاد: «وإن مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة».

ورواه الدولابـي في الكنى والأسماء (٧٦/١) من طريق يحيى بن سليمان أبـي سعيد الجعفي، عن عبد الكريم بن هلال، عن أسلم المكي عن أبـي الطفيل قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ . . .، الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «مُفَضّل واه».

ومُفَضّل هذا هو ابن صالح الأسدي، النخّاس، الكوفي، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه: ضعيف.

وفي سند الحديث حنش بن المعتمر، ويقال: ابن ربيعة، الكناني، أبو المعتمر الكوفي، وهو صدوق له أوهام، وثقه أبو داود، والعجلي، وقال ابن عدي: لا بأس به، وقال ابن أبـي حاتم: سمعت أبـي يقول: حنش بن المعتمر هو عندي صالح، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه.

وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال البزار: حدث عنه سماك بحديث منكر، وقال ابن حبان: كان كثير الوهم في =

. . . .

= الأخبار، ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حتى صار ممن لا يحتج بحديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم، وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود، وأبو العرب الصقلّي في الضعفاء، وقال ابن حزم: ساقط مطّرح. / الجرح والتعديل (٢٩١/٣ رقم ١٢٩٧)، والكامل (٨٤٤/٢)، والتهذيب (٥٨/٣ ـ ٥٩ رقم ١٠٤)، والتقريب (٢٠٥/١ رقم ٦٣٢).

والراوي عن حنش هو أبو إسحاق السبيعي، وتقدم في الحديث (٤٩٦) أنه: مدلس من الثالثة، واختلط بآخرة، وقد عنعن هنا.

وقد تابع مُفضّلاً عبد الله بن داهر بن يحيى بن داهر الرازي، أبو سليمان المعروف بالأحمري، وقد يقال: عبد الله بن محمد بن يحيى بن داهر، وهو رافضي متروك كما قال الهيثمي آنفاً، قال الإمام أحمد: ليس بشيء، وكذا قال ابن معين، وزاد: ما يكتب حديثه إنسان فيه خير، وقال العقيلي: رافضي خبيث، وذكر له ابن عدي بعض الأحاديث، وقال: «عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو فيه متهم»، واتهمه ابن الجوزي في الموضوعات، وقال ابن حبان: «كان ممن يخطىء كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات، والاعتبار بما وافق الثقات»، وقال صالح بن محمد: شيخ صدوق.

وقال ابن حجر: «تقدم قريباً: عبد الله بن حكيم الداهري، فما أدري، أهو هو، اختلف في اسم أبيه، أو هو غيره؟ وقد ذكرت هناك ما يقتضي أنهما واحد».

قلت: إن كان هو، فقد كذبه الجوزجاني، وقال أبو نعيم: روى عن إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش الموضوعات، وقال يعقوب بن شيبة: متروك يتكلمون فيه. / اهـ. المجروحين (٩/٢ ـ ١٠)، والكامل (١٥٤٣/٤ ـ ١٥٤٤)، وتاريخ بغداد (٤٥٣/٩ رقم ٥٠٨٥)، والميزان (٤١٦/٢ ـ ٤١٧ رقم ٤٢٩٥)، واللسان (٢٧٧/٣ ـ ٢٧٨ و ٢٨٢ ـ ٢٨٣ رقم ١١٦٤ و ١١٩٠). =

= وشيخ عبد الله بن داهر هو عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي، وهو صدوق يخطىء ورمي بالرفض، قال ابن معين: ليس بشيء، رافضي خبيث، وقال أحمد بن علي الأبّار: سألت زنيجاً عنه، فقال: تركته، لم أكتب عنه شيئاً، ولم يرضه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق، إلا أنه يروي عن أقوام ضعاف، وقال أبو داود: ضعيف الحديث، كان يرمى بالرفض، وضعفه النسائي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما أغرب، وقال يحيى بن المغيرة: أمرني جرير أن أكتب عنه حديثاً. / الكامل (١٥١٤/٤)، والتهذيب (٣٠٣/٥ ـ ٣٠٤ رقم ٥١٦)، والتقريب (٤٣٠/١ رقم ٤٤٣).

هذا بالنسبة للطريق الأولى التي يرويها حنش الكناني.

أما الطريق الثانية، وهي طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر، ففي سندها علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

وفي سندها الحسن بن أبي جعفر الجُفْري ـ بضم الجيم، وسكون الفاء ـ، البصري، وهو ضعيف الحديث مع عبادته وفضله. / الكامل (٧١٧/٢ ـ ٧٢٢)، والتهذيب (٢٦٠/٢ ـ ٢٦١ رقم ٤٨٢)، والتقريب (١٦٤/١ رقم ٢٥٧).

وأما الطريق الثالثة، فهي طريق عبد الكريم بن هلال، عن أسلم المكي، عن أبي الطفيل، وتقدم ذكر الاختلاف على عبد الكريم، فروى عنه مرة على أن الحديث من مسند أبي ذر، ومرة على أنه من مسند أبي الطفيل.

ومع ذلك، فأسلم المكي شيخ عبد الكريم شيعي، ذكره الطوسي في رجال الشيعة، ذكره الحافظ في اللسان (٣٨٩/١)، ولم يذكر ما يدل على معرفته عند أهل السنة.

وعبد الكريم بن هلال الجعفي، ذكره الذهبي في الميزان (٦٤٧/٢ رقم ٥١٧٣)، وقال: «لا يُدرى من هو»، وذكره في المغني (٤٠٢/٢ رقم =

. . . .

= ٣٧٨٦)، وقال: «لا يُدرى من هو، ضعفه أيضاً الأزدي»، وفي الديوان (ص ١٩٨ رقم ٢٥٩٧) قال: «لا يعرف، ضعفه الأزدي».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً من جميع طرقه كما يتضح من دراسة الإسناد، عدا الطريق الثانية التي يرويها سعيد بن المسيب عن أبي ذر، فضعيفة فقط لضعف علي بن زيد، والحسن بن أبي جعفر. وله شاهد من حديث ابن عباس، وأبي سعيد الخدري ــ رضي الله عنهما ــ.

أما حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، فأخرجه الطبراني في الكبير (٣٨/٣ رقم ٢٦٣٨).

والبزار (٢٢٢/٣ رقم ٢٦١٥).

وأبو نعيم في الحلية (٣٠٦/٤).

ثلاثتهم من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن أبي الصهباء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به نحوه.

ورواه ابن عدي في الكامل (٧٢٠/٢) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، به نحوه.

أقول: وهذا اختلاف على مسلم بن إبراهيم في الحديث، ومع ذلك فالحديث لا يصلح شاهداً؛ لأن حديث أبي ذر ضعيف جداً من جميع طرقه كما سبق، عدا طريق الحسن بن أبي جعفر، وحديث ابن عباس هو من طريق الحسن هذا.

وأما حديث أبي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ، فأخرجه الطبراني في الصغير (٢٢/٢)، فقال: حدثنا محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي، أبو مليل الكوفي، حدثنا أبي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقرىء، عن أبي سلمة الصائغ، عن عطية، عن أبي سعيد، فذكره =

= بنحوه، وزاد: «وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل، من دخله غفر له».

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٦٨): «رواه الطبراني في الصغير، والأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم».

قلت: ومع ذلك فهو من رواية عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي، وهو ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح، كذا قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين (ص ١٣٠ رقم ١٢٢)، حيث عده في الطبقة الرابعة، وهم الذين اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، وقد عنعن هنا. ومع ضعف عطية وتدليسه، فإنه شيعي. / انظر الكامل (٥/٢٠٠٧)، والتهذيب (٧/٢٢٤ ــ ٢٢٦ رقم ٤١٣).

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بشيء من هذين الشاهدين، والله أعلم.

فاطمة ـ رضي الله عنها ـ[1]

٥٨٤ ـ حديث علي (مرفوعاً)[2]:

أول من يدخل الجنة أنا، وفاطمة، والحسن، والحسين. قلت: يا رسول الله، فمُحِبّونا؟ قال: «وراءكم».

قال: صحيح.

قلت: فيه إسماعيل بن عمرو البجلي، وشيخه الأجلح الكندي، وعاصم بن ضمرة، وقد ضُعّفوا، والحديث منكر من القول، يشهد القلب بوضعه[3].

---

(١) العنوان لم يتضح في مصورة (ب).

(٢) »ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب).

(٣) في (ب): (والحديث منكر من القول القلب يشهد بوضعه)، وقوله: (القول) ليس في الأصل، وإنما هو معلق بالهامش مع الإشارة لدخوله بالصلب.

٥٨٤ ـ المستدرك (١٥١/٣): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، ثنا عبد الله بن محمد بن زكريا الأصبهاني، ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي، ثنا الأجلح بن عبد الله الكندي، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: أخبرني رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ أن أول من يدخل الجنة أنا، وفاطمة والحسن، والحسين. قلت: يا رسول الله، فمحبونا؟ قال: «من ورائكم». =

. . . .

=

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٢/٩٨ رقم ٣٤١٦٦)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «إسماعيل، وشيخه، وعاصم ضُعّفوا، والحديث منكر من القول يشهد القلب بوضعه».

أما إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي، الكوفي، ثم الأصبهاني، فهو ضعيف، ضعفه أبو حاتم، والدارقطني، وابن عدي، وزاد: له عن مسعر غير حديث منكر لا يتابع عليه، وقال الأزدي: منكر الحديث، وقال العقيلي: «في حديثه مناكير، ويُحيل عن من لا يحتمل»، وقال ابن عقدة: ضعيف ذاهب الحديث، وقال أبو الشيخ: غرائب حديثه تكثر، وقال الخطيب: صاحب غرائب، ومناكير، عن الثوري، وغيره، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يغرب كثيراً، وذكره إبراهيم بن أَوَرْمَة، فأحسن الثناء عليه. / الضعفاء للعقيلي (١/٨٦)، والكامل لابن عدي (١/٣١٦ ـ ٣١٧)، والميزان (١/٢٣٩ رقم ٩٢٢)، واللسان (١/٤٢٥ ـ ٤٢٦ رقم ١٣٢٣).

وأما الأجلح بن عبد الله الكندي، فتقدم في الحديث (٥٣٦) أنه شيعي صدوق.

وأما عاصم بن ضمرة السَّلولي، الكوفي، فإنه صدوق يخطىء، وفي رواية حبيب بن أبي ثابت عنه مناكير، فقد وثقه ابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال البزار: هو صالح الحديث، وأما حبيب بن أبي ثابت، فروى عنه مناكير، وأحسب أن حبيباً لم يسمع منه.

وضعفه الجوزجاني، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن علي قوله كثيراً، فاستحق الترك، على أنه أحسن حالاً من الحارث، وقال ابن عدي: «عاصم بن ضمرة لم أذكر له حديثاً لكثرة =

. . . .

= ما يروي عن علي، مما تفرد به، ومما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات، البليَّة من عاصم، ليس ممن يروي عنه». / الجرح والتعديل (٣٤٥/٦ رقم ١٩١٠)، والمجروحين (١٢٥/٢ ـ ١٢٦)، والكامل (١٨٦٦/٥)، والتهذيب (٤٥/٥ ـ ٤٦ رقم ٧٧).

وقد مال الذهبي إلى تضعيف عاصم هنا، وفي الميزان (٣٥٢/٢ رقم ٤٠٥٢)، وفي المغني في الضعفاء (٣٢٠/١ رقم ٢٩٨٤)، وفي ديوان الضعفاء (ص ١٥٧ رقم ٢٠٣١)، وقال في الكاشف (٥٠/٢ رقم ٢٥٢٥): «هو وسط»، ولم يذكره في «من تكلم فيه وهو موثق»، فدل على أن روايته عنده ضعيفة.

والراوي للحديث عن عاصم هنا هو حبيب بن أبي ثابت، الأسدي، مولاهم، أبو يحيى الكوفي، وهو ثقة فقيه جليل، من رجال الجماعة، إلا أنه كثير الإرسال، والتدليس، وقد عدَّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة. / الجرح والتعديل (١٠٧/٣ ـ ١٠٨ رقم ٤٩٥)، والتهذيب (١٧٨/٢ ـ ١٨٠ رقم ٣٢٣)، والتقريب (١٤٨/١ رقم ١٠٦)، وطبقات المدلسين (ص ٨٤ رقم ٦٩).

قلت: وقد عنعن حبيب هنا، ومع ذلك، فروايته عن عاصم بن ضمرة معلولة بأمرين:

١ ـ وقوع المناكير فيها كما تقدم آنفاً عن البزار.

٢ ـ عدم سماعه من ضمرة.

تقدم آنفاً قول البزار: «وأحسب أن حبيباً لم يسمع منه»، أي من ضمرة.

وقال ابن المديني: «لم يرو حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة إلا حديثاً واحداً. / المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٨).

وقال سفيان: «يحدثون عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي أنه صلى وهو على غير وضوء، قال: يعيد، ولا يعيدون: ما سمعت =

= حبيباً يحدث عن عاصم بن ضمرة حديثاً قط». / مقدمة الجرح والتعديل (ص ٧٩).

وقال أبو داود: «ليس لحبيب عن عاصم بن ضمرة شيء يصح». / التهذيب (٢/ ١٧٩).

وذكره الدارقطني في سننه أنه لا يصح سماعه منه. / جامع التحصيل (ص ١٩٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم ذكره من العلل في دراسة الإسناد، والله أعلم.

٥٨٥ ــ حديث علي:

أتانا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فوضع رجله بيني وبين فاطمة، فعلّمنا ما نقول إذا أخذنا مضاجعنا... الحديث.

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

٥٨٥ ــ المستدرك (٣/١٥١ ــ ١٥٢): حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يزيد العدل ببغداد، ثنا أبو بكر محمد بن أبي العوام الرِّياحي، ثنا يزيد بن هارون، أنا العوَّام بن حَوْشب، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ قال: أتانا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فوضع رجله بيني وبين فاطمة ــ رضي الله عنها ــ، فعلَّمنا ما نقول إذا أخذنا مضاجعنا، فقال: «يا فاطمة، إذا كنتما بمنزلتكما، فسبِّحا الله ثلاثاً وثلاثين، واحمدا ثلاثاً وثلاثين، وكبّرا أربعاً وثلاثين، قال علي: والله ما تركتها بعد، فقال له رجل كان في نفسه عليه شيء: ولا ليلة صفّين؟ قال علي: ولا ليلة صفين.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وفاتهما أن الشيخين قد أخرجاه.

فالحديث أخرجه البخاري (٦/٢١٥ ــ ٢١٦ رقم ٣١١٣) في فرض الخمس، باب الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، والمساكين...

و(٧/٧١ رقم ٣٧٠٥) في المناقب، باب علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ. =

. . . .

= و(٩/٥٠٦ رقم ٥٣٦١ و٥٣٦٢) في النفقات، باب عمل المرأة في بيت زوجها، وباب خادم المرأة.

و(١١/١١٩ رقم ٦٣١٨) في الدعوات، باب التكبير والتسبيح عند المنام.

وأخرجه مسلم (٤/٢٠٩١ رقم ٨٠) في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التسبيح أول النهار، وعند النوم.

كلاهما من طريق شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، أن فاطمة ــ عليها السلام ــ اشتكت ما تلقى من الرَّحى مما تطحنه، فبلغها أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أتي بسَبْي، فأتته تسأله خادماً، فلم توافقه، فذكرت لعائشة، فجاء النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكرت ذلك عائشة له، فأتانا، وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبنا لنقوم، فقال: «على مكانكما»، حتى وجدت برد قدمه على صدري، فقال: «ألا أدُلّكما على خير مما سألتماني؟ إذا أخذتما مضاجعكما، فكبِّرا الله أربعاً وثلاثين، واحمدا ثلاثاً وثلاثين، وسبِّحا ثلاثاً وثلاثين، فإن ذلك خير لكما مما سألتماه».

هذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم نحوه، وزاد البخاري في إحدى رواياته أن علياً قال: فما تركتها بعد، قيل: ولا ليلة صفَّين؟ قال: ولا ليلة صفين.

وهذه الزيادة عند مسلم أيضاً، لكن من طريق مجاهد، عن ابن أبي ليلى في الموضع السابق.

والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٤٤) من طريق يزيد بن هارون، به نحو سياق الحاكم.

وأخرجه هو أيضاً (١/٩٥ ــ ٩٦ و١٣٦ مرتين).

وأبو داود (٥/٣٠٦ ــ ٣٠٧ رقم ٥٠٦٢) في الأدب، باب في التسبيح عند النوم.

كلاهما من طريق شعبة، به نحو سياق الشيخين. =

. . . .

= وأخرجه أحمد أيضاً (١/١٥٣).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٥٠٦٣)، وفي (٣/٣٩٤ ـ ٣٩٥ رقم ٢٩٨٨) في الخراج والإمارة والفيء، باب في بيان مواضع قسم الخمس، وسهم ذي القربـى.

كلاهما من طريق ابن أَعْبُد، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، به.

وأخرجه أحمد (١/١٢٣).

والترمذي (٩/٣٥٣ ـ ٣٥٤ و٣٥٥ رقم ٣٤٦٩ و٣٤٧٠) في الدعوات، باب ما جاء في التسبيح، والتكبير، والتحميد عند النوم.

كلاهما من طريق عبيدة السلماني، عن علي، به.

وأخرجه أحمد أيضاً (١/١٠٦ ـ ١٠٧ و١٤٦ ـ ١٤٧) من طريق عطاء بن السائب، عن أبيه، عن علي، ومن طريق هبيرة بن مريم، عن علي.

وأخرجه أبو داود أيضاً (٣/٣٩٥ رقم ٢٩٨٩) و(٥/٣٠٨ ـ ٣٠٩ رقم ٥٠٦٤)، من طريق علي بن الحسين، وشَبَث بن رِبْعيٍّ، كلاهما عن علي، به.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبـي، وساقه ابن الملقن، ولم يذكر تصحيح الحاكم، وعنده: «قلت: على شرط البخاري ومسلم»، وهو محتمل لتصحيحه للحديث على شرط الشيخين، لكنه على خلاف عادته، والذي يظهر أن في نسخته تصحيفاً، أو أن النظر أخطأ، فظن تصحيح الحاكم للحديث على شرط الشيخين تعقيباً من الذهبـي.

وتقدم أن الحديث أخرجه الشيخان، والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبـي ليلى، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى ابن أبـي ليلى كالتالي:

عمرو بن مُرَّة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي ـ بفتح الجيم والميم ـ، المرادي، =

. . . .

= أبو عبد الله الكوفي، الأعمى، ثقة عابد من رجال الجماعة، وكان لا يدلّس، وقد رمي بالإرجاء. / الجرح والتعديل (٢٥٧/٦ ــ ٢٥٨ رقم ١٤٢١)، والتهذيب (١٠٢/٨ ــ ١٠٣ رقم ١٦٣)، والتقريب (٧٨/٢ رقم ٦٧٧).

والعوَّام بن حَوْشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الواسطي ثقة ثبت فاضل، من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٢/٧ رقم ١١٧)، والتهذيب (١٦٣/٨ ــ ١٦٤ رقم ٢٩٧) والتقريب (٨٩/٢ رقم ٧٨٩).

ويزيد بن هارون بن زاذان السَّلمي، مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٩٥/٩ رقم ١٢٥٧)، والتهذيب (٣٦٦/١١ ــ ٣٦٩، رقم ٧١١)، والتقريب (٣٧٢/٢ رقم ٣٤٠).

ويزيد بن هارون ليس من شيوخ البخاري ومسلم كما يتضح من مصادر ترجمته، والراوي عنه أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي العوَّام بن يزيد بن دينار الرِّياحي، التميمي، ولم يرو له أحد من أصحاب الكتب الستة، فضلاً عن أن يكون من رجال الشيخين، وهو صدوق، له ترجمة في تاريخ بغداد (٣٧٢/١ رقم ٣٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٧/١٣ رقم ٣)، وقال عبد الله بن أحمد عن الرِّياحي هذا: صدوق، ما علمت منه إلا خيراً، وقال الدارقطني: صدوق.

وأما شيخ الحاكم أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن فضالة بن يزيد بن عبد الملك، الأدمي، القارىء، فإنه كان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، وأجهرهم بالقراءة، ولم أجد من وثقه، وإنما قال عنه ابن أبي الفوارس: «كان قد خلط فيما حدث» ــ كما في تاريخ بغداد (١٤٧/٢ ــ ١٤٩ رقم ٥٦٥) ــ، وبناء على جرح ابن أبي الفوارس له أورده الذهبي في الميزان (٥٠٢/٣ رقم ٧٣٢٣)، وأقره ابن حجر في اللسان (١٠٨/٥ رقم ٣٦٧). =

. . . .

= ولم ينفرد شيخ الحاكم هذا بالحديث، فإن الإمام أحمد كما سبق قد أخرج الحديث من طريق شيخه يزيد بن هارون، به نحو سياق الحاكم.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه شيخ الحاكم، وتقدم الكلام عنه، ولكنه لم ينفرد به، فيكون الحديث صحيحاً على شرط الشيخين من طريق الإمام أحمد، وتقدم أن الحديث رواه الشيخان في صحيحهما، والله أعلم.

٥٨٦ ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً.

«إن فاطمة أحصنت فرجها، فحرَّم الله ذرِّيَّتها على النار».

قال: صحيح.

قلت: بل (ضعيف)[1]؛ تفرد به معاوية بن هشام، وفيه ضعف، عن عمرو بن غياث، وهو واه.

---

(١) في (أ) و(ب): (ضعفوه)، وما أثبته من التلخيص.

٥٨٦ ـ المستدرك (١٥٢/٣): أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عثمان الآدمي ببغداد، ثنا سعيد بن عثمان الأهوازي، ثنا محمد بن يعقوب السدوسي، ثنا محمد بن عمران القيسي، ثنا معاوية بن هشام.

وحدثنا أبو محمد المزني، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، وعبد الله بن غنام، قالا: ثنا أبو كريب، ثنا معاوية بن هشام.

وحدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا علي بن خالد المطرز، ثنا علي بن المثنى الطوسي، ثنا معاوية بن هشام، ثنا عمرو بن غياث، عن عاصم، عن زرَّ بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ...، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث يرويه عمرو، ويقال: عمر بن غياث، عن عاصم، عن زرَّ، واختلف على عمرو بن غياث.

فرواه أبو نعيم الفضل بن دكين، عنه، عن عاصم، عن زرَّ، مرسلاً، ليس فيه ذكر لابن مسعود.

وخالفه معاوية بن هشام، واختلف عليه.

فروي عنه عن عمرو، عن عاصم، عن زرَّ، عن عبد الله بن مسعود موقوفاً عليه. =

. . . .

= وروي عنه، عن عمرو، عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

أما رواية أبي نعيم الفضل بن دكين فأخرجها ابن عدي في الكامل (١٧١٤/٥).

وأما رواية معاوية بن هشام للحديث موقوفاً على ابن مسعود، فأخرجها العقيلي في الضعفاء (١٨٤/٣) من طريق أحمد بن موسى الأزدي، عن معاوية، ثم قال: «هذا أولى»، فتعقبه الألباني في السلسلة الضعيفة (٤٦٢/١) بقوله: «لا يصح لا موقوفاً، ولا مرفوعاً».

وأما رواية معاوية للحديث عن عمرو بن غياث، عن عاصم، عن زر، عن مسعود، مرفوعاً، فهي التي رواها الحاكم هنا، من طريق أبي كريب، وعلي بن المثنى، كلاهما عن معاوية، به.

أما من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، فأخرجه:

الطبراني في الكبير (٣٣/٣ رقم ٢٦٢٥).

والعقيلي في الضعفاء (١٨٤/٣).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٤٢٢/١).

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١٨٨/٤)، وفي المعرفة (٢/ل٣٢٠أ).

ثلاثتهم، عن أبي كريب، به، ولفظ العقيلي، وأبي نعيم مثله، ولفظ الطبراني نحوه.

وأما من طريق علي بن المثنى، فأخرجه:

ابن عدي في الكامل (١٧١٤/٥).

ومن طريقه، وطريق ابن شاهين أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق.

وأخرجه أبو نعيم في الموضع السابق أيضاً.

ثلاثتهم من طريق علي، به مثله. =

. . . .

= وبالإضافة لأبي كريب، وعلي بن المثنى، فقد رواه محمد بن عقبة السدوسي، ومحمد بن عمرو الزهري، وهارون بن حاتم، ثلاثتهم، عن معاوية بن هشام، به مثله.

أما رواية محمد بن عقبة السدوسي، فأخرجها البزار في مسنده (٣/٢٣٥ رقم ٢٦٥١).

وأبو يعلى في مسنده ــ كما في المطالب العالية المسندة (ل١٥٥ب)، والمطبوعة (٤/٧٠ رقم ٣٩٨٧).

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في الموضع السابق.

وأما رواية محمد بن عمرو الزهري، فأخرجها أبو نعيم، وابن عدي في الموضعين السابقين.

ورواية هارون بن حاتم أخرجها أيضاً أبو نعيم في الموضع نفسه.

وقد نقل العقيلي عن البخاري قوله عن عمرو بن غياث: «في حديثه نظر» ــ يعني هذا الحديث ــ.

وقال البزار: «لا نعلم رواه عن عاصم هكذا إلا عمرو، وهو كوفي لم يتابع على هذا، وقد رواه غير معاوية عن عمرو بن غياث، عن عاصم، عن زر، مرسلاً». اهـ.

وقال ابن عدي: «سمعت ابن سعيد يقول: كان عند أبي كريب حديث عاصم، عن زر، عن عبد الله: إن فاطمة حصَّنت فرجها، وكان حديثه، حدث به علي بن المثنى، فتُكلِّم فيه من مجراهُ؛ لأن الحديث عند جماعة مرسل، عن معاوية».

وفي لسان الميزان (٤/٣٢٣) نقل عن الدارقطني أنه سئل في العلل عن هذا الحديث، فقال: «يرويه عمرو بن غياث، واختلف عنه، فقال معاوية بن هشام، فذكره موصولاً، وخالفه أبو نعيم، فقال: عن عمرو بن غياث، مرسلاً. قال الدارقطني: ويقال عمر بن غياث ــ يعني بضم أوله ــ، وهو من شيوخ الشيعة، من أهل الكوفة». =

. . . .

= وتابع عمراً تليد.

قال السيوطي في اللآلىء (١/٤٠١): «أخرجه ابن شاهين، وابن عساكر من طريق محمد بن عبيد بن عتبة، عن محمد بن إسحاق البَلْخي، عن تليد، عن عاصم، به، وهذه متابعة لعمر، وتليد روى له الترمذي، لكنه رافضي». اهـ.

ورواه المهرواني من طريق ابن عقدة، عن ابن سابق، عن حفص بن عمر الأيلي، عن عبد الملك بن الوليد بن معدان، وسلام بن سليمان القاري، عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن حذيفة بن اليمان، رفعه مثله.

ذكره السيوطي في الموضع السابق، ونقل عن الخطيب قوله في المهروانيات: «كذا روي هذا الحديث، عن عاصم، عن زر، عن حذيفة، وخالفهما عمر بن غياث، فرواه عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود، وقوله أشبه بالصواب».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل ضعيف، تفرد به معاوية، وفيه ضعف، عن ابن غياث، وهو واه بمرة».

ومعاوية هذا هو ابن هشام القَصَّار، أبو الحسن الكوفي، والذهبي هنا يميل إلى تضعيفه، بينما هو يدافع عنه في باقي كتبه.

فقد ذكره في الميزان (٤/١٣٨ رقم ٨٦٣٤)، وقال: «ما ذكرته لشيء فيه، إلا أن أبا الفرج (وهو ابن الجوزي) قال: قيل: هو معاوية بن أبي العباس، روى ما ليس من سماعه، فتركوه. قلت: هذا خطأ منك، ما تركه أحد».

وقال في المغني (٢/٦٦٦ ـ ٦٦٧ رقم ٦٣٢٤): «معاوية بن هشام القصار، عن الثوري، وثقه أبو داود، وقال أبو حاتم: صدوق، وأما ابن الجوزي، فقال: قيل: هو معاوية بن أبي العباس، روى ما ليس من سماعه، فتركوه. =

. . . .

= قلت: ما تركه أحد».

وأورده في ديوان الضعفاء (ص ٣٠٣ رقم ٤١٧٣)، فقال: «معاوية بن هشام القصار: ثقة، غلط من تكلم فيه».

وأورده في «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٧٧ رقم ٣٣٢)، وقال: «صدوق».

وفي الكاشف (١٥٩/٣ رقم ٥٦٣٠) قال: «كوفي ثقة. . . ، كان بصيراً بعلم شريك».

فهذه النقول تدلُّ على تراجع الذهبي عن القول بتضعيف معاوية بن هشام.

أما من حيث منزلة معاوية عند أئمة الجرح والتعديل، فقد اختلفت أقوالهم فيه، وأعدل الأقوال فيه ما اختاره الذهبي في «من تكلم وهو موثق»، بقوله: «صدوق»، وهو قول أبي حاتم الرازي، وابن سعد.

وقد أنكرت على معاوية بعض الأحاديث، وهو من المكثرين جداً، قال ابن سعد: كثير الحديث، وقال ابنه الحسن: كان عند أبي عن الثوري ثلاثة عشر ألفاً، فمثل هذا الراوي إذا أخطأ في أحاديث يسيرة، فإنها تحتمل له في جنب ما روى، وهي أحاديث معروفة ومحصورة، وهذا ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث انتقدت على معاوية هذا، يقول في كامله (٢٤٠٣/٦): «ولمعاوية بن هشام ــ غير ما ذكرت ــ حديث صالح، عن الثوري، وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به». اهـ، وانظر التهذيب (٢١٨/١٠ ــ ٢١٩، رقم ٤٠١).

وأما هذا الحديث فالحمل فيه ليس على معاوية، بل على عمرو بن غياث، وما المانع أن يكون عمراً رواه لمعاوية على هذا الوجه، ورواه لأبي نعيم عن زرٍّ، مرسلاً؟ فعمرو، ويقال: عمر بن غياث الحضرمي، الكوفي هذا شيعي منكر الحديث، ضعيف، قال أبو حاتم، والبخاري، وابن عدي: منكر الحديث، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، على قلّة روايته، يروي عن عاصم ما ليس من حديثه، إن سمع من عاصم ما روى عنه، ولعله سمع =

. . . .

= من اختلاط عاصم؛ لأن عاصماً اختلط في آخر عمره، فإن سمع منه ما روى قبل الاختلاط، فالاحتجاج بروايته ساقط؛ مما يتفرد عنه مما ليس من حديثه»، وقال الدارقطني: ضعيف، من شيوخ الشيعة. اهـ. من المجروحين (٨٨/٢)، والكامل (١٧١٤/٥)، والميزان (٢١٦/٣ ـ ٢١٧ رقم ٦١٨٣)، واللسان (٣٢٢/٤ ـ ٣٢٣ رقم ٩١٠).

ومع ما تقدم عن حال ابن غياث، ففي سماعه من عاصم نظر، تقدم أن ابن حبان شك في سماعه منه، وجزم البخاري بعدم سماعه منه كما في الموضع السابق من الكامل، فقال: «ثنا عمر بن غياث، عن عاصم، ولم يذكر سماعاً من عاصم، معضل الحديث».

ومع ذلك أيضاً، ففي الحديث اضطراب في وصله، ووقفه، وإرساله كما سبق، والحمل فيه على عمرو بن غياث، ولا ذنب لمعاوية فيه.

وقد تابع عمراً تَلِيد ـ بفتح، ثم كسر، ثم تحتانيَّة ساكنة ـ، ابن سليمان المحاربي، الكوفي، الأعرج، وهو رافضي رماه بالكذب غير واحد، منهم ابن معين، والساجي، وقال الحاكم: كذبه جماعة من العلماء، وقال الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثنا تليد بن سليمان، وهو عندي كان يكذب، وكان محمد بن عبيد يسيء القول فيه، وقال ابن معين: تليد بن سليمان كان كذاباً، وكان يشتم عثمان بن عفان، وكل من شتم عثمان، أو أحداً من أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: دجَّال فاسق ملعون، لا يكتب حديثه، وعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين. اهـ. من الكامل (٥١٦/٢ ـ ٥١٧)، والميزان (٣٥٨/١ رقم ١٣٣٩)، والتهذيب (٥٠٩/١ ـ ٥١٠ رقم ٩٤٨).

والرواي عن تليد هو محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤي البَلْخي، وكان أحد الحفاظ، إلا أنه اتهم بالكذب ووضع الحديث، قال صالح جزرة: كان يضع للكلام إسناداً، وكان كذاباً يروي أحاديث مناكير، وقال ابن عدي: لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق، وقال الخطيب: لم يكن يوثق =

. . . .

= في علمه، وقال أحمد بن سيار: ذكرته لأبي رجاء قتيبة، فجعل يذكره بأسوأ الذكر، قال أحمد: وأخبرني أبو حاتم، والجوزجاني. . .، وذكر بعض الحكايات التي تدل على أنه يضع في الحال عند المناظرة. / الكامل لابن عدي (٦/٢٢٨٢)، وتاريخ بغداد (١/٢٣٤ ـ ٢٣٦ رقم ٥٢)، والميزان (٣/٤٧٥ ـ ٤٧٦ رقم ٧١٩٩)، واللسان (٥/٦٦ ـ ٦٧ رقم ٢١٨).

وأما الطريق التي رواها المهرواني، وفيها جعل الحديث من مسند حذيفة، ففي سندها حفص بن عمر بن دينار الأيْليّ، وهو كذاب، قال أبو حاتم: كان شيخاً كذاباً، وقال الساجي: كان يكذب، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: «يقلب الأخبار، ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية، ويعمد إلى خبر يُعرف من طريق واحد، فيأتي به من طريق آخر لا يعرف»، إلا أن ابن حبان جمع بين الأيلي هذا، والحبطي، فعدَّه الذهبي واهماً في ذلك. وقال ابن عدي: أحاديثه كلها إما منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب». اهـ. من المجروحين (١/٢٥٨)، والكامل (٢/٧٩٦ ـ ٧٩٧)، والميزان (١/٥٦١ ـ ٥٦٢ رقم ٢١٣٢)، واللسان (٢/٣٢٤ ـ ٣٢٥ رقم ١٣٢٧).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق عمرو بن غياث ضعيف جداً؛ لما تقدم في دراسة الإسناد.

وهو موضوع من الطريقين الآخرين، أما الأولى، ففي سندها تليد، ومحمد بن إسحاق البلخي، وقد اتُّهما بالكذب، وأما الأخرى، ففي سندها حفص بن عمر الأيلي، وتقدم أنه كذاب، والله أعلم.

٥٨٧ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«يبعث الأنبياء يوم القيامة، وأبعث على البراق، وتبعث فاطمة أمامي، ويبعث صالح على ناقته».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه أبو مسلم قائد الأعمش، لم يخرجوا له(١)، قال البخاري: فيه نظر(٢)، وقال غيره(٣): متروك.

---

(١) يعني أصحاب الكتب الستة، وإنما أخرج له البخاري تعليقاً كما في الكاشف (٢/٢٢٧ رقم ٣٥٩٧)، والتهذيب (٦/١٦ رقم ٣٠).

(٢) في الضعفاء للعقيلي (٣/١٢١) قال البخاري: «عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش في حديثه نظر».

(٣) لم أجد من قال عن أبي مسلم هذا: متروك، وسيأتي ذكر أقوال النقاد فيه في دراسة الإسناد.

٥٨٧ ـ المستدرك (٣/١٥٢ ـ ١٥٣): أخبرنا أحمد بن بالويه العقصي من أصل كتابه، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا أبو مسلم قائد الأعمش، ثنا الأعمش، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «تبعث الأنبياء يوم القيامة على الدوابِّ؛ ليوافوا بالمؤمنين من قومهم المحشر، ويبعث صالح على ناقته، وأبعث على البراق، خَطْوُها عند أقصى طرفها، وتبعث فاطمة أمامي».

تخـريجـه:

الحديث من طريق أبي مسلم قائد الأعمش لم أجد من أخرجه سوى الحاكم، وقد ذكره السيوطي في اللآلىء (٢/٤٤٦)، وعزاه للحاكم فقط.

وله طريق أخرى. =

. . . .

= قال الخطيب في تاريخه (٣/١٤٠ ـ ١٤١): حدثنا أبو علي الحسن بن محمد بن إسماعيل البزاز، حدثنا أبو محمد عبيد الله بن محمد بن عائذ الخلَّال، حدثنا أبي محمد بن عائذ، حدثنا علي بن داود القنطري، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثنا يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يبعث الله الأنبياء على الدواب، ويُبْعث صالحاً على ناقته، كما يُوافي بالمؤمنين من أصحابه المحشر، ويبعث بابني فاطمة: الحسن والحسين على ناقتين، وعلي بن أبي طالب على ناقتي، وأنا على البراق، ويَبْعث بلالاً على ناقة ينادي بالأذان، وشاهده حقاً، حتى إذا بلغ: أشهد أن محمداً رسول الله، شهدتها جميع الخلائق من المؤمنين الأولين والآخرين، فقُبلت ممن قُبلت منه».

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٤٦).

وابن عساكر في تاريخه ـ كما في السلسلة الضعيفة للآلباني (٢/١٩١) ـ.

كلاهما من طريق الخطيب.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وعبد الله بن صالح هو كاتب الليث، قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، وقال ابن حبان: كان منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، وكان له جار يضع الحديث على شيخ عبد الله، ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهَّم عبد الله أنه خطه، فيحدث به».

وتعقب السيوطي ابن الجوزي بطريق الحاكم هذه، وبشواهد من حديث بريدة، وعلي، وأنس، وسيأتي ذكرها.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أبو مسلم لم يخرجوا له، قال البخاري: فيه نظر، وقال غيره: متروك». =

. . . .

= وأبو مسلم هذا اسمه عبيد الله بن سعيد بن مسلم الجعفي، الكوفي، قائد الأعمش، وهو ضعيف، قال البخاري: في حديثه نظر، وقال أبو داود: عنده أحاديث موضوعة، وذكر له العقيلي حديثاً، وقال: «لا يتابع على هذا، ولا على غيره، في حديثه عن الأعمش وهم كثير»، وقال ابن حبان في ترجمة الحسن بن الحسين من كتاب المجروحين: «عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه». اهـ. من المجروحين (١/٢٣٩)، والضعفاء للعقيلي (٣/١٢١)، والتهذيب (٦/١٦ رقم ٣٠)، والتقريب (١/٥٣٣ رقم ١٤٥٠).

وأما الطريق الأخرى التي رواها الخطيب، فلها خمس علل:

١ ـ ابن جريج لم يذكروا له سماعاً من محمد بن كعب القرظي، وكلاهما مشهور، ولو سمع منه لنصُّوا عليه. / انظر تهذيب الكمال (٢/٨٥٥) و(٣/١٢٦٢ ـ ١٢٦٣).

٢ ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم، المكي ثقة فقيه فاضل، من رجال الجماعة، إلا أنه مدلس من الثالثة، قال الدارقطني: شرّ التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، وقد عنعن هنا. / انظر الجرح والتعديل (٥/٣٥٦ ـ ٣٥٨ رقم ١٦٨٧)، والتهذيب (٦/٤٠٢ ـ ٤٠٦ رقم ٨٥٥)، والتقريب (١/٥٢٠ رقم ١٣٢٤)، وطبقات المدلسين (ص ٩٥ رقم ٨٣).

٣ ـ يحيى بن أيوب الغافقي تقدم بالحديث (٥١٩) أنه: صدوق ربما أخطأ.

٤ ـ عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، مولاهم، أبو صالح المصري كاتب الليث، صدوق، إلا أنه كثير الغلط، وفيه غفلة، كان ـ كما قال ابن حبان: ـ صدوقاً في نفسه، وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له كان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهَّم عبد الله أنه خطه، فيحدث به. =

. . . .

= وقد أثنى على عبد الله هذا النضر بن عبد الجبار، وسعيد بن عفير، وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون، ووثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: حسن الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: ثنا أبو صالح، الرجل الصالح، وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده، ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب.

وقد ذكر أبو زرعة وأبو حاتم قصة جار عبد الله، ووضعه الحديث، وسمياه: خالد بن نجيح. وقال الإمام أحمد عن عبد الله هذا: كان أول أمره متماسكاً، ثم فسد بآخره، ليس هو بشيء، وكذبه صالح بن محمد، وقال ابن المديني: ضربت على حديثه، وما أروي عنه شيئاً، وقال أحمد بن صالح: متهم، ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة. اهـ. من الكامل لابن عدي (٤/١٥٢٢ ـ ١٥٢٥)، والتهذيب (٥/٢٥٦ ـ ٢٦١ رقم ٤٤٨)، والتقريب (١/٤٢٣ رقم ٣٨١).

٥ ـ الخطيب روى الحديث في ترجمة محمد بن عائذ بن الحسين بن مهدي الخلال، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً، ولم يذكر أنه روى عنه سوى ابنه عبيد الله، فهو مجهول.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أبي مسلم قائد الأعمش، وأما الطريق الأخرى التي رواها الخطيب فضعيفة جداً لما تقدم في دراسة الإسناد، وأما الشيخ الألباني، فذكر الحديث في السلسلة الضعيفة (٢/١٩١ رقم ٧٧١)، من طريق الخطيب، وحكم عليه بالوضع، وذكر برقم (٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤) الشواهد التي تعقب السيوطي بها ابن الجوزي، وحكم عليها بالوضع، والأول والثاني منها بمعنى هذا الحديث، وفي سند الأول محمد بن الفضل بن عطية، وتقدم في الحديث (٥١٩) أنه كذاب، وفي سند الثاني عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه متروك، فلا يستقيم ضعف الحديث بشيء من هذه الشواهد، وأما متنه فلا يخفى ما فيه على من تأمله، والله المستعان.

٥٨٨ ـ حديث علي مرفوعاً:

«إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ من وراء (الحجاب)[1]: يا أهل الجمع غُضّوا أبصاركم حتى تَمُرَّ فاطمة».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: لا والله، بل موضوع؛ وفيه العباس بن الوليد بن بكَّار: قال الدارقطني: كذاب[2].

---

(١) في (أ) و(ب): (الحجُب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص ٣٢١ رقم ٤٢٣).

٥٨٨ ـ المستدرك (٣/١٥٣): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي ببغداد، وأبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، وأبو العباس محمد بن يعقوب، وأبو الحسين بن ماتي بالكوفة، والحسن بن يعقوب العدل، قالوا: ثنا أبراهيم بن عبد الله العبسي، ثنا العباس بن الوليد بن بكار الضبي، ثنا خالد بن عبد الله الواسطي، عن بيان، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، عن علي ـ عليه السلام ـ، قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ من وراء الحجاب: يا أهل الجمع غُضّوا أبصاركم عن فاطمة بنت محمد ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حتى تَمُرَّ».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/١٩٠).

وابن عدي في الكامل (٥/١٦٦٥ ـ ١٦٦٦).

وابن الجوزي في العلل (١/٢٦٠ ـ ٢٦١ رقم ٤٢٠ و٤٢١).

وأورده في الموضوعات (١/٤٢٣) معلقاً.

وأخرجه تمام في فوائده ـ كما في اللآلىء (١/٤٠٢) ـ. =

. . . .

= جميعهم من طريق العباس بن الوليد، به، ولفظ ابن عدي، وأحد ألفاظ ابن الجوزي في العلل بنحوه، ولفظ الباقين بمثله.

قال ابن عدي: «هذا الحديث بهذا الإسناد منكر، لا أعلم قد رواه عن خالد غير عباس هذا».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، بل موضوع، والعباس قال الدارقطني: كذاب».

والعباس هذا هو ابن الوليد بن بكّار الضَّبِّي، وتقدم في الحديث **(٥٦٣)** أنه كذاب.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد، لنسبة العباس إلى الكذب.

وقد تابع العباس عبد الحميد بن بحر، لكن الحديث موضوع من طريقه، وسيأتي الكلام عنه في الحديث الآتي، مع ماله من شواهد لا ترفع من درجته، فأمثلها ضعيف جداً، وأغلبها موضوع، وعلامة الوضع على متنه تلوح، والله أعلم.

٥٨٩ ـ وذكره[١] الحاكم بعد ذلك من طريق آخر وفيه زيادة، وهي: «تمر وعليها (رَيْطَتان)[٢] خضراوان».

وفيه عبد الحميد بن بَحْر، قال ابن حبان: كان يسرق الحديث[٣].

---

(١) في (ب): (ثم ذكره)، وفي التلخيص: (ثم أورده الحاكم بعد ورقتين: أخبرنا. . .) الخ، وما أثبته من (أ).

(٢) في (أ): (رباطان)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك المطبوع والمخطوط، وفي التلخيص المخطوط: (ربطتان)، وفي المطبوع: (ريطان).

والرَّيْطة: كل مُلاءة ليست بِلِفْقَيْن، وقيل: كل ثوب رقيق، ليِّن، والجمع: رَيطٌ، ورِياط. / النهاية (٢/٢٨٩).

(٣) المجروحين (٢/١٤٢).

٥٨٩ ـ المستدرك (٣/١٦١): أخبرني أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البصري، ثنا عبد الحميد بن بحر، ثنا خالد بن عبد الله، عن بيان، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إذا كان يوم القيامة قيل: يا أهل الجمع غُضُّوا أبصاركم، وتمر فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فتمر وعليها ريطان خضراوان».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق القطيعي.

والقطيعي أخرجه في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٧٦٣ ـ ٧٦٤ رقم ١٣٤٤).

وأخرجه الطبراني في الكبير (١/٦٥ ـ ٦٦ رقم ١٨٠).

وفي الأوسط ـ كما في المجمع (٩/٢١٢) ـ. =

. . . .

= وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٣٢٠ أ).

ومن طريقهما الذهبي في الميزان (٢/٥٣٨).

وأخرجه ابن الجوزي في العلل (١/٢٦١ رقم ٤٢٢ و٤٢٣).

جميعهم من طريق عيد الحميد بن بحر، به مثله، عدا ابن الجوزي فلفظه نحوه.

قال الهيثمي: «فيه عبد الحميد بن بحر، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:
الحديث في سنده عبد الحميد بن بحر وتقدم في الحديث رقم (٥٥٢) أنه يسرق الحديث.

الحكم على الحديث:
الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة عبد الحميد بن بحر لسرقة الحديث.

وله شاهد من حديث أبي أيوب، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث أبي أيوب ـ رضي الله عنه ـ، فلفظه: «إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ من بطنان العرش، يا أهل الجمع نكِّسوا أبصاركم حتى تمر فاطمة بنت محمد على الصراط، فتمر مع سبعين ألف جارية من الحور العين كمر البرق».

أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات ـ كما في اللآلىء (١/٤٠٣) ـ، واللفظ له.

وابن الجوزي في العلل (١/٢٦١ ـ ٢٦٢ رقم ٤٢٤) بنحوه.

كلاهما من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن الحسين بن الحسن الأشقر، عن قيس بن الربيع، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن أبي أيوب، به. =

. . . .

= قال السيوطي: «محمد بن يونس هو الكديمي، وهو والثلاثة فوقه متروكون».

وقال ابن الجوزي: «فيه سعد بن طريف الكذاب، وفيه قيس بن الربيع، قال يحيى: ليس بشيء، وكان يتشيع. وفيه الكديمي وقد كذبوه».

قلت: الحديث من هذه الطريق لا شك في وضعه؛ سعد بن طريف، والأصبغ بن نباتة، تقدم في الحديث (٥٥٢) أنهما متروكان، ورميا بالوضع.

وحسين الأشقر تقدم في الحديث (٥٦٠) أنه ضعيف، ويغلو في التشيع.

ومحمد بن يونس الكديمي، تقدم في الحديث (٥٧٠) أنه متهم بالوضع.

وأما حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ، فهو من طريق داود بن إبراهيم العقيلي، عن خالد بن عبد الله الطحّان، عن الجُرَيْري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، به نحو الحديث السابق رقم (٥٨٨).

أخرجه أبو الفتح الأزدي في الضعفاء ـ كما في اللآلىء (١/٤٠٤) ـ.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٦٢ رقم ٤٢٥) وقال: «قال الأزدي الحافظ، هذا حديث منكر، وقد رواه العباس بن بكار عن خالد الطحان، عن بيان، عن الشعبي، وهو أيضاً طريق لا يحمل مثله، ولا يصح من هذين الطريقين، ولم يرو هذا الحديث عن خالد الطحان عن الجُرَيْري، ولا عن خالد بن بيان أحد ممن يرجع إلى قوله، وقد حدث عن خالد الطحان عالم من الثقات فلم نجد عند أحد منهم هذا، وداود بن إبراهيم العقيلي كذاب لا يحتج به». اهـ.

ونقل الذهبي في الميزان (٢/٤ رقم ٢٥٩٤) تكذيب الأزدي لداود العقيلي، وعليه فالحديث موضوع بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، فهو من طريق أبي سفيان يزيد بن عمرو الغنوي، عن عمير بن عمران، عن حفص بن غياث، عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمي، عن عطاء، عن أبي هريرة، بنحو سابقه.

أخرجه الأزدي في الضعفاء أيضاً ـ كما في الموضع السابق من اللآلىء ـ. =

. . . .

= وأبو نعيم في دلائل النبوة (٢/ ٧٠٧ رقم ٥٥٠).

وابن الجوزي في العلل (١/ ٢٦٢ رقم ٤٢٦) من طريق الأزدي وقال: «فيه العَرْزَمي، قال أحمد: ترك الناس حديثه. وفيه عميربن عمران، قال ابن عدي: حدث بالبواطيل عن الثقات، والضعف على رواياته بيِّن».

وقال السيوطي: «العَرْزَمي، وعمير متروكان».

قلت: محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العَرْزَمي ــ بفتح المهملة، والزاي، بينهما راء ساكنة ــ، الفزاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، متروك. / الكامل (٦/ ٢١١١ ــ ٢١١٦)، والتهذيب (٩/ ٣٢٢ ــ ٣٢٤ رقم ٦٣٣)، والتقريب (٢/ ١٨٧ رقم ٤٩٣).

وعمير بن عمران الحنفي ضعيف جداً، قال ابن عدي: «حدَّث بالبواطيل عن الثقات، وخاصة عن ابن جريج، والضعف بيِّن على حديثه».

وقال العقيلي: «في حديثه وهم وغلط». / الكامل (٥/ ١٧٢٥)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٣١٨)، واللسان (٤/ ٣٨٠ رقم ١١٣٧).

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد.

ولحديث أبي هريرة طريق أخرى أيضاً، أخرجها أبو بكر الشافعي في الغيلانيات ــ كما في الموضع السابق من اللآلىء ــ، من طريق عمرو بن زياد الثوباني، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أبي هريرة، به نحو سابقه.

والحديث موضوع من هذه الطريق؛ عمرو بن زياد الثوباني تقدم في الحديث (٤٩٠) أنه وضاع.

وأما حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ، فهو من طريق حسين بن معاذ بن حرب، أبي عبد الله الأخفش، ويرويه من طريقين:

١ ــ عن شاذ بن فياض، عن حماد بن سلمة. =

. . . .

٢ ــ عن الربيع بن يحيى الأشناني، قال: حدثني جار لحماد بن سلمة، قال: نا حماد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به نحو سابقه.

أخرجه أبو الحسين بن بشران في الأول من فوائده من الطريق الأولى ــ كما في الموضع السابق من اللآلىء ــ.

والخطيب في تاريخه (٨/١٤١ و١٤٢) من كلا الطريقين.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٦٣ رقم ٤٢٧ و٤٢٨) وقال: «في الطريق الأول شاذ ابن فياض، قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع الموضوعات».

قلت: عبارة ابن حبان في المجروحين (١/٣٦٣ ــ ٣٦٤): «كان ممن يرفع الموقوفات، ويقلب الأسانيد، لا يشتغل بروايته، كان محمد بن إسماعيل البخاري ــ رحمة الله عليه ــ شديد الحمل عليه». اهـ.

قال ابن الجوزي: وفي الطريق الثاني: جار حماد وهو مجهول.

قلت: هو مبهم، حيث جاء في سند الحديث: «حدثني جار لحماد»، ومع ذلك فمدار كلا الطريقين على الحسين بن معاذ بن حرب الأخفش، أبو عبد الله الحَجَبي، ذكره الخطيب (٨/١٤١ ــ ١٤٢ رقم ٤٢٣٤) وما ذكره بجرح ولا تعديل، بل ساق له هذا الخبر المنكر من رواية النجَّاد والخراساني، عنه. . .»، ثم ذكر الحديث، وقال: «فالحسين قد اضطرب في إسناده، فإن اللذَيْن روياه عنه ثقتان، ومع اضطرابه، فأتى بهذا الباطل». اهـ.

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، وليس في طرق الحديث المتقدمة ما يرفع من درجة الحديث، ومع ذلك فمتنه منكر كما قال ابن عدي، والأزدي، والذهبي، وابن حجر في اللسان (٢/٤١٥)، وغيرهم، والله أعلم.

٥٩٠ ـ حديث علي:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لفاطمة: «إن الله يغضب لغضبك، ويرضى لرضاك».

قال: صحيح.

قلت: بل فيه حسين بن زيد، منكر الحديث، لا يحل أن يحتج به[1].

---

(١) في (ب): (قلت: فيه حسين بن زيد منكر الحديث).

٥٩٠ ـ المستدرك (٣/١٥٣ ـ ١٥٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري.

وأخبرنا محمد بن علي بن دحيم بالكوفة، ثنا أحمد بن حاتم بن أبي غرزة، قالا: ثنا عبد الله بن محمد بن سالم، ثنا حسين بن زيد بن علي، (عن علي بن عمر بن علي)، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لفاطمة...، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١/٦٦ رقم ١٨٢).

وابن عدي في الكامل (٢/٧٦٢).

والدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٧٩).

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٣٢٠ أ).

وأبو صالح المؤدب في «مناقب فاطمة» ـ كما في الميزان (٢/٤٩٢) ـ.

جميعهم من طريق عبد الله بن محمد بن سالم، به مثله.

. . . .

وأخرجه أيضاً ابن النجار ـ كما في كنز العمال (١٣/٦٧٤ رقم ٣٧٧٢٥) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل حسين منكر الحديث، لا يحل أن يحتج به».

وحسين هذا هو ابن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه ضعيف، وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمته، في ما أنكر عليه، وقال: «وجدت في بعض حديثه النُكرة».

وقد ذكر الذهبي محمد بن سالم القزاز المفلوح في الموضع السابق من الميزان، وقال عنه: «ما علمت به بأساً. . .، إلا أنه أتى بما لا يُعرف»، ثم ساق هذا الحديث.

وفي سند الحديث أيضاً علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو مستور ـ كما في التقريب (٢/٤١ رقم ٣٨٦) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته (٨/٤٥٦)، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه»، وانظر التهذيب (٧/٣٦٧ رقم ٥٩٣).

وقد وقع تصحيف في سند الحديث في المستدرك، وتلخيصه المخطوطين والمطبوعين.

أما في المستدرك والتلخيص المطبوعين، فهكذا: (. . .حسين بن زيد بن علي، عن عمر بن علي، عن جعفر بن محمد. . .)، تصحف اسم علي بن عمر بن علي إلى عمر بن علي، وأظنه بسبب المجاورة لما قبله.

وأما في المخطوطين، فهكذا: (. . . حسين بن زيد بن علي، عن جعفر بن محمد. . .) بلا واسطة بينهما.

أقول: والصواب ما أثبته كما في بقية مصادر التخريج، وكما في ترجمة كل من

. . . .

حسين بن زيد، وعلي بن عمر، وهكذا جاء في علل الدارقطني (٣/١٠٣ ـ ١٠٤)، حيث ذكر للحديث علة أخرى.

فقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: «يرويه حسين بن زيد بن علي، عن علي بن عمر بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن الحسين بن علي. وغيرُه يرويه عن جعفر، عن أبيه، مرسلاً، والمرسل أشبه».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

٥٩١ ـ حديث جُمَيْع بن عُمير:

سمعت عائشة قالت: ما أعلم رجلاً (كان)[١]أحب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[٢]من علي، ولا امرأة أحب إليه من (امرأته)[٣].

قال: صحيح.

قلت: جُمَيْع مُتَّهم، ولم تقل عائشة هذا أصلاً.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) قوله: (صلى الله عليه وسلم) ليس في (ب).

(٣) في (أ): (ابنته).

٥٩١ ـ المستدرك (٣/١٥٤): حدثنا أبو بكر محمد بن علي الفقيه الشاشي، ثنا أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، ثنا علي بن سعيد بن بشير، عن عباد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، عن أبي إسحاق الشيباني، عن جُميع بن عمير، قال: دخلت مع أمي على عائشة، فسمعتها من وراء الحجاب وهي تسألها عن علي، فقالت: تسألني (كذا) عن رجل والله ما أعلم رجلاً كان أحب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من علي، ولا في الأرض امرأة كانت أحب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من امرأته.

وقوله: (تسألني) كذا جاء في المستدرك المطبوع والمخطوط.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه النسائي في الخصائص (ص١٢٨ رقم ١١٢) من طريق عبد العزيز ابن الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، به نحوه، وأشار المحقق إلى أن في الأصل: (تسلني)، وهو بنحو ما عند الحاكم، وصوَّبها هكذا: (تسأليني) بناء على السياق كما قال. =

. . . .

= وأخرجه النسائي أيضاً (ص ١٢٧ رقم ١١١) من طريق ابن أبـي غَنِيَّة، عن أبيه، عن أبـي إسحاق، عن جميع قال: دخلت مع أمي على عائشة، وأنا غلام، فذكرت لها علياً، فقال: (كذا، والصواب: فقالت): ما رأيت رجلاً أحب إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ منه، ولا امرأة أحب إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ من امرأته.

وأخرجه الحاكم (٣/١٥٧).

والترمذي في سننه (١٠/٣٧٥ رقم ٣٩٦٥) في فضل فاطمة ــ رضي الله عنها ــ، من كتاب المناقب.

وابن عبد البر في الاستيعاب (١٣/١٢٠).

ثلاثتهم من طريق عبد السلام بن حرب، عن أبـي الجحاف، عن جُميع بن عمير، قال: دخلت مع عمتي على عائشة، فسُئلت: أي الناس كان أحب إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؟ قالت: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها، وإن كان ما علمتُ صوّاماً قوَّاماً.

هذا سياق الترمذي والحاكم، وأما سياق ابن عبد البر فهو بنحوه، إلا أنه لم يذكر جُميعاً دخل مع أحد.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ولم يذكره الذهبي في تلخيصه والظاهر أنه اكتفى بإيراده له هنا وتعقبه له.

وأخرجه السَّهمي في تاريخ جرجان (ص ٢١٣) من طريق عباد بن يعقوب، عن أبـي عبد الرحمن المسعودي، عن كثير النواء، عن جُميع، عن عائشة، قلت لها: من كان أحب الناس إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؟ قالت: أما من الرجال فعلي، وأما من النساء ففاطمة.

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٣١٩ ب) من طريق شريك عن الأعمش، عن جُميع بن عمير، عن عمته، قالت: قلت لعائشة...، الحديث بنحوه. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «جُميع متَّهم، ولم تقل عائشة هذا أصلاً».

وجُمَيْع هذا هو ابن عمير التيمي، أبو الأسود الكوفي، وقد اختلف فيه، فقال ابن نمير: كان من أكذب الناس، وقال ابن حبان: كان رافضياً يضع الحديث، وقال البخاري: فيه نظر، ووافقه ابن عدي، وزاد: وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وقال الساجي: له أحاديث مناكير، وفيه نظر، وهو صدوق، وقال أبو حاتم: كوفي تابعي من عُتق الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث، وحسن الترمذي بعض أحاديثه، ومنها هذا الحديث. وذكر ابن حجر أن العجلي قال عنه: ثقة، وتعقبه أبو العرب، فقال: ليس يتابع أبو الحسن على هذا. اهـ. من الجرح والتعديل (٢/٥٣٢ رقم ٢٢٠٨)، والمجروحين (١/٢١٨)، والكامل (٢/٥٨٨)،، والتهذيب (٢/١١١ ــ ١١٢ رقم ١٧٧).

قلت: ولم أجد العجلي ذكر جُميعاً هذا في ثقاته (ص ٩٩)، فلعل ما نقله عنه ابن حجر في موضع آخر. وأما المختار من أقوال العلماء في حق جُميع، فالذي تطمئن إليه النفس: التوسط؛ بأخذ ما اختاره ابن عدي من قول البخاري: «فيه نظر»، أي إنه متروك الحديث، قال السخاوي في فتح المغيث (١/٣٤٤) عن قول البخاري: «فيه نظر، وفلان سكتوا عنه»، قال: «وكثيراً ما يُعبِّر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنهما أدنى المنازل عنده، وأردؤها».

وقال الذهبي في الميزان (٢/٤١٦) عن قول البخاري: «فيه نظر»، قال: «ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً».

وفي متن الحديث اختلاف بين الروايات كما يتضح من التخريج، ولعلَّه ممن هو دون جُميع، ومع ذلك فمتن الحديث مخالف لما ثبت في صحيح مسلم (٤/١٨٥٦ رقم ٨) في فضل أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ من كتاب فضائل =

. . . .

= الصحابة، من حديث عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»، قلت: ثم مَنْ؟ قال: «عمر» فعدَّ رجالاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لشدة ضعف جُميع، ومخالفة متن الحديث لما هو أصح منه، والله أعلم.

٥٩٢ ـ حديث عائشة، قالت:

ما رأيت أحداً كان أشبه كلاماً وحديثاً من فاطمة برسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وكانت إذا دخلت عليه رحَّب بها، وقام إليها، فأخذ بيدها، فقبَّلها، وأجلسها في مجلسه.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: بل (صحيح)[1].

---

(١) في (أ): (ضعيف)، وما أثبته من (ب)، وفي التلخيص: (كذا قال! بل صحيح).

٥٩٢ ـ المستدرك (٣/١٥٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، (ثنا العباس بن محمد الدوري)، ثنا عثمان بن عمر، ثنا إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن عائشة بنت طلحة، عن أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت. . .، الحديث بلفظه.

وقد سقط من هذا الموضع من المستدرك قوله: (ثنا العباس بن محمد الدوري)، وسقط من المخطوط أيضاً، والصواب ما أثبته، حيث أعاد الحاكم الحديث (٣/١٥٩ ـ ١٦٠)، فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا عثمان بن عمر، ثنا إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ، أنها قالت: ما رأيت أحداً كان أشبه كلاماً وحديثاً برسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من فاطمة، وكانت إذا دخلت عليه قام إليها، فقبلها، ورحَّب بها، وأخذ بيدها، فأجلسها في مجلسه، وكانت هي إذا دخل عليها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قامت إليه مستقبلة، وقبَّلت يده.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ولم يورده الذهبي في تلخيصه، وأظنه اكتفاءً بما هنا.

=

= ثم أعاده الحكم أيضاً (٤/٢٧٢ ـ ٢٧٣) بنفس الإسناد، وفي متنه زيادة.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه البيهقي في سُننه (٧/١٠١) في النكاح باب، ما جاء في قُبلة الرجل ولده، من طريق الحاكم.

وابن حبان في صحيحه (٩/٥٢ ـ ٥٣ رقم ٦٩١٤/ من الإحسان بتحقيق كمال الحوت) من طريق عمر بن عمر، عن إسرائيل، به نحوه وفيه زيادة.

وأخرجه ابن السراج ـ ولعله في تاريخه ـ فقال: حدثنا محمد بن الصباح، قال: حدثنا عثمان بن عمر. . . ، الحديث بنحوه، ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (١٣/١١٩).

وأخرجه الدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٦١) من طريق محمد بن المثنى، ويزيد بن سنان، كلاهما عن عثمان بن عمر، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: (كذا قال! بل صحيح)، أي أن الحديث صحيح، لكن ليس على شرط الشيخين، أو أحدهما.

وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمية، أم عمران ثقة، روى لها الجماعة. / ثقات العجلي (ص ٥٢١ رقم ٢١٠٢)، والتهذيب (١٢/٤٣٦ ـ ٤٣٧ رقم ٢٨٤٤)، والتقريب (٢/٦٠٦ رقم ٥).

والمنهال بن عمرو الأسدي صدوق، وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الدارقطني: صدوق، وتركه شعبة، لأنه سمع من بيته صوتاً، قال شعبة: «أتيت منزل المنهال، فسمعت منه صوت الطنبور، فرجعت، ولم أسأله»، قال المزي: «قلت: فهلاَّ سألته، عسى كان =

. . . .

= لا يعلم؟» وقد قيل: إنه صوت قراءة بالتطريب، فإن المنهال كما قال مغيرة: كان حسن الصوت، وكان له لحن يقال له: وزن سبعة، قال أبو الحسن بن القطان عن هذه الحادثة: «هذا ليس بجرح، إلا إن تجاوز إلى حدِّ التحريم، ولا يصح ذلك عنه، وجرحه بهذا تعسُّف ظاهر، وقد وثقه ابن معين، والعجلي، وغيرهما». وقال الحاكم: «المنهال بن عمرو غمزه يحيى القطان»، وحكى الغلابي أن ابن معين كان يضع من شأن المنهال، وقال الجوزجاني: سيء المذهب.

قلت: أما ابن معين، فجاء عنه أنه وثقه، وأما يحيى القطان فجرحه غير مفسَّر، وهو معارض بتوثيق الآخرين له، ولعله غمزه بما ذكره شعبة، وتقدم الكلام عنه، وأما الجوزجاني ــ رحمه الله ــ فغيرته على السنَّة، وبغضه للشيعة، ربما حملاه على مجاوزة الحد في الجرح، خاصة في الكوفيين، والمنهال كوفي، ولو جاز لنا اعتبار جرحه لما زاد على وصف الرجل بأن فيه تشيعاً، وعليه فالراجح من حال المنهال أنه صدوق، والله أعلم. / انظر الجرح والتعديل (٨/٣٥٦ ــ ٣٥٧ رقم ١٦٣٤)، والكامل (٦/٢٣٣١ ــ ٢٣٣٢)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٨٢ رقم ٣٤٥)، والتهذيب (١٠/٣١٩ رقم ٥٥٥).

وميسرة بن حبيب النَّهدي، أبو خازم الكوفي ثقة، وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، والنسائي، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته، ولم يرو له أحد من الشيخين في الصحيحين، إنما روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. / الجرح والتعديل (٨/٢٥٣ رقم ١١٥٢)، والكاشف (٣/١٩١ رقم ٥٨٤٩)، والتهذيب (١٠/٣٨٦ رقم ٦٩١).

وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق تقدم في الحديث (٤٩٦) أنه ثقة.

وعثمان بن عمر بن فارس العبدي ثقة من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/١٥٩ رقم ٨٧٧)، والتهذيب (٧/١٤٢ ــ ١٤٣ رقم ٢٩٠)، والتقريب (٢/١٣ رقم ٩٨). =

. . . .

= وعباس بن محمد بن حاتم الدّوري، أبو الفضل البغدادي، ثقة حافظ. / الجرح والتعديل (٢١٦/٦ رقم ١١٨٩)، وتاريخ بغداد (١٤٤/١٢ ـ ١٤٦ رقم ٦٥٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٥٢٢/١٢ ـ ٥٢٤رقم ١٩٩)، والتهذيب (١٢٩/٥ ـ ١٣٠ رقم ٢٢٦)، والتقريب (٣٩٩/١ رقم ١٦١).

وشيخ الحاكم هو أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان، الأصم، وتقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة.

وقد وقع في اسم شيخ الحاكم هذا تصحيف في الموضع الأول في المستدرك المطبوع والمخطوط، وهو على الصواب في الثاني، أما في الأول فهكذا: (أبو العباس محمد بن يعقوب بن إسحاق الصفاني)، وقوله: (ابن إسحاق الصفاني) زيادة ليست في نسب أبي العباس الأصم، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد كما يتضح من دراسة الإسناد، لكنه ليس على شرط أحد من الشيخين على مراد الذهبي، لأن ميسرة بن حبيب لم يخرج له أحد منهما، والله أعلم.

٥٩٣ ـ حديث عمر:

أنه دخل على فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: يا فاطمة، والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك أحب إليَّ منك.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: غريب عجيب.

---

٥٩٣ ـ المستدرك (٣/١٥٥): حدثنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا أحمد بن يوسف الهمداني، ثنا عبد المؤمن بن علي الزعفراني، ثنا عبد السلام بن حرب، عن عبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر ـ رضي الله عنه ـ، أنه دخل على فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: يا فاطمة، والله ما رأيت أحداً أحب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ منك، والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أحب إليَّ منك.

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٣/٦٧٤ رقم ٣٧٧٢٤)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «غريب عجيب»، ولم يذكر له علَّة، وكأنه استنكر قوله: «والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك أحب إليَّ منك»؛ إذ لا يليق برجل أن يطلق هذه العبارة لغير محارمه، فكيف تصح نسبتها لأمير المؤمنين عمر ـ رضي الله عنه ـ، مع ما اشتهر عنه من الورع، ووفرة العقل، وفي حق ابنة نبي الأمة ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وفي عصر تنزَّه عن أوحال الفسق، ومواطن الدعارة؟ لا شك بأن القلب السليم يستنكر صدور هذه العبارة من سوقة الناس بعضهم مع بعض، فكيف بها بين عمر، وفاطمة ـ رضي الله =

. . . .

= عنها ـ؟ حتى وإن كان ظاهرها أنها محبَّة دينية، بعيدة عن الأغراض البهيمية، إلا أن لكل مقام مقالاً، وهذا إنما يكون بين الرجال بعضهم مع بعض، أو النساء، أما بين ذكر وأنثى لا محرميَّة بينهما، فهذا لا يليق، وهذا ما دعا الذهبي للعجب والاستغراب.

هذا من حيث المتن.

أما سند الحديث، فلست أدري، هل اكتفى الذهبي بهذه العبارة عن نقده، أو أنه لم يتضح له فيه علة؟.

والحديث يرويه مكرم بن أحمد القاضي شيخ الحاكم، عن أحمد بن يوسف الهمداني، عن عبد المؤمن بن علي الزعفراني، عن عبد السلام بن حرب، عن عبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عُمر.

وعبد السلام بن حرب بن سلمة النَّهدي، الملائي، أبو بكر الكوفي ثقة حافظ من رجال الجماعة، لكن له مناكير ـ كما في التقريب (١/٥٠٥ رقم ١١٨٦)، قال عنه ابن معين: صدوق، وفي رواية: ليس به بأس يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال الترمذي: ثقة حافظ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ثقة حجة، وقال ابن عدي: لابأس به، وقال العجلي: هو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة في حديثه لين، وقال ابن سعد: كان به ضعف في الحديث، وقال حسن بن عيسى: سألت عبد الله بن المبارك عنه، فقال: قد عرفته، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه.

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: كنا ننكر من عبد السلام شيئاً: كان لا يقول حدثنا إلا في حديث واحد، أو حديثين سمعته يقول فيه: حدثنا، قال أبي: وقيل لابن المبارك في عبد السلام: فقال: ما تحملني رجلي إليه. اهـ. من الضعفاء للعقيلي (٣/٦٩ ـ ٧٠)، والكامل لابن عدي (٥/١٩٦٨)، والتهذيب (٦/٣١٦ ـ ٣١٧ رقم ٦١١). =

= أقول: عبد السلام بن حرب من الأئمة الثقات الحفاظ، المخرج لهم في الصحيحين، وقد أنكر عبد الله بن المبارك، والإمام أحمد، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة عليه بعض الشيء، فالغالب على حديثه الصحة والسلامة، وما كان من طريقه من الأحاديث فيه نكارة، فينظر في بقية رجال الإسناد، فإن كان هناك من يمكن حدوث النكارة من طريقه سواه، فلا يسوغ والحالة هذه الحمل في ذلك على عبد السلام، وإن لم يكن في الإسناد أحد سواه، فيحمل ما استنكر على أنه مما أنكره عليه الأئمة المتقدم ذكرهم.

وهذا الحديث في سنده شيخ مكرم واسمه هنا أحمد بن يوسف الهمداني، ولم أجد أحداً من الرواة في هذه الطبقة بهذه النسبة، و: «الهَمْداني» ــ بالدال ــ تشتبه كثيراً بـ: «الهَمَذَاني» ــ بالذال ــ، ولكن لم أجد من نسبه إلى هذه، أو تلك. وبعد تتبع أسماء شيوخ مكرم وجدت من شيوخه أحمد بن يوسف بن خالد بن سليمان التغلبي، ذكره الخطيب في تاريخه (٥/٢١٨ ــ ٢١٩ رقم ٢٦٩٣)، ونقل توثيقه عن عبد الرحمن بن يوسف، وعبد الله بن أحمد، لكن الرواية عنهما من طريق أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، وهو ليس بعمدة؛ ضعفه غير واحد ــ كما في المغني في الضعفاء (١/٥٥ رقم ٤٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٣٤٠ رقم ١٧٨)، واللسان (١/٢٦٣ ــ ٢٦٦ رقم ٨١٧) ــ، وينظر تفصيل الشيخ عبد الرحمن المعلمي في أمره في التنكيل (١/١٦٩ ــ ١٧٠)، وخلاصته قال: «الذي يتحرر من هذه النقول وغيرها أن ابن عقدة ليس بعمدة، وفي سرقة الكتب، والأمر بالكذب وبناء الرواية عليه ما يمنع الاعتماد على الرجل فيما ينفرد به».

قلت: ولم أجد من تابعه على النقل السابق.

وأما أحمد بن يوسف التغلبي هذا، فقد ساق الخطيب نسبه إلى عدنان، ولم ينسبه إلى همدان، وفرق بين نسبة التغلبي هذا، والنسبة إلى همدان، فالتغلبي عدناني، وهَمْدان من قحطان ــ كما في الأنساب للسمعاني (١٣/٤١٩) ــ، ولو جوَّزنا التصحيف يكون الصواب: «الهَمَذَاني»، بالذال =

. . . .

= نسبة إلى مدينة بالجبال مشهورة على طريق الحاج والقوافل ـ كما في الأنساب (١٣/٤٢٤) ـ، لو جوَّزنا ذلك لما ساغ أيضاً؛ لأن التغلبي بغدادي، وتوفي ببغداد كما في ترجمته في تاريخ بغداد.

وعليه فلا يُحمّل عبد السلام بن حرب تبعة هذا الحديث، إلا إذا تبين من حال أحمد بن يوسف ما يكفي، فيقال: لعل هذا مما أنكر على عبد السلام.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن أحمد بن يوسف، ومتنه منكر لتفرده به، والله أعلم.

٥٩٤ ـ حديث أبـي ثَعْلبة الْخُشَني:

كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا رجع[١] من سفر أتى المسجـد، فصلى ركعتـين، ثم ثَنَّى بفاطمـة، ثم يأتي أزواجه... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه يزيد الرَّهاوي ضعفه (أحمـد)[٢]، (وغيره)[٣]، وعُقْبة بن يَريم[٤]، نكرة[٥] لا يعرف.

---

(١) في أصل (ب): (خرج)، ومصوبة بهامشها.

(٢) في (أ): (العجلي)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص، وتضعيف أحمد له انظره في الكامل لابن عدي (٢٧٢٣/٧).

(٣) في (أ) و(ب): (ويحيى)، وما أثبته من التلخيص، ويحيى هو ابن معين، قال عن يزيد هذا: «ليس بثقة»، وقال مرة: «ليس حديثه بشيء»، كذا في تاريخ ابن معين (٦٧٢/٢ رقم ٢٠٦٣ و٥٠٢٣).

(٤) في أصل (أ)، وفي (ب)، والمستدرك، وتلخيصه: (رويم)، وما أثبته من التصويب بهامش (أ)، ومن مصادر الترجمة في دراسة الإسناد.

(٥) قوله: (نكرة) ليس في (ب)، وفيها بياض بقدر كلمة.

٥٩٤ ـ المستدرك (١٥٥/٣): أخبرني أبو الحسين بن أبـي عمرو السمَّاك، وأبو أحمد الحسين بن علي التميمي، قالا: ثنا عبد الله بن محمد البغـوي، حدثني سعيد بن يحيى الأموي، حدثني أبـي، حدثني يزيد بن سنان، ثنا عقبة بن (يريم)، قال: سمعت أبا ثعلبة الخشني ــ رضي الله عنه ــ يقول: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ إذا رجع من غزاة، أو سفر أتى المسجد، فصلى فيه ركعتين، ثم ثنى بفاطمة ــ رضي الله عنها ــ، ثم يأتي أزواجه، فلما رجع، خرج من المسجد، تلقَّته فاطمة عند باب البيت تَلْثم =

= فاه، وعينيه، تبكي، فقال لها: «يا بنيَّة، ما يبكيك؟ «قالت: يا رسول الله، ألا أراك شعثاً، نصباً، قد اخلَولَقَت ثيابك؟ قال: فقال «فلا تبكي، فإن الله عز وجل بعث أباك لأمر لا يبقى على ظهر الأرض بيت مدر، ولا شعر إلا أدخل الله به عزاً، أو ذلاً، حتى يبلغ حيث بلغ الليل».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/٣٥١).

والطبراني في الكبير (٢٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦ رقم ٥٩٥ و٥٩٦).

وأبو نعيم في الحلية (٢/٣٠)، و(٦/١٢٣ ـ ١٢٤).

ثلاثتهم من طريق أبـي فروة يزيد بن سنان الرهاوي، به نحوه، عدا العقيلي فلفظه مختصراً.

وقد سمَّى الطبراني، وأبو نعيم الراوي للحديث عن أبـي ثعلبة: عروة بن رويم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يزيد بن سنان، هو الرهاوي، ضعفه أحمد وغيره، وعقبة نكرة لا يعرف».

ويزيد بن سنان بن يزيد التميمي، أبو فروة الرَّهاوي ضعيف. / الجرح والتعديل (٩/٢٦٦ ـ ٢٦٧ رقم ١١٢٠)، والكامل لابن عدي (٧/٢٧٢٣ ـ ٢٧٢٦)، والتهذيب (١١/٣٣٥ ـ ٣٣٦ رقم ٦٤٠)، والتقريب (٢/٣٦٦ رقم ٢٦٥).

أما عقبة بن يريم اللخمي الدمشقي، فهو مجهول، وقال البخاري عن حديثه: «في صحة خبره نظر»، وذكر العقيلي قول البخاري هذا، وقال: «وهذا الحديث حدثناه...»، ثم ذكر هذا الحديث.

وقد ذكر عقبة هذا ابن أبـي حاتم، وبيَّض له، وذكره ابن حبان في ثقاته، =

. . . .

= وعده ابن عدي، والعقيلي في الضعفاء بناء على قول البخاري السابق، ونقل ابن حجر عن ابن عدي قوله: «ليس بالمعروف، إنما له حديث، أو حديثان». اهـ. من التاريخ الكبير (٦/٤٣٦ رقم ٢٩٠٦)، والجرح والتعديل (٦/٣١٨ رقم ١٧٧٣)، والثقات لابن حبان (٥ / ٢٢٨)، والكامل لابن عدي (٥/١٩١٧)، والضعفاء للعقيلي (٣/٣٥١، رقم ١٣٨٣)، والميزان (٣/٨٧ رقم ٥٦٩٧)، واللسان (٤/١٧٩ رقم ٤٦٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عقبة بن رويم، وضعف يزيد بن سنان، وتقدم أن البخاري حكم على هذا الخبر بعدم الصحة، ويعني به بهذا السياق، وإلا فإن لأجزائه شواهداً.

فقوله: «إذا رجع من سفر أتى المسجد فصلى ركعتين» يشهد له ما في الصحيحين، في قصة الثلاثة الذين خُلّفوا ـ كعب بن مالك، وصاحبيه ـ، قال كعب: وكان ـ يعني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد، فيركع فيه ركعتين».

أخرجه البخاري (٨/١١٣ ـ ١١٦ رقم ٤٤١٨) في المغازي، باب حديث كعب بن مالك.

ومسلم (١/٤٩٦ رقم ٧٤) في صلاة المسافرين، باب استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدومه.

وقوله: «ثم ثنَّى بفاطمة» يشهد له الحديث الآتي برقم (٥٩٦)، وهو حديث ضعيف، فيكون الحديث بمجموع هذين الطريقين حسناً لغيره.

وأما قوله: «إن الله عز وجل بعث أباك لأمر لا يبقى على ظهر الأرض بيت مدر، ولا شعر، إلا أدخل الله به عزاً، أو ذلاً، حتى يبلغ حيث بلغ الليل»، فله شاهد من حديث تميم الدَّاري، والمقداد بن الأسود.

أما حديث تميم الدَّاري يرفعه، فلفظه: «ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل =

. . . .

= والنهار، ولا يترك الله بيت مدر، ولا وبر، إلا أدخله الله هذا الدين، بعز عزيز، أو بذل ذليل، عزاً يعز الله به الإسلام، وذلاً يذل الله به الكفر»، وكان تميم الداري يقول: قد عرفت ذلك في أهل بيتي، لقد أصاب من أسلم منهم الخير والشرف والعز، ولقد أصاب من كان منهم كافر الذلَّ، والصَّغار والجزية.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٠٣)، واللفظ له.

والطبراني في الكبير (٢/٤٧ رقم ١٢٨٠).

وابن منده في الإيمان (٣/٩٦١ رقم ١٠٨٥).

والحاكم في المستدرك (٤/٤٣٠ ـ ٤٣١).

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وتعقبهما الألباني في «تحذير الساجد» (ص ١٧٤) بقوله: «إنما هو على شرط مسلم فقط».

وقال الهيثمي في المجمع (٦/١٤): «رجال أحمد رجال الصحيح».

وأما حديث المقداد بن الأسود يرفعه، فلفظه: «لا يبقى على ظهر الأرض بيت مدر، ولا وبر، إلا أدخله الله كلمة الإسلام، بعز عزيز، أو ذل ذليل، إما يعزهم الله عز وجل، فيجعلهم من أهلها، أو يذلهم، فيدينون لها».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٤)، واللفظ له.

والطبراني في الكبير (٢٠/٢٥٤ ـ ٢٥٥ رقم ٦٠١).

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤ رقم ١٦٣١ و١٦٣٢).

وابن منده في الإيمان (٣/٩٦٠ ـ ٩٦١ رقم ١٠٨٤).

والحاكم في المستدرك (٤/٤٣٠).

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، =

. . . .

= وقال الألباني في الموضع السابق: «على شرط مسلم»، وأورده في السلسلة الصحيحة (١/٧ رقم ٣).

وقال الهيثمي في المجمع (٦/١٤): «رجال الطبراني رجال الصحيح».

وعليه فالحديث بمجموع هذه الشواهد صحيح لغيره، عدا قوله: «ثم ثنى بفاطمة»، فحسن لغيره، والله أعلم.

٥٩٥ ــ حديث سعد مرفوعاً:

«أتاني جبريل بسَفَرْجَلة من الجنة ليلة الإسراء، فعلقت خديجة بفاطمة، فكنت إذا اشتقت إلى رائحة الجنة، شَمَمْتُ رقبة فاطمة».

قال: غريب، وشهاب بن حرب الذي في سنده مجهول.

قلت: (هو)[1] من وضع مسلم بن عيسى الصفَّار، على الخريبي، عن شهاب.

قال: وباقي رواته ثقات.

قلت: هذا كذب جَليّ؛ لأن فاطمة ولدت قبل النبوَّة، فضلاً عن الإسراء.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

٥٩٥ ــ المستدرك (١٥٦/٣): ثنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن مكرم ابن أخي الحسن بن مكرم، البزار ببغداد، ثنا مسلم بن عيسى الصفار العسكري، ثنا عبد الله بن داود الخريبي، ثنا شهاب بن حرب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن مالك، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «أتاني جبريل ــ عليه الصلاة والسلام ــ بسفرجلة من الجنة، فأكلتها ليلة أسري بي، فعلقت خديجة بفاطمة، فكنت أذا اشتقت إلى رائحة الجنة، شممت رقبة فاطمة».

تخـريجـه:

الحديث ذكره السيوطي في اللآلىء (٣٩٤/١ ــ ٣٩٥)، وعزاه للحاكم فقط، وكذا في كنز العمال (١٠٩/١٢ رقم ٣٤٢٢٨).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا حديث غريب الإسناد والمتن، وشهاب بن حرب مجهول، والباقون من رواته ثقات»، فتعقبه الذهبي =

. . . .

= بقوله: «قلت: من وضع مسلم بن عيسى الصفار، على الخريبي، عن شهاب، قال: وباقي رواته ثقات، قلت: هذا كذب جلي، لأن فاطمة ولدت قبل النبوة، فضلاً عن الإسراء».

أما مسلم بن عيسى الصفَّار، البغدادي، فقد قال عنه الدارقطني: «متروك» ــ كما في سؤالات الحاكم له (ص ١٥٧ رقم ٢٣٢)، والميزان (٤/١٠٦ رقم ٨٥٠٢) ــ.

وأما شهاب بن حرب، فقد حكم عليه الحاكم هنا بالجهالة، ولم أجد من تكلم عنه سواه.

وأما متن الحديث، فقد ذكر ابن الجوزي في موضوعاته (١/٤٠٩ ــ ٤١٤) جملة أحاديث بمعناه، وليس فيها ذكر للسفرجلة، ثم قال عقب ذكره لها: «هذا حديث موضوع لا يشك المبتدىء في العلم في وضعه، فكيف بالمتبحر؟ ولقد كان الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ، فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بخمس سنين، وقد تلقفه منه جماعة أجهل منه فتعددت طرقه، وذكره الإسراء كان أشد لفضيحته فإن الإسراء كان قبل الهجرة بسنة بعد موت خديجة، فلما هاجر أقام بالمدينة عشر سنين، فعلى قول من وضع هذا الحديث يكون لفاطمة يوم مات النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عشر سنين وأشهر، وأين الحسن والحسين وهما يرويان عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وقد كان لفاطمة من العمر ليلة المعراج سبع عشرة سنة، فسبحان من فضح هذا الجاهل الواضع على يد نفسه». اهـ.

وذكر الذهبي هذا الحديث في الميزان (٢/٤١٦)، وقال: «قد علم الصبيان أن جبرائيل لم يهبط على نبينا إلا بعد مولد فاطمة بمدة».

وقال ابن حجر في الأطراف: «الوضع عليه ظاهر؛ فإن فاطمة ولدت قبل ليلة الإسراء بالإجماع». اهـ. من اللآلىء (١/٣٩٥).

وقال في اللسان (٥/١٦٠): «كان الذي وضعه (خذل)، وإلا ففاطمة ولدت قبل الإسراء بمدة، فإن الصلاة فرضت في ليلة الإسراء، وقد صح أن =

. . . .

= خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة». اهـ. وانظر معه اللآلىء (١/٣٩٣).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد، لشدة ضعف الصفار، وجهالة شهاب بن حرب، ومخالفة متنه لما تقدم ذكره، والله أعلم.

٥٩٦ ـ حديث ابن عمر:

«أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا سافر كان آخر الناس عهداً به فاطمة، وكذا إذا قدم».

قلت: فيه إبراهيم[1] قُعَيْس، وهو ضعيف.

---

(١) في (أ): (إبراهيم بن قيس)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٩٦ ـ المستدرك (٣/١٥٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا يحيى بن إسماعيل الواسطي، ثنا محمد بن فضيل، عن العلاء بن المسيب، عن إبراهيم قعيس، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كان إذا سافر كان آخر الناس عهداً به فاطمة، وأذا قدم من سفر كان أول الناس به عهداً فاطمة ـ رضي الله عنها ـ.

أخبرنيه الحسين بن علي التميمي، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا محمد بن أحمد بن العلاء الآدمي بالبصرة، ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، عن العلاء بن المسيب، عن إبراهيم قعيس، فذكر بإسناده نحوه، وزاد فيه: فقال لها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «فداك أبي، وأمي».

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث عن آخرهم في الصحيح، غير إبراهيم قعيس».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «إبراهيم ضعيف».

وإبراهيم هذا لقبه: قُعَيْس، واسمه إبراهيم بن إسماعيل، أبو إسماعيل، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث، وذكره ابن حبان في ثقاته، وأخرج حديثه في صحيحه. / الجرح والتعديل (٢/١٥١ رقم ٥٠٥)، واللسان (١/٩٣ رقم ٢٦٨). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إبراهيم قعيس، ويشهد له في الحديث المتقدم برقم (٥٩٤) قوله: وكان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا رجع من غزاة، أو سفر، أتى المسجد، فصلى فيه ركعتين، ثم ثنَّى بفاطمة ـ رضي الله عنها ـ، ثم يأتي أزواجه»، فيكون الحديث حسناً لغيره بهذا الشاهد، والله أعلم.

٥٩٧ ـ حديث ابن المسيَّب، عن أم أيمن، قالت:

زوَّج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ابنته فاطمة علياً، وأمره أن لا يدخل عليها (حتى يجيئه)[1]. . . ، وذكر الحديث.

قال: صحيح.

قلت: مرسل.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

٥٩٧ ـ المستدرك (٣/١٥٧): أخبرني أبو بكر محمد بن القاسم الذّهلي ببغداد، ثنا جعفر بن محمد الفريابي، ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ثنا عمر بن صالح الدمشقي، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أم أيمن، قالت: زوَّج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ابنته فاطمة علي بن أبي طالب، وأمره أن لا يدخل على فاطمة حتى يجيئه. . . ، وذكر الحديث. اهـ.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هكذا، لم يذكره بتمامه، ولا أظنه من تصرف الحاكم فإن الطبراني أخرج الحديث في معجمه الكبير (٢٥/٩١ رقم ٢٣٢) من طريق محمد بن مصطفى، عن عمر بن صالح، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أم أيمن، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ زوَّج ابنته فاطمة علي بن أبي طالب، وأمره أن لا يدخل على أهله حتى يجيئه، فجاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. . . ، فذكر الحديث. اهـ. هكذا رواه الطبراني، واستنكره الهيثمي في المجمع (٩/٢١٠)، فقال: «روى هذا في ترجمة أم أيمن، ولم يذكر قبله، ولا بعده ما يناسبه، والله أعلم، رواه الطبراني».

وقد أخرجه بتمامه ابن سعد في الطبقات (٨/٢٤)، فقال: أخبرنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا عمر بن صالح، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، =

. . . .

=

عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أم أيمن، قالت: زوَّج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ابنته فاطمة من علي بن أبـي طالب، وأمره أن لا يدخل على فاطمة حتى يجيئه، وكانت اليهود يؤخِّرون الرجل عن أهله، فجاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حتى وقف بالباب، وسلم، فاستأذن، فأذن له، فقال: «أثمَّ أخي؟» فقالت أم أيمن: بأبـي أنت وأمي يا رسول الله، من أخوك؟ قال: «علي بن أبـي طالب»، قالت: وكيف يكون أخاك، وقد زوجته ابنتك؟ قال: «هو ذاك يا أم أيمن»، فدعا بماء في إناء، فغسل فيه يديه، ثم دعا علياً، فجلس بين يديه، فنضح على صدره من ذلك الماء، وبين كتفيه، ثم دعا فاطمة، فجاءت بغير خمار، تعثر في ثوبها، ثم نضح عليها من ذلك الماء، ثم قال: «والله ما ألوت أن زوجتك خير أهلي»، وقالت أم أيمن: وَلِيْتُ جهازها، فكان فيما جهَّزتها به مرفقة من أدم حشوها ليف، وبطحاء مفروش في بيتها.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «مرسل».

ويعني بالإرسال الانقطاع بين سعيد بن المسيب، وأم أيمن ـ رضي الله عنها ـ.

وقد ذكر المزي في تهذيب الكمال (١/٥٠٤) جملة من الصحابة الذين روى عنهم سعيد بن المسيب مرسلاً، وموصولاً، ولم يذكر أم أيمن فيهم.

وسعيد ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ـ رضي الله عنه ـ، وأم أيمن توفيت في خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ، وقد تكون في أولها، فيكون القول في سماعه منها شبيهاً بالقول في سماعه من عمر، وبعض أهل العلم لا يثبت له سماعاً من عمر، قال عباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن المسيب قد رأى عمر، وكان صغيراً، قلت ليحيى: هو يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر؟ قال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً؟! قال: إن هؤلاء قوم يقولون: إنه أصلح بين علي =

. . . .

= وعثمان، وهذا باطل، ولم يثبت له السماع من عمر، وذهب أبو حاتم إلى مثل ما ذهب إليه ابن معين.

وأما الإمام أحمد فيرى أن سعيداً قد سمع من عمر، ورجح هذا القول ابن حجر بقوله: «وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر...»، فذكر الحديث. اهـ. من المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٧١ ـ ٧٣ رقم ١١٤)، والتهذيب (٤/٨٤ ـ ٨٨ رقم ١٤٥) و(١٢/٤٥٩ رقم ٢٩١٤).

والذهبي ـ رحمه الله ـ من المؤرخين المشهود لهم بطول الباع في معرفة تواريخ الرواة، ووفياتهم، ولم أجد له مخالفاً فيما ذهب إليه من عدم سماع سعيد بن المسيب من أم أيمن فقوله عمدة، إلا إذا ترجح خلافه بمرجح.

والحديث من هذه الطريق مداره على عمر بن صالح بن أبي الزاهرية البصري، أبو حفص الأزدي، وهو متروك كما قال الدارقطني، وقال النسائي، وابن عدي: متروك الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، بصري سكن دمشق، ليس بالقوي، وكان إبراهيم بن موسى يحمل عليه، روى عن أبي جمرة منكرات»، وذكره ابن حبان في ثقاته، فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «لا عبرة بذلك، فإن أحاديث هذا الرجل تدل على وهنه، لا سيَّما وقد قال البخاري: منكر الحديث». اهـ. من الضعفاء للبخاري (ص ٨٠ رقم ٢٤٧)، وللنسائي (ص ٨٣ رقم ٤٦٥)، والجرح والتعديل (٦/١١٦ رقم ٦٢٨)، والكامل لابن عدي (٥/١٦٨٨)، واللسان، (٤/٣١٣) رقم ٨٨٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للإرسال الذي رجحه الذهبي، ولشدة ضعف عمر بن صالح.

ولـه شاهد من حديث أنس، وأسماء بنت عميس ـ رضي الله عنهما ـ. =

. . . .

= أما حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ، فهو بمعنى هذا الحديث، وفيه زيادة.

أخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٥٤٩ ــ ٥٥١ رقم ٢٢٢٥).

والطبراني في الكبير (٤٠٨/٢٢ ــ ٤١٠ رقم ١٠٢١).

كلاهما من طريق الحسن بن حماد الحضرمي، عن يحيى بن يعلى الأسلمي، عن سعيد بن أبـي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس بن مالك، فذكره، هكذا أورده الطبراني، وأما ابن حبان فلم يذكر الحسن، وهذا الاختلاف لا أدري من الطباعة، أو من شيخي ابن حبان والطبراني، ومع ذلك، فقتادة مدلس من الطبقة الثالثة ــ كما في طبقات المدلسين (ص ١٠٢ رقم ٩٢) ــ، وقد عنعن هنا.

والراوي عنه سعيد بن أبـي عروبة اختلط ــ كما في الكـواكب النيرات (ص ١٩٠ ــ ٢١٢ رقم ٢٥) ــ.

وعنه يحيى بن يعلى الأسلمي، وتقـدم في الحديث (٥٥٥) أنـه شيعي ضعيف، وروايته هذه فيها انتقاص للشيخين ــ رضي الله عنهما ــ، وتفضيل لعلي ــ رضي الله عنه ــ عليهما، حيث ذكر أنهما خطبا فاطمة ــ رضي الله عنها ــ، فردهما النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ثم خطبها علي، فزوَّجه النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

وعليه فالحديث ضعيف جداً لهذه العلل.

وأما حديث أسماء ــ رضي الله عنها ــ فهو الآتي برقم (٦٠٠)، وهو حديث شاذ؛ متنه غلط كما قال الذهبـي، ونحوه ابن حجر، لمخالفة متنه لما علم من التاريخ.

وعليه فالحديث لا يثبت بشيء من هذه الطرق، والله أعلم.

٥٩٨ ــ حديث سُويد بن غَفَلة، قال:

خطب علي بنت أبـي جهل إلى عمّها الحـارث بن هشام، فاستشار النبـي ــ صلّى الله عليه وسلَّم ــ[1]، فقال: «أَعَنْ حَسَبها تسألني؟» الخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: مرسل قويّ.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبدلاً من قوله: (الخ)، قال: (الحديث).

٥٩٨ ــ المستدرك (٣/١٥٨ ــ ١٥٩): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا يحيى بن زكريا بن أبـي زائدة، أخبرني أبـي، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، قال: خطب علي ابنة أبـي جهل إلى عمها الحارث بن هشام، فاستشار النبـي ــ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقال: «أعَن حسبها تسألني؟» قال علي: قد أعلم ما حسبها، ولكن، أتأمرني بها؟ فقال: «لا، فاطمة مضغة مني، ولا أحسب إلا وأنها تحزن أو تجزع»، فقال علي: لا آتي شيئاً تكرهه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرجه من الفضائل (٢/٧٥٤ ــ ٧٥٥ رقم ١٣٢٣)، وليس في سند الحديث في الفضائل ذكر لسويد بن غفلة، وإنما جاء الحديث عن الشعبـي مرسلاً، ولعله الصواب، فإن الدّولابـي أخرج الحديث في الذرية الطاهرة (ص ٢٤) من طريق أحمد بن عبد الجبار، عن يونس بن بكير، عن زكريا بن أبـي زائدة، عن عامر الشعبـي، قال: خطب علي... الحديث بنحوه. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «مرسل قوي».

وأنما أعله بالإرسال، لأنه من رواية سويد بن غَفَلة ـ بفتح المعجمتين ـ، أبو أمية الجعفي، وهو ثقة مخضرم، من كبار التابعين، ممن روى له الجماعة، أسلم في حياة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولم يدركه، إنما قدم المدينة يوم دفن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقد قيل: إنه صلى مع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولا يصح. / الجرح والتعديل (٤/٢٣٤ رقم ١٠٠١)، والتهذيب (٤/٢٧٨ رقم ٤٧٧)، والتقريب (١/٣٤١ رقم ٦٠٣).

ووصف الذهبي هذا المرسل بالقوة، لأنه من رواية هذا التابعي الكبير، الذي كاد أن يدرك شرف صحبة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقد صح السند إليه.

فالإمام أحمد رواه عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه، عن الشعبي، عن سويد.

وعامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٣٢٢ ـ ٣٢٤ رقم ١٨٠٢)، والتهذيب (٥/٦٥ ـ ٦٩ رقم ١١٠)، والتقريب (١/٣٨٧ رقم ٤٦).

وزكريا بن أبي زائدة، أبو يحيى الكوفي ثقة، من رجال الجماعة، وكان يدلس، لكنه من الطبقة الثانية الذين احتمل الأئمة تدليسهم. / الجرح والتعديل (٣/٥٩٣ ـ ٥٩٤ رقم ٢٦٨٥)، والتهذيب (٣/٣٢٩ ـ ٣٣٠ رقم ٦١٦)، والتقريب (١/٢٦١ رقم ٥٢)، وطبقات المدلسين (ص ٦٢ رقم ٤٧).

وابنه يحيى ثقة متقن من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٩/١٤٤ ـ =

. . . .

= ١٤٥ رقم ٦٠٩)، والتهذيب (٢٠٨/١١ ـ ٢١٠ رقم ٣٤٩)، والتقريب (٣٤٧/٢ رقم ٦٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهـذا الإسناد لإرساله، وسنده صحيح إلى مرسله سويد بن غفلة، ولكن رواية الحاكم خالفتها رواية الفضائل، والذرية الطاهـرة، فيكون الحديث من مراسيل الشعبـي، وهو حسن لغيره بالطريق الآتية برقم (٥٩٩)، وصحيح لغيره لأن أصله في الصحيحين كما سيأتي في الحديث رقم (٧٦٠)، والله أعلم.

٥٩٩ ـ حديث أبـي حنظلة:

أن علياً خطب ابنة أبـي جهل، فقال له أهلها: لا نزوِّجك على ابنة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[١]، فبلغ ذلك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: «إنما فاطمة بضعة[٢] مني، فمن آذاها، فقد آذاني».

قلت: مرسل.

---

(١) قوله: (صلى الله عليه وسلم) ليس في (ب).

(٢) في المستدرك وتلخيصه: (مُضغة)، وما أثبته من (أ) و(ب)، وفضائل الصحابة لأحمد (٢/٧٥٥ رقم ١٣٢٤)، فإن الحاكم رواه من طريقه.

٥٩٩ ـ المستدرك (٣/١٥٩): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبـي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون.

وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبـي، ثنا يزيد بن هارون، أخبرنا إسماعيل بن أبـي خالد، عن أبـي حنظلة رجل من أهل مكة، أن علياً خطب ابنة أبـي جهل...، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريقين عن يزيد بن هارون، إحداهما من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرج الحديث في الفضائل (٢/٧٥٥ رقم ١٣٢٤)، ووقع هناك: «عن أبـي حنظلة، عن رجل من أهل مكة، أن علياً...»، ولعله الصواب، فإن أبا حنظلة كوفي، لا مكي كما سيأتي في دراسة الإسناد.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «مرسل».

وإنما أعله بالإرسال، لأن الحديث من رواية أبـي حنظلة، وهو ليس =

. . . .

= بصحابي، وهذا بناء على رواية الحاكم، والصواب ما في فضائل الصحابة لأحمد، على أن الحديث من رواية أبـي حنظلة، عن رجل من أهل مكة، يدل على ذلك أمران:

١ ـ أبو حنظلة كوفي، وليس بمكي.

٢ ـ قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ٣١٥ رقم ١٢٦٣) في ترجمة أبـي حنظلة هذا: «وقد روى أيضاً عن رجل من أهل مكة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ».

وعليه فيكون الواسطة بين أبـي حنظلة، وعلي ـ رضي الله عنه ـ مبهم.

ومع ذلك فأبو حنظلة لا تعرف حاله، فقد ذكره البخاري في الكنى من تاريخه (٢٦/٩ رقم ٢٠٨)، وسكت عنه، وذكره ابن أبـي حاتم في الجرح والتعديل (٣٦٣/٩ رقم ١٦٥٦)، وبيّض له، وذكر أن أبا زرعة سئل عنه، فقال: «كوفي لا أعرف اسمه».

وأما الحافظ ابن حجر، فقال في الموضع السابق من تعجيل المنفعة: «قال ابن شيخنا: لا يعرف، قلت: بل هو معروف، يقال له: الحذَّاء ـ بمهملة، ثم معجمة ـ، ولم يسمّ. . .، ذكره أبو أحمد الحاكم، وقال: حديثه في الكوفيين، قلت: ولا أعرف فيه جرحاً، بل ذكره ابن خلفون في الثقات». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه خطأ صوابه: «عن أبـي حنظلة، عن رجل من أهل مكة، أن علياً. . .، وعليه فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لإبهام الراوي للحديث عن علي، ولجهالة حال أبـي حنظلة الحذَّاء، وهو حسن لغيره بالطريق السابقة برقم (٥٩٨)، وصحيح لغيره من طريق المسور بن مخرمة، وحديثه في الصحيحين، وسيأتي تخريجه بتمامه برقم (٧٦٠)، ولفظه: «إن فاطمة مني، وإني أتخوَّف أن تفتن في دينها». . . الحديث.

٦٠٠ ــ حديث أسماء بنت عُمَيْس قالت:

كنت في زفاف فاطمة... الحديث.

قلت: فيه صالح بن حاتم، عن أبيه، وحاتم خرّجا له[١]، وصالح من شيوخ مسلم[٢]، ولكن الحديث غلط؛ فإن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة.

---

(١) كما في الكاشف (١/١٩٢ رقم ٨٤٨)، والتهذيب (٢/١٣١ رقم ٢١٨).

(٢) كما في التهذيب (٤/٣٨٤ رقم ٦٤٤).

٦٠٠ ــ المستدرك (٣/١٥٩): أخبرني أحمد بن جعفر بن حمدان البزار، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن مسلم، ثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثني أبي، حدثني أيوب، عن أبي يزيد المدني، عن أسماء بنت عميس، قالت: كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فلما أصبحنا، جاء النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ إلى الباب، فقال: «يا أم أيمن، ادعي لي أخي»، فقالت: هو أخوك، وتنكحه؟! قال: «نعم يا أم أيمن»، فجاء علي، فنضح النبي ــ صلَّى الله عليه وآلة وسلَّم ــ عليه من الماء، ودعا له، ثم قال: ادعي لي فاطمة»، قالت: فجاءت تعثّر من الحياء، فقال لها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «اسكني، فقد أنكحتك أحب أهل بيتي إلي»، قالت: ونضح النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ عليها من الماء، ثم رجع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فرأى سواداً بين يديه، فقال: «من هذا؟» فقلت: أنا أسماء، قال: «أسماء بنت عميس؟» قلت: نعم، قال: «جئت في زفاف ابنة رسول الله؟» قلت: نعم، فدعا لي.

تخــريجــه:

الحديث له عن أسماء ــ رضي الله عنها ــ طريقان:

● **الأولى**: طريق أيوب السختياني، واختلف عليه.

=

= فرواه حاتم بن وردان، عنه، عن أبـي يزيد المدني، عن أسماء.

ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، يزيد المديني، أو أحدهما ـ شك عبد الرزاق ـ، عن أسماء.

ورواه سعيد بن أبـي عروبة، عن أيوب، واختلف على سعيد.

فرواه محمد بن سواء، عنه، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، ليس فيه ذكر لأسماء.

ورواه عبد الوهاب بن عطاء، عنه، عن أبـي يزيد المديني، قال: وأظنه عن عكرمة، فذكره مرسلاً ليس فيه ذكر لأسماء، ولا لابن عباس، ولا لأيوب.

أما رواية حاتم بن وردان فهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق القطيعي.

والقطيعي أخرج الحديث في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٧٦٢ رقم ١٣٤٢).

ورواه النسائي في الخصائص (ص ١٣٧ ــ ١٣٨ رقم ١٢٤).

والطبراني في الكبير (٢٤/١٣٦ ــ ١٣٧ رقم ٣٦٤).

والدولابـي في الذرية الطاهرة (ص ٣٧).

أما الدولابـي فإنه أخرجه من طريق صالح بن حاتم، لكن سقط من سنده قوله: «حدثني، أبـي»، فجاء الحديث عنده من رواية صالح، عن أيوب.

وأما النسائي، فمن طريق إسماعيل بن مسعود، عن حاتم، به نحوه، وأما الطبراني، فمن طريق مسلم بن إبراهيم، عن حاتم بن وردان، ومن طريق إبراهيم بن عبد الله بن مسلم أبـي مسلم الكشي، عن صالح بن حاتم، به نحوه.

وأما رواية عبد الرزاق، فأخرجها هو في مصنفه (٥/٤٨٥ ــ ٤٨٦ رقم ٩٧٨١) بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٥٦٨ ــ ٥٦٩ رقم ٩٥٨). =

. . . .

= وإسحاق بن راهويه في مسنده ــ كما في المطالب العالية (٢/ ٣١ ــ ٣٢ رقم ١٥٧٤)، وكما في حاشية فضائل الصحابة لأحمد ــ .

والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٣٧ ــ ١٣٨ رقم ٣٦٥).

ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق، به.

وأما رواية محمد بن سواء، عن سعيد بن أبـي عروبة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، فأخرجها النسائي في **الخصائص** (ص ١٣٨ ــ ١٣٩ رقم ١٢٥)، وعدَّه مخالفاً لحاتم بن وردان، فقال: «خالفه سعيد بن أبـي عروبة، فرواه عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس»، ثم ذكره بنحوه، إلا أن قوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «جئت تكرمين ابنة رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ؟»، ودعاءه، جاء في الحديث موجهاً لأم أيمن ــ رضي الله عنها ــ، وليس فيه ذكر لأسماء.

وأما رواية عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبـي عروبة، عن أبـي يزيد المدني، عن عكرمة مرسلاً فأخرجها ابن سعد في الطبقات (٨/ ٢٣ ــ ٢٤) بنحو سياق الحاكم.

● **الطريق الثانية**: طريق يحيى بن العلاء، عن عمه شعيب بن خالد، عن حنظلة بن سمرة بن المسيب، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس، قال. . . ، فذكر الحديث بنحوه، وفيه زيادة، وفي آخره قال ابن عباس: فأخبرتني أسماء. . . ، الحديث.

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٤٨٦ ــ ٤٨٩ رقم ٩٧٨٢).

ومن طريقه الطبراني في الكبير (٢٢/ ٤١٠ ــ ٤١٢ رقم ١٠٢٢) و (٢٤/ ١٣٢ ــ ١٣٥ رقم ٣٦٢).

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «حاتم خُرِّج له، وصالح من شيوخ مسلم، ولكن الحديث غلط؛ لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة». =

. . . .

= فالذهبي إنما أعلَّ الحديث من جهة متنه، وأما سنده، فلم يذكر له علة.

وظاهر الإسناد أن له علتين، ويمكن دفعهما:

١ ـ الاضطراب في سنده كما يظهر من التخريج.

٢ ـ قول ابن حجر في التقريب (٢/ ٤٩٠ رقم ٢٠) عن أبي يزيد المدني: «مقبول»، يعني حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث كما صرح به في مقدمة التقريب (١/ ٥).

والجواب عن هاتين العلتين كما يلي:

١ ـ أما الاضطراب، فإن الحديث رواه عن أيوب ثلاثة، هم: حاتم بن وردان، ومعمر، وسعيد بن أبي عروبة.

أما رواية حاتم، ومعمر فلا خلاف بينهما، فإن عبد الرزاق في روايته للحديث عن معمر شك، هل الحديث عن أيوب، عن عكرمة، وأبي يزيد كليهما، أو أحدهما، وليس هناك ما يمنع من أن يروي أيوب الحديث عن كليهما، ولو فرض أنه أحدهما، فيكون الراجح أنه أبو يزيد؛ لوجود المرجّح، وهو رواية حاتم.

أما رواية سعيد بن أبي عروبة فقد اختلف عليه فيها كما سبق، والرواية التي أخرجها النسائي عن محمد بن سواء، عنه، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، هذه فيها مخالفة لرواية حاتم، ومعمر، وقد نص النسائي على هذه المخالفة كما سبق.

وأما الرواية التي أخرجها ابن سعد عن عبد الوهاب بن عطاء، عن أيوب، عن أبي يزيد المدني، عن عكرمة مرسلاً، فهذه ليس مخالفة لرواية حاتم، ومعمر؛ لأنها من غير طريق أيوب.

فبقي الترجيح إذن بين هاتين الروايتين.

وقبل الترجيح لا بد من النظر في حال سعيد بن أبي عروبة. =

. . . .

= وهو سعيد بن أبـي عروبة مهران اليشكري، مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ روى له الجماعة، وله تصانيف، ومن أثبت الناس في قتادة، إلا أنه اختلط. / الجرح والتعديل (٤/٦٥ ـ ٦٦ رقم ٢٧٦)، والتهـذيب (٤/٦٣ ـ ٦٦ رقم ١١٠)، والتقريب (١/٣٠٢ رقم ٢٢٦)، والكواكب النيرات (ص ١٩٠ ـ ٢١٢ رقم ٢٥).

وحيث تبيَّن من حال سعيد الاختلاط، فينظر في رواية محمد بن سواء، وعبد الوهاب بن عطاء عنه، هل هي قبل الاختلاط، أو بعده.

وفي الموضع السابق من الكواكب النيرات ذكر أن عبد الوهاب بن عطاء سمع من سعيد قبل الاختلاط، ولم ينص على أن محمد بن سواء سمع منه قبل، أو بعد الاختلاط، وإنما ذكر أن الشيخين أخرجا لسعيد من طريق محمد بن سواء، وهذا لا يفيد سماعه منه قبل الاختلاط، فإن الشيخين قد يخرجان لمن سمع منه بعد الاختلاط، إما متابعة، أو لدقَّة معرفتهما بعلل الأحاديث، وتيقُّنهما من سلامة ما أخرجاه من تلك الطريق من القوادح، يدل عليه قول الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص ٤٠٦): «لم يخرج له ـ أي لسعيد ـ البخاري عن غير قتادة سوى حديث واحد أورده في كتاب اللباس من طريق عبد الأعلى عنه. . . ، وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة، فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً، كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عبادة، وابن أبـي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه». اهـ.

ومع ما تقدم ذكره فإن الرواية عن محمد بن سواء لا تثبت، ففي الإسناد إليه سهيل بن خلَّاد العبدي البصري، ولم يوثقه أو يجرحه أحد ـ كما في التهذيب (٤/٢٦٢ رقم ٤٥١) ـ، وفي التقريب (١/٣٣٨ رقم ٥٧٨) قال: «مقبول» وعليه فرواية عبد الوهاب بن عـطاء أرجح من روايـة محمد بن سـواء، ولا منافاة إذن بينها وبين رواية حاتم، ومعمر، لأنهما من غير طريق أيوب.

٢ ـ أما قول ابن حجر عن أبـي يزيد: «مقبول»، فالصواب خلافه، لأن =

. . . .

= أبا يزيد المدني هذا أقل أحواله أنه صدوق، فقد وثقه ابن معين، وقال أبو داود: سألت أحمد عنه، فقال: تسأل عن رجل روى عنه أيوب؟ وروى له البخاري في صحيحه، وقال مالك: لا أعرفه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

وأما اسمه فقد قال أبو حاتم: لا يُسمَّى، وقال أبو زرعة: لا أعلم له اسماً. اهـ. من الجرح والتعديل (٩/٤٥٨ ـ ٤٥٩ رقم ٢٢٥٣)، والتهذيب (١٢/ ٢٨٠ رقم ١٢٨٣).

وحيث أمكن دفع هاتين العلتين، فيكون الحديث معلولاً من جهة متنه فقط كما قال الذهبي، ووافقه ابن حجر، فقال ـ كما في المطالب العالية (٢/٣٢): «رجاله ثقات، لكن أسماء بنت عميس كانت في هذا الوقت بأرض الحبشة مع زوجها جعفر، لا خلاف في ذلك، فلعل ذلك كأن لأختها سلمى بنت عميس، وهي امرأة حمزة بن عبد المطلب».

قلت: ما ذكره ابن حجر بقوله: «فلعل ذلك كان لأختها سلمى. . .» إلخ، هذا مجرد احتمال لا دليل عليه، يدفع الإشكال.

الحكم على الحديث:

الحديث شاذ من هذه الطريق، سنده لا مطعن فيه، وإنما العلة في متنه كما سبق.

وتقدم في الحديث السابق برقم (٥٩٧) ذكر بعض الشواهد، لكنها ضعيفة جداً، لا يثبت الحديث بشيء منها، والله أعلم.

٦٠١ ـ حديث محمد بن حيُّويه الهمذاني، حدثنا الدَّبري، (أنا)[١] عبد الرزاق، حدثني أبي، (عن)[٢] مِيْنَاء مولى عبد الرحمن بن عوف، قال: خذوا عنيِّ قبل أن تُشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول:

«انا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا[٣] ورقها، وأصلها في جنة عدن».

قال: هذا متن شاذّ، وإسحاق صدوق، وعبد الرزاق، وأبوه، وجده[٤] ثقات، ومِيْنَاء بن أبي مِيْنَاء سمع من النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

قلت: ما قال هذا بشر سوى الحاكم، وإنما هذا تابعي ساقط، قال أبو حاتم: كان يكذب[٥]، وقال ابن معين: ليس

---

(١) في (أ): (حدثنا).

(٢) في (أ): (حدثني أبي، عن أبيه، أو: عن ميناء...)، وفي (ب): (حدثني أبي، حدثني، أو: عن ميناء...)، وفي المستدرك وتلخيصه: (حدثني أبي، حدثني أبي، عن ميناء...)، وهذا ما يقتضيه كلام الحاكم بذكره جد عبد الرزاق، والصواب ما أثبته من الكامل لابن عدي (٢٤٥١/٦)، والموضوعات لابن الجوزي (٥/٢)، ومن ترجمة ميناء في الجرح والتعديل (٣٩٥/٨ رقم ١٨١١)، ومن اللآلىء المصنوعة (٤٠٥/١).

(٣) قوله: (وشيعتنا) ليس في (ب)، وفي موضعه بياض.

(٤) الصواب أن جد عبد الرزاق ليس له ذكر في سند الحديث كما سبق.

(٥) الموضع السابق من الجرح والتعديل.

بثقة[٦]، ولكن أظن أن هذا وضع على الدَّبري، فإن ابن حيُّويه متهم بالكذب، أفما اسْتَحْيَيْت أيها المؤلف أن تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطُّرُقيَّة فيما يستدرك على الشيخين؟

= (٦) تاريخ ابن معين (٢/٦٠٠ رقم ٣٢٩).

٦٠١ ـ المستدرك (٣/١٦٠): حدثنا أبو بكر محمد بن حيُّويه بن المؤمَّل الهمذاني، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أنا عبد الرزاق بن همام، (حدثني أبي، عن ميناء) بن أبي ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف، قال: خذوا عني قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «أنا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها وشيعتنا ورقها، وأصل الشجرة في جنة عدن، وسائر ذلك في سائر الجنة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢٤٥١)، و(٢/٧٤٨) من طريق عمر بن سنان، ثنا الحسن بن علي أبو عبد الغني الأزدي، ثنا عبد الرزاق، عن أبيه، عن ميناء...، الحديث بنحوه، ثم قال ابن عدي: «لعل البلاء فيه من ميناء، أو عبد الرزاق».

ومن طريق ابن عدي أخرجه الجوزي في الموضوعات (٢/٥)، وقال: «هذا حديث موضوع، وقد اتهموا بوضعه ميناء، وكان غالياً في التشيع».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا متن شاذ، وإن كان كذلك، فإن إسحاق الدَّبري صدوق، وعبد الرزاق، وأبوه، وجده ثقات، وميناء مولى عبد الرحمن بن عوف قد أدرك النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وسمع منه، والله أعلم»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ما قال هذا بشر سوى الحاكم، وإنما ذا تابعي ساقط، وقال أبو حاتم: كذاب، يكذب، وقال =

. . . .

= ابن معين: ليس بثقة، ولكن أظن أن هذا وضع على الدبري، فإن ابن حيُّويه متهم بالكذب، أفما استحييت أيها المؤلف أن تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطرقية فيما يستدرك على الشيخين؟».

أما مِيْناء ـ بكسر الميم، وسكون التحتانية، ثم نون ـ ابن أبي مِيْناء الخزَّاز، مولى عبد الرحمن بن عوف، فإنه متروك، كذَّبه أبو حاتم، وقال ابن معين، والنسائي: ليس بثقة، وقال يعقوب بن سفيان: غير ثقة ولا مأمون، يجب ألا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، قليل الرواية، روى أحرفاً يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات، وَجَب التنكّب عن روايته»، وقال ابن عدي: «يبين على حديثه أنه يغلوا في التشيع». اهـ. من الجرح والتعديل (٨/٣٩٥ رقم ١٨١١)، والمجروحين (٣/٢٢)، والكامل (٦/٢٤٥٠) ـ ٢٤٥١)، والميزان (٤/٢٣٧ رقم ٨٩٨١)، والتهذيب (١٠/٣٩٧ رقم ٧١٤)، والتقريب (٢/٢٩٣ رقم ١٥٦٤).

قلت: وقد قال ميناء عن نفسه: «احتلمت حين بويع عثمان»، فدلَّ هذا على أن الحاكم قد وهم بزعمه أنه أدرك النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وسمع منه.

وأما أبو بكر محمد بن حيُّويه بن المؤمل الكرجي، الهمذاني، يعرف بابن أبي روضة، فإنه ضعيف جداً، لقيه البُرقاني، وسمع منه، وقال عنه: كان غير موثق عندهم، وقال أيضاً: لم يكن ثبتاً. / تاريخ بغداد (٥/٢٣٣ رقم ٢٧٢٠)، والميزان (٣/٥٣٢ رقم ٧٤٦٤)، واللسان (٥/١٥١ رقم ٥١٣).

وقد تابع ابن حيُّويه عمر بن سنان، عن الحسن بن علي أبي عبد الغني الأزدي، عن عبد الرزاق، به عند ابن عدي كما سبق.

والحسن بن علي بن عيسى، أبو عبد الغني الأزدي كذاب، اتهمه الذهبي في الميزان (٤/٢٣٧) بوضع هذه الطريق، حيث ذكر الحديث، ثم قال: «لعله من وضع أبي عبد الغني». =

. . . .

= وقال ابن حبان عن أبي عبد الغني هذا: «يروي عن مالك وغيره من الثقات، ويضع عليهم، لا تحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه بحال»، وذكر له الدارقطني حديثاً، وقال: «باطل، وضعه أبو عبد الغني على الرازق»، وقال أبو نعيم والحاكم: حدث عن مالك أحاديث موضوعة. اهـ. من المجروحين (١/٢٤٠)، والميزان (١/٥٠٥ رقم ١٨٩٦)، والمغني في الضعفاء (١/١٦٣ رقم ١٤٤٦)، واللسان (٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧ رقم ٩٨١).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع من كلا الطريقين عن عبد الرزاق، أما طريق الحاكم فلشدة ضعف ميناء، ومحمد بن حيُّويه، وأما طريق ابن عدي، فلشدة ضعف ميناء، ونسبة أبي عبد الغني إلى الكذب ووضع الحديث.

وله شاهد من حديث جابر، وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: «يا علي، ادن مني، ضع خمسك في خمسي، يا علي، خلقت أنا وأنت من شجرة، أنا أصلها، وأنت فرعها، والحسن والحسين أغصانها، من تعلق بغصن منها أدخله الله الجنة».

أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٨٢٤) من طريق عثمان بن عبد الله الشامي، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، به.

وقال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٦): «وقد أخذ هذا الحديث عثمان بن عبد الله الشامي، فغيره، وزاد فيه ونقص، ورواه من حديث جابر».

قلت: عثمان هذا هو ابن عبد الله بن عمرو بن عثمان الأموي، وتقدم في الحديث (٥٥٢)، أنه كذاب يضع الحديث ويسرقه، فالحديث بهذا الإسناد موضوع لأجله.

وأما حديث ابن عباس: فلفظه نحو لفظ حديث ميناء.

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥)، من طريق محمد بن السَّري التَّمار، عن نصر بن شعيب، عن موسى بن نعيمان، عن ليث بن سعد، عن ابن جريج، عن مجاهد، عن ابن عباس. =

. . . .

= قال ابن الجوزي: «هذا موضوع، وموسى لا يُعرف».

قلت: موسى هذا هو ابن النعيمان، كذا في موضوعات ابن الجوزي، واللآليء (١/٤٠٥)، وذكره الذهبي في الميزان (٤/٢٢٥ رقم ٨٩٣٥)، فقال: «موسى بن النعمان نكرة لا يعرف، روى عن الليث بن سعد خبراً باطلاً».

والراوي عن موسى هذا هو نصر بن شعيب، وأظنه الذي ذكره الذهبي في الميزان (٤/٢٥١ رقم ٩٠٣٢)، وقال عنه: «ضُعِّف».

والراوي عنه محمد بن السَّري التَّمار، ذكره الذهبي في الميزان (٣/٥٥٩ رقم ٧٥٧٨)، فقال: «يروي المناكير والبلايا، ليس بشيء...، روى له الدارقطني حديثاً، فخبَّط، فقال: لعل هذا الشيخ دخل عليه حديث في حديث».

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، فلا يصلح شيء من هذه الشواهد للاستشهاد، والله أعلم.

٦٠٢ ـ حديث أنس:

سألت أمي عن فاطمة، فقالت: كانت كالقمر ليلة البدر. . . إلخ.

قلت: موضوع، وفي إسناده محمد بن زكريّا الغلَّابي[1].

---

(١) قوله: (الغلابي) لم تتضح نقطه في (ب)، وفي التخليص المطبوع: (العلائي)، وفي المخطوط: (الغلائي)، وما أثبته من (أ)، ومصادر ترجمته في الحديث رقم (٥٦٣).

٦٠٢ ـ المستدرك (٣/١٦١): أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق المهرجاني، ثنا محمد بن زكريا بن دينار البصري، ثنا عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: سألت أمي عن فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقالت: كانت كالقمر ليلة البدر، والشمس كُفِرَ غماماً، إذا خرج من السَّحاب، بيضاء مشربة حمرة، لها شعر أسود، من أشد الناس برسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ شبهاً، والله كما قال الشاعر:

بيضاء تسحب من قيام شعرها وتغيب فيه وهو جَثْل أسْحَم
فكأنها فيه نهار مشرق وكأنه ليل عليها مظلم

اهـ.

ومعنى قوله: (كُفِر غماماً) أي: غُطِّي بالغمام، وهو السحاب، لأن أصل الكُفْر: تغطية الشيء تغطية تستهلكه ـ كما في النهاية (٤/١٨٧) ـ.

وقوله: (جَثْل): الجَثْل هو الضخم الكثيف من كل شيء، ومن الشعر: الكثير الملتف، وقيل: ما كثُف واسودَّ. / لسان العرب (١١/١٠٠).

وقوله: (أسْحَم) أي: أسود. / النهاية (٢/٣٤٨). =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «موضوع، وفي إسناده محمد بن زكريا الغلابي».

ومحمد بن زكريا الغلابي هذا تقدم في الحديث (٥٦٣) أنه يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الغلابي لوضع الحديث.

انتهى الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع
وأوّله: مناقب الحسن والحسين
رضي الله عنهما

مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن

توفي عام ٨٠٤ هـ

تحقيق ودراسة

سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

الجزء الرابع

دار العاصمة

الرياض

مناقب الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما ـ

٦٠٣ ـ حديث جابر مرفوعاً:

«لكل بني أم عصبة، إلا ابني[١] فاطمة أنا وليُّهما، وعصبتهما».

قال: صحيح.

قلت: ليس بصحيح؛ فإن فيه يحيى بن العلاء، قال أحمد: كان يضع الحديث[٢]، والقاسم بن أبي شيبة، وهو متروك.

---

(١) في (ب): (ابنتي).

(٢) الميزان (٤/٣٩٧).

٦٠٣ ـ المستدرك (٣/١٦٤): حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثني عمي القاسم بن أبي شيبة، ثنا يحيى بن العلاء، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لكل بني أم عصبة ينتمون إليهم، إلا ابني فاطمة، فأنا وليهما، وعصبتهما».

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٢/١١٤ رقم ٣٤٢٥٤)، وعزاه للحاكم فقط، ولم أجد من أخرجه من طريق جابر بهذا اللفظ سوى الحاكم، وله طرق أخرى سيأتي ذكرها في شواهد الحديث. =

= **دراسة الإسناد**:

الحديث صححه الحاكم، فتعقبه الذهبي بقوله: «ليس بصحيح؛ فإن يحيى قال أحمد: كان يضع الحديث، والقاسم متروك».

ويحيى هذا هو ابن العلاء البجلي الرازي، وتقدم في الحديث (٥٦٦) أنه كذاب يضع الحديث.

والقاسم بن محمد بن أبي شيبة تقدم في الحديث (٥٥٥) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة يحيى بن العلاء إلى وضع الحديث، ولشدة ضعف القاسم. وله شاهد من حديث عمر، وفاطمة الكبرى ـ رضي الله عنها ـ.

أما حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: «كل ولد أب فإن عصبتهم لأبيهم، ما خلا ولد فاطمة، فإني أنا أبوهم، وعصبتهم».

أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٦٢٦ رقم ١٠٧٠) من طريق محمد بن يونس الكديمي واللفظ له.

والطبراني في الكبير (٣/٣٥ رقم ٢٦٣١) من طريق الغلابي بنحوه، إلا أنه قال: «كل بني أنثى».

كلاهما عن بشر بن مهران، عن شريك بن عبد الله، عن شبيب بن غرقدة، عن المستظل بن حصين، عن عمر، به.

قال الهيثمي في المجمع (٦/٣٠١): «فيه بشر بن مهران، وهو متروك».

قلت: الحديث من طريق القطيعي، والطبراني موضوع، فبالإضافة لما ذكر الهيثمي، ففي سند القطيعي محمد بن يونس الكديمي، وتقدم في الحديث (٥٧٠) أنه متهم بالوضع، وفي سند الطبراني محمد بن زكريا الغلابي، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه يضع الحديث. =

. . . .

= وأما حديث فاطمة الكبرى ــ رضي الله عنها ــ، فلفظه نحو لفظ حديث جابر.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٣٦ رقم ٢٦٣٢).

وأبو يعلى ــ كما في المجمع (٩/١٧٢ ــ ١٧٣) ــ.

والخطيب في تاريخه (١١/٢٨٥).

ومن طريق ابن الجوزي في العلل (١/٢٥٨ رقم ٤١٨).

ثلاثتهم من طريق شيبة بن نعامة، عن فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة الكبرى، به.

قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بشيبة بن نعامة».

وقال الهيثمي: «فيه شيبة بن نعامة ولا يجوز الاحتجاج به».

وقال عبد الله بن أحمد: «عرضت على أبي حديث عثمان ــ يعني ابن أبي شيبة ــ عن جرير عن شيبة بن نعامة عن فاطمة بنت حسين عن فاطمة الكبرى عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في العصبة. وحديث جرير عن الثوري عن ابن عقيل عن جابر أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ شهد عيداً للمشركين، وعدة أحاديث من هذا النحو، فأنكرها جداً وقال: «هذه أحاديث موضوعة، أو كأنها موضوعة». اهـ. من تاريخ بغداد (١١/٢٨٤).

قلت: وفاطمة بنت الحسين روايتها عن جدتها فاطمة مرسلة ــ كما في التهذيب (١٢/٤٤٢) ــ.

وعليه فالحديث من هذه الطريق ضعيف، ومتنه منكر كما تقدم عن الإمام أحمد، وبقية الطرق لا يستقيم ضعف الحديث بها، والله أعلم.

٦٠٤ ـ حديث فاطمة:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أتاها يوماً، فقال: «أين ابناي؟» قالت: ذهب بهما علي. . . الحديث.

قال: فيه عون بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، وهو، وأبوه ثقتان.

قلت: بل محمد ضعفوه.

---

٦٠٤ ـ المستدرك (١٦٥/٣): حدثني عبد الأعلى بن عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ببغداد، حدثني أبي، ثنا أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي، ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ثنا محمد بن موسى المخزومي، ثنا عون بن محمد، عن أبيه، عن أم جعفر أمه، عن جدتها أسماء عن فاطمة ـ رضي الله عنها، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أتاها يوماً، فقال: «أين ابناي؟» فقالت: ذهب بهما علي، فتوجَّه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فوجدهما يلعبان في مشربة، وبين أيديهما فضل من تمر، فقال: «يا علي، ألا تقلب ابنيَّ قبل الحر؟» وذكر باقي الحديث. اهـ.

قال الحاكم: «محمد بن موسى هذا هو ابن مشمول مديني ثقة، وعون هذا هو ابن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، هو، وأبوه ثقتان، وأم جعفر هي: ابنة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وجدتها: أسماء بنت أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنهم ـ، وكلهم أشراف ثقات».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هكذا دون أن يذكر باقي الحديث.

وقد أخرجه بتمامه الطبراني في الكبير (٤٢٢/٢٢ رقم ١٠٤٠)، من طريق أحمد بن صالح، عن ابن أبي فديك، عن موسى بن يعقوب، عن عون بن محمد، عن أمه أم جعفر، عن جدتها أسماء بنت عميس، عن فاطمة، أن =

. . . .

= رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أتاها يوماً، فقال: «أين ابناي؟» ــ يعني حسناً، وحسيناً ــ، قالت: أصبحنا وليس في بيتنا شيء يذوقه ذائق، فقال علي: أذهب بهما، فإني أتخوَّف أن يبكيا عليك، وليس عندك شيء، فذهب إلى فلان اليهودي، فتوجه إليه النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، فوجدهما يلعبان في شربة، بين أيديهما فضل من تمر، فقال: «يا علي، ألا تقلب ابنيَّ قبل أن يشتدَّ عليهما الحر؟» فقال علي: أصبحنا وليس في بيتنا شيء، فلو جلست يا نبي الله حتى أجمع لفاطمة تمرات، فجلس النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حتى اجتمع لفاطمة شيء من تمر، فجعله في صُرَّته، ثم أقبل، فحمل النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أحدهما، وعلي الآخر حتى أقلبهما.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٣١٦): «إسناده حسن».

وبنحو سياق الطبراني هذا أخرجه الدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٦٦) من طريق ضرار بن صرد، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن محمد بن موسى، عن عون بن محمد، عن أمه أم جعفر بنت محمد بن جعفر، عن جدتها أسماء بنت عميس، عن فاطمة بنت محمد ــ عليهما السلام ــ، به.

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم كلام الحاكم عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل محمد ضعفوه».

ومحمد هذا هو ابن عبيد الله ــ بالتصغير ــ، ابن أبي رافع الهاشمي، مولاهم، الكوفي، وهو ضعيف. / الكامل (٦/٢١٢٥ ــ ٢١٢٦)، والتهذيب (٩/٣٢١ رقم ٥٣١)، والتقريب (٢/١٨٧ رقم ٤٩١).

قلت: وقد أخطأ الحاكم في محمد هذا، ولم يتنبَّه لخطأه الذهبي، فتبعه عليه، بل أخطأ الحاكم في أكثر من هذا، وفي سند الحديث عنده خطأ أيضاً، لست أدري منه، أو ممن فوقه؟ وبيان ذلك كالتالي: =

. . . .

= ١ ــ قال الحاكم: «أم جعفر هي: ابنة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وجدتها: أسماء بنت أبي بكر الصديق ــ رضي الله عنهم ــ.

والصواب أن أسماء هذه هي بنت عميس، وأم جعفر هي زوجة محمد بن الحنفية، وأم ابنة عون، ويقال لها أيضاً: أم عون، وهي بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب، وفي رواية الدولابي التصريح باسمها على الصواب، وترجمتها في التهذيب (١٢/٤٧٤ رقم ٢٩٦٨)، ولم يتكلم عنها أحد بجرح أو تعديل، وفي التقريب (٢/٦٢٣ رقم ٦٢) قال: «مقبولة».

ورواية الطبراني والدولابي على الصواب؛ حيث جاء فيها التصريح باسم أسماء، فقال: «بنت عميس»، وبوَّب لذلك الطبراني، فقال: «أسماء بنت عميس، عن فاطمة»، وساق هذا الحديث في تلك الترجمة.

٢ ــ في إسناد الحاكم: «... عون بن محمد، عن أبيه، عن أم جعفر أمه...».

والصواب هكذا: «عون بن محمد، عن أمه أم جعفر» كما في إسناد الطبراني، والدولابي، ولأن أم جعفر هذه هي أم عون، وزوجة محمد.

وعون بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي هذا مجهول الحال، ذكره البخاري في تاريخه (٧/١٦ رقم ٧١)، وسكت عنه، وبيض له ابن أبي حاتم (٦/٣٨٦ رقم ٢١٤٧)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٧/٢٧٩).

٣ ــ الراوي عن عون هذا هو شيخ محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وهو عند الحاكم: محمد بن موسى المخزومي، وعند الطبراني: موسى بن يعقوب، والاختلاف ناشيء من الرواة عن ابن أبي فديك، فمن دونهم، والذي يترجح لي أنه محمد بن موسى، كما في رواية الحاكم، وتؤيدها رواية الدولابي، فإن الراوي الذي لا تعرف حاله كعون بن محمد، يُعنى العلماء بذكر الرواة عنه، وقد ذكروا من الرواة عنه محمد بن موسى، ولم يذكروا موسى بن يعقوب كما في الموضع السابق من تاريخ البخاري، والجرح والتعديل. =

=

ومحمد بن موسى بن أبـي عبد الله الفطري، مولى الفطريين، في ترجمته في الجرح والتعديل (٨/٨٢ رقم ٣٤١)، والتهذيب (٩/٤٨٠ رقم ٧٧٥) ذكر أنه روى عن عون بن محمد بن الحنفية، وعنه ابن أبـي فديك، وهذا غاية ما يطلب في التفريق بين الرواة.

ومحمد هذا صدوق، ورمي بالتشيع، روى له مسلم ـ كما في الموضع السابق من الجرح والتعديل، والتهذيب، والتقريب (٢/٢١١ رقم ٧٤٥) ـ.

وأما قول الحاكم عن محمد هذا: «ومحمد بن موسى هذا هو ابن مشمول، مديني ثقة»، فليس بصحيح، فابن مشمول اسمه: محمد بن سليمان بن مشمول المشمولي المخزومي، حجازي، ترجمته في اللسان (٥/١٨٥ ـ ١٨٦ رقم ٦٤٢)، وسيأتي في الحديث (٨٥٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال عون بن محمد، وأمه أم جعفر.

وأما محمد بن عبيد الله بن أبـي رافع، فليس له ذكر في هذا الحديث على الصواب، والله أعلم.

٦٠٥ ـ حديث أبـي ظبيان، عن سلمان:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «الحسن والحسين ابناي[1]، من أحبهما أحبني...» الخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: هذا حديث منكر، وإنما رواه بَقي بن مخلد بإسناد آخر واهٍ، عن زاذان، عن سلمان.

---

(١) في (ب)، والتلخيص: (ابني)، وما أثبته من (أ)، والمستدرك.

٦٠٥ ـ المستدرك (٣/١٦٦): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا أبو جعفر محمد بن علي الشيباني بالكوفة، حدثني أبو الحسن محمد بن الحسن السبيعي، ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، ثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن أبـي ظبيان، عن سلمان ـ رضي الله عنه ـ، قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «الحسن والحسين ابناي، من أحبهما أحبني، ومن أحبني أحبه الله، ومن أحبه الله أدخله الجنة. ومن أبغضهما أبغضني، ومن أبغضني أبغضه الله، ومن أبغضه الله أدخله النار».

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٢/١٢٠ رقم ٣٤٢٨٦)، وعزاه للحاكم فقط، ولم أجد من أخرجه من طريق أبـي ظبيان، عن سلمان.

وأما من طريق زاذان التي أشار إليها الذهبـي، فأخرجه:

الطبراني في الكبير (٣/٤٣ رقم ٢٦٥٥) و(٦/٢٩٦ رقم ٦١٠٩).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ١٤٧ أ).

وفي أخبار أصبهان (١/٥٦).

كلاهما من طريق يحيى الحماني، عن قيس بن الربيع، عن محمد بن رستم، =

عن زاذان، عن سلمان قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ للحسن والحسين: «من أحبهما أحببته، ومن أحببته أحبه الله، ومن أحبه الله أدخله جنات النعيم، ومن أبغضهما، أو بغى عليهما أبغضته، ومن أبغضته أبغضه الله، ومن أبغضه الله أدخله عذاب جهنم، وله عذاب مقيم».

هذا لفظ الطبراني، ولفظ أبي نعيم نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «هذا حديث منكر، وإنما رواه بَقيّ بن مخلد بإسناد آخر واه، عن زاذان، عن سلمان.

وإنما حكم الذهبي على هذا الحديث بالنكارة، لأنه تفرد به أبو الحسن محمد بن الحسن السبيعي من هذه الطريق، حيث لم أجد من تابعه عليه.

ومحمد بن الحسن بن سماعة، أبو الحسن الحضرمي، الكوفي هذا قال عنه الدارقطني: «ليس بالقوي، ضعيف» ــ كما في سؤالات حمزة السهمي له (ص ١١٩ رقم ٩٣) ــ، وانظر معه تاريخ بغداد (٢/١٨٨ ــ ١٨٩ رقم ٦٠٧)، ولسان الميزان (٥/١٣٤ رقم ٤٤٤).

وأما الحديث من طريق زاذان، عن سلمان الذي حكم الذهبي على إسناده بأنه واه، فإنه من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، وتقدم في الحديث (٥٥١) أنه متهم بسرقة الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم ضعيف الإسناد، ومنكر المتن، لضعف محمد بن الحسن، وتفرده به من هذه الطريق.

وأما الطريق الأخرى فضعيفة جداً؛ لاتهام يحيى الحماني بسرقة الحديث.

ولبعض أجزائه شواهد:

فقوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «الحسن والحسين ابناي» يشهد له قوله =

. . . .

= ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الحسن والحسين: «هذان ابناي، وابنا ابنتي، اللهم إنك تعلم أني أحبهما فأحبهما».

أخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (١٢/٩٧ ـ ٩٨ رقم ١٢٢٣١).

والنسائي في الخصائص (ص ١٤٩ رقم ١٣٩).

والترمذي في سُننه (١٠/٢٧٣ ـ ٢٧٤ رقم ٣٨٥٨)، في مناقب الحسن بن علي ـ رضي الله عنه ـ من كتاب المناقب.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٥٢ ـ ٥٥٣ رقم ٢٢٣٤).

جميعهم من طريق موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبد الله بن أبـي بكر بن زيد بن المهاجر، عن مسلم بن أبـي سهل النبَّال، عن حسن بن أسامة بن زيد، عن أبيه، به، واللفظ لابن أبـي شيبة، وابن حبان، ولفظ النسائي، والترمذي نحوه.
وسنده ضعيف جداً.

حسن بن أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي مقبول ـ كما في التقريب (١/١٦٣ رقم ٢٤٤) ـ، وانظر ثقات ابن حبان (٤/١٢٥)، والتهذيب (٢/٢٥٤ رقم ٤٦٩).

وفي الموضع السابق من التهذيب ذكر أن ابن المديني قال عن حديث الحسن بن أسامة هذا الذي في فضل الحسن والحسين: «حديثه مديني، رواه شيخ ضعيف، عن مجهول، عن آخر مجهول».

أما الشيخ الضعيف الذي ذكره ابن المديني، فهو موسى بن يعقوب الزمعي، فقد تقدم في الحديث (٤٩٣) أنه صدوق سيء الحفظ.

وأما المجهولان، فأحدهما الراوي حسن بن أسامة، وهو مسلم بن أبـي سهل النبَّال، حكم عليه ابن المديني بالجهالة، وذكره ابن حبان في ثقاته (٧/٤٤٤)، وفي التقريب (٢/٢٤٥ رقم ١٠٨٤) قال: «مقبول»، وانظر التهذيب (١٠/١٣٢ رقم ٢٣٣). =

. . . .

= وأما الآخر، فهو عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر، حكم عليه ابن المديني بالجهالة، وذكره ابن حبان في ثقاته (٨/٣٣٧)، وفي التقريب (١/٤٠٥ رقم ٢١٢) قال: «مجهول»، وانظر التهذيب (٥/١٦٣ رقم ٢٧٨).

ولست أعلم وجه تفريق ابن حجر في الحكم على هذين الراويين، فيقول عن أحدهما: «مقبول»، وعن الآخر: «مجهول»، مع أن كلاً منهما قال عنه ابن المديني: مجهول، وذكره ابن حبان في ثقاته.

وأما قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من أحبهما أحبني» و: «من أبغضهما أبغضني»، فيشهد له حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال عن الحسن والحسين: «من أحبهما فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٤٤٠)، وفي الفضائل (٢/٧٧٧ رقم ١٣٧٦).

والبزار في مسنده (٣/٢٢٧ رقم ٢٦٢٧).

كلاهما من طريق جعفر بن إياس، عن عبد الرحمن بن مسعود، عن أبي هريرة، به.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٧٩): «رجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

ورواه الإمام أحمد أيضاً في الفضائل (٢/٧٧٨ رقم ١٣٧٨).

وابن ماجه في سُننه (١/٥١ رقم ١٤٣) من فضل الحسن والحسين من المقدمة.

كلاهما من طريق أبي حازم، عن أبي هريرة، به.

قال البوصيري في الزوائد (١/٢١): «إسناده صحيح، رجاله ثقات».

وعليه فهذه الجملة الأخيرة صحيحة، وبقية الحديث باق على ضعفه، والله أعلم.

٦٠٦ ـ حديث أبـي سعيد مرفوعاً:

«الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، إلا ابني الخالة»[(١)].

رواه ابن عمر، وزاد: «وأبوهما خير منهما»[(٢)].

قال: صحيح[(٣)].

قلت: فيه الحكم بن عبد الرحمن بن أبـي نُعْم، وفيه لين.

---

(١) أي عيسى ابن مريم، ويحيى بن زكريا كما سيأتي في التخريج.

(٢) رواية ابن عمر هذه هي الآتية بعد هذا الحديث.

(٣) قصد الحاكم بالتصحيح حديث أبـي سعيد، وأما حديث ابن عمر فأورده شاهداً لحديث ابن مسعود الذي أخرجه عقب هذا الحديث، وسكت عن حديث ابن عمر، فتعقبه الذهبـي بقوله: «معلى متروك»، وسيأتي.

٦٠٦ ـ المستدرك (٣/١٦٦ ـ ١٦٧): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، ثنا الحكم بن عبد الرحمن بن أبـي نُعْم، عن أبيه، عن أبـي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، أنه قال...، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث له عن أبـي سعيد ـ رضي الله عنه ـ ثلاث طرق:

● **الأولى**: طريق عبد الرحمن بن أبـي نُعْم، وله عنه ثلاث طرق أيضاً:

١ ـ طريق ابنه الحكم، عنه، عن أبـي سعيد، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٦٤٤).

والنسائي في الخصائص (ص ١٥١ رقم ١٤٣).

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/٣٩٣). =

. . . .

= وابن حبان في صحيحه (ص ٥٥١ رقم ٢٢٢٨).

والطبراني في الكبير (٢٨/٣ رقم ٢٦١٠).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٧١/٥).

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٢٠٧/٤).

جميعهم من طريق الحكم بن عبد الرحمن بن أبي نُعْم، به مثله وزيادة قوله: «عيسى ابن مريم، ويحيى بن زكريا».

٢ ــ طريق يزيد بن مردانُبه، عن ابن أبي نُعْم، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٣).

وفي الفضائل (٧٧٩/٢ ــ ٧٨٠ رقم ١٣٨٤).

والنسائي في الخصائص (ص ١٥٠ رقم ١٤٠).

والطبراني في الكبير (٢٨/٣ رقم ٢٦١١).

ومن طريق أبو نعيم في أخبار أصبهان (٣٤٣/٢).

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٩٠/١١).

جميعهم من طريق يزيد بن مردانبه، به.

٣ ــ طريق يزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي نُعْم، به مثل سابقه.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٦/١٢ رقم ١٢٢٢٥).

والإمام أحمد في المسند (٦٢/٣ و٦٤ و٨٢).

وفي الفضائل (٧٧١/٢ و٧٧٤ رقم ١٣٦٠ و١٣٦٨).

والترمذي في سُننِّه (٢٧٢/١٠ و٢٧٣ رقم ٣٨٥٦ و٣٨٥٧) في مناقب الحسن بن علي من كتاب المناقب. =

. . . .

= والنسائي في الخصائص (ص ١٤٢ و١٥١ رقم ١٢٩ و ١٤١ و١٤٢).

والطبراني في الكبير (٣/ ٢٩ رقم ٢٦١٢ و٢٦١٣).

وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٧١).

والبغوي في شرح السنَّة (١٤/ ١٣٨ رقم ٣٩٣٦).

جميعهم من طريق يزيد بن أبـي زياد، به.

● **الطريق الثانية**: طريق عطية العوفي، عن أبـي سعيد، به مثل سابقه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ٢٩ رقم ٢٦١٥).

والخطيب في تاريخه (٩/ ٢٣٢).

● **الطريق الثالثة**: طريق عطاء بن يسار، عن أبـي سعيد، به مثل سابقه.

أخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٢٦١٤).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا الحديث قد صح من أوجه كثيرة، وأنا أتعجب أنهما لم يخرجاه!»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «الحكم فيه لين».

والحكم هذا هو ابن عبد الرحمن بن أبـي نُعْم ـ بضم النون، وسكون المهملة ـ، الكوفي البجلي، وهو صدوق سَيِّئ الحفظ، قال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في ثقاته، وأخرج حديثه هذا في صحيحه. / الجرح والتعديل (٣/ ١٢٣ رقم ٥٦٥)، والثقات لابن حبان (٦/ ١٨٧)، والتهذيب (٢/ ٤٣١ رقم ٧٥٣)، والتقريب (١/ ١٩١ رقم ٤٩١).

والحكم هذا إنما انفرد عن أبيه بزيادة قوله: «إلا ابني الخالة، عيسى ابن مريم، ويحيى بن زكريا»، وأما قوله: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، فقد تابعه عليه يزيد بن مردانبه، ويزيد بن أبـي زياد، وتابع أباه عطية العوفي، وعطاء بن يسار، كلاهما عن أبـي سعيد، به. =

. . . .

= وعبد الرحمن بن أبـي نُعْم البجلي، أبو الحكم الكوفي ثقة عابد، روى له الجماعة، ووثقه ابن سعد، والنسائي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «كان من عباد أهل الكوفة، ممن يصبر على الجوع الدائم، أخذه الحجاج بن يوسف ليقتله، وأدخله بيتاً مظلماً، وسدَّ الباب خمسة عشر يوماً، ثم أمر بالباب، ففتح؛ ليخرج به فيدفن، فدخلوا عليه، فإذا هو قائم يصلي، فقال له الحجاج بن يوسف: مرّ حيث شئت، وقال ابن أبـي حاتم: ذكر أبـي عبد الرحمن بن أبـي نُعْم، فذكر له فضلاً وعبادة. اهـ. من الجرح والتعديل (٥/٢٩٥ رقم ١٤٠٠)، وثقات ابن حبان (٥/١١٢)، والتهذيب (٦/٢٨٦ رقم ٥٦٠).

قلت: وقد نقل ابن القطان عن أحمد بن أبـي خيثمة، عن ابن معين قال: ابن أبـي نُعْم ضعيف.

قال الذهبـي في الميزان (٢/٥٩٥ رقم ٤٩٩٢): «عبد الرحمن بن أبـي نُعْم البجلي، كوفي، تابعي مشهور. . . ، كان من الأولياء الثقات»، ثم ذكر نقل ابن القطان السابق، وقال: «كذا نقل ابن القطان، وهذا لم يتابعه عليه أحمد»، هكذا وردت العبارة في الميزان، ولعل الصواب: «وهذا لم يُتابع عليه أحمد».

وممن روى الحديث عن ابن أبـي نُعْم: يزيد بين مردانُبة ـ بنون مضمومة بعد الألف، وموحدة ـ، القرشي، الكوفي، وهوثقة، وثقه وكيع، وابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم: لا بأس به. / الجرح والتعديل (٩/٢٨٩ ـ ٢٩٠ رقم ١٢٣٦)، والتهذيب (١١/٣٥٩ رقم ٦٩٤).

وعن يزيد هذا رواه محمد بن عبد الله الزبيري عند أحمد في المسند، وأبو نعيم الفضل بن دكين عند النسائي، والطبراني، والخطيب.

أما محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، مولاهم، أبو أحمد الزبيري، الكوفي، فإنه ثقة ثبت روى له الجماعة، إلا أنه قد =

. . . .

= يخطيء في حديث الثوري، قال الإمام أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، وقال أبو حاتم: عابد مجتهد حافظ للحديث، له أوهام، ووثقه ابن معين، والعجلي، وابن قانع، وقال بندار: ما رأيت أحفظ منه، وقال ابن نمير: صدوق، في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري، ما علمت إلا خيراً، مشهور بالطلب، ثقة صحيح الكتاب، وقال أبو زرعة، وابن خراش: صدوق، وقال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس. / الجرح والتعديل (٧/٢٩٧ رقم ١٦١١)، والتهذيب (٩/٢٥٤ ـ ٢٥٥ رقم ٤٢٠)، والتقريب (٢/١٧٦ رقم ٣٧٧).

وأما أبو نعيم الفضل بن دُكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي، مولاهم، فهو ثقة ثبت روى له الجماعة، ومن كبار شيوخ البخاري. / الجرح والتعديل (٧/٦١ ـ ٦٢ رقم ٣٥٣)، والتهذيب (٨/٢٧٠ ـ ٢٧٦ رقم ٥٠٤)، والتقريب (٢/١١٠ رقم ٣٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف الحكم بن عبد الرحمن بن أبي نُعْم من قبل حفظه، وقوله: ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» صحيح لغيره جاء من طرق أخرى كما سبق، منها الطريق التي رواها يزيد بن مردانبة، وهي صحيحة لذاتها كما يتضح من دراسة الإسناد.

وللحديث شواهد كثيرة عن عدة من الصحابة، سيأتي ذكر بعضها في الحديث الآتي بعد هذا، بزيادة: «وأبوهما خير منهما»، وليس فيها قوله: «إلا ابني الخالة عيسى بن مريم، ويحيى بن زكريا»، والحديث بدون هذه الزيادة متواتر، لمجيئه من طرق كثيرة عن عدة من الصحابة، حكى ذلك السيوطي في الأزهار المتناثرة (ص ٣٩ رقم ١٠٣)، وأقره عليه الكتاني في نظم المتناثر (ص ١٩٦ رقم ٢٣٥)، والمناوي في فيض القدير (٣/٤١٥)، بلفظ: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» فقط. =

. . . .

=

وأما قوله: «إلا ابني الخالة عيسى ابن مريم، ويحيى بن زكريا» فضعيف من هذه الطريق، وله شاهد من حديث علي ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لفاطمة ــ رضي الله عنها ــ: «والله ما من نبي إلا ووَلَدَ الأنبياء، غيري، وإن ابنيك سيدا شباب أهل الجنة، إلا ابني الخالة يحيى، وعيسى».

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٢٦ رقم ٢٦٠٣)، فقال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، ثنا علي بن ثابت، حدثنا أسباط بن نصر، عن جابر، عن عبد الله بن يحيى، عن علي، به.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٨٢): «رجاله ثقات، وفي بعضهم ضعف».

قلت: سنده ضعيف جداً.

عبد الله بن يحيى ذكره المزي في شيوخ جابر الجعفي في تهذيب الكمال (١/١٨١)، ولم أجد من ترجم له.

وجابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي اختلف فيه، فروى ابن علية، عن شعبة قال: جابر صدوق في الحديث، وقال في رواية يحيى بن أبي بكير عنه: كان جابر إذا قال: حدثنا، و: سمعت، فهو من أوثق الناس. وروى يحيى أيضاً عن زهير بن معاوية قال: كان إذا قال: سمعت، أو سألت، فهو من أصدق الناس. وقال وكيع مهما شككتم في شيء، فلا تشكوا في أن جابراً ثقة، وأثنى عليه سفيان الثوري، وشريك.

وخالف هؤلاء الجماعة، فحكموا عليه بأنه كذاب، منهم سعيد بن جبير، وأبو حنيفة، وليث بن أبي سليم، وأيوب السختياني، وزائدة، وابن عيينة، وأحمد بن خداش، والجوزجاني، وابن معين، وفي رواية قال: لا يكتب حديثه، ولا كرامة.

وقال إسماعيل بن أبي خالد: قال الشعبي لجابر: لا تموت حتى تكذب على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قال إسماعيل: فما مضت الأيام، والليالي حتى اتهم بالكذب.

=

. . . .

= قلت: أما غلوّه في الرفض فلم أجد من يخالف فيه، وكذا تدليسه، وأما أرجح الأقوال في الحكم عليه، فالذي ترجح لدي ما اختاره الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/٤) حيث قال عنه: «ضعيف جداً»، وهو رأي ابن سعد فيه، حيث قال: «كان يدلس، وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته»، وهو بمعنى ما اختاره النسائي حيث قال: «متروك الحديث»، وقال يحيى بن سعيد القطان: تركنا حديث جابر قبل أن يقدم علينا الثوري، وقال الإمام أحمد: تركه يحيى وعبد الرحمن، وقال أبو أحمد الحاكم ذاهب الحديث، يؤمن بالرجعة، اتهم بالكذب، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم. اهـ. من الكامل لابن عدي (٢/٥٣٧ ــ ٥٤٣)، والضعفاء للعقيلي (١/١٩١ ــ ١٩٦)، والتهذيب (٢/٤٦ ــ ٥١ رقم ٧٥).

وعليه فقوله: «إلا ابني الخالة...» باق على ضعفه، ولا يستقيم ضعفه بهذا الشاهد، والله أعلم.

٦٠٧ ــ قال(١): وروي عن ابن عمر مرفوعاً نحوه.

قلت: فيه (معلى)(٢) بن عبد الرحمن، وهو متروك.

---

(١) أي الحاكم.

(٢) في (أ) و(ب): (يعلى)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر التخريج والترجمة.

٦٠٧ ــ المستدرك (٣/١٦٧): الحديث أخرجه الحاكم شاهداً لحديث ابن مسعود الآتي ذكره في الشواهد، فقال: وشاهده ما حدثناه أبو الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن صبيح العمري، ثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة الإمام، ثنا محمد بن موسى القطان، ثنا معلى بن عبد الرحمن، ثنا ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «الحسن والحسين سيِّدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سُننه (١/٤٤ رقم ١١٨) في فضل علي ــ رضي الله عنه ــ من المقدمة.

وابن عدي في الكامل (٦/٢٣٧١).

كلاهما من طريق معلى بن عبد الرحمن، به مثله.

وأخرجه ابن عساكر ــ كما في كنز العمال (١٢/١١٢ ــ ١١٣ رقم ٣٤٢٤٧) ــ.

قال ابن عدي عقبه: «هذا عن ابن أبي ذئب لا يرويه غير معلى».

وقال البوصيري في الزوائد (١/٢٠): «هذا إسناد ضعيف؛ المعلى بن عبد الرحمن اعترف بوضع سبعين حديثاً في فضل علي بن أبي طالب، قاله ابن معين».

=

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث ابن مسعود، وسكت عنه، فأعله الذهبي بقوله: «معلى متروك».

ومعلى هذا هو ابن عبد الرحمن الواسطي، وتقدم في الحديث (٥٦٩) أنه متهم بالوضع، ورمي بالرفض.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لاتهام معلى بوضع الحديث.

وأما قوله: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، فتقدم في الحديث السابق أنه صحيح من غير هذا الوجه.

وأما زيادة قوله: ««وأبوهما خير منهما»، فله شاهد من حديث ابن مسعود الذي أخرج الحاكم هذا الحديث شاهداً له، وشاهد من حديث قرة بن إياس، ومالك بن الحويرث، وحذيفة بن اليمان ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ.

أما حديث ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ، فأخرجه الحاكم قبل هذا الحديث، ولفظه مثل لفظه، ثم قال: «هذا حديث صحيح بهذه الزيادة، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأما حديث قرة بن إياس ــ رضي الله عنه ــ، فلفظه مثل لفظ حديث ابن عمر أيضاً.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ٣٠ رقم ٢٦١٧) من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، به.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٨٣): «فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وأما حديث مالك بن الحويرث ــ رضي الله عنه ــ فلفظه مثل لفظ سابقه. =

. . . .

= أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٩٢ رقم ٦٥٠).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٣٧٨).

كلاهما من طريق عمران بن أبان، عن مالك بن الحسن بن مالك بن الحويرث، عن أبيه، عن جده، به.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «فيه عمران بن أبان، ومالك بن الحسن، وهما ضعيفان، وقد وثقا».

وأما حديث حذيفة بن اليمان ــ رضي الله عنه ــ، فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/٢٧ رقم ٢٦٠٨) من طريق أبي الأسود عبد الله بن عامر الهاشمي، عن عاصم، عن زر، عن حذيفة ــ رضي الله عنه ــ قال: رأينا في وجه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ السرور يوماً من الأيام، فقلنا: يا رسول الله، لقد رأينا في وجهك تباشير السرور؟ قال: «وكيف لا أُسَرُّ، وقد أتاني جبريل ــ عليه السلام ــ، فبشرني أن حسناً وحسيناً سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما أفضل منهما؟».

قال الهيثمي في الموضع السابق: «فيه عبد الله بن عامر أبو الأسود الهاشمي، ولم أعرفه، وبقية رجاله وثقوا، وفي عاصم بن بهدلة خلاف».

والحديث أخرجه ابن عساكر أيضاً ــ كما في كنز العمال (٣/٦٦٥ رقم ٣٧٦٩٤) ــ.

وعليه فالحديث بهذه الزيادة صحيح لغيره بمجموع هذه الطرق، والله أعلم.

٦٠٨ ـ حديث (الزبير)[١]:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قبَّل (حسناً)[٢]، وضمَّه إليه، وجعل يشمَّه... الحديث.

قلت: على شرط البخاري ومسلم[٣].

---

(١) في (أ): (الزهري).

(٢) في (أ) و(ب): (حسيناً)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه.

(٣) في المستدرك قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

٦٠٨ ـ المستدرك (٣/١٧٠): أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا عبد الله بن يزيد المقرىء، ثنا حيوة بن شريح، أخبرني أبو صخر، أن يزيد بن عبد الله بن قسيط أخبره، أن عروة بن الزبير أخبره، عن أبيه، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قبَّل حسناً، وضمّه إليه، وجعل يشمّه، وعنده رجل من الأنصار، فقال الأنصاري: إن لي ابناً قد بلغ، ما قبَّلته قط، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أرأيت إن كان الله نزع الرحمة من قلبك، فما ذنبي؟».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٧٦٩ رقم ١٣٥٦)، فقال: ثنا عبد الله بن يزيد، نا حيوة، قال: أخبرني أبو صخر، أن يزيد بن عبد الله بن قسيط أخبره، أن عروة بن الزبير قال: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قبَّل حسيناً...، الحديث بمثله هكذا مرسلاً، وقال: «حسيناً» بدلاً من حسناً».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وأورده ابن الملقن على غير عادته، وعنده: «قلت: على شرط البخاري ومسلم»، =

= فقد يكون في نسخته من التلخيص تصحيف، أو أن النظر أخطأ، فظن كلام الحاكم تعقُّباً من الذهبي، والله أعلم.

وبيان حال رجال إسناد الحاكم كالتالي:

عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٣٩٥ ـ ٣٩٦ رقم ٢٢٠٧)، والتهذيب (٧/١٨٠ ـ ١٨٥ رقم ٣٥١)، والتقريب (٢/١٩ رقم ١٥٧).

ويزيد بن عبد الله بن قُسَيْط بن أسامة الليثي، أبو عبد الله المدني، الأعرج، ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٩/٢٧٣ ـ ٢٧٤ رقم ١١٥٢)، والتهذيب (١١/٣٤٢ ـ ٣٤٣ رقم ٦٥٥)، والتقريب (٢/٣٦٧ رقم ٢٨١).

وأبو صخر اسمه حميد بن زياد بن أبي المخارق الخرَّاط، وقد روى له مسلم في الصحيح، وأما البخاري فإنما روى له في الأدب المفرد، وهو مختلف فيه، والأرجح أنه: لا بأس به كما قال الإمام أحمد، واختاره الذهبي في الكاشف (١/٢٥٦ رقم ١٢٥٨)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص ٧٣ رقم ٩٧)، ورجحه الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (١/٣٤٦ ـ ٣٥١ رقم ٥١)، وانظر الجرح والتعديل (٣/٢٢٢ رقم ٩٧٥)، والكامل لابن عدي (٢/٦٨٤ ـ ٦٨٥، و٦٩١)، والتهذيب (٣/٤١ ـ ٤٢ رقم ٦٩).

وحيوة بن شريح بن صفوان التجيبي، أبو زرعة المصري، ثقة ثبت فقيه زاهد، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣/٣٠٦ ـ ٣٠٧ رقم ١٣٦٦)، والتهذيب (٣/٦٩ ـ ٧٠ رقم ١٣٥)، والتقريب (١/٢٠٨ رقم ٦٥٨).

وعبد الله بن يزيد المقري، أبو عبد الرحمن المكي، ثقة فاضل ـ روى له الجماعة، وهو من كبار شيوخ البخاري. / الجرح والتعديل (٥/٢٠١ =

. . . .

= رقم ٩٣٩)، والتهذيب (٦/٨٣ ـ ٨٤ رقم ١٦٥)، والتقريب (١/٤٦٢ رقم ٧٥٢).

وعبد الصمد بن الفضل، قال الذهبي في الميزان (٢/٦٢١ رقم ٥٠٧٧): «عن ابن وهب، له حديث يستنكر، وهو صالح ـ إن شاء الله ـ»، ومثله في المغني (٢/٣٩٦ رقم ٣٧١٥)، وفي الديوان (ص ١٩٤ رقم ٢٥٤٤) قال: «عن ابن وهب، في: (دبر النساء)، لا يصح».

وقال ابن حجر في اللسان (٤/٢٢ رقم ٥٩): «في ثقات ابن حبان: عبد الصمد بن الفضل بن موسى بن هانيء بن مسمار، أبو يحيى البَلْخي، يروي عن عبيد الله بن موسى، روى عنه أهل بلده، مات سنة (٢)، أو سنة ثلاث وثمانين ومائتين، فما أدري هو ذا، أم غيره؟. اهـ.

قلت: أظنه هو، فإنه في طبقته، وهذا المذكور في ثقات ابن حبان هو الذي في إسناد الحاكم؛ لأنه بَلْخي، وشيخ الحاكم هو بكر بن محمد الصَّيْرفي، الدُّخَمْسيني، أبو أحمد، وفي ترجمته في الأنساب للسمعاني (٥/٣٢٤) ذكر أنه سمع ببلخ من عبد الصمد بن الفضل، وأحمد بن الحسين، وعبد الصمد بن غالب البَلْخيّين.

والصيرفي هذا ذكره السمعاني في الموضع السابق، وقال: «كان فاضلاً عالماً مسناً، وذكر أن الحاكم قال في تاريخ نيسابور: «محدث خراسان في عصره»»، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/٥٥٤ ـ ٥٥٥ رقم ٣٣٠)، وقال: «المحدِّث، الرحَّال، الإمام. . . ، ما علمت أنابه بأساً». اهـ.

وهذا الحديث مداره على عبد الله بن يزيد المقري، ورواه عنه عبد الصمد بن الفضل هذا عند الحاكم، والإمام أحمد في الفضائل، واختلفا عليه، فعبد الصمد رواه عن عروة بن الزبير، عن أبيه، مرفوعاً، والإمام أحمد رواه عن عروة مرسلاً، ولم أجد من أخرج الحديث سوى الإمام أحمد، والحاكم رغبة في الاستيضاح، فإن سلمت نسخة الفضائل من السقط، فتكون رواية الإمام أحمد أرجح؛ لحفظه، وإتقانه، وإمامته، فيكون الصواب في الحديث الإرسال، والله أعلم. =

=

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه عبد الصمد بن الفضل، ولم يتضح من حاله ما يكفي، حيث لم يوثقه سوى ابن حبان، ومع ذلك فقد خالفه الإمام أحمد في الفضائل، فروى الحديث مرسلاً كما سبق، فيكون الحديث ضعيفاً بهذا الإسناد لما ذُكر، ولو صح لما كان على شرط الشيخين؛ لأن أبا صخر لم يرو له البخاري في الصحيح، وإنما في الأدب المفرد.

والحديث قد صح من غير هذا الوجه.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (١٠/٤٢٦ رقم ٥٩٩٨) في الأدب، باب رحمة الولد، وتقبيله، ومعانقته.

ومسلم (٤/١٨٠٨ رقم ٦٤) في الفضائل، باب رحمته ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

كلاهما من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت ـ واللفظ للبخاري ـ: جاء أعرابي إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: تقبلون الصبيان؟ فما نقبلهم، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أوَ أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة؟».

وأخرج البخاري في الموضع نفسه برقم (٥٩٩٧).

ومسلم أيضاً برقم (٦٥).

كلاهما من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال ـ واللفظ للبخاري ـ: قبَّل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الحسن بن علي، وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالساً، فقال الأقرع: إن لي عشرة من الولد، ما قبَّلت منهم أحداً، فنظر إليه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ثم قال: «من لا يَرحم لا يُرْحم».

٦٠٩ ـ حديث ابن عباس:

أقبل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، (وقد)[1] حمل الحسن (على رقبته)[2]، فلقيه رجل، فقال: نعم المركب ركبت يا غلام، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ونعم الراكب هو».

قال: صحيح.

قلت: لا.

---

(١) في (أ): (ولقد).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

٦٠٩ ـ المستدرك (٣/١٧٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا أبو سعيد عمرو بن محمد العنقزي، ثنا زَمْعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن طاوس، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: أقبل النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وهو يحمل الحسن بن علي على رقبته. قال: فلقيه ـ رجل، فقال: نعم المركب ركبت يا غلام، قال: فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ونعم الراكب هو».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي (١٠/٢٨٥ ـ ٢٨٦ رقم ٣٨٧٢) في مناقب الحسن بن علي من كتاب المناقب، باب منه.

وابن عدي في الكامل (٣/١٠٨٥).

كلاهما من طريق أبي عامر العقدي، عن زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس، به مثله، هكذا على أن شيخ سلمة بن وهرام هو عكرمة، لا طاوس. =

= قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وزمعة بن صالح قد ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وردَّه الذهبي بقوله: «لا»، ولم يذكر سبب ردِّه لتصحيح الحاكم.

وفي سند الحديث زَمْعة ـ بسكون الميم ـ بن صالح الجَنَدي ـ بفتح الجيم والنون ـ، اليماني، نزيل مكة، أبو وهب، وهو ضعيف، وقد أخرج له مسلم، لكن مقروناً بغيره. / الجرح والتعديل (٣/٦٢٤ رقم ٢٨٢٣)، والكامل لابن عدي (٣/١٠٨٤ ـ ١٠٨٧)، والتهذيب (٣/٣٣٨ ـ ٣٣٩ رقم ٦٢٩)، والتقريب (١/٢٦٣ رقم ٦٥).

ومع ضعف زمعة، فقد اختلف عليه في الحديث، فرواه عمرو بن محمد العنقزي، عنه، عن سلمة، عن طاووس، عن ابن عباس.

ورواه أبو عامر العقدي، عنه، عن سلمة، عن عكرمة، عن ابن عباس.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف زمعة، والاختلاف عليه في الحديث، والله أعلم.

٦١٠ ـ حديث القاسم الحُدَّاني: حدثنا يوسف بن مازن، قال:

قام رجل[١] إلى الحسن بن علي. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: ورَوَى عن يوسفَ نوحُ بن قيس أيضاً[٢]، وما علمت أن أحداً تكلَّم فيه، والقاسم وثَّقوه، ورواه عنه أبو داود[٣]، (و)[٤] التَّبوذكي[٥]، وما أدري آفته من أين؟

---

(١) سيأتي أن الحاكم رجح أنه: سفيان بن الليل.

(٢) كما في تهذيب الكمال للمزِّي (٣/١٥٥٩).

(٣) وهو الطيالسي، ومن طريقه أخرج الحاكم الحديث هنا.

(٤) الواو من التلخيص، وليست في (أ) و(ب).

(٥) واسمه موسى بن إسماعيل، ومن طريقه أخرج الحاكم الحديث هنا أيضاً.

٦١٠ ـ المستدرك (٣/١٧٠ ـ ١٧١): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمرويه الصفّار ببغداد، ثنا أحمد بن زهير بن حرب، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا القاسم بن الفضل الحُدَّاني.

وأخبرني أبو الحسن اليعمري، ثنا محمد بن إسحاق الإمام، ثنا أبو طالب زيد بن أخزم الطائي، ثنا أبو داود، ثنا القاسم بن الفضل، ثنا يوسف بن مازن الراسبي، قال: قام رجل إلى الحسن بن علي، فقال: يا مسوِّد وجوه المؤمنين، فقال الحسن: لا تؤنِّبني ـ رحمك الله ـ ؛ فإن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قد رأى بني أمية يخطبون على منبره رجلاً رجلاً، فساءه ذلك، فنزلت:

﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ (الآية (١) من سورة الكوثر)،

نهر في الجنة، ونزلت: =

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ۝٢ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣﴾ (الآية (١ ــ ٣) من سورة القدر)

تملكها بنو أمية، فَحَسَبْنا ذلك، فإذا هو لا يزيد، ولا ينقص.

قال الحاكم: «هذا إسناد صحيح، وهذا القائل للحسن بن علي هذا القول هو سفيان بن الليل صاحب أبيه»، ثم ساق الرواية الدالة على ذلك، وهي الآتية برقم (٦١١).

تخـريجـه:

الحديث يرويه القاسم بن الفضل، عن يوسف بن مازن، عن الحسن بن علي.

وأخرجه الحاكم هنا من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأبي داود الطيالسي.

والذي يظهر أن الطيالسي أخرجه في مسنده كما يظهر من صنيع الحافظ ابن كثير في تاريخه (٦/٢٤٣).

وأخرجه البيهقي في الدلائل (٦/٥٠٩ ــ ٥١٠) من طريق الحاكم.

وأخرجه الترمذي في سننه (٩/٢٨٠ ــ ٢٨٢ رقم ٣٤٠٨) في تفسير سورة القدر من كتاب التفسير.

والطبراني في الكبير (٣/٩٢ رقم ٢٧٥٤).

كلاهما من طريق الطيالسي، به نحوه، إلا أنه وقع عند الترمذي: (يوسف بن سعد) بدلاً من: (يوسف بن مازن)، وسيأتي في دراسة الإسناد أن يوسف بن مازن يقال له: يوسف بن سعد.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث القاسم بن الفضل، وقد قيل: عن القاسم بن الفضل، عن يوسف بن مازن، والقاسم بن الفضل الحُدّاني هو ثقة، وثقه يحيى بن =

. . . .

= سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ويوسف بن سعد رجل مجهول، ولا نعرف هذا الحديث على هذا اللفظ إلا من هذا الوجه». اهـ.

والحديث أعاده الحاكم (٣/١٧٥) من طريق قراد أبي نوح، عن القاسم، به نحوه، وسكت عنه، ولم يورده الذهبي في التلخيص اكتفاءً بتعقبه له هنا.

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٣٠/٢٦٠) من طريق سَلْم بن قتيبة، عن القاسم بن الفضل، عن عيسى بن مازن، قال: قلت للحسن بن علي ــ رضي الله عنه ــ: يا مسوِّد وجوه المؤمنين. . .، الحديث بنحوه هكذا، بتسمية يوسف بن مازن: (عيسى بن مازن)، وعلى أنه هو القائل هذه المقالة للحسن ــ رضي الله عنه ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «وروى عن يوسف بن نوح بن قيس أيضاً، وما علمت أن أحداً تكلم فيه، والقاسم وثقوه، ورواه عنه أبو داود، والتبوذكي، وما أدري آفته من أين؟

والحديث مداره على القاسم بن الفضل، يرويه عن يوسف بن مازن.

ويوسف بن مازن الجمحي، مولاهم، البصري، ويقال: يوسف بن سعد، وقيل إنهما اثنان، وهو ثقة، وثقه ابن معين، وفي رواية قال: مشهور. / الجرح والتعديل (٩/٢٣٠ رقم ٩٦٦)، والتهذيب (١١/٤١٣ ــ ٤١٤ رقم ٨٠٦)، والتقريب (٢/٣٨٠ رقم ٤٣٤).

وأما قول الترمذي عن يوسف هذا: «مجهول» فإنه لا يعارض القول بثقة الرجل، فإنه إن كان مجهولاً عنده، فقد عرفه ابن معين، وسيأتي كلام ابن كثير عن قول الترمذي هذا.

وأما ما جاء في رواية الطبري من تسمية يوسف هذا: (عيسى)، فقد قال عنه الحافظ ابن كثير في التفسير (٤/٥٣٠): «ورواه ابن جرير من طريق القاسم بن الفضل، عن (عيسى) بن مازن (في الأصل: يوسف بن مازن)، كذا قال، وهذا يقتضي اضطراباً في الحديث، والله أعلم». اهـ. =

قلت: هذا لا يقتضي اضطراباً في الحديث، فقد رواه عن القاسم ثلاثة لم يختلفوا في تسميته: (يوسف)، وخالفهم سَلْم بن قتيبة، فسماه: (عيسى)، ولعل الخلاف من الراوي عنه، وهو شيخ ابن جرير سهيل بن إبراهيم الجارودي، أبو الخطاب، فقد ذكره ابن حبان في ثقاته (٨/٣٠٣)، وقال: «يخطيء ويخالف»، وانظر اللسان (٣/١٢٤ رقم ٤٢٠).

وأما القاسم بن الفضل بن مَعْدان الحُدَّاني ــ بضم المهملة، والتشديد ــ، أبو المغيرة البصري، فإنه ثقة. / الجرح والتعديل (٧/١١٦ ــ ١١٧ رقم ٦٦٨)، والتهذيب (٨/٣٢٩ ــ ٣٣٠ رقم ٥٩٤)، والتقريب (٢/١١٩ رقم ٤١).

وبناء على ما تقدم، فالظاهر من إسناد هذا الحديث الصحَّة، لكن متنه منكر كما قال الحافظان المزِّي، وابن كثير، وهو ظاهر صنيع الذهبي.

قال ابن كثير في التفسير (٤/٥٣٠): «هذا الحديث على كل تقدير منكر جداً، قال شيخنا الإمام الحافظ الحجة أبو الحجاج المزي هو حديث منكر، (قلت): وقول القاسم بن الفضل الحداني أنه حسب مدة بني أمية فوجدها ألف شهر لا تزيد يوماً ولا تنقص، ليس بصحيح، فإن معاوية بن أبي سفيان ــ رضي الله عنه ــ استقل بالملك حين سلم إليه الحسن بن علي الإمرة سنة أربعين، واجتمعت البيعة لمعاوية وسمي ذلك عام الجماعة، ثم استمروا فيها متتابعين بالشام وغيرها لم تخرج عنهم إلا مدة دولة عبد الله بن الزبير في الحرمين والأهواز وبعض البلاد قريباً من تسع سنين لكن لم تزل يدهم عن الإمرة بالكلية، بل عن بعض البلاد إلى أن استلبهم بنو العباس الخلافة في سنة اثنتين وثلاثين ومائة، فيكون مجموع مدتهم اثنتين وتسعين سنة وذلك أزيد من ألف شهر، فإن الألف شهر عبارة عن ثلاث وثمانين سنة وأربعة أشهر، وكأن القاسم بن الفضل أسقط من مدتهم أيام ابن الزبير، وعلى هذا فيقارب ما قاله الصحة في الحساب، والله أعلم. ومما يدل على ضعف هذا الحديث أنه سيق لذم دولة بني أمية، ولو أريد ذلك لم يكن بهذا السياق، فإن تفضيل ليلة القدر على أيامهم لا يدل على ذم أيامهم، فإن

. . . .

= ليلة القدر شريفة جداً، والسورة الكريمة إنما جاءت لمدح ليلة القدر، فكيف تمدح بتفضيلها على أيام بني أمية التي هي مذمومة بمقتضى هذا الحديث! وهل هذا إلا كما قال القائل:

ألم تــر أن الـسـيـف يـنـقـص قــدره
إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

وقال آخر:

إذا أنــت فضـلـت امــرءاً ذا بــراعــة
عـلى ناقص كـان المديـح من النقص

ثم الذي يفهم من الآية، أن الألف شهر المذكورة في الآية هي أيام بني أمية، والسورة مكية، فكيف يحال على ألف شهر هي دولة بني أمية! ولا يدل عليها لفظ الآية ولا معناها والمنبر إنما صنع بالمدينة بعد مدة من الهجرة، فهذا كله مما يدل على ضعف الحديث ونكارته، والله أعلم».

وذكر ابن كثير أيضاً هذا الحديث في البداية والنهاية (٦/٢٤٣ ــ ٢٤٤)، وأطال الكلام في نقده سنداً ومتناً، فقال: «رواه الترمذي وابن جرير الطبري، والحاكم في مستدركه، والبيهقي في دلائل النبوة، كلهم من حديث القاسم بن الفضل الحدَّاني، وقد وثقه يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، عن يوسف بن سعد، ويقال: يوسف بن مازن الراسبي، وفي رواية ابن جرير عيسى بن مازن، قال الترمذي: وهو رجل مجهول، وهذا الحديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، فقوله: إن يوسف هذا مجهول، مشكل، والظاهر أنه أراد أنه مجهول الحال، فإنه قد روى عنه جماعة، منهم حماد بن سلمة، وخالد الحذاء، ويونس بن عبيد، وقال يحيى بن معين: هو مشهور، وفي رواية عنه قال: هو ثقة، فارتفعت الجهالة عنه مطلقاً، قلت: ولكن في شهوده قصة الحسن ومعاوية نظر، وقد يكون أرسلها عمن لا يعتمد عليه، والله أعلم، وقد سألت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي ــ رحمه الله ــ عن هذا الحديث فقال: هو حديث منكر. وأما قول =

. . . .

= القاسم بن الفضل ــ رحمه الله ــ : إنه حسب دولة بني أمية فوجدها ألف شهر، لا تزيد يوماً ولا تنقصه، فهو غريب جداً، وفيه نظر، وذلك لأنه لا يمكن إدخال دولة عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه ــ ، وكانت اثنتا عشر سنة، في هذه المدة، لا من الصورة ولا من حيث المعنى، وذلك أنها ممدوحة لأنه أحد الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين الذين قضوا بالحق وبه كانوا يعدلون.

وهذا الحديث إنما سيق لذم دولتهم، وفي دلالة الحديث على الذم نظر، وذلك أنه دل، على أن ليلة القدر خير من ألف شهر التي هي دولتهم، وليلة القدر ليلة خيرة، عظيمة المقدار والبركة، كما وصفها الله تعالى به، فما يلزم من تفضيلها على دولتهم، فليتأمل هذا فإنه دقيق يدل على أن الحديث في صحته نظر، لأنه إنما سيق لذم أيامهم، والله تعالى أعلم.

وأما إذا أراد أن ابتداء دولتهم منذ ولي معاوية حين تسلمها من الحسن بن علي، فقد كان ذلك سنة أربعين، أو إحدى وأربعين، وكان يقال له عام الجماعة، لأن الناس كلهم اجتمعوا على إمام واحد.

وقد تقدم الحديث في صحيح البخاري عن أبي بكرة أنه سمع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول للحسن بن علي: «إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين».

فكان هذا في هذا العام، ــ ولله الحمد والمنة ــ. واستمر الأمر في أيدي بني أمية من هذه السنة إلى سنة اثنتين وثلاثين ومائة، حتى انتقل إلى بني العباس كما سنذكره، ومجموع ذلك اثنتان وتسعون سنة وهذا يطابق ألف شهر، لأن معدل ألف شهر ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر، فإن قال: أنا أخرج منها ولاية ابن الزبير وكانت تسع سنين، فحينئذ يبقى ثلاث وثمانون سنة، فالجواب أنه وإن خرجت ولاية ابن الزبير، فإنه لا يكون ما بقى مطابقاً لألف شهر تحديداً، بحيث لا ينقص يوماً ولا يزيده كما قاله، بل يكون ذلك تقريباً، هذا وجه، الثاني أن ولاية ابن الزبير كانت بالحجاز والأهواز والعراق في بعض أيامه، وفي مصر في قول، ولم تنسلب يد بني أمية من الشام أصلاً، =

. . . .

= ولا زالت دولتهم بالكلية في ذلك الحين، الثالث أن هذا يقتضي دخول دولة عمر بن عبد العزيز في حساب بني أمية، ومقتضى ما ذكره أن تكـون دولته مذمومة، وهذا لا يقوله أحد من أئمة الإسلام، وإنهم مصرحون بأنه أحد الخلفاء الراشدين، حتى قرنوا أيامه تابعة لأيام الأربعة، وحتى اختلفوا في أيهما أفضل؟ هو أو معاوية بن أبـي سفيان أحد الصحابة، وقد قال أحمد بن حنبل: لا أرى قول أحد من التابعين حجة إلا قول عمر بن عبد العزيز، فإذا علم هذا، فإن أخرج أيامه من حسابه انخرم حسابه، وإن أدخلها فيه مذمومة، خالف الأئمة، وهذا ما لا محيد عنه. وكل هذا مما يدل على نكارة هذا الحديث، والله أعلم».

الحكم على الحديث:

الحديث سنده ظاهرة الصحة، وأما متنه فمنكر جداً كما سبق نقله عن الحافظ ابن كثير، والله أعلم.

٦١١ ـ ثم ذكر الحاكم له[١] إسناداً آخر بنحوه.

وفيه السَّريَّ بن إسماعيل، وهو[٢] واهٍ[٣].

---

(١) أي لحديث الحسن بن علي السابق.

(٢) قوله: (وهو) ليس في (ب).

(٣) هذا الحديث تصرف فيه ابن الملقن، وإلا فالذهبي أورده في تلخيصه على عادته، بجزء من سنده، وبعض متنه.

٦١١ ـ المستدرك (١٧١/٣) تقدم في الحديث السابق أن الحاكم قال عقبه: «وهذا القائل للحسن بن علي هذا القول هو سفيان بن الليل صاحب أبيه»، ثم قال: حدثناه أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا السري بن إسماعيل البجلي، عن الشعبي، عن سفيان بن الليل الهمداني، قال: أتيت الحسن بن علي حين بايع معاوية، فقلت: يا مسوِّد وجوه المؤمنين، ثم ذكره بنحوه. اهـ.

تخـــريجـــه:
الحديث أعاده الحاكم (١٧٥/٣) من طريق آخر، فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا الأسود بن عامر شاذان، ثنا زهير بن معاوية، ثنا أبو روق الهمداني، ثنا أبو الغريف، قال: كنا في مقدمة الحسن بن علي اثنا عشر ألفاً، تقطر أسيافنا من الحِدَّة على قتال أهل الشام، وعلينا أبو العمر طه، فلما أتانا صلح الحسن بن علي، ومعاوية كأنما كسرت ظهورنا من الحَرَد، والغيظ، فلما قدم الحسن بن علي الكوفة، قام إليه رجل منا يكنى: أبا عامر سفيان بن الليل، فقال: السلام عليك يا مذلَّ المؤمنين، فقال الحسن: لا تقل ذاك يا أبا عامر، لم أذل المؤمنين، ولكني كرهت أن أقتلهم في طلب الملك.

سكت الحاكم والذهبي عن هذا الحديث.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٣/١٥ ـ ٩٤ رقم ١٩٢٠٤). =

. . . .

= والفسوي في تاريخه (٣/٣١٧).

ومن طريقه وطريق آخر أخرجه الخطيب في تاريخه (١٠/٣٠٥ ـ ٣٠٦).

ثلاثتهم من طريق أسود بن عامر، به نحوه.

وأخرج نعيم بن حماد في «الفتن» ـ كما في كنز العمال (١١/٣٤٨ ـ ٣٤٩ رقم ٣١٧٠٨) عن سفيان (وهو ابن الليل) قال: أتيت الحسن بن علي بعد رجوعه من الكوفة إلى المدينة، فقلت له: يا مذلَّ المؤمنين، فكان مما احتج علي أن قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «لا تذهب الأيام والليالي، حتى يجتمع أمر هذه الأمة على رجل واسع السُّرْم، ضخم البلعوم، يأكل ولا يشبع»، وهو معاوية، فعلمت أن أمر الله واقع.

وقوله: (واسع السُّرْم، ضخم البلعوم) السُّرْم: الدُّبُر، والبلعوم: الحلق، يريد: رجلاً عظيماً شديداً. / النهاية (٢/٣٦٢).

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «السري واه».

والسري هذا هو ابن إسماعيل الهمداني، الكوفي، وتقدم في الحديث (٤٨٩) أنه: متروك الحديث.

والسري هنا يروي الحديث عن الشعبي، وقد نص ابن عدي على نكارة أحاديثه عن الشعبي، خاصة، فقال في الكامل (٣/١٢٩٧): «وللسري غير ما ذكرت، وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها، وخاصة عن الشعبي، فإن أحاديثه عنه منكرات، لا يرويها عن الشعبي غيره».

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الحاكم وغيره عن الأسود بن عامر، عن زهير بن معاوية، عن أبي روق، عن أبي الغريف، فليس فيها ذكر للمعنى المذكور في الحديث السابق عن قوله تعالى:

﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ . . .﴾، إلخ. =

= وموضع الشاهد من هذه الرواية معرفة أن القائل هو سفيان بن الليل، وقوله: يا مسود وجوه المؤمنين.

ومع ذلك، فالراوي لهذه الطريق هو أبو الغريف عبيد الله بن خليفة الهمداني، المرادي، الكوفي، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣١٣/٥ رقم ١٤٨٩): «سئل أبي عنه، فقال: كان على شرطة علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، وليس بالمشهور، قلت: هو أحب إليك، أو الحارث الأعور؟ قال: الحارث أشهر، وهذا قد تكلموا فيه، وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباتة».

قلت: أصبغ بن نباتة، قال عنه أبو حاتم ــ كما في الجرح والتعديل (٣١٩/٢ ــ ٣٢٠ رقم ١٢١٣) ــ: «لين الحديث».

وأبو الغريف هذا ذكره ابن حبان في ثقاته (٦٨/٥ ــ ٦٩)، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وذكره ابن البرقي فيمن احتملت روايته، وقد تكلم فيه. / التهذيب (١٠/٦ رقم ١٨).

قلت: وقد اختار الذهبي قول أبي حاتم: «تكلموا فيه» في الكاشف (٢٢٥/٢ رقم ٣٥٨٧)، وقال في المغني (٤١٥/٢ رقم ٣٩٢٠): «فيه كلام»، وفي ديوان الضعفاء (ص ٢٠٥ رقم ٢٦٩١) قال: «تكلم فيه بعضهم»، ولم يذكره في «من تكلم فيه وهو موثق»، فدل على أنه ضعيف الحديث عنده، وحيث ساوى أبو حاتم بينه وبين أصبغ بن نباتة في الرتبة عنده، فهذا الرجل «لين الحديث» كما قال هو عن أصبغ، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف السري بن إسماعيل، ومتنه منكر كما يقتضيه كلام ابن عدي السابق، وكما نص عليه المزي، وابن كثير، وسبق نقله في الحديث السابق.

وأما الطريق التي رواها نعيم بن حماد في «الفتن»، فلم يتيسر الاطلاع على سندها، والله أعلم.

٦١٢ ـ حديث سفيان بن الليل[١]، قال:

لما كان من أمر الحسن ومعاوية ما كان قدمت عليه[٢] المدينة وهو جالس في أصحابة. . . الحديث.

قلت: فيه نوح بن درَّاج كذاب[٣].

---

(١) قوله: (ابن الليل) ليس في (ب).

(٢) قوله: (عليه) ليس في أصل (ب)، ومعلق بالهامش مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٣) في التلخيص: (قال أبو داود: نوح كذاب).

٦١٢ ـ المستدرك (٣/١٧١): حدثني نصر بن محمد العدل، ثنا أحمد بن محمد بن سعيد الحافظ، ثنا أحمد بن يحيى البجلي، ثنا محمد بن إسحاق البلخي، ثنا نوح بن درَّاج، عن الأجلح، عن البهي، عن سفيان بن الليل قال: لما كان من أمر الحسن بن علي ومعاوية ما كان، قدمت عليه المدينة وهو جالس في أصحابه، فذكر الحديث بطوله، قال: فتذاكرنا عنده الأذان فقال بعضنا: إنما كان بدء الأذان رؤيا عبد الله بن زيد بن عاصم، فقال له الحسن بن علي: إن شأن الأذان أعظم من ذاك؛ أذَّن جبريل ـ عليه السلام ـ في السماء مثنى مثنى، وعلَّمه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وأقام مرَّة مرَّة فعلَّمه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأذن الحسن حين ولي.

تخـريجـه:

الحديث ذكره الزيلعي في نصب الراية (١/٢٦١) وعزاه للحاكم وحده في هذا الموضع، ولم يذكر الحاكم الحديث بتمامه، ولعله يقصد بقوله: «الحديث بطوله» الحديث السابق، وقول سفيان: «يا مسوِّد وجوه المؤمنين. . .»، إلخ. =

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «قال أبو داود: نوح كذاب».

ونوح بن درَّاج هذا تقدم في الحديث (**٥٣٩**) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدة ضعف نوح.

ومتنه مخالف للأحاديث الصحيحة في بدء الأذان وإنه كان برؤيا بعض الصحابة له، ومن ضمنهم عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب ــ رضي الله عنهما ــ .

فقد أخرج أبو داود في سننه (١/٣٣٥ ــ ٣٣٧ رقم ٤٩٨) في الصلاة، باب بدء الأذان، من طريق هشيم، أخبرنا أبو بشر، عن أبي عمير بن أنس، عن عمومة له من الأنصار، قال: اهتمَّ النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ للصلاة كيف يجمع الناس لها، فقيل له: انصب راية عند حضور الصلاة، فإذا رأوها آذن بعضهم بعضاً، فلم يعجبه ذلك، قال: فذكر له القُنْع ــ يعني الشبُّور ــ ، وقال زياد (شيخ أبي داود): شبُّور اليهود، فلم يعجبه ذلك، وقال: «هو من أمر اليهود»، قال: فذكر له الناقوس، فقال: «هو من أمر النصارى»، فانصرف عبد الله بن زيد بن عبد ربه وهو مهتمٌّ؛ لهمِّ رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فأري الأذان في منامه، قال: فغدا على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فأخبره، فقال له: يا رسول الله، إني لبين نائم ويقظان، إذ أتاني آت، فأراني الأذان، قال: وكان عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ قد رآه قبل ذلك، فكتمه عشرين يوماً، قال: أخبر النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال له: «ما منعك أن تخبرني؟» فقال: سبقني عبد الله بن زيد، فاستحيَيْت، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا بلال، قم فانظر ما يأمرك به عبد الله بن زيد، فافعله»، قال: فأذَّن بلال.

. . . .

= وأخرجه أبو داود عقب هذا الحديث برقم (٤٩٩).

والترمذي في سننه (١/٥٦٣ ـ ٥٦٥ رقم ١٨٩) في الصلاة، باب ما جاء في بدء الأذان.

كلاهما من طريق محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، قال: حدثني أبي عبد الله بن زيد. . .، فذكر الحديث بمعنى سابقه.

قال الترمذي: «حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح».

٦١٣ ـ حديث عمر بن علي بن الحسين، عن أبيه، قال:

خطب الحسن حين قتل علي. . .، فذكر الحديث، وفيه: أنا ابن النبي، وابن الوصي. . . إلخ.

قلت: ليس بصحيح.

---

٦١٣ ـ المستدرك (١٧٢/٣): حدثنا أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى ابن أخي طاهر العقيقي الحسني، ثنا إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، حدثني عمي علي بن جعفر بن محمد، حدثني الحسين بن زيد، عن عمر بن علي، عن أبيه علي بن الحسين قال: خطب الحسن بن علي الناس حين قتل علي، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: لقد قبض في هذه الليلة رجل لا يسبقه الأولون بعمل، ولا يدركه الآخرون. وقد كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يعطيه رايته فيقاتل وجبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، فما يرجع حتى يفتح الله عليه. وما ترك على أهل الأرض صفراء ولا بيضاء: إلا سبع مائة درهم فضلت من عطاياه، أراد أن يبتاع بها خادماً لأهله، ثم قال: أيها الناس، من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن علي، وأنا ابن النبي، وأنا ابن الوصي، وأنا ابن البشير، وأنا ابن النذير، وأنا ابن الداعي إلى الله بإذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا من أهل البيت الذي كان جبريل ينزل إلينا، ويصعد من عندنا، وأنا من أهل البيت الذي أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وأنا من أهل البيت الذي افترض الله مودتهم على كل مسلم، فقال تبارك وتعالى لنبيه ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ:

﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ﴾

(الآية (٢٣) من سورة الشورى)،

فاقتراف الحسنة مودّتنا أهل البيت.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن الحسن بن علي ـ رضي الله عنه ـ سبع طرق: =

. . . .

= ● **الأولى**: طريق الحسين بن زيد، واختلف عليه.

فرواه علي بن جعفر بن محمد، عنه، عن عمر بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن الحسن، به.

أخرجه الحاكم هنا.

والدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٤٣).

كلاهما من طريق إسماعيل بن محمد بن إسحاق، عن علي بن جعفر، به، ولفظ الدولابي نحو لفظ الحاكم.

ورواه علي بن الحسن بن علي بن عمر بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن حسين بن زيد، عن الحسن بن زيد بن حسن، قال: خطب الحسن بن علي حين قتل علي بن أبي طالب، فذكر نحوه.

أخرجه الدولابي في الموضع السابق (ص ٤٤)، فقال: أخبرني أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن الحسين بن علي بن أبي طالب، حدثني أبي، فذكره.

● **الطريق الثانية**: طريق أبي إسحاق السبيعي، عن هبيرة بن يريم، قال: سمعت الحسن بن علي قام خطيباً، فخطب الناس، فقال: يا أيها الناس، لقد فارقكم أمس رجل ما سبقه الأولون، ولا يدركه الآخرون، ولقد كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يبعثه المبعث، فيعطيه الراية، فما يرجع حتى يفتح الله عليه، جبريل عن يمينه، وميكائيل عن شماله، ما ترك بيضاء ولا صفراء، إلا سبعمائة درهم فضلت من عطائه أراد أن يشتري بها خادماً.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/٧٣ ـ ٧٤ رقم ١٢١٥٤).

وابن سعد في الطبقات (٣/٣٨ و ٣٨ ـ ٣٩).

وأحمد في المسند (١/١٩٩). =

. . . .

= والبزار في مسنده (٣/٢٠٥ رقم ٢٥٧٤).

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٤٥ رقم ٢٢١١).

والطبراني في الكبير (٣/٧٩ ــ ٨٢ رقم ٢٧١٧ و٢٧١٨ و٢٧١٩ و٢٧٢٢ و٢٧٢٣ و٢٧٢٤ و٢٧٢٥).

والدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٤٦ و٤٧).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٤٥).

جميعهم من طريق أبي إسحاق، به، وهذا لفظ ابن أبي شيبة، ولفظ الباقين نحوه.

● **الطريق الثالثة**: طريق سُكَيْن بن عبد العزيز، عن حفص بن خالد بن جابر، عن أبيه، عن الحسن.

أخرجه البخاري في تاريخه (٢/٣٦٢ ــ ٣٦٣).

والبزار في مسنده (٣/٢٠٥ رقم ٢٥٧٣).

وأبو يعلى ــ كما في البداية لابن كثير (٧/٣٣٣).

وابن جرير في تاريخه (٥/١٥٧).

والدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٤٧).

جميعهم من طريق سكين، به نحو سابقه، عدا البخاري، فإنما أشار إليه إشارة بجزء من متنه.

قال البزار: «لا نعلم أحداً يروي هذا إلا الحسن بن علي بهذا الإسناد، وإسناده صالح، ولا نعلم حدث عن حفص إلا سكين».

وقال ابن كثير عقبه: «هذا غريب جداً، وفيه نكارة».

● **الطريق الرابعة**: طريق وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن حبشي، عن الحسن، به نحو سابقه. =

. . . .

= أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٩٩ ـ ٢٠٠).

● **الطريق الخامسة**: طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن الحسن، به نحو سابقه.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/٦٨ ـ ٦٩ رقم ١٢١٤٣).

● **الطريق السادسة**: طريق أبي الجارود، عن منصور، عن أبي رزين، عن الحسن، به نحو سابقه.

أخرجه البزار في مسنده (٣/٢٠٥ ـ ٢٠٦ (رقم ٢٥٧٥).

● **الطريق السابعة**: طريق سلام بن أبي عمرة، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن الحسن، به بنحو لفظ الحاكم، وفيه زيادة.

أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكية (ص ٣٤٣).

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «ليس بصحيح»، ولم يذكر العلة.

والحديث يرويه عن الحسن ـ رضي الله عنه ـ ابن أخيه علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتقدم في الحديث (٥٧٥) أنه لم يسمع من جده علي ـ رضي الله عنه ـ، وخطبة الحسن هذه عند وفاة علي ـ رضي الله عنه ـ، فهو لم يشهد الحادثة، وإنما سمعها بواسطة، ولم يذكر الواسطة، هذا على فرض صحة الإسناد إليه، مع أن في سند الحديث إليه الحسين بن زيد بن علي بن الحسين، وتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه ضعيف.

والراوي عن الحسين هذا هو علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، وهو مقبول ـ كما في التقريب (٢/٣٣ رقم ٣٠٤) ـ، وانظر التهذيب (٧/٢٩٣ رقم ٥٠٢).

والراوي عنه ابن أخيه إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، لم أجد من ترجم له. =

. . . .

= والراوي عنه شيخ الحاكم أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسين بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين بن زين العابدين علي بن الحسين، وهو ابن أخي طاهر العلوي النسّابة.

والحسن هذا هو الراوي لحديث: «علي خير البشر، فمن امترى فقد كفر»، وهو المتهم به، وقد ترجم له الخطيب في تاريخه (٢/٤٢١ رقم ٣٩٨٤)، وذكر هذا الحديث في ترجمته، ثم قال: «هذا حديث منكر، لا أعلم رواه سوى العلوي بهذا الإسناد، وليس بثابت»، وكأن الذهبي لمس تقصير الخطيب في نقده لهذا الحديث، فذكر قوله هذا، ثم قال: «قلت: إنما يقول الحافظ: ليس بثابت في مثل خبر: القلّتين، وخبر: الخال وارث، لا في مثل هذا الباطل الجَليّ، نعوذ بالله من الخذلان»، وكان الذهبي قد قال في بداية ترجمة الحسن هذا: «روى بقلّة حياء، عن الدّبري، عن عبد الرزاق بإسناد كالشمس: على خير البشر...»، ثم ذكر خبراً آخر، وقال: «فهذان دالّان على كذبه، وعلى رفضه ـ عفا الله عنه ـ»، ثم ختم ترجمته بقوله: «ولولا أنه متهم، لازدحم عليه المحدّثون، فإنه معمّر». اهـ. من الميزان (١/٥٢١ رقم ١٩٤٣).

وتقدم ذكر الاختلاف على الحسين بن زيد، فقد رواه عنه علي بن الحسن بن علي بن عمر بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن الحسن بن زيد بن الحسن، عن الحسن بن علي.

وعلي بن الحسن بن علي بن عمر بن الحسين بن علي بن أبي طالب هذا لم أجد من ترجم له. وابنه أبو عبد الله الحسين ترجم له الذهبي في الميزان (١/٥٤٤ رقم ٢٠٣٥) ونقل عن الدارقطني قوله: «ليس بذاك»، وفي سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ٢٠٣ رقم ٢٦٥)، قال الدارقطني عن الحسين هذا: «ليس به بأس»، والتشابه بين العبارتين مظنّة الخطأ، فلست أدري، هل الصواب ما في الميزان، أو السؤالات؟.

هذا بالنسبة للطريق الأولى. =

. . . .

=

● وأما **الطريق الثانية**، فمدارها على أبـي إسحاق السبيعي، وتقدم في الحديث (٤٩٦) أنه مدلس من الثالثة، واختلط بأخرة، وقد عنعن هنا، وفي الرواة عنه شريك القاضي، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط كما في حاشية الكواكب النيرات (ص ٣٥٦ ــ ٣٥٧)، غير أن شريكاً يخطىء كثيراً كما في ترجمته في الحديث (٤٩٧)، ومع ذلك فعلة التدليس باقية.

● وأما **الطريق الثالثة** ففي سندها حفص بن خالد بن جابر، وأبوه، وهما مجهولان، ذكرهما البخاري في تاريخه وسكت عنهما، وبيض لهما ابن أبـي حاتم، وذكرهما ابن حبان في ثقاته، ولم يرو عن حفص سوى سُكين بن عبد العزيز، ولم يرو عن جابر سوى ابنه حفص. / التاريخ الكبير (٣٦٢/٢ ــ ٣٦٣ رقم ٢٧٦٠)، و(١٤٣/٣ رقم ٤٨٤)، والجرح والتعديل (٣٢٣/٣ ــ ٣٢٤ رقم ١٤٥٤)، و(١٧٢/٣ رقم ٧٣٨)، وثقات ابن حبان (٢٥٣/٦ و١٩٦)، وتعجيل المنفعة (ص ٦٨ رقم ٢١٥).

● وأما **الطريقة الرابعة**، ففي سندها عمرو بن حُبْشي ــ بضم المهملة، وسكون الموحدة، ثم معجمة ــ، الزُبَيْدي ــ بضم الزاي ــ، الكوفي، وهو مقبول، ذكره ابن حبان في ثقاته (١٧٣/٥)، وانظر التهذيب (١٦/٨ ــ ١٧ رقم ٢٤)، والتقريب (٦٧/٢ رقم ٥٥٧).

والراوي عنه أبو إسحاق السبيعي، وتقدم آنفاً أنه مدلس، واختلط، وقد عنعن، والراوي عنه ابن ابنه إسرائيل بن يونس، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط كما في حاشية الكواكب النيرات (ص ٣٥٦ ــ ٣٥٧)، لكن تقدم في الحديث (٤٩٦) أنه من أتقن أصحاب أبـي إسحاق الذين رووا عنه، بل قد روى الشيخان عنه من طريقه.

● **الطريق الخامسة**، هي طريق شريك، عن أبـي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة.

وعاصم بن ضمرة تقدم في الحديث (٥٨٤) أنه: صدوق يخطىء.

وأبو إسحاق تقدم الكلام آنفاً عن اختلاطه وتدليسه. =

. . . .

= وشريك أيضاً تقدم آنفاً أنه يخطىء كثيراً.

● **الطريق السادسة**، في سندها أبو الجارود الأعمى الكوفي زياد بن المنذر الهمداني، وهو كذاب يضع الحديث، رافضي، كذبه ابن معين، وأبو داود، وقال ابن حبان: كان رافضياً يضع الحديث، وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: يضع الحديث، وقال الإمام أحمد: متروك الحديث، وضعفه جداً، وقال النسائي: متروك. / الكامل لابن عدي (٣/١٠٤٦ ـ ١٠٤٨)، والتهذيب (٣/٣٨٦ ـ ٣٨٧ رقم ٧٠٤).

● **الطريق السابعة**، في سندها معروف بن خَرّبُوذ ـ بفتح المعجمة، وتشديد الراء، وبسكونها، ثم موحّدة مضمومة، وواو ساكنة، وذال معجمة ـ، المكي، وهو صدوق ربما وهم ـ كما في التقريب (٢/٢٦٤ رقم ١٢٦٦) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٨/٣٢١ رقم ١٤٨١)، والتهذيب (١٠/٢٣٠ ـ ٢٣١ رقم ٤٢١).

والراوي عنه سلام بن أبي عمرة الخراساني، أبو علي، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٣/١١٥٥)، والتهذيب (٤/٢٨٦ رقم ٤٩٢)، والتقريب (١/٣٤٢ رقم ٦١٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد.

والطريق الثانية والرابعة والخامسة مدارها على أبي إسحاق السبيعي، ولا يمكن تحسين الحديث بمجموعها؛ لاحتمال كون ذلك من اختلاط أبي إسحاق.

والطريق الثالثة ضعيفة لجهالة حفص بن خالد، وأبيه.

والسادسة موضوعة؛ لنسبة أبي الجارود إلى الكذب ووضع الحديث.

والسابعة ضعيفة، ومتنها مقارب لمتن لفظ الحاكم هنا، وفيه ركّة كما لا يخفى من سياقه، ومع ذلك فقوله: «وأنا ابن الوصي» مخالف لاعتقاد أهل السنة، =

. . . .

= وفيه نصرة لعقيدة الشيعة الذين يقولون إن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أوصى لعلي بالخلافة، فهذا اللفظ منكر.

وعليه فأمثل طرق هذا الحديث هي الطريق الثانية، والثالثة، بالسياق المتقدم ذكره في الطريق الثانية، وقد يرتقي الحديث بمجموع هذين الطريقين لدرجة الحسن لغيره، لولا أن قوله: «لقد فارقكم أمس رجل ما سبقه الأوّلون» ظاهره تفضيل علي ـ رضي الله عنه ـ على كل أحد، حتى الشيخين ـ رضي الله عنهما ـ، وتقدم في الحديث (٤٩٦) ذكر الدليل على أفضلية الشيخين على علي ـ رضي الله عنهم ـ، وباعتراف على نفسه، ولذا فإن الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ حينما قال عن هذا الحديث: «هذا غريب جداً، وفيه نكارة» ـ كما تقدم ذكره ـ، إنما قاله عن إدراك لما يتبادر للذهن من متن هذا الحديث، والله أعلم.

٦١٤ ـ حديث أم الفضل بنت الحارث:

أنها دخلت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقالت: إني رأيت حلماً منكراً. . . الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: بل منقطع، ضعيف؛ فإن شدّاداً لم يدرك أم الفضل، ومحمد بن مصعب (ضعيف)[1].

---

(١) في (أ): (لم يدرك).

٦١٤ ـ المستدرك (١٧٦/٣ ـ ١٧٧): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الجوهري ببغداد، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، ثنا محمد بن مصعب، ثنا الأوزاعي، عن أبي عمار شدّاد بن عبد الله، عن أم الفضل بنت الحارث، أنها دخلت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقالت: يا رسول الله، إني رأيت حلماً منكراً الليلة. قال: «وما هو؟» قالت: إنه شديد، قال: «وما هو؟» قالت: رأيت كأن قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجري، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «رأيت خيراً؛ تلد فاطمة ـ إن شاء الله ـ غلاماً فيكون في حجرك»، فولدت فاطمة الحسين فكان في حجري كما قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فدخلت يوماً إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فوضعه في حجره، ثم حانت مني الْتفاتة فإذا عينا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ تهريقان من الدموع، قالت: فقلت: يا نبي الله، بأبي أنت وأمي، ما لك؟ قال: «أتاني جبريل ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فأخبرني أن أمتي ستقتل ابني هذا»، فقلت: هذا؟!! فقال: «نعم، وأتاني بتربة من تربته حمراء».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٧/٢٥ رقم ٤٢)، من طريق أحمد بن =

. . . .

= يزيد الحوطي، عن محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، عن أبي عمار، عن أم الفضل، أنها أتت النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقالت: يا رسول الله، إني رأيت في المنام حلماً منكراً، فقال: «وما هو؟» قالت: أصلحك الله، إنه شديد، قال: «فما هو؟» قالت: رأيت كأن بضعة من جسدك قطعت، ثم وضعت في حجري، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «خيراً رأيت، تلد فاطمة ــ إن شاء الله ــ غلاماً يكون في حجرك»، فولدت فاطمة حسناً، فكان في حجرها، فدخلت به على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فوضعته، فبال عليه، فذهبت أتناوله، فقال: «دعي ابني، فإن ابني ليس بنجس»، ثم دعا بماء فصبَّه عليه.

هكذا رواه الطبراني، على أن الغلام هو الحسن، وليس الحسين، ولم يذكر الإخبار بمقتل الحسين، وفيه هذه الزيادة، وهذا السياق موافق للرواية الأخرى عن أم الفضل ــ رضي الله عنها ــ.

فالحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١٢٩٣ رقم ٣٩٢٣) في تعبير الرؤيا، باب تعبير الرؤيا. والطبراني في الكبير (٢٥/٢٥ ــ ٢٦ رقم ٣٩). والدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٤٢).

أما ابن ماجه، فمن طريق معاذ بن هشام، وأما الطبراني، والدولابي، فمن طريق معاوية بن هشام، كلاهما عن علي بن صالح، عن سماك بن حرب، عن قابوس بن المخارق، قال: قالت أم الفضل: يا رسول الله، رأيت كأن في بيتي عضواً من أعضائك، قال: «خيراً رأيت، تلد فاطمة غلاماً، فترضعيه»، فولدت حسيناً، أو حسناً، فأرضعته بلبن قُثَم، قالت: فجئت به إلى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فوضعته في حجره، فبال، فضربت كتفه، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أوجعت ابني رحمك الله!».

هذا سياق ابن ماجه، والطبراني، وسياق الدولابي نحوه، لكن فيه الجزم بأنه الحسن، ولم يذكر قوله: (قالت: فجئت به. . .) إلخ. =

= ورواه الطبراني في الكبير (٣/٩ رقم ٢٥٤١).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٤٦).

كلاهما من طريق يحيى الحماني، عن شريك، عن سماك بن حرب، به ولفظ الطبراني نحو، السياق السابق، وفيه الجزم بأن الغلام هو الحسن، وزاد قوله: فقلت: ـ يعني أم الفضل ـ: إدفع إلي إزارك، فأغسله، فقال: «لا، صبي عليه الماء، فإنه يصب على بول الغلام، ويغسل بول الجارية».

وأما لفظ أبي نعيم فهو نحو لفظ الدولابي.

هكذا رواه الحماني، عن شريك، فوافق رواية علي بن صالح من طريق معاوية، ومعاذ عنه.

ورواه عثمان بن سعيد المري، عن علي بن صالح، عن سماك بن حرب، عن قابوس بن المخارق عن أبيه، عن أم الفضل، به هكذا بزيادة والد قابوس في الإسناد.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٥ رقم ٢٥٢٦) و(٢٥/٢٥ رقم ٣٨).

ومن طريقه أبو نعيم في الموضع السابق.

ولفظه نحو لفظ شريك السابق، لكن ليس فيه ذكر لاسم الغلام.

وبهذه الزيادة في الإسناد أخرجه الطبراني أيضاً (٢٥/٢٦ رقم ٤١) من طريق أبي مالك عبد الملك بن الحسين الأشجعي، عن سماك بن حرب، به نحو سابقه، وفيه: «فولدت حسناً».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «بل منقطع ضعيف، فإن شداداً لم يدرك أم الفضل، ومحمد بن مصعب ضعيف».

أما الانقطاع بين شداد، وأم الفضل، فبيانه كالتالي: =

. . . .

= أم الفضل ــ رضي الله عنها ــ توفيت في خلافة عثمان ــ رضي الله عنه ــ كما في التهذيب (١٢/٤٤٩ ــ ٤٥٠ رقم ٢٨٨٦).

وشدّاد بن عبد الله القرشي، أبو عمار الدمشقي هذا ثقة، وهو لم يسمع إلا ممن تأخرت وفاته من الصحابة ــ كما في ترجمته في التهذيب (٤/٣١٧ رقم ٥٤٣) ــ، بل نقل العلائي في جامع التحصيل (ص ٢٣٦ رقم ٢٧٩) عن صالح جزرة أن شداداً لم يسمع من أبي هريرة، وعوف بن مالك، وأبو هريرة ــ رضي الله عنه ــ أكثر ما قيل في تاريخ وفاته سنة تسع وخمسين للهجرة، وعوف سنة ثلاث وسبعين ــ كما في ترجمتها من التهذيب (١٢/٢٦٦)، و (٨/١٦٨) ــ، ولذا فمن باب أولى أن لا يكون شداد سمع من أم الفضل التي توفيت في وقت مبكر، قبل سنة خمس وثلاثين للهجرة، والذهبي ــ رحمه الله ــ ممن يعتمد قوله إذا لم يعلم له مخالف، وقد نص هنا على أن شداداً لم يسمع من أم الفضل، ويؤيده ما تقدم، والله أعلم.

أما محمد بن مصعب بن صدقة القُرْقساني ــ بقافين، ومهملة ــ، فإنه صدوق، لكنه كثير الغلط ــ كما في التقريب (٢/٢٠٨ رقم ٧٠٩) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٨/١٠٢ ــ ١٠٣ رقم ٤٤١)، والكامل لابن عدي (٦/٢٢٦٩)، والتهذيب (٩/٤٥٨ ــ ٤٦٠ رقم ٧٤٠).

وقد روي الحديث من غير هذه الطريق كما تقدم، ومداره على سماك بن حرب، واختلف عليه في كون الحديث عن قابوس بن المخارق، عن أم الفضل، أو عنه، عن أبيه، عن أم الفضل.

وسِمَاك ــ بكسر أوله، وتخفيف الميم ــ ابن حرب الذهلي، البكري، أبو المغيرة الكوفي صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير هو بأخرة، فكان ربما يُلقّن، وسماع سفيان الثوري وشعبة منه قبل الاختلاط، وحديثهم عنه صحيح كما قال يعقوب بن شيبة. / انظر الكامل لابن عدي (٣/١٢٩٩ ــ ١٣٠٠)، والتهذيب (٤/٢٣٢ ــ ٢٣٤ رقم ٣٩٥)، والتقريب (١/٣٣٢ رقم ٥١٩)، والكواكب النيرات (ص ٢٣٧ ــ ٢٤١ رقم ٢٩). =

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم والطبراني، للانقطاع الذي في سنده، وضعف محمد بن مصعب من قبل حفظه.

والطريق الأخرى ضعيفة لاختلاط سماك بن حرب، واختلافه في الحديث.

والحديث بمجموع هذين الطريقين يكون حسناً لغيره، لكن بلفظ الطبراني، دون الزيادة التي عند الحاكم، وهي الإخبار بمقتل الحسين ـ رضي الله عنه ـ، فهذه صحيحة لغيرها بمجموع الشواهد الآتية، من حديث عائشة، وأم سلمة، وأنس، وعلي، ومعاذ بن جبل، وأنس بن الحارث، والحسين نفسه، وابن عباس، وأبي الطفيل، وزينب بنت جحش ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

أما حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فله طريقان:

● **الأولى**: طريق عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عنها ـ رضي الله عنها ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لها: «لقد دخل علي البيت ملك لم يدخل علي قبلها، فقال لي: إن ابنك هذا حسين مقتول، وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها، قال: فأخرج تربة حمراء».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٢٩٤) والفضائل (٢/٧٧٠ رقم ١٣٥٧)، واللفظ، من طريق وكيع، عن عبد الله، به، غير أن وكيعاً شك فقال: عن عائشة أو أم سلمة.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/١١٣ ـ ١١٤ رقم ٢٨١٥) عن شيخه محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا الحسين بن حريث، ثنا الفضل بن موسى، عن عبد الله، به عن عائشة من غير شك.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٨٧) وعزاه لأحمد فقط وقال: «رجاله رجال الصحيح».

● **الثانية**: يرويها ابن لهيعة عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، عنها ـ رضي الله عنها ـ به، بنحو سابقه وفيه قصة.

. . . .

= أخرجه الطبراني في الكبير (٣/١١٣ رقم ٢٨١٤).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٨٨) وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط وقال: «وفي، إسناد الكبير ابن لهيعة، وفي إسناد الأوسط من لم أعرفه».

قلت: عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري ضعيف، ومدلس من الخامسة، فقد تركه يحيى بن سعيد القطان، وكان لا يراه شيئاً، وقال ابن مهدي: لا أحمل عنه قليلاً ولا كثيراً، وضعفه ابن معين، وابن سعد، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهم. / الجرح والتعديل (٥/١٤٥ ــ ١٤٨ رقم ٦٨٢)، والكامل لابن عدي (٤/١٤٦٢ ــ ١٤٧٢)، والتهذيب (٥/٣٧٣ ــ ٣٧٩ رقم ٦٤٨)، وطبقات المدلسين (ص ١٤٢ رقم ١٤٠).

وأما حديث أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ فله عنها خمس طرق:

● **الأولى**: طريق إبراهيم بن عبد الله، عن حجاج، عن حماد، عن أبان، عن شهر بن حوشب، عنها ــ رضي الله عنها ــ به نحو سابقه.

أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل (٢/٧٨٢ رقم ١٣٩١).

وسنده ضعيف.

شَهْر بن حَوْشب صدوق؛ إلا أنه كثير الإرسال والأوهام ــ كما في التقريب (١/٣٥٥ رقم ١١٢) ــ، وانظر الكامل لابن عدي (٤/١٣٥٤ ــ ١٣٥٨)، والتهذيب (٤/٣٦٩ ــ ٣٧٢ رقم ٦٢٥).

● **الثانية**: طريق عمرو بن ثابت، عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عنها ــ رضي الله عنها ــ به نحو سابقه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/١١٤ رقم ٢٨١٧)، وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٨٩)، وقال: «فيه عمرو بن ثابت البكري، وهو متروك».

● **الثالثة**: طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن سليمان بن بلال، عن =

. . . .

= كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، **عنها** ــ رضي الله **عنها** ــ به، نحو سابقه.

أخرجه الطبراني (٣/١١٥ رقم ٢٨١٩)، وسنده ضعيف جداً.

يحيى بن عبد الحميد الحماني تقدم في الحديث (٥٥١) أنه متهم بسرقة الحديث.

● **الرابعة**: طريق موسى بن صالح الجهني، عن صالح بن اربد، **عنها** ــ رضي الله **عنها** ــ به نحو سابقه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/١١٥ ــ ١١٦ رقم ٢٨٢٠)، وسنده ضعيف.

صالح بن أربد النخعي ــ رواية موسى الجهني عنه فيها انقطاع كما قال البخاري في تاريخه (٤/٢٧٣ رقم ٢٧٧٩) بعد أن ذكر صالحاً هذا وسكت عنه.

وذكره في موضع آخر من تاريخه (٤/٢٨٨ رقم ٢٨٤٩) باسم صالح بن لبيد النخعي، وقال: «مرسل، روى عنه موسى الجهني، إنما هو ابن أربد، رأيت بخطه قد غيّره ومحا لبيداً وكتب أربد».

وذكره ابن أبي حاتم وبيض له (٤/٣٩٤ رقم ١٧٢٥).

وعده ابن حبان في الثقات (٤/٣٧٣) وقال: «روى عنه موسى الجهني إن كان سمع منه». وعليه فهو مجهول.

● **الخامسة**: طريق موسى بن يعقوب الزمعي، عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن عتبة بن عبد الله بن زمعة، عن أم سلمة، به نحو سابقه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/١١٦ رقم ٢٨٢١).

وعتبة بن عبد الله بن زمعة لم أجد من ذكره، وأظن في الإسناد خطأ وأن الصواب: (عن عبد الله بن زمعة)، وهو ابن وهب فيكون نسب إلى جده، =

. . . .

= وأن «عتبة» زيادة؛ لأن هاشماً يروي عنه، وهو يروي عن أم سلمة كما في ترجمتهما في التهذيب (١١/ ٢٠ رقم ٤١) و(٦/ ٧٠ ـ ٧١ رقم ١٣٩).

وفي سند الحديث موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب الزمعي، وتقدم في الحديث (٤٩٣) أنه صدوق سيىء الحفظ، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث أنس فيرويه عمارة بن زاذان الصيدلاني، عن ثابت، عن أنس به، نحو سابقه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٢٤٢ و٢٦٥).

والطبراني في الكبير (٣/ ١١٢ رقم ٢٨١٣).

وأبو نعيم في الدلائل (٢/ ٧٠٩ رقم ٤٩٢).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/ ١٨٧)، وقال: «رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، والطبراني بأسانيد، وفيها عمارة بن زاذان وثقه جماعة وفيه ضعف، وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح».

وأما حديث علي فله عنه ـ رضي الله عنه ـ خمس طرق:

● **الأولى**: طريق عبد الله بن نجي، عن أبيه، عنه ـ رضي الله عنه ـ، به نحو سابقه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٨٥).

والطبراني في الكبير (٣/ ١١١ رقم ٢٨١١).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/ ١٨٧) وعزاه لأحمد وأبي يعلى والبزار والطبراني وقال: «ورجاله ثقات، ولم ينفرد نجي بهذا». اهـ.

● **الثانية**: طريق سعد بن وهب الواسطي، عن جعفر بن سليمان، عن شبيل بن عزرة، عن أبي حبرة قال: صحبت علياً...، فذكره موقوفاً على علي بمعناه، وله حكم المرفوع لأنه إخبار عن غيب. =

= أخرجه الطبراني في الكبير (٣/١١٧ رقم ٢٨٢٣).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٩١) وقال: «فيه سعد بن وهب متأخر، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

● **الثالثة**: طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هانىء بن هانىء، عن علي موقوفاً بمعناه، وحكمه كسابقه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/١١٧ رقم ٢٨٢٤).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٩٠) وقال: «رجاله ثقات».

● **الرابعة**: طريق أبي معاوية عن الأعمش، عن سلام أبي شرحبيل، عن أبي هرثمة، به موقوفاً أيضاً على علي بمعناه، وحكمه كسابقه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/١١٧ ــ ١١٨ رقم ٢٨٢٥).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٩١) وقال: «رجاله ثقات».

● **الخامسة**: طريق عطاء بن السائب، عن ميمون بن مهران، عن شيبان بن مخرم ــ وكان عثمانياً ــ . . . ، فذكر الحديث موقوفاً بمعناه، وفيه قصة.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/١١٨ رقم ٢٨٢٦).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٩١) وقال: «وفيه عطاء بن السائب وهو ثقة، لكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات».

وأما حديث معاذ بن جبل ــ رضي الله عنه ــ.

فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/١٢٩ رقم ٢٨٦١) من طريق **مجاشع** بن عمرو، ثنا عبد الله بن لهيعة، عن أبي قبيل، حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص، أن معاذ بن جبل أخبره فذكره وهو جزء من حديث طويل ذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٨٩ ــ ١٩٠) وقال: «فيه مجاشع بن عمرو وهو كذاب».

وأما حديث أنس بن الحارث ــ رضي الله عنه ــ. =

. . . .

= فأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ل ٦٠ ب).

وفي الدلائل (٢/ ٧١٠ رقم ٤٩٣).

والبغوي في معجم الصحابة ـ كما في البداية والنهاية لابن كثير (٨/ ١٩٩) ـ.

جميعهم من طريق سعيد بن عبد الملك بن واقد الحراني، ثنا عطاء بن مسلم الخفاف، ثنا أشعث بن سحيم، عن أبيه، عن أنس بن الحارث قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: إن ابني هذا يقتل بأرض العراق، فمن أدركه منكم فلينصره، قال: فقتل أنس مع الحسين ـ عليهما السلام ـ.

وسعيد بن عبد الملك بن واقد الحرّاني ضعيف، قال عنه أبو حاتم: يتكلمون فيه، روى أحاديث كذب.

وضعفه الدارقطني. ووثقه ابن حبان. / الجرح والتعديل (٤/ ٤٥ رقم ١٩٠)، والميزان (٢/ ١٥٠ رقم ٣٢٣٣)، واللسان (٣/ ٣٧ رقم ١٣٢).

وعطاء بن مسلم الخفاف، أبو مخلد، صدوق، لكنه يخطىء كثيراً ـ كما في التقريب (٢/ ٢٢ رقم ١٩٨) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٥/ ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥)، والتهذيب (٧/ ٢١١ ـ ٢١٢ رقم ٣٩٢).

وأما حديث الحسين نفسه ـ رضي الله عنه ـ.

فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ١١٢ رقم ٢٨١٢) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، ثنا سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، قال: لما أحيط بالحسين بن علي قال: ما اسم هذه الأرض؟ قيل: كربلاء. فقال: صدق النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إنها أرض كرب وبلاء».

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٩٢): «فيه يعقوب بن حميد بن كاسب وهو ضعيف وقد وثق». =

= وأما حديث ابن عباس، فذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٩١ ـ ١٩٢) وعزاه للبزار وقال: «رجاله ثقات وفي بعضهم خلاف».

وأما حديث أبي الطفيل، فذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٩٠) وعزاه للطبراني وقال: «إسناده حسن».

وأما حديث زينب بنت جحش ـ رضي الله عنها ـ.

فقد أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/٥٤ ـ ٥٥ رقم ١٤١)، وذكره (٢٤/٥٧ رقم ١٤٧) دون ذكر الشاهد منه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٨٨) وقال: «رواه الطبراني بإسنادين وفيهما من لم أعرفه».

قلت: فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح، وقد يصل لدرجة التواتر.

وذكره الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٤٨٤ ـ ٤٨٦ رقم ٨٢١ و٨٢٢)، وصححه بمجموع هذه الطرق.

٦١٥ ـ حديث ابن عباس:

أوحى الله إلى محمد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إني قتلت بيحيى سبعين ألفاً، وإني قاتل بابن ابنتك سبعين ألفاً، وسبعين ألفاً».

قال: صحيح.

قلت: على شرط مسلم(١).

---

(١) الحديث بكامله ليس في (ب).

٦١٥ ـ المستدرك (١٧٨/٣): حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي من أصل كتابه، ثنا محمد بن شداد المسمعي، ثنا أبو نعيم.

وحدثني أبو محمد الحسن بن محمد السبيعي الحافظ، ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، ثنا حميد بن الربيع، ثنا أبو نعيم.

وأخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى ابن أخي طاهر العقيقي العلوي في كتاب النسب، ثنا جدّي، ثنا محمد بن يزيد الآدمي، ثنا أبو نعيم.

وأخبرني أبو سعيد أحمد بن محمد بن عمرو الأحمسي من كتاب التاريخ، ثنا الحسين بن حميد بن الربيع، ثنا الحسين بن عمرو العنقزي، والقاسم بن دينار، قالا: ثنا أبو نعيم.

وأخبرنا أحمد بن كامل القاضي، حدثني يوسف بن سهل التمار، ثنا القاسم بن إسماعيل العزرمي، ثنا أبو نعيم.

وأخبرنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا عبد الله بن إبراهيم البزار، ثنا كثير بن محمد أبو أنس الكوفي، ثنا أبو نعيم، ثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: أوحى الله تعالى إلى محمد ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إني قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفاً، وإني قاتل بابن ابنتك سبعين ألفاً، وسبعين =

. . . .

= ألفاً». هذا لفظ حديث الشافعي، وفي حديث القاضي أبي بكر بن كامل: «إني قتلت على دم يحيى بن زكريا، وإني قاتل على دم ابن ابنتك».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الخطيب في تاريخه (١/١٤٢).

والشيعي أبو الحسين يحيى بن الحسين الشجري في «الأمالي الخميسية» (١/١٦٠).

كلاهما من طريق أبي بكر الشافعي، عن محمد بن شداد المسمعي، به مثل لفظ الحاكم.

وذكره الحافظ ابن كثير في البداية (٨/٢١٠)، وقال: «هذا حديث غريب جداً».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «على شرط مسلم».

والحديث في سنده حبيب بن أبي ثابت وتقدم في الحديث رقم (٥٨٤) أنه ثقة، روى له الجماعة، لكنه كثير الإرسال والتدليس، وقد عدّه ابن حجر في الطبقة الثالثة، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لعنعنة حبيب بن أبي ثابت، وتدليسه.

٦١٦ ـ حديث ابن عباس:

ما كنا نَشُكّ وأهل البيت متوافرون، أن الحسين يقتل بالطَّفّ(١).

قلت: فيه حجّاج بن نُصَيّر تُرك.

---

(١) الطَّفّ: بفتح أوله وتشديد ثانيه، موضع بالعراق، من أرض الكوفة، وهو الذي قتل فيه الحسين بن علي ـ رضي الله عنه ـ. قال ابن رمح الخزاعي يذكر مقتله:

وإن قتيل الطّفّ من آل هاشم
أذلّ رقاب المسلمين فذلّت

وقد رجح البكري أنه على فرسخين من البصرة. / انظر معجم ما استعجم (٣/٨٩١)، ومعجم البلدان (٤/٣٥ ـ ٣٦).

٦١٦ ـ المستدرك (٣/١٧٩): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله، ثنا حجاج بن نصير، ثنا قرة بن خالد، ثنا عامر بن عبد الواحد، عن أبي الضحى، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: ما كنا نشك وأهل البيت متوافرون، أن الحسين بن علي يقتل بالطّفّ.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «حجاج ترك».

وحجاج هذا هو ابن نُصَيْر ـ بضم النون ـ، الفَسَاطيطي، القيسي، أبو محمد البصري، وهو ضعيف، كان يقبل التلقين، ضعفه ابن معين، والنسائي، وابن سعد، والدارقطني، والأزدي، وابن قانع، وقال العجلي: كان معروفاً بالحديث، ولكنه أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يُلقّن وأدخل في حديثه ما ليس منه، فتُرك. / الكامل لابن عدي (٢/٦٤٨ ـ ٦٥٠)، والتهذيب (٢/٢٠٨ ـ ٢٠٩ رقم ٣٨٥)، والتقريب (١/١٥٤ رقم ١٦٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف حجاج.

٦١٧ ـ حديث عاصم بن (عبيد الله)[١]، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه:

رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أذن في أذن (الحسن)[٢] حين ولد.

قال: صحيح.

قلت: عاصم ضعيف.

---

(١) في (أ): (عبد الله).

(٢) في (أ) و(ب)، والمستدرك، وتلخيصه: (الحسين)، وما أثبته من مصادر التخريج.

٦١٧ ـ المستدرك (٣/١٧٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا يحيى بن آدم، ثنا سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ، قال: رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أذّن في أذن (الحسن) حين ولدته فاطمة ـ رضي الله عنها ـ.

تخريجه

الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/٣٣٦ رقم ٧٩٨٦).

والإمام أحمد في مسنده (٦/٩ و٣٩١ و٣٩٢).

وأبو داود (٥/٣٣٣ رقم ٥١٠٥) كتاب الأدب، باب في الصبي يولد فيؤذّن في أذنه.

والترمذي (٥/١٠٧ رقم ١٥٥٣) في الأضاحي، باب الأذان في أذن المولود، وقال: «هذا حديث صحيح، والعمل عليه».

والطبراني في الكبير (٣/١٨ رقم ٢٥٧٨). =

= والبيهقي في سننه (٩/٣٠٥) في الضحايا، باب ما جاء في التأذين في أذن الصبي حين يولد. جميعهم من طريق سفيان الثوري، عن عاصم، به نحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١/٢٩٢ رقم ٩٢٦) و(٣/١٨ ــ ١٩ رقم ٢٥٧٩) من طريق حماد بن شعيب، عن عاصم بن عبيد الله، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أذَّن في أذن الحسن والحسين حين ولدا، وأمر به.

قال الهيثمي في المجمع (٤/٦٠): «قلت: رواه أبو داود خلا الأذان في أذن الحسين، والأمر به، رواه الطبراني في الكبير، وفيه حماد بن شعيب، وهو ضعيف جداً».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عاصم ضعيف».

وذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في التلخيص الحبير (٤/١٦٣)، وقال: «مداره على عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف».

وعاصم هذا تقدم في الحديث (٥٧٥) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عاصم.

وله شاهد من حديث الحسين بن علي ــ رضي الله عنه ــ يرفعه بلفظ: «من ولد له مولود فأذّن في أذنه اليمنى، وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أمّ الصبيان».

ذكره الهيثمي في المجمع (٤/٥٩)، وقال: «رواه أبو يعلى، وفيه مروان بن سالم الغفاري، وهو متروك».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٥٦). =

= وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٦٨ رقم ٦٢٣).

كلاهما من طريق شيخهما أبي يعلى، قال: حدثنا جبارة بن المغلّس، ثنا يحيى بن العلاء، عن مروان بن سالم، عن طلحة بن عبيد الله العقيلي، عنه ـ رضي الله عنه ـ به.

وفي سنده يحيى بن العلاء وتقدم في الحديث (٥٦٦) أنه كذاب يضع الحديث.

وشيخه مروان بن سالم الغفاري، أبو عبد الله الجزري، رماه بالوضع الساجي، وأبو عروبة الحراني، وقال النسائي، والدارقطني: متروك الحديث، وقال البخاري، ومسلم، وأبو حاتم، والبغوي، وأبو نعيم: منكر الحديث. / الكامل لابن عدي (٦/ ٢٣٨٠ ـ ٢٣٨١)، والتهذيب (١٠/ ٩٣ ـ ٩٤ رقم ١٧).

وذكره الألباني في الضعيفة (١/ ٣٢٩ رقم ٣٢١) وقال عنه: موضوع.

وذكر ابن القيم ـ رحمه الله ـ في «تحفة المودود» (ص ٢٥) للحديث شاهداً آخر من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أذّن في أذن الحسن بن علي يوم ولد، وأقام في أذنه اليسرى. وعزاه للبيهقي في شعب الإيمان، وذكر أنه قال: في إسناده ضعف.

قلت: فإن كان ضعفه يسيراً فيكون الحديث حسناً لغيره، وإلا بقي على ضعفه.

هذا وقد قال ابن القيم في الموضع السابق: «وسر التأذين، والله أعلم: أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان كلماته المتضمنة لكبرياء الرب وعظمته والشهادة التي أول ما يدخل بها في الإسلام، فكان ذلك كالتلقين له شعار الإسلام عند دخوله إلى الدنيا؛ كما يلقن كلمة التوحيد عند خروجه منها.

وغير مستنكر وصول أثر التأذين إلى قلبه وتأثره به؛ وإن لم يشعر به، مع ما في ذلك من فائدة أخرى وهي: هروب الشيطان من كلمات الأذان، =

. . . .

= وهو كان يرصده حتى يولد، فيقارنه للمحنة التي قدرها الله وشاءها، فيسمع شيطانه ما يضعفه ويغيظه أول أوقات تعلقه به.

وفيه معنى آخر، وهو: أن تكون دعوته إلى الله، وإلى دينه الإسلام، وإلى عبادته سابقة على دعوة الشيطان، كما كانت فطرة الله التي فطر الناس عليها سابقة على تغيير الشيطان لها، ونقله عنها، ولغير ذلك من الحكم». اهـ.

٦١٨ ـ حديث حسين بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أمر فاطمة، فقال[١]:

«زني شعر الحسين، وتصدّقي بوزنه فضّة، وأعطي القابِلة[٢] رجل العقيقة».

قال: صحيح.

قلت: لا.

---

(١) في (أ): (فقال لها).

(٢) القابِلَةُ من النساء: هي التي تتلقى الولد عند ولادته من بطن أمه. / انظر اللسان (١١/٥٤٤).

٦١٨ ـ المستدرك (٣/١٧٩ ـ ١٨٠): حدثنا أبوعلي الحسين بن علي الحافظ، أنا يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، ثنا حسين بن زيد العلوي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أمر فاطمة ـ رضي الله عنها ـ، فقال. . .، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث مداره على محمد بن علي بن الحسين، أبـي جعفر الباقر، ورواه عنه ثلاثة، هم: ابنه جعفر بن محمد، واختلف عليه، وربيعة الرأي، وعبد الله بن أبـي بكر، ويرويه عن عبد الله محمد بن إسحاق، واختلف عليه أيضاً.

● **الطريقة الأولى للحديث،** عن محمد بن علي: هي طريق ابنه جعفر، واختلف عليه.

فرواه الحاكم هنا.

=

. . . .

= والبيهقي في سننه (٣٠٤/٩) في الضحايا، باب ما جاء في التصدق بزنة شعره فضة، وما تعطى القابلة.

كلاهما من طريق سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، عن حسين بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي، به مرفوعاً، ولفظ البيهقي مثل لفظ الحاكم.

وأخرجه الدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٥٢ ــ ٥٣)، فقال: أخبرني أبو عبد الله الحسين بن علي، عن أبيه علي بن الحسن، قال: حدثني حسين بن زيد بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ عقّ عن الحسن والحسين، وأمر بزنة شعورهما فضة، فتصدق به، وأعطيت القابلة رجل العقيقة.

هكذا رواه علي بن الحسن، عن حسين بن زيد، عن جعفر، عن أبيه مرسلاً.

ورواه الدولابي أيضاً في الموضع السابق من طريق الحسين بن علي، عن أبيه علي بن الحسن، عن أبي ضمرة أنس بن عياض، عن جعفر بن محمد، به مرسلاً أيضاً نحو سابقة، ولم يذكر القابلة، وذكره من فعل فاطمة ــ رضي الله عنها ــ، ولم يصرح برفعه.

وأخرجه أبو داود في مراسيله (ل ١٨ أ)، باب في العقيقة، من طريق محمد بن العلاء، عن حفص ــ وهو ابن غياث ــ، عن جعفر، عن أبيه، أرسله، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال في العقيقة التي عقّتها فاطمة عن الحسن والحسين: «أن تبعثوا إلى بيت القابلة منها برجل، وكلوا، وأطعموا، ولا تكسروا منها عظماً».

وذكره البيهقي في الموضع السابق معلقاً.

وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (٥٠١/٢ رقم ٢) عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ــ شعر حسن، وحسين، وزينب، وأم كلثوم، فتصدقت بزنة ذلك فضة.

ومن طريق مالك أخرجه أبو داود في الموضع السابق من مراسيله.

والبيهقي في الموضع السابق من سننه.

وأخرجه البيقي أيضاً من طريق سليمان بن بلال، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، أن فاطمة بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ذبحت عن حسن وحسين حين ولدتهما شاة، وحلقت شعورهما، ثم تصدقت بوزنه فضة.

● **الطريق الثانية**: طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن محمد بن علي بن الحسين، أنه قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ شعر حسن وحسين، فتصدقت بزنته فضة.

أخرجه مالك في الموضع السابق برقم (٣) عن شيخه ربيعة.

● **الطريق الثالثة**: طريق محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن علي، واختلف على ابن إسحاق.

فأخرجه الترمذي في سننه (٥/١١١ رقم ١٥٥٦) في الأضاحي، باب منه، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى السّامي، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب، قال: عق رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عن الحسن بشاة، وقال: «يا فاطمة احلقي رأسه، وتصدقي بزنة شعره فضة»، فَوَزَنَتْهُ، فكان وزنه درهماً، أو بعض درهم.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وإسناده ليس بمتّصل؛ أبو جعفر محمد بن علي لم يدرك علي بن أبي طالب».

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٢٣٧)، من طريق يعلى بن عبيد، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن علي بن الحسين، =

. . . .

= عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، به نحو رواية الترمذي، إلا أنه سمى المولود: (حسيناً)، وسكت الحاكم، والذهبي عن هذا الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وردّ الذهبي تصحيحه بقوله: «لا».

والحديث يرويه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، عن حسين بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي ــ رضي الله عنه ــ.

وهذا الإسناد له علل ثلاث:

١ ــ الإرسال؛ فإن قوله: «عن جده» إما أن يكون المقصود به جد جعفر، أو جد أبيه.

فإن كان جد جعفر، فهو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بـ: زين العابدين، وروايته عن جده علي ــ رضي الله عنه ــ مرسلة كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٣٩ رقم ٢٥١)، وجامع التحصيل (ص ٢٩٤ رقم ٥٣٩)، والتهذيب (٧/٣٠٤).

وإن كان المقصود جد محمد والد جعفر، فهو الحسين بن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنهما ــ، ورواية محمد بن علي والد جعفر عن جده الحسين مرسلة كما في جامع التحصيل (ص ٣٢٧ رقم ٧٠٠)، والتهذيب (٩/٣٥٠).

٢ ــ العلة الثانية: حسين بن زيد بن علي تقدم في الحديث (٥٧٧) أنه ضعيف.

٣ ــ العلة الثالثة: الاختلاف في الحديث على حسين بن زيد، وجعفر بن محمد، وأبيه محمد بن علي بن الحسين، والصواب خلاف ما في رواية الحاكم هنا؛ فإن رواية الإمام مالك، وحفص بن غياث، وأبي ضمرة أنس بن عياض، ثلاثتهم عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، مرسلاً، وهي =

. . . .

=

موافقة لرواية مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي، وكذا رواه الدولابـي من طريق علي بن الحسن، عن حسين بن زيد، عن جعفر، فترجح هذه الرواية لاتفاق أكثر الرواة عليها، ولأن من رواتها من هم من كبار الأئمة كالإمام مالك ـ رحمه الله ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للعلل المتقدم ذكرها، وصوابه أنه من رواية محمد بن علي بن الحسين، مرسلاً، فيكون ضعيفاً لإرساله، والله أعلم.

مناقب أفراد الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ

إياس بن معاذ، أخو سعد، توفي بمكة قبل الهجرة

٦١٩ ــ حديث محمود بن لبيد في قدوم إياس بن معاذ... الخ.

قلت: مرسل.

---

٦١٩ ــ المستدرك (٣/١٨٠ ــ ١٨١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني الحصين بن عبد الرحمن بن سعد بن عمرو بن معاذ، أخو أبي عبد الرحمن الأشهلي، عن محمود بن لبيد أخي أبي عبد الله الأشهلي، قال: لما قدم أبو الحيسر أنس بن رافع مكة ومعه فتية من بني عبد الأشهل فيهم إياس بن معاذ يلتمسون الحلف من قريش على قومهم من الخزرج، فسمع بهم رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فأتاهم، فجلس إليهم، فقال: «هل لكم إلى خير مما جئتم له؟» قالوا: وما ذاك؟ قال: «أنا رسول الله، بعثني الله إلى العباد أدعوهم إلى أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً، وأنزل عليّ الكتاب»، ثم ذكر لهم الإسلام، وتلا عليهم القرآن، فقال إياس بن معاذ ــ وكان غلاماً حدثاً ــ أي قوم هذا والله خير مما جئتم له، قال فأخذ أبو الحيسر حفنة من البطحاء، فضرب بها وجه إياس بن معاذ، وقال: دعنا منك، فلعمري لقد جئنا لغير هذا، فصمت إياس، فقام رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وانصرفوا إلى المدينة، فكانت وقعة بعاث بين الأوس والخزرج، قال: ثم لم يلبث إياس بن معاذ أن هلك، قال محمود بن لبيد: فأخبرني من حضره من قومي عند موته: أنهم لم يزالوا يسمعونه يهلل الله ويكبره ويحمده ويسبحه حتى مات، قال فما كانوا يشكّون: بأن قد مات =

. . . .

= مسلماً، لقد كان استشعر الإسلام في ذلك المجلس حين سمع من رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ ما سمع.

تخـريجـه:

الحديث رواه الحاكم هنا من طريق ابن إسحاق الذي رواه في المغازي ـ كما في البداية والنهاية لابن كثير (١٤٨/٣)، والإصابة لابن حجر (١٦٧/١).

وأخرجه البخاري في تاريخه الكبير (٤٤٢/١).

والطبراني في الكبير (٢٥١/١ ـ ٢٥٢ رقم ٨٠٥).

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ٧٢).

وابن الأثير في أسد الغابة (١٨٦/١).

جميعهم من طريق ابن إسحاق، به مثله.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «مرسل».

وإنما أعلّه بالإرسال، لأن محمود بن لبيد بن عقبة بن رافع الأوسي، الأشهلي اختلف في صحبته، فالبخاري أثبت صحبته، وذكر من طريقه حديثاً استدل به على إثبات صحبته، ونفى ذلك أبو حاتم حيث قال: «لا نعرف له صحبة»، وقال ابنه عنه: كان البخاري قد كتب أن له صحبة، فخطّ عليه أبي ـ رحمه الله ـ. وتوسّط ابن حبان فذكره في التابعين وقال: «يروي المراسيل»، ثم قال: «وذكرته في الصحابة لأن له رؤية»، وقال: «أكثر روايته عن الصحابة».

وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر حيث قال: صحابي صغير، وجُلّ روايته عن الصحابة.

التاريخ الكبير (٤٠٢/٧ رقم ١٧٦٢). المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٠٠ رقم ٣٦٥). =

. . . .

= الإصابة (٩/١٣٨ ـ ١٣٩ رقم ٧٨١٥). والتقريب (٢/٢٣٣ رقم ٩٦٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد مرسل، لأن محمود بن لبيد لم يدرك الحادثة، وحيث إن جل روايته عن الصحابة، فالمتوقع أن يكون هذا الحديث منها، ولذا قال ابن حجر في الموضع السابق من الإصابة عقب ذكره للحديث، «رواه جماعة عن ابن إسحاق هكذا، وهو من صحيح حديثه، لكن رواه زياد البكّائي، عن ابن إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن بن عمر، بدل الحصين، والأول أرجح، أشار إلى ذلك البخاري في تاريخه».

خديجة ــ رضي الله عنها ــ

٦٢٠ ــ حديث محمد بن عبيد الله بن أبـي رافع، عن أبيه، عن جده:

أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ صلَّى يوم الاثنين، وصلَّت معه خديجة. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: محمد بن عبيد الله ضعيف.

---

٦٢٠ ــ المستدرك (٣/١٨٢ ــ ١٨٣): أخبرني أبو سعيد أحمد بن محمد بن عمرو الأحمسي، ثنا الحسين بن حميد بن الربيع، ثنا مخوِّل بن إبراهيم النهدي، ثنا عبد الرحمن بن الأسود، عن محمد بن عبيد الله بن أبـي رافع، عن أبيه، عن جده أبـي رافع ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ صلى يوم الاثنين، وصلَّت معه خديجة ــ رضي الله عنها ــ، وأنه عرض على علي يوم الثلاثاء الصلاة فأسلم وقال: دعني أوامر أبا طالب في الصلاة، قال فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إنما هو أمانة» قال: فقال علي: فأصلي إذن، فصلى مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يوم الثلاثاء.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١/٢٩٩ رقم ٩٥٢) من طريق يحيى بن عبـد الحميد الحمـاني، عن علي بن هـاشم، عن محمد بن عبيـد الله بن =

. . . .

= أبـي رافع، عن أبيه، عن جده، قال: صلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ غداة الاثنين، وصلت خديجة ـ رضي الله عنها ـ يوم الاثنين من آخر النهار، وصلى علي يوم الثلاثاء، فمكث علي يصلي مستخفياً سبع سنين وأشهراً قبل أن يصلي أحد.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٠٣) وعزاه للطبراني وقال: فيه يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف.

وأخرجه البزار (٣/١٨٢ رقم ٢٥١٩) من طريق عباد بن يعقوب، عن علي بن هاشم، عن محمد بن عبيد الله بن أبـي رافع، به، بلفظ: نُبِّـيء النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم الاثنين وأسلم علي يوم الثلاثاء.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «فيه محمد بن عبيد الله بن أبـي رافع، وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:
الحديث في سنده محمد بن عبيد الله بن أبـي رافع الهاشمي، مولاهم وتقدم في الحديث (٦٠٤) أنه ضعيف.

وفي سنده أيضاً مُخَوَّل بن إبراهيم بن مُخَوَّل بن راشد النهدي، الكوفي، وهو رافضي بغيض صدوق في نفسه كما قال الذهبي في الميزان (٤/٨٥ رقم ٨٣٩٨)، وذكره ابن عدي في الضعفاء، وقال في روايته عن إسرائيل: «وأكثر رواياته عنه، وقد روى عنه أحاديث لا يرويها غيره، وهو في جملة متشيِّعي أهل الكوفة»، وقال العقيلي: كان يغلو في الرفض، وذكر بإسناده عن أبـي نعيم ـ أي الفضل بن دكين ـ قال: كان إلى جنبـي مُخَوَّل فوقف علينا بعض المسودة، فرأى مخول أنامله، وكان حائل اللون، وعليه سواد، كريه المنظر، فتنحَّيت عنه، فقال لي مخول: لم تنحيت عنه؟ هذا عندي أفضل وأخير من أبـي بكر وعمر!!

وذكره ابن حبان في ثقاته. اهـ. من الكامل لابن عدي =

. . . .

= (٦/٢٤٣١ ـ ٢٤٣٢)، والضعفاء للعقيلي (٤/٢٦٢)، واللسان (٦/١١ رقم ٣٤).

ولم ينفرد مخول بالحديث، فقد رواه الطبراني من طريق يحيى الحماني، والبزار، من طريق عباد بن يعقوب، كلاهما عن علي بن هاشم، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، به. لكن رواية الطبراني فيها زيادة قوله: «فمكث علي يصلي سبع سنين وأشهراً قبل أن يصلي أحد»، وهذه الزيادة تفرد بها يحيى الحماني من هذه الطريق.

ويحيى تقدم في الحديث (٥٥١) أنه متهم بسرقة الحديث، وسبق في الحديثين (٥٣٥) و (٥٣٦) ذكر ما يقدح في صحة هذه الزيادة، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، وأما مخول، فإنه قد توبع على الحديث، والحديث بالزيادة التي رواها الطبراني ضعيف جداً، لاتهام يحيى الحماني بسرقة الحديث.

هذا ومتن الحديث عند الحاكم، صحيح لغيره لما له من شواهد تقدم الكلام عليها في الحديث رقم (٥٣٧)، وله شاهدان آخران أيضاً من حديث عفيف الكندي، وعلي نفسه ـ رضي الله عنهما ـ .

أما حديث عفيف بن عمرو الكندي ـ رضي الله عنه ـ ، فهو في قصة قدومه في تجارة وفيه رؤيته للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وعلي، وخديجة ـ رضي الله عنها ـ وهم يصلون، وفيه قول العباس بن عبد المطلب لعفيف هذا: «ولم يتابعه ـ أي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على أمره غير هذه المرأة وهذا الغلام».

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/٢١٨ ـ ٢٢٣ رقم ١٧٨٧ بتحقيق أحمد شاكر) وقال عقبه أحمد شاكر: إسناده صحيح.

وأخرجه البخاري في الكبير (٧/٧٤ ـ ٧٥). =

. . . .

= والطبراني في الكبير (٢٢/٤٥٢ ــ ٤٥٣ رقم ١١٠٣).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٢٢٢) وعزاه لأحمد وأبي يعلى والطبراني وقال: «ورجال أحمد ثقات».

وأخرجه الحاكم (٣/١٨٣) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وأما حديث علي ــ رضي الله عنه ــ، فلفظه: «بعث رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم الاثنين، وأسلمت يوم الثلاثاء».

أخرجه أبو يعلى ــ كما في مجمع الزوائد (٩/١٠٢) ــ ثم قال الهيثمي عقبه: «وفيه مسلم بن كيسان الملائي، وقد اختلط».

فهذان الشاهدان مما يقويان متن الحديث، والله أعلم.

أسعد بن زرارة، من بني مالك بن النجار

٦٢١ ـ حديث زينب بنت نُبَيْط:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (حلَّى)[١] أمها وخالتها، وكان أبوهما أسعد بن زرارة أوصى بهما إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ . . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: مرسل[٢].

قال جامعه[٣]: زينب هذه صحابية، لا أعلم في ذلك خلافاً، وقد ذكرها ابن منده، وأبو نعيم، وأبو موسى في الصحابة. فإن لم تسمعه[٤] من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فهو مرسل صحابي لا يُقدح في صحَّته.

---

(١) في (أ) و(ب): (خلى) بالخاء المعجمة، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (قلت: مرسل) ليس في التلخيص المطبوع، وفي المخطوط: (مرسل)، ولم يذكر قوله: (قلت).

(٣) أي ابن الملقن، وهذه من تعقباته.

(٤) في (ب): (تسمع).

٦٢١ ـ المستدرك (٣/١٨٧): أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن المزكي، =

. . . .

= وأبو الحسين بن يعقوب الحافظ، قالا: ثنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم، ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا حاتم بن إسماعيل، عن محمد بن عمارة، عن زينب بنت نبيط، قالت: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ حلَّى أمها وخالتها، وكان أبوهما ــ أبو أمامة أسعد بن زرارة ــ أوصى بهما إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فحلَّاهما رِعَاثاً من تبر ذهب فيه لؤلؤ. قالت زينب: وقد أدركت الحلي أو بعضه. اهـ.

والرِّعاث: هو القِرَطة، وهي من حُلِّي الأذن، واحدتها رَعْثَة ورَعَثَة، وجنسها الرَّعْث. / النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٣٤).

تخـــريجـــه:

الحديث يرويه محمد بن عمارة، عن زينب بنت نبيط، واختلف على محمد.

فرواه حاتم بن إسماعيل، وعبد الله بن إدريس، عنه، عن زينب، مرسلاً.

ورواه محمد بن عمرو بن علقمة، وعبد الله بن جعفر، عنه، عن زينب، عن أمها أو خالتها، به، هكذا موصولاً.

أما رواية حاتم بن إسماعيل، فهي التي أخرجها الحاكم هنا.

وأما رواية عبد الله بن إدريس، فأخرجها:

ابن سعد في الطبقات (٨/ ٤٧٨ ــ ٤٧٩).

وبحشل في تاريخ واسط (ص ٢٠٨).

والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٨٨ ــ ٢٨٩ رقم ٧٣٥).

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ ل٣٥١أ، و٣٧٨ ب).

جميعهم من طريق ابن إدريس، عن محمد بن عمارة، به مرسلاً، بنحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٥/ ١٥٠): «رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح، خلا محمد بن عمارة الحزمي، وهو ثقة، إن كانت زينب صحابية». =

. . . .

= وأما رواية محمد بن عمرو بن علقمة، فأخرجها:

ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ٣٧٤ ب).

والطبراني في الكبير (٢٥/١٨٥ رقم ٤٥٤).

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (٢/٣٩٢ ب ـ ٣٩٣ أ).

كلاهما من طريق محمد بن عمرو، عن محمد بن عمارة، عن زينب بنت نبيط، عن أمها، أو خالتها، بنات أبي أمامة، قالت: أوصى إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ببناته ـ يعني أبا أمامة أسعد بن زرارة ـ، فقلن: حلَّانا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رعاثاً من ذهب.

هذا لفظ الطبراني، ولفظ ابن أبي عاصم نحوه.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «فيه محمد بن عمرو بن علقمة، وأقل مراتب حديثه الحسن».

وأما رواية عبد الله بن جعفر، فأخرجها ابن منده في المعرفة ـ كما في الإصابة (٧/٦٨٦ ـ ٦٨٧) ـ، عن عبد الله هذا، عن محمد بن عمارة، عن زينب، عن أمها، قالت: كنت أنا وأختان لي في حجر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فكان يحلِّينا من الذهب والفضة.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «مرسل»، وتعقب ابن الملقن الذهبي بقوله: «زينب هذه صحابية، لا أعلم في ذلك خلافاً، وقد ذكرها ابن منده، وأبو نعيم، وأبو موسى في الصحابة، فإن لم تسمعه من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فهو مرسل صحابي لا يُقدح في صحته».

وزينب هذه هي بنت نُبَيْط بن جابر الأنصارية، زوجة أنس بن مالك، وقد =

= اختلف في صحبتها، لا كما قال ابن الملقن، فابن منده، وأبو نعيم، وابن السكن ذكروها في الصحابة، ورجَّحه ابن عبد البر.

وذكرها ابن سعد في طبقة التابعيات اللواتي لم يروين عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ورَوَيْن عن أزواجه، وغيرهن، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين، وصوَّبه ابن حجر، وأطال في ردِّ كلام من زعم أن لها صحبة. / انظر ثقات ابن حبان (٤/٢٧٢)، والمعرفة لأبي نعيم (٢/ ل ٣٥١ أ)، والاستيعاب لابن عبد البر (١٣/٣٣ رقم ٣٣٦٦)، والإصابة (٧/٦٨٥ ـ ٦٨٧ و٦٨٩ رقم ١١٢٦٤ و١١٢٦٧)، والتهذيب (١٢/٤٢٣ رقم ٢٨٠٦).

وعليه فالراجح أن زينب هذه تابعية، فتعقب ابن الملقن للذهبي في غير محله.

والراوي عن زينب هو محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري، المدني، وهو صدوق يخطيء؛ وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم: صالح، ليس بذاك القوي، ولم يذكره الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق». / الجرح والتعديل (٨/٤٤ ـ ٤٥ رقم ٢٠٤)، وثقات ابن حبان (٧/٣٦٨)، والتهذيب (٩/٣٥٩ رقم ٥٩٦)، والتقريب (٢/١٩٣ رقم ٥٥٩).

وقد اختلف على محمد بن عمارة، فرواه ابن إدريس، وحاتم بن إسماعيل، عنه مرسلاً، ورواه محمد بن عمرو بن علقمة، وعبد الله بن جعفر، عنه موصولاً، ولعل الاختلاف من قبله.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، لضعف محمد بن عمارة من قبل حفظه، واختلافه في الحديث، حيث رواه مرة مرسلاً كما عند الحاكم، ومرة موصولاً.

عمير بن أبـي وقَّاص، أخو سعد، قتل يوم بدر

٦٢٢ ـ حديث عامر بن سعد، عن أبيه، قال:

عُرض (على)[١] رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ جيش بدر، فردَّ عمير بن أبـي وقَّاص، فبكى عمير، فأجازه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وعقد عليه حمائل[٢] سيفه.

قال: صحيح.

قلت: فيه يعقوب بن محمد الزَّهري، وهو واهٍ، ضعفوه[٣].

---

(١) ما بين المعكوفين من المستدرك وتلخيصه، وليس في (أ) و(ب).

(٢) حَمَائل السَّيف: جمع حَميلة، وهي عِلاقة السَّيف، وقال الأصمعي: حمائل السيف لا واحد لها من لفظها، وإنما واحدها مِحْمَل، وقال أبو حنيفة: الحمالة للقوس، بمنزلتها للسيف، يلقيها المُتَنَكِّب في منكبه الأيمن، ويخرج يده اليسرى منها، فيكون القوس في ظهره. / اللسان (١١/١٧٨).

(٣) في التلخيص: (قلت: يعقوب ضعفوه).

٦٢٢ ـ المستدرك (٣/١٨٨): أخبرني مخلد بن جعفر الباقَرْحيّ، ثنا محمد بن جرير الفقيه، حدثني محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، ثنا إسحاق بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن جعفر، عن =

. . . .

= إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال. . . ، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البغوي في مجمعه، والظاهر أنه من طريق يعقوب الزهري كما يظهر من صنيع ابن حجر في الإصابة (٤/٧٢٦).

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٤٩ ــ ١٥٠) من طريق الواقدي، عن أبي بكر بن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: رأيت أخي عمير بن أبي وقاص قبل أن يعرضنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ للخروج إلى بدر يتوارى، فقلت: ما لك يا أخي؟ فقال: إني أخاف أن يراني رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فيستصغرني، فيردَّني، وأنا أحب الخروج لعل الله يرزقني الشهادة. قال: فعُرض على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فاستصغره، فقال: «ارجع»، فبكى عمير، فأجازه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. قال سعد: فكنت أعقد له حمائل سيفه من صغره، فقتل ببدر، وهو ابن ست عشرة سنة، قتله عمرو بن عبد ودٍّ.

وأخرجه البزار في مسنده (٢/٣١٥ ــ ٣١٦ رقم ١٧٧٠).

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٠٤ ب).

أما البزار، فمن طريق إسحاق بن محمد الفروي، وأما أبو نعيم، فمن طريق يحيى الحماني، كلاهما عن عبد الله بن جعفر المخرمي، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر بن سعد، عن أبيه، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نظر إلى عمير بن أبي وقاص، فاستصغره حين خرج إلى بدر، ثم أجازه، قال سعد: ويقال: إنه خانه سيفه.

هذا لفظ البزار، ولفظ أبي نعيم نحو لفظ الحاكم.

قال البزار: لا نعلمه يروي عن سعد إلا بهذا الإسناد. =

= وقال الهيثمي في المجمع (٦/٦٩): «رواه البزار، ورجاله ثقات».

دراسة الاسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يعقوب ضعفوه».

ويعقوب هذا هو ابن محمد بن عيسى بن عبد الملك الزهري، المدني، وهو صدوق، إلا أنه كثير الوهم، والرواية عن الضعفاء ــ كما في التقريب (٢/٣٧٧ رقم ٣٩٤)، وانظر: الجرح والتعديل (٩/٢١٤ ــ ٢١٥ رقم ٨٩٦)، والتهذيب (١١/٣٩٦ ــ ٣٩٧ رقم ٧٦٤).

ورواية ابن سعد للحديث من طريق الواقدي، وتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه متروك.

ورواية أبي نعيم من طريق الحماني، وتقدم في الحديث (٥٥١) أنه متهم بسرقة الحديث.

ورواية البزار قال الهيثمي عن سندها: «رجاله ثقات»، وهي من طريق إسحاق بن محمد الفروي، وتقدم في الحديث (٥١٥) أنه صدوق، إلا أنه كُفَّ بصره، فساء حفظه.

ومدار جميع الطرق على إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر بن سعد، عن أبيه.

وعامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، المدني ثقة، روى له الجماعة. / طبقات ابن سعد (٥/١٦٧)، وثقات العجلي (ص ٢٤٣ رقم ٧٥٠)، وثقات ابن حبان (٥/١٨٦)، والتهذيب (٥/٦٣ ــ ٦٤ رقم ١٠٦)، والتقريب (١/٣٨٧ رقم ٤٢).

وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري، المدني ثقة حجَّة، روى له الشيخان في صحيحيهما. / الجرح والتعديل (٢/١٩٤ ــ ١٩٥ رقم ٦٥٨)، والتهذيب (١/٣٢٩ ــ ٣٣٠ رقم ٥٩٢)، والتقريب (١/٧٣ رقم ٥٤٧). =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم؛ لضعف يعقوب الزهري، وهو حسن لغيره بالطريق الأخرى التي رواها البزار كما يتضح من دراسة الإسناد، وأما الطريق التي أخرجها ابن سعد فضعيفة جداً لأجل الواقدي، والطريق التي رواها أبو نعيم ضعيفة جداً لأجل يحيى الحماني، وعليه فلا تصلحان لتقوية الحديث، والله أعلم.

سعد بن خيثمة الأنصاري، أحد النقباء

٦٢٣ ـ حديث عمر بن زيد بن حارثة[١]، عن أبيه، قال:

اسْتَصْغَرَنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، أنا، وسعد (بن خَيْثمة)[٢].

قال: صحيح.

قلت: منكر؛ كيف يُسْتَصْغَر من هو نقيب؟!!

---

(١) قوله: (حارثة) خطأ، صوابه: (جارية) كما سيأتي:

(٢) في (أ) و(ب): (ابن أبـي خيثمة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٦٢٣ ـ المستدرك (٣/١٨٩): حدثنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا أحمد بن عبيد الله النرسي، ثنا منصور بن سلمة الخزاعي، ثنا عمر بن عبيد الله بن زيد بن حارثة الأنصاري المديني، قال: حدثني عمي عمر بن زيد بن حارثة، حدثني أبـي زيد بن حارثة، قال. . .، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق أحمد بن عبيد الله النرسي، عن منصور بن سلمة الخزاعي، عن عمر بن عبيد الله بن زيد بن حارثة الأنصاري المديني، عن عمه عمر بن زيد بن حارثة، عن أبيه زيد بن حارثة، هكذا وقع في المستدرك وتلخيصه المخطوطين، والمطبوعين، وبعضه في نسخة ابن الملقن كما هو ظاهر، وهو خطأ صوابه هكذا: =

. . . .

= (. . . منصور بن سلمة الخزاعي، ثنا عثمان بن عبيد الله بن جارية، حدثني عمي عمر بن زيد بن جارية، حدثني أبي زيد بن جارية. . .).

فالخطأ في إسناد الحاكم في موضعين:

١ ـ قوله: (حارثة) خطأ، صوابه: (جارية).

٢ ـ قوله: (عمر بن عبيد الله بن زيد. . .) خطأ، صوابه: (عثمان بن عبيد الله بن زيد. . .).

والدليل على صحة التصويب ما يلي:

١ ـ زيد بن حارثة ليس أنصارياً، وإنما هو كلبي كما في الإصابة (٢/٥٩٨)، والتهذيب (٣/٤٠١).

٢ ـ زيد بن جارية ـ بالجيم ـ، هو الذي استصغره النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهو أنصاري كما في الإصابة (٢/٥٩٥ ـ ٥٩٦).

٣ ـ الحديث من طريق منصور بن سلمة الخزاعي، وفي تهذيب الكمال للمزي (٣/١٣٧٥) ذكر من شيوخه: (عثمان بن عبيد الله بن زيد بن جارية)، ولم يذكر عمر بن عبيد الله بن زيد بن حارثة بل لم أجد لعمر هذا ذكراً في غير المستدرك.

٤ ـ الحديث جاء سنده على الصواب في كتب التخريج الآتية:

فالحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٥/١٨٤ و٢٥٦ رقم ٤٩٦٢ و٥١٥٠).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ ل ٢٥٨ أ).

كلاهما من طريق منصور بن سلمة الخزاعي، عن عثمان بن عبيد الله بن زيد بن جارية، عن عمر بن زيد بن جارية، عن أبيه زيد بن جارية، قال: استصغر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ناساً يوم أحد، منهم زيد بن جارية ـ يعني نفسه ـ، والبراء بن عازب، وسعد بن خيثمة، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله. =

. . . .

= هذا أحد لفظي الطبراني، ولفظ أبي نعيم نحوه.

قال أبو نعيم عقبه: «رواه عباس الدوري، عن أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي، فقال: سعد بن حَبْتَة، وحَبْتَة أمه، بنت مالك، من بني عمرو بن عوف، من الأنصار».

قلت: ورواية عباس الدوري هذه التي أشار إليها أبو نعيم، فيما يظهر أنها التي أخرجها ابن منده في المعرفة كما في الإصابة (٢/٥٩٥ ـ ٥٩٦)، حيث قال ابن حجر: «روى ابن منده من طريق عثمان بن عبيد الله بن جارية، عن عمر بن زيد بن جارية، حدثني أبي. . .، فذكره بمثل رواية الطبراني السابقة، إلا أنه قال: (سعد بن حَبْتَة).

وسعد بن حَبْتَة هذا له ترجمة في الإصابة (٣/٥١ رقم ٣١٤٠).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «منكر؛ كيف يُسْتَصْغر من هو نقيب؟!!».

فالذهبي ـ رحمه الله ـ إنما انتقد متن الحديث، ولم يتكلم عن سنده بشيء.

وتقدم أن الحديث من رواية عثمان بن عبيد الله بن زيد بن جارية، عن عمه عمر بن زيد بن جارية، عن أبيه زيد.

وعثمان هذا تقدم أن المزِّي ذكره في شيوخ منصور بن سلمة الخزاعي، ولم أجد له ترجمة، ولا لعمه عمر بن زيد بن جارية، حتى ابن حبان الذي عني بذكر مثلهما، لم يذكرهما في ثقاته، وقد ذكر الهيثمي هذا الحديث في المجمع (٦/١٠٨)، وقال: «فيه من لم أعرفه»، يعني عثمان، وعمه عمر.

وبالإضافة لجهالة هذين الراويين، فإن الحديث معلول المتن بما ذكره الذهبي بقوله: «كيف يستصغر من هو نقيب؟!!».

فسعد بن خيثمة ـ رضي الله عنه ـ هو أحد النقباء الأثني عشر الذين اختارهم النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من الأنصار ليلة العقبة بمنى، قبل =

. . . .

= الهجرة كما في طبقات ابن سعد (٣/٦٠٧)، والإصابة (٣/٥٥)، بل أطبق أهل السِّيَر على أن سعداً استشهد ببدر كما قال ابن حجر في الموضع السابق، فكيف يستصغر بأحد؟!.

وقد يقال: إن رواية الدوري فيها: (سعد بن حَبْتَة)، فلا يتوجه الإعلال إلى المتن.

والجواب: أن الحديث مداره على منصور بن سلمة الخزاعي، ورواه عنه ثلاثة هم: أحمد بن عبيد الله النرسي عند الحاكم، ومحمد بن الجنيد عند الطبراني، ومحمد بن أبي عتاب أبو بكر الأعين عند الطبراني، وأبي نعيم، وثلاثتهم قالوا: (سعد بن خيثمة)، فخالفهم عباس الدوري، وقال: (سعد بن حَبْتَة)، فروايتهم أرجح من رواية عباس.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف الإسناد لجهالة عمر بن زيد بن جارية، وعثمان بن عبيد الله بن زيد بن جارية، ومتنه منكر لمخالفته لما تقدم بيانه عن سعد بن خيثمة، والله أعلم.

٦٢٤ ـ حديث سليمان بن أبان:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في بدر أراد سعد (بن خيثمة)[١] وأبوه جميعاً الخروج معه... إلخ.

قلت: مرسل في إسناده ضعف[٢].

---

(١) في (أ): (ابن أبي خيثمة).

(٢) في التلخيص: (قلت: مرسل، وإسناده ضعيف).

٦٢٤ ـ المستدرك (٣/١٩٨): أخبرني الحسن بن محمد الحكيمي بمرو، أنا أبو الموجه، أنا عبدان، أنا عبد الله، أنا رجل، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، أن سليمان بن أبان حدثه، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لما خرج إلى بدر أراد سعد بن خيثمة وأبوه جميعاً الخروج معه. فذُكر ذلك للنبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأمر أن يخرج أحدهما، فاستهما، فقال خيثمة بن الحارث لابنه سعد: إنه لا بد لأحدنا من أن يقيم، فأقم مع نسائك. فقال سعد: لو كان غير الجنة لآثرتك به، إني أرجو الشهادة في وجهي هذا. فاستهما، فخرج سهم سعد، فخرج مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى بدر، فقتله عمرو بن عبد ودّ.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق عبد الله بن المبارك، عن رجل مبهم، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن سليمان بن أبان.

وابن المبارك رواه في كتاب الجهاد (ص ١٠٠ رقم ٧٩).

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (١/ ل ٢٧٣ أ).

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢/٢٣٢ رقم ٢٥٥٨) من طريق شيخه عبد الله بن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث...، فذكره بنحوه.

وأخرجه الواقدي في مغازيه (١/٢٠) بدون إسناد، بنحوه.

ومن طريقه ابن سعد في الطبقات (٣/٤٨٢). =

. . . .

= وأخرجه أبو نعيم في الموضع السابق من طريق الواقدي، قال: ثنا موسى ــ وهو ابن عقبة ــ، عن ابن شهاب. . .، فذكره بنحوه مرسلاً.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «مرسل، وإسناده ضعيف».

أما الإرسال، فلأن الحديث من رواية سليمان بن أبان بن أبي حدير، وهو ليس بصحابي، فإن البخاري ذكره في تاريخه (٣/٤ رقم ١٧٥٩)، وأشار إلى رواية ابن وهب للحديث، وقال: «مرسل»، مشيراً إلى أن الرجل ليس له صحبة.

وأما الضعف الذي في سند الحديث، فلجهالة سليمان هذا، فإني لم أجد من ذكره سوى البخاري الذي سكت عنه، فلم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً.

والحاكم روى الحديث من طريق ابن المبارك، وشيخ ابن المبارك مبهم لم يفصح باسمه، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه عبد الله بن وهب عند سعيد بن منصور، فليس هو علة الحديث.

وعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، الثقة، الحافظ، العابد من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (١٨٩/٥ ــ ١٩٠ رقم ٨٧٩)، والتهذيب (٧١/٦ رقم ١٤٠) والتقريب (٤٦٠/١ رقم ٧٢٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، لإرساله، وجهالة سليمان بن أبان.

وأما رواية أبي نعيم؛ فضعيفة جداً، في سندها الواقدي، وتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه متروك، هذا بالإضافة للإرسال، فإنها من رواية الزهري، وهو من صغار التابعين كما يتضح من ترجمته في التهذيب (٤٤٥/٩ رقم ٧٣٢)، والله أعلم.

عثمان بن مظعون، أبو السائب الجمحي

٦٢٥ ـ حديث الواقدي، عن أبي بكر بن أبي شبرمة، عن عاصم بن عبيد الله، (عن عبيد الله بن أبي رافع)[١]، عن أبيه مرفوعاً:

في (إعلامه)[٢] قبر عثمان بن مظعون (بحجر)[٣] عند رأسه.

قلت: سنده واهٍ كما ترى.

---

(١) في (أ) و(ب): (عاصم بن عبيد الله بن رافع)، والذي يظهر أنه نظراً لمجاورة اسم والد عاصم لابن أبي رافع، والاسم واحد فقد التبس الأمر على الناسخ فحرف الاسم، والصواب ما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (أعلي).

(٣) في (أ): (حجر).

٦٢٥ ـ المستدرك (٣/١٨٩ ـ ١٩٠): حدثنا أبو عبد الله الأصبهاني، ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن سعد، عن محمد بن عمر، قال: حدثني أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ، قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يرتاد لأصحابه مقبرة يدفنون فيها، فكان قد طلب نواحي المدينة وأطرافها ثم قال: «أمرت بهذا الموضع» ـ يعني البقيع ـ وكان يقال: بقيع (الخبجبة)، وكان أكثر نباته الغرقد، وكان أول =

. . . .

= من قبر هناك عثمان بن مظعون ــ رضي الله عنه ــ، فوضع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ حجراً عند رأسه، وقال: «هذا قبر فرطنا»، وكان إذا مات المهاجر بعده قيل: يا رسول الله أين ندفنه؟ فيقول: «عند فرطنا، عثمان بن مظعون». اهـ.

وبقيع الخَبْجَبَة: بخاء معجمة وجيم، وباءَيْن، كل واحدة منها معجمة بنقطة واحدة: بالمدينة، بناحية بئر أبـي أيوب، والخبجبة: شجرة كانت تنبت هنالك.

معجم ما استعجم (١/٢٦٥)، ومعجم البلدان (١/٤٧٤).

وفي المستدرك ومصدر التخريج الآتي: (بقيع الخبخبة) بخائين، والمثبت من المعجمين المتقدمين.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن سعد عن شيخه الواقدي.

وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات بمثله (٣/٣٩٧).

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «سنده واهٍ كما ترى».

وفي سنده محمد بن عمر الواقدي وتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجل الواقدي.

وله شاهد من حديث المطلب بن أبـي وداعة، وأنس بن مالك.

أما حديث المطلب فيرويه كثير بن زيد المدني عن المطلب قال: لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فدفن، فأمر النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ رجلاً أن يأتيه بحجر، فلم يستطع حمله، فقام إليها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وحَسَر عن ذراعيه، قال كثير: قال المطلب: قال =

. . . .

= الذي يخبرني ذلك عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: كأني أنظر إلى بياض ذراعي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حين حَسَر عنهما، ثم حملها، فوضعها عند رأسه وقال: «أتعلَّم بها قبر أخي، وأدفن إليه من مات من أهلي».

أخرجه أبو داود في سُننه (٣/٥٤٣ رقم ٣٢٠٦) في الجنائز، باب في جمع الموتى في قبر، والقبر يعلَّم.

ومن طريقه البيهقي في سُننه (٣/٤١٢) في الجنائز، باب إعلام القبر بصخرة، أو علامة، ما كانت.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٩٩ ــ ٤٠٠).

وابن أبي شبَّة في تاريخ المدينة (١/١٠٢).

ثلاثتهم من طريق كثير بن زيد المدني، عن المطلب، به، وهذا لفظ أبي داود، ولفظ ابن سعد، وابن شبَّة نحوه، وسنده ضعيف.

كثير بن زيد الأسلمي، أبو محمد المدني، ابن مافَنَّه ــ بفتح الفاء، وتشديد النون ــ صدوق، إلا أنه يخطيء، فقد وثقه ابن عمار الموصلي، وقال الإمام أحمد: ما أرى به بأساً، وقال ابن معين: ليس به بأس، وفي رواية: صالح، وفي أخرى: ليس بذاك، وقال يعقوب بن شيبة: ليس بذاك الساقط، وإلى الضعف ما هو، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي، يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. / الجرح والتعديل (٧/١٥٠ ــ ١٥١ رقم ٨٤١)، والكامل لابن عدي (٦/٢٠٨٧ ــ ٢٠٨٩)، والتهذيب (٨/٤١٣ ــ ٤١٥ رقم ٧٤٣)، والتقريب (٢/١٣١ ــ ١٣٢ رقم ١١).

أما حديث أنس فيرويه أيضاً كثير بن زيد، عن زينب بنت نُبَيْط، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أعلم قبر عثمان بن مظعون بصخرة. =

. . . .

= أخرجه ابن ماجه في سُننه (١/٤٩٨ رقم ١٥٦١) في الجنائز، باب ما جاء في العلامة في القبر.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف لما تقدم عن حال كثير بن زيد، ولا يصلح شاهداً للحديث السابق؛ لأن مدار الطريقين على راوٍ واحد، وصف بالخطأ في الحديث، فقد يكون أخطأ في الحديث، فرواه مرة كذا، ومرة كذا.

وعليه فيكون الحديث ضعيفاً فقط، والله أعلم.

٦٢٦ ـ حديث ابن عباس:

لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته: هنيئاً لك الجنة... الخ.

قلت: سنده صالح.

---

٦٢٦ ـ المستدرك (٣/١٩٠): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل، ثنا حبَّان بن هلال، ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما مات عثمان بن مظعون، قالت امرأته: هنيئاً لك الجنة يا عثمان بن مظعون. فنظر إليها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وقال: «وما يدريك؟» قالت: يا رسول الله، فارسك وصاحبك! فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إني رسول الله، وما أدري ما يفعل بي»، فأشفق الناس على عثمان، فلما ماتت زينب بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ألحقوها بسلفنا الخيِّر عثمان بن مظعون»، فبكت النساء، فجعل عمر يضربهن بسوطه، فأخذ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يده وقال: «مهلاً يا عمر».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن شبَّة في تاريخ المدينة (١/١٠٢ ـ ١٠٣).

والإمام أحمد في المسند (١/٣٣٥).

وابن سعد في الطبقات (٣/٣٩٨).

والطبراني في الكبير (٩/٢٤ ـ ٢٥ رقم ٨٣١٧) و(١٢/٢١٧ رقم ١٢٩٣٦).

والسراج كما في الاستيعاب لابن عبد البر (٨/٦٥ ـ ٦٦). =

. . . .

= جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، به نحوه، إلا أن لفظ ابن شبَّة مختصر، وعنده، وعند الإمـام أحمد، والطبراني، وإحدى روايتي ابن سعد: (رقيَّة) بدل: (زينب).

وذكره الهيثمي في المجمع (١٧/٣) وعزاه لأحمد وقال: «فيه علي بن زيد وفيه كلام وهو موثق».

وذكره أيضاً (٩/٣١٢) وعزاه للطبراني وقال: «رجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

وقال الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٤/٤ رقم ٢١٢٧): «إسناده صحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، فقال الذهبي: «سنده صالـح».

وفي سند الحديث علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف علي بن زيد.

أما أصل الحديث ففي صحيح البخاري من حديث أم العلاء الأنصارية ــ رضي الله عنها ــ قالت: اقتُسم المهاجرون قُرعةً، فطار لنا عثمان بن مظعون، فأنزلناه في أبياتنا، فوجع وجعه الذي توفي فيه، فلما تُوفي وغُسِّل وكُفِّن في أثوابه دخل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله. فقال النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «وما يدريك أن الله قد أكرمه؟» فقلت: بأبـي أنت وأمي يا رسول الله، فمن يكرمه الله؟ فقال: «أما هو فقد جاءه اليقين، والله إني لأرجو له الخير، والله ما أدري ــ وأنا رسول الله ــ ما يُفعل بـي». قالت: فوالله لا أزكيَّ أحداً بعده أبداً. =

. . . .

= أخرجه البخاري (٣/ ١١٤ رقم ١٢٤٣) في الجنائز، باب الدخول على الميت بعد الموت.

و (٥/٢٩٣ رقم ٢٦٨٧) في الشهادات، باب القرعة في المشكلات.

و (٧/٢٦٤ رقم ٣٩٢٩) في مناقب الأنصار، باب مقدم النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وأصحابه المدينة.

و (١٢/٣٩٢ رقم ٧٠٠٣ و ٧٠٠٤) في التعبير، باب رؤيا النساء.

و (١٢/٤١٠ رقم ٧٠١٨) في التعبير أيضاً، باب العين الجارية في المنام.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٩٨).

والطبراني في الكبير (٥/١٥٣ رقم ٤٨٧٩) و(٢٥/١٤٦ ــ ١٤٧ رقم ٣٥٢).

وله شاهد من حديث زيد بن أسلم مرسلاً بنحو رواية البخاري وقال: «عجوز»، ولم يذكر: «أم العلاء».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٩٩).

وله شاهد آخر من حديث الأسود بن سريع بلفظ: لما مات عثمان بن مظعون أشفق المسلمون عليه.

فلما مات إبراهيم بن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الحق بسلفنا الصالح عثمان بن مظعون».

أخرجه الطبراني في الكبير (١/٢٦٢ ــ ٢٦٣ رقم ٨٣٧، وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٠٢) وقال: «رجاله ثقات».

وله شاهداً آخر أيضاً من حديث ابن عمر أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا مات ميت قال: «قدموه على فرطنا، نعم الفرط لأمتي عثمان بن مظعون».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/٢٩٥ رقم ١٣١٦٠) والأوسط ــ كما في =

. . . .

= المجمع (٣٠٢/٩) ــ وقال الهيثمي عقبه: «وإسناد الكبير ضعيف، وفي إسناد الأوسط من لم أعرفهم».

وله شاهد آخر أيضاً من حديث أنس قال: لما ماتت رقية بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الحقي بسلفنا الصالح عثمان بن مظعون».

ذكره الهيثمي في المجمع (٣٠٢/٩) وعزاه للطبراني في الأوسط وقال: «وفيه صالح المرّي وهو ضعيف».

فالحديث صحيح لغيره بمجموع هذه الطرق، عدا كون القائلة امرأته، وذكر ضرب عمر للنساء ومنع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ له، فلم أجد ما يشهد له، والله أعلم.

حمزة، أسد الله

٦٢٧ ـ حديث حارثة بن مضرِّب، عن علي:

قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ناد حمزة. . .» الحديث.

قال: صحيح على شرط البخاري (ومسلم)[١].

قلت: لم يخرجا لحارثة، وقد وهَّاه ابن المديني[٢].

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وفي المستدرك: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، وفي التلخيص: (خ م) يعني: (على شرط البخاري ومسلم).

(٢) في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٨٥/١ رقم ٧٣٤) قال: «قال ابن المديني: متروك الحديث»، وسيأتي بيان خطأ نسبة هذا القول لابن المديني.

٦٢٧ ـ المستدرك (١٩٤/٣): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرِّب، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ناد حمزة»، فكان أقربهم إلى المشركين من صاحب الجمل الأحمر، فقال لي حمزة: هو عتبة بن ربيعة، وهو ينهى عن القتال، وهو يقول: يا قوم إني أرى قوماً لا تصلون إليهم وفيكم خير، يا قوم =

. . . .

= اعصبوها اليوم بـي، وقولوا: جبُن عتبة بن ربيعة، ولقد علمتم أني لست بأجبنكم، فسمع بذلك أبو جهل، فقال: أنت تقول هذا؟! لو غيرك قال؛ قد ملئت رعباً، فقال: إياي تعني يا مصفَّر اسْته؟ قال: فبرز عتبة، وأخوه شيبة، وابنه الوليد، فقالوا: من يبارز؟ فخرج فتية من الأنصار، فقال عتبة: لا نريد هؤلاء، ولكن من يبارزنا من أعمام بني عبد المطلب؟ فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «قم يا حمزة، قم يا عبيدة، قم يا علي»، فبرز حمزة لعتبة، وعبيدة لشيبة، وعلي للوليد، فقتل حمزة عتبة، وقتل علي الوليد، وقتل عبيدة شيبة، وضرب شيبة رجل عبيدة، فقطعها، فاستنقذه حمزة، وعلي، حتى توفي بالصفراء.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٢/٣).

وابن أبـي شيبة في المصنف (١٤/٣٦٢ ــ ٣٦٤ رقم ١٨٥٢٦).

والإمام أحمد في المسند (١/١١٧).

والبزار في مسنده (٢/٣١١ ــ ٣١٢ رقم ١٧٦١).

وأبو داود في سُننه (٣/١١٩ ــ ١٢٠ رقم ٢٦٦٥) في الجهاد، باب في المبارزة.

والبيهقي في سُننه (٩/١٣١) في السير، باب المبارزة.

جميعهم من طريق إسرائيل، عن أبـي إسحاق، عن حارثة، عن علي به، ولفظ ابن أبـي شيبة، والإمام أحمد، والبزار نحوه، وفيه زيادة، ولفظ ابن سعد، وأبـي داود، والبيهقي مختصر، وابن سعد أكثر اختصاراً.

قال ابن كثير في البداية (٣/٢٧٧ ــ ٢٧٨): «هذا سياق حسن. . .، وقد تفرد بطوله الإمام أحمد».

وعزاه الهيثمي في المجمع (٦/٧٥ ــ ٧٦) للإمام أحمد، والبزار، وقال: «رجال أحمد رجال الصحيح، غير حارثة بن مضرِّب، وهو ثقة». =

. . . .

= وقال الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٢/١٩٢): «إسناده صحيح».

وقال الشيخ الألباني في حاشيته على فقه السيرة للغزالي (ص ٢٤٢): «إسناده صحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يخرجا لحارثة، وقد وهَّاه ابن المديني».

وحارثة هذا هو ابن مُضَرَّب ـ بتشديد الراء المكسورة، قبلها معجمة ـ، العبدي الكوفي روى له البخاري في الأدب المفرد والأربعة، أما الشيخان في صحيحهما فلم يخرجا له، وهو ثقة؛ قال عنه أحمد: حسن الحديث. ووثقه ابن معين وابن حبان والدارمي. أما النقل عن ابن المديني أنه قال عنه: متروك؛ فقد خطَّأ ابن حجر هذا النقل حيث قال عنه في التقريب (١/١٤٥ رقم ٨٤): «ثقة، من الثانية، غلط من نقل عن ابن المديني أنه ترك»، وقال في التهذيب (٢/١٦٦ ـ ١٦٧ رقم ٢٩٢): «ونقل ابن الجوزي في الضعفاء تبعاً للأزدي أن علي بن المديني قال: متروك، وينبغي أن يحرر هذا». والذهبي ـ رحمه الله ـ تبع ابن الجوزي في نقله حيث قال في الميزان (١/٤٤٦ رقم ١٦٦٢): «وقال ابن المديني: متروك، كذا نقل ابن الجوزي». اهـ. وانظر الجرح والتعديل (٣/٢٥٥ رقم ١١٣٧).

أما الراوي عن حارثة فهو أبو إسحاق السبيعي، ويروي عنه هنا ابن ابنه إسرائيل بن يونس، وتقدم في الحديث (٤٩٦) أنه ثقة من أتقن أصحاب أبي إسحاق، بل روى الشيخان عنه من طريقه، وعن إسرائيل رواه عبيد الله بن موسى العبسي، وتقدم في الحديث (٥٢٨) أنه ثقة.

والراوي عن عبيد الله هو أحمد بن مهران الأصبهاني، وتقدم في الحديث (٥٢٨) أيضاً أنه مجهول الحال، لكنه لم ينفرد به، فقد تابعه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، فرواه عن شيخه عبيد الله هذا، ورواه الإمام أحمد =

. . . .

= عن شيخه حجاج، والبزار من طريق عثمان بن عمر، كلاهما عن إسرائيل، به.

وحجّاج بن محمد المصّيصي الأعور، أبو محمد الترمذي، ثقة ثبت روى له الجماعة، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته ــ كما في التقريب (١/١٥٤ رقم ١٦١) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٣/١٦٦ رقم ٧٠٨)، والتهذيب (٢/٢٠٥ ــ ٢٠٦ رقم ٣٧١).

وعثمان بن عمر بن فارس العبدي تقدم في الحديث (٥٩٢) أنه ثقة.

أما شيخ الحاكم فهو الإمام المحدِّث القدوة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار الأصبهاني الزاهد، محدث عصره بخراسان، وكان مجاب الدعوة كما قال الحاكم. / انظر الأنساب للسمعاني (٨/٣١٥ ــ ٣١٦)، والمنتظم لابن الجوزي (٦/٣٦٨ رقم ٦٠٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٤٣٧ ــ ٤٣٨ رقم ٢٤٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بأسناد الحاكم فيه أحمد بن مهران وهو مجهول الحال، ولكنه لم ينفرد به كما سبق، فهو صحيح من طريق ابن أبي شيبة وغيره، لكنه ليس على شرط أحد من الشيخين على مراد الذهبي، لأنهما لم يخرجا لحارثة في صحيحيهما، وتقدم ذكر من صحح الحديث من العلماء، منهم ابن كثير، والهيثمي، وأحمد شاكر، والألباني.

وله شاهد أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/٢٣) عن شيخه خلف بن الوليد الأزدي، أخبرنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، حدثني إسماعيل بن أبي خالد، عن البهي، فذكر قصة المبارزة بنحوه.

وله شاهد آخر أخرجه البزار في مسنده (٢/٣١٣ رقم ١٧٦٢) من حديث ابن عباس بنحو سياق الحاكم.

قال الهيثمي في المجمع (٦/٧٦): «رواه البزار، ورجاله ثقات». =

. . . .

= وأصل القصة في الصحيحين باختصار.

فعن قيس بن عباد قال: سمعت أبا ذر يقسم قسماً إن:

﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ (آية ١٩ من سورة الحج).

إنها نزلت في الذين برزوا يوم بدر: حمزة، وعلي، وعُبيدة بن الحارث، وعُتبة وشيبة ابنا ربيعة، والوليد بن عتبة.

أخرجه البخاري (٨/٤٤٣ رقم ٤٧٤٣) في التفسير، باب (هذان خصمان اختصموا في ربهم).

ومسلم (٤/٢٣٢٣ رقم ٣٤) واللفظ له، في التفسير، باب (هذان خصمان اختصموا في ربهم).

وبنحو الرواية السابقة أخرجه أيضاً البخاري في الموضع السابق رقم (٤٧٤٤) عن علي ــ رضي الله عنه ــ.

وعليه فالحديث صحيح كما تقدم، ويزداد قوة بهذه الشواهد، والله أعلم.

٦٢٨ ـ وساق[1] الحاكم إسلام حمزة من سيرة ابن إسحاق بإسناد معضل[2].

---

(١) في (ب): (ساق).

(٢) هذا من تصرف ابن الملقن، حيث أخّر الحديث في هذا الموضع، وساقه هكذا، والحديث في التلخيص والمستدرك (١٩٢/٣ ـ ١٩٣) قبل الحديث السابق، وعبارة التلخيص هكذا: (وساق (يعني الحاكم) إسلامه (يعني حمزة) من السيرة لابن إسحاق، قال: حدثني رجل من أسلم...، فذكره معضلاً).

وفي التلخيص المطبوع: (فذكره مفصلاً)، وما أثبته من المخطوط.

٦٢٨ ـ المستدرك (١٩٢/٣ ـ ١٩٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، قال: فحدثني رجل من أسلم وكان واعية أن أبا جهل اعترض لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عند الصفا فآذاه وشتمه وقال فيه ما يكره من العيب لدينه والتضعيف له فلم يكلمه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ومولاة لعبد الله بن جدعان التيمي في مسكن لها فوق الصفا تسمع ذلك، ثم انصرف عنه فعمد إلى نادي قريش عند الكعبة فجلس معهم، ولم يلبث حمزة بن عبد المطلب أن أقبل متوشِّحاً قوسه، راجعاً من قنص له وكان إذا فعل ذلك لم يمر على نادي قريش إلا وقف، وسلَّم، وتحدَّث معهم، وكان أعزَّ قريش وأشدَّها شكيمة وكان يومئذ مشركاً على دين قومه، فجاءته المولاة وقد قام رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ليرجع إلى بيته فقالت له: يا أبا عمارة، لو رأيت ما لقى ابن أخيك محمد من أبي الحكم آنفاً وجده ها هنا فآذاه وشتمه وبلغ ما يكره ثم انصرف عنه فعمد إلى نادي قريش عند الكعبة فجلس معهم ولم يتكلم محمد فاحتمل حمزة الغضب لما أراد الله من كرامته، فخرج سريعاً لا يقف على أحد كما كان يصنع يريد الطواف بالبيت معتمداً لأبي جهل أن يقع به فلما دخل المسجد نظر إليه جالساً في القوم، فأقبل نحوه حتى إذا قام على رأسه رفع القوس، فضربه على رأسه ضربة =

....

مملوءة، قامت رجال من قريش من بني مخزوم إلى حمزة لينصروا أبا جهل، فقالوا ما نراك يا حمزة إلا صبأت، فقال حمزة: وما يمنعني وقد استبان لي ذلك منه؟ أنا أشهد أنه رسول الله، وأن الذي يقول حق، فوالله لا أنزع، فامنعوني إن كنتم صادقين. فقال أبو جهل: دعوا أبا عمارة لقد سببت ابن أخيه سباً قبيحاً، ومر حمزة على إسلامه وتابع يخفف رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فلما أسلم حمزة علمت قريش أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قد عز وامتنع، وأن حمزة سيمنعه فكفوا عن بعض ما كانوا يتناولونه وينالون منه، فقال في ذلك سعد حين ضرب أبا جهل فذكر رجزاً غير مستقر، أوَّله:

ذق أبــا جــهــل بمــا غــشــيــت ....

قال ثم رجع حمزة إلى بيته، فأتاه الشيطان فقال: أنت سيد قريش اتبعت هذا الصابيء وتركت دين آبائك، لَلْمَوْت خيرلك مما صنعت، فأقبل على حمزة شبه فقال ما صنعت اللهم إن كان رشداً فاجعل تصديقه في قلبي وإلا فاجعل لي مما وقعت فيه مخرجاً فبات بليلة لم يبت بمثلها من وسوسة الشيطان حتى أصبح فغدا على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فقال ابن أخي إني وقعت في أمر لا أعرف المخرج منه وإقامة مثلي على ما لا أدري ما هو أرشد هو أم غي شديد فحدثني حديثاً فقد اشتهيت يا ابن أخي أن تحدثني فأقبل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فذكره ووعظه وخوفه وبشره فألقى الله في نفسه الإيمان كما قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فقال: أشهد إنك لصادق شهادة المصدق والعارف فأظهر يا ابن أخي دينك فوالله ما أحب أن لي ما ألمعت الشمس وإني على ديني الأول، قال فكان حمزة ممن أعز الله به الدين.

تخـــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق ابن إسحاق.

وابن إسحاق أخرجه في مغازيه (ص ١٧١ ــ ١٧٢) بنحو سياق الحاكم.

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ١٤٨ أ).

. . . .

= وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/١٥٣ ـ ١٥٤ رقم ٢٩٢٦) من طريق ابن إسحاق عن يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس بن شريق حليف بني زهرة، فذكره بنحوه، إلا أن سياق الحاكم أتم.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٢٦٧) وقال: «رواه الطبراني مرسلاً ورجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وتقدم أن الذهبي أعله بالإعضال.

والحديث يرويه ابن إسحاق هنا عن رجل من أسلم لم يذكر اسمه، فهو مبهم، وابن إسحاق من تبع الأتباع، ويحتمل أن يكون الرجل المبهم من التابعين وسمعه من صحابي، ويحتمل غير ذلك.

والرجل المبهم هنا ليس هو يعقوب بن عتبة الذي صرح به ابن إسحاق في رواية الطبراني، لأن يعقوب زهري، والمبهم أسلمي، وفرق بين زهرة، وأسلم كما في الأنساب للسمعاني (١/٢٣٨) و(٦/٣٥٠)، ومع ذلك فيعقوب من أتباع التابعين، فروايته هذه معضلة أيضاً، وهو ثقة. / انظر الجرح والتعديل (٩/٢١١ ـ ٢١٢ رقم ٨٨٣)، وثقات ابن حبان (٧/٦٣٩)، والتهذيب (١١/٣٩٢ رقم ٧٥٥)، والتقريب (٢/٣٧٦ رقم ٣٨٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لإعضاله، وإبهام شيخ ابن إسحاق.

والطريق الأخرى التي رواها الطبراني ضعيفة لانقطاعها.

وللحديث شاهد مرسل من حديث محمد بن كعب القرظي.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٩) من طريق الواقدي، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب. =

. . . .

= وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/١٥٢ ـ ١٥٣ رقم ٢٩٢٥) من طريق أسامة بن زيد الليثي.

كلاهما عن محمد بن كعب القرظي، به مرسلاً، وسياق الطبراني نحوه، وسياق ابن سعد مختصر.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٢٦٧) وقال: «رواه الطبراني مرسلاً ورجاله رجال الصحيح».

ومحمد بن كعب تابعي كما في ترجمته في التهذيب (٩/٤٢٠ رقم ٦٨٩).

وعليه فالحديث بهذه الطريق، والأخرى التي يرويها يعقوب بن عتبة يكون حسناً لغيره، والله أعلم.

٦٢٩ ـ حديث جابر مرفوعاً[١]:

«سيّد الشّهداء حمزة».

قال: صحيح.

قلت: فيه حفيد الصفّار، لا يُدرى من هو؟.

---

(١) قوله: (مرفوعاً) ليس في (ب).

٦٢٩ ـ المستدرك (٣/١٩٥): حدثني أبو علي الحافظ، أنا أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام المروزي، ثنا أحمد بن سيار، ومحمد بن الليث، قالا: ثنا رافع بن أشرس المروزي، ثنا حفيد الصفار، عن إبراهيم الصائغ، عن عطاء، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره، ونهاه، فقتله».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق حفيد الصفار، عن إبراهيم الصائغ، عن عطاء، بن جابر، به.

وتابع حفيداً عليه حكيم بن زيد، ويرويه عنه عمار بن نصر، إلا أنه اختلف على عمار.

فرواه الخطيب في تاريخه (٦/٣٧٧) من طريق أبـي العباس إسحاق بن يعقوب العطار، عن عمار بن نصر، عن حكيم بن زيد، عن إبراهيم الصائغ، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أفضل الشهداء...» الحديث بمثله.

ورواه الطبراني في الأوسط (١/٥٠١ ـ ٥٠٢ رقم ٩٢٢) من طريق شيخه أحمد بن يحيـى الحلواني، عن عمار بن نصر، عن حكيم بن زيد، عن إبراهيم الصائغ، عن عكرمة، عن جابر، به مثل لفظ الخطيب، إلا أنه لم يذكر قوله: «ورجل قام...» الحديث. =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٩/٢٦٨): «فيه حكيم بن زيد، قال الأزدي: فيه نظر، وبقية رجاله وثّقوا».

والحديث أخرجه الحاكم (٢/١١٩ ـ ١٢٠) من طريق أبي حماد الحنفي، عن ابن عقيل، قال: سمعت جابراً...، فذكر حديثاً في مقتل حمزة ـ رضي الله عنه ـ، وفيه أنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «سيد الشهداء عند الله يوم القيامة حمزة».

وصحح الحاكم الحديث، فتعقبه الذهبي بقوله: «أبو حماد هو المفضل بن صدقة، قال النسائي: متروك».

ثم أعاد الحاكم الحديث من هذه الطريق (٣/١٩٩)، وصححه، ووافقه الذهبي، مع أنه من طريق أبي حماد نفسه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، فتعقبه الذهبي بقوله: «الصفار لا يدري من هو؟».

والصفار هذا هو حفيد الواقع في الإسناد، ولم أجد له ترجمة.

والراوي عنه رافع بن أشرس المروزي ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/٤٨٢ رقم ٢١٧٦)، وبيّض له، فهو مجهول الحال.

لكن جاء الحديث من طريق آخر كما سبق.

فإن الطبراني والخطيب أخرجاه من طريق عمار بن نصر عن حكيم بن زيد، عن إبراهيم الصائغ.

وحكيم بن زيد تقدم قول الهيثمي عنه: «قال الأزدي: فيه نظر»، وكذا نقل الذهبي عن الأزدي في الميزان (١/٥٨٦ رقم ٢٢٢٠)، ولم يذكر كلام أبي حاتم عن حكيم هذا، فإنه قال عنه: «صالح، هو شيخ» ـ كما في الجرح والتعديل (٣/٢٠٤ رقم ٨٨٩) ـ. =

= وعمار بن نصر السعدي، أبو ياسر المروزي صدوق كما قال أبو حاتم، ووثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال صالح بن محمد: كتبت عنه، لا بأس به عندي. / الجرح والتعديل (٦/٣٩٤ رقم ٢١٩٧)، والتهذيب (٧/٤٠٧ رقم ٦٦٢)، والتقريب (٢/٤٨ رقم ٤٥٢).

والخطيب أخرجه عن شيخه محمد بن الحسين القطان، أخبرنا عثمان بن أحمد الدقاق، حدثنا أبو العباس إسحاق بن يعقوب العطار، حدثنا عمار بن نصر، فذكره.

وشيخ الخطيب محمد بن الحسين القطان ثقة كما في تاريخ بغداد (٢/٢٤٩ رقم ٧١٨).

وشيخه عثمان بن أحمد الدقّاق ثقة ثبت كما في تاريخ بغداد (١١/٣٠٢ رقم ٦٠٩٢).

وشيخه أبو العباس إسحاق بن يعقوب العطار ثقة كما في تاريخ بغداد (٦/٣٧٦ رقم ٣٤٠٩).

وتقدم أنه اختلف على عمار بن نصر، فرواية الخطيب للحديث عنه من طريق إسحاق بن يعقوب العطار، بنحو سياق الحاكم، ورواية الطبراني من طريق أحمد بن يحيى الحلواني، عنه، به، وفيه قال: (عكرمة) بدل: (عطاء).

والراجح رواية الخطيب، بدليل أن مدار الحديث على إبراهيم الصائغ، ورواية الحاكم للحديث عنه من طريق حفيد الصفار، وفيها: (عطاء عن جابر)، فهي مرجح قوي لرواية الخطيب على رواية الطبراني، ويفصل النزاع في ذلك، أن الخطبب روى الحديث أيضاً من طريق أحمد بن شجاع، عن حكيم بن زيد الأشعري، عن إبراهيم الصائغ، به، فوافق رواية حفيد الصفار، ورواية عمار بن نصر من طريق إسحاق العطار عنه.

ورواية الخطيب هذه ذكرها الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/١٠٥) =

. . . .

= في تخريج الحديث رقم (٣٧٤)، وعزاها للخطيب في تاريخه (٣٠٢/١١)، ولم أجدها في هذا الموضع، فلعل الإحالة حصل فيها تصحيف، والله أعلم.

أما بقية رجال الإسناد، فبيان حالهم كتالي:
عطاء هو ابن أبي رباح أسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المكي، وهو ثقة فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال، وروى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣٣٠/٦ ـ ٣٣١ رقم ١٨٣٩)، والتهذيب (١٩٩/٧ ـ ٢٠٣ رقم ٣٨٤)، والتقريب (٢٢/٢ رقم ١٩٠).

وإبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي صدوق. / الجرح والتعديل (١٣٤/٢ ـ ١٣٥ رقم ٤٢٥)، والتهذيب (١٧٢/١ ـ ١٧٣ رقم ٣١٤)، والتقريب (٤٤/١ رقم ٢٩١).

أما الطريق الأخرى أخرجها الحاكم، فتقدم أن الذهبي أعلها بقوله: «أبو حماد هو المفضل بن صدقة، قال النسائي: متروك».

والمفضل بن صدقة، أبو حماد الحنفي، الكوفي هذا ضعيف، قال النسائي: متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس بشيء، يكتب حديثه، وقال البغوي: كوفي صالح الحديث، وقال ابن عدي: ما أرى بحديثه بأساً، وكان أحمد بن محمد بن سعيد يثني عليه ثناءً تاماً، وقال الأهوازي: كان عطاء بن مسلم يوثقه. اهـ. من الكامل لابن عدي (٢٤٠٤/٦)، واللسان (٨٠/٦ ـ ٨١ رقم ٢٩١).

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لجهالة حفيد الصفار، وجهالة حال رافع بن أشرس، لكنه حسن لغيره بمتابعة حكيم بن زيد لحفيد، ويزداد قوة بالطريق الأخرى التي رواها الحاكم من طريق أبي حماد الحنفي، وهي وإن كانت ضعيفة لضعف أبي حماد هذا، لكن لا بأس بمثلها في الشواهد والمتابعات.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس، وعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهما ـ. =

= أما حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، فأخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين المكّيّة (ص ٣٤٥) ــ من طريق أبي الدرداء عبد العزيز بن منيب المروزي، عن سعيد بن ربيعة، عن الحسن بن راشد، عن أبي حنيفة، عن عكرمة، عن ابن عباس، به مثل لفظ الحاكم.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/٢٦٨): «فيه ضعف».

وأما حديث علي ــ رضي الله عنه ــ، فأخرجه الحاكم (٣/١٩٢).

والطبراني في الكبير (٣/١٦٥ رقم ٢٩٥٧).

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيّات (ص ٣٩٧ رقم ٢٤٩).

ثلاثتهم من طريق علي بن الحزوّر، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، رفعه، ولفظ الحاكم، وأبي بكر الشافعي: «أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب»، وعندهما زيادة غير موضع الشاهد، ولفظ الطبراني: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب».

أخرج الحاكم هذا الحديث، وسكت عنه، ولم يورده الذهبي في تلخيصه.

وقال الهيثمي في الموضع السابق من المجمع: «فيه علي بن الحزوّر، وهو متروك».

قلت: تقدم في الحديث (٥٦٥) إنه متروك وشديد التشيع، وشيخه الأصبغ بن نباتة تقدم، في الحديث (٥٥٢) أنه متروك، ورمي بالوضع.

وعليه فالحديث موضوع بهذا الإسناد، ولا يصلح للاستشهاد، وأما حديث ابن عباس فيزداد الحديث به قوة، والله أعلم.

٦٣٠ ـ حديث ابن عباس:

قتل حمزة جُنُباً، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «غسّلته الملائكة».

قال: صحيح.

قلت: فيه معلى بن عبد الرحمن، هالك.

---

٦٣٠ ـ المستدرك (١٩٥/٣): أخبرنا أحمد بن عثمان بن يحيى المقري ببغداد، ثنا إبراهيم بن عبد الرحيم بن دنوقا، ثنا معلى بن عبد الرحمن الواسطي، ثنا عبد الحميد بن جعفر، ثنا محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قتل حمزة بن عبد المطلب عم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ جُنُباً، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «غسلته الملائكة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق معلى، عن عبد الحميد بن جعفر، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس.

وله طريق أخرى يرويها الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس.

وله عن الحكم طريقان:

● **الأولى**: طريق حجاج بن أرطأة، عن الحكم.

أخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص ١٥٣) من طريق عبد الرحمن بن حكيم.

والطبراني في الكبير (٣٩١/١١ رقم ١٢٠٩٤) من طريق شريك.

كلاهما عن حجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: خرج، حنظلة بن الراهب، وحمزة بن عبد المطلب يوم أحد =

. . . .

= وهما جُنُبان، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «فرأيت الملائكة تغسلهما».

هذا لفظ بحشل، ولفظ الطبراني نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٣/٢٣): «إسناده حسن».

● **الطريق الثانية**: طريق أبـي شيبة عن الحكم.

أخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (١٢١٠٨).

والبيهقي في سننه (٤/١٥) في الجنائز، باب الجنب يستشهد في المعركة.

كلاهما من طريق أبـي شيبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس قال: أبصر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حنظلة بن الراهب، وحمزة تغسلهما الملائكة.

هذا لفظ الطبراني، ولفظ البيهقي نحوه.

قال البيهقي عقبه: «أبو شيبة ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «معلى هالك».

ومعلى هذا هو ابن عبد الرحمن الواسطي، وتقدم في الحديث (٥٦٩) أنه متهم بالوضع، ورمي بالرفض.

وأما الطريق الأخرى، فمدارها على الحكم بن عتيبة، عن مقسم.

ومقسم تقدم في الحديث (٥٣٤) أنه صدوق.

والحكم بن عتيبة تقدم في الحديث (٥٣٤) أيضاً أنه ثقة ثبت فقيه.

وللحديث عن الحكم طريقان، إحداها في سندها أبو شيبـة إبراهيم بن عثمان العبسي، وهو متـروك الحديث ـ كـما في التقريب (١/٣٩ رقم =

=

٢٤١) ــ، وانظر الكامل (١/ ٢٣٩ ــ ٢٤١)، والتهذيب (١/ ١٤٤ ــ ١٤٥ رقم ٢٥٧).

والطريق الأخرى يرويها عن الحكم: الحجاج بن أرطأة بن ثور بن هبيرة النخعي، وهو صدوق، لكنه كثير الخطأ. ومدلس من الطبقة الرابعة، وقد عنعن في روايته لهذا الحديث. / انظر الكامل لابن عدي (٢/ ٦٤١ ــ ٦٤٦)، والتهذيب (٢/ ١٩٦ ــ ١٩٨ رقم ٣٦٥)، والتقريب (١/ ١٥٢ رقم ١٤٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم؛ لاتهام معلى بوضع الحديث.

والطريق الأخرى التي رواها الحاكم ضعيفة جداً من طريق أبي شيبة عنه؛ لشدة ضعف أبي شيبة، وضعيفة فقط من طريق حجاج، لضعفه من قبل حفظه، وتدليسه.

وله شاهد مرسل من حديث الحسن البصري ــ رحمه الله ــ، أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ١٦) من طريق شيخه محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثني أشعث، قال: سئل الحسن: أيغسّل الشهداء؟ قال: نعم؛ قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لقد رأيت الملائكة تغسّل حمزة».

قال الشيخ الألباني في أحكام الجنائز (ص ٥٦): «سنده صحيح»، رجاله كلهم ثقات»، يعني أنه صحيح إلى مرسله الحسن البصري، وهو كذلك.

فشيخ ابن سعد محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري تقدم في الحديث (٤٩٨) أنه ثقة فقيه فاضل مشهور.

وشيخ محمد هو أشعث غير منسوب، ومن شيوخه اثنان كلاهما أشعث، وكلاهما يروي عن الحسن البصري.

أحدهما أشعث بن عبد الملك الحمراني أبو هانىء، وتقدم في الحديث (٤٩٨) =

. . . .

= أيضاً أنه ثقة فيه. والآخر أشعث بن عبد الله بن جابر الحُدّاني، أبو عبد الله الأعمى، البصري، وهو صدوق. / الجرح والتعديل (٢/٢٧٣ ـ ٢٧٤ رقم ٩٨٤)، والتهذيب (١/٣٥٥ رقم ٦٤٨)، والتقريب (١/٧٩ ـ ٨٠ رقم ٦٠٣).

وعليه فأقل أحوال هذا المرسل أن سنده حسن إلى مرسله، فيكون الحديث من الطريق الضعيفة السابقة، مع هذا المرسل حسناً لغيره، والله أعلم.

٦٣١ ـ حديث أسامة:

(تبعت)[1] رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى بيت[2] حمزة... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: (أين الصحة)[3] وحرام بن عثمان فيه؟

---

(١) في (أ) و(ب): (بعث).

(٢) في المستدرك وتلخيصه المطبوعين: (بنت)، وهي في المخطوطين كما هنا.

(٣) في (أ): (أنّى له الصحة؟).

٦٣١ ـ المستدرك (٣/١٩٥ ـ ١٩٦): أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، ثنا عبد الملك بن محمد الرقاشي، ثنا أحمد بن عبد الرحمن اللهبي، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن حرام بن عثمان، عن عبد الرحمن، عن أبي سلمة، عن أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ قال: خرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يريد بيت حمزة، فتبعته، حتى وقف على الباب، فقال: «السلام عليكم، أثَمّ أبو عمارة؟» قال: فقالت: لا والله، بأبي أنت وأمي؛ خرج عامداً نحوك فأظنه أخطأك في بعض أزقّة بني النجار؛ أفلا تدخل بأبي أنت وأمي يا رسول الله؟ قال: «فهل عندك شيء؟» قالت: نعم، فدخل، فقربت إليه حيساً، فقالت: كل بأبي أنت وأمي يا رسول الله؛ هنيئاً لك ومريئاً؛ فقد جئتَ وأنا أريد أن آتيك وأهنئك وأمرّئك؛ أخبرني أبو عمارة أنك أعطيت نهراً في الجنة يدعى الكوثر؟ فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «وآنيته أكثر من عدد نجوم السماء، وأحب وارده علي قومك».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن جرير في التفسير (٣٠/٣٢٥).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ١٤٩ أ). =

. . . .

= كلاهما من طريق سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن حرام بن عثمان، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أتى حمزة بن عبد المطلب يوماً فلم يجده، فسأل امرأته عنه، وكانت من بني النجار، فقالت: خرج بأبي أنت آنفاً عامداً نحوك، فأظنه أخطأك في بعض أزقة بني النجار، أولا تدخل يا رسول الله؟ فدخل، فقدمت إليه حيساً، فأكل منه، فقالت: يا رسول الله هنيئاً لك ومريئاً، لقد جئتَ وإني لأريد أن آتيك، فأهنئك، وأمرّيك؛ أخبرني أبو عمارة أنك أعطيت نهراً في الجنة يُدعى: الكوثر، فقال: «أجل، وعرصته ــ يعني أرضه ــ ياقوت ومرجان وزبرجد ولؤلؤ. زاد أبو نعيم: قالت (يعني امرأة حمزة): أحببت أن تصف لي حوضك بصفة أسمعها منك، فقال: «هو ما بين أيلة وصنعاء، فيه أباريق مثل عدد النجوم، وأحب واردها علي قومك يا بنت فهد» ــ يعني الأنصار ــ. اهـ.

وذكره الحافظ ابن كثير، في تفسيره (٤/٥٥٨) وقال: «حرام بن عثمان ضعيف، ولكن هذا سياق حسن، وقد صح أصل هذا، بل قد تواتر من طرق تفيد القطع عن كثير من أئمة الحديث».

وأخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيّات (ص ٣٩٩ رقم ٢٥١) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن عبد العزيز بن محمد، عن حرام بن عثمان، عن عبد الرحمن الأعرج، عن المسور بن مخرمة، عن أسامة بن زيد، عن امرأة حمزة بن عبد المطلب، عن حمزة بن عبد المطلب، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «أعطيت نهراً في الجنة: الكوثر، أرضه الياقوت، والمرجان، ولؤلؤ، وزبرجد»، ووصف حوضاً.

قال الراوي عن الحماني، وهو كعب أبو عبد الله الزارع: حدثناه الحماني مرة أخرى، فقال: عن امرأة حمزة، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أين الصحة وحرام فيه؟». =

. . . .

= وحرام هذا هو ابن عثمان الأنصاري المدني، وهو متروك؛ قال مالك ويحيى بن معين: ليس بثقة، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، وقال الشافعي وابن معين والجوزجاني: الرواية عن حرامٍ حرامٌ. اهـ. من الكامل لابن عدي (٢/ ٨٥٠ ـ ٨٥٣)، والميزان (١/ ٤٦٨ رقم ١٧٦٦).

ومع ما تقدم عن حال حرام، ففي سند الحديث اختلاف عليه، وعلى بعض الرواة عنه كما يتضح من التخريج.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدة ضعف حرام، والاختلاف الذي في سند الحديث. وأصل الحديث ـ كما قال ابن كثير ـ صحيح، لكن بدون ذكر قصة دخوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على امرأة حمزة.

فقد أخرج البخاري (٨/ ٧٣١ رقم ٤٩٦٤) في تفسير سورة الكوثر من كتاب التفسير.

ومسلم (١/ ٣٠٠ رقم ٥٣) في الصلاة، باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة.

كلاهما من حديث أنس واللفظ لمسلم، قال أنس: بينا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ذات يوم بين أظهرنا، إذ أغفى إغفاءةً، ثم رفع رأسه متبسّماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «أنزلت علي آنفاً سورة»، فقرأ:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝٣﴾ (سورة الكوثر).

ثم قال: «أتدرون ما الكوثر؟» فقلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه نهر وعدنيه ربي عز وجل، عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد النجوم، فيُخْتَلج العبد منهم، فأقول: ربِّ إنه من أمتي. فيقول: ما تدري ما أحدثت بعدك».

٦٣٢ ــ حديث جابر قال:

ولد لرجل منا غلام(١)، فقالوا: ما نُسَمّيه يا رسول الله؟ قال: «سموه بأحب الأسماء إليّ: حمزة».

قال: صحيح.

قلت: فيه يعقوب بن كاسب، وهو ضعيف، وصوابه مرسل(٢).

---

(١) في (ب) (غلاماً).

(٢) قوله: (ضعيف، وصوابه مرسل) لم تتضح في (ب) بسبب امتداد الكتابة في الهامش.

وقوله: (صوابه مرسل) ليس في التلخيص المطبوع، ولا في المخطوط لدي.

٦٣٢ ــ المستدرك (٣/١٩٦): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنا عبد الله بن صالح البخاري، ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ قال: ولد لرجل منا غلام، قالوا: ما نسمّيه؟ فقال النبي ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ: «سمّوه بأحب الأسماء إلي: حمزة بن عبد المطلب».

تخــريجــه:

الحديث مداره على عمرو بن دينار، وله عنه طريقان:

● **الأولى**: طريق سفيان بن عيينة، واختلف عليه.

فرواه يعقوب بن حميد بن كاسب، عنه، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ١٤٩ أ).

ورواه يوسف بن سلمان المازني، عنه، عن عمرو بن دينار، سمع رجلاً بالمدينة يقول: جاء جدي بأبي إلى رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ، =

= فقال: هذا ولدي، فما أسمّيه؟ قال: «سمه بأحب الناس إليّ: حمزة بن عبد المطلب».

أخرجه الحاكم عقب هذا الحديث، ثم قال: «قد قصّر هذا الراوي المجهول برواية الحديث عن ابن عيينة، والقول فيه قول يعقوب بن حميد، وقد كان أبو أحمد الحافظ يناظرني: أن البخاري قد روى عنه في الجامع الصحيح، وكنت آبى عليه».

● **الطريق الثانية**: طريق شعبة.

أخرج الحديث من طريقه أبو نعيم في الموضع السابق.

والخطيب في تاريخه (٢/٧٣ ـ ٧٤).

كلاهما من طريق عبد العزيز بن الخطاب، عن قيس بن الربيع، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، فذكره بنحو سابقه.

قال الخطيب عقبه: «هذا غريب من حديث شعبة، تفرد بروايته عبد العزيز بن الخطاب، عن قيس بن الربيع، عنه».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يعقوب ضعيف»، وفي نسخة ابن الملقن زيادة قوله: «وصوابه مرسل».

ويعقوب هذا هو ابن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكة، وقد ينسب إلى جده، وهو صدوق، إلا أنه ربما وهم، قال البخاري: لم يزل خيّراً، هو في الأصل صدوق، ووثقه مسلمة، وقال الحاكم: لم يتكلم فيه أحد بحجة، وقال القاسم بن عبد الله بن مهدي: قلت لأبي مصعب الزهري حين أردت فراقه: بمن توصيني بمكة، وعمن أكتب بها؟ قال: عليك بشيخنا أبي يوسف يعقوب بن حميد بن كاسب، وقال ابن عدي: «لا بأس به وبرواياته، وهو كثير الحديث، كثير الغرائب، وكتبت مسنده عن القاسم بن مهدي، لأنه لزمه بوصية أبي مصعب إياه أن يكتب عنه بمكة، فكتب عنه =

= المسند، وفيه من الغرائب، والنسخ، والأحاديث العزيزة، وشيوخ من أهل المدينة يروي عنهم ابن كاسب، ولا يروي غيره عنهم، ومسند ابن كاسب صنّفه على الأبواب، وإذا نظرت إلى مسنده علمت أنه جمّاع للحديث، صاحب حديث».

وقد وثقه ابن معين في رواية، وفي رواية قال: ليس بشيء، وفي أخرى: ليس بثقة. وقال ابن أبي خيثمة: قلت لمصعب الزبيري: إن ابن معين يقول في ابن كاسب: إن حديثه لا يجوز؛ لأنه محدود، فقال: بئس ما قال، إنما حسده الطالبيون في التحامل، وابن كاسب ثقة مأمون، صاحب حديث.

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة: ثقة؟ فحرك رأسه، قلت: كان صدوقاً في الحديث؟ قال: لهذا شروط، وقال أيضاً: قلبي لا يسكن على ابن كاسب، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بشيء، وفي موضع آخر: ليس بثقة، وقال صالح جزرة: تكلم فيه بعض الناس، وقال عباس العنبري: يوصّل الحديث، وقال زكريا بن يحيى الحلواني: رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور ركبته، فسألته عنه، فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول، فدافعها، ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيّرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها، وزاد فيها. اهـ. من الجرح والتعديل (٩/٢٠٦ رقم ٨٦١)، وتاريخ ابن معين (٢/٦٨١ رقم ٧٧٢)، والضعفاء للعقيلي (٤/٤٤٦ ـ ٤٤٨)، والكامل لابن عدي (٧/٢٦٠٨ ـ ٢٦٠٩)، والتهذيب (١١/٣٨٣ ـ ٣٨٥ رقم ٧٤٥)، والتقريب (٢/٣٧٥ رقم ٣٧٥).

قلت: وقول عباس العنبري: «يوصّل الحديث»، والحكاية السابقة عن أبي داود جرحان مفسّران، وهما علة هذا الحديث، فإن يعقوب وصل الحديث بجابر بن عبد الله، ولم يتابعه عليه أحد، بل خالفه من هو أوثق منه، وهو يوسف بن سلمان الباهلي، ويقال: المازني، أبو عمر البصري، =

. . . .

= وقول الحاكم عنه آنفاً: «مجهول» لا يضره؛ فإنه إن جهله الحاكم، فقد عرفه غيره، وهو صدوق، قال أبوحاتم: شيخ، وقال النسائي: مشهور لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة: بصري ثقة. اهـ. من الجرح والتعديل (٩/٢٢٣ ـ ٢٢٤ رقم ٩٣٦)، والتهذيب (١١/٤١٥ رقم ٨٠٨)، والتقريب (٢/٣٨١ رقم ٤٣٦).

ومما يؤيد رواية يوسف: رواية قيس للحديث عن شعبة.

وقيس هذا هو ابن الربيع الأسدي، أبومحمد الكوفي، وهو صدوق، إلا أنه تغيّر لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به. / انظر الجرح والتعديل (٧/٩٦ ـ ٩٨ رقم ٥٥٣)، والتهذيب (٨/٣٩١ ـ ٣٩٥ رقم ٦٩٦)، والتقريب (٢/١٢٨ رقم ١٣٩).

ورواية قيس هذه متابعة فقط، ولا اعتماد عليها فيما ذكر.

وحيث إن الصواب رواية يوسف بن سلمان، فشيخ عمرو بن دينار مبهم، لم يصرح باسمه.

أما ما جاء في نسخة ابن الملقن من قوله عن الحديث: «صوابه مرسل»، فلعله لما يظهر من قول الراوي: «جاء جدي بأبي»، والراوي لم يشهد الحادثة قطعاً، لكن قد يقال: إن الرجل سمع الحديث من أبيه كما في رواية قيس، وعلى كل حال فالحديث لا يثبت كما سيأتي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف من طريق يعقوب، لضعفه من قبل حفظه ومخالفته لمن هو أوثق منه كما سبق.

وهو من الطريق الأخرى ضعيف أيضاً لإبهام شيخ عمرو بن دينار، والله أعلم.

٦٣٣ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«دخلت الجنة، فإذا جعفر يطير مع الملائكة، وإذا حمزة متكىء على سرير».

قال: صحيح.

قلت: فيه سلمة بن وهرام ضعفوه[١].

---

(١) في التلخيص: (سلمة ضعفه أبو داود).

٦٣٣ ـ المستدرك (٣/١٩٦): أخبرني أحمد بن كامل القاضي، ثنا الهيثم بن خلف الدوري، ثنا محمد بن المثنى، حدثني عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، ثنا ربيعة بن كلثوم، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «دخلت الجنة البارحة، فنظرت، فإذا جعفر يطير مع الملائكة، وإذا حمزة متكىء على سرير».

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٣/٢٠٩)، فقال: حدثنا أبو محمد المزني، ثنا هيثم بن خلف الدوري، ثنا محمد بن المثنى، حدثني عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، ثنا زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ. . .، الحديث بمثله سواء.

هكذا رواه الحاكم في الموضع الآخر، بذكر: (زمعة بن صالح)، بدلاً من: (ربيعة بن كلثوم)، وهو الصواب كما سيأتي في دراسة الإسناد.

والحديث أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيّات (ص ٣٩٦ رقم ٢٤٨).

والطبراني في الكبير (٢/١٠٦ رقم ١٤٦٦) و(٣/١٦٠ رقم ٢٩٤٤).

وابن عدي في الكامل (٣/١٠٨٥) و(ل ٤١٥ أ).

جميعهم من طريق عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، عن زمعة بن صالح، =

= عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس، به مثله، إلا أن الطبراني ذكر شطره الأول في الموضع الأول، والثاني في الثاني.

إيضاح: إنما حصل العزو في الموضع الآخر من الكامل إلى المخطوط، لأن ابن عدي أخرج الحديث في ترجمة سلمة بن وهرام، وقد سقطت من المطبوع مع جملة تراجم أخرى.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سلمة ضعفه أبو داود».

وسلمة هذا هو ابن وهرام اليماني، وهو صدوق، ورواية زمعة بن صالح عنه ضعيفة، فقد وثقه أبو زرعة وابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية زمعة بن صالح عنه»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس برواية الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة»، وقال الإمام أحمد، «روى عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشى أن يكون حديثه حديثاً ضعيفاً»، وقال أبو داود: ضعيف... اهـ. من الجرح والتعديل (١٧٥/٤ رقم ٧٦٢)، والضعفاء للعقيلي (١٤٦/٢ ـ ١٤٧)، والكامل (ل ٤١٥ أ)، والتهذيب (١٦١/٤ رقم ٢٧٦)، والتقريب (٣١٩/١ رقم ٣٨٨).

قلت: الإمام أحمد إنما أعل رواية سلمة من طريق زمعة بن صالح عنه، وعليها يحمل تضعيف أبي داود له، وزمعة بن صالح تقدم في الحديث (٦٠٩) أنه ضعيف، وهذا الحديث من روايته عن سلمة.

أما ما وقع عند الحاكم هنا من جعل ربيعة بن كلثوم مكان زمعة بن صالح، فهو خطأ، لأن مدار الحديث على عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، وجميع الرواة الذين رووا الحديث عنه قالوا: (زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام) كما هو عند أبي بكر الشافعي، والطبراني، وابن عدي، بل إن رواية الحاكم للحديث هنا من طريق الهيثم بن خلف الدوري، عن محمد بن المثنى، عن عبيد الله بن عبد المجيد، ومن هذه الطريق أخرجه في الموضع الآخر على الصواب، فالظاهر أن الخطأ من شيخه في هذه الرواية =

. . . .

= وهو أحمد بن كامل القاضي، فإن الدارقطني ليّنة كما تقدم في الحديث (٥٢٦).

وربيعة بن كلثوم هذا لم يذكر المزي أنه روى عن سلمة بن وهرام، ولا عنه عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، كما في تهذيب الكمال (١/٤٠٩ ـ ٤١٠)، و (٢/٨٨٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، لأن الراجح أنه من رواية زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام، وزمعة ضعيف، أما سلمة فصدوق ولا يُعَلّ الحديث لأجله، والله أعلم.

٦٣٤ ـ حديث أبـي هريرة:

أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ نظر إلى حمزة وقد مُثِّل به... الحديث.

قلت: فيه صالح المُرِّي وهو واه.

---

٦٣٤ ـ المستدرك (٣/١٩٧): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا محمد بن أحمد بن النضر، ثنا خالد بن خداش، ثنا صالح المرّي، عن سليمان التيمي، عن أبـي عثمان النّهدي، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ نظر يوم أحد إلى حمزة وقد قتل ومثل به، فرأى منظراً لم ير منظراً قطّ أوجع لقلبه منه، ولا أوجل، فقال: «رحمة الله عليك، قد كنت وصولاً للرحم، فعولاً للخيرات، ولولا حزن من بعدك عليك لسرّني أن أدعك حتى تجيء من أفواه شتىً، ثم حلف وهو واقف مكانه «والله لأمثلّن بسبعين منهم مكانك»، فنزل القرآن وهو واقف في مكانه لم يبرح:

﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ﴾

ـ (آية ١٢٦ من سورة النحل) ـ.

حتى ختم السورة، وكفّر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عن يمينه، وأمسك عما أراد.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٣ ـ ١٤).

والبزار في مسنده (٢/٣٢٦ ـ ٣٢٧ رقم ١٧٩٥).

والطبراني في الكبير (٣/١٥٦ ـ ١٥٧ رقم ٢٩٣٦).

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيّات (ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣٩٥ رقم ١٦٣ و١٦٤ و١٦٥ و٢٤٧).

وابن عدي في الكامل (٤/١٣٨١). =

= والمخلّص في فوائده (ل ٢٠٣ ب).

والواحدي في أسباب النزول (ص ٢٩١).

والبيهقي في الدلائل (٣/٢٨٨).

جميعهم من طريق صالح بن بشير المرّي، به نحوه، إلا أن لفظ ابن عدي والواحدي مختصر.

قال الهيثمي في المجمع (٦/١١٩): «فيه صالح بن بشير المري، وهو ضعيف».

وقال ابن كثير في التفسير (٢/٥٩٢): «هذا إسناد فيه ضعف، لأن صالحاً هو ابن بشير المري، ضعيف عند الأئمة، وقال البخاري: هو منكر الحديث».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «صالح واه».

وصالح هذا هو ابن بشير بن وادع المُرّي ـ بضم الميم وتشديد الراء ـ أبو بشر البصري، القاضي الزاهد، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٣٥٨ رقم ٤) ـ، وانظر الكامل (٤/١٣٧٨ ـ ١٣٨١)، والتهذيب (٤/٣٨٢ ـ ٣٨٣ رقم ٦٤١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف صالح المري.

وله شاهد من حديث محمد بن جعفر بن الزبير مرسلاً، ولفظه: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال حين رأى ما رأى: «لولا أن تحزن صفية، ويكون سنّة من بعدي، لتركته حتى يكون في بطون السباع، وحواصل الطير، ولئن أظهرني الله على قريش في موطن من المواطن لأمثلن بثلاثين رجلاً منهم» فلما رأى المسلمون حزن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ =

. . . .

= وغيظه على من فعل بعمّه ما فعل قالوا: والله لئن أظفرنا الله بهم يوماً من الدهر لنمثلن بهم مُثلة لم يمثلها أحد من العرب.

أخرجه ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام (٣/١٠١)، فقال: حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، . . . ، فذكره.

ومحمد بن جعفر بن الزبير بن العوام هذا تابعي ثقة، روى له الجماعة. / التهذيب (٩/٩٣ رقم ١٢٤، والتقريب (٢/١٥٠ رقم ١٠٣).
وله شاهد من حديث ابن عباس.

أخرجه ابن إسحاق في الموضع السابق أيضاً (ص ١٠٢)، فقال: حدثني من لا أتهم عن ابن عباس أن الله عز وجل أنزل في ذلك (أي الحادثة السابقة) من قول رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وقول أصحابه: (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به. ولئن صبرتم لهو خير للصابرين. واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون). فعفا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وصبر، ونهى عن المثلة.

وهذا إسناد ضعيف في حكم المنقطع لإبهام شيخ ابن إسحاق.

وأخرج هذه الرواية ابن إسحاق في الموضع السابق أيضاً من طريق شيخه بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي، عن محمد بن كعب القرظي به مرسلاً.

وهذا لا يصلح للاستشهاد، سنده ضعيف جداً، بريدة بن سفيان تقدم في الحديث (٥٦٣) أنه متروك.

وله شاهد آخر أخرجه ابن إسحاق أيضاً ــ كما في تفسير ابن كثير (٢/٥٩٢) ــ عن بعض أصحابه عن عطاء بن يسار، وذكر فيه هم النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وأصحابه بالمثلة، ونزول الآيات آنفة الذكر في ذلك.

ثم قال ابن كثير عقبه: «وهذا مرسل، وفيه رجل مبهم لم يسمّ». اهـ.

قلت: مثله لا يصلح للاستشهاد، لأنه لم يصح إلى مرسله. =

. . . .

= وأصل الحديث أخرجه الترمذي (٨/٥٥٩ ـ ٥٦٠ رقم ٥١٣٦) في تفسير سورة النحل من كتاب التفسير.

وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٥/١٣٥).

والطبراني في الكبير (٣/١٥٧ رقم ٢٩٣٧).

وابن حبان في صحيحه (ص ٤١١ رقم ١٦٩٥) في المغازي، باب في غزوة أحد.

والحاكم في المستدرك (٢/٣٥٨ ـ ٣٥٩).

جميعهم من حديث أبي بن كعب ولفظه بسياق الترمذي: لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون رجلاً، ومن المهاجرين ستة منهم: حمزة، فمثّلوا بهم، فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لنُربينّ عليهم.

قال: فلما كان يوم فتح مكة، فأنزل الله تعالى: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾. فقال رجل: لا قريش بعد اليوم. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «كفوا عن القوم إلا أربعة».

قال الترمذي: عقبه: «هذا حديث حسن غريب من حديث أبي بن كعب».

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وأقرهما الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/٢٨ ـ ٢٩).

وأما قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «رحمة الله عليك قد كنت وصولاً للرحم، فعولاً للخيرات» فلم أجد ما يشهد له، ومثله ليس بكثير في حق حمزة ـ رضي الله عنه ـ.

وأما قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ولولا حزن من بعدك عليك لسرّني أن أدعك حتى تجيء من أفواه شتى». =

. . . .

= فله شاهد من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ.

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مر على حمزة بعد أحد وقد مُثِّل به فقال: «لولا أن تجد صفية في نفسها، لتركته حتى تأكله العافية حتى يحشر من بطونها». . . الحديث.

وهو حديث حسن كما سيأتي في الحديث بعد هذا برقم (٦٣٥).

وبالجملة فالحديث صحيح لغيره بمجموع هذه الشواهد عدا اللفظ المستثنى، والله أعلم.

٦٣٥ ـ حديث ابن عباس:

لما قتل حمزة، أقبلت صفيّة تطلبه، لا تدري ما صنع... الخ.

قلت: فيه يزيد بن أبي زياد، وليس بمعتمد[١].

---

(١) في التلخيص نقل عن الحاكم قوله: (سمعه أبو بكر بن عياش من يزيد)، فتعقبه بقوله: (ليسا بمعتمدين)، وهذا الذي نقله الذهبي عن الحاكم ليس في المستدرك المطبوع، ولا في المخطوط لدي.

٦٣٥ ـ المستدرك (٣/١٩٧ ـ ١٩٨): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى الشهيد، ثنا أحمد بن يونس، ثنا أبو بكر بن عياش، ثنا يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما قتل حمزة، أقبلت صفية تطلبه، لا تدري ما صنع، فلقيت علياً والزبير، فقال علي للزبير: اذكر لأمك، وقال الزبير لعلي: لا، أذكر أنت لعمتك. قالت: ما فعل حمزة؟ فأرياها أنهما لا يدريان، فجاءت النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: «إني أخاف على عقلها»، فوضع يده على صدرها، ودعا، فاسترجعت، وبكت، ثم جاء، فقام عليه، وقد مُثِّل به، فقال: «لولا جزع النساء، لتركته حتى يحشر من حواصل الطير، وبطون السباع»، ثم أمر بالقتلى، فجعل يصلي عليهم، فيضع تسعة، وحمزة ـ رضي الله عنهم ـ، فيكبر عليهم سبع تكبيرات، ثم يرفعون، ويترك حمزة، ثم يؤتوا بتسعة، فيكبر عليهم سبع تكبيرات، ثم يرفعون، ويترك حمزة، ثم يؤتوا بتسعة، فيكبر عليهم سبع تكبيرات، حتى فرغ منهم.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ طريقان:

● **الأولى:** طريق مقسم، عنه.

وله عن مقسم ثلاث طرق:

١ ـ طريق يزيد بن أبي زياد، وهي طريق الحاكم هذه. =

. . . .

= وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٤).

وابن أبي شيبة في المصنف (١٤/٤٠٤ ـ ٤٠٥ رقم ١٨٦٣٣).

وابن ماجه في سننه (١/٤٨٥ رقم ١٥١٣) في الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم.

والبزار في مسنده (٢/٣٢٧ رقم ١٧٩٦).

والطبراني في الكبير (٣/١٥٥ ـ ١٥٦ رقم ٢٩٣٤ و ٢٩٣٥).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٥٠٣).

والبيهقي في سننه (٤/١٢) في الجنائز، باب من زعم أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ صلى على شهداء أحد.

وفي الدلائل (٣/٢٨٧).

جميعهم من طريق أبي بكر بن عياش، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، به نحوه، عدا لفظ ابن ماجه، والطحاوي، وأحد لفظي الطبراني، فمختصر.

قال البيهقي عقبه: «لا أحفظه إلا من حديث أبي بكر بن عياش، عن يزيد بن أبي زياد، وكانا غير حافظين».

وقال الهيثمي في المجمع (٦/١١٨): «في إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف».

وأشار الحافظ ابن حجر إلى الحديث في التلخيص (٢/١٢٤)، وقال: «يزيد فيه ضعف يسير».

٢ ـ طريق الحكم بن عتيبة، عن مقسم.

أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/٢٣ ـ ٢٤) من طريق أبي داود الطيالسي، قال: قال لي شعبة: إيتِ جرير بن حازم، فقل له: لا يحل لك =

. . . .

= أن تروي عن الحسن بن عمارة، فإنه يكذب. قال أبو داود: قلت لشعبة: وكيف ذاك؟ فقال: حدثنا عن الحكم بأشياء لم أجد لها أصلاً. قال: قلت له: بأي شيء؟ قال: قلت للحكم: أصلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على قتلى أحد؟ فقال: لم يصل عليهم، فقال الحسن بن عمارة: عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: إن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ صلى عليهم، ودفنهم.

وأخرجه ابن جرير في تاريخه (٢/٥٢٩) من طريق محمد بن إسحاق، حدثني الحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: إن الله عز وجل أنزل في، ذلك من قول رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقول أصحابه: (وإن عاقبتم، فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) إلى آخر السورة، فعفا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وصبر، ونهى عن المثلة. اهـ.

قلت: وقوله: «أنزل في ذلك... الخ» عطف على حديث محمد بن جعفر بن الزبير الذي سبق ذكره في شواهد الحديث السابق، بنحو القصة المذكورة في هذا الحديث، مع الخلاف في بعض اللفظ.

وقد رواه ابن إسحاق عن الحكم من غير واسطة، وصرح بالتحديث.

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٦٢ ـ ٦٣ رقم ١١٠٥١) من طريق أحمد بن أيوب بن راشد، ثنا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن كعب القرظي والحكم بن عتيبة، عن مقسم، ومجاهد، عن ابن عباس قال: لما وقف رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على حمزة فنظر إلى ما به قال: «لولا أن تحزن النساء ما غيبته ولتركته حتى يكون في بطون السباع وحواصل الطيور حتى يبعثه الله مما هنالك». قال: وأحزنه ما رأى به فقال: «لئن ظفرت بقريش لأمثلن بثلاثين رجلاً منهم» فأنزل الله عز وجل في ذلك: (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) إلى قوله: ﴿يمكرون﴾ ثم أمر به فهيء إلى القبلة، ثم كبر عليه تسعاً، ثم جمع عليه =

= الشهداء كلما أتي بشهيد وضع إلى حمزة فصلى عليه وعلى الشهداء معه، حتى صلى عليه وعلى الشهداء اثنتين وسبعين صلاة، ثم قام على أصحابه حتى واراهم. ولما نزل القرآن عفا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وتجاوز وترك المثل.

وذكره الهيثمي في المجمع (٦/ ١٢٠) وقال: «فيه أحمد بن أيوب بن راشد وهو ضعيف».

وقد رواه ابن إسحاق في المغازي ـ كما في سيرة ابن هشام (٢/ ١٠٢) ـ، فقال: حدثني من لا أتّهم، عن مقسم مولى عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس قال: أمر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بحمزة، فسُجّي ببردة، ثم صلى عليه، فكبّر سبع تكبيرات، ثم أتى بالقتلى، فيوضعون إلى حمزة، فصلى عليهم، وعليه معهم، حتى صلى عليه اثنتين وسبعين صلاة.

وشيخ ابن إسحاق المبهم هنا يحتمل أن يكون محمد بن كعب، أو الحكم بن عتيبة.

وأخرجه الواحدي في أسباب النزول (ص ٢٩١).

والبيهقي في الدلائل (٣/ ٢٨٨).

كلاهما من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن قيس، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، به مختصراً.

٣ ـ طريق محمد بن كعب القرظي، وهي التي أخرجها الطبراني آنفاً مقرونة بطريق الحكم، من طريق أحمد بن أيوب بن راشد.

● **الطريق الثانية**: طريق مجاهد، عن ابن عباس.

ويرويها عن مجاهد: محمد بن كعب القرظي، والحكم بن عتيبة، وهي التي أخرجها الطبراني آنفاً من طريق أحمد بن أيوب بن راشد.

وأخرجه المخلّص في فوائده (ل ٢٠٣ أ). =

. . . .

= والواحدي في أسباب النزول (ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد الملك بن أبي غَنيّة، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس، به نحوه، وليس فيه ذكر لصفية، وفيه زيادة بنحو سياق الحديث السابق برقم (٥٣٤).

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله عن أبي بكر بن عياش، ويزيد بن أبي زياد: «ليسا بمعتمدين».

أما يزيد بن أبي زياد الهاشمي، مولاهم، فهو ضعيف؛ كبر فتغيّر، فصار يتلقّن، وكان شيعياً ـ كما في التقريب (٢/٣٦٥ رقم ٢٥٤) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٧/٢٧٢٩ ـ ٢٧٣٠)، والتهذيب (١١/٣٢٩ ـ ٣٣١ رقم ٦٣٠).

وأما أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، فإنه ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وأما كتابه فصحيح. / ثقات العجلي (ص ٤٩٢ رقم ١٩١٣)، وثقات ابن حبان (٧/٦٦٨ ـ ٦٧٠)، والتهذيب (١٢/٣٤ ـ ٣٧ رقم ١٥١)، والتقريب (٢/٣٩٩ رقم ٦٥).

أقول: ولم أجد ما يدل على أن أبا بكر بن عياش روى هذا الحديث من كتابه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف يزيد بن أبي زياد، وأبي بكر بن عياش في غير كتابه.

وهو حسن لغيره بالمتابعات التي مضى ذكرها، إلا التي من طريق يحيى الحماني، فضعيفة جداً لاتهامه بسرقة الحديث كما مضى في الحديث (٥٥١).

وسبق في الحديث قبله ما يشهد لبعضه، وله شاهد من حديث عبد الله بن =

الزبير، وابن مسعود، ومرسل من حديث أبـي مالك الغفاري، وعبد الله بن الحارث.

أما حديث عبد الله بن الزبير فقد أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٠٣/١) في الصلاة على الشهداء من كتاب الجنائز من طريق ابن إسحاق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه ـ يعني عن عبد الله بن الزبير ـ ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أمر يوم أحد بحمزة فسُجّي ببردة، ثم صلى عليه، فكبر تسع تكبيرات، ثم أُتي بالقتلى يُصفّون ويصلي عليهم وعليه معهم.

قال الألباني في أحكام الجنائز (ص ٨٢): «إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون، وابن إسحاق قد صرح بالتحديث».

وأما حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: وضع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حمزة فصلى عليه. وجيء برجل من الأنصار فوضع إلى جنبه، فصلى عليه، فرفع الأنصاري وتُرك حمزة. ثم جيء بآخر فوضع إلى جنب حمزة، فصلى عليه. فرفع الأنصاري وترك حمزة، حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة.

أخرجه ابن سعد (١٦/٣) واللفظ له.

وأحمد في مسنده (٤٦٣/١) بلفظ أطول من هذا.

كلاهما من طريق عفان بن مسلم، قال: أخبرنا حماد بن سلمة، قال أخبرنا عطاء بن السائب، عن الشعبـي عن ابن مسعود به، فذكره.

هكذا رواه حماد بن سلمة، عن عطاء موصولاً، وخالفه أبو الأحوص، وهمام بن يحيـى، فروياه عن عطاء، عن الشعبـي مرسلاً ليس فيه ذكر لابن مسعود.

أخرجه أبو داود في المراسيل (ل ٢٠ أ) من طريق هناد بن السّريّ، عن أبـي الأحوص.

. . . .

= وذكره البيهقي في الموضع السابق من سننه عن أبـي داود.

ورواه ابن سعد في الطبقات (١٦/٣) من طريق شيخه عمرو بن عاصم الكلابـي، عن همام.

وهذا الاختلاف يظهر أنه من عطاء نفسه، حيث تقدم في الحديث (٥٢٦) أنه اختلط، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما مرسل أبـي مالك الغفاري فلفظه: كان قتلى أحد يؤتى بتسعة وعاشرهم حمزة، فيصلي عليهم رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ثم يحملون، ثم يؤتى بتسعة، فيصلي عليهم وحمزة مكانه، حتى صلى عليهم رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٣ ــ ٥) واللفظ له.

وأبو داود في المراسيل (ل ٢٠ أ).

وابن سعد في الطبقات (٤٨/٢) و(١٦/٣).

والبيهقي (١٢/٤)، وقال: «هذا أصح ما في هذا الباب وهو مرسل». اهـ.

جميعهم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن أبـي مالك الغفاري، واسمه غزوان.

وأما حديث عبد الله بن الحارث فلفظه: صلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ على حمزة فكبر عليه تسعاً، ثم جيء بأخرى فكبر عليها سبعاً، ثم جيء بأخرى فكبر عليها خمساً حتى فرغ من جميعهم، غير أنه وتر.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٦/٣) واللفظ له.

والبيهقي في الموضع السابق.

كلاهما من طريق يزيد بن أبـي زياد، عن عبد الله بن الحارث، به.

قال البيهقي: «هذا أولى أن يكون محفوظاً، وهو منقطع». =

. . . .

= قلت: هذا المرسل لا يصلح للاستشهاد به، لأنه لم يصح عن مرسله، فيزيد بن أبي زياد، تقدم آنفاً أنه ضعيف.

وبكل حال فالحديث بما عدا هذا المرسل من شواهد يكون صحيحاً لغيره.

فإن قيل: يعارضه ما رواه البخاري في صحيحه (**٢٠٩/٣ رقم ١٣٤٣**) في الجنائز، باب الصلاة على الشهيد، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير إلى أحدهما قدّمه في اللحد، وقال: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة»، وأمر بدفنهم في دمائهم، ولم يغسّلوا، ولم يصلّ عليهم.

فقد أجاب الشوكاني في نيل الأوطار (٧٨/٤ ـ ٨٢) عن هذا الإشكال، ومن ضمن ما قال: «أحاديث الصلاة قد شد من عضدها كونها مثبتة، والإثبات مقدم على النفي، وهذا مرجح معتبر...»الخ، وانظر معه تحفة الأحوذي (١٢٦/٤ ـ ١٣٠).

٦٣٦ ـ حديث حاتم بن إسماعيل، عن يحيى بن عبد الرحمن بن أبـي لبيبة عن جده:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «والذي نفسي بيده إنه لمكتوب عنده في السماء السابعة: حمزة أسد الله، وأسد رسوله».

قلت: (يحيى)[1] واهٍ.

---

(١) في (أ) و (ب): (حاتم)، وما أثبته من التلخيص.

٦٣٦ ـ المستدرك (١٩٨/٣): أخبرني إسماعيل بن الفضل، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا حاتم بن إسماعيل، عن يحيى بن عبد الرحمن بن أبـي لبيبة، عن جده، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «والذي نفسي بيده، إنه لمكتوب عنده في السماء السابعة: حمزة بن عبد المطلب: أسد الله، وأسد رسوله.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٦٣/٣ رقم ٢٩٥١).

والمخلِّص في «الفوائد المنتقاة» (ل ٢٠١).

كلاهما من طريق حاتم بن إسماعيل، به مثله.

وأخرجه البغوي، والباوردي ـ كما في كنز العمال (٦٧٦/١١ رقم ٣٣٢٧١) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده يحيى بن محمد بن عبد الرحمن بن أبـي لبيبة المدني، ويقال: ابن أبـي كبشة، وقد ينسب إلى جده الأعلى تارة وهو أبو لبيبة، وإلى الجد الأدنى تارة وهو عبد الرحمن، ويحيى هذا ضعيف، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، وذكره ابن حبان في الثقات. اهـ. من الكامل =

. . . .

= لابن عدي (٧/٢٦٨٩)، والميزان (٤/٣٩٣ و٤٠٣ رقم ٩٥٧١ و٩٦١١)، واللسان (٦/٢٦٦ و٢٧٤ و٢٧٥ رقم ٩٣٥ و٩٦٢ و٩٦٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف يحيى بن أبي لبيبة.

وله شاهد من قول حمزة نفسه ــ رضي الله عنه ــ في حديث جابر المتقدم في تخريج الحديث رقم (٦٢٩) الذي أخرجه الحاكم (٢/١١٩ ــ ١٢٠) و (٣/١٩٩) ولفظه: فقد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم أحد حمزة حين فاء الناس من القتال، قال: فقال رجل: رأيته عند تلك الشجرة وهو يقول: أنا أسد الله وأسد رسوله. . . الحديث.

وفي سنده المفضل بن صدقة أبو حماد الحنفي، وتقدم هناك أنه ضعيف.

وله شاهد آخر من حديث عمير بن إسحاق قال: كان حمزة بن عبد المطلب يقاتل بين يدي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بسيفين ويقول: أنا أسد الله وأسد رسوله.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/١٦٣ ــ ١٦٤ رقم ٢٩٥٢).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٢٦٨) وقال: «رجاله إلى قائله رجال الصحيح».

قلت: وقائله عمير بن إسحاق، أبو محمد مولى بني هاشم وهو تابعي قال عنه ابن حجر: مقبول ــ كما في التقريب (٢/٨٦ رقم ٧٥٤) ــ، وانظر التهذيب (٨/١٤٣ رقم ٢٥٥)، فحديثه مرسل.

وعليه فالحديث حسن لغيره بمجموع هذه الطرق، والله أعلم.

٦٣٧ ـ حديث علي ـ كرم الله وجهه ـ مرفوعاً:

«أعطي كل نبـي سبعة رفقاء، وأعطيت بضعة عشر»، فقيل لعلي: من هم؟ فقال: أنا، وحمزة، وابناي . . . ، وذكرهم.

قال: صحيح.

قلت: بل فيه كثير النَّوَّاء، وهو واه، وإبراهيم بن بشَّار، وهو صاحب عجائب عن ابن عيينة.

---

٦٣٧ ـ المستدرك (١٩٩/٣): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا إبراهيم بن عبد الله المصري، ثنا إبراهيم بن بشار الرمادي، ثنا سفيان بن عيينة، ثنا كثير النواء، عن المسيب بن نجبة، عن علي بن أبـي طالب ـ رضي الله عنه ـ، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «كل نبـي أعطي سبعة رفقاء، وأعطيت بضعة عشر»، فقيل لعلي: من هم؟ فقال: أنا، وحمزة، وابناي . . . ، ثم ذكرهم. اهـ. لفظ الحاكم، وسيأتي ذكر بقيتهم في التخريج.

تخـــريجـــه:

الحديث مداره على كثير النواء، وله عنه سبع طرق.

● **الأولى**: طريق سفيان بن عيينة، واختلف عليه.

فرواه إبراهيم بن بشار الرمادي، عنه، عن كثير، عن المسيب بن نجبة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، مرفوعاً.

وهذه طريق الحاكم التي أخرجها عن شيخه أحمد بن جعفر القطيعي.

والقـطيعي رواه في زوائـده عـلى الفضـائـل لأحمـد (٦٣٦/٢ ـ ٦٣٧ رقم ١٠٨٢)، ولفظه: «أعطي كل نبـي سبعة رفقاء، وأعطيت أنا أربعة عشر»، قيل لعلي: من هم؟ قال: أنا، وابناي الحسن والحسين، وحمزة، وجعفر، وعقيل، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، والمقداد، وسلمان، وعمار، وطلحة، والزبير ـ رضي الله عنهم ـ. =

. . . .

= وأخرجه الطبراني في الكبير (٦/٢٦٤ ـ ٢٦٥ رقم ٦٠٤٨) من طريق الرمادي، بمثل لفظ القطيعي، إلا أنه لم يذكر عقيلاً وعماراً.

ورواه محمد بن أبي عمر العدني، عن ابن عيينة، عن كثير النواء، عن أبي إدريس، عن المسيب بن نجبة، عن علي، به.

أخرجه الترمذي في سننه (١٠/٢٩١ رقم ٣٨٧٧) في مناقب أهل البيت من كتاب المناقب، فقال: حدثنا ابن أبي عمر. . .، فذكره مرفوعاً نحو لفظ القطيعي، إلا أنه ذكر مصعب بن عمير، وبلالاً، وحذيفة، وعبد الله بن مسعود مكان عقيل، وعثمان، وطلحة، والزبير.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٦٠٤٧) من طريق الحسين بن إسحاق التستري، عن ابن أبي عمر به، ولم يذكر حذيفة والمقداد بن الأسود.

قال الطبراني عقبه: «لم يتم عدد الأربعة عشر في هذا الحديث».

وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن علي موقوفاً.

وتابع ابن أبي عمر على هذه الرواية كثير بن يحيى، عن ابن عيينة.

أخرجه الطبراني مقروناً بالرواية السابقة عنده.

ورواه عبد الرزاق، والأشجعي، والمأمون، ثلاثتهم عن سفيان، عن سالم بن أبي حفصة، عن عبد الله بن مُلَيْل، عن علي.

أما طريق عبد الرزاق فأخرجها الإمام أحمد في المسند (١/١٤٢).

وفي الفضائل (١/٢٢٨ رقم ٢٧٥).

وأما طريق الأشجعي فأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٤/١٨).

كلاهما عن سفيان، عن سالم، عن عبد الله بن مليل، قال: سمعت علياً يقول: أعطي كل نبي سبعة نجباء من أمته، وأعطي النبي ـ صلّى الله =

. . . .

= عليه وسلَّم ــ أربعة عشر نجيباً من أمته، منهم أبو بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ .

هكذا رواه عبد الرزاق، والأشجعي، موقوفاً على علي ــ رضي الله عنه ــ ، وهذا لفظ الإمام أحمد، وأما لفظ الطحاوي فنحوه، إلا أن عنده: (تسعة) بدل: (سبعة).

وأما طريق المأمون فأخرجها ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٨٠ ــ ٢٨١ رقم ٤٥٣)، من طريق الحسن بن عبيد الله الأبزاري، عن إبراهيم بن سعيد، عن المأمون، عن سفيان، عن سالم، عن عبد الله بن مليل، عن علي، به مرفوعاً نحو لفظ الترمذي، إلا أنه ذكر فاطمة، وأبا ذر مكان حذيفة، ومصعب بن عمير.

ورواه الفريابي، ومعاوية بن هشام، كلاهما عن سفيان، عن سالم بن أبي حفصة، قال: بلغني عن عبد الله بن مليل هذا الحديث، فأتيته، فسألت عنه، فوجدتهم في جنازته، فحدثني رجل عنه، قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: أعطي كل نبي سبعة نجباء، وأعطي النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أربعة عشر نجيباً، منهم أبو بكر وعمر.

أخرجه الطحاوي في الموضع السابق من طريق الفريابي.

والإمام أحمد في المسند (١/ ١٤٩).

وفي الفضائل (١/ ٢٢٨ رقم ٢٧٦) من طريق معاوية بن هشام.

كلاهما عن سفيان، به وهذا لفظ الطحاوي، ولفظ الإمام أحمد نحوه، وزاد: وابن مسعود، وعمار بن ياسر.

● **الطريق الثانية**: طريق سعد أبي غيلان الشيباني، عن كثير النواء، عن يحيى بن أم الطويل، عن عبد الله بن مليل، عن علي مرفوعاً نحو لفظ الترمذي، إلا أنه ذكر أباذر مكان مصعب بن عمير.

أخرجه الطحاوي في الموضع السابق (ص ١٨ ــ ١٩)، واللفظ له. =

. . . .

= والبخاري في تاريخه الكبير (٤/٦٣) مختصراً.

● **الطريق الثالثة**: طريق فطر بن خليفة، عن كثير، عن عبد الله بن مليل، عن علي، مرفوعاً نحو لفظ الترمذي، إلا أنه ذكر أباذر مكان مصعب.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٤٨).

وفي الفضائل (١/٢٢٨ رقم ٢٧٧).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٨١ رقم ٤٥٤).

وأخرجه البزار (٣/٢٢٠ ــ ٢٢١ رقم ٢٦١٠).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٦١٧ رقم ١٤٢١).

والطحاوي في الموضع السابق (ص ١٨).

والطبراني في الكبير (٦/٢٦٥ رقم ٦٠٤٩).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١/١٢٨).

جميعهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن فطر به، إلا أن أبي عاصم لم يذكر سوى أبي بكر وعمر وحمزة وعلي ــ رضي الله عنهم ــ.

وتابع أبا نعيم عليه خالد بن عبد الرحمن الخراساني، عن فطر، به مثله.

أخرجه الطحاوي في الموضع السابق.

● **الطريق الرابعة**: طريق إسماعيل بن زكريا، عن كثير، عن ابن مليل، عن علي، مرفوعاً: «ليس من نبي كان قبلي إلا قد أعطي سبعة نقباء، وزراء، نجباء، وإني قد أعطيت أربعة عشر وزيراً، نقيباً، نجيباً، سبعة من قريش، وسبعة من المهاجرين».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٨٨).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٨٢ رقم ٤٥٦). =

. . . .

=

● **الطريق الخامسة**: طريق منصور بن أبي الأسود، عن كثير، عن ابن مليل، عن علي، مرفوعاً نحو لفظ فطر بن خليفة في الطريق الثالثة.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢٠٨٧).

● **الطريق السادسة**: طريق علي بن هاشم بن البريد، عن ابن مليل، عن علي موقوفاً نحو لفظ سابقه.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (١/٢٢٧ رقم ٢٧٤).

وابن الجوزي في الموضع السابق برقم (٤٥٥).

● **الطريق السابعة**: طريق علي بن عابس، عن كثير، به موقوفاً نحو سابقه.

أخرجه عبد الله بن أحمد في الموضع السابق (١/١٣٦ ـ ١٣٧ رقم ١٠٩).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل كثير واه، وابن بشار صاحب عجائب عن ابن عيينة».

أما كثير فهو إبن إسماعيل، أو ابن نافع، النَّوَّاء ـ بالتشديد ـ، أبو إسماعيل التيمي، الكوفي، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٦/٢٠٨٦ ـ ٢٠٨٧)، والتهذيب (٨/٤١١ رقم ٧٣٥)، والتقريب (٢/١٣١ رقم ٣).

وأما إبراهيم بن بشار الرمادي، فتقدم في الحديث (٥٧١) أنه ثقة ربما وهم.

ولم ينفرد إبراهيم بالحديث عن ابن عيينة كما يتضح من التخريج.

والحديث قد اختلف فيه على سفيان، وعلى كثير النواء كما سبق.

وقد تعرض لهذا الاختلاف الطحاوي، والدارقطني.

أما الطحاوي فإنه ذهب إلى ترجيح رواية فطر بن خليفة، عن كثير، عن =

. . . .

=

عبد الله بن مليل، عن علي، مرفوعاً، فقال عن رواية سفيان للحديث عن سالم بن أبي حفصة، على الاختلاف المتقدم: «ففي هذا الحديث عن سالم بن أبي حفصة أنه أخذه عن رجل لم يسمه، عن عبد الله بن مليل (في الأصل: منين)، ويحتمل أن يكون ذلك الرجل الذي أخذه عنه هو كثير النواء، فإن كان كذلك، فقد عاد حديث سالم بعد هذا إلى مثل حديث فطر في الإسناد سواء».

وذكر الطحاوي الحديث من الطريق الثانية، طريق سعد أبي غيلان، عن كثير، عن يحيى، عن ابن مليل، عن علي مرفوعاً، وقال: «ففي هذا الحديث إدخال يحيى بن أم طويل بين كثير النواء، وبين عبد الله بن مليل (في الأصل: منين)، ويحيى بن أم طويل هذا غير معروف.

فذكر بعض الناس أن هذا الحديث قد فسد إسناده بذلك، ولم يكن ذلك عندنا كما ذكر؛ لأن فطر بن خليفة عند أهل العلم بالحديث حجة، وسعد أبو غيلان ليس بمعروف، ولا يصلح أن يُعارَض فطرُ في روايته بمثله، وإذا كان كذلك سقط ما روى سعد هذا، هذا الحديث به، وثبت ما رواه فطر». اهـ.

وأما الدارقطني ـ رحمه الله ـ، فإنه سئل في العلل (٢٦٢/٣ ـ ٢٦٤ رقم ٣٩٥) عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث يرويه سالم بن أبي حفصة، وكثير النَّواء، عن عبد الله بن مليل، واختلف عن كثير.

فرواه فطر بن خليفة، وقيس بن الربيع، وأبو عبد الرحمن المسعودي ـ واسمه عبد الله بن عبد الملك بن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ـ، وابن عيينة، وجعفر الأحمر، وحمزة الزيات، ونصير بن أبي الأشعث، عن كثير النَّواء، عن عبد الله بن مليل.

وخالفهم أبو غيلان سعد بن طالب، فرواه عن كثير النواء، عن يحيى بن أم الطويل الثمالي، عن عبد الله بن مليل، عن علي، ورفعه إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. =

. . . .

= وتابعه على رفعه فطر بن خليفة، عن كثير النواء.

ورواه ابن عيينة، عن كثير النواء، عن أبي إدريس، عن المسيب بن نجبة، عن علي.

والمحفوظ حديث عبد الله بن مليل». اهـ.

قلت: وعبد الله بن مليل هذا مجهول، ذكره البخاري في تاريخه (١٩٢/٥ رقم ٦٠٨)، وسكت عنه، وبيَّض له ابن أبي حاتم (١٦٨/٥ رقم ٧٧٤)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٤٣/٥)، وإنما روى عنه كثير النواء فقط، وأما سالم بن أبي حفصة، فقال: بلغني عن ابن مليل، وأما الأعمش، فقال البخاري في الموضع السابق: «لا يعرف، سمع منه الأعمش، أم لا؟».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف كثير، وجهالة عبد الله بن مليل، أما إبراهيم الرمادي فحديثه حسن، فلا يعل الحديث به، ومع ذلك فلم ينفرد به كما تقدم.

وأما الاضطراب، فتقدم ترجيح الطحاوي والدارقطني لرواية فطر ومن وافقه، والله أعلم.

سعد بن الربيع الخزرجي، أحد النقباء البدريين

٦٣٨ ـ حديث عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه مرفوعاً:

«من ينظر لي ما فعل سعد بن الربيع؟...» الحديث.

قلت: مرسل.

---

٦٣٨ ـ المستدرك (٣/٢٠١): (أخبرنا) الحسن بن حكيم المروزي، أنا أبو الموجَّه، أنا عبدان، أنا عبد الله، أنا محمد بن إسحاق، أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، حدثه عن أبيه، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «من ينظر لي ما فعل سعد بن الربيع؟» فذكر الحديث بنحو منه، وقال سعد: أخبر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أني في الأموات، وأقرئه السلام، وقل له: يقول سعد: جزاك الله عنا وعن جميع الأمة خيراً. اهـ.

وقوله: «فذكر الحديث بنحو منه»، أي: بنحو الحديث قبله، وهو حديث زيد بن ثابت قال: بعثني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يوم أحد لطلب سعد بن الربيع وقال لي: «إن رأيته فاقرئه مني السلام، وقل له: يقول لك رسول الله: كيف تجدك؟ قال: فجعلت أطوف بين القتلى، فأصبته وهو في آخر رمق وبه سبعون ضربة ما بين طعنة برمح، وضربة بسيف، ورمية بسهم، فقلت له: يا سعد إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقرأ عليك السلام، ويقول لك: «خبرني كيف تجدك؟» قال: =

. . . .

= على رسول الله السلام وعليك السلام، قل له: يا رسول الله أجدني أجد ريح الجنة، وقل لقومي الأنصار: لا عذر لكم عند الله أن يخلص إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ وفيكم عين تطرف، قال: وفاضت نفسه ــ رحمه الله ــ. اهـ.

قال الحاكم عقبه: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن المبارك، عن ابن إسحاق.

وابن المبارك أخرجه في الجهاد (ص ١٠٨ ــ ١٠٩ رقم ٩٤) عن ابن إسحاق، أخبرني محمد بن سعد، أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من ينظر لي ما فعل سعد بن الربيع؟»... الحديث بنحوه.

ومن طريق ابن المبارك بمثل هذا السياق أخرجه أبو نعيم في المعرفة (١/ ل ٢٧٢).

وقد أخرج ابن إسحاق الحديث في المغازي ــ كما في سيرة ابن هشام (٣/١٠٠ ــ ١٠١) ــ، لكنه قال: حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني، أخو بني النجار، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من رجل ينظر...» الحديث.

ومن طريق ابن إسحاق بمثل هذا السياق أخرجه ابن جرير في تاريخه (٢/٥٢٨).

والبيهقي في الدلائل (٣/٢٨٥).

وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (٢/٤٦٥ ــ ٤٦٦ رقم ٤١) عن شيخه يحيى بن سعيد، أنه قال: لما كان يوم أحد، قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من يأتيني بخبر سعد بن الربيع؟»... الحديث بنحوه.

ومن طريق مالك أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٥٢٣ ــ ٥٢٤). =

. . . .

= وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢/٣٢٧ ــ ٣٢٨ رقم ٢٨٤٢) من طريق شيخه ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن رجل من بني مازن، فذكره.

وابن أبي صعصعة المازني فلعله هذا الرجل المبهم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «مرسل».

والحديث هنا عند الحاكم من طريق عبد الله بن المبارك، يرويه عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن صعصعة، عن أبيه، به.

وابن المبارك روى الحديث في كتابه الجهاد عن ابن إسحاق، عن محمد بن سعد، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، به، ولم يذكر: (عن أبيه)، وزاد في الإسناد (محمد بن سعد).

ويؤيد هذا السياق: أن أبا نعيم روى الحديث في المعرفة من طريق ابن المبارك، بمثل ما جاء في كتاب الجهاد سواء.

والحديث رواه ابن هشام في السيرة، وابن جرير في التاريخ من طريق سلمة، والبيهقي في الدلائل من طريق يونس بن بكير، ثلاثتهم عن ابن إسحاق، عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، فذكره معضلاً، وهذا مخالف لكلتا الروايتين السابقتين.

أما رواية الحاكم فلا شك بأنها خطأ، لأن ما جاء في كتاب المؤلف ــ أعني ابن المبارك ــ هو المعتمد، ويؤيده ما في المعرفة لأبي نعيم.

ويبقى النظر بين رواية ابن المبارك للحديث عن ابن إسحاق، ورواية الثلاثة المذكورين، وقد يكون الاختلاف من ابن إسحاق، فإن ابن المبارك امام جبل في الحفظ والإتقان، والثلاثة الآخرين لا يتصور اتفاقهم على الخطأ، والصواب: أن شيخ ابن إسحاق هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة؛ لأن ابن إسحاق قد صرح بالتحديث، وعبد الله بن =

= عبد الرحمن من شيوخ شيوخه، وليس لابن إسحاق عنه رواية، وأما محمد فهو من شيوخ ابن إسحاق، ومن الرواة عن أبيه عبد الله، ولم أجد في شيوخ ابن إسحاق أحد باسم: (محمد بن سعد). / انظر تهذيب الكمال (٢/٧٠٣) و (٣/١١٦٧ و١٢٢١).

وعليه فالاحتمال قائم بين أن يكون الصواب في الإسناد هكذا: (محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة)، مرسلاً، لأن عبد الله تابعي كما في ترجمته في الموضع السابق من تهذيب الكمال.

وقد يكون ابن إسحاق أخطأ في روايته للحديث لابن المبارك، وأن الصواب ما في رواية الثلاثة الآخرين هكذا: (محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة)، معضلاً، لأن محمداً من أتباع التابعين كما في ترجمته في الموضع السابق أيضاً من تهذيب الكمال.

ورواية الإمام مالك للحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري مرسلة؛ لأن يحيى من التابعين كما في التهذيب (١١/٢٢١ رقم ٣٦٠).

ورواية سعيد بن منصور للحديث من طريق سعيد بن أبي هلال، عن رجل من بني مازن، وهذا المازني يحتمل أن يكون هو ابن أبي صعصعة، لأنه مازني.

وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/٤٥ ـ ١٤٦) الحديث من طريق مالك، ثم قال: «هكذا ذكر مالك هذا الخبر، ولم يسمِّ الرجل الذي ذهب ليأتي بخبر سعد بن الربيع، وهو أُبَيّ بن كعب، ذكر ذلك رُبَيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده في هذا الخبر أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال يوم أحد: «من يأتيني بخبر سعد بن الربيع؟». . . الحديث بنحوه، ولم يعزه ابن عبد البر لأحد، ولم يسنده، وهو يخالف ما ذهب إليه في التمهيد، حيث قال عن مرسل يحيى بن سعيد: «لا أعرفه مسنداً، وهو محفوظ عند أهل السير» نقله عنه ابن حجر في الإصابة (٣/٥٩). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم أنه محتمل لأن يكون مرسلاً، فيكون ضعيفاً، ومحتمل لأن يكون معضلاً، فيكون ضعيفاً جداً.

ورواية الإمام مالك ضعيفة لإرسالها. ورواية سعيد بن منصور يحتمل أن تكون من طريق ابن أبي صعصعة، فحكمها كحكم حديث ابن إسحاق. بيد أن الحديث يشهد له حديث زيد بن ثابت المتقدم الذي رواه الحاكم (٢٠١/٣) من طريق أبي صالح عبد الرحمن بن عبد الله الطويل، ثنا معن بن عيسى، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن أبي حازم، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه، به، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وفي سنده أبو صالح عبد الرحمن بن عبد الله الطويل، لم أجد من ترجم له، وتقدم ذكر ابن عبد البر لرواية أبي سعيد الخدري، فإن كانت صالحة للاستشهاد، فالحديث يكون بمجموع هذه الطرق حسناً لغيره، والله أعلم.

عبد الله بن عمرو بن حرام
الأنصاري، النقيب، أبو جابر

٦٣٩ ـ حديث عائشة:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لجابر: «ألا أبشّرك؟» قال: بلى، قال: «أشعرت»[١] أن الله أحيا أباك؟...» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه فيض[٢] بن وثيق كذاب.

---

(١) في (أ) و(ب): (شعرت)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب): (عيص).

٦٣٩ ـ المستدرك (٣/٢٠٣): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا أحمد بن علي الخزاز، ثنا فيض بن وثيق، ثنا (أبو عبادة) الأنصاري، أخبرني ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لجابر: «يا جابر، ألا أبشرك؟» قال: بلى بشرني بشرك الله بالخير. قال: «أشعرت أن الله عز وجل أحيا أباك، فأقعده بين يديه فقال: تمنّ علي عبدي ما شئت أعطيكه، فقال: يا رب ما عبدتك حق عبادتك، أتمنى أن تردني إلى الدنيا فأقتل مع النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ مرة أخرى. فقال: سبق مني أنك إليها لا ترجع؟». =

. . . .

= **تخــريجــه**:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣/٢٥٩ رقم ٢٧٠٦).

والطبراني في الكبير ــ كما في مجمع الزوائد (٩/٣١٧) ــ.

والبيهقي في الدلائل (٣/٢٩٨).

ثلاثتهم من طريق الفيض بن وثيق، به نحوه.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني، والبزار من طريق الفيض بن وثيق، عن أبـي عبادة الزرقي، وكلاهما ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «فيض كذاب».

وفيض هــذا هـو ابن الــوثيق بن يوسف بن عبــد الله بن عثمــان بن أبـي العاص.

قال عنه ابن معين: كذاب خبيث، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره ابن أبـي حاتم وبيّض له، وذكر أن أباه وأبا زرعة رويا عنه. وذكر الذهبـي هنا أنه: كذاب، بينما ذكره في الميزان وقال: «قال ابن معين: كذاب خبيث. قلت: قد روى عنه أبو زرعة، وأبو حاتم؛ وهو مقارب الحال ــ إن شاء الله ــ». اهـ. فلعله رجع عن قوله هذا؛ لأن الذي نظهر من حال الرجل أنه: ضعيف؛ وليس بكذاب. / انظر الجرح والتعديل (٧/٨٨ رقم ٥٠١) والميزان (٣/٣٦٦ رقم ٦٧٨٧)، واللسان (٤/٤٥٥ ــ ٤٥٦ رقم ١٤٠٩).

وشيخ فيض هذا جاء في المستدرك أن اسمه: أبو عمارة الأنصاري، والصواب: أبو عبادة كما في مصادر التخريج، ومجمع الزوائد (٩/٣١٧) وتفسير ابن كثير (١/٤٢٧)، واسمه عيسى بن عبد الرحمن بن فروة، الأنصاري، أبو عبادة الزَّرَقي، وتقدم في الحديث (٥٢١) أنه متروك. =

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لضعف فيض، وشدة ضعف شيخه أبـي عبادة.

وله شاهد من حديث جابر ــ رضي الله عنه ــ وروي عنه من أربع طرق:

● **الطريق الأولى**: طريق سفيان بن عيينة، ثنا محمد بن علي بن رُبَيِّعة السلمي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا جابر، أما علمت أن الله عز وجل أحيا أباك فقال له: تمنّ علي، فقال: أردّ إلى الدنيا فأقتل مرة أخرى، فقال: إني قضيت الحكم أنهم إليها لا يرجعون؟».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٣٦١)، واللفظ له.

والحميدي في مسنده (٢/٥٣٢ رقم ١٢٦٥).

وأبو يعلى في مسنده (٤/٦ رقم ٢٠٠٢).

كلاهما بنحوه.

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبـي طالب الهاشمي، أبو محمد صدوق، في حديثه لين. / الجرح والتعديل (٥/١٥٣ ــ ١٥٤ رقم ٧٠٦)، والكامل (٤/١٤٤٦ ــ ١٤٤٨)، والتهذيب (٦/١٣ رقم ١٩)، والتقريب (١/٤٤٧ ــ ٤٤٨ رقم ٦٠٧).

ومحمد بن علي بن رُبَيِّعة ــ بالتصغير والتثقيل ــ، السلمي، أبو عتّاب ثقة فيه تشيع، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: شيعي صدوق، لا بأس به، صالح الحديث، وذكره ابن حبان في ثقاته. اهـ. من الجرح والتعديل (٨/٢٦ ــ ٢٧ رقم ١٢٠)، وتعجيل المنفعة (ص ٢٤٦ رقم ٩٦٢).

وأما سفيان بن عيينة فتقدم في الحديث (٥١٠) أنه ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

=

. . . .

= وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الله بن محمد بن عقيل من قبل حفظه.

وأخرجه ابن جرير في التفسير (١٧٢/٤) من طريق ابن إسحاق حدثني بعض أصحابي عن عبد الله بن محمد بن عقيل فذكره بنحوه.

● **الطريق الثانية**: طريق موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري، سمعت طلحة بن خراش، سمعت جابر بن عبد الله يقول: لقيني رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال لي: «يا جابر، ما لي أراك منكسراً؟ قلت: يا رسول الله، استشهد أبي وترك عيالاً ودَيْناً، قال: ألا أبشرك بما لقي الله به أباك؟»» قال: بلى يا رسول الله، قال: «ما كلم الله أحداً قط إلا من وراء حجابه، وأحيا أباك فكلّمه كفاحاً، فقال: تمنّ علي أعطيك، قال: يا رب تُحييني فأقتل فيك ثانية، قال الرب تبارك وتعالى: إنه قد سبق مني أنهم إليها لا يَرْجعون. قال: وأنزلت هذه الآية:

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا﴾ (الآية ١٦٩ من سورة آل عمران).

أخرجه الترمذي واللفظ له (٣٦٠/٨ ــ ٣٦١ رقم ٤٠٩٧)، في تفسير سورة آل عمران من كتاب التفسير.

وابن ماجه (٦٨/١ رقم ١٩٠) في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهيمة.

و (٩٣٦/٢ رقم ٢٨٠٠) في الجهاد، باب فضل الشهادة في سبيل الله.

وابن أبي عاصم في السنة (٢٦٧/١ رقم ٦٠٢).

والبيهقي في الدلائل (٢٩٨/٣ ــ ٢٩٩).

وابن مردويه ــ كما في تفسير ابن كثير (٤٢٧/١) ــ.

جميعهم من طريق موسى، به، واللفظ للترمذي، ولفظ الآخرين نحوه.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث موسى بن إبراهيم». =

. . . .

= وقال الشيخ الألباني في تعليقه على الموضع السابق من السنة لابن أبي عاصم: «إسناده حسن، ورجاله صدوقون على ضعف في موسى بن إبراهيم بن كثير». اهـ.

وطلحة بن خراش بن عبد الرحمن الأنصاري صدوق. / ثقات ابن حبان (٣٩٤/٤)، والتهذيب (١٥/٥ رقم ٢٧)، والتقريب (٣٧٨/١ رقم ٢٦).

وموسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري الحرامي ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «كان ممن يخطيء»، وقال الذهبي: مدني صالح، ولخص القول فيه ابن حجر بقوله: «صدوق يخطيء». اهـ. من ثقات ابن حبان (٤٤٩/٧)، والميزان (١٩٩/٤ رقم ٨٨٤٣)، والتهذيب (٣٣٣/١٠ رقم ٥٨٣)، والتقريب (٢٨٠/٢ رقم ١٤٣٠).

وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف موسى من قبل حفظه.

● **الطريق الثالثة**: طريق عياض بن عبد الله، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ألا أخبرك؟» قلت: بلى، فقال: «إن أباك عرض على ربه ليس بينه وبينه ستر، فقال: سل تعطه».

أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢٦٨/١ رقم ٦٠٣): حدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا الوليد بن مسلم، عن صدقة أبي معاوية، عن عياض بن عبد الله، به.

وسنده ضعيف جداً.

عياض بن عبد الله هو ابن عبد الرحمن الفهري، وهو لم يسمع من جابر، فالإسناد فيه انقطاع، ومع هذا فهو ضعيف، ضعفه ابن معين، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال الساجي: روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر، وقال أبو صالح: ثبت له بالمدينة شأن كبير، في حديثه شيء. وذكره ابن حبان في الثقات. / الجرح والتعديل =

. . . .

= (٦/٤٠٩ رقم ٢٢٨٥)، والضعفاء للعقيلي (٣/٣٥٠ ـ ٣٥١)، والتهذيب (٨/٢٠١ رقم ٣٧٠).

وصدقة هو ابن عبد الله السمين، أبو معاوية، أو أبو محمد، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٣٦٦ رقم ٨٣) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٤/١٣٩٢ ـ ١٣٩٣)، والتهذيب (٤/٤١٥ رقم ٧١٧).

والوليد بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو العباس ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية وقد عدّه ابن حجر في الطبقة الرابعة. / الجرح والتعديل (٩/١٦ ـ ١٧ رقم ٧٠)، والتقريب (٢/٣٣٦ رقم ٨٩)، والتهذيب (١١/١٥١ رقم ٢٥٤)، وطبقات المدلسين (ص ١٣٤ رقم ١٢٧).

قلت: وقد عنعن الوليد هنا، وهناك عنعنة بين شيخه ومن فوقه.

● **الطريق الرابعة**: طريق محمد بن سليمان بن سليط الأنصاري، عن أبيه، عن جابر، به نحو حديث موسى بن إبراهيم.

أخرجه ابن مردويه ـ كما في تفسير ابن كثير (١/٤٢٧) ـ.

ومحمد وأبوه لم أجد من ذكرهما.

وعليه فالحديث بالطريق الأولى والثانية لحديث جابر حسن لغيره، والله أعلم.

حنظلة بن عبد الله غسيل الملائكة

٦٤٠ ـ قلت: (و)[1]روى الحاكم بإسناد مظلم قال:

تزوج حنظلة بن أبي (عامر)[2]، ودخل بأهله... الحديث.

---

(١) الواو ليست في (أ).

(٢) في (أ): (عماد).

٦٤٠ ـ المستدرك (٣/٢٠٤): حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانيء، ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عيسى بن مسلمة بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر بن عبد عمرو، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، أن حنظلة بن أبي عامر تزوج، فدخل بأهله الليلة التي كانت صبيحتها يوم أحد، فلما صلى الصبح، لزمته جميلة، فعاد، فكان معها، فأجنب منها، ثم إنه لحق برسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله في أول الحديث: «وروى (أي الحاكم) بإسناد مظلم...» إلخ.

وحكم الذهبي على سند الحديث بأنه مظلم؛ لأنه من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عيسى بن مسلمة بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة، عن أبيه، عن جده. =

= وأبوه إسحاق بن إبراهيم بن عيسى بن مسلمة لم أجد من ذكره.

وكذا أبوه إبراهيم بن عيسى بن مسلمة.

وكذا جده مسلمة بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة.

وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق هذا الذي روى الحديث عن آبائه ضعيف؛ ذكره ابن حبان في المجروحين (١/١١٩ ـ ١٢٠)، واتّهمه، فقال: «كان يقلب الأخبار، ويسرق الحديث»، ثم ذكر بعض الأحاديث التي انتقدت عليه، وبيّن عللها، ثم قال: «فالاحتياط في أمره الاحتجاج بما وافق الثقات من الأخبار، وترك ما انفرد من الآثار».

وذكر الحاكم في تاريخ نيسابور: أن ابن الأخرم حدث عن أبي إسحاق هذا في صحيحه المستخرج، ثم قال الحاكم: «أنا أتعجب من شيخنا كيف حدث عن هذا الشيخ في الصحيح، وليس في كتابه من أشباهه من المجهولين أحد، وكتابه الصحيح نظيف بمرّة!!. / الميزان (١/١٨ ـ ١٩ رقم ٣٢)، واللسان (١/٣٠ ـ ٣١ رقم ٥٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لضعف أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق، وجهالة آبائه الذين روي الحديث عنهم.

وأما غسل الملائكة لحنظلة ـ رضي الله عنه ـ فصحيح.

فقد أخرج أبو يعلى في مسنده (٥/٣٢٩ ـ ٣٣٠ رقم ٢٩٥٣) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، أخبرنا سعيد، عن قتادة، عن أنس قال: افتخر الحيّان من الأنصار: الأوس، والخزرج. فقالت الأوس: منا غسيل الملائكة: حنظلة بن الراهب، ومنا من اهتزّ له عرش الرحمن: سعد بن معاذ... الحديث.

وأخرجه البزار في مسنده (٣/٣٠٣ رقم ٢٨٠٢). =

. . . .

= والطبراني ـ كما في المجمع (١٠/٤١) ـ.

ومن طريقه أبو نعيم في الدلائل (٢/٦٢٤ ـ ٦٢٥ رقم ٤٢٠).

كلاهما من طريق عبد الوهاب بن عطاء، به نحوه.

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى، والبزار، والطبراني، ورجالهم رجال الصحيح».

وذكره ابن حجر في المطالب (٤/٨١ رقم ٤٠٢٣)، وعزاه لأبي يعلى، وذكر المحقق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في الحاشية أن البوصيري قال: «رواه أبو يعلى والطبراني والبزار بإسناد حسن».

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: خرج حنظلة بن الراهب، وحمزة بن عبد المطلب يوم أحد وهما جنبان، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «رأيت الملائكة تغسلهما»، وهو حديث ضعيف بهذا السياق، وتقدم تخريجه برقم (٦٣٠)، وتقدم هناك أن ذكر حمزة فيه حسن لغيره.

ويشهد له أيضاً ما أخرجه الحاكم بعد هذا الحديث في المستدرك (٣/٢٠٤ ـ ٢٠٥).

وأبو نعيم في الدلائل (٢/٦٢٢ ـ ٦٢٣ رقم ٤١٨).

كلاهما من طريق ابن إسحاق، حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن جده ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول عند قتل حنظلة بن أبي عامر، بعد أن التقى هو وأبو سفيان بن الحارث، حين علاه شداد بن الأسود بالسيف فقتله، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن صاحبكم تغسله الملائكة»، فسألوا صاحبته، فقالت: إنه خرج لما سمع الهائعة وهو جنب، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لذلك غسلته الملائكة».

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وسكت عنه =

= الذهبي، وقال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/٣٦ رقم ٣٢٦): «إنما هو حسن فقط، لأن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم في المتابعات».

وله شاهد مرسل يرويه عاصم بن عمر بن قتادة بنحو الحديث السابق.

أخرجه البيهقي في سننه (٤/١٥) في الجنائز، باب الجنب يستشهد في المعركة، من طريق ابن إسحاق، قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة. . .، فذكره.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٤٢٣ ـ ٤٢٤) من طريق يزيد بن هارون، أخبرنا محمد بن عمرو، عن عاصم بن عمر بن قتادة في قصة موت سعد بن معاذ، واستعجال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الذهاب إليه وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إني أخشى أن تسبقنا إليه الملائكة كما سبقتنا إلى حنظلة».

وعاصم بن عمر بن قتادة ثقة عالم بالمغازي، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٣٤٦ رقم ١٩١٣)، والتهذيب (٥/٥٣ رقم ٨٥)، والتقريب (١/٣٨٥ رقم ٢١).

وعليه فالحديث بمجموع هذه الشواهد صحيح لغيره، والله أعلم.

سعد بن معاذ، أبو عمرو

٦٤١ ـ حديث جابر، قال:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لسعد وهو يدفن: «إن هذا العبد الصالح تحرّك له العرش، وفتحت له أبواب السماء»(١).

قلت: صحيح.

---

(١) جاء في (أ) بعد انتهاء اللفظ قوله: (الحديث) مع أن الحديث ليس له بقية.

٦٤١ ـ المستدرك (٢٠٦/٣): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد الله السعدي، ثنا يزيد بن هارون، أنا محمد بن عمرو، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن رفاعة. وأخبرنا عبد الله بن محمد بن علي بن زياد العدل، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا أبو عمار، ثنا الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحي بن سعيد ويزيد بن عبد الله بن أسامة الليثي، عن معاذ بن رفاعة، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ . . . ، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق معاذ بن رفاعة عن جابر ـ رضي الله عنه ـ به.

=

. . . .

= وقد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٣٢٧).

وفي الفضائل (٢/٨٢٣ رقم ١٤٩٦ و١٤٩٧).

والنسائي في فضائل الصحابة (ص ١٢٢ ـ ١٢٣ رقم ١٢٠).

والطبراني في الكبير (٦/١٣ رقم ٥٣٤٠).

والبيهقي في الدلائل (٤/٢٩).

جميعهم من طريق معاذ، به نحوه.

وأخرجه البخاري (٧/١٢٢ ـ ١٢٣ رقم ٣٨٠٣) في مناقب سعد بن معاذ من كتاب مناقب الأنصار.

ومسلم (٤/١٩١٥ رقم ١٢٤) في فضائل سعد بن معاذ من كتاب فضائل الصحابة.

وأحمد في المسند (٣/٣١٦).

وفي الفضائل (٢/٨١٨ رقم ١٤٨٥).

وابن ماجه (١/٥٦ رقم ١٥٨) في فضل سعد بن معاذ من المقدمة.

وابن سعد في الطبقات (٣/٤٣٣ ـ ٤٣٤).

وسعيد بن منصور في سننه (٢/٣٧١ رقم ٢٩٦٣).

ومحمد بن أبـي شيبة في كتاب العرش (ص ٧٣ رقم ٤٨).

والطبراني في الكبير (٦/١٢ رقم ٥٣٣٥).

جميعهم من طريق الأعمش، عن أبـي سفيان، عن جابر، به بلفظ: «لقد اهتزّ عرش الله عز وجل لموت سعد بن معاذ».

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣/٥٨٦ رقم ٦٧٤٧) في الجنائز، باب فتنة القبر، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: . . .، فذكره بنحو سابقه. =

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/٢٩٥ ـ ٢٩٦). =

ومسلم في صحيحه في الموضع السابق رقم (١٢٣).

والترمذي (١٠/٣٤٧ رقم ٣٩٣٧) في مناقب سعد من كتاب المناقب وقال: «حديث صحيح».

والطبراني في الكبير (٦/١٢ رقم ٥٣٣٦).

ثم أخرجه أحمد (٣/٣٤٩).

والطبراني (٦/١٢ رقم ٥٣٣٧).

كلاهما من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، به بلفظ سابقه.

وأخرجه الطبراني (٦/١٣ رقم ٥٣٣٨) من طريق رشدين بن سعد، وابن لهيعة، وأبي عمرو التجيبي، عن أبي الزبير، به بلفظ سابقه.

وأخرجه أيضاً في الموضع السابق رقم (٥٣٣٩) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر به، بلفظ سابقه.

وأخرجه الحاكم (٣/٢٠٧) من طريق الأعمش، ثنا أبو صالح، ثنا جابر بن عبد الله، فذكره بمثل رواية البخاري.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «صحيح».

ومدار الحديث على محمد بن عمرو بن علقمة، يرويه عن يحيى بن سعيد، ويزيد بن عبد الله، كلاهما عن معاذ بن رفاعة، عن جابر.

ومعاذ بن رفاعة بن رافع الأنصاري الزّرقي صدوق، روى له البخاري، وذكره ابن حبان في ثقاته. / ثقات ابن حبان (٥/٤٢١)، والكاشف (٣/١٥٣ رقم ٥٥٩٤)، والتهذيب (١٠/١٩٠ رقم ٣٥٣)، والتقريب (٢/٢٥٦ رقم ١١٩٧). =

. . . .

= ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ثقة مكثر، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٧٥/٩ رقم ١١٥٦)، والتهذيب (٣٣٩/١١ رقم ٦٥١)، والتقريب (٣٦٧/٢ رقم ٢٧٧)، مع ملاحظة أن اسمه تصحّف في التقريب إلى: يزيد بن عبد الملك.

ويحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ثقة ثبت، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (١٤٧/٩ ـ ١٤٩ رقم ٦٢٠)، والتهذيب (٢٢١/١١ رقم ٣٦٠)، والتقريب (ص ٥٩١ رقم ٧٥٥٩ بتحقيق محمد عوّامة).

وأما محمد بن عمرو بن علقمة بن وقّاص الليثي المدني، فإنه صدوق روى له الجماعة، أما البخاري، فمقروناً بغيره، وأما مسلم ففي المتابعات، وهو ممن اختلفت فيه عبارات أئمة الجرح والتعديل، واختار الذهبي أنه صدوق حسن الحديث، وهو الذي اختاره الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (٢١٥/٢)، حيث قال: «الراجح لدي قول من وثقه، وأقرب الأقوال لدي قول عبد الله بن المبارك: (لم يكن به بأس)، فهو عندي صدوق، وحديثه من قبيل الحسن». اهـ. وانظر الجرح والتعديل (٣٠/٨ ـ ٣١ رقم ١٣٨)، والكامل لابن عدي (٢٢٢٩/٦ ـ ٢٢٣٠)، والميزان (٦٧٣/٣ ـ ٦٧٤ رقم ٨٠١٥)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٦٥ ـ ١٦٦ رقم ٣٠٧)، والتهذيب (٣٧٥/٩ ـ ٣٧٧ رقم ٦١٧).

ورواه عن محمد بن عمرو اثنان، هما: يزيد بن هارون، والفضل بن موسى.

أما يزيد بن هارون فتقدم في الحديث (٥٨٥) أنه ثقة متقن عابد.

وأما الفضل بن موسى السِّيناني ـ بمهملة مكسورة، ونونين ـ، أبو عبد الله المروزي، فإنه ثقة ثبت روى له الجماعة، وربما أغرب. / الجرح والتعديل (٦٨/٧ ـ ٦٩ رقم ٣٩٠)، والتهذيب (٢٨٦/٨ ـ ٢٨٧ رقم ٥٢٥)، والتقريب (١١١/٢ ـ ١١٢ رقم ٥٤). =

. . . .

= ورواه عن يزيد: إبراهيم بن عبد الله السعدي، وعن الفضل: أبو عمار.

أما إبراهيم بن عبد الله بن يزيد السّعدي، فهو الإمام الحافظ الثقة كما في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤ رقم ٢٨).

وأما أبو عمار فاسمه الحسين بن حُريث الخزاعي، مولاهم المروزي، وهو ثقة روى له الشيخان. / ثقات ابن حبان (٨/ ١٨٧)، وتاريخ بغداد (٨/ ٣٦ ـ ٣٧ رقم ٤٠٨٨)، والتهذيب (٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ رقم ٥٩٢)، والتقريب (١/ ١٧٥ رقم ٣٥٣).

ورواه عن السعدي: أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم، وعن أبي عمار: محمد بن إسحاق بن خزيمة.

وابن الأخرم تقدم في الحديث (٥٢٣) أنه إمام حافظ متقن حجة، وهو شيخ الحاكم.

وابن خزيمة تقدم في الحديث (٥١٠) أنه إمام حافظ حجة فقيه.

وعن ابن خزيمة رواه شيخ الحاكم عبد الله بن محمد بن علي بن زياد العدل ولم أهتد إليه، ولم ينفرد بالحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث رواه الحاكم بإسنادين أحدهما حسن لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد، وهو، صحيح لغيره من الطرق الأخرى التي أخرج بعضها الشيخان في صحيحيهما.

وله شاهد من حديث أنس، وأبي سعيد، وابن عمر، وأسيد بن حضير، وحذيفة، وأسماء بنت يزيد بن السكن، ورميثة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، وله شاهدان مرسلان، الأول من حديث يزيد بن الأصم، والثاني من حديث الحسن البصري ـ رحمهما الله ـ.

أما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فله عنه طريقان: =

. . . .

=

● **الطريق الأولى**: يرويها عنه قتادة بلفظ: «اهتز له عرش الرحمن».

أخرجه أحمد في مسنده (٣/٢٣٤).

ومسلم في صحيحه في الموضع السابق رقم (١٢٥).

والطبراني في الكبير في الموضع السابق رقم (٥٣٤٢).

● **الطريق الثانية**: يرويها الحسن البصري عنه ــ رضي الله عنه ــ بنحو اللفظ السابق.

أخرجه الطبراني في الموضع السابق أيضاً برقم (٥٣٤٣).

وأما حديث أبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ فلفظه: «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٢٣ ــ ٢٤).

وفي الفضائل (٢/٨١٨ رقم ١٤٨٦).

وابن سعد في الطبقات (٣/٢٣٤).

وعبد بن حميد ــ كما في منتخب مسنده (ص ١٦٧ رقم ٨٦٩) ــ.

والطبراني في الكبير (٦/١٢ رقم ٥٣٣٤).

والحاكم في المستدرك (٣/٢٠٦) وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

جميعهم من طريق أبي نضرة عنه ــ رضي الله عنه ــ.

وأما حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ فقد روي عنه موقوفاً ومرفوعاً، والموقوف له حكم المرفوع لأنه لا يمكن أن يقال بالرأي.

أما المرفوع فيرويه ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عنه ــ رضي الله عنه ــ.

أخرجه النسائي في سننه (٤/١٠٠ ــ ١٠١) في ضمة القبر وضغطته من كتاب الجنائز. =

=

ولفظ: «هذا الذي تحرك له العرش، وفتحت له أبواب السماء، وشهده سبعون ألفاً من الملائكة، لقد ضُمّ ضمّة ثم فرج عنه».

وأخرجه الطبراني في الكبير (٦/١١ ــ ١٢ رقم ٥٣٣٣).

وأما الموقوف فيرويه عطاء، عن مجاهد، عنه ــ رضي الله عنه ــ قال: اهتز العرش لحب لقاء الله سعداً. قال: إنما يعني السرير، قال: إنما تفسّخت أعواده. قال: ودخل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قبره فاحتُبس، فلما خرج قيل له: يا رسول الله، ما حبسك؟ قال: ضُمّ سعد في القبر ضمّة فدعوت الله أن يكشف عنه».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٤٣٣) واللفظ له.

ومحمد بن أبي شيبة في كتاب العرش (ص ٧٣ ــ ٧٤ رقم ٤٩).

والحاكم في المستدرك (٣/٢٠٦).

وأما حديث أسيد بن حضير ــ رضي الله عنه ــ فترويه عنه عائشة ــ رضي الله عنها ــ ولفظه: قالت عائشة: قدمنا من حج أو عمرة فتُلُقّينا بذي الحليفة، وكان غلمان الأنصار يتلقون أهليهم، فلقوا أسيد بن الحضير، فنعوا له امرأته، فتقنّع وجعل يبكي، فقلت: غفر الله لك، أنت صاحب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ولك من السابقة والقِدَم، ما لك، وأنت تبكي على امرأة؟ قالت: فكشف رأسه وقال: صدقت، لعمري ليحقنّ أن لا أبكي على أحد بعد سعد بن معاذ وقد قال له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ما قال. قالت: قلت: وما قال له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؟ قال: «لقد اهتز العرش لوفاة سعد بن معاذ». قالت: وهو يسير بيني وبين رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٤٣٤) واللفظ له.

والإمام أحمد في مسنده (٤/٣٥٢).

والطبراني في الكبير (٦/١١ رقم ٥٣٣٢). =

. . . .

= والحاكم في المستدرك (٣/٢٠٧) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأما حديث حذيفة ــ رضي الله عنه ــ يرفعه فلفظه: «اهتز العرش لروح سعد بن معاذ».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٤٣٤ ــ ٤٣٥) عن شيخه عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه عن حذيفة به.

وهذا إسناد ضعيف لإبهام الراوي عن حذيفة.

وأما حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ــ رضي الله عنها ــ فلفظه: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال لأم سعد بن معاذ: «ألا يرقأ دمعك، ويذهب حزنك بأن ابنكِ أول من ضحك الله له، واهتز له العرش؟».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٤٣٤) واللفظ له.

وأحمد في مسنده (٦/٤٥٦).

وفي الفضائل (٢/٨٢٤ رقم ١٥٠٠).

والطبراني في الكبير (٦/١٤ رقم ٥٣٤٤).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٠٩) وقال: «رجاله رجال الصحيح».

وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد (ص ٢٣٧).

وابن أبي شيبة في كتاب العرش (ص ٧٤ رقم ٥٠).

والحاكم في مستدركه (٣/٢٠٦) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأما حديث رُمَيثة ــ رضي الله عنها ــ ترفعه فلفظه: «اهتز له عرش الرحمن» ــ يريد سعد بن معاذ لما توفي ــ. =

. . . .

= أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦/٣٢٩) وفي الفضائل (٢/٨٢٥ رقم ١٥٠٥).

وابن سعد في الطبقات (٣/٤٣٥).

والترمذي في الشمائل (ص ٣٤ رقم ١٧).

والطبراني في الكبير (٢٤/٢٧٦ رقم ٧٠٣).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٠٨) وقال: «رجال أحمد رجال الصحيح غير شيخه، وهو ثقة».

وأما حديثا يزيد بن الأصم، والحسن البصري ــ رحمهما الله ــ فقد أخرجهما ابن سعد في الطبقات (٣/٤٣٤ و٤٣٥) ولفظ حديث يزيد: «لقد اهتز العرش لجنازة سعد بن معاذ» ولفظ حديث الحسن مثله وزاد: «فرحاً به» وذكر ابن سعد أن الزيادة تفسير من الحسن.

قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/١٦٥) عن الحديث: «وهو حديث روي من وجوه عدة كثيرة متواترة، رواها جماعة من الصحابة».

وقال الذهبي في كتاب «العلو» (ص ٧١) عقب سرده لطرق الحديث: «فهذا متواتر أشهد بأن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قاله».

جعفر بن أبـي طالب، استشهد بمؤتة

٦٤٢ ـ حديث عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه[١]، قال:

ضرب جعفرَ بن أبـي طالب رجلٌ من الروم قطعه نصفين، فوقع أحد نصفيه في كرم، فوجد في نصفه ثلاثون جرحاً.

قلت: مع انقطاعه، فيه الواقدي.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه المطبوعين: (عن أبيه، عن جده)، والصواب ما أثبته من (أ) و(ب)، والمستدرك تلخيصه المخطوطين، ومصدر التخريج، وهو الذي يقتضيه تعقب الذهبـي للحاكم.

٦٤٢ ـ المستدرك (٣/٢٠٨): حدثنا أبو عبد الله الأصبهاني، ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر، حدثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، قال: ضرب جعفر بن أبـي طالب رجل من الروم قطعه بنصفين، فوقع أحد نصفيه في كرم، فوجد في نصفه ثلاثون، أو بضع وثلاثون جرحاً. وهاجر إلى أرض الحبشة في الهجرة الثانية ومعه امرأته أسماء بنت عميس، فلم يزل بأرض الحبشة حتى هاجر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى المدينة، ثم هاجر إليه وهو بخيبر، قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لا أدري بأيهما أنا أفرح، بفتح خيبر، أم بقدوم جعفر؟»، قال: وكان جعفر يكنى أبا عبد الله.

تخـــريجــــه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/٣٨) من طريق شيخه الواقدي، قال: حدثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، قال: «ضربه =

. . . .

= (يعني جعفراً) رجل من الروم فقطعه بنصفين، فوقع أحد نصفيه في كرم، فوجد في نصفه ثلاثون، أو بضعة وثلاثون جرحاً».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «مع انقطاعه فيه الواقدي» أما الانقطاع، فلأن محمد بن عمر بن علي يخبر عن واقعة لم يشهدها، لأنه ليس بصحابي كما في التهذيب (٣٦١/٩ رقم ٥٩٩).

وأما الواقدي، فتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف الواقدي.

وما جاء في متنه من عدد الطعنات التي وجدت في نصف جسد جعفر؛ قد يتعارض في ظاهره مع ما أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٠/٧ رقم ٤٢٦٠) عن نافع أن ابن عمر أخبره، أنه «وقف على جعفر يومئذ وهو قتيل، فعددتُ به خمسين بين طعنة وضربة، ليس منها شيء في دبره ــ يعني في ظهره ــ».

وما أخرجه أيضاً في الموضع السابق رقم (٤٢٦١) عن ابن عمر أيضاً: قال: أمر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في غزوة مؤتة زيد بن حارثة، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إن قتل زيد فجعفر، وإن قتل جعفر فعبد الله بن رواحة»، قال عبد الله: كنت فيهم في تلك الغزوة، فالتمسنا جعفر بن أبي طالب، فوجدناه في القتلى، ووجدنا في جسده بضعاً وتسعين من طعنة ورمية».

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥١٢/٧) عن اختلاف العدد بين روايتي البخاري هاتين: «ظاهرهما التخالف، ويجمع بأن العدد قد لا يكون له مفهوم، أو بأن الزيادة باعتبار ما وجد فيه من رمي السهام، فإن ذلك لم يذكر في الرواية الأولى، أو الخمسين مقيدة بكونها ليس فيها شيء في دبره ــ أي ظهره ــ، فقد يكون الباقي في بقية جسده، ولا يستلزم ذلك أنه ولى دبره، =

. . . .

= وهو محمول على أن الرمي إنما جاء من جهة قفاه أو جانبيه». اهـ. ويمكن الجمع أيضاً بين هاتين الروايتين؛ والرواية التي معنا بأن الثلاثين المذكورة هنا مقيدة بكونها في نصف الجسد فقط، وما زاد في الروايتين فهو باعتبار الجسد كله.

وأما ذكر قطعه نصفين فظاهر روايتي البخاري أنه لم يكن كذلك.

وأما شق الحديث الثاني وهو؛ ذكر هجرة جعفر ـ رضي الله عنه ـ، وزوجته ورجوعهما إلى المدينة والرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بخيبر، فهو ثابت في الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: بلغَنا مخرج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ونحن باليمن، فخرجنا مهاجرين إليه وأنا وأخوان لي أنا أصغرهما: أحدهما أبو بردة، والآخر أبو رُهْم، إما قال: بضعاً، وإما قال: ثلاثة وخمسين، أو اثنين وخمسين رجلاً من قومي، قال: فركبنا سفينة، فألقتنا سفينتنا إلى النجاشي بالحبشة، فوافقنا جعفر بن أبي طالب وأصحابه عنده، فقال جعفر: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعثنا ها هنا وأمرنا بالإقامة؛ فأقيموا معنا، فأقمنا معه حتى قدمنا جميعاً. قال: فوافقنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حين افتتح خيبر، فأسهم لنا، أو قال: أعطانا منها. وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئاً؛ إلا لمن شهد معه ـ إلا لأصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه قسم لهم معهم... الحديث بطوله.

أخرجه البخاري (٦/٢٣٧ رقم ٣١٣٦) في فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين، و(٧/١٨٨ رقم ٣٨٧٦) في مناقب الأنصار، باب هجرة الحبشة، و(٧/٤٨٤ ـ ٤٨٥ و٤٨٧ رقم ٤٢٣٠ و٤٢٣٣) في المغازي، باب غزوة خيبر.

وأخرجه مسلم واللفظ له (٤/١٩٤٦ رقم ١٦٩) في فضائل جعفر وأسماء وأهل سفينتهم من كتاب فضائل الصحابة.

وأما شقه الثالث وهو: قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا أدري بأيهما أنا أفرح...» الخ.

فهو حسن لغيره يأتي في الحديث رقم (٦٤٦).

٦٤٣ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«رأيت جعفر بن أبي طالب ملكاً يطير مع الملائكة بجناحين».

قال: صحيح.

قلت: فيه المديني[1] وهو واهٍ.

---

(١) في (ب): (المدايني).

٦٤٣ ـ المستدرك (٣/٢٠٩): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن غالب، ثنا علي بن عبد الله بن جعفر المديني، حدثني أبي، ثنا العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ . . .، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي (١٠/٢٦٨ ـ ٢٦٩ رقم ٣٨٥٢) في مناقب جعفر من كتاب المناقب.

والمخلّص في فوائده (ل ٢٠٨ أ).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ١١٩ أ).

والخطيب في الموضح (٢/١٩٩).

جميعهم من طريق عبد الله بن جعفر، به نحوه، عدا المخلّص فلفظه مثل لفظ الحاكم.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب من حديث أبي هريرة، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن جعفر، وقد ضعف يحيى بن معين وغيره عبد الله بن جعفر، وهو والد علي بن المديني، وفي الباب عن ابن عباس».

وأخرجه الحاكم (٣/٢١٢) من طريق حماد بن سلمة، عن عبد الله بن المختار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: =

. . . .

= قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «مرَّ بـي جعفر الليلة في ملأ من الملائكة وهو مخضب الجناحين بالدم، أبيض الفؤاد»، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبـي.

وقوله: «أبيض الفؤاد» كذا جاء في المستدرك، ورواه ابن سعد (٤/٣٩) من طريق عبد الله بن المختار، رفعه، دون ذكر ابن سيرين وأبـي هريرة، وفيه: «أبيض القوادم»، ومثله ما سيأتي في بعض شواهد الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «المديني واه».

والمديني هذا هو عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني، وتقدم في الحديث (٥٥٠) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الله بن جعفر، وهو صحيح لغيره بالرواية الأخرى المذكورة آنفاً التي صححها الحاكم، ووافقه الذهبـي، وأقرهما الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/٢٢٨).

وللحديث شاهد من حديث ابن عمر، وابن عباس، وعلي بن أبـي طالب، وأبـي عامر، والبراء بن عازب، وأبـي القاسم الأنصاري، وعبـد الله بن جعفر ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

وشاهد مرسل من حديث سالم بن أبـي الجعد، ومن حديث رجل مبهم يرويه عنه إسماعيل بن أبـي خالد، وشاهد مرسل من حديث عبد الله بن أبـي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

أما حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ فيرويه عنه عامر الشعبـي، أن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ كان إذا سلم على ابن جعفر قال: «السلام عليك يا ابن ذي الجناحين».

أخرجه البخاري واللفظ له (٧/٧٥ رقم ٣٧٠٩) في مناقب جعفر من فضائل الصحابة. =

. . . .

= و (٧/٥١٥ رقم ٤٢٦٤) في غزوة مؤتة من كتاب المغازي.

والإمام أحمد في الفضائل (٢/٨٨٨ رقم ١٦٨٤).

والطبراني في الكبير (٢/١٠٨ رقم ١٤٧٤).

وهذا وإن كان موقوفاً؛ إلا أن له حكم المرفوع لأنه لا يقال من قبل الرأي.

وأما حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فله أربع طرق:

● **الطريق الأولى:** طريق عكرمة، عنه ـ رضي الله عنه ـ، وله عن عكرمة طريقان:

١ ـ طريق سلمة بن وهرام بلفظ «دخلت الجنة البارحة، فنظرت، فإذا جعفر يطير مع الملائكة، وإذا حمزة متكيء على سرير»، وهو حديث ضعيف تقدم برقم (٦٣٣).

٢ ـ طريق عمر بن هارون، عن عبد الملك بن عيسى الثقفي، عن عكرمة، عنه ـ رضي الله عنه ـ قال: لما جاء نعي جعفر بن أبي طالب دخل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على أسماء بنت عميس، فوضع عبد الله ومحمداً ابني جعفر على فخذه، ثم قال: «إن جبريل أخبرني أن الله عز وجل استشهد جعفراً وأن له جناحين يطير بهما مع الملائكة في الجنة»، ثم قال: «اللهم اخلف جعفراً في ولده».

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٣٦٢ رقم ١٢٠٢٠) واللفظ له، وابن عساكر في تاريخ، دمشق (ص ٢٧ جزء عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٢٧٣) وقال: «فيه عمر بن هارون وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجاله ثقات».

قلت: عمر بن هارون هو ابن يزيد، الثقفي مولاهم، البَلْخي، وهو متروك، وكان حافظاً ـ كما في التقريب (٢/٦٤ رقم ٥٢١) ـ، وانظر الكامل (٥/١٦٨٨ ـ ١٦٩٠) والتهذيب (٧/٥٠١ ـ ٥٠٥ رقم ٨٣٩). =

● **الطريق الثانية**: طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، يرفعه بنحو حديث أبي هريرة.

أخرجه الطبراني في الكبير (٢/١٠٦ رقم ١٤٦٧) وأبو شيبة تقدم في الحديث (٦٣٠) أنه: متروك.

● **الطريق الثالثة**: طريق سعدان بن الوليد، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: بينما رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ جالس وأسماء بنت عميس قريبة منه؛ إذ ردَّ السلام، ثم قال: «يا أسماء، هذا جعفر بن أبي طالب مع جبريل وميكائيل وإسرافيل سلموا علينا، فرُدِّي عليهم السلام، وقد أخبرني أنه لقي المشركين يوم كذا وكذا ــ قبل ممره على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بثلاث أو أربع ــ فقال: لقيت المشركين، فأصبت في جسدي من مقاديمي ثلاثاً وسبعين بين رمية وطعنة وضربة، ثم أخذت اللواء بيدي اليمنى، فقطعت، ثم أخذت بيدي اليسرى، فقطعت، فعوضني الله من يديَّ جناحين أطير بهما مع جبريل وميكائيل، أنزل من الجنة حيث شئت، وآكل من ثمارها ما شئت»، فقالت أسماء: هنيئاً لجعفر ما رزقه الله من الخير، ولكن أخاف أن لا يصدق الناس، فاصعد المنبر، فأخبر به، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «يا أيها الناس، إن جعفر مرَّ مع جبريل وميكائيل له جناحان، عوضه الله من يديه، سلَّم علي»، ثم أخبرهم كيف كان أمره حيث لقي المشركين، فاستبان للناس بعد اليوم الذي أخبر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن جعفر لقيهم، فلذلك سمي الطيار في الجنة.

أخرجه الحاكم (٣/٢٠٩ ــ ٢١٠ و٢١٢) وسكت عنه هو والذهبي.

ورواه الطبراني في الأوسط مختصراً ــ كما في مجمع الزوائد (٩/٢٧٢) ــ؛ ثم قال الهيثمي عنه: «فيه سعدان بن الوليد ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

● **الطريق الرابعة**: طريق عصمة بن محمد الأنصاري، ثنا موسى بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، به نحو لفظ حديث أبي هريرة.

. . . .

= أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/٢٠٠٩) وقال عن عصمة هذا: «كل حديثه غير محفوظ، وهو منكر الحديث».

قلت: الحديث موضوع من جهته، فقد تقدم في الحديث (٥٧٥) أنه كذاب يضع الحديث.

وأما حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فيرويه حسين بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، به نحو لفظ حديث أبي هريرة.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٩/٤) عن شيخه إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، عن حسين به.

وحسين هذا هو ابن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة سعيد الحميري، وهو كذاب، كذَّبه مالك، وأبو حاتم، وابن الجارود، وقال أحمد: متروك الحديث، لا يساوي شيئاً، وقال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون. وقال البخاري: منكر الحديث ضعيف. وقال أبو زرعة: ليس بشيء، يضرب على حديثه. / الكامل لابن عدي (٢/٧٦٦ ـ ٧٦٩)، والميزان (١/٥٣٨ رقم ٢٠١٣)، واللسان (٢/٢٨٩ ـ ٢٩٠ رقم ١٢١٤).

فالحديث موضوع بهذا الإسناد لأجل حسين هذا.

وأما حديث أبي عامر ـ رضي الله عنه ـ فهو حديث طويل ذكر فيه أبو عامر ما جرى في غزوة مؤتة وفي آخره قال ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن قتلى تلك الغزوة: «رأيتهم في الجنة إخواناً على سرر متقابلين، ورأيت في بعضهم إعراضاً كأنه كره السيف، ورأيت جعفراً ملكاً ذا جناحين مضرَّجاً بالدماء مصبوغ القوادم».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/١٢٩ ـ ١٣٠) قال: أخبرنا بكر بن عبد الرحمن قاضي الكوفة، أخبرنا عيسى بن المختار، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي اليَسَر، عن أبي عامر فذكره. =

. . . .

= ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق، إلا أنه سيء الحفظ جداً ـ كما في التقريب (٢/١٨٤ رقم ٤٦٠)، وانظر الكامل (٦/٢١٩١ ـ ٢١٩٥)، والتهذيب (٩/٣٠١ ـ ٣٠٣ رقم ٥٠١).

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ فيرويه عمرو بن عبد الغفار، ثنا الأعمش عن عدي بن ثابت عن البراء، فذكره نحو حديث أبي هريرة.
أخرجه ابن عدي (٥/١٧٩٦).

والحاكم (٣/٤٠) وقال: «هذا حديث له طرق عن البراء ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «كلها ضعيفة عن البراء».

قلت: عمرو هذا هو ابن عبد الغفار الفُقيمي وهو متروك، قال ابن المديني: رافضي تركته لأجل الرفض. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن عدي: كان السلف يتهمونه بأنه يضع في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم. وقال العقيلي: منكر الحديث. / الكامل (٥/١٧٩٦ ـ ١٧٩٧)، والميزان (٣/٢٧٢ رقم ٦٤٠٣)، واللسان (٤/٣٦٩ ـ ٣٧٠ رقم ١٠٨٦).
وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجله.

أما حديث أبي القاسم الأنصاري فلفظه نحو لفظ حديث أبي هريرة أيضاً.

أخرجه الدولابي في الكنى (١/١٥٨) قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان قال: حدثنا أبو أسامة قال سالم بن أبي الجعد قال: حدثنا أبو القاسم الأنصاري فذكره.

وسند الحديث صحيح إلى أبي القاسم هذا.

الحسن بن علي بن عفان العامري، أبو محمد ثقة، وثقه الدارقطني =

. . . .

= ومسلمة بن القاسم، وذكره ابن حبان في ثقـاته، وقـال ابن أبـي حاتم: صدوق. / الجرح والتعديل (٢٢/٣ رقم ٩٠)، والتهذيب (٣٠١/٢ ـ ٣٠٢ رقم ٥٢٩).

وسالم بن أبـي الجعد رافـع الغطفـاني الأشجعي مولاهم، ثقـة روى له الجماعة، وكان يرسل كثيراً. / الجرح والتعديل (١٨١/٤ رقم ٧٨٥)، والتهذيب (٤٣٢/٣ ـ ٤٣٣ رقم ٧٩٩)، والتقريب (٢٧٩/١ رقم ٣).

وأبو أسامة حماد بن أسامة بن زيد القرشي، مولاهم ثقة ثبت روى لـه الجماعة، قال عنه الإمام أحمد: أبو أسامة ثقة، كان أعلم الناس بأمور الناس، وأخبار أهل الكوفة، وقال أيضاً: أبو أسامة أثبت من مائة مثل أبـي عاصم، كان صحيح الكتاب، ضابطاً للحديث، كيِّساً، صدوقاً، وقال أيضاً: كان ثبتاً، ما كان أثبته لا يكاد يخطيء.

ووثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وغيـرهم. / الجرح والتعـديل (١٣٢/٣ ـ ١٣٣ رقم ٦٠٠)، والتهذيب (٢/٣ ـ ٣ رقم ١).

وأما حديث عبد الله بن جعفر ـ رضي الله عنهما ـ فلفظه: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: هنيئاً لك يا عبد الله بن جعفر، أبوك يطير مع الملائكة في السماء».

ذكره الهيثمي في المجمع (٢٧٣/٩) وعزاه للطبراني وقال: «إسناده حسن».

وأخرجه ابن عساكر في الموضع السابق من تاريخه (ص ٣١) من طريق قدامة بن محمد، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن علي بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، به نحوه.

وأما مرسل سالم بن أبـي الجعـد ـ رحمه الله ـ فلفـظه نحو لفظ حـديث أبـي هريرة.

أخـرجـه الـطبـراني في الكبير (١٠٦/٢ ـ ١٠٧ و١٠٨ رقم ١٤٦٨ و١٤٧٣). =

. . . .

= وذكره الهيثمي في المجمع (٢٧٣/٩) وقال: «رواه الطبراني مرسلاً بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح».

وأما حديث الرجل المبهم الذي يرويه عنه إسماعيل بن أبي خالد فلفظه نحو لفظ حديث أبي هريرة أيضاً.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٨/٤ ـ ٣٩).

والإمام أحمد في الفضائل (٨٩٠/٢ رقم ١٦٩١) كلاهما عن يزيد بن هارون عن إسماعيل به.

وأما مرسل عبد الله بن أبي بكر ـ رحمه الله ـ فلفظه: «استغفروا لأخيكم جعفر، فإنه شهيد، وقد دخل الجنة وهو يطير فيها بجناحين من ياقوت حيث شاء من الجنة».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٧/٤ ـ ٣٨) من طريق شيخه الواقدي، وتقدم أنه: متروك.

وأما مرسل عمر بن علي فيأتي في تخريج الحديث القادم رقم (٦٤٤) وفيه الواقدي أيضاً.

وبالجملة فالحديث صحيح لغيره بما تقدم من متابعات وشواهد، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٢٦/٣ ـ ٢٢٨ رقم ١٢٢٦).

٦٤٤ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:
«رأيت كأني دخلت الجنة، فرأيت لجعفر درجة فوق درجة...» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: منكر، وإسناده مظلم.

---

٦٤٤ ـ المستدرك (٣/٢١٠): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن سنين، ثنا المنذر بن عمار بن حبيب بن حسان، ثنا معن بن زائدة الأسدي الكوفي قائد الأعمش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «رأيت كأني دخلت الجنة فرأيت لجعفر درجة فوق درجة زيد، فقلت: ما كنت أظن أن زيداً يدون أحداً، فقيل لي: يا محمد، تدري بم رفعت درجة جعفر؟ قال: قلت: لا، قيل: لقرابة ما بينك وبينه».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «منكر وإسناده مظلم».

والحديث هنا من رواية إسحاق بن إبراهيم بن سنين، عن المنذر بن عمار بن حبيب بن حسان، عن معن بن زائدة الأسدي الكوفي قائد الأعمش، عن الأعمش.

أما معن، والمنذر، فلم أجد من ترجم لهما.

وأما إسحاق بن إبراهيم بن سُنَيْن الخُتَّلي، فإنه ضعيف، ضعفه الدارقطني، وقال مرة: ليس بالقوي. اهـ. من سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٠٤ رقم ٥٨)، وتاريخ بغداد (٦/٣٨١ رقم ٣٤١٤)، والميزان (١/١٨٠ رقم ٨٢٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لضعف إسحاق، وجهالة المنذر، ومعن، ومتنه منكر كما قال الذهبي لتفرد إسحاق به من هذه الطريق. =

. . . .

= وله شاهد مرسل من حديث عمر بن علي ـ رحمه الله ـ بلفظ: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «رأيت جعفراً ملكاً يطير في الجنة تدمي قادمتاه. ورأيت زيداً دون ذلك، فقلت: ما كنت أظن أن زيداً دون جعفر، فأتاه جبريل، فقال: إن زيداً ليس بدون جعفر، ولكنا فضلنا جعفراً لقرابته منك».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٨/٤) وهو بالإضافة لإرساله فيه الواقدي وهو متروك، فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجله.

٦٤٥ ــ حديث أنس مرفوعاً:

«بنو عبد المطلب سادات أهل الجنة. أنا، وعلي، وجعفر، وحمزة، والحسن، والحسين، والمهدي».

قال: على شرط مسلم.

قلت: ذا موضوع.

---

٦٤٥ ــ المستدرك (٢١١/٣): أخبرني مكرم بن أحمد القاضي، ثنا أبو بكر بن أبي العوام الرياحي، ثنا سعد بن عبد الحميد، ثنا عبد الله بن زياد اليمامي، عن عكرمة بن عمار، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «نحن بنو عبد المطلب سادة أهل الجنة، أنا، وعلي، وجعفر، وحمزة، والحسن، والحسين، والمهدي».

الحديث أخرجه ابن ماجه (١٣٦٨/٢ رقم ٤٠٨٧) في باب خروج المهدي من كتاب الفتن.

قال البوصيري في الزوائد (٢٠٤/٤ ــ ٢٠٥): «هذا إسناد فيه مقال؛ علي بن زياد لم أر من جرحه ولا من وثقه، وباقي الرجال ثقات».

والحديث ذكره ابن كثير في النهاية (٣١/١) من رواية ابن ماجه وقال: «هذا الحديث منكر».

وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٣٠/٢) من طريق علي بن محمد بن جعفر بن عنبسة ورَّاق عبدان، عن عبد الله بن الحسن بن إبراهيم الأنباري، حدثنا عبد الملك بن قريب ــ يعني الأصمعي ــ، قال سمعت كدام بن معسر بن كدام يحدث عن أبيه، عن قتادة، عن أنس، فذكره بنحوه.

ومن طريق أبي نعيم رواه الخطيب في تاريخه (٤٣٤/٩) ثم قال: «هذا الحديث منكر جداً، وهو غير ثابت، وفي إسناده غير واحد من المجهولين». اهـ. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبد الله بن زياد السُّحيمي اليمامي، أبو العلاء، وقيل اسمه: علي بن زياد ــ كما في الموضع السابق من سنن ابن ماجه ــ وصوَّب المزِّي، وابن حجر الأول، وعدًّا الثاني تحريفاً، وهو ضعيف، قال البخاري عنه: منكر الحديث، وذكره ابن أبي حاتم وبيض له، وذكره العقيلي في الضعفاء، وابن حبان في الثقات. / التاريخ الكبير (٥/٩٥ رقم ٢٦٩)، والجرح والتعديل (٥/٦٢ رقم ٢٨٠)، والضعفاء للعقيلي (٢/٢٥٧ رقم ٨٠٨)، والتهذيب (٧/٣٢١ ــ ٣٢٢ رقم ٥٤٣)، والتقريب (٢/٣٧ رقم ٣٤١).

وفي سنده سعد بن عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم الأنصاري، أبو معاذ، وهو صدوق له أغاليط ــ كما في التقريب (١/٢٨٨ رقم ٩٤) ــ، وانظر المجروحين لابن حبان (١/٣٥٧)، والتهذيب (٣/٤٧٧ رقم ٨٨٧).

وأما الطريق التي رواها أبو نعيم، فتقدم قول الخطيب: «في أسناده غير واحد من المجهولين»، ويقصد بهم: كدام بن مسعر بن كدام، وعبد الله بن الحسن بن إبراهيم الأنباري، وعلي بن محمد بن جعفر بن عنبسة.

وأما كدام بن مسعر بن كدام، فذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/١٧٤ رقم ٩٨٩)، وبيّض له، ولم أجد من ذكره سواه.

وأما عبد الله بن إبراهيم الأنباري، فذكره الخطيب في الموضع السابق، وساق هذا الحديث في ترجمته، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد ذكره الذهبي في الميزان (٢/٤٠٦ رقم ٤٢٦٤) وقال: «عن الأصمعي بخبر باطل في المهدي»، ويعني به هذا الحديث، وذكر الحافظ ابن حجر في اللسان (٣/٢٧٠ ــ ٢٧١ رقم ١١٥٢) كلام الخطيب السابق.

وأما علي بن محمد بن جعفر بن عنبسة وراق عبدان، فذكره ابن حجر في اللسان (٤/٢٥٨ رقم ٨٠٩) بناء على كلام الخطيب أيضاً.

=

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، لضعف السُّحيمي، وسعد بن عبد الحميد من قبل حفظه.

والطريق الأخرى ضعيفة جداً لجهالة من تقدم ذكرهم.

ومتن الحديث منكر كما قال ابن كثير، والخطيب.

وأما الحكم على الحديث بالوضع فإن حال الإسناد لا يؤيده؛ وقد يكون الذهبي راعى نكارة المتن، وقد وافق الذهبي على الحكم بالوضع الألباني في ضعيف الجامع (١٣/٦ رقم ٥٩٦٧) وعزا تخريجه للسلسلة الضعيفة رقم (٤٦٨٨) ولما يطبع.

٦٤٦ ـ حديث جابر:

لما قدم جعفر، تلقّاه رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلَّم ـ، فقبّل وجهه.

قلت: إرساله هو الصواب.

---

٦٤٦ ـ المستدرك (٣/٢١١): أخبرني علي بن عبد الرحمن بن عيسى السبيعي، ثنا الحسين بن الحاكم الحيري، ثنا الحسن بن الحسين العرني، ثنا أجلح بن عبد الله، عن الشعبي، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: لما قدم رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، من خيبر، قدم جعفر ـ رضي الله عنه ـ من الحبشة، تلقاه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقبل جبهته، ثم قال: والله ما أدري بأيهما أنا أفرح، بفتح خيبر، أم بقدوم جعفر؟».

قال الحاكم: «أرسله إسماعيل بن أبي خالد، وزكريا بن أبي زائدة، فيما حدثناه علي بن عيسى الحيري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن ابن أبي خالد، وزكريا، عن الشعبي، قال: قدم رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من خيبر. . .، فذكر الحديث. هذا حديث صحيح، إنما ظهر بمثل هذا الإسناد الصحيح مرسلاً، وقد وصله أجلح بن عبد الله». اهـ.

تخـــريجـــه:

الحديث مداره على عامر الشعبي، وروي عنه من أربع طرق:

● **الطريق الأولى**: طريق الأجلح بن عبد الله الكندي، واختلف عليه.

فرواه الحسن بن الحسين العرني، عنه، عن الشعبي، عن جابر.

ورواه يحيى بن هانيء، عنه، عن الشعبي، عن جعفر.

ورواه الباقون سفيان الثوري، وابن نمير، وعلي بن مسهر، وأبو عوانة، وخالد بن عبد الملك، جميعهم عن أجلح، عن الشعبي مرسلاً.

. . . .

= أما رواية الحسن بن الحسين العرني، فهي التي أخرجها الحاكم هنا.

ومن طريقه البيهقي في الدلائل (٤/٢٤٦).

وأما رواية يحيى بن هانيء، فأخرجها البزار في مسنده (٣/٢٨٥ رقم ٢٧٥٦)، بنحوه، وفيه قصة.

وأما الرواية المرسلة، فأخرجها:

ابن سعد في الطبقات (٤/٣٥).

والبيهقي في سننه (٧/١٠١) في النكاح، باب ما جاء في قبلة ما بين العينين.

كلاهما من طريق سفيان، به نحوه.

وأخرجه ابن سعد (٤/٣٤ ـ ٣٥) من طريق ابن نمير، به نحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٨/٦٢١ رقم ٥٧٨٠) و(١٢/١٠٦ رقم ١٢٢٥٤) و(١٤/٣٤٩ رقم ١٨٤٩٠)، من طريق علي بن مسهر، به، ولفظه في الموضع الأول مختصر، وفي الموضعين الآخرين نحوه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه:

أبو داود في سننه (٥/٣٩٢ رقم ٥٢٢٠) في الأدب، باب في قبلة ما بين العينين، مختصراً.

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ٣٧ ب) بنحوه.

والطبراني في الكبير (٢/١٠٧ رقم ١٤٦٩) بنحوه أيضاً.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٢٧٢): «رواه الطبراني مرسلاً، ورجاله رجال الصحيح».

وأخرجه المخلّص في فوائده (ل ٢٠٧ ب) من طريق أبي عوانة، بنحوه.

وأخرجه البزار مقروناً بالرواية السابقة.

جميعهم من طريق الأجلح، عن الشعبي، مرسلاً. =

....

=

● **الطريق الثانية، والثالثة**: طريق إسماعيل بن أبـي خالد، وزكريا بن أبـي زائدة، كلاهما عن الشعبـي، مرسلاً.

وهي التي أخرجها الحاكم آنفاً، ورجح الذهبـي أنها الصواب.

● **الطريق الرابعة**: طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبـي، عن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، به.

أخرجه البزار في الموضع السابق.

والطبراني في الكبير (٢/١٠٩ ـ ١١١ رقم ١٤٧٨).

والمخلّص في فوائده (ل ٢٠٤ ب ـ ٢٠٥ أ).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ١١٩ ب).

والبيهقي في الموضع السابق من سننه.

جميعهم من طريق أسد بن عمرو، إلا البيهقي، فمن طريق زياد بن عبد الله، عن مجالد، به، ولفظهم نحوه، إلا أن عند البزار والطبراني والمخلّص قصة.

قال البزار: «لا نعلم أحداً رواه عن جعفر متصلاً، إلا بهذا الإسناد».

وقال البيهقي: «المحفوظ هو الأول، مرسل».

وقال الهيثمي في المجمع (٦/٣٠): «رواه الطبراني من طريق أسد بن عمرو، عن مجالد، وكلاهما ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، ورجح الذهبـي إرساله.

وتقدم أن مداره على عامر الشعبـي، وهو ثقة مشهور فقيه فاضل، من التابعين كما في ترجمته في الحديث المتقدم برقم (٥٩٨).

ورواه عنه من الطريق الأولى أجلح بن عبد الله الكندي، وتقدم في الحديث (٥٣٦) أنه صدوق شيعي.

=

. . . .

= وتقدم ذكر الاختلاف عليه، فمنهم من رواه عنه، عن الشعبي، عن جابر، وهو الحسن بن الحسين العرني، وتقدم في الحديث (٥٦٠) أنه شيعي ضعيف جداً، ومع ذلك فقد خالف الجمع الذين رووه من الثقات، منهم الثوري، وابن نمير، وعلي بن مسهر، وأبو عوانة، جميعهم رووه عن أجلح، عن الشعبي مرسلاً، ويؤيد هذه الرواية رواية إسماعيل، وزكريا التي أخرجها الحاكم.

وأما رواية يحيى بن هانيء للحديث عن أجلح، عن الشعبي، عن جعفر، فلا وزن لها، فيحيى هذا هو ابن محمد بن عباد بن هانيء المدني، الشّجَري، وهو ضعيف كان ضريراً يتلقّن. / الجرح والتعديل (١٨٥/٩ رقم ٧٦٦)، والتهذيب (٢٧٣/١١ رقم ٥٤٥)، والتقريب (٣٥٧/٢ رقم ١٦٥).

ورواية مجالد ضعيفة كما تقدم، والبيهقي انفا رجح الرواية المرسلة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد: لشدة ضعف الحسن العرني، ومخالفته للثقات الذين رووا الحديث مرسلاً، وهو الصواب كما قال الذهبي والبيهقي، فيكون الحديث ضعيفاً من بقية الطرق لإرساله فقط.

وله شاهد من طريق الوليد بن عبد الملك بن مسرح الحراني، ثنا مخلد بن يزيد، ثنا مسعر، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ. . .، الحديث بنحوه.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٧/٢ رقم ١٤٧٠) و(١٠٠/٢٢ رقم ٢٤٤).

وفي الصغير (١٩/١).

وفي الأوسط كما في المجمع (٢٧١/٩ ـ ٢٧٢)، ثم قال الهيثمي: «في رجال الكبير أنس بن مسلم، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

وأخرجه ابن عساكر ـ كما في كنز العمال (٦٦٦/١١) رقم ٣٣٢١٨) ـ.

وأما قول الهيثمي: «في رجال الكبير أنس بن مسلم ولم أعرفه»، فإن أنساً هذا لم ينفرد به، بل تابعه عليه أحمد بن خالد، وكلاهما شيخ للطبراني. =

. . . .

= أما أنس بن مسلم هذا فهو أبو عقيل، الخولاني، الأمطرطوسي، له ترجمة في تهذيب تاريخ دمشق (١٣٨/٣)، ولم يذكر عنه ابن عساكر جرحاً ولا تعديلاً، وذكر أنه روى عنه الطبراني، وابن عدي، وابن الأعرابي، وجماعة، فهو مجهول الحال فقط.

وأما أحمد بن خالد بن عبد الملك بن مُسَرّح، أبو بكر الحراني، فإنه ضعيف، قال الدارقطني: «ضعيف، ليس بشيء، ما رأيت أحداً أثنى عليه». اهـ. من سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ١٤٨ رقم ١٤٨)، وانظر الميزان (٩٥/١ رقم ٣٦٤)، وبقية رجال الإسناد بيان رجالهم كالتالي: عون بن أبي جُحَيْفة السُّوائي ـ بضم المهملة ـ الكوفي ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣٨٥/٦ رقم ٢١٣٩)، والتهذيب (١٧٠/٨ رقم ٣٠٦)، والتقريب (ص ٤٣٣ رقم ٥١٩ بتحقيق محمد عوامة).

ومسعر بن كدام تقدم في الحديث (٥٣٤) أنه ثقة ثبت فاضل.

ومخلد بن يزيد القرشي الحرّاني، أبو يحيى صدوق، وثقه ابن معين، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن سعد: كان فاضلاً خيّراً، كبير السن، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال علي بن ميمون: كان قرشياً نعم الشيخ.

وحكى الأثرم عن الإمام أنه قال عنه: لا بأس به، وكان يهم، وقال الساجي: كان يهم. اهـ. من الجرح والتعديل (٣٤٧/٨ رقم ١٥٩١)، والتهذيب (٧٧/١٠ رقم ١٣٣).

والوليد بن عبد الملك بن عبيد الله بن مسرّح الحراني، أبو وهب، فهو صدوق، روى عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، وقال عنه: صدوق. / الجرح والتعديل (١٠/٩ رقم ٤١).

وعن الوليد هذا رواه أحمد بن خالد، وأنس بن مسلم.

وعليه فالحديث حسن لغيره بمجموع هذين الطريقين، ويزيده قوة مرسل الشعبي هذا، والله أعلم.

٦٤٧ ــ حديث أبـي موسى قال:

لقي عمر أسماء بنت عميس فقال: أنتم (نعم)[١] القوم، لو لا أنكم سُبقتم بالهجرة.

قلت: صحيح[٢].

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وإنما من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجـاه»، ووافقه الذهبـي، وانظرْ دراسة الإسناد.

٦٤٧ ــ المستدرك (٣/٢١٢): أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلّاب بهمذان، ثنا هلال بن العلاء الرّقي، ثنا عبد الله بن رجاء، ثنا المسعودي، عن عدي بن ثابت، عن أبـي بردة، عن أبـي موسى، قال: لقي عمر أسماء بنت عميس فقال: أنتم نعم القوم لو لا أنكم سُبقتم بالهجرة، فنحن أفضل منكم. كنا مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. قالت: كنتم مع رسول الله، يحمل راجلكم، ويعلم جاهلكم، ففررنا بديننا، فقالت: لست براجعة حتى أدخل على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فدخلت عليه، فقالت: يا رسول الله، إني لقيت عمر فقال: كذا وكذا، فقال: «بل لكم هجرتان، هجرتكم إلى الحبشة، وهجرتكم إلى المدينة».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق عدي بن ثابت، عن أبـي بردة عن أبـي موسى.

وأخرجه البخاري (٧/٤٨٤ ــ ٤٨٥ رقم ٤٢٣٠ و ٤٢٣١) في غزوة خيبر من كتاب المغازي ومسلم (٤/١٩٤٦ ــ ١٩٤٧) رقم ١٦٩) في فضائل جعفر، وأسماء، وأهل سفينتهم ــ رضي الله عنهم ــ من كتاب الفضائل.

كلاهما من طريق أبـي أسامة حماد بن أسامة، عن أبـي بردة، به، وهو جزء من حديث تقدم ذكره في تخريج الحديث رقم (٦٤٢) في ذكر أبـي موسى =

= ـ رضي الله عنه ـ لقدومه مع جعفر وأصحابه من الحبشة حين افتتح النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خيبر.

وتمام الحديث الذي هو موضع الشاهد هنا، قال أبو موسى: فدخلت أسماء بنت عميس ـ وهي ممن قدم معنا ـ على حفصة زوج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ زائرة، وقد كانت هاجرت إلى النجاشي فيمن هاجر إليه. فدخل عمر على حفصة ـ وأسماء عندها ـ فقال عمر حين رأى أسماء: من هذا؟ قالت: أسماء بنت عميس، قال عمر: الحبشية هذه؟ ـ البحرية هذه؟ فقالت أسماء: نعم، فقال عمر: سبقناكم بالهجرة، فنحن أحق برسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ منكم، فغضبت، وقالت كلمة: كذبت يا عمر، كلا والله: كنتم مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يطعم جائعكم، ويعظ جاهلكم، وكنا في دار ـ أو في أرض ـ البُعداء، البُغضاء: في الحبشة، وذلك في الله، وفي رسوله، وايْم الله، لا أطعم طعاماً، ولا أشرب شراباً؛ حتى أذكر ما قلت لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. ونحن كنا نُؤذى، ونُخاف، وسأذكر ذلك لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وأسأله. ووالله لا أكذب، ولا أزيغ، ولا أزيد على ذلك. قال: فلما جاء النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قالت: يا نبي الله، إن عمر قال: كذا وكذا، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ليس بأحق بي منكم، وله ولأصحابه هجرة واحدة، ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان». قالت: فلقد رأيت أبا موسى، وأصحاب السفينة يأتوني أرسالاً يسألوني عن هذا الحديث، ما من الدنيا شيء هم به أفرح، ولا أعظم في أنفسهم مما قال لهم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. قال أبو بردة: فقالت: أسماء: فلقد رأيت أبا موسى وإنه ليستعيد هذا الحديث مني. اهـ. واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري نحوه.

وأخرجه النسائي في فضائل الصحابة (ص ٢١٥ ـ ٢١٦ رقم ٢٨٣) من طريق أبي أسامة، به نحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٣٩٥ و٤١٢) من طريق المسعودي، عن عدي، عن أبي بردة، به، نحو سياق الحاكم. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث قال عنه الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وقال ابن الملقن: «صحيح» على خلاف عادته، والظاهر أن في نسخته تصحيفاً، أو أن النظر أخطأ، فظن نقل الذهبي لتصحيح الحاكم تعقيباً من الذهبي، والله أعلم.

وفاتهم جميعهم أن الشيخين قد أخرجا الحديث كما سبق من طريق أبي أسامة، عن أبي بردة، والحاكم أخرجه من طريق عدي بن ثابت، عن أبي بردة، وبيان حال إسناد الحاكم إلى أبي بردة كالتالي:

عدي بن ثابت الأنصاري، الكوفي ثقة رمي بالتشيع، وقد روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/٢ رقم ٥)، والتهذيب (١٦٥/٧ رقم ٣٢٩)، والتقريب (١٦/٢ رقم ١٣٥).

والمسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المسعودي، وتقدم في الحديث (٥٧٤) أنه صدوق اختلط قبل موته، ومن سمع منه ببغداد، فبعد الاختلاط، لكن الراوي عنه عند الحاكم عبد الله بن رجاء بن عمر الغُدَاني ـ بضم الغين المعجمة، والتخفيف ـ، البصري، وهو ممن سمع من المسعودي قبل الاختلاط كما في الكواكب النيرات (ص ٢٩٤)، وهو ثقة ممن روى له البخاري في الصحيح، ووثقه يعقوب بن سفيان، وقال أبو حاتم: ثقة رَضيّ، وقال ابن المديني: اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين: أبي عمر الحوضي، وعبد الله بن رجاء، وسئل عنه أبو زرعة، فجعل يثني عليه، وقال: «حسن الحديث، عن إسرائيل»، وقال النسائي: عبد الله بن رجاء المكي، والبصري، ليس بهما بأس، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن معين في رواية: كان شيخاً صدوقاً، لا بأس به، وفي أخرى قال: كثير التصحيف، وليس به بأس، وفي رواية الدوري عنه قال: ليس من الحديث.

وقال الفلاس: صدوق كثير الغلط، والتصحيف، ليس بحجة. اهـ. من الجرح والتعديل (٥٥/٥ رقم ٢٥٥)، والتهذيب (٢٠٩/٥ ـ ٢١٠ رقم ٣٦٣). =

. . . .

=

قلت: أما ما رواه الدوري عن ابن معين من قوله عن عبد الله هذا: «ليس من أصحاب الحديث»، فلا يسلم لابن معين به، فهذا البخاري فقط روى عنه في صحيحه خمسة عشر حديثاً، ومن تأمل مصادر ترجمته علم ما في هذا القول من البعد.

وأما ما ذكره هو والفلاس عنه من كثرة التصحيف، فالظاهر أنها كثرة نسبيّة لم تبلغ الحدّ الذي يقدح في ضبطه، وهذا شعبة وهو أمير المؤمنين في الحديث يقول عنه أبو داود: يخطىء فيما لا يضره، ولا يعاب عليه ـ يعني في الأسماء ـ، وقال العجلي: كان يخطيء في أسماء الرجال قليلاً، وقال الدارقطني: كان شعبة يخطيء في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون ـ كما في ترجمته في التهذيب (٤/٣٤٥ ـ ٣٤٦) ـ، وها هو الذهبي ـ رحمه الله ـ يذكر عبد الله هذا في الميزان (٢/٤٢١ رقم ٤٣٠٩) ويقول عنه: «من ثقات البصريين ومسنديهم»، وذكره في الكاشف (٢/٨٥ رقم ٢٧٤١)، واختار قول أبي حاتم: «ثقة رضيّ»، وذكره في «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٠٨ رقم ١٧٩) وقال عنه: «ثقة»، والقول بتوثيقه هو الذي اختاره الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (٢/٢٦ ـ ٢٩ رقم ١٠٦).

والراوي عن عبد الله بن رجاء هو الهلال بن العلاء الرّقي، وتقدم في الحديث (٤٨٦) أنه صدوق.

وشيخ الحاكم هو الإمام المحّدث القدوة، أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان بن المرزبان، الهمذاني، الجلاّب، أحد أركان السنة بهمذان. / السير (١٥/٤٧٧ رقم ٢٦٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد، وهو صحيح لغيره حيث أخرجه البخاري ومسلم كما سبق، والله أعلم.

زيد بن حارثة مولى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ

٦٤٨ ـ حديث عائشة:

ما بعث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ زيد بن حارثة في جيش قط إلا أمّره، ولو بقي بعده لاستخلفه.

قال: صحيح.

قلت: فيه سَهْل بن عمّار العَتكي، قال الحاكم في تاريخه: إنه كذاب[1]، وهنا يصحح له، فأين الدين؟.

(١) قوله: (إنه كذاب) ليس في (ب).

٦٤٨ ـ المستدرك (٣/٢١٥): أخبرنا أبو الطيب محمد بن أحمد الزاهد، ثنا سهل بن عمار العتكي، ثنا محمد بن عبيد الطنافسي، ثنا وائل بن داود، سمعت البهيّ يحدث أن عائشة ـ رضي الله عنها ـ كانت تقول...، الحديث بلفظه.

تخريجه:

الحديث له عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ طريقان:

● **الطريق الأولى:** طريق وائل بن داود، عن عبد الله البهيّ، عن عائشة، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/١٤٠ رقم ١٢٣٥٧) في الفضائل، باب ما جاء في أسامة وأبيه ـ رضي الله عنهما ـ. =

. . . .

= وأيضاً (٥١٩/١٤ رقم ١٨٨٢٤) في غزوة مؤتة من كتاب المغازي.

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢٥١ أ).

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٤٦/٣).

والإمام أحمد في مسنده (٢٢٦/٦ ـ ٢٢٧ و ٢٥٤).

والنسائي في الفضائل (ص ٩٨ رقم ٧٩).

جميعهم من طريق محمد بن عبيد الطنافسي، عن وائل، به نحوه.

قال ابن كثير في البداية (٢٥٤/٤ ـ ٢٥٥): «هذا إسناد جيّد قوي على شرط الصحيح، وهو غريب جداً، والله أعلم».

وأخرجه الإمام أحمد (٢٨١/٦) ثنا سعيد بن محمد الوراق، قال ثنا وائل، فذكره بنحوه.

● **الطريق الثانية**: طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عائشة قالت: ما بعث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سرية قط فيهم زيد بن حارثة إلا أمّره عليهم.

أخرجه الحميدي في مسنده (١٣٠/١ رقم ٢٦٧) ثنا سفيان عن إسماعيل فذكره.

وأخرجه ابن أبي شيبة في الموضع السابق من غزوة مؤتة برقم (١٨٨٢٥) من طريق محمد بن عبيد حدثنا إسماعيل عن مجالد بن سعيد عن عامر (أي الشعبي) أن عائشة كانت تقول: لو أن زيداً حي لاستخلفه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

فتبين بهذه الرواية أن إسماعيل بن أبي خالد أسقط مجالداً في رواية الحميدي، وهو مدلس عده ابن حجر في الطبقة الثانية (ص ٥١ رقم ٣٦) وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، وقد عنعن في رواية الحميدي. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سهل قال الحاكم في تاريخه: كذاب وهنا يصحح له، فأين الدين؟».

وسهل هذا هو ابن عمار العَتَكي قاضي هراة، وقد كذبه إبراهيم السّعدي، وأبو إسحاق الفقيه، والحاكم في تاريخه. وقال محمد بن صالح بن هانىء: كانوا يمنعون من السماع منه، وقال محمد بن يعقوب الحافظ: كنا نختلف إلى إبراهيم بن عبد الله السعدي، وسهل مطروح في سكّته، فلا نقربه.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: «والحاكم أعلم بأهل بلده». اهـ. من ثقات ابن حبان (٢٩٤/٨)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢٩/٢ رقم ١٥٧٠)، والميزان (٢٤٠/٢ رقم ٣٥٨٩)، واللسان (١٢٠/٣ و ١٢١ رقم ٤١٤ و ٤١٩).

قلت: وسهل لم ينفرد بالحديث كما سبق، فقد تابعه ابن أبي شيبة وابن سعد والإمام أحمد، وغيرهم، جميعهم عن محمد بن عبيد به.

وتابع محمداً عليه سعيد الوراق كما سبق عند الإمام أحمد، غير أن مدار هذه الطريق على عبد الله البهيّ، الذي قيل إن اسم أبيه: يسار، وهو صدوق يخطىء ــ كما في التقريب (٤٦٣/١ رقم ٧٦٤)، وانظر التهذيب (٨٩/٦ رقم ١٨١) ــ، غير أنه لم ينفرد به، بل تابعه عامر الشعبي كما سبق، لكن الراوي عنه على الراجح هو مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي، وهو ليس بالقوي، تغير في آخر عمره ــ كما في التقريب (٢٢٩/٢ رقم ٩١٩) ــ، وانظر الكامل لابن عدي (٢٤١٤/٦ ــ ٢٤١٧)، والتهذيب (٣٩/١٠ رقم ٦٥).

ومع ذلك فرواية الشعبي عن عائشة مرسلة، نص على ذلك ابن معين، وأبو حاتم، وكذا قال الحاكم في علوم الحديث. اهـ. من المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٥٩ ــ ١٦٠ رقم ٣٠٠)، وجامع التحصيل (ص ٢٤٨ رقم ٣٢٢)، والتهذيب (٦٨/٥). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه سهل بن عمار العتكي، وقد رماه بالكذب غير واحد، منهم الحاكم، لكنه لم ينفرد بالحديث كما سبق، فيكون الحديث ضعيفاً بهذا الإسناد لضعف عبد الله البهي من قبل حفظه.

وأما مرسل الشعبي فلا يصلح للاستشهاد به؛ لأنه لم يصح إلى مرسله، والله أعلم.

٦٤٩ ـ (عن جبير بن مطعم مرفوعاً:

«خير أمراء السرايا زيد بن حارثة: أقسمهم بالسويّة، وأعدلهم في الرعيّة»)[١].

قلت: في إسناده الواقدي.

---

(١) في (أ) و(ب): (حديث قيس بن أبي حازم مرفوعاً: «لا تلومونا على حب زيد...» الحديث.
قلت: في إسناده الواقدي).
والواقدي الذي أعل من أجله الحديث ليس في سند الحديث المذكور، وإنما هو في سند حديث جبير هذا في المستدرك، وما أثبته من التلخيص (٣/٢١٥ ـ ٢١٦).
أما حديث قيس بن أبي حازم فإن الحاكم أخرجه وسكت عنه هو والذهبي.

٦٤٩ ـ المستدرك (٣/٢١٥): حدثنا محمد بن أحمد بن بطّة، ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر، حدثني عائذ بن يحيى، عن أبي الحويرث، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ... الحديث بلفظه.

تخريجه:
الحديث ذكره في كنز العمال (١١/٦٨٣ رقم ٣٣٢٩٨)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:
الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله، «في إسناده الواقدي».
والواقدي تقدم في الحديث (٥٧٧) أنه متروك.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف الواقدي.

وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٣/١٣٦ رقم ٢٨٩٩) وقال: «موضوع».

سالم، مولى أبـي حذيفة

٦٥٠ ـ حديث عروة، قال:

جعلت أم سالم الأنصارية سالماً مولى أبـي حذيفة سائبة لله.

قلت: لم يصح ذا.

---

٦٥٠ ـ المستدرك (٢٢٦/٣): حدثنا أبو الحسن محمد بن علي بن بكر العدل، ثنا الحسين بن الفضل ثنا عفان بن مسلم، ثنا حفص بن غياث، حدثني أبـي، حدثني إبراهيم بن طهمان، عن أبـي العميس، عن أبـي بكر بن عبد الله بن أبـي الجهم، عن عروة بن الزبير، أنه قال: جعلت أم سالم الأنصارية سالماً مولى أبـي حذيفة سائبة لله. وإنه قتل يوم اليمامة، وورثت سلاحاً وفرساً، فأرسل إليها عمر بن الخطاب أن: خذيه فأنت أحق الناس به، فقالت: لا حاجة لي فيه، إني كنت جعلته لله تعالى حين أعتقته، فأخذه عمر ـ رضي الله عنه ـ فجعله في سبيل الله عز وجل.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «لم يصح ذا»، وفيه علتان:

١ ـ الإرسال. فإن عروة بن الزبير لم يدرك حروب الردة. فقد جاء في التهذيب (١٨٣/٧): أنه ولد سنة (٢٣) في آخر خلافة عمر. وقيل: ولد لستّ خلون من خلافة عثمان، وحروب الردة كما هو مشهور وقعت في أول خلافة أبـي بكر ـ رضي الله عنه ـ سنة (١١) للهجرة. =

. . . .

= ٢ ـ العلة الثانية: جهالة والد حفص بن غياث، إلا أن يكون قصد جده، فإنه قد روى عنه، غير أني لم أجدهم نصوا على أن جده طلق بن معاوية النخعي روى عن إبراهيم بن طهمان، كما في تهذيب الكمال (٢/٦٣٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله وجهالة والد حفص بن غياث.

وللحديث شاهد مرسل من حديث محمد بن سيرين، أن سالماً مولى أبـي حذيفة أعتقته امرأة من الأنصار سائبة، وقالت: وال من شئت، فوالى أبا حذيفة.

أخرجه ابن سعد (٣/٨٦) من طريق عارم بن الفضل قال: أخبرنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، فذكره.

وعارم هذا لم أجد من ذكره.

وله شاهدان آخران أخرجهما ابن سعد في الموضع السابق، أحدهما مرسل من حديث سعيد بن المسيب قال: كان سالم سائبة، فأوصى بثلث ماله في سبيل الله، وثلثه في الرقاب، وثلثه لمواليه.

والآخر مرسل من حديث أبـي سفيان قال: كان سالم لثُبيتة بنت يعار الأنصارية، وكانت تحت أبـي حذيفة فأعتقته سائبة، فتولى أبا حذيفة، وتبنّاه أبو حذيفة، فكان يقال: سالم بن أبـي حذيفة. قالت امرأة أبـي حذيفة، سهلة بنت سهيل بن عمرو: جئتُ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعد أن نزلت هذه الآية:

﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ ﴾ (الآية ٥ من سورة الأحزاب).

فقلت: يا رسول الله، إنما كان سالم عندنا ولداً، قال: فأرضعيه خمس رضعات يدخلْ عليك، قالت: فأرضعته وهو كبير، وزوّجه أبو حذيفة بنت أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، فلما قتل يوم اليمامة أرسل =

. . . .

= أبو بكر بميراثه إلى مولاته، فأبتْ أن تقبله، ثم إن عمر أرسل به، فأبت؛ وقالت: سيّبته لله، فجعله عمر في بيت المال. اهـ.

وكلا هذين الحديثين من طريق الواقدي، وتقدم مراراً أنه: متروك.

وعليه فالحديث باق على ضعفه، ولا يستقيم ضعفه بشيء من هذه الشواهد، والله أعلم.

٦٥١ ـ حديث زيد بن ثابت، قال:

لما قتل سالم مولى أبي حذيفة قالوا: ذهب ربع القرآن.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: على تقدير مضاف حذف(١).

---

(١) قوله: (على تقدير مضاف حذف) قصد الذهبي بذلك أن قوله: «ذهب ربع القرآن» ليس على ظاهره وإنما يجب معه تقدير مضاف لقوله: «ربع»، فيقال مثلاً: «ذهب ربع حفظة القرآن»، لأن القرآن محفوظ بحفظ الله تعالى له كما قال تعالى:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الآية ٩ من سورة الحجر).

٦٥١ ـ المستدرك (٣/٢٢٦): أخبرني أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران، ثنا أبي، ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن الزهري، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ، قال... فذكره بلفظه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده شيخ الحاكم أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران، أبو الحسن، ولم أجد من ترجم له، وله ذكر في ترجمة والده الإمام الحافظ الرحال الثقة أبو بكر محمد بن إسماعيل المعروف بالإسماعيلي المترجم له في سير أعلام النبلاء (١٤/١١٧ رقم ٦٠).

والزهري، وابن عيينة إمامان مشهوران، تقدمت ترجمة الأول في الحديث (٥٠٩)، والآخر في الحديث (٥١٠).

ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، صدوق، صنّف المسند، ولازم ابن عيينة، وروى له مسلم فأكثر. سئل الإمام أحمد عمّن نكتب، فقال: أما بمكة فابن أبي عمر، وذكره ابن حبان في ثقاته. وقال مسلمة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثاً =

. . . .

= موضوعاً حدث به ابن عيينة، وكان صدوقاً. اهـ. من الجرح والتعديل (٨/١٢٤ ـ ١٢٥ رقم ٥٦٠)، والتهذيب (٩/٥١٨ ـ ٥٢٠ رقم ٨٤٧)، والتقريب (٢/٢١٨ رقم ٨١٤).

قلت: وكأن الذهبي لم يعبأ بما قاله أبو حاتم عن ابن أبي عمر، فلم يورده في الميزان، وذكره في الكاشف (٣/١٠٧ رقم ٥٢٩٨)، فقال: «الحافظ»، لم يزد عليه، وذكره في سير أعلام النبلاء (١٢/٩٦ رقم ٢٨)، فقال: «الإمام المحدّث الحافظ، شيخ الحرم»، وذكره في تذكرة الحفاظ (٢/٥٠١ رقم ٥١٦)، فقال: «الحافظ المسند».

وعبيد بن السبّاق الثقفي المدني ثقة، روى له الجماعة، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. / ثقات العجلي (ص ٣٢١ رقم ١٠٧٧) والتهذيب (٧/٦٦ رقم ١٣٥)، والتقريب (١/٥٤٣ رقم ١٥٤٧).

الحكم على الحديث:

الحديث يتوقف الحكم عليه على معرفة حال شيخ الحاكم، فإن كان ثقة فالحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، وإلا فبحسبه، والله أعلم.

٦٥٢ ـ حديث (عمر)[١] أنه قال:

تمنَّوا. فقال بعضهم: أتمنى لو[٢] أن هذه الدار مملوءة ذهباً... الخ.

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) قوله: (لو) ليس في أصل (ب)، وإنما معلق بالهامش.

٦٥٢ ـ المستدرك (٣/٢٢٦ ـ ٢٢٧): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنا بشر بن موسى، ثنا عبد الله بن يزيد المقري، ثنا حيوة بن شريح، أخبرني أبو صخر، أن زيد بن أسلم حدثه عن أبيه، عن عمر ـ رضي الله عنه ـ أنه قال لأصحابه: تمنّوا، فقال بعضهم: أتمنى لو أن هذه الدار مملوءة ذهباً أنفقه في سبيل الله؛ وأتصدق. وقال رجل: أتمنى لو أنها مملوءة زبرجداً وجوهراً فأنفقه في سبيل الله، وأتصدق. ثم قال عمر: تمنوا، فقالوا: ما ندري يا أمير المؤمنين. فقال عمر: أتمنى لو أنها مملوءة رجالاً مثل أبي عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة، وحذيفة بن اليمان.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٧٤٠ رقم ١٢٨٠).

وأبو نعيم في الحلية (١/١٠٢).

كلاهما من طريق عبد الله بن يزيد المقري، به نحوه، إلا أن أبا نعيم إنما ذكر أبا عبيدة فقط.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٤١٣) من طريق ابن أبي نجيح، عن عمر نحوه، بذكر أبي عبيدة فقط.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ـ كما في تهذيبه (٧/١٦٤) ـ، بذكر أبي عبيدة وسالم. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وصححه الذهبي على شرط البخاري ومسلم، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أسلم العدوي مولى عمر بن الخطاب، ثقة مخضرم، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٣٠٦ رقم ١١٤٢)، والتهذيب (١/٢٦٦ رقم ٥٠١)، والتقريب (١/٦٤ رقم ٤٦٥).

وابنه زيد ثقة عالم روى له الجماعة، وكان يرسل. / الجرح والتعديل (٣/٥٥٥ رقم ٢٥١١)، والتهذيب (٣/٣٩٥ رقم ٧٢٨)، والتقريب (١/٢٧٢ رقم ١٥٧).

وأبو صخر حميد بن زياد بن أبي المخارق، تقدم في الحديث (٦٠٨) أنه لا بأس به، لكن لم يرو له البخاري في صحيحه.

وحيوة بن شريح التجيبي، وعبد الله بن يزيد المقرىء تقدمت ترجمتهما في الحديث (٦٠٨) أيضاً، وكلاهما ثقة روى له الجماعة، والمقرىء من كبار شيوخ البخاري.

وبشر بن موسى تقدم في الحديث (٥١٠) أنه إمام ثبت ثقة نبيل.

وشيخ الحاكم أبو بكر بن إسحاق اسمه أحمد بن إسحاق الشافعي المعروف بالصِّبْغي، وهو إمام علامة محدّث ـ كما في الحديث المتقدم برقم (٥١٠).

وعلى هذا فالحديث إنما هو على شرط مسلم فقط، أما البخاري فإنه لم يرو لأبي صخر في صحيحه، وإنما روى له في الأدب المفرد.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن بهذا الإسناد، لكنه ليس على شرط الشيخين على مراد الذهبي، وإنما على شرط مسلم فقط، والله أعلم.

ثعلبة بن عَنَمة الأنصاري

٦٥٣ ـ حديث جابر:

أن ثعلبة بن (عَنَمة)[١] وفد على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[٢] (فسلم و) في أصبعه خاتم من ذهب، فلم يرد عليه... الحديث.

قلت: فيه حرام بن عثمان وهو هالك، فليت شعري، أما سمع المؤلف قول الشافعي: الرواية عن حرام حرام[٣]؟! ثم إن الحديث باطل بقوله: «وفد»، وإنما هو من أهل المدينة، وأيضاً فإنما حُرِّم الذهب (في)[٢] أواخر الأمر.

---

(١) في (أ) و(ب): (غنيمة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) كما في الكامل لابن عدي (٢/٨٥٠).

٦٥٣ ـ المستدرك (٣/٢٣١): أخبرني إبراهيم بن محمد بن حاتم الزاهد، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا إبراهيم بن حمزة، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن حرام بن عثمان، عن أبي عتيق، وابن جابر، عن جابر، أن ثعلبة بن عنمة وفد على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وهو جالس فسلم ـ وفي أصبعه خاتم من ذهب ـ فلم يرد عليه، ثم سلم، فلم يرد عليه، فقيل: يا رسول الله، يسلم عليك ثعلبة ثلاث مرات فلم ترد عليه؟! فقال =

. . . .

= النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أو لا تراه ينضح وجهي بجمرة من نار في يده؟» فرمى ثعلبة بالخاتم.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «حرام هالك، فليت شعري، أما سمع المؤلف قول الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ: الرواية عن حرام حرام؟! ثم إن الحديث باطل لقوله: وفد، وإنما هو من أهل المدينة، وأيضاً فإنما حرم الذهب في أواخر الأمر».

وحرام هذا تقدم في الحديث (٦٣١) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف حرام، ومتنه باطل كما قال الذهبي، لأمرين:

١ ـ ثعلبة بن عنمة أنصاري من أهل المدينة، فلا يصلح أن يقال عنه: «وفد» ـ كما في ترجمته في الإصابة (٤٠٦/١).

٢ ـ ظاهر الحديث أن الذهب كان محرماً عند قدوم ثعلبة على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، بمعنى أنه كان قبل غزوة بدر، بل قبل الهجرة، لأن ثعلبة ممن شهد بدراً، والعقبة كما في ترجمته في الموضع، وقتل يوم الخندق، ومن تأمل الأحاديث المحرّمة للذهب يجد أنه كان مباحاً أول الأمر، ثم حُرّم بعد ذلك، وهذا لا يتفق مع ما جاء في هذا الحديث.

ففي صحيح البخاري (٣١٨/١٠ رقم ٥٨٦٦) في اللباس، باب خاتم الفضة، من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ اتخذ خاتماً من ذهب، وجعل فصّه مما يلي كفّه، ونقش فيه: محمد رسول الله، فاتخذ الناس مثله، فلما رآهم قد اتخذوها رمى به، وقال: «لا ألبسه أبداً»، ثم اتخذ خاتماً من فضة، فاتخذ الناس خواتيم الفضة...» الحديث. =

. . . .

= وفيه أيضاً (١٠/٣١٤ رقم ٥٨٦٢) في باب المزرّر بالذهب، من حديث المسور بن مخرمة ـ رضي الله عنه ـ، أن أباه مخرمة قال له: يا بنيّ، إنه بلغني أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قدمت عليه أقبية، فهو يقسمها، فاذهب بنا إليه، فذهبنا، فوجدنا النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في منزله، فقال له: يا بنيّ ادع لي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأعظمت ذلك، فقلت: أدعو لك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؟! فقال: يا بنيّ، إنه ليس بجبّار، فدعوته، فخرج، وعليه قَباء من ديباج مزرّر بالذهب، فقال: «يا مخرمة، هذا خبّأناه لك»، فأعطاه إياه.

قلت: ومخرمة هذا ممن أسلم في فتح مكة، ـ كما في الإصابة (٦/٥٠) ـ، فقصّته هذه بعد الفتح، وفيه دلالة على أن تحريم الذهب كان بعد ذلك، وهو الذي قصده الذهبي بقوله: «إنما حُرّم الذهب في أواخر الأمر»، والله أعلم.

ذكر مناقب رافع بن مالك الزرقي
ـ رضي الله عنه ـ[1]

٦٥٤ ـ حديث معاذ بن رفاعة، عن أبيه[2]، قال:

لما كان يوم بدر، تجمّع الناس على أمية بن خلف... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد العزيز بن عمران ضعّفوه.

---

(١) العنوان من المستدرك، وقد أورد الحاكم هذا الحديث تحت هذا العنوان، وحقه أن يكون في العنوان الذي بعده في المستدرك، في مناقب رفاعة بن رافع.

(٢) في التلخيص المطبوع: (معاذ بن رفاعة، عن أبيه، عن جده)، وفي المستدرك المطبوع: (معاذ بن رفاعة بن رافع، عن رفاعة بن رافع بن مالك، عن أبيه)، وما أثبته من (أ)، و(ب)، والتلخيص المخطوط، ونحوه ما في المستدرك المخطوط، وسيأتي سياقه، وهو الصواب؛ لأن رفاعة هو الذي شهد بدراً، أما والده، فإنما شهد العقبة، ولم يشهد بدراً كما في الإصابة (٢/٤٤٤).

٦٥٤ ـ المستدرك (٣/٢٣٢): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، أنا عبد العزيز بن عمران، حدثني رفاعة بن يحيى، عن معاذ بن رفاعة بن رافع، عن رفاعة بن =

= رافع بن مالك، قال: لما كان يوم بدر، تجمع الناس على أمية بن خلف، فأقبلت إليه، فنظرت إلى قطعة من درعه قد انقطعت من تحت إبطه، قال: فأطعنه بالسيف فيها طعنة، فقطعته، ورميت بسهم يوم بدر، ففقأت عيني، فبصق فيها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ودعا لي، فما آذاني منها شيء.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل (٣/١٠٠) من طريق الحاكم.

وأخرجه البزار (٢/٣١٦ رقم ١٧٧١).

والطبراني في الكبير (٥/٣٤ رقم ٤٥٣٥).

والأوسط ــ كما في مجمع الزوائد (٦/٨٢).

ومن طريقه أبو نعيم في الدلائل (٢/٧٨٥ ــ ٧٨٦ رقم ٥٥٧).

جميعهم من طريق عبد العزيز بن عمران، به نحوه.

قال الهيثمي عقبه: «فيه عبد العزيز بن عمران، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد العزيز ضعفوه».

وعبد العزيز هذا هو ابن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، الأعرج، المعروف بابن أبي ثابت، وهو متروك، احترقت كتبه، فحدث من حفظه، فاشتدّ غلطه ــ كما في التقريب (١/٥١١ رقم ١٢٤٢)، وانظر الكامل (٥/١٩٢٤)، والتهذيب (٦/٣٥٠ رقم ٦٧١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدة ضعف عبد العزيز بن عمران.

ضرار بن الأزور الأسدي الشاعر

٦٥٥ ـ حديث ابن عباس:

إن ضرار بن الأزور لما أسلم أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فأنشأ يقول:

تركت القداح وعزف القيان والخمر (تصلية)[١] وابتهالا

. . . الخ.

قلت: صحيح.

---

(١) في (أ): (بصلبة)، ولم تتضح نقطها في (ب)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه.

٦٥٥ ـ المستدرك (٣/٢٣٧ ـ ٢٣٨) ذكر الحاكم حديثاً لضرار، ثم قال: لا يحفظ لضرار عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ غير هذا، فأما فضيلته، فدعا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ له لما أنشده في قصيدته التي حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عمر أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس أن ضرار بن الأزور ـ رضي الله عنه ـ لما أسلم أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فأنشأ يقول:

تركت القداح وعزف القيان والخمر تصلية وابتهالا =

. . . .

= وكـرى المـحـبـر في غـمـرة وجهـدي على المسلمـين القتـالا
وقـالـت جمـيـلة بـدّدتـنـا وطـرحت أهلك شتّى شمـالا
فـيـا رب لا أغبـنـن صفـقـتي فقـد بعت أهـلي ومـالي بـدالا

فقال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «ما غبنت صفقتك يا ضرار».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وصححه الذهبي وفي سنده داود بن الحصين، يروي الحديث عن عكرمة عن ابن عباس، وهذه الرواية قدح فيها العلماء.

فداود ثقة إلا في روايته عن عكرمة، فقد قال عنه ابن المديني: ما روى عن عكرمة فمنكر، وقال أيضاً: مرسل الشعبي أحب إلي من داود، عن عكرمة عن ابن عباس، وقال أبو داود: أحاديثه عن شيوخه مستقيمة، وأحاديثه عن عكرمة مناكير، وقد وثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: صالح الحديث إذا روى عنه ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه ابن سعد والعجلي وابن شاهين وابن إسحاق، وقال ابن عيينة: كنا نتّقي حديث داود، وقال أبو زرعة: لينّ، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ولولا أن مالكاً روى عنه لتُرك حديثه، ولخص القول فيه ابن حجر بقوله: «ثقة، إلا في عكرمة». اهـ. من الجرح والتعديل (٣/٤٠٨ ـ ٤٠٩ رقم ١٨٧٤)، والكامل (٣/٩٥٩ ـ ٩٦٠)، والتهذيب (٣/١٨١ ـ ١٨٢ رقم ٣٤٥)، والتقريب (١/٢٣١ رقم ٥).

وفي سنده محمد بن إسحاق صاحب السيرة وتقدم في الحديث (٥٧٥) أنه صدوق، إلا أنه مدلس من الطبقة الرابعة وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما قيل في رواية داود عن عكرمة، ولعنعنة ابن إسحاق وتدليسه.

وله شاهد من حديث ضرار نفسه ـ رضي الله عنه ـ وله عنه طريقان: =

. . . .

=

● **الأولى**: يرويها محمد بن سعيد الأثرم ثنا أبو المنذر سلامة بن سليمان القاري، ثنا عاصم بن بهدلة، عن أبـي وائل، عن ضرار به نحوه.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٤/٧٦).

والطبراني في الكبير (٨/٣٥٥ رقم ٨١٣٢).

والحاكم في المستدرك (٣/٦٢٠).

وذكره الهيثمي في المجمع (٨/١٢٦ ــ ١٢٧) وعزاه لعبد الله بن أحمد وقال: «فيه محمد بن سعيد الأثرم، وهو متروك»، وذكره أيضاً (٩/٣٩٠ ــ ٣٩١) وقال: «رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما محمد بن سعيد بن زياد الأثرم، وهو ضعيف، وفي ثقات ابن حبان: محمد بن سعيد بن زياد ولم يقل الأثرم، فإن كان هو فقد وثق، وإلا فهو الضعيف».

قلت: محمد بن سعيد بن زياد الكُرَيْزي الأثرم البصري هذا متروك، تركه أبو حاتم، وقال: «منكر الحديث، مضطرب الحديث، ضعيف»، وقال ابن أبـي حاتم، «سألت أبا زرعة عن محمد بن سعيد بن زياد البصري، فقال: ضعيف الحديث، كتبت عنه بالبصرة، وكتب عنه أبو حاتم ببغداد، وليس بشيء، وترك حديثه، ولم يقرأ علينا»، وقال موسى بن هارون: «محمد بن سعيد الأثرم مات بالبصرة، أراه يكذب»، وقال ابن عدي: «لا أعرف له رواية». اهـ. من الجرح والتعديل (٧/٢٦٤ ــ ٢٦٥ رقم ١٤٤٤)، والكامل (٦/٢٢٩٣)، والميزان (٣/٥٦٤ رقم ٧٦٠٢)، واللسان (٥/١٧٦ رقم ٦١٦)، وتعجيل المنفعة (ص ٢٤٠ رقم ٩٣٨).

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجله.

● **الطريقة الثانية**: يرويها يعقوب بن محمد الزهري، ثنا عبد العزيز بن عمران، ثنا ماجد بن مروان ثنا أبـي عن أبيه، عن ضرار، فذكره.

أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٣٥٦ رقم ٨١٣٣).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٩٠ ــ ٣٩١)، وتقدم نقل بعض كلامه عن الحديث السابق، وقال: «وفي الآخر من لم أعرفه ــ يعني هذه الطريق». =

. . . .

= وقوله: «فيه من لم أعرفه» يقصد به ماجد بن مروان الذي في سنده فإني لم أجد من ترجم له.

وفي سنده أيضاً عبد العزيز بن عمران وتقدم في الحديث السابق برقم (٦٥٤) أنه: متروك.

ويعقوب بن محمد الزهري تقدم في الحديث (٦٢٢) أنه كثير الوهم، والرواية عن الضعفاء.

وعليه فالحديث ضعيف جداً من هذه الطريق، ولا يستقيم ضعفه بهذين الشاهدين، والله أعلم.

هشام بن العاص بن وائل السهمي

٦٥٦ ـ حديث ابن عمر:

كنا نقول: ما لأحد توبة إذا ارتدَّ، فأنزل الله:

﴿ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ . . . ﴾ الآية[١] . . . إلخ.

قلت: فيه عبد الرحمن بن (بشير)[٢] وهو منكر الحديث، قاله أبو حاتم[٣].

---

(١) الآية (٥٣) من سورة الزمر.

(٢) في (أ): (سينين)، وكأنها في (ب) بياض، وما أثبته من إسناد المستدرك وتلخيصه ومصادر الترجمة.

(٣) قوله: (قاله أبو حاتم) ليس في التلخيص، وقول أبي حاتم هذا في الجرح والتعديل (٥/٢١٥).

٦٥٦ ـ المستدرك (٣/٢٤٠ ـ ٢٤١): حدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني، ثنا جعفر بن محمد الفريابي، ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ثنا عبد الرحمن بن بشير، عن محمد بن إسحاق، أخبرني نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: كنا نقول: ما لأحد توبة إن ترك دينه بعد إسلامه ومعرفته، فأنزل الله فيهم:

﴿ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾، =

. . . .

= فكتبتها بيدي، ثم بعثت بها إلى هشام بن العاص بن وائل، فصاح بها، فجلس على بعيره، ثم لحق بالمدينة ـ رضي الله عنه ـ .

تخـــريجـــه:

الحديث رواه الحاكم هنا من طريق ابن إسحاق.

وابن إسحاق رواه في المغازي ـ كما في سيرة ابن هشام (٢/١١٩) ـ ، غير أن ابن عمر ذكره من قول أبيه عمر، لا من قوله هو.

وكذا رواه ابن جرير في التفسير (٢٤/١٥) من طريق سلمة بن الفضل، ويحيى بن سعيد الأموي.

والبيهقي في سننه (٩/١٣ ـ ١٤) في السير، باب ما جاء في عذر المستضعفين، من طريق يونس بن بكير.

والبزار (٢/٣٠٢ ـ ٣٠٤ رقم ١٧٤٦).

جميعهم عن ابن إسحاق، به عن عمر نحوه، إلا أن القصة عند ابن هشام، والبزار فيها زيادة.

وأخرجه ابن مردويه ـ كما في الدر المنثور (٧/٢٣٦) ـ عن عمر أيضاً.

وذكره الهيثمي في المجمع (٦/٦١) وعزاه للبزار وقال: «رجاله ثقات».

ومن حديث ابن عمر أخرجه ابن المنذر والطبراني وابن مردويه والبيهقي في الدلائل ـ كما في الدر المنثور (٧/٢٣٥) ـ .

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «عبد الرحمن منكر الحديث».

وعبد الرحمن هذا هو ابن بشير الشيباني الدمشقي، وثقه ابن حبان، وقال علي بن الحسن الكرخي، حدثنا الباغندي، حدثنا دحيم، حدثنا =

. . . .

= عبد الرحمن بن بشير وكان ثقة. وذكره محمد بن عائذ بخير. وقال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، يروي عن ابن إسحاق غير حديث منكر.

قلت: وخلاصة حال الرجل أنه ثقة بناءً على أكثر الأقوال فيه، وما انفرد به أبو حاتم من وصفه له بقوله: «منكر الحديث» فهو جرح مجمل مع تشدد أبي حاتم في الجرح، فلا يدفع توثيق الآخرين، والله أعلم.

انظر الجرح والتعديل (٥/٢١٥ رقم ١٠١٣). والثقات لابن حبان (٨/٣٧٣). ولسان الميزان (٣/٤٠٧ رقم ١٦٠٦).

ولم ينفرد عبد الرحمن بن بشير بالحديث، بل تابعه غير واحد كما تقدم.

أما ابن إسحاق فتقدم في الحديث (٥٧٥) أنه صدوق مدلس من الرابعة، وقد صرح بالتحديث عن نافع فزال الإشكال.

أما نافع مولى ابن عمر فإنه ثقة، ثبت، فقيه، مشهور، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٨/٤٥١ ـ ٤٥٢ رقم ٢٠٧٠)، والتهذيب (١٠/٤١٢ رقم ٧٤٢)، والتقريب (٢/٢٩٦ رقم ٣٠).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن بهذا الإسناد.

عكرمة بن أبـي جهل

٦٥٧ ـ حديث عكرمة:

قال لي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم جئت: «مرحباً بالراكب. . .» إلخ.

قال: صحيح.

قلت: لكنه منقطع(١).

---

(١) جاء التعقيب على الحديث في (ب) هكذا: (لا؛ فيه ضعيفان)، وهو خلط بين هذا الحديث والذي بعده؛ بدليل أن الحديث بعده لم يرد إطلاقاً في (ب).

٦٥٧ ـ المستدرك (٣/٢٤٢): أخبرنا أبو عبد الله الأصبهاني، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، ثنا أبو حذيفة النهدي، ثنا سفيان، عن أبـي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن عكرمة بن أبـي جهل، قال: قال لي النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يوم جئت مهاجراً: «مرحباً بالراكب المهاجر، مرحباً بالراكب المهاجر، مرحباً بالراكب المهاجر»، فقلت: والله يا رسول الله، لا أدع نفقة أنفقتها، إلا أنفقت مثلها في سبيل الله عز وجل.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي (٨/٣ ـ ٥ رقم ٢٨٧٩) في الاستئذان، بـاب ما جاء في مرحباً.

والطبراني في الكبير (١٧/٣٧٣ ـ ٣٧٤ رقم ١٠٢٢). =

. . . .

= وأبو نعيم في المعرفة (٢/ ل ١٢٢ ب ـ ١٢٣ أ).

ثلاثتهم من طريق موسى بن مسعود أبي حذيفة النهدي، عن سفيان، به نحوه، عدا الترمذي، فلفظه مختصر.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث ليس إسناده بصحيح، لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث موسى بن مسعود، عن سفيان، وموسى بن مسعود، ضعيف في الحديث. وروى عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، مرسلاً، ولم يذكر فيه مصعب بن سعد، وهذا أصح».

وقال الهيثمي في المجمع (٩/٣٨٥): «رواه الطبراني مرسلاً، ورجاله رجال الصحيح».

وتابع أبا حذيفة بشر بن سلم، فرواه عن سفيان، به نحوه مختصراً.

رواه أبو نعيم في الموضع السابق.

ورواه أيضاً من طريق إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن عكرمة...، الحديث بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لكنه منقطع».

ويعني بالانقطاع بين مصعب بن سعد، وعكرمة بن أبي جهل ـ رضي الله عنه ـ ومصعب بن سعد بن أبي وقاص ثقة، روى له الجماعة، لكن روايته عن عكرمة مرسلة، فقد نص البخاري في تاريخه الصغير على أنه لم يسمع من عكرمة، وسأل ابن أبي حاتم أباه هل سمع مصعب من عكرمة؟ فقال: «لا أظنه». / الجرح والتعديل (٧/٦ ـ ٧)، والتهذيب (٧/٢٥٨)، و(١٠/١٦٠).

وفي ترجمة عكرمة ـ رضي الله عنه ـ من الإصابة (٤/٥٣٨) ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث، ثم قال: «هو منقطع؛ لأن مصعباً لم يدركه». =

. . . .

= وقد أعل الترمذي ــ رحمه الله ــ الحديث بعلتين أخريين:

١ ــ ضعف موسى بن مسعود.

٢ ــ الاختلاف على سفيان، ورجح رواية ابن مهدي عن سفيان، عن أبي إسحاق، مرسلاً، ليس فيه ذكر لمصعب.

أما موسى بن مسعود أبو حذيفة النهدي، البصري، فإنه صدوق، إلا أنه سيء الحفظ. / انظر الجرح والتعديل (١٦٣/٨ ــ ١٦٤ رقم ٧٢٣)، والتهذيب (٣٧٠/١٠ ــ ٣٧١ ــ رقم ٦٥٧)، والتقريب (٢٨٨/٢ رقم ١٥٠٥).

وقد تابع أبا حذيفة بشر بن سَلْم الهمداني البجلي، أبو الحسن، وهو منكر الحديث كما قال أبو حاتم. / الجرح والتعديل (٣٥٨/٢ رقم ١٣٦٥)، واللسان (٢٣/٢ ــ ٢٤ رقم ٧٩).

وأما الاختلاف على سفيان في هذا الحديث، فعلى ضربين:

(أ) رواية أبي حذيفة، وبشر بن سلم، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن عكرمة.

(ب) رواية عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، مرسلاً، ليس فيه ذكر لمصعب بن سعد.

وقد رجح الترمذي رواية ابن مهدي للحديث عن سفيان، لأن عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، مولاهم ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، ممن روى له الجماعة. / انظر الجرح والتعديل (٢٨٨/٥ ــ ٢٩٠ رقم ١٣٨٢)، والتهذيب (٢٧٩/٦ ــ ٢٨١ رقم ٥٤٩)، والتقريب (٤٩٩/١ رقم ١١٢٦).

وهذه الرواية أرجح من رواية إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن عكرمة، لأن سفيان الثوري ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة ممن روى له الجماعة. / انظر الجرح =

. . . .

= والتعديل (٤/٢٢٢ ـ ٢٢٥ رقم ٩٧٢)، والتهذيب (٤/١١١ ـ ١١٥ رقم ١٩٩)، والتقريب (١/٣١١ رقم ٣١٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف أبـي حذيفة النهدي من قبل حفظه، وغلطه في الحديث، والصواب فيه ما رواه ابن مهدي، عن الثوري، عن أبـي إسحاق، عن عكرمة، وهو ضعيف بهذا الإسناد لإرساله، والله أعلم.

٦٥٨ ــ حديث أم سلمة مرفوعاً:

«رأيت لأبـي جهل عَذْقاً في الجنة...» إلخ.

قال: صحيح.

قلت: لا؛ فيه ضعيفان[1].

---

(١) الحديث بكامله ليس في (ب).

٦٥٨ ــ المستدرك (٣/٢٤٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سنان القزاز، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، ثنا المطلب بن كثير، ثنا الزبير بن موسى، عن مصعب بن عبد الله بن أبـي أمية، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «رأيت لأبـي جهل عذقاً في الجنة»، فلما أسلم عكرمة بن أبـي جهل قال: «يا أم سلمة هذا هو»، قالت أم سلمة: وقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: شكا إليه عكرمة أنه إذا مر بالمدينة قيل له: هذا ابن عدو الله أبـي جهل، فقام رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ خطيباً، فقال: «إن الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا، لا تؤذوا مسلماً بكافر».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه (٣/٤١٢)، من طريق يعقوب الزهري، به مختصراً.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/٣٠٠ رقم ٦٧٣) من طريق يعقوب أيضاً، ولفظه: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «رأيت لأبـي جهل عتقاء في الجنة»، فلما أسلم عكرمة قال: «هو هذا».

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٨٥) وقال: «فيه يعقوب بن محمد الزهري وقد وثق، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات».

وبنحو لفظ الطبراني أخرجه الجصاص في فوائده ــ كما في الإصابة (٤/٥٣٩) ــ. =

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا؛ فيه ضعيفان».

والحديث في سنده الزبير بن موسى بن ميناء المكي ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقد روى عنه ابن جريج والثوري، وابن نجيح وغيرهم، فهو مجهول الحال، وإليه أشار الحافظ ابن حجر في التقريب (١/ ٢٥٩ رقم ٣٠) بقوله: «مقبول»، وانظر التاريخ الكبير (٣/٤١٢ رقم ١٣٦٧)، وثقات ابن حبان (٦/٣٣٢)، والتهذيب (٣/ ٣٢٠ رقم ٥٩٤).

والراوي عنه المطلب بن كثير مجهول، ذكره ابن حبان في ثقاته (٩/١٩٣)، ولم يذكر أنه روى عنه سوى يعقوب بن محمد الزهري، ويعقوب هذا تقدم في ترجمته في الحديث (٦٢٢) أنه صدوق؛ إلا أنه كثير الوهم والرواية عن الضعفاء.

وفي سنده أيضاً محمد بن سنان القزاز، وتقدم في الحديث (٥٣١) أنه ضعيف، غير أنه لم ينفرد به، فقد تابعه محمد بن عبادة عند الطبراني.

الحكم على الحديث:

ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد تبين أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد، وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٣/١٧٨ رقم ٣٠٨٢) وقال: ضعيف.

أما قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا».

فيشهد له ما رواه مسلم (٤/ ٢٠٣١ رقم ١٦٠) في البر والصلة والآداب، باب الأرواح جنود مجندة من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ يرفعه: «الناس معادن كمعادن الفضة والذهب، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا».

وأما قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا تؤذوا مسلماً بكافر».

فيشهد له ما رواه الحاكم (١/ ٣٨٥).

. . . .

=

ومن طريقه البيهقي (٤/٧٥) عن سعيد بن زيد ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا تؤذوا مسلماً بشتم كافر».

قال الحاكم عقبه: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦/١٢٥ رقم ٧٠٦٨).

وأما بقية الحديث، فلم أجد ما يشهد له، فهو باق على ضعفه.

٦٥٩ ــ حديث ابن أبـي مليكة، قال:

كان عكرمة بن أبـي جهل يأخذ المصحف فيضعه ويبكي ويقول: كلام ربـي، كلام ربـي(١).

قلت: هو مرسل.

---

(١) كذا في (أ) و(ب)، والتلخيص، وعبارة المستدرك تأتي.

٦٥٩ ــ المستدرك (٣/٢٤٣): أخبرني أبو بكر بن إسحاق، أنا إسماعيل بن إسحاق، ثنا سليمان بن حرب، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن أبـي ملكية، قال: كان عكرمة ابن أبـي جهل يأخذ المصحف، فيضعه على وجهه، ويبكي، ويقول: «كلام ربـي، كتاب ربـي».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/٣٧١ ــ ٣٧٢ رقم ١٠١٨) من طريق خالد بن خداش، عن حماد بن زيد، به مثل لفظ التلخيص، وفيه زيادة.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٣٨٥): «رواه الطبراني مرسلاً، ورجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «مرسل»، ويقصد به الانقطاع بين عبد الله بن عبيد الله بن أبـي ملكية، وعكرمة ــ رضي الله عنه ــ، فإنه لم يسمع منه.

فعكرمة اختلف في وفاته، فقيل توفي في خلافة أبـي بكر ــ رضي الله عنه ــ سنة ثلاث عشرة، بأجنادين، وقيل في خلافة عمر ــ رضي الله عنه ــ سنة خمس عشرة، باليرموك.

أما ابن أبـي مليكة، فوفاته كانت سنة سبع عشرة ومائة، وقيل: سنة ثمان =

. . . .

= عشرة ومائة، فالفرق بين وفاتيهما يربو على مائة عام، ومثل هذا الفرق يستحيل معه إمكان السماع، خاصة إذا ما أضيف لذلك سنّ التحمُّل، إلا أن يكون ابن أبي مليكة من المعمرين، ولم أجدهم نصوا عليه في ترجمته، بل فيه النص على أن روايته عن عمر، وعثمان، وطلحة بن عبيد الله ـ رضي الله عنهم ـ مرسلة. / انظر التهذيب (٥/٣٠٦ ـ ٣٠٧)، و (٧/٢٥٧ ـ ٢٥٨)، وجامع التحصيل (ص ٢٦٠ ـ ٢٦١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله، والله أعلم.

أبو قحافة عثمان بن عامر . . .

٦٦٠ ـ حديث القاسم بن محمد، عن أبيه، عن أبي بكر، قال:

جئت بأبي قحافة إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال:

«هلاَّ تركت الشيخ (حتى)[1] آتيه؟» . . . إلخ.

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الله بن عبد الملك الفِهْري، وهو منكر الحديث، والقاسم بن محمد لم يدرك أباه، ولا أبوه أبا بكر.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

٦٦٠ ـ المستدرك (٣/٢٤٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا حسين بن محمدالمروزي، ثنا عبد الله بن عبد الملك الفهري، ثنا القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي بكر ـ رضي الله عنهم ـ قال: جئت بأبي قحافة إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: «هلاَّ تركت الشيخ حتى آتيه؟» فقلت: بل هو أحق أن يأتيك، قال: «إنا لنحفظه لأيادي ابنه عندنا».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣/١٦٤ رقم ٢٤٨٧) من طريق حسين بن محمد، عن عبد الله بن عبد الملك الفهري، به مثله.

. . . .

قال البزار عقبه: «لا أحسب عبد الله بن عبد الملك سمع من القاسم شيئاً، ولكن هكذا وجدته مكتوباً عندي».

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ٥٠): «فيه عبد الله بن عبد الملك الفهري، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الله منكر الحديث، والقاسم لم يدرك أباه، ولا أبوه أبا بكر».

أما عبد الله فهو ابن عبد الملك بن كرز بن جابر القرشي، الفهري، وهو قاضي الموصل، الذي يقال له: عبد الله بن كرز، أبو كرز القرشي، وهو ضعيف جداً، قال أبو زرعة: هو ضعيف، وضرب على حديثه، وقال ابن حبان: «يروي عن يزيد بن رومان، وأهل المدينة العجائب، لا يشبه حديثه حديث الثقات»، وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال البرقاني: سألت أبا الحسن (الدارقطني) عنه، قلت: ثقة؟ قال: لا، ولا كرامة. اهـ. من المجروحين لابن حبان (٢/ ١٧)، والميزان (٢/ ٤٥٧ و ٤٧٤ رقم **٤٤٣٣** و **٤٥٢٢**)، واللسان (**٣/ ٣١٢ ـ ٣١٢ رقم ١٢٨٩**).

وأما القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، فإنه ثقة، رفيع، عالم، فقيه، إمام، ورع، أحد الفقهاء السبعة، ممن روى له الجماعة، ذكر الغلابي أنه لم يدرك أباه، وقال الذهبي: «روايته عن أبيه، عن جده انقطاع على انقطاع؛ فكل منهما لم يُحقّ أباه». / الجرح والتعديل (٧/ ١١٨ رقم **٦٧٥**)، وجامع التحصيل للعلائي (ص ٣١٠ رقم ٦٢٦)، وسير أعلام النبلاء (**٥/ ٥٤**)، والتهذيب (**٨/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥** رقم ٦٠١).

وأما أبوه، فإنه لم يسمع من أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، نص على ذلك أبو زرعة ـ كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٨٢ رقم ٣٣١) ـ، ونص عليه الذهبي آنفاً، وأوضح أبو زرعة

= ذلك بأن أبا بكر ــ رضي الله عنه ــ توفي ولمحمد أقل من ثلاث سنين، وانظر معه التهذيب (٩/ ٨٠ ــ ٨١ رقم ١٠١).

وهناك علة أخرى للحديث ذكرها البزار آنفاً، فقال: «لا أحسب عبد الله بن عبد الملك سمع من القاسم شيئاً».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد الله بن عبد الملك، والانقطاع في المواضع المتقدم ذكرها.

وله شواهد صحيحة من حديث أنس، وأسماء، وأبي هريرة ــ رضي الله عنهم ــ وسيأتي ذكرها في الحديث الآتي، والله أعلم.

٦٦١ ـ حديث أبي الزبير، عن جابر:

أن عمر أخذ بيد أبي قُحافة، فأتى به النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فلما (وقف به)[1] عليه.

قال: «غيّروه ـ يعني الشّيب ـ ولا تُقرّبوه سواداً».

قلت: على شرط مسلم.

---

(١) في (أ): (أوقف عليه)، وفي (ب): (وقف عليه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٦٦١ ـ المستدرك (٣/٢٤٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، أن عمر بن الخطاب أخذ بيد أبي قحافة، فأتى به النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فلما وقف به على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «غيروه، ولا تقربوه سواداً».

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن وهب، أخبرني ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر به.

ومن طريق ابن وهب أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٦٦٣ رقم ٧٩) في كتاب اللباس والزينة، باب استحباب خضاب الشيب بصفرة، أو حمرة، وتحريمه بالسواد، ولفظه: أتي بأبي قحافة يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثّغامة بياضاً، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «غيّروا هذا بشيء، واجتنبوا السواد».

وأخرجه أبو داود (٤/٤١٥ رقم ٤٢٠) في الترجل، باب في الخضاب.

والنسائي (٨/١٣٨) في الزينة، باب النهي عن الخضاب بالسواد. =

. . . .

= والبيهقي في سننه (٣١٠/٧) في كتاب القسم والنشور، باب ما يصبغ به، جميعهم من طريق ابن وهب، به بمثل لفظ مسلم.

وهذا الحديث مما فات الذهبي وابن الملقن استدراكه على الحاكم لرواية مسلم له.

والحديث رواه عن أبي الزبير جمع سوى ابن جريج، منهم:

أيوب السختياني، وليث بن أبي سليم، وعزرة بن ثابت، وأجلح، ومطر الوراق، وأبو خيثمة زهير بن معاوية.

أما رواية أيوب السختياني فأخرجها الطبراني في الكبير (٢٩/٩ ـ ٣٠ رقم ٨٣٢٦) بنحوه.

وأما رواية ليث بن أبي سليم فلها عنه ثلاث طرق:

١ ـ طريق إسماعيل بن عُلّية، بنحوه.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤٥١/٥ ـ ٤٥٢).

وأحمد في مسنده (٣١٦/٣).

وابن أبي شيبة في المصنف (٤٣٢/٨ رقم ٥٠٥٢) في العقيقة، باب الخضاب بالحناء.

وابن ماجه في سننه (١١٩٧/٢ رقم ٣٦٢٤) في اللباس، باب الخضاب بالسواد.

٢ ـ طريق معمر بن راشد، بنحوه أيضاً.

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٥٤/١١ رقم ٢٠١٧٩).

ومن طريقه أحمد في المسند (٣٢٢/٣).

والطبراني في الكبير (٢٩/٩ رقم ٨٣٢٤).

والبغوي في شرح السنة (٩١/١٢ ـ ٩٢ رقم ٣١٧٩). =

= ٣ ـ يرويها داود بن الزبرقان عنه، وصرح باسمه فقال: ليث بن أبـي سليم.

أخرجه الطبراني في الكبير (٩/٢٩ رقم ٨٣٢٥).

وداود بن الزبرقان متروك ـ كما في التقريب (١/٢٣١ رقم ١١) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٣/٩٦١ ـ ٩٦٥)، والتهذيب (٣/١٨٥ رقم ٣٥١).

وليث بن أبـي سليم تقدم في الحديث (٤٩٢) أنه صدوق اختلط فلم يتميز حديثه، فترك. وقد وهم الشيخ ناصر الدين الألباني، فظن أنه الليث بن سعد، فقال في «غاية المرام» (ص ٨٣): «وممن رواه عن أبـي الزبير الليث بن سعد عند أحمد، والليث لا يروي عن أبـي الزبير إلا ما سمع من جابر، كما هو مذكور في التهذيب وغيره».

قلت: الليث ابن سعد وابن أبـي سليم كلاهما يرويان عن أبـي الزبير، غير أن إسماعيل بن علية، ومعمر بن راشد إنما يرويان عن ابن أبـي سليم، لا عن ابن سعد كما في تهذيب الكمال (٣/١١٥٥).

وأما رواية أجلح بن عبد الله، فأخرجها:

أبو يعلى في مسنده (٣/٣٥٢ رقم ١٨١٩).

والطبراني في الصغير (١/١٧٤).

ومن طريقه الخطيب في تاريخه (٩/١٣٦).

كلاهما من طريق شريك، عن أجلح، عن أبـي الزبير، به نحوه.

وأما رواية مطر الوراق، فيرويها عنه داود بن الزبرقان وجاءت مقرونة برواية الليث السابقة عند الطبراني في الكبير.

فهؤلاء جميعهم جاءت رواياتهم موافقة لرواية ابن جريج للحديث هنا بما فيه قوله: «وجنبوه السواد».

ورواه عن أبـي الزبير أبو خيثمة زهير بن معاوية عند مسلم في الموضع =

السابق برقم (٧٨) بنحو رواية ابن جريج إلا أنه لم يذكر قوله: «وجنبوه السواد».

ورواه أحمد في المسند (٣/٣٣٨) عن حسن وأحمد بن عبد الملك قالا ثنا زهير، عن أبي الزبير، عن جابر به، ثم قال الإمام أحمد: قال حسن: قال زهير: قلت لأبي الزبير: أقال: «جنبوه السواد»؟ قال: لا.

ورواه الطبراني في الكبير (٩/ ٣٠ رقم ٨٣٢٧) بنحو رواية مسلم.

وممن رواه عن أبي الزبير ولم يذكر السواد: عزرة بن ثابت عند الحاكم (٣/٢٤٥).

ورواية الإمام أحمد للحديث من طريق حسن بن موسى الأشيب وفيها سؤال زهير لأبي الزبير عن قوله: «وجنبوه السواد» أوضحت بأن هذه اللفظة مدرجة من أبي الزبير، إما لفهم فهمه من نصوص أخرى سيأتي ذكرها، أو لغير ذلك، فالله أعلم.

وقد تابع أبا الزبير على الحديث عن جابر أبو سفيان طلحة بن نافع، وروايته أخرجها ابن جميع في معجم الشيوخ (ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩) من طريق حفص بن سليمان، عن أبي إسحاق الشيباني، عن أبي سفيان، عن جابر، به نحو رواية مسلم، وفيه: «وجنبوه السواد».

دراسة الإسناد:
الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «على شرط مسلم»، وفاتهما أن مسلماً قد أخرج الحديث كما سبق من طريق عبد الله بن وهب، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، وبيان حال رجال الحاكم إلى ابن وهب كالتالي:

بحر بن نصر بن سابق الخولاني، مولاهم المصري ثقة. / الجرح والتعديل (٢/٤١٩ رقم ١٦٦٠)، والتهذيب (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١ رقم ٧٧٥)، والتقريب (١/ ٩٣ رقم ٧). =

. . . .

=

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة إمام.

وتقدم أن قوله: «وجنبوه السواد» إدراج من أبـي الزبير، وقد تابعه على الحديث بهذه الزيادة أبوسفيان طلحة بن نافع، لكن في الإسناد إليه حفص بن سليمان الأسدي، أبوعمرو البزّار، الكوفي، وهومتروك الحديث مع إمامته في القراءة. / الجرح والتعديل (٣/١٧٣ ــ ١٧٤ رقم ٧٤٤)، والتهذيب (٢/٤٠٠ ــ ٤٠٢ رقم ٧٠٠)، والتقريب (١/١٨٦ رقم ٤٤٢).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم، كلاهما من طريق ابن وهب، وسند الحاكم إلى ابن وهب صحيح كما تقدم، لكن الحديث من رواية جابر ليس فيه قوله: «وجنبوه السواد»، وإنما هوإدراج من أبـي الزبير، وقد صحّت هذه الزيادة من طرق أخرى.

فالحديث روي أيضاً من طريق أنس بن مالك، وأسماء بنت أبـي بكر، وأبـي هريرة ــ رضي الله عنهم ــ.

أما حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ فله عنه ثلاث طرق:

● **الطريق الأولى**: طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين قال: سئل أنس بن مالك عن خضاب رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ فقال: إن رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ لم يكن شاب إلا يسيراً، ولكنّ أبا بكر وعمر بعده خضبا بالحناء والكتم، قال: وجاء أبو بكر بأبيه أبـي قحافة إلى رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ يوم فتح مكة يحمله حتى وضعه بين يدي رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ، فقال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ لأبـي بكر: «لوأقررت الشيخ في بيته لأتيناه مكرمة لأبـي بكر»، فأسلم، ولحيته، ورأسه كالثغامة بياضاً، فقال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ: «غيروهما وجنبوه السواد». =

. . . .

= أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/١٦٠) من طريق شيخه محمد بن سلمة الحراني، عن هشام، به واللفظ له.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٥/٢١٦ ــ ٢١٧ رقم ٢٨٣١).

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٥٦ رقم ١٤٧٦).

كلاهما من طريق محمد بن سلمة الحراني، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٥/١٥٩ ــ ١٦٠): «رجال أحمد رجال الصحيح».

قلت: سنده صحيح، كالتالي:

محمد بن سلمة الحرّاني ثقة. / ثقات العجلي (ص ٤٠٤ رقم ١٤٦٠)، والتقريب (٢/١٦٦ رقم ٢٦٥)، والتهذيب (٩/١٩٣ رقم ٢٩٦).

وهشام بن حسان الأزدي ثقة روى له الجماعة، من أثبت الناس في ابن سيرين. / الجرح والتعديل (٩/٥٤ ــ ٥٦ رقم ٢٢٩)، والتهذيب (١١/٣٤ رقم ٧٥)، والتقريب (٢/٣١٨ رقم ٧٦).

ومحمد بن سيرين الأنصاري البصري ثقة، ثبت، عابد، كبير القدر، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/٢٨٠ ــ ٢٨١ رقم ١٥١٨)، والتهذيب (٩/٢١٤ رقم ٣٣٦)، والتقريب (٢/١٦٩ رقم ٢٩٥).

● **الطريق الثانية**: أخرجها الإمام أحمد في مسنده (٣/٢٤٧) ثنا قتيبة، قال أنا ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ: «غيروا الشيب ولا تقربوه السواد».

وابن لهيعة ضعيف كما تقدم.

● **الطريق الثالثة**: يرويها أبو حنيفة، عن يزيد بن أبي خالد، عن أنس ــ رضي الله عنه ــ قال: كأني أنظر إلى لحية أبي قحافة كأنه ضرام عرفج من شدة حمرته، فقال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ لأبي بكر: «لو أقررت الشيخ في بيته لأتيناه تكرمة لأبي بكر». =

. . . .

= أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤٥٢/٥) باختصار.

والحاكم في المستدرك (٢٤٥/٣) واللفظ له.

وأما حديث أسماء بنت أبي بكر ــ رضي الله عنهما ــ فيرويه ابن إسحاق قال: حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر قالت: لما دخل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مكة، واطمأن، وجلس في المسجد؛ أتاه أبو بكر بأبي قحافة، فلما رآه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «يا أبا بكر، ألا تركت الشيخ حتى أكون أنا الذي أمشي إليه؟» قال: يا رسول الله هو أحق أن يمشي إليك من أن تمشي إليه. فأجلسه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بين يديه، ووضع يده على قلبه، ثم قال: «يا أبا قحافة، أسلم تسلم» قال: فأسلم وشهد شهادة الحق، قال: وأدخل عليه ورأسه ولحيته كأنهما ثغامة، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «غيروا هذا الشيب، وجنبوه السواد».

أخرجه ابن إسحاق في مغازيه ــ كما في سيرة ابن هشام (٤٨/٤) ــ.

وابن سعد في الطبقات (٤٥١/٥) واللفظ له.

وأحمد في مسنده (٣٤٩/٦).

والطبراني في الكبير (٨٨/٢٤ ــ ٨٩ رقم ٢٣٦ و ٢٣٧).

وابن حبان في صحيحه (ص ٤١٥ ــ ٤١٦ رقم ١٧٠٠).

جميعهم لم يذكر قوله: «وجنبوه السواد» عدا ابن سعد في روايته التي من طريق شيخه عبد الرحمن بن محمد المحاربي، وهو من رجال الصحيحين غير أنه مدلّس من الطبقة الثالثة، وقد عنعن هنا، فالزيادة ضعيفة لعنعنته. انظر التهذيب (٢٦٥/٦ رقم ٥٢٤)، وطبقات المدلسين (ص ٩٣ رقم ٨٠).

والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (١٧٤/٦) وعزاه لأحمد والطبراني وقال: «رجالها ثقات»، وقال عن رواية الطبراني الأخرى: «رجاله ثقات».

وأما حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ فلفظه: لما فتح رسول الله =

. . . .

= ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مكة وأبو بكر قائم على رأسه فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله هو أحق أن يأتيك، فجيء بأبي قحافة كأن رأسه ولحيته ثغامة بيضاء، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «غيروه وجنبوه السواد».

ذكره الهيثمي في المجمع (١٦١/٥) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه داود بن قراهيج وثقه يحيى القطان وغيره، وضعفه جماعة، وفيه من لم أعرفهم».

وأما النهي عن تغيير الشيب بالسواد ففيه عدة أحاديث منها: ما رواه عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «يكون قوم آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٥٦/٤ رقم ٢٤٧٠) بتحقيق أحمد شاكر، ثم قال ـ أي الشيخ أحمد شاكر ـ عقبه: «إسناده صحيح».

وأخرجه أبو داود في سننه (٤١٨/٤ ـ ٤١٩ رقم ٤٢١٢) في كتاب الترجل، باب ما جاء في خضاب السواد، وفيه التصريح باسم عبد الكريم أنه: (الجزري).

والنسائي (١٣٨/٨) في الزينة، باب النهي عن الخضاب بالسواد.

وابن سعد في الطبقات (٤٤١/١).

والطبراني في الكبير (٤٤٢/١١ ـ ٤٤٣ رقم ١٢٢٥٤).

والأوسط كما في المجمع (١٦١/٥) وقال الهيثمي: «إسناده جيد».

والبيهقي في سننه (٣١١/٧) في القسم والنشوز، باب ما يصبغ به.

والبغوي في شرح السنة (٩٢/١٢ رقم ٣١٨٠) من طريق ابن عدي، وفيه التصريح باسم عبد الكريم أنه: (الجزري).

وابن الجوزي في الموضوعات (٥٥/٣) ظناً منه أن عبد الكريم هو ابن =

. . . .

= أبي المخارق حيث قال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، والمتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية البصري. قال أيوب السختياني: والله إنه لغير ثقة. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء يشبه المتروك. وقال الدارقطني: متروك».

قلت: قد التبس الأمر على ابن الجوزي ــ رحمه الله ــ فإن عبد الكريم هذا هو ابن مالك الجزَرَي، أبو سعيد مولى بني أمية وهو ثقة، روى له الجماعة ــ كما في الجرح والتعديل (٥٨/٦ ــ ٥٩ رقم ٣١٠)، والتهذيب (٣٧٣/٦ ــ ٣٧٥ رقم ٧١٤)، والتقريب (٥١٦/١ رقم ١٢٨٣) ــ، وإنما ترجح كونه الجزري وليس ابن أبي المخارق لأمرين:

١ ــ التصريح بنسبته في روايتي أبي داود والبغوي السابقتين؛ وكذلك في رواية البيهقي في كتاب الأدب له ــ كما في تنزيه الشريعة (٢٧٥/٢) نقلاً عن الحافظ العلائي ــ رحمه الله ــ.

٢ ــ أن الراوي عن عبد الكريم هذا هو عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرّقي، وهو ثقة روى له الجماعة، يروي عن عبد الكريم الجزري، ولم يذكروا أنه روى عن ابن أبي المخارق. / انظر الجرح والتعديل (٣٢٨/٥ رقم ١٥٥١)، وتهذيب الكمال (٨٤٨/٢ و٨٨٧)، والتهذيب (٤٢/٧ ــ ٤٣ رقم ٧٤).

قال الذهبي في تلخيص الموضوعات: «عبد الكريم ما هو ابن أبي المخارق، والحديث صحيح». وخطّأ ابنَ الجوزي كذلك الحافظُ العلائي، وابنُ حجر، انظر ذلك في الموضع السابق من تنزيه الشريعة، والقول المسدّد (ص ٤٨ ــ ٤٩)، وعلى هذا فالحديث صحيح لا مرية فيه وصححه الألباني في غاية المرام (ص ٨٤).

وأخرج البيهقي في سننه (٣١١/٧) من طريق الحسن بن هارون، ثنا مكي بن إبراهيم، أنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ ذكر النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «غيروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود، واجتنبوا السواد». =

. . . .

= والحسن بن هارون الذي يروي عن مكي بن إبراهيم لم أجد من ذكره سوى ابن حبان في ثقاته (١٧٨/٨) وذكر أنه من أهل نيسابور.

وقاعدة ابن حبان في توثيق من لا يعرف بجرح معروفة، فالحديث ضعيف بهذا السند لجهالة حال الحسن هذا.

وأخرج الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع الزوائد (١٦٠/٥) ــ عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ قال: كنا يوماً عند النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فدخلت عليه اليهود فرآهم بيض اللحى، فقال: «ما لكم لا تغيّرون؟» فقيل: إنهم يكرهون، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لكنكم غيّروا، وإياي والسواد».

قال الهيثمي عقبه: «فيه ابن لهيعة، وبقية رجاله ثقات، وهو حديث حسن».

قلت: ابن لهيعة ضعيف كما تقدم، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٣٩/٨ رقم ٥٠٨٤) من طريق موسى بن نجدة، عن جده يزيد بن عبد الرحمن قال: سألت أبا هريرة: ما ترى في الخضاب بالوسمة؟ فقال: لا يجد المختضب بها ريح الجنة.

قلت: وهذا وإن كان موقوفاً على أبي هريرة، فإنه لا يمكن أن يقال بالرأي، غير أن موسى بن نجدة اليمامي مجهول ــ كما في التهذيب (٣٧٥/١٠ رقم ٦٦٧)، والتقريب (٢٨٩/٢ رقم ١٥١٥).

وأما جده فاسمه يزيد بن عبد الرحمن، وقيل ابن عبدالله، أبو كثير السّحيمي، وهو ثقة. / الجرح والتعديل (٢٧٦/٩ رقم ١١٦٤)، والتهذيب (٢١١/١٢ رقم ٩٧٦)، والتقريب (٤٦٥/٢ رقم ١٠).

وسيأتي حديث عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ برقم (٧٦٢) في الترهيب من التغيير بالسواد، لكنه ضعيف جداً، وفيما تقدم من الأحاديث ما يغني عنه، وهي تدل بمجموعها على أن النهي عن التغيير بالسواد ثابت لا مرية فيه، والله أعلم.

٦٦٢ ـ حديث أبي هريرة:

لما قبض النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ثم بلغ أهل مكة الخبر، فسمع أبو قحافة (الهائعة)[1]... الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه عمارة بن عبد الله (بن صيّاد)[2] لم يخرجا له.

---

(١) في (أ): (المايعه)، وفي (ب) بياض بقدر كلمة، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

والهائعة: الصّياح والضجّة. / النهاية (٥/٢٨٨).

(٢) في (أ) و(ب): (مبادر)، وما أثبته من إسناد الحديث في المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة الآتية.

٦٦٩ ـ المستدرك (٣/٢٤٥): أخبرني أبو الحسن محمد بن الحسن النصراباذي، ثنا هارون بن يوسف، ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن الوليد بن كثير، عن عمارة بن عبد الله بن صياد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: لما قبض النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بلغ أهل مكة الخبر، قال: فسمع أبو قحافة الهائعة، فقال: ما هذا؟ قالوا: توفي النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، قال: أمر جليل، فمن قام بالأمر من بعده؟ قالوا: ابنك، قال: ورضيت بنو مخزوم، وبنو المغيرة؟ قالوا: نعم، قال: اللهم لا واضع لما رفعت، ولا رافع لما وضعت. فلما كان عند رأس الحول توفي أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ، قال: فبلغ أهل مكة الخبر، فسمع أبو قحافة الهائعة، فقال: ما هذا؟ قالوا: توفي ابنك، قال: أمر جليل، والذي كان قبله أجل منه، قال: فمن قام بالأمر بعده؟ قالوا: عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، قال: هو صاحبه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عمارة بن عبد الله بن صياد، أبو أيوب المدني، وهو ثقة =

. . . .

= فاضل، إلا أن البخاري ومسلماً لم يخرجا له، وإنما أخرج له الترمذي وابن ماجه ـ كما يتضح من ترجمته في الكاشف (٢/٣٠٣ رقم ٤٠٧١)، والتهذيب (٧/٤١٨ رقم ٦٨١)، والتقريب (٢/٥٠ رقم ٣٧٢).

وفي سند الحديث شيخ الحاكم أبو الحسن محمد بن الحسن النصراباذي، ولم أجد من ترجم له.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة شيخ الحاكم أبي الحسن النصراباذي.

خالد بن سعيد بن العاص. . .

٦٦٣ ـ حديث محمد بن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه:

أن خالد بن سعيد حين ولاه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ اليمن قدم بعد وفاته. . . الحديث.

قال: على شرط مسلم.

قلت: ذا منقطع.

---

٦٦٣ ـ المستدرك (٣/٢٤٩ ـ ٢٥٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، حدثني ابن إسحاق، عن محمد بن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، أن خالد بن سعيد حين ولّاه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ اليمن، قدم بعد وفاة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وتربّص ببيعته شهرين يقول: قد أمّرني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ثم لم يعزلني حتى قبضه الله عز وجل، وقد لقي علي بن أبي طالب، وعثمان بن عبد مناف، فقال: يا بني عبد مناف، طبتم نفساً عن أمركم يليه غيركم؟ فنقلها عمر إلى أبي بكر. فأما أبو بكر فلم يحملها عليه، وأما عمر فحملها عليه، ثم بعث أبو بكر الجنود إلى الشام، فكان أول من استعمل على ربع منها خالد بن سعيد، فأخذ عمر يقول: أتؤمّره وقد صنع ما صنع، وقال ما قال؟ فلم يزل بأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ حتى عزله، وأمّر يزيد بن أبي سفيان. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ذا منقطع».

ويعني بالانقطاع بين عبد الله بن أبي بكر، وخالد بن سعيد بن العاص، فخالد ـ رضي الله عنه ـ توفي سنة ثلاث عشرة للهجرة كما في البداية والنهاية (٧/٣٢).

أما عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، أبو بكر، المعروف بابن أبي عتيق، فروايته إنما هي عمّن تأخرت وفاته قليلاً من الصحابة، كعائشة، وابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، ولا يمكن أن يكون أدرك خالد بن سعيد؛ لأن جده عبد الرحمن بن أبي بكر لم يهاجر مع أبيه لصغره، فحتى يكون بلغ سن الرشد، ثم تزوج، ثم أنجب محمداً، ثم كبر محمد، فتزوج، فأنجب عبد الله، ثم بلغ عبد الله السن التي يستطيع فيها تحمل الرواية، هذا لا يتصور أن يتم خلال ثلاث عشرة سنة، وبذا يتضح مقصود الذهبي بقوله: «منقطع». / انظر التهذيب (٦/١١ و١٤٦ ـ ١٤٧)، و(٩/٢٧٧).

ومع هذا الانقطاع، فالحديث من طريق ابن إسحاق، وتقدم في الحديث (٥٧٥) أنه مدلس من الطبقة الرابعة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع المتقدم بيانه، وتدليس ابن إسحاق، والله أعلم.

٦٦٤ ـ حديث خالد بن سعيد بن العاص[1]:

أنه أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وفي يده خاتم فقال: «ما هذا؟» قال: خاتم اتخذته[2]. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه يحيى الحِمّاني وهو ضعيف.

---

(١) قوله: (العاص) ليس في (ب).

(٢) قوله: (اتخذته) ليس في (ب)، وفي مكانه بياض بقدر كلمة.

٦٦٤ ـ المستدرك (٣/٢٥٠): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله المزني، ثنا أحمد بن نجدة، ثنا يحيى بن عبد الحميد، ثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أبيه سعيد بن عمرو، عن خالد بن سعيد بن العاص ـ رضي الله عنه ـ أنه أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وفي يده خاتم، فقال له النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ما هذا الخاتم؟» فقال: خاتم اتخذته، قال: «فاطرحه»، فطرحته إليه، فإذا هو خاتم من حديد، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ما نقشته؟» قلت: محمد رسول الله، فأخذه النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فتختم به حتى مات، فهو الخاتم الذي كان في يده.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٤/٢٣١ رقم ٤١١٨) من طريق الحماني، بنحوه.

وقال الهيثمي في المجمع (٥/١٥٢): «فيه يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف».

وأخرجه ابن جرير الطبري في «أسماء من روى عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من القبائل» ـ كما في «أحكام الخواتيم» لابن رجب (ص ٣٠) ـ.

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢٠٧ أ) من طريق الحماني أيضاً بنحوه. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يحيى ضعيف».

ويحيى هذا هو ابن عبد الحميد الحِمّاني، وتقدم في الحديث **(٥٥١)** أنه متهم بسرقة الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لاتهام الحماني بسرقة الحديث.

٦٦٥ ـ حديث خالد بن سعيد بن عمرو، عن أبيه، عن عمه خالد بن سعيد الأكبر، أنه قدم على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من الحبشة معه ابنته أم خالد، فجاء بها إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وعليها قميص أصفر. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: لكنه منقطع؛ سعيد ما أدرك خالداً.

---

٦٦٥ ـ المستدرك (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١): حدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا عبد الله بن عمر بن أبان، ثنا خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد، سمعت أبي يذكر عن عمه خالد بن سعيد الأكبر، أنه قدم على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حين قدم من أرض الحبشة، ومعه ابنته أم خالد، فجاء بها إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وعليها قميص أصفر وقد أعجب الجارية قميصها، وقد كانت فهمت بعض كلام الحبشة، فراطنها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بكلام الحبشة: «سَنَهْ سَنَهْ»، وهي بالحبشية: حسن حسن، ثم قال لها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أبلي وأخلقي، أبلي وأخلقي» قال: فأبلت والله، ثم أخلقت، ثم مالت إلى ظهر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فوضعت يدها على موضع خاتم النبوة، فأخذها أبوها، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «دعها».

تخـــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي، عن عبد الله بن عمر بن أبان، عن خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد، عن أبيه، عن عمه خالد بن سعيد.

ومن هذا الطريق أخرجه الطبراني في الكبير (٤/ ٢٣٠ ـ ٢٣١ رقم ٤١١٧) بنحوه. =

. . . .

= هكذا روى عبد الله بن عمر بن أبان الحديث، والظاهر أنه قصّر في روايته، فإن البخاري أخرج الحديث في صحيحه (٦/١٨٣ رقم ٣٠٧١) في الجهاد، باب من تكلم بالفارسية والرطانة، و(١٠/٤٢٥ رقم ٥٩٩٣) في الأدب، باب من ترك صبية غيره حتى تلعب به، من طريق عبد الله بن المبارك، عن خالد بن سعيد، عن أبيه، عن أم خالد بنت خالد بن سعيد، قالت: أتيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مع أبي وعليّ قميص أصفر، قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «سَنَهْ سَنَهْ» قال عبد الله (أي ابن المبارك): حسنة، قالت: فذهبت ألعب بخاتم النبوة، فزبرني أبي، قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «دعها»، ثم قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أبْلي وأخْلقي، ثم أبلي وأخلقي، ثم أبلي وأخلقي» قال عبد الله: فبقيت حتى ذكر. . .، يعني من بقائها.

وأخرجه البخاري أيضاً (٧/١٨٨ رقم ٣٨٧٤) في مناقب الأنصار، باب هجرة الحبشة، و(١٠/٢٧٩ و٣٠٣ رقم ٥٨٢٣ و٥٨٤٥) في اللباس، باب الخميصة السوداء، وباب ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً.

والإمام أحمد في المسند (٦/٣٦٤ ـ ٣٦٥).

وأبو داود في سننه (٤/٣١١ رقم ٤٠٢٤) في اللباس، باب فيما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً. ثلاثتهم من طريق إسحاق بن سعيد، عن أبيه سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أم خالد، به نحوه، واللفظ السابق أتم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لكنه منقطع؛ سعيد ما أدرك خالداً».

وسعيد هذا هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، وقد نص المزي على أن روايته عن خالد بن سعيد مرسلة، وأقره ابن حجر. / انظر التهذيب (٤/٦٨). =

= لكن الصواب في الحديث أنه من رواية سعيد هذا، عن أم خالد بن سعيد، فإن عبد الله بن عمر بن أبان قد قصّر في رواية الحديث، ووصله ابن المبارك، وتؤيده رواية إسحاق بن سعيد للحديث عن أبيه كذلك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لأن عبد الله بن عمر رواه منقطعاً، والصواب أنه من رواية أم خالد كما هو الصحيح عند البخاري وغيره، والله أعلم.

سعد بن عبادة النقيب سيِّد الخزرج

٦٦٦ ــ حديث (سعد)[1] بن عبادة:

أن أمه تُوفِّيَت وعليها صوم، فسألتُ النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فأمرني أن أقضيه عنها.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: محمد بن عيسى المدائني ضعيف.

---

(١) في (أ): (سعيد).

٦٦٦ ــ المستدرك (٣/٢٥٤): حدثنا مكرم بن أحمد، ثنا محمد بن عيسى المدائني، ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن سعد بن عبادة ــ رضي الله عنه ــ، أن أمه توفيت وعليها صوم، قال: فسألت النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فأمرني أن أقضيه عنها.

قال الحاكم: «قد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث: أن أم سعد بن عبادة توفيت، ولم يَصِلاه عنه، وهذا صحيح على شرطهما».

تخــريجــه:

الحديث ذكر الحاكم أن الشيخين قد أخرجاه.

وقد أخرجه هو من طريق محمد بن عيسى المدائني، عن ابن عيينة، عن =

. . . .

= الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن سعد بن عبادة من قوله.

وذكر الحاكم أن روايته هذه موصولة عن سعد، أما الشيخان، فإنما أخرجاه عن ابن عباس من قوله إخباراً عن ما وقع لسعد، فأخرجه هو لهذه الزيادة.

والحديث أخرجه البخاري (٥/٣٨٩ رقم ٢٧٦١) في الوصايا، باب ما يستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه.

و (١١/٥٨٣ رقم ٦٦٩٨) في الأيمان والنذور، باب من مات وعليه ونذر.

و (١٢/٣٣٠ رقم ٦٩٥٩) في الحيل، باب في الزكاة. . .

ومسلم (٣/١٢٦٠ رقم ١) في النذر، باب الأمر بقضاء النذر.

كلاهما من طريق الإمام مالك، والليث بن سعد.

والبخاري من طريق شعيب.

ومسلم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، ثلاثتهم عن ابن عيينة.

ومسلم أيضاً من طريق يونس، ومعمر، وبكر بن وائل.

كل هؤلاء عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس قال: استفتى سعد بن عبادة الأنصاري رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في نذر كان على أمه توفِّيت قبل أن تقضيه، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اقضه عنها».

وقد رواه الشيخان من طريق الإمام مالك.

والإمام مالك أخرجه في الموطأ (٢/٤٧٢ رقم ١) في النذور والأيمان، باب ما يجب من النذور في المشي.

ومن طريقه أخرجه أبو داود (٣/٦٠٣ ـ ٦٠٤ رقم ٣٣٠٧) في الأيمان والنذور، باب في قضاء النذر عن الميت. =

. . . .

= والطبراني في الكبير (٦/ ٢٠ رقم ٥٣٦٥).

ورواه مسلم من طريق عبد الرزاق، عن معمر.

وعبد الرزاق رواه في المصنف (٨/٤٥٨ رقم ١٥٨٩٩).

ومن طريقه الطبراني في الموضع السابق رقم (٥٣٦٤).

ورواه الشيخان أيضاً من طريق الليث بن سعد.

ومن طريقه أيضاً أخرجه النسائي (٦/٢٥٤) في الوصايا، باب ذكر الاختلاف على سفيان.

و (٧/٢١) في الأيمان والنذور، باب من مات وعليه نذر.

والترمذي (٥/ ١٥٠ رقم ١٥٨٦) في النذور والأيمان، باب قضاء النذر عن الميت.

وابن ماجه (١/ ٦٨٩ رقم ٢١٣٢) في الكفارات، باب من مات وعليه نذر.

والطبراني في الكبير (٦/ ٢١ رقم ٥٣٦٦).

ورواه مسلم من طريق بكر بن وائل.

ومن طريقه أيضاً أخرجه النسائي في الموضعين السابقين.

والطبراني (٦/ ٢٢ رقم ٥٣٧١).

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ٧).

والنسائي (٦/ ٢٥٣) و (٧/ ٢٠ ـ ٢١).

والطبراني (٦/ ٢١ رقم ٥٣٦٨).

ثلاثتهم من طريق سليمان بن كثير، عن الزهري، به نحو سياق الشيخين المتقدم.

وأخرجه النسائي (٦/ ٢٥٣).

والطبراني (٦/ ٢٣ رقم ٥٣٧٥). =

. . . .

= كلاهما من طريق الأوزاعي، عن الزهري، به نحو سابقه.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (**٥٣٦٧** و **٥٣٦٩** و **٥٣٧٢** و **٥٣٧٣** و **٥٣٧٤**) من طريق حجاج بن أبي منيع، عن جده، ومن طريق صالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، ويعقوب بن عطاء، جميعهم عن الزهري، به نحو سابقه.

قلت: هكذا رواه مالك، والليث، وشعيب، ويونس، ومعمر، وبكر بن وائل، وسليمان بن كثير، والأوزاعي، وجدّ حجاج بن أبي منيع، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، ويعقوب بن عطاء، جميعهم عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس من قوله.

ورواية هؤلاء موافقة لرواية أبي بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، عن سفيان، عن الزهري.

وأما الحاكم فرواه من طريق محمد بن عيسى المدائني، عن سفيان، عن الزهري، فزاد فيه ذكر سعد في الإسناد.

ولم ينفرد به المدائني، بل تابعه عليه محمد بن عبد الله بن يزيد.

قال النسائي: (**٦/٢٥٤**): أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن سعد، أنه قال: ماتت أمي وعليها نذر، فسألت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأمرني أن أقضيه عنها.

قلت: وقد أخرج النسائي هذا الحديث، وبعض الطرق السابقة تحت عنوان: «ذكر الاختلاف على سفيان».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «المدائني ضعيف».

والمدائني هذا هو محمد بن عيسى بن حيَّان المدائني، قال عنه الدارقطني: =

. . . .

= ضعيف متروك، وقال الحاكم: متروك، وقال أبو أحمد الحاكم: حدث عن مشايخه بما لا يتابع عليه، وسمعت من يحكي أنه كان مغفلاً، لم يكن يدري ما الحديث، وقال اللالكائي: ضعيف، وقال مرة: صالح ليس يدفع عن السماع، لكن قال: الغالب عليه إقراء القرآن، ووثقه البرقاني، وذكره ابن حبان في ثقاته، واختار الذهبي القول بتضعيفه، وهو الأقرب. / الثقات لابن حبان (١٤٣/٩)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ رقم ٤٨٤)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٣٦ رقم ١٧١)، والميزان (٦٧٨/٣ رقم ٨٠٣٤)، وديوان الضعفاء (ص ٢٨٥ رقم ٣٩٢١)، واللسان (٣٣٣/٥ رقم ١١٠٤).

ولم ينفرد المدائني بالحديث هكذا عن سفيان، بل تابعه شيخ النسائي محمد بن عبد الله بن يزيد المقري، أبو يحيى المكي، وهو ثقة. / الجرح والتعديل (٣٠٧/٧ ـ ٣٠٨ رقم ١٦٦٨)، والتهذيب (٢٨٤/٩ رقم ٤٦٥)، والتقريب (١٨١/٢ رقم ٤٢١).

وعليه فهذا الاختلاف على سفيان، إما أن يكون ناشئاً منه، أو ممن هو دونه، والراجح رواية ابن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، عن سفيان على الصواب كما في رواية الآخرين للحديث عن الزهري، مع أن هذا الاختلاف غير مؤثر في أصل الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف محمد بن عيسى المدائني، وهو صحيح لغيره لمجيئه من طرق أخرى في الصحيحين وغيرهما، والله أعلم.

أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب

٦٦٧ ـ حديث أبـي سفيان بن الحارث، قال:

كان لرجل على النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ تمر، فأتاه يتقاضاه. . . الحديث.

قلت[١]: لم (يقم)[٢]إسناده سوى غُنْدر، وغيره يقول: (عن سماك)[٣]، حدثني شيخ، عن أبـي سفيان.

---

(١) الصواب أن كلام الحاكم، وقوله: (قلت) ليس في التلخيص، وسيأتي له مزيد بيان.

(٢) في (أ): (يصح).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من التلخيص، ويؤيده ما في المستدرك.

٦٦٧ ـ المستدرك (٣/٢٥٦): حدثنا أبو زكريا العنبري، وأبو الحسن بن موسى الفقيه، قالا: ثنا إبراهيم بن أبـي طالب، ثنا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، قالا: ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن أبـي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ، قال: كان لرجل على النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ تمر، فأتاه يتقاضاه، فاستقرض النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من خولة بنت حكيم تمراً، فأعطاه إياه، وقال: «أما إنَّه كان عندي تمر، ولكنه كان =

. . . .

= عثريًّاً، ثم قال: «كذلك يفعل عباد الله المؤمنون، وإن الله لا يترحم على أمة لا يأخذ الضعيف منهم حقه من القوي غير متعتع».

قال الحاكم: «لم يسند أبو سفيان عن النبي ــ صلًّى الله عليه وآله وسلَّم ــ غير هذا الحديث الواحد، ولم يقم إسناده عن شعبة غير غندر.

فقد أخبرناه أبو العباس السياري، أنا أبو الموجه، أنا عبدان، أخبرني أبي، عن شعبة، عن سماك، قال: كنا مع مدرك بن المهلب بسجستان، فسمعت شيخاً يحدث عن أبي سفيان بن الحارث، عن النبي ــ صلًّى الله عليه وآله وسلَّم ــ . . . ، فذكره، ولم يسمع عبد الله بن أبي سفيان، عن أبيه، . اهـ. من المستدرك المطبوع، وأما في المخطوط، فقال الحاكم: أخبرني أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، ثنا أحمد بن سيَّار، ثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة، حدثني أبي، ثنا شعبة، عن سماك بن حرب، قال: كنا مع مدرك بن المهلب بسجستان في سرادقة، فسمعت شيخاً يحدث عن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، عن النبي ــ صلًّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إن الله لا يقدس أمة لا يأخذ الضعيف حقه من القوي، وهو غير متعتع».

(قال الحاكم) فإذا الشيخ الذي لم يُسمِّه عثمان بن جبلة، عن شعبة، عن سماك، قد سمَّاه غندر، غير أنه لم يذكر أبا سفيان في الإسناد.

أخبرناه محمد بن صالح بن هانىء، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا أبو موسى، وبُنْدار، قالا: ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن سماك، عن عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، قال: كان لرجل على رسول الله ــ صلًّى الله عليه وسلَّم ــ تمر، فأتاه يتقاضاه، فاستقرض النبي ــ صلًّى الله عليه وسلَّم ــ من خولة بنت حكيم تمراً، فأعطاه إياه، وقال: «أما إنه قد كان عندي تمر، لكنه قد كان عثرياً، ثم قال: «كذلك يفعل عباد الله المؤمنون، إن الله لا يترحم على أمة لا يأخذ الضعيف منهم حقه غير متعتع». اهـ. من المخطوط، وأظنه الصواب؛ لموافقته لما في سنن البيهقي من طريق الحاكم كما سيأتي. =

. . . .

= **تخـــريجـــه**:

الحديث أخرجه البيهقي في سُننه (١٠/٩٣ ـ ٩٤) في آداب القاضي، باب ما يستدل به على أن القضاء وسائر أعمال الولاة مما يكون أمراً بمعروف، أو نهياً عن منكر من فروض الكفايات، من طريقي الحاكم السابقين، كما جاء في المخطوط سواء، إلا أنه قال: (غبراً) بدلاً من قوله: (عثرياً)، والكلمة في المخطوط لم تنقط هكذا: (عىريا).

ورجح البيهقي رواية غندر حيث قال عقبه: «هذا مرسل، وهو الصحيح».

وهكذا مرسلاً ذكره ابن أبي حاتم معلقاً في الجرح والتعديل (٥/١٥١) في ترجمة عبد الله بن أبي سفيان، حيث قال عنه: «روى عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلَّم ـ أنه قال: ما قُدست أمة لا يؤخذ لضعيفها حقه من قويّها غير متعتع».

والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (٧/١٨٠) فقال: «أخرجه الدارقطني في كتاب الإخوة، وابن قانع، من طريق سماك بن حرب، سمعت شيخاً في عسكر مدرك بن المهلب بسجستان يحدث عن أبي سفيان بن الحارث...»، الحديث بنحوه، ثم قال ابن حجر عقبه: «وسنده صحيح لولا هذا الشيخ الذي لم يسمَّ».

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم ذكر كلام الحاكم عنه من المستدرك المطبوع، وهو الذي نقله الذهبي في التلخيص، فظنه ابن الملقن تعقيباً من الذهبي، فصدَّره بقوله: (قلت)، وإنما هو كلام الحاكم، لا الذهبي.

والحديث فيه اختلاف بين ما في المطبوع والمخطوط، والصواب ما في المخطوط، لأن البيهقي أخرجه من طريق الحاكم موافقاً لسياق المخطوط، ويؤيده ما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

والحديث يرويه شعبة، عن سماك بن حرب، واختلف فيه على شعبة. =

. . . .

=

فرواه محمد بن جعفر: غُنْدر، عنه، عن سماك، عن عبد الله بن أبي سفيان، مرسلاً.

ورواه عثمان بن جبلة، عنه، عن سماك، سمعت شيخاً يحدث عن أبي سفيان، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وعثمان بن جَبَلة ـ بفتح الجيم والموحَّدة ـ ابن أبي روَّاد العَتَكي، مولاهم، المروزي ثقة، روى له الشيخان. / الجرح والتعديل (١٤٦/٦ رقم ٧٩٥)، والتهذيب (١٠٧/٧ ـ ١٠٨ رقم ٣٣٠)، والتقريب (٦/٢ رقم ٣٨).

لكن رواية غندر عن شعبة أوثق من رواية عثمان وغيره، فغندر تقدم في الحديث (٥٣٢) أنه ثقة صحيح الكتاب، من أوثق الناس في شعبة، قال ابن المديني: هو أحب إلي من عبد الرحمن بن مهدي في شعبة، بل قال ابن مهدي: كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة، وقال: غندر أثبت في حديث شعبة مني، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم. / انظر التهذيب (٩٦/٩ ـ ٩٨).

وعليه فالصواب أن الحديث عن عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث، مرسلاً، كما قال البيهقي.

وعبد الله هذا مجهول، لم أجد من ذكره سوى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٥١/٥ رقم ٦٩٢)، وبيّض له، ولم يذكر أنه روى عنه سوى سماك بن حرب.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله، وجهالة عبد الله بن أبي سفيان، والله أعلم.

محمد بن عياض الزهري

٦٦٨ ـ حديث محمد بن عياض الزهري:

رُفعت إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في صغري، وعلي خرقة، فقال: «غطوا حرمة عورته، فإن حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير، ولا ينظر الله (إلى)[1] كاشف عورة».

قلت: إسناده مظلم، ومتنه منكر.

---

(١) في (أ) كلمة لم تتضح تشبه أن تكون: (لكل).

٦٦٨ ـ المستدرك (٢٥٧/٣): حدثني أبو عبد الله بن أبـي ذهـل، ثنا أحمد بن محمد بن ياسين، ثنا محمد بن حبيب السمَّاك، ثنا عبد الله بن زياد الثوباني ـ من ولد ثوبان ـ، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبـي حبيب، عن ليث مولى محمد بن عياض الزهري، عن محمد بن عياض، قال: رفعت إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في صغري، وعلي خرقة، وقد كشف عورتي، فقال: «غطوا حرمة عورته؛ فإن حرمة عورة الصغير، كحرمة عورة الكبير، ولا ينظر الله إلى كاشف عورة».

تخـريجـه:

الحديث ذكره في الكنز (٣٣٠/٧ رقم ١٩١١)، وعزاه للحاكم فقط.

وذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (٣٠/٦)، وعزاه للحاكم فقط، وقال: «وفي السند مع ابن لهيعة غيره من الضعفاء». =

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «إسناده مظلم، ومتنه منكر».

وقوله: «سنده مظلم» يطلقه على الإسناد الذي فيه مجاهيل، وهذا كذلك.

فليث مولى محمد بن عياض الزهري، وعبد الله بن زياد الثوباني، ومحمد بن حبيب السماك، وجميعهم لم أجد من ذكرهم.

والراوي عن محمد بن حبيب السماك هو أحمد بن محمد بن ياسين، أبو إسحاق الهروي، صاحب تاريخ هراة، وقد كذَّبه الدارقطني، وقال الإدريسي: كان يحفظ، سمعت أهل بلده يطعنون فيه، ولا يرضونه. وقال الخليلي: ليس بالقوي؛ روى نسخة لا يتابع عليها. اهـ. الميزان (١٤٩/١ رقم ٥٨٣)، واللسان (٢٩١/١ رقم ٨٦١).

وفي سنده ابن لهيعة، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه ضعيف، مدلس من الخامسة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد للعلل المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد، ومنها نسبة أحمد بن محمد بن ياسين إلى الكذب.

ومتن الحديث منكر كما قال الذهبي، تفرد به ابن ياسين هذا، ولم أجد من تابعه عليه، وفيه جعل حرمة عورة الصغير الذي لم يكلف كحرمة المكلف، وهذا ما لم يرد به نص، والله أعلم.

عتبة بن مسعود

٦٦٩ ـ حديث عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه قال:

لما مات أبـي؛ بكى عبد الله بن مسعود، فقيل له: أتبكي؟! فقال: أخي، وصاحبـي مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

قلت: إسناده صحيح.

---

٦٦٩ ـ المستدرك (٣/٢٥٧): أخبرني أبو الحسين الحافظ، أنا محمد بن إسحاق الثقفي، ثنا داود بن رشيد، ثنا محمد بن ربيعة، ثنا أبو العميس، عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبيه، قال: بكى عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنهما ـ، فقيل له: أتبكي؟! فقال: أخي، وصاحبـي مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، والثالث، وأحب الناس إلي، إلا ما كان من عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير ((١٧/١٣٧ رقم ٣٣٩) من طريق عبد الله بن أحمد، عن محمد بن ربيعة، به نحوه.

ومن طريق الطبراني هنا أخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١١٤ ب).

وأخرجه أيضاً من طريق السراج عن داود بن رشيد، ومن طريق عبد العزيز بن محمد بن ربيعة، كلاهما عن محمد بن ربيعة، به مثله.

قال الهيثمي في المجمع (٣/٢٠) عن إسناد الطبراني: «رجاله ثقات». =

= ....

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي : «إسناده صحيح».

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، ابن أخي عبد الله بن مسعود، ثقة روى له الشيخان، وولد في عهد النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. / ثقات العجلي (ص ٢٦٨ رقم ٨٤٩)، وثقات ابن حبان (١٧/٥)، والتقريب (٤٣٢/١ رقم ٤٦٠)، والتهذيب (٣١١/٥ رقم ٥٣١).

وابنه عون، أبو عبد الله ثقة عابد. / الجرح والتعديل (٣٨٤/٦ ـ ٣٨٥ رقم ٢١٣٨)، والتقريب (٩٠/٢ رقم ٨٠١)، والتهذيب (١٧١/٨ رقم ٣١٠).

وأبو العميس اسمه عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي، وهو ثقة. / الجرح والتعديل (٣٧٢/٦ رقم ٢٠٥٤)، والتقريب (٤/٢ رقم ١٧)، والتهذيب (٩٧/٧ رقم ٢٠٧).

ومحمد بن ربيعة الكلابي، الكوفي، ابن عم وكيع صدوق. / الجرح والتعديل (٢٥٢/٧ رقم ١٣٨٣)، والتهذيب (١٦٢/٩ رقم ٢٣٥)، والتقريب (١٦٠/٢ رقم ٢١٠).

وداود بن رُشَيْد ـ بالتصغير ـ الهاشمي، مولاهم، أبو الفضل الخوارزمي ثقة روى له الشيخان. / الجرح والتعديل (٤١٢/٣ رقم ١٨٨٤)، والتقريب (٢٣١/١ رقم ١٠)، والتهذيب (١٨٤/٣ رقم ٣٥٠).

ومحمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي السراج، إمام حافظ ثقة. / الجرح والتعديل (١٩٦/٧ رقم ١١٠٥)، والسير (٣٨٨/١٤ رقم ٢١٦).

أما شيخ الحاكم أبو الحسين الحافظ، فلم أهتد إليه، وشيوخ الحاكم ممن كنيته أبو الحسين كثير، لكن لم أجده وصف أحداً منهم بالحافظ سوى الحسين بن علي، أبو الحسين الحافظ، وأظنه هذا الذي في هذا الإسناد، =

. . . .

= ولم أجد من ترجمه، وقد وصفه الحاكم بالحفظ، وهو من شيوخه، فمعرفته له عن كثَب، ولم ينفرد بالحديث، بل تابعه أبو حامد شيخ أبي نعيم، عن السراج، به، ورواه الطبراني عن شيخه عن عبد الله بن أحمد، عن محمد بن ربيعة، وعبد الله تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن بهذا الإسناد، والله أعلم.

عتبة بن غزوان

٦٧٠ ـ حديث إبراهيم بن عتبة، عن أبيه:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال يوماً لقريش: «هل (فيكم)[١] أحد من (غيركم)[٢]؟»، «(قالوا)[٣]: ابن أختنا عتبة بن غزوان، فقال: «ابن أخت القوم منهم».

قال: غريب جداً.

قلت[٤]: إسناده مظلم.

---

(١) في (أ) و(ب): (منكم)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٣) في (أ) و(ب): (قال)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٤) قوله: (قلت) ليس في أصل (ب)، ومصوبة بالهامش.

٦٧٠ ـ المستدرك (٣/٢٦٢): حدثني أبو بكر أحمد بن محمد بن بالويه، وأنا سألته، ثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، ثنا عبد الملك بن بشير (السَّامي)، ثنا أبو حفص عمر بن الفضل السلمي، ثنا عتبة بن إبراهيم بن عتبة بن غزوان، عن أبيه، عن جده عتبة بن غزوان. . .، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/١١٨ رقم ٢٩١)، من طريق الحسن بن علي المعمري، به مثله، فيه زيادة: «وحليف القوم منهم». =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (١/١٩٦): «هو من رواية عتبة بن إبراهيم بن عتبة بن غزوان عن أبيه عن عتبة، ولم أر من ذكر عتبة، ولا إبراهيم».

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١١٤ أ) بمثل لفظ الطبراني.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «ذكر عتبة بن غزوان في هذا الحديث غريب جداً»، وتعقبه الذهبي بقوله: «إسناده مظلم»، وهذه العبارة يطلقها دائماً على الإسناد الذي فيه مجاهيل، وهذا كذلك.

فالحديث في سنده إبراهيم بن عتبة بن غزوان، ولم أجد من ذكره.

وابنه عتبة ذكره البخاري في تاريخه (٦/٥٢٧ رقم ٣٢٠٨) وسكت عنه، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/٣٦٩ رقم ٢٠٣٨) وبيّض له، ولم ينصّا على أنه روى عنه غير عمر بن يحيى.

وفي سنده عبد الملك بن بشير السَّامي ذكره ابن أبي حاتم (٥/٣٤٣ رقم ١٦٢) وبيّض له، ولم أجد من ذكره سواه، وذكر أن أبا زرعة روى عنه، وروى عنه عند الطبراني والحاكم الحسن بن علي بن شبيب المعمري، وعند أبي نعيم ابن أبي عاصم، وعليه فهو مجهول الحال فقط.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لجهالة عتبة بن إبراهيم، وأبيه، وجهالة حال عبد الملك السامي.

والحاكم ـ رحمه الله ـ ذكر الحديث وقال: «ذكر عتبة بن غزوان في هذا الحديث غريب جداً، وفضائله كثيرة، وهذا من أجل فضائله».

وإنما خص ذكر عتبة بن غزوان بالغرابة لأن الحديث جاء من طريق أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: دعا النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الأنصار فقال: «هل فيكم أحد من غيركم؟» قالوا: لا، إلا ابن أخت لنا. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ابن أخت القوم منهم». =

. . . .

= الحديث أخرجه البخاري (٦/٥٥٢ رقم ٣٥٢٨) في المناقب، باب ابن أخت القوم منهم، ومولى القوم منهم. واللفظ له.

وأخرجه أيضاً (١٢/٤٨ رقم ٦٧٦٢) في الفرائض، باب مولى القوم من أنفسهم، وابن الأخت منهم.

وأخرجه مسلم (٢/٧٣٥ رقم ١٣٣) في الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام.

٦٧١ ــ وبعده حديث آخر فيه محمد الغلاَّبـي، وليس بثقة.

---

٦٧١ ــ المستدرك (٣/٢٦٢) قال الحاكم: «ومسانيد عتبة بن غزوان عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ عزيزة، وقد كتبنا من ذلك حديثاً استغربناه جداً: أنا ذاكره وإن لم يكن الغلاَّبـي من شرط هذا الكتاب»، ثم قال: حدثناه أبو جعفر أحمد بن عبيد بن إبراهيم الحافظ بهمدان، ثنا محمد بن زكريا الغلابـي، ثنا عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، ثنا عمر بن الفضل السلمي، ثنا غزوان بن عتبة بن غزوان، عن أبيه ــ رضي الله عنه ــ قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «من كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/١١٧ رقم ٢٨٨) من طريق الغلابـي، به مثله.

وذكره الهيثمي في المجمع (١/١٤٧) وقال: «فيه محمد بن زكريا الغلابـي وثقه ابن حبان، وقال الدارقطني: يضع الحديث».

وذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/٤٣٩) وقال: «في سنده عبد الرحمن بن عمرو بن نضله (كذا، والصواب: جبلة ــ كما سيأتي ــ) وهو متروك».

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم كلام الحاكم عنه، وأما الذهبي فقال عقب تعقبه للحديث السابق: «وبعده حديث آخر فيه محمد الغلابـي، وليس بثقة».

ومحمد بن زكريا الغلابـي تقدم في الحديث (٥٦٣) أنه يضع الحديث.

وفي سند الحديث أيضاً عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلة. قال أبو حاتم: كان يكذب، فضربت على حديثه. وقال الدارقطني: متروك، يضع الحديث. / الجرح والتعديل (٥/٢٦٧ رقم ١٢٦٠)، والميزان (٢/٥٨٠ رقم ٤٩٢٨). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الغلابي وابن جبلة لوضع الحديث.

أما متنه فمتواتر، ومخرج في الصحيحين وغيرهما.

فقد أخرجه البخاري (١/١٩٩ و٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٢ رقم ١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ و١٠٩ و١١٠)، بلفظه، وبمعناه من طرق في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وأخرجه مسلم (١/٩ و١٠ رقم ١ و٢ و٣ و٤) في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من طرق أيضاً.

أبو عبيدة بن الجراح

٦٧٢ ـ حديث طارق:

أتانا كتاب عمر لما وقع الوباء بالشام، فكتب إلى[1] أبي عبيدة: إني قد عرضت لي إليك حاجة... إلخ.

قال: رواته ثقات، وهو عجيب بمرّة.

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) قوله: (إلى) ليس في (ب).

٦٧٢ ـ المستدرك (٣/٢٦٣): حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: أتانا كتاب عمر لما وقع الوباء بالشام، فكتب عمر إلى أبي عبيدة: إني قد عرضت لي إليك حاجة لا غنى لي بك عنها، فقال أبو عبيدة: يرحم الله أمير المؤمنين، يريد بقاء قوم ليسوا بباقين، قال: ثم كتب إليه أبو عبيدة: إني في جيش من جيوش المسلمين لست أرغب بنفسي عن الذي أصابهم. فلما قرأ الكتاب استرجع، فقال الناس: مات أبو عبيدة؟ قال: لا، وكان كتب إليه بالعزيمة: فأظهر من أرض الأردن فإنها عميقة وبيّة، إلى أرض الجابية فإنها نزهة نديّة، فلما أتاه الكتاب بالعزيمة أمر مناديه فأذّن في الناس بالرحيل، فلما قدم إليه ليركبه، وضع رجله في الغرز، ثنى رجله فقال: ما أرى داءكم إلا قد أصابني، قال: ومات أبو عبيدة، ورجع الوباء عن الناس. =

. . . .

=

تخـــريجـــه:
الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب ــ رضي الله عنه ــ.

وطارق يرويه عن أبـي موسى الأشعري ــ رضي الله عنه ــ، فالحديث رواه ابن إسحاق في مغازيه، عن شعبة، عن المختار بن عبد الله البجلي، عن طارق، عن أبـي موسى، به نحوه ــ كما في البداية والنهايـة لابن كثير (٧/٧٨).

دراسة الإسناد:
الحـديث أخرجـه الحاكم، ثم قـال: رواة هذا الحـديث كلهم ثقات، وهو عجيب بمرة»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «على شرط البخاري ومسلم».

وإسناد هذا الحديث هو نفس إسناد الحديث رقم (٥١٠)، عدا شيخ الحاكم فهو هناك أبو بكر الصبغي، وهنا علي بن حمشاذ، وتقدم في الحديث (٥٠٩) أنه ثقة حافظ إمام.

أما باقي رجال الإسناد، فطارق بن شهاب ــ رضي الله عنه ــ صحابـي رأى النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ولم يسمع منه، وهو وقيس بن مسلم ثقتان روى لهما الجماعة، وأيوب بن عائذ الطائي ثقة روى له الشيخان، وسفيان بن عيينة ثقة حافظ فقيه إمام حجّة، روى له الجماعة، والحميدي ثقة حافظ فقيه روى له البخاري في صحيحه، ومسلم في المقدمة، وهو من شيوخهما.

أما بشر بن موسى فهو إمام ثبت فقيه نبيل.

الحكم على الحديث:
من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بهذا الإسناد، ورجاله رجال الشيخين إلى طبقة شيوخهما، إلا أن الحميدي إنما أخرج له مسلم في المقدمة، والله أعلم.

٦٧٣ ــ حديث سهل بن سعد:

قال أبو بكر لأبـي عبيدة: ما على وجه الأرض رجل أعدله بك، ولا هذا ــ يعني عمر ــ.

قلت: سنده مظلم.

---

٦٧٣ ــ المستدرك (٣/٢٦٦): حدثني علي بن المؤمل، ثنا أبـي، ثنا عمرو بن محمد العثماني، ثنا عمرو بن خالد، حدثني محمد بن يوسف بن ثابت، عن سهل بن سعد، قال: قال أبو بكر الصديق لأبـي عبيدة لما وجّهه إلى الشام: إني أحب أن تعلم كرامتك علي، ومنزلتك مني؛ والذي نفسي بيده ما على وجه الأرض رجل من المهاجرين ولا غيرهم أعدله بك، ولا هذا ــ يعني عمر ــ وله من المنزلة عندي إلا دون مالك.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبـي بقوله: «سنده مظلم».

وفي سنده محمد بن يوسف بن ثابت، ولم أجد بهذه التسمية سوى يوسف بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس؛ الذي ذكر ابن حجر في التهـذيب (١١/٤٢٢ رقم ٨٢٢) أنه يقال له: محمد بن يوسف بن ثابت، وهذا إنما يروي عن أبيه عن جده، وعنه عمرو بن يحيـى بن عمارة المزني فقط، ولذا قال عنه ابن حجر في التقريب (٢/٣٨٢ رقم ٤٥٠): «مقبول»، وعدّه في الطبقة السابعة، والذي معنا يروي عن سهل بن سعد، وعنه عمرو بن خالد، ولم يرد لهذين ذكر في شيوخه وتلاميذه؛ وليس هو من نفس طبقته، والذي يترجح أنه ليس الذي في هذا الإسناد.

وعمرو بن خالد الذي يروي عن محمد بن يوسف وعنه عمرو بن محمد العثماني لم أجده.

وعمرو بن محمد بن يحيـى بن عثمان القاضي العثماني المكي له ترجمة في العقد الثمين (٦/٤١٧ رقم ٣١٤٣)، وذكر ابن حجر في اللسان (٤/٣٧٦ رقم ١١١١) أن مسلمة بن قاسم قال عنه: ضعيف، وذكره ابن حزم في =

. . . .

= جمهرة أنساب العرب (ص ٨٤)، وقال: «محدّث ولي قضاء مكة أيام المعتمد».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لجهالة محمد بن يوسف، وعمرو بن خالد، وضعف عمرو بن محمد، ولذا قال عنه الذهبي: «سنده مظلم» على عادته في الحكم على الإسناد الذي فيه مجاهيل.

٦٧٤ ـ حديث أبـي البختري:

قال أبو بكر لأبـي عبيدة: أبايعك؟ فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقـول: «إنـك أمـين هـذه الأمة». . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: منقطع.

---

٦٧٤ ـ المستدرك (٣/٢٦٧ ـ ٢٦٨): أخبرنا أبو عمرو بن إسماعيل، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا زياد بن أيوب، ثنا محمد بن فضيل، ثنا إسماعيل بن سميع، عن مسلم البطين، عن أبـي البختري، قـال: قال أبـو بكر الصدّيق لأبـي عبيدة ـ رضي الله عنهما ـ: هل أبايعك؟ فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: إنك أمين هذه الأمة».

فقال أبو عبيدة: كيف أصلي بين يدي رجل أمره رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أن يؤمّنا حين قبض؟!

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق زياد بن أيوب، عن محمد بن فضيل، بهذا السياق.

وخالف زياداً الإمام أحمد، فرواه في المسند (١/٣٥)، وفي الفضائل (٢/٧٤١ رقم ١٢٨٤) عن محمد بن فضيل. . .، به نحوه، إلا أن القائل لأبـي عبيدة عمر بن الخطاب، لا أبو بكر ـ رضي الله عنهم ـ.

قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في حاشيته على المسند (١/٢٥٩): «إسناده ضعيف لانقطاعه؛ أبو البختري هو سعيد بن فيروز، وهو تابعي ثقة، ولكنه لم يدرك عمر، فروايته عنه مرسلة».

والحديث هنا من رواية محمد بن فضيل، عن إسماعيل بن سميع. =

وقد رواه أبو بكر المروزي في «مسند أبـي بكر» (ص ١٦٠ ـ ١٦١ رقم ١٢٨) من طريق مروان ابن معاوية، قال: حدثنا إسماعيل بن سميع، عن علي بن أبـي كثير، أن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ قال: لأبـي عبيدة بن الجراح: هلمّ فلأبايعك، فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إنك أمين هذه الأمة». قال أبو عبيدة: لم أكن لأفعل، أصلي بين يدي رجل أمره رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأمّنا حتى قبض؟!

قال محقق الكتاب الشيخ شعيب الأرناؤوط: «رجاله كلهم ثقات، إلا أنه مرسل؛ علي بن أبـي كثير لم يسمع من أبـي بكر».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «منقطع»، ويعني بالانقطاع بين أبـي البختري سعيد بن فيروز الطائي، وبين أبـي بكر، وهو كذلك، فإن رواية أبـي البختري عمّن تأخر عن أبـي بكر مرسلة، فقد نص أبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهما على أن روايته مرسلة عن عمر، وعلي، وأبـي ذر، وأبـي سعيد، وزيد بن ثابت، ورافع بن خديج، وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ، قال أبو حاتم: «لم يسمع من علي، ولم يدركه». اهـ. من المراسيل لابن أبـي حاتم (ص ٧٤ و٧٦ ـ ٧٧)، والتهذيب (٤/٧٢ ـ ٧٣).

وأبو البختري هذا ثقة ثبت على تشيع قليل فيه، روى له الجماعة. / انظر الجرح والتعديل (٤/٥٤ ـ ٥٥ رقم ٢٤١)، والموضع السابق من التهذيب، والتقريب (١/٣٠٣ رقم ٢٤٢).

وقد اختلف على محمد بن فضيل في متن الحديث كما سبق، ورواية الإمام أحمد عنه أرجح لثقته وشهرته وإمامته.

وللحديث طريق أخرى مرسلة، لكن أخشى أن تكون هي هذه الطريق، وأنه اختلف على إسماعيل بن سميع، فإن كلا الطريقين عنه. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع المتقدم ذكره، وقد يرتقي لدرجة الحسن لغيره بالطريق الأخرى التي رواها المروزي، لكن أخشى أن تكون هي هذه الطريق كما تقدم.

وأما قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأبي عبيدة: «إنك أمين هذه الأمة، فمروي في الصحيحين. فقد أخرج البخاري في صحيحه (**٧/٩٢ ـ ٩٣ رقم ٣٧٤٤**) في مناقب أبي عبيدة، من كتاب فضائل الصحابة.

ومسلم (**٤/١٨٨١ رقم ٥٣**) في مناقبه أيضاً، من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن لكل أمة أميناً، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة بن الجراح».

٦٧٥ ـ حديث أنس:

أن رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وسلَّم ـ آخى بـين (أبـي)[١] طلحة وأبـي عبيدة.

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه فهد بن (عوف)[٢] تركوه.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) و(ب) وإسناد المستدرك: (عون)، وما أثبته من سند الحديث في التلخيص، ومصادر الترجمة الآتية.

٦٧٥ ـ المستدرك (٣/٢٦٨): حدثنا بكر بن محمد الصيرفي، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو ربيعة فهد بن (عوف)، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ آخى بين أبـي طلحة، وبين أبـي عبيدة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق فهد بن عوف، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وفاته هو والذهبـي وابن الملقن أن مسلماً قد أخرجه (٤/١٩٦٠ رقم ٢٠٣) في فضائل الصحابة، باب مؤاخاة النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بين أصحابه. من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «فهد تركوه».

وفهد هذا هو أبو ربيعة زيد بن عوف العامري، ولقبه فهد، وهو متروك؛ قال عنه ابن المديني: كذاب، وقال مسلم: متروك الحديث، وكذا قال =

. . . .

= الفلاس، وقال أبو زرعة: اتهم بسرقة حديثين، وذكره العقيلي في الضعفاء، وكان ابن معين سيىء الرأي فيه، ويقول: اتقوا فهدين، فهد بن عوف، وفهد بن حيان. وقال ابن حبان: كان ممن اختلط بآخره، فما حدث قبل اختلاطه فمستقيم، وما حدث بعد التخليط ففيه المناكير، يجب التنكب عما انفرد به من الأخبار. وذكره العجلي في ثقاته وقال: «لا بأس به، كان من أروى الناس عند فضيل»، وقال ابن عدي: «لم أر في حديثه منكراً لا يشبه حديث أهل الصدق». / اهـ. من الكنى لمسلم (١/٣٢١ رقم ١١٤٣)، والثقات للعجلي (ص ٣٨٥ رقم ١٣٦٣)، والمجروحين لابن حبان (١/٣١١)، والضعفاء للعقيلي (٣/٤٦٣ رقم ١٥٢٠)، والكامل لابن عدي (٣/١٠٦٦)، والميزان (٢/١٠٥ رقم ٣٠٢٢).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف فهد بن عوف. وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي أخرجها مسلم في صحيحه، والله أعلم.

معاذ بن جبل، أبو عبد الرحمن، بدريّ إمام

٦٧٦ ــ قال مالك:

هلك معاذ وهو ابن ثمان وعشرين سنة.

قلت: هذا غلط؛ فإنه شهد بدراً، وعاش بعدها ستة عشر سنة[1]، والصواب قول موسى بن عقبة: إنه مات في طاعون عمواس، وهو ابن ثمان وثلاثين سنة.

---

(١) كذا في (أ) و(ب)، والتلخيص.

٦٧٦ ــ المستدرك (٣/٢٦٨): أخبرني عبد الله بن يعقوب الفارسي، ثنا يعقوب بن سفيان، ثنا ابن بكير، سمعت مالك بن أنس يقول: إن معاذ بن جبل هلك وهو ابن ثمان وعشرين سنة، وهو أمام العلماء برتوة.

وقوله: (برَتْوة)، أي: برمية سهم، وقيل: بميل، وقيل: مدى البصر. اهـ. من النهاية (٢/١٩٥).

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/٢٩ رقم ٤٠) من طريق ابن بكير، به، ولفظه: مات معاذ بن جبل وهو ابن ثمان وعشرين سنة، وقائل يقول: اثنتين وثلاثين، وقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «معاذ بن جبل أمام العلماء برتوة يوم القيامة»، قال ابن بكير: والرتوة: المنزلة. اهـ. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله السابق، وهو من طريق يونس بن بكير يرويه عن الإمام مالك.

ويونس بن بكير تقدم في الحديث (٥٣٧) أنه صدوق يخطىء.

الحكم على الحديث:

الحديث سنده ضعيف لضعف يونس من قبل حفظه، ولو صح عن مالك فإنما يعبّر عن رأيه الذي اختاره في سن وفاة معاذ، لا عن نقل متصل منه، لأن معاذاً توفي سنة ثمان عشرة، ومالك ولد سنة ثلاث وتسعين كما في التهذيب (١٠/٨).

وقد ردّ الذهبي قول مالك هذا، واختار قول موسى بن عقبة، على أن معاذاً مات في طاعون عمواس، وهو ابن ثمان وثلاثين، واستدل على ذلك بأنه شهد بدراً، وعاش بعدها ست عشرة سنة.

وقد أخرج الطبراني في الكبير (٢٠/٢٨ رقم ٣٥) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، ذكر أن معاذاً شهد العقبة، وبدراً.

وأخرج أيضاً برقم (٣٦ و٣٧) عن الزهري، وابن إسحاق، ذكر أن معاذاً ممن شهد بدراً، وهذا الذي اختاره أيضاً الحافظ ابن حجر في الإصابة (٦/١٣٧)، حيث قال: «شهد بدراً وهو ابن إحدى وعشرين سنة، وأمّره النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ على اليمن، والحديث بذلك في الصحيح من رواية ابن عباس عنه». اهـ.

قلت: وبناءً على هذا القول المروي عن مالك يكون سن معاذ حين بعثه النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أميراً على اليمن أقل من عشر سنين، وهذا لا يتصور، والذهبي وابن حجر ــ رحمهما الله ــ من المؤرخين المشهود لهما بطول الباع في معرفة تواريخ الرواة ووفياتهم، وقد اختارا قول من قال إنه شهد بدراً، وتوفي بطاعون عمواس سنة ثمان عشرة، وهو ابن ثمان وثلاثين. =

. . . .

= أما ما روى ابن بكير عن الإمام مالك من قوله عن معاذ ـ رضي الله عنه ـ: إنه «أمام العلماء برتوة»، فقد جاء مرفوعاً إليه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، ومرسلاً من حديث محمد بن كعب، وأبي عون، والحسن البصري.

أما حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ فلفظه قال: لو استخلفت معاذ بن جبل ـ رضي الله تعالى عنه ـ فسألني عنه ربي عز وجل: ما حملك على ذلك؟ لقلت: سمعت نبيك ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إن العلماء إذا حضروا ربهم عز وجل؛ كان معاذ بين أيديهم رتوة بحجر».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٥٩٠) و (٢/٣٤٨).

وأبو نعيم في الحلية (١/٢٢٨) واللفظ له.

كلاهما من طريق سعيد بن أبي عروبة عن شهر بن حوشب قال: قال عمر فذكره.

وشهر بن حوشب صدوق، إلا أنه كثير الإرسال والأوهام ـ كما في الحديث المتقدم برقم (٦١٤) ـ.

ثم إنه لم يدرك عمر ـ كما يتضح من ترجمته في التهذيب (٤/٣٦٩ ـ ٣٧٢)، فهو منقطع.

ثم أخرجه أبو نعيم في الحلية أيضاً (١/٢٢٩) فقال: حدثنا أبو حامد ثابت بن عبد الله الناقد، ثنا علي بن إبراهيم بن مطر، ثنا عبدة بن عبد الرحيم، ثنا ضمرة بن ربيعة، عن يحيى بن أبي عمرو السيباني، عن أبي العجفاء ـ أو أبي العجا، الشك من عبدة ـ قال: قيل لعمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ: لو عهدت إلينا؟ فذكره بمعناه.

وشيخ أبي نعيم ثابت الناقد لم أجد من ترجمه.

أما بقية رجال الإسناد فهم كالتالي:

أبو العجفاء اسمه هرم بن نسيب، وقيل: نسيب بن هرم، وقيل: هرم بن =

. . . .

= نصيب، السلمي البصري. وثقه ابن معين، وابن حبان، والدارقطني. وقال البخاري: في حديثه نظر. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم.

وعليه فالراجح من حاله أنه: ثقة؛ لأن قول البخاري: «في حديثه نظر» لا يلزم منه القدح في نفس الراوي، فقد يكون البلاء ممن دونه، وجرح أبي أحمد الحاكم له غير مفسّر، وهو معارض بتوثيق الآخرين. / انظر ثقات ابن حبان (٥/٥١٤)، والتهذيب (١٢/١٦٥ رقم ٧٩٠).

ويحيى بن أبي عمرو السَّيْباني ــ بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ــ ثقة. / الجرح والتعديل (٩/١٧٧ رقم ٧٣٥)، والتهذيب (١١/٢٦٠ رقم ٥٢٤)، والتقريب (٢/٣٥٥ رقم ١٤٢).

وضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبد الله، ثقة؛ وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن سعد، وابن حبان، وقال أبو حاتم: صالح. وقال الساجي: صدوق يهم، عنده مناكير. اهـ. من الجرح والتعديل (٤/٤٦٧ رقم ٢٠٥٢)، والتهذيب (٤/٤٦٠ رقم ٧٩٤).

قلت: وقول الساجي هذا لا يلتفت إليه في جانب توثيق الأئمة المتقدم ذكرهم، ولذا فإن الذهبي ــ رحمه الله ــ ترجمه في الميزان (٢/٣٣٠ رقم ٣٩٥٩) وقال: «مشهور ما فيه مغمز»، وذكر توثيق من وثقه، ولم يذكر قول الساجي هذا.

وعبدة بن عبد الرحيم بن حسان المروزي، صدوق. / الجرح والتعديل (٦/٩٠ رقم ٤٦١)، والتهذيب (٦/٤٦١ رقم ٩٥٠)، والتقريب (١/٥٣٠ رقم ١٤٢١).

وعلي بن إبراهيم بن مطر، أبو الحسن السكري ثقة ــ كما في تاريخ بغداد (١١/٣٣٧ رقم ٦١٧٠).

وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة شيخ أبي نعيم فقط.

وأما حديث محمد بن كعب القرظي فله عنه طريقان: =

. . . .

= ● **الطريق الأولى**: أخرجها ابن سعد في الطبقات (٣٤٧/٢) فقال: أخبرنا أبو بكر بن عبد الله بن أبي أويس المدني، حدثني سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو، عن محمد بن كعب القرظي قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن معاذ بن جبل أمام العلماء رتوة».

ومحمد بن كعب القرظي تابعي ثقة عالم، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٦٧/٨ رقم ٣٠٣)، والتهذيب (٤٢٠/٩ ـ ٤٢٢ رقم ٦٨٩)، والتقريب (٢٠٣/٢ رقم ٦٥٩). وسند الحديث إليه حسن لذاته.

وأبو بكر عبد الحميد بن عبد الله بن أبي أويس ثقة روى له الشيخان. / الجرح والتعديل (١٥/٦ رقم ٧٢)، والتقريب (٤٦٨/١ رقم ٨٢٠)، والتهذيب (١١٨/٦ رقم ٢٣٧).

وسليمان بن بلال التيمي، مولاهم ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (١٠٣/٤ رقم ٤٦٠)، والتهذيب (١٧٥/٤ ـ ١٧٦ رقم ٣٠٤)، والتقريب (٣٢٢/١ رقم ٤١٦).

وعمرو بن أبي عمرو مولى المطّلب، أبو عثمان المدني ثقة ربما وهم، حسن الحديث، روى له الجماعة، والشيخان في الأصول، وقد تُكُلّم فيه، وانتقدت عليه بعض الروايات، والراجح من حاله أنه حسن الحديث، قال الذهبي: «صدوق، حديثه مُخرّج في الصحيحين في الأصول. . .، حديثه صالح حسن منحطّ عن الدرجة العليا من الصحيح»، وقال ابن القطان: «الرجل مستضعف، وأحاديثه تدلّ على حاله»، فرد عليه الذهبي بقوله: «ما هو بمستضعف، ولا بضعيف، نعم ولا هو في الثقة كالزهري وذويه». / انظر الجرح والتعديل (٢٥٢/٦ ـ ٢٥٣ رقم ١٣٩٨)، والكامل لابن عدي (١٧٦٨/٥ ـ ١٧٦٩)، والميزان (٢٨١/٣ ـ ٢٨٢ رقم ٦٤١٤)، والتهذيب (٨٢/٨ ـ ٨٤ رقم ١٢٢)، والتقريب (٧٥/٢ رقم ٦٤٢).

● **الطريق الثانية**: يرويها عمارة بن غزية، عن محمد بن عبد الله بن أزهر الأنصاري، عن محمد بن كعب، به. =

. . . .

= أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٩ ـ ٣٠ رقم ٤١).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٢٩).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/ ٣١١) وقال: «رواه الطبراني مرسلاً، وفيه محمد بن عبد الله بن أزهر الأنصاري، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: ابن أزهر هذا جاء في رواية يحيى بن أيوب للحديث عن عمارة، وإلا فإنه قد رواه عنه عبد العزيز بن محمد ولم يذكر ابن أزهر هذا، أخرجه أبو نعيم في الموضع السابق.

وأما حديث أبي عون فأخرجه ابن سعد (٢/ ٣٤٧) فقال: أخبرنا أبو معاوية الضرير، عن أبي إسحاق ـ يعني الشيباني ـ، عن أبي عون قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «معاذ بين يدي العلماء يوم القيامة برتوة».

وأبو عون اسمه محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الثقفي الأعور، وهو تابعي ثقة روى له الشيخان. / الجرح والتعديل (٨/ ١ رقم ٢)، والتهذيب (٩/ ٣٢٢ رقم ٥٣٢)، والتقريب (٢/ ١٨٧ رقم ٤٩٢).

والسند إليه حسن لذاته.

أبو معاوية الضرير اسمه محمد بن خازم، وهو ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، وروى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨ رقم ١٣٦٠)، والتهذيب (٩/ ١٣٧ ـ ١٣٩ رقم ١٩١)، والتقريب (٢/ ١٥٧ رقم ١٦٧).

وأبو إسحاق الشيباني اسمه سليمان بن أبي سليمان وهو ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٤/ ١٣٥ رقم ٥٩٢)، والتهذيب (٤/ ١٩٧ ـ ١٩٨ رقم ٣٣٤)، والتقريب (١/ ٣٢٥ رقم ٤٤٦).

وأما مرسل الحسن البصري فأخرجه ابن سعد أيضاً (٢/ ٣٤٧) من طريق =

= هشام بن حسان وثابت عنه ـ رحمه الله ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؛ «معاذ بن جبل له نبذة بين يدي العلماء يوم القيامة».

وسنده إلى الحسن صحيح.

هشام بن حسان تقدم في الحديث (٦٦١) أنه: ثقة.

وثابت بن أسلم البُناني ـ بضم الموحدة ونونين مخففتين ـ ثقة عابد روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٤٤٩ رقم ١٨٠٥)، والتهذيب (٢/٢ رقم ٢)، والتقريب (١/١١٥ رقم ١).

وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق أقل أحواله أنه حسن لغيره، وقد صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/٨١ ـ ٨٤ رقم ١٠٩١).

٦٧٧ ـ حديث معاذ مرفوعاً:

«إن أدنى الرياء شرك»... إلخ.

قال: صحيح.

قلت: فيه أبو قحذم البصري، قال أبو حاتم (يكتب حديثه)[١]. وقال النسائي: ليس بثقة[٢].

---

(١) في (أ)، والتلخيص المطبوع: (لا يكتب حديثه)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص المخطوط، ومصادر الترجمة، وقول أبي حاتم هذا في الجرح والتعديل (٨/٤٧٤).

(٢) الكامل لابن عدي (٧/٢٤٩٠).

٦٧٧ ـ المستدرك (٣/٢٧٠): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنا علي بن عبد العزيز، ثنا شاذ بن الفياض، ثنا أبو قحذم النضر بن معبد، عن أبي قلابة، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: مر عمر بمعاذ بن جبل ـ رضي الله عنهما ـ وهو يبكي، فقال: ما يبكيك؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن أدنى الرياء شرك، وأحب العبيد إلى الله تبارك وتعالى الأتقياء الأخفياء الذين إذا غابوا لم يفتقدوا، وإذا شهدوا لم يعرفوا، أولئك أئمة الهدى، ومصابيح العلم».

تخـريجـه:

الحديث له عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ طريقان:

● **الطريق الأولى**: وهي طريق الحاكم:

يرويها شاذ بن فياض ثنا أبو قحذم النضر بن معبد عن أبي قلابة عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، به.

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/٣٦ ـ ٣٧ رقم ٥٣).

وابن عدي في الكامل (٧/٢٤٩٠). =

....

= وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٧٢ ب).

والبيهقي في الزهد الكبير (ص ١٤٣ ـ ١٤٤ رقم ١٩٧).

جميعهم من طريق شاذ، به نحوه.

● **الطريق الثانية**: أخرجها الطبراني في الصغير (٤٥/٢) فقال: حدثنا محمد بن نوح بن حرب العسكري، حدثنا يعقوب بن إسحاق القطان، حدثنا إسحاق بن سليمان، عن أخيه طلحة بن سليمان، عن الفياض بن غزوان، عن زبيد اليامي، عن مجاهد، عن ابن عمر، فذكره بنحوه ولم يذكر قصة بكاء معاذ.

قال الطبراني عقبه: لم يروه عن زبيد إلا الفياض، ولا عنه إلا طلحة، تفرد به إسحاق بن سليمان.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أبو قحذم قال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة».

وأبو قحذم هذا اسمه النضر بن معبد، وهو ضعيف.

قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: لينّ الحديث، يكتب حديثه. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه لا يتابع عليه.

وذكره ابن حبان في الثقات. / اهـ. من الجرح والتعديل (٤٧٤/٨ رقم ٢١٧٨)، والميزان (٢٦٣/٤ رقم ٩٠٨٧)، واللسان (١٦٥/٦ ـ ١٦٦ رقم ٥٧٩).

والطريق الأخرى التي رواها الطبراني، في سندها شيخ الطبراني محمد بن نوح بن حرب العسكري، وشيخه يعقوب بن إسحاق القطان، ولم أجد من ذكرهما.

وفي الإسناد أيضاً طلحة بن سليمان، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح =

. . . .

= والتعديل (٤/٤٨٣ ـ ٤٨٤ رقم ٢١٢١) وبيّض له، وذكر أنه روى عنه اثنان، ولم أجد من ذكره سواه، فهو مجهول الحال.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف أبي قحذم، وهو ضعيف جداً من الطريق الأخرى التي رواها الطبراني لجهالة العسكري، والقطان، وجهالة حال طلحة بن سليمان.

وللحديث طريق أخرى ستأتي برقم (١٠٢٥)، وهي ضعيفة جداً، فلا يستقيم ضعف الحديث بها، والله أعلم.

٦٧٨ ــ حديث معاذ مرفوعاً:

«عبد الله بن سلام عاشر عشرة في الجنة».

قلت: صحيح.

---

٦٧٨ ــ المستدرك (٣/٢٧٠): أخبرنا أبو نعيم محمد بن عبد الرحمن بن نصر الغفاري بمرو، ثنا عبدان بن محمد بن عيسى الحافظ، ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا الليث، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن يزيد بن عميرة، قال: لما حضر معاذ بن جبل ــ رضي الله عنه ــ الموت، قيل له: أوصنا يا أبا عبد الرحمن. قال: أجلسوني، فإن العلم والإيمان مكانهما، من ابتغاهما وجدهما ــ يقول ذلك ثلاث مرات ــ فالتمسوا العلم عند أربعة: عند عويمر أبي الدرداء، وعند سلمان الفارسي، وعند عبد الله بن مسعود، وعند عبد الله بن سلام؛ الذي كان يهودياً فأسلم، فإني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «إنه عاشر عشرة في الجنة».

تخـريجـه:

الحديث له عن معاذ ــ رضي الله عنه ــ طريقان:

● **الطريق الأولى**: طريق يزيد بن عميرة، وللحديث عنه أربع طرق:

١ ــ طريق أبي إدريس الخولاني، وهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن يزيد بن عميرة، به.

وأعاده الحاكم (٣/٤٦٣).

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٢٤٢ ــ ٢٤٣).

والنسائي في الفضائل (ص ١٤٤ رقم ١٤٩).

والترمذي (١٠/٣٠٦ رقم ٣٨٩٢) في مناقب عبد الله بن سلام من كتاب المناقب، وقال: «هذا حديث حسن غريب».

=

. . . .

= وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٠٩ ب).

جميعهم من طريق قتيبة، به نحوه، عدا أبي نعيم، فلفظه مختصر.

وأخرجه الحاكم أيضاً (١/٩٨).

والبخاري في تاريخه الصغير (١/٧٣).

والفسوي في تاريخه (١/٤٦٧ ــ ٤٦٨).

ومن طريقه البيهقي في المدخل (ص ١٤١ ــ ١٤٢ رقم ١٠٢).

وأخرجه الطبراني (٩/٩٦ رقم ٨٥١٤)، و(٢٠/١١٦ رقم ٢٢٩).

جميعهم من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن معاوية بن صالح، به نحوه.

وأخرجه الحاكم أيضاً (١/٩٨).

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٥٧ رقم ٢٢٥٢).

كلاهما من طريق عبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، به نحوه.

٢ ــ طريق مكحول، عن يزيد.

أخرجه الحاكم (١/٩٨) من طريق شيخه أبي العباس الأصم، عن العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، عن محمد بن شعيب بن شابور، عن النعمان بن المنذر، عن مكحول، قال: وجع معاذ بن جبل يوماً، وعنده يزيد بن عميرة الزبيدي، فبكى عليه يزيد. . .، الحديث بنحوه، وسكت عنه الحاكم والذهبي.

٣ ــ طريق معبد الجهني، عن يزيد.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/٣٥٢ ــ ٣٥٣) من طريق شيخه حماد بن عمرو النصيبي، أخبرنا زيد بن رفيع، عن معبد الجهني، قال كان رجل يقال له: يزيد بن عميرة السكسكي، وكان تلميذاً لمعاذ بن جبل، فحدّث أن معاذ بن جبل لما حضرته الوفاة. . .، الحديث بنحوه. =

. . . .

= ٤ ــ طريق أبـي قلابة، عن يزيد.

أخرجه الفسوي في تاريخه (٢/٥٥٠ ــ ٥٥١) من طريق شيخه سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن أبـي قلابة، عن رجل كان يخدم معاذ، قال: لما مرض معاذ مرضه الذي مات فيه...، الحديث بنحوه هكذا لم يفصح فيه أبوقلابة باسم يزيد بن عميرة، ولم يذكر قوله عن عبد الله بن سلام: «عاشر عشرة في الجنة».

ورواه الطبراني في الكبير (٢٠/١١٥ رقم ٢٢٨) من طريق أنس بن سوار، عن أيوب السختياني، عن أبـي قلابة، عن يزيد بن عميرة.

وكذا رواه الحاكم (٤/٤٦٦) من طريق سعيد بن هبيرة، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، به، وصححه الحاكم على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبـي.

● **الطريق الثانية**: طريق شرحبيل بن معشر العبسي، عن معاذ، عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قال: «عبد الله بن سلام عاشر عشرة في الجنة».

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/١١٩ رقم ٢٣٨).

دراسة الإسناد:
الحديث سكت عنه الحاكم، وصححه الذهبـي، وحسنه الترمذي.

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

يزيد بن عميرة، بفتح العين، الحمصي، الزبيدي، ثقة. / ثقات العجلي (ص ٤٨٠ رقم ١٨٢٥)، والتهذيب (١١/٣٥١ ــ ٣٥٢ رقم ٦٧٦)، والتقريب (٢/٣٦٩ رقم ٣٠٣).

أبو إدريس الخولاني اسمه عائذ الله بن عبد الله، ولد في حياة النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وكان عالم الشام بعد أبـي الدرداء، ثقة فقيه مشهور، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/٣٧ رقم ٢٠٠)، وثقات العجلي =

. . . .

= (ص ٢٤٦)، والتهذيب (٥/٨٥ رقم ١٤١)، والتقريب (١/٣٩٠ رقم ٧٥).

ربيعة بن يزيد الدمشقي، أبو شعيب الإيادي تقدم في الحديث (٥٢٤) أنه ثقة عابد.

ومعاوية بن صالح بن حُدَيْر ـ بالمهملة مصغّراً ـ، الحضرمي، أبو عبد الرحمن الحمصي، قاضي الأندلس، صدوق إمام ـ كما في الكاشف (٣/١٥٧ رقم ٥٦٢١) ـ، وثقه أحمد، وابن معين، وابن سعد، والعجلي، والنسائي، والبزار، وابن حبان، وغيرهم.

وتكلم فيه بعضهم، فقال ابن المديني: ما كنا نأخذ عنه ذلك الزمان ولا حرفاً.

وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه، ويزبر عبد الرحمن بن مهدي إذا حدث بحديثه، ويقول: أيش هذه الأحاديث. وقال أبو إسحاق الفزاري: ليس بأهل أن يروى عنه.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن شيبة: قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط، ليس بالثبت، ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه. اهـ. من الكامل (٦/٢٤٠٠ ـ ٢٤٠٢)، والتهذيب (١٠/٢٠٩ ـ ٢١٢ رقم ٣٨٩).

والليث بن سعد تقدم في الحديث (٤٨٩) أنه إمام مشهور ثقة ثبت فقيه.

وقتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف، الثقفي، أبو رجاء البغْلاني ثقة ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/١٤٠ رقم ٧٨٤)، والتهذيب (٨/٣٥٢ ـ ٣٦١ رقم ٦٣٩)، والتقريب (٢/١٢٣ رقم ٨٥).

ورواه عن قتيبة الإمام أحمد والترمذي والنسائي، وغيرهم.

أما الطريق الثالثة للحديث عن يزيد بن عميرة، فهي من طريق شيخ =

. . . .

= ابن سعد حماد بن عمرو النصيبي، وهو كذاب يضع الحديث، كذبه ابن معين، ورماه بوضع الحديث، وكذبه أيضاً الجوزجاني، وقال ابن حبان: «يضع الحديث وضعاً على الثقات». / . اهـ. من المجروحين (١/٢٥٢)، واللسان (٢/٣٥٠ ــ ٣٥١ رقم ١٤٢٠).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، وهو بمجموع الطرق الأخرى يكون صحيحاً لغيره، عدا الطريق الثالثة للحديث عن يزيد، فإنها موضوعة لنسبة النصيبي للكذب، ووضع الحديث، والله أعلم.

٦٧٩ ـ حديث أبي عبيدة، وعبادة بن الصامت مرفوعاً:

«معاذ بن جبل أعلم الأولين والآخرين، بعد النبيين والمرسلين، وإن الله يباهي به الملائكة».

قلت: أحسبه موضوعاً، وفيه عبيد بن تميم ولا أعرفه.

---

٦٧٩ ـ المستدرك (٣/٢٧١): حدثنا الحسين بن علي، ثنا محمد بن المسيب، ثنا يوسف بن سعيد المصّيصي، حدثني عبيد بن تميم، ثنا الأوزاعي، عن عبادة بن نسي، عن ابن غنم، سمعت أبا عبيدة، وعبادة بن الصامت ونحن عند أبي عبيدة يقولان: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ . . .، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث ذكره السيوطي في جمع الجوامع (١/٧٤٣)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «أحسبه موضوعاً، ولا أعرف عبيداً هذا». وعبيد هذا هو ابن تميم الراوي للحديث عن الأوزاعي، وهو مجهول، ذكره الذهبي في الميزان (٣/١٩ رقم ٥٤١٥)، وقال: «خرّج له الحاكم في مستدركه حديثاً باطلاً هو المتّهم به في فضل معاذ بن جبل، رواه عنه يوسف بن سعيد بن مسلم، ولا يُدرى من هو عبيد»، وأقره ابن حجر في اللسان (٤/١١٨ رقم ٢٤٤)، وذكر هذا الحديث، وتعقب الذهبي للحاكم هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لاتهام الذهبي لعبيد بن تميم به.

٦٨٠ ـ حديث محمود بن لبيد عن معاذ:

أنه مات له ابن، فكتب إليه رسول الله ﷺ يعزّيه: «السلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فأعظم الله لك الأجر، وألهمك الصبر. . .» الحديث.

قال: غريب حسن.

قلت: ذا من وضع مجاشع.

---

٦٨٠ ـ المستدرك (٣/٢٧٣): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان بالرقة، ثنا عمرو بن بكر السكسكي، ثنا مجاشع بن عمرو الأسدي، ثنا الليث بن سعد، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن معاذ بن جبل أنه مات له ابن، فكتب إليه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يعزيه عليه: «بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد رسول الله إلى معاذ بن جبل. سلام عليك، فإني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فأعظم الله لك الأجر، وألهمك الصبر، ورزقنا وإياك الشكر، فإن أنفسنا، وأموالنا، وأهلينا، وأولادنا من مواهب الله عز وجل الهنيئة، وعواريه المستودعة، متّعك به في غبطة وسرور، وقبضه منك بأجر كبير: الصلاة والرحمة والهدى، إن احتسبته، فاصبر، ولا يحبط جزعك أجرك، فتندم، واعلم أن الجزع لا يرد شيئاً، ولا يدفع حزناً، وما هو نازل فكأن قدٍ، والسلام».

قال الحاكم عقبه: «غريب حسن، إلا أن مجاشع بن عمرو ليس من شرط هذا الكتاب».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/١٥٥ ـ ١٥٦ رقم ٣٢٤)، وفي الأوسط (١/٩٢ رقم ٨٣)، من طريق عمرو بن بكر، عن مجاشع، به نحوه.

=

. . . .

= وذكره الهيثمي في المجمع (٣/٣) وقال: فيه مجاشع بن عمرو وهو ضعيف».

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٢٤٢ ـ ٢٤٣ و٢٤٣) من هذه الطريق، وطريق أخرى قال عقب ذكره لهما: «وكل هذه الروايات ضعيفة لا تثبت؛ فإن وفاة ابن معاذ كانت بعد وفاة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بسنين، وإنما كتب إليه بعض الصحابة فوهم الراوي فنسبها إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وكان معاذ أجل وأعلم من أن يجزع، ويغلبه الجزع عن الاستسلام، بل الصحيح ما رواه الحارث بن عميرة، وأبو منيب الجرشي من استسلامه، واصطباره عند وفاة ابنه، ولا يعلم لمعاذ غيبة في حياة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، إلا إلى اليمن، فقدم بعد وفاة النبي ـ عليه السلام ـ، وليس محمد بن سعيد، ولا مجاشع ممن يعتمد على روايتهما ومغاريدهما». اهـ.

قلت: محمد بن سعيد هذا هو الذي أخرج أبو نعيم الرواية الأخرى من طريقه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ثم قال: «غريب حسن، إلا أن مجاشع بن عمرو ليس من شرط هذا الكتاب»، وتعقبه الذهبي بقوله: «ذا من وضع مجاشع».

ومجاشع بن عمرو هذا كذاب، قال عنه ابن معين: قد رأيته أحد الكذابين»، وقال البخاري: منكر مجهول، وقال العقيلي: «حديثه منكر»، وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث، وذكر له الذهبي بعض الأحاديث وحكم عليها بالوضع، وقال ابن حجر: «ومن موضوعاته. . .»، وذكر له هذا الحديث. اهـ. من الضعفاء للعقيلي (٤/٢٦٤)، والكامل لابن عدي (٦/٢٤٤٩ ـ ٢٤٥٠)، والميزان (٣/٤٣٦ ـ ٤٣٧ رقم ٧٠٦٦)، واللسان (٥/١٥ ـ ١٦ رقم ٥٥).

وأما الرواية الأخرى التي أخرجها أبو نعيم، فهي من طريق محمد بن =

= سعيد بن حسّان بن قيس الأسدي، المصلوب، الذي قتله المنصور وصلبه على الزندقة، وهو كذاب، قال عنه أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقد قيل إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، فيقال له: ابن سعيد، وابن أبي عتبة، وابن أبي قيس، وابن أبي حسان، وابن الطبري، وأبو عبد الرحمن، وأبو عبد الله، وأبو قيس، وقد ينسب لجده...، وهكذا. / انظر الكامل لابن عدي (٦/٢١٥٠ ـ ٢١٥٣)، والتهذيب (٩/١٨٤ رقم ٢٧٧)، والتقريب (٢/١٦٤ رقم ٢٤٨).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع من كلا الطريقين، أما الأولى فلنسبة مجاشع إلى الكذب ووضع الحديث، والثانية لنسبة المصلوب إلى الكذب ووضع الحديث أيضاً، والله أعلم.

بـلال بن ربـاح

٦٨١ ـ حديث عاصم، عن (زِرّ، عن عبد الله)[١]، قال:

إن أول من أظهر إسلامه سبعة: رسـول الله، وأبو بكـر، وعمار، (وأمه)[٢] سُميّة، وصهيب، والمقداد. . . الحديث.

قلت: صحيح[٣].

---

(١) في (أ): (زيد عن عبيد الله).

(٢) في (أ): (ابنه).

(٣) في المستدرك وتلخيصه التصحيح للحاكم، والذهبي وافقه، ولم يتعقبه بشيء.

٦٨١ ـ المستدرك (٣/٢٨٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو البختري عبد الله بن محمد بن شاكر، ثنا الحسين بن علي الجعفي، ثنا زائدة، عن عاصم، عن زرّ، عن عبد الله قال: إن أول من أظهر إسلامه سبعة: رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فمنعه الله بعمه أبي طالب، وأما أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ، فمنعه الله تعالى بقومه، وأما سائرهم فأخذهم المشركون فألبسوهم أدراع الحديد، وأوقفوهم في الشمس، فما من أحد إلا قد آتاهم كل ما أرادوا غير بلال، فإنه هانت عليه نفسه في الله عز وجل، وهان على قومه فأعطوه الولدان، فجعلوا يطوفون به في شعاب مكة، وجعل يقول: أحد أحد.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. =

. . . .

= **تخريجه**:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٤٠٤)، وفي الفضائل (١/١٨٢ ــ ١٨٣ رقم ١٩١).

وابن ماجه (١/٥٣ رقم ١٥٠) في فضل سلمان وأبي ذر والمقداد من المقدمة.

وأبو نعيم في الحلية (١/١٤٩).

والبيهقي في الدلائل (٢/١٧٠ و٢٨١ ــ ٢٨٢).

وابن عبد البر في الاستيعاب (٢/٢٧).

جميعهم من طريق زائدة، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وعند ابن الملقن: «قلت: صحيح»، والظاهر أن في نسخته تصحيفاً، أو أن النظر أخطأ، فظن موافقة الذهبي للحاكم تعقّباً منه.

وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

زِرّ بن حبيش تقدم في الحديث (٥٠٨) أنه ثقة جليل مخضرم.

وعاصم بن بَهْدلة بن أبي النّجود تقدم في الحديث (٥٠٨) أيضاً أنه: صدوق.

وزائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت، ثقة ثبت صاحب سنّة، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣/٦١٣ رقم ٣٧٧٧)، والتهذيب (٣/٣٠٦ رقم ٥٧١)، والتقريب (١/٢٥٦ رقم ٧).

والحسين بن علي بن الوليد الجعفي، الكوفي، المقريء، ثقة عابد روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣/٥٥ ــ ٥٦ رقم ٢٥٢)، والتهذيب (٢/٣٥٧ ــ ٣٥٩ رقم ٦١٦)، والتقريب (١/١٧٧ رقم ٣٧٦). =

= وأبو البختري عبد الله بن محمد بن شاكر العنبري، البغدادي ثقة، قال ابن أبي حاتم: «صدوق»، وقال الدارقطني: «ثقة صدوق». / الجرح والتعديل (٥/١٦٢ رقم ٧٤٨)، وتاريخ بغداد (١٠/٨٢ ـ ٨٣ رقم ٥١٩٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣٣ ـ ٣٤ رقم ١٩).

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة محدّث.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد.

وله شاهد مرسل عن مجاهد بنحوه، إلا أنه ذكر خبّاب بن الأرتّ بدل المقداد الذي ذكرته جميع الروايات التي فصّلت في ذكر السبعة.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٢٣٣) فقال: أخبرنا جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن مجاهد، فذكره، وسنده صحيح إلى مرسله.

وجرير بن عبد الحميد بن قُرط الضبّي ثقة روى له الجماعة، وثقه أحمد، وقتيبة، والنسائي، والعجلي، وأبو أحمد الحاكم، وقال اللالكائي: مجمع على ثقته، وقال الخليلي: ثقة، متفق عليه. /. اهـ. من الجرح والتعديل (٢/٥٠٥ ـ ٥٠٧ رقم ٢٠٨٠)، والتهذيب (٢/٧٥ ـ ٧٧ رقم ١١٦).

ومنصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتّاب ـ بمثلثة ثقيلة ثم موحدة ـ ثقة ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٨/١٧٧ ـ ١٧٩ رقم ٧٧٨)، والتقريب (٢/٢٧٦ ـ ٢٧٧ رقم ١٣٩٢)، والتهذيب (١٠/٣١٢ رقم ٥٤٦).

٦٨٢ ـ حديث واثلة مرفوعاً:

«خير السودان ثلاثة: لقمان، وبلال، ومِهْجَع مولى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ».

قال: صحيح.

قلت: كذا قال: مولى رسول الله، ولا أعرف ذا.

---

٦٨٢ ـ المستدرك (٣/٢٨٤): أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، ثنا جدي، ثنا الحكم، عن الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، حدثني أبو عمار، عن واثلة بن الأسقع ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ. . .، الحديث بلفظه.

تخـــريجــــه:

الحديث أخرجه ابن عساكر ـ كما في كنز العمال (١١/٦٥٢ رقم ٣٣١٥٦) ـ، معضلاً عن الأوزاعي بلفظ: «خير السودان أربعة: لقمان، وبلال، والنجاشي، ومهجع».

وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٣/١٣٤ رقم ٢٨٩٠) وقال: ضعيف.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، واستنكر الذهبي بعض متن الحديث، فقال: «كذا قال: مولى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولا أعرف ذا».

وفي سند الحديث شيخ الحاكم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني، النيسابوري، ولم أجد من تكلم عنه سوى الحاكم على تردد منه في أمره، حيث قال: «كان كثير السماع من جده وأبيه، وكان أحد المجتهدين في العبادة، وكنت أستخير الله في إخراجه في الصحيح، فوقعت الحيرة على ذلك، والكلام فيه يطول»، وقال أيضاً: «ارتبت في لُقِيِّه بعض الشيوخ»، وذكر حديثاً من طريقه، وقال: «غريب فرد». اهـ. من الأنساب للسمعاني (٨/١١٠)، واللسان (١/٤٣٤ رقم ١٣٤٥).

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال شيخ الحاكم.

أما ما استنكره الذهبي ـ رحمه الله ـ من كون مهجع مولى لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فإنما هو لأن المعروف أن مهجعاً هذا هو مولى عمر بن الخطاب، وقد ذكره ابن حجر في الإصابة (٦/٢٣١) بناء على رواية الحاكم هذه، وقال: «أخشى أن يكون الذي بعده» ـ يعني مولى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

عياض بن غَنْم الفهري

٦٨٣ ـ حديث عياض بن غَنْم مرفوعاً:

«إن أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة: أشدُّهم عذاباً للناس في الدنيا».

قال: صحيح.

قلت: فيه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق، وهو واه.

---

٦٨٣ ـ المستدرك (٣/٢٩٠): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي فيما اتفقا عليه ثنا أبو علي الحافظ، ثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق الحمصي، ثنا أبي، ثنا عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، ثنا الفضل بن فضالة، يرُدّه إلى عائذ، يرُدّه عائذ إلى جبير بن نفير، أن عياض بن غنم الأشعري وقع على صاحب دارا حين فتحت، فأتاه هشام بن حكيم، فأغلظ له القول: ومكث هشام ليالياً، فأتاه هشام معتذراً، فقال لعياض: «ألم تعلم أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة: أشد الناس عذاباً للناس في الدنيا»؟ فقال له عياض: يا هشام، إنا قد سمعنا الذي قد سمعت، ورأينا الذي قد رأيت، وصحبنا من صحبت، ألم تسمع يا هشام رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «من كانت عنده نصيحة لذي سلطان، فلا يكلِّمه بها علانية، وليأخذ بيده، ولَيَخْلُ به، فإن قبلها قبلها، وإلا كان قد أدَّى الذي عليه، والذي له»؟ وإنك يا هشام لأنت =

. . . .

=

المجترىء على سلطان الله، فهلاَّ خشيت أن يقتلك سلطان الله، فتكون قتيل سلطان الله؟.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن عياض وهشام طريقان:

● **الأولى**: طريق جبير بن نفير، وهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق ابن زبريق، عن عمرو بن الحارث، عن الفضل بن فضالة، عن عائذ، عن جبير، به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٧/٣٦٧ رقم ١٠٠٧) من طريق ابن زبريق، به نحوه.

وأخرجه ابن منده ـ كما في الإصابة (٤/٧٥٨) ـ.

قال الهيثمي في المجمع (٥/٢٣٠): «رجاله ثقات، وإسناده متَّصل».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤٠٣ ـ ٤٠٤)، فقال: ثنا أبو المغيرة، ثنا صفوان، حدثني شريح بن عبيد الحضرمي، وغيره، وقال: جلد عياض بن غنم صاحب دارا... الحديث بنحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٥/٢٢٩): «رواه أحمد، ورجاله ثقات، إلا أني لم أجد لشريح من عياض وهشام سماعاً، وإن كان تابعياً».

قلت: شريح سمعه من جبير بن نفير.

فقد أخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ ل ١٢١ أ) من طريق إسماعيل بن عياش، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، قال: قال جبير بن نفير... الحديث بنحوه.

قال أبو نعيم: «رواه بقيَّة، عن صفوان، عن شريح، عن جبير».

● **الطريق الثانية**: طريق عروة بن الزبير، عن هشام.

وله عن عروة طريقان:

=

= ١ ــ طريق ابنه هشام، عنه، قال: مرَّ هشام بن حكيم بن حزام على أناس من الأنباط بالشام، قد أقيموا في الشمس، فقال: ما شأنهم؟ قالوا: حبسوا في الجزية، فقال هشام: أشهد لسمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إن الله يعذِّب الذين يعذبون الناس في الدنيا»، قال: وأميرهم يومئذ عمير بن سعد على فلسطين، فدخل عليه، فحدَّثه، فأمر بهم، فخُلّوا.

أخرجه مسلم (٤/٢٠١٧ ــ ٢٠١٨ رقم ١١٧ و١١٨) في البر والصلة والآداب، باب الوعيد الشديد لمن عذب الناس بغير حق، واللفظ له.

والإمام في المسند (٣/٤٠٣).

وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ (ص ٣٥٥).

كلاهما بنحوه.

٢ ــ طريق الزهري، عنه، بنحو سابقه، ولم يذكر عمير بن سعد.

أخرجه مسلم في الموضع السابق برقم (١١٩).

والإمام أحمد (٣/٤٠٤).

وأبو داود في سننه (٣/٤٣٣ ــ ٤٣٤ رقم ٣٠٤٥) في الخراج والإمارة والفيء، باب في التشديد في جباية الجزية.

والنسائي في السير من الكبرى ــ كما في تحفة الأشراف (٩/٧١ رقم ١١٧٣٠) ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن زبريق واه».

وإسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق هذا تقدم في الحديث (٥١٦) أنه صدوق يهم كثيراً.

وشيخه عمرو بن الحارث الزبيدي تقدم في نفس الحديث أنه مقبول. =

. . . .

= ولم ينفرد إسحاق، ولا شيخه بالحديث كما سبق، فقد رواه شريح بن عبيد، عن جبير بن نفير، به نحوه، ورواه عن شريح اثنان هما: صفوان بن عمرو، وضمضم بن زرعة، ورواه عن صفوان بقية بن الوليد، وأبو المغيرة، غير أن أبا المغيرة قصَّر في رواية الحديث، فلم يذكر جبير بن نفير، وهذا الذي دعا الهيثمي لقوله: «لم أجد لشريح من عياض وهشام سماعاً، وإن كان تابعياً».

أما جبير بن نُفَيْر ـ بنون وفاء مصغَّراً ـ ابن مالك بن عامر الحضرمي، الحمصي، فهو ثقة جليل مخضرم، روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٢/٥١٢ ـ ٥١٣ رقم ٢١١٦)، والتهذيب (٢/٦٤ ـ ٦٥ رقم ١٠٣)، والتقريب (١/١٢٦ رقم ٤٤).

وأما شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي، الحمصي، فإنه ثقة. / ثقات العجلي (ص ٢١٧ رقم ٦٦١)، وثقات ابن حبان (٤/٣٥٣)، والتهذيب (٤/٣٢٨ ـ ٣٢٩ رقم ٥٦٥)، والتقريب (١/٣٤٩ رقم ٥٢).

وصفوان بن عمرو بن هرم السَّكْسَكي، أبو عمرو الحمصي، فهو ثقة روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٤/٤٢٢ ـ ٤٢٣ رقم ١٨٥٢)، والتهذيب (٤/٤٢٨ ـ ٤٢٩ رقم ٧٤١)، والتقريب (١/٣٦٨ رقم ١٠٩).

وضمضم بن زرعة بن ثُوَب ـ بضم المثلثة، وفتح الواو، ثم موحَّدة ـ، الحضرمي، الحمصي، لا بأس به كما قال أحمد بن محمد بن عيسى صاحب تاريخ الحمصيِّين، وقد وثقه ابن نمير، وابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم: ضعيف، وجرحه هذا غير مفسَّر، وهو معارض بتوثيق من سبق. / انظر الجرح والتعديل (٤/٤٦٨ رقم ٢٠٥٥)، والتهذيب (٤/٤٦٢ رقم ٧٩٨)، ورسالة الشيخ عبد العزيز التخفيفي عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (١/٥٢٩ ـ ٥٣١).

ورواه عن ضمضم إسماعيل بن عيَّاش بن سُلَيْم العَنْسي، أبو عتبة الحمصي، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، ومخلِّط في غيرهم، وضمضم من أهل بلده. / انظر الجرح والتعديل =

. . . .

= (٢/ ١٩١ ـ ١٩٢ رقم ٦٥٠)، و«من تكلم فيه وهو موثَّق» (ص ٤٧ رقم ٣٨)، والتهذيب (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٦ رقم ٥٨٤)، والتقريب (١/ ٧٣ رقم ٥٤١).

ورواه عن صفوان شيخ الإمام أحمد أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، الحمصي، وهو ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/ ٥٦ رقم ٢٩٩)، والتهذيب (٦/ ٣٦٩ رقم ٧٠٥)، والتقريب (١/ ٥١٥ رقم ١٢٧٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف ابن زبريق من قبل حفظه، وجهالة حال شيخه عمرو بن الحارث، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى، وبرواية مسلم لبعضه، والله أعلم.

٦٨٤ ــ حديث عياض بن غَنْم:

قال لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ذات يوم: «يا عياض، لا تزوج عجوزاً، (ولا)[١] عاقراً؛ فإني مكاثر بكم».

قال: صحيح.

قلت: فيه معاوية بن يحيى (الصَّدفي)[٢] وهو ضعيف.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في أصل (أ)، وفي (ب): (الصيرفي)، وبهامش (أ) ما نصه: (صوابه الصدفي ص)، وهو الصواب كما في إسناد الحديث في المستدرك وتلخيصه، وكما في مصادر الترجمة.

٦٨٤ ــ المستدرك (٣/٢٩٠ ــ ٢٩١): حدثنا الحسن بن محمد بن إسحاق الأزهري، ثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا داهر بن نوح، ثنا عمرو بن الوليد، قال: سمعت معاوية بن يحيى الصدفي يقول: ثنا يحيى بن جابر، عن جبير بن نفير، عن عياض بن غَنْم قال: قال لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ذات يوم: «يا عياض، لا تزوجن عجوزاً، ولا عاقراً؛ فإني مكاثر بكم».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/٣٦٨ رقم ١٠٠٨).

وابن قانع ــ كما في الإصابة (٤/٧٥٨) ــ.

وابن عدي في الكامل (٥/١٧٩٥).

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٢١ أ).

والخطيب في تاريخه (٤/٤٤).

أما الطبراني فمن طريق داهر بن نوح، وأما الباقون فمن طريق عبيد الله بن عمر القواريري، كلاهما عن عمرو بن الوليد الأغضف، به مثله، إلا أن =

= القواريري قال في روايته: «يزيد بن جابر»، بدلاً من «يحيى بن جابر».

قال الهيثمي في المجمع (٢٥٨/٤): «فيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف».

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة: «سنده ضعيف من أجل عمرو».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «معاوية ضعيف».

ومعاوية هذا هو ابن يحيى الصَّدفي، أبو روح، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٢٣٩٥/٦ ـ ٢٣٩٧)، والتقريب (٢٦١/٢ رقم ١٢٤٥)، والتهذيب (٢١٩/١٠ رقم ٤٠٢).

وفي سنده عمرو بن الوليد الأغضف، قال عبدان: «هو حمل أهل الأهواز على السُّنة، ولما قدم عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني أمرهم عمرو بن الوليد بالكتابة عنه»، وقال ابن معين للقواريري: «تحدّث عن عمرو بن الوليد الأغضف، وأنت أجلُّ منه؟!» وقال ابن عدي: «له أحاديث حسان غرائب، وأرجو أنه لا بأس به»، وتقدم تضعيف ابن حجر له، والأليق بحاله قول الذهبي: «ليِّن الحديث». اهـ. من الكامل (١٧٩٤/٥ ـ ١٧٩٥)، والميزان (٢٩٢/٣ رقم ٦٤٦٩)، والمغني (٤٩١/٢ رقم ٤٧٢٥)، واللسان (٣٧٨/٤ رقم ١١٢٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف معاوية الصدفي، وعمرو الأغضف.

أما متن الحديث، فقد جاء في معناه عدة أحاديث.

فقوله: «لا تزوجن عجوزاً» يشهد له ما جاء في قصة زواج جابر ـ رضي الله عنه ـ، وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أفلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك؟».

أخرجه البخاري (١٢١/٩ رقم ٥٠٧٩ و٥٠٨٠) في النكاح، باب تزويج الثيِّبات. =

. . . .

= ومسلم واللفظ له (٣/١٢٢١ ـ ١٢٢٢ رقم ١١٠) في المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه.

وأما نهيه عن تزوج العاقر، وقوله: «إني مكاثر بكم».

فيشهد له قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم».

أخرجه أبو داود واللفظ له (٢/٥٤٢ رقم ٢٠٥٠) في النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء.

والنسائي (٦/٦٥ ـ ٦٦) في النكاح، باب كراهية تزويج العقيم.

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٠٢ رقم ١٢٢٩ و ١٢٣٠).

والحاكم في المستدرك (٢/١٦٢) وصححه، ووافقه الذهبي.

والبيهقي في سننه (٧/٨١) في النكاح، باب استحباب التزوج بالودود الولود.

جميعهم من حديث معقل بن يسار ـ رضي الله عنه ـ.

وأخرجه الإمام أحمد (٣/١٥٨ و٢٤٥).

وسعيد بن منصور في سننه (١/١٢٢ رقم ٤٩٠).

وابن حبان في صحيحه في الموضع السابق رقم (١٢٢٨).

والبيهقي في الموضع السابق من سننه.

جميعهم من حديث أنس بن مالك.

وصححه الألباني في إرواء الغليل (٦/١٩٥ رقم ١٧٨٤)، وفي آداب الزفاف (ص ٥٣).

وبالجملة فمتن الحديث صحيح المعنى، أما سنده فلا يثبت به الحديث، والله أعلم.

خالد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ

٦٨٥ ـ حديث عبد الله بن أبي أوفى مرفوعاً:

«لا تؤذوا خالداً؛ فإنه سيف من سيوف الله صبَّه[١] على الكفار».

قال: صحيح.

قلت: رواه (ابن إدريس عن ابن خالد عن)[٢] الشعبي، مرسلاً، وهو أشبه.

---

(١) في (ب): (صبه الله تعالى)، وفي التلخيص: (صبه الله)، وما أثبته من (أ)، والمستدرك.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من التلخيص، وبه يستقيم المعنى، لأن المرسل والموصول كلاهما من رواية إسماعيل بن خالد عن الشعبي، وإنما الخلاف فيمن روى عن إسماعيل.

٦٨٥ ـ المستدرك (٣/٢٩٨): (حدثنا) علي بن حمشاذ، ثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، ثنا الربيع بن ثعلب، ثنا أبو إسماعيل المؤدب، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبد الله بن أبي أوفى، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال. . . ، الحديث بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (١/٥٦ ـ ٥٧ رقم ١٣) وفيه قصة، وهي: شكا عبد الرحمن بن عوف =

. . . .

= خالد بن الوليد، فقال: «يا خالد، لم تؤذي رجلاً من أهل بدر لو أنفقت مثل أحد ذهباً لم تدرك عمله؟ فقال: يا رسول الله، يقعون فيَّ، فأردُّ عليهم.

فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره بلفظه.

وأخرجه ابن أبـي حاتم في العلل (٢/٣٥٥ ــ ٣٥٦ رقم ٢٥٨٥).

والطبراني في الكبير (٤/١٢١ رقم ٣٨٠١)، وفي الصغير (١/٢٠٩).

والبزار (٣/٢٦٦ رقم ٢٧١٩).

ويحيى بن صاعد في مسند عبد الله بن أبي أوفى (ل ٣ أ).

جميعهم من طريق أبـي إسماعيل المؤدب، به نحو سياق الإمام أحمد، عدا الطبراني في الكبير فإنه لم يذكر القصة.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٣٤٩): «رجال الطبراني ثقات».

وأخرجه أيضاً أبو يعلى كما في الإصابة (٢/٢٥٣) من طريق الشعبـي نحو سياق الحاكم.

وأخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٨١٧ رقم ١٤٨٤) فقال: ثنا محمد بن عبيد عن إسماعيل عن عامر قال: «قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لا تؤذوا خالداً؛ فإنه سيف من سيوف الله سلَّه الله على أعدائه».

وأخرجه ابن أبـي حاتم في الموضع السابق من العلل من طريق أبـي زرعة عن ابن الأصبهاني عن عبد الله بن إدريس عن إسماعيل به مرسلاً، ثم قال: سمعت أبا زرعة يقول: «الصحيح حديث ابن إدريس».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «رواه ابن إدريس، عن ابن أبـي خالد، عن الشعبـي، مرسلاً، وهو أشبه».

والحديث ــ كما تقدم ــ ورد من طريقين، مرسلاً، وموصولاً. =

. . . .

= أما الرواية الموصولة فتفرد بها أبو إسماعيل المؤدب، واسمه إبراهيم بن سليمان بن رزين الأردنيِّ، بضم الهمزة وسكون الراء وضم الدال بعدها نون ثقيلة، مشهور بكنيته، وهو صدوق؛ إلا أنه يغرب. / الكامل لابن عدي (١/٢٤٩ ـ ٢٥٠)، والتهذيب (١/١٢٥ رقم ٢٢٠)، والتقريب (١/٣٥ ـ ٣٦ رقم ٢٠٦).

وأما الرواية المرسلة فقد جاءت من طريقين:

١ ـ طريق محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي، الأحدب عند الإمام أحمد ـ كما سبق ـ.

ومحمد ثقة يحفظ، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٨/١٠ ـ ١١ رقم ٤٠)، والتهذيب (٩/٣٢٧ رقم ٥٣٩)، والتقريب (٢/١٨٨ رقم ٥٠٠).

٢ ـ طريق عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأَوْدي، وتقدم في الحديث (٥٣٠) أنه ثقة فقيه عابد.

وطريق ابن إدريس هذه هي التي رجحها الذهبي هنا، ومن قبله أبو زرعة ـ كما سبق ـ، وهذا هو الصواب لأمرين:

١ ـ لأن ابن إدريس أحفظ من أبي إسماعيل المؤدب ـ كما يتضح من ترجمتهما ـ.

٢ ـ لأن ابن إدريس قد تابعه محمد بن عبيد ـ كما سبق ـ.

الحكم على الحديث:

ترجح من خلال ما سبق أن الرواية المرسلة هي الصواب، وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله.

وله شاهد من حديث أبي بكر، وعمر، ومرسل من حديث قيس بن أبي حازم.

أما حديث أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ فيرويه الوليد بن مسلم، حدثني وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب، عن أبيه، عن جده وحشي بن حرب، أن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ عقد لخالد بن الوليد قتال أهل الردة، =

. . . .

= وقال: إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد، وسيف من سيوف الله سلَّه الله عزَّ وجلَّ على الكفار والمنافقين».

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/٨) واللفظ له.

والطبراني في الكبير (٤/١٢٠ رقم ٣٧٩٨).

وأبو بكر المروزي في مسند أبي بكر (ص ١٧١ ـ ١٧٢ رقم ١٣٨).

والحاكم في مستدركه (٣/٢٩٨).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٤٨) وعزاه لأحمد والطبراني وقال: «رجالهما ثقات».

وأما حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ يرفعه وفي أوله قصة فلفظه: «خالد سيف من سيوف الله سلَّه الله على المشركين».

أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في مسنده ـ كما في سير أعلام النبلاء (١/٣٧٢ ـ ٣٧٣) ـ من طريق ضمرة بن ربيعة، أخبرني السَّيباني، عن أبي العجفاء السلمي، عن عمر به، وفيه قصة.

وأما مرسل قيس بن أبي حازم فيرويه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس قال: أخبرت أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا تسبوا خالداً، فإنه سيف من سيوف الله سله الله على الكفار».

ذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٤٩) وقال: «رواه أبو يعلى ولم يسم الصحابي، ورجاله رجال الصحيح».

أما أصل الحديث، وهو وصف خالد بأنه سيف من سيوف الله؛ فقد أخرجه البخاري في صحيحه (٧/١٠٠ ـ ١٠١ رقم ٣٧٥٧) في مناقب خالد من كتاب فضائل الصحابة، من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ في نعيه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قتلى غزوة مؤتة، وفيه: «حتى أخذها سيف من سيوف الله، حتى فتح الله عليهم».

وعليه فالحديث صحيح لغيره بمجموع هذه الطرق، والله أعلم.

٦٨٦ ــ حديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه:

(أن)[1] خالد بن الوليد فقد قلنسوة يوم اليرموك. . . إلخ.

قلت: منقطع.

---

(١) في (أ) و(ب): (أبى)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٦٨٦ ــ المستدرك (٣/٢٩٩): حدثني علي بن عيسى، أنا أحمد بن نجدة، ثنا سعيد بن منصور، ثنا هشيم، ثنا عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، أن خالد بن الوليد فقد قلنسوة له يوم اليرموك فقال: اطلبوها، فلم يجدوها، ثم طلبوها، فوجدوها، وإذا هي قلنسوة خلقة، فقال خالد: اعتمر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فحلق رأسه، وابتدر الناس جوانب شعره، فسبقتهم إلى ناصيته، فجعلتها في هذه القلنسوة، فلم أشهد قتالاً وهي معي؛ إلا رزقت النصر.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق سعيد بن منصور.

وسعيد أخرجه في سننه ــ كما في الإصابة (٢/٢٥٣ ــ ٢٥٤) ــ.

وأخرجه البيهقي في الدلائل (٦/٢٤٩) من طريق الحاكم.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٤/١٢٢ رقم ٣٨٠٤) من طريق سعيد أيضاً.

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في الدلائل (٢/٥٧٣ رقم ٣٦٧).

وأخرجه أبو يعلى من طريق شريح بن يونس، عن هشيم، مختصراً، وقال في آخره: فما وُجِّهْت في وجه، إلا فتح لي ــ كما في الإصابة (٢/٢٥٤)، ومجمع الزوائد (٩/٣٤٩)، والمطالب العالية (٤/٩٠ رقم ٤٠٤٤) ــ.

وذكره السيوطي في الخصائص (١/٦٨)، وزاد نسبته لابن سعد، وفي ترجمة خالد منها سقط.

قال الهيثمي في المجمع بعد أن عزاه لأبي يعلى والطبراني: «رجالهما رجال =

. . . .

= الصحيح، وجعفر سمع من جماعة الصحابة، فلا أدري سمع من خالد، أم لا؟».

ونقل الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في حاشيته على المطالب عن البوصيري قوله: «رواه أبو يعلى بسند صحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بالانقطاع لأن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري لم يسمع من خالد بن الوليد ــ كما يظهر من ترجمته في التهذيب (٢/٩٩ رقم ١٤٧) ــ، فخالد بن الوليد ــ رضي الله عنه ــ توفي في خلافة عمر ــ رضي الله عنه ــ، كما في ترجمته في الإصابة (٢/٢٥٦)، أما جعفر فلا يروي إلا عن المتأخرين من الصحابة أمثال أنس ــ رضي الله عنه ــ، وصغار الصحابة أمثال محمود بن لبيد، ولذا حكم الذهبي على روايته بالإنقطاع، وهو عمدة في معرفة تواريخ الرواة، ولم أجد له مخالفاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع بين جعفر وخالد، والله أعلم.

أُبَـيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ

٦٨٧ ـ حديث عبد الرحمن بن أَبْزَى قال:

لما وقع الناس في عثمان قلت لأُبَـيّ بن كعب: يا أبا المنذر، ما المخرج من هذا؟ قال: كتاب الله، وسنة نبيه، ما استبان لكم فاعملوا به، وما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه.

قلت: صحيح.

---

٦٨٧ ـ المستدرك (٣/٣٠٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا السّري بن يحيى التميمي، ثنا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان، عن أسلم المنقري، قال: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى يحدث عن أبيه، قال: لما وقع الناس في أمر عثمان ـ رضي الله عنه ـ قلت لأُبَـيّ بن كعب: أبا المنذر، ما المخرج من هذا الأمر؟ قال: كتاب الله، وسنة نبيه، وما استبان لكم فاعملوا به، وما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه.

تخـريجـه:

الحديث أشار له البخاري في تاريخه الكبير (٢/ ٣٩ ـ ٤٠) على عادته في ذكر ما يشير للحديث بذكر طرف منه، فقال: «حدثني محمد بن يوسف قال: ثنا سفيان، عن أسلم المنقري، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، قلت لأُبَـيّ لما وقع الناس في أمر عثمان: أبا المنذر»، كذا أورده. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث سكت عنه الحاكم، وصححه الذهبـي، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عبد الرحمن بن أبْزى الخزاعي صحابـي صغير، وكان في عهد عمر رجلاً، وهو ممن روى له الجماعة. / الإصابة (٤/٢٨٢ ـ ٢٨٣)، والتهـذيب (٦/١٣٢ ـ ١٣٣ رقم ٢٧٥)، والتقريب (١/٤٧٢ رقم ٨٥٧).

وابنه عبد الله صدوق، قال عنه الإمام أحمد: حسن الحديث، وذكـره ابن حبان في ثقاته، وروى له البخاري تعليقاً، وحسّن ابن حجر سند حـديث من روايته عن أبيـه. / ثقات ابن حبـان (٧/٩)، والتهـذيب (٥/٢٩٠ رقم ٤٩٠)، والموضع السابق من الإصابة.

وأسلم المِنْقري ـ بكسر الميم، وسكون النون، بعدها قاف ـ، أبو سعيد ثقـة. / الجرح والتعـديل (٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨ رقم ١١٤٨)، والتهـذيب (١/٢٦٧ رقم ٥٠٢)، والتقريب (١/٦٤ رقم ٤٦٦).

وسفيان الثوري تقـدم في الحديث (٦٥٧) أنـه ثقة حـافظ فقيه عـابد إمام حجة.

وقبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان، أبو عامر السّوائي، الكوفي ثقة عابد روى له الجماعة، وقد تكلموا في روايته عن سفيان، قال صالح جزرة: «كان قبيصة رجلاً صالحاً تكلموا في سماعه من سفيان»، وأجاب عنه الذهبـي بقوله: «الرجل ثقة، وما هو في سفيان كابن مهدي، ووكيع، وقد احتجّ به الجماعة في سفيان وغيره، وكان من العابدين». / الجرح والتعديل (٧/١٢٦ رقم ٧٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠/١٣٠ ـ ١٣٥ رقم ١٦)، و «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٥٤ رقم ٢٨٣)، والكاشف (٢/٣٩٦ رقم ٤٦١٢)، والتهذيب (٨/٣٤٧ ـ ٣٤٩ رقم ٦٢٩).

ومع ذلك فلم ينفرد قبيصة بالحديث عن سفيان، بل تابعه شيخ البخاري محمد بن يوسف. =

. . . .

= والسَّريّ بن يحيى بن السري التميمي، أبو عبيدة الكوفي، ابن أخي هناد بن السري، صدوق، قال ابن أبـي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٢٨٥ رقم ١٢٢٥): «لم يقض لنا السماع منه، وكتب إلينا بشيء من حديثه، وكان صدوقاً»، وذكره ابن حبان في ثقاته (٨/ ٣٠٢).

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة إمام محدّث.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، والله أعلم.

٦٨٨ ـ حديث عكرمة بن سليمان، قال:

قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، فلما بلغت: (والضحى)(١)، قال لي: كبّر عند خاتمة كل سورة، حتى تختم؛ فإني قرأت على ابن كثير، فأمرني بذلك.

قال: صحيح.

قلت: فيه البَزّي، وقد تُكُلّم فيه.

---

(١) آية (١) من سورة الضحى.

٦٨٨ ـ المستدرك (٣/٣٠٤): حدثنا أبو يحيى محمد بن عبد الله بن محمد بن يزيد المقريء الإمام بمكة في المسجد الحرام، ثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن زيد الصائغ، ثنا أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بزّة، قال: سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، فلما بلغت: (والضحى)، قال لي: كبّر عند خاتمة كل سورة حتى تختم؛ فإني قرأت على عبد الله بن كثير، فلما بلغت: (والضحى)، كبّر حتى ختم، وأخبره عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أن ابن عباس أمره بذلك، وأخبره ابن عباس أن أبَيّ بن كعب أمره بذلك، وأخبره أبي بن كعب أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أمره بذلك.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢/٧٦ ـ ٧٧ رقم ١٧٢١)، ونقل عن أبيه أنه قال: «هذا حديث منكر».

وأخرجه ابن مردويه والبيهقي في الشعب ـ كما في الدر المنثور (٨/٥٣٩) ـ.

وأخرجه ابن الباذش في «الإقناع» (٢/٨١٩ ـ ٨٢٢) من طرق عن البزّي قال: حدثنا عكرمة بن سليمان بن كثير، فذكره، ثم قال: «والتكبير موقوف على ابن عباس، ولم يرفعه إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ غير البزي». =

. . . .

= وأخرجه أبو عمرو الداني ــ كما في لسان الميزان (١/٢٨٤) ــ.

وأخرجه الذهبي في الميزان (١/١٤٤ ــ ١٤٥)، ثم قال: «هذا حديث غريب، وهو مما أنكر على البزي».

وأخرجه الحافظ ابن كثير في التفسير (٤/٥٢١) فقال: «رُوِّينا من طريق أبي الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة المقريء قال: قرأت على عكرمة بن سليمان»، فذكره، ثم قال: «فهذه (سُنَّة) تفرد بها أبو الحسن أحمد ابن محمد بن عبد الله البزي، من ولد القاسم بن أبي بَزّة، وكان إماماً في القراءات، فأما في الحديث فقد ضعّفه أبو حاتم الرازي، وقال: لا أحدث عنه، وكذلك أبو جعفر العقيلي قال: هو منكر الحديث، لكن حكى الشيخ شهاب الدين أبو شامة في شرح الشاطبية عن الشافعي: أنه سمع رجلاً يكبر هذا التكبير في الصلاة، فقال: أحسنت، وأصبت السنة، وهذا يقتضي صحة هذا الحديث». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «البَزّي قد تكلم فيه».

والبزي هذا هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم، أبو الحسن البَزّي، المكّي، المقريء، وهو إمام في القراءات، ثبت فيها، وضعيف في الحديث.

قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ولست أحدث عنه». وقال العقيلي: «منكر الحديث، ويوصّل الأحاديث». اهـ. من الجرح والتعديل (٢/٧١ رقم ١٢٩)، والضعفاء للعقيلي (١/١٢٧)، والميزان (١/١٤٤ رقم ٥٦٤)، واللسان (١/٢٨٣ ــ ٢٨٤ رقم ٨٤٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف البزّي، وسبق ذكر كلام من ضعفّه من العلماء، والله أعلم.

عبد الرحمن بن عوف

٦٨٩ ـ حديث أم كلثوم بنت عقبة، قالت:

دخل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على بُسْرة وهي تمشط عائشة، فقال: «يا بسرة، من يخطب أم كلثوم؟» فسمّت رجلاً، أو رجلين، قال: «فأين أنتم عن سيّد (المسلمين عبد الرحمن بن عوف)[1]؟».

قال: صحيح.

قلت: في إسناده يعقوب بن محمد الزهري، وهو ضعيف.

---

(١) في (أ): (المرسلين)، ولم يذكر عبد الرحمن بن عوف.

٦٨٩ ـ المستدرك (٣/٣٠٩): أخبرني أحمد بن علي المقريء، ثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، ثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، حدثني أبي، عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أمه أم كلثوم بنت عقبة، قالت: دخل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على بسرة وهي تمشط عائشة، فقال: «يا بسرة، من يخطب أم كلثوم؟» قالت: فسمّت رجلاً، أو رجلين، قال: «فأين أنتم عن سيد المسلمين عبد الرحمن بن عوف؟».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق أبي أمية محمد بن إبراهيم، عن يعقوب الزهري، عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن =

. . . .

= عوف، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن حميد، عن أبيه، عن أمه، به، كذا في المستدرك المطبوع، ومثله في المخطوط، إلا أنه قال: (إبراهيم أبو عبد العزيز).

وقد أخرجه الطبراني في الأوسط (١/٢٩٩) من طريق محمد بن منصور الجمّاز، عن يعقوب الزهري، قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز، عن أبيه. . . ، الحديث بنحوه، إلا أنه قال في آخره: «فإنه سيد المرسلين، وخيارهم»، وهو تصحيف فاحش كما في نسخة (أ).

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/١٤) في ترجمة عبد العزيز بن عمران بن الزهري، فقال: من حديثه ما حدثناه عبد الله بن أحمد، قال: حدثنا يعقوب بن محمد الزهري، قال: حدثنا عبد العزيز بن عمران، عن عبد الرحمن بن حميد، عن أبيه، عن أم كلثوم. . . ، الحديث بنحوه.

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في العلل (١/٢٦٩ رقم ٤٣٤).

وأخرجه البخاري في تاريخه الصغير (١/٩٠).

وابن عدي في الكامل (٣/١١١٩).

كلاهما من طريق سليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حميد، عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه، أن بسرة بنت صفوان قال لها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من يخطب أم كلثوم؟» فقالت: فلان، وفلان، وعبد الرحمن بن عوف، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنكحوا عبد الرحمن، فإنه من خيار المسلمين، ومن خيارهم من كان مثله»، فأخبرت بسرة أم كلثوم، فأرسلت إلى أخيها الوليد بن عقبة: أن أنكح عبد الرحمن بن عوف الساعة. هذا لفظ ابن عدي، ولفظ البخاري نحوه، وبنحوه أخرجه ابن عساكر ـ كما في كنز العمال (١١/٧١٦ رقم ٣٣٤٩٦)، وحاشية سير أعلام النبلاء (١/٨٤) ـ.

وللحديث طريقان آخران.

قال الذهبي في الموضع السابق من السّير: أبو قلابة الرقاشي: حدثنا =

. . . .

= عمر بن أيوب، حدثنا محمد بن معن الغفاري، حدثنا مُجَمِّع بن يعقوب، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مجمع، أن عمر قال لأم كلثوم بنت عقبة امرأة عبد الرحمن بن عوف: أقال لك رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «انكحي سيد المسلمين عبد الرحمن بن عوف»؟ قالت: نعم.

هكذا ذكره الذهبي، ولم يعزه لأحد، وأظن أنها الطريق التي أخرجها ابن منده، فقد قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٢٩٢/٨): «وأخرج ابن منده من طريق مجمع بن جارية، أن عمر قال...»، الحديث.

وقال الذهبي أيضاً: علي بن المديني: حدثني سفيان، عن ابن أبي نجيح، أن عمر سأل أم كلثوم بنحوه. اهـ. ولم يعزه لأحد أيضاً.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «في إسناده يعقوب بن محمد الزهري، وهو ضعيف».

ويعقوب هذا تقدم في الحديث (٦٢٢) أنه صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء.

وقد اختلف عليه في الحديث كما سبق، فمرة روي عنه، عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عمر، ومرة عنه، عن إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز، كلاهما قال: عن أبيه، عن عبد الرحمن بن حميد.

ومرة روي عنه، عن عبد العزيز بن عمران، عن عبد الرحمن بن حميد، فإما أن يكون الاختلاف منه، وهو الأظهر لوصفه بكثرة الوهم، وإما أن يكون ممن دونه، فيكون الأرجح روايته للحديث عن عبد العزيز بن عمران؛ لأن الراوي عنه هو عبد الله بن الإمام أحمد، وهو ثقة كما في الحديث المتقدم برقم (٥٣١)، والراوي عن عبد الله هو العقيلي في كتابه الضعفاء.

وعبد العزيز بن عمران تقدم في الحديث (٦٥٤) أنه متروك.

أما الطريق الأخرى التي أخرجها البخاري، وابن عدي، كلاهما من طريق =

. . . .

= سليمان بن سالم، عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه، أن بسرة بنت صفوان قال لها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. . . ، الحديث، فهذا ظاهره الإرسال، لكن قد يقال إن حميداً سمعه من أمه، أو من بسرة، فإنه من الرواة عنهما، ومدار الحديث من هذه الطريق على سليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حميد وهناك راو آخر يقال له: سليمان بن سالم القطان، أبو داود القرشي، وقد جمع بينهما ابن عدي في الكامل (١١١٩/٣)، والذهبي في الميزان (٢٠٨/٢ رقم ٣٤٦٧)، قال الذهبي: «وقد فرّق البخاري بين سليمان بن سالم أبي أيوب مولى عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، مدني، عن مولاه، وبين سليمان بن سالم القرشي البصري أبي داود هذا»، قال ابن حجر في اللسان (٩٢/٣ ـ ٩٣): «وتبعه (أي البخاري) ابن أبي حاتم، وقد ذكرهما معاً ابن حبان في الثقات. . .» يعني على التفريق، ثم ذكر حديثاً استدل به على التفريق، وقال: «ما أدري كيف خفي هذا على الذهبي مع نقده؟!».

قال البخاري عن أبي داود القرشي: أتى بخبر منكر لا يتابع عليه»، قال ابن عدي: لا أرى بمقدار ما يرويه بأساً، وإنما أنكر عليه البخاري حديثاً مقطوعاً كما ذكرته عنه».

قلت: لم يتضح لي من حال مولى عبد الرحمن بن حميد ما يكفي، وكلام ابن عدي متوجه على الجمع بينهما، والراجح التفريق كما سبق، وذكر ابن حبان له في الثقات لا يكفي، وعليه فهو مجهول الحال.

وأما الطريقان الآخران، فلم أتمكن من الوقوف على كامل سندهما.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق يعقوب الزهري ضعيف جداً كما يتضح من دراسة الإسناد، وهو ضعيف فقط من الطريق التي أخرجها البخاري في تاريخه، وابن عدي في كامله، لجهالة حال سليمان بن سالم، والله أعلم.

٦٩٠ ـ حديث علي:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول لعبد الرحمن بن عوف: «أمين في أهل[١] السماء، أمين في أهل[١] الأرض».

قلت: فيه أبو المعلّى فُرات بن السّائب، تركوه[٢].

---

(١) قوله (أهل) معلق بهامش (ب) مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٢) من قوله: (أمين في أهل) إلى آخر الحديث معلق بهامش (أ) مع الإشارة لدخوله في الصلب.

٦٩٠ ـ المستدرك (٣/٣٠٩ ـ ٣١٠): أخبرنا عبد الله بن إسحاق الخراساني العدل، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ثنا يزيد بن هارون، أنا أبو المعلى الجزري، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، أن عبد الرحمن بن عوف قال لأصحاب الشورى: هل لكم أن أختار لكم، وأنتقلَ منها؟ فقال علي: أنا أول من رضي؛ فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول لك: «أنت أمين في أهل السماء، أمين في أهل الأرض».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٣٤).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٦١٦ رقم ١٤١٥).

وأحمد بن منيع في مسنده ـ كما في المطالب العالية (٤/٧٦ ـ ٧٧ رقم ٤٠٠٨) ـ.

وأبو نعيم في الحلية (١/٩٨). وفي المعرفة (١/ل ٣٤ أ).

جميعهم من طريق أبي المعلى، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، عن علي، به نحوه. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «أبو المعلى هو فرات بن السائب، تركوه».

وفرات بن السائب، أبو سليمان، وقيل: أبو المعلى الجزري هذا متروك؛ قال الإمام أحمد: قريب بن محمد بن زياد الطحان في ميمون، يتّهم بما يتهم به ذاك، وقال ابن معين: ليس بشيء، منكر الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال الساجي: تركوه، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال ابن عدي: «أحاديثه عن ميمون بن مهران مناكير». اهـ. من الكامل (٦/٢٠٤٨ ـ ٢٠٥)، والميزان: (٣/٣٤١ رقم ٦٦٨٩)، واللسان (٤/٤٣٠ ـ ٤٣١ رقم ١٣١٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف فرات بن السائب، والله أعلم.

٦٩١ ـ حديث عبد الله بن جعفر المخزومي، حدثتني أم بكر بنت المسور:

أن عبد الرحمن بن عوف[1] باع أرضاً بأربعين ألف دينار، فقسمها في بني زهرة، وفقراء المسلمين، والمهاجرين، وأزواج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فبعث إلى عائشة بجملة، فقالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا يحنوا عليكن بعدي إلا الصابرون، سقى الله ابن عوف سلسبيل الجنة».

قال: صحيح.

قلت: ليس بمتصل.

---

(١) من أول الحديث إلى هنا ليس في أصل (أ)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب مع بقية الحديث السابق، وسبق التنبيه عليه.

٦٩١ ـ المستدرك (٣/٣١٠ ـ ٣١١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا أبو سلمة منصور بن سلمة الخزاعي، ثنا عبد الله بن جعفر المخرمي، حدثتني أم بكر بنت المسور، أن عبد الرحمن بن عوف باع أرضاً له بأربعين ألف دينار، فقسمها في بني زهرة، وفقراء المسلمين، والمهاجرين، وأزواج النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فبعث إلى عائشة ـ رضي الله عنها ـ بمال من ذلك، فقالت: من بعث هذا المال؟ قلت: عبد الرحمن بن عوف. قال: وقصّ القصّة، قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لا يحنوا عليكن من بعدي إلا الصابرون، سقى الله ابن عوف من سلسبيل الجنة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/١٣٥). =

. . . .

= وفي الفضائل (٢/٧٢٩ و ٧٣٠ رقم ١٢٤٩ و ١٢٥٠).

وابن سعد في الطبقات (٣/١٣٢ ــ ١٣٣).

كلاهما من طريق عبد الله بن جعفر، به نحوه، إلا أن عندهما بدلاً من قوله: «فبعث إلى عائشة» قال: «قال المسور: فأتيت عائشة بنصيبها من ذلك».

وأخرجه ابن سعد (٨/٢١١) من طريق الواقدي، حدثني عبد الله بن جعفر، عن أم بكر بنت المسور، عن أبيها قال: باع عبد الرحمن بن عوف... الحديث بنحوه.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٩٨ ــ ٩٩).

وفي المعرفة (١/ل ٣٤ أ) من طريق الحماني بمثل إسناد الواقدي، ونحو لفظ الحاكم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ليس بمتصل»، وقد جاء في حاشية الفتح الرباني للسّاعاتي (٢٢/٢٧٧) بيان ذلك بقوله: «لعل ذلك لأن أم بكر بنت المسور لم تشاهد القصة، ويمكن الجواب بأن في الرواية ما يشعر بالاتصال، وأن أم بكر روت القصة عن أبيها المسور بن مخرمة؛ وذلك لقولها فيه: قال المسور: فأتيت عائشة بنصيبها... الحديث. وعليه فالحديث له حكم الموصول». اهـ.

قلت: والرواية التي أشار إليها الساعاتي هي رواية الإمام أحمد وابن سعد للحديث التي سبقت الإشارة إليها، وتؤيدها رواية الواقدي، والحماني لو كانا ممن يعتمد عليهما في النقل، غير أن الأول متروك، والآخر متهم بسرقة الحديث كما تقدم في الحديثين رقم (٥٥١) و(٥٧٧).

والحديث من رواية أم بكر بنت المسور، وتقدم في الحديث (٥٧٦) أنها مقبولة. =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال بنت المسور، أما الإنقطاع الذي أشار إليه الذهبي؛ فالراجح ـ كما تقدم ـ أنه ليس بقادح لمجيء الرواية من طريق الإمام أحمد وفيها ما يفيد الاتصال.

والحديث صحيح لغيره بما سيأتي في الحديث الآتي برقم (٦٩٣) من شواهد، والله أعلم.

٦٩٢ ـ حديث إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه قال:

«يا ابن عوف، إنك من الأغنياء، وإنك لن تدخل الجنة إلا زحفاً، (فأقرض الله)[١] يطلق قدميك. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه خالد بن يزيد بن أبي مالك الدمشقي[٢] ضعّفه جماعة، وقال النسائي: ليس بثقة[٣].

---

(١) في (أ) و(ب): (فأطلق لله)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر التخريج الآتية.

(٢) في (أ): (خالد بن أبي يزيد. . .)، ولم تتضح لي في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة الآتية.

(٣) الضعفاء للنسائي (ص ٣٧ رقم ١٧٠).

٦٩٢ ـ المستدرك (٣/٣١١): حدثنا أبو النضر محمد بن محمد الفقيه، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المقريء، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أنه قال: «يا ابن عوف، إنك من الأغنياء، ولن تدخل الجنة إلا زحفاً، فأقرض الله يطلق قدميك»، قال: فما أقرض الله؟ قال: «تتبرّأ مما أنت فيه» قال: يا رسول الله، من كلّه أجمع؟ قال: «نعم»، فخرج ابن عوف وهو يهّم بذلك، فأرسل إليه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فقال: «أتاني جبريل فقال: مُرْ ابن عوف فليُضف الضيف، وليطعم المسكين، وليعط السائل، وليبدأ بمن يعول، فإنه إذا فعل ذلك كان تزكية ما هو فيه». =

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٣١).

والبزار في مسنده (٣/٢٠٩ ـ ٢١٠ رقم ٢٥٨٨).

وابن عدي في الكامل (٣/٨٨٤).

ثلاثتهم من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، به نحوه.

وأخرجه الفضائلي ـ كما في الرياض النضرة (٤/٣١٣) ـ، من طريق إبراهيم، عن أبيه أيضاً بنحوه.

وللحديث طريق أخرى يرويها عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رأى أنه أدخل الجنة، فلم ير فيها أحداً إلا فقراء المؤمنين، ولم يجد فيها أحداً من الأغنياء إلا عبد الرحمن بن عوف، وقال: «رأيت عبد الرحمن دخلها حين دخلها حبواً».

أخرجه السراج في تاريخه ـ كما في القول المسدد (ص ٣٢)، واللآلىء (١/٤١٢ ـ ٤١٣) ـ، وقال السيوطي عقبه: «رجاله ثقات»، فتعقبه الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في حاشيته على «الفوائد المجموعة» للشوكاني بقوله: «بعض رواتها قدماء لم يوثقوا، إلا أن ابن حبان ذكرهم في الثقات، وقاعدته معروفة، والخبر مع ذلك مرسل».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «خالد ضعفه جماعة، وقال النسائي: ليس بثقة» وخالد هذا هو ابن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، أبو هاشم الدمشقي، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٣/٨٨٣ ـ ٨٨٥)، والتهذيب (٣/١٢٦ رقم ٢٣٢)، والتقريب (١/٢٢٠ رقم ٩٠).

والطريق الأخرى التي يرويها محمد بن عبد الرحمن بن عوف مرسلة كما سبق، =

= ومع ذلك فمحمد هذا، وابنه عبد الواحد مجهولا الحال، ذكرهما البخاري، وسكت عنهما، وبيّض لهما ابن أبي حاتم، وذكرهما ابن حبان في ثقاته. / التاريخ الكبير (١/١٤٧ رقم ٤٤٠) و(٦/٥٥ رقم ١٦٨٩)، والجرح والتعديل (٧/٣١٥ رقم ٧١٠) و(٦/٢٣ رقم ١٢١)، وثقات ابن حبان (٥/١٢٧ و٣٥٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف خالد بن يزيد الدمشقي.

والطريق الأخرى ضعيفة لإرسالها، وجهالة حال محمد وابنه.

وقد يرتقي الحديث بهذين الطريقين، وما يأتي من شواهد الى درجة الحسن لغيره، لولا ما في متنه من النكارة كما سيأتي.

فالحديث له شاهد من حديث عائشة يرويه عنها أنس ــ رضي الله عنها ــ.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/١١٥).

وعبد الرحمن بن حميد في مسنده ــ كما في القول المسدد (ص ٢٩) ــ.

والطبراني في الكبير (١/٨٩ ــ ٩٠ رقم ٢٦٤).

ثلاثتهم من طريق عمارة بن زاذان، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ قال ــ واللفظ لأحمد ــ: بينما عائشة في بيتها إذ سمعت صوتاً في المدينة، فقالت: ما هذا؟ قالوا: عير لعبد الرحمن بن عوف قدمت من الشام تحمل من كل شيء، قال: فكانت سبعمائة بعير، قال: فارتجّت المدينة من الصوت، فقالت عائشة: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً»، فبلغ ذلك عبد الرحمن بن عوف، فقال: إن استطعت لأدخلنّها قائماً، فجعلها بأقتابها وأحمالها في سبيل الله عز وجل.

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/١٣) من طريق الإمام أحمد، ثم =

. . . .

= قال: «قال أحمد بن حنبل: هذا الحديث كذب منكر، قال: وعمارة يروي أحاديث مناكير.

وقال أبو حاتم الرازي: عمارة بن زاذان لا يحتج به. وقد روى الجراح بن منهال إسناداً له عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «يا ابن عوف، إنك من الأغنياء، وإنك لا تدخل الجنة إلا زحفاً، فأقرض ربك يطلق قدميك».

قال النسائي: هذا حديث موضوع، والجراح متروك الحديث. وقال يحيى: ليس حديث الجراح بشيء. وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه. وقال ابن حبان: كان يكذب. وقال الدارقطني: روى عنه ابن إسحاق فقلب اسمه، فقال: منهال بن الجراح، وهو متروك.

قال المصنف: قلت: وبمثل هذا الحديث الباطل تتعلق جهلة المتزهدين، ويرون أن المال مانع من السبق إلى الخير، ويقولون: إذا كان ابن عوف يدخل الجنة زحفاً لأجل ماله، كفى ذلك في ذم المال، والحديث لا يصح، وحوشِيَ عبد الرحمن المشهود له بالجنة أن يمنعه ماله من السبق؛ لأن جمع المال مباح، وإنما المذموم كسبه من غير وجهه، ومنع الحق الواجب فيه، وعبد الرحمن منزّه عن الحالين. وقد خلّف طلحة ثلثمائة حمل من الذهب. وخلف الزبير وغيره، ولو علموا أن ذلك مذموم لأخرجوا الكل. وكم قاصٍّ يتشوَّق بمثل هذا الحديث؛ يحث على الفقر، ويذم الغنى، فيالله درُّ العلماء الذين يعرفون الصحيح، يفهمون الأصول». اهـ.

والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في القول المسدد (ص ٢٨ ــ ٢٩) وقال: (لم ينفرد به عمارة الراوي المذكور، فقد رواه البزار من طريق أغلب بن تميم، عن ثابت البناني بلفظ: «أول من يدخل الجنة من أغنياء أمتي عبد الرحمن بن عوف، والذي نفس محمد بيده لن يدخلها إلا حبواً»، قلت: وأغلب شبيه بعمارة بن زادان في الضعف، لكن لم أر من اتهمه بالكذب. وقد رواه عبد بن حميد في مسنده أتم سياقاً من رواية أحمد. قال عبد بن حميد في =

. . . .

= مسنده: حدثنا يحيى بن إسحاق، ثنا عمارة بن زاذان، عن ثابت، عن أنس: أن عبد الرحمن بن عوف لما هاجر آخى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بينه وبين عثمان بن عفان، فقال له: إن لي حائطين فاختر أيهما شئت، فقال: بارك الله لك في مالك، ما لهذا أسلمت، دُلّني على السوق، قال: فدلّه، فكان يشتري السمنة والأقطة والإهاب، فجمع، فتزوج، فأتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «بارك الله لك، أولم ولو بشاة»، قال: فكثر ماله حتى قدمت له سبعمائة راحلة تحمل البر، وتحمل الدقيق والطعام، فلما دخلت المدينة سُمع لأهل المدينة رجّة، فقالت عائشة: ما هذه الرجّة؟ فذكر الحديث، وفيه النكارة أيضاً إخاء عبد الرحمن لعثمان، والذي في الصحيحين أنه: سعد بن الربيع، وهو الصواب. والذي أراه عدم التوسع في الكلام عليه؛ فإنه يكفينا شهادة الإمام أحمد بأنه: كذب، وأولى محامله أن نقول هو من الأحاديث التي أمر الإمام أحمد أن يضرب عليها، فإما أن يكون الضرب ترك سهواً، وإما أن يكون من كتبه عن عبد الله كتب الحديث وأخلّ بالضرب، والله أعلم). اهـ.

وقال الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٨٩): «وقد ورد من غير ما وجه، ومن حديث جماعة من الصحابة عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: أن عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ يدخل الجنة حبواً لكثرة ماله، ولا يسلم أجودها من مقال، ولا يبلغ منها شيء بانفراده درجة الحسن، ولقد كان ماله بالصِّفة التي ذكر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «نعم المال الصالح للرجل الصالح»، فأنّى ينقص درجاته في الآخرة، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة؟ فإنه لم يرد هذا في حق غيره، إنما صح: «سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم» على الإطلاق، والله أعلم». اهـ.

وقال الهيثمي في كشف الأستار (٣/ ٢٠٩): «هذا منكر، وعلّته عمارة بن زاذان، قال الإمام أحمد: له مناكير، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه، وضعفه الدارقطني»، وقال أيضاً: «لا يصح في دخوله حبواً حديث»، وقال =

. . . .

= (ص ٣١٠): «لا يثبت في هذا شيء، وقد شهد عبد الرحمن بن عوف بدراً، وشهد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ له بالجنة، وهو أحد العشرة، فلا تَلتفت إلى أحاديث ضعيفة».

وذكره الحافظ ابن حجر في الموضع السابق جملة أحاديث عدّها شواهد للحديث، وليس فيها ما يدل على دخول عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ الجنة حبواً، وجل ما فيها تأخره عن دخول الجنة بسبب الحساب على الأموال.

والحديث من رواية أنس عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ ذكره السيوطي في اللآلئ، وتعقب ابن الجوزي بذكر ابن حجر للشواهد المتقدم ذكرها، ثم ذكر السيوطي رواية السراج للحديث من طريق عبد الواحد بن محمد، عن أبيه، وقال عن سند هذه الرواية: «رجاله ثقات»، وتقدم أنه ضعيف.

وذكر ابن عراق الحديث برواياته السابق ذكرها في «تنزيه الشريعة» (١٤/٢ ـ ١٥)، وذكر أن بعض أشياخه قال: إن الحديث يبلغ بمجموع طرقه الحسن ـ يعني لغيره ـ، ثم قال: «وفيه نظر».

قلت: الحديث بمجموع الطرق المتقدم ذكرها يكون سنده حسناً لغيره، غير أن متنه قد أعلّه الإمام أحمد، والنسائي، وابن الجوزي، والحافظ المنذري، والهيثمي ـ رحمهم الله ـ بما تقدم ذكره، والله أعلم.

٦٩٣ــحديث أبـي سلمة قال:

دخلت على عائشة، فقالت: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول (لي)[1]: «أمركن مما يهمني، ولن يصبر عليكن إلا الصابرون»... الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه صخر بن عبد الله بن حرملة: صدوق، ولم يخرجا له.

---

(١) في (أ) و(ب): (مي)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٦٩٣ ــ المستدرك (٣١٢/٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا عبد الله بن يوسف التنِّيسي، ثنا بكر بن مضر، ثنا صخر بن عبد الله بن حرملة، عن أبـي سلمة بن عبد الرحمن حدثه، قال: دخلت على عائشة ــ رضي الله عنها ــ، فقالت لي: كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول لي: «أمركن مما يهمني بعدي، ولن يصبر عليكن إلا الصابرون»، ثم قالت: فسقى الله أباك من سلسبيل الجنة، وكان عبد الرحمن بن عوف قد وصلهن بمال، فبيع بأربعين (ألفاً).

وقوله: (ألفاً) في المستدرك وتلخيصه المخطوطين، والمطبوعين: (الف).

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٧٣٢/٢ رقم ١٢٥٨).

والترمذي (٢٥١/١٠ ــ ٢٥٢ رقم ٣٨٣٣) في مناقب عبد الرحمن بن عوف من كتاب المناقب.

وابن حبان (ص ٥٤٧ رقم ٢٢١٦).

جميعهم من طريق بكر بن مضر، عن صخر بن عبد الله بن حرملة، عن أبـي سلمة به نحوه. =

. . . .

= قال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب».

ورواه قريش بن أنس، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، أن عبد الرحمن بن عوف أوصى بحديقة لأمهات المؤمنين بيعت بأربعمائة ألف.

أخرجه الترمذي في الموضع السابق برقم (٣٨٣٤)، واللفظ له، ثم قال: «هذا حديث حسن غريب».

وابن أبي عاصم في السنَّة (٢/٦١٦ رقم ١٤١٤).

والحاكم قبل هذا الحديث (٣/٣١١ ـ ٣١٢)، وقال: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أبونعيم في المعرفة (١/ل ٣٤ ب) من طريق أبي عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، ومن طريق علي بن ثابت، عن الوازع، عن أبي سلمة، به مختصراً.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «صخر صدوق لم يخرجا له».

وصخر هذا هو ابن عبد الله بن حرملة المُدلجي، وهو صدوق كما قال الذهبي، قال النسائي: صالح، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في ثقاته، وصحح الترمذي حديثه كما سبق، ولم يرو له من أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي.

وقد اختلط أمره بشخص آخر يدعى صخر الحاجبي، ويقال له: صخر بن محمد، وصخر بن عبد الله. فمن وهم كابن الجوزي زعم أنهما واحد، وليس الأمر كذلك، فالحاجبي وضاع كذاب، ويروي عن مالك والليث وابن لهيعة، وبقي إلى حدود الثلاثين ومائتين، ويروي عنه الفضل بن عبد الله بن مخلد، وأحمد بن حفص السعدي، وعبد الله بن محمود المروزي، أما المدلجي الذي هنا فإنه يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وعامر بن =

. . . .

= عبد الله بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، ولم يذكروا أنه روى عنه سوى بكر بن مضر، وقد كان في حدود الثلاثين ومائة فهو أقدم من الحاجبي. / انظر التاريخ الكبير (٣١٢/٤ رقم ٢٩٤٩)، والجرح والتعديل (٤٢٧/٤ رقم ١٨٧٦)، وثقات العجلي (ص ٢٢٧ رقم ٦٩٤)، والثقات لابن حبان (٤٧٣/٦)، والميزان (٣٠٨/٢ ـ ٣٠٩ رقم ٣٨٦٥ و٣٨٦٧)، واللسان (١٨٢/٣ ـ ١٨٤ رقم ٧٣٩)، والتهذيب (٤١٢/٤ رقم ٧١٠).

أما بكر بن مضر بن محمد بن حكيم المصري؛ فإنه: ثقة ثبت روى له الشيخان. / الجرح والتعديل (٣٩٢/٢ رقم ١٥٢٩)، والتهذيب (٤٨٧/١ رقم ٨٩٩)، والتقريب (١٠٧/١ رقم ١٢٧).

وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني ثقة مكثر، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٩٣/٥ ـ ٩٤ رقم ٤٢٩)، والتهذيب (١١٥/١٢ ـ ١١٨ رقم ٥٣٧)، والتقريب (٤٣٠/٢ رقم ٦٣).

وعبد الله بن يوسف التنّيسي ـ بمثنّاة، ونون ثقيلة، بعدها تحتانية، ثم مهملة ـ، أبو محمد الكلاعي، ثقة متقن، من أثبت الناس في الموطأ، وروى له البخاري. / الجرح والتعديل (٢٠٥/٥ رقم ٩٦١)، والتهذيب (٨٦/٦ ـ ٨٨ رقم ١٧٣)، والتقريب (٤٦٣/١ رقم ٧٦٠).

ومحمد بن إسحاق بن جعفر الصَّغاني، أبو بكر ثقة ثبت، روى له مسلم. / الجرح والتعديل (١٩٥/٧ ـ ١٩٦ رقم ١٠٩٩)، والتهذيب (٣٥/٩ ـ ٣٧ رقم ٤٧)، والتقريب (٤٤/٢ رقم ٣٦).

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة إمام محدِّث.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، لكنه ليس على شرط الشيخين على مراد الذهبي؛ لأن صخراً إنما =

. . . .

= روى له الترمذي ــ كما يتضح من ترجمته ــ، وقد روي الحديث من طرق أخرى عن أبي سلمة، وبمجموعها يكون الحديث صحيحاً لغيره.

وله شاهد من حديث بنت المسور تقدم برقم (٦٩١)، وشاهد آخر من حديث أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ، يرويه محمد بن إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحصين، عن عوف بن الحارث، عنها ــ رضي الله عنها ــ قالت: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول لأزواجه: «إن الذي يحنو عليكن بعدي لهو الصادق البارّ، اللهم اسق عبد الرحمن بن عوف من سلسبيل الجنة».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٣٢).

والإمام أحمد في المسند (٦/٢٩٩) واللفظ له.

وابن أبي عاصم في السنَّة (٢/٦١٥ رقم ١٤١٢ و١٤١٣) من طريقين عن ابن إسحاق، به، إلا أن لفظ أحد الطريقين قال: «إن أمركن لما يهمني، فلا يحنوا عليكن إلا الصابرون»، ثم يقول: «سقى الله أباك من سلسبيل الجنة».

وهذه الطريق جاء فيها أن الراوي عن أم سلمة هو: عوف بن مالك الأشجعي، وهذا خلاف الروايات الأخرى.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٣١١) وقال: «قد صح الحديث عن عائشة وأم سلمة»، ووافقه الذهبي.

والحديث في سنده محمد بن إسحاق بن يسار، وهو صدوق ومدلس من الرابعة كما تقدم في الحديث (٥٧٥)، وقد عنعن هنا، فالحديث ضعيف لعنعنته، وهو بمجموع الطرق التي تقدم ذكرها صحيح لغيره، والله أعلم.

عبد الله بن مسعود الهذلي

٦٩٤ ـ حديث سعيد بن زيد مرفوعاً:

«عشرة في الجنة»، فذكر: أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً، وطلحة، والزبير، وابن عوف، وسعداً، وسعيداً، وابن مسعود.

قال: تفرد به هكذا أبو حذيفة النهدي، عن سفيان، ولم يحتجّا بعبد الله بن ظالم.

قلت: بل قال البخاري: لم يصح حديثه(١).

---

(١) التاريخ الكبير (٥/١٢٥).

٦٩٤ ـ المستدرك (٣/٣١٦ ـ ٣١٧): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنا علي بن عبد العزيز، ومحمد بن غالب، قالا: ثنا أبو حذيفة.

وثنا دعلج بن أحمد السجزي ببغداد، ثنا عبد العزيز بن معاوية النصري، ثنا أبو حذيفة، ثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن عبد الله بن ظالم، عن سعيد بن يزيد، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «عشرة في الجنة»، فذكر أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ.

....

=

تخــريجــه:

الحديث هنا من رواية هلال بن يساف، عن عبد الله بن ظالم، عن سعيد بن زيد، به.

وله عن هلال طريقان:

● **الأولى**: طريق سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن هلال به، إلا أنه اختُلف على سفيان.

فالحاكم هنا رواه من طريق أبي حذيفة النهدي، ثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن هلال بن يساف، فذكره.

وأشار لهذه الرواية العقيلي في الضعفاء (٢/٢٦٨).

وبرغم كثرة الرواة للحديث من هذه الطريق، ومن الطرق الأخرى، إلا أني لم أجد من وافق أبا حذيفة على ذكر ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ من ضمن العشرة، ويؤيده ما ذكره الحاكم من تفرد أبي حذيفة به هكذا ـ يعني متنه ـ.

أما سنده فقد وافق أبا حذيفة عليه الفريابي، ووكيع في رواية نعيم عنه، ومثلها رواية الأكثرين للحديث عن حصين ـ كما سيأتي ـ.

أما رواية الفريابي فقد أشار إليها العقيلي في الموضع السابق.

وأما رواية وكيع فقد أخرجها العقيلي في الموضع نفسه.

وقد رواه جماعة عن سفيان، عن منصور، عن هلال، عن فلان بن حيان، عن عبد الله بن ظالم، به، بإدخال ابن حيان بين هلال وابن ظالم.

وممن رواه هكذا عبيد بن سعيد الأموي، وعبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي، والقاسم بن يزيد الجرحي، وأبو خالد القرشي.

أما رواية عبيد بن سعيد فقد أشار إليها البخاري في تاريخه (٥/١٢٤ ـ ١٢٥).

=

. . . .

= وأخرجه النسائي في الفضائل من الكبرى (ص ١٠٥ رقم ٨٩)، وانظر تحفة الأشراف (٤/٧ رقم ٤٤٥٨).

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (١/١١٤ رقم ٨٤).
وأشار إليه العقيلي في الموضع السابق.
وعبيد بن سعيد بن أبان بن سعيد الأموي، أبو محمد الكوفي: ثقة، روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٥/٤٠٧ ـ ٤٠٨ رقم ١٨٨٩)، والتهذيب (٧/٦٦ رقم ١٣٦)، والتقريب (١/٥٤٣ رقم ١٥٤٨).

وأما رواية الأشجعي فقد أشار إليها أبو داود في سننه (٥/٣٩) عقب ذكره للحديث رقم (٤٦٨) في كتاب السنّة، باب في الخلفاء.

والأشجعي هو عبيد الله بن عبيد الرحمن، أبو عبدالرحمن الكوفي، ثقة مأمون، أثبت الناس كتاباً في الثوري، روى له الشيخان. / الجرح والتعديل (٥/٣٢٣ ـ ٣٢٤ رقم ١٥٣٩)، والتهذيب (٧/٣٤ رقم ٦٤)، والتقريب (١/٥٣٦ رقم ١٤٨١).
وأما رواية القاسم بن يزيد الـجَرْمي فأخرجها النسائي في الموضع السابق (ص ١١١ رقم ١٠٢) وأشار إليها العقيلي في الموضع السابق أيضاً.
والقاسم بن يزيد الـجَرْمي ـ فتح الجيم وسكون الراء ـ، أبو يزيد الموصلي: ثقة عابد. / الجرح والتعديل (٧/١٢٣ رقم ٧٠٣)، والتقريب (٢/١٢١ رقم ٦٥)، والتهذيب (٨/٣٤١ رقم ٦١٨).

وأما رواية أبـي خالد القرشي فقد أشار إليها العقيلي في الموضع السابق.
وأبو خالد القرشي اسمه عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص، وهو: متروك، وقد كذبه ابن معين وغيره. / الكامل (٥/١٩٢٦ ـ ١٩٢٧)، والتقريب (١/٥٠٧ ـ ٥٠٨ رقم ١٢٠٦)، والتهذيب (٦/٣٢٩ رقم ٦٣٤).
ورواه ابن إدريس هكذا عن سفيان بإدخال رجل بين هلال وابن ظالم، إلا أنه لم يسمّ الرجل. =

. . . .

= أخرجه هكذا أبو داود في الموضع السابق برقم (٤٦٤٨).

والنسائي في الموضع السابق (ص ١١٣ ـ ١١٤ رقم ١٠٤).

وعبد الله بن إدريس تقدم في الحديث (٥٣٠) أنه ثقة فقيه عابد.

ورواه معاوية بن هشام فقال: ثنا سفيان، عن منصور، عن هلال، عن حيان بن غالب قال: جاء رجل إلى سعيد بن زيد، فذكره هكذا بإدخال حيان بن غالب، وإبهام شيخه؛ ولعلَّه عبد الله بن ظالم.

أخرج هذه الرواية عبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (١/١١٣ ـ ١١٤ رقم ٨٣).

وأشار إليها العقيلي في الموضع السابق.

والمزي في الموضع السابق من التحفة.

ومعاوية بن هشام تقدم في الحديث (٥٨٦) أنه: صدوق.

وأما فلان بن حيان، وحيان بن غالب فلم أجد من ذكرهما، بل قال العقيلي عقب ذكره للحديث: «وحيان بن غالب ليس بمشهور بالنقل».

وممن روى الحديث عن سفيان: وكيع بن الجراح، إلا أنه قال مرة: «قال منصور: عن سعيد بن زيد»، بإسقاط هلال وابن ظالم.

أخرج هذه الطريق الإمام أحمد في مسنده (١/١٨٧)، وانظر الفضائل له (١/١١٣ رقم ٨٢)، فقال: ثنا وكيع، فذكره.

ورواه ـ أعني وكيعاً ـ مرة عن سفيان، فقال: «عن منصور وحصين، عن عبد الله بن ظالم»، ولم يذكر هلال بن يساف.

ذكر هذه الطريق العقيلي في الموضع السابق.

ووكيع إمام مشهور ثقة حافظ عابد روى له لجماعة. / الجرح والتعديل (٩/٣٧ ـ ٣٩ رقم ١٦٨)، والتهذيب (١١/١٢٣ رقم ٢١١)، والتقريب (٢/٣٣١ رقم ٤٠). =

....

=

● **الطريق الثانية**: طريق حصين بن عبد الرحمن السلمي، واختلف عليه فيها أيضاً.

فرواه وكيع مرة فقال: ثنا سفيان، عن حصين ومنصور، عن هلال بن يساف، عن سعيد بن زيد.

وقد سبق ذكر هذه الطريق.

ورواه وكيع مرة أخرى، عن سفيان، فقال: حصين، عن ابن ظالم، عن سعيد بن زيد.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٨٧).

وذكره العقيلي في الموضع السابق.

ورواه وكيع مرة أخرى عن سفيان فقال: عن حصين، عن هلال، عن عبد الله بن ظالم، عن سعيد بن زيد، فذكره.

أخرج هذه الرواية الإمام أحمد في الفضائل (١/١١٣ رقم ٨٢).

والعقيلي في الموضع السابق.

وتابع وكيعاً عليه عن سفيان هكذا الحميدي في مسنده (١/٤٥ رقم ٨٤).

وهكذا رواه الباقون عن حصين بن عبد الرحمن، ومنهم: شعبة، وهشيم، وأبو الأحوص، وابن إدريس، وجرير، وخالد بن عبد الله، وعلي بن عاصم، وزائدة.

وهذه الرواية هي الموافقة لرواية أبي حذيفة التي عند الحاكم هنا سنداً، لا متناً.

أما رواية شعبة فقد أخرجها الإمام أحمد في المسند (١/١٨٨)، وفي الفضائل (١/١٠٩ ـ ١١٢ رقم ٨١) مقرونة برواية غيره التي ستأتي الإشارة إليها.

وأخرجها النسائي في الموضع السابق (ص ١١١ رقم ١٠١). =

=

وابن ماجه في سننه (١/٤٨ رقم ١٣٤) في فضائل العشرة من المقدمة.

والطيالسي في مسنده (١/٣٢).

وأشار إليها العقيلي في الموضع السابق.

وأما رواية هشيم فقد أخرجها الإمام أحمد في الموضع السابق من الفضائل مقرونة برواية شعبة.

وأخرجها الترمذي (١٠/٢٥٨ رقم ٣٨٤١) في مناقب سعيد بن زيد من كتاب المناقب، ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه، عن سعيد بن زيد، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ».

وأشار إليها العقيلي في الموضع السابق.

وأما رواية أبي الأحوص فقد قرنها الإمام أحمد برواية شعبة المتقدمة في الفضائل.

وأخرجها ابن عدي في الكامل (٤/١٥٣٨).

وأشار إليها العقيلي أيضاً.

وأما رواية ابن إدريس فقد قرنها الإمام أحمد برواية شعبة في الموضع لسابق.

وأخرجها أبو داود في الموضع السابق مقرونة برواية سفيان للحديث عن منصور.

والنسائي في الكبرى (ص ١٠٥ و١١٣ ـ ١١٤ رقم ٨٨ و١٠٤)، من طريقين عن ابن إدريس به.

وأخرجها العقيلي في الموضع السابق.

وأما رواية جرير فهي مقرونة برواية ابن إدريس السابقة عند الإمام أحمد.

وأخرجها النسائي (ص ١٠٥ رقم ٨٧).

وأما رواية خالد بن عبد الله فهي مقرونة أيضاً برواية شعبة السابقة عند الإمام أحمد في الفضائل. =

= وأشار إليها البخاري في تاريخه (٥/١٢٥)، والعقيلي في الموضع السابق.

وأما رواية علي بن عاصم فقد أخرجها الإمام أحمد في المسند (١/١٨٩).

وقرنها برواية شعبة في الفضائل.

وأما رواية زائدة فقد أخرجها الإمام أحمد في الموضع السابق من المسند، وقرنها أيضاً برواية شعبة في الفضائل.

وأشار إليها العقيلي أيضاً.

جميعهم يرويه عن حصين بن عبد الرحمن السلمي، عن هلال بن يساف، عن عبد الله بن ظالم، عن سعيد بن زيد به.

وحصين بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل الكوفي: ثقة روى له الجماعة، إلا أنه تغير حفظه في الآخر.

غير أن شعبة، وسفيان، وهشيماً، وزائدة، وخالداً سمعوا منه قبل الاختلاط، وهم ممن رووا الحديث عنه هنا. / الجرح والتعديل (٣/١٩٣ رقم ٨٣٧)، والتهذيب (٢/٣٨١ رقم ٦٥٩)، والتقريب (١/١٨٢ رقم ٤١١).

والكواكب النيرات (ص ١٢٦ ـ ١٤٠ رقم ١٤).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا حديث تفرد بذكر ابن مسعود فيه أبو حذيفة، وقد احتجَّ البخاري بأبي حذيفة، إلا أنهما لم يحتجا بعبد الله بن ظالم»، وتعقبه الذهبي بقوله: «ذكر البخاري عبد الله بن ظالم، فقال: لم يصح حديثه».

وعبد الله بن ظالم التميمي المازني هذا، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال البخاري عن حديثه هذا: «لا يصح»، وإنما ضعفَّ الحديث، ولم يضعف الرجل، وتضعيفه للحديث لا يلزم منه تضعيفه لراويه؛ لأن =

. . . .

= الضعف قد يكون ناشئاً ممن دونه، كما هو الحال في هذا الحديث، فإن سنده مضطرب جداً، والحمل فيه ليس على عبد الله بن ظالم، وإنما على من دونه كما يتضح لمن تأمل طرق الحديث، وعليه فعبد الله هذا أقل أحواله أنه صدوق. / انظر التاريخ الكبير (٥/١٢٤ ــ ١٢٥ رقم ٣٦٧)، والضعفاء للعقيلي (٢/٢٦٧ رقم ٨٢٧)، والتهذيب (٥/٢٦٩ رقم ٤٦٢)، والتقريب (١/٤٢٤ رقم ٣٩٤).

أما ذكر عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ ضمن العشرة فقد تفرد به ــ كما تقدم ــ أبو حذيفة النَّهدي واسمه موسى بن مسعود النَّهدي وتقدم في الحديث (٦٥٧) أنه صدوق سيء الحفظ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا السند لضعف أبي حذيفة النهدي من قبل حفظه، مع اضطراب سند الحديث الشديد الذي سبق بيانه.

أما متن الحديث ــ عدا ذكر ابن مسعود ــ فقد جاء من طرق أخرى عن سعيد بن زيد نفسه ــ رضي الله عنه ــ.

فمنها ما رواه شعبة، عن الحُرّ بن الصَّيَّاح، عن عبد الرحمن بن الأخنس قال: خطبنا المغيرة بن شعبة فنال من فلان، فقام سعيد بن زيد فقال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة»، ولو شئت أن أسمي.

قال ابن جعفر وحجاج في حديثهما: ثم ذكر نفسه ــ يعني العاشر ــ.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٨٨)، وفي الفضائل (١/١١٦ ــ ١١٧ و ٢٢١ رقم ٨٧ و ٢٥٦ ٢٥٧) من طريق وكيع، ومحمد بن جعفر، وحجاج جميعهم عن شعبة به. =

. . . .

= وأخرجه أبو داود في الموضع السابق من سننه برقم (٤٦٤٩) من طريق حفص بن عمر النمري عن شعبة به.

وأخرجه الترمذي في الموضع السابق أيضاً برقم (٣٨٤٢) من طريق حجاج ثم قال عقبه: «هذا حديث حسن».

وأخرجه النسائي في الفضائل (ص ١١٤ ــ ١١٥ رقم ١٠٦) من طريق وكيع عن شعبة.

وأخرجه أيضاً (ص ٨٥ ــ ٨٦ و ١١١ رقم ٥٣ و ١٠٠) من طريق حسين بن عبد الله، والحسن بن عبيد، كلاهما عن الحرّ بن الصياح، به.

والحُرُّ ــ بضم أوله وتشديد ثانيه ــ ابن الصَّيَّاح ــ بمهملة، ثم تحتانية، وآخره مهملة ــ النخعي، الكوفي ثقة. / الجرح والتعديل (٣/٢٧٧ رقم ١٢٣٦)، والتقريب (١/١٥٦ رقم ١٨٦)، والتهذيب (٢/٢٢١ رقم ٤٠٨).

أما عبد الرحمن بن الأخنس فإنه لم يوثقه سوى ابن حبان، وروى عنه الحر بن الصياح، والحارث بن عبد الرحمن، فهو مجهول الحال، ولذا قال عنه الذهبي: «لا يعرف»، وقال ابن حجر: «مستور». / انظر الميزان (٢/٥٤٦ رقم ٤٨٠٩)، والتهذيب (٦/١٣٣ رقم ٢٧٦)، والتقريب (١/٤٧٢ رقم ٨٥٨).

غير أن ابن الأخنس لم ينفرد به، فقد رواه رياح بن الحارث النخعي الكوفي، عن سعيد بن زيد، به، وفيه قصة.

أخرجه أبو داود في الموضع السابق برقم (٤٦٥٠).

والنسائي في الفضائل من الكبرى (ص ١٠٥ ــ ١٠٦ و ١١٩ رقم ٩٠ و ١١٥).

وابن ماجه (١/٤٨ رقم ١٣٣) في فضائل العشرة من المقدمة، ولم يذكر القصة. =

. . . .

= جميعهم من طريق صدقة بن المثنى، عن جده رياح بن الحارث، به.

وسنده صحيح.

رياح بن الحارث النخعي، أبو المثنى الكوفي ثقة. / ثقات العجلي (ص ١٦٢ رقم ٤٤٩)، وثقات ابن حبان (٤/٢٣٨)، والتهذيب (٣/٢٩٩ رقم ٥٩٩)، والتقريب (١/٢٥٤ رقم ١٢٤).

وحفيده صدقة بن المثنى بن رياح ثقة أيضا. / ثقات العجلي (ص ٢٢٧ رقم ٦٩٦)، وثقات ابن حبان (٦/٤٦٦)، والتهذيب (٤/٤١٧ رقم ٧١٩)، والتقريب (١/٣٦٦ رقم ٨٩).

وعليه فالحديث صحيح لغيره بما مر ذكره من متابعات، لكن دون ذكر ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، والله أعلم.

٦٩٥ ـ حديث علي مرفوعاً:

«لو كنت مستخلفاً أحداً من غير مشورة؛ لاستخلفت عليهم ابن أم عبد».

قال: صحيح.

قلت: فيه عاصم بن ضمرة وهو: ضعيف.

---

٦٩٥ ـ المستدرك (٣/٣١٨): أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن القاضي، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا المعافى بن سليمان الحراني، ثنا القاسم بن معن، عن منصور، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ...، الحديث بلفظه.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عاصم بن ضمرة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، به.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٧٦ و٩٥ و١٠٧ و١٠٨)، وفي الفضائل (٢/٨٣٩ رقم ١٥٣٨).

وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/١١٣ رقم ١١٢٧٨)، في ما ذكر في عبد الله بن مسعود من كتاب الفضائل.

وابن سعد في الطبقات (٣/١٥٤).

والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٥٣٤).

والترمذي (١٠/٣١١ ـ ٣١٢ رقم ٣٨٩٦ و٣٨٩٧) في مناقب ابن مسعود من كتاب المناقب، ثم قال: «هذا حديث إنما نعرفه من حديث الحارث عن علي».

وابن ماجه (١/٤٩ رقم ١٣٧) في فضل ابن مسعود من المقدمة. =

. . . .

= والخطيب في تاريخه (١/١٤٨).

والبغوي في شرح السنَّة (١٤/١٤٩ رقم ٣٩٤٧)، ثم قال: «هذا الحديث إنما يعرف من حديث علي».

جميعهم من طريق أبـي إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، به نحوه، ورواية الترمذي، وبعض روايات الإمام أحمد هي من طريق منصور بن المعتمر الذي روى الحاكم الحديث من طريقه عن أبـي إسحاق، وقد رواه عنه عندهما زهير بن معاوية.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عاصم ضعيف».

وعاصم بن ضمرة هذا تقدم في الحديث (٥٨٤) أنه صدوق يخطىء.

والحديث عند الحاكم من رواية القاسم بن معن، عن منصور بن المعتمر، عن أبـي إسحاق السبيعي، عن عاصم بن ضمرة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ.

وقد رواه زهير بن معاوية، عن منصور، عن أبـي إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي.

وكذا رواه سفيان الثوري، وإسرائيل بن أبـي إسحاق، كلاهما عن أبـي إسحاق، عن الحارث، عن علي.

فالاختلاف إذن بين رواية القاسم، وزهير، عن منصور، والصواب رواية زهير التي وافق فيها سفيان، وإسرائيل، وليس الخطأ ناشئاً من القاسم بن معن، وإنما من شيخ الحاكم عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبيد، الأسدي، الهمذاني، القاضي، ويروي الحديث عن إبـراهيم بن الحسين بن ديزيل، وقد تكلموا في شيخ الحاكم هذا، خاصة في روايته عن ابن ديزيل، قـال الحافظ صـالح بن أحمـد: ادعى (يعني الروايـة) عن إبراهيم بن الحسين، فذهب علمه، وكنت كتبت عنه أيام السلامة على =

. . . .

= المجاراة أحاديث ذوات عدد، أحاديث من أحاديث إبراهيم، ولو لم يدَّع ما ادَّعاه بأخَرة؛ حكمنا على أن أباه سمّعه تلك الأحاديث، وذلك القَدْرَ أيضاً.

أنكر عليه أبو جعفر ابن عمه، والقاسم بن أبي صالح روايته عن إبراهيم، فسكت عنه (أي عن روايته عن إبراهيم)، حتى ماتوا، وتغيَّر أمر البلد، فادَّعى الكتب المصنفات، والتفاسير، وكنا بَلَغَنا قراءة إبراهيم ـ يعني كتب التفسير ـ قبل السبعين، وقال: مولدي سنة سبعين، وبلغني أن إبراهيم كان إذا مرَّ له الشيء قلَّما يعيده.

قال صالح: سمعت أبي يحكي عن بعض المشايخ يقول: قدم قوم من أهل الكرخ سنة نيف وسبعين ومائتين، وسألوا إبراهيم أن يسمعوا تفاسير ورقاء، عن ابن أبي نجيح، روايته عن آدم، فلم يجبهم، قال: فسمعوه من يحيى الكرابيسي، عن إبراهيم، وإبراهيم حي، وادعى هذا المسكين سماعاً، وحمل عنه، ونسأل الله السلامة.

وقال صالح: سمعت القاسم بن أبي صالح نصَّ عليه بالكذب، ومع هذا دخوله في أعمال الظلمة، وما يحمله من الأوزار والآثام، ونعوذ بالله من الحَوْر بعد الكَوْر. وسألني عنه أبو الحسن الدارقطني ببغداد، فقال: رأيت في كتبه تخاليط. وقال أبو يعقوب بن الدخيل: كنت بمكة، لما بلغني قدومه؛ تركت أشغال الموسم، وسمعت التفسير منه، ثم لم يحمدوا أمره. اهـ. من تاريخ بغداد (١٠/٢٩٢ ـ ٢٩٤ رقم ٥٤٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٦/١٥ ـ ١٦)، واللسان (٣/٤١١ ـ ٤١٢).

وعليه فالصواب أن الحديث من رواية أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي.

والحارث هذا هو ابن عبد الله الهمداني الأعور، وهو ضعيف، غال في التشيع. / الجرح والتعديل (٣/٧٨ ـ ٧٩ رقم ٣٦٣)، والكامل لابن عدي (٢/٦٠٤ ـ ٦٠٥)، والميزان (١/٤٣٥ رقم ١٦٢٧)، والتهذيب (٢/١٤٥ رقم ٢٤٨)، والتقريب (١/١٤١ رقم ٤٠). =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث موضوع بإسناد الحاكم لنسبة شيخه إلى الكذب، ومخالفته للرواة الذين رووا الحديث عن أبي إسحاق عن الحارث.

وهو ضعيف من طريق أبي إسحاق هذه عن الحارث؛ لضعف الحارث، والله أعلم.

العباس بن عبد المطلب، عم النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ

٦٩٦ ــ حديث أبي رافع، قال:

كنا آل العباس قد دخلنا الإسلام، وكنا نستخفي، وكنت غلاماً للعباس أَنْحت الأقداح. . . الحديث.

قلت: فيه الحسين بن عبد الله، وهو واه.

---

٦٩٦ ــ المستدرك (٣/٣٢٢ ــ ٣٢٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عمر أحمد بن عبد الجبار بن عمر العطاردي، ثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، حدثني الحسين بن عبد الله بن عبيد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس، حدثني أبو رافع قال: كنا آل العباس قد دخلنا الإسلام، وكنا نستخفي بإسلامنا، وكنت غلاماً للعباس أنحت الأقداح. فلما سارت قريش إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يوم بدر؛ جعلنا نتوقع الأخبار، فقدم علينا الضمان الخزاعي بالخبر، فوجدنا في أنفسنا قوة، وسرّنا ما جاءنا من الخبر: من ظهور رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فوالله إني لجالس في صُفّة زمزم أنحت الأقداح، وعندي أم الفضل جالسة، وقد سرّنا ما جاءنا من الخبر: من ظهور رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ؛ وبلغنا عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ إذ أقبل الخبيث أبو لهب يَجُرّ رجليه، قد أكبته الله وأخزاه ــ لما جاءه من الخبر ــ حتى جلس على طنب الحجرة، وقال الناس: هذا أبو سفيان بن الحارث قد قدم، واجتمع عليه الناس، فقال له أبو لهب: هلم إلي يا ابن أخي، فجلس بين =

. . . .

= يديه، فقال: أخبرني عن الناس، قال: نعم والله، ما هو إلا أن لقينا القوم فمنحناهم أكتافنا يضعون السلاح فينا حيث شاؤا، والله مع ذلك ما لمت الناس، لقينا رجالاً بيضاً على خيل بُلق، والله ما تبقى شيئاً، قال: فرفعت طنب الحجرة فقلت: تلك والله الملائكة، قال: فرفع أبو لهب يده فضرب وجهي ضربة منكرة، وثاورته، وكنت رجلاً ضعيفاً، فاحتملني، فضرب بـي الأرض وبرك على صدري، وضربني، وقامت أم الفضل إلى عمود من عمد الخيمة، فأخذته وهي تقول: استضعفته أن غاب عنه سيده؟ وتضربه بالعمود على رأسه، وتدخله شجّة منكرة، فقام يجر رجليه ذليلاً، ورماه الله بالعدسة، فوالله ما مكث إلا سبعاً حتى مات، فلقد تركه ابناه في بيته ثلاثاً ما يدفنانه حتى أنتن، وكانت قريش تتّقي هذه العدسة كما تتقي الطاعون، حتى قال لهما رجل من قريش: ويحكما، ألا تستحيان أن أباكما قد أنتن في بيته لا تدفنانه؟! فقالا: إننا نخشى عدوى هذه القرحة، فقال: انطلقا فأنا أعينكما عليه، فوالله ما غسلوه إلا قذفاً بالماء من بعيد ما يدنون منه، ثم احتملوه إلى أعلى مكة، فأسندوه إلى جدار، ثم رضفوا عليه الحجارة. اهـ.

والعدسة بثرة تشبه العدسة، تخرج من مواضع من الجسد، من جنس الطاعون، تقتل صاحبها غالباً. اهـ. من النهاية (٣/ ١٩٠).

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن إسحاق الذي رواه في المغازي ــ كما في سيرة ابن هشام (٢/ ٣٠١) ــ إلا أنه قال: عن عكرمة مولى ابن عباس قال: قال أبو رافـع، فذكـره هكذا مـرسلاً، ولم يـذكر فيـه ابن عباس.

وكذا رواه الإمام أحمد في المسند (٦/ ٩).

وابن سعد في الطبقات (٤/ ١٠).

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥١١ ــ ٥١٢). =

= والطبري في تاريخه (٢/٤٦١).

والحاكم (٣/٣٢٣).

جميعهم من طريق ابن إسحاق، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن أبـي رافع، به مختصراً، عدا لفظ ابن جرير فنحو لفظ الحاكم هنا.

وقد أخرجه الحاكم من طريق شيخه أبـي التميمي، ثم قال عقبه: «لم يزد أبو أحمد في هذا الإسناد على هذا المتن، وأتى به مرسلاً».

وأخرجه البيهقي في الدلائل (٣/١٤٥ ـ ١٤٦) من طريق الحاكم هنا.

وأخرجه الحاكم (٣/٣٢١ ـ ٣٢٢).

والطبراني في الكبير (١/٢٨٦ ـ ٢٨٧ رقم ٩١٢).

كلاهما من طريق موسى بن هارون، عن إسحاق بن راهويه، عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، به نحو رواية الحاكم هنا.

وأخرجه البزار (٢/٣١٨ ـ ٣١٩ رقم ١٧٧٨) من طريق عمر بن يونس بن القاسم اليمامي، عن أبيه، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، قال: قال أبو رافع. . .، الحديث بنحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٦/٨٨ ـ ٨٩): «في إسناده حسين بن عبد الله بن عبيد الله وثقه أبو حاتم وغيره، وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «حسين واه».

وحسين هذا هو ابن عبد الله بن عبيد بن عباس بن عبد المطلب وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٢/٧٦٠ ـ ٧٦١)، والتهذيب (٢/٣٤١ رقم ٦٠٦)، والتقريب (١/١٧٦ رقم ٣٦٦).

ومع ضعف حسين هذا فالحديث من رواية عكرمة، عن أبـي رافع مرسلاً =

. . . .

= كما قال الحاكم، وقد اختلف على ابن إسحاق في وصل الحديث وإرساله، لكن الراجح أنه مرسل، لأن يونس بن القاسم اليمامي تابع ابن إسحاق على الحديث عند البزار، مرسلاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف حسين، وإرساله.

٦٩٧ ـ حديث محمد بن (عبيد الله)[١] بن أبـي رافع، عن أبيه، عن جده (قال)[٢]: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «(يا أبا الفضل)[٢] لك من الله حتى ترضى».

قال: صحيح.

قلت: محمد واهٍ.

---

(١) في (أ) و(ب): (عبد الله)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وترجمته الآتية.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٦٩٧ ـ المستدرك (٣/٣٢٥): أخبرني أبو قتيبة سالم بن الفضل الأدمي بمكة، ثنا موسى بن هارون، ثنا عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحباب، ثنا الحسن بن عنبسة الوراق، ثنا علي بن هاشم بن البريد، حدثني محمد بن عبيدالله بن أبـي رافع، عن أبيه، عن جده أبـي رافع ـ رضي الله عنه ـ قال: . . .، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ١٦٨ من جزء عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب) من طريق عبد العزيز بن الخطاب، نا علي بن هاشم، فذكره بلفظ: «ولك يا عمّ من الله حتى ترضى».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «محمد واه».

ومحمد هذا هو ابن عبد الله بن أبـي رافع، وتقدم في الحديث رقم (٦٠٤) أنه ضعيف.

وفي سنده أيضاً الحسن بن عنبسة، وقد ضعفه ابن قانع، وقال الذهبـي: لا أعرفه. / انظر الميزان (١/٥١٦ رقم ١٩٢٢)، واللسان (٢/٢٤٢ رقم ١٠١٩).

. . . .

غير أن الحسن لم ينفرد به؛ فقد تابعه عبد العزيز بن الخطاب ـ كما تقدم ـ عند ابن عساكر.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف محمد، وأما الحسن فلم ينفرد به كما سبق.

وله شاهد مرسل عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ للعباس: «يا أبا الفضل، ألا أبشرك؟ قال: بلى يا رسول الله، قال: «لو قدمت أعطاك الله حتى ترضى».

أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢٣٤٠).

ومن طريقه ابن عساكر في الموضع السابق من تاريخه.

وهذا بالإضافة لإرساله ففي سنده موسى بن عمير القرشي مولاهم، أبو هارون الكوفي، الأعمى، وتقدم في الحديث (٤٩٥) أنه متروك، وكذبه أبو حاتم، فلا يصلح الاستشهاد به، والله أعلم.

٦٩٨ ـ حديث العباس، قال:

كنت في المسجد، فأقبل أبو جهل، فقال: إن لله علي... إلخ.

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الله بن صالح، وليس بعمدة، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو: متروك[1].

---

(١) الحديث بكامله ليس في (ب).

٦٩٨ ـ المستدرك (٣/٣٢٥): أخبرني أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث بن سعد، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن أبان بن صالح، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن العباس بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ، قال: كنت يوماً في المسجد، فأقبل أبو جهل فقال: إن لله علي إن رأيت محمداً ساجداً أن أطأ على رقبته، فخرجت على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ حتى دخلت عليه، فأخبرته بقول أبي جهل، فخرج غضباناً حتى جاء المسجد، فعجل قبل أن يدخل من الباب، فاقتحم الحائط، فقلت: هذا يوم شرّ، فاتّزرت، ثم اتبعته، فدخل رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وهو يقرأ:

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ﴾

(آية «١ و٢» من سورة العلق)،

فلما بلغ شأن أبي جهل:

﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧ ﴾

(آية «٦ و٧» من السورة السابقة).

قال إنسان لأبي جهل: يا أبا الحكم، هذا محمد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، فقال أبو جهل: ألا ترون ما أرى؟! والله لقد سدّ أفق =

. . . .

= السماء علي! فلما بلغ رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ آخر السورة سجد.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل (٢/١٩١) من طريق الحاكم.

وأخرجه البزار (٣/١٣٠ رقم ٢٤٠٤) من طريق عبد الله بن صالح، به نحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٨/٢٢٧) وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط وقال: «فيه إسحاق بن أبي فروة وهو متروك».

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/٥٦٤ ــ ٥٦٥) وعزاه أيضاً لأبي نعيم، وابن مردويه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه عبد الله بن صالح وليس بعمدة، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك».

أما عبد الله بن صالح فتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه صدوق كثير الغلط وفيه غفلة.

وأما إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي، مولاهم، فهو متروك. / الكامل لابن عدي (١/٣٢٠ ــ ٣٢٣)، والتهذيب (١/٢٤٠ رقم ٤٤٩)، والتقريب (١/٥٩ رقم ٤١٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لحال إسحاق بن أبي فروة، وعبد الله بن صالح. وأصل الحديث في الصحيحين.

فقد روى البخاري في صحيحه (٨/٧٢٤) في كتاب التفسير، باب:
﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾
(آية «١٥ و١٦» من سورة العلق)، =

. . . .

= من حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال أبو جهل: لئن رأيت محمداً يصلي عند الكعبة لأطأن على عنقه، فبلغ النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: «لو فعله لأخذته الملائكة».

وروى مسلم في صحيحه (٤/٢١٥٤ رقم ٣٨) في صفات المنافقين وأحكامهم، باب قول:

﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧ ﴾،

من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال أبو جهل: هل يُعفّر محمد وجهه بين أظهركم؟ قال: فقيل: نعم، فقال: واللات والعزّى لئن رأيته يفعل ذلك لأطأن على رقبته، أو: لأعفّرنّ وجهه في التراب. قال: فأتى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وهو يصلي؛ زعم ليطأ على رقبته، قال: فما فجأهم منه إلا وهو ينكص على عقبيه، ويتّقي بيديه، قال: فقيل له: ما لك؟ فقال: إن بيني وبينه لخندقاً من نار، وهَوْلاً، وأجنحة، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لو دنا مني لاختطفته الملائكة عضواً عضواً»، قال: فأنزل الله عز وجل ــ لا ندري في حديث أبي هريرة، أو شيء بلغه؟ ــ:

﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝٨ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝١١ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ۝١٢ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١٣ ــ يعني أبا جهل ــ، أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝١٤ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ۝١٧ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ۝١٨ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۩ ۝١٩ ﴾ (من آية ٦ إلى ١٩ من سورة العلق).

زاد عبيد الله (ابن معاذ شيخ مسلم) في حديثه قال: وأمره بما أمره به.

وزاد ابن عبد الأعلى (هو محمد شيخ مسلم أيضاً): فليدع ناديه ــ يعني قومه ــ.

٦٩٩ ـ حديث العباس (ـ رضي الله عنه ـ)[1] أيضاً، قال:

كنت عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ذات يوم، فقال لي: «انظر في السماء»، فنظرت، فقال: «ما ترى؟ قلت: الثّريّا، فقال: «أما إنه[2] يملك هذه الأمة بعددها من صلبك».

قال: تفرد به (عبيد بن أبي قُرّة)[3]، وإمامنا يحيى بن معين لو لم يرضه لما حدّث به عنه.

قلت: لم يصحّ هذا.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) قوله: (أما إنه) في (ب): (أما إنك).

(٣) في (أ) و(ب): (عبد الله بن أبي فروة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة الآتية.

٦٩٩ ـ المستدرك (٣/٣٢٦): حدثنا الشيخ الإمام أبو بكر بن إسحاق، وأبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه في آخرين، قالوا: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني يحيى بن معين، ثنا عبيد بن أبي قرة، ثنا الليث بن سعد، عن أبي قبيل، عن أبي ميسرة ـ مولى العباس ـ قال: سمعت العباس ـ رضي الله عنه ـ يقول: كنت عند النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ذات ليلة، فقال لي: «انظر في السماء»، فنظرت، فقال: «هل ترى في السماء من شيء؟» قلت: نعم، قال: «ما ترى؟» قلت: الثريا، فقال: «أما إنه يملك هذه الأمة بعددها من صلبك».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل (٦/٥١٨) من طريق الحاكم.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٢٠٩). =

= والبخاري في الكنى من تاريخه (ص ٧٥).

وابن أبـي حاتم في العلل (٢/٤٠٤ رقم ٢٧١٦).

والطبراني ـ كما في المجمع (٥/١٨٦) ـ.

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص ٤٢٧).

وابن عدي في الكامل (٥/١٩٨٨).

والخطيب في تاريخه (١١/٩٦ ـ ٩٧).

وابن عساكر (ص ١٧٨ في جزء عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب من تاريخه).

جميعهم من طريق عبيد بن أبـي قرة، به نحوه، عدا البخـاري فلفظه مختصر.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ثم قال: «هذا حديث تفرّد به عبيد بن أبـي قرّة، عن الليث، وإمامنا أبو زكريا ـ رحمه الله ـ لو لم يرضه لما حدث عنه بمثل هذا الحديث»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «لم يصح هذا».

والحديث في سنده أبو ميسرة مولى العباس، ذكره البخاري في الكنى من تاريخه (ص ٧٥ رقم ٧٠٧) وسكت عنه، وابن أبـي حاتم (٩/٤٤٦ رقم ٢٢٦٣)، وبيّض له، وذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ٣٤٢ رقم ١٤١٠) فقال: «أبو ميسرة مولى العباس ـ رضي الله عنه ـ، عن العباس في ولاية ذريته، وعنه أبو قبيل». اهـ .

وحيث لم يرو عنه سوى أبـي قبيل فهو مجهول.

أما عبيد بن أبـي قُرّة فالراجح من حاله أنه: صدوق، قال عنه ابن معين: ما به بأس، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما خالف»، وقال أبو حاتم: صدوق، وعده العقيلي، وابن عدي =

. . . .

= في الضعفاء لأجل هذا الحديث. / الجرح والتعديل (٤١٢/٥ رقم ١٩١٥)، والضعفاء للعقيلي (١١٦/٣ رقم ١٠٩٢)، والكامل لابن عدي (١٩٨٨/٥)، وتاريخ بغداد (٩٥/١١ ـ ٩٧ رقم ٥٧٨٨)، والميزان (٢٢/٣ رقم ٥٤٣٧)، واللسان ١٢٢/٤ رقم ٢٦٣)، وتعجيل المنفعة (ص ١٨٣ ـ ١٨٤ رقم ٧٠٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة أبي ميسرة مولى العباس.

وقد اختلف العلماء في هذا الحديث ما بين مصحح ومضعف.

فالبخاري ـ رحمه الله ـ أعل الحديث فقال في ترجمة عبيد بن أبي قرة بعد أن ذكره في تاريخه الكبير (٢/٦ رقم ١٤٨٦): «في قصة العباس، لا يتابع في حديثه».

وقال العقيلي في الضعفاء (١١٦/٣ رقم ١٠٩٢): «عبيد بن أبي قرة، عن الليث بن سعد، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به».

وقال الهيثمي عقب ذكره للحديث في الموضع السابق: «فيه أبو ميسرة مولى العباس ولم أعرفه إلا في ترجمة أبي قبيل، وبقية رجال أحمد ثقات».

وقال الذهبي في المغني (٤٢٠/٢): «عبيد بن أبي قُرّة، عن الليث بن سعد، تفرّد بخبر ساقط في بني العباس: يملك من صلبك يا عم بعدد الثريا».

وقال في ديوان الضعفاء (ص ٢٠٧): «عبيد بن أبي قرة، عن الليث، حديثه منكر في بني العباس».

وذكر الحديث في الموضع السابق من الميزان، وقال: «هذا باطل»، فتعقبه ابن حجر في اللسان فقال: «لم أر من سبق المؤلف إلى الحكم على هذا الحديث بالبطلان، فقد قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد يحيى بن سعيد القطان، ثنا عبيد بن أبي قرة بهذا الحديث، قال: وسمعت =

. . . .

= أبـي يقول: هذا حديث لم يروه إلا عبيد بن أبـي قرة، وكان عند أحمد بن حنبل ـ أو يحيى بن معين ـ وكان يضن به، قال: ورأيت أبـي يستحسن هذا الحديث ويُسرّ به حيث وجده عند يحيى بن سعيد».

قلت: ابن حجر ـ رحمه الله ـ نقل كلام ابن أبـي حاتم من تاريخ بغداد للخطيب؛ بدليل أن الشك في كون الحديث عند أحمد بن حنبل، أو يحيى بن معين إنما هو من الخطيب نفسه حيث قال في الموضع السابق من تاريخه: «أنا أشك»، والمقصود من التعقب: أن كلام ابن أبـي حاتم في العلل ليس هكذا، وإنما قال: «سألت أبـي عن حديث. . .» ثم ذكره، ونقل عن أبيه أنه قال: «لم يرو هذا الحديث غير عبيد، وعبيد صدوق، ولم يكن عند أبـي صالح هذا الحديث»، فلعل الخطيب نقل العبارة من غير العلل، أو أن نسخته فيها زيادة عما بأيدينا.

وبالإضافة لتعقب ابن حجر للذهبـي في اللسان، فقد تعقبه كذلك في تعجيل المنفعة (ص ١٨٤) فقال: «زعم الذهبـي في (الميزان) أن حديث الليث المذكور باطل، وفي كلامه نظر، فإنه من أعلام النبوة، وقد وقع مصداق ذلك، واعتمد البيهقي في (الدلائل) عليه»، ثم تراجع ابن حجر في الموضع نفسه فقال: ثم تذكرت أن للحديث علّة أخرى غير تفرد عبيد به تمنع إخراجه في الصحيح، وهو ضعف أبـي قبيل، لأنه كان يكثر النقل عن الكتب القديمة، فإخراج الحاكم له في الصحيح من تساهله، وفيه أيضاً أن الذين ولوا الخلافة من ذرية العباس أكثر من عدد أنجم الثريا، إلا إن أريد التقييد فيهم بصفة ما، وفيه مع ذلك نظر». اهـ.

ثم تعقب ابنَ حجر والذهبـيَّ الشيخُ أحمد شاكر في تعليقه على الحديث في المسند (٣/٢١٦ ـ ٢١٨) وحكم على الحديث بالصحة، وأطال في الكلام عليه، وهذا تساهل منه ـ رحمه الله ـ؛ لجهالة أبـي ميسرة الذي لم ينقل توثيقه عن أحد، والله أعلم.

٧٠٠ ـ حديث سهل مرفوعاً:

«اللهم استر العباس وولده من النار».

قال: صحيح.

قلت: فيه إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد ضعفوه.

---

٧٠٠ ـ المستدرك (٣/٣٢٦): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري، ثنا إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، عن أبي حازم عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: خرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في زمان القيظ فنزل منزلاً، فقام رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يغتسل، فقام العباس بن عبد المطلب فستره بكساء من صوف. قال سهل: فنظرت إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من جانب الكساء وهو رافع رأسه إلى السماء، وهو يقول: «اللهم استر العباس وولده من النار».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٥٠٤).

وعبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (٢/٩٤٠ و ٩٤١ رقم ١٨١٠ و ١٨١١).

والطبراني في الكبير (٦/١٩٠ رقم ٥٨٢٩).

وابن حبان في المجروحين (١/١٢٧).

وابن عدي في الكامل (١/٢٩٧).

وابن عساكر في تاريخه (ص ١٣٤ ـ ١٣٧ جزء عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب).

جميعهم من طريق إسماعيل بن قيس، به نحوه. =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٩/٢٦٩): «فيه أبو مصعب إسماعيل بن قيس، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو مصعب، وهو منكر الحديث، قال ذلك عنه البخاري، والدارقطني، وأبو حاتم، وزاد: ضعيف الحديث، يحدث بالمناكير، لا أعلم له حديثاً قائماً، وأتعجب من أبي زرعة حيث أدخل حديثه في فوائده، ولا يعجبني حديثه، وكان عنده كتاب عن أبي حازم فضاع. وقال ابن حبان: في حديثه من المناكير والمقلوبات عن يحيى بن سعيد الأنصاري الكثير، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها، وضعفه النسائي وغيره.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه منكر. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم. اهـ. من الجرح والتعديل (٢/١٩٣ رقم ٦٥٣)، والضعفاء للعقيلي (١/٩١)، والكامل لابن عدي (١/٢٩٦ ـ ٢٩٧)، والميزان (١/٢٤٥ رقم ٩٢٧)، واللسان (١/٤٢٩ رقم ١٣٢٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف إسماعيل بن قيس.

٧٠١ ـ حديث العباس:

شهدت مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم حنين، فلزمت أنا وأبو (سفيان)[١] بن الحارث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ . . . الخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: أخرجه مسلم.

---

(١) في (أ): (سعيد).

٧٠١ ـ المستدرك (٣/٣٢٧ ـ ٣٢٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: أنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن الزهري، حدثني كثير بن العباس بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ، قال العباس: شهدت مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يوم حنين، فلزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فلم نفارقه، ورسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على بغلة له بيضاء أهداها له فروة بن نعامة الجذامي.
فلما التقى المسلمون والكفار، ولى المسلمون مدبرين، فطفق رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يركض بغلته قبل الكفار، قال العباس: وأنا آخذ بلجام بغلة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أكُفُّها إرادة أن لا تسرع، وأبو سفيان آخذ بركاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أي عباس، ناد: يا أصحاب السَّمُرَة»، فناديتهم، قال: فوالله لكأنما عطفتهم حين ما سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها، فقالوا: يا لبيّكاه، يا لبيّكاه، قال: فاقتتلوا هم والكفار، والدعوة في الأنصار يقولون: يا معشر الأنصار، يا معشر الأنصار، ثم قصرت الدعوة على بني الحارث بن الخزرج، فقالوا: يا بني الحارث بن الخزرج، يا بني الحارث بن الخزرج، فنظر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وهو على بغلته ـ كالمتطاول عليها ـ إلى =

قتالهم، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «هذا حين حمي الوطيس»، قال: ثم أخذ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حصيات فرمى بهن في وجوه الكفار، ثم قال: «انهزموا وربِّ محمد»، فذهبت أنظر فإذا القتال على هيئته ـ فيما أرى ـ، والله ما هو إلا أن رماهم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بحصياته، فما زلت أرى جدهم كليلاً، وأمرهم مدبراً.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن وهب، فتعقبه الذهبي بقوله: أخرجه مسلم، وهو كذلك، فإن مسلماً قد رواه في صحيحه (١٣٩٨/٣ ـ ١٣٩٩ رقم ٧٦)، في الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، من طريق ابن وهب، بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٠٧/١)، وفي الفضائل (٩٢٤/٢ و٩٢٧ رقم ١٧٦٩ و١٧٧٥).

ومسلم في الموضع السابق رقم (٧٧).

كلاهما من طريق عبد الرزاق، ثنا معمر، عن الزهري، به نحوه.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (١٨/٤ ـ ١٩) من طريق محمد بن عبد الله ـ ابن أخي الزهري ـ، عن الزهري به نحوه.

وأخرجه أحمد في المسند (٢٠٧/١)، وفي الفضائل (٩٢٨/٢ رقم ١٧٧٦).

ومسلم في الموضع السابق برقم (٧٨).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري به مختصراً. وقال الإمام أحمد في حديثه: ثنا سفيان، قال: سمعت الزهري مرة أو مرتين فلم أحفظه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم، كلاهما من طريق ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن كثير، عن العباس، به.

. . . .

= وبيان حال إسناد الحاكم إلى ابن وهب كالتالي:

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أَعْيَن، المصري، الفقيه، ثقة. / الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٠ ـ ٣٠١ رقم ١٦٣٠)، والتهذيب (٩/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢ رقم ٤٣٣)، والتقريب (٢/ ١٧٨ رقم ٣٩٠).

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة إمام محدّث.

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم أن مسلماً قد أخرجه، وسند الحاكم صحيح إلى من أخرج مسلم الحديث من طريقه، والله أعلم.

٧٠٢ ـ حديث سعد:

كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يجهز جيشاً بِنَقيع الخيل[١]، فاطّلع العباس، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «هذا العباس عمُّ نبيكم، أجود قريش كفاً، وأَحْنَاه عليها»[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه يعقوب بن محمد الزهري.

---

(١) نقيع الخيل: موضع قرب المدينة كان لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حماه لخيله، وله هناك مسجد يقال له: مقمّل، وهو من ديار مزينة، وبين النقيع والمدينة عشرون فرسخاً. اهـ. من معجم البلدان (٥/ ٣٠١).

(٢) في (أ) بعد قوله: (عليها) كلمة: (الحديث) مع أن الحديث ليس له بقية.

٧٠٢ ـ المستدرك (٣/ ٣٢٨): حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل القاضي، ثنا محمد بن سعد العوفي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، ثنا محمد بن طلحة التيمي، ثنا أبو سهيل (في الأصل: سهل) بن مالك، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يجهز جيشاً، وكان يعرض جيشاً بنقيع الخيل، فاطلع العباس بن عبد المطلب، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «هذا العباس عم نبيكم، أجود قريش كفاً، وأحناه عليها».

تخـريجـه:

الحديث يرويه أبو سهيل بن مالك، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص به.

وله عن أبي سهيل طريقان:

● **الأولى:** طريق محمد بن طلحة التيمي عنه، وعن محمد بن طلحة اشتهر الحديث، وممن رواه عنه يعقوب بن محمد الزهري عند الحاكم.

. . . .

= ومن طريق يعقوب أخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ١٥٢ جزء عبادة بن أوفى ــ عبد الله بن ثوب)، إلا أنه جاء فيه الحديث عن محمد بن طلحة التيمي، عن ابن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، به نحوه.

قال ابن عساكر: «غريب من حديث محمد بن المنكدر عن سعيد، والمحفوظ حديث أبـي سهيل عنه».

ولم ينفرد يعقوب بالحديث.

فقد أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٨٥).

وفي الفضائل (٢/٩٢٤ رقم ١٧٦٨).

والنسائي في الفضائل (ص ٩٣ رقم ٧١).

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص ٤٠٥ ــ ٤٠٦ رقم ٢٥٥).

ومن طريقه ابن عساكر في الموضع السابق (ص ١٥٤).

وأخرجه ابن عساكر أيضاً (ص ١٥٥).

جميعهم من طريق علي بن المديني، عن محمد بن طلحة، به نحوه.

وأخرجه الشافعي مقروناً بالرواية السابقة من طريق إبراهيم بن حمزة، عن محمد بن طلحة به.

ومن طريقه ابن عساكر في الموضع نفسه.

وأخرجه الفسوي في تاريخه (١/٥٠٢) من طريق الحميدي، وإبراهيم بن المنذر، ونعيم بن حماد، ثلاثتهم، عن محمد بن طلحة، به نحوه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/١٣٩ رقم ٨٢٠).

وابن عساكر (ص ١٥٥) من طريق أبـي يعلى وطريق آخر.

كلاهما عن محمد بن عباد، عن محمد بن طلحة، به نحوه.

وأخرجه البزار (٣/٢٤٧ رقم ٢٦٧٣) من طريق أحمد بن داود الواسطي، عن محمد بن طلحة، به نحوه. =

= وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (٩٣٨/٢ رقم ١٨٠٤) من طريق محمد بن أبي خلف، عن محمد بن طلحة، به نحوه.

وأخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص ٤٠٤ رقم ٢٥٤) من طريق محمد بن خلاد، عن محمد بن طلحة، به نحوه، إلا أنه سمى أبا سهيل: أبا صهيب.

ومن طريق الشافعي أخرجه ابن عساكر (ص ١٥٤).

وأخرجه الشافعي أيضاً (ص ٤٠٧ رقم ٢٥٧).

وابن عساكر (ص ١٥٣) من طريق الشافعي، وطريقين آخرين.

كلاهما عن زيد بن أخزم الطائي، عن إسحاق بن إدريس، عن محمد بن طلحة، به نحوه، إلا أنه قال: «أجود الناس كفاً».

وأخرجه ابن عساكر أيضاً (ص ١٥٣ ـ ١٥٤) من طريق يوسف بن يعقوب الصفّار، عن محمد بن طلحة، به نحوه.

ورواه أيضاً أحمد بن صالح المصري، عن محمد بن طلحة، وروايته هي الآتية برقم (٧٠٣).

● **الطريق الثانية**: طريق الإمام مالك ـ رحمه الله ـ، عن عمه أبي سهيل بن مالك، به نحوه.

أخرجه ابن عساكر (ص ١٥٢ ـ ١٥٣) من طريق أحمد بن محمد بن السّري التميمي، نا أحمد بن موسى بن إسحاق الحمّار الكوفي، نا عبد الله بن عبد الوهاب النمري البصري، نا مطرف بن عبد الله، عن مالك بن أنس، فذكره، ثم قال عقبه ابن عساكر: «هذا حديث غريب من حديث مالك عن عمه أبي سهيل، والمحفوظ حديث محمد بن طلحة بن الطويل عن أبي سهيل».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه يعقوب بن محمد الزهري». =

. . . .

= ويعقوب هذا تقدم في الحديث (٦٢٢) أنه صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء.

وتقدم أنه لم ينفرد به، لكن مدار الحديث على محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن طلحة التيمي، المعروف بابن الطويل، وهو صدوق يخطيء. / الجرح والتعديل (٧/٢٩٢ رقم ١٥٨٢)، والتهذيب (٩/٢٣٧ رقم ٣٧٨)، والتقريب (٢/١٧٣ رقم ٣٣٥).

أما متابعة مالك بن أنس لمحمد بن طلحة التي أخرجها ابن عساكر فلا يفرح بها، لأنها من طريق أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم، أبو بكر الكوفي، وهو رافضي كذاب ـ كما في الميزان (١/١٣٩ رقم ٥٥٢) ـ؛ روى عنه الحاكم، وقال: «رافضي غير ثقة»، ورماه الدولابي بالوضع، وذكر بعض الحكايات التي تدل على أنه يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف محمد بن طلحة من قبل حفظه، وأما يعقوب الزهري فلا يُعَلّ الحديث لأجله؛ لأنه قد توبع كما سبق.

أما متابعة مالك بن أنس لمحمد بن طلحة فموضوعة؛ لما رمي به أحمد بن محمد بن السري من الكذب، والله أعلم.

٧٠٣ ـ ولكنه ساقه من حديث أحمد بن صالح متابعاً.

---

٧٠٣ ـ المستدرك (٣/٣٢٨ ـ ٣٢٩): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، وأبو بكر بن داود الزاهد، قالا: أخبرنا علي بن الحسين بن الجنيد، ثنا أحمد بن صالح المصري، ثنا محمد بن طلحة التيمي، ثنا أبو سهل بن مالك، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ قال: خرج النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يجهز جيشاً، فنظر إلى العباس، فقال: «هذا العباس عم النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، أجود قريش كفاً، وأوصلها لها».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (٢/٥٥٢ رقم ١٩٤٧).

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص ٤٠٦ رقم ٢٥٦).

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (ص ١٥٤ جزء عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب).

كلاهما من طريق أحمد بن صالح، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث ساقه الحاكم من حديث أحمد به صالح المصري متابعاً ليعقوب بن محمد الزهري، وأحمد ثقة حافظ. / الجرح والتعديل (٢/٥٦ رقم ٧٣)، والتهذيب (١/٣٩ رقم ٦٨)، والتقريب (١/١٦ رقم ٥٨).

والحديث ـ كما سبق في الحديث قبله ـ في سنده محمد بن طلحة التيمي، وهو صدوق، إلا أنه يخطيء.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف محمد بن طلحة من قبل حفظه.

٧٠٤ ـ حديث أبي جعفر الباقر، عن أبيه مرفوعاً:

«الجمال في الرجل: اللسان».

قلت[١]: مرسل.

---

(١) قوله: (قلت) ليس في (ب)، ولا في التلخيص، وما أثبته من (أ) وهو الصواب؛ لأن الحاكم سكت عن الحديث فلم يتكلم عنه بشيء فيكون من كلام الذهبي.

٧٠٤ ـ المستدرك (٣/٣٣٠): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا الحسين بن الفضل، قال: ثنا موسى بن داود الضبي، ثنا الحكم بن المنذر، عن محمد بن بشر الخثعمي، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، قال: أقبل العباس بن عبد المطلب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وعليه حُلّة، وله ضفيرتان، وهو أبيض، فلما رآه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ تبسم، فقال العباس: يا رسول الله، ما أضحكك أضحك الله سِنّك؟ فقال: «أعجبني جمال عم النبي»، فقال العباس: ما الجمال في الرجال؟ قال: «اللسان».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٩١٧ رقم ١٧٥٥)، فقال: ثنا موسى بن داود، ثنا الحكم بن المنذر، عن عمر بن بشر الخثعمي، عن أبي جعفر، قال: أقبل العباس... الحديث بنحوه.

ومن طريق الإمام أحمد أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩ رقم ٢٥٨).

ومن طريق الشافعي أخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ١٧٢ جزء عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب).

ثم أخرجه ابن عساكر في الموضع السابق (ص ١٧١) من طريق خيثمة بن سليمان، عن عبد الله بن الحسين بن جابر، عن موسى بن داود، عن عمر بن بشر الخثعمي، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، قال: أقبل العباس...، الحديث بنحوه. =

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «مرسل»، لأنه يرفعه هنا علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتقدم في الحديث (٥٧٥) أنه: ثقة ثبت عابد فقيه مشهور، إلا أنه لم يسمع من جده علي بن أبي طالب، فضلاً عن أن يكون سمع من النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فالحديث هنا مرسل لأجله.

ووجود علي في الإسناد فيه شك، لأن الإمام أحمد روى الحديث في الموضع السابق فقال: ثنا موسى بن داود، فذكره دون ذكر علي بن الحسين، ووافقه على إسقاطه الحسين بن جابر عند ابن عساكر، فالراجح أن الحديث معضل.

ومع ذلك فالحكم بن المنذر لم أجد من ذكره، وكذا شيخه، واسمه عند الحاكم: محمد بن بشر الخثعمي، وعند الإمام أحمد والآخرين: عمر بن بشر الخثعمي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للأسباب التي مرّ ذكرها في دراسة الإسناد.

وله شاهد من حديث جابر ــ رضي الله عنه ــ قال: جاء العباس بن عبد المطلب إلى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وعليه ثياب بيض، فلما نظر إليه تبسم، فقال العباس: يا رسول الله، ما الجمال؟ قال: صواب القول بالحق. قال: فما الكمال؟ قال حسن الفعال بالصدق.

أخرجه ابن عساكر في الموضع السابق من تاريخه (١٧٢) من طريق البيهقي، الذي رواه من طريق ابن خزيمة.

ثم نقل ابن عساكر عن البيهقي أنه قال: «تفرد به عمر بن إبراهيم وليس بالقوي».

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بهذا الشاهد، والله أعلم.

٧٠٥ ـ حديث:

أنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كانت له جُمّة. . . الخ.

قال: رواته هاشميون.

(قلت: ليسوا بمعتمدين)[(١)].

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ)، والحديث بكامله ليس في (ب)، وما أثبته من التلخيص.

٧٠٥ ـ المستدرك (٣٣١/٣): حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا أبو إسحاق محمد بن هارون بن عيسى الهاشمي، ثنا موسى بن عبد الله بن موسى الهاشمي، ثنا يعقوب بن جعفر بن سليمان، قال: سمعت أبي يقول: دخلت على أبي جعفر المنصور، فرأيت له جمة، فجعلت أنظر إلى حسنها، فقال: كان لأبي ـ محمد بن علي ـ جمة، وحدثني أن أباه علي بن عبد الله كانت له جمة، وحدثني أن أباه عبد الله بن العباس كانت له جمة، وكان للعباس جمة، وحدثني أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كانت له جمة، وكان لهاشم بن عبد مناف جمة، فقلت لأبي: (إني) لأعجب من حسنها! فقال: ذلك نور الخلافة، قال حدثني أبي عن أبيه عن جده قال: «إن الله إذا أراد أن يخلق خلقاً للخلافة مسح يده على ناصيته، فلا تقع عليه عين أحد إلا أحبه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن الجوزي في «المسلسلات» (الحديث ٤٣)، والكازروني في (مسلسلاته) أيضاً (ق ٢/١٣١) ـ كما في السلسلة الضعيفة للألباني (٢١٦/٢ ـ ٢١٧).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم وقال: «رواة هذا الحديث عن آخرهم كلهم هاشميون معروفون بشرف الأصل»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ليسوا بمعتمدين».

=

. . . .

= والحديث في سنده محمد بن هارون بن عيسى الهاشمي، المعروف بابن بُرَيْه، وهو يضع الحديث، قال الدارقطني: «لا شيء»، وقال الخطيب: «في حديثه مناكير كثيرة. . .، ذاهب الحديث، يتهم بالوضع»، وقال ابن عساكر: «يضع الحديث». اهـ. من تاريخ بغداد (٣/٣٥٦) و(٧/٤٠٣)، والميزان (٤/٥٧ رقم ٨٢٧٦)، واللسان (٥/٤٠٩ رقم ١٣٥٤).

وأبو جعفر المنصور اسمه عبد الله بن محمد، له ترجمة طويلة في تاريخ بغداد (١٠/٥٣ ـ ٦١ رقم ٥١٧٩)، ولم يذكر الخطيب عنه جرحاً ولا تعديلاً، والظاهر لأنه ليس من أهل الرواية.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة محمد بن هارون إلى الكذب.

ولقوله: «إن الله إذا أراد أن يخلق خلقاً للخلافة مسح يده على ناصيته» شاهد من حديث أبي هريرة، وأنس، وكعب بن مالك ـ رضي الله عنهم ـ، وجميعها لا تصلح للاستشهاد.

أما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إذا أراد الله عز وجل أن يخلق خلقاً للخلافة مسح ناصيته بيده».

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/١٩٨ ـ ١٩٩) من طريق مصعب بن عبد الله النوفلي، وقال عنه: «مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يتابع عليه».

وأخرجه من طريق مصعب هذا ابن عدي في الكامل (٦/٢٣٦٢) وقال: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد، والبلاء فيه من مصعب بن عبد الله النوفلي هذا، ولا أعلم له شيئاً آخر».

ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٩٧). =

. . . .

=

وأما حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ يرفعه فلفظه: «إن الله إذا أراد أن يجعل عبداً للخلافة مسح يده على جبهته».

أخرجه الخطيب في تاريخه (٢/١٥٠) من طريق أبي شاكر مسرّة بن عبد الله مولى المتوكل على الله، ثم قال عقبه: «مسرّة بن عبد الله ذاهب الحديث».

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق من الموضوعات.

وأما حديث كعب بن مالك ــ رضي الله عنه ــ يرفعه أيضاً فلفظه: «ما استخلف الله ــ عز وجل ــ بخليفة حتى يمسح الله ناصيته بيده».

أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق من طريق عبد الله بن شبيب، حدثني ذؤيب بن عمامة، حدثني موسى بن شيبة، حدثني سليمان بن معقل بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن جده، عن كعب بن مالك، فذكره.

قال ابن الجوزي عقبه: «عبد الله بن شبيب ليس بشيء، قال ابن عدي: حدث بمناكير. وقال فضلك الرازي: يحل ضرب عنقه. وقد ضعف الدارقطني ذؤيب بن عمامة».

قلت: عبد الله بن شبيب أبو سعيد الربعي رماه ابن خراش، وابن حبان بسرقة الحديث. / انظر المجروحين (٢/٤٧)، واللسان (٣/٢٩٩ رقم ١٢٤٥).

٧٠٦ ــ حديث ابن عمر:

أن عمر استسقى عام (الرَّمادَة)[١] بالعباس. . . الخ.

قلت: فيه داود بن عطاء وهو: متروك[٢].

---

(١) في (أ): (الزيادة).

(٢) في التلخيص: (قلت: هو في جزء البانياسي بِعلوّ (في الأصل: بغلو)، وصح نحوه من حديث أنس، فأما داود فمتروك).

والبانياسي هو الشيخ الصالح المسند، أبو عبد الله مالك بن أحمد بن علي بن إبراهيم البانياسيّ، ترجمته في الأنساب (٢/٦٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٥٢٦ رقم ٢٦٧).

٧٠٦ ــ المستدرك (٣/٣٣٤): أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا الحسن بن علي بن نصر، ثنا الزبير بن بكار، حدثني ساعدة بن عبيد الله المزني، عن داود بن عطاء المدني، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر أنه قال: استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم هذا عم نبيك العباس نتوجه إليك به فآسقنا، فما برحوا حتى سقاهم الله، قال: فخطب عمر الناس فقال: أيها الناس إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ كان يرى للعباس ما يرى الوالد لولده، يعظمه، ويفخمه، ويبر قسمه، فاقتدوا أيها الناس برسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في عمه العباس، واتخذوه وسيلة إلى الله عز وجل فيما نزل بكم.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ١٥٥ ــ ١٥٦ جزء عبادة بن أوفى ــ عبد الله بن ثوب)، من طريق محمد بن علي بن مهدي العطار، عن الزبير بن بكار، به نحوه.

وأخرجه ابن عساكر أيضاً (ص ١٥٦) من طريق إبراهيم بن السندي، عن الزبير، به نحوه.

=

. . . .

= وأخرجه أيضاً (ص ١٥٦ ـ ١٥٧) من طريق البانياسي الذي ذكر الذهبي، وغيره.

جميعهم عن أحمد بن محمد بن موسى، عن إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي، عن الزبير، به نحوه.

وأما قول الذهبي عن الحديث: «وقد صح نحوه من حديث أنس»، فهو ما أخرجه البخاري (٢/٤٩٤ رقم ١٠١٠) في الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، و(٧/٧٧ رقم ٣٧١٠) في فضائل الصحابة، باب ذكر العباس بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ، من طريق شيخه الحسن بن محمد، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثني أبي عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ، أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم كنا نتوسّل إليك بنبيّنا ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، فآسقنا، قال: فيُسقون.

فائدة: هذا الحديث من الأحاديث التي انفرد بها البخاري عن بقية أصحاب الكتب الستة، وهو مما فات المزّي إيراده في تحفة الأشراف، وفات ابن حجر استدراكه عليه في النكت الظراف.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «فأما داود فمتروك».

وداود هذا هو ابن عطاء المزني، أبو سليمان المدني، وتقدم في الحديث (٥١١) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف داود بن عطاء وهو صحيح لغيره بالطريق التي أخرجها البخاري، والله أعلم.

عبد الله بن زيد بن عبد ربّه الأنصاري

٧٠٧ ـ حديث عبد الله بن زيد ـ الذي أُري النداء ـ:

أنه أتى رسول الله[١] ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: يا رسول الله، حائطي هذا صدقة... إلخ.

قلت: فيه إرسال.

---

(١) قوله: (رسول الله) في أصل (أ): (النبي)، ومصوبة بهامشها غير أنه لم يذكر لفظ الجلالة هكذا: (رسول صلَّى الله عليه وسلَّم)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك، وتلخيصه.

٧٠٧ ـ المستدرك (٣/٣٣٦) قال الحاكم: قد أسند عبد الله بن زيد عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ هذا الحديث: حدثناه علي بن حمشاذ العدل، ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، وعبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه ـ الذي أري النداء ـ أنه أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فقال: يا رسول الله، حائطي هذا صدقة، وهو إلى الله ورسوله، فجاء أبواه فقالا: يا رسول الله، كان قوام عيشنا، فردّه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إليهما، ثم ماتا فورثهما ابنهما بعد.

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٤/٣٤٨) من نفس الطريق، إلا أنه قال: «... سفيان، عن محمد، وعبد الله ابني أبي بكر بن محمد...». =

= وللحديث عن عبد الله بن زيد ــ رضي الله عنه ــ طريقان:

● **الأولى**: يرويها أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عنه ــ رضي الله عنه ــ به، وهي طريق الحاكم التي رواها من طريق عمرو بن دينار، وعبد الله ومحمد ابني أبـي بكر بن حزم.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩/١٢١ رقم ١٦٥٨٩) من طريق سفيان عن عمرو وعبد الله وحميد الأعرج، جميعهم عن أبـي بكر، به نحوه.

وأخرجه الدارقطني في سننه (٤/٢٠١ رقم ١٧ و١٨) في كتاب الأحباس، باب وقف المساجد والسقايات، من طريق سفيان عن عمرو بن دينار، وعبد الله ومحمد ابني أبـي بكر، ثلاثتهم عن أبـي بكر، به نحوه.

ثم قال الدارقطني عقبه: «هذا أيضاً مرسل: لأن عبد الله بن زيد بن عبد ربه توفي في خلافة عثمان، ولم يدركه أبو بكر بن حزم».

وأخرجه عبد الرزاق في الموضع السابق برقم (١٦٥٨٨) فقال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، عن أبـي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن رجلاً من الأنصار تصدق بحائط له، فجاء أبوه إلى النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكر من حاجتهم له، فأعطاه النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أباه، ثم مات الأب، فورثها ابنه.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/٦٨ رقم ٢٥١) في الفرائض، باب الرجل يصدق بصدقة فترجع إليه بالميراث.

قال سعيد: نا سفيان، عن عمرو، وحميد الأعرج، وعبد الله بن أبـي بكر، أن عبد الله بن زيد أتى النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره نحوه ولم يذكر أبا بكر بن حزم.

وأخرجه الدارقطني في الموضع السابق برقم (١٩ و٢٠) من طريقين عن سفيان، عن عبد الله بن أبـي بكر بن عمرو، وحميد، ويحيى بن سعيد، سمعوا أبا بكر يخبر، عن عمرو بن سليم، أن عبد الله بن زيد، فذكره، بنحوه هكذا بزيادة عمرو بن سليم في إسناده. =

=

قال الدارقطني عقبه: «هذا أيضاً مرسل».

وأخرجه النسائي في الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٣٤٥/٤ رقم ٥٣١٢) ـ.

والحاكم في المستدرك (٣٤٧/٤ ـ ٣٤٨).

كلاهما من طريق ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، به مختصراً.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين إن كان أبو بكر بن عمرو بن حزم سمعه من عبد الله بن زيد، ولم يخرجاه».

فتعقبه الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» في حاشية الموضع السابق من التحفة بقوله بعد أن ذكره: «لم يدركه؛ فإن عبد الله استشهد باليمامة، وولد أبو بكر بعد ذلك بدهر طويل».

ومن خلال ما سبق يتضح أن الحديث ورد من طريق سفيان بن عيينة، وأيوب السختياني، وسعيد بن أبي هلال.

وأن الرواية عن سفيان اختلف فيها، والأكثرون موافقون لرواية أيوب، عن عمرو، عن أبي بكر، وسعيد بن أبي هلال عن أبي بكر به.

ورواه عن سفيان سعيد بن منصور، فلم يذكر أبا بكر بن حزم فجاء الحديث معضلاً.

وسعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني، نزيل مكة، ثقة، مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به. / الجرح والتعديل (٦٨/٤ رقم ٢٨٤)، والتهذيب (٨٩/٤ رقم ١٤٨)، والتقريب (٣٠٦/١ رقم ٢٦٣).

ورواه عنه أبو مسلم المستملي، وإبراهيم بن بشار، فزادا عمرو بن سليم في السند.

=

. . . .

= وأبو مسلم المستملي اسمه عبد الرحمن بن يونس بن هاشم، وهو صدوق روى له البخاري، وطعنوا فيه للرأي الجرح والتعديل (٥/٣٠٣ رقم ١٤٣٨)، والتقريب (١/٥٠٣ رقم ١١٦٢)، والتهذيب (٦/٣٠٢ رقم ٥٨٧).

وإبراهيم بن بشار الرمادي تقدم في الحديث (٥٧١) أنه ثقة ربما وهم.

ويرويه عن المستملي معاذ بن المثنى، ولم أجد من ذكره.

ويرويه عن ابن بشار محمد بن غالب، المعروف بـ: تمتام، وهو ثقة، وثقه الدارقطني وغيره، وقال ابن أبي حاتم: صدوق. / الجرح والتعديل (٨/٥٥ رقم ٢٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣٩٠ رقم ١٨٨)، والميزان (٣/٦٨١ رقم ٨٠٤٣)، واللسان (٥/٣٣٧ رقم ١١١٥). ويرويه عن معاذ وتمام شيخ الدارقطني أبو سهل بن زياد، واسمه أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان، وهو ثقة إمام. / تاريخ بغداد (٥/٤٥ ـ ٤٦ رقم ٢٤٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٢١ رقم ٢٩٩).

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم وأعلّه الذهبي بالإرسال ويعني به الانقطاع بين أبي بكر بن حزم، وعبد الله بن زيد؛ لأن أبا بكر بن حزم لم يسمع من عبد الله بن زيد، وروايته عنه مرسلة كما نص على ذلك الدارقطني وابن حجر آنفاً، وكما في التهذيب (١٢/٣٨ رقم ١٥٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله.

وهو بالطريق الأخرى الآتية برقم (١٠٤٣) يرتقي لدرجة الحسن لغيره.

وله شاهد من حديث عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ.

أخرجه الدارقطني في الموضع السابق من سننه برقم (٢١) من طريق =

. . . .

= أبـي أمية بن يعلى، نا موسى بن عقبة، عن إسحاق بن يحيـى، عن عبادة بن الصامت، فذكره، بنحوه.

قال الدارقطني عقبه: «وهذا أيضاً مرسل؛ إسحاق بن يحيـى ضعيف، ولم يدرك عبادة، وأبو أمية بن يعلى متروك، والله أعلم».

وذكره الهيثمي في الموضع السابق من المجمع وعزاه للطبـراني، وقال: «إسحاق بن يحيـى لم يدرك عبادة».

وله شاهد آخر من حديث أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، بنحوه، ولم يذكر اسم عبد الله.

ذكره الهيثمي في الموضع السابق، وعزاه للطبراني في الأوسط، وقال: «فيه إسحاق بن عبد الله بن أبـي فروة، وهو متروك».

أبو الدرداء عويمر بن زيد الأنصاري

٧٠٨ ـ حديث أبـي إبراهيم الترجماني، عن إسحاق بن حرب في صفة أبـي الدرداء.

قلت: أخاف لا يكون سقط من سنده.

---

٧٠٨ ـ المستدرك (٣/٣٣٧): أخبرنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن بشر، ثنا مطر، ثنا أبو إبراهيم الترجماني، قال: رأيت شيخاً بدمشق يقال له: إسحاق أبو (الحارث) مولى لبني هبار القرشي، قال: رأيت أبا الدرداء عويمر بن قيس بن خناسة، صاحب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، أشهل أقنى، يخضب بالصفرة، ورأيت عليه قلنسوة مُضرّبة صغيرة، ورأيت عليه عمامة قد ألقاها على كتفيه. قال العباس: فسمعت رجلاً كان معي يقول له: مُذْ كم رأيته؟ قال: رأيته منذ أكثر من مائة سنة، قال: وكان عليه جوربان ونعلان، قال: وكان أتى على إسحاق نحو من عشرين ومائة سنة. اهـ. وهذا ما أدّى الاجتهاد إلى إثباته من متن الحديث، وقوله: (إسحاق أبو الحارث) في المستدرك المطبوع، والتلخيص: (أبـو إسحاق الأجرب)، وفي المستدرك المخطوط: (إسحاق أبو حرب) كذا بدون نقط، وكنيته: (أبو الحارث) كما في مصادر التخريج.

وقوله في نسب أبـي الدرداء: (خناسة) كذا في المستدرك المطبوع والمخطوط.

وقوله: (قال العباس) كذا في المستدرك المطبوع، وفي المخطوط: (قال إسحاق) وكلاهما مشكل. =

. . . .

= وقوله: (أشهل)، الشُّهْلة: حمرة في سواد العين، كالشّكلة في البياض. النهاية (٢/٥١٦).

وقوله: (أقْنى، القنى في الأنف: طوله ورِقَّة أرنبته، مع حَدَب في وسطه، وقد يجمع على أقنان، وأقِنَّة. النهاية (٤/١١٦).

تخــريجــه:

الحديث أخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٠٩ ب) فقال: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا محمد بن عثمان العبسي، ثنا أبو إبراهيم الترجماني، ثنا إسحاق أبو الحارث، قال: رأيت أبا الدرداء أقنى أشهل، يخضب بالصفرة، وعليه قلنسوة وعمامة قد طرحها بين كتفيه.

وذكره الذهبي في السير (٢/٣٣٧) فقال: «آخر من زعم أنه رأى أبا الدرداء، شيخ عاش إلى دولة الرشيد، فقال أبو إبراهيم الترجماني: حدثنا إسحاق أبو الحارث، قال: رأيت أبا الدرداء أقنى، أشهل، يخضب بالصفرة.

وأخرجه ابن عساكر ــ كما في تهذيب تاريخه (٢/٤٣٧) ــ، من طريق إسماعيل بن إبراهيم الترجماني، عن إسحاق هذا قال: رأيت أبا الدرداء أشهل أقنى يخضب بالصفرة، ورأيت عليه قلنسوة مصرية (كذا) صغيرة، ورأيت عليه عمامة قد ألقاها على كتفيه، وفي لفظ: قد أرخاها بين كتفيه، فقال له رجل: منذ كم رأيته؟ قال: مذ أكثر من مائة سنة، ورأيت عليه جوربين ونعلين، وبيده عصاً، ورأيت أبا الحارث منذ أكثر من ستين سنة، وكانت حكايته هذه حكاها في سنة ثمان وعشرين ومائتين، . . .، قال إسماعيل بن إبراهيم الترجماني: وكان سِنُّه عشرين ومائة.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي ــ رحمه الله ــ بقوله: «أخاف لا يكون سقط من سنده»، مع أن جميع الرواة صرحوا بالسماع، ومقصده بذلك أن أبا إبراهيم =

. . . .

= الترجماني، واسمه إسماعيل بن إبراهيم بن بسام، توفي سنة (٢٣٦) ـ كما في ترجمته في التهذيب (١/٢٧١ رقم ٥٠٨) ـ.

وأبو الدرداء ـ رضي الله عنه ـ مات في خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ سنة اثنتين وثلاثين، ـ كما في ترجمته في التهذيب (٨/١٧٦) ـ، والواسطة بينهما أبو الحارث، إسحاق بن الحارث مولى بني هبار القرشي، والمدة الزمنية بين وفاة أبي الدرداء، والفترة التي عاش فيها الترجماني طويلة جداً، بحيث يشك المطلع على إسناد مثل هذا في سقوط أحد من الرواة من سنده.

وإذا ما نظرنا لترجمة أبي الحارث هذا، فإننا نجد ابن عساكر أفرده بترجمة ـ كما في تهذيب تاريخه (٢/٤٣٦) ـ، ووصفه بأنه أحد المعمرين، ممن رأى أبا الدرداء، وواثلة بن الأسقع، وعمير بن جابر الكندي، وغيرهم ممن كانت له صحبة، وذكر ابن عساكر أن حكاية إسماعيل الترجماني للقصة كانت سنة ثمان وعشرين ومائتين، وذكر قول الترجماني عن نفسه إنه رأى أبا الحارث منذ أكثر من ستين سنة، فيكون رآه حوالي سنة ثمان وستين ومائة، أو قبلها بقليل، وله من العمر عشرون ومائة، فيكون ولد حوالي سنة ثمان وأربعين للهجرة، أو قبلها بقليل، فيكون بين وفاة أبي الدرداء، وولادة أبي الحارث هذا ست عشرة سنة، أو أقل بقليل، وأين سِنُّ التحمل؟! هذا لا يتفق مع التاريخ، ولم أجد الذهبي ـ رحمه الله ـ ذكر أبا الحارث هذا في كتابه «أهل المائة فصاعداً»، ولا ذكره أبو حاتم السجستاني في كتابه «المعمّرون»، ولم يذكر ابن عساكر عنه جرحاً، ولا تعديلاً، ولم يرو عنه سوى الترجماني، فهو مجهول.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة إسحاق أبي الحارث، ومتنه تقدم ما فيه، والله أعلم.

أبو ذر الغفاري ـ رضي الله عنه ـ

٧٠٩ ـ حديث أبـي ذر، قال[١]:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا أبا ذر، كيف أنت إذا كنت في حُثَالة[٢]؟! وشبّك بين أصابعه، قلت: فما تأمرني؟ قال: اصبر، اصبر، اصبر. . .» إلخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه (يزيد بن ربيعة)[٣] ولم يخرجا له، وقال النسائي وغيره: متروك[٤].

---

(١) قوله: (قال) ليس في (ب).

(٢) الحُثالة: الرديء من كل شيء، ومنه حثالة الشعير والأرز والتمر وكل ذي قشر. / النهاية (١/٣٣٩).

(٣) في (أ) و (ب): (ربيعة بن زيد)، وفي المستدرك المطبوع والتلخيص: (ربيعة بن يزيد)، وما أثبته من المستدرك المخطوط، ومصادر الترجمة.

(٤) الضعفاء للنسائي (ص ١١١ رقم ٦٤٣).

٧٠٩ ـ المستدرك (٣/٣٤٣): أخبرنا أبو النصر محمد بن يوسف الفقيه، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد القاري الزاهد، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا أبو توبة الربيع بن نافع، ثنا يزيد بن ربيعة، عن أبـي الأشعث =

. . . .

= الصنعاني، عن أبـي عثمان النهدي، عن أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ قال: قال لي رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ: «يا أبا ذر، كيف أنت إذا كنت في حثالة؟» ــ وشبك بين أصابعه ــ، قلت: يا رسول الله فما تأمرني؟ قال: «اصبر، اصبر، اصبر، خالقوا الناس بأخلاقهم، وخالفـوهم في أعمالهم».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (**١/٢٩٣** رقم **٤٧٣**) من طريق شيخه أحمد بن خليد الحلبي، عن أبـي توبة، به نحو سياق الحاكم.

قال الهيثمي في المجمع (٧/٢٨٢ ــ ٢٨٣): «فيه يزيد بن ربيعة الرحبـي، وهو متروك».

وأخرجه البزار في مسنده (**٤/١١٣** رقم **٣٣٢٤**).

والعقيلي في الضعفاء (**٤/٣٧٦ ــ ٣٧٧**).

أما البزار فمن طريق شيخه إبراهيم بن سعيد الجوهري، وأما العقيلي فمن طريق شيخه محمد بن أحمد بن الوليد، كلاهما عن أبـي توبة الربيع بن نافع، به، إلا أنه جعله من مسند ثوبان ــ رضي الله عنه ــ، ولفظه: «كيف أنتم إذا كنتم في قوم درست عهودهم، ومرجت أماناتهم، وصاروا حثالة هكذا» ــ وشبك بين أصابعه ــ، قالوا: كيف نصنع يا رسول الله؟ قال: «خالقوا الناس بأخلاقهم، وخالفوهم بأعمالهم».

قال العقيلي عقبه: هذا يروى بغير هذا الإسناد، وخلاف هذا اللفظ من طريق صالح»، وهو يشير إلى ما سيأتي ذكره ــ إن شاء الله ــ في شواهد الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبـي بقـوله: « (يزيد) لم يخرجوا له، قال النسائي وغيره: متروك». =

. . . .

= ويزيد هذا هو ابن ربيعة الرحبي الدمشقي، أبو كامل، وهو متروك، قال عنه البخاري: أحاديثه مناكير. وقال أبو حاتم: كان في بدء أمره سويّاً، ثم اختلط قبل موته، قيل له: فما تقول فيه؟ فقال: ليس بشيء، وأنكر أحاديثه عن أبي الأشعث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال مرة: متروك. وقال العقيلي: متروك الحديث شامي، وقال الدارقطني: دمشقي متروك، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم، وذكره ابن الجارود في الضعفاء، وقال أبو مسهر: كان يزيد بن ربيعة فقيهاً غير متهم، ما ننكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث، ولكن أخشى عليه سوء الحفظ والوهم. وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة. وقال ابن عدي: «يزيد بن ربيعة هذا أبو مسهر أعلم به لأنه من بلده، ولا أعرف له شيئاً منكراً قد جاوز الحد فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به في الشاميين».

الكامل لابن عدي (٧/٢٧١٤). الميزان (٤/٤٢٢ رقم ٩٦٨٨). اللسان (٦/٢٨٦ رقم ١٠٠٨).

وأما قول الذهبي: «لم يخرجوا له» فإنه يعني بهم أصحاب الكتب الستة، وهو كذلك، فإنه لم يخرج له أحد منهم، ولذا أورده ابن حجر في اللسان.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف يزيد الرحبي.

وأما ما أشار إليه العقيلي سابقاً بقوله: «هذا يروى بغير هذا الإسناد، وخلاف هذا اللفظ من طريق صالح» فهو حديث عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ الآتي الذي يشهد لشطر الحديث الأول، وقد يصلح معناه شاهداً لشطر الحديث الثاني، وهو قوله: «اصبر. . .» إلخ.

أما حديث ابن عمر فقد أخرجه البخاري تعليقاً (١/٥٦٥ رقم ٤٨٠) في الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، فقال: قال عاصم بن علي: حدثنا عاصم بن محمد، سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه، فقوّمه لي واقد، عن أبيه قال: سمعت أبي وهو يقول: قال عبد الله: قال =

. . . .

= رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا عبد الله بن عمرو، كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس بهذا».

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ في شرح الحديث: «ساقه الحميدي في الجمع بين الصحيحين نقلاً عن أبـي مسعود، وزاد هو: «قد مرجت عهودهم وأماناتهم، واختلفوا، فصاروا هكذا» ـ وشبك بين أصابعه ـ».

ولحديث عبد الله بن عمرو ـ سوى هذه الطريق ـ طرق أخرى منها:

ما رواه الحسن البصري ـ رحمه الله ـ عن عبد الله بن عمرو قال: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «كيف أنت إذا بقيت في حثالة من الناس؟» قال: قلت: يا رسول الله كيف ذلك؟ قال: «إذا مرجت عهودهم وأماناتهم، وكانوا هكذا» ـ وشبك يونس بين أصابعه يصف ذاك ـ، قال: قلت: ما أصنع عند ذاك يا رسول الله؟ قال: «اتق الله ـ عز وجل ـ، وخذ ما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بخاصتك، وإياك وعوامهم».

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/١٦٢) واللفظ له، من طريق إسماعيل، عن يونس، عن الحسن، به.

وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/١٥٩) فقال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن موسى ـ من حفظه ـ، ثنا عمر بن عبد الرحمن الذارع، ثنا مُنين بن طالب، ثنا معاوية بن عبد الكريم الضال، ثنا الحسن، فذكره بنحوه.

والحديث ذكره الألباني في الصحيحة (١/٢٥) وقال: «رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أن الحسن البصري في سماعه من ابن عمرو خلاف، وأيهما كان، فهو مدلس وقد عنعنه».

قلت: أما سماعه من ابن عمرو، فإن الحافظ ابن حجر في التهذيب (٢/٢٦٣ رقم ٤٨٨) عده فيمن سمع منه، وأما عنعنته وتدليسه فإن الحافظ ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين (ص ٥٦ رقم ٤٠) وهم: الذين احتمل =

= الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا.

والحسن بن أبي الحسن البصري ـ رحمه الله ـ إمام مشهور فاضل ثقة من سادات التابعين، ممن روى له الجماعة، تقدمت ترجمته في الحديث (٤٩٨).

أما يونس بن عبيد بن دينار العبدي مولاهم، أبو عبيد البصري، فقد روى له الجماعة وهو ثقة ثبت فاضل ورع. / الجرح والتعديل (٢٤٢/٩ رقم ١٠٢٠)، والتهذيب (٤٤٢/١١ رقم ٨٥٥)، والتقريب (٣٨٥/٢ رقم ٤٨٣).

وإسماعيل هو ابن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولاهم، أبو بشر البصري المعروف بابن عُلَيّة، وقد روى له الجماعة أيضاً، وهو ثقة حافظ. / الجرح والتعديل (١٥٣/٢ ـ ١٥٥ رقم ٥١٣)، والتهذيب (٢٧٥/١ رقم ٥١٣)، والتقريب (٦٥/١ ـ ٦٦ رقم ٤٧٦).

وعليه فإسناد الحديث صحيح على شرط الشيخين.

وللحديث طرق أخرى وشواهد ذكرها الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة، الحديث رقم (٢٠٥ و٢٠٦)، وصحح الحديث بمجموعها، والله أعلم.

٧١٠ ـ حديث أبـي ذر مرفوعاً:

«إذا اقترب الزمان كثر لبس الطيالسة. . .» إلخ.

(قال)[١]: تفرّد به سيف بن مسكين.

قلت: وهو واه، وفيه مع ذلك منتصر بن عمارة بن أبـي ذر، وهو وأبوه مجهولان[٢].

---

(١) ما بين القوسين من (ب)، وليس في (أ) والتلخيص، وهو كلام الحاكم كما سيأتي.

(٢) هذا الحديث في (ب) تأخر عن مكانه في موضع الحديث بعده، وقدم الآخر مكانه.

٧١٠ ـ المستدرك (٣/٣٤٣): أخبرنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن مكرم ابن أخ الحسن بن مكرم البزار ببغداد، أنا عبد الوارث بن إبراهيم العسكري، ثنا سيف بن مسكين الأسواري، ثنا المبارك بن فضالة، عن المنتصر بن عمارة بن أبـي ذر الغفاري، عن أبيه، عن جده، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: قال: «إذا اقترب الزمان كثر لبس الطيالسة، وكثرت التجارة، وكثر المال، وعظم رب المال بماله، وكثرت الفاحشة، وكانت إمارة الصبيان، وكثر النساء، وجار السلطان، وطفف في المكيال والميزان، ويربـي الرجل جرو كلب خير له من أن يربـي ولداً له، ولا يوقر كبير، ولا يرحم صغير، ويكثر أولاد الزنا، حتى أن الرجل ليغشى المرأة على قارعة الطريق، فيقول أمثلهم في ذلك الزمان: لو اعتزلتما عن الطريق، ويلبسون جلود الضأن على قلوب الذئاب، أمثلهم في ذلك الزمان: المداهن».

قال الحاكم عقبه: «تفرد به سيف بن مسكين، عن المبارك بن فضالة، والمبارك بن فضالة ثقة». =

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع الزوائد (٧/٣٢٥)، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه سيف بن مسكين، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ثم قال: «تفرد به سيف بن مسكين، عن المبارك بن فضالة، والمبارك بن فضالة ثقة»، وتعقبه الذهبي بقوله عن سيف: «وهو واه، ومنتصر وأبوه مجهولان».

أما منتصر بن عمارة بن أبـي ذر، وأبوه، فلم أجد من ذكرهما.

وأما سيف بن مسكين الأسواري، السلمي، البصري، فإنه ضعيف؛ قال عنه ابن حبان: «يأتي بالمقلوبات، والأشياء الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به؛ لمخالفته الأثبات في الروايات على قلتها». اهـ. من المجروحين (١/٣٤٧)، والميزان (٢/٢٥٧ ـ ٢٥٨ رقم ٣٦٤٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لجهالة منتصر وأبيه، وضعف سيف بن مسكين.

وأما قوله: «حتى إن الرجل ليغشى المرأة على قارعة الطريق فيقول أمثلهم في ذلك الزمان: لو اعتزلتما عن الطريق»، فيشهد له الحديث الآتي برقم (١١٢٦)، ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد لله فيه حاجة، وحتى توجد المرأة نهاراً جهاراً تنكح وسط الطريق لا ينكر ذلك أحد، ولا يغيره، فيكون أمثلهم يومئذ الذي يقول: لو نحّيتها عن الطريق قليلاً، فذاك فيهم مثل أبـي بكر وعمر فيكم»، وهو ضعيف بهذا اللفظ، وصحيح لغيره بلفظ: «والذي نفسي بيده لا تفنى هذه الأمة حتى يقوم الرجل إلى المرأة، فيفترشها في الطريق، فيكون خيارهم يومئذ من يقول: لَوْ واريتها وراء هذا الحائط»، وسيأتي بيان ذلك.

٧١١ ـ حديث أبـي ذر مرفوعاً:

«الوحدة خير من (جليس)[(١)] السوء».

قلت: لم يصح، ولا صححه الحاكم.

---

(١) في (أ) و(ب): (الجليس)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧١١ ـ المستدرك (٣/٣٤٣ ـ ٣٤٤): حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه، ثنا محمد بن الهيثم القاضي، ثنا الهيثم بن جميل الأنطاكي، ثنا شريك، عن أبـي المجحل، عن صدقة بن أبـي عمران بن حطان، قال: أتيت أبا ذر، فوجدته في المسجد محتبئاً بكساء أسود وحده، فقلت: يا أبا ذر، ما هذه الوحدة؟ فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «الوحدة خير من جليس السوء، والجليس الصالح خير من الوحدة، وإملاء الخير خير من السكوت، والسكوت خير من إملاء الشر».

تخـريجـه:

الحديث مداره على أبـي المحجل البكري، واختلف عليه. فرواه الهيثم بن جميل الأنطاكي، عن شريك، عنه، واختلف على الهيثم.

فرواه الحاكم هنا من طريق محمد بن الهيثم القاضي، عنه، عن شريك، عن أبـي المحجل، عن صدقة بن أبـي عمران بن حطان، قال: أتيت أبا ذر. . .، فذكره مرفوعاً إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وأظن هذه الطريق هي التي أخرجها البيهقي في شعب الإيمان، فإنه رواه مرفوعاً ـ كما في كنز العمال (٩/٤٣ رقم ٢٤٨٤٦) ـ.

وذكر المناوي في فيض القدير (٦/٣٧٣) أن أبا الشيخ، والديلمي، وابن عساكر قد أخرجوه أيضاً، وظاهر كلامه أنه مرفوع عندهم أيضاً.

ورواه الدولابـي في الكنى (٢/١٠٧) من طريق محمد بن عوف الطائي، عن الهيثم بن جميل، عن شريك، عن أبـي المحجل، عن معفس بن عمر بن =

الخطاب، عن أبـي السنية، قال: رأيت أبا ذر...، الحديث بنحوه مرفوعاً.

هذا بالنسبة لرواية شريك، عن أبـي المحجل.

ورواه أبو بكر بن أبـي شيبة في المصنف (١٣/٣٤١ رقم ١٦٥٣٢) من طريق أبـي أسامة حماد بن أسامة، عن سفيان الثوري، عن أبـي المحجل، عن ابن عمران بن حطان، عن أبيه، قال: قال أبو ذر: الصاحب الصالح خير من الوحدة، والوحدة خير من صاحب السوء، ومملي الخير خير من الساكت، والساكت خير من مملي الشر، والأمانة خير من الخاتم، والخاتم خير من ظن السوء.

ومن طريق ابن أبـي شيبة أخرجه ابن أبـي عاصم في الزهد (ص ٢٧ و ٣٧ رقم ٣٩ و ٦٥).

ورواه الخطابي في العزلة (ص ٤٩) من طريق عبد الرزاق، قال: أخبرنا أبو سليمان، عن أبـي المحجل، عن رجل، عن أبـي ذر، به موقوفاً نحو لفظ ابن أبـي شيبة.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «لم يصح، ولا صححه الحاكم».

وتقدم ذكر الاختلاف في الحديث على أبـي المحجل، ومن دونه.

فإنه روي عنه مرفوعاً، وموقوفاً.

وروي عنه، عن صدقة بن أبـي عمران، عن أبـي ذر.

وفي أخرى عنه، عن معفس بن عمر بن الخطاب، عن أبـي السنية، عن أبـي ذر.

وفي أخرى عنه، عن ابن عمران بن حطان، عن أبيه، عن أبـي ذر. =

. . . .

= وفي أخرى عنه، عن رجل، عن أبـي ذر.

وهذا اختلاف شديد، ورواية الحاكم هنا من طريق أبـي المحجل، عن صدقة بن أبـي عمران بن حطان، عن أبـي ذر.

ولم أجد أحداً باسم: صدقة بن أبـي عمران بن حطان، وإنما هناك صدقة بن أبـي عمران الكوفي، قاضي الأهواز، له ترجمة في التقريب (١/٣٦٦ رقم ٨٦)، والميزان (٢/٣١١ ـ ٣١٢ رقم ٣٨٧٣)، وليس له ترجمة في التهذيب، مع أنه روى له مسلم وغيره، وليس هو الذي في إسناد الحاكم، فالكوفي هذا متأخر في الطبقة، لكن بالتتبع يترجح أن الصواب في الإسناد هكذا: (أبو المحجل، عن معفس بن عمران بن حطان، عن أبيه، عن أبـي ذر، موقوفاً).

والدليل على صحة هذا الترجيح ما يلي:

الذين رووا الحديث عن أبـي المحجل ثلاثة، هم: سفيان الثوري، وشريك بن عبد الله القاضي، وأبو سليمان.

وسفيان الثوري تقدم في الحديث (٦٥٧) أنه ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

وشريك بن عبد الله القاضي تقدم في الحديث (٤٩٧) أنه صدوق يخطيء كثيراً.

وأبو سليمان هو شيخ عبد الرزاق في هذه الرواية، ولم أعرفه.

وبذا تكون رواية سفيان الثوري هي الأرجح، لحفظه وإتقانه وإمامته، وروايته للحديث جاءت هكذا: أبو المحجل، عن ابن عمران بن حطان، عن أبيه، عن أبـي ذر، موقوفاً.

وابن عمران هذا هو معفس بن عمران بن حطان السدوسي، ذكره البخاري في تاريخه (٨/٦٤ رقم ٢١٦٨)، وسكت عنه، وذكره ابن أبـي حاتم (٨/٤٣٣ رقم ١٩٨١) وبيّض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٧/٥٢٥)، =

=

وروى عنه ثلاثة، فهو مجهول الحال، وفي ترجمته ذكر أنه يروي عن أبيه، وعنه أبو المحجل.

وأبو المحجل البكري اسمه: رديني بن مرة، ويقال: ابن خالد، ويقال ابن مخلد، وهو ثقة، وثقه ابن معين، وسئل عنه الإمام أحمد، فقال: ما علمت إلا خيراً. / الجرح والتعديل (٥١٦/٣ رقم ٢٣٣٠).

والراوي عن أبي ذر هو عمران بن حطان السدوسي والد معفس، ولا أظنه سمع من أبي ذر، فإنهم لم ينصوا على أنه سمع منه، ولا نفوا ذلك عنه، لكن روايته عمن تأخرت وفاته قليلاً من الصحابة مثل أبي موسى الأشعري، وابن عباس، وابن عمر، وعائشة، وأما أبو ذر ــ رضي الله عنه ــ، فوفاته كانت سنة اثنين وثلاثين. / انظر التهذيب (١٢٧/٨) و (٩١/١٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لما تقدم في دراسة الإسناد، والصواب في الحديث أنه من رواية أبي المحجل، عن معفس بن عمران، عن أبيه، عن أبي ذر موقوفاً، وهو ضعيف بهذا الإسناد أيضاً؛ لجهالة حال معفس، والانقطاع بين عمران، وأبي ذر ــ رضي الله عنه ــ.

والحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير (٣٧٢/٦ رقم ٩٦٦٦) مرفوعاً، ورمز له بالصحة، وذكر المناوي في الموضع السابق من فيض القدير أن الحافظ ابن حجر قال: «سنده حسن، لكن المحفوظ أنه موقوف على أبي ذر»، وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٥٣/٦ رقم ٦١٦٤) وقال: «ضعيف»، والله أعلم.

٧١٢ ــ حديث:

«ما أظلّت الخضراء، ولا أقلّت الغبراء من رجل أصدق لهجة من أبـي ذر».

قلت: سنده جيّد.

---

٧١٢ ــ المستدرك (٣/٣٤٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا أبو يحيى الحمّاني، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: كنت مع أبـي الدرداء، فجاء رجل من قبل المدينة، فسأله، فأخبره: أن أبا ذر سُيّر إلى الربذة، فقال أبو الدرداء: إنا لله، وإنا إليه راجعون! لو أن أبا ذر قطع لي عضواً، أو يداً ما هجنته بعدما سمعت النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من رجل أصدق لهجة من أبـي ذر».

تخـريجـه:

الحديث له عن أبـي الدرداء ــ رضي الله عنه ــ ثلاث طرق:

● **الأولى**: طريق شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عنه ــ رضي الله عنه ــ.

وله عن شهر طريقان:

١ ــ طريق شمر بن عطية، عنه، وهي التي أخرجها الحاكم هنا.

وأخرجه البزار في مسنده (٣/٢٦٣ ــ ٢٦٤ رقم ٢٧١٤) من طريق أبـي كريب، عن عبد الحميد أبـي يحيى الحماني، عن الأعمش، عن شمر، به نحوه، إلا أنه اقتصر على قوله: «لما سمعت من رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول فيه»، ولم يذكر قوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ما أظلت. . .» الحديث.

قال البزار: لا نعلم يروى عن أبـي الدرداء من وجه أحسن من هذا، ولا نعلم له طريقاً، أعز منه». =

٢ ــ طريق عبد الحميد بن بهرام، عنه، وله عن عبد الحميد طريقان:

(أ) طريق أبـي النضر، عنه، عن شهر، عن ابن غنم، عن أبـي الدرداء ــ رضي الله عنه ــ، الحديث بنحوه، ولفظه أتم.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/١٩٧).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٢٩ ــ ٣٣٠) وعزاه للطبراني أيضاً، وقال: «رجال أحمد وثقوا، وفي بعضهم خلاف».

(ب) طريق أبـي المغيرة، عن عبد الحميد بن بهرام، به نحو لفظ الإمام أحمد السابق.

أخرجه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (ص ١٥٩ ــ ١٦٠ رقم ٢٦٠ من مسند علي ــ رضي الله عنه ــ).

● **الطريق الثانية**: طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن بلال بن أبـي الدرداء، عن أبـي الدرداء، به.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/٢٢٨).

وابن أبـي شيبة في المصنف (١٢/١٢٥ رقم ١٢٣١٦).

والإمام أحمد في المسند (٦/٤٤٢).

وعبد بن حميد في مسنده (١/٢١٦ رقم ٢٠٩).

والفسوي في تاريخه (١/٣٢٨).

والبزار في مسنده (٣/٢٦٣ رقم ٢٧١٣).

والطحاوي في مشكل الآثار (١/٢٢٤).

والحاكم في المستدرك (٣/٣٤٢).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ١٢٧ ب).

جميعهم من طريق حماد بن سلمة، به نحو المرفوع منه فقط.

. . . .

= ● **الطريق الثالثة**: طريق أبـي بكر بن أبـي مريم، عن حبيب بن عبيد، عن غضيف بن الحارث، قال: قال أبو الدرداء ــ وذكرت له أبا ذر ــ: والله إن كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ليدنيه دوننا إذا حضر، ويتفقده إذا غاب، ولقد علمت أنه قال: «ما تحمل الغبراء، ولا تظل الخضراء لبشر يقول، أصدق لهجة من أبـي ذر».

أخرجه ابن جرير في الموضع السابق رقم (٢٦١)، واللفظ له.

والطبراني ــ كما في المجمع (٩/ ٣٣٠) بنحوه، ثم قال الهيثمي: وفيه أبو بكر بن أبـي مريم، وقد اختلط».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبـي: «سنده جيد».

وفي سنده شهر بن حوشب، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه صدوق كثير الإرسال والأوهام.

وفي سنده كذلك عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو يحيى الحمّاني، الكوفي، ولقبه: بَشْمين ــ بفتح الموحدة، وسكون المعجمة، وكسر الميم، بعدها تحتانية ساكنة، ثم نون ــ، وهو صدوق، إلا أنه يخطيء، ورمي بالإرجاء. / الكامل لابن عدي (٥/١٩٥٨)، والتهذيب (٦/ ١٢٠ رقم ٢٤١)، والتقريب (١/ ٤٦٩ رقم ٨٢٥).

وأما بقية رجال الإسناد فبيان حالهم كالتالي:

عبد الرحمن بن غَنْم ــ بفتح المعجمة، وسكون النون ــ، الأشعري مختلف في صحبته، وهو ثقة. / ثقات العجلي (ص ٢٩٧ رقم ٩٧٤)، وثقات ابن حبان (٥/٧٨)، والتهذيب (٦/ ٢٥٠ رقم ٤٩٨)، والتقريب (١/ ٤٩٤ رقم ١٠٧٧).

وشمر بن عطيّة الأسدي الكاهلي صدوق. / الطبقات لابن سعد =

. . . .

(٦/٣١٠)، والتهذيب (٤/٣٦٤ ـ ٣٦٥ رقم ٦١٥)، والتقريب (١/٣٥٤ رقم ١٠٢).

وسليمان بن مهران الأعمش الأسدي، الكاهلي، أبو محمد الكوفي ثقة حافظ عارف بالقراءة، ورع روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٤/١٤٦ ـ ١٤٧ رقم ٦٣٠)، والتهذيب (٤/٢٢٢ ـ ٢٢٦ رقم ٣٧٦)، والتقريب (١/٣٣١ رقم ٥٠٠).

والحسن بن علي بن عفان العامري تقدم في الحديث (٦٤٣) أنه ثقة.

وشيخ الحاكم أبو العباس الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة إمام محدّث ولم ينفرد أبو يحيى الحماني، ولا شهر بالحديث.

أما أبو يحيى فقد تابعه أبو النضر، وأبو المغيرة متابعة قاصرة، كلاهما عن عبد الحميد بن بهرام، عن شهر، به كما سبق.

وأما شهر فقد تابعه متابعة قاصرة علي بن زيد، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه، وتابعه متابعة قاصرة أيضاً حبيب بن عبيد، عن غضيف، عن أبي الدرداء.

أما المتابعة الأولى لشهر فمن طريق علي بن زيد، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف.

وأما المتابعة الثانية فمن طريق أبي بكر بن أبي مريم، عن حبيب بن عبيد.

وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغسّاني، الشامي، وقد ينسب إلى جده، ضعيف؛ سُرق بيته فاختلط. / الكامل لابن عدي (٢/٤٦٩ ـ ٤٧٣)، والتهذيب (١٢/٢٨ ـ ٣٠ رقم ١٣٩)، والتقريب (٢/٣٩٨ رقم ٥٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف شهر من قبل حفظه، أما أبو يحيى الحماني، فلم ينفرد به كما سبق.

. . . .

= والطريق الثانية ضعيفة لضعف علي بن زيد، والثالثة ضعيفة لضعف أبـي بكر بن أبـي مريم.

والحديث بمجموع هذه الطرق الثلاث يكون حسناً لغيره.

وله شاهد من حديث أبـي ذر نفسه، وعلي، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبـي هريرة ــ رضي الله عنهم ــ، وشاهدان مرسلان، الأول من حديث مالك بن دينار، والآخر من حديث ابن سيرين.

أما حديث أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ يرفعه؛ فلفظه: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق، ولا أوفى من أبـي ذر، شبه عيسى بن مريم». فقال عمر بن الخطاب ــ كالحاسد ــ: يا رسول الله، أفنعرف ذلك له؟ قال: «نعم، فاعرفوه».

أخرجه الترمذي (١٠/٣٠٣ ــ ٣٠٤ رقم ٣٨٩٠) في مناقب أبـي ذر من كتاب المناقب واللفظ له، ثم قال عقبه: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روى بعضهم هذا الحديث فقال: أبو ذر يمشي في الأرض بزهد عيسى بن مريم».

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٦٠ رقم ٢٢٥٨ و ٢٢٥٩).

والحاكم في المستدرك (٣/٣٤٢)، وقال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبـي.

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ١٢٧ ب).

وأما حديث علي ــ رضي الله عنه ــ فيرويه شريك، قال: حدثنا سليمان بن مهران، قال: سمعت شقيق بن سلمة يقول: سمعت حلّاماً الغفاري يقول: سمعت علي بن أبـي طالب يقول، فذكره بنحوه.

أخرجه الطبري في الموضع السابق من تهذيب الآثار برقم (١٨).

وبحشل في تاريخ واسط (ص ١٤١). =

=

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٢٤).

والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٨٠).

وأبو نعيم في الحلية (٤/١٧٢).

قال الطبري عقبه: «هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلل:

إحداها: أنه خبر لا يعرف له عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مخرج يصح إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه.

والثانية: أن حلّاماً الغفاري عندهم مجهول غير معروف في نقله الآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهول في الدين.

الثالثة: أن شريكاً عندهم كثير الغلط، ومن كان كذلك كان الواجب التوقف في خبره.

وقد وافق علياً ــ رحمة الله عليه ــ في رواية هذا الخبر عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ غيره من أصحابه، نذكر ما صح عندنا سنده مما حضرنا ذكره من ذلك»، ثم ذكر حديث أبـي الدرداء المتقدم بطريقيه، وحديث ابن عمرو الآتي.

والحديث عند الطحاوي لم يرد فيه ذكر حلّام الغفاري، وإنما قال الأعمش: سمعت أبا وائل الكوفي ــ وهي كنية شقيق ــ يحدث عن علي بن أبـي طالب، فذكره.

وعند أبـي نعيم هكذا: شريك، عن الأعمش، عن زيد، قال: قال علي، فذكره ثم قال أبو نعيم عقبه: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به بشر عن شريك».

وبكل حال فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لجهالة حلّام الغفاري، وضعف شريك من قبل حفظه. =

. . . .

= وأما حديث عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ فيرويه الأعمش، عن عثمان بن عمير أبـي اليقظان، عن أبـي حرب بن أبـي الأسود الدئلي، قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول، فذكره بنحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/١٦٣ و ١٧٥ و ٢٢٣).

وابن أبـي شيبة في المصنف (١٢/١٢٤ رقم ١٢٣١٥).

وابن سعد في الطبقات (٤/٢٢٨).

والفسوي في المعرفة (٣/٢٢٢).

والبخاري في الكنى من تاريخه (ص ٢٣).

والترمذي في الموضع السابق برقم (٣٨٨٩) وقال: «حديث حسن».

وابن ماجه (١/٥٥ رقم ١٥٦) في فضل أبـي ذر من المقدمة.

والطبري في الموضع السابق برقم (٢٥٩).

والطحاوي في الموضع السابق.

والدولابـي في الكنى (١/١٤٦ و ٢/١٦٩).

والحاكم في المستدرك (٣/٣٤٢).

وفي سنده أبو اليقظان عثمان بن عمير، وتقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: شيعي ضعيف جداً، فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث جابر بن سمرة فأخرجه الدولابـي في الكنى (٢/٦٢)، فقال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن يحيى الأودي، قال: حدثنا إسماعيل بن أبان، قال: أنبأ ناصح أبو عبد الله المحلمي، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، فذكره بنحوه.

وفي سنده ناصح بن عبد الله، أبو عبد الله المحلّمي، وتقدم في الحديث (٥٦٨) أنه: ضعيف، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لأجله.

وأما حديث أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، فله عنه طريقان: =

= ● **الأولى**: يرويها أبو أمية بن يعلى الثقفي، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فذكره بنحوه وزاد: «ومن سره أن ينظر إلى تواضع عيسى بن مريم فلينظر إلى أبي ذر».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/٢٢٨).

وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/١٢٥ رقم ١٢٣١٧)، وفي المسند، وكذا أحمد بن منيع ـ كما في المطالب العالية (٤/١١٧ رقم ٤١١١) ـ.

ونقل المحقق للمطالب أن البوصيري ضعف سنده لجهالة أبي أمية بن يعلى.

وأخرجه أيضاً أبو نعيم في المعرفة (١/ل ١٢٧ ب).

● **الثانية**: يرويها عمر بن صبيح الكندي، عن الأحنف بن قيس، عن أبي هريرة أنه قال: أما إني أشهد أني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ما أقلت الغبراء، ولا أظلت الخضراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر، وإن أردتم أن تنظروا إلى شبه الناس بعيسى بن مريم زهداً وبراً، ونسكاً، فعليكم به».

أخرجه العقيلي (٣/١٧٦) في ترجمة عمر بن صبيح هذا الذي قال عنه: «حديثه ليس بالقائم، وليس بمعروف بالنقل، ولا يبين سماعه من الأحنف».

وعمر هذا قال عنه الذهبي في الميزان (٣/٢٠٧ رقم ٦١٤٨): «لا يعرف»، فالحديث ضعيف لأجله.

وأما مرسل ابن سيرين، ومالك بن دينار ـ رحمهما الله ـ، فأخرجه ابن سعد في الموضع السابق بنحوه، وفي مرسل ابن دينار زيادة في اللفظ، والحديثان ضعيفان أيضاً بهذين الإسنادين لإرسالهما.

وعليه فالحديث يرتقي لدرجة الصحيح لغيره بمجموع هذه الشواهد، عدا حديث عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ فإنه لا يصلح للاستشهاد به لشدة ضعفه، والله أعلم.

أبو عَبْس بن جبر الخزرجي . . .

٧١٣ ـ حديث أبـي عَبْس:

أنه كان يصلي مع رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وسلَّم ـ الصلوات، ثم يرجع إلى بني حارثة، فخـرج ليلة مظلمـة مطيرة، فنوّر (له)[1] في عصاه حتى دخل (دار)[2] بني حارثة.

قلت: مرسل.

---

(١) في (أ): (لهم)، وجملة قوله: (فنور له) ليس في (ب)، وفي مكانها بياض بقدرها، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧١٣ ـ المستدرك (٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥١): حدثنا أبو محمد ـ أحمد بن عبد الله المزني ـ، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا أبو كريب، ثنا زيد بن الحباب، ثنا عبد الحميد بن أبـي عبس، الأنصاري، ـ من ولد أبـي عبس ـ أخبرني أبـي، أن أبا عبس كان يصلي مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ الصلوات، ثم يرجع إلى بني حارثة، فخرج ذات ليلة مظلمة، مطيرة، فنوّر له في عصاه حتى دخل دار بني حارثة.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق زيد بن الحباب، عن عبد الحميد بن أبـي عبس، عن أبيه، به. =

. . . .

= هكذا في المستدرك وتلخيصه المخطوطين، وفي المطبوعين سقط قول عبد الحميد: (أخبرني أبي)، فجاء الحديث من روايته هو معضلاً.

والذي يظهر أن في نسخ المستدرك سقط، بما فيها نسخة الذهبي ـ رحمه الله ـ، وهذا الذي دعاه إلى إعلال الحديث بالإرسال.

فإن البيهقي ـ رحمه الله ـ أخرج الحديث في الدلائل (٧٨/٦) من طريق الحاكم، وفيه: (زيد بن الحباب، حدثنا عبد الحميد بن أبي عبس الأنصاري من بني حارثة، قال: أنبأنا ميمون بن زيد بن أبي عبس، أخبرني أبي، أن أبا عبس...)، الحديث بمثله.

وهكذا أخرجه أبو نعيم في الدلائل (٢/ ٧٢٠ رقم ٥٠٤) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أبي كريب محمد بن العلاء، عن زيد بن الحباب، قال: حدثني عبد المجيد بن أبي عبس بن جبر الأنصاري، قال أخبرني ميمون بن زيد بن أبي عبس، قال أخبرني أبي...، الحديث بمثله.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «مرسل».

والحديث عند الحاكم، ومن طريقه البيهقي من رواية عبد الحميد بن أبي عبس، وفي اسمه تصحيف، والصواب أن اسمه: (عبد المجيد) كما في رواية أبي نعيم.

وعبد المجيد هذا اختلف في نسبه ذكره البخاري في تاريخه فقال: «عبد المجيد بن أبي عبس بن محمد بن أبي عبس بن جبر الحارثي الأنصاري، المديني، الأوسي، عن أبيه، عن جده». وذكر في الكنى من تاريخه ترجمة أبي عبس والد عبد المجيد هذا، فقال: «أبو عبس بن محمد بن أبي عَبْس بن جبر الأنصاري، روى عنه ابنه عبد المجيد».

وأما ابن أبي حاتم فقال: «عبد المجيد بن أبي عبس بن جبر الحارثي، =

. . . .

= روى عن أبيه، أبـي عبس صاحب النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ»، وقال في ترجمة أبـي عبس: «أبو عبس بن محمـد بن أبـي عَبْس بن جبر الأنصاري، روى عنه ابنه عبد المجيد».

وأما ابن أبـي حاتم فقال: «عبد المجيد بن أبـي عبس بن جبر الحارثي، روى عن أبيه، أبـي عبس صاحب النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ»، وقال في ترجمة أبـي عبس: «أبو عبس بن محمـد بن أبـي عبس بن جبر الأنصاري، روى عنه ابنه عبد المجيد».

وأما ابن حبان في الثقات فقال: «عبد المجيد بن محمد بن أبـي عبس بن جبر الأوسي الأنصاري، من أهل المدينة، يروي عن أبيه، عن جده»، وذكره في أتباع التابعين.

ورجح ابن حجر أن اسمه: عبد المجيد بن محمد بن أبـي عبس بن جبر، وأن الصحبة لجده أبـي عبس، لا لوالده، واستشهد لذلك بأنه وقع منسوباً على الصحة في رواية للطبراني ذكرها.

والظاهر أن محمداً والد عبد المجيد كنيته: أبو عبس، فحصل اللبس في اسمه من هذه الناحية، فمنهم من ينسب عبد المجيد لجده، لتشابه الكنية، ومنهم من ينسبه على الصحة.

ولم ينصوا في ترجمة والد عبد المجيد على أنه روى عن أبيه أبـي عبس، وهذا الذي قصده الذهبـي بقوله عن الحديث أنه: مرسل، ويؤيده ما جاء في رواية أبـي نعيم والبيهقي؛ من أنه يروي الحديث عن ميمون بن زيد، عن أبيه. وعبد المجيد هذا سكت عنه البخاري، وليّنه أبو حـاتم، ووثقه ابن حبان، ووالده مجهول، لم يرو عنه غيره.

انظر التاريخ الكبير (٦/١١١ رقم ١٨٧١)، و(٩/٦٣ رقم ٥٦٥)، والجرح والتعديل (٦/٦٤ رقم ٣٣٥)، و(٩/٤٢٠ رقم ٢٠٦٠)، والثقات لابن حبان (٧/١٣٧)، واللسان (٤/٥٥ رقم ١٦٠).

وأما رواية أبـي نعيم والبيهقي للحديث، ففي سندها ميمون بن زيد بن =

= أبي عبس، وأبوه، ذكرهما البخاري وسكت عنهما، وابن أبي حاتم وبيض لهما، وذكرهما ابن حبان في ثقاته، فهما مجهولان، لأني لم أجد أنه روى عن كل منهما أكثر من واحد.

انظر التاريخ الكبير (٣/٤٠٣ رقم ١٣٤٢)، و(٧/٣٤١ رقم ١٤٦٧)، والجرح والتعديل (٣/٥٦٧ رقم ٢٥٦٩)، و(٨/٢٣٩ رقم ١٠٧٩)، والثقات (٤/٢٤٩)، و(٧/٤٧١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله، وضعف عبد المجيد وجهالة أبيه.

أما رواية أبي نعيم والبيهقي الموصولة فهي ضعيفة أيضاً لأجل عبد المجيد، وجهالة ميمون وأبيه.

وله شاهد من حديث الضحاك قال: أعطى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أبا عبس بن جبر بعدما ذهب بصره عصاً، فقال: تنوّر بهذه، فكانت تضيء له ما بين...

أخرجه الزبير بن بكار ــ كما في الإصابة (٧/٢٦٦) ــ، فقال: حدثني محمد بن الضحاك، عن أبيه، فذكره.

أما بقية الحديث فقد ذكر محقق الإصابة الشيخ علي البجاوي أن مكانه بياض نحو كلمتين.

والحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لإعضاله؛ لأن الضحاك هذا هو ابن عثمان بن الضحاك بن عثمان، وهو يروي عن جده الضحاك، وجده من أتباع التابعين يروي عن نافع مولى ابن عمر وطبقته.

انظر التهذيب (٤/٤٤٦ و٤٤٧ رقم ٧٧٧ و٧٧٨).

٧١٤ ـ حديث أنس، قال:

دعا أبو عَبْس رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لطعام صنعه لهم، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اخلعوا نعالكم عند (الطعام)[1]؛ فإنها سنّة جميلة».

قلت: فيه يحيى بن العلاء، وشيخه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي وهما: متروكان.

---

(١) في (أ) و(ب): (الصلاة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧١٤ ـ المستدرك (٣/٣٥١): أخبرني أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أمية القرشي بالساقة، ثنا محمد بن أيوب، ثنا سليمان بن النعمان الشيباني، ثنا يحيى بن العلاء، حدثني موسى بن محمد بن إبراهيم الحارث التيمي، عن أبيه، عن أنس قال: دعا أبو عبس بن جبر الأنصاري رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لطعام صنعه لهم، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «اخلعوا نعالكم عند الطعام فإنها سنّة جميلة».

تخـريجـه:

الحديث ذكره السيوطي في جمع الجوامع (١/٢٨)، وعزاه للحاكم فقط، ولم أجد من أخرجه بهذا السياق سوى الحاكم، وسيأتي برقم (٨٧٦)، بلفظ: «إذا أكلتم فاخلعوا نعالكم فإنه أروح لأبدانكم».

أخرجه الحاكم (٤/١١٩) من طريق موسى هذا، عن أبيه، عن أنس، ثم قال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «أحسبه موضوعاً، وإسناده مظلم، وموسى تركه الدارقطني»، وهو حديث ضعيف جداً كما سيأتي بيانه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «يحيى وشيخه متروكان». =

. . . .

= أما شيخ يحيى فهو موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، أبو محمد المدني، وهو منكر الحديث. / الكامل (٦/٢٣٤٢ ـ ٢٣٤٣)، والتهذيب (١٠/٣٦٨ رقم ٦٥٣)، والتقريب (٢/٢٨٧ رقم ١٥٠١).

وفي سنده يحيى بن العلاء، وتقدم في الحديث (٥٦٦) أنه كذاب يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لشدة ضعف موسى بن محمد التيمي، ونسبة يحيى بن العلاء إلى الكذب ووضع الحديث، وكذا حكم عليه الألباني في ضعيف الجامع (١/١١٤ رقم ٢٤٣).

عبادة بن الصامت . . .

٧١٥ ــ حديث عبادة:

أن رســـول الله ــ صلَّى الله عليــه وسلَّم ــ بعثــه عــلى أهل الصدقات.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: منقطع؛ لأنه عن ابن طاووس، عن أبيه، عنه[1].

---

(١) قوله: (لأنه عن ابن طاووس. . .) إلخ ليس في التلخيص.

٧١٥ ــ المستدرك (٣/٣٥٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ بعثه على الصدقات، فقال: «يا أبا الوليد».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الحميدي الذي أخرجه في مسنده (٢/٣٩٧ رقم ٨٩٥) بتمامه بلفظ: «اتق يا أبا الوليد أن تأتي يوم القيامة ببعير تحمله على رقبتك له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة لها ثُؤاج»، قال: يا رسول الله، وإن ذا لكذا!! قال: «نعم»، قال عبادة: فوالذي بعثك بالحق لا أعمل عملاً على اثنين أبداً. =

وأخرجه الطبراني في الكبير ــ كما في المجمع (٣/٨٦)، ثم قال الهيثمي عقبه: «رجاله رجال الصحيح».

والدولابي في الكنى (١/٩٢).

والبيهقي في سننه (٤/١٥٨) في الزكاة، باب غلول الصدقة.

وابن عساكر في تاريخه (ص ٢٢ جزء عبادة من أوفى ــ عبد الله بن ثوب).

جميعهم من طريق سفيان، به نحو لفظ الحميدي.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «منقطع»، وفسَّره ابن الملقن بقوله: «لأنه عن ابن طاووس، عن أبيه، عنه» ــ أي عن عبادة ــ.

وطاووس بن كيسان اليماني ــ رحمه الله ــ ولد في خلافة عثمان ــ رضي الله عنه ــ، أو قبلَ ذلك ــ كما في سير أعلام النبلاء (٥/٣٨ ــ ٣٩) ــ، ونقل ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٩٩) عن أبيه قوله: «طاووس لم يسمع من عثمان شيئاً، وقد أدرك»، قال ابن أبي حاتم: «يعني زمن عثمان؛ لأنه قديم».

وأما عبادة ــ رضي الله عنه ــ، فاختلف في سنة وفاته، فقيل سنة أربع وثلاثين، وقيل بقي إلى أن توفي في خلافة معاوية بن أبي سفيان ــ رضي الله عنه ــ. / انظر السير (٢/١٠ ــ ١١)، والتهذيب (٥/١١٢).

فعلى القول بأنه توفي سنة أربع وثلاثين في خلافة عثمان ــ رضي الله عنه ــ، يكون الانقطاع ظاهراً، حيث توافق ولادة طاووس وفاته، أو قبل وفاته بقليل، وطاووس باليمن، وهو بالشام.

أما على القول بأنه بقي إلى خلافة معاوية، فالسماع ممكن فيما يظهر، لكن رجح الذهبي خلافه، وجزم بالانقطاع، وهو ممن يصار إلى قوله إذا لم يترجح خلافه، والله أعلم.

. . . .

= أما بقية رجال الإسناد، فبيان حالهم كالتالي:

طاووس بن كيسان اليماني ثقة فقيه فاضل، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٤/٥٠٠ ـ ٥٠١ رقم ٢٢٠٣)، والتهذيب (٥/٨ ـ ١٠ رقم ١٤)، والتقريب (١/٣٧٧ رقم ١٤).

وابنه عبد الله ثقة فاضل عابد، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٥/٨٨ ـ ٨٩ رقم ٤٠٥)، والتهذيب (٥/٢٦٧ رقم ٤٥٨)، والتقريب (١/٤٢٤ رقم ٣٩١).

وسفيان بن عيينة ثقة فاضل فقيه إمام حجة.

والحميدي ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة.

وبشر بن موسى إمام ثبت ثقة نبيل.

تقدمت تراجم هؤلاء الثلاثة في الحديث (٥١٠).

وشيخ الحاكم علي بن حمشاذ تقدم في الحديث (٥٠٩) أنه ثقة حافظ إمام.

الحكم على الحديث:

الحديث سنده صحيح إلى طاووس، فإن صح سماعه من عبادة، فالحديث صحيح، وإلا فضعيف، وقد رجح الشيخ الألباني صحة الحديث في السلسلة الصحيحة (٢/٥٣٧ رقم ٨٥٧).

٧١٦ ـ حديث عبادة أيضاً:

أنه دخل على عثمان، فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «(سيليكم)[١] أمراء بعدي، يُعَرِّفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون. فمن أدرك ذلك منكم، فلا طاعة لمن عصى الله».

قال: صحيح.

قلت: تفرد به عبد الله بن واقد، وهو ضعيف[٢].

---

(١) في (أ): (سيأتيكم)، وجملة قوله: (سيليكم أمراء) ليست في (ب)، وفي موضعها بياض بقدرها، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في التلخيص المخطوط والمطبوع وضع على متن هذا الحديث إسناد الحديث الذي قبله في المستدرك.

٧١٦ ـ المستدرك (٣/٣٥٦ ـ ٣٥٧): أخبرنا حمزة بن العباس العقبي ببغداد، ثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي، ثنا محمد بن كثير المصّيصي، ثنا عبد الله بن واقد، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر عن عبادة بن الصامت، أنه دخل على عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول. . .، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث مداره على عبد الله بن عثمان بن خثيم، واختلف عليه.

فرواه عبد الله بن واقد، عنه، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عبادة.

ورواه إسماعيل بن عياش، عنه، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن عبادة.

ورواه يحيى بن سليم، ويوسف بن خالد السمتي، ومسلم بن خالد =

. . . .

= الزنجي، عنه، عن إسماعيل بن عبيد، عن أبيه، عن عبادة، وأظن رواية زهير بن معاوية كذلك.

أما رواية عبد الله بن واقد، فهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق إبراهيم بن الهيثم البلدي، عن محمد بن كثير المصيصي، عنه، عن عبد الله بن خثيم، به.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٣١٢/٢) من طريق محمد بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن كثير، به نحوه، إلا أنه سقط من سنده عبد الله بن عثمان بن خثيم، فجاء الحديث من رواية عبد الله بن واقد، عن أبي الزبير.

وأما رواية إسماعيل بن عياش، فأخرجها الإمام أحمد في المسند (٣٢٥/٥) بنحوه، إلا أن للحديث عنده قصة.

ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ٢٤ ـ ٢٥ جزء عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب).

قال الهيثمي في المجمع (٢٢٦/٥ ـ ٢٢٧): «رواه أحمد بطوله، ولم يقل: عن إسماعيل، عن أبيه، ورواه عبد الله، فزاد: عن أبيه، وكذلك الطبراني، ورجالها ثقات، إلا أن إسماعيل بن عياش رواه عن الحجازيين، وروايته عنهم ضعيفة».

وأما رواية يحيى بن سليم، فأخرجها عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٣٢٩/٥).

وابن عساكر في الموضع السابق (ص ٢٥ ـ ٢٦) من طريق الهيثم بن كليب.

كلاهما عن يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد، عن أبيه، عن عبادة، به نحو لفظ الإمام أحمد السابق.

وأما رواية يوسف بن خالد السمتي، فأخرجها البزار في مسنده (٢٤٣/٢ رقم ١٦١٢) بنحو سابقه، لكن أقل طولاً منه. =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٥/٢٢٧): «فيه يوسف بن خالد السمتي، وهو ضعيف».

وأما رواية مسلم بن خالد الزنجي، وزهير بن معاوية، فإن الحاكم بعد أن أخرج الحديث من طريق عبد الله بن واقد، قال: «وقد رواه زهير بن معاوية، ومسلم بن خالد الزنجي، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم بزيادات فيه.

أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى العدل، ثنا علي بن الحسين بن الجنيد، ثنا المعافى بن سليمان الحراني، ثنا زهير، عن إسماعيل بن عبيد بنحوه.

وأما حديث مسلم بن خالد، فأخبرناه...» ثم ذكر الحديث من طريق مسلم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه، عن عبادة، به نحو رواية ابن واقد.

والصواب في هذه الرواية والله أعلم هكذا: «زهير بن معاوية، ومسلم بن خالد، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد، عن أبيه، عن عبادة...».

والدليل على ترجيح ما تقدم:

إن عبد الله بن خثيم هو الذي يروي عن إسماعيل بن عبيد، وليس العكس، كذا جاء في الروايات السابقة، وكذا في ترجمة إسماعيل بن عبيد، وعبد الله بن عثمان بن خثيم في تهذيب الكمال (١/١٠٥) و(٢/٧٠٩)، ونص في ترجمة ابن خثيم على أن من الرواة عنه: زهير بن معاوية، ولم يذكر في ترجمة زهير، ولا مسلم بن خالد أنهما يرويان عن إسماعيل بن عبيد. / انظر تهذيب الكمال (١/٤٣٦) و(٣/١٣٢٥)، بل نص البخاري على أنه لم يرو عن إسماعيل بن عبيد سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم. / انظر تهذيب التهذيب (١/٣١٨).

وذكر الهيثمي الحديث في المجمع (٥/٢٢٧)، وقال: «رواه الطبراني، وفيه الأعمش بن عبد الرحمن، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات»، ولم يتيسّر الاطلاع =

. . . .

= على سند هذه الرواية؛ لأن مسند عبادة ضمن الأجزاء التي لم تطبع من معجم الطبراني.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «تفرد به عبد الله بن واقد، وهو ضعيف»، وقصد الذهبي أن ابن واقد تفرد بالحديث من هذه الطريق، وإلا فقد روي من طرق أخرى كما سبق.

أما عبد الله بن واقد هذا، فهو ليس بأبي رجاء الحراني، ذاك متروك كما سبق في الحديث (٥٠٦)، وهذا ضعيف قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال الأزدي: عنده مناكير، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال النسائي: فرّق الأزدي بينه وبين أبي رجاء عبد الله بن واقد الحراني، قال ابن حجر: وقد أصاب ــ يعني الأزدي ــ في ذلك؛ فإن هذا أقدم من أبي رجاء عبد الله بن واقد الحراني. اهـ. من الضعفاء للعقيلي (٣١٢/٢)، والميزان (٥١٩/٢ رقم ٤٦٧٣)، واللسان (٣٧٤/٣ رقم ١٤٩٣).

قلت: ومما يدل على ضعف ابن واقد تفرده بهذه الطريق، ومخالفته للرواة الآخرين الذين رووا الحديث عن ابن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد.

وتقدم أن الحديث روي عن ابن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد، عن عبادة، وعن ابن خثيم، عن إسماعيل، عن أبيه، عن عبادة، والصواب الأخير، لأن الرواية عن ابن خثيم، عن إسماعيل، عن عبادة من طريق إسماعيل بن عياش، وتقدم في الحديث (٦٨٣) أن ابن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم، وهذا من روايته عن غير أهل بلده، فعبد الله بن خثيم حجازي كما سيأتي، وقد قال الهيثمي آنفاً: «إسماعيل بن عياش رواه عن الحجازيين، وروايته عنهم ضعيفة»، وأما بقية الرواة، فكلهم يروي الحديث عن ابن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد، عن أبيه، عن عبادة.

وإسماعيل بن عبيد، ويقال: ابن عبيد الله بن رفاعة بن رافع العجلاني =

. . . .

= مقبول ـ كما في الكاشف (١/١٢٦ رقم ٣٩٨)، والتقريب (١/٧٢ رقم ٥٣٥)، وانظر ثقات ابن حبان (٦/٢٨)، والتهذيب (١/٣١٨ رقم ٥٧٧).

وأما عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم القاريء، المكِّي، أبو عثمان، فهو صدوق. / الجرح والتعديل (٥/١١١ ـ ١١٢ رقم ٥١٠)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١١١ رقم ١٨٨)، والتهذيب (٥/٣١٤ ـ ٣١٥ رقم ٥٣٦)، والتقريب (١/٤٣٢ رقم ٤٦٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لضعف عبد الله بن واقد، ومخالفته للرواة الآخرين.

وهو من الطريق الأخرى ضعيف؛ لأن مداره على ابن خثيم يرويه عن إسماعيل بن عبيد، وإسماعيل مجهول الحال.

وله شاهد من حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، يرفعه، ولفظه: «إنه سيلي أمركم من بعدي رجال يطفئون السنة، ويحدثون بدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قال ابن مسعود: يا رسول الله، كيف بي إذا أدركتهم؟ قال: «ليس يا ابن أم عبد طاعة إن عُصي الله» ـ قالها ثلاثاً ـ.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٩٩ ـ ٤٠٠)، واللفظ له.

وابن ماجه (٢/٩٦٥ رقم ٢٨٦٥) في الجهاد، باب لا طاعة في معصية الله.

والطبراني في الكبير (١٠/٢١٣ ـ ٢١٤ رقم ١٠٣٦١).

والبيهقي في سننه (٣/١٢٧).

جميعهم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله، به.

وسنده حسن. =

. . . .

= عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٥/٢٤٨ رقم ١١٨٥)، والتهذيب (٦/٢١٥ رقم ٤٣٣)، والتقريب (١/٤٨٨ رقم ١٠١٤).

وابن القاسم ثقة عابد روى له البخاري. / الجرح والتعديل (٧/١١٢ رقم ٦٤٧)، والتهذيب (٨/٣٢١ رقم ٥٧٩)، والتقريب (٢/١١٨ رقم ٢٧).

وعبد الله بن خثيم تقدم آنفاً أنه صدوق.

وعليه فالحديث أقل أحواله أنه حسن لغيره بهذا الشاهد، والله أعلم.

عامر بن ربيعة

٧١٧ ـ حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: لما أخذ الناس في الطعن على عثمان؛ قام أبي من الليل، (ثم)[١] صلى، ودعا، فقال: اللهم قِني من الفتنة بما وَقَيْت به الصالحين من عبادك، فما خرج، ولا أصبح إلا بجنازته.

قلت[٢]: صحيح.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) قوله: (قلت) ليس في التلخيص المطبوع، فيفهم الكلام أنه من الحاكم، وليس كذلك؛ لأن الحاكم لم يصحح الحديث، وإنما سكت عنه، فتبين أن الصواب المثبت من (أ) و(ب)، والتلخيص المخطوط.

٧١٧ ـ المستدرك (٣/٣٥٨): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنا جعفر بن عون، أنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال...، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه مالك في الموطأ ـ كما في الإصابة (٣/٥٨٠) ـ، ولم أجده في الموطأ.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٨٧). =

= وأبو نعيم في المعرفة (٢/ ل ٩٧ أ).

وابن عساكر في تاريخه من طريق البيهقي، وابن أبي الدنيا ـ كما في تهذيب تاريخه (٧/١٤٠) ـ.

جميعهم من طريق يحيى بن سعيد، به نحوه.

وأخرجه الطبراني من طريق مصعب بن عبد الله الزبيري بنحوه ـ كما في المجمع (٩/٣٠١) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وصححه الذهبي، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عبد الله بن عامر بن ربيعة العَنْزي ـ بسكون النون ـ، أبو محمد المدني، ابن صاحب الترجمة، ولد في عهد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهو ثقة، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٥/١٢٢ رقم ٥٥٩)، وثقات العجلي (ص ٢٦٣ رقم ٨٣٢)، والتهذيب (٥/٢٧٠ رقم ٤٦٥)، والإصابة (٤/١٣٩ رقم ٤٧٨١)، والتقريب (١/٤٢٥ رقم ٣٩٧).

يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري تقدم في الحديث (٦٤١) أنه ثقة ثبت روى له الجماعة.

وجعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي، أبو عون الكوفي ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٤٨٥ رقم ١٩٨١)، والكاشف (١/١٨٥ رقم ٨٠٥)، والتهذيب (٢/١٠١ رقم ١٥٣).

ومحمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي، أبو أحمد الفرَّاء ثقة عارف. / الجرح والتعديل (٨/١٣ رقم ٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٦٠٦)، والتهذيب (٩/٣١٩ رقم ٥٢٨)، والتقريب (٢/١٨٧ رقم ٤٨٨). =

. . . .

= وشيخ الحاكم أبو عبد الله محمد بن يعقوب، المعروف بابن الأخرم وتقدم في الحديث (٥٢٣) أنه إمام حافظ متقن حجة.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بهذا الإسناد ـ كما قال الذهبي ـ ، والله أعلم.

الزبير بن العوام . . .

٧١٨ ــ حديث علي مرفوعاً:

«طلحة والزبير جاراي في الجنة».

قال: صحيح.

قلت: لا.

---

٧١٨ ــ المستدرك (٣/٣٦٤): حدثنا محمد بن صالح بن هانيء، ثنا أبو بكر محمد بن النضر الجارودي، ثنا عبد الله بن سعيد الكندي، ثنا أبو عبد الرحمن النضر بن منصور العنزي، حدثني علقمة بن علاثة اليشكري، قال سمعت علياً ــ رضي الله عنه ــ يقول: سمعت أذني من في رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وهو يقول. . .، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الترمذي (١٠/٢٤٢ رقم ٣٨٢٣) في مناقب طلحة من كتاب المناقب.

وأبو يعلى في مسنده (١/٣٩٥ رقم ٥١٥).

والدولابـي في الكنى (٢/٧٠).

وابن عدي في الكامل (٧/٢٤٨٩).

جميعهم من طريق النضر بن منصور، به مثله، إلا أن شيخ النضر عندهم اسمه: عقبة بن علقمة اليشكري.

=

. . . .

= قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا»، ولم يبيِّن سبب ردِّه لتصحيح الحاكم.

والحديث عند الحاكم من رواية علقمة بن علاثة اليشكري، عن علي، كذا في المستدرك وتلخيصه المخطوطين والمطبوعين، والصواب ما في رواية الترمذي، وغيره: أن اسمه: عقبة بن علقمة اليشكري.

وعقبة بن علقمة اليَشْكُري ـ بفتح التحتانية، وسكون المعجمة، وضم الكاف ـ، أبو الجَنُوب ـ بفتح الجيم، وضم النون، وآخره موحده ـ، ضعيف. / الجرح والتعديل (٦/٣١٣ رقم ١٧٤٣)، والتقريب (٢/٢٧ رقم ٢٤٨)، والتهذيب (٧/٢٤٧ رقم ٤٤٥).

والراوي عن عقبه هذا هو أبو عبد الرحمن النضر بن منصور الذهلي، وهو ضعيف أيضاً. / الكامل لابن عدي (٧/٢٤٨٩ ـ ٢٤٩٠)، والتهذيب (١٠/٤٤٥ رقم ٨١٠)، والتقريب (٢/٣٠٣ رقم ١٠٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف كل من عقبة والنضر.

٧١٩ ـ حديث[1] قيس، قال:

قال علي للزبير: أما تذكر يوم كنت أنا وأنت، فقال لك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أتُحبّه؟» فقلت: وما يمنعني؟! قال: «أما إنك ستخرج عليه، وتقاتله وأنت ظالم»؟ قال: فرجع الزبير.

قلت: فيه محمد بن (سليمان)[2] العابد لا يعرف، والحديث فيه نظر.

---

(١) الحديث بكامله ليس في (أ).

(٢) في (ب): (سلمة بن العابد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصدر الترجمة.

٧١٩ ـ المستدرك (٣/٣٦٦): أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا عثمان بن خرزاد الأنطاكي، ثنا ربيعة بن الحارث، حدثني محمد بن سليمان العابد، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: قال علي للزبير: أما تذكر يوم كنت أنا وأنت في سقيفة قوم من الأنصار، فقال لك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أتحبه؟»، فقلت: وما يمنعني؟! قال: «أما إنك ستخرج عليه، وتقاتله وأنت ظالم»؟ قال: فرجع الزبير.

تخريجه:

الحديث له خمس طرق:

● **الأولى**: طريق إسماعيل بن أبي خالد، واختلف عليه.

فرواه محمد بن سليمان العابد، عنه، عن قيس بن أبي حازم، عن علي والزبير.

ورواه يعلى بن عبيد، عنه، عن عبد السلام البجلي ـ رجل من حيه ـ، عن علي والزبير.

=

أما رواية محمد بن سليمان العابد، فهي التي أخرجها الحاكم هنا.

وأشار إليها الدارقطني في العلل (٤/١٠٢)، وسيأتي ذكر كلامه.

وأما رواية يعلى بن عبيد، فأخرجها:

ابن أبـي شيبة في المصنف (١٥/٢٨٣ رقم ١٩٦٧٣).

والعقيلي في الضعفاء (٣/٦٥).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢/٣٦٤ رقم ١٤١٧).

قال العقيلي: «لا يروى هذا المتن من وجه يثبت»، ونقل عن البخاري قوله: «عبد السلام روى عنه إسماعيل بن أبـي خالد، عن علي والزبير، ولا يثبت سماعه منهما».

وسئل الدارقطني في العلل (٤/١٠٢ ـ ١٠٣) عن هذا الحديث، فأجاب بقوله: «يرويه محمد بن سليمان لُـوَيْن، عن محمد بن سليمان الأزدي ـ سكن الطائف ـ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبـي حازم، عن علي. وَوَهِمَ فيه.

والصواب: عن إسماعيل بن أبـي خالد، عن عبد السلام البجلي ـ رجل من حيه ـ، عن علي، والزبير.

وقد قيل: إنه عبد السلام بن عبد الله بن جابر الأحمسي، وهو مرسل عن علي، والله أعلم».

وسئل أيضاً عن الحديث مرة أخرى (٤/٢٤٥ ـ ٢٤٦)، فقال: «حدّث به لوين محمد بن سليمان، عن محمد بن سليمان ـ شيخ له ـ، عن إسماعيل، عن قيس، عن الزبير.

وليس هذا من حديث قيس، وإنما رواه إسماعيل، عن عبد السلام ـ رجل من حيه ـ، كذا قال يعلى، عن إسماعيل، وهو عبد السلام بن عبد الله بن جابر الأحمسي، عن الزبير، وعبد السلام هذا لم يدرك الزبير، وهو مرسل». اهـ.

. . . .

= ● **الطريق الثانية**: طريق عبد الله بن محمد الرقاشي، عن جده عبد الملك بن مسلم، عن أبي جرو المازني، قال سمعت علياً والزبير. . .، الحديث بنحوه.

ورواه عن عبد الله إثنان: أبو عاصم النبيل، وجعفر بن سليمان.

أما رواية جعفر بن سليمان، فأخرجها الحاكم (٣٦٧/٣) من طريق قطن بن بشير، وخالد بن يزيد العرني، كلاهما عن جعفر، عن عبد الله، به نحوه.

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في الدلائل (٤١٥/٦).

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٣٠٠/٢) و (٣٥/٣) من طريق خالد بن يزيد أيضاً، عن جعفر، عن عبد الله به نحوه.

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في العلل (٣٦٤/٢ ـ ٣٦٥ رقم ١٤١٨).

وأما رواية أبي عاصم النبيل، عن عبد الله الرقاشي، فقد اختلف فيها على أبي عاصم.

فرواه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عنه، عن عبد الله، عن جده عبد الملك، عن أبي جرو، به نحو الرواية السابقة.

ورواه أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، عنه، عن عبد الله، عن جده عبد الملك، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدّيلي، قال: شهدت الزبير. . .، الحديث بنحوه.

أما رواية يعقوب، فأخرجها أبو يعلى في مسنده (٢٩/٢ ـ ٣٠ رقم ٦٦٦).

وأما رواية أبي قلابة، فأخرجها الحاكم (٣٦٦/٣)، ثم قال: «هذا حديث صحيح عن أبي حرب بن أبي الأسود، وقد روى عنه يزيد بن صهيب الفقير، وفضل بن فضالة في إسناد واحد»، ثم ذكره، وهي:

● **الطريق الثالثة**: طريق أبي العباس عبد الله بن محمد بن سوّار الهاشمي، =

. . . .

= الكوفي، عن منجاب بن الحارث، حدثنا عبد الله بن الأجلح، حدثني أبي، عن يزيد الفقير، قال منجاب: وسمعت فضل بن فضالة يحدث به، جميعاً عن أبي حرب بن أبي الأسود الدّيلي، قال: شهدت علياً، والزبير. . .، الحديث بنحوه.

وأخرجه أيضاً البيهقي في الدلائل (٦/٤١٤ ـ ٤١٥)، إلا أنه قال: «يزيد الفقير، عن أبيه. .، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدّئلي، عن أبيه. .»، فزاد في الإسناد والد يزيد، ووالد أبي حرب.

● **الطريق الرابعة**: طريق شريك، عن الأسود بن قيس، قال: حدثني من رأى الزبير. . .، الحديث بنحوه.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥/٢٨٣ ـ ٢٨٤ رقم ١٩٦٧٤).

● **الطريق الخامسة**: طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: لما ولّى زبير يوم الجمل بلغ علياً ـ رضي الله عنه ـ، فقال: لو أن ابن صفيّة يعلم أنه على حق ما ولّى، وذاك أن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لقيهما في سقيفة بني ساعدة. . .، الحديث بنحوه.

أخرجه البيهقي في الموضع السابق، وقال: «هذا مرسل».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم وأعله الذهبي بقوله: «العابد لا يعرف، والحديث فيه نظر».

والعابد هذا هو محمد بن سليمان، وذكر الدارقطني كما سبق أنه يقال له: الأزدي، وسكن الطائف، فهو محمد بن سليمان العابد الأزدي، الطائفي، ولم أجد من ترجم له سوى ابن حجر في اللسان (٥/١٨٤ رقم ٦٤٠) اعتماداً على كلام الذهبي هنا، حيث قال: «لا يعرف، قاله المؤلف في تلخيص المستدرك».

ومع جهالة العابد هذا، فإنه وهم في الحديث كما قال الدارقطني، والصواب =

. . . .

= ما رواه يعلى بن عبيد، عن إسماعيل بن أبـي خالد، عن عبد السلام، عن علي والزبير ــ رضي الله عنهما ــ.

وهذا له علّتان:

١ ــ الإرسال.

٢ ــ جهالة عبد السلام هذا.

أما الإرسال، فتقدم أن البخاري، والدارقطني نصّا على أن عبد السلام لم يسمع من علي والزبير، وأن روايته عنهما مرسلة.

وأما الجهالـة، فقد قال ابن أبـي حاتم في الجرح والتعديل (٦/٤٥ رقم ٢٣٥): «عبد السلام البجلي، روى عن الزبـير بن العوام، روى عنـه إسماعيل بن أبـي خالد، وذكر أنه من حيـه. . .، سمعت أبـي يقول: هو مجهول، لا يُدرى أدرك ابن الزبير (كذا)، أم لا؟».

ونص الذهبـي في الميزان (٢/٦١٩ رقم ٥٠٦٥) على أنه مجهول.

وقد قيل إنه: عبد السلام بن عبد الله بن جابر الأحمسي، وهذا أيضاً مجهول، قال ابن القطان: «لا يعرف». / اللسان (٣/٢٦٥ رقم ١١٣٥) في ترجمة أبيه عبد الله بن جابر.

● أما **الطريق الثانية**: فهي طريق عبد الله بن محمد الرقاشي، عن جده عبد الملك، عن أبـي جرو المازني، عن علي والزبير، به.

وأبو جَرْو المازني هذا مجهول كما في الميزان (٤/٥١٠ رقم ١٠٠٦١)، وانظر التهذيب (١٢/٥٤ رقم ٢١٣).

وعبد الملك بن مسلم الرقاشي ذكره البخاري في تاريخـه (٥/٤٣١ رقم ١٤٠٣)، وأشار لحديثه هذا، وقال: «لم يصح حديثه»، وذكره العقيلي، وابن عدي، والذهبـي في الضعفاء اعتماداً على كلمة البخاري هذه. / الضعفاء للعقيلي (٣/٣٥)، والكامل لابن عـدي (٥/١٩٤٤)، والميزان (٢/٦٦٤ رقم ٥٢٤٩)، والتهذيب (٦/٤٢٥ رقم ٨٨١). =

. . . .

= وقد تفرد عنه بهذا الحديث ابن ابنه عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم الرقاشي، وهو الذي قال عنه البخاري: «فيه نظر»، وقال أبو حاتم: «في حديثه نظر». / الجرح والتعديل (١٥٧/٥ رقم ٧٢٣)، والضعفاء للعقيلي (٣٠٠/٢)، والميزان (٤٨٨/٢ و ٤٩٩ رقم ٤٥٤٣ و ٤٥٨٤)، والتهذيب (١٢/٦ رقم ١٧).

وأما مخالفة أبـي قلابة ليعقوب بن إبراهيم بجعله الحديث عن عبد الملك الرقاشي، عن أبـي حرب بن أبـي الأسود، فلا يعتدّ بها؛ لأن يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن أفلح الغبدي، مولاهم، أبو يوسف الدّورقي ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٠٢/٩ رقم ٨٤٤)، والتهذيب (٣٨١/١١ رقم ٧٤٢)، والتقريب (٣٧٤/٢ رقم ٣٧٠).

وأما أبو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي، فإنه صدوق، إلا أنه يخطىء؛ تغيّر حفظه لما سكن بغداد، وشيخ الحاكم روى عنه هذا الحديث ببغداد. / تاريخ بغداد (٤٢٥/١٠ ـ ٤٢٧ رقم ٥٥٨٤)، والتهذيب (٤١٩/٦ رقم ٨٧٥)، والتقريب (٥٢٢/١ رقم ١٣٤٤).

● أما **الطريق الثالثة**: فهي طريق أبـي العباس عبد الله بن محمد بن سوّار الهاشمي الكوفي، عن منجاب بن الحارث، عن عبد الله بن الأجلح، عن أبيه، عن يزيد الفقير، وعن منجاب عن فضل بن فضالة، كلاهما عن أبـي حرب، به.

وأبو العباس عبد الله بن محمد بن سوّار الهاشمي الكوفي لم أجد له ترجمة، وقد ذكره المزّي في تهذيب الكمال (١٣٧٢/٣) في الرواة عن منجاب بن الحارث، لكنه قال: محمد بن عبد الله بن سوّار الهاشمي، وبكلا الاسمين لم أجد من ذكره.

وفي سند الحديث أيضاً فضل بن فضالة، وعبد الله بن الأجلح، وأبوه، وجميعهم لم أجد لهم ترجمة. =

. . . .

= ومع ذلك فقد اختلف الحاكم وشيخ البيهقي في سند الحديث، فكلاهما يرويه عن أبي عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر، لكن زاد شيخ البيهقي ـ كما سبق ـ في الإسناد والد يزيد، ووالد أبي حرب.

● **الطريق الرابعة**: طريق شريك، عن الأسود بن قيس، قال: حدثني من رأى الزبير. . . ، الحديث.

وشيخ الأسود هنا مبهم.

والراوي عنه شريك بن عبد الله النخعي القاضي تقدم في الحديث (٤٩٧) أنه صدوق يخطيء كثيراً.

● **الطريق الخامسة**: طريق قتادة التي نص البيهقي على أنها مرسلة، وذلك لأن قتادة قال عنه الإمام أحمد: «ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، إلا عن أنس ـ رضي الله عنه ـ. / انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٦٨ رقم ٣٢١).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لجهالة محمد بن سليمان العابد، والصواب فيه أنه عن عبد السلام البجلي، وهو ضعيف أيضاً لجهالة عبد السلام، وإرساله.

● أما **الطريق الثانية**، فإنها ضعيفة جداً لجهالة أبي جرو المازني، ولما تقدم عن حال عبد الملك الرقاشي، وحفيده عبد الله بن محمد، وتقدم أن البخاري قال عن حديث عبد الملك هذا: «لم يصح حديثه».

● **والطريق الثالثة**، يتوقف الحكم عليها على معرفة حال ابن سوّار، وفضل بن فضالة، وعبد الله بن الأجلح، وأبيه، ومع ذلك ففيها اختلاف تقدمت الإشارة إليه.

● **الطريق الرابعة**، ضعيفة لإبهام شيخ الأسود، وضعف شريك من قبل حفظه. =

=

● **والطريق الخامسة**، ضعيفة أيضاً لإرسالها.

وبالجملة فليس في طرق الحديث طريق تسلم من الضعف، وقد يقال إن الحديث بالطريق الأولى والرابعة والخامسة يرتقي لدرجة الحسن لغيره، والجواب أن الحديث معلول المتن كما يظهر من عبارات من سبق من الأئمة، ومن ضمنهم العقيلي ــ رحمه الله ــ، حيث قال في الضعفاء (٢/٣٠٠) بعد أن ذكر الحديث: «الأسانيد في هذا ليّنة»، وذكر قول البخاري عن حديث عبد الملك الرقاشي: «لم يصح حديثه»، وذكر هذا الحديث، ثم قال: «وفي هذه رواية من غير هذا الطريق تقارب هذه الرواية». / الضعفاء (٣/٣٥)، وذكر الحديث (٣/٦٥) من رواية عبد السلام البجلي، وقال: «لا يروى هذا المتن من وجه، يثبت».

وذكر ابن الجوزي بعض طرقه في العلل المتناهية (٢/٣٦٤ ــ ٣٦٥)، وقال: «هذا حديث لا يصح».

وهذا الذي عناه الذهبي بقوله هنا: «والحديث فيه نظر»، والله أعلم.

طلحة بن عبيد الله التَّيْمي

٧٢٠ ــ حديث قيس:

رأيت مروان حين رمى طلحة (يومئذ)[١]، فوقع في (ركبته)[٢]، فما زال (يَسِيحُ)[٣] إلى أن مات.

قلت: صحيح.

---

(١) في (أ): (حينئذ)، وفي (ب) بياض، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) و(ب): (كتفيه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر التخريج.

(٣) في (أ) و(ب): (الشيخ)، وفي المستدرك وتلخيصه: (يسبح)، وما أثبته من مصادر التخريج لاستقامة المعنى عليه.

٧٢٠ ــ المستدرك (٣/٣٧٠): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن غالب، ثنا يحيى بن سليمان الجعفي، ثنا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: رأيت مروان بن الحكم حين رمى طلحة بن عبيد الله يومئذ، فوقع في ركبته، فما زال يسيح إلى أن مات.

تخــريجــه:
الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١/٧٢ رقم ٢٠١) من طريق شيخه أحمد بن يحيى بن حيان، عن يحيى بن سليمان الجعفي، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٥٠): «رجاله رجال الصحيح». =

. . . .

=

وأخرجه خليفة بن خياط في تاريخه (ص ١٨٦)، فقال: حُدّثنا عن إسماعيل بن أبي خالد، فذكره بمعناه.

وأخرجه الفسوي في تاريخه بسند صحيح ـ كما قال الحافظ في الإصابة (٣/٥٣٣) ـ.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٢٢٣).

وابن أبي شيبة في المصنف (١١/١٠١ رقم ١٠٦٢٧) و(١٥/٢٥٩ و٢٧٥ ـ ٢٧٦ رقم ١٩٥١٦ و١٩٦٤٩).

أما روايتان من روايات ابن أبي شيبة، فمن طريق وكيع، وأما الأخرى، ورواية ابن سعد، فمن طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، كلاهما عن إسماعيل، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وصححه الذهبي وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي الكوفي ثقة مخضرم روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/١٠٢ رقم ٥٧٩)، والتهذيب (٨/٣٨٦ رقم ٦٨٩)، والتقريب (٢/١٢٧ رقم ١٣٢).

وإسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، مولاهم البجلي ثقة ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/١٧٤ ـ ١٧٦ رقم ٥٨٩)، والتهذيب (١/٢٩١ ـ ٢٩٢ رقم ٥٤٣)، والتقريب (١/٦٨ رقم ٥٠٣).

ووكيع بن الجرّاح تقدم في الحديث (٦٩٤) أنه إمام مشهور ثقة حافظ عابد روى له الجماعة.

ويحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد الجعفي من شيوخ البخاري، وهو صدوق يخطيء. / الجرح والتعديل (٩/١٥٤ رقم ٦٣٨)، والميزان (٤/٣٨٢ رقم ٩٥٣٢)، والتهذيب (١١/٢٢٧ رقم ٣٦٧)، والتقريب (٢/٣٤٩ رقم ٨٢).

=

. . . .

= والراوي عن يحيى هو محمد بن غالب تمتام، وتقدم في الحديث (٧٠٧) أنه ثقة.

وعنه شيخ الحاكم علي بن حمشاذ، وتقدم في الحديث (٥٠٩) أنه ثقة حافظ إمام.

ولم ينفرد يحيى الجعفي بالحديث عن وكيع، فقد تابعه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف كما سبق، وتابع وكيعاً أبو أسامة حماد بن أسامة عند ابن سعد، وابن أبي شيبة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف يحيى الجعفي من قبل حفظه، وهو صحيح لغيره بالطريق التي رواها ابن أبي شيبة، وغيره.

وقد وردت روايات عدة تدل على أن مروان بن الحكم هو الذي قتل طلحة ـ رضي الله عنه ـ، انظر طبقات ابن سعد (٣/٢٢٣)، والإصابة (٣/٥٣٢ ـ ٥٣٣)، والمستدرك قبل هذا الحديث وبعده، والله أعلم.

٧٢١ ـ حديث طلحة بن (عبيد الله)[١]، قال:

دخلت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وفي يده سفرجلة، فرمى بها إلي، وقال: «دونكها أبا محمد؛ فإنها تُجِمُّ[٢] الفؤاد».

قال: صحيح[٣].

قلت: فيه عبد الرحمن بن حماد الطلحي؛ قال أبو حاتم: منكر الحديث[٤].

---

(١) في (أ): (عبد الله).

(٢) تُجِمّ: أي تريحه، وقيل: تجمعه، وتُكمّل صلاحه، ونشاطه. / النهاية (١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

(٣) قوله: (قال: صحيح) ليس في (ب).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٦ رقم ١٠٦٣).

٧٢١ ـ المستدرك (٣/ ٣٧٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو أمية الطرسوسي، ثنا عبيد الله بن محمد العبسي، ثنا عبد الرحمن بن حماد الطلحي، ثنا طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله قال: دخلت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وفي يده سفرجلة، فرماها إلي، ـ أو قال: ألقاها إلي ـ، وقال: «دونكها أبا محمد؛ فإنها تجم الفؤاد».

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٤/ ٤١١)، فقال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري، ثنا عبيد الله بن محمد...، الحديث بمثله، وسكت عنه هو والذهبي.

وأخرجه الفسوي في تاريخه (٣/ ١٦٥). =

. . . .

= وابن أبـي حاتم في العلل (٢/٢١).

وابن حبان في المجروحين (٢/٦٠).

ثلاثتهم من طريق عبيد الله بن أبـي عائشة، عن عبد الرحمن بن حماد الطلحي، به نحوه.

قال ابن أبـي حاتم: «قال أبو زرعة: هذا حديث منكر».

وللحديث طريق أخرى يرويها موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: أتيت النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وهو في جماعة من أصحابه، وفي يده سفرجلة يقلبها، فلما جلست إليه، دحى بها نحوي، ثم قال: «دونكها أبا محمد، فإنها تشد القلب، وتطيب النفس، وتذهب بطخاوة الصدر».

أخرجه الطبراني في الكبير (١/٧٧ رقم ٢١٩)، واللفظ له.

وابن الجوزي في العلل (٢/١٦٥ رقم ١٠٨٥).

كلاهما من طريق سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة، حدثنا أبـي، عن جدي، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، به، وقد سقط بعض رجال الإسناد عند ابن الجوزي.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «ابن حماد قال أبو حاتم: منكر الحديث».

وابن حماد هذا هو عبد الرحمن بن حماد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله، الطلحي، التيمي، وهو ضعيف جداً؛ قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن حبان: «يروي عن طلحة بن يحيى نسخة موضوعة، روى عنه ابن عائشة، فلست أدري أوضعها، أو قُلبت عليه؟ وأيما كان من ذلك فهو ساقط الاحتجاج به؛ لما أتى مما لا أصل له في الروايات على الأحوال كلها»، ثم ذكر هذا الحديث من طريقه. =

= وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: أسأل الله السلامة، وحرك رأسه. / انظر الجرح والتعديل (٥/٢٢٦ رقم ١٠٦٣)، والمجروحين (٢/٦٠)، واللسان (٣/٤١٢ رقم ١٦٢٢).

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الطبراني وابن الجوزي، فهي من طريق سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة التيمي، عن أبيه، عن جده، عن موسى بن طلحة، عن أبيه.

أما سليمان بن أيوب فهو صدوق، إلا أنه يخطيء. / الكامل لابن عدي (٣/١١٣٢ ـ ١١٣٣)، والتهذيب (٤/١٧٣ رقم ٣٠١)، والتقريب (١/٣٢١ رقم ٤١٣).

وأما أبوه أيوب، فهو مجهول، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/٢٤٨ رقم ٨٨٧)، وبيّض له، ولم يذكر أنه روى عنه سوى ابنه سليمان.

وأبو أيوب هذا هو سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة، ولم أجد من ترجم له.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد الرحمن بن حماد.

وهو من الطريق الأخرى ضعيف جداً أيضاً لجهالة أيوب وأبيه، وضعف سليمان من قبل حفظه، والله أعلم.

٧٢٢ ـ حديث رِفَاعة بن إياس الضبـي، عن أبيه، عن جده، قال:

كنا مع علي يوم الجمل، فبعث إلى طلحة، فأتاه، فقال: نشدتك بـالله، هل سمعت رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وسلَّم ـ يقول: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»؟ قال: نعم، قال: فلم تقاتلني؟ قال: لم أذكر، (فانصرف)[1] طلحة.

قلت: فيه الحسن (العُرَني)[2] وليس بثقة.

---

(١) في (أ): (وانصرف).

(٢) في أصل (أ): (القرني)، ومصوبة بهامشها بما نصه: «صوابه: بضم المهملة الأولى، وفتح الثانية؛ نسبة إلى عُرَينة: بطن من بُجَيْلة».

٧٢٢ ـ المستدرك (٣/٣٧١): أخبرني أبو الوليد، وأبو بكر بن قريش، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا أحمد بن عبدة، ثنا الحسن بن الحسين، ثنا رفاعة بن إياس الضبـي، عن أبيه، عن جده قال: كنا مع علي يوم الجمل، فبعث إلى طلحة بن عبيد الله: أن ٱلْقني، فأتاه طلحة، فقال: نشدتك الله، هل سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»؟ قال: نعم، قال: فلم تقاتلني؟ قال: لم أذكر، قال: فانصرف طلحة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣/١٨٦ ـ ١٨٧ رقم ٢٥٢٨)، فقال: حدثنا أحمد بن عبدة، أنبأ الحسين بن الحسن، ثنا رفاعة بن إياس، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت علياً ـ رحمه الله ـ يوم الجمل يقول لطلحة: أنشدك الله يا طلحة، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «اللهم وال من والاه؛ وعاد من عاداه»؟ قال: بلى، فذَّكره، وانصرف».

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٠٧): «رواه البزار، ونذير تفرد عنه ابنه».

قلت: نذير هو والد إياس، وجد رفاعة. =

= وأخرجه النسائي في مسند علي ـ كما في تهذيب التهذيب (١/٣٩١) ـ، من طريق حسين بن حسن الأشقر، عن رفاعة، به.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «الحسن هو العرني، ليس بثقة».

وحسن بن حسين العرني هذا تقدم في الحديث (٥٦٠) أنه شيعي ضعيف جداً، لكن الصواب أن الراوي ليس هو العرني، وإنما هو حسين بن حسن الأشقر كما في رواية البزار، والنسائي، وكما في التهذيب (٣/٢٨٠ رقم ٥٢٨)، وهما يشتبهان في الاسم، واسم الأب، وحسين الأشقر هذا تقدم في الحديث (٥٦٠) أيضاً أنه ضعيف ويغلو في التشيع.

والحديث هنا من رواية إياس بن نذير الضبـي الكوفي، عن أبيه نذير.

ونُذَيْر الضَبّي قال عنه أبو حاتم: «مجهول»، وكذا قال الذهبي وابن حجر. / الميزان (٤/٢٤٨ رقم ٩٠٢٠)، والتهذيب (١٠/٤٢٣ رقم ٧٦١)، والتقريب (٢/٢٩٨ رقم ٤٩).

وابنه إياس مجهول أيضاً، ذكره البخاري في تاريخه (١/٤٤٣ رقم ١٤٢٠)، وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/٢٨٢ رقم ١٠١٩)، وبيّض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٦/٦٥)، وقال الذهبي في الميزان (١/٢٨٣) رقم ١٠٥٥): «إياس بن نُذَيْر الضَبّي، الكوفي ذكره ابن أبي حاتم وبيّض، مجهول»، وقال ابن حجر في التهذيب (١/٣٩١ رقم ٧٢١): «ذكره ابن حبان في الثقات، وذكره ابن أبي حاتم وبيّض، فهو مجهول»، وانظر التقريب (١/٨٨ رقم ٦٧٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لجهالة نُذير، وابنه، وضعف حسن الأشقر وغلوّه في التشيع، وهذا الحديث مما يخدم مذهب الشيعة.

أما قوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه» فتقدم في الحديث (٥٣٢) أنه صحيح، والله أعلم.

٧٢٣ ــ حديث عَلْقمة بن وَقَّاص:

لما خرج طلحة، والزبير، وعائشة لطلب دم عثمان... الحديث.

قلت: سنده جيِّد.

---

٧٢٣ ــ المستدرك (٣/٣٧١ ــ ٣٧٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن سليمان النرسي، ثنا يحيى بن معين، ثنا هشام بن يوسف، عن عبد الله بن مصعب، أخبرني موسى بن عقبة قال: سمعت علقمة بن وقاص قال: لما خرج طلحة، والزبير، وعائشة لطلب دم عثمان ــ رضي الله عنهم ــ، عرضوا من معهم بذات عرق، فاستصغروا عروة بن الزبير، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فردوهما، قال: ورأيته وأحب المجالس إليه أخلاها، وهو ضارب بلحيته على زوره، فقلت له: يا أبا محمد، إني أراك وأحب المجالس إليك أخلاها، وأنت ضارب بلحيتك على زورك، إن تكره هذا اليوم فدعه فليس يكرهك عليه أحد؟! قال: يا علقمة بن وقاص، لا تلمني؛ كنا يداً واحدة على من سوانا، فأصبحوا اليوم جبلين يزحف أحدنا إلى صاحبه، ولكنه كان مني في أمر عثمان ــ رضي الله عنه ــ ما لا أرى كفارته إلا أن يسفك دمي في طلب دمه. قلت: فمحمد بن طلحة لم تخرجه ولك ولد صغار؟ دعه؛ فإن كان أمراً خلفك في تركتك، قال: هو أعلم، أكره أن أرى أحداً له في هذا الأمر نيَّة فأرده، فكلمت محمد بن طلحة في التخلف، فقال: أكره أن أسأل (الرجال) عن أبي. اهـ.

وفي التلخيص المطبوع: (الرحال عن أبيه)، وفي المستدرك: (الرحال عن أبي)، وما أثبته من التلخيص المخطوط.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «سنده جيِّد».

وفي سنده عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير الزبيري، =

= وهو والد مصعب الزبيري، وهو صدوق، إلا أنه يخطيء، فقد ضعفه ابن معين، وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عنه فقال: هو شيخ بابةَ عبد الرحمن بن أبي الزناد.

قلت: وعبد الرحمن بن أبي الزناد قال عنه أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وذكر أبو زرعة للزبيري هذا حديثاً، ثم قال: وهم في إسناده والد مصعب.

وكان عبد الله هذا قد ولي إمرة المدينة للرشيد، وعن ذلك يقول الخطيب: «كان محموداً في ولايته، جميل السيرة، مع جلالة قدره».

وذكره ابن حبان في الثقات. / الجرح والتعديل (**٥/١٧٨** و**٢٥٢** رقم **٨٣٣** و **١٢٠١**) والثقات لابن حبان (**٧/٥٦**)، واللسان (**٣/٣٦١** رقم **١٤٥٤**).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الله بن مصعب من قبل حفظه، والله أعلم.

٧٢٤ ـ حديث عائشة:

قال أبو بكر: كنت أول[١] من فَاءَ إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ومعه طلحة، وقد (غلبه)[٢] البرد... الحديث[٣]، وفي آخره: «أَوْجب (طلحة)[٤]».

قال: على شرط مسلم.

قلت: لا والله؛ فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة، قال أحمد: متروك[٥].

---

(١) في (أ): (أول الناس).

(٢) في (أ): (على).

(٣) في (أ): (الحديث الخ).

(٤) في (أ) و(ب): (أبو طلحة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٥) في الكامل (١/٣٢٦) عن أحمد قال: «إسحاق بن يحيى بن طلحة شيخ متروك الحديث».

٧٢٤ ـ المستدرك (٣/٣٧٥ ـ ٣٧٦): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنا محمد بن غالب، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا إسحاق بن يحيى بن طلحة، حدثني عمي عيسى بن طلحة، عن عائشة ـ أم المؤمنين ـ قالت: قال أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ: كنت أول من فاء إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ومعه طلحة بن عبيد الله، وإذا طلحة قد غلبه البرد، ورسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أمثل بللاً منه، فقال لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «عليكم بصاحبكم»، فتركناه وأقبلنا عليه، وإذا مغفره قد علق بوجنتيه، وبينه وبين المشرق رجل، أنا أقرب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فإذا هو أبو عبيدة بن الجراح، فذهبت لأنزع المغفر، فقال أبو عبيدة: أنشدك الله يا أبا بكر، إلا =

=

تركتني، فتركته، فجذبها، فانتزعت ثنية أبي عبيدة، قال: فذهبت لأنزع الحلقة الأخرى، فقال أبو عبيدة مثل ذلك، فانتزع الحلقة الأخرى، فانتزع ثنية أبي عبيدة الأخرى، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أما إن صاحبكم قد استوجب ـ أو ـ: أوجب طلحة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطيالسي في مسنده (١/٣) مع اختلاف في اللفظ.

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١/٨٧).

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٢١٨).

كلاهما من طريق عبد الله بن المبارك، عن إسحاق بن يحيى، به نحوه، إلا أن الطيالسي لم يذكر قوله: «أوجب طلحة»، وابن سعد لم يذكر الحديث بتمامه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، وإسحاق قال أحمد: متروك».

وإسحاق هذا هو ابن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، وهو ضعيف. / الجرح والتعديل (٢/٢٣٦ ـ ٢٣٧ رقم ٨٣٥)، والكامل لابن عدي (١/٣٢٥ ـ ٣٢٧)، والتهذيب (١/٢٥٤ رقم ٤٧٩)، والتقريب (١/٦٢ رقم ٤٤٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إسحاق.

أما قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أوجب طلحة»، فله شاهد من حديث الزبير بن العوام ـ رضي الله عنه ـ، يرويه محمد بن إسحاق، حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يومئذ (يعني يوم أحد) يقول: «أوجب طلحة».

=

. . . .

= أخرجه ابن إسحاق في المغازي ـ كما في سيرة ابن هشام (٣/ ٩١) ـ، واللفظ له.

والإمام أحمد في المسند (١/ ١٦٥).

والترمذي (٥/ ٣٤٠ ـ ٣٤١ رقم ١٧٤٣) و(١٠/ ٢٤١ رقم ٣٨٢١)، في الجهاد، باب ما جاء في الدرع، وفي مناقب طلحة من كتاب المناقب، وقال في الموضع الأول: «حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق»، وقال في الثاني: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/ ٣٣ رقم ٦٧٠).

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٤٥ ـ ٥٤٦ رقم ٢٢١٢).

والحاكم في المستدرك (٣/ ٣٧٤) وقال: «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي.

وقال الألباني عنه: «حسن» ـ كما في السلسلة الصحيحة (٢/ ٦٦٥ رقم ٩٤٥) ـ.

٧٢٥ ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«إن طلحة ممن قضى نَحْبَه».

قال: على شرط مسلم(١).

قلت: كذا قال! وفيه ما قبله(٢).

---

(١) قوله: (مسلم) ليس في (ب).

(٢) في (أ): (وفيه ما قبله فيه)، وما أثبته من (ب)، وجملة قوله: (وفيه ما قبله) ليست في التلخيص، والمعنى أن في هذا الحديث من الضعف مثل ما في الحديث قبله؛ لوجود إسحاق بن يحيى بن طلحة في سنده كما هو في سند الحديث قبله.

٧٢٥ ـ المستدرك (٣/٣٧٦): حدثنا أبو العباس ـ محمد بن يعقوب ـ، حدثنا ربيع بن سليمان، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني إسحاق بن يحيى، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله قال: دخلت على أم المؤمنين، وعائشة بنت طلحة وهي تقول لأمها أسماء: أنا خير منك، وأبي خير من أبيك، قال فجعلت أمها تشتمها، وتقول: أنت خير مني؟! فقالت أم المؤمنين ـ عائشة ـ: ألا أقضي بينكما؟ قالت: بلى، قالت: فإن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ دخل على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: «يا أبا بكر، أنت عتيق الله من النار»، قالت: فمن يومئذ سمي: عتيقاً، ولم يكن سمي قبل ذلك عتيقاً، قالت: ثم دخل طلحة بن عبيد الله، فقال: «أنت يا طلحة ممن قضى نحبه».

تخـــريجـــه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٢/٤١٥ ـ ٤١٦)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «بل إسحاق متروك، قاله أحمد».

وله طريق أخرى يرويها صالح بن موسى الطلحي، عن معاوية بن إسحاق، =

. . . .

= عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة ــ أم المؤمنين ــ قالت: إني لفي بيتي، ورسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وأصحابه بالفناء، وبيني وبينهم الستر، إذ أقبل طلحة، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من سرَّه أن ينظر إلى رجل يمشي على الأرض قد قضى نحبه، فلينظر إلى طلحة».

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (ل ١٦٤ ب) واللفظ له.

ومن طريقه أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٢١٨).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٤٨) وعزاه لأبي يعلى، والطبراني في الأوسط، ثم قال: «فيه صالح بن موسى وهو متروك».

وأخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية (١/٨٨).

وصالح بن موسى هذا تقدم في الحديث (٤٨٤) أنه: متروك.

وقد جاء الحديث من طريقين آخرين عن إسحاق بن يحيى تدلان على أنه اضطرب في الحديث.

فقد رواه مرة عن عمه إسحاق بن طلحة عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ أن أبا بكر دخل على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال: «أنت عتيق الله من النار»، فيومئذ سمي عتيقاً.

أخرجه الترمذي (١٠/١٦٤ ــ ١٦٥ رقم ٣٧٦٠) في مناقب أبي بكر من كتاب المناقب من طريق معن بن عيسى القزاز، أخبرنا إسحاق بن يحيى بن طلحة، فذكره، واللفظ له، ثم قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب، وروى بعضهم هذا الحديث عن معن، وقال: عن موسى بن طلحة».

وأخرجه هكذا الطبراني في الكبير (١/٦ رقم ٩) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، حدثني إسحاق بن يحيى بن طلحة، فذكره بنحوه.

ورواه مرة فقال: عن معاوية بن إسحاق بن طلحة، عن أبيه، عن عائشة =

= أنها سئلت: لم سمي أبو بكر عتيقاً؟ فقالت: نظر إليه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: «هذا عتيق الله من النار».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٦٩ ـ ١٧٠) من طريق شيخه الواقدي قال: أخبرنا إسحاق بن يحيى بن طلحة، فذكره، واللفظ له.

وتابع الواقدي عليه سعيد بن سليمان الواسطي عند أبـي نعيم في المعرفة (١/ل ٦ أ).

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده إسحاق بن يحيى بن طلحة، وتقدم في الحديث قبله أنه: ضعيف.

ومع ضعف إسحاق، فإنه قد اضطرب في روايته للحديث، فرواه هنا عن عيسى بن طلحة، ورواه عنه الترمذي والطبراني عن عمه إسحاق بن طلحة، وأشار الترمذي إلى أنه قال مرة: عن موسى بن طلحة، وجاء في رواية ابن سعد وأبـي نعيم أنه رواه عن معاوية بن إسحاق بن طلحة، عن أبيه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إسحاق، واضطرابه في الحديث.

أما شطر الحديث الأول، وهو قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأبـي بكر ـ رضي الله عنه ـ: «أنت عتيق الله من النار» فتقدم في الحديث (٤٨٤) أنه: صحيح.

وأما شطره الثاني، وهو قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لطلحة ـ رضي الله عنه ـ: «أنت يا طلحة ممن قضى نحبه».

فله شاهد من حديث طلحة نفسه، ومعاوية بن أبـي سفيان، وعلي، وأسماء ـ رضي الله عنهم ـ، وشاهد مرسل من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ـ رحمه الله ـ. =

. . . .

= أما حديث طلحة ـ رضي الله عنه ـ فله عنه طريقان:

● **الأولى**: طريق يونس بن بكير، ثنا طلحة بن يحيى، عن موسى وعيسى ابني طلحة، عن طلحة أن أعرابياً أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، قال: وكانوا لا يجرأون على مسألته، فقالوا للأعرابي: سَلْه: (من قضى نحبه) من هو؟ فسأله، فأعرض عنه، ثم سأله، فأعرض عنه، ثم دخلت من باب المسجد وعلي ثياب خضر، فلما رآني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أين السائل عمن قضى نحبه؟» قال الأعرابي: أنا يا رسول الله، قال: «هذا ممن قضى نحبه».

أخرجه هكذا الترمذي في سُننه (٩/٦٤ رقم ٣٢٥٦) و(١٠/٢٤٤ رقم ٣٨٢٥)، في تفسير سورة الأحزاب من كتاب التفسير، وفي مناقب طلحة من كتاب المناقب، قال في الموضع الأول: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث يونس بن بكير»، وقال في الموضع الثاني: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث أبي كريب، عن يونس بن بكير، وقد روى غير واحد من كبار أهل الحديث عن أبي كريب هذا الحديث، وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا عن أبي كريب، ووضعه في كتاب الفوائد».

وأخرجه أيضاً أبو يعلى في مسنده (٢/٢٦ ـ ٢٧ رقم ٦٦٣).

وابن جرير في التفسير (٢١/١٤٧).

ثلاثتهم من طريق أبي كريب يحدث به عن يونس بن بكير هكذا موصولاً.

ورواه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٧٤٦ رقم ١٢٩٧) مختصراً.

ومن طريقه الواحدي في أسباب النزول (ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩).

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنَّة (٢/٦١٢ رقم ١٣٩٩).

وابن جرير في الموضع السابق (ص ١٤٦).

أما الإمام أحمد فمن طريق وكيع، وأما ابن جرير، وابن أبي عاصم فمن =

. . . .

= طريق عبد الله بن إدريس، كلاهما عن طلحة بن يحيى، عن عمه عيسى. . .، فذكره مرسلاً، فخالف وكيع وابن إدريس يونس بن بكير في هذه الرواية، والصواب أنه مرسل لأن وكيعاً، وابن إدريس إمامان ثقتان تقدمت ترجمة الأول في الحديث (٦٩٤)، والثاني في الحديث (٥٣٠)، أما يونس بن بكير، فتقدم في الحديث (٥٣٧) أنه صدوق يخطيء، وقد يكون الاختلاف من طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، فإنه صدوق، إلا أنه يخطيء. / الكامل لابن عدي (٤/١٤٣١)، والتهذيب (٥/٢٧ رقم ٤٥)، والتقريب (١/٣٨٠ رقم ٤٣).

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لإرساله، وضعف طلحة من قبل حفظه.

● **الطريق الثانية**: طريق موسى بن طلحة، عن طلحة، قال: لما رجع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ورجعنا إلى المدينة صعد المنبر، فخطب وقرأ هذه الآية:

﴿رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (آية ٢٣ من سورة الأحزاب) الآية كلها.

فقال له رجل: من هؤلاء يا رسول الله؟ فأقبلت وعلي ثوبان أخضران، فقال: «أيها الناس هذا منهم».

أخرجه ابن أبي عاصم في السنَّة (٢/٦١٣ رقم ١٤٠٠).

وابن أبي حاتم في التفسير ـ كما في تفسير ابن كثير (٣/٤٧٦) ـ.

والطبراني في الكبير (١/٧٦ رقم ٢١٧).

وأبو نعيم في الحلية (١/٨٧).

جميعهم من طريق سليمان بن أيوب، حدثني أبي، عن جدي، عن موسى بن طلحة، عن أبيه طلحة، فذكره، واللفظ لابن أبي عاصم.

وهذا إسناد ضعيف جداً. =

. . . .

= سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة تقدم في الحديث (٧٢١) أنه: صدوق يخطيء، وتقدم في نفس الحديث، أن أباه مجهول.

وجده لم أجده.

ورواه ابن جرير في الموضع السابق من تفسيره من طريقين آخرين عن موسى، الأولى من طريق طلحة بن يحيى، والثانية من طريق إسحاق بن يحيى، عن يحيى بن طلحة.

وإسحاق وطلحة تقدم الكلام عنهما، فالحديث ضعيف لأجلهما.

وأما حديث معاوية بن أبي سفيان ــ رضي الله عنه ــ فيرويه إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن موسى بن طلحة قال: دخلت على معاوية، فقال: ألا أبشرك؟ قلت: بلى، قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «طلحة ممن قضى نحبه».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢١٨/٣ ــ ٢١٩).

والترمذي في الموضعين السابقين برقم (٣٢٥٥ و٣٨٢٤)، وقال في الموضع الأول: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث معاوية إلا من هذا الوجه، وإنما روي هذا عن موسى بن طلحة، عن أبيه»، وقال في الموضع الثاني: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث معاوية إلا من هذا الوجه».

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٤٦/١ رقم ١٢٦ و١٢٧) في فضل طلحة من المقدمة، من طريقين عن إسحاق.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الموضع السابق برقم (١٤٠١).

وابن جرير في الموضع السابق أيضاً.

جميعهم من طرق عن إسحاق به.

ثم أخرجه ابن أبي عاصم برقم (١٤٠٢) من طريق عبد الحميد الحماني، =

= حدثنا إسحاق بن يحيى بن طلحة، فذكره، إلا أنه قال: عن عيسى بن طلحة، وأخشى أن يكون هذا تصحيفاً، لأن رواية ابن جرير للحديث هي من طريق عبد الحميد هذا ولم يقل: عن عيسى، بل وافق بقية الرواة على أنه: عن موسى بن طلحة، وبكل حال فالحديث ضعيف بهذا السند لضعف إسحاق ـ كما سبق ـ.

وأما حديث علي ـ رضي الله عنه ـ فيرويه إسماعيل بن يحيى البغدادي، عن أبي سنان، عن الضحاك، عن النزال بن سبرة، عن علي قال: قالوا: أخبرنا عن طلحة، قال: ذلك امرؤ نزلت فيه آية من كتاب الله تعالى:

﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾.

طلحة ممن قضى نحبه، لا حساب عليه فيما يستقبل.

أخرجه أبو الشيخ ـ كما في الدر المنثور (٦/٥٨٨) ـ.

ومن طريقه الواحدي في أسباب النزول (ص ٢٣٨).

وأخرجه ابن عساكر ـ كما في الموضع السابق من الدر ـ.

وسنده ضعيف جداً؛ إسماعيل بن يحيى البغدادي هذا هو الشيباني، ويقال: الشعيري، وهو متهم بالكذب. / الضعفاء للعقيلي (١/٩٦)، والتقريب (١/٧٥ رقم ٥٦٣)، والتهذيب (١/٣٣٦ رقم ٦٠٨).

وأما حديث أسماء ـ رضي الله عنها ـ فلفظه: «دخل طلحة بن عبيد الله على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: «يا طلحة، أنت ممن قضى نحبه»».

أخرجه ابن مردويه وابن عساكر ـ كما في الموضع السابق من الدر المنثور ـ.

وأما مرسل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فقد أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٢١٩)، فقال: أخبرنا هشام ـ أبو الوليد الطيالسي ـ، قال: أخبرنا أبو عوانة، عن حصين، عن عبيد الله بن عتبة قال: قال رسول الله ـ صلَّى =

. . . .

= الله عليه وسلَّم ـ: «من أراد أن ينظر إلى رجل قد قضى نحبه فلينظر إلى طلحة بن عبيد الله».

وحصين بن عبد الرحمن السلمي تقدم في الحديث (٦٩٤) أنه ثقة، تغير حفظه في الآخر، والراوي عنه هنا هو أبو عوانة، ولم ينصوا على أنه ممن سمع منه قبل الاختلاط، وقد أخرج البخاري لحصين من طريق أبي عوانة عنه، لكن متابعة كما في هدي الساري (ص ٣٩٨).

فالحديث من هذه الطريق ضعيف لإرساله، واختلاط حصين، وعدم تميز روايته.

وبالجملة فالحديث بمجموع الطرق التي ليس ضعفها بشديد أقل أحواله أنه حسن لغيره، وقد صححه الشيخ الألباني بمجموع طرقه في السلسلة الصحيحة (١/٣٥ ـ ٣٩ رقم ١٢٥ و١٢٦)، والله أعلم.

٧٢٦ ـ حديث جابر مرفوعاً:

«من أراد أن ينظر إلى شهيد يمشي على وجه الأرض؛ فلينظر إلى طلحة بن عبيد الله».

قلت: فيه الصَّلْت بن دينار وهو واه.

---

٧٢٦ ـ المستدرك (٣/٣٧٦): حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا الصلت بن دينار، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ. . .، الحديث بلفظه.

قال الحاكم عقبه: «تفرَّد بـه الصلت بن دينار، وليس من شـرط هذا الكتاب».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الترمذي (١٠/٢٤٢ رقم ٣٨٢٢) بنحوه في مناقب طلحة من كتاب المناقب، ثم قال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الصلت بن دينار، وقد تكلم بعض أهـل العلم في الصلت بن دينار، وتكلموا في صالح بن موسى».

وأخرجه ابن ماجه (١/٤٦ رقم ١٢٥) في فضل طلحة من المقدمة.

والطيالسي في مسنده (٨/٢٤٨ رقم ١٧٩٣) كلاهما باختصار.

والبغوي في تفسيره (٣/٥٢٠)، ولفظه: «من أحب أن ينظر إلى رجل يمشي على وجه الأرض وقد قضى نحبه؛ فلينظر إلى هذا».

جميعهم من طريق الصلت بن دينار، عن أبـي نضرة، عن جابر، به.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «تفرَّد به الصلت بن دينار، وليس من شرط هذا الكتاب»، وتعقبه الذهبي بقوله: «الصلت واه». =

= والصَّلت ــ بفتح أوله وآخره مثناة ــ ابن دينار الأزدي، الهُنائي، أبو شعيب المجنون ــ مشهور بكنيته ــ، هذا متروك، وناصبي. / الكامل لابن عدي (١٣٩٧/٤ ــ ١٣٩٩)، والتقريب (٣٦٩/١ ــ ١١٧)، والتهذيب (٤٣٤/٤ رقم ٧٥٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف الصلت.

وله شاهد من حديث طلحة نفسه ــ رضي الله عنه ــ قال: كان النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا رآني قال: «من أحب أن ينظر إلى شهيد يمشي على وجه الأرض؛ فلينظر إلى طلحة بن عبيد الله».

أخرجه الطبراني في الكبير (٧٦/١ رقم ٢١٥)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٤٩/٩) وقال: فيه سليمان بن أيوب الطلحي وقد ضعفه جماعة، وفيه جماعة لم أعرفهم.

قلت: هو ضعيف جداً؛ من طريق سليمان بن أيوب، عن أبيه، عن جده، وقد تقدم الكلام عن هذه الطريق في الحديث قبله، والله أعلم.

حُـــذَيْفـــة(١)

٧٢٧ ـ حديث حذيفة مرفوعاً:

«أتاني جبريل، فقال: إن الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة»، ثم قال لي: «يا حذيفة، غفر الله لك ولأمك».

قلت: صحيح.

---

(١) العنوان من هامش (أ)، وليس في (ب).

٧٢٧ ـ المستدرك (٣/٣٨١): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا محمد بن بكر، أنا إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن زر بن حبيش، عن حذيفة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «أتاني جبريل عليه الصلاة والسلام، فقال: إن الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة»، ثم قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «غفر الله لك ولأمك يا حذيفة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرجه في المسند (٥/٣٩١).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/٩٦ رقم ١٢٢٢٦).

والترمذي في سننه (١٠/٢٨٤ ـ ٢٨٥ رقم ٣٨٧٠) في مناقب الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما ـ من كتاب المناقب، ثم قال: «هذا حديث =

. . . .

= حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل».

وأخرجه النسائي في فضائل الصحابة (ص ١٧٢ رقم ١٩٣).

والمروزي في قيام الليل (ص ٧٣).

والقطيعي في زوائده على الفضائل لأحمد (٢/٧٨٨ رقم ١٤٠٦).

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٥١ ـ ٥٥٢ رقم ٢٢٢٩).

والطبراني في الكبير (٣/٢٦ و ٢٧ رقم ٢٦٠٦ و ٢٦٠٧ و ٢٦٠٨).

والصيداوي في معجم الشيوخ (ص ٣٢٩).

ومن طريقه الخطيب في تاريخه (٦/٣٧٢ ـ ٣٧٣).

جميعهم من طريق إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن زرّ بن حبيش، عن حذيفة قال: سألتني أمي: منذ متى عهدك بالنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ؟ قال: فقلت لها: منذ كذا وكذا، قال: فنالت مني وسبّتني، قال: فقلت لها: دعيني، فإني آتي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فأصلي معه المغرب، ثم لا أدعه حتى يستغفر لي ولك، قال: فأتيت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فصليت معه المغرب، فصلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ العشاء، ثم انْفَتَل، فتبعته، فعرض له عارض، فناجاه، ثم ذهب، فاتبعته، فسمع صوتي، فقال: «من هذا؟» فقلت حذيفة، قال: «مالك؟» فحدثته بالأمر، فقال: «غفر الله لك ولأمك»، ثم قال: «أما رأيت العارض الذي عرض لي قبيل؟» قال: قلت: بلى، قال: «فهو ملك من الملائكة لم يهبط الأرض قبل هذه الليلة، فاستأذن ربه أن يسلم علي، ويبشرني أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» ـ رضي الله عنهم ـ .

جميعهم رووه هكذا بألفاظ متقاربة، واللفظ لأحمد، إلا أن لفظ ابن أبي شيبة، والصيداوي مختصر، والمروزي لم يذكر قصة العارض، وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «إن الحسن والحسين. . .» الحديث. =

. . . .

= وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٠٦/٢ ـ ٢٠٧) من نفس الطريق مختصراً بلفظ: عن حذيفة: أنه صلى مع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ المغرب، ثم صلى حتى صلى العشاء.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وصححه الذهبي، وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

زرّ بن حبيش تقدم في الحديث (٥٠٨) أنه ثقة جليل مخضرم.

والمنهال بن عمرو الأسدي صدوق، وميسرة بن حبيب ثقة، تقدم ذلك في الحديث (٥٩٢).

وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق تقدم في الحديث (٤٩٦) أنه ثقة.

ومحمد بن بكر بن عثمان البُرساني، أبوعثمان البصري ثقة صاحب حديث، روى له الجماعة، وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو داود، والعجلي، وابن قانع، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الإمام أحمد: صالح الحديث، وقال أبوحاتم: شيخ محله الصدق، وقد تكلم فيه بعضهم، ولم يبيّن، فقال ابن عمار: لم يكن صاحب حديث، تركناه لم نسمع منه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وأظن كلام ابن عمار، والنسائي فيه بسبب زيادة رواها في حديث بسرة في مس الذكر، وذكر ابن حجر أنه قد توبع عليها. / انظر الجرح والتعديل (٢١٢/٧ رقم ١١٧٥)، والكاشف للذهبي (٢٤/٣ رقم ٤٨١٤)، والتهذيب (٧٧/٩ ـ ٧٨ رقم ٩٦).

وأما الإمام أحمد، وابنه، والقطيعي، فثقات تقدمت تراجمهم في الحديث (٥٣١).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، والله أعلم.

عمّار بن ياسر[1]

٧٢٨ ـ حديث الحسن:

قال عمرو بن العاص: إني لأرجو أن لا يكون رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (مات)[2] يوم مات وهو يحب رجلاً أن يدخل النار أبداً. . . الخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: لكنه مرسل.

---

(١) من هامش (أ).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

٧٢٨ ـ المستدرك (٣/٣٩٢): حدثنا محمد بن صالح بن هانيء، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، ثنا أبي، ثنا ابن عون، عن الحسن قال: قال عمرو بن العاص: إني لأرجو أن لا يكون رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ مات يوم مات وهو يحب رجلاً أن يدخل النار أبداً، قالوا: إنا كنا نراه يحبك، ويستعين بك، ويستعملك، فقال: والله أعلم بحبي، ولكن كفى به، وكنا نراه يحب رجلاً، قال: ومن ذاك؟ قال: عمار بن ياسر، قالوا: فذاك قتيلكم يوم صفين.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين إن كان الحسن بن أبي الحسن سمعه من عمرو بن العاص، فإنه أدركه بالبصرة بلا شك». =

. . . .

= **تخـــريجـــه**:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٢٦٣).

والإمام أحمد في الفضائل (٢/٨٦١) رقم ١٦٠٦).

والنسائي في فضائل الصحابة (ص ١٥٤ رقم ١٦٩).

جميعهم من طريق ابن عون، عن الحسن، به نحوه.

وأخرجه ابن سعد في الموضع السابق.

والإمام أحمد في المسند (٤/٢٠٣).

كلاهما من طريق جرير بن حازم، قال: سمعت الحسن قال: قال رجل لعمرو بن العاص: أرأيت رجلاً مات رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو يحبّه، أليس رجلاً صالحاً؟ قال: بلى، قال: قد مات رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو يحبك، وقد استعملك، فقال: قد استعملني، فوالله ما أدري، أحباً كان لي منه، أو استعانة بـي؟ ولكن سأحدّثك برجلين مات رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو يحبهما: عبد الله بن مسعـود، وعمار بن ياسر. اهـ. وهذا لفظ أحمد.

وأخرج الإمام أحمد في مسنده (٤/١٩٩).

وأحمد بن منيع في مسنده ـ كما في المطالب العالية (٤/١٠٦ ـ ١٠٧ رقم ٤٠٨٢) ـ.

كلاهما من طـريق أبـي نوفـل بن أبـي عقرب قـال ـ واللفظ لأحمد بن حنبل ـ: جزع عمرو بن العاص عند الموت جزعاً شديداً، فلما رأى ذلك ابنه عبد الله بن عمرو قال: يا أباعبـد الله، ما هـذا الجزع وقـد كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يدنيك ويستعملك؟ قال: أي بني، قد كان ذلك، وسأخبرك عن ذلك: إني والله ما أدري، أحباً ذلك كان، أم تألفاً يتألّفني؟ ولكن أشهد على رجلين أنه قد فارق الدنيا وهو يحبهما ابن سُمَيّة، وابن أم عبد، فلما حدّثه وضع يده موضع الغلال من ذقنه، وقال: اللهم =

. . . .

= أمرتنا، فتركنا، ونهيتنا، فركبنا، ولا يسعنا إلا مغفرتك، وكانت تلك هجّيراه حتى مات.

ومعنى قوله: (هِجّيراه) أي: دأبه، وعادته، وديدنه. / النهاية (٥/٢٤٦).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن كان الحسن بن أبي الحسن سمعه من عمرو بن العاص، فإنه أدركه بالبصرة بلا شك»، وتعقبه الذهبي بقوله: «لكنه مرسل»، أي أنه رجح عدم سماع الحسن من عمرو بن العاص، وهذا ما نص عليه في سير أعلام النبلاء (٣/٥٥) في ترجمة عمرو بن العاص ــ رضي الله عنه ــ حيث قال: «حدث عنه ابنه عبد الله. . . ، والحسن البصري مرسلاً، والحسن أدرك عمرو بن العاص بلا شك، لكن أظنه لم يلقه، فإن عمراً كان بمصر، والشام، والحسن في المدينة والبصرة، وإلا فإن عمراً توفي على الصحيح سنة ثلاث وأربعين، والحسن ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وأدرك عثمان، وسمعه يخطب على المنبر. / انظر السير (٣/٧٧) و(٤/٥٦٤).

أما الحديث من الطريق الأخرى التي أخرجها الإمام أحمد عن شيخه عفان بن مسلم، عن الأسود بن شيبان، عن أبي نوفل بن أبي عقرب، فبيان حال رجال إسناد هذه الطريق كالتالي: أبو نوفل بن أبي عقرب الكناني، العَرِيجي ــ بفتح المهملة، وكسر الراء والجيم ــ، اسمه: مسلم، وقيل: عمرو بن مسلم، وقيل معاوية بن مسلم، وهو ثقة روى له الشيخان. / . ثقات ابن حبان (٥/٤١٥)، والتهذيب (١٢/٢٦٠ رقم ١٢٠٢)، والتقريب (٢/٤٨٢ رقم ٣٥).

والأسود بن شيبان السدوسي، أبو شيبان ثقة عابد روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٢/٢٩٣ ــ ٢٩٤ رقم ١٠٧٧)، والتهذيب (١/٣٣٩ رقم ٦١٨)، والتقريب (١/٧٦ رقم ٥٧٢).

وشيخ الإمام أحمد: عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفّار =

. . . .

= ثقة ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/ ٣٠ رقم ١٦٥)، والتهذيب (٧/ ٢٣٠ رقم ٤٢٣)، وقد تكلم فيه بعضهم، وقيل: تغير قبل موته، وليس بقادح في روايته، فقد ذكره الذهبي في الميزان (٣/ ٨١ ــ ٨٢ رقم ٥٦٧٨)، وقال: «الحافظ الثبت الذي يقول فيه يحيى القطان، ــ وما أدراك ما يحيى القطان ــ إذا وافقني عفان، لا أبالي من خالفني، فآذى ابن عدي نفسه بذكره له في كامله، وأجاد ابن الجوزي في حذفه. ذكر ابن عدي قول سليمان بن حرب: ترى عفان كان يضبط عن شعبة؟ والله لو جهد جهده أن يضبط في شعبة حديثاً واحداً ما قدر، كان بطيئاً رديء الحفظ، بطيء الفهم. قلت (القائل الذهبي): عفان أجل وأحفظ من سليمان هذا. أو هو نظيره، وكلام النظير والأقران ينبغي أن يُتأمّل، ويتأنّى فيه، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ما رأيت أحداً أحسن حديثاً عن شعبة من عفان. . . ، وقد قال أبو خيثمة: أنكرنا عفان قبل موته بأيام، قلت (القائل الذهبي): هذا التغير هو من تغير مرض الموت، وما ضرّه؛ لأنه ما حدّث فيه بخطأ». اهـ.

الحكم على الحديث:

تقدم أن رواية الحسن عن عمرو بن العاص مرسلة، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي أخرجها الإمام أحمد كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

٧٢٩ ـ حديث خيثمة بن أبي سبرة الجعفي، قال لي أبو هريرة:

أليس فيكم من أجاره الله من الشيطان على لسان نبيه؟ عمار... الحديث.

قلت: صحيح.

---

٧٢٩ ـ المستدرك (٣٩٢/٣): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا يحيى بن حليم، ثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن خيثمة ابن أبي سبرة الجعفي قال: أتيت المدينة، فسألت الله أن ييسر لي جليساً صالحاً، فيسر لي أبا هريرة، فقال لي: ممن أنت؟ فقلت: من أرض الكوفة، جئت ألتمس العلم والخير، فقال: أليس فيكم سعد بن مالك مجاب الدعوة، وعبد الله بن مسعود ـ صاحب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ونعليه ـ، وحذيفة بن اليمان ـ صاحب سر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وعمار بن ياسر الذي أجاره الله من الشيطان على لسان نبيه ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وسلمان صاحب الكتابين؟ قال قتادة: والكتابان: الإنجيل والفرقان.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، كذا في المستدرك المطبوع والمخطوط، فالذي يظهر أن نسخة الذهبي ينقصها كلام الحاكم هذا، ولذا لم يحكه الذهبي في تلخيصه، وقال: «الحديث صحيح» على غير عادته في موافقته للحاكم في مثل هذه الحال.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عساكر في تاريخه ـ كما في كنز العمال (٥٣٥/١٣ ـ ٥٣٦ رقم ٣٧٣٩٧).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم والذهبي، وفي سنده قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، وهو ثقة ثبت روى له الجماعة، إلا أنه مدلس من =

. . . .

= الطبقة الثالثة، وقد عنعن هنا. / الجرح والتعديل (٧/١٣٣ ـ ١٣٥ رقم ٧٥٦)، والتقريب (٢/١٢٣ رقم ٨١)، والتهذيب (٨/٣٥١ رقم ٦٣٥)، وطبقات المدلسين (ص ١٠٢ رقم ٩٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لتدليس قتادة:

وله شاهد يرويه علقمة بن قيس، قال: قدمت الشام، فصليت ركعتين، ثم قلت: اللهم يسّر لي جليساً صالحاً، فأتيت قوماً، فجلست إليهم، فإذا شيخ قد جاء حتى جلس إلى جنبي، قلت: من هذا؟ قالوا: أبو الدرداء، فقلت: إني دعوت الله أن ييسّر لي جليساً صالحاً، فيسّرك لي، قال: ممن أنت؟ قلت: من أهل الكوفة، قال: أو ليس عندكم ابن أمّ عبد صاحب النعلين، والوساد، والمطهرة؟ أفيكم الذي أجاره الله من الشيطان ـ يعني على لسان نبيه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؟ أوليس فيكم صاحب سرّ النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الذي لا يعلم أحد غيره؟... الحديث.

وفي رواية: أليس فيكم ـ أوْ منكم ـ صاحب السّرّ الذي لا يعلمه غيره؟ ـ يعني حذيفة ـ، قال: قلت: بلى. قال: أليس فيكم أو منكم ـ الذي أجاره الله على لسان نبيه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؟ يعني من الشيطان، يعني عماراً، قلت: بلى، قال: أليس فيكم ـ أو منكم ـ صاحب السواك، والوساد ـ أو السرار ـ؟ قال: بلى... الحديث.

أخرجه البخاري في مواضيع من صحيحه، منها: (٧/٩٠ ـ ٩١ و١٠٢ رقم ٣٧٤٢ و٣٧٤٣ و٣٧٦١) في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمار وحذيفة، وباب مناقب عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنهم ـ.

٧٣٠ ـ حديث:

رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وما معه إلا خمسة أعبد، وامرأتان، وأبو بكر.

قلت: خرجه وهو في البخاري[١].

---

(١) هذا الحديث ليس في التلخيص المخطوط، ولا المطبوع، فإما أن يكون في نسخة أخرى منه، أو انه تعقب من ابن الملقن.

٧٣٠ ـ المستدرك (٣/٣٩٣): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا يحيى بن معين، ثنا إسماعيل بن مجالد، عن بيان، عن عروة، عن همام بن الحارث، عن عمار بن ياسر قال: رأيت. . . ، الحديث بلفظه.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه البخاري (١٨/٧ و ١٧٠ رقم ٣٦٦٠ و ٣٨٥٧) في كتاب فضائل الصحابة، وكتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «لو كنت متخذاً خليلاً، وباب إسـلام أبـي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ ، من طريق يحيى بن معين، وأحمد بن أبـي الطيب، كلاهما عن إسماعيل بن مجالد، به مثله.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم والبخاري كلاهما من طريق يحيى بن معين، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى يحيى كالتالي:

عبد الله بن أحمد بن حنبل تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة.

وشيخ الحاكم هو: الإمام العلامة الفقيه المحدث أبو بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغي كما في الحديث المتقدم برقم (٥١٠).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق يحيى بن معين، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وفاته أن البخاري قد أخرجه من طريق ابن معين، وإسناد الحاكم إليه صحيح، والله أعلم.

٧٣١ ـ حديث عمّار:

طول الصلاة (وقصر الخطبة)[١] (مَئِنّة)[٢] (من فقه الرجل)[١]. . . ، الحديث[٣].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: هو في مسلم[٤].

---

(١) في (أ): (طول صلاة الرجل وقصرها بخطبة الحديث).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

ومعنى قوله: (مَئِنّة من فقه الرجل) أي: أن هذا مما يُستدلّ به على فقه الرجل، وكل شيء دلّ على شيء فهو(مَئِنّة له. / النهاية (٤/٢٩٠).

(٣) في (ب): (الخ)، وما أثبته من (أ).

(٤) في التلخيص المطبوع والمخطوط: (خ م) أي: أنه على شرط البخاري ومسلم، ولم يذكر قوله: (هو في مسلم)، فإما أن يكون في بعض النسخ منه، أو انه من ابن الملقن.

٧٣١ ـ المستدرك (٣/٣٩٣): حدثنا عبد الباقي بن قانع الحافظ، ثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبجر، حدثني أبي، عن واصل بن حيّان، عن أبي وائل، قال: خطبنا عمار بن ياسر، فأبلغ وأوجز، فقلنا: يا أبا اليقظان، لقد أبلغت وأوجزت! فقال: إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إن طول الصلاة، وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبجر. ومن طريق عبد الرحمن هذا أخرجه مسلم (٢/٥٩٤ رقم ٤٧) في الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، به نحوه وزاد في آخره: «وإن من البيان سحراً». =

. . . .

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٦٣).

والدارمي في سننه (١/٣٠٣ ـ ٣٠٤ رقم ١٥٦٤)، في الصلاة، باب في قصر الخطبة.

والبيهقي في سننه (٣/٢٠٨) في الجمعة، باب ما يستحب من القصد في الكلام وترك التطويل. ثلاثتهم من طريق عبد الرحمن بن عبد الملك، به نحو لفظ مسلم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم، كلاهما من طريق عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبجر، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى عبد الرحمن هذا كالتالي: سعيد بن سليمان الضبّي، أبو عثمان الواسطي، البزاز، نزيل بغداد، لقبه: سعدويه، وهو ثقة حافظ روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٤/٢٦ رقم ١٠٧)، والتهذيب (٤/٤٣ ـ ٤٤ رقم ٦٩)، والتقريب (١/٢٩٨ رقم ١٨٧).

والراوي عنه هو الإمام الحافظ الثقة أبو جعفر أحمد بن القاسم بن مساور البغدادي الجوهري. / تاريخ بغداد (٤/٣٤٩ ـ ٣٥٠ رقم ٢١٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥٥٢ رقم ٢٧٨).

وعنه شيخ الحاكم أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي، مولاهم، البغدادي، صاحب كتاب «معجم الصحابة»، وصفه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/٥٢٦ رقم ٣٠٣) بقوله: «الإمام الحافظ البارع الصدوق ـ إن شاء الله ـ»، وفي تذكرة الحفاظ (٣/٨٨٣ رقم ٨٥١) بقوله: «الحافظ العالم المصنف»، وقال الدارقطني عن ابن قانع هذا: «كان يحفظ، ولكنه يخطيء ويُصرّ على الخطأ»، وقال البَرْقاني: «في حديثه نُكرة»، وقال أيضاً: «أما البغداديون فيوثقونه، وهو عندنا ضعيف»، قال الخطيب: «لا أدري لأي شيء ضعّفه البَرْقَاني، وقد كان عبد الباقي من أهل العلم والدراية والفهم، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه، وقد كان تغير في آخر =

. . . .

= عمره»، ونقل عن أبـي الحسن بن الفرات قوله: «كان عبد الباقي قد حدث به اختلاط قبل أن يموت بمدة نحو سنتين، فتركنا السماع منه، وسمع منه قوم في اختلاطه». اهـ. من تاريخ بغداد (١١/٨٨ ـ ٨٩ رقم ٥٧٧٥)، وانظر الميزان (٢/٥٣٢ ـ ٥٣٣ رقم ٤٧٣٥)، واللسان (٣/٣٨٣ ـ ٣٨٤ رقم ١٥٣٦).

قلت: وعليه فإن من ضعّف ابن قانع، فالظاهر أنه لأجل اختلاطه، ومن حدث عنه قبل الاختلاط كأبـي الحسن بن الفرات، فروايته عنه صحيحة، ولم يتضح أن الحاكم سمع منه قبل أو بعد الاختلاط، غير أنه لم ينفرد بالحديث كما سبق، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث في سنده، شيخ الحاكم وتقدم أنه اختلط قبل موته، وحيث لم ينفرد بالحديث، فيكون الحديث صحيحاً لغيره بـالطريق التي رواهـا مسلم، والله أعلم.

٧٣٢ ـ حديث قيس، قال:

قال عبد الله: لا أعلم أحداً خرج في الفتنة يريد به وجه الله، والدار الآخرة، إلا عمّار بن ياسر.

قال: صحيح.

قلت: على شرط البخاري ومسلم، ومراده بالفتنة هنا[١]: نيله[٢] من عثمان؛ لأن عبد الله مات قبل مقتل عثمان[٣].

---

(١) في (ب): (ههنا).

(٢) في التلخيص: (نيلهم).

(٣) قوله: (لأن عبد الله...) الخ ليس في التلخيص.

٧٣٢ ـ المستدرك (٣/٣٩٤): أخبرنا أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عمرو الجرشي، ثنا يحيى بن يحيى، أنا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: قال عبد الله: ما أعلم أحداً خرج في الفتنة يريد به وجه الله تعالى، والدار الآخرة إلا عمار بن ياسر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وزاد الذهبي قوله: «على شرط البخاري ومسلم»، وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

قيس بن أبي حازم تقدم في الحديث (٧٢٠) أنه ثقة مخضرم روى له الجماعة.

وإسماعيل بن أبي خالد تقدم في نفس الحديث أنه ثقة ثبت روى له الجماعة.

ووكيع بن الجراح تقدم في الحديث (٦٩٤) انه إمام مشهور ثقة حافظ عابد روى له الجماعة.

ويحيى بن يحيى بن بكير التميمي الحنظلي، أبو زكريا النيسابوري ثقة ثبت =

= إمام أخرج له الشيخان، وهو من شيوخهما. / الجرح والتعديل (٩/١٩٧ رقم ٨٢٣)، والتهذيب (١١/٢٩٦ ـ ٢٩٩ رقم ٥٧٨)، والتقريب (٢/٣٦٠ رقم ١٩٨).

ومحمد بن عمرو الجرشي لم أجد له ترجمة.

وشيخ الحاكم أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الله بن عنبر بن عطاء السلمي، مولاهم العنبري، النيسابوري إمام ثقة. / سير أعلام النبلاء (١٥/٥٣٣ رقم ٣١١).

الحكم على الحديث:

الحديث إلى طبقة الشيخين على شرطهما، لكن في الإسناد شيخ الحاكم محمد بن عمرو الجرشي، ولم أجد من ترجم له، والحكم على الحديث متوقف على معرفة حاله من حيث قبول الرواية وردّها، والله أعلم.

صهيب[1]

٧٣٣ ـ حديث صهيب:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول في المهاجرين الأولين: «هم السابقون (الشافعون)[2]. . .» الخ.

قال: غريب.

قلت: بل كذب، وإسناده مظلم.

---

(١) العنوان من هامش (أ).

(٢) في (أ) و(ب): (السابقون): (السابقون)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٣٣ ـ المستدرك (٣/٣٩٩ ـ ٤٠٠): حدثني أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر العدل الزاهد، وأنا سألته، ثنا أبو حبيب العباس بن أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، ثنا أبو بكر عبد الله بن عبيد الله الطلحي، ثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق بن موسى بن طلحة بن عبيد الله، حدثني أبو حذيفة الحصين بن حذيفة بن صيفي بن صهيب، عن أبيه، عن جده صهيب قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول في المهاجرين الأولين: «هم السابقون الشافعون المُدْلون على ربهم تبارك وتعالى، والذي نفسي بيده، إنهم ليأتون يوم القيامة وعلى عواتقهم السلاح، فيقرعون باب الجنة، فتقول لهم الخزنة: من أنتم؟ فيقولون: نحن المهاجرون، فتقول لهم الخزنة: هل حوسبتم؟ فيجثون على ركبهم، وينثرون ما في جعابهم، =

. . . .

ويرفعون أيديهم إلى السماء، فيقولون: أي رب، وماذا نحاسب، فقد خرجنا، وتركنا الأهل، والمال، والولد، فيمثل الله لهم أجنحة من ذهب مخوّصة بالزبرجد، والياقوت، فيطيرون حتى يدخلوا الجنة، فذلك قوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ الآية إلى: ﴿لغوب﴾.

(الآية **٣٤** و**٣٥** من سورة فاطر).

قال أبو حذيفة: قال حذيفة: قال صيفي: قال صهيب: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ: «فلهم بمنازلهم في الجنة أعرف منهم بمنازلهم في الدنيا».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/١٥٦) من طريق جعفر بن أبي الحسن الخوارزمي، ثنا عبد الله بن عبيد الله بن إسحاق بن محمد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله، حدثني أبي عبيد الله بن إسحاق، عن الحصين بن حذيفة، عن أبيه حذيفة، عن أبي صيفي، عن أبيه صهيب ــ رضي الله عنه ــ. . .، به بنحوه.

وأخرجه ابن مردويه ــ كما في الدر المنثور (٧/٢٩) ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ثم قال: «غريب الإسناد والمتن ذكرته في مناقب صهيب لأنه من المهاجرين الأولين، والراوي للحديث أعقابه، والحديث لأصحابه، ولم نكتبه إلا عن شيخنا الزاهد أبي عمرو ــ رحمه الله ــ».

فتعقبه الذهبي بقوله: «إسناده مظلم» على عادته في حكمه على السند الذي فيه مجاهيل، وحُق له ذلك؛ فإن: صيفي بن صهيب بن سنان الرومي مجهول الحال؛ ذكره ابن حبان في ثقاته (٤/٣٨٤)، وقال ابن حجر عنه في التقريب (١/٣٧١ رقم ١٣١): مقبول، وانظر التهذيب (٤/٤٤١ رقم ٧٦٦).

= وابنه حذيفة لم أجد من ذكره.

والحصين بن حذيفة، أبو حذيفة قال عنه أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ ابن حجر في اللسان: له مناكير، وذكره هو والذهبي في عداد الضعفاء. / انظر الجرح والتعديل (٣/١٩١ رقم ٨٢٧)، والميزان (١/٥٥٢ رقم ٢٠٧٧)، واللسان (٢/٣١٨ ـ ٣١٩ رقم ١٣٠٢).

والراوي عنه عبد الله بن محمد بن إسحاق بن موسى بن طلحة بن عبيد الله كذا وقع في إسناد الحاكم، وعند أبي نعيم: عبيد الله بن إسحاق بن محمد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله، ولم أجد أحداً بهذا الاسم أو ذاك، وإنما هناك:

عبيد الله بن إسحاق بن حماد بن موسى بن طلحة بن عبيد الله، فإن يكن هو، فقد قال عنه أبو حاتم: ليس بقوي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وإلا فلم أعرفه. / الجرح والتعديل (٥/٣٠٨ رقم ١٤٦٤)، واللسان (٤/٩٧ رقم ١٩٠).

وعبد الله بن عبيد الله بن إسحاق، أبو بكر الطلحي لم أجده.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم ذكره من العلل في دراسة الإسناد، والله أعلم.

٧٣٤ ــ حديث صهيب مرفوعاً:

«أحبوا صهيباً حب الوالدة لولدها».

قلت: سنده واه.

---

٧٣٤ ــ المستدرك (٤٠١/٣): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي بنيسابور، ثنا أبو الزنباع، ثنا يوسف بن عدي، ثنا يوسف بن محمد بن يزيد بن صيفي بن صهيب، عن أبيه، عن جده، عن صهيب قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ . . .، الحديث بلفظه.

وهذا الحديث ليس في التلخيص المطبوع، وهو في المخطوط منه.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٦٢٦/٧) بلفظ: «من كان يؤمن بالله فليحب صهيباً حب الوالدة لولدها».

وأخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه ــ كما في تهذيبه (٤٥٠/٦) ــ من طرق بمثل لفظ الحاكم، وبمثل لفظ ابن عدي، وبلفظ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحب صهيباً حب الوالد لولده».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «سنده واه».

وفي سنده صيفي بن صهيب وتقدم في الحديث السابق أنه مجهول الحال.

والراوي عنه محمد بن يزيد بن صيفي بن صهيب، قال عنه البخاري: «مختلف في إسناده»، وذكره العقيلي في الضعفاء، وذكر عبارة البخاري هذه، وذكر حديثاً من طريقه، وقال: «لا يتابع عليه»، وعدّه الذهبي في الضعفاء. / التاريخ الكبير (٢٥٨/١ رقم ٨٢٥)، والضعفاء للعقيلي (١٤٦/٤ ــ ١٤٧)، والميزان (٦٦/٤ رقم ٨٣١٧).

. . . .

ويوسف بن محمد بن يزيد بن صيفي بن صهيب قال عنه البخاري: فيه نظر.

وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات.

ولخص القول فيه ابن حجر بقوله: مقبول. / انظر الجرح والتعديل (٢٢٨/٩ رقم ٩٥٩)، والتهذيب (٤٢٢/١١ رقم ٨٢٣)، والتقريب (٣٨٢/٢ رقم ٤٥١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للعلل المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد، وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٩٩/١ رقم ١٧٨)، وقال: «ضعيف جداً»، والله أعلم.

٧٣٥ ـ حديث صهيب مرفوعاً:

«من كذب علي متعمداً كُلِّف يوم القيامة أن يعقد طرفي شعيرة، ولن يعقدها».

قلت: فيه (عمرو)[1] بن دينار، وهو ضعيف.

---

(١) في (أ) و(ب): (عمر)، وما أثبته من سند المستدرك، ومن التلخيص، ومصادر الترجمة الآتية.

٧٣٥ ـ المستدرك (٣/٤٠١) روى الحاكم بإسناده عن صهيب ـ رضي الله عنه ـ قوله: هلمّوا نحدّثكم عن مغازينا، فأما أن نقول: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فلا، ثم قال الحاكم: بيان هذا الحديث ما حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الخضر بن أبان الهاشمي، ثنا سيّار بن حاتم، ثنا جعفر بن سليمان، ثنا عمرو بن دينار، عن صيفي بن صهيب قال: قلت لأبي صهيب: مالك لا تحدث عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كما يحدث أصحابك؟ قال: أي بني قد سمعت كما سمعوا، ولكن يمنعني من الحديث أني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول. . . ، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٤٠ ـ ٤١ رقم ٧٣٠٢) من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن عمرو بن دينار هذا، أن بني صهيب قالوا لصهيب: يا أبانا، إن أبناء أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يحدثون عن آبائهم، فقال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١/١٧) من طريق قطن بن نسير، عن جعفر بن سليمان، به نحو لفظ الحاكم.

وأخرجه ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات (١/٦٦) من طريق ابن عدي، ومن طرق أخرى مدارها على عمرو بن دينار.

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٤/١٣١): «عمرو بن دينار هذا متروك».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «عمرو ضعيف».

وعمرو بن دينار هذا هو البصري، الأعور، قهرمان آل الزبير، يكنى أبا يحيى، وهو ضعيف. / الكامل (٥/١٧٨٥ ـ ١٧٨٦)، والتقريب (٢/٦٩ رقم ٥٧٦)، والتهذيب (٨/٣٠ ـ ٣١ رقم ٤٦).

وشيخ عمرو هذا هو صيفي بن صهيب، وتقدم في الحديث (٧٣٣) أنه مجهول الحال.

أما الطريق التي رواها الطبراني، وسقط منها بعض رجال الإسناد، فإنها من طريق الحسن بن أبي جعفر، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه ضعيف الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عمرو بن دينار، وجهالة حال صيفي.

أما متن الحديث فمتواتر بلفظ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وتقدم الكلام عنه في الحديث رقم (٦٧١).

٧٣٦ ـ حديث أنس مرفوعاً:

«أنا سابق العرب، وصهيب سابق الروم، وسلمان سابق الفرس، وبلال سابق الحبش».

قلت: فيه عمارة بن زاذان (وهو)[1] واه؛ ضعفه الدارقطني[2]، وقد ذكره ابن أبي حاتم في العلل[3] من حديث محمد بن زياد، (عن)[1] أبي أمامة قال: سمعت أبي، وأبا زرعة يقولان: هذا حديث باطل لا أصل له بهذا الإسناد.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٥٣ رقم ٣٧٥).

(٣) (٢/٣٥٣ رقم ٢٥٧٧).

٧٣٦ ـ المستدرك (٣/٤٠٢): حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو حذيفة، ثنا عمارة بن زاذان، عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «السباق أربعة: أنا سابق العرب، وصهيب سابق الروم، وسلمان سابق فارس، وبلال سابق الحبش».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٣٤ رقم ٧٢٨٨).

والبزار في مسنده (٣/٢١٩ رقم ٢٦٠٧).

أما الطبراني فمن طريق علي بن عبد العزيز، وأما البزار فمن طريق عبدة بن عبد الله، كلاهما عن أبي حذيفة النهدي موسى بن مسعود، به مثله.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٠٥)، وعزاه للطبراني فقط، وقال: «رجاله رجال الصحيح، غير عمارة بن زاذان، وهو ثقة، وفيه خلاف».

وأما حديث أبي أمامة الذي ذكر الذهبي أن ابن أبي حاتم ذكره، فهو في العلل له (٢/٣٥٣ رقم ٢٥٧٧). =

. . . .

= وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣١/٨ رقم ٧٥٢٦)، وفي الصغير (١٠٤/١).

وابن عدي في الكامل (٥٠٧/٢).

ثلاثتهم من طريق عطية بن بقية بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة يرفعه، بنحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٣٠٥/٩): «إسناده حسن».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عمارة بن زاذان الصيدلاني، أبو سلمة البصري، وهو صدوق إلا أنه كثير الخطأ. / الجرح والتعديل (٣٦٥/٦ ـ ٣٦٦ رقم ٢٠١٦)، والتقريب (٤٩/٢ رقم ٣٦٧)، والتهذيب (٤١٦/٧ رقم ٦٧٦).

وأما حديث أبي أمامة عند ابن أبي حاتم، والطبراني، وابن عدي، فإنه من رواية عطية بن بقية بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن زياد الألهاني.

وعطية بن بقية يخطىء ويغرب، ويعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلسة، كما قال ابن حبان في الثقات (٥٢٧/٨)، وانظر اللسان (١٧٥/٤ رقم ٤٤١).

وأما أبوه بقية بن الوليد الحمصي، فإنه صدوق، غير أنه كثير التدليس عن الضعفاء، وقد جعله الحافظ ابن حجر على رأس الطبقة الرابعة من المدلسين ـ وهم الذين اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، الجرح والتعديل: (٤٣٤/٢ ـ ٤٣٦ رقم ١٧٢٨)، وطبقات المدلسين: (ص ١٢١ رقم ١١٧)، والتهذيب (٤٧٣/١ ـ ٤٧٨ رقم ٨٧٨)، والتقريب (١٠٥/١ رقم ١٠٨).

والحديث رواه عن عطية بن بقية ثلاثة:

١ ـ ابن أبي حاتم في العلل وفي روايته عنعنة بقية عن محمد بن زياد.

٢ ـ علي بن سراج المصري شيخ ابن عدي وعنده عنعنة بقية أيضاً. =

. . . .

= ٣ ـ أيوب بن أبـي سليمان الصوري شيخ الطبراني، وفي روايته صرح بقية بالتحديث.

وابن أبـي حاتم إمام مشهور.

وعلي بن سراج المصري حافظ متقن، رمي بشرب المسكر، وعلل ذلك ابن حجر بأنه ينبغي احتمال كونه كان يشرب النبيذ المختلف فيه. / انظر سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ٢٢٣ رقم ٣٠٦)، واللسان ٤/ ٢٣٠ ـ ٢٣١ رقم ٦١٤).

وأما شيخ الطبراني أيوب بن أبـي سليمان الصوري فلم أجد من ذكره.

وبذا يتضح أن رواية بقية بالعنعنة هي الراجحة لاتفاق اثنين من الحفاظ على ذلك، ومخالفة شيخ لهما لم تتبين حاله.

الحكم على الحديث:

حديث أنس ضعيف بهذا الإسناد لضعف عمارة من قبل حفظه.

وأما حديث أبـي أمامة فإنه ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لما تقدم في دراسة الإسناد، وقد أعلّه أبو زرعة وأبو حاتم بقولهما: «هذا حديث باطل لا أصل له بهذا الإسناد».

وله شاهد من حديث أم هانيء ـ رضي الله عنها ـ بلفظه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/ ٤٣٥ رقم ١٠٦٢).

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/ ٣٠٥) وقال: «فيه فائد العطار وهو متروك».

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بهذين الشاهدين، والله أعلم.

انتهى الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس
وأوّله: بقية مناقب أفراد الصحابة
رضي الله عنهم

مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن
توفي عام ٨٠٤ هـ

تحقيق ودراسة
سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

الجزء الخامس

دار العاصمة
الرياض

أويس القرني[1]

٧٣٧ ـ حديث الأَصْبَغ بن نُبَاتَةَ:

شهدت علياً يوم صفين يقول: من يبايعني على الموت؟ فبايعه تسعة وتسعون، فقال: أين التمام؟ فجاء رجل عليه أطمار[2] صوف، محلوق الرأس، فبايعه على الموت، فقيل: هذا أويس القرني، فما زال يقاتل بين يديه حتى قتل.

قلت: سنده ضعيف.

---

(١) العنوان من (أ)، وليس في (ب).

(٢) أطْمار: جمع طِمْر، وهو الثوب الخلق. / النهاية (١٣٨/٣).

٧٣٧ ـ المستدرك (٤٠٢/٣ ـ ٤٠٣): أخبرني أحمد بن كامل القاضي ببغداد، ثنا عبد الله بن روح المدايني، ثنا عبيد الله بن محمد العبسي، حدثني إسماعيل بن عمرو البجلي، عن حبان بن علي العنزي، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة قال: شهدت علياً ـ رضي الله عنه ـ يوم صفين وهو يقول: من يبايعني على الموت ـ أو قال: على القتال ـ؟ فبايعه تسع وتسعون، قال: فقال: أين التمام؟ أين الذي وعدت به؟ قال: فجاء رجل عليه أطمار صوف، محلوق الرأس، فبايعه على الموت والقتل، قال: فقيل: هذا أويس القرني، فما زال يحارب بين يديه حتى قتل ـ رضي الله عنه ـ.

. . . .

= **تخــريجــه**:

الحديث ذكره الذهبي في السير (٤/٣٣) وعزاه للحاكم فقط، وقال: «سنده ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «سنده ضعيف».

وفي سنده أصبغ بن نباته، وسعد بن طريف، وتقدم في الحديث (٥٥٢) أنهما متروكان، ورميا بالوضع.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لما رمي به أصبغ وسعد بن طريف من وضع الحديث.

٧٣٨ ـ حديث (أُسَيْر)[١] بن جابر قال:

لما أقبل أهل اليمن، جعل عمر يستقرىء الرِّفاق: أفيكم أحد من قَرَن؟ . . . الحديث، وفيه: إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له: أُوَيْس القَرَني».

قلت: على شرط مسلم.

---

(١) في (أ): (أسيد)، وفي (ب) بياض بقدر كلمة، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه ومصادر التخريج الآتية.

٧٣٨ ـ المستدرك (٣/٤٠٤ ـ ٤٠٥): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا الحسين بن الفضل البجلي، ومحمد بن غالب الضبي، قالا: ثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة، عن سعيد الجُرَيْري، عن أبي نضرة، عن أسَيْر بن جابر قال: لما أقبل أهل اليمن، جعل عمر ـ رضي الله عنه ـ يستقريء الرفاق، فيقول: هل فيكم أحد من قَرَن؟ حتى أتى عليه قَرَن، فقال: من أنتم؟ قالوا: قرن، فرفع عمر بزمام ـ أو زمام ـ أويس، فناوله عمر، فعرفه بالنَّعت، فقال له عمر: ما اسمك؟ قال: أنا أويس، قال: هل كان لك والدة؟ قال: نعم، قال: هل بك من البياض؟ قال: نعم، دعوت الله تعالى فأذهبه عني إلا موضع الدرهم من سُرّتي لأذكر به ربي، فقال عمر: استغفر لي، قال: أنت أحق أن تستغفر لي؛ أنت صاحب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال عمر: إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له: أويس القرني، وله والدة، وكان به بياض فدعا ربه فأذهبه عنه إلا موضع الدرهم في سرّته»، قال: فاستغفر له، قال: ثم دخل في أغمار الناس فلم يدروا أين وقع، قال: ثم قدم الكوفة، فكنا نجتمع في حلقة، فنذكر الله، وكان يجلس معنا، فكان إذ ذكرهم وقع حديثه من قلوبنا موقعاً لا يقع حديث غيره، ففقدته يوماً، فقلت لجليس لنا: ما فعل الرجل الذي كان يقعد إلينا، لعله =

. . . .

= اشتكى؟ فقال: رجل من هو؟ فقلت: من هو؟ (كذا!!) قال: ذاك أويس القرني، فدللت على منزله، فأتيته، فقلت: يرحمك الله، أين كنت؟ ولم تركتنا؟ فقال: لم يكن لي رداء فهو الذي منعني من إتيانكم، قال: فألقيت إليه ردائي، فقذفه إلي، قال: فتخاليته ساعة، ثم قال: لو أني أخذت رداءك هذا، فلبسته، فرآه علي قومي قالوا: انظروا إلى هذا المرائي لم يزل في الرجل حتى خدعه، وأخذ رداءه، فلم أزل به حتى أخذه، فقلت: انطلق حتى أسمع ما يقولون، فلبسه، فخرجنا، فمر بمجلس قومه، فقالوا: انظروا إلى هذا المرائي لم يزل بالرجل حتى خدعه، وأخذ رداءه، فأقبلت عليهم، فقلت: ألا تستحيون؟ لم تؤذونه؟ والله لقد عرضته عليه، فأبى أن يقبله، قال: فوفدت في وفود من قبائل العرب إلى عمر، فوفد فيهم سيد قومه، فقال لهم عمر بن الخطاب: «أفيكم أحد من قرن؟ فقال له سيدهم: نعم، أنا، فقال له: هل تعرف رجلاً من أهل قرن يقال له: أويس، من أمره كذا، ومن أمره كذا؟ فقال: يا أمير المؤمنين، ما تذكر من شأن ذاك؟ ومن ذاك؟ فقال عمر: ثكلتك أمك أدركه ــ مرتين أو ثلاثاً ــ، ثم قال: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال لنا: «إن رجلاً يقال له: أويس من قرن، من أمره كذا، ومن أمره كذا»، فلما قدم الرجل لم يبدأ بأحد قبله، فدخل عليه، فقال: استغفر لي، فقال: ما بدا لك؟ قال: إن عمر قال لي كذا وكذا، قال: ما أنا بمستغفر لك حتى تجعل لي ثلاثاً، قال: وما هن؟ قال: لا تؤذيني فيما بقي، ولا تخبر بما قال لك عمر أحداً من الناس، ونسي الثالثة.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق عفان، عن حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أسير.

ومن نفس الطريق أخرجه مسلم (٤/١٩٦٨ رقم ٢٢٤) في فضائل أويس، من كتاب الفضائل، مختصراً.

وأخرجه أيضاً (٤/١٩٦٩ رقم ٢٢٥) مطولاً بنحوه مع وجود بعض النقص =

. . . .

= في لفظه عن هذا الحديث، من طريق معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أسير بن جابر، فذكره.

وأخرجه مختصراً أيضاً برقم (٢٢٣) من طريق سليمان بن المغيرة، حدثني سعيد الجُريري، فذكره.

وأخرجه أيضاً العقيلي في الضعفاء (١/١٣٦ ـ ١٣٧) من طريق عفان، وسليمان، وزرارة بن أوفى، عن سعيد الجريري، به مختصراً.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/٧٩) من طريق سليمان، به مطولاً.

والحديث أخرجه الحافظ ابن عساكر من طرق كثيرة ـ كما في تهذيب تاريخه (٣/١٦٠ وما بعده) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «على شرط مسلم».

وتقدم أن مسلماً أخرج الحديث من طريق عفان مختصراً، وطريق آخر مطوّلاً، وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

يُسير، ويقال: أسير بن جابر، ويقال: ابن عمرو، الكوفي، له رؤية، وهو ثقة، وثقه ابن سعد والعجلي، وابن حبان، وروى له الشيخان في صحيحيهما. / طبقات ابن سعد (٦/١٤٧)، وثقات العجلي (ص ٤٨٣ رقم ١٨٦٤)، وثقات ابن حبان (٥/٥٥٧)، والتهذيب (١١/٣٧٨ رقم ٧٣٨)، والتقريب (٢/٣٧٤ رقم ٣٦٦).

أبو نضرة اسمه المنذر بن مالك بن قطعة العبدي، ثقة روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٨/٢٤١ رقم ١٠٨٨)، والتهذيب (١٠/٣٠٢ رقم ٥٢٧)، والتقريب (٢/٢٧٥ رقم ١٣٧٢).

سعيد بن إياس الجُرَيْري ـ بضم الجيم ـ، أبو مسعود البصري، ثقة روى له الجماعة، لكنه اختلط قبل موته بثلاث سنين، والراوي عنه هنا هو حماد بن سلمة، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط. / الجرح والتعديل =

. . . .

= (٤/١ ـ ٢ رقم ١)، والتقريب (١/٢٩١ رقم ١٢٧)، والتهذيب (٤/٥ رقم ٨)، والكواكب النيرات (ص ١٧٨ ـ ١٨٩ رقم ٢٤).

حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد تغير حفظه بأَخَرة، ولم يخرج له مسلم في الأصول إلا من حديثه عن ثابت؛ لأنه أثبت الناس فيه، وخرج له في الشواهد عن طائفة، وهذا ليس من حديثه عن ثابت. / الجرح والتعديل (٣/١٤٠ ـ ١٤٢ رقم ٦٢٣)، والتهذيب (٣/١١ رقم ١٤)، والتقريب (١/١٩٧ رقم ٥٤٢).

وعفان بن مسلم الباهلي، أبو عثمان الصفار تقدم في الحديث (٧٢٨) أنه: ثقة ثبت روى له الجماعة، وهو هنا يروي عن حماد بن سلمة، وقد قال يحيى بن معين: «من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة، فعليه بعفان بن مسلم». / شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٥١٧).

ومحمد بن غالب الضبيّ لقبه: تمتام، وتقدم في الحديث (٧٠٧) أنه: ثقة.

والحسين بن الفضل البجلي إمام جليل مشهور، له ترجمة في السير (١٣/٤١٤ رقم ٢٠٢).

وشيخ الحاكم علي بن حمشاذ العدل تقدم في الحديث (٥٠٩) أنه إمام حافظ ثقة.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بهذا الإسناد، لكنه ليس على شرط مسلم؛ لأنه من رواية حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، وهذه الطريق لم يخرجها مسلم في الأصول ـ كما تقدم في دراسة الإسناد ـ، مع أن مسلماً قد أخرج الحديث كما سبق، والله أعلم.

خَوّات بن جُبير(1)

٧٣٩ ـ حديث ابن عباس:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعث خَوّات بن جبير إلى بني قُريظة على فرس يقال له: الجناح.

قال: على شرط البخاري.

قلت: فيه عبد العزيز بن يحيى ضعيف.

---

(١) العنوان من (أ).

٧٣٩ ـ المستدرك (٣/٤١٣): أخبرني محمد بن القاسم بن عبد الرحمن العتكي، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا عبد العزيز بن يحيى، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بعث خوات بن جبير إلى قريظة على فرس له يقال له: الجناح.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢١٤ ب) من طريق عبد الجبار بن العلاء، عن سفيان، به مثله.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط البخاري، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد العزيز ضعيف».

=

. . . .

= وعبد العزيز هذا هو ابن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكنـاني المكّي، الملقب بالغول لدمامته، وهو صاحب كتاب الحَيْدة في مناظرة بشْر المرّيسي، قال عنه الذهبـي هنا: «ضعيف»، وذكره في الميزان في عداد الضعفاء (٦٣٩/٢ رقم ٥١٣٩)، ولم يذكر من جرحه، ولم أجد من جرحه، وقد ذكره الخطيب في تاريخه (٤٤٩/١٠ رقم ٥٦٠٧) وقال: «كان من أهل الفضل والعلم، وله مصنفات عدة، وكان ممن تفقه بالشافعي، واشتهر بصحبته»، ونقل عن داود بن علي أنه قال: «عبد العزيز المكي ممن له فهم بمعاني القرآن، وكان أحد أصحاب الشافعي، وممن أخذ عنه، وقال عنه ابن حجر في التقريب (٥١٣/١ رقم ١٢٦١): «صدوق فاضل»، وانظر التهذيب (٣٦٣/٦ ـ ٣٦٤ رقم ٦٩٢).

ولم ينفرد عبد العزيز هذا بالحديث، فقد تابعه عند أبـي نعيم عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار، أبو بكر البصري، وهو لا بأس به، ممن روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٣٢/٦ رقم ١٧٢)، والتهذيب (١٠٤/٦ رقم ٢١٠)، والتقريب (٤٦٦/١ رقم ٧٩٤).

أما بقية رجال الإسناد فبيان حالهم كالتالي:

عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس ثقة ثبت، عالم بالتفسير، روى له الجماعة، ولم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة. / الجرح والتعديل (٧/٧ ـ ٩ رقم ٣٢)، والتهـذيب (٢٦٣/٧ رقم ٢٧٣ رقم ٤٧٥)، والتقريب (٣٠/٢ رقم ٢٧٧).

وعمرو بن دينار المكّي، أبو محمد الأثرم، الجُمَحي، مولاهم ثقة ثبت روى لـه الجماعـة. / الجرح والتعـديل (٢٣١/٦ رقم ١٢٨٠)، والتهـذيب (٢٨/٨ ـ ٣٠ رقم ٤٥)، والتقريب (٦٩/٢ رقم ٥٧٥).

وسفيان بن عيينة تقدم في الحديث (٥١٠) أنه ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

والحسين بن الفضل إمام جليل مشهور تقدمت ترجمته في الحديث السابق. =

. . . .

= وشيخ الحاكم محمد بن القاسم بن عبد الرحمن العَتَكي النيسابوري أكثر عنه الحاكم، وأثنى عليه، وقال: «كان شيخاً متيقّظاً، فهماً، صدوقاً، جيّد القراءة، صحيح الأصول». / سير أعلام النبلاء (١٥/٥٢٩ رقم ٣٠٥).

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لذاته بإسناد الحاكم، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي أخرجها أبو نعيم، وأما تضعيف الذهبي لعبد العزيز بن يحيى فهو جرح غير مفسّر، فلا يُعتدّ به مقابل تعديل غيره، والله أعلم.

عبد الله بن سلام[1]

٧٤٠ ـ حديث عبد الله بن حنظلة:

(أن)[2] عبد الله بن سلام مرّ في السوق وعلى رأسه حزمة حطب، فقال: أُزيغ[3] به الكبر، إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل[4] من كبر».

قال: صحيح.

قلت: فيه (سَلْم)[5] بن إبراهيم المَصَاحِفي وهو واه[6].

---

(١) العنوان من (أ).

(٢) في (أ): (ابن).

(٣) الزّيغ: هو الميل والعدول، والمعنى هنا: أزيح وأبعد. / انظر النهاية (٢/٣٢٤).

(٤) في (ب): (خردلة).

(٥) في (أ) و(ب): (مسلم)، وفي المستدرك وتلخيصه المطبوعين (سالم)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه المخطوطين، ومصادر الترجمة.

(٦) قوله: (وهو واه) ليس في (ب).

٧٤٠ ـ المستدرك (٣/٤١٦): حدثني محمد بن صالح بن هانيء، ثنا الحسين بن الفضل، حدثني سلم بن إبراهيم صاحب المصاحف، ثنا عكرمة بن عمار، =

. . . .

= ثنا محمد بن القاسم، عن عبد الله بن حنظلة، أن عبد الله بن سلام مر في السوق وعلى رأسه حزمة حطب، فقال: أدفع بـه الكبر؛ إني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثال حبة من خردل من كبر».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (١/٢١٤).

والدولابـي في الكنى (٢/٧٤).

كلاهما من طريق إسماعيل بن سنان، عن عكرمة بن عمار. . .، به، ولفظ الدولابـي مثله، ولفظ البخاري نحوه، إلا أنهما لم يذكرا القصة، وإنما اقتصرا على المرفوع منه فقط.

والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (١/٩٩) وعزاه للطبراني في الكبير، وقال: «إسناده حسن».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده سَلْم ــ بفتح أوله وسكون اللام ــ ابن إبراهيم الورّاق، أبـو محمد البصـري، وهو ضعيف. / الجـرح والتعديـل (٤/٢٦٩ رقم ١١٥٩)، والتهـذيـب (٤/١٢٧ رقم ٢١٦)، والتقـريـب (١/٣١٣ رقم ٣٢٩).

والورّاق بمعنى المصاحفي؛ إذ كل منهما يطلق على من يكتب المصاحف؛ وإن كان الوراق أوسع في المعنى، فهو الذي يكتب المصاحف وكتب الحديث وغيرها. / انظر الأنساب للسمعاني (١٢/٢٨٣) و(١٣/٣٠٠).

ولم ينفرد سلم هذا بالحديث، فقد تابعه إسماعيل بن سنان أبـو عبيدة العصفري عند الدولابـي، والبخاري.

وإسماعيل ذكره البخاري وسكت عنه، ونقل ابن أبـي حاتم عن أبيه أنه قال: ما بحديثه بأس. / انظر التاريخ الكبير (١/٣٥٨ رقم ١١٣٤)، والجرح والتعديل (٢/١٧٦ رقم ٥٩٢). =

. . . .

= ومدار الحديث على عكرمة بن عمار، يرويه عن محمد بن القاسم، ومحمد هذا ذكره البخاري وسكت عنه، وابن أبي حاتم وبيض له، ولم يذكروا أنه روى عنه سوى عكرمة بن عمار، فهو مجهول. / انظر التاريخ الكبير (٢١٤/١ رقم ٦٧٣)، والجرح والتعديل (٦٥/٨ رقم ٢٩٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة محمد بن القاسم، أما سَلْم فإنه قد توبع، فلا يُعلّ الحديث به.

وللمرفوع منه شاهد من حديث ابن مسعود بنحوه.

أخرجه مسلم في صحيحه (٩٣/١ رقم ١٤٧ و١٤٨ و١٤٩) في الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه.

وعليه فيكون المرفوع منه صحيحاً لغيره.

الحباب بن المنذر[1]

٧٤١ ــ حديث (الحباب)[2] بن المنذر:

أشرت على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم بدر[3] بخصلتين، فقبلهما مني . . . الحديث.

قلت: حديث منكر[4].

---

(١) العنوان لم يتضح في (أ)، وليس في (ب)، وأثبته مختصراً من التلخيص.

(٢) في (أ) و (ب): (الخيار)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (يوم بدر) ليس في (ب).

(٤) في التلخيص: (قلت: حديث منكر، وسنده).

٧٤١ ــ المستدرك (٣/٤٢٦ ــ ٤٢٧): حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المزكي، ثنا أبو العباس بن سعيد الحافظ، ثنا يعقوب بن يوسف بن زياد، ثنا أبو حفص الأعشى، أخبرني بسام الصيرفي، عن أبي الطفيل الكناني، أخبرني حباب بن المنذر الأنصاري، قال: أشرت على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يوم بدر بخصلتين، فقبلهما مني، خرجت مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في غزاة بدر، فعسكر خلف الماء، فقلت: يا رسول الله، أَبِوَحْيٍ فعلت، أو برأي؟ قال: «برأي يا حباب»، قلت: فإن الرأي أن تجعل الماء خلفك، فإن لجأت لجأت إليه، فقبل ذلك مني.

فحدثني أبو عبد الله الأصبهاني، ثنا الحسين بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر، حدثنا ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، =

. . . .

= عن ابن عباس قال: نزل جبرئيل ــ عليه الصلاة والسلام ــ على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقال: «الرأي ما أشار إليه الحباب»، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «يا حباب أشرت بالرأي».

حدثني أبو إسحاق المزكي، ثنا أبو العباس بن سعيد الحافظ، ثنا يعقوب بن يوسف بن زياد الضبي، ثنا أبو حفص الأعشى، ثنا بسام الصيرفي، عن أبي الطفيل الكناني، عن حباب بن المنذر، قال: ونزل جبرئيل ــ عليه الصلاة والسلام ــ على محمد ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقال: «أي الأمرين أحب إليك، تكون في دنياك مع أصحابك، أو ترد على ربك فيما وعدك من جنات النعيم من الحور العين، والنعيم المقيم، وما اشتهت نفسك، وما قرت به عينك؟» فاستشار أصحابه، فقالوا: يا رسول الله، تكون معنا أحب إلينا، وتخبرنا بعورات عدونا، وتدعو الله لينصرنا عليهم، وتخبرنا من خبر السماء، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «ما لك لا تتكلم يا حباب؟» فقلت: يا رسول الله، اختر حيث اختار لك ربك، فقبل ذلك مني.

تخريجه:

الحديث هنا من طريقين:

● **الأولى:** طريق أبي الطفيل الكناني.

ذكرها الحافظ ابن حجر في الإصابة (٢/١٠) فقال: «روى ابن شاهين بإسناد ضعيف من طريق أبي الطفيل...»، ثم ذكره بنحوه.

● **الثانية:** طريق عكرمة عن ابن عباس التي يرويها الواقدي.

وهذه أخرجها ابن سعد في الطبقات (٣/٥٦٧) من طريق الواقدي أيضاً.

دراسة الإسناد:

الحديث بالطريق الأولى في سنده أبو حفص الأعشى، ولم أجد من ذكره.

والراوي عنه يعقوب بن يوسف بن زياد الضبي لم أجده أيضاً، وقد ذكر =

. . . .

= الحافظ ابن حجر في اللسان (٦/٣١٠ رقم ١١٢٠) رجلاً اسمه يعقوب بن يوسف غير منسوب، وهو في طبقة هذا الذي معنا، ونقل عن الدارقطني أنه ضعفه، فلعله هو.

أما الحديث بالطريق الثانية فهو من رواية الواقدي، وتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه متروك.

ومع ذلك فهو من رواية داود بن الحصين، عن عكرمة، وتقدم في الحديث (٦٥٥) أن روايته عنه منكرة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بالطريق الأولى لجهالة أبي حفص الأعشى، ويعقوب الضبي، وتقدم نقل تضعيف ابن حجر له.

أما بالطريق الثانية فهو ضعيف جداً لأجل الواقدي.

وأما النكارة التي قصدها الذهبي، فلأجل تفرد يعقوب بن يوسف بالحديث عن أبي حفص الأعشى، في الطريق الأولى.

وأما الطريق الثانية، فمع وجود الواقدي في الإسناد، فإنها من رواية داود بن الحصين، عن عكرمة، وتقدم أن هذه الرواية منكرة.

وأما إشارة الحباب بن المنذر على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم بدر فقد أخرجها ابن إسحاق في المغازي ـ كما في سيرة ابن هشام (٢/٢٧٢) ـ، فقال: حُدِّثت عن رجال من بني سلمة أنهم ذكروا أن الحباب بن المنذر بن الجموح قال: يا رسول الله، أرأيت هذا المنزل، أمنزلاً أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه، ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأي والحرب والمكيدة؛ فقال: يا رسول الله، فإن هذا ليس بمنزل، فانهض بالناس، حتى نأتي أدنى ماء من القوم، فننزله، ثم نغوِّر ما وراءه من القلب، ثم نبني عليه حوضاً، فنملؤه ماءً، ثم نقاتل القوم، فنشرب ولا يشربون؛ فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لقد أشرت بالرأي»، فنهض =

. . . .

= رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ومن معه من الناس، فسار حتى إذا أتى أدنى ماء من القوم نزل عليه، ثم أمر بالقلب، فغوّرت، وبنى حوضاً على القليب الذي نزل عليه، فمُلئ ماءً»، فقذفوا فيه الآنية. اهـ.

ورواه ابن إسحاق أيضاً في ذكر قصة غزوة بدر؛ فقال: حدثني يزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير، وحدثني الزهري، ومحمد بن يحيى بن حبان، وعاصم بن عمر بن قتادة، وعبد الله بن أبـي بكر، وغيرهم من علمائنا، فبعضهم قد حدث بما لم يحدث به بعض، وقد اجتمع حديثهم فيما ذكرت لك من يوم بدر، قالوا. . .، فذكر حديث قصة بدر بطوله، وفيه موضع الشاهد بنحو سياق ابن هشام السابق.

أخرجه البيهقي في الدلائل (٣/٣١ ـ ٣٥).

والحديث من رواية ابن هشام ضعيف جداً، لأنه معضل.

ومن رواية البيهقي ضعيف لإرساله.

وعليه فالحديث باق على ضعفه، والله أعلم.

عثمان بن طلحة(١)

٧٤٢ ـ حديث عثمان بن طلحة:

أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ثلاث (يُصَفِّين)(٢) لك وُدَّ أخيك: تسلّم عليه إذا لقيته، وتوسّع له في المجلس، وتدعوه بأحب أسمائه إليه».

قال: فيه أبو المطرف محمد بن أبـي الوزير: ثقة.

قلت: فيه موسى بن عبد الملك بن عمير ضعفه أبو حاتم(٣).

---

(١) العنوان من (أ).

(٢) في (أ): (تصفين).

(٣) في التلخيص المطبوع: (بو المطرف ثقة. قلت: ضعفه أبو حاتم)، وفي المخطوط: (أبو المطرف ثقة. قلت: موسى ضعّفه أبو حاتم، وهو الصواب موافقاً لما هنا).
وتضعيف أبي حاتم لموسى هذا أنظره في الجرح والتعديل (١٥١/٨ رقم ٦٨٤).

٧٤٢ ـ المستدرك (٤٢٩/٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب من أصل كتابه، ثنا بكار بن قتيبة القاضي، ثنا أبو المطرف بن أبي الوزير، ثنا موسى بن عبد الملك بن عمير، عن أبيه، عن شيبة بن عثمان الحجبي، حدثني عمي عثمان بن طلحة، أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول. . . ، الحديث بلفظه. =

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢/٢٦١ ـ ٢٦٢) من طريق ابن أبي الوزير، به نحوه، وقال: «قال أبي: هذا حديث منكر، وموسى ضعيف الحديث».

وذكره الهيثمي في المجمع (٨/٨٢)، وعزاه للطبراني في الأوسط، وقال: «فيه موسى بن عبد الملك بن عمير، وهو ضعيف».

وذكره السيوطي في الجامع الصغير (٣/٣١٤ رقم ٣٤٩٠)، وعزاه للطبراني في الأوسط، والحاكم، والبيهقي في شعب الإيمان، ورمز له بالضعف.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده موسى بن عبد الملك بن عمير، وقد ضعفه أبو حاتم ـ كما سبق ـ، وذكره البخاري في الضعفاء، وابن حبان في الثقات. / الجرح والتعديل (٨/١٥١ رقم ٦٨٤)، والميزان (٤/٢١٣ رقم ٨٨٩٤)، واللسان (٦/١٢٤ ـ ١٢٥ رقم ٤٣١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف موسى بن عبد الملك بن عمير.

وكذا حكم عليه الألباني في ضعيف الجامع وزيادته (٣/٦٣ رقم ٢٥٧١)، وعزاه لسلسلته الضعيفة رقم (٣٤٤٢) ولما يطبع.

نافع بن عتبة بن أبـي وقّاص

٧٤٣ ـ و[١]نافـع بن عتبة بن أبـي وقّاص.

قلت: ساق له حديثاً فيه موسى بن عبد الملك وهو واه.

---

(١) الواو ليست في (ب)، وما أثبته من (أ)، وفي التلخيص جعل عنواناً هكذا: (نافع بن عتبة ابن أبـي وقاص)، ثم ذكر بقية الكلام.

٧٤٣ ـ المستدرك (٣/٤٣٠ ـ ٤٣١): حدثنا الشيخ الإمام أبو بكر بن إسحاق، أنا عمر بن حفص، ثنا عاصم بن علي، ثنا موسى بن عبد الملك بن عمير، عن أبيه، عن جابر بن سمرة، عن نافع بن عتبة قال: قدم ناس من العرب على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يسلمون عليه، عليهم الصوف، فقمت، فقلت: لأحولن بين هؤلاء، وبين رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، ثم قلت في نفسي: هو نجيّ القوم، ثم أبت نفسي إلا أن أقوم إليه، قال: فسمعته يقول: «يغزون جزيرة العرب، فيفتحها الله، ثم يغزون فارس، فيفتحها الله، ثم يغزون الدجال، فيفتحه الله».

ومعنى قوله: (النّجيّ)، أي: المناجي المخاطب للإنسان، والمحدّث له. / انظر النهاية لابن الأثير (٥/٢٥).

تخـريجـه:

الحديث مداره على عبد الملك بن عمير، وقد رواه الحاكم هنا من طريق ابنه موسى عنه، وأشار لروايته هذه ابن حبان في الثقات (٧/٤٥٥).

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٧٨ و٤/٣٣٧ و٣٣٧ ـ ٣٣٨) من =

. . . .

= طريق زائدة، وأبـي عوانة، والمسعودي، وأبـي إسحاق الفزاري، جميعهم عن عبد الملك بن عمير، به بنحوه، مع بعض الزيادة في روايات بعضهم، والاختصار في رواية بعضهم الآخر.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٢٢٥ رقم ٣٨) في الفتن، باب ما يكون من فتوحات المسلمين قبل الدجال؛ من طريق جرير، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن نافع بن عتبة، قال: كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في غزوة، قال: فأتى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قوم من قبل المغرب، عليهم ثياب الصوف، فوافقوه عند أَكَمَة، فإنهم لقيام ورسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قاعد، قال: فقالت لي نفسي: إئتهم، فقم بينهم وبينه لا يغتالونه، قال: ثم قلت: لعله نجيٌّ معهم، فأتيتهم، فقمت بينهم وبينه، قال: فحفظت منه أربع كلمات أعدّهن في يدي، قال: «تغزون جزيرة العرب، فيفتحها الله. ثم فارس، فيفتحها الله. ثم تغزون الروم، فيفتحها الله. ثم تغزون الدجال، فيفتحه الله». قال: فقال نافع: يا جابر، لا نرى الدجال يخرج حتى تفتح الروم.

وأخرجه ابن ماجه (٢/١٣٧٠ رقم ٤٠٩١) في الفتن، باب الملاحم، من طريق زائدة، عن عبد الملك، به نحوه، دون ذكر القصة.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده موسى بن عبد الملك بن عمير، وتقدم في الحديث السابق أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف من طريق الحاكم لضعف موسى، وهو صحيح لغيره لمتابعة غيره له، ومن ضمنهم جرير عند مسلم كما تقدم.

محمد بن مسلمة[1]

٧٤٤ـ حديث محمد بن سليمان بن أبـي (حَثْمة)[٢]، عن عمه سهل، قال:

كنت جالساً مع محمد بن مسلمة، فمرّت به ابنة الضحاك بن خليفة، فجعل يطاردها ببصره، فقلت: سبحان الله!! تفعل هذا وأنت صاحب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؟!

قال: إني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إذا ألقى الله خِطْبة امرأة في قلب رجل، فلا بأس أن ينظر إليها»[٣].

قال: غريب، وإبراهيم بن صِرْمة المذكور في إسناده[٤] ليس من شرط الكتاب.

قلت: ضعّفه الدارقطني[٥]، وقال أبو حاتم: شيخ[٦].

---

(١) العنوان من (أ).

(٢) في (أ): (خيثمة).

(٣) من قوله: (امرأة في قلب. . .) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (ب): (المذكور فيه).

(٥) كما في الضعفاء والمتروكين له (ص ١١٠ رقم ٢٧).

(٦) قوله: (وقال أبو حاتم: شيخ) ليس في (ب)، وقول أبـي حاتم هذا في الجرح والتعديل (٢/١٠٦ ــ ١٠٧ رقم ٣٠٤). =

. . . .

= ٧٤٤ ـ المستدرك (٣/٤٣٤): حدثني أبو بكر بن بالويه، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الله بن موسى بن شيبة الأنصاري، ثنا إبراهيم بن صرمة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن عمه سهل بن أبي حثمة، قال: كنت جالساً مع محمد بن مسلمة، فمرّت ابنة الضحاك بن خليفة، فجعل يطاردها ببصره، فقلت: سبحان الله!! تفعل هذا وأنت صاحب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ؟! فقال: إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إذا ألقى الله خطبة امرأة في قلب رجل، فلا بأس أن ينظر إليها».

تخـريجـه:

الحديث له عن محمد بن مسلمة ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

● **الأولى**: طريق محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن عمه سهل بن أبي حثمة، عن محمد بن مسلمة. وله عن محمد بن سليمان طريقان:

١ ـ طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عنه، وهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق إبراهيم بن صِرْمة، عن يحيى.

ومن طريق إبراهيم أيضاً أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٢٥ رقم ٥٠٢) بلفظه.

٢ ـ طريق حجاج بن أرطأة، واختلف عليه اختلافاً شديداً.

فرواه حفص بن غياث، ويزيد بن هارون، وغندر، ويحيى بن زكريا، وعباد بن العوام، جميعهم عن حجاج، عن محمد بن سليمان، عن عمه سهل، وهذه الروايات سندها موافق لإسناد رواية إبراهيم بن صرمة، عن يحيى بن سعيد.

أما رواية حفص بن غياث، فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/٣٥٦).

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه: =

. . . .

= ابن ماجه في سننه (١/٥٩٩ رقم ١٨٦٤) في النكاح، باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها.

والطبراني في الكبير (١٩/٢٢٤ رقم ٥٠٠).

ولفظ هذه الرواية جاء من لفظ محمد بن مسلمة نفسه، حيث قال: خطبت امرأة، فجعلت أتخبّأ لها حتى نظرت إليها في نخل لها، فقيل: أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ؟! قال: فقلت: سمعت رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يقول. . . ، الحديث بنحوه.

وأما رواية يزيد بن هارون، فأخرجها:

الإمام أحمد في المسند (٣/٤٩٣).

والطبراني في الموضع السابق برقم (٥٠١).

كلاهما من طريق يزيد، عن حجاج، به بنحو لفظ الحاكم.

وأما روايتا محمد بن جعفر غندر، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، فأخرجهما مقرونتان الإمام أحمد في المسند (٤/٢٢٥) كلاهما عن حجاج، بنحو لفظ الحاكم، إلا أن يحيى سمى المرأة: (بُثَيْنة ابنة الضحاك).

وأما رواية عباد بن العوام، فأخرجها الإمام أحمد في الموضع السابق، عن عباد، عن حجاج، به، وفيه رأيت محمد بن مسلمة يطارد بثينة ابنة الضحاك ـ أخت أبي جبيرة بن الضحاك ـ، وهي على إجّار لهم. . . ، الحديث.

والإجّار ـ بالكسر والتشديد ـ: هو السطح الذي ليس حواليه ما يرد الساقط عنه. / النهاية (١/٢٦).

هذا بالنسبة لرواية هؤلاء، عن حجاج، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن عمه سهل بن أبي حثمة.

ورواه أبو شهاب عبد ربه بن نافع، عن حجاج، واختلف على أبي شهاب. =

. . . .

= فـرواه سعيـد بن منصـور في سننـه (١/١٣٠ رقم ٥١٩)، فقـال: نا أبو شهاب، عن الحجاج بن أرطأة، عن محمد بن سليمان بن أبـي حثمة، عن عمه سهل بن أبـي حثمة، قال. . .، فذكر الحديث بنحو لفظ رواية عباد بن العوام عن الإمام أحمد، لكن موقوفـاً على محمـد بن مسلمة، ولم يصرح برفع قوله: «إذا ألقى الله. . .» الحديث، وسمّى المرأة: (بثينة بنت الضحاك أخت أبـي جبيرة).

ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٣ ـ ١٤) من طريق يحيى بن حسان، قال: ثنا أبو شهاب الحناط، عن الحجاج بن أرطأة، عن محمد بن سليمان بن أبـي حثمة، عن عمه سليمان بن أبـي حثمة قال: رأيت. . .، الحديث بنحو رواية سعيد السابقة، إلا أنه رفع قوله: «إذا ألقى الله. . .» الحديث.

هكذا رواه الطحاوي، عن يحيـى بن حسان، قال: (عن عمه سليمان) مع أن سليمان أبوه، لا عمه.

ورواه الفسوي في تاريخه (١/٣٠٧) من طريق عمرو بن عون، قال: حدثنا أبو شهاب عبد ربه بن نـافع، عن الحجـاج، عن ابن أبـي مليكة، عن محمد بن سليمان بن أبـي حثمة، عن عمه سهل بن أبـي حثمة قال. . .، الحديث بنحو سابقه، إلا أنه سمى المرأة: (بثينة)، وهكذا جاءت الرواية عند الفسوي بزيادة ابن أبـي مليكة في الإسناد.

ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في سننه (٧/٨٥) في النكاح، باب نظر الرجل إلى المرأة يريد أن يتزوجها، إلا أنه سمى المرأة: (بثينة)، ثم قال عقبه: «هذا الحديث إسناده مختلف فيه، ومداره على الحجاج بن أرطأة».

هذا بالنسبة لرواية أبـي شهاب، عن حجاج.

ورواه حماد بن سلمة، عن حجاج، عن محمد بن سهل بن حنيف، عن أبيه، قال: رأيت محمد بن مسلمة. . .، الحديث بنحو سياق الحاكم.

أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٦٤ رقم ١١٨٦). =

= والطبراني في الكبير (١٩/٢٢٦ رقم ٥٠٥).

قال الطبراني: «هكذا رواه حماد بن سلمة، وخالف الناس فيه».

ورواه يحيى بن العلاء، عن حجاج، عن محمد بن عثمان، عن سهل بن أبي حثمة، قال: مرّ ناس من الأنصار بمحمد بن مسلمة وهو يطالع جارية من بني النجار، فقالوا: سبحان الله!! لو فعل هذا بعض شبابنا رأيناه قبيحاً! قال: إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول...، الحديث بنحوه.

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦/١٥٨ رقم ١٠٣٣٨)، عن شيخه يحيى بن العلاء.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في الموضع السابق (١٩/٢٢٣ رقم ٤٩٩).

تنبيه: وقع في مصنف عبد الرزاق المطبوع: (عن محمد بن سليمان)، وذكر محقق الكتاب الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في الحاشية أن في الأصل: (عثمان) بدل: (سليمان)، ثم قال: (وفي ابن ماجه، وهق (يعني البيهقي): «محمد بن سليمان»، وهو الصواب). اهـ. وهذا وهم منه، وليته أبقى ما في الأصل، فإن رواية ابن ماجه والبيهقي من غير طريق يحيى، ويرجح ما جاء في الأصل رواية الطبراني للحديث من طريق عبد الرزاق موافقاً لما جاء في الأصل الذي رجح المحقق خلافه.

ورواه عبد الواحد بن زياد، عن حجاج، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن أبيه، به نحو سياق الحاكم.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٢٥ رقم ٥٠٣)، ثم قال: «هكذا رواه عبد الواحد ابن زياد، عن الحجاج، عن محمد بن أبي حثمة، عن أبيه».

ورواه أبو معاوية محمد بن خازم، عن الحجاج، عن سهل بن محمد بن أبي حثمة، عن عمه سليمان بن أبي حثمة، به بنحوه، وسمى المرأة: (ثُبَيْتة). =

. . . .

= هكذا رواه الطبراني في الموضع السابق (١٩/٢٢٥ ـ ٢٢٦ رقم ٥٠٤).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/٣٥٦ ـ ٣٥٧) من طريق أبي معاوية، عن حجاج، عن سهل بن محمد، عن عمه سهل بن أبي حثمة، كذا ذكر المحقق أنه وقع في الأصل، وتصرف، هو في المطبوع.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٣٠٣ رقم ١٢٣٥) من طريق شيخه أبي يعلى، حدثنا أبو خَيْثمة، حدثنا أبو خازم، عن سهل بن محمد، عن عمه سليمان ابن أبي حثمة، به، هكذا بإسقاط حجاج من الإسناد، وقال: (أبو خازم)، ولعل الصواب: (محمد بن خازم)، وهو أبو معاوية.

● **الطريق الثانية**: طريق وكيع، عن ثور، عن رجل من أهل البصرة، عن محمد بن مسلمة، قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول. . . ، الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يصححه، وإنما قال: «هذا حديث غريب، وإبراهيم بن صرمة ليس من شرط هذا الكتاب»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ضعفه الدارقطني، وقال أبو حاتم: شيخ».

وإبراهيم هذا هو ابن صِرْمة الأنصاري، أبو إسحاق المدني، وهو ضعيف جداً؛ قال عنه ابن معين: كذاب خبيث، وضعفه الدارقطني، وقال يحيى بن صاعد: «انقلبت على إبراهيم بن صرمة نسخة ابن الهاد، فجعلها عن يحيى بن سعيد في الأحاديث كلها». وقال العقيلي: «هذا الشيخ يحدِّث عن يحيى بأحاديث ليست بمحفوظة من حديث يحيى، فيها شيء يحفظ من حديث ابن الهاد، وفيها مناكير، وليس ممن يضبط الحديث»، وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه، إما أن تكون مناكير المتن، أو تنقلب عليه الأسانيد، وبيِّن على أحاديثه ضعفه». وقال أبو حاتم: شيخ، وقال علي بن الجنيد: محلّه الصدق. / اهـ. من الجرح والتعديل (٢/١٠٦ ـ ١٠٧ رقم ٣٠٤)، والضعفاء للعقيلي (١/٥٥)، والكامل لابن عدي (١/٢٥١ ـ =

= ٢٥٢)، والضعفاء للدارقطني (ص ١١٠ رقم ٢٧)، والميزان (١/٣٨ رقم ١١٥)، واللسان (١/٦٩ رقم ١٨٢).

وقد روي الحديث من طريق حجاج بن أرطأة، واشتهر عنه، لكن اختلف عليه كما سبق، وقد رجح الطبراني الرواية الموافقة لرواية الحاكم هنا، فقال في معجمه الكبير (١٩/٢٢٦): «قد اختلف الرواة عن الحجاج بن أرطأة في هذا الحديث، والصواب عندي ـ والله أعلم ـ ما رواه حفص بن غياث، ويزيد بن هارون، عن الحجاج، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن عمه سهل بن أبي حثمة، عن محمد بن مسلمة».

قلت: وحجاج هذا تقدم في الحديث (٦٣٠) أنه صدوق كثير الخطأ، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن في جميع الروايات.

وللحديث طريق أخرى عن محمد بن مسلمة، وهي التي رواها الإمام أحمد عن وكيع، عن ثور، عن رجل، عن محمد بن مسلمة، وهذه في سندها هذا الراوي المبهم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف إبراهيم بن صرمة.

والرواية الراجحة من طريق حجاج بن أرطأة ضعيفة لضعف حجاج من قبل حفظه، وتدليسه. والرواية التي أخرجها الإمام أحمد عن وكيع ضعيفة لإبهام الراوي عن محمد بن مسلمة.

والحديث بمجموع هاتين الروايتين يكون حسناً لغيره، وله شواهد من حديث أبي حميد الساعدي، وجابر بن عبد الله، والمغيرة بن شعبة، وأبي هريرة.

أما حديث أبي حميد الساعدي ـ رضي الله عنه ـ يرفعه، فلفظه: «إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبته، وإن كانت لا تعلم».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٢٤ مرتين)، واللفظ له.

والبزار (٢/١٥٩ رقم ١٤١٨) بنحوه.

والطبراني في الكبير والأوسط ـ كما في مجمع الزوائد (٤/٢٧٦) ـ. =

= والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٤) بلفظه.

جميعهم من طريق عبد الله بن عيسى، عن موسى بن عبد الله بن يزيد، عن أبي حميد، فذكره، عدا الطبراني فلم أطلع على طريقه، ورواية أحمد جاءت بالشك، فقال: «عن أبي حميد، أو أبي حميدة»، أما رواية البزار والطحاوي فليس فيها شك.

قال البزار عقبه: «قد روي من وجوه، ولا نعلم لأبي حميد غير هذا الطريق، ولفظه مخالف لبقية الأحاديث، وموسى هو: ابن عبد الله بن يزيد، مشهور».

وقال الهيثمي في المجمع عقب ذكره له: «رجال أحمد رجال الصحيح».

وأما حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: «إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل»، قال (أي جابر): فخطبت جارية من بني سلمة، فكنت أختبىء لها تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها.

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦/١٥٧ رقم ١٠٣٣٧).

والإمام أحمد في المسند (٣/٣٣٤ و ٣٦٠).

وأبو داود في سننه (٢/٥٦٥ ـ ٥٦٦ رقم ٢٠٨٢) في النكاح، باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها.

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٤).

والحاكم في المستدرك (٢/١٦٥)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه...»، ووافقه الذهبي.

ومن طريق الحاكم، وأبي بكر أحمد بن الحسن القاضي أخرجه البيهقي في الموضع السابق من سننه (٧/٨٤).

جميعهم من طريق داود بن الحصين، عن واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ، عن جابر، به، واللفظ للإمام أحمد، ولفظ الباقين نحوه. =

. . . .

= وأما حديث المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ؛ فلفظه قال: خطبت امرأة، فقال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنظرت إليها؟» قلت: لا، قال: «فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٤٤ ـ ٢٤٥ و ٢٤٦) واللفظ له.

وسعيد بن منصور في سننه (١/١٢٩ ـ ١٣٠ رقم ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨) بلفظه، ونحوه وفي بعضه قصة.

وعبد الرزاق في المصنف (٦/١٥٦ ـ ١٥٧ رقم ١٠٣٣٥) بنحوه، وفيه قصة.

والترمذي في سننه (٤/٢٠٦ رقم ١٠٩٣) في النكاح، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة، وقال: «هذا حديث حسن».

والنسائي في سننه (٦/٦٩ ـ ٧٠) بنحوه، في كتاب النكاح، باب إباحة النظر قبل التزويج.

وابن ماجه (١/٥٩٩ ـ ٦٠٠ رقم ١٨٦٥ و ١٨٦٦) بنحوه، وفي الرواية الأخرى قصة، في النكاح، باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها.

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، فلفظه قال: كنت عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فأتاه رجل، فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنظرت إليها؟» قال: لا، قال: «فاذهب فانظر إليها؛ فإن في أعين الأنصار شيئاً».

أخرجه مسلم في صحيحه (٢/١٠٤٠ رقم ٧٤ و ٧٥) واللفظ له.

وسعيد بن منصور (١/١٣١ ـ ١٣٢ رقم ٥٢٣).

والنسائي في الموضع السابق.

وبالجملة فالمرفوع من حديث محمد بن سلمة صحيح لغيره بمجموع هذه الطرق، وبقية الحديث حسن لغيره ـ كما تقدم ـ، والله أعلم. =

أبو أيوب الأنصاري

٧٤٥ ـ حديث أبـي أيوب الأنصاري:

أنه كان لـه[1] سَهْوَة[2]، فكـانت الغول[3] تجيء فتـأخذ منه. . . الحديث.

قلت: هذا أجود طرق الحديث.

---

(١) قوله: (له) ليس في (ب).

(٢) السَّهْوَة: بيت صغير منحدر في الأرض قليلاً، شبيه بالمُخْدَع والخزانة، وقيل: وهو كالصفة تكون بين يدي البيت، وقيل شبيه بالرف، أو الطاق يوضـع فيه الشيء. اهـ. من النهاية (٢/ ٤٣٠).

(٣) الغُول: أحَدُ الغيلان، وهي جنس من الجن والشياطين. اهـ. من المرجع السابق (٣/٣٩٦).

٧٤٥ ـ المستدرك (٣/٤٥٨ ـ ٤٥٩)، هذا الحديث وحديث آخر قبله ساقهـما الحاكم شاهدين لحديث أخرجه عن ابن عباس، فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقـوب، ثنا إبـراهيم بن بكـر المؤذن ببيت المقـدس، ثنـا عبد العزيز بن موسى اللاحوني، ثنـا يوسف بن محمـد، ثنا إبـراهيم بن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ نازلاً على أبـي أيوب الأنصاري في غرفة، وكان طعامه في سلة من المخدع، فكانت تجيء من الكوَّة السنَّور حتى تأخذ =

. . . .

= الطعام من السلَّة، فشكا ذلك إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «تلك الغول، فإذا جاءت فقل لها: عزم عليك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إن لا ترجعي»، قال: فجاءت، فقال لها أبو أيوب: عزم عليك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إن لا ترجعي، فقالت: يا أبا أيوب، دعني هذه المرة، فوالله لا أعود، فتركها، فأتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأخبره ـ قالت ذلك مرتين ـ، ثم قالت: هل لك أن أعلمك كلمات إذا قلتهن لا يقرب بيتك شيطان تلك الليلة، وذلك اليوم، ومن غد؟ قال: نعم، قالت: اقرأ آية الكرسي:

﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ (آية «٢٥٥» من سورة البقرة)،

قال: فأتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأخبره، فقال: «صدقت وهي كذوب». اهـ.

ثم ذكر الحاكم عقبه الحديث الآتي شاهداً، فقال: وحدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، أنا ابن لهيعة، عن عمارة بن غزيَّة، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه أن أبا أيوب الأنصاري كان له مربد للتمر في حديقة بيته، فذكر الحديث بنحو منه. اهـ.

ثم ذكر الحديث الذي هنا، فقال: حدثناه أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنا عبدان الأهوازي، ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا سفيان، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب أنه كانت له سهوة، فكانت الغول تجيء، فتأخذ منه، فذكر الحديث بنحو منه. اهـ.

قال الحاكم عقبه: «هذه الأسانيد إذا جمع بينها صارت حديثاً مشهوراً، والله أعلم».

=

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحـــديـــث أخـــرجـــه ابـــن أبي شـــيـبـــة في المـــصـــنـــف (١٠/٣٩٧ ــ ٣٩٨ رقم ٩٧٩٢).

والإمام أحمد في المسند (٥/٤٢٣).

والترمذي في سننه (٨/١٨٣ ــ ١٨٥ رقم ٣٠٤٠) في فضائل القرآن، باب ما جاء في سورة البقرة وآية الكرسي.

والـطبراني في الكبـير (٤/١٩٣ رقم ٤٠١١) من طريق ابن أبـي شيبـة، والإمام أحمد، وطريق أخرى.

وأبو نعيم في الدلائل (٢/٧٦٦ رقم ٥٤٥) من طريق ابن أبـي شيبة.

جميعهم من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبـي ليلى، عن أخيه عيسى، به نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

وأخرجه الطبراني أيضاً برقم (٤٠١٢) من طريق سعد بن الصلت، عن الأعمش، عن عبد الله، بن يسار، عن عبد الرحمن بن أبـي ليلى، عن أبـي أيوب، به نحوه.

وأخرجه أيضاً برقم (٤٠١٣) من طريق شريك، عن عمار الدهني، عن الحكم بن عتيبـة، عن عبـد الـرحمن بن أبـي ليـلى، عن أبـي أيـوب، به مختصراً.

وأخرجه أيضاً برقم (٤٠١٤) من طريق يوسف بن محمد بن سابق، عن محمـد بن كثير، عن أبـي فـروة، عن عبـد الـرحمن بن أبـي ليـلى، عن أبـي أيوب، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً، وقال الذهبـي: «هذا أجود طرق الحديث». =

. . . .

= وفي سند هذه الطريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، وتقدم في الحديث (٦٤٣) أنه صدوق سيء الحفظ جداً.

ولم ينفرد به محمد، فقد رواه الطبراني من طريق عبد الله بن يسار، والحكم بن عتيبة، وأبي فروة، ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، به.

أما رواية عبد الله بن يسار، ففي الإسناد إليه سعد بن الصلت بن برد بن أسلم، مولى جرير بن عبد الله البجلي، ولم أجد من وثقه سوى ابن حبان، فإنه ذكره في ثقاته (٦/٣٧٨)، وقال: «ربما أغرب»، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/٨٦ رقم ٣٧٧)، وبيَّض له، فهو مجهول الحال.

وأما رواية الحكم بن عتيبة، ففي الإسناد إليه شريك القاضي، وتقدم في الحديث (٤٩٧) أنه صدوق يخطيء كثيراً.

وشيخ الطبراني إسحاق بن داود الصَّواف التستري لم أجد من ترجم له.

وأما رواية أبي فروة، ففي الإسناد إليه الراوي عنه محمد بن كثير ولم أعرفه.

والراوي عن محمد هذا هو يوسف بن محمد بن سابق، ولم أجد له ترجمة.

هذا بالنسبة لطرق الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

وتقدم أن الحاكم روى الحديث من طريق ابن لهيعة، عن عمارة بن غزيَّة، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه، عن أبي أيوب، ومن طريق إبراهيم بن بكر المؤذن ببيت المقدس، عن عبد العزيز بن موسى اللاحوني، عن يوسف بن محمد، عن إبراهيم بن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

أما طريق أبي عمرة، عن أبي أيوب، ففي الإسناد إليه عبد الله بن لهيعة، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه ضعيف ومدلس من الخامسة، وقد عنعن هنا.

وأما حديث ابن عباس ففي سنده إبراهيم بن مسلم، ويوسف بن محمد، ولم أعرفهما. =

. . . .

= وإبراهيم بن بكر المؤذن في بيت المقدس لم أجد له ترجمة.

وأخشى أن يكون: (يوسف بن محمد) تصحَّف عن: (سيف بن محمد)، فإنه من شيوخ عبد العزيز بن موسى اللاحوني كما في تهذيب الكمال (٢/ ٨٤٤)، وهو سيف بن محمد الثوري، ابن أخت سفيان الثوري، فإن كان هو، فإنه كذاب وضاع كما تقدم في الحديث (٤٨٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى من قبل حفظه، وهو بمجموع الطرق الأخرى حسن لغيره، عدا حديث ابن عباس، فيتوقف الحكم عليه على معرفة حال من تقدم من رجاله، والله أعلم.

أبو موسى الأشعري[1]

٧٤٦ ـ حديث ابن عباس:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ استعمل أبا موسى على سريَّة البحر، فبينا هي تجري بهم[2] في الليل، فإذا بمناد من فوقهم: ألا أخبركم بقضاء قضاه الله على نفسه؟: إنه من يعطش لله في يوم صائف، كان حقاً على الله أن يسقيه يوم العطش.

قال: صحيح.

قلت: فيه ابن المؤمَّل وهو ضعيف[3].

---

(١) العنوان من (أ).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) قوله: (قلت: فيه ابن المؤمل وهو ضعيف)، في (ب) والتلخيص هكذا: (قلت: ابن المؤمل ضعيف).
وفي هامش (أ) بجانب هذا الحديث عبارة لم تتضح لي تماماً، وهي تشبه قوله: (لعله سفينة في البحر إلخ) وبعدها عبارة لم أستطع قراءتها بمقدار كلمتين.

٧٤٦ ـ المستدرك (٣/٤٦٧): أخبرني أحمد بن محمد بن مسلمة العنزي، ثنا معاذ بن نجدة القرشي، ثنا حماد بن يحيى، ثنا عبد الله بن المؤمل، عن عطاء، عن =

. . . .

= ابن عباس أن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ استعمل أبا موسى على سرية البحر، فبينا هي تجري بهم في البحر في الليل، إذ ناداهم مناد من فوقهم: ألا أخبركم بقضاء قضاه الله على نفسه؟: إنه من يعطش الله في يوم صائف، فإن حقاً على الله أن يسقيه يوم العطش الأكبر.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (١/٤٨٨ رقم ١٠٣٩) من طريق موسى بن داود، عن عبد الله بن المؤمل، به نحوه، ثم قال: «لا نعلمه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه، وروي عن أبي موسى قوله، وفيه زيادة كلام من قول أبي موسى».
وذكره الهيثمي في المجمع (٣/١٨٣) وقال: «رجاله موثقون».
وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٢/٦١) وقال: «رواه البزار بإسناد حسن ــ إن شاء الله ــ، وذكر المنذري أن ابن أبي الدنيا رواه من حديث لقيط، عن أبي بردة، عن أبي موسى، بنحوه، إلا أنه قال فيه: قال: «إن الله قضى على نفسه أن من عطش نفسه لله في يوم حار كان حقاً على الله أن يرويه يوم القيامة»، قال: فكان أبو موسى يتوخَّى اليوم الشديد الحر الذي يكاد الإنسان ينسلخ فيه حراً، فيصومه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الحديث في سنده عبد الله بن المؤمل بن وهب الله، المخزومي، المكي، وهو ضعيف الحديث. / الجرح والتعديل (٥/١٧٥ رقم ٨٢١)، والضعفاء للعقيلي (٢/٣٠٢ ــ ٣٠٣)، والكامل لابن عدي (٤/١٤٥٤ ــ ١٤٥٦)، والتهذيب (٦/٤٦ رقم ٨٦)، والتقريب (١/٤٥٤ رقم ٦٧٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ابن المؤمل.

وأما الطريق الأخرى التي ذكرها المنذر أن ابن أبي الدنيا أخرجها، فلم أقف على سندها، فإن كانت صالحة للاستشهاد، فيرتقي الحديث بها إلى درجة القبول، وإلا فبحسبها، والله أعلم.

عبد الرحمن بن أبـي بكر الصدِّيق

٧٤٧ ـ حديث عبد الرحمن بن أبـي بكر:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ائْتني بدواة[١] وكتف أكتب لكم كتاباً لا تضلُّوا بعده»، ثم (ولَّانا)[٢] قفاه، ثم أقبل علينا، فقال: «يأبـى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

قلت: إسناده صحيح.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (فلاناً)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٤٧ ـ المستدرك (٣/٤٧٧): أخبرني أحمد بن عبد الله المزني بنيسابور، ومحمد بن يزيد العدل، ثنا إبراهيم بن شريك الأسدي بالكوفة، ثنا أحمد بن يونس، ثنا أبو شهاب، عن عمرو بن قيس، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الرحمن بن أبـي بكر، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ائتني بدواة وكتف أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً»، ثم ولانا قفاه، ثم أقبل علينا، فقال: يأبـى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

تخـريجـه:

الحديث مداره على عبد الله بن عبيد الله بن مليكة، واختلف عليه.

فرواه عمرو بن قيس، عنه، عن عبد الرحمن بن أبـي بكر، به. =

. . . .

= ورواه عبد العزيز بن رفيع، وعبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، ونافع بن عمر، ثلاثتهم عنه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

أما رواية عمرو بن قيس فهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع، عنه.

وأما رواية عبد العزيز بن رفيع، فأخرجها:

أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٢١٠ ـ ٢١١ رقم ١٥٠٨) من طريق محمد بن أبان، عنه، به نحوه.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٨٠).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٥٥ رقم ١١٦٣).

كلاهما من طريق الطيالسي، به، وقرن ابن سعد معه عفان بن مسلم.

وأما رواية عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، فأخرجها:

ابن سعد في الطبقات (٣/١٨٠).

والإمام أحمد في المسند (٦/٤٧).

وفي الفضائل (١/٢٠٥ ـ ٢٠٦ رقم ٢٢٦).

والقطيعي في زياداته على الفضائل (١/٣٩٥ رقم ٦٠٠).

ثلاثتهم من طريق أبي معاوية، عن عبد الرحمن القرشي، به نحوه.

وأما رواية نافع بن عمر، فأخرجها:

الإمام أحمد في المسند (٦/١٠٦).

وفي الفضائل (١/١٩٠ ـ ١٩١ رقم ٢٠٥).

من طريق مؤمل، عنه، به نحوه.

والحديث في الصحيحين من رواية عائشة ـ رضي الله عنها ـ. =

. . . .

= فقد أخرجه البخاري (١٠/١٢٣ رقم ٥٦٦٦) في المرضى، باب ما رخَّص للمريض أن يقول: إن وجع، و(١٣/٢٠٥ رقم ٧٢١٧) في الأحكام، باب الاستخلاف، في كلا الموضعين من طريق القاسم بن محمد: قال: قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: وارأساه، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ذاك لو كان وأنا حي، فأستغفر لك، وأدعو لك»، فقالت عائشة: واثكلياه! والله إني لأظنك تحب موتي، ولو كان ذلك، لظللت آخر يومك معرِّساً ببعض أزواجك. فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «بل أنا وارأساه، لقد هممت ـ أو: أردت ـ أن أرسل إلى أبي بكر وابنه، فأعهد؛ أن يقول القائلون، أو يتمنى المتمنُّون، ثم قلت: يأبى الله، ويدفع المؤمنون ـ أو يدفع الله، ويأبى المؤمنون ـ».

وأخرجه مسلم (٤/١٨٥٧ رقم ١١) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في مرضه: «ادعي لي أبا بكر، وأخاك؛ حتى أكتب كتاباً؛ إني أخاف أن يتمنَّى متمنٍّ، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وصححه الذهبي، وهو من طريق أبي شهاب، عن عمرو بن قيس، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الرحمن بن أبي بكر.

وتقدم بيان مخالفة عمرو بن قيس لبقية الرواة عن ابن أبي مليكة.

وعمرو بن قيس هذا لم أستطع تمييزه عن غيره؛ لأن المزي ـ رحمه الله ـ لم يذكر في شيوخ أبي شهاب عمرو بن قيس، ولا في الرواة عن ابن أبي مليكة. / انظر تهذيب الكمال (٢/٧٠٧ و٧٧١).

ولكن الذي يظهر أنه عمرو بن قيس الملائي، أبو عبد الله الكوفي، فإنه في هذه الطبقة، ولم يذكر المزي في ترجمته في تهذيب الكمال (٢/١٠٤٧) =

. . . .

= ابن أبـي مليكة من شيوخه، ولا أبا شهاب من الرواة عنه، فإن لم يكن هو، فلم أعرفه، وإن كان هو، فهو ثقة متقن عابد، روى له مسلم. / انظر الجرح والتعديل (٦/٢٥٤ ـ ٢٥٥ رقم ١٤٠٦)، والتهذيب (٨/٩٢ رقم ١٤٦)، والتقريب (٢/٧٧ رقم ٦٦١).

والراوي عن عمرو هذا هو أبو شهاب عبد ربه بن نافع الكناني، الحنَّاط ـ بمهملة، ونون ـ ، نزيل المدائن، وهو صدوق، وروى له الشيخان ـ كما في الكاشف (٢/١٥٤ رقم ٣١٦٦) ـ ، فقد وثقه ابن معين، والبزار، وابن سعد، وزاد: «كثير الحديث»، وابن نمير، وزاد: «صدوق»، والعجلي، وقال مرة: «لا بأس به»، وقال الإمام أحمد: «ما علمت إلا خيراً، وفي رواية قال: «ما بحديثه بأس»، وقال ابن خراش، والخطيب: «صدوق»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال يعقوب بن شيبة: «كان ثقة، وكان كثير الحديث، وكان رجلاً صالحاً لم يكن بالمتين، وقد تكلموا في حفظه»، وقال الساجي: «صدوق يهم في حديثه»، وكذا قال الأزدي، وزاد: «يخطيء»، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم، وأما يحيى بن سعيد القطان، فإنه لم يرض أمره، وقال: «لم يكن بالحافظ»، ولما ذكر للإمام أحمد قوله هذا، لم يرض به، ولم يقرَّ به. اهـ. من الجرح والتعديل (٦/٤٢ رقم ٢١٧)، وتاريخ بغداد (١/٣٦)، والتهذيب (٦/١٢٨ ـ ١٣٠ رقم ٢٦٩).

أقول: الراجح من حال أبـي شهاب أنه صدوق كما تقدم، وهو قول ابن خراش، وهو الذي اختاره الخطيب، ويقرب منه قول الإمام أحمد: «ما بحديثه بأس»، وهو الذي رجحه الذهبـي في الكاشف، ويقرب منه قوله في الميزان (٢/٥٤٤ رقم ٤٨٠٠): «صدوق في حفظه شيء»، وكذا قال في «من تكلم فيه وهو موثق»، (ص ١١٦ رقم ٢٠١)، بمعنى أنه حسن الحديث عنده، فقد قال في المقدمة (ص ٢٧) عن الرواة المذكورين في هذا الكتاب: «فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي =

. . . .

= التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في هذه الأحاديث».

وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص ٤١٧) عن أبي شهاب هذا: «احتج الجماعة به سوى الترمذي، والظاهر أن تضعيف من ضعَّفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبي عوانة، وأنظاره». اهـ، وقد اختار القول بأنه صدوق الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (ص ٥٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف؛ إذ الصواب فيه أنه من رواية ابن أبي مليكة، عن عائشة، وقد يكون الغلط فيه من عمرو بن قيس الذي لم يتضح لي من هو؟ إلا أن يكون هو الملائي، فيكون الغلط من أبي شهاب؛ لخفَّة ضبطه، والحديث صحيح لغيره لمجيئه من طرق أخرى تقدم ذكرها، منها ما في الصحيحين، والله أعلم.

٧٤٨ ـ حديث عبد الرحمن بن أبـي بكر:

أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال له: «أردف أختك عائشة، فأَعْمرها من التنعيم[١] فإذا هبـطت (الأكَمَة)[٢]؛ فمُرْها، فلتحرم فإنها عمرة مُتَقَبِّلة».

قلت: سنده قوي.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعـده قال: (الحـديث) إشارة لاختصار متنه.
والتَّنْـعيم ـ بالفتح، ثم السكون، وكسر الـعين المهملة، وياء سـاكنة، وميم ـ: موضـع بمكة في الحلِّ، وهو بين مكة وسَرِف. / مـعجم البلدان (٤٩/٢).

(٢) في (أ): (الأكيمة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.
والأكَمَة: هي الرابية. / انظر النهاية (٥٩/١).

٧٤٨ ـ المستدرك (٤٧٧/٣): أخبرني عبد الله بن إسحاق بن إبـراهيم الخزاعي بمكة، ثنا أبو يحيى بن أبـي (مسرَّة)، ثنا أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق، ثنا داود بن عبد الرحمن الـعطار، حدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن يوسف بن ماهك، عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبـي بكر، عن أبيها أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال له، فذكره بلفظه سواء.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٩٨/١).

والدارمي في السنن (٣٨١/١ رقم ١٨٧٠) في مناسك الحج، باب الميقات في الـعمرة.

وأبو داود في السنن (٥٠٧/٢ رقم ١٩٩٥) في المناسك، باب المُهلَّة بالـعمرة تحيض فيدركها الحج فتنقض عمرتها. . .

والبيهقي في السنن (٣٥٧/٤ ـ ٣٥٨) في الحج، باب من أحـرم بها من التنـعيم. =

. . . .

= جميعهم من طريق داود بن عبد الرحمن العطار، به بنحوه.

وأخرجه أحمد أيضاً (١/١٩٧).

والبخاري في صحيحه (٣/٦٠٦ رقم ١٧٨٤) في العمرة، باب عمرة التنعيم، و(٦/١٣١ رقم ٢٩٨٥) في الجهاد، باب إرداف المرأة خلف أخيها.

ومسلم في صحيحه (٢/٨٨٠ رقم ١٣٥) في الحج، باب بيان وجوه الإحرام...

والترمذي (٤/٣ رقم ٩٣٨) في الحج، باب ما جاء في العمرة من التنعيم، وقال: «حديث حسن صحيح».

والنسائي في الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٧/١٩٤ رقم ٩٦٨٧) ـ.

وابن ماجه (٢/٩٩٧ رقم ٢٩٩٩) في المناسك، باب العمرة من التنعيم.

والدارمي في الموضع السابق رقم (١٨٦٩).

والبيهقي في الموضع السابق أيضاً.

جميعهم عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس الثقفي، عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: أمرني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن أردف عائشة ـ رضي الله عنها ـ إلى التنعيم، فأعمرها، وهذا لفظ أحمد.

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (١/١٩٨) من طريق علي بن إسحاق، أنبأنا عبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ، أنبأنا زكريا بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، أن أباه حدثه، أنه أخبره من سمع عبد الرحمن بن أبي بكر يقول: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أرحل هذه الناقة، ثم أردف أختك، فإذا هبطتما من أكمة التنعيم فأهِلاَّ وأقبلا»، وذلك ليلة الصدر. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «سنده قوي».

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ثقة روى لها مسلم. / ثقات العجلي (ص ٥١٨ رقم ٢٠٩٠)، وثقات ابن حبان (١٩٤/٤)، والتهذيب (٤١٠/١٢ رقم ٢٧٦٣)، والتقريب (٥٩٤/٢ رقم ٨).

يوسف بن ماهك بن بُهزاد ــ بضم الموحدة، وسكون الهاء بعدها زاي ــ، الفارسي، المكي، ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٢٩/٩ رقم ٩٦١)، والتقريب (٣٨٢/٢ رقم ٤٤٩)، والتهذيب (٤٢١/١١ رقم ٨٢١).

وعبد الله بن عثمان بن خثيم تقدم في الحديث (٧١٦) أنه صدوق.

وداود بن عبد الرحمن العطار، أبو سليمان المكي ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٤١٧/٣ رقم ١٩٠٧)، والتهذيب (١٩٢/٣ رقم ٣٦٦)، والتقريب (٢٣٣/١ رقم ٢٥).

وأحمد بن محمد بن الوليد الأزرق ثقة روى له البخاري. / الجرح والتعديل (٧٠/٢ رقم ١٢٨)، والتهذيب (٧٩/١ رقم ١٣٤)، والتقريب (٢٥/١ رقم ١١٨).

وأبو يحيى بن أبي مسرَّة اسمه عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي مسرة، المكي. وفي إسناد الحاكم، وثقات ابن حبان (٣٦٩/٨): (ابن أبي ميسرة)، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٥ رقم ٢٨)، وتهذيب الكمال للمزي (٤١/١) في ترجمة أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٦٣٢/١٢ رقم ٢٥٢)، والعقد الثمين (٩٩/٥ رقم ١٤٧٧): (ابن أبي مَسَرَّة)، وهو الراجح؛ لكثرة من نقل ذلك، وهو ثقة؛ وثقه ابن حبان. وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بمكة، =

. . . .

= ومحله الصدق، وقال الذهبي عنه: الإمام المحدِّث المسند، ونقل الفاسي في العقد الثمين عن محمد بن إسحاق الفاكهي مؤلف «أخبار مكة»، أنه قال في الأوَّليات بمكة: وأول من أفتى الناس من أهل مكة، وهو ابن أربع وعشرين سنة أو نحوها: أبو يحيى بن أبي مسرَّة، وهو فقيه أهل مكة إلى يومنا هذا. اهـ.

وأما شيخ الحاكم عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم الخزاعي، فهو الخراساني، البغوي، ولم أجد من نسبه إلى خزاعة، وتقدم في الحديث (٥١١) أن الدارقطني قال عنه: فيه لين.

الحكم على الحديث:

الحديث في سنده شيخ الحاكم، وتقدم أن الدارقطني ليَّنه، ولكنه لم ينفرد بالحديث كما تقدم، فالحديث صحيح لغيره بالطرق الأخرى، ومنها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، والله أعلم.

فضالة بن عبيد الأنصاري

٧٤٩ ـ قال الحاكم: فضالة بن عبيد الأنصاري مات بدمشق سنة ثلاث وخمسين؛ قاله محمد بن عبد الله بن نمير. قال: وفيها مات أخوه زياد بن عبيد، ويقال: بعده بسنة.

قلت: لا أعرف زياداً إلا أن يكون (ابنَ ابنِه)[1]، وأحسب ابن نمير وهم في جعله أخاً له.

---

(١) في (أ) كلمة غير واضحة تشبه أن يكون: (لراغبه)، وفي التلخيص: (من أبيه)، وما أثبته من (ب)، وهو الذي يستقيم عليه المعنى.

وذكر الحاكم لفضالة بن عبيد وأخيه في المستدرك متقدم على ذكره لعبد الرحمن بن أبي بكر، وليس هو كما هنا متأخراً عنه.

٧٤٩ ـ المستدرك (٣/٤٧٣): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنا إسماعيل بن قتيبة، ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال: أبو محمد فضالة بن عبيد بن الناقد بن صهيب بن جحجبا بن كلفة بن عوف الأنصاري، وأمه: ابنة محمد بن عقبة بن أحيحة بن الجلاح، مات بدمشق سنة ثلاث وخمسين، وفيها مات أخوه زياد بن عبيد، ويقال: بعده بسنة.

تخريجه:

أما فضالة بن عبيد فقد نسبه الحافظ ابن حجر في الإصابة هكذا: «فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس بن صهيب بن الأصرم بن =

....

= جحجبي...»، وذكر الاختلاف في سنة وفاته، وذكر عن ابن عبد البر أنه رجح أن وفاته سنة ثلاث وخمسين. / انظر الإصابة (٣٧١/٥ رقم ٦٩٩٦).

وأما زياد بن عبيد أخو فضالة فلم أجد من ذكره سوى الحاكم رواية عن ابن نمير، وأتبعه برواية أخرى عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني قال: مات زياد بن عبيد أخو فضالة بن عبيد بالكوفة، ودفن بالثوى، وكان يكنى: أبا المغيرة، فرثاه حارثة بن بدر، فقال:

صلّى الإله على قبر وطهّره
عند الثويّة يسفي فوقه المورُ

ثم ذكر بقية الأبيات التي دلت على أن ابن نمير، والجوزجاني قد وهما في جعل زياد هذا أخاً لفضالة بن عبيد، لأن الأبيات هذه أنشدها حارثة بن بدر الغداني يرثي بها زياد بن عبيد الذي ادعاه معاوية بن أبي سفيان، فسمي: زياد بن أبي سفيان، وهو الذي توفي بالثويّة ـ بالفتح، ثم الكسر، وياء مشددة ـ، وهي موضع قريب من الكوفة، وقيل بالكوفة، وذلك سنة ثلاث وخمسين ـ وهي السنة التي ترجح أن فضالة بن عبيد توفي فيها ـ./ انظر تهذيب تاريخ دمشق (٤٠٩/٥ ـ ٤٢٦)، ومعجم البلدان (٧٨/٢)، والإصابة (٦٣٩/٢ ـ ٦٤١ رقم ٢٩٨٩).

دراسة الإسناد:

قول ابن نمير هذا ساقه الحاكم من طريق شيخه أبي بكر بن إسحاق بن خزيمة، عن إسماعيل بن قتيبة، عن ابن نمير.

وابن نمير هذا هو محمد بن عبد الله بن نُمير الهَمْداني ـ بسكون الميم ـ، أبو عبد الرحمن الكوفي، وهو ثقة حافظ فاضل، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣٠٧/٧ رقم ١٦٦٤)، والتهذيب (٢٨٢/٩ ـ ٢٨٣ رقم ٤٦٣)، والتقريب (١٨٠/٢ رقم ٤١٩). =

. . . .

= والراوي عنه هو الإمام، القدوة، المحدّث، الحجّة، إسماعيل بن قتيبة بن عبد الرحمن، أبو يعقوب السّلمي، النيسابوري. / انظر طبقات الحنابلة (١/١٠٦ ـ ١٠٧ رقم ١١٩)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣٤٤ ـ ٣٤٥ رقم ١٦٠).

وشيخ الحاكم هو: الإمام العلامة الفقيه المحدث أبو بكر أحمد بن إسحاق الصّبْغي كما في الحديث المتقدم برقم (٥١٠).

الحكم على الحديث:

هذا الأثر عن محمد بن عبد الله بن نمير سنده صحيح إليه، لكنه أخطأ فيه، والصواب أنه زياد بن عبيد الذي ادعاه معاوية بن أبي سفيان، وسمي: زياد بن أبي سفيان، وليس أخاً لفضالة بن عبيد، والله أعلم.

ثـوبـان[1]

٧٥٠ ـ حديث ثوبان مرفوعاً:

«الدعاء يرد القضاء، (وإن البر)[2] يزيد في الرزق[3]، وإن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه».

قلت: فيه علي بن قَرِين، وهو كذاب، وسعيد بن راشد[4]، وهو واه، والخليل بن مُرّة، وقد ضعفه ابن معين[5].

---

(١) العنوان من هامش (أ).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٣) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٤) قوله: (ابن راشد) ليس في أصل (ب)، وهو معلق بالهامش مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٥) الميزان (١/٦٦٧ ـ ٦٦٨).

٧٥٠ ـ المستدرك (٤٨١/٣): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا عمران بن عبد الرحيم، ثنا علي بن قرين الباهلي، ثنا سعيد بن راشد، عن الخليل بن مرة، عن حميد الأعرج، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن ثوبان أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «إن الدعاء يرد القضاء، وإن البر يزيد في الرزق، وإن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه». =

. . . .

= **تخـــريجــه:**

الحديث له عن ثوبان ــ رضي الله عنه ــ ثلاث طرق:

● **الأولى:** طريق علي بن قرين، عن سعيد بن راشد، عن الخليل بن مرة، عن حميد، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن ثوبان، به، وهي التي أخرجها الحاكم هنا.

● **الثانية:** طريق سفيان الثوري، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان مولى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ رفعه إلى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٧٧/٥ و ٢٨٠ و ٢٨٢) واللفظ له.

وابن المبارك في الزهد (ص ٢٩ رقم ٨٦).

ومن طريقه النسائي في الكبرى ــ كما في تحفة الأشراف (١٣٣/٢ رقم ٢٠٩٣) ــ.

والقضاعي في مسند الشهاب (١١٥/٢ رقم ١٠٠١).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٤١/١٠ ــ ٤٤٢ رقم ٩٩١٦).

وابن ماجه في السنن (٣٥/١ رقم ٩٠) في باب القدر من المقدمة، و (١٣٣٤/٢ رقم ٤٠٢٢) في باب العقوبات من كتاب الفتن.

والطبراني في الكبير (٩٧/٢ رقم ١٤٤٢).

وابن حبان في صحيحه (ص ٢٦٨ رقم ١٠٩٠).

والطحاوي في مشكل الآثار (١٦٩/٤).

والحاكم في المستدرك (٤٩٣/١).

والقضاعي في مسند الشهاب (٣٥/٢ ــ ٣٦ رقم ٨٣١). =

. . . .

= وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/١٠).

والبغوي في شرح السنة (١٣/٦ رقم ٣٤١٨).

جميعهم من طريق سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان، به نحو لفظ الإمام أحمد، إلا أن ابن أبي شيبة والقضاعي لم يذكرا قوله: «وإن العبد. . . الخ»، ولفظ ابن المبارك قال: «إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

● **الطريق الثالثة**: طريق بشر بن عبيد أبي علي الدارسي، حدثنا طلحة بن يزيد، عن ثور، عن راشد بن سعد، عن ثوبان، به نحو لفظ أحمد المتقدم.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٤٨/٢).

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «ابن قرين كذاب، وسعيد واه، وشيخه، ضعفه ابن معين».

أما شيخ سعيد، فهو الخليل بن مرة الضُّبَعي ـ بضم المعجمة، وفتح الموحدة ـ، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٩٢٨/٣ ـ ٩٣٠)، والتهذيب (١٦٩/٣ رقم ٣١٩)، والتقريب (٢٢٨/١ رقم ١٦٦).

وسعيد بن راشد المازني السمّاك متروك؛ قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: «رواياته عن عطاء، وابن سيرين، وغيرهما لا يتابعه أحد عليه». / الكامل (١٢١٧/٣ ـ ١٢١٩)، والميزان (١٣٥/٢ رقم ٣١٦٩)، واللسان (٢٧/٣ ـ ٢٨ رقم ٩٤)، والمغني في الضعفاء (٢٥٨/١ رقم ٢٣٧٩).

وأما علي بن قَرين بن بيهس، فإنه كذاب يضع الحديث، قال ابن معين: لا يكتب حديثه، كذاب خبيث، وكذبه موسى بن هارون، وعبد الله بن =

. . . .

= محمد بن عبد العزيز البغوي، وقال العقيلي: «يضع الحديث»، وقال ابن عدي: «يسرق الحديث»، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. / الضعفاء للعقيلي (٣/٢٤٩ ـ ٢٥٠)، والكامل (٥/١٨٥٧)، والميزان (٣/١٥١ رقم ٥٩١٣)، واللسان (٤/٢٥١ ـ ٢٥٢ رقم ٦٨٣).

وأما الطريق الثانية: فهي التي يرويها سفيان الثوري، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان، وفي سندها عبد الله بن أبي الجعد الأشجعي الغطفاني، وهو مقبول ـ كما في التقريب (١/٤٠٦ رقم ٢٢٧) ـ، وانظر ثقات ابن حبان (٥/٢٠)، والتهذيب (٥/١٧٠ رقم ٢٩٣).

وأما الطريق الثالثة: فهي التي يرويها بشر بن عبيد، عن طلحة بن زيد، عن ثور، عن راشد بن سعد، عن ثوبان، وفي سندها طلحة بن زيد، وبشر بن عبيد.

أما طلحة بن زيد القرشي، فتقدم في الحديث (٥٢٠) أنه يضع الحديث.

وأما بشر بن عبيد أبو علي الدارسي، فإنه ضعيف جداً؛ كذبه الأزدي، وقال ابن عدي: «منكر الحديث عن الأئمة، بيّن الضعف جداً»، وذكره ابن حبان في ثقاته، وذكر له الذهبي بعض الأحاديث، وحكم عليها بالوضع. / ثقات ابن حبان (٨/١٤١ ـ ١٤٢)، والكامل لابن عدي (٢/٤٤٧ ـ ٤٤٨)، والميزان (١/٣٢٠ رقم ١٢٠٥)، واللسان (٢/٢٦ رقم ٩٣).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم موضوع لما تقدم في دراسة الإسناد.

وهو من الطريق الثالثة موضوع أيضاً لنسبة طلحة بن زيد إلى الوضع، وشدة ضعف بشر بن عبيد.

وأما الطريق الثانية التي رواها الأئمة عن سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد عن ثوبان، فإنما هي ضعيفة لجهالة حال ابن أبي الجعد. =

. . . .

= لكن يشهد لقوله: «لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر» حديث سلمان الفارسي ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «لا يرد القضاء إلا الدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر».

أخرجه الترمذي (٦/٣٤٧ ـ ٣٤٨ رقم ٢٢٢٥) في القدر، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء، وقال: «حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن الضّرَيْس...».

والطبراني في الكبير (٦/٣٠٨ رقم ٦١٢٨).

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/١٦٩).

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٣٦ ـ ٣٧ رقم ٨٣٢ و٨٣٣) من طريقين بلفظه إلا أنه قدم قوله: «لا يزيد من العمر...» الحديث.

جميعهم من طريق يحيى بن الضُرَيْس، عن أبي مودود، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان، به.

وفي سنده أبو مودود هذا، قال الترمذي: «وأبو مودود اثنان، أحدهما يقال له: فِضّة، والآخر عبد العزيز بن أبي سليمان، أحدهما بصري والآخر مديني، وكانا في عصر واحد، وأبو مودود الذي روى هذا الحديث اسمه: فِضّة، بصري».

وقال الطحاوي: «هو عبد العزيز بن أبي سليمان مولى هذيل، وهو عند أهل الحديث ثقة، وهو من أهل البصرة، وهو خلاف أبي مودود المدني».

قلت: قد وهم الطحاوي ـ رحمه الله ـ في الرجل، والصواب ما قاله الترمذي؛ لأن عبد العزيز بن أبي سليمان، مولى هذيل هو المدني، وهو ثقة، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو داود، وابن المديني، وابن نمير، وغيرهم، وانفرد ابن البرقي بتضعيفه، ولم يبيّن السبب. / انظر الجرح والتعديل (٥/٣٨٤ رقم ١٧٩١)، والتهذيب (٦/٣٤٠ رقم ٦٥٣)، وليس هو الذي روى هذا الحديث، بل الراوي له هو أبو مودود فضة البصري، =

. . . .

= وفيه لين ـ كما في التقريب (٢/١١٢ رقم ٦٠) ـ، وانظر التهذيب (٨/٢٩٠ رقم ٥٣١)، لأنه هو الذي يروي عن سليمان التيمي، وعنه يحيى بن الضريس، أما الآخر فلم أجدهم نصّوا على أنه روى عن التيمي، ولا عنه ابن الضريس.

وعليه فقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر» حسن لغيره بمجموع الطريقين، حديث سلمان هذا، والطريق التي رواها الأئمة عن سفيان الثوري.

وأما قوله: «وإن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»، فلم أجد ما يشهد له، فيبقى على ضعفه، مع ملاحظة أن لفظ الحديث الحسن لغيره: «ولا يزيد في العمر إلا البر»، وليس كما هو في الحديث الذي هنا: «وإن البر يزيد في الرزق»، والله أعلم.

سعد بن أبـي وقاص[1]

٧٥١ ــ حديث ابن المسيب:

أن سعداً كان يخضب بالسواد.

قلت: سنده واه؛ (فيه رِشْدين)[2].

---

(١) العنوان من (أ).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من التلخيص.

٧٥١ ــ المستدرك (٤٩٦/٣): أخبرني محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا رشدين، عن يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، كان سعد يخضب بالسواد.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٩٩/١ رقم ٢٩٥) من طريق أحمد بن رشدين المصري، عن نعيم بن حماد، به نحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (١٦٢/٥) وقال: «فيه رشدين بن سعد وهو ضعيف، وفيه توثيق».

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (١٤٣/٣) من طريق إسماعيل بن أبـي أويس، عن عبد العزيز بن المطلب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سعد بن أبـي وقاص أنه كان يصبغ بالسواد. وهكذا مرسلاً، ولم يذكر سعيد بن المسيب.

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «سنده واه؛ فيه رشدين».

ورِشْدين ـ بكسر الراء، وسكون المعجمة ـ هذا هو ابن سعد بن مفلح المَهْري ـ بفتح الميم، وسكون الهاء ـ، أبو الحجاج المصري، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٣/١٠٠٩ ـ ١٠١٦)، والتقريب (١/١٥١ رقم ٩٢)، والتهذيب (٣/٢٧٧ رقم ٥٢٦).

وفي سنده أيضاً نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء كثيراً. / الكامل (٧/٢٤٨٢ ـ ٢٤٨٥)، والتهذيب (١٠/٤٥٨ رقم ٨٣١)، والتقريب (٢/٣٠٥ رقم ١٢٤).

والحديث صوابه عن يونس عن الزهري مرسلاً ـ كما في رواية ابن سعد للحديث ـ، التي بيان حال رجالها كالتالي:

يونس بن يزيد بن أبي النجّاد الأيْلي ـ بفتح الهمزة، وسكون التحتانية، بعدها لام ـ، أبو يزيد، مولى آل أبي سفيان، ثقة روى له الجماعة، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ. / الجرح والتعديل (٩/٢٤٧ ـ ٢٤٩ رقم ١٠٤٢)، والتهذيب (١١/٤٥٠ ـ ٤٥٢ رقم ٧٦٩)، والتقريب (٢/٣٨٦ رقم ٤٩٦).

وعبد العزيز بن المطلب تقدم في الحديث (٤٩٤) أنه صدوق.

والراوي للحديث عنه شيخ ابن سعد إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، وهو صدوق، وقد أخطأ في أحاديث من حفظه ـ كما في التقريب (١/٧١ رقم ٥٢٧) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢/١٨٠ ـ ١٨١ رقم ٦١٣)، والتهذيب (١/٣١٠ رقم ٥٦٨). =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لضعف رشدين، ونعيم، ولإعلاله بالإرسال.

أما برواية ابن سعد فهو ضعيف فقط لإرساله.

وله شاهد من حديث الزهري، عن عامر بن سعد، أن سعداً كان يخضب بالسواد.

أخرجه الطبراني في الكبير (١/٩٩ رقم ٢٩٦).

وذكره الهيثمي في المجمع (٥/١٦٢) وقال: «فيه سليم بن مسلم، ولم أعرفه».

وله شاهد آخر أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٤٢) من طريق محمد بن عجلان، عن نفر قد سماهم أن سعداً كان يخضب بالسواد.

وهذا ضعيف أيضاً لإبهام من روى ابن عجلان الحديث عنهم.

وله شاهد آخر أخرجه ابن سعد أيضاً في الموضع السابق من طريق الواقدي، عن عائشة بنت سعد قالت: كان أبي رجلاً قصيراً، دحداحاً، غليظاً، ذا هامة، شثن الأصابع، أشعر، وكان يخضب بالسواد.

وهذا ضعيف جداً؛ فالواقدي تقدم في الحديث (٥٧٧) أنه متروك.

وبالجملة فالحديث بالطرق التي ليس ضعفها شديداً يرتقي لدرجة الحسن لغيره، ويمكن حمل السواد المذكور على اختلاط الحناء بالكَتَم المباح شرعاً، أما السواد الصِّرف فتقدم في الحديث رقم (٦٦١) ما يدل على تحريمه، والله أعلم.

الأرقم بن أبـي الأرقم المخزومي

٧٥٢ ـ حديث الأرقم بن أبـي الأرقم المخزومي مرفوعاً:

«إن الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة، ويفرق بينهم[(١)]: كالجارّ قصبه في النار».

قلت: فيه هشام بن زياد، وهو واه.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (. . . الحديث) إشارة لاختصار متنه.

٧٥٢ ـ المستدرك (٣/٥٠٤): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا محمد بن بكار، ثنا عباد بن عباد المهلبـي، عن هشام بن زياد، عن عمار بن سعد، عن عثمان بن الأرقم بن أبـي الأرقم المخزومي، عن أبيه الأرقم ـ رضي الله عنه ـ، وكان من أصحاب النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ. . .، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤١٧).

والطبراني في الكبير (١/٢٨٥ رقم ٩٠٨).

والخطيب في تلخيص المتشابه (٢/٦٤٧).

والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ١٢٤).

جميعهم من طريق عباد بن عباد المهلبي، عن هشام، به، ولفظ الطبراني مثله، ولفظ الإمام أحمد: «إن الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة، ويفرق بين الاثنين بعد خروج الإمام، كالجارّ قصبه في النار»، ولفظ الخطيب والسمعاني نحوه، إلا أن عند السمعاني «ويقف بين اثنين كجار. . .»الخ.

وذكره الهيثمي في المجمع (٢/١٧٩) وعزاه لأحمد، والطبراني، وقال: «فيه هشام بن زياد، وقد أجمعوا على ضعفه».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «هشام واه».

وهشام هذا هو ابن زياد بن أبي يزيد، وهو هشام بن أبي هشام، أبو المقدام، ويقال له أيضاً: هشام بن أبي الوليد، المدني، وهو متروك. / الكامل (٧/٢٥٦٤ ـ ٢٥٦٥)، والتقريب (٢/٣١٨ رقم ٧٩)، والتهذيب (١١/٣٨ رقم ٧٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف هشام.

أما تخطي رقاب الناس يوم الجمعة فقد ورد النهي عنه في حديث عبد الله بن بسر قال: كنت جالساً إلى جنب المنبر يوم الجمعة، فجاء رجل يتخطى رقاب الناس، ورسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يخطب الناس، فقال له رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «اجلس، فقد آذيت وآنيت».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٨٨ و ١٩٠) باللفظ المرفوع، ونحو القصة.

وأبو داود في السنن (١/٦٦٨ رقم ١١١٨) في الصلاة، باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة، بنحوه، ولم يذكر قوله: «وآنيت».

. . . .

والنسائي في سننه (٣/١٠٣) في الجمعة، باب النهي عن تخطي رقاب الناس. . . ، بنحوه، ولم يذكر قوله: «وآنيت».

وابن حبان في صحيحه (ص ١٥٠ رقم ٥٧٢) واللفظ له.

والحاكم في المستدرك (١/٢٨٨) بنحوه، وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وذكره الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١/١٠٥ رقم ١٥٣)، وقال: «صحيح»، والله أعلم.

أبو هريرة الدوسي

٧٥٣ ــ حديث محمد بن قيس[1] بن مخرمة:

أن رجلاً جاء زيد بن ثابت يسأله[2] عن شيء، فقال: عليك بأبـي هريرة. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: حمّاد بن شعيب ضعيف.

---

(١) في (ب): (زيد).

(٢) في المستدرك وتلخيصه: (فسأله).

٧٥٣ ــ المستدرك (٥٠٨/٣): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني، ثنا الحسين بن حفص، ثنا حماد بن شعيب، عن إسماعيل بن أمية، أن محمد بن قيس بن مخرمة، حدثه أن رجلاً جاء زيد بن ثابت، فسأله عن شيء، فقال له زيد: عليك بأبـي هريرة، فإنه بينا أنا، وأبو هريرة، وفلان في المسجد ذات يوم نـدعو الله تعالى، ونذكر ربنا: خرج علينا رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ حتى جلس إلينا، قال: فجلس، وسكتنا، فقال: «عودوا للذي كنتم فيه»، قال زيد: فدعوت أنا وصاحبـي قبل أبـي هريرة، وجعل رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ يؤمّن على دعائنا، قال: ثم دعا أبو هريرة، فقال: اللهم إني أسألك مثل الذي سألك صاحباي هذان، وأسألك علماً لا ينسى، فقال رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ: «آمين»، فقلنا: يا رسول الله، ونحن نسـأل الله علماً لا ينسى، فقال: «سبقكما بها الدوسي». =

. . . .

= **تخــريجــه:**

الحديث أخرجه النسائي في كتاب العلم من سننه الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٣/٢٢٥ رقم ٣٧٣٥)، والإصابة (٧/٤٣٨) ـ.

والطبراني في الأوسط (٢/١٣١ ـ ١٣٣ رقم ١٢٥٠).

كلاهما من طريق الفضل بن العلاء، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن قيس، عن أبيه، أن رجلاً جاء زيد بن ثابت. . .، الحديث بنحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٣٦١): «قيس هذا كان قاصّ عمر بن عبد العزيز، لم يرو عنه غير ابنه محمد، وبقية رجاله ثقات».

وقال الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من الإصابة: «أخرج النسائي بسند جيد في العلم من كتاب السنن. . .» وذكر الحديث.

وذكر الشيخ محمود الطحّان في حاشيته على الأوسط للطبراني كلام ابن حجر هذا، وتعقبه بقوله: «لم أره في سنن النسائي، وليس في سنن النسائي كتاب اسمه كتاب العلم، ولم يُشر الحافظ المزّي لهذا الحديث في كتابه تحفة الأشراف. . .، فالظاهر أن عزوه للنسائي في السنن وهم من الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ». اهـ.

قلت: النسائي رواه في سننه الكبرى، لا في المجتبى، والمزّي ذكره في تحفة الأشراف ـ كما سبق ـ، وعزاه له، فممن الوهم إذن؟!!.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «حماد ضعيف».

وحماد هذا هو ابن شعيب الحمّاني، الكوفي، وهو ضعيف؛ ضعفه ابن معين، وقال مرة: لا يكتب حديثه، وقال البخاري: فيه نظر، ونقل عنه ابن الجارود أنه قال فيه: منكر الحديث، وفي موضع آخر: تركوا حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال الساجي: فيه ضعف، وقال ابن عدي: أكثر حديثه =

. . . .

= مما لا يتابع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه. / اهـ. من الكامل لابن عدي (٢/٦٥٩ ــ ٦٦١)، والميزان (١/٥٩٦ رقم ٢٢٥٤)، واللسان (٢/٣٤٨ رقم ١٤١٣).

ولم ينفرد حماد هذا بالحديث، لكنه أخطأ في إسناده، فإن الحديث عند النسائي، والطبراني من رواية الفضل بن العلاء، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن قيس، عن أبيه، فقصّر حماد، وجعله من رواية محمد، ولم يذكر أباه.

والفضل بن العلاء الكوفي، نزيل البصرة صدوق ــ كما في الكاشف (٢/٣٨٣ رقم ٤٥٣٨) ــ، وثقه ابن المديني، وابن شاهين، وابن حبان، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وانفرد الدارقطني، فقال: كان كثير الوهم، والظاهر أن الذهبي لم يعبأ بجرحه هذا، فلم يذكره في الميزان. / انظر الجرح والتعديل (٧/٦٥ رقم ٣٦٨)، وثقات ابن شاهين (ص ١٨٥ رقم ١١٢٥)، والتهذيب (٨/٢٨٢ ــ ٢٨٣ رقم ٥١٨).

وعليه فالراجح أن الحديث من رواية قيس المدني والد محمد، وهو مجهول لم يرو عنه سوى ابنه. / انظر الميزان (٣/٢٩٨ رقم ٦٩٢٤)، والتهذيب (٨/٤٠٧ رقم ٧٣٢)، والتقريب (٢/١٣٠ رقم ١٧٣).

تنبيه: تقدم أن الهيثمي ذكر أن قيساً هذا هو قاص عمر بن عبد العزيز، والصواب أن القاص هو ابنه محمد كما في التهذيب (٩/٤١٤ رقم ٦٧٧).

وفي إسناد الحاكم نسبه هكذا: (محمد بن قيس بن مخرمة) ولم أجد من نسبه هكذا، وفي الموضع السابق من التهذيب قال: (محمد بن قيس المدني، قاص عمر بن عبد العزيز، أبو إبراهيم، ويقال: أبو أيوب، ويقال: أبو عثمان، مولى يعقوب القبطي، ويقال: مولى آل أبي سفيان). =

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف شعيب، ومخالفته للفضل بن العلاء، وتقدم أن الصواب في الحديث أنه من رواية قيس المدني، فيكون الحديث ضعيفاً لجهالته.

أما قول الحافظ ابن حجر عن سند الحديث إنه: «جيد» فالصواب خلافه، وقد ضعف الحديث أيضاً الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٢١٣/٣ رقم ٣٢٤٢)، والله أعلم.

٧٥٤ ــ حديث أبي هريرة:

المِــداد في ثــوب طــالـب العـلم[١] مثــل (الخَلُوق)[٢] في صدر[٣] الجارية البكر.

قلت: سنده واه.

---

(١) قوله: (طالب العلم) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها.

(٢) في (أ): (الخازن).

(٣) قوله: (صدر) كذا في (أ) و(ب)، والمستدرك والمخطوط، وفي المستدرك المطبوع، والتلخيص المخطوط والمطبوع: (ثوب).

٧٥٤ ــ المستدرك (٣/٥١١): حدثني أبو زرعة الرازي، ثنا بكر بن أحمد بن حفص، ثنا محمد بن العباس الصيدلاني، ثنا أبو مروان عبد الملك بن صالح القرشي، ثنا صالح بن قدامة، عن أبيه، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال. . .، الحديث بلفظه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «سنده واه».

وفي سنده قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجُمَحي، وهو مقبول. / انظر ثقات ابن حبان (٥/٣١٩)، والتهذيب (٨/٣٦٣ رقم ٦٤٤)، والتقريب (٢/١٢٤ رقم ٨٨).

وفي سنده أبو مروان عبد الملك بن صالح القرشي، ومحمد بن العباس الصيدلاني، وبكر بن أحمد بن حفص، ولم أجد من ترجم له.

الحكم على الحديث:

الحديث قال عنه الذهبي: «سنده واه» وفي سنده ثلاثة من الرواة لم أجد لهم ترجمة، فإن كانوا ثقات، فالحديث ضعيف لجهالة حال قدامة فقط، وإن كانوا غير ذلك فالحكم على الحديث بحسب منزلتهم من الجرح، والله أعلم.

٧٥٥ ــ حديث الفضل بن (الحسن)[١] بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه قال:

(حَدَّثت عن أبي هريرة)[٢] بحديث، فأنكره، فقلت: إني قد سمعته منك، قال: إن كنت سمعته مني فإنه مكتوب عندي، فأخذ بيدي، فأراني (كتاباً)[٣] من كتبه من حديث رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فوجد ذلك الحديث.

قلت: هذا منكر لم يصح.

---

(١) في (أ) و(ب): (الحسين) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (فحدث أبو هريرة).

(٣) في (أ) و(ب): (كتباً)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٥٥ ــ المستدرك (٣/٥١١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنا ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن الفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه قال: حدثت عن أبي هريرة بحديث، فأنكره، فقلت: إني قد سمعته منك، قال: إن كنت سمعته مني فإنه مكتوب عندي، فأخذ بيدي إلى بيته، فأراني كتاباً من كتبه من حديث رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فوجد ذلك الحديث، فقال: قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك به، فهو مكتوب عندي.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/٨٩) من طريق ابن وهب، به نحوه، إلا أنه سقط من سنده ابن لهيعة، ثم قال ابن عبد البر عقبه: «هذا خلاف ما تقدم في أول الباب عن أبي هريرة أنه لم يكتب، وأن عبد الله بن عمرو كتب، وحديثه بذلك أصح في النقل من هذا لأنه أثبت إسناداً عند أهل الحديث». =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «هذا منكر لم يصح».

وفي سنده الحسن بن عمرو بن أمية الضمري، ولم أجد من ترجمه، ولا من ذكره في شيوخ ابنه الفضل، وانظر في ذلك تهذيب الكمال (١٠٩٥/٢)، ولعل الراوي للحديث هو الفضل نفسه فإنه روى عن أبي هريرة ــ كما في المرجع السابق ــ وفي سند الحديث أيضاً ابن لهيعة، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: ضعيف مدلس من الخامسة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد، ولمخالفة متنه لما صح عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (٢٠٦/١ رقم ١١٣) في العلم، باب كتابة العلم.

والترمذي (٤٢٩/٧ رقم ٢٨٠٥) في العلم، باب الرخصة في كتابة العلم، وقال: «حديث حسن صحيح».

كلاهما من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال ــ واللفظ للبخاري ــ: ما من أصحاب النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب، ولا أكتب.

فهذا نص صحيح صريح في أن أبا هريرة ــ رضي الله عنه ــ كان يعتمد على حفظه، ولا يكتب، وهو مخالف لما جاء في هذا الحديث، وهذا الذي دعا الذهبي للحكم عليه بالنكارة، ويؤيده قول ابن عبد البر المتقدم، والله أعلم.

أبو أُسَيْد[1]

٧٥٦ ـ حديث جعفر بن محمد، (عن أبيه)[2]:

أن أبا أُسَيْد الأنصاري قدم بِسَبْي من البحرين[3]، فصفُّوا، (فقام)[4] رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فنظر إليهم؛ فإذا امرأة تبكي، فقال: «ما يبكيك؟» قالت: بيع ابني في بني عبس، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ليركبن، فليجئن به»، فركب أبو أسيد، فجاء به.

قال: صحيح.

قلت: مرسل.

---

(١) العنوان من (أ).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٤) في (أ): (بعلم).

٧٥٦ ـ المستدرك (٣/٥١٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني ابن أبي ذئب، وأنس بن عياض، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن أبا أسيد الأنصاري قدم بسبي من البحرين، فصفوا، فقام رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، =

. . . .

= فنظر إليهم، فإذا امرأة تبكي، فقال: «ما يبكيك؟» فقالت: بيع ابني في بني عبس، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ لأبـي أسيد: «لتركبن فلتجيئن به»، فركب أبو أسيد فجاء به.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البيهقي في سُننه (١٢٦/٩) في السير، باب التفريق بين المرأة وولدها، من طريق الحاكم، به مثله.

وأخرجه في الموضع نفسه مقروناً برواية الحاكم من طريق أبـي بكر أحمد بن الحسن القاضي، عن أبـي العباس محمد بن يعقوب، به.

والحديث هنا من رواية ابن أبـي ذئب، وأنس بن عياض، كلاهما عن جعفر بن محمد، ولم يفرق الحاكم بين روايتيهما، أما البيهقي، فقال: «قال ابن أبـي ذئب: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده»، ثم قال البيهقي عقب الحديث: «هذا وإن كان فيه إرسال، فهو مرسل حسن شاهد لما تقدم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «مرسل».

ويعني بالإرسال هنا الانقطاع بين أبـي جعفر محمد بن علي بن الحسين، وبين أبـي أسيد ــ رضي الله عنه ــ، وبيانه كالتالي:

أبو أسيد الساعدي توفي سنة أربعين للهجرة على الراجح، وقيل أقل، وقيل أكثر، لكن هذا ما رجحه الذهبـي في سير أعلام النبلاء (٥٣٨/٢).

وأما محمد بن علي بن الحسين، فأقل ما قيل في سن ولادته: سنة ست وخمسين، وقيل أكثر ــ كما في التهذيب (٣٥٠/٩ ــ ٣٥٢).

وعليه فالانقطاع بينهما ظاهر، وحتى رواية ابن أبـي ذئب للحديث عن جعفر، عن أبيه، عن جده منقطعة، وتقدم حكم الذهبـي عليها بالإرسال؛ لأن جد جعفر علي بن الحسين بن علي بن أبـي طالب، ولد سنة ثمان =

. . . .

= وثلاثين، وقد نص العلماء على أن روايته عن جده علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ مرسلة، وعلي، وأبو أسيد متقاربان في الوفاة، فالانقطاع ظاهر أيضاً على هذه الرواية. / انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٣٩ رقم ٢٥١)، وسير أعلام النبلاء (٣٨٦/٤ رقم ١٥٧)، والتهذيب (٣٠٤/٧ ــ ٣٠٧ رقم ٥٢٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع المتقدم ذكره.

وله شاهد من طريق ابن وهب، أخبرني ابن أبي ذئب، عن حسين بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده ضميرة، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مرَّ بأم ضميرة وهي تبكي، فقال: «ما يبكيك؟ أجائعة أنت، أم عارية أنت؟» فقالت: يا رسول الله، فُرِّق بيني وبين ابني، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لا يُفرَّق بين والدة وولدها»، ثم أرسل إلى الذي عنده ضميرة، فدعاه، فابتاعه منه بِبَكْرة.

أخرجه البيهقي في الموضع السابق، واللفظ له.

والبخاري في تاريخه الكبير (٣٨٨/٢ ــ ٣٨٩) مختصراً.

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ٣٣٢ أ) بنحوه، وعنده زيادة.

والحديث موضوع بهذا الإسناد؛ حسين بن عبد الله بن ضميرة تقدم في الحديث (٦٤٣) أنه كذاب.

أما النهي عن التفريق بين الوالدة وولدها، ففيه أحاديث كثيرة تدل بمجموعها على تحريم التفريق، أوردها الشوكاني في نيل الأوطار (٢٦٠/٥ ــ ٢٦٣)، منها ما أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩٧/١ ــ ٩٨ و١٢٦ ــ ١٢٧).

والحاكم في المستدرك (٥٤/٢).

كلاهما من طريق الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي =

. . . .

= ـ رضي الله عنه ـ، قال: أمرني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن أبيع غلامين أخوين، فبعتهما، ففرقت بينهما، فذكرت ذلك للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: «أدركهما، فأرجعهما، ولا تبعهما إلا جميعاً».

قال الحاكم: «هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

ونقل الشوكاني في الموضع السابق عن ابن حجر قوله: «رجال إسناده ثقات»، ونقل تصحيحه عن ابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، والطبراني، وابن القطان، والله أعلم.

٧٥٧ ـ قال مصعب: مات أبو أسيد سنة أربعين، سنة الجماعة[١]، وهو آخر من مات من أهل بدر.

قلت: هذا خطأ.

---

(١) قوله: (سنة الجماعة) ليس في (ب).

٧٥٧ ـ المستدرك (٥١٦/٣): حدثنا الشيخ أبو بكر بن بالويه، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا مصعب بن عبد الله، قال: في (سنة) الجماعة، سنة أربعين مات أبو أسيد مالك بن ربيعة بن عامر بن عوف بن الخزرج بن ساعدة، وهو آخر من مات من أهل بدر، وكان ممن أبصر الملائكة يوم بدر، فكف بصره، فكان أمين رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على نسائه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «هذا خطأ».

قلت: إنما خطَّأ الذهبي هذا القول؛ لأن من أهل بدر من توفي بعد سنة أربعين للهجرة، فهذا سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ توفي سنة خمس وخمسين للهجرة على القول المشهور ـ كما في التهذيب (٤٨٣/٣ ـ ٤٨٤ رقم ٩٠١)، وعليه فلا يستقيم الجمع بين القول بوفاته سنة أربعين، وأنه آخر البدريين وفاة.

أما صاحب هذا القول فهو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، أبو عبد الله الزبيري، وهو ثقة، عالم بالنسب، وإنما تكلم فيه لتوقّفه في مسألة خلق القرآن، وقد وثقه ابن معين، والدارقطني، ومسلمة بن القاسم، وأبو بكر بن مردويه، وغيرهم. / انظر تاريخ بغداد (١١٢/١٣ ـ ١١٤ رقم ٧٠٩٦)، والكاشف (١٤٨/٣ رقم ٥٥٦٠)، والتهذيب (١٦٢/١٠ ـ ١٦٤ رقم ٣٠٩)، وبيان حال رجال الإسناد إلى مصعب كالتالي:

إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق الحربي إمام حافظ مشهور، ترجمته في =

....

= تاريخ بغداد (٦/٢٧ ـ ٤٠ رقم ٣٠٥٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/٥٨٤ رقم ٦٠٩).

والراوي عنه هو شيخ الحاكم الإمام، المفيد، الرئيس، أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، الجلاَّب، النيسابوري، من كبراء بلده، كذا في سير أعلام النبلاء (١٥/٤١٩ رقم ٢٣٣)، وفي سؤالات السِّجزي للحاكم (ص ٢ الترجمة رقم ١٤) قال الحاكم عنه: «صدوق صاحب كتاب»، إلا أنه كنَّاه بأبي علي.

الحكم على الحديث:

الحديث سنده حسن لذاته إلى مصعب الزبيري، إلا أن هذا القول يعبِّر عن رأي مصعب فقط، ولا يعني أنه الصواب، وتقدم بيان ما فيه.

وقد اختلف في سنة وفاة أبي أسيد ـ رضي الله عنه ـ، فمصعب هنا يرى أنه توفي سنة أربعين، وبه قال ابن سعد، وخليفة بن خياط، ورجَّحه الذهبي في السير (٢/٥٣٨).

وقيل: توفي سنة ثلاثين، قاله خليفة أيضاً في طبقاته (ص ١٦٦)، وبه قال أبو حفص الفلاَّس كما في الموضع السابق من السير، ويحيى بن بكير كما في معجم الطبراني الكبير (١٩/٢٦٠ رقم ٥٧٧)، وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٧٥ ب)، وقد ردَّ ابن عبد البر هذا القول، فقال في الاستيعاب (١١/١٢٣): «وهذا عندي وهم، والله أعلم».

وقيل: توفي سنة ستين للهجرة، وممن قال به المدائني كما في الاستيعاب (٩/٣١١)، و(١١/١٢٣)، والموضع السابق من السير، وبه قال الواقدي كما في طبقات ابن سعد (٣/٥٥٨)، والمستدرك للحاكم (٣/٥١٦)، والإصابة لابن حجر (٥/٧٢٤)، ونسب إلى يحيى بن بكير، ولا يصح كما سيأتي في الحديث الذي بعده برقم (٧٥٨).

وقيل: توفي سنة خمس وستين، قال به أبو القاسم بن مندة كما في الموضع السابق من السير. =

. . . .

= هذا وقد ردَّ الذهبي القولين الأخيرين، ورجح القول بأن وفاته سنة أربعين، ولم يتعرَّض للقول بأن وفاته سنة ثلاثين، فقال في الموضع السابق من السير: «مات سنة أربعين، وهو قول ابن سعد وخليفة، وقال المدائني: توفي سنة ستين، وهذا بعيد، وأشذّ منه قول أبي القاسم ابن مندة: سنة خمس وستين، وقال أبو حفص الفلاَّس: مات سنة ثلاثين». اهـ. وانظر الحديث الآتي.

٧٥٨ ـ قال يحيى بن بكير: مات سنة ستين، وهو ابن اثنتين وتسعين سنة.
قلت: على هذا يستقيم أنه آخر البدريين وفاة.

---

٧٥٨ ـ المستدرك (٥١٦/٣): أخبرني عبد الله بن غانم الصيدلاني، ثنا محمد بن إبراهيم العبدي، ثنا يحيى بن بكير، قال. . .، الحديث بلفظه.

دراسة الإسناد:

صاحب هذا القول هو يحيى بن عبد الله بن بكير، المخزومي، مولاهم، وتقدم في الحديث (٥٠٩) أنه صدوق، وتكلم في سماعه من مالك.

والراوي عنه هو محمد بن إبراهيم بن سعيد بن عبد الرحمن البُوشَنْجي ـ بضم الموحدة، وسكون الواو، وفتح المعجمة، وسكون النون بعدها جيم ـ، العَبْدي، وهو ثقة حافظ فقيه. / الجرح والتعديل (١٨٧/٧ رقم ١٠٦٥)، وثقات ابن حبان (١٥٢/٩)، والتهذيب (٨/٩ رقم ١٢)، والتقريب (١٤٠/٢ رقم ٦).

وأما شيخ الحاكم عبد الله بن غانم الصيدلاني فلم أجد من ترجمه.

الحكم على الحديث:

قول يحيى هذا رواه الحاكم من طريق شيخه الصيدلاني، ولم أجد له ترجمة، وهو مخالف لما صح عن يحيى نفسه من القول بأن وفاة أبي أسيد كانت سنة ثلاثين.

قال الطبراني في المعجم الكبير (٢٦٠/١٩ رقم ٥٧٧): حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج، ثنا يحيى بن بكير، قال: توفي أبو أسيد الساعدي ـ واسمه: مالك بن ربيعة ـ سنة ثلاثين، وسنه تسعون سنة. اهـ.

وسنده صحيح إلى يحيى.

شيخ الطبراني أبو الزنباع روح بن الفرج القطّان المصري، ثقة، وثقه الخطيب، وغيره. / انظر ترتيب المدارك (٣٠٥/٤)، والديباج المذهب (٣٦٥/١)، والتهذيب (٢٩٧/٣ رقم ٥٥٤)، والتقريب (٢٥٤/١ رقم ١١٩).

عبد الله بن زيد المازني[1]

٧٥٩ ـ حديث عبد الله بن أبـي بكر، عن عباد بن تميم، عن عمه عبد الله بن زيد، وكان ممن شهد بدراً.

قلت: هذا خطأ.

---

(١) العنوان من هامش (أ).

٧٥٩ ـ المستدرك (٣/ ٥٢٠): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن شاذان الجوهري، ثنا معلى بن منصور، ثنا أبو أويس، عن عبد الله بن أبـي بكر، عن عباد بن تميم، عن عمه عبد الله بن زيد: أنه كان شهد بدراً.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبـي عامر الأصبحي، ابن عم الإمام مالك، وصهره على أخته، وهو صدوق، إلا أنه يهم. / الكامل لابن عدي (٤/ ١٤٩٩ ـ ١٥٠٠)، والتهذيب (٥/ ٢٨٠ رقم ٤٧٧)، والتقريب (١/ ٤٢٦ رقم ٤٠٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف أبـي أويس من قبل حفظه.

وأما شهود عبد الله بن زيد المازني بدراً فقد جزم به أبو أحمد الحاكم، وابن مندة ـ كما في الإصابة (٤/ ٩٩) ـ، وجزم به أبو نعيم في المعرفة (٢/ ل ٨ ب). =

. . . .

= أما ابن عبد البر في الاستيعاب (٦/٢٠٩)، فقال: «لم يشهد بدراً».

والذهبي هنا خطّأ من قال بأنه شهد بدراً، أما في السير (٢/٣٧٧ ـ ٣٧٨) فلم يجزم بشيء، وإنما قال: «ذكر ابن مندة فقط أنه بدري، وقال أبو عمر بن عبد البر وغيره: بل هو أُحُدي».

المِسْوَر بن مَخْرَمة[1]

٧٦٠ ـ حديث علي بن الحسين:

أنهم قدموا المدينة من عند يزيد بعد مقتل الحسين، فلقيه المسور[2]، فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يخطب على منبره وأنا يومئذ مُحْتَلِم.

قال: على شرط البخاري، ومسلم.

قلت: (روياه)[3] بمعناه.

---

(١) العنوان من هامش (أ).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (رواه).

٧٦٠ ـ المستدرك (٣/٥٢٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ثنا أبي، عن الوليد بن كثير، حدثني محمد بن عمرو بن حلحلة الديلي، أن ابن شهاب حدثه، أن علي بن الحسين حدثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية بعد مقتل الحسين بن علي ـ رضوان الله وسلامه عليهما ـ لقيه المسور بن مخرمة، فقال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يخطب على منبره ـ وأنا يومئذ محتلم ـ. =

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٢/٦ رقم ٣١١٠) في فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وعصاه، وسيفه، وقدحه، وخاتمه. . .

ومسلم في صحيحه (١٩٠٣/٤ رقم ٩٥) في فضائل فاطمة ــ رضي الله عنها ــ من كتاب فضائل الصحابة.

كلاهما من طريق يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن الوليد بن كثير، حدثني محمد بن عمرو بن حلحلة الدُّؤلي، أن ابن شهاب حدثه، أن علي بن الحسين حدثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية، مقتل الحسين بن علي ــ رضي الله عنهما ــ لقيه المسور بن مخرمة، فقال له: هل لك إليَّ من حاجة تأمرني بها؟ قال: فقلت له: لا، قال له: هل أنت معطيّ سيف رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؟ فإني أخاف أن يغلبك القوم عليه، وأيم الله، لئن أعطيتنيه لا يُخْلصُ إليه أبداً، حتى تبلغ نفسي؛ إن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل على فاطمة، فسمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وهو يخطب الناس في ذلك على منبره هذا ــ وأنا يومئذ محتلم ــ، فقال: «إن فاطمة مني، وإني أتخوف أن تفتن في دينها»، قال: ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس، فأثنى عليه في مصاهرته إياه، فأحسن، قال: «حدثني، فصدقني، ووعدني، فأوفى لي. إني لست أحرم حلالاً، ولا أحل حراماً، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً». اهـ. واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري نحوه.

ثم أخرجه البخاري أيضاً (٤٠٤/٢ رقم ٩٢٦) في الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد.

و (٨٥/٧ رقم ٣٧٢٩) في فضائل الصحابة، باب ذكر أصهار النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

وكذا مسلم في الموضع السابق برقم (٩٦). =

. . . .

= كلاهما من طريق شعيب عن الزهري، فذكره بنحو اللفظ السابق، ولم يذكر قصة مقدمهم بعد مقتل الحسين ـ رضي الله عنه ـ، وقصة السيف، وفي بعض لفظ البخاري اختصار، اقتصاراً منه على موضع الشاهد.

وأخرجه البخاري أيضاً (٧/٧٨ و١٠٥ رقم ٣٧١٤ و٣٧٦٧) في فضائل الصحابة، باب مناقب قرابة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وباب مناقب فاطمة عليها السلام.

و (٩/٣٢٧ و٤٠٣ رقم ٥٢٣٠ و٥٢٧٨) في النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف، وفي الطلاق، باب الشقاق.

ومسلم في الموضع السابق برقم (٩٣ و٩٤).

كلاهما من طريق ابن أبي مليكة، عن المسور، فذكر قصة خطبته ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على المنبر بنحوه، وفي بعض الروايات اختصار.

والحديث أخرجه سوى الشيخين الإمام أحمد في المسند (٤/٣٢٦)، وفي الفضائل (٢/٧٥٩ رقم ١٣٣٥)، من طريق يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، فذكره بمثل لفظ مسلم.

وأبو داود في سُننه (٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧ رقم ٢٠٦٩)، في النكاح، باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء، من طريق الإمام أحمد بمثله.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، والشيخان، ثلاثتهم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى يعقوب كالتالي:

العباس بن محمد الدوري تقدم في الحديث (٥٩٢) أنه ثقة حافظ.

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة إمام محدِّث.

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، مع أنهما قد أخرجاه كما سبق، وسند الحاكم صحيح إلى من أخرج الشيخان الحديث من طريقه، والله أعلم.

الضّحاك بن قيس[1]

٧٦١ ـ حديث الضحاك بن قيس الفِهْري:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إذا أتى الرجل القوم فقالوا: مرحباً[2]، فمرحباً به يوم يلقى ربه، وإذا أتى الرجل القوم فقالوا: قُحْطاً، فقُحْطاً له يوم القيامة».

قلت: على شرط مسلم.

---

(١) العنوان من هامش (أ).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

٧٦١ ـ ذكر الحاكم إنكار الواقدي لسماع الضحاك بن قيس من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وإثبات ابن جرير الطبري لسماعه منه، وانتصر لقول ابن جرير، واستدل ببعض الأحاديث، وهذا منها، حيث قال (٣/٥٢٥): ومنها ما أخبرناه علي بن حمشاذ العدل، ثنا العباس بن الفضل الأسقاطي، ثنا أبو الوليد الطيالسي، ثنا حماد بن سلمة، أنبأ سعيد بن إياس الجريري، عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخّير، قال: سمعت أبا سعيد الضحاك بن قيس الفهري يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إذا أتى الرجل القوم، فقالوا: مرحباً، فمرحباً به يوم يلقى ربه، وإذا أتى الرجل القوم، فقالوا له: قحطاً، فقحطاً له يوم القيامة». =

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٣٥٨/٨ رقم ٨١٣٦) من طريق أبي عمر الضرير، عن حماد بن سلمة، به بلفظه، إلا أنه قال: «إلى يوم يلقى ربه».

وذكره الهيثمي في المجمع (٢٧٢/١٠) وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط، ثم قال: «رجاله رجال الصحيح، غير أبي عمر الضرير الأكبر، وهو ثقة».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال عنه الذهبي: «على شرط مسلم»، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخير ــ بكسر المعجمة، وتشديد المعجمة ــ ثقة روى له الجماعة. / طبقات ابن سعد (١٥٥/٧ ــ ١٥٦)، وثقات العجلي (ص ٤٧٩ رقم ١٨٤٧)، والتقريب (٣٦٧/٢ رقم ٢٨٠)، والتهذيب (٣٤١/١١ رقم ٦٥٤).

وسعيد بن إياس الجُريري تقدم في الحديث (٧٣٨) أنه ثقة روى له الجماعة، واختلط قبل موته بثلاث سنين، لكن الراوي عنه هنا هو حماد بن سلمة، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط. / انظر الكواكب النيرات (ص ١٨٣).

وحماد بن سلمة ثقة عابد تغير حفظه بالآخر، وقد أخرج له مسلم في الأصول، لكن من حديثه عن ثابت، وما عداه ففي الشواهد ــ كما تقدم في الحديث (٧٣٨) ــ.

وأبو الوليد الطيالسي اسمه هشام بن عبد الملك، وهو ثقة ثبت، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٦٥/٩ ــ ٦٦ رقم ٢٥٣)، والتهذيب (٤٥/١١ ــ ٤٧ رقم ٨٧)، والتقريب (٣١٩/٢ رقم ٩١).

وقد تابع أبا الوليد هذا أبوعمر الضرير، واسمه حفص بن عمر، لكن =

. . . .

= لم أجد من نص على أنها سمعا من حماد بن سلمة قبل اختلاطه. / انظر التهذيب (٣/١١ ـ ١٦ رقم ١٤)، والملحق الأول بالكواكب النيرات (ص ٤٦٠ رقم ٦).

والعباس بن الفضل بن محمد، ويقال: ابن الفضل بن بشر، أبو الفضل الأسفَاطي، البصري، نزيل دمشق، كان صدوقاً حسن الحديث. / انظر تهذيب تاريخ دمشق (٧/٢٢٥)، واللباب (١/٥٤)، والوافي بالوفيات (١٦/٦٥٨ رقم ٧٠٧).

وأما شيخ الحاكم علي بن حمشاذ فتقدم في الحديث (٥٠٩) أنه ثقة حافظ إمام.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط حماد بن سلمة، ولو صحّ لما كان على شرط مسلم، لأنه لم يرو عن حماد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وليس هذا الحديث من حديثه عنه.

والحديث صححه الألباني في سلسلته الصحيحة (٣/١٨٦ رقم ١١٨٩) وأيّد حكم الذهبي على الحديث بأنه على شرط مسلم، مع أن فيه ما تقدم!!.

عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي

٧٦٢ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً:

«الصُّفْرة خضاب المؤمن[١]، والحمرة خضاب المسلم، والسواد خضاب الكافر».

قلت: خبر منكر، وفيه أبو عبد الله القرشي، وهو نكرة[٢].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في التلخيص: (قلت: حديث منكر، والقرشي نكره ابن عيينة)، وهذا من تصحيف الطباعة، والصواب أن قوله: (ابن عيينة) بداية لإسناد الحديث الذي بعده في التلخيص.

٧٦٢ ـ المستدرك (٣/٥٢٦): حدثني أبو علي الحافظ، ثنا الهيثم بن خلف الدوري، ثنا داود بن رشيد، ثنا إسماعيل بن عياش، حدثني سالم بن عبد الله الكلاعي، عن أبي عبد الله القرشي قال: دخل عبد الله بن عمر على عبد الله بن عمرو وقد سوّد لحيته، فقال عبد الله بن عمر: السلام عليك أيها الشويب، فقال له ابن عمرو: أما تعرفني يا أبا عبد الرحمن؟! قال: بلى، أعرفك شيخاً، فأنت اليوم شاب، إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول. . . ، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/١٨٥) بنحوه، في =

. . . .

= ترجمة سالم بن عبد الله (الكلاعي) رقم (٨٠٢) وقال: «هو حديث منكر شبه موضوع، وأحسبه من أبي عبد الله القرشي الذي لم يسمّ».

وأخرجه الطبراني في الكبير ـ كما في المجمع (١٦٣/٥ ـ، بلفظه، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه من لم أعرفه».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده أبو عبد الله القرشي هذا، وسبق ذكر كلام ابن أبي حاتم عنه، وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (٧٣/٧ رقم ٧١٣)، وذكر كلام ابن أبي حاتم عن الحديث، ثم ذكر الحديث، وقال: «قال شيخنا: وأبو عبد الله القرشي هذا غير الذي روى عن أبي بردة ـ يعني المذكور في التهذيب، والميزان ـ».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لجهالة أبي عبد الله القرشي، ونكارة متنه التي أشار إليها الذهبي، وقبله ابن أبي حاتم.

والحديث ذكره الألباني في ضعيف الجامع (٢٨٤/٣ رقم ٣٥٥٥) وقال عنه: «موضوع».

أما النهي عن الخضاب بالسواد فتقدم الكلام عنه في الحديث رقم (٦٦١).

٧٦٣ ـ حديث الأَخْنَس بن خليفة الضَّبّـي، قال:

رأى كعب الأحبار عبد الله بن عمرو يفتي الناس... الخ.

قلت: الأخْنس تابعي كبير أودعه البخاري في الضعفاء[1]، وقوّاه أبو حاتم[2] وغيره.

---

(١) و (٢) الضعفاء الصغير للبخاري (ص ٢٢ رقم ٣٧)، والجرح والتعديل (٣٤٥/٢ رقم ١٣١١)، وانظر معه دراسة الإسناد.

٧٦٣ ـ المستدرك (٥٢٨/٣): أخبرنا عبد الله بن محمد الصيدلاني، ثنا إسماعيل بن قتيبة، ثنا يحيى بن يحيى، أنا جرير، عن عمارة، عن الأخنس بن خليفة الضبي، قال: رأى كعب الأحبار عبد الله بن عمرو يفتي الناس، فقال: من هذا؟ قالوا: هذا عبد الله بن عمرو بن العاص، فأرسل إليه رجلاً من أصحابه، قال: قل له: يا عبد الله بن عمرو، لا تفتر على الله كذباً فيُسْحتك بعذاب، وقد خاب من افترى.

قال: فأتاه الرجل، فقال له ذلك، قال ابن عمرو: صدق كعب، وقد خاب من افترى، ولم يغضب. قال: فأعاد عليه كعب الرجل فقال: سله عن الحشر ما هو؟ وعن أرواح المسلمين أين تجتمع؟ وأرواح أهل الشرك أين تجتمع؟ فأتاه، فسأله، فقال: أما أرواح المسلمين فتجتمع بأريحاء، وأما أرواح أهل الشرك فتجتمع بصنعاء، أما أول الحشر فإنها نار تسوق الناس يرونها ليلاً، ولا يرونها نهاراً، فرجع رسول كعب إليه، فأخبره بالذي قال، فقال: صدق، هذا عالم فسلوه.

تخـــريجـــه:

الحديث أشار المزّي في تهذيب الكمال (٧٣/١) إلى أن ابن ماجه رواه في التفسير.

وأخرج ابن مندة في كتاب الروح ـ كما في كتاب الروح لابن القيم (ص ١٠٦) ـ من طريق حماد بن سلمة، عن عبد الجليل بن عطية، عن =

. . . .

= شهر بن حوشب، أن كعباً رأى عبد الله بن عمرو وقد تكلب الناس عليه يسألونه، فقال لرجل: سله، أين أرواح المؤمنين، وأرواح الكفار؟ فسأله، فقال: أرواح المؤمنين بالجابية، وأرواح الكفار ببرهوت.

ثم قال ابن منده في الموضع السابق: أخبرنا محمد بن محمد بن يونس، حدثنا أحمد بن عاصم، حدثنا أبو داود سليمان بن داود، حدثنا همام، حدثني قتادة، حدثني رجل، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو أنه قال: إن أرواح المؤمنين تجتمع بالجابية، وإن أرواح الكفار تجتمع في سبخة بحضرموت يقال لها: برهوت.

ولا منافاة بين رواية الحاكم، وروايتي ابن منده في كون أرواح المسلمين بأريحاء، أو بالجابية، وأرواح أهل الشرك بصنعاء، أو ببرهوت.

فأريحاء: مدينة في الغَوْر من أرض الأردن بالشام، بينها وبين بيت المقدس يوم للفارس في جبال صعبة المسالك. / معجم البلدان (١/١٦٥).

والجابية: قرية من أعمال دمشق، من ناحية الجولان. / المرجع السابق (٢/٩١).

فقد يكون الموضع بين أريحاء، والجابية، فأطلق على هذه مرة، وعلى هذه أخرى؛ لقرب كل منها من الآخر.

أما صنعاء، وحضر موت، فكلتاهما من مدن اليمن، وبينهما إثنان وسبعون فرسخاً، وقيل مسيرة أحد عشر يوماً. / المرجع السابق (٢/٢٦٩ ـ ٢٧١)، و (٣/٤٢٥ ـ ٤٢٩).

وما قيل عن أريحاء والجابية، يقال عن صنعاء وحضر موت، والله أعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «الأخنس تابعي كبير، أودعه البخاري في الضعفاء، وقوّاه أبو حاتم، وغيره».

والأخنس بن خليفة الضبي راوي هذا الحديث، يروي عنه عمارة بن =

. . . .

= القعقاع، والذي أودعه البخاري في الضعفاء، وقواه أبو حاتم هو الأخنس بن خليفة الذي يروي عن ابن مسعود، ويروي عنه ابنه بكير.

والذهبي هنا جمع بينهما، وأما ابن حجر فلم يجزم، فإنه ذكر الضبي في التهذيب (١/١٩٤ رقم ٣٦١)، وقال: «في الرواة الأخنس بن خليفة والد بكير بن الأخنس، روى عن ابن مسعود، قوّاه أبو حاتم الرازي، فلعلّه هو، وإن كان غيره فينبغي أن يذكر للتمييز».

قلت: وفي التقريب (ص ١٧٧ رقم ١٤٧٨ بتحقيق محمد عوامة) قال عن الضبي: «مستور».

أما الأخنس والد بكير، فقد ذكره البخاري في الضعفاء الصغير (ص ٢٢ رقم ٣٧)، فقال: «أخنس، سمع الحديث من ابن سعود، روى عنه بكير، ولم يصح حديثه».

وذكره في تاريخه الكبير (٢/٦٥ رقم ١٧٠١)، فقال: «الأخنس، سمع ابن مسعود، روى عنه ابنه بكير، ولم يصح حديثه، رواه أبو جناب».

وبناء على قول البخاري هذا أورده العقيلي في الضعفاء (١/١٢١ ـ ١٢٢). وابن عدي في الكامل (١/٤٠٩ ـ ٤١٠)، وذكر العقيلي حديث أخنس هذا عن ابن مسعود الذي ضعفه البخاري، وأما ابن عدي، فقال: «أخنس هذا غير معروف، ويعرف بحرف يحكيه عن ابن مسعود، ولا أعرف ما ذكره البخاري من ذكر أخنس عن ابن مسعود، ولعله شيء مقطوع غير مسند». اهـ.

وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٣٤٥ رقم ١٣١١) قال: «سمعت أبي ينكر على من أخرج اسمه (أي الأخنس) في كتاب الضعفاء، ويقول: لا أعلم رُوي عن الأخنس إلا ما روى أبو جناب يحيى بن أبي حيّة الكوفي، عن بكير بن الأخنس، عن أبيه، فإن كان أبو جناب لين الحديث، فما ذنب الأخنس والد بكير؟! وبكير ثقة عند أهل العلم، وليس في حديث واحد رواه ثقة، عن أبيه ما يلزم الوهن بلا حجة». اهـ. =

. . . .

= وذكر ابن حجر في اللسان (١/٣٣١ رقم ١٠٠٩) قول أبـي حاتم هذا، وتعقبه بقوله: «قلت: ولا يلزم من ذلك أن يكون الرجل ثقة، إذْ حاله غير معروفة، ورواية ابنه عنه فقط لا ترفع جهالة حاله، هذا إن رفعت جهالة عينه، والله أعلم. وقد ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته». اهـ.

قلت: وعليه فالراجح من حال الأخنس هذا: أن حاله غير معروفة كما قال الحافظ ابن حجر، فهو مجهول الحال، فسواء كان هو الضبـي، أو لا، فحالهما متقاربة، والله أعلم.

وأما الطريق الأولى التي أخرجها ابن مندة، ففي سندها شهر بن حوشب، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه صدوق كثير الإرسال والأوهام.

والطريق الأخرى في سندها شيخ قتادة، وهو مبهم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال الأخنس بن خليفة.

وأما قوله عن أرواح المسلمين أنها تجتمع بأريحاء، وأن أرواح أهل الشرك تجتمع بصنعاء، فقد يكون حسناً لغيره بمجموع طريقي ابن مندة، مع طريق الحاكم هذه، لكن لا يلزم من ذلك الاعتقاد بصحته؛ لاحتمال تلقّي عبد الله بن عمرو لذلك من أهل الكتاب كما قال ابن القيم في كتاب الروح (ص ١٠٧).

وأما قوله: إن أول الحشر نار تسوق الناس يرونها ليلاً، ولا يرونها نهاراً، فقد جاء في الصحيح ما يدل على حشر النار لآخر الناس، لكن ليس فيه ذكر لرؤيتهم لها ليلاً، واختفائها عنهم نهاراً، بل ظاهر النص رؤيتهم لها ليلاً ونهاراً.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (١١/٣٧٧ رقم ٦٥٢٢) في الرقاق، باب الحشر.

ومسلم (٤/٢١٩٥ رقم ٥٩) في الجنة وصفة نعيمها، وأهلها، باب فناء الدنيا، وبيان، الحشر يوم القيامة. =

. . . .

= كلاهما من طريق وهيب، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «يحشر الناس على ثلاث طرائق، راغبين، وراهبين، وإثنان على بعير، وثلاثة على بعير، وأربعة على بعير، وعشرة على بعير، ويحشر بقيتهم النار، تقيل معهم حيث قالوا، وتبيت معهم حيث باتوا، وتصبح معهم حيث أصبحوا، وتمسي معهم حيث أمسوا». اهـ. وهذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم مثله، إلا أنه قدم قوله: «تبيت معهم. . .»، والله أعلم.

عبد الله بن عباس[1]

٧٦٤ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً ـ في حديث ذكره ـ :

« (وإن حَبْر)[2] هذه الأمة لعبد الله بن عباس».

قلت: فيه كَوْثر بن حكيم، وهو ساقط.

---

(١) العنوان من هامش (أ).

(٢) في (أ): (وإنه لخير)، وفي (ب): (وإن خير)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٦٤ ـ المستدرك (٥٣٥/٣): حدثنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، ثنا الكوثر بن حكيم أبو محمد الحلبي، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «ان أرأف أمتي بها أبو بكر، وإن أصلبها في أمر الله عمر، وإن أشدها حياءاً عثمان، وإن أقرأها أبي بن كعب، وإن أفرضها زيد بن ثابت، وإن أقضاها علي بن أبي طالب، وإن أعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وإن أصدقها لهجة أبو ذر، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح، وإن حبر هذه الأمة لعبد الله بن عباس».

تخـــريجــــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٩٧/٦) بنحوه.

وأبو نعيم في الحلية (٥٦/١) مقتصراً على قوله: «أشد أمتي حياء عثمان بن عفان».

=

. . . .

= وابن عساكر في ترجمة عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه ــ من تاريخه (ص ٨٩) مختصراً.

جميعهم من طريق كوثر بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، به.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده ــ كما في المطالب العالية (٤/٨٥ ــ ٨٦ رقم ٤٠٣١) ــ.

وابن عساكر في الموضع السابق من طريق أبي يعلى، نا محمد بن يحيى بن فياض الزماني، نا محمد بن الحارث، نا محمد بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عمر قال: فذكره بنحوه، إلا أنه لم يذكر أبا ذر، ولا ابن عباس.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم: وأعلّه الذهبي بقوله: «كوثر ساقط».

قلت: كوثر بن حكيم هذا تقدم في الحديث (٥٠٧) أنه متروك.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها أبو يعلى، ومن طريقه ابن عساكر، ففي سندها:

عبد الرحمن البيْلماني مولى عمر، المدني، نزيل حرّان وهو ضعيف. / الجرح والتعديل (٥/٥١٦ رقم ١٠١٨)، والتهذيب (٦/١٤٩ رقم ٣٠٣)، والتقريب (١/٤٧٤ رقم ٨٨٥).

وابنه محمد متهم بالوضع، قال البخاري، وأبو حاتم، والنسائي: منكر الحديث، وقال ابن حبان: «كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبها، حدّث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره في الكتب، إلا على جهة التعجب»، وقال في ترجمة أبيه في الثقات: «لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه؛ لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب».

وقال ابن عدي: «كل ما روي عن ابن البيلماني، فالبلاء فيه من ابن البيلماني». / اهـ، من المجروحين (٢/٢٦٤ ــ ٢٦٥)، والثقات لابن حبان =

. . . .

= (٥/٩١ ــ ٩٢)، والكامل (٦/٢١٨٧ ــ ٢١٨٩)، والتهذيب (٩/٢٩٣ ــ ٢٩٤ رقم ٤٨٧).

ومحمد بن الحارث بن زياد الحارثي ضعيف. / الجرح والتعديل (٧/٢٣١ رقم ١٢٧٠)، والتهذيب (٩/١٠٥ رقم ١٤٠)، والتقريب (٢/١٥٢ رقم ١١٩).

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف كوثر بن حكيم.

والطريق الأخرى ضعيفة جداً لاتهام ابن البيلماني بالوضع، وضعف أبيه، ومحمد بن الحارث. وله شاهد يرويه خالد الحذاء عن أبي قلابة، عن أنس ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقضاهم علي، وأقراهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء على رجل أصدق لهجة من أبي ذر أشبه عيسى في ورعه، ألا وإن لكل أمة أميناً، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح».

أخرجه الترمذي (٥/٦٦٥ رقم ٣٧٩١ بتحقيق إبراهيم عطوه) في المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي عبيدة بن الجراح ــ رضي الله عنهم ــ، بنحوه، إلا أنه لم يذكر علياً، ولا أبا ذر ــ رضي الله عنهما ــ، ثم قال: «حديث حسن صحيح».

وابن ماجه (١/٥٥ رقم ١٥٤) في المقدمة، بنحوه، ولم يذكر أبا ذر.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٤٨ رقم ٢٢١٨ و ٢٢١٩) واللفظ له.

والحاكم في المستدرك (٣/٤٢٢) بنحو لفظ الترمذي، وقال: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة»، ووافقه الذهبي، وأقرهما الألباني في سلسلته، الصحيحة (٣/٢٢٣ رقم ١٢٢٤). =

. . . .

= جميع هؤلاء رووه من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ثنا خالد الحذاء، به.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١٨٤/٣) بنحو لفظ الترمذي، وفي الفضائل (٤٤٦/١ رقم ٧١٦) مختصراً.

وابن ماجه في الموضع السابق رقم (١٥٥)، وقال عن لفظه: «مثله عند ابن قدامة، غير أنه يقول في حق زيد: وأعلمهم بالفرائض»، ولم أجد لفظ ابن قدامة عنده.

والطحاوي في مشكل الآثار (٣٥١/١) بنحو لفظ الترمذي، إلا أنه لم يذكر أبـي بن كعب.

وأبو نعيم في الحلية (١٢٢/٣).

وابن عساكر (ص ٨٩ في ترجمة عثمان).

والبغوي في شرح السنة (١٣١/١٤ ـ ١٣٢ رقم ٣٩٣٠)، ثلاثتهم بنحو لفظ الترمذي.

وجميع هؤلاء رووه من طريق سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، به.

وأخرجه أحمد أيضاً في المسند (٢٨١/٣).

والطيالسي في المسند (٢٨١/٩ رقم ٢٠٩٦).

والطحاوي في الموضع السابق.

جميعهم من طريق وهيب، عن خالد الحذاء، فذكره بنحو لفظ الترمذي السابق.

وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ألا وإن لكل أمة أميناً...» أخرجه الشيخان كما سبق في الحديث رقم (٦٧٤).

وقوله: «وإن أصدقها لهجة أبو ذر» تقدم في الحديث (٧١٢) أنه: صحيح. =

. . . .

=

وأما قوله: «وإن حبر هذه الأمة لعبد الله بن عباس»، فلم أجده مرفوعاً في غير رواية الحاكم ومن وافقه، وإنما رواه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٩٦٨ رقم ١٨٩).

والفسوي في تاريخه (١/٥٤٠).

كلاهما من طريق سفيان ــ والسياق للفسوي ــ، ثنا ابن أبي نجيح، قال: سمعت مجاهداً يقول: ما رأيت أحداً قط مثل ابن عباس، إلا أن يقول قائل: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، لقد مات يوم مات، وإنه لحبر هذه الأمة.

ولفظ أحمد: قال مجاهد: لقد مات ابن عباس يوم مات، وهو حبر هذه الأمة. اهـ.

وهذا إنما هو من قول مجاهد لا غير.

٧٦٥ ـ حديث عبد الله بن عباس:

أنه رأى جبريل، وقال له رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «لم يره خلق إلاّ عَمي، إلا أن يكون نبياً»، ثم قال: «اللهم علّمه التأويل، وفقهه في الدين، واجعله من أهل الإيمان».

قال: صحيح.

قلت: بل منكر.

---

٧٦٥ ـ المستدرك (٣/٥٣٦): أخبرنا أبو عبد الله الصفّار، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا عاصم بن علي، حدثتنا زينب بنت سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، حدثني أبي، قال: سمعت أبي يقول: قال (كذا!): بعث العباس ابنه عبد الله إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فنام وراءه، وعند النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ رجل، فالتفت النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فقال: متى جئت يا حبيبي؟» قال: مذ ساعة، قال: «هل رأيت عندي أحداً؟» قال: نعم، رأيت رجلاً، قال: «ذاك جبريل ـ عليه الصلاة والسلام ـ ، ولم يره خلق إلا عمي، إلا أن يكون نبياً، ولكن ان يجعل ذلك، في آخر عمرك»، ثم قال: «اللهم علمه التأويل، وفقهه في الدين، واجعله من أهل الإيمان».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الخطيب في تاريخه (١٤/٤٣٥) من طريق أحمد بن الخليل، عن زينب بنت سليمان، أخبرني أبي، عن جدي، عن أبيه عبد الله بن عباس، قال: بعثني أبي. . . ، الحديث بنحوه.

وللحديث طريق أخرى.

فقد أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٢٩٢ رقم ١٠٥٨٦) من طريق العلاء بن برد، عن الفضل بن حبيب، عن فرات، عن ميمون بن مهران، =

. . . .

= عن ابن عباس قال: مررت برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، وعلي ثياب بيض، وهو يناجي دحية بن خليفة الكلبي ــ وهو جبريل عليه السلام وأنا لا أعلم ــ ، فلم أسلّم، فقال جبريل: يا محمد، من هذا؟ قال: «هذا ابن عمّي، هذا ابن عباس»، قال: ما أشدّ وَضَح ثيابه، أما إن ذرّيته ستسود بعده، لو سلّم علينا رددنا عليه. فلما رجعت، قال لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «يا ابن عباس، ما منعك أن تسلّم؟» قلت: بأبي وأمي، رأيتك تناجي دحية بن خليفة، فكرهت أن تنقطع عليكما مناجاتكما. قال: «وقد رأيته؟!» قلت: نعم، قال: «أما إنه سيذهب بصرك، ويُردّ عليك في موتك»... الحديث. قال الهيثمي في المجمع (٩/٢٧٦ ــ ٢٧٧): «فيه من لم أعرفه».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر».

قلت: في سنده سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، عم الخليفتين: السفّاح، والمنصور، ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال القطان: هو مع شرفه في قومه لا يعرف حاله في الحديث، ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: «مقبول». اهـ. من ثقات ابن حبان (٦/٣٨١)، والتهذيب (٤/٢١١ ــ ٢١٢ رقم ٣٦١)، والتقريب (١/٣٢٨ رقم ٤٧٥).

وابنته زينب لها ترجمة في تاريخ بغداد (١٤/٤٣٤ ــ ٤٣٥ رقم ٧٨٠٣)، وهي مستورة الحال، قال عنها الخطيب: «كانت من أفاضل النساء»، وهذا لا يدل على اتّصافها بالضبط ولم أجد من تكلم عنها سواه.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الطبراني، فمع ما تقدم من كلام الهيثمي ففي الإسناد فرات بن السائب، وتقدم في الحديث (٦٩٠) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال سليمان بن علي، وابنته.

والطريق الأخرى ضعيفة جداً لشدة ضعف فرات بن السائب. =

. . . .

= ومتن الحديث منكر كما قال الذهبي؛ لأنه جاء في عدة أحاديث ما يدل على أن الصحابة، رأوا جبريل ـ عليه السلام ـ ولم يصبهم العمى، فمن ذلك ما رواه البخاري (١/١١٤ رقم ٥٠) في الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الإيمان والإسلام.

ومسلم (١/٣٩ رقم ٥) في الإيمان أيضاً باب بيان الإيمان والإسلام.

كلاهما من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في قصة مجيء جبريل ـ عليه السلام ـ في صفة رجل، وسؤاله النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة، وفي آخره قال أبو هريرة: ثم أدبر الرجل، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ردّوا علي الرجل، فأخذوا ليردّوه، فلم يرو شيئاً، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «هذا جبريل جاء ليعلّم الناس دينهم».

وأما قوله في الحديث: «اللهم علمه التأويل، وفقهه في الدين»، فهو صحيح، وسيأتي في الحديث بعده.

٧٦٦ ـ حديث ابن عباس:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال له: «اللهم علّمه تأويل القرآن».

قال: صحيح.

قلت: فيه شبيب بن (بشر)[1]، فيه لين.

---

(١) في (أ) و(ب): (بشير)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٦٦ ـ المستدرك (٣/٥٣٧): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا إبراهيم بن عبد الله، ثنا أبو عاصم، ثنا شبيب بن بشر، ثنا عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: دخل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ المخرج، فإذا تور مُغطّى، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من صنع هذا؟» قلت: أنا، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «اللهم علّمه تأويل القرآن».

تخـــريجـــه:

الحديث له عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ خمس طرق:

● **الأولى**: طريق عكرمة، عنه.
وله عن عكرمة ثلاث طرق:

١ ـ طريق شبيب بن بشر، عنه، عن ابن عباس، وهي طريق الحاكم هذه.
وأخرجه البزار في مسنده (٣/٢٤٧ رقم ٢٦٧٤) من طريق أبي عاصم، عن شبيب، به نحوه، إلا أنه جاء فيه: («من صنع هذا؟» قالوا: عبد الله...).

٢ ـ طريق خالد الحذاء، عنه، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: ضمّني النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى صدره، وقال: «اللهم علّمه الحكمة»، وفي رواية: «اللهم علّمه الكتاب». =

. . . .

= أخرجه البخاري في صحيحه (١/١٦٩ رقم ٧٥)، في العلم، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اللهم علمه الكتاب»، و (٧/١٠٠ رقم ٣٧٥٦) في فضائل الصحابة، باب ذكر ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، و (١٣/٢٤٥ (رقم ٧٢٧٠) في الاعتصام بالكتاب والسنّة، واللفظ له.

وأخرجه الترمذي في سننه (١٠/٣٢٧ رقم ٣٩١٣) في مناقب ابن عباس من كتاب المناقب.

والنسائي في فضائل الصحابة (ص ٩٥ ـ ٩٦ رقم ٧٦).

وابن ماجه (١/٥٨ رقم ١٦٦) في فضل ابن عباس من المقدمة.

ثلاثتهم بمثل لفظ رواية البخاري الأولى، وزاد ابن ماجه قوله: «وتأويل الكتاب».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٢١٤).

وأبو يعلى في مسنده (٤/٣٦٠ رقم ٢٤٧٧).

كلاهما بلفظ: مسح النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رأسي، ودعا لي بالحكمة.

٣ ـ طريق حسين بن عبد الله، عنه، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «اللهم اعط ابن عباس الحكمة، وعلمه التأويل».

أخرجه الإمام أحمد (١/٢٦٩).

وابن سعد في الطبقات (٢/٣٦٥).

● **الطريق الثانية**: طريق عبيد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس.

أخرجه البخاري في صحيحه (١/٢٤٤ رقم ١٤٣) في الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، من طريق عبد الله بن محمد.

ومسلم في صحيحه (٤/١٩٢٧ رقم ١٣٨) في فضائل ابن عباس من كتاب فضائل الصحابة، من طريق زهير بن حرب، وأبي بكر بن النضر. =

. . . .

= والنسائي في الموضع السابق رقم (٧٤) من طريق أبـي بكر بن النضر.

وأبو يعلى في مسنده (٤/٤٢٧ رقم ٢٥٥٣) من طريق زهير بن حرب.

ثـلاثتهم عن هاشم بن القـاسم، عن ورقاء بن عمـر اليشكـري، عن عبـد الله بن أبـي يزيـد، عن ابن عباس، أن النبـي ــ صـلّى الله عليه وسلّم ــ أتى ــ وفي رواية البخاري: دخل ــ الخلاء، فوضعت له وضوءاً، فلما خرج قال: من وضع هذا؟» ــ في رواية البخاري: فأخبر، وفي رواية زهير: قالوا، وفي رواية أبـي بكر بن النضر قلت: ــ ابن عباس، قال: «اللهم فقّهه»، ولم يذكر البخاري قوله: «فلما خرج»، وآخر لفظه: (فقال: «اللهم فقّهه في الدين»).

● **الطريق الثالثة**: طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٢٦٦ و٣١٤ و٣٢٨ و٣٣٥).

وابن سعد في الطبقات (٢/٣٦٥).

والطبراني في الكبير (١٠/٣٢٠ رقم ١٠٦١٤).

والأوسط (٢/٢٤٩ رقم ١٤٤٤).

ومن طريقه الخطيب في تلخيص المتشابه (١/٤٠١).

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٥٣٤).

جميعهم من طريق سعيد، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: كان رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ في بيت ميمونة، فوضعت له وضوءاً، فقالت له ميمونة: وضع لك عبد الله بن عباس وضوءاً، فقال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل».

هذا لفظ الحاكم، ونحوه لفظ الإمام أحمد وابن سعد، ولفظ الطبراني نحوه أيضاً، لكن جاء عنده قوله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ: «من وضعه؟»، وفي رواية الكبير: «قال ابن عباس: أنا»، وفي الأوسط: «فقالوا: ابن عباس». =

. . . .

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

● **الطريق الرابعة**: طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس.

أخرجه الترمذي في الموضع السابق برقم (٣٩١٢).

وابن سعد في الموضع السابق أيضاً.

والنسائي في فضائل الصحابة (ص ٩٥ رقم ٧٥).

ثلاثتهم من طريق القاسم بن مالك المزني، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: دعا لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يؤتيني الله الحكمة ـ وفي رواية الترمذي: الحكم ـ مرّتين.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

● **الطريق الخامسة**: طريق طاووس، عن ابن عباس، قال: دعاني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فمسح على ناصيتي، وقال: «اللهم علمه الحكمة، وتأويل الكتاب».

أخرجه ابن سعد في الموضع السابق، من طريق شيخه محمد بن عبد الله الأنصاري، عن إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «شبيب فيه لين».

وشبيب هذا هو ابن بشر البجلي، وهو صدوق، إلا أنه يخطيء. / الجرح والتعديل (٣٥٧/٤ رقم ١٥٦٤)، والميزان (٢٦٢/٢ رقم ٣٦٥٧)، والتهذيب (٣٠٦/٤ رقم ٥٢٣)، والتقريب (٣٤٦/١ رقم ١١).

ولم ينفرد شبيب هذا بالحديث، فإنه قد توبع كما تقدم، وبعض طرق الحديث في الصحيحين.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه شبيب وهو ضعيف من قبل حفظه، لكنه صح من طرق أخر كما تقدم، فهو صحيح لغيره بتلك الطرق، والله أعلم.

٧٦٧ ـ حديث معمر: عن الزهري، قال:

قال المهاجرون لعمر: ادع أبناءنا كما (تدعو)[1] ابن عباس، قال: ذاكم فتى الكهول؛ إن له لساناً سئولاً، وقلباً عقولاً.

قلت: منقطع.

---

(١) في (أ) و(ب): (يدع)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٦٧ ـ المستدرك (٣/٥٣٩ ـ ٥٤٠): أخبرني أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة ـ حرسها الله تعالى ـ، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن الزهري، قال: قال المهاجرون لعمر بن الخطاب: ادع أبناءنا كما تدعو ابن عباس، قال: ذاكم فتى الكهول؛ إن له لساناً سئولاً، وقلباً عقولاً.

تخـريجــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٨٤٤ رقم ١٥٥٥) عن شيخه عبد الرزاق.

والبيهقي في المدخل (ص ٢٩٠ رقم ٤٢٦) من طريق أحمد بن منصور، عن عبد الرزاق.

كلاهما، به نحوه.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/٣٧٦ ـ ٣٧٧ رقم ٨١٢٣) من طريق ابن عيينة، عن أبي بكر الهذلي، قال: دخلت على الحسن ـ وذكر قصة ـ، وفيه قال الحسن: كان عمر يقول: ذاكم فتى الكهول. . .، الحديث بنحوه.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٣٢٣ رقم ١٠٦٢٠).

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٣١٨).

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «منقطع» قلت: يعني به بين الزهري، وعمر.

=

. . . .

= فالزهري ولد سنة خمسين للهجرة، وقيل بعد ذلك، وعمر ـ رضي الله عنه ـ توفي سنة ثلاث وعشرين ـ كما في التهذيب (٧/٤٤١) و(٩/٤٥٠)، ومنه يتضح أن رواية الزهري عن عمر منقطعة.

وأما الرواية التي أخرجها عبد الرزاق، فهي من طريق أبي بكر الهذلي، واسمه سلمى بن عبد الله، وقيل غير ذلك، وهو إخباري متروك الحديث. / الكامل لابن عدي (٣/١١٦٧ ـ ١١٧٢)، والتهذيب (١٢/٤٥ رقم ١٨٠)، والتقريب (٢/٤٠١ رقم ٩٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لانقطاعه.

والطريق الأخرى ضعيفة جداً لشدة ضعف أبي بكر الهذلي.

وأصل الحديث في الصحيح بغير هذا السياق.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (٨/٧٣٤ ـ ٧٣٥ رقم ٤٩٧٠) في التفسير، باب قوله: «فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً)، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضهم وجد في نفسه، فقال: لم تدخل هذا معنا، ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه من حيث علمتم، فدعا ذات يوم، فأدخله معهم، فما رُئيتُ (بضم الراء، وكسر الهمزة، وفي رواية: أريته، بتقديم الهمزة)، أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم. قال: ما تقولون في قول الله تعالى:

﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؟ (الآية ١ من سورة النصر).

فقال بعضهم: أمرنا نحمد الله، ونستغفره إذا نُصرنا وفُتح علينا، وسكت بعضهم، فلم يقل شيئاً، فقال لي: أكذاك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أعلمه له، قال: (إذا جاء نصر الله والفتح)، وذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ (الآية ٣ من السورة السابقة).

فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول.

٧٦٨ ـ حديث عبد الملك بن عمير، عن ابن عباس:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال له: «يا غلام، احفظ الله يحفظك».

قال: لم يخرج الشيخان لابن خِراش[(١)]، ولا (القدّاح)[(٢)].

قلت: لأن (القدّاح)[(٢)] عبد الله بن ميمون، قال أبو حاتم: متروك[(٣)]، والآخر: شِهاب بن خِراش مختلف فيه، وعبد الملك لم يسمع من ابن عباس ـ فيما أرى ـ.

---

(١) في التلخيص: (ابن خراش).

(٢) في (أ): (ابن القداح).

(٣) الذي في الجرح والتعديل (١٧٢/٥ رقم ٧٩٩): «منكر الحديث».

٧٦٨ ـ المستدرك (٥٤١/٣ ـ ٥٤٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب عوداً على بدء حفظاً، ومن الكتاب، ثنا أحمد بن شيبان الرملي، ثنا عبد الله بن ميمون القداح، عن شهاب بن خراش، عن عبد الملك بن عمير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: أهدي إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بغلة أهداها له كسرى، فركبها بحبل من شعر، ثم أردفني خلفه، ثم سار بي ملياً، ثم التفت، فقال: «يا غلام»، قلت: لبيك يا رسول الله، قال: «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، وإذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، قد مضى القلم بما هو كائن، فلو جهد الناس أن ينفعوك بما لم يقضه الله لك، لم يقدروا عليه، ولو جهد الناس أن يضروك بما لم يكتبه الله عليك؛ لم يقدروا عليه، فإن استطعت أن تعمل بالصبر مع اليقين فافعل، فإن لم تستطع فاصبر، فإن في الصبر على ما تكرهه خيراً كثيراً، واعلم أن مع الصبر النصر، واعلم أن مع الكرب الفرج، واعلم أن مع العسر اليسر».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث كبير عال من حديث عبد الملك بن عمير، =

. . . .

عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، إلا أن الشيخين ـ رضي الله عنهما ـ لم يخرجا شهاب بن خراش، ولا القداح في الصحيحين، وقد روي الحديث بأسانيد عن ابن عباس غير هذا».

تخـــريجـــه:

الحديث له عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ثمان طرق:

● **الأولى:** طريق عبد الملك بن عمير، عنه، وهي طريق الحاكم هذه.

● **الثانية:** طريق حنش الصنعاني، عن ابن عباس.

وله عن حنش طريقان:

١ ـ طريق قيس بن الحجاج، عنه، عن ابن عباس.

وله عن قيس أربع طرق:

(أ) طريق الليث بن سعد، عنه، عن حنش، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كنت خلف النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوماً، فقال: «يا غلام، إني أعلمك كمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشي، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفّت الصحف.

أخرجه الترمذي (٧/٢١٩ ـ ٢٢٠ رقم ٢٦٣٥) في صفة القيامة، باب منه، واللفظ له.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٢٩٣).

وابن وهب في «القدر» (ص ١٢٩ ـ ١٣٠ رقم ٢٨).

ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٦١٤ رقم ١٠٩٥).

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٤/٤٣٠ رقم ٢٥٥٦).

وابن أبي عاصم في السنة (١٣٨/١ رقم ٣١٦) معلقاً.

وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ١١٣ رقم ٤٢٥).

والطبراني في الكبير (٢٣٨/١٢ رقم ١٢٩٨٨).

والبيهقي في شعب الإيمان (١٤٨/١ ـ ١٤٩).

جميعهم من طريق الليث بنحو لفظ الترمذي.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(ب) طريق نافع بن يزيد، عن قيس، عن حنش، عن ابن عباس.

ورواه عن نافع: ابن لهيعة، ومحمد بن عبد الأعلى، وعبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقريء.

أما رواية ابن لهيعة فأخرجها الإمام أحمد في المسند (٣٠٣/١) من طريق شيخه يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن نافع، عن قيس، عن حنش، عن ابن عباس، به نحو اللفظ السابق.

وابن لهيعة تقدم في الحديث (٦١٤) أنه ضعيف ومدلس من الخامسة، ولذا فقد أسقط نافع بن يزيد في بقية الروايات، وروى الحديث عن قيس مباشرة، مع أنه من الرواة عن نافع كما في تهذيب الكمال (١٤٠٥/٣).

فالحديث أخرجه مقروناً برواية الليث السابقة كل من:
ابن وهب في القدر، ومن طريقه اللالكائي.

والترمذي في سننه، من طريق ابن المبارك.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٨٦/٤ ـ ٢٨٨ رقم ٢٨٠٤ بتحقيق أحمد شاكر).

والبيهقي في الاعتقاد (ص ١٣٩ ـ ١٤٠).

وفي الأسماء والصفات (١٣٥/١ ـ ١٣٦).

. . . .

= واللالكائي في الموضع السابق (٤/٦١٣ رقم ١٠٩٤).

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن يزيد أبـي عبد الرحمن المقرىء.

ثلاثتهم ابن وهب، وابن المبارك، والمقريء، عن ابن لهيعة، عن قيس، عن حنش، عن ابن عباس، هكذا لم يذكر فيه نافعاً.

ولفظ هذه الرواية نحو اللفظ السابق، عدا الترمذي، فنفس اللفظ، وفي رواية المقريء زيادة قوله: «تعرف إليه في الرخاء يعرفك في الشدة»، وقوله: «واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكـرب، وأن مع العسـر يسراً»، هـذا لفظ الإمام أحمـد، واللالكائي لهذه الزيادة، ولفظ البيهقي نحوه، إلا أنه زاد: «واعمل لله بالشكر في اليقين».

وهذه الزيادة يحتمل أن تكون في غير رواية ابن لهيعة، فإن الإمام أحمد، واللالكائي، والبيهقي رووه من طريق المقريء، عن ابن لهيعة، وشيوخ له آخرين سيأتي ذكرهم، وصرح المقريء في رواية الإمام أحمد أنه لا يحفظ حديث بعضهم عن بعض.

هذا بالنسبة لرواية ابن لهيعة، عن نافع.

أما رواية محمد بن عبد الأعلى، فأخرجها الطبراني في الكبير (١٢/٢٣٨ ـ ٢٣٩ رقم ١٢٩٨٩) من طريقه، عن نافع، عن قيس، عن حنش، عن ابن عباس، به نحو لفظ الترمذي السابق.

وأما رواية عبد الله بن يزيد المقريء، فأخرجها الإمام أحمـد، والبيهقي واللالكائي، ثلاثتهم من طريقه، عن نافع، عن قيس، به مقروناً بروايته السابقة عن ابن لهيعة.

(جـ) و(د) طريقا كهمس بن الحسن، وهمام بن يحيـى، ويروي الحديث عنهما عبد الله بن يزيد المقريء، وروايته عنهما مقرونة بروايته السابقة عن ابن لهيعة، لكن اختلف كل من الإمام أحمد، واللالكائي، والبيهقي في روايتهم للحديث. =

. . . .

= فالإمام أحمد رواه هكذا: (حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا كهمس بن الحسن، عن الحجاج بن الفُرافِصة ـ قال أبو عبد الرحمن (هو عبد الله بن يزيد): وأنا قد رأيته في طريق، فسلّم علي وأنا صبيّ ـ، رفعه إلى ابن عباس، أو أسنده إلى ابن عباس.

قال: وحدثنا همّام بن يحيى أبو عبد الله صاحب البصري، أسنده إلى ابن عباس).

وأما اللالكائي، فرواه من طريق أحمد بن سنان، عن المقريء، وروايته له هكذا: (أحمد بن سنان، قال ثنا أبو عبد الرحمن (هو المقرىء): قال: ثنا كهمس بن الحسن، أسنده إلى ابن عباس. ح.

وهمام بن يحيى المحلمي أسنده إلى ابن عباس).

وأما البيهقي، فأخرج الحديث من طريق عباس بن عبد الله الترقفي، ثنا أبو عبد الرحمن المقريء، ثنا نافع بن يزيد، وابن لهيعة، وكهمس بن الحسن، وهمام بن يحيى، عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس. . .، وذكر الحديث.

فالإمام أحمد وأحمد بن سنان عند اللالكائي رويا الحديث منقطعاً، ووصله الترقفي عند البيهقي. وشيخ كهمس في رواية الإمام أحمد هو الحجاج بن الفرافصة، وأما في الرواية التي عند البيهقي فهو قيس بن الحجاج، وكلاهما ليسا في الرواية عند اللالكائي.

٢ ـ طريق يزيد بن أبي حبيب، عن حنش، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: أهدت فارس لرسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بغلة شهباء مُلَمْلَمة، فكأنها أعجبت رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، فدعا بصوف وليف، فنحلنا لها رَسَناً، وعذاراً، ثم دعا بعباءة خلق، فثناها، ثم ربّعها، ثم وضعها عليها، ثم ركب، وقال: «اركب يا غلام» ـ يعني ابن عباس ـ، فركبت خلفه، فسرنا حتى حاذينا بقيع الفرقد، فضرب بيده اليمنى على منكبي الأيسر، وقال: «يا غلام، احفظ الله يحفظك، احفظ =

. . . .

= الله تجده تجاهك، ولا تسأل غير الله، ولا تحلف إلا بالله، جفّت الأقلام، وطويت الصحف، فوالذي نفسي بيده، لو أن أهل السماء، وأهل الأرض اجتمعوا على أن يضروك بغير ما كتب الله لك ما استطاعوا، ولو أن أهل السماء، وأهل الأرض اجتمعوا على أن ينفعوك بغير ما كتب الله لك ما استطاعوا ذلك». قلت: يا رسول الله، كيف لي بمثل هذا من اليقين حتى أخرج من الدنيا؟ قال: «تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك».

أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص ١٩٨) من طريق أبي عبد السلام الشامي، عن يزيد بن أبي حبيب، به.

قال الشيخ الألباني في تخريج السنة لابن أبي عاصم (١/١٣٨): «إسناده صحيح».

● **الطريق الثالثة:** طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس.

وله عن عطاء طريقان:

١ ــ طريق المثنى بن الصبّاح، عنه، عن ابن عباس، به نحو لفظ الترمذي، مع تقديم وتأخير لبعض الألفاظ، وزاد: «وتعرّف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة» و: «فإن النصر مع الصبر، والفرج مع الكرب، وإن مع العسر يسراً».

أخرجه عبد بن حميد في المنتخب من مسنده (١/٥٤٦ ــ ٥٤٧ رقم ٦٣٥) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجدعاني، عن المثنى بن الصباح، به.

٢ ــ طريق عبد الواحد بن سليم، عن عطاء، عن ابن عباس، به نحو لفظ الترمذي.

أخرجه علي بن الجعد في مسنده (٢/١١٨٤ رقم ٣٥٧٠).

ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (ص ١٨).

وأخرجه الآجري في الشريعة (ص ١٩٨). =

. . . .

= والعقيلي في الضعفاء (٣/٥٣).

والطبراني في الكبير (١١/١٧٨ رقم ١١٤١٦) ولفظه مختصر.

● **الطريق الرابعة**: طريق عمر بن عبد الله مولى غفرة، عن عكرمة، عن ابن عباس، به نحو لفظ الترمذي، وزاد: «تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة».

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٢٣ رقم ١١٥٦٠) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عمر هذا، به.

وذكره ابن أبي عاصم في السنّة (١/١٣٨ رقم ٣١٧) تعليقاً عن عمر.

● **الطريق الخامسة**: طريق عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، به نحو لفظ الترمذي، وزاد: «تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة»، و: «فاعمل لله تعالى بالرضا في اليقين، واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً».

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٣١٤) من طريق عباد بن عباد، ثنا الحجاج بن فرافصة، عن رجلين سماهما، عن الزهري، عن عبيد الله، به.

ولعل أحد هذين المبهمين في هذه الرواية هو عقيل؛ فإن ابن أبي عاصم علّق الحديث في السنة له (١/١٣٩ رقم ٣١٨)، فقال: (ورواه الحجاج بن فرافصة، عن عقيل، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ).

● **الطريقان السادسة، والسابعة**: طريقا علي بن عبد الله بن عباس، وعمرو بن دينار، كلاهما عن ابن عباس.

أشار لهاتين الروايتين الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ١٦١)، ولم أجد من أخرجهما.

● **الطريق الثامنة**: طريق ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، وهي ضعيفة، وسيأتي الكلام عنها في الحديث الآتي بعده. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث تقدم كلام الحاكم عنه، وقد تعقبه الذهبي بقوله: «لأن القداح قال أبو حاتم: متروك، والآخر مختلف فيه، وعبد الملك لم يسمع من ابن عباس ــ فيما أرى ــ».

قلت: أما عبد الله بن ميمون القداح، فتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه منكر الحديث متروك

وأما شهاب بن خراش بن حوشب الشيباني، أبو الصلت الواسطي، فقد أنكرت عليه بعض الأحاديث، والراجح من حاله أنه صدوق حسن الحديث، إلا فيما أنكر عليه، قال الذهبي في الميزان: «صدوق مشهور، له ما يستنكر. . . ، وقد وثّقوه».

قلت: وثقه ابن المبارك، وابن عمار، والمدائني، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وقال الإمام أحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة في رواية: لا بأس به، زاد أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي وابن معين في رواية: ليس به بأس، وقال الذهبي في السير: «الإمام القدوة العالم».

وقال ابن حبان: يخطيء كثيراً حتى خرج عن الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: «في بعض رواياته ما ينكر عليه». / الجرح والتعديل (٣٦٢/٤ رقم ١٥٨٦)، والكامل لابن عدي (١٣٥٠/٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٨٤/٨ رقم ٧٥)، والميزان (٢٨١/٢ رقم ٣٧٥٠)، والتهذيب (٣٦٦/٤ رقم ٦٢٠).

وأما عبد الملك بن عمير، وسماعه من ابن عباس، فإني لم أجد من نصّ على سماعه منه، أو نفاه عنه، وسماعه محتمل؛ فإنه رأى علي بن أبي طالب، وأبا موسى الأشعري ــ رضي الله عنهما ــ، وعلي توفي سنة أربعين للهجرة، وأبو موسى قيل: سنة اثنتين وأربعين، وقيل: ثلاث وخمسين، وأما ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، فكانت وفاته سنة ثمان، وقيل: تسع وستين، وقيل: سبعين. / انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٢٢ رقم ٢٣١)، وجامع التحصيل (ص ٢٨٠ رقم ٤٧٣)، وتهذيب الكمال =

. . . .

= (٢/٨٥٨)، وتهذيب التهذيب (٧/٣٣٤ ـ ٣٣٩ رقم ٥٦٥)، و(٥/٢٧٦ و٣٦٢ رقم ٤٧٤ و٦٢٥).

وقد روي الحديث عن ابن عباس من عدة طرق كما سبق.

فالطريق الأولى مدارها على حنش بن عبد الله السّبائي أبو رشدين الصنعاني، وهو ثقة روى لـه مسلم. / الجرح والتعـديل (٣/٢٩١ رقم ١٢٩٨)، والتهذيب (٣/٥٧ رقم ١٠٢)، والتقريب (١/٢٠٥ رقم ٦٣٠.
ورواه عن حنش اثنان، هما: قيس بن الحجاج، ويزيد بن أبـي حبيب.

أما قيس بن الحجاج الكلاعي، المصري، فهو صدوق. / الجرح والتعديل (٧/٩٥ رقم ٥٤٠)، والتهذيب (٨/٣٨٩ ـ ٣٩٠ رقم ٦٩١) والتقريب (٢/١٢٨ رقم ١٣٤).

وأما يزيد بن أبـي حبيب سويد المصري، أبو رجاء، فهو ثقة فقيه، وكان يرسل، وقد روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٩/٢٦٧ رقم ١١٢٢)، والـتهذيب (١١/٣١٨ ـ ٣١٩ رقم ٦١٤)، والتقريـب(٢/٣٦٣ رقم ٢٣٧).

لكن الراوي للحديث عن يزيد هو أبو عبد السلام الشامي، كذا جاء في الشريعة للآجري، ولم أهتد لأبـي عبد السلام هذا، إلا أن يكون في الإسناد تصحيف، وتقدم أن الشيخ الألباني قال: «إسناده صحيح»، فلعلّه وقف على ما لم أقف عليه، ولم يُبيِّن، فالله أعلم.

وأما قيس بن الحجاج فروى الحديث عنه أربعة هم: الليث بن سعد، ونافع بن يزيد، وكهمس بن الحسن، وهمام بن يحيى.

أما الليث بن سعد، فتقدم في الحديث (٤٨٩) أنه إمام مشهور ثقة ثبت فقيه.
وعن الليث رواه ابن وهب في كتاب القدر، وغيره.

وأما نافع بن يزيد الكلاعي، أبو يزيد المصري، فإنه ثقة عابد روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٨/٤٥٨ رقم ٢٠٩٥)، والتهذيب (١٠/٤١٢ رقم ٧٤٠)، والتقريب (٢/٢٩٦ رقم ٢٨).

ورواه عن نافع ابن لهيعـة، ومحمد بن عبـد الأعلى، وعبد الله بن يزيـد المقريء.

أما ابن لهيعة فتقدم آنفاً أنه ضعيف ومدلس من الخامسة، وقد أسقط نافعاً =

. . . .

= في بعض الروايات، وروى الحديث عن قيس مباشرة.

وأما عبد الله بن يزيد المقريء فتقدم في الحديث (٦٠٨) أنه ثقة فاضل، وعن عبد الله بن يزيد رواه الإمام أحمد في المسند، وغيره.

وأما روايتا كهمس وهمام، ففي سندها اختلاف تقدم بيانه.

هذا بالنسبة للطريق الثانية.

● **أما الطريق الثالثة**، فهي طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس.

وعطاء تقدم في الحديث (٦٢٩) أنه ثقة فقيه فاضل.

ورواه عنه اثنان، هما: المثنى بن الصباح، وعبد الواحد بن سليم.

ورواه عن المثنى محمد بن عبد الرحمن الجدعاني، وعن عبد الواحد علي بن الجعد في مسنده.

أما المثنى بن الصبّاح ـ بالمهملة، والموحدة الثقيلة ـ، اليماني، الأَبْناوي، نزيل مكة، فإنه ضعيف؛ اختلط بآخرة، وكان عابداً. / الكامل لابن عدي (٢٤١٧/٦)، والتهذيب (٣٥/١٠ ـ ٣٧ رقم ٥٨)، والتقريب (٢٢٨/٢ رقم ٩١٢).

وأما عبد الواحد بن سليم المالكي البصري، فإنه ضعيف. / الكامل لابن عدي (١٩٣٨/٥)، والتهذيب (٤٣٥/٦ ـ ٤٣٦ رقم ٩١٣)، والتقريب (٥٢٦/١ رقم ١٣٨٤).

وأما محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجدعاني، أبو غِرازَة ـ بكسر المعجمة، وفتح المهملة، وبعد الألف زاي ـ، فإنه ضعيف، قال عنه الإمام أحمد: لا بأس به، وكذا قال أبو زرعة، وقال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال مرة: ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال مرة. متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف.

وقد قيل: إن أبا غرازة غير الجدعاني، وكانا في وقت واحد، وينسبان جميعاً إلى جدعان، فاشتبها، والراجح أنهما واحد، رجحه الخطيب، ومال إليه ابن عدي. / انظر الكامل (٢١٩٥/٦ ـ ٢١٩٦)، والموضح لأوهام الجمع =

. . . .

= والتفريق (١/٣١٧)، والميزان (٣/٦١٩ ـ ٦٢٠ رقم ٧٨٣٤ و ٧٨٣٥)، والتهذيب (٩/٢٩١ ـ ٢٩٢ رقم ٤٨٥).

وأما الطريق الرابعة: فهي طريق إسماعيل بن عياش، عن عمر بن عبد الله مولى غفرة، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وعكرمة تقدم في الحديث (٧٣٩) أنه ثقة ثبت.

وعمر بن عبد الله المدني، مولى غُفْرة ـ بضم المعجمة، وسكون الكاف ـ، ضعيف. / الجرح والتعديل (٦/١١٩ رقم ٦٤٠)، والتهذيب (٧/٤٧١ رقم ٧١٣)، والتقريب (٢/٥٩ رقم ٤٦٩).

وإسماعيل بن عياش تقدم في الحديث (٦٨٣) أنه صدوق في أهل بلده، مخلّط في غيرهم، وروايته هنا عن غير أهل بلده، فمولى غفرة مدني، وإسماعيل شامي.

● وأما **الطريق الخامسة**، فهي طريق الحجاج بن فرافصة، عن رجلين سماهما، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس.

وشيخ الحجاج في هذه الرواية مبهم، وقد سمّاه ابن أبـي عاصم: (عقيلاً)، لكن روايته معلقة لم يسندها.

وأما الطريقان السادسة والسابعة، فهما طريقا علي بن عبد الله بن عباس، وعمرو بن دينار ولم أطلع على هاتين الروايتين.

وأما الطريق الثامنة، فهي الآتية برقم (٧٦٩)، وهي ضعيفة كما سيأتي.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف عبد الله بن ميمون القداح.

وهو من طريق قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس حسن لذاته.

وباقي طرق الحديث لا تخلو من ضعف كما يتضح من دراسة الإسناد، وبمجموعها يرتقي الحديث لدرجة الصحيح لغيره، وتقدم قول الترمذي عن الحديث: «حسن صحيح»، ونقل ابن رجب في «نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لابن عباس» (ص ٣٠) عن =

. . . .

= ابن مندة قوله: «لهذا الحديث طرق عن ابن عباس، وهذا أصحّها»، ـ يعني الطريق التي أخرج الترمذي وغيره عن حنش ـ، وقال ابن مندة أيضاً: «هذا إسناد مشهور، ورواته ثقات».

وقال ابن رجب في الموضع نفسه: «قد روى هذا الحديث عن ابن عباس من رواية جماعة، فمنهم: علي ابنه، وعطاء، وعكرمة، ومن رواية عمر مولى غفرة، وعبد الملك بن عمير، وابن أبي مليكة عن ابن عباس، وقيل إنهما لم يسمعا منه، وفي أسانيدها جميعها كلها مقال، وفي ألفاظها بعض الزيادة والنقص.

وروي عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه أوصى بذلك ابن عباس من حديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن سعد، وغيرهم من الصحابة، وفي أسانيدها أيضاً مقال. وذكر العقيلي أن أسانيد الحديث كلها ليّنة، وبعضها أصلح من بعض.

(قال ابن رجب:) قلت: وأجود أسانيده من رواية حنش، عن ابن عباس التي ذكرناها، وهو إسناد حسن لا بأس به». اهـ.

قلت: ذكر ابن رجب حديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد، وسهل بن سعد ـ رضي الله عنهم ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أوصى بذلك ابن عباس.

أما حديث علي ـ رضي الله عنه ـ، فلم أجده.

وأما حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه:

أبو يعلى في مسنده (٢/٣٥٠ رقم ١٠٩٩).

ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٨٣).

وأخرجه الآجري في الشريعة (ص ١٩٩).

واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/٦١٤ ـ ٦١٥ رقم ١٠٩٦).

والخطيب في تاريخه (١٤/١٢٥).

جميعهم من طريق يحيى بن ميمون، عن علي بن زيد، عن أبي نضره، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ =

. . . .

= لابن عباس. . .، الحديث بنحو لفظ الحاكم، ولم يذكر قوله: «فإن استطعت أن تعمل بالصبر مع اليقين فافعل، فإن لم تستطع، فاصبر، فإن في الصبر على ما تكرهه خيراً كثيراً، واعلم أن مع الصبر النصر».

وسنده ضعيف جداً.

علي بن زيد بن جدعان تقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف.

ويحيى بن ميمون عطاء القرشي، أبو أيوب التمار، البصري متروك. / الكامل لابن عدي (٢٦٨٢/٧ ـ ٢٦٨٣)، والتهذيب (٢٩٠/١١ ـ ٢٩١ رقم ٥٦٦)، والتقريب (٣٥٩/٢ رقم ١٨٦).

وأما حديث سهل بن سعد الساعدي ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه ابن أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (ص ١٩) من طريق أبي بكر بن شيبة الحزامي، عن محمد بن إبراهيم بن المطلب بن أبي وداعة، عن زهرة بن عمرو، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لعبد الله بن عباس. . .، الحديث بنحو لفظ الحاكم.

وسنده ضعيف.

زهرة بن عمرو بن منقذ التيمي لم أجد من وثقه، سوى أن ابن حبان ذكره في ثقاته (٣٤٤/٦ ـ ٣٤٥)، وذكره ابن أبي حاتم (٦١٥/٣ رقم ٢٧٨٥)، وبيّض له.

ومحمد بن إبراهيم بن المطلب بن أبي وداعة السهمي مقبول. / ثقات ابن حبان (٦٢/٩)، والتهذيب (١٧/٩ رقم ٢٢)، والتقريب (١٤١/٢ رقم ١٦).

وعبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة، أبو بكر الحزامي، مولاهم المدني صدوق يخطيء. / الجرح والتعديل (٢٥٩/٥ رقم ١٢٢٣)، والتهذيب (٢٢١/٦ ـ ٢٢٢ رقم ٤٤٧)، والتقريب (٤٨٩/١ رقم ١٠٢٨).

والله أعلم.

٧٦٩ ـ ثم ساقه الحاكم من طريق آخر كذلك، وفيه عيسى بن محمد القرشي، وليس (بمعتمد)[١].

(١) في (أ): (بعمدة)، وقد تصرف ابن الملقن في سياق الحديث، وإلا ففي التلخيص ساقه ببعض سنده، وبعض متنه.

٧٦٩ ـ المستدرك (٣/٥٤٢): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق ـ رضي الله عنه ـ، أنا علي بن عبد العزيز، ثنا (معلى) بن مهدي، ثنا أبو شهاب، أنبأ عيسى بن محمد القرشي، عن ابن مليكة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، وأعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأعلم أن الخلائق لو اجتمعوا على أن يعطوك شيئاً لم يرد الله أن يعطيك لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا أن يصرفوا عنك شيئاً أراد الله أن يصيبك لم يقدروا على ذلك، فإذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً، واعلم أن القلم قد جرى بما هو كائن».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١١/١٢٣ رقم ١١٢٤٣).

والعقيلي في الضعفاء (٣/٣٩٧ ـ ٣٩٨).

والقضاعي في مسند الشهاب (١/٤٣٤ رقم ٧٤٥).

ثلاثتهم من طريق أبي شهاب، عن عيسى القرشي، به نحوه، إلا أن العقيلي لم يذكر قوله: «واعلم أن الخلائق. . .» إلى قوله: «فاسأل الله».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «عيسى ليس بمعتمد».

وعيسى هذا هو ابن محمد القرشي، وهو ضعيف؛ قال أبو حاتم: ليس =

. . . .

= بقوي، وقال العقيلي: «مجهول بالنقل، ولا يعرف إلا به، ولا يتابع عليه» ـ يعني هذا الحديث ـ. / الجرح والتعديل (٢٨٦/٦ رقم ١٥٨٩)، والضعفاء للعقيلي (٣٩٧/٣ ـ ٣٩٨)، والميزان (٣٢٢/٣ رقم ٦٦٠٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عيسى القرشي، وهو صحيح لغيره بمجموع طرقه كما سبق في الحديث قبله، والله أعلم.

عبد الله بن الزبير[1]

٧٧٠ ـ حديث هشام، عن أبيه قال[2]: هاجرت أسماء حبلى بابن الزبير، فنَفِسَتْه[3]، فأتت به النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ليحنّكه... الحديث بطوله.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة تركه أبو حاتم[4].

---

(١) العنوان لم يتضح في هامش (أ)، فأثبته من التلخيص.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده بياض يقرب من مقدار باقي المتن.

(٣) أي ولدته، يقال نُفِسَت المرأة، ونَفِسَت إذا ولدت، والنِّفاس، ولادة المرأة إذا وضعت. / النهاية (٥/٩٥).

(٤) الجرح والتعديل (٥/١٥٨ رقم ٧٢٩).

٧٧٠ ـ المستدرك (٣/٥٤٨): أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني، ثنا جدي، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثني عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير، حدثني هشام بن عروة، عن أبيه قال: خرجت أسماء بنت أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ حين هاجرت إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وهي حامل بعبد الله بن الزبير، =

. . . .

= فنفسته، فأتت به النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ليحنكه، فأخذه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فوضعه في حجره، وأتي بتمرة، فمصّها، ثم مضغها، ثم وضعها في فيه، فحنّكه بها، فكان أول شيء دخل بطنه ريق رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، قالت: ثم مسحه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وسماه عبد الله، ثم جاء بعد وهو ابن سبع سنين، أو ابن ثمان سنين ليبايع النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، أمره الزبير بذلك، فتبسم النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ حين رآه مقبلاً، وبايعه، وكان أول من ولد في الإسلام بالمدينة، مقدم رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وكانت اليهود تقول: قد أخذناهم، فلا يولد لهم بالمدينة ولد ذكر، فكبّر أصحاب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ حين ولد عبد الله.

وقال عبد الله بن عمر بن الخطاب حين سمع تكبير أهل الشام، وقد قتلوا عبد الله بن الزبير: الذين كبّروا على مولده خير من الذين كبّروا على قتله.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن مندة في معرفة الصحابة ــ كما في الإصابة (٤/٩١) ــ.

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ب).

وابن عساكر في تاريخه (ص ٣٩١ و٣٩٢ جزء عبد الله بن جابر ــ عبد الله بن زيد).

جميعهم من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به نحوه، إلا أن ابن مندة لم يذكر قول ابن عمر.

وأصل الحديث في الصحيحين.

فقد أخرجه البخاري (٧/٢٤٨ رقم ٣٩٠٩) في مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وأصحابه إلى المدينة.

و(٩/٥٨٧ رقم ٥٤٦٩) في العقيقة، باب تسمية المولود. . .، من طريق =

. . . .

أبـي أسامة، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء بنت أبـي بكر ــ رضي الله عنهما ــ، أنها حملت بعبد الله بن الزبير بمكة، قالت: فخرجت وأنا مُتِمٌّ، فأتيت المدينة، فنزلت قباء، فولدت بقباء، ثم أتيت به رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فوضعته في حجره، ثم دعا بتمرة، فمضغها، ثم تفل في فيه، فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ثم حنّكه بالتمرة، ثم دعا له، فبرّك عليه، وكان أول مولود ولد في الإسلام، ففرحوا به فرحاً شديداً، لأنهم قيل لهم: إن اليهود قد سحرتكم فلا يولد لكم.

وأخـرجه مسلم في صحيحـه (٣/١٦٩٠ و١٦٩١ رقم ٢٥ و٢٦) في الآداب، بـاب استحباب تحنيـك المولـود عند ولادتـه. . .، من طريق الحكم بن موسى، حدثنا شعيب (يعني ابن إسحاق)، أخبرني هشام بن عروة، حدثني عروة بن الزبير، وفاطمة بنت المنذر بن الزبير، أنهما قالا: خرجت أسماء بنت أبـي بكر حين هاجرت وهي حبلى بعبـد الله بن الزبير، فقدمت قباء، فنفست بعبد الله بقباء، ثم خرجت حين نفست إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ليحنّكه، فأخذه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ منها، فوضعه في حجره، ثم دعا بتمرة، قال: قالت عائشة: فمكثنا ساعة نلتمسها قبل أن نجدها، فمضغها، ثم بصقها في فيه، فإن أول شيء دخل بطنه لريق رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ثم قالت أسماء: ثم مسحه، وصلى عليه، وسماه عبد الله، ثم جاء وهو ابن سبع سنين، أو ثمان ليبايع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وأمره بذلك الزبير، فتبسّم رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حين رآه مقبلاً إليه، ثم بايعه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبـي بقـوله: «عبد الله تركه، أبو حاتم».

وعبد الله هذا هو ابن محمد بن عروة بن الزبير، وهو متـروك؛ قال ابن =

. . . .

= أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: «هو متروك الحديث، ضعيف الحديث جداً، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات...، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه»، وقال ابن عدي: «أحاديثه عامتها مما لا يتابعه الثقات عليه»، وقال العقيلي: «له غير حديث عن هشام بن عروة لا يتابع عليه، مناكير». اهـ. من الجرح والتعديل (١٥٨/٥ رقم ٧٢٩)، والمجروحين (٢/١٠ ــ ١١)، والضعفاء للعقيلي (٣٠٠/٢)، والكامل لابن عدي (١٥٠١/٤)، والميزان (٤٨٦/٢ رقم ٤٥٣٩)، واللسان (٣٣١/٣ رقم ١٣٧٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد الله بن محمد.

وأما متنه فصحيح لرواية الشيخين له، عدا التكبير عند ولادة عبد الله بن الزبير، وقول ابن عمر عند قتله، فإني لم أجد ما يشهد له، والله أعلم.

٧٧١ ـ حديث صاعد، عن الشعبي، قال:

بعث عبد الملك برأس ابن الزبير إلى أبي حازم بخراسان، فكفّنه، وصلّى عليه، فقال: الشعبي: أخطأ؛ لا يُصَلّى على الرأس.

قلت: صاعد بن مسلم واه.

---

٧٧١ ـ المستدرك (٥٥٣/٣): حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا هشام بن علي، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا صاعد بن مسلم اليشكري، قال: سمعت الشعبي يقول: بعث عبد الملك بن مروان برأس عبد الله بن الزبير إلى أبي حازم بخراسان، فكفنه، وصلى عليه. قال: فقال الشعبي: أخطأ، لا يصلى على الرأس.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٠٨/٤)، من طريق صاعد هذا، عن الشعبي قال: أول رأس صُلّي عليه في الإسلام رأس ابن الزبير.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «صاعد واه».

وصاعد هذا هو ابن مسلم، ويقال: ابن محمد، أبو العلاء اليشكري وهو ضعيف، قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وكان هو وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن صاعد هذا بشيء، وكان يحيى بن معين شديد الحمل عليه، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال الفلاّس: متروك، وقال ابن حبان: منكر الحديث، وذكره أيضاً في الثقات. / انظر الضعفاء للنسائي (ص ٥٨ رقم ٣٠٥)، والمجروحين لابن حبان (٣٧٧/١ ـ ٣٧٨)، والثقات له أيضاً (٤٧٧/٦)، والميزان (٢٨٧/٢ رقم ٣٧٦٥)، واللسان (١٦٣/٣ رقم ٦٦٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف صاعد بن مسلم.

٧٧٢ ــ حديث ابن الزبير مرفوعاً:

«من قرأ القرآن (ظاهراً، أو نظراً)(١) أعطي شجرة في الجنة. . . الخ.

قلت: فيه محمد بن (بَحْر)(٢) الهُجَيْمي، وهو منكر الحديث.

---

(١) في (أ): (ظاهراً ونظراً)، وفي موضعها في (ب) بياض بقدر كلمتين، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (يحيى).

٧٧٢ ــ المستدرك (٣/٥٥٤): حدثنا الشيخ أبو محمد المزني، ثنا جعفر بن محمد الفريابي، ثنا محمد بن بحر الهجيمي، ثنا سعيد بن سالم القدّاح، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير ــ رضي الله عنهما ــ قال: سمعت النبي ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ يقول: «من قرأ القرآن ظاهراً، أو نظراً أعطي شجرة في الجنة، لو أن غراباً فرّخ تحت ورقة منها، ثم طار ذلك الفرخ، أدركه الهرم قبل أن يقطع تلك الورقة».

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير ــ كما في الميزان (٢/١٣٩)، ومجمع الزوائد (٧/١٦٥) ــ، من طريق الفريابي، عن محمد بن بحر الهجيمي، به نحوه، وقد وقع في المجمع المطبوع خطأ، حيث جعل الحديث من مسند ابن مسعود، والصواب ما في الميزان.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٣٨).

وابن عدي في الكامل (٣/١٢٣٤ ــ ١٢٣٥).

كلاهما من طريق محمد بن بحر الهجيمي، به نحوه.

قال الهيثمي: «فيه محمد الهجيمي، ولم أعرفه، وسعيد بن سالم القداح مختلف فيه، وبقية رجال الطبراني ثقات». =

. . . .

= وللحديث عن ابن أبـي مليكة طريقان آخران.

● **الأولى**: طريق محمد بن عبد الله بن عبيد الليثي، عنه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٢٢٦/٦).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٤٧/١).

كلاهما من طريق محمد بن ماهان، عن محمد بن عبد الله الليثي، عن ابن أبـي مليكة، عن ابن الزبير، به بلفظ: «من قرأ القرآن ظاهراً، أو نظراً أعطاه الله شجرة في الجنة».

● **الطريق الثانية**: أخرجها البزار في مسنده (٩٣/٣ ـ ٩٤ رقم ٢٣٢٢) من طريق نافع بن عمر، عن ابن أبـي مليكة، به بنحو لفظ الحاكم.

قال الهيثمي في الموضع السابق من المجمع: «إسناد البزار ضعيف».

وقد أخرج الحديث أيضاً ابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان ـ كما في كنز العمال (٥٣٨/١ رقم ٢٤١٤ و٢٤١٥) ـ في الموضع الأول مختصراً، وهو لابن مردويه بمفرده، وفي الثاني بنحوه، وهو له أيضاً وللبيهقي، ولم يتبين لي الطريق الذي أخرجاه منه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «محمد منكر الحديث».

ومحمد هذا هو ابن بحر الهُجَيْمي وهو ضعيف، قال عنه العقيلي: «منكر الحديث، كثير الوهم»، وقال ابن حبان: «يروي عن الضعفاء أشياء لم يحدث بها غيره عنهم، حتى يقع في القلب أنه كان يقلبها عليهم، فلست أدري البليّة في تلك الأحاديث منه، أو منهم؟ ومن أيهم كان فهو ساقط الاحتجاج (به) حتى تتبين عدالته بالاعتبار بروايته عن الثقات». اهـ. الضعفاء للعقيلي (٣٨/٤)، والمجروحين لابن حبان (٣٠٠/٢ ـ ٣٠١)، والميزان (٤٨٩/٣ رقم ٧٢٦٤).

=

. . . .

= وفي سنده أيضاً عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج وتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه ثقة فقيه فاضل مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

● والطريق الأولى في سندها محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، المكي، وهو متروك ضعفه ابن معين، وابن عمار، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال النسائي مرة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وقال أبو داود: ليس بثقة، وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه لا يتابع عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن مهدي: كان له هيئة وسَمْت، فقال رجل: لا ينظر إلى هيئته وسَمْته؛ فإنه من أكذب الناس، ثم قام إليه، فقال: كيف حدثت أن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ باع مصحفاً؟ فقال: حدثني عطاء، عن ابن عباس بذلك، قال ابن حجر عقب هذا الخبر: «وهذا باطل يدل على أنه كان يتلقن، فيتوهم، فيُقدم، والله أعلم». اهـ. من الكامل لابن عدي (٦/٢٢٢٥ ــ ٢٢٢٧)، والميزان (٣/٥٩٠ ــ ٥٩١ رقم ٧٧٣٤)، واللسان (٥/٢١٦ ــ ٢١٧ رقم ٧٥٦).

والراوي عنه محمد بن ماهان، إن كان القصباني، فهو مجهول، وإن كان أبا جعفر الدباغ، فقد قال عنه الدارقطني: ليس بالقوي. / انظر الميزان (٤/٢٣ رقم ٨١١١ و٨١١٢)، واللسان (٥/٣٥٧ رقم ١١٦٥ و١١٦٦).

● أما الطريق الثانية، فتقدم كلام الهيثمي عنها، وهي من رواية عبد الله بن شبيب الربعي، وتقدم في الحديث (٧٠٥) أنه ضعيف جداً، متهم بسرقة الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف من طريق الهجيمي؛ لضعفه، وتدليس ابن جريج.

وهو ضعيف جداً من الطريقين الآخرين، أما الأولى فلشدة ضعف محمد بن عبد الله الليثي، وأما الأخرى فلشدة ضعف الربعي، واتهامه بسرقة الحديث، والله أعلم.

٧٧٣ ـ حديث ابن الزبير:

بايعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في يوم مرتين.

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، وفيه عبد الله بن نافع الزبيري، عن أخيه، (وأخوه مجهول)[1].

---

(١) في (أ): (وهو وأخوه مجهولان)، وفي التلخيص: (قلت: بل منكر، وأخو الزبيري مجهول)، وما أثبته من (ب).

٧٧٣ ـ المستدرك (٣/٥٥٤): أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري، حدثني عبد الله بن نافع الزبيري، عن أخيه، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ قال: بايعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في يوم مرتين.

دراسة الإسناد:

تقدمت الإشارة إلى أنه في نسخة (أ) جاء التعقيب هكذا: «قلت: بل منكر، وفيه عبد الله بن نافع الزبيري، عن أخيه، وهو وأخوه مجهولان»، وليس الأمر كذلك، بل الصواب ما جاء في (ب)، والتلخيص؛ لأن عبد الله بن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، الزبيري ليس بمجهول، بل هو صدوق. / الجرح والتعديل (٥ / ١٨٤ رقم ٨٥٧)، والتهذيب (٦/ ٥٠ رقم ٩٦)، والتقريب (١/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦ رقم ٦٨٤).

وأما أخوه الذي حكم عليه الذهبي بالجهالة فاسمه عبد الله أيضاً، غير أن هذا يقال له: الأصغر، والمجهول يقال له: الأكبر، ولم أجد من ترجم له، إلا أنه جاء في ترجمة أخيه: أنه روى عن أخيه عبد الله بن نافع الزبيري الأكبر. / انظر الموضع السابق من التهذيب، وتهذيب الكمال للمزي (٢/٧٤٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عبد الله بن نافع الزبيري الأكبر.

٧٧٤ ـ حديث ابن عمر:

أنه سئل عن ابني[١] الزبير: أيهما كان[٢] أشجع؟ قال: ما منهما إلا شجاع؛ كلاهما مشى إلى الموت وهو يراه ـ يعني مُصعباً وعبد الله ـ.

قلت: في سنده متروك[٣].

---

(١) في (ب): (ابن).

(٢) قوله: (كان) ليس في أصل (ب) ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٣) في التلخيص أورد الذهبي هكذا: «عن ابن عمر ـ قلت: في سنده متروك ـ أنه سئل عن ابني الزبير ـ مصعباً وعبد الله ـ».

٧٧٤ ـ المستدرك (٣/٥٥٥): حدثنا أبو عبد الله الأصبهاني، ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، حدثني محمد بن عمر الواقدي، عن عمر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنه قيل له: أي ابني الزبير كان أشجع؟ قال ما منهما إلا شجاع كلاهما مشى إلى الموت وهو يراه.

تخـريجـه:

لم أجد هذا الأثر عن ابن عمر، لكن ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/١٤٢) أن سالماً سئل: أي ابني الزبير أشجع؟ قال: كلاهما جاء الموت وهو ينظر إليه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم وأعلّه الذهبي بقوله: «في سنده متروك».

أقول: والصواب أن في سنده متروكين، وهما: الواقدي، وتقدم في الحديث (٥٧٧)، أنه متروك، والآخر هو الحسين بن الفرج الخياط، قال عنه ابن معين: كذاب، صاحب سُكْر، شاطر، وقال أيضاً: يسرق الحديث، وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي بالبصرة أيام أبي الوليد، وبالري، ثم =

. . . .

= تركه، ولم يقرأ عليَّ حديثه، وقال: سئل أبـي عن حسين بن الفرج، فقال: تكلم الناس فيه، والذي أنكر عليه حديث ابن أُبيرق، وذاك حديث لم يكن إلا عند ابن أبـي شعيب، فرواه هو، وكان أحمد بن حنبل، ويحيى بن مـعين لا يرضيانه.

وقال ابن أبـي حاتم أيضاً: سألت أبا زرعة عنه، فقال: لا شيء، لا أحدث عنه، وذكر أنـه قال: ذهب حـديثه. / انظر الجرح والتعديـل (٦٢/٣ رقـم ٢٨٤)، والميـزان (٥٤٥/١ رقـم ٢٠٤٠)، والـلسـان (٣٠٧/٢ رقم ١٢٦٤).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لشدة ضـعف الواقدي، والحسين بن الفرج، والله أعلم.

٧٧٥ ــ حديث هشام بن عروة، عن أبيه:

قال ابن الزبير لعبد الله بن جعفر: أتذكر يوم استقبلنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنا وأنت؟ قال: نعم، فَحَمَلَني، وتركك.

قال: صحيح.

قلت: بل[١] فيه إسماعيل بن (عياش)[٢]، وهو واه في الحجازيّين.

---

(١) قوله: (بل) ليس في (ب).

(٢) في (أ) و(ب): (عياض)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٧٥ ــ المستدرك (٣/٥٥٥ ــ ٥٥٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ العباس بن الوليد بن مزيد، ثنا أبي، ثنا إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: قال عبد الله بن الزبير لعبد الله بن جعفر: أتذكر يوم استقبلنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنا وأنت، فحملني وتركك؟. اهـ. الحديث هكذا في المستدرك، على أن الذي لم يحمله النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ هو عبد الله بن جعفر. وفي التلخيص جاء الحديث موافقاً لما ذكر ابن الملقّن من أن الذي لم يحمله رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ هو ابن الزبير، وسيأتي في تخريج الحديث توضيح ذلك، وبيان الصواب.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٥) من طريق أبي اليمان، عن إسماعيل بن عياش، به نحو رواية الحاكم؛ على أن الذي لم يحمله النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ هو عبد الله بن جعفر.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٨٨٥ رقم ٦٥) في فضائل عبد الله بن جعفر ــ رضي الله عنهما ــ، من كتاب فضائل الصحابة، من طريق =

. . . .

= إسماعيل بن عليَّة، وأبي أسامة، كلاهما عن حبيب بن الشهيد، عن عبد الله بن أبي مليكة، قال عبد الله بن جعفر لابن الزبير: أتذكر إذ تلقَّينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنا، وأنت، وابن عباس؟ قال: نعم، فحملنا وتركك.

هكذا رواه مسلم مقلوباً، على أن القائل هو عبد الله بن جعفر، وأنه الذي لم يُحمل.

وقد رواه الإمام أحمد في المسند (٢٠٣/١) عن ابن عليَّة، فبيَّن سبب الوهم، ولفظه: قال عبد الله بن جعفر لابن الزبير: أتذكر إذ تلقَّينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنا، وأنت، وابن عباس؟ قال: نعم، قال: فحملنا وتركك.

قال الإمام أحمد: وقال إسماعيل مرة: أتذكر إذ تلقَّينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنا، وأنت، وابن عباس، فقال: نعم، فحملنا وتركك.

فرواية الإمام أحمد هذه أوضحت أن الإشكال من بعض الرواة، فمنهم من يحذف: (قال)، ومنهم من يثبتها.

وقد روى الحديث البخاري في صحيحه (١٩١/٦ رقم ٣٠٨٢) في الجهاد، باب استقبال الغزاة، من طريق يزيد بن زريع، وحميد بن الأسود، كلاهما عن حبيب بن الشهيد، عن ابن أبي مليكة، قال ابن الزبير لابن جعفر ــ رضي الله عنهم ــ : أتذكر إذ تلقَّينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنا، وأنت، وابن عباس؟ قال: نعم، فحملنا وتركك.

هكذا رواه البخاري على أن القائل هو ابن الزبير، وأنه الذي لم يُحمل، وتطرق لهذا الاختلاف الحافظ ابن حجر في الفتح (١٩٢/٦) ورجح رواية البخاري هذه على رواية مسلم، ونقل عن القاضي عياض ــ رحمه الله ــ هذا الترجيح أيضاً. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل إسماعيل واه في الحجازيين.

وإسماعيل هذا هو ابن عياش، وتقدم في الحديث (٦٨٣) أنه صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، وهو هنا يروي الحديث عن هشام بن عروة، وليس من أهل بلده، وإنما كان بالمدينة، ثم تحوَّل إلى العراق. / انظر التهذيب (١١/٤٨ ـ ٥١ رقم ٨٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إسماعيل بن عياش في غير أهل بلده، لكن قد صح الحديث من غير طريقه على أن الذي لم يُحمل هو ابن الزبير كما رواه البخاري آنفاً، والله أعلم.

٧٧٦ ـ حديث ابن الزبير:

وددت أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أعطاني النداء. قيل: ولم ذلك؟[١] قال: لأنهم أطول الناس أعناقاً يوم القيامة.

قال: صحيح.

قلت: لا.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

٧٧٦ ـ المستدرك (٥٥٦/٣): أخبرني محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا أحمد بن بشر المرثدي، ثنا إبراهيم بن حمزة، حدثني عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ قال: وددت أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أعطاني النداء. قيل: ولم ذاك؟ قال: إنهم أطول الناس أعناقاً يوم القيامة.

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير، والأوسط ـ كما في مجمع البحرين (لـ ١٦١ نسخة أحمد الثالث)، ومجمع الزوائد (٣٢٦/١) ـ ، فقال: حدثنا محمد بن علي الصايغ، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير، فذكره بنحوه، إلا أنه قال: «أعطانا» بضمير الجمع.

قال الهيثمي عقبه في مجمع الزوائد: «وفيه عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو متروك الحديث».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا»، ولم يذكر سبب ردِّه لتصحيح الحاكم. =

. . . .

= وفي سند الحديث عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، وتقدم في الحديث رقم (٧٧٠) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد الله بن يحيى بن عروة.

وأما قوله عن المؤذنين: «إنهم أطول الناس أعناقاً يوم القيامة»، فقد ورد مرفوعاً إليه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من حديث معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة».

أخرجه مسلم في صحيحه (١/٢٩٠ رقم ١٤) في الصلاة، باب فضل الأذان.

عبد الله بن عمر بن الخطاب

٧٧٧ ـ حديث عطية[١]:

قلت لمولى لابن عمر: كيف كان موت ابن عمر؟ قال: إنه أنكر على الحجاج أفاعيله في قتل ابن الزبير. . . إلخ.

قلت: عطية ضعيف[٢].

---

(١) قوله: (عطية)، ليس في أصل (ب)، ومعلق بالهامش مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٢) في التلخيص ذكر هذا الحديث، ثم أتى بالحديث الآتي بعده، فجمع تعقبه عليهما بقوله: (قلت: عطية وعمارة ضعيفان).

٧٧٧ ـ المستدرك (٣/٥٥٧): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا فضيل بن مرزوق، عن عطية قال: قلت لمولى لابن عمر: كيف كان موت ابن عمر؟ قال: إنه أنكر على الحجاج بن يوسف أفاعيله في قتل ابن الزبير، وقام إليه فأسمعه، فقال الحجاج: اسكت يا شيخاً قد خرفت، فلما تفرقوا أمر الحجاج رجلاً من أهل الشام، فضربه بحربته في رجله، ثم دخل عليه الحجاج يعوده، فقال: لو أعلم الذي أصابك لضربت عنقه، فقال: أنت الذي أصبتني، قال: كيف؟ قال: يوم أدخلت حرم الله السلاح.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/١٨٥). =

. . . .

= والطبراني في الكبير (١٢/٢٥٨ ـ ٢٥٩ رقم ١٣٠٣٩).

ومن طريقه نعيم في المعرفة (٢/لـ ٢١ أ).

كلاهما من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بضعف عطية.

وعطية هذا هو ابن سعد العوفي، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه ضعيف.

والراوي عن عطية هو فضيل بن مرزوق، وتقدم في الحديث (٤٩٦) أنه صدوق يهم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عطية، وضعف فضيل من قبل حفظه.

وأما متن الحديث فصحيح كما سيأتي بيانه في الحديث الآتي بعده، والله أعلم.

٧٧٨ ـ حديث عمارة بن زاذان قال: حدثني مكحول، قال: بينا أنا مع ابن عمر، والحجاج قد نصب المَنْجنيق... إلخ.

قلت: عمارة ضعيف[1].

---

(١) تقدم في الحديث قبله أن الذهبي في التلخيص جمع الكلام عن هذا الحديث والذي قبله، فقال: «عطية وعمارة ضعيفان».

٧٧٨ ـ المستدرك (٣/٥٥٧): حدثنا الشيخ أبو محمد المزني، ثنا القاضي أبو خليفة، ثنا إبراهيم بن أبي سويد الذارع، ثنا عمارة بن زاذان، حدثني مكحول قال: بينا أنا مع ابن عمر إذ نصب المنجنيق على الكعبة، وقتل ابن الزبير، فأنكر عبد الله بن عمر ذلك، وتكلم بما ساء الحجاج سماعه، فأمر الحجاج بقتله، فضربه رجل من أهل الشام ضربة، فلما بلغ الحجاج قصده عائداً، فقال له ابن عمر: أنت قتلتني، والآن تجيئني عائداً، كفى بالله حكماً بيني وبينك.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/٢٥٩ رقم ١٣٠٤٠) من طريق أبي خليفة، به.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٤٧ ـ ٣٤٨) وقال: «رواه الطبراني بإسنادين ـ يعني هذا والذي من طريق عطية المتقدم ـ، ورجال هذا ثقات».

والحديث روي من طريقين آخرين سوى هذين الطريقين:

● **الأولى**: أخرجها ابن سعد في الطبقات (٤/١٨٥): أخبرنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا العوام بن حوشب، قال: حدثني عياش العامري، عن سعيد بن جبير قال، فذكره بنحوه، وفيه زيادة.

● **والثانية**: أخرجها ابن سعد أيضاً (٤/١٨٦): أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا إسحاق بن سعيد، عن سعيد ـ يعني أباه ـ، قال: دخل =

. . . .

= الحجاج يعود ابن عمر، وعنده سعيد ـ يعني سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ـ ، وقد أصاب رجله . . . ، الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، وسكت عنه، وأعلَّه الذهبي بضعف عمارة.

وعمارة هذا هو ابن زاذان الصَّيدلاني، وتقدم في الحديث (٧٣٦) أنه صدوق كثير الخطأ.

وتقدم أن للحديث طريقين آخرين:

أما الأولى منهما، فهي التي رواها ابن سعد من طريق شيخه يزيد بن هارون، عن العوام بن حوشب، عن عياش العامري، عن سعيد بن جبير، به، وبيان حال رجال هذا الإسناد كالتالي:

سعيد بن جبير تقدم في الحديث (٥١٤) أنه ثقة ثبت فقيه.

وعياش بن عمرو العامري الكوفي ثقة روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٦/٧ رقم ٢٧)، والتهذيب (٨/١٩٨ ـ ١٩٩ رقم ٣٦٣)، والتقريب (٢/٩٥ رقم ٨٥١).

والعوام بن حوشب تقدم في الحديث (٥٨٥) أنه ثقة ثبت فاضل.

ويزيد بن هارون تقدم في الحديث (٥٨٥) أيضاً أنه ثقة متقن عابد.

وأما الطريق الثانية، فهي التي رواها ابن سعد أيضاً من طريق شيخه أبي نعيم الفضل بن دكين، عن إسحاق بن سعيد، عن سعيد ـ يعني أباه ـ ، به، وبيان حال رجال هذا الإسناد كالتالي:

سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، أبو عثمان، ويقال: أبو عنبسة، الأموي، وابنه إسحاق، كلاهما ثقتان روى لهما الشيخان. / الجرح والتعديل (٢/٢٢٠ ـ ٢٢١ رقم ٧٦٠)، و(٤/٤٩ رقم ٢٠٩)، والتهذيب =

. . . .

= (٢٣٣/١ رقم ٤٣٤)، و(٦٨/٤ رقم ١١٥)، والتقريب (٥٧/١ و٣٠٢ رقم ٤٠٠ و٢٣١).

وأما أبو نـعيم الفضل بن دكين، فتقدم في الحديث (٦٠٦) أنه ثقة ثبت.

الحكم على الحديث:

الحديث ضـعيف بهذا الإسناد لضعف عمارة بن زاذان من قبل حفظه.

وأما متنه فصحيح لذاته بكل من الطريقين الأولى، والثانية، والله أعلم.

٧٧٩ ـ حديث يروى عن ابن شهاب:

أن ابن عمر أسلم قبل أبيه.

قلت: هذا باطل.

---

٧٧٩ ـ المستدرك (٥٦١/٣): أخبرني عبد الصمد بن محمد بن الحصين القاريء، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو عبيد، ثنا ابن أبي مريم، حدثني عبد الجبار بن عمر، عن ابن شهاب قال: أسلم عبد الله بن عمر قبل أبيه.

تخـريجـه:
هذا الأثر ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠٩/٣)، وأشرك فيه حفصة مع أخيها ـ رضي الله عنهما ـ، ثم قال: «وهذا منقطع».

دراسة الإسناد:
الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «هذا باطل».

قلت: الحديث معلول بما يأتي:

١ ـ الإنقطاع الذي ذكره الذهبي في السير، وسبقت الإشارة إليه؛ لكون ابن شهاب الزهري لم يسنده لأحد من الصحابة، والإنقطاع هنا بمعنى الإرسال.

٢ ـ عبد الجبار بن عمر الأيْلي ـ بفتح الهمزة، وسكون التحتانية ـ، الأموي ضعيف. / الكامل لابن عدي (١٩٦١/٥ ـ ١٩٦٢)، والتقريب (٤٦٦/١ رقم ٧٩٣)، والتهذيب (١٠٣/٦ رقم ٢٠٩).

٣ ـ ثبت في الصحيح ما يوضح خطأ هذا القول.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (٤٥٥/٧ رقم ٤١٨٦) في المغازي، باب غزوة الحديبية، عن نافع قال: إن الناس يتحدثون أن ابن عمر أسلم قبل عمر، وليس كذلك، ولكن عمر يوم الحديبية أرسل عبد الله إلى فرس له عند رجل من الأنصار يأتي به ليقاتل عليه، ورسول الله ـ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ــ يبايـع عند الشجرة، وعمر لا يدري بذلك، فبايـعه عبد الله، ثم ذهب إلى الفرس، فجاء به إلى عمر، وعمر يستلئم للقتال، فأخبره أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يبايـع تحت الشجرة، قال: فانطلق فذهب معه حتى بايـع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فهي التي يتحدث الناس أن ابن عمر أسلم قبل عمر.

الحكم على الحديث:

الحديث ضـعيف جداً بهذا الإسناد للأمور المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

وأما متنه فهو منكر؛ لمخالفته لما في الصحيح، مـع ضـعف سنده.

رافـع بن خَديج الأنصاري

٧٨٠ ـ حديث (بشير)[١] بن بشّار قال:

(مـات)[٢] رافـع في أول سنـة أربـع بـالمـدينـة، وحضـر ابن[٣] عمر جنازته.

قلت: هذا لا يصح، ولا يستقيم معناه؛ لأن ابن عمر كان في هذا التاريخ بمكة مريضاً، أو قد مات.

---

(١) في (أ): (بشر).

(٢) في (أ): (لما مات).

(٣) قوله: (ابن) ليس في أصل (أ) و(ب) ومـعلق بهامشيهما مـع الإشارة لدخوله في الصلب.

٧٨٠ ـ المستدرك (٣/٥٦١ ـ ٥٦٢) قال الحاكم: «حدثنا أبو عبد الله الأصبهاني، ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر»، ثم ذكر عن محمد بن عمر الواقدي هذا بعضاً من ترجمة رافـع، ثم قال: «قال ابن عمر: فحدثني عبيد الله بن الهريـر من ولد رافـع بن خـديج، عن عمر بن عبد الله بن أبـي رافع، عن بشير بن يسار قال: مات رافع بن خديج في أول سنة أربـع وسبـعين وهو ابن ست وثمانـين، وحضر ابن عمـر جنازته، وكان رافـع يكنى: أبا عبد الله، ومات بالمدينة».

تخـــريجـــه:

هذا الأثر ذكـره الذهبـي في السـير (٣/١٨٣)، ولم يذكـر أن ابن عمر حضر جنازته.

=

. . . .

= وأخرج الطبراني في الكبير (٤/٢٨٤ رقم ٤٢٤٧) عن ابن نمير أنه قال: مات رافع بن خديج في سنة أربع وسبعين في أولها.

وأخرج أيضاً برقم (٤٢٤٦) عن الواقدي أنه قال: وفيها مات رافع بن خديج في أول هذه السنة وحضر ابن عمر ـ رحمه الله ـ جنازته ـ يعني سنة ثلاث وسبعين، وكان لرافع يوم مات ست وثمانون.

قلت: فهذا النقل عن الواقدي ينافي الأول.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده الواقدي، وتقدم مراراً أنه: متروك.

وفي سنده أيضاً الحسين بن الفرج الخياط، وتقدم في الحديث (٧٧٤) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لشدة ضعف الواقدي، والحسين بن الفرج، وانظر الحديث الآتي.

٧٨١ ـ والظاهر موت رافع قبل هذا؛ فإن شعبة روى عن (أبي)[1] بشر، عن يوسف بن ماهك، قال: رأيت ابن عمر قائماً بين قائمتي سرير رافع بن خديج.

---

(١) في (أ) و(ب): (ابن)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٨١ ـ المستدرك (٣/٥٦٢): أخبرني عبد الرحمن بن الحسن القاضي، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا شعبة، عن أبي بشر، عن يوسف بن ماهك، فقال: رأيت ابن عمر قائماً بين قائمتي سرير رافع بن خديج.

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره الذهبي في السير (٣/١٨٢) من طريق شعبة، ولم يعزه لأحد، ولفظه: رأيت ابن عمر أخذ بعمودي جنازة رافع بن خديج، فجعله على منكبه يمشي بين يدي السرير، حتى انتهى إلى القبر، وقال: «إن الميت يعذب ببكاء الحي».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق شيخه عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبيد، الأسدي، الهمذاني، القاضي، يرويه عن إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، وقد تكلموا في شيخ الحاكم عبد الرحمن بن الحسن هذا، خاصة في روايته عن ابن ديزيل، وتقدم تفصيل ذلك في الحديث (٦٩٥)، واتضح من حاله أنه كذاب.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد موضوع لنسبة شيخ الحاكم إلى الكذب.

سلمة بن الأكْوع[1]

٧٨٢ ـ حديث[2] إياس بن سلمة بن الأكوع، قال:

توفي أبـي سنة أربـع وسبعين وهو ابن ثمانين سنة.

قلت: الظاهر أنه عاش أكثر من هذا؛ لأنه بايـع تحت الشجرة (سنة ست)[3] وهو رجل.

---

(١) العنوان من هامش (أ).

(٢) في (ب): (عن إياس)، وفي التلخيص: (وعن إياس)، وما أثبته من (أ).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من التلخيص.

٧٨٢ ـ المستدرك (٥٦٢/٣) قال الحاكم: «حدثنا أبو عبـد الله الأصبهاني، ثنا الحسن بن الجهم بن مصقلة، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر»، ثم ذكر عن محمد بن عمر الواقدي هذا بعض ترجمة سلمة بن الأكوع، ثم قال: «قال ابن عمر: وسمعت أن سلمة كان يكنى: أبا إياس، قال: «وحدثني عبـد العـزيـز بن عقبـة، عن إيـاس بن سلمـة قـال: تــوفي أبـي سلمةُ بن الأكوع بالمدينة سنة أربع وسبعين وهو ابن ثمانين سنة».

تخـــريجـــه:

قول الواقدي هذا أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٠٦/٤ و٣٠٨) من طريق الواقدي، به مثله.

وذكره الذهبـي في السير (٣٣١/٣)، فقال: «قال الواقدي، وجماعة: توفي سنة أربع وسبعين»، ثم قال: «قلت: كان من أبناء التسعين». =

. . . .

= وأخرج الطبراني في الكبير (٧/ ٥ رقم ٦٢١٦) عن يحيى بن بكير، قال: توفي سلمة بن الأكوع ـ ويكنى: أبا العباس ـ، وأبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنهما ـ، كلاهما سنة أربع وسبعين، ويقال توفي سلمة بن الأكوع، وسنه ثمانون سنة.

قلت: والذهبي ـ رحمه الله ـ اعترض هنا على قوله: «وهو ابن ثمانين سنة»، ووافقه ابن حجر، وأوضح ذلك في الإصابة (٣/ ١٥١)، فقال: «نزل المدينة، ثم تحوّل إلى الربذة بعد قتل عثمان، وتزوج بها، ووُلد له، حتى قبل أن يموت بليال، نزل إلى المدينة، فمات بها، رواه البخاري، وكان ذلك سنة أربع وسبعين على الصحيح، وقيل: مات سنة أربع وستين، وزعم الواقدي، ومن تبعه أنه عاش ثمانين سنة، وهو على القول الأول باطل، إذ يلزم منه أن يكون له في الحديبية نحو من عشر سنين، ومن يكون في تلك السن لا يبايع على الموت».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «الظاهر أنه عاش أكثر من هذا؛ لأنه بايع تحت الشجرة سنة ست وهو رجل».

وفي سند الحديث الواقدي، وتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه متروك.

وفي سنده كذلك الحسين بن الفرج الخياط، وتقدم في الحديث (٥٧٤) أنه متروك أيضاً.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لشدة ضعف الواقدي، والحسين بن الفرج، ولما ذكره الحافظ ابن حجر آنفاً عن متنه، والله أعلم.

مالك بن سنان الخدري والد أبـي سعيد

٧٨٣ ـ حديث أبـي سعيد الخدري، قال:

شجَّ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم أحد، فتلقاه أبـي[١] (فلحس)[٢] الدم عن وجهه بفمه وازْدَرَدَه[٣] (فقال)[٤] النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من سره أن ينظر إلى من خالط دمه دمي، فلينظر إلى مالك بن سنان».

قلت: إسناده مظلم.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (فسلح)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) أي ابتلعه. / لسان العرب (٣/١٩٤).

(٤) في (أ)، (وقال)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٨٣ ـ المستدرك (٣/٥٦٣): أنبأ عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا محمد بن عيسى الطباع، ثنا موسى بن محمد بن علي الحجبي، حدثتني أمي من ولد أبـي سعيد الخدري، عن أم عبد الرحمن بنت أبـي سعيد، عن أبيها أبـي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: شُجَّ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في وجهه يوم أحد، فتلقاه أبـي مالك بن سنان، فلحس الدم عن وجهه بفمه، ثم ازدرده، فقال النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من سره أن ينظر إلى من خالط دمي دمه، فلينظر إلى مالك بن سنان».

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٦/٤١ رقم ٥٤٣٠).

وذكره الهيثمي في المجمع (٦/١١٤) وعزاه للطبراني، ولم يتكلم عنه بشيء.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (ل ٢٣٠ أ).

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٧٦ ب).

ثلاثتهم من طريق موسى بن محمد، به نحوه.

والحديث رواه ابن إسحاق في المغازي ــ كما في سيرة ابن هشام (٣/٨٥) ــ دون إسناد، فقال: ومصّ مالك بن سنان، أبو أبي سعيد الخدري، الدم عن وجه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وازدرده، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من مس دمي دمه لم تصبه النار».

وذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (٥/٧٢٧) وعزاه أيضاً للبغوي من هذه الطريق.

وله طريق أخرى أخرجها أبو نعيم في الموضع السابق من المعرفة، من طريق موسى بن يعقوب الزمعي، عن مصعب بن الأسقع، عن ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده أبي سعيد، به نحوه.

وأخرجه ابن السكن ــ كما في الإصابة (٥/٧٢٨) ــ.

وله طريق أخرى أيضاً أخرجها سعيد بن منصور في سننه (٢/٢٣٧ رقم ٢٥٧٣).

والبيهقي في الدلائل (٣/٢٦٦).

كلاهما من طريق ابن وهب، يرويه عن عمرو بن الحارث، أن عمر بن السائب حدثه أنه بلغه أن مالكاً أبا أبي سعيد الخدري لما جرح النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم أحد مص جرحه حتى أنقاه، ولاح أبيض، فقيل له: مُجّه، فقال: لا والله لا أمجه أبداً، ثم أدبر يقاتل، فقال النبي =

= ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من أراد أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا»، فاستُشهد.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم وأعلّه الذهبي بقوله: «إسناده مظلم»، على عادته في الحكم على الإسناد الذي فيه مجاهيل.

وهذا الإسناد فيه موسى بن محمد الحجبي، وأمه، وأم عبد الرحمن بنت أبي سعيد الخدري، وجميعهم لم أجد من ذكرهم.

أما الطريق التي رواها ابن السكن، وأبو نعيم في المعرفة، ففي سندها رُبَيْح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، وهو مقبول. / الكامل لابن عدي (٣/١٠٣٤ ـ ١٠٣٥)، والتهذيب (٣/٢٣٨ رقم ٤٦٠)، والتقريب (١/٢٤٣ رقم ٣٠).

والراوي عن ربيح هو مصعب بن الأسقع، وهو مجهول، ذكره البخاري في تاريخه (٧/٣٥٧ رقم ١٥٢٨) وسكت عنه، وبيّض له ابن أبي حاتم (٨/٣٠٧ رقم ١٤٢٤)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٩/١٧٤)، ولم يذكروا أنه روى عنه سوى موسى بن يعقوب الزمعي.

وموسى بن يعقوب الزمعي هذا الذي يروي الحديث عن مصعب تقدم في الحديث (٤٩٣) أنه صدوق سيء الحفظ.

وأما الطريق التي أخرجها سعيد بن منصور، والبيهقي، عن عمر بن السائب، ذكر الحديث بلاغاً، فمنقطعة؛ لأن عمر بن السائب لم يفصح باسم من بلّغه الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث يتوقف الحكم عليه على معرفة حال موسى الحجبي، وأمه، وبنت أبي سعيد، حيث لم أجد لهم ترجمة.

وأما الطريق الأخرى التي يرويها رُبَيْح، عن أبيه، عن جده، فضعيفة جداً؛ لجهالة حال ربيح، وجهالة مصعب بن الأسقع، وضعف موسى الزمعي من قبل حفظه.

وأما الطريق التي رواها عمر بن السائب فضعيفة للانقطاع المتقدم بيانه، والله أعلم.

جابر بن عبد الله الأنصاري، أبو عبد الله

٧٨٤ ــ حديث (جابر)[١]:

استغفر لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ليلة العقبة خمساً وعشرين مرة.

قلت: فيه (عَباءَة)[٢] بن كليب صدّقه أبو حاتم[٣].

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) و (ب) والمستدرك المخطوط والمطبوع، وإسناد التلخيص المطبوع: (عباد)، وما أثبته من التلخيص المخطوط، ومصادر الترجمة.

(٣) التعقيب بكامله ليس في التلخيص المطبوع، وفي المخطوط قال: (عباءة صدّقه أبو حاتم)، وتصديق أبي حاتم لعباءة انظره في الجرح والتعديل (٤٥/٧ رقم ٢٥٢).

٧٨٤ ــ المستدرك (٥٦٥/٣): أخبرنا محمد بن إبراهيم الهاشمي، وعلي بن محمد القباني، ثنا أبو كريب، ثنا أبو غسان (عباءة) بن كليب، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ قال: استغفر لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ليلة العقبة (خمساً) وعشرين مرة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

=

. . . .

= **تخـريجـه:**

الحديث أخرجه الترمذي (١٠/٣٥١ رقم ٣٩٤٢) في مناقب جابر من كتاب المناقب، من طريق بشر بن السَّرِّي.

والنسائي في الفضائل من الكبرى (ص ١٤٠ رقم ١٤٤)، من طريق النضر بن شميل.

كلاهما عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: استغفر لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ليلة البعير خمساً وعشرين مرة.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب صحيح، ومعنى ليلة البعير: ما رُوي من غير وجه عن جابر أنه كان مع النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في سفر، فباع بعيره من النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، واشترط ظهره إلى المدينة، يقول جابر: ليلة بعت من النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ البعير استغفر لي خمساً وعشرين مرة».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وقال الذهبي: «عباءة صدّقه أبو حاتم».

قلت: إنما قال الذهبي قوله هذا؛ لأن البخاري ــ رحمه الله ــ أخرج عباءة هذا في الضعفاء، فلم يقرّه أبو حاتم، فقال عنه: «صدوق»، وقال: «يُحوّل من هناك» ــ يعني من كتاب الضعفاء ــ، وخلاصة حال عباءة بن كليب الليثي، أبي غسّان الكوفي هذا أنه صدوق له أوهام. / الجرح والتعديل (٧/٤٥ رقم ٢٥٢)، والضعفاء للعقيلي (٣/٤١٧)، والتهذيب (٥/١٣٥ ــ ١٣٦ رقم ٢٣٤)، والتقريب (١/٣٩٠ رقم ٨٠).

ومن أوهام عباءة قوله في هذا الحديث: «ليلة العقبة»، وقد خالفه النضر بن شميل، وبشر بن السري، فقالا: «ليلة البعير».

والحديث من رواية حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر.

وحماد بن سلمة تقدم في الحديث (٧٣٨) أنه ثقة عابد، تغير حفظه في الآخر. =

. . . .

= وأبو الزبير اسمه محمد بن مسلم بن تدرس المكي، وهو صدوق روى له الجماعة، إلا أنه مدلّس من الثالثة، وقد عنعن هنا. / الجرح والتعديل (٨/٧٤ ـ ٧٦ رقم ٣١٩)، والتهذيب (٩/٤٤٠ ـ ٤٤٣ رقم ٧٢٧)، والتقريب (٢/٢٠٧ رقم ٦٩٧)، وطبقات المدلسين (ص ١٠٨ رقم ١٠١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم، لتدليس أبي الزبير، واختلاط حماد، وما وصف به عباءة من الوهم.

وحيث توبع عباءة، فتبقي علة الحديث تدليس أبي الزبير، واختلاط حماد بن سلمة، والله أعلم.

عبد الله بن جعفر بن أبـي طالب

الهاشمي، أبو جعفر

٧٨٥ ـ حديث عبد الله بن جعفر:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ما بين السُّرّة إلى الرُّكْبة عورة. . .» إلخ.

قلت: أظنه موضوعاً؛ ففيه إسحاق بن واصل (وهو)[1] متروك، وأَصْرم بن حَوْشب وهو مُتَّهم بالكذب.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

٧٨٥ ـ المستدرك (٣/٥٦٨): أخبرني أبو الوليد الإمام، وأبو بكر بن قريش، قالا: أنبأ الحسن بن سفيان.

وأخبرني محمد بن المؤمل ثنا الفضل بن محمد، قالا: ثنا أحمد بن المقدام، ثنا أصرم بن حوشب، ثنا إسحاق بن واصل الضبـي، عن أبـي جعفر محمد بن علي بن الحسين، قال: قلنا لعبد الله بن جعفر بن أبـي طـالب: حدثنـا ما سمعت من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وما رأيت منه، ولا تحدثنا عن غيره، وإن كان ثقة، قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «ما بين السرة إلى الركبة عـورة»، وسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «الصدقة في السر تطفىء غضب الرب»، وسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «شرار أمتي قوم ولدوا في النعيم، وغذوا به، يأكلون من الطعام ألواناً، =

= ويلبسون من الثياب ألواناً، ويركبون من الدواب ألواناً، يتشدقون في الكلام».

وسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وأتاه ابن عباس، فقال: إني انتهيت إلى قوم وهم يتحدثون، فلما رأوني نكسوا، واستثنوني، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «وقد فعلوها؟! والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدهم حتى يحبكم لحبّي، أترجون أن تدخلوا الجنة بشفاعتي فلا يرجوها بنو عبد المطلب؟».

تخـــريجـــه:

الحـديث أخرجـه الأزدي ـ كما في الميـزان (١/٢٠٢)، ولسان الميـزان (١/٣٧٨) ـ، من طريق أصرم بن حوشب، عن إسحاق بن واصل، به نحوه، إلا أنه لم يذكر الحديث الأخير منها، وزاد أحاديث ليست هنا.

وأخرجه الطبراني في الصغير (٢/٩٥ ـ ٩٦) من طريق شيخه محمد بن عون السيرافي، عن أحمد بن المقدام، عن أصرم بن حوشب، عن قرة بن خالد، عن أبـي جعفر محمد بن علي بن الحسين، قال: قلت لعبد الله بن جعفر بن أبـي طالب: حدثنا شيئاً سمعته من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ما بين السرة والركبة عورة»، وسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «صدقة السر تطفيء غضب الرب»، وسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «عليكم بلحم الظهر، فإنه من أطيبه»، ورأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في يمينه قثاء، وفي يساره تمرات، وهو يأكل من هذا مرة، وهذا مرة، وقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحبكم بحبي، أترجون أن يدخلوا الجنة بشفاعتي، ولا يدخلها بنو عبد المطلب».

هكذا رواه شيخ الطبراني محمد بن عون، عن أحمد بن المقدام، عن أصرم، عن قرة، وخالفه الحسن بن سفيان، والفضـل بن محمد الشعـراني عند =

= الحاكم، ورروياه عن أحمد بن المقدام، عن أصرم، عن إسحاق بن واصل، وهكذا رواه الأزدي.

قال الهيثمي في المجمع (١/٨٨): «رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وفيه أصرم بن حوشب، وهو متروك الحديث».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «أظنه موضوعاً؛ فإسحاق متروك، وأصرم متهم بالكذب».

قلت: أما إسحاق فهو ابن واصل الضبّي، وهو من رجال الشيعة، حيث أورده الطوسي في فهرسه ضمن رجال الشيعة، وقال عنه الذهبي: «من الهلكي». / الميزان (١/٢٠٢ رقم ٧٩٧)، ولسان الميزان (١/٣٧٧ رقم ١١٧٦).

وفي سنده أيضاً أصرم بن حوشب، أبو هشام وهو كذاب يضع الحديث؛ قال يحيى بن سعيد: كذاب خبيث، وقال البخاري، ومسلم، والنسائي، وأبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات» وقال الفلّاس: متروك، وضعفه ابن المديني جداً، وقال: «كتبت عنه بهمدان، وضربت على حديثه»، وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال الحاكم والنقاش: يروي الموضوعات، واتهمه ابن عدي بسرقة بعض الأحاديث، وقال الخليلي: «روى الأئمة عنه ثم رأوا ضعفه، فتركوه»، وهو أيضاً من رجال الشيعة، حيث ذكره الطوسي في فهرسه (ص ٦٣ رقم ١٢٠)، وانظر الكامل لابن عدي (١/٣٩٤ ـ ٣٩٥)، ولسان الميزان (١/٤٦١ ـ ٤٦٢ رقم ١٤٢٤).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لشدة ضعف إسحاق بن واصل، ونسبة أصرم إلى الكذب ووضع الحديث.

سهل بن سعد الساعدي

٧٨٦ ـ حديث سهل، قال:

أحدثهم عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهم يقولون هكذا، وهكذا! ولَوْ قَدْ مِتُّ (ما سمعوا)[١] أحداً يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[٢].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: يريد بالمدينة، وإلا فقد كان أنس باقياً بالبصرة.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من هامش (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: «ولو قدمت. . .» الحديث، ليس في أصل (ب) ومعلق بالهامش.

٧٨٦ ـ المستدرك (٥٧٢/٣): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري، حدثني عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال. . . الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٠/٦ ـ ١٣١ رقم ٥٦٥٦) من طريق عبد الحميد بن سليمان، عن أبي حازم عن سهل بن سعد أنه كان في مجلس قومه، وهو يحدثهم عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، =

. . . .

= وبعضهم مقبل على بعض يتحدثون، فغضب، ثم قال: انظر إليهم أحدثهم عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عما رأت عيناي، وسمعت أذناي، وبعضهم مقبل على بعض، أما والله لأخرجن من بين أظهركم ثم لا أرجع إليكم أبداً، قلت له: أين تذهب؟ قال: أذهب فأجاهد في سبيل الله، قلت: ما بك جهاد، وما تستمسك على الفرس، وما تستطيع أن تضرب بالسيف، وما تستطيع أن تطعن بالرمح، فقال: يا أبا حازم أذهب فأكون في الصف، فيأتيني بينهم عابر أوحجر، فيرزقني الله الشهادة، قال: فذهب لعمري، فما رجع إلا مطعوناً.

وذكره الهيثمي في المجمع (١/١٥٥) وعزاه للطبراني في الكبير، وقال: «فيه عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف».

والحديث ذكر بعضه ابن الأثير في أسد الغابة (٢/٣٢١) تعليقاً، فقال: قال أبو حازم: سمعت سهل بن سعد يقول: لو مت لم تسمعوا من أحد يقول: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ .

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ووجّه الذهبي قول سهل بقوله: «يريد بالمدينة، وإلا فقد كان أنس باقياً بالبصرة»، ولم يتعقب الحاكم بشيء في حكمه على الحديث.

وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

أبو حازم اسمه سلمة بن دينار الأعرج الأثور التّمار، مولى الأسود بن سفيان، وهو ثقة عابد، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٤/١٥٩ رقم ٧٠١)، والتقريب (١/٣١٦ رقم ٣٦٠)، والتهذيب (٤/١٤٣ رقم ٢٤٧).

وابنه عبد العزيز صدوق فقيه روى له الجماعة أيضاً. / الجرح والتعديل (٥/٣٨٢ ــ ٣٨٣ رقم ١٧٨٧)، والتهذيب (٦/٣٣٣ رقم ٦٤١)، والتقريب (١/٥٠٨ رقم ١٢١٢). =

= وإبراهيم بن حمزة الزبيري، أبو إسحاق صدوق، روى له البخاري، وهو من شيوخه. / الجرح والتعديل (٢/ ٩٥ رقم ٢٥٩)، والتهذيب (١/ ١١٦ رقم ٢٠٧)، والتقريب (١/ ٣٤ رقم ١٩٢).

وإسماعيل بن إسحاق القاضي الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام، عالم متقن فقيه ثقة صدوق، صاحب تصانيف. / الجرح والتعديل (٢/ ١٥٨ رقم ٥٣١)، وتاريخ بغداد (٦/ ٢٨٤ ـ ٢٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٩ رقم ١٥٧).

وشيخ الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الزاهد الأصبهاني، تقدم في الحديث (٦٢٧) أنه إمام قدوة، محدث عصره.

الحكم على الحديث:

من خلال ما سبق في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، لكن ليس على شرط الشيخين على مراد الذهبي، وإنما على شرط البخاري فقط، لأن مسلماً لم يخرج للزبيري، وتأويل الذهبي لقوله سهل ـ رضي الله عنه ـ حيث قال: «ولو قد مِتّ...» إلخ جيد؛ لأن سهلاً هو آخر الصحابة موتاً بالمدينة كما في الإصابة (٣/ ٢٠٠)، وذلك سنة إحدى وتسعين، وقيل قبل ذلك.

وأما أنس ـ رضي الله عنه ـ فإن أصح ما قيل عن وفاته أنها كانت سنة (٩٣هـ) ـ كما في التهذيب (١/ ٣٧٨) ـ، والله أعلم.

أنس بن مالك الأنصاري

٧٨٧ ـ حديث معبد بن هلال، قال:

كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك أخرج إلينا (مَجَالًّا)(١) عنده(٢)، فقال: هذه سمعتها من النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فكتبتها، وعرضتها عليه.

قلت: فيه عتبة بن أبي حكيم ضعّفه ابن معين(٣)، واحتجّ به أصحاب السنن، وقال أبو حاتم: لا بأس به(٤).

(قلت)(٥): (والحديث)(٦) منكر.

---

(١) في (أ) و (ب): (مكيالًا)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.
والمَجَالُّ: جمع مَجَلّة، يعني صُحُفاً. / لسان العرب (١١/ ١٢٠).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) ضعفه في رواية ابن أبي خيثمة، وفي رواية الدوري قال: «ثقة». / الجرح والتعديل (٦/ ٣٧٠ ـ ٣٧١ رقم ٢٠٤٤)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٣٨٩ رقم ٥١٢٣).

(٤) في الموضع السابق من الجرح والتعديل قال: «صالح لا بأس به».

(٥) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٦) في (أ): (فالحديث منكر)، وفي التلخيص: (قلت: الحديث منكر)، وما أثبته من (ب).

٧٨٧ ـ المستدرك (٣/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ =

= العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، ثنا محمد بن شعيب بن شابور، حدثني عتبة بن أبي حكيم، عن معبد بن هلال قال. . . ، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث مداره على عتبة بن أبي حكيم، وله عنه ثلاث طرق:

● **الأولى**: طريق محمد بن شعيب بن شابور.

وله عنه ثلاث طرق:

١ ــ طريق العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي.

أخرجها الحاكم هنا من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب، أنبأ العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، ثنا محمد بن شعيب بن شابور، حدثني عتبة بن أبي حكيم، عن معبد بن هلال، قال: كنا إذا أكثرنا. . . ، الحديث.

وأخرجها الخطيب في تقييد العلم (ص ٩٥) من طريق أبي علي الحسين بن حبيب بن عبد الملك، أخبرنا العباس بن الوليد، أخبرنا محمد بن شعيب بن شابور، أخبرنا عتبة بن أبي حكيم الهمداني، حدثني هبيرة بن عبد الرحمن، عن أنس بن مالك قال: كان إذا حدث فكثر عليه الناس جاء بمجالّ، فألقاها، ثم قال: هذه أحاديث سمعتها، وكتبتها عن رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ ، وعرضتها عليه.

هكذا رواه الحسين بن حبيب بن عبد الملك فجعل شيخ عتبة: هبيرة بن عبد الرحمن بدلاً من معبد بن هلال، وتابعه بحشل في تاريخ واسط (ص ٦٣) بمثل سنده، ونحو متنه.

٢ ــ طريق أبي سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا محمد بن شعيب، فذكر الحديث بنحو رواية ابن عبد الملك السابقة، وبنفس الإسناد؛ حيث جعل شيخ عتبة هو هبيرة.

أخرجه الخطيب في الموضع السابق.

٣ ــ طريق نعيم بن حماد، حدثنا بقية بن الوليد، ومحمد بن شعيب بن =

= شابور، عن عتبة بن أبي حكيم الأزدي عن هبيرة بن عبد الرحمن، قال أحدهما: عن أبيه، وقال الآخر: عن رجل، فذكره بنحو مما سبق.
أخرجه الخطيب في الموضع السابق.

● **الطريق الثانية:** طريق بقيّة بن الوليد، ومنها الطريق السابقة المقرونة برواية محمد بن شعيب، وهي من رواية نعيم بن حماد عنهما.
ومنها ما أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص ٣٦٧ رقم ٣٢٥) من طريق شيخه محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا محمد بن حنان الحمصي، ثنا بقية بن الوليد، عن عتبة بن أبي حكيم، عن هبيرة بن عبد الرحمن، قال: كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك ألقى إلينا مخلاة، فقال: هذه أحاديث كتبتها عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ .
ومن طريق ابن حنان أخرجه ابن عدي في الكامل (١٩٩٥/٥) بنحوه وزاد: «وعرضتها عليه».

● **الطريق الثالثة:** طريق صدقة بن خالد، حدثنا عتبة بن أبي حكيم، حدثنا هبيرة بن عبد الرحمن، عن أنس بن مالك أنه كان إذا حدث فكثر الناس عليه الحديث جاء بصكاك، فألقاها إليهم، فقال: هذه أحاديث سمعتها من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، وكتبتها، وعرضتها على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ .
أخرجه الخطيب في الموضع السابق (ص ٩٥ ـ ٩٦).
وأخرجه البيهقي في المدخل (ص ٤١٥ ـ ٤١٦ رقم ٧٥٧) بنحوه.

دراسة الإسناد:
الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «عتبة ضعّفه ابن معين، واحتج به أصحاب السنن، وقال أبو حاتم: لا بأس به، قلت: الحديث منكر».
وعتبة هذا هو ابن أبي حكيم الهمداني، أبو العباس الأُرْدُنّي، وهو صدوق، إلا أنه يخطيء كثيراً. / الكامل لابن عدي (١٩٩٥/٥)، والتهذيب (٩٤/٧ رقم ٢٠١)، والتقريب (٤/٢ رقم ١١). =

. . . .

= والصواب في إسناد الحديث أنه من رواية عتبة بن أبي حكيم هذا، عن هُبَيْرة بن عبد الرحمن، عن أنس، فجميع الرواة متفقون على هذا الإسناد، عدا رواية الحاكم هنا، ورواية نعيم بن حماد.

أما نعيم فلا يُعتدّ بمخالفته، فقد تقدم في الحديث (٧٥١) أنه صدوق يخطيء كثيراً.

وأما رواية الحاكم هنا فهي من طريق شيخه أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، عن الوليد بن مزيد البيروتي، عن محمد بن شعيب، عن عتبة بن أبي حكيم، عن معبد بن هلال، عن أنس، وقد خالف أبا العباس الأصم كل من بحشل، والحسين بن حبيب بن عبد الملك، فروياه عن الوليد، عن محمد بن شعيب، عن عتبة، عن هبيرة، عن أنس، فوافقا بقية الرواة عن محمد بن شعيب، عن عتبة كما تقدم في التخريج.

وهُبَيْرة بن عبد الرحمن السلمي هذا مجهول الحال، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١١٠/٩ رقم ٤٦٠) وبيّض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥١١/٥)، وذكره الذهبي في المغني في الضعفاء (٧٠٨/٢ رقم ٦٧٣٣)، ونقل ان ابن عدي ذكره في الضعفاء، والظاهر أنه أخطأ في هذا النقل، ولذا أورده في الميزان (٢٩٣/٤ رقم ٩٢٠٨) وذكر أنه ذكره في المغني، وذكر أن ابن عدي ذكره في الضعفاء، ثم قال: «فلم أره» ــ أي فلم يره في الكامل لابن عدي ــ ، ولم أره أنا كذلك، وانظر معه اللسان (١٩١/٦ رقم ٦٨٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عتبة من قبل حفظه، ولجهالة حال هبيرة.

وذكر الذهبي الحديث في الميزان (٢٨/٣)، وقال: «هذا بعيد من الصحة».

وأما النكارة التي قصدها الذهبي بقوله: «الحديث منكر»، فيعني بها تفرد عتبة بهذا الحديث، حيث لم أجد من تابعه عليه، والله أعلم.

قُرَّةُ بن إياس بن معاوية
المُزَني، والد معاوية

٧٨٨ ـ حديث معاوية بن قُرّة، عن أبيه، قلت:

يا رسول الله، إني لآخذ الشاة لأذبحها، فأرحمها... الخ.

قلت: فيه عَدِيّ بن الفضل وهو هالك[1].

---

(١) هذا الحديث اختلط على ناسخ (أ) بالذي بعده، فجعله هكذا: «حديث معاوية بن قرة، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: من كبر...» الحديث الذي بعده، وما أثبته من (ب)، والتلخيص.

٧٨٨ ـ المستدرك (٣/٥٨٦ ـ ٥٨٧): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا أحمد بن بشر المرثدي، ثنا علي بن الجعد، ثنا عدي بن الفضل، عن يونس بن عبيد، عن معاوية بن قرة، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، إني لآخذ الشاة لأذبحها، فأرحمها قال: «والشاة إن رحمتها رحمك الله».

تخـــريجــــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٤ رقم ٤٧). من طريق شيخه إبراهيم بن هاشم البغوي.

وفي الأوسط ـ كما في مجمع البحرين (ل ١٦٨ أ ـ نسخة أحمد الثالث ـ) من طريق ابن عمر.

والبزار (٢/٦٨ رقم ١٢٢٢) من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الملك.

وابن عدي في الكامل (٥/٢٠١٣) من طريق أحمد بن محمد بن منصور الحاسب.

. . . .

= جميعهم عن علي بن الجعد، به نحوه، عدا الطبراني فبلفظه.

وخالف الطبراني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة، فرواه عن إبراهيم بن هاشم البغوي، عن ابن الجعد، عن عدي بن الفضل، عن يونس بن عبيد، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، أن رجلاً قال: يا رسول الله . . . ، الحديث بلفظه هكذا بجعله من حديث هذا الرجل المبهم، لا من حديث قرة.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/٣٠٢).

وفي المعرفة (٢/ل ١٥٥ أ).

وللحديث طريقان آخران، عن معاوية بن قرة.

فقد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤٣٦) و(٥/٣٤).

والبخاري في الأدب المفرد (١/٤٦٥ ـ ٤٦٦ رقم ٣٧٣).

والطبراني في الكبير (١٩/٢٣ رقم ٤٥).

والبزار في مسنده (٢/٦٨ رقم ١٢٢١).

جميعهم من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عُليّة، عن زياد بن مخراق، عن معاوية بن قرة، عن أبيه أن رجلاً قال، فذكره بنحوه هكذا من حديث الرجل المبهم.

وخالف ابن علية الإمام مالك بن أنس، فرواه عن زياد بن مخراق، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، فذكره بنحوه هكذا من حديث قرة.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٣ رقم ٤٦).

وفي الصغير(١/١٠٩) من طريق عبد الله بن نصر الأنطاكي، عن إسحاق الطباع، عن الإمام مالك، به.

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/٣٠٢) و(٦/٣٤٣). =

= قال الطبراني عقبه: «لم يروه عن مالك إلا إسحاق الطباع، تفرد به عبد الله بن نصر».

وقال أبو نعيم: «مشهور ثابت من حديث زياد، غريب من حديث مالك، لم نكتبه إلا من حديث بشر الأنطاكي»، وقال أيضاً: «غريب من حديث مالك، عن زياد، عن معاوية بن قرة، تفرد به عبد الله بن نصر، ورواه ابن علية عن زياد مثله».

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٢ ــ ٢٣ رقم ٤٤).

وأبو نعيم في الحلية (٢/٣٠٢).

كلاهما من طريق أبـي حنيفة، ثنا حماد بن سلمة، عن حجاج بن الأسود، وعبد الله بن المختار، عن معاوية بن قرة، عن أبيه أن رجلاً قال، فذكره بنحوه هكذا من حديث الرجل المبهم موافقاً لرواية ابن علية للحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، أعله الذهبـي بقوله: «عدي هالك».

وعدي هذا هو ابن الفضل التيمي، أبو حاتم البصري وهو متروك. / الكامل لابن عدي (٥/٢٠١٣)، والتقريب (٢/١٧ رقم ١٤١)، والتهذيب (٧/١٦٩ رقم ٣٣٥).

والصواب في الحديث أن القائل: «إني لآخذ الشاة...» ليس هو قرة بن إياس، وإنما هو رجل من الصحابة مبهم، كما في رواية إسماعيل بن علية وأبـي حنيفة.

وبيان حال رجال إسناد طريق إسماعيل كالتالي:

معاوية بن قرّة بن إياس المزني، أبو إياس البصري ثقة عالم روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٨/٣٧٨ ــ ٣٧٩ رقم ١٧٣٤)، والتهذيب (١٠/٢١٦ رقم ٣٩٩)، والتقريب (٢/٢٦١ رقم ١٢٤٢). =

. . . .

= وزياد بن مخراق المزني، مولاهم، أبو الحارث البصري ثقة. / الجرح والتعديل (٣/٥٤٥ رقم ٢٤٦١)، والتهذيب (٣/٣٨٣ رقم ٧٠٠)، والتقريب (١/٢٧٠ رقم ١٣٢).

وإسماعيل بن علية تقدم في الحديث (٧٠٩) أنه ثقة حافظ.

وعن إسماعيل رواه الإمام أحمد، وغيره.

أما مخالفة الإمام مالك، فلا يعتدّ بها؛ لأنها من طريق عبد الله بن نصر الأنطاكي الأصم، وهو منكر الحديث. / الكامل لابن عدي (٤/١٥٤٥ ـ ١٥٤٦)، والميزان (٢/٥١٥ رقم ٤٦٥٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لشدة ضعف عدي بن الفضل.

والطريق الأخرى التي رواها الإمام مالك ضعيفة لضعف الأنطاكي.

والحديث صحيح من الطريق الأخرى التي رواها الإمام أحمد والبخاري والباقون المتقدم ذكرهم من طريق إسماعيل بن علية، وتؤيدها رواية أبي حنيفة.

وذكره الهيثمي في المجمع (٤/٣٣) وعزاه لأحمد والبزار والطبراني في الكبير والصغير، ثم قال: «ورجاله ثقات».

وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/١/٣٣ رقم ٢٦).

٧٨٩ ــ حديث (إياس بن معاوية)[١]، عن أبيه، عن جده مرفوعاً:

«من كَبّر (تكبيرة)[٢] عند الغروب على ساحل البحر[٣] رافعاً صوته، أعطاه الله من الأجر بعدد كل قطرة في الّيَمّ عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، ما بين كل درجتين (مسيرة)[٤] مائة عام. . .» الحديث.

قلت: هذا منكر جداً؛ فيه خليفة بن حميد لا يُدرى من هو؟ وفي إسناده إليه من يُتّهم.

---

(١) في (أ): (معاوية بن قرة)، وسبق في الحديث قبله بيان ذلك.

(٢) في (أ): (تكبيرة تكبيرة)، وفي (ب): (تكبيرتين)، وما أثبته من المستدرك والتلخيص.

(٣) من هنا إلى قوله: (مائة عام) ليس في (ب).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٧٨٩ ــ المستدرك (٣/٥٨٧): أخبرني أبو جعفر البغدادي بنيسابور، ثنا أحمد بن داود المكي، ثنا إبراهيم بن زكريا العبدسي، ثنا فديك بن سليمان، ثنا خليفة بن حميد، عن إياس بن معاوية بن قرة، عن أبيه، عن جده ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ : «من كبر تكبيرة عند غروب الشمس على ساحل البحر رافعاً صوته أعطاه الله من الأجر بعدد كل قطرة في البحر عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، ما بين كل درجتين مسيرة مائة عام للفرس المسرع».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٩ رقم ٦٢).

والعقيلي في الضعفاء (٢/٢١).

وأبو نعيم في الحلية (٣/١٢٥) من طريق الطبراني.

=

. . . .

= كلاهما من طريق أحمد بن داود، به، ولفظ الطبراني مثله، ولفظ العقيلي مختصر.

والحديث ذكره العقيلي في ترجمة خليفة بن حميد فقال: «بصري مجهول في النقل، حديثه غير محفوظ»، ثم ذكر الحديث، وقال: «ولا في هذا الباب شيء صحيح يثبت».

وذكره الهيثمي في المجمع (٥/٢٨٨) وقال: «فيه خليفة بن حميد، قال الذهبي: فيه جهالة، وهذا الخبر ساقط».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «هذا منكر جداً، وخليفة لا يُدرى من هو؟ وفي إسناده إليه من يُتّهم».

وخليفة هذا هو ابن حميد، وهو مجهول، تقدم قول العقيلي عنه: «بصري مجهول بالنقل»، وقال الذهبي في الميزان (١/٦٦٥ رقم ٢٥٦٠): «فيه جهالة»، وأقره الحافظ ابن حجر في اللسان (٢/٤٠٧ ـ ٤٠٨ رقم ١٦٧٥).

وفي سنده إبراهيم بن زكريا العبدسي الواسطي الذي ذكر الذهبي أنه متهم، قال أبو حاتم: حديثه منكر، وقال ابن عدي: حدث عن الثقات بالبواطيل. . . ، وهو في جملة الضعفاء»، وقال ابن حبان: «يأتي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، إن لم يكن بالمتعمد لها، فهو المدلس عن الكذابين». اهـ. من المجروحين (١/١١٥)، والميزان (١/٣١ رقم ٩٠)، واللسان (١/٥٨ رقم ١٤٦).

والراوي عن العبدسي هذا هو أحمد بن داود بن موسى المكّي، وهو مجهول الحال، من شيوخ العقيلي والطبراني، قال الهيثمي في المجمع (٨/١٠٠) عن أحد الأحاديث: «رواه الطبراني عن مشايخ ثلاثة، جعفر بن سليمان النوفلي، وأحمد بن رشدين المصري، وأحمد بن داود المكي، فأحمد بن رشدين ضعيف، والإثنان لم أعرفهما». =

. . . .

= قلت: ولأحمد هذا ترجمة في العقد الثمين (٣٨/٣ رقم ٥٤٤)، ولم يذكر عنه الفاسي جرحاً ولا تعديلاً.

وشيخ العبدسي هو فديك بن سليمان، ويقال: ابن أبي سليمان، ويقال اسم أبيه قيس، القَيْسراني، العابد، وهو مقبول. / ثقات ابن حبان (١٣/٩)، والتهذيب (٢٥٧/٨ رقم ٤٧٧)، والتقريب (١٠٧/٢ رقم ٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للعلل المذكورة في دراسة الإسناد.

وأورده ابن عراق في تنزيه الشريعة (١٧٨/٢) ونقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال عن قول الذهبي هنا: «وفي إسناده إليه من يتهم» قال: «كأنه يعني إبراهيم بن زكريا العبدسي».

وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٩٩/١ ـ ٤٠٠ رقم ٤٠٦)، وحكم عليه بالوضع أيضاً.

وله شاهد من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «من كبر تكبيرة على ساحل البحر كان في ميزانه صخرة» قيل: يا رسول الله، وما قدرها؟ قال: «ما بين السماء والأرض».

أخرجه ابن عدي في الكامل (١١٠٠/٣).

وهو حديث موضوع بهذا الإسناد؛ في سنده أبو داود سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب النخعي، الكوفي، وهو كذاب يضع الحديث، رماه بالكذب ووضع الحديث غير واحد منهم: الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وقتيبة، وإسحاق بن راهويه، وشريك، وأبو داود الطيالسي، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، بل قال ابن عدي: «اجمعوا على أنه يضع الحديث»، وقال ابن حجر: «الكلام فيه لا يحصر، فقد كذّبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نقل كلامهم في الجرح والعدالة فوق الثلاثين نفساً. / اهـ. من الكامل (١٠٩٦/٣ ـ ١١٠٠)، واللسان (٩٧/٣ ـ ٩٩ رقم ٣٣٢).

عائذ بن عمرو المزني[1]

٧٩٠ ـ حديث عائذ بن عمرو:

أصابتني رمية وأنا أقاتل بين يدي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم حنين في وجهي، فسالت الدماء[2]... الخ.

وإسناده فيه مجهولان.

كأن هذا من كلام الحاكم[3].

---

(١) العنوان من هامش (أ)، ولم يتضح جيداً فاستعنت معه بالتلخيص.

(٢) قوله: (فسالت الدماء) ليس في (ب).

(٣) قوله: (كأن هذا من كلام الحاكم) هو من كلام ابن الملقن؛ إذ لم يتضح له قوله: (وإسناده فيه مجهولان) هل هو من كلام الذهبي، أو من كلام الحاكم؟ ومال إلى أنه من كلام الحاكم؛ لأن الذهبي لم يقل قبله: (قلت) للفصل بين كلامه وكلام الحاكم، والعبارة ليست في المستدرك المخطوط ولا المطبوع، وفي التلخيص هكذا: (سمعه زيد بن الحريش منه، وإسناده فيه مجهولان).

٧٩٠ ـ المستدرك (٣/٥٨٧ ـ ٥٨٨): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ عبدان الأهوازي، ثنا زيد بن الحريش، ثنا حشرج بن عبد الله بن حشرج، حدثني أبي، عن أبيه، عن عائذ بن عمرو المزني قال: أصابتني رمية في وجهي وأنا أقاتل بين يدي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يوم =

= حنين، فلما سالت الدماء على وجهي، ولحيتي، وصدري، تناول النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ ، فسلت الدم عن وجهي، وصدري إلى ثندوتي، ثم دعا لي. قال حشرج: فكان يخبرنا بذلك عائذ في حياته، فلما هلك وغسلناه نظرنا إلى ما كان يصف لنا من أثر يد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ إلى منتهى ما كان يقول لنا من صدره، وإذا غرّة سائلة كغرة الفرس.

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره السيوطي في الخصائص (١/٢٧١) وعزاه أيضاً لأبـي نعيم وابن عساكر.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده حشرج بن عائذ بن عمرو المزني، وابنه عبد الله، وقد قال أبـو حاتم كـل منهما: «لا يعـرف». / الجرح والتعـديـل (٣/٢٩٥ رقم ١٣١٦)، و(٥/٤٠ رقم ١٨٣)، والـلسـان (٢/٣١٨ رقـم ١٣٠٠) و (٣/٢٧٥ رقم ١١٥٩)، وقال الذهبي في الميزان (٢/٤٠٩ رقم ٤٢٧٢): «عبد الله بن حشرج، عن أبيه لا يعرف من ذا».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حشرج وابنه، والله أعلم.

عبد الله بن عبد الله بن أبـي سلول
المؤمن ابن المنافق، بدري[1]

٧٩١ ــ حديث عبد الله بن عبد الله:

أنه أصيب سنان من أسنانه يومٍ أحد، فأمره النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن (يتَّخذ سِنّيْنْ)[2] من ذهب.

قلت: فيه عاصم بن سليمان وهو كذاب.

---

(١) العنوان لم يتضح في هامش (أ)، فأثبته من التلخيص.

(٢) في (أ): (يتخذهن).

٧٩١ ــ المستدرك (٣/٥٨٩): أخبرني أبو عبد الله، ثنا إبراهيم بن يوسف، ثنا محمد بن أبـي السري العسقلاني، ثنا عاصم بن سليمان الكوزي، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عبد الله بن أبـي سلول أنه أصيب سنان من أسنانه يوم أحد مع النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، قال: فأمرني النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ أن أتخذ سنَّيْنْ من ذهب.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣/٣٨٤ رقم ٣٠١١).

وابن عدي في الكامل (٥/١٨٧٨).

كلاهما عن عاصم بن سليمان، به نحوه.

قال البزار عقبه: «عاصم ليس بالقوي، وقد رواه غيره عن هشام، عن أبيه مرسلاً». =

. . . .

= وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ـ كما في نصب الراية (٤/ ٢٣٧) ـ: حدثنا محمد بن الفضل بن جابر، ثنا إسماعيل بن زرارة، ثنا عاصم بن عمارة، عن هشام، عن أبيه، فذكره بنحوه.

ومن طريق عاصم بن عمارة أخرجه أبو علي بن السكن ـ كما في لسان الميزان (٣/ ٢٢٠) ـ.

وفي لسان الميزان أيضاً ذكر أن البغوي روى الحديث في معجمه من طريق غياث بن عبد الرحمن، عن هشام، عن أبيه، أن عبد الله بن عبد الله، فذكره مرسلاً لم يذكر عائشة، ولا قال: عن عبد الله، ولعل هذه الطريق هي التي أشار إليها البزار.

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٦ ب) من طريق نصر الباهلي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن عبد الله بن عبد الله بن أبيّ، قال: اندقَّت ثنيَّتي، فأمرني النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن أتخذ ثنية من ذهب.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «عاصم كذاب».

وعاصم هذا هو ابن سليمان العبدي الكوزي البصري التميمي، أبو شعيب، وهو كذاب يضع الحديث؛ قال الطيالسي والدارقطني: كذاب، وقال الفلاَّس: كان يضع ما رأيت مثله قط، وقال الساجي: متروك يضع الحديث، وقال ابن عدي: يُعدّ ممن يضع الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز كتب حديثه إلا تعجباً، وقال أبو حاتم والنسائي: متروك. / الكامل لابن عدي (٥/ ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩)، والميزان (٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥١ رقم ٤٠٤٧)، واللسان (٣/ ٢١٨ رقم ٩٨٠).

وليس في بقية طرق الحديث طريق يفرح بها.

● **فالطريق الثانية**، يرويها عاصم بن عمارة المدني، وهو مجهول، قاله ابن السكن. / اللسان (٣/ ٢٢٠ رقم ٩٨٨). =

. . . .

=● **أما الطريق الثالثة**، فهي من رواية غياث بن عبد الرحمن، عن هشام، كذا في لسان الميزان، ولم أجد أحداً من الرواة يقال له: غياث بن عبد الرحمن، وأغلب ظني أنه غياث بن إبراهيم النخعي، وكنيته أبو عبد الرحمن؛ فإنه في هذه الطبقة، فإن كان هو فإنه يضع الحديث، فقد كذبه أبو داود، وقال ابن معين: كذاب خبيث، ليس بثقة ولا مأمون، وقال صالح جزرة: يضع الحديث، وقال خالد بن الهياج: سمعت أبي يقول: رأيت غياث بن إبراهيم، ولو طار على رأسه غراب لجاء فيه بحديث، وقال: إنه كان كذاباً يضع الحديث من ذات نفسه، وقال الجوزجاني: سمعت غير واحد يقول: يضع الحديث، وقال الإمام أحمد: متروك الحديث، ترك الناس حديثه، وقال البخاري: تركوه، وكذا قال الساجي، وقال أبو حاتم: تُرك حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: متروك الحديث.اهـ. من الجرح والتعديل (٧/٥٧ رقم ٣٢٧)، واللسان (٤/٤٢٢ رقم ١٢٩٦).

ومع ذلك فهذه الطريق مرسلة كما يتضح من التخريج.

● **أما الطريق الرابعة**، فهي التي يرويها نصر بن طريف الباهلي، أبو جُزَيّ القصّاب، وهو متروك ورمي بالكذب ووضع الحديث، فقد تركه ابن المبارك، وكان يحيى القطان، وابن مهدي لا يحدثان عنه، وقال الإمام أحمد لا يكتب حديثه، وقال ابن معين: من المعروفين بالكذب ووضع الحديث: أبو جزي نصر بن طريف، وقال عمرو بن علي الفلاّس: وممن أجمع عليه من أهل الكذب أنه لا يُروى عنهم: قوم من البصريين، منهم: أبو جُزي القصاب نصر بن طريف، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال النسائي: متروك. / الكامل لابن عدي (٧/٢٤٩٦ ـ ٢٥٠٠)، واللسان (٦/١٥٣ ـ ١٥٥ رقم ٥٤٠).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع من طريق الحاكم ومن وافقه؛ لنسبة عاصم بن سليمان إلى الكذب ووضع الحديث. =

. . . .

= ● **والطريق الثانية**، ضعيفة لجهالة عاصم بن عمارة.

● **والطريق الرابعة**، ضعيفة جداً لشدة ضعف نصر بن طريف.

● **أما الطريق الثالثة**، فإن كان الراوي عن هشام هو غياث بن إبراهيم فالحديث موضوع من جهته لنسبته إلى الكذب ووضع الحديث، وإن لم يكن فيتوقف الحكم على الحديث على معرفة حاله، والله أعلم.

أبو بَصْرة الغفاري جميل بن بصرة[1]

٧٩٢ ـ حديث أبـي بَصْرة الغفاري مرفوعاً:

«إن الله[2] زادكم صلاة، هي الوتر». فيه ابن لهيعة[3].

---

(١) العنوان لم يتضح في هامش (أ)، وليس هو في (ب)، فأثبته من التلخيص.

(٢) في (ب): (إن الله تعالى).

(٣) في التلخيص ذكر العنوان المشار إليه، ثم قال: (قلت: أورد له حديثه: «إن الله زادكم صلاة هي الوتر»، من طريق ابن لهيعة).

٧٩٢ ـ الحديث جاء في المستدرك المطبوع (٥٩٣/٣) دون إسناد هكذا: (قد روى عن أبـي بصرة جماعة من أصحاب رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وآله وسلَّم ـ أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: إن الله تبارك وتعالى قد زادكم صلاة...) الحديث.

وفي المستدرك المخطوط قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا ابن لهيعة، ثنا أبو هبيرة، أن أبا تميم الجيشاني عبد الله بن مالك أخبره أنه سمع عمرو بن العاص يقول: أخبرني رجل من أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إن الله تبارك وتعالى قد زادكم صلاة، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح، وهي الوتر»، وإنه أبو بصرة الغفاري.

قال أبو تميم: فكنت أنا وأبو ذر قاعدين، فأخذ بيدي أبو ذر، فانطلقنا إلى =

. . . .

= أبي بصرة، فوجدناه عند الباب الذي عند دار عمرو، فقال له أبوذر: يا أبا بصرة، أنت سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إن الله تبارك وتعالى زادكم صلاة، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح: الوتر، الوتر؟» قال: نعم. اهـ.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٣٩٧).

والطبراني في الكبير (٢/٣١٣ رقم ٢١٦٧).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٤٣٠).

والدولابي في الكنى (١/٦٥).

جميعهم من طريق ابن لهيعة، به نحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٧) من طريق شيخه علي بن إسحاق.

والطبراني في الموضع السابق برقم (٢١٦٨) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحمَّاني.

كلاهما عن عبد الله بن المبارك، عن سعيد بن زيد، عن عبدالله بن هبيرة، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بابن لهيعة.

وابن لهيعة تقدم في الحديث (٦١٤) أنه ضعيف، لكن تابعه عبد الملك بن المبارك عند الإمام أحمد والطبراني، وبيان حال رجال إسناد الإمام أحمد كالتالي:

أبو تميم الجيشاني: اسمه: عبد الله بن مالك بن أبي الأسحم المصري، مشهور بكنيته، وهو ثقة مخضرم روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٥/١٧١ رقم ٧٩١)، والتهذيب (٥/٣٧٩ ـ ٣٨٠ رقم ٦٤٩)، والتقريب (١/٤٤٤ رقم ٥٧٥). =

. . . .

= وعبد الله بن هبيرة بن أسعد السَّبائي ـ بفتح المهملة والموحدة، ثم همزة مقصورة ـ، الحضرمي، أبو هبيرة المصري ثقة روى له مسلم أيضاً. / الجرح والتعديل (٥/١٩٤ رقم ٩٠٠)، والتهذيب (٦/٦١ رقم ١٢٠)، والتقريب (١/٤٥٨ رقم ٧٠٨).

وسعيد بن يزيد الحميري القِتْباني ـ بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحَّدة ـ، أبو شجاع الإسكندراني ثقة عابد روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٤/٧٣ ـ ٧٤ رقم ٣٠٩)، والتهذيب (٤/١٠١ رقم ١٧١)، والتقريب (١/٣٠٩ رقم ٢٨٦).

وعبد الله بن المبارك المروزي ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، وروى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٥/١٧٩ ـ ١٨١ رقم ٨٣٨)، والتقريب (١/٤٤٥ رقم ٥٨٣)، والتهذيب (٥/٣٨٢ رقم ٦٥٧).

وعلي بن إسحاق السلمي، مولاهم، أبو الحسن المروزي الداركاني ثقة. / طبقات ابن سعد (٧/٣٧٦)، والتقريب (٢/٣٢ رقم ٢٩٢)، والتهذيب (٧/٢٨٢ رقم ٤٩٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الله بن لهيعة، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي رواها الإمام أحمد، والله أعلم.

أبو رُهْم الغفاري(١)

٧٩٣ ـ حديث ابن عباس:

إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لما خرج لفتح مكة استخلف أبا رُهْم على المدينة.

قلت: صحيح.

---

(١) العنوان لم يتضح في هامش (أ)، وليس في (ب) فأثبته من التلخيص.

٧٩٣ ـ المستدرك (٥٩٣/٣): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو شعيب الحراني، ثنا النفيلي، ثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لما خرج لفتح مكة استخلف أبا رُهْم كلثوم بن حصين الغفاري على المدينة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن إسحاق.

وابن إسحاق أخرجه في المغازي ـ كما في سيرة ابن هشام (٤٢/٤) ـ.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٦٦/١) عن ابن إسحاق، قال: فحدثني محمد بن مسلم الزهري، فذكره بنحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (١٦٤/٦) وعزاه لأحمد وقال: «رجاله رجال الصحيح غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع». =

. . . .

= وأخرجه الطبراني في الكبير (١٩/١٨٢ رقم ٤١٤) من طريق أبي شعيب الحراني، به نحوه.

وأخرجه الطبراني أيضاً مطولاً ـ كما في المجمع (٦/١٦٤ ـ ١٦٧) ـ، وقال الهيثمي عقبه: «رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وصححه الذهبي، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عبيدالله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ثقة فقيه ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٥/٣١٩ ـ ٣٢٠ رقم ١٥١٧)، والتهذيب (٧/٢٣ ـ ٢٤ رقم ٥٠)، والتقريب (١/٥٣٥ رقم ١٤٦٩).

الزهري محمد بن مسلم بن شهاب تقدم في الحديث (٥٠٩) أنه: فقيه، حافظ، متفق على جلالته وإتقانه.

ومحمد بن إسحاق تقدم في الحديث (٥٧٥) أنه صدوق ومدلس من الرابعة، غير أنه صرَّح بالتحديث في روايتي الإمام أحمد وابن هشام.

محمد بن سلمة الحراني تقدم في الحديث (٦٦١) أنه: ثقة.

النفيلي هو عبد الله بن محمد بن علي بن نُفيل، أبو جعفر النفيلي الحراني، وهو ثقة، حافظ روى له البخاري. / الجرح والتعديل (٥/١٥٩ رقم ٧٣٥)، والتقريب (١/٤٤٨ رقم ٦٠٩)، والتهذيب (٦/١٦ رقم ٢١).

وأبو شعيب الحرَّاني اسمه: عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، قال الدارقطني: ثقة مأمون. / تاريخ بغداد (٩/٤٣٥ ـ ٤٣٧ رقم ٥٠٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥٣٦ ـ ٥٣٧ رقم ٢٧٠).

وشيخ الحاكم هو: الإمام العلامة الفقيه المحدث أبو بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغي كما في الحديث المتقدم برقم (٥١٠).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، والله أعلم.

أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي[1]

٧٩٤ ـ حديث أسامة بن زيد:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أحب أهلي إليَّ من أنعم الله عليه، وأنعمت عليه: أسامة».

قلت: في عمر بن أبي سلمة، ضعيف.

---

(١) العنوان ليس في (ب)، ولم يتضح جيداً في هامش (أ)، فأثبته من التلخيص.

٧٩٤ ـ المستدرك (٣/٥٩٦): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ علي بن عبد العزيز، ثنا معلى بن مهدي الموصلي، ثنا أبو عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، قال: حدثني أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ، قال... الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث اختصره الحاكم هنا حيث أورده مقتصراً على موضع الشاهد منه، وكان قد أخرجه في تفسير سورة الأحزاب من كتاب التفسير (٢/٤١٧)، فقال: حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا هشام بن عدل السدوسي، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا أبو عوانة، أخبرني عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، قال: حدثني أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ، قال: كنت في المسجد، فأتاني العباس، وعلي، فقالا لي: يا أسامة، استأذن لنا على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فدخلت على النبي ـ صلَّى الله عليه وآله =

. . . .

= وسلَّم ــ، فاستأذنته، فقلت له: إن العباس، (وعلياً) يستأذنان، قال: «هل تدري ما حاجتهما؟» قلت: لا والله، ما أدري، قال: «لكني أدري، أئذن لهما»، فدخلا عليه، فقالا: يا رسول الله، جئناك نسألك: أي أهلك أحب إليك؟ قال: «أحب أهلي إليَّ فاطمة بنت محمد»، فقالا: يا رسول الله، ليس نسألك عن فاطمة، قال: فأسامة بن زيد الذي أنعم الله عليه، وأنعمت عليه».

قال الحاكم عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: عمر ضعيف».

وأخرجه الترمذي (١٠/٣٢٣ ــ ٣٢٤ رقم ٣٩٠٨) في مناقب أسامة، من كتاب المناقب، وقال: «هذا حديث حسن، وكان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة».

والطيالسي في مسنده (٢/٨٨).

والبزار ــ كما في تفسير ابن كثير (٣/٤٩٠) ــ.

والطبراني في الكبير (١/١٢٠ ــ ١٢١ رقم ٣٦٩) بنحوه، وزاد: قال ــ يعني علياً ــ ثم من يا رسول الله؟ قال: «ثم أنت»، قال العباس: أجعلت عمك آخرهم؟ قال: «إن علياً سبقك بالهجرة».

جميعهم من طريق أبي عوانة، به نحو لفظ الحاكم المطوَّل، عدا الطيالسي فمختصر.

وأخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه ــ كما في الدر المنثور (٦/٦١١) ــ.

والضياء في المختارة ــ كما في كنز العمال (١١/٦٤٩ رقم ٣٣١٤٦) ــ.

والديلمي في مسند الفردوس ــ كما في فيض القدير (١/١٦٨) ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وهو صدوق، إلا أنه يخطيء. / الكامل لابن عدي (٥/١٦٩٧ ــ ١٦٩٩)، والتهذيب (٧/٤٥٦ رقم ٧٥٩)، والتقريب (٢/٥٦ رقم ٤٤٤). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عمر بن أبـي سلمة.

ويشهد له ما رواه البخاري (١٥٢/٨ رقم ٤٤٦٨ و ٤٤٦٩) في المغازي، باب بعث النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أسامة بن زيد.

ومسلم (١٨٨٤/٤ ـ ١٨٨٥ رقم ٦٣ و ٦٤).

كلاهما من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، واللفظ لإحدى روايتي البخاري، قال: استعمل النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أسامة، فقالوا فيه، فقال النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قد بلغني أنكم قلتم في أسامة، وإنه أحب الناس إلي».

٧٩٥ ـ حديث قُرَّة، حدثني ابن سيرين، قال:

بلغت النخلة على عهد عثمان ألف درهم، فعمد أسامة بن زيد إلى نخلة، فنَقَرها، وأخرج[١] جُمَّارَها[٢]، فأطعمها أمه... الخ.

قلت: أمه ماتت في[٣] زمن الصديق، والحديث فيه إرسال.

---

(١) في (ب): (فأخرج).

(٢) الجُمَّارة: قلب النخلة وشحمتها. / النهاية في غريب الحديث (١/٢٩٤).

(٣) قوله: (في) ليس في (ب).

٧٩٥ ـ المستدرك (٣/٥٩٧): أخبرني محمد بن صالح بن هانيء، ثنا السري بن خزيمة، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا قرة بن خالد، حدثني محمد بن سيرين، قال: بلغت النخلة على عهد عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ألف درهم، فعمد أسامة بن زيد إلى نخلة، فنقرها، وأخرج جمارها، فأطعمها أمه، فقال له: ما حملك على هذا وأنت ترى النخلة قد بلغت ألفاً؟ فقال: إن أمي سألتنيه، ولا تسألني شيئاً أقدر عليه إلا أعطيتها.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١/١٢١ رقم ٣٧٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «أمه ماتت زمن الصديق، والحديث فيه إرسال».

قلت: الذهبي أعلَّ الحديث سنداً، ومتناً.

أما سنداً فبالإرسال، ويعني به الانقطاع بين ابن سيرين، وعثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ.

فمحمد بن سيرين كان صغيراً جداً في زمن عثمان؛ لأنه توفي سنة عشرة =

. . . .

= ومائة (١١٠هـ) وهو ابن سبع وسبعين سنة، فتكون ولادته سنة ثلاث وثلاثين للهجرة، وعثمان ــ رضي الله عنه ــ قتل سنة خمس وثلاثين، فمثله يستحيل سماعه من عثمان. / انظر التهذيب (٩/٢١٦).

وأما متناً؛ فقد ذكر الذهبي أن أم أسامة ماتت زمن الصديق ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ.

وأمه هي أم أيمن مولاة النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وحاضنته، واسمها بركة بنت ثعلبة بن عمرو بن حصين، وقد اختلف في سنة وفاتها على ما ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (٨/١٧٣) حيث قال: «قال الواقدي: ماتت أم أيمن في خلافة عثمان، وأخرج ابن السكن بسند صحيح عن الزهري أنها توفيت بعد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بخمسة أشهر، وهذا مرسل، ويعارضه حديث طارق أنها قالت بعد قتل عمر ما قالت، وهو موصول، فهو أقوى، واعتمده ابن منده، وغيره.

وزاد ابن منده: أنها ماتت بعد عمر بعشرين يوماً، وجمع ابن السكن بين القولين بأن التي ذكرها الزهري هي مولاة النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وأن التي ذكرها طارق بن شهاب هي مولاة أم حبيبة: بركة، وأن كلًّا منهما كان اسمها بركة، وتكنى: أم أيمن، وهو محتمل على بعد».

وحديث طارق بن شهاب الذي ذكره ابن حجر هو ما رواه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٦٩): أخبرنا وكيع بن الجراح، والفضل بن دكين، ومحمد بن عبد الله الأسدي، قالوا: أخبرنا سفيان عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال: قالت أم أيمن يوم أصيب عمر: اليوم وهى الإسلام.

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات تقدموا، فهو أقوى من قول الزهري الذي اعتمده الذهبي ــ رحمه الله ــ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله فقط، أما ما ذكره الذهبي من أن أم أسامة ماتت زمن الصديق فالصحيح خلافه كما تقدم، والله أعلم.

سلمان الفارسي، أبو عبد الله[1]

٧٩٦ ـ حديث كثير بن عبد الله المزني، عن أبيه، عن جده مرفوعاً:

«سلمان منا أهل البيت».

قلت: سنده ضعيف.

---

(١) العنوان لم يتضح في هامش (أ)، وليس في (ب)، وما أثبته من التلخيص.

٧٩٦ ـ المستدرك (٥٩٨/٣): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، وإسماعيل بن أبـي أويس، قالا: ثنا ابن أبـي فديك، عن كثير بن عبد الله المزني، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ خط الخندق عام حرب الأحزاب حتى بلغ المذاحج، فقطع لكل عشرة أربعين ذراعاً، فاحتج المهاجرون: سلمان منا، وقالت الأنصار: سلمان منا، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «سلمان منا أهل البيت».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٦٠/٦ رقم ٦٠٤٠).

وذكره الهيثمي في المجمع (١٣٠/٦) وقال: «فيه كثير بن عبد الله المزني وقد ضعفه الجمهور، وحسن الترمذي حديثه، وبقية رجاله ثقات».

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢٨٨ أ).

كلاهما من طريق ابن أبـي فديك، به نحوه. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث في سنده كثير بن عبد الله بن عمرو المزني، وهو متروك ـ كما في المغني (٥٣١/٢ رقم ٥٠٨٤) ـ؛ كذبه الشافعي، وأبو داود، وقال أبو طالب، عن أحمد: منكر الحديث، ليس بشيء، وقال عبد الله بن أحمد: ضرب أبي على حديث كثير بن عبد الله في المسند، ولم يحدثنا عنه، وقال أبو خيثمة: قال لي أحمد: لا تحدث عنه شيئاً، وقال ابن معين: ليس بشيء، لا يكتب حديثه، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن حبان: روى عن أبيه، عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب، وقال الترمذي: قلت لمحمد ـ يعني البخاري ـ في حديث كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة: كيف هو؟ قال: هو حديث حسن، إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفه، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عنه. / الكامل لابن عدي (٢٠٧٨/٦)، والتهذيب (٤٢١/٨ ـ ٤٢٣ رقم ٧٥١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف كثير، والله أعلم.

٧٩٧ ـ حديث زيد بن صوحان، أن[١] رجلين من أهل الكوفة كانا صديقين لزيد بن صوحان[٢]، فأتياه ليكلم لهما سلمان أن يحدثهما حديثه كيف كان إسلامه. . . الحديث بطوله.

قال: صحيح.

قلت: بل مجمع على ضعفه.

---

(١) في التلخيص: (عن).

(٢) من هنا إلى قوله: (كيف كان إسلامه) ليس في (ب).

٧٩٧ ـ المستدرك (٣/٥٩٩ ـ ٦٠٢): حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل من أصل كتابه، ثنا أبو بكر يحيى بن أبي طالب ببغداد، ثنا علي بن عاصم، ثنا حاتم بن أبي صغيرة، عن سماك بن حرب، عن زيد بن صوحان، أن رجلين من أهل الكوفة كانا صديقين لزيد بن صوحان، فأتياه ليكلم لهما سلمان أن يحدثهما حديثه كيف كان إسلامه، فأقبلا معه، حتى لقوا سلمان وهو بالمدائن أميراً عليها، وإذا هو على كرسي قاعد، وإذا خوص بين يديه، وهو يسفّه، قالا: فسلّمنا، وقعدنا، فقال له زيد: يا أبا عبد الله، إن هذين لي صديقان، ولهما إخاء، وقد أحبّا أن يسمعا حديثك، كيف كان بُدوّ إسلامك؟ قال: فقال سلمان: كنت يتيماً. . .، وذكر الحديث بطوله إلى قوله:

فاشتراني أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ، فأعتقني، فلبثت ما شاء الله أن ألبث، فسلّمت عليه، وقعدت بين يديه، فقلت: يا رسو الله، ما تقول في دين النصارى؟ قال: «لا خير فيهم، ولا في دينهم»، فدخلني أمر عظيم، فقلت في نفسي: هذا الذي كنت معه، ورأيت ما رأيته، ثم رأيته أخذ بيد المقعد، فأقامه الله على يديه، وقال: «لا خير في هؤلاء، ولا في دينهم»! فانصرفت وفي نفسي ما شاء الله، فأنزل الله عز وجل على النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: =

. . . .

= ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾

إلى آخر الآية (٨٢ المائدة).

فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «عليّ بسلمان»، فأتى الرسول، وإني خائف فجئت حتى قعدت بين يديه، فقرأ:

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾

إلى آخر الآية:

«يا سلمان أولئك الذين كنت معهم وصاحبك، لم يكونوا نصارى، إنما كانوا مسلمين»، فقلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، لهو الذي أمرني باتباعك، فقلت له: وإن أمرني بترك دينك، وما أنت عليه؟ قال: فأتركه؛ فإن الحق وما يجب فيما يأمرك به.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل (٢/٨٢ ـ ٩٢) من طريق الحاكم، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن يحيى بن أبي طالب، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل مجمع على ضعفه».

قلت: في سنده علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، التميمي، مولاهم، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء، ويُصرّ على خطئه. / الكامل لابن عدي (٥/١٨٣٥ ـ ١٨٣٨)، والتقـريب (٢/٣٩ رقم ٣٦٦)، والتهـذيـب (٧/٣٤٤ رقم ٥٧١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عاصم من قبل حفظه.

وأما أصل قصة إسلام سلمان ـ رضي الله عنه ـ فصحيح من غير هذه الطريق ـ كما سيأتي في الحديث الآتي ـ. وهذه الطريق ذكرها الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٢/٣١٤ ـ ٣١٦) ثم قال: «وفي هذا السياق غرابة =

. . . .

= كثيرة، وفيه بعض المخالفة لسياق محمد بن إسحاق، وطريق محمد بن إسحاق أقوى إسناداً، وأحسن اقتصاصاً، وأقرب إلى ما رواه البخاري في صحيحه من حديث معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، عن أبيه، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي، أنه تداوله بضعة عشر، من رب إلى رب ـ أي من معلم إلى معلم، ومربٍّ إلى مثله ـ، والله أعلم.

قلت: طريق ابن إسحاق سيأتي ذكرها في الحديث الآتي رقم (٧٩٨)، وأما رواية البخاري التي ذكرها الحافظ فقد أخرجها البخاري في صحيحه (٢٧٧/٧ رقم ٣٩٤٦) في مناقب الأنصار، باب إسلام سلمان الفارسي ـ رضي الله عنه ـ، باللفظ الذي ذكره الحافظ، والله أعلم.

٧٩٨ ـ حديث أبي الطُّفَيْل، حدثني سلمان الفارسي، قال:

كنت رجلاً من أهل جَيّ[١]، وكان[٢] أهل قريتي يعبدون الخيل البُلْق[٣]. . . ، الخ.

قلت: فيه[٤] ابن عبد القدوس، وهو[٤] ساقط.

---

(١) جَيّ ـ بالفتح، ثم التشديد ـ: اسم مدينة ناحية أصبهان القديمة، وهي الآن كالخراب منفردة، وتسمى الآن عند العجم: شهرستان. اهـ. من معجم البلدان (٢٠٢/٢).

(٢) في (ب): (فكان).

(٣) البَلَق: سواد وبياض، وهو ارتفاع تحجيل الدابة إلى الفخذين. / لسان العرب (٢٥/١٠).

(٤) قوله: (فيه) و(هو) ليسا في (ب).

٧٩٨ ـ المستدرك (٦٠٣/٣ ـ ٦٠٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ومحمد بن أحمد بن بالويه الجلاّب، قالا: ثنا أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا عبد الله بن عبد القدوس، عن عبيد المُكْتِب، حدثني أبو الطفيل، حدثني سلمان الفارسي، قال: كنت رجلاً من أهل جي، وكان أهل قريتي يعبدون الخيل البلق، فكنت أعرف أنهم ليسوا على شيء. . . ، الحديث بطوله، إلى قوله: فانطلقت إلى صاحبي، فقلت: بعني نفسي، فقال: نعم، على أن تنبت لي بمائة نخلة، فما غادرت منها إلا نبتت، فأتيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأخبرته أن النخل قد نبتت، فأعطاني قطعة من ذهب، فانطلقت بها، فوضعتها في كفة الميزان، ووضع في الجانب الآخر نواة، قال: فوالله ما استقلت قطعة الذهب من الأرض، قال: وجئت إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأخبرته، فأعتقني.

تخريجه:

الحديث له عن سلمان ـ رضي الله عنه ـ سبع طرق: =

. . . .

= ١ ـ طريق زيد بن صوحان ـ رضي الله عنه ـ، وتقدم الكلام عنها في الحديث قبله، وخلاصة الحكم على تلك الطريق: أنها ضعيفة.

٢ ـ طريق أبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي، عن سلمان ـ رضي الله عنهما ـ.

وله عن أبي الطفيل ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

(أ) طريق عبد الله بن عبد القدوس، عن عبيد المُكْتَب، حدثني أبو الطفيل، فذكره.

وهذه هي طريق الحاكم.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٦/ ٢٨٠ ـ ٢٨٣ رقم ٦٠٧٣).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٥٠).

وفي الحلية (١/ ١٩٠ ـ ١٩٣).

كلاهما بنحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٣٧ ـ ٣٣٩) وقال: «فيه عبد الله بن عبد القدوس التميمي، ضعفه أحمد، والجمهور، ووثقه ابن حبان، وقال: ربما أغرب، وبقية رجاله ثقات».

وتابع شريك ابن عبد القدوس في بعض أجزائه.

فقد أخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٦٠٧١ و٦٠٧٢).

والبيهقي في الدلائل (٢/ ٩٨).

كلاهما من طريق شريك، عند عبيد المكتب، عن أبي الطفيل، عن سلمان قال: أتيت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بصدقة، فردها، وأتيته بهدية، فقبلها.

وبإسناده قال: أعطاني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مثل هذه من =

. . . .

= ذهب، فلو وضع أحد في كفة، ووضعت في أخرى لرجحت به، فكاك رقبتي.، وهذا لفظ الطبراني، ولفظ البيهقي نحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٣٧) من هذه الطريق مختصراً بلفظ. كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقبل الهدية، ولا يقبل الصدقة».

(ب) طريق ابن لهيعة، حدثني يزيد بن أبي حبيب، ثنا السلم بن الصلت العبدي، عن أبي الطفيل البكري، أن سلمان الخير حدثه، فذكر الحديث بطوله بنحوه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٦/٢٨٣ ـ ٢٨٥ رقم ٦٠٧٦).

وقال الهيثمي في المجمع (٩/٣٤٠) بعد أن ذكره: «وفيه من لم أعرفه».

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٥٠).

وفي الحلية (١/١٩٣).

٣ ـ طريق أبي قرة الكندي، عن سلمان، مختصراً.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/٨١).

والإمام أحمد في المسند (٥/٤٣٨).

والطبراني في الكبير (٦/٣١٧ ـ ٣١٨ رقم ٦١٥٥).

ثلاثتهم من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي قرة الكندي، به.

وذكره الهيثمي في المجمع (٨/٢٤١) وقال: «رجاله ثقات».

٤ ـ طريق عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن سلمان، فذكر قصة مجيئه بالطعام للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

أخرجه البزار في مسنده (٣/٢٦٨ ـ ٢٦٩ رقم ٢٧٢٦).

والطبراني في الكبير (٦/٢٧٩ رقم ٦٠٧٠).

وذكره الهيثمي في المجمع (٣/٩٠) وقال: «رجاله ثقات». =

. . . .

= ٥ ـ وبنحو لفظ طريق بريدة السابقة أخرجه الطبراني في الموضع السابق (٣٠٥/٦ رقم ٦١٢١) من طريق سليمان التيمي، عن سلمان، به.

٦ ـ وأخرجه الطبراني مطولاً (٢٩٦/٦ ـ ٣٠١ رقم ٦١١٠) من طريق سلامة العجلي، قال: جاء ابن أخت لي من البادية يقال له: قدامة، فقال لي ابن أختي: أحب أن ألقى سلمان الفارسي، فأسلم عليه، فخرجنا، فوجدناه بالمدائن، وهو يومئذ على عشرين ألفاً، الحديث بطوله.

وذكره الذهبي في السير (٥٣٤/١ ـ ٥٣٧) وقال: «غريب جداً، وسلامة لا يعرف».
وقال الهيثمي في المجمع (٣٤٣/٩): «رجاله رجال الصحيح، غير سلامة العجلي، وقد وثقه ابن حبان».

٧ ـ أما الطريق السابعة فهي طريق ابن إسحاق، حدثني عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري، عن محمود بن لبيد، عن عبد الله بن عباس، قال: حدثني سلمان الفارسي وأنا أسمع من فيه قال: كنت رجلاً فارسياً من أهل أصبهان، من قرية يقال لها: جَيّ. . .، فذكر الحديث بطوله.
أخرجه ابن هشام في السيرة (٢٢٨/١ ـ ٢٣٥).

وابن سعد في الطبقات (٧٥/٤ ـ ٨٠).

وأحمد في المسند (٤٤١/٥ ـ ٤٤٤).

والطبراني في الكبير (٢٧٢/٦ ـ ٢٧٧ رقم ٦٠٦٥).

وأبو نعيم في الدلائل (٣٣٩/١ ـ ٣٤٧ رقم ١٩٩).

وفي أخبار أصبهان (٤٩/١).

والبيهقي في الدلائل (٩٢/٢ ـ ٩٧).

والخطيب في تاريخه (١٦٤/١ ـ ١٦٩).

وابن الأثير في أسد الغابة (٢٦٥/٢ ـ ٢٦٧). =

. . . .

= والذهبي في السير (١/٥٠٦ ـ ٥١١).
جميعهم من طرق عن ابن إسحاق، به بطوله.
وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٣٢ ـ ٣٣٦)، وعزاه للبزار أيضاً، وقال: «رواه أحمد كله، والطبراني في الكبير بنحوه بأسانيد، وإسناد الرواية الأولى عند أحمد والطبراني رجالها رجال الصحيح غير محمد بن إسحاق، وقد صرح بالسّماع».

دراسة الإسناد:
الحديث في سنده عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه صدوق، إلا أنه يخطيء، ورمي بالرفض.
وأما الطريق التي رواها ابن إسحاق فبيان حال رجال إسنادها كالتالي:
محمود بن لبيد تقدم في الحديث (٦١٩) أنه صحابـي صغير.

وعاصم بن عمر بن قتادة ثقة عالم بالمغازي، كما في الحديث رقم (٦٤٠).

وابن إسحاق تقدم في الحديث (٥٧٥) أنه صدوق مدلس من الرابعة، وقد صرح بالتحديث هنا.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ابن عبد القدوس من قبل حفظه.

وأما أصل الحديث فحسن لذاته من طريق ابن إسحاق، وصحيح لغيره بمجموع الطرق المتقدمة، عدا الحديث رقم (٧٩٧) لما في بعض متنه من النكارة التي تقدم ذكر كلام ابن كثير عنها.

وأما حديث ابن عبد القدوس هذا، فقد ذكره الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (١/٥٣٢ ـ ٥٣٤) وقال: «هذا حديث منكر غير صحيح، وعبد الله بن عبد القدوس متروك، وقد تابعه في بعض الحديث الثوري، وشريك، وأما هو، فسمّن الحديث فأفسده، وذكر مكة، والحجر، وأن هناك بساتين، وخبّط في مواضع». اهـ. والله أعلم.

٧٩٩ ــ حديث سلمان مرفوعاً:

«الدنيا سجن المؤمن، وجنة الكافر».

قال: غريب صحيح.

قلت: فيه سعيد بن محمد الوراق تركه الدارقطني[1] وغيره.

---

(١) سؤالات البُرقاني (ص ٣٢ رقم ١٧٨).

٧٩٩ ــ المستدرك (٣/٦٠٤): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، وعلي بن حمشاذ، قالا: ثنا أبو المثنى العنبري، ثنا علي بن المديني، ثنا سعيد بن محمد الوراق، عن موسى الجهني، عن زيد بن وهب، عن سلمان ــ رضي الله عنه ــ قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «الدنيا سجن المؤمن، وجنة الكافر»، وسمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «أطول الناس شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٦/٢٨٩ رقم ٦٠٨٧) من طريق علي بن المديني، به بلفظه، إلا أنه قدم قوله: «أطول الناس».

وأخرجه ابن ماجه (٢/١١١٢ رقم ٣٣٥١) في الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل، وكراهة الشبع، ولم يذكر قوله: «الدنيا سجن المؤمن. . .».

والطبراني في الكبير (٦/٣٢٩ رقم ٦١٨٣) بنحوه.

والعقيلي في الضعفاء (٣/٣٦٠) بمثل لفظ ابن ماجه.

وأبو نعيم في الحلية (١/١٩٨ ــ ١٩٩) بنحوه.

جميعهم من طريق سعيد بن محمد الوراق، عن موسى الجهني، عن زيد بن وهب، عن عطية بن عامر الجهني، عن سلمان، به هكذا بزيادة عطية بن عامر الجهني في إسناده، وعند الطبراني قال: «عامر بن عطيـة»، وعند الباقين: «عطية بن عامر». =

. . . .

= وذكر الهيثمي الحديث في المجمع (١٠/٢٨٩)، وقال: «فيه سعيد بن محمد الوراق، وهو متروك».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده سعيد بن محمد الوراق، وتقدم في الحديث (٥٦٥) أنه: ضعيف.

وقد رواه داود بن سليمان العسكري، ومحمد بن الصباح، وسعيد بن عنبسة الرازي عند ابن ماجه، والطبراني، والعقيلي، وأبي نعيم، فزادوا في إسناده عطية بن عامر، إلا أن ابن عنبسة خالفهم فسماه: «عامر بن عطية»، وعطية هذا مقبول. / ثقات ابن حبان (٥/٢٦٢)، والتقريب (٢/٢٤ رقم ٢١٩)، والتهذيب (٧/٢٢٧ رقم ٤١٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

أما قوله: «الدنيا سجن المؤمن، وجنة الكافر» فقد رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الزهد والرقائق (٤/٢٢٧٢ رقم ١) من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

وأما قوله: «أطول الناس شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة»، فإنه حسن لغيره ـ كما سيأتي في الحديث رقم (٨٨١) ـ، والله أعلم.

زيد بن سَعِنَة مولى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ

٨٠٠ ـ حديث عبد الله بن سلاَم، قال:

إن الله لما أراد هُدَى زيد بن (سَعِنَة)[١] قال: ما (من)[٢] علامات النبوة شيء إلا وقد عرفته في وجه محمد ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حين نظرت إليه، إلا شيئين: هل يسبق حلمُه جهلَه، ولا تزيده شدة الجهل عليه إلا حلماً... الحديث بطوله، وفيه: أنه أسلم، وشهد مشاهد، ثم توفي في غزوة تبوك مقبلاً غير مدبر.

(قال: صحيح.

قلت: ما أنكره، وأركّه!! لا سيّما قوله: مقبلاً غير مدبر)[٣]؛ (فإنه)[٤] لم يكن في غزوة تبوك قتال!

---

(١) في (أ) و(ب): (سعيد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وهنا ينتهي متن الحديث في (ب) إلى قوله: (حلماً).

(٢) في (أ): (ما في)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من التلخيص.

(٤) في (أ) و(ب): (وإنه).

٨٠٠ ـ المستدرك (٣/٦٠٤ ـ ٦٠٥): أخبرني دعلج بن أحمد السجزي ببغداد، ثنا أحمد بن علي الأبار، ثنا محمد بن أبي السري العسقلاني، ثنا الوليد بن =

. . . .

= مسلم، ثنا محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه، عن جده، عن عبد الله بن سلام ــ رضي الله عنه ــ قال: إن الله تبارك وتعالى لما أراد هدى زيد بن سعنة قال زيد بن سعنة: ما من علامات النبوة شيء إلا وقد عرفتها في وجه محمد ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ حين نظرت إليه إلا شيئين، لم أخبرهما منه هل يسبق حلمه جهله ولا يزيده شدة الجهل عليه إلا حلماً فكنت الطف به لئن أخالطه فاعرف حلمه من جهله قال زيد بن سعنة فخرج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يوماً من الحجرات ومعه علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ فأتاه رجل على راحلته كالبدوي فقال: يا رسول الله إن بصرى قرية بني فلان قد أسلموا ودخلوا في الإسلام، وكنت حدثتهم إن أسلموا أتاهم الرزق رغداً وقد أصابتهم سنة وشدة وقحوط من الغيث فأنا أخشى يا رسول الله أن يخرجوا من الإسلام طمعاً كما دخلوا فيه طمعاً فإن رأيت أن ترسل إليهم بشيء تعينهم به فعلت فنظر إلى رجل وإلى جانبه أراه علياً ــ رضي الله عنه ــ فقال يا رسول الله ما بقي منه شيء قال زيد بن سعنة فدنوت إليه فقلت يا محمد هل لك أن تبيعني تمراً معلوماً من حائط بني فلان إلى أجل كذا وكذا فقال لا يا يهودي، ولكن أبيعك تمراً معلوماً إلى أجل كذا وكذا ولا اسمي حائط بني فلان، فقلت: نعم، فبايعني فأطلقت هميانى فأعطيته ثمانين مثقالاً من ذهب في تمر معلوم إلى أجل كذا وكذا فأعطاها الرجل فقال اعدل عليهم وأعنهم بها فقال زيد بن سعنة فلما كان قبل محل الأجل بيومين أو ثلاثة أتيته فأخذت بمجامع قميصه وردائه ونظرت إليه بوجه غليظ فقلت له ألا تقضيني يا محمد حقي فوالله ما علمتم يا بني عبد المطلب سيء القضاء مطل ولقد كان لي بمخالطتكم علم ونظرت إلى عمر فإذا عيناه تدوران في وجهه كالفلك المستدير ثم رماني ببصره فقال يا عدو الله أتقول لرسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ما أسمع وتصنع به ما أرى فوالذي بعثه بالحق لولا ما أحاذر قوته لضربت بسيفي رأسك ورسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ينظر إلى عمر في سكون وتؤدة وتبسم ثم قال: يا عمر أنا وهو كنا أحوج إلى غير هذا، أن تأمرني بحسن الأداء، وتأمره بحسن =

التباعة، اذهب به يا عمر فاعطه حقه وزده عشرين صاعاً من تمر، فقلت: ما هذه الزيادة يا عمر؟ قال أمرني رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ أن أزيدك مكان ما نقمتك، قلت: أتعرفني يا عمر؟ قال لا، من أنت؟ قلت: زيد بن سعنة، قال: الحبر، قلت: الحبر، قال: فما دعاك أن فعلت برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ما فعلت، وقلت له ما قلت؟ قلت له: يا عمر لم يكن له من علامات النبوة شيء إلا وقد عرفته في وجه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ حين نظرت إليه إلا اثنين لم أخبرهما منه، هل يسبق حلمه جهله، ولا تزيده شدة الجهل عليه إلا حلماً، فقد اختبرتهما، فاشهدك يا عمر أني قد رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ نبياً وأشهدك أن شطر مالي فإني أكثرهم مالاً صدقة على أمة محمد ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فقال عمر ــ رضي الله عنه ــ: أوعلى بعضهم فإنك لا تسعهم، قلت: أوعلى بعضهم، فرجع زيد إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فقال زيد: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وآمن به وصدقه وبايعه وشهد معه مشاهد كثيرة ثم توفي زيد في غزوة تبوك مقبلاً غير مدبر، ورحم الله زيداً.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٥١٦ ــ ٥١٨ رقم ٢١٠٥).

والطبراني في الكبير (٥/٢٥٣ ــ ٢٥٥ رقم ٥١٤٧).

وأبو الشيخ في أخلاق النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (ص ٨١ ــ ٨٣).

وأبو نعيم في الدلائل (١/١٠٨ ــ ١١٢ رقم ٤٨).

وفي المعرفة (١/ل ٢٥٩).

والبيهقي في الدلائل (٦/٢٧٨ ــ ٢٨٠).

والحافظ المزي في تهذيب الكمال (١/٣٣٤ ــ ٣٣٥). =

. . . .

= جميعهم من طريق الوليد بن مسلم، به نحوه.

وأخرجه ابن ماجه (٢/٧٦٥ ـ ٧٦٦ رقم ٢٢٨١) في التجارات، باب السلف في كيل معلوم. . .، من طريق الوليد بن مسلم أيضاً، به بلفظ: جاء رجل إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: إن بني فلان أسلموا ـ لقوم من اليهود ـ، وإنهم قد جاعوا، فأخاف أن يرتدوا، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من عنده؟» فقال رجل من اليهود: عندي كذا وكذا ـ لشيء قد سمّاه ـ، أراه قال: ثلاثمائة دينار بسعر كذا وكذا من حائط بني فلان، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «بسعر كذا وكذا إلى كذا وكذا، وليس من حائط بني فلان».

هكذا أخرجه ابن ماجه مختصراً، ولم يذكر اسم زيد بن سعنة.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما أنكره وأركّه!! لا سيّما قوله: مقبلاً غير مدبر؛ فإنه لم يكن في غزوة تبوك قتال».

قلت: الحديث في سنده حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام، ويقال: حمزة بن محمد بن يوسف، وهو مقبول. / ثقات ابن حبان (٤/١٧٠)، والتهذيب (٣/٣٥ رقم ٥٨)، والتقريب (١/٢٠١ رقم ٥٨٣).

وقد أعلّ الذهبي الحديث من جهة متنه؛ بأن غزوة تبوك لم يكن فيها قتال، فكيف يقال عن زيد ـ رضي الله عنه ـ: «وشهد معه مشاهد كثيرة، ثم توفي زيد في غزوة تبوك مقبلاً غير مدبر»؟

فظاهر هذا الكلام أن غزوة تبوك كان بها قتال استشهد به زيد ـ رضي الله عنه ـ، وليس الأمر كذلك، فإن الرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ذهب إلى تبوك، وأقام بها مدة، ثم رجع ولم يشهد قتالاً، وانظر في ذلك سيرة ابن هشام (٤/١٦٨ ـ ١٧٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال حمزة بن يوسف، ومتنه منكر لما مرّ =

. . . .

= ذكره في دراسة الإسناد، وقد صححه ابن حبان، والحاكم، وحسّنه الحافظ المزي في تهذيب الكمال (١/٣٣٥)، حيث قال: «هذا حديث حسن مشهور في دلائل النبوة».

وقال الهيثمي ـ رحمه الله ـ في المجمع (٨/٢٤٠) بعد أن ذكر الحديث: «رواه الطبراني، ورجاله ثقات».

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٢/٦٠٧) بعد أن ذكر الحديث: «ورجال الإسناد موثقون، وقد صرح الوليد فيه بالتحديث، ومداره على محمد بن أبي السري الراوي له، عن الوليد؛ وثقه ابن معين، ولينه أبو حاتم، وقال ابن عدي: محمد كثير الغلط، والله أعلم.

ووجدت لقصته شاهداً من وجه آخر، لكن لم يسم فيه؛ قال ابن سعد: حدثنا يزيد، حدثنا جرير بن حازم، حدثني من سمع الزهري يحدث: أن يهودياً قال: ما كان بقي شيء من نعت محمد في التوراة إلا رأيته، إلا الحلم، فذكر القصة».

قلت: الشاهد الذي ذكره الحافظ أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/٣٦١)، وسنده ضعيف لأمرين:

١ ـ الرجل المبهم بين جرير والزهري.

٢ ـ إرسال الزهري للحديث.

وأما قوله: إن مدار الحديث على محمد بن أبي السري، مما يوحي بأنه علة الحديث، فليس الأمر كذلك؛ لأن ابن أبي السري قد توبع عليه.

فقد تابعه عبد الوهاب بن نجدة الحوطي عند الطبراني، وأبي الشيخ.

وتابعه أيضاً يعقوب بن حميد بن كاسب عند ابن ماجه على الاختصار المتقدم ذكره.

كلاهما يروي الحديث عن الوليد بن مسلم، به.

وعليه فعلة الحديث هي ما تقدمت الإشارة إليه في دراسة الإسناد، والله أعلم.

سعد بن الربيع[1]

٨٠١ ـ حديث أم سعد (ابنة سعد)[2] بن الربيع:

أنها دخلت[3] على أبي بكر، فألقى لها ثوبه حتى جلست عليه، فدخل عمر[4]، فقال: يا خليفة رسول الله، من هذه؟ فقال: هذه بنت من هو خير مني ومنك: رجل قبض على عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ تبوّأ مقعده من الجنة، وبقيت أنا وأنت.

قال: صحيح.

قلت: فيه[5] إسماعيل بن قيس، وقد[5] ضعّفوه.

---

(١) العنوان من هامش (أ).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (ب): (وجدت) كلمة ليست واضحة المعنى.

(٤) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٥) قوله: (فيه) و(وقد) ليس في (ب).

٨٠١ ـ المستدرك (٣/٦٠٧): أخبرنا موسى بن إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا أبي، ثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري، ثنا إسماعيل بن قيس، عن أبيه، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أم سعد بنت سعد بن الربيع أنها دخلت على أبي بكر الصديق، فألقى لها ثوبه حتى جلست عليه، فدخل عليه عمر بن =

. . . .

= الخطاب ــ رضي الله عنه ــ، فقال: يا خليفة رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، من هذه؟ قال: هذه بنت من هو خير مني ومنك، قال: ومن خير مني ومنك إلا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ؟ قال أبو بكر: رجل قبض على عهد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ تبوأ مقعده من الجنة، وبقيت أنا وأنت.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٦/ ٣٠ ــ ٣١ رقم ٥٤٠١) من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري، به بلفظه.

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢٧٢ ب) بنحوه.

وقال ابن هشام في السيرة (٣/ ١٠١): حدثني أبو بكر الزبيري، أن رجلاً دخل على أبي بكر الصديق، وبنت لسعد بن الربيع جارية صغيرة على صدره يرشفها، ويقبلُها، فقال له الرجل: من هذه؟ قال: هذه بنت رجل خير مني ــ سعد بن الربيع ــ، كان من النقباء يوم العقبة، وشهد بدراً، واستشهد يوم أحد.

قال ابن كثير عن هذا الحديث: «هذا معضل» ــ كما في كنز العمال (١٣/ ٤٢٠ ــ ٤٢١) ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل إسماعيل ضعفوه».

وإسماعيل هذا هو ابن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، وقد تقدم في الحديث رقم (٧٠٠) أنه منكر الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف إسماعيل بن قيس.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/ ٣١٠)، وعزاه للطبراني، وقال: «فيه إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد، وهو ضعيف».

الأسود بن سريع

٨٠٢ ـ حديث الأسود بن سريع التميمي، قال:

قدمت على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقلت: يا نبي الله، قلتُ شعراً أثنيت فيه على الله، ومدحتك. قال: «ما أثنيت على الله فهاته...» الحديث[1].

قال: صحيح.

قلت: فيه معمر بن بكّار السعدي وله مناكير.

(١) في (ب): (الحديث بطوله).

٨٠٢ ـ المستدرك (٣/٦١٥): أخبرنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان، ثنا معمر بن بكار السعدي، ثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن الأسود بن سريع التميمي قال: قدمت على نبي الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقلت: يا نبي الله، قد قلت شعراً أثنيت فيه على الله تبارك وتعالى، ومدحتك، فقال: «أما ما أثنيت على الله تعالى فهاته، وما مدحتني به فدعه»، فجعلت أنشده، فدخل رجل طوال أقنى، فقال لي: «امسك»، فلما خرج قال: «هات»، فجعلت أنشده، فلم ألبث أن عاد، فقال لي: «امسك»، فلما خرج قال: «هات»، فقلت: من هذا يا نبي الله الذي إذا دخل قلت: «امسك»، وإذا خرج قلت: «هات»؟ قال: «هذا عمر بن الخطاب، وليس من الباطل في شيء». =

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث يرويه عبد الرحمن بن أبـي بكرة، عن الأسود بن سريع.

وله عن عبد الرحمن طريقان:

● **الأولى**: طريق الزهري عنه.

وهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق معمر بن بكار السعدي، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١/٢٦٥ رقم ٨٤٤) من طريق معمر، به نحوه.

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٤٦).

● **الطريق الثانية**: طريق علي بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبـي بكرة، به.
أخرجه الإمـام أحمد في المسنـد (٣/٤٣٥ ــ ٤٣٦) من طريق عفـان، وحسن بن موسى، وروح، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن عبد الرحمن، عن الأسود، به نحوه.

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٤/٢٤).

والطبراني في الكبير (١/٢٦٤ رقم ٨٤٢ و ٨٤٣).

كلاهما من طريق حماد بن زيد، عن علي بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبـي بكرة، عن الأسود، به مختصراً.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٦٦) وعزاه لأحمد والطبراني، وقال: «رجالهما ثقات وفي بعضهم خلاف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «معمر له مناكير».

ومعمر هذا هو ابن بكار السعدي، ذكره ابن حبان في الثقات (٩/١٩٦)، وذكره العقيلي في الضعفاء (٤/٢٠٧)، وقال: «في حديثه وهم، ولا يتابع =

. . . .

= على أكثره»، وقال الذهبي في الميزان (٤/١٥٣ رقم ٨٦٨٠): «صويلح»، وانظر اللسان (٦/٦٦ رقم ٢٥٤).

ولم ينفرد معمر بالحديث، فقد رواه كل من حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، كلاهما عن علي بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبـي بكرة، به.

وعلي بن زيد بن جدعان تقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف معمر بن بكار، وهو حسن لغيره بالطريق الأخرى التي رواها حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، عن علي بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبـي بكرة، والله أعلم.

وابصة بن معبد الأسدي

٨٠٣ ـ حديث وابصة بن معبد الأسدي.

أورده الحاكم في ترجمته، وإسناده واه[1].

---

(١) في (أ): (وإسناده واه فيه خريم. . .) إلخ الحديث الذي بعده.

٨٠٣ ـ المستدرك (٣/٦٢٠ ـ ٦٢١): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، ثنا الحسين بن عبد الله الرقي، ثنا علي بن معبد الرقي، ثنا بقية بن الوليد، عن مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطأة، عن الفضيل بن عمرو، عن سالم بن أبي الجعد، عن وابصة بن معبد ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «لا تتخذوا ظهور الدواب منابر، وشر هذه الدواب: الثعل».

الثّعل: أي الثعلب. / راجع لسان العرب (١/٢٣٧).

تخـــريجــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/١٤٤ رقم ٣٨٩) بلفظه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٤/٤٠)، وقال: «فيه (مبشر) بن عبيد، وهو ضعيف».

ورواه ابن عدي في الكامل (٦/٢٤١٢) مقتصراً على قوله: «إن شر السباع هذه الأثعل». =

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده الحجاج بن أرطأة، وتقدم في الحديث (٦٣٠) أنه: صدوق كثير الخطأ، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

والراوي عنه مُبشّر بن عبيد الحمصي، وهو يضع الحديث، قال عنه الإمام أحمد: روى عنه بقية، وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب، وقال مرة: ليس بشيء يضع الحديث، وقال ابن حبان: روى عن الثقات الموضوعات، لا يحل كتب حديثه إلا تعجباً، وقال الدارقطني: متروك الحديث، يضع الأحاديث، ويكذب، وقال البخاري: منكر الحديث. / اهـ. من المجروحين (٣/ ٣٠ ـ ٣١)، والكامل (٦/ ٢٤١١ ـ ٢٤١٤)، والتهذيب (١٠/ ٣٢ ـ ٣٣ رقم ٥٣).

وبقية بن الوليد تقدم في الحديث (٧٣٦) أنه: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الرابعة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد، والله أعلم.

خُرَيْم بن فاتك الأسدي

٨٠٤ ـ خُرَيْم بن فاتك الأسدي.

قلت[١]: ساق حديثاً طويلاً لم يصح.

---

(١) قوله: (قلت) ليس في التلخيص.

٨٠٤ ـ المستدرك (٣/٦٢١): حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمد الكوفي بالكوفة، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا محمد بن تسنيم الحضرمي، ثنا محمد بن خليفة الأسدي، ثنا الحسن بن محمد بن علي، عن أبيه، قال: قال عمر بن الخطاب ذات يوم لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: حدثني بحديث يعجبني، قال: حدثني خريم بن فاتك الأسدي، قال: خرجت في إبل لي فأصابتها برق عراقة، فعقلتها وتوسدت ذراع بعير منها وذلك حدثان خروج النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ثم قلت: أعوذ بعظيم هذا الوادي، قال: وكذلك كانوا يصنعون في الجاهلية، فإذا هاتف يهتف بي، ويقول:

ويحك، عُذْ بالله ذي الجلال　　منزل الحرام والحلال
ووحد الله ولا تبال　　ما هو ذو الحزم من الأهوال
إذ يذكروا الله على الأميال　　وفي سهول الأرض والجبال
وما وكيل الحق في سفال　　إلا التقى وصالح الأعمال

قال: فقلت:

يا أيها الداعي بما يحيل　　رشد يرى عندك أم تضليل؟ =

. . . .

= فقال:

هـذا رسـول الله ذو الخيـرات جـاء بيـاسـين وحـاميمـات

في سـور بـعـد مـفـصّـلات محـرمـات ومحـللات

يـأمـر بـالـصـوم والـصـلاة ويـزجـر النـاس عن الهنـات

قـد كـنَّ في الأيام منكرات

قال: فقلت: من أنت يرحمك الله؟ قال: أنا مالك بن مالـك، بعثني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من أرض أهل نجد، قال: فقلت: لو كان لي من يكفيني إبلي هذه لأتيته حتى أومن به، فقال: أنا أكفيكها حتى أؤديها إلى أهلك سالمة ـ إن شاء الله تعالى ـ، فاعتقلت بعيراً منها، ثم أتيت المدينة، فوافقت الناس يوم الجمعة وهم في الصلاة، فقلت: يقضون صلاتهم، ثم أدخل، فإني لذاهب أنيخ راحلتي إذ خـرج أبو ذر ـ رضي الله عنه ـ، فقال: يقول لك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أدخل»، فدخلت، فلما رآني قال: «ما فعل الشيخ الذي ضمن لك أن يؤدي إبلك إلى أهلك سالمة؟ أما إنه قد أداها إلى أهلك سالمة»، قلت: رحمه الله، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أجل رحمه الله»، فقال خريم: أشهد أن لا إله إلا الله، وحسن إسلامه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٤/ ٢٥١ ـ ٢٥٢ رقم ٤١٦٦).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢١٦ أ) من طريق الطبراني، وطريق آخر.

وأبو موسى الأصفهاني في ذيله على كتاب ابن مندة ـ كما في أسد الغابة (٤/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣) ـ.

جميعهم من طريق محمد بن تسنيم، عن محمد بن خليفة الأسدي، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٨/ ٢٥١): «فيه من لم أعرفهم».

وأخرجه الطبراني أيضاً (٤/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ رقم ٤١٦٥). =

= وأبو نعيم في الدلائل (١/١٣٥ ـ ١٣٧ رقم ٦١).

وفي المعرفة (١/ل ٢١٦ أ).

كلاهما من طريق محمد بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال خريم بن فاتك لعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: يا أمير المؤمنين، ألا أخبرك كيف كان بدو إسلامي؟ قال: بلى، فذكره نحوه.

وفي إسناد الطبراني، وأبي نعيم في المعرفة محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي، وهو كذاب يضع الحديث؛ كذبه الدارقطني، وقال ابن حبان: يضع الحديث لا تحل الرواية عنه، وقال الحاكم والنقاش: روى أحاديث موضوعة، وقال أبو نعيم: روى عن الوليد بن مسلم، وشعيب بن إسحاق، وبقية، وسويد بن عبد العزيز موضوعات، وقال ابن عدي: منكر الحديث. / الكامل لابن عدي (٦/٢٢٧٤ ـ ٢٢٧٥)، والتهذيب (٩/١٤ رقم ١٨).

ولم ينفرد به محمد هذا، بل تابعه أحمد بن داود الأيلي، قال: ثنا أبو عمر اللخمي، قال: ثنا محمد بن إسحاق، فذكره.

أخرجه أبو نعيم في الموضع السابق من الدلائل.

وأبو عمر اللخمي هذا لم أهتد إليه.

ومحمد بن إسحاق مدلس من الرابعة كما تقدم.

والحديث أخرجه الحافظ ابن عساكر ـ كما في تهذيب تاريخه (٥/١٣٢) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده محمد بن خليفة الأسدي، ولم أجد من ذكره.

والراوي عنه محمد بن تسنيم الحضرمي الورّاق ذكره الذهبي في الميزان (٣/٤٩٤ رقم ٧٢٨٨) وقال: «ما أعرف حاله، لكن روى حديثاً باطلاً، ثم ذكر حديثاً غير هذا الحديث. =

=

ومحمد هذا ذكره ابن حبان في الثقات (٩/٩٦) وذكر أنه روى عنه يعقوب بن سفيان، وأهل الكوفة، فهو مجهول الحال.

الحكم على الحديث:

الحديث في سنده محمد بن خليفة ولم أجد من ترجمه، والحكم على الحديث متوقف على معرفة حاله.

وأما الطريقان المتقدمان فإحداهما موضوعة لنسبة محمد بن إبراهيم بن العلاء إلى الكذب ووضع الحديث، والأخرى يتوقف الحكم عليها على معرفة أبي عمر اللخمي، والله أعلم.

٨٠٥ ــ وعن خُرَيْم:

أنه أتى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال له: «يا خُرَيْم، لولا (خصلتان)[١] فيك لكنت أنت الرجل[٢]: توفير شعرك، (وتسبيل)[٣] إزارك»، فانطلق، فجزّ شعره، وقص إزاره.

قلت[٤]: إسناده مظلم.

---

(١) في (أ) و (ب)، والمستدرك، وتلخيصه: (خصلتين)، وما أثبته من مصدر التخريج.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (إلخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (وسبل)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٤) قوله: (قلت) ليس في التخليص.

٨٠٥ ــ المستدرك (٣/٦٢٢): حدثنا أبو القاسم السكوني، ثنا أبو جعفر الحضرمي، ثنا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أبي عبيدة بن معين السعدي المسعودي، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن خريم بن فاتك ــ رضي الله عنه ــ: أنه أتى النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فقال: «يا خريم بن فاتك، لولا (خصلتان) فيك لكنت أنت الرجل»، فقال: ما هما بأبي أنت يا رسول الله؟ قال: «توفير شعرك، وتسبيل إزارك»، فانطلق خريم، فجز شعره، وقصر إزاره.

تخريجه:

الحديث له عن خريم ــ رضي الله عنه ــ طريقان:

● **الأولى**: طريق شمر بن عطية، وله عنه ثلاث طرق:

١ ــ طريق الأعمش، عنه، عن خريم، وله عن الأعمش طريقان: =

. . . .

= (أ) طريق يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أبي عبيدة بن معن المسعودي، ثنا أبي، عن أبيه، عن جده، عن الأعمش، فذكره.

وهذه هي طريق الحاكم.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٤/٢٤٨ رقم ٤١٥٩) بلفظه وزاد بعد قوله: (يا رسول الله) قال: (حسبي واحدة).

(ب) طريق عمار بن رزيق، عن الأعمش.

أخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٤١٦٠): حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا الحسين بن منصور الرقي، ثنا أبو الجواب، ثنا عمار بن رزيق، عن الأعمش، بنحوه.

وفي سنده الحسين بن منصور الرّقي، أبو علي البغدادي مجهول الحال، ذكره ابن حبان في ثقاته (٨/١٩١)، ولم يذكر الخطيب فيه جرحاً ولا تعديلاً. / تاريخ بغداد (٨/١١١ رقم ٤٢٣١)، وانظر التهذيب (٢/٣٧٢ رقم ٦٣٩).

٢ ــ طريق أبي إسحاق السبيعي، عن شمر، عن خريم، به.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٣٢١): ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن أبي إسحاق، فذكره بنحوه.

وأخرجه أيضاً (٤/٣٢٢، و٣٤٥).

والطبراني في الكبير (٤/٢٤٧ رقم ٤١٥٧).

كلاهما من طريق أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، به نحوه.

وذكر هذه الطريق الهيثمي في المجمع (٥/١٢٣) وقال: «رجال أحمد رجال الصحيح».

وأخرجه الطبراني أيضاً برقم (٤١٥٦).

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢١٥ ب). =

. . . .

= من طريق عبد الله بن صالح العجلي، ثنا إسماعيل، عن أبي إسحاق، به نحوه.

وأخرجه الطبراني أيضاً برقم (٤١٥٨).

وأبو نعيم في الموضع السابق.

كلاهما من طريق يحيى الحماني، ثنا قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، وأبي حصين، عن شمر بن عطية، فذكره بنحوه.

٣ ـ طريق أبي حصين، وهي التي سبق ذكرها آنفاً مقرونة بطريق أبي إسحاق، من رواية يحيى الحماني، ثنا قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، وأبي حصين.

وهذه الطريق فيها يحيى بن عبد الحميد الحماني، وتقدم في الحديث (٥٥١) أنه متهم بسرقة الحديث، فهي موضوعة.

وأما بقية الطرق فمدارها على أبي إسحاق السبيعي، وتقدم في الحديث (٤٩٦) أنه ثقة، إلا أنه مدلس من الثالثة وقد عنعن هنا، واختلط بآخره، فالحديث ضعيف لأجله من هذه الطريق.

● **الطريق الثانية**: طريق يونس بن بكير، عن المسعودي، عن عبد الملك بن عمير عن أيمن بن خريم بن فاتك، عن أبيه، فذكره بنحوه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٤/٢٤٨ رقم ٤١٦١).

والصغير (١/١٤٨).

والأوسط ـ كما في المجمع (٥/١٢٢) ـ، ثم قال عقبه: «ومداره على المسعودي، وقد اختلط، والراوي عنه لم أعرفه».

قلت: الراوي عنه هو يونس بن بكير، وتقدم في الحديث (٥٣٧) أنه: صدوق، إلا أنه يخطيء. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «إسناده مظلم»، على عادته في الحكم على الأسانيد التي يوجد بها مجاهيل.

وفي سنده إبراهيم بن محمد بن أبي عبيدة بن معن المسعودي، وأبو القاسم الحسن بن محمد السّكوني، ولم أجد لهما ترجمة.

الحكم على الحديث:

الحديث في سنده إبراهيم المسعودي، وأبو القاسم السكوني، ولم أجد من ترجم لهما، فالحكم على الحديث متوقف على معرفة حالهما.

لكن الحديث بالطرق التي يرويها عمار بن رزيق، وأبو إسحاق السبيعي، ويونس بن بكير عن المسعودي؛ يرتقي لدرجة الحسن لغيره.

وله شاهد من حديث سهل بن الحنظليّة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال لنا رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «نعم الرجل خُرَيم الأسدي لولا طول جُمّته، وإسبال إزاره»، فبلغ ذلك خريماً، فعجل، فأخذ شفرة، فقطع بها جمّته إلى أذنيه، ورفع إزاره إلى أنصاف ساقيه. اهـ.

وهو جزء من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٧٩ ـ ١٨٠).

والبخاري في تاريخه (٣/٢٢٥).

وأبو داود في سننه (٤/٣٤٨ ـ ٣٥٠ رقم ٤٠٨٩) في اللباس، باب ما جاء في إسبال الإزار.

والطبراني في الكبير (٦/١١٣ ـ ١١٤ رقم ٥٦١٦).

والحاكم في المستدرك (٤/١٨٣) مختصراً، ولم يذكر موضع الشاهد، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

جميعهم من طريق هشام بن سعد، عن قيس بن بشر التغلبي، قال: أخبرني أبي، . . . الحديث بطوله، واللفظ لأبي داود، وإسناده ضعيف. =

. . . .

= هشام بن سعد المدني، أبو عباد، أو أبو سعد المدني صدوق، إلا أن له أوهاماً. / الجرح والتعديل (٩/٦١ ـ ٦٢ رقم ٢٤١)، والتهذيب (١١/٣٩ ـ ٤١ رقم ٨٠)، والتقريب (٢/٣١٨ رقم ٨١).

والحديث ذكره النووي في رياض الصالحين (ص ٣٥٠ ـ ٣٥٢ رقم ٧٩٦)، وقال: «رواه أبو داود بإسناد حسن، إلا قيس بن بشر فاختلفوا في توثيقه، وتضعيفه، وقد روى له مسلم».

وقال الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول (٢/٥٨٨): «إسناده حسن».

وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٦/١٥ رقم ٥٩٧٦)، وقال: «ضعيف»، وعزا تخريجه إلى المشكاة، ولم يتكلم عنه بشيء هناك (٢/١٢٦٦ رقم ٤٤٦١).

وبكل حال فالحديث بمجموع الطرق المتقدم ذكرها، وهذا الشاهد يرتقي لدرجة الصحيح لغيره، والله أعلم.

عمرو بن أمية الضّمري الكناني

٨٠٦ ــ حديث عمرو بن أمية الضمري:

يا رسول الله، أرسل راحلتي وأتوكّل؟ فقال: «بل قيّدها وتوكّل».

قلت: سنده جيّد.

---

٨٠٦ ــ المستدرك (٦٢٣/٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا حاتم بن إسماعيل، ثنا يعقوب بن عمرو بن عبد الله بن أمية الضمري، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه عمرو بن أمية الضمري ــ رضي الله عنه ــ أنه قال: يا رسول الله، أرسل راحلتي وأتوكل؟ فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «بل قيدها وتوكل».

تخــريجــه:

الحديث مداره على يعقوب بن عمرو، وله عنه طريقان:

● **الطريق الأولى:** طريق حاتم بن إسماعيل، وهي طريق الحاكم هذه التي أخرجها من طريق أسد بن موسى، عن حاتم، عن يعقوب، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٦٣٣ رقم ٢٥٤٩).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٠٢ ب). =

. . . .

= كلاهما من طريق هشام بن عمار، عن حاتم بن إسماعيل به نحو سياق الحاكم.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١/٣٦٨ رقم ٦٣٣) من طريق يعقوب بن محمد، عن حاتم بن إسماعيل، عن يعقوب، عن جعفر بن عمرو، قال: قال عمرو بن أمية: قلت: يا رسول الله. . . الحديث بنحوه.

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٨٤ ب) من طريق محمد بن عباد، عن حاتم، عن يعقوب، عن جعفر بن عمرو بن أمية، قال: قال عمرو بن أمية: يا رسول الله. . .، الحديث.

وأخرجه إبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٣/١٢٢٦)، فقال: حدثنا أبو بكر ابن أبي الأسود، حدثنا ابن إسماعيل، عن يعقوب بن عبد الله بن عمرو بن أمية، عن جعفر بن عمرو، قلت مرة: يا رسول الله. . .، الحديث بنحوه.

وأخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص ٢١٢) من طريق القعنبي، عن حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن عمرو قال: قال عمرو بن أمية: يا رسول الله. . .، الحديث بنحوه.

وقد أخرجه غير هؤلاء، ولم أطلع على إسناد الحديث عندهم.

فقد ذكر الحديث العراقي في تخريج الإحياء (٤/٢٧٢)، وقال: «رواه ابن خزيمة في التوكل، والطبراني من حديث عمرو بن أمية الضمري بإسناد جيّد».

وأخرجه أبو القاسم بن بشران في أماليه ــ كما في إتحاف السادة المتقين (٩/٥٠٧) ــ.

والبيهقي في شعب الإيمان ــ كما في كنز العمال (٣/١٠٣ رقم ٥٦٨٨).

ومحمد بن العباس البزار في حديثه، وأبو بكر الكلاباذي في مفتاح معاني الآثار ــ كما في «تخريج أحاديث مشكلة الفقر» للألباني (ص ٢٣) ــ. =

. . . .

= وقال الهيثمي في المجمع (٢٩١/١٠): «رواه الطبراني بإسنادين، وفي أحدهما عمرو بن عبد الله بن أمية الضمري، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

وقال أيضاً (٣٠٣/١٠): «رواه الطبراني من طرق، ورجال أحدها رجال الصحيح، غير يعقوب بن عبد الله بن عمرو بن أمية، وهو ثقة».

وذكر المناوي في فيض القدير (٧/٢ ــ ٨) أن الزركشي قال عن هذا الحديث: «إسناده صحيح».

● **الطريق الثانية**: طريق عبد الله بن موسى، حدثني يعقوب بن عبد الله بن عمرو بن أمية، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه عمرو بن أمية، قال: قلت: يا رسول الله، أرسل ناقتي وأتوكل؟ قال: «بل قيِّدها وتوكَّل».

أخرجه ابن أبي عاصم في الموضع السابق، فقال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا عبد الله بن موسى، فذكره.

ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه أبو نعيم في الموضع السابق.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال عنه الذهبي: «سنده جيد»، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

جعفر بن عمرو بن أمية الضمري ثقة روى له الشيخان. / ثقات العجلي (ص ٩٨ رقم ٢١٤)، وثقات ابن حبان (١٠٤/٤)، والتهذيب (١٠٠/٢ رقم ١٥٠)، والتقريب (١٣١/١ رقم ٨٧).

ويعقوب بن عمرو بن عبد الله بن أمية الضمري مقبول. / ثقات ابن حبان (٦٤٠/٧)، والتهذيب (٣٩٣/١١ رقم ٧٥٧)، والتقريب (٣٧٦/٢ رقم ٣٨٧).

وحاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي، مولاهم ثقة احتج به الجماعة، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً =

. . . .

= كثير الحديث، وقال النسائي ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الإمام أحمد: حاتم بن إسماعيل أحب إلي من الدراوردي، وزعموا أن حاتماً كان رجلاً فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حاتم بن إسماعيل وسعيد بن سالم، فقال: حاتم أحب إلي منه.

قلت: قد فضّل الإمام أحمد حاتماً على الدراوردي، وقد قال عن الدراوردي: «كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم».

وأما أبو حاتم ففضّله على سعيد بن سالم، وكان قد قال عنه: «محلّه الصدق».

وقال ابن المديني عن حاتم: روى عن جعفر، عن أبيه أحاديث مراسيل أسندها، وروي عن النسائي قوله: ليس بالقوي، مع أنه احتج به، وقال عنه كما سبق: «ليس به بأس»، وغاية ما يؤخذ من جرح من جرحه الاحتياط في روايته عن جعفر، عن أبيه، وليس هذا الحديث منها، وقد قال الذهبي عن حاتم هذا: «ثقة مشهور صدوق»، وقال في موضع آخر: «ثقة». / الجرح والتعديل (٣/٢٥٨ ـ ٢٥٩ رقم ١١٥٤) و(٤/٣١ رقم ١٢٨)، والكاشف (١/١٩١ رقم ٨٤١)، والميزان (١/٤٢٨ رقم ١٥٩٥)، وهدي الساري (ص ٣٩٥)، والتهذيب (٢/١٢٨ ـ ١٢٩ رقم ٢٠٩)، و(٦/٣٥٤).

وأسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك، المعروف بـ: أسد السنة، صدوق، يغرب، وفيه نصب. / ثقات العجلي (ص ٦٢ رقم ٧٦)، والتهذيب (١/٢٦٠ رقم ٤٩٤)، والتقريب (١/٦٣ رقم ٤٥٨).

والربيع بن سليمان بن عبد الجبار، المرادي، أبو محمد المصري المؤذن صاحب الشافعي، ثقة. / الجرح والتعديل (٣/٤٦٤ رقم ٢٠٨٣)، والتقريب (١/٢٤٥ رقم ٤٣)، والتهذيب (٣/٢٤٥ رقم ٤٧٣). =

. . . .

=

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ثقة إمام محدّث.

وقد اختلف على حاتم بن إسماعيل كما سبق.

فرواه أسد بن موسى، وهشام بن عمار، عنه، عن يعقوب بن عمرو، عن جعفر بن عمرو، عن أبيه عمرو، به.

وهذا ظاهره الاتصال، ويقرب منه رواية يعقوب بن محمد، بنحوه، إلا أنه قال: (. . . عن جعفر، قال: قال عمرو بن أمية: قلت يا رسول الله. . .) الحديث.

وهذا ظاهره الاتصال أيضاً؛ لأن جعفر بن عمرو لم يوصف بالتدليس.

ورواه محمد بن عباد، عن حاتم، عن يعقوب، عن جعفر قال: قال عمرو بن أمية: يا رسول الله. . . الحديث.

وهذا ظاهره الإرسال.

ورواه أبو بكر بن أبي الأسود، عن حاتم، عن يعقوب، عن جعفر، قلت مرة: يا رسول الله. . . الحديث.

وهذا خطأ قطعاً؛ لأن جعفراً ليس بصحابي كما في مصادر ترجمته السابقة، والأظهر أنه سقط من «غريب الحديث» للحربي اسم عمرو بن أمية، إما من المطبوع، أو من المخطوط، فالله أعلم.

ورواه القعنبي، إلا أنه أسقط يعقوب من سنده.

وعليه فالأرجح رواية الحاكم هنا التي ظاهرها الاتصال؛ لموافقة أكثر الروايات لها، ولموافقة الطريق الأخرى لها وفيها متابعة عبد الله بن موسى لحاتم بن إسماعيل على الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال يعقوب الضمري. =

. . . .

= وله شاهد من حديث أنس، وابن عمر، وشاهد مرسل.

أما حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ فيرويه المغيرة بن أبـي قرة السدوسي، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رجل: يا رسول الله، أعقلها وأتوكل، أو أطلقها وأتوكل؟ قال: «اعقلها وتوكل».

أخرجه الترمذي في سننه (٧/ ٢٢٠ ــ ٢٢١ رقم ٢٦٣٦) في صفة القيامة، باب منه.

وفي العلل التي بآخر السنن (١٠/ ٥٢٩)، واللفظ له في كلا الموضعين.

وأبو داود في كتاب القدر ــ كما في تهذيب الكمال (٣/ ١٣٦٣) ــ.

وابن أبـي الدنيا في التوكل (ص ٦١ ــ ٦٢ رقم ١١).

ومن طريقه الخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص ٢١٢).

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٩٠) كلاهما بلفظه.

والقشيري في رسالته (١/ ٤١٧).

وابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص ٣١٢) كلاهما بنحوه.

والبيهقي في الشعب، وابن عساكر، والضياء ــ كما في إتحاف السادة المتقين، (٩/ ٥٠٧) ــ.

جميعهم من طريق المغيرة بن أبـي قرة، به.

وقال الترمذي عقبه: «قال عمرو بن علي: قال يحيى (يعني بن سعيد القطان): وهذا عندي حديث منكر. قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب من حديث أنس، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نحو هذا».

وفي سنده المغيرة بن أبـي قُرّة السدوسي هذا، وهو مستور؛ وثقه ابن حبان، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله. / ثقات ابن حبان (٥/ ٤٠٩)، والتقريب (٢/ ٢٧٠ رقم ١٣٢٦)، والتهذيب (١٠/ ٢٦٨ رقم ٤٨٠). =

. . . .

= وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ فيرويه محمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن ريسان، عن إسحاق بن محمد البيروني، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال: قلت: يا رسول الله، أرسل وأتوكل؟ فقال: «قيد وتوكل».

أخرجه الخطيب في رواة مالك ــ كما في كنز العمال (٣/١٠٣ رقم ٥٦٨٩)، وكما في إتحاف السادة المتقين (٩/٥٠٧) ــ.

وابن عساكر ــ كما في تهذيب تاريخه (٢/٤٥٤) ــ، و ــ كما في المصدرين السابقين ــ، وانظر تخريج أحاديث مشكلة الفقر للألباني (ص ٢٤).

وهذا الحديث ضعيف جداً لا يصلح للاستشهاد به، ففي سنده محمد بن عبد الرحمن بن مجبر بن ريسان، قال عنه ابن عدي: روى عن الثقات بالمناكير (كذا!)، وعن أبيه، عن مالك بالبواطيل (كذا أيضاً!).

وقال ابن يونس: ليس بثقة، متروك الحديث، غير مأمون.

وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال الخطيب: كذاب، وكذا قال مسلمة بن قاسم في الصلة. / الكامل لابن عدي (٦/٢٢٩٠)، والميزان (٣/٦٢١ رقم ٧٨٤٠)، واللسان (٥/٢٤٦ رقم ٨٥٢).

وأما مرسل ابن أبي ليلى فأخرجه علي بن الجعد في مسنده (٢/٨٨١ رقم ٢٤٧٧)، من طريق شريك، عن هلال الوزان، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قال رجل لرسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: أترك ناقتي أو بعيري وأتوكل، أو أعقله وأتوكل؟ قال: «بل أعقله وتوكل».

وهذا إسناد ضعيف؛ لإرساله، ولسوء حفظ شريك القاضي ــ كما تقدم في الحديث (٤٩٧) ــ.

وعليه فالحديث بهذه الشواهد ــ عدا حديث ابن عمر ــ يرتقي لدرجة الحسن لغيره، والله أعلم.

عمير بن سلمة الضمري

٨٠٧ ـ حديث عمر بن سلمة:

بينا نحن نسير مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو محرم؛ إذا نحن بحمار مَعْقور[١]، فذكرته للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: «دعوه»، فأتاه الذي عقره، وهو رجل من بَهْز... الحديث.

قلت: سنده صحيح.

---

(١) من هنا إلى قوله: (من بهز) ليس في (ب).

٨٠٧ ـ المستدرك (٣/٦٣٣، ـ ٦٢٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، وزياد بن خليل التستري، قالا: ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله، عن عمير بن سلمة الضمري ـ رضي الله عنه ـ قال: بينما نحن نسير مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وهو محرم ببعض نواحي الروحاء، إذ نحن بحمار معقور، فذكرت ذلك للنبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: «دعوه»، فأتاه صاحبه الذي عقره، وهو رجل من بهز، فقال: يا رسول الله، شأنكم بهذا الحمار، فأمر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق، ثم مر، فلما كان بالأثاية، مر بظبي حاقف في ظل شجرة فيه سهم، فأمر النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أنساً، فنادى أن لا يأخذه إنسان، فنفذ الناس، وتركوه. =

. . . .

= الرَّوْحَاء ـ بفتح أوله، وبالحاء المهملة، ممدود ـ قرية جامعة لمزينة، على ليلتين من المدينة، بينهما أحد وأربعون ميلًا. / معجم ما استعجم (٢/٦٨١).

الأثَايَة ـ بفتح الهمزة، وبعد الألف ياء مفتوحة، وتفتح همزته وتكسر ـ: وهو موضع في طريق الجحفة، بينه وبين المدينة خمسة وعشرون فرسخاً. / معجم البلدان (١/٩٠).

حاقف: أي نائم قد انحنى في نومه. / النهاية (١/٤١٣).

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤١٨).

والنسائي في السنن (٧/٢٠٥) في الصيد والذبائح، باب إباحة أكل لحوم حمر الوحش.

والخطيب في الأسماء المبهمة (ص ٤١٨).

جميعهم من طريق محمد بن إبراهيم التيمي، عن عيسى بن طلحة، به بنحوه، هكذا على أن الحديث من رواية عمير بن سلمة نفسه.

وله عن محمد بن إبراهيم طريقان:

١ ـ يرويها يحيى بن سعيد الأنصاري.

وهي التي أخرجها الإمام أحمد، حدثنا هشيم، قال: أنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، فذكره.

ورواها الخطيب: أخبرنا الحسن بن أبي بكر، قال: أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، فذكره.

قال الهيثمي في المجمع (٣/٢٣٠) عن رواية الإمام أحمد السابقة: «رجال أحمد رجال الصحيح». =

. . . .

= ٢ ــ يرويها يزيد بن الهاد عند الحاكم هنا، والنسائي في الموضع السابق.

وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/٣٥١ رقم ٧٩) في الحج، باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد.

والنسائي في السنن (٥/١٨٢ ــ ١٨٣) من طريق مالك، في مناسك الحج، باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد.

والطبراني في الكبير (٥/٢٩٨ ــ ٢٩٩ رقم ٥٢٨٣).

والخطيب في الموضع السابق (ص ٤١٩).

جميعهم من طريق يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن البهزي، فذكره هكذا من رواية البهزي.

والراوي للحديث هنا عن يحيى بن سعيد ثلاثة:

(أ) الإمام مالك في الموطأ، وعند النسائي.

(ب) يزيد بن هارون عند الطبراني.

(ج) يونس بن راشد عند الخطيب.

وأخرجه الخطيب أيضاً في الموضع السابق (ص ٤٢٠) من طريق سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن أبيه، فذكره هكذا من رواية طلحة ــ رضي الله عنه ــ، ثم ذكر الخطيب عقبه: أن علي بن المديني راوي الحديث عن سفيان، قال: «قلت لسفيان لما أثبت هذا الحديث عن عيسى بن طلحة، عن أبيه: إنه في كتاب الثقفي: عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن البهزي! قال سفيان: ظننت أنه عن طلحة، ولست أستيقنه، فأما الحديث فقد حدّثك (كذا!) به».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وصحح إسناده الذهبي، وبيان حال رجال إسناده كالتالي: =

. . . .

= عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ثقة فاضل روى له الجماعة. / طبقات ابن سعد (٥/١٦٤)، وثقات العجلي (ص ٣٧٩ رقم ١٣٣٤)، والتهذيب (٨/٢١٥ رقم ٣٩٧)، والتقريب (٢/٩٨ رقم ٨٨٦).

ومحمد بن إبراهيم التيمي ثقة له أفراد، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/١٨٤ رقم ١٠٤٣)، والتقريب (٢/١٤٠ رقم ٤)، والتهذيب (٩/٥ ـ ٧ رقم ٨).

ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي تقدم في الحديث (٦٤١) أنه ثقة مكثر.

وعبد العزيز بن أبي حازم تقدم في الحديث (٧٨٦) أنه: صدوق فقيه.

وإبراهيم بن المنذر الحزامي صدوق، وإنما تكلم فيه الإمام أحمد لأجل القرآن، وروى له البخاري. / الجرح والتعديل (٢/١٣٩ رقم ٤٥٠)، والتقريب (١/٤٣ ـ ٤٤ رقم ٢٨٣)، والتهذيب (١/١٦٦ رقم ٢٩٩).

وإسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد القاضي تقدم في الحديث (٧٨٦) أنه عالم متقن فقيه ثقة صدوق.

وقرينه في الرواية هنا زياد بن خليل التستري قال عنه الدارقطني: لا بأس به. / انظر تاريخ بغداد (٨/٤٨١ رقم ٤٥٩٦).

وأما علي بن حمشاذ العدل فتقدم في الحديث (٥٠٩) أنه: ثقة حافظ إمام.

والحديث كما تقدم في تخريجه اختلف فيه على يحيى بن سعيد الأنصاري، فرواة رووا الحديث عنه على أنه من مسند عمير بن مسلمة، وآخرون على أنه من مسند زيد بن كعب البهزي، وإلى هذا الاختلاف أشار الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب (٩/٣٧) في ترجمة عمير بن سلمة رقم (١٧٨٥) حيث قال: «قد بيّنا في كتاب التمهيد معنى رواية مالك؛ إذ جعل حديثه عن عمير بن سلمة، عن البهزي، والصحيح أنه لعمير بن سلمة، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، والبهزي كان صائد الحمار، ولم يختلفوا في صحبة عمير بن سلمة». =

=

وذكر قول ابن عبد البر هذا الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/٧٢٠) في ترجمة عمير، وأيده بقوله: «ويحتمل أن يكون المراد بقوله: عن البهزي ـ أي عن قصة البهزي، ولذلك نظائر ذكرها أبو عمر في التمهيد؛ منها في رواية ضمرة عن أبي واقد الليثي، ولذلك جزم موسى بن هارون في حديث البهزي ـ كما نقله الدارقطني في العلل ـ، وتعكّر عليه رواية عباد بن العوام، ويونس بن راشد، عن يحيى، فإنه قال فيها: إن البهزي حدثه. ويمكن أن يجاب بأنهما غيرا قوله: (عن البهزي)، إلى قوله: (إلى البهزي) ظناً أنهما سواء لكون الراوي غير مدلس، فيستوي في حقه الصيغتان».

قلت: وسواء كان من حديث البهزي، أو من حديث عمير، فكلاهما صحابيان ـ رضي الله عنهما ـ فلا يؤثر هذا الاختلاف على قوة الحديث، مع أن الراجح لدى رواية من جعل الحديث من مسند عمير لأن رواية يزيد بن الهاد تؤيدها؛ مع كون الرواية الأخرى مؤوّلة كما ذكر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لذاته بإسناد الحاكم، وهو صحيح لغيره بالطرق الأخرى المتقدمة، والله أعلم.

أبو الجعد الضمري

٨٠٨ ـ حديث أبـي الجعد الضمري مرفوعاً:

«من ترك الجمعة ثلاثاً تهاوناً بها، طبع الله على قلبه».

قلت: حسن.

---

٨٠٨ ـ المستدرك (٣/٦٢٤): أخبرنا أحمد بن سلمان الفقيه، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ محمد بن عمرو بن علقمة، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي قال: سمعت أبا الجعد الضمري يقول: سمعت رسـول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول. . .، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (١/٢٨٠) من طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو، به بلفظ: «من ترك ثلاث جمع تهاوناً بها طبع الله على قلبه»، ثم قال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

والحديث أخرجه الشافعي في مسنده (١/١٢٩ ـ ١٣٠ رقم ٣٨٢) بنحوه.

والإمام أحمد في المسند (٣/٤٢٤ ـ ٤٢٥) بنحوه وزاد: «من غير عذر».

والدارمي في سننه في الصلاة، باب فيمن يترك الجمعة من غـير عذر (١/٣٠٧ رقم ١٥٧٩) بلفظه، إلا أنه لم يذكر: «ثلاثاً». =

. . . .

= وأبو داود (١/٦٣٨ رقم ١٠٥٢) في الصلاة، باب التشديد في ترك الجمعة، بمثل لفظ الحاكم في الموضع الأول.

والترمذي (٣/١٣ رقم ٤٩٨) في الجمعة، باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر، بنحوه، ثم قال: «حديث أبي الجعد حديث حسن».

والنسائي (٣/٨٨) في الجمعة، باب التشديد في التخلف عن الجمعة، بمثل لفظ الحاكم في الموضع الأول.

وابن ماجه (١/٣٥٧ رقم ١١٢٥) في إقامة الصلاة، باب في من ترك الجمعة من غير عذر، بنحوه.

وابن الجارود في المنتقى (ص ١٠٨ رقم ٢٨٨).

وأبو يعلى في مسنده (٣/١٧٥ رقم ١٦٠٠).

وابن خزيمة في صحيحه (٣/١٧٦) رقم ١٨٥٧).

وابن حبان في صحيحه (ص ١٤٧ رقم ٥٥٤) بنحوه، وأخرجه أيضاً (ص ١٤٦ برقم ٥٥٣) بلفظ: «من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر فهو منافق».

والطبراني في الكبير (٢٢/٣٦٥ و٣٦٦ برقم ٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ و٩١٨) وفي «أحاديث منتقاة» له (ل ٨ ب) بلفظه هنا، وبلفظه في الموضع الأول، إلا أن فيه زيادة قوله: «متواليات»، وبنحوه.

وأخرجه أيضاً الدولابي في الكنى (١/٢١ و٢٢) بلفظه، وبنحوه.

والبيهقي في سننه (٣/١٧٢ و٢٤٧) في الجمعة، باب التشديد على من تخلف عن الجمعة ممن وجبت عليه، بنحوه.

والبغوي في شرح السنة (٤/٢١٣ رقم ١٠٥٣) من طريق الترمذي وطريق أخرى، بنحوه.

جميعهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، به. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث سكت عنه الحاكم، وحسّن إسناده الذهبي، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عبيدة بن سفيان بن حارث الحضرمي ثقة روى له مسلم. / ثقات العجلي (ص ٣٢٥ رقم ١٠٩٢)، والتقريب (١/٥٤٧ رقم ١٥٩٧)، والتهذيب (٧/٨٣ رقم ١٨٤).

ومحمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي تقدم في الحديث (٦٤١) أنه: صدوق.

ويزيد بن هارون تقدم في ا لحديث (٥٨٥) أنه: ثقة متقن عابد.

والحسن بن مكرم بن حسان، أبو علي البزار ثقة؛ وثقه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/٤٣٢ رقم ٤٠٠٧).

وشيخ الحاكم أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، أبو بكر الفقيه، المعروف بالنجّاد. قال عنه الدارقطني: «حدث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله»، فتأول ذلك الخطيب في تاريخ بغداد (٤/١٨٩ـ ١٩٢ رقم ١٨٧٩) بقوله: «كان قد كف بصره في آخر عمره، فلعل طلبة الحديث قرأ عليه ما ذكره الدارقطني»، وكان قد قال عنه قبل ذلك: «كان صدوقاً عارفاً»، وذكر قول ابن رزقويه: «أبو بكر النجاد ابن صاعدنا»، ثم فسّره بقوله: «عنى بذلك أن النجاد في كثرة حديثه، واتساع طرقه، وعظم رواياته، وأصناف فوائده لمن سمع منه كيحيى بن صاعد لأصحابه؛ إذ كل واحد من الرجلين كان واحد وقته في كثرة الحديث».

وعليه فوصف الخطيب له بأنه: صدوق هو الأليق بحاله، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لذاته بإسناد الحاكم، وسبق ذكر تحسين الترمذي له، وهو الحكم الذي اختاره الذهبي. =

. . . .

= وله شاهد من حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ ساقه الحاكم في الموضع الأول (١/٢٩٢) شاهداً له، ولفظه: «من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة طبع الله على قلبه»، ثم قال الحاكم عقبه: «هذا حديث (خرّجته) فيما تقدم من هذا الكتاب من حديث الثوري وغيره، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي الجعد الضمري، وصححته على شرط مسلم، وهذا الشاهد العالي وجدته بعد»، ووافقه على صحته الذهبي في التلخيص.

وحديث جابر هذا أخرجه ابن ماجه في السنن في الموضع السابق برقم (١١٢٦)، بلفظه، وقال البوصيري في الزوائد (١/١٣٥): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات».

قلت: فالحديث بهذا الشاهد صحيح لغيره، والله أعلم.

عمير بن قتادة الليثي والد عبيد

٨٠٩ ـ ابن قتادة الليثي (والد)[1] عبيد:

أورد له حديثاً ضعيفاً.

---

(١) في (أ) و (ب): (وأبو)، وما أثبته من التلخيص.

٨٠٩ ـ المستدرك (٣/٦٢٦): أخبرنا أبو جعفر البغدادي، ثنا أبو علاثة، حدثني أبي، ثنا محمد بن سلمة الحراني، عن بكر بن خنيس، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، عن جده قال: كانت في نفسي مسألة قد أحزنني أني لم أسأل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عنها، ولم أسمع أحداً يسأله عنها، فكنت أتحيّنه، فدخلت عليه ذات يوم وهو يتوضأ، فوافقته على حالتين كنت أحب أن أوافقه عليهما: وجدته فارغاً، وطيب النفس، فقلت: يا رسول الله، أتأذن لي أن أسألك؟ قال: «نعم، سل عما بدا لك»، قلت: يا رسول الله، ما الإيمان؟ قال: «السماحة والصبر»، قلت: فأي المؤمنين أفضل إيماناً؟ قال: «أحسنهم خلقاً»، قلت: فأي المسلمين أفضلهم إسلاماً؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»، قلت: فأي الجهاد أفضل؟ فطأطأ رأسه، فصمت طويلاً حتى خفت أن أكون قد شققت عليه، وتمنيت أن لم أكن سألته وقد سمعته بالأمس يقول: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً لمن سأل عن شيء لم يحرم عليهم، فحرم عليهم من أجل مسألته»، فقلت: أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فرفع رأسه، فقال: «كيف قلت؟» قلت: أي الجهاد أفضل؟ فقال: «كلمة عدل عند إمام جائر». =

. . . .

= **تخـريجـه:**

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/٤٩ رقم ١٠٥) بنحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٥/٢٣٠ ـ ٢٣١)، وقال: «فيه بكر بن خنيس، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وضعفه الذهبي، ولم يبيِّن سبب تضعيفه.

وفي سنده بكر بن خُنَيْس الكوفي، العابد وهو ضعيف؛ ضعّفه ابن المديني، وعمرو بن علي الفلاّس، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم. / الكامل لابن عدي (٢/٤٥٨ ـ ٤٥٩)، والتهذيب (١/٤٨١ ـ ٤٨٢ رقم ٨٨٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف بكر بن خنيس.

ولبعض أجزائه شواهد.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (١/٥٣ رقم ١٠) في الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

ومسلم (١/٦٥ رقم ٦٤) في الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام.

كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: ـ واللفظ للبخاري ـ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

وأما قوله: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند إمام جائر»، فهو صحيح لغيره بمجموع طرقه، وسيأتي في الحديث رقم (١١٢٩).

شدّاد بن الهَاد الليثي

٨١٠ ــ و[١] شدّاد بن الهاد (الليثي)[٢]:

أورد له حديث: «إن ابني ارْتَحلني، فكرهت أن أعجله»، وإسناده جيد.

---

(١) الواو ليست في (ب)، وما أثبته من (أ).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب).

٨١٠ ــ المستدرك (٣/٦٢٦ ــ ٦٢٧): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ جرير بن حازم، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب يحدث عن عبد الله بن شداد بن الهاد، عن أبيه ــ رضي الله عنه ــ، قال: خرج علينا رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في إحدى صلاتي النهار ــ الظهر والعصر ــ، وهو حامل الحسن، أو الحسين، فتقدم، فوضعه عند قدمه اليمنى، وسجد رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ــ سجدة أطالها، فرفعت رأسي بين الناس، فإذا رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ساجد، وإذا الغلام راكب ظهره، فقعدت، فسجدت، فلما انصرف رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال ناس: يا رسول الله، لقد سجدت في صلاتك هذه سجدة ما كنت تسجدها، أشيء أمرت به، أو كان يوحى إليك؟ فقال: «كلّ لم يكن، ولكن ابني ارتحلني، فكرهت أن أعجله حتى يقضي حاجته».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/٤٩٣ ــ ٤٩٤). =

. . . .

= والنسائي في سننه (٢/٢٢٩ ـ ٢٣٠) في التطبيق، باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة.

والطبراني في الكبير (٧/٣٣٦ رقم ٧١٠٧).

جميعهم من طريق جرير بن حازم، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي عنه: «إسناده جيد»، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عبد الله بن شدّاد بن الهاد ولد في عهد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهو من كبار التابعين الثقات، ومعدود في الفقهاء، وممن روى له الجماعة. / ثقات العجلي (ص ٢٦١ رقم ٨٢٣)، والتهذيب (٥/٢٥١ رقم ٤٤١)، والتقريب (١/٤٢٢ رقم ٣٧٤).

ومحمد بن عبد الله بن أبي يعقوب التميمي، وقد ينسب إلى جده، ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/٣٠٨ رقم ١٦٦٩)، والتقريب (٢/١٨١ رقم ٤٢٢)، والتهذيب (٩/٢٨٤ رقم ٤٦٦).

وأما جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، فهو ثقة، إلا في روايته عن قتادة ففيها ضعف، وروايته هنا عن غير قتادة، وقد روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٥٠٤ ـ ٥٠٥ رقم ٢٠٧٩)، والتقريب (١/١٢٧ رقم ٥١)، والتهذيب (٢/٦٩ رقم ١١١).

ويزيد بن هارون تقدم في الحديث (٥٨٥) أنه: ثقة متقن عابد.

وسعيد بن مسعود بن عبد الرحمن، أبو عثمان المروزي، ثقة. / سير أعلام النبلاء (١٢/٥٠٤ رقم ١٨٤).

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، هو راوي جامع الترمذي، وهو إمام محدث ـ كما في السير (١٥/٥٣٧ رقم ٣١٥) ـ.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بهذا الإسناد، والله أعلم.

سُهَيْل بن بَيْضَاء

٨١١ـ حديث سُهَيْل[١] بن بَيْضَاء، قال:

بينما رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وسهيل[١] بن بيضاء[٢] رديفه[٣] قال: «يا سهيل[١] بن بيضاء»، ورفع صوته مرتين أو ثلاثاً، (فسمع)[٤] الناس صوت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فعرفوا أنه يريدهم، (فجلس)[٥] من كان بين يديه، وبَلَغَه من كان خلفه، حتى إذا اجتمعوا؛ قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من شهد أن لا إله إلا الله حرمه الله على النار، وأدخله الجنة».

قلت: سنده جيد فيه إرسال[٦].

---

(١) في (ب)، وأصل (أ): (سهل) ومعلق بهامش (أ) ما نصه: «صوابه سهيل مصغراً».

(٢) قوله: (ابن بيضاء) ليس في (ب).

(٣) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٤) في (أ): (يسمع)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٥) في (أ): (فحبس)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٦) في (ب): (سنده جيد وفيه إرسال).

=

. . . .

= ٨١١ ـ المستدرك (٣/٦٣٠): حدثنا أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، حدثني يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن بيضاء ـ رضي الله عنه ـ قال: بينما رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وسهيل بن بيضاء رديف رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ معه على ناقة، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا سهيل بن بيضاء»، ورفع صوته مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يجيبه سهيل، فسمع الناس صوت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فعرفوا أنه يريدهم، فجلس من كان بين يديه، ولحقه من كان خلفه، حتى إذا آجتمعوا؛ قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من شهد أن لا إله إلا الله حرمه الله على النار، وأوجب له الجنة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٣/٤٥١ و ٤٦٦ ـ ٤٦٧ و ٤٦٧) من ثلاث طرق، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، به نحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٦/٢٥٧ و ٢٥٨ رقم ٦٠٣٣ و ٦٠٣٤) من طرق عن ابن الهاد، به نحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (١/١٥ ـ ١٦)، وعزاه لأحمد والطبراني، وقال: «ومداره على سعيد بن الصلت، قال ابن أبي حاتم: قد روي عن سهيل بن بيضاء مرسلاً، وابن عباس متصلاً».

دراسة الإسناد:

الحديث قال عنه الذهبي: «سنده جيد»، وإنما أعله بالإرسال.

سعيد بن الصلت بن عبد الله بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف القرشي، المطلبي، أبو يعقوب المصري؛ ذكره البخاري وسكت عنه، وابن أبي حاتم وبيّض له، وأورده ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه محمد بن إبراهيم التيمي، وبكر بن سوادة، فهو مجهول الحال، وروى هو عن =

. . . .

= سهيل بن بيضاء مرسلاً. / انظر التاريخ الكبير (٣/٤٨٣ رقم ١٦١٦)، والجرح والتعديل (٤/٣٤ رقم ١٤٣)، والثقات لابن حبان (٤/٢٨٥)، وتعجيل المنفعة (ص ١٠٤ رقم ٣٧٣).

ومحمد بن إبراهيم التيمي، ويزيد بن الهاد، تقدم في الحديثين (٨٠٧) و (٦٤١) أنهما: ثقتان.

والليث بن سعد إمام مشهور، ثقة، ثبت، فقيه، تقدمت ترجمته في الحديث (٤٨٩).

وعبد الله بن صالح كاتب الليث تقدم في الحديث (٥٨٧) أنه: صدوق كثير الغلط، فيه غفلة.

وعثمان بن سعيد الدارمي إمام حافظ حجة. / سير أعلام النبلاء (١٣/٣١٩ رقم ١٤٨)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦٢١ رقم ٦٤٨).

وشيخ الحاكم أبو النضر الفقيه اسمه محمد بن محمد بن يوسف الطوسي، إمام، حافظ فقيه، علامة، قدوة. / المنتظم (٦/٣٧٩ رقم ٦٣٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٤٩٠ رقم ٢٧٦).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لأمور ثلاثة:

١ ــ جهالة حال سعيد بن الصلت.

٢ ــ الانقطاع بين سعيد هذا وسهيل بن بيضاء.

٣ ــ ما قيل عن حفظ عبد الله بن صالح كاتب الليث.

وهو ضعيف من الطرق التي رواها الإمام أحمد، والطبراني، لأن مدارها على سعيد بن الصلت، وحاله كما تقدم، والله أعلم.

وأما أصل الحديث فهو في الصحيح من طرق كثيرة عن عدة من الصحابة، فأنظر صحيح مسلم (١/٥٥ ــ ٦٢ من حديث ٤٣ إلى ٥٥) كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً.

أبو العاص بن الربيـع

٨١٢ ــ حديث ابن عباس:

(ردّ)[١] رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ زينب على أبـي العاص بالنكاح الأول، ولم (يُحْدث)[٢] شيئاً.

قال: على شرط مسلم.

قلت: لا.

---

(١) في (أ): (برد).

(٢) في (أ) و (ب): (يحدثنا)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٨١٢ ــ المستدرك (٣/٦٣٨ ــ ٦٣٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو زرعة الدمشقي، ثنا أحمد بن خالد الوهبـي، ثنا محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمـة، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال. . . فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه في (٢/٢٠٠) من طريق محمد بن إسحاق، فذكره بنحوه، وصححه الذهبـي، مع أن الحاكم إنما استشهد به فقط.

وأخرجه أبو داود (٢/٦٧٥ ــ ٦٧٦ رقم ٢٢٤٠) في الطلاق، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها، من ثلاث طرق عن ابن إسحاق نحوه، =

. . . .

= ومنها طريق محمد بن عمرو الرازي التي زاد فيها قوله: «بعد ست سنين»، وطريق الحسن بن علي التي زاد فيها قوله: «بعد سنتين».

وأخرجه الترمذي (٤/٢٩٦ رقم ١١٥٢) في النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما، بنحوه وزاد: «بعد ست سنين»، ثم قال: «هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن حصين، من قبل حفظه».

وابن ماجه (١/٦٤٧ رقم ٢٠٠٩) في النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر، بنحوه.

والدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٢٥) بنحوه، إلا أنه قال: «ولم يحدث صداقاً».

والغسّاني في معجم الشيوخ (ص ٧٠ ــ ٧١) نحو رواية الترمذي.

جميعهم من طريق ابن إسحاق، به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، ورده الذهبي بقوله: «لا»: لأن الحديث من رواية داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، وداود بن الحصين ثقة، ومن رجال الشيخين، إلا أن روايته عن عكرمة متكلم فيها، ووصفت بالنكارة ــ كما تقدم بيانه في الحديث (٦٥٥) ــ، وهذه الرواية لم يخرج الشيخان منها شيئاً ــ كما يتضح من تتبع مرويات داود، عن عكرمة في تحفة الأشراف (٥/ ١٣٠ ــ ١٣٢ من الحديث رقم ٦٠٧٣ إلى رقم ٦٠٧٩).

وفي سنده أيضاً أحمد بن خالد بن موسى الوهبي الكندي، وهو صدوق؛ إلا أنه لم يخرج له أحد من الشيخين ــ كما يتضح من ترجمته في التقريب (١/١٤ رقم ٣٣)، والتهذيب (١/٢٦ ــ ٢٧ رقم ٣٩).

وفيه محمد بن إسحاق، وتقدم مراراً أنه مدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ليس على شرط مسلم، وأنه حديث ضعيف لما تقدم من القدح في رواية داود، عن عكرمة، ولتدليس ابن إسحاق، والله أعلم.

أبو أمامة الباهلي

٨١٣ ـ حديث أبـي أمامة:

بعثني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى قومي[١] أدعوهم إلى الله[٢]، وأعرض عليهم شرائع الإسلام... الحديث.

قلت: فيه (صَدَقة)[٣] بن هُرْمُز ضعّفه ابن معين[٤].

---

(١) قوله: (قومي)، في التلخيص: (قوم)، وما أثبته من (أ) و(ب) والمستدرك.

(٢) في (ب): (الله تعالى).

(٣) في (أ) و (ب): (طرفة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٤) كما في الجرح والتعديل (٤/٤٣١ رقم ١٨٩٢).

٨١٣ ـ المستدرك (٣/٦٤١ ـ ٦٤٢): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني عبد الله بن سلمة بن عباس العامري، ثنا صدقة بن هرمز، عن أبـي غالب، عن أبـي أمامة ـ رضي الله عنه ـ قال: بعثني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى قومي أدعوهم إلى الله تبارك وتعالى، وأعرض عليهم شرائع الإسلام، فأتيتهم وقد سقوا إبلهم، وأحلبوها، وشربوا، فلما رأوني قالوا: مرحباً بالصّدّي بن عجلان، ثم قالوا: بلغنا أنك صبوت إلى هذا الرجل؟ قلت: لا، ولكن آمنت بالله وبرسوله، وبعثني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إليكم أعرض عليكم =

. . . .

= الإسلام وشرائعه، فبينا نحن كذلك إذ جاؤا بقصعة دم، فوضعوها، واجتمعوا عليها يأكلوها، فقالوا: هلم يا صدي، فقلت: ويحكم! إنما أتيتكم من عند من يحرم هذا عليكم بما أنزله الله عليه، قالوا: وما ذاك؟ قلت: نزلت عليه هذه الآية:

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ ﴾.

إلى قوله: ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾. (الآية ٣ من سورة المائدة).

فجعلت أدعوهم إلى الإسلام، ويأبون، فقلت لهم: ويحكم إيتوني بشيء من ماء فإني شديد العطش، قالوا: لا، ولكن ندعك تموت عطشاً، قال: فاعتممت، وضربت رأسي في العمامة، ونمت في الرمضاء في حر شديد، فأتاني آت في منامي بقدح زجاج لم ير الناس أحسن منه، وفيه شراب لم ير الناس ألذّ منه، فأمكنني منها، فشربتها، فحيث فرغت من شرابي استيقظت، ولا والله ما عطشت ولا عرفت عطشاً بعد تلك الشربة، فسمعتهم يقولون: أتاكم رجل من سراة قومكم فلم تجمعوه بمذقة، فأتوني بمذقتهم، فقلت: لا حاجة لي فيها؛ إن الله تبارك وتعالى أطعمني وسقاني، فأريتهم بطني، فأسلموا عن آخرهم. اهـ.

وقوله: (تمجعوه): التمجّع، والمَجْع: هو أكل التمر باللبن، وهو أن يحسو حسوة من اللبن ويأكل على إثرها تمرة. / النهاية (٤/٣٠٠).

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٣٣٥/٨ و ٣٣٥ ـ ٣٣٦ و ٣٤٣ ـ ٣٤٤ برقم ٨٠٧٣ و ٨٠٧٤ و ٨٠٩٩) من ثلاث طرق عن أبي غالب، به أحدها بنحوه، والآخران فيهما شيء من الاختصار.

قال الهيثمي عن الطريقين اللذين فيهما بعض الاختصار (٣٨٧/٩): «رواه الطبراني بإسنادين، وإسناد الأولى حسن فيها أبو غالب، وقد وثق».

وقال عن الطريق التي بنحوه في الموضع نفسه: «وفيه بشير بن سريج، وهو ضعيف». =

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بصدقة بن هرمز، أبو محمد الزماني الذي يروي عن أبي غالب، وعن عاصم بن بهدلة، والجريري، وطفلة التي روت عن عائشة، وقد فرق البخاري بين ابن هرمز، وأبي محمد الزماني، كما في تاريخه الكبير (٢٩٦/٤ و٢٩٨ رقم ٢٨٨٨ و ٢٨٩٤)، وسكت عنه.

وأما ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٣١/٤ رقم ١٨٩٢) فجعلهما واحداً، ونقل عن ابن معين أنه قال عنه: «ضعيف»، وأما ابن حبان فذكره في الثقات (٣١٩/٨)، وانظر الميزان (٣١٣/٢ رقم ٣٨٨١)، واللسان (١٨٧/٣ رقم ٧٤٨).

ولم ينفرد صدقة بالحديث، بل تابعه ثلاثة رواة عند الطبراني في المواضع المتقدمة، غير أن مدار الحديث على أبي غالب الراوي للحديث عن أبي أمامة، وقيل: إن اسمه: حَزَوَّر ـ بفتح الحاء، والزاي، والواو المشددة ـ، وقيل: سعيد بن الحزوّر، وقيل: نافع، وهو صدوق، إلا أنه يخطيء. / الجرح والتعديل (٣١٥/٣ ـ ٣١٦ رقم ١٤١١)، والتقريب (٤٦٠/٢ رقم ٢)، وانظر التهذيب (١٩٧/١٢ رقم ٩٠٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، لضعف أبي غالب من قبل حفظه، وأما صدقة بن هرمز فلم ينفرد بالحديث كما سبق، والله أعلم.

تسمية زوجات النبي
صلى الله عليه وآله وسلم

عائشة

٨١٤ ـ حديث ذَكْوان مولى عائشة، قال:

قدم دُرْج[١] من العراق فيه جوهر إلى عمر، (فقال)[٢] لأصحابه: تدرون ما ثمنه؟ قالوا: لا، ولم يدروا كيف يقسمونه، فقال: تأذنون أن أبعث به إلى عائشة؛ لحب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إياها؟ فقالوا: نعم، فبعث به[٣] إليها[٤] ففتحته، فقالت: ماذا فتح على ابن الخطاب بعد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ!! اللهم لا تبقني لعطيته لقابل.

قال: على شرط البخاري ومسلم[٥].

قلت: فيه إرسال.

---

(١) الدُّرْجُ: هو كالسَّفط الصغير تضع فيه المرأة خِفَّ متاعها، وطيبها. اهـ. من النهاية (٢/١١١).

(٢) في (أ): (قال).

(٣) في (ب): (بها).

(٤) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث)، إشارة لاختصار متنه.

(٥) في المستدرك قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إذا صح سماع ذكوان أبي عمر، ولم يخرجاه». =

. . . .

= ٨١٤ ـ المستدرك (٤/٨): أخبرنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا زيد بن الحباب، أنبأ عمر بن سعيد بن أبي حسين المكي، حدثني عبد الله بن أبي مليكة، حدثني ذكوان أبو عمرو مولى عائشة أن درجاً قدم إلى عمر من العراق، وفيه جوهر، فقال لأصحابه: تدرون ما ثمنه؟ . . . ، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٨٧٥ رقم ١٦٤٢).

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (١/٨٤ ـ ٨٥ رقم ٥١).

كلاهما من طريق زيد بن الحباب، به نحوه.

وأخرجه أبو يعلى في الكبير ـ كما في المجمع (٦/٦)، والمطالب العالية (٤/٢٨٠ ـ ٢٨١ رقم ٤٤٣٥) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، واشترط قائلاً: «إذا صح سماع ذكوان أبي عمرو»، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه إرسال»، وذكر الحديث في سير أعلام النبلاء (٢/١٩٠)، ثم قال: «هذا مرسل»، ويقصد ما أشار إليه الحاكم آنفاً، أي أن ذكوان أبا عمرو مولى عائشة لم يشهد الحادثة، بمعنى أنه لم يدرك عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

ولم أجد فيما لدي من المصادر ما ينير الطريق في هذه المسألة، وذكوان في ترجمته في التهذيب (٣/٢٢٠) توفي سنة ثلاث وستين، ومثله يمكن أن يدرك عصر عمر، إذ الفرق بين وفاته، ووفاة عمر حوالي ثمان وثلاثين عاماً، إلا أن يكون توفي شاباً، أو لم يقدم المدينة إلا متأخراً، وبكل حال فالذهبي ـ رحمه الله ـ عمدة في هذا الباب، ولم أجد له مخالفاً، لكن قد يكون ذكوان تلقى هذا الحديث من عائشة ـ رضي الله عنها ـ، ويحتمل أن يكون من غيرها، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للإرسال الذي ذكره الذهبي، وتقدم بيانه، والله أعلم.

٨١٥ ـ حديث مسروق:

لقد[١] رأيت الصحابة يسألونها عن الفرائض ـ يعني عائشة ـ.

قلت: على شرط البخاري ومسلم[٢].

---

(١) قوله: (لقد) ليس في (ب).

(٢) في التلخيص جمع ثلاثة أحاديث هكذا: «الحميدي، ثنا سفيان، عن الزهري قال: لو جمع علم الناس كلهم، ثم علم أزواج النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، لكانت عائشة أوسع علماً.

وقال موسى بن طلحة: ما رأيت أحداً أفصح من عائشة.

وقال مسروق: والله لقد رأيت الصحابة يسألونها عن الفرائض ـ يعني عائشة ـ»، ثم قال: (قلت: خ م)، وأما في المستدرك فكل حديث على حدة.

٨١٥ ـ المستدرك (٤/١١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثني أبو معاوية، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق أنه قيل له: هل كانت عائشة تحسن الفرائض؟ قال: إي والذي نفسي بيده؛ لقد رأيت مشيخة أصحاب محمد ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يسألونها عن الفرائض.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٨/٦٦).

والطبراني في الكبير (٢٣/١٨١ ـ ١٨٢ رقم ٢٩١).

كلاهما من طريق أبي معاوية، به نحوه.

وأخرجه الدارمي في سننه (٢/٢٤٨ رقم ٢٨٦٢) في الفرائض، باب في تعليم الفرائض من طريق عقبة بن خالد، عن الأعمش، به نحوه. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي عنه إنه على شرط البخاري، ومسلم، وهو كذلك.

فإن مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني، الوادعي ثقة فقيه عابد، مخضرم من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٣٩٦/٨ ـ ٣٩٧ رقم ١٨٢٠)، والتقريب (٢٤٢/٢ رقم ١٠٥٥)، والتهذيب (١٠٩/١٠ ـ ١١١ رقم ٢٠٥).

ومسلم بن صبيح الهمداني، أبو الضحى الكوفي العطار، مشهور بكنيته، ثقة فاضل، من رجال الجماعة أيضاً. / الجرح والتعديل (١٨٦/٨ رقم ٨١٥)، والتقريب (٢٤٥/٢ رقم ١٠٨٧)، والتهذيب (١٣٢/١٠ رقم ٢٣٥).

وسليمان بن مهران الأعمش تقدم في الحديث (٧١٢) أنه ثقة حافظ، وهو من رجال الجماعة أيضاً.

وأبو معاوية الضرير اسمه محمد بن حازم، وتقدم في الحديث (٦٧٦) أنه: ثقة، وهو، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، وهو من رجال الجماعة أيضاً.

وأحمد بن محمد بن حنبل أحد الأئمة، ثقة حافظ، فقيه حجة من رجال الجماعة أيضاً، وتقدمت ترجمته في الحديث (٥٣١).

ومن هنا يتضح أن رجال الإسناد إلى هذه الطبقة التي هي طبقة شيوخ البخاري ومسلم هم على شرطهما.

أما من بعد هذه الطبقة فهم كالتالي:

عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ثقة وتقدمت ترجمته في الحديث (٥٣١).

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أيضاً أنه: ثقة إمام محدِّث.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ـ كما قال الذهبي ـ رحمه الله ـ، والله أعلم.

٨١٦ ـ حديث عائشة:

أنها جاءت هي (وأبواها)[١]، فقالا: إنا نحب أن تدعو لعائشة بدعوة ونحن نسمع[٢]، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اللهم اغفر لعائشة بنت أبي بكر الصديق مغفرة واجبة ظاهرة باطنة»، فعجب (أبواها)[١] لحسن دعائه. . . الحديث.

قلت: منكر على جودة إسناده.

---

(١) في (أ) و(ب): (أبوها)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

٨١٦ ـ المستدرك (٤/١١ ـ ١٢): حدثني علي بن عيسى الحيري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن موسى الجهني، عن أبي بكر بن حفص، عن عائشة أنها جاءت هي وأبواها ـ أبو بكر، وأم رومان ـ إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقالا: إنا نحب أن تدعو لعائشة بدعوة ونحن نسمع، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «اللهم اغفر لعائشة بنت أبي بكر الصديق مغفرة واجبة ظاهرة باطنة»، فعجب أبواها لحسن دعاء النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لها، فقال: «تعجبان؟! هذه دعوتي لمن شهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله».

تخـريجـه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٣٦/١٢ رقم ٣٤٣٦٩)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث قال عنه الذهبي: «منكر على جودة إسناده»، وفيه شيخ الحاكم علي بن عيسى الحيري ولم أجد من ترجم له. =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث في سنده شيخ الحاكم علي بن عيسى الحيري ولم أجد له ترجمة، والحكم على الحديث يتوقف على معرفة حاله، وقد تفرد بهذا المتن، حيث لم أجد من تابعه عليه.

وأما قول الذهبي عن الحديث: «منكر» فيعني به نكارة المتن وغرابته، والله أعلم.

٨١٧ ـ حديث أنس مرفوعاً:

أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، (فقيل)[1](لا نعني)[2]أهلك، قال: «فأبو بكر».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: غريب جداً.

---

(١) في (أ) و(ب): (قال)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (لا يعني).

٨١٧ ـ المستدرك (١٢/٤): أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، ثنا أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي، قال: سمعت محمد بن عبد الأعلى الصنعاني يقول: وجدت عندي في كتاب سمعته من المعتمر بن سليمان، عن حميد، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ سئل: من أحب الناس إليك؟ قال: «عائشة»، فقيل: لا نعني أهلك، قال: «فأبو بكر».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي (٣٨٦/١٠ رقم ٣٩٧٧) في فضل عائشة ـ رضي الله عنها ـ من كتاب المناقب، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث أنس».

وأخرجه ابن ماجه (٣٨/١ رقم ١٠١) في فضل أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ من المقدمة.

كلاهما من طريق المعتمر بن سليمان، عن حميد، عن أنس، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، وهو ثقة، إلا أنه مدلس عدَّه ابن حجر من الطبقة الثالثة، وتقدم أنهم من أكثر من =

= التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

وحميد هذا كثير التدليس حتى قيل: إن معظم حديثه عن أنس بواسطة ثابت، وقتادة. بل قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت. / الجرح والتعديل (٣/٢١٩ رقم ٩٦١)، والتقريب (١/٢٠٢ رقم ٥٨٩)، والتهذيب (٣٨/٢ رقم ٦٥)، وطبقات المدلسين (ص ٨٦ رقم ٧١)، وقد عنعن حميد في إسناد هذا الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لعنعنة حميد الطويل وتدليسه.

وأما أصل الحديث فصحيح من حديث عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ، وهو: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعثه على جيش ذات السلاسل، قال: فأتيته، فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»، قلت: ثم من؟ قال: «عمر»، فعدَّ رجالاً.

أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٨٥٦ رقم ٨) في فضائل أبي بكر من كتاب الفضائل، واللفظ له.

وأحمد في المسند (٤/٢٠٣)، وفي الفضائل (٢/٨٧٢ ـ ٨٧٣ رقم ١٦٣٧).

والترمذي في السنن (١٠/٣٨٢ رقم ٣٩٧٢ و٣٩٧٣) في الموضع السابق.

كلاهما من طريقين عن عمرو بن العاص، به نحوه.

قال الترمذي عن الطريق التي رواها مسلم: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال عن الأخرى: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/١٢) بنحوه، وسكت عنه هو، والذهبي.

٨١٨ ـ حديث أم سلمة:

وسمعت الصرخة على عائشة، فقالت: والله (لقد)[١]كانت أحب الناس إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، إلا أباها.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه[٢] (زَمْعة)[٣] بن صالح و[٤] ما روى له إلا (مسلم)[٥] مقروناً بآخر معه.

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).
(٢) قوله: (فيه) ليس في (ب).
(٣) في (أ): (ربيعة).
(٤) الواو ليست في (ب).
(٥) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٨١٨ ـ المستدرك (٤/١٣ ـ ١٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سنان القزاز، ثنا أبو عامر العقدي، ثنا زمعة بن صالح، عن ابن أبي مليكة، أن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ سمعت الصرخة على عائشة، فقالت لجارية: اذهبي فانظري، فجاءت، فقالت: وجبت، فقالت أم سلمة: والذي نفسي بيده لقد كانت أحب الناس إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، إلا أباها.

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/٣١٧ رقم ٧١٨): حدثنا الحسين بن جعفر القتات الكوفي، ثنا إسماعيل بن محمد الطلحي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، عن عثمان بن طلحة، ثنا أبو عبد الرحمن، عن أبيه، عن أم سلمة أنها قالت يوم ماتت عائشة: اليوم مات أحب شخص كان في الدنيا إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ثم قالت: أستغفر الله، ما خلا أباها.

=

= قال الهيثمي في المجمع (٩/٢٤٢) عقب ذكره له: «وفيه من لم أعرفهم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه زمعة بن صالح، وما روى له إلا مسلم مقروناً بآخر معه».

وزمعة هذا هو ابن صالح الجَنَدي، أبو وهب اليماني، وتقدم في الحديث (٦٠٩) أنه ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون بآخر.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الطبراني، فتقدم قول الهيثمي: «فيه من لم أعرفهم».

أقول: في سنده أبو عبد الرحمن وأبوه، ولم أعرفهما.

وفي سنده عثمان بن طلحة الزبيري، أو الزهيري القزويني، قال عنه ابن حجر: «لا يُدرى من هو؟». / اللسان (٥/٢١٤ رقم ٧٤٩ في ترجمة محمد بن العباس).

والراوي عنه يعقوب بن محمد الزهري وتقدم في الحديث (٦٢٢) أنه صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف زمعة بن صالح.

وأما الطريق الأخرى فضعيفة جداً للعلل المذكورة في دراسة الإسناد.

وأما قول أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ: كانت أحب الناس إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إلا أباها ــ تعني عائشة ــ، فصحيح، وتقدم في الحديث السابق رقم (٨١٧)، والله أعلم.

أم سلمة بنت أبـي أمية المخزومية

٨١٩ ــ حديث أم سلمة مرفوعاً:

«إذا حضرتم الميت، أو المريض فقولوا خيراً».

قلت: على شرط البخاري ومسلم، (إن لم يكونا أخرجاه)[١].

---

(١) قوله: (إن لم يكونا أخرجاه) ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من التلخيص.

٨١٩ ــ المستدرك (١٦/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا أبو أسامة، عن الأعمش، عن شقيق، عن أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إذا حضرتم الميت، أو المريض فقولوا خيراً؛ فإن الملائكة يؤمِّنون على ما تقولون»، فلما توفي أبو سلمة أتيت النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فقلت: كيف أقول؟ قال: قولي: «اللهم اغفر لنا وله، واعقبني منه عقبى صالحة»، فقلتها، فأعقبني الله محمداً ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٩٣/٣ رقم ٦٠٦٦).

وابن أبـي شيبة في المصنف (٢٣٦/٣).

والإمام أحمد في المسند (٢٩١/٦ و٣٢٢).

ومسلم في صحيحه (٦٣٣/٢ رقم ٦) في الجنائز، باب ما يقال عند المريض أو الميت. =

. . . .

= وأبو داود في سُننه (٣/٤٨٦ رقم ٣١١٥) في الجنائز، ؛ باب ما يستحب أن يقال عند الميت من الكلام.

والترمذي (٤/٥٤ رقم ٩٨٤) في الجنائز، باب ما جاء في تلقين المريض، ثم قال: «حسن صحيح».

والنسائي في سُننه (٤/٤ ــ ٥) في الجنائز، باب كثرة ذكر الموت.

وفي عمل اليوم والليلة من الكبرى (ص ٥٧٩ رقم ١٠٦٩).

وابن ماجه في سُننه (١/٤٦٥ رقم ١٤٤٧) في الجنائز، باب ما جاء في ما يقال عند المريض إذا حضر.

والطبراني في الكبير (٢٣/٣١٨ و٣٩٣ ــ ٣٩٤ رقم ٧٢٢ و ٩٤٠).

والبيهقي في سننه (٣/٣٨٣ ــ ٣٨٤) في الجنائز، باب ما يستحب من الكلام عنده.

جميعهم من طريق الأعمش، به نحوه، عدا لفظ عبد الرزاق وابن أبي شيبة، وأحد لفظي أحمد، والطبراني فمختصر.

وأما البخاري فلم يخرج الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم، إن لم يكونا أخرجاه».

وتقدم أن الحاكم ومسلماً، وغيرهما أخرجوا الحديث من طريق الأعمش، عن شقيق، عن أم سلمة.

وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى الأعمش كالتالي:

أبو أسامة هو حماد بن أسامة، وتقدم في الحديث (٦٤٣) أنه ثقة ثبت روى له الجماعة، وليس هو من شيوخ البخاري ومسلم. =

. . . .

= والراوي عنه الحسن بن علي بن عفان العامري، وتقدم في الحديث (٦٤٣) أيضاً أنه ثقة، لكن لم يرو له أحد من الشيخين.

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة إمام محدِّث.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه مسلم كما سبق، وإسناد الحاكم إلى من أخرج مسلم الحديث من طريقه صحيح، ولو لم يخرج الحديث مسلم لما كان على شرط الشيخين أو أحدهما على مراد الذهبي؛ لأن أبا أسامة ليس من شيوخهما، والراوي عنه لم يرويا عنه، والله أعلم.

٨٢٠ ـ حديث شَهْر بن حَوْشَب، قال:

أتيت أم سلمة أعزِّيها بالحسين.

قلت: في[1] صحيح مسلم: أن عبد الله بن صفوان دخل على أم سلمة (في)[2] خلافة يزيد.

---

(١) في التلخيص: (وفي).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من التلخيص.

٨٢٠ ـ المستدرك (١٩/٤): أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، أنبأ عبيد الله بن موسى، أنبأ إسماعيل بن نشيط قال: سمعت شهر بن حوشب قال: أتيت أم سلمة أعزيها بقتل الحسين بن علي.

تخـريجـه:

الحديث ساقه الحاكم للاستدلال على أن أم سلمة آخر من مات من أزواج النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فتعقبه الذهبي بما هو أصرح من ذلك وأصح، وهو دخول عبد الله بن صفوان عليها في خلافة يزيد، وعزا ذلك لصحيح مسلم.

والحديث المشار إليه أخرجه الحاكم في المستدرك (٤٢٩/٤) من طريق جرير، عن عبد العزيز بن رفيع، عن عبيد الله بن القبطيَّة قال: دخل الحارث بن أبي ربيعة، وعبد الله بن صفوان ـ وأنا معهما ـ على أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ، فسألاها عن الجيش الذي يخسف به ـ وكان ذلك في أيام ابن الزبير ـ، فقالت أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «يعوذ عائذ بالحرم، فيبعث إليه بجيش، فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بهم»، فقلت: يا رسول الله، كيف بمن يخرج كارهاً؟ قال: «يخسف به معهم، ولكنه يبعث على نيته يوم القيامة»، ثم قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يعوذ عائذ بالبيت».

=

. . . .

=

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي على ذلك، مع أنه قرر هنا إخراج مسلم له، وقد أخرجه مسلم فعلاً في صحيحه (٤/٢٢٠٨ ـ ٢٢٠٩ رقم ٤) في الفتن، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، من طريق جرير، عن عبد العزيز بن رُفيع، به نحوه، إلا أنه قال: «يعوذ عائذ بالبيت».

وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند (٦/٢٩٠) من طريق جرير، به نحوه، وفيه: «يعوذ عائذ بالحِجْر».

وأبو داود (٤/٤٧٦ ـ ٤٧٧ رقم ٤٢٨٩) في كتاب المهري، من طريق جرير، به مختصراً.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده شهر بن حوشب، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه صدوق، إلا أنه كثير الإرسال والأوهام.

وأحمد بن مهران بن خالد الأصبهاني، أبو جعفر مجهول الحال، تقدم ذلك في الحديث (٥٢٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف شهر من قبل حفظه، وجهالة حال أحمد بن مهران، ويغني عنه الحديث المتقدم ذكره عند مسلم وغيره في إثبات تأخر وفاة أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ، والله أعلم.

٨٢١ ـ قال أبو (عبيدة)[١]:

تزوج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سنة (اثنتين)[٢] قبل وقعة بدر أمَّ سلمة.

قلت: كذا قال: سنة (اثنتين)[٢]! وهو خطأ[٣].

---

(١) في (أ) و(ب): (عبيد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (اثنين).

(٣) هذا الحديث في المستدرك وتلخيصه متقدم على الحديث قبله.

٨٢١ ـ المستدرك (٤/١٩): أخبرني أبو عبد الله محمد بن أحمد القاضي ببغداد، ثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثني محمد بن سهيل، عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال: تزوج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قبل وقعة بدر في سنة اثنتين من التاريخ أم سلمة، واسمها: هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وأول من مات من أزواج النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: زينب، وآخر من مات منهن: أم سلمة.

تخـريجـه:

لم أجد من أخرج قول معمر بن المثنى هذا، ولم يُذكر في ترجمة أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ في السير (٢/٢٠١ ـ ٢١٠)، والإصابة (٨/٢٢١ ـ ٢٢٥) أي قول في أنها تزوجها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سنة اثنتين، وإنما فيهما الجزم بأنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ تزوجها سنة أربع للهجرة، قال الذهبي: «وقد تزوجها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حين حلّت في شوال سنة أربع».

وقال ابن حجر: «تزوجها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في جمادي الآخر سنة أربع، وقيل: سنة ثلاث».

وأما كونها ـ رضي الله عنها ـ آخر من مات من أزواج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فصحيح المعنى كما في الحديث السابق برقم (٨٢٠). =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

قول أبي عبيدة هذا يرويه عنه محمد بن سهيل، ولم أعرفه.

الحكم على الحديث:

الحديث في سنده الراوي عن أبي عبيدة واسمه محمد بن سهيل، ولم أعرفه، والحكم على الحديث متوقف على معرفة حاله، والله أعلم.

صفية بنت حيي

٨٢٢ ــ حديث أنس:

أطعم رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ على صفية خبزاً ولحماً.

قال: صحيح.

قلت: بل غلط؛ ذي زينب.

---

٨٢٢ ــ المستدرك (٤/٢٩): أخبرنا علي بن عبد الرحمن السبيعي بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا أبو نعيم، ثنا عيسى بن طهمان، قال: سمعت أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ يقول: أطعم النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ على صفية بنت حيي خبزاً ولحماً.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل غلط؛ إنما ذي زينب».

وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

الراوي للحديث عن أنس ــ رضي الله عنه ــ هو عيسى بن طهمان بن رامة الجُشَمي، وهو صدوق. / الجرح والتعديل (٦/٢٨٠ رقم ١٥٥٢)، والتقريب (٢/٩٨ ــ ٩٩ رقم ٨٨٧)، والتهذيب (٨/٢١٥ رقم ٣٩٨).

وأبو نعيم الفضل بن دكين تقدم في الحديث (٦٠٦) أنه: ثقة ثبت. =

. . . .

= وأحمد بن حازم الغفاري، ابن أبي غرزة ثقة حافظ متقن صدوق. / ثقات ابن حبان (٨/٤٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٣٩ رقم ١٢٠).

وشيخ الحاكم علي بن عبد الرحمن بن عيسى بن زيد بن ماق ــ بكسر التاء وفتحها ــ، وهو ثقة وثقه الخطيب. / تاريخ بغداد (١٢/٣٢ رقم ٦٤٠٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٦٦ رقم ٣٣٩).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن الإسناد، إلا أن متنه معلول بما ذكره الذهبي من أن التي أطعم عليها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ الخبز واللحم ليست صفية، وإنما هي زينب، وهو كذلك.

فقد أخرج مسلم في صحيحه (٢/١٠٤٥ ــ ١٠٤٧ رقم ٨٧) في النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمته، ثم يتزوجها من حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ قال: كنت ردف أبي طلحة يوم خيبر، وقدمي تمس رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: فأتيناهم حين بزغت الشمس، وقد أخرجوا مواشيهم، وخرجوا بفؤوسهم، ومكاتلهم، ومرورهم، فقالوا: محمد، والخميس. قال: وقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين»، قال: وهزمهم الله عز وجل ووقعت في سهم دحية جارية جميلة، فآشتراها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بسبعة أرؤس، ثم دفعها إلى أم سليم تصنّعها له، وتهيئها، قال: وأحسبه قال: وتعتد في بيتها، وهي صفية بنت حُيَيّ. قال: وجعل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وليمتها التمر، والأقط، والسمن، فُحِصَت الأرض أفاحيص، وجيء بالأنطاع فوضعت فيها، وجيء بالأقط، والسّمن، فشبع الناس. قال: وقال الناس: لا ندري، أتزوجها، أم اتخذها أمّ ولد؟ قالوا: إن حجبها فهي امرأته، وإن لم يحجبها فهي أم ولد. فلما أراد أن يركب حجبها، فقعدت على عجز البعير، فعرفوا أنه قد تزوجها. فلما دنوا من =

. . . .

= المدينة دفع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ودفعنا، قال: فعثرت الناقة العضباء، وندر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ونَدَرَتْ، فقام فسترها، وقد أشرفت النساء، فقلن: أبعد الله اليهودية. قال: قلت: يا أبا حمزة، أوقع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؟ قال: إي والله، لقد وقع. قال أنس: وشهدت وليمة زينب، فأشبع الناس خبزاً ولحماً، وكان يبعثني، فأدعو الناس، فلما فرغ قام، وتبعته، فتخلف رجلان استأنس بهما الحديث، لم يخرجا، فجعل يمر على نسائه، فيسلم على كل واحدة منهن: «سلام عليكم، كيف أنتم يا أهل البيت؟» فيقولون: بخير يا رسول الله، كيف وجدت أهلك؟ فيقول: «بخير»، فلما فرغ رجع، ورجعت معه، فلما بلغ الباب إذا هو بالرجلين قد استأنس بهما الحديث، فلما رأياه قد رجع قاما، فخرجا، فوالله ما أدري، أنا أخبرته، أم نزل عليه الوحي بأنهما قد خرجا؟ فرجع، ورجعت معه، فلما وضع رجله في أسْكُفَّة الباب أرخى الحجاب بيني وبينه، وأنزل الله تعالى هذه الآية:

﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ (الآية ٥٣ من سورة الأحزاب).

المكاتل: جمع مِكْتل ــ بكسر الميم ــ، وهو الزبيل الكبير. اهـ. من النهاية (١٥٠/٤).

فحصت الأرض أفاحيص: أي حفرت، والفَحص البحث والكشف. اهـ. من المرجع السابق (٤١٥/٣)، وقال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ــ رحمه الله ــ في حاشيته على صحيح مسلم عند كلامه على هذه العبارة ما نصّه: «فحصت الأرض أفاحيص، أي كشف التراب من أعلاها، وحفرت شيئاً يسيراً لتجعل الأنطاع في المحفور، ويصب فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها».

نَدَر: أي سقط ووقع. اهـ. من النهاية (٣٥/٥).

ميمونة بنت الحارث

٨٢٣ ــ حديث عائشة:

ذهبت والله ميمونة. . . إلخ.

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه دليل على أن ميمونة ماتت قبل عائشة، فبطل قول من قال: ماتت سنة إحدى وستين.

---

٨٢٣ ــ المستدرك (٤/٣٢): أخبرنا عبد الله بن الحسين القاضي بمرو، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا كثير بن هشام، قال جعفر بن برقان: ثنا يزيد بن الأصم ابن أخت ميمونة قال: تلقَّيت عائشة وهي مقبلة من مكة أنا وابن طلحة بن عبيد الله، وهو ابن أختها، وقد كنا وقعنا في حائط من حيطان المدينة، فأصابنا منه، فبلغها ذلك، فأقبلت على ابن أختها تلومه وتعذله، وأقبلت علي، فوعظتني موعظة بليغة، ثم قالت: أما علمت أن الله تعالى ساقك حتى جعلك في أهل بيت نبيّه، ذهبت والله ميمونة، ورمي بِرَسَنِك على غاربك، أما إنها كانت من أتقانا لله عز وجل، وأوصلنا للرحم.

وقول عائشة ــ رضي الله عنها ــ: «ورمي بِرَسَنِك على غاربك»، أي: خُلِّي سبيلُك، فليس لك أحد يمنعك مما تريده، والرَّسَنُ: هو الحبل الذي يقاد به البعير، وغيره. اهـ. من النهاية لابن الأثير (٢/٢٢٤).

=

. . . .

=

تخـــريجــــه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٣٨/٨): أخبرنا كثير بن هشام، فذكره بنحوه، وفيه: «بحبلك»، بدلاً من قوله: «برسنك».

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (١٢٨/٨): «هذا سند صحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، واستدل به على أن ميمونة توفيت قبل عائشة، وخطّأ من قال: إنها ماتت سنة إحدى وستين.

قلت: أما موافقة الذهبي للحاكم على أن الحديث على شرط مسلم، فغير مسلّم به على مراد الذهبي؛ لأن كثير بن هشام ليس من شيوخ مسلم، وإن كان مسلم قد أخرج له في الصحيح، لكن بواسطة، وهو ثقة ـ كما في التقريب (١٣٤/٢ رقم ٣٤) ـ، وانظر تاريخ ابن معين (٤٩٥/٢ رقم ٥٣٢٠)، والتهذيب (٤٢٩/٨ رقم ٧٦٩).

والراوي عنه الحارث بن محمد بن أبي أسامة لم يرو له أحد من أصحاب الكتب الستة، فضلاً عن أن يكون روى له مسلم، وهو ثقة كما في الحديث المتقدم برقم (٥٠٨).

وأما جعفر بن بُرقان الكلابي، أبو عبد الله الرّقي، فإنه صدوق، إلا أنه يهم في حديث الزهري خاصة ـ كما في التقريب (١٢٩/١ رقم ٧٢) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٥٦٣/٢ ـ ٥٦٤)، والتهذيب (٨٤/٢ ـ ٨٦ رقم ١٣١).

ويزيد بن الأصم، واسمه عمرو بن عبيد بن معاوية البَكّائي ـ بفتح الموحدة، والتشديد ـ، ثقة ـ كما في التقريب (٣٦٢/٢ رقم ٢٢٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢٥٢/٩ رقم ١٠٥٥)، والتهذيب (٣١٣/١١ ـ ٣١٤ رقم ٦٠٠).

=

=

وأما شيخ الحاكم فهو عبد الله بن الحسين القاضي، أبو العباس النّضْري، المروزي، قاضي مرو ومُسندها، الإمام الصادق المعمّر، تقدمت ترجمته في الحديث (٥٠٨).

الحكم على الحديث:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وتقدم أن ابن حجر صحح إسناده من طريق ابن سعد، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، لكنه ليس على شرط مسلم على مراد الذهبي، لأن كثير بن هشام ليس من شيوخ مسلم، والراوي عنه لم يخرج له مسلم.

وفي الحديث دلالة واضحة على أن ميمونة توفيت قبل عائشة ــ رضي الله عنهما ــ، ويترتب عليه تخطئة قول من قال إنها ماتت سنة إحدى وستين، وهو الواقدي ــ كما في الإصابة (١٢٨/٨) ــ، وأوضح ذلك ابن حجر بقوله: «عائشة ماتت قبل الستين بلا خلاف». اهـ، وعليه فوفاة ميمونة قبل الستين، وقد جزم يعقوب بن سفيان بأنها ماتت سنة تسع وأربعين، وقيل سنة إحدى وخمسين ــ كما في الإصابة ــ، والله أعلم.

٨٢٤ ـ حديث ابن عباس:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان عنده[١] تسع نسوة، فكان يقسم لثمان، وواحدة لم (يكن)[٢] يقسم لها.
قال عطاء: هي صفية.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: بل التي[٣] لم يقسم لها سودة.

قال جامعه[٤]: كذا وقع هذا في الصحيحين من قول عطاء، فكيف تحكم عليه يا ذهبي بالغلط؟

وعجبت من الحاكم كيف استدركه وهو في الصحيحين!!

---

(١) في (ب): (عند).
(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).
(٣) في (ب): (الذي).
(٤) أي ابن الملقن.

٨٢٤ ـ المستدرك (٤/٣٣): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا محمد بن عبد الوهاب العبدي، أنبأ جعفر بن عون، أنبأ ابن جريج، عن عطاء قال: حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسَرِف، فقال ابن عباس: هذه ميمونة، إذا رفعتم نعشها فلا تزعزعوها، ولا تزلزلوها؛ فإن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كان عنده تسع نسوة كان يقسم لثمان، وواحدة لم يكن يقسم لها.

قال عطاء: هي صفية.

قوله: (سَرِف): هو موضع على ستة أميال من مكة، تزوج به رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ميمونة بنت الحارث، وهناك بنى بها، وهناك توفِّيت. / معجم البلدان (٣/٢١٢).

=

. . . .

= **تخــريجــه:**

الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/٤٤٢ رقم ٦٢٥٢).

وأحمد في مسنده (١/٢٣١ و٣٤٨ و ٣٤٩).

والبخاري (٩/١١٢ رقم ٥٠٦٧) في النكاح، باب كثرة النساء.

ومسلم (٢/١٠٨٦ رقم ٥١ و٥٢) في الرضاع، باب جواز هبتها نوبتها لضرتها.

والنسائي (٦/٥٣) في النكاح.

والطبراني في الكبير (١١/١٨٠ رقم ١١٤٢٦).

جميعهم من طريق ابن جريج، به نحوه، ولم يذكر البخاري، والنسائي قول عطاء بأن التي لم يقسم لها صفية.

وقد انتقد الذهبي ــ رحمه الله ــ قول عطاء هذا، وأوضح أن التي لم يقسم لها سودة بنت زمعة، وذلك بناءً على ما رواه البخاري في صحيحه (٩/٣١٢ رقم ٥٢١٢) في النكاح، باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها.

ومسلم (٢/١٠٨٥ رقم ٤٧) في الرضاع، باب جواز هبتها نوبتها لضرتها.

كلاهما من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن سَوْدة بنت زَمْعة وهبت يومها لعائشة، وكان النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة، وهذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم أتم منه.

ولا شك في أن انتقاد الذهبي ــ رحمه الله ــ في موضعه؛ لأن قول عائشة ــ رضي الله عنها ــ مقدّم على قول عطاء؛ لأنها صاحبة القصة.

أما انتقاد ابن الملقن ــ رحمه الله ــ للحاكم فهو في موضعه؛ لأن الحديث ــ كما سبق ــ أخرجه البخاري، ومسلم.

وأما انتقاده للذهبي فليس في موضعه؛ لأن الذهبي لم ينف إخراج البخاري، ومسلم للحديث، ولا نفى ذكر مسلم لقول عطاء، بل إن =

. . . .

= ابن الملقن هو الذي أخطأ في نسبته قول عطاء للصحيحين، مع أن البخاري لم يذكره.

ولا يلزم من كون قول أحد من الرواة مروياً في الصحيحين صحة ذلك القول، لأن انتقاد الذهبي للقول نفسه، لا لموضع إخراجه، مع أن الذهبي ـ رحمه الله ـ له سلف في تخطئة هذا القول.

فقد نقل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في الفتح (١١٣/٩) عن القاضي عياض ـ رحمه الله ـ، أنه قال: قال الطحاوي: «هذا وهم، وصوابه سودة كما تقدم أنها وهبت يومها لعائشة، وإنما غلط فيه ابن جريج راويه عن عطاء».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وذكر أنهما لم يخرجاه، مع أنهما أخرجاه كما سبق من طريق ابن جريج الذي أخرج الحاكم الحديث من طريقه، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى ابن جريج هذا كالتالي:

جعفر بن عون تقدم في الحديث (٧١٧) أنه ثقة روى له الجماعة، لكن ليس هو من شيوخ البخاري ومسلم كما في ترجمته في تهذيب الكمال (١٩٨/١ ـ ١٩٩).

والراوي عنه محمد بن عبد الوهاب العبدي الفرّاء تقدم في الحديث (٧١٧) أنه ثقة عارف، لكن لم يرو له أحد من الشيخين كما في التهذيب (٣١٩/٩ ـ ٣٢٠).

وشيخ الحاكم ابن الأخرم محمد بن يعقوب الشيباني تقدم في الحديث (٥٢٣) أنه إمام، حافظ متقن حجة.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم والشيخان كما سبق، وإسناد الحاكم إلى من أخرج الشيخان الحديث من طريقه صحيح، لكن ليس على شرط الشيخين على مراد الذهبي في تعقبه للحاكم؛ لأن جعفر بن عون ليس من شيوخهما، والراوي عنه لم يخرج له الشيخان، والله أعلم.

العـــاليـــة

٨٢٥ ـ حديث كعب بن عجرة، قال:

تزوج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ العالية من بني غِفار[١]، فلما دخلت عليه، ووضعت ثيابها رأى (بكَشْحها بياضاً)[٢]، فقال: «إلبسي ثيابك، والْحقي بأهلك»، وأمر لها بالصداق.

قلت: فيه جميل بن زيد الطائي، قال ابن معين: ليس بثقة[٣].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ) (رأى كشحها، فقال. . .)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

والكَشْح: هو الخَصْر. / النهاية (١٧٥/٤).

(٣) في التلخيص: «قلت: قال ابن معين: زيد ليس بثقة»، وما أثبته من (أ) و(ب)، فلست أدري، أهوكذا في نسخة ابن الملقن من التلخيص؟ أم تصرف منه؟ فإن الحافظ ابن حجر قال في اللسان (٥١٠/٢) في ترجمة زيد بن كعب بن عجرة: «قال الذهبي في تلخيص المستدرك: قال ابن معين: ليس بثقة، وكذا قال! وإنما قال ابن معين ذلك في جميل بن زيد الراوي عنه». اهـ، وهذا يدل على أن التصحيف قديم، فإن الذي قال عنه ابن معين: «ليس بثقة» هو جميل بن زيد كما في الضعفاء للعقيلي (١٩١/١)، وكما في مصادر ترجمته، والله أعلم.

٨٢٥ ـ المستدرك (٣٤/٤): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا الحسن بن =

= علي بن شبيب المعمري، ثنا يحيى بن يوسف الزّقي، ثنا أبو معاوية الضرير، عن جميل بن زيد الطائي، عن زيد بن كعب بن عجرة، عن أبيه، قال: تزوج رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ امرأة من بني غفار، فلما دخلت عليه، ووضعت ثيابها رأى بكشحها بياضاً، فقال لها النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «إلبسي ثيابك، وآلحقي بأهلك»، وأمر لها بالصداق.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٥٩٣/٢) من ثلاث طرق، عن جميل بن زيد الطائي، عن ابن عمر، وليس عن زيد بن كعب بن عجرة، عن أبيه، ثم قال: «جميل بن زيد يعرف بهذا الحديث، واضطرب الرواة عنه بهذا الحديث حسب ما ذكره البخاري، وتلوّن فيه على ألوان، واختلف عليه من روى عنه، فبعضهم ذكره البخاري، وبعضهم ذكرته أنا ممن قال عنه، عن ابن عمر ممن لم يذكرهم البخاري».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وتقدم ذكر إعلال الذهبي له.

والحديث يعرف بجميل بن زيد الطائي وهو ضعيف جداً وقد اضطرب في هذا الحديث، قال عنه ابن معين، والنسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: واه، وذكره الساجي، والعقيلي وابن عدي في الضعفاء، وقال البغوي في معجمه: «ضعيف الحديث جداً، والاضطراب في حديث الغفارية منه، وقد روى عن ابن عمر أحاديث يقول فيها: سألت ابن عمر، مع أنه لم يسمع من ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ شيئاً». اهـ. من الضعفاء للعقيلي (١٩١/١)، والكامل لابن عدي (٥٩٣/٢) والميزان (٤٢٣/١ رقم ١٥٥٦)، واللسان (١٣٦/٢ رقم ٥٨٠)، والتهذيب (١١٤/٢ ـ ١١٥ رقم ١٨٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف جميل بن زيد، واضطرابه في الحديث، والله أعلم.

الكلابيّة أو الكنديّة

٨٢٦ ـ حديث أبـي أُسَيْد، قال:

تزوج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أسماء بنت النعمان الجُونيّة[١]، فأرسلني، فجئت بها، فقالت حفصة لعائشة اخضبيها أنت، وأنا أمشطها ففعلتا، ثم قالت لها: أخبريها أن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يعجبه من المرأة إذا دخلت عليه أن تقول: أعوذ بالله منك. . . إلخ.

قلت: سنده واه.

---

(١) في (ب): اختصر متن الحديث فقدم قوله: (إلخ) هنا.

٨٢٦ ــ المستدرك (٤/٣٧)، وكان قد ذكر حديثاً قبل هذا الحديث بحديث، فقال: «ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر. . .» الحديث.

ثم ذكر الحديث الذي قبل هذا، فقال: «قال ابن عمر فحدثني. . .» الحديث.

ثم ذكر هذا الحديث، فقال: قال (أي ابن عمر، وهو الواقدي): وذكر هشام بن محمد أن ابن الغسيل حدثه، عن حمزة بن أبـي أسيد الساعدي، عن أبيه ــ وكان بدرياً ــ قال: تزوج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله =

. . . .

= وسلَّم ـ أسماء بنت النعمان الجونية، فأرسلني، فجئت بها، فقالت حفصة لعائشة: اخضبيها أنت، وأنا أمشطها، ففعلتا، ثم قالت لها إحداهما: إن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يعجبه من المرأة إذا دخلت عليه أن تقول: أعوذ بالله منك. فلما دخلت، وأغلق الباب، وأرخى الستر: مدّ يده إليها، فقالت: أعوذ بالله منك، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بكمّه على وجهه، فاستتر به، وقال: «عُذْتِ بمعاذ» ـ ثلاث مرات ـ. قال أبو أسيد: ثم خرج إلي، فقال: «يا أبا أسيد، ألحقها بأهلها، ومتّعها برازِقِيَّيْنْ» ـ يعني كرباسين ـ، فكانت تقول: ادعوني: الشقيّة.

قال ابن عمر: قال هشام بن محمد: فحدثني زهير بن معاوية الجعفي: أنها ماتت كمداً.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٤٥/٨ ـ ١٤٦) فقال: أخبرنا هشام بن محمد، فذكره بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث عند الحاكم من رواية الواقدي، وقد تقدم في الحديث (٥٧٧) أنه: متروك، إلا أنه لم ينفرد به.

فقد تابعه ابن سعد ـ كما مر آنفاً ـ. ومدار الطريقين على هشام بن محمد بن السائب الكلبي، أبو المنذر، وهو ضعيف جداً، قال عنه ابن معين: غير ثقة، وليس عن مثله يُروى الحديث، وقال أحمد بن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحداً يحدث عنه، وقال الدارقطني، وغيره: متروك، وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة، وذكره العقيلي، وابن الجارود، وابن السكن، وغيرهم في الضعفاء. اهـ. من الكامل (٢٥٦٨/٧)، والميزان (٣٠٤/٤ رقم ٩٢٣٧)، واللسان (١٩٦/٦ ـ ١٩٧ رقم ٧٠٠). =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً من هذه الطريق لشدة ضعف هشام، وأما الواقدي فقد تابعه ابن سعد، وليس هو علة الحديث ـ كما تقدم ـ.

وله شاهد من حديث ابن عباس بمعناه عند ابن سعد في الطبقات (١٤٥/٨)، وهو من طريق هشام بن محمد بن السائب أيضاً، فهو ضعيف جداً لأجله.

وله شاهدان آخران أحدهما من حديث عبد الواحد بن أبي عون الدوسي، والآخر من حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، كلاهما بمعناه، إلا أنه لم يذكر أن النسوة اللاتي أمرنها بالاستعاذة منه من زوجاته ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وكلا الحديثين من طريق الواقدي، وتقدم أنه: متروك، فالحديث لا ينجبر ضعفه بهذه الشواهد، والله أعلم.

أُمَـيْمـة

٨٢٧ ــ حديث جُبَيْر بن نُفَيْر، قال:

دخلت على أميمة مولاة رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقالت: كنت يوماً أُفرغ على يدي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ . . . ، فذكر الحديث.

قلت: سنده واه[١].

---

(١) الحديث بكامله ليس في (ب).

٨٢٧ ــ المستدرك (٤/٤١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن يزيد بن سنان أبي فروة الرهاوي، ثنا أبو يحيى الكلاعي، عن جبير بن نفير قال: دخلت على أميمة مولاة رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقلت: حدثيني بشيء سمعته من رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قالت: كنت يوماً أفرغ على يديه، وهو يتوضأ؛ إذ دخل عليه رجل، فقال: يا رسول الله، إني أريد الرجوع إلى أهلي فأوصني بوصية أحفظها، فقال: «لا تشركن بالله شيئاً وإن قُطِّعت وحُرِّقت بالنار، ولا تعصين والديك وإن أمراك أن تخلّي من أهلك ودنياك فتخلّ، ولا تترك صلاة متعمداً، فمن تركها متعمداً برئت منه ذمة الله عز وجل، وذمة رسوله، ولا تشربن الخمر فإنها رأس كل خطيئة، ولا تزدد (في الأصل: تزداد) في تخوم الأرض، فإنك تأتي يوم القيامة وعلى عنقك مقدار سبع أرضين، ولا تفرن يوم الزحف، فإنه من فر يوم الزحف فقد باء بغضب من =

= الله، ومأواه جهنم وبئس المصير، وأنفق على أهلك من طولك، ولا ترفع عصاك عنهم، وأخفهم في الله عز وجل».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبـراني في الكبير (٢٤/١٩٠ رقم ٤٧٩) من طـريق يزيد بن سنان، به نحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٢١٧/٤)، وعزاه للطبراني، وقال: «فيه يزيد بن سنان الرهاوي وثقه البخاري وغيره، والأكثر على تضعيفه، وبقية رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبـي بقوله: «سنده واه».

قلت: في سنده يزيد بن سنان الرهاوي، أبو فروة، وتقدم في الحديث (٥٩٤) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف يزيد.

وله شاهد من حديث معاذ، وأبـي الدرداء، وعبادة بن الصامت، وأم أيمن ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ.

أما حديث معاذ ــ رضي الله عنه ــ فله عنه ثلاث طرق:

١ ــ يرويها عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي، عن معاذ قال: أوصاني رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بعشر كلمات، قال: «لا تشرك بالله شيئاً، وإن قتلت وحرقت، ولا تعقّن والديك، وإن أمراك أن تخرج من أهلك ومالك، ولا تتركن صلاة مكتوبة متعمداً، فإن من ترك صلاة مكتوبة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله، ولا تشربن خمراً؛ فإنه رأس كل فاحشة، وإياك والمعصية، فإن بالمعصية حل سخط الله عز وجل، وإياك والفرار من الزحف، وإن هلك الناس. وإذا أصاب الناس موتان وأنت فيهم فآثبت، =

. . . .

= وأنفق على عيالك من طولك، ولا ترفع عنهم عصاك أدباً، وأخفهم في الله».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٢٣٨).
وذكره المنذري في الترغيب (١/١٩٦) وقال: «إسناد أحمد صحيح لو سلم من الانقطاع، فإن عبد الرحمن بن جبير بن نفير لم يسمع من معاذ».

وقال الهيثمي في المجمع (٤/٢١٥): «رجال أحمد ثقات، إلا أن عبد الرحمن بن جبير بن نفير لم يسمع من معاذ».

٢ ــ يرويها عمرو بن واقد، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني، عن معاذ ــ رضي الله عنه ــ أن رجلاً قال: يا رسول الله، علمني عملاً إذا ما عملته دخلت الجنة، قال: «لا تشرك بالله شيئاً، وإن حرقت، وأطع والديك، وإن أخرجاك من مالك، ولا تشرب الخمر، فإنها مفتاح كل شر، لا تتركن الصلاة متعمداً، فإن من ترك الصلاة متعمداً برئت منه ذمة الله، لا تنازع الأمر أهله، وإن رأيت أن لك، أنفق على أهلك من طولك، ولا ترفع العصا عنهم، أخفهم في الله، لا تغلل، لا تفر من الزحف».

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/٨٢ رقم ١٥٦)، وفي مسند الشامين ــ كما في حاشية المرجع السابق ــ.
قال الهيثمي في المجمع (٤/٢١٥): «فيه عمرو بن واقد القرشي، وهو كذاب».

٣ ــ أخرجها الطبراني في الأوسط ــ كما في الترغيب للمنذري (١/١٩٦) ــ، ولفظها: أتى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ رجل، فقال: يا رسول الله، علمني عملاً إذا عملته دخلت الجنة. فقال: «لا تشرك بالله شيئاً، وإن عذبت وحرقت. أطع والديك، وإن أخرجاك من مالك، ومن كل شيء هو لك. لا تترك الصلاة متعمداً، فإن من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله». =

. . . .

= قال المنذري عقبه: «لا بأس بإسناده في المتابعات».

وأما حديث أبي الدرداء ــ رضي الله عنه ــ، فيرويه راشد أبو محمد الحمّاني، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: أوصاني رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بتسع: «لا تشرك بالله شيئاً، وإن قطعت، أو حرقت. ولا تتركن الصلاة المكتوبة متعمداً، ومن تركها متعمداً برئت منه الذمة. ولا تشربن الخمر، فإنها مفتاح كل شر. وأطع والديك، وإن أمراك أن تخرج من دنياك فأخرج لهما. ولا تنازعن ولاة الأمر؛ وإن رأيت أنك أنت. ولا تَفْرُر من الزحف؛ وإن هلكت وفرّ أصحابك. وأنفق من طولك على أهلك، ولا ترفع عصاك على أهلك، وأخفهم في الله عز وجل».

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/٧٧ ــ ٧٨ رقم ١٨) باب بر الوالدين ما لم يكن معصية، واللفظ له.

وأخرجه ابن ماجه (٢/١٣٣٩ رقم ٤٠٣٤) في الفتن، باب الصبر على البلاء إلا أنه لم يذكر بقية الحديث من قوله: «وأطع والديك. . .»الخ.

وأخرجه الطبراني في الكبير بنحوه ــ كما في المجمع (٤/٢١٦ ــ ٢١٧) ــ، إلا أنه قال: «أوصاني رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بسبع»، مع أن لفظه نحو لفظ البخاري، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه شهر بن حوشب، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات».

قلت: شهر بن حوشب تقدم في الحديث (٦١٤) أنه صدوق، إلا أنه كثير الإرسال والأوهام، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لأجله.

وأما حديث عبادة بن الصامت ــ رضي الله عنه ــ فلفظه: أوصاني رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بسبع خلال. قال: «لا تشركوا بالله شيئاً، وإن قطعتم وحرقتم وصلبتم. ولا تتركوا الصلاة (متعمدين)، فمن تركها متعمداً فقد خرج من الملة. ولا تركبوا المعصية؛ فإنها سخط الله. ولا تشربوا الخمر؛ فإنها رأس الخطايا كلها. ولا تفروا من الموت، وإن كنتم =

. . . .

= فيه. ولا تعص والديك، وإن أمراك أن تخرج من الدنيا كلها فآخرج. ولا تضع عصاك عن أهلك. وأنصفهم من نفسك».

أخرجه الطبراني في الكبير كما في المجمع (٤/٢١٦) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه سلمة بن شريح قال الذهبي: لا يعرف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وذكره المنذري في الترغيب (١/١٩٤ ـ ١٩٥) وقال: «رواه الطبراني، ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة بإسنادين لا بأس بهما».

وأما حديث أم أيمن ـ رضي الله عنها ـ فلفظه نحو لفظ رواية البخاري لحديث معاذ، وفيه زيادة قوله: ولا تنازعن الأمر أهله، وإن رأيت أن لك».

أخرجه البيهقي في سننه (٧/٣٠٤) في القسم والنشوز، باب ما جاء في ضربها، من طريق مكحول عنها، به، ثم قال البيهقي: «في هذا إرسال بين مكحول وأم أيمن».

قلت: وعليه فالحديث بمجموع الطرق السابق ذكرها ـ عدا الطريق الثانية لحديث معاذ ـ يكون صحيحاً لغيره بجميع لفظه عدا قوله: ولا تزدد في تخوم، فإنك تأتي يوم القيامة وعلى عنقك مقدار سبع أرضين» فهذا اللفظ لم يرد في الشواهد المذكورة، لكن يشهد له ما جاء في الصحيحين من قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من ظلم قيد شبر من الأرض طوّقه من سبع أرضين».

أخرجه البخاري في صحيحه (٦/٢٩٢ ـ ٢٩٣ رقم ٣١٩٥ و٣١٩٦ و٣١٩٨) من حديث عائشة، وابن عمر، وسعيد بن زيد، في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين.

ومسلم في صحيحه (٣/١٢٣٠ ـ ١٢٣٢ رقم ١٣٧ و١٣٨ و١٣٩ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢) من حديث سعيد بن زيد، وأبي هريرة، وعائشة، واللفظ لحديث عائشة عند مسلم، والله أعلم.

بناته ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ

رُقَيّة

٨٢٨ ـ حديث أبـي هريرة، قال:

دخلت على رُقَيّة امرأة عثمان وبيدها مشط[١]، فقالت: خرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من عندي آنفاً رجّلت له رأسه، فقال: «كيف تجدين أبا عبد الله؟» قلت: بخير، قال: «أكرميه، فإنه من أشبه أصحابـي بـي خلقاً».

صحيح، منكر المتن[٢]؛ فإن رقية ماتت وقت بدر، وأبو هريرة أسلم وقت خيبر.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ) و(ب): (قلت: صحيح منكر المتن...)، والصواب ما أثبته من حذف كلمة: (قلت)؛ بدليل عدم وجودها في التلخيص، ولكون التعقيب للحاكم، لا للذهبي، إلا أن الذي في المستدرك هكذا: «واهي المتن» ـ كما سيأتي ـ.

٨٢٨ ـ المستدرك (٤٨/٤): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ علي بن الحسين بن الجنيد (ح). وحدثنا محمد بن أحمد بن سعيد الرازي إملاء في الجامع، حدثنا أبو زرعة الرازي، قالا: ثنا المعافى بن سليمان الحراني، ثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبـي أنيسة، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن المطلب بن عبد الله، عن =

. . . .

= أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: دخلت على رقية بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ امرأة عثمان وبيدها مشط، فقالت: خرج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ من عندي آنفاً رجّلت رأسه، فقال: «كيف تجدين أبا عبد الله؟» قلت: بخير، قال: «أكرميه، فإنه من أشبه أصحابـي بـي خلقاً». اهـ.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، واهي المتن؛ فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر، وأبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر، والله أعلم. وقد كتبناه بإسناد آخر» ثم ذكر الحديث الآتي رقم (٨٢٩).

تخـــريجــــه:

الحديث أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في تاريخه (١٦٢/٣) بنحوه والبخاري في تاريخه الصغير (١٧/١) مختصراً، وقال: «ولا أدري حفظ؟! لأن رقية بنت النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ماتت أيام بدر، وأبو هريرة هاجر بعد ذلك بنحو من خمس سنين أيام خيبر. ولا يعرف للمطلب سماع من أبـي هريرة، ولا لمحمد عن المطلب، ولا تقوم به الحجة».

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٢/١ رقم ٩٩) بنحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٨١/٩) وقال: فيه محمد بن عبد الله يروي عن المطلب ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

وأخرجه الدولابـي في الذرية الظاهرة (ل ١٣ ب) بنحوه، إلا أنه قال: «دخلت على زينب» وشطبت زينب، وصوبت في الهامش على أنها أم كلثوم حيث جاء فيه ما نصه: «قال: والصواب أم كلثوم»، ثم قال المعلق: «قال شيخنا ونقلته من خطه، قال الشيخ أبو نصر المؤتمن ونقلته من خطه من حاشية نسخته وفيها سماعي: إنما هذا وهم ما أدري ممن أتى؟ وإنما تزوج عثمان برقية، ثم أم كلثوم، ورقية ماتت من وقعة بدر قبل إسلام أبـي هريرة ومقدمه المدينة فننظر فيه إن شاء الله، ما هذا الخطأ، وممن وقع؟ قال الشيخ: وقد روى الدولابـي بهذا الإسناد من حديث محمد بن سلمة عبد الله من أبـي هريرة. =

. . . .

= وأخرجه خيثمة بن سليمان، والبغوي ـ كما في الرياض النضرة (١٢/٣) ـ.

ومن طريقهما أخرجه ابن عساكر في تاريخه في ترجمة عثمان (ص ٩٠ ـ ٩١)، وساق بإسناده عن البخاري قوله السابق، وساق أيضاً عن يعقوب بن سفيان الفسوي أنه قال: «ورقية قد توفيت قبل قدوم أبي هريرة بسنتين».

دراسة الاسناد:

الحديث تقدم ذكر إعلال الحاكم لمتنه، والذهبي أقرّه في التلخيص، وأورده ابن الملقن ظناً منه أن نقل الذهبي لكلام الحاكم تعقب منه، وأما الحديث فمعلول بالآتي:

١ ـ منافاة القصة لما هو معلوم من التاريخ من أن رقية ماتت وقت بدر، وأن أبا هريرة أسلم وقت خيبر.

٢ ـ نفي البخاري لسماع المطلب بن عبد الله من أبـي هريرة.

٣ ـ نفي البخاري لسماع محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان من المطلب.

٤ ـ حال محمد هذا حيث قال البخاري: «لا تقوم به الحجة» وقال الهيثمي: «لم أعرفه».

أما منافاة القصة لما علم من التاريخ من تأخر وفادة أبـي هريرة عن موت رقية فهو كذلك.

فقد قال البخاري في تاريخه الصغير (١٩/١): حدثني عبيد، ثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة: خرج النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إلى بدر، وخلف عثمان على ابنة رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وكانت مريضة، وتخلف معه أسامة بن زيد، فماتت ليلاً، فَغَدَوْا بها فدفنوها، فسمعوا لجّة التكبير، فأرسل عثمان أسامة، فإذا هو بأبيه زيد جاء بشيراً على ناقة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، فما صدقوا حتى رأوهم أتي بهم.

وهذا إسناد صحيح. =

. . . .

= عروة بن الزبير تقدم في الحديث (٦٠٨) أنه: ثقة فقيه مشهور.

وابنه هشام ثقة فقيه روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٩/٦٣ ـ ٦٤ رقم ٢٤٩)، والتقريب (٢/٣١٩ رقم ٩٢)، والتهذيب (١١/٤٨ رقم ٨٩).

وحماد بن أسامة، أبو أسامة تقدم في الحديث (٦٤٣) أنه: ثقة ثبت.

وعبيد هو ابن إسماعيل القرشي الهَبّاري، وهو ثقة روى له البخاري. / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٥٤ رقم ٤٢٨)، والتقريب (١/٥٤١ رقم ١٥٣٢)، والتهذيب (٧/٥٩ رقم ١١٩).

وأخرج الإمام أحمد في مسنده (١/٦٨ و ٧٥).

والطبراني في الكبير (١/٤٥ رقم ١٣٥).

كلاهما من طريق معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، عن عاصم، عن شقيق قال: لقي عبد الرحمن بن عوف الوليد بن عقبة، فقال له الوليد: ما لي أراك قد جفوت أمير المؤمنين عثمان ـ رضي الله عنه ـ؟ فقال له عبد الرحمن: أبْلغه أني لم أفرّ يوم عينين ـ قال عاصم: يقول: يوم أحد ـ، ولم أتخلف يوم بدر، ولم أترك سنة عمر ـ رضي الله عنه ـ. قال: فانطلق فخبر ذلك عثمان ـ رضي الله عنه ـ قال: فقال: أما قوله: إني لم أفر يوم عينين، فكيف يعيّرني بذنب وقد عفا الله عنه، فقال:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ (الآية ١٥٥ من سورة آل عمران).

وأما قوله: إني تخلفت يوم بدر، فإني كنت أمرّض رقية بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حين ماتت، وقد ضرب لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بسهمي، ومن ضرب له رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بسهمه فقد شهد.

وأما قوله: إني لم أترك سنة عمر ـ رضي الله عنه ـ، فإني لا أطيقها، ولا هو، فأته فحدثه بذلك. =

. . . .

= وذكره الهيثمي في المجمع (٢٢٦/٧) وعزاه لأحمد، وأبي يعلى، والطبراني، والبزار، ثم قال: «فيه عاصم بن أبي النجود، وهو حسن الحديث، وبقية رجاله ثقات».

وقال الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٣٧٣/١ رقم ٤٩٠) و (١٤/٢ رقم ٥٥٦): «إسناده صحيح».

قلت: وإنما هو حسن فقط، فإن عاصماً كما تقدم في الحديث (٥٠٨): صدوق.

فهذان الحديثان فيهما دلالة على أن رقية ـ رضي الله عنها ـ ماتت وقت بدر، وانظر التاريخ الصغير للبخاري (١٧/١ ـ ١٩)، والإصابة لابن حجر (٦٤٨/٧ ـ ٦٥٠).

وأما وفادة أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فكانت وقت خيبر، بدليل ما رواه البخاري في صحيحه (٣٩/٦ رقم ٢٨٢٧) في الجهاد، باب الكافر يقتل المسلم، ثم يسلم فيسدّد بعد، ويقتل، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: أتيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو بخيبر بعدما افتتحوها، فقلت: يا رسول الله، أسهم لي، فقال بعض بني سعيد بن العاص: لا تسهم له يا رسول الله، فقال أبو هريرة: هذا قاتل ابن قَوْقل، فقال ابن سعيد بن العاص: واعجباً لوَبْرٍ تدلّى علينا من قدوم ضأن ينعى علي قتل رجل مسلم أكرمه الله على يدي، ولم يُهنّي على يديه... الحديث.

فهذا الحديث فيه دلالة على أن وفادة أبي هريرة كانت وقت خيبر، وكان ذلك في المحرم سنة سبع ـ كما في الإصابة (٤٣٥/٧) ـ.

وأما سماع المطلب بن عبد الله بن حنطب من أبي هريرة، فتقدم قريباً ذكر قول البخاري: «ولا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة».

وفي جامع التحصيل (ص ٣٤٧ رقم ٧٧٤) والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ رقم ٣٨٠) أن رواية المطلب عامتها مرسلة، وأنه لم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد، وأنساً، وسلمة بن الأكوع، ومن كان قريباً منهم.

وأنه لم يسمع من جابر، ولا من زيد بن ثابت، ولا من عمران بن حصين، =

. . . .

= ولا من أبـي بكر الصديق، ولا من سعد، ولا من عائشة، ولا من عبادة، ولا من أبـي هريرة، وأن روايته عن ابن عباس وابن عمر مشكوك فيها.

وأما محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان وقول البخاري ــ رحمه الله ــ إنه لا يُعرف له سماع من المطلب، ولا تقوم به الحجّة، وقول الهيثمي: «لم أعـرفه».

فإن محمداً هذا هو ابن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان القرشي، الأموي، أبو عبد الله المدني، المعروف بالديباج لحسنه، وهو صدوق قال عنه النسائي: ثقة، وقال مرة: ليس بالقوي، وقـال ابن سعد: كـان كثير الحديث، عالماً، وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «في حديثه عن أبـي الزنـاد بعض المناكـير، وتقدم قـول البخاري: «لا تقوم به الحجة»، وقال أيضاً: «عنـده عجائب»، وقـال ابن الجارود: لا يكاد يتابع على حديثه. / ثقات العجلي (ص ٤٠٦ رقم ١٤٧٢)، وتهذيب التهذيب (٩/٢٦٨ ــ ٢٦٩ رقم ٤٤٤)، والتقـريب (٢/١٧٩ رقم ٤٠١).

وأما سماع محمد هذا من المطلب، فتقدم قول البخاري إنه لا يعرف له سماع منه، والبخاري ــ رحمه الله ــ حجة في معرفة الرواة وأحوالهم، ولم أجد له مخالفاً، سوى أن المزي ذكر في تهذيب الكمال (٣/١٢٢٣) أنه روى عن المطلب، وقوله: «روى» ليس صريحاً في إثبات السماع، وأظن المزي لم يطلع على كلام البخاري المتقدم.

وأما قول الهيثمي ــ رحمه الله ــ إنه لم يعرف محمداً هذا، فإنه كثيراً ما يطلق هذا القول على رجال معروفين، وهـذا أحدهم، بـل هو من الـرجال المذكورين في الكتب التي أُلّفت في رجال الكتب الستة، وهي كثيرة، وتكاد تكون في متناول الجميع.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للعلل المذكورة في دراسة الإسناد، ومن أهمها مخالفة متنه لما هو معلوم من تأخر قدوم أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ عن وفاة رقيّة ــ رضي الله عنها ــ كما سبق، والله أعلم.

٨٢٩ ــ حديث أبـي هريرة، قال:

دخلت عـلى رقيـة بنت رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وسلَّم ـ . . . ، فذكر الحديث.

قلت: سنده واه(١).

---

(١) هـذا الحديث بكـامله ليس في (ب)، ولا في التلخيص المخطوط، ولا المطبوع، وما أثبته من (أ)، ويؤيده أن الحديث في المستدرك بإسنادين مختلفين، أحدهما الحديث المتقدم، والآخر هو هذا، غير أن هذا الحديث في (أ) متقدم على الحديث السابق، وإنما أخّرته لترتيب الحاكم له في السياق، وتعقبه عليه وعلى الحديث قبله بما يوجب اتباع الحاكم في ترتيبه، حيث قال عن الحديث السابق: «وقد كتبنا بإسناد آخر»، ثم ذكر هذا الحديث في المستدرك (٤/٤٨)، فقال: «أخبرناه الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفرائيني، ثنا محمد بن أحمد بن البراء، ثنا عبد المنعم بن إدريس، حدثني أبي، عن وهب بن منبه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: دخلت على رقية بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وبيدها مشط، فقالت: خرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من عندي آنفاً، فرجّلت رأسه، فقال لي: «كيف تجدين عثمان؟» قالت: فقلت: بخير، قال: «أكرميه، فإنه من أشبه أصحابي بي خلقاً».

قال الحاكم ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا أشك أن أبا هريرة ـ رحمه الله تعالى ـ روى هذا الحديث عن متقدم من الصحابة أنه دخل على رقية ـ رضي الله عنها ـ، لكني قد طلبته جهدي، فلم أجده في الوقت».

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم كلام الحاكم عنه، وأعله الذهبي بقوله: «سنده واه».

قلت: في سنده عبد المنعم بن إدريس اليماني، وهو كذاب يضع الحديث، قال عنه الإمام أحمد: كان يكذب على وهب بن منبه، وقال: لم يسمع من أبيه شيئاً. =

. . . .

= وقال إسماعيل بن عبد الكريم: مات إدريس، وعبد المنعم رضيع. وقال يحيى بن معين: الكذاب الخبيث. قيل له: يا أبا زكريا، بم عرفته؟ قال: حدثني شيخ صدوق أنه رآه في زمن أبي جعفر يطلب هذه الكتب من الورّاقين، وهو اليوم يدّعيها. فقيل له: إنه يروي عن معمر، فقال: كذاب. وقال ابن حبان: يضع الحديث على أبيه، وعلى غيره. وقال البخاري: ذاهب الحديث. اهـ. من المجروحين لابن حبان (١٥٧/٢)، والكامل لابن عدي (١٩٧٤/٥)، والميزان (٦٦٨/٢ رقم ٥٢٧٠) واللسان (٧٣/٤ ــ ٧٤ رقم ١١٩).

وبالإضافة لوجود عبد المنعم هذا في سند الحديث، فإن الحديث منكر المتن ــ كما تقدم الحديث قبله ــ.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة عبد المنعم بن إدريس إلى الكذب ووضع الحديث.

وقد أخرج الطبراني من حديث عبد الرحمن بن عثمان ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ دخل على ابنته وهي تغسل رأس عثمان ــ رضي الله عنهما ــ، فقال: «يا بنية أحسني إلى أبي عبد الله، فإنه أشبه أصحابي بي خلقاً».

أخرجه الطبراني في الكبير (٣١/١ ــ ٣٢ رقم ٩٨).

وذكره الهيثمي في المجمع (٨١/٩) وقال: «رجاله ثقات».

قلت: فيه عبد الملك بن عبد الله من ولد قيس بن مخرمة بن المطلب الذي يروي الحديث عن عبد الرحمن، ولم أجد من ذكره.

عمّات رسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ

صفيَّة

٨٣٠ ــ حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن صفيَّة بنت عبد المطلب.

قال عروة: وسمعتها تقول: أنا أول امرأة قتلت رجلاً... الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: عروة لم يدرك صفيَّة.

---

٨٣٠ ــ الحديث رواه الحاكم من غير هذا الطريق (٤/ ٥٠ ــ ٥١)، ثم قال عقبه: «هذا حديث كبير غريب بهذا الإسناد، وقد روي بإسناد صحيح»، ثم قال في (٤/ ٥١): حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن صفية بنت عبد المطلب.

قال عروة: وسمعتها تقول: أنا أول امرأة قتلت رجلاً؛ كنت في فارع حصن حسان بن ثابت، وكان حسان معنا في النساء والصبيان حين خندق النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، قالت صفية: فمر بنا رجل من يهود، فجعل يطيف بالحصن، فقلت لحسان: إن هذا اليهودي بالحصن كما ترى، ولا آمنه أن يدلَّ على عوراتنا، وقد شغل عنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ وأصحابه، فقم إليه فاقتله، فقال: يغفر الله لك =

. . . .

= يا بنت عبد المطلب، والله لقد عرفت ما أنا بصاحب هذا، قالت صفية: فلما قال ذلك، ولم أر عنده شيئاً احتجزت، وأخذت عموداً من الحصن، ثم نزلت من الحصن إليه، فضربته بالعمود حتى قتلته، ثم رجعت إلى الحصن، فقلت: يا حسان انزل فاسْتَلبه، فإنه لم يمنعني أن أسلبه إلا أنه رجل، فقال: ما لي بسلبه من حاجة.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن صفية ــ رضي الله عنها ــ ثلاث طرق:

١ ــ يرويها هشام بن عروة، عن أبيه، عنها ــ رضي الله عنها ــ.

وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجها الطبراني في الكبير (٢٤/٣١٩ رقم ٨٠٤) بنحوه من طريق حماد بن سلمة، عن هشام به.

وذكره الهيثمي في المجمع (٦/١٣٤) وقال: «رجاله إلى عروة رجال الصحيح، ولكنه مرسل».

ومن طريق الحاكم، وأحمد بن الحسن القاضي أخرجه البيهقي في الدلائل (٣/٤٤٣).

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٨/٤١) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، حدثنا هشام بن عروة، فذكره، إلا أنه جعل الغزوة غزوة أحد، بدلاً من الخندق.

وساقه ابن حجر في الإصابة (٧/٧٤٤) من طريق ابن سعد على الصواب في أنها غزوة الخندق، فالله أعلم من أين حصل الخطأ.

٢ ــ يرويها ابن إسحاق، حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه عباد، قال، فذكر القصة مطوَّلة.

أخرجه ابن هشام في السيرة (٣/٢٣٩). =

. . . .

= وابن جرير في تاريخه (٢/٥٧٧).

والبيهقي في الدلائل (٣/٤٤٢ ـ ٤٤٣).

والجزري في أسد الغابة (٦/١٧٣ ـ ١٧٤).

جميعهم من طريق ابن إسحاق، به.

قال السهيلي في الروض الأنف (٦/٣٢٤) عن هذا الحديث: «ومحمل هذا الحديث عند الناس على أن حساناً كان جباناً شديد الجبن، وقد دفع هذا بعض العلماء، وأنكره؛ وذلك أنه حديث منقطع الإسناد، وقال: لو صح هذا لَهُجي به حسان؛ فإنه كان يهاجي الشعراء كضرار، وابن الزِّبْعري، وغيرهما، وكانوا يناقضونه ويردُّون عليه، فما عيَّره أحد منهم بجبن، ولا وسمه به، فدل هذا على ضعف حديث ابن إسحاق، وإن صح فلعل حسان أن يكون معتلاً في ذلك اليوم بعلة مَنَعته من شهود القتال، وهذا أولى ما تؤوِّل عليه. وممن أنكر أن يكون هذا صحيحاً أبو عمر ـ رحمه الله ـ في كتاب الدرر له». اهـ.

قلت: أما الانقطاع الذي ذكره السهيلي ـ رحمه الله ـ فإنه عنى به الإرسال؛ لأن عباد بن عبد الله بن الزبير تابعي، وهو ثقة روى له الجماعة. / ثقات العجلي (ص ٢٤٧ رقم ٧٦٤)، والتهذيب (٥/٩٨ رقم ١٦٤)، والتقريب (١/٣٩٢ رقم ٩٨).

وكذا ابنه يحيى ثقة. / الجرح والتعديل (٩/١٧٣ رقم ٧١٠)، والتقريب (٢/٣٥٠ رقم ٩٧)، والتهذيب (١١/٢٣٤ ـ ٢٣٥ رقم ٣٨١).

وأما إعلال السهيلي لمتن الحديث فقد أجاب عن ذلك الزرقاني بما نقله عنه المعلق على سيرة ابن هشام (٣/٢٤٠) بقوله: «وإنما كان أولى لأن ابن إسحاق لم ينفرد به، بل جاء بسند متصل حسن ـ كما علم ـ، فاعتضد حديثه، وقد قال ابن السراج: سكوت الشعراء عن تعييره بذلك من أعلام النبوة؛ لأنه شاعره ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ». =

. . . .

=

٣ ــ ترويها أم عروة بنت جعفر بن الزبير بن العوام، عن أبيها جعفر، عن جدها الزبير بن العوام، عن أمه صفية، فذكرت الحديث بنحوه، وفيه زيادة.

أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٥٠ ــ ٥١) وقال: «هذا حديث كبير غريب بهذا الإسناد».

وأخرجه ابن عساكر ــ كما في كنز العمال (٦٣١/١٣ رقم ٣٧٥٩٩) ــ.

وأخرجه البزار في مسنده (٣٣٣/٢ رقم ١٨٠٧)، إلا أنه جعل الحديث من مسند الزبير.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٢١/٢٤ ــ ٣٢٢) من طريق أم عروة، عن أبيها، عن جدتها صفية، ولم يذكر الزبير.

جميعهم من طريق إسحاق بن محمد الفروي، عن أم عروة، به، وكلهم جعل الحديث في غزوة أحد سوى الحاكم.

وبنحو رواية الطبراني أخرجه ابن أبي خيثمة، وابن منده ــ كما في الإصابة (٧٤٤/٧) ــ دون ذكر الزبير.

قال الهيثمي في المجمع (١١٤/٦ ــ ١١٥) بعد أن ذكر الحديث: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط من طريق أم عروة بنت جعفر بن الزبير، عن أبيها، ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات».

قلت: أما جعفر بن الزبير بن العوام فكان من أصغر ولد الزبير، وأمه تسمى زينب من بني قيس بن ثعلبة، روى عنه أولاده شعيب، ومحمد، وأم عروة، وهشام، وهشام بن عروة، وقد ذكره البخاري في تاريخه (١٩٠/٢ رقم ٢١٥٦) وسكت عنه، وابن أبي حاتم، (٤٧٨/٢ رقم ١٩٤٨) وبيّض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (١٠٥/٤)، وله ترجمة في طبقات ابن سعد (١٨٤/٥)، والتهذيب (٩٢/٢ رقم ١٤١)، وحيث لم يوثقه سوى ابن حبان فهو مجهول الحال. =

. . . .

=

وأما ابنته أم عروة فهي مجهولة لم أجد من ترجم لها، وقد ورد ذكرها فيمن روى عن جعفر بن الزبير.

والراوي عن أم جعفر هو إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي وتقدم في الحديث (٥١٥) أنه صدوق، إلا أنه كُفَّ فساء حفظه.

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما ذكر.

إلا أن إسحاق لم ينفرد به، فقد تابعه محمد بن الحسن بن زبالة عند أبي يعلى ـ كما في المطالب العالية (ل ١٤٤ أ) ـ حيث قال أبو يعلى: حدثنا زهير بن حرب، ثنا محمد بن الحسن ـ هو ابن زبالة ـ، حدثتني أم عروة ـ هي بنت جعفر بن الزبير ـ، عن أبيها، عن جدها الزبير بن العوام ـ رضي الله عنها ـ قال: لما خلف رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ نساءه يوم أحد بالمدينة فذكر الحديث بنحوه هكذا على أن الغزوة هي أحد، وعلى أن الحديث من مسند الزبير.

وهذا إسناد ساقط فيه ابن زبالة هذا وقد كذبوه. / الكامل (٢١٨٠/٦)، والتقريب (١٥٤/٢ رقم ١٣٨)، والتهذيب (١١٥/٩ رقم ١٦٠).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «عروة لم يدرك صفية».

قلت: قد صرَّح عروة بالسماع من صفية عند الحاكم.

وقد جاء في تهذيب التهذيب (١٨٣/٧ ـ ١٨٤) ما نصُّه: «قال خليفة: في آخر خلافة عمر سنة (٢٣) يقال: ولد عروة بن الزبير. وقال مصعب الزبيري: ولد عروة لست خلون من خلافة عثمان، وكان بينه وبين أخيه عبد الله عشرون سنة» فعقب الحافظ ابن حجر على هذا القول بقوله: «قلت: أما ما حكاه عن مصعب من أنه ولد لست خلت من خلافة عثمان، وكان بينه وبين عبد الله عشرون سنة فلا يستقيم؛ لأن عبد الله ولد =

. . . .

= سنة إحدى من الهجرة، وعثمان ولي الخلافة سنة (٢٣) فيكون بين المولدين على هذا تسع وعشرون سنة فتأمله! فلعله لست سنين خلت من خلافة عمر فيكون بينه وبين أخيه مدة الهجرة عشر سنين، وخلافة أبي بكر سنتين ونصف، وستاً من خلافة عمر، الجملة: ثماني عشرة سنة ونصف، فتجوز في لفظ العشرين».

قلت: وعلى أي من القولين فلا يمكن سماع عروة من صفية، لأنها توفيت في خلافة عمر ـ رضي الله عنه ـ كما في الإصابة (٧/٧٤٣ ـ ٧٤٥) ـ .

فإذا قدرنا أنها توفيت في آخر خلافة عمر فتكون سن عروة على تأويل ابن حجر ثلاث سنين، أو أربعاً ـ إن كثرت ـ، ومن في هذه السن لا يقوى على تحمل الرواية، ولعل التصريح بسماع عروة من صفية هنا خطأ من يونس بن بكير فإنه ـ كما تقدم في الحديث (٥٣٧) ـ : «صدوق يخطيء»، ولعل هذا من أخطائه بدليل أن الذين رووا الحديث عن هشام سوى يونس لم يذكروا سماع عروة من صفية.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد وهو حسن لغيره بالطريق الثانية التي رواها ابن إسحاق، والله أعلم.

أم هانىء بنت أبـي طالب، أخت علي

٨٣١ ـ قال الحاكم: أم هانيء اسمها: فَاخِتَة وقيل اسمها[١]: هند، والأول قد تواتر.

قلت: أين التواتر؟

---

(١) قوله: (اسمها) ليس في (ب)، ولا في التلخيص، وما أثبته من (أ).

٨٣١ ـ المستدرك (٥٢/٤) أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد، ثنا أحمد بن حنبل قال: أم هانيء بنت أبـي طالب اسمها هند، وأمها فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهكذا ذكر الإمام أبو عبد الله ـ رضي الله عنه ـ اسم أم هانيء، وقد تواترت الأخبار بأن اسمها فاختة.

تخـــريجـــه:

الحاكم أورد هنا هذا القول عن الإمام أحمد، مع أنه في المسند (٣٤٠/٦) جزم بأن اسمها فاختة، فقال: «حديث أم هانيء بنت أبـي طالب ـ رضي الله عنها ـ ، واسمها فاختة».

وفي الجرح والتعديل (٤٦٧/٩) في الترجمة رقم (٢٣٨٣) هكذا: «... أحمد بن حنبل يذكر عن الشافـعي قال: أم هانيء...»، ثم بياض.

وأم هانيء اختلف في اسمها، فقيل: هند، وقيل فاطمة، وقيل فاختة.

وتسميتها بفاختة هو المشهور، كما صرح بذلك ابن حجر ـ رحمه الله ـ في الإصابة (٣١٧/٨). =

. . . .

= وقال مصعب الزبيري في نسب قريش (ص ٣٩): «وأم هانيء، واسمها فاختة، ويقولون: هند».

وقال ابن سعد في الطبقات (٤٧/٨): «أم هانيء، واسمها فاختة بنت أبي طالب. . .».

وقال خليفة بن خياط في طبقاته (ص ٣٣٠): «وأم هانيء اسمها فاختة بنت أبي طالب».

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٦٧/٩ رقم ٢٣٨٣): «أم هانيء ابنة أبي طالب، أخت علي روت عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أحاديث كثيرة، اسمها فاختة. . . يُروى عن أبي مُرَّة، عن أم هانيء فاختة أخت علي بن أبي طالب. . .» والنقط بياض الأصل.

وبهذا الاسم أورد مسندها الطبراني في معجمه الكبير (٤٠٥/٢٤)، فقال: «فاختة أم هانيء بنت أبي طالب».

دراسة الإسناد:

هذا الأثر يرويه الحاكم عن محمد بن المؤمل بن الحسن، عن الفضل بن محمد الشعراني، عن أحمد بن حنبل.

أما الفضل بن محمد الشعراني البيهقي، أبو محمد فهو إمام حافظ جوال. / المنتظم (١٥٥/٥ ـ ١٥٦)، وتذكرة الحافظ (٦٢٦/٢ رقم ٦٥٤)، وسير أعلام النبلاء (٣١٧/١٣ رقم ١٤٧).

وأما شيخ الحاكم محمد بن المؤمل بن الحسن بن ماسرجس النيسابوري فهو الإمام رئيس نيسابور كما وصفه بذلك الذهبي في السير (٢٣/١٦ رقم ١٠).

الحكم على الحديث:

هذا الأثر صحيح الإسناد إلى الإمام أحمد، والمشهور خلافه كما تقدم في أثناء التخريج. وأما دعوى التواتر فإن انتقاد الذهبي للحاكم فيها في محله ـ رحمهما الله جميعاً ـ، والله أعلم.

الشّفاء بنت عبد الله القرشية

٨٣٢ ـ حديث الشّفاء بنت عبد الله القرشية:

أنها كانت ترقي برقى في الجاهلية، (وأنها هاجرت)[١]، فقالت: يا رسول الله، إني كنت أرقي برقى، وقد رأيت أن أعرضها عليك، قال: «اعرضيها»، فعرضتها عليه، وكانت فيها رقية النَّملة، فقال: «علِّميها حفصة»[٢]. . . الحديث.

قلت: فيه عثمان بن عمر بن عثمان العدوي، سئل ابن معين عنه فلم يعرفه[٣].

---

(١) في (أ): (وأتاها حرب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (وإنها هاجرت) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) الكامل (١٨٢١/٥).

٨٣٢ ـ الحديث رواه الحاكم في المستدرك (٥٦/٤ و٥٧) بإسنادين مختلفين عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة القرشي، عن الشفاء، ثم ذكر هذا الحديث، فقال (٥٧/٤): حدثنا بالحديث على وجهه أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر الزاهد العدل، إملاءً سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، حدثنا محمود بن محمد الواسطي، ثنا إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق الهروي، حدثني عثمان بن عمر بن عثمان بن سليمان بن أبي حثمة القرشي العدوي، حدثني أبي، عن جدي عثمان بن سليمان، عن أبيه، عن أمه =

. . . .

= الشفاء بنت عبد الله أنها كانت ترقي برقى في الجاهلية، وإنها لما هاجرت إلى النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قدمت عليه، فقالت: يا رسول الله، إني كنت أرقي برقى في الجاهلية، وقد رأيت أن أعرضها عليك، فقال: «اعرضيها»، فعرضتها عليه، وكانت منها رقية النملة، فقال: «ارقي بها، وعلميها حفصة»: بسم الله صلوب حين يعود من أفواهها ولا تضر أحداً، اللهم اكشف البأس رب الناس، قال: ترقي بها على عود كركم سبع مرات، وتضعه مكاناً نظيفاً، ثم تدلكه على حجر، وتطليه على النورة.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن منده في المعرفة (٢/٣٣٢/١) ــ كما في السلسلة الصحيحة للألباني (١/١٣٢) في تخريج الحديث رقم (١٧٨) ــ من طريق عثمان بن عمر، به.

وأخرجه ابن حبان (ص ٣٤٢ رقم ١٤١٤).

والطبراني في الكبير (٢٤/٣١٦ رقم ٧٩٦).

والحاكم (٤/٥٧).

جميعهم من طريق إسحاق بن سليمان الرازي، عن الجراح بن الضحاك الكندي، عن كريب بن سليمان الكندي قال: أخذ بيدي علي بن الحسين بن علي ــ رضي الله عنهم ــ حتى انطلق بي إلى رجل من قريش أحد بني زهرة يقال له: ابن أبي حثمة، وهو يصلي قريباً منه حتى فرغ ابن أبي حثمة من صلاته، ثم أقبل علينا بوجهه، فقال له علي بن الحسين: الحديث الذي ذكرت عن أمك في شأن الرقية، فقال: نعم، حدثتني أمي إنها كانت ترقي برقية في الجاهلية. فلما أن جاء الإسلام قالت: لا أرقي حتى أستأمر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال لها النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ارقي ما لم يكن شرك بالله عز وجل».

هذا لفظ الحاكم، ولفظ ابن حبان والطبراني نحوه، إلا أن في المطبوع عند ابن حبان: «ابن خيشمة»، وأظنه خطأ من الطباعة. =

. . . .

= وكريب جاء في المستدرك أنه ابن سليمان، وعند ابن حبان والطبراني: «كريب الكندي»، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٦٩/٧ رقم ٩٦١) كريب بن سليم الكندي، وقد بيَّض له ابن أبي حاتم. وذكره البخاري في تاريخه (٢٣١/٧ رقم ٩٩٥)، وسكت عنه، وأورده ابن حبان في ثقاته (٣٥٧/٧) وكلاهما قالا: «كريب الكندي»، ولم يذكرا اسم أبيه، وبكل حال فهو مجهول؛ لأني لم أجدهم نصوا على أنه روى عنه غير الجراح بن الضحاك، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (القسم الأول من الجزء الثامن/ ص ٣٨ رقم ٣٥٩٣).

والإمام أحمد في مسنده (٣٧٢/٦).

وأبو داود في سننه (٢١٥/٤ رقم ٣٨٨٧) في الطب، باب ما جاء في الرقي.

والنسائي في الكبرى في الطب ــ كما في تحفة الأشراف (٣٣٦/١١ رقم ١٥٩٠٠) ــ.

والطبراني في الكبير (٣١٣/٢٤ ــ ٣١٤ رقم ٧٩٠).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٦/٤).

والبيهقي في سننه (٣٤٩/٩).

جميعهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن صالح بن كيسان، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن سليمان بن أبي حثمة، عن الشفاء بنت عبد الله قالت: دخل علينا النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وأنا عند حفصة، فقال: «ألا تعلمين هذه رقية النملة كما علمتيها الكتابة؟» وهذا لفظ أحمد والباقون بنحوه.

وخالف عبد العزيز بن عمر إبراهيم بن سعد فروى الحديث عن صالح بن كيسان، ثنا إسماعيل بن محمد بن سعد، أن أبا بكر بن سليمان بن =

. . . .

= أبـي حثمة القرشي حدثه أن رجلاً من الأنصار خرجت به نملة فدُلَّ: أن الشفاء بنت عبد الله ترقي من النملة، فجاءها، فسألها أن ترقيه، فقالت: والله ما رقيت منذ أسلمت، فذهب الأنصاري إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فأخبره بالذي قالت الشفاء، فدعا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ الشفاء، فقال: «اعرضي علي»، فعرضتها عليه، فقال: «ارقيه، وعلميها حفصة كما علمتيها الكتاب» هكذا زاد في متنه، وزاد في سنده إسماعيل بن محمد.

أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٥٦ ـ ٥٧) وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبـي.

قلت: ذكر هذه المخالفة الألباني في سلسلته الصحيحة (١/١٣٠ ـ ١٣١) فقال: «تابع إبراهيم بن سعد، عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، ولكنه خالفه في السند والمتن.

أما السند فقال: عن صالح بن كيسان، عن أبـي بكر بن عبد الرحمن بن سليمان بن أبـي حثمة، عن الشفاء بنت عبد الله، فأسقط منه إسماعيل بن محمد بن سعد.

وأما المتن فرواه بلفظ، ثم ذكر اللفظ من رواية عبد العزيز بن عمر السابقة، ثم قال: «والرواية الأولى ـ يعني رواية إبراهيم بن سعد ـ أصح؛ لوجهين:

الأول: أن إبراهيم بن سعد أحفظ من مخالفه عبد العزيز بن عمر، فإنهما وإن كان الشيخان قد احتجا بهما كليهما، فإن الأول قال فيه الحافظ في التقريب: (ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح) وأما الآخر فقال فيه: (صدوق يخطيء)، ولهذا أورده الذهبـي في الميزان، وفي الضعفاء، ولم يورد الأول.

الثاني: أن إبراهيم معه زيادة في السند والمتن، وزيادة الثقة مقبولة ـ كما هو معروف ـ». اهـ. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث أعله الذهبي بعثمان بن عمر، وذكر أن ابن معين سئل عنه فلم يعرفه، وهو كذلك، واسمه عثمان بن عمر بن عثمان بن سليمان بن أبي حثمة القرشي العدوي، ساق ابن عدي الرواية عن ابن معين أنه سئل عنه كيف حاله؟ فقال: لا أعرفه. وقال ابن عدي عقبه: وهذا الذي قال يحيى إنه لا يعرفه، فهو كما قال؛ لأنه مجهول. اهـ. من الكامل (٥/١٨٢١)، والميزان (٣/٤٩ رقم ٥٥٤٤)، واللسان (٤/١٤٩ رقم ٣٤٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عثمان بن عمر، وهو حسن لغيره بالطريقين المتقدم ذكرهما. وله شاهد من حديث حفصة.

أخرجه الإمام أحمد (٦/٢٨٦).

والطبراني في الكبير (٢٤/٣١٦ رقم ٧٩٧).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٣٢٧).

والحاكم في المستدرك (٤/٤١٤).

جميعهم من طريق سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن أبي بكر بن سليمان، عن حفصة أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دخل عليها وعندها امرأة يقال لها: شفاء ترقي من النملة، فقال لها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «علميها حفصة» هذا لفظ أحمد، والباقون بنحوه.

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (القسم الأول من الجزء الثامن/ ص ٣٧ رقم ٣٥٩١).

والطبراني في الكبير (٢٤/٣١٦ رقم ٧٩٨).

كلاهما من طريق ابن علية، عن محمد بن المنكدر، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لجدته =

= الشفـاء: «علمي حفصـة رقيتـك» وهـذا لـفظ الـطبـراني، ولفظ ابن أبـي شيبة نحوه.

فهذه مخالفة من ابن علية لسفيان الثوري في وصل الحديث وإرساله، وكلاهما إمامان، إلا أن الثوري أوثق من ابن علية. فالثوري ثقة حافظ فقيه، عابد إمام حجة ــ كما في الحديث المتقدم برقم (٦٥٧) ــ.

وأما ابن عُلَيَّة فسبق في الحديث رقم (٧٠٩) أنه: ثقة حافظ.

ولـعل الخلاف هنا لا يضر ــ إن شاء الله ــ ؛ لأن أبا بكر سمـع الحديث من جدته الشفاء، ومن حفصة، فحدث به عن هذه مرة، وعن هذه أخرى، وساقه على الحكاية من نفسه لتيقنه بالقصة، والله أعلم.

قال الحاكم عقب روايته للحديث: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبـي.

وقال الهيثمي في المجمـع (٥/١١٢) بـعد أن عزاه لأحمد فقط: «رجاله رجال الصحيح».

وصححه الألباني في سلسلتـه الصحيحة (١/١٢٩ رقم ١٧٨)، فيكـون الحديث بمجموع هذه الطرق صحيحاً لـغيره، والله أعلم.

فاطمة، أخت عمر بن الخطاب

٨٣٣ ـ حديث عمر، قال:

لما فتحت لي أختي قلت: يا عدوة نفسها، صَبَوْتِ؟ ودخلتُ، فجلست على السرير؛ فإذا بصحيفة... الحديث.

قلت: سقط منه[1]، وهو واه منقطع.

---

(١) كذا في (أ)، (ب)، والتلخيص، ولم يصرح بالساقط.

٨٣٣ ـ المستدرك (٤/٥٩ ـ ٦٠): (أخبرنا) عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا محمد بن أحمد بن برد الأنطاكي، ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنيني، ثنا أسامة بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: لما فتحت لي أختي قلت: يا عدوة نفسها، أصبوت؟ قالت: ورفع شيئاً، فقالت: يا ابن الخطاب، ما كنت صانعاً فآصنعه، فإني قد أسلمت، قال: فدخلت، فجلست على السرير؛ فإذا بصحيفة وسط البيت، فقلت: ما هذه الصحيفة ها هنا؟ فقالت: دعنا عنك يا ابن الخطاب، أنت لا تغتسل من الجنابة، ولا تطهر، وهذا لا يمسه إلا المطهرون.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في الفضائل (١/٢٨٥ ـ ٢٨٨ رقم ٣٧٦ و٣٧٧) من طريقين عن إسحاق بن إبراهيم الحنيني، به وذكر الحديث بطوله في قصة إسلام عمر بلفظ أطول من هذا. وبنحو سياق الإمام أحمد أخرجه البزار في مسنده (٣/١٦٩ ـ ١٧١ رقم ٢٤٩٣). =

. . . .

= وقال: «لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا الحنيني، ولا نعلم في إسلام عمر أحسن من هذا الإسناد، على أن الحنيني خرج من المدينة فكُفَّ واضطرب حديثه».

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٦٣ ـ ٦٤) وقال: «رواه البزار وفيه أسامة بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف».

وفي حاشية المجمع نقل عن ابن حجر أنه قال: «فيه من هو أضعف من أسامة، وهو إسحاق بن إبراهيم الحنيني، وقد ذكر البزار أنه تفرد به».

ورواه ابن سيد الناس في عيون الأثر (١/١٢١ ـ ١٢٢) بنحو سياق الإمام أحمد.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «قد سقط منه، وهو واه منقطع».

قلت: الحديث في سنده زيد بن أسلم العدوي، مولاهم، وهو ضعيف من قبل حفظه. / الجرح والتعديل (٢/٢٨٥ رقم ١٠٣٢)، والكامل (١/٣٨٦ ـ ٣٨٨)، والتهذيب (١/٢٠٧ ـ ٢٠٨ رقم ٣٩٠)، والتقريب (١/٥٢ رقم ٣٥٦).

وفي سنده أيضاً إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني ـ بضم المهملة، ونونين مصغراً ـ، أبو يعقوب المدني، وهو ضعيف. / الكامل (١/٣٣٤ ـ ٣٣٥)، والتقريب (١/٥٥ رقم ٣٧٩)، والتهذيب (١/٢٢٢ ـ ٢٢٣ رقم ٤١٣).

والحديث يرويه هنا عن عمر زيد بن أسلم وهو لم يسمع من عبد الله بن عمر إلا حديثين، وروايته عن أبي هريرة، وجابر، ورافع بن خديج، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص، وأبي أمامة، وأبي سعيد مرسلة مع أن هؤلاء تأخرت وفاتهم عن عمر، فمن باب أولى أن يكون أرسل عن =

. . . .

= عمر. / انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٦٣ رقم ٩٧)، والتهذيب (٣/٣٩٥ ـ ٣٩٧ رقم ٧٢٨)، وجامع التحصيل (ص ٢١٦ رقم ٢١١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لانقطاعه، وضعف أسامة، وإسحاق، والله أعلم.

حبيبة بنت أبـي تِجْراة

٨٣٤ ـ و ٨٣٥ ـ حديث: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي».

أورده في ترجمة حبيبة بنت أبـي تِجْراة(١)، ولم يصح.

---

(١) في أصل (أ) هكذا: (بنت تجراة) ومعلق بهامشها: (أبـي).

٨٣٤ ـ المستدرك (٤/٧٠): أخبرني مخلد بن جعفر، ثنا محمد بن جرير، حدثني محمد بن عمر بن علي المقدمي، ثنا الخليل بن (عثمان)، قال: سمعت عبد الله بن نُبَيْه يحدث عن جدتـه صفية بنت شيبـة، عن حبيبة بنت أبـي تجراة، قالت: كانت لنا صُفة في الجاهلية، قالت: فاطلعت من كوة بين الصفا والمروة، فأشرفت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وإذا هو يسعى، ويقول لأصحابه: «اسعوا، فإن الله تعالى كتب عليكم السعي»، قالت: رأيته في شدة السعي يدور الإزار حول بطنه حتى رأيت بياض إبطيه وفخذيه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤/٢٣٢ رقم ٢٧٦٤).

والطبراني في الكبير (٢٤/٢٢٧ رقم ٥٧٦).

كلاهما من طريق محمد بن عمر بن علي المقدمي، به نحوه.

وتابع ابن نبيه عدة، منهم: منصور بن عبد الرحمن، وموسى بن عبيد، والوليد بن عبد الله، وعطاء بن أبـي رباح. =

. . . .

=أما رواية منصور بن عبد الرحمن فأخرجها الدارقطني في سننه (٢/٢٥٥ رقم ٨٤).

ومن طريقه البيهقي في سننه (٥/٩٧) في الحج، باب وجوب الطواف بين الصفا والمروة.

من طريق عبد الله بن المبارك، أخبرني معروف بن مشكان، أخبرني منصور بن عبد الرحمن، عن أمه صفية، قالت: أخبرتني نسوة من بني عبد الدار اللائي أدركن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بنحوه هكذا دون التصريح بآسم حبيبة، وهي من بني عبد الدار ـ كما سيأتي مصرحاً به في بعض طرق الحديث الآتي رقم (٨٣٥) ـ وهي ممن عرف بهذا الحديث ـ كما سيأتي في الطرق الآتية ـ.

أما طريق موسى بن عبيد فهي التي أخرجها ابن خزيمة في صحيحه (٤/٢٣٣ رقم ٢٧٦٥) فقال: ثنا محمد بن يحيى، ثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن واصل مولى أبي عيينة، عن موسى بن عبيد، عن صفية بنت شيبة، أن امرأة أخبرتها، فذكره.

قال ابن خزيمة عقبه: «هذه المرأة التي لم تسم في هذا الخبر: حبيبة بنت أبي تجراة» وخالف محمد بن يحيى أحمد بن منصور الرمادي في روايته للحديث عن عبد الرزاق حيث قال: نا عبد الرزاق، قال: نا هشام بن حسان، يحدث عن واصل، عن موسى بن عبيدة، عن صفية بنت شيبة قالت: كنت في خوخة.

أخرجه الدارقطني في سننه (٢/٢٥٦ رقم ٨٩) فقال: نا محمد بن مخلد، نا أحمد بن منصور الرمادي، فذكره هكذا بجعل شيخ عبد الرزاق هشاماً، وقال: «موسى بن عبيدة»، وجعل الحديث في مسند صفية.

وخالفهما ابن أبي عمر فقال: حدثنا عبد الرزاق، ثنا هشام، عن بديل، عن موسى بن عقبة، عن صفية بنت شيبة قالت: كنت في خوخة. =

. . . .

= أخرجه ابن أبي عمر في مسنده ــ كما في المطالب العالية المسندة (ل ٤٦/ب) وهو في المطبوع (١/٣٦٦ رقم ١٢٣٣) ــ.

وأما طريق الوليد بن عبد الله فأخرجها ابن أبي عمر في الموضع السابق، فقال: حدثنا وكيع، عن إبراهيم بن يزيد، عن الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، عن صفية بنت شيبة، عن امرأة من بني نوفل قالت: فذكره وزاد: وسمعته وهو يقول وهو يسعى: «رب اغفر وارحم، إنك أنت الأعز الأكرم».

وهذا إسناد ضعيف جداً، فإبراهيم بن يزيد الخُوزي ــ بضم المعجمة، وبالزاي ــ متروك الحديث ــ كما في التقريب (١/٤٦ رقم ٣٠٣) ــ، وانظر الكامل (١/٢٢٧ ــ ٢٢٩)، والتهذيب (١/١٧٩ ــ ١٨٠ رقم ٣٢٧).

وأما متابعة عطاء فهي الآتية برقم (٨٣٥)، وهي ضعيفة ــ كما سيأتي بيان ذلك ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده الخليل بن عثمان التميمي، ولم أجد من ترجم له.

وقال الألباني في حاشيته على صحيح ابن خزيمة: «لم أجد له ترجمة».

قلت: واسمه في المستدرك: «الخليل بن عمر»، والصواب ما أثبته لأمرين:

١ ــ ما جاء في صحيح ابن خزيمة، ومعجم الطبراني من أن اسمه هكذا.

٢ ــ ذكر المزي ــ رحمه الله ــ له في تهذيب الكمال (٣/١٢٤٩) في شيوخ محمد المقدمي.

وشيخ الخليل هذا هو عبد الله بن نُبيه، ولم أجد من ذكره، وقال الألباني في حاشيته على صحيح ابن خزيمة: و«نبيه» أظنه محرفاً من: «خثيم»، وهو عبد الله بن عثمان بن خثيم ثقة معروف بالرواية عن صفية».

قلت: لو تحرف الاسم عند ابن خزيمة، فهل يتحرف أيضاً عند الطبراني، =

. . . .

= والحاكم مع اختلاف الطريق؟!! بل الصواب أن هذا اسمه، غير أنه مجهول.

وأما الطريق الأخرى التي رواها منصور بن عبد الرحمن وتقدم ذكرها، فقد نقل صاحب نصب الراية عن صاحب التنقيح أنه قال: «إسناده صحيح، ومعروف بن مشكان باني كعبة الرحمن صدوق، لا نعلم من تكلم فيه، ومنصور هذا ثقة، مخرج له في الصحيحين».

قلت: منصور هذا هو ابن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث العبدري، الحَجَبي، وهو ابن صفية بنت شيبة ثقة من رجال الشيخين. / الجرح والتعديل (٨/١٧٤ رقم ٧٧١)، والتقريب (٢/٢٧٦ رقم ١٣٨٨)، والتهذيب (١٠/٣١٠ رقم ٥٤٢).

ومعروف بن مُشكان ــ بضم أوله وسكون المعجمة ــ، أبو الوليد المكي، باني الكعبة مقرىء مشهور مقدم في القراءة، قليل الحديث، قال عنه ابن عبد الهادي في التنقيح ــ كما سبق ــ: «صدوق لا نعلم من تكلم فيه»، وقال الحافظ في التقريب (٢/٢٦٤ رقم ١٢٧٠): «صدوق»، وانظر التهذيب (١٠/٢٣٢ رقم ٤٢٥)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١٠/١٣٠ رقم ٤٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً من هذه الطريق لجهالة الخليل بن عثمان، وابن نبيه، وهو حسن لذاته من الطريق التي رويت عن منصور بن عبد الرحمن، وانظر الحديث الآتي.

٨٣٥ ــ المستدرك (٤/٧٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبيد الله المنادي، ثنا يونس بن محمد المؤدب، ثنا عبد الله بن المؤمل المكي، عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصن، حدثني عطاء بن أبي رباح، عن حبيبة بنت أبي تجراة قالت: دخلت على دار أبي حسين في نسوة من قريش، ورسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يطوف بين الصفاء والمروة، =

. . . .

= وهو يسعى، يدور به إزاره من شدة السعي، وهو يقول لأصحابه: «اسعوا، فإن الله عز وجل كتب عليكم السعي».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمـد في مسنده (٦/٤٢١) من طـريق يونس، به نحوه. هكذا على أن الحديث من رواية عطاء عن حبيبة.

والصواب أن عطاء يروي الحديث عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة ــ كما روى ذلـك الشافعي في مسنـده (١/٣٥١ رقم ٩٠٧) فقال: أخبـرنـا عبد الله بن المؤمل العائذي، عن عمـر بن عبد الرحمن بن محيصن، عن عطاء بن أبـي رباح، عن صفية بنت شيبة، قالت: أخبرتني بنت أبـي تجراة ــ إحدى نساء بني عبد الدار ــ، فذكره بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/٢٢٦ رقم ٥٧٣).

والدارقطني في سننه (٢/٢٥٦ رقم ٨٧ و ٨٨).

وابن عدي في الكامل (٤/١٤٥٦).

وأبو نعيم في الحلية (٩/١٥٨ ــ ١٥٩).

والبيهقي في سننه (٥/٩٨).

وفي المعرفة (٢/ل ٢٩٩ أ).

وابن عبد البر في التمهيد (٢/١٠٠ ــ ١٠١).

والبغوي في شرح السنة (٧/١٤٠ ــ ١٤١ رقم ١٩٢١).

جميعهم من طريق الشافعي، به نحوه.

وتابـع الشافعي عليه أبو نعيم الفضل بن دكين، وحميد بن عبد الرحمن، ومعاذ بن هانيء البهراني، ومحمد بن ماهان.

أما رواية أبـي نعيم الفضل بن دكين فقد أخرجها ابن عبد البر في التمهيد =

. . . .

= (٢/١٠٠) فقال: أخبرنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: أخبرنا محمد بن سنجر، قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا عبد الله بن المؤمل، عن عمر بن عبد الرحمن السهمي، عن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي تجراة ـ امرأة من أهل اليمن ـ قالت: فذكره بنحوه هكذا على أن حبيبة من أهل اليمن.

وأما رواية حميد بن عبد الرحمن فأخرجها الطبراني في الكبير (٢٤/٢٢٦ رقم ٥٧٤)، فقال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا علي بن حكيم الأودي، ثنا حميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن المؤمل، فذكره بنحو رواية الشافعي.

وأما رواية معاذ بن هانيء البهراني فأخرجها ابن سعد في الطبقات (٨/٢٤٧) فقال: أخبرنا معاذ بن هانىء البهراني، حدثنا عبد الله بن المؤمل المكي، فذكره بنحوه.

هكذا رواه ابن سعد عن معاذ.

ورواه الدارقطني في سننه (٢/٢٥٥ رقم ٨٦) فقال: نا محمد بن مخلد، نا محمد بن إسحاق الصغاني، نا يونس بن محمد، ومعاذ بن هانيء قالا: نا ابن المؤمل، عن عبد الله بن محيصن، عن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي تجراة، فذكره بنحوه هكذا بتسمية شيخ ابن المؤمل عبد الله بن محيصن.

وأما رواية محمد بن ماهان، فأخرجها بحشل في تاريخ واسط (ص ١٥٧)، فقال: ثنا سليمان بن داود بن ثابت الخزاز، قال: أنا محمد بن ماهان، قال: ثنا عبد الله بن زيد أبو المؤمل المكي، عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصن، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي تجراة. . . ، الحديث بنحوه. =

. . . .

= وخالف الشافعي سريج بن النعمان، ومحمد بن سنان العوفي، ومحمد بن بشر، واختلف على سريج فيه أيضاً.

فرواه الإمام أحمد في المسند (٦/٤٢١ ـ ٤٢٢).

وأحمد بن زهير عند ابن عبد البر في التمهيد (٢/٩٩ ـ ١٠٠).

كلاهما قالا: حدثنا سريج بن النعمان، قال: حدثنا عبد الله بن المؤمل، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية، فذكره بنحوه هكذا بحذف عمر بن عبد الرحمن.

وخالفهما محمد بن العباس المؤدب عند الطبراني في الكبير (٢٤/٢٢٥ رقم ٥٧٢) فقال: ثنا سريج بن النعمان الجوهري، ثنا عبد الله بن المؤمل، عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصن، عن صفية بنت شيبة، فذكره بنحوه هكذا بحذف عطاء وإثبات عمر.

وأما مخالفة محمد بن سنان العوفي فهي ما ذكرها ابن عبد البر في التمهيد (٢/١٠١) من طريق العقيلي: حدثنا محمد بن أيوب، قال: أخبرنا محمد بن سنان العوفي، قال: أخبرنا عبد الله بن المؤمل المكي، قال: أخبرنا عمر بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، عن صفية بنت شيبة، عن امرأة يقال لها: حبيبة بنت أبي تجراة قالت: دخلت المسجد أنا ونسوة معي من قريش، قالت: والنبي ـ عليه السلام ـ يطوف بالبيت، قالت: وإنه ليسعى حتى إني لأرثي له وهو يقول لأصحابه: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي».

قال ابن عبد البر: هكذا قال: «يطوف بالبيت»، وأسقط من إسناد الحديث عطاء.

وأما مخالفة محمد بن بشر للشافعي فرواها ابن أبي شيبة في المصنف ـ كما في نصب الراية (٣/٥٦) ـ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/٢٢٦ ـ ٢٢٧ رقم ٥٧٥).

وابن عبد البر في التمهيد (٢/١٠١). =

. . . .

= وابن أبـي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ٣٦٤ أ).

ثلاثتهم من طريق ابن أبـي شيبة، ثنا محمد بن بشر، ثنا عبد الله بن المؤمل المخزومي، ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبـي حسين، عن عطاء، عن حبيبة بنت أبـي تجراة، فذكره بنحوه هكذا بتسمية شيخ ابن المؤمل عبد الله بن عبد الرحمن بن أبـي حسين، وإسقاط صفية بنت شيبة، والسياق للطبراني، وسياق ابن عبد البر نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث هنا من طريق الحاكم معلول بثلاثة أمور:

١ ــ الانقطاع في سنده بحذف صفية بنت شيبة كما تقدم، وكما سيأتي.

٢ ــ أن مدار الحديث على عبد الله بن المؤمل، وتقدم في الحديث (٧٤٦) أنه: ضعيف الحديث.

٣ ــ الاضطراب في سنده ــ كما يتضح من تخريج الحديث ــ.

وهل الاضطراب فيه من ابن المؤمل، أو ممن دونه؟

قال ابن القطان: «وعندي أن الوهم من عبد الله بن المؤمل، فإن ابن أبـي شيبة إمام كبير. وشيخه محمد بن بشر ثقة، وابن المؤمل سيء الحفظ، وقد اضطرب في هذا الحديث اضطراباً كثيراً، فأسقط عطاء مرة، وابن محيصن أخرى، وصفية بنت شيبة أخرى، وأبدل ابن محيصن بآبن أبـي حسين أخرى، وجعل المرأة عبدرية تارة، ويمنية أخرى، وفي الطواف تارة، وفي السعي بين الصفا والمروة أخرى، وكل ذلك دليل على سوء حفظه، وقلة ضبطه، والله أعلم. اهـ. من نصب الراية (٣/٥٦).

وأما ابن عبد البر ــ رحمه الله ــ فقال في التمهيد (٢/١٠١ ــ ١٠٢) بعد أن ذكر حديث الشافعي: «وذكره أبو بكر بن أبـي شيبة فأخطأ في إسناده، إما هو، وإما محمد بن بشر» ثم ذكر الحديث من طريقهما، وقال: «أخطأ في موضعين من الإسناد أحدهما: أنه جعل موضع عمر بن عبد الرحمن، =

. . . .

= عبد الله بن أبـي حسين، والآخر: أنه أسقط صفية بنت شيبة من الإسناد، فأفسد إسناد هذا الحديث، ولا أدري ممن هذا؟ أمن أبـي بكر؟ أم من محمد بن بشر؟ ومن أيهما كان فهو خطأ لا شك فيه، وقد رواه محمد بن سنان العوفي، عن عبد الله بن المؤمل فجعله بالطواف بالبيت»، ثم ذكر الحديث السابق من طريق محمد بن سنان، ثم قال: «هكذا قال: يطوف بالبيت، وأسقط من إسناد الحديث عطاء، والصحيح في إسناد هذا الحديث ومتنه ما ذكره الشافعي، وأبو نعيم؛ إلا أن قول أبـي نعيم: امرأة من أهل اليمن ليس بشيء، والصواب ما قال الشافعي، والله أعلم.

فإن قال قائل: إن عبد الله بن المؤمل ليس ممن يحتج بحديثه لضعفه، وقد انفرد بهذا الحديث، قيل له: هو سيء الحفظ فلذلك اضطربت الرواية عنه، وما علمنا له ضربة تسقط عدالته، وقد روى عنه جماعة من جلّة العلماء، وفي ذلك ما يرفع حاله، والاضطراب عنه لا يسقط حديثه؛ لأن الاختلاف على الأئمة كثير، ولم يقدح ذلك في روايتهم، وقد اتفق شاهدان عدلان عليه، وهما الشافعي، وأبو نعيم، وليس من لم يحفظ ولم يُقم، حجة على من أقام وحفظ». اهـ.

قلت: لم يطلع ابن عبد البر على متابعة محمد بن ماهان، وحميد بن عبد الرحمن للشافعي، وهي موافقة لروايته ـ كما يتضح من سياقها ـ.

وكان قد سبق ابن عبد البر إلى ترجيح هذه الرواية الدارقطني ـ رحمه الله ـ في العلل حيث قال: «والصحيح قول من قال: عن عمر بن محيصن، عن عطاء، عن صفية، عن حبيبة بنت أبـي تجراة، وهو الصواب». اهـ. من نصب الراية (٣/٥٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد، وهو ضعيف فقط من طريق الشافعي ومن وافقه على الرواية لحال ابن المؤمل.

فإذا انضمت رواية منصور بن عبد الرحمن التي هي حسنة لذاتها ومرّ ذكرها =

. . . .

= في الحديث السابق رقم (٨٣٤) إلى رواية الشافعي ومن وافقه التي رجح العلماء أنها هي الصواب ازداد الحديث قوّة.

وله شاهد من حديث تَمْلُك، وبَرّة، وابن عباس ــ رضي الله عنهم ــ.

أما حديث تملك العبدرية فأخرجه الطبراني في الكبير (٢٠٦/٢٤ ــ ٢٠٧ رقم ٥٢٩).

والبيهقي في سننه (٩٨/٥) في الحج، باب وجوب الطواف بين الصفا والمروة.

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ٣٧٩ أ).

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٣٤٠ أ).

وابن عبد البر في التمهيد (١٠٣/٢) من طريق العقيلي.

جميعهم من طريق يوسف بن موسى القطان، ثنا مهران بن أبي عمر، ثنا سفيان، ثنا المثنى بن الصباح، عن المغيرة بن أبي حكيم، عن صفية بنت شيبة، عن تملك، قالت: نظرت إلى رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ وأنا في غرفة لي بين الصفا والمروة، وهو يقول: «إن الله كتب عليكم السعي فأسعوا» هذا سياق الطبراني.

قال الهيثمي في المجمع (٢٤٨/٣): «فيه المثنى بن الصباح، وقد وثقه ابن معين في رواية، وضعفه جماعة».

وقال البيهقي: «تفرد به مهران بن أبي عمر، عن الثوري».

قلت: أما المثنى بن الصباح فتقدم في الحديث (٧٦٨) أنه ضعيف.

وأما مهران بن أبي عمر العطار، أبو عبد الله الرازي، فهو صدوق إلا أنه: سيء الحفظ. / الكامل (٢٤٥٣/٦ ــ ٢٤٥٤)، والتقريب (٢٧٩/٢ رقم ١٤١٩)، والتهذيب (٣٢٧/١٠ رقم ٥٧٢).

وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجلهما.

=

. . . .

= ورواه الطبراني أيضاً في الموضع السابق (٢٤/٣٢٣ رقم ٨١٣) من طريق المثنى على أنه من مسند صفية).

وأما حديث برة بنت أبي تجراة فأخرجه الواقدي في المغازي (١٠٩٩/٢) فقال: حدثني علي بن محمد، عن عبيد الله بن عمر بن الخطاب، عن منصور بن عبد الرحمن، عن أمه، عن برة بنت أبي تجراة، قالت: فذكره بنحوه.

وهذا إسناد ضعيف جداً لأجل الواقدي حيث تقدم مراراً أنه: متروك.

ومن طريق الواقدي أخرجه الدارقطني في سننه (٢/٢٥٥ رقم ٨٥).

وأما حديث ابن عباس فأخرجه الطبراني في الكبير (١١/١٨٤ رقم ١١٤٣٧) من طريق ابن جريج، وإسماعيل بن مسلم، عن عطاء، عن ابن عباس قال: سئل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عام حج عن الرمل فقال: «إن الله كتب عليكم السعي فآسعوا».

قال الهيثمي في المجمع (٣/٢٤٨): «فيه المفضل بن صدقة، وهو متروك».

قلت: ولا يصلح من هذه الشواهد لتقوية الحديث سوى حديث تملك العبدرية، فيه يتقوى الحديث، والله أعلم.

فإن قيل: إن صفية روت الحديث مرة عن حبيبة، ومرة عن تملك، ومرة عن برة، فهل يؤثر ذلك في قوة الحديث؟

فالجواب ما ذكره ابن حجر ــ رحمه الله ــ في الفتح (٣/٤٩٨) حيث قال: «واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به، ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة، فقد وقع عند الدارقطني عنها: (أخبرتني نسوة من بني عبد الدار)، فلا يضره الاختلاف». اهـ. والله أعلم.

بَرّة بنت أبـي تِجْراة مولى بني عبد الدار

٨٣٦ ـ وكذلك أورد (لبرّة)[1] بنت أبـي تجراة[2] مولى بني عبد الدار حديثاً لم يصح[3].

---

(١) في (أ) و(ب): (لبسرة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب): (بنت تجراة).

(٣) الحديث في المستدرك وتلخيصه متقدم على الحديثين قبله.

٨٣٦ ـ المستدرك (٤/ ٧٠): وكان الحاكم قد ذكر قبل ذكره للحديث كلاماً للواقدي في ترجمة برة المذكورة بالإسناد الآتي:

حدثنا أبو عبد الله الأصبهاني، ثنا الحسين بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر (أي الواقدي). . .

ثم قال: حدثني محمد بن عمر، حدثني علي بن محمد بن عبيد الله العمري، حدثني منصور بن عبد الرحمن، عن أمه صفية، عن برة بنت أبـي تجراة، قالت: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حين أراد الله كرامته، وابتداءه بالنبوة: كان إذا خرج لحاجته أبعد حتى لا يرى بيتاً، ويفضي إلى الشعاب وبطون الأودية، فلا يمر بحجر، ولا بشجرة إلا قالت: السلام عليك يا رسول الله، وكان يلتفت عن يمينه، وعن شماله، وخلفه فلا يرى أحداً.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده الواقدي وتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف الواقدي.

مناقب الصحابة وقبائلها

٨٣٧ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«أمان لأهل الأرض من الاختلاف: الموالاة لقريش (و)[١] قريش أهل الله، فإذا خالفتها قبيلة (صارت)[٢] حزب إبليس.

قال: صحيح.

قلت: واهٍ في (إسناده)[٣] ضعيفان.

---

(١) الواو من المستدرك وتلخيصه، وليست في (أ) و(ب).

(٢) في (أ) و(ب): (صاروا)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ): (سنده).

٨٣٧ ـ المستدرك (٤/٧٥): أخبرني الشيخ أبو بكر بن إسحاق فيما قرأته عليه من أصل كتابه، أنبأ محمد بن الوليد الكرابيسي ببغداد، ثنا إسحاق بن سعيد بن الأركون الدمشقي، ثنا خليد بن دعلج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أمان أهل الأرض من الاختلاف: الموالاة لقريش، وقريش أهل الله، فإذا خالفتها قبيلة من العرب صارت حزب إبليس».

تخريجه:

الحديث سبق أن أخرجه الحاكم (٣/١٤٩)، ومضى برقم (٥٨٠)، من =

. . . .

= طريق ابن أركون بلفظ: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا، فصاروا حزب إبليس».

وأما هذا الحديث فأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٥٣٨).

والطبراني في الكبير (١١/١٩٦ ـ ١٩٧ رقم ١١٤٧٩).

وفي الأوسط (١/٤١٧ رقم ٧٤٧).

وابن حبان في المجروحين (١/٢٨٥).

وابن جرير ـ كما في كنز العمال (١٢/٣٠ رقم ٣٣٨٣٧) ـ ولعله في المفقود من تهذيب الآثار ـ.

وأبو نعيم في الحلية (٩/٦٥).

وتمام في فوائده (٣/٢٠/٢) ـ كما في الضعيفة للألباني (٢/١٢٨) ـ.

جميعهم من طريق إسحاق بن سعيد بن الأركون، به نحوه.

وأخرجه أبو الفتح الأزدي ـ كما في اللآلىء (١/٨٦) ـ فقال: حدثنا أبو يعلى محمد بن عبد الله الملطي، حدثنا وهب بن حفص الحراني، حدثنا محمد بن سليمان الحراني، حدثنا خليد بن دعلج، فذكره بنحوه.

ومن طريق الأزدي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/١٤٣) ثم قال: «هذا موضوع على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وفيه خليد بن دعلج، وقد ضعفه أحمد والدارقطني، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة. وفيه محمد بن سليمان الحراني قال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث. وفيه وهب بن حفص قال أبو عروبة: كذاب يضع الحديث، يكذب كذباً فاحشاً. قال المصنف ـ أي ابن الجوزي ـ: قلت: وهو المتهم به».

ثم تعقبه السيوطي في الموضع السابق من اللالىء بقوله: «قلت: وهب =

. . . .

= وشيخه بريئان منه، فقد أخرجه الطبراني عن أحمد بن علي الأبار، وابن عساكر في تاريخه من طريق ابن فيل البلبسي وغيره، جميعاً عن أبي مسلمة إسحاق بن سعيد بن الأركون القرشي. . . »الخ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «واه في إسناده ضعيفان: ويقصد بهما إسحاق بن سعيد بن أركون، وخليد بن دعلج، وتقدم في الحديث (٥٨٠) أنهما ضعيفان.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف خليد، وإسحاق.

وذكره الألباني في سلسلته الضعيفة (١٢٨/٢ رقم ٦٨٣) وقال: «ضعيف جداً».

فضل المهاجرين

٨٣٨ ـ حديث أبـي سعيد مرفوعاً:

«للمهاجرين منابر من ذهب يجلسون عليها يوم القيامة، قد أمنوا من الفَزَع».

قال: صحيح.

قلت: فيه أحمد بن عبد الرحمن وهو واه.

---

٨٣٨ ـ المستدرك (٤/٧٦ ـ ٧٧): أخبرني أبو محمد بن زياد العدل، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثني عمي، أخبرني سليمان بن بلال، عن كثير بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبـي سعيد الخدري، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «للمهاجرين منابر من ذهب يجلسون عليها يوم القيامة قد أمنوا من الفزع»، قال: ثم يقول أبو سعيد: والله لو حبوت بها أحداً لحبوت بها قومي.

تخـريجـه:

الحديث مداره على كثير بن زيد الذي يرويه عن عبد الرحمن بن أبـي سعيد الخدري، عن، أبيه أبـي سعيد.

وله عن كثير ثلاث طرق:

١ ـ وهي طريق الحاكم يرويها أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، عن عمه =

. . . .

= عبد الله بن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، عن كثير بن زيد، فذكره.

٢ ــ يرويها البزار في مسنده (٢/٣٠٦ رقم ١٧٥٣) قال: كتب إليّ حمزة بن مالك بن حمزة بن سفيان المدني يخبرني في كتابه أن عمه سفيان بن حمزة حدثه عن كثير بن زيد، فذكره بمثله إلا أنه قال: «إن للمهاجرين».

قال البزار عقبه: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد».

قال الهيثمي في المجمع (٥/٢٥٤ ــ ٢٥٥): «رواه البزار عن شيخه حمزة بن مالك بن حمزة، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

٣ ــ يرويها ابن حبان في صحيحه (ص ٣٨١ رقم ١٥٨٢) قال: أخبرنا محمد بن عبد الرحمن السامي، حدثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري، حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن كثير بن زيد، فذكره بمثله سواء.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أحمد واه».

وأحمد هذا هو ابن عبد الرحمن بن وهب الملقب بـ: بَحْشل، وهو ابن أخ عبد الله بن وهب الإمام المعروف، وتقدم في الحديث (٥١٩) أن أحمد هذا صدوق، إلا أنه تغير بآخره.

ولكنه لم ينفرد به فقد تابعه سفيان بن حمزة عند البزار، وعبد العزيز بن أبي حازم عند ابن حبان، فليس هو علة الحديث، وإنما للحديث علة خفيت على الذهبي ــ رحمه الله ــ، وهي أن في الحديث انقطاعاً بين كثير بن زيد، وعبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، وبيان ذلك كما يلي:

كثير بن زيد يروي عن ربيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن والده عبد الرحمن ــ كما في ترجمة كثير في تهذيب الكمال (٣/١١٤٢) وترجمة ربيح في تهذيب التهذيب (٣/٢٣٨ رقم ٤٦٠) ــ، ولم يذكروا أنه روى عن عبد الرحمن كما في ترجمة كثير في الموضع السابق، وكما في ترجمة عبد الرحمن من تهذيب الكمال أيضاً (٢/٧٩٠)، وكثير ساق الإسناد بالعنعنة بينه وبين =

. . . .

= عبد الرحمن، فهناك احتمال كبير في أنه أسقط ربيحاً الذي تقدم في الحديث (٧٨٣) أنه مقبول.

وبالإضافة لما تقدم، فكثير بن زيد مع كونه صدوقاً، إلا أنه يخطىء ـ كما في الحديث المتقدم برقم (٦٢٥) ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد، وهو ضعيف فقط من طريق البزار، وابن حبان.

فضل الأنصار

٨٣٩ ــ حديث ابن عباس:

خرج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وقد عصب رأسه بخرقة، فقال: «إن الناس يكثرون، وتقلّ الأنصـار...» الحديث.

قلت: ذا في البخاري.

---

٨٣٩ ــ المستدرك (٤/٧٨ ــ ٧٩) حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا أبو الوليد الطيالسي، ثنا عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، ثنا عكرمة، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: خرج النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في مرضه وقد عصب رأسه بخرقة، فقال: «إن الناس يكثرون، ويقل الأنصار، حتى يكونوا في الناس مثل الملح في الطعام، فمن ولي منكم عملاً، فليقبل من محسنهم، ويتجاوز عن مسيئهم».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في البخاري»، وهو كذلك.

فإن الحاكم أخرج الحديث من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، عن عكرمة، عن ابن عباس. =

= وأخرجه البخاري في صحيحه (٢/٤٠٤ رقم ٩٢٧) في الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد.

و(٦/٦٢٨ رقم ٣٦٢٨) في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام.

(٧/١٢١ رقم ٣٨٠٠) في مناقب الأنصار، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم».

من طريق إسماعيل بن أبان، وأبي نعيم، وأحمد بن يعقوب، ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: خرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في مرضه الذي مات فيه بِمِلْحَفة قد عصّب بعصابة دسماء حتى جلس على المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد، فإن الناس يكثرون، ويقلّ الأنصار، حتى يكونوا في الناس بمنزلة الملح في الطعام، فمن ولي منكم شيئاً يضرّ فيه قوماً، وينفع آخرين، فليقبل من محسنهم، ويتجاوز عن مسيئهم»، فكان آخر مجلس جلس فيه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. اهـ.، وهذا لفظ رواية أبي نعيم عنده، ورواية إسماعيل وأحمد بنحوه، إلا أنه لم يذكر قوله: «حتى يكونوا في الناس بمنزلة الملح في الطعام» في رواية إسماعيل.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٢٨٩ ـ ٢٩٠) من طريق موسى بن داود.

والترمذي في الشمائل (ص ١١٠ رقم ١١١) من طريق وكيع.

كلاهما عن عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، به، ولفظ الإمام أحمد نحوه، وفيه شيء من الاختصار، وأما الترمذي فلفظه: إن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خطب الناس وعليه عمامة دسماء.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم والبخاري كلاهما من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى ابن الغسيل كالتالي: =

. . . .

= أبو داود الطيالسي اسمه سليمان بن داود بن الجارود، وهو ثقة حافظ، وقد غلط في أحاديث. / الجرح والتعديل (٤/١١١ ـ ١١٣ رقم ٤٩١)، والكامل لابن عدي (٣/١١٢٧ ـ ١١٢٩)، والتهذيب (٤/١٨٢ ـ ١٨٦ رقم ٣١٦)، والتقريب (١/٣٢٣ رقم ٤٢٨).

ويحيى بن محمد بن يحيى الذهلي تقدم في الحديث (٥٢٢) أنه ثقة حافظ.

وشيخ الحاكم أبو عبد الله محمد بن يعقوب الأخرم تقدم في الحديث (٥٢٣) أنه إمام حافظ متقن حجّة.

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم أن البخاري قد أخرجه من طريق ابن الغسيل، وإسناد الحاكم إلى من أخرج البخاري الحديث من طريقه صحيح، والله أعلم.

فضل التابعين

٨٤٠ ــ حديث عمر:

كنت مع النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ جالساً، فقال: «أتدرون أي أهل الإيمان أفضل إيماناً؟

قالوا: الملائكة، قال: «هم كذلك، ويحقّ لهم، وما يمنعهم؟[1] . . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: (بل)[2] فيه محمد بن أبي حميد وقد ضعفوه.

---

(١) من قوله: (قال: «هم كذلك») إلى هنا ليس في (ب).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص، غير أن عبارة التلخيص هكذا: (قلت: بل محمد ضعفوه).

٨٤٠ ــ المستدرك (٤/٨٥ ــ ٨٦): أخبرنا أبو عبيد الله محمد بن عبد الله الزاهد، ثنا أحمد بن مهدي بن رستم، ثنا أبو عامر العقدي، ثنا محمد بن أبي حميد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر ــ رضي الله عنه ــ قال: كنت مع النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ جالساً، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «أتدرون أي أهل الإيمان أفضل إيماناً»؟ قالوا: يا رسول الله: الملائكة، قال: «هم كذلك، ويحقّ ذلك لهم، وما يمنعهم وقد أنزلهم الله المنزلة التي أنزلهم بها؟ بل غيرهم»، قالوا: يا رسول الله: فالأنبياء =

. . . .

= الذين أكرمهم الله تعالى بالنبوة والرسالة، قال: «هم كذلك، ويحق لهم ذلك، وما يمنعهم وقد أنزلهم الله المنزلة التي أنزلهم بها؟ بل غيرهم» قلنا: فمن هم يا رسول الله؟ قال: «أقوام يأتون من بعدي في أصلاب الرجال، فيؤمنون بي، ولم يروني، ويجدون الورق المعلّق فيعملون بما فيه، فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيماناً».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/١٤٧ رقم ١٦٠).

والبزار (٣/٣١٧ ـ ٣١٨ رقم ٢٨٣٩).

والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» من طريق أبي يعلى (ص ٣٣ رقم ٦٢).

وبيبي بنت عبد الصمد في جزئها (ص ٧٥ رقم ١٠٤).

والبغوي في حديث مصعب الزبيري، والهروي في ذم الكلام، وابن عساكر في تاريخه ـ كما في السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني (٢/١٠٣) ـ.

جميعهم من طريق محمد بن أبي حميد، به نحوه.

وتابعه يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه قال: «أخبرني بأعظم الخلق عند الله منزلة يوم القيامة»؟ قالوا: الملائكة، قال: «وما يمنعهم مع قربهم من ربهم؟ بل غيرهم»، قالوا: الأنبياء، قال: «وما يمنعهم والوحي ينزل عليهم؟ بل غيرهم» قالوا: فأخبرنا يا رسول الله، قال: «قوم يأتون بعدكم يؤمنون بي ولم يروني، ويجدون الورق المعلق، فيؤمنون به، أولئك أعظم الخلق منزلة، ـ أو ـ أعظم الخلق إيماناً عند الله يوم القيامة».

أخرجه البزار مقروناً بالحديث السابق، واللفظ له.

والعقيلي في الضعفاء (٤/٢٣٨) حيث ذكر بداية الحديث، ثم قال: «فذكر الحديث». =

. . . .

= كلاهما من طريق المنهال بن بحر، حدثنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، فذكره.

قال البزار عقبه: «حديث المنهال بن بحر يرويه الحفاظ الثقات عن هشام، عن يحيى، عن زيد مرسلاً، وإنما نعرف هذا من حديث محمد بن أبي حميد، وهومدني ليس بقوي، حدث بهذا الحديث وبحديث آخر لم يتابع عليه».

وقال العقيلي: «وهذا الحديث إنما يعرف بمحمد بن أبي حميد، عن زيد بن أسلم، وليس بمحفوظ من حديث يحيى بن أبي كثير، ولا يتابع منهالاً عليه أحد».

وقال الهيثمي في المجمع (٦٥/١٠) بعد أن ذكر الحديث من الطريقين: «أحد إسنادي البزار المرفوع حسن، المنهال بن بحر وثقه أبوحاتم، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وقال الألباني عن هذه الطريق في سلسلته الضعيفة (١٠٤/٢): «فإن كان حفظه ــ يعني المنهال ــ بهذا الإسناد، فعلته عنعنة يحيى بن أبي كثير، فإنه كان مدلساً، ولهذا أورده العقيلي في الضعفاء (٤٦٦) فقال: (ذكر بالتدليس) وتبعه على ذلك الذهبي في الميزان، وابن حجر في التقريب، ولا أستبعد أن يكون سمعه من ابن أبي حميد هذا فدلسه، والله أعلم.

وجملة القول أن هذا الإسناد ضعيف جداً لا يصلح للاستشهاد به». اهـ.

قلت: أما قول الشيخ الألباني: «ولا أستبعد أن يكون سمعه ــ يعني يحيى ــ من ابن أبي حميد هذا فدلسه » فلا يتأتى ذلك؛ لأن يحيى لم يذكر من الرواة عن ابن أبي حميد ــ كما يتضح من ترجمة كل منهما في تهذيب الكمال للمزي (١١٩١/٣ و١٥١٥) ــ، فتكون علة الحديث ما ذكره البزار من كون المنهال خالف الثقات فوصله وقد أرسلوه، وبالإضافة إلى ذلك فالمنهال ضعيف كما تقدم.

أما تدليس يحيى بن أبي كثير فليس بقادح؛ لأنه ممن احتمل الأئمة =

. . . .

= تدليسه، فقد ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين (ص ٧٦ رقم ٦٣).

وعليه فالحديث من هذا الطريق ضعيف فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بابن أبي حميد، وهي محمد بن أبي حميد إبراهيم، الأنصاري، الزّرقي، أبو إبراهيم المدني، لقبه: حماد، وهو ضعيف جداً.

قال عنه الإمام أحمد: أحاديثه مناكير. وقال ابن معين: ضعيف، ليس حديثه بشيء، وفي رواية قال: منكر الحديث، وكذا قال البخاري، والساجي، وأبو حاتم، وقال النسائي: ، ليس بثقة، وقال الجوزجاني: واهي الحديث، ضعيف، وضعفه أبو زرعة، وابن عدي، وأبو داود، والدارقطني، وغيرهم، وقال ابن حبان: «كان شيخاً مغفّلاً يقلب الإسناد، ولا يفهم، ويُلزق به المتن، ولا يعلم، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بروايته»، ووثقه أحمد بن صالح المصري، وبناء على توثيقه أورده ابن شاهين في ثقاته وذكر توثيق المصري له.اهـ. من المجروحين (٢/٢٧١)، والكامل (٦/٢٢٠٣)، وثقات ابن شاهين (ص ٢٠٩ رقم ١٢٦٠)، والتهذيب (٩/١٣٢ رقم ١٨٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف محمد بن أبي حميد.

وله شاهد أخرجه الحسن بن عرفة في جزئه (ص ٥٢ رقم ١٩)، فقال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن المغيرة بن قيس التميمي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «أي الخلق أعجب إليكم إيماناً؟» قالوا: الملائكة، قال: «وما لهم لا يؤمنون وهم عند ربهم عز وجل؟» قالوا: فالنبيون: قال: «وما لهم لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم؟» قالوا: فنحن، قال: «وما لكم لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟» قال: فقال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «ألا إن أعجب =

. . . .

= الخلق إليّ إيماناً لقوم يكون من بعدكم يجدون صحفاً فيها كتب يؤمنون بما فيها».

وأخرجه البيهقي في الدلائل (٦/٥٣٨).

والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٣٣ رقم ٦١).

كلاهما من طريق الحسن بن عرفة.

وفي سند الحديث المغيرة بن قيس التميمي، البصري، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: «منكر الحديث»، وذكره ابن حبان في الثقات. / الجرح والتعديل (٨/٢٢٧ ــ ٢٢٨ رقم ١٠٢٦)، واللسان (٦/٧٩ رقم ٢٨٥).

والراوي عنه إسماعيل بن عياش الحمصي، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم ــ كما في الحديث (٦٨٣) ــ، وهو هنا يروي عن المغيرة وهو بصري، وإسماعيل شامي، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعفهما، والله أعلم.

وله شاهد من حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ، بنحو سابقه.

أخرجه البزار في مسنده (٣/٣١٨ ــ ٣١٩ رقم ٢٨٤٠).

وأشار إليه البيهقي في الموضع السابق.

قال البزار عقبه: «غريب من حديث أنس».

وذكره الهيثمي في المجمع (١٠/٦٥) وقال: «فيه سعيد بن بشير، وقد اختلف فيه، فوثقه قوم، وضعفه آخرون، وبقية رجاله ثقات».

قلت: سعيد بن بشير هذا هو الأزدي، مولاهم، وهو ضعيف. / الكامل (٣/١٢٠٦ ــ ١٢١٢)، والتقريب (١/٢٩٢ رقم ١٣٠)، والتهذيب (٤/٨ ــ ١٠ رقم ١١).

وقتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لهاتين العلتين. =

. . . .

= وله شاهد من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، بنحوه.

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٣٠٨ ــ ٣٠٩).

والسهمي في أخبار جرجان (ص ٤٠٤).

كلاهما من طريق خالد بن يزيد العمري، ثنا سفيان الثوري، عن مالك بن مغول، عن طلحة بن مُصرِّف، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال لأصحابه، فذكره.

قلت: وفي سنده خالد بن يزيد العمري، أبو الهيثم وهو كذاب؛ كذبه ابن معين، وأبو حاتم، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. اهـ. من الجرح والتعديل (٣/٣٦٠ رقم ١٦٣٠)، والميزان (١/٦٤٦ رقم ٢٤٧٦)، فالحديث موضوع بهذا الإسناد لأجله.

لكن رواه البيهقي في الدلائل (٦/٥٣٨) من طريق أحمد بن عبد الجبار، حدثنا يونس بن بكير، عن مالك بن مغول، عن طلحة، عن أبي صالح، فذكره بنحوه هكذا مرسلاً.

قال البيهقي عقبه: «هذا مرسل».

قلت: وفي سنده أحمد بن عبد الجبار بن محمد العطاردي، وتقدم في الحديث (٥٣٠) أنه ضعيف.

وشيخه يونس بن بكير تقدم في الحديث (٥٣٧) أنه: صدوق يخطىء، فالحديث ضعيف جداً من هذه الطريق لهذه العلل الثلاث.

وله شاهد من حديث أبي جمعة الأنصاري ــ رضي الله عنه ــ قال: كنا مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ معنا معاذ بن جبل عاشر عشرة، فقلنا: يا رسول الله، هل من قوم أعظم منا أجراً؛ آمنا بك، واتبعناك؟ قال: «ما يمنعكم من ذلك، ورسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بين أظهركم، يأتيكم الوحي من السماء؟ بلى، قوم يأتون من بعدكم، يأتيهم كتاب بين =

. . . .

= لوحين، فيؤمنون به، ويعملون بما فيه، أولئك أعظم منكم أجراً، أولئك أعظم منكم أجراً، أولئك أعظم منكم أجراً».

أخرجه الطبراني في الكبير (٤/٢٧ ـ ٢٨ رقم ٣٥٤٠) من طريق عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن صالح بن جبير، عن أبي جمعة، به.

وسنده ضعيف، فيه عبد الله بن صالح وتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه صدوق كثير الغلط.

وعليه فالحديث بمجموع الطرق التي ليس ضعفها شديداً يرتقي لدرجة الحسن لغيره، والله أعلم.

٨٤١ ــ حديث (عبد الله بن بُسْر)[1] مرفوعاً:

«طوبى لمن رآني[2]، وطوبى لمن رأى من رآني، وطوبى لمن رأى (من رأى)[3] من رآني، وآمن بي».

قلت: فيه جُمَيْع بن ثوب وهو واه.

---

(١) في (أ) و(ب): (بشر)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر التخريج.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٨٤١ ــ المستدرك (٨٦/٤): حدثنا أبو بكر إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بالري، ثنا أبو حاتم، ثنا يحيى بن صالح الوحاظي، ثنا جميع بن ثوب، ثنا عبد الله بن بسر صاحب النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «طوبى لمن رآني، وطوبى لمن رأى من رآني، ولمن رأى من رأى من رآني، وآمن بي».

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٢٠/١٠) وقال: «رواه الطبراني، وفيه بقية وقد صرح بالسماع، فزالت الدلسة، وبقية رجاله ثقات» ولم أجده في المطبوع من معجم الطبراني لأن مسند عبد الله بن بسر ضمن الأجزاء المفقودة، لكن قال الألباني في سلسلته الصحيحة (٢٥٣/٣): «وقد وقفت على إسناده، أخرجه الضياء في المختارة (ق ٢/١١٣) من طريق أبي يعلى، والطبراني بإسناديهما، عن بقية عن، وقال الطبراني عنه: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن عرق اليحصبي، عن عبد الله بن بسر، به.

قلت ــ القائل الألباني ــ: وهذا إسناد حسن رجاله معروفون، غير اليحصبي هذا، فقد ترجمه ابن أبي حاتم (٣١٦/٢/٣) برواية جماعة عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، والظاهر أنه وثقه ابن حبان، يدل عليه كلام =

. . . .

= الهيثمي السابق، والله أعلم... وبالجملة فالحديث حسن ـ إن شاء الله تعالى ـ من أجل طريق بقية التي أخرجها الضياء في المختارة، والله أعلم». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث في إسناده جُميع ـ بالفتح، والضم ـ بن ثوب السلمي وهو ضعيف؛ قال عنه البخاري، والدارقطني، منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: رواياته تدل على أنه ضعيف، وعامة أحاديثه مناكير كما ذكره البخاري. وقال ابن حبان: كان يخطىء كثيراً، لم يخرج عن حد العدالة، ولم يسلك سنن الثقات حتى يبعد عن القدح، فهو ممن لا يحتج به إذا انفرد. اهـ. من الكامل (٢/٥٨٧)، والمجروحين (١/٢١٨)، والميزان (١/٤٢٢ رقم ١٥٥٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف جميع بن ثوب، وهو حسن لغيره بالطريق الأخرى التي ذكرها الألباني من عند الضياء في المختارة، وقد حسنه هو كما مرّ النقل عنه آنفاً، والله أعلم.

فضل العرب

٨٤٢ ـ حديث سلمان:

قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[1]: «لا تبغضني فتفارق دينك»، قلت: يا رسول الله، كيف أبغضك، وبك هداني الله؟! قال: «تبغض العرب، فتبغضني».

قال الحاكم[2]: صحيح.

قلت: فيه قَابوس بن أبـي ظَبْيان وقد تُكُلِّم فيه.

---

(١) قوله: (لي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ) ليس في (ب).

(٢) قوله: (الحاكم) ليس في (ب) والتلخيص، وما أثبته من (أ).

٨٤٢ ـ المستدرك (٤/٨٦): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا أحمد بن مهدي بن رستم، ثنا أبو بدر شجاع بن الوليد، ثنا قابوس بن أبـي ظبيان، عن أبيه، عن سلمان ـ رضي الله عنه ـ قـال: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا سلمان، لا تبغضني فتفارق دينك»، فقلت: يا رسول الله، وكيف أبغضك، وبك هداني الله عز وجل؟! قال: «تبغض العرب، فتبغضني».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/٤٤٠).

والترمذي في سُنَنه (١٠/٤٢٨ ـ ٤٢٩ رقم ٤٠٢٠) في فضل العرب من كتاب المناقب. =

. . . .

= والطبراني في الكبير (٦/٢٩١ رقم ٦٠٩٣).

والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/٣٥ ـ ٣٦).

جميعهم من طريق شجاع بن الوليد، به نحوه.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد».

وذكره ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٥٠ ـ ٥١).

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي هنا بقابوس بن أبي ظبيان، وهو قابوس بن أبي ظبيان الجَنْبي ـ بفتح الجيم، وسكون النون، بعدها موحدة ـ، الكوفي، وفيه لين. / الكامل (٦/٢٠٧١ ـ ٢٠٧٢)، والتقريب (٢/١١٥ رقم ١)، والتهذيب (٨/٣٠٥ ـ ٣٠٦ رقم ٥٥٣).

وللحديث علة أخرى لم يذكرها الذهبي، وهي: عدم سماع أبي ظبيان حصين بن جندب من سلمان ـ رضي الله عنه ـ.

نقل ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (١/١٣٠) عن يحيى بن سعيد القطان قال: سمعت شعبة ينكر: أبو ظبيان سمع من سلمان.

ونقل ابن أبي حاتم أيضاً في كتابه المراسيل (ص ٥٠) عن الإمام أحمد قال: كان شعبة ينكر أن يكون أبو ظبيان سمع من سلمان.

وقال ابن أبي حاتم في الموضع نفسه: سمعت أبي يقول: حصين بن جندب، أبو ظبيان قد أدرك ابن مسعود، ولا أظنه سمع منه، ولا أظنه سمع من سلمان حديث العرب الذي يرويه.اهـ. وانظر جامع التحصيل (ص ٢٠٠ رقم ١٣٨)، والتهذيب (٣/٣٧٩ ـ ٣٨٠ رقم ٦٥٤).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لانقطاعه، وضعف قابوس من قبل حفظه.

٨٤٣ ـ حديث أنس مرفوعاً:

«حب العرب إيمان، وبغضهم نفاق».

قال: صحيح.

قلت: فيه الهَيْثم بن (جمَّاز)[1] متروك، ومَعْقِل بن مالك ضعيف.

---

(١) في (أ) و(ب)، والمستدرك وتلخيصه: (حماد)، وما أثبته من مصادر التخريج، والترجمة.

٨٤٣ ـ المستدرك (٤/٨٧): حدثني علي بن حمشاذ العدل، أنبأ أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله، أن معقل بن مالك حدثهم، قال: ثنا الهيثم بن (جمَّاز)، عن ثابت، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٣٥٥).

والطبراني في الأوسط (١/ل ١٥/أ من مجمع البحرين أحمد الثالث).

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/٢٣٣).

كلاهما من طريق أبي مسلم الكشّي إبراهيم بن عبد الله، به بلفظ: «حب قريش إيمان، وبغضهم كفر، وحب العرب إيمان، وبغضهم كفر، ومن أحب العرب فقد أحبني، ومن أبغض العرب فقد أبغضني»، إلا أن أبا نعيم لم يذكر قوله: «حب قريش إيمان، وبغضهم كفر».

وأخرجه البزار في مسنده (١/٥١ رقم ٦٤) من طريق الحسن بن يحيى، ثنا سعيد بن عبد الله، ثنا الهيثم بن جماز، عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «حب قريش إيمان، وبغضهم كفر، من أحب العرب فقد أحبني، ومن أبغضهم فقد أبغضني». =

. . . .

= قال البزار عقبه: لا نعلم أحداً رواه عن ثابت إلا الهيثم، والحسن بن أبي جعفر روى شبيهاً به، وهو والهيثم لا يحتج بما انفردا به».

وقال الهيثمي في المجمع (١/٨٩): «فيه الهيثم بن جماز ضعفه أحمد، ويحيى بن معين، والبزار».

وقال أيضاً في (١٠/٢٧): «فيه الهيثم بن جماز، وهو متروك».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الهيثم متروك، ومعقل ضعيف».

قلت: أما الهيثم فهو ابن جمَّاز الحنفي البكَّاء وجاء اسمه في المستدرك وتلخيصه، ونسختي ابن الملقن (أ) و(ب) هكذا: (الهيثم بن حماد)، ولم أجد أحداً بهذا الاسم إلا واحداً ترجم له الذهبي في الميزان (٤/٣٢١ رقم ٩٢٩٧) فقال: «الهيثم بن حماد، عن أبي كثير، لا يعرف لا هو، ولا شيخه، روى عنه يعلى الغزال». اهـ.

وزاد الحافظ ابن حجر في اللسان (٦/٢٠٥ رقم ٧٣٠): «والظاهر أنه الهيثم بن جماز الذي تقدم». اهـ.

قلت: وهو الصواب الذي تؤيده مصادر التخريج المتقدمة.

والهيثم هذا متروك؛ ضعفه ابن معين، وقال مرة: ليس بذاك، وقال أحمد: تُرك حديثه، وقال النسائي: متروك، وتقدم قول البزار عنه بأنه لا يحتج بما انفرد به، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال الساجي: متروك جداً ذكره البرقي في الكذابين. وقال ابن عدي: أحاديثه أفراد غرائب، وفيها ما ليس بمحفوظ. اهـ. من الكامل (٧/٢٥٦٠ ـ ٢٥٦٢)، والميزان (٤/٣١٩ رقم ٩٢٩٢)، واللسان (٦/٢٠٤ رقم ٧٢٧).

وأما معقل بن مالك فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي عنه: متروك، فخطأه ابن حجر بقوله: «زعم الأزدي أنه: متروك، فأخطأ» ولخص =

. . . .

= القول فيه بقوله: «مقبول». / ثقات ابن حبان (٩/٢٠٢)، والتهذيب (١٠/٢٣٤ رقم ٤٢٨)، والتقريب (٢/٢٦٤ رقم ١٢٧٣).

ومعقل هذا ليس هو علة الحديث لأنه قد توبع عند البزار كما تقدم.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف الهيثم، وأما معقل فقد توبع.

وفي معناه حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً بلفظ: «بغض بني هاشم والأنصار كفر، وبغض العرب نفاق».

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/١٤٥ ـ ١٤٦ رقم ١١٣١٢).

وتناقض الهيثمي في حكمه على الحديث، فذكره في المجمع (٩/١٧٢) وقال: «فيه من لم أعرفهم». وذكره في نفس المرجع (١٠/٢٧) وقال: «رجاله ثقات».

وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٣/١١ رقم ٢٣٤٠) وقال: «ضعيف جداً» وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (٣٣٧٢)، ولما يطبع، والله أعلم.

٨٤٤ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«أحبوا العرب لثلاث[١]: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي».

(قال المؤلف: حديث ابن بُرَيْد[٢] صحيح.

قلت: بل يحيى)[٣] ضعفه أحمد[٤] وغيره، وهو من رواية العلاء بن عمرو الحنفي وليس بعمدة.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

(٢) في التلخيص: (يزيد) ويأتي بيان ذلك في دراسة الإسناد.

(٣) في (أ) و(ب): (قال: فيه يحيى بن يزيد وحديثه ضعيف. قلت: ضعفه...) الخ، وما أثبته من التلخيص، ويؤيده كلام الحاكم الآتي عن الحديث.

(٤) كما في الكامل لابن عدي (٧/٢٦٨١).

٨٤٤ ــ المستدرك (٤/٨٧): حدثنا أبو محمد المزني، وأبو سعيد الثقفي في آخرين، قالوا: ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، ثنا العلاء بن عمرو الحنفي، ثنا يحيى بن (بُريد) الأشعري، أنبأ ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فذكره، ثم ذكر شاهده الحديث الآتي برقم (٨٤٥)، ثم قال: «قال الحاكم ــ رحمه الله تعالى ــ: حديث يحيى بن يزيد، عن ابن جريج حديث صحيح. وإنما ذكرت حديث محمد بن الفضل متابعاً له...».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم أيضاً في علوم الحديث (ص ٢٠١) من نفس الطريق بمثله.

ومن طريقه البيهقي في مناقب الشافعي (١/٣٢ ــ ٣٣). =

= ورواه العقيلي أيضاً في الضعفاء (٣/٣٤٨) بمثله، وقال: «منكر لا أصل له».

ورواه ابن أبي حاتم في العلل (٢/٣٧٥ ـ ٣٧٦ رقم ٢٦٤١) بمثله، وقال: «سمعت أبي يقول: هذا حديث كذب».

وأخرجه الطبراني في الكبير (١١/١٨٥ رقم ١١٤٤١) بمثله، وفي الأوسط بنحوه ـ كما في المجمع (١٠/٥٢) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه العلاء بن عمرو الحنفي، وهو مجمع على ضعفه».

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٤١).

وأخرجه أيضاً البيهقي في شعب الإيمان، وتمام في فوائده، والضياء المقدسي في صفة الجنة، والواحدي في تفسيره، وابن عساكر في تاريخه، وأبو بكر الأنباري في الوقف والابتداء ـ كما في المقاصد الحسنة (ص ٢٢)، والسلسلة الضعيفة للألباني (١/١٩٠) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل يحيى ضعفه أحمد وغيره، وهو من رواية العلاء بن عمرو الحنفي، وليس بعمدة».

قلت: أما يحيى فهو ابن بُرَيْد بن أبي بردة بن موسى الأشعري وهو ضعيف، ضعفه أحمد، ويحيى، وصالح جزرة، وذكره الساجي، والعقيلي، وابن الجارود في الضعفاء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بالمتروك، ويكتب حديثه، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال ابن نمير: يحيى بن بريد ما يسوى تمرة، وذكره ابن حبان في ثقاته. اهـ. من الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/١٣١ ـ ١٣٢ رقم ٥٥٥)، والكامل لابن عدي (٧/٢٦٨١)، والميزان (٤/٣٦٥ رقم ٩٤٦٤)، واللسان (٦/٢٤٢ ـ ٢٤٣ رقم ٨٥٣).

ويحيى هذا جاء اسم أبيه في (أ)، و(ب)، والمستدرك، وتلخيصه، =

=

والعلل لابن أبي حاتم، ومعجم الطبراني الكبير، ومناقب الشافعي للبيهقي، والموضوعات لابن الجوزي هكذا: (يزيد).

وفي المعرفة للحاكم، وعند العقيلي، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم والكامل لابن عدي هكذا: (بُريد)، وهو الذي صوبه الذهبي في الميزان (٤/٤١٥ رقم ٩٦٥٤) حيث قال: «يحيى بن يزيد الأشعري. عن ابن جريج، كذا قال بعضهم، فصحَّف، وإنما هو ابن بريد، مرَّ». اهـ. وانظر معه تلخيص المتشابه للخطيب (١/٣٢٧ ـ ٣٣٢)، والإكمال لابن ماكولا (١/٢٢٩ ـ ٢٣٠).

وفي سنده أيضاً العلاء بن عمرو الحنفي. قال النسائي: ضعيف، وقال الأزدي: لا يكتب حديثه، وقال صالح جزرة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: كتبت عنه، وما رأيت إلا خيراً، وتناقض ابن حبان في حكمه عليه، فذكره في الثقات، وقال: «ربما خالف». وذكره في المجروحين، وقال: «شيخ يروي عن أبي إسحاق الفزاري العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وقال عبد الله بن عمر بن أبان: «سمعت أنا والعلاء بن عمرو من رجل حديثاً عن سعيد بن مسلمة، فسألوا العلاء عنه بحضرتي فقال: حدثنا سعيد بن مسلمة». وقال الذهبي: «متروك». اهـ. من المجروحين (٢/١٨٥)، والميزان (٣/١٠٣ رقم ٥٧٣٧)، واللسان (٤/١٨٥ رقم ٤٨٦).

وللحديث علة أخرى لم يذكرها الذهبي وهي تدليس ابن جريج؛ حيث تقدم في الحديث (٥٨٧) أنه: ثقة فقيه فاضل، مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، ومتنه ردَّه كثير من الأئمة، فتقدم قول أبي حاتم: «هذا حديث كذب».

=

. . . .

= وقول العقيلي: «منكر لا أصل له».

وعدَّه ابن الجوزي في الموضوعات.

وقال الذهبي في الميزان (٣/١٠٣): «موضوع».

لكن السيوطي في اللآليء (١/٤٤٢ ـ ٤٤٣) تعقب ابن الجوزي بمتابعة محمد بن الفضل الآتية، وبشاهد أَورده من طريق الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنا عربي، والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي».

وهذا الحديث أورده الهيثمي في المجمع (١٠/٥٢ ـ ٥٣) وعزاه للطبراني في الأوسط.

وقال: «فيه عبد العزيز بن عمران، وهو متروك».

قلت: وهو كما قال الهيثمي، وتقدمت في الحديث (٦٥٤).

وعليه فهذا الحديث أيضاً ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد العزيز بن عمران.

والحديث ذكره الألباني في سلسلته الضعيفة (١/١٨٩ ـ ١٩٢ رقم ١٦٠) وحكم عليه بالوضع، وانظر الحديث الآتي (٨٤٥).

٨٤٥ ـ (وأمـا)[١] محمد بن الفضـل (فهو)[٢] مُتَّهم، وأظن الحـديث موضوعاً.

---

(١) في (أ) و (ب): (وفيه)، وما أثبته من التلخيص، وعليه يستقيم المعنى؛ لأن محمد بن الفضل في سند الحديث المتابـع لحديث يحيى بن بُريد الأشعري كما يتضح من إسنادي الحديثين.

(٢) في (أ) و (ب): (وهو)، وما أثبته من التلخيص.

٨٤٥ ـ المستدرك (٨٧/٤) قال الحاكم عقب الحديث السابق: تابعـه محمد بن الفضل، عن ابن جريج، حدثناه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، ثنا عبد الله بن محمد بن زكريا، ثنا إسماعيل بن عمرو، ثنا محمد بن الفضل، عن ابن جريـج، عن عطاء، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «احفظوني في العرب لثلاث خصال: لأني عربـي، والقرآن عربـي، ولسان أهل الجنة عربـي».

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، وأعلَّه الذهبـي بمحمد بن الفضل.

ومحمد بن الفضل بن عطية بن عمر الكوفي هذا تقدم في الحديث (٥١٩) أنه كذاب.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة محمد بن الفضل إلى الكذب.

٨٤٦ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً:
«من أحسن منكم أن يتكلم بالعربية[1]، فلا يتكلم بالفارسية؛ فإنه يورث النفاق».
قلت: فيه عمر بن هارون كذّبه ابن معين[2]، وتركه الجماعة.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.
(٢) كما في الجرح والتعديل (١٤١/٦).

٨٤٦ ـ المستدرك (٨٧/٤): «... والمتهاون بقول المصطفى ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «كلام أهل الجنة عربي» متهاون بالله ورسوله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ؛ فإن شواهده تنذر بالوعيد منه ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لمن يختار الفارسية على العربية نطقاً، وكتابة، وقد روينا في ذلك أحاديث.
فمنها ما حدثني أبو عمرو سعيد بن القاسم بن العلاء المطوعي، ثنا أحمد بن الليث بن الخليل، ثنا إسحاق بن إبراهيم الجريري ببلخ، ثنا عمر بن هارون، ثنا أسامة بن زيد الليثي، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من أحسن منكم أن يتكلم العربية؛ فلا يتكلمن بالفارسية؛ فإنه يورث النفاق».

دراسة الإسناد:
الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «عمر كذبه ابن معين وتركه الجماعة».
وعمر هذا هو ابن هارون بن زيد الثقفي مولاهم، البلخي، وتقدم في الحديث (٦٤٣) أنه متروك.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عمر بن هارون.
وذكره الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة (١٢/٢ رقم ٥٢٣) وقال: «موضوع».

٨٤٧ ــ حديث أنس مرفوعاً:

«من تكلم بالفارسية (زادت)[1] في (خبثه)[2]، ونقصت مروءته».

قلت: ليس بصحيح، وإسناده واه (بمرَّة)[3].

---

(١) في (أ): (زاد).

(٢) في (أ): (خبه)، وهو الذي يظهر من شكلها في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) ما بين القوسين ليس في (أ).

٨٤٨ ــ المستدرك (٨٨/٤) قال الحاكم عطفاً على الكلام السابق في الحديث قبله في الوعيد منه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لمن يختار الفارسية على العربية نطقاً، وكتابة: ومنها: ما حدثنا أبو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله البيروتي، ثنا أبو فروة، حدثني أبي، حدثني طلحة بن زيد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «من تكلم بالفارسية زادت في خبثه، ونقصت من مروءته».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٢٨/٤) من طريق أبي فروة، به مثله.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «ليس بصحيح، وإسناده واه بمرَّة».

قلت: الحديث في سنده طلحة بن زيد القرشي، أبو مسكين، أو: أبو محمد الرَّقي، وتقدم في الحديث (٥٢٠) أنه يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة طلحة بن زيد لوضع الحديث.

كتاب الأحكام

٨٤٨ ـ حديث عبد الله بن عمرو:

أن رجلين اختصما إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال لعمرو: «اقض بينهما[1]، فقال: أقضي وأنت حاضر؟! قال: «نعم، على أنك إن أصبت فلك عشر أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر».

قال صحيح.

قلت: فيه فرج بن فضالة ضعفوه.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

٨٤٨ ـ المستدرك (٤/٨٨): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري ثنا عامر بن إبراهيم الأنباري، ثنا فرج بن فضالة، عن محمد بن عبد الأعلى عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، أن رجلين اختصما إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال لعمرو: «اقض بينهما»، فقال: أقضي بينهما وأنت حاضر يا رسول الله؟! قال: «نعم، على أنك إن أصبت فلك عشر أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر». =

. . . .

= **تخـــريجـــه:**
الحديث أخرجه الدارقطني في سننه (٤/٢٠٣ رقم ١) من طريق يزيد بن هارون، عن فرج بن فضالة، فذكره بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٠٥) فقال: ثنا أبو النضر، ثنا الفرج، قال: ثنا محمد بن الأعلى، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن عمرو بن العاص، فذكره بنحوه هكذا على أنه من مسند عمرو بن العاص.

وكذا رواه زيد بن الحباب، عن فرج عند عبد بن حميد في المسند (١/٢٦٣ رقم ٢٩٢) بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً في الموضع السابق، فقال: ثنا هاشم، قال: ثنا الفرج عن ربيعة بن يزيد، عن عقبة بن عامر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بنحوه.

وتابع هاشماً عليه يزيد بن هارون، وأبو عبد الله محمد بن الفرج بن فضالة عند الدارقطني في الموضع السابق برقم (٢ و٣).

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فرج ضعّفوه». وفرج هذا هو ابن فضالة بن النعمان التنوخي، الشامي وتقدم في الحديث (٥٢٤) أنه ضعيف.

وبالإضافة لضعف فرج هذا، فإنه قد اضطرب في الحديث ـ كما يتضح من التخريج ـ فرواه مرة عن عبد الله بن عمرو، وزاد مرة عمرو بن العاص، وجعله في أخرى من مسند عقبة بن عامر، وهذا دليل على اضطرابه في الحديث.

ومما يزيد الحديث ضعفاً إلى ضعفه مخالفته لما في الصحيحين من حديث عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا =

. . . .

= حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر». أخرجه البخاري (١٣/٣١٨ رقم ٧٣٥٢) في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب، أو أخطأ.

ومسلم (٣/١٣٤٢ رقم ١٥) في الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، والله أعلم.

٨٤٩ ـ حديث عياض بن (حمار)[1] مرفوعاً:

«أصحاب الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط...» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: رواه مسلم.

---

(١) في (أ)، والمستدرك المطبوع والمخطوط، والتلخيص المطبوع: (حماد)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص المخطوط.

٨٤٩ ـ المستدرك (٨٨/٤): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى ثنا أبو عمر الحوضي، ثنا همام، عن قتادة، حدثني العلاء بن زياد، وحدثني يزيد أخو مطرف، وحدثني رجلان آخران ـ نسي همام اسمهما ـ أن مطرفاً حدثهم أن عياض بن (حمار) حدثه، أنه سمع النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يقول في خطبته:
«أصحاب الجنة ثلاثة: ذو سلطان مصدق ومقسط موفق، ورجل رحيم رقيق القلب بكل ذي قربى، ورجل فقير عفيف».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٦٦/٤). والطبراني في معجمه الكبير (١٧/ ٣٦٠ ـ ٣٦١ رقم ٩٩٢ و٩٩٣) كلاهما من طريق همام، به، وسيأتي ذكر لفظه إلا أن إسناد الإمام أحمد هكذا: همام، ثنا قتادة، ثنا العلاء بن زياد العدوي حدثني يزيد أخو مطرف، قال: وحدثني عقبة، كل هؤلاء يقول: حدثني مطرّف أن عياض بن حمار حدثه، الحديث.

فقوله: ثنا العلاء بن زياد العدوي، حدثني يزيد...، هذا خطأ مطبعي بلا شك ولعله: وحدثني يزيد، فسقطت الواو من الطابع بدليل قوله عقب ذلك: كل هؤلاء، ولو لم يكن كذلك لقال: كلاهما، وجاء على الصواب في إسناد الحاكم هنا، وإسناد الطبراني المتقدم وفي إسناد الطبراني رقم (٩٩٢) سمى أخا مطرف: جابر بن يزيد، ولعله خطأ من الطابع أيضاً، فإنه جاء في الإسناد رقم (٩٩٣) على الصواب. =

. . . .

= وفي آخر الحديث عند الإمام أحمد، قال:

«قال همام: قال بعض أصحاب قتادة، ولا أعلمه إلا قال: يونس الإسكاف قال لي: إن قتادة لم يسمع حديث عياض بن حمار من مطرف، قلت: هو حدثنا عن مطرف، وتقول أنت: لم يسمعه من مطرف؟!

قال: فجاء أعرابي، فجعل يسأله، واجترأ عليه، قال: فقلنا للأعرابي: سله، هل سمع حديث عياض بن حمار عن مطرف؟ فسأله، فقال: لا، حدثني أربعة، عن مطرف، فسمى ثلاثة الذي قلت لكم».

والحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١/١٢٠ ــ ١٢١ رقم ٢٠٠٨٨)، فقال: أخبرنا معمر، عن قتادة، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن عياض بن حمار المجاشعي، فذكر الحديث بطوله كما سيأتي، هكذا من رواية قتادة عن مطرف دون واسطة.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٦٦).
والطبراني في الكبير (١٧/٣٥٨ ــ ٣٥٩ رقم ٩٨٧).

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٤/١٦٢).

ومسلم في صحيحه (٤/٢١٩٧ ــ ٢١٩٨ رقم ٦٣) في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة، وأهل النار.

كلاهما من طريق هشام، عن قتادة، عن مطرف بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن عياض بن حمار المجاشعي، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال ذات يوم في خطبته: «ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا: كل مال نحلته عبداً حلال. وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً. وإن الله نظر إلى أهل الأرض، فمقتهم، عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب، وقال: إنما بعثتك لأبتليك، وأبتلي بك، وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً

. . . .

= ويقظان، وإن الله أمرني أن أحرق قريشاً، فقلت ربّ، إذا يثلغوا رأسي، فيدعوه خبزة، قال: استخرجهم كما استخرجوك، واغزهم نغزك، وأنفق فسننفق عليك، وابعث جيشاً نبعث خمسة مثله، وقاتل بمن أطاعك من عصاك. قال: وأهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط متصدق موفق، ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم، وعفيف متعفف ذو عيال. قال: وأهل النار خمسة: الضعيف الذي لا زَبْر له، الذين هم فيكم تبعاً لا يتبعون أهلاً ولا مالاً، والخائن الذي لا يخفى له طمع، وإن دق إلا خانه، ورجل لا يصبح ولا يمسي إلا وهو يخادعك عن أهلك ومالك» وذكر البُخْل، أو الكذب، والشِّنظير الفاحش.

هذا لفظ مسلم، ولفظ أحمد نحوه، وفيه: «ورجل فقير عفيف متصدق».

وأخرجه أحمد أيضاً في الموضع السابق.

وكذا مسلم عقب الحديث السابق.

كلاهما من طريق سعيد، عن قتادة، بنحوه مع اختلاف يسير في اللفظ، وفي إسناد الإمام أحمد قال قتادة: سمعت مطرفاً.

وأخرجه مسلم أيضاً عقب الحديث السابق فقال: حدثنا عبد الرحمن بن بشر العبدي، حدثنا يحيى بن سعيد، عن هشام، صاحب الدستوائي، حدثنا قتادة، عن مطرف عن عياض بن حمار، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خطب ذات يوم، وساق الحديث، وقال في آخره: قال يحيى: قال شعبة: عن قتادة قال: سمعت مطرفاً في هذا الحديث.

وأخرجه مسلم أيضاً برقم (٦٤) من طريق مطر، حدثني قتادة، عن مطرف، الحديث بمثل حديث هشام، عن قتادة، وفيه زيادة.

وأخرجه الإمام أحمد (٤/٢٦٦).

والطبراني في الكبير (١٧/٣٦٢ ـ ٣٦٣ رقم ٩٩٦).

كلاهما من طريق عوف بن أبي جميلة، عن حكيم الأثرم، عن الحسن قال: =

. . . .

= حدثني مطرف بن عبد الله، حدثني عياض بن حمار المجاشعي، ثم ذكر الحديث بطوله بنحو رواية مسلم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه كل من الحاكم ومسلم من طريق قتادة، إلا أن قتادة عند مسلم، يروي الحديث عن مطرف مباشرة، وعند الحاكم يرويه بواسطة العلاء بن زياد، ويزيد أخي مطرف، ورجلين آخرين.

وقتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن في رواية هشام عنه المتقدمة عند مسلم، إلا أن مسلماً أتى برواية يحيى بن سعيد، عن شعبة، عن قتادة قال: سمعت مطرفاً في هذا الحديث.

ففي هذه الرواية فائدتان:

١ ــ تصريح قتادة بالسماع.

٢ ــ أنها من رواية شعبة عنه، ورواية شعبة عن قتادة مأمونة الجانب من حيث التدليس، فقد نقل الحافظ ابن حجر في آخر طبقات المدلسين (ص ٤٤ من طبعة مكتبة الكليات الأزهرية) عن شعبة أنه كفانا تدليس أبي إسحاق، والأعمش وقتادة، وبذا يتضح أن مسلماً ــ رحمه الله ــ لم يغفل هذا الجانب.

ورواية شعبة للحديث عن قتادة أخرجها الطبراني في الكبير (١٧/٣٦١ رقم ٩٩٤) إلا أنه لم يذكر تصريح قتادة بالسماع.

لكن يشكل على ما ذكر رواية همام للحديث المتقدم ذكرها عند الامام أحمد (٤/٢٦٦) وفيها سؤال الأعرابي لقتادة: هل سمع حديث عياض بن حمار من مطرف؟ فقال: لا، حدثني أربعة، عن مطرف، وهي حسنة الإسناد. ــ كما سيأتي في الحكم على الحديث ــ.

وهمام هذا هو ابن يحيى بن دينار الأزدي، العَوْذي ــ بفتح المهملة وسكون الواو ــ وهو ثقة روى له الجماعة، إلا أنه ربما وهم. / الجرح والتعديل =

. . . .

= (٩/١٠٧ ـ ١٠٩ رقم ٤٥٧)، والتهذيب (١١/٦٧ ـ ٧٠ رقم ١٠٨)، والتقريب (٢/٣٢١ رقم ١١٢). وشعبة ـ كما تقدم في الحديث (٥٣٢) ـ ثقة حافظ متقن، وهو أمير المؤمنين في الحديث، فروايته أرجح من رواية همام، ولذا اعتمدها مسلم.

وسند الحديث إلى همام عند الحاكم ـ كما يلي ـ:

أبو عمر الحوضي اسمه حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبرة ـ بفتح المهملة، سكون الخاء المعجمة، وفتح الموحدة ـ، الأزدي، النمري ثقة ثبت روى لـه البخاري الجرح والتعديـل (٣/١٨٢ رقم ٧٨٦)، والتقريب (١/١٨٧ رقم ٤٥٠)، والتهذيب (٢/٤٠٥ ـ ٤٠٧ رقم ٧٠٩).

ويحيى بن محمد بن يحيى الذهلي، النيسابوري تقدم في الحديث (٥٢٢) أنه ثقة حافظ. ومحمد بن صالح بن هانىء، أبو جعفر الوراق، النيسابوري أثنى عليه أبو عبد الله الأخرم، وترحم عليه بعدما صلى عليه، وذكر أنه صاحبه من سنة سبعين ومائتين إلى حين وفاته سنة أربعين وثلاثمائة فما رآه أتى شيئاً لا يرضاه الله عز وجل، ولا سمع منه شيئاً يسأل عنه. / انظر طبقات الشافعية (٣/١٧٤ رقم ١٤٠)، والبداية والنهاية (١١/٢٢٥).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن بهذا الإسناد من طريق همام، لكن روايته مرجوحة بناء على رواية شعبة للحديث التي فيها تصريح قتادة بسماعه للحديث من مطرف، والحديث أخرجه مسلم كما سبق، والله أعلم.

٨٥٠ ـ حديث حذيفة مرفوعاً:

«أهل الجور وأعوانهم في النار».

قال: صحيح.

قلت: منكر.

---

٨٥٠ ـ المستدرك (٤/٨٩): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ عتبان بن مالك، ثنا عيينة بن عبد الرحمن، أخبرني مروان بن عبد الله مولى صفوان بن حذيفة، عن أبيه، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ . . .، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:
الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٢٠٣) من طريق محمد بن أيوب، قال: حدثنا غسان بن مالك، قال: حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن، قال: حدثنا مروان بن عبد الله بن صفوان بن حذيفة بن اليمان، عن أبيه، عن حذيفة، فذكر الحديث بلفظه هكذا بتسمية **عتبان: غسان، وعيينة: عنبسة**، وجعل مروان من ولد صفوان بن حذيفة، لا من مواليه، وهو كذلك في المخطوط من ضعفاء العقيلي (ص ٥٦٩)، ويؤيده ما في اللسان لابن حجر (٦/١٦ رقم ٥٨).

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «منكر». وفي سنده مروان بن عبد الله بن صفوان بن حذيفة بن اليمان، وأبوه هكذا جاء اسمه في الميزان (٤/٩٢ رقم ٨٤٣٠)، واللسان (٦/١٦ رقم ٥٨). واقتصر العقيلي في الضعفاء (٤/٢٠٣) على تسميته بـ: مروان بن عبد الله بن صفوان، ثم قال:

«مجهول بنقل الحديث هو وأبوه، وحديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به». =

. . . .

=

وفي سنده عيينة بن عبد الرحمن، ولعل الصواب: عنبسة بن عبد الرحمن ـ كما جاء في الضعفاء للعقيلي ـ، ولأن الراوي عن عيينة، أو عنبسة هذا عند الحاكم: عتبان بن مالك، وعند العقيلي: غسان بن مالك، ولم أجد أحد من الرواة اسمه عتبان بن مالك عدا عتبان بن مالك الأنصاري المترجم له في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/٣٦ رقم ١٩٢) وهو صحابي، بينما في ترجمة عنبسة بن عبد الرحمن في تهذيب الكمال (٢/١٠٦٣ ـ ١٠٦٤) ذكر أن من الرواة عنه: غسان بن مالك وفي الجرح والتعديل (٧/٥٠ رقم ٢٨٨): «غسان بن مالك بن عباد، أبو عبد الرحمن السلمي، . . . سألت أبي عنه فقال: أتيته، ولم يقض لي سماع منه، وليس بقوي، بين في حديثه الإنكار، قال أبو محمد ـ أبي ابن أبي حاتم ـ: روى عنه أبو زرعة». اهـ، وانظر الميزان (٣/٣٣٥ رقم ٦٦٦٤).

وعنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي متروك، ورماه أبو حاتم بالوضع. / الجرح والتعديل (٦/٤٠٢ ـ ٤٠٣ رقم ٢٢٤٧)، والتقريب (٢/٨٨ رقم ٧٨٣)، والتهذيب (٨/١٦٠ رقم ٢٨٧).

الحكم على الحديث:

سبق نقل كلام العقيلي في ترجمته لـ: مروان بن عبد الله بن صفوان، وأنه قال: «حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به».

ومن خلال دراسة الإسناد، والعلل التي ذكرت في سند الحديث ليكون الحديث موضوعاً بهذا الإسناد.

أما النكارة التي قصدها الذهبي في حكمه على الحديث بأنه منكر فإنه لأجل تفرد عنبسة بن عبد الرحمن بالحديث عن مروان بن عبد الله، والله أعلم.

٨٥١ ــ حديث طلحة بن عبيد الله:

أنه سمع النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول:

«ألا أيها الناس، لا يقبل الله صلاة إمام يحكم بغير ما أنزل الله».

قال: صحيح.

قلت: سنده مظلم، وفيه عبد الله بن محمد العدوي متهم.

---

٨٥١ ــ المستدرك (٤/٨٩): أخبرني أبو النضر الفقيه، ومحمد بن الحسن الشامي، قالا: ثنا الحسن بن حماد الكوفي، ثنا عبد الله بن محمد العدوي، قال: سمعت عمر بن عبد العزيز على المنبر يقول: حدثني عبادة بن عبد الله بن عبادة، عن طلحة بن عبيد الله ــ رضي الله عنه ــ قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول، فذكره بلفظه، ثم قال عقبة: «وذكر باقي الحديث» وسيأتي ذكر بقيته في التخريج.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢/٢٩٧) من طريق الحسن بن حماد، إلا أنه قال: عبادة بن عبادة بن عبد الله، وذكر الحديث، وزاد:

«ولا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «سنده مظلم» وبعبد الله بن محمد العدوي.

أما قوله: «سنده مظلم» فتقدم أنه يطلقه على الإسناد الذي فيه مجاهيل، وهو كذلك.

فإن عبادة بن عبد الله بن عبادة، أو عبادة بن عبادة بن عبد الله ــ كما عند العقيلي ــ، لم أجد من ذكره.

وأما عبد الله بن محمد العدوي الذي يروي هذا الحديث فقد اختلف فيه. =

. . . .

= فقيل إنه هو عبد الله بن محمد العدوي الذي رماه وكيع بالوضع، وقال عنه البخاري وأبو حاتم والدارقطني: منكر الحديث، وقال الدارقطني مرة: متروك، وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج بخبره. وقال ابن عبد البر: جماعة من أهل العلم بالحديث يقولون: إن هذا الحديث من وضع عبد الله بن محمد العدوي، وهو عندهم موسوم بالكذب. اهـ. من الكامل لابن عدي (٤/١٤٩٧ ـ ١٤٩٩)، والتهذيب (٦/٢٠ ـ ٢١ رقم ٢٧).

قلت: وهذا الحديث الذي أشار إليه ابن عبد البر ليس هو الحديث الذي هنا، بل هو حديث عرف به العدوي هذا، وهو ما أخرجه ابن ماجه في سننه (١/٣٤٣ رقم ١٠٨١) في إقامة الصلاة، باب فرض الجمعة من طريق العدوي هذا، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله قال: خطبنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «يا أيها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا...» الحديث.

وممن رأى أن العدوي راوي هذا الحديث أتى عند ابن ماجه هو العدوي راوي الحديث الذي هنا: الذهبي ـ رحمه الله ـ كما يتضح من كلامه هنا، وتصريحه بذلك في الميزان (٢/٤٨٥ رقم ٤٥٣٨) حيث ذكر كلا الحديثين في ترجمته، وأما العقيلي فقد فرق بينهما في كتابه (٢/٢٩٧ و ٢٩٨)، وفرق بينهما ابن حجر في التهذيب (٦/٢٠ و ٢١ رقم ٢٧ و ٢٨) بناء على تفريق البناني في الحافل، ولم يجزم بشيء، وإنما قال بعد أن ذكر الثاني: «قال البناني في الحافل: هو غير الأول... وقال البناني: هو غير الذي ذكره ابن عدي، وأخرج له ابن ماجه، كذا قال! قلت: وفي قول ابن حجر عن البناني في التفريق: «كذا قال: «ما يدل على أنه لم يجزم بشيء من ذلك.

وفي ترجمة كل منهما ذكر أنه يروى عن عمر بن عبد العزيز، وهذا ما يجعل الجزم بالتفريق من عدمه مشكلاً.

الحكم على الحديث:

الحديث قال عنه العقيلي في الموضع السابق ـ بعد أن ذكر العدوي «ولا يصح =

. . . .

= حديثه من هذا الطريق، ويصح من طريق آخر» ثم ذكر الحديث وقال: «والحديث معروف من حديث الناس بغير هذا الإسناد، آخر الحديث معروف بغير هذا الإسناد، وأوله غير محفوظ».

قلت: والذي يتضح من دراسة الإسناد أن الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، وأما آخره الذي أشار العقيلي إلى أنه معروف بغير هذا الإسناد، فهو ما رواه مسلم في صحيحه (١/٢٠٤ رقم ٢٢٤) في الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة.

والترمذي (١/١٩ ـ ٢٤ رقم ١) في الطهارة، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور كلاهما من حديث ابن عمر عنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال:

«لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول»، والله أعلم.

٨٥٢ ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«ستة (لعنتهم)[١]، لعنهم الله، وكل نبي مجاب: المكذب بقدر الله، (والزائد)[٢] في كتاب الله، والمستحل من عترتي ما حرم الله[٣]. . . الخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه إسحاق الفَرَوي، وهو وإن كان من شيوخ البخاري، فإنه يأتي بطامّات، قال فيه النسائي: ليس بثقة[٤]، وقال أبو داود: واهٍ[٥]، وتركه الدارقطني[٦]، وأما أبو حاتم فقال: صدوق[٧]، وفيه أيضاً عبيد الله[٨] بن مَوْهَب، ولم يحتج به أحد، والحديث منكر بمرّة.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (والزاهد).

(٣) من قوله: (وكل نبي) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) كما في الضعفاء والمتروكين له (ص ١٩ رقم ٤٩).

(٥) التهذيب (١/٢٤٨).

(٦) في سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٨٥ رقم ٢٨١) قال: «ضعيف، تكلموا فيه، قالوا فيه كل قول»، وفي سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ١٧٢ رقم ١٩٠) قال: «ضعيف وقد روى عنه البخاري، ويوبّخونه في هذا».

(٧) في الجرح والتعديل (٢/٢٣٣ رقم ٨٢٠) قال أبو حاتم: «كان صدوقاً، ولكنه ذهب بصره، فربما لُقّن الحديث، وكتبه صحيحة».

(٨) في المستدرك وتلخيصه المطبوعين: (عبد الله)، وما أثبته من (أ) و (ب)، والمستدرك وتلخيصه المخطوطين.

٨٥٢ ـ المستدرك (٤/٩٠): حدثنا عبد الله بن جعفر الفارسي، ثنا يعقوب بن

. . . .

= سفيان، ثنا إسحاق بن محمد الفروي، ثنا عبد الرحمن بن أبـي الموال، عن عبيد الله بن موهب، عن أبـي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «ستة لعنتهم، لعنهم الله، وكل نبـي مجاب: المكذب بقدر الله، والزائد في كتاب الله، والمتسلِّط بالجبروت ليذل ما أعزّ الله، ويعز ما أذلّ الله، والمستحلّ لحرم الله، والمستحل من عترتي ما حرّم الله، والتـارك لسنتي».

تخــريجــه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (١/٣٦) من طريق إسحاق الفروي، وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن ابن أبـي الموال، به مثله، ثم قال: «قد احتجّ البخاري بعبد الرحمن بن أبـي الموال، وهذا حديث صحيـح الإسناد، ولا أعرف له علة» وأقره الذهبـي.

وبنحو هذا السياق أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤/٣٦٦) من طريق إسحاق الفروي.

وأخرجه أيضاً الحاكم (٢/٥٢٥).

والترمذي (٤/٤٥٧ رقم ٢١٥٤ ــ بتحقيق أحمد شاكـر ــ) في القدر، باب منه.

وابن أبـي عاصم في السنة (١/٢٤ و ١٤٩ رقم ٤٤ و ٣٣٧).

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/٣٦٦).

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٢ ــ ٤٣ رقم ٥٢).

والطبراني في الكبير (٣/١٣٦ ــ ١٣٧ رقم ٢٨٨٣).

وفي الأوسط (٢/٣٩٨ رقم ١٦٨٨).

جميعهم من طريق ابن أبـي الموال، عن ابن وهب، عن عمرة، عن عائشة، به نحوه هكذا دون ذكر لأبـي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، إلا في إسناد =

. . . .

= الحاكم بدل ابن أبـي الموال قال: ابن أبـي الرجال، وأظنه خطأ من الطباعة بدليل:

١ ـ أن بقية من أخرج الحديث كلهم قالوا: ابن أبـي الموال.

٢ ـ الراوي للحديث عند الحاكم عن ابن أبـي الرجال هذا هو إسحاق الفروي، وشيخه هو ابن موهب، ولم يذكروا في ترجمته أن الفروي روى عنه، أو أنه روى عن ابن موهب.

انظر تهذيب الكمال (٧٨٦/٢)، بينما جاء في نفس المرجع السابق (ص ٨٢١) ذكر رواية ابن أبـي الموال، عن ابن موهب.

٣ ـ قال الحاكم بعد أن ذكر الحديث: «قد احتج الإمام البخاري بـإسحاق بن محمد الفروي، وعبد الرحمن بن أبـي الرجال في الجامع الصحيح» مع أن الذي احتج به البخاري هو ابن أبـي الموال، لا ابن أبـي الرجال ـ كما يتضح من التقريب (٤٧٩/١ و ٥٠٠ رقم ٩٣١ و ١١٢٩) والتهذيب (١٦٩/٦ و ٢٨٢ رقم ٣٤٨ و ٥٥٢) ـ.

والحديث ذكره ابن أبـي عاصم في كلا الموضعين من طريق واحدة، من طريق شيخه الحسن بن علي، ثنا معلى بن منصور الرازي، ثنا عبد الرحمن بن أبـي الموال، فذكره في الموضع الأول مختصراً، وأوله: «ستة لعنتهم»، بينما ذكره بتمامه في الموضع الثاني، غير أنه قال في أوله: «سبعة لعنتهم»، وبوّب على ذلك بقوله:

«باب سبعة لعنتهم»، مع أن العدد المذكور في الحديث ستة لا سبعة.

قال الترمذي بعد أن روى الحديث:

«هكذا روى عبد الرحمن بن أبـي الموال هذا الحديث، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن عمرة، عن عائشة، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ورواه سفيان الثوري، وحفص بن غياث، وغير واحد، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن علي بن حسين، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مرسلاً، وهذا أصح». =

. . . .

= قلت: والحديث الذي أشار إليه الترمذي أخرجه الطحاوي في شكل الآثار (٣٦٧/٤). فقال:

حدثنا عبد الملك بن مروان الرقي، ثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، سمعت علي بن الحسين يقول: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «ستة لعنتهم»، ثم ذكر الستة المذكورين في الحديثين الأولين. اهـ.

وأخرجه الحاكم (٥٢٥/٢) فقال: حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ عبد الله بن محمد بن وهب الحافظ، أنبأ عبد الله بن محمد بن يوسف الفريابي، حدثني أبي، ثنا سفيان، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب، قال: سمعت علي بن الحسين يحدث، عن أبيه، عن جده ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، ثم ذكر الحديث بنحوه هكذا، بجعله من مسند علي بن أبي طالب.

دراسة الحديث:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وأعله الذهبي بعلل ثلاث:

١ ــ أن إسحاق بن محمد الفروي في سنده، وقال عنه: «يأتي بطامات».

٢ ــ أن في سنده ابن موهب، وقال عنه: «لم يحتج به أحد».

٣ ــ أعل متن الحديث بقول: «والحديث منكر بمرّة».

أما إسحاق بن محمد الفروي فتقدم في الحديث (٥١٥) أنه صدوق، غير أنه كُفَّ بصره فساء حفظه، لكن ليس هو علة الحديث، فقد تابعه قتيبة بن سعيد ــ كما تقدم ــ، ورواه الحاكم قبل ذلك من كلا الطريقين، ولم يتعقب الذهبي الحاكم بشيء، فلعله نسي ذلك هنا.

وأما ابن موهب، فهو عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مَوْهَب التيمي، ويقال: عبد الله، والأول أشهر، وهو صدوق، وثقه ابن معين في =

. . . .

= رواية، وضعفه في أخرى، وضعفه ابن عيينة، والقاسم، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقال أبو حاتم: صالح، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن عدي: «حسن الحديث يكتب حديثه».

الكامل لابن عدي (١٦٣٥/٤ ـ ١٦٣٦)، و«من تكلم فيه وهو موثّق» (ص ١٣٠ رقم ٢٣١) والتهذيب (٢٨/٧ ـ ٢٩ رقم ٥٨).

أقول: ومدار الحديث على ابن موهب هذا، واختلف عليه، فروى مرة عنه، عن عمرة، ومرة جعل بينه وبينها أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ورواه مرة عن علي بن الحسين مرسلاً، ومرة عنه، عن أبيه، عن جده.

قال الشيخ الألباني في تخريج السنة لابن أبي عاصم (٢٤/١ ـ ٢٥): «إسناده حسن، لولا أنه أعل بالإرسال ـ كما سيأتي ـ، رجاله ثقات رجال البخاري، غير ابن موهب، واسمه عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب، وهو مختلف فيه، ولعل الأرجح أنه: حسن الحديث ـ كما هو قول ابن عدي فيه ـ، ولكنه اضطرب في إسناده، فدل على أنه لم يحفظه. . .، والعلة القادحة إنما هي ما أفاده الترمذي بقوله. . .» وذكر قول الترمذي السابق، ثم قال: «وأنا أرى أن هذا الاختلاف في إسناده إنما هو من ابن موهب، الأمر الذي يدل على أنه لم يضبطه، وقد تفرد به، فالحديث ضعيف منكر ـ كما قال الذهبي ـ». اهـ.

وقد أورده الطحاوي في الموضع السابق روايات الحديث، ودفع الاضطراب عنها، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ: «حدثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن أبي الموال، عن عبيد الله بن موهب، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم ـ وهو أمير المدينة يومئذ ـ: أن أكتب إلي من حديث عمرة ابنة عبد الرحمن، فكان فيما أملت علي: حدثتني عائشة. . .»، وذكر الحديث، ثم ذكر عقبه رواية ابن موهب للحديث عن أبي بكر، عن عمرة، ثم قال: «فكان في حديث يونس عن ابن وهب سماع ابن موهب هذا الحديث من عمرة، وفي حديث =

. . . .

= ابن أبـي داود، عن الفروي سماعه إياه من أبـي بكر بن محمد، عن عمرة، وكان حديث يونس أولى مما عندنا، لأن فيه ذكر إملاء عمرة إياه عليه في مجيئه إليها برسالة أبـي بكر إيـاه إليها في ذلـك...»، ثم ذكر روايـة ابن موهب للحديث عن علي بن الحسين، ثم قال:

«فكان في هذا الحديث أخذ ابن موهب إياه عن علي بن الحسين، لا عن عمرة ولا عن غيرها، (كأبـي بكر بن حزم) فكان الثوري (وهو الراوي لتلك الطريق) هو الحجة في ذلك، والأولى أن (تقبل) روايته منه عن ابن موهب، لسنه، وضبطه، وحفظه، غير أن ابن أبـي الموالي ذكر القصة التي ذكرها فيه من بعث أبـي بكر بن حزم إياه (يعني ابن موهب) إلى عمرة في ذلك، وإملاء عمرة إياه عليه من عائشة، فقوي في القلوب ذلك واحتمل أن يكون ابن موهب أخذه عن عمرة على ما حدث به عنها، وأخذه مع ذلك عن علي بن الحسين على ما حدث به عنه مما قد ذكره عنه الثوري، والله أعلم بحقيقة الأمر في ذلك». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط الفروي.

ورواية الطحاوي التي من طريق يونس، وفيها القصة حسنة لذاتها، فيكون الحديث هنا حسناً لغيره بها.

وأما الاضطراب فتقدم دفع الطحاوي له، وهو توجيه حسن.

وله شاهد من حديث عمرو بن سعواء، وعلي بن أبـي طالب ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث عمرو بن سعواء اليافعي ـ رضي الله عنه ـ فلفظه:

قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «سبعة لعنتهم» ثم ذكر الحديث بنحوه، وزاد: والمستأثر بالفيء».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/٤٣ رقم ٨٩). =

. . . .

=

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٩٢ أ) من طريق الطبراني.

وذكره ابن الأثير في أسد الغابة (٧٢٧/٣) وعزاه أيضاً لابن مندة.

جميعهم من طريق ابن لهيعة، عن عياش بن عباس القتباني، عن أبي معشر الحميري، عن عمرو بن سعواء، فذكره.

قال الهيثمي في المجمع (١٧٦/١) بعد أن ذكر الحديث:

«فيه ابن لهيعة وهو ضعيف، وأبو معشر الحميري لم أر من ذكره».

وأما حديث علي ـ رضي الله عنه ـ فلفظه:

«ستة لعنتهم»، ثم ذكر الحديث بنحوه، إلا أنه قال:

«والمرتد أعرابياً بعد هجرته»، ولم يذكر قوله: «والمستحل لحرم الله». الحديث ذكره في كنز العمال (٨٧/١٦ ـ ٨٨ رقم ٤٤٠٣٢) وعزاه للدارقطني في الأفراد، والخطيب في المتفق والمفترق، وذكر عن الدارقطني أنه قال: «هذا حديث غريب من حديث الثوري، عن زيد بن علي بن الحسين، تفرد به أبو قتادة الخزاعي، عن علي».

٨٥٣ ـ حديث ابن بريدة، عن أبيه مرفوعاً:

«قاضيان في النار، وقاض[1] في الجنة...» الخ.

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الله بن بُكَيْر الغَنَوي، وهو منكر الحديث.

---

(١) قوله: (في النار وقاض) ليس في أصل (ب)، ومعلقة بالهامش مع الإشارة لدخولها في الصلب.

٨٥٣ ـ المستدرك (٤/٩٠): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا شهاب بن عباد، ثنا عبد الله بن بكير، عن حكيم بن جبير، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «القضاة ثلاثة، قاضيان في النار، وقاض في الجنة: قاضي عرف الحق فقضى به، فهو في الجنة، وقاض عرف الحق فجار متعمداً، فهو في النار، وقاض قضى بغير علم، فهو في النار».

تخـريجـه:

الحديث هنا من رواية عبد الله بن بريدة، عن أبيه. وله عن عبد الله خمس طرق.

الأولى: وهي طريق الحاكم هذه يرويها عبد الله بن بكير الغنوي، عن حكيم بن جبير، عن عبد الله.

ورواه وكيع في أخبار القضاة (١/١٥).

وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٨٧).

كلاهما بنحوه.

الثانية: يرويها خلف بن خليفة، عن أبي هاشم الرماني، عن ابن بريدة، عن أبيه، فذكره بنحوه.

أخرجه أبو داود في سننه (٤/٥ رقم ٣٥٧٣) في الأقضية، باب في القاضي يخطيء، ثم قال: «وهذا أصح شيء فيه». =

. . . .

= والنسائي ـ كما في تحفة الأشراف (٢/٩٤ رقم ٢٠٠٩) ـ، ولعله في الكبرى كما أشار إلى ذلك المحقق.

وابن ماجه (٢/٧٧٦ رقم ٢٣١٥) في الأحكام، باب الحاكم ـ يجتهد فيصيب الحق.

ووكيع في أخبار القضاة (١/١٤ ـ ١٥).

والبيهقي في سننه (١٠/١١٦) في آداب القاضي، باب إثم من أفتى أو قضى بالجهل.

وفي المدخل (ص ١٧٧ رقم ١٨٣).

وأخرجه أيضاً في المعرفة (٤/ل ٢٥٣ أ) من طريق أبي داود، في كتاب أدب القاضي.

وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٨٧).

الثالثة: يرويها وكيع في أخبار القضاة (١/١٥): أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن لؤلؤ، قال: أخبرنا داود بن عبد الحميد، قال: حدثنا يونس بن ضباب أبو حمزة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه بريدة، فذكره بنحوه.

الرابعة: يرويها الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٢٣): حدثنا أبو أحمد علي بن محمد الحنيني بمرو، قال: حدثنا إبراهيم بن هلال البوزنجردي، قال: ثنا علي بن الحسن بن شقيق، قال: سمعت أبا حمزة السكري يقول:

استشار قتيبة بن مسلم أهل مرو في رجل يجعله على القضاء، فأشاروا عليه بعبد الله بن بريدة، فدعاه وقال له: إني قد جعلتك على القضاء بخراسان، فقال ابن بريدة: ما كنت لأجلس على قضاء بعد حديث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سمعته من أبي بريدة يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول، فذكره بنحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث تفرد به الخراسانيون، فإن رواته عن آخرهم مراوزة». =

. . . .

= الخامسة: يرويها شريك، عن الأعمش، عن سعيد بن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه، وهو الحديث الآتي برقم (٨٥٤).

وقد تابع عبد الله بن بريدة على الحديث أخوه سليمان بن بريدة، عن أبيه، فذكره الحديث بنحوه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٢/٥ رقم ١١٥٦): حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا عباد بن زياد الأسدي، ثنا قيس بن الربيع، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، فذكره.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن بكير الغنوي منكر الحديث». وابن بكير هذا اسمه عبد الله بن بكير الغنوي وهو ضعيف، قال عنه الذهبي هنا: «منكر الحديث» وقال أبو حاتم: كان من عتّق الشيعة، وقال الساجي: من أهل الصدق، وليس بقوي، وذكره ابن حبان في الثقات. اهـ. من الثقات لابن حبان (٨/٣٣٥)، والميزان (٢/٣٩٩ رقم ٤٢٣٣)، واللسان (٣/٢٦٤ رقم ١١٣٠).

أقول: وفي الإسناد من هو أسوأ حالاً منه، وهو شيخه حكيم بن جُبَيْر الأسدي فقد قال عنه الإمام أحمد: ضعيف الحديث مضطرب. وقال ابن معين: ليس بشيء. وتركه شعبة. وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غير محمود، نسأل الله السلامة، غالٍ في التشيع. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: في رأيه شيء. قلت: ما محله؟ قال: الصدق ــ إن شاء الله ــ. اهـ. من الجرح والتعديل (٣/٢٠١ ــ ٢٠٢ رقم ٨٧٣)، والتهذيب (٢/٤٤٥ رقم ٧٧٣).

ولخص القول فيه ابن حجر في التقريب (١/١٩٣ رقم ٥١٠) بقوله: ضعيف. =

. . . .

=

قلت: ولم ينفرد حكيم بالحديث، فقد رَوى الحديث عن ابن بريدة ـ كما تقدم ـ كل من:

١ ـ أبو هاشم الرُّمّاني الواسطي، واسمه: يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود وقيل: ابن نافع، وهو ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٩/١٤٠ رقم ٥٩٥)، والتقريب (٢/٤٨٣ رقم ٦)، والتهذيب (١٢/٢٦١ رقم ١٢٠٨). لكن الراوي عنه: خلف بن خليفة بن صاعد، الأشجعي، مولاهم، أبو أحمد الكوفي، وهو صدوق إلا أنه اختلط في آخر عمره. / الجرح والتعديل (٣/٣٦٩ رقم ١٦٨١)، والكامل لابن عدي (٣/٩٣٢ ـ ٩٣٤)، والتهذيب (٣/١٥٠ ـ ١٥٢ رقم ٢٨٩)، والتقريب (١/٢٢٥ رقم ١٤٠).

٢ ـ أبو حمزة يونس بن خبّاب الأسدي مولاهم، الكوفي، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء ورمي بالرفض. / الجرح والتعديل (٩/٢٣٨ رقم ١٠٠١)، والتهذيب (١١/٤٣٧ رقم ٨٤٨)، والتقريب (٢/٣٨٤ رقم ٤٧٦).

والراوي عنه: داود بن عبد الحميد، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: «لا أعرفه وهو ضعيف الحديث، يدل حديثه على ضعفه»، وقال العقيلي: روى عن عمرو بن قيس الملائي أحاديث لا يتابع عليها، وقال الأزدي، : منكر الحديث. اهـ. من الجرح والتعديل (٣/٤١٨ رقم ١٩١١)، والميزان (٢/١١ رقم ٢٦٢٤)، واللسان (٢/٤٢٠ ـ ٤٢١ رقم ١٧٣٧).

٣ ـ أبو حمزة السُّكري، واسمه محمد بن ميمون المروزي وهو ثقة فاضل روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٨/٨١ رقم ٣٣٨)، والتقريب (٢/٢١٢ رقم ٧٦٣)، والتهذيب (٩/٤٨٦ رقم ٧٩٣).

لكن في السند إليه إبراهيم بن هلال بن عمر الهاشمي البوزَنْجَردي، أبو إسحاق الذي روى عنه القاسم بن القاسم السياري، وأحمد بن محمد السوسقاني وغيرهما، ذكره السمعاني في الأنساب (٢/٣٥٧ ـ ٣٥٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال.

=

. . . .

=

٤ ـ سعيد بن عبيدة في الحديث الآتي برقم (٨٥٤).

وأما متابعة سليمان بن بريدة لأخيه عبد الله التي أخرجها الطبراني سابقاً ففي سندها قيس بن الربيع الأسدي وهو صدوق، إلا أنه تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به ـ كما سبق في الحديث (٦٣٢) ـ.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الله بن بكير الغنوي، وشيخه حكيم بن جبير.

لكن الحديث بمجموع الطرق المتقدمة التي لا يخلو شيء منها من ضعف وبالطريق الآتية برقم (٨٥٤) يرتقي لدرجة الحسن لغيره، وصححه بمجموع طرقه الشيخ الألباني في الإرواء (٨/٢٣٥ رقم ٢٦١٤).

وللحديث شاهد مرفوع من ابن عمر، وموقوف عن علي ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث ابن عمر فله عنه طريقان:

١ ـ يرويها محارب بن دثار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بنحوه.

أخرجه وكيع (١/١٥ و١٦ ـ ١٧)، من طريق محمد بن فرات الجرمي، وفضيل بن غزوان، كلاهما عن محارب بن دثار، به.

ومحارب بن دثار السدوسي، الكوفي، القاضي ثقة إمام زاهد روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٨/٤١٦ ـ ٤١٧ رقم ١٨٩٩)، والتقريب (٢/٢٣٠ رقم ٩٣٢)، والتهذيب (١٠/٤٩ ـ ٥١ رقم ٨٠).

لكن محمد بن فرات التيمي الجَرْمي، أبو علي الكوفي كذبوه. / الجرح =

. . . .

= والتعديل (٨/٥٩ ــ ٦٠ رقم ٢٧٠)، والتهذيب (٩/٣٩٦ ــ ٣٩٧ رقم ٦٤)، والتقريب (٢/١٩٩ رقم ٦١٧). فهذا الحديث بهذا الإسناد موضوع لأجله.

ولم ينفرد محمد بن فرات بالحديث، فقد تابعه فضيل بن غزوان، لكن في الإسناد إليه سفيان بن وكيع، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه صدوق أدخل عليه وراقة ما ليس من حديثه، فسقط حديثه، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لأجله.

٢ ــ يرويها عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن وهب أن عثمان بن عفان قال لابن عمر: اذهب فكن قاضياً، قال: أو تعفيني يا أمير المؤمنين. قال: اذهب فاقض بين الناس. قال: تعفيني يا أمير المؤمنين. قال عزمت عليك إلا ذهبت فقضيت، قال: لا تعجل، سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «من عاذ بالله فقد عاذ معاذاً»؟ قال: نعم، قال: فإني أعوذ بالله أن أكون قاضياً، قال: وما يمنعك وقد كان أبوك يقضي؟

قال: لأني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول:

«من كان قاضياً فقضى بالجهل كان من أهل النار، ومن كان قاضياً فقضى بالجور كان من أهل النار، ومن كان قاضياً عالماً فقضى بحق، أو بعدل سأل التقلب كفافاً، فما أرجو منه بعد ذا؟

أخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٢٩٠ رقم ١١٩٥) واللفظ له.

ووكيع في أخبار القضاة (١/١٧ ــ ١٨)، بنحوه، إلا أنه قال: عبد الله بن موهب.

والطبراني في الكبير (١٢/٣٥١ ــ ٣٥٢ رقم ١٣٣١٩) بنحوه، ثم قال:

«عبد الله بن وهب هذا هو عندي عبد الله بن وهب بن زمعة».

وأخرجه الترمذي (٤/٥٥٢ ــ ٥٥٣ رقم ١٣٣٧) في الأحكام، باب ما جاء =

. . . .

= عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في القاضي، وذكر الحديث بنحوه، إلا أنه اقتصر في المرفوع على قوله: «من كان قاضياً فقضى بالعدل فبالحري أن ينقلب منه كفافاً»، ثم قال: «حديث ابن عمر حديث غريب، وليس إسناده عندي بمتصل»، وعنده اسم الراوي عن عثمان: عبد الله بن موهب. وأيّد المنذري الترمذي على قوله: «إسناده عندي ليس بمتصل»، وبين سبب ذلك، حيث قال في الترغيب (٣/١٣٢): «وهو كما قال، فإن عبد الله بن موهب لم يسمع من عثمان ــ رضي الله عنه ــ».

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (١/١٠٣ رقم ٤٨) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي سفيان عيسى بن سنان الحنفي، عن زيد بن عبد الله بن موهب، أن عثمان. . .، الحديث بنحو سابقه.

وهذا يدل على أن الراوي عن عثمان لم يضبط الرواة اسمه، فابن أبي جميلة سماه عبد الله بن وهب، وسماه مرة: عبد الله بن موهب، وأبو سنان سماه زيد بن عبد الله بن موهب، وزيد هذا لم أجد له ترجمة.

وأما الحديث الموقوف على علي ــ رضي الله عنه ــ، فله عنه طريقان:

١ ــ يرويها شعبة، عن قتادة، قال: سمعت أبا العالية قال: قال علي ــ رضي الله عنه ــ: «القضاة ثلاثة. . .»، فذكره بنحوه.

أخرجه علي بن الجعد في مسنده (١/٥١٥ رقم ١٠٢٤).

ووكيع في أخبار القضاة (١/١٨).

وابن بشران في فوائده (ل ١٦ أ).

والبيهقي في سننه (١٠/١١٧) في آداب القاضي، باب إثم من أفتى أو قضى بالجهل.

وأخرجه كل من ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٨٧).

والبغوي في شرح السنة (١٠/٩٣ رقم ٢٤٩٧). =

. . . .

=

كلاهما من طريق علي بن الجعد، به.

قال محقق مسند علي بن الجعد الشيخ عبد المهدي بن عبد القادر:

«منقطع، أبو العالية لم يسمع من علي، كذا في المراسيل ص ٤٢».

وقال محقق شرح السنّة: «إسناده صحيح».

قلت: الذي ذكره محقق مسند علي بن الجعد هو في المراسيل (ص ٥٨) في ترجمة أبـي العالية رقم (٨٤) عن شعبة قال:

«قد أدرك رفيع أبو العالية علي بن أبـي طالب، ولم يسمع منه شيئاً»، فانظر جامع التحصيل (ص ٢١٢ رقم ١٩٠)، وعليه نقول لمحقق شرح السنة: «إسناده صحيح» ليس بصحيح، فالحديث ضعيف لانقطاعه.

٢ ــ أخرجها وكيع في أخبار القضاة (١٦/١ و ١٩) من طريق إبراهيم بن الحكم بن ظهير عن أبيه، عن السدي، عن عبد خير عن علي ــ رضي الله عنه ــ فذكره بنحوه. قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً الحكم بن ظهير الفزاري متروك، واتهمه ابن معين. / الجرح والتعديل (١١٨/٣ ــ ١١٩ رقم ٥٥٠)، والتقـريب (١٩١/١ رقم ٤٨٥)، والتهـذيب (٤٢٧/٢ رقم ٧٤٧).

٨٥٤ ــ قال الحاكم: وله شاهد صحيح على شرط مسلم، فذكره.

---

٨٥٤ ــ المستدرك (٤/٩٠) قال الحاكم عقب الحديث: وله شاهد بإسناد صحيح على شرط مسلم، أخبرناه محمد بن علي بن دحيم الشيباني بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا أبو غسان، وعلي بن حكيم، ثنا شريك، عن الأعمش، عن سعيد ابن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه ــ رضي الله عنه ــ قال:

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «قاضيان في النار، وقاض في الجنة، قاض قضى بالحق فهو في الجنة، وقاض قضى بجور، فهو في النار، وقاض قضى بجهله، فهو في النار»، قالوا: فما ذنب هذا الذي يجهل؟ قال: «ذنبه أن لا يكون قاضياً حتى يعلم».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الترمذي (٣/٦٠٤ رقم ١٣٢٢) في الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في القاضي.

ووكيع في أخبار القضاة (١/١٣ ــ ١٤).

والطبراني في الكبير (٢/٥ رقم ١١٥٤).

وابن عدي في الكامل (٢/٨٦٤ ــ ٨٦٥).

والبيهقي في سننه (١٠/١١٧) في آداب القاضي، باب اثم من أفتى أو قضى بالجهل وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٨٦).

جميعهم من طريق شريك، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث قال عنه الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، وأقره الذهبي.

وفي سنده شريك بن عبد الله القاضي، وقد تقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: صدوق، إلا أنه يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء. =

. . . .

= ومسلم ـ رحمه الله ـ إنما روى لـه استشهاداً، لا احتجـاجاً ـ كـما في التهـذيب (٤/٣٣٧) ـ، وروايته عنه في كتاب البيوع، باب الأرض تمنح (٣/١١٨٤ ـ ١١٨٥ رقم ١٢١). في حديث ابن عباس يرفعه: «لأن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها خرجاً معلوماً»، ساق مسلم رواية شريك هذه للحديث عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، عن ابن عبـاس متابعـة لأيوب، وسفيـان وابن جريـج الذين رووا الحـديث عن عمرو.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف شريك، لكنه حسن لغيره ـ كما في الحديث المتقدم برقم (٨٥٣) ـ والله أعلم.

٨٥٥ ـ حديث أبي أمامة مرفوعاً:

«(لتنتقض)[١] عرى الإسلام عروة عروة...» الحديث.

قال: صحيح[٢]، تفرد به عبد العزيز بن (عبيد الله)[٣].

قلت: ضعيف.

---

(١) في (أ) و (ب): (لتنتقض)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (صحيح) ليس في (ب).

(٣) في (أ) و(ب): (عبد الله) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٨٥٥ ـ المستدرك (٤/٩٢): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا الوليد بن مسلم، حدثني عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله، أن سليمان بن حبيب حدثهم، عن أبي أمامة الباهلي ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «لتنتقض عرى الإسلام عروة عروة فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، وأول نقضها الحكم، وآخرها الصلاة». قال الحاكم ـ رحمه الله ـ: «عبد العزيز هذا هو ابن عبيد الله بن حمزة بن صهيب وإسماعيل هو ابن عبيد الله بن المهاجر، والإسناد كله صحيح، ولم يخرجاه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٢٥١) فقال: ثنا الوليد بن مسلم، حدثني عبد العزيز بن إسماعيل بن عبيد الله، أن سليمان بن حبيب حدثهم، عن أبي أمامة الباهلي، فذكره الحديث بنحوه هكذا ساق الإسناد الإمام أحمد.

ومن طريقه أخرجه الحاكم هنا.

وكذا الطبراني في الكبير (٨/١١٦ رقم ٧٤٨٦) بنحوه.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٨٧ رقم ٢٥٧)، فقال: =

. . . .

= أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا إسحاق بن إبراهيم المروزي، حدثنا الوليد ابن مسلم، حدثنا عبد العزيز بن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، قال: حدثني سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة، فذكره بنحوه، هكذا موافقاً لسياق الإمام أحمد.

دراسة الإسناد:

الحديث ساقه الحاكم، وذكر أن عبد العزيز الذي في سنده هو عبد العزيز بن عبيد الله ابن حمزة بن صهيب، وأن إسماعيل هو ابن عبد الله بن المهاجر، وصحح الإسناد فتعقبه الذهبي بأن عبد العزيز هذا ضعيف، وقد وهم الحاكم، والذهبي ــ رحمهما الله ــ في ذلك.

فإن عبد العزيز هذا ليس هو ابن عبيد الله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي، وإنما هو عبد العزيز بن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي، مولاهم الدمشقي الذي وثقه ابن حبان، وقال عنه أبو حاتم: ليس به بأس. / انظر الجرح والتعديل (٣٧٧/٥ رقم ١٧٦٦)، والثقات لابن حبان (١١٠/٧)، وتعجيل المنفعة (ص ١٧٤ رقم ٦٦٠). وعليه فالراجح من حاله أنه صدوق.

أما عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب فهو ضعيف. / الجرح والتعديل (٣٨٧/٥ رقم ١٨٠٥)، والتقريب (٥١١/١ رقم ١٢٣٩) والتهذيب (٣٤٨/٦ رقم ٦٦٨).

وإنما رجحت ما مضى من كون عبد العزيز هذا هو ابن إسماعيل للمرجِّحات الآتية:

١ ــ التصريح بذلك في مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن حبان.

أما معجم الطبراني فقد سقطت منه العبارة بين (عبد العزيز) و(إسماعيل) فجاء الاسم هكذا: (عبد العزيز إسماعيل)، ولعله خطأ من الطباعة. =

. . . .

= ٢ ـ بالاطلاع على ترجمة عبد العزيز بن عبيد الله في الموضع السابق من الجرح والتعديل، والتهذيب، جاء فيهما التصريح بأنه لم يرو عنه سوى إسماعيل بن عياش، والراوي عنه هنا هو الوليد بن مسلم، فهذا دليل آخر على صحة ما تقدم.

٣ ـ وبالاطلاع على ترجمة عبد العزيز بن عبيد الله أيضاً في الموضع السابق، وفي تهذيب الكمال للمزي (٢/٨٤٠) لم ينصوا على أنه روى عن إسماعيل بن عبيد الله ـ كما ذكره الحاكم هنا ـ.

٤ ـ بالاطلاع على ترجمة عبد العزيز بن إسماعيل في مصادر ترجمته المتقدمة والتاريخ الكبير للبخاري (٦/٢١ رقم ١٥٥٦) جاء النص هناك بأنه روى عن سليمان بن حبيب، وروى عنه الوليد بن مسلم، فترجح بذلك أنه هو.

وقد نبه على هذا الخطأ الألباني بعبارة مختصرة في كتابه «صحيح الترغيب» (١/٢٢٩) حيث قال: «وفي سنده تحريف اغتر به الذهبي، فضعف الحديث لأجله».

أما بقية رجال الإسناد فبيان حالهم كالتالي:

سليمان بن حبيب المحاربي، أبو أيوب الداراني ثقة روى له البخاري. / الجرح والتعديل (٤/١٠٥ رقم ٤٧٠) والتقريب (١/٣٢٢ رقم ٤٢٢)، والتهذيب (٤/١٧٧ ـ ١٧٨ رقم ٣١٠).

الوليد بن مسلم القرشي تقدم في الحديث (٦٣٩) أنه ثقة لكنه كثير التدليس، والتسوية من الرابعة، وقد صرح بالتحديث هنا.

والإمام أحمد، وابنه عبد الله تقدمت ترجمتهما في الحديث (٨١٥)، الأول أحد الأئمة الأربعة ثقة حافظ فقيه حجة، وابنه ثقة.

وأما شيخ الحاكم العالم المحدث، مسند الوقت أحمد بن جعفر القطيعي فتقدمت ترجمته في الحديث (٥٣١) أيضاً. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٨١) وقال:

«رواه أحمد، والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح».

وقال الألباني في الموضع السابق من صحيح الترغيب:

«إسناد أحمد صحيح».

ومن خلال دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد لحال عبد العزيز ابن إسماعيل، والله أعلم.

٨٥٦ ـ حديث ابن عباس[١] مرفوعاً:

«من استعمل رجلاً من عصابة[٢]، وفيهم من هو أرضى لله (منه)[٣]، فقد خان الله، ورسوله، والمؤمنين».

قال: صحيح.

قلت: فيه حسين بن قيس، وهو ضعيف[٤].

---

(١) شطب على راوي الحديث في (ب) لكون الاسم المشطوب ليس اسم ابن عباس، ويبدو أنها صوبت بالهامش نظراً لوجود إشارة بعد قوله: (حديث)، ولكن التصويب لم يظهر في التصوير.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه المخطوط.

(٤) هذا الحديث بكامله ليس في التلخيص المطبوع، وفي المخطوط قال: (قلت: حسين ضعيف).

٨٥٦ ـ المستدرك (٤/٩٢ ـ ٩٣): أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى العدل، ثنا محمد بن أيوب، أنبأ يزيد بن عبد العزيز الطيالسي، ثنا خالد بن عبد الله الواسطي، عن حسين بن قيس الرحبي، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من استعمل رجلاً من عصابة، وفي تلك العصابة من هو أرضى لله منه، فقد خان الله، وخان رسوله، وخان المؤمنين».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/٢٤٨) بنحوه.

وابن عدي في الكامل (٢/٧٦٣) بلفظ: «من استعمل عاملاً على قوم.. الحديث بنحوه ـ كلاهما من طريق خالد الواسطي، عن حسين بن قيس، به.

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: (حسين ضعيف).

وحسين هذا هو ابن قيس الرَّحَبي، أبو علي الواسطي، الملقب بـ: حنش، وهو متروك.

الضعفاء للعقيلي (١/٢٤٧ ـ ٢٤٨)، والكامل لابن عدي (٢/٧٦٢ ـ ٧٦٤)، والتقريب (١/١٧٨ رقم ٣٨٣)، والتهذيب (٢/٣٦٤ ـ ٣٦٥ رقم ٦٢٣).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف حسين، وذكره المنذري في الترغيب (٣/١٤٢)، وذكر تصحيح الحاكم له وقال: «حسين هذا هو حنش، واه»، وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٥/١٦٢ رقم ٥٤٠٩) وقال عنه: «ضعيف»، وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (٤٥٤٥) ولما يطبع.

٨٥٧ ـ حديث أبي بكر مرفوعاً:

«من ولي من أمر المسلمين شيئاً، فأمر عليهم أحداً (محاباة)[١]، فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم».

قال: صحيح.

قلت: فيه بكر بن (خنيس)[٢] قال الدارقطني: متروك[٣].

---

(١) في (أ): (مجانا)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك وتلخيصه. وهنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (حبيش)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من سند المستدرك وتلخيصه.

(٣) كما في سؤالات البرقاني (ص ١٩ رقم ٥٨).

٨٥٧ ـ المستدرك (٤/٩٣): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا عبد الله بن الحسن بن أحمد الحراني، ثنا جدي، ثنا موسى بن أعين، عن بكر بن خنيس، عن رجاء بن حيوة، عن جنادة بن أبي أمية، عن يزيد بن أبي سفيان قال: قال لي أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ حين بعثني إلى الشام: يا يزيد، أن لك قرابة عسيت أن تؤثرهم بالإمارة، ذلك أكثر ما أخاف عليك، فقد قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ... الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٦) فقال:

ثنا يزيد بن عبد ربه، قال: ثنا بقية بن الوليد، قال: حدثني شيخ من قريش عن رجاء بن حيوة، فذكره بنحوه، وزاد:

«ومن أعطى أحداً حمى الله فقد انتهك في حمى الله شيئاً بغير حقه، فعليه لعنة الله»، أو قال: «تبرأت منه ذمة الله عز وجل». =

. . . .

=

وأخرجه أبو بكر المروزي في مسند أبـي بكر (ص ١٦٧ ــ ١٦٨ رقم ١٣٣) من طريق الوليد بن الفضل العنزي، قال: حدثنا القاسم بن أبـي الوليد التميمي، عن عمرو بن واقد القرشي عن موسى بن يسار، عن مكحول، عن جنادة بن أبـي أمية، فذكر القصة، ولفظ المرفوع: «من ولّى ذا قرابته محاباة، وهو يجد خيراً منه، لم يرح رائحة الجنة».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده بكر بن خنيس الكوفي العابد وتقدم في الحديث رقم (٨٠٩) أنه ضعيف.

وأما رواية الإمام أحمد ففي سندها الشيخ المبهم لا يدرى من هو، ولعله بكر ابن خنيس، فإنه في طبقته، وكلاهما يروي الحديث عن رجاء بن حيوة.

وأما رواية المروزي ففي سندها الوليد بن الفضل العنزي، وتقدم في الحديث (٤٩٤) أنه متروك. وشيخه عمرو بن واقد الدمشقي، أبو حفص مولى قريش متروك. / الكامل لابن عدي (١٧٦٩/٥ ــ ١٧٧٠)، والتهذيب (١١٥/٨ ــ ١١٦ رقم ١٩٠)، والتقريب (٨١/٢ رقم ٧٠٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف بكر بن خنيس.

ورواية الإمام أحمد ضعيفة أيضاً لإبهام الراوي عن رجاء بن حيوة، ولا تصلح لتقوية هذه الرواية، لاحتمال كون المبهم هو بكر بن خنيس الذي يروي الحديث هنا عن رجاء بن حيوة.

وأما رواية المروزي فهي موضوعة بهذا الإسناد ولحال الوليد، وعمرو بن واقد. ورواية الإمام أحمد قال عنها الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ في تحقيقه للمسند (١٦٥/١): «إسناده ضعيف، لجهالة الشيخ من قريش الذي روى عنه بقية بن الوليد».

وأما رواية المروزي فقال عنها الشيخ شعيب الأرناؤوط محقق الكتاب:

«إسناده ضعيف جداً» وذكر العلتين المتقدمتين، والله أعلم.

٨٥٨ ـ حديث ابن عباس[١]:

ذكر عند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الرجل يشهد شهادة[٢]، فقال لي: «يا ابن عباس، لا تشهد إلا على ما يضيء لك كضياء الشمس».

قال: صحيح.

قلت: واه، فيه عمرو بن مالك البصري[٣] قال ابن عدي: كان يسرق الحديث[٤] ومحمد بن سليمان بن (مشمول)[٥] ضعفه غير واحد.

---

(١) قوله: (عباس) ليس في (ب)، وكأنها معلقة بالهامش نظراً لإشارة الإدخال في الصلب الموضوعة بعد قوله: (ابن)، غير أنها لم تتضح في التصوير.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (ب): (المصري).

(٤) كما في الكامل (٥/١٧٩٩).

(٥) في (أ) و(ب): (ميمون)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وسيأتي في دراسة الإسناد الخلاف في: (مشمول) و(مسمول).

٨٥٨ ـ المستدرك (٤/٩٨): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، وأبو بكر محمد ابن جعفر المزني، قالا: ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، ثنا عمرو بن مالك البصري، ثنا محمد بن سليمان بن مشمول، ثنا عبيد الله بن سلمة ابن وهرام عن طاووس اليماني، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال:

ذكر عند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ الرجل يشهد بشهادة، فقال لي: «يا ابن عباس، لا تشهد إلا على ما يضيء لك كضياء هذا (كذا) الشمس»، وأومأ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بيده إلى الشمس.

=

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٧٠/٤) بمعناه.

وابن عدي في الكامل (٢٢١٣/٦) بنحوه.

والبيهقي في سننه (١٥٦/١٠) في الشهادات، باب التحفظ في الشهادة، أخرجه من طريق الحاكم، ثم قال: «محمد بن سليمان بن مسمول هذا تكلم فيه الحميدي، ولم يرو من وجه يعتمد عليه».

ثلاثتهم من طريق محمد بن سليمان بن مسمول، به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «واه، فعمرو قال ابن عدي: كان يسرق الحديث وابن مشمول ضعفه غير واحد». قلت: ابن مشمول هذا اسمه محمد بن سليمان بن مشمول المشمولي المخزومي، هكذا جاءت نسبته بالشين المثلثة في المستدرك، وتلخيصه، وإحدى نسخ التاريخ الكبير للبخاري، كما ذكره المحقق الشيخ عبد الرحمن المعلمي في حاشية التاريخ (٩٧/١) ــ، وكذا في الكامل لابن عدي (٢٢١٣/٦) وفي إحدى نسخ الميزان للذهبي ــ كما ذكره المحقق الشيخ علي البجاوي في حاشيته على الميزان (٥٦٩/٣) ــ، وكذا جاء في اللسان (١٨٥/٥ رقم ٦٤٢).

وفي المثبت في أصل التاريخ الكبير، وفي الجرح والتعديل (٢٦٧/٧ رقم ١٤٥٨)، والضعفاء للعقيلي (٦٩/٤)، وسنن البيهقي (١٥٦/١٠)، والمثبت في أصل الميزان، والعقد الثمين (٢٣/٢ رقم ١٨٢) جاءت نسبته:

ابن مسمول المسمولي ــ بالسين المهملة ــ.

ومحمد هذا ــ كما في ترجمته في المواضع السابقة ــ قال عنه البخاري:

كان الحميدي يتكلم فيه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، كان الحميدي يتكلم فيه، وقال النسائي: ضعيف، وذكره العقيلي، والساجي، والدولابي، وابن الجارود، وابن عدي في الضعفاء، وقال =

. . . .

= ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه في إسناده ولا متنه، وذكره ابن شاهين في الثقات، وزعم أن ابن معين وثقه، وتناقض ابن حبان في حكمه عليه، فذكره في الثقات، ثم ذكره في المجروحين (٢/٢٦٠) وقال: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد وكان الحميدي شديد الحمل عليه.

وقال ابن حزم: منكر الحديث.

قلت: الأرجح من حاله أنه ضعيف.

وأما الراوي عن محمد هذا فهو عمرو بن مالك الراسبي، أبو عثمان البصري، قال ابن أبي حاتم: لم يكن بصدوق، ترك أبي التحديث عنه، وكذلك أبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب ويخطىء، وأما ابن عدي فقال عنه: منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث، وذكر له بعض الأحاديث وقال: ولعمرو غير ما ذكرت أحاديث مناكير بعضها سرقها من قوم ثقات. اهـ. من الكامل (٥/١٧٩٩ ــ ١٨٠٠)، والتهذيب (٨/٩٥ رقم ١٥٢).

قلت: ولعل الأرجح من حاله أنه: ضعيف جداً، غير أنه لم ينفرد برواية الحديث عن محمد بن سليمان بن مسمول، فقد تابعه غير واحد عند العقيلي وابن عدي في المواضع السابقة.

لكن شيخ محمد بن سليمان بن مشمول اسمه عبيد الله بن سلمة بن وهرام، وهو ضعيف، فقد روى الكتاني عن أبي حاتم تليينه، وقال الأزدي: منكر الحديث، وقال ابن المديني: «لا أعرف عبيد الله بن سلمة بن وهرام هذا»، / الجرح والتعديل (٥/٣١٨ رقم ١٥١١)، واللسان (٤/١٠٥ رقم ٢٠٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم، لضعف ابن مشمول وشيخه، وشدة ضعف عمرو بن مالك، لكنه ضعيف فقط من الطرق التي رواها العقيلي، وابن عدي لضعف ابن مشمول وشيخه، والله أعلم.

٨٥٩ ـ حديث أبـي (الحوارء)[١]، عن الحسن، قال:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول:

«دع مـا يـريبك إلى ما لا يريبك[٢] فـإن الصدق طمـأنينة، والكذب ريبة».

قلت: سنده قوي.

---

(١) في (أ): (الجوزاء)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك وتلخيصه ومصادر تخريـج الحديث.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعدها قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

٨٥٩ ـ المستدرك (٤/٩٩): أخبرنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجـرة القاضي، ثنا محمد بن سعد العوفي، ثنا روح بن عبادة، ثنا شعبة، عن بُريد بن أبـي مريم، عن أبـي الحوراء، عن الحسن بن علي ـ رضي الله عنهما ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول:

«دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، فإن الصدق طمأنينة، وإن الكذب ريبة».

تخـريجـه:

الحديث له عن الحسن بن علي ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

● **الأولى:** طريق أبـي الحوراء، وهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق شعبة، عن بُريد ـ بالباء الموحدة المضمومة، بعدها مهملة مفتوحة ـ بن أبـي مريم، عن أبـي الحوراء، به.

وهذه الطريق سبق أن أخرجها الحاكم (٢/١٣) من طريق شعبة، به بمثل صدر الحديث وأما آخره فلفظه: «فإن الخير طمأنينة، وإن الشر ريبة».

وأخرجه الترمذي (٧/٢٢١ و٢٢٢ رقم ٢٦٣٧ و٢٦٣٨) في صفة القيامة، باب منه، من طريقين عن شعبة، به، أما الموضع الأول فلفظه مثل لفظ الحاكم هنا، وأما الموضع الثاني فلفظه نحوه. =

. . . .

= قال الترمذي عقب الرواية الأولى:

«هذا حديث صحيح، وأبو الحوراء السعدى اسمه: ربيعة بن شيبان».

وأخرجه كذلك الطيالسي في مسنده (ص ١٦٣ رقم ١١٧٨).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٤٤ ـ ٤٥).

كلاهما من طريق شعبة، به مثله.

وأخرجه النسائي في سُننه (٨/٣٢٧ ـ ٣٢٨) في الأشربة، باب الحث على ترك الشبهات، من طريق شعبة أيضاً به مثله، إلا أنه لم يذكر قوله: «فإن الصدق...» الخ.

ومن طريق النسائي أخرجه البغوي في شرح السنّة (٨/١٦ ـ ١٧ رقم ٢٠٣٢).

وهذا الحديث قطعة من حديث طويل ذكر فيه قنوت الوتر: «اللهم اهدني فيمن هديت... الخ».

أخرجه بطوله الإمام أحمد في المسند (١/٢٠٠) من طريقين، عن شعبة، به مثله بهذه الزيادة.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٣٣٣ رقم ١٣٦٨) مختصراً.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ١٣٧ رقم ٥١٢) من طريق شعبة إلا أن آخر الحديث لفظه مثل لفظ الحاكم في الموضع الأول (٢/١٣).

وبنحو لفظ ابن حبان أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/١١٧ ـ ١١٨ رقم ٤٩٨٤) من طريق الحسن بن عمارة، أخبرني بُريد، فذكره.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٧٦ ـ ٧٧ رقم ٢٧١١).

وبنحو هذا اللفظ أخرجه أيضاً الطبراني (٣/٧٥ رقم ٢٧٠٨).

والدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٤٨ ـ ٤٩). =

= كلاهما من طريق الحسن بن عبيد الله، عن بُريد، به.

ومن طريق الطبراني هذه أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/٢٦٤).

وهذه الطريق أخرجها الحاكم (٢/١٣) أيضاً مقتصراً على موضع الشاهد، ولم يذكر الحديث بطوله.

● **الثانية**: أخرجها أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٤٥) فقال:

حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر، ثنا محمد بن إبراهيم بن عامر، ثنا أبي وعمي قالا: ثنا أبي، ثنا أبو غالب النضر بن عبد الله الأزدي كوفي قدم أصبهان، ثنا محمد بن عبد الوهاب، عن الحسن بن علي، فذكر الحديث بشقه الأول فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وقوَّى إسناده الذهبي ــ كما سبق ــ وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو الحوراء ربيعة بن شيبان السعدى، البصرى ثقة. / ثقات العجلي (ص ١٥٨ رقم ٤٢٩) وثقات ابن حبان (٤/٢٢٩)، والتقريب (١/٢٤٦ رقم ٥٦)، والتهذيب (٣/٢٥٦ رقم ٤٨٧).

بُريد بن أبي مريم، مالك بن ربيعة السلولي ثقة. / الجرح والتعديل (٢/٤٢٦ رقم ١٦٩٣)، والتقريب (١/٩٦ رقم ٢٧)، والتهذيب (١/٤٣٢ رقم ٧٩٦).

وأما شعبة فتقدم في الحديث (٥٣٢) أنه أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ متقن.

وروح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصرى ثقة فاضل روى له الجماعة. الجرح والتعديل (٣/٤٩٨ ــ ٤٩٩ رقم ٢٢٥٥)، والتقريب (١/٢٥٣ رقم ١١٤)، والتهذيب (٣/٢٩٣ رقم ٥٤٩). =

. . . .

= وأما محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة، أبو جعفر العوفي فقد ليَّنه الخطيب، وقال الدارقطني: لا بأس به. / انظر سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٣٩ رقم ١٧٨)، وتاريخ بغداد (٥/٣٢٢ ـ ٣٢٣ رقم ٢٨٤٥).

وأما شيخ الحاكم أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي فتقدم في الحديث (٥٢٦) أن الدارقطني لينه.

الحكم على الحديث:

الحديث في سنده محمد بن سعد العوفي، وشيخ الحاكم أحمد بن كامل، وتقدم الكلام عنهما، ولكن قد روى الحديث من غير طريقهما، فيكون صحيحاً لغيره، وسبق ذكر تصحيح الترمذي له، وصححه ابن حبان، وصححه الحاكم أيضاً في (٢/١٣) ووافقه الذهبي.

وصححه أيضاً الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣/١٦٩)، وكذا صححه الشيخ الألباني في الأرواء (١/٤٤ رقم ١٢).

وله شاهد من حديث أنس، وابن عمر، ووابصة بن معبد، وواثلة بن الأسقع، وأبي هريرة ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك».

وله عن أنس ثلاث طرق:

● **الأولى والثانية**: أخرجها الإمام أحمد في المسند (٣/١١٢ و١٥٣) من طريق المختار بن فلفل، وأبي عبد الله الأسدي، وهو جزء من حديث.

● **الثالثة**: أخرجها ابن عدي في الكامل (١/٢٠٦) من طريق عبد الوهاب بن بخت، جميعهم عن أنس، به.

وأما حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ فلفظه مثل لفظ حديث أنس، وله عنه طريقان: =

....

= ● الأولى:

أخرجها الطبراني في معجمه الصغير (١/١٠٢).

وأبو الشيخ في الأمثال (ص ٢٦ رقم ٤٠).

وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٥٢)، وفي أخبار أصبهان (٢/٢٤٣).

والخطيب في تاريخه (٢/٢٢٠) و(٦/٣٨٦).

جميعهم من طريق عبد الله بن أبي رومان الإسكندراني، ثنا عبد الله بن وهب، ثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، رفعه.

ثم أخرجه الخطيب في تاريخه (٢/٣٨٧) من طريق محمد بن عبد بن عامر، حدثنا قتيبة، حدثنا مالك، فذكره بمثله، وفيه زيادة.

قال الخطيب عقبه: «وهذا الحديث باطل عن قتيبة، عن مالك، تفرد واشتهر به ابن أبي رومان، وكان ضعيفاً، والصواب عن مالك من قوله، قد سرقه محمد بن عبد بن عامر من ابن أبي رومان، فرواه كما ذكرنا».

وذكره الهيثمي في المجمع (١٠/٢٩٥) وقال: «فيه عبد الله بن أبي رومان وهو ضعيف».

وأما حديث وابصة بن معبد ـ رضي الله عنه ـ فلفظه:

سألت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن كل شيء، حتى سألته عن الوسخ الذي يكون في الأظفار فقال: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك».

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/١٤٧ رقم ٣٩٩).

وذكره الهيثمي في المجمع (١/٢٣٨) وقال: «فيه طلحة بن زيد الرقي وهو مجمع على ضعفه». قلت: طلحة تقدم في الحديث (٥٢٠) أنه يضع الحديث، فالحديث بهذا الإسناد موضوع لأجله.

وأما حديث واثلة بن الأسقع ـ رضي الله عنه ـ فهو جزء من حديث طويل =

. . . .

= أخرجه الطبراني في الكبير (٧٨/٢٢ رقم ١٩٣) وموضع الشاهد منه نحو لفظ الحديث السابق.

وذكره الهيثمي في المجمع (٢٩٤/١٠) وعزاه لأبي يعلي، والطبراني، وقال:

«فيه عبيد بن القاسم وهو متروك».

وذكر محقق الطبراني أن الحافظ ـ أي ابن حجر ـ أخرجه في المجلس (٣١) من الأمالي، وقال: «حديث حسن غريب، ورجاله رجال الصحيح، إلا العلاء بن ثعلبة، فقال أبو حاتم الرازي: أنه مجهول، وإنما حسنته لأن لجميع ما تضمنه المتن من شواهد مفرقة».

وأخرجه الطبراني أيضاً (٨١/٢٢ رقم ١٩٧) من طريق أخرى، وفي لفظه طول، وموضع الشاهد منه مثل لفظ حديث وابصة.

وذكره الهيثمي في المجمع (٢٩٤/١٠) وقال: «فيه إسماعيل بن عبد الله الكندي وهو ضعيف».

وحديث واثلة هذا ضعفه ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٩٤).

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فهو جزء من حديث، والشاهد منه مثل لفظ الحديث السابق.

وذكره ابن رجب في المصدر السابق، ولم يعزه لأحد، وذكر أن سنده ضعيف. وبالجملة فالحديث صحيح كما تقدم، والله أعلم.

٨٦٠ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية».

قلت: لم يصححه المؤلف، وهو حديث منكر على نظافة سنده.

---

٨٦٠ ـ المستدرك (٤/٩٩): أخبرني أبو الحسين بن عبيد الله بن محمد البلخي ببغداد، ثنا أبو أسماعيل محمد بن إسماعيل، ثنا سعيد بن أبـي مريم، ثنا نافع بن يزيد، عن ابن الهاد، عن محمد بن عمرو، عن عطاء بن (يسار)، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٤/٢٦ رقم ٣٦٠٢) في الأقضية، باب شهادة البدوي على صاحب الأمصار.

وابن ماجه (٢/٧٩٣ رقم ٢٣٦٧) في الأحكام، باب من لا تجوز شهادته، وابن الجارود في المنتقى (ص ٣٣٦ رقم ١٠٠٩).

جميعهم من طريق نافع بن يزيد، به مثله.

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٩/٤٥٧) من طريق عبد الله بن علي بن المديني قال: سألت أبي عن: ابن سمعان، عن محمد بن عمرو بن عطاء العامري، عن عطاء بن يسار، عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«لا تجوز شهادة البدوي على القروي». قال ـ يعني علي ابن المديني ـ».

ابن سمعان ضعيف الحديث.

وذكره البيهقي في المعرفة (٤/ل ٢٧٨ ب) فقال: وقد روينا عن عطاء بن يسار، فذكره مثله.

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلَّه الذهبي بقوله: «لم يصححه المؤلف، وهو حديث منكر على نظافة سنده».

قلت: أما سنده فبيان حال رجاله كالتالي:

عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة ثقة فاضل روى له الجماعة. الجرح والتعديل (٣٣٨/٦ رقم ١٨٦٧)، والتقريب (٢٣/٢ رقم ٢٠٤)، والتهذيب (٢١٧/٧ ـ ٢١٨ رقم ٣٩٩). ومحمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري ثقة روى له الجماعة أيضاً. / الجرح والتعديل (٢٩/٨ رقم ١٣١)، والتقريب (١٩٦/٢ رقم ٥٨٢)، والتهذيب (٣٧٣/٩ ـ ٣٧٥ رقم ٦١٦).

ويزيد بن عبد الله بن الهاد، ونافع بن يزيد الكلاعي تقدم في الحديثين رقم (٦٤١) و(٧٦٨) أنهما: ثقتان.

وسعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي، مولاهم، أبو محمد المصري ثقة ثبت فقيه روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (١٣/٤ ـ ١٤ رقم ٤٩)، والتهذيب (١٧/٤ ـ ١٨ رقم ٢٣)، والتقريب (٢٩٣/١ رقم ١٤٢).

والراوي عن سعيد هو أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي، أبو إسماعيل الترمذي، نزيل بغداد، وهو ثقة حافظ. / تاريخ بغداد (٤٢/٢ رقم ٤٣٥)، والتهذيب (٦٢/٩ ـ ٦٣ رقم ٦٤)، والتقريب (١٤٥/٢ رقم ٥٤).

وأما شيخ الحاكم فاسمه هنا: أبو الحسين بن عبيد الله بن محمد البلخي، وفي فهرس شيوخ الحاكم للشيخ محمود الميرة (ص ٩٧) من رسالته عن الحاكم ذكر أن اسمه: عبيد الله بن محمد بن أحمد البلخي التاجر، أبو الحسين، ولم أجد أحداً بهذا الاسم أو ذاك، حتى في ذكر تلامذة محمد بن إسماعيل في تهذيب الكمال (١١٧٥/٣) لم يذكره المزي ممن روى عنه. =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث في سنده شيخ الحاكم ولم أجد من ترجم له، ولكنه لم ينفرد به، فهو صحيح لغيره من بقية الطرق، وقد صححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٨/٢٨٩ ـ ٢٩٠ رقم ٢٦٧٤)، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول لابن الأثير (١٠/٩٢).

وأما معنى الحديث فقد قال عنه ابن الأثير في الموضع السابق من جامع الأصول:

«إنما كره شهادة ةالبدوي لما فيه من الجفـاء في الدين، والجهل بأحكام الشريعة، لأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها، لقلة معرفتهم بشروطها، وإليه ذهب مالك، والناس على خلافه، فيجيزون شهادة البدوي على الحضري، والحضري على البدوي» اهـ.

قوال البيهقي في المعرفة (٤/ل ٢٧٢ ب و ٢٧٣ أ):

«هذا الحديث مما تفرد به محمد بن عمرو بن عطاء، عن عطاء بن يسار، فإن كان حفظه فقد قال أبو سليمان الخطابي ـ رحمه الله ـ: يشبه أن يكون إنما كره شهادة أهل البدو لما فيهم من الجفاء في الدين، والجهالة بأحكام الشريعة، لأنهم في الغالب لا يضبطون الشهـادة على وجههـا، ولا يقيمونها على حقها، لقصور علمهم عما يحيلها، ويغيرها عن جهتها، والله أعلم».

وعبارة البيهقي هذه ذكرها المنذري في مختصر سنن أبي داود (٥/٢١٩).

وقال ابن رسلان: «وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو، والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم».

ذكر قوله هذا الشوكاني في نيل الأوطار (٩/٢٠٤)، ثم قال:

«وهذا حمل مناسب، لأن البدوي إذا كان معروف العدالة كان رد شهادته لعلة كونه بدوياً غير مناسب لقواعد الشريعة، لأن المساكن لا تأثير لها في الرد، والقبول، لعدم صحة جعل ذلك مناطاً شرعياً، ولعدم انضباطه. =

. . . .

= فالمناط هو العدالة الشرعية. إن وجد للشرع اصطلاح في العدالة، وإلا توجه الحمل على العدالة اللغوية، فعند وجود العدالة يوجد القبول، وعند عدمها يعدم، ولم يذكر ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ المنع من شهادة البدوي إلا لكونه فطنة لعدم القيام بما تحتاج إليه العدالة، وإلا فقد قبل ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في الهلال شهادة البدوي». اهـ.

قلت: ولعل الذهبي ـ رحمه الله ـ إنما حكم على الحديث بالنكارة لانقداح مثل هذا المفهوم الذي ذكره الشوكاني ـ رحمه الله ـ في ذهنه، والله أعلم.

٨٦١ ـ حديث ابن عباس، قال:

من أعان باطلاً[١] ليدحض بباطله حقاً، فقد برئت منه ذمة الله، وذمة رسوله.

قال: صحيح.

قلت: فيه حنش الرّحَبي، وهو ضعيف[٢].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (ب): (قلت: حنش الرحبي ضعيف).

٨٦١ ـ المستدرك (٤/١٠٠): حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن نصير الخلدي، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عارم أبو النعيمان، ثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت أبي يحدث، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: من أعان باطلاً ليدحض بباطله حقاً، فقد برئت منه ذمة الله، وذمة رسوله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١١/١٢٥ ـ ٢١٦ رقم ١١٥٣٩) من طريق علي بن عبد العزيز، به مثله.

وأخرجه أيضاً في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين (١/ل ١٩١ ب) ـ.

وفي الصغير (١/٨٢).

وابن حبان في المجروحين (١/٣٢٨).

وأبو نعيم في الحلية (٥/٢٤٨).

جميعهم من طريق سعيد بن رحمة المصيصي، حدثنا محمد بن حمير، عن إبراهيم بن أبـي عبلة، عن عكرمة، عن ابن عباس، فذكره بنحوه، وفي رواية الطبراني في الصغير، وأبـي نعيم زيادة قوله: =

. . . .

= «ومن أكل درهماً من ربا فهو مثل (ثلاث) وثلاثين زنية، ومن نبت لحمه من سحت فالنار أولى به».

قال الطبراني عقبه: «لم يروه عن إبراهيم بن أبي عبلة ـ واسم أبي عبلة: شمر، وقد قيل: طرخان، والصواب: شمر ـ إلا محمد بن حمير، تفرد به سعيد بن رحمة».

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٦/٧٦) من طريق إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي حدثنا محمد بن بكار بن الريان، حدثنا إبراهيم بن زياد القرشي، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بنحوه، وفيه زيادة.

ثم أخرجه الطبراني أيضاً في الكبير (١١/١١٤ رقم ١١٢١٦) من طريق حمزة النصيبي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «حنش الرحبي ضعيف» والحديث جاء هنا على أنه موقوف على ابن عباس، والطبراني رواه كما تقدم من نفس الطريق على أنه مرفوع إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وذكره السيوطي في الجامع االصغير (٦/٧٢ رقم ٨٤٧٤) وعزاه للحاكم عن ابن عباس مرفوعاً، وصححه، فتعقبه المناوي بكلام الذهبي هنا.

وفي سند الحديث حسين بن قيس الرحبي، الملقب بـ: حنش، وتقدم في الحديث (٨٥٦) أنه: متروك.

وأما الطريق الأخرى التي رواها الطبراني في الصغير والأوسط، وأبو نعيم في الحلية، فقد ذكرها الهيثمي في المجمع (٤/٢٠٥) هي والطريق السابقة، قال:

«في إسناد الكبير حنش، وهو متروك، وزعم أبو محصن أنه: شيخ صدق، وفي إسناد الصغير والأوسط سعيد بن رحمة وهو ضعيف». =

. . . .

= قلت: سعيد بن رحمة بن نعيم المصيصي قال عنه ابن حبان في المجروحين (٣٢٨/١): «يروى عن محمد بن حمير ما لم يتابع عليه، روى عنه أهل الشام، لا يجوز الاحتجاج به لمخالفته الإثبات في الروايات».

وأما الطريق التي رواها الخطيب في تاريخه ففي سندها إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أيوب، أبو إسحاق المخرمي وهو صدوق، إلا أنه يخطيء، قال عنه الإسماعيلي: صدوق، وقال الدارقطني: ليس بثقة، حدث عن قوم ثقات، بأحاديث باطلة. اهـ. من تاريخ بغداد (١٢٤/٦ ـ ١٢٥ رقم ٣١٥٢).

وفي سنده أيضاً إبراهيم بن زياد القرشي وهو ضعيف، قال ابن معين: لا أعرفه، وقال عنه البخاري: لا يصح إسناده، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال:
«يحمل حديث الزهري عن هشام بن عروة، وحديث هشام بن عروة عن الزهري، ويأتي أيضاً مع هذا عنهما بما لا يحفظ».

وقال الخطيب: «في حديثه نكرة» وذكره الذهبي في الميزان وقال: «ولا يعرف من ذا؟». اهـ. من ضعفاء العقيلي (٥٣/١)، وتاريخ بغداد (٧٦/٦ رقم ٣١١٢)، والميزان (٣٢/١ رقم ٩١)، وانظر اللسان (٦١/١).

وفي سنده أيضاً خصيف بن عبد الرحمن الجزري، أبو عون، وهو صدوق، إلا أنه سيء الحفظ، خلط بآخره، ورمي بالأرجاء. / الجرح والتعديل (٤٠٣/٣ ـ ٤٠٤ رقم ١٨٤٨)، والتقريب (٢٢٤/١ رقم ١٢٦)، والتهذيب (١٤٣/٣ رقم ٢٧٥).

وأما الطريق الأخيرة التي أخرجها الطبراني في الكبير ففي سندها حمزة بن أبي حمزة الجعفي، الجزري، النصيبي ـ بفتح النون المشددة، وكسر الصاد ـ، وهو متروك، ومتهم بالوضع. / الكامل لابن عدي (٧٨٥/٢ ـ =

. . . .

= ٧٨٧)، والتقريب (١/١٩٩ رقم ٥٦٥)، والتهذيب (٣/٢٨ ـ ٢٩ رقم ٣٨).

الحكم على الحديث:

الحديث سبق ذكر كلام الهيثمي عنه بقوله عن حنش: «متروك».

وصححه السيوطي، وتعقبه المناوي بكلام الذهبي هنا ـ كما تقدم ـ وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٥/١٧١ رقم ٥٤٥٤) وقال: «ضعيف»، وأحال في تخريجه على سلسلته الضعيفة رقم (١٩٣٦)، ولما يطبع.

ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لشدة ضعف حنش الرحبي.

وأمثل طرق هذا الحديث الطريق التي رواها الطبراني في الأوسط والصغير، وابن حبان في المجروحين، وأبو نعيم في الحلية من طريق سعيد بن رحمة، وهي ضعيفة، ولا ينجبر ضعفها ببقية الطرق. فيبقى الحديث على ضعفه، والله أعلم.

٨٦٢ ـ حديث ابن عمر:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رد اليمين على (طالب)[1] الحق.

قال: صحيح.

قلت: لا أعرف محمد بن مسروق المذكور في سنده، وأخشي لا يكون الحديث باطلاً[2].

---

(١) في (أ) و(ب): (صاحب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) كذا في (أ) و(ب)، والتلخيص المخطوط، وأما في المطبوع فقال: (وأخشى أن لا يكون الحديث باطلاً).

٨٦٢ ـ المستدرك (٤/١٠٠): أخبرنا أحمد بن محمد بن مسلمة العنزى، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ثنا محمد بن مسروق، عن إسحاق ابن الفرات، عن ليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الدارقطني في سُننه (٤/٢١٣ رقم ٢٤) والبيهقي في سننه (١٠/١٨٤) في الشهادات، باب النكول ورد اليمين.

كلاهما من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، به بلفظه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا أعرف محمداً، وأخشى لا يكون الحديث باطلاً، قلت: محمد هذا هو ابن مسروق الكندي، الكوفي، وهو مجهول، قال الذهبي هنا أنه لا يعرفه، وقال ابن القطان: لا يعرف، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: «كوفي كان على قضاء مصر، =

. . . .

= يروى عن أبيه، والكوفيين، روى عنه سعيد ابن أبي مريم». وقال ابن حجر: «لا يعرف». اهـ. من ثقات ابن حبان (٩/٦٨) واللسان (٥/٣٧٩ رقم ١٢٣٠)، والتلخيص الحبير (٤/ ٢٣٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة محمد بن مسروق، والله أعلم.

٨٦٣ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«الصلح جائز بين المسلمين».

قلت: ذا منكر.

---

٨٦٣ ـ المستدرك (٤/١٠١): أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني، ثنا جدي، ثنا إبراهيم بن حمزة، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم، وكان قد رواه (٢/٤٩)، فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «المسلمون على شروطهم، والصلح جائز بين المسلمين».

قال الذهبي عقبه: «لم يصححه، وكثير ضعفه النسائي، ومشاه غيره».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٣٦٦).

وابن الجارود في المنتقى (ص ٢١٥ رقم ٦٣٨).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٠٨٨).

والبيهقي في سُننه (٦/٦٣ و٦٤ ـ ٦٥) في الصلح، في أوله، وفي باب صلح المعاوضة.

جميعهم من طريق كثير بن زيد، به بلفظه، وأخرجه أبو داود في سُننه (٤/١٩ ـ ٢٠ رقم ٣٥٩٤) في الأقضية، باب في الصلح، بلفظه وزاد قوله: «المسلمون على شروطهم»، و: «إلا صلحاً أحل حراماً أو حرَّم حلالاً». =

. . . .

= ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في سُننه (٦/٦٥).

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٢٩١ رقم ١١٩٩) بلفظه وزاد قوله: «إلا صلحاً»

وأخرجه الدارقطني في سُننه (٣/٢٧ رقم ٩٦) بلفظه وزاد: «المسلمون على شروطهم».

جميعهم من طريق كثير بن زيد أيضاً.

وللحديث طريق أخرى يرويها عبد الله بن الحسين المصيصي، ثنا عفان، ثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، فذكره بلفظه.

أخرجه الدارقطني في السنن (٣/٢٧ رقم ٩٧).

والحاكم في المستدرك (٢/٥٠)، ثم قال:

«حديث صحيح على شرط الشيخين، وهو معروف بعبد الله بن الحسين المصيصي، وهو ثقة»، فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: قال ابن حبان: يسرق الحديث».

قلت: عبارة ابن حبان في المجروحين (٢/٤٦) ولفظها: «يقلب الأخبار، ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لأجله فلا يصلح للمتابعة والاستشهاد.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعلّه الذهبي بقوله: «منكر».

قلت: في سنده كثير بن زيد الأسلمي، وتقدم في الحديث (٦٢٥) أنه: صدوق يخطيء.

=

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف كثير بن زيد من قبل حفظه، ولا ينجبر ضعفه بالطريق الأخرى المتقدمة لشدة ضعفها.

وله شاهد من حديث عمرو بن عوف المزني، يأتي ذكره في الحديث الآتي برقم (٨٦٤)، وهو ضعيف جداً أيضاً.

وجاء في التلخيص الحبير (٥١/٣) ما نصه: «ورواه أحمد من حديث سليمان بن بلال، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة. . .».

قلت: لو كان كذلك لصح الحديث، لكن انتقل بصر الحافظ أو شيخه مؤلف الأصل إلى أسناد الحديث الذي بعد هذا الحديث في المسند، فركب سنده على هذا الحديث.

فالحديث في المسند (٣٦٦/٢) من حديث سليمان بن بلال، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة.

وبعده مباشرة حديث: «جزوا الشوارب. . .» الذي رواه من طريق سليمان بن بلال، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

فاختلط الإسنادان على الحافظ ابن حجر أو شيخه ابن الملقن، وسبحان من تفرَّد بالكمال.

٨٦٤ ــ والمشهور[١] حديث كثير بن عبد الله بن عوف[٢]، عن أبيه، عن جده مرفوعاً:

«الصلح جائز بين المسلمين، إلا (صلحاً)[٣] حرم حلالاً، أو أحل حراماً».

قلت: واه.

---

(١) في (ب): (قال: والمشهور. . .) يريد أن القائل الحاكم، وفي التلخيص: (والمشهور هذا. . .) وذكر الحديث، وفي المستدرك قال عن الحديث السابق: «شاهده حديث عمرو بن عوف وبه يعرف»، وذكر الحديث.

(٢) في (أ) و (ب) والمستدرك وتلخيصه المطبوعين: (عون)، وما أثبته من المستدرك والتلخيص المخطوطين.

(٣) في (أ) و (ب): (صلح)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٨٦٤ ــ المستدرك (١٠١/٤): حديث أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا محمد بن عبد الوهاب بن حبيب، ثنا خالد بن مخلد، ثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه، عن جده قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً، وأن المسلمين على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الترمـذي في سننه بنحـوه (٥٨٤/٤ رقم ١٣٦٣) في الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في الصلح بين الناس، وقال:

«هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه ابن ماجه (٧٨٨/٢ رقم ٢٣٥٣) في الأحكام، باب الصلح، ولم يذكر قوله: «وإن المسلمين على شروطهم. . .» إلخ. =

. . . .

= وأخرجه الدارقطني في سننه (٢٧/٣ رقم ٩٨) لكن بلفظ:

«المسلمون عند شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً».

وابن عدي في الكامل (٢٠٨١/٦) مثل لفظ الدارقطني.

والبيهقي في سننه (٦٥/٦ و ٧٩) ساق شطره الأول في الموضع الأول والثاني في الثاني بنحوه.

جميعهم من طريق كثير بن عبد الله، به.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، وتقدم في الحديث (٧٩٦) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث صححه الترمذي ــ كما تقدم ــ وانتقده الذهبي في ذلك في الميزان (٤٠٧/٣)، حيث قال في ترجمة كثير بن عبد الله المزني، قال: «وأما الترمذي فروى من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين، وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي». ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف كثير المزني، والله أعلم.

٨٦٥ ــ حديث (سُرَّق)[١].
قال: على شرط البخاري.

قلت: (فيه)[٢]، عبد الرحمن بن (البَيْلَماني لينّ)[٣]، ولم يحتج به البخاري.

---

(١) في (أ): (مسروق)، وانظر في ضبطه الإصابة (٣/٤٤).
(٢) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب).
(٣) في (أ) بياض بقدر ما بين المعكوفين، وليس في (ب)، وما أثبته من التلخيص.

٨٦٥ ــ المستدرك (٤/١٠١ ــ ١٠٢): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن عتاب العبدي ببغداد، ثنا عبد الملك بن محمد الرقاشي، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن البيلماني قال:

رأيت شيخاً بالإسكندرية يقال له: سرق، فأتيته، وسألته، فقال لي: سماني رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، ولم أكن لأدع ذلك أبداً، فقلت: لم سماك؟ قال: قدم رجل من أهل البادية ببعيرين، فابتعتهما منه، ثم دخلت بيتي، وخرجت من خلف، فبعتهما، فقضيت بهما حاجتي، وغبت حتى ظننت أن العراقي قد خرج، فإذا العراقي مقيم، فأخذني، فذهب بي إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ وأخبره الخبر، فقال: «ما حملك على ما صنعت؟» قلت: قضيت بثمنهما حاجتي يا رسول الله، قال: «أقضه» قلت: ليس عندي، قال: «أنت سرق، اذهب يا عراقي فبعه حتى تستوفي حقك». قال: فجعل الناس يسومونه بي، ويلتفت إليهم فيقول: ماذا تريدون؟ فيقولون: نريد أن نفديه منك، فقال: والله إني منكم أحق وأحوج إلى الله عز وجل، اذهب فقد أعتقتك.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٧/١٩٧ ــ ١٩٨ رقم ٦٧١٦) وأخرجه أبو موسى، والحسن بن سفيان ــ كما في الإصابة (٣/٤٤) ــ. =

. . . .

= ثلاثتهم من طريق مسلم بن خالد الزنجي، عن زيد بن أسلم به، نحوه.
قال الهيثمي في المجمع (٤/١٤٢): «فيه مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وابن حبان، وضعفه جماعة».
وأخرجه الحاكم (٢/٥٤).
وابن منده ــ كما في الإصابة (٣/٤٤) ــ.
وابن عدي في الكامل (٤/١٦٠٨)، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، ثنا زيد بن أسلم، قال: رأيت شيخاً بالإسكندرية يقال له: سرق، فقلت: ما هذا الاسم؟ قال: سمانيه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، ولن أدعه، قلت: ولم سماك؟ قال: قدمت المدينة فأخبرتهم أن مواليّ باعوني، واستهلكت أموالهم، فأتوا بي النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقال: «أنت سرق»، وباعني بأربعة أبعرة، فقال للغرماء الذين اشتروني: «ما تصنعون به؟» قالوا: نعتقه، قالوا: فلسنا بأزهد في الآخرة منك (كذا!!)، فأعتقوني بينهم، وبقي اسمي.
وهذا سياق الحاكم، ثم قال: «صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/٢٩١ ــ ٢٩٢ رقم ٧٤٥) من طريق ابن لهيعة، ثنا بكر بن سوادة، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن أبي عبد الرحمن القيني أن سرق اشترى من رجل ــ قد قرأ سورة البقرة ــ. بزّاً قدم به، فتجازاه، فتغيب عنه، ثم ظفر به، فأتى به النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «بع سرق»، قال: فانطلقت به، فساومني به أصحاب النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ثلاثة أيام، ثم بدا لي، فأعتقته.
قال الهيثمي في المجمع (٤/١٤٢ ــ ١٤٣): «فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: ابن لهيعة تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: ضعيف. =

=

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبد الرحمن بن البيلماني، وهو ضعيف ـ كما تقدم في الحديث ٧٦٤ ـ، ولم يخرج له الشيخان كما في مصادر ترجمته في الموضع السابق.

وفي سنده أيضاً عبد الملك بن محمد الرقاشي، وتقدم في الحديث (٧١٩) أنه: صدوق يخطىء، تغير حفظه لما سكن بغداد.

وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مولى ابن عمر صدوق، إلا أنه يخطىء. / الكامل لابن عدي (١٦٠٧/٤)، والتقريب (٤٨٦/١ رقم ٩٩٩) والتهذيب (٢٠٦/٦ ـ ٢٠٧ رقم ٤١٩).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة إسناد هذا الحديث يتضح أنه ضعيف جداً بهذا الإسناد للعلل المذكورة هناك، وهو ضعيف فقط برواية الطبراني وغيره له من طريق أخرى عن زيد بن أسلم، عن ابن البيلماني كما تقدم.

وأما الطريق التي أخرجها الحاكم وابن مندة فهي نفس هذه الطريق، إلا أنه سقط من الإسناد ابن البيلماني، ومتنها فيه اختلاف عن متن هذا الحديث في ذكر سبب التسمية.

وأما الطريق التي رواها الطبراني من طريق ابن لهيعة فهي ضعيفة، ومتنها فيه اختلاف أيضاً عن متن هذا الحديث.

وعليه فلا ينجبر الضعف بهذه الطرق، والله أعلم.

٨٦٦ ـ حديث أبي هريرة:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حبس رجلاً[(١)] في تهمة يوماً وليلة استظهاراً واحتياطاً[(٢)].

قلت: فيه إبراهيم بن خثيم متروك.

---

(١) قوله: (حبس رجلاً) ليس في (ب).

(٢) في (ب): (أو احتياطاً).

٨٦٦ ـ المستدرك (١٠٢/٤): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ عمار بن هارون. وأخبرني عبد الله بن محمد بن زياد العدل، ثنا محمد بن إسحاق ثنا إبراهيم بن خيثم، حدثني أبي، عن جدي عراك بن مالك، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٥٢/١)، من طريق إبراهيم بن خثيم، به مثله، ولم يذكر: «احتياطاً».

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢١٦/١٠ ـ ٢١٧ رقم ١٨٨٩٢).

والعقيلي أيضاً (٥٤/١) كلاهما من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عراك بن مالك قال: أقبل نفر من الأعراب معهم ظهر لهم، فصحبهم رجلان، فباتا معهم، فأصبح القوم وقد فقدوا قرنين من إبلهم، فقدموا بالرجلين على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأحد الرجلين: «اذهب فاطلب»، وحبس الآخر، فجيء بالقرنين، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأحد الرجلين: «استغفر لي»، فقال: غفر الله لك، فقال: «وأنت غفر لك، وقتلك في سبيله» هذا لفظ العقيلي، ولفظ عبد الرزاق نحوه، وقال العقيلي عقبه: «هذا الحديث علة لحديث إبراهيم بن زكريا، ولحديث إبراهيم بن خثيم بن عراك قبله». =

. . . .

= قلت: وحديث إبراهيم بن زكريا الذي ذكر العقيلي هو ما رواه قبل هذا الحديث من طريق إبراهيم بن زكريا الواسطي، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن محمد بن سعيد، عن أنس، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حبس في تهمة. وقال عن إبراهيم بن زكريا هذا: «مجهول، وحديثه خطأ»، وأورد حديث عراك من هذه الطريق لإعلال حديثي إبراهيم بن زكريا، وإبراهيم بن خثيم به.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عن الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «إبراهيم متروك».

وإبراهيم هذا هو ابن خُثَيْم ـ بالمثلثة مصغراً ـ بن عراك بن مالك الغفاري وهو متروك، قال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون، لا يكتب عنه، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال الجوزجاني: كان غير مقنع، اختلط بآخره، وقال الساجي: ضعيف ابن ضعيف، وعده العقيلي، وغيره في الضعفاء. اهـ. من الكامل لابن عدي (٢٤٣/١)، والميزان (١/ ٣٠ رقم ٨١)، واللسان (١/ ٥٣ رقم ١٢٩).

وللحديث علة أخرى وهي أن الثقات رووا هذا الحديث عن عراك بن مالك مرسلاً، ولم يذكروا أبا هريرة، يتضح ذلك من إعلال العقيلي للروايتين السابقتين بالرواية المرسلة. ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ. والرواية المرسلة المشار إليها رجالها ثقات كالتالي:

عراك بن مالك الغفاري الكناني، المدني ثقة فاضل تابعي روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣٨/٧ رقم ٢٠٤)، والتهذيب (١٧٢/٧ ـ ١٧٣ رقم ٣٣٩)، والتقريب (١٧/٢ رقم ١٤٥).

ويحيى بن سعيد الأنصاري تقدم في الحديث (٦٤١) أنه إمام حافظ ثقة ثبت. وعن يحيى رواه ابن جريج وأبو بكر ابن عياش.

وعن ابن جريج رواه عبد الرزاق. =

. . . .

= وعن أبـي بكر بن عياش رواه أبو عبيد القاسم بن سلام عند العقيلي.

وابن جريج تقدم في الحديث (٥٨٧) أنه: ثقة فقيه فاضل، ومدلس من الثالثة، وقد صرح بالتحديث في هذه الرواية.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لشدة ضعف إبراهيم بن خثيم، ومخالفته للرواية الراجحة المرسلة.

والحديث من الطريق المرسلة ضعيف لإرساله، وهو صحيح الإسناد إلى مرسله عراك بن مالك.

وله شاهد يرويه بهز بن حكيم بن معاوية، عن أبيه، عن جده، قال: أخذ النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ناساً من قومي في تهمة، فحبسهم، فجاء رجل من قومي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو يخطب، فقال: يا محمد، على ما تحبس جيرتي؟ فصمت النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عنه، فقال: إن الناس يقولون: إنك لتنهى عن الشر، وتستخلي به، فقال النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ما يقول؟ فجعلت أعرض بينهما بكلام مخافة أن يسمعها فيدعو على قومي دعوة لا يفلحون بعدها. قال: فلم يزل النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حتى فهمها، فقال: «قد قالوها؟ وقال قائلها منهم: والله لو فعلت لكان علي، وما كان عليهم، خلوا له عن جيرانه».

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/٢١٦ رقم ١٨٨٩١) عن معمر، عن بهز به واللفظ له. وأحمد في المسند (٥/٢).

والطبراني في الكبير (١٩/٤١٤ رقم ٩٩٦) كلاهما بنحوه.

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/٤٦ رقم ٣٦٣٠) في الأقضية، باب في الحبس في الدين وغيره.

والحاكم في مستدركه (٤/١٠٢). =

. . . .

= والبيهقي في سننه (٦/٥٣) في التفليس، باب حبسه إذا اتهم.

ثلاثتهم بنحوه مختصراً.

وجميعهم رووه من طريق عبد الرزاق.

وأخرجه الترمذي (٤/٦٧٧ رقم ١٤٣٥) في الديات، باب ما جاء في الحبس والتهمة.

والنسائي (٨/٦٧) في قطع السارق، باب امتحان السارق بالضرب والحبس.

والطبراني في الموضع السابق رقم (٩٩٨). وفي الأوسط (١/١٣٤ رقم ١٥٤).

جميعهم من طريق ابن المبارك، عن معمر، عن بهز، به مختصراً، قال الترمذي عقبه:

«حديث بهز، عن أبيه، عن جده حديث حسن».

وأخرجه أحمد (٥/٢ و ٤).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٣٦٣١).

والطبراني في الموضع السابق أيضاً برقم (٩٩٧).

جميعهم من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن بهز، به نحوه، ولفظ الطبراني وأبي داود مختصر.

وتابع بهزاً سويد بن حجير الباهلي، عن حكيم بن معاوية، عن أبيه، وذكر الحديث بنحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٤٤٧) فقال: ثنا عفان، ثنا حماد بن سلمة، أنا أبو قزعة سويد بن حجير الباهلي، عن حكيم بن معاوية، فذكره، وحكيم بن معاوية بن حَيْدَة ــ بفتح، فسكون، ففتح ــ القشيري =

. . . .

= والد بهز: صدوق، وثقه ابن حبان والعجلي، وقال النسائي: ليس به بأس، وحسن له الترمذي كما سبق. / ثقات العجلي (ص ١٣٠ رقم ٣٢٦)، وثقات ابن حبان (٤/١٦١)، والتقريب (ص ١٧٧ رقم ١٤٧٨ بتحقيق محمد عوامة)، والتهذيب (٢/٤٥١ رقم ٧٨٣).

وروى الحديث عنه ابنه بهز، وأبو قزعة سويد بن حجير.

وأما ابنه بهز فصدوق. / الجرح والتعديل (٢/٤٣٠ ـ ٤٣١ رقم ١٧١٤)، والتقريب (١/١٠٩ رقم ١٥٠) والتهذيب (١/٤٩٨ رقم ٩٢٤).

وأما أبو قزعة سويد بن حجير الباهلي فثقة. / الجرح والتعديل (٤/٢٣٥ رقم ١٠٠٩)، والتقريب (١/٣٤٠ رقم ٥٩٤) والتهذيب (٤/٢٧١ رقم ٤٦٨).

وحديث بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده تقدم أن الترمذي حسنه، وبعض العلماء يلحقه بالصحيح.

كان ابن معين يقول: «إسناد صحيح إذا كان دون بهز ثقة».

وقال أبو جعفر السبتي: «بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده: صحيح». اهـ. من الموضع السابق من التهذيب.

قلت: فإذا كان بهز قد تابعه سويد بن حجير، فأقل درجات الحديث أنه: حسن لذاته، ويزداد قوة بالطريق المرسلة السابقة، والله أعلم.

٨٦٧ ــ حديث أبي موسى مرفوعاً:

«من سعى بالناس فهو (بغير)[١] رشده (وفيه)[٢] شيء منه».

قلت: ما صححه الحاكم[٣]، ولم يصح.

---

(١) في (أ) و (ب): (لغير)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) و (ب): (أو فيه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (الحاكم) ليس في (ب)، ولا في التلخيص، وما أثبته من (أ).

٨٦٧ ــ المستدرك (١٠٣/٤): أخبرنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا أبو قلابة، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، ثنا مرحوم بن عبد العزيز العطار، ثنا سهل بن عطية قال: كنت عند بلال بن أبي بردة بالطفّ، فجاء الرعل، فشكا إليه: أن أهل الطفّ لا يؤدون الزكاة، فبعث بلال رجلاً يسأل عما يقولون، فوجد الرجل يطعن في نسبه، فرجع إلى بلال، فأخبره، فكبر بلال، وقال: حدثني أبي، عن أبي موسى ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ، . . .، الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (١٠٢/٤) من طريق مرحوم سمع سهلاً الأعرابي عن أبي الوليد مولى لقريش، سمع بلال بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، عن النبي ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ: «لا ينبغي على الناس إلا ولد بغي، أو فيه عرق منه».

هكذا رواه البخاري على أن سهلاً يروي الحديث عن أبي الوليد، عن بلال، بخلاف رواية الحاكم التي فيها سماع سهل للحديث عن بلال، ورواية البخاري هي الأرجح لأن سهل بن عطية ــ كما في مصادر ترجمته الآتية ــ لا تعرف له رواية إلا عن أبي الوليد هذا.

ومتن رواية البخاري أيضاً أوضح معنى من متن رواية الحاكم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ثم قال عقبه: «هذا حديث عن بلال بن =

=

أبـي بردة له أسانيد، هذا أمثلها»، وأعله الذهبـي بقوله: «ما صححه، ولم يصح».

قلت: أما إسناد الحاكم فالأظهر أنه سقط منه أبو الوليد مولى قريش، وهو مجهول لا يعرف، ذكره البخاري في الكنى من تاريخه (٧٨/٩ رقم ٧٤٤) وسكت عنه وقال الذهبي في الميزان (٥٨٥/٤ رقم ١٠٧٢٢): «لا يعرف».

وأما سهل بن عطية الأعرابـي فقد ذكره البخاري في تاريخه (١٠٢/٤ رقم ٢١٠٧) وسكت عنه، وابن أبـي حاتم (٢٠٣/٤ رقم ٨٧٤) وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٢٨٩/٨)، وذكر ابن حجر في اللسان (١٢٠/٣ رقم ٤١٧) أن ابن طاهر قال: منكر الرواية.

وعليه فالأرجح من حاله أنه: ضعيف.

وفي إسناد الحاكم أيضاً أبو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي، وهو صدوق إلا أنه يخطىء، وتغير حفظه لما سكن بغداد ــ كما تقدم في الحديث رقم (٧١٩) ــ. والأظهر أن أبا قلابة هذا هو الذي أخطأ في الحديث فرواه بهذا المتن، وأسقط من سنده أبا الوليد، لأنه يروي الحديث هنا عن محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، ومحمد تقدم في الحديث (٤٩٨) أنه ثقة فقيه فاضل مشهور.

وتابعه عن ابن المثنى البخاري في الموضع السابق، والبخاري جبل في الحفظ والإتقان، فروايته مقدمة على رواية أبـي قلابة.

ومع ذلك فشيخ الحاكم أحمد بن كامل القاضي قد لينه الدارقطني كما في الحديث المتقدم برقم (٥٢٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعفه الذهبـي هنا بقوله: «لم يصح»، وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٢٠٦/٥ ــ ٢٠٧ رقم ٥٦٤٢) وقال: «ضعيف»، وعزا تخريجه للسلسلة الضعيفة رقم (٤٦٠٥)، ولما يطبع.

ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، وهو ضعيف فقط بالرواية التي ذكرها البخاري، والله أعلم.

كتاب الأطعمة

٨٦٨ ـ حديث عائشة:

كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يسمي التمر واللبن: الأطيبان.

قال: صحيح.

قلت: فيه طلحة بن زيد وهو ضعيف.

---

٨٦٨ ـ المستدرك (٤/١٠٦) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا الخصيب بن ناصح، ثنا طلحة بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يسمي التمر واللبن: «الأطيبان».

تخـريجـه:
الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١٤٣٠) من طريق الخصيب، به مثله، ثم قال: «هذا الحديث لا أعرفه رواه عن هشام بن عروة غير طلحة بن زيد».

دراسة الإسناد:
الحديث في سنده طلحة بن زيد القرشي، وتقدم في الحديث رقم (٥٢٠) أنه: يضع الحديث. =

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لأجل طلحة بن زيد، وذكره الألباني في ضعيف الجامع (٢٢٢/٤ رقم ٤٥٦٥) وقال: «موضوع» لكن له شاهد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٧٤/٣): ثنا وكيع، ثنا ابن أبي خالد ـ يعني إسماعيل ـ، عن أبيه، قال: دخلت على رجل وهو يتمجع لبناً بتمر، فقال: ادن، فإن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سماهما: «الأطيبين».

وذكره الهيثمي في المجمع (٤١/٥) وقال: «رجاله رجال الصحيح، خلا أبا خالد، وهو ثقة».

قلت: لكن الرجل المبهم لم يصرح أبو خالد بأنه صحابي، فالله أعلم.

٨٦٩ ــ حديث زاذان، عن سلمان:

قرأت في التوراة[1]: الوضوء قبل الطعام بركة الطعام، فذكرت ذلك لرسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال:

«الوضوء قبل الطعام وبعده بركة الطعام».

قال: تفرد به قيس بن الربيع.

قلت: مع ضعف قيس فيه إرسال.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

٦٨٩ ــ المستدرك (٤/١٠٦ ــ ١٠٧): حدثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا مالك بن إسماعيل، ثنا قيس بن الربيع، ثنا أبو هاشم الرماني، عن زاذان، عن سلمان قال: قرأت في التوراة: الوضوء قبل الطعام بركة الطعام. فذكرت ذلك النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقال:

«الوضوء قبل الطعام، وبعد الطعام: بركة الطعام».

تخــريجــه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٣/٦٠٤).

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٩١ رقم ٦٥٥).

وأحمد في المسند (٥/٤٤١).

وأبو داود في السنن (٤/١٣٦ رقم ٣٧٦١) في الأطعمة، باب في غسل اليد قبل الطعام.

والترمذي في سننه (٥/٥٧٧ ــ ٥٧٩ رقم ١٩٠٧) في الأطعمة، باب الوضوء قبل الطعام وبعده.

وفي الشمائل (ص ١٦٢ رقم ١٧٨). =

. . . .

= وعنه البغوي في شرح السنّة (٢٨٢/١١ رقم ٢٨٣٣) ورواه من طريق آخر عن قيس برقم (٢٨٣٤).

ورواه ابن أبـي حاتم في العلل (١٠/٢).

والطبراني في الكبير (٢٩٢/٦ رقم ٦٠٩٦).

جميعهم من طريق قيس، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبـي بشيئين:

١ ــ ضعف قيس بن الربيع.

٢ ــ الإرسال.

أما قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد فإنه صدوق، إلا أنه تغير لما كبر، وله ابن أدخل عليه ما ليس من حديثه، فحدث به ــ كما تقدم في الحديث (٦٣٢).

وأما الإرسال الذي ذكر الذهبـي فلم يتضح لي، لأن زاذان من الرواة عن سلمان، بل سئل ابن معين: ما تقول في زاذان، روى عن سلمان؟ قال نعم، روى عن سلمان، وغيره، وهو ثبت في سلمان. اهـ. من التهذيب (٣٠٢/٣ ــ ٣٠٣).

وأبو هاشم الرماني هو من الرواة عن زاذان، ويروي عنه قيس بن الربيع ــ كما في التهذيب (٢٦١/١٢ ــ ٢٦٢).

وعن قيس اشتهر الحديث.

وقد سبقني لمثل ذلك الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة (٢٠٠/١) حيث ذكر إعلال الذهبـي للحديث بقيس، وبالإرسال، ثم قال:

«ولم يتبين لي الإرسال الذي أشار إليه، فإن قيساً قد صرح بالتحديث عن أبـي هاشم، وهذا ــ يعني أبا هاشم ــ من الرواة عن زاذان، وقيل لابن معين. . .»، ثم ذكر عبارة ابن معين السابقة. =

. . . .

= وذكر ابن القيم في تهذيب السنن (٥/٢٩٧ ـ ٢٩٨) أن الخلال قال في الجامع: عن مهنا قال: سألت أحمد عن حديث قيس بن الربيع، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن سلمان، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «بركة الطعام الوضوء قبله، وبعده»، فقال لي أبو عبد الله: هو منكر. فقلت: ما حدث بهذا إلا قيس بن الربيع؟ قال: لا».

وقال أبو داود عقب إيراده للحديث: «وهو ضعيف».

وقال الترمذي عقبه: «وفي الباب عن أنس، وأبي هريرة. لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس يضعف في الحديث».

وقال ابن أبي حاتم في العلل بعد أن ساق الحديث».

«قال أبي: هذا حديث منكر. . . ويشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي عمرو بن خالد، عنده من هذا النحو أحاديث موضوعة، عن أبي هاشم».

قلت: عبارة أبي حاتم هذه صدرت من إمام عالم بعلل الأحاديث، فإن قيساً ابتلاه الله بابن أفسد عليه أحاديثه.

قال علي ابن المديني: «حدثني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، عن أبيه، أن قيس بن الربيع وضعوا في كتابه عن أبي هاشم الرماني حديث أبي هاشم إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط في الوضوء، فحدث به، فقيل له: من أبو هاشم؟ قال صاحب الرمان». قال ابن المديني: «وهذا الحديث لم يروه صاحب الرمان، ولم يسمع قيس من إسماعيل بن كثير شيئاً، وإنما أهلكه ابن له قلب عليه أشياء من حديثه».

وقال جعفر بن أبان الحافظ: سألت ابن نمير عن قيس بن الربيع، فقال: كان له ابن هو آفته. نظر أصحاب الحديث في كتبه، فأنكروا حديثه. وظنوا أن ابنه قد غيرها.

وقال أبو داود الطيالسي: إنما أتي قيس من قبل ابنه وكان ابنه يأخذ حديث الناس، فيدخلها في خُرَج كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك. =

. . . .

= وقال ابن حبان: تتبعت حديثه، فرأيته صادقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فيدخل عليه ابنه، فيحدث منه ثقة به، فوقعت المناكير في روايته، فاستحق المجانبة.

وقال العجلي: الناس يضعفونه، وكان شعبة يروي عنه، وكان معروفاً بالحديث، صدوقاً، ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بأخرة، فترك الناس حديثه. اهـ. من التهذيب (٨/٣٩٣ ـ ٣٩٥).

قلت: فلا يستبعد إذن أن يكون هذا الحديث من الأحاديث التي أدخلها ابن قيس في أحاديث أبيه.

الحكم على الحديث:

تقدم النقل عن الأئمة أنهم استنكروا هذا الحديث، ومتنه منكر كما سيأتي، وأما سنده فضعيف لضعف قيس.

وأما نكارة متنه، فإن الترمذي ـ رحمه الله ـ بعد أن ساق الحديث قال (٥/٥٧٩ ـ ٥٨٠) «باب في ترك الوضوء قبل الطعام»، ثم ساق من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خرج من الخلاء، فقُرِّب إليه طعام، فقالوا: ألا نأتيك بوضوء؟ قال: «إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة».

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن».

قلت: بل هو حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه (١/٢٨٢ ـ ٢٨٣ رقم ١١٨ و١١٩ و١٢٠ و١٢١) في الحيض، باب جواز أكل المحدث الطعام.

فحديث قيس مخالف لهذا الحديث من حيث المعنى، إلا إن أريد بالوضوء غسل اليد فقط، وحديث قيس لا ينهض للاستدلال، وفيه ما سبق. وذكر الترمذي عقب حديث ابن عباس السابق قوله:

«قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: كان سفيان الثوري يكره غسل اليد قبل الطعام»، وكذا ذكر أبو داود عقب ذكره لحديث قيس. =

. . . .

= وأما حديثا أنس، وأبي هريرة، اللذان أشار إليهما الترمذي بقوله:

«وفي الباب عن أنس، وأبي هريرة»، فهما:

عن أنس ـ رضي الله عنه ـ رفعه:

«من أحب أن يكثر الله خير بيته فليتوضأ إذا حضر غداؤه، وإذا رفع».

أخرجه ابن ماجه في سننه (١٠٨٥/٢ رقم ٣٢٦٠) في الأطعمة، باب الوضوء عند الطعام. واللفظ له.

وابن أبي حاتم في العلل (١١/٢).

وابن عدي في الكامل (٢٠٨٤/٦).

وأبو الشيخ في أخلاق النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (ص ٢١٧).

جميعهم من طريق كثير من سليم، عن أنس، به نحوه.

وكثير بن سليم الضبي ضعيف.

الكامل لابن عدي (٢٠٨٤/٦ ـ ٢٠٨٥)، والتهذيب (٤١٦/٨ رقم ٧٤٥)، والتقريب (١٣٢/٢ رقم ١٣).

ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: «هذا حديث منكر»، وامتنع من قراءته فلم يسمع منه.

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ يرفعه، فلفظه:

«إن الشيطان حساس لحّاس، فاحذروه على أنفسكم، من بات وفي يده ريح غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه» وسيأتي برقم (٨٧٤).

ودلالة حديث أبي هريرة إنما هي على غسل اليد بعد الطعام.

٨٧٠ ــ حديث حفصة:

أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يجعل يمينه[١] لطعامه، وشرابه، ولباسه، ويساره لما سوى ذلك.

قال: صحيح.

قلت: في سنده مجهول.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

٨٧٠ ــ المستدرك (١٠٩/٤): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن شاذان الجوهري، ثنا معلى بن منصور، ثنا ابن أبي زائدة، ثنا أبو أيوب الإفريقي، عن عاصم، (عن) المسيب بن رافع، عن حارثة بن وهب الخزاعي، حدثتني حفصة ــ رضي الله عنها ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ كان يجعل يمينه لطعامه، وشرابه، وثيابه، ويجعل يساره لما سوى ذلك.

تخـــريجـــه:

الحديث مداره على عاصم بن أبي النَّجود، واختلف عليه. فرواه الحاكم هنا من طريق أبي أيوب الإفريقي، عنه، عن المسيب بن رافع، عن حارثة بن وهب، عن حفصة.

وأخرجه أبو داود في سننه (٣٢/١ رقم ٣٢) في الطهارة، باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء.

والطبراني في الكبير (٢٠٣/٢٣ رقم ٣٤٦).

كلاهما من طريق يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة، عن أبي أيوب الإفريقي، به نحوه.

ورواه زائدة، عن عاصم، عن المسيب بن رافع، عن حفصة، ولم يذكر حارثة فيه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٨٧/٦). =

. . . .

= والطبراني في الموضع السابق رقم (٣٤٧).

كلاهما من طريق حسين بن علي الجعفي، عن زائدة، به نحوه، وفيه زيادة.

وأخرجه الإمام أحمد في الموضع السابق من طريق عفان، عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن سواء الخزاعي، عن حفصة، به نحوه، وفيه زيادة.

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٢٨٨/٦) من طريق عبد الصمد، عن إبان بن يزيد العطار، عن عاصم، عن معبد بن خالد، عن سواء الخزاعي، عن حفصة، به نحوه، وفيه زيادة.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «في سنده مجهول».

قلت: ليس في إسناد الحديث مجهول، وبيانه كالتالي:

حارثة بن وهب الخزاعي صحابي روى له الجماعة، وكان عمر بن الخطاب زوج أمه. / الإصابة (٦١٩/١ رقم ١٥٣٥)، والتهذيب (١٦٧/٢ رقم ٢٩٨)، والتقريب (١٤٦/١ رقم ٨٥).

والمسيب بن رافع الأسدي، الكاهلي، أبو العلاء الكوفي الأعمى ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٩٣/٨ رقم ١٣٤٨)، والتهذيب (١٥٣/١٠ رقم ٢٩١)، والتقريب (٢٥٠/٢ رقم ١١٣٩).

وعاصم بن بهدلة بن أبي النجود تقدم في الحديث (٥٠٨) أنه صدوق.

وأبو أيوب الافريقي اسمه عبد الله بن علي، الأزرق، الكوفي، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء. / تاريخ ابن معين (٣٢٠/٢ رقم ٥٣٣١)، والجرح والتعديل (١١٥/٥ ـ ١١٦ رقم ٥٢٦)، والتهذيب (٣٢٥/٥ ـ ٣٢٦ رقم ٥٦١)، والتقريب (٤٣٤/١ رقم ٤٨٧).

والراوي عنه يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة، وتقدم في الحديث (٥٩٨) أنه =

. . . .

= ثقة متقن. ومعلى بن منصور الرازي، أبو يعلى، نزيل بغداد ثقة سني فقيه روى له الجماعة. وأخطأ من زعم أن أحمد كذبه. / الجرح والتعديل (٣٣٤/٨ رقم ١٥٤١)، والتهذيب (٢٣٨/١٠ ـ ٢٤٠ رقم ٤٣٦)، والتقريب (٢٦٥/٢ رقم ١٢٨١).

ومحمد بن شاذان الجوهري، أبو بكر البغدادي ثقة. / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٣٩ رقم ١٧٧)، وتاريخ بغداد (٣٥٣/٥ ـ ٣٥٤ رقم ٢٨٧٣)، والتهذيب (٢١٧/٩ ـ ٢١٨ رقم ٣٣٨)، والتقريب (١٦٩/٢ رقم ٢٩٨).

وشيخ الحاكم محمد بن أحمد بن بالويه تقدم في الحديث (٧٥٧) أنه صدوق صاحب كتاب وبهذا العرض لتراجم رجال الإسناد يتضح أنه ليس فيهم أحد مجهول، والذي يظهر أن الذهبي ـ رحمه الله ـ معذور في حكمه على الحديث، وأن في نسخته تحريفاً في الإسناد.

فالمستدرك المطبوع جاء فيه الإسناد هكذا: (. . . أبو أيوب الإفريقي، عن عاصم بن المسيب، ابن رافع . . .)، ولم أجد من الرواة أحداً يقال له عاصم بن المسيب بن رافع.

وفي المستدرك المخطوط جاء فيه الإسناد هكذا: (. . . أبو أيوب الإفريقي، عن عاصم، عن ابن المسيب بن رافع . . .).

والصواب ما أثبته سابقاً هكذا: (. . . أبو أيوب الافريقي، عن عاصم، عن المسيب بن رافع . . .)، فإن المسيب من شيوخ عاصم كما في تهذيب الكمال (٦٣٤/٢)، وهكذا جاء على الصواب في مصادر التخريج المتقدمة.

ولذا فإن الذهبي أبهم علة الحديث، وقال: «في سنده مجهول»، ولم يذكر من هو المجهول؟

وجرت عادته في التلخيص ذكر بعض إسناد الحديث ابتداء من موضع العلة في الإسناد. =

. . . .

= أما في هذا الحديث فلم يذكر شيئاً من إسناده، وإنما علّقه عن حفصه ــ رضي الله عنهما ــ.

وفي سند الحديث اختلاف تقدم بيانه.

فعاصم يروي الحديث مرة عن المسيب بن رافع، عن حارثة بن وهب، عن حفصة، ومرة عن المسيب، عن حفصة، ولم يذكر حارثة.

ورواه مرة عن سواء الخزاعي، عن حفصة.

ورواه مرة أخرى عن معبد بن خالد، عن سواء، عن حفصة.

وعاصم في حفظه شيء كما في ترجمته السابقة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف أبي أيوب الأفريقي من قبل حفظه.

وبقية الطرق فيها الاختلاف المشار إليه.

لكن يشهد له حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ، وله عنها طريقان:

الأولى: أخرجها الإمام أحمد في المسند (٦/١٦٥) فقال: ثنا محمد بن فضيل، قال: ثنا الأعمش، عن رجل، عن مسروق، عن عائشة قالت: كانت يمين رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لطعامه وصلاته، وكانت شماله لما سوى ذلك.

وسنده ضعيف، لإبهام شيخ الأعمش.

الطريق الثانية: طريق سعيد بن أبي عروبة، واختلف عليه.

فرواه عبد الوهاب بن عطاء، عنه، عن أبي معشر، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ كانت يد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ اليمنى لطهوره وطعامه، وكانت اليسرى لخلائه وما كان من أذى. =

. . . .

= أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٢٦٥).

وأبو داود في الموضع السابق من سننه (١/٣٢ رقم ٣٤).

ورواه ابن أبي عدي، عن سعيد، عن رجل، عن أبي معشر، عن إبراهيم النخعي، عن عائشة، به نحو سابقه.

أخرجه الإمام أحمد في الموضع السابق.

ورواه محمد بن جعفر غندر، وعيسى بن يونس. كلاهما عن سعيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم النخعي، عن عائشة، به نحو سابقه.

أخرجه الإمام أحمد في الموضع السابق، عن محمد بن جعفر.

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق برقم (٣٣) عن عيسى بن يونس.

قلت: وهذا الاختلاف من سعيد بن أبي عروبة ـ فيما أرى ـ، فإنه ثقة حافظ، لكنه اختلط، ورواية عبد الوهاب بن عطاء عنه أرجح من غيرها، فإنه سمع منه قبل الاختلاط، وأما محمد بن جعفر، وابن أبي عدي فسمعا منه بعد الاختلاط. / انظر الكواكب النيّرات (ص ١٩٠ ــ ٢١٢).
وعليه فأقل أحوال الحديث ـ من طريق حفصة وعائشة رضي الله عنهما ـ أنه حسن لغيره بمجموع طرقه، والله أعلم.

٨٧١ ــ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«ذكاة الجنين ذكاة أمه».

قلت: في سنده عبد الله بن سعيد المقبري، وهو هالك.

---

٨٧١ ــ المستدرك (٤/١١٤): حدثنا أبو الوليد الفقيـه، ثنا أحمـد بن الحسن بن عبد الجبار، ثنا يحيى بن سعيد الأموي، حدثني أبـي، عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن جده، عن أبـي هـريرة ــ رضي الله عنـه ــ قال: قـال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الدارقطني في سننه (٤/٢٧٤ رقم ٣٢) من طريق عمر بن قيس: عن عمرو بن دينار، عن طاووس عن أبـي هريرة عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال في الجنين، فذكره بلفظه.

دراسة الإسناد:

أخرج الحاكم حديث جابر، ولفظه مثل لفظ هذا الحديث، ثم قال: «وقد روى بإسناد صحيح عن أبـي هريرة»، ثم ذكره، وأعله الذهبـي بقوله: «عبد الله هالك».

وعبد الله هذا هـو ابن سعيد بن أبـي سعيـد المقبري، أبـو عباد الليثي، مولاهم، المدني، وهو متروك. / الكامل لابن عدي (٤/١٤٧٩ ــ ١٤٨١) والتقريب (١/٤١٩ رقم ٣٤٤)، والتهذيب (٥/٢٣٧ ــ ٢٣٨ رقم ٤١٢).

وأمـا إسناد الـدارقـطني ففيـه عمـر بن قيس المكي المعـروف بسنـدل، وهـو متروك. / الكـامل لابن عـدي (٥/١٦٦٧ ــ ١٦٦٩)، والتقريب (٢/٦٢ رقم ٤٩٨)، والتهذيب (٧/٤٩٠ رقم ٨١٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤/١٩٠) وذكر أن الحاكم قال: «إسناد صحيح»، وتعقبه بقوله: «وليس كما قال، فعبد الله بن سعيد المقبري متفق على ضعفه». =

. . . .

= وذكر رواية الدارقطني آنفة الذكر، وقال: «قال عبد الحق: لا يحتج بإسناده. قال ابن القطان: وعلته عمر بن قيس وهو المعروف بسندل، فإنه متروك».

قلت: ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد الله بن سعيد المقبري، ولا ينجبر ضعفه بالرواية الأخرى التي عند الدارقطني لشدة ضعفها.

لكن له شاهد من حديث جابر، وأبـي سعيد، وابن عمر، وغيرهم ــ رضي الله عنهم ــ.

أما حديث جابر ــ رضي الله عنه ــ:

فأخرجه أبو داود في سننه (٣/٢٥٣ رقم ٢٨٢٨) في الأضاحي، باب ما جاء في ذكاء الجنين.

والدارمي في سننه (٢/١١ ــ ١٢ رقم ١٩٨٥)، في الأضاحي، باب في ذكاة الجنين ذكاة أمه.

وأبو يعلى في مسنده (٣/٣٤٣ رقم ١٨٠٨).

وابن عدي في الكامل (٢/٧٣٣ و ٦٦٠).

والحاكم في المستدرك (٤/١١٤).

وأبو نعيم في الحلية (٧/٩٢) و(٩/٢٣٦).

وفي أخبار أصبهان (١/٩٢) و(٢/٨٢).

والبيهقي في سننه (٩/٣٣٤ ــ ٣٣٥) في الضحايا، باب ذكاة ما في بطن الذبيحة.

جميعهم من طريق أبـي الزبير، عن جابر، به مثله.

وأخرجه الدارقطني من طريق أبـي الزبير أيضاً، لكن بلفظ: «كُلِ الجنين في بطن أمه». =

. . . .

= وأبو الزبير تقدم في الحديث (٧٨٤) أنه: صدوق، إلا أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن في جميع الروايات، فالحديث ضعيف لأجله.

وأما حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ، فيرويه أبو الوَدَّاك، عن أبي سعيد، قال سألت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الجنين، فقال: «كلوه إن شئتم»، وفي لفظ: قلنا يا رسول الله، ننحر الناقة، ونذبح البقرة، والشاة، فنجد في بطنها الجنين، أنلقيه، أم نأكله؟

قال: «كلوه إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمه».

أخرجه أبو داود في الموضع السابق برقم (٢٨٢٧)، واللفظ له.

والترمذي (٤/٧٢ رقم ١٤٧٦ بتحقيق أحمد شاكر) في الأطعمة، باب ما جاء في ذكاة الجنين.

ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى من غير هذا الوجه عن أبي سعيد، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو الوَدَّاك اسمه: جبر بن نوف».

وأخرجه أحمد في المسند (٣/٣١ و٣٩ و٥٣).

وابن ماجه في السنن (٢/١٠٦٧ رقم ٣١٩٩) في الذبائح، باب ذكاة الجنين ذكاة أمه.

وابن الجارود في المنتقى (ص ٣٠٢ رقم ٩٠٠).

وابن حبان في صحيحه (ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ رقم ١٠٧٧).

والدارقطني (٤/٢٧٣ و٢٧٤ رقم ٢٨ و٢٩ و٣٠).

وأبو يعلى في مسنده (٢/٢٧٨ رقم ٩٩٢).

جميعهم من طريق أبي الوَدَّاك، به، منهم من رواه بنحوه، ومنهم من رواه مقتصراً على قوله: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». =

. . . .

= وإسناد أحمد (٣/٣٩)، وابن حبان، والدارقطني رقم (٣٠) من طريق أبي عبيدة الحداد، حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي الوَدَّاك، به، وأبو الوداك جبر بن نوف الهمداني، البكالي ـ بكسر الموحدة وتخفيف الكاف ـ ثقة، وثقه ابن معين، وابن حبان. وأما النسائي فقال مرة: صالح، وقال مرة: ليس بالقوي. / الجرح والتعديل (٢/٥٣٢ ـ ٥٣٣ رقم ٢٢١٢)، والكاشف للذهبي (١/١٧٩ رقم ٧٦١)، والتهذيب (٢/٦٠ رقم ٩٢).

ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو إسماعيل، الكوفي مختلف فيه، وثقه ابن معين وابن سعد، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن مهدي: لم يكن به بأس، وقال الساجي: صدوق، وقال يحيى بن سعيد: كانت فيه غفلة، وضعفه الإمام أحمد، وقال أبو حاتم: صدوق لا يحتج به. اهـ. من الجرح والتعديل (٩/٢٤٣ ـ ٢٤٤ رقم ١٠٢٤)، والكامل لابن عدي (٧/٢٦٣٥ ـ ٢٦٣٦)، والميزان (٤/٤٨٢ ـ ٤٨٣ رقم ٩٩١٤)، والتهذيب (١١/٤٣٣ رقم ٨٤٣).

قلت: والراجح من حاله أنه صدوق، وهو الذي رجحه الذهبي في الكاشف (٣/٣٠٣ رقم ٦٥٧٤)، وقال في الموضع السابق من الميزان: «صدوق ما به بأس، ما هو في قوة مسعر، ولا شعبة»، وهذا ما رجحه الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (٢/٣٣٩).

وأبو عبيدة الحداد عبد الواحد بن واصل السدوسي مولاهم ثقة. / الجرح والتعديل (٦/٢٤ رقم ١٢٧)، والتقريب (١/٥٢٦ رقم ١٣٩٢)، والتهذيب (٦/٤٤٠ رقم ٩٢٠).

وأما الباقون فمن طريق مجالد بن سعيد، عن أبي الوداك، به.

ومجالد بن سعيد تقدم في الحديث (٦٤٨) أنه: ليس بالقوي، تغير في آخر عمره. =

. . . .

= وعليه فالحديث بكلا الإسنادين أقل أحواله أنه حسن لغيره، وإن كان الترمذي قال عنه: حسن صحيح، فلعله باعتبار مجموع طرقه كما سيأتي.

ولحديث أبي سعيد هذا طريق أخرى يرويها عطية العوفي، عنه، به مثله.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٥/٣).

والطبراني في معجمه الصغير (١/٨٨ و١٦٨).

والخطيب في تاريخه (٤١٢/٨).

جميعهم من طريق عطية، به، وعطية تقدم في الحديث (٧٧٧) أنه: ضعيف.

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله، لكن ينجبر ضعفه بالطريق التي قبله عن أبي سعيد فيكون حسناً لغيره.

وأما حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ فقد روى من طرق عن نافع عنه ــ رضي الله عنه ــ، رفعه.

أخرجه الطبراني في الصغير (١/١٦) و(٢/١٠٧).

والدارقطني في سننه (٤/٢٧١ رقم ٢٤).

وابن عدي في الكامل (٣/٩٣١).

والحاكم في المستدرك (٤/١١٤).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٢٤٧) من طريق الطبراني.

والبيهقي (٩/٣٣٥) في الضحايا، باب ذكاة ما في بطن الذبيحة.

جميعهم من طريق نافع، عن ابن عمر، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه قال، فذكره بمثله، وعند بعضهم زيادة في اللفظ.

ورواه مالك في الموطأ (٢/٤٩٠ رقم ٨) في الذبائح، باب ذكاة ما في بطن الذبيحة، عن نافع، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ موقوفاً عليه أنه كان =

. . . .

= يقول: إذا نحرت الناقة فذكاة ما في بطنها في ذكاتها إذا كان تم خلقه، ونبت شعره، فإذا خرج من بطن أمه ذبح حتى يخرج الدم من جوفه.

ومن طريق مالك أخرجه البيهقي في الموضع السابق من سننه، ثم قال: «ورفعه عنه ـ أبي ابن عمر ـ ضعيف، والصحيح موقوف».

وللحديث شواهد آخر لا تخلو من ضعف هي من حديث علي، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي أيوب، وأبي الدرداء، وكعب، وأبي أمامة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، وانظر هذه الشواهد في الموضع السابق من سنن الدارقطني، وفي الكامل لابن عدي (١/٤٠٦) و(٢/٤٤٣ و ٦٦٠) و (٣/٩٣١ و ١٢٩٣) و (٤/١٥٤٥) و (٦/٢٤٠٣)، وانظر نصب الراية للزيلعي (٤/١٨٩ ـ ١٩١)، وفيها تقدم كفاية في ثبوت الحديث، فهو من رواية جابر وأبي سعيد صحيح لغيره، والله أعلم.

٨٧٢ ـ حديث سلمان:

سئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن السمن، والجبن[1]، والفراء، فقال: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرّم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه».

قال: فيه سيف بن هارون، ولم يخرجا له.

قلت: ضعّفه جماعة.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

٨٧٢ ـ المستدرك (٤/١١٥): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا سيف بن هارون البُرجمي، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان ـ رضي الله عنه ـ فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الترمذي (٥/٣٩٦ رقم ١٧٨٠) في اللباس، باب ما جاء في لبس الفراء.

وابن ماجه (٢/١١١٧ رقم ٣٣٦٧) في الأطعمة، باب أكل الجبن والسمن.

والطبراني في الكبير (٦/٣٠٦ ـ ٣٠٧ رقم ٦١٢٤).

والعقيلي في الضعفاء (٢/١٧٤).

وابن عدي في الكامل (٣/١٢٦٧).

وبيبي بنت عبد الصمد في جزئها (ص ٦٦ رقم ٨٥).

والبيهقي في سننه (١٠/١٢) في الضحايا، باب ما لم يذكر تحريمه... =

. . . .

= وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٢١٢).

جميعهم من طريق سيف بن هارون، به مثله، عدا رواية أبي نعيم فبنحوه، وعند الطبراني قال سلمان: «سألت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ »، وعند البيهقي، «سألنا».

وله طريق أخرى أخرجها الطبراني في الكبير (٦/٣١٩ ــ ٣٢٠ رقم ٦١٥٩) من طريق عبد الغفار بن عبد الله الموصلي، ثنا علي بن مسهر، عن أبي إسماعيل ــ يعني بشراً ــ عن مسلم البطين عن أبي عبد الله الجدلي، عن سلمان، به وطريق أخرى أخرجها البيهقي في سننه (٩/٣٢٠) في الضحايا، باب ما جاء في الضبع والثعلب، من طريق يونس من خباب، عن أبي عبيد الله، عن سلمان، وكلا لفظي الطبراني والبيهقي بمثله إلا أنه قال: «القرآن» بدلاً من «كتابه».

والحديث من رواية سيف بن هارون أعله كل من الترمذي، والعقيلي.

أما الترمذي فإنه بعد أن رواه قال:

«هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وروى سفيان، وغيره عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قوله، وكأن الحديث الموقوف أصح.

وسألت البخاري عن هذا الحديث، فقال: ما أراه محفوظاً، روى سفيان عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً. قال البخاري:

وسيف بن هارون مقارب الحديث». اهـ، بتمامه من الترمذي (٤/٢٢٠ شاكر).

ورواية سفيان التي أشار إليها الترمذي أخرجها البيهقي في سننه (١٠/١٢) في الضحايا باب ما لم يذكر تحريمه، فقال:

أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل ببغداد، أنا إسماعيل بن محمد الصغار، ثنا بشر بن موسى أبو علي، ثنا الحميدي، عن سفيان، ثنا =

. . . .

= سليمان، عن أبي عثمان، عن سلمان ـ رضي الله عنه ـ ، أراه رفعه، قال: «إن الله عز وجل أحل حلالاً، وحرم حراماً، فما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو».

وأما العقيلي فإنه بعد أن روى الحديث قال:

«لا يحفظ إلا عنه بهذا الإسناد».

ثم ساق الحديث من طريق آخر، فقال:

حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن يزيد الشيباني، قال: حدثنا حماد بن عبد الرحمن المالكي، عن الحسن أن رجلاً قام إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فقال: يا رسول الله، ما تقول في الجبن والفراء والسمن؟ ثم ذكره بنحوه، وقال: «هذا أولى».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بسيف بن هارون، ومن قبله الترمذي، والعقيلي ـ كما تقدم ـ .

وسيف هذا هو ابن هارون البرجمي ـ بضم الموحدة، والجيم ـ ، أبو الورقاء الكوفي، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٣/١٢٦٦ ـ ١٢٦٧)، والتهذيب (٤/٢٩٧ ـ ٢٩٨ رقم ٥١٠)، والتقريب (١/٣٤٤ رقم ٦٣٦).

ولم ينفرد به سيف، بل قال ابن عدي في الموضع السابق من كامله بعد أن ساق الحديث، قال:

«هذا وإن كان معروفاً بسيف، عن سليمان، فقد روى عن غيره، عن سليمان التيمي».

قلت: ولم أجد ما أشار إليه ابن عدي، إلا أن يكون قصد رواية سفيان السابقة، التي أعل الترمذي الحديث بها، وليست بعلة؛ لأمرين: =

. . . .

=

١ ــ أن سيفاً لم ينفرد بالحديث، بل جاء الحديث من طرق أخرى عن سلمان كما تقدم، وكما سيأتي بيانه.

٢ ــ ان رواية سفيان جاءت على الشك مع ترجيح الرفع، حيث قال فيها: «عن سلمان، أراه رفعه».

وسندها إلى سفيان صحيح.

الحميدي تقدم في الحديث (٥١٠) أنه: ثقة حافظ فقيه.

وبشر بن موسى تقدم في الحديث (٥١٠) أيضاً أنه: إمام ثبت ثقة نبيل.

وإسماعيل بن محمد الصفّار، أبو علي، إمام مسند ثقة، متعصب للسنة، انتهى إليه علوُّ الإسناد. / انظر السير (١٥/٤٤٠ رقم ٢٥٠).

وشيخ البيهقي هو: أبو الحسين علي بن محمد بن بشر ان: شيخ عالم معدّل، مسند، صدوق ثبت، تامّ المرؤة، ظاهر الديانة، روى شيئاً كثيراً على سداد وصدق وصحة رواية، وكان عدلاً وقوراً. / السير (١٧/٣١١ ــ ٣١٢ رقم ١٨٩).

وأما بقية رجال الإسناد إلى سلمان، فهم كالتالي:

سفيان الثوري: إمام مشهور تقدمت ترجمته في الحديث (٦٥٧).

وسليمان بن بلال التيمي تقدم في الحديث (٦٧٦) أنه: ثقة.

وأبو عثمان النّهدي: عبد الرحمن بن مُِلّ ــ بلام ثقيلة، والميم مثلّثة ــ، ثقة ثبت عابد مخضرم روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٥/٢٨٣ رقم ١٣٥٠)، والتهذيب (٦/٢٧٧ رقم ٥٤٦)، والتقريب (١/٤٩٩ رقم ١١٢٣).

وأما إعلال العقيلي للحديث بسيف، وقوله: «لا يحفظ إلا عنه بهذا الإسناد»، فإنه محمول على أنه لم يطلع على هذه الروايات.

=

. . . .

= وأما الرواية المرسلة التي ذكرها عن الحسن البصري، فليست بعلة قادحة في الحديث؛ لاختلاف السند، ولا تعدو عن كونها شاهداً لهذا الحديث.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الطبراني ففي سندها عبد الغفار بن عبد الله أبو نصر الموصلي، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/٥٤ رقم ٢٨٥)، وبيّض له، ولم أجد من ذكره سواه، وذكر أن إبراهيم بن يوسف الهسنجاني روى عنه، وعند الطبراني روى عنه الحسن بن علي المعمري، فهو مجهول الحال.

وأما الطريق التي روى البيهقي ففي سندها أبو عبيد الله مولى ابن عباس ذكره البخاري في الكنى من تاريخه (٩/٥٣ رقم ٤٥٨) وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم (٩/٤٠٥ رقم ١٩٤٨) وبيض له، ولم يذكرا أنه روى عنه سوى يونس بن خباب، فهو مجهول.

وأما يونس بن خباب الأسدي، الذي روى الحديث هنا عن أبي عبيد الله فتقدم في الحديث (٨٥٣) أنه صدوق، ألا أنه يخطيء، ورمي بالرفض.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سيف بن هارون، وهو صحيح لغيره بالطرق المتقدمة، ومن أهمها التي رواها سفيان الثوري، والله أعلم.

٨٧٣ ـ حديث واثلة بن الأسقع ـ وكان من أهل الصفة ـ قال:

أقمنا ثلاثة أيام، وكان من يخرج من المسجد يأخذ بيد الرجلين، والثلاثة بقدر طاقته، فيطعمهم[١] . . . الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه خالد بن يزيد بن أبي مالك وثقه بعضهم وقال النسائي: ليس بثقة[٣].

---

(١) قوله: (وكان من يخرج. . .) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (ب): (الخ).

(٣) كما في الضعفاء والمتروكين له (ص ٣٧ رقم ١٧٠).

٨٧٣ ـ المستدرك (١١٦/٤ ـ ١١٧): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصنعاني، ثنا عبد الله بن يونس التنيسي، ثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه أنه حدثه عن واثلة بن الأسقع، وكان من أهل الصفة قال:

أقمنا ثلاثة أيام، وكان من يخرج إلى المسجد يأخذ بيد الرجلين، والثلاثة، بقدر طاقته، ويطعمهم. قال: فكنت فيمن أخطأه ذلك ثلاثة أيام ولياليها. قال: فأبصرت، أبا بكر عند العتمة، فأتيته، فاستقرأته من سورة سبأ، فبلغ منزله، ورجوت أن يدعوني إلى الطعام، فقرأ علي حتى بلغ باب المنزل، ثم وقف على الباب حتى قرأ علي البقية، ثم دخل وتركني، ثم تعرضت لعمر، فصنعت به مثل ذلك، وذكر أنه صنع مثل ما صنع أبو بكر. فلما أصبحت غدوت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فأخبرته، فقال للجارية: «هل من شيء؟» قالت: نعم: رغيف، وكتلة من سمن، فدعا بها، ثم فتّ الخبز بيده، ثم أخذ تلك الكتلة من السمن، فلتّ تلك الخبزة، ثم جمعه حتى صيره ثريدة، ثم قال: «اذهب، ادع لي عشرة أنت عاشرهم»، فدعوت عشرة أنا عاشرهم، ثم قال: «اجلسوا» ووضعت =

. . . .

= القصعة، ثم قال: «كلوا بسم الله، كلوا من جوانبها، ولا تأكلوا من فوقها، فإن البركة تنزل من فوقها»، فأكلنا حتى صدرنا، فكأنما خططنا فيها بأصابعنا، ثم أخذ منها، وأصلح منها، وردّها، ثم قال: «ادع لي عشرة»، وذكر أنه دعا بعد ذلك مرتين عشرة عشرة، وقال: قد فضلوا فضلاً.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤٩٠) من طريق ابن لهيعة، قال: حدثني يزيد ـ يعني ابن أبي حبيب ـ، أن ربيعة بن يزيد الدمشقي أخبره عن واثلة.

وأخرجه ابن ماجه (٢/١٠٩٠ رقم ٣٢٧٦) في الأطعمة، باب النهي عن الأكل من ذروة الثريد.

والطبراني في الكبير (٢٢/٩٠ رقم ٢١٦).

وأبو نعيم في الدلائل (٢/٥٤٠ ـ ٥٤١ رقم ٣٢٨).

جميعهم من طريق هشام بن عمار، ثنا أبوحفص عمر بن الدرفس، ثنا عبد الرحمن بن أبي قسيمة، عن واثلة.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق (٨٦/٢٢ رقم ٢٠٨) من طريق إسماعيل بن عياش، ثنا سليمان بن حيان العدوي، قال: سمعت واثلة.

لكن في بعض متون هذه الطرق اختلاف عن متن هذا الحديث، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ ليس في جميعها ذكر لصدر الحديث هنا من قوله: «أقمنا ثلاثة أيام» إلى نهاية ذكره لتعرضه لأبي بكر وعمر.

٢ ـ ذكر واثلة في هذا الحديث أنه ذهب إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من تلقاء نفسه وذلك بعد أن مكث ثلاثة أيام لم يأخذ بيده أحد لإطعامه كما يفعل بأصحابه، بينما في رواية أبي نعيم، وروايتي الطبراني ذكر واثلة انه أصابه هو وأصحابه جوع فبعثوه إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. =

. . . .

= وأما رواية الإمام أحمد ففيها بعض الاختصار، فلم يرد فيها ذكر لسبب القصة.

وأما رواية ابن ماجه فمختصرة، وليس فيها سوى المرفوع من أمره ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لهم بالأكل من حوالي القصعة، والنهي عن وسطها.

٣ ـ ذكر في هذا الحديث أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سأل جارية، بينما في رواية الطبراني رقم (٢٠٨) ذكر أنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سأل عائشة، ولم يرد في بقية الروايات شيء من ذلك.

٤ ـ ذكر هنا أن الجارية أجابت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعد أن سألها:

«هل من شيء؟» فقالت: نعم، رغيف، وكتلة من سمن، فدعا بها، ثم فت الخبز بيده، ثم أخذ تلك الكتلة من السمن. . . الخ.

وفي رواية الإمام أحمد قال: دعا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوماً بقرص، فكسره في القصعة، وصنع فيها ماء سخناً، ثم صنع فيها. . . الخ.

وفي رواية الطبراني رقم (٢١٦)، ورواية أبي نعيم قال:

«هل من شيء؟» قالوا: نعم، ها هنا كسرة، وشيء من لبن، قال: «ائتني به»، ففت الكسرة فتاً رقيقاً، ثم صب عليها اللبن، ثم جمله بيده حتى جعله كالثريد. . . الخ.

وفي رواية الطبراني رقم (٢٠٨) قالت:

يا رسول الله، ما عندي إلا فتات خبز، قال: «هاتيه»، فجاءت بجراب، فدعا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بصحفة، فأفرغ الخبز في الصحفة، ثم جعل يصلح الثريد بيديه. . . الخ.

أقول: فالاختلاف بين هذه الروايات فيما سبق ظاهر، وهذا يدل على عدم ضبط بعض الرواة للحديث. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث في سنده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبـي مالك، وقد ينسب إلى جد أبيه، وتقدم في الحديث (٦٩٢) أنه: ضعيف.

وأما رواية الإمام أحمد ففي سندها ابن لهيعة، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: ضعيف.

وأما رواية ابن ماجه، والطبراني رقم (٢١٦)، وأبـي نعيم ففي سندها عبد الرحمن بن أبـي قسيمة الحَجْري، وهـو دمشقي مجهول. / التقـريب (٤٩٥/١ رقم ١٠٨٥)، والتهذيب (٢٥٦/٦ رقم ٥٠٦).

وأما رواية الطبراني رقم (٢٠٨) ففي سندها سليمان بن حيان أبو خيثمة العذري الدمشقي، وهو مجهول الحال، ذكره البخاري في تاريخه (٨/٤ رقم ١٧٨١) وسكت عنه، وذكره ابن أبـي حاتم في الجرح والتعديل (١٠٦/٤ رقم ٤٧٦) وبيض له، وذكره ابن عساكر في تاريخه ـ كما في تهذيبه (٢٥٠/٦) ـ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وشيخ الطبراني في هذه الرواية هو موسى بن عيسى بن المنذر الحمصي ذكره الحافظ في اللسان (١٢٦/٦ ـ ١٢٧ رقم ٤٤٠)، ونقل عن النسائي أنه قال: «حمصي لا أحدث عنه شيئاً، ليس هو شيئاً»، ولم يذكر أن أحداً عدله.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف خالد بن يزيد.

ورواية الإمام أحمد ضعيفة لضعف ابن لهيعة.

ورواية ابن ماجه والطبـراني وأبـي نعيم ضعيفة لجهـالة عبـد الرحمن بن أبـي قسيمة.

وحديث ابن أبـي قسيمة هذا نقل الحافظ في التهذيب (٢٥٦/٦) أن الأزدي قال عنه: «لا يصح حديثه».

=

. . . .

= وأما رواية الطبراني الأخرى فضعيفة لجهالة حال سليمان بن حيان، وضعف شيخ الطبراني، موسى بن عيسى.

والحديث لا ينجبر ضعفه بمجموع هذه الطرق للاختلاف الذي مر ذكره بين الرواة في نقل تفاصيل القصة.

وأما المرفوع منه وهو قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «كلوا بسم الله، كلوا من جوانبها، ولا تأكلوا من فوقها، فإن البركة تنزل من فوقها»، فالذي يظهر لي أن الرواة حفظوا هذا الجزء من الحديث لاتفاقهم على ضبطه، وإن كان هناك اختلاف يسير في اللفظ لا يؤثر على معناه، وعليه فالذي يترجح أن هذه اللفظ حسن لغيره بمجموع هذه الطرق، سيما وله شواهد من حديث ابن عباس، وعبد الله بن بسر، وجابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهم ـ .

أما حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما مرفوعاً ـ فلفظه:

«كلوا في القصعة من جوانبها، ولا تأكلوا من وسطها، فإن البركة تنزل في وسطها».

أخرج الإمام أحمد في المسند (١/٢٧٠ و ٣٠٠ و٣٤٣ و٣٤٥ و ٣٦٤)، واللفظ له في الموضع الأول، والمواضع الباقية بنحوه.

وأبو داود (٤/١٤٢ ـ ١٤٣ رقم ٣٧٧٢) في الأطعمة، باب ما جاء في الأكل من أعلى الصحفة والترمذي (٥/٥٢٤ رقم ١٨٦٥) في الأطعمة، باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام، ثم قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

وابن ماجه (٢/١٠٩٠ رقم ٣٢٧٧) في الأطعمة، باب النهي عن الأكل من ذروة الثريد.

والدارمي في سننه (٢/٢٦ رقم ٢٠٥٢) في الأطعمة، باب النهي عن الأكل وسط الثريد. . . =

. . . .

= وابن حبان (ص ٣٢٨ رقم ١٣٤٦).

والطبراني في الكبير (١١/٤٥٥ رقم ١٢٢٩٠).

والحاكم في المستدرك (٤/١١٦) وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

والبيهقي في سننه (٧/٢٧٨) في الصداق، باب الأكل من جوانب القصعة.

جميعهم من طريق عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وجميعهم بنحو لفظ أحمد السابق.

وعطاء بن السائب تقدم في الحديث (٥٢٦) أنه صدوق، إلا أنه اختلط، غير أنه روى الحديث عنه عدة منهم شعبة، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط ـ كما في الكواكب النيرات (ص ٣١٩ ـ ٣٣٣) ـ.

وسعيد بن جبير تقدم في الحديث (٥١٤) أنه: ثقة ثبت فقيه.

وعليه فالحديث حسن لذاته بهذا الإسناد.

وأما حديث عبد الله بن بسر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً فلفظه: «خذوا بسم الله من حواليها، وذروا ذروتها، فإن البركة فيها».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٨٨)، واللفظ له، وفي الحديث قصة، أخرجه من طريق أبي المغيرة، ثنا صفوان بن أمية، ثنا صفوان بن عمرو، قال: حدثني عبد الله بن بسر المازني، وذكر الحديث.

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق برقم (٣٧٧٣).

وابن ماجه في السابق أيضاً برقم (٣٢٧٥).

والبيهقي (٧/٢٨٣) في الصداق، باب الأكل متكئاً.

ثلاثتهم من طريق عمرو بن عثمان الحمصي، ثنا أبي، ثنا محمد بن عبد الرحمن بن عرق، حدثنا عبد الله بن بسر، وذكر الحديث مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادة. =

. . . .

= قلت: إسناد الإمام أحمد أظن فيه خطأ بزيادة: صفوان بن أمية، بدليل الآتي:

١ ــ لم أجد من اسمه صفوان بن أمية، من الرواة في هذه الطبقة وكذا قال الألباني في الأرواء (٧/٤٠).

٢ ــ أبو المغيرة الحمصي، عبد القدوس بن الحجاج الخولاني جاء في ترجمته في التهذيب (٦/٣٦٩ رقم ٧٠٢) أنه يروي عن صفوان بن عمرو.

٣ ــ الحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٥/٢٧) وقال: «رجاله رجال الصحيح».

ولعل الخطأ من الطباعة، إذ لو كان ذلك في الإسناد، لما قال الهيثمي ما قال.

وأما حديث جابر ــ رضي الله عنه ــ فلفظه نحو اللفظ السابق.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٦/٤٦) من طريق إبراهيم بن بكر الشيباني، حدثنا شعبة، عن عمرو بن دينار، عن جابر، فذكره مرفوعاً، وفي سنده إبراهيم بن بكر الشيباني وهو متروك، قاله الدارقطني وغيره. / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ١٥ رقم ٢٣)، والميزان (١/٢٤ رقم ٥٦)، واللسان (١/٤٠ رقم ٨١)، والله أعلم.

٨٧٤ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«إن الشيطان حساس[١] لحّاس[٢]، فاحذروه على أنفسكم، من بات وفي يده ريح، فأصابه شيء، فلا يلومنّ إلا نفسه».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: بل موضوع، فإن فيه يعقوب بن الوليد كذّبه أحمد[٣]، (والناس)[٤].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.
معنى قوله: (حساس): أي شديد الحس والإدراك. / النهاية (١/٣٨٤).

(٢) معنى قوله: (لحّاس): أي كثير اللحس لما يصل إليه. / المرجع السابق (٤/٢٣٧).

(٣) كما في الجرح والتعديل (٩/٢١٦ رقم ٩٠٣).

(٤) في (أ): (والنسائي)، وما أثبته من (ب) والتلخيص.

٨٧٤ ـ المستدرك (٤/١١٩): أخبرنا أبو زكرياء يحيى بن محمد العنبري، ثنا أبو بكر محمد بن النضر الماوردي، ثنا أحمد بن منيع، ثنا يعقوب بن الوليد، ثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، قال: سمعت أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ ...) الحديث بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (٥/٥٩٦ رقم ١٩٢١) في الأطعمة، باب ما جاء في كراهية البيتوتة وفي يده غمر.

والبغوي في زياداته على مسند علي بن الجعد (٢/١٠١٣ ـ ١٠١٤ رقم ٢٩٣٨) كلاهما من طريق أحمد بن منيع، به، ولفظ البغوي نحوه، ولفظ الترمذي مثله، إلا أنه قال: «من بات وفي يده ريح غمر». =

. . . .

= وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٦٠٦/٧) من طريق الحسن بن عرفة، عن يعقوب، به نحوه.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد روى من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ .

قلت: حديث سهل هذا رواه في نسخته التي رواها عن أبيه، عن أبي هريرة، ونشرها الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في كتابه «دراسات في الحديث النبوي». (ص ٤٩٧)، ولفظه: «من بات وفي يده غمر، فلم يغسل يده، فأصابه شيء، فلا يلومن إلا نفسه».

وأخرجه علي بن الجعد في مسنده (٩٦١/٢ رقم ٢٧٦٨).

وأبو داود في سننه (١٨٨/٤ رقم ٣٨٥٢) في الأطعمة، باب في غسل اليد من الطعام.

وابن ماجه (١٠٩٦/٢ رقم ٣٢٩٧) في الأطعمة، باب من بات وفي يده ريح غمر.

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٢٩ رقم ١٣٥٤).

والبيهقي في سننه (٢٧٦/٧) في الصداق، باب غسل اليد قبل الطعام وبعده، من طريق أبي داود.

والبغوي في شرح السنة (٣١٧/١١ رقم ٢٧٧٨) من طريق علي بن الجعد.

جميعهم من طريق سهيل بن أبي صالح، به.

وتابع سهيلاً الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رفعه بمثل سابقه، إلا أنه لم يذكر قوله: «فلم يغسل يده».

أخرجه الترمذي في الموضع السابق برقم (١٩٢٢)، ثم قال: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه». =

= دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل موضوع، فإن يعقوب كذبه أحمد والناس».

ويعقوب هذا هو ابن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال الأزدي، أبو يوسف، وهو كذاب يضع الحديث، قال الإمام أحمد: «كان من الكذابين الكبار. . .، وكان يضع الحديث»، وقال ابن معين: «كذاب»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، كان يكذب. . .، وهو متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب». / الجرح والتعديل (٩/٢١٦ ـ ٢١٧ رقم ٩٠٣) والكامل لابن عدي (٧/٢٦٠٤ ـ ٢٦٠٦)، والتهذيب (١١/٣٩٧ ـ ٣٩٨ رقم ٧٦٥).

وأما الطريق الأخرى التي يرويها الأعمش، وسهيل، كلاهما عن أبي صالح، عن أبي هريرة، بشطر الحديث الثاني، فبيان حال رجال إسنادها كالتالي:

أبو صالح اسمه ذكوان السمان الزيات المدني، مولى جويرية بنت الأحمس، وهو ثقة ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣/٤٥٠ ـ ٤٥١ رقم ٢٠٣٩)، والتهذيب (٣/٢١٩ رقم ٤١٧)، والتقريب (١/٢٣٨ رقم ٢).

والأعمش تقدم في الحديث (٧١٢) أنه ثقة حافظ ورع.

وسهيل ابن أبي صالح فإنه صدوق، إلا أنه تغير حفظه في الآخر. / الجرح والتعديل (٤/٢٤٦ ـ ٢٤٧ رقم ١٠٦٣)، والتهذيب (٤/٢٦٣ رقم ٤٥٣)، والتقريب (١/٣٣٨ رقم ٥٨٠)، والكواكب النيرات (ص ٢٤١ ـ ٢٤٧ رقم ٣٠).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بإسناد الحاكم ومن رافقه لنسبة يعقوب بن الوليد إلى الكذب ووضع الحديث.

وشطره الثاني: «من بات. . .» الخ صحيح كما يتضح من دراسة إسناده، والله أعلم.

٨٧٥ ـ حديث أنس:

كان النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يردف خلفه[1]، ويضع الطعام على الأرض، ويجيب دعوة المملوك، ويركب الحمار.

قال: صحيح.

قلت: فيه مسلم الملائي تُرِك.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

٨٧٥ ـ المستدرك (٤/١١٩): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، وعلي بن حمشاذ، قالا: ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، عن مسلم الكوفي الأعور الملائي، أنه سمع أنس بن مالك يقول: كان النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يردف خلفه، ويضع طعامه في الأرض، ويجيب دعوة المملوك، ويركب الحمار.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (٤/٩٧ رقم ١٠٢٢) في الجنائز، باب منه.

وفي الشمائل (ص٢٦٣ رقم ٣١٥) في كلا الموضعين من طريق، علي بن مسهر.

وابن ماجه (٢/٧٧٠ و١٣٩٨ ـ ١٣٩٩ رقم ٢٢٩٦ و٤١٧٨) في التجارات، باب ما للعبد أن يعطي ويتصدق، وفي الزهد، باب البراءة من الكبر والتواضع، من طريق سفيان، وجرير.

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٢٨٥ رقم ٢١٤٨).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ٢٢٩ رقم ١٢٢٧).

وعلي بن الجعد في مسنده (١/٤٧١ رقم ٨٧٤ و ٨٧٥). =

. . . .

= ثلاثتهم من طريق شعبة.

ومن طريق ابن الجعد أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢٣٠٩).

والبغوي في شرح السنة (١٣/٢٤١ رقم ٣٦٧٣).

وأخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (ص ٦١ ـ ٦٢) من طريق جرير.

وأخرجه أيضاً (ص ٦٤).
هو وابن عدي في الموضع السابق، كلاهما من طريق فضيل بن عياض.

وأخرجه الخطيب في تاريخه (١٢/٣٢) من جعفر بن عون.

وجميع هؤلاء عن مسلم الملائي الأعور، عن أنس، به، ولم يذكروا سوى شطر الحديث الأخير: «يجيب دعوة المملوك، ويركب الحمار»، وعند بعضهم: «دعوة العبد»، وفي ألفاظهم زيادة عما في هذا الحديث، عدا ابن ماجه في التجارات فإنه اقتصر على قوله: «يجيب دعوة المملوك».

وتابع مسلماً عليه ثابت البناني، عن أنس قال:

رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يركب الحمار العُرْى، ويجيب دعوة المملوك، وينام على الأرض، ويجلس على الأرض، ويأكل على الأرض، ويقول:

«لو دعيت إلى كراع جئت، ولو أهدي إلي ذراع لقبلت».

أخرجه البغوي، في شرح السنة (١٣/٢٤١ ـ ٢٤٢ رقم ٣٦٧٤) من طريق رواد بن الجراح، عن الحسن بن عمارة، عن ثابت، به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «مسلم ترك».

ومسلم هذا هو ابن كيسان الملائي الأعور وتقدم في الحديث (٥٤٠) أنه: ضعيف. =

. . . .

= وأما الطريق الأخرى التي رواها البغوي، ففي سندها الحسن بن عمارة البجلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي، قاضي بغداد، وهو متروك. / الكامل (٢/٦٩٨ ـ ٧٠٩)، والتقريب (١/١٦٩ رقم ٢٩٨)، والتهذيب (٢/٣٠٤ ـ ٣٠٨ رقم ٥٣٢).

والراوي عنه روّاد ـ بتشديد الواو ـ بن الجراح، أبو عصام العسقلاني صدوق، إلا أنه اختلط بآخره، فترك، وحديثه عن الثوري فيه ضعف شديد. / الكامل (٣/١٠٣٦ ـ ١٠٣٩) ـ والتقريب (١/٢٥٣ رقم ١١٠)، والتهذيب (٣/٢٨٨ ـ ٢٩٠ رقم ٥٤٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف مسلم الأعور، وأما الطريق التي رواها البغوي فشديدة الضعف لما تقدم في دراسة الإسناد، فلا ينجبر ضعف الحديث بها.

لكن له شاهد من حديث ابن عباس، وعلي بن أبي طالب، وأبي موسى، وجابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث ابن عباس فأخرجه الطبراني في الكبير (١٢/٦٧ رقم ١٢٤٩٤) من طريق أبي إسماعيل المؤدب، عن عبد الله بن مسلم بن هرمز، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يجلس على الأرض، ويأكل على الأرض، ويعقل الشاة، ويجيب دعوة المملوك على خبز الشعير.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٢٠ بعد أن ذكره: «إسناده حسن».

قلت: لكن الحديث أخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ (ص ٦٤) من طريق أبي إسماعيل المؤدب، عن مسلم الأعور، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فذكره بنحوه هكذا على أن اسم شيخ أبي إسماعيل هو مسلم الأعور، لا عبد الله بن مسلم بن هرمز. =

. . . .

= والذي يترجح عندي أنه عبد الله بن مسلم بن هرمز كما في إسناد الطبراني؛ لأن أبا إسماعيل المؤدب، واسمه: إبراهيم بن سليمان بن رزين، إنما يروى عن عبد الله بن مسلم، ولم يذكروا أنه روى عن مسلم الأعور. / انظر تهذيب الكمال للمزي (١/ ٥٥ و٣/ ١٣٢٧).

وعبد الله بن مسلم بن هرمز المكي ضعيف. / الكامل لابن عدي (٤/ ١٤٧٥)، والتقريب (١/ ٤٥٠ رقم ٦٣٣)، والتهذيب (٦/ ٢٩ رقم ٤٦).

وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث علي ـ رضي الله عنه ـ، فلفظه:

إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يركب حماراً اسمه: عفير.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ١١١) من طريق سلمة بن الفضل، حدثني محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبـي حبيب، عن مرثد بن عبد الله اليزني، عن عبد الله بن زُرَيْر الغافقي، عن علي، فذكره.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ٢٠): «فيه ابن إسحاق وهو مدلس».

وقال الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٢/ ١٦٦):

«إسناده صحيح».

قلت: بل إسناده ضعيف؛ لعلّتين:

١ ـ أن فيه سلمة بن الفضل الأبرش وهو صدوق، إلا أنه كثير الخطأ كما تقدم في الحديث (٥٦٩).

٢ ـ ومحمد بن إسحاق تقدم في الحديث (٥٧٥) أنه مدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

وأما حديث أبـي موسى ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: =

. . . .

= كان رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يركب الحمار، ويلبس الصوف، ويعقل الشاة، ويأتي مراعاة الضيف.

ذكره الهيثمي في المجمع (٢٠/٩) وقال: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»، وأما حديث جابر ــ رضي الله عنه ــ فلفظه:

إن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يجيب دعوة المملوك.

أخرجه البزار في مسنده (١٥٥/٣ ــ ١٥٦ رقم ٢٤٦٣). وقال الهيثمي في المجمع (٢٠/٩): «إسناده حسن».

قلت: فالحديث بمجموع هذه الطرق لا ينزل عن رتبة الحسن لغيره، عدا قوله:

«يردف خلفه» فإنه لم يرد له شاهد فيما مضى، لكن سبق في الحديث رقم (٧٦٨) ما يشهد له، وهو أن ابن عباس ذكر أنه كان ركب خلف النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال له ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ «يا غلام، إني أعلمك كلمات...» الحديث، وهذا كثير في حياته ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

وعليه فالحديث بكامل سياقه أقل أحواله أنه حسن لغيره بمجموع هذه الطرق، والله أعلم.

٨٧٦ ـ حديث أنس مرفوعاً:

«إذا أكلتم فاخلعوا نعالكم، فإنه أروَح لأبدانكم».

قال: صحيح.

قلت: أحسبه موضوعاً، وإسناده مظلم، وفيه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، تركه الدارقطني[1].

---

(١) ذكره في الضعفاء والمتروكين (ص ٣٦٧ رقم ٥١٨)، ولم يتكلم عنه بشيء، وفي الميزان (٤/٢١٨) قال: «قال الدارقطني: متروك».

٨٧٦ ـ المستدرك (٤/١١٩): حدثني أبو القاسم الحسن بن محمد بن الحسن بن عقبة بن خالد الكوفي بالكوفة، حدثني أبي، عن أبيه الحسن بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد الكوفي، ثنا موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ . . . ، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الدارمي في مسنده. (٢/٣٤ رقم ٢٠٨٦) في الأطعمة، باب في خلع النعال عند الأكل.

وأخرجه أبو سعيد الأشج في حديثه، وأبو القاسم الصفار في الأربعين في شعب الدين، والديلمي في مسند الفردوس ـ كما في السلسلة الضعيفة للألباني (٢/٤١١) ـ، جميعهم من طريق موسى بن محمد، به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد (٥/٢٣).

وأخرجه البزار في مسنده (٣/٣٣٠ رقم ٢٨٦٧).

وأبو يعلى ـ كما في الموضع السابق من المجمع ـ، كما في السلسلة الضعيفة للألباني (٢/٤١٢) ـ.

كلاهما من طريق معاذ بن شعبة، ثنا داود بن الزبرقان، عن أبي الهيثم، عن إبراهيم التيمي، عن أنس رفعه، بنحوه. =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع عقبه: رواه البزار، وأبو يعلى، والطبراني في الأوسط ولفظه: «إذا أكلتم الطعام فاخلعوا نعالكم فإنه أروح لأقدامكم»، ورجال الطبراني ثقات، إلا أن عقبة بن خالد السكوني لم أجد له من محمد بن الحارث سماعاً».

وتعقبه الألباني في الموضع السابق بقوله:

«محمد بن الحارث والد موسى، لكنه نسب إلى جده، فإنه: محمد بن إبراهيم بن الحارث ــ كما عرفت من ترجمة ابنه (يعني موسى) ــ، والحديث من رواية الوالد، عن أبيه، كذلك أخرجه الحاكم وغيره كما تقدم، عن عقبة بن خالد، عن موسى بن محمد، عن أبيه، فالظاهر أنه سقط من إسناد الطبراني، أو من ناسخ كتابه قوله: عن أبيه، فصار الحديث منقطعاً بين عقبة ومحمد بن الحارث».

والحديث سبق أن رواه الحاكم من طريق آخر، عن موسى بن محمد (٣٥١/٣)، ومضى برقم (٧١٤)، وسبق بيان أنه موضوع بذلك الإسناد لنسبة يحيى بن العلاء إلى الكذب، وهو الذي روى الحديث عن موسى بن محمد، ولفظ الحديث هناك: «اخلعوا نعالكم عند الطعام، فإنها سنة جميلة».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، وتقدم في الحديث (٧١٤) أنه: منكر الحديث.

وأما الطريق التي أخرجها البزار، وأبو يعلى ففي سندها داود بن الزبرقان وتقدم في الحديث (٦٦١) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف موسى بن محمد، ولا ينجبر ضعفه بالطريق الأخرى التي رواها البزار وأبو يعلى لشدة ضعفها.

والحديث ذكره الألباني في الموضع السابق من سلسلته الضعيفة وقال عنه: «ضعيف جداً» والله أعلم.

٨٧٧ ـ حديث علي:

نهاني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن صلاتين بعد الصبح، وبعد العصر. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه عمر[1] بن عبد الرحمن، وهو واه.

---

(١) في (ب): (عمرو).

٨٧٧ ـ المستدرك (٤/١١٩): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني املاء، ثنا أحمد بن مهدي بن رستم الأصبهاني، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا عمر بن عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال:

نهاني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عن صلاتين، وقراءتين، وأكلتين، ولبستين، نهاني أن أصلي بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، وأن آكل وأنا منبطح على بطني، ونهاني أن ألبس الصماء، وأحتبي في ثوب واحد ليس بين فرجي وبين السماء ساتر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عمر واه».

وعمر بن عبد الرحمن هذا الذي يروي الحديث عن زيد بن أسلم، وعنه أبو أحمد الزبيري، محمد بن عبد الله بن الزبير، وفي بداية سند التلخيص، وفي نسخة (ب) اسمه: (عمرو) وأما في المستدرك، وتعقب الذهبي في التلخيص، ومسخة (أ) فاسمه: (عمر)، ولم أجد أحد من الرواة في هذه الطبقة بهذا الاسم، أو ذاك سوى عمر بن عبد الرحمن شيخ موسى بن عقبة المترجم في الميزان (٣/٢١٢ رقم ٦١٦١)، لكن لم يذكر عنه أنه روى عن زيد بن أسلم، ولا عنه أبو أحمد الزبيري، فإن كان هو فقد قال عنه البخاري: «لم يصح حديثه»، والله أعلم. =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما ذكره الذهبي عن عمر بن عبد الرحمن. وله شاهد من حديث ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال:

نهى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عن صومين، وعن صلاتين، وعن لباسين، وعن مطعمين، وعن نكاحين، وعن بيعتين.

فأما الصومان فيوم الفطر ويوم الأضحى، وأما الصلاتان فصلاة بعد الغداة حتى تطلع الشمس، وصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وأما اللباسان فأن يحتبي في ثوب واحد ولا يكون بين عورته وبين السماء شيء فتدعى تلك الصماء، وأما المطعمان فأن يأكل بشماله ويمينه صحيحة، ويأكل متكئاً، وأما البيعتان فيقول الرجل:

تبيع لي، وأبيع لك، وأما النكاحان فنكاح البغي، ونكاح على الخالة والعمة.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/١٢٤ رقم ١٠٠٨٧) واللفظ له.

والنسائي في الزينة من الكبرى كما في تحفة الأشراف (٧/١٢٨ رقم ٩٥١٦) ــ، ولم يذكر المزي تمام لفظه.

قال الهيثمي في المجمع (٤/٨٦): «رجاله رجال الصحيح».

وجميع ألفاظ الحديث تثبت في أحاديث أخرى.

فنهيه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عن الصلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ثابت في الصحيحين.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (٢/٦١ رقم ٥٨٦) في المواقيت، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس.

ومسلم في صحيحه (١/٥٦٧ رقم ٢٨٨) في المسافرين، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها.

=

. . . .

= كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول:

«لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس».

وهذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم نحوه.

وللحديث شواهد أخر في الموضعين السابقين عن عدد من الصحابة.

وأما نهيه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الأكل والمرء منبطح على بطنه.

فقد جاء عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال:

نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن مطعمين: عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه.

أخرجه أبو داود في سننه (١٤٣/٤ ـ ١٤٤ رقم ٣٧٧٤ و٣٧٧٥) في الأطعمة باب ما جاء في الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره، واللفظ له.

وأخرجه ابن ماجه (١١١٨/٢ رقم ٣٣٧٠) في الأطعمة، باب النهي عن الأكل منبطحاً، ولفظه: نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه.

كلاهما من طريق جعفر بن برقان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، به.

قال أبو داود عقبه: «هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري، وهو منكر».

ثم أورد من طريق أخرى قال فيها جعفر: بلغه عن الزهري.

لكن الحديث ذكره الألباني في صحيح الجامع (٥١/٦ ـ ٥٢ رقم ٦٧٥١)، وقال عنه: «حسن»، وفيه ذكر أن الحاكم أخرج الحديث، وعزا تخريجه لسلسلته الصحيحة رقم (٢٣٩٤) ولما يطبع، ولم أجد الحديث في =

= مستدرك الحاكم، ولعل الألباني عثر على طرق أخرى للحديث تقويه، وأما هذه الطريقة فقد أعلها أبو داود بما تقدم.

وأما نهيه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عن لبس الصماء، وأن يحتبي في ثوب واحد ليس بين فرجه وبين السماء ساتر، فتقدم ما يشهد له من حديث ابن مسعود، وفي الصحيح ما يشهد له.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (١٠/٢٧٨ و٢٧٩ رقم ٥٨١٩ و٥٨٢٠ و٥٨٢١ و٥٨٢٢) في اللباس، باب اشتمال الصماء، وباب الاحتباء في ثوب واحد، من حديثي أبي هريرة، وأبي سعيد ــ رضي الله عنهما ــ أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نهى عن الملامسة، والمنابذة، وعن صلاتين: بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وبعد العصر حتى تغيب الشمس، وأن يحتبي بالثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء بينه وبين السماء، وأن يشتمل الصماء.

هذا لفظ حديث أبي هريرة، ولفظ حديث أبي سعيد نحوه، إلا أنه لم يذكر الصلاتين. وبالجملة فالحديث صحيح لغيره، عدا النهي عن الأكل منبطحاً فلم أجد له شاهداً يمكن الاعتماد عليه، وحديث علي هذا إذا أضيف لحديث ابن عمر الذي رواه أبو داود وابن ماجه لا يرتقي لدرجة الحسن لغيره لإعلال أبي داود له بالانقطاع والنكارة، والله أعلم.

٨٧٨ ـ حديث أنس:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (كان)[١] يأخذ الرطب بيمينه[٢]، والبطيخ (بيساره)[٣]، فيأكل الرطب بالبطيخ، وكان أحب الفاكهة إليه.

قال: تفرد به يوسف بن عطية.

قلت: وهو واه.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٨٧٨ ـ المستدرك (٤/١٢٠ ـ ١٢١): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق، ثنا سليمان بن حرب، وعمرو بن مرزوق، قالا: ثنا يوسف بن عطية، ثنا مطر الوراق، عن قتادة، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٦١١).

والطبراني في الأوسط كما في المجمع (٥/٣٨).

كلاهما من طريق يوسف بن عطية الصفار، به بلفظه، إلا أن لفظ الطبراني قال فيه: «كان يأكل».

قال الهيثمي عقبه: «فيه يوسف بن عطية الصفار وهو متروك».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله عن يوسف بن عطية: «وهو واه». ويوسف هذا هو ابن عطية بن ثابت الصفار، أبو سهل، وهو متروك. / الكامل =

= لابن عدي (٧/٢٦١٠ ـ ٢٦١١)، والتقريب (٢/٣٨١ رقم ٤٤٣)، والتهذيب (١١/٤١٨ رقم ٨١٥).

وفي سنده مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي، مولاهم، وهو صدوق، إلا أنه كثير الخطأ. / الكامل لابن عدي (٦/٢٣٩٢ ـ ٢٣٩٣)، والتقريب (٢/٢٥٢ رقم ١١٦٤)، والتهذيب (١٠/١٦٧ رقم ٣١٦).

وقتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد، والله أعلم.

٨٧٩ ــ حديث (عائشة قالت)[١]:

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «كلوا البلح بالتمر[٢]، فإن الشيطان إذا أكله ابن آدم غضب، وقال: بقي ابن آدم حتى (أكل)[٣] الجديد بالخلق».

قلت: حديث منكر، ولم يصححه المؤلف.

---

(١) في (أ): (أنس مرفوعاً).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٨٧٩ ــ المستدرك (٤/١٢١): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا أبو عبد الله محمد التيمي، وأبو الربيع سليمان بن داود العتكي، ونصر بن علي الجهضمي، قالوا: ثنا أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس، قال: سمعت هشام بن عروة يذكر عن أبيه، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ. . . الحديث بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه النسائي في الوليمة من الكبرى ــ كما في تحفة الأشراف (١٢/٢٢٤ رقم ١٧٣٣٤) ــ.

وابن ماجه (٢/١١٠٥ رقم ٣٣٣٠) في الأطعمة، باب أكل البلح بالتمر.

وابن حبان في المجروحين (٣/١٢٠).

والعقيلي في الضعفاء (٤/٤٢٧).

وابن عدي في الكامل (٧/٢٦٩٨).

والحاكم في المعرفة (ص ١٠٠ ــ ١٠١).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/١٣٤). =

. . . .

= والخطيب في تاريخه (٣٥٣/٥).

وابن الجوزي في الموضوعات (٢٥/٣ ـ ٢٦ و ٢٦).

وأخرجه البيهقي في الشعب، وابن السني في الطب، وأبو نعيم في الطب ـ كما في اللآليء (٢٤٤/٢) ـ.

وأخرجه أبو الحسن الحمامي في الفوائد المنتقاة، وهبة الله الطبري في الفوائد ـ كما في الضعيفة للألباني (٢٦٤/١) ـ.

جميعهم من طريق أبي زكير، به نحوه، عدا لفظ البيهقي، وابن السني، وأبي نعيم، والحمامي، والطبري، فلم أطلع عليه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم وأعله الذهبي بقوله: «حديث منكر ولم يصححه المؤلف» قلت:

الحديث مداره على أبي زكير وهذا لقبه، واسمه يحيى بن محمد بن قيس المحاربي، الضرير، أبو محمد المدني، نزيل البصرة، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء كثيراً، وإنما أخرج له مسلم في المتابعات. / الكامل (٢٦٩٨/٧ ـ ٢٦٩٩)، والتقريب (٣٥٧/٢ رقم ١٦٨)، والتهذيب (٢٧٤/١١ ـ ٢٧٥ رقم ٥٤٨).

الحكم على الحديث:

الحديث لم يصححه الحاكم، وأعله الذهبي بالنكارة ويقصد بها غرابة المتن، وذلك ظاهر فيه، لأن ما يمكن أن يقال عن أكل البلح بالتمر فهو ممكن لغيره كالعنب والزبيب، وغيرها من الفواكه التي يمكن جمع خلقها بجديدها خاصة بعد توفر وسائل التجميد الحديثة.

ومعلوم أن علماء الحديث، خاصة من منحهم الله القدرة في الاطلاع على دقائق علل الأحاديث، وتمييز صحيحها من سقيمها يُعِلُّون الحديث بركاكة لفظه، وغرابته، وتفاهة معناه، وانظر في ذلك كتاب الوضع في الحديث للشيخ عمر فلاته (٣٠٢/١).

أقول: فهذا الذي دعا الذهبي إلى الحكم عليه بالنكارة، وسبقه إلى ذلك =

. . . .

= النسائي، فقال عن هذا الحديث: «هذا منكر» ـ كما في الموضع السابق من تحفة الأشراف ـ.

وقال ابن حبان، وذكر أبا زكير: «كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، من غير تعمد، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق، وأن اعتبر بما لم يخالف الإثبات في حديثه، فلا ضير»، ثم قال: «وهو الذي روى عن هشام» ثم ذكر الحديث، ونقل ابن الجوزي عنه في الموضع السابق من موضوعاته أنه قال: «لا أصل له من كلام رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ».

وقال ابن عدي في الموضع السابق من الكامل:

«ويحيى بن محمد بن قيس له أحاديث سوى ما ذكرت، وعامة أحاديثه مستقيمة، إلا هذه الأحاديث التي بينتها»، وذكر هذا الحديث من ضمنها.

وقال العقيلي في الموضع السابق من ضعفائه، وذكر أبا زكير:

«لا يتابع على حديثه. . . وأما حديث هشام بن عروة فلا يعرف إلا به».

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق محمد بن شداد، ونعيم بن حماد، كلاهما عن أبي زكير، به، ثم قال:

«قال الدارقطني: تفرد به أبو زكير، عن هشام. قال العقيلي: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به»، وذكر عبارة ابن حبان السابقة، ثم قال:

«ولعل الزلل كان من قبل ابن شداد، وقد قال الدارقطني: محمد بن شداد المسمعي لا يكتب حديثه وأما طريق نعيم بن حماد: قال يحيى بن معين، سئل عن حديثه، فقال: ليس له أصل، فقيل له: يرويه نعيم بن حماد، فقال: شُبِّه له.

وقال يحيى مرة: ليس في الحديث بشيء، وقال النسائي: ضعيف ليس بثقة، وقال الدارقطني: كثير الوهم».

قلت: أما مسلم بن الحجاج فقد أخرج لأبي زكير في المتابعات، دون الأصول كما تقدم. =

. . . .

=

وأما تبرئته لأبـي زكير، ووضع اللوم على محمد بن شداد، ونعيم بن حماد، فقد تعقبه السيوطي في اللآلىء (٢/٢٤٣ ـ ٢٤٤) حيث قال:

«محمد بن شداد، ونعيم بريئان من عهدته»، ثم ذكر طرقاً أخرى للحديث يفهم منها أن العهدة على أبـي زكير، ولم يخالف ابن الجوزي في الحكم عليه بالوضع.

وتعقبه ابن عراق في تنزيه الشريعة (٢/٢٥٥) بعد أن ذكر إنكار الذهبـي هنا للحديث، فقال: «والمنكر نوع آخر غير الموضوع، وكذا قال الذهبـي في تلخيص الموضوعات ينبغي أن يخرج من الموضوعات».

والحديث حكم عليه الألباني بالوضع في السلسلة الضعيفة (١/٢٦٤ رقم ٢٣١)، ومن خلال ما سبق في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف الإسناد لضعف أبـي زكير، وأما متنه فمنكر كما قال الذهبـي ـ رحمه الله ـ، وسبق تفصيله، والله أعلم.

٨٨٠ ـ حديث المِقْدام بن معدي كرب مرفوعاً:

«ما وعي ابن آدم وعاء (شراً)[١] من بطن[٢]، حسب المسلم أكلات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه».

(قلت)[٣]: صحيح[٤].

---

(١) في (أ) و (ب): (شر).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (إلخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (قال)، وليست في (ب) هي وما بعدها، وما أثبته من التلخيص، ومما يؤيده أن الحاكم سكت عن الحديث، فيكون الكلام للذهبي وليس للحاكم.

(٤) في (أ) بعد قوله: (صحيح) بياض بقدر كلمة، ثم لفظة: (من) أو (في) لم أستطع تمييزها، ثم بياض.

٨٨٠ ـ المستدرك (٤/١٢١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، قال: أخبرني معاوية بن صالح، قال: سمعت يحيى بن جابر يحدث عن المقدام بن معدي كرب ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٤/٣٣١) وسيأتي الكلام عنه. وله عن المقدام ـ رضي الله عنه ـ أربع طرق.

● **الطريقة الأولى:** طريق يحيى بن جابر، عنه، وله عن يحيى بن جابر ثلاث طرق.

١ ـ طريق معاوية بن صالح، وهي طريق الحاكم هذه. =

. . . .

= وأخـرجه ابن حبـان في صحيحه (ص ٣٢٨ رقم ١٣٤٩) من طـريق ابن وهب، عن معاوية، به نحوه وابن سعد في الطبقات (١/٤١٠) من طريق الواقدي، أخبرنا معاوية بن صالح، فذكره بنحوه.

والطبراني في الكبير (٢٠/٢٧٣ رقم ٦٤٥) من طريق عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، فذكره بلفظه.

٢ ـ و٣ ـ طريقا حبيب بن صالح، وسليمان بن سليم الكناني أبـي سلمة الحمصي، كلاهما عن يحيى بن جابر، به.

أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٢١٣ رقم ٦٠٣): أخبرنا إسماعيل بن عياش، أخبرنا أبو سلمة الحمصي سليمان بن سليم، وحبيب بن صالح، فذكره بنحوه.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه:

الترمذي في سننه (٧/٥١ ـ ٥٢ رقم ٢٤٨٦) في الزهد، باب ما جاء في كثرة الأكل.

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٢٧٢ رقم ١٣٤١).

والبغوي في شرح السنة (١٤/٢٤٩ رقم ٤٠٤٨).

وأخرجه الترمذي في الموضع السابق رقم (٢٤٨٧).

والقضاعي في الموضع السابق رقم (١٣٤٠).

كلاهما من طريق الحسن بن عرفة، أخبرنا إسماعيل بن عياش، فذكره بنحوه.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخـرجه الخـطيب في الموضـح (٢/٤٤) من طريق أبـي اليمـان، عن إسماعيل بن عياش، به نحوه. =

. . . .

= وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/٢٧٣ رقم ٦٤٦) من طريق سليمان بن عبد الرحمن، ثنا إسماعيل بن عياش، به مثله.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٣٢).

والطبراني في الكبير (٢٠/٢٧٢ ـ ٢٧٣ رقم ٦٤٤).

والحاكم في المستدرك (٤/٣٣١).

ومن طريق الطبراني أخرجه الخطيب في الموضح (٢/١٢٥)، وفي الفقيه، والمتفقه (٢/١٠٤). جميعهم من طريق أبـي المغيرة، ثنا سليمان بن سليم الكناني، ثنا يحيى بن جابر، فذكره بنحوه.

وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

● **الطريقة الثانية**: أخرجها الطبراني في الكبير (٢٠/٢٧٩ ـ ٢٨٠ رقم ٦٦٢): حدثنا الحسن بن العباس الرازي، ثنا علي بن ميسرة الرازي، ثنا حسان بن حسان، عن حريز بن عثمان، عن حبيب بن عبيد، عن المقدام بن معدي كرب، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ما ملأ أحد وعاء شراً من بطن، فإن غلبته نفسه فليدع ثلثاً لنفسه».

● **الطريقة الثالثة**: أخرجها النسائي في الوليمة من الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٨/٥٠٩ رقم ١١٥٦٧) ـ وابن حبان في صحيحه (ص ٣٢٨ رقم ١٣٤٨).

كلاهما من طريق محمد بن حرب الأبرش، عن أبـي سلمة سليمان بن سليم الكناني، عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب، عن أبيه، عن جده المقدام، فذكره بنحوه.

لكن النسائي قال: عن صالح بن يحيى، عن جده المقدام، ولم يذكر أبا صالح.

● **الطريقة الرابعة**: أخرجها ابن ماجه (٢/١١١١ رقم ٣٣٤٩) من طريق محمد بن حرب، عن أمه، عن أمها، سمعت المقدام، فذكره بنحوه. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث سكت عنه الحاكم هنا، وصححه في (٣٣١/٤)، وصححه الذهبي هنا، ووافق الحاكم على تصحيحه هناك.

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

يحيى بن جابر بن حسان الطائي، أبو عمرو الحمصي القاضي ثقة روى له مسلم. / الجرح والتعديل (١٣٣/٩ رقم ٥٥٩)، والتقريب (٣٤٤/٢ رقم ٣٠)، والتهذيب (١٩١/١١ رقم ٣٢٢). معاوية بن صالح بن حدير تقدم في الحديث (٦٧٨) أنه: صدوق إمام.

عبد الله بن وهب تقدم في الحديث (٦٢٤) أنه: ثقة فقيه حافظ عابد.

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري تقدم في الحديث (٧٠١) أنه ثقة.

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ثقة إمام محدث.

قلت: قد أعل أبو حاتم رواية يحيى بن جابر عن المقدام بالإرسال، نقل ذلك عنه ابنه في المراسيل (ص ٢٤٤ رقم ٤٤٥)، وقال في الجرح (١٣٣/٩ رقم ٥٥٩):

«يحيى بن جابر الطائي القاضي روى عن المقدام بن معدي كرب: مرسل».

وقال المزي في تهذيب الكمال (١٤٩١/٣) في ذكر شيوخ يحيى: «وعوف بن مالك الأشجعي ـ يعني وروى عن عوف ـ: مرسل، والمقدام بن معدي كرب كذلك».

ونقل الحافظ العلائي في جامع التحصيل (ص ٣٦٧ رقم ٨٦٨) عن المزي ذلك، ولم يتعقبه بشيء، وكذلك الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٩١/١١). =

. . . .

= لكن رواية أبـي المغيرة للحديث عن سليمان بن سليم، عن يحيى عند الإمام أحمد في المسند، والحاكم في المستدرك التي تقدم ذكرها، هذه الرواية جاء فيها التصريح بسماع يحيى بن جابر للحديث من المقدام، وسندها إلى يحيى صحيح.

أبو المغيرة الحمصي عبد القدوس بن الحجاج تقدم في الحديث (٦٨٣) أنه: ثقة.

وسليمان بن سليم الكناني الكلبـي، مولاهم، أبو سلمة: ثقة. / الجرح والتعديل (١٢١/٤ رقم ٥٢٣)، والتقريب (٣٢٥/١ رقم ٤٤٤)، والتهذيب (١٩٥/٤ رقم ٣٣٢). وأجاب عن هذا الإشكال الألباني في الإرواء (٤٢/٧) بعد أن اختار رواية الإمام أحمد، وصححها بقوله:

(وسليمان بن سليم الكناني أعرف الناس بيحيى بن جابر الطائي وحديثه، فإنه كاتبه، والطائي قد أدرك المقدام، فإنه تابعي مات سنة ست وعشرين ومائة، ولذلك أورده ابن حبان في ثقات التابعين (٢٥٤/١) قال: «من أهل الشام، يروي عن المقدام بن معدي كرب، روى عنه أهل الشام، مات سنة ست وعشرين ومائة». والمقدام كانت وفاته سنة سبع وثمانين، فبين وفاتيهما تسع وثلاثون سنة، فمن الممكن أن يدركه، فإذا صح تصريحه بالسماع منه، فقد ثبت إدراكه إياه، ولذلك يشير كلام ابن حبان المتقدم، وعليه جرى في صحيحه حيث أخرج الحديث فيه كما سبقت الإشارة إليه، وكذلك الترمذي، فإنه قال عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

وأما الحاكم فسكت عليه خلافاً لعادته، فتعقبه الذهبـي بقوله: «قلت: صحيح». إذا عرفت ما بينا، فقول ابن أبـي حاتم في كتابه (١٣٣/٢/٤)، وتبعه في تهذيب التهذيب: «روى عن المقدام بن معدي كرب، مرسل»، فهو غير مُسَلَّم، وكأنه قائم على عدم الاطلاع على هذا الإسناد الصحيح المصرح بسماعه منه، والله أعلم). اهـ. كلام الألباني.

قلت: الشيخ الألباني لم يطلع على رواية الحاكم للحديث مرة أخرى، وفيها تصحيحه للحديث، وإقرار الذهبـي له على ذلك. =

وأما الطرق الأخرى للحديث:

فالطريق الثانية فيها شيخ الطبراني الحسن بن عباس بن جرير العامري الحريشي، الرازي، ذكره الحافظ في اللسان (٢/٢١٦ رقم ٩٥٣) وقال:

«ذكره ابن النجاشي في مصنفي الإمامية، وقال: هو ضعيف جداً، له كتاب في فضل (أنا أنزلناه في ليلة القدر)، وهو رديء الحديث، مضطرب الألفاظ، لا يوثق به. وقال علي بن الحكم: ضعيف لا يوثق بحديثه، وقيل: إنه كان يضع الحديث». اهـ.

والطريق الثالثة في سندها صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب الكندي، وأبوه يحيى، فالأب مستور، والابن لين. / التاريخ الكبير للبخاري (٤/٢٩٢ ـ ٢٩٣ رقم ٢٨٦٩)، وثقات ابن حبان (٥/٥٢٤)، و(٦/٤٥٩)، والتقريب (٢/٣٥٨ رقم ١٨٣) و(١/٣٦٤ رقم ٦٠)، والتهذيب (١١/٢٨٩ رقم ٥٦٣) و(٤/٤٠٧ رقم ٦٩٣).

وأما الطريق الرابعة ففي سندها أم محمد بن حرب، وأمها وهما مجهولتان، انظر التقريب (٢/٦٢٤ رقم ٨٢)، والتهذيب (١٢/٤٨٤ رقم ٣٠١٠).

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم أنه صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم والذهبي، وكذا حسنه البغوي في الموضع السابق من شرح السنة، وحسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/٥٢٨)، وصححه الألباني، وحسنه الأرناؤوط في حاشيته على شرح السنة، والحديث بإسناد الحاكم هذا حسن لذاته، وهو صحيح لغيره بمجموع الطرق المتقدمة، عدا الطريق الثانية التي رواها الطبراني فلا تصلح للاستشهاد لشدة ضعف شيخ الطبراني الحسن بن عباس الرازي، والله أعلم.

٨٨١ ـ حديث أبـي جُحَيْفة، قال:

أكلت ثريدة من خبز بُرّ، ولحم[١] ثم أتيت النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فجعلت أتجشأ[٢] فقال: «ما هذا؟! كف عنا جشاءك، فإن أكثر الناس شبعاً في الدنيا أكثرهم في الآخرة جوعاً».

قلت: فيه (فهد)[٣] بن عوف، قال ابن المديني: كذاب[٤]، وعمر بن موسى وهو هالك.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (إلخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) التجشؤ: تنفس المعدة عند الامتلاء. / لسان العرب (١/٤٨).

(٣) في (أ) و (ب): (يزيد)، وما أثبته من التلخيص، وسنده هو والمستدرك.

(٤) الميزان (٣/٣٦٦ رقم ٦٧٨٤).

٨٨١ ـ المستدرك (٤/١٢١): أخبرنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا جعفر بن محمد ابن شاكر، ثنا أبو ربيعة فهد بن عوف، ثنا فضل بن أبي الفضل الأزدي، أخبرني عمر بن موسى، أخبرني علي بن الأقمر، عن أبـي جحيفة قال: أكلت ثريدة من خبز بر، ولحم سمين، ثم أتيت النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فجعلت أتجشأ فقال: «ما هذا؟! كف من جشائك، فإن أكثر الناس في الدنيا شبعاً، أكثرهم في الآخرة جوعاً».

تخـريجـه:

الحديث ذكره الذهبـي أيضاً في التلخيص (٤/٣١١) في كتاب الرقاق، وذكر أن الحاكم صححه، وتعقبه بقوله: «فهد كذبه ابن المديني».

وليس هو في المستدرك المطبوع، وقد أثبته من المخطوط وسيأتي بـرقم (١٠٠٣).

وللحديث عن أبـي جحيفة ثلاث طرق: =

. . . .

= ١ ــ طريق علي بن الأقمر، وهي طريق الحاكم هذه، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣٢/٢٢ رقم ٣٥١) من طريق فهد بن عوف، به نحوه.

لكنه قال: عن علي بن موسى، بدلاً من عمر بن موسى.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٥٦/٧) من طريق آخر عن علي بن الأقمر، فقال: حدثنا سليمان بن أحمد، ثنا أحمد بن محمد بن داود السكري، ثنا محمد بن خليد الحنفي، ثنا عبد الواحد بن زياد، عن مسعر، عن علي بن الأقمر، عن ابن أبي جحيفة، عن أبيه، فذكره بنحوه، ثم قال:

«غريب من حديث مسعر، تفرد به محمد بن خليد، عن عبد الواحد».

وأخرجه تمام في فوائده ــ كما في السلسلة الصحيحة للألباني (٦٣/٤/١) في تخريج الحديث رقم (٣٤٣) ــ من طريق أبي ربيعة فهد بن عوف، ثنا عمر بن الفضل، عن رقبة عن علي بن الأقمر، به.

ونقل الألباني في الموضع السابق أن ابن قدامة قال في المنتخب (١/١٩٤/١٠):

«قال مهنا: سألت أحمد ويحيى، قلت: حدثني عبد العزيز بن يحيى، ثنا شريك، عن علي بن (الأقمر)، (فذكره)، فقالا: ليس بصحيح، قلت لأحمد: يروى من غير هذا الوجه؟ قال: كان عمرو بن مرزوق يحدث به عن مالك بن مغول، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة، ثم تركه بعد، ثم سألته بعد، فقال: ليس بصحيح»، قال الألباني عقبه:

«قلت: وعبد العزيز بن يحيى هو المدني، كذبه إبراهيم بن المنذر الحزامي، وقال البخاري: يضع الحديث».

قلت: وحديث عمرو بن مرزوق هذا نقل ابن أبي حاتم أن عمراً حدث به من غير هذا الوجه، فقال في العلل (١٢٣/٢ رقم ١٨٦١):

(سمعت أبي، وذكر حديثاً كان في كتاب عمرو بن مرزوق، ولم يحدث به، عن مالك بن مغول، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال: =

. . . .

= تجشأت عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال:

«أطولكم شبعاً في الدنيا، أطولكم جوعاً في الآخرة»، فسمعت أبي يقول: هذا حديث باطل، ولم يبلغني أن عمرو بن مرزوق حدث به قط).

٢ ـ طريق إسحاق بن منصور، ثنا عبد السلام بن حرب، عن أبي رجاء، عن أبي جحيفة قال: تجشأت عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: «ما أكلت يا أبا جحيفة؟ «فقلت: خبزاً ولحماً، فقال: «إن أطول الناس جوعاً يوم القيامة أكثرهم شبعاً في الدنيا».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٦/٢٢ رقم ٣٢٧) من طريق محمد بن خالد الكوفي ثنا إسحاق بن منصور، فذكره، واللفظ له.

والبزار (٢٥٨/٤ رقم ٣٦٧٠) من طريق العباس بن جعفر، ثنا إسحاق بن منصور، فذكره بنحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٣١/٥): «رواه الطبراني في الأوسط والكبير بأسانيد، وفي أحد أسانيد الكبير محمد بن خالد الكوفي، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات». وقال (٣٢٣/١٠): «رواه البزار ورجال أحدهما ثقات».

وسبقه إلى ذلك المنذري، فقال في الترغيب (١٢٢/٣)، وذكر رواية الحاكم هذه. وتصحيح الحاكم لها، ثم قال:

«بل واه جداً، فيه فهد بن عوف، وعمر بن موسى، لكن رواه البزار بإسنادين رواة أحدهما ثقات».

قلت: وقصدهما هذه الرواية، لأن الرواية الأخرى في سندها عمر بن موسى كما سيأتي.

وأما قول الهيثمي عن رواية الطبراني بأن في سندها محمد بن خالد الكوفي ولم يعرفه، فإن محمداً لم ينفرد به، بل تابعه العباس بن جعفر عن البزار كما تقدم. لكن الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الجوع (٢/١) ـ كما في الموضع السابق من الترغيب للمنذري، وكما في السلسلة الصحيحة =

. . . .

= للألباني (١/٤/٦٤) ـ، من طريق أبـي رجاء، عمن سمع أبا جحيفة، فذكره وزاد:

قال أبو جحيفة: فما شبعت منذ ثلاثين سنة.

ولم أطلع على إسناد ابن أبـي الدنيا حتى يمكن معرفة سلامة إسناده من عدمها، وإن سلم فهل الناقل له أوثق ممن نقـل الحديث عن البـزار والطبراني؟

٣ ـ طريق علي بن ثابت الجزري، ثنا الوليد بن عمرو بن ساج، عن عون بن أبـي جحيفة، عن أبيه فذكره بنحوه.

أخرجه ابن أبـي الدنيا في كتاب الجوع (٢/٢) ـ كما في السلسلة الصحيحة للألباني (١/٤/٦٢) ـ، وزاد:

قال: فما أكل أبو جحيفة ملء بطنه حتى فارق الدنيا.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٥٣٧).

والطبراني في الأوسط، والبيهقي في كتاب الأدب ـ كما في حاشية المعجم الكبير للطبراني (٢٢/١٢٦) ـ.

وطريق عون هذه هي التي تقدم أن ابن أبـي حاتم ذكرها لأبيه من رواية مالك بن مغول، عن عون، ونقل عن أبيه إعلاله لها.

وأخرجه البزار (٤/٢٥٨ رقم ٣٦٦٩): حدثنا الحسن بن عرفة، ثنا علي بن ثابت، عن عمر بن موسى، عن عمر بن أبـي جحيفة، عن أبيه، فذكره بنحوه، هكذا على أن الراوي عن أبـي جحيفة ابنه عمر، وعنه عمر بن موسى، وفي هذا الإسناد تحريف، وأغلب ظني أنه الإسناد السابق نفسه، لأنه من طريق علي بن ثابت، وأبو جحيفة السُّوائي وهب بن عبد الله ليس له ولد اسمه عمر، وإنما ولده الذي يروى عنه هو عون كما في تهذيب الكمال (٣/١٤٧٩)، ورسم عون وعمر متقارب، فلعله تصحف. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فهد قال ابن المديني: كذاب وعمر هالك». وفهد هذا هو ابن عوف، وتقدم في الحديث (٦٧٥) أنه: متروك، وفهد لقبه، وإلا فاسمه: زيد بن عوف.

وفي سنده عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي، وتقدم في الحديث (٥٤٨) أنه كذاب يضع الحديث.

وأما الطريق الأخرى عن علي بن الأقمر التي رواها أبو نعيم في الحلية، ففي سندها محمد بن خليد بن عمرو الحنفي الكرماني، وهو ضعيف، قال ابن حبان: «يقلب الأخبار، ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»، وضعفه ابن منـدة. اهـ. من المجروحين (٣٠٢/٢)، واللسان (١٥٨/٥ ـ ١٥٩ رقم ٥٣٨).

والطريق الأخرى التي رواها تمام في فوائده هي من طريق فهد بن عوف وتقدم الكلام عنه.

أما الطريق الثانية التي رواها البزار والطبراني كلاهما من طريق إسحاق بن منصور، ثنا عبد السلام بن حرب، عن أبي رجاء، عن أبي جحيفة، ففي سندها أبو رجاء الراوي للحديث عن أبي جحيفة، ولم أهتد إليه، وتقدمت رواية ابن أبي الدنيا وفيها زيادة راو مبهم بين أبي رجاء وأبي جحيفة.

وأما الطريق الثالثة التي يرويها عون بن أبي جحيفة ففي سندها الوليد بن عمرو بن ساج الحراني، وهو ضعيف، ضعفه غير واحد منهم ابن معين، والنسائي، وذكره في الضعفاء الساجي، والعقيلي، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، وابن الجارود، وابن شاهين. / الكامل لابن عدي (٢٥٣٦/٧ ـ ٢٥٣٧)، والميزان (٣٤٢/٤ رقم ٩٣٩١)، واللسان (٢٢٤/٦ ـ ٢٢٥ رقم ٧٩٤).

وأما رواية البزار لهذه الطريق وفيها عمر بن موسى بدلاً من الوليد بن عمرو، فإن عمر بن موسى أسوأ حالاً من الوليد بن عمرو كما تقدم آنفاً. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث موضوع بإسناد الحاكم لما تقدم عن حال عمر بن موسى، وفهد بن عوف. ومتنه حسن لغيره وذلك بالطريق التي رواها أبو نعيم في الحلية في الطريق الأولى، وبالطريق الثانية، وبالطريق الثالثة التي رواها علي بن ثابت، عن الوليد بن عمرو، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه.

وله شاهد من حديث ابن عمر، وابن عمرو، وابن عباس، وسلمان الفارسي ــ رضي الله عنهم ــ، وشاهد منقطع يرويه أيوب بن عثمان.

أما حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ فلفظه:

تجشأ رجل عند النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال:

«كف عنا جشاءك، فإن أكثرهم شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة».

أخرجه الترمذي (٧/١٨١ ــ ١٨٢ رقم ٢٥٩٦) في صفة القيامة، باب منه، واللفظ له، ثم قال:

«هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وفي الباب عن أبي جحيفة».

وابن ماجه (٢/١١١١ ــ رقم ٣٣٥٠) بنحوه في الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع.

وابن أبي حاتم في العلل (٢/١٣٩ رقم ١٩١٠) بنحوه، ونقل عن أبيه أنه قال: «هذا حديث منكر».

ثلاثتهم من طريق عبد العزيز بن عبد الله القرشي، حدثني يحيى البكاء، عن ابن عمر، به. وعبد العزيز بن عبد الله القرشي، أبو يحيى النرمقي ــ بفتح النون المشددة، وسكون الراء، وفتح الميم بعدها قاف ــ منكر الحديث. / الجرح والتعديل (٥/٣٨٦ ــ ٣٨٧ رقم ١٨٠٣)، والتقريب (١/٥١٠ رقم ١٢٣٤)، والتهذيب (٦/٣٤٦ رقم ٦٦٣). ويحيى بن مسلم البكاء، الحَدَّاني: ضعيف. / الكامل (٧/٢٦٤٩ ــ ٢٦٥٠)، والتقريب (٢/٣٥٨ رقم ١٧٥)، والتهذيب (١١/٢٧٨ ــ ٢٧٩ رقم ٥٥٥). =

. . . .

= وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد.

وأما حديث ابن عمرو فلفظه نحو لفظ حديث ابن عمر.

ذكره الهيثمي في المجمع (٥/٣١) وقال:

«رواه الطبراني عن شيخه مسعود بن محمد وهو ضعيف».

وأما حديث ابن عباس يرفعه، فلفظه:

«إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجزع في الآخرة غداً».

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٦٧ رقم ١١٦٩٣).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٤٥ ــ ٣٤٦): ثم قال:

«هذا حديث غريب من حديث فضيل ومنصور وعكرمة، لم يروه عن فضيل إلا يحيى بن سليمان، وفيه مقال».

وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٥١): «فيه يحيى بن سليمان الحفري، وقد تقدم الكلام عليه في أول هذه الورقة، وبقية رجاله ثقات».

وكان قد تكلم عن هذا الإسناد (١٠/٢٤٩) فقال عن حديث لابن مسعود:

«رواه الطبراني عن شيخه جبرون بن عيسى المغربي، عن يحيى بن سليمان الحفري، عن فضيل بن عياض، ولم أعرف جبرون، وأما يحيى فقد ذكر الذهبي في الميزان في آخر ترجمة يحيى بن سليمان الجعفي: فأما سَمِيُّه يحيى بن سليمان الحفري فما علمت به بأساً، ثم ذكر بعده يحيى بن سليمان القرشي، قال أبو نعيم: فيه مقال، وذكره (ابن) الجوزي، فإن كانا اثنين فالحفري ثقة، والحديث صحيح على شرط الخطبة، والله أعلم».

قلت: لكن رجح ابن حجر أنهما واحد، فقال في اللسان (٦/٢٦١):

«وأنا أظنه الذي قبله».

وقال المنذري في الترغيب (٣/١٢٣): «رواه الطبراني بإسناد حسن». =

. . . .

=

وقال العراقي في تخريج الاحياء (٣/ ٨٠): «رواه الطبراني، وأبو نعيم من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف».

وأما حديث سلمان مرفوعاً فلفظه:

«أطول الناس شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة»، وهو حديث ضعيف كما تقدم في الحديث (٧٩٩). وأما الشاهد المنقطع فأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٢١٣ رقم ٦٠٤): أخبرنا بقية بن الوليد، قال: حدثني أيوب بن عثمان أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سمع رجلاً يتجشأ، فقال: «أقصر من جشائك، فإن أطول الناس جوعاً يوم القيامة أكثرهم شبعاً في الدنيا».

ومن طريق ابن المبارك أخرجه البغوي في شرح السنة (١٤/ ٢٥٠ رقم ٤٠٤٩)، ثم قال: «هكذا رواه ابن المبارك منقطعاً، ويروى عن يحيى البكاء، عن ابن عمر عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وفيه عن أبي جحيفة».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، لانقطاعه أولاً، ولجهالة أيوب بن عثمان هذا ثانياً فإني لم أجد من ذكره، سوى أن الطوسي ذكر في رجال الشيعة (ص ١٥١ رقم ١٧١) أن من أصحاب الصادق: أيوب بن عثمان الكوفي، وانظر اللسان (١/ ٤٨٦ رقم ١٤٩٩). وبالجملة فالحديث بمجموع هذه الطريق ـ عدا الطريق المنقطعة أقل أحواله أنه: حسن لغيره، وحسنه الألباني في سلسلته الصحيحة برقم (٣٤٣)، والله أعلم.

٨٨٢ ـ حديث أنس:

أُتي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بقعب من لبن، (وشيء)[(١)] من عسل[(٢)]، فقال: «أُدُمان في إناء!! لا آكله ولا أحرمه».

قال: صحيح.

قلت: بل منكر واهٍ، ولم أر في رواته (مجروحاً)[(٣)].

---

(١) في (أ) كلمة لم تتضح، ثم بياض بقدر كلمة، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب): «بقعب لبن من عسل».

(٣) في (أ) و (ب): «مخرجاً»، وما أثبته من التلخيص.

٨٨٢ ـ المستدرك (١٢٢/٤): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، ثنا عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب، حدثني محمد بن عبد الكبير، حدثني عمي عبد السلام بن شعيب، عن أبيه، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بقعب فيه لبن، وشيء من عسل، فقال: «أدمان في إناء!! لا آكله ولا أحرمه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع الزوائد (٣٤/٥) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه محمد بن عبد الكريم ـ كذا، والصواب: عبد الكبير ـ بن شعيب، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر واه، رواه محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب، حدثني عبد السلام، عن أبيه، عن أنس، ولم أر فيهم مجروحاً». =

. . . .

=

قلت: محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب المعـولي، الأزدي، أبو عبد الله هذا، ذكره ابن حبان في ثقاته (٩/٦٢)، وقال: «يروى عن عمه عبد السلام بن شعيب، روى عنه ابنه عبد القدوس بن محمد، مات سنة ست ومائتين».

قلت: وحيث لم يرو عنه سوى ابنه، فهو مجهول.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة محمد بن عبد الكبير، ومتنه منكر، كما قال الذهبـي، لتفرد محمد هذا به، حيث لم أجد من تابعه عليه وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١/١١٩ رقم ٢٦٤)، وعزا تخريجه للسلسلة الضعيفة رقم (٢١٨١) ولما يطبع.

٨٨٣ ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«أكرموا الخبز، فإن من كرامته أن لا ينتظر به»، فأكله، وأكلنا.

قال: صحيح.

قلت: المرفوع منه إنما هو:

«أكرموا الخبز».

---

٨٨٣ ـ المستدرك (٤/١٢٢): أخبرني أبو يحيى أحمد بن محمد بن القاسم السمرقندي ثنا أبوعبد الله محمد بن نصر، ثنا محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي، ثنا بشر بن المبارك الراسبي، قال: ذهبت مع جدي في وليمة فيها غالب القطان، قال: فجيء بالخوان، فوضع، فمسك القوم أيديهم، فسمعت غالب القطان يقول: ما لهم لا يأكلون؟ قالوا: ينتظرون الأدم، فقال غالب: حدثنا كريمة بنت همام الطائية عن عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «أكرموا الخبز»، وان من كرامة الخبز أن لا ينتظر به، فأكله، وأكلنا.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ـ كما في اللآلىء (٢/٢١٥)، من طريق ابن خزيمة، حدثنا محمد بن قبيصة الإسفراييني، حدثنا بشر بن المبارك العبدي، حدثنا غالب القطان، حدثتني كريمة بنت (همام) الطائية، عن عائشة، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أكرموا الخبز».

هكذا أخرجه البيهقي، ولم يذكر القصة، ولا بقية الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده كريمة بنت همام الطائية، تروي عن عائشة، وعنها غالب القطان هنا، يحيى بن أبي كثير، ومحمد بن بهزم العبدي، وعلي بن المبارك، ولم أجد من تكلم عنها بجرح أو تعديل، وقال ابن حجر في =

. . . .

= التقـريب (٢/٦١٢ رقم ٦): مقبـولـة وانـظر التهـذيب (١٢/٤٤٨ رقم ٢٨٨٣).

وفي سند الحديث أيضاً بشر المبارك الذي يـروي القصة، قـال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص ١٦٢): «بشر بن المبارك لم أعرفه». قلت: قد ذكره ابن حبان في الثقات (٨/١٤٣)، وذكر أنه روى عنه: يوسف بن سعيد بن مسلم، وهنا يروي عنه محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي، وعند البيهقي محمد بن قبيصة فهو مجهول الحال.

وأما ما ذكره الذهبـي من أن المرفوع من الحديث إنما هو: «أكرموا الخبز»، فيؤيده رواية البيهقي للحديث، حيث لم يذكر بقيته التي يظهر أنها إدراج من غالب القطان، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال كريمة، وبشر ابن المبارك.

وقد حسنه الألباني في صحيح الجامع (١/٣٨٩ رقم ١٢٣٠) بلفظ: «أكرموا الخبز» وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (٢٨٨٤ و ٢٨٨٥)، ولما يطبع، ولست أدري على أي طريق اعتمد في تقوية الحديث، فـإن له طـرقاً أخرى كثيرة بهذا اللفظ وزيادة، وجميعها تتراوح بين الموضوع، والضعيف جداً، ولم أجد ما يصلح منها للاستشهاد، وتجدها في الموضوعـات لابن الجوزي (٢/٢٨٩ ـ ٢٩١).

واللآلىء للسيوطي (٢/٢١٣ ـ ٢١٥).

وتنزيه الشريعة (٢/٢٤٤ ـ ٢٤٥).

وانظر كلام الشيخ عبد الرحمن المعلمي عنها في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص ١٦٢).

٨٨٤ ـ حديث سلمان:

نهانا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن نتكلف للضيف.

قلت: سنده لينّ.

---

٨٨٤ ـ المستدرك (٤/١٢٣): أخبرنا علي بن عبد الله، ثنا العباس بن محمد، ثنا الحسين بن محمد، ثنا الحسين بن الرماس، ثنا عبد الرحمن بن مسعود العبدي، قال: سمعت سلمان الفارسي ـ رضي الله عنه ـ يقول:

نهانا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أن نتكلف للضيف.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه (٢/٣٨٦).

والطبراني في الكبير (٦/٣٣٢ رقم ٦١٨٧).

كلاهما من طريق الحسين بن محمد، به، ولفظ البخاري:

أمرنا النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن لا نتكلف للضيف ما ليس عندنا، وأن نقدم ما حضر.

ولفظ الطبراني: نهانا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن نتكلف للضيف ما ليس عندنا.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبد الرحمن بن مسعود العبدي، هذا الذي يروى عن سلمان الفارسي، وعنه الحسين بن الرماس، ولم أجده.

وفي طبقته راو يقال له: عبد الرحمن بن مسعود.

وهو: عبد الرحمن بن مسعود بن نيار الأنصاري المدني وهو مقبول ـ كما في التقريب (١/٤٩٧ رقم ١١٠٨) ـ، وانظر التهذيب (٦/٢٦٨ رقم ٥٣٠)، لكن لم يذكروا انه روى عن سلمان، ولا عنه الحسين بن الرماس. =

. . . .

=

وفي سنده أيضاً الحسين بن الرماس العبدي، ذكره البخاري في تاريخه (٢/٣٨٦ رقم ٢٨٦٧) وسكت عنه، وابن أبي حاتم (٣/٥٢ رقم ٢٣٥) وبيّض له، ولم يذكروا أنه روى عنه سوى الحسين بن محمد المروزي، فهو مجهول.

وفي سنده الحسين بن محمد المروزي، وهو مجهول ــ كما في التقريب ١/١٧٩ رقم ٣٨٨) ــ وانظر التهذيب (٢/٣٦٧ رقم ٦٢٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

وقد أورده الحاكم شاهداً لحديث قبله أخرجه من طريق الحسين بن محمد المروزي، عن سليمان بن قرم، عن الأعمش، عن شقيق قال: دخلت أنا وصاحب لي على سلمان ــ رضي الله عنه ــ، فقرب إلينا خبزاً، وملحاً، فقال: لولا أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نهانا عن التكلف، لتكلفت لكم، فقال صاحبي: لو كان في ملحنا سَعْتر، فبعث بمطهرته إلى البقال، فرهنها، فجاء بسَعْتر، فألقاه فيه، فلما أكلنا قال صاحبي: الحمد لله الذي قنعنا بما رزقنا، فقال سلمان: لو قنعت بما رزقت لم تكن مطهرتي مرهونة عند البقال.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وفي سنده حسين بن محمد المروزي، وتقدم آنفاً أنه مجهول، والله أعلم.

٨٨٥ ـ حديث أبـي أمامة مرفوعاً:

«إن (أغبط)[١] الناس عندي (المؤمن)[٢] خفيف الحاذ[٣]، ذو حظ من الصلاة، أحسن عبادة الله، وأطاعه في السرّ...» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: لا، بل هو إلى الضعف أقرب.

---

(١) في (أ): (أفضل).

(٢) في (أ): (المؤمن).

(٣) من هنا إلى قوله: (وإطاعة في السر) ليس في (ب)، وسيأتي إيضاح معنى «خفيف الحاذ».

٨٨٥ ـ المستدرك (٤/١٢٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال:

«إن أغبط الناس عندي لمؤمن خفيف الحاذ، ذو حظ من الصلاة، أحسن عبادة الله، وإطاعة في السر غامضاً في الناس، لا يشار إليه بالأصابع، وكان رزقه كفافاً، فصبر على ذلك»، ثم نفض رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بإصبعه، وقال: «عجلت منيّته، وقلّت بواكيه، وقل تراثه».

تخـــريجـــه:

الحديث له عن أبـي أمامة ـ رضي الله عنه ـ ثلاث طرق:

١ ـ يرويها علي بن يزيد الألهاني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبـي أمامة، به وللحديث عن علي طريقان:

(أ) يرويها عبيد الله بن زحر، عن علي، به.

=

. . . .

= أخرجه الحاكم هنا من طريق يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر.

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٥٤ رقم ١٩٦ زوائد نعيم) من طريق يحيى، به نحوه.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه الترمذي في سننه (١٢/٧ ـ ١٥ رقم ٢٤٥١) في الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه.

وكذا البغوي في شرح السنة (٢٤٥/١٤ ـ ٢٤٦ رقم ٤٠٤٤).

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٤٢/٨ رقم ٧٨٢٩) من طريق يحيى، به نحوه.

وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن، والقاسم هو ابن عبد الرحمن، ويكنى: أبا عبد الرحمن، وهو مولى عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية، وهو شامي ثقة، وعلي بن يزيد يضعف في الحديث، ويكنى: أبا عبد الملك».

قلت: وتحسينه الحديث مع تضعيفه لعلي بن يزيد لا يتفق، لكن الظاهر أنه اعتبر بما له من طرق، وسيأتي توجيه ذلك.

وقال البغوي في معنى: «خفيف الحاذ»: «أي خفيف الحال، قليل المال، وأصله قلة اللحم، والحال والحاذ واحد، وهو ما وقع عليه اللبد من متن الفرس».

وأخرجه وكيع في الزهد (٣٥٩/١ ـ ٣٦٢ رقم ١٣٣).

والحميدي في مسنده (٤٠٤/٢ رقم ٩٠٩).

كلاهما من طريق أبي المهلب، عن عبيد الله بن زحر، به نحوه، إلا أن إسناد الحميدي ليس فيه ذكر لعلي بن يزيد.

ومن طريق وكيع أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٥٢/٥). وفي الزهد (ص ١٦ ـ ١٧). =

. . . .

= ومن طريق الحميدي أخرجه الخطابي في العزلة (ص ٣٦).

ومن طريق أحمد أخرجه ابن الجوزي في العلل (١٤٧/٢ رقم ١٠٥٣) قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فمن وكيع إلى أبي أمامة ضعفاء، ومتى اجتمع ابن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم في حديث لا يبعد أن يكون معمولهم».

وقال عبد الله بن أحمد في الموضع السابق من الزهد: «سألت أبي: ما تراثه؟ قال: ميراثه».

وأخرج الحديث الطبراني في الكبير (٢٥٣/٨ رقم ٧٨٦٠) من طريق ليث بن أبي سليم.

عن عبيد الله بن زحر، به نحوه.

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٥/١).

وليث تقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: صدوق، إلا أنه اختلط أخيراً، فلم يتميز حديثه فترك، لذا فإنه قد اضطرب في الحديث.

فأخرجه عنه الطبراني هنا موافقاً لبقية الروايات.

وأخرجه عنه الطيالسي في مسنده (ص ١٥٤ رقم ١١٣٣).

والإمام أحمد في المسند (٢٥٥/٥).

كلاهما من طريق ليث، عن عبيد الله بن زحر، عن القاسم، به نحوه، هكذا، بإسقاط علي بن يزيد من سنده.

ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في الزهد (ص ١٤٤ ـ ١٤٥ رقم ١٩٨).

وأخرجه البيهقي في الموضع السابق (ص ١٤٥ رقم ١٩٩) من طريق ليث، عن عبد الله الافريقي، عن علي بن زيد، عن القاسم، به نحوه. =

. . . .

= وهذه الطريق موافقة لطريق الطبراني السابقة، الموافقة لبقية الروايات، إلا أن في الإسناد تحريفاً أظنه من الطابع، أو الناسخ.

فقوله: «عبد الله الافريقي»، صوابه: «عبيد الله»، وهو ابن زحر، ويقال له: الافريقي كما سيأتي في دراسة الإسناد.

وقوله: «علي بن زيد» صوابه: «علي بن يزيد» فتحرفت لتشابه الرسم.

(ب) يرويها أبو عبد الرحيم خالد بن يزيد الحراني، عن علي، عن القاسم، به.

أخرجه الآجري في كتاب الغرباء (ص ٤٧ رقم ٣٥): أخبرنا محمد، قال: ثنا الفريابي، قال: أخبرنا إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني، قال: ثنا محمد بن سلمة الحراني، عن أبي عبد الرحيم، عن أبي عبد الملك، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن نبي الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فذكره نحوه.

وأبو عبد الملك هو علي بن يزيد كما سيأتي.

٢ ــ يرويها هلال بن العلاء، ثنا أبي، ثنا هلال بن عمر بن هلال، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، به.

أخرجه البيهقي في الشعب (٣٥٢/٣/٢) ــ كما في حاشية الزهد لوكيع (٣٦١/١) ــ.

٣ ــ يرويها صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، عن أيوب بن سليمان، عن أبي أمامة، فذكره بنحوه.

أخرجه ابن ماجه في سننه (١٣٧٨/٢ ــ ١٣٧٩ رقم ٤١١٧) في الزهد، باب من لا يؤبه له.

والأصبهاني في الترغيب والترهيب (ق ٤/أ) ــ كما في الموضع السابق من حاشية الزهد لوكيع ــ. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا، بل إلى الضعف هو».

قلت: في سنده علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني، أبو عبد الملك الدمشقي، وهو ضعيف. / الكامل (٥/١٨٢٥ ـ ١٨٢٦)، والتقريب (٢/٤٦ رقم ٤٣٠)، والتهذيب (٧/٣٩٦ رقم ٦٤١).

وعبيد الله بن زَحْر ـ بفتح الزاي، وسكون المهملة ـ، الضمري، مولاهم، الافريقي، وهو: صدوق، إلا أنه يخطيء. / الكامل (٤/١٦٣١ ـ ١٦٣٣)، والتقريب (١/٥٣٣ رقم ١٤٤٥)، والتهذيب (٧/١٢ رقم ٢٥).

ولم ينفرد عبيد الله بن زَحْر بالحديث عن علي بن يزيد، بل تابعه أبو عبد الرحيم خالد بن يزيد الحراني عند الآجري ـ كما سبق ـ.

وأما الطريق الأخرى التي رواها البيهقي في الشعب من طريق هلال بن العلاء، ثنا أبي، ثنا هلال بن عمر بن هلال، عن أبي غالب، عن أبي أمامة.

فإن أبا غالب هذا صدوق، إلا أنه يخطيء ـ كما تقدم في الحديث (٨١٣) ـ.

والعلاء بن هلال بن عمر الباهلي تقدم في الحديث (٤٨٦) أنه: ضعيف.

وأما الطريق الثالثة التي يرويها ابن ماجه، والأصبهاني، ففي سندها أيوب بن سليمان الذي يروي الحديث عن أبي أمامة، وهو مجهول، قال ذلك عنه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في ثقاته، ولم يرو عنه سوى إبراهيم بن مرة. / انظر التهذيب (١/٤٠٤ رقم ٧٤٣).

وفي سندها صدقة بن عبد الله، أبو معاوية السحين، وتقدم في الحديث (٦٣٩) أنه ضعيف. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث صححه الحاكم، وضعفه الذهبي، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أنه ضعيف بهذا الإسناد لضعف علي بن يزيد.

وأما عبيد الله بن زحر فقد تابعه أبو عبد الرحيم الحراني كما سبق.

وأما الطريق التي أخرجها البيهقي في الشعب فهي ضعيفة لضعف العلاء بن هلال، وما قيل عن حفظ أبي غالب.

وأما الطريق التي رواها ابن ماجه والأصبهاني فضعيفة أيضاً لضعف صدقة السمين، وجهالة أيوب بن سليمان، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢١٥/٤):

«إسناده ضعيف لضعف أيوب بن سليمان، قال فيه أبو حاتم: مجهول، وتبعه على ذلك الذهبي في الطبقات وغيرها. صدقة بن عبد الله متفق على ضعفه».

لكن الحديث بمجموع هذه الطرق الثلاث يرتقي لدرجة الحسن لغيره، ولعل هذا ما رمى إليه الترمذي بتحسينه للحديث مع ذكره لضعف علي بن يزيد.

ورمز لصحة الحديث السيوطي في الجامع الصغير (٤٢٧/٢ رقم ٢٢١٠)، وتعقبه المناوي بعبارة ابن الجوزي السابقة، وبتعقيب الذهبي هنا للحاكم، ونقل عن العراقي انه قال: «رواه الترمذي، وابن ماجه بإسنادين ضعيفين».

وذكر الحديث الألباني في ضعيف الجامع (٣٠٨/١ رقم ١٠٧٣) وقال: «ضعيف» وعزا تخريجه للمشكاة رقم (٥١٨٩)، ووجدته في المشكاة بهذا الرقم، لكنه قال هناك: «إسناده حسن» فلعله تراجع عن تحسينه ولم يعتبر بهذه الطرق، والله أعلم.

٨٨٦ ـ حديث أبي واقد الليثي مرفوعاً:

«ما أُبِين[١] من البهيمة وهي حية، فهو ميت».

قال: صحيح.

قلت: ولا تشدّ يدك (به)[٢].

---

(١) أي ما فصل. / انظر النهاية (١/١٧٥).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب).

٨٨٦ ـ المستدرك (٤/١٢٣ ـ ١٢٤): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا علي بن عبد الله بن جعفر، ثنا أبي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي، قال:

كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يجبُّون أسنمة الإبل، ويقطعون إليات الغنم، فيأكلونها، ويحملون منها الودك، فلما قدم النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ سألوه عن ذلك، فقال:

«ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت».

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٤/٢٣٩) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت»، هكذا رواه ولم يذكر القصة، ثم قال: «صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي في التلخيص: «خ، م»، أي على شرط البخاري ومسلم.

ومن هذه الطريق أخرجه:

الإمام أحمد في المسند (٥/٢١٨).

وعلي بن الجعد في مسنده (٢/١٠٥٩ ـ ١٠٦٠ رقم ٣٠٦٢). =

. . . .

= ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (٣/٣٦ رقم ١٤٥٠).

وأخرجه الترمذي (٥/٥٥ رقم ١٥٠٨ و١٥٠٩) في الصيد، باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت، وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم، والعمل على هذا عند أهل العلم».

وأخرجه الدارمي في سننه (٢/٢٠/٢٠٢٤) في الصيد، باب في الصيد يبين منه العضو.

والدارقطني في سننه (٢/٢٩٢ رقم ٨٣).

والطبراني في الكبير (٣/٢٨٠ رقم ٣٣٠٤).

وابن عدي في الكامل (٤/١٦٠٨).

ثلاثتهم من طريق ابن الجعد.

وأخرجه البيهقي في سننه (١/٢٣) في الطهارة، باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة، و(٩/٢٤٥) في الصيد، باب ما قطع من الحي فهو ميت، من طريق الحاكم.

جميع هؤلاء من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن زيد بن أسلم، به نحوه، مع ذكر القصة، غير أن إسناد أبي يعلي سقط منه عطاء، والصواب إثباته، لأنه روى الحديث من طريق علي بن الجعد الذي وافق الباقين في إسناده، والذين رووا الحديث من طريق ابن الجعد وهم الدارقطني، والطبراني، وابن عدي، جميعهم أثبتوا وجود عطاء في الإسناد.

وأخرجه أبو داود في سننه (٣/٢٧٧ رقم ٢٨٥٨) في الصيد، باب في صيد قطع منه قطعة بنحو رواية الحاكم (٤/٢٣٩) فلم يذكر القصة ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في سننه (١/٢٣) في الموضع السابق.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبد الله بن جعفر المديني، والد علي بن المديني، وقد سقط =

= من المستدرك المطبوع، وهو مثبت في المخطوط، وفي التلخيص، وتقدم في الحديث (٥٥٠) أنه: ضعيف.

وأما الرواية الأخرى التي أخرجها الباقون ففي سندها عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، مولى ابن عمر، وتقدم في الحديث (٨٦٥) أنه: صدوق، إلا أنه يخطيء.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الله بن جعفر المديني. ولم ينفرد عبد الله بن جعفر بالحديث، فقد تابعه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار كما سبق، وهو ضعيف من قبل حفظه، فالحديث ضعيف من جهته، وعليه فيكون الحديث حسناً لغيره بمجموع هذين الطريقين، وحسنه الألباني في غاية المرام (ص ٤١ رقم ٤١)، والله أعلم.

٨٨٧ ـ حديث حَرْملة بن عبد العزيز بن الربيع[١] بن سَبْرة، حدثني أبـي[٢]، عن أبيه عن جده:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأصحابه حين نزل الحِجْر:

«من عمل من هذا الماء طعاماً فَلْيُلْقه»[٣]، قال: فمنهم من عجن العجين، ومنهم من حاس (الحيس)[٤]، فألقوه.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ولا على شرط واحد منهما.

---

(١) قوله: (ابن الربيع) ليس في (ب).

(٢) قوله: (حدثني أبـي) ليس في أصل (ب)، ومعلق بالهامش.

(٣) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٤) في (أ): (الخبز)، وليس في (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

والحيس: طبيخ يتخذ من دقيق، وماء، ودهن: وقد يحلى، ويكون رقيقاً يحسى. / انظر النهاية (١/٣٨٧).

٨٨٧ ـ المستدرك (٤/١٢٤ ـ ١٢٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ثنا حرملة بن عبد العزيز بن الربيع بن سبرة الجهني، حدثني أبـي عبد العزيز بن الربيع بن سبرة، عن أبيه، عن جده ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لأصحابه حين نزل الحجر: «من عمل من هذا الماء طعاماً فليلقه»، قال: فمنهم من عجن العجين، ومنهم من حاس الحيس فألقوه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً عقب حديث ابن عمر (٦/٣٧٨ رقم ٣٣٧٨) في الأنبياء، باب قول الله تعالى: =

. . . .

= ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ (آية ٧٣ سورة الأعراف).

فقال: «ويروي عن سبرة بن معبد، وأبي الشموس أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أمر بإلقاء الطعام»، وحديث ابن عمر سيأتي، وأما هذا فذكر الحافظ في الفتح (٣٨٠/٦) أن الإمام أحمد رواه، ولم أجده في المسند.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣٦/٧ رقم ٦٥٥٠ و ٦٥٥١ و ٦٥٥٢).

وذكره الهيثمي في المجمع (٢٩٠/١٠) وعزاه للطبراني، ولم يتكلم عنه بشيء.

وذكر الحافظ في هدي الساري (ص ٤٩) أنه رواه أبو نعيم، وسمويه في فوائده.

ثم أخرج الحديث في تغليق التعليق (١٩/٤ ــ ٢٠) بإسناده إلى أبي نعيم، وسمويه وأخرجه مِن طريق الطبراني، ومن طريق الضياء، وأبي أحمد الحاكم.

جميعهم يروي الحديث عن عبد العزيز بن الربيع، عن أبيه، عن جده، به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «ولا على شرط واحد منهما». وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

الربيع بن سبرة بن معبد الجهني المدني: ثقة روى له مسلم. / ثقات العجلي (ص ١٥٦ رقم ٤٢١)، والتقريب (٢٤٥/١ رقم ٤١)، والتهذيب (٢٤٤/٣ ــ ٢٤٥ رقم ٤٧١). وابنه عبد العزيز بن الربيع صدوق، إلا انه ربما غلط، وروى له مسلم. / ثقات ابن حبان (١١٠/٧)، والتقريب (٥٠٨/١ رقم ١٢١٦)، والتهذيب (٣٣٥/٦ ــ ٣٣٦ رقم ٦٤٥).

وابنه حرملة بن عبد العزيز لا بأس به، ولم يخرج له أحد من الشيخين. / الجرح والتعديل (٢٧٤/٣ رقم ١٢٢٣)، والتهذيب (٢٢٨/٢ رقم ٤٢٤)، والتقريب (١٥٨/١ رقم ٢٠١) ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، =

. . . .

= وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) و(٧٠١) أنهما: ثقتان.

الحكم على الحديث:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بأنه ليس على شرط أحد منهما، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما قيل عن حفظ عبد العزيز، وأنه ليس على شرط أحد من الشيخين، لأن حرملة بن عبد العزيز لم يرو له أحد منهما، وإنما روى له الترمذي.

ويشهد للحديث ما رواه البخاري (٦/٣٧٨ رقم ٣٣٧٨) في الأنبياء، باب قول الله تعالى:

﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًاۚ﴾.

من حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لما نزل الحجر في غزوة تبوك أمرهم أن لا يشربوا من بئرها، ولا يستقوا منها، فقالوا: قد عجنا منها، واستقينا، فأمرهم أن يطرحوا ذلك العجين، ويريقوا ذلك الماء. وعليه يكون الحديث صحيحاً لغيره بهذا الشاهد، والله أعلم.

٨٨٨ ــ حديث حسان بن عطية، عن أبي واقد الليثي:

قلت: يا رسول الله، إنا بأرض مَخْمَصة[١]، فما يحل لنا من الميتة؟

قال: «إذا لم تصطبحوا، ولم تغتبقوا، (ولم تحتفوا)[٢] فشأنكم بها».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث)، إشارة لاختصار متنه. والمَخْمَصة: هي المجاعة. / النهاية (٢/ ٨٠).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. ومعنى قوله: «تصطبحوا، وتغتبقوا» الاصطباح هو أكل الصبوح، وهو الغداء، والغبوق: العشاء، وأصلهما في الشرب، ثم استعملا في الأكل، والمعنى: أي ليس لكم أن تجمعوهما من الميتة. اهـ. من النهاية (٣/ ٦).

وأما قوله (تحتفوا) فقد قال الطبراني في تفسيره (٦/ ٨٨): «يروي هذا على أربعة أوجه: تحتفئوا بالهمزة، وتحتفيوا بتخفيف الياء والحاء، وتحتفوا بتشديد الفاء، وتحتفوا بالحاء والتخفيف، ويحتمل الهمز»، وناقش ابن الأثير هذا المعنى، فقال في النهاية (١/ ٤١١): «قال أبو سعيد الضرير: صوابه: ما لم تحتفوا بها، بغير همز، من أحفى الشعر، ومن قال: تحتفئوا ــ مهموزاً ــ هو من الحفأ، وهو البَرْدِيّ، فباطل، لأن البَرْدِيّ ليس من البقول.

وقال أبو عبيد: هو من الحفأ، مهموز مقصور، وهو أصل البَرْدِيّ الأبيض، الرطب منه، وقد يؤكل، يقول: تقتلعوا هذا بعينه فتأكلوا، ويروى: ما لم تحتفوا ــ بتشديد الفاء ــ، من احتففت الشيء إذا أخذته كله، «كما تحف المرأة وجهها من الشعر». اهـ.

=

. . . .

= ٨٨٨ ــ المستدرك (٤/١٢٥): حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو قلابة الرقاشي، ثنا أبو عاصم، ثنا الأوزاعي، ثنا حسان بن عطية، عن أبي واقد الليثي فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٢١٨) من طريق محمد بن القاسم، والوليد، كلاهما عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن أبي واقد، فذكره بنحوه، وفيه: «ولم تحتفئوا» ــ بالهمز ــ، وفي رواية ابن القاسم قال: «ولم تحتفئوا قبلاً».

قال الهيثمي في المجمع (٤/١٦٥): «رواه أحمد بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح، إلا أن المزي قال: لم يسمع حسان بن عطية من أبي واقد».

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/٨٦ ــ ٨٧) من طريق ابن القاسم بمثل رواية الإمام أحمد للحديث عنه.

قال ابن كثير ــ رحمه الله ــ في تفسيره (٢/١٤) ــ بعد أن ذكر رواية الإمام أحمد ــ: «تفرد به أحمد من هذا الوجه، وهو إسناد صحيح على شرط الصحيحين، وكذا رواه ابن جرير، عن عبد الأعلى بن واصل، عن محمد بن القاسم الأسدي، عن الأوزاعي، به. لكن رواه بعضهم عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن مسلم بن يزيد، عن أبي واقد، به. ومنهم من رواه عن الأوزاعي، عن حسان، عن مرثد، أو أبي مرثد، عن أبي واقد، به. ورواه ابن جرير أيضاً، عن هنَّاد بن السَّريّ، عن عيسى بن يونس، عن حسَّان، عن رجل قد سُمِّي له، فذكره. ورواه أيضاً عن هناد، عن ابن المبارك، عن الأوزاعي، عن حسان مرسلاً».

قلت: أما رواية الحديث عن حسان، عن مسلم بن يزيد، فأخرجها: الطبراني في الكبير (٣/٢٨٤ رقم ٣٣١٦): حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي، وأحمد بن النضر العسكري، قالا: ثنا العباس بن الوليد بن صبح =

. . . .

= الدمشقي، ثنا عبد الله بن كثير القرشي، ثنا الأوزاعي، حدثنا حسان بن عطية، حدثني مسلم، عن أبي واقد الليثي قال: كنت جالساً عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال رجل: يا رسول الله، إنا بأرض تصيبنا المخمصة، فذكره بنحوه.

وأما رواية الحديث عن حسان، عن مرثد، أو أبي مرثد، فأخرجها: الطبراني أيضاً في الموضع السابق برقم (٣٣١٥): حدثنا موسى بن هارون، ثنا إسحاق بن راهويه، أنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن مرثد، أو أبي مرثد، عن أبي واقد الليثي أنهم قالوا: يا رسول الله، إنا بأرض يصيبنا بها مخمصة، فذكره بنحوه، وفيه: «تحتفئوا بقلاً».

قال الطبراني عقب الروايتين: «هكذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن حسان، عن مرثد، أو أبي مرثد، وهو وهم، والصواب ما رواه عبد الله بن كثير القاري، عن الأوزاعي».

وذكر الحديث الهيثمي في المجمع (٥/ ٥٠)، وقال: «رواه الطبراني ورجاله ثقات». وأما رواية الحديث عن حسان، عن رجل قد سُمِّي له: فأخرجها ابن جرير في تفسيره (٦/ ٨٧): حدثنا هناد بن السري، قال: ثنا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن رجل قد سمي لنا، أن رجلاً قال للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إنا نكون بأرض مخمصة، فذكره بنحوه، وفيه: «تحتفئوا بقلاً».

وأما الرواية المرسلة فأخرجها ابن جرير أيضاً (٦/ ٨٧): حدثنا هناد بن السري، قال: ثنا ابن المبارك، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، قال: قال رجل: يا رسول الله، إنا بأرض مخمصة، فذكره بنحو السابق.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع»، ويعني به بين حسان بن عطية، وأبي واقد الليثي كما ذكره =

. . . .

= الهيثمي عن المزي سابقاً: «لم يسمع حسان بن عطية من أبي واقد»، وعبارة المزي في تهذيب الكمال (١/٢٤٩)، بعد أن ذكر من روى عنهم حسان، وذكر منهم أبا واقد الليثي ثم قال: «ولم يسمع منه، بينهما مسلم بن يزيد»، وانظر تهذيب التهذيب (٢/٢٥١ رقم ٤٦٠).

قلت: والحديث أيضاً فيه اضطراب، فإن مداره على الأوزاعي، ورواه عنه كبار الأئمة كأبي عاصم، وابن المبارك، والوليد بن مسلم، وغيرهم، ومرة يروى عنه، عن حسان، عن أبي واقد، ومرة عن حسان، عن مسلم بن يزيد، ومرة، عن حسان، عن مرثد، أو أبي مرثد، ومرة عن رجل، أن رجلاً قال للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ولم يذكر أبا واقد، ومرة أرسله، وجاء الحديث مرة على أن الذي سأل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ هو أبو واقد، ومرة قال أبو واقد: فقال رجل، ومرة قال: قالوا: يا رسول الله، وجميع هذا يدل على أن الحديث قد اختلف فيه على الأوزاعي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع بين حسان، وأبي واقد الليثي، والاضطراب الذي في سنده، وتقدم بيانه، والله أعلم.

٨٨٩ ـ حديث أم عبد الله (أخت)(١) شدَّاد بن أَوْس:

أنها بعثت إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بقدح فيه لبن عند فطره، وذلك في طوال النهار... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه أبو بكر بن أبي مريم، واه.

---

(١) في (أ) و(ب): (بنت أخت) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه ومصادر التخريج.

٨٨٩ ـ المستدرك (٤/١٢٥ ـ ١٢٦): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، ثنا الهيثم بن خارجة، ثنا المعافى بن عمران، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، عن ضمرة بن حبيب، عن أم عبد الله أخت شداد بن أوس أنها بعثت إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بقدح لبن عند فطره، وذلك في طول النهار، وشدة الحر، فرد اليها الرسول: «أنَّى لك هذا اللبن؟» قالت: من شاة لي، قال: «أنَّى لك هذا الشاة؟» قالت: اشتريتها من مالي، فشرب، فلما كان من الغد أتت أمُّ عبد الله رسولَ الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فقالت: يا رسول الله، بعثت إليك اللبن مرثية لك من شدة الحر، وطول النهار، فرددتها لي مع الرسول؟! فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «بذلك أُمِرَتِ الرسل، ألَّا تأكل إلا طيباً، ولا تعمل إلا صالحاً».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص ٤٧٦).

وابن أبي حاتم في التفسير ـ كما في تفسير ابن كثير (٣/٢٤٧) ـ.

والطبراني في الكبير (٢٥/١٧٤ ـ ١٧٥ رقم ٤٢٨).

وفي مسند الشاميين ـ كما في حاشية المرجع السابق ـ.

والمعافى بن عمران في تاريخ الموصل، وابن مندة في معرفة الصحابة ـ كما في الإصابة (٨/٢٥٠) ـ. =

= ومن طريق المعافي أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٦/٣٥٩).
وأخرجه ابن مردويه كما في الدر المنثور (٦/١٠٢) ــ.
جميعهم من طريق أبي بكر بن أبي مريم، به نحوه، عدا إسناد الطبراني في مسند الشاميين، وابن مندة، وابن مردويه فإني لم أطلع عليه، إن كان من هذه الطريق أو غيرها.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن أبي مريم واه».
وابن أبي مريم هذا هو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني وتقدم في الحديث (٧١٢) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف أبي بكر بن أبي مريم.
وأما قوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «بذلك أمرت الرسل ألا تأكل إلا طيباً، ولا تعمل إلا صالحاً»، فهو ثابت بنص القرآن ــ كما في قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾

(الآية (٥١) من سورة المؤمنون).
ويوضح هذا المعنى ما أخرجه مسلم في صحيحه (٢/٧٠٣ رقم ٦٥) في الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾،

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ﴾ (البقرة الآية ١٧٢)،
ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث، أغبر، يمد يديه إلى السماء: يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنّى يستجاب لذلك؟».

٨٩٠ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«الكفارات: إطعام الطعام[1]، وإفشاء السلام، والصلاة بالليل والناس نيام».

قال: صحيح.

قلت: فيه (عبيد الله)[2] بن أبي حميد قال أحمد: تركوا حديثه[3].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (عبد الله).

(٣) في الجرح والتعديل (٥/٣١٢ ـ ٣١٣ رقم ١٤٨٧): «ترك الناس حديثه».

٨٩٠ ـ المستدرك (٤/١٢٩): أخبرني أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا العلاء بن الحنفي، ثنا وكيع، عن عبيد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره المنذري في الترغيب (٢/٤٦)، وعزاه للحاكم فقط، وذكر تصحيحه له، ثم قال: «كيف (وعبيد الله) بن أبي حميد متروك؟!»، ولم أجد من أخرج الحديث بهذا اللفظ، ومن هذه الطريق سوى الحاكم.

لكن أخرج الحاكم عقب هذا الحديث مباشرة حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قلت: يا رسول الله، أنبئني عن أمر إذا أخذت به دخلت الجنة، قال: «أفش السلام، وأطعم الطعام، وصل الأرحام، وقم بالليل والناس نيام، وأدخل الجنة بسلام»، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٩٥، ٣٢٣ ـ ٣٢٤، ٣٢٤، ٤٩٣).

ومحمد بن نصر في قيام الليل (ص ٢١). =

= وابن حبان في صحيحه (ص ١٦٨ رقم ٦٤٢).
جميعهم من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن أبي ميمونة، عن أبي هريرة، به، إلا أن ابن حبان، ومحمد بن نصر أخرجا الحديث من طريق أبي عامر العقدي، عن همام، عن قتادة، عن هلال بن أبي ميمونة، عن أبي هريرة.
ولفظ أحمد وابن حبان قال أبو هريرة في أول الحديث:
قلت: يا رسول الله، إذا رأيتك طابت نفسي، وقرت عيني، أنبئني عن كل شيء.
قال: «كل شيء خلق من الماء»، فقلت: أخبرني بشيء إذا عملته دخلت الجنة، قال. . .، الحديث.
زاد أحمد في أحد ألفاظه: «وأطب الكلام».

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: عبيد الله قال أحمد: تركوا حديثه».
وعبيد الله هذا هو ابن أبي حميد الهذلي، واسم أبي حميد: غالب، وهو متروك الحديث. / الكامل لابن عدي (٤/١٦٣٣ ـ ١٦٣٤)، والتهذيب (٧/٩ رقم ١٧)، والتقريب (١/٥٣٢ رقم ١٤٣٨).

وأما الطريق الأخرى ففي سندها قتادة، وهو ثقة ثبت لكنه مدلس من الطبقة الثالثة، وقد عنعن هنا، تقدمت ترجمته في الحديث (٧٢٩).

وأما الاختلاف بين رواية ابن حبان ومحمد بن نصر لهذه الطريق عن روايات الإمام أحمد ومن وافقه في كون شيخ قتادة: أبا ميمونة، أو هلال بن أبي ميمونة، فإن الراجح أنه: أبو ميمونة، لأن الراوي للحديث عن همام جماعة هم: عفان، وعبد الصمد، وبهز، ويزيد بن هارون، وجميع هؤلاء قالوا: عن قتادة، عن أبي ميمونة، عن أبي هريرة، فخالفهم أبو عامر العقدي عند ابن حبان، ومحمد بن نصر، فقال: (عن هلال بن أبي ميمونة). =

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم، لشدة ضعف عبيد الله بن أبي حميد.

والطريق الأخرى التي تقدم ذكرها ضعيفة لتدليس قتادة، وليس فيها ذكر لقوله: «الكفارات».

لكن جاء في حديث عبد الله بن سلام ــ رضي الله عنه ــ قال:

لما قدم النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ انجفل الناس عليه، فكنت فيمن انجفل، فلما تبينت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، فكان أول شيء سمعته يقول: «أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٥١).

وابن سعد في الطبقات (١/٢٣٥).

والترمذي (٧/١٨٧ ــ ١٨٨ رقم ٢٦٠٣) في صفة القيامة، باب منه.

وابن ماجة (١/٤٢٣ رقم ١٣٣٤) في إقامة الصلاة، باب ما جاء في قيام الليل، و(٢/١٠٨٣ رقم ٣٢٥١) في الأطعمة، باب إطعام الطعام.

والدارمي (١/٢٨٠ رقم ١٤٦٨) في الصلاة، باب فضل صلاة الليل.

ومحمد بن نصر في قيام الليل (ص ٢١).

والحاكم (٣/١٣).

جميعهم من طريق عوف بن أبي جميلة، عن زرارة بن أبي أوفى، عن عبد الله بن سلام، به، واللفظ لأحمد، والباقون بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/١٠٩ رقم ٥٦٩) وأقر الحاكم والذهبي عليه.

وعليه يكون الحديث صحيحاً لغيره بهذا الشاهد، والله أعلم.

٨٩١ ـ حديث علقمة بن عبد الله المُزَني، عن أبيه مرفوعاً:

«إذا اشترى أحدكم لحماً فليكثر مرقه[١] فإن لم يصب أحدكم لحماً، أصاب مرقاً، وهو أحد اللحمين».

قال: صحيح.

قلت: فيه محمد بن (فضاء)[٢] الأزدي ضعفه ابن معين[٣].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ) و(ب): (بصلة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٣) تاريخ ابن معين (٢/٥٣٣ رقم ٣٤٠٠).

٨٩١ ـ المستدرك (٤/١٣٠): حدثني محمد بن صالح بن هانيء، ثنا السرى بن خزيمة، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا محمد بن فضاء، حدثني أبي، عن علقمة بن عبد الله المزني، عن أبيه قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي (٥/٢٦٠ ـ ٥٦١ رقم ١٨٩٢) في الأطعمة، باب ما جاء في إكثار المرقة.

وابن عدي في الكامل (٦/٢١٧٩).

كلاهما من طريق محمد بن فضاء، به نحوه.

قال الترمذي: «وفي الباب عن أبي ذر. هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن فضاء. ومحمد بن فضاء هو المعبر، وقد تكلم فيه سليمان بن حرب». =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «محمد ضعفه ابن معين».

ومحمد هذا هو ابن فضاء ـ بفتح الفاء المعجمة، مع المد ـ، الأزدي، أبو بحر البصري، وهو ضعيف. / الكامل (٦/٢١٧٨ ـ ٢١٧٩)، والتقريب (٢/٢٠٠ رقم ٦٢٤)، والتهذيب (٩/٤٠٠ رقم ٦٥٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف محمد بن فضاء.

وضعفه الألباني في الجامع (١/١٤٧ رقم ٤٧١)، وعزا تخريجه للسلسلة الضعيفة رقم (٢٣٤١)، ولما يطبع.

وأما حديث أبي ذر الذي أشار إليه الترمذي بقوله:

«وفي الباب عن أبي ذر»، فهو ما أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٠٢٥ رقم ١٤٢ و١٤٣) في البر والصلة، باب الوصية بالجار.

وأخرجه الترمذي أيضاً في الموضع السابق برقم (١٨٩٣).

كلاهما من طريق أبي عمران الجوني، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر قال:

إن خليلي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أوصاني: «إذا طبخت مرقاً فأكثر ماءه، ثم انظر أهل بيت من جيرانك فأصبهم منها بمعروف»، هذا لفظ مسلم في الموضع الثاني، والموضع الأول نحوه، وأما لفظ الترمذي فهو:

«لا يحقرن أحدكم شيئاً من المعروف، وإن لم يجد فليلق أخاه بوجه طليق، اشتريت لحماً، أو طبخت قدراً فأكثر مرقته، واغرف لجارك منه».

قال: الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: فهو شاهد لصدر حديث الحاكم هذا، والله أعلم.

٨٩٢ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

خرج علينا[١] رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في ساعة لا يخرج فيها، فأتاه أبو بكر، فقال: «ما جاء بك؟» قال: خرجت للقاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، والنظر في وجهه، والسلام. فلم يلبث أن جاء عمر، فانطلقوا إلى أبـي الهَيْثم[٢]. . . الحديث.

قلت: على شرط البخاري ومسلم[٣].

(١) قوله: (علينا) ليس في (ب)، ولا المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (فأتاه أبو بكر) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) كذا جاء في نسختي ابن الملقن، مع أن الحاكم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبـي.

٨٩٢ ـ المستدرك (٤/١٣١): أخبرنا عبدان بن زيد بن يعقوب الدقاق بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، ثنا آدم بن أبـي إياس العسقلاني، ثنا شيبان بن عبد الرحمن ثنا عبد الملك بن عمير، عن أبـي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: خرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في ساعة لا يخرج فيها، ولا يلقاه فيها أحد، فأتاه أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ، فقال:

«ما جاء بك يا أبا بكر؟» فقال: خرجت للقاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، والنظر في وجهه، والسلام عليه. فلم يلبث أن جاء عمر ـ رضي الله عنه ـ، فقال له: «ما جاء بك يا عمر؟» قال: الجوع يا رسول الله، قال: «وأنا قد وجدت بعض ذاك»، فانطلقوا إلى منزل أبـي الهيثم بن التيهان الأنصاري، وكان رجلاً كثير النخل والشاء، ولم يكن أحد من خدم، فلم يجدوه، فقالوا لامرأته: أين صاحبك؟ فقالت: انطلق =

. . . .

= يستعذب لنا الماء، فلم يلبثوا أن جاء أبو الهيثم بقربة يزعبها، فوضعها، ثم جاء، فالتزم رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، ويفديه بأبيه، وأمه، فانطلق بهم إلى حديقة، فبسط لهم بساطاً، ثم انطلق إلى نخلة، فجاء بقنو، فوضعه، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «أفلا انتقيت لنا من رطبه؟» فقال: يا رسول الله إني أردت أن تخيّروا من بسره ورطبه. فأكلوا وشربوا من ذلك الماء، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «هذا والله النعيم الذي أنتم عنه مسؤولون يوم القيامة، ظلٌّ باردٌ، ورطب طيب، وماء بارد»، فانطلق أبو الهيثم ليصنع لهم طعاماً، فقال له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «لا تذبحنّ ذاتَ درٍّ»، فذبح لهم عناقاً، أو جدياً، فأتاهم به، فأكلوا فقال له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «هل لك خادم؟» قال: لا، قال: «فإذا أتاني سبي، فأتنا»، فأُتي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ برأسين ليس معهما ثالث، فأتاه أبو الهيثم، فقال: يا رسول الله، خادم، فقال له: «اختر منهما»، فقال: يا رسول الله اختر لي، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «المستشار مؤتمن، خذ هذا فإني رأيته يُصلّي، واستوص به معروفاً»، فانطلق أبو الهيثم بالخادم إلى امرأته، فأخبرها بقول رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقالت له امرأته: «ما أنت ببالغ ما قال فيه رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ إلا أن تعتقه، فقال: هو عتيق، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إن الله تعالى لم يبعث نبيّاً، ولا خليفة إلا وله بطانتان، بطانة تأمره بالمعروف، وتنهاه عن المنكر، وبطانة لا تألوه خبالاً، من يوق بطانة السوء فقد وُقي».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وقد رواه يونس بن عبيد، وعبد الله بن كيسان، عن عكرمة، عن ابن عباس أتم وأطول من حديث أبـي هريرة هذا». ثم أخرجه من حديث يونس بن =

. . . .

= عبيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، ومن حديث عبد الله بن كيسان، عن عكرمة، عن ابن عباس، ومن حديث عبد الله بن عمر ــ رضي الله عنهما ــ، لكن جميع هذه الروايات الثلاث سقطت من المستدرك المطبوع، وهي موجودة في المخطوط، وسقط بعدها أيضاً ثلاثة أحاديث والله المستعان.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/٣٥٥ رقم ٢٥٦): حدثنا آدم ــ يعني ابن أبـي إياس ــ، وذكر الحديث من قوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لأبـي الهيثم: «هل لك خادم؟» إلى آخر الحديث بنحوه، ولم يذكر أوّله.

ومن طريق البخاري أخرجه الترمذي في سننه (٧/٣٤ ــ ٣٨ رقم ٢٤٧٤)، في الزهد، باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

وأخرجه أيضاً في الشمائل (ص ٢٩٠ ــ ٢٩١ رقم ٣٥٤) في كلا الموضعين بنحو رواية الحاكم، ثم قال في السنن: «هـذا حديث حسن صحيح غريب».

ومن طريق الترمذي أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٤/٢٣٩ ــ ٢٤٠).

وأخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة (ص ٢٨٢ ــ ٢٨٤).

وابن جرير في تفسيره (٣٠/٢٨٧). والطحاوي في مشكل الآثار (١/١٩٥ ــ ١٩٦) بنحوه ثلاثتهم من طريق شيبان، به نحوه، عدا لفظ ابن جرير فمختصر.

وأخرجه إبراهيم الحربـي في «إكرام الضيف» (ص ٣٣ ــ ٣٤ رقم ٩٩).

والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (ل ١٤٤).

كلاهما من طريق محمد بن الجنيد، عن يحيـى بن غيلان، عن أبـي عوانة، عن عمر بن أبـي سلمة، عن أبيه، عن أبـي هريرة، به، بلفظ: انطلق =

. . . .

= رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في نفر من أصحابه إلى أبي الهيثم. . .، الحديث بنحو رواية الحاكم، إلا أنه لم يذكر آخر الحديث من قوله: «فانطلق أبو الهيثم بالخادم إلى امرأته. . .» الخ.

وأخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (ص ٢٧٠ ـ ٢٧١) من طريق شريك، عن عبد الملك بن عمير، به مختصراً، وفيه قال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ يا رسول الله، ما أخرجك؟ قال: «الجوع»، قال: وأنا ـ والذي بعثك بالحق ـ أخرجني الجوع، وهذا يخالف قول أبي بكر هنا: «خرجت للقاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، والنظر في وجهه».

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٠٩/٣ ـ ١٦١٠ و ١٦١٠ رقم ١٤٠ و ١٤١) في الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه، من طريق يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ذات يوم أو ليلة، فإذا هو بأبي بكر، وعمر، فقال: «ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟» قالا: الجوع يا رسول الله، قال: «وأنا، والذي نفسي بيده، لأخرجني الذي أخرجكما، قوموا»، فقاموا معه، فأتى رجلاً من الأنصار، فإذا هو ليس في بيته، فلما رأته المرأة قالت: مرحباً وأهلاً، فقال لها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أين فلان؟» قالت: ذهب يستعذب لنا من الماء، إذ جاء الأنصاري، فنظر إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وصاحبيه، ثم قال: الحمد لله، ما أحد اليوم أكرم أضيافاً مني، قال: فانطلق، فجاءهم بعذق فيه بسر، وتمر، ورطب، فقال: كلوا من هذه، وأخذ المُدْية، فقال له رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إياك والحلوب» فذبح لهم، فأكلوا من الشاة، ومن ذلك العذق، وشربوا، فلما أن شبعوا، ورووا قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأبي بكر، وعمر: «والذي نفسي بيده لتسألن عن هذا النعيم يوم القيامة، أخرجكم من بيوتكم الجوع، ثم لم ترجعوا حتى أصابكم هذا النعيم». =

. . . .

= وأخرجه أيضاً إبراهيم الحربي في إكرام الضيف (ص ٣٢ ـ ٣٣ رقم ٩٨) من طريق يزيد بن كيسان بنحو رواية مسلم.

قلت: وهذا فيه من المخالفة لرواية الحاكم ومن وافقه، مثل ما في رواية أبي الشيخ.

وتطرق لهذا الإشكال الشيخ الكاندهلوي في كتابه «أوجز المسالك إلى موطأ مالك»، وذلك أن الإمام مالك روى الحديث بلاغاً في موطأه (٩٣٢/٢ رقم ٢٨) في صفة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بنحو رواية مسلم.

قال الكاندهلوي في الموضع السابق (٣٢١/١٤) ـ بعد أن ذكر أقوال من تطرّق للإشكال، والجواب عنه ـ: «والأوجه عندي في الجواب: أن الصديق ـ رضي الله عنه ـ وجد أيضاً ألم الجوع المقلق، لكن خروجه ـ رضي الله عنه ـ لم يكن ليحصل من عند أحد ما يتغذى به، بل ليتسلّى عن الجوع بالنظر إلى وجهه الكريم عليه الصلاة والسلام». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وأورده ابن الملقن على غير عادته هكذا: «قلت على شرط البخاري ومسلم»، فنسب قول الحاكم للذهبي، فإما أن يكون في نسخته تحريف، أو أن النظر أخطأ، فظن كلام الحاكم من الذهبي والله أعلم.

وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف تقدم في الحديث (٦٩٣) أنه ثقة مكثر روى له الجماعة. وعبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي، الكوفي ثقة فقيه روى له الجماعة، غير أنه مدلس من الثالثة وقد عنعن هنا، وتغير حفظه بالآخر لكبر سنه؛ فإنه عاش مائة وثلاث سنين، وإنما أخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، ولم أجد من نص على أن رواية شيبان عنه قبل أو بعد =

. . . .

= الاختلاط. / انظر الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٠ ـ ٣٦١ رقم ١٧٠٠)، وهدى الساري (ص ٤٢٢)، والتهذيب (٦/ ٤١١ رقم ٨٦٢)، والتقريب (١/ ٥٢١ رقم ١٣٣١) وطبقات المدلسين (ص ٩٦ رقم ٨٤)، والملحق الأول بالكواكب النيرات (ص ٤٨٦ رقم ٢٨).

وشيبان بن عبد الرحمن التميمي، مولاهم تقدم في الحديث (٥٠٨) أنه ثقة صاحب كتاب روى له الجماعة.

وآدم بن أبـي إياس عبد الرحمن، العسقلاني، أبو الحسن: ثقة عابد، روى له البخاري. / الجرح والتعديل (٢/ ٢٦٨ رقم ٩٧٠)، والتقريب (١/ ٣٠ رقم ١٥٣)، والتهذيب (١/ ١٩٦ رقم ٣٦٨).

وإبراهيم بن الحسين بن ديزيل، الهمذاني، الكسائي: إمام حافظ، ثقة، عابد. / انظر السير (١٣/ ١٨٤ رقم ١٠٧).

وأما شيخ الحاكم عبدان بن زيد بن يعقوب الدقاق فلم أجد له ترجمة.

وأما الطريق الأخرى التي رواها إبراهيم الحربـي، والمخلّص، كلاهما من طريق محمد بن الجنيد، عن يحيى بن غيلان، عن أبـي عوانة، عن عمر بن أبـي سلمة، عن أبيه، عن أبـي هريرة، ففي سندها عمر بن أبـي سلمة وتقدم في الحديث (٧٩٤) أنه صدوق يخطىء.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف من طريق عبد الملك بن عمير، لاختلاطه وتدليسه. وأما شيخ الحاكم فإنه لم ينفرد به كما يتضح من التخريج.

والطريق الأخرى التي أخرجها إبراهيم الحربـي والمخلص ضعيفة لضعف عمر بن أبـي سلمة من قبل حفظه.

الحديث بمجموع هذين الطريقين يكون حسناً لغيره، عدا قوله: «فانطلق أبو الهيثم بالخادم إلى امرأته. . .» الخ الحديث، فإنه لم يرد في الطريق الأخرى. =

. . . .

= وتقدم أن مسلماً أخرج الحديث باللفظ المتقدم من طريق أخرى عن أبي هريرة، لكن ليس بتمامه.

ولبعض أجزاء الحديث شواهد، فقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «المستشار مؤتمن» له شاهد من حديث أبي مسعود الأنصاري يرفعه، بلفظه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٢٧٤).

والدارمي في سننه (٢/١٣٨ رقم ٢٤٥٢) في السير، باب المستشار مؤتمن.

وابن ماجه (٢/١٢٣٣ رقم ٣٧٤٦) في الأدب، باب المستشار مؤتمن.

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٨٨ رقم ١٩٩١).

جميعهم من طريق شريك، عن الأعمش، عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود، به قال البوصيري في الزوائد (٤/١٢٠): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات: قلت: شريك القاضي تقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: صدوق يخطىء كثيراً، لكن لا بأس به في الشواهد فأقل أحوال هذا اللفظ أنه حسن لغيره.

وأما قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن الله تعالى لم يبعث نبياً، ولا خليفة إلا وله بطانتان، بطانة تأمره بالمعروف، وتنهاه عن المنكر، وبطانة لا تألوه خبالاً، من يوق بطانة السوء فقد وقي».

هذا اللفظ تابع عبد الملك عليه الزهري، حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة، فذكره.

أخرجه البخاري تعليقاً (١٣/١٩٠) في الأحكام، باب بطانة الإمام.

ووصله الإمام أحمد في مسنده (٢/٢٣٧ و ٢٨٩).

والنسائي (٧/١٥٨) في البيعة، باب بطانة الإمام. والطحاوي في مشكل الآثار (٣/٢٢). =

. . . .

= وأخرجه البخاري أيضاً في الموضع السابق (ص ١٨٩ رقم ٧١٩٨) والنسائي في الموضع نفسه.

والطحاوي أيضاً في نفس الموضع.

جميعهم من طريق ابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، به نحوه.

وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، عدا قوله: «المستشار مؤتمن» فحسن لغيره، والله أعلم.

٨٩٣ ـ حديث جابر، قال:

أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بني عمرو بن عوف يوم الأربعاء، فرأى أشياء لم يكن رآها قبل ذلك[١]... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه عاصم بن سويد إمام مسجد قباء خرج له النسائي، ولكن مِنْ شيخه محمد بن موسى بن الحارث[٢].

---

(١) من قوله: (فرأى أشياء) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (محمد بن موسى بن الحارث) ليس في التلخيص.

٨٩٣ ـ المستدرك (٤/١٣٣): أخبرنا السياري، ثنا أبو الموجه، وعبد الله بن جعفر، قالا: أنبأ علي بن حجر السعدي، ثنا عاصم بن سويد، عن محمد بن موسى بن الحارث، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بني عمرو بن عوف يوم الأربعاء، فرأى أشياء لم يكن رآها قبل ذلك من حصنه (كذا!!) على النخيل، فقال: «لو أنكم إذا جئتم عيدكم هذا مكثتم حتى تسمعوا من قولي»، قالوا: نعم بآبائنا أنت يا رسول الله وأمهاتنا قال: فلما حضروا الجمعة صلى بهم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ الجمعة، ثم صلى ركعتين في المسجد، وكان ينصرف إلى بيته قبل ذلك اليوم، ثم استوى، فاستقبل الناس بوجهه، فتبعت له الأنصار، أو من كان منهم، حتى وفي بهم إليه، فقال: «يا معشر الأنصار»، قالوا: لبيك أي رسول الله، فقال:

«كنتم في الجاهلية ـ إذ لا تعبدون الله ـ تحملون الكل، وتفعلون في أموالكم المعروف، وتفعلون إلى ابن السبيل، حتى إذا من الله عليكم بالإسلام، ومن عليكم بنبيه إذا أنتم تحصنون أموالكم، وفيها يأكل ابن آدم =

. . . .

=

أجر، وفيها يأكل السبع، أو الطير أجر»، فرجع القوم، فما منهم أحد إلا هدم من حديقته ثلاثين باباً.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وفيه النهي الواضح عن تحصين الحيطان، والنخيل، وغيرها من أنواع الثمار عن المحتاجين، والجائعين أن يأكلوا منها».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عاصم إمام مسجد قباء خرج له النسائي، ولكن من شيخه».

قلت: عاصم بن سويد بن عامر الأنصاري القبائي، إمام مسجد قباء: مقبول. / الكامل لابن عدي (٥/١٨٧٩ ـ ١٨٨٠)، والتقريب (١/٣٨٤ رقم ١٠) والتهذيب (٥/٤٤ رقم ٧٤).

ومحمد بن موسى بن الحارث، وأبوه ذكرهما ابن حبان في ثقاته (٥/٤٠٥) و (٧/٣٩٧)، ولم يذكر أنه روى عن الأب سوى الابن، ولا عن الابن سوى عاصم بن سويد، ولم أجد من ذكرهما سواه، إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر محمداً في اللسان (٥/٣٩٩)، وذكر أن ابن حبان ذكره في ثقاته، وقال: «يحتمل أن يكون الأول»، يعني: محمد بن موسى الرواسي، عن أبيه، اللذان قال عنهما: «مجهولان».

وبكل حال فسواء كان هذا، أو ذاك، فعلى كلا الحالين هو وأبوه مجهولان.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

٨٩٤ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«إن الله ليدخل بلقمة الخبز[1]، وقبضة التمر، ومثله مما ينفع (المسكين)[2] (ثلاثة)[3] الجنة».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه سويد بن عبد العزيز متروك.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (المسلمين)، وليس في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبتناه من المستدرك وتلخيصه.

٨٩٤ ـ المستدرك (٤/١٣٤ ـ ١٣٥): أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا الحسن بن علي بن بحر البري، ثنا أبـي، ثنا سويد بن عبد العزيز، ثنا محمد بن عجلان عن سعيد بن أبـي سعيد المقبري، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال:

«إن الله تعالى ليدخل بلقمة الخبز، وقبضة التمر، ومثله مما ينفع المسكين ثلاثة الجنة: الآمر به، والزوجة المصلحة، والخادم الذي يناول المسكين»، وقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «الحمد لله الذي لم ينسَ خدمنا».

تخـريجـه:

الحديث ذكره في كنز العمال (٦/٣٣٨ رقم ١٥٩٢٩)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سويد متروك».

قلت: سويد هذا هو ابن عبد العزيز بن نمير السلمي، مولاهم، الدمشقي، =

. . . .

= قال عنه الإمام أحمد: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: في حديثه نظر، وقال أبوحاتم: في حديثه نظر، هو لين الحديث، وقال دحيم: ثقة، وكانت له أحاديث يغلط فيها، وأثنى عليه هشيم خيراً، وضعفه ابن حبان جداً، وأورد له أحاديث مناكير، ثم قال: وهوممن استخير الله فيه، لأنه يقرب من الثقات، فتعقبه الذهبي بقوله: لا ولا كرامة، بل هو واه جداً. اهـ. من الجرح والتعديل (٤/٢٣٨ ــ ٢٣٩ رقم ١٠٢٠)، والمجروحين (١/٣٥٠ ــ ٣٥١)، والميزان (٢/٢٥١ ــ ٢٥٢ رقم ٣٦٢٣)، والتهذيب (٤/٢٧٦ ــ ٢٧٧ رقم ٤٧٣). قلت: والأرجح من حال الرجل أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سويد بن عبد العزيز.

٨٩٥ ــ حديث أبـي سعيد:

أهدى ملك الهند إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ جَـرّة فيهـا زَنْجَبيـل، فـأطعم أصحـابـه قـطعـة قـطعـة، وأطعمني. . . الحديث(١).

قال: لم أخرج إلى هنا لعلي بن زيد بن جدعـان ولا حرفـاً واحداً، ولم أحفظ في أكل الزنجبيل سواه.

قلت: فيه عمرو بن حكّام، وهذا مما ضعّفوا به عمراً، وتركه أحمد(٢).

---

(١) من قوله: «فأطعم أصحابه» إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (ب): (وهذا مما ضعفوا عمراً تركه أحمد).
وعبارة الإمام أحمد: «ترك حديثه» كما في الكامل لابن عدي (١٧٨٧/٥).

٨٩٥ ــ المستدرك (١٣٥/٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، ومحمد بن غالب، قالا: ثنا عمرو بن حكام، ثنا شعبة، أخبرني علي بن زيد، قال: سمعت أبا المتوكل يحدث، عن أبـي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ قال: أهدى ملك الهند إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ جرة فيها زنجبيل، فأطعم أصحابه قطعة قطعة، وأطعمني منها قطعة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع الزوائد (٤٥/٥).

والعقيلي في الضعفاء (٢٦٧/٣).

وابن عدي في الكامل (١٧٨٧/٥) من طرق.

جميعهم من طريق عمرو بن حكام، عن شعبة، به نحوه، إلا أنهم جميعاً قالوا: «ملك الروم». =

. . . .

= قم أخرجه العقيلي في الموضع السابق: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أحمد بن عمر الوادي، قال: حدثنا النضر بن محمد الجرشي، قال: حدثنا شعبة، فذكره بنحوه.

لكن هذه الطريق أوضح علتها العقيلي بقوله:

«قال الصائغ: هذا حديث عمرو بن حكام، وكان عند أحمد بن عمر، عن عمرو بن حكام، وعن النضر بن محمد، فانهدمت داره، وتقطعت الكتب، فاختلط عليه حديث عمرو بن حكام في حديث النضر، ولا يعرف إلا بعمرو، وهذا لأنهما جميعاً يحدثان عن شعبة، فحدث بهذا عن النضر بن محمد».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عمرو بن حكام، أبو عثمان البصري، وهو ضعيف، قال عنه أحمد: تُرك حديثه. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، ضعّفه علي. وقال أبو حاتم: هو شيخ ليس بالقوي، يكتب حديثه. وقال أبو زرعة، وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وذكره الساجي، والعقيلي، وابن شاهين في الضعفاء، وكذا ابن عدي في الكامل، ثم قال: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه، إلا أنه مع ضعفه يكتب حديثه». / انظر الكامل (١٧٨٦/٥ ـ ١٧٨٨)، والميزان (٢٥٤/٣ رقم ٦٣٥٢)، واللسان (٣٦٠/٤ ـ ٣٦١ رقم ١٠٥٧).

وفي سنده أيضاً علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

وأما قول الحاكم هنا: «لم أخرج من أول هذا الكتاب إلى هنا لعلي بن زيد بن جدعان القرشي ــ رحمه الله ــ حرفاً واحداً»، فإن الحاكم ــ رحمه الله ــ قد وهم، وإلا فإنه سبق أن أخرج له محتجّاً به، وصحح حديثه، حيث ذكر في (٥٥٦/٢) حديث العباس بن عبد المطلب ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ: «قال نبي الله داود: =

. . . .

= يا رب، أسمع الناس يقولون: رب إسحاق؟ قال: إن إسحاق جاد لي بنفسه».

أخرجه الحاكم من طريق علي بن زيد، ثم قال: «هذا حديث صحيح، رواه الناس عن علي بن زيد بن جدعان، تفرد به».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عمرو بن حكام، وعلي بن زيد، بل هو من الأمور التي دعت علماء الجرح والتعديل إلى القدح في عمرو بن حكام كما يتضح من ترجمته في المراجع السابقة؛ لتفرده بروايته.

والحديث ذكره الذهبي في الموضع السابق من الميزان، وقال:

«هذا منكر من وجوه:

أحدها: أنه لا يعرف أن ملك الروم أهدى شيئاً إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وثانيها: أن هدية الزنجبيل من الروم إلى الحجاز شيء ينكره العقل، فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة النبوية. اهـ. والله أعلم.

انتهى الجزء الخامس ويليه الجزء السادس
وأوّله: كتاب الأشربة

كتاب الأشربة

٨٩٦ ــ حديث عائشة:

كان أحب الشراب إلى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ الحلو البارد.

قال: على شرط البخاري ومسلم[١].

---

(١) زاد في التلخيص: «لم يروه معمر باليمن».

٨٩٦ ــ المستدرك (٤/١٣٧): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب إملاء، وقراءة، ثنا أحمد بن شيبان الرملي، ثنا سفيان بن عيينة، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ــ رضي الله عنه ــ قالت:

كان أحب الشراب إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ الحلو البارد.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، فإنه ليس عند اليمانيين عن معمر».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٣٨ و ٤٠).

والترمذي في سُننه (٦/١٩ رقم ١٩٥٧) في الأشربة، باب ما جاء أي الشراب كان أحب إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. . . =

. . . .

= كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن معمر، به بلفظه.

قال الترمذي: «هكذا رواه غير واحد عن ابن عيينة مثل هذا، عن معمر، عن الزهري، عن عائشة. والصحيح ما روى الزهري، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مرسلاً».

ثم أخرجه عقبه من طريق ابن المبارك: حدثنا معمر، ويونس، عن الزهري: أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سئل: أي الشراب أطيب؟ قال: «الحلو البارد».

قال الترمذي عقبه: «وهكذا روى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مرسلاً، وهذا أصح من حديث ابن عيينة».

قلت: رواية عبد الرزاق رواها في الجامع الملحق بالمصنف (١٠/٤٢٦ رقم ١٩٥٨٣).

دراسة الإسناد:

الحديث هنا مداره على الزهري، واختلف عليه فيه. فرواه ابن عيينة كما سبق، عنه عن عروة، عن عائشة، مرفوعاً.

وخالفه ابن المبارك، وعبد الرزاق ـ كما سبق ـ، فروياه، عن معمر عن الزهري مرسلاً.

وتابع معمراً عليه يونس ـ كما تقدم عند الترمذي ـ، عن الزهري مرسلاً أيضاً.

وكل من ابن عيينة، وابن المبارك، وعبد الرزاق أئمة ثقات، إلا أن اتفاق ابن المبارك، وعبد الرزاق على روايته مرسلاً ترجح على رواية ابن عيينة، وهذا ما رمى إليه الترمذي سابقاً. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد من رجحان الرواية المرسلة على الموصولة، والمرسلة ضعيفة لإرسالها.

أما الطريقة الآتية برقم (٨٩٦) فلا تصلح للاستشهاد، لأنها ضعيفة جداً ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ، والله أعلم.

٨٩٧ ـ قال[١]:

ورواه عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن[٢] عائشة مثله.

قلت: عبد الله هالك.

---

(١) في (ب): (وقال)، والقائل هو الحاكم.

(٢) قوله: (عن) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

٨٩٧ ـ المستدرك (١٣٧/٤)، الحديث ساقه الحاكم شاهداً للحديث السابق حيث قال: وشاهده حديث هشام بن عروة، عن أبيه، حدثنيه محمد بن صالح بن هانيء، ثنا محمد بن محمد بن رجاء، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت:

كان أحب الشراب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ الحلو البارد.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (١٥٠١/٤) من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، به مثله، ثم قال:

«وهذا الحديث من حديث هشام بن عروة عزيز، وإنما يروى هذا الحديث ابن عيينة عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، ومن الرواة من أرسله عن ابن عيينة» قلت: وقوله: «من الرواة من أرسله عن ابن عيينة» لعل صوابه: «عن الزهري» ـ كما تقدم في الحديث السابق ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، وتقدم في الحديث (٧٧٠) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، وهو ضعيف فقط من الطريق السابقة برقم (٨٩٦).

٨٩٨ ـ حديث ابن عباس:

أتي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بذَنُوب من ماء، فكَرَع[1] فيه وهو قائم، (فشرب)[2] منه.

قال: صحيح.

قلت: فيه علي بن عاصم، وهو واه.

---

(١) كرع الماء يكرع كرعاً: إذا تناوله بفيه، من غير أن يشرب بكفه، ولا بإناء. / النهاية (١٦٤/٤).

(٢) في (أ) و(ب): (يشرب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٨٩٨ ـ المستدرك (١٣٩/٤ ـ ١٤٠): أخبرنا أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا علي بن عاصم، أخبرني سليمان التيمي، عن الحسن بن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٤٤٢/١١ رقم ١٢٢٥٣) من طريق عيسى بن ميمون، عن عبد الكريم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ شرب قائماً.

وأصل الحديث في الصحيحين من حديث ابن عباس، لكن من طريق الشعبي عنه.

أخرجه البخاري (٤٩٢/٣ رقم ١٦٣٧) في الحج، باب ما جاء في زمزم و(٨١/١٠ رقم ٥٦١٧) في الأشربة، باب الشرب قائماً.

ومسلم في صحيحه (١٦٠١/٣ ـ ١٦٠٢ رقم ١١٧ و١١٨ و١١٩ و١٢٠) في الأشربة باب في الشرب من زمزم قائماً.

كلاهما من طريق الشعبي، عن ابن عباس قال:

= سقيت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ من زمزم، فشرب وهو قائم.

واللفظ لهما.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «علي واه».

قلت: وعلي هذا هو ابن عاصم بن صهيب الواسطي، وتقدم في الحديث (٧٩٧) أنه: صدوق يخطيء.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف علي من قبل حفظه. وقد صح الحديث من غير طريقه باللفظ المتقدم الذي أخرجه الشيخان في صحيحهما.

٨٩٩ ـ حديث ابن عباس:

نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن اختناث الأسقية... الخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: كذا قال!

---

٨٩٩ ـ المستدرك (٤/١٤٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا أبو عامر الغفاري، ثنا زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال:
نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عن اختناث الأسقية. وإن رجلاً بعدما نهى عنه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قام بالليل إلى سقاء، فاختنثه، فخرجت عليه منه حية.

تخـــريجـــه:
الحديث أخرجه ابن ماجه في سُننه (٢/١١٣١ رقم ٣٤١٩) في الأشربة باب اختناث الأسقية، من طريق أبي عامر، به نحوه.
وأخرج الحديث البخاري في صحيحه (١٠/٩٠ رقم ٥٦٢٩) في الأشربة، باب الشرب من في السقاء.
وابن ماجه (٢/١١٣٢ رقم ٣٤٢١) في الأشربة، باب الشرب من في السقاء.
كلاهما من طريق يزيد بن زريع، حدثنا خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: نهى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الشرب من في السقاء.
هذا لفظ البخاري، ولفظ ابن ماجه نحوه.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط البخاري، واكتفى الذهبي في تعقبه له عليه بقوله: «كذا قال!». =

. . . .

= وفي سند الحديث زمعة بن صالح، وتقدم في الحديث (٦٠٩) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف زمعة بن صالح. والمرفوع منه صحيح لغيره بالطريق التي أخرجها البخاري، وأصرح منها ما أخرجه البخاري أيضاً (٨٩/١٠ رقم ٥٦٢٥ و٥٦٢٦) في الأشربة، باب اختناث الأسقية، من حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن اختناث الأسقية.

٩٠٠ ـ حديث ابن عباس:

نزل تحريم الخمر في قبيلتين من قبائل الأنصار. . . الخ.

قلت: على شرط مسلم.

---

٩٠٠ ـ المستدرك (٤/١٤١ ـ ١٤٢): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي ببغداد، ثنا محمد بن الفرج، ثنا حجاج بن محمد، ثنا ربيعة بن كلثوم بن جبر، عن أبيه كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: نزل تحريم الخمر في قبيلتين من قبائل الأنصار شربوا حتى إذا ثملوا، عبث بعضهم ببعض، فلما صحوا جعل الرجل يرى الأثر بوجهه، وبرأسه، ولحيته فيقول: فعل بي هذا أخي فلان، والله لو كان بي رؤوفاً رحيماً ما فعل هذا بي، قال: وكانوا أخوة ليس في قلوبهم ضغائن، فوقعت في قلوبهم الضغائن، فأنزل الله عز وجل:

﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾

(الآية «٩٠ ـ ٩١» من سورة المائدة).

فقال ناس من المتكلفين: هي رجس، وهي في بطن فلان قتل يوم بدر، وفلان قتل يوم أحد، فأنزل الله عز وجل:

﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ حتى بلغ ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (الآية «٩٣» من سورة المائدة).

تخـريجـه:

الحديث أخرجه النسائي في التفسير من الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٤/٤٤٠ رقم ٥٦٠١) وابن جرير في التفسير (٧/٣٤).

والبيهقي في سُننه (٨/٢٨٥ ـ ٢٨٦) في الأشربة، باب ما جاء في تحريم الخمر.

جميعهم من طريق حجاج بن منهال، ثنا ربيعة، به نحوه. =

= وأخرجه أيضاً عبد بن حميد، وابن المنذر، وأبو الشيخ، وابن مردويه ــ كما في الدر المنثور (٧/١٥٨ ــ ١٥٩) ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم وقال الذهبي: «على شرط مسلم»، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

سعيد بن جبير تقدم في الحديث (٥١٤) أنه: ثقة ثبت فقيه، روى له الجماعة.

وكلثوم بن جبر، أبو محمد، ويقال: أبو جبر البصرى ثقة روى له مسلم، فقد وثقه أحمد، وابن معين والعجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن سعد: كان معروفاً له أحاديث، وخالفهم النسائي فقال: ليس بالقوي، ولم يفسر جرحه. / الجرح والتعديل (٧/١٦٤ رقم ٩٢٦)، والتهذيب (٨/٤٤٢ رقم ٧٩٨)، و(٣/٢٦٣ رقم ٤٩٧).

وربيعة بن كلثوم بن جبر ثقة روى له مسلم ــ كما في الكاشف (١/٣٠٧ رقم ١٥٦٩) ــ، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وابن حبان، وقال أحمد: صالح. واضطربت عبارة النسائي فيه فقال مرة: ليس به بأس، وقال مرة أخرى: ليس بالقوي. / الجرح والتعديل (٣/٤٧٧ ــ ٤٧٨ رقم ٢١٤٥)، وثقات العجلي (ص ١٥٩ رقم ٤٣٤)، والتهذيب (٣/٢٦٣ رقم ٤٩٧).

وحجاج بن محمد المصيصي تقدم في الحديث (٦٢٧) أنه: ثقة ثبت، اختلط بآخره لما قدم بغداد، وهو من رجال الجماعة.

والراوي عنه محمد بن الفرج بن محمود الأزرق، البغدادي، أبو بكر: صدوق، ربما وهم. / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٤٣ رقم ١٨٨)، وتاريخ بغداد (٣/١٥٩ ــ ١٦٠)، والتقريب (٢/٢٠٠ رقم ٦٢١)، والتهذيب (٩/٣٩٩ رقم ٦٥١).

وشيخ الحاكم أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي إمام حجة ثقة مأمون جبل، لم يغمز بحال. اهـ. من تذكرة الحفاظ (٣/٨٨٠ رقم ٨٤٩). =

. . . .

= وقد تابع الحجاج بن محمد عليه الحجاج بن منهال عند النسائي، وابن جرير، والبيهقي ـ كما تقدم ـ.

والحجاج بن منهال الأنماطي، أبو محمد السلمي، مولاهم، البصري ثقة فاضل، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣/١٦٧ رقم ٧١١)، والتقريب (١/١٥٤ رقم ١٦٣)، والتهذيب (٢/٢٠٦ ـ ٢٠٧ رقم ٣٨٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، للكلام في حفظ محمد بن الفرج الأزرق، ولاختلاط حجاج المصيصي، وعدم تميز مروياته، ولم ينفرد المصيصي به، فالحديث صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي رواها النسائي وغيره من طريق حجاج بن منهال، وهي صحيحة لذاتها كما في دراسة الإسناد، والله أعلم.

٩٠١ ـ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً:

من ترك الصلاة سكراً[١] مرة واحدة فكأنما كانت له[٢] الدنيا وما عليها. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: غريب جداً.

---

(١) قوله: (سكراً) ليس في (ب)، وفي مكانها بياض بقدر كلمة.

(٢) قوله: (له) ليس في أصل (أ) ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

٩٠١ ـ المستدرك (١٤٦/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أخبرنا ابن وهب، أخبرنا عمرو بن الحارث أن عمرو بن شعيب حدثه، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «من ترك الصلاة سكراً مرة واحدة فكأنما كانت له الدنيا وما عليها، فسلبها، ومن ترك الصلاة أربع مرات سكراً كان حقاً على الله تعالى أن يسقيه من طينة الخبال»، قيل: وما طينة الخبال؟.

قال: «عصارة أهل جهنم».

وفي إسناد المستدرك المطبوع خطأ أصلحته من المخطوط.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٧٨/٢) من طريق ابن وهب، به نحوه.

لكن الذي يظهر لي أن الحديث في بعض نسخ المسند ليس بتمامه كما في الموضع السابق، فإن الهيثمي ذكره في مجمع الزوائد (٦٩/٥ ـ ٧٠) بلفظ:

«من ترك الصلاة سكراً مرة واحدة فكأنما كانت له الدنيا وما عليها، =

= فسلبها»، وعزاه لأحمد فقط، وقال: «رجاله ثقات»، واستنكر هذا السياق الشيخ أحمد شاكر، فقال في حاشية المسند بتحقيقه (١٠/١٤٣): «وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/٦٩ ـ ٧٠) أوله فقط، إلى قوله: «فسلبها». ولا أدري لم ترك باقيه؟ فإني لم أجده فيه في موضع آخر»، وقال عن الحديث: «إسناده صحيح».

قلت: الظاهر أن الشيخ لم يطلع على ما ذكره المنذري في الترغيب (٣/١٨٩)، فإنه ساق الحديث عن طريق الحاكم، ثم قال:

«وروى أحمد منه: «من ترك الصلاة سكراً مرة واحدة فكأنما كانت له الدنيا وما عليها، فسلبها» ورواته ثقات».

أقول: فهذا يدل على أن في بعض نسخ المسند اختلافاً، حيث جاء الحديث في بعضها بتمامه، وفي بعضها مختصراً، والله أعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، واستغربه الذهبي، ولم يقدح في إسناده بشيء، وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص صدوق: وتكلم في سماعه من جده عبد الله بن عمرو بن العاص، والراجح أنه سمع منه. / ثقات ابن حبان (٤/٣٥٧)، والتقريب (١/٣٥٣ رقم ٨٤)، والتهذيب (٤/٣٥٦ ـ ٣٥٧ رقم ٥٩٧).

وعمرو ابنه صدوق أيضاً. / الجرح والتعديل (٦/٢٣٨ ـ ٢٣٩ رقم ١٣٢٣)، والتقريب (٢/٧٢ رقم ٦٠٧)، والتهذيب (٨/٤٨ ـ ٥٥ رقم ٨٠)، وقد فصل الحافظ ابن حجر في هذا الموضع من التهذيب القول في سماع شعيب من جده.

وعمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، مولاهم، المصري، أبو أمية، ثقة، فقيه حافظ روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٢٢٥ ـ ٢٢٦ =

. . . .

= رقم ١٢٥٢)، والتقريب (٦٧/٢ رقم ٥٥٥)، والتهذيب (١٤/٨ رقم ٢٢). وعبد الله بن وهب تقدم في الحديث (٦٢٤) أنه: ثقة فقيه حافظ عابد. ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدّما في الحديثين: (٥٣١) و(٧٠١) أنهما: ثقتان.

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم أن المنذري، والهيثمي قالا عنه: «رجاله ثقات»، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته من هذه الطريق، وأما استغراب الذهبي للحديث، فإنما هو بهذا السياق الذي لم أجد له غير هذه الطريق، وأما شطر الحديث الأخير: «من ترك الصلاة أربع مرات سكراً...»الخ، فله شواهد انظرها في الترغيب والترهيب للمنذري (١٨٨/٣ ـ ١٨٩)، والله أعلم.

٩٠٢ ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«إن ناساً من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: كذا قال! ومحمد بن عبد الله بن مسلم مجهول، فإن كان ابن أخي الزُّهري فهو منقطع.

---

٩٠٢ ـ المستدرك (١٤٧/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن عبد الله بن مسلم، أن أبا مسلم الخولاني حج، فدخل على عائشة زوج النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فجعلت تسأله عن الشام، وعن بردها، فجعل يخبرها فقالت: كيف يصبرون على بردها، قال: يا أم المؤمنين، إنهم يشربون شراباً لهم يقال له: الطلا، قالت: صدق الله، وبلغ حبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، سمعته يقول: «إن ناساً من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البيهقي في سُننه (٢٩٤/٨ ـ ٢٩٥) في الأشربة، باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الأشربة، من دخولها في الاسم، من طريق ابن وهب، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده محمد بن عبد الله بن مسلم هذا الذي يروي الحديث عن أبي مسلم الخولاني، وعنه سعيد بن أبي هلال، ولم أجد في شيوخ سعيد في تهذيب الكمال (٥٠٧/١) أحداً بهذا الاسم، ولا في الرواة عن أبي مسلم الخولاني في ترجمته في تهذيب الكمال أيضاً (١٦٤٨/٣).

ومحمد هذا ذكره الحافظ في اللسان (٢١٨/٥)، وذكر حكم الذهبي عليه هذا بالجهالة. =

. . . .

= وأما محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري فلا أظنه هذا، لأنهم لم يذكروه ممن روى عن أبي مسلم الخولاني، ولا عنه سعيد بن أبي هلال ـ كما في تهذيب الكمال (٣/١٢٢٦)، وهو وسعيد بن أبي هلال في طبقة واحدة، فكلاهما من السادسة ـ كما في ترجمتهما في التقريب (٢/١٨٠ رقم ٤١٤) و(١/٣٠٧ رقم ٢٧٤)، ولو سلمنا بأنه هو فيكون السند منقطعاً كما قال الذهبي، لأن أبا مسلم الخولاني مات قبل سنة اثنتين وستين ـ كما في تاريخ دمشق (ص ٥٢٥ من جزء عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب) ـ.

وأما محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري فقيل أنه توفي سنة (١٥٢هـ)، وقيل سنة (١٥٧هـ) ـ كما في التهذيب (٩/٢٨٠)، فالبون شاسع بين وفاتيهما مما يؤكد ما قال الذهبي من إعلال الحديث بالانقطاع، ـ إن كان المذكور ابن أخي الزهري ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة محمد بن عبد الله بن مسلم، أو الانقطاع الذي مر تفصيله.

وله شاهد يرويه حاتم بن حريث، عن مالك بن أبي مريم قال: دخل علينا عبد الرحمن بن غنم، فتذاكرنا الطلاء، فقال: حدثني أبو مالك الأشعري، أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول:

«ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها».

أخرجه أبو داود في سُنَنه (٤/٩١ ـ ٩٢ رقم ٣٦٨٨) في الأشربة، باب في الداذي، واللفظ له.

وأحمد في المسند (٥/٣٤٢).

والبخاري في تاريخه الكبير (١/٣٠٥) و(٧/٢٢٢).

وابن ماجه (٢/١٣٣٣ رقم ٤٠٢٠) في الفتن، باب العقوبات.

وابن حبان (ص ٣٣٦ رقم ١٣٨٤).

جميعهم من طريق حاتم، به، وعند بعضهم زيادة قوله: =

. . . .

= «يضرب على رؤوسهم بالمعازف والقينات، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم القردة، والخنازير».

وفي سنده مالك بن أبي مريم الحكمي الشامي، وهو مجهول، وثقه ابن حبان، وقال ابن حزم: لا يدرى من هو؟ وقال الذهبي: لا يعرف. / ثقات ابن حبان (٥/٣٨٦)، والميزان (٣/٤٢٨ رقم ٧٠٢٩)، والتهذيب (١٠/٢١ ـ ٢٢ رقم ٣٣).

وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وله شاهد آخر يرويه شعبة، عن أبي بكر بن حفص، قال سمعت ابن محيريز يحدث عن رجل من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن ناساً من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٣٧).
وسنده صحيح.
فابن محيريز اسمه عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجمحي، وهو ثقة عابد روى له الجماعة. / ثقات العجلي (ص ٢٧٧ رقم ٨٨٢)، والتقريب (١/٤٤٩ رقم ٦٢٠)، والتهذيب (٦/٢٢ ـ ٢٣ رقم ٣١).

وأبو بكر بن حفص اسمه عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، مشهور بكنيته، وهو ثقة روى له الجماعة. / ثقات العجلي (ص ٢٥٣ رقم ٧٩٤)، والتقريب (١/٤٠٩ رقم ٢٥٨)، والتهذيب (٥/١٨٨ ـ ١٨٩ رقم ٣٢٤).

وشعبة بن الحجاج تقدم في الحديث (٥٣٢) أنه ثقة حافظ متقن، وهو أمير المؤمنين في الحديث.

وعليه فالمرفوع من الحديث صحيح لغيره بمجموع هذه الطرق، والله أعلم.

٩٠٣ ـ حديث النعمان مرفوعاً[١]:

«إن من الحنطة خمراً، ومن الشعير خمراً[٢]ومن الزبيب خمراً، ومن التمر خمراً، ومن العسل خمراً، وأنهاكم عن كل مسكر».

قال: صحيح.

قلت: فيه السَّريّ بن إسماعيل تركوه، (ويُتَأَمَّل)[٣]سنده.

---

(١) قوله: (مرفوعاً): ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٢) إلى هنا ينتهي من الحديث في (ب) وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (وتشاكل)، وما أثبته من (ب) ويؤيده التلخيص، حيث جاء فيه قوله: (وهذا السند فليتأمل).

٩٠٣ ـ المستدرك (٤/١٤٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ثنا أبي، وشعيب بن الليث، قالا: ثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب أن خالد بن كثير الهمداني حدثه، أن السري بن إسماعيل الكوفي حدثه، أن الشعبي حدثه، أنه سمع النعمان بن بشير ـ رضي الله عنه ـ يقول: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن من الحنطة خمراً، ومن الشعير خمراً، ومن الزبيب خمراً، ومن التمر خمراً، ومن العسل خمراً، وأنا أنهاكم عن كل مسكر».

تخريجه:

الحديث مداره على عامر الشعبي، وله عنده ثلاث طرق:

● **الطريق الأولى**: طريق السري بن إسماعيل، عنه، به، وهي طريق الحاكم.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٧٣) من طريق الليث، به بلفظه، إلا أنه قال: «وأنا أنهى عن كل مسكر».

. . . .

= وكذا ابن ماجه (٢/١١٢١ رقم ٣٣٧٩) في الأشربة، باب مما يكون منه الخمر، ولم يذكر: «وأنا أنهاكم...».

● **الطريق الثانية**: طريق ابراهيم بن مهاجر، عن الشعبي، به نحو سابقه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٦٧).

وفي كتاب الأشربة (ص ٤٤ رقم ٧٢).

وأبو داود (٤/٨٣ ـ ٨٤ رقم ٣٦٧٦) في الأشربة، باب الخمر، ما هي؟.

والترمذي (٥/٦١٦ ـ ٦١٧ رقم ١٩٣٤) في الأشربة، باب ما جاء في الحبوب التي تتخذ منها الخمر، وقال: «هذا حديث غريب».

والبيهقي (٨/٢٨٩) في الأشربة، باب ما جاء في تفسير الخمر.

● **الطريق الثالثة**: طريق أبي حُرَيْز، عن الشعبي، به بلفظ:

«إن الخمر من العصير، والزبيب، والتمر، والحنطة، والشعير، والذرة، وأنا أنهاكم عن كل مسكر».

أخرجه أبو داود في الموضع السابق برقم (٣٦٧٧).

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٣٤ رقم ١٣٧٦).

والبيهقي في الموضع السابق من طريق أبي داود.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: «السري تركوه، وهذا السند فليتأمل».

قلت: السري هنا هو ابن إسماعيل الهمداني، وتقدم في الحديث (٤٨٩) أنه: متروك الحديث.

وأما قول الذهبي: «وهذا السند فليتأمل»، فلم أجد فيه ما يدعو للتأمل، فإن الحديث أخرجه الإمام أحمد، وابن ماجه، من نفس الطريق ـ كما سبق ـ. =

. . . .

= أما الطريق الثانية فيرويها أبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، الكوفي، وهو صدوق إلا أن فيه ليناً. / الكامل لابن عدي (١/٢١٦ ــ ٢١٨)، والتقريب (١/٤٤ رقم ٢٨٤)، والتهذيب (١/١٦٧ ــ ١٦٨ رقم ٣٠٠).

والطريق الثالثة يرويها أبو حريز، واسمه عبد الله بن الحسين الأزدي، البصري، وهو صدوق يخطىء. / الكامل لابن عدي (٤/١٤٧٥ ــ ١٤٧٨)، والتقريب (١/٤٠٩ رقم ٢٥٧)، والتهذيب (٥/١٨٧ ــ ١٨٨ رقم ٣٢٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف السري بن إسماعيل، وهو حسن لغيره بمجموع الطريقين السابقين، والله أعلم.

كتاب البر والصلة

٩٠٤ ـ حديث رِفاعة بن رافع الزُّرَقي:

أنه خرج هو وابن خالته معاذ بن عفراء حتى قدما مكة... الحديث بطوله.

قال: صحيح.

قلت: فيه يحيى الشَّجَري صاحب مناكير.

---

٩٠٤ ـ المستدرك (٤/١٤٩ ـ ١٥٠): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل، ثنا إبراهيم بن يحيى بن محمد المدني، الشجري، حدثني أبي، عن عبد الله بن يحيى، عن معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي، عن أبيه رفاعة بن رافع، وكان قد شهد بدراً مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أنه خرج وابن خالته معاذ بن عفراء حتى قدما مكة، فلما هبطا من الثنية رأيا رجلاً تحت شجرة، قال: وهذا قبل خروج الستة الأنصاريين، قال: فلما رأيناه كلمناه، فقلنا: نأتي هذا الرجل نستودعه حتى نطوف بالبيت، فسلمنا عليه تسليم الجاهلية، فرد علينا بسلام أهل الإسلام، وقد سمعنا بالنبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأنكرنا، فقلنا: من أنت؟ قال: «انزلوا»، فنزلنا، فقلنا: أين الرجل الذي يدعي ويقول ما يقول؟ فقال: «أنا»، فقلت: فاعرض علي، فعرض علينا الإسلام، وقال: «من خلق السموات والأرض والجبال؟» قلنا: خلقهن الله، قال: «فمن خلقكم؟» قلنا: الله، قال: فمن عمل هذه =

. . . .

= الأصنام التي تعبدونها؟» قلنا: نحن، قال: «فالخالق أحق بالعبادة، أم المخلوق؟ فأنتم أحق أن تعبدكم وأنتم عملتموها، والله أحق أن تعبدوه من شيء عملتموه. وأنا أدعو إلى عبادة الله، وشهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وصلة الرحم، وترك العدوان، بغصب الناس»، قلنا: لا والله، لو كان الذي تدعو إليه باطلاً لكان من معالي الأمور، ومحاسن الأخلاق، فأمسك راحلتنا حتى نأتي البيت، فجلس عنده معاذ بن عفراء، قال: فجئت البيت، فطفت، وأخرجت سبعة أقداح، فجعلت منها قدحاً، فاستقبلت البيت، فقلت: الله إن كان ما يدعو إليه محمد حقاً فأخرج قدحه ـ سبع مرات ـ، فضربت بها، فخرج سبع مرات، فصحت أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فاجتمع الناس علي، وقالوا: مجنون، رجل صبا، قلت: بل رجل مؤمن، ثم جئت إلى أعلى مكة، فلما رآني معاذ قال: لقد جاء رفاعة بوجه ما ذهب بمثله، فجئت، وآمنت، وعلمنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ سورة يوسف واقرأ باسم ربك الذي خلق، ثم خرجنا راجعين إلى المدينة، فلما كنا بالعقيق قال معاذ، إني لم أطرق أهلي ليلاً قط، فبت بنا حتى نصبح، فقلت: أبيت ومعي ما معي من الخبر، ما كنت لأفعل، وكان رفاعة إذا خرج سفراً، ثم قدم عرض قومه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يحيى الشجري صاحب مناكير».

قلت: يحيى هذا هو ابن محمد بن عباد بن هانىء المدني الشجري، وتقدم في الحديث (٦٤٦) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف يحيى بن محمد الشجري.

٩٠٥ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«عِفُّوا عن نساء الناس تَعِفُّ نساؤكم. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: بل[١] فيه سويد أبو حاتم، ضعيف[٢].

---

(١) قوله: (بل) ليس في (ب).

(٢) في (أ): (قلت: بل فيه سويد قال أبو حاتم: ضعيف)، والصواب أن: (قال) زائدة، لأن سويداً هو أبو حاتم، وما أثبته من (ب)، ويوافقه ما في التلخيص.

٩٠٥ ـ المستدرك (٤/١٥٤): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، ثنا إبراهيم بن أبـي طالب، ثنا يحيى بن حكيم، وإسحاق بن إبراهيم الصراف، قالا: ثنا سويد أبو حاتم، عن قتادة، عن أبـي رافع، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ:

«عفوا عن نساء الناس تعف نساؤكم، وبروا آباءكم تبركم أبناؤكم، ومن أتاه أخوه متنصلاً فليقبل ذلك منه، محقاً كان أو مبطلاً، فإن لم يفعل لم يرد على الحوض». اهـ.

وقوله: (متنصلاً)، وفي الحديث الآتي: (تنصل) أي: انتفى من ذنبه، واعتذر إليه. / النهاية (٥/٦٧).

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٤٨) بنحو شطره الأول، ولم يذكر: «ومن أتاه. . .» الخ.

لكن رواية أبـي نعيم هذه سندها هكذا: «. . . سويد بن إبراهيم أبو حاتم الهذلي، عن قتادة، عن الحسن، عن أبـي هريرة». فذكره على أن الراوي عن أبـي هريرة هو الحسن البصري، لا أبو رافع. =

. . . .

= وأخرجه أبو نعيم أيضاً في المرجع السابق (٢٨٥/٢) من طريق الوليد بن مسلم، ثنا صدقة بن يزيد، ثنا العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «عفوا تعف نساؤكم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «بل سويد ضعيف».

قلت: سويد هذا هو ابن إبراهيم الجَحْدَري، أبو حاتم الحنّاط، وهو صدوق، إلا أنه سيىء الحفظ، له أغلاط. / الكامل لابن عدي (١٢٥٧/٣ ــ ١٢٥٩)، والتقريب (٣٤٠/١ رقم ٥٩٣)، والتهذيب (٢٧٠/٤ رقم ٤٦٧).

وقتادة مدلس من الثالثة ــ كما تقدم في الحديث (٧٢٩) ــ، وقد عنعن هنا.

وأما الطريق التي رواها أبو نعيم عن سويد، وفيها جعل الراوي عن أبـي هريرة هو: الحسن البصري، فإن الراوي للحديث عن سويد هو: عمر بن الخطاب بن زكريا الراسبـي، وهو مقبول ــ كما في التقريب (٥٤/٢ رقم ٤١٤) ــ، وانظر التهذيب (٤٣٨/٧ رقم ٧٢٢). فلست أدري هل الخطأ منه، أو من سويد؟

وأما الطريق التي رواها أبو نعيم، عن الوليد بن مسلم، ففي سندها شيخ الوليد، وهو صدقة بن يزيد الخراساني، الشامي، ضعفه أحمد، وابن عدي، وأبو حاتم، وعده ابن الجارود، والساجي، والعقيلي في الضعفاء، وقال البخاري: منكر الحديث. ووثقه أبو زرعة الدمشقي، ودحيم، وفي رواية عن أبـي حاتم قال عنه: صالح، وقال ابن معين: صالح، وفي رواية: ليس به بأس، وقال يعقوب بن سفيان: حسن الحديث، وتناقض فيه ابن حبان، فقال مرة: لا يجوز الاشتغال بحديثه، ولا الاحتجاج به، وذكره في الثقات. / الجرح والتعديل (٤٣١/٤ رقم ١٨٩٣) ــ والميزان (٣١٣/٢ رقم ٣٨٨٢) واللسان (١٨٧/٣ ــ ١٨٨ رقم ٧٥٠). =

. . . .

= قلت: ولعل الأرجح من حاله أنه: صدوق يخطىء.

وفي سنده شيخ أبي نعيم محمد بن معمر بن ناصح، أبو مسلم الذهلي، ولم أجد من تكلم عنه بجرح أو تعديل، وله ترجمة في أخبار أصبهان (٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥)، والعبر (٢/٣٠٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سويد أبي حاتم من قبل حفظه، ولعنعنة قتادة. والطريق الأخرى التي رواها أبو نعيم عن شيخه محمد بن معمر ضعيفة أيضاً لما تقدم في دراسة الإسناد، ومتنها مختصر ـ كما سبق ـ.

وله شاهد من حديث عائشة، وأنس، وابن عباس، وجابر ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ. أما حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ فذكر السيوطي في اللآلىء (٢/١٩٠) أن الطبراني رواه في الأوسط، فقال: حدثنا محمد بن علي، حدثنا خالد بن يزيد العمري، حدثنا عبد الملك بن يحيى بن الزبير، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «عفوا تعف نساؤكم، وبروا آباءكم تبركم أبناؤكم، ومن اعتذر إلى أخيه المسلم من شيء بلغه عنه، فلم يقبل عذره، لم يرد عليَّ الحوض».

قال الهيثمي في المجمع (٨/٨١ و ١٣٩): «فيه خالد بن يزيد العمري وهو كذاب».

وأما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فقال السيوطي في الموضع السابق: قال ابن عساكر في سباعياته: أخبرني أبو القاسم هبة الله بن عبد الله بن أحمد الواسطي، الشروطي، أنبأ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، أنبأ أبو سعيد أحمد بن محمد بن عبد الله الماليني، سمعت أبا بكر المفيد، سمعت الحسن بن عبد الله العبدي، سمعت أبا هدبة يحدث عن أنس قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «بروا آباءكم تبركم أبناؤكم، وعفوا تعف نساؤكم، ومن لم يقبل متنصلاً صادقاً أو كان كاذباً فلا يرد على الحوض». =

. . . .

= قلت: والحديث بهذا الإسناد موضوع.

أبو هدبة الراوي للحديث عن أنس اسمه إبراهيم بن هدبة الفارسي، البصري، وهو كذاب خبيث، كذبه ابن معين، وعلي بن ثابت، وأبو حاتم، وقال ابن حبان: دجال من الدجاجلة. اهـ. من المجروحين (١/١١٤ ـ ١١٥)، واللسان (١/١١٩ ـ ١٢٠ رقم ٣٧٠). وأما حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فأخرجه ابن عدي في الكامل (١/٣٢٤) من طريق إسحاق بن نجيح الملطي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «عفوا تعف نساؤكم».

ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٠٦). وهذا أيضاً موضوع بهذا الإسناد في سنده إسحاق بن نجيح الملطي وقد كذبوه. / الكامل (١/٣٢٣ ـ ٣٢٥) والتقريب (١/٦٢ رقم ٤٤٠)، والتهذيب (١/٢٥٢ ـ ٢٥٣ رقم ٤٧٦).

وأما حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ فهو الآتي برقم (٩٠٦)، وهو حديث ضعيف كما سيأتي.

وقد ذكر ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٠٦ ـ ١٠٨) حديث ابن عباس، وحديث جابر، وأعل حديث ابن عباس بإسحاق بن نجيح، وقال: «قال أحمد بن حنبل: هو أكذب الناس. وقال يحيى: معروف بالكذب ووضع الحديث. وقال ابن حبان: دجال يضع الحديث على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ صراحاً».

وسيأتي ذكر إعلاله لحديث جابر، ولم يذكر حديث أبي هريرة، وعائشة، وأنس ـ رضي الله عنهم ـ.

وعليه فالحديث من طريق أبي هريرة وجابر ـ رضي الله عنهما ـ يكون حسناً لغيره، أما بقية الطرق فلا يصلح شيء منها للاستشهاد به، والله أعلم.

٩٠٦ ـ حديث جابر مرفوعاً:

«بُرُّوا (آباءكم)[١] تبرُّكم أبناؤكم».

قلت: فيه علي بن قتيبة، قال ابن عدي / يروي الأباطيل[٢].

---

(١) في (أ): (أولادكم).

(٢) في الكامل (٥/١٨٥٠) قال عنه: «منكر الحديث»، وذكره له حديثين من روايته عن مالك، وقال: «هذه الأحاديث باطلة عن مالك».

٩٠٦ ـ المستدرك (٤/١٥٤): حدثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد الأسدي الحافظ، وعبدان بن يزيد الدقاق الهمدانيان بهمدان، قالا: ثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، ثنا علي بن قتيبة الرفاعي، ثنا مالك بن أنس، عن أبي الزبير، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «بروا آباءكم تبركم أبناؤكم، وعفوا عن نساء الناس تعف نساؤكم، ومن تنصل إليه فلم يقبل لم يرد عليّ الحوض».

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (٢/٢١ رقم ١٠٣٣) من طريق علي بن قتيبة، به بلفظ: «من اعتذر إليه، فلم يقبل، لم يرد علي الحوض».

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/٢٤٩).

وابن عدي في الكامل (٥/١٨٥٠).

والخطيب في تاريخه (٦/٣١١).

ثلاثتهم بنحوه كاملاً.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/٣٣٥) بنحو شطره الأول، ولم يذكر قوله: «ومن تنصل...؟ ومثله ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٠٦ ـ ١٠٧).

وأخرجه أيضاً الخطيب في الرواة عن مالك ـ كما في اللآلىء (٢/١٩٠) ـ.

جميعهم من طريق علي بن قتيبة، به.

=

. . . .

= وتابعه محمد بن خالد بن عثمة الحنفي، حدثنا مالك، فذكره بنحوه.

أخرجه الخطيب في التاريخ (٦/٣١١) من طريق محمد بن يونس الكديمي، حدثنا محمد بن خالد، فذكره، ثم قال الخطيب:

«هذا الحديث قد وهم فيه على محمد بن يونس الكديمي، لأنه إنما رواه عن علي بن قتيبة الرفاعي، عن مالك، ولم يكن عنده، ولا عند غيره عن ابن عثمة، وهو محفوظ أن علي بن قتيبة تفرد بروايته، وقد أخبرنا بصوابه عن محمد بن يونس: أبو الحسن محمد بن طلحة النعالي».

وقال العقيلي بعد أن روى هذا الحديث، وحديثاً آخر: «ليس لهما أصل من حديث مالك، ولا من وجه يثبت».

وقال الهيثمي في الموضع السابق: فيه علي بن قتيبة الرفاعي، وهو ضعيف».

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢/٨ رقم ١٠٠٦)، فقال: حدثنا أحمد، حدثنا علي، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «بروا آباءكم تبركم أبناؤكم، وعفوا تعف نساؤكم».

قال الهيثمي في المجمع (٨/١٣٨ ـ ١٣٩) بعد أن ذكر الحديث:

«رجاله رجال الصحيح، غير شيخ الطبراني أحمد غير منسوب، والظاهر أنه من المكثرين من شيوخه، فلذلك لم ينسبه، والله أعلم».

وقال المنذري في الترغيب (٣/٢١٥): «رواه الطبراني بإسناد حسن»، وانظر (٣/٢٩٣) من الترغيب أيضاً.

قلت: وأظن أن إهمال نسبة الراوي عن مالك أشكلت على الهيثمي، والمنذري، فحكم أحدهما على الحديث بالحسن، وأعله الثاني بعدم نسبة شيخ الطبراني، مع أن الراوي للحديث عن مالك هو علي بن قتيبة نفسه، =

. . . .

= وجاء عنه الحديث هنا على أنه من مسند ابن عمر، وقد يكون الخطأ من علي، أو من شيخ الطبراني الذين لم ينسب، والله أعلم.

قال ابن عراق في تنزيه الشريعة (٢/٢٢٧) عن هذا الحديث متعقباً السيوطي في إيراده له ــ شاهداً، قال:

«هذا لا يصلح شاهداً، فإنه من طريق علي بن قتيبة أيضاً».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده علي بن قتيبة الرفاعي، وهو ضعيف، ضعفه الدارقطني، وقال مرة: لم يكن علي بالقوي، وكذا قال الخليلي. وقال ابن عدي: له أحاديث باطلة عن مالك. وقال العقيلي: يحدث عن الثقات بالبواطيل، وبما لا أصل له. اهـ. من الضعفاء للعقيلي (٣/٢٤٩)، والميزان (٣/١٥١ رقم ٥٩١١)، واللسان (٤/٢٥٠ رقم ٦٨١). وفي السند أيضاً أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، وهو مدلس من الثالثة كما تقدم في الحديث (٧٨٤)، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف علي بن قتيبة.

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ــ كما سبق ــ، ثم قال:

«وأما حديث جابر فإن محمد بن يونس هو الكديمي، وكان كذاباً. قال العقيلي: وعلي بن قتيبة يروي عن الثقات بالبواطيل».

ثم تعقبه السيوطي في الموضع السابق من اللآلىء بقوله: «الكديمي لا مدخل له في الحديث»، ثم ساقه من طريق الطبراني التي ليس فيها الكديمي، وذكر الشواهد السابقة في الحديث قبله لتقوية الحديث، وتعقبه ابن عراق في بعضها كما سبق.

وبالجملة فالحديث حسن لغيره بمجموع طريقي أبي هريرة وجابر كما في الحديث السابق، والله أعلم.

٩٠٧ ـ حديث (أبي بكرة)[١] مرفوعاً:

«كل الذنوب يؤخر الله منها ما شاء إلى يوم القيامة، إلا عقوق الوالدين[٢]، فإن الله (يعجّله)[٣] لصاحبه في الحياة قبل الممات».

قال: صحيح.

قلت: فيه بكّار بن عبد العزيز ضعيف.

---

(١) في (أ): (أبي بكر).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (سيجعله).

٩٠٧ ـ المستدرك (٤/١٥٦): حدثنا علي بن حشماذ العدل ـ رحمه الله تعالى ـ، وعبد الله بن الحسن القاضي، قالا: ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا محمد ابن عيسى بن الطباع، ثنا بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة، قال سمعت أبي يحدث عن أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول:

«كل الذنوب يؤخر الله ما شاء منها إلى يوم القيامة، إلا عقوق الوالدين، فإن الله تعالى يعجله لصاحبه في الحياة قبل الممات».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني ـ كما في كنز العمال (١٦/٤٨٠ رقم ٤٥٥٤٥) ـ.

والأصبهاني ـ كما في الترغيب للمنذري (٣/٢٢٢) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بكار ضعيف».

قلت: بكار هذا هو ابن عبد العزيز بن أبي بكرة الثقفي، أبو بكرة =

. . . .

= البصري، وهو صدوق، إلا أنه يهم. / الجرح والتعديل (٢/٤٠٨ رقم ١٦٠٤)، والكامل لابن عدي (٢/٤٧٥)، والتهذيب (١/٤٧٨ ـ ٤٧٩ رقم ٨٨٠)، والتقريب (١/١٠٥ رقم ١٠٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف بكار من قبل حفظه.

٩٠٨ ـ حديث ابن عباس قلت:

يا رسول الله، أوصني، قال: «أقم الصلاة، وأد الزكاة، وصم رمضان، وحج البيت، واعتمر»[١]... الخ[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه محمد بن سليمان بن (مَسْمول)[٣]، ولو صحّ، لكان حُجّة في وجوب العمرة.

---

(١) من قوله: (وأد الزكاة) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (الخ في (ب): (الحديث).

(٣) في (أ): (مشمول).

٩٠٨ ـ المتدرك (٤/١٥٩): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا علي بن المبارك الصنعاني، ثنا زيد بن المبارك، ثنا محمد بن سليمان بن مسمول، ثنا القاسم بن مخول النهدي، عن علي بن عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ سمع أباه يقول:

قلت: يا رسول الله، أوصني، قال: «أقم الصلاة، وأد الزكاة، وصم رمضان، وحج البيت، واعتمر، وبر والديك، وصل رحمك، واقر الضيف، وأمر بالمعروف، وانه عن المنكر، وزل مع الحق حيث زال».

تخـريجـه:

الحديث في سياقه عند الحاكم خطأ، لأنه ليس من مسند ابن عباس، بل من مسند مخول البهزي، حيث أخرجه:

البخاري في تاريخه (٨/ ٣٠).

وأبو يعلى في مسنده (٣/١٣٧ ـ ١٣٨ رقم ١٥٦٨).

وفي المفاريد له (ص ٧٧ ـ ٧٨ رقم ٨٠). =

. . . .

= والطبراني في الكبير (٢٠/٢٢٢ ـ ٢٢٣ رقم ٧٦٣).

وابن الأثير في أسد الغابة (٤/٣٥٣) من طريق أبـي يعلى.

وابن السكن ـ كما في الإصابة (٦/٥٦ ـ ٥٧) ـ.

جميعهم من طريق محمد بن سليمان بن مسمول، عن القاسم بن مخول البهزي، أنه سمع أباه يقول، فذكر الحديث، وهو عند البخاري بمثل لفظ الحاكم، إلا أنه في إسناده خطأ في اسم ابن مخوّل، لأن اسمه عند الجميع: القاسم بن مخول، وعند البخاري: يزيد بن مخول، وذكر الشيخ المعلمي ـ رحمه الله ـ في الحاشية: أن في هامش بعض نسخ التاريخ تنبيهاً على هذا الإشكال.

وأما لفظ الباقين فنحو لفظ الحاكم، وفي أول الحديث عندهم قصة.

وذكره الهيثمي في المجمع (٤/١٦٤ ـ ١٦٥) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن سليمان بن مسمول وهو ضعيف».

ثم ذكره أيضا (٧/٣٠٤ ـ ٣٠٥) وقال: «رواه أبو يعلى، والطبراني باختصار في الأوسط،وفي إسناد أبـي يعلى محمد بن سليمان بن مسمول، وهو ضعيف، وفي إسناد الطبراني سليمان بن داود الشاذكوني، وهو ضعيف».

قلت: وأما قوله عن الشاذكوني: «ضعيف»، فإنه في ص ٣٠٤ من نفس الجزء، أي في الصفحة السابقة لكلامه هذا قال عن الشاذكوني هذا متروك.

دراسة الاسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «ابن مسمول ضعيف، ولو صح، لكان حجة في وجوب العمرة».

قلت: ابن مسمول اسمه محمد بن سليمان بن مسمول، وتقدم في الحديث (٨٥٨) أنه: ضعيف.

وفي سند الحاكم علي بن المبارك الصنعاني، ولم أجد من ترجم له، وأخشى أن يكون الخطأ في الحديث من قبله؛ لأن الذين رووا الحديث عن =

. . . .

= ابن مسمول جميعهم ذكروه من مسند مخول، عدا علي هذا فإنه رواه عن زيد بن المبارك، عن ابن مسمول، وزيد ابن المبارك الصنعاني صدوق عابد ــ كما في التقريب (١/٢٧٧ رقم ٢٠٥) ــ، وانظر التهذيب (٣/٤٢٤ ــ ٤٢٥ رقم ٧٧٦)، وفيه أن من الرواة عن زيد هذا: ابن اخته: علي بـن محمد بن المبارك الصنعاني، ولم أجده بهذا الاسم أيضاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً من طريق الحاكم؛ لضعف ابن مسمول، وجهالة علي الصنعاني، ومخالفة روايته في إسنادها لبقية الروايات كما سبق.

والحديث من بقية الطرق ضعيف فقط لضعف ابن مسمول، والله أعلم.

٩٠٩ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«لما فرغ الله من الخلق، قـامت الرحم، فـأخذت بِحِقْـو الرحمن».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا في البخاري.

---

٩٠٩ ـ المستدرك (١٦٢/٤): أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عثمان البزار ببغداد، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا أبـو بكر بن (عبـد المجيد بن عبيـد الله) الحنفي، حدثني معاوية بن أبـي مُزَرِّد، حدثني عمي أبو الحباب سعيد بن يسار، قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إن الله عز وجل لما فرغ من الخلق قامت الرحم فأخذت بحقو الرحمن، فقال: مه؟ فقالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، فقال: أما ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ اقرؤا ـ إن شئتم ـ:

﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ﴾ إلى قوله:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾؟ الخ. (الآيات ٢٢ و٢٣ و٢٤ من سورة محمد).

تخـريجـه:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، وقـال: «لم يخرجـاه»، وتعقبه الذهبـي بقوله: «ذا في البخاري»، ولم يتعقبه ابن الملقن بشيء، مع أن مسلماً قد أخرج الحديث كذلك.

فالحديث أخرجه البخـاري في صحيحه (٥٧٩/٨ ـ ٥٨٠ رقم ٤٨٣٠ و٤٨٣١ و٤٨٣٢) في التفسير باب: (وتقطعوا أرحامكم) من ثلاث طرق عن معاوية ابن أبـي مُزَرِّد، به نحوه، وفيه قالت الرحم: بلى يا رب، قال فذاك، وفي الرواية الأولى: قال أبو هريرة:

اقرؤا ـ إن شئتم ـ، فذكر الآية.

=

. . . .

= وفي الروايتين الأخريتين القائل هو الرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وأخرجه البخاري أيضاً (١٠/٤١٧ رقم ٥٩٨٧) في الأدب، باب من وصل وصله الله، ثم ساق الحديث من طريق معاوية، به نحوه.

وأخرجه أيضاً (١٣/٤٦٥ ـ ٤٦٦ رقم ٧٥٠٢) في التوحيد، باب قول الله تعالى:

﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ (الآية ١٥ من سورة الفتح).

ثم ذكر الحديث بنحو الرواية الأولى عنده.

وأخرجه مسلم (٤/١٩٨٠ ـ ١٩٨١ رقم ١٦) في البر والصلة، باب صلة الرحم، من طريق حاتم بن إسماعيل، عن معاوية به نحوه.

وأخرجه ابن وهب في جامعه (ص ٢٢): أخبرني سليمان بن بلال، عن معاوية بن أبي مزرد، به نحوه، وفيه قال أبو هريرة: فاقرؤا ـ إن شئتم ـ...) الحديث. وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٣٣٠) من طريق أبي بكر الحنفي، عن معاوية به نحوه.

والنسائي في التفسير من الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (١٠/٧٦ ـ ٧٧ رقم ٣٣٨٢) ـ، من ثلاث طرق، عن معاوية، به.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم والشيخان، ثلاثتهم من طريق معاوية بن أبي مزرد.

وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى معاوية هذا كالتالي:

عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله، أبو بكر الحنفي، البصري ثقة روى له الجماعة، وتقدمت ترجمته في الحديث (٥٣١).

وقد حصل تصحيف في اسم أبي بكر الحنفي هذا في المستدرك.

أما المطبوع فاسمه فيه هكذا: (أبو بكر بن عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي). =

. . . .

= وأما المخطوط فهكذا: (أبو بكر عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي).

والعباس بن محمد الدوري تقدم في الحديث (٥٩٢) أنه ثقة حافظ.

وشيخ الحاكم أبو الحسين أحمد بن عثمان البزار، العطشي، الأدمي ثقة. / تاريخ بغداد (٤/٢٩٩ رقم ٢٠٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٦٨ رقم ٣٤١).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الشيخان كما سبق، وإسناد الحاكم إلى من أخرجا الحديث من طريقه صحيح، ولذا فلم يصب الحاكم في استدراك الحديث على الشيخين، وقد قصر الذهبي، وابن الملقن ـ رحمهما الله ـ في التنبيه على إخراج مسلم للحديث، والله أعلم.

٩١٠ ـ حديث أبي هريرة، قال:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من سيدكم يا بني عبيد؟»[١] قالوا: الجد بن قيس، على أن فيه بخلاً، قال: «وأيُّ داء أَدْوى من البخل؟ بل سيدكم بشر بن البراء بن معرور».

قال: فيه سعيد الورّاق، وهو ثقة مأمون.

قلت: بل قال الدارقطني[٢] وغيره: متروك.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٢ رقم ١٧٨).

٩١٠ ـ المستدرك (٤/١٦٣): أخبرنا إسحاق بن سعد بن الحسن بن سفيان بنساء، ثنا جدي، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا سعيد بن محمد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من سيدكم يا بني عبيد؟» قالوا: الجد بن قيس، على أن فيه بخلاً، قال: «وأي داء أدوى من البخل؟ بل سيدكم، وابن سيدكم؛ بشر بن البراء بن معرور».

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٣/٢١٩) من طريق سهل بن عمار العتكي، ثنا محمد بن يعلى، ثنا محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من سيدكم يا بني سلمة؟» قالوا: الجد بن قيس، إلا أن فيه بخلاً، قال: «وأي داء أدوى من البخل؟ بل سيدكم بشر بن البراء بن معرور». =

. . . .

= قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأما الطريق التي أخرجها الحاكم هنا عن سعيد بن محمد الوراق، فقد أخرجها:

البزار في مسنده (٣/٢٥٨ رقم ٢٧٠٤).

والطبراني في الكبير (٢/٢١ رقم ١٢٠٣).

وابن عدي في الكامل (٣/١٢٣٨).

ثلاثتهم من طريق سعيد الوراق، به نحوه.

وكذا أخرجه أبو عروبة في الأمثال ـ كما في الإصابة (١/٢٩٥) ـ.

وتابع سعيداً عليه النضر بن شميل.

أخرجه أبو الشيخ في الأمثال (ص ٥٨ رقم ٩٤).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٢٥٠ ـ ٢٥١).

كلاهما من طريق ابن أبي رزمة، ثنا النضر بن شميل، عن محمد بن عمرو به نحوه. ومن طريق النضر أخرجه أيضاً الوليد بن أبان في كتاب الجود ـ كما في الموضع السابق من الإصابة ـ.

فهذه ثلاث طرق للحديث، عن محمد بن عمرو.

وخالفه عمرو بن دينار، فقال: «سيدكم عمرو بن الجموح».

أخرجه أبو الشيخ في الأمثال (ص ٥٦ ـ ٥٧ رقم ٩٠) من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن ابن دينار، عن أبي سلمة، به نحوه، وذكر المخالفة السابقة.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله عن سعيد الوراق: «بل قال الدارقطني وغيره: متروك». =

. . . .

= قلت: سعيد بن محمد الوراق هذا تقدم في الحديث (٥٦٥) أنه: ضعيف.

وأما سنده السابق في المجلد الثالث (ص ٢١٩)، فإنه صححه على شرط مسلم، وأقره الذهبي عليه، مع أن مدار الحديث هناك على سهل بن عمار العتكي، وتقدم في الحديث (٦٤٨) أنه: متهم بالكذب، ولم يخرج له مسلم، ولا أحد من أصحاب الكتب الستة، بل أن الحاكم في تاريخه قد كذبه، ويصحح له هناك، وأعجب من ذلك إقرار الذهبي له على ذلك، مع أنه قبله بأربع صفحات فقط يتعقب الحاكم بعبارة قاسية لإخراجه لحديث من طريق سهل هذا، فيقول:

«قال ــ يعني الحاكم ــ: صحيح، قلت: فيه سهل بن عمار العتكي، قال الحاكم في تاريخه: إنه كذاب، وهنا يصحح له، فأين الدين!!».

قلت: وقد سبق تفصيل الكلام في ذلك عند الحديث (٦٤٨) فليراجع.

وأما الطريق الثالثة التي أخرجها أبو الشيخ، وأبو نعيم من طريق ابن أبي رزمة، عن النضر بن شميل، فسندها إلى محمد بن عمرو صحيح.

النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي ثقة ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٨/٤٧٧ رقم ٢١٨٨)، والتقريب (٢/٣٠١ رقم ٨٧)، والتهذيب (١٠/٤٣٧ رقم ٧٩٥) وابن أبي رزمة اسمه عبد العزيز بن أبي رزمة اليشكري، مولاهم، أبو محمد المروزي، وهو ثقة. / طبقات ابن سعد (٧/٣٧٦)، والتقريب (١/٥٠٩ رقم ١٢١٩)، والتهذيب (٦/٣٣٦ ــ ٣٣٧ رقم ٦٤٨).

وأما بقية رجال الإسناد.

فمحمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص تقدم في الحديث (٦٤١) أنه صدوق.

والواسطة بينه وبين أبي هريرة هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وتقدم في الحديث (٦٩٣) أنه ثقة مكثر. =

. . . .

= وأما مخالفة عمرو بن دينار لمحمد بن عمرو التي سبق ذكرها فلا يعتد بها، لأن الراوي عن عمرو بن دينار هو إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو متروك الحديث كما في الحديث المتقدم برقم (٨٣٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم هذا لضعف سعيد بن محمد الوراق.

وإسناده الآخر في (٢١٩/٣) موضوع لنسبة سهل بن عمار العتكي إلى الكذب.

لكن الحديث حسن لغيره بالطريق التي رواها أبو الشيخ، وأبو نعيم، لأنها حسنة لذاتها كما يتضح من دراسة الإسناد.

وله شاهد من حديث كعب بن مالك، وجابر، وابن عمر، وأنس ـ رضي الله عنهم ـ. أما حديث كعب بن مالك فيرويه الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه فذكر الحديث بنحو ما هنا.

أخرجه الطبراني في الكبير (٨١/١٩ رقم ١٦٣) والصغير (١١٥/١).

في كليهما من طريق عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، به وأخرجه أيضاً في الموضع السابق من الكبير برقم (١٦٤) من طريق أحمد بن صالح، ثنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أخبره أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال، فذكره هكذا مرسلاً، وهو الصواب، لأن يونس تابعه عليه معمر، وصالح بن كيسان.

فالحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٣٧/١١ ـ ٣٣٨ رقم ٢٠٧٠٥)، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، فذكره أيضاً مرسلاً.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ٥٩).

وإسناد عبد الرزاق صحيح إلى عبد الرحمن بن كعب. =

. . . .

= فالزهري تقدم في الحديث (٥٠٩) أنه: فقيه حافظ متفق على جلالته واتقانه.

ومعمر بن راشد الأزدي، مولاهم تقدم في الحديث (٥٣٨) أنه ثقة ثبت فاضل.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٥٧١).

ويعقوب بن سفيان في تاريخه (٣/٣٥٨)، وانظر الإصابة (١/٢٩٤). كلاهما عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن عبيد الله بن كعب بن مالك، به مرسلاً أيضاً.

وعليه فالحديث بهذا المرسل يرتقي لدرجة الصحيح لغيره.

وأما حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ فأخرجه أبو الشيخ في الأمثال (ص ٦٠ رقم ٩٦) من طريق عبد الله بن إبراهيم الغفاري، حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، به نحوه.

وسنده ضعيف جداً، لأن فيه عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري وهو متروك. / الكامل لابن عدي (٤/١٥٠٦ ــ ١٥٠٨)، والتقريب (١/٤٠٠ رقم ١٧١)، والتهذيب (٥/١٣٧ ــ ١٣٨ رقم ٢٣٨).

وأما حديث جابر فله عنه ثلاث طرق.

١ ــ يرويها عمرو بن دينار، عنه، فذكر الحديث بنحوه، إلا أنه قال:

«بل سيدكم الأبيض عمرو بن الجموح».

أخرجه الخطيب في تاريخه (٤/٢١٧) هكذا.

وأخرجه أبو الشيخ في الأمثال (ص ٥٧ رقم ٩١) بنحوه، ولم يذكر آخره: «بل سيدكم...» إلخ.

٢ ــ يرويها أبو الزبير، حدثنا جابر، فذكره بنحو سابقه.

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/٣٩٥ رقم ٢٩٦). =

. . . .

= وأبو الشيخ في الأمثال (ص ٥٧ و٥٨ رقم ٩٢ و٩٣).

٣ ـ يرويها محمد بن المنكدر، عن جابر، به نحو سابقه.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/٣١٧).

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١/١٩٢ رقم ٢٨٦ و٢٨٧) لكن مختصراً، ولفظه: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «أي داء أدوأ من البخل؟».

وأما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه أبو الشيخ في الأمثال (ص ٥٦ رقم ٨٩)، من طريق رشيد أبي عبد الله الزريري، ثنا ثابت البناني، عن أنس، به بنحو لفظ حديث جابر، وسنده ضعيف لجهالة رشيد الزريري ـ كما في الميزان (٢/٥١ رقم ٢٧٨٣). قلت: وأما الاختلاف بين متن حديث أبي هريرة، وحديث جابر في كون سيد القوم المخاطبين بشر بن البراء، أو عمرو بن الجموح فقد وجهه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في الفتح (٥/١٧٩)، حيث قال: «ويمكن الجمع بأن تحمل قصة بشر على أنها كانت بعد قتل عمرو بن الجموح، جمعاً بين الحديثين». اهـ، والله أعلم.

٩١١ ـ حديث عمر مرفوعاً[١]:

«لا يشبع الرجل دون جاره».

قلت: سنده جيد.

---

(١) في (ب): (مرفوعاً قال).

٩١١ ـ المستدرك (٤/١٦٧): (أخبرنا) أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن أبيه، عن عباية بن رفاعة قال: بلغ عمر أن سعداً لما بنى القصر قال: انقطع الصوت، فبعث إليه محمد بن مسلمة...، الحديث، وقال في آخره: قال عمر ـ رضي الله عنه ـ: إني كرهت أن آمر لك فيكون لك البارد، ولي الحار، وحولي أهل المدينة قد قتلهم الجوع، وقد سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول:

«لا يشبع الرجل دون جاره».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد الذي رواه في المسند (١/٥٤ ـ ٥٥)، ولفظه:

بلغ عمر ـ رضي الله عنه ـ أن سعداً لما بنى القصر قال: انقطع الصويت، فبعث إليه محمد بن مسلمة، فلما قدم أخرج زنده، وأورى ناره، وابتاع حطباً بدرهم، وقيل لسعد: إن رجلاً فعل كذا وكذا، فقال: ذاك محمد بن مسلمة، فخرج إليه، فحلف بالله ما قاله، فقال: نؤدّي عنك الذي تقوله، ونفعل ما أُمرنا به، فأحرق الباب، ثم أقبل يعرض عليه أن يزوده، فأبى، فخرج، فقدم على عمر ـ رضي الله عنه ـ، فهجّر إليه، فسار ذهابه ورجوعه تسع عشرة، فقال: لولا حسن الظن بك لرأينا أنك لم تؤدّ عنا، قال: بلى، أرسل يقرأ السلام، ويعتذر، ويحلف بالله ما قاله، قال: فهل زودك شيئاً؟ قال: لا، فما منعك أن تزودني أنت؟ قال: إني كرهت أن آمر =

. . . .

= لك، فيكون لك البارد، ويكون لي الحار، وحولي أهل المدينة قد قتلهم الجوع، وقد سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «لا يشبع الرجل دون جاره».

وأخرجه أبو يعلى في مسنده ــ كما في المجمع (١٦٧/٨) ــ، وقد بحثت عنه في مسند عمر بن المطبوع من مسند أبـي يعلى، ولم أجده، فلعله في مسند ــ أو آخر، وقد ساقه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية المسندة (ل ٩٢ ب) فقال:

قال أبو يعلى: حدثنا ــ ثم ذكر أحد شيوخ أبـي يعلى، ولم أستطع تمييز اسمه لسوء تصوير المخطوط، ثم قال: ــ والقواريري . . فرقهما ــ، قالا: ثنا ابن مهدي، ثنا سفيان، عن أبيه، عن عباية بن رفاعة، عن عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول:

«لا يشبع الرجل دون جاره».

وانظر المطبوع من المطالب (٧/٣ رقم ٢٧٢١).

وأخرجه يحيـى بن صاعد في زيادته على الزهد لابن المبارك (ص ١٨١ رقم ٥١٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، به، وذلك تعقيباً منه على رواية ابن المبارك للحديث التي فيها مخالفة لرواية ابن مهدي هنا في الإسناد.

فإن ابن المبارك ــ رحمه الله ــ أخرج الحديث في الزهد (ص ١٧٩ ــ ١٨١ رقم ٥١٣) فقال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمر بن سعيد، عن أبيه، عن عباية بن رفاعية بن نافع قال: بلغ عمر، ثم ذكر الحديث بنحو ما هنا، وفي القصة زيادة، والمرفوع منه مثل لفظ أحمد والحاكم.

أقول: هكذا ساق ابن المبارك الحديث بزيادة عمر بن سعيد في إسناده، ويترتب عليه كون الراوي عن عباية هو والد عمر بن سعيد، لا والـد سفيان بن عيينة. =

. . . .

= ولم ينفرد به ابن المبارك، بل تابعه عليه محمد بن منصور الجواز، وذكر الحديث بنحو رواية ابن المبارك.

ورواه أبو حيان التيمي، أخبرني عباية بن رفاعة، عن عمر، بنحوه ولم يرفعه. ورواه مرة أخرى، عن عباية بن رفاعة بنحوه ولم يرفعه.

أخرج الروايتين يحيى بن صاعد في الموضع السابق برقم (٥١٦، ٥١٧، ٥١٨)، الأولى يرويها يحيى بن سعيد، والثانية إسماعيل بن إبراهيم بن علية، كلاهما عن أبي حيان، على النحو السابق.

وأخرج الحديث أبو نعيم في الحلية (٢٧/٩) من طريق محمد بن أبي يعقوب، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبيه، عن عباية بن رفاعة، عن محمد بن مسلمة عن عمر بن الخطاب، وذكر المرفوع بلفظه، هكذا بزيادة محمد بن مسلمة في الإسناد بين عمر، وعباية.

والحديث ذكره الذهبي في «حق الجار» (ص ٤٠ رقم ٥٤) من طريق قيس بن الربيع، عن سعيد بن مسروق، عن عباية بن رفاعة، عن جده رافع بن خديج، أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول، فذكر المرفوع بلفظه، ثم قال الذهبي عقبه: «سنده ضعيف».

ولم أجد من أخرج هذه الرواية، وفيها مخالفة لما سبق من الروايات بزيادة رافع في الإسناد، وجعل الحديث من مسند ابن عمر.

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث ابن عباس الذي قبله، وسيأتي ذكره، ولم يصححه. وقال الذهبي: «سنده جيد» ولم يتنبه إلى أن عباية بن رفاعة لم يسمع من عمر ــ رضي الله عنه ــ.

قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ١٥١): «عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج، قال أبو زرعة: «ابن رفاعة بن رافع بن خديج عن عمر، مرسل». =

. . . .

= قلت: وبالإضافة لإرساله فإن في الحديث اضطراباً في إسناده يتضح من سياق الروايات في التخريج.

فرواه ابن مهدي، عن سفيان، عن أبيه، عن عباية كما هنا.

ورواه ابن المبارك، ومحمد بن منصور الجواز عن سفيان، عن عمر بن سعيد، عن أبيه عن عباية.

ورواه يحيى بن سعيد عن أبي حيان التيمي، عن عباية، عن عمر موقوفاً، ولم يرفعه.

ورواه إسماعيل بن عليَّة عن أبي حيان، عن عباية، ولم يرفعه، وظاهر السياق أنه يعنى من قول عباية.

وجميع هؤلاء الذين رووا هذه الروايات ثقات، وبعضهم من كبار الأئمة.

فعبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، مولاهم، أبو سعيد البصري: ثقة ثبت، حافظ عارف بالرجال والحديث، تقدمت ترجمته في الحديث (٦٥٧).

وعبد الله بن المبارك تقدم في الحديث (٧٩٢) أنه: ثقة ثبت فقيه، عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير.

ومحمد بن منصور بن ثابت الجواز ثقة؟. ثقات ابن حبان (٩/١١٦)، والتقريب (٢/٢١٠ رقم ٧٣٤)، والتهذيب (٩/٤٧١ ـ ٤٧٢ رقم ٧٦٥).

ويحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان، البصري: ثقة متقن حافظ، إمام، قدوة، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٩/١٥٠ ـ ١٥١ رقم ٦٢٤)، والتقريب (٢/٣٤٨ رقم ٧٢)، والتهذيب (١١/٢١٦ ـ ٢٢٠ رقم ٣٥٨).

وأبو حيان التيمي اسمه يحيى بن حيان، وهو ثقة عابد روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٩/١٤٩ رقم ٦٢٢).

والتقريب (٢/٣٤٨ رقم ٧٠)، التهذيب (١١/٢١٤ ـ ٢١٥ رقم ٣٥٦). =

. . . .

= وأما الرواية التي أخرجها أبو نعيم في الحلية فلا يعتد بها لمخالفة راويها محمد بن أبـي يعقوب للأئمة الذين رووا الحديث عن عبد الرحمن بن مهدي ولم يذكروا ما ذكره من زيادة محمد بن مسلمة في الإسناد.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لإرساله، والاضطراب الذي تقدم بيانه.

وله شاهد من حديث ابن عباس، وأنس ــ رضي الله عنهما ــ.

أما حديث ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ فهو الذي أخرجه الحاكم قبل حديث عمر هذا وساق بعده حديث عمر شاهداً له، وهو من طريق عبد الملك بن أبـي بشير، عن عبد الله بن مساور، قال: سمعت ابن عباس وهو يبخل ابن الزبير، ويقول:

سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول:

«ليس المؤمن الذي يبيت وجاره إلى جنبه جائع».

قال الحاكم: «هذا الحديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبـي.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/٢٠١ رقم ١١٢) ولفظه:

«ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع».

وابن أبـي شيبة في كتاب الإيمان (ص ٢٣ رقم ١٠٠).

والطبراني في الكبير (٢/١٥٤ رقم ١٢٧٤١).

والخطيب في تاريخه (١٠/٣٩٢).

جميعهم من طريق عبد الملك، ولفظ الباقين نحو لفظ البخاري، عدا الطبراني فمثله.

وعلته عبد الله بن مساور، قال عنه الحافظ في التقريب (١/٤٥٠ رقم ٦٢٩): مقبول. وانظر التهذيب (٦/٢٧ رقم ٤١).

وقال المنذري في الترغيب (٣/٢٣٧) عن هذا الحديث: «رواته ثقات»، =

= وكذا قال الهيثمي في المجمع (١٦٧/٨)، والظاهر أنهما اعتمدا على توثيق ابن حبان لابن المساور فإنه ذكره في ثقاته (٤٤/٥).

ولحديث ابن عباس هذا طريق أخرى، أخرجها ابن عدي في الكامل (٦٣٧/٢) من طريق حكيم بن جبير، عن ابن عباس رفعه، بنحوه.

وحكيم بن جبير تقدم في الحديث (٨٥٣) أنه ضعيف.

وعليه فيكون حديث ابن عباس حسناً لغيره بمجموع هذين الطريقين.

وأما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فله عنه طريقان:

١ ـ يرويها علي بن زيد بن جدعان، عنه ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ليس المؤمن الذي يبيت شبعان وجاره طاوٍ».

٢ ـ يرويها محمد بن سعيد الأثرم، حدثنا همام، ثنا ثابت البناني، ثنا أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«ما آمن بي من بات شبعاناً، وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم».

أخرج الطريق الأولى البزار في مسنده (٧٦/١ رقم ١١٩).

وأخرج الثانية الطبراني في الكبير (٢٣٢/١ رقم ٧٥١).

وقال المنذري في الترغيب (٢٣٦/٣): «رواه الطبراني والبزار، وإسناده حسن».

وقال الهيثمي في المجمع (١٦٧/٨): «رواه الطبراني والبزار، وإسناد البزار حسن»، قلت: أما إسناد البزار، ففيه علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف.

وأما إسناد الطبراني ففيه محمد بن سعيد الأثرمْ وتقدم في الحديث (٦٥٥) أنه: متروك. وعليه: فالحديث بمجموع طريقي ابن عباس، والطريق الأولى لحديث أنس ـ رضي الله عنهما ـ أقل أحواله أنه: حسن لغيره بلفظه المرفوع، والله أعلم.

٩١٢ ـ حديث أبي هريرة:

جاءت امرأة إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقالت:

أنا فلانة بنت فلان، قال: «ما حاجتك؟» قالت: حاجتي أن ابن عمي فلان العابد قال: «قد عرفته» (قالت)[١]: يخطبني، فأخبرني ما حق الزوج على الزوجة[٢]... الحديث[٣].

قال: صحيح.

قلت: فيه سليمان بن أبي سليمان (اليمامي)[٤] ضعفوه.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (قالت: حاجتي...) إلى هنا في (ب).

(٣) قوله: (الحديث) في (ب): الخ.

(٤) في (أ) و (ب) والتلخيص المطبوع: (اليماني)، وما أثبته من التلخيص المخطوط، ومصادر التخريج والترجمة.

٩١٢ ـ المستدرك (٤/١٧١ ـ ١٧٢): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن المغيرة السكري، ثنا القاسم بن الحكم العرني، ثنا سليمان بن أبي سليمان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال:

جاءت امرأة إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فقالت: يا رسول الله، أنا فلانة بنت فلان، قال: «قد عرفتك، فما حاجتك؟» قالت: حاجتي: أن ابن عمي فلان العابد، قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قد عرفته»، قالت: يخطبني، فأخبرني ما حق الزوج على الزوجة، فإن كان شيء أطيقه تزوجته، وإن لم أطقه لا أتزوج «قال: من حق الزوج على الزوجة ان سال دماً، وقيحاً وصديداً فلحسته لسانها ما أدت =

. . . .

= حقه، ولو كان ينبغي لبشر أن يسجد لبشر، لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها وإذا دخل عليها، لما فضله الله تعالى عليها»، قالت: والذي بعثك بالحق لا أتزوج ما بقيت في الدنيا.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٢/١٧٨ رقم ١٤٦٦) من طريق القاسم بن الحكم، عن سليمان، به نحوه.

قال البزار: «سليمان بن داود لين، ولم يتابع على هذا».

وقال الهيثمي في المجمع (٤/٣٠٧): «فيه سليمان بن داود اليمامي وهو ضعيف».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/١١٢٦) من طريق سليمان اليمامي، به بنحوه.

والحديث ذكره المنذري في الترغيب (٣/٧٥) وعزاه للبزار والحاكم، وقال: «سليمان واه».

ولحديث أبي هريرة هذا طريق أخرى.

أخرجها الترمذي في سننه (٤/٣٢٣ ـ ٣٢٤ رقم ١١٦٩) في الرضاع، باب ما جاء في حق الزوج على المرأة.

وابن حبان (ص ٣١٤ رقم ١٢٩١).

والبزار (٣/١٥٠ رقم ٢٤٥١).

والبيهقي (٧/٢٩١) في القسم والنشوز، باب ما جاء في عظم حق الزوج على المرأة، من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال:

«لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها».

هذا لفظ الترمذي، وبمثله البيهقي، وزاد: «لما عظم الله من حقه عليها». =

. . . .

= وأما لفظ البزار، وابن حبان، ففي أوله قصة، قال أبو هريرة: ان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دخل حائطاً من حوائط الأنصار، فإذا فيه جملان يضربان، ويرعدان، فاقترب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ منهما، فوضعا جرانهما بالأرض، فقال من معه: يسجد لك؟ فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«ما ينبغي لأحد أن يسجد لأحد، ولو كان أحد ينبغي له أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما عظم الله عليها من حقه»، والسياق لابن حبان.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل سليمان هو اليمامي ضعفوه». قلت: سليمان بن داود اليمامي أبو الجمل هذا ضعيف. قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وتقدم في التخريج أن البزار قال عنه: لين، وقال ابن حبان: ضعيف، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد». / الكامل لابن عدي (١١٢٥/٣)، والميزان (٢٠٢/٢ رقم ٣٤٤٩)، واللسان (٨٣/٣ ـ ٨٤ رقم ٢٩٧).

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الترمذي، وابن حبان، والبيهقي، من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فسندها حسن.

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص تقدم في الحديث (٦٤١) أنه صدوق، وأبو سلمة بن عبد الرحمن تقدم في الحديث (٦٩٣) أنه: ثقة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سليمان بن داود اليمامي، وأما المرفوع منه فهو حسن لغيره بالطريق التي رواها الترمذي وغيره، وانظر الحديث الآتي برقم (٩١٣).

٩١٣ ـ حديث بريدة مرفوعاً:

«لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها».

قال: صحيح.

قلت: بل واه، وفي[1] إسناده صالح بن حيّان، متروك.

---

(١) قوله: (وفي)، في (ب): (وممن في).

٩١٣ ـ المستدرك (١٧٢/٤): حدثني محمد بن صالح بن هانيء، ثنا السري بن خزيمة، ثنا عبد العزيز بن الخطاب، ثنا حبان بن علي، عن صالح بن حبان، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، أن رجلاً أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: يا رسول الله، علمني شيئاً ازداد به يقيناً، قال: فقال:

«ادع تلك الشجرة» فدعا بها، فجاءت حتى سلمت على النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ثم قال لها: ارجعي، فرجعت، قال: ثم أذن له، فقبل رأسه، ورجليه، وقال: «لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (١٣٧٢/٤) من طريق عبد العزيز بن الخطاب به مختصراً، ولفظه:

جاء أعرابي إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: ائذن لي أقبل رأسك، قال: فأذن له، فقبل رأسه ورجليه.

وأخرجه بعده أيضاً من طريق أبي بكر بن عياش، عن صالح بن حيان، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل واه، وفي إسناده =

. . . .

= صالح بن حيان متروك».

قلت: صالح بن حيان القرشي، الكوفي هذا ضعيف. / الكامل لابن عدي (٤/١٣٧١ ـ ١٣٧٣)، والتقريب (١/٣٥٨ رقم ١٠)، والتهذيب (٤/٣٨٧ رقم ٦٤٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف صالح بن حيان، وقوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ : «لو كنت آمراً أحد...» (الحديث) حسن لغيره كما في الحديث السابق والله أعلم.

٩١٤ ـ حديث (محمد بن طلحة)[١]، عن أبيه:

أن رجلاً من العرب كان يغشى أبا بكر، يقال له: عُفَير[٢]، فقال له أبو بكر: يا عفير، ما سمعت من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الوُدِّ؟ قال: سمعته يقول: «الوُدُّ يتوارث، والبغض يُتوارث».

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الرحمن بن أبي بكر المُلَيْكي، وهو رواه، وفي الخبر انقطاع.

---

(١) في (أ): (طلحة بن محمد)، وفي (ب): (طلحة بن عبيد الله)، ثم صوبت على ما في (أ)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

٩١٤ ـ المستدرك (٤/١٧٦): أخبرنا عبد الله بن إسحاق الخراساني العدل، ثنا أحمد بن عبيد النحوي، ثنا أبو عامر العقدي، ثنا عبد الرحمن بن أبي بكر التيمي، قال: عن محمد بن طلحة، عن أبيه، أن رجلاً من العرب كان يغشى أبا بكر يقال له: عفير، فقال له أبو بكر: يا عفير، ما سمعت من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول في الود؟

قال: سمعته يقول: «الود يتوارث، والبغض يتوارث».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه (١/١/١٢١).

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٣٨ أ).

والقضاعي في مسند الشهاب (١/١٥٦ ـ ١٥٧ رقم ٢١٨). =

. . . .

= والخطيب في الموضح (١/٢٤ ـ ٢٥).

جميعهم من طريق أبـي عامر العقدي، عن عبد الرحمن بن أبـي بكر، به نحوه.

وأخرجه البخاري في الموضع نفسه مقروناً بالرواية السابقة، من طريق شبابة، عن عبد الرحمن، به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٧/١٨٩ رقم ٥٠٧).

ومن طريقه أبو نعيم في الموضع السابق.

وأخرجه الخطيب في الموضع السابق.

كلاهما من طريق موسى بن داود الضبـي، عن عبد الرحمن بن أبـي بكر، به نحوه.

وأخرجه ابن أبـي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ٣٠٥ أ) من طريق يزيد بن هارون عن عبد الرحمن، به نحوه.

هكذا رواه كل من أبـي عامر، وشبابة، وموسى بن داود، ويزيـد بن هارون، عن عبد الرحمن، به على أنه من مسند عفير.

وخالفهم المسيب بن شريك، وآدم بن أبـي أياس، ومحمد بن إسماعيل بن أبـي فديك، فرووه عن عبد الرحمن بن أبـي بكر، عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن أبـي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسـول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ . . . ، الحديث بنحوه هكذا على أنه من مسند أبـي بكر.

أما رواية المسيب بن شريك، فأخرجها أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١/٢٥٤ ـ ٢٥٥ رقم ١١٠)، فقال: حدثنا محمد بن يونس بن موسى، حدثنا إبراهيم بن إسحاق الأحمر، حدثنا المسيب بن شريك، فذكره.

ومن طريق الشافعي أخرجه الخطيب في الموضع السابق. =

. . . .

= وأما رواية آدم بن أبـي إياس، فأخرجها الخطيب في الموضع السابق أيضاً، من طريق إبراهيم بن هانيء، عنه.

وأما رواية محمد بن إسماعيل بن أبـي فديك، فأخرجها أبو الشيخ في الأمثال (ص ١٣٣ رقم ٢١٦).

والخطيب في الموضع السابق.

كلاهما من طريق ضرار بن صُرَد، عنه.

والحديث أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/١١٨ رقم ٤٣).

وفي التاريخ الكبير (١/١٢١).

وابن أبـي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ٣٠٥ أ).

كلاهما من طريق عبد الله بن المبارك، عن محمد بن عبد الرحمن، عن محمد بن فلان بن طلحة، عن أبـي بكر بن حزم، عن رجل من أصحاب النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قال: كَفيتُك أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إن الود يتوارث».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «المليكي واه، وفي الخبر انقطاع» قلت: أما المليكي فهو عبد الرحمن بن أبـي بكر المليكي، وتقدم في الحديث (٥٧٩) أنه ضعيف.

وأما الانقطاع فهو بين طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبـي بكر، وبين أبـي بكر الصديق ــ رضي الله عنه ــ، قال أبو زرعة: «طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبـي بكر الصديق، عن أبـي بكر الصديق، مرسل». / المراسيل لابن أبـي حاتم (ص ١٠١ رقم ١٥٧).

وطلحة هذا مقبول. / ثقات ابن حبان (٤/٣٩٢)، والتهذيب (٥/١٧ ــ ١٨ رقم ٣١)، والتقريب (١/٣٧٨ رقم ٣٠). =

. . . .

= وأما مخالفة المسيب بن شريك، وآدم بن أبـي إياس، ومحمد بن إسماعيل بن أبـي فديك، بجعل الحديث من مسند الصديق ــ رضي الله عنه ــ، فلا يستبعد أن يكون الخطأ من المليكي نفسه، فإنه ضعيف كما سبق، لكن رواية المسيب، وابن أبـي فديك لم تثبت عنهما.

أما رواية المسيب، فهي من طريق محمد بن يونس الكديمي وتقدم في الحديث (٥٧٠) أنه متهم بالوضع.

وأما رواية ابن أبـي فديك، فهي من طريق ضرار بن صُرَد، وتقدم في الحديث (٥٤٣) أنه متروك.

أما الطريق الأخرى التي أخرجها ابن أبـي عاصم، والبخاري في الأدب والتاريخ ففي سندها: محمد بن فلان بن طلحة، ولم أعرفه، وقال الشيخ فضل الله الجيلاني في كتابه «فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد» (١/١١٩):

«محمد بن فلان بن طلحة مجهول، وإن كان محمد بن عبد الرحمن بن طلحة العبدي فهو ضعيف يسرق الحديث. . .».

قلت: العبدي لم يذكر أبو بكر بن حزم من شيوخه، ولا محمد بن عبد الرحمن بن أبـي ذئب من الرواة عنه، فالله أعلم. / انظر تهذيب الكمال للمزي (٣/١٢٣١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم ومن وافقه للعلل المذكورة في دراسة الإسناد.

وأما الطريق الأخرى التي رواها البخاري وابن أبـي عاصم، فيتوقف الحكم عليها على معرفة محمد بن فلان بن طلحة، ولا يستقيم ضعف الحديث بالطريق الآتية لشدة ضعفها، والله أعلم.

٩١٥ ـ حديث عبد الرحمن بن أبـي بكر قال:

لقي أبو بكر الصديق رجلاً من العرب يقال له: عُفَيْر[١]، فقال له أبو بكر: ما سمعت من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول (في الوُدِّ)[٢]؟

قال: سمعته يقول: «إن الود، والعداوة يتوارثان».

قلت: فيه يوسف بن عطية، وهو هالك.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قولـه: (الحديث) إشـارة لاختصار متنه.

(٢) ليست في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٩١٥ ـ المستدرك (١٧٦/٤): حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم المزكي، ثنا جعفر ابن محمد الحسين، ثنا يحيى بن يحيى، ثنا يوسف بن عطية، عن أبـي بكر المليكي، عن محمد بن طلحة بن عبد الله، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبـي بكر قال: لقي أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ رجلاً من العرب يقال له: عفير، فقال له أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: ما سمعت من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول في الود؟ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إن الود والعداوة يتوارثان».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/ ١٩٠ رقم ٥٠٨) من طريق يوسف بن عطية، به نحوه، وقد سقط من إسناده محمد بن طلحة.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده يوسف بن عطية بن ثابت الصفار، وتقدم في الحديث (٨٧٨) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف يوسف بن عطية، ولا يستقيم ضعفه بشيء من الطرق السابقة في الحديث قبله، لما تقدم، والله أعلم.

٩١٦ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«ما من مسلم يدرك ابنتين[١] فيحسن إليهما (ما صحبتاه، أو صحبهما)[٢] إلا أدخلتاه الجنة».

قال: صحيح.

قلت: فيه (شرحبيل بن سعد)[٣]، وهو واه[٤].

---

(١) في (ب)، (ابنتان)، وما أثبته من (أ)، لأن السياق يقتضيه، وسيأتي سياق لفظ المستدرك، وإلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

(٢) في (أ): (ما صحبته أو صحبتهما): وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ) و (ب): (مسلم بن شرحبيل بن سعد)، والصواب حذف قوله: (مسلم بن) كما في المستدرك وتلخيصه.

(٤) من هذا الموضع حصل اختلاف في نسخة (أ) في الترتيب، وفي التعقيب على بعض الأحاديث.

أما التعقب، فإن المثبت في هذا الحديث إنما هو من نسخة (ب)، ويؤيده ما في التلخيص، ولفظه: «شرحبيل واه».

وأما في (أ) فقال: «قال: صحيح على شرط البخاري ومسلم. قلت: أخرجه البخاري سوى قوله: لتعقل عنه»، وهذا التعقب إنما هو على الحديث الآتي برقم (٩٧٧) في كتاب الأدب، نقله الناسخ لنسخة (أ) هنا، والذي هنا نقله إلى الحديث رقم (١٠٦٥) في كتاب الحدود ونقل تعقب الحديث (١٠٦٥) الذي في الحدود إلى الحديث رقم (٩٧٧)، وسيأتي مزيد من التوضيح عند كل حديث من الأحاديث المشار إليها.

وأما الترتيب، فإن حديث ابن عباس هذا هو آخر حديث من الأحاديث المتعقبة في كتاب البر والصلة ـ كما في نسخة (ب)، والتلخيص، ويليه كتاب اللباس، وهذا الترتيب موافق لترتيب المستدرك. =

. . . .

= أما في نسخة (أ) فإنه اتبع هذا الحديث بأحاديث من كتاب الأدب، وأولها الحديث رقم (٩٧٨)، وآخرها الحديث رقم (٩٨٥)، ثم اتبعه بالكتب الآتية:

كتاب الإيمان والنذور، والرقاق، والفرائض، والحدود، ثم أتى بكتاب اللباس واتبعه بكتاب الطب، والأضاحي، والذبائح، والتوبة والإنابة، والأدب، ثم كتاب تعبير الرؤيا حيث اتفق مع الترتيب الصحيح، وسيأتي التنبيه على هذا الاختلاف في موضعه.

٩١٦ ـ المستدرك (١٧٨/٤): أخبرنا أبو الطيب محمد بن علي بن الحسين الحيري، ثنا محمد بن عبد الوهاب بن حبيب، ثنا يعلي بن عبيد، ثنا فطر بن خليفة، قال: كنت جالساً عند زيد بن علي ـ رضي الله عنه ـ بالمدينة، فمر عليه شيخ يقال له: «شرحبيل أبو سعد، فقال له زيد: من أين جئت يا أبا سعد؟ قال: من عند أمير المدينة حدثته بحديث، قال: فحدث به القوم، قال: سمعت ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ يقول: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ما من مسلم تدرك له ابنتان، فيحسن إليهما ما صحبتاه، أو صحبهما إلا أدخلتاه الجنة» ثم ساقه الحاكم من طريق أخرى، عن فطر، فقال:

«وقد حدثناه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن دينار، وأبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد، قالا: ثنا أحمد بن محمد بن نصر، ثنا أبو نعيم، ثنا فطر، عن شرحبيل بن مسلم، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، نحوه.

قال الحاكم: «هذا وهم، فإن شرحبيل هذا هو أبو سعد شرحبيل بن سعد، شيخ من أهل المدينة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٢٣٥ ـ ٢٣٦) والبخاري في الأدب المفرد (١/١٦٠ رقم ٧٧). =

= وابن ماجه (٢/١٢١٠ رقم ٣٦٧٠) في الأدب، باب بر الولد والإحسان إلى البنات.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٠٠ رقم ٢٠٤٣). وأبو يعلي في مسنده (٤/٤٤٥ رقم ٢٥٧١) و(٥/١٢٨ رقم ٢٧٤٢).

والطبراني في الكبير (١٠/٤١٠ رقم ١٠٨٣٦).

جميعهم من طريق فطر، به وذكروا المرفوع فقط بنحوه، وأما القصة فلم يذكروها وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (١/٣٦٣) من طريق عكرمة قال: كنت جالساً عند زيد بن علي، فذكر نحو القصة التي ذكرها فطر، والمرفوع بلفظه.

دراسة الإسناد:

الحديث مداره على شرحبيل بن سعد، أبو سعد المدني مولي الأنصار، وهو صدوق إلا أنه اختلط بآخره، الكامل لابن عدي (٤/١٣٥٨ ـ ١٣٥٩)، والتهذيب (٤/٣٢٠ ـ ٣٢٢ رقم ٥٥٢)، والتقريب (١/٣٤٨ رقم ٣٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط شرحبيل بن سعد، وكذا حكم عليه الألباني في ضعيف الجامع (٥/١٢٥ رقم ٥٢٢٠).

والحديث صححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٣/٣٥٣ و٥/١٤٢) وهذا تساهل منه رحمه الله.

كتاب اللباس

٩١٧ ـ حديث ابن عباس:

كان أبو طالب يعالج زمزم، وكان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ممن ينقل الحجارة(١) . . . الخ.

قال: صحيح.

قلت: فيه النضر أبو عمر ضعفوه.

---

(١) من قوله: (وكان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ) إلى هنا ليس في (ب).

٩١٧ ـ المستدرك (٤/١٧٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا أبو يحيى الحماني عبد الحميد بن عبد الرحمن ثنا النضر أبو عمر الخزاز، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال:

كان أبو طالب يعالج زمزم، وكان النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ممن ينقل الحجارة، وهو يومئذ غلام، فأخذ النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إزاره، فتعرى، واتقى به الحجر، فغشي عليه، فقيل لأبي طالب: أدرك ابنك فقد غشي عليه، فلما أفاق النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من غشيته سأله أبو طالب عن غشيته، فقال: «أتاني آت عليه ثياب بيض، فقال لي: استتر، فقال ابن عباس: فكان ذلك أول ما رآه النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من النبوة: أن قيل له: استتر، فما رؤيت عورته من يومئذ. =

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/١٥٧).

وابن عدي في الكامل (٧/٢٤٨٧).

وأبو نعيم في الدلائل (١/٢٤٢ ـ ٢٤٣ رقم ١٣٥).

ثلاثتهم من طريق النضر، به ولفظ ابن سعد، وابن عدي مختصر، ولفظ أبـي نعيم نحوه.

وأصل الحديث في الصحيحين بغير هذه السياق.

فقـد أخرجـه البخاري (١/٤٧٤ رقم ٣٦٤) و(٣/٤٣٩ رقم ١٥٨٢) و(٧/١٤٥ ـ ١٤٦ رقم ٣٨٢٩) في الصلاة، باب كراهية التعري في الصلاة وغيرها.

وفي الحج، باب فضل مكة وبنيانها، وفي مناقب الأنصار، باب بنيان الكعبة وأخرجه مسلم في صحيحـه (١/٢٦٧ ـ ٢٦٨ رقم ٧٦ و٧٧) في الحيض، باب الاعتناء بحفظ العورة.

كلاهما من طريق عمرو بن دينار، سمعت جابر بن عبد الله يحدث، أن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كان ينقل معهم الحجارة للكعبة، وعليه إزاره، فقال له العباس عمه يا ابن أخي، لو حللت إزارك فجعلته على منكبيك دون الحجارة قال: فحله فجعله على منكبيه، فسقط مغشياً عليه، فما رؤي بعد ذلك عرياناً ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

وقال الحافظ في الفتح (٣/٤٤١) عن طريق النضر أبـي عمر هذه:

«والنضر ضعيف، وقد خبط في إسناده، وفي متنه، فإنه جعل القصة في معالجة زمزم بأمر أبـي طالب، وهو غلام».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «النضر ضعفوه» قلت: =

. . . .

= النضر هذا هو ابن عبد الرحمن، أبو عمر الخزاز، وهو متروك. الكامل لابن عدي (٧/٢٤٨٦ ـ ٢٤٨٨)، والتقريب (٢/٣٠٢ رقم ٩٦)، والتهذيب (١٠/٤٤١ رقم ٨٠٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف النضر أبي عمر وأما أصل القصة فثابت في الصحيحين ـ كما تقدم ـ، والله أعلم.

٩١٨ ـ حديث علي بن عمر (بن علي)[١] بن أبـي طالب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً:

«عورة الرجل على الرجل[٢] كعورة المرأة على الرجل، وعورة المرأة على المرأة كعورة المرأة على الرجل».

قال: صحيح.

قلت: فيه (إبراهيم بن علي)[٣] الرّافعي ضعّفوه.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) إلى هنا ينهي متن الحديث في (ب)، وبعد، قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (علي بن إبراهيم).

٩١٨ ـ المستدرك (٤/١٨٠): حدثني علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، وعلي بن الصقر السكري، قالا: ثنا إبراهيم بن حمزة الزهري، ثنا إبراهيم بن علي الرافعي، حدثني علي بن عمر بن علي بن أبـي طالب ـ رضي الله عنه ـ، عن أبيه، عن جده، أن النبـي ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث ذكره في كنز العمال (٧/ ٣٣٠ رقم ١٩١١٠)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «الرافعي ضعفوه».

قلت: الرافعي هذا هو إبراهيم بن علي بن حسن بن علي بن أبـي رافـع الرافعي وهو ضعيف الكامل لابن عدي (١/٢٥٦ ـ ٢٥٧)، والتقريب (١/ ٤٠ رقم ٢٤٥)، والتهذيب (١/١٤٦ رقم ٢٦٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الرافعي، وكذا حكم عليه الألباني في ضعيف الجامع (٤/ ٥٩ رقم ٣٨٢٩) وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (٣٩٢٣) ولما يطبع.

٩١٩ ـ حديث أبـي هريرة:

أتى رجل النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: إني رجل حُبِّبَ إليَّ الجمال[١]، وأعطيت منه ما ترى، حتى ما أحب أن يفوقني أحد بِشِرَاكٍ، أَوْ شِسْعٍ، أَفَمِنَ الكبر هذا؟ قال: «لا، ولكن من الكبر: بَطَر الحق[٢]، وغَمْص الناس»[٣].

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الرحمن بن عثمان (أبو بحر)[٤]، قال أحمد: طرح الناس حديثه[٥].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) قوله: (بَطَر الحق): هو أن يجعل ما جعله الله حقاً من توحيده وعبادته باطلاً.

وقيل: هو أن يتجبر عند الحق، فلا يراه حقاً. وقيل: هو أن يتكبر عن الحق فلا يقبله. / النهاية (١/١٣٥).

(٣) غَمَص الناس: أي احتقرهم، ولم يرهم شيئاً. / النهاية (٣/٣٨٦).

(٤) في (أ): (وأبو الحز)، والعبارة ليست في (ب)، وما أثبته من التلخيص وإسناد المستدرك.

(٥) الجرح والتعديل (٥/٢٦٤ ـ ٢٦٥ رقم ١٢٥٢).

٩١٩ ـ المستدرك (٤/١٨١ ـ ١٨٢): حدثني علي بن عيسى الحيري، ثنا الحسين بن محمد القباني، ثنا يحيى بن حكيم، ثنا أبو بحر عبد الرحمن بن عثمان البكراوي، ثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أن رجلاً أتى النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: يا رسول الله، إني رجل حبب إلي الجمال، وأعطيت منه =

. . . .

= ما ترى، حتى ما أحب أن يفوتني أحد بشراك نعلي أو شسع نعلي، أفمن الكبر هذا؟ قال: «لا، ولكن من الكبر بطر الحق، وغمص الناس».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٣٥٢/٤ رقم ٤٠٩٢) في اللباس، باب ما جاء في الكبر، من طريق عبد الوهاب، حدثنا هشام، فذكره بنحوه.

ومن طريق أبي داود أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة (ص ٣٦٩).

قال الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول (٦١٥/١٠): «حديث صحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عند الحاكم عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي، أبو بحر البكراوي، وهو ضعيف. الجرح والتعديل (٢٦٤/٥ ـ ٢٦٥ رقم ١٢٥٢)، والكامل، (١٦٠٥/٤ ـ ١٦٠٦)، والتهذيب (٢٢٦/٦ رقم ٤٥٦)، والتقريب (٤٩٠/١ رقم ١٠٣٦).

ولم ينفرد عبد الرحمن هذا بالحديث، بل تابعه عليه عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي عند أبي داود ـ كما تقدم ـ.

وعبد الوهاب ثقة، أخرج له الجماعة، وعيب عليه أنه اختلط قبل موته بثلاث سنين، ورد ذلك الذهبي بقوله في الميزان (٦٨١/٢):

«قلت: لكنه ما ضر تغيره حديثه، فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير. قال العقيلي: حدثنا الحسن بن عبد الله الزارع، حدثنا أبو داود، قال: تغير جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي، فحجب الناس عنهم».

وقال ابن حجر في هدى الساري (ص ٤٢٣):

«احتج به الجماعة، ولم يكثر البخاري عنه، والظاهر أنه إنما أخرج له عمن سمع منه قبل اختلاطه، كعمر بن علي، وغيره، بل نقل العقيلي أنه لما اختلط حجبه أهله فلم يرو في الاختلاط شيئاً». =

. . . .

= قلت: وأبو داود أخرج الحديث هنا من طريق أبـي موسى محمد بن المثنى، وهو ممن أخرج الشيخان لعبد الوهاب من طريقه ـ كما في فتح المغيث (٣/ ٣٤٠) ـ، وانظر ترجمة عبد الوهاب هذا في الجرح والتعديل (٦/ ٧١ رقم ٣٦٩)، والتهذيب (٦/ ٤٤٩ رقم ٩٣٤)، والكواكب النيـرات مع حاشيته (ص ٣١٤ ـ ٣١٩ رقم ٣٨).

وأما هشام بن حسان الأزدي، فتقدم في الحديث (٦٦١) أنه ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وقد روى له الجماعة.

ومحمد بن سيرين تقدم في الحديث (٦٦١) أيضاً أنه إمام كبير القدر ثقة ثبت، وروى له الجماعة أيضاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف أبـي بحـر، وهو صحيـح لغيره بالطريق الصحيحة التي أخرجها أبو داود ـ كما تقدم ـ.

وأصل الحديث في صحيح مسلم (١/ ٩٣ رقم ١٤٧) من حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال:

«لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر»، قال رجل:

إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً، ونعله حسناً، قال:

«إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق، وغمط الناس».

٩٢٠ ـ حديث دحية الكلبي:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حين بعثه إلى هرقل، فلما رجع أعطاه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قُبْطيَّة[1]... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) من قوله: (فلما رجع) إلى هنا ليس في (ب).

والقبطية: الثوب من ثياب مصر، رقيقة بيضاء. النهاية (٤/٦).

٩٢٠ ـ المستدرك (٤/١٨٧): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا يحيى بن أيوب العلاف بمصر، ثنا سعيد بن أبي مريم، أنبأ يحيى بن أيوب، حدثني موسى بن جبير، أن عباس بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب حدثه، عن خالد بن يزيد بن معاوية، عن دحية بن خليفة الكلبي ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حين بعثه إلى هرقل، فلما رجع أعطاه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قبطية، فقال: «اجعل صديعها قميصاً، واعط صاحبتك صديعاً تختمر به، فلما ولى قال: «مرها تجعل تحتها شيئاً لئلا يصف».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البيهقي في سننه (٢/٢٣٤) في الصلاة، باب الترغيب في أن تكثف ثيابها.

والخطيب في تلخيص المتشابه (١/٥١٩).

كلاهما من طريق ابن أبي مريم، به نحوه.

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/٣٦٣ ـ ٣٦٤ رقم ٤١١٦) في اللباس، باب في لبس القباطي للنساء. =

. . . .

= والطبراني في الكبير (٤/٢٦٧ رقم ٤١٩٩).

كلاهما من طريق ابن لهيعة، عن موسى بن جبير، أن عبيد الله بن عباس حدثه عن خالد بن يزيد بن معاوية، فذكره بنحوه، هكذا على أن شيخ موسى بن جبير هو عبيد الله بن عباس.

قال أبو داود عقبه مشيراً إلى الاختلاف: «رواه يحيى بن أيوب، فقال: عباس بن عبيد الله بن عباس».

قلت: كذا في سنن أبي داود: (عباس بن عبيد الله)، والذي في المستدرك، وسنن البيهقي، وتلخيص المتشابه للخطيب: (عباس بن عبد الله)، وانظر دراسة الإسناد.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم وأعله الذهبي بالانقطاع، ويعني به بين خالد بن يزيد بن معاوية، وبين دحية الكلبي، نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في التهذيب (٣/١٢٩).

فقال: «قال الذهبي: لم يلق (أي خالد) دحية الكلبي».

قلت: وفي سند الحديث عباس بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، وتقدم ذكر الخلاف بين سنن أبي داود، وغيرها، وقد جاء اسمه في كتب التراجم موافقاً لما في أبي داود وهو:

عباس بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، وهو مقبول. ثقات ابن حبان (٥/٢٥٨)، والتهذيب (٥/١٢٣ رقم ٢١٥)، والتقريب (١/٣٩٨ رقم ١٥٠).

وموسى بن جبير الأنصاري، المدني، الحذاء، مولى بني سلمة مستور. ثقات ابن حبان (٧/٤٥١)، والتقريب (٢/٢٨١ رقم ١٤٤٣)، والتهذيب (١٠/٣٣٩ رقم ٥٩٦).

هذا ورواية الحاكم والبيهقي أرجح من رواية أبي داود والطبراني من حيث =

. . . .

= الاختلاف في شيخ موسى بن جبير، هل اسمه عبيد الله، أو عباس، لأن رواية أبي داود والطبراني من طريق ابن لهيعة، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه «ضعيف».

وأما رواية الحاكم والبيهقي فهي من طريق يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري، وهو أوثق من ابن لهيعة، حيث تقدم في الحديث (٥١٩) أنه «صدوق ربما أخطأ».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عباس، وموسى بن جبير، والله أعلم.

٩٢١ ـ حديث عبد الله بن جعفر:

رأيت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران ـ رداء وعمامة.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ولا واحد منهما.

---

٩٢١ ـ المستدرك (٤/١٨٩): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا موسى بن هارون، ثنا مصعب بن عبد الله بن مصعب، حدثني أبي، عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في معجمه الصغير (١/٢٣٣).

وذكره الهيثمي في المجمع (٥/١٢٩)، وعزاه أيضاً لأبي يعلى، وقال:

«فيه عبد الله بن مصعب الزبيري (في المطبوع: الزهري)، ضعفه ابن معين».

قلت: أما لفظ أبي يعلى فهو مثل لفظ الحاكم، وأما لفظ الطبراني فقال فيه: رأيت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ثوبين أصفرين.

وكلاهما روى الحديث من طريق عبد الله بن مصعب.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبد الله بن مصعب الزبيري وتقدم في الحديث (٧٢٣) أنه صدوق يخطىء ومع ذلك فلم يرو له أحد من أصحاب الكتب الستة، فضلاً عن الشيخين.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عبد الله بن مصعب.

٩٢٢ ــ حديث عقبة بن عامر:

أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يمنع أهل الحلية[١]، ويقول:

«إن كنتم تحبون حلية الجنة، وحريرها فلا تلبسنها».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه أبو (عشانة)[٢]، ولم يخرجا له.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (عانة).

٩٢٢ ــ المستدرك (١٩١/٤): حدثنا أبو العباس، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهيب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن أبا عشانة المعافري حدثه، أنه سمع عقبة بن عامر الجهني ــ رضي الله عنه ــ يخبر أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٤٥/٤) والنسائي (١٥٦/٨) في الزينة باب الكراهية للنساء في إظهار الحلي والذهب.

وابن حبان (ص ٣٥٢ ــ ٣٥٣ رقم ١٤٦٣).

والطبراني في الكبير (٣٠٢/١٧ رقم ٨٣٥).

أما الإمام أحمد فمن طريق رشيدين بن سعد، وأما الباقون فمن طريق ابن وهب، كلاهما عن عمرو بن الحارث، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بأن أبا عشانة لم يخرج له الشيخان. =

. . . .

= وأبو عشانة اسمه: حي ـ بفتح أوله، وتشديد التحتانية ـ ابن يومن ـ بضم التحتانية، وسكون الواو، وكسر الميم ـ، المصري، وهو ثقة مشهور بكنيته لكن لم يخرج له الشيخان. الجرح والتعديل (٣/٢٧٦ رقم ١٢٢٩)، والتقريب (١/٢٠٨ رقم ٦٦١)، والتهذيب (٣/٧١ رقم ١٣٨).

وعمرو بن الحارث تقدم في الحديث (٩٠١) أنه ثقة فقيه حافظ.

وعبد الله بن وهب تقدم في الحديث (٦٢٤) أنه: ثقة فقيه حافظ عابد.

وبحر بن نصر بن سابق الخولاني تقدم في الحديث (٦٦١) أنه ثقة.

وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة إمام محدث.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بهذا الإسناد، لكن ليس على شرط الشيخين على مراد الذهبي، لأنهما لم يخرجا لأبي عشانة، والله أعلم.

٩٢٣ ـ حديث سهل[١] بن معاذ، عن أبيه مرفوعاً:

«من أكل طعاماً[٢]، فقال: الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيه من غير حول (مني)[٣]، ولا قوة، غفر له ما تقدم من ذنبه.

ومن لبس ثوباً، فقال: الحمد لله الذي كساني هذا ورزقنيه من غير حول (مني)[٣] ولا قوة، غفر له ما تقدم من ذنبه.

قال: صحيح.

قلت: أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون في إسناده، وهو ضعيف[٤].

---

(١) في التلخيص: (سهيل)، والصواب ما أثبته من (أ) و (ب) والمستدرك.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) ليست في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وهو أتم للمعنى.

(٤) في (ب): (قلت: فيه أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون، وهو ضعيف)، وفي التلخيص: (قلت: أبو مرحوم ضعيف، وهو عبد الرحيم بن ميمون)، وما أثبته من (أ).

٩٢٣ ـ المستدرك (٤/١٩٢): حدثنا محمد بن صالح بن هانيء، ثنا السري بن خزيمة، ثنا عبد الله بن يزيد المقري، ثنا يحيى بن أيوب، عن أبي مرحوم، عن سهل بن معاذ، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (١/٥٠٧) فقال: حدثنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا =

. . . .

= أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرىء، ثنا سعيد بن أبي أيوب، ثنى أبي مرحوم فذكره بلفظه وأخرجه أحمد في المسند (٣/٤٣٩).

والبخاري في تاريخه (٧/٣٦٠ ـ ٣٦١).

وأبو داود (٤/٣١٠ رقم ٤٠٢٣) في اللباس، باب منه.

والترمذي (٩/٤٢٥ رقم ٣٥٢٣) في الدعوات، باب ما يقول إذا فرغ من الطعام.

وأبو يعلى في مسنده (٣/٦٢ و ٦٧ رقم ١٤٨٨ و١٤٩٨).

ومن طريق أبي يعلي أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ١٢٥ رقم ٤٦٧).

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/١٨١ رقم ٣٨٩).

جميعهم من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرىء، عن سعيد بن أبي أيوب، عن أبي مرحوم، به ولفظ البخاري، وأبي يعلي، والطبراني مثله، ولفظ أبي داود نحوه، وزاد: «وما تأخر».

وأما أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن السني، فأخرجوا شطره الأول فقط.
قال الترمذي عقبه «هذا حديث حسن غريب».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري»، ووافقه الذهبي، مع أنه من طريق أبي مرحوم.

وأخرج شطره الأول ابن ماجه (٢/١٠٩٣ رقم ٣٢٨٥) في الأطعمة، باب ما يقال إذا فرغ من الطعام، من طريق عبد الله بن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب، به بلفظه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون المعافري، مولاهم، =

. . . .

= المدني وهو صدوق زاهد. الجرح والتعديل (٥/٣٣٨ رقم ١٥٩٧)، والتهذيب (٦/٣٠٨ رقم ٦٠٣)، والتقريب (١/٥٠٥ رقم ١١٧٨).

وأما قول الذهبي هنا عن أبي مرحوم هذا: «ضعيف»، فإنه بناء على اختياره لجرح من جرحه، فقد قال ابن معين عنه: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وأما النسائي فقال: أرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته، ورجح الحافظ ابن حجر انه صدوق، وتبعه الشيخ الألباني في كتابه «إرواء الغليل» (٧/٤٨)، فذكر الأقوال السابقة، ثم قال: «فمثله يتردد النظر بين تحسين حديثه، وتضعيفه، ولعل الأول أقرب إلى الصواب، لأن الذين ضعفوه لم يفسروه ولم يبينوا سبب ضعفه». اهـ.

قلت: والحاكم هنا أخرج الحديث من طريق السري بن خزيمة، عن عبد الله بن يزيد المقرىء، عن يحيى بن أيوب، عن أبي مرحوم، عن سهل، عن أبيه.

وأخرجه في الموضع السابق (١/٦٠٧) من طريق عبد الصمد بن الفضل، عن عبد الله بن يزيد، عن سعيد بن أبي أيوب، عن أبي مرحوم، عن سهل، عن أبيه.

وهذا اختلاف على عبد الله بن يزيد، والصواب رواية عبد الصمد بن الفضل، لأنه تابعه على ذكر سعيد بن أبي أيوب جماعة، منهم الإمام أحمد، والبخاري، وغيرهم وعبد الله بن يزيد المقرىء تقدم في الحديث (٦٠٨) أنه ثقة فاضل.

وتابع المقرىء عبد الله بن وهب عند ابن ماجه.

وابن وهب تقدم في الحديث (٦٢٤) أنه ثقة فقيه حافظ عابد.

وأما سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، مولاهم، المصري، أبو يحيى بن مقلاص، فهو ثقة ثبت، روى له الجماعة. الجرح والتعديل (٤/٦٦ رقم ٢٧٧)، والتهذيب (٤/٧ ـ ٨ رقم ٩)، والتقريب (١/٢٩٢ رقم ١٢٨). =

. . . .

= وسهل بن معاذ بن أنس الجهني لا بأس به، إلا في رواية زبان عنه، وليس هذا الحديث منها. ثقات ابن حبان (٤/٣٢١)، والتهذيب (٤/٢٥٨ ـ ٢٥٩ رقم ٤٤٢)، والتقريب (١/٣٣٧ رقم ٥٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم هنا ضعيف لمخالفة السري بن خزيمة للذين رووا الحديث عن المقرىء، قبل شيخه بجعل / يحيى بن أيوب، والصواب سعيد بن أبي أيوب كما سبق.

ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته من طريق الإمام أحمد وغيره، وحسنه أيضاً الشيخ الألباني في الموضع السابق، والله أعلم.

٩٢٤ ـ حديث ابن عباس:

اعتمُّوا تزدادوا حلماً.

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الله بن أبـي (حميد)[١] تركه أحمد[٢].

---

(١) في (أ): (جميلة)، وما أثبته من (ب).

(٢) قوله: (تركه أحمد) ليس في (ب)، وعبارة أحمد: «ترك الناس حديثه». الجرح والتعديل (٥/٣١٢ ـ ٣١٣ رقم ١٤٨٧).

٩٢٤ ـ المستدرك (٤/١٩٣): حدثنا أبو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله المزني، ثنا أبو خليفة القاضي، ثنا أبو الوليد، ثنا عبيد الله بن أبـي حميـد، عن أبـي المليح بن أسامة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «اعتموا تزدادوا حلماً».

تخـــريجـــه:

الحـديث أخرجـه البزار في مسنـده (٣/٣٦٢ رقم ٢٩٤٥) من طـريق عبيد الله بن أبـي حميد به مثله.

قال البزار عقبه: «لا نعلم له طريقاً عن ابن عباس إلا هذا، واختلف فيه من أبـي المليح، فرواه عيسى بن يونس، عن عبيد الله بن أبـي حميد، عن أبـي المليح عن أبيه، وانما أتى الاختلاف من عبيد الله، لأنه لم يكن حافظاً».

وأخرجه أبو يعلى في معجمه ـ كما في اللآلىء (٢/٢٥٩).

وابن حبان في المجروحين (٢/٦٦).

وابن الجوزي في الموضوعات (٣/٤٥).

جميعهم من طريق عبيد الله بن أبـي حميد، به بلفظه.

وقد اضطرب ابن أبـي حميد فيه كما أشار إلى ذلك البزار، فروواه عن =

١

. . . .

= أبـي المليح عن أبيه، واسمه أسامة بن عمير، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ .

أخرجه الطبراني في الكبير (١/١٦٢ رقم ٥١٧).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٠٨٢).

والبيهقي في شعب الإيمان ــ كما في الموضع السابق من اللآلىء، وفيض القدير (١/٥٥٦).

وابن عساكر ــ كما في اللآلىء أيضاً.

جميعهم من طريق ابن أبـي حميد، به بلفظه، وزاد ابن عدي، والبيهقي:

«والعمائم تيجان العرب».

وله طريق أخرى عن ابن عباس.

أخرجها الطبراني في الكبير (١٢/٢٢١ رقم ١٢٩٤٦) من طريق عمران بن تمام، عن أبـي جمرة، عن ابن عباس، رفعه بلفظه.

قال الهيثمي في المجمع (٥/١١٩): «فيه عمران بن تمام، وضعفه أبو حاتم بحديث غير هذا».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبيد الله بن أبـي حميد غالب الهذلي، أبو الخطاب البصري وتقدم في الحديث (٨٩٠) انه: متروك الحديث.

وللحديث علة أخرى أيضاً وهي أن عبيد الله هذا قد اضطرب فيه كما تقدم، فمرة يرويه عن أبـي المليح، عن ابن عباس، ومرة يرويه عن أبيه، وتقدم كلام البزار عن هذه العلة.

وأما الطريق الأخرى التي رواها الطبراني عن عمران بن تمام، عن أبـي جمرة، عن ابن عباس: ففي سندها عمران بن تمام هذا، وقد ذكره ابن أبـي حاتم في الجرح (٦/٢٩٥ رقم ١٦٣٤) وقال: «سألت أبـي عنه، =

. . . .

= فقال: كان عندي مستوراً إلى أن حدث عن أبـي جمرة عن ابن عباس، عن النبـي ــ صلّى الله عليه وسلَّم ــ بحديث منكر: أنه قال: من أكفاء الدين تفصح النبط، واتخاذ القصور في الأمصار». اهـ، وعلق ابن حجر على هذه العبارة في اللسان (٣٤٤/٤ رقم ٩٩٠) بقوله:

«يعني فافتضح». اهـ. أي فافتضح أمر عمران هذا بروايته هذا الحديث المنكر فهو ضعيف وبالإضافة لوجود عمران في سنده، فإن شيخ الطبراني لم أجد من ذكره واسمه: محمد بن صالح بن الوليد النرسي، ولم يذكره السمعاني في كتابه الأنساب برغم ذكره لعدد من الرواة فمن يقال لهم: «النرسي»، وذكر محقق معجم الطبراني أن الألباني قال في مقال له نشر في مجلة «المسلمون» (ص ٨٠ عدد ٩) المجلد السادس:

«لم أجد له ترجمة فيما لدي من كتب الرجال».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف ابن أبـي حميد، واضطرابه في الحديث.

وأما الطريق التي رواها الطبراني، فبالإضـافة لضعف عمـران بن تمام، فيتوقف الحكم عليها على معرفة حال شيخ الطبراني، والله أعلم.

٩٢٥ ـ حديث ابن عباس:

ان النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لبس قميصاً، وكان فوق الكعبين، وكان كمه مع الأصابع.

قال: صحيح.

قلت: فيه مسلم الملائي، تالف.

---

٩٢٥ ـ المستدرك (١٩٥/٤): أخبرني أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا إبراهيم بن زياد سبلان، ثنا المعافى بن عمران، عن علي بن صالح بن حي، عن مسلم الملائي، عن مجاهد، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لبس قميصاً وكان فوق الكعبين وكان كمه مع الأصابع.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن ماجه (١١٨٤/٢ رقم ٣٥٧٧) في اللباس، باب كم القميص كم يكون؟

والطبراني في الكبير (٨٨/١١ رقم ١١١٣٦).

وأبو الشيخ في أخلاق النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (ص ١٠١ و ١٠٢).

ثلاثتهم من طريق مسلم الملائي، به ولفظ أبـي الشيخ نحوه، ولفظ ابن ماجه والطبراني قال:

كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يلبس قميصاً قصير اليدين والطول.

قال البوصيري في الزوائد (٨٦/٤):

«هذا إسناد منه مسلم بن كيسان الملائي، الكوفي، وهو ضعيف». =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث في سنده مسلم بن كيسان الملائي الأعور، الكوفي، وتقدم في الحديث (٥٤٠) انه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف مسلم الملائي.

٩٢٦ ــ حديث ابن عمر، قال:

لبس عمر قميصاً جديداً، ثم قال: مُدّ كُمِّي يا بني (والزق)[١] يدك بأطراف أصابعي، واقطع ما فضل عنها[٢]. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه أبو عقيل يحيى بن المتوكِّل، ضعفوه.

---

(١) في (أ): (وألق)، وليست في (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (ثم قال: مد كمي) إلى هنا ليس في (ب).

٩٢٦ ــ المستدرك (٤/١٩٥ ــ ١٩٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، ثنا أبو سلمة بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: لبس عمر قميصاً جديداً، ثم قال: مد كمي يا بني، والزق يدك بأطراف أصابعي، واقطع ما فضل عنها، قال: فقطعت من الكمين، فصار فم الكمين بعضه فوق بعض، فقلت: لو سويته بالمقص، قال: دعه يا بني، هكذا رأيت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يفعل، قال ابن عمر فما زال القميص على أبي حتى تقطع، وما كنا نصلي (كذا) حتى رأيت بعض الخيوط تتساقط على قدميه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده يحيى بن المتوكل العمري المدني، أبو عقيل، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٧/٢٦٦٣ ــ ٢٦٦٥)، والتقريب (٢/٣٥٦ رقم ١٦٠)، والتهذيب (١١/٢٧٠ ــ ٢٧١ رقم ٥٤٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف يحيى بن المتوكل.

وأخرج هناد بن السري في الزهد (١/٣٥٠ ــ ٣٥١ رقم ٦٥٧) من طريق =

. . . .

= مطرح بن يزيد، عن عبيد الله بن زحر، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: بينما عمر جالس في أصحابه إذ أتي بقميص له كرابيس، فلبسه، فما جاوز بتراقيه حتى قال: الحمد لله الذي كساني ما أواري به عورتي، وأتجمل به في حياتي، ثم أقبل على القوم، فقال: هل تدرون لم قلت هؤلاء الكلمات؟ قالوا: لا، إلا أن تخبرنا. قال: فإني شهدت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ذات يوم أتي بثياب له جدد، فلبسها، ثم قال كما ذكرت لكم، ثم قال: «والذي بعثني بالحق ما من مسلم كساه الله ثياباً جدداً، فعمد إلى سمل من أخلاق ثيابه، فكساها عبداً مسلماً، لا يكسوه إلا كان في حرز الله، وفي جوار الله، وفي ضمان الله، ما كان عليه منها سلك حياً وميتاً»، قال: ثم مد عمر كم قميصه، لجأ بصر فيه فضلاً عن أصابعه، فقال لعبد الله بن عمر: أي بني هات الشفرة، أو المدية، فقام فجاء بها فمد كم قميصه على يده فنظر ما فضل عن أصابعه، فقده، فقال أبو أمامة قلنا يا أمير المؤمنين، ألا نأتي بخياط يكف هدبه؟ قال: لا، قال أبو أمامة فلقد رأيت عمر بعد ذلك، وإن هدب القميص لمنتشر على أصابعه ما يكفه.

والخبر أيضاً في مناقب عمر لابن الجوزي (ص ١٢٩)، وفي سنده عبيد الله بن زجر وتقدم في الحديث (٨٨٥) أنه صدوق يخطيء.

ومطرح بن يزيد، أبو المهلب الكوفي ضعيف. الكامل (٦/ ٢٤٤٠ ــ ٢٤٤١)، والتقريب (٢/ ٢٥٣ رقم ١١٦٩)، والتهذيب (١٠/ ١٧١ رقم ٣٢٢).

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجلهما، وفي قوله: فقال ــ أي عمر لعبد الله بن عمر: أي بني . . . الخ الحديث شاهد للحديث الذي معنا، فيكون حسناً لغيره به عدا قول عمر: هكذا رأيت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يفعل، فلم يرد له ذكر في هذا الحديث، والله أعلم.

٩٢٧ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«من كسا مسلماً ثوباً[١]، لم يزل في ستر الله ما دام عليه منه خيط، أو سلك».

قال: صحيح.

قلت: فيه خالد بن طَهْمان ضعيف.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

٩٢٧ ـ المستدرك (٤/١٩٦): حدثنا أبو علي الحافظ، أنبأ عبدان الأهوازي، ثنا إبراهيم بن مسلم بن رشيد إمام الجامع بالبصرة، ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري، ثنا خالد بن طهمان، عن حصين قال: كنت عند ابن عباس، فجاء سائل فسأل، فقال له ابن عباس: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم، قال وتشهد أن محمداً رسول الله؟ ـ قال: نعم، قال: وتصلي الخمس؟ قال: نعم، وتصوم رمضان؟ قال: نعم، قال: أما إن لك علينا حقاً، يا غلام، اكسه ثوباً، فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «من كسا مسلماً ثوباً، لم يزل في ستر الله ما دام عليه منه خيط، أو سلك».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الترمذي (٧/١٨٦ ـ ١٨٧ رقم ٢٦٠٢) في القيامة، باب منه، من طريق أبي أحمد الزبيري، به نحوه، ثم قال:

«هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده خالد بن طَهْمان أبو العلاء الكوفي، الخفّاف، مشهور بكنيته، وهو صدوق، إلا أنه اختلط، ورمي بالتشيع. / الكامل (٣/٨٩٠ ـ ٨٩١)، والتقريب (١/٢١٤ رقم ٤٣)، والتهذيب (٣/٩٨ ـ ٩٩ رقم ١٨٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط خالد بن طهمان.

كتــاب الطــبّ

٩٢٨ ــ حديث هشام بن عروة، عن أبيه، قال:

قلـت لعائشـة: السنن قد أخذت عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ[١]، والشعر، والعربية عن العرب، فعن من أخـذت الطب؟ قـالت: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان رجلاً مِسْقاماً، (وكان)[٢] أطباء العرب يأتونه، فأتعلم (منهم)[٣].

قال: صحيح.

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قولـه: (الحديث) إشـارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (اكا)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ): (منه)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٩٣٨ ــ المستدرك (٤/١٩٧): حدثنا إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي بالكوفة، ثنا إبراهيم بن إسحاق القاضي، ثنا عبيد الله بن موسى، أنبأ إسرائيل، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، قال: قلت لعائشة ــ رضي الله عنها ــ: قد أخذت السنن عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وذكر الحديث بلفظه. =

= **تخـريجـه**:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٦٧).

والطبراني في الكبير (٢٣/١٨٢ ـ ١٨٣ رقم ٢٩٥).

كلاهما من طريق أبـي معاوية عبد الله بن معاوية الزبيري، ثنا هشام بن عروة قال: كان عروة يقول لعائشة: يا أمتاه، لا أعجب من فهمك، أقول: زوجة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وبنت أبـي بكر، ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس، أقول ابنة أبـي بكر، وكان أعلم الناس، أو من أعلم الناس، ولكن أعجب من علمك بالطب كيف هو؟! ومن أين هو؟!

قال: فضربت على منكبه، وقالت: أي عُرَيّة، إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يسقم عند آخر عمره ـ أو في آخر عمره ـ، فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه، فتنعت له الأنعات، وكنت أعالجها له، فمن ثم.

هذا سياق أحمد، وأما سياق الطبراني ففيه قال أبو معاوية:

ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، قال: قلت لعائشة، فذكره نحوه.

وأخرجه البـزار في مسنده (٣/٢٤٠ رقم ٢٦٦٢) من طـريق محمد بن عبد الرحمن أبـي غرارة زوج جبرة، حدثني عروة بن الزبير، قال: قلت لعائشة، فذكره نحوه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في المجمع (٩/٢٤٢) ـ.

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد».

وقال الهيثمي بعد أن ساقه من رواية البزار:

«رواه البزار واللفظ له، وأحمد بنحوه. . . ، والطبراني في الأوسط والكبير وفيه عبد الله بن معاوية الزبيري، قال أبو حاتم: مستقيم الحديث، وفيه ضعف، وبقية رجال أحمد، والطبراني في الكبير ثقات، إلا أن أحمد قال: =

. . . .

= عن هشام بن عروة، أن عروة كان يقول لعائشة، فظاهره الانقطاع، وقال الطبراني في الكبير: عن هشام بن عروة، عن أبيه، فهو متصل».

دراسة الإسناد:

الحديث قال عنه الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بأنه على شرط البخاري ومسلم، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عروة بن الزبير تقدم في الحديث (٦٠٨) أنه: ثقة فقيه مشهور.

وابنه هشام تقدم في الحديث (٨٢٨) أنه: ثقة فقيه.

وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق تقدم في الحديث (٤٩٦) أنه: ثقة.

وعبيد الله بن موسى بن أبي المختار تقدم في الحديث (٥٢٨) أنه ثقة.

وجميع هؤلاء من رجال الجماعة.

وعبيد الله بن موسى هذا من شيوخ البخاري، كما في ترجمته في التهذيب (٧/ ٥٠ رقم ٩٧).

فيكون الحديث إلى هذه الطبقة على شرط الشيخين كما ذكر الحافظ الذهبي، ولكن للحديث علة فاتت الذهبي، فإن شيخ الحاكم هنا هو إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي، أبو أحمد الكوفي، ذكره الذهبي في الميزان (١/ ١٩٩ رقم ٧٨٩)، وقال: «روى عنه الحاكم واتهمه»، قلت واتهام الحاكم لشيخه هذا بسبب حديث أورده الحاكم (٢/ ٥٢) من طريق شيخه هذا، عن ابن عمر، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب منها»، ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، إلا أن نكل الحمل فيه على شيخنا»، وأقره الذهبي.

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان (١/ ٣٧٤ ــ ٣٧٥ رقم ١١٦٣) بعد أن نقل عبارة الحاكم السابقة: «قلت الحمل فيه عليه بلا ريب ــ أي على شيخ الحاكم ــ، وهذا الكلام معروف من قول عمر غير مرفوع». =

. . . .

=

قلت: وشيخ الحاكم بريء من عهدة الحديث المذكور، لأنه لم ينفرد به، لكن لم أجد من تكلم عن هذا الشيخ بجرح أو تعديل سوى من سبق، بل لم أجد من ترجم له غير الذهبي في الميزان، والحافظ في اللسان، وقد تكلم عن الحديث المشار إليه الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة (١/٣٦٤ ـ ٣٦٥) وأوضح أنه رواه الدارقطني من غير طريق هذا الشيخ، فليراجع.

وأما الطريق التي رواها الإمام أحمد، والطبراني عن أبي معاوية عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام، عن هشام، به، فإن أبا معاوية هذا ضعيف، قال عنه البخاري: وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف.

وقال العقيلي: حدث عن هشام بمناكير لا أصل لها. وقال ابن عدي: أحاديثه مناكير. وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما خالف، يعتبر حديثه إن بين السماع في روايته. وقال الساجي: صدوق، وفي بعض أحاديثه مناكير. اهـ. من الكامل لابن عدي (٤/١٥١٢)، واللسان (٣/٣٦٣ رقم ١٤٥٨).

وأما الطريق الأخرى التي رواها البزار ففي سندها محمد بن أبي بكر الجدعاني، أبو غرازة، وتقدم في الحديث (٧٦٨) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم ذكره عن حال شيخ الحاكم، وهو إلى طبقة الشيخين على شرطهما كما ذكر الذهبي، لكن الضعف أتى إليه ممن بعدهما، والحديث بمجموع الطرق المتقدم ذكرها يرتقي لدرجة الحسن لغيره، والله أعلم.

٩٢٩ ــ حديث جابر مرفوعاً.

«لكل داء دواء. . .» الحديث.

قال: على شرط مسلم.

قلت: قد أخرجه.

---

٩٢٩ ــ المستدرك (٤/١٩٩ ــ ٢٠٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ، عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ أنه قال: «لكل داء دواء، فإذا أصيب (دواء الداء) برىء باذن الله ــ عز وجل ــ».

قلت: ولفظ الحديث في هذا الموضع من المستدرك المخطوط والمطبوع: «فإذا أصيب الداء الدواء»، والتصويب من الموضع الآخر الذي أخرج الحاكم الحديث فيه، ومصادر التخريج.

تخــريجــه:

ذكر الحاكم ــ رحمه الله ــ هنا كتاب الطب، ثم أعاده مرة أخرى من ص ٣٩٩ إلى ص ٤١١، وقال الذهبي في تلخيصه هناك (ص ٣٩٩): «وقد مر كتاب الطب فيجمعان» وأعاد الحاكم هذا الحديث هناك (ص ٤٠١) فقال:

حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ أحمد بن عيسى ثنا عبد الله بن وهب، فذكر الحديث كما هنا، وقال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي، ولعله اكتفى بتعقبه له هنا وإشارته إلى سبق مرور الكتاب.

وقد ذكر الذهبي أن مسلماً أخرج الحديث، وهو كذلك.

فالحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٧٢٩ رقم ٦٩) في السلام، باب لكل داء دواء، واستحباب التداوي، من طريق ابن وهب، بمثل لفظ الحاكم هنا. =

. . . .

= وأحمد في المسند (٣/٣٣٥)، من طريق ابن وهب أيضاً بمثله، إلا أنه قال: «فإذا أصبت».

والنسائي في الطب من الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٢/٣١٠ رقم ٢٧٨٥) ـ، من طريق ابن وهب أيضاً، به.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم، كلاهما من طريق ابن وهب، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى ابن وهب كالتالي:

بحر بن نصر تقدم في الحديث (٦٦١) أنه: ثقة.

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب تقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ثقة إمام محدث.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح الإسناد كما تقدم، وقد أخرجه مسلم في صحيحه، فلم يصب الحاكم في استدراكه الحديث عليه، والله أعلم.

٩٣٠ ـ حديث (أَبي أُبـيّ بن أم حرام)[١] مرفوعاً:

«عليكم بالسَّنى[٢]، والسَّنُّوت[٣]، فإن فيهما شفاء من كل داء إلا السام»، قيل: وما السام يا رسول الله؟ قال: «الموت».

قال: صحيح.

قلت: فيه عمرو بن (بكـر)[٤] اتهمه ابن حبـان[٥]، وقال ابن عدي: له مناكير[٦].

---

(١) في (أ) و(ب): (حرام)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر التخريج.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث إشارة لاختصار متنه).

(٣) السَّنى ـ بالقصر ـ: نبات معروف من الأدوية له حمل، إذا يبس وحركته الريح سمعت له زجلاً.

والسَّنّوت: هو العسل، وقيل: الرب، وقيل: الكمون. اهـ. من النهاية (٤٠٧/٢ و٤١٤ ـ ٤١٥).

(٤) في (أ) و(ب): (بكير)، وما أثبتـه من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٥) في المجروحين (٧٨/٢ ـ ٧٩).

(٦) الكامل (١٧٩٥/٥).

٩٣٠ ـ المستدرك (٢٠١/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بكر بن سهل الدمياطي، ثنا عمرو بن بكر السكسكي، ثنا إبراهيم بن أبـي عبلة، قال سمعت أبا أبـي بن أم حرام ـ وكان قد صلى مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ الصلاتين يقول: =

. . . .

=

«عليكم بالسنى والسنوت، فإن فيهما شفاء من كل داء إلا السام، قيل: يا رسول الله، وما السام؟ قال: «الموت».

قال إبراهيم بن أبي عبلة: والسنوت: الشِّبِتُّ، قال عمرو بن بكر، وغيره: يقول: السنوت هو العسل الذي يكون في الزق، وهو قول الشاعر:

هو السمن بالسنوت لا خير فيهما
وهم يمنعون الجار أن يتجردا

قلت: الشِّبِتُّ ذكر في لسان العرب (٢/٤٨) أنه: نبت، ولم يذكر شيئاً عنه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١١٤٤ رقم ٣٤٥٧) في الطب، باب السنا، والسنوت، من طريق إبراهيم بن محمد الفريابي، ثنا عمرو بن بكر السكسكي، به، فذكره بلفظه، وفيه:

قال عمرو: قال ابن أبي عبلة: السنوت: الشبت، وقال آخرون: بل هو العسل الذي يكون في زقاق السمن، وهو قول الشاعر:

هم السمن بالسنوت لا ألس فيهم
وهم يمنعون جارهم أن يُقَرّدَا

وأخرجه البغوي ــ كما في الإصابة (٤/١٩٥) ــ.

وأورد المزي ــ رحمه الله ــ في تحفة الأشراف (٩/١٢٣ رقم ١١٨٥٨) هذا الحديث، وذكر أن ابن أبي عاصم رواه عن إبراهيم بن محمد الفريابي، عن شداد بن عبد الرحمن الأنصاري ــ من ولد شداد بن أوس ــ، وعمرو بن بكر السكسكي، كلاهما عن إبراهيم ابن أبي عبلة، به.

ثم أخرجه في تهذيب الكمال (٢/١٠٢٧) من طريق أبي نعيم، وطريق أخرى، عن أبي بكر بن أبي عاصم، بالإسناد السابق، ونحو لفظ ابن ماجه، ثم قال:

=

. . . .

= «رواه ـ يعني ابن ماجه ـ عن إبراهيم بن محمد الفريابي، فوافقناه فيه بعلو، ولم يذكر شداد بن عبد الرحمن».

قلت: وهذه فائدة قل أن يحظى بمثلها، فإن في رواية شداد هذا غنية عن رواية عمرو بن بكر التي لا يستقيم عودها على ما سيأتي بيانه.

دراسة الإسناد:
الحديث في سنده عمرو بن بكر بن تميم السكسكي، الشامي، وهو متروك. اهـ. من المجروحين (٢/٧٨ ـ ٧٩)، والكامل (٥/١٧٩٥).

والتقريب (٢/٦٦ رقم ٥٤١)، والتهذيب (٨/٨ رقم ٩).

لكن عمراً هذا لم ينفرد به، بل تابعه ـ كما تقدم ـ شداد بن عبد الرحمن الأنصاري الذي هو من ولد شداد بن أوس وقد ذكره ابن حبان في ثقاته (٦/٤٤١) وقال:

«مستقيم الحديث»، وروى عنه عبد الله بن مروان بن معاوية الفزاري، وإبراهيم ابن محمد بن يوسف الفريابي، وعليه فيكون حسن الحديث.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لشدة ضعف عمرو بن بكر، وهو حسن لذاته بالطريق الأخرى التي رواها المزي من طريق ابن أبي عاصم.

وله شاهد من حديث أسماء بنت عميس، وأم سلمة، وأنس ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث أسماء بنت عميس ـ رضي الله عنها ـ فلفظه:

قالت: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«بماذا كنت تستمشين؟» قلت: بالشبرم، قال: «حار حار»، ثم استمشيت بالسنا، فقال: «لو كان شيء يشفي من الموت كان السنا»، (أو) «السنا شفاء من الموت». =

= أخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف في القسم الأول من الجزء الثامن الملحق بالمجلد السابع (ص ٧ ــ ٨ رقم ٣٤٨٦)، في الطب، باب في شرب الدواء الذي يمشي، أخرجه من طريق عبـد الحميد بن جعفـر، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن مولى المعمر التيمي، عن أسماء بنت عميس، به، واللفظ له، إلا أنه قال: «والسنا شفاء من الموت» والتصويب من مسند أحمد (٣٦٩/٦) حيث أخرجه من طريق ابن أبـي شيبة.

وكذا ابن ماجه في سننه (١١٤٥/٢ ــ ١١٤٦ رقم ٣٤٦١) في الطب، باب دواء المشي.

وأخرجه الترمذي في سننه (٢٥٤/٦ ــ ٢٥٥ رقم ٢١٦٣) في الطب، باب ما جاء في السنا، من طريق عبد الحميد بن جعفر، حدثني عتبة بن عبد الله، عن أسماء بنت عميس، فذكره بنحوه، وقال: «هذا حديث غريب».

قلت: والاختلاف بين رواية ابن أبـي شيبة، ورواية الترمذي هذه، مع أن كلا الروايتين من طريق عبد الحميد بن جعفر، هذا الاختلاف تطرق له الحافظ ابن حجر في التهذيب متعقباً المزي.

فقد ذكر في التهذيب (٩٨/٧ رقم ٢٠٩) ترجمة عتبة بن عبد الله الذي في رواية الترمذي، وقول المزي: «روى له الترمذي هذا الحديث الواحد، وقد رواه ابن ماجه من حديث عبد الحميد، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن مولى لمعمر التيمي، عن أسماء، فيحتمل أن يكون هذا المبهم هو عتبة هذا»، فتعقبه ابن حجر بقوله: «قلت: ليس هو المبهم، فإن كلام البخاري في تاريخه في ترجمة زرعة يقتضي أن زرعة هو عتبة المذكور، اختلف في اسمه على عبد الحميد، وعلى هذا فرواية الترمذي منقطعة لسقوط المولى منها».

قلت: ومقتضى كلام ابن حجر أن رواية ابن أبـي شيبة أصوب من رواية الترمذي، لكن الحديث: أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٠٠/٤ ــ ٢٠١) من طريق زرعة بن عبد الله ابن زياد، أن عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ حدثه، عن أسماء، فذكره بنحوه. =

. . . .

= قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

قلت: وزرعة هذا هو الذي روى الحديث من طريقه ابن أبي شيبة، له ترجمة في التهذيب (٣/٣٢٥ ـ ٣٢٦ رقم ٦٠٥)، ويقال له: زرعة بن عبد الله، وابن عبد الرحمن وسبق الكلام عن التفريق بينه وبين عتبة.

وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/١٠٥) من طريق أبي أسامة، عن عبد الحميد ابن جعفر، به نحوه، والسياق موافق لسياق ابن أبي شيبة.

وأما حديث أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ فأخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/٣٩٨ ـ ٣٩٩ رقم ٩٥٢) من طريق ركيح بن أبي عبيدة، عن أبيه، عن أم سلمة قالت: دخل علي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «ما لي أراك مرتثة؟» فقلت: شربت دواء أستمشي به، قال: «وما هو؟» قلت: الشبرم، قال: «وما لك وللشبرم؟ ـ قال ـ فإنه حار نار، عليك بالسنا والسنوت فإن فيهما دواء من كل شيء إلا السام».

قال الهيثمي في المجمع (٥/٩٠): «رواه الطبراني من طريق ركيح بن أبي عبيدة، عن أبيه، عن أمه، ولم أعرفهم».

قال محقق الطبراني: «الذي في المخطوطة ليس فيه: عن أمه».

قلت: أما أبو عبيدة هذا فهو ابن عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب، وهو مقبول ـ كما في التقريب (٢/٤٤٨ رقم ٨٥) ـ، وانظر التهذيب (١٢/١٥٩ رقم ٧٦٠). وهو يروي عن أمه وجدته.

وجدته هي أم سلمة راوية هذا الحديث، وأمه زينب بنت أبي سلمة وهي صحابية ـ كما في الإصابة (٧/٦٧٥ رقم ١١٢٣٥) ـ، بل هي ربيبة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، التي تزوج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أمها وهي ترضعها، فهي ليست بمجهولة، وسواء كانت في الإسناد كما يقتضيه كلام الهيثمي، أو لا كما هو واقع معجم الطبراني، فلا يضر ذلك، وتبقى علة الحديث جهالة حال أبي عبيدة هذا مع أنه روى له مسلم ـ كما =

. . . .

= في الموضع السابق ـ من التهذيب، لكن لست أدري، أروايته عنه احتجاجاً، أم استشهاداً؟ ولم يوضح ابن القيسراني ذلك في المجمع (٥٩٨/٢)، وليس في التهذيب ما يدل على شيء من ذلك.

وابنه ركيح مجهول، لم أجد من ذكره سوى ابن حبان في ثقاته (٣١٢/٦).

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف.

وأما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ يرفعه، فلفظه:

«ثلاث فيهن شفاء من كل داء، إلا السام: السنا، والسنوت»، قالوا: «هذا السنا عرفناه، فما السنوت؟ قال: «لو شاء الله لعرفكموه».

قال محمد: ونسيت الثالثة.

ذكره عبد اللطيف البغدادي في كتاب «الطب» (ص ١٢٠ ـ ١٢١)، ولم يعزه لأحد، وذكره السيوطي في الجامع الصغير (٣٠٤/٣) رقم ٣٤٦٤)، وعزاه للنسائي، ورمز له بالصحة، وليس هو في المجتبى أو لعله في الطب من الكبرى، لكن قد بحثت في مسند أنس في تحفة الأشراف، فلم أجده، إلا أن يكون في أوله لفظ سوى ما ذكر، وذكره المزي به، وهذا هو الظاهر.

وبكل حال فحديث ابن أم حرام من طريق شداد بن عبد الرحمن المتقدمة حسن لذاته، ويزداد قوة بحديث أم سلمة، فإذا انضم لهما حديث أنس، ولم يكن شديد الضعف زاد الحديث قوة أيضاً.

٩٣١ ـ حديث زيد بن أرقم:

نعت لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من ذات الجنب وَرْسًا[١]، وزيتاً، وقُسْطاً[٢].

قلت: سنده قوي[٣].

---

(١) الورس: نبت أصفر يصبغ به. / النهاية (١٧٣/٥).

(٢) القسط: عقار معروف في الأدوية طيب الريح، تبخر به النفساء والأطفال. / النهاية (٦٠/٤).

(٣) قوله: (قوي) ليس في التلخيص المخطوط والمطبوع، وفيه قوله: (سنده)، ثم ذكر سند الحديث بعده.

٩٣١ ـ المستدرك (٢٠٢/٤): (أخبرنا) عبد الله بن إسحاق الخراساني، ثنا عبد الملك ابن محمد الرقاشي، ثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، حدثني عبد الرحمن بن ميمون، حدثني أبي، عن زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ قال:

نعت لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من ذات الجنب ورسا، وزيتا، وقُسْطاً.

تخـريجـه:

الحديث يرويه ميمون أبو عبد الله، عن زيد بن أرقم، وله عن ميمون ثلاث طرق:

١ ـ يرويها ابنه عبد الرحمن، عنه، وهي طريق الحاكم هذه التي قوى سندها الذهبي. وأخرجه ابن ماجه في سننه (١١٤٨/٢ رقم ٣٤٦٧) في الطب، باب دواء ذات الجنب، من طريق يعقوب، به نحوه، وزاد في آخره: «يلد به».

٢ ـ يرويها شعبة، عن خالد الحذاء، عنه، به. =

. . . .

= أخرجها الحاكم (٤/٢٠١ ــ ٢٠٢ و ٤٠٥).

وأحمد في المسند (٤/٣٦٩).

والترمذي (٦/٢٥١ رقم ٢١٦١) في الطب، باب ما جاء في دواء ذات الجنب.

والنسائي في الطب من الكبرى ــ كما في تحفة الأشراف (٣/٢٠١ ــ ٢٠٢ رقم ٣٦٨٤) ــ.

والطبراني في الكبير (٥/٢٢٩ رقم ٥٠٩٠).

ولفظ الحاكم والترمذي: أمرنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن نتداوى من ذات الجنب بالقسط البحري، والزيت.

ولفظ أحمد والطبراني نحوه.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٣ ــ يرويها هشام، عن قتادة، عنه، به.

أخرجها الحاكم أيضاً (٤/٢٠٢ و ٤٠٦).

والترمذي في الموضع السابق برقم (٢١٦٠).

والنسائي في الموضع السابق أيضاً.

وكذا الطبراني برقم (٥٠٩١).

ولفظ الحاكم: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ينعت الزيت والورس من ذات الجنب، قال قتادة: يلد به من الجانب الذي يشتكي.

ولفظ الترمذي نحوه، أما الطبراني فذكر أن لفظه مثل لفظ الحديث السابق.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث مداره على ميمون أبـي عبد الله البصري الكندي، مولى ابن سمرة، وهـو ضعيف. / الجـرح والتعـديـل (٨/٢٣٤ ـ ٢٣٥ رقم ١٠٥٧)، والتقـريب (٢/٢٩٢ رقم ١٥٥٥)، والـتهـذيـب (١٠/٣٩٣ ـ ٣٩٤ رقم ٧٠٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ميمون أبـي عبد الله، وليس هو كما قال الذهبـي «سنده قوي».

٩٣٢ ـ حديث أنس:

أن وفد عبد القيس قدموا على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. فبينما هم قعود عنده إذا أقبل عليهم، فقال: «(تمرة)[١] تدعونها كذا، (وتمرة)[١] تدعونها كذا، حتى عدَّ ألوان (تمراتهم)[٢] أجمع[٣]. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه عثمان بن (عبد الله)[٤] العبدي لا يعرف، والحديث منكر.

---

(١) في (أ): (ثمرة) بالثاء المثلثة، وليس في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (ثمرهم) كسابقه.

(٣) من قوله: (فبينما هم قعود) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ) و(ب) والمستدرك وتلخيصه: (عبد الرحمن)، وما أثبته من مصادر الترجمة والتخريج.

٩٣٢ ـ المستدرك (٤/٢٠٣ ـ ٢٠٤): أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان، ثنا يحيى بن جعفر بن الزبرقان، ثنا عبيد ابن واقد بن القاسم القيسي، ثنا عثمان بن (عبد الله) العبدي، عن حميد، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن وفد عبد القيس من أهل هجر قدموا على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فبينما هم قعود عنده إذا أقبل عليهم، فقال لهم: «تمرة تدعونها كذا، وتمرة تدعونها كذا»، حتى عد ألوان تمراتهم أجمع، فقال له رجل من القوم:

بأبي أنت وأمي يا رسول الله، لو كنت ولدت في جوف هجر ما كنت بأعلم منك الساعة! أشهد أنك رسول الله، فقال: «إن أرضكم رفعت لي منذ =

. . . .

= قعدتم إلي، فنظرت من أدناها إلى أقصاها، فخير تمراتكم البرني، يذهب الداء، ولا داء فيه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع الزوائد (٥/٤٠) ـ، بنحو لفظ الحاكم، ثم قال الهيثمي: «فيه عبيد بن واقد القيسي، وهو ضعيف».

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/٢٠٦) من طريق عبيد بن واقد قال:

حدثنا عثمان بن عبد الله العبدي، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لوفد عبد القيس: «خير تمركم البرني يذهب الداء، ولا داء فيه».

وبمثل سياق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٤)، إلا أنه قال: «خير تمراتكم».

وأخرجه أبو نعيم في الطب ـ كما في السلسلة الصحيحة للألباني (٤/٤٥٩ ـ ٤٦٠).

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بالنكارة، وجهالة عثمان بن عبد الله العبدي.

وعثمان هذا جاء اسمه في المستدرك، وتلخيصه، ونسختي ابن الملقن هكذا:

(عثمان بن عبد الرحمن العبدي).

والصواب أن اسمه: عثمان بن عبد الله العبدي، ذكره المزي في شيوخ عبيد بن واقد في تهذيب الكمال (٢/٨٩٧)، وذكره العقيلي في الضعفاء (٣/٢٠٦)، وقال: «حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به»، وذكر ابن حجر في اللسان (٤/١٤٧ رقم ٣٣٥) أن العقيلي قال: مجهول، إضافة لعبارته السابقة، ولعله في نسخة أخرى، وذكر أيضاً أن الأزدي قال: ضعيف =

= مجهول، وانظر الميزان (٣/٤٣ رقم ٥٥٢٦). والراوي عن عثمان هذا هو عبيد بن واقد القيسي، أو الليثي، أبو عباد، وهو ضعيف. / الجرح والتعديل (٦/٥ رقم ١٨)، والتقريب (١/٥٤٦ رقم ١٥٧٩)، والتهذيب (٧/٧٧ رقم ١٦٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبيد بن واقد، وجهالة شيخه عثمان العبدي.

وأما النكارة التي ذكرها الذهبي فيعني تفرد عبيد بن واقد بهذه الطريق.

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، وبريدة بن الحصيب، وعلي بن أبي طالب ومزيدة جد هود بن عبد الله، وبعض وفد عبد القيس ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ.

أما حديث أبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه الحاكم (٤/٢٠٤) شاهداً لحديث أنس هذا، وهو من طريق زيد بن الحباب، ثنا سعيد بن سويد السامري، ثنا خالد ابن رياح البصري، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «خير تمراتكم البرني، يخرج الداء، ولا داء فيه».

وأخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في المجمع (٥/٤٠) ــ، وقال الهيثمي عقبه: «فيه سعيد بن سويد، وهو ضعيف».

وأما حديث بريدة ــ رضي الله عنه ــ، فأخرجه البخاري في تاريخه (٥/١١٢).

وابن عدي في الكامل (٥/١٩١٧).

كلاهما من طريق أبي معمر عبد الله بن عمرو صاحب عبد الوارث، عن عبد الله بن السكن الرقاشي، عن عقبة بن عبد الله الأصم الرقاشي، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «خير =

. . . .

= تمركم البرني» هذا لفظ البخاري، ونحوه لفظ ابن عدي، وزاد: «يذهب الداء، ولا داء فيه».

ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٤)، وقال:

«فيه عقبة بن عبد الله الأصم، قال ابن حبان: يتفرد بالمناكير عن المشاهير، حتى يشهد لها بالوضع»، فتعقبه السيوطي بقوله:

«قلت: عقبة روى له الترمذي، وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها مما لا يتابع عليه. . .، وأخرجه الروياني في مسنده، والبيهقي في الشعب، وصححه الضياء المقدسي، فأخرجه في المختارة، ولم يتعقبه الحافظ ابن حجر في أطرافه «فهو أمثل طرق الحديث».

قلت: أما عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي، البصري فهو ضعيف. / الكامل (٥/١٩١٦) والتقريب (٢/٢٧ رقم ٢٤٣)، والتهذيب (٧/٢٤٤ رقم ٤٤٠).

والراوي عنه عبد الله بن السكن القشيري، أو الرقاشي، أبو عبد الرحمن مجهول الحال، ذكره ابن أبـي حاتم في الجرح والتعديل (٥/٧٦ رقم ٣٥٦) وبيض له.

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجلهما.

وأما حديث علي ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٨٨٥).

من طريق إسحاق الفروي، حدثني عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «خير تمراتكم البرني، يخرج الداء، ولا داء فيه».

ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٢ ـ ٢٣). =

....

= وهذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، فإسحاق بن عبد الله بن أبـي فروة تقدم في الحديث (٦٩٨) أنه: متروك.

وأما حديث مزيدة ـ رضي الله عنه ـ، فهو بمعنى حديث أنس، والمرفوع منه لفظه: «هذا البرني، وهو خير تموركم، هو دواء لا داء فيه».

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/٣٤٥ ـ ٣٤٦ رقم ٨١٢).

والحاكم في المستدرك (٤/٤٠٦ ـ ٤٠٧)، واللفظ له، ولفظ الطبراني نحوه، وفي أوله قصة، وسياق الطبراني لها أطول من سياق الحاكم.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/٣٨٨)، وقال:

«رواه الطبراني، وأبو يعلى، ورجالهما ثقات».

قلت: في سنده هود بن عبد الله بن سعد العبدي، العصري الراوي للحديث عن مزيدة، وهو مقبول. / ثقات ابن حبان (٥/٥١٦)، والتقريب (٢/٣٢٢ رقم ١١٩)، والتهذيب (١١/٧٤ رقم ١١٥).

وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث بعض وفد عبد القيس ـ رضي الله عنهم ـ فهو حديث طويل بمعنى حديث أنس هذا، ويقرب سياقه من سياق الطبراني لحديث مزيدة، وفيه أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لوفد عبد القيس: «تسمون هذا البرني؟» فقلنا نعم، قال: «أما أنه خير تمركم، وأنفعه لكم».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٠٦ ـ ٢٠٧)، واللفظ له.

والبخاري في الأدب المفرد (٢/٦٠٤ ـ ٦٠٦ رقم ١١٩٨) بنحوه.

وفي سنده يحيى بن عبد الرحمن العَصَري ـ بفتح المهملتين ـ، وهو مقبول. / التقريب (٢/٣٥٢ رقم ١٢٠)، والتهذيب (١١/٢٥١ رقم ٤٠٢).

قلت: فالحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي لدرجة الحسن لغيره، عدا طريق حديث علي فلا تصلح للاستشهاد لشدة ضعفها، والله أعلم.

٩٣٣ ـ حديث جابر:

أن امرأة أتت بصبي لها إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، (فقالت)[١]: (افقأ منه العذرة)[٢]، فقال: «تحرقوا حلوق أولادكم، خذي قسطاً هندياً، ووَرْساً، فأسعطيه إياه»[٣].

قال: على شرط مسلم.

قلت: صوابه لا شرط البخاري، ولا شرط مسلم، فإن فيه (نُصَيْر)[٤] بن أبي الأشعث، روى له البخاري وحده، (وأبا)[٥] الزبير، وهو من أفراد مسلم.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) عبارة لم تتضح، وهذا رسمها: (العامته العدوت)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك وتلخيصه. والعذرة ـ بضم المهملة، وسكون الذال المعجمة ـ: وجع الحلق، وهو الذي يسمى: سقوط اللهاة، واللهاة هي اللحمة التي في أقصى الحلق. / انظر فتح الباري (١٠/١٦٧ ـ ١٦٨)، والنهاية (٣/١٩٨).

(٣) من قوله: (فقال: تحرقوا حلوق أولادكم) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ) و(ب)، والمستدرك المطبوع، والتلخيص المخطوط والمطبوع: (نصر)، والصواب ما أثبته من المستدرك المخطوط، ومصادر الترجمة.

(٥) في (أ) و(ب): (وأبو)، وهو لا يستقيم لغوياً، وليس في التلخيص تعقيب، وإنما فيه موافقة الذهبي للحاكم على أن الحديث على شرط مسلم، وهذا في التلخيص المطبوع، أما المخطوط، ففيه سكوت الذهبي عن الحديث، فالذي يظهر أن التعقيب من ابن الملقن. =

. . . .

= ٩٣٣ ـ المستدرك (٤/٢٠٥ ـ ٢٠٦): أخبرنا محمد بن علي بن دحيم الشيباني، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، ثنا أبو نعيم، ثنا نصير بن أبي الأشعث، قال: سمعت أبا الزبير يذكر عن جابر ـ رضي الله عنه ـ أن امرأة جاءت بصبي لها إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقالت: افقأ منه العذرة، فقال: «تحرقوا حلوق أولادكم، خذي قسطاً هندياً، وورساً، فأسعطيه إياه».

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

تخـريجـه:

الحديث له عن جابر ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

١ ـ يرويها أبو الزبير، عنه، وهي طريق الحاكم هذه التي يرويها نصير بن أبي الأشعث، عن أبي الزبير.

والحديث أعاده الحاكم (٤/٤٠٦) من طريق يحيى الحماني، ثنا حماد بن شعيب، عن أبي الزبير، به نحوه.

قال الذهبي عن هذا الحديث: «حماد ويحيى ضعيفان».

وأخرجه النسائي في الطب من الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٢/٣٤٩ رقم ٢٩٧٢) ـ، من طريق إسماعيل بن جعفر، عن موسى بن عقبة المدني، عن أبي الزبير، به.

ورواه مرة أخرى ـ كما في الموضع السابق (١١/٣٨٨ رقم ١٦٠٤٨) ـ، من طريق عبد العزيز بن محمد الداروردي، عن موسى، به، لكن قال: عن جابر، عن عائشة.

٢ ـ يرويها الأعمش، عن سفيان، عن جابر، به، نحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٣١٥).

وابن أبي شيبة في المسند ـ كما في المطالب العالية (٢/٣٣٣ رقم ٣٤٠٣) ـ. =

. . . .

= والبزار (٣/٣٨٩ رقم ٣٠٢٤).

وأبو يعلي (٣/٤٢٢ ـ ٤٢٣ رقم ١٩١٢) و(٤/١٠ ـ ١١ و١٨٩ رقم ٢٠٠٩ و٢٢٨٠).

والحاكم (٤/٤٠٦)، وقال: «صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي.

وقال الهيثمي في المجمع (٥/٨٩): «رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، ورجالهم رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث قال عنه الحاكم: «على شرط مسلم» فتعقب بأنه: لا على شرط البخاري، ولا على شرط مسلم، لأن مسلماً لم يخرج لنصير بن أبي الأشعث ولأن البخاري لم يخرج لأبي الزبير.

وكان الأولى بالمتعقب أن لا يذكر البخاري، لأن الحاكم لم يقل: أن الحديث على شرط البخاري.

وأما كون مسلم لم يخرج لنصير بن أبي الأشعث، وإنما روى له البخاري وحده، فهو كذلك.

فنصير بن أبي الأشعث العرادي، الأسدي، أبو الوليد الكوفي إنما أخرج له البخاري فقط، وهو ثقة. / الجرح والتعديل (٨/٤٩١ ـ ٤٩٢ رقم ٢٢٥١)، والتقريب (٢/٣٠٠ رقم ٧٧)، والتهذيب (١٠/٤٣٣ رقم ٧٨٨).

وأما أبو الزبير، فاسمه محمد بن مسلم بن تدرس، وتقدم في الحديث (٧٨٤) أنه: صدوق، ومدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا، وقد أخرج له الجماعة، فإن كان مقصود المتعقب أن البخاري لم يحتج به، فنعم، فإنه إنما روى له مقروناً بغيره كما في التهذيب (٩/٤٤٢)، وإن كان مقصوده أنه لم يخرج له، فقد أخرج له. =

. . . .

= ولم ينفرد أبو الزبير بالحديث، بل تابعه عليه أبو سفيان، واسمه طلحة بن نافع الواسطي، الإسكافي، وهو صدوق روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٤/٤٧٥ رقم ٢٠٨٦)، والتقريب (١/٣٨٠ رقم ٤٢)، والتهذيب (٥/٢٦ رقم ٤٤).

ويرويه عنه الأعمش، واسمه سليمان بن مهران، وتقدم في الحديث (٧١٢) أنه: ثقة حافظ ورع.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لعنعنة أبي الزبير، وهو حسن لغيره بالطريق الأخرى التي من طريق الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر.

وأصل الحديث في الصحيحين من حديث أم قيس بنت محصن، وأظنها هي التي أبهم اسمها هنا.

فالحديث أخرجه البخاري (١٠/١٤٨ و١٦٦ و١٦٧ و١٧١ و١٧٢ رقم ٥٦٩٢ و٥٧١٣ و٥٧١٥ و٥٧١٨) في الطب، باب السعوط بالقسط الهندي والبحري، وباب اللدود، وباب العذرة، وباب ذات الجنب.

ومسلم (٤/١٧٣٤ و١٧٣٥ رقم ٨٦ و٨٧) في السلام، باب التداوي بالعود الهندي.

كلاهما من طريق الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أم قيس قالت: دخلت بابن لي على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وقد أعلقت عليه من العذرة، فقال: «على من تدغرن أولادكن بهذا العلاق؟ عليكن بهذا العود الهندي، فإن فيه سبعة أشفية، منها ذات الجنب، يسعط من العذرة، ويلد من ذات الجنب»، واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم نحوه.

٩٣٤ ــ حديث زيد بن أسلم، عن أبيه، قال:

مرضت في زمن عمر، فدعى لي طبيباً، فحماني، حتى كنت[١] أمُصُّ النواة من شدة الحمية.

قلت: صحيح.

---

(١) في التلخيص: (كما كنت).

٩٣٤ ــ المستدرك (٤/٢٠٧): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا مسلم بن خالد، ثنا زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: مرضت في زمان عمر بن الخطاب مرضاً شديداً، فدعا لي عمر طبيباً، فحماني حتى كنت أمص النواة من شدة الحمية.

دراسة الإسناد:

الحديث صحح الذهبي سنده، وفيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو فقيه صدوق، إلا أنه كثير الأوهام، وذكر في التهذيب (١٠/١٢٨ ــ ١٣٠) بعض الأحاديث التي أخذت عليه، ثم قال ابن حجر:

«قرأت بخط الذهبي: فهذه الأحاديث ترد بها قوة الرجل، ويضعف، والله تعالى أعلم»، وانظر الجرح والتعديل (٨/١٨٣ رقم ٨٠٠)، والتقريب (٢/٢٤٥ رقم ١٠٧٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف مسلم بن خالد الزنجي من قبل حفظه.

٩٣٥ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً:

«إن كان في شيء مما تُداوون به شفاء[١]، فشَرْطة مِحْجَم[٢]، أو شربة عسل، أو كية نصب[٣]، وما أحب أن أكتوي».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه أَسَيْد بن زيد (الجمال)[٤] وهو متروك.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) الشرط: يزغ الحجام بالمشرط، والمشرط: الآلة التي يشرط بها. / لسان العرب (٧/٣٣٢).

(٣) قوله: (نصب) لعل المقصود آلة من الحديد يكوى بها، فإن المنصب: شيء من الحديد ينصب عليه القدر، فالمعنى متقارب. / انظر اللسان (١/٧٦١).

(٤) في (أ) و(ب) والمستدرك وتلخيصه: (الحمال) بالحاء، وما أثبته من مصادر الترجمة.

٩٣٥ ـ المستدرك (٤/٢٠٩): أخبرنا أبو عبد الله الصفار، أنبأ أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل، ثنا أسيد بن زيد (الجمال)، ثنا زهير بن معاوية، عن عبيد الله، (عن) نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن كان في شيء مما تداوون به شفاء، فشرطة محجم، أو شربة عسل، أو كية نصب، وما أحبه إذا اكتوى».

تخريجه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣/٣٨٧): حدثنا بشر بن خالد العسكري، ثنا أبو سعيد التغلبي محمد بن أسعد، ثنا زهير بن معاوية، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ـ صلَّى الله =

. . . .

= عليه وسلَّم ــ قال: «إن كان في شيء من أدويتكم شفاء، ففي شرطة محجم ــ أحسبه قال: ــ

أو لـعقة عسل».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده أسيد بن زيد بن نجيح الجمال ــ بالجيم ــ ، الهاشمي، مولاهم الكوفي، وهو متروك، قال عنه ابن معين: كذاب، أتيته ببغداد، فسمعته يحدث بأحاديث كذب. وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث. وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه. وضعفه الدارقطني وغيره، وروى عنه البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره. اهـ. من الكامل لابن عدي (١/٣٩١ ــ ٣٩٢)، والمجروحين (١/١٨٠ ــ ١٨١)، والتهذيب (١/٣٤٤ ــ ٣٤٥ رقم ٦٢٨).

قلت: ولم ينفرد أسيد بالحديث، بل تابعه عليه محمد بن أسعد، أبو سعيد التغلبي عند البزار، وهو لين. / الجرح والتعديل (٧/٢٠٨ رقم ١١٥٢)، والتقريب (٢/١٤٤ رقم ٤١)، والتهذيب (٩/٤٦ ــ ٤٧ رقم ٥٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لشدة ضعف أسيد الجمال، وهو ضعيف فقط بالطريق الأخرى التي رواها البزار.

وأصل الحديث في الصحيحين.

فقد أخرجه البخاري في صحيحه (١٠/١٣٩ و١٥٣ و١٥٤ رقم ٥٦٨٣ و٥٧٠٢ و٥٧٠٤) في الطب، باب الدواء بالعسل، وباب الحجامة من الشقيقة والصداع، وباب من اكتوى، أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو.

وأخرجه مسلم (٤/١٧٢٩ ــ ١٧٣٠ رقم ٧١) في السلام، باب لكل داء دواء، واستحباب التداوي. =

. . . .

= كلاهما من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، عن عاصم بن عمر بن قتادة قال: سمعت جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ قال: سمعت النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إن كان في شيء من أدويتكم ــ أو يكون في شيء من أدويتكم ــ خير، ففي شرطة محجم، أو شربة عسل، أو لذعة بنار توافق الداء، وما أحب أن أكتوي»، واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم نحوه.

٩٣٦ ـ حديث ابن عباس[١]:

خير ما تداويتم به السعوط... إلخ.

(قال: صحيح)[٢].

قلت: فيه عباد بن منصور ضعفوه.

---

(١) الحديث بكامله ليس في (أ)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص.

(٢) ليست في (ب)، وما أثبته من التلخيص، ويؤيده ما في المستدرك.

٩٣٦ ـ المستدرك (٤/٢٠٩): أخبرنا محمد بن القاسم العتكي، ثنا محمد بن أحمد بن أنس القرشي، ثنا أبو عاصم، ثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «خير ما تداويتم به السعوط، واللدود، والحجامة، والمشي».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الترمذي (٦/٢٠٢ و٢٠٣ ـ ٢٠٤ و٢١١ ـ ٢١٢ رقم ٢١٢١ و٢١٢٢ و٢١٢٨) في الطب، باب ما جاء في السعوط وغيره، وفي باب ما جاء في الحجامة، وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور»، وهو جزء من حديث عنده سيأتي بعضه في الحديث الآتي رقم (٩٣٧) وأخرجه أيضاً ابن السني، وأبو نعيم في الطب ـ كما في ضعيف الجامع (٣/١٤١ رقم ٢٩٢٤) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري، وهو صدوق، إلا أنه تغير بآخرة، ومدلس من الرابعة. / الكامل (٤/١٦٤٤ ـ ١٦٤٦)، والتقريب (١/٣٩٣ رقم ١٠٧)، والتهذيب (٥/١٠٣ رقم ١٧٢)، وطبقات المدلسين (ص ١٢٩ رقم ١٢١).

وقد عنعن عباد هنا، وصرح بالسماع في رواية الترمذي، لكن يقابلها إشكال انظره في دراسة إسناد الحديث الآتي (٩٣٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عباد بن منصور، وتدليسه.

٩٣٧ ـ (وبه عن ابن عباس)(١) مرفوعاً:

«ما مررت بملأ من الملائكة ليلة أسرى بي إلا قالوا: عليك بالحجامة».

قال: صحيح.

---

(١) في (أ): (حديث ابن عباس)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص، وعليه يستقيم الكلام، والمعنى: أي بإسناد الحديث السابق، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، وتقدم في الحديث السابق قوله: «عباد بن منصور ضعفوه»، أي فعلة هذا الحديث هي علة الحديث السابق.

٩٣٧ ـ المستدرك (٤/٢٠٩): أخبرنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ عباد بن منصور، (عن عكرمة)، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ:

«ما مررت بملأ من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا: عليك بالحجامة يا محمد».

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٤/٤٠٩): حدثنا أبو بكر بن محمد الصيرفي، بمرو ومحمد بن أحمد القنطري ببغداد، قالا: ثنا قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي.

وحدثنا أحمد بن إسحاق الفقيه، وإسماعيل بن نجيد السلمي، قالا: ثنا أبو مسلم، ثنا أبو عاصم، ثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال:

«ما مررت بملأ من الملائكة إلا أمروني بالحجامة»، وسيأتي برقم (١٠٧٧).

وأخرجه أحمد في المسند (١/٣٥٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢/٣٩٣ رقم ١٤٦٧). =

. . . .

= وعبد بن حميد في مسنده (١/٥٠٠ رقم ٥٧٢).

والترمذي في سننه (٦/٢١١ ـ ٢١٢ رقم ٢١٢٨) في الطب، باب ما جاء في الحجامة.

وابن ماجه (٢/١١٥١ رقم ٣٤٧٧) في الطب، باب الحجامة.

وابن أبي حاتم في العلل (٢/٢٦٠ رقم ٢٢٧٤).

والطبراني في الكبير (١١/٣٢٥ رقم ١١٨٨٧).

والعقيلي في الضعفاء (٣/١٣٦).

جميعهم من طريق عباد بن منصور، به نحوه، عدا لفظ أحمد، وعبد بن حميد، فمثله، إلا أن عند العقيلي: «مر أمتك بالحجامة»، وأيضاً فعند أحمد، وعبد بن حميد، والترمذي، والعقيلي زيادة في المتن.

دراسة الإسناد:

قال الحاكم بعد أن روى الحديث في الموضع الآخر الذي تقدم ذكره:

«صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «لا».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور».

وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال:

«هذا حديث منكر، يقال: إن عباد بن منصور أخذ جزءاً من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، فما كان من المناكير فهو من ذاك».

وقال ابن الجوزي: «قال يحيى: عباد ليس بشيء، وقال علي بن الجنيد: متروك، وقال النسائي: ضعيف وقد تغير».

وقال العقيلي: «حدثنا محمد بن موسى، قال: حدثنا محمد بن سليمان، =

. . . .

= قال: سمعت أحمد بن داود الحداد يقول: سمعت علي بن المديني يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لعباد بن منصور الناجي: سمعت ما مررت بملأ من الملائكة، والنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يكتحل ثلاثاً؟

فقال: حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس».

وقد أطال الكلام الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في حاشيته على المسند (١٠٨/٥ ـ ١١١) لدفع هذه التهمة عن عباد، وخلص من ذلك إلى تصحيح الحديث، وأطال الرد عليه في ذلك الشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (٢١٦/٢ ـ ٢٢٧)، وصحح نقل العقيلي عن يحيى القطان، وخلص من ذلك إلى أن الحديث شديد الضعف بهذا الإسناد وأن عباداً ضعيف، ومدلس.

وأجاب ـ أي الألباني ـ عن تصريح عباد بن منصور بسماعه لهذا الحديث عند الترمذي بقوله: «وأما تصريح عباد بن منصور بسماعه لهذا الحديث عند الترمذي فهو ـ إن كان محفوظاً عنه غير شاذ ـ مما لا يفرح به، لأن تصريح المدلس بالتحديث إنما ينفع إذا كان حافظاً ضابطاً، وعباد ليس كذلك، فلعله وهم فيه بسبب سوء حفظه، أو تغيره في آخر أمره». اهـ.

قلت: أما عباد فتقدم في الحديث السابق أنه: صدوق، إلا أنه تغير بآخره، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا، وصرح بالتحديث في رواية الترمذي.

لكن يشكل على رواية الترمذي نقل العقيلي عن يحيى القطان اعتراف عباد هذا بسماعه للحديث من ابن أبي يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وقد صحح الألباني رواية العقيلي هذه كما تقدم، وفي سندها محمد بن سليمان هكذا غير منسوب، رجح الألباني أنه أبو جعفر المصيصي المعروف بـ: لوين، ولم يتضح لي أنه هو من عدمه لأمرين: =

. . . .

= ١ ـ عدم نسبة الرجل، أو ذكر لقبه، أو كنيته بما يميزه عن غيره.

٢ ـ لم يذكر من شيوخه أحمد بن داود الحداد، ولا من تلاميذه محمد بن موسى كما هنا. / انظر تهذيب الكمال (٣/١٢٠٤ ـ ١٢٠٥).

وهو وإن كان في طبقة الراوي نفسه، إلا أن في طبقته أيضاً رواة آخرين بهذا الاسم لم يتضح لي أنه واحد منهم. / انظر التقريب (٢/١٦٦ و١٦٧)، واللسان (٥/١٨٤ ـ ١٩١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عباد بن منصور وتدليسه، وله شاهد من حديث أنس، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وابن عمر، ومالك بن صعصعة ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فلفظه نحوه، وفيه: «يا محمد مر أمتك بالحجامة».

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١١٥١ رقم ٣٤٧٩) في الطب، باب الحجامة.

وابن عدي في الكامل (٦/٢٠٨٤).

كلاهما من طريق كثير بن سليم، سمعت أنساً، فذكره.

وكثير بن سليم الضبي تقدم في الحديث (٨٦٩) أنه: ضعيف، فالحديث ضعيف لهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث ابن مسعود فأخرجه الترمذي (٦/٢١٠ رقم ٢١٢٧) في الطب، باب ما جاء في الحجامة، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: حدث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن ليلة أسري به: أنه لم يمر على ملأ من الملائكة إلا أمروه: أن مر أمتك بالحجامة. =

. . . .

= قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب من حديث ابن مسعود».

قلت: في سنده عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي، أبو شيبة، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٤/١٦١٢ ـ ١٦١٤)، والتقريب (١/٤٧٢ رقم ٨٦٤).

والتهذيب (٦/١٣٦ ـ ١٣٧ رقم ٢٨٢)، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فله طريقان:

١ ـ أخرجها ابن عدي في الكامل (٥/١٨٨٤) من طريق عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«ما مررت بنبي، ولا ملك ليلة أسري بي إلا وهو يوصيني بالحجامة».

وفي سنده عيسى بن عبد الله هذا، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه متروك.

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجله.

٢ ـ أخرجها ابن عدي أيضاً (٣/١١٨٧) من طريق سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي، به، بنحو لفظ حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ.

وهذا إسناد موضوع.

سعد بن طريف، وأصبغ بن نباتة تقدم في الحديث (٥٥٢) أن كلا منهما متروك ورمي بالوضع.

وأما حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، فأخرجه البزار في مسنده (٣/٣٨٨ رقم ٣٠٢٠) من طريق عبد الله بن صالح، ثنا عطاف، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بنحو حديث أنس، وفيه زيادة. =

. . . .

= وهذا إسناد ضعيف.

عبد الله بن صالح هو كاتب الليث، وتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه: صدوق كثير الغلط.

وذكر الهيثمي الحديث في المجمع (٥/٩١) وقال: «فيه عطاف بن خالد وهو ثقة، وتكلم فيه»، لكن جاء الحديث في المجمع المطبوع على أنه من مسند ابن عباس، فلعله خطأ مطبعي.

وأما حديث مالك بن صعصعة ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٧٤ رقم ٦٠٠) من طريق قتادة، عن أنس، عن مالك، به نحوه.

ومن هذه الطريق أخرجه أيضاً في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين (ص ٣٩٢) النسخة المكية.

قال الهيثمي في المجمع (٥/٩١): «رجاله رجال الصحيح».

قلت: قتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا».

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لعنعنته.

وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي لدرجة الحسن لغيره، عدا حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فلا يصلح للاستشهاد لأن أحدى طرقه موضوعة، والأخرى ضعيفة جداً، والله أعلم.

٩٣٨ ــ حديث أبـي سعيد:

أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال:

«المحجمـة[١] التي في وسط الرأس أمـان[٢] من الجنون، والجذام، والنعاس، والأضراس»، وكان يسميها: «منقذة».

قال: صحيـح.

قلت: فيه عيسى بن عبد الله (الخياط)[٣]، وهو مذكور في الضعفاء لابن حبان وابن عدي[٤].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) قوله: (أمان) ليست في (ب)، ولا في المستدرك وتلخيصه، وما أثبته من (أ).

(٣) في (أ) و(ب) وسند التلخيص: (الخراط)، وما أثبته من سند المستدرك، ومصادر الترجمة.

(٤) قوله: (لابن حبان، وابن عدي) ليس في (ب). وانظر المجروحين (١١٧/٢)، والكامل (١٨٨٦/٥).

٩٣٨ ــ المستدرك (٢١٠/٤): أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أبو إسماعيل السلمي، وأخبرني الشيخ أبو بكر بن إسحاق فيما قرأت عليه من أصل كتابه، أنبأ الحسن بن علي بن زياد، قالا: ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، حدثني أبو موسى عيسى بن عبد الله الخياط، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبـي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «المحجمة التي في وسط الرأس من الجنون، والجذام، والنعاس، والأضراس»، وكان يسميها: منقذة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين (ص ٣٩٢/ النسخة المكية) ــ. =

= حدثنا عبيد الله بن محمد العمري، ثنا إسماعيل بن أبـي أويس، حدثني يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن أبـي موسى الحناط، به نحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٥/٩٣)، وقال: «فيه يزيد بن عبد الملك النوفلي، وهو متروك، واختلف كلام ابن معين فيه».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عيسى بن عبد الله الخياط، أبو موسى، هكذا جاء اسمه في المستدرك.

وهو عيسى بن أبـي عيسى الخياط، ويقال: الحناط، والخباط، أبو موسى الغفاري، المدني، واسم أبيه ميسرة، وليس عبد الله، وهو متروك. / انظر المجروحين (٢/١١٧)، والكامل (٥/١٨٨٦)، والتقريب (٢/١٠٠ رقم ٩٠٥)، والتهذيب (٨/٢٢٤ رقم ٤١٧).

وهناك ترجمة لراو آخر في طبقته يشتبه معه في الاسم، وهو:

عيسى بن عبد الله بن الحكم بن النعمان بن بشير، أبو موسى الأنصاري، وهو ضعيف، له ترجمة في المجروحين (٢/١٢١)، والكامل (٥/١٨٩٢)، واللسان (٤/٤٠٠ رقم ١٢١٩).

وهذا الأخير وإن كان يتفق مع راوي الحديث عند الحاكم في الاسم، واسم الأب، والكنية، إلا أن الذي ترجح لي أنه الأول عيسى بن أبـي عيسى، حتى وإن لم يتفقا في اسم الأب، بدليل:

١ ــ الاتحاد في اللقب المميز، فعند الحاكم: الخياط، وعند الطبراني: الحناط، وكلاهما لقب لعيسى بن أبـي عيسى، لكونه عالج الصنعتين كلتيهما.

٢ ــ الراوي للحديث عن عيسى عند الطبراني هو: يزيد بن عبد الملك النوفلي، وذكر المزي في تهذيب الكمال (٣/١٥٣٨) أنه يروي عن عيسى بن أبـي عيسى الحناط، ولم يذكر الآخر. =

. . . .

= هذا مع العلم أن الاختلاف إنما هو في اسم أب الراوي، وعند الحاكم فقط، أما عند الطبراني فلا إشكال، ولعل الاسم تصحف لبعض الرواة، أو أن والده يقال له: عبد الله، وميسرة، وهذا ليس بمستبعد، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عيسى الخياط.

وله شاهد من حديث ابن عباس، وابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ.

أما حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ فله طريقان:

١ ــ يرويها إسماعيل بن شيبة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال:

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «الحجامة من وجع الأضراس، والنعاس».

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/١٨٧ رقم ١١٤٤٦)، وهذا لفظه.

والعقيلي في الضعفاء (١/٨٣) ولفظه:

«الحجامة من الجنون، والجذام، والبرص، والأضراس، والنعاس».

كلاهما من طريق قدامة بن محمد الأشجعي، عن إسماعيل به، وهذه الطريق لها ثلاث علل:

(أ) ابن جريج تقدم في الحديث (٥٨٧) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

(ب) إسماعيل بن شيبة، ويقال: ابن شبيب، ويقال: ابن إبراهيم بن شيبة، الطائفي ضعيف، قال النسائي: منكر الحديث. وقال العقيلي: أحاديثه مناكير، غير محفوظة من حديث ابن جريج. وقال ابن عدي: يروى عن ابن جريج ما لا يرويه غيره.

وذكر ابن حبان في الثقات، وقال: يتقي حديثه من رواية قدامة عنه. / انظر الكامل (١/٣٠٧ ــ ٣٠٨)، واللسان (١/٤١٠ رقم ١٢٨٦). =

. . . .

= (جـ) قدامة بن محمد بن قدامة بن خشرم الأشجعي صدوق، إلا أنه يخطيء. / الكامل (٦/٢٠٧٤)، والتقريب (٢/١٢٤ رقم ٩٣)، والتهذيب (٨/٣٦٥ رقم ٦٤٨)، وأيضاً وعليه فالحديث من هذه الطريق ضعيف جداً.

٢ ــ يرويها أبو حفص الضرير عمر بن رباح، عن عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، يرفعه بلفظ: «الحجامة في الرأس شفاء من سبع ــ إذا ما نوى صاحبها ــ: من الجنون، والجذام، والبرص، والنعاس، ووجع الأضراس، والصداع، وظلمة يجدها في عينيه».

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٩ رقم ١٠٩٣٨)، واللفظ له.

وابن عدي في الكامل (٥/١٧٠٨) بنحوه.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢/٣٩٤ ــ ٣٩٥ رقم ١٤٦٩).

قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح، أبو حفص اسمه عمر بن رباح، وهو مولى ابن طاووس، قال الفلاس: دجال. وقال الدارقطني: متروك. وقال أبو حاتم: عمر يروى الموضوعات عن الإثبات، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب. وقال ابن عدي: يروي عن ابن طاووس البواطيل، ما لا يتابعه أحد عليه».

وقال الهيثمي في المجمع (٥/٩٤): «فيه عمر بن رباح العبدي، وهو متروك».

وأما حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ يرفعه، فلفظه:

«الحجامة في الرأس من الجنون، والجذام، والبرص، والنعاس، والضرس».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/٢٩٢ رقم ١٣١٥٠).

والأوسط ــ كما في مجمع البحرين (ص ٣٩٢/ النسخة المكية) ــ.

من طريق عبد الله بن محمد العبادي، ثنا مسلمة بن سالم الجهني، ثنا =

. . . .

= عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر، فذكره.

ورواه ابن السني في الطب ـ كما في كنز العمال (١٠/٩ ـ ١٠ رقم ٢٨١٠٩) ـ.

وعزاه الهيثمي في المجمع (٥/٩٣) للطبراني في الأوسط فقط، وقال: «فيه مسلمة بن سالم الجهني، ويقال مسلم بن سالم، وهو ضعيف».

وقال ابن الهادي في «الصارم المنكي» (ص ٦٨ ـ ٦٩) بعد أن ذكر حديثاً آخر من هذه الطريق: «وقد تفرد به هذا الشيخ الذي لم يعرف بنقل العلم، ولم يشتهر بحمله، ولم يعرف من حاله ما يوجب قبول خبره، وهو: مسلمة بن سالم الجهني الذي لم يشتهر إلا برواية هذا الحديث المنكر، وحديث آخر موضوع ذكره الطبراني بالإسناد المتقدم، ومتنه: «الحجامة في الرأس أمان من الجنون والجذام، والبرص، والنعاس، والضرس...»، وإذا تفرد مثل هذا الشيخ المجهول الحال، القليل الرواية بمثل هذين الحديثين المنكرين، عن عبيد الله بن عمر أثبت آل عمر بن الخطاب في زمانه، وأحفظهم، عن نافع، عن سالم، عن أبيه عبد الله بن عمر من بين سائر أصحاب عبيد الله الثقات المشهورين والإثبات المتقنين، علم أنه شيخ لا يحل الاحتجاج بخبره، ولا يجوز الاعتماد على روايته هذا مع أن الراوي عنه وهو عبد الله بن محمد العبادي أحد الشيوخ الذين لا يحتج بما تفردوا به». اهـ.

قلت: أما مسلمة بن سالم الجهني، ويقال: مسلم بن سالم، فهو ضعيف. / التقريب (٢/٢٤٥ رقم ١٠٨٢)، والتهذيب (١٠/١٣١ رقم ٢٣٢).

وأما عبد الله بن محمد العبادي، فلم أجد من ذكره بجرح أو تعديل سوى الحافظ ابن عبد الهادي، وله ترجمة في الاكمال لابن ماكولا (٦/٣٤٥)، والأنساب للسمعاني (٩/١٧٥).

وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، وقال الألباني في ضعيف الجامع (٣/١٠٧ رقم ٢٧٥٦): ضعيف جداً، والله أعلم.

٩٣٩ ـ حديث ابن عمر مرفوعاً:

«الحجامة تزيد من العقل. . .» الحديث.

قلت: فيه (غزال)[1] بن محمد، مجهول[2].

---

(١) في (أ): (عراك).

(٢) ساق ابن الملقن التعقيب هنا على أنه من الذهبي، بينما هو من الحاكم كما سيأتي.

٩٣٩ ـ المستدرك (٤/٢١١): حدثنا أبو بكر محمد بن سليمان الزاهد، ثنا علي بن الحسين بن الجنيد الرازي، وجعفر بن محمد الفريابي، وزكريا بن يحيى الساجي، قالوا: ثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى الحساني، ثنا غزال بن محمد، عن محمد بن جحادة، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، قال نافع: قال لي ابن عمر: أبغني حجاماً لا يكون غلاماً صغيراً، ولا شيخاً كبيراً، فإن الدم قد تبيغ بي، وإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «الحجامة تزيد في العقل، وتزيد في الحفظ، فعلى اسم الله يوم الخميس، (و) لا تحتجموا يوم الجمعة، ولا يوم السبت، ولا يوم الأحد، واحتجموا يوم الإثنين والثلاثاء، وما نزل جذام، ولا برص إلا في ليلة الأربعاء».

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات، إلا غزال بن محمد فإنه مجهول، لا أعرفه بعدالة ولا جرح»، وأقره الذهبي.

قوله: (تبيغ) أي: غلب عليه الدم، يقول: تبيّغ به الدم: إذا تردد فيه. / النهاية (١/١٧٤).

تخـــريجـــه:

الحديث له عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ طريقان:

● **الأولى**: يرويها نافع، عنه ـ رضي الله عنه ـ.

وله عن نافع أربع طرق: =

. . . .

= ١ ــ محمد بن جحادة، عنه.

وله عن محمد بن جحادة ثلاث طرق:

(أ) وهي طريق الحاكم يرويها غزال بن محمد، عن محمد بن جحادة، عن نافع، عن ابن عمر، به.

أخرجه ابن الجوزي في العلل (٢/٣٩١ رقم ١٤٦٣) من طريق الدارقطني.

وابن عساكر في «جزء أخبار القرآن» ــ كما في الصحيحة للألباني (٢/٤٠٥) ــ.

(ب) يرويها الحسن بن أبي جعفر، عن محمد بن جحادة، به.

أخرجه ابن ماجه في سُننه (٢/١١٥٣ ــ ١١٥٤ رقم ٣٤٨٧) في الطب، باب في أي الأيام يحتجم.

وابن عدي في الكامل (٢/٧٢١).

وابن حبان في المجروحين (٢/١٠٠).

والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/١٠٥).

وابن الجوزي في العلل (٢/٣٩١ رقم ١٤٦٤).

جميعهم من طريق عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر، به نحوه، عدا لفظ: الخطيب فباختصار، وفي المطبوع تحريف في السند.

وأخرجه ابن السني، وأبو نعيم في الطب ــ كما في كنز العمال (١٠/١٠ رقم ٢٨١١٠).

قال ابن عدي عقبه: «لعل البلاء من عثمان بن مطر، لا من الحسن، فإنه (لا) يرويه عنه غيره».

وقال ابن الجوزي: «فيه ابن مطر، قال يحيى: كان ضعيفاً، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الإثبات، لا يحل الاحتجاج به، وفيه =

....

= الحسن بن أبي جعفر، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث».

(ج) يرويها أبو علي عثمان بن جعفر، ثنا محمد بن جحادة، فذكره بنحوه.

أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٤٠٩) وسيأتي الحديث برقم (١٠٧٩) ثم قال الحاكم: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات، غير عثمان بن جعفر هذا فإني لم أعرفه بعدالة، ولا جرح»، فتعقبه الذهبي بقوله: «مر هذا، وهو واه»، ويقصد أن الحديث سبق أن رواه الحاكم، وهو الحديث الذي هنا.

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان (٤/١٣٢): «حديث منكر».

٢ ـ يرويها عثمان بن عبد الرحمن، ثنا عبد الله بن عصمة، عن سعيد بن ميمون، عن نافع، فذكره بنحوه.

أخرجه ابن ماجه في الموضوع السابق برقم (٣٤٨٨).

وقال الحافظ في التهذيب (٤/٩١) عن سعيد هذا: «مجهول، وخبره منكر جداً في الحجامة».

٣ ـ يرويها عبد الله بن صالح المصري، ثنا عطاف بن خالد، عن نافع، فذكره نحوه.

أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٢١١ ـ ٢١٢).

والخطيب في تاريخه (١٠/٣٨ ـ ٣٩) مختصراً.

٤ ـ يرويها عبد الله بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن أيوب السختياني، عن نافع، به موقوفاً على ابن عمر، وهي الطريق الآتية برقم (٩٤٠)، وهي ضعيفة جداً.

● الثانية: يرويها أبو قلابة قال: كنت عند ابن عمر، فقال: لقد تبيّغ بي الدم يا نافع، ابغ لي حجاماً، ولا تجعله شيخاً، ولا شاباً، فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «الحجامة على الريق أمثل، فيها شفاء وبركة تزيد في العقل، والحفظ». =

. . . .

= أخرجه ابن حبان في المجروحين (٣/ ٢٠ ـ ٢١) من طريق مثنى بن عمرو، عن أبي سنان، عن أبي قلابة.

وذكره ابن الجوزي في الموضع السابق من العلل برقم (١٤٤٦)، ولم يسنده، ولم يذكر لفظ الحديث، وإنما أحال على سابقه، من رواية عبد الله بن هشام الدستوائي الآتية برقم (٩٤٠).

وأورد الحديث الذهبي في الميزان (٣/ ٤٣٥) بهذا المقدار من المتن، ثم قال: الحديث بطوله.

والحديث بطوله في المجروحين لابن حبان، لكن قال المحقق: «الخبر دخله تحريف النساخ ولا شك، وقد آثرت أن أتركه على حاله، فإن الضعف عليه واضح . . .».

قلت: وباقي الحديث في المجروحين: «من احتجم يوم الخميس والأحد يؤاثم، قال: ثم يوم الخميس والثلاثاء، فإنه يوم رفع الله فيه عن أيوب البلاء، وضربه يوم الأربعاء، وليلة الأربعاء»، وفي الحديث زيادة لا دخل لها في حديثنا هذا.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده غزال بن محمد، قال عنه الذهبي هنا: مجهول، وقال في الميزان (٣/ ٣٣٣ رقم ٦٦٥٤): «لا يعرف، وخبره منكر في الحجامة».

وأما الطريق الثانية عن محمد بن جحادة ففي سندها الحسن بن أبي جعفر الجُفْري ــ بضم الجيم، وسكون الفاء ــ، البصري، وهو ضعيف الحديث مع عبادته وفضله، وتقدمت ترجمته في الحديث (٥٨٣).

والراوي عنه عثمان بن مطر الشيباني، أبو الفضل، أو أبو علي البصري، وهو ضعيف. / الكامل (١٨١١ ــ ١٨١٢)، والتقريب (٢/ ١٤ رقم ١١٣)، والتهذيب (٧/ ١٥٤ ــ ١٥٥ رقم ٣٠٤)».

وأما الطريق الثالثة: ففي سندها عثمان بن جعفر وهو مجهول، قال الحاكم: =

. . . .

= «لا أعرفه»، وقال الذهبي عن الحديث: «واه»، ولعله يقصد لأجل عثمان هذا، وذكره الحافظ في اللسان (١٣٢/٤ رقم ٣٠٠)، ونقل عبارة الحاكم السابقة، ولم يذكره الذهبي في الميزان.

وأما الطريق الثانية للحديث عن نافع ففي سندها سعيد بن ميمون، وعبد الله بن عصمة، وهما مجهولان ـ كما في التقريب (٣٠٦/١ و٤٣٣ رقم ٢٦٦ و٤٧٨) ـ، وانظر التهذيب (٣٢٢/٥ رقم ٥٥٠) و(٩١/٤ رقم ١٥١).

وفي سندها أيضاً عثمان بن عبد الرحمن، وقد شك فيه الحافظ ابن حجر، فقال: «يحتمل أن يكون الطرائفي، وإلا فمجهول». اهـ. من التقريب (١٢/٢ رقم ٩١ ـ، وانظر التهذيب (١٣٦/٧ رقم ٢٨٣).

قلت: والطرائفي اسمه عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني، وهو: صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين، وغيره. / الجرح والتعديل (١٥٧/٦ ـ ١٥٨ رقم ٨٦٨)، والتقريب (١١/٢ ـ ١٢ رقم ٨٨)، والتهذيب (١٣٤/٧ ـ ١٣٥ رقم ٢٨٠).

وأما الطريق الثالثة للحديث عن نافع ففي سندها عطاف ـ بتشديد الطاء ـ ابن خالد بن عبد الله بن العاص المخزومي، أبو صفوان المدني، وهو صدوق، إلا أنه يهم. / الجرح والتعديل (٣٢/٧ ـ ٣٣ رقم ١٧٥)، والتقريب (٢٤/٢ رقم ٢١٢)، والتهذيب (٢٢١/٧ ـ ٢٢٣ رقم ٤٠٩) وفي سندها أيضاً عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث، وتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه: صدوق، كثير الغلط.

وأما الطريق الثانية للحديث عن ابن عمر ففي سندها المثنى بن عمرو، قال عنه ابن حبان في المجروحين (٢٠/٣): «لا يجوز الاحتجاج به».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة غزال بن محمد. =

= والطرق الأخرى ضعيفة لما تقدم في دراسة الإسناد، وأما الطريق الآتية برقم (٩٤٠) فلا تصلح للاستشهاد لشدة ضعفها، وعليه فيكون الحديث بمجموع الطرق المتقدمة حسن الإسناد لغيره، وأما متنه فقد استنكره جماعة من العلماء، ولم يعتبروا بتعدد طرقه، فمنهم ابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر.

وأما الألباني فقد أدخله في سلسلته الصحيحة برقم (٧٧٦) بناء على مجموع طرقه، والله أعلم.

٩٤٠ ــ وله سند آخر فيه عبد الله بن هشام الدستوائي، وهو متروك.

---

٩٤٠ ــ المستدرك (٢١١/٤) قال الحاكم عقب الحديث السابق:

وقد صحّ الحديث عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ من قوله، من غير مسند ولا متصل.

حدثناه: أبو علي الحافظ، أنبأ عبدان الأهوازي، ثنا محمد بن عمر بن علي المقدمي، ثنا عبد الله بن هشام الدستوائي، حدثني أبي، عن أيوب، عن نافع قال: قال لي ابن عمر:

يا نافع، اذهب فائتني بحجَّام، ولا تأتني بشيخ كبير، ولا غلام صغير.

وقال: احتجموا يوم السبت، واحتجموا يوم الأحد، والإثنين، والثلاثاء، ولا تحتجموا يوم الأربعاء.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن الجوزي في العلل (٣٩٢/٢ رقم ١٤٦٥) من طريق عبد الله بن هشام الدستوائي هذا، ولفظه:

عن نافع، قال لي ابن عمر: اذهب فائتني بحجام، ولا تأتني بغلام صغير، ولا شيخ كبير، واحتجموا على بركة الله يوم الخميس، واحتجموا يوم الجمعة، ولا تحتجموا يوم السبت، واحتجموا يوم الأحد، واحتجموا يوم الإثنين، ويوم الثلاثاء، ولا تحتجموا يوم الأربعاء، فإنه لم يبدأ برص ولا جذام، إلا يوم الأربعاء.

قلت: فالخلاف بين رواية الحاكم ورواية ابن الجوزي ظاهر، مع أن الطريق واحدة، ورواية ابن الجوزي أقرب إلى رواية الحديث السابق رقم (٩٣٩)، مع أن كلًّا من رواية ابن الجوزي والحاكم هذه تخالف الرواية السابقة من حيث الأمر بالحجامة يوم الأحد، والنهي عنه، بالإضافة إلى الأمر بالحجامة هنا يوم السبت، وعند ابن الجوزي يوم الجمعة، مع أن لفظ الحديث السابق فيه النهي عن صوم هذين اليومين. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبد الله بن هشام الدستوائي وهو متروك، قال عنه أبو حاتم: متروك الحديث. وقال الساجي: فيه ضعف، لم يكن صاحب حديث. اهـ. من الجرح والتعديل (٥/١٩٣ رقم ٨٩٤)، والميزان (٢/٥١٧ رقم ٤٦٦٧)، واللسان (٣/٣٧١ رقم ١٤٨٨).

وبالإضافة لذلك فقد خالف الرواة السابقين في الحديث (٩٣٩) في وقفه للحديث، مع رفعهم له.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد الله بن هشام، ومخالفته للرواية السابقة في بعض لفظ الحديث، وفي وقفه للحديث مع أن الراجح رفعه، والله أعلم.

٩٤١ ـ حديث:

«استرقوا (لها)[١]، فإن بها النظرة»[٢] ذكره، وقد أخرجه البخاري.

---

(١) في (أ) و(ب)، والتلخيص: (بها)، وما أثبته من المستدرك.

(٢) أي بها عين أصابتها من نظر الجن. / النهاية (٥/٧٨).

٩٤١ ـ المستدرك (٤/٢١٢): أخبرني عبيد الله بن محمد البلخي، ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل، ثنا محمد بن وهب بن عطية السلمي، ثنا محمد بن حرب، ثنا محمد بن الوليد الزبيدي، ثنا الزهري، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ رأى في بيتها جارية في وجهها سفعة، فقال: «استرقوا لها، فإن بها النظرة».

تخـريجـه:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، وتعقبه الذهبي بأن البخاري قد رواه ولم يذكر مسلماً، مع أنه قد رواه أيضاً.

فالحديث أخرجه البخاري (١٠/١٩٩ رقم ٥٧٣٩) في الطب، باب رقية العين.

ومسلم (٤/١٧٢٥ رقم ٥٩) في السلام، باب استحباب الرقية من العين. . .

أما البخاري فمن طريق محمد بن وهب بن عطية، وأما مسلم فمن طريق سليمان بن داود، كلاهما عن محمد بن حرب، به، ولفظ البخاري مثل لفظ الحاكم سواء، ولفظ مسلم نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث يرويه الحاكم هنا عن شيخه عبيد الله بن محمد البلخي، عن أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل، حيث التقى مع البخاري في محمد بن وهب. =

. . . .

= وقد تقدم في الحديث (٨٦٠) أن أبا إسماعيل هذا ثقة حافظ، وأن تلميذه شيخ الحاكم عبيد الله بن محمد البلخي لم أجد من ذكره.

وأما بقية رجال الإسناد فهم رجال الشيخين.

فائدة: هذا الحديث هو من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على الشيخين، وذلك لاختلاف الرواة على الزهري في هذا الحديث، وقد أشار البخاري ــ رحمه الله ــ إلى هذا الاختلاف عقب روايته للحديث حيث قال:

«وقال عقيل: عن الزهري، أخبرني عروة عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. تابعه عبد الله بن سالم، عن الزبيدي».

قال الدارقطني في «التتبع» (ص ٣١٧ ــ ٣١٨):

«وأخرجا جميعاً حديث الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن زينب، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ رأى في بيتها جارية بها سفعة، فقال: «استرقوا لها فإن بها النظرة»، من حديث ابن حرب، عن الزبيدي، وقال: تابعه عبد الله بن سالم، وقد رواه عقيل، عن الزهري، عن عروة مرسلاً. ورواه يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، عن عروة مرسلاً، قاله مالك، والثقفي، ويعلي، ويزيد، وغيرهم. وأسنده أبو معاوية، ولا يصح. وقال عبد الرحمن بن إسحاق: عن الزهري، عن سعيد، فلم يصنع شيئاً». اهـ.

وذكر الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني هذا في «هدي الساري» (ص ٣٧٧)، ثم قال عقبه: «قلت: وهو ضعيف ــ يعني عبد الرحمن بن إسحاق ــ. وأما رواية عقيل فقد أشار إليها البخاري، إلا أن راويها عنه ليس بالحافظ، وحديث الزبيدي رواه عنه ثقتان، فكان هو المعتمد».

وقال في الفتح (١٠/٢٠٢ ــ ٢٠٣): «قوله: (تابعه عبد الله بن سالم) يعني الحمصي، وكنيته: أبو يوسف. (عن الزبيدي)، أي: على وصل الحديث. (وقال عقيل: عن الزهري، أخبرني عروة، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ) يعني: لم يذكر في إسناده زينب، ولا أم سلمة. فأما رواية =

. . . .

= عبد الله بن سالم فوصلها الذهلي في «الزهريات»، والطبراني في «مسند الشاميين» من طريق إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي، عن عمرو بن الحارث الحمصي، عن عبد الله بن سالم، به سنداً، ومتناً. وأما رواية عقيل فرواها ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن عقيل، ولفظه: أن جارية دخلت على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وهو في بيت أم سلمة، فقال: «كأن بها سفعة، أو خطرت بنار»، هكذا وقع لنا مسموعاً في جزء من «فوائد أبي الفضل بن طاهر»، بسنده إلى ابن وهب.

ورواه الليث، عن عقيل أيضاً. ووجدته في «مستدرك الحاكم» ــ (٤/٤١٤) ــ من حديثه، لكن زاد فيه: عائشة بعد عروة، وهو وهم فيما أحسب. ووجدته في «جامع ابن وهب»، عن يونس، عن الزهري، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لجارية، فذكر الحديث. واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الزبيدي لسلامتها من الاضطراب، ولم يلتفتا إلى تقصير يونس فيه. وقد روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم، أنه سمع الأوزاعي يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري، يعني في الضبط، وذلك أنه كان يلازمه كثيراً، حضراً وسفراً وقد تمسك بهذا من زعم أن العمدة لمن وصل على من أرسل: لاتفاق الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل، والتحقيق: أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد، بل هو دائر مع القرينة، فمهما ترجح بها اعتمداه، وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله. وقد جاء حديث عروة هذا من غير رواية الزهري، أخرجه البزار من رواية أبي معاوية، عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار، عن عروة، عن أم سلمة، فسقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة. وقال الدارقطني: رواه مالك، وابن عيينة، وسمى جماعة، كلهم عن يحيى بن سعيد، فلم يجاوزا به عروة، وتفرد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه، ولا يصح، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق لانفراد الواحد عن العدد الجم، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جداً، والله أعلم». اهـ. كلامه رحمه الله.

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم يتوقف الحكم عليه على معرفة شيخه عبيد الله البلخي بجرح، أو تعديل، وتقدم أني لم أجد من ذكره، والحديث ثابت من غير طريقه حيث أخرجه الشيخان ـ كما سبق ـ، والله أعلم.

كتاب الأضاحي

٩٤٢ ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«ما تقرب إلى الله يوم النحر بشيء هو أحب إليه من إهراق الدم» . . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه سليمان بن يزيد أبو المثنى، وهو واه، وبعضهم تركه.

---

٩٤٢ ـ المستدرك (٤/٢٢١ ـ ٢٢٢): حدثنا أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا أبو سلمة يحيى بن المغيرة المديني، ثنا عبد الله بن نافع، حدثني أبو المثنى سليمان بن يزيد، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «ما تقرب إلى الله تعالى يوم النحر بشيء هو أحب إلى الله تعالى من إهراق الدم. وانها لتأتي يوم القيامة بقرونها، وأشعارها، وأظلافها. وان الدم ليقع من الله تعالى بمكان قبل أن يقع في الأرض، فطيبوا بها نفساً».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (٥/٧٣ ـ ٧٥ رقم ١٥٢٦) في الأضاحي، باب ما جاء في فضل الأضحية. =

. . . .

= وابن ماجه (٢/١٠٤٥ رقم ٣١٢٦) في الأضاحي، باب ثواب الأضحية.

وابن حبان في المجروحين (٣/١٥١).

والبغوي في شرح السنة (٤/٣٤٢ رقم ١١٢٤).

وابن الجوزي في العلل (٢/٧٨ ـ ٧٩ رقم ٩٣٦).

جميعهم من طريق عبد الله بن نافع، عن أبي المثنى، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده سليمان بن يزيد، أبو المثنى الخزاعي، وهو ضعيف. / الجرح والتعديل (٤/١٤٩ رقم ٦٤٥)، والتقريب (٢/٤٦٩ رقم ١٧)، والتهذيب (١٢/٢٢١ رقم ١٠١٤).

وفي سنده أيضاً عبد الله بن نافع الصائغ، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ثقة صحيح الكتاب، وأما حفظه ففيه لين.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف أبي المثنى، وما قيل عن حفظ عبد الله بن نافع والله أعلم.

٩٤٣ ـ حديث عمران بن الحصين:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال:

يا فاطمة، قومي إلى أضحيتك، فاشهديها، فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب عملتيه»[1] . . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه أبو حمزة (الثمالي)[2]، وهو ضعيف جداً، و (النضر بن إسماعيل)[3] وليس بذاك.

---

(١) من قوله: (فانه يغفر) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ) و (ب): (الثماني)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ) و (ب): (والبصري)، وفي (ب): (والبصري إسماعيل)، وفي تعقيب الذهبي في التلخيص: (وإسماعيل)، وما أثبته من سند المستدرك، والتلخيص، ومصادر الترجمة.

٩٤٣ ـ المستدرك (٤/٢٢٢): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، ثنا إسماعيل بن قتيبة، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا النضر بن إسماعيل البجلي، ثنا أبو حمزة، الثمالي، عن سعيد بن جبير، عن عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «يا فاطمة، قومي إلى أضحيتك فاشهديها، فإنه يغفر لك عند أول قطرة تقطر من دمها كل ذنب عملتيه، وقولي:

إن صلاتي، ونسكي، ومحياي، ومماتي لله رب العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين»، قال عمران: قلت: يا رسول الله، هذا لك ولأهل بيتك خاصة، فأهل ذاك أنتم، أم للمسلمين عامة؟ قال: «لا بل للمسلمين عامة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/٢٣٩ رقم ٦٠٠) وأخرجه أيضاً في =

. . . .

= الأوسط، كما في المجمع (١٧/٤)، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه أبو حمزة الثمالي، وهو ضعيف».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٤٩٢/٧).

والبيهقي في سننه (٢٨٣/٩) في الضحايا، باب ما يستحب للمرء من أن يتولى ذبح نسكه، أو يشهده.

جميعهم من طريق النضر بن إسماعيل، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده أبو حمزة الثمالي ــ بضم المثلثة ــ، واسمه ثابت بن أبي صفية دينار، وقيل: سعيد، الأزدي، الكوفي، وهو ضعيف رافضي. / الكامل لابن عدي (٥٢٠/٢)، والتقريب (١١٦/١ رقم ٩)، والتهذيب (٧/٢ ــ ٨ رقم ١٠).

وفي سنده أيضاً النضر بن إسماعيل بن حازم البجلي، أبو المغيرة الكوفي القاص، وهو ليس بالقوي. / الكامل (٢٤٩١/٧ ــ ٢٤٩٢)، والتقريب (٣٠١/٢ رقم ٨٢)، والتهذيب (٤٣٤/١٠ ــ ٤٣٥ رقم ٧٩١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف أبي حمزة، وضعف النضر من قبل حفظه.

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، وعلي بن أبي طالب ــ رضي الله عنهما ــ.

أما حديث أبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ فهو الآتي برقم (٩٤٤)، وهو ضعيف جداً لا يصلح للاستشهاد.

وأما حديث علي ــ رضي الله عنه ــ.

فأخرجه عبد بن حميد في مسنده (١٢٨/١ رقم ٧٨). =

. . . .

= وأحمد بن منيع في مسنده ـ كما في المطالب العالية المسندة (ل ٨٠ أ)، والمطبوعة (٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧ رقم ٢٢٥٥) ـ .

والبيهقي في الموضع السابق من سننه.

وأبو القاسم الأصبهاني، وأبو الفتح سليم بن أيوب الفقيه الشافعي في كتابيهما «الترغيب» ـ كما في نصب الراية (٤/٢٢٠) ـ .

جميعهم من طريق سعيد بن زيد أخي حماد بن زيد، ثنا عمرو بن خالد، عن محمد بن علي، عن آبائه، عن علي قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لفاطمة: «قومي فاشهدي أضحيتك، أما ان لك بأول قطرة تقطر من دمها مغفرة لكل ذنب سلف، أما انه يؤتى بها يوم القيامة لحومها ودماؤها سبعين ضعفاً حتى توضع في ميزانك». قال: فقال أبو سعيد الخدري: أي رسول الله، أهذه لآل محمد خاصة، فهم أهل لما خصوا به من غيرهم، أم لآل محمد والناس عامة؟ فقال: «لا، بل لآل محمد والناس عامة»، والسياق لعبد بن حميد.

والحديث بهذا الإسناد موضوع، في سنده عمرو بن خالد، أبو خالد القرشي مولى بني هاشم، وهو كذاب يضع الحديث، فقد كذبه وكيع، والإمام أحمد، ورمياه بالوضع، وكذبه أيضاً ابن معين، وأبو داود، وابن البرقي، ورماه بالوضع أيضاً إسحاق بن راهويه، وأبو زرعة. / الكامل (٥/١٧٧٤ ـ ١٧٧٨)، والتهذيب (٨/٢٦ ـ ٢٧ رقم ٤١).

وعليه فلا ينجبر ضعف الحديث بهذين الشاهدين، والله أعلم.

٩٤٤ ــ حديث أبـي سعيد مرفوعاً مثل الذي قبله.

قلت: فيه عطية، وهو واه.

---

٩٤٤ ــ المستدرك (٤/٢٢٢) قال الحاكم عقب الحديث السابق:

وشاهده حديث عطية، عن أبـي سعيد الذي حدثناه أبو بكر بن محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، ثنا داود بن عبد الحميد، ثنا عمرو بن قيس الملائي، عن عطية، عن أبـي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ لفاطمة (عليها الصلاة والسلام): «قومي إلى أضحيتك فاشهديها، فإن لك بأول قطرةتقطر من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك»، قالت: يا رسول الله، هذا لنا أهل البيت خاصة، أو لنا وللمسلمين عامة؟ قال: «بل لنا وللمسلمين عامة».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٢/٥٩ رقم ١٢٠٢).

وابن أبـي حاتم في العلل (٢/٣٨ رقم ١٥٩٦).

والعقيلي في الضعفاء (٢/٣٧).

ثلاثتهم من طريق داود بن عبد الحميد، به نحوه.

وأخرجه أبو الشيخ بن حبان في «كتاب الضحـايا» ــ كـما في الترغيب للمنذري (٢/١٠٢) ــ .

قال البزار عقبه: «لا نعلم له طريقاً» عن أبـي سعيد أحسن من هذا، وعمرو بن قيس كان من عباد أهل الكوفة و«أفاضلهم ممن يجمع حديثه وكلامه». اهـ.

وذكر ابن أبـي حاتم عقب الحديث أنه سأل أباه عنه فقال:

«هو حديث منكر». =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث في سنده عطية بن سعد العوفي، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه ضعيف، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا، وفي جميع الروايات السابقة.

وفي سنده أيضاً داود بن عبد الحميد، وتقدم في الحديث (٨٥٣) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لضعف عطية وتدليسه، وضعف داود بن عبد الحميد.

٩٤٥ ـ حديث أبي هريرة:

نزل جبريل، فقال له[١] النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«كيف رأيت عيدنا؟» قال: لقد تباهى به أهل السماء، اعلم يا محمد: ان الجذع من الضأن خير من (السيد)[٢] من المعز[٣]... الخ[٤].

قال: صحيح.

قلت: فيه إسحاق بن إبراهيم[٥] (الحنيني)[٦]، وهو هالك، وهشام بن سعد ليس بمعتمد، قال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه[٧].

---

(١) قوله: (له) في (ب) أخرت بعد قوله: (صلى الله عليه وسلم).

(٢) في (أ): (الثنية)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (قال: لقد تباهى) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) قوله: (الخ) في (ب): (الحديث).

(٥) قوله: (ابن إبراهيم) ليس في (ب)، والتلخيص، وما أثبته من (أ).

(٦) في (أ): (الجنبي)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من إسناد المستدرك وتلخيصه.

(٧) الكامل (٢٥٦٨/٧).

٩٤٥ ـ المستدرك (٢٢٢/٤ ـ ٢٢٣): أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان ثنا أبو الوليد محمد بن أحمد بن برد الأنطاكي، ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنيني، ثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: نزل جبريل ـ عليه الصلاة والسلام ـ إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال له النبي =

. . . .

= ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «يا جبريل كيف رأيت عيدنا؟» فقال: لقد تباهى به أهل السماء، اعلم يا محمد أن الجذع من الضأن خير من السيد من المعز، وان الجذع من الضأن خير من السيد من البقر وأن الجذع من الضأن خير من السيد من الإبل، ولو علم الله ذبحاً خيراً منه فدى به إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ .

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البيهقي من طريق الحاكم (٩/٢٧١)، في الضحايا، باب لا يجزىء الجذع إلا من الضأن وحدها.

وأخرجه أيضاً البزار (٢/٦١ ـ ٦٢ رقم ١٢٠٧).

والعقيلي في الضعفاء (١/٩٧ ـ ٩٨).

وابن عدي في الكامل (١/٣٣٥).

ثلاثتهم من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني، به نحوه.

ورواه إجازة ابن حزم في المحلى (٨/٢٠) من طريق هشام، به مختصراً قال البزار عقبه: «لا نعلم رواه هكذا إلا إسحاق الحنيني، ولم يتابعه عليه غيره، وإنما أتى في أحاديثه لما كف بصره وبعد عن المدينة، حدث بأحاديث عن أهل المدينة فأنكر بعضها عليه».

وذكر العقيلي هذا الحديث وحديثاً آخر، ثم قال: «جميعاً لا يتابع عليهما ـ يعني الحنيني ـ أما حديث مالك فلا أصل له، وأما حديث هشام بن سعد فيروى من حديث زياد بن ميمون، عن أنس، وزياد بن ميمون يكذب».

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث لا يرويه عن هشام بن سعد إلا الحنيني، والحنيني مع ضعفه يكتب حديثه».

وقال البيهقي: «وإسحاق ينفرد به، وفي حديثه ضعف».

وأعله ابن حزم بهشام بن سعد فقال: «هو ضعيف». =

. . . .

= وقال الهيثمي في المجمع (٤/١٩): «فيه إسحاق الحنيني وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده إسحاق بن إبراهيم الحنيني، وتقدم في الحديث (٨٣٣) أنه: ضعيف.

وفي سنده هشام بن سعد المدني، وتقدم في الحديث (٨٠٥) أنه: صدوق له أوهام.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الحنيني وهشام بن سعد من قبل حفظه، والله أعلم.

٩٤٦ ـ حديث البراء بن عازب في عيوب الضحايا.

قال: صحيح.

قلت: فيه أيوب بن سويد ضعفه أحمد(١).

قال: وأخرج مسلم حديث عبيد بن فيروز، عن البراء، وهو مما أخذ على مسلم لاختلاف الناقلين فيه، (وأصحه حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، ان سلم من أيوب بن سويد)(٢).

قلت: فكيف تقول هذا، وتصحح حديثه؟

---

(١) كما في الكامل (١/٣٥١).

(٢) العبارة بين المعكوفين بتمامها من المستدرك المخطوط، وليست كاملة في المطبوع ولا يستقيم الكلام إلا بها.

٩٤٦ ـ المستدرك (٤/٢٢٣): حدثنا أبو العباس محمد بن الربيع بن سليمان، ثنا أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً قال له: إنا نكره النقص في القرون، والأذن، فقال له البراء: اكره لنفسك ما شئت، ولا تحرمه على الناس، قال البراء: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أربع لا يجزىء في الضحايا: العوراء البين عورها، والمكسورة بعض قوائمها بَيِّن كسرها، والمريضة بين مرضها، والعجفاء التي لا تنقى».

حدثنا أبو العباس عقبة، ثنا الربيع، ثنا أيوب بن سويد، ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، بمثله.

قال الحاكم عقبه: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، إنما أخرج مسلم ـ رحمه =

= الله تعالى ـ حديث سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، وهو فيما أخذ على مسلم ـ رحمه الله ـ لاختلاف الناقلين فيه، وأصحه حديث يحيى بن «أبي كثير، عن أبي سلمة، ان سلم من أيوب بن سويد».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريقين عن البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ، ومدارهما على أيوب بن سويد. ورواية أيوب للحديث عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن البراء، أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/١٦٩)، بنحوه.

وقد أشار الحاكم إلى طريق أخرى ذكر أن مسلماً أخرجها، مع أنه سبق أن رواها (١/٤٦٧ ـ ٤٦٨) في كتاب المناسك من مستدركه فقال:
حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا هارون بن سليمان الأصبهاني، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا شعبة.
وأخبرنا مكرم بن أحمد القاضي ببغداد، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا يزيد بن هارون، وزيد بن الحباب، عن شعبة، وهذا لفظ حديث أبي العباس.
قال: سمعت سليمان بن عبد الرحمن يقول: سمعت عبيد بن فيروز يقول: قلت للبراء ـ رضي الله عنه ـ: حدثني عما كره، أو نهى عنه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من الأضاحي (فقال: قال) رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ هكذا بيده، ويدي أقصر من يد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أربع لا يجزين في الأضاحي: العوراء البين عورها، والمريضة البين مريضها، والعرجاء البين عرجها، والكسير التي لا تنقي». قال: قلت: فإني أكره أن يكون نقص في الأذن، والقرن، قال: فما كرهت فدعه، ولا تحرمه على غيرك. ثم قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه، لقلة روايات سليمان بن عبد الرحمن، وقد أظهر علي بن المديني فضائله وإتقانه». =

. . . .

= قلت: فقوله هذا ينافي قوله السابق، من أن مسلماً أخرج الحديث من هذه الطريق، وأنه مما انتقد على مسلم.

وقد ذكر الزيلعي ـ رحمه الله ـ في نصب الراية (٢١٤/٤) قول الحاكم: «إنما أخرج مسلم. . .» الخ، فتعقبه بقوله: «وعلى الحاكم هنا اعتراضات:

أحدهما: ان حديث عبيد بن فيروز، عن البراء لم يروه مسلم، وإنما رواه أصحاب السنن.

والآخر: أنه صحح حديث أيوب بن سويد، ثم جرحه». اهـ.

وهذا الحديث أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٠١ ـ ١٠٢ رقم ٧٤٩).

وأحمد في مسنده (٢٨٤/٤ و ٢٨٩ و ٣٠٠).

وأبو داود في سننه (٢٣٥/٣ ـ ٢٣٦ رقم ٢٨٠٢) في الضحايا، باب ما يكره من الضحايا.

والترمذي (٨١/٥ ـ ٨٢ رقم ١٥٣١) في الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي.

والنسائي (٢١٤/٧ ـ ٢١٥ و ٢١٦) في الضحايا، باب ما نهى عنه من الأضاحي.

وابن ماجه (١٠٥٠/٢ رقم ٣١٤٤) في الأضاحي، باب ما يكره أن يضحي به.

والدارمي (٤/٢ رقم ١٩٥٦) في الأضاحي، باب ما لا يجوز في الأضاحي.

وابن الجارود (ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ رقم ٩٠٧).

وابن حبان (ص ٢٥٨ رقم ١٠٤٧).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٦٨/٤).

والبيهقي في سننه (٢٧٤/٩) في الضحايا، باب ما ورد النهي عن التضحية به. =

. . . .

= وابن حزم في المحلى (٨/١٠).

جميعهم من طريق شعبة، به نحو رواية الحاكم.

ورواه الإمام مالك في الموطأ (٢/٤٨٢ رقم ١) في الضحايا، باب ما ينهى عنه من الضحايا، عن عمرو بن الحارث، عن عبيد بن فيروز، به نحوه، ولم يذكر كراهية عبيد للنقص في الأذن، والقرن، ورد البراء عليه.

ومن طريق مالك أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٣٠١).

والدارمي في الموضع السابق برقم (١٩٥٥).

والطحاوي في الموضع السابق أيضاً.

وكذا البيهقي.

والبغوي في شرح السنة (٤/٣٣٩ ـ ٣٤٠ رقم ١١٢٣).

ولرواية مالك هذه علة.

فقد روى البيهقي عقب روايته للحديث من طريق مالك، عن علي بن المديني أنه قال:

«عبيد بن فيروز هذا من أهل مصر، ولم ندر ألقيه عمرو بن الحارث أم لا؟ فنظرنا، فإذا عمرو بن الحارث لم يسمعه من عبيد بن فيروز».

قلت: وقد رواه عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، والليث بن سعد، وابن لهيعة، ثلاثتهم ذكروا أن سليمان بن عبد الرحمن حدثهم، عن عبيد بن فيروز، به نحوه، فوافقوا في روايته شعبة، وخالف عبد الله بن وهب مالكاً في روايته عن عمرو بن الحارث موافقاً لرواية شعبة.

أخرج هذه الرواية النسائي في الموضع السابق (ص ٢١٥ ـ ٢١٦).

وابن حبان (ص ٢٥٨ رقم ١٠٤٦).

والطحاوي في الموضع السابق. =

. . . .

= ومن وافق شعبة على روايته أيضاً يزيد بن أبـي حبيب، عن سليمان بن عبد الرحمن، به نحو لفظ مالك.

أخرجه الترمذي في الموضـع السابق برقم (١٥٣٠).

لكن يرد على رواية سليمان بن عبد الرحمن إشكال آخر، وهو ما أخرجه البيهقي في الموضـع السابق عن علي بن المديني قال:

«نظرنا، فإذا سليمان بن عبد الرحمن لم يسمعه من عبيد بن فيروز».

ثم ساق البيهقي الحديث من طريق علي بن المديني، ثنا عثمان بن عمر، ثنا ليث بن سعد، ثنا سليمان بن عبد الرحمن، عن القاسم مولى خالد بن يزيد ابن معاوية، عن عبيد بن فيروز، فذكر الحديث بنحو ما هنا، هكذا بإدخال القاسم بن سليمان وعبيد، ثم ذكر البيهقي عن عثمان الذي أتى بهذه المخالفة أنه قال: «قلت لليث بن سعد: يا أبا الحارث، ان شعبة يروي هذا الحديث عن سليمان بن عبد الرحمن، سمـع عبيد بن فيروز»! قال: لا. إنما حدث به سليمان عن القاسم مولى خالد، عن عبيد بن فيروز». قال عثمان بن عمر: «فلقيت شعبة، فقلت: إن ليثاً حدثنا بهذا الحديث، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن القاسم، عن عبيد بن فيروز، وجعل مكان «الكسير التي لا تنقى»: «العجفاء التي لا تنقى»!.

قال: فقال شعبة: هكذا حفظته كما حدثت به».

دراسة الإسناد:

الحديث له ثلاث طرق.

● **الأولى:** يرويها يزيد بن أبـي حبيب.

● **والثانية:** يرويها أبو سلمة بن عبد الرحمن.

كلاهما عن البراء، به.

ومدار هذين الطريقين على أيوب بن سويد.

● **والطريقة الثالثة:** يرويها سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، به. =

. . . .

= أما أيوب بن سويد الذي روى الطريقين الأولى والثانية فهو أيوب بن سويد الرملي أبو مسعود الحميري السَّيْبَاني، وهو ضعيف، قال ذلك أحمد. وقال ابن معين: ليس بشيء يسرق الأحاديث، وقال: كان يدعي أحاديث الناس. وذكر الترمذي أن ابن المبارك ترك حديثه. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: ليس الحديث. اهـ. من الكامل لابن عدي (١/٣٥١ ــ ٣٥٤)، والتهذيب (١/٤٠٥ ــ ٤٠٦ رقم ٧٤٥).

وأما الطريقة الثالثة فيرويها سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز. وعبيد بن فيروز الشيباني، مولاهم، أبو الضحاك الكوفي ثقة. / الجرح والتعديل (٥/٤١١ ــ ٤١٢ رقم ١٩١٠)، والتهذيب (٧/٧٢ رقم ١٥١)، والتقريب (١/٥٤٤ رقم ١٥٦٤)، وسليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الدمشقي ثقة. / الجرح والتعديل (٤/١٢٨ رقم ٥٥٤)، والتقريب (١/٣٢٨ رقم ٤٦٨)، والتهذيب (٤/٢٠٨ ــ ٢٠٩ رقم ٣٥٥).

وعن سليمان رواه عدة، منهم شعبة، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، وابن لهيعة، ويزيد بن أبي حبيب ــ كما تقدم ــ.

وأما الإشكال الذي ذكره عثمان بن عمر، ورواه البيهقي عن ابن المديني، عنه، ومفاده أن سليمان بن عبد الرحمن لم يسمع الحديث عن عبيد بن فيروز، وإنما بينهما القاسم مولى خالد بن يزيد، فالراجح سماع سليمان، ولا عبرة بما ذكر عثمان بن عمر، لأمور:

١ ــ سليمان بن عبد الرحمن لم يوصف بالتدليس.

٢ ــ قد صرح بالسماع في بعض روايات شعبة للحديث عنه، ومر ذلك صريحاً في مخاطبة عثمان بن عمر لليث بن سعد بذلك، ورواية البيهقي، وابن حزم للحديث فيها التصريح بذلك أيضاً.

٣ ــ عبد الله بن وهب تقدم في الحديث (٦٢٤) أنه: ثقة، حافظ، عابد، وقد خالف عثمان بن عمر في النقل عن الليث، فإن رواية النسائي، والطحاوي للحديث عن عبد الله بن وهب، عن الليث موافقة لرواية شعبة، =

. . . .

= وعبد الله أوثق من عثمان بن عمر بن فارس العبدي، الذي هو ثقة فقط كما تقدم في الحديث (٥٩٢).

٤ ــ عثمان بن عمر ذكر قصة محاورته لشعبة، والليث، وهي قرينة قوية لضبطه لما وقع، فلو سلمنا بصحة ذلك لرجحنا رواية شعبة على رواية الليث لأمور ثلاثة:

(أ) شعبة أوثق من الليث، مع كونهما إمامين مشهورين ــ كما يتضح من ترجمتهما في الحديث (٤٨٩) والحديث (٥٣٢) ــ.

(ب) اختلف النقل عن الليث كما سبق، وفي بعض النقل عنه موافقته لرواية شعبة.

(ج) موافقة عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، ويزيد بن أبي حبيب لشعبة في الرواية.

فهذه الأمور تقوي ما ذكره البيهقي في الموضع السابق حينما قال:

«وفيها بلغني عن أبي عيسى الترمذي، عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه كان يميل إلى تصحيح رواية شعبة، ولا يرضى رواية عثمان بن عمر، والله أعلم». هذا بالنسبة لهذه الطريق.

وأما تعقب الذهبي للحاكم بقوله: «فكيف تقول هذا وتصحح حديثه»، فهو في محله، لأن عبارة الحاكم: «ان سلم من أيوب بن سويد» مقتضاها تضعيفه للرجل، فكان الأولى به أن لا يصحح حديثه».

وزاد الزيلعي تعقيباً آخر، وهو: ان مسلماً لم يرو حديث عبيد بن فيروز، عن البراء، وإنما رواه أصحاب السنن، وقد أصاب الزيلعي في ذلك باعتراف الحاكم نفسه ــ كما سبق بيان ذلك في التخريج ــ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف أيوب بن سويد، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي رواها سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز، والله أعلم.

٩٤٧ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«(لا تجوز)(١) في النذر العوراء(٢)، والعَجْفَاء، والجَرْبَاء، والمُصْطَلمة (أطباؤها)(٣) كلها.

قلت: فيه علي بن عاصم، وهو ضعيف.

---

(١) في (أ): (لا يجوز) بالمثناة التحتانية، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (أطباقها)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

والعجفاء: هي المهزولة من الغنم، وغيرها. / النهاية (١٨٦/٣).

وقوله: (الجَرْباء): الجَرَب بَثْرٌ يعلو أبدان الناس والإبل، فيقال للأنثى: جرباء. / لسان العرب (٢٥٩/١).

وقوله: (المُصْطَلمة): الاصطلام افتعال من الصلم، وهو القطع. / النهاية (٤٩/٣).

وقوله: (أطباؤها) أي ضروعها، وأخلافها، والمعنى: مقطوعة الضروع. / المرجع السابق (١١٥/٣).

٩٤٧ ـ المستدرك (٢٢٥/٤ ـ ٢٢٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا علي بن عاصم، حدثني ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فذكره بلفظه سواء.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٦/١١ رقم ١٠٩٢٨) من طريق علي بن عاصم، به، بلفظ: «لا يجوز في البدن العوراء، والعجفاء، وإياكم والمصطلمة». =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٣/٢٢٦ - ٢٢٧): «فيه علي بن عاصم، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده علي بن عاصم بن صهيب، وتقدم في الحديث (٧٩٧): أنه صدوق، إلا أنه يخطىء، ويصر على خطئه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال علي بن عاصم.

٩٤٨ ـ حديث أبي هريرة:

أن رجلاً أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بجذع من الضأن(١) مهزول خسيس، وجذع من المعز سمين، فقال: يا رسول الله، هو خيرهما، أفأضحي به؟

قال: «ضح به، فإن الله (أغنى)(٢).

قال: صحيح.

قلت: فيه قزعة بن سويد ضعيف.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (اعسترا)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٩٤٨ ـ المستدرك (٤/٢٢٧): حدثنا أبو العباس (محمد بن يعقوب)، ثنا الربيع بن سليمان ثنا أسد بن موسى، ثنا قزعة بن سويد، حدثني الحجاج بن الحجاج، عن سلمة بن جناده، عن حنش بن الحارث، حدثني أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بجذع من الضأن مهزول خسيس، وجذع من المعز سمين يسير، فقال: يا رسول الله، هو خيرهما، أفأضحي به؟ فقال: «ضح به، فإن الله أغنى».

تخـــريجـــه:
الحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٤/٢٠) وقال: «رواه أبو يعلى من رواية حنش العبدي، ولم أجد من ترجمه».

دراسة الإسناد:
الحديث في سنده قزعة بن سويد بن حجير الباهلي، أبو محمد البصري، وهو ضعيف. / الكامل (٦/٢٠٧٣)، والتقريب (٢/١٢٦ رقم ١١٠)، والتهذيب (٨/٣٧٦ ـ ٣٧٧ رقم ٦٦٦). =

. . . .

= وفي سنده أيضاً سلمة بن جنادة الهذلي وهو مقبول. / ثقات ابن حبان (٦/٣٩٩)، والتقريب (١/٣١٦ رقم ٣٥٩)، والتهذيب (٤/١٤٣ رقم ٢٤٦).

وفي سنده أيضاً حنش بن الحارث العبدي، وهو مجهول ذكره البخاري، وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم، وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته، ولم يذكروا أنه روى عنه سوى سلمة بن جنادة. / انظر التاريخ الكبير (٣/١٠٠ رقم ٣٤٥)، والجرح والتعديل (٣/٢٩١ رقم ١٢٩٩)، والثقات لابن حبان (٤/١٨٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لضعف قزعة، وجهالة حال سلمة بن جنادة، وجهالة حنش العبدي، والله أعلم.

٩٤٩ ــ وأبو ثقال المُرِّي: ثمامة قال البخاري: في حديثه نظر[١].

(١) هذا التعقيب أدرجه ابن الملقن تحت الحديث السابق، مع أن أبا ثفال هذا ليس في سنده، ولعل السبب تصرف الذهبي حيثُ ذكر هذا الحديث، والحديث السابق عقبه، ثم عقب عليهما بتعقيب موحد بنحو ما هنا وما في الحديث السابق، فاكتفى ابن الملقن بإيراد أحد الحديثين، وذكر التعقيب كاملاً تحته.

٩٤٩ ــ المستدرك (٤/٢٢٧): حدثنا أبو بكر بن عبيدة، ثنا علي بن زيد الفرايضي، ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنيني، عن داود بن قيس، عن أبي ثفال، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ:

«الجذع من الضأن خير من السيد من المعز».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أحمد في مسنده (٢/٤٠٢) من طريق داود بن قيس، به مثله.

قال الهيثمي في المجمع (٤/١٨): «فيه أبو ثفال قال البخاري فيه نظر».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده أبو ثفال المري، واسمه: ثمامة بن وائـل بن حصين، وقيل: ثمامة بن حصين، أبو ثفال المري الشاعر.

قال البخاري: في حديثه نظر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: في القلب من حديثه هذا، فإنه اختلف فيه عليه ــ ويقصد به حديث التسمية على الوضوء ــ، ولخص الحافظ الحكم عليه بقوله: «مقبول». اهـ. من التقريب (١/١٢٠ رقم ٤٨)، والتهذيب (٢/٢٩ ــ ٣٠ رقم ٥٢).

وفي سنده إسحاق بن إبراهيم الحنيني، وتقدم في الحديث (٨٣٣) أنه: ضعيف، ولكنه لم ينفرد به، بل تابعه عبد الله بن المبارك عند الإمام أحمد. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال أبي ثفال، وضعف الحنيني.

ورواية الإمام أحمد للحديث أخف ضعفاً، لمتابعة عبد الله بن المبارك للحنيني، فتبقى علة الحديث جهالة حال أبي ثفال، والله أعلم.

٩٥٠ ـ حديث عائشة:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعث إلى (سعد)[١] بقطيع من غنم فقسمها، فبقي منها تيس، فضحّى به في عمرته[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة مختلف في عدالته.

---

(١) في (أ) و(ب): (سعيد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وجاء التصريح في المستدرك بأنه: سعد بن أبي وقاص.

(٢) من قوله: (فقسمها) إلى هنا ليس في (ب).

٩٥٠ ـ المستدرك (٤/٢٢٧): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا علي بن الحسن الهلالي، ثنا محمد بن جهضم، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، عن داود بن الحصين، عن القاسم بن محمد، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بعث إلى سعد بن أبي وقاص بقطيع من غنم، فقسمها بين أصحابه، فبقي منها تيس، فضحى به في عمرته.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (١/٢٣٥ ـ ٢٣٦) من طريق محمد بن خالد بن عتمة، عن إبراهيم بن أبي حبيبة، به نحوه.

ورواه إسحاق الفروي، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، به نحوه.

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٢٣ ـ ٢٢٤ رقم ١١٥٦١): حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا إسحاق بن محمد الفروي، فذكره. =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٤/١٩ ـ ٢٠): «رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري، الأشهلي، مولاهم أبو إسماعيل المدني، وهو ضعيف. / الكامل (١/٢٣٤ ـ ٢٣٦)، والتقريب (١/٣١ رقم ١٦٨)، والتهذيب (١/١٠٤ ـ ١٠٥ رقم ١٨٠).

والطريق التي رواها الطبراني معلولة بما يأتي:

١ ـ في سندها إسحاق بن محمد الفروي، وهو وإن كان صدوقاً، إلا أنه ضعيف في الحديث لأنه كف فساء حفظه كما تقدم في الحديث (٥١٥).

٢ ـ الحديث رواه محمد بن جهضم، ومحمد بن خالد بن عتمة، كلاهما عن ابن أبي حبيبة عن داود بن الحصين، عن القاسم، عن عائشة، فخالفهما إسحاق الفروي، وجعله من حديث داود، عن عكرمة، عن ابن عباس.

٣ ـ داود بن الحصين ثقة، إلا في روايته عن عكرمة فقد قدح فيها العلماء كما تقدم بيان ذلك في الحديث (٦٥٥).

٤ ـ في سند الحديث ابن أبي حبيبة، وتقدم آنفاً أنه: ضعيف.

وبذا نعلم أن الهيثمي ـ رحمه الله ـ قد تساهل في حكمه على الحديث بقوله «رجاله رجال الصحيح»، فإن ابن أبي حبيبة لم يخرج له أحد من الشيخين، كما في مصادر ترجمته المتقدمة، وكذا لم يخرجا لداود بن الحصين من روايته عن عكرمة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف ابن أبي حبيبة، وأما رواية الطبراني فضعيفة جداً للأسباب المتقدم ذكرها.

وللحديث شاهد أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٠٥ رقم ١١٥٠٤) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أعطى سعد بن أبي وقاص جذعاً من المعز، فأمره أن يضحي به. =

. . . .

= وابن لهيعة ضعيف ومدلس من الخامسة كما تقدم في الحديث (٦١٤).

وشيخ الطبراني هنا هو المقدام بن داود بن عيسى بن تليد الرعيني، أبو عمرو المصري، وهو ضعيف، قال عنه النسائي: ليس بثقة. وقال ابن يونس، وغيره: تكلموا فيه.

وقال محمد بن يوسف الكندي: كان فقيهاً مفتياً، لم يكن بالمحمود في الرواية. وضعفه الدارقطني، وذكر ابن القطان أن أهل مصر تكلموا فيه، وذكر حديثاً من طريقه، وقال: رواته ثقات مشاهير، إلا المقدام. وقال مسلمة بن القاسم: رواياته لا بأس بها. وقال المسعودي في مروج الذهب: كان من جلة الفقهاء، ومن كبار أصحاب مالك. اهـ. من الميزان (٤/١٧٥ ـ ١٧٦ رقم ٨٧٤٥)، واللسان (٦/٨٤ رقم ٣٠٤).

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لضعف ابن لهيعة، وتدليسه، وضعف المقدام، ولا يصلح للاستشهاد، والله أعلم.

٩٥١ ـ حديث ثَوْبان:

ذبح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أضحيته في السفر، ثم قال:

«يا ثوبان[١]، أصلح لحمها»، فلم أزل أطعمه منها حتى قدمنا المدينة.

قال: صحيح.

قلت: أخرجه مسلم[٢].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) قوله: (قلت: أخرجه مسلم) ليس في التلخيص المطبوع، ولا المخطوط، وإنما فيه موافقة الذهبي للحاكم على تصحيحه.

٩٥١ ـ المستدرك (٤/٢٣٠): أخبرنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا زيد بن الحباب، عن معاوية بن صالح، حدثني أبو الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن ثوبان مولى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، قال. . . الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق زيد بن الحباب، عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن ثوبان، ثم قال: «صالح الإسناد»، ولم يخرجاه»، فتعقب بأن مسلماً قد أخرجه، وهو كذلك.

فالحديث أخرجه مسلم (٣/١٥٦٣ رقم ٣٥ و٣٦) في الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي. . . ، من طرق ومنها طريق زيد بن الحباب هذه، بنحوه.

وأخرجه أحمد (٥/٢٧٧ ـ ٢٧٨ و ٢٨١). =

. . . .

= وأبو داود (٣/٢٤٣ رقم ٢٨١٤) في الأضاحي، باب في المسافر يضحي.

والطبراني في الكبير (٢/٨٧ رقم ١٤١١).

ثلاثتهم من طريق معاوية بن صالح، به نحوه، عدا الرواية الثانية عند أحمد فمن طريق زيد بن الحباب، عن معاوية، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق زيد بن الحباب. وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى زيد هذا كالتالي:

يحيى بن أبي طالب جعفر بن عبد الله بن الزبرقان صدوق، قال أبو أحمد الحاكم:

«ليس بالمتين»، وخط أبو داود على حديثه، وقال مسلمة بن القاسم:

«ليس به بأس، تكلم الناس فيه»، وقال موسى بن هارون: «أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق»، وقال الحاكم عن الدارقطني: «لا بأس به عندي، ولم يطعن فيه أحد بحجة»، وقال الخطيب: «سألت أبا بكر البرقاني عن يحيى بن أبي طالب، والحارث بن أبي أسامة، ففضل يحيى، وقال: أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرج عنهما في الصحيح». اهـ. من الجرح والتعديل (٩/١٣٤ رقم ٥٦٧)، وتاريخ بغداد (١٤/٢٢٠ ــ ٢٢١ رقم ٧٥١٢)، واللسان (٦/٢٦٢ ــ ٢٦٣ رقم ٩٢١).

قلت: الراجح من حال يحيى أنه صدوق، ولم يطعن فيه أحد بحجة كما قال الدارقطني ــ رحمه الله ــ.

وأما تكذيب موسى بن هارون له، فقد دفعه الذهبي في الميزان (٤/٣٨٦ ــ ٣٨٧)، حيث قال عن يحيى هذا: «محدث مشهور»، وذكر تكذيب موسى، ثم قال: =

. . . .

= عني في كلامه، ولم يعن في الحديث، فالله أعلم، والدارقطني فمن أخبر الناس به».

وقال في سير أعلام النبلاء (١٢/٦١٩ ـ ٦٢٠): «الإمام المحدث العالم»، ثم ذكر تكذيب موسى، وقال: «يريد في كلامه، لا في الرواية، نسأل الله لساناً صادقاً».

وأما شيخ الحاكم فهو أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، البخاري، ثم النيسابوري، وهو شيخ صدوق نبيل ـ كما في السير (١٥/٤٣٣ رقم ٢٤٤).

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم أن الحاكم ومسلماً قد أخرجاه من طريق زيد بن الحباب، وإسناد الحاكم إلى زيد حسن لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

٩٥٢ ـ حديث الحسن:

أمرنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن نتطيّب في العيدين بأَجْوَد ما نجده[١].

---

(١) ليس في (ب) من هذا الحديث إلا قوله: (حديث الحسن: أمرنا) وبعده بياض، وليس على الحديث تعقيب في كلا النسختين، ولا في التلخيص أيضاً، وإنما في الأخير نقل عبارة الحاكم عقب الحديث، وسيأتي ذكرها.

٩٥٢ ـ المستدرك (٤/٢٣٠ ـ ٢٣١): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي ببغداد، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، ثنا أبو صالح عبد الله بن صالح، حدثني الليث بن سعد، عن إسحاق بن بزرج، عن زيد بن الحسن بن علي، عن أبيه ـ رضي الله عنهما ـ قال: أمرنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في العيدين أن نلبس أجود ما نجد، وأن نتطيب بأجود ما نجد، وأن نضحي بأسمن ما نجد، البقرة عن سبعة، والجزور عن عشرة، وأن نظهر التكبير وعلينا السكينة والوقار.

قال الحاكم عقبه: «لولا جهالة إسحاق بن بزرج لحكمت للحديث بالصحة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٩٣ رقم ٢٧٥٦) من طريق عبد الله بن صالح، به مثله. وذكر ابن حجر في اللسان (١/٣٥٣) أن الأزدي ذكر الحديث في ترجمة إسحاق بن بزرج.

قال الهيثمي في المجمع (٤/٢٠ ـ ٢١): «فيه عبد الله بن صالح قال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون، وضعفه أحمد وجماعة».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده إسحاق بن بزرج وهو ضعيف، ضعفه الأزدي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً، =

. . . .

= ولا تعديلاً. اهـ. من ثقات ابن حبان (٤/٢٤)، والميزان (١/١٨٤ رقم ٧٣٨)، واللسان (١/٣٥٣ رقم ١٠٩٥).

وفي سنده عبد الله بن صالح كاتب الليث وتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه: صدوق كثير الغلط.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إسحاق بن بـزرج، وضعف عبد الله بن صالح من قبل حفظه، والله أعلم.

٩٥٣ ـ حديث أبي الأسود السُّلمي، عن أبيه، عن جده في الاشتراك في الأضحية.

قلت: فيه عثمان بن زُفَر، وهو ثقة(١).

(١) قوله: (وهو ثقة) ليس في (ب).

٩٥٣ ـ المستدرك (٤/٢٣١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج، ثنا بقية بن الوليد، ثنا عثمان بن زفر الجهني، حدثني أبو الأسود السلمي، عن أبيه، عن جده قال: كنت سابع سبعة مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في سفره، فأدركنا الأضحى، فأمرنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فجمع كل رجل منا درهماً، فاشترينا أضحية بسبع دراهم، وقلنا: يا رسول الله، لقد غلينا بها، فقال: «إن أفضل الضحايا أغلاها، وأسمنها»، قال: ثم أمرنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فأخذ رجل برجل، ورجل برجل، ورجل بيد، ورجل بيد، ورجل بقرن، ورجل بقرن، وذبح السابع، وكبروا عليها جميعاً.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤٢٤).

والبيهقي في سننه (٩/٢٧٢) في الضحايا، باب ما جاء في أفضل الضحايا.

كلاهما من طريق بقية، به، أما الإمام أحمد فلفظه نحوه، إلا أنه قال: أبو الأشد السلمي ـ بالشين ـ، وأما البيهقي فقال: أبو الأسود الأنصاري، واختصر القصة، وذكر المرفوع بلفظ: «إن أحب الضحايا...».

والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٤/٢١) وقال: «رواه أحمد، وأبو الأسد ـ كذا بالسين المهملة ـ لم أجد من وثقه، ولا جرحه، وكذلك أبوه، وقيل: إن جده عمرو بن عبس.

دراسة الإسناد:

الحديث تعقب الذهبي الحاكم عليه بقوله: «فيه عثمان بن زفر، وهو ثقة». =

. . . .

= وعثمان بن زُفَر هذا هو الجهني الدمشقي، وهو مجهول الحال، روى عنه بقية بن الوليد، ومعمر بن راشد، ولم يسمه، قال: حدثني رجل من أهل الشام من أهل الخير والصلاح ـ إن شاء الله ـ، وذكره ابن حبان في ثقاته. اهـ. من التهذيب (١١٦/٧ رقم ٢٥٠).

وقد حكم الحافظ ابن حجر على عثمان هذا بالجهالة المطلقة ـ كما في التقريب (٨/٢ رقم ٥٨)، ولكن حيث روى عنه اثنان فإن جهالة العين تزول عنه، وتبقى جهالة الحال.

وأما عبارة معمر بن راشد السابقة فمبلغها وصف الرجل بالعدالة، وأما الضبط فلا يستفاد منها.

وأما قول الذهبي ـ رحمه الله ـ عن الرجل: «ثقة» فيحتمل أمرين:

١ ـ أن يكون اعتمد على توثيق ابن حبان له، وما سبق نقله عن معمر.

٢ ـ أن يكون اختلط عليه الرجل بآخر شبيه له في الاسم متأخر عنه في الطبقة، وهو: عثمان بن زفر بن مزاحم التيمي، أبو زفر، أو أبو عمر الكوفي، وهو صدوق ـ كما في التقريب (٨/٢ رقم ٥٧) ـ، وانظر الجرح والتعديل (١٥٠/٦ رقم ٨٢٥)، والتهذيب (١١٦/٧ رقم ٢٤٩).

والأظهر أن الذهبي اعتمد على توثيق ابن حبان، وعبارة معمر السابقة، ويبعد أن يختلط الاسم عليه بالآخر، لأن هذا لا يخفى على مثل الذهبي ـ رحمه الله ـ.

وأما أبو الأسود السلمي، فقد ذكره الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ٣٠٥ رقم ١٢٢٤)، فقال: «أبو الأشد ـ هكذا بالشين ـ السلمي»، وذكر أن ابن ماكولا حكى فيه: أبو الأسود، وصوب الأول ـ أي الذي بالشين ـ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وعليه فهو مجهول.

وأما والد أبي الأسود ـ أو أبي الأشد ـ هذا فلم أجد من ذكره، وتقدم نحو هذا عن الهيثمي ـ رحمه الله ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للأسباب المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

كتـــاب الذبـــائح

٩٥٤ ـ حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عق عن الحسن، والحسين(١) عن كل واحد منهما كبشين اثنين مثلين متكافئين.

قلت: فيه سَوّار أبو حمزة، وهو ضعيف.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

٩٥٤ ـ المستدرك (٢٣٧/٤): أخبرني أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عتاب سهل بن حماد، ثنا سوار أبو حمزة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عق عن الحسن والحسين عن كل واحد منهما كبشين اثنين مثلين متكافئين.

تخـــريجـــه:

الحديث لم أجد من أخرجه بهذا السياق سوى الحاكم، لكن أخرج أبو داود في سننه (٢٦٢/٣ ـ ٢٦٣ رقم ٢٨٤٢) في الأضاحي، باب في العقيقة.

والنسائي (١٦٢/٧ ـ ١٦٣) في العقيقة.

كلاهما من طريق داود بن قيس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال:

سئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآلـه وسلَّم ـ عن العقيقة، فقـال: =

. . . .

= «لا يحب الله العقوق، كأنه كره الاسم، وقال: «من ولد له ولد، فأحب أن ينسك عنه، فلينسك، عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة»، واللفظ لأبـي داود، وعنده زيادة في ذكر الفرع.

وقال النسائي: قال داود: سألت زيد بن أسلم عن: «المكافئتان»، قال: الشاتان المشبهتان تذبحان جميعاً.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبـي بسوار أبـي حمزة، وهو سوار ـ بتشديد الـواو ـ ابن داود المزني، أبو حمزة الصيرفي، البصري، صاحب الحلي، وهو صدوق، إلا أن له أوهاماً ـ كما في التقريب (١/٣٣٩ رقم ٥٨٨) ـ وانظر سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٥ رقم ٢١٠)، والتهذيب (٤/٢٦٧ ـ ٢٦٨ رقم ٤٦١).

وعمرو بن شعيب تقدم الكلام على سنده عن أبيه، عن جده في الحديث (٩٠١) وفيه بيان أن حديثه حسن لذاته.

وفي الإسناد عند الحاكم أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، وتقدم في الحديث (٧١٩) أنه: صدوق يخطىء تغير حفظه لما سكن بغداد.

وأما الحديث عند أبـي داود والنسائي، فهو من طريق داود بن قيس الفراء.

الدباغ، وهو ثقة فاضل روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٣/٤٢٢ ـ ٤٢٣ رقم ١٩٢٤) والتهذيب (٣/١٩٨ رقم ٣٧٨)، والتقريب (١/٢٣٤ رقم ٣٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لما تقدم عن حال أبـي قلابـة، وسوار أبـي حمزة.

ومعنى الحديث تشهد له الطريق الأخرى التي رواها أبو داود والنسائي، وهي حسنة لذاتها. =

. . . .

= وله شاهد من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ قال:

عق رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عن الحسن والحسين بكبشين.

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١/٤٥٦).

وابن حبان في صحيحه (ص ٢٦١ رقم ١٠٦١).

كلاهما من طريق ابن وهب، أنبأ جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس، به.

وعلته تدليس قتادة، فقد تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، فهو شاهد يرتقي به الحديث للحسن لغيره.

وله شواهد أخر، وفيها اختلاف في الرواية، بعضها يذكر فيه: «بكبشين»، وبعضها: «بكبش»، ولا يمكن حمل الحادثة على التعدد، لأن العقيقة لا تكون إلا مرة، وقد تطرق لهذا الاختلاف الطحاوي في الموضع السابق، ولم يتضح لي ترجيحه لشيء من الروايتين، وتطرق له الألباني في الإرواء، فذكر جملة من الأحاديث الواردة في هذا الشأن، ثم قال (٤/٣٨٤): «يلاحظ القارىء الكريم أن الروايات اختلفت فيما عق به ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما ـ، ففي بعضها أنه كبش واحد عن كل منهما، وفي أخرى أنه كبشان، وأرى أن هذا الثاني هو الذي ينبغي الأخذ به، والاعتماد عليه، لأمرين:

الأول: أنها تضمنت زيادة على ما قبلها، وزيادة الثقة مقبولة، لا سيما إذا جاءت من طرق مختلفة المخارج كما هو الشأن هنا.

والآخر: أنها توافق الأحاديث الأخرى القولية في الباب، والتي توجب العق عن الذكر بشاتين، كما يأتي (بيانه) قريباً بعد حديث ـ إن شاء الله تعالى ـ». اهـ. والله أعلم.

كتاب التوبة والإنابة

٩٥٥ ـ حديث أبي ذر:

حدثنا الصادق المصدوق، فيما يرويه[١] عن ربه، قال:

«الحسنة (بعشر)[٢] أمثالها، وأزيد، والسيئة واحدة وأغفرها له»[٣]. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: رواه مسلم[٤].

---

(١) في (ب): (يروى).

(٢) في (أ): (بعشرة)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (بعشر أمثالها) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) قوله: (قلت: رواه مسلم) ليس في التلخيص المطبوع، ولا المخطوط.

٩٥٥ ـ المستدرك (٤/٢٤١): أخبرنا عبد الله بن إسحاق الخزاعي بمكة حرسها الله تعالى، ثنا أبو يحيى بن أبي (مسرة)، ثنا عبد الله بن يزيد المقريء، ثنا همام بن يحيى، عن عاصم، عن المعرور بن سويد، أن أبا ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: حدثنا الصادق المصدوق ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: =

. . . .

= «الحسنة بعشر أمثالها، أو أزيد، والسيئة واحدة، أو أغفرها، ولو لقيتني بقراب الأرض خطايا ما لم تشرك بـي لقيتك بقرابها مغفرة».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» فتعقبه المتعقب هنا.. إما الذهبي، وإما ابن اللقن ــ بقوله: «رواه مسلم» وهو كذلك.

فالحديث أخرجه مسلم (٤/٢٠٦٨ رقم ٢٢) في الذكر والدعاء، والتوبة والاستغفار، باب فضل الذكر والدعاء...، من طريق وكيع، حدثنا الأعمش، عن المعرور بن سويد، عن أبـي ذر قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «يقول الله عز وجل: من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، وأزيد، ومن جاء بالسيئة، فجزاؤه سيئة مثلها، أو أَغفر، ومن تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً ومن تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بـي شيئاً لقيته بمثلها مغفرة».

ثم أخرجه عقبه من طريق أبـي معاوية، عن الأعمش، نحوه، غير أنه قال:

«فله عشر أمثالها، أو أزيد».

وأخرجه ابن ماجه (٢/١٢٥٥ رقم ٣٨٢١) في الأدب، باب فضل العمل، من طريق وكيع بنحو سياق مسلم.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/١٥٣ و ١٦٩) من طريق أبـي معاوية، به نحو رواية مسلم.

وأخرجه أيضاً (٥/١٤٨ و ١٥٥ و ١٨٠) من طريق همام وأبـي عوانة، وشيبان، ثلاثتهم عن عاصم، به نحو رواية الحاكم. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين فلم يصب، لأن مسلماً أخرجه كما سبق، من طريق المعرور بن سويد.

وأما بقية رجال إسناد الحاكم الذين لم يخرج الحديث مسلم من طريقهم، فبيان حالهم كالتالي:

عاصم هو ابن بهدلة وتقدم في الحديث (٥٠٨) أنه: صدوق.

همام بن يحيى تقدم في الحديث (٨٤٩) أنه: ثقة ربما وهم.

عبد الله بن يزيد المقريء تقدم في الحديث (٦٠٨) أنه: ثقة فاضل.

أبو يحيى بن أبي مسرة جاء اسمه في المستدرك (ابن أبي ميسرة)، وتقدم في الحديث (٧٤٨) بيان أن الصواب أن اسمه: عبد الله بن أحمد بن زكريا بن أبي مسرة، لا ميسرة، وهو ثقة.

وشيخ الحاكم عبد الله بن إسحاق الخزاعي تقدم في الحديث (٥١١) أن الدارقطني قال عنه: فيه لين، ولم أجد من تكلم عنه بجرح أو تعديل سواه.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق المعرور بن سويد. وإسناد الحاكم إلى من أخرج مسلم الحديث من طريقه فيه شيخه عبد الله بن إسحاق، وفيه لين، ولكنه لم ينفرد بالحديث كما سبق، والله أعلم.

٩٥٦ ـ حديث: «يا عبادي»، ذكره وهو في مسلم.

---

٩٥٦ ـ المستدرك (٤/٢٤١): أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن فراش المكي الفقيه بمكة ـ حرسها الله تعالى ـ، ثنا يزيد بن عبد الصمد الدمشقي، ثنا أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر، ثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ، عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادي، إنكم الذين تخطئون بالليل والنهار، وأنا الذي أغفر الذنوب ولا أبالي، فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي، كلكم جائع إلا من أطعمت، فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي، كلكم عار إلا من كسوت، فاستكسوني أكسكم، يا عبادي، لو أن أولكم، وآخركم، وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم لم يزد ذلك في ملكي شيئاً. يا عبادي، لو أن أولكم، وآخركم، وإنسكم، وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل منكم، لم ينقص ذاك من ملكي شيئاً، يا عبادي، لو أن أولكم، وآخركم، وإنسكم وجنكم، اجتمعوا في صعيد واحد، فسألوني، وأعطيت كل إنسان منهم ما سأل لم ينقص ذلك من ملكي شيئاً، إلا كما ينقص البحر أن يغمس فيه المخيط غمسة واحدة، يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحفظها عليكم، فمن وجد خيراً فليحمد الله تعالى، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، ثنا سعيد بن عبد العزيز، به، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة»، فتعقبه الذهبي بقوله: «هو في مسلم»، وهو كذلك.

فالحديث أخرجه مسلم (٤/١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ رقم ٥٥) من طريق عبد الأعلى هذا، ومروان بن محمد الدمشقي، وذكره بسياق الدمشقي، ثم قال: «مروان أتمهما حديثاً» ولفظه: عن أبي ذر، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فيما يروي عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادي، إني =

. . . .

= حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا. يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني، أهدكم. يا عبادي، كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي. كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسوني أكسكم. يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً، فاستغفروني أغفر لكم. يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني. يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئاً. يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً. يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته، ما نقص ذلك مما عندي، إلا كما ينقص المِخْيَط إذا أدخل البحر. يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه».

قال سعيد: كان أبو إدريس الخولاني إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبتيه. ثم أخرجه مسلم أيضاً عقبه من طريق قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ذر.

قال مسلم: «وساق الحديث بنحوه، وحديث أبي إدريس الذي ذكرناه أتم من هذا» وهذه الطريق أخرجها الإمام أحمد في المسند (٥/١٦٠).

ثم أخرجه أيضاً ـ أي الإمام أحمد ـ (٥/١٥٤ و١٧٧).

والترمذي (٧/١٩٦ ـ ١٩٨ رقم ٢٦١٣) في صفة القيامة، باب منه.

وابن ماجه (٢/١٤٢٢ رقم ٤٢٥٧) في الزهد، باب ذكر التوبة.

ثلاثتهم من طريق شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذر، به بنحو سياق مسلم. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، فلم يصب، لأن مسلماً أخرجه كما سبق، من طريق أبي مسهر.

وأما بقية رجال إسناد الحاكم، فبيان حالهم كالتالي:

يزيد بن عبد الصمد الدمشقي اسمه: يزيد بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الله الدمشقي، وهو صدوق. / الجرح والتعديل (٢٨٨/٩ ـ ٢٨٩ رقم ١٢٣١)، والتقريب (٣٧٠/٢ رقم ٣١٧)، والتهذيب (٣٥٧/١١ ـ ٣٥٨ رقم ٦٨٩).

وأما شيخ الحاكم فاسمه هنا إبراهيم بن فراش ـ بالشين ـ، وفي فهرس شيوخ الحاكم في رسالة الشيخ محمود الميرة: (فراس) ـ بالسين ـ، أبو إسحاق المكي الفقيه، ولم أجد من ذكره، حتى المزي لم يذكره في تلاميذ يزيد بن محمد.

الحكم على الحديث:

الحكم على إسناد الحاكم يتوقف على معرفة حال شيخه إبراهيم، فإن كان ثقة فإسناده حسن لذاته، والحديث ثابت من غير طريق الحاكم، حيث رواه مسلم كما سبق، والله أعلم.

٩٥٧ ـ حديث أبـي ذر:

أنه بال قائماً، فانتضح من بوله على (ساقيه)[١]، وقدميه، فقال له رجل: قد أصاب من بولك قدميك... الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه (بشّار)[٣] بن الحكم، وهو منكر الحديث واه[٤].

---

(١) في (أ): (ساقه)، وليس في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (فانتضح) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (أ): (يسار)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من سند الحديث في المستدرك وتلخيصه ومصادر الترجمة.

(٤) التعقيب على الحديث من قوله: (قلت) ليس في التلخيص المطبوع، ولا المخطوط.

٩٥٧ ـ المستدرك (٤/٢٤١ ـ ٢٤٢): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن بشر بن مطر، ثنا خالد بن خداش الزهراني، ثنا بشار بن الحكم، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، أن أبا ذر بال قائماً، فانتضح من بوله على ساقيه، وقدميه، فقال له رجل: إنه أصاب من بولك قدميك، وساقيك، فلم يرد عليه شيئاً حتى انتهى إلى دار قوم، فاستوهبهم طهوراً، فأخرجوا إليه فتوضأ، وغسل ساقيه، وقدميه، ثم أقبل على الرجل، فقال: ماذا قلت؟ فقال: أما الآن، فقد فعلت، فقال أبو ذر ـ رضي الله عنه ـ: هذا دواء هذا، ودواء الذنوب أن تستغفر الله عز وجل.

قال الحاكم عقبه: «هذا وإن كان موقوفاً، فإن إسناده صحيح عن أنس، عن أبـي ذر، وهذا موضعه».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده بشار بن الحكم الضبـي، البصري، أبو بدر، وهو منكر =

. . . .

= الحديث، قال ذلك عنه أبو زرعة. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، ينفرد عن ثابت بأشياء ليست من حديثه، كأنه ثابت آخر، لا يكتب حديثه إلا على جهة التعجب. وقال ابن عدي: منكر الحديث عن ثابت وغيره، ولا يتابع، وأحاديثه أفراد، وأرجو أنه لا بأس به. / اهـ. من المجروحين (١/١٩١)، واللسان (٢/١٦ رقم ٥٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف بشار بن الحكم هذا.

٩٥٨ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«إن عبداً أصاب ذنباً، فقال: (يا رب)[١] أذنبت ذنباً، فاغفر لي. . .» إلخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: أخرجاه[٢].

---

(١) ليست في (أ).

(٢) قوله: (قلت: أخرجاه) ليس في التلخيص المطبوع، ولا المخطوط، وفي (ب): قلت: فقد أخرجاه).

٩٥٨ ـ المستدرك (٤/٢٤٢): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقـوب الحافظ ثنا إبراهيم بن عبد الله، أنبـأ يزيـد بن هارون، أنبـأ همام بن يحيـى، عن إسحاق بن عبد الله بن أبـي طلحة، قال: كان قاص بالمدينة يقال له: عبد الرحمن بن أبي عمرة، فسمعته يقول:

سمعت أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إن عبداً أصاب ذنباً، فقال: يا رب، أذنبت ذنباً، فاغفر لي، فقال له ربه: علم عبدي أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به، فغفر له، ثم مكث ما شاء الله، ثم أذنب ذنباً آخر، فقال: يا رب، أذنبت ذنباً، فاغفره لي، فقال ربه عز وجل: «علم عبدي أن له رباً يغفر الذنب، ويأخذ به، قد غفرت لعبدي، فليعمل ما شاء، ثم عاد فأذنب ذنباً، فقال: رب اغفر لي ذنبـي فقال الله تبارك وتعالى: أذنب عبدي ذنباً، فعلم أن له رباً يغفر الذنب، ويأخذ بالذنب، إعمل ما شئت، غفرت لك».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق همام بن يحيـى، عن إسحاق بن عبـد الله بن أبـي طلحة، ثم قـال: «هذا حـديث صحيح عـلى شـرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه المتعقب هنا ـ إما الذهبـي، أو ابن الملقن ـ =

= بقوله: «أخرجاه»، وهو كذلك. فالحديث أخرجه البخاري (٤٦٦/١٣ رقم ٧٥٠٧) في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ ومسلم (٢١١٣/٤ رقم ٣٠) في التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب.

كلاهما من طريق همام، به نحوه.

وأخرجه مسلم أيضاً في الموضع نفسه برقم (٢٩) من طريق حماد بن سلمة، عن إسحاق، به نحوه، إلا أن الراوي عن حماد وهو عبد الأعلى بن حماد قال:

لا أدري، أقال في الثالثة، أو الرابعة: «إعمل ما شئت»؟

وأخرجه أحمد في المسند (٢٩٦/٢ و ٤٠٥ و ٤٩٢ مرتين) من طريق يزيد بن هارون، وعفان، كلاهما عن همام، ومن طريق حماد بن سلمة، عن إسحاق، ثلاثتهم، به نحوه.

ومن طريق حماد أيضاً أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٣١٧ ـ ٣١٨ رقم ٤١٩) بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث استدركه الحاكم هنا على الشيخين، فلم يصب، حيث أخرجاه كلاهما من طريق همام، كما سبق.

وبقية رجال إسناد الحاكم بيان حالهم كالتالي:

يزيد بن هارون تقدم في الحديث (٥٨٥) أنه: ثقة متقن عابد.

وعنه إبراهيم بن عبد الله بن يزيد السعدي، أبو إسحاق التيمي النيسابوري، وتقدم في الحديث (٦٤١) أنه إمام حافظ ثقة حجة.

وشيخ الحاكم هو محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني، المعروف بابن الأخرم، وتقدم في الحديث (٥٢٣) أنه: إمام حافظ متقن حجة.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم والشيخان ثلاثتهم من طريق همام، وإسناد الحاكم إلى همام هذا صحيح كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم. =

٩٥٩ ــ حديث أنس مرفوعاً:

«من أذنب ذنباً، فعلم أن له رباً[١] إن شاء أن يغفر له، وإن شاء عذبه، كان حقاً على الله أن يغفر له».

قال: صحيح.

قلت: لا والله، وفيه جابر بن مرزوق المكي، ومن هو حتى يكون حجة؟ بل هو منكر، وحديثه منكر[٢].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث إشارة إلى اختصار متنه.

(٢) في التلخيص: (قلت: لا والله، ومن جابر حتى يكون حجة، بل هو نكرة، وحديثه منكر، والعمري هو الزائد أحد الثقات).

٩٥٩ ــ المستدرك (٤/٢٤٢): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا أبو عمرو أحمد بن المبارك، ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا جابر بن مرزوق المكي، عن عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن أبي طوالة، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ قال:

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «من أذنب ذنباً، فعلم أن له رباً إن شاء أن يغفره له غفره له، وإن شاء عذبه، كان حقاً على الله أن يغفر له».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن حبان في الثقات (٧/ ٢٠).

وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٨٦ ــ ٢٨٧).

كلاهما من طريق قتيبة بن سعيد، به نحوه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في المجمع (١٠/ ٢١١) ــ، قال الهيثمي عقبه: «فيه جابر بن مرزوق الجُدّي، وهو ضعيف». =

= وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة (١/٣٣٢ رقم ٣٢٤)، وحكم عليه بالوضع، وذكر أنه أخرجه أيضاً أبو الشيخ في «أحاديثه» (٢/١٨)، والطبراني في «حديثه عن النسائي» (١/٣١٣)، ومشرق بن عبد الله الفقيه في «حديثه» (٢/٦٠) جميعهم من طريق جابر، به.

دراسة الإسناد:

الحديث مداره على جابر بن مرزوق الجُدِّي، المكي، شيخ من أهل جُدَّة، وسكن مكة، كنيته أبو عبد الرحمن. قال عنه أبو حاتم: مجهول. وقال ابن حبان: يأتي بما لا يشبه حديث الثقات عن الإثبات، لا يجوز الاحتجاج به، وذكر بعض حديثه، ثم قال: وهذا خبر باطل، ما قاله رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولا أنس رواه، وأبو طوالة اسمه: عبد الله بن عبد الرحمن بن عمرو بن حزم الأنصاري، من ثقات أهل المدينة، ليس هذا من حديثه، فكأن القلب إلى أنه معمول أميل. ولخص الحكم عليه الذهبي بقوله: مجهول متهم. اهـ. من المجروحين (١/٢١٠)، وديوان الضعفاء (ص ٤٠ رقم ٧١١) واللسان (٢/٨٨ رقم ٣٦١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لاتهام جابر بن مرزوق، وتقدم أن الألباني حكم عليه بالوضع، والله أعلم.

٩٦٠ ـ حديث أنس مرفوعاً:

«(الندم)[١] توبة».

قال: على شرط البخاري، ومسلم.

قلت: فيه يحيى بن أيوب، وهذا من مناكيره.

---

(١) في (أ): (اللندم).

٩٦٠ ـ المستدرك (٢٤٣/٤): أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو حاتم الرازي. وحدثنا أبو النضر الفقيه، وأبو الحسن العنزي، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا عثمان بن صالح السهمي، ثنا عبد الله بن وهب، عن يحيى بن أيوب، عن حميد الطويل، قال: قلت لأنس بن مالك: أسمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «الندم توبة»؟ قال: نعم.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٦٠٨ رقم ٢٤٥٢) من طريق عثمان السهمي، به مثله.

وأخرجه البزار (٧٧/٤ رقم ٣٢٣٩) من طريق شيخه عمرو بن مالك، ثنا عبد الله بن وهب، فذكره بلفظ: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «الندم توبة».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٦٦٨/٧): ثنا ابن ناجية، وأحمد بن حفص، قالا: ثنا أحمد بن عيسى، ثنا يحيى بن راشد، عن حميد، عن أنس، فذكره بمثل سياق البزار.

قال ابن عدي عقبه: زاد ابن حفص: قال أحمد بن عيسى: كان ابن وهب يرويه عن يحيى بن أيوب، عن حميد، عن أنس، وثنا يحيى بن راشد ـ يعني عن حميد ـ فلم أسأل عنه ابن وهب.

ثم رواه ابن عدي عقبه من طريق أخرى عن يحيى بن راشد، ثم قال:

«وهذا لم يروه عن حميد غير يحيى بن أيوب، ويحيى بن راشد». =

. . . .

=

قلت: وكان ابن عدي، قد أخرجه (١/٢٠٣) من طريق مروان بن معاوية، عن حميد، عن أنس، بمثل سياق البزار فلعله قصد الرواية التي تصلح للاعتبار، لأن هذه الطريق موضوعة كما سيأتي.

وأخرجه في الموضع من نفسه طريق علي بن الجعد، ثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، بمثل سابقه.

وكلا الطريقين يرويها أحمد بن محمد بن حرب، وساقهما ابن عدي في ترجمته، ثم قال: «هذان الإسنادان في «الندم والتوبة» باطلان».

وقال البزار عقب روايته للحديث:

«لا نعلمه يروي عن أنس إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن حميد إلا يحيى، وعمرو حدث عن ابن وهب بأحاديث ذكر أنه سمعها بالحجاز وأنكر أصحاب الحديث أن يكون حدث بها إلا بالشام، أو بالمصر (كذا)».

وقال الهيثمي في المجمع (١٠/١٩٩): «رواه البزار عن شيخه عمرو بن مالك الرواسي، وضعفه غير واحد، ووثقه ابن حبان، وقال: يغرب، ويخطىء، وبقية رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بيحيى بن أيوب الغافقي، وتقدم في الحديث (٥١٩) أنه صدوق ربما أخطأ.

ولم ينفرد يحيى بن أيوب بالحديث، بل تابعه عليه يحيى بن راشد، ومروان ابن معاوية، وروى من طريق قتادة عن أنس أيضاً كما سبق في التخريج.

أما يحيى بن راشد المازني، أبو سعيد البصري، البراء ــ بموحدة وراء مشددة، ومد ــ، فهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٧/٢٦٦٧ ــ ٢٦٦٩)، والتقريب (٢/٣٤٧ رقم ٦٠)، والتهذيب (١١/٢٠٦ رقم ٣٤٦). وأما مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري فهو ثقة حافظ، إلا أنه مدلس من الثالثة، ويدلس أيضاً تدليس الشيوخ، وقد عنعن هنا. /

. . . .

= الجرح والتعديل (٨/٢٧٢ ـ ٢٧٣ رقم ١٢٤٦)، والتقريب (٢/٢٣٩ رقم ١٠٢٦)، والتهـذيب (١٠/٩٦ ـ ٩٨ رقم ١٧٧)، وطبقات المـدلسين (ص ١١٠ رقم ١٠٥).

ولكن مروان هذا ليس هو علة الحديث، فإن طريقه، وطريق حديث قتادة كلاهما يرويهما أحمد بن محمد بن حـرب الملحمي الجرجـاني، وتقدم أن ابن عدي قال عن الإسنادين: «باطلان»، لأن أحمد بن محمد بن حرب هذا كـذاب يضع الحـديث، وصفه بـذلك ابن عـدي في الموضـع السابق، وابن حبان. / انظر المجروحين لابن حبان (١/١٥٤)، واللسان (١/٢٥٨ رقم ٨٠٥).

وأما رواية البزار فإنها من طريق يحيى بن أيوب.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم ضعيف لما تقدم عن حال يحيى بن أيوب.

والطريق الأخرى التي رواها ابن عدي ضعيفة لضعف يحيى بن راشد.

والحديث بمجموع هذين الطريقين يكون حسناً لغيره.

وله شاهد من حديث ابن مسعود، وأبي هريرة، وجابـر، وأبي سعيد الأنصاري، ووائل بن حجر ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ فله عنه طريقان:

١ ـ يرويها عبد الله بن معقل بن مقرن.

أخرجها الحميدي في مسنده (ص ٥٨ ـ ٥٩ رقم ١٠٥).

وأحمد في المسند (١/٣٧٦ و٤٣٣).

والبخاري في التاريخ الكبير (٣/٣٧٤).

وعلي بن الجعد في مسنده (٢/٧٣٤ و٨٤٨ رقم ١٨١٤ و٢٣٤٧).

من طريقة البغوي في شرح السنة (٥/٩١ رقم ١٣٠٧). =

. . . .

= وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١٤٢٠ رقم ٤٢٥٢) في الزهد، باب ذكر التوبة.

والحاكم في مستدركه (٤/٢٤٣).

والبيهقي في سننه (١٠/١٥٤) في الشهادات، باب شهادة القاذف.

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/١٩٩).

والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٤٩ رقم ١١٤٥)، وفي الموضح (١/٢٤٨).

والقضاعي في مسند الشهاب (١/٤٢ ـ ٤٣ و٤٣ رقم ١٣ و١٤).

جميعهم من طريق سفيان الثوري، وابن عيينة، عن عبد الكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل قال: دخلت مع أبي على عبد الله بن مسعود فقال له أبي: أأنت سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول:

«الندم توبة»، فقال عبد الله: أنا سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «الندم توبة»، والسياق للحميدي.

وأخرجه البخاري في الموضع السابق.

وأبو نعيم في الحلية (٨/٣١٢).

والخطيب في الموضح (١/٢٤٩).

ثلاثتهم من طريق عمر بن سعيد، عن عبد الكريم، به بنحو سياق سفيان.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١٤٦٤) من طريق عبد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم، به بنحو سياق سفيان مختصراً.

وخالفهم جماعة فرووه عن عبد الكريم، عن زياد بن الجراح، عن ابن معقل، به. =

. . . .

= أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٤٢٢ ـ ٤٢٣) من طريق كثير بن هشام.

وأخرجه البخاري في الموضع السابق.

وعلي بن الجعد في مسنده (٢/٧٤٣ رقم ١٨١٥).

ومن طريقه الخطيب في الموضح (١/٢٤٩).

كلاهما من طريق شريك.

وأخرجه الطبراني في الصغير (١/٣٣) من طريق النضر بن عربي.

جميعهم قالوا: عن عبد الكريم، عن زياد بن الجراح، عن ابن معقل، به، إلا أن علي بن الجعد لم ينسب زياداً، ورواية البخاري توضحه لأنهما من طريق شريك.

وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه (١/٢٨٠) من طريق ابن جريج، عن عبد الكريم، عن زياد غير منسوب، عن عبد الله بن معقل، عن أبيه، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الندم توبة».

وأخرجه أيضاً في الموضح (١/٢٤٩) من طريق زهير بن معاوية، عن عبد الكريم، عن زياد غير منسوب.

وخالفهم مالك، فرواه عن عبد الكريم، عن رجل، عن أبيه، عن ابن مسعود، فذكره.

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢/١٩٩) من طريق ابن وهب، عن مالك، به.

ورواه خصيف، عن زياد بن أبي مريم، موافقاً لرواية السفيانين، ومن وافقهما، عن عبد الكريم.

أخرجه أحمد في المسند (١/٤٢٣).

والبخاري في الموضع السابق. =

. . . .

=كلاهما من طريق معمر بن سليمان الرقي، حدثنا خصيف، عن زياد بن أبـي مريم، عن عبد الله بن معقل، فذكره بنحو سياق الحميدي السابق.

ورواه سفيان أيضاً عن أبـي سعد سعد بن المرزبان البقال، عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بمثله.

أخرجه الحميدي في الموضع السابق.

وكذا البخاري في السابق أيضاً.

وقال سفيان عقبه: «والذي حدثنا به عبد الكريم أحب إلي، لأنه أحفظ من أبـي سعد».

وقد تطرق لهذا الاختلاف جمع من المتقدمين والمتأخرين، فمنهم:

البخاري ـ رحمه الله ـ في تاريخه (٣/٣٧٤ ـ ٣٧٥)، وقد يؤخذ من صنيعه ترجيحه لرواية من روى الحديث عن عبد الكريم، عن زياد بن أبـي مريم كما قال الشيخ المعلمي في حاشيته على الموضح للخطيب (١/٢٦٣).

ومنهم الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ، حيث أطال الكلام عن الاختلاف في هذا الحديث في كتابه الموضح (١/٢٤٧ ـ ٢٦٣)، وخلص من ذلك إلى ترجيح رواية من روى الحديث عن عبد الكريم، عن زياد بن الجراح، وذكر أنه قول يحيى بن معين وعلي بن المديني، وهذا الذي رجحه الحافظ ابن حجر في التهذيب (٣/٣٨٤ ـ ٣٨٥).

وأما الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في حاشيته على المسند (٥/١٩٤ ـ ١٩٥)، فذهب إلى ترجيح رواية من روى الحديث عن عبد الكريم، عن زياد بن أبـي مريم، ولم ينف الرواية الأخرى، بل قال: «لو حفظت رواية من رواه عن زياد بن الجراح، لكان صحيحاً أيضاً، لأن زياد بن الجراح ثقة».

وذهب الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ مذهباً آخر، وهو الجمع بين =

. . . .

= الروايتين؛ فإنه تطرق لهذا الاختلاف في موضعين، في حاشيته على الموضع السابق من تاريخ البخاري، وفي حاشيته على الموضع السابق من الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، وأطال الكلام جداً في حاشيته على الموضح، وفي الآخر قال:

«ويظهر لي أن الحديث سمعه عبد الكريم من كلا الرجلين ــ زياد بن أبـي مريم، وزياد بن الجراح مولى عثمان ــ، فحدث به في الجزيرة عن ابن الجراح، لأنه أشهر عندهم، وأنبه، وله عقب عندهم، وكذلك بالحجاز لأن مولى عثمان حجازي، ولذلك قال: زياد مولى عثمان، وحدث به في الكوفة عن زياد بن أبـي مريم، لأنه كوفي معروف عندهم. . .» الخ.

٢ ــ يرويها منصور بن المعتمر، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود قال: قيل له: أنت سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «الندم توبة»؟

قال: نعم.

أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦/٢ رقم ٦٠١ من الإحسان).

وأبو نعيم في الحلية (٢٥١/٨).

والخطيب في تاريخه (٤٠٥/٩).

والسياق لابن حبان، ونحوه سياق الخطيب، ورفعه أبو نعيم مباشرة دون الاستفهام.

وسنده صحيح لكن فيه انقطاع.

خيثمة بن عبد الرحمن بن أبـي سبرة الجعفي ثقة روى له الجماعة، لكنه لم يسمع من ابن مسعود. / الجرح والتعديل (٣٩٣/٣ رقم ١٨٠٨)، والتقريب (٢٣٠/١ رقم ١٨٥)، والتهذيب (١٧٨/٣ ــ ١٧٩ رقم ٣٣٨).

ومنصور بن المعتمر تقدم في الحديث (٦٨١) أنه: ثقة ثبت.

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لإرساله.

وأما حديث أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ. =

. . . .

= فأخرجه الطبراني في الصغير (١/ ٦٩).

والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٥٩).

وابن عدي في الكامل (٤/ ١٣٨١).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١٤٠).

جميعهم من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلَّم ــ: «الندم توبة»، والسياق لهم.

ورواه عن ابن سيرين أبو هلال محمد بن سليم عند الطبراني، والعقيلي، وأبي نعيم، وعنه مورق بن سُخَيْتَ.

وعند ابن عدي رواه صالح المري، وأشار لهذه الرواية الطبراني.

أما الطريق الأولى فأبو هلال محمد بن سليم الراسبي صدوق، فيه لين. / الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٣ رقم ١٤٨٤)، والتقريب (٢/ ١٦٦ رقم ٢٦٧)، والتهذيب (٩/ ١٩٥ ــ ١٩٦ رقم ٣٠١).

والراوي عنه مورِّق بن سخيت ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال النباتي ليس بالمشهور وقال الذهبي في الميزان (٤/ ١٩٨ رقم ٨٨٤٠): فيه جهالة، وانفرد بحديث قال العقيلي: لا يتابع عليه. / وانظر لسان الميزان (٦/ ١١١ رقم ٣٨٣).

قلت: هو مجهول، وأما الحديث فقد توبع عليه في الطريق الأخرى التي رواها صالح المري، لكن تقدم في الحديث (٦٣٤) أنه ضعيف.

والراوي عنه علي بن حميد السلولي ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب، وقال أبو زرعة: لا أعرفه. وذكره العقيلي وروى له حديثاً منكراً. / الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٢٨)، واللسان (٤/ ٢٢٧ رقم ٥٩٩).

وأما حديث جابر ــ رضي الله عنه ــ يرفعه: «الندم توبة».

فأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ١٤٦٤ و ١٤٩٩) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، ومن طريق شريك، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر. =

. . . .

= وابن لهيعة تقدم في الحديث (٦١٤) أنه ضعيف ومدلس من الخامسة وقد عنعن.

وأبو الزبير تقدم في الحديث (٧٨٤) أنه مدلس من الثالثة وقد عنعن.

وعبد الله بن محمد بن عقيل تقدم في الحديث (٦٣٩) أنه: صدوق في حديثه لين. وشريك تقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: صدوق يخطىء كثيراً.

ويرويه عن شريك الوليد بن بكير التميمي، أبوخباب، وهو لين الحديث. / الجرح والتعديل (٩/٢ رقم ٤)، والتقريب (٢/٣٣٢ رقم ٤٣)، والتهذيب (١١/١٣١ ـ ١٣٢ رقم ٢١٤).

وأما حديث أبي سعيد الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ يرفعه:

«الندم توبة، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له».

فأخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/٣٠٦ رقم ٧٧٥).

وأبو نعيم في الحلية (١٠/٣٩٨).

كلاهما من طريق دحيم، عن ابن أبي فديك، عن يحيى بن أبي خالد، عن ابن أبي سعيد الأنصاري، عن أبيه، به.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/١٩٩): «وفيه من لم أعرفه».

وأما حديث وائل بن حُجر ـ رضي الله عنه ـ يرفعه: «الندم توبة».

فأخرجه الطبراني أيضاً (٢٢/٤١ رقم ١٠١).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٢٠٩).

كلاهما من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، عن قيس بن الربيع، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل، به.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/١٩٩): «فيه إسماعيل بن عمرو البجلي وثقه ابن حبان، وضعفه غير واحد، وبقية رجاله وثقوا».

وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، والله أعلم.

٩٦١ ـ حديث أنس مرفوعاً:

«كُلُّ بني آدم خَطَّاء، وخير الخطّائين التوّابون».

قال: صحيح.

قلت: فيه علي بن مَسْعَدة، وقد لُيِّن.

---

٩٦١ ـ المستدرك (٢٤٤/٤): أخبرنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا زيد بن الحباب، ثنا علي بن مسعدة الباهلي، عن قتادة، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ . . . الحديث. بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١٩٨/٣).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ٢٢٣ رقم ١١٩٥).

والترمذي (٢٠٢/٧ رقم ٢٦١٦) في صفة القيامة، باب منه.

والدارمي (٢١٣/٢ رقم ٢٧٣٠) في الرقاق، باب في التوبة.

وابن ماجه (١٤٢٠/٢ رقم ٤٢٥١) في الزهد، باب ذكر التوبة.

جميعهم من طريق علي بن مسعدة، به مثله، عدا لفظ أحمد فنحوه، وعنده زيادة في اللفظ.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة، عن قتادة».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٨٥٠/٥) من طريق علي، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «فيه علي بن مسعدة، وقد لين»، وهو علي بن مسعدة الباهلي، أبو حبيب البصري، وهو صدوق له أوهام. / الكامل =

. . . .

= (٥/١٨٥٠)، والتقريب (٢/٤٤ رقم ٤١١)، والتهذيب (٧/٣٨١ ـ ٣٨٢ رقم ٦٢١).

وفي سند الحديث قتادة، وتقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لتدليس قتادة، وضعف علي من قبل حفظه.

٩٦٢ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«إن لله مائة رحمة قسم بين أهل الدنيا...»[١] الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه بكّار (السِّيرِيني)[٢]، وهو ذاهب الحديث، قاله أبو زرعة[٣].

---

(١) قوله: (بين أهل الدنيا) ليس في (ب).

(٢) في (أ): (السريبي)، وفي (ب): (السدي)، وما أثبته من سند الحديث في المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٣) الجرح والتعديل (٢/٤٠٩ ـ ٤١٠ رقم ١٦١٢).

٩٦٢ ـ المستدرك (٤/٢٤٨): حدثني علي بن حمشاذ العدل، ثنا العباس بن الفضل، ومحمد بن غالب، قالا: ثنا بكار بن محمد السيريني، ثنا عوف بن أبي جميلة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن لله مائة رحمة، قسم رحمة بين أهل الدنيا وسعتهم إلى آجالهم، وأخر تسعاً وتسعين رحمة لأوليائه، وإن الله تعالى قابض تلك الرحمة التي قسمها بين أهل الدنيا إلى التسع والتسعين، فيكملها مائة رحمة لأوليائه يوم القيامة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٥١٤): ثنا روح، ثنا عوف، عن محمد عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، به نحوه.

وأخرجه في الموضع نفسه من طريق محمد بن جعفر، عن ابن سيرين، به نحوه.

وأخرجه أيضاً من طريق محمد بن جعفر، عن خلاس بن عمرو، به نحوه.

وأخرجه أيضاً من طريق روح، ثنا عوف، عن خلاس بن عمرو، به نحوه. =

. . . .

=

وأخرجه أيضاً من طريق روح، ومحمد بن جعفر، قالا: ثنا عوف، عن الحسن ـ أي البصري ـ، قال: بلغني أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بنحوه.

وأخرجه (٥٢٦/٢) من طريق مؤمل، ثنا حماد، ثنا عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«إن لله عز وجل مائة رحمة، فجعل منها رحمة في الدنيا تتراحمون بها، وعنده تسعة وتسعون رحمة، فإذا كان يوم القيامة ضم هذه الرحمة إلى التسعة والتسعين رحمة، ثم عاد بهن على خلقه».

وأصل الحديث في الصحيحين.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (٤٣١/١٠ رقم ٦٠٠٠) في الأدب، باب جعل الله الرحمة مائة جزء، و(٣٠١/١١ رقم ٦٤٦٩) في الرقاق، باب الرجاء مع الخوف.

ومسلم (٢١٠٨/٤ رقم ١٧ و١٨ و١٩) في التوبة، باب في سعة رحمة الله.

أخرجه البخاري وحده من طريق سعيد المقبري، وهو ومسلم من طريق سعيد بن المسيب، ومسلم أيضاً من طريق عطاء، والعلاء، جميعهم عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول:

«جعل الله الرحمة في مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءاً، وأنزل في الأرض جزءاً واحداً، فمن ذلك الجزء تتراحم الخلق، حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه»، والسياق للبخاري.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده بكار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين السيريني، =

. . . .

= وهو ضعيف ـ قال البخاري: يتكلمون فيه. وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث، روى أحاديث مناكير، حدث عن ابن عون بما ليس من حديثه. وقال أبو حاتم:

لا يسكن القلب عليه، مضطرب. وقال ابن عدي: كل رواياته لا يتابع عليها.

وقال ابن حبان: لا يتابع على حديثه، حدث عن ابن عون والعمري أشياء معلولة، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا تفرد. وقال ابن معين: كتبت عنه، ليس به بأس. اهـ. من الكامل لابن عدي (٢/٤٧٧ ـ ٤٧٨)، والميزان (١/٣٤١ رقم ١٢٦٣)، واللسان (٢/٤٤ ـ ٤٥ رقم ١٦١).

ولم ينفرد بكار هذا بالحديث، بل تابعه عليه روح، ومحمد بن جعدر ـ كما تقدم ـ وروح هذا هو ابن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري، وتقدم في الحديث (٨٥٩) أنه: ثقة فاضل.

ومحمد بن جعفر هو غندر، وتقدم في الحديث (٥٣٢) أنه ثقة، صحيح الكتاب، وعوف بن أبي جميلة الأعرابي، العبدي ثقة، رمي بالقدر، والتشيع، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/١٥ رقم ٧١)، والتقريب (٢/٨٩ رقم ٧٩٣)، والتهذيب (٨/١٦٦ رقم ٣٠١).

ومحمد بن سيرين تقدم في الحديث (٦٦١) أنه: إمام كبير القدر ثقة ثبت.

وتابع ابن سيرين خلاس بن عمرو الهجري، وهو ثقة، وكان يرسل، وروى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٣/٤٠٢ رقم ١٨٤٤)، والتقريب (١/٢٣٠ رقم ١٨٢)، والتهذيب (٣/١٧٦ رقم ٣٣٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف بكار السيريني، وهو صحيح لغيره بالطرق التي رواها الإمام أحمد، وتقدم أن أصل الحديث في الصحيحين، والله أعلم.

٩٦٣ ـ حديث أبـي سعيد مرفوعاً:

«ما خلق الله[١] من شيءٍ إلا وقد خلق له ما يغلبه، وخلق رحمته تغلب غضبه».

قال: صحيح.

قلت: هذا منكر، وفيه (عبد الرحيم)[٢] بن كُرْدُم، وهو وإن كان غير مُضَعّف، فليس بالحجّة.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث إشارة لاختصار متنه).

(٢) في (أ) و(ب): (عبد الرحمن)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٩٦٣ ـ المستدرك (٤/٢٤٩): أخبرني الحسين بن علي الدارمي، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا عمر بن حفص الشيباني، ثنا أبـي، ثنا عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان بن غنم بن عون، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبـي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ما خلق الله من شيء إلا وقد خلق له ما يغلبه، وخلق رحمته تغلب غضبه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٤/٨٥ رقم ٣٢٥٥) من طريق أبـي مرحوم الأرطباني عبد الرحيم بن كردم، عن زيد بن أسلم، به بلفظه، ثم قال عقبه:

«لا نعلم رواه إلا أبو مرحوم، وهو بصري من أقارب ابن عون».

ورواه أبو الشيخ في الثواب، وابن عساكر في تاريخه ـ كما في «المغني عن حمل الأسفار» للعراقي (٤/١٤٧)، وفيض القدير (٥/٤٤٤) ـ.

قال الحافظ العراقي: «فيه عبد الرحمن (كذا) بن كردم، جهله أبو حاتم، وقال صاحب الميزان: «ليس بواه، ولا مجهول».

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث في سنده أبو مرحوم عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان، قال عنه أبو حاتم: مجهول، ووافقه عليه ابن القطان، وفسره ابن حجر بقوله: يعني مجهول الحال. وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: كان يخطىء، وقال أبو أحمد الحاكم: لا يتابع على حديثه. وقال الذهبي: «ليس بواه، ولا هو مجهول الحال، ولا هو بالثبت، وكان قد قال في صدر الترجمة: «مجهول». اهـ. من الجرح والتعديل (٥/٣٣٩ رقم ١٦٠٠)، والميزان (٢/٦٠٦ رقم ٥٠٣٥)، وديوان الضعفاء والمتروكين (ص١٩٢ رقم ٢٥١٨)، واللسان (٤/٧ رقم ١٢).

قلت: فأبو حاتم، وابن القطان، والذهبي يرون أنه: مجهول، والحافظ ابن حجر يرى أنه مجهول الحال، لأنه روى عنه أكثر من واحد، وهذا الذي تميل إليه النفس، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال عبد الرحيم بن كردم. ويشهد له ما أخرجه البخاري في صحيحه (٦/٢٨٧ رقم ٣١٩٤) في بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده﴾، و(١٣/٣٨٤ و٤٤٠ و٥٢٢ رقم ٧٤٠٤ و٧٤٥٣ و٧٥٥٣ و٧٥٥٤) في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾، وباب قوله تعالى: ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين﴾، وباب قول الله تعالى: ﴿بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ﴾.

ومسلم (٤/٢١٠٧ و٢١٠٨ رقم ١٤ و١٥ و١٦) في التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه، كلاهما من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «لما خلق الله الخلق: كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي»، واللفظ لمسلم.

٩٦٤ ــ حديث جابر:

خرج علينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال: «خرج من عندي خليلي جبريل آنفاً[١]. . .» الحديث بطوله.

قال: صحيح.

قلت: لا والله، وفيه سليمان بن (هَرِم)[٢] القرشي، وهو غير معتمد.

---

(١) من قوله: (فقال: خرج) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ): (زهرم).

٩٦٤ ــ المستدرك (٤/٢٥٠ ــ ٢٥١): أخبرني أحمد بن محمد بن سلمة العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا عبد الله بن صالح المقريء، ثنا سليمان بن هرم القرشي. وحدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا عبيد بن شريك، ثنا يحيى بن بكير، ثنا الليث بن سعد، عن سليمان بن هرم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ قال: خرج علينا النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فقال: «خرج من عندي خليلي جبريل آنفاً، فقال: يا محمد، والذي بعثك بالحق، إن لله عبداً من عبيده عَبَدَ الله تعالى خمس مائة سنة على رأس جبل في البحر عرضه وطوله ثلاثون ذراعاً في ثلاثين ذراعاً، والبحر محيط به أربعة آلاف فرسخ من كل ناحية، وأخرج الله تعالى له عيناً عذبة بعرض الأصبع تبض بماء عذب فتستنقع في أسفل الجبل، وشجرة رمان تخرج له كل ليلة رمانة فتغذيه يومه، فإذا أمسى نزل، فأصاب من الوضوء، وأخذ تلك الرمانة، فأكلها، ثم قام لصلاته، فسأل ربه عز وجل عند وقت الأجل أن يقبضه ساجداً، وأن لا يجعل للأرض، ولا لشيء يفسده عليه سبيلاً حتى يبعثه وهو ساجد قال: ففعل، فنحن نمر عليه إذا هبطنا، وإذا عرجنا، فنجد له في العلم: أنه يبعث يوم القيامة، فيوقف بين يدي الله عز وجل، فيقول له الرب: أدخلوا عبدي الجنة برحمتي، فيقول: رب، بل بعملي، فيقول الرب: أدخلوا عبدي الجنة =

. . . .

= برحمتي، فيقول: يا رب، بل بعملي، فيقول الرب: أدخلوا عبدي الجنة برحمتي، فيقول: رب، بل بعملي، فيقول الله عز وجل للملائكة: قايسوا عبدي بنعمتي عليه، وبعمله فتوجد نعمة البصر قد أحاطت بعبادة خمس مائة سنة، وبقيت نعمة الجسد، فضلاً عليه، فيقول: أدخلوا عبدي النار، قال: فيجر إلى النار، فينادي: رب، برحمتك أدخلني الجنة، فيقول: ردوه، فيوقف بين يديه، فيقول: يا عبدي، من خلقك، ولم تك شيئاً؟ فيقول: أنت يا رب، فيقول: كان ذلك من قبلك، أو برحمتي؟ فيقول: بل برحمتك، فيقول: من قواك لعبادة خمس مائة عام؟ فيقول: أنت يا رب، فيقول: من أنزلك في جبل وسط اللجة، وأخرج لك الماء العذب من الماء المالح، فأخرج لك كل ليلة رمانة، وإنما تخرج مرة في السنة، وسألتني أن أقبضك ساجداً، ففعلت ذلك بك؟ فيقول: أنت يا رب، فقال الله عز وجل: فذلك برحمتي، وبرحمتي أدخلك الجنة، أدخلوا عبدي الجنة، فنعم العبد كنت يا عبدي، فيدخله الله الجنة. قال جبريل عليه السلام:

إنما الأشياء برحمة الله تعالى يا محمد».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، فإن سليمان بن هرم العابد من زهاد أهل الشام، والليث بن سعد لا يروي عن المجهولين».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢/١٤٤ ـ ١٤٥).

والذهبي في الميزان (٢/٢٢٧ ـ ٢٢٨).

كلاهما من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن سليمان بن هرم، به نحوه. قال العقيلي في ترجمة سليمان هذا: «مجهول في الرواية، حديثه غير محفوظ» وقال الذهبي عقبه: «لم يصح هذا، والله تعالى يقول: ﴿ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾، ولكن لا ينجي أحداً عمله من عذاب الله، كما صح، بلى، أعمالنا الصالحة هي من فضل الله علينا، ومن نعمه، لا بحول منا، ولا بقوة، فله الحمد على الحمد له». =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث في سنده سليمان بن هَرِم القرشي، وتقدم أن العقيلي قال عنه: مجهول في الرواية، حديثه غير محفوظ. وقال الأزدي: لا يصح حديثه. / انظر الميزان (٢/٢٢٧ ـ ٢٢٨ رقم ٣٥٢٣).

قلت: وحيث لم يوثقه أحد، وروى عنه عبد الله بن صالح، والليث بن سعد، فهو مجهول الحال.

وأما قول الحاكم: «والليث بن سعد لا يروي عن المجهولين»، فإن جهالة العين إذا ارتفعت عن سليمان هذا، لا يعني ذلك ارتفاع جهالة الحال.

الحكم على الحديث:

تقدم إعلال الأزدي، والعقيلي، والذهبي للحديث، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال سليمان بن هرم.

٩٦٥ ـ حديث أبي موسى مرفوعاً:

«لَيجيئنّ أقوام[١] من أمتي بمثل الجبال ذنوباً، فيغفرها الله لهم، ويضعها على اليهود والنصارى».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه شدّاد بن سعيد[٢] الرّاسِبي، وله مناكير.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ) و(ب): (سعد)، وما أثبته من سند المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٩٦٥ ـ المستدرك (٢٥٢/٤ ـ ٢٥٣): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن بشر بن مطر، ثنا عبيد الله بن عمر القواريري، ثنا حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، ثنا شداد بن سعيد أبو طلحة الراسبي، عن غيلان بن جرير، عن أبي بردة، عن أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ . . . ، الحديث بلفظه، ثم قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

ثم قال: وقد رواه الحجاج بن نصير، عن أبي طلحة بزيادات في متنه.

حدثنيه: علي بن حمشاذ، ثنا أبو مسلم، ومحمد بن غالب، قالا: ثنا حجاج بن نصير، ثنا شداد بن سعيد، عن غيلان بن جرير، عن أبي بردة، عن أبيه، ـ رضي الله عنه ـ، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال:

«تحشر هذه الأمة على ثلاثة أصناف: صنف يدخلون الجنة بغير حساب، وصنف يحاسبون حساباً يسيراً، وصنف يجيئون على ظهورهم أمثال الجبال الراسيات، فيسأل الله عنهم ـ وهو أعلم بهم ـ، فيقول: ما هؤلاء؟ فيقولون: هؤلاء عبيد من عبادك، فيقول: حُطّوها عنهم، واجعلوها على اليهود، والنصارى، وأدخلوهم برحمتي الجنة».

=

. . . .

=

تخـريجـه:

الحديث قال عنه الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبي بقوله: «شداد له مناكير»، وفات الذهبي، وابن الملقن أن مسلماً أخرج الحديث من طريق شداد هذا متابعاً.

فالحديث أخرجه مسلم (٤/٢١٢٠ رقم ٥١) في التوبة، باب قبول توبة القاتل، وإن كثر قتله، من طريق حرمي بن عمارة، حدثنا شداد، أبو طلحة الراسبي، فذكر الحديث بنحو ما هنا، وفي آخره قال: فيما أحسب أنا.

قال أبو روح: لا أدري ممن الشك.

قلت: وأبو روح هو حرمي بن عمارة.

ومسلم ــ رحمه الله ــ أخرج هذا الحديث متابعاً لحديثين قبله.

فقد أخرج برقم (٤٩) من طريق أبي أسامة، عن طلحة بن يحيى، عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ:

«إذا كان يوم القيامة دفع الله عز وجل إلى كل مسلم يهودياً، أو نصرانياً، فيقول: هذا فكاكك من النار».

وأخرج أيضاً برقم (٥٠) من طريق قتادة، أن عوناً، وسعيد بن أبي بردة حدثاه، أنهما شهدا أبا بردة يحدث عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال:

«لا يموت رجل مسلم إلا أدخل الله مكانه النار يهودياً، أو نصرانياً»، قال: فاستحلفه عمر بن عبد العزيز بالله الذي لا إله إلا هو ــ ثلاث مرات ــ، أن أباه حدثه عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قال: فحلف له، قال: فلم يحدثني سعيد أنه استحلفه، ولم ينكر على عون قوله.

وأخرجه أحمد في المسند (٤/٣٩١) من طريق قتادة، بمثل رواية مسلم هذه رقم (٥٠).

=

. . . .

=

وأخرجه أيضاً ـ أي أحمد ـ (٤/٤١٠).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٨٠).

والبيهقي في شعب الإيمان (١/٢٦٤).

ثلاثتهم من طريق أبـي أسامة، به، نحو رواية مسلم رقم (٤٩)، إلا أنهما قالا:

«رجل من أهل الملل» بدلاً من قوله: «يهودياً، أو نصرانياً».

وأخرجه أحمد أيضاً (٤/٤٠٢) من طريق النضر بن إسماعيل القاص، ثنا بريد، عن أبـي بردة، عن أبـي موسى، به نحوه، ثم قال: قال أبو بردة: فاستحلفني عمر بن عبد العزيز بالله الذي لا إله إلا هو: أسمعت أبا موسى يذكره عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؟ قال: قلت: نعم، فَسُرَّ بذلك عمر.

وأخرجه أحمد أيضاً (٤/٤٠٧) من طريق محمد بن المنكدر، عن أبـي بردة، عن أبـي موسى قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«ما من مؤمن يوم القيامة إلا يأتي بيهودي، أو نصراني، يقول:

هذا فدائي من النار».

وأخرجه البيهقي في الشعب أيضاً (١/٢٦٥) من طريق قتادة، عن عون، وسعيد، كلاهما عن أبـي بردة، به نحو رواية مسلم.

وأخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص ١٢٨) من طريق أبـي سفيان يحيى بن زياد الثقفي، عن سعيد بن أبـي بردة، وذكر المرفوع منه بنحوه، إلا أنه قال: «رجل من أهل الشرك».

وأخرجه بحشل أيضاً (ص ١١٩) من طريق الهيثم بن عبيد، عن أبـي بردة، به نحو سابقه.

هذا بالنسبة للرواية الأولى عند الحاكم.

=

. . . .

= أما الرواية الأخرى: «تحشر هذه الأمة على ثلاثة أصناف...» الحديث.

فأخرجها الخطيب في تلخيص المتشابه (١/٤٧٠) من طريق حجاج، به مثله.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله.

«شداد له مناكير».

وشداد هذا هو ابن سعيد الراسبي، أبو طلحة البصري، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء، وقد أخرج له مسلم، لكن في الشواهد. / الكامل لابن عدي (٤/١٣٦٣)، والتهذيب (٤/٣١٦ ـ ٣١٧ رقم ٥٤١)، والتقريب (١/٣٤٧ رقم ٢٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف شداد من قبل حفظه، وهو صحيح لغيره بالطرق الأخرى، حيث أخرجه مسلم وغيره كما سبق، والله أعلم.

٩٦٦ ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«ما علم الله مِنْ عبدٍ ندامةً على ذنب، إلا غفر له قبل أن يستغفر منه»(١).

قال: صحيح.

قلت: بل فيه هشام بن زياد، وهو متروك.

---

(١) من قوله: (على ذنب) إلى هنا ليس في (ب).

٩٦٦ ـ المستدرك (٤/٢٥٣): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا القرشي، حدثني الحسن بن الصباح، ثنا محمد بن سليمان، ثنا هشام بن زياد، عن أبي الزناد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال. . .، الحديث بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين (ص ٤٥٨ / المكية) ـ، من طريق بزيع بن حسان أبي الخليل، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«من أصاب ذنباً، فندم، غفر الله عز وجل له ذلك الذنب من قبل أن يستغفره. ومن أنعم الله عليه نعمة، فعلم أنها من الله كتب له شكرها من قبل أن يحمده عليها. ومن كساه الله ثوباً، فعلم أن الله والذي كساه لم يبلغ الثوب ركبتيه حتى يغفر له».

ثم أخرجه عقبه أيضاً من طريق سليمان بن داود المنقري، ثنا السكن أبو عمرو عبد الرحمن، ثنا الوليد بن أبي هشام، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، فذكر نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/١٩٩): «رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين، =

. . . .

= في أحدهما بزيع بن حسان أبو الخليل، وفي الآخر سليمان بن داود المنقري، وكلاهما ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث برواية الحاكم في سنده هشام بن زياد بن أبي يزيد، أبو المقدام، وتقدم في الحديث (٧٥٢) أنه: متروك.

وأما الطريقان اللذان رواهما الطبراني، فالأولى في سندها بزيع بن حسان، أبو الخليل، وهو متروك. قال ابن حبان: «يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات كأنه المتعمد لها». وقال ابن عدي: له مناكير لا يتابع عليها، وقال الدارقطني: متروك، نقل ذلك عنه البرقاني، وقال: قلت: له عن هشام عجائب قال: هي بواطيل، ثم قال: كل شيء له باطل. وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة، يرويها عن الثقات. اهـ. من المجروحين (١٩٨/١ ـ ١٩٩)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص ١٩ رقم ٦١)، الميزان (٣٠٦/١ رقم ١١٥٩)، وديوان الضعفاء (ص ٣٠ رقم ٥٦٧)، واللسان (١١/٢ ـ ١٢ رقم ٣٨).

والطريق الأخرى في سندها الوليد بن أبي هشام، ويقال: ابن هشام، الكوفي، مولى همدان، وهو مستور ـ كما في التقريب (٣٣٦/٢ رقم ٩٥) ـ، وانظر التهذيب (١٥٦/١١ رقم ٢٦٠).

وفي سندها سليمان بن داود المنقري الشاذكوني، وقد كذبه ابن معين، وطائفة ذكرهم الذهبي في الميزان (٢٠٥/٢ ـ ٢٠٦)، وابن حجر في اللسان (٨٤/٣ ـ ٨٨)، وحسن القول فيه طائفة أخرى، وأوسط الأقوال قول أبي حاتم عنه: إنه متروك، ولعل قول من رماه بالكذب محمول على ما ذكره عبدان الأهوازي، واختاره ابن عدي، من أنه كان يحدث من حفظه فيغلط. / انظر الكامل (١١٤٢/٣ ـ ١١٤٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم، وإسنادي الطبراني أيضاً لما تقدم في دراسة الإسناد.

٩٦٧ ـ حديث الأسود بن سريع:

أُتي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بأعرابيّ أَسِير، فقال: أتوب إلى الله، ولا أتوب إلى محمد، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «عرف الحق لأهله»[1].

قال: صحيح.

قلت: فيه محمد بن مصعب ضعيف.

---

(١) من قوله: (فقال: أتوب) إلى هنا ليس في (ب).

٩٦٧ ـ المستدرك (٤/٢٥٥): أخبرنا أبو جعفر عبد الله بن إبراهيم القرشي ببغداد، ثنا موسى بن الحسن بن عباد، ثنا محمد بن مصعب القرقساني، ثنا سلام بن مسكين، والمبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأسود بن سريع ـ رضي الله عنه ـ قال: أتي النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بأعرابي أسير، فقال: أتوب إلى الله عز وجل، ولا أتوب إلى محمد، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «عرف الحق لأهله».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤٣٥).

والطبراني في الكبير (١/٢٦٣ رقم ٨٣٩ و ٨٤٠).

كلاهما من طريق محمد بن مصعب، به مثله.

وقال الهيثمي في المجمع (١٠/١٩٩): «فيه محمد بن مصعب وثقه أحمد، وضعفه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده محمد بن مصعب القرقساني، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق، إلا أنه كثير الغلط.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف محمد بن مصعب من قبل حفظه.

٩٦٨ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«قال ربكم ـ عز وجل ـ: لو أن عبادي أطاعوني، لأسقيتهم المطر بالليل، ولأطلعت عليهم الشمس بالنهار. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه صدقة بن موسى، ضعفوه[1].

---

(١) الحديث بكامله ليس في (ب).

٩٦٨ ـ المستدرك (٤/٢٥٦): أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلّاب بهمدان، ثنا محمد بن الجهم بن هارون النمري، ثنا أبو داود، ثنا صدقة بن موسى، ثنا محمد بن واسع، عن سمير بن نهار، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «قال ربكم ـ عز وجل ـ: لو أن عبادي أطاعوني، لأسقيتهم المطر بالليل، ولأطلعت عليهم الشمس بالنهار، ولما أسمعتهم صوت الرعد».

وقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «حسن الظن بالله، من حسن العبادة».

وقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «جدِّدوا إيمانكم»، قيل: يا رسول الله، وكيف نجدِّد إيماننا؟ قال: «أكثروا من قول: لا إله إلا الله».

تخـريجـه:

الحديث مداره على محمد بن واسع، يرويه عن سمير بن نهار.

وله عن محمد ثلاث طرق:

● **الطريق الأولى**: طريق صدقة بن موسى، عنه، وهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق أبي داود الطيالسي، عن صدقة.

والطيالسي أخرج الحديث في مسنده (ص ٣٣٧ رقم ٢٥٨٦)، لكن جزءه الأول: «قال ربكم عز وجل. . .» بمثل لفظ الحاكم. =

....

= وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٣٥٩).

والترمذي في سننه (٩/٢٣٢ ـ ٢٣٣) رقم ٣٦٠٤ / بتحقيق الدعّاس) في الدعوات، باب حسن الظن بالله من حسن العبادة.

والبزار في مسنده (١/٣١٩ رقم ٦٦٤).

وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله تعالى» (ص ٤٠ ـ ٤١ رقم ٦).

جميعهم من طريق الطيالسي، به، ولفظ الإمام أحمد بتمامه نحو لفظ الحاكم، وأما الترمذي وابن أبي الدنيا، فأخرجا جزءه الثاني فقط: «حسن الظن...».

وأما البزار فلم يخرج الثاني، ولفظه نحو لفظ الحاكم.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

أقول: وهذا الحديث عند الترمذي إنما هو في الرواية التي بتحقيق الشيخ عزت الدعاس، ولم أجده في بقية النسخ المطبوعة، وانظر تحفة الأشراف (١٠/١٠٩ رقم ١٣٤٨٨).

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١٣٩٤) من طريق محمد بن عبد الله العاني، عن صدقة بن موسى، به نحوه، ولم يذكر لفظه الأول.

وأخرجه البيهقي في الزهد الكبير (ص ٣٠١ رقم ٧١٣) من طريق موسى بن إسماعيل، عن صدقة، به بلفظه الأول فقط نحوه.

● **الطريق الثانية**: طريق حماد بن سلمة، عن محمد بن واسع، وقال: عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة، به بجزئه الثاني فقط: «حسن الظن باللّٰه من حسن العبادة».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٩٧ و ٣٠٤ و ٤٠٧ و ٤٩١).

وأبو داود في سننه (٥/٢٦٦ رقم ٤٩٩٣) في الأدب، باب في حسن الظن. =

. . . .

=

● **الطريق الثالثة**: طريق عبد السلام بن حرب، عن محمد بن واسع، عن ابن نهار العبدي، عن أبي سعيد، وذكر الحديث بجزئه الأول فقط، بنحوه.

أخرجه البيهقي في الزهد الكبير (ص ٣٠٠ رقم ٧١٢) من طريق عبد المؤمن العبسي، عن عبد السلام، هكذا بجعل الحديث من مسند أبي سعيد، وذكر البيهقي عقبه الرواية السابقة بجعله من مسند أبي هريرة، ثم قال: «هذا هو الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث مداره على صدقة بن موسى الدقيقي، أبو المغيرة، أو أبو محمد السلمي، البصري، وهو ضعيف، ضعفه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، والساجي، والدولابي، وقال ابن عدي: ما أقربه من السمين، وبعض حديثه يتابع عليه، وبعضه لا يتابع عليه. وقال الترمذي: ليس عندهم بذاك القوي، وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، ليس بقوي. وقال أبو أحمد الحاكم ليس بالقوي عندهم. وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان إذا روى قلب الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به. وقال البزار: ليس بالحافظ عندهم، وقال في موضع آخر: ليس به بأس.

وقال مسلم بن إبراهيم: ثنا صدقة الدقيقي، وكان صدوقاً. اهـ. من الجرح والتعديل (٤/٤٣٢ رقم ١٨٩٥)، والكامل لابن عدي (٤/١٣٩٤ ـ ١٣٩٥)، والتهذيب (٤/٤١٨ ـ ٤١٩ رقم ٧٢١).

وتابع صدقة هذا حماد بن سلمة على جزء من الحديث ـ كما سبق ـ، وهو قوله: «حسن الظن...»، ولكن يبقى في الإسناد سمير، ويقال: شتير بن نهار العبدي، البصري الذي روى الحديث عن أبي هريرة، ذكره الحافظ ابن حجر في التقريب (١/٣٣٣ رقم ٥٣١)، وقال «صدوق»، وبالرجوع إلى التهذيب وجدته ذكره فيمن اسمه: شتير ـ بالشين ـ (٤/٣١٢ رقم ٥٣٣)، ونقل كلاماً عن البخاري سيأتي ذكره، ولم يذكر أن =

. . . .

=

أحداً ذكره بجرح، أو تعديل، ثم قال في الآخر: «قلت: تقدم مبسوطاً في سمير»، وبالرجوع إلى الموضع الذي أشار إليه لم أجده ذكره فيه وكذا المزي ـ رحمه الله ـ، إنما ذكره في (شتير) (١/٥٧٢)، وبالرجوع للكاشف (٢/٥ رقم ٢٢٦١) وجدته ذكره في (شتير) ولم يذكر عنه جرحاً أو تعديلاً، وكذا في الخلاصة للخزرجي (ص ١٦٣)، وذكره البخاري في تاريخه (٤/٢٠١ رقم ٢٤٩٠) فيمن اسمه (سمير)، فقال: سمير بن نهار، عن أبي هريرة قاله أبو موسى داود، عن صدقة بن موسى، عن محمد بن واسع، وقال لي محمد بن بشار: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ليس أحد يقول: شتير بن نهار إلا حماد بن سلمة، قال أبو نضرة: وكان من أوائل من حدث في هذا المسجد». اهـ.

وذكره ابن أبي حاتم (٤/٣١١ رقم ١٣٥٨) وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٤/٣٤٦)، وكلاهما ذكراه باسم (سمير)، أقول: فالأولى بحال مثل هذا الراوي أن يقال عنه: مستور، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف صدقة بن موسى، وما تقدم ذكره عن حال سمير بن نهار، والله أعلم.

٩٦٩ ــ حديث ابن المنكدر قال:

إلْتقى ابن عباس، وعبد الله بن عمرو، فقال له ابن عباس(١): أَيُّ آية أرجى عندك؟ قال:

﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾(٢) . . . الخ(٣).

قال: صحيح.

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) قوله: (عباس) ليس في (ب).

(٢) آية رقم (٥٣) من سورة الزمر.

(٣) من قوله: (أرجى عندك) إلى هنا ليس في (ب).

٩٦٩ ــ المستدرك (٤/ ٢٦٠ ــ ٢٦١): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني الحافظ ثنا إبراهيم بن عبدالله السعدي، ثنا بشر بن عمر الزهراني، ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، عن محمد بن المنكدر، قال: التقى عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص ــ رضي الله عنهم ــ، فقال له ابن عباس: أي آية في كتاب الله أرجى عندك؟ قال: (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله)، فقال: لكن قول إبراهيم بقوله:

﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ (آية ٢٦٠ من سورة البقرة).

هذا لما في الصدور، ويوسوس به الشيطان، فرضي الله تعالى من قول إبراهيم بقوله: (أو لم تؤمن؟)، يريد: (قال: بلى).

تخــريجــه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (١/ ٦٠) من طريق بشر بن حجر الشامي، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، به نحوه. =

. . . .

= وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» فتعقبه الذهبي أيضاً بقوله: «فيه انقطاع».

والحديث أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ــ كما في تفسير ابن كثير (٣١٦/١) ــ، من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن محمد بن أبي سلمة، عن محمد بن المنكدر، به نحوه، ولم يذكر قوله: «فرضي الله...»الخ.

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٩/٣) من طريق شعبة، قال: سمعت زيد بن علي يحدث عن رجل، عن سعيد بن المسيب، قال: اتعد عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو أن يجتمعا، قال: ونحن يومئذ شببة، فقال أحدهما لصاحبه: أي آية في كتاب الله أرجى لهذه الأمة؟... الحديث بنحوه، ولم يذكر قوله: «فرضي الله...»الخ.

والحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (٣٤/٣)، وعزاه أيضاً لعبد بن حميد، وابن المنذر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع»، ويعني به بين ابن المنكدر، وابن عباس وابن عمرو.

ومحمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير ثقة فاضل روى له الجماعة، ولد سنة بضع وثلاثين، وقد سمع من ابن عباس، أما عبد الله بن عمرو، فلم أجد من نص على سماعه منه من عدمه، وسماعه منه محتمل، فإن ابن عمرو أقل ما قيل في سن وفاته ــ رضي الله عنه ــ أنها كانت سنة ثلاث وستين، وقيل أكثر من ذلك، وقد سمع ابن المنكدر ممن كانت وفاته قبل عبد الله بن عمرو، كعائشة ــ رضي الله عنها ــ، قال الترمذي: سألت محمداً ــ يعني البخاري ــ: سمع ــ يعني ابن المنكدر ــ من عائشة؟ فقال: نعم، يقول في حديثه: سمعت عائشة. / انظر الجرح والتعديل (٩٧/٨ ــ ٩٨ رقم ٤٢١)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٨٩ رقم ٣٤٦)، وجامع =

. . . .

= التحصيل (ص ٣٣٢ رقم ٧١٣)، وسير أعلام النبلاء (٥/٣٥٣ ـ ٣٦١ رقم ١٦٣)، والتهذيب (٩/٤٧٣ ـ ٤٧٥ رقم ٧٦٧)، و(٥/٣٣٧ ـ ٣٣٨)، والتقريب (٢/٢١٠ رقم ٧٣٦).

أما الراوي عن ابن المنكدر، فهو الذي عليه مدار الحديث، وهو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، المدني، نزيل بغداد، ثقة، فقيه مصنف، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٥/٣٨٦ رقم ١٨٠٢)، والتهذيب (٦/٣٤٣ ـ ٣٤٤ رقم ٦٦٠)، والتقريب (١/٥١٠ رقم ١٢٣١).

وأما الرواية الأخرى التي أخرجها ابن جرير من طريق شعبة، عن زيد بن علي، ففي سندها الراوي المبهم الذي يروي الحديث عن ابن المسيب.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الراجح اتصال سند الحديث، وعليه فيكون صحيح الإسناد، ويزداد قوة بالرواية الأخرى التي أخرجها ابن جرير، فهي وإن كانت ضعيفة لإبهام الراوي عن ابن المسيب، فلا بأس بها في الشواهد، والله أعلم.

٩٧٠ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«إن الله يقول: من علم منكم أني ذو (قدرة)[1] على مغفرة الذنوب (غفرت)[2] له ولا أُبالي، ما لم يشرك بـي شيئاً».

قال: صحيح.

قلت: فيه حفص بن عمر العدني، وهو واه.

---

(١) في (أ): (قوة)، والحديث بكامله ليس في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (غفرتها).

٩٧٠ ـ المستـدرك (٤/٢٦٢): أخبرني بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا حفص بن عمر العدني، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال:

«إن الله تبارك وتعالى يقول: من علم منكم أني ذو قدرة على مغفرة الذنوب، غفرت له، ولا أبالي، ما لم يشرك بـي شيئاً».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٤١ رقم ١١٦١٥).

والبغوي في شرح السنّة (١٤/٣٨٨ رقم ٤١٩١).

كلاهما من طريق إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكـرمة، به مثله.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده حفص بن عمر العدني، وتقـدم في الحديث (٥٠١) أنه ضعيف.

ولكنه لم ينفرد بالحديث، بل تابعه عليه إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني =

. . . .

= عند الطبراني، والبغوي، وإبراهيم هذا ضعيف أيضاً. / الكامل (١/٢٤١ ـ ٢٤٢)، والتقريب (١/٣٤ رقم ١٩٠)، والتهذيب (١/١١٥ ـ ١١٦ رقم ٢٠٥).

والحكم بن أبان العدني، أبو عيسى ثقة صاحب سنّة ـ كما في الكاشف (١/٢٤٤ رقم ١١٨١) ـ، وانظر التهذيب (٢/٤٢٣ ـ ٤٢٤ رقم ٧٣٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف حفص العدني، وهو حسن لغيره بالطريق الأخرى التي رواها الطبراني والبغوي عن إبراهيم بن الحكم، والله أعلم.

٩٧١ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«من أكثر الاستغفار جعل الله له من كل هَمّ فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب»(١).

قال: صحيح.

قلت: فيه الحكم بن مصعب، وفيه جهالة.

---

(١) من قوله (جعل الله له) إلى هنا ليس في (ب).

٩٧١ ـ المستدرك (٤/٢٦٢): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، ثنا علي بن الحسين بن الجنيد، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، حدثني الحكم بن مصعب، عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال. . .، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/٢٤٨).

وأبو داود في سننه (٢/١٧٨ ـ ١٧٩ رقم ١٥١٨) في الصلاة، باب في الاستغفار.

والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ رقم ٤٥٦).

ومن طريقه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ٩٨ رقم ٣٦٤).

وابن ماجه في سننه (٢/١٢٥٤ ـ ١٢٥٥ رقم ٣٨١٩) في الأدب، باب الاستغفار.

ومحمد بن نصر في «قيام الليل» (ص ٤٢).

والطبراني في الكبير (١٠/٣٤٢ رقم ١٠٦٦٥).

وابن حبان في المجروحين (١/٢٤٩).

وأبو نعيم في الحلية (٣/٢١١). =

. . . .

= والبيهقي في سننه (٣/٣٥١) في صلاة الاستسقاء، باب ما يستحب من كثرة الاستغفار. .

والخطيب في تاريخه (٥/٥٨).

والبغوي في شرح السنّة (٥/٧٩ رقم ١٢٩٦).

جميعهم من طريق الحكم بن مصعب، به، ولفظ أحمد، والنسائي، وابن نصر مثله، وعند أبي داود، وابن ماجه، والطبراني، وأبي نعيم والبغوي: «من لزم».

والباقي مثله، وعند ابن حبان: «من أدمن»، والباقي مثله، ولفظ الخطيب مثله، إلا أنه لم يذكر قوله: «ومن كل ضيق مخرجاً».

وهذا الحديث ذكره ابن حبان في ترجمة الحكم بن مصعب، وذكر حديثاً آخر قبله من طريق الحكم أيضاً، ثم قال:

«أما الحديث الأول فلا أصل له، ولا الثاني أيضاً بذلك اللفظ».

وقال البغوي: «هذا حديث يرويه الحكم بن مصعب بهذا الإسناد، وهو ضعيف».

وقوله في الإسناد: «عن أبيه»، سقط من سنن ابن ماجه، ونبه على ذلك الحافظ الذهبي في المهذب (٣/٣٢٣) بقوله:

«رواه ابن ماجه، فأسقط: عن أبيه»، وقال أيضاً هناك: «الحكم مجهول».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده الحكم بن مصعب المخزومي الدمشقي، وهو مجهول ــ كما في التقريب (١/١٩٢ رقم ٥٠٢) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٣/١٢٨ رقم ٥٨١)، والتهذيب (٢/٤٣٩ رقم ٧٦٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة الحكم بن مصعب، والله أعلم.

كتـــاب الأدب

٩٧٢ ـ حديث عمرو بن سعيد الأَشْدق مرفوعاً:

«ما نَحَل والد والده أفضل من أدب حسن».

قال: صحيح.

قلت: بل مرسل ضعيف، فيه عامر بن صالح الخـزاز[١] وهو[٢] واه.

---

(١) في (ب): (الجزار).

(٢) قوله: (وهو) ليس في (ب).

٩٧٢ ـ المستدرك (٤/٢٦٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأموي، ثنـا أبو الحسن محمد بن سنان القزاز، ثنا عامر بن صالح بن رستم الخزاز، ثنا أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العـاص، عن أبيه، عن جـده ـ رضي الله عنه ـ قال:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ . . . ، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (١/٤٢٢).

والترمذي في سننه (٦/٨٤ ـ ٨٥ رقم ٢٠١٨) في البر والصلة، باب ما جاء في أدب الولد.

=

. . . .

= والعقيلي في الضعفاء (٣/٣٠٨).
وابن عدي في الكامل (٥/١٧٤٠).
والخطيب في تلخيص المتشابه (٢/٦٧٥ ـ ٦٧٦).
جميعهم من طريق عامر بن صالح، به نحوه.

وهذا الحديث ساقه البخاري في ترجمة أيوب بن موسى، ثم قال: «مرسل. . .، لم يصح سماع جده من النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ».

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عامر بن أبي عامر الخزاز، وأيوب بن موسى هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص، وهذا عندي حديث مرسل».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل مرسل ضعيف، ففي إسناده عامر بن صالح الخزاز، واه».

قلت: أما الإرسال، فلأن الحديث من رواية عمرو بن سعيد بن العاص الأموي.

المعروف بـ: الأشدق، وهو تابعي، أخطأ من زعم أن له رؤية، فإن أباه لا تصح له صحبة، وإنما يقال: إن له رؤية، وأن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لما مات كان له نحو ثمان سنين. / انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٤٣ رقم ٢٦٢)، والتهذيب (٨/٣٧ ـ ٣٩ رقم ٦٠)، والتقريب (٢/٧٠ رقم ٥٨٩)، وتقدم أن كلاً من البخاري، والترمذي قد أعل الحديث بالإرسال أيضاً. وأما عامر بن صالح بن رستم المزي، أبو بكر بن عامر الخزاز البصري فهو صدوق، إلا أنه سيء الحفظ. / الجرح والتعديل (٦/٣٢٤ رقم ١٨٠٤)، والتقريب (١/٣٨٧ رقم ٤٩)، والتهذيب (٥/٧٠ رقم ١١٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله، وضعف صالح الخزاز وله شاهد من =

. . . .

= حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ ، ولفظه: «ما نحل والد ولداً أفضل من أدب حسن».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ٣٢٠ رقم ١٣٢٣٤).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٢١٧).

كلاهما من طريق محمد بن موسى السعدي، عن عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، به، واللفظ للطبراني، ولفظ ابن عدي: «ما ورث والد ولداً خيراً من أدب حسن».

قال ابن عدي عقبه: «وهذا أيضاً بهذا الإسناد منكر».

وذكره الهيثمي في المجمع (٨/١٠٥ ــ ١٠٦) بمثل لفظ ابن عدي، وعزاه للطبراني في الأوسط، وقال: «فيه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، وهو ضعيف».

وذكره (٨/ ١٥٩)، وعزاه للكبير، وقال: «فيه عمرو بن دينار، قهرمان آل الزبير، وهو متروك».

قلت: عمرو بن دينار هذا تقدم في الحديث (٧٣٥) أنه ضعيف، والراوي عنه محمد بن موسى السعدي، قال عنه ابن عدي في الموضع السابق: «منكر الحديث». وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجلهما، فلا يصلح للاستشهاد به، والله أعلم.

٩٧٣ ــ حديث جابر بن سَمُرة مرفوعاً:

«لأن يؤدب أحدكم ولده خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع».

قلت: فيه ناصح[١] أبو عبد الله، وهو هالك[٢].

---

(١) قوله: (ناصح) في أصل (ب): (ناصع)، ومصوبة بالهامش.

(٢) في (ب): (قلت: ناصح أبو عبد الله هالك).

٩٧٣ ــ المستدرك (٤/٢٦٣): أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن عيسى السبيعي بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا مالك بن إسماعيل، ثنا ناصح أبو عبد الله، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ : «والله لأن يؤدب أحدكم ولده خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٥/٩٦ و١٠٢) من طريق أبيه، وسيأتي مزيد بيان عنه.

والترمذي في سننه (٦/٨٢ ــ ٨٣ رقم ٢٠١٧) في البر والصلة، باب ما جاء في أدب الولد.

والطبراني في الكبير (٢/٢٧٤).

وابن حبان في المجروحين (٣/٥٤).

والعقيلي في الضعفاء (٤/٣١١).

وابن عدي في الكامل (٧/٢٥١٠).

والصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص ٢٥٨ ــ ٢٥٩).

جميعهم من طريق ناصح أبـي عبد الله، عن سماك بن حرب، به مثله، إلا أن أحد لفظي عبد الله بن أحمد، ولفظ الترمذي، وأحد لفظي العقيلي، =

. . . .

= ولفظ ابن عدي، والصيداوي قال فيه: «لأن يؤدب الرجل»، وزاد الطبراني في آخر الحديث: «على مساكين».

قال عبد الله بن أحمد، بعد أن روى الحديث من طريق أبيه:

«هذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح، لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه علي في النوادر».

وقال في الموضع الآخر: «ما حدثني أبي عن ناصح أبي عبد الله غير هذا الحديث».

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، وناصح بن علاء (كذا!) الكوفي ليس عند أهل الحديث بالقوي، ولا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه».

وقال العقيلي: «لا يعرف إلا به»، أي بناصح.

وذكر ابن عدي جملة من الأحاديث التي رواها ناصح هذا عن سماك بن حرب، عن جابر، وهذا الحديث من ضمنها، وقال: «غير محفوظات».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده ناصح بن عبد الله المحلمي، أبو عبد الله الحائك، وتقدم في الحديث (٥٦٨) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ناصح أبي عبد الله.

٩٧٤ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:
و ٩٧٥ ـ
«إن لكل شيء شرفاً، وإن أشرف المجالس، ما استُقبل به القبلة».

قلت: فيه[١] هشام بن زياد، وهو متروك، و (محمد)[٢] بن معاوية كذّبه الدارقطني[٣]، فبطل الحديث[٤].

---

(١) في (ب) بعد قوله: (فيه) قال: (معاوية)، وكأنها شطبت.

(٢) في (أ) و (ب): (معاوية)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه ومصادر الترجمة.

(٣) كما في الضعفاء والمتروكين له (ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥ رقم ٤٧١).

(٤) هذا الحديث تصرف فيه ابن الملقن، وإلا فهو عبارة عن حديثين، ساق الذهبي الأول منهما بجزء من سنده، وبعض متنه، ثم ذكر بعض إسناد الثاني، وجمع التعقب عليهما بنحو ما هنا، أما الحديث الذي في سنده هشام فهو الآتي برقم (٩٧٥)، وأما الذي في سنده محمد بن معاوية فهو هذا الحديث.

٩٧٤ ـ المستدرك (٤/٢٦٩ ـ ٢٧٠): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا محمد بن معاوية، ثنا مصادف بن زياد المديني، قال: ـ وأثنى عليه خيراً ـ، قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يقول: لقيت عمر بن عبد العزيز بالمدينة في شبابه وجماله وغضارته، قال: فلما استخلف قدمت عليه، فاستأذنت عليه، فأذن لي، فجعلت أحد النظر إليه، فقال لي: يا ابن كعب، ما لي أراك تحد النظر؟ قلت: يا أمير المؤمنين، لما أرى من تغير لونك، ونحول جسمك، ونفار شعرك، فقال: يا ابن كعب، فكيف لو رأيتني بعد ثلاث في قبري وقد انتزع النمل مقلتي، وسالتا على خدي، وابتدر منخراي وفمي صديداً، لكنت لي أشد انكاراً، دع ذاك، أعد علي حديث ابن عباس، عن =

. . . .

= رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ . فقلت: قال ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ . قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ :

«إن لكل شيء شرفاً، وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة، وإنكم تجالسون بينكم بالأمانة. واقتلوا الحية والعقرب، وإن كنتم في صلاتكم.

ولا تستروا جدركم. ولا ينظر أحد منكم في كتاب أخيه إلا بإذنه. ولا يصلين أحد منكم وراء نائم، ولا محدث». قال: وسئل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ عن أفضل الأعمال إلى الله تعالى، فقال: «من أدخل على مؤمن سروراً، اما أن أطعمه من جوع، واما قضى عنه ديناً، واما ينفس عنه كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كرب الآخرة، ومن أنظر موسراً، أو تجاوز عن معسر ظله الله يوم لا ظل إلا ظله، ومن مشى مع أخيه في ناحية القرية لتثبت حاجته ثبت الله عز وجل قدمه يوم تزول الأقدام. ولأن يمشي أحدكم مع أخيه في قضاء حاجته أفضل من أن يعتكف في مسجدي هذا شهرين»، وأشار بأصبعه: «ألا أخبركم بشراركم؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «الذي ينزل وحده، ويمنع رفده، ويجلد عبده».

تخـــريجـــه:

الحديث لم أجد من أخرجه من هذه الطريق، وله طرق أخرى يأتي ذكرها في الحديث الآتي برقم (٩٧٥).

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بمحمد بن معاوية، وهو محمد بن معاوية بن أعين النيسابوري، الخراساني، وهو متروك. / الجرح والتعديل (٨/١٠٣ ــ ١٠٤ رقم ٤٤٣)، والتقريب (٢/٢٠٩ رقم ٧١٧)، والتهذيب (٩/٤٦٤ ــ ٤٦٥ رقم ٧٤٩).

وفي سنده أيضاً مصادف بن زياد المديني، وهو مجهول ــ كما في الميزان (٤/١١٨ رقم ٨٥٥٤). =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف محمد بن معاوية، وجهالة مصادف بن زياد.

قال الحاكم عقب هذا الحديث: «ولهذا الحديث إسناد آخر بزيادة أحرف فيه»، ثم ساقه وهو الحديث الآتي.

٩٧٥ ـ المستدرك (٢٧٠/٤): سمعت أبا سعيد الخليل بن أحمد القاضي في دار الأمير السديد أبي صالح منصور بن نوح بحضرته، يصيح برواية هذا الحديث، فقال: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، ثنا عبيد الله بن محمد العبسي، ثنا أبو المقدام هشام بن زياد، ثنا محمد بن كعب القرظي، قال: شهدت عمر بن عبد العزيز وهو أمير علينا بالمدينة للوليد بن عبد الملك وهو شاب غليظ، ممتلىء الجسم، فلما استخلف أتيته بخناصرة، فدخلت عليه، وقد قاسى ما قاسى، فإذا هو قد تغيرت حالته عما كان، ثم ذكر الحديث، وزاد فيه: «ومن نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار، ومن أحب أن يكون أقوى الناس، فليتوكل على الله، ومن أحب أن يكون أكرم الناس، فليتق الله عز وجل، ومن أحب أن يكون أغنى الناس، فليكن بما في يد الله أوثق مما في يده، وقال: «أفأنبئكم بشر من هذا؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «من لا يقيل عثرة، ولا يقبل معذرة، ولا يغفر ذنباً، أفأنبئكم بشر من هذا؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «من لا يرجى خيره، ولا يؤمن شره، إن عيسى بن مريم ـ صلوات الله عليه وسلامه ـ قام في بني إسرائيل، فقال: يا بني إسرائيل، لا تتكلموا بالحكمة عند الجاهل، فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها، فتظلموهم، ولا تظلموا ظالماً، ولا تكافئوا ظالماً، فيبطل فضلكم عند ربكم، يا بني إسرائيل الأمر ثلاث: أمر تبين غيُّه، فاجتنبوه، وأمر اختلف فيه فردوه إلى الله عز وجل».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث قد اتفق هشام بن زيد النصري، ومصادف بن زياد المديني على روايته عن محمد بن كعب القرظي، فالله أعلم، ولم أستجز إخلاء هذا الموضع منه، فقد جمع آداباً كثيرة». =

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث أخرجه عبد بن حميد في مسنده (١/٥٧١ رقم ٦٧٤) بنحوه وذكر الأمور الثلاثة في الآخر بتمامها، فقال: أمر تبين رشده، فاتبعه، وأمر تبين غيه فاجتنبه، وأمر اختلف فيه، فكله إلى عالمه».

وكذا أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٣٤٠ ــ ٣٤١) بنحوه.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٥٦٤)، بلفظ:

«إن لكل شيء شرفاً، وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة»، ثم قال:

«فذكره بطوله»، اختصره ابن عدي هكذا، ثم أخرج منه أيضاً قوله: «لا تستروا الجدر»، «من سره أن يكون أكرم الناس فليتق الله. . .» إلى قوله:
«أوثق مما في يده».

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٣٨٩ رقم ١٠٧٨١).

والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٦١).

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/١٢٣ ــ ١٢٤ و١٢٤ رقم ١٠٢٠ و١٠٢١).

والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ٤٤).

هؤلاء الأربعة أخرجوا منه قوله: «إن لكل شيء شرفاً، وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة»، وزاد الطبراني:

«ومن نظر في كتاب أخيه من غير أمره، فكأنما ينظر في النار»، وهذه الزيادة أخرجها ابن حبان في المجروحين (٣/٨٨ ــ ٨٩).

جميع هؤلاء من طريق هشام بن زياد، به.

ثم أخرجه الخطيب في الموضع السابق عقبه. من طريق صالح بن حسان، عن محمد بن كعب، به نحو روايته السابقة له. =

. . . .

= وأخرجه ابن ماجه (١/٣٠٨ رقم ٩٥٩) من طريق أبـي المقدام هشام بن زياد، لكن قوله: «نهى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن يُصلَّى خلف المتحدث، والنائم».

وأخرجه أبو داود في سننه (١/٤٤٥ ــ ٤٤٦ رقم ٦٩٤) و(٢/١٦٣ ــ ١٦٤ رقم 1485) في الصلاة، باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام، وباب الدعاء، من طريق عبد الله بن يعقوب بن إسحاق، عمن حدثه، عن محمد بن كعب القرظي، قال في الموضع الثاني: حدثني عبد الله بن عباس، وفي الأول قال:

قلت له ــ يعني عمر بن عبد العزيز ــ: حدثني عبد الله بن عباس، وذكر من الحديث في الأول قوله: «لا تصلوا خلف النائم، والمتحدث»، وفي الثاني قوله:

«لا تستروا الجدر، من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فإنما ينظر في النار»، وفيه زيادة قوله: «سلوا الله ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها، فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم».

قال أبو داود عقبه: «روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب، كلها واهية، وهذا الطريق أمثلها، وهو ضعيف أيضاً».

وقال العقيلي: «وليس لهذا الحديث طريق يثبت».

وقال مسلم ــ رحمه الله ــ في مقدمة صحيحه (١/١٨):

«سمعت الحسن بن علي الحلواني يقول: رأيت في كتاب عفان حديث هشام أبـي المقدام، حديث عمر بن عبد العزيز، قال هشام: حدثني رجل يقال له: يحيـى بن فلان، عن محمد بن كعب، قال: قلت لعفان: انهم يقولون: هشام سمعه من محمد بن كعب، فقال: إنما ابتلي من قبل هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيـى، عن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعـه من محمد». اهـ. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده هشام بن زياد بن أبي يزيد، أبو المقدام، وتقدم في الحديث (٧٥٢) أنه: متروك.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الخطيب في الجامع ففي سندها صالح بن حسان النضري، أبو الحارث المدني، وهو متروك. / الكامل (٤/ ١٣٦٩ ـ ١٣٧٠)، والتقريب (١/ ٣٥٨ رقم ٨)، والتهذيب (٤/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥ رقم ٦٤٥).

والطريق الأخرى التي أخرجها أبو داود في سندها المبهم الذي يروي الحديث عن محمد بن كعب، ولم يسمه عبد الله بن يعقوب، ولا يستبعد أن يكون هشاماً، أو صالح بن حسان، والأقرب أنه هشام، فإن ابن عدي ـ رحمه الله ـ ساق الحديث (٧/ ٢٥٦٥) ببعض لفظه من طريق موسى بن خلف، عمن حدثه، عن محمد بن كعب، به، ثم قال: «وقوله: عمن حدثه إنما يريد به أبو (كذا! والصواب: أبا) المقدام هذا».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بطريق الحاكم هذه، لشدة ضعف هشام، وكذا جميع الطرق الأخرى، بما فيها طريق أبي داود، لإبهام الراوي عن محمد بن كعب، واحتمال كونه أحد المتروكين الذين عليهم مدار الحديث، إلا إن اتضح خلافه، والله أعلم.

٩٧٦ ـ حديث بُرَيْدة:

نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن مَلْبسين، ومَجْلسين. . . الحديث.

قلت: فيه أبو (المُنِيب)[1] العَتَكي، قوّاه أبو حاتم[2]، واحتجّ به النسائي[3].

---

(١) في (أ) و (ب): (المنبت)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٢) في الجرح والتعديل (٣٢٢/٥ رقم ١٥٢٩) قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: هو صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخاله في كتاب الضعفاء، وقال: يُحَوّل».

(٣) وثقه النسائي في رواية، وضعفه في أخرى، وروى له أبو داود والنسائي وابن ماجه. / انظر الضعفاء للنسائي (ص ٦٦ رقم ٣٥١) والكاشف (٢٢٩/٢ رقم ٣٦١٢)، والتهذيب (٢٦/٧ رقم ٥٤).

٩٧٦ ـ المستدرك (٢٧٢/٤): أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السياري بمرو، ثنا عبد العزيز بن حاتم، ثنا علي بن الحسن بن شقيق، ثنا أبو ثميلة، حدثني أبو المنيب عبيد الله بن عبد الله العتكي، حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ، قال: نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عن مجلسين، وملبسين، فأما المجلسان: فجلوس بين الظل والشمس، والمجلس الآخر أن تحتبي في ثوب يفضي إلى عورتك، والملبسان أحدهما: أن تصلي في ثوب، ولا توشح به، والآخر أن تصلي في سراويل ليس عليك رداء.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٤١٨/١ ـ ٤١٩ رقم ٦٣٦) في الصلاة، باب إذا كان الثوب ضيقاً يتزر به.

وابن ماجه (١٢٢٧/٢ رقم ٣٧٢٢) في الأدب، باب الجلوس بين الظل والشمس.

=

. . . .

= وابن عدي في الكامل (٤/١٦٣٦ ـ ١٦٣٧ و ١٦٣٧).

والعقيلي في الضعفاء (١٢٢/٣).

والطبراني في الأوسط (٥٦٠/٢ رقم ١٩٦٠).

جميعهم من طريق أبي المنيب، به، ولفظ ابن عدي نحوه، وأما لفظ أبي داود، فهو: «نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يصلى في لحاف لا يتوشح به، والآخر أن تصلي في سراويل، وليس عليك رداء».

ولفظ ابن ماجه: «أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ نهى أن يقعد بين الظل والشمس».

ولفظ العقيلي: «نهى أن يصلي الرجل في السروال الواحد ليس عليه شيء غيره» ونحوه لفظ الطبراني.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١١٦/٤): «هذا إسناد حسن».

وأخرجه البيهقي (٢٣٦/٢) في الصلاة، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب، من طريق أبي المنيب، به نحو لفظ أبي داود.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده أبو المنيب العتكي عبيد الله بن عبد الله المروزي، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء. / الضعفاء للبخاري (ص ٧٢ رقم ٢١٣)، والجرح والتعديل (٣٢٢/٥ رقم ١٥٢٩)، والكامل لابن عدي (٤/١٦٣٦ ـ ١٦٣٧)، والتهذيب (٢٦/٧ ـ ٢٧ رقم ٥٤)، والتقريب (٥٣٥/١ رقم ١٤٧٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حفظ أبي المنيب وهذا الحديث يشتمل على أحكام أربعة:

١ ـ النهي عن الجلوس بين الظل والشمس. =

. . . .

= ٢ ـ النهي عن الاحتباء في ثوب يفضي إلى العورة، أي يبصر فيه الرجل عورته، كذا جاء في رواية ابن عدي، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى انكشاف عورته.

٣ ـ النهي عن الصلاة في ثوب لا يتوشح به.

٤ ـ النهي عن الصلاة في السراويل مجردة ليس على المصلي رداء يستره فوقها.

أما الحكم الأول وهو النهي عن الجلوس بين الظل والشمس فله شاهد من حديث أبي هريرة، وجابر، ورجل من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقيل: هو أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

أما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه أحمد في المسند (٣٨٣/٢): ثنا عفان، ثنا عبد الوارث، ثنا محمد بن المنكدر، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إذا كان أحدكم جالساً في الشمس، فقلصت عنه، فليتحول من مجلسه».

ورجاله كالتالي:

عفان هو ابن مسلم الباهلي، وتقدم في الحديث (٧٢٨) أنه: ثقة، من رجال الجماعة.

وعبد الوارث هو ابن سعد بن ذكوان العنبري مولاهم، أبو عبيدة التنوري، وهو ثقة ثبت من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٧٥/٦ ـ ٧٦ رقم ٣٨٦)، والتقريب (٥٢٧/١ رقم ١٣٩٤)، والتهذيب (٤٤١/٦ ـ ٤٤٣ رقم ٩٢٣).

ومحمد بن المنكدر تقدم في الحديث (٩٦٩) أنه ثقة فاضل من رجال الجماعة أيضاً.

قلت: وظاهر الإسناد أنه صحيح على شرط الشيخين، لكن له علة، فمحمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، كما في =

. . . .

= المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٨٩ رقم ٣٤٦)، فيكون في الإسناد انقطاع، يتضح من روايتي الحميدي، وأبي داود للحديث من طريق سفيان، ثنا محمد بن المنكدر، قال: أخبرني من سمع أبا هريرة يقول: قال أبو القاسم ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «إذا كان أحدكم في الفيء، فقلص عنه حتى يكون بعضه في الشمس وبعضه في الظل، فليتحول منه».

أخرجه الحميدي في مسنده (٢/٤٨٢ رقم ١١٣٨)، واللفظ له. وأبو داود (٥/١٦٢ رقم ٤٨٢١) في الأدب، باب في الجلوس بين الظل والشمس، بنحوه.

وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع في رواية أحمد، وإبهام الراوي عن أبي هريرة في الرواية الأخيرة.

وأما حديث الرجل من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فأخرجه أحمد في المسند (٣/٤١٣): ثنا بهز، وعفان، قالا: ثنا همام، قال عفان في حديثه: ثنا قتادة، عن كثير، عن أبي عياض، عن رجل من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ نهى أن يجلس بين الضح، والظل، وقال: «مجلس الشيطان».

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٢٧١) من طريق عبد الله بن رجاء، ثنا همام، فذكره بنحوه، إلا أنه سمى الرجل: أبا هريرة.

قال الحاكم عقبه: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

قلت: قتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه ثقة، لكنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لعنعنته.

وأما حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١٥٣٤) من طريق مقدام بن داود، ثنا عبد الله بن محمد بن المغيرة، ثنا سفيان الثوري، ثنا محمد بن المنكدر، عن جابر، فذكره بنحو اللفظ السابق آنفاً. =

. . . .

= قال ابن عدي عقبه: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه عن الثوري غير عبد الله بن محمد».

قلت: وعبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي قال عنه أبو حاتم: ليس بقوي.

وقال النسائي: روى عن الثوري، ومالك بن مغول أحاديث كانا أتقى لله من أن يحدثا بها. وقال ابن المديني: ينفرد عن الثوري بأحاديث. وقال العقيلي: يخالف في بعض حديثه، ويحدث بما لا أصل له. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال ابن يونس: منكر الحديث. اهـ. من الكامل لابن عدي (٤/١٥٣٣ ـ ١٥٣٥)، واللسان (٣/٣٣٢ ـ ٣٣٣ رقم ١٣٧٨).

والراوي عنه هو مقدام بن داود، وتقدم في الحديث (٩٥٠) أنه: ضعيف.

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، ويغني عنه ما تقدم من الطرق التي يرتقي بها هذا اللفظ من الحديث إلى درجة الحسن لغيره.

أما الحكم الثاني: وهو النهي عن الاحتباء في ثوب يفضي إلى العورة، ويبصر فيه الرجل عورته. . . ، ففي معناه ما أخرجه البخاري (١/٤٧٦ ـ ٤٧٧ رقم ٣٦٧) في الصلاة، باب ما يستر من العورة، و(٤/٢٣٩ رقم ١٩٩١) في الصوم، باب صوم يوم الفطر، و(١٠/٢٧٨ و ٢٧٩ رقم ٥٨٢٠ و ٥٨٢٢) في اللباس، باب اشتمال الصماء، وباب الاحتباء في ثوب واحد، و(١١/٧٩ رقم ٦٢٨٤) في الاستئذان، باب الجلوس كيفما تيسر، أخرجه من طرق عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن لبستين، وعن بيعتين، نهى عن الملامسة، والمنابذة في البيع، والملامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل، أو النهار ولا يقلبه إلا بذاك، والمنابذة: أن ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه، وينبذ الآخر ثوبه، ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر، ولا تراض. واللبستان: اشتمال الصماء ـ والصماء: أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه، فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب ـ ، واللبسة الأخرى: احتباؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء. =

. . . .

= وأما الحكم الثالث: وهو النهي عن الصلاة في ثوب لا يتوشح به، فله شواهد كثيرة، منها ما أخرجه البخاري (١/٤٧١ رقم ٣٥٩ و ٣٦٠) في الصلاة، باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه.

ومسلم (١/٣٦٨ رقم ٢٧٧) في الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد، وصفة لبسه.

كلاهما من حديث أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ :

«لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء»، وفي الرواية الأخرى عند البخاري: «من صلى في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه».

وما جاء في هذا الحديث هو بمعنى التوشح، بدليل ما في حديث عمر بن أبـي سلمة الذي أخرجه مسلم عقب الحديث السابق برقم (٢٧٨)، وفيه:

رأيت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يصلي في ثوب واحد مشتملاً به، في بيت أم سلمة، واضعاً طرفيه على عاتقيه، وفي رواية قال: متوشحاً، ولم يقل: مشتملاً. والمشتمل، والمتوشح، والمخالف بين طرفيه معناها واحد هنا، قال ابن السكيت: التوشح: أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى، ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى، ثم يعقدهما على صدره. اهـ. من شرح النووي لصحيح مسلم (٤/٢٣٣).

وأما الحكم الرابع: وهو النهي عن الصلاة في السراويل ليس عليها رداء، فقد يشهد له ما أخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين (ل ٦٦ ب/ نسخة أحمد الثالث) ــ : ثنا أبو الشعثاء، ثنا زيد بن الحباب، ثنا حسين بن وردان، عن أبـي الزبير، عن جابر، أن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نهى عن الصلاة في السراويل.

ومن طريق أبـي الشعثاء أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/٢٥١)، به مثله، وقال: «لا يتابع عليه، لا يعرف إلا به». =

. . . .

= وقال الذهبي في الميزان (١/ ٥٥٠) في ترجمة الحسين بن وَرْدان.

«لا يعرف، وحديثه منكر في ذم السراويل ـ يعني بلا رداء ـ، وقال أبو حاتم ليس بالقوي. قلت: الحديث عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً: نهى عن الصلاة في السراويل، ويروي نحوه من حديث بريدة: نهى عن الصلاة في السراويل الواحد». اهـ.

قلت: ومع وجود الحسين بن وردان في سنده، ففيه أيضاً أبو الزبير وتقدم في الحديث (٧٨٤) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا، وعليه فالحديث ضعيف الإسناد، وأما متنه فقد استنكره الذهبي كما سبق، ولعله يقصد تفرد الحسين به من هذا الوجه، وإلا ففي معناه حديث بريدة هذا، فأرجو أن يكون الحديث حسناً بمجموع الطريقين، سيّما وضَعْفُ حديث بريدة يسير، وقد حسنه بعض العلماء لذاته، منهم البوصيري كما سبق، والشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/ ٥١٦) في تخريج الحديث رقم (٨٣٧)، وحسنه كذلك الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في حاشيته على جامع الأصول (٥/ ٤٥٨) والله أعلم.

٩٧٧ ـ حديث أنس:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لِتُعْقَلَ عنه.

(قال: على شرط البخاري ومسلم[١].

قلت: أخرجه البخاري، سوى قوله: «لتعقل عنه»)[٢].

---

(١) قوله: (قال: على شرط البخاري ومسلم) ليس في التلخيص المخطوط والمطبوع، وما أثبته من (ب)، والمستدرك.

(٢) في (أ): (قال: صحيح. قلت: فيه يزيد بن أبي زياد، قال النسائي: شامي متروك)، وهذا التعقب إنما هو على الحديث الآتي برقم (١٠٦٥) في آخر كتابه الحدود على ما تقدم بيانه في التعليق على الحديث رقم (٩١٦) وانظر الحديث الآتي رقم (٩٧٨) وما أثبته من (ب)، مع ما في المستدرك وتلخيصه.

٩٧٧ ـ المستدرك (٢٧٣/٤): حدثنا أبو بكر إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بالري، ثنا أبو حاتم، ثنا محمد بن (عبد الله) بن المثنى الأنصاري، حدثني أبي، ثنا ثمامة، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لتعقل عنه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس، به، ثم قال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «أخرجه البخاري سوى قوله لتعقل عنه».

قلت الحديث أخرجه البخاري (١٨٨/١ رقم ٩٤ و٩٥) في العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه، و(٢٦/١١ رقم ٦٢٤٤) في الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً وأخرجه الترمذي (٧٢/٥ رقم ٢٧٢٣ =

. . . .

= ـ شاكر ـ) في الاستئذان، باب ما جاء في كراهية أن يقول: عليك السلام مبتدئاً، و (١٠/ ١٢٤ رقم ٣٧٢٠) في المناقب، باب منه. وأخرجه أيضاً في الشمائل (ص ١٨٧ رقم ٢١٤).

وأخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢١٣ و ٢٢١).

جميعهم من طريق عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، به، ولفظ البخاري مثل لفظ الحاكم، ولم يذكر: «لتعقل»، ولكن قال في روايته رقم (٩٥): «حتى تفهم عنه»، وهي بمعناها، وزاد البخاري: «كان إذا سلم سلم ثلاثاً»، وأحد ألفاظ الترمذي مثل لفظ البخاري، بما فيه الزيادة، ولم يذكر: «لتعقل. . .» أو «تفهم. . .»، واللفظان الآخران بنحوه، وفيهما: «لتعقل عنه».

وأما روايتا أحمد فلفظهما نحو لفظ البخاري، ولم يذكر: «حتى تفهم عنه».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم والبخاري كلاهما من طريق عبد الله بن المثنى، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى عبد الله بن المثنى كالتالي:

محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري تقدم في الحديث رقم (٤٩٨) أنه: ثقة فاضل مشهور.

وقد حصل خطأ في اسمه في المستدرك فجاء هكذا: (محمد بن عبد العزيز. . .).

والراوي عنه أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي أحد الحفاظ. / الجرح والتعديل (١/ ٣٤٩ ـ ٣٧٥)، وتاريخ بغداد (٢/ ٧٣ ـ ٧٧ رقم ٤٥٥)، والتقريب (٢/ ١٤٣ رقم ٣٢)، والتهذيب (٩/ ٣١ ـ ٣٤ رقم ٤٠).

وشيخ الحاكم أبو بكر إسماعيل بن محمد بن إسماعيل لم أجده. =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، فلم يصب، لأن البخاري أخرجه كما سبق، وقد قصر الذهبي بقوله: «أخرجه البخاري سوى قوله: لتعقل عنه»، فإن البخاري روى نحو هذه اللفظة، وهو قوله: «حتى تفهم عنه».

وإسناد الحاكم إلى من روى البخاري الحديث من طريقه يتوقف الحكم عليه على معرفة حال شيخ الحاكم الذي لم أجد من ذكره، فإن كان ثقة فإسناد الحاكم إلى عبد الله بن المثنى صحيح، وإن كان غير ذلك فبحسب حاله، والله أعلم.

٩٧٨ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«إن أَخْنع الأسماء[١] عند الله يوم القيامة رجل تسمّى[٢]: ملك الأملاك، شاهان شاه».

لم يخرجاه.

قلت: أخرجاه[٣].

---

(١) أخنع الأسماء: أي أذلها، وأوضعها. / النهاية (٢/٨٤).

(٢) قوله: (تسمى) ليس في (ب).

(٣) هذا الحديث، وما بعده من الأحاديث في كتاب: «الأدب» مذكورة في (أ) تحت كتاب: «البر والصلة»، وفي موضـع هذا الحديث في (أ): (حديث أبـي قتادة مرفوعاً: «رفـع القلم عن ثلاثة». . . الحديث. قال: صحيـح. قلت: فيه عكرمة بن إبراهيم ضعفوه)، وحديث أبـي قتادة هذا موضعه في آخـر كتـاب الحـدود ـ كما في نسخـة (ب)، والمستـدرك، وتلخيصـه (٤/٣٨٩) ـ ، وانظر التعليق على الحديث رقم (٩١٦) ورقم (٩٧٧).

٩٧٨ ـ المستدرك (٤/٢٧٤ ـ ٢٧٥): أخبرنا أبو الزياد بن إسحاق الفقيه، أنبأ بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، أنبأ أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال. . . ، الحديث بلفظه، وزاد: قال سفيان: إن العجم إذا عظموا ملكهم يقولون: شاهان شاه إنك ملك الملوك.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق سفيـان، عن أبـي الزنـاد، عن الأعرج، عن أبـي هريرة، به، ثم قال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، لأن جماعة من أصحـاب سفيان رووه عنـه بإسناده، عن أبـي هريرة يبلغ به»، ثم تعقبه الذهبـي بقوله: «قد أخرجاه»، وهو كذلك. =

. . . .

= فالحديث أخرجه البخاري (١٠/٥٨٨ رقم ٦٢٠٦) في الأدب، باب أبغض الأسماء إلى الله. ومسلم (٣/١٦٨٨ رقم ٢٠) في الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، وبملك الملوك. كلاهما من طريق سفيان، به، ولفظ البخاري: «أخنع اسم عند الله ـ وقال سفيان غير مرة: أخنع الأسماء عند الله ـ رجل تسمى بملك الأملاك».

قال سفيان: يقول غيره: تفسيره: شاهان شاه. اهـ.

ولفظ مسلم: «إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك»، زاد ابن أبي شيبة في روايته: «لا مالك إلا الله عز وجل».

وقال الأشعثي: قال سفيان: مثل شاهان شاه.

وقال أحمد بن حنبل: سألت أبا عمر عن أخنع؟ فقال: أوضع. اهـ.

قلت: وابن أبي شيبة، والأشعثي، وأحمد بن حنبل هم شيوخ مسلم في هذه الرواية. وأخرجه البخاري في الموضع نفسه برقم (٦٢٠٥) من طريق شعيب، حدثنا أبو الزناد، فذكره بنحوه، إلا أنه قال: «أخنى»، ولم يذكر: «شاهان شاه».

وأخرجه مسلم في الموضع نفسه برقم (٢١) من طريق عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكر أحاديث منها: وقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أغيظ رجل على الله يوم القيامة، وأخبثه، وأغيظه عليه: رجل كان يسمى: ملك الأملاك، لا ملك إلا الله».

قلت: ومسلم روى الحديث هنا من طريق همام الذي أخرج الحديث في صحيفته (ص ٢٤٧ رقم ٦٤).

والحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، وبشر هذا هو الراوي لمسند الحميدي، الذي أخرج الحميدي الحديث فيه (٢/٤٧٨ رقم ١١٢٧)، بنحو لفظ الحاكم، إلا أنه قال: قال =

. . . .

= سفيان: «شاهان شاه»، فجعل هذه العبارة من سفيان، وليست ضمن اللفظ النبوي كما يتضح من رواية الحاكم، وبالتالي فإن لفظ: «قال سفيان» سقطت من رواية الحاكم، مع أن الرواة للحديث عن سفيان لم يجعلوها ضمن الحديث.

والحديث أخرجه أحمد في المسند (٢/٢٤٤).

ومن طريقه أبو داود (٥/٢٤٥ رقم ٤٩٦١) في الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح. وأخرجه الترمذي (٨/١٢٥ ـ ١٢٦ رقم ٢٩٩٣) في الأدب، باب ما جاء ما يكره من الأسماء.

كلاهما من طريق سفيان، به نحوه، ولم يذكر أحمد: «قال سفيان: شاهان شاه».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق سفيان، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» وبين السبب في نظره في عدم إخراجهما للحديث بقوله: «لأن جماعة من أصحاب سفيان رووه بإسناده، عن أبي هريرة يبلغ به»، فافتخر الحاكم بروايته للحديث من طريق الحميدي عن سفيان، لأن فيها التصريح برفع الحديث إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وظن أن الشيخين لم يخرجا هذه الرواية، لحرصهما على سلامة الرواية، فذكر ما ذكر، مع أن الشيخين أخرجا الحديث كما سبق، وفي رواية البخاري للحديث من طريق سفيان قال: «... سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رواية «قال: أخنع» الحديث.

قال الحافظ في الفتح (١٠/٥٨٩): «قوله: (رواية) » كذا في رواية علي هنا، وفي رواية أحمد، عن سفيان: «يبلغ به» أخرجها مسلم، وأبو داود، وعند الترمذي: عن محمد بن ميمون، عن سفيان، مثله، وكلاهما كناية عن الرفع، بمعنى: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ووقع التصريح بذلك في رواية الحميدي». اهـ. =

. . . .

= وإسناد الحاكم إلى سفيان الذي أخرج الشيخان الحديث من طريقه بيان حال رجاله كالتالي:

الحميدي تقدم في الحديث (٥١٠) أنه ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة.

بشر بن موسى تقدم في الحديث (٥١٠) أيضاً أنه إمام ثبت ثقة نبيل.

وشيخ الحاكم أبو الزياد بن إسحاق الفقيه لم أجد من ذكره.

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين فلم يصب، فقد أخرجاه كما سبق، والحكم على سند الحاكم إلى سفيان الذي أخرج الشيخان الحديث من طريقه متوقف على معرفة حال شيخ الحاكم، فإن كان ثقة فالسند إليه صحيح، وإلا فبحسب حاله.

٩٧٩ ـ حديث علي:

أنه سَمّى ابنه الأكبر باسم عمه حمزة، وسَمّى حسيناً بعمه جعفر، فدعا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ علياً، فقال:

«إني أُمِرْت أن أغير اسم هذين»، فقال: الله ورسوله أعلم، فسماهما: حسناً، وحُسيناً[1].

قال: صحيح.

قلت: فيه العلاء بن هلال، قال أبو حاتم: متروك الحديث[2].

---

(١) من قوله: (وسمي حسيناً) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) الذي في الجرح والتعديل (٦/٣٦١ ـ ٣٦٢ رقم ١٩٩٧): «منكر الحديث، ضعيف الحديث...»، ولم يقل: متروك الحديث.

٩٧٩ ـ المستدرك (٤/٢٧٧): أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، ثنا هلال بن العلاء الرقي، ثنا أبي، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبيه، عن علي ـ رضي الله عنه ـ أنه سمى ابنه الأكبر باسم عمه حمزة، وسمى حسيناً بعمه جعفر، فدعا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ علياً ـ رضي الله عنه ـ، فقال: «إني قد أمرت أن أغير اسم هذين، فقال: الله ورسوله أعلم، فسماهما: حسناً، وحسيناً.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/١٥٩) من طريق زكريا بن عدي.

وأبو يعلى في مسنده (١/٣٨٤ رقم ٤٩٨) من طريق عيسى بن سالم.

والطبراني في الكبير (٣/١٠٢ رقم ٢٧٨٠) من طريق إسماعيل بن عبد الله الرقي. =

. . . .

= ثلاثتهم رووا الحديث عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن علي بن الحنفية، عن علي، به نحوه.

وأخرجه البزار في مسنده (٢/٤١٥ رقم ١٩٩٦) من طريق زهير، ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن علي بن الحنفية، عن أبيه علي، به نحوه، إلا أنه لم يذكر أنه سمى الحسين باسم عمه جعفر.

قال الهيثمي في المجمع (٨/٥٢): «فيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وحديثه حسن وبقية رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث يرويه هنا الحاكم من طريق هلال بن العلاء، عن أبيه العلاء بن هلال، وأعله الذهبي بالعلاء بن هلال الأب، وسكت عن الابن، مع أنه أعل الحديث المتقدم برقم (٤٨٦) بهلال بن العلاء الابن، وسكت عن الأب، فقال: «قلت: فيه هلال بن العلاء، وهو منكر الحديث». وقد كنت بينت هناك أن هلالاً الابن صدوق، وأن الأب العلاء ضعيف، وقد خالف الرواة الآخرين الذين رووا الحديث من نفس الطريق فجعلوه من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن علي بن الحنفية، عن أبيه علي، وجعله العلاء من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبيه، عن علي.
وعبد الله بن محمد بن عقيل تقدم في الحديث (٦٣٩) أنه: صدوق في حديثه لين، ومدار الحديث عليه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لضعف العلاء بن هلال، ومخالفته لبقية الرواة بما تقدم في دراسة الإسناد، ولما تقدم ذكره عن حفظ عبد الله بن محمد بن عقيل. وبقية الطرق ضعيفة فقط لأن مدارها على عبد الله بن محمد بن عقيل.

٩٨٠ ـ حديث ابن عمر:

دخل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ المسجد، وأبو بكر عن يمينه، وعمر عن شماله ـ آخذاً بأيديهما ـ، فقال:

«هكذا نبعث يوم القيامة»[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه سعيد بن (مسلمة)[٢] ضعفوه.

---

(١) من قوله: (وعمر عن شماله) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ) و (ب): (مسلم)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه.

٩٨٠ ـ المستدرك (٤/٢٨٠): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا الحسن بن علي بن بحر بن بري، حدثني أبي، ثنا سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك الأموي، ثنا إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال، فذكره بلفظه.

وهذا الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٣/٦٨)، وتقدم تخريجه، ودراسة إسناده، والحكم عليه برقم (٤٩١) بما أغنى عن إعادته هنا، وخلاصة الحكم عليه أنه: ضعيف لضعف سعيد بن مسلمة، والله أعلم.

٩٨١ ـ حديث ابن عمر:

نهى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن يمشي الرجل بين المرأتين.

قال: صحيح.

قلت: فيه داود بن أبـي صالح، قال ابن حبان[1]: يروي الموضوعات.

---

(١) قوله: (قال ابن حبان) ليس في (ب).

وقول ابن حبان هذا انظره في المجروحين (١/ ٢٩٠).

٩٨١ ـ المستدرك (٤/ ٢٨٠): حدثنا يحيى بن منصور القاضي، ثنا أبوعمر، وأحمد بن المبارك المستملي، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ سلم بن قتيبة، ثنا داود بن (أبـي) صالح، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٥/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣ رقم ٥٢٧٣) في الأدب، باب في مشي النساء مع الرجال في الطريق.

والبخاري في تاريخيه: الكبير (٣/ ٢٣٤)، والصغير (٢/ ١٥٤).

والخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص ١٠٩).

والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٣٣).

وابن عدي في الكامل (٣/ ٩٥٥).

وابن حبان في المجروحين (١/ ٢٩٠).

جميعهم من طريق داود بن أبـي صالح، عن نافع، به مثله.

قال البخاري: «لا يتابع عليه»، وقال العقيلي: «لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به».

=

. . . .

= وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤١٦/٣) في ترجمة داود بن أبي صالح هذا: «سألته ـ يعني أباه ـ عنه ـ أي عن داود ـ، فقال: هو مجهول، حدث بحديث منكر». وقال: «سئل أبوزرعة عن داود بن أبي صالح، فقال: لا أعرفه، إلا في حديث واحد يرويه عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو حديث منكر».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده داود بن أبي صالح الليثي المدني، وهو منكر الحديث ـ كما في التقريب (٢٣٢/١ رقم ١٨) وتقدم كلام البخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والعقيلي عنه. وقال ابن حبان في الموضع السابق من المجروحين: «يروي الموضوعات عن الثقات حتى كأنه يتعمد لها»، وانظر التهذيب (١٨٨/٣ رقم ٣٥٩).

الحكم على الحديث:

الحديث أعله الأئمة المتقدم ذكرهم بالنكارة، وسنده ضعيف جداً لشدة ضعف داود بن أبي صالح، وقد حكم عليه الألباني بالوضع في السلسلة الضعيفة (٣٧٦/١ رقم ٣٧٥).

٩٨٢ ـ حديث أنس مرفوعاً[(١)]:

نهى أن يمشي الرجل بين (البعيرين)[(٢)] يقودهما.

قال: صحيح.

قلت: فيه محمد بن ثابت البناني، ضعفه النسائي[(٣)].

---

(١) الحديث بكامله ليس في (أ)، وأثبته من (ب)، ونحوه ما في التلخيص، وقد سقط الحديث أيضاً من الأصل الذي طبع عليه المستدرك، وأشار المصحح إلى أنه أثبت الحديث في المستدرك من التلخيص، وذلك بجزء من سنده، وأثبته فيما يلي كاملاً من المستدرك المخطوط.

(٢) في (ب): (العيرين)، وكذا في المستدرك وتلخيصه المخطوطين، وما أثبته من التلخيص المطبوع، ويؤيده ما في كنز العمال (١٥/٤١٢ رقم ٤١٦٢٣)، حيث ذكر الحديث، وعزاه للحاكم فقط.

(٣) كما في الضعفاء له (ص ٩٢ رقم ٥٢٠).

٩٨٢ ـ الحديث في المستدرك المطبوع (٤/٢٨٠) بسياق التلخيص، وفي المستدرك المخطوط قال الحاكم: أخبرنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا السري بن خزيمة، ثنا مطهر بن الهيثم، ثنا محمد بن ثابت البناني، عن أبيه، عن أنس بن مالك، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ نهى أن يمشي الرجل بين (البعيرين) يقودهما.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «محمد ضعفه النسائي».

قلت: كذا أعل الذهبي الحديث، مع أن فيه من هو أشد ضعفاً من محمد، وهو مطهر بن الهيثم.

أما محمد هذا فهو ابن ثابت بن أسلم البناني، البصري، وهو ضعيف. / =

. . . .

= الكامل لابن عدي (٦/٢١٤٧ ـ ٢١٤٨)، والتهذيب (٩/٨٢ ـ ٨٣ رقم ١٠٤)، والتقريب (٢/١٤٨ رقم ٨٥).

وأما مطهر ـ بتشديد الهاء المفتوحة ـ، ابن الهيثم بن الحجاج الطائي البصري، فهو متروك. / انظر المجروحين لابن حبان (٣/٢٦)، والتهذيب (١٠/١٨٠ رقم ٣٣٥)، والتقريب (٢/٢٥٤ رقم ١١٧٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لضعف محمد البناني، وشدة ضعف مطهر بن الهيثم، والله أعلم.

٩٨٣ ــ حديث أنس:

أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا أمطرت السماء حَسَر ثوبه... الحديث.

قلت: ذا في مسلم.

---

٩٨٣ ــ المستدرك (٤/٢٨٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا حبان بن هلال، ثنا جعفر بن سليمان، ثنا ثابت، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ كان إذا أمطرت السماء حسر ثوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر، فقيل له: لم تصنع هذا؟ قال: «إنه حديث عهد بربه عز وجل».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، به، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي، بقوله: «ذا في مسلم»، وهو كذلك، فالحديث: أخرجه مسلم (٢/٦١٥ رقم ١٣) في صلاة الإستسقاء، باب الدعاء في الإستسقاء، من طريق جعفر، به، ولفظه: أصابنا ونحن مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مطر، قال: فحسر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ثوبه حتى أصابه من المطر، فقلنا: يا رسول الله، لم صنعت هذا؟

قال: «لأنه حديث عهد بربه تعالى».

وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه (٥/٣٣٠ ــ ٣٣١ رقم ٥١٠٠) في الأدب، باب ما جاء في المطر.

والنسائي في الصلاة من الكبرى ــ كما في تحفة الأشراف (١/١٠٥ رقم ٢٦٣) ــ.

كلاهما من طريق جعفر، به، ولفظ أبي داود نحو لفظ مسلم. =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث أخرجه كل من الحاكم ومسلم من طريق جعفر بن سليمان، يرويه عن ثابت، عن أنس، وإسناد الحاكم إلى جعفر هذا بيان حال رجاله كالتالي:

حَبَّان بن هلال أبو حبيب البصري ثقة ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٩٧/٣ رقم ١٣٢٤)، والتقريب (١٤٦/١ رقم ٩١)، والتهذيب (١٧٠/٢ رقم ٣٠٧).

محمد بن إسحاق بن جعفر، أبو بكر الصغاني تقدم في الحديث (٦٩٣) أنه ثقة ثبت.

وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ثقة إمام محدث.

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين فلم يصب، لأن مسلماً أخرجه كما تقدم من طريق جعفر بن سليمان، وسند الحاكم إلى جعفر هذا صحيح ـ كما يتضح من دراسة الإسناد ـ ، والله أعلم.

٩٨٤ ـ حديث عائشة مرفوعاً:

و٩٨٥ ـ

«أيما امرأة وضعت ثيابها[١] في غير بيت زوجها فقد هتكت سترها فيما بينها وبين الله»[٢].

قلت: على شرط البخاري ومسلم[٣].

---

(١) في (ب): (من وضعت ثيابها).

(٢) من قوله: (في غير) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) هذا الحديث عبارة عن حديثين تصرف فيهما الذهبي فقرنهما في التلخيص بقوله: «الثوري، وشعبة، عن منصور...»، ثم ذكره بسياق الحديث منهما على ما سيأتي.

٩٨٤ ـ المستدرك (٢٨٨/٤): أخبرنا أحمد بن محمد بن علي الصنعاني، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ سفيان الثوري، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي المليح، قال: دخل نسوة من أهل الشام على عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فقالت: لعلكن من الكورة التي تدخل نساؤها الحمّام؟ سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «أيما امرأة وضعت ثيابها في غير بيت زوجها فقد هتكت سترها فيما بينها وبين الله عز وجل».

قال الحاكم عقبه: «وقد رواه شعبة، عن منصور»، ثم ساقه بالسياق الآتي برقم (٩٨٥).

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١٩٩/٦).

وابن ماجه في السنن (١٢٣٤/٢ رقم ٣٧٥٠) في الأدب، باب دخول الحمام.

=

= كلاهما من طريق سفيان، عن منصور، به نحوه، وإنما روى الإمام أحمد منه المرفوع فقط، ولم يذكر القصة، ورواه عن عبد الرزاق.

وللحديث طرق أخرى سيأتي الكلام عليها في الحديث الآتي.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق سفيان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي المليح، عن عائشة، وسكت عنه، وصححه الذهبي على شرط البخاري ومسلم، وهو كذلك، لكن إلى طبقة عبد الرزاق بن همام الصنعاني الراوي للحديث عن سفيان.

فأبو المليح بن أسامة بن عمير، أو عامر بن حنيف بن ناجية الهذلي، قيل اسمه: عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد، وهو ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٣١٩ رقم ١٣٨١)، والتقريب (٢/٤٧٦ رقم ١٢٩)، والتهذيب (١٢/٢٤٦ رقم ١١٢٤). وسالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني تقدم في الحديث (٦٤٣) أنه ثقة من رجال الجماعة، وكان يرسل كثيراً.

ومنصور بن المعتمر تقدم في الحديث (٦٨١) أنه: ثقة ثبت من رجال الجماعة.

وسفيان الثوري تقدم في الحديث (٦٥٧) أنه ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رجال الجماعة.

وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، صاحب المصنف، ثقة حافظ مصنف شهير، من رجال الجماعة، وقد عمي في آخر عمره، فتغير، وكان يتشيع. / الجرح والتعديل (٦/٣٨ رقم ٢٠٤)، والتقريب (١/٥٠٥ رقم ١١٨٣)، والتهذيب (٦/٣١٠ ـ ٣١٥ رقم ٦٠٨).

فإلى هذه الطبقة الإسناد على شرط الشيخين.

وأما الراوي للحديث عن عبد الرزاق فهو إسحاق بن إبراهيم، وعنه أحمد بن محمد بن علي الصنعاني شيخ الحاكم.

. . . .

= أما إسحاق بن إبراهيم الذي يروى عن عبد الرزاق فهم أربعة ذكرهم المزي في تهذيب الكمال (٨٢٩/٢) وهم: إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وإسحاق بن إبراهيم بن عباد الدَّبَري، وإسحاق بن إبراهيم بن نصر السعدي، وإسحاق بن إبراهيم الطبري، ولا يمكن تمييز الراوي منهم إلا بمعرفة شيوخ أحمد بن محمد بن علي الصنعاني شيخ الحاكم، وهذا لم أجد له ترجمة، ولم يذكر من الرواة عن إسحاق بن راهويه، وإسحاق السعدي في ترجمتهما في تهذيب الكمال (٧٨/١ ـ ٧٩ و٨٠).

وهناك شيخ آخر يروي عن عبد الرزاق وهو إسحاق بن إبراهيم بن الضعيف الباهلي، له ترجمة في الجرح والتعديل (٢١٠/٢ رقم ٧١٦)، ولم يذكر الصنعاني هذا من الرواة عنه، وقد روى الإمام أحمد الحديث عن عبد الرزاق كما سبق.

الحكم على الحديث:

الحديث يتوقف الحكم عليه بإسناد الحاكم على تمييز إسحاق بن إبراهيم الذي يروي عن عبد الرزاق من غيره، ومعرفة حال شيخ الحاكم الذي لم أجد من ذكره، والحديث إلى طبقة عبد الرزاق على شرط الشيخين كما يتضح من دراسة الإسناد، وهو صحيح من طريق الإمام أحمد الذي روى الحديث عن عبد الرزاق مباشرة.

٩٨٥ ـ المستدرك (٢٨٨/٤ ـ ٢٨٩) تقدم أن الحاكم قال عقب روايته للحديث السابق: «وقد رواه شعبة، عن منصور»، ثم ساقه، فقال:

أخبرناه عبد الرحمن بن الحسن القاضي، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي المليح، قال: دخل نسوة من أهل الشام على عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فقالت: أنتن اللاتي تدخلن الحمامات؟ قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ:

«ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيتها إلا هتكت الستر فيما بينها وبين الله عز وجل». =

. . . .

=

تخـــريجــــه:

الحديث أخرجه أبو داود (٣٠١/٤ رقم ٤٠١٠) في أول كتاب الحمام.

والترمذي (٨٧/٨ ــ ٨٨ رقم ٢٩٥٥) في الأدب، باب ما جاء في دخول الحمام.

والبيهقي في كتاب «الآداب» (ص ٣٨٨ ــ ٣٨٩ رقم ٨٤٦).

ثلاثتهم من طريق شعبة، عن منصور، به نحوه.

ورواه أبو داود مقروناً بالرواية السابقة من طريق جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن عائشة، به نحوه هكذا مخالفاً لرواية شعبة، وسفيان، بإسقاطه لأبي المليح.

قال أبو داود عقبه: «هذا حديث جرير، وهو أتم، ولم يذكر جرير المليح، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ»، وانظر تحفة الأشراف (٤٠٠/١١ رقم ١٦٠٩٠)، و(٣٧٩/١٢ رقم ١٧٨٠٤).

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤١/٦): ثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن عائشة، فذكر المرفوع بنحوه هكذا، ولم يذكر أبا المليح أيضاً.

وأخرجه أحمد أيضاً (٢٦٧/٦): ثنا عبيدة، قال: حدثني يزيد بن أبي زياد، عن عطاء بن أبي رباح، قال، فذكر الحديث بنحوه، وفيه القصة.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي المليح، عن عائشة، وسكت عنه، وصححه الذهبي على شرط الشيخين، وإنما هو على شرطهما إلى طبقة شعبة، أما الراوي للحديث عن شعبة فإن مسلماً لم يخرج له.

فشعبة تقدم في الحديث (٥٣٢) أنه أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ، متقن، من رجال الجماعة.

ومنصور ومن فوقه من رجال الجماعة أيضاً، وتقدم بيان ذلك في الحديث السابق. وأما الراوي للحديث عن شعبة فهو آدم بن أبي إياس، وتقدم في =

. . . .

= الحديث (٨٩٢) أنه ثقة عابد من رجال البخاري، ولم يرو له مسلم، وهو من شيوخ البخاري، وانظر تهذيب الكمال المطبوع (٢/٣٠١ و٣٠٧).

والراوي عن آدم هو إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، وتقدم في الحديث (٨٩٢) أنه: إمام حافظ ثقة عابد.

وشيخ الحاكم عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبيد الأسدي الهمذاني تقدم في الحديث (٧٨١) أنه نسب إلى الكذب.

ولم ينفرد شيخ الحاكم بالحديث، فقد رواه أبو داود من طريق محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، ورواه الترمذي من طريق محمود بن غيلان، أخبرنا أبو داود، أنبأنا شعبة.

وأما مخالفة جرير بن عبد الحميد لشعبة، وسفيان، في روايته للحديث من طريق منصور، وإسقاط أبي المليح، فالراجح رواية سفيان، وشعبة، لأنهما أوثق من جرير. فجرير تقدم في الحديث (٦٨١) أنه ثقة، وأما شعبة وسفيان فتقدمت ترجمتاهما، ولو خالف جرير أحدهما لكانت رواية جرير مرجوحة، فكيف بآتفاقهما.

وأما رواية الأعمش للحديث عن سالم، وإسقاط أبي المليح، فالراجح رواية من أثبته، لأن سالماً كما تقدم في ترجمته في الحديث السابق وصف بكثرة الإرسال، وقد أرسله هنا قطعاً، لأن منصور بن المعتمر رواه عنه متصلاً، ومنصور تقدم أنه ثقة ثبت.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه شيخه عبد الرحمن بن الحسن القاضي، وقد نسب إلى الكذب، ولكنه لم ينفرد بالحديث، فإنه روي من طريقين آخرين عند الترمذي، وأبي داود، وتقدم في الحديث السابق أن الطريق التي رواها الإمام أحمد صحيحة، فالحديث بمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً لغيره، وأما قول الذهبي بأن الحديث على شرط الشيخين، فإنه على مراده إنما هو على شرط البخاري فقط إلى طبقة شيوخ الشيخين، لأن آدم بن أبي إياس لم يخرج له مسلم كما سبق، والله أعلم.

٩٨٦ ـ حديث جابر:

كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا مشى لم يلتفت.

قلت: فيه[1] عبد الجبار بن عمر تالف.

---

(١) قوله: (قلت: فيه) ليس في (ب).

٩٨٦ ـ المستدرك (٤/٢٩٢): أخبرنا الأستاذ أبو الوليد، وأبو عمرو الحيري، وأبو بكر بن قريش، قالوا: ثنا الحسن بن سفيان، ثنا عمرو بن حفص الشيباني، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الجبار بن عمر الأيلي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال، فذكره بلفظه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبد الجبار بن عمر الأيلي الأموي، وتقدم في الحديث (٧٧٩) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الجبار الأيلي.

وله شاهد أخرجه البزار (٣/١٢٤ رقم ٢٣٩١): حدثنا الحسن بن علي الواسطي، ثنا محمد بن راشد، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا مشى لم يلتفت، يعرف في مشيته أنه غير كَسِل، ولا وَهِن.

قال البزار: «رواه يحيى عن داود، عن رجل، عن ابن عباس».

قلت: ورواه غير يحيى أيضاً كذلك.

فالحديث أخرجه أحمد في المسند (١/٣٢٨): ثنا عفان، ثنا حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، قال: حدثني فلان، عن ابن عباس، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا مشى مشى مجتمعاً ليس فيه كسل.

قال الهيثمي في المجمع (٨/٢٨١): «رواه أحمد والبزار، وزاد: لم يلتفت، =

. . . .

= يـعرف في مشيه أنه غير كسل، ولا وهن، ورجال أحمد رجال الصحيح، إلا أن التابـعي غير مسمى، وقد سماه البزار، وهو عكرمة، وهو من رجال الصحيح أيضاً».

وتأثر الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ بكلام الهيثمي هذا، فقال في حاشيته على المسند (٥/١٥): «إسناده صحيح، على إبهام اسم التابـعي فيه، فإنه عكرمة»، ثم نقل كلام الهيثمي السابق.

ومحمد بن راشد الذي يروي عن داود بن أبي هند لم أعرفه، لأن في طبقته اثنان أحدهما مقبول، والآخر صدوق يهم. / انظر التقريب (٢/١٦٠ رقم ٢٠٧ و٢٠٨)، ولم أجد في تهذيب الكمال ما يدل على أنه أحدهما، أو غيره، وبكل حال فإسناد الإمام أحمد أولى بالقبول، لأنه من رواية عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن داود، وحماد، وعفان تقدم في الحديث (٧٣٨)، و(٧٢٨) أنهما ثقتان، إلا أن حماداً اختلط بالآخر، لكن رواية عفان عنه سليمة بإذن الله، فقد قال يحيى بن مـعين ــ كما في شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٥١٧) ــ: «من أراد أن يكتب حـديث حماد بن سلمة فـعليه بـعفان بن مسلم».

وعليه فالحديث من هذه الطريق ضـعيف لإبهام الراوي عن ابن عباس، وهو حسن لـغيره بهذه الطريق التي رواها عبد الجبار بن عمر، والله أعلم.

٩٨٧ ـ حديث أنس مرفوعاً:
«تُسمّون أولادكم محمداً، ثم تلعنونهم».

قلت: فيه الحكم بن عطية وثقه بعضهم، وهو لين[1].

---

(١) في (ب): (قلت: الحكم بن عطية لين).

٩٨٧ ـ المستدرك (٤/٢٩٣): حدثنا أحمد بن سهل البخاري، ثنا صالح بن محمد الحافظ، ثنا محمد بن غيلان، ثنا أبو داود، ثنا الحكم بن عطية، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال. . .، الحديث بلفظه.

قال الحاكم: «تفرد الحكم بن عطية، عن ثابت».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق أبي داود الطيالسي.

والطيالسي أخرجه في مسنده ـ كما في المطالب العالية (٣/٣١ رقم ٢٧٩٦) ـ، لكن لم أجده في المطبوع من مسند الطيالسي.

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (ص ٢٣٤ رقم ١٢٦٢).

وأبو يعلى في مسنده (٦/١١٦ رقم ٣٣٨٦).

والبزار (٢/٤١٢ رقم ١٩٨٧).

وابن عدي في الكامل (٢/٦٢٣).

جميعهم من طريق أبي داود الطيالسي، عن الحكم، به.

ورواه العقيلي في الضعفاء (١/٢٥٨ ـ ٢٥٩) من طريق قرة بن حبيب الغنوي.

وأبو عبد الله الحسين بن أحمد بن بكير البغدادي في «فضائل من اسمه أحمد أو محمد» (ص ٢٦) من طريق سعيد بن سليمان النشيطي. =

. . . .

= وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٢٨٦) من طريق إبراهيم بن حميد الطويل.
ثلاثتهم عن الحكم بن عطية، به، ولفظ أبي يعلي وابن عدي: «تسمونهم محمداً ثم تلعنونهم»، ومثله لفظ البزار والعقيلي، وأبي نعيم، إلا أنهم قالوا: «ثم تسبونهم» ولفظ عبد بن حميد: «يسمون محمداً، ثم يسبونه»، ولفظ البغدادي: «أتسمونهم محمداً، ثم تشتمونهم».

قال البزار عقبه: «لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحكم، وهو بصري لا بأس به، حدث عن ثابت بأحاديث، وتفرد بهذا».

وقال الهيثمي في المجمع (٨/٤٨): «فيه الحكم بن عطية وثقه ابن معين، وضعفه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «الحكم وثقه بعضهم، وهو لين».

قلت: هو الحكم بن عطية العيشي، البصري، وهو صدوق له أوهام. / الجرح والتعديل (٣/١٢٥ ـ ١٢٦ رقم ٥٧٠)، والضعفاء للعقيلي (١/٢٥٨ ـ ٢٥٩)، والكامل لابن عدي (٢/٦٢٣ ـ ٦٢٤)، والتهذيب (٢/٤٣٥ ـ ٤٣٦ رقم ٧٥٨)، والتقريب (١/١٩٢ رقم ٤٩٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال الحكم بن عطية، والله أعلم.

٩٨٨ ـ حديث أبي سلمة، عن (عبد الله)[١] بن رواحة:

أنه كان في سفر، فقدم، فتعجل إلى أهله ليلاً[٢]، فإذا شيء نائم مع امرأته، فأخذ السيف، فقالت امرأته: هذه فلانة، مشطتني، فأتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكر له ذلك، فقال:

«لا تطرقوا[٣] النساء ليلاً».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا مرسل.

---

(١) في (أ) و(ب): (عبيد الله)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) أي لا تأتوا ليلاً، فكل آت بالليل: طارق. / النهاية (٣/١٢١).

٩٨٨ ـ المستدرك (٤/٢٩٣): أخبرني محمد بن موسى الفقيه، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، قالا: ثنا عبد الرحمن، ثنا سفيان، عن حميد الأعرج، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ، أنه كان في سفر، فقدم، فتعجل إلى أهله ليلاً، فإذا شيء نائم مع امرأته، فأخذ السيف؛ ، فقالت امرأته: هذه فلانة، مشطتني، فأتى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكر له ذلك، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ:

«لا تطرقوا النساء ليلاً».

تخريجه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤٥١).

=

. . . .

= وابن عساكر في ترجمة عبد الله بن رواحة من تاريخه (ص ٣٠٤).

كلاهما من طريق سفيان، به نحوه، وعندهما: فنهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً.

وأخرجه الطبراني أيضاً ـ كما في المجمع (٤/ ٣٣٠) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «رجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا سلمة لم يلق ابن رواحة».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بالإرسال، ويقصد به ما ذكره الهيثمي آنفاً من أن أبا سلمة لم يلق ابن رواحة، وبيان ذلك كالتالي:

فعبد الله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ قتل في غزوة مؤتة ـ كما هو مصرح به في صحيح البخاري (٧/ ٥١٢ رقم ٤٢٦٣) في غزوة مؤتة من كتاب المغازي، وكانت الوقعة سنة ثمان من الهجرة ـ كما نص عليه في الفتح (٧/ ٥١١) ـ.

وأما أبو سلمة بن عبد الرحمن فتوفي سنة أربع وتسعين، وقيل سنة أربع ومائة، وله من العمر اثنتان وسبعون سنة، فيكون مولده سنة اثنتين وعشرين، أو اثنتين وثلاثين للهجرة. وانظر في ذلك التهذيب (١٢/ ١١٦ ـ ١١٧)، وعليه فأقل ما هنالك أن بين مولده، ووفاة عبد الله بن رواحة نحواً من أربع عشرة سنة، ولذا قال ابن عساكر في الموضع السابق: «روى عنه (أي عن ابن رواحة) أبو سلمة بن عبد الرحمن، وعكرمة، وزيد بن أسلم، وعطاء بن يسار، ولم يدركه أحد منهم». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للإرسال الذي أعله به الذهبي، والهيثمي، وتقدم بيانه، والله أعلم.

كتاب الأيمان والنذور[1]

٩٨٩ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«من حلف على يمين[2]، فهو كما حلف، إن قال: هو يهودي، فهو يهودي، وإن قال: هو نصراني، فهو نصراني. . .» الحديث[3].

قال: صحيح[4].

قلت: (عُبَيْس)[5] بن ميمون ضعفوه، والخبر منكر.

---

(١) الذي يلي كتاب «الأدب» في (أ) هو كتاب: «تعبير الرؤيا»، واعتمدت في ترتيب الكتب على (ب)، والمستدرك، وتلخيصه، وانظر الكلام على ذلك عند الحديث (٩١٦).

(٢) قوله: (يمين) ليس في (ب).

(٣) من قوله: (إن قال: هو يهودي) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) قوله: (قال: صحيح) ليس في التلخيص المخطوط، ولا المطبوع، وما أثبته من (أ)، و(ب) ويؤيده ما في المستدرك.

(٥) في (أ): (عيسي)، وفي (ب): (عيسى)، وما أثبته من المستدرك =
وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

. . . .

= ٩٨٩ ـ المستدرك (٢٩٨/٤): حدثني علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا عبيس بن ميمون، ثنا يحيى بن أبي بكر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من حلف على يمين فهو كما حلف، إن قال: هو يهودي، فهو يهودي، وإن قال: هو نصراني، فهو نصراني، وإن قال: هو بريء من الإسلام فهو بريء من الإسلام، ومن ادعى بدعوى الجاهلية فإنه من جُثَا جهنم»، قالوا: يا رسول الله، وإن صام وصلى؟ قال: «وإن صام وصلى». اهـ.

وقوله: (جُثَا جهنم)، الجُثا جمع جُثْوة ـ بالضم ـ، وهو الشيء المجموع. / النهاية (٢٣٩/١)، فيكون المعنى: من جمع جهنم.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو يعلى ـ كما في المجمع (١٧٧/٤) ـ، ولفظه:

«من حلف على يمين فهو كما قال، إن قال: إني يهودي، فهو يهودي، وإن قال: إني نصراني، فهو نصراني، وإن قال: إني مجوسي، فهو مجوسي»، قال الهيثمي عقبه: «فيه عنبس (كذا) بن ميمون، وهو متروك».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبيس بن ميمون الخزاز، كذا جاء اسمه في الكامل لابن عدي (٢٠١١/٥)، وتهذيب الكمال (٨٩٩/٢)، والميزان (٢٦/٣ رقم ٥٤٦٣)، وديوان الضعفاء (ص ٢٠٨ رقم ٢٧٣٩)، والمغني في الضعفاء (٤٢٢/٢ رقم ٣٩٨٨)، والكاشف (٢٤٢/٢ رقم ٣٧٠٢).

وأما في التهذيب (٨٨/٧ رقم ١٩٠)، والتقريب (٥٤٨/١ رقم ١٦٠٣)، والخلاصة (ص ٢٥٧) فاسمه هكذا: عبيدة بن ميمون، وبالرجوع إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة وجدت ابن حجر ينص على أن ابن ماجه أخرج له حديثاً واحداً، وبالرجوع إلى الحديث في سنن ابن ماجه (٢٨/٢ ـ ٢٩ بحاشية السندي) في كتاب التجارات، باب الأسواق

. . . .

= ودخولها، وجدت اسمه موافقاً للمراجع الأولى هكذا: (عُبَيْس)، وكذا في تحفة الأشراف (٣٢/٤ ــ ٣٣ رقم ٤٥٠٤)، وقد تحرف الاسم في السنن التي بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (٧٥١/٢ رقم ٢٢٣٤) هكذا: (عيسى)، فتبين أن الصواب في اسمه: عبيس ــ بالسين ــ، وهو ابن ميمون الرقاشي، التيمي، أبو عبيدة الخزاز، البصري، العطار، وهو ضعيف ــ كما في المراجع السابقة ــ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبيس بن ميمون، وأما قول الذهبي: «الخبر منكر»، فلعله يقصد تفرد عبيس بهذا السياق حيث لم أجد من تابعه عليه، وأما متن الحديث فله شواهد.

فقوله: «من حلف على يمين. . .» إلى قوله «فهو بريء من الإسلام» يشهد له ما أخرجه الحاكم نفسه عقب هذا الحديث من طريق الحسين بن واقد، ثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «من قال: أنا بريء من الإسلام، فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٥٥/٥ و ٣٥٥ ــ ٣٥٦).

ومن طريقه أبو داود في السنن (٥٧٤/٣ رقم ٣٢٥٨) في الأيمان والنذور، باب ما جاء في الحلف بالبراءة، وبملة غير الإسلام.

والنسائي (٦/٧) في الأيمان والنذور، باب الحلف بالبراءة من الإسلام.

وابن ماجه (٦٧٩/١ رقم ٢١٠٠) في الكفارات، باب من حلف بملة غير الإسلام.

والبيهقي (٣٠/١٠) في الأيمان، باب من حلف بغير الله، ثم حنث. =

. . . .

جميعهم من طريق الحسين بن واقد، به نحوه.

وأما قوله: «ومن ادعى بدعوى الجاهلية فإنه من جُثا جهنم»، فيشهد له ما أخرجه البخاري (١٦٣/٣ و١٦٦ رقم ١٢٩٤ و١٢٩٧ و١٢٩٨) في الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، وباب ليس منا من ضرب الخدود، وباب ما ينهى عنه من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة، و(٥٤٦/٦ رقم ٣٥١٩) في المناقب، باب ما ينهى عنه من دعوى الجاهلية.

ومسلم (٩٩/١ و١٠٠ رقم ١٦٥ و١٦٦) في الأيمان، باب تحريم ضرب الخدود. . . كلاهما من طريق مسروق، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال:

قال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ليس منّا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية».

وعليه فمتن الحديث بهذه الشواهد يكون صحيحاً لغيره، والله أعلم.

٩٩٠ ـ حديث زيد، قال:

بينما رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ جالس مع أصحابه، إذ قام، فدخل، (فقام زيد، فجلس في مجلس)(١) النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وجعل يحدثهم... الخ(٢).

قال: صحيـح.

قلت: فيه إسماعيل بن قيس ضعفوه.

---

(١) في (أ): (زيـد زيد فجلس لمجلس)، وليس في (ب)، ومـا أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (فقام زيد) إلى هنا ليس في (ب).

٩٩٠ ـ المستدرك (٤/٢٩٩): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن دينار العدل الزاهد، ثنا أحمد بن محمد بن نصير، ثنا أبو نعيم، حدثنا إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري، حدثني أبـي، عن خارجة بن زيد، عن زيد ـ رضي الله عنه ـ، قال: بينما رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ جالس مع أصحابه يحدثهم، إذ قام، فدخل، فقام زيد، فجلس في مجلس النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وجعل يحدثهم عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، إذ مُرَّ بلحم هدية إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال القوم لزيد، وكان أحدثهم سناً: يا أبا سعيد، لو قمت إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأقرأته منا السلام، وتقول له: يقول لك أصحابك: إن رأيت أن تبعث إلينا من هذا اللحم، فقـال: «ارجـع إليهم، فقد أكلوا لحماً بعدك»، فجـاء زيد، فقـال: قـد بلغت رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وآلـه وسلَّم ـ، فقال: «ارجـع إليهم، فقد أكلوا لحماً بعدك»، فقـال القوم: مـا أكلنا لحماً، وإن هذا الأمر حدث، فانطلقوا بنا إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ نسأله: ما هذا، فجاؤا إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله =

. . . .

= وسلَّم ـ، فقالوا: يا رسول الله، أرسلنا إليك في اللحم الذي جاءك، فزعم زيد أنهم قد أكلوا لحماً، فوالله ما أكلنا لحماً؟! فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لإني أنظر إلى خضرة لحم زيد في أسنانكم»، فقالوا: أي رسول الله، فاستغفر لنا، قال: فاستغفر لهم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «إسماعيل ضعفوه».

قلت: إسماعيل هذا هو ابن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، وتقدم في الحديث (٧٠٠) أنه منكر الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إسماعيل بن قيس.

٩٩١ ـ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً:

«من طلق (ما لا)[١] يملك، فلا طلاق له. . .» الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الرحمن بن الحارث، قال أحمد: متروك، وقال أبو حاتم: شيخ[٣].

---

(١) في (أ): (من لا).

(٢) في (ب): (الخ) بدل قوله: (الحديث).

(٣) الجرح والتعديل (٥/٢٢٤ رقم ١٠٥٧)، والتهذيب (٦/١٥٥ ـ ١٥٦ رقم ٣١٧).

٩٩١ ـ المستدرك (٤/٣٠٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا أبو أسامة، ثنا الوليد بن كثير، حدثني عبد الرحمن بن الحارث، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قال:

«من طلق ما لا يملك، فلا طلاق له، ومن أعتق ما لا يملك، فلا عتاق له، ومن نذر فيما لا يملك، فلا نذر له، ومن حلف على معصية، فلا يمين له، ومن حلف على قطيعة رحم، فلا يمين له».

تخـريجـه:

حديث عمر بن شعيب هذا له عنه تسع طرق:

١ ـ طريق عبد الرحمن بن الحارث المخزومي، وله عنه أربع طرق:

(أ) طريق الحاكم هذه، ويرويها أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن عبد الرحمن، به.

=

. . . .

= وأخرجه أبو داود في سننه (٢/٦٤١ رقم ٢١٩١) في الطلاق، باب في الطلاق قبل النكاح.

والدارقطني (٤/١٥ رقم ٤٤) في الطلاق.

والبيهقي (١٠/٣٣) في الأيمان، باب شبهة من زعم أن لا كفارة في اليمين إذا كان حنثها طاعة.

جميعهم من طريق أبي أسامة، به، فلفظ الدارقطني، والبيهقي مثله، إلا أن عند الدارقطني: «من يطلق»، بدلاً من قوله: «من طلق»، وأما لفظ أبي داود فنحوه.

وأخرجه ابن حزم في المحلى (٨/٤٠١ ــ ٤٠٢) من طريق أبي أسامة أيضاً، به بمثل لفظه الأخير: «من حلف على معصية».

(ب) طريق يحيى بن عبد الله بن سالم، عن عبد الرحمن، به.

أخرجه أبو داود في الموضع السابق برقم (٢١٩٢)، ولفظه، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال في هذا الخبر، زاد: «ولا نذر إلا فيما ابتغي وجه الله تعالى ذكره».

(ج) طريق حاتم بن إسماعيل، عن عبد الرحمن، به، مختصراً بلفظ:

«لا طلاق فيما لا يملك».

أخرجه ابن ماجه (١/٦٦٠ رقم ٢٠٤٧) في الطلاق، باب لا طلاق قبل النكاح.

(د) طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن عبد الرحمن بن الحارث، به بلفظ:

«لا نذر إلا فيما أبتغي به وجه الله عز وجل، ولا يمين في قطيعة رحم».

أخرجه أحمد في المسند (٢/١٨٥).

. . . .

٢ ــ طريق عامر الأحول، عن عمرو، به، بلفظ:

«لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق لابن آدم فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك، ولا يمين فيما لا يملك».

أخرجه أحمد في المسند (٢/١٩٠) واللفظ له.

وعبد الرزاق في المصنف (٦/٤١٧ رقم ١١٤٥٦) بذكر الطلاق والعتق فقط.

وسعيد بن منصور في سننه (١/٢٤٧ رقم ١٠٢٠) بنحوه، ولم يذكر اليمين.

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/١٥ ــ ١٦) بلفظ: «لا طلاق إلا بعد النكاح».

والترمذي (٤/٣٥٥ رقم ١١٩١) في الطلاق، باب ما جاء «لا طلاق قبل النكاح».

بنحو لفظ أحمد، ولم يذكر: «ولا يمين...».

وابن ماجه مقروناً برواية حاتم السابقة.

وابن الجارود (ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨ رقم ٧٤٣).

والطحاوي في مشكل الآثار (١/٢٨٠ ــ ٢٨١).

والدارقطني (٤/١٥ رقم ٤٣).

ثلاثتهم بذكر الطلاق، والعتق فقط.

وأخرجه الحاكم (٢/٢٠٤ ــ ٢٠٥) بنحو لفظ أحمد، ولم يذكر اليمين.

قال الترمذي: «حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وغيرهم، روي ذلك عن علي بن أبي طالب، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وسعيد بن المسيب، والحسن، وسعيد بن جبير، وعلي بن الحسين، وشريح، وجابر بن زيد، وغير واحد من فقهاء التابعين».

=

. . . .

= ٣ ــ طريق مطر الوراق، عن عمرو، به بلفظ:

«ليس على الرجل طلاق فيما لا يملك، ولا عتاق فيما لا يملك، ولا بيع فيما لا يملك».

أخرجه أحمد في المسند (٢/١٨٩) واللفظ له.

وابن أبي شيبة في المصنف (١٤/٢٢٤ رقم ١٨١٦١) بلفظ: «لا طلاق إلا بعد ملك».

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٢١٩٠) من طريقين عن مطر، وفي أحدهما زيادة: «ولا وفاء نذر إلا فيما تملك».

والطحاوي في الموضع السابق.

وكذا الدارقطني برقم (٤٢).

والبيهقي (٧/٣١٨) في الخلع والطلاق، باب الطلاق قبل النكاح.

جميعهم بنحوه.

٤ ــ طريق حبيب المعلم، عن عمرو، به بلفظ:

«لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك».

أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٢٩٩ رقم ٢٢٦٥).

ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق.

٥ ــ طريق حسين المعلم، عن عمرو به، بلفظ: «لا طلاق قبل نكاح».

أخرجه الحاكم (٢/٢٠٤ ــ ٢٠٥).

ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق.

٦ ــ طريق عبيد الله بن الأخنس، عن عمرو، به بلفظ:

«لا نذر، ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم، ولا في معصية الله عز وجل، ولا في =

. . . .

= قطيعة رحم، ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليدعها، وليأت الذي هو خير، فإنَّ تركها كفارتها».

أخرجه أحمد في المسند (٢/٢١٢).

وأبو داود في سننه (٣/٥٨٢ رقم ٣٢٧٤) في الأيمان والنذور، باب اليمين في قطيعة الرحم، واللفظ لهما.

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي (١٠/٣٣) في الأيمان، باب شبهة من زعم أن لا كفارة في اليمين إذا كان حنثها طاعة.

وأخرجه النسائي (٧/١٢) في الأيمان والنذور، باب اليمين فيما لا يملك، بنحو لفظ أبي داود السابق، ولم يذكر قوله: «ومن حلف. . .» الخ.

٧ ــ طريق محمد بن إسحاق، عن عمرو، به بلفظ:

«لا طلاق فيما لا تملكون، ولا عتاق فيما لا تملكون، ولا نذر فيما لا تملكون، ولا نذر في معصية الله».

أخرجه أحمد في المسند (٢/٢٠٧).

٨ ــ طريق أبي إسحاق الشيباني، عن عمرو، به بلفظ:

«لا طلاق لما لا تملكون، ولا عتق فيما لا تملكون، ولا نذر فيما لا تملكون، ولا نذر في قطيعة رحم».

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٢٩٥).

٩ ــ طريق المغيرة بن عبد الرحمن، حدثني أبو عبد الرحمن، عن عمرو بن شعيب، فذكره بلفظ:

«لا نذر إلا فيما أبتغي به وجه الله، ولا يمين في قطيعة رحم».

أخرجه أبو داود (٣/٥٨٢ رقم ٣٤٧٣) في الأيمان والنذور، باب اليمين في قطيعة الرحم. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بعبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش، ابن أبي ربيعة المخزومي، أبو الحارث المدني، وذكر أن الإمام أحمد قال عنه: متروك، وأن أبا حاتم قال: شيخ، وقد قالا ذلك، إلا أن عبارة أبي حاتم لا تفيد جرحاً بل هي إلى التعديل أقرب، وأما عبارة الإمام أحمد فمشكلة في هذا الموضع، لأن عبد الرحمن هذا وثقه ابن سعد، والعجلي، وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ليس به بأس. وقال ابن نمير: لا أقدم على ترك حديثه، وعده ابن حبان في الثقات، وقال: كان من أهل العلم. وأما ابن المديني فضعفه، وقال النسائي: ليس بالقوي، ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: «صدوق له أوهام»، وهو الأليق بحاله. / الجرح والتعديل (٥/٢٢٤ رقم ١٠٥٧)، والتهذيب (٦/١٥٥ ـ ١٥٦ رقم ٣١٧)، والتقريب (١/٤٧٦ رقم ٨٩٩).

وأما إسناد عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فتقدم في الحديث (٩٠١) بيان أنه حسن لذاته.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لما تقدم عن حال عبد الرحمن بن الحارث، ولم ينفرد به عبد الرحمن كما سبق، فيكون حسناً لغيره بمجموع طرقه، وقد حسنه بعض الأئمة، فتقدم أن الترمذي قال عنه: حسن صحيح، وأنه أحسن شيء روي في هذا الباب.

ونقل المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٣/١١٧) عن الترمذي أنه قال:

«سألت محمد بن إسماعيل، فقلت: أي شيء أصح في الطلاق قبل النكاح؟ فقال: حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده».

وقال الخطابي في «معالم السنن» في الموضع السابق: «أسعد الناس بهذا الحديث من قال بظاهره، وأجراه على عمومه، إذ لا حجة مع من فرق بين حال وحال، والحديث حسن».

وقد حسن إسناده الشيخ الألباني في الإرواء (٦/١٧٣)، والله أعلم.

٩٩٢ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«يمينك على ما يصدقك به صاحبك».

قال: صحيح ـ إن شاء الله ـ.

قلت: رواه مسلم، وفيه عبد الله بن أبي صالح، وهو صالح[1].

---

(١) في التلخيص المخطوط: (قلت: رواه مسلم، وابن أبي صالح صالح)، وقوله: (صالح) سقط من التلخيص المطبوع.

٩٩٢ ـ المستدرك (٣٠٣/٤): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن عيسى بن السكن الواسطي، ثنا (عمرو) بن عون، ثنا هشيم، أنبأ عبد الله بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ. . .، الحديث بلفظه.

قلت: وقد سقط من المستدرك المطبوع كلام الحاكم عن هذا الحديث، وحديث آخر بعده سيأتي ذكره، وفي المستدرك المخطوط قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ـ إن شاء الله ـ، فإن الشيخين لم يحتجا بعبد الله بن (أبي) صالح، على أن له شاهداً من حديث عبد الله بن سعيد المقبري، وأمره يقرب من أمر عبد الله بن أبي صالح». اهـ. ثم ذكر الحديث وسيأتي.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق هشيم، عن عبد الله بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، ثم قال: «صحيح ـ إن شاء الله ـ»، فتعقبه الذهبي بقوله:

«رواه مسلم. . .»، وهو كذلك.

فالحديث أخرجه مسلم (١٢٧٤/٣ رقم ٢٠) في الأيمان، باب يمين الحالف =

. . . .

=

على نية المستحلف، من طريق يحيى بن يحيى، وعمرو الناقد، كلاهما عن هشيم، به، ولفظ عمرو مثل لفظ الحاكم هنا سواء، ولفظ يحيى هكذا: «يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك».

ثم أخرجه مسلم عقبه من طريق يزيد بن هارون، عن هشيم، عن عباد بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ:

«اليمين على نية المستحلِف». اهـ.

وعباد هذا هو عبد الله بن أبي صالح كما قال أبو داود حيث أخرج الحديث في سننه (٣/٥٧٢ رقم ٣٢٥٥) في الأيمان والنذور، باب المعاريض في اليمين، من طريق عمرو بن عون، ومسدد، كلاهما عن عباد بن أبي صالح، وقال مسدد: عبد الله بن أبي صالح، به نحوه.

قال أبو داود: هما واحد: عبد الله بن أبي صالح، وعباد بن أبي صالح.

وأخرجه الترمذي (٤/٥٨٧ رقم ١٣٦٥) في الأحكام، باب ما جاء في أن اليمين على ما يصدقه صاحبه.

وابن ماجه (١/٦٨٥ و٦٨٦ رقم ٢١٢٠ و ٢١٢١) في الكفارات، باب من روى في يمينه.

وأحمد في المسند (٢/٢٢٨).

ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٣٥٣).

وأخرجه الدارمي في سننه (٢/١٠٨ رقم ٢٣٥٤) في النذور والأيمان، باب الرجل يحلف على الشيء.

وبحشل في تاريخ واسط (ص ٢٤٩).

والبخاري في تاريخه الكبير (٥/٨٣).

والعقيلي في الضعفاء (٢/٢٥١).

=

. . . .

= وابن حبان في المجروحين (٢/١٦٤).

وابن عدي في الكامل (٤/١٦٥٠).

وأبو نعيم في الحلية (٩/٢٢٥) و(١٠/١٢٧).

والبيهقي في سننه (١٠/٦٥) في الأيمان، باب اليمين على نية المستحلف.

والبغوي في شرح السنَّة (١٠/١٤٠ ـ ١٤١* رقم ٢٥١٤ و٢٥١٥).

وابن حزم في المحلى (٨/٤٠٥) إجازة.

والقضاعي في مسند الشهاب (١/١٧٨ رقم ٢٥٩).

والمزي في تهذيب الكمال (٢/٦٩٥ ـ ٦٩٦) من طريق أحمد بن حنبل.

جميعهم من طرق، عن هشيم، به، ولفظ أحمد، والدارمي، والبخاري، وأبي نعيم، وأحد لفظي كل من ابن ماجه، والبيهقي جميعها مثله، والباقي نحوه.

وأخرجه الخطيب في «الموضح» (١/٢٦٧ و٢٦٨) من طريق مسدد، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن العلاء، وعمرو بن زرارة، وأحمد بن منيع، ومحمد بن هشام المروزي، جميعهم عن هشيم، يرويه عن عبد الله بن أبي صالح، به مثله.

وأخرجه أيضاً من طريق عمرو بن عون، عن هشيم، عن عبد الله، به نحوه.

وأخرجه أيضاً من طريق يزيد، عن هشيم، عن عباد بن أبي صالح، به نحـوه.

وللحديث طريقان آخران:

١ ـ طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة، فذكره بنحوه. =

. . . .

= أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٣٣١).

والحاكم عقب هذا الحديث، وسقط من المطبوع.

وذكره المزي في تحفة الأشراف (٩/٤٣٢)، وأخرجه في تهذيب الكمال (٢/٦٩٦).

٢ ـ طريق يحيى بن أبي الحجاج، ثنا عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، فذكره بنحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٧٧).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق هشيم، أنبأ عبد الله بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة.

ومن هذه الطريق أخرجه مسلم كما تقدم بمثله.

وإسناد الحاكم إلى هشيم هذا الذي مدار الحديث عليه بيان حال رجاله كالتالي:

عمرو بن عون بن أوس الواسطي: أبو عثمان البزار، البصري ثقة ثبت من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٢٥٢ رقم ١٣٩٣)، والتقريب (٢/٧٦ رقم ٦٤٧)، والتهذيب (٨/٨٦ ـ ٨٧ رقم ١٢٩).

ومحمد بن عيسى بن السكن الواسطي لم أجده.

وشيخ الحاكم هو: الإمام العلامة الفقيه المحدث أبو بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغي كما في الحديث المتقدم برقم (٥١٠).

وأما قول الذهبي عن عبد الله بن أبي صالح: «هو صالح»، فلأن عبد الله هذا تكلم فيه بعضهم، فقال ابن المديني: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، ووثقه ابن معين، وأخرج له مسلم هذا الحديث احتجاجاً، وحسن له الترمذي، وقال الساجي، وتبعه الأزدي: ثقة، إلا أنه روى عن أبيه ما لم يتابع عليه. / انظر التهذيب (٥/٢٦٣ ـ ٢٦٤ رقم ٤٥٠).

وذكره العقيلي في الضعفاء (٢/٢٥١)، ونقل عبارة البخاري السابقة، وساق

. . . .

= له هذا الحديث، ثم قال: «لا يحفظ إلا عنه، وتابعه عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وهو دونه».

وذكره ابن عدي في الكامل (٤/١٦٤٩)، ونقل عبارة ابن المديني السابقة، ولم يتكلم عنه بشيء، وساق في ترجمته هذا الحديث.

وذكره ابن حبان في المجروحين (٢/١٦٤) بآسم: «عباد»، وقال: «يتفرد عن أبيه بما لا أصل له من حديث أبيه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»، ثم ساق له هذا الحديث، وقال: «وهذا خبر مشهور لعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة، وعبد الله بن سعيد يقال له: عباد أيضاً».

قلت: وقد تأثر ابن حجر بما قيل عن عبد الله هذا، ما سبق من الكلام في عبد الله هذا القدح في حديث في صحيح مسلم فقال في التقريب (١/٤٢٣ رقم ٣٨٣): «لين الحديث»، ويترتب على ما سبق من الكلام في عبد الله هذا القدح في حديث في صحيح مسلم لم يخرجه مسلم إلا من طريقه، ولو كان كذلك لكان من جملة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على مسلم، ولم أجد الدارقطني ذكره في تتبعه لمسلم، والترمذي ــ رحمه الله ــ من الأئمة الذين لهم قدم في بيان علل الأحاديث، ومع ذلك فإنه حسن هذا الحديث، فقال (٤/٥٨٧ ــ ٥٨٨): «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث هشيم، عن عبد الله بن أبي صالح، وعبد الله هو أخو سهيل بن أبي صالح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وبه يقول أحمد، وإسحاق. وروي عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا كان المستحلف ظالماً فالنية نية الحالف، وإذا كان المستحلف مظلوماً فالنية نية الذي استحلف».

وقال البغوي في شرح السنّة (١٠/١٤١): «هذا حديث صحيح لا يعرف إلا من حديث هشيم».

والحديث ذكره ابن حزم في المحلى (٨/٤٠٥) في معرض الاستدلال، ومقتضى صنيعه كون الحديث محتجاً به عنده.

وصححه الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (١٢/٨٦ رقم ٧١١٩)، وكذا الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦/٣٦٠ رقم ٨٠١٩). =

. . . .

= وأحسن ما قيل عن حال عبد الله بن أبي صالح ما حكم به الذهبي عليه في غير التلخيص، حيث ذكره في «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٠٥ رقم ١٧٤) وقال في المغني (١/٣٢٥ رقم ٣٠٣٦): «صدوق: قال ابن المديني: ليس بشيء»، وقال في الكاشف (٢/٩٧ رقم ٢٨٠٩): «مختلف في توثيقه، وحديثه حسن»، وهذا هو القول الوسط الذي يمكن أن يحكم به على عبد الله هذا، وأما ما ذكره ابن حبان وغيره من انفراده ببعض الأحاديث، فيمكن حمله على خفة ضبطه، وبذلك ينزل حديثه من درجة الصحيح إلى الحسن كما تقدم.

ولم ينفرد عبد الله بالحديث، بل تابعه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده سعيد، عن أبي هريرة، وتابعه يحيى بن أبي الحجاج، عن عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة كما تقدم.

أما عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري فتقدم في الحديث (٨٧١) أنه: متروك.

وأما يحيى بن أبي الحجاج عبد الله، الأهتمي، أبو أيوب البصري فهو: لين الحديث. / الجرح والتعديل (٩/١٣٩ رقم ٥٨٨)، والكامل (٧/٢٦٧٦ ـ ٢٦٧٧)، والتقريب (٢/٣٤٥ رقم ٣٩)، والتهذيب (١١/١٩٦ رقم ٣٣١).

الحكم على الحديث:

الحديث أورده الحاكم في مستدركه بناء على أن الشيخين أو أحدهما لم يخرج الحديث، وتقدم أن مسلماً أخرجه من نفس الطريق، وبنفس السياق، وإسناد الحاكم إلى من أخرج مسلم الحديث من طريقه يتوقف الحكم عليه على معرفة حال محمد بن عيسى بن السكن الواسطي، فإن كان ثقة فالإسناد إليه صحيح، وإلا فبحسب حاله، وتقدم أيضاً الكلام عن حال عبد الله بن أبي صالح بما يدفع النقد عن هذا الحديث خاصة وأنه يزداد قوة بالطريق الأخرى التي رواها يحيى بن أبي الحجاج، وأما التي رواها عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري فضعيفة جداً لشدة ضعفه، وتقدم أيضاً ذكر من صحح الحديث من العلماء، والله أعلم.

كتاب الرقاق

٩٩٣ ـ حديث معاذ بن جبل:

قلت: يا رسول الله، أوصني، قال: «أخلص (دينك)[١] [يكفك][٢] العمل القليل»، فسأله لما بعثه إلى اليمن[٣].

قال: صحيح.

قلت: لا.

(١) في (أ): (ذمتك)، ولم تنقط في (ب)، وهي محتملة للوجهين، لعدم وضوح ما بعد الدال، إن كان ميماً، أو ياء، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) و (ب): (يكفيك)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (فسأله لما بعثه إلى اليمن) من (أ) فقط، وليس في (ب).

٩٩٣ ـ المستدرك (٣٠٦/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يحيى بن أيوب المصري، عن عبيد الله بن زحر، عن الوليد بن عمران، عن عمرو بن مرة الجملي، عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ أنه قال لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حين بعثه إلى اليمن: يا رسول الله، أوصني، قال: «أخلص دينك يكفك العمل القليل».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ـ كما في تفسير ابن كثير =

. . . .

= (١/٥٧٠) ـ، من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن يحيى، عن عبيد الله بن زحر، عن خالد بن أبي عمران، عن عمران، عن عمرو بن مرة، عن معاذ، به نحوه.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٢٤٤) من طريق يزيد بن موهب، عن ابن وهب، عن يحيى، عن عبيد الله بن زحر، عن ابن أبي عمران، عن عمرو بن مرة، عن معاذ به نحوه.

وذكره العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٤/٣٦٥) وعزاه للديلمي في الفردوس، وقال: «إسناده منقطع».

وذكره الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (١٠/٤٥) وعزاه لابن أبي الدنيا في كتاب الإخلاص.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، ورد الذهبي تصحيحه بقوله: «لا»، ولم يذكر سبب رده لتصحيح الحاكم، والظاهر أنه لأجل الإشكال الواقع في إسناد الحاكم.

فالحديث عند الحاكم من رواية عبيد الله بن زحر، عن الوليد بن عمران، عن عمرو بن مرة، عن معاذ، ولم أجد في كتب الرجال راوياً بآسم: (الوليد بن عمران)، وقد تصحف الوليد بن عمران عن: (خالد بن أبي عمران)، والصواب في الإسناد هكذا:

(عبيد الله بن زحر، عن خالد بن أبي عمران، عن عمرو بن مرة، عن معاذ) والدليل على صحة التصويب ما يلي:

١ ـ لم أجد أحداً من الرواة باسم الوليد بن عمران كما تقدم.

٢ ـ الحديث مداره على عبد الله بن وهب، يرويه عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، ومن هذه الطريق أخرجه ابن أبي حاتم، وأبو نعيم. =

= وقد جاء التصريح في رواية ابن أبـي حاتم بآسم شيخ ابن زحر، فسماه: (خالد بن أبـي عمران)، وأما رواية أبـي نعيم فهكذا: (ابن أبـي عمران).

٣ ـ بالرجوع لترجمة عبيد الله بن زحر في تهذيب الكمال (٨٧٦/٢) ذكر من شيوخه: (خالد بن أبـي عمران)، ولم يذكر الوليد.

هذا بالنسبة لما وقع في الإسناد من اشكال.

وتقدم أن العراقي أعل الحديث بالانقطاع، ويعني به بين عمرو بن مرة الجملي، ومعاذ ـ رضي الله عنه ـ، فإن عمراً لم يسمع من أحـد من أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، إلا من ابن أبـي أوفى كما في المراسيل لابن أبـي حاتم (ص ١٤٧) نقلاً عن أبيه.

وفي الإسناد أيضاً عبيد الله بن زحر، وتقدم في الحديث (٨٨٥) أنه صدوق يخطىء. وفيه أيضاً يحيـى بن أيوب المصري، وتقدم في الحديث (٥١٩) أنه صدوق ربما أخطأ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم ذكره من علل في دراسة الإسناد، والله أعلم.

٩٩٤ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«نعمتان مغبون فيهما».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا في البخاري.

---

٩٩٤ ـ المستدرك (٤/٣٠٦): حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن أبيه عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ:

«نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة، والفراغ».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق مكي بن إبراهيم، ثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن أبيه، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، فذكره، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في البخاري»، وهو كذلك.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١١/٢٢٩ رقم ٦٤١٢) في الرقاق، باب ما جاء في الرقاق، وأن لا عيش إلا عيش الآخرة: حدثنا المكي بن إبراهيم، فذكره بمثل رواية الحاكم سواء، ثم قال:

«قال عباس العنبري: حدثنا صفوان بن عيسى، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن أبيه، سمعت ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مثله».

وأخرجه أحمد في المسند (١/٢٥٨).

ومن طريقه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/٨٧).

وأخرجه الدارمي في سننه (٢/٢٠٨ رقم ٢٧١٠) في الرقاق، باب ما جاء في الصحة والفراغ.

=

. . . .

= كلاهما من طريق مكي بن إبراهيم، به نحوه.

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ١ ـ ٢ رقم ١): أخبرنا عبد الله بن سعيد بن أبـي هند، فذكره بمثله.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه:
الترمذي (٦/٥٨٩ رقم ٢٤٠٥) في أول الزهد.

والنسائي في الرقاق من الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٤/٤٦٥ رقم ٥٦٦٦) ـ.
وعبد بن حميد في مسنده (١/٥٨١ رقم ٦٨٣).

وأبو نعيم في الحلية (٨/١٧٤).
والصيداوي في معجم الشيوخ (ص ١٩٤).

والبيهقي في الآداب (ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩ رقم ١١٢٨).

والخطيب في اقتضاء العلم العمل (ص ١٠٠ رقم ١٦٩).

والبغوي في شرح السنة (١٤/٢٢٣ رقم ٤٠٢٠).

والقضاعي في مسند الشهاب (١/١٩٦ ـ ١٩٧ رقم ٢٩٥).

وأخرجه وكيع في الزهد (١/٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ٨): حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبـي هند، فذكره بمثله، إلا أنه جعل «الفراغ» قبل «الصحة».
ومن طريق وكيع أخرجه:
أحمد في المسند (١/٣٤٤).
وفي الزهد (ص ٤٥).
وهناد في الزهد (٢/٣٥٦ رقم ٦٧٣).

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٣٩٢ رقم ١٠٧٨٦) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن عبد الله بن سعيد، به نحوه.

وأما الرواية السابقة التي علقها البخاري عن عباس العنبري، حدثنا =

. . . .

= صفوان بن عيسى، عن عبد الله بن سعيد، بمثله، فقد وصلها ابن ماجه (١٣٩٦/٢ رقم ٤١٧٠) في الزهد، باب الحكمة.
ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق (١٥٧/٥).
وأخرجه الترمذي في الموضع السابق برقم (٢٤٠٦) من طريق يحيى بن سعيد، حدثنا عبد الله بن سعيد، نحوه، ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح».
وللحديث طريقان آخران عن ابن عباس:
١ ـ يرويها محمد بن عمر الواقدي، ثنا سفيان الثوري، عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «نعمتان من نعم الله مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة، والفراغ». أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٧١/٦ و٢٢٤٦).
٢ ـ يرويها هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس يرفعه، بمثل لفظ الحاكم.
أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧٤/٣).
دراسة الإسناد:
الحديث أخرجه الحاكم والبخاري كلاهما من طريق مكي بن إبراهيم، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى مكي كالتالي:

عبد الصمد بن الفضل تقدم في الحديث (٦٠٨) أن ابن حبان ذكره في ثقاته، وقال عنه الذهبي: «صالح الحال ـ إن شاء الله ـ».

وشيخ الحاكم بكر بن محمد الصيرفي تقدم في الحديث (٦٠٨) أيضاً أنه محدث رحال، إمام فاضل عالم.
الحكم على الحديث:
الحديث أخرجه كل من الحاكم والبخاري من طريق مكي، وإسناد الحاكم إلى من أخرج البخاري الحديث من طريقه فيه عبد الصمد بن الفضل وتقدم بيان حاله، وحيث لم ينفرد به فالحديث صحيح لغيره بما تقدم من طرق، والله أعلم.

٩٩٥ ـ حديث سهل:

مر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بذي الحليفة[١]، فرأى شاة شائلة[٢] (برجلها)[٣]، فقال: «أترون هذه الشاة هينة على صاحبها؟» قالوا: نعم، قال: «والذي نفسي بيده، (للدنيا)[٤] أهون على الله من هذه...»[٥] الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه زكرياء بن منظور ضعفوه.

---

(١) ذو الحليفة: قرية بينها وبين المدينة ستة أميال، أو سبعة، ومنها ميقات أهل المدينة. / معجم البلدان (٢/٢٩٥).

(٢) شائلة برجلها: أي رافعة رجلها، يقال: شالت الناقة بذنبها: أي رفعته، وكل ما ارتفع شائل. / انظر لسان العرب (١١/٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٣) في (أ): (رجلها).

(٤) في (أ): (الدنيا)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٥) من قوله: (فقال: أترون) إلى هنا ليس في (ب).

٩٩٥ ـ المستدرك (٤/٣٠٦): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا السري بن خزيمة، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا سعدويه، ثنا زكريا بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك، ثنا أبو حازم، عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: مر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بذي الحليفة، فرأى شاة شائلة برجلها، فقال: «أترون هذه الشاة هينة على صاحبها؟» قالوا: نعم، قال:

«والذي نفسي بيده للدنيا أهون على الله من هذه على صاحبها، ولو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء». =

. . . .

= **تخـــريجـــه:**

الحديث يرويه أبو حازم، عن سهل بن سعد، وله عن أبي حازم أربع طرق:

١ ــ طريق الحاكم هذه، ويرويها زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن سهل، به.

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١٣٧٦ ــ ١٣٧٧ رقم ٤١١٠) في الزهد، باب مثل الدنيا.

وابن أبي حاتم في العلل (٢/١٠٩ و ١٣١ رقم ١٨٢٣ و ١٨٨٤).

والطبراني في الكبير (٦/١٩٤ رقم ٥٨٤٠).

وذكر ابن أبي حاتم أن أباه قال عن هذه الطريق: «هذا خطأ، رواه يعقوب الإسكندراني، عن أبي حازم، عن عبيد الله بن بولا، عن رجل من المهاجرين، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وهذا أشبه، وزكريا لزم الطريق»، قال: قلت: ما حال زكريا هذا؟

قال: «ليس بالقوي».

وأخرجه البغوي في شرح السنة (١٤/٢٢٨ ــ ٢٢٩ رقم ٤٠٢٧).

جميعهم من طريق زكريا، به، ولفظ ابن ماجه، والطبراني نحوه، ولفظ ابن أبي حاتم نحوه، ولم يذكر قوله: «لو كانت...»، وأما البغوي فأخرج قوله: «لو كانت الدنيا...» بنحوه، ولم يذكر القصة.

وقال البوصيري في الزوائد (٤/٢١٣): «إسناده ضعيف لضعف زكريا».

٢ ــ يرويها عبد الحميد بن سليمان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، به.

أخرجه الترمذي في سننه (٦/٦١١ رقم ٢٤٢٢) في الزهد، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله. =

. . . .

= والعقيلي في الضعفاء (٣/٤٦).

وابن عدي في الكامل (١٩٥٦/٥).

وأبو نعيم في الحلية (٢٥٣/٣).

جميعهم من طريق عبد الحميد، به بلفظ: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء».

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه».

٣ ـ يرويها عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مر بشاة ميتة، فقال:

«ما ترون هوان هذه على أهلها؟» قالوا: يا رسول الله، شاة ميتة، قال: «فوالله للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٩٣/٦ رقم ٥٨٣٨).

٤ ـ يرويها زمعة بن صالح، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «لو عدلت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما أعطى كافراً منها شيئاً».

أخرجه الطبراني أيضاً (٢١٩/٦ ـ ٢٢٠ رقم ٥٩٢١).

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بزكريا بن منظور، وهو زكريا بن منظور بن ثعلبة، ويقال: زكريا بن يحيى بن منظور، فنسب إلى جده، القرظي، أبو يحيى المدني، وهو ضعيف. / الكامل (١٠٦٧/٣ ـ ١٠٦٩)، والتقريب (٢٦١/١ رقم ٥٦)، والتهذيب (٣٣٢/٣ ـ ٣٣٣ رقم ٦٢٠).

ولم ينفرد زكريا هذا بالحديث، بل تابعه كما تقدم عبد الحميد بن سليمان، وعبد الله بن مصعب، وزمعة بن صالح. =

أما عبد الحميد بن سليمان الخزاعي الضرير، أبو عمر المدني، نزيل بغداد، أخو فليح، فهو ضعيف. / الكامل (٥/١٩٥٦)، والتقريب (١/٤٦٨ رقم ٨١٦)، والتهذيب (٦/١١٦ رقم ٢٣٢).

وأما عبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيري فتقدم في الحديث (٧٢٣) أنه: صدوق يخطىء.

وأما زمعة بن صالح فتقدم في الحديث (٦٠٩) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف زكريا بن منظور، وهو حسن لغيره بمجموع الطرق الأخرى المتقدمة، وتقدم أن الترمذي صححه.

وله شواهد من حديث جابر، والمستورد بن شداد، وابن عباس، وأنس، وأبي هريرة، وابن عمر، وعبد الله بن ربيعة، وأبي الدرداء، وأبي موسى، وجماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، وله شاهدان مرسلان أحدهما للحسن البصري، والآخر لعمر بن مرّة.

أما حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٢٧٢ رقم ٢) في أول الزهد والرقائق، عن جابر، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مر بالسوق داخلاً من بعض العالية، والناس كنَفَته، فمر بجدي أسكّ ميت، فتناوله، فأخذ بأذنه، ثم قال: «أيكم يحب أن هذا له بدرهم؟» فقالوا: ما نحب أنه لنا بشيء، وما نصنع به؟ قال: «أتحبون أنه لكم؟»

قالوا: والله لو كان حياً كان عيباً فيه، لأنه أسك، فكيف وهو ميت؟ فقال: فوالله للدنيا أهون على الله من هذا عليكم».

وقوله: (كنَفَته) معناه: جانبه وناحيته. / النهاية (٤/٢٠٤ ـ ٢٠٥).

وقوله: (أسكّ) معناه: مقطوع الأذنين. / النهاية (٢/٣٨٤).

وحديث جابر هذا أخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند (٣/٣٦٥).

. . . .

= وأبو داود في السنن (١/ ١٣٠ رقم ١٨٦) في الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الميتة.

والحسين المروزي في زياداته على الزهد لابن المبارك (ص ٣٤٩ رقم ٩٨٣).

جميعهم عن جابر، به نحوه، ولفظ أبـي داود مختصر.

وأما حديث المستورد بن شداد ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ١٧٧ رقم ٥٠٨): أخبـرنا مجـالد بن سعيـد، عن قيس بن أبـي حازم، عن المستورد بن شداد ــ أحد بني فهر ــ قال: كنت في الركب الذين وقفوا مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ على السخلة الميتة، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ:

«أترون هذه هانت على أهلها حتى ألقوها؟» قالوا: من هوانها ألقـوها يا رسول الله، قال: «فالدنيا أهون على الله من هذه على أهلها».

ومن طريق ابن المبارك أخرجه الترمذي في السنن (٦/ ٦١١ ــ ٦١٢ رقم ٢٤٢٣) في الزهد، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله، وقال: «حديث المستورد حديث حسن».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٢٩ و ٢٣٠ مرتين) من طريق مجالد بن سعيد، عن قيس، به نحوه.

وابن ماجه (٢/ ١٣٧٧ رقم ٤١١١) في الزهد، باب مثل الدنيا، من طريق مجالد أيضاً، به نحوه.

ومجالد بن سعيد تقدم في الحديث (٦٤٨) أنه ليس بالقوي، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ فأخرجـه أحمد في المسنـد (١/ ٣٢٩) من طريق محمد بن مصعب، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس قال:

مر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بشاة ميتة قد ألقاها أهلها، فقال: «والذي نفسي بيده للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها». =

. . . .

=

وأخرجه البزار (٤/٢٦٩ رقم ٣٦٩١) من طريق محمد بن مصعب، به نحو سياق أحمد، ثم قال: «لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن الأوزاعي إلا محمد بن مصعب، ولا نعلم أحداً تابعه عليه، ولم يكن به بأس، قد حدث عنه جماعة من أهل العلم».

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٤/٤٦٣ رقم ٢٥٩٣) من طريق محمد بن مصعب، به مثله. قال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٨٦ ـ ٢٨٧):

«فيه محمد بن مصعب، وقد وثق على ضعفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وأما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فيرويه أبو كامل، حدثنا أبو إسماعيل القتاد، حدثنا قتادة، عن أنس أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مر هو وأصحابه بسخلة ميتة، فقال لهم: «هل ترون هذه هانت على أهلها؟» قالوا: نعم يا رسول الله، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «والذي نفس محمد بيده للدنيا أهون على الله عز وجل من هذه على أهلها حين ألقوها».

أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الزهد (ص ٣٠).

والبزار في مسنده (٤/٢٦٩ رقم ٣٦٩٢) بنحوه.

وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٨٧): «رجاله وثقوا».

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فلفظه نحو لفظ حديث أنس السابق.

أخرجه أحمد في المسند (٢/٣٣٨).

وهناد بن السري في الزهد (١/٣٢١ رقم ٥٧٩).

والدارمي في سننه (٢/٢١٦ رقم ٢٧٤٠) في الرقاق، باب في هوان الدنيا على الله.

=

. . . .

= قال الهيثمي في الموضع السابق: «فيه أبو المهزم وضعفه الجمهور، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢٢٣٥).

والبزار في مسنده (٤/٢٦٩ ــ ٢٧٠ رقم ٣٦٩٣).

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٣١٧ رقم ١٤٤٠).

جميعهم من طريق صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما أعطى كافراً منها شيئاً»، وعند القضاعي: «ما سقى كافراً منها شربة»، وعند ابن عدي: «تعدل عند الله شيئاً».

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٨٨): «فيه صالح مولى التوأمة، وهو ثقة، ولكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات».

وأما حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ يرفعه، فلفظه: «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء»، ولم يذكر القصة.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٤/٩٢) من طريق أبي الحسن علي بن عيسى بن محمد بن المثنى بن حاجب بن هاشم المالِيني، حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن أبي عون، حدثنا أبو مصعب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، فذكره، وقال: «هذا غريب جداً من حديث مالك، لا أعلم رواه غير أبي جعفر بن أبي عون، عن أبي مصعب، وعنه علي بن عيسى المالِيني، وكان ثقة».

قال الألباني في الصحيحة (٢/٦٦٠): «والسند مع غرابته صحيح».

وأخرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب (٢/٣١٦ ــ ٣١٧ رقم ١٤٣٩).

وذكره الهيثمي في المجمع (١٠/٢٨٧ ــ ٢٨٨) من طريقين، وعزا الأولى للطبراني في الكبير والأوسط، وقال: «رجاله ثقات»، وعزا الأخرى للكبير، وقال:

«فيه يحيى بن عبد الله البابلتي، وهو ضعيف». =

. . . .

=

وأما حديث عبد الله بن ربيعة ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في سفر، فسمع مؤذناً يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أشهد أن لا إله إلا الله»، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أشهد أني محمداً رسول الله»، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «تجدونه راعي غنم، أو عازباً عن أهله». فلما هبط الوادي، قال: مر على سخلة منبوذة، فقال: أترون هذه هينة على أهلها، للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها.

أخرجه أحمد في المسند (٤/٣٣٦)، واللفظ له.

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٢٥٨/٢٥٩).

والخطيب في الموضح (٢/٤٠٤).

وفي تلخيص المتشابه (١/١٨).

كلاهما بنحوه.

وجميعهم من طريق شعبة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الله، به.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «رجاله رجال الصحيح».

وأما حديث أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ فلفظه:

مر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بدمنة قوم فيها سخلة ميتة، فقال: «ما لأهلها فيها حاجة؟» قالوا: يا رسول الله، لو كان لأهلها فيها حاجة ما نبذوها، فقال: «والله للدنيا أهون على الله من هذه السخلة على أهلها، فلا ألفينها أهلكت أحداً منكم».

أخرجه البزار (٤/٢٦٨ ـ ٢٦٩ رقم ٣٦٩٠) وقال: «قد روي هذا الحديث من وجوه، وأعلى من رواه أبو الدرداء، وإسناده صحيح شاميون، وفيه زيادة: فلا ألفينها أهلكت أحداً منكم».

=

. . . .

= وقال الهيثمي في الموضع السابق: «رجاله ثقات».

وأما حديث أبـي موسى ـ رضي الله عنه ـ فلفظه نحو لفظ حديث أنس.

ذكره الهيثمي في الموضع السابق، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، والأوسط وفيه وهب بن يحيى بن زمام العلاّف، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

وأما حديث الجماعة من الصحابة فأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ١٧٨ رقم ٥٠٩): أخبرنا إسماعيل بن عياش، قال: حدثني عثمان بن عبيد الله بن رافع، أن رجالاً من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حدثوا: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال:

«لو أن الدنيا كانت تعدل عند الله جناح بعوضة في الخير، ما أعطى منها كافراً شيئاً».

وأما مرسل الحسن البصري ـ رحمه الله ـ فأخرجه وكيع في الزهد (٢٩٥/١ ـ ٢٩٦ رقم ٦٩): حدثنا مبارك، والربيع، عن الحسن، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مرَّ على سخلة منبوذة على ظهر الطريق، فقال: «أترون هذه هيّنة على أهلها؟ فوالله للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها».

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٢١٩) رقم (٦٢٠): أخبرنا حريث بن السائب الأسيدي، قال: حدثنا الحسن، قال: حدث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في فور له بثلاثة أحاديث، ثم ذكر منها: «لو أن الدنيا تعدل عند الله جناح ذباب ما أعطى كافراً منها شيئاً».

وأما مرسل عمرو بن مرة ـ رحمه الله ـ فأخرجه هنّاد بن السَّريّ في الزهد (٤١١/٢ ـ ٤١٢ رقم ٨٠٠) ـ في جزء من حديث، وفيه ـ: «فوالذي نفسي بيده، لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها كأساً».

وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً لغيره، والله أعلم.

٩٩٦ ـ حديث النعمان بن بشير مرفوعاً:

«ألا إنه لم يبق من الدنيا إلا مثل الذبابة تَمُور[١] في جَوِّها، فاللَّه الله في إخوانكم من أهل القبور، فإن أعمالكم تعرض عليهم»[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه مجهولان.

---

(١) أي تذهب وتجيء، يقال: مار الشيء يمور موراً: إذا جاء وذهب. / النهاية (٣٧١/٤).

(٢) من قوله: (تمور في جوها) إلى هنا ليس في(ب).

٩٩٦ ـ المستدرك (٣٠٧/٤): أخبرنا أبو النضر الفقيه، وإبراهيم بن إسماعيل القاري، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا يحيى بن صالح الوحاظي، ثنا أبو إسماعيل السكوني، قال: سمعت مالك بن أَدَّى يقول: سمعت النعمان بن بشير ـ رضي الله عنهما ـ يقول وهو على المنبر: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في «المنامات» (ل : أ) من طريق يحيى الوحاظي به مثله.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، فتعقبه الذهبي بقوله: «فيه مجهولان»، ويقصد: أبا إسماعيل السكوني، ومالك بن أَدَّى.

أما مالك بن أَدَّى ـ بفتح الهمزة، وتشديد الدال، مع سكون المثناة تحت ـ، ويقال ابن أدنان، شامي، حمصي، فقد ذكره البخاري في تاريخه (٣٠٩/٧ رقم ١٣١٦)، وسكت عنه، وابن أبي حاتم (٢٠٣/٨ رقم =

. . . .

= ٨٩٩) وبيض له، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/٣٨٨) وإلى ذلك أشار الذهبي بعد أن ذكره في الميزان (٣/٤٢٤ رقم ٧٠٠٦) بقوله: «وثِّق»، بعد أن قال: «مجهول»، ونقل عن الأزدي أنه قال: «لا يصح إسناده»، وانظر المشتبه للذهبي (١/١٦).

وأما أبو إسماعيل السكوني، فقال عنه الذهبي في الميزان (٤/٤٩١ رقم ٩٩٦١): «مجهول»، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/٦٥٦)، وانظر اللسان (٧/١٠ رقم ٥٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة السكوني، وشيخه مالك بن أدّى، والله أعلم.

٩٩٧ ـ حديث أبي عبيدة بن الجراح مرفوعاً:

«إن قلب[1] ابن آدم مثل العصفور يتقلب في اليوم سبع مرات».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) في (ب) بعد قوله: (قلب)، قال: (المؤمن) وشطب عليها.

٩٧٧ ـ المستدرك (٤/٣٠٧): أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا، حدثني سويد بن سعيد، حدثني بقية بن الوليد، عن بحير بن سعيد، عن خالد بن معدان، عن أبي عبيدة بن الجراح ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال، فذكره بلفظه.

تخريجه:
الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير (٢/٤٧٥ رقم ٢٣٤٢)، وعزاه لابن أبي الدنيا في كتاب الإخلاص، والبيهقي في الشعب، بالإضافة للحاكم، ورمز له بالضعف.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بأن فيه انقطاعاً، ويقصد به بين خالد بن معدان، وأبي عبيدة بن الجراح، فقد قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٥٣): «قال أبو زرعة: خالد بن معدان عن أبي عبيدة بن الجراح مرسل».

وفي جامع التحصيل (ص ٢٠٦) قال العلائي: «خالد بن معدان الحمصي يروي عن أبي عبيدة بن الجراح، ولم يدركه».

وفي سند الحديث بقية بن الوليد، وتقدم في الحديث (٧٣٦) أنه مدلس من الرابعة، وكثير التدليس عن الضعفاء، وقد عنعن هنا. =

. . . .

= وفي سنده أيضاً سويد بن سعيد بن سهل الهروي، الحَدَثاني، الأنباري، وهو صدوق في نفسه، إلا أنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه. / الكامل (٣/١٢٦٣ ـ ١٢٦٥) والتقريب (١/٣٤٠ رقم ٥٩٦)، والتهذيب (٤/٢٧٢ ـ ٢٧٥ رقم ٤٧٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للأمور المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

٩٩٨ ـ حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً:

«من أحب دنياه أضرّ بآخرته[1]، ومن أحب آخرته أضرّ بدنياه، فآثروا ما يبقى على ما يفنى».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

٩٩٨ ـ المستدرك (٣٠٨/٤): أخبرنا أبو الحسن محمد بن علي بن بكير العدل، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب الشعراني، ثنا إبراهيم بن المنذر، ثنا عبد العزيز ابن محمد، ثنا عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أعاده الحاكم (٣١٩/٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا علي بن الحسين بن الجنيد، ثنا أبو معمر، ثنا إسماعيل بن جعفر، عن عمرو، فذكره بمثله، وقال: «حديث صحيح»، وأقرّه الذهبي.

والحديث أخرجه أحمد في المسند (٤١٢/٤ مرتين).

وعبد بن حميد في المسند (٤٩٧/١ رقم ٥٦٦).

وابن حبان في صحيحه (ص ٦١٢ رقم ٢٤٧٣).

والبيهقي في الزهد (ص ٢١٧ رقم ٤٤٨)، وفي الآداب (ص ٥٠٠ ـ ٥٠١ رقم ١١٣٢).

والقضاعي في مسند الشهاب (٢٥٨/١ ـ ٢٥٩ رقم ٤١٨). =

= والبغوي في شرح السنة (١٤/٢٣٨ ـ ٢٣٩ رقم ٤٠٣٨).

جميعهم من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب، به مثله.

وذكره الهيثمي في المجمع (١٠/٢٤٩) وعزاه أيضاً للبزار والطبراني، ثم قال: «ورجالهم ثقات».

وذكر التبريزي في مشكاة المصابيح (٣/١٤٣١) أن البيهقي أخرجه في شعب الإيمان.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع» ويعني به بين المطلب بن عبد الله بن حنطب، وأبي موسى الأشعري.

وتقدم في الحديث (٨٢٨) أن المطلب لم يدرك أحداً من الصحابة، إلا سهل بن سعد، وأنساً، وسلمة بن الأكوع، ومن كان قريباً منهم، وأن عامة روايته مرسلة، ونصوا على أنه لم يسمع من أبي هريرة الذي توفي سنة (٥٨هـ) ـ كما في التهذيب (١٢/٢٦٦) ـ، وأبو موسى الأشعري توفي سنة اثنتين وأربعين، وقيل: أربع وأربعين، وقيل: خمسين، وقيل: إحدى وخمسين، وأكثر ما قيل: سنة ثلاث وخمسين ـ كما في التهذيب (٥/٣٦٣) ـ، ومن هنا يتضح أن المطلب لم يدرك أبا موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ، ولذا قال الحافظ المنذري في الترغيب (٤/١٠٣): «المطلب لم يسمع من أبي موسى».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع بين المطلب وأبي موسى.

٩٩٩ ـ حديث عقبة بن عامر مرفوعاً:

«ليس من عمل يوم إلا وهو يختم[1]. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه رشدين، وهو واه.

---

(١) في (ب): (يختم عليه).

٩٩٩ ـ المستدرك (٤/٣٠٨ ـ ٣٠٩): أخبرني الحسن بن حكيم المروزي، أنبأ أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ عبد الله، أخبرني رشدين، عن عمرو بن الحارث، أخبرني يزيد بن أبي حبيب، أن أبا الخير حدثه، أنه سمع عقبة بن عامر الجهني ـ رضي الله عنه ـ يحدث عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال:

«ليس من عمل يوم إلا وهو يختم، فإذا مرض المؤمن قالت الملائكة: يا ربنا، عبدك فلان قد حبسته، فيقول الرب تعالى: اختموا له على مثل عمله حتى يبرأ أو يموت».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٤٦).

والطبراني في الكبير (١٧/٢٨٤ رقم ٧٨٢).

والبغوي في شرح السنة (٥/٢٤٠ رقم ١٤٢٨).

ثلاثتهم من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي برشدين بن سعد، وتقدم في الحديث (٧٥١)، أنه: ضعيف، غير أنه لم ينفرد بالحديث، بل تابعه ابن لهيعة كما تقدم في التخريج، وابن لهيعة تقدم في الحديث (٦١٤) أنه ضعيف ومدلس من الخامسة، غير أنه صرح بالتحديث في رواية الإمام أحمد.

=

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف رشدين، وهو حسن لغيره بمتابعة ابن لهيعة له. ويشهد لمعناه أيضاً ما أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٦/٦ رقم ٢٩٩٦) في الجهاد، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، من حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إذا مرض العبد، أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً».

ويشهد له أيضاً ما أخرجه أحمد في المسند (١٩٤/٢ و١٩٨ و٢٠٣) والدارمي في سننه (٢٢٤/٢ رقم ٢٧٧٣) في الرقاق، باب المرض والكفارة والحاكم في المستدرك (٣٤٨/١).

والبغوي في شرح السنة (٢٤٠/٥ ـ ٢٤١ رقم ١٤٢٩).

جميعهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ما من أحد من المسلمين يصاب ببلاء في جسده إلا أمر الله تعالى الحفظة الذين يحفظونه، قال: اكتبوا لعبدي في كل يوم وليلة مثل ما كان يعمل من الخير ما دام محبوساً في وثاقي»، واللفظ لأحمد، والباقون بنحوه.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وعليه فالحديث صحيح لغيره بهذه الشواهد، وانظر الحديث رقم (١٠٠٧).

١٠٠٠ ـ حديث زيد بن أرقم، قال:

كنا مع أبي بكر، فدعى بشراب، فأتي[1] بماء وعسل، فلما أدناه من فيه بكى، وبكى أصحابه... الخ.

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الواحد، تركه البخاري، وغيره[2].

---

(١) قوله: (بشراب، فأتي) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٢) في التلخيص المخطوط والمطبوع: (قلت: عبد الصمد تركه البخاري وغيره)، والصواب ما أثبته من (أ) و(ب)، ومصادر الترجمة.

وعبارة البخاري: «تركوه» كما في الضعفاء له (ص ٧٦ رقم ٢٣٠).

١٠٠٠ ـ المستدرك (٤/٣٠٩): أخبرنا أحمد بن عبد الله المزني، حدثنا عبد الله بن محمد ابن ناجية، ثنا عبيد الله بن عمر القواريري، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا عبد الواحد بن زيد، حدثني أسلم الكوفي، عن مرّة الطّيّب، عن زيد بن أرقم، قال: كنا مع أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، فدعا بشراب، فأتي بماء، وعسل فلما أدناه من فيه بكى، وبكى، حتى أبكى أصحابه، فسكتوا، وما سكت، ثم عاد فبكى حتى ظنوا أنهم لن يقدروا على مسألته، قال: ثم مسح عينيه، فقالوا يا خليفة رسول الله، ما أبكاك؟ قال: كنت مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، فرأيته يدفع عن نفسه شيئاً، ولم أر معه أحداً، فقلت: يا رسول الله، ما الذي تدفع عن نفسك؟ قال: «هذه الدنيا مثلت لي، فقلت لها: إليك عني، ثم رجعت، فقالت: إن أفلتّ مني، فلن ينفلت مني من بعدك».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (ص ٩٢ ـ ٩٣ رقم ٥٢)، وابن أبي الدنيا ـ كما في الميزان (٢/٦٧٣) ـ. =

. . . .

كلاهما من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن عبد الواحد بن زيد، به نحوه.

وذكر الشيخ شعيب الأرناؤوط في حاشيته على مسند أبي بكر أن ابن عساكر أخرجه في تاريخه (٩/ ٣٥٠).

قال الذهبي في الموضع السابق من الميزان: «ومن مناكيره» يعني عبد الواحد بن زيد، ثم ساق له هذا الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بأن في سنده عبد الواحد، وأنه تركه البخاري وغيره.

وعبد الواحد هذا هو ابن زيد البصري أبو عبيدة، الزاهد، شيخ الصوفية وواعظهم، وهو: ضعيف، قال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: تركوه. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الجوزجاني: سيء المذهب، ليس من معادن الصدق. وذكره الساجي، والعقيلي، وابن شاهين، وابن الجارود في الضعفاء، وقال ـ أي ابن الجارود ـ: كان ممن يقلب الأخبار من سوء حفظه، وكثرة وهمه، فلما كثر ذلك منه استحق الترك. وذكره أيضاً في الثقات، وانتقده ابن حجر بقوله: فما أجاد، ثم قال ابن الجارود ـ يعني في الثقات ـ: كنيته أبو عبيدة، له حكايات كثيرة في الزهد والرقائق.. يعتبر بحديثه إذا كان دونه ثقة، وفوقه ثقة، ويجتنب ما كان من حديثه من رواية سعيد بن عبد الله بن دينار، فإن سعيداً يأتي بما لا أصل له عن الأثبات. اهـ. كلام ابن الجارود. وقال يعقوب بن شيبة: صالح متعبد، وأحسبه كان يقول بالقدر، وليس له علم بالحديث، وهو ضعيف، وقد دلّس بشيء. اهـ. من الكامل (٥/ ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦)، والميزان (٢/ ٦٧٢ ـ ٦٧٣ رقم ٥٢٨٨)، واللسان (٤/ ٨٠ ـ ٨١ رقم ١٣٧).

وفي سند الحديث أيضاً أسلم الكوفي، وهو مجهول، قال البزار: ليس =

. . . .

= بالمعروف، وذكره ابن القطان في حديث آخر، وقال: لا يعرف بغير هذا، وضعف عبد الحق لأجله حديث: «ملعون من ضارّ مسلماً، أو مكر به». اهـ. من اللسان (١/٣٨٨ رقم ١٢١٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الحميد بن زيد، وجهالة شيخه أسلم الكوفي.

١٠٠١ـ حديث ابن عمر مرفوعاً:

«من طلب ما عند الله كانت السماء ظلاله، والأرض فراشه، لم يهتمّ بشيء من أمر الدنيا»[١]. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، أو موضوع، إذ عمرو بن بكر المذكور في سنده متهم عند ابن حبان[٢]. وإبراهيم ابنه قال[٣] الدارقطني: متروك[٤].

---

(١) من قوله: (والأرض فراشه) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في المجروحين (٢/٧٨ ـ ٧٩).

(٣) قوله: (ابنه قال) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٤) الضعفاء والمتروكون (ص ١٠٦ رقم ١٩).

١٠٠١ ـ المستدرك (٤/٣١٠): حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، وأبو الحسن علي بن بندار الزاهد، قالا: أنبأ أبو العباس محمد بن الحسن العسقلاني، ثنا إبراهيم بن عمرو السكسكي، ثنا أبي، ثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من طلب ما عند الله كانت السماء ظلاله، والأرض فراشه، لم يهتم بشيء من أمر الدنيا، فهو لا يزرع الزرع، وهو يأكل الخبز، وهو لا يغرس الشجر، ويأكل الثمار، توكُّلاً على الله تعالى، وطلباً لمرضاته، فضَمَّن الله السموات السبع، والأرضين السبع رزقه، فهم يتعبون فيه، ويأتون به حلالاً، ويستوفي هو رزقه بغير حساب عند الله تعالى حتى أتاه اليقين».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/١١٢ ـ ١١٣) من طريق =

. . . .

= إبراهيم بن عمرو به نحوه، وفيه زيادة، ثم قال: «وإن كان عبد العزيز، وعمرو بن بكر ليسا في الحديث بشيء، فإن هذا ليس من عملهما، وهذا شيء تفرد به إبراهيم بن عمرو، وهو ما عملت يداه، لأن هذا كلام ليس من كلام رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولا ابن عمر، ولا نافع، وإنما هو شيء من كلام الحسن»، وكان قال قبل الحديث عن إبراهيم هذا: «يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تعرف من حديث أبيه، وأبوه أيضاً لا شيء في الحديث، فلست أدري، أهو الجاني على أبيه أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات؟!».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عمرو بن بكر بن تميم السكسكي، وتقدم في الحديث (٩٣٠) أنه: متروك.

وابنه إبراهيم اتهمه ابن حبان بالوضع كما سبق، وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ص ١٠٦ رقم ١٩): «متروك»، وانظر اللسان (١/ ٨٧ رقم ٢٤٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف إبراهيم وأبيه، وتقدم أن ابن حبان حكم عليه بالوضع، والله أعلم.

١٠٠٢ـ حديث أنس (مرفوعاً)[١]:

أربع لا يصبن إلا بعجب: الصمت، وهو أول العبادة، والتواضع، وذكر الله، وقلة الشيء[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه العوام، قال ابن حبان[٣]: يروي الموضوعات[٤].

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من التلخيص، ويؤيده المستدرك.

(٢) من قوله: (الصمت) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (قال ابن حبان) ليس في (ب).

(٤) المجروحين (٢/١٩٦).

١٠٠٢ ـ المستدرك (٤/٣١١): أخبرني إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم العدل، ثنا أبي، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ أبو معاوية، عن العوام بن جويرية، عن الحسن، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أربع لا يصبن إلا بعجب: الصمت، وهو أول العبادة، والتواضع، وذكر الله تعالى، وقلة الشيء».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢/١١٤ رقم ١٨٣٦).

وابن حبان في المجروحين (٢/١٩٦).

والطبراني في الكبير (١/٢٢٩ رقم ٧٤١).

وابن عدي في الكامل (٢/٦٩٧).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٣٤ ـ ١٣٥). =

. . . .

= وأخرجه البيهقي في كتاب «الآداب» (ص ٢٣٦ رقم ٤٠٣).

وفي شعب الإيمان ــ كما في اللآلىء (٢/ ٣٢٠) ــ.

جميعهم من طريق أبي معاوية، عن العوام بن جويرية، به مثله، إلا أن لفظ الطبراني فيه: «الصبر» بدلاً من: «الصمت».

قال ابن أبي حاتم: «قال أبي: إنما يروي عن الحسن فقط، وقال بعضهم: الحسن، عن أنس، قوله».

وفي إسناد ابن عدي أيضاً حميد بن الربيع، يرويه عن أبي معاوية، وقال ابن عدي عقبه: «وهذا الحديث الأصل فيه موقوف من قول أنس، وقد روي عن أسد بن موسى، عن أبي معاوية مرفوعاً، وقد رفعه أيضاً عن أبي معاوية بعض الضعفاء، وحميد أضعف من ذلك الضعيف الذي رفع هذا الحديث».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قال ابن حبان: كان العوام يروي الموضوعات عن الثقات، وكان يأتي بالشيء على التوهم، لا التعمد، فلا يحتج به. قال ابن عدي: الأصل في هذا أنه موقوف على أنس، وقد رفعه بعض الضعفاء عن أبي معاوية ــ يعني حميد بن الربيع ــ، قال يحيى: حميد كذاب».

قلت: وتعقبه السيوطي بذكره لطريق الحاكم هذه التي ليست من رواية حميد، ثم قال: «فزالت تهمة حميد»، ولكنه لم يرد على تهمة العوام.

وقد روى الحديث ابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت وآداب اللسان» (ص ٥٣٠ ــ ٥٣١ رقم ٥٦٠) من طريق علي بن الجعد، ومحمد بن يزيد الأدمي، كلاهما عن أبي معاوية، به موقوفاً على أنس.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بوجود العوّام بن جُوَيْرية في سنده، وتقدم نقل الذهبي، وابن الجوزي لكلام ابن حبان عنه، وعبارته =

= في المجروحين (٢/١٩٦) قال: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، على صلاح فيه، كان يهم، ويأتي بالشيء على التوهم من غير أن يتعمد، فاستحق ترك الاحتجاج به، لما ظهر عليه من أمارات الجرح». اهـ.

قلت: مقتضى كلام ابن حبان أنه ضعيف، وروايته للموضوعات عن غير تعمد منه لها.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لما تقدم ذكره من إعلال الأئمة لرفعه إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولوجود العوام في سنده، وكذا حكم عليه الألباني في سلسلته الضعيفة (٢/١٩٧ رقم ٧٨١).

١٠٠٣ـ حديث أبي جحيفة:

أكلت لحماً كثيراً، وثريداً، ثم جئت، فقعدت حيال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فجعلت أتجشّأ، فقال: «أقصر عنا من جشائك. . .» الحديث[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه فهد بن عوف كذّبه ابن المديني[٢].

---

(١) من قوله: (ثم جئت) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (كذبه ابن المديني) ليس في (ب)، وجرح ابن المديني لفهد في الميزان (٣/٣٦٦).

١٠٠٣ ـ هذا الحديث ليس في المستدرك المطبوع، وهو في المطبوع من التلخيص (٤/٣١١) على عادة الذهبي بسياق بعض السند، وساق متنه بكماله.

وبالرجوع إلى المخطوط من المستدرك وجدت الحديث بالسياق الآتي:

حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، ثنا عبد الملك بن محمد الرقاشي، ثنا أبو ربيعة فهد بن عوف، ثنا عمر بن الفضل الأزدي، عن رقبة بن مصقلة، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة قال: أكلت لحماً كثيراً، وثريداً، ثم جئت، فقعدت حيال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فجعلت أتجشأ، فقال: «أقصر من جشائك، فإن أكثر الناس شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً في الآخرة». هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

أقول: وهذا الحديث سبق أن أخرجه الحاكم (٤/١٢١)، وتقدم برقم (٨٨١)، وهو هناك من طريق فهد بن عوف، ثنا فضل بن أبي الفضل الأزدي، أخبرني عمر بن موسى، أخبرني علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة، بنحوه، وتقدم هناك أن عمر بن موسى كذاب وضاع، وأن =

. . . .

= فهد بن عوف متروك، والحديث هنا وإن اختلف سنده عن السابق بعض الشيء، إلا أنه من طريق فهد بن عوف نفسه، غير أن الحديث ثبت من طرق أخرى حيث تقدم في الحديث (٨٨١) أنه حسن لغيره بمجموع طرقه بما يغني عن الإعادة هنا، والله أعلم.

١٠٠٤ ــ حديث بريدة مرفوعاً:

«إذا قال الرجل للمنافق: يا سيّد، فقد أغضب ربه».

قال: صحيح.

قلت: فيه عُقْبة الأَصَمّ، وهو ضعيف.

١٠٠٤ ــ المستدرك (٤/٣١١): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمرويه البزاز ببغداد، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا الحسن بن موسى الأشيب، ثنا عقبة بن عبد الله الأصم، ثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إذا قال الرجل للمنافق: يا سيد، فقد أغضب ربه تبارك وتعالى».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/١٩٨).

والخطيب في تاريخه (٥/٤٥٤).

أما الخطيب فمن طريق شيخ الحاكم، بمثله، وأما أبو نعيم فمن طريق حاتم بن عبيد الله، ثنا عقبة بن عبد الله الأصم، بـه بلفظ: «إذا قال الرجل للفاسق، يا سيدي، فقد أغضب ربه».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٣٤٦ ــ ٣٤٧).

والبخاري في الأدب المفرد (٢/٢٣٠ رقم ٧٦٠).

وأبو داود في سننه (٥/٢٥٧ رقم ٤٩٧٧) في الأدب، بـاب لا يقول المملوك: ربي، وربتي.

والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٢٤٨ رقم ٢٤٤).

ومن طريق ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٠٥ رقم ٣٩١).

جميعهم من طريق معاذ بن هشام، حدثني أبي عن قتادة، عن عبد الله بن =

. . . .

= بريدة، عن أبيه أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا تقولوا للمنافق سيدنا، فإنه إن يك سيدكم، فقد أسخطتم ربكم ـ عز وجل ـ»، وهذا لفظ أحمد، ولفظ النسائي مثله، ولفظ البخاري، وأبي داود نحوه.

وأخرجه نعيم بن حماد في زوائد الزهد (ص ٥١ رقم ١٨٦): أنا ابن حوط، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال:

«إذا قال الرجل للمنافق: سيداً، فقد أهان الله».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بعقبة الأصم، وعقبة هذا تقدم في الحديث (٩٣٢) أنه: ضعيف، غير أنه لم ينفرد به، بل تابعه قتادة ـ كما سبق في التخريج ـ وقتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه: ثقة ثبت، ولكنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن في جميع الروايات السابقة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف عقبة الأصم، والطريق الأخرى التي رواها قتادة ضعيفة أيضاً لتدليسه، وبمجموع هذين الطريقين يرتفع الحديث إلى درجة الحسن لغيره، وقد صححه الألباني في سلسلته الصحيحة برقم (٣٧١).

١٠٠٥ ـ حديث عائشة:

«يا عائشة، إن أردت اللحوق بـي[1] فليكفك من الدنيا كزاد الراكب، لا تستخلقي ثوباً حتى ترقعيه، وإياك ومجالسة الأغنياء».

قال: صحيح.

قلت: فيه سعيد بن محمد الوراق، وهو عدم.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

١٠٠٥ ـ المستدرك (٣١٢/٤): حدثنا جعفر بن محمد الخلدي، ثنا أبو العباس عن مسروق، ثنا شريح بن يونس، ثنا سعيد بن محمد الوراق، حدثني صالح بن حسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ . . .، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الترمذي (٤٧٥/٥ رقم ١٨٣٩) في اللباس، باب ما جاء في ترقيع الثوب.

وابن السني في «القناعة» (ص ٣٩ ـ ٤٠ رقم ٥٤).

كلاهما من طريق سعيد بن محمد الوراق، به نحوه.

وأخرجه الترمذي أيضاً مقروناً بالرواية السابقة.

وابن السني في الموضع السابق برقم (٥٥).

وابن عدي في الكامل (١٣٧٠/٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١٣٩/٣ ـ ١٤٠). =

. . . .

= جميعهم من طريق أبي يحيى الحماني، عن صالح بن حسان، به، ولفظ ابن السني، نحوه، ولفظ ابن عدي قال فيه: «إن سرك اللحوق بي فلا تخالطين الأغنياء، ولا تستبدلي بثوب حتى ترقعيه».

وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٨٩) من طريق حفص بن غياث، ثنا صالح بن حسان فذكره بنحوه.

وأخرجه ابن السني في الموضع السابق برقم (٥٦) من طريق إبراهيم بن عيينة، عن صالح بن حسان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به نحوه، ولم يذكر:

«ولا تستخلقي ثوباً حتى ترقعيه»، ورواه هكذا بزيادة هشام بن عروة في الإسناد، وتطرق لهذه الزيادة ابن عدي، والدارقطني.

أما ابن عدي فقال عقب روايته السابقة: وهذا رواه بعضهم عن أبي يحيى الحماني، من صالح بن حسان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ومن قال: عن صالح، عن عروة أصح».

وفي العلل للدارقطني (٥/ل ٤٥ ب): أنه سئل عن هذا الحديث، فقال:

«يرويه صالح بن حسان، واختلف عنه، فرواه إبراهيم بن عيينة، عن صالح بن حسان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، وخالفه سعيد بن محمد الوراق، وأبو يحيى الحماني، وخالد بن عمرو القرشي، فرووه عن صالح بن حسان، عن عروة، عن عائشة، لم يذكروا بينهما أحداً، وصالح بن حسان ضعيف».

والحديث أخرجه أيضاً أبو سعيد الأعرابي في الزهد ــ كما في كنز العمال (٣/٧٣٠ ــ ٧٣١ رقم ٨٥٩٨).

وأخرجه أيضاً البيهقي في الشعب، والطحاوي في مشكل الآثار ــ كما في اللآلىء (٢/٣٢٣) ــ.

وقال الترمذي عقب روايته للحديث: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان. =

. . . .

= سمعت محمداً (يعني البخاري) يقول: صالح بن حسان منكر الحديث، وصالح بن أبي حسان الذي روى عنه ابن أبي ذئب ثقة».

وقال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح، قال يحيى بن معين: صالح بن حيان (كذا، والصواب: حسان) ليس حديثه بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات».

وتعقبه السيوطي في الموضع السابق من اللآلىء بقوله: «قلت: الحديث أخرجه الترمذي من طريقه، وهو ضعيف، لكن لم يتهم بكذب».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بسعيد بن محمد الوراق، وسعيد تقدم في الحديث (٥٦٥) أنه: ضعيف، غير أنه لم يتفرد به كما سبق في التخريج، وليس هو علة الحديث، وكان الأولى بالحافظ الذهبي أن ينتقده بمثل ما انتقده به العلماء المتقدم نقل عباراتهم كالترمذي، والدارقطني، وابن الجوزي، وذلك بجعلهم علة الحديث تفرد صالح بن حسان به، وصالح تقدم في الحديث (٩٧٥) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لشدة ضعف صالح بن حسان، وضعف سعيد الوراق، ولم ينفرد به سعيد، بل تابعه آخرون كما تقدم، فيكون الحديث ضعيفاً جداً لحال صالح بن حسان الذي عليه مدار الحديث، والله أعلم.

١٠٠٦ــ حديث سعد بن طارق، عن أبيه مرفوعاً:

«نعمت الدار الدنيا لمن تزوّد منها لآخرته. . .» الحديث[١].

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، وفيه عبد الجبار بن وهب لا يُعرف.

---

(١) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

١٠٠٦ ــ المستدرك (٤/٣١٢ ــ ٣١٣): حدثنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، ثنا يحيى بن أيوب، ثنا عبد الجبار بن وهب، أنبأ سعد بن طارق، عن أبيه ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «نعمت الدار الدنيا لمن تزود منها لآخرته حتى يرضي ربه عز وجل، وبئست الدار لمن صدّته عن آخرته، وقصرت به عن رضا ربه. وإذا قال العبد: قبّح الله الدنيا، قالت الدنيا: قبّح الله أعصانا لربه».

تخريجه:

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/٨٩) من طريق يحيى بن أيوب، عن عبد الجبار، به نحوه، إلا أنه قال: «صرعته»، بدلاً من: «صدته».

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في العلل (٢/٣١٢ ــ ٣١٣ رقم ١٣٣٢).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بجهالة عبد الجبار بن وهب، وهو كذلك، فقد قال العقيلي في الموضع السابق: «مجهول، وحديثه غير محفوظ»، وقال ابن معين: لا أعرفه. / اللسان (٣/٣٩٠ رقم ١٥٥٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عبد الجبار بن وهب.

وأما قول الذهبي عن الحديث: «منكر»، فيعني به: تفرّد عبد الجبار هذا به، والله أعلم.

١٠٠٧ـ حديث أبـي أمامة مرفوعاً:

«إن العبد إذا مرض أوحى الله لملائكته: أنا قيدت عبدي بقيدين من قيودي، فإن أقبضه أغفر له، وإن (أعافه)[١] فحينئذ يقعد لا ذنب له»[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه عُفَيْر بن مَعْدان واه[٣].

---

(١) في (أ): (أعافيه)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله:(أوحى الله) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (قلت: فيه. . .) الخ في (ب)، والتلخيص: (قلت: عفير واه).

١٠٠٧ ـ المستدرك (٣١٣/٤): حدثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا أبو اليمان، ثنا عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبـي أمامة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «إن العبـد إذا مرض أوحى الله إلى مـلائكته: يا ملائكتي، أنا قيدت عبدي بقيد من قيودي، فإن أقبضه أغفر له، وإن أعافه فحينئذ يقعد ولا ذنب له».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٩٦/٨ رقم ٧٧٠١) من طريق أبـي اليمان، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٢٩١/٢): «فيه عفير بن معدان، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بعفير بن معدان، وهو:

عُفَـير بن معـدان الحمصي المؤذن ضعيف. / الكـامـل (٢٠١٦/٥ ـ ٢٠١٨)، والتقريب (٢٥/٢ رقم ٢٢٧)، وتهذيب الكمال (٩٤٢/٢ ـ =

. . . .

= ٩٤٣)، وإنما صار العزو لتهذيب الكمال لأن هذا الراوي ليس له ترجمة في تهذيب التهذيب.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عفير بن معدان.

ويشهد له حديث عقبة المتقدم برقم (٩٩٩)، ولفظه:

«ليس من عمل يوم إلا وهو يختم، فإذا مرض المؤمن قالت الملائكة: يا ربنا، عبدك فلان قد حبسته، فيقول الرب تعالى: (اختموا له على مثل عمله حتى يبرأ أو يموت)، وتقدم هناك أنه حسن لغيره من حديث عقبة بن عامر، وصحيح لغيره بشواهده، ومنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«ما من أحد من المسلمين يصاب ببلاء في جسده إلا أمر الله تعالى الحفظة الذين يحفظونه، قال: اكتبوا لعبدي في كل يوم وليلة مثل ما كان يعمل من الخير ما دام محبوساً في وثاقي».

ولحديث أبي أمامة شاهد آخر من حديث شداد بن أوس ـ رضي الله عنه ـ.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٢٣/٤).

والطبراني في الكبير (٣٣٦/٧ رقم ٧١٣٦).

كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش، عن راشد بن داود الصنعاني، عن أبي الأشعث الصنعاني، أنه راح إلى مسجد دمشق، وهجّر بالرواح، فلقي شداد بن أوس، والصنابحي معه، فقلت: أين تريدان يرحمكما الله؟ قالا: نريد ههنا إلى أخ لنا مريض نعوده، فانطلقت معهما حتى دخلا على ذلك الرجل، فقالا له: كيف أصبحت؟ قال: أصبحت بنعمة، فقال له شداد: أبشر بكفارات السيئات، وحط الخطايا، فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إن الله عز وجل يقول: إني إذا ابتليت عبداً من عبادي مؤمناً، فحمدني على ما ابتليته، فإنه يقوم من مضجعة =

. . . .

= ذلك كيوم ولدته أمه من الخطايا، ويقول الرب عز وجل: أنا قيدت عبدي، وابتليته، وأجروا له كما كنتم تجرون له وهو صحيح».

والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٢/٣٠٣ ـ ٣٠٤)، وعزاه أيضاً للطبراني في الأوسط، وقال: «كلهم من رواية إسماعيل بن عياش، عن راشد الصنعاني، وهو ضعيف في غير الشاميين»، وتعقبه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/١٤٥) بقوله: «فيه ذهول عن أن الصنعاني هذا ليس نسبة إلى صنعاء اليمن، وإنما هو منسوب إلى صنعاء دمشق ـ كما في التقريب ـ فهو شامي، وإسماعيل صحيح الحديث عنهم، فثبت الحديث، والحمد لله». اهـ.

قلت: وهذا تنبيه مهم في التفريق بين النسبة إلى صنعاء اليمن، وصنعاء دمشق، قال السمعاني ـ رحمه الله ـ في الأنساب (٨/٣٣١):

«صنعاء بلدة باليمن قديمة معروفة، ورد ذكرها في الحديث، وصنعاء قرية على باب دمشق خربت الساعة، وبقيت مزارعها، وهي على نهر الخلخال». اهـ.

وراشد هذا الذي روى عنه إسماعيل بن عياش ممن نسب إلى صنعاء دمشق، وهو راشد بن داود الصنعاني، أبو المهلب، أو أبو داود البَرْسَمي، صدوق له أوهام. / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٠ رقم ١٥٧)، والتقريب (١/٢٤٠ رقم ٢)، والتهذيب (٣/٢٢٥ رقم ٤٣١).

وأما إسماعيل بن عياش فتقدم في الحديث (٧٦٨) أنه: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، وهو هنا يروي عن راشد بن داود، وهما شاميان، وشيخ راشد هو أبو الأشعث الصنعاني، واسمه شراحيل بن آدة ـ بالمدّ، وتخفيف الدال ـ، وهو ثقة روى له مسلم. / ثقات ابن حبان (٤/٣٦٥ ـ ٣٦٦) والتهذيب (٤/٣١٩ رقم ٥٤٨)، والتقريب (١/٣٤٨ رقم ٣٥).

وعليه فالحديث صحيح لغيره بمجموع هذه الطرق، والله أعلم.

١٠٠٨ــ حديث (حذيفة)[١] مرفوعاً:

«النظرة سهم من سهام إبليس مسمومة، فمن تركها من خوف الله أثابه الله إيماناً يجد حلاوته في قلبه»[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه إسحاق بن عبد الواحد[٣] القرشي، وهو واه، وعبد الرحمن الواسطي، وقد ضعفوه.

---

(١) في (أ) و(ب): (أبي هريرة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (فمن تركها) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (ابن عبد الواحد) ليس في (ب).

١٠٠٨ ــ المستدرك (٣١٣/٤ ــ ٣١٤): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا إسحاق بن عبد الواحد القرشي، ثنا هشيم، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن محارب بن دثار، عن صلة بن زفر، عن حذيفة ــ رضي الله عنه ــ قال:

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «النظرة سهم من سهام إبليس مسمومة، فمن تركها من خوف الله أثابه الله جل وعز إيماناً يجد حلاوته في قلبه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١٩٥/١ رقم ٢٩٢).

وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص ١٣٩).

كلاهما من طريق إسحاق بن عبد الواحد، عن هشيم، به نحوه.

وخالف إسحاق أرطاةُ بن حبيب، فرواه عن هشيم، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، رفعه به نحوه.

أخرجه القضاعي في الموضع السابق برقم (٢٩٣). =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بإسحاق بن عبد الواحد القرشي، وعبد الرحمن الواسطي.

أما عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، أبو شيبة فتقدم في الحديث (٩٣٧) أنه: ضعيف.

وأما إسحاق بن عبد الواحد القرشي الموصلي فهو محدث مكثر مصنف، إلا أنه تكلم فيه أبو علي الحافظ النيسابوري فيما نقل عنه ابن الجوزي، فقال: متروك الحديث. وقال النسائي: لا أعرفه. وقال أبو زكريا الموصلي: كثير الحديث، رحال. . .، وصنف، وكتب الناس عنه. وذكره ابن حبان في الثقات. وروى الخطيب من طريق عبد الرحمن بن أحمد الموصلي، عن إسحاق هذا، عن مالك خبراً باطلاً، ثم قال ــ أي الخطيب ــ: الحمل فيه على عبد الرحمن، وإسحاق بن عبد الواحد لا بأس به، فتعقبه الذهبي بقوله: بل هو واه، وقال في موضع آخر: «متروك». اهـ. من الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٠٢/١ رقم ٣٢٣)، والميزان (١٩٤/١ رقم ٧٧٣)، والديوان (ص ١٨ رقم ٣٤١)، والتهذيب (٢٤٢/١ رقم ٤٥١)، والتقريب (٥٩/١ رقم ٤١٧) قلت: والذهبي ــ رحمه الله ــ اعتمد على عبارة أبي علي النيسابوري، والأليق بحال الرجل أنه صدوق حسن الحديث لتوثيق ابن حبان والخطيب له، وثناء الموصلي عليه، وعدم تفسير جرح من جرحه.

وأما الرواية الأخرى التي أخرجها القضاعي وفيها جعل الحديث من مسند ابن عمر، لا حذيفة ففي سندها أرطأة بن حبيب، ولم أجد من ذكره سوى ابن حبان في الثقات (١٣٧/٨)، ولم يذكر أنه روى عنه سوى إبراهيم بن سليمان بن حيان الكوفي، وهو الراوي لهذا الحديث عنه، ولم أجد من ذكره، فهذه المخالفة لا يعتدّ بها إلى أن تتبين حال هذين الراويين.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الرحمن الواسطي،

. . . .

= وأما إسحاق بن عبد الواحد فلا يعل به الحديث، لما تقدم من أنه حسن الحديث.

وله شاهد من حديث ابن عمر، وابن مسعود، وأبي أمامة، وعلي بن أبي طالب، وأنس بن مالك، وعائشة ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ.

١ ــ أما حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ يرفعه فلفظه:

«النظرة الأولى خطأ، والثانية عمد، والثالثة تدمر، نظر المؤمن إلى محاسن المرأة سهم من سهام إبليس مسموم، من تركها من خشية الله، ورجاء ما عنده أثابه الله بذلك عبادة تبلغه لذتها».

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/١٠١).

ومن طريقه ابن الجوزي في ذم الهوى (ص ١٣٩).

وهو من طريق أبي مهدي، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر، به.

وسنده ضعيف جداً، فيه أبو مهدي هذا واسمه سعيد بن سنان الحنفي، ويقال: الكندي الحمصي، وهو متروك. / الكامل (٣/١١٩٦ ــ ١١٩٩)، والتقريب (١/٢٩٨ رقم ١٩٢)، والتهذيب (٤/٤٦ ــ ٤٧ رقم ٧٤).

٢ ــ أما حديث ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٢١٤ رقم ١٠٣٦٢) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، رفعه بنحوه.

وسنده ضعيف، لأنه من طريق عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي راوي حديث حذيفة هذا، وتقدم أنه ضعيف.

٣ ــ وأما حديث أبي أمامة ــ رضي الله عنه ــ يرفعه فلفظه: =

. . . .

= «ما من مسلم ينظر إلى محاسن امرأة أول مرة، ثم يغض بصره، إلا أحدث الله له عبادة يجد حلاوتها».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٢٦٤)، واللفظ له.

والطبراني في الكبير (٨/٢٤٧ رقم ٧٨٤٢).

وابن عدي في الكامل (٥/١٨٠٠) كلاهما به نحوه.

وابن الجوزي في ذم الهوى (ص ١٣٨و١٣٩ و ١٤٠) من طريق الإمام أحمد بمثله، وطريق أخرى بنحوه.

جميعهم من طريق عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، به.

قال ابن عدي: «هذا بهذا الإسناد غير محفوظ».

وقال الهيثمي في المجمع (٨/٦٣): «فيه علي بن يزيد الألهاني وهو متروك».

قلت: علي بن يزيد ضعيف فقط ــ كما تقدم في الحديث (٨٨٥) ــ، وفي سنده أيضاً عبيد الله بن زحر، وتقدم في الحديث (٨٨٥) أيضاً أنه: صدوق يخطىء، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لأجلهما.

وحديث أبي أمامة هذا أخرجه أيضاً الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان ــ كما في الدر المنثور (٦/١٧٨) ــ.

٤ ــ وأما حديث علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ يرفعه فلفظه بنحوه.

أخرجه ابن الجوزي في المرجع السابق (ص ١٤٠) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي أيضاً، عن النعمان بن سعد، عن علي، به. =

. . . .

= وعبد الرحمن بن إسحاق تقدم أنه: ضعيف، وشيخه النعمان بن سعد لم يرو عنه سواه قال ذلك أبو حاتم، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٠/٤٥٣): «الراوي عنه ضعيف كما تقدم، فلا يحتج بخبره»، ولخص الحكم عليه في التقريب (٢/٣٠٤ رقم ١١٤٠) بقوله: «مقبول»، وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لأجلهما.

٥ ــ وأما حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق أيضاً (ص ٩٠ ــ ٩١) من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي، عن خصيف، عن أنس، رفعه بلفظ: «نظر الرجل إلى محاسن المرأة سهم مسموم من سهام إبليس».

وفي سنده عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي البالسي، الجزري، وهو متروك، اتهمه الإمام أحمد، وضرب على حديثه. وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. وقال ابن حبان: يأتي بالمقلوبات عن الثقات فيُكثر، والملزقات بالأثبات فيُفحش، وذكر حديثاً من طريقه، وقال: كتبناه عن عمر بن سنان، عن إسحاق بن خالد البالسي، عنه بنسخة، شبيهاً بمائة حديث مقلوبة، منها ما لا أصل له، ومنها ما هو ملزق بإنسان لم يرو ذلك البتَّة، لا يحل الاحتجاج به بحال. اهـ. من المجروحين (٢/١٣٨)، والميزان (٢/٦٣١ رقم ٥١١٢)، واللسان (٤/٣٤ رقم ٨٩).

قلت: وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجله.

٦ ــ وأما حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ.

فأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/٢٠٠٩).

وأبو نعيم في الحلية (٢/١٨٧).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضع السابق (ص ١٤٠).

كلاهما من طريق ابن عفير الأنصاري، ثنا شعيب بن سلمة، ثنا عصمة بن محمد، ثنا موسى بن عقبة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة قالت: قال =

. . . .

= رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ما من عبد يكف بصره عن محاسن امرأة، ولو شاء أن ينظر إليها نظر، إلا أدخل الله تعالى قلبه عبادة يجد حلاوتها».

والحديث بهذا الإسناد موضوع، فيه عصمة بن محمد بن فضالة بن عبيد الأنصاري، وتقدم في الحديث (٥٧٥) أنه: كذاب يضع الحديث.

وعليه فالحديث حسن لغيره بمجموع الطرق الصالحة للاعتبار مما تقدم، والله أعلم.

١٠٠٩ ـ حديث عمرو بن العاص:

أنه قال على المنبر: والله ما رأيت قوماً قط أرغب فيما كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يزهد فيه منكم، ترغبون (في الدنيا)[١]، وكان يزهد فيها... الحديث[٢].

قال: على شرط البخاري[٣].

قلت: صحيح[٤]، وليس على شرط واحد منهما.

---

(١) في (أ): (فيها)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (والله ما رأيت) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (ب): (على شرط البخاري ومسلم).

(٤) في (أ) معلق بهامشها ما نصه: «تأمل هذا الكلام فإن فيه شبه التناقض، وهو كذلك في الأصل الذي نقلت منه، ولعل أصل العبارة: قلت غير صحيح».

أقول: وليس في الكلام شيء من التناقض، لأن الحديث قد يكون صحيحاً، لكن ليس على شرط أحد من الشيخين.

١٠٠٩ ـ المستدرك (٤/٣١٥): أخبرنا أبو النضر الفقيه، وأبو الحسن العنزي، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا عبد الله بن صالح، ثنا الليث، حدثني يزيد بن أبي حبيب، أن علي بن رباح أخبره، أنه سمع عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ يقول على المنبر: والله ما رأيت قوماً قط أرغب فيما كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يزهد فيه منكم، ترغبون في الدنيا، وكان يزهد فيها، والله ما مر برسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ثلاث من الدهر إلا والذي عليه أكثر من الذي له.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٠٤): ثنا يحيى بن إسحاق، =

. . . .

= قال: ثنا ليث بن سعد، فذكره بنحوه، وفيه: ما أتت على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ليلة من دهره إلا كان الذي عليه أكثر مما له، فقال له بعض أصحاب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: قد رأينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يستسلف.

قال أحمد: وقال غير يحيى: والله ما مر برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ثلاثة من الدهر، إلا والذي عليه أكثر من الذي له.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٥٢٦ رقم ٢١٤٤) من طريق أبي هانىء، أنه سمع علي بن رباح يقول: سمعت عمرو بن العاص يخطب الناس يقول: يا أيها الناس، كان نبيكم ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أزهد الناس في الدنيا، وأصبحتم أرغب الناس فيها.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط البخاري، فوافقه الذهبي على الصحة، وخالفه في كونه على شرط أحد من الشيخين، وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

علي بن رباح بن قصير اللخمي، أبو عبد الله البصري ثقة روى له مسلم. / ثقات العجلي (ص ٣٤٦ رقم ١١٨٤)، والتقريب (٢/٣٦ ــ ٣٧ رقم ٣٣٩)، والتهذيب (٧/٣١٨ ــ ٣١٩ رقم ٥٤٠).

ويزيد بن أبي حبيب سويد، المصري، أبو رجاء تقدم في الحديث (٧٦٨) أنه ثقة فقيه روى له الجماعة.

والليث بن سعد تقدم في الحديث (٤٨٩) أنه: إمام مشهور ثقة ثبت فقيه.

وكاتبه عبد الله بن صالح تقدم في الحديث (٥٨٧) أنه: صدوق كثير الغلط، ولم يرو له أحد من الشيخين.

وعثمان بن سعيد الدارمي تقدم في الحديث (٨١١) أنه: إمام حافظ حجة، وهو في طبقة الشيخين. =

. . . .

= وشيخا الحاكم هما: أبو النضر الفقيه، وأبو الحسن العنزي.

أما أبو النضر الفقيه فاسمه: محمد بن محمد بن يوسف الطوسي، وتقدم في الحديث (٨١١) أنه: إمام حافظ فقيه علامة قدوة.

وأما أبو الحسن العنزي فاسمه: أحمد بن محمد بن عبدوس بن سلمة العنزي الطَّرائفي وهو صدوق ـ كما في السير (١٥/٥١٩ ـ ٥٢٠ رقم ٢٩٧) ـ.

ولم ينفرد عبد الله بن صالح عن الليث بالحديث، بل تابعه شيخ الإمام أحمد يحيى بن إسحاق، عن الليث، به.

واسمه يحيى بن إسحاق البجلي، أبو زكريا، ويقال: أبو بكر السِّيلَحيني ـ بمهملة ممالة، وقد تصير ألفاً ساكنة، وفتح اللام، وكسر المهملة، ثم تحتانية ساكنة، ثم نون ـ، وهو صدوق روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٩/١٢٦ رقم ٥٣٢)، والتهذيب (١١/١٧٦ ـ ١٧٧ رقم ٣٠٣)، والتقريب (٢/٣٤٢ رقم ١٠).

وهذه المتابعة بالإضافة لرواية ابن حبان لبعض من الحديث من طريق أخرى، عن علي بن رباح، عن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه عبد الله بن صالح وهو ضعيف الحديث، ولكنه لم ينفرد به، فيكون الحديث حسناً لغيره بمتابعة يحيى بن إسحاق له، والحديث من طريق الحاكم ليس على شرط أحد من الشيخين على مراد الذهبي، لأنهما لم يخرجا لعبد الله بن صالح، والله أعلم.

١٠١٠ـ حديث أنس مرفوعاً:

«يكون لي آخر الزمان عباد جهال، وقرّاء فسقة».

قلت: فيه يوسف بن عطية هالك.

١٠١٠ ـ المستدرك (٣١٥/٤): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، حدثني أبو الفضل محمد بن الحسين القطان، ثنا محمد بن مقاتل المروزي، ثنا يوسف بن عطية ـ وكان من أهل السنة ـ، عن ثابت، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الآجري في «أخلاق العلماء» (ص ٧٢ رقم ١٣٠).

وابن حبان في المجروحين (١٣٥/٣).

وابن عدي في الكامل (٢٦١٠/٧).

وأبو نعيم في الحلية (٣٣١/٢ ـ ٣٣٢).

جميعهم من طريق يوسف بن عطية، به، ولفظ الآجري نحوه، ولفظ الباقين مثله، إلا أن لفظ أبي نعيم فيه: «سيكون...» والباقي مثله.

قال أبو نعيم عقبه: «هذا حديث غريب من حديث ثابت، لم نكتبه إلا من حديث يوسف بن عطية، وهو قاضي بصري في حديثه نكارة».

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بيوسف بن عطية الصفار، وتقدم في الحديث (٨٧٨) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف يوسف بن عطية، وقد حكم عليه الألباني بالوضع في سلسلته الضعيفة (٤٤٥/١ رقم ٤٤٧).

١٠١١ ـ حديث أبـي بكر بن أبـي مريم: حدثنا ضمرة بن حبيب، عن أبـي الدرداء مرفوعاً: «إن الله يحب كل قلب حزين».

قال: صحيح.

قلت: مع ضعف أبـي بكر: منقطع.

١٠١١ ـ المستدرك (٣١٥/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عوف الطائي، ثنا المغيرة، ثنا أبو بكـر بن أبـي مريم، ثنـا ضمرة بن حبيب، عن أبـي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قال، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٧١/٢).

والطبراني في مسند الشاميين (ص ٢٩٤).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٩٠/٦).

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١٤٩/٢ ـ ١٥٠ رقم ١٠٧٥).

جميعهم من طريق أبـي بكر بن أبـي مريم، به مثله.

ومن هذه الطريق أخرجه أيضاً ابن أبـي الدنيا في كتاب «الهم والحزن»، وابن عساكر في تاريخه، وأبو محمد المخلدي في «الفوائد» كما في الضعيفة للألباني (٤٩٣/١) ـ.

وأخرجه البزار في مسنده (٢٤٠/٤ رقم ٣٦٢٤).

والطبراني في مسند الشاميين (ص ٤٠١).

كلاهما من طريق عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالـح، عن ضمرة بن حبيب، به مثله، وذكـره الهيثمي في المجمع (٣٠٩/١٠ ـ ٣١٠)، وعزاه أيضاً للطبراني في الكبير، وقال: «إسنادهما حسن». =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بالانقطاع، وضَعْف أبي بكر بن أبي مريم.

أما الانقطاع فيقصد به بين ضمرة بن حبيب، وأبي الدرداء، لأن أبا الدرداء توفي في خلافة عثمان ـ رضي الله عنهما ـ سنة اثنتين وثلاثين.

أما ضمرة بن حبيب بن صهيب الزُّبيدي، أبو عتبة الحمصي، فإنه ثقة، وكانت وفاته سنة ثلاثين ومائة، فالفرق بين وفاته ووفاة أبي الدرداء يقرب من مائة عام، ومثل هذا الفرق يستبعد معه أن يكون سمع منه، خاصة إذا ما أضيف إليه سِنّ التحمل، إلا أن يكون من المعمرين. ولم أجد من وصفه بذلك. / انظر الجرح والتعديل (٤/٤٦٧ رقم ٢٠٥١)، والتهذيب (٤/٤٥٩ رقم ٧٩٢)، و(٨/١٧٦)، والتقريب (١/٣٧٤ رقم ٢٥).

وأما أبو بكر بن أبي مريم فتقدم في الحديث (٧١٢) أنه ضعيف، غير أنه لم ينفرد بالحديث كما سبق، بل تابعه معاوية بن صالح.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع المتقدم بيانه، وأما أبو بكر بن أبي مريم فتقدم أنه لم ينفرد بالحديث، والله أعلم.

١٠١٢ـ حديث أسماء بنت عُمَيْس مرفوعاً:

«بئس العبد (عبد)[١] تخيّل (و)[١] اختال، ونسي الكبير المتعال. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: إسناده مظلم.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

١٠١٢ ـ المستدرك (٣١٦/٤): حدثنا علي بن بندار الزاهد، حدثني أبو بكر محمد بن سليمان بن يوسف السليطي، ثنا علي بن سعيد النسوي، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا هاشم بن سعيد الكوفي، ثنا زيد بن عبد الله الخثعمي، عن أسماء بنت عميس الخثعمية ـ رضي الله عنها ـ قالت: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «بئس العبد عبد تخيل واختال، ونسي الكبير المتعال. بئس العبد عبد سهى، ولهى، ونسي المبدأ والمنتهى. بئس العبد عبد بغى وعتا، ونسي المقابر والبُلى. بئس العبد عبد يختل الدنيا بالدين. بئس العبد يختل الدين بالشبهات. بئس العبد عبد يصده الرعب عن الحق. بئس العبد عبد طَمَع يقوده. بئس العبد عبد هوى «يضله».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث ليس في إسناده أحد منسوب إلى نوع من الجرح، وإذا كان هكذا، فإنه صحيح، ولم يخرجاه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (١٤٢/٧ ـ ١٤٤ رقم ٢٥٦٥) في صفة القيامة، باب منه.

وابن أبي عاصم في السنة (١٠/١ ـ ١١ رقم ١٠).

والطبراني في الكبير (١٥٦/٢٤ ـ ١٥٧ رقم ٤٠١). =

. . . .

= ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١/ ٤٥٥).

جميعهم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن هاشم بن سعيد، به، ولفظ ابن أبي عاصم مختصر، ولفظ الترمذي والطبراني نحوه، وعندهما زيادة:

«بئس العبد عبد تجبّر واعتدى، ونسي الجبار الأعلى».

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي».

وذكر التبريزي في «مشكاة المصابيح» (١٤١٥/٣) أن البيهقي أخرجه أيضاً في شعب الإيمان، وقال ـ أي البيهقي ـ: «ليس إسناده بالقوي».

ثم أخرجه المزي في الموضع السابق من طريق شاذ بن فياض، عن هاشم، عن زيد بن عطية السلمي، عن أسماء، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «إسناده مظلم».

وفي سنده زيد الخثعمي، كذا عند الترمذي، وابن أبي عاصم، والطبراني، وفي المستدرك وتلخيصه: زيد بن عبد الله الخثعمي، وفي رواية شاذ بن فياض المتقدمة عند المزي في تهذيب الكمال نسبه: هكذا: زيد بن عطية السلمي، وعلى هذا جرى في التهذيب (٤١٨/٣ ـ ٤١٩ رقم ٧٦٧)، والتقريب (١/ ٢٧٦ رقم ١٩٧) فقال: زيد بن عطية الخثعمي، أو السلمي، وقال في التقريب: «مجهول».

وفي سنده أيضاً هاشم بن سعيد، أبو إسحاق الكوفي، ثم البصري، وهو: ضعيف. / الكامل (٧/ ٢٥٧٣ ـ ٢٥٧٤)، والتقريب (٢/ ٣١٤ رقم ٣٧)، والتهذيب (١١/ ١٧ ـ ١٨ رقم ٣٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة زيد الخثعمي، وضعف هاشم بن سعيد. =

. . . .

=

وله شاهد من حديث نعيم بن همار الغطفاني.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١٤٢٩).

وابن أبي عاصم في السنة (١/١٠ رقم ٩).

كلاهما من طريق طلحة بن زيد الرقي، عن ثور بن يزيد، عن يزيد، عن يزيد بن شريح، عن نعيم بن همار الغطفاني، رفعه، ولفظ ابن عدي نحوه، ولفظ ابن أبي عاصم مختصر.

وذكره السيوطي في الجامع الصغير (٣/٢١١ ـ ٢١٢ رقم ٣١٧٩) وعزاه للطبراني، والبيهقي في شعب الإيمان، ورمز له بالضعف.

قلت: والحديث بهذا الإسناد موضوع، في سنده طلحة بن زيد الرقي، وتقدم في الحديث (٥٢٠) أنه: يضع الحديث، والله أعلم.

١٠١٣ـ حديث بلال مرفوعاً:

«يا بلال، إلق الله فقيراً، (ولا تلقه)[١] غنياً. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: واه.

---

(١) في (أ) و(ب): (ولا تلقاه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠١٣ ـ المستدرك (٣١٦/٤): حدثنا أبوعلي الحسين بن علي الحافظ، ثنا أبوعبد الله الحسين بن موسى بن خلف الرسعي، ثنا أبوفروة يزيد بن محمد الرهاوي، ثنا أبي، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي سعيد الخدري، عن بلال ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ:

«يا بلال إلق الله فقيراً، ولا تلقه غنيا»، قال: قلت: وكيف لي بذلك يا رسول الله؟ قال: «إذا رزقت فلا تخبأ، وإذا سئلت فلا تمنع»، قال: قلت: وكيف لي بذلك يا رسول الله؟ قال: «هو ذاك، وإلا فالنار».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن السني في القناعة (ص ٣٨ رقم ٥٣) من طريق أبي فروة يزيد بن محمد، به مثله، وقرن معه طريقاً أخرى يرويها يزيد بن سنان، ثنا أبي، ثنا عطاء، عن بلال، به. وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٢٣/١ ـ ٣٢٤ رقم ١٠٢١) من طريق طلحة بن زيد، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن أبي سعيد الخدري، عن بلال ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال لي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا بلال مت فقيراً، ولا تمت غنياً»، قلت: وكيف بذاك؟ قال: «ما رزقت فلا تخبأ، وما سئلت فلا تمنع»، فقلت: يا رسول الله، كيف لي بذاك؟ فقال: «هو ذاك، أو النار».

وأخرجه أيضا برقم (١٠٢٢) بإسناده عن أبي سعيد، عن بلال، قال: دخل علي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وعندي شيء من تمر، فقال: =

. . . .

= «ما هذا؟!» فقلت: ادخرناه لشتائنا، فقال: «أما تخاف أن ترى له بخاراً في جهنم».

وأخرجه أيضاً أبو الشيخ في كتاب «الثواب» ـ كما في الترغيب (٢/٤٠) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «واه»، والحديث هنا من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، ويروي الحديث عن أبيه محمد، وأبوه يرويه عن أبيه يزيد بن سنان الرهاوي الذي تقدم في الحديث (٥٩٤) أنه: ضعيف.

وابنه محمد ليس بالقوي. / الكامل (٦/٢٢٦٣ ـ ٢٢٦٤)، والتهذيب (٩/٥٢٤ ـ ٥٢٥ رقم ٨٦٠)، والتقريب (٢/٢١٩ رقم ٨٢٥).

ورواية الطبراني للحديث من طريق يزيد بن سنان أيضا، إلا أن فيها اختلافاً عن رواية الحاكم، فيزيد عند الحاكم يروي الحديث عن عطاء بن أبي رباح، وعند الطبراني يرويه عن أبي المبارك، لكن الراوي للحديث عنه عند الطبراني هو طلحة بن زيد القرشي، ولا يعوّل على روايته لأنه يضع الحديث كما تقدم بيان ذلك في الحديث رقم (٥٢٠).

وأما رواية ابن السني الأخرى التي فيها رواية يزيد بن سنان للحديث عن أبيه، عن عطاء، عن بلال، فلست أدري هل الاختلاف من يزيد مع ضعفه، أو من شيخ ابن السني، أو شيخ شيخه، فإني لم أجد لهما ترجمة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف يزيد بن سنان، وابنه محمد.

وأما رواية الطبراني ففي سندها طلحة بن زيد وهو يضع الحديث كما تقدم، مع مخالفته لرواية الحاكم هذه.

وأما رواية ابن السني فمدارها أيضاً على يزيد بن سنان، وسواء كان الاختلاف منه، أو ممن دونه فهي ضعيفة أيضاً، والله أعلم.

١٠١٤ ــ حديث حذيفة مرفوعاً:

«(من أصبح و)[١] الدنيا أكبر همّه فليس من الله في شيء، ومن لم يتق الله فليس من الله في شيء...» الحديث.

قلت: فيه إسحاق بن بشر البخاري، وهو (عدم)[٢]، وأحسب الخبر موضوعاً.

---

(١) في (أ): (من جعل)، وفي (ب) بياض بقدرها، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ) و(ب): (عقيم)، وما أثبته من التلخيص المخطوط والمطبوع.

١٠١٤ ــ المستدرك (٣١٧/٤): حدثنا جعفر بن محمد الخلدي، ثنا الحسن بن علي القطان، ثنا إسماعيل بن العطار، ثنا إسحاق بن بشر، ثنا سفيان الثوري، عن الأعمش عن شقيق (بن) سلمة، عن حذيفة ــ رضي الله عنه ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال:

«من أصبح والدنيا أكبر همه فليس من الله في شيء، ومن لم يتق الله فليس من الله في شيء، ومن لم يهتم للمسلمين عامة فليس منهم».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الخطيب في تاريخه (٣٧٣/٩) من طريق إسحاق بن بشر، به مختصراً بلفظ: «من أصبح وهمه الدنيا فليس من الله في شيء».

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الموضـوعات (١٣٢/٣)، وقال:

«هذا حديث لا يصح والمتهم به إسحاق، قال الـدارقطني: كـذاب، متروك، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب»: وتعقبه السيوطي بطريقين آخرين للحديث عن حذيفة، وبطرق أخرى عن غير حذيفة سيأتي ذكرها، ثم قال: «فبان بهذا =

. . . .

= بـراءة إسحـاق من عهـدتـه». / الـلآلىء (٢/٣١٧)، ولم يتعقبـه ابن عراق بشيء.

وأما الطريقان اللذان ذكرهما السيوطي عن حذيفة فهما:

١ ـ قال: هناد بن السري في الزهد: حدثنا قبيصة، عن سفيان، عن أبان، عن أبـي العالية، عن حذيفة ـ أراه قد رفعه ـ قال: «من أصبح وأكبر همه غير الله فليس من الله في شيء».

قلت: وهذا الحديث ليس في المطبوع من الزهد لهناد.

٢ ـ قال السيوطي أيضاً: قال ابن لال في «مكارم الأخلاق»: أنبأنا أحمد بن عبيد، حدثنا إبراهيم بن الحسين، حدثنا الجعفـري، حدثنـا (عبـد الله) بن سلمة بن أسلم، (عن عقبـة) بن شدّاد الجُمَحي، عن حذيفة بن اليمان رفعه: «من أصبـح والدنيا أكبر همه فليس من الله في شيء».

دراسة الإسناد:

الحـديث أخـرجـه الحـاكـم، ولـم يتكلم عنـه بشيء، وأعلّه الـذهبـي بإسحاق بن بشر، ثم قال: «وأحسب الخبر موضوعاً».

وإسحاق هذا هو: ابن بشر البخاري، أبو حذيفة، وقد كذّبه ابن المديني، وابن أبـي شيبة، والدارقطني، وقال ابن حبان، والنقّاش: يضع الحديث. وقـال ابن الجوزي: أجمعـوا عـلى أنـه كـذاب. / انـظر المجـروحـين (١/١٣٥)، والميزان (١/١٨٤ رقم ٧٣٩)، واللسان (١/٣٥٤ ـ ٣٥٥ رقم ١٠٩٦).

والتقريب (١/٣١ رقم ١٦٤)، والتهذيب (١/٩٧ ـ ١٠١ رقم ١٧٤).

وأما الطريق التي رواها هناد، وذكرها عنه السيوطي، ففي سندها أبان بن أبـي عيّاش فيروز البصـري، أبو إسمـاعيل العبـدي، وهو متـروك. / الكـامل (١/٣٧٢ ـ ٣٧٨)، والتقريب (١/٣١ رقم ١٦٤)، والتهذيب (١/٩٧ ـ ١٠١ رقم ١٧٤). =

. . . .

= وأما الطريق الأخرى التي ذكر السيوطي أن ابن لال أخرجها في مكارم الأخلاق، ففي سندها عبد الله بن سلمة بن أسلم، وقد ضعّفه الدارقطني وغيره، وقال أبو نعيم: متروك. اهـ. من الميزان (٢/ ٤٣١ رقم ٤٣٦٢).

وشيخ ابن سلمة هو عقبة بن شداد لا يعرف، قاله الذهبي في الميزان (٣/ ٨٥ رقم ٥٦٨٧)، وقال في هذا الموضع عن عبد الله بن سلمة: «منكر الحديث».

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم موضوع لنسبة إسحاق بن بشر إلى الكذب ووضع الحديث. والإسنادان الآخران اللذان أخرجهما هناد، وابن لال ضعيفان جدا؛ لما تقدم في دراسة الإسناد عنهما، وكذا قال الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ رقم ٣٠٩).

وللحديث شاهد من حديث أبي ذر، وأنس، وابن مسعود ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ٢٩٤ رقم ٤٧٤) من طريق يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي ذر قال، قال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«من أصبح وهمه الدنيا، فليس من الله في شيء، ومن لم يهتمّ بالمسلمين، فليس منهم، ومن أعطى الذُّلَّ من نفسه طائعاً غير مكره، فليس منا».

قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٤٨): «فيه يزيد بن ربيعة الرحبي، وهو متروك».

وأما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، فذكره السيوطي في اللآلىء (٢/ ٣١٦ و٣١٦ ـ ٣١٧) من طريقين، أخرج الأولى منهما: ابن النجار، والثانية: المُخَلِّص، ومن طريقه ابن النجار، وفي الطريق الأولى أبان بن =

. . . .

= أبي عياش وتقدم قريباً أنه: متروك، وفي الأخرى وهب بن راشد الرّقي وهو متروك، قال ذلك الدارقطني، وقال أبو حاتم: منكر الحديث حدث بأحاديث بواطيل. وقال العقيلي: منكر الحديث. وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به بحال. وقال ابن عدي: ليس حديثه بالمستقيم، أحاديثه كلها فيها نظر. اهـ. من الكامل (٧/٢٥٢٩ ـ ٢٥٣٠)، واللسان (٦/٢٣٠ ـ ٢٣١ رقم ٨٢٣).

وأما حديث ابن مسعود فهو الآتي بعد حديثين برقم (١٠١٨)، وهو: موضوع.

وبالجملة فالحديث لا يثبت بشيء من هذه الطرق لأن أمثلها ضعفه شديد كما تقدم والله أعلم.

١٠١٥ ـ حديث أبـي ذر مرفوعاً:

«من (شان)(١) على مسلم. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: سنده مظلم.

---

(١) في (أ): (سل)، وفي (ب): (سال)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠١٥ ـ المستدرك (٣١٨/٤): حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ثنا محمد بن أحمد بن برد الأنطاكي، ثنا محمد بن عيسى بن الطباع، ثنا أبو معاوية، ثنا عبد الله بن ميمون، عن موسى بن مسكين، عن أبـي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من شان على مسلم كلمة يشينه بها بغير حق أشانه الله بها في النار يوم القيامة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبـي الدنيا في كتاب «الصمت» (ص ٣٦٠ رقم ٢٥٨) من طريق علي بن الجعد، عن أبـي معاوية، به نحوه، إلا أنه قال: «من أشاد».

وذكره الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (١٥١/٣)، وعزاه أيضاً للطبراني في مكـارم الأخلاق، ولم أجـده في المطبـوع، ثم قال العـراقي: «فيه عبد الله بن ميمون، فإن يكن القداح، فهو متروك».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «سنده مظلم»، على عادته في الإسناد الذي يوجد فيه مجاهيل.

وهذا الإسناد فيه موسى بن مسكين الذي يروي الحديث عن أبـي ذر، ولم أجد من ذكره حتى ابن حبان في كتاب الثقات برغم شموله لكثير من المتقدمين من أمثاله إلا أني لم أجده قد ذكره.

=

. . . .

= والراوي عنه عبد الله بن ميمون، فإن كان القداح فقد تقدم في الحديث (٥٦٣) أنه منكر الحديث متروك، وإن كان غيره فلم أستطيع تمييزه عن سواه لأن في طبقته رواة آخرين بهذا الاسم. / انظر التهذيب (٦/٤٩)، واللسان (٣/٣٦٨ ـ ٣٦٩).

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم أن في سنده موسى بن مسكين ولم أجد من ترجمه، وعبد الله بن ميمون ولم أستطع تمييزه عن غيره، والحكم على الحديث متوقف على معرفة حاليهما، والله أعلم.

١٠١٦ـ حديث أبـي بن كعب مرفوعاً:

«بشـر أمتي بـالسنـاء، والـرفعـة، والتمكـين في البـلاد، ما لم يطلبوا الدنيا بعمل الآخرة. . .» الحديث[1].

قال: صحيح.

قلت: فيه من الضعفاء محمد بن أَشْرس السلمي، وغيره.

---

(١) من قوله: (والتمكين) إلى هنا ليس في (ب).

١٠١٦ ـ المستدرك (٣١٨/٤): حدثنا أبو علي الحسن بن محمد بن الحسين القاري، حدثني خالي محمد بن الأشرس السلمي، ثنا عبد الصمد بن حسان، ثنا سفيان الثوري، حدثني أبو سلمة الخراساني، عن الربيع بن أنس، عن أبـي العالية، عن أبـيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ:

«بشر أمتي بالسناء، والرفعة، والتمكين في البلاد، ما لم يطلبوا الدنيا بعمل الآخرة، فمن طلب الدنيا بعمل الآخرة لم يكن له في الآخرة من نصيب».

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٣١١/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا زيد بن الحباب، ثنا سفيان الثوري، عن المغيرة الخراساني (وهو أبو سلمة)، فذكره بنحوه، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبـي.

والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٣٤/٥ مرتين).

وابنه عبد الله في زوائده على المسند في الموضع نفسه.

ومن طريق أحمد أخرجه الخطيب في الموضح (٤١٨/٢).

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٩٠/١٠).

=

. . . .

= والخطيب في الموضح أيضاً (٢/٤١٧).

. والبغوي في شرح السنة (١٤/٣٣٥ رقم ٤١٤٥).

جميعهم من طريق سفيان، به نحوه، إلا أن الربيع بن أنس سقط من إسناد البغوي.

وأخرجه أحمد أيضاً في الموضع السابق.

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٩/٤٢).

وأخرجه ابن حبان (ص ٦١٨ رقم ٢٥٠١).

والدولابي في الكنى (١/١٨٠).

وأبو نعيم في الحلية (١/٢٥٥).

والبغوي في شرح السنة (٤/٣٣٤ ـ ٣٣٥ رقم ٤١٤٤).

جميعهم من طريق عبد العزيز بن مسلم، عن الربيع بن أنس، به نحوه.

وأخرجه أحمد في الموضع السابق من طريق قبيصة، عن سفيان، عن أيوب، عن أبي العالية، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه من الضعفاء محمد بن أشرس السلمي، وغيره».

ومحمد بن أشرس السلمي النيسابوري متروك ـ كما قال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص ٢٦٦ رقم ٣٦٠٦).

وقال في الميزان (٣/٤٨٥ ـ ٤٨٦ رقم ٧٢٤٦): «متهم في الحديث»، وذكر أنه تركه ابن الأخرم الحافظ، وغيره، وذكر عن أبي الفضل السليماني أنه قال: لا بأس به. وفي اللسان (٥/٨٤ رقم ٢٧٣) ذكر أن الدارقطني ضعفه. =

. . . .

= وأما قول الذهبي: «وغيره» فيقصد به عبد الصمد بن حسان المروزي، ويقال: المروروذي، الذي روي عن الإمام أحمد أنه تركه، لكن دافع عنه الذهبي في الميزان (٢/٦٢٠ رقم ٥٠٧١) بقوله: «لم يصح هذا» يعني النقل عن الإمام أحمد وقال: «هو صدوق ــ إن شاء الله ــ»، ونقل عن البخاري أنه قال: كتبت عنه، وهو مقارب، وذكر في اللسان (٤/٢٠ رقم ٥٣) أن ابن حبان وثقه، وعليه فيكون الذهبي قد تراجع عن تضعيفه بما سبق نقله عنه من الحكم عليه بقوله: «صدوق». ولم ينفرد محمد بن أشرس بالحديث، فإنه روي من طرق أخرى تقدم ذكرها، ومنها الطريق التي أخرجها الحاكم نفسه، وصححها، وأقره الذهبي.

والحديث كما تقدم يرويه الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب ــ رضي الله عنه ــ.

وأبو العالية اسمه رُفَيع ــ بالتصغير ــ، ابن مهران الرياحي، وهو ثقة كثير الإرسال، من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٣/٥١٠ رقم ٢٣١٢)، والتقريب (١/٢٥٢ رقم ١٠٥)، والتهذيب (٣/٢٨٤ رقم ٥٣٩).

والربيع بن أنس البكري، ــ أو ــ الحنفي صدوق، قال أبو حاتم: صدوق، وهو أحب إلي في أبي العالية من أبي خلدة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال العجلي: بصري صدوق، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً، وقال ابن معين: كان يتشيع فيفرط. اهـ. من الجرح والتعديل (٣/٤٥٤ رقم ٢٠٥٤).

والتهذيب (٣/٢٣٨ ــ ٢٣٩ رقم ٤٦١).

قلت: وقد دفع تهمة التشيع هذه الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (١/٣٩٧ ــ ٤٠٠)، وشكك في ثبوت هذا القول عن ابن معين، ورجح أن هذا الراوي صدوق. =

. . . .

= والحديث رواه عن الربيع اثنان أخوان هما: عبد العزيز بن مسلم، وأبو سلمة المغيرة بن مسلم، الخراسانيان.

أما عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلي ـ بفتح القاف، وسكون المهملة، وفتح الميم مخففاً ـ، أبو زيد المروزي، ثم البصري، فهو ثقة، وثقه ابن معين، وأبو حاتم والعجلي، وغيرهم، وروى له الشيخان. / الجرح والتعديل (٥/٣٩٤ ـ ٣٩٥ رقم ١٨٣١)، والتهذيب (٦/٣٥٦ ـ ٣٥٧ رقم ٦٨٠).

وأما أخوه المغيرة فهو صدوق. / الجرح والتعديل (٨/٢٢٩ رقم ١٠٣١)، والتقريب (٢/٢٧٠ رقم ١٣٢٧)، والتهذيب (١٠/٢٦٨ ـ ٢٦٩ رقم ٤٨١).

وعن المغيرة رواه سفيان الثوري وتقدم في الحديث (٦٥٧) أنه: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

وعن عبد العزيز رواه عبد الرحمن بن مهدي، وتقدم في الحديث (٦٥٧) أيضاً أنه: ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث.

وعن سفيان رواه عبد الرزاق وغيره، وعبد الرزاق تقدم في الحديث (٩٨٤) أنه: ثقة حافظ عمي فتغير، ورواه عن عبد الرزاق وعبد الرحمن: الإمام أحمد في المسند كما تقدم.

وقد تابع الربيع عليه أيوب السختياني عند الإمام أحمد كما تقدم.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم هذا ضعيف جداً لشدة ضعف محمد بن أشرس، وأما عبد الصمد بن حسان فلا يثبت جرحه كما تقدم تفصيله، والحديث صحيح لغيره كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

١٠١٧ــ حديث عبد الله مرفوعاً:

«تحفة المؤمن: الموت».

قال: صحيح.

قلت: فيه (ابن)[١] زياد، وهو الإفريقي، وهو ضعيف[٢].

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في (ب): (قلت: ابن زياد الافريقي ضعيف)، وما أثبته من (أ).

١٠١٧ ــ المستدرك (٤/٣١٩): أخبرنا الحسن بن حكيم المروزي، أنبأ أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ عبد الله، أخبرني يحيى بن أيوب، عن بكر بن عمرو، عن عبد الرحمن بن زياد، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال، فذكره بلفظه.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق عبد الله بن المبارك، عن يحيى بن أيوب، به.

وابن المبارك أخرجه في الزهد (ص ٢١٢ رقم ٥٩٩) بمثل لفظه هنا.

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (١/٣٠٨ رقم ٣٤٧).

وأبو نعيم في الحلية (٨/١٨٥).

والقضاعي في مسند الشهاب (١/١٢٠ ــ ١٢١ رقم ١٥٠).

والبغوي في شرح السنة (٥/٢٧١ رقم ١٤٥٤).

جميعهم من طريق ابن المبارك، به مثله.

وذكره في مشكاة المصابيح (١/٥٠٥) وعزاه للبيهقي في الشعب.

وذكره المنذري في الترغيب (٤/١٦٨) وقال: «رواه الطبراني بإسناد جيد». =

. . . .

= وذكره الهيثمي في المجمع (٢/ ٣٢٠) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بضعف الإفريقي، وهو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، الإفريقي ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً. / الكامل (٤/ ١٥٩٠ ـ ١٥٩١)، والتقريب (١/ ٤٨٠ رقم ٩٣٨)، والتهذيب (٦/ ١٧٣ ـ ١٧٦ رقم ٣٥٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الإفريقي في حفظه، وأما طريق الطبراني التي تقدم كلام المنذري والهيثمي عنها فإن كانت من طريق الإفريقي فهي ضعيفة، وإلا فتنظر، والله أعلم.

١٠١٨ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً:

«من أصبح وهمه غير الله، فليس من الله في شيء...» الحديث.

قلت: فيه إسحاق بن بشر، ومقاتل بن سليمان[١]، وليسا بثقتين، ولا صادقين.

---

(١) قوله: (ابن سليمان) ليس في (ب).

١٠١٨ ـ المستدرك (٣٢٠/٤): حدثنا عبد الباقي بن قانع الحافظ ببغداد، ثنا عبيد الله بن أحمد بن الحسن المروزي، ثنا إسحاق بن بشر، ثنا مقاتل بن سليمان، عن حماد، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «من أصبح وهمه غير الله، فليس من الله في شيء، ومن لم يهتم للمسلمين، فليس منهم».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو القاسم بن بشران في أماليه ـ كما في اللآلىء للسيوطي (٣١٧/٢) ـ من طريق عبد الباقي بن قانع، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بإسحاق بن بشر، ومقاتل بن سليمان.

أما إسحاق بن بشر فتقدم في الحديث (١٠١٤) أنه كذاب يضع الحديث.

وأما مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، الخراساني، أبو الحسن البلخي، فقد كذبوه، وهجروه، ورمي بالتجسيم. / الكامل (٢٤٢٧/٦ ـ ٢٤٣١)، والتقريب (٢٧٢/٢ رقم ١٣٤٦)، والتهذيب (٢٧٩/١٠ ـ ٢٨٥ رقم ٥٠١).

=

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة إسحاق ومقاتل إلى الكذب.

وللحديث شواهد تقدم ذكرها في الحديث رقم (١٠١٤)، لكن لا يثبت الحديث بشيء منها، لأن أمثلها شديد الضعف كما مر هناك، والله أعلم.

١٠١٩ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«هكذا الإخلاص» ـ يشير بإصبعه التي تلي الإبهام... الحديث[١].

قال: صحيح.

قلت: ذا منكر بمرّة.

---

(١) من قوله: (يشير) إلى هنا ليس في (ب).

١٠١٩ ـ المستدرك (٤/٣٢٠): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ الحسن بن علي بن زياد، ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، ثنا سليمان بن بلال، عن عباس بن عبد الله بن معبد بن عباس، عن أخيه إبراهيم، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قال: «هكذا الإخلاص»، يشير بإصبعه التي تلي الإبهام، «وهذا الدعاء»، فرفع يديه حذو منكبيه، «وهكذا الابتهال» فرفع يديه مدّاً.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بالنكارة، وذلك لتفرد الحسن بن علي بن زياد به، حيث لم أجد من تابعه عليه، وهو الحسن بن علي بن زياد السُرّي، ذكره المزي في تهذيب الكمال (٢/٨٣٩) في الرواة عن عبد العزيز الأويسي، وذكره السمعاني في الأنساب (٧/١٣٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وترجمته عنده هكذا: «والحسن بن علي بن زياد السُرّي، يروي عن أحمد بن الحسن اللهبي، حدث عنه أبو بكر بن إسحاق الصِّبغي النيسابوري»، وعليه فهو مجهول.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة الحسن بن علي بن زياد، وتقدم بيان أن النكارة التي ذكرها الذهبي لتفرد الحسن هذا بالحديث، والله أعلم.

١٠٢٠ـ حديث علي مرفوعاً:

«إن أهـل المعـروف في الـدنيـا، هم أهـل المعـروف في الآخرة»(١).

قال: صحيح.

قلت: فيه الأَصْبَـغ بن نُباتة، وهو واه، وحِبّان بن علي، وقد ضعفوه(٢).

---

(١) من قوله: (في الدنيا) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (ب): (قلت: فيه الأصبغ بن نباتة واه).

١٠٢٠ ـ المستدرك (٤/٣٢١): حدثنا محمد بن صالح بن هانىء، ثنا جعفر بن محمد بن سوار، ثنا عبد الرحمن بن القاسم الكوفي بمصر، ثنا حبان بن علي، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا علي، اطلبوا المعروف من رحماء أمتي تعيشوا في أكنافهم، ولا تطلبوه من القاسية قلوبهم، فإن اللعنة تنزل عليهم. يا علي، إن الله تعالى خلق المعروف، وخلق له أهلاً، فحببه إليهم، وحبب إليهم فعاله، ووجه إليهم طلابه كما وجّه الماء في الأرض (الجدبة) لتحيى به، ويحيى بها أهلها. يا علي، إن أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الخطيب في تاريخه (٢/٢٤٤) و(١١/٣٢٦) من طريق أبـي عمـر محمد بن الحسين بن عمران البغـدادي، سمعت محمـد بن عبد الله بن خليس، ومن طريق أبـي هاشم أيوب بن محمد، كلاهما يرويه عن أبـي عثمان بكر بن محمد المازني، عن سيبويه، عن الخليل بن أحمد العـروضي، عن ذر الهمـداني، عن الحـارث العكـلي، عن عـلي بن أبـي طالب قال: سمعت النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: =

. . . .

= «أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة».

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في العلل (٢/١٦ رقم ٨٣٦ و ٨٣٧).

قال الخطيب عن الطريق الأولى: «محمد بن الحسين هذا هو الذي يسمي نفسه: لاحقاً، وكان يضع الحديث»، وقال ابن الجوزي عن الطريق الأخرى: «أيوب بن محمد مجهول الحال».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بالأصبغ بن نباتة، وحبان بن علي.

أما الأصبغ بن نباتة فقد تقدم في الحديث (٥٥٢) أنه: متروك، ورمي بالوضع.

وأما حبان بن علي العَنَزي، أبو علي الكوفي فإنه ضعيف. / الجرح والتعديل (٣/٢٧٠ رقم ١٢٠٨)، والكامل (٢/٨٣٣ ـ ٨٣٥)، والتهذيب (٢/١٧٣ ـ ١٧٤ رقم ٣١٤)، والتقريب (١/١٤٧ رقم ٩٨).

وفي الإسناد من هو أشد ضعفاً من حبان بن علي، ولم يذكره الذهبي، وهو سعد بن طريف الذي يروي الحديث عن الأصبغ، وتقدم في الحديث (٥٥٢) أيضاً أنه: متروك، رافضي، ورماه ابن حبان بالوضع.

وأما الطريقان اللذان أخرجهما الخطيب كما سبق، فتقدم النقل عن الخطيب أنه قال عن محمد بن الحسين بن عمران البغدادي: «يضع الحديث».

وأما الطريق الأخرى فتقدم أن ابن الجوزي أعلّها بجهالة حال أبي هاشم أيوب بن محمد.

ومدار كلا الطريقين على أبي عثمان بكر بن محمد المازني، عن سيبويه، =

. . . .

= عن الخليل بن أحمد، عن ذر الهمداني، عبد الحارث العكلي، عن علي ـ رضي الله عنه ـ.

أقول: والحارث بن يزيد العكلي لم يسمع من أحد من الصحابة، فهو من أتباع التابعين ـ كما في ثقات ابن حبان (٦/ ١٧٠)، والتهذيب (٢/ ١٦٣ رقم ٢٨٧).

وأبو عثمان بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني لم أجد من وثقه، وله ترجمة في لسان الميزان (٢/ ٥٧ رقم ٢١٤)، وقال عنه الحافظ ابن حجر: «كان شيعياً إمامياً على رأي ابن هيثم، ويقول بالإرجاء».

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم موضوع لما تقدم في دراسة الإسناد، وأحد طريقي الخطيب موضوع أيضاً لنسبة البغدادي إلى الوضع، والأخرى ضعيفة جداً للعلل المذكورة في دراسة الإسناد، وبعض الحديث ثبت من طرق أخرى، حيث روي من حديث عمر، وسلمان، وأبي موسى، وابن عمر، وأبي الدرداء، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي أمامة، وقبيصة بن برمة، وأم سلمة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، وروي مرسلاً من طريق ابن المسيب، ولبعضه الآخر شاهد من حديث أبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ.

١ ـ أما حديث عمر، وسلمان، وأبي موسى ـ رضي الله عنهم ـ فهو حديث واحد، مداره على أبي عثمان النهدي، وعنه عاصم الأحول، واختلف عليه فيه، فرواه بعضهم عن عمر مرفوعاً، وبعضهم وقفه على عمر، وبعضهم أرسله، وبعضهم رواه عن سلمان مرفوعاً، وبعضهم وقفه، ورواه بعضهم عن أبي موسى.

وقد تطرق لهذا الاختلاف الدارقطني في العلل، والأفراد، فسئل في العلل من المطبوع (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٦) عن حديث أبي عثمان النهدي، عن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أهل المعروف في الدنيا =

. . . .

= هم أهل المعروف في الآخرة، وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة».

فقال ــ رحمه الله تعالى ــ: «يرويه عاصم بن سليمان الأحول، واختلف عنه. فرواه مؤمل، عن الثوري، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن أبي موسى، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

ورواه هشام بن لاحق، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن سلمان، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

وكلاهما وهم.

والصواب: ما رواه حماد بن زيد، وغيره، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن عمر من قوله، غير مرفوع.

ورواه علي بن مسهر، وغيره، عن عاصم، عن أبي عثمان، قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، مرسلاً.

حدثنا أبو علي المالكي، ثنا زيد بن أخزم، قال: ثنا عبد القاهر بن شعيب، قال: ثنا هشام (يعني ابن حسان)، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان، سمعت عمر على المنبر يقول: إن أهل المعروف...، الحديث.

ورواه علي بن بحر بن بري، عن عمرو بن حمران، عن هشام بن حسان، فقال فيه: «أحسبه عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ». اهـ.

وفي أطراف الأفراد (ل ١٤١أ) في مسند سلمان، قال: «حديث: أهل المعروف في الدنيا... الحديث.

تفرد به هلال بن لاحق، عن عاصم الأحول عنه (يعني عن سلمان).

وكذلك رواه أحمد بن حنبل، عن هشام بن لاحق.

وقال مؤمّل: عن الثوري، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن أبي موسى.

وتفرد به مؤمل، عن الثوري، عن عاصم، فأسنده عن أبي موسى. =

. . . .

=

ورواه هشام بن حسان، عن عاصم، عن أبـي عثمان، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول، أراه عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أهل المعروف. . .» الحديث.

تفرد به عمرو بن حمران، عن هشام بهذا الإسناد، ولم يروه عنه غير علي بن بحر. ورواه شعبة، عن خارجة بن مصعب، وقيس، عن عاصم الأحول، عنه، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، مرسلاً، وتفرد به شبابة، عن شعبة، بالجمع بين هؤلاء، وأرسله عنهم». اهـ.

قلت: والحديث أخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (٥٤٩/٨ رقم ٥٤٨١) من طريق أبـي معاوية.

وابن أبـي الدنيا في «قضاء الحوائج» (ص ٧٦ رقم ١٦) من طريق أبـي شهاب.

والبخاري في الأدب المفرد (٣١٥/١ رقم ٢٢٣) من طريق عبد الواحد وعبد الله بن أحمد في زوائده على الزهد (ص ٤٧٨) من طريق إسماعيل بن إبراهيم.

جميعهم عن عاصم الأحول، عن أبـي عثمان النهدي، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره هكذا مرسلاً، بلفظ: «أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة»، والبخاري روى شطره الأول، وفيه: «إن أهل . . .» الحديث.

وأخرجه الطبراني في الصغير (٧٣/١ ــ ٧٤)، والأوسط ــ كما في مجمع البحرين (ص ٤١٤ / النسخة المكية).

وابن عدي في الكامل (٢٥٦٨/٧).

وابن الجوزي في العلل (١٦/٢ ــ ١٧ رقم ٨٣٨).

ثلاثتهم من طريق أحمد بن شيبان الرملي، عن مؤمل بن إسماعيل، عن =

. . . .

= سفيان الثوري، عن عاصم الأحول، عن أبـي عثمـان النهدي، عن أبـي موسى الأشعري، قال:

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره بمثل لفظه السابق.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٣٣٧/٤).

والطبراني في الكبير (٣٠١/٦ ــ ٣٠٢ رقم ٦١١٢).

كلاهما قالا: حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبـي، حدثنا هشام بن لاحق، حدثنا عاصم الأحول، عن أبـي عثمان النهدي، عن سلمان، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره مثل سابقه، إلا أنه قال: «إن أهل».

ورواه ابن عدي في الكامل (٢٥٦٨/٧) من طريق أحمد بن هشام بن بهرام المدائني، ثنا هشام بن لاحق، عن عاصم الأحول، عن أبـي عثمان، عن أبـي موسى، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره هكذا بجعله من مسند أبـي موسى.

وبالجملة فقد رجح الحافظ الدارقطني رواية من رواه عن عمر موقوفاً كما سبق.

٢ ــ وأما حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ فلفظه مثل اللفظ السابق.

أخرجه البزار في مسنده (١٠٢/٤).

والخطيب في الموضح (٨٥/٢)، وفي تلخيص المتشابه (٤٩٠/١).

وابن الجوزي في العلل (١٥/٢ ــ ١٦ رقم ٨٣٥).

ثلاثتهم من طريق خازم بن مروان أبو محمد الكوفي، عن عطاء بن السائب عن نافع، عن ابن عمر، به.

رواه الخطيب من طريقين عن خازم، وأحد لفظيه بمثله، لكن بشطره الأول فقط، والآخر مثله، إلا أنه قال: «إن أهل»، وفيه زيادة.

قال البزار عقبه: «لا نعلم أسند عطاء، عن نافع إلا هذا».

وقال الهيثمي في المجمع (٢٦٢/٧): «فيه خازم أبو محمد، قال أبو حاتم: مجهول». =

. . . .

= ٣ ــ وأما حديث أبـي الدرداء ــ رضي الله عنه ــ فلفظه مثل سابقه.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١٠/٤٢٠).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢/١٧ رقم ٨٤٠).

وفي سنده هيذام بن قتيبة، قال ابن الجوزي: «مجهول».

٤ ــ وأما حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ فله عنه ثلاث طرق:

(أ) يرويه عبد الله بن هارون الفروي، ثنا محمد بن منصور، حدثني أبـي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره بمثل سابقه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١١/١٩٠ ــ ١٩١ رقم ١١٤٦٠).

وقال الهيثمي في المجمع (٧/٢٦٣): «في إسناد الكبير عبد الله بن هارون الفروي وهو ضعيف».
قلت: وابن جريج تقدم في الحديث (٥٨٧) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لهاتين العلتين.

وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٤٦) من طريق أبـي الحسن بن أبان، ثنا أبو بكر بن عبيد، ثنا محمد بن عمرو أبو أحمد البلخي، ثنا عبد الله بن منصور الحراني، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصبهاني، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أهل المعروف في الدنيا أهل المعروف في الآخرة»، قيل: وكيف ذاك؟ قال: «إذا كان يوم القيامة جمع الله أهل المعروف، فقال: قد غفرت لكم على ما كان منكم، وصانعت عنكم عبادي، ووهبت لكم حسناتكم، فهبوها اليوم لمن شئتم، لتكونوا أهل المعروف في الدنيا، وأهل المعروف في الآخرة».
وبنحو هذا السياق أخرجه ابن أبـي الدنيا في «قضاء الحوائج» (ص ٧٦ رقم ١٨)، من طريق محمد بن عمرو أبـي أحمد البلخي، به. =

. . . .

= (ب) أخرجه الطبراني في الكبير أيضاً (١١/٧١ رقم ١١٠٧٨) من طريق مصعب بن سعيد، ثنا موسى بن أعين، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، فذكره بمثل الشطر الأول للفظ عبد الله بن أحمد السابق.

قال الهيثمي في المجمع بعد أن ذكر قوله السابق: «وفي الآخر ليث بن أبي سليم».

قلت: ليث تقدم في الحديث (٤٩٢) أنه اختلط، فلم يتميز حديثه، فتُرك. وفي سنده أيضاً مصعب بن سعيد، أبو خيثمة المصيصي، وهو ضعيف. قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالمناكير، ويصحف... والضعف على رواياته بيِّن.

وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «ربما أخطأ، يعتبر حديثه إذا روى عن ثقة، وبَيَّن السماع في حديثه، لأنه كان مدلساً، وقد كف في آخر عمره.

وقال صالح جزرة: شيخ ضرير لا يدري ما يقول. اهـ. من الكامل (٦/٢٣٦٢)، واللسان (٦/٤٣ ــ ٤٤ رقم ١٦٧).

وعليه فالحديث ضعيف أيضاً من هذه الطريق.

(جـ) أخرجه ابن الجوزي في العلل (٢/١٧ ــ ١٨ رقم ٨٤١) من طريق أحمد بن يحيى بن خالد الرقي، قال: نا عبد الله بن عبد الملك بن مروان، قال: نا أبي، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن ابن عباس، فذكره بمثل لفظ ابن أبي شيبة، والبخاري، وغيرهما.

قال ابن الجوزي عقبه: «تفرد به أحمد بن يحيى بهذا الإسناد».

قلت: وأحمد بن يحيى هذا، وعبد الله بن عبد الملك بن مروان لم أجد من ذكرهما.

٥ ــ وأما حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ فله عنه طريقان:

(أ) يرويه المسيب بن واضح، عن علي بن بكار، عن هشام بن حسان، =

= عن محمد بن سيرين عن أبـي هريرة، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكر بمثل سابقه.

أخرجه الطبراني في الصغير (١/٢٦٢ ــ ٢٦٣)، ومكارم الأخلاق (ص ٧٨ ــ ٧٩ رقم ١١٤).

والأوسط ــ كما في الموضع السابق من مجمع البحرين ــ.

وأبو نعيم في الحلية (٩/٣١٩).

والقضاعي في مسند الشهاب (١/١٩٩ ــ ٢٠٠ رقم ٣٠١).

(ب) أخرجه الطبراني في الأوسط (١/١٣٥ رقم ١٥٦) من طريق شيخه أحمد بن يحيى بن خالد بن حيّان الرقي، قال: حدثنا أبـي، قال: حدثنا إسماعيل بن علية، عن يونس، عن الحسن، عن أبـي هريرة، رفعه بمثل سابقه.

قال الهيثمي في المجمع (٧/٢٦٣): «رواه الطبراني في الصغير والأوسط بإسنادين في أحدهما يحيى بن خالد بن حيان الرقي، ولم أعرفه، ولا ولده أحمد، وبقية رجاله رجال الصحيح. وفي الأخير المسيب بن واضح. قال أبو حاتم:

يخطىء كثيراً، فإذا قيل له لم يرجع».

٦ ــ وأما حديث أبـي أمامة ــ رضي الله عنه ــ يرفعه فلفظه:

«إن أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وإن أول أهل الجنة دخولاً الجنة: أهل المعروف».

أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٣١٢ ــ ٣١٣ رقم ٨٠١٥).

وقال الهيثمي في الموضع السابق: «فيه من لم أعرفه».

٧ ــ وأما حديث قبيصة بن برمة ــ رضي الله عنه ــ فلفظه مثل لفظ ابن أبـي شيبة وغيره. =

= أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/٣١٣ رقم ٢٢١).

والبزار في مسنده (٤/١٠٢ رقم ٣٢٩٤) ولفظه: «إن أهل».

والطبراني في الكبير (١٨/٣٧٥ ـ ٣٧٦ رقم ٩٦٠).

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ١٥٢ أ).

قال الهيثمي في المجمع (٧/٢٦٢ ـ ٢٦٣): «فيه علي بن أبـي هاشم، قال أبو حاتم: هو صدوق، إلا أنه ترك حديثه من أجل أنه يتوقف في القرآن، وفيه من لم أعرفه».

٨ ـ وأما حديث أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ فلفظه مثل لفظ سابقه، لكنه جزء من حديث ذكره الهيثمي في المجمع (٣/١١٥)، وعزاه للطبراني في الأوسط، وقال: «فيه عبيد الله بن الوليد الوصافي، وهو ضعيف».

٩ ـ وأما مرسل ابن المسيب ـ رحمه الله ـ فأخرجه البيهقي في سننه (١٠/١٠٩). في آداب القاضي، باب مشاورة الوالي والقاضي في الأمر، من طريق أشعث، أنبأ علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «رأس العقل بعد الإيمان بالله: التودد إلى الناس، وما يستغني رجل عن مشورة، وإن أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وإن أهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة».

وسنده ضعيف لإرساله، وضعف علي بن زيد بن جدعان كما تقدم في الحديث (٤٩٢). وبالجملة فقوله: «إن أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة» صحيح لغيره بمجموع هذه الطرق.

وأما بقية الحديث فيشهد له حديث أبـي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ الذي أخرجه الطبراني في مكارم الأخلاق (ص ٨٠ رقم ١١٨) من طريق حفص بن عمر الحبطي، ثنا أبو مطرف السلمي، عن زياد النميري، عن عبد الله بن عمر، عن أبـي بن كعب، فذكر حديثاً فيه قصة، وفيه أن =

. . . .

= رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إن الله جعل للمعروف وجوهاً من خلقه حبّب إليهم المعروف، وحبب إليهم فعاله، فيسّر على طلاب المعروف طلبه إليهم، ويسر عليهم عطاءه، فهم كـالغيث يرسله الله عز وجل إلى الأرض الجدبة، فيحييها، ويحيـي به أهلها. . .» الحديث.

وحفص بن عمر الحبطي الرملي متروك، قاله الأزدي، وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: ليس بثقة، ولا مأمون، أحاديثه كذب. اهـ . من الكامل (٢/٧٩٥ ــ ٧٩٦)، والميزان (١/٥٦٢ رقم ٢١٣٣).

وعليه فبقية الحديث ضعفها شديد، فلا تثبت، والله أعلم.

١٠٢١ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً:

«اقتربت الساعة، ولا يزداد الناس على الدنيا إلا حرصاً...» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: هذا منكر، وفيه (بشير)[١] بن زاذان ضعفه الدارقطني، واتهمه ابن الجوزي[٢].

---

(١) في (أ) و(ب): (بشر)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٢) لم أجد الدارقطني تكلم عن بشير هذا في شيء من السؤالات المطبوعة، ولا في الضعفاء والمتروكين، والنقل عنه، وعن ابن الجوزي في الميزان (١/٢٣٨).

هذا وقد جاء التعقيب في (ب) هكذا: (قلت: ذا منكر، وفيه بشر بن زاذان).

١٠٢١ ـ المستدرك (٤/٣٢٣ ـ ٣٢٤): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا النفيلي، ثنا مخلد بن يزيد، ثنا بشير بن زاذان، عن سيار أبي الحكم، عن طارق بن شهاب، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «اقتربت الساعة، ولا يزداد الناس على الدنيا إلا حرصاً، ولا يزدادون من الله إلا بعداً».

تخريجه:

الحديث مداره على مخلد بن يزيد، واختلف عليه في اسم شيخه.

فرواه الحاكم هنا من طريق النفيلي عنه، وسمي شيخه بشير بن زاذان. =

. . . .

= ولم أجد من أخرجه من طريق النفيلي.

لكن أخرجه الهيثم بن كليب في مسنده (ل ٨٥ أ).

والطبراني في الكبير (١٠/١٥ رقم ٩٧٨٧).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٨/٣١٥).

وأخرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب (١/٣٤٩ رقم ٥٩٧).

جميعهم من طريق هارون بن معروف، ثنا مخلد بن يزيد، عن بشير بن سلمان، عن سيار أبي الحكم، به هكذا بتسمية شيخ مخلد بشير بن سلمان.

ولفظ الهيثم والقضاعي مثل لفظ الحاكم، إلا أن آخره فيه: «ولا تزداد منهم إلا بعداً»، بدلاً من قوله: «ولا يزدادون من الله إلا بعداً».

وأما لفظ الطبراني فقال فيه: «اقتربت الساعة، ولا تزداد منهم إلا بعداً».

والحديث أخرجه الدولابي في الكنى (١/١٥٥) من طريق شيخه أحمد بن شعيب النسائي، قال: أنبأ عبد الحميد بن محمد، قال: حدثنا مخلد، قال: حدثنا بشير أبو إسماعيل، عن سيار أبي الحكم، فذكره مثله، ولم يذكر قوله: «ولا يزدادون...»، فرواية النسائي للحديث هنا، عن عبد الحميد بن محمد موافقة لرواية هارون بن معروف في جعل شيخ مخلد، بشير بن سلمان أبا إسماعيل.

وقد خالف النسائي في هذا راو آخر وهو: عبد الله بن محمد بن مسلم، فرواه عن عبد الحميد، وسمى شيخ مخلد مسعر بن كدام.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/٢٤٢ و٨/٣١٥): حدثنا أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن موسى السهمي، ثنا عبد الله بن محمد بن مسلم، ثنا أبو عمر عبد الحميد بن محمد بن (المستام)، ثنا مخلد بن يزيد، ثنا مسعر، عن سيار أبي الحكم، فذكره بمثل لفظ الهيثم والقضاعي. =

. . . .

= وذكر الشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (٤/١٥) أن الحديث أخرجه أيضاً:

المخلص في الفوائد المنتقاة (١/٣٨/٢).

وابن أبي الدنيا في العقوبات (٧٨/١).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بـ: بشير بن زاذان.

وبشير هذا ضعيف، تقدم أن الدارقطني ضعفه، واتهمه ابن الجوزي، وقال عنه ابن معين: ليس بشيء، وذكره الساجي، وابن الجارود، والعقيلي في الضعفاء. وقال ابن عدي: أحاديثه ليس لها نور، وهو ضعيف غير ثقة، يحدث عن جماعة ضعفاء، وهو بيِّن الضعف. وقال ابن حبان: غلب الوهم على حديثه حتى بطل الاحتجاج به. / اهـ. من الكامل (٤٥٣/٢)، والميزان (٣٢٨/١ رقم ١٢٣٥)، واللسان (٣٧/٢ رقم ١٢٧).

والحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق مخلد بن يزيد ثنا بشير بن زاذان، وبيان حال رجاله إلى مخلد كالتالي:

النفيلي عبد الله بن محمد بن علي تقدم في الحديث (٧٩٣) أنه: ثقة حافظ.

والفضل بن محمد الشعراني تقدم في الحديث (٨٣١) أنه: إمام حافظ.

وشيخ الحاكم محمد بن المؤمل بن الحسن بن ماسرجس تقدم في الحديث (٨٣١) أيضاً أن الذهبي قال عنه: «الإمام رئيس نيسابور».

وفي إسناد الحاكم تصحيف بسببه انتقد الذهبي الإسناد، وذلك بجعل شيخ مخلد هو بشير بن زاذان، بينما رواه هارون بن معروف، وعبد الحميد بن محمد، كلاهما عن مخلد، عن بشير بن سلمان أبي إسماعيل، وهو الراجح. =

. . . .

= فهارون بن معروف المروزي، أبوعلي الخزّار، الضرير ثقة روى له الشيخان. / الجرح والتعديل (٩/٩٦ رقم ٣٩٨)، والتهذيب (١١/١١ ـ ١٢ رقم ٢٥)، والتقريب (٢/٣١٣ رقم ٢٥).

وعبد الحميد بن محمد بن المستام، أبوعمر الحراني إمام مسجد حران ثقة أيضاً. / ثقات ابن حبان (٨/٤٠١)، والتهذيب (٦/١٢١ رقم ٢٤٧)، والتقريب (١/٤٦٩ رقم ٨٣٠).

وأما الرواية التي أخرجها أبونعيم في الحلية من طريق عبد الله بن محمد بن مسلم، عن عبد الحميد بن محمد بن المستام بتسمية شيخ مخلد: مسعر بن كدام، فالصواب ما تقدم، لأنه من رواية أحمد بن شعيب النسائي صاحب السنن، عن عبد الحميد، والنسائي إمام حافظ ثبت. / انظر سير أعلام النبلاء (١٤/١٢٥ رقم ٦٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦٩٨ رقم ٧١٩).

أما المخالف له فهوعبد الله بن محمد بن مسلم، وعنه أبويعقوب يوسف بن إبراهيم السهمي.

وعبد الله بن محمد بن مسلم لم أجد من ترجم له، وله ذكر في مواضع من تاريخ جرجان للسهمي، ومنها ذكره في شيوخ يوسف بن إبراهيم السهمي (ص ٤٩٤) والد صاحب تاريخ جرجان، وكذا في تاريخ الخطيب (١٤/٣٢٥) في ترجمة يوسف أيضاً، وزاد الخطيب فقال: عبد الله بن محمد بن مسلم الإسفراييني، ولم يتكلم عنه بجرح أو تعديل.

أما يوسف بن إبراهيم بن موسى، أبويعقوب السهمي، فقد وثقه الخطيب في الموضع السابق.

وبيان حال بقية رجال الإسناد كالتالي:

طارق بن شهاب البجلي تقدم في الحديث (٥١٠) أنه ثقة رأى النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، ولم يسمع منه.

وسيّار أبو الحكم العنزي الواسطي، ويقال: البصري ثقة روى له =

. . . .

= الجماعة. / ثقات ابن حبان (٤٢١/٦)، والتهذيب (٢٩١/٤ ـ ٢٩٢ رقم ٥٠١)، والتقريب (٣٤٣/١ رقم ٦٢٧). وبشير بن سلمان الكندي، أبو إسماعيل الكوفي ثقة يغرب، روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٣٧٤/٢ رقم ١٤٥١)، والتهذيب (٤٦٥/١ رقم ٨٥٨)، والتقريب (١٠٣/١ رقم ٨٨).

ومخلد بن يزيد القرشي الحرّاني تقدم في الحديث (٦٤٦) أنه صدوق.

وللحديث علّة خفيت على الشيخ الألباني، فصحح الحديث في الموضع السابق من السلسلة الصحيحة.

وذلك أن بشير بن سلمان أخطأ في اسم شيخه، فقال: سيار أبو الحكم، وإنما هو سيار أبو حمزة، وهو الذي يروي عن طارق بن شهاب، وأبو الحكم ثقة كما سبق، وأما أبو حمزة فمقبول. / ثقات ابن حبان (٤٢١/٦)، والتهذيب (٢٩٣/٤ رقم ٥٠٢)، والتقريب (٣٤٣/١ رقم ٦٢٨).

وقد نبّه على وهم بشير بن سلمان غير واحد من الأئمة، قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال (٥٦٥/١) في ترجمة سيار أبي حمزة: «روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وبشير أبو إسماعيل، وكان يقول فيه: سيار أبو الحكم، وهو وهم منه...، قال أبو داود في حديث سيار عن طارق، عن عبد الله، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من أصابته فاقة فأنزلها بالناس لم تسدّ فاقته: هو سيار أبو حمزة، ولكن بشير كان يقول: سيار أبو الحكم، وهو خطأ، وقال أحمد بن حنبل: هو سيّار أبو حمزة، وليس قولهم: سيّار أبو الحكم بشيء، أبو الحكم ما له ولطارق بن شهاب؟ إنما هو سيار أبو حمزة. وقال الدارقطني: قول البخاري ـ يعني في ترجمة سيار أبي الحكم ـ: سمع طارق بن شهاب وهم منه، وممن تابعه على ذلك، والذي يروي عن طارق هو سيّار أبو حمزة، قال ذلك أحمد، ويحيى، وغيرهما». اهـ. =

. . . .

= وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٤/٢٩٢) ــ بعد أن ذكر الكلام السابق ــ:

«وقد تبع ابنُ حبان البخاريَّ، فقال في الثقات: سيار بن أبي سيار، أبو الحكم الواسطي، العنزي، أخو مساور الورّاق لأمه، واسم أبي سيار: وردان، روى عن طارق بن شهاب، والشعبي، وعنه: بشير بن سلمان، وهشيم، والعراقيون. وتبع البخاري أيضاً أنه يروي عن طارق: مسلم في الكنى، والنسائي، والدولابي، وغير واحد، وهو وهم كما قال الدارقطني». اهـ.

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال سيار أبي حمزة، وأما بشير بن زاذان فالصواب أنه ليس له ذكر في إسناد هذا الحديث، وإنما هو بشير بن سلمان الثقة، والله أعلم.

١٠٢٢ـ حديث أبي أمامة:

لما بعث نبي الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أتت إبليس جنوده، فقالوا: قد بعث نبي[١]... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه كلثوم بن (جَبْر)[٢] ضعيف.

---

(١) قوله: (فقالوا: قد بعث نبي) ليس في (ب).

(٢) في (أ) و(ب): (جبير)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

١٠٢٢ ـ المستدرك (٣٢٤/٤): أخبرني جعفر بن محمد بن نصير الخلدي، ثنا موسى بن هارون، ثنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي، ثنا أبو أسامة، ثنا كلثوم بن جبر، ثنا سليمان بن حبيب المحاربي، قال: سمعت أبا أمامة الباهلي ـ رضي الله عنه ـ يقول: لما بعث نبي الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أتت إبليس جنوده، فقالوا: قد بعث نبي الله، وخرجت أمته، فقال إبليس: أيحبون الدنيا؟ قالوا: نعم، قال: لئن كانوا يحبونها ما أبالي أن لا يعبدوا الأوثان، إنهم لن ينفلتوا مني، وأنا أغدو عليهم وأروح بثلاث: أخذ المال من غير حقه، وإنفاقه في غير حقه، وإمساكه عن حقه، والشر كله لهذا تبع.

تخـريجـه:

الحديث لم أجد من أخرجه من حديث أبي أمامة.

لكن أخرج ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٤٣) من طريق أبي بكر القرشي، حدثنا سعيد بن سليمان الواسطي، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت ـ رضي الله عنه ـ قال: لما بعث النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ جعل إبليس ـ لعنه الله ـ يرسل شياطينه إلى أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فيجيئون إليه بصحفهم ليس فيها شيء، فيقول لهم: ما لكم لا تصيبون منهم شيئاً؟ فقالوا: ما صحبنا صبحنا قوماً مثل هؤلاء، فقال: رويداً بهم، فعسى أن تفتح لهم الدنيا، هنالك تصيبون حاجتكم منهم. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بكلثوم بن جبر، فقال عنه: «ضعيف»، بينما تقدم في الحديث رقم (٩٠٠) وقد سكت عنه الحاكم، فتعقبه الذهبي بقوله: «على شرط مسلم»، مع أنه من طريق كلثوم بن جبر هذا، وتقدم هناك بيان أن كلثوم بن جبر ثقة، وثقه الأكثرون، منهم أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن حبان، ولم يجرحه سوى النسائي، ولم يفسّر جرحه، ولعل الذهبي أخذ به هنا فذكر ما ذكره.

وأما بقية رجال الاسناد فبيان حالهم كالتالي:

سليمان بن حبيب المحاربي تقدم في الحديث (٨٥٥) أنه: ثقة.

وأبو أسامة حماد بن أسامة تقدم في الحديث (٦٤٣) أنه: ثقة ثبت.

وإسماعيل بن إبراهيم الهذلي أبو معمر ثقة مأمون من رجال الشيخين. / الجرح والتعديل (١٥٧/٢ رقم ٥٢٧)، والتقريب (٦٥/١ رقم ٤٧٥)، والتهذيب (٢٧٣/١ رقم ٥١١).

وموسى بن هارون بن عبد الله بن مروان، أبو عمران البزاز، المعروف والده بـ: الحمال ثقة عالم حافظ، أحد المشهورين بالحفظ، والثقة، ومعرفة الرجال. / تاريخ بغداد (١٣/ ٥٠ ــ ٥١ رقم ٧٠١٩).

وشيخ الحاكم جعفر بن محمد بن نصير الخلدي، شيخ الصوفية، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (٢٢٦/٧ ــ ٢٣١ رقم ٣٧١٥) وقال: «ثقة صادق دين فاضل».

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بهذا الإسناد كما قال الحاكم، وأن تضعيف الذهبي لكلثوم بن جبر في غير محله، والحديث له حكم الرفع، لأن أبا أمامة ــ رضي الله عنه ــ لا يمكن أن يقول مثل هذا من قبل رأيه، والله أعلم.

١٠٢٣ـ حديث علي بن أبـي طالب مرفوعاً:

«إذا أبغض المسلمون علماءهم[١]، وأظهروا عمارة أسواقهم، وتناكحوا على جمع الدراهم، رماهم الله بأربع خصال: بالقحط من الزمان، وجور السلطان، والخيانة من ولاة الأحكام، والصَّوْلة من العدو».

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، منقطع، ومحمد بن عبد ربه المذكور فيه، لا يعرف.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

١٠٢٣ ـ المستدرك (٤/٣٢٥): حدثني علي بن بندار الزاهد، ثنا أبو جعفر محمد بن أبـي عون النسوي، ثنا محمد بن عبد ربه أبو تميلة، ثنا أبو بكر بن عياش، عن أبـي حصين، عن ابن أبـي مليكة، عن علي بن أبـي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إذا أبغض المسلمون علماءهم، وأظهروا عمارة أسواقهم، وتناكحوا على جمع الدراهم، رماهم الله عز وجل بأربع خصال:

بالقحط من الزمان، والجور من السلطان، والخيانة من ولاة الأحكام، والصولة من العدو».

وقال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، إن كان عبد الله بن أبـي مليكة سمع من أمير المؤمنين عليه السلام».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم بالقيد المتقدم ذكره، وتعقبه الذهبـي بقوله: «بل منكر، منقطع، وابن عبد ربه لا يعرف».

=

. . . .

= أما النكارة فيقصد بها تفرد محمد بن عبد ربه بالحديث، حيث لم أجد من تابعه عليه.

وأما الانقطاع فيقصد به نفي ما اشترطه الحاكم لصحة الحديث وهو سماع ابن أبـي مليكة من علي ــ رضي الله عنه ــ.

ولم أجدهم نصوا على أن ابن أبـي مليكة سمع من علي ــ رضي الله عنه ــ، أو نفوا ذلك عنه.

وفي المراسيل لابن أبـي حاتم (ص ١١٣ رقم ١٨٦) ذكر عن أبـي زرعة أن رواية ابن أبـي مليكة عن عمر، وعثمان مرسلة.

وفي جامع التحصيل (ص ٢٦٠)، نقل عن الترمذي: أن ابن أبـي مليكة لم يدرك طلحة بـن عبيد الله، وطلحة ــ رضي الله عنه ــ قتل سنة (٣٦هـ) ــ كما في التهذيب (٥/ ٢٠ ــ ٢٢) ــ.

وابن أبـي مليكة ــ رحمه الله ــ مات سنة سبع عشرة ومائة، وقيل ثمان عشرة ــ كما في التهذيب (٥/٣٠٧) ــ.

وعلي ــ رضي الله عنه ــ قتل سنة أربعين ــ كما في التهذيب (٧/٣٣٨) ــ.

فالفرق بين وفاتيهما حوالي سبع وسبعين سنة، أو ثمان وسبعين، ومثل هذا لا يتهيأ له سماع في الغالب، إلا أن يكون ممن عُمِّر، والذهبـي ــ رحمه الله ــ من الأئمة الذين لهم دراية بتواريخ الرواة، وقد نص هنا على الانقطاع في الإسناد ولم أجد له مخالفاً، وبكل حال فالحديث معلول بغير ذلك.

فإن محمد بن عبد ربه بن سليمان المروزي أبو تميلة الذي قال عنه الذهبـي هنا: «لا يعرف»، ذكره ابن حبان في ثقاته (٩/١٠٧) وقال: «يخطىء ويخالف».

وفي اللسان (٥/٢٤٤ رقم ٨٤٦) ذكره الحافظ، وقال: «روى له البيهقي =

. . . .

= في الشعب حديثاً منكراً من روايته عن الفضل بن موسى السيناني، وعنه صالح بن كامل وضعفه».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع الذي ذكره الذهبي، وتقدم بيانه في دراسة الإسناد، ولضعف محمد بن عبد ربه.

١٠٢٤ ـ حديث أنس:

أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أكل خشناً، ولبس خشناً، لبس الصوف، واحتذى المخصوف[١]... الحديث.

قال: صحيح.

قلت لم يصح، فيه نوح بن ذَكْوان، واه، ويوسف بن أبـي كثير مجهول.

---

(١) من قوله: (لبس الصوف) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٢٤ ـ المستدرك (٣٢٦/٤): أخبرنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا محمد بن إسماعيل السلمي، ثنا حيوة بن شريح الحضرمي، ثنا بقية بن الوليد، حدثني يوسف بن أبـي كثير، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أكل خشناً، ولبس خشناً، لبس الصوف، واحتذى المخصوف.

قيل للحسن: ما الخشن؟ قال: غليظ الشعير، ما كان النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يسيغه إلا بجرعة من ماء.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (١١١١/٢ و١١٧٨ رقم ٣٣٤٨ و٣٥٥٦) في الأطعمة، باب خبز الشعير، وفي اللباس، باب لباس رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ.

وابن حبان في المجروحين (٤٧/٣).

وابن عدي في الكامل (٢٥٠٨/٧ و٢٥٠٩) وأبو الشيخ في أخلاق النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ (ص ١٢٢).

جميعهم من طريق بقية بن الوليد، به، وإحدى روايتي ابن ماجه مختصرة، والأخرى ورواية الباقين بنحو رواية الحاكم إلا أنهم قالوا: «أكل بشعاً»، وسؤال الحسن: «ما البشع». =

= قال البوصيري في الزوائد (٤/٢٩ ـ ٣٠): «هذا إسناد ضعيف، نوح بن ذكوان متفق على ضعفه، قال الحاكم أبوعبد الله: يروى عن الحسن كل معضلة».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يصح، نوح واه، ويوسف مجهول».

ونوح هو ابن ذكوان البصري، وهو ضعيف. / الكامل (٢٥٠٨/٧ ـ ٢٥٠٩)، والتقريب (٣٠٨/٢ رقم ١٦٥)، والتهذيب (٤٨٤/١٠ رقم ٨٧٢)، وفيه ذكر أن الحاكم قال عن نوح: «يروي عن الحسن كل معضلة»، وهنا يصحح حديثه عن الحسن!!.

ويوسف بن أبي كثير مجهول. / التقريب (٣٨٢/٢ رقم ٤٤٧)، والتهذيب (٤٢١/١١ رقم ٨١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم تضعيف الذهبي له، وكذا البوصيري، وهو من الأحاديث المنتقدة على نوح، رواه ابن حبان، وابن عدي في ترجمته ضمن الأحاديث المنتقدة عليه، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف نوح، وجهالة يوسف بن أبي كثير، والله أعلم.

١٠٢٥ـ حديث معاذ مرفوعاً:

«اليسير من الرياء شرك. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه عيسى بن عبد الرحمن بن فروة[1] تركه النسائي[2].

---

(١) قوله: (ابن فروة) ليس في (ب).

(٢) قوله: (قلت. . .) الخ ليس في التلخيص المطبوع، ولا في المخطوط أيضاً. وعبارة النسائي في الضعفاء (ص ٧٦ رقم ٤٤٢): «متروك الحديث».

١٠٢٥ ـ المستدرك (٤/٣٢٨): حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن سلمة العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا سعيد بن أبي مريم، أنبأ نافع بن يزيد، حدثني (عياش بن عباس)، عن عيسى بن عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ خرج إلى مسجد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فإذا هو بمعاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ عند قبر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يبكي، فقال: ما يبكيك يا معاذ؟ قال: يبكيني شيء سمعته من صاحب هذا القبر، قال: وما سمعته؟ قال: سمعته يقول: «إن اليسير من الرياء شرك، وإن من عادى ولي الله فقد بارز الله تعالى بالمحاربة، وإن الله يحب الأتقياء الأخفياء الذين إن غابوا لم يفتقدوا، وإن حضروا لم يدعوا، ولم يعرضوا، قلوبهم مصابيح الهدى، يخرجون من كل غبراء مظلمة».

تخريجه:

الحديث له عن معاذ ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

١ ـ طريق أسلم العدوي مولى عمر، وهي طريق الحاكم هذه التي يرويها عياش بن عباس القتباني. =

= وقد اختلف فيه على عياش.

فرواه نافع بن يزيد، عن عياش، عن عيسى بن عبد الرحمن بن فروة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، به.

وخالفه الليث بن سعد، فرواه عن عياش، عن زيد بن أسلم، به، ولم يذكر عيسى.

وأما رواية نافع فهي هذه التي أخرجها الحاكم هنا.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢/٣١٧).

وابن أبـي الدنيا في كتاب «الأولياء» (ص ١٠١ ــ ١٠٢ رقم ٦).

والطبراني في الكبير (٢٠/١٥٣ ــ ١٥٤ رقم ٣٢١).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١/٥).

ثلاثتهم من طريق سعيد بن أبـي مريم، عن نافع، به نحوه.

وأما رواية الليث بن سعد، فأخرجها الحاكم في المستدرك (١/٤).
والطحاوي في الموضع السابق.

والطبراني في الموضع السابق أيضاً برقم (٣٢٢).

أما الحاكم، والطحاوي فمن طريق عبد الله بن وهب، وأما الطبراني فمن طريق عبد الله بن صالح، كلاهما عن الليث بن سعد، عن عياش بن عباس القتباني، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، فذكره بنحوه.
قال الحاكم عقبه: «هذا إسناد مصري صحيح، ولا يحفظ له علة»، وأقره الذهبـي. وتابع عبد الله بن وهب نافعاً متابعة قاصرة.

فأخرجه ابن ماجه (٢/١٣٢٠ ــ ١٣٢١ رقم ٣٩٨٩) في الفتن، باب من ترجى له السلامة من الفتن، حدثنا حرملة بن يحيـى، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني ابن لهيعة، عن عيسى بن عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، فذكره بنحوه. =

. . . .

= ٢ ـ طريق شاذ بن فياض، ثنا أبو قحذم النضر بن معبد، عن أبي قلابة، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: مرّ عمر بمعاذ بن جبل ـ رضي الله عنهما ـ، وهو يبكي، فذكره بنحوه، وتقدم تخريجه برقم (٦٧٧) وهو حديث ضعيف كما تقدم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتُعُقِّب بأن: فيه عيسى بن عبد الرحمن بن فروة تركه النسائي، وتقدم ذكر عبارة النسائي، وعيسى هذا هو ابن عبد الرحمن بن فروة، أبو عبادة الزُّرقي، وتقدم في الحديث (٥٢١) أنه متروك.

ومخالفة الليث بن سعد لعياش مرجوحة، لأن عياش بن عباس القتباني ثقة، ولم يوصف بالتدليس. / انظر الجرح والتعديل (٦/٧ رقم ٢٩)، والتقريب (٢/٩٥ رقم ٨٤٩)، والتهذيب (١٩٧/٨ ـ ١٩٨ رقم ٣٦١).

وفي ترجمته في تهذيب الكمال (١٠٧٥/٢) نص المزي على أنه سمع من عيسى بن عبد الرحمن بن فروة، ولم يذكر أنه روى عن زيد بن أسلم، وانظر ترجمة زيد بن أسلم في تهذيب الكمال أيضاً (٤٤٨/١).

وسماعه منه ممكن فإنه كما في التهذيب توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائة.

وزيد توفي سنة ست وثلاثين ومائة كما في التهذيب (٣٩٦/٣).

والليث بن سعد، ونافع بن يزيد كلاهما ثقتان، إلا أن الليث أوثق من نافع.

فالليث بن سعد تقدم في الحديث (٤٨٩) أنه: إمام مشهور ثقة ثبت فقيه.

ونافع بن يزيد الكلاعي، أبو يزيد المصري تقدم في الحديث (٧٦٨)، أنه ثقة عابد.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لأن الراجح أنه من رواية عيسى بن عبد الرحمن بن فروة، وهو شديد الضعف.

وهو ضعيف فقط بالطريق المتقدمة برقم (٦٧٧)، والله أعلم.

١٠٢٦ـ حديث ابن عمر مرفوعاً:

«من جعل الهموم هماً واحداً كفاه الله[١] ما أهمه من أمر الدنيا، والآخرة. . . الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه يحيى بن المتوكل ضعفوه.

---

(١) في (ب): (الله تعالى).

(٢) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

١٠٢٦ ـ المستدرك (٤/٣٢٨ ـ ٣٢٩): أخبرني أبو النضر الفقيه، وأبو عمرو بن صابر البخاري، قالا: ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا سعيد بن سليمان، ثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، ثنا عمر بن محمد العمري، عن نافع، عن ابن عمر، ـ رضي الله عنهما ـ، قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ:

«من جعل الهموم هماً واحداً كفاه الله ما أهمه من أمر الدنيا والآخرة.

ومن تشاعبت به الهموم لم يبال الله في أي أودية الدنيا هلك».

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٢/٤٤٣): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن غالب، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، عن عمر بن محمد بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من جعل الهموم هماً واحداً كفاه الله هم دنياه، ومن تشعّبت به الهموم لم يبال الله في أي أودية الدنيا هلك».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي مع أنه من طريق يحيى بن المتوكل. =

= ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في الزهد (ص ٩١ ــ ٩٢ رقم ١٦).

وفي الآداب (ص ٤٩٥ رقم ١١٢٠).

وأخرجه في الزهد أيضاً من طريق آخر عن يحيى، ثنا عمر بن محمد بن زيد العمري، عن نافع، وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر، به نحوه.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الزهد (ص ٧٦ رقم ١٦٦): أنا الحلواني، أنا يزيد بن هارون، أنا عاصم بن محمد، عن أخيه عمر بن محمد، عن عبد الله بن دينار، أو نافع، عن ابن عمر، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«يحيى ضعفوه».

وهو يحيى بن المتوكل العمري، المدني، أبو عقيل، تقدم في الحديث (٩٢٦) أنه: ضعيف.

ولم ينفرد يحيى بالحديث، بل تابعه عاصم بن محمد عند ابن أبي عاصم ــ كما تقدم ــ .

وعاصم هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري، المدني، ثقة من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٣٥٠ رقم ١٩٣١)، والتقريب (١/٣٨٥ رقم ٢٨)، والتهذيب (٥/٥٧ رقم ٩٢).

وباقي رجال إسناد ابن أبي عاصم بيان حالهم كالتالي:

نافع مولى ابن عمر تقدم في الحديث (٦٥٦) أنه: ثقة ثبت فقيه مشهور.

وعمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ثقة من رجال الشيخين. / الجرح والتعديل (٦/١٣١ ــ ١٣٢ رقم ٧١٨)، والتقريب (٢/٦٢ رقم ٥٠٥)، والتهذيب (٧/٤٩٥ ــ ٤٩٦ رقم ٨٢٢). =

. . . .

= ويزيد بن هارون تقدم في الحديث (٥٨٥) أنه: ثقة متقن عابد.

وشيخ ابن أبي عاصم: الحلواني اسمه الحسن بن علي بن محمد الهذلي، الخلال، أبو علي، وقيل: أبو محمد، الحلواني نزيل مكة: ثقة حافظ، له تصانيف، من رجال الشيخين. / الجرح والتعديل (٣/٢١ رقم ٨٦)، والتقريب (١/١٦٨ رقم ٢٩٦)، والتهذيب (٢/٣٠٢ ــ ٣٠٣ رقم ٥٣٠).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف يحيى بن المتوكل، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي أخرجها ابن أبي عاصم كما يتضح من دراسة الإسناد.

وللحديث شاهد من حديث ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ، وشاهد مرسل عن حديث محمد بن المنكدر.

أما حديث ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ.

فأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد (ص ٢٩).

وابن ماجه في سننه (١/٩٥ رقم ٢٥٧) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم، والعمل به، و(٢/١٣٧٥ رقم ٤١٠٦) في الزهد، باب الهم بالدنيا.

وابن أبي عاصم في الزهد (ص ١٣٦ رقم ٢٧٤).

وابن أبي حاتم في العلل (٢/١٢٢ رقم ١٨٥٩).

وأبو نعيم في الحلية (٢/١٠٥).

والآجرّي في «أخلاق أهل القرآن» (ص ١٣٠ ــ ١٣١ رقم ٥٩).

وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/٢٢٩).

جميعهم من طريق ابن نمير، عن معاوية النصري، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود، يرفعه، =

. . . .

= بنحوه، وعندهم زيادة في أول الحديث من قول ابن مسعود، عدا ابن أبي عاصم لم يذكرها.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: هذا حديث منكر، ونهشل بن سعيد متروك الحديث».

وأما مرسل ابن المنكدر فأخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/١٥١)، ولفظه نحوه أيضاً. وبكل حال فالحديث ثابت من الطريق الصحيحة التي أخرجها ابن أبي عاصم، والله أعلم.

١٠٢٧ـ حديث شداد مرفوعاً:

«الرياء شرك».

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الواحد متروك.

١٠٢٧ ـ المستدرك (٤/٣٣٠): حدثنا أبو أحمد بكر بن محمد بن حمدان، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا عبد الواحد بن زيد، عن عبادة بن نسي، قال: دخلت على شداد بن أوس ـ رضي الله عنه ـ في مصلاه، وهو يبكي، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، ما الذي ابكاك؟ قال: حديث سمعته من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقلت: وما هو؟ قال: بينما أنا عند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إذ رأيت بوجهه أمراً ساءني، فقلت: بأبي وأمي يا رسول الله، ما الذي أرى بوجهك؟ قال: «أمر أتخوّفه على أمتي من بعدي»، قلت: وما هو؟ قال: «الشرك، وشهوة خفية»، قال: قلت: يا رسول الله، أتشرك أمتك من بعدك؟ قال: «يا شداد، أما أنهم لا يعبدون شمساً، ولا قمراً، ولا وثناً، ولا حجراً ولكن يراءون الناس بأعمالهم»، قلت: يا رسول الله، الرياء شرك هو؟ قال: «نعم»، قلت: فما الشهوة الخفية؟ قال: «يصبح أحدكم صائماً، فتعرض له شهوة من شهوات الدنيا، فيفطر».

تخـريجـه:

الحديث يرويه شداد بن أوس ـ رضي الله عنه ـ.

ورواه عن شداد كل من عبادة بن نسي، وعبد الرحمن بن غنم.

١ ـ أما رواية عبادة بن نسي فلها عنه ثلاث طرق.

(أ) طريق الحاكم هذه التي يرويها عبد الواحد بن زيد.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٢٤).

=

= والطبراني في الكبير (٧/٣٤١ و٣٤١ ـ ٣٤٢ رقم ٧١٤٤ و٧١٤٥).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١/٢٦٨).

كلاهما من طريق عبد الواحد بن زيد، عن عبادة، به نحوه.

(ب) يرويها الحسن بن ذكوان.

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١٤٠٦ رقم ٤٢٠٥) في الزهد، باب الرياء والسمعة من طريق عامر بن عبد الله، عن الحسن بن ذكوان، عن عبادة بن نسي، عن شداد بن أوس، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«إن أخوف ما أتخوف على أمتي: الإشراك بالله، أما إني لست أقول: يعبدون شمساً، ولا قمراً، ولا وثناً، ولكن أعمالاً لغير الله، وشهوة خفية».

قال البوصيري في الزوائد (٤/٢٣٧): «هذا إسناد فيه مقال: عامر بن عبد الله لم أر من تكلم فيه بجرح، ولا غيره، وباقي رجال الإسناد ثقات».

(جـ) يرويها خالد بن محمود بن الربيع:

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٢٦٨) من طريق عطاء بن عجلان، عن خالد بن محمود بن الربيع، عن عبادة بن نسي، فذكره بنحوه، ولم يفسر الشهوة بالصوم والإفطار. وحديث عبادة بن نسي هذا أخرجه ابن عساكر في تاريخه ـ كما في تهذيبه (٦/٢٩٢) ـ.

٢ ـ وأما رواية عبد الرحمن بن غنم:

فيرويها عبد الحميد بهرام، عن شهر بن حوشب، أنه سمع عبد الرحمن بن غنم يقول: لما دخلنا مسجد الجابية أنا وأبو الدرداء لقينا عبادة بن الصامت، قال: فبينا نحن كذلك إذ طلع علينا شداد بن أوس، =

. . . .

= وعوف بن مالك، فجلس إلينا، فقال شداد: إن أخوف ما أخاف عليكم أيها الناس ما سمعت من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من الشرك والشهوة الخفية. فقال عبادة، وأبو الدرداء:

اللهم غفرا! أولم يكن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قد حدثنا: «إن الشيطان قد أيس أن يعبد في جزيرة العرب»؟! أما الشهوة الخفية فقد عرفناها، وهي: شهوات الدنيا، من نسائها، وشهواتها، فما هذا الشرك الذي تخوفنا به يا شداد؟ قال شداد: أرأيتكم لو رأيتم رجلاً يصلي لرجل، أو يصوم لرجل، أو يتصدق لرجل، أترون أنه قد أشرك؟ قالا: نعم، والله إنه من تصدق لرجل أو صام لرجل، أو صلى لرجل فقد أشرك. فقال عوف بن مالك عند ذلك: أفلا يعمد الله عز وجل إلى ما يبتغى به وجهه من ذلك العمل فيتقبل منه ما خلص، ويدع ما أشرك به؟ فقال شداد: فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «قال الله تعالى: أنا خير قسيم لمن أشرك بي، من أشرك بي شيئاً فإن جسده، وعمله، وقليله، وكثيره لشريكه الذي أشرك به، أنا عنه غني».

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٢٦٨ ـ ٢٦٩)، واللفظ له.

وأحمد في المسند (٤/١٢٥ ـ ١٢٦) بنحوه.

ورواه الطيالسي (ص ١٥٢ ـ ١٥٣ رقم ١١٢٠).

ومن طريقه الطبراني في الكبير (٧/٣٣٧ ـ ٣٣٨ رقم ٧١٣٩).

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٣٢٩).

كلاهما مختصراً، ولم يذكروا القصة.

وسكت عنه الحاكم، والذهبي.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ٨ ـ ٩ من جزء عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب) بنحوه. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله:

«عبد الواحد متروك».

وعبد الواحد هذا هو ابن زيد البصري، أبو عبيدة الزاهد، وتقدم في الحديث (١٠٠٠) أنه: ضعيف.

ولم ينفرد عبد الواحد هذا بالحديث.

بل تابعه الحسن بن ذكوان عند ابن ماجه، وخالد بن محمود بن الربيع عند أبي نعيم. أما متابعة الحسن بن ذكوان فيرويها عنه عامر بن عبد الله، وتقدم أن البوصيري قال: لم أر من تكلم فيه بجرح، ولا غيره، وقال عنه ابن حجر في التقريب (٣٨٨/١ رقم ٥٧): «مجهول»، ورجح أنه: عامر بن عبد الله بن يساف اليمامي، وينسب إلى جده، وهو بها أشهر، وأنه: «لين الحديث»، وانظر التهذيب (٧٦/٥ رقم ١٢٢).

وأما متابعة خالد بن محمود بن الربيع فيرويها عنه عطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد البصري، العطار، وهو متروك. / الكامل (٢٠٠٢/٥ ـ ٢٠٠٣)، والتقريب (٢٢/٢ رقم ١٩٣) والتهذيب (٢٠٨/٧ ـ ٢٠٩ رقم ٣٨٧).

وأما الطريق الأخرى التي يرويها عبد الرحمن بن غنم، عن شداد، ففي سندها شهر بن حوشب، وهو كثير الأوهام كما تقدم في الحديث (٦١٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، لضعف عبد الواحد بن زيد، وهو حسن لغيره بالطرق المتقدمة، عدا الطريق التي رواها عطاء بن عجلان فلا تصلح للاستشهاد لشدة ضعفه. هذا وتفسير الشهوة الخفية بقوله: «يصبح أحدكم صائماً...» إلخ باق على ضعفه لعدم المتابع لعبد الحميد عليه، والله أعلم.

١٠٢٨ـ حديث أبـي ذر:

قال لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ:

«زر (القبور)[١] تذكر بها الآخرة».

قلت[٢]: فيه يـعقوب بن إبراهيم، وهو واه، ويحيـى بن سـعيد لم يلحق أبا مسلم الخولاني، رأيت ذلك في حاشية[٣].

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) قوله: (قلت) ليس في (ب).

(٣) التـعقيب يظهر أنه من ابن الملقن، لأن الحاكم قال عن الحديث: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي في تلخيصه.

١٠٢٨ ــ المستدرك (٤/٣٣٠): أخبرني أبو جـعفر محمد بن علي الشيباني بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الـغفاري، ثنا موسى بن داود الضبـي، ثنا يـعقوب بن إبراهيـم، عن يحيى بن سـعيد، عن أبـي مسلم الخولاني، عن عبيد بن عمير، عن أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ، قال: قال لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ:

«زر القبور تذكر بها الآخرة، واغسل الموتى، فإن مـعالجة جسد خاو موعظة بليـغة، وصل على الجنائز لـعل ذلك يحزنك، فإن الحزين في ظل الله يوم القيامة».

تخـريجـه:

الحديث ذكره السيوطي في جمع الجوامـع (١/٥٣٧) وعزاه أيضاً للبيهقي في الشـعب، ونقـل عن البيهقي أنه قـال: «هذا متن منكـر، وفيـه يـعقوب بن إبراهيم أظنه المدني المجهول».

وذكر الحديث الحافظ في اللسان (٦/٣٠٢) في ترجمة يـعقوب بن إبراهيم، وعزاه للبيهقي في الشـعب أيضاً.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه ابن الملقن بقوله: «فيه يعقوب بن إبراهيم، وهو واه. ويحيى بن سعيد لم يلحق أبا مسلم الخولاني، رأيت ذلك في حاشية ». اهـ. ولم يذكر الحاشية التي رأى فيها النص على عدم سماع يحيى بن سعيد من أبي مسلم الخولاني.

وأبو مسلم اسمه عبد الله بن ثُوَب، وتوفي بأرض الروم في غزوة زمن معاوية، وعلى الناس يومئذ بسر بن أرطأة، وقيل إن ذلك كان سنة أربع وأربعين، وقيل سنة إحدى وخمسين ــ كما في تاريخ ابن عساكر (ص ٥٢٣ جزء عبادة بن أوفى ــ عبد الله بن ثوب) ــ .

وقال المفضل بن غسان إنه مات سنة اثنتين وستين، وحكم عليه بالوهم ابن عساكر في الموضع السابق (ص ٥٢٥).

وأما يحيى بن سعيد الأنصاري فقيل إنه مات سنة ثلاث، وقيل: أربع، وقيل: ست وأربعين ومائة ــ كما في التهذيب (٣٢٣/١١)، يذكر المزي في تهذيب الكمال (١٥٠٠/٣ ــ ١٥٠٢) أن يحيى روى عن أبي مسلم، والفارق بين وفاتيهما كبير يقرب من خمس وتسعين عاماً، وقد يزيد أو ينقص قليلاً بحسب الاختلاف في سنة الوفاة، ومثل هذا الفارق في السن، بالإضافة لسن التحمل يستبعد معه أن يسمع يحيى من أبي مسلم، إلا إذا كان من المعمَّرين. ولم أجدهم نصوا على ذلك.

وأما يعقوب بن إبراهيم الزهري، المدني فإنه: مجهول، قال ذلك عنه البيهقي كما تقدم، وقال ابن عدي في الكامل (٢٦٠٤/٧): «ليس بالمعروف»، وانظر ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٣٤٥ رقم ٤٧٦٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة يعقوب بن إبراهيم، والانقطاع بين يحيى بن سعيد، وأبي مسلم الخولاني.

وقوله: «زر القبور تذكر بها الآخرة» صح من حديث بريدة ــ رضي الله =

. . . .

= عنه ــ ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها»، زاد في لفظ: «فإنها تُذكِّر الآخرة».

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٢/٦٧٢ رقم ١٠٦) في الجنائز، باب استئذان النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، واللفظ الأول له.

والترمذي (٤/١٥٨ ــ ١٥٩ رقم ١٠٦٠) في الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، بنحو لفظ مسلم، والزيادة له، وقال: «حديث حسن صحيح».

وأبو داود (٣/٥٥٨ رقم ٢٢٣٥) في الجنائز، باب في زيارة القبور، ولفظه مثل لفظ مسلم، والزيادة نحو لفظ الترمذي.

والنسائي (٤/٨٩) في الجنائز، باب زيارة القبور بمثل لفظ مسلم، والله أعلم.

١٠٢٩ ـ حديث ابن (مسلمة)(١):

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دعى إلى القصاص من نفسه. . . الحديث.

قال: تفرّد به أحمد بن عبيد بن ناصح، عن محمد بن مصعب.

قلت: قال ابن عدي: أحمد بن عبيد صدوق له مناكير(٢)، ومحمد ضعيف.

---

(١) في (أ): (ابن أبي مسلمة).

(٢) الكامل (١/١٩٢)، وعبارته: «أحمد بن عبيد بن ناصح أبو جعفر النحوي، يعرف بأبي عصيدة، كان بسر من رأى، يحدث عن الأصمعي، ومحمد بن مصعب ما لا يحدث به غيره. . .، وأبو عصيدة عندي مع هذا كله من أهل الصدق»، وانظر التهذيب (١/٦٠).

١٠٢٩ ـ المستدرك (٤/٣٣١): حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يزيد القاري الآدمي ببغداد، ثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح النحوي، ثنا محمد بن مصعب القرقساني، حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، حدثني مكحول، عن زياد بن جارية، عن حبيب بن مسلمة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ دعا إلى القصاص من نفسه في خدشة خدشها أعرابياً لم يتعمده، فأتاه جبريل ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فقال: يا محمد، إن الله لم يبعثك جباراً، ولا متكبراً، فدعا النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ الأعرابي، فقال: «إقتص مني»، فقال الأعرابي: قد أحللتك بأبي أنت وأمي، وما كنت لأفعل ذلك أبداً، ولو أتيت على نفسي، فدعا له بخير.

قال الحاكم: «تفرد به أحمد بن عبيد، عن محمد بن مصعب، ومحمد بن مصعب ثقة».

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم كلام الحاكم عنه، وتعقبه الذهبي في تلخيصه بقوله: «قال ابن عدي: أحمد بن عبيد صدوق له مناكير، ومحمد ضعيف».

أما أحمد بن عبيد بن ناصح، أبو جعفر النحوي، المعروف بأبي عصيدة، فإنه لين الحديث. / الكامل (١/١٩٢)، والتقريب (١/٢١ رقم ٨٩)، والتهذيب (١/٦٠ رقم ١٠٣).

وأما محمد بن مصعب القرقساني فتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الغلط.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال أحمد بن عبيد، ومحمد بن مصعب، وله شاهد مرسل من حديث عبد الله بن جبير الخزاعي، وشاهد من حديث أبي سعيد الخدري، وعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ، وشاهدان مرسلان من حديث سعيد بن المسيب، والحسن البصري ـ رحمهما الله ـ، وشاهد آخر في قصة سواد بن غزية ـ رضي الله عنه ـ.

١ ـ أما حديث عبد الله بن جبير الخزاعي، فلفظه:

طعن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رجلاً في بطنه، أما بقضيب، وإما بسواك، فقال: أوجعتني، فأقدني، فأعطاه العود الذي كان معه، فقال: «استقد»، فقبل بطنه، ثم قال: بل أعفو لعلك أن تشفع لي بها يوم القيامة.

ذكره الهيثمي في المجمع (٦/٢٨٩) وعزاه للطبراني، وقال: «رجاله ثقات».

قلت: عبد الله بن جبير الخزاعي اختلف في صحبته، والراجح أنه ليس له صحبة، ولذا قال عنه الحافظ في التقريب (١/٤٠٦ رقم ٢٢٣): «مجهول»، وانظر التهذيب (٥/١٦٨ رقم ٢٨٩).

. . . .

= ٢ ـ وأما حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩/٤٦٥ ـ ٤٦٦ رقم ١٨٠٣٧): عن معمر، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري، قال: خرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من منزله يريد الصلاة، فأخذ رجل بزمام ناقته، فقال: حاجتي يا رسول الله، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «دعني، فستدرك حاجتك»، ففعل ذلك ثلاث مرات، والرجل يأبى، فرفع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عليه السوط، فضربه، وقال: «دعني، ستدرك حاجتك»، فصلى بالناس، فلما فرغ قال: «أين الرجل الذي جلدت آنفاً؟» قال: فنظر الناس بعضهم إلى بعض، وقالوا: من هذا الذي جلده رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فجاء الرجل من آخر الصفوف، فقال أعوذ بالله من غضب الله، وغضب رسوله، فقال له النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«ادن، فاقتصّ»، فرمى إليه بالسوط، قال: بل أعفو، قال: «أو تعفو؟» فقال: إني قد عفوت، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «والذي نفسي بيده لا يظلم مؤمن مؤمناً، فلا يعطيه مظلمته في الدنيا، إلا انتقم الله له منه يوم القيامة».

وللحديث بقية، وهذا موضع الشاهد منه، وهو حديث موضوع، فيه أبو هارون العبدي، واسمه عمارة بن جُوَيْن ـ بجيم، مصغراً ـ، وهو شيعي كذاب، كذبه: حماد بن زيد، وابن عُلَيّة، وابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، والجوزجاني. / الكامل (٥/١٧٣٢ ـ ١٧٣٤)، والتهذيب (٧/٤١٢ ـ ٤١٤ رقم ٦٧٠).

٣ ـ وأما حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه عبد الرزاق في المصنف أيضاً (٩/٤٦٨ رقم ١٨٠٤٠): عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار قال:

لما قدم عمر الشام جاءه رجل يستأدي على بعض عماله، فأراد أن يقيده، =

. . . .

= فقال له عمرو بن العاص: إذن لا يعمل لك، قال: وإن، بالا نقيده (كذا! وفي الحاشية قال: لعل الصواب: أنا لا أقيده)، وقد رأيت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يعطي القَوَد من نفسه، قال عمرو: فهلا غير ذلك، ترضيه، قال: أو أرضيه. قلت: وسنده ضعيف، عمرو بن دينار لم يدرك عمر، فإن عمر بن الخطاب توفي سنة ثلاث وعشرين كما في التهذيب (٧/٤٤١)، وعمرو بن دينار توفي سنة خمس، وقيل: ست وعشرين ومائة، وقد جاوز السبعين، كما في التهذيب (٨/٣٠) ومقتضاه أنه لم يبلغ الثمانين، والفرق بين وفاته ووفاة عمر يربو على المائة، فالانقطاع ظاهر.

٤ ــ وأما حديث سعيد بن المسيب ــ رحمه الله ــ فأخرجه عبد الرزاق أيضاً (٩/٤٦٩ رقم ١٨٠٤٢): أخبرنا محمد بن مسلم، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة، عن سعد بن إبراهيم، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أقاد من نفسه، وأن أبا بكر ــ رضي الله عنه ــ أقاد رجلاً من نفسه، وأن عمر أقاد سعداً من نفسه.

والحديث بالإضافة لإرساله، ففي سنده شيخ عبد الرزاق محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء. / الكامل (٦/٢١٣٨ ــ ٢١٣٩)، والتقريب (٢/٢٠٧ رقم ٧٠١)، والتهذيب (٩/٤٤٤ رقم ٧٢٩).

٥ ــ وأما حديث الحسن البصري ــ رحمه الله ــ فأخرجه عبد الرزاق أيضاً (٩/٤٦٦ ــ ٤٦٧ و ٤٦٧ رقم ١٨٠٣٨ و ١٨٠٣٩) من طريقين عن الحسن قال:

كان رجل من الأنصار يقال له سوادة بن عمرو يتخلّق كأنه عرجون، وكان النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا رآه يعض له، قال: فجاء يوماً وهو يتخلّق، فأهوى له النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بعود كان في يده، فجرحه، فقال: القصاص يا رسول الله، فأعطاه العود، وكان على =

. . . .

= النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قميصان، قال: فجعل يرفعهما، قال: فنهره الناس، قال: فكشف عنه حتى انتهى إلى المكان الذي جرحه، فرمى بالقضيب، وعلقه يقبله، وقال: يا نبي الله، بل أدعها لك تشفع لي بها يوم القيامة.

وهذا لفظ أحد الطريقين،والآخر نحوه، إلا أنه لم يسم صاحب القصة.

وسند أحد الطريقين إلى الحسن رجاله ثقات، يرويه عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن عمرو وهو ابن دينار، عن الحسن.

وعمرو بن دينار تقدم في الحديث (٧٣٩) أنه: ثقة ثبت.

وسفيان بن عيينة تقدم في الحديث (٥١٠) أنه: ثقة حافظ إمام حجة.

٦ ــ وأما قصة سواد بن غزية فأخرجها ابن إسحاق، وعبد الرزاق.

أما ابن إسحاق فقال ــ كما في السيرة لابن هشام (٢/٢٧٨) ــ: حدثني حبان بن واسع بن حبان، عن أشياخ من قومه، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عدّل صفوف أصحابه يوم بدر، وفي يده قِدْح يعدّل به القوم، فمر بسواد بن غزية ــ حليف بني عدي بن النجار ــ قال ابن هشام: يقال: سوّاد، مثقلة، وسواد في الأنصار غير هذا، مخفف ــ، وهو مُسْتَنْتِل من الصف ــ قال ابن هشام: ويقال: مُسْتَنْصِل من الصف ــ فطعن في بطنه بالقِدْح، وقال: «استوِ يا سواد»، فقال: يا رسول الله، أوجعتني وقد بعثك الله بالحق والعدل، قال: فأقدني، فكشف رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عن بطنه، وقال: «اسْتَقِد»، قال: فاعتنقه، فقبل بطنه، فقال: «ما حملك على هذا يا سواد؟» قال: يا رسول الله، حضر ما ترى، فأردت أن يكون آخر العهد بك أن يمس جلدي جلدَك، فدعا له الرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بخير، وقاله له. وأما عبد الرزاق فرواه ــ كما في الإصابة (٣/٢١٨) ــ عن ابن جريج، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يتخطّى بعرجون، فأصاب به سواد بن غزية الأنصاري، فذكر القصة. اهـ. =

. . . .

= قلت: وسند القصة عند ابن إسحاق ضعيف جداً، حبان بن واسع من أتباع التابعين ـ كما في ثقات ابن حبان (٦/٢٤٤) ـ، ولم يذكر اسم أشياخه، فإن كان سمع منهم فأقل ما هنالك أنهم أرسلوه.

وأما إسناد عبد الرزاق فإنه مرسل، والد جعفر بن محمد هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو من التابعين ـ كما يتضح من ترجمته في التهذيب (٩/٣٥٠ رقم ٥٨٠).

ومع ذلك ففي الإسناد ابن جريج وتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن، فالحديث من هذه الطريق ضعيف لهاتين العلتين، وهو بمجموع طرقه صالح للاستشهاد ويدل على صحة معنى الحديث الذي معنا، والله أعلم.

كتاب الفرائض

١٠٣٠ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«تعلموا الفرائض، وعلموه، فإنه نصف العلم...» الحديث.

قلت: فيه حفص بن عمر بن أبي العطّاف، وهو واه بمرة.

١٠٣٠ ـ المستدرك (٣٣٢/٤): حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق، ثنا بشر بن موسى الأسدي، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني حفص بن عمر بن أبي العطاف مولى بني سهم عن أبي الزناد، عن الأعرج، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا أبا هريرة، تعلموا الفرائض، وعلموه، فإنه نصف العلم، وإنه ينسى، وهو أول ما ينزع من أمتي».

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (٩٠٨/٢ رقم ٢٧١٩) في الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض.

والدارقطني في سننه (٦٧/٤ رقم ١).

والعقيلي في الضعفاء (٢٧١/١).

وابن حبان في المجروحين (٢٥٥/١). =

. . . .

= وابن عدي في الكامل (٢/٧٩١).

والبيهقي في سننه (٦/٢٠٨ ـ ٢٠٩) في الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض.

والخطيب في تاريخه (٣/٣١٩) و(١٢/٩٠).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/١٢٨ ـ ١٢٩ رقم ١٩٧).

جميعهم من طريق حفص بن عمر بن أبي العطاف، به نحوه، ولم يذكر العقيلي قوله: «فإنه نصف. . .» الخ.

والحديث ساقه العقيلي في ترجمة حفص، ثم قال: «لا يتابع عليه، لا يعرف إلا به».

وقال البيهقي عقبه: «تفرد به حفص بن عمر، وليس بالقوي».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ، والمتهم به حفص بن عمر بن أبي العطاف، قال البخاري: هو منكر الحديث، رماه يحيى بن يحيى النيسابوري بالكذب، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وللحديث طريق أخرى أخرجها الترمذي في سننه (٦/٢٦٥ ـ ٢٦٦ رقم ٢١٧٠) في الفرائض، باب ما جاء في تعليم الفرائض، من طريق محمد بن القاسم الأسدي، حدثنا الفضل بن دلهم، حدثني عوف، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «تعلموا الفرائض والقرآن، وعلموا الناس، فإني مقبوض».

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث فيه اضطراب، وروى أبو أسامة هذا الحديث عن عوف عن رجل، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. حدثنا بذلك الحسين بن حريث، ثنا أبو أسامة بهذا نحوه بمعناه».

قلت: والاضطراب الذي أشار إليه الترمذي ذكره الحاكم (٤/٣٣٣)، =

. . . .

= لكن جعله في حديث ابن مسعود، ورجح إحدى الروايات، حيث ساق الحديث من طريق النضر بن شميل، أنبأ عوف بن أبـي جميلة، عن سليمان بن جابر الهجري، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ:

«تعلموا القرآن، وعلموه الناس، وتعلموا الفرائض، وعلموه الناس، فإني امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض، وتظهر الفتن حتى يختلف الإثنان في الفريضة، لا يجدان من يقضي بها».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وله علة. . .»، ثم ساقه من طريق هوذة بن خليفة، ثنا عوف، عن رجل، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ، فذكره بنحوه، ثم قال:

«وإذا اختلفا (يعني النضر، وهوذة)، فالحكم للنضر بن شميل»، وسكت عنه الذهبـي.

قلت: والحاكم ــ رحمه الله ــ فاتته بعض الطرق التي تخالف ما ذهب إليه من ترجيحه رواية النضر بن شميل، وسيأتي بيان ذلك في دراسة الإسناد.

منها الطريق التي رواها أبو أسامة، وأخرجها الترمذي كما مر آنفاً، وأخرجها كذلك البيهقي في الموضع السابق من طريق الحسن بن علي بن عفان، ثنا أبو أسامة عن عوف، عمن حدثه، عن سليمان بن جابر، به.

ومنها ما أخرجه النسائي في الكبرى ــ كما في تحفة الأشراف (٧/٣١ رقم ٩٢٣٥) ــ، من طريق ابن المبارك، عن عوف، قال: بلغني عن سليمان بن جابر، به.

ومنها ما أخرجه البيهقي في الموضع السابق أيضاً من طريق المثنى بن بكر العطار، عن عوف، ثنا سليمان، عن أبـي الأحوص، عن عبد الله، فذكره مرفوعاً، إلا أنه قال: «فإني امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة، فلا يجدان من يخبرهما بها». =

= **دراسة الإسناد**:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «حفص واه بمرّة».

وحفص هذا هو ابن عمر بن أبي العطاف السهمي، مولاهم المدني، وهو متروك كما قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٩٢/٣)، وهذا يعني تساهله في حكمه عليه في التقريب (١٨٧/١ رقم ٤٥٦) حيث قال عنه: «ضعيف»، مع أنه رماه يحيى النيسابوري بالكذب، وقال البخاري: منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: يكتب حديثه على الضعف الشديد، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال، وأقر ابن عدي البخاري على قوله السابق، فقال: حديثه كما قال البخاري: منكر الحديث. اهـ. من الكامل (٧٩١/٢ ـ ٧٩٢)، والتهذيب (٤٠٩/٢ ـ ٤١٠ رقم ٧١٦).

وأما الطريق التي أخرجها الترمذي عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، ففي سندها محمد بن القاسم الأسدي تقدم وفي الحديث (٥٧٣) أنه كذاب.

ومع ما تقدم عن حال محمد بن القاسم ففي الحديث الاضطراب الذي ذكره الترمذي، بالإضافة لوجود شهر بن حوشب في الإسناد وهو كثير الأوهام كما تقدم في الحديث (٦١٤)، والفضل بن دلهم الواسطي، ثم البصري، القصاب لينّ، ورمي بالإعتزال. / الجرح والتعديل (٦١/٧ رقم ٣٥٢)، والتقريب (١١٠/٢ رقم ٣٥)، والتهذيب (٢٧٦/٨ ـ ٢٧٧ رقم ٥٠٥).

وأما حديث ابن مسعود فمن خلال ما تقدم في التخريج يتضح أن مداره على عوف بن أبي جميلة الأعرابي، وأنه اختلف عليه فيه.

فرواه النضر بن شميل عنه، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود.

ورواه ابن المبارك، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وهوذة بن خليفة، عن عوف، عن رجل مبهم، عن سليمان، عن ابن مسعود. =

. . . .

= ورواه المثنى بن بكر العطار، عن عوف، عن سليمان، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود.

وقد حكم المزي ــ رحمه الله ــ في الموضع السابق من تحفة الأشراف على حديث أبي أسامة بالوهم، فتعقبه الحافظ ابن حجر في النكت الظراف بقوله:

«قد تابع أبا أسامة عبد الله بن المبارك، وكفى به حافظاً، وأبو عبيدة الحداد، وهوذة بن خليفة، كلهم عن عوف، ووافق شريكاً على إسقاط الواسطة النضر بن شميل، عن عوف، فوضح أن الاختلاف فيه من عوف». اهـ.

قلت: ورواية شريك أخرجها النسائي في الكبرى كما في التحفة أيضاً، وتوافقها أيضاً رواية عمرو بن حمران، عن عوف، به، أخرجها الدارقطني في السنن (٨١/٤ رقم ٤٥)، وهذا يؤكد ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من أن الاختلاف من عوف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لشدة ضعف حفص بن عمر.

وأما الطريق التي أخرجها الترمذي من رواية شهر بن حوشب، عن أبي هريرة فموضوعة لنسبة محمد بن القاسم إلى الكذب، مع ما فيها من العلل الأخرى المتقدم ذكرها.

ورواية ابن مسعود ضعيفة جداً للاضطراب الذي فيها المتقدم بيانه في دراسة الإسناد.

وللحديث شاهد من رواية أبي سعيد الخدري، وأبي بكرة ــ رضي الله عنهما ــ.

أما حديث أبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه الدارقطني في السنن (٨٢/٤ رقم ٤٦) من طريق المسيب بن شريك، نا زكريا، عن عطية، عن أبي سعيد، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «تعلموا العلم، وعلموه الناس، وتعلموا الفرائض، وعلموها الناس، وتعلموا =

. . . .

= القرآن، وعلموه الناس، فإني امرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض، وتظهر الفتن، حتى يختلف الإثنان في فريضة، فلا يجدان أحداً يفصل بينهما».

وسنده ضعيف جداً.

عطية هو ابن سعد العوفي، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه ضعيف ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

والمسيب بن شريك، أبو سعيد التميمي الشقري الكوفي متروك قال ذلك الإمام أحمد، ومسلم، والفلاس، والساجي. / الكامل (٦/٢٣٨٢)، وديوان الضعفاء للذهبي (ص ٢٩٨ رقم ٤١٢٥)، واللسان (٦/٣٨ ـ ٣٩ رقم ١٥٤).

وأما حديث أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ فلفظه نحو لفظ سابقه.

أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين (١/ل ١٩٦ أ/ نسخة أحمد الثالث) ـ.

وذكره الهيثمي في المجمع (٤/٢٢٣)، وقال:

«فيه محمد بن عقبة السدوسي، وثقه ابن حبان، وضعفه أبو حاتم، وسعيد بن أبي كعب لم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات»، وتعقبه الشيخ الألباني في الإرواء (٦/١٠٥) بقوله:

«وهذا غريب، فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال (٢/١٠٦):

«سعيد بن أبيّ بن كعب من أهل البصرة، يروي عن راشد الحماني، والبصريين، وراشد سمع أنساً، روى عنه محمد بن عقبة السدوسي».

وقال الحافظ في الفتح (١٢/٤): «مجهول» قلت: «فكان من حقه أن يستدركه على الميزان، ولكنه لم يفعل». اهـ.

قلت: فالحديث لا يثبت بشيء من هذه الطرق، لأن أمثلها هذه الطريق الأخيرة، وهي ضعيفة، ولذا لم يصحح الألباني في الموضع السابق من الإرواء، والله أعلم. =

١٠٣١ـ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً:

«العلم ثلاثة، فما سوى ذلك فهو فضلة:

آية (محكمة)[١]، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة»[٢].

قلت: حديث ضعيف[٣].

---

(١) في (أ): (مجملة)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (فما سوى ذلك) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) هذا الحديث، والذي قبله جمع الحاكم عليهما الذهبي في التلخيص بقوله: «الحديثان ضعيفان».

١٠٣١ ـ المستدرك (٣٣٢/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن زياد بن أنعم المعافري، عن عبد الرحمن بن رافع التنوخي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال:

«العلم ثلاثة، فما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٣٠٦/٣ رقم ٢٨٨٥) في الفرائض، باب ما جاء في تعليم الفرائض.

وابن ماجه (٢١/١ رقم ٥٤) في المقدمة، باب اجتناب الرأي والقياس.

والدارقطني (٦٧/٤ ـ ٦٨ رقم ٢).

والبيهقي في سننه (٢٠٨/٦) في الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض.

=

= وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٢٩).

والبغوي في شرح السنَّة (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١ رقم ١٣٦).

جميعهم من طريق عبد الرحمن بن زياد، به مثله، عدا البغوي فنحوه، وإلا ابن ماجه فإنه قال: «وراء»، بدلاً من قوله: «سوى»، والباقي مثله.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وسكت عنه الذهبي كما سبق.

وفي سنده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، وتقدم في الحديث (١٠١٧) أنه: ضعيف في حفظه.

وفي سنده أيضاً عبد الرحمن بن رافع التنوخي المصري، قاضي أفريقية، وهو ضعيف. / الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٢ رقم ١١٠٠)، والتقريب (١/ ٤٧٩ رقم ٩٢٨)، والتهذيب (٦/ ١٦٨ رقم ٣٤٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الأفريقي، والتنوخي.

١٠٣٢ـ حديث هزيل بن شرحبيل المشهور.

قال: على شرط (الشيخين)[١].

قلت: قد أخرجه البخاري[٢].

---

(١) في (أ) و(ب): (البخاري)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (قلت: قد أخرجه البخاري) الظاهر أنه من ابن الملقن، لأن الذي في التلخيص موافقة الذهبي للحاكم.

١٠٣٢ ـ المستدرك (٤/٣٣٤ ـ ٣٣٥): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا أسيد بن عاصم، ثنا الحسين بن حفص، ثنا سفيان، عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، قال: أتيت أبا موسى، وسلمان بن ربيعة في: ابنة، وابنة ابن، وأخت لأب وأم، فقالا: للابنة النصف، وللأخت النصف، وقالا: ائت ابن مسعود، فإنه سيتابعنا، فأتيته، فأخبرته، فقال: لقد ضللت إذاً، وما أنا من المهتدين،ولكني أقضي بما قضى به رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ؛ للابنة النصف، ولابنة الابن السدس، وما بقي فللأخت.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق سفيان، عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، واستدركه على الشيخين، وسكت عنه الذهبي، فتعقبه ابن الملقن بقوله: «قد أخرجه البخاري»، وهو كذلك.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١٢/١٧ و٢٤ رقم ٦٧٣٦ و٦٧٤٢) في الفرائض، باب ميراث ابنة ابن مع ابنة، وباب ميراث الأخوات مع البنات عصبة، أخرجه من طريق شعبة، وسفيان، كلاهما عن أبي قيس، به، إلا أن لفظ سفيان عنده مختصر، ولفظ شعبة أقرب إلى لفظ الحاكم، وسياقه عنه كالآتي:

قال هزيل بن شرحبيل: سئل أبو موسى عن ابنة، وابنة ابن، وأخت، =

. . . .

= فقال: للابنة النصف، وللأخت النصف، وائت ابن مسعود، فسيتابعني، فسئل ابن مسعود، وأخبر بقول أبي موسى، فقال: لقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين، أقضي فيها بما قضى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت، فأتينا أبا موسى، فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم.

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٤٩ رقم ٣٧٥).

وأحمد في مسنده (١/٤٦٣ ــ ٤٦٤).

كلاهما من طريق شعبة بنحو سياق البخاري.

وأخرجه أحمد (١/٣٨٩ و ٤٤٠).

والترمذي (٦/٢٦٨ ــ ٢٦٩ رقم ٢١٧٣) في الفرائض، باب ما جاء في ميراث بنت الابن مع بنت الصلب.

وابن ماجه (٢/٩٠٩ رقم ٢٧٢١) في الفرائض، باب فرائض الصلب.

والدارمي (٢/٢٥٢ رقم ٢٨٩٣) في الفرائض، باب في بنت، وابنة ابن، وأخت لأب وأم.

والدارقطني (٤/٧٩ ــ رقم ٣٨).

والبيهقي في سننه (٦/٢٣٠) في الفرائض، باب فرض ابنة الابن مع ابنة الصلب ليس معهما ذكر.

جميعهم من طريق سفيان، به نحو لفظ الحاكم.

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى (ص ٣٢١ رقم ٩٦٢) من طريق سفيان أيضاً، لكن مختصر بمعناه.

وأخرجه أبو داود في سننه (٣/٣١٢ ــ ٣١٤ رقم ٢٨٩٠) في الفرائض، =

. . . .

= باب ما جاء في ميراث الصلب، من طريق الأعمش، عن أبي قيس، به نحو لفظ الحاكم.

وأخرجه أحمد (١/٤٢٨) من طريق ابن أبي ليلى، عن أبي قيس، به بمعناه.

وأخرجه النسائي في الكبرى ـ كما في التحفة (٧/١٥٣ ـ ١٥٤ رقم ٩٥٩٤) ـ، من طريق سفيان، وشعبة، وكلاهما عن أبي قيس، به.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه البخاري، والحاكم، كلاهما من طريق سفيان، عن أبي قيس، به.

ورجال الحاكم إلى سفيان بيان حالهم كالتالي:

الحسين بن حفص بن الفضل بن يحيى الهمداني، الأصبهاني: صدوق روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٣/٥٠ رقم ٢٢٤)، والتقريب (١/١٧٥ رقم ٣٥٧)، والتهذيب (٢/٣٣٧ ـ ٣٣٨ رقم ٥٩٧).

وأسيد بن عاصم، أبو الحسين الأصبهاني قال عنه أبو حاتم: «ثقة رضي». / الجرح والتعديل (٢/٣١٨ ـ رقم ١٢٠٥).

وشيخ الحاكم محمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، الصفَّار، الزاهد تقدم في الحديث (٦٢٧) أنه: محدث عصره، إمام قدوة.

الحكم على الحديث:

الحديث كما سبق أخرجه البخاري، واستدراك الحاكم له على البخاري في غير محله، وسند الحاكم حسن لذاته إلى من اتفق مع البخاري في إخراج الحديث من طريقه، وهو سفيان الثوري، والله أعلم.

١٠٣٣ ــ حديث أبـي هريرة:

أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما الكلالة؟ قال:

«أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف؟:

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ (قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ)[١] فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾

(والكلالة)[٢]: من لم يترك ولداً، ولا والداً»[٣].

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه يحيى الحمّاني، وهو ضعيف.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وهذا سياق الآية رقم (١٧٦) من سورة النساء، وهو على الصواب في المستدرك وتلخيصه.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (قال: أما سمعت) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٣٣ ــ المستدرك (٤/٣٣٦): أخبرنا أبو النضر الفقيه، ثنا أحمد بن نجدة، ثنا يحيى بن عبد الحميد، ثنا يحيى بن آدم، ثنا عمار بن زُرَيق، عن أبـي إسحاق، عن أبـي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما الكلالة؟ قال: «أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف؟:

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾

والكلالة من لم يترك ولداً، ولا والداً».

تخــريجــه:

الحديث يرويه يحيى بن آدم، عن عمار بن زُرَيق.

واختلف فيه على يحيى بن آدم. =

. . . .

= فرواه يحيى بن عبد الحميد الحماني عند الحاكم، عن يحيى بن آدم، عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن أبس سلمة، عن أبي هريرة.

وخالفه أبو داود السجستاني، فرواه في المراسيل (ل ١٧ ب): ثنا يحيى ــ يعني ابن آدم ــ، ثنا عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال، فذكره مرسلاً بلفظ:

جاء رجل إلى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال: يا رسول الله، ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾؟

قال: «من لم يترك ولداً، ولا والداً، فورثته كلالة».

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في سننه (٦/ ٢٢٤) في الفرائض، باب حجب الأخوة، والأخوات، من كانوا بالأب، والابن، وابن الابن.

وأخرجه أيضاً مرسلاً عبد بن حميد في تفسيره ــ كما في الدر المنثور (٢/ ٧٥٤) ــ، وقد جاء السياق في الدر بنحو سياق الحاكم، فالذي يظهر أنه سقط من سياق أبي داود بعد قوله: «يا رسول الله: «ما الكلالة؟» قال: «أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف؟». . . الحديث، ويدل عليه أن أبا داود قال عقب الحديث: «روى عمار (في المخطوط: عفان، والتصويب من سنن البيهقي)، عن أبي إسحاق أيضاً حديث البراء في الكلالة إلى قوله: آية الصيف». اهـ. فقوله: «في الكلالة إلى قوله: آية الصيف» يدل على أن متن الحديث عنده فيه ذلك، ولذا جاء في موضعه في المخطوط بياض، ولكن العجب كيف أنه عند البيهقي كذلك! فهذا يدل على أن السقط متقدم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الحماني ضعيف».

والحماني هو يحيى بن عبد الحميد وتقدم في الحديث (٥٥١) أنه متهم =

. . . .

= بسرقة الحديث، ومع ذلك فقد خالف أحد الأئمة في إسناده، فإن أبا داود كما تقدم رواه على أنه مرسل، وأما يحيى فقد وصله.

وأبو داود هو سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني، صاحب السنن، ثقة حافظ من كبار العلماء. / الجرح والتعديل (٤/١٠١ ــ ١٠٢ رقم ٤٥٦) والسير (١٣/٢٠٣)، والتقريب (١/٣٢١ رقم ٤١٠)، والتهذيب (٤/١٦٩ ــ ١٧٣ رقم ٢٩٨).

وللحديث علة أخرى، وهي الاختلاف فيه على عمار بن رزيق كما أشار إليه أبو داود آنفاً، فالرواية عنه هنا، وعند أبي داود على أن الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة.

وذكر أبو داود أنه روى عنه، عن أبي إسحاق، عن البراء ــ يعني ابن عازب ــ، وأيّد هذه الرواية البيهقي حيث قال:

«هذا هو المشهور، وحديث أبي أسحاق، عن أبي سلمة منقطع، وليس بمعروف».

قلت: وحديث البراء هذا لم أجده من رواية عمار، عن أبي إسحاق، وإنما وجدته من رواية أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب ــ رضي الله عنه ــ قال: جاء رجل إلى النبي ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ، فقال: يا رسول الله، (يستفتونك في الكلالة) فما الكلالة؟ قال: «تجزيك آية الصيف»، فقلت لأبي إسحاق: هو من مات، ولم يدع ولداً، ولا والداً؟ قال: كذلك ظنوا أنه كذلك ــ.

أخرجه أبو داود (٣/٣١١ ــ ٣١٢ رقم ٢٨٨٩) في الفرائض، باب من كان ليس له ولد وله أخوات.

وأحمد في المسند (٤/٢٩٣).

والترمذي في سننه (٨/٤٠٦ رقم ٥٠٣٣) في تفسير سورة النساء من كتاب التفسير. =

. . . .

= والبيهقي في الموضع السابق من طريق أبـي داود.

جميعهم من طريق أبـي بكر بن عياش، عن أبـي إسحاق، عن البراء، به، واللفـظ لأبـي داود، ولفظ أحمد مختصر، ولفظ الترمذي نحوه، إلا أنه لم يذكر هو وأحمد سؤال أبـي بكر لأبـي إسحاق، وجوابه.

وأبو إسحاق السبيعي تقدم في الحديث (٤٩٦) أنه ثقة مدلس من الثالثة، واختلط بآخره، وقد عنعن هنا.

وأبو بكر بن عياش تقدم في الحديث (٦٣٥) أنه ثقة عابد، كبر فساء حفظه، وكتابه صحيح. لكن يشهد للحديث ما سيأتي بالشواهد.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما اتهم به الحماني من سرقة الحديث، ولمخالفته لأبـي داود في الرواية.

والحديث من رواية أبـي داود ضعيف لإرساله، ومعلول بما ذكره أبو داود، وقوّاه البيهقي: أن الحديث من مسند البراء بن عازب.

وقد أخرج مسلم في صحيحه (٣/١٢٣٦ رقم ٩) في الفرائض، باب ميراث الكلالة، من طريق معدان بن أبـي طلحة، أن عمر بن الخطاب خطب يوم جمعة، فذكـر نبـي الله ــ صلَّى الله عليـه وسلَّم ــ، وذكر أبا بكر، ثم قال: إني لا أدع بعدي شيئاً أهم عندي من الكـلالة، ما راجعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بأصبعه في صدري، وقال: «يا عمر، ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟!» وإني إن أعش أقضي فيها بقضية يقضي بها من يقرأ القرآن، ومن لا يقرأ القرآن.

فهذا الحديث شاهد على صحة ما جاء في الحديث الذي معنا من أن الآية نزلت في الصيف، لكنه من ناحية أخرى يدل على أن الرسول ــ صلَّى الله =

. . . .

= عليه وسلَّم ــ لم يفسِّر الكلالة بقوله: «من لم يترك ولداً، ولا والداً»، إذ لو كان هذا التفسير مأثوراً عنه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لما تكلم عمر على المنبر بما سبق نقله، ولم ينقل أن أحداً من الصحابة اعترض عليه بأن الرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بين ذلك، مع أن جل الصحابة متوافرون في ذلك الوقت، بل إن الخطابي ــ رحمه الله ــ في «معالم السنن» (١٦٣/٤) مال إلى أن الرجل المبهم في الحديث الذي رواه البراء بن عازب هو عمر بن الخطاب، وتكلم عن هذه المسألة بكلام فيه فوائد، فليرجع إليه.

١٠٣٤ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«ألحقوا المال بالفرائض، فما بقي فلأَوْلى رجل ذكر».

قال: صحيح، فإن فيه علي بن عاصم، وهو صدوق.

قلت: بل أجمعوا على ضعفه.

١٠٣٤ ـ المستدرك (٤/٣٣٨): أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد الدقاق ببغداد، ثنا أحمد ابن حبان بن ملاعب، ثنا علي بن عاصم، ثنا عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال لي النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ألحقوا المال بالفرائض، فما بقي فلأولى رجل ذكر».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق علي بن عاصم، ثنا عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، وقال: «صحيح الإسناد، فإن علي بن عاصم صدوق، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله عن علي بن عاصم: «بل أجمعوا على ضعفه»، ولم يستدرك على الحاكم إخراج الشيخين للحديث من طريق عبد الله بن طاووس.

فالحديث أخرجه البخاري (١٢/١١ و١٦ و١٨ و٢٧ رقم ٦٧٣٢ و ٦٧٣٥ و ٦٧٣٧ و ٦٧٤٦) في الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه، وأمه، وباب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن، وباب ميراث الجد مع الأب والأخوة، وباب ابني عم أحدهما أخ لأم، والآخر زوج. ومسلم (٣/١٢٣٣ ـ ١٢٣٤ رقم ٢ و٣ و٤) في الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر.

كلاهما من طريق عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس يرفعه:

«ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر». =

. . . .

= وأخرجه أيضاً أحمد في المسند (١/٢٩٢ و٣١٣ و٣٢٥).

وأبو داود في سننه (٣/٣١٩ رقم ٢٨٩٨) في الفرائض، باب في ميراث العصبة.

والترمذي (٦/٢٧٤ و٢٧٥ رقم ٢١٧٩ و٢١٨٠) في الفرائض، باب ما جاء في ميراث العصبة.

وابن ماجه (٢/٩١٥ رقم ٢٧٤٠) في الفرائض، باب ميراث العصبة.

وابن الجارود (ص ٣١٩ رقم ٩٥٥).

والدارمي (٢/٢٦٦ رقم ٢٩٩١) في الفرائض، باب العصبة.

والدارقطني (٤/٧٠ و٧١ و٧٢ رقم ١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤).

والبيهقي (٦/٢٣٨ و٢٣٩) في الفرائض، باب ترتيب العصبة، وباب ميراث ابن عم أحدهما زوج، والآخر أخ لأم.

جميعهم من طرق عن عبد الله بن طاووس، به.

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم أن الحاكم صححه، وأعله الذهبي بعلي بن عاصم، وهو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، تقدم في الحديث (٧٩٧) أنه: صدوق، إلا أنه يخطىء.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه علي بن عاصم، وحديثه ضعيف، إلا أنه قد توبع على هذا الحديث، وتقدم أن الشيخين قد أخرجاه، والله أعلم.

١٠٣٥ـ حديث الشافعي: أنبأنا[١] محمد بن الحسن، عن أبي يوسف، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً:

«الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع، ولا يوهب».

قال: صحيح.

قلت: بالدبّوس[٢].

---

(١) في (ب): (أنا).

(٢) سيأتي بيان معنى التعقب في دراسة الإسناد.

١٠٣٥ ـ المستدرك (٣٤١/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ـ عوداً على بدء ـ، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا الشافعي، أنبأ محمد بن الحسن، عن أبي يوسف، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «الولاء لحمة كلحمة النسب، لا تباع، ولا توهب».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الشافعي.

والشافعي ـ رحمه الله ـ أخرجه في «مسنده» (٧٢/٢ ـ ٧٣ رقم ٢٣٧) كما رواه عنه الحاكم هنا: إلا أنه قال: «لا يباع، ولا يوهب».

وكذا رواه عنه البيهقي في سننه (٢٩٢/١٠) في الولاء، باب من أعتق مملوكاً له. وفي المعرفة (٤/ل ٢٩٤ أ).

ثم ساق البيهقي في السنن بسنده عن أبي بكر بن زياد النيسابوري أنه قال عقب هذا الحديث: «هذا خطأ، لأن الثقات لم يرووه هكذا، وإنما رواه الحسن مرسلاً».

ثم ساق البيهقي بسنده من طريق يزيد بن هارون، أنبأ هشام بن حسان، =

. . . .

= عن الحسن، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره بمثل لفظ الشافعي.

وقال في المعرفة: «كذا رواه الشافعي عن محمد بن الحسن الفقيه، عن أبي يوسف القاضي، وكأنه رواه محمد بن الحسن للشافعي من حفظه، فزلّ عن ذكر عبيد الله بن عمر في إسناده.

وقد رواه محمد بن الحسن في كتاب «الولاء»، عن أبي يوسف، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ باللفظ الذي رواه الشافعي عنه، وهذا اللفظ بهذا الإسناد غير محفوظ، ورواية الجماعة عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نهى عن بيع الولاء، وعن هبته، هكذا رواه عبد الله بن عمر، في رواية عبد الوهاب الثقفي، وغيره.

قلت: وقد رواه بشر بن الوليد، عن أبي يوسف موافقاً لرواية محمد بن الحسن للحديث في كتاب الولاء.

قال ابن التركماني في «الجوهر النقي» المطبوع بذيل السنن للبيهقي (١٠/٢٩٣) أن ابن حبان «قال في صحيحه: أنا أبو يعلى، قرىء على بشر بن الوليد، عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عنه عليه السلام، فذكره بلفظه».

وتابع أبا يوسف حماد بن سلمة، وعبد الله بن نُمير.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/٥٣ رقم ١٦٤٥): حدثنا أبو زرعة، قال:

حدثنا موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الولاء لا يباع، ولا يوهب».

وقال أيضاً: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، قال: =

. . . .

= حدثنا أبـي، عن عبيد الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، نحوه، يعني نحو حديث حماد.

ثم رواه البيهقي في السنن من طريق الطبراني: ثنا يحيى بن عبد الباقي الأذني، ثنا أبو عمير بن النحاس، ثنا ضمرة، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فذكره بمثل لفظ الشافعي، ثم نقل عن الطبراني أنه قال: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا ضمرة»، ثم تعقبه البيهقي بقوله: «قد رواه إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابـي، عن ضمرة كما رواه الجماعة: نهى عن بيع الولاء، وعن هبته، فكأن الخطأ وقع من غيره، والله أعلم».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٧٤٤).

والخطيب في الموضح (٢/٣٠).

كلاهما من طريق الحسن بن أبـي الحسن المؤذن البغدادي، حدثنا ابن أبـي فديك، حدثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إنما الولاء نسب لا يصلح بيعه، ولا شراؤه»، وهذا لفظ ابن عدي، ولفظ الخطيب قال: «الولاء نسب لا يصلح بيعه، ولا هبته» قال ابن عدي عقبه: «قوله: عن نافع، عن عبد الله لا أدري، وهم فيه، أو تعمد، فأراد تقلّب الإسناد، وإنما أراد أن يقول عن نافع، وعبد الله بن دينار»؟.

قلت: وكأن ابن عدي ــ رحمه الله ــ يشير بقوله هذا إلى أن الحديث ورد من طريق نافع، عن ابن عمر، كما ورد من طريق ابن دينار، وهو كذلك.

فالحديث أخرجه الحاكم أيضاً عقب هذا الحديث من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، يرفعه بنحو لفظ الشافعي عنده، وسكت عنه هو والذهبـي. =

. . . .

= ورواه الطبراني في الأوسط (١٨٨/٢ ـ ١٨٩ رقم ١٣٤٠).

والبيهقي في الموضع السابق من سننه، كلاهما من طريق محمد بن زياد الزيادي، ثنا يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، به فذكره.

ورواه ابن أبي حاتم في الموضع السابق من علله.

والبيهقي في الموضع السابق من سننه.

كلاهما من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، عن يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، يرفعه بمثل لفظ الشافعي في مسنده.

وذكر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة سئل عن حديث يعقوب بن حميد هذا، فقال: «الصحيح: عبيد الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه نهى عن بيع الولاء، وعن هبته».

وقال البيهقي عقب الحديث: «هذا وهم من يحيى بن سليم، أو مَنْ دونه: في الإسناد والمتن جميعاً، فإن الحفاظ إنما رووه عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: نهى عن بيع الولاء، وعن هبته»، ونقل البيهقي عن الترمذي أنه قال: «سألت عنه البخاري فقال: يحيى بن سليم أخطأ في حديثه، إنما هو عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وعبد الله بن دينار تفرد بهذا الحديث» قال البيهقي: «يعني باللفظ المشهور»، ثم ذكره من رواية الزيادي السابقة، لكن سماه: أبا حسان الزيادي، ثم قال: «وهذا اختلاف ثالث عن يحيى بن سليم، وكان سيىء الحفظ، كثير الخطأ، والله أعلم»، وعلق الحافظ ابن عساكر على تسمية البيهقي للزيادي بأبي حسان بما نصه: «قلت: هذا وهم منه ـ رحمه الله ـ، إنما هو محمد بن زياد بن عبيد الله الزيادي البصري، فهو شيخ ابن خزيمة، يروي عنه، وليس بأبي حسان الحسن بن عثمان الزيادي» نقل ذلك =

= التركماني في جوهره، وذكر محقق السنن أنه بهامش إحدى النسخ بخط ابن عساكر، ثم نقله بنصه. / انظر الأصل والهامش من الموضع السابق من سنن البيهقي.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي منتقداً بقوله:

«بالدبّوس»، أي: بالقوة، لأن الدبوس ـ كَتَنُّور ـ:
واحد الدبابيس: للمقامع من حديد، وغيره. اهـ. من تاج العروس (١٦/ ٤٩).

هذا ولم يفصح الذهبي عن سبب انتقاده للحاكم في تصحيحه للحديث، لكن في سند الحديث أبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن الشيباني صاحبا أبي حنيفة ـ رحمهم الله ـ أما أبو يوسف فآسمه يعقوب بن إبراهيم، وقد اختلفت فيه كلمة أئمة الجرح والتعديل ما بين معدل، ومجرح، وكان ابن المبارك شديد الحمل عليه جداً، حتى اتهمه بالكذب، وقال أحمد بن حنبل: كان أبو يوسف مضعّفاً في الحديث، وقال البخاري: تركوه، وقال الفلاس: صدوق كثير الخطأ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال عمرو الناقد: صاحب سنة، وقال المزني: هو أتبع القوم للحديث، وقال محمد بن الصباح: كان أبو يوسف رجلاً صالحاً، وكان يسرد الصوم، وقال النسائي: ثقة. وقال ابن عدي: «ليس من أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه، إلا أنه يروي عن الضعفاء الكثير، مثل الحسن بن عمارة، وغيره، وهو كثيراً ما يخالف أصحابه، ويتبع أهل الأثر إذا وجد فيه خبراً مسنداً، وإذا روى عنه ثقة، وروى هو عن ثقة، فلا بأس به».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان شيخاً متقناً، لم يكن يسلك مسلك صاحبيه إلا في الفروع، وكان يباينهما في الإيمان والقرآن»، وذكر بعض الروايات التي تدل على صحة ما ذهب إليه، ثم قال: «لسنا ممن يوهم الرعاع ما لا يستحله، ولا ممن يحيف بالقدح في إنسان، وإن كان لنا مخالفاً بل نعطي كل شيخ حظه مما كان فيه ونقول في كل إنسان ما كان =

. . . .

= يستحقه من العدالة والجرح وأدخلنا زُفراً وأبا يوسف بينَ الثقات لما تبين عندنا من عدالتهما في الأخيار وأدخلنا من لا يشبههما في الضعفاء بما صح عندنا مما لا يجوز الاحتجاج به» وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ، وقال: «الإمام العلامة، فقيه العراقين». / انظر الثقات لابن حبان (٧/٦٤٥ ــ ٦٤٧)، والضعفاء للعقيلي (٤/٤٣٨ ــ ٤٤٤)، والكامل لابن عدي (٧/٢٦٠٢ ــ ٢٦٠٤)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/٢٩٢ ــ ٢٩٤ رقم ٢٧٣)، والميزان (٤/٤٤٧ رقم ٩٧٩٤)، واللسان (٦/٣٠٠ ــ ٣٠١ رقم ١٠٨١).

وأما محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني فقد ليّنه النسائي وغيره من قبل حفظه، وكان من بحور العلم والفقه، قوياً في مالك. اهـ. من الكامل (٦/٢١٨٣ ــ ٢١٨٤)، والميزان (٣/٥١٣ رقم ٧٣٧٤) قلت: وعلى ما وصف به من ضعف الحفظ يحمل اختلاف رواية الشافعي عنه لهذا الحديث عما في كتابه «الولاء»، ولذلك أشار البيهقي كما سبق بقوله:

«وكأنه رواه محمد بن الحسن للشافعي من حفظه، فزل عن ذكر عبيد الله بن عمر في إسناده».

قلت: وترجح روايته للحديث في كتاب الولاء، على رواية الشافعي عنه لوجود المتابع له، وهو بشر بن الوليد، عن أبي يوسف.

وبشر هذا هو ابن الوليد بن خالد، أبو الوليد الكندي القاضي، قال عنه السليماني: منكر الحديث. وقال الآجري: سألت أبا داود: أبشر بن الوليد ثقة؟ قال: لا. وقال صالح جزرة: هو صدوق، لكنه لا يعقل، كان قد خرف. وقال البرقاني: ليس هو من شرط الصحيح. وكان أحمد بن حنبل يثني عليه. وقال الدارقطني: ثقة، وكذا قال مسلمة. اهـ. من الميزان (١/٣٢٦ ــ ٣٢٧ رقم ١٢٢٩)، واللسان (٢/٣٥ رقم ١٢٠).

قلت: جرح صالح جزرة له مفسر، وهو أوسط الأقوال، فمتابعته لمحمد بن الحسن في الرواية تقوي الحديث، لا سيما مع وجود المتابع لأبي يوسف، وهما: حماد بن سلمة، وعبد الله بن نمير، فكلاهما عن =

. . . .

= عبيد الله بن عمر، ووجود المتابع لعبيد الله، وهو سفيان الثوري، كلاهما عن عبد الله بن دينار، ووجود المتابع لعبد الله بن دينار، وهو نافع، كلاهما عن ابن عمر، به. وحماد بن سلمة تقدم في الحديث (٧٣٨) أنه ثقة عابد، إلا أنه تغير حفظه في الآخر والراوي عنه هو موسى بن إسماعيل، المِنْقري، أبو سلمة التبوذكي، مشهور بكنيته، وبآسمه، وهو ثقة ثبت روى له الجماعة. الجرح والتعديل (١٣٦/٨ رقم ٦١٥)، والتقريب، (٢٨٠/٢ رقم ١٤٣١)، والتهذيب (٣٣٣/١٠ ــ ٣٣٥ رقم ٥٨٤).

وعبد الله بن نمير الهمداني ثقة صاحب حديث، من أهل السنة، روى له الجماعة. الجرح والتعديل (١٨٦/٥ رقم ٨٦٩)، والتهذيب (٥٧/٦ ــ ٥٨ رقم ١٠٩)، والتقريب (٤٥٧/١ رقم ٦٩٨). والراوي عنه ابنه محمد، وتقدم في الحديث (٧٤٩) أنه ثقة حافظ فاضل.

هذا بالنسبة لمتابعة حماد، وابن نمير لأبي يوسف على الحديث عن عبيد الله بن عمر.

أما بالنسبة لمتابعة سفيان الثوري لعبيد الله بن عمر على الحديث عن عبد الله بن دينار، فتقدم أن البيهقي أخرج الحديث من طريق الطبراني: ثنا يحيى بن عبد الباقي الأذني، ثنا أبو عمير ابن النحاس، ثنا ضمرة، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، به.

وضمرة بن ربيعة الفلسطيني تقدم في الحديث (٦٧٦) أنه: ثقة، وأبو عمير بن النحّاس اسمه عيسى بن محمد بن إسحاق الرملي، وهو ثقة فاضل. / الجرح والتعديل (٢٨٦/٦ رقم ١٥٩١) والتقريب ١٠١/٢ رقم ٩١٠)، والتهذيب (٢٢٨/٨ ــ ٢٢٩ رقم ٤٢٣). وشيخ الطبراني يحيى بن عبد الباقي بن يحيى بن يزيد بن إبراهيم، أبو القاسم، الثغري، الأذني ثقة، وثقه الخطيب، وغيره. انظر تاريخ بغداد (٢٢٧/١٤ رقم ٧٥٢٨) وأما بالنسبة لمتابعة نافع لعبد الله بن دينار على الحديث عن ابن عمر، فلها عن نافع طريقان: =

. . . .

=

١ ــ يرويها إسماعيل بن أمية، وعنه يحيى بن سليم، ومحمد بن مسلم الطائفيان. أما يحيى بن سليم القرشي، الطائفي فهو صدوق سيىء الحفظ. / الكامل (٧/٢٦٧٥)، والتقريب (٢/٣٤٩ رقم ٨١) والتهذيب (١١/٢٢٦ ــ ٢٢٧ رقم ٣٦٦)، وأما محمد بن مسلم الطائفي فهو صدوق يخطىء ــ كما تقدم في الحديث (١٠٢٩) ــ.

٢ ــ أما الطريق الثانية عن نافع فيرويها عبيد الله بن عمر، وعنه يحيى بن سليم الطائفي، وعنه يعقوب بن حميد بن كاسب.

وتقدم إعلال أبي زرعة والبيهقي لهذه الطريق.

ويحيى بن سليم هنا هو الطائفي أحد رواة الطريق الأولى عن إسماعيل بن أمية، وقد عدّ البيهقي هذا اختلافاً من يحيى بن سليم، تقدم نقل ذلك عنه.

قلت: والرواة عن يحيى بن سليم لهذين الطريقين فيهما كلام.

أما الأولى فيرويها عنه محمد بن زياد بن عبيد الله الزيادي رجح ذلك ابن عساكر كما سبق، ومحمد هذا صدوق يخطىء. / التقريب (٢/١٦١ ــ ١٦٢ رقم ٢٢٣)، والتهذيب (٩/١٦٨ ــ ١٦٩ رقم ٢٤٨).

والطريق الثانية يرويها يعقوب بن حميد بن كاسب، وتقدم في الحديث (٦٣٢) أنه: صدوق ربما وهم.

قلت: والبيهقي ــ رحمه الله ــ قد بالغ في رد بعض هذه الروايات، وإعلالها بما ليس بعلة. ووجهة نظره في ذلك أن الحديث جاء بلفظين مختلفين:

الأول: لفظ الحديث الذي معنا: «الولاء لحمة. . .».

الثاني: الحديث المشهور الذي سيأتي تخريجه ولفظه: «نهى عن بيع الولاء، وعن هبته».

وقد اعتبر البيهقي ورود الحديث بهذين اللفظين عن ابن عمر اختلافاً، فرجح اللفظ الثاني؛ لإمامة نقلته.

=

. . . .

= وقدح في الحديث الذي معنا لمخالفة رواته لرواة اللفظ الثاني، وذكر بعض العلل المتقدم ذكرها، واستدل بها على عدم ثبوت الحديث بهذا اللفظ، ومن تلك العلل:

١ ــ قوله عن الحديث: «هذا خطأ، لأن الثقات لم يرووه هكذا، وإنما رواه الحسن مرسلاً».

قلت: أعل البيهقي ــ رحمه الله ــ الحديث بهذه الطريق التي أرسلها الحسن، ولا وجاهة لإعلاله؛ لأن طريق الحسن ليس فيها راو واحد من رواة الطريق التي معنا، فهذه طريق مستقلة تماماً عن تلك.

وقد أجاب عن هذا الإشكال الشيخ ناصر الدين الألباني في كتابه «إرواء الغليل» (٦/١١٠) بما نصه:

(قلت: وإسناد هذا المرسل صحيح، وهو مما يقوي الموصول الذي قبله على ما يقتضيه بحثهم في «المرسل» من علوم الحديث، فإن طريق الموصول غير طريق المرسل، ليس فيه راو واحد مما في المرسل، فلا أرى وجهاً لتخطئته بالمرسل، بل الوجه أن يقوى أحدهما بالآخر، كما ذكرنا). اهـ.

٢ ــ قوله عن هذا الحديث: «وهذا اللفظ بهذا الإسناد غير محفوظ، ورواية الجماعة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نهى عن بيع الولاء، وعن هبته، هكذا رواه عبد الله بن عمر، في رواية عبد الوهاب الثقفي، وغيره».

قلت: الصواب أنهما حديثان مختلفان لا علاقة لواحد منهما بالآخر، إلا من حيث المعنى، ورد البيهقي لأحد اللفظين مع تعدد طرقه، وثبوتها فيه تكلف.

فإن الحديث جاء عن ابن عمر من طريقين كما تقدم.

الأولى وهي التي معنا، ويرويها عبد الله بن دينار.

ورواها عن ابن دينار اثنان من الأئمة: أحدهما عبيد الله بن عمر، والآخر سفيان الثوري. =

. . . .

= أما عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري، المدني، أبو عثمان، فهو ثقة ثبت من رجال الجماعة، وقدّمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدّمه ابن معين في: القاسم عن عائشة، على: الزهري، عن عروة، عنها. اهـ. من التقريب (١/٥٣٧ رقم ١٤٨٨)، وانظر التهذيب (٧/٣٨ ـ ٤٠ رقم ٧١).

وأما سفيان الثوري فتقدم في الحديث (٨٣٢) أنه: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة. ورواه عن عبيد الله ثلاثة من الأئمة هم:

أبو يوسف، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن نمير، وكلهم أئمة ثقات، وإذا كان في بعضهم، فإنه لا يتوجه حال متابعة الآخرين له على الرواية.

ورواه عن أبي يوسف اثنان: أحدهما محمد بن الحسن الشيباني، والآخر بشر بن الوليد، وفي حفظهما كلام، لكن بمتابعة كل منهما للآخر، فإن الحديث من طريقهما فقط يكون حسناً لغيره، فكيف وهناك طرق أخرى، منها التي رواها حماد بن سلمة، ورواها عنه موسى بن إسماعيل، أبو سلمة التبوذكي، وتقدم أنه ثقة ثبت.

ومنها التي رواها عبد الله بن نمير، وعنه ابنه محمد، وتقدم أنه ثقة حافظ فاضل. ومنها التي رواها سفيان، وتقدم الكلام على رجالها، فهي والطريق التي رواها ابن نمير، كلاً منها صحيح لذاته، فكيف بالطرق الأخرى وقد انضمت إليها؟! فهذه الطريق التي يرويها ابن دينار في منتهى الصحة إليه.

أما الطريق الثانية التي يرويها نافع، ولها عنه طريقان: الأولى منهما ضعيفة للكلام الذي تقدم نقله عن حفظ محمد بن مسلم الطائفي.

والأخرى ضعيفة لما تقدم عن حفظ يحيى بن سليم الطائفي، وللاختلاف عليه فيها. فهذه الطريق وإن كان فيها بعض الكلام إلا أنها مع الطريق التي رواها ابن دينار ترتقي لدرجة الصحيح لغيره.

وقد قال الشيخ الألباني في الإرواء (٦/١١٢) رداً على إعلال البيهقي للفظ الحديث الذي معنا: =

. . . .

= «وذهب (يعني البيهقي) إلى توهيم كل هذه الروايات، وأن الصواب رواية الجماعة التي سبق ذكرها، ولا أجد نفسي توافق على ذلك، وأرى أن عبد الله بن دينار له حديثان عن ابن عمر، أحدهما حديث الجماعة، والآخر هذا». اهـ.

قلت: وحديث الجماعة أخرجه:

البخاري في صحيحه (١٦٧/٥ رقم ٢٥٣٥) في العتق، باب بيع الولاء وهبته. و(٤٢/١٢ رقم ٦٧٥٦) في الفرائض، باب اثم من تبرأ من مواليه.

ومسلم في صحيحه (١١٤٥/٢ رقم ١٦) في العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته.

وأبو داود في سننه (٣٣٤/٣ رقم ٢٩١٩) في الفرائض، باب في بيع الولاء.

والترمذي (٤٣٥/٤ رقم ١٢٥٤) في البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته.

وابن ماجه (٩١٨/٢ رقم ٢٧٤٧) في الفرائض، باب النهي عن بيع الولاء وهبته.

جميعهم من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: نهى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن بيع الولاء، وعن هبته.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف محمد بن الحسن الشيباني من قبل حفظه في غير مالك، ولما اتضح في التخريج من إسقاطه عبيد الله بن عمر من الإسناد في رواية الشافعي عنه. والحديث صحيح لغيره بمجموع الطرق المتقدم ذكرها، وله شواهد، منها مرسل الحسن البصري الذي ذكره البيهقي، وصحح إسناده الألباني إلى الحسن، ومنها: من حديث علي، =

....

= وابن أبـي أوفى، وشاهدان موقوفان، أحدهما عن عمر، والآخـر عن ابن مسعود ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ.

أما حديث علي ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه البيهقي في الموضع السابق من سننه (٢٩٤/١٠) من طريق شيخه الحاكم، أنبأ أبو الوليد، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا عباس بن الوليد النرسي، ثنا سفيان، عن ابن أبـي نجيح، عن مجاهد، عن علي ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الولاء بمنزلة النسب لا يباع، ولا يوهب، أقـره حيث جعله الله».

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي، مولاهم، المكي ثقة، إمام في التفسـير، وفي العلم، من رجال الجماعة. الجرح والتعديل (٣١٩/٨ رقم ١٤٦٩)، والتقريب (٢٢٩/٢ رقم ٩٢٢)، والتهذيب (٤٢/١٠ ــ ٤٤ رقم ٦٨). وعبد الله بن أبـي نجيح يسار المكي، ثقة روى له الجماعة، غير أنه رمي بالقدر، ومدلِّس من الثالثة، وقد عنعن هنا. / الجرح والتعليل (٢٠٣/٥ رقم ٩٤٧)، والتهذيب (٥٤/٦ رقم ١٠١)، والتقريب (٤٥٦/١ رقم ٦٩٠)، وطبقات المدلِّسين (ص ٩٠ رقم ٧٧).

وسفيان سواء كان ابن عيينة، أو الثوري، فكلاً منهما ثقة حافظ فقيه، إمام حـجـة كما تقدم في الحديثين (٥١٠ و ٦٥٧) وعباس بن الوليد بن نصر النرسي ــ بفتح النون، وسكون الراء، بعدها مهملة ــ، أبو الفضل ثقة روى له الشيخان. / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٥٩ رقم ٤٤٠)، والتقريب (٤٠٠/١ رقم ١٦٥) والتهذيب (١٣٣/٥ ــ ١٣٤ رقم ٢٣١) والحسن بن سفيان بن عامر النَّسَوي، أبو العباس الشيباني، الخراساني، إمام حافظ ثبت. / السير (١٥٧/١٤ رقم ٩٢).

وأما شيخ الحاكم أبو الوليد الفقيه، حسان بن محمد بن أحمد بن هارون النيسابوري فهو الإمام الأوحد، الحافظ، المفتي، إمـام أهل الحـديث بخراسان. / السير (٤٩٢/١٥ ــ ٤٩٦ رقم ٢٧٧). =

. . . .

= وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لعنعنة ابن أبي نجيح.

وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى ـ رضي الله عنه ـ، فقال ابن التركماني في الجوهر النقي (١٠/٢٩٤): «وقد روي الحديث من وجه آخر بسند رجاله ثقات، قال ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار: حدثني موسى بن سهل الرملي، ثنا محمد بن عيسى ـ يعني الطباع ـ، ثنا عبثر بن القاسم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع، ولا يوهب».

ثم قال ابن التركماني عقبه: «وهذا يرد قول النيسابوري، والبيهقي: إنما روي مرسلاً» وتعقب الألباني ابن التركماني في الإرواء (٦/١١٣) بأنه تصحف عليه اسم عبيد إلى عبثر، والصواب أنه عبيد بن القاسم الذي قال عنه الذهبي «ليس بثقة»، وحكم الألباني على حديث ابن أوفى هذا بالضعف.

وأما الموقوف على عمر ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه البيهقي في الموضع السابق عن عمر قال: «الولاء كالنسب لا يباع، ولا يوهب».

وأما الموقوف على ابن مسعود فأخرجه الدارمي (٢/٢٨٧ رقم ٣١٦٣) ولفظه: «الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع، ولا يوهب».

وبالجملة فالحديث صحيح كما تقدم، ويزداد قوة بهذه الطرق، والله أعلم.

١٠٣٦ــ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«لا مُسَاعاة[١] في الإسلام[٢]، من (ساعى)[٣] في الجاهلية فقد ألحقته بعصبتـه، ومن ادعى ولداً من غير رشده لم يرث، ولم يورث».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: لعله موضوع، فإن فيه عمرو بن الحصين العقيلي، وقد تركوه.

---

(١) المساعاة: الزنا. / النهاية (٢/٣٦٩).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (سعى)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٣٦ ــ المستدرك (٤/٣٤٢): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، وعبد الله بن محمد بن موسى العدل، قالا: ثنا محمد بن أيوب، أنبأ عمرو بن الحصين العقيلي، ثنا معتمر بن سليمان، ثنا (سلم) بن أبي الذيال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ فذكره.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/٤٩ رقم ١٢٤٣٨).

وفي الأوسط (٢/٩ رقم ١٠٠٩).

من طـريق عمرو بن الحصـين، به مثله، إلا أنـه قال: «فـلا يـرث، ولا يورث».

وأخرجه أحمد في المسند (١/٣٦٢). =

. . . .

= وأبو داود في سننه (٢/٦٩٦ رقم ٢٢٦٤) في الطلاق، باب في ادعاء ولد الزنا. كلاهما من طريق معتمر، عن سلم، عن بعض أصحابه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به مثل لفظ الطبراني، إلا أن أبا داود قال: «لحق» بدلاً من قوله: «ألحقته».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وقال: «على شرط الشيخين»، فتعقبه الذهبي بقوله: «لعله موضوع، فإن ابن الحصين تركوه».

وابن الحصين هو عمرو بن الحصين العُقيلي، وتقدم في الحديث (٥٦٦) أنه متروك. وبالإضافة لشدة ضعف عمرو هذا، فإنه أسقط الرجل المبهم بين ابن أبي الذيال، وسعيد بن جبير، كما يتضح من رواية الإمام أحمد، وأبي داود.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لشدة ضعف عمرو بن الحصين، وإسقاطه للراوي المبهم، وهو ضعيف فقط من الطريق التي أخرجها الإمام أحمد، وأبو داود لإبهام الراوي عن سعيد بن جبير.

وللحديث شاهد ساقه الحاكم، وهو الآتي.

١٠٣٧ ـ حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً:

«من ادّعى ولداً من أمة لا يملكهـا، أو من حرّة عاهر بها، فإنه لا يلتحق به، ولا يرث، وهو ولد زنا. . .» إلـخ[١].

قلت[٢]: فيه سليمان بن موسى وثقه أحمد، وقال النسائي: ليس بقوي[٣].

(١) من قوله: (أو من حرة) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (قلت) ليس في (ب).

(٣) هذا من تصحيفات ابن الملقن ـ رحمه الله ـ بسبب تصرفه في عبارة الذهبي. وذلك أن الذهبي في التلخيص نقل عن الحاكم قوله بعد الحديث: «سمعه محمد بن راشد منه»، فتعقبه بقوله: «قلت: وثقه أحمد، وقال النسائي: ليس بقوي»، ولم أجد عبارة الحاكم هذه في المستدرك المطبوع ولا في المخطوط، والذهبي يقصد بتعقبه هذا محمد بن راشد، لا سليمان بن موسى، وإنما ابن الملقن هو الذي تصرف في العبـارة وجعل الكلام متوجهاً إلى سليمان بن موسى، والدليل على ذلك: أن محمد بن راشد هو الذي وثقه أحمد ـ كما في التهذيب (٩/١٥٩) ـ، وقال عنه النسائي: «ليس بالقوي» ـ كما في الضعفاء والمتروكين له (ص ٩٥ رقم ٥٤٨). . .

وأما سليمان بن موسى، فقد قال عنه النسائي في الموضـع السابق (ص ٥٠ رقم ٢٥٢): «ليس بالقوي في الحديث»، لكن لم ينقل عن الإمام أحمد أنه تكلم عنه بجرح، أو تعديل ـ كما يتضـح من الميزان (٢/٢٢٥ رقم ٣٥١٨)، والتهذيب (٤/٢٢٦ ـ ٢٢٧). . .

١٠٣٧ ـ المستدرك (٤/٣٤٢)، هذا الحديث ساقه الحاكم شاهداً للحديث السابق، فقال: وشاهده ما أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا محمـد بن إسماعيـل

. . . .

السلمي، ثنا محمد بن بكار بن بلال، ثنا محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «من ادعى ولداً من أمة لا يملكها، أو من حرة عاهر بها، فإنه لا يلحق به، ولا يرث، وهو ولد زنا لأهل أمه من كانوا».

دراسة الإسناد:

الحديث ساقه الحاكم شاهداً للحديث السابق، وأعله الذهبي بمحمد بن راشد، والتبس الأمر على ابن الملقن فظن الذهبي قصد بتعقبه سليمان ابن موسى، فوجه العبارة إليه.

وسليمان بن موسى الأموي، مولاهم، الدمشقي، الأشدق: صدوق فقيه، إلا أن في حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل. / الكامل (١١١٣/٣)، والتقريب (٣٣١/١ رقم ٥٠١)، والتهذيب (٢٢٦/٤ ــ ٢٢٧ رقم ٣٧٧).

وأما محمد بن راشد المكحولي، الخزاعي الدمشقي، نزيل البصرة، فإنه ثقة، إلا أنه رمي بالقدر، فقد وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، ودحيم، ومحمد بن عثمان بن أبي الجماهر، والنسائي في رواية. وقال ابن المبارك: صدوق اللسان، وأراه اتهم بالقدر، وحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وكانا لا يحدثان إلا عن ثقة. وروى الإمام أحمد عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن شعبة بن الحجاج قال: أما كتبت عنه؟ أما إنه صدوق، ولكنه شيعي، أو قدري ــ شك الإمام أحمد ــ وقال يعقوب بن شيبة: صدوق. وقال ابن عدي: إذا حدّث عنه ثقة فحديثه مستقيم. ونسبه إلى القدر أيضاً ابن معين، ودحيم، وقال الساجي: صدوق، إنما تكلموا فيه لموضع القدر لا غير، وتقدم أن النسائي قال عنه: ليس بالقوي، وقال ابن خراش: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: كان من أهل الورع والنسك: ولم يكن الحديث

. . . .

من صنعته، وكثرت المناكير في روايته، فاستحق ترك الاحتجاج به. اهـ. من الجرح والتعديل (٧/٢٥٣ رقم ١٣٨٥)، والتهذيب (٩/١٥٨ ـ ١٦٠ رقم ٢٣٢). قلت: فالنسائي اختلف القول عنه، فلا يعوّل على أي من القولين لعدم العلم بالمتأخر منهما.

وأما جرح ابن خراش، وابن حبان له فيعد من تشددهما، فلا ينهض لمقاومة توثيق الأئمة المتقدم ذكرهم له، وعليه فالراجح من حاله أنه: ثقة، إلا ما وصف به من القول بالقدر.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال سليمان بن موسى.

١٠٣٨ـ حديث الحارث بن (عبد)[١]:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سئل عن ميراث العمة، والخالة، فسكت، فنزل عليه جبريل، فقال: «حدثني جبريل: أن لا ميراث لهما»[٢].

قلت: فيه الشَّاذَكوني، وهو مرسل.

---

(١) في (أ) و(ب): (عبدة)، وفي المستدرك وتلخيصه المطبوعين: (عبد الله)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه المخطوطين، وسنن البيهقي (٦/٢١٣)، والتلخيص الحبير (٣/٩٤).

(٢) من قوله: (فسكت) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٣٨ ـ المستدرك (٤/٣٤٣): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أحمد بن هارون العودي، ثنا سليمان بن داود الشاذكوني، ثنا إسماعيل بن إبراهيم، ثنا محمد بن عمرو بن علقمة، عن شريك بن أبي نمر، أن الحارث بن عبد أخبره، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ سئل عن ميراث العمة، والخالة، فسكت، فنزل عليه جبريل عليه السلام، فقال: «حدثني جبريل: أن لا ميراث لهما».

وهذا الحديث ساقه الحاكم هو والحديث الآتي بعده شاهدين لحديث أخّره ابن الملقن عن ترتيبه، وهو حديث ابن عمر الآتي برقم (١٠٤٠).

تخـريجـه:

الحديث ذكره البيهقي في سننه (٦/٢١٣) في الفرائض، باب من لا يرث من ذوي الأرحام، بمثله وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/٢٦٣ رقم ١١١٧٢) من طريق شيخه عبدة.

والدارقطني في سننه (٤/٨٠ ـ ٨١، رقم ٤٢) من طريق عبد الرحمن المحاربي. كلاهما عن محمد بن عمرو، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، قال: سئل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فذكره بنحوه، هكذا ولم يذكر الحارث.

ثم أخرجه الدارقطني (٤/٩٩ رقم ٩٨) من طريق مسعدة بن أليسع =

. . . .

= الباهلي، عن محمد بن عمرو، عن أبـي سلمة، عن أبـي هريرة، قال: سئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فذكره بنحوه.

قال الدارقطني في الموضع الأول: «ورواه مسعدة بن أليسع، عن محمد بن عمرو، عن أبـي سلمة، عن أبـي هريرة، ووهم فيه، والأول أصح»، ثم ذكره، وقال عقبه: «لم يسنده غير مسعدة، عن محمد بن عمرو، وهو ضعيف، والصواب مرسل».

وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٣/٩٤) بعد أن ذكر حديث الحاكم هذا:

«وفيه سليمان بن داود الشاذكوني، وهو متروك، وأخرجه الدارقطني من وجه آخر، عن شريك مرسلاً». اهـ.

وقال ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٦/٢١٣):

«قد اختلف في هذا الحديث أيضاً، فرواه ابن أبـي شيبة في مصنفه، عن شريك، سئل النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، الحديث، من غير ذكر الحارث، وكذا ذكره الدارقطني في سننه، من طريقين، ثم إن الحارث هذا لم أعرف حاله، ولا ذكر له في شيء من الكتب التي بأيدينا سوى المستدرك للحاكم فإنه مذكور فيه في هذا الحديث مستشهداً به، وابن أبـي نمر فيه كلام يسير». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبـي بالإرسال، ووجود الشاذكوني في سنده.

أما الشاذكوني، فتقدم في الحديث (٩٦٦) أنه متروك.

وأما الإرسال، فلأن الحارث بن عبد الذي روي عنه هذا الحديث لم يذكر في الصحابة.

وتقدم النقل عن ابن التركماني أنه قال: «لم أعرف حاله، ولا ذكر له في شيء من الكتب التي بأيدينا...».

قلت: ولم يذكره المزي ضمن شيوخ شريك. / انظر تهذيب الكمال (٢/٥٨١).

=

. . . .

= وفي ثقات ابن حبان (٤/١٣٦) قال: «الحارث بن عبد، مولى عثمان بن عفان، روى عنه أبو عقيل زهرة بن معبد حديث الوضوء، مات في ولاية معاوية». اهـ. وفي تعجيل المنفعة (ص ٥٥) قال الحافظ ابن حجر:

«الحارث بن عبيد، أبو صالح المدني، مولى عثمان، عن مولاه، وعنه أبو عقيل زهرة بن معبد في الوضوء، قال ابن حبان: مات في ولاية معاوية. قلت: وجدته بخط الحافظ ابن علي البكري في (كتاب الثقات): الحارث بن عبد، بالتكبير، وكذا في النسخ المعتمدة من المسند، ولم يذكره البخاري، ولا ابن أبي حاتم فيمن اسمه الحارث، وإنما سماه البخاري: بركان، وذكر روايته عن عثمان، ورواية أبي عقيل بن معبد عنه، وتبعه أبو أحمد الحاكم». اهـ.

قلت: فالاسم هنا محتمل، لكن لا أدري أهو هذا الذي في الرواية هنا، أم هو من بلايا الشاذكوني، حيث لم يتابعه أحد ـ فيما أعلم ـ على ذكره.

والصواب رواية عبده، وعبد الرحمن المحاربي للحديث عن محمد بن عمرو، عن شريك، مرسلاً، كما رجح ذلك الدارقطني آنفاً.

وشريك من صغار التابعين، سمع من أنس ـ رضي الله عنه ـ كما في التهذيب (٤/٣٣٧).

وتقدم أن الدارقطني أيضاً أعل رواية مسعدة بن أليسع التي جعل فيها الحديث مسنداً عن أبي هريرة.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً للأمور المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

وجعل الحديث من مسند أبي هريرة لا يصح كما قال الدارقطني، والصواب أنه عن شريك مرسلاً، فيكون ضعيفاً لإرساله، وللحديث شاهدان أوردهما الحاكم، وهما الآتي، والذي بعده، وسيأتي في الأخير الكلام عن هذه الطرق، وخلاصته أن الحديث ضعيف.

١٠٣٩ـ حديث أبي سعيد مرفوعاً، بنحوه.

قلت: فيه ضِرار بن صُرد، وهو هالك.

١٠٣٩ ـ المستدرك (٣٤٣/٤): أخبرنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي، ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد، عن عبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ركب إلى قباء، وعلى الحمار أكاف، فقال: «أستخير الله تعالى في ميراث العمة، والخالة»، فأوحى الله تعالى إليه: أن لا ميراث لهما.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (٥٦/٢) من طريق أبي مصعب يعقوب بن محمد الزهري، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٢٢٩/٤ ـ ٢٣٠): «فيه يعقوب بن محمد الزهري، وهو ضعيف».

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٤٨/١ رقم ١٦٣).

وأبو داود في المراسيل (ل ١٧ أ).

ومن طريقه البيهقي في السنن (٢١٢/٦ ـ ٢١٣) في الفرائض، باب من لا يرث من ذوي الأرحام.

والدارقطني في سننه (٩٨/٤ رقم ٩٥).

جميعهم من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، به مرسلاً بنحوه، ولم يذكروا أبا سعيد الخدري.

وأخرجه البيهقي في الموضع السابق من طريق يزيد بن هارون، يرويه عن محمد بن مطرف، ومحمد بن عبد الرحمن بن المجبر، كلاهما تابعا عبد العزيز =

. . . .

= الدراوردي عليه، عن زيد بن أسلم، عن عطاء به مرسلاً نحوه، ولم يذكرا أبا سعيد أيضاً.

وكذا أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٩٦/٤) من طريق يزيد أيضاً.

ورواه معمر، وهشام بن سعد، وحفص بن ميسرة، وعبد الرحمن بن زيد، جميعهم رووه عن زيد بن أسلم، فأرسله، ولم يذكر عطاء.

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٨١/١٠ رقم ١٩١٠٩) من طريق معمر.

وابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٢/١١ رقم ١١١٧٠).

والطحاوي في الموضع السابق (ص ٣٩٥).

والدارقطني في سننه (٩٩/٤ رقم ٩٦).

ثلاثتهم من طريق هشام بن سعد.

وأخرجه الدارقطني في الموضع نفسه.

والطحاوي أيضاً في الموضع نفسه.

كلاهما من طريق حفص بن ميسرة، وعبد الرحمن بن زيد.

دراسة الإسناد:

الحديث ساقه الحاكم شاهداً لحديث ابن عمر الذي تقدمت الإشارة إليه في الحديث السابق، وأعله الذهبي بقوله: «فيه ضرار وهو هالك».

وضرار هذا هو ابن صرد، أبو نعيم الطحان، وتقدم في الحديث (٥٤٣) أنه متروك. ولم ينفرد ضرار بالحديث، بل تابعه يعقوب بن محمد الزهري عند الطبراني ــ كما سبق ــ، ويعقوب تقدم في الحديث (٦٢٢) أنه: صدوق كثير الوهم، وهذا من أوهامه. =

. . . .

= فإن الرواة الثقات الذين رووا الحديث عن الدراوردي لم يذكروا أبا سعيد في الإسناد.

والحديث فيه الاختلاف المتقدم ذكره على زيد بن أسلم.

فمن الرواة؛ من رواه عنه، عن عطاء، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مرسلاً.

ومنهم من رواه عنه، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، مرسلاً، ولم يذكروا عطاء. ولا يمكن ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، لأن الرواية الأولى رواها عنه ثلاثة، والثانية رواها عنه أربعة، فالظاهر أن الاختلاف من زيد نفسه.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف ضرار بن صرد، ومخالفته للرواة الآخرين الذين لم يذكروا أبا سعيد في الإسناد، وكذا الطريق التي رواها الطبراني ضعيفة جداً لضعف يعقوب الزهري، والمخالفة المشار إليها.

وأما الطرق الأخرى عن زيد بن أسلم فضعيفة جداً أيضاً، للإرسال، والاختلاف الذي تقدم ذكره على زيد، وانظر الحديث الآتي، والله أعلم.

١٠٤٠ـ حديث ابن عمر مرفوعاً، بنحوه.

قال: صحيح، فإن المديني وإن شهد (عليه)[1] ابنه بسوء الحفظ، فليس ممن يترك حديثه.

قلت: ولا احتج به أحد[2].

---

(١) في (أ): (على).

(٢) هذا الحديث أخره ابن الملقن عن الحديثين السابقين، وحقّه التقديم، لأنه كذلك في المستدرك، وعطف عليه الحاكم الحديثين السابقين على أنهما شاهدان له.

١٠٤٠ ـ المستدرك (٣٤٢/٤ ـ ٣٤٣): حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الإمام، أنبأ محمد بن غالب، ثنا زكريا بن يحيى، ثنا عبد الله بن جعفر، ثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: أقبل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على حمار، فلقيه رجل، فقال: يا رسول الله، رجل ترك عمته وخالته، لا وارث له غيرهما، قال: فرفع رأسه إلى السماء، فقال: «اللهم رجل ترك عمته وخالته لا وارث له غيرهما»، ثم قال: «أين السائل؟» قال ها أنا ذا، قال: «لا ميراث لهما».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وصححه وقال:

«عبد الله بن جعفر المديني وان شهد عليه ابنه علي بسوء الحفظ، فليس ممن يترك حديثه، ثم أورد الشاهدين السابقين. وتعقبه الذهبي في كلام عن عبد الله بن جعفر بقوله: ولا احتج به أحد»، مع ان الحاكم لم يقل ان أحداً احتج به، وإنما نفى أن يصل في الضعف إلى درجة الترك التي لا تنفع معها المتابعات والشواهد، ولذا أورد الحاكم عقبه الشاهدين السابقين.

وعبد الله بن جعفر المديني تقدم في الحديث (٥٥٠) أنه: ضعيف. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم هذا ضعيف لضعف عبد الله المديني.

وهذه الطريق، والطريق المرسلة عن شريك التي تقدم ذكرها في الحديث (١٠٣٨) هما أمثل طرق الحديث، وقد يرتقي الحديث بهما إلى درجة الحسن لغيره، لولا أنه معارض بجريان عمل الصحابة على خلافه، بما لا يدع مجالاً للشك بأنه لو كان ثابتاً عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في هذه المسألة سنة لما جرى عمل الصحابة على خلافه.

وبإلقاء نظرة على سنن سعيد بن منصور (١/٤٦ ـ ٤٩)، ومصنفي عبد الرازق (١٠/٢٨١ ـ ٢٨٣)، وابن أبي شيبة (١١/٢٦٠ ـ ٢٦٢)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (٤/٣٩٥ ـ ٤٠٠)، وسنن البيهقي (٦/٢١٦ ـ ٢١٧) يرى المطلع على هذه المؤلفات، وغيرها الآثار الكثيرة عن الصحابة، والتي تدل على أنهم كانوا يورثون العمة والخالة إذا لم يكن غيرهما.

ومن هذه الآثار:

ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/٢٦٠ رقم ١١١٦٠) من طريق عاصم، عن زر عن عمر، أنه قسم المال بين عمة، وخالة.

قال ابن التركماني في الجوهر النقي (٦/٢١٧): «هذا سند صحيح متصل».

قلت: هو حسن فقط فيه عاصم بن أبي النجود، وتقدم في الحديث (٥٠٨) أنه حسن الحديث لكن جاء الحديث عن عمر من طرق أخرى تقوي هذه الرواية.

فقد أخرج سعيد بن منصور (١/٤٦ رقم ١٥٣).

وعبد الرزاق (١٠/٢٨٢ و ٢٨٢ ـ ٢٨٣ رقم ١٩١١٣ و ١٩١١٤).

وابن أبي شيبة (١١/٢٦٠ و ٢٦١ ـ ٢٦٢ رقم ١١١٦٢ و ١١١٦٨). =

= والطحاوي (٤/٣٩٩).

والدارمي (٢/٢٦٥ رقم ٢٩٨٣).

من طرق عن الحسن البصري ــ رحمه الله ــ أن عمر ــ رضي الله عنه ــ أعطى العمة الثلثين، والخالة الثلث.

والحسن ــ رحمه الله ــ لم يسمع من عمر، لأنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ــ كما في التهذيب (٢/٢٦٣).

وأخرج سعيد أيضاً في الموضع السابق برقم (١٥٤).

والدارمي في الموضع نفسه برقم (٢٩٨٢).

وابن أبي شيبة في نفس الموضع برقم (١١١٦١).

والطحاوي (٤/٣٩٩).

والدارقطني (٤/٩٩ ــ ١٠٠).

جميعهم من طريق الشعبي، عن زياد وعند الدارقطني: ابن أبي سفيان ــ قال: أنا أعلم الناس بقضاء عمر بن الخطاب فيها (يعني العمة والخالة)، جعل العمة بمنزلة الأب، فجعل لها الثلثين، وجعل الخالة بمنزلة الأم فجعل لها الثلث.

قال الألباني في الارواء (٦/١٤٣): «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم غير زياد، وهو ابن حدير، الأسدي، وهو تابعي ثقة، كان على الكوفة، لكن وقع عند الدارقطني منسوباً، فقال: زياد بن أبي سفيان، وهذا يدل على أنه ليس ابن جدير، فإن زياد بن أبي سفيان هو زياد بن أبيه الأمير، قال الذهبي في الميزان: لا يعرف له صحبة، مع أنه ولد عام الهجرة: قال ابن حبان في الضعفاء ظاهر أحواله المعصية، وقد أجمع أهل العلم على ترك الاحتجاج بمن كان كذلك، ثم ساق الذهبي هذا الأثر عن عمر، فتبين أن السند إليه ضعيف، والله أعلم». اهـ. =

. . . .

= وأخرج الطحاوي في الموضع السابق (ص ٤٠٠) عن جابر بن زيد أن عمر قضى للعمة الثلثين، وللخالة الثلث.

وجابر بن زيد ذكر في التهذيب (٢/٣٨) أنه سمع من ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، ومعاوية، ولم يذكر أنه سمع من عمر.

وهناك آثار كثيرة أخر في المواضع السابقة تدل بمجموعها على صحة ما تقدم ذكره، وبخاصة عن عمر بن الخطاب، وابن مسعود أنهما ورّثا العمة والخالة.

وعلى فرض صحة قوله عن العمة والخالة: «لا شيء لهما»، فإنه مُتأوَّل.

قال أبو داود في المراسيل (ل ١٧ أ): «معناه لا سهم لهما، ولكن يورثون للرحم». اهـ.

وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٣٩٦):

«لو ثبت هذا الحديث لم يكن فيه أيضاً عندنا حجة في دفع مواريث ذوي الأرحام لأنه قد يجوز: لا شيء لهما، أي: لا فرض لهما مسمى، كما لغيرهما من النسوة اللاتي يرثن، كالبنات، والأخوات، والجدات، فلم ينزل عليه شيء، فقال: لا شيء لهما على هذا المعنى». اهـ.
والله أعلم.

١٠٤١ــ حديث عبد الرحمن بن عوف، قال:

دخلت على أبي بكر في مرضه الذي مات فيه (أعوده)[١]، فسمعته يقول:

وددت أني سألت رسول الله (صلى الله)[٢] عليه وسلم عن ميراث العمة، والخالة فإن في نفسي منهما حاجة[٣].

قلت: فيه علوان بن داود، وهو ضعيف.

---

(١) في (أ) و (ب): (أدعوه).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (فسمعته) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٤١ ـ المستدرك (٣٤٣/٤): أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، أنبأ علي بن عبد العزيز، ثنا أبو عبيد، حدثني سعيد بن عفير، حدثني علوان بن داود، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قال: دخلت على أبي بكر الصديق ــ رضي الله عنه ــ في مرضه الذي مات فيه أعوده، فسمعته يقول: وددت أني سألت النبي ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ عن ميراث العمة، والخالة، فإن في نفسي منها حاجة.

تخــريجــه:
هـذا الحديث جزء من حديث طويل أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤١٩/٣ ــ ٤٢١) في ترجمة علوان بن داود، من طريق يحيى بن أيوب العلاف، حدثنا سعيد بن كثير بن عفير فذكره بطوله، وفي آخره قال: «ووددت أني سألته (يعني النبي ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ) عن ميراث العمة، وبنت الأخت، فإن في نفسي منها حاجة».

وحكى العقيلي فيه اختلافاً في الإسناد، إلا أن المطبوع من الضعفاء فيه تصحيف وقد ساقه الذهبي في الميزان (١١٠/٣) عنه هكذا: =

. . . .

= (قال: وحدثناه يحيى بن عثمان، حدثنا أبو صالح، حدثنا الليث، حدثني علوان بن صالح، عن صالح بن كيسان، أخبرني حميد بن عبد الرحمن، مرسلاً).

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «علوان ضعيف».

وهو علوان بن داود البجلي، مولى جرير بن عبد الله، ويقال: علوان بن صالح أيضاً، وهو منكر الحديث، قال ذلك البخاري، وأبو سعيد بن يونس. وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به». اهـ. من الموضع السابق من ضعفاء العقيلي، والميزان (١٠٨/٣ رقم ٥٧٦٣).

الحكم على الإسناد:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال علوان بن داود، والله أعلم.

١٠٤٢ـ حديث المقدام الكندي مرفوعاً:

«أنا مولى من لا مولى له، أرث ماله، وأفكّ عَانِيه. . .[١] الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه علي بن أبـي طلحة قال أحمد:

له أشياء منكرات[٢]، ولم يخرج له البخاري[٣].

---

(١) من قوله: (أرث) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) التهذيب (٧/٣٣٩).

(٣) هذا الحديث متأخر عن الحديث الذي بعده في (ب).

١٠٤٢ ـ المستدرك (٤/٣٤٤): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا الشيخ الشهيد الإمام ابن الإمام أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي، ثنا حماد بن زيد، عن بديل بن ميسرة، عن علي بن أبـي طلحة، عن راشد بن سعد، عن أبـي عامر الهوزني، عن المقدام الكندي ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ:

«أنا مولى من لا مولى له، أرث ماله، وأفك عانيه. والخال وارث من لا وارث له، يرث ماله، ويفك عانيه».

تخـــريجـــه:

الحديث له طريقان: (١) يرويها راشد بن سعد؛ (٢) يرويها يحيى بن المقدام:

١ ـ أما رواية راشد بن سعد فقد اختلف عليه فيها.

(أ) فرواه بديل بن ميسرة، عن علي بن أبـي طلحة، عن راشد بن سعد، عن أبـي عامر الهوزني، عن المقدام. =

. . . .

= (ب) ورواه عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، عن راشد، عن ابن عائذ، عن المقدام.

(جـ) ورواه معاوية بن صالح، عن راشد، عن المقدام بلا واسطة.

(أ) أما رواية بديل، عن علي بن أبي طلحة عن راشد، عن أبي عامر، عن المقدام فهي التي أخرجها الحاكم.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/ ٥٠ رقم ١٧٢).

وأحمد في مسنده (٤/ ١٣١ مرتين، و١٣٣ مرتين).

وأبو داود في سننه (٣/ ٣٢٠ رقم ٢٨٩٩ و ٢٩٠٠) في الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام.

وابن ماجه (٢/ ٩١٤ ـ ٩١٥ رقم ٢٧٣٨) في الفرائض، باب ذوي الأرحام.

وابن الجارود في المنتقى (ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ رقم ٩٦٥).

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٠٠ رقم ١٢٢٥).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨ و ٣٩٨ ثلاث مرات).

والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥ و ٢٦٥ رقم ٦٢٥ و ٦٢٦).

والبيهقي في سننه (٦/ ٢١٤) في الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام.

جميعهم من طريق بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة، عن راشد بن سعد، به ولفظ سعيد بن منصور هكذا: «من ترك كلًّا فإلينا، ومن ترك مالاً فلورثته، وأنا وارث من لا وارث له، أعقل عنه، وأرثه، والخال وارث من لا وارث له، يعقل عنه ويرثه، وألفاظ الباقين نحوه، عدا رواية ابن الجارود فأولها نحوه، وبقية الحديث قال فيه: «وأنا مولى من لا مولى له، أرث ماله، وأفك عانه، والخال مولى من لا مولى له، يرث ماله، =

. . . .

= ويفك عانه» وهكذا لفظ إحدى الروايات عند الإمام أحمد وأبي داود، وبعض روايات الطحاوي، والطبراني، والبيهقي.

(ب) وأما رواية عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، عن راشد بن سعد، عن ابن عائذ عن المقدام، فأخرجها:

ابن حبان في صحيحه (ص ٣٠٠ ـ ٣٠١ رقم ١٢٢٦).

والطبراني في الكبير (٢٠/٢٦٥ ـ ٢٦٦ رقم ٦٢٧).

كلاهما من طريق عبد الله بن سالم، به نحو لفظ ابن الجارود لكن مدار هذه الطريق على إسحاق بن إبراهيم بن زبريق، يرويها مرة عن أبيه، ومرة عن عمرو بن الحارث، ومرة عن عبد الوارث، عن عبد الله به.

(جـ) وأما رواية معاوية بن صالح، عن راشد، عن المقدام، فأخرجها:

الإمام أحمد في المسند (٤/١٣٣ مرتين).

والطحاوي في الموضع السابق. والطبراني في الموضع السابق أيضاً برقم (٦٢٨).

كلاهما من طريق معاوية، به، وأحد ألفاظ الإمام أحمد: «من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك ديناً، أو ضيعة فإلي، وأنا ولي من لا ولي له، أفك عنه، وأرث ماله والخال ولي من لا ولي له، يفك عنه ويرث ماله»، واللفظ الآخر مثله، إلا أنه قال: «أفك عُنُوَّه»، ونحوه لفظ الطحاوي، والطبراني.

٢ ـ وأما رواية يحيى بن المقدام، فأخرجها:

أبو داود في الموضع السابق برقم (٢٩٠١) من طريق إسماعيل بن عياش، عن يزيد بن حجر، عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن أبيه، عن جده، فذكره بمثل لفظ الحاكم، إلا أنه قال في أوله: «أنا وارث من لا وارث له . . .» الحديث. =

. . . .

= ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في الموضع السابق.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله:

«علي قال أحمد: له أشياء منكرات. قلت: لم يخرج له البخاري.

وعلى هذا هو: ابن أبي طلحة سالم، مولى بني العباس، وتقدم في الحديث (٥٦٧) أنه صدوق قد يخطىء.

وفي مراجع ترجمته نص الحافظ ابن حجر على أن مسلماً أخرج لعلي هذا، ولم يذكر البخاري، فتبين وجاهة قول الذهبي.

هذا وفي الحديث اختلاف على راشد بن سعد تقدم بيانه في التخريج، وأشار إليه أبو داود عقب روايته للحديث بقوله: «رواه الزبيدي، عن راشد بن سعد، عن ابن عائذ، عن المقدام.

ورواه معاوية بن صالح، عن راشد، قال: سمعت المقدام».

وقد رجح الشيخ ناصر الدين الألباني في الارواء (١٣٨/٦ ـ ١٣٩) رواية الزبيدي، بحجة ثقة رواتها إلى عبد الله بن سالم الراوي للحديث عن الزبيد، ولم يتطرق إلى من دونه.

وهذه الطريق كما يتضح من التخريج مدارها على إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق الحمصي، وتقدم في الحديث (٥١٦) أنه: «صدوق يهم كثيراً».

ورواية معاوية بن صالح للحديث أقوى من روايته هو وعلي بن أبي طلحة.

فمعاوية بن صالح بن حُدَيْر الحضرمي، الحمصي، قاضي الأندلس تقدم في الحديث (٦٧٨) أنه صدوق إمام.

وأما راشد بن سعد المَقْرائي ـ بفتح الميم، وسكون القاف، وفتح الراء =

. . . .

= بعدها همزة، ثم ياء النسب، الحمصي، فهو ثقة كثير الإرسال، وقد صرح في روايته الطحاوي جماعة للحديث من المقدام. الجرح والتعديل (٤٨٣/٣ رقم ٢١٧٨)، والتقريب (٢٤٠/١ رقم ٣)، والتهذيب (٢٢٥/٣ ـ ٢٢٦ رقم ٤٣٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لما تقدم عن حال علي بن أبي طلحة، ولمخالفته لرواية معاوية بن صالح وهو أقوى منه، وروايته وإسناده حسن لذاته.

وأما الطريق التي رواها الزبيدي عن راشد بن سعد فضعيفة، لأن مدارها على إسحاق بن زبريق، والله أعلم.

١٠٤٣ــ حديث بشير بن محمد بن عبد الله بن زيد، عن جده:

أنه تصدق بحائط له، فأتى أبواه النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فأخبراه، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إن الله قبل صدقتك، وردها على أبويك»[١].

قال: لا أرى بشيراً سمع من جده: فإنه (قيل: استشهد)[٢] بأحد، وقيل بعد ذلك بيسير.

قلت: فتعين أن حديث أبي بكر بن حزم عنه منقطع[٣].

---

(١) من قوله: (فأتى أبواه) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ): (قتل واستشهد)، وما أثبته من (ب) والمستدرك وتلخيصه.

(٣) هذا الحديث متقدم في (ب) عن الحديث الذي قبله.

وأما حديث أبي بكر بن حزم الذي أشار إليه الذهبي هنا فسبق تخريجه برقم (٧٠٧).

١٠٤٣ ــ المستدرك (٣٤٨/٤): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، ثنا عبيد الله بن عمر، عن بشير بن محمد بن عبد الله بن زيد، عن جده عبد الله بن زيد أنه تصدق بحائط له فأتى أبواه النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقالا: يا رسول الله، إنها كانت قيم وجوهنا، ولم يكن لنا شيء غيره، فدعا عبد الله، فقال: «إن الله تعالى قد قبل صدقتك، وردها على أبويك»، قال بشير: فتوارثناها بعد ذلك.

قال الحاكم عقبه: «وهذا الحديث، وإن كان إسناده صحيحاً على شرط الشيخين، فإني لا أرى بشير بن محمد الأنصاري سمع من جده عبد الله بن زيد، وإنما ترك الشيخان حديث عبد الله بن زيد في الأذان، والرؤيا التي قصها على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ بهذا =

. . . .

= الإسناد، لتقدم موت عبد الله بن زيد، فقد قيل: أنه استشهد بأحد، وقيل: بعد ذلك بيسير، والله أعلم».

وكان الحاكم قد روى الحديث من طرق أخرى، ثم قال: «وأصح ماروي في طرق هذا الحديث ما حدثنا. . . ثم ذكره.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن عبد الله بن زيد ــ رضي الله عنه ــ طريقان:

● **الأولى**: تقدمت برقم (٧٠٧) ويرويها: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وهي ضعيفة للانقطاع بينه، وبين عبد الله بن زيد.

● **الثانية**: فهي هذه التي يرويها بشير بن محمد بن عبد الله بن زيد، عن جده عبد الله بن زيد.

أخرجه الدارقطني من سننه (٤/ ٢٠٠ و٢٠١ رقم ١٤ و١٥ و١٦) من طريق عبد الوهاب ويحيى بن سعيد، ويحيى بن أيوب، ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر، عن بشير بن محمد عن جده عبد الله بن زيد، به نحوه.

ورواه ابن زنجويه في «الأموال» (٣/١٢٢٢ رقم ٢٣٢٠) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن بشير بن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري يحدث عن أبيه، قال: تصدق عبد العزيز بن زيد بماله، فذكره بنحوه هكذا بزيادة والد بشير في الإسناد.

ورواه الطبراني في الكبير ــ كما في المجمع (٤/ ٢٣٣) ــ، والظاهر أنه من طريق الدراوردي أيضاً بزيادة والد بشير في الإسناد، لأن أبا نعيم أخرجه في معرفة الصحابة (٢/ل ٨ أ) من طريق الطبراني، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا محرز بن سلمة، ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، فذكره بنحو سياق ابن زنجويه.

قال الدارقطني عقبه: «هذا مرسل، بشير بن محمد لم يدرك جده عبد الله بن زيد». =

. . . .

= وقال الهيثمي: «بشير هذا لم أجد من ترجمه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ورجح أن بشيراً لم يسمع من جده، وذلك لتقدم وفاة عبد الله بن زيد، حيث ذكر أنه استشهد بأحد، وقيل: بعد ذلك بيسير.

واستدل الذهبي بكلام الحاكم هنا في نفي سماع أبي بكر بن عمرو بن حزم من عبد الله بن زيد، لأن الحاكم سبق أن أخرج حديث أبي بكر بن حزم (٣٤٧/٤ ـ ٣٤٨)، ثم قال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن كان أبو بكر بن عمرو بن حزم سمعه من عبد الله بن زيد، ولم يخرجاه»، والكلام عن عدم سماع أبي بكر بن حزم من عبد الله بن زيد تقدم في الحديث (٧٠٧).

وأما هذا الحديث فعلته الانقطاع بين بشير بن محمد بن عبد الله بن زيد، وجده عبد الله وهذا ما نص عليه الدارقطني والحاكم، وتقدم النقل عنها آنفاً.

وبشير هذا لم أجد من ترجم له، وتقدم أن الهيثمي ـ رحمه الله ـ ذكر أنه لم يجده.

وأما رواية عبد العزيز الدراوردي للحديث، وفيها زيادة والد بشير في الإسناد، فإن الراجح خلاف ذلك، لأن: عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي تقدم في الحديث (٥٧٥) أنه صدوق، لكنه كان يحدث من كتب غيره فيخطىء، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر، وهذا من حديثه عنه.

وأما الذين خالفوا الدراوردي في الرواية بجعل الحديث من رواية بشير، عن جده بلا واسطة فهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وتقدم في الحديث (٩١٩) أنه ثقة، وتابعه يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن أيوب =

. . . .

= الغافقي، وكفى بمتابعة القطان تقوية للرواية، فإنه: ثقة متقن حافظ إمام قدوة ــ كما تقدم في الحديث (٩١١) ــ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة بشير بن محمد، والانقطاع بينه وبين جده عبد الله بن زيد، لكنه حسن لغيره بالطريق المتقدمة برقم (٧٠٧)، والله أعلم.

انتهى الجزء السادس ويليه الجزء السابع
وأوّله: كتاب الحدود

كتاب الحدود

١٠٤٤ـ حديث أبي سعيد:

قتل قتيل على عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فخطب، وقال:

«ما تدرون من قتل هذا بين أظهركم؟... الحديث.

قلت: خبر واه.

١٠٤٤ ـ المستدرك (٤/٣٥٢): روى الحاكم حديث جرير بن عبد الله مرفوعاً: «من مات لا يشرك بالله شيئاً، ولم يتندّ بدم حرام، دخل من أي أبواب الجنة شاء»، ثم قال: «وقد روي في هذا الباب عن عطية العوفي حديث لم أر من إخراجه بدّاً، وقد علوت فيه أيضاً»، ثم قال:

أخبرناه أبو بكر أحمد بن إسحاق الإمام، أنبأ عبيد بن حاتم الحافظ المعروف بـ: العجل، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن البغوي، ثنا داود بن عبد الحميد ـ أصله من الكوفة، وانتقل إلى الموصل ـ، ثنا عمرو بن قيس الملائي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قتل قتيل على عهد النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بالمدينة، فصعد المنبر خطيباً، فقال:

«ما تدرون من قتل هذا القتيل بين أظهركم؟» ـ ثلاثاً ـ، قالوا: «والله ما علمنا له قاتلاً»، فقال ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: =

= «والذي نفسي بيده، لو اجتمع على قتل مؤمن أهل السماء، وأهل الأرض، ورضوا به، لأدخلهم الله جميعاً جهنم، والذي نفسي بيده، لا يبغضنا أهل البيت أحد إلا أكبّه الله في النار».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (١٢٢/٤ رقم ٣٣٤٨ / كشف) من طريق شيخه إسحاق بن إبراهيم البغوي، عن داود بن عبد الحميد، به نحوه.

وأخرجه أحمد في المسند (٣٩/٣ و ٨٩).

والبزار في مسنده (٢٠٩/٢ رقم ١٥٣٤).

والعقيلي في الضعفاء (٧٦/١).

ثلاثتهم من طريق أبي إسرائيل الملائي، عن عطية عن أبي سعيد قال: وجد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قتيلاً بين قريتين، فأمر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فزرع ما بينهما، قال: وكأني أنظر إلى شبر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فألقاه على أقربهما. هذا لفظ أحمد، ولفظ البزار، والعقيلي نحوه.

قال البزار عقبه: «لا نعلمه عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا بهذا الإسناد وأبو إسرائيل ليس بالقوي».

وقال العقيلي: «ما جاء به غيره، (يعني أبا إسرائيل) وليس له أصل».

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث جرير بن عبد الله المتقدم ذكره، وتعقبه الذهبي بقوله: «خبر واه».

وفي سند الحديث عطية بن سعد العوفي، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: ضعيف، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

وفي سند الحديث أيضاً داود بن عبد الحميد الكوفي، وتقدم في الحديث =

= (٨٥٣) أنه ضعيف، وأن العقيلي قال عنه: «روى عن عمرو بن قيس الملائي أحاديث لا يتابع عليها».

قلت: وهذا من أحاديثه عن عمرو بن قيس، ولم أجد من تابعه عليه بهذا السياق وإنما أخرجه الإمام أحمد، والبزار من طريق أبي إسرائيل الملائي عن عطية بالسياق المتقدم، وفي إسنادهما أيضاً إسماعيل بن خليفة العبسي، أبو إسرائيل الملائي الكوفي معروف بكنيته، وهو صدوق سيء الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع، الجرح والتعديل (١٦٦/٢ رقم ٥٥٩)، والتقريب (٦٩/١ رقم ٥٠٥) والتهذيب (٢٩٣/١ ـ ٢٩٤ رقم ٥٤٥) ومع ما في أبي إسرائيل من سوء الحفظ، فإن حديثه هذا في القتيل مما أنكره عليه العلماء.

ذكر الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من التهذيب أن الإمام أحمد قال عن أبي إسرائيل: «روى حديثاً منكراً في القتيل».

وتقدم أيضاً كلام العقيلي عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً للأمور المتقدمة في دراسة الإسناد، وكذا الحديث الآخر الذي رواه أبو إسرائيل الملائي ضعيف جداً أيضاً، والله أعلم.

١٠٤٥ ــ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«من عمل عمل قوم لوط فارجموا[1] الفاعل، والمفعول به».

قلت: فيه عبد الرحمن العمري، وهو ساقط.

---

(١) في (ب): (فارجموه).

١٠٤٥ ــ المستدرك (٤/٣٥٥): حدثنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، أنبأ أبو عصمة سهل بن المتوكل، ثنا القعبني، ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري، عن سهيل عن أبيه عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ : «من عمل عمل قوم لوط، فارجموا الفاعل، والمفعول به».

تخــريجــه:

الحديث يرويه سهيل بن أبـي صالح، عن أبيه، عن أبـي هريرة.

وله عن سهيل طريقان.

الأولى: هي طريق الحاكم هذه ويرويها عبد الرحمن العمري، عن سهيل.

الثانية: يرويها عاصم بن عمر، عن سهيل عن أبيه عن أبـي هريرة، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في الذي يعمل عمل قوم لوط، قال: «ارجموا الأعلى والأسفل ارجموهما جميعاً».

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/٨٥٦ رقم ٢٥٦٢) في الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط واللفظ له.

وعلقه الترمذي (٥/٢١ ــ ٢٢) في الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي، فقال: «وقد روي هذا الحديث عن عاصم بن عمر، عن سهيل بن أبـي صالح، عن أبيه عن أبـي هريرة عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «اقتلوا الفاعل، والمفعول به».

هذا حديث في إسناده مقال، ولا نعلم أحداً رواه عن سهل بن أبي صالح =

. . . .

= غير عاصم بن عمر العمري، وعاصم بن عمر يُضَعَّف في الحديث من قبل حفظه». اهـ.

وذكره الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/٦١ ـ ٦٢) وعزاه للبزار أيضاً، فقال: «وحديث أبي هريرة لا يصح، وقد أخرجه البزار من طريق عاصم بن عمر العمري، عن سهيل، عنه، وعاصم متروك».

قلت: وقد أخرجه أبو الشيخ في «مجلس من حديثه» (من ٢/٦٣)، وابن عساكر في: «جزء تحريم الابنة» (من ١/١٦٦) ـ كما في الإرواء للشيخ الألباني (٨/١٨) ـ من طريق عاصم أيضاً، بنحو ابن ماجه.

دراسة الإسناد:

حديث أبي هريرة هذا أورده الحاكم شاهداً لحديث ابن عباس الذي سيأتي ذكره في الشواهد، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الرحمن ساقط».

وعبد الرحمن هذا هو ابن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو القاسم المدني، العمري، نزيل بغداد، وهومتروك، الكامل (٤/١٥٨٧ ـ ١٥٩٠)، والتقريب (١/٤٨٧ ـ ٤٨٨ رقم ١٠١٢)، والتهذيب (٦/٢١٣ ـ ٢١٤ رقم ٤٣١).

وتابعه عاصم بن عمر، عن سهيل، به، وعاصم تقدم في الحديث (٤٩٢) انه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف عبد الرحمن العمري وهو ضعيف فقط من الطريق الأخرى التي رواها عاصم، عن سهيل.

ويشهد له حديث ابن عباس المشهور الذي أورد الحاكم هذا الحديث شاهداً له وأخرجه قبل هذا الحديث من طريق عمرو مولى الكلب، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: =

. . . .

= «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فآقتلوا الفاعل والمفعول به».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٠٠).

وأبو داود في سننه (٤/٦٠٧ ـ ٦٠٨ رقم ٤٤٦٢) في الحدود، باب فيمن عمل عمل قوم لوط.

والترمذي في الموضع السابق رقم (١٤٨١).

وابن ماجه في الموضع السابق أيضاً برقم (٢٥٦١).

وابن الجارود في المنتقى (ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ رقم ٨٢٠).

وابن عدي في الكامل (٥/١٧٦٨).

والبيهقي في سننه (٨/٢٣١ ـ ٢٣٢) في الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي.

جميعهم من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن عكرمة، به مثله سواء.

قال الترمذي: «إنما نعرف هذا الحديث عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من هذا الوجه».

وقال أبو داود: «رواه عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه.

ورواه ابن جريج، عن إبراهيم، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه».

قلت: أما رواية عباد بن منصور فأخرجها:

ابن عدي في الكامل (٤/١٦٤٥).

ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق.

من طريق عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي =

. . . .

= ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الذي يعمل عمل قوم لوط، وفي الذي يؤتى في نفسه، وفي الذي يقع على ذات محرم، وفي الذي يأتي البهيمة، قال: «يقتل».

وهذه الطريق ضعيفة، لأن عباد بن منصور تقدم في الحديث (٩٣٦) انه اختلط، ومدلس من الرابعة وقد عنعن هنا.

وأما رواية ابن جريج فأخرجها:

ابن عدي أيضاً (١/٢٢٣) من طريق ابن جريج، أخبرني إبراهيم، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال:

«اقتلوا الفاعل والمفعول به، يعني الذي يعمل عمل قوم لوط، والذي يأتي البهمة والبهيمة».

ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في الموضع السابق.

ومن طريق ابن جريج أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٢٦ رقم ١١٥٦٩) بلفظ: «اقتلوا الفاعل والمفعول به عمل قوم لوط، والذي يأتي البهيمة، والذي يأتي ذات محرم».

وإبراهيم هذا هو ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك. الكامل (١/٢١٩)، والتقريب (١/٤٢ رقم ٢٦٩)، والتهذيب (١/١٥٨ رقم ٢٨٤)، ولم ينفرد بالحديث عن داود، بل تابعه إبراهيم بن أبي حبيبة، عن عكرمة، به بلفظ:

اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط، والبهيمة، والواقع على البهيمة، ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه»، وهو الحديث الآتي برقم (١٠٤٧)، وهو ضعيف كما سيأتي بيانه.

وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، عدا الطريق التي فيها عبد الرحمن العمري، وإبراهيم بن أبي يحيى، فلا يستشهد بهما، لشدة ضعفهما والله أعلم.

١٠٤٦ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«لعن الله سبعة من خلقه: ملعون، ملعون، ملعون: من عمل عمل قوم لوط». الخ.

قلت: فيه(٢) هارون التَّيْمي ضعفوه.

---

(١) من قوله: (ملعون) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه) ليس في (ب).

١٠٤٦ ـ المستدرك (٣٥٦/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج، ثنا ابن أبـي فديك، ثنا هارون التيمي، عن الأعرج، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ :

«لعن الله سبعة من خلقه»، فردّ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على كل واحد ثلاث مرات، ثم قال: «ملعون، ملعون، ملعون: من عمل عمل قوم لوط، ملعون من جمع بين المرأة وابنتها، ملعون من سب شيئاً من والديه، ملعون من أتى شيئاً من البهائم، ملعون من غير حدود الأرض، ملعون من ذبح لغير الله، ملعون من تولى غير مواليه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٥٨٦/٧) من طريق هارون التيمي، به بنحو لفظ الطبراني الآتي:

فالحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين (١/ل ٢١٧ أ/نسخة أحمد الثالث)، فقال: ثنا معاذ، ثنا أبو مصعب الزهري، ثنا محرز بن هارون القرشي عن الأعرج، عن أبـي هريرة، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لعن الله سبعة من خلقه، من فوق سبع سماواته»، وردد اللعنة على واحد منهم ثلاثاً ولعن كل واحد منهم لعنة تكفيه، فقال: «ملعون من عمل عمل قوم لوط، ملعون من عمل عمل قوم =

. . . .

= لوط، ملعون من عمل عمل قوم لوط، ملعون من ذبح لغير الله، ملعون من أتى شيئاً من البهائم، ملعون من عق والديه، ملعون من جمع بين امرأة وبين ابنتها، ملعون من غير حدود الأرض، ملعون من ادعى إلى غير مواليه».

ومن طريق محرز، بنحو لفظ الطبراني هذا أيضاً أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٤٣٤/٦) وأخرجه أيضاً الخرائطي في مساوىء الأخلاق، والبيهقي في الشعب ـ كما في كنز العمال (٩١/١٦ ـ ٩٢ رقم ٤٤٠٤٣).

قال الحافظ المنذري في الترغيب (١٩٨/٣): رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح، إلا محرز بن هارون التيمي، ويقال فيه، محرر ـ بالإهمال.

ورواه الحاكم من رواية هارون أخي محرز، وقال: صحيح الإسناد. قال الحافظ (أي المنذري): كلاهما رواه، ولكن محرز قد حسن له الترمذي، ومشاه بعضهم، وهو أصلح حالاً من أخيه هارون». اهـ.

وقال الهيثمي في المجمع (٢٧٢/٦): «فيه محرز بن هارون، ويقال: محرر، وقد ضعفه الجمهور، وحسن الترمذي حديثه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «هارون ضعفوه».

وهارون هذا هو ابن هارون بن عبد الله بن محرز بن الهدير القرشي التيمي، أبو محرز ويقال: أبو عبد الله، المدني وهو ضعيف، الكامل (٢٥٨٦/٧ ـ ٢٥٨٧)، والتقريب (٣١٣/٢ رقم ٣٠)، والتهذيب (١٥/١١ رقم ٣٠).

وتابعه أخوه محرز، أو محرر وهو متروك، الكامل (٢٤٣٤/٦)، والتقريب (٢٣١/٢ رقم ٩٤١)، والتهذيب (٥٥/١٠ رقم ٨٩). =

. . . .

= ومن خلال ترجمة هذين الأخوين يتضح أن الصواب خلاف ما ذكر الحافظ المنذري، فحال هارون أصلح من حال أخيه محرز، وكأن المنذري ــ رحمه الله ــ اعتمد على تحسين الترمذي لحديث محرز.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف هارون التيمي، ومتابعة أخيه محرز له ضعيفة جداً لشدة ضعفه، فلا يستقيم عود الرواية بها.

والحاكم ــ رحمه الله ــ ذكر حديث أبي هريرة هذا شاهد لحديثٍ لابن عباس. فقد أخرج قبل هذا الحديث من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال:

«لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من غير تخوم الأرض، لعن الله من كمه الأعمى عن السبيل، لعن الله من سب والديه، لعن الله من تولى غير مواليه، لعن الله من عمل عمل قوم لوط»، وزاد في رواية: «لعن الله من وقع على بهيمة»، قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وهذا الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/٢١٧ و٣٠٩ و٣١٧ ثلاث مرات).

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٣ رقم ٥٣).

والطبراني في الكبير (١١/٢١٨ رقم ١١٥٤٦).

والبيهقي في سننه (٨/٢٣١) في الحدود، باب ما جاء في تحريم اللواط.

جميعهم من طريق عمر بن أبي عمرو، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (١/١٠٣): «رجاله رجال الصحيح».

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣/٢٦٦ رقم ١٨٧٥): «إسناده صحيح». =

. . . .

= قلت: وقد أخرج مسلم بعضه من حديث علي ـ رضي الله عنه ـ (١٥٦٧/٣ رقم ٤٣ و ٤٤ و ٤٥) في الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله، ولعن فاعله، مرفوعاً: «لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثاً، ولعن الله من غير منار الأرض».

وعليه، فالحديث بمجموع هذين الطريقين صحيح لغيره، عدا قوله: «ملعون من جمع بين المرأة وابنتها»، فإني لم أجد حديثاً فيه لعن المرتكب لهذا الأمر وهو محرم بنص كتاب الله تعالى كما في قوله تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ . . .﴾.

(الآية ٢٣ من سورة النساء).

١٠٤٧ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«من وقع على ذات محرم فاقتلوه».

قال: صحيح.

قلت: لا.

١٠٤٧ ـ المستدرك (٣٥٦/٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا عبيد بن شريك، ثنا ابن أبي مريم، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، حدثني داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٠٠/١).

والترمذي في السنن (٣٠/٥ ـ ٣١ رقم ١٤٨٧) في الحدود، باب ما جاء فيمن يقول للآخر يا مخنث وابن ماجه (٨٥٦/٢ رقم ٢٥٦٤) في الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط.

والدارقطني في سننه (١٢٦/٣ رقم ١٤٢).

وابن أبي حاتم في العلل (٤٥٥/١ رقم ١٣٦٧).

والبيهقي في سننه (٢٣٤/٨ و ٢٧٣) في الحدود، باب من أتى بهيمة، وباب من وقع على ذات محرم.

جميعهم من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، به، ولفظ البيهقي في الموضع الثاني مثل لفظ الحاكم، ولفظه في الأول مثله، وزاد: «ومن وقع على بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة»، ولفظ ابن ماجه، والدارقطني، وابن أبي حاتم مثل لفظ البيهقي في الموضع الأول، إلا أن عند الدارقطني، وابن أبي حاتم زيادة أخرى في أول الحديث هي عند الترمذي أيضاً، ولفظ الشاهد منه عنده مثل لفظ الحاكم وكذا لفظ الإمام =

. . . .

= أحمد مثل لفظ الحاكم أيضاً، وزاد في أوله «اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط، والبهيمة، والواقع على البهيمة».

قال الترمذي عقبة: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن إسماعيل يُضَعَّف في الحديث». اهـ.

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قال: «هذا حديث منكر لم يروه غير (ابن) أبي حبيبة». اهـ.

وقال البيهقي في الموضع الأول: «ورويناه في الباب قبله عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين».

وقال في الثاني: «وقد رويناه من حديث عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً».

قلت: كلاهما تبين الروايتين تقدمتا في الحديث رقم (١٠٤٥)، ورواية ابن أبي يحيى ضعيفة جداً، وليس في لفظها عند البيهقي: «من وقع على ذات محرم فاقتلوه وإنما ذلك في رواية الطبراني كما تقدم هناك، وأما رواية عباد ففيها موضع الشاهد، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠٤/١٠ رقم ٨٩١٤) من طريق يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً عليه ولفظه: اقتلوا كل من أتى ذات محرم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا»، أي ليس بصحيح، ولم يذكر علة القدح في صحة الحديث.

وفي الحديث هنا من رواية داود بن الحصين، عن عكرمة، وتقدم في الحديث (٦٥٥) أن داود بن الحصين ثقة، إلا في عكرمة، فروايته عنه ضعيفة.

وفي سند الحديث ــ أيضاً ــ إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وتقدم في الحديث (٩٥٠) أنه: ضعيف. =

. . . .

= وأما متابعة عباد بن منصور لداود على الحديث عن عكرمة فمعلولة بالآتي:

١ ـ و٢ ـ عباد بن منصور تغير بآخره ومدلس من الطبقة الرابعة ـ كما تقدم في الحديث (٩٣٦) وقد عنعن هنا.

٣ ـ الاختلاف عليه في الحديث، فقد رفعه مرة، ووقفه مرة أخرى.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لما تقدم في دراسة الإسناد.

وتقدم نقل أبي حاتم عن أبيه أنه قال عن الحديث «منكر».

وأما الطريق التي رواها إبراهيم بن أبي يحيى فتقدم في الحديث (١٠٤٥) أنها ضعيفة جداً لشدة ضعف إبراهيم.

وأما الطريق التي رواها عباد بن منصور فضعيفة جداً أيضاً لاختلاطه، وتدليسه، والاختلاف عليه في الحديث، والله أعلم.

١٠٤٨ ـ حديث سهل مرفوعاً:

«من (توكل)[١] لي ما بين لحييه، ورجليه توكلت له بالجنة»[٢].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا في البخاري.

---

(١) في (أ) و (ب): (يولى)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (توكلت له بالجنة) ليس في (ب).

١٠٤٨ ـ المستدرك (٤/٣٥٨): حدثني أبو بكر، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ أبو الربيع، ثنا عمر بن علي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من توكل لي ما بين لحييه، وما بين رجليه توكلت له بالجنة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق عمر بن علي، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في البخاري» وهو كذلك.

فالحديث أخرجه البخاري (١١/٣٠٨ رقم ٦٤٧٤) في الرقاق، باب حفظ اللسان و(١٢/١١٣ رقم ٦٨٠٧) في الحدود، باب فضل من ترك الفواحش، من طريق عمر بن علي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، به مثله، ونحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٣٣٣).

والترمذي (٧/٨٩ ـ ٩٠ رقم ٢٥٢٠) في الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان.

والطبراني في الكبير (٦/٢٣٤ رقم ٥٩٦٠). =

. . . .

= والبغوي في شرح السنة (١٤/٣١٣ رقم ٤١٢٢).

جميعهم من طريق عمر بن علي، ولفظ أحمد مثله، ولفظ الباقين نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم والبخاري كلاهما من طريق عمر بن علي ورجال الحاكم إلى عمر هذا بيان حالهم كالتالي:

أبو الربيع اسمه سليمان بن داود العَتَكي، أبو الربيع الزهراني، البصري، نزيل بغداد، وهو ثقة من رجال الشيخين، الجرح والتعديل (٤/١١٣ رقم ٤٩٣)، والتقريب (١/٣٢٤ رقم ٤٣٤)، والتهذيب (٤/١٩٠ ـ ١٩١ رقم ٣٢٢).

ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضُّريس، البَجَلي، الرازي، أبو عبد الله ثقة حافظ محدث مصنف. السير (١٣/٤٤٩ رقم ٢٢٢).

وشيخ الحاكم أبو بكر بن إسحاق الصبغي تقدم في الحديث (٦٥٢) أنه إمام علامة محدث.

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين فلم يصب، حيث أخرجه البخاري كما تقدم في طريق عمر بن علي، وبنفس لفظ الحاكم.

وسند الحاكم إلى من أخرج البخاري الحديث من طريقه صحيح كما يتضح من دراسة الإسناد. والله أعلم.

١٠٤٩ـ حديث عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً:

«إضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة: أصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا وعدتم. . . إلخ[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه إرسال.

---

(١) من قوله: (أصدقوا) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٤٩ ـ المستدرك (٤/٣٥٨ ـ ٣٥٩): حدثنا علي بن عيسى الحيري، ثنا المسيب بن زهير البغدادي، ثنا عاصم بن علي، ثنا إسماعيل بن جعفر، ثنا عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله، عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «إضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة، أصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا وعدتم، وأدوا إذا آئتمنتم، واحفظوا فروجكم وغضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم».

تخريجه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٥/٣٢٣).

وابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت» (ص ٤٧١ رقم ٤٤٦).

وابن حبان في صحيحه (ص ٦٣٢ رقم ٢٥٤٧).

والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ٣١).

والبيهقي في سننه (٦/٢٨٨) في الوديعة، باب ما جاء في الترغيب في أداء الأمانات جميعهم من طريق إسماعيل بن جعفر، به مثله سواء.

وأخرجه البيهقي في الشعب ـ كما في كنز العمال (١٥/٨٩٣ رقم ٤٣٥٣١). =

. . . .

= وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (ج ٣ رقم ٩١)، والطبراني (١/٤٩ ـ منتقى منه) كما في السلسلة الصحيحة للألباني (٣/٤٥٤).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه إرسال»، وسبقه إلى ذلك المنذري في الترغيب (٣/٦٤)، حيث ذكر الحديث، وتصحيح الحاكم له، ثم تعقبه بقوله: «بل المطلب لم يسمع من عبادة».

وتقدم في الحديث (٨٢٨) و(٩٩٨) بيان أن المطلب لم يدرك أحداً من الصحابة، إلا سهل بن سعد، وأنساً، وسلمة بن الأكوع، ومن كان قريباً منهم، وأن عامة روايته مرسلة، ونصوا على أنه لم يسمع من أبي هريرة الذي توفي سنة (٥٨هـ)، مع أن عبادة ـ رضي الله عنه ـ متقدم الوفاة أيضاً، حيث قيل إنه توفي سنة أربع وثلاثين للهجرة، وقيل: بقي حتى توفي في خلافة معاوية ـ كما في ترجمته في التهذيب (٥/١١٢) ـ، ومعاوية ـ رضي الله عنه ـ توفي سنة ستين للهجرة ـ كما في التهذيب (١٠/٢٠٧) ـ، وعلى فرض أنه بقي حتى آخر خلافة معاوية، فتكون وفاته قريبة من وفاة أبي هريرة، وتقدم أنه لم يسمع منه، وهكذا يكون حاله مع عباده ـ رضي الله عنه ـ، ولذا نص الذهبي، ومن قبله المنذري على أن روايته عنه مرسلة وهما من الأئمة المعتبرين في هذا المجال، ولم أجد لهما مخالفاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للإرسال المتقدم بيانه في دراسة الإسناد.

وله شاهد من حديث أنس، وأبي أمامة الباهلي، والزبير ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فأورده الحاكم عقب هذا الحديث شاهداً له، ولم يتعقبه الذهبي بشيء، وهو من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك =

....

= ـ رضي الله عنه ـ، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه قال: «تقبلوا لي بست أتقبل لكم الجنة»، قالوا: وما هي؟ قال: «إذا حدث أحدكم فلا يكذب، وإذا وعد فلا يخلف، وإذا ائتمن فلا يخن، وغضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم، واحفظوا فروجكم».

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ل ١٩٩ أ).

والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ٣٠).

كلاهما من طريق الليث به نحوه، وسنده حسن.

سعد بن سنان، ويقال: سنان بن سعد، الكندي، المصري: صدوق له أفراد ولم يرو له أحد من الشيخين في صحيحهما، الجرح والتعديل (٤/ ٢٥١ رقم ١٠٨٥)، والتقريب (١/ ٢٨٧ رقم ٨٥)، والتهذيب (٣/ ٤٧١ ـ ٤٧٢ رقم ٨٧٧).

ويزيد بن أبي حبيب ثقة فقيه، والليث بن سعد إمام مشهور ثقة ثبت فقيه، تقدم ذلك في الحديث (٤٨٩) و(٧٦٨).

وأما حديث أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ فلفظه مثل لفظ حديث أنس، إلا أنه قال في أوله: «كفلوا لي بستّ أكفل لكم الجنة...» فذكره.

أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٣١٤ رقم ٨٠١٨) وفي «أحاديث منتقاة» (ل ١٢ ب) وفي الأوسط ـ كما في المجمع (١٠/ ٣٠١).

وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٠٤٧).

والخطيب في تاريخه (٧/ ٣٩٢).

ثلاثتهم من طريق فضال، عن أبي أمامة، رفعه، به.

قال الهيثمي في المجمع: «فيه فضال بن الزبير، ويقال: ابن جبير، وهو ضعيف. وأما حديث الزبير ـ رضي الله عنه ـ فقال الألباني في الموضع السابق من سلسلته الصحيحة بعد ذكر حديث عبادة». =

. . . .

= «ذكر له البيهقي (يعني في الشعب) (٢/١٢٥/٢) شاهداً مرسلاً من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أبـي إسحاق، عن الزبير، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من ضمن لي ستاً ضمنت له الجنة»، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال:

«من إذا حدث صدق، وإذا وعد أنجز، وإذا ائتمن أدى، ومن غض بصره، وحفظ فرجه، وكف يده»، أو قال: «نفسه». قال الألباني:

قلت: «والزبير هذا إن كان ابن العوام فهو منقطع، لأن أبا إسحاق وهو عمرو بن عبد الله السبيعي، فإنه روى عن علي، وقيل: لم يسمع منه، وهو ـ أعني الزبير أقدم وفاة من علي، فلأن يكون لم يسمع منه أولى، ثم هو إلى ذلك مدلس، ولم يصرح بالتحديث، فلعل هذا الانقطاع هو الإرسال الذي عناه البيهقي حين قال:

وله شاهد مرسل». اهـ .

وعليه: فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، وكذا حكم عليه الألباني، ولم يذكر طريق أبـي أمامة، والله أعلم.

١٠٥٠ ـ حديث زيد بن أرقم في السحر، وقصة أخذه من البئر.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه ثمامة بن (عقبة)[1] ولم يخرجا له شيئاً، وهو صدوق.

---

(١) في (أ) و (ب): (عتبة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٥٠ ـ المستدرك (٤/ ٣٦٠ ـ ٣٦١): حدثنا الأستاذ أبو الوليد، ثنا أبو عبد الله البوشنجي ثنا أحمد بن حنبل، ثنا جرير، عن الأعمش، عن ثمامة بن عقبة المحلمي، عن زيد بن أرقم، قال: كان رجل يدخل على النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، (فأخذه) رجل، فعقد له عقداً، فوضعه، وطرحه في بئر رجل من الأنصار، فأتاه ملكان يعودانه، فقعد أحدهما عند رأسه، وقعد الآخر عند رجليه، فقال أحدهما: أتدري ما رجعه؟ قال: فلان الذي كان يدخل عليه عقد له عقداً، فألقاه في بئر فلان الأنصاري، فلو أرسل إليه رجلاً، فأخذ منه العقد، فوجد الماء قد اصفر، قال: وأخذ العقد، فحلها فيها، قال: فكان الرجل بعد يدخل على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فلم يذكر له شيئاً، ولم يعاتبه. اهـ .

وما بين القوسين، وهو قوله: (فأخذه) أثبته من المخطوط والتلخيص وفي المطبوع من المستدرك: (فسحره) والحديث بلفظ المخطوط والمطبوع في هذا الموضع فيه لبس بالعبارة، ويحذف قوله: (فأخذه رجل) تستقيم العبارة وفي رواية الطبراني وغيره ما يؤيِّد ذلك ـ كما سيأتي ـ.

تخـريجـه:

الحديث يرويه الأعمش، عن ثمامة بن عقبة، عن زيد بن أرقم.

ورواه عن الأعمش هكذا جرير، وسفيان الثوري، وشيبان.

وخالفهم أبو معاوية، فرواه عن الأعمش، عن يزيد بن حيان، عن زيد بن أرقم. =

. . . .

= أما رواية جرير فأخرجها الحاكم هنا.

والطبراني في الكبير (٢٠١/٥ رقم ٥٠١١)، ولم يذكر قوله: فأخذه ـ أو: فسحره رجل ـ أما رواية سفيان الثوري فأخرجها ابن سعد في الطبقات (١٩٩/٢).

وأما رواية شيبان فأخرجها الفسوي مع بعض الاختصار في «المعرفة والتاريخ» (٢٨٩/٣ ـ ٢٩٠).

والطبراني في الموضع السابق برقم (٥٠١٢).

ولفظهم نحو لفظ الحاكم، إلا أن رواية ابن سعد للحديث من طريق سفيان فيها نسبة الرجل إلى الأنصار، قال: «فوجدوا الماء قد اخضر» بدلاً من قوله: (أصفر).

وأما رواية أبي معاوية للحديث عن الأعمش، عن يزيد بن حبان، عن زيد، فأخرجها:

الإمام أحمد في المسند (٣٦٧/٤).

والنسائي في سننه (١١٢/٧ ـ ١١٣) في تحريم الدم، باب سحرة أهل الكتاب.

وعبد بن حميد في مسنده (٢٤٧/١ رقم ٢٧١).

والطبراني في الكبير (٢٠٢/٥ و ٢٠٢ ـ ٢٠٣ رقم ٥٠١٣ و ٥٠١٦).

جميعهم من طريق أبي معاوية، به بلفظ:

سحر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رجل من اليهود، قال: فاشتكى لذلك أياماً قال: فجاءه جبريل عليه السلام، فقال: إن رجلاً من اليهود سحرك، عقد لك عقداً في بئر كذا، وكذا، فأَرْسِلْ إليها من يجيء بها، فبعث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ علياً ـ رضي الله عنه ـ، فاستخرجها، فجاء بها، فحللها، فقام رسول الله ـ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ــ كأنما نشط من عقال، فما ذكر لذلك اليهودي ولا رآه في وجهه قط حتى مات.

وهذا لفظ أحمد، ولفظ الباقين نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يخرجا لثمامة شيئاً، وهو صدوق».

وثمامة هذا هو ابن عقبة المُحَلِّمي ــ بضم الميم وفتح المهملة، وكسر اللام المثقلة، ثقة، روى له البخاري في الأدب المفرد، والنسائي، وأما في الصحيحين فلم يخرجا له شيئاً، الجرح والتعديل (٢/٤٦٥ ــ ٤٦٦ رقم ١٨٩٢)، والتقريب (١/١٢٠ رقم ٤٦)، والتهذيب (٢/٢٩ رقم ٥٠).

وأما باقي رجال إسناد الحاكم فبيان حالهم كالتالي:

الأعمش تقدم في الحديث (٧١٢) أنه: ثقة حافظ ورع عارف بالقراءة.

وجرير بن عبد الحميد تقدم في الحديث (٦٨١) أنه: ثقة، وأحمد بن حنبل أحد الأئمة مشهور تقدمت ترجمته في الحديث (٥٣١).

والبوشنجي اسمه محمد بن إبراهيم بن سعيد، وهو ثقة حافظ فقيه، تقدمت ترجمته في الحديث (٧٥٨).

وشيخ الحاكم أبو الوليد حسان بن محمد النيسابوري إمام أهل الحديث بخراسان، تقدمت ترجمته في الحديث (١٠٣٥).

وأما مخالفة أبي معاوية لجرير، لسفيان الثوري، وشيبان يجعل الحديث من رواية الأعمش عن يزيد بن حيان، فالظاهر أن الأعمش يروي الحديث عن ثمامة، وعن يزيد وحدث به مرة كذا، ومرة كذا، لأن أبا معاوية محمد بن خازم ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش ــ كما تقدم في الحديث (٦٧٦)، فلا يمكن ترجيح أي من الروايتين على الأخرى، وليس هناك ما يمنع من تحديث الأعمش به على ما تقدم. =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

منِ خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بإسناد الحاكم، وأصله في الصحيحين.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٦/٦ رقم ٣١٧٥) في الجزية والموادعة، باب هل يعفى عن الذمي إذا سحر؟

و (٣٣٤/٦ رقم ٣٢٦٨) في بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده.

و (٢٢١/١٠ و ٢٣٢ و ٢٣٥ ـ ٢٣٦ رقم ٥٧٦٣ و ٥٧٦٥ و ٥٧٦٦) في الطب، باب السحر وقول الله تعالى: ﴿ولكن الشياطين كفروا...﴾، وباب يستخرج السحر، وباب السحر.

و (٤٧٩/١٠ رقم ٦٠٦٣) في الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان...﴾.

و (١٩٢/١١ ـ ١٩٣ رقم ٦٣٩١) في الدعوات، باب تكرير الدعاء.

وأخرجه مسلم (١٧١٩/٤ ـ ١٧٢١ رقم ٤٣ و٤٤) في السلام، باب السحر.

كلاهما من طريق عائشة في قصة سحر لبيد بن الأعصم اليهودي للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

١٠٥١ـ حديث ابن عباس:

أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لِماعِز:

«ويحك، لعلك قبلت، أو لمست؟ . . . إلخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا في البخاري.

١٠٥١ ـ المستدرك (٤/٣٦١): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد الله، ثنا وهب بن جرير، ثنا أبـي، قال: سمعت يعلى بن حكم يحدث عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال لماعز بن مالك: «ويحك! لعلك قبّلت، أو لمست، أو غمزت، أو نظرت؟» قال: لا، قال: «أفعلتها؟» قال: نعم، قال: فعند ذلك أمر برجمه.

تخـريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق وهب بن جرير، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في البخاري»، وهو كذلك.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١٢/١٣٥ رقم ٦٨٢٤) في الحدود، باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست، أو غمزت؟

أخرجه من طريق وهب بن جرير، حدثنا أبـي، قال: سمعت يعلى بن حكيم، عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما أتى ماعز بن مالك النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، قال له: «لعلك قبّلت، أو غمزت، أو نظرت؟» قال: لا يا رسول الله، قال: «أنكتها؟» ـ لا يكنيّ ـ قال: فعند ذلك أمر برجمه.

وقد أخرجه مسلم أيضاً (٣/١٣٢٠ رقم ١٩) في الحدود، باب من اعترف =

. . . .

= على الزنى بنفسه، من حديث ابن عباس، لكن من طريق سماك، عن سعيد بن جبير، عنه، به بلفظ: أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لماعز بن مالك: «أحق ما بلغني عنك؟» قال: وما بلغك عني؟ قال: «بلغني أنك وقعت بجارية آل فلان؟» قال: نعم، قال: فشهد أربع شهادات، ثم أمر به فرجم.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٢٣٨ و٢٧٠) من طريق جرير، عن يعلى، به نحوه.

وأخرجه أيضاً (١/٢٥٥ و٢٨٩ و٣٢٥) من طريق يحيـى بن أبـي كثير، عن عكرمة، به نحوه.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند (١/٢٥٥) من طريق يحيـى أيضاً.

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/٥٧٩ ـ ٥٨٠ رقم ٤٤٢٧) في الحدود، باب رجم ماعز بن مالك، من طريق وهب، به نحوه.

وأخرجه أحمد أيضاً في المسند (١/٢٤٥ و٣٢٨).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٤٤٢٥ و٤٤٢٦).

كلاهما من طريق سماك بن حرب عن سعيد بن جبير، به نحو رواية مسلم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، والبخاري، كلاهما من طريق وهب بن جرير، وإسناد الحاكم إلى وهب هذا بيان حال رجاله كالتالي:

إبراهيم بن عبد الله هو السعدي، إمام حافظ ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٦٤١). =

. . . .

= وشيخ الحاكم أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم إمام حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (٥٢٣).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم واستدركه على الشيخين، فلم يصب، حيث أخرجه البخاري من طريق وهب بن جرير، وبلفظ مقارب كما سبق، وسند الحاكم إلى وهب صحيح كما تقدم، والله أعلم.

١٠٥٢ ـ حديث ابن عباس:

أن ماعزاً جاء إلى رجل من المسلمين، فقال: إني أصبت فاحشة، فما تأمرني؟

قال: إذهب إلى رسول الله... الحديث[١].

قلت: فيه حفص بن عمر العدني ضعفوه.

---

(١) من قوله: (فقال: إني أصبت) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٥٢ ـ المستدرك (٤/٣٦١ ـ ٣٦٢) قال الحاكم عقب الحديث السابق:

«وقد رواه الحكم بن أبان، عن عكرمة بزيادات ألفاظ»، ثم قال: كما حدثناه بكر بن محمد بن حمدان المروزي، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا حفص بن عمر العدني، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن ماعزاً جاء إلى رجل من المسلمين، فقال: إني أصبت فاحشة، فما تأمرني؟ فقال له الرجل: إذهب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأخبره، فكره رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كلامه، أو قال: قوله، ثم قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لمن كان معه: «أبصاحبكم مس؟» قال ابن عباس: فنظرت إلى القوم لأشير عليهم، فلم يلتفت إلي منهم أحد، فقال له رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلم ـ: لعلك قبلتها؟» قال: لا، قال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «فمسستها؟» قال: لا، قال: «ففعلت بها ولم تكنّ؟» قال: نعم، قال: «فارجموه»، قال: فبينما هو يرجم إذ رماه الرجل الذي جاءه ماعز يستشيره، رماه بعظم، فخر ماعز، فآلتفت إليه، فقال له ماعز: قاتلك الله (أريتني) ثم أنت الآن ترجمني. اهـ.

وقوله: (أريتني) أثبته من المستدرك المخطوط، وفي المطبوع: (إذ رأيتني). =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «حفص ضعفوه».

وهو حفص بن عمر العدني، وتقدم في الحديث (٥٠١) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف حفص العدني.

والقصة ثابتة في الصحيحين وغيرهما بغير هذا السياق، وتقدم الكلام عن ذلك في الحديث السابق.

١٠٥٣ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«من يخالف دينه (من)[١] المسلمين فاقتلوه»[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه مثل ما قبله[٣].

---

(١) في (أ): (دين)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (من المسلمين فاقتلوه) ليس في (ب).

(٣) في (ب): (قلت: فيه ما قبله)، وما أثبته من (أ)، وأما التلخيص فقال فيه: (قلت: العدني هالك)، وقد تصرف ابن الملقن في العبارة، فأحال بالحكم على الحديث السابق لكون العلة واحدة.

١٠٥٣ ـ المستدرك (٤/٣٦٦): أخبرنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا حفص بن عمر العدني، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما، أن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ قال: «من يخالف دينه من المسلمين فاقتلوه، وإذا قال العبد: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله فلا سبيل لنا إليه إلا بحقه إذا أصاب أن يقام عليه ما هو عليه».

تخـريجـه:

الحديث لم أجد من أخرجه من طريق حفص العدني، ولا بهذا السياق.

لكن قوله: «من يخالف دينه من المسلمين فاقتلوه» جاء من طريق آخر عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «من بدل دينه فاقتلوه».

أخرجه البخاري في صحيحه (٦/١٤٩ رقم ٣٠١٧) في الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله و(١٢/٢٦٧ رقم ٦٩٢٢) في استتابة المرتدين، باب حكم المرتد، والمرتدة، واستتابتهم.

والإمام أحمد في مسنده (١/٢٨٢ و٢٨٢ ـ ٢٨٣). =

. . . .

=

ومن طريقه أبو داود في سننه (٤/٥٢٠ رقم ٤٣٥١) في الحدود، باب الحكم فيمن ارتد.

وأخرجه الترمذي (٥/٢٤ رقم ١٤٨٣) في الحدود، باب ما جاء في المرتد.

والنسائي (٧/١٠٤) في تحريم الدم، باب الحكم في المرتد.

وابن ماجه (٢/٨٤٨ رقم ٢٥٣٥) في الحدود، باب المرتد عن دينه.

جميعهم من طريق أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به بلفظه، وفي أوله قصة تحريق علي لبعض المرتدين، عن النسائي وابن ماجه فلم يذكرا القصة.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بحفص بن عمر العدني الذي تقدم في الحديث السابق أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف حفص العدني، وقوله:

«من يخالف دينه من المسلمين فاقتلوه» صحيح لغيره بالطريق التي أخرجها البخاري وغيره.

وأما قوله: «إذا قال العبد...» إلخ، فيشهد له.

ما أخرجه البخاري (١/٧٥ رقم ٢٥) في الإيمان، باب: (فإن تابوا وأقاموا الصلاة).

ومسلم (١/٥٣ رقم ٣٦) في الإيمان أيضاً، باب الأمر بقتال الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله.

كلاهما من طريق شعبة، عن واقد بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن =

. . . .

= عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم، وأموالهم، إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله».

هذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم نحوه.

وعليه يكون الحديث بما تقدم صحيحاً لغيره، والله أعلم.

١٠٥٤ ـ حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إنما سَمَل[1] أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة.

قلت: ذا في مسلم.

---

(١) سمل: أي فقأ العين بحديدة محماة، أو غيرها، النهاية (٢/٤٠٣).

١٠٥٤ ـ المستدرك (٤/٣٦٧): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا هشام بن علي السدوسي، ثنا يحيى بن عبد الله، ثنا يزيد بن زريع، عن سليمان التيمي، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إنما سمل أعين العرنيين لأنهم سملوا أعين الرعاء.

حدثنا علي بن عيسى الحيري، ثنا محمد بن إسحاق الإمام، حدثني أبو بكر بن محمد بن النضر الجارودي، ثنا الفضل بن سهل الأعرج، ثنا يحيى بن عبد الله، فذكر بإسناده نحوه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم من هنا من طريق يحيى بن عبد الله، عن يزيد بن زريع، عن سليمان التيمي، عن أنس وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في مسلم» وهو كذلك.

فالحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٢٩٨ رقم ١٤) من طريق يحيى بن غيلان، عن يزيد بن زريع، به ولفظه: إنما سمل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أعين أولئك، لأنهم سملوا أعين الرعاء.

وأخرجه الترمذي (١/٢٤٦ رقم ٧٣) في الطهارة، باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه.

والنسائي (٧/١٠٠) في تحريم الدم، باب تأويل قوله عز وجل: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله...﴾. =

= كلاهما من طريق يزيد، به، ولفظ النسائي مثل لفظ مسلم، ولفظ الترمذي نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق يحيى، لكن اسمه عند الحاكم: يحيى بن عبد الله، وعند مسلم يحيى بن غيلان، وهما واحد، وإنما نسب عند الحاكم إلى جده، لأن اسمه يحيى بن غيلان بن عبد الله بن أسماء والخزاعي ـ كما في التقريب (٢/٣٥٥ رقم ١٤٦)، يدل على ذلك أن الحاكم ساق الحديث أيضاً من طريق الفضل بن سهل الأعرج، ثنا يحيى، وسماه: ابن عبد الله.

والفضل بن سهل هذا هو الذي روى الحديث عند مسلم، وسماه يحيى بن غيلان.

وقد ساق الحاكم الحديث بإسنادين ألتقي في أحدهما مع مسلم في الفضل بن سهل في الآخر في يحيى بن غيلان.

وفي أحد الإسنادين هشام بن علي السدوسي، ولم أجد من ذكره.

والراوي عنه شيخ الحاكم علي بن حمشاذ، وتقدم في الحديث (٥٠٩) أنه: ثقة حافظ إمام.

وأما الإسناد الآخر فبيان حال رجاله كالتالي:

أبو بكر محمد بن النضر بن سلمة العامري، الجارودي، النيسابوري ثقة حافظ. / الجرح والتعديل (٨/١١١ رقم ٤٩٢) والتقريب (٢/٢١٣ رقم ٧٦٨)، والتهذيب (٩/٤٩٠ ـ ٤٩١ رقم ٧٩٩).

ومحمد بن إسحاق الإمام هو ابن خزيمة إمام مشهور تقدمت ترجمته في الحديث (٥١٠).

وشيخ الحاكم هو علي بن عيسى الحيري، وتقدم في الحديث (٨١٦) أني لم أجده. =

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق يحيى بن غيلان.

وقد أخرجه الحاكم من طريقين إلى يحيى.

وفي الأولى هشام السدوسي، وفي الثانية علي الحيري، ولم أجدهما.

فالحكم على إسناد الحاكم إلى من أخرج مسلم الحديث من طريقه يتوقف على معرفة حال هذين المذكورين، والله أعلم.

١٠٥٥ ــ حديث عمر مرفوعاً[١]:

«من مثل بعبده[٢] فهو حر، وهو مولى لله ورسوله[٣]».

قلت: فيه حمزة النصيبي، قال ابن عدي: كان[١] يضع الحديث[٤].

---

(١) قوله: (مرفوعاً) و(كان) ليسا في (ب).

(٢) قوله: (بعبده)، في (ب): (بعبد).

(٣) قوله: (وهو مولى لله ورسوله) ليس في (ب).

(٤) الكامل لابن عدي (٢/٧٨٥).

١٠٥٥ ــ المستدرك (٤/٣٦٨) هذا الحديث، والذي بعده أوردهما الحاكم شاهدين لحديث قبلها في إعتاق عمر لأمة مثّل بها، ثم قال الحاكم: «وله شاهدان».

أخبرنا أبو جعفر بن دحيم، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، ثنا مالك بن إسماعيل، ثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع، عن حمزة الجزري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٧٨٦) بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «حمزة هو النصيبي قال ابن عدي: يضع الحديث. وحمزة هذا تقدم في الحديث (٨٦١) أنه: متروك متّهم بالوضع.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف حمزة النصيبي.

وأما المعنى الذي أورد الحاكم هذا الحديث شاهداً له فإنه صحيح ــ كما سيأتي في الحديث الآتي ــ، والله أعلم.

١٠٥٦ـ حديث سُوَيْد بن مُقَرِّن مرفوعاً في العتق باللطمة.

(قلت)[(١)]: صحيح.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

١٠٥٦ ـ المستدرك (٤/٣٦٨ ـ ٣٦٩): أخبرنا أبو جعفر بن دحيم، ثنا أحمد بن حازم، ثنا عاصم بن يوسف اليربوعي، ثنا عبثر بن قاسم، ثنا حصين، عن هلال بن يساف، قال: كنا نزولاً في دار سويد بن مقرن، ومعنا شيخ حديد جاهل، فلا أدري.

ما قالت وليدة سويدة؟ فلطمها، فغضب من ذلك غضباً ما غضب مثله قط، قال: عجز عليك إلا حر وجهها، لقد رأيتني سابع سبعة من بني مقرن، ما لنا إلا خادم واحد، فلطمها أصغرنا، فأمرنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أن نعتقها.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق حصين، عن هلال بن يساف، عن سويد. وأورده شاهداً للحديث الذي أشرت إليه في الحديث السابق، وسكت عنه، فتعقبه الذهبي بقوله: «صحيح».

ولم يتكلم ابن الملقن عن الحديث بشيء.

وفاتهم جميع أن الحديث أخرجه مسلم (٣/١٢٧٩ ـ ١٢٨٠ رقم ٣٢) في الإيمان، باب صحة المماليك، وكفارة من لطم عبده، من طريق حصين، عن هلال بن يساف، فذكره بنحو سياق الحاكم.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٤٤).

وأبو داود في سننه (٥/٣٦٣ ـ ٣٦٤ رقم ٥١٦٦) في الأدب، باب في حق المملوك.

والترمذي (٥/١٤٦ رقم ١٥٨٢) في الأيمان والنذور، باب في الرجل يلطم خادمه.

والطبراني في الكبير (٧/١٠٠ ـ ١٠١ رقم ٦٤٥١ و٦٤٥٢). =

. . . .

= جميعهم من طريق حصين، به نحوه، إلا الترمذي فلفظه مختصر.

وللحديث عن سويد أيضاً طريقان آخران.

أحداهما يرويها معاوية بن سويد، والأخرى يرويها أبو شعبة العراقي.

أما رواية معاوية بن سويد فأخرجها:

مسلم في الموضع السابق برقم (٣١).

وأحمد في المسند (٣/٤٤٧ ـ ٤٤٨ و٥/٤٤٤).

وعبد الرزاق في المصنف (٩/٤٤١ رقم ١٧٩٣٧).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٥١٦٧).

والطبراني في السابق أيضاً برقم (٦٤٤٨ و٦٤٤٩ و٦٤٥٠).

جميعهم من طريق سلمة بن كهيل، عن معاوية بن سويد قال: لطمت مولى لنا، فَهَرَبْتُ، ثم جئت قبيل الظهر فصليت خلف أبي، فدعاه ودعاني، ثم قال: امتثل منه، فعفى، ثم قال: كنا بني مقرن على عهد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ليس لنا إلا خادم واحدة، فلطمها أحدنا، فبلغ ذلك النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فقال: «أعتقوها»، قالوا: ليس لهم خادم غيرها، قال: «فليستخدموها، فإذا استغنوا عنها، فليخلوا سبيلها»، وهذا لفظ مسلم، ولفظ الآخرين نحوه.

وأما رواية أبي شعبة العراقي فأخرجها:

مسلم أيضاً برقم (٣٣).

وأحمد في المسند (٣/٤٤٧).

والطبراني برقم (٦٤٥٣).

ثلاثتهم من طريق شعبة قال: قال لي محمد بن المنكدر: ما اسمك؟ قلت: شعبة، فقال محمد: حدثني أبو شعبة العراقي، عن سويد بن مقرن، أن جارية له لطمها إنسان، فقال له سويد: أما علمت أن الصورة محرمة؟ =

. . . .

= فقال: لقد رأيتني، وإني لسابع أخوة لي مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وما لنا خادم غير واحد، فعمد أحدنا فلطمه، فأمرنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن نطلقه.

وهذا سياق مسلم، وسياق أحمد، والطبراني بنحوه، إلا أن أحمد لم يذكر محاورة ابن المنكدر لشعبة.

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث آخر، ولم يتكلم عنه بشيء، وقال عنه الذهبي: «صحيح»، وفاتهما أن مسلماً أخرجه من طريق حصين الذي أخرج الحاكم الحديث من طريقه.

ورجال الحاكم إلى حصين هذا بيان حالهم كالتالي:

عبثر بن القاسم الزُّبيدي ــ بالضم ــ، أبو زبيد ــ بالضم كذلك ــ، الكوفي، ثقة، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٤٣/٧ رقم ٢٤٤)، والتهذيب (١٣٦/٥ رقم ٢٣٦)، والتقريب (٤٠٠/١ رقم ١٦٩)

وعاصم بن يوسف اليربوعي، أبو عمرو الخياط الكوفي: ثقة روى له الشيخان. / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٥٨ رقم ٤٣٧)، والتقريب (٣٨٦/١ رقم ٣٤)، والتهذيب (٥٩/٥ ــ ٦٠ رقم ٩٨).

أحمد بن حازم الغفاري تقدم في الحديث (٨٢٢) أنه: ثقة حافظ متقن صدوق.

وشيخ الحاكم أبو جعفر بن دحيم اسمه محمد بن علي بن دحيم الشيباني الكوفي، وهو شيخ ثقة مسند فاضل. / السير (٣٦/١٦ ــ ٣٧ رقم ٢٣).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق حصين، وسند الحاكم إلى حصين هذا صحيح كما يتضح من دراسة الإسناد، وقد جاء الحديث من طرق أخرى عند مسلم وغيره ــ كما تقدم في التخريج ــ، والله أعلم..

١٠٥٧ ـ حديث (عمرو بن العاص)[١] مرفوعاً:

«أيما عبد، أو امرأة قال، أو قالت لوليدتها: يا زانية[٢]، ولم تطلع منها على زنا جلدتها وليدتها يوم القيامة، لأنه لا حد لهن في الدنيا».

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الملك بن هارون بن عنترة، وهو متروك بالاتفاق، حتى قيل فيه: وإنه[٣] دجّال.

---

(١) في (أ) و(ب): (عبد الله بن عمرو)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) قوله: (إنه) ليس في (ب).

١٠٥٧ ـ المستدرك (٤/ ٣٧٠): أخبرنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا أحمد بن موسى التميمي، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه عن جده، عن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ أنه زار عمة له، فدعت له بطعام، فأبطأت الجارية، فقالت: ألا تستعجلي يا زانية؟ فقال عمرو: سبحان الله!! لقد قلت أمراً عظيماً، هل اطلعت منها على زنى؟ قالت: لا والله، فقال عمرو ـ رضي الله عنه ـ: إني سمعت رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يقول:

«أيما عبد، أو امرأة قال، أو قالت لوليدتها: يا زانية، ولم تطلع منها على زنا جلدتها وليدتها يوم القيامة، لأنه لا حد لهن في الدنيا».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«بل عبد الملك متروك باتفاق، حتى قيل فيه «دجال». =

. . . .

= وعبد الملك هذا هو ابن هارون بن عنترة، وصحح الحاكم هنا حديثه مع أنه قال عنه فيما رواه السجزي: «ذاهب الحديث جداً». وقال في المدخل: «روى عن أبيه أحاديث موضوعة».

أقول: وعبد الملك هذا تقدم في الحديث (٥٨٠) أنه كذاب يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة عبد الملك بن هارون بن عنترة إلى الكذب ووضع الحديث.

ومعنى الحديث الصحيح ثبت من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال أبو القاسم ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من قذف مملوكه بالزنى يقام عليه الحد يوم القيامة، إلا أن يكون كما قال».

أخرجه البخاري (١٢/١٨٥ رقم ٦٨٥٨) في الحدود، باب قذف العبيد.

ومسلم (٣/١٢٨٢ رقم ٣٧) في الأيمان، باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنى.

وأبو داود (٥/٣٦٣ رقم ٥١٦٥) في الأدب، باب في حق المملوك.

والترمذي (٦/٧٨ رقم ٢٠٢/٢) في البر والصلة، باب النهي عن ضرب الخدام وشتمهم.

جميعهم من طريق فضيل بن غزوان، عن عبد الرحمن بن أبي نُعَمْ، عن أبي هريرة، به، واللفظ لمسلم، ولفظ الباقين بمعناه.

قلت: وقد أشار الحاكم لهذا الحديث عقب روايته لحديث عمرو بن العاص، فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، إنما اتفقا على حديث عبد الرحمن بن أبي نعم، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ: من قذف مملوكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة». اهـ. والله أعلم.

١٠٥٨ ـ حديث ابن عباس:

أن رجلاً من بني بكر أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرار، فجلد مائة، وكان بكراً، ثم (سأله)[١] البينة (على)[١] المرأة، فقالت: كذب والله، يا رسول الله فجلده حدّ الفرية ثمانين[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه[٣] القاسم بن فياض ضعيف.

---

(١) في (أ): (سأل)، (عن)، وليسا في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (أربع مرار) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (فيه) ليس في (ب).

١٠٥٨ ـ المستدرك (٤/٣٧٠) هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث آخر، فقال: وشاهده ما حدثناه محمد بن صالح بن هانيء، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا موسى بن هارون البردي، ثنا هشام بن يوسف، ثنا القاسم بن فياض الأنباري، عن خلاد بن عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رجلاً من بني بكر بن ليث أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأقرّ أنه زنى بامرأة أربع مرار، فجلد مائة، وكان بكراً، ثم سأله البينة على المرأة، فقالت المرأة: كذب والله يا رسول الله، فجلده حد الفرية ثمانين.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٤/٦١١ رقم ٤٤٦٧) في الحدود، باب إذا أقر الرجل الزنا، ولم تقر المرأة.

والنسائي في الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٤/٤٦٤ رقم ٥٦٦٤) ـ. =

. . . .

= وأبو يـعلى في مسنده (٥/٥٨ ـ ٥٩ رقم ٢٦٤٩).

والطبراني في الكبير (١٠/٣٥٤ ـ ٣٥٥ رقم ١٠٧٠١).

جميـعهم من طريق هشام بن يوسف، به، ولفظ أبـي داود مثله، ولفظ الطبراني وأبـي يـعلي بنحوه، إلا أن فيه طولاً بذكر قصة فيه.

وذكر المزي في الموضـع السابق من التحفة أن النسائي قال عن الحديث: «هو منكر».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتـعقبه الذهبـي بقوله: «القاسم ضـعيف».

والقاسم هذا هو ابن فياض بن عبد الرحمن الأَبْناوي ـ بفتح الهمـزة، بـعدها موحدة ساكنة، ثم نون ـ، الصنـعاني، وهـو ضـعيف، قال ابن مـعين: ليس بشيء، وقال هشـام بن (يوسف): لما حدثني بتلك الأحاديث اتهمته، فقلت له: هي عندك مكتوبة؟ قال: نـعم، وأخرج لي قرطاساً، وأملاها علي. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال عن حديثه هذا: منكر. وقال ابن المديني: إسنـاده مجهول. وذكـره ابن حبان في الثقات، ثم ذكره في الضـعفاء، وقال: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به. وقال أبو داود: ثقة. اهـ. من المجروحين (٢/٢١٣)، والتهذيب (٨/ ٣٣٠ رقم ٥٩٥)، وانظر ديوان الضـعفاء للذهبـي (ص ٢٥٢ رقم ٣٤٢١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضـعيف بهذا الإسناد لضـعف القاسم بن فياض.

ولبـعضه شاهد من حديث سهل بن سـعد ـ رضي الله عنه ـ، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن رجلاً أتاه، فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها له، فبـعث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى المرأة، فسألها عن ذلك، فأنكرت أن تكون زنت، فجلده الحد، وتركها. =

. . . .

= أخرجه أبو داود في الموضع السابق برقم (٤٤٦٦): حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا طلق بن غنام، حدثنا عبد السلام بن حفص، حدثنا أبو حازم، عن سهل بن سعد، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، به.

وسنده صحيح، رجاله كالتالي:

أبو حازم اسمه سلمة بن دينار، تقدم في الحديث (٧٨٦) أنه: ثقة عابد.

وعبد السلام بن حفص السلمي، ويقال: الليثي، القرشي، مولاهم، أبو حفص، ويقال: أبو مصعب المدني ثقة وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم: ليس بمعروف. اهـ. من تاريخ ابن معين (٢/٣٦٤ رقم ٨١٥)، والتهذيب (٦/٣١٧ ـ ٣١٨ رقم ٦١٢).

وطلق بن غنام بن طلق بن معاوية النخعي، أبو محمد الكوفي ثقة روى له البخاري. / طبقات ابن سعد (٦/٤٠٥)، والتقريب (١/٣٨٠ رقم ٥٠)، والتهذيب (٥/٣٣ ـ ٣٤ رقم ٥٢).

وعثمان بن محمد بن إبراهيم بن شيبة، أبو الحسن الكوفي: ثقة حافظ شهير له أوهام، روى له الشيخان. / الجرح والتعديل (٦/١٦٦ رقم ٩١٣)، والتقريب (٢/١٤ رقم ١٠٧)، والتهذيب (٧/١٤٩ رقم ٢٩٨).

قلت: فأصل القصة صحيح من هذه الطريق، وأما كون النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ جلده مرتين، مرة عن الزنا ومرة عن الفرية، فلم أجد ما يشهد له، والله أعلم.

١٠٥٩ـ حديث معاوية مرفوعاً:

«إن شربوا الخمر فاجلدوهم، ثم[١] إن شربوا فاجلدوهم، (ثم إن شربوا فاجلدوهم)[٢]، ثم إن شربوا (الرابعة)[٢] فاقتلوهم.

قلت: صحيح.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٥٩ ـ أخرج الحاكم حديث أبي هريرة بنحو حديث معاوية هذا (٤/٣٧١)، وقال عقبه:

«هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي، وعبد الله بن عمر، وأبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، والشريد ابن سويد، وعبد الله بن عمرو، وشرحبيل بن أوس، وهو من الصحابة»، وسقط من المطبوع بعض العبارة، وما أثبته من المخطوط، ثم بدأ الحاكم بذكر روايات هؤلاء الصحابة، فقال:

فأما حديث معاوية فحدثناه الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا عبد الوهاب بن عطاء، أنبأ سعيد (عن) عاصم بن بهدلة، عن ذكوان أبي صالح ـ وأثنى عليه خيراً ـ، عن معاوية ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩/٢٤٧ رقم ١٧٠٨٧).

وأحمد في المسند (٤/٩٥ و٩٦ و١٠٠ ـ ١٠١).

. . . .

= وأبو داود في سننه (٤/٦٢٣ ـ ٦٢٤ رقم ٤٤٨٢) في الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر.

والترمذي في سننه (٤/٧٢٢ رقم ١٤٦٩) في الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه.

وابن ماجه (٢/٨٥٩ رقم ٢٥٧٣) في الحدود، باب من شرب الخمر مراراً.

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٦٤ رقم ١٥١٩).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٥٩).

والطبراني في الكبير (١٩/٣٣٤ رقم ٧٦٧ و ٧٦٨).

والبيهقي في سننه (٨/٣١٣) في الحدود، باب من أقيم عليه الحد أربع مرات ثم عاد له.

وابن حزم في المحلى (١٣/٤٢٠).

جميعهم من طريق عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح، عن معاوية، به نحوه.

وأخرجه أحمد (٤/٩٣ و٩٧).

والطحاوي في الموضع السابق.

والطبراني في الكبير (١٩/٣٥٩ ـ ٣٦٠ رقم ٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦).

جميعهم من طريق مغيرة، عن معبد القاصّ، عن عبد الرحمن بن عبد، عن معاوية، به نحوه.

وفي بعض أسانيد الطبراني اختلاف فلست أدري من الطباعة، أو هو اختلاف على مغيرة فيه؟

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الذهبي كما تقدم، وبيان حال رجال إسناده كالتالي: =

. . . .

= ذكوان أبو صالح تقدم في الحديث (٨٧٤) أنه ثقة ثبت.

عاصم بن بهدلة تقدم في الحديث (٥٠٨) أنه: صدوق.

وسعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري، تقدم في الحديث (٦٠٠) أنه ثقة حافظ، له تصانيف، وهو من أثبت الناس في قتادة، وقد اختلط، لكن الراوي عنه عند الحاكم هو عبد الوهاب بن عطاء، وعند الطبراني عبد الأعلى السامي، وقد سمعا منه قبل الاختلاط. / انظر الكواكب النيرات (ص ١٩٠ ـ ٢١٢ رقم ٢٥).

وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي، مولاهم، قال عنه الحافظ في التقريب (٥٢٨/١ رقم ١٤٠٦): «صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال: دلسه عن ثور».

قلت: ورواية عبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة لم أر من قدح فيها، بل أن عبارتهم إلى قبولها أقرب، فقد قام الإمام أحمد: «كان عالماً بسعيد»، وقال الآجري: سئل أبو داود عن السهمي، والخفاف في حديث ابن أبي عروبة، فقال: «عبد الوهاب أقدم» فقيل له: سمع زمن الاختلاط، فقال: «من قال هذا؟! سمعت أحمد يقول: عبد الوهاب أقدم»، وقال يحيى بن أبي طالب: «بلغنا أن عبد الوهاب كان مستملي سعيد»، وقال محمد بن سعد: «لزم سعيد بن أبي عروبة، وعرف بصحبته، وكتب كتبه، وكان كثير الحديث معروفاً، قدم بغداد فلم يزل بها حتى مات». اهـ. من التهذيب (٤٥٠/٦ ـ ٤٥٣ رقم ٩٣٥).

وقد تتبعت الكامل لابن عدي، والضعفاء للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، فلم أجد ابن حبان ذكر عطاء ضمن كتابه، وذكره العقيلي (٧٧/٣)، ولم يذكر شيئاً من رواياته، وذكره ابن عدي في الكامل (١٩٣٤/٥)، وذكر له حديثين الأول منهما من روايته عن عبد العزيز بن أبي رواد، والآخر من روايته عن داود بن أبي هند، ثم قال: «لا بأس به». اهـ، ولم يذكر شيئاً من الأحاديث المنتقدة عليه من روايته عن سعيد. =

وقد اختلفت كلمة النقاد في عبد الوهاب، فمنهم من وثقه، ومنهم من تكلم فيه، والذي تميل إليه النفس أن عبارة ابن حجر السابقة أليق بحاله، إلا في روايته عن سعيد بن أبي عروبة فالأرجح أنها لا تنزل عن درجة الحسن، والله أعلم.

وأما يحيى بن أبي طالب فتقدم في الحديث (٩٥١) أنه صدوق وأما شيخ الحاكم الحسن بن يعقوب العدل فتقدم في الحديث (٩٥١) أيضاً أنه شيخ صدوق نبيل.

ولم ينفرد عبد الوهاب بالرواية عن سعيد، بل تابعه عند الأعلى السامي عند الطبراني.

ولم ينفرد سعيد بالرواية عن عاصم، بل تابعه سفيان الثوري، وغيره كما تقدم. ورواية سفيان الثوري هي التي رواها عنه عبد الرزاق في مصنفه، وسفيان إمام تقدمت ترجمته في الحديث (٦٥٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد وهو صحيح لغيره بالمتابعات الأخرى، ومنها التى رواها عبد الرزاق في مصنفه فإنها حسنه لذاتها. وله شواهد عن كثير من الصحابة، وقد يصل إلى درجة التواتر، فقد روى من حديث معاوية هنا، ومن حديث ابن عمر، وأبي هريرة، وابن عمرو، وجابر، وذؤيب، وشرحبيل بن أوس، وجرير، وغضيف، والشريد بن سويد، ونفر من الصحابة ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ ، وقد أخرج الحاكم روايات كثير من هؤلاء، واستوعب الكلام عن الحديث بجمع طرقه، والكلام عن متنه الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ في حاشيته على المسند (٩/ ٤٠ ــ ٧٠). فأطال في ذلك، وخرج منه بنصرته للرأي القائل بقتل الشارب في الرابعة، وأجاب عن دعوى النسخ التي أثارها بعض علماء الإسلام، ومن أراد استيفاء البحث فليرجع إلى كلامه ــ رحمه الله ــ ، فإن فيه فوائد جمة، والله أعلم.

١٠٦٠ـ حديث عقبة بن الحارث، قال:

جيء (بالنعيمان)(١)، فأمر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من في البيت، فضربوه بالأيدي، والنعال، (وكنت فيمن ضربه)(٢).

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) في (أ) و(ب): (النعمان)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر التخريج.

(٢) في (أ): (وكتب في مرضه) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

ومن قوله: (فأمر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٦٠ ـ المستدرك (٣٧٤/٤) أخرج الحاكم هذا الحديث من طريق عبد الوهاب، ثنا أيوب، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، ثم قال:

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد تابع عبد الوارث بن سعيد عبد الوهاب الثقفي على وصله بذكر عقبة بن الحارث»، ثم ساق الحديث، فقال: حدثناه أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا يوسف بن يعقوب القاضي، ثنا محمد بن أبي بكر، ثنا الوارث، ثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال:

أخبرني عقبة بن الحارث، قال، فذكره بلفظه.

تخريجه:

هذا الحديث أخرجه الحاكم من طريق عبد الوهاب، وساقه من طريق عبد الوارث متابعاً له، كلاهما عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة، به، ثم قال الحاكم عن رواية عبد الوهاب: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وفاته هو والذهبي، وابن الملقن أن البخاري أخرجه (٤٩٢/٤ رقم ٢٣١٦) في الوكالة، باب الوكالة في الحدود =

. . . .

= و (٦٤/١٢ و٦٥ رقم ٦٧٧٤ و٦٧٧٥) في الحدود، باب من أمر بضرب الحد في البيت، وباب الضرب بالجريد والنعال، أخرجه من طريق عبد الوهاب، ووهيب بن خالد، كلاهما عن أيوب، به بلفظ:

جيء بالنعيمان ــ أو ابن النعيمان ــ شارباً، فأمر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ من كان في البيت أن يضربوه، قال: فكنت أنا فيمن ضربه، فضربناه بالنعال والجريد.

وأخرجه أحمد في المسند (٧/٤ و٨ و٣٨٤) من طريق عبد الوارث، ووهيب بن خالد، كلاهما عن أيوب، به نحوه.

وأخرجه النسائي في الكبرى ــ كما في التحفة (٣٠١/٧ رقم ٩٩٠٧) ــ من طريق وهيب، به.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا والبخاري في صحيحه، كلاهما من طريق أيوب، عن ابن أبي مليكة.

ورجال إسناد الحاكم إلى أيوب بيان حالهم كالتالي:

عبد الوارث بن سعيد تقدم في الحديث (٩٧٦) أنه ثقة ثبت من رجال الجماعة.

ومحمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي، أبو عبد الله الثقفي، مولاهم البصري، ثقة من رجال الشيخين. / الجرح والتعديل (٢١٣/٧ رقم ١١٧٨)، والتقريب (١٤٨/٢ رقم ٧٩)، والتهذيب (٧٩/٩ رقم ٩٨).

ويوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد، أبو محمد القاضي إمام حافظ كبير فقيه ثقة، صاحب التصانيف في السنن. / السير (٨٥/١٤ رقم ٤٥). =

. . . .

= وشيخ الحاكم أحمد بن يعقوب بن أحمد بن مهران الثقفي الزاهد، أبو سعيد هو ممن أكثر عنه الحاكم في الرواية، فقد ذكر الشيخ محمود الميرة في رسالته عن الحاكم (ص ٩٥) أن مروياته في المستدرك بلغت ثمان ومائتين (٢٠٨)، وبالرغم من ذلك فلم أجد من ترجمه.

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، وتعقبه الذهبي بأنه على شرط البخاري ومسلم، ولم يتعقبهما ابن الملقن بشيء، وفاتهم أن البخاري أخرجه كما سبق.

ورجال إسناد الحاكم الذين في طبقة شيوخ البخاري فمن فوقهم رجال الشيخين كما ذكر الذهبي، لكن الحكم على إسناد الحاكم يتوقف على معرفة حال شيخه، ولم أجد من ذكره، والحديث أخرجه البخاري كما سبق، من طريق عبد الوهاب، عن أيوب والله أعلم.

١٠٦١ـ حديث السائب بن يزيد، قال:

كان يؤتى بالشارب في عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[1] . . . الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا في البخاري.

---

(١) قوله: (صلى الله عليه وسلم) ليس في (ب).

١٠٦١ ـ المستدرك (٤/٣٧٤): أخبرنا أبو أحمد بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا الجعيد بن عبد الرحمن، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد، قال: كان يؤتى بالشارب في عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وفي امرة أبي بكر، وصدرا من امرة عمر ـ رضي الله عنهما ـ، فنقوم إليه، فنضربه بأيدينا، ونعالنا، وأرديتنا، حتى كان صدراً من إمارة عمر، فجلد فيها أربعين، حتى إذا عاثوا فيها، وفسقوا جلد فيها ثمانين.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق مكي بن إبراهيم، عن الجعيد بن عبد الرحمن، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب، به، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في البخاري»، وهو كذلك، فإن مكي بن إبراهيم الذي أخرج الحاكم حديثه من طريقه هو شيخ البخاري الذي أخرج الحديث عنه (١٢/٦٦ رقم ٦٧٧٩) في الحدود، باب الضرب بالجريد، والنعال، به نحو لفظ الحاكم.

وأخرجه أحمد في المسند (٣/٤٤٩) بنحوه.

والنسائي في الكبرى ـ كما في التحفة (٣/٢٦٤ رقم ٣٨٠٦) ـ، كلاهما من طريق مكي، به. =

= ....

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا، والبخاري في صحيحه، كلاهما من طريق مكي بن إبراهيم، وإسناد الحاكم إلى مكي هذا بيان حال رجاله كالتالي:

عبد الصمد بن الفضل تقدم في الحديث (٦٠٨) أن ابن حبان انفرد بتوثيقه.

وشيخ الحاكم أبو بكر الصيرفي تقدم في نفس الحديث أنه محدث رحال إمام فاضل عالم.

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، فلم يصب، لأن البخاري أخرجه كما سبق.

وأما إسناد الحاكم إلى من أخرج البخاري الحديث من طريقه ففي سنده عبد الصمد بن الفضل، وقد انفرد ابن حبان بتوثيقه، والله أعلم.

١٠٦٢ــ حديث علي:

أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قطع في بيضة قيمتها عشرون درهماً[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه المختار بن نافع قال النسائي[٢]، وغيره: ليس بثقة.

---

(١) قوله: (قيمتها عشرون درهماً) ليس في (ب).

(٢) التهذيب (١٠/٦٩ ــ ٧٠).

١٠٦٢ ــ المستدرك (٤/٣٧٨): حدثنا أحمد بن كامل بن خلف القاضي، ثنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي، ثنا أبو عتاب سهل بن حماد، ثنا المختار بن نافع، عن يحيى بن سعيد بن عبادة، عن أبيه، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٢/٢٢٠ رقم ١٥٥٩).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٤٣٧).

كلاهما من طريق سهل بن حماد أبي عتاب، عن المختار بن نافع، عن أبي حيان التيمي، عن أبيه، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قطع في بيضة من حديد قيمتها واحد وعشرون درهماً.

هذا لفظ ابن عدي، ولفظ البزار نحوه.

وأبو حيان التيمي هو يحيى بن سعيد.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «المختار، قال النسائي، وغيره: ليس بثقة». =

. . . .

= وللحديث علتان أيضاً بالإضافة لما ذكر الذهبي.

(١) الاختلاف في متن الحديث.

(٢) وجود عبد الملك بن محمد الرقاشي في سند الحديث.

أما المختار بن نافع التميمي، العُكَلي، أبو إسحاق الثمار، فتقدم في الحديث (٥٤٩) أنه منكر الحديث.

وأما الاختلاف في المتن، فإن روايتي البزار وابن عدي ذكر فيهما أن قيمة البيضة واحد وعشرون درهماً.

وأما رواية الحاكم ففيها أن القيمة عشرون درهماً، ولعل الاختلاف من عبد الملك بن محمد الرقاشي الذي روى الحاكم الحديث من طريقه، فإنه تغير حفظه لما سكن بغداد، تقدم ذلك في الحديث (٧١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد، وهو ضعيف فقط من الطريق التي أخرجها البزار، وابن عدي، والله أعلم.

١٠٦٣ـ حديث الحارث بن حاطب:

أن رجلاً سرق على عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأتي به، فقال: «اقتلوه»، فقالوا: إنما سرق!... الحديث[١].

قال: صحيح.

قلت: بل منكر.

---

(١) من قوله: (فأتي به) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٦٣ ـ المستدرك (٣٨٢/٤): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا إسحاق بن الحسن بن الحربي، ثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة، ثنا يوسف بن سعد، عن الحارث بن حاطب، أن رجلاً سرق على عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فأتي به النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: «اقتلوه»، فقالوا: إنما سرق! قال: «فاقطعوه»، ثم سرق أيضاً، فقطع ثم سرق على عهد أبي بكر فقطع، ثم سرق، فقطع، حتى قطعت قوائمه، ثم سرق الخامسة، فقال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أعلم بهذا حين أمر بقتله، اذهبوا به، فاقتلوه، فدفع إلى فتية من قريش فيهم عبد الله بن الزبير، فقال عبد الله بن الزبير: أقروني عليكم، فأمروه، فكان إذا ضربه ضربوه، حتى قتلوه.

تخريجه:

الحديث أخرجه النسائي في سننه (٨٩/٨ ـ ٩٠) في قطع السارق، باب قطع الرجل من السارق بعد اليد.

والطبراني (٣١٥/٣ رقم ٣٤٠٨).

والبيهقي في سننه (٢٧٢/٨ ـ ٢٧٣) في السرقة، باب السارق يعود فيسرق ثانياً، وثالثاً، ورابعاً. =

. . . .

= ثلاثتهم من طريق حماد بن سلمة، عن يوسف بن سعد، عن الحارث، به نحوه.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٣٤٠٩) من طريق خالد الحذاء، عن يوسف بن يعقوب، عن محمد بن حاطب، أن الحارث بن حاطب ذكر ابن الزبير، فقال: طالما حرص على الإمارة، فذكر الحديث، بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «منكر»، ولم يبين وجه النكارة، ويتوجه ذلك إلى متنه، لما فيه من الأمر بقتل السارق، وسيأتي بيان ذلك.

وقد قال النسائي نحو هذه العبارة في حديث رواه عقب هذا الحديث، وهو حديث جابر ــ رضي الله عنه ــ، وسياق أوله نحو سياق أول هذا الحديث، وفيه:

فأتي به الخامسة، قال: «اقتلوه»، قال جابر: فانطلقنا به إلى مربد النَّعَم، وحملناه، فاستلقى على ظهره، ثم كشّر بيديه، ورجليه، فانصدعت الإبل، ثم حملوا عليه الثانية، ففعل مثل ذلك، ثم حملوا عليه الثالثة، فرميناه بالحجارة، فقتلناه، ثم ألقيناه في بئر، ثم رمينا عليه بالحجارة.

قال النسائي عقبه: «وهذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث».

وكلام النسائي هنا لعله لمخالفة آخر الحديث لحديث الحارث بن حاطب، فإنه لم يتكلم عنه بمثل كلامه عن حديث جابر.

وسند حديث الحارث بن حاطب عند الحاكم بيان حال رجاله كالتالي:

يوسف بن سعد الجمحي، مولاهم البصري ثقة ــ كما في التقريب (٢/ ٣٨٠ رقم ٤٣٤) ــ، وانظر التهذيب (١١/ ٤١٣ رقم ٨٠٦). =

. . . .

= وحماد بن سلمة ثقة عابد تغير حفظه بالآخر كما تقدم في الحديث (٧٣٨)، لكن الراوي عنه عند الحاكم هو عفان بن مسلم، وتقدم في نفس الحديث: أن رواية عفان عنه سليمة ــ بإذن الله ــ، فقد قال ابن معين: «من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة، فعليه بعفان بن مسلم».

وعفان تقدم في الحديث (٧٢٨) أنه: ثقة.

وإسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي، أبو يعقوب البغدادي ثقة ــ كما في السير (١٣/٤١١).

وشيخ الحاكم أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه تقدم في الحديث (٧٥٧) أنه: صدوق.

والحديث أخرجه الطبراني في الموضع السابق من طرق كثيرة عن حماد بن سلمة.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن الإسناد لذاته، وبالمتابعة الأخرى يكون صحيحاً لغيره، ويبقى بيان كلام الذهبي بقوله: عن الحديث: «منكر»، وتقدم أنه متجه إلى المتن، وأما الإسناد فصحيح.

وقد قال الشافعي: «القتل فيمن أقيم عليه حد في شيء أربعاً فأتي به في الخامسة: منسوخ»، نقله عنه البيهقي في السنن (٨/٢٧٥)، وقال: «واستدل عليه بما هو منقول في أبواب حد الشارب».

قلت: دعوى النسخ للحديث غير متجهة هنا، لأن الرجل في هذا الحديث قتل في عهد أبي بكر، ولو كان ذلك منسوخاً لما عمل به الصحابة، فأرى وجاهة قول الذهبي بإعلاله متن الحديث بالنكارة، سيما وقد قاله بعض أهل العلم بالحديث، ومنهم ابن عبد البر ــ رحمه الله ــ، نقل ذلك عنه ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٨/٢٧٢ ــ ٢٧٣) فقال: «في حديث مصعب قتل السارق في الخامسة، ولا أعلم أحداً من أهل العلم قال به، =

. . . .

= إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصرة عن أهل المدينة ـ مالك وغيره ـ، قال: فإن سرق الخامسة قتل كما قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وعثمان، وعمر بن عبد العزيز. قال: وكان مالك يقول: لا يقتل. قال أبو عمر: حديث القتل منكر لا أصل له، وقد ثبت عنه عليه السلام: «لا يحل دم امريء مسلم إلا بإحدى ثلاث. . .» الحديث، ولم يذكر فيها السارق.

وقال عليه السلام في السرقة: فاحشة، وفيها عقوبة، ولم يذكر قتلاً، وعلى هذا جمهور أهل العلم في آفاق المسلمين». اهـ. وهذا هو الذي تميل إليه النفس، فالحديث صحيح الإسناد، منكر المتن، والله أعلم.

١٠٦٤ ـ حديث ابن عمر:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قام بعد أن رجم الأسلمي، فقال:

«اجتنبوا هذه القاذورة التي نهى الله عنها، فمن ألمّ فليستتر بستر الله، وليتب إلى الله، فإنه من يُبْدِ لنا (صفحته)[١] نُقِمْ عليه كتاب الله»[٢].

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) في (أ): (صحفته)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (التي نها الله عنها) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٦٤ ـ المستدرك (٤/٣٨٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا أنس بن عياض، عن يحيى بن سعيد، حدثني عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، فذكره بلفظه، وفي آخره قال:
«كتاب الله تعالى عز وجل».ـ

تخـــريجـــه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٤/٢٤٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر بن سابق الخولاني، ثنا أسد بن موسى، فذكره بمثله، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٢٠ و ٢١) من طريق أسد بن موسى، ويونس، كلاهما عن أنس بن عياض، به نحوه.

وأخرجه البيهقي في سننه (٨/٣٣٠) في الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في الاستتار بستر الله عز وجل، من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن يحيى بن سعيد، به مثله، ولم يذكر قوله: «وليتب...» الخ. =

. . . .

= وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧/٣١٩ ـ ٣٢٠ رقم ١٣٣٣٦) من طريق ابن جريج، أخبرني يحيى بن سعيد، بنحو لفظ البيهقي.

والحديث ذكره الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٢٧١ ـ ٢٧٢ رقم ٦٦٣)، وذكر أن أبا عبد الله القطان أخرجه في حديثه (١/٥٦)، وأبو القاسم الحنائي في «المنتقى من حديث الخصاص، وأبي بكر الحنائي» (٢/١٦٠)، وابن سمعون في «الأمالي» (٢/١٨٣/٢)، والعقيلي (٢٠٣).

قلت: ولم أجده عند العقيلي في الضعفاء.

دراسة الإسناد:

الحديث سبق أن صححه الحاكم على شرط الشيخين، وسكت عنه هنا فقال الذهبي عن الحديث: «على شرط البخاري ومسلم».

وإسناد الحاكم بيان حال رجاله كالتالي:

عبد الله بن دينار العدوي، مولاهم، أبو عبد الرحمن المدني، مولى ابن عمر، ثقة من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٥/٤٦ رقم ٢١٧)، والتقريب (١/٤١٣ رقم ٢٨٤)، والتهذيب (٥/٢٠١ ـ ٢٠٣ رقم ٣٤٩).

ويحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري إمام حافظ ثقة ثبت من رجال الجماعة، تقدمت ترجمته في الحديث (٦٤١).

وأنس بن عياض بن ضمرة، الليثي، أبو حمزة المدني ثقة من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٢٨٩ رقم ١٠٥٥)، والتقريب (١/٨٤ رقم ٦٤٣)، والتهذيب (١/٣٧٥ ـ ٣٧٦ رقم ٦٨٩).

وأسد بن موسى صدوق يغرب، تقدمت ترجمته في الحديث (٨٠٦)، وإنما روى له البخاري تعليقاً، ولم يرو له مسلم.

والربيع بن سليمان تقدم في الحديث (٨٠٦) أيضاً أنه: ثقة. =

. . . .

= وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ثقة إمام محدث وقد تابع أنساً عبد الوهاب الثقفي، وابن جريج.

وتابع أسد بن موسى يونس.

وابن جريج قد صرح بالتحديث عند عبد الرزاق، وتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه ثقة فقيه فاضل.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته، وليس هو على شرط الشيخين على مراد الذهبي إلا إلى طبقة أنس بن عياض، لكن أسد بن موسى هو في طبقة شيوخ البخاري ومسلم، ولم يخرج له مسلم، ولا البخاري إلا تعليقاً، والحديث صحيح لغيره بالطرق الأخرى ومنها طريق عبد الرزاق التي أخرجها عن ابن جريج، فإنها صحيحة الإسناد، وصححه الألباني في الموضع السابق من سلسلته الصحيحة، ولم يذكر طريق عبد الرزاق هذه، والله أعلم.

١٠٦٥ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«ادرؤا الحدود بالشبهات».

قال: صحيح.

قلت: فيه يزيد بن (زياد)[1] قال النسائي: شامي متروك[2].

---

(١) في (أ) و(ب): (أبي زياد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٢) هذا التعقب في (أ) ليس هذا موضعه، وإنما وضعه الناسخ على الحديث رقم (٩٧٧) في كتاب الأدب، وهو: (حديث أنس: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لتعقل عنه. قال: صحيح. قلت: فيه يزيد بن أبي زياد قال النسائي: شامي متروك)، وتقدم بيان ذلك عند الحديث رقم (٩١٦).

وما أثبته من (ب) والتلخيص.

وعبارة النسائي هذه في الضعفاء والمتروكين له (ص ١١١ رقم ٦٤٤).

١٠٦٥ ــ المستدرك (٤/٣٨٤): أخبرنا القاسم بن القاسم السياري، أنبأ أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ الفضل بن موسى، عن يزيد بن زياد الأشجعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم لمسلم مخرجاً فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء بالعقوبة».

تخريجه:

الحديث أخرجه الترمذي (٤/٦٨٨ رقم ١٤٤٤) في الحدود، باب ما جاء في درء الحدود. =

. . . .

= والدارقطني (٣/ ٨٤ رقم ٨).

والبيهقي في سننه (٨/ ٢٣٨) في الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات.

والخطيب في تاريخه (٥/ ٣٣١).

جميعهم من طريق يزيد بن زياد، به، ولفظ البيهقي والخطيب مثله، ولفظ الترمذي، والدارقطني نحوه.

قال الترمذي: «لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

ورواه وكيع، عن يزيد بن زياد، نحوه، ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح».

ثم أخرجه الترمذي برقم (١٤٤٥).

وابن أبي شيبة في المصنف (٩/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠ رقم ٨٥٥١).

والبيهقي في الموضع السابق.

ثلاثتهم من طريق وكيع، به، ولم يرفعه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قال النسائي: يزيد بن زياد شامي متروك».

ويزيد هذا هو ابن زياد، أو ابن أبي زياد القرشي الدمشقي، وهو متروك. / الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٢ رقم ١١٠٩)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ١١١ رقم ٦٤٤)، والتقريب (٢/ ٣٦٤ رقم ٢٥٣)، والتهذيب (١١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩ رقم ٦٢٩).

وأما قول الترمذي المتقدم: «رواه وكيع عن يزيد بن زياد، نحوه، =

. . . .

= ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح» ففيه نظر، لأن الترمذي قال قبله عن المرفوع:

«لا نعلمه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد...»، فالترمذي ــ رحمه الله ــ لم يطلع على رواية من رواه مرفوعاً غير محمد بن ربيعة.

وقد رواه الفضل بن موسى هنا عند الحاكم، وعند البيهقي متابعاً لمحمد بن ربيعة عليه، فيكون الاختلاف في رفعه، ووقفه من قبل يزيد نفسه، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف يزيد، واختلافه في الحديث.

ولبعض الحديث شاهد من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ٨٥٠ رقم ٢٥٤٥) في الحدود، باب الستر على المؤمن، ودفع الحدود بالشبهات من طريق إبراهيم بن الفضل، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً».

قال البوصيري في الزوائد (٣/١٠٣): «هذا إسناد ضعيف، إبراهيم بن الفضل المخزومي ضعفه أحمد، وابن معين، والبخاري، والنسائي، والأزدي، والدارقطني».

وعليه فلا ينجبر ضعف الحديث بهذا الشاهد، والله أعلم.

١٠٦٦ـ حديث أبـي قتادة مرفوعاً:

«رفع القلم عن ثلاثة، النائم حتى يستيقظ. . .» الحديث.

قال: صحيـح.

قلت: فيه عكرمة بن إبراهيم ضعفوه[1].

(١) هذا الحديث في (أ) ليس هذا موضعه، وإنما هو مذكور في آخر كتاب الأدب، وما أثبته من (ب)، والمستدرك وتلخيصه، وانظر التعليق على الحديث رقم (٩٧٨).

١٠٦٦ ـ المستدرك (٣٨٩/٤): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا هاشم بن مرثد الطبراني، ثنا عمرو بن الربيـع بن طارق، ثنا عكرمة بن إبراهيم، حدثني سعيد بن أبـي عروبـة، عن قتادة، عن عبـد الله بن أبـي رباح، عن أبـي قتادة ـ رضـي الله عنه ـ، أنه كان مع النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في سفر، فأدلج فتقطع الناس عليه، فقال النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أنه رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يصح، وعن الصبـي حتى يحتلم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «عكرمة ضعفوه».

وعكرمة هذا هو ابن إبراهيم الأزدي، وهو ضعيف، ضعفه النسائي، وقال مرة:

ليس بثقة. وقال أبو داود: ليس بشيء. وذكره ابن الجارود، وابن شاهين في الضعفاء. وقال يعقوب بن سفيان: منكر الحديث. وقال البزار: لين الحديث.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. اهـ. من الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٨٦ رقم ٤٨٢)، والميـزان (٨٩/٣ رقـم ٥٧٠٨)، والـلسـان (١٨١/٤ ـ ١٨٢ رقم ٤٧٠). =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عكرمة بن إبراهيم، وله شاهد من حديث: عائشة ــ رضي الله عنها ــ، وغيرها.

أما حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ فأخرجه:

الإمام أحمد في المسند (٦/١٠٠ ــ ١٠١ و١٠١ و١٤٤).

وأبو داود في سننه (٤/٥٥٨ رقم ٤٣٩٨) في الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب أحداً.

والنسائي (٦/١٥٦) في الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج.

وابن ماجه (١/٦٥٨ رقم ٢٠٤١) في الطلاق، باب طلاق المعتوه، والصغير، والنائم.

والدارمي (٢/٩٣ رقم ٢٣٠١) في الحدود، باب رفع القلم عن ثلاث.

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٥٩) رقم ١٤٩٦).

جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال:

«رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل».

وهذا لفظ الرواية الأولى عند أحمد، ونحوه لفظ رواية النسائي، وابن ماجه، والدارمي، وابن حبان، ولفظ رواية أبي داود قال:

«رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر».

وأخرجه الحاكم (٢/٥٩) من طريق حماد بن سلمة أيضاً بلفظ: =

. . . .

= «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المعتوه حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ»، ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وقال الزيلعي في نصب الراية (٤/١٦٢): «لم يعله الشيخ (أي ابن دقيق العيد) في «الإمام» بشيء، وإنما قال: هو أقوى إسناداً من حديث علي».

قلت: ظاهر الإسناد أن له علتين:

١ ـ حماد بن أبي سليمان متكلم فيه.

٢ ـ حماد بن سلمة تغير حفظه بالآخر، مع كونه ثقة عابداً كما تقدم في الحديث (٧٣٨).

أما حماد بن سلمة فإن الإمام أحمد أخرج الحديث من عدة طرق عنه، ومنها طريق عفان بن مسلم، عنه، وتقدم في الحديث (٩٨٦) أن ابن معين قال:

«من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم».

وأما حماد بن أبي سليمان مسلم مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، الكوفي، الفقيه، أبو إسماعيل، فإنه وثقه قوم، وتكلم فيه آخرون.

فقد وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وهو ظاهر كلام يحيى القطان، وأثنى عليه الإمام أحمد، وانتقد رواية حماد بن سلمة عنه، فقال: سماع هشام منه صالح، ولكن حماد يعني ابن سلمة عنده عنه تخليط كثير، وقال: هو أصح حديثاً من أبي معشر. وقال معمر: ما رأيت أفقه من هؤلاء: الزهري، وحماد، وقتادة.

وقال شعبة: صدوق اللسان.

وقال أبو حاتم: صدوق لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوّش، وقال ابن عدي: حماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم، =

. . . .

= ويقع في حديثه أفراد، وغرائب، وهو متماسك في الحديث، لا بأس به. / الكامل (٢/٦٥٣)، والتهذيب (٢/١٦ ــ ١٨ رقم ١٥).

قلت: وكأن الحافظ الذهبي لم يلتفت إلى كلام من جرح حماد بن أبي سليمان، فقال في الكاشف (١/٢٥٢ رقم ١٢٣٠): «ثقة، إمام مجتهد، وكريم جواد»، ورجح ذلك الشيخ عبد العزيز التخيفي في: «دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب (١/٣٤٢)، فقال: «الراجح لدي قول من وثقه، وأنه: ثقة، وأصح الناس عنه حديثاً: سفيان الثوري، وشعبة، وهشام الدستوائي، وقد رمي بالأرجاء».

أقول: فالذهبي ــ رحمه الله ــ رجح قول من وثق حماد بن أبي سليمان، فحديثه هنا أقل أحواله أنه حسن لذاته، بسبب الكلام في رواية حماد بن سلمة عنه لاختلاطه بالآخر، لكن رواية عفان بن مسلم للحديث عنه تجعل النفس تطمئن لسلامة حديثه، سيما وقد ورد الحديث من طرق كثيرة، ولا يخلوا طريق منها من مقال، لكن بمجموعها يتقوى الحديث.

فمن تلك الطرق طريق أبي قتادة التي رواها الحاكم هنا، وحديث علي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وثوبان، وشداد بن أوس، وابن عباس ــ رضي الله عنهم ــ.

وقد جمع هذه الطرق الحافظ الزيلعي في نصب الراية (٤/١٦١ ــ ١٦٥)، وانظر مجمع الزوائد (٦/٢٥١)، وصحح الحديث الشيخ الألباني في الأرواء (٤/٨ رقم ٢٩٧)، والله أعلم.

كتاب تعبير الرؤيا

١٠٦٧ــ حديث علي مرفوعاً:

«من كذب في حلمه كُلِّف يوم القيامة عقد شعيرة»(١).

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الأعلى بن عامر ضعفه أبو زرعة(٢).

---

(١) قوله: (كلف يوم القيامة عقد شعيرة) ليس في (ب).

(٢) ذكره في كتاب الضعفاء (٢/٦٣٦ رقم ٢٠٤)، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٢٦) قال: «سئل أبو زرعة عن عبد الأعلى الثعلبي، فقال: ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث، وربما وقفه». اهـ.

١٠٦٧ ــ المستدرك (٤/٣٩٢): أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/٧٦ و ٩٠ و ٩١).

وابنه عبد الله في زوائد المسند (١/١٣١). =

. . . .

= والترمذي في سننه (٦/ ٥٦١ و ٥٦١ ـ ٥٦٢ رقم ٢٣٨٣ و ٢٣٨٤) في الرؤيا، باب ما جاء في الذي يكذب في حلمه.

والدارمي في سننه (٢/ ٥٠ رقم ٢١٥١) في الرؤيا، باب النهي عن أن يتكلم الرجل رؤيا لم يرها.

والخطيب في تاريخه (١١/ ٩٣).

جميعهم من طريق عبد الأعلى بن عامر، عن أبي عبد الرحمن السلمي، به، وأحد ألفاظ أحمد، والترمذي مثله، ولفظ الباقين نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الأعلى ضعفه أبو زرعة»، وتقدم ذكر عبارة أبي زرعة عنه.

وعبد الأعلى هذا هو ابن عامر الثعلبي، الكوفي، وهو صدوق يهم. / الكامل (٥/ ١٩٥٣)، والتقريب (١/ ٤٦٤ رقم ٧٨١)، والتهذيب (٦/ ٩٤ ـ ٩٥ رقم ١٩٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عبد الأعلى بن عامر.

وأصل الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١٢/ ٤٢٧ رقم ٧٠٤٢) في التعبير، باب من كذب في حلمه، من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «من تحلّم بحلم لم يره كلِّف أن يعقد بين شعيرتين، ولن يفعل».

وأخرجه الترمذي في الموضع السابق برقم (٢٣٨٥) بنحوه، وقال: «هذا حديث صحيح». فيكون الحديث صحيحاً لغيره من طريق الحاكم بهذا الشاهد، والله أعلم.

١٠٦٨ـ حديث عائشة:

سئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن وَرَقة، فقالت له خديجة: إنه كان صدّقك، ولكنه مات قبل أن تظهر. . . الحديث(١).

قال: صحيح.

قلت: فيه عثمان الوقّاصي متروك.

---

(١) من قوله: (إنه كان صدقك) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٦٨ ـ المستدرك (٤/٣٩٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، قال: حدثني عثمان بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، سئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عن ورقة، فقالت له خديجة: إنه كان صدّقك، ولكنه مات قبل أن تظهر. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أريته في المنام وعليه ثياب بيض، ولو كان من أهل النار لكان عليه لباس غير ذلك».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (٦/٥٦٧ ـ ٥٦٨ رقم ٢٣٩٠) في الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الميزان والدلو، من طريق يونس بن بكير، به مثله، ثم قال: «هذا حديث غريب، وعثمان بن عبد الرحمن ليس عند أهل الحديث بالقوي».

قلت: ولم ينفرد به عثمان، فقد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٦٥): ثنا حسن بن موسى، ثنا ابن لهيعة، ثنا أبو الأسود، عن عروة، عن عائشة، فذكره بنحوه.

قال الحافظ ابن كثير في البداية (٣/٩): «هذا إسناد حسن، لكن رواه الزهري، وهشام، عن عروة مرسلاً، فالله أعلم». =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عثمان هو الوقّاصي: متروك».

وعثمان هذا هو ابن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص وتقدم في الحديث (٥٢١) أنه متروك وكذّبه ابن معين.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الإمام أحمد ففي سندها ابن لهيعة، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: ضعيف، وبالإضافة لضعفه فالحديث معلول بما ذكره ابن كثير من أن الزهري، وهشاماً روياه عن عروة مرسلاً. ولم أطلع على هذه الطريق.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف عثمان الوقّاصي، وهو ضعيف فقط بالطريق التي أخرجها الإمام أحمد، والله أعلم.

١٠٦٩ـ حديث قيس بن عُبادٍ:

كنت جالساً في المسجد، فدخل رجل، فقالوا: هذا من أهل الجنة. فصلى، فخرج، فاتّبعته، فقلت: إن القوم قالوا: كذا، وكذا، فقال: لا ينبغي لأحد أن يكذب، أو يقول ما لا يعلم، وسأحدثك: إني رأيت رؤيا، فقصصتها. . . الحديث[١].

قلت[٢]: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) من قوله: (فقالوا: هذا) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (قلت) ليس في التلخيص، وفيه الإشارة إلى أن القول للحاكم، وفي المستدرك قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولو كان الرجل فيه مسمّى، لصحّ على شرطهما»، ؛ كذا في المستدرك المخطوط، ونحوه المطبوع، وأقرّه الذهبي، وعليه فالذي يظهر أن كلام الحاكم ليس في نسخة ابن الملقن، فظن التعقيب للذهبي فنسبه إليه.

١٠٦٩ ـ المستدرك (٤/٣٩٤): حدثني علي بن عيسى الحيري، ثنا الحسن بن محمد بن زياد، ثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى الجيشاني، ثنا مسعدة بن اليسع، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن قيس بن (عُبادٍ)، قال: كنت جالساً في حلقة المسجد، فدخل رجل، فقالوا: هذا رجل من أهل الجنة، فصلى، فخرج، فاتبعته، فقلت: إن القوم قالوا كذا، وكذا؟! فقال: ما ينبغي لأحد أن يكذب، أو يقول ما لا يعلم، وسأحدثك لم ذا.

إني رأيت رؤيا، فقصصتها على النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، رأيت كأني في روضة خضراء، فذكر من سعتها، وخضرتها، وفي وسط الروضة عمود من حديد، فأتاني رجل، فقال لي: اصعد، فقلت: لا أستطيع أن أصعد، قال: فأتى بي منصباً من خلفي، فقال بي، فصعّدني مع ثيابي، فلما انتهيت إلى أعلى العمود إذا فيه عروة، فأدخلت =

. . . .

= يدي في العروة، فلقد أصبحت، وإن الحلقة لفي يدي، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ : «أما الروضة فروضة الإسلام، وأما العمود فهو الإسلام، وأما العروة فأخذت بالعروة الوثقى، فلا تزال ثابتاً على الإسلام حتى تموت». اهـ. وقد صوبت بعض السياق من المخطوط.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن عون، عن ابن سيرين، عن قيس بن عُبادٍ، ثم قال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ولم يتعقبه الذهبي بشيء، مع أن الحديث أخرجه الشيخان من طريق ابن عون، به وذكر اسم الرجل، وهو: عبد الله بن سلام ــ رضي الله عنه ــ .

فالحديث أخرجه البخاري (٧/١٢٩ رقم ٣٨١٣) في المناقب، باب مناقب عبد الله بن سلام ــ رضي الله عنه ــ .

و (١٢/٣٩٧ و ٤٠١ رقم ٧٠١٠ و٧٠١٤) في التعبير، باب الخُضْرِ في المنام، والروضة الخضراء، وباب التعليق بالعروة الوثقى.

ومسلم (٤/١٩٣٠ ــ ١٩٣١ رقم ١٤٨ و١٤٩) في الفضائل، باب من فضائل عبد الله بن سلام ــ رضي الله عنه ــ .

كلاهما من طريق ابن عون، وقرة بن خالد، عن محمد بن سيرين، عن قيس بن عُبادٍ، قال: كنت بالمدينة في ناس فيهم بعض أصحاب النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، فجاء رجل في وجهه أثر من خشوع، فقال بعض القوم: هذا رجل من أهل الجنة، هذا رجل من أهل الجنة، فصلى ركعتين يتجوَّز فيهما، ثم خرج فاتبعته، فدخل منزله، ودخلت، فتحدَّثنا، فلما استأنس قلت له: إنك لما دخلت قبل، قال رجل كذا، وكذا؟! قال: سبحان الله!! ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم، وسأحدِّثك لم ذاك. رأيت رؤيا على عهد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، فقصصتها =

. . . .

= عليه؛ رأيتني في روضة ــ ذكر سَعَتَها، وعُشْبها، وخُضْرتها ــ، ووسط الروضة عمود من حديد، أسفله في الأرض، وأعلاه في السماء، في أعلاه عروة، فقيل لي: أرْقَهْ، فقلت له: لا أستطيع فجاءني مِنْصَفٌ ــ (قال ابن عون: والمِنْصف: الخادم) ــ، فقال بثيابي من خلفي ــ وصف انه رفعه من خلفه بيده ــ، فَرَقِيتُ حتى كنت في أعلى العمود، فأخذت بالعروة، فقيل لي: استمسك. فلقد استيقظت وإنها لفي يدي، فقصصتها على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال: «تلك الروضة: الإسلام، وذلك العمود: عمود الإسلام، وتلك العروة: عُروة الوثقى، وأنت على الإسلام حتى تموت».

قال: والرجل عبد الله بن سلام.

هذا سياق مسلم، وسياق البخاري نحوه، والمرفوع منه مثله.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٥٢) من طريق ابن عون، بنحو سياق مسلم.

وللحديث طريق أخرى يرويها خَرَشَة بن الحُرّ الفزاري الكوفي، عن عبد الله بن سلام، فذكر حديثاً بمعنى السابق.

أخرجه مسلم عقب الحديث السابق برقم (١٥٠).

والإمام أحمد في المسند (٥/٤٥٢ ــ ٤٥٣).

والنسائي في الكبرى ــ كما في التحفة (٤/٣٥٣ رقم ٥٣٣٠) ــ.

وابن ماجه (٢/١٢٩١ ــ ١٢٩٢ رقم ٣٩٢٠) في تعبير الرؤيا، باب تعبير الرؤيا.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم والشيخان من طريق ابن عون، عن ابن سيرين، عن قيس بن عباد، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقره الذهبي، مع ان الحاكم أخرج الحديث من طريق مسعدة بن اليسع الباهلي، =

. . . .

= ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة، فضلاً عن الشيخين، بل إنه: متروك؛ قال عنه الإمام أحمد: ليس بشيء، خَرَّقنا حديثه، وتركنا حديثه منذ دهر، وكذبه أبو داود، وقال ابن عدي: ضعيف الحديث، وقال محمود بن غيلان: أسقطه أحمد، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة، وقال ابن أبي خيثمة في ترجمة ابن جريج من تاريخه: سئل يحيى بن أيوب: لم ترك حديث مسعدة ين اليسع؟ فقال: لأنه روى حديثاً أنكروه، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات، حتى إذا سمعها المبتديء في الصناعة علم أنه لا أصول لها، وقال عنه الذهبي: هالك. اهـ. من الضعفاء للعقيلي (٤/٢٤٥)، والكامل لابن عدي (٦/٢٣٨٧)، والمجروحين لابن حبان (٣/٣٥)، والميزان (٣/٩٨ رقم ٨٤٦٧)، واللسان (٦/٢٣ رقم ٨٤).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الشيخان كما سبق، فهو صحيح، إلا أن إسناد الحاكم فيه مسعدة بن اليسع، وتقدم أنه: متروك، فسنده إلى من أخرج الشيخان الحديث من طريقه ضعيف جداً لأجله، والله أعلم.

١٠٧٠ ـ حديث عائشة:

رأيت كأن ثلاثة أقمار سقطن في (حجرتي)[١]... الحديث[٢].

قلت[٢]: صحيح.

---

(١) في (أ) و (ب): (حجري)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه.

(٢) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

(٣) قوله: (قلت) ليس في التلخيص، وفيه: (صحيح)، وهو كذلك في المستدرك حيث قال بعد أن أخرج الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي، فقوله: (قلت) لا معنى له هنا، والظاهر أن كلام الحاكم عن الحديث ليس في نسخة ابن الملقن، فظن العبارة من الذهبي، فأضاف إليها: (قلت)، والله أعلم.

١٠٧٠ ـ المستدرك (٣٩٥/٤): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المحبوبي بمرو، ثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الحافظ بترمذ، ثنا سهل بن إبراهيم الجارودي، ثنا مسعدة بن اليسع، عن مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: رأيت في المنام كأنه ثلاثة أقمار سقطن في حجرتي، فقصصت رؤياي على أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، فلما دفن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في بيتي قال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: هذا أحد أقمارك، وهو خيرها.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام مالك، وقد اختلف عليه فيه.

فرواه مسعدة بن اليسع هنا عند الحاكم، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة. =

= ورواه قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة.

ورواه آخرون عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة: مرسلاً.

أما رواية قتيبة بن سعيد فذكرها الكاندهلوي في «أوجز المسالك» (٢٥١/١٤).

وأما الرواية المرسلة فهي في الموطأ المطبوع برواية يحيى الليثي (٢٣٢/١ رقم ٣٠)، في الجنائز، باب ما جاء في دفن الميت، عن يحيى بن سعيد، أن عائشة زوج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قالت، فذكره بنحوه، وذكر الكاندهلوي في الموضع السابق أن أكثر رواة الموطأ رووه كذا مرسلاً، ووصله قتيبة بن سعيد.

والحديث جاء من غير طريق مالك ـ رحمه الله ـ .

فقد أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٩٣/٢): أخبرنا يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: قالت عائشة لأبي بكر، فذكره بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٤٧/٢٣ ـ ٤٨ رقم ١٢٦) من طريق يحيى بن أيوب.

والبيهقي في «الدلائل» (٢٦١/٧ ـ ٢٦٢) من طريق سفيان بن عيينة.

كلاهما، عن يحيى بن سعيد، به نحو رواية ابن سعد.

والحديث ذكره في كنز العمال (٥١٥/١٥ ـ ٥١٦ رقم ٤٢٠١٠)، وعزاه للحميدي، والضياء في المختارة، ولم أجده في مسند الحميدي المطبوع، لكن أخرجه الحاكم (٦٠/٣) من طريق الحميدي، ثنا سفيان، قال: سمعت يحيى بن سعيد يحدث عن سعيد بن المسيب، قال: قالت عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ : رأيت كأن ثلاثة أقمار سقطت في حجرتي، فسألت أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ ، فقال: يا عائشة، إن تصدق رؤياك =

. . . .

= يدفن في بيتك خير أهل الأرض، ثلاثة، فلما قبض رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، ودفن قال لي أبو بكر: يا عائشة، هذا خير أقمارك، وهو أحدها.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/٢٩٣ ــ ٢٩٤): أخبرنا هاشم بن القاسم، أخبرنا المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: قالت عائشة، فذكره بنحوه، وفي آخره، قال: ثم كان أبو بكر، وعمر، ودفنوا جميعاً في بيتها.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (١٢٧) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، أو محمد بن سيرين، عن عائشة، فذكره بنحوه.

وأخرجه أيضاً برقم (١٢٨).

والحاكم (٣/٦١).

كلاهما من طريق موسى بن عبد الله السلمي، عن عمر الأبح، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، قال: كان النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يعجبه الرؤيا، قال: هل رأى أحد منكم رؤيا اليوم، قالت عائشة ــ رضي الله عنها ــ : رأيت كأن ثلاثة أقمار سقطن في حجرتي، فقال لها النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ : «إن صدقت رؤياك دفن في بيتك ثلاثة هم أفضل، أو خير أهل الأرض»، فلما توفي النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، ودفن في بيتها قال لها أبو بكر ــ رضي الله عنه ــ : هذا أحد أقمارك، وهو خيرها، ثم توفي أبو بكر، وعمر، فدفنا في بيتها.

وليس في المستدرك المطبوع للحاكم كلام عن الحديث، وأما في التلخيص =

. . . .

= فذكر أن الحاكم قال: «على شرط البخاري ومسلم»، وتعقبه الذهبي بقوله: «هو من رواية عمر بن حماد بن سعيد الأبح أحد الضعفاء تفرد به عن موسى بن عبد الله السلمي لا أدري من هو».

وفي المجمع (١٨٥/٧) قال: «فيه عمر بن سعيد الأبح وهو ضعيف».

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧١/١١ ـ ٧٢ رقم ١٠٥٤٦) من طريق أبي قلابة، عن عائشة، به، لكن ذكرت قمراً واحداً، وأوّله أبو بكر أنه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ .

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وصححه، والتبس الأمر على ابن الملقن، فظن التصحيح من الذهبي فنسبه إليه كما تقدم.

وفي إسناده مسعدة بن اليسع وتقدم في الحديث السابق انه: متروك.

ومما يدل على ضعفه مخالفته لبقية الرواة الذين رووا الحديث عن مالك، ولم يذكروا عمرة بين يحيى بن سعيد، وعائشة ـ رضي الله عنها ـ كما صنع هو.

وتقدم ذكر الاختلاف على مالك في وصل الحديث وإرساله، وان قتيبة بن سعيد انفرد بوصل الحديث من طريق مالك، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن عائشة.

وقتيبة ـ رحمه الله ـ ثقة ثبت، تقدم ذلك في الحديث (٦٧٨).

وقد تابعه متابعة قاصرة رواة آخرون على وصل الحديث عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن عائشة منهم: يزيد بن هارون، ويحيى بن أيوب، وسفيان بن عيينة.

فالذي يظهر أن مالكاً ـ رحمه الله ـ حدث بالحديث مرة على الوصل، وأخرى على الإرسال، فحدث به قتيبة عنه على الموافقة لمن تقدم. =

. . . .

= ومدار الإسناد على يحيى بن سعيد الأنصاري، يرويه عن ابن المسيب، عن عائشة.

وسعيد بن المسيب تقدم في الحديث (٥٠٧) أنه أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار.

ويحيى بن سعيد الأنصاري تقدم في الحديث (٦٤١) أنه: ثقة ثبت.

ورواه عن يحيى بن سعيد جماعة منهم الإمام مالك في موطئه، في رواية قتيبة بن سعيد.

ويزيد بن هارون، وعنه ابن سعد في الطبقات.

وسفيان بن عيينة، وعنه الحميدي.

ويزيد بن هارون تقدم في الحديث (٥٨٥): أنه: ثقة متقن عابد.

وسفيان بن عيينة تقدم في الحديث (٥١٠) أنه: ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

هذا بالإضافة للطرق التي رواها القاسم بن عبد الرحمن، ونافع، أو محمد بن سيرين، وأنس، وعنه قتادة، جميعهم عن عائشة، إلا أن طريق أنس أعلها الذهبي بضعف عمر بن حماد بن سعيد الأبح، وجهالة موسى بن عبد الله السلمي، وبالإضافة لذلك ففيها مخالفة لبقية الطرق التي جاء الحديث فيها موقوفاً على أبي بكر.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لشدة ضعف مسعدة بن اليسع، ومخالفته لبقية الرواة بذكر عمرة بدل ابن المسيب.

والحديث صحيح بالطرق الأخرى التي تقدم الكلام عنها في دراسة الإسناد، عدا الطريق التي رواها أنس، فضعيفة لما تقدم ذكره عنها، والله أعلم.

١٠٧١ـ حديث سلمان:

كان بين رؤيا يوسف، وتأويلها أربعون سنة.

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

١٠٧١ ـ المستدرك (٣٩٦/٤): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا أبو عيسى الترمذي، ثنا علي بن حجر، ثنا عيسى بن يونس، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان ـ رضي الله عنه ـ، قال: فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٨٢/١١ ـ ٨٣ رقم ١٠٥٧٦) من طريق أسباط بن محمد، عن سليمان التيمي، به مثله.

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٦٩/١٣ ـ ٧٠) من طريق معتمر بن سليمان، وإسماعيل بن عُليّة، وسفيان، ومعاذ بن معاذ، وعبد الوهاب بن عطاء، وهشيم، جميعهم عن سليمان التيمي، به مثله، وبعضهم نحوه.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٥٨٨/٤)، وعزاه أيضاً للفريابي، وابن أبي الدنيا في كتاب العقوبات، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، والبيهقي في شعب الإيمان.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم وسكت عنه، وقال عنه الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم».

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل تقدم في الحديث (٨٧٢) أنه: ثقة ثبت عابد مخضرم من رجال الجماعة.

وسليمان بن بلال التيمي تقدم في الحديث (٦٧٦) أنه: ثقة من رجال الجماعة أيضاً. =

. . . .

=

وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ثقة مأمون من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٢٩١ ــ ٢٩٢ رقم ١٦١٨)، والتقريب (٢/١٠٣ رقم ٩٣٣)، والتهذيب (٨/٢٣٧ ــ ٢٤٠ رقم ٤٣٩).

وعلي بن حجر ــ بضم المهملة، وسكون الجيم ــ بن إياس السعدي، المروزي ثقة حافظ من شيوخ البخاري ومسلم. / تاريخ بغداد (١١/٤١٦ ــ ٤١٨ رقم ٦٢٩٥)، والتقريب (٢/٣٣ رقم ٣٠٥)، والتهذيب (٧/٢٩٣ ــ ٢٩٤ رقم ٥٠٤).

وأبو عيسى الترمذي هو صاحب السنن محمد بن عيسى بن سَوْرة، أحد الأئمة، ثقة حافظ. / سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٠ رقم ١٣٢)، والتقريب (٢/١٩٨ رقم ٦٠٣)، والتهذيب (٩/٣٨٧ رقم ٦٣٦).

وشيخ الحاكم محمد بن أحمد المحبوبي تقدم في الحديث (٨١٠) أنه: إمام محدث، وهو الراوي لجامع الترمذي.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم صحيح الإسناد على شرط الشيخين إلى طبقة شيوخهما كما أفاد ذلك الذهبي ــ رحمه الله ــ، والله أعلم.

١٠٧٢ ـ حديث:

(منها)[١] ما يصدق، ومنها ما يكذب، قال: نعم، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ما من عبد ولا أمة ينام، فيمتليء نوماً إلا عرج بروحه إلى العـرش، فالذي لا يستيقظ دون العرش، فتلك الرؤيا التي تصدق، والذي يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تكذب[٢].

قلت: حديث منكر، لم يصححه الحاكم[٣]، وكأن الآفة فيه من أزهر بن عبد الله الأَوْدي.

---

(١) ليست في (أ).

(٢) من قوله: (قال: نعم). إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (الحاكم)، في التلخيص: (المؤلف).

١٠٧٢ ـ المستدرك (٣٩٦/٤ ـ ٣٩٧): حدثنا عبد الرحمن بن الحسن القاضي بهمدان، ثنا يحيى بن عبد الله بن ماهان، ثنا محمد بن مهران الحمال، ثنا عبد الرحمن بن مغراء الدوسي، ثنـا الأزهر بن عبـد الله الأودي، عن محمد بن عجلان، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: لقي عمـر بن الخطاب علي بن أبـي طالب ـ رضي الله عنـه ـ، فقـال: يا أبا الحسن، الرجل يرى الرؤيا، فمنها ما تصدق، ومنها ما تكذب؟! قال: نعم، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا مقتصراً على آخره، وأوله: لفظه: لقي عمر بن الخطاب علي بن أبـي طالب، فقال له: يا أبا الحسن ربما شهدت وغبنا، وشهدنا وغبت، ثلاث أسألك عنهن، عندك منهن علم؟ فقال علي بن أبـي طالب: وما هن؟ فقال: الرجل يحب الرجل، ولم ير منـه خيراً، =

. . . .

= والرجل يبغض الرجل، ولم ير منه شراً؟! فقال علي: نعم، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إن الأرواح جنود مجندة، تلتقي في الهواء، فتشامّ، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»، فقال عمر: واحدة، قال عمر: والرجل يحدث الحديث، إذ نسيه، فبينا هو، وما نسيه إذ ذكره؟! فقال: نعم؛ سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ما في القلوب قلب إلا وله سحابة كسحابة القمر، بينا القمر مضي إذ تجللته سحابة، فأظلم، إذ تجلّت، فأضاء، وبينا القلب يتحدث إذ تجللته سحابة، فنسي، إذ تجلّت عنه، فيذكر»، قال عمر: اثنتان، قال: والرجل يرى الرؤيا فمنها ما يصدق، ومنها ما يكذب، . . . ثم ذكر باقي الحديث بنحو سياق الحاكم.

أخرجه هكذا الحافظ أبو عبد الله بن مندة في كتاب «النفس والروح» من حديث محمد بن حميد، حدثنا عبد الرحمن بن مغراء، به ـ كما في كتاب «الروح» لابن القيم ـ رحمه الله ـ (ص ٣٠ ـ ٣١) ـ.

وذكره أيضاً السفّاريني ـ رحمه الله ـ في «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٦١ ـ ٦٢)، وعزاه لابن مندة أيضاً.

وأخرج العقيلي في الضعفاء (١/ ١٣٥) جزءاً منه، في ترجمة أزهر بن عبد الله، حيث قال عنه: «حديثه غير محفوظ من حديث محمد بن عجلان»، ثم ساقه من طريق عبد الرحمن بن مغراء، به عن علي، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف».

وأخرج أبو نعيم في الحلية (٢/ ١٩٦) شطره الثاني، من طريق عبد الرحمن بن مغراء أيضاً، به بنحو سياق ابن مندة، ولم يذكر: «الأرواح جنود. . .»، ولا آخره الذي أخرجه، الحاكم.

وذكره الهيثمي في المجمع (١/ ١٦١ ـ ١٦٢) بطوله، بنحو سياق ابن مندة، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أزهر بن عبد الله، قال =

= العقيلي: حديثه غير محفوظ عن ابن عجلان، وهذا الحديث يعرف من حديث إسرائيل، عن أبـي إسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفاً، وبقية رجاله موثقون».

وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس ـ كما في كنز العمال (١٣/١٦٩ ـ ١٧٠ رقم ٣٦٥١٢).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، فتعقبه الذهبـي بقوله: «حديث منكر، لم يصححه المؤلف، وكأن الآفة فيه من أزهر». اهـ.

وأزهر هذا هو ابن عبد الله الأوْدي، الخراساني، ولم أجد من تكلم عنه بجرح أو تعديل، سوى ما تقدم من قول العقيلي: «حديثه غير محفوظ»، وعدّه في الضعفاء، وذكر الذهبـي في الميزان (١/١٧٣ رقم ٧٠٠) وقال: «تُكُلّم فيه»، وذكره الحافظ في اللسان (١/٣٣٩ رقم ١٠٤٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال أزهر الأودي، والله أعلم.

كتاب الطب والرُّقى

١٠٧٣ــ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«عليكم بالهلَيْلج الأسود، فاشربوه، فإنه من شجر الجنة، طعمه مُرّ، وهو شفاء من كل داء»[١].

قلت: فيه (سيف)[٢] بن محمد، قال أحمد[٣] وغيره: هو كذاب[٤].

---

(١) من قوله: (فإنه من شجر) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ): (يوسف).

(٣) الكامل لابن عدي (١٢٦٨/٣).

(٤) في (ب): (قلت: فيه سيف بن محمد كذاب).

١٠٧٣ ــ المستدرك (٤٠٤/٤): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ عبد الرحمن بن سلمة الرازي، ثنا سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري، عن معمر، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «عليكم بالهليلج الأسود، فاشربوه، فإنه شجرة من شجر الجنة، طعمه مر، وهو شفاء من كل داء».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: «قال أحمد =

. . . .

= وغيره: سيف كذاب». وسيف هذا هو ابن محمد الثوري، الكوفي، ابن أخت سفيان، الثوري، وتقدم في الحديث (٤٨٨) أنه: كذاب وضاع.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة سيف إلى الكذب ووضع الحديث.

١٠٧٤ـ حديث عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه مرفوعاً:

«عليكم بألبان البقر، وسمنها، وإياكم ولحومها؛ فإن ألبانها، وسمانها دواء، وشفاء، ولحومها داء»[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه سيف بن مسكين وهّاه ابن حبان[٢].

---

(١) من قوله: (وسمنها، وإياكم) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) انظر المجروحين (١/٣٤٧).

١٠٧٤ ـ المستدرك (٤/٤٠٤): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا معاذ بن المثنى العنبري، ثنا سيف بن مسكين، ثنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن الحسن بن سعد، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «عليكم بألبان البقر، وسمانها، وإياكم ولحومها، فإن ألبانها، وسمانها دواء، وشفاء، ولحومها داء».

تخـريجـه:

الحديث له عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

الأولى: يرويها عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، والثانية: طارق بن شهاب، كلاهما عن ابن مسعود، به.

أما الطريق الأولى: فهي التي أخرجها الحاكم هنا، وأخرجها أيضاً ابن السني، وأبو نعيم في الطب ـ كما في كنز العمال (١٠/٣٠ رقم ٢٨٢١٠) ـ.

وأما الثانية فيرويها قيس بن مسلم، عن طارق، عن عبد الله، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ. ورواها عن قيس جماعة منهم: الرُّكين بن الربيع، وعبد الرحمن المسعودي، والجراح والد وكيع، وإبراهيم بن =

. . . .

= مهاجر، وأبو حنيفة، وسفيان الثوري، وقيس بن الربيع، وأيوب الطائي، والربيع بن لوط.

أما الركين بن الربيع، والمسعودي، والجراح، وإبراهيم بن مهاجر، وأبو حنيفة، وسفيان في بعض الروايات عنه، فكلهم رووه عن قيس، عن طارق، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

ورواه سفيان في بعض الروايات عنه، عن يزيد أبي خالد الدالاني، عن طارق، مرسلاً.

ورواه الربيع بن لوط، وسفيان في بعض الروايات، كلاهما عن قيس، به موقوفاً على ابن مسعود.

ورواه قيس بن الربيع، وأيوب الطائي، كلاهما عن قيس، عن طارق، مرسلاً.

أما رواية الركين بن الربيع فيرويها عنه شعبة وإسرائيل.

أما رواية إسرائيل فأخرجها الحاكم في المستدرك (٤٠٣/٤) عنه، عن الركين بن الربيع، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «عليكم بألبان البقر فإنها ترم من كل شجر، وهو شفاء من كل داء».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي.

وأما رواية شعبة، فاختلف عليه فيها.

فرواها أبو زيد سعيد بن الربيع، عنه، عن الركين بن الربيع، عن قيس، عن طارق، عن عبد الله رفعه بلفظ: «في ألبان البقر شفاء».

أخرجه هكذا النسائي في الطب من الكبرى ــ كما في التحفة (٦٢/٧ ــ ٦٣ رقم ٩٣٢١) ــ، عن زيد بن أخزم، عن أبي زيد به. =

. . . .

= وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٩٦/٤) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، ثنا أبو زيد سعيد بن الربيع، فذكره بلفظ: «ما أنزل الله من داء، إلا وقد أنزل له شفاء، وفي ألبان البقر شفاء من كل داء».

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي.

ورواه أبو قلابة هذا مرة عن حجاج بن نصير الفساطيطي، ثنا شعبة، عن الربيع بن ركين، عن قيس، به هكذا بتسمية شيخ شعبة: الربيع بن ركين، بدلاً من: الركين بن الربيع.

أخرجه هكذا الهيثم بن كليب في مسنده (ل ٨٥ أ): حدثنا أبو قلابة، فذكره بلفظ: «عليكم بألبان البقر، فإن فيها شفاء من كل داء».

ولم ينفرد به أبو قلابة، بل تابع عليه عباس بن محمد.

أخرجه البغوي في زياداته على مسند علي بن الجعد (٨٠٧/٢ رقم ٢١٦٦): حدثنا عباس بن محمد، نا حجاج بن نصير، فذكره بمثل رواية الهيثم.

وأما رواية المسعودي فأخرجها:

الطيالسي في مسنده (ص ٤٨ رقم ٣٦٨).

والحاكم في المستدرك (١٩٧/٤) من طريق جعفر بن عون.

قال الطيالسي: حدثنا المسعودي، وقال جعفر بن عون: أنبأ المسعودي، عن قيس بن مسلم الجدلي، عن طارق بن شهاب، عن عبد الله، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء»، إلا الهرم، فعليكم بألبان البقر، فإنها ترم من كل الشجر».

وأخرجه إبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٦٩/١) من =

. . . .

= طريق ابن المبارك، ومحمد بن سعد، كلاهما عن المسعودي، عن قيس بن مسلم، عن طارق، عن ابن مسعود، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «عليكم بألبان البقر فإنها تَرْتَمّ من كلّ الشجر».

فهؤلاء أربعة من الأئمة رووه عن المسعودي هكذا، فخالفهم أبو نعيم، فرواه موقوفاً على ابن مسعود، بنحو لفظ الطيالسي، والحاكم.

أخرجه الطبراني في الكبير (٩/٢٧٢ رقم ٩١٦٤): حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، فذكره (موقوفاً).

وأما رواية الجراح بن مليح والد وكيع فأخرجها البغوي في زياداته على مسند ابن الجعد (٢/٨٠٦ رقم ٢١٦٤): حدثنا أبو الربيع الزهراني، نا أبو وكيع: الجراح بن مليح، عن قيس بن مسلم، فذكره بنحو سابقه.

وأما رواية أبي حنيفة فأخرجها الطبراني في الكبير (١٠/١٦ رقم ٩٧٨٩) من طريق زفر بن الهذيل، عن أبي حنيفة، عن قيس، به بنحو سابقه.

وأخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (١/٨٦) من طريق يحيى بن عبد الحميد، نا ابن المبارك، ووكيع، وأبي، عن أبي حنيفة النعمان، ولفظه: «عليكم بألبان البقر، فإنها تَرُمّ من كل الشجر».

وأما رواية إبراهيم بن مهاجر فأخرجها الطبراني في الموضع السابق برقم (٩٧٨٨) من طريق الربيع بن ركين، عن إبراهيم بن مهاجر، عن قيس بن مسلم، به بلفظ: «تداووا بألبان البقر، فإني أرجو أن يجعل الله فيها شفاء؛ فإنها تأكل من الشجر».

وأما رواية سفيان الثوري فاختلف عليه فيها.

فرواه محمد بن كثير، عن سفيان، عن قيس عن طارق، عن ابن مسعود، رفعه، بنحو رواية الطيالسي، والحاكم السابقة.

أخرجه البغوي في زياداته على مسند ابن الجعد (٢/٨٠٦ رقم ٢١٦٥). =

. . . .

= ورواه حميد بن زنجويه، عن محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان، واختلف فيه على حميد. فرواه عنه البغوي في الموضع السابق موقوفاً على ابن مسعود.

ورواه ابن حبان في صحيحه (ص ٣٤٠ رقم ١٣٩٨): أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عون، حدثنا حميد بن زنجويه، فرفعه إلى النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

وكذا رواه النسائي في الوليمة من الكبرى ــ كما في تحفة الأشراف (٦٢/٧ رقم ٩٣٢١) ــ، عن عبيد الله بن فضالة، عن محمد بن يوسف، عن سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق، عن عبد الله، فذكره مرفوعاً.

ورواه عن سفيان عبد الرزاق في المصنف (٢٦٠/٩ رقم ١٧١٤٤)، فوقفه على ابن مسعود. ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في الكبير (٢٧١/٩ ــ ٢٧٢ رقم ٩١٦٣).

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (٤٩٢/١ رقم ٥٥٩): حدثنا زيد بن الحباب العكلي، عن سفيان، فذكره موقوفاً على ابن مسعود.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣١٥/٤): ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان، عن يزيد أبي خالد، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، مرسلاً، بنحو لفظ المسعودي عند الطيالسي، والحاكم.

ومن طريق عبد الرحمن أخرجه النسائي في الكبرى ــ كما في الموضع السابق من التحفة ــ.

ورواه قيس بن الربيع، وأيوب الطائي، كلاهما عن قيس، به مرسلاً.

أخرجه البغوي في زياداته على مسند ابن الجعد (٨٠٦/٢ رقم ٢١٦٣) من طريق قيس بن الربيع، عن قيس بن مسلم، بنحو لفظ الطيالسي والحاكم. =

. . . .

= وأخرجه النسائي في الكبرى ــ كما في الموضع السابق من التحفة ــ، من طريق أيوب، عن قيس بن مسلم، به نحو سابقه.

وأخرجه النسائي في الموضع السابق من طريق شعبة، عن الربيع بن لوط، عن قيس، عن طارق، عن ابن مسعود، به موقوفاً عليه بقصة اللبن فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سيف وهّاه ابن حبان».

وسيف هذا هو ابن مسكين الأسواري، تقدم في الحديث (٧١٠) أنه: ضعيف.

وفي سنده أيضاً عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وتقدم في الحديث (٥٧٤) أنه: صدوق اختلط قبل موته.

وأما الطريق الأخرى التي رواها قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود، فتقدم بيان اختلاف الرواة على قيس فمن دونه فيها.

فقد رواها الحاكم من طريق إسرائيل، عن الركين بن الربيع، عن قيس بن مسلم، عن طارق، عن ابن مسعود، رفعه.

وصححه الحاكم، وأقره الذهبي.

ورواها أبو زيد سعيد بن الربيع، عن شعبة، عن الركين بن الربيع، به.

وخالفه حجاج بن نصير الفساطيطي، فقلب اسم شيخ شعبة، فقال: «الربيع بن ركين».

والصواب ما رواه سعيد بن الربيع، العامري، الحَرَشي، أبو زيد الهروي، البصري، لأنه ثقة من رجال الشيخين. / الجرح والتعديل (٤/ ٢٠ رقم ٨٣)، والتقريب (١/ ٢٩٥ رقم ١٥٩)، والتهذيب (٤/ ٢٧ رقم ٤٠).

وأما حجاج بن نُصَيْر ــ بضم النون ــ الفساطيطي، القيسي، أبو محمد البصري فإنه ضعيف، كان يقبل التلقين كما تقدم في الحديث (٦١٦). =

. . . .

= وبالإضافة لذلك فإن شعبة إنما يروي عن الركين بن الربيع، لا عن الربيع بن ركين ــ كما في تهذيب الكمال (٥٨١/٢) ــ، ولكن انقلب الاسم على هذا الراوي الضعيف.

وتقدم أن الحاكم صحح رواية سعيد بن الربيع على شرط مسلم، وأقره الذهبي، وفي الإسناد عنده أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، وتقدم في الحديث (٧١٩) أنه تغير حفظه لكنه لم ينفرد به، بل تابعه زيد بن أخزم عند النسائي.

والركين بن الربيع بن عميلة، أبو الربيع الكوفي ثقة من رجال مسلم. / الجرح والتعديل (٥١٣/٣ ــ ٥١٤ رقم ٢٣٢١)، والتقريب (٢٥٢/١ رقم ١٠٨)، والتهذيب (٢٨٧/٣ ــ ٢٨٨ رقم ٥٤٣).

ورواه عن قيس أيضاً المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة تقدم آنفاً أنه صدوق اختلط.

ورواها عن المسعودي هذا جماعة منهم أبو داود الطيالسي، وجعفر بن عون، وابن المبارك، وابن سعد، جميعهم عنه، عن قيس، به موقوفاً لرواية الركين بن الربيع السابقة.

وخالفهم أبو نعيم الفضل بن دكين، فرواه عن المسعودي، عن قيس، موقوفاً على ابن مسعود.

والراجح رواية الأكثر؛ لأن فيهم جعفر بن عون، وهو ممن سمع من المسعودي قبل اختلاطه ــ كما في الكواكب النيرات (ص ٢٩٣) ــ.

ورواها عن قيس أيضاً الجراح بن مليح، وأبو حنيفة، وإبراهيم بن مهاجر ــ كما تقدم ــ، ثلاثتهم وافقوا الراجح من الروايات السابقة.

ورواه سفيان الثوري، واختلف عليه ــ كما سبق ــ في رفع الحديث، ووقفه، وإرساله، وأخشى أن يكون سفيان قد دلّس في روايته لهذا الحديث، فإن رواية الإمام أحمد، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، =

=

عن أبي خالد الدالاني، عن قيس، وعبد الرحمن بن مهدي ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ـ كما تقدم ذلك في الحديث (٦٥٧).

وأما رواية الباقين عنه فبإسقاط الدالاني، مع الاختلاف السابق.

وأبو خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمن تقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: صدوق يخطىء كثيراً، ومدلس من الثالثة، وقد عنعن، ولعل هذا من أقوى أسباب الاختلاف على سفيان.

وبالجملة فالراجح رواية من رواه عن قيس، عن طارق، عن ابن مسعود، مرفوعاً، لأنهم، أكثر عدداً، وأكثرهم ثقات، وروايتهم أسلم لخلوها من الاضطراب المخلّ بالرواية، مع اعتضاد روايتهم برواية من في حفظه كلام ممن تابعهم.

وقد رجح هذه الرواية الحافظ ابن عساكر، فقال: «المحفوظ الموصول»، نقله عنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/٥٨٤) وأيّده.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف سيف بن مسكين، واختلاط المسعودي.

وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «عليكم بألبان البقر، فإن فيها شفاء من كل داء» صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي رواها قيس بن مسلم، عن طارق، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

وأما الحث على سمنها، والنهي عن لحومها وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «سمنها دواء، وشفاء، ولحومها داء» فله شاهد من حديث صهيب، ومليكة بنت عمر ـ رضي الله عنهما ـ أما حديث صهيب ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: «عليكم بألبان البقر، فإنها شفاء، وسمنها دواء، ولحومها داء».

=

. . . .

= أخرجه ابن السني، وأبو نعيم في الطب ـ كما في كنز العمال ـ (١٠/ ٣٠ رقم ٢٨٢١١)، وكما في السلسلة الصحيحة للألباني (٤/ ٥٨٤) ـ.

وذكر الألباني أنهما روياه من طريق دفاع بن دغفل السدوسي، عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب، عن أبيه، عن جده صهيب، ثم قال: «هذا إسناد لا بأس به في الشواهد، وهو على شرط ابن حبان، فإنه وثق جميع رجاله، وفي بعضهم خلاف». اهـ.

وأما حديث مليكة بنت عمر ـ رضي الله عنها ـ فيرويه زهير ـ وهو ابن معاوية ـ، عن امرأته، ـ وذكر أنها صدوقة ـ، أنها سمعت مليكة بنت عمرو، وذكر أنها ردت الغنم على أهلها في امرة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، أنها وصفت لها من وجع بها سمن البقر، وقالت: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ألبانها شفاء، وسمنها دواء، ولحمها داء».

أخرجه علي بن الجعد في مسنده (٢/ ٩٦٤ رقم ٢٧٧٦) والسياق له.

وأبو داود في المراسيل (ل ٢١ أ) بنحوه، والمرفوع مثله.

والطبراني في الكبير (٢٥/ ٤٢ رقم ٧٩) بنحوه.

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٣٦٩ ب).

قال الهيثمي في المجمع (٥/ ٩٠): «رواه الطبراني، والمرأة لم تسمّ، وبقية رجاله ثقات».

وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٢٣١ ـ ٣٣٢)، وعزاه أيضاً لابن مندة في المعرفة، وأبي نعيم في الطب، وقال: (رجاله ثقات، لكن الراوية عن مليكة لم تسمّ، وقد وصفها الراوي عنها زهير بن معاوية ـ أحد الحفاظ ـ بالصدق، وأنها امرأته، وذكْرُ أبي داود له في مراسيله لتوقفه في صحبة مليكة ظناً، وقد جزم بصحبتها جماعة، وله شواهد، منها: عن ابن مسعود، رفعه: «عليكم بألبان البقر، وسمانها، وإياكم ولحومها، فإن =

. . . .

= ألبانها وسمنها دواء، وشفاء، ولحومها داء»، أخرجه الحاكم، وتساهل في تصحيحه له كما بسطته مع بقية طرقه في بعض الأجوبة. وقد ضحى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن نسائه بالبقر، وكأنه لبيان الجواز، أو لعدم تيسر غيره، وإلا فهو لا يتقرب إلى الله تعالى بالداء، على أن الحليمي قال ـ كما أسلفته في: «عليكم. . .» ـ: إنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إنما قال في البقر ذلك: ليبس الحجاز، ويبوسة لحم البقر منه، ورطوبة ألبانها، وسمنها، واستحسن هذا التأويل، والله أعلم). اهـ.

قلت: فهذه الجملة من الحديث ترتقي لدرجة الحسن لغيره بهذين الشاهدين، والله أعلم.

١٠٧٥ـ حديث عائشة:

مات رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بذات الجَنْب.

قلت: لم يصح؛ فيه ابن لهيعة[1].

---

(١) في التلخيص قال: (قلت: لم يصح)، كذا في المخطوط، والمطبوع، فلعل قوله: «فيه ابن لهيعة» زيادة إيضاح من ابن الملقن.

١٠٧٥ ـ المستدرك (٤/٤٠٥): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا بشر بن موسى الأسدي، ثنا أبو زكريا يحيى بن إسحاق، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: مات رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من ذات الجنب.

دراسة الإسناد:

أخرج الحاكم قبل هذا الحديث حديث عروة، عن عائشة، أنها حدثته، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال حين قالوا: خشينا أن الذي برسول الله ذات الجنب، قال: «إنها من الشيطان، وما كان الله ليسلِّطه علي»، ثم قال: «هذا حديث على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقد روي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ ضد هذه الرواية بإسناد واه»، ثم ساق هذا الحديث، فقال عنه الذهبي: «لم يصح»، مع أن الحاكم سبقه إلى ذلك.

والحديث في سنده ابن لهيعة، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه ضعيف، ومدلس من الخامسة، وقد عنعن هنا، بالإضافة لمخالفته للحديث السابق الذي صححه الحاكم على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لضعف ابن لهيعة ومعارضة متنه بما صح، والله أعلم.

١٠٧٦ـ حديث ابن عباس:

كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يكتحل بالإِثْمِد ـ ثلاثاً ـ قبل أن ينام، كل ليلة.

قال: فيه عباد بن منصور، ولم يتكلم (فيه)[1] بحجة.

قلت: ولا هو بحجة.

---

(١) في (أ) و (ب): (عليه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٧٦ ـ المستدرك (٤٠٨/٤): أخبرني أبو عون أحمد بن محمد بن ماهان الجزار بمكة على الصفا ـ حرسها الله تعالى ـ، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أحمد بن يونس، ثنا إسرائيل، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٥٤/١ مرتين).

والترمذي في سننه (٢٠٣/٦ ـ ٢٠٤ رقم ٢١٢٢) في الطب، باب ما جاء في السعــوط وغيـره. و(٤٤٧/٥ ـ ٤٥٠ رقم ١٨١١ و١٨١٢) في اللباس، باب ما جاء في الاكتحال.

وابن ماجه (١١٥٧/٢ رقم ٣٤٩٩) في الطب، باب من اكتحل وتراً.

وعبد بن حميد في مسنده (٥٠٠/١ رقم ٥٧١).

والعقيلي في الضعفاء (١٣٦/٣).

أما إحدى الروايتين عند الإمام أحمد فمن طريق إسرائيل، عن عباد، به نحوه.

وأما الأخرى عنده، ورواية ابن ماجه، وعبد بن حميد، وإحدى روايتي الترمذي فهي من طريق يزيد بن هارون، عن عباد، به بلفظ: كانت =

. . . .

= لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مكحلة يكتحل بها عند النوم ثلاثاً في كل عين، وهذا لفظ أحمد، وعبد بن حميد، ولفظ الترمذي، وابن ماجه نحوه، ومثله لفظ العقيلي، وهو عنده من طريق محمد بن إسماعيل، عن عباد.

وللترمذي، والعقيلي لفظ آخر في نفس الرواية، وهو أنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «خير ما اكتحلتم به الإثمد»، زاد الترمذي: «فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر».

وبنحو اللفظين السابقين رواية الترمذي الأخرى من طريق أبي داود الطيالسي، عن عباد، به.

قال الترمذي عقبه: «حديث ابن عباس حديث حسن لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور».

دراسة الإسناد:

حديث عباد بن منصور جزء من حديث طويل تقدم تخريج بعض أجزائه برقم (٩٣٧)، وتقدم هناك أنه حديث ضعيف لضعف عباد بن منصور، وتدليسه، وهو هنا من نفس الطريق.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف عباد بن منصور وتدليسه، والله أعلم.

١٠٧٧ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«ما مررت بملأ من الملائكة إلا أمروني بالحجامة»[١].

---

(١) التعقيب على هذا الحديث يأتي في الحديث بعده، حيث أشركهما في الحكم فقال: (قال: صحيحان. قلت: لا).

١٠٧٧ ـ المستدرك (٤٠٩/٤): حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ومحمد بن أحمد القنطري ببغداد، قالا: ثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي.

وحدثنا أحمد بن إسحاق الفقيه، وإسماعيل بن نجيد السلمي، قالا: ثنا أبو مسلم، ثنا أبو عاصم، ثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال، فذكره بلفظه.

وهذا الحديث سبق أن أخرجه الحاكم (٢٠٩/٤)، وتقدم برقم (٩٣٧)، وأخرجه الحاكم هناك من طريق شيخه مكرم بن أحمد القاضي، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ عباد بن منصور، فذكره.

وتقدم هناك أنه ضعيف بإسناد الحاكم لاختلاط عباد بن منصور، وتدليسه، وحسن لغيره بشواهده بما يغني عن الإعادة هنا، والله أعلم.

١٠٧٨ـ (وبه)[١] أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يحتجم (لسبع)[٢] عشرة[٣]، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين.

قال: صحيحان، قلت: لا[٤].

---

(١) في (أ): (وله)، وقوله: (به) يعني بإسناد عباد بن منصور السابق، وهو كذلك هنا.

(٢) في (أ): (سبعة).

(٣) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٤) في التلخيص المخطوط، والمطبوع: (صحيح. قلت: لا).

١٠٧٨ ـ المستدرك (٤/٤٠٩): حدثنا أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا يـوسف بن يعقوب، ثنا محمـد بن أبـي بكر، ثنـا سليمان بن داود، ثنـا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كان يحتجم لسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين.

تخـريجـه:

هذا الحديث عبارة عن حديث واحد أخرجه الحاكم في ثلاثة مواضع، تقدم تخريج الأول برقم (٩٣٧) و(١٠٧٧)، والثاني برقم (١٠٧٦)، وهذا هو الثالث، وقد ساق الترمذي الحديث بطوله (٦/٢١١ ـ ٢١٢ رقم ٢١٢٨) في الطب، باب ما جاء في الحجامة، من طريق النضر بن شميل، عن عباد، به، إلا أنه جعل الحديث من قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بلفظ: «إن خير ما تحتجمون فيه يوم سبع عشرة، ويوم تسع عشرة، ويوم إحدى وعشرين».

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور». =

. . . .

= ومن طريق يزيد بن هارون أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٣٥٤).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ٥٠٠ رقم ٥٧٢).

كلاهما بنحو سياق الترمذي.

وكان الحاكم قد أخرجه (٤/ ٢١٠) من طريق يزيد، بنحو سياق الترمذي، وصححه، وأقرّه الذهبي.

وأخرجه البيهقي في سننه (٩/ ٣٤٠) في الضحايا، باب ما جاء في وقت الحجامة، من طريق الطيالسي، عن عباد، به نحو سياق الترمذي.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عباد بن منصور، وتقدم في الحديث (٩٣٧) أنه اختلط، ومدلس من الرابعة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عباد بن منصور، وتدليسه.

وله شاهد من حديث أنس، وأبي هريرة ــ رضي الله عنهما ــ.

أما حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه الحاكم سابقاً (٤/ ٢١٠) من طريق همام بن يحيى، وجرير بن حازم، قالا: ثنا قتادة، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ قال: كان رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ يحتجم على الأخدعين، وكان يحتجم لسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين.

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

ومن طريق همام، وجرير، وبمثل سياق الحاكم أخرجه الترمذي (٦/ ٢٠٧ ــ ٢٠٨ رقم ٢١٢٦) في الطب، باب ما جاء في الحجامة، إلا أنه قال: «على الأخدعين والكاهل»، وقال: «هذا حديث حسن غريب». =

. . . .

= قلت: فيه قتادة وتقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه الحاكم في الموضع السابق، ولفظه: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من احتجم لسبع عشرة من الشهر كان له شفاء من كل داء».

وأخرجه أبو داود في سننه (١٩٦/٤ رقم ٣٨٦١) في الطب، باب متى تستحب الحجامة، كلاهما من طريق أبي توبة الربيع بن نافع، حدثنا سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة، به، ولفظ أبي داود: «من احتجم لسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين كان له شفاء من كل داء».

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في سننه (٣٤٠/٩) في الضحايا، باب ما جاء في وقت الحجامة.

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي.

قلت: فالحديث بهذين الشاهدين أقل أحواله أنه حسن لغيره، وقد صححه الألباني في سلسلته الصحيحة (١٩١/٢ و٦١٠ رقم ٦٢٢ و٩٠٧)، والله أعلم.

١٠٧٩ ــ حديث ابن عمر انه قال:

إنه قد تَبَيَّغ[١] (بـي)[٢] الدم.

قلت: واه[٢].

---

(١) تَبَيَّغ أي غلب عليه الدم، تقدم ذلك في الحديث (٩٣٩).

(٢) في (أ): (في).

(٣) في التلخيص: (مَرّ هذا، وهو واه).

١٠٧٩ ــ المستدرك (٤٠٩/٤): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ عمر بن حفص بن عمر السدوسي، ثنا عبد الملك بن عبد ربه الطائي، ثنا أبو علي عثمان بن جعفر، ثنا محمد بن جحادة، عن نافع، قال: قال لي ابن عمر: يا نافع، إنه قد تبيغ بـي الدم، فالتمس لي حجاماً، واجعله رفيقاً ــ إن استطعت ــ، ولا تجعله شيخاً كبيراً، ولا صبياً صغيراً؛ فإني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: الحجامة على الريق أمثل، وفيه بركة، وشفاء، يزيد في العقل، ويزيد الحافظ حفظاً، احتجموا على بركة الله تعالى يوم الخميس، واجتنبوا يوم الجمعة، ويوم السبت، ويوم الأحد، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء، فإنه اليوم الذي عافى الله فيه أيوب من البلاء، وليس يبدو برص، ولا جذام، إلا يوم الأربعاء، وليلة الأربعاء، وإنما ابتلي أيوب يوم الأربعاء».

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات غير عثمان بن جعفر هذا فإني لا أعرفه بعدالة، ولا جرح»، فتعقبه الذهبي بقوله: «مَرّ هذا، وهو واه».

ويقصد أن الحديث سبق أن مَرّ، وهو كذلك، وقد تقدم برقم (٩٣٩)، حيث رواه الحاكم (٢١١/٤) من طريق غزال بن محمد، عن محمد بن جحادة، به نحو هذا، ولم يذكر أيوب ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، وتقدم تخريجه هناك.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث في سنده عثمان بن جعفر، وتقدم في الحديث (٩٣٩) أنه مجهول، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله، وله طرق أخرى تقدم ذكرها هناك، وأن الحديث يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره، وأن الألباني صححه، واستنكر متنه جماعة من العلماء، منهم ابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر.

١٠٨٠ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«من احتجم يـوم الأربعاء، والسبت، فـرأى وَضَحاً[١]، فلا يلومن إلا نفسه».

قلت: فيه سليمان بن أَرْقم متروك.

---

(١) الوَضَحُ: البياض من كل شيء، والمراد به هنا: البَرَص. / انظر النهاية (١٩٥/٥ ـ ١٩٦).

١٠٨٠ ـ المستدرك (٤٠٩/٤ ـ ٤١٠): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو مسلم، ثنا حجاج بن منهال، ثنا حماد بن سلمة، عن سليمان بن أرقم، عن السدي، عن سعيد بن المسيب، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «من احتجم يوم الأربعاء، ويوم السبت، فرأى وضحاً، فلا يلومن إلا نفسه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (١١٠١/٣).

والبيهقي في سننه (٣٤٠/٩) في الضحايا، باب ما جاء في وقت الحجامة.

كلاهما من طريق سليمان بن أرقم، ولفظ البيهقي مثله، ولفظ ابن عدي نحوه، وفيه: «فأصابه برص».

وله طريق أخرى يرويها عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان، عن الزهري، عن سعيد، وأبـي سلمة، كلاهما عن أبـي هريرة، به.

أخرجه ابن عدي مقروناً بالحديث السابق، وأخرجه أيضاً (١٤٤٦/٤).

وأشار لهذه الطريق البيهقي بقوله عقب الحديث السابق: «سليمان بن أرقم ضعيف، وروي عن ابن سمعـان، وسليمـان بن يـزيـد، عن الـزهري، كـذلك أيضـاً موصـولاً، وهو أيضـاً ضعيف، وروي عن الحسن بن الصلت، عن ابن المسيب، عن أبـي هريرة ـ رضي الله =

. . . .

= عنه ـ مرفوعاً، وهو أيضاً ضعيف، والمحفوظ عن الزهري، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ منقطعاً، والله أعلم». اهـ.

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، يرويها عنه سليمان بن أرقم، فإن روى بعض هذه الأحاديث غيره، عن الزهري، فيكون أشد منه... وحديث: «من احتجم» جمع إسماعيل بن عياش بينه، وبين ابن سمعان، عن الزهري»، وقال أيضاً عن رواية ابن سمعان: «هذه الأحاديث التي أمليتها بأسانيدها غير محفوظة»، ومنها هذا الحديث، من رواية ابن سمعان.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم شاهداً لبعض الحديث السابق، وتعقبه الذهبي بقوله: «سليمان متروك».

وسليمان هذا هو ابن أرقم، أبو معاذ البصري، وهو متروك ـ كما قال الذهبي ـ، قال أبو داود وأبو حاتم، والترمذي، وابن خراش، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني وغير واحد: متروك الحديث. / الكامل لابن عدي (٣/١١٠٠ ـ ١١٠٥)، والتهذيب (٤/١٦٨ ـ ١٦٩ رقم ٢٩٧).

وأما عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي، أبو عبد الرحمن المدني قاضيها، وراوي الطريق الأخرى، فإنه كذاب، كذبه الإمام مالك، وهشام بن عروة، وإبراهيم بن سعد، وابن معين، وأبو داود والجوزجاني. / الكامل (٤/١٤٤٤ ـ ١٤٤٦)، والتهذيب (٥/٢١٩ ـ ٢٢١ رقم ٣٧٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف سليمان بن أرقم.

وأما الطريق الأخرى فموضوعة لنسبة ابن سمعان إلى الكذب.

وفي معنى هذا الحديث الحديث السابق، وهو حسن الإسناد لغيره، وأما متنه فتقدم الكلام عنه.

١٠٨١ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«نعم الدواء الحجامة[١]؛ وتذهب الدم، وتجلو البصر، وتخف الصلب».

قال: صحيح.

قلت: لا؛ فيه عباد بن منصور[٢].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في التلخيص: (صحيح. قلت: لا)، وكذا في المخطوط، ولم يذكر عباد بن منصور، فلعل العبارة من زيادات ابن الملقن للتوضيح.

١٠٨١ ـ المستدرك (٤/٤١٠): حدثنا أبو عبد محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا يزيد بن زريع، ثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث لم أجد من أخرجه بهذا السياق، وله سياق آخر بلفظ: «نعم العبد الحجام يذهب بالدم، ويُخفّ الصلب، ويجلو عن البصر».

أخرجه الترمذي (٦/٢١١ رقم ٢١٢٨) في الطب، باب ما جاء في الحجامة.

وابن ماجه (٢/١١٥١ رقم ٣٤٧٨) في الطب، باب الحجامة.

والحاكم في المستدرك (٤/٢١٢).

جميعهم من طريق عباد بن منصور، به، واللفظ للترمذي، وابن ماجه، ولفظ الحاكم قال فيه: «نعم العبد الحجام يُخفّ الظهر، ويجلو البصر».

قال الترمذي حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور. =

. . . .

= وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي.

قلت: وهو جزء من الحديث الذي ساقه الترمذي بطوله، وفرّقه الحاكم، وتقدم بعض أجزائه برقم (٩٣٦) و(٩٣٧) و(١٠٧٦) و(١٠٧٧) و(١٠٧٨).

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده، عباد بن منصور وتقدم الكلام عنه مراراً في المواضع المشار إليها آنفاً، وانه اختلط، ومدلس، وقد عنعن.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عباد بن منصور، وتدليسه.

١٠٨٢ ــ حديث عائشة مرفوعاً:

«ما من أحد إلا في رأسه عروق من الجذام[١] تَنْعُر[٢]، فإذا هاج سلط الله عليه الزكام، فلا تتداووا له».

قلت: كأنه موضوع، فالكُدَيْمي فيه، وهو متّهم.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) تَنْعُر: من نَعَرَ العرق بالدم، أي: إذا ارتفع وعلا. / النهاية (٥/٨١).

١٠٨٢ ــ المستدرك (٤/٤١١) حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن يونس القرشي، ثنا بشر بن حجر السلمي، ثنا فضيل بن عياض، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «ما من أحد إلا وفي رأسه عرق من الجذام تنعر، فإذا هاج سلط الله عليه الزكام، فلا تداووا له».

قال الحاكم قبل هذا الحديث: «قد أدّت الضرورة إلى إخراج حديث الليث بن أبي سليم ــ رحمه الله ــ، ولم يمض فيما تقدم».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٠٤ ــ ٢٠٥) من طريق محمد بن يونس، به نحوه، وقال: «هذا حديث لا يصح، ومحمد بن يونس هو الكديمي، وقد ذكرنا أنه كان كذاباً، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات».

وأخرجه القاسم السرقسطي في «غريب الحديث» ــ كما في الضعيفة للألباني (١/٢٤٤) ــ.

ولم يتعقب السيوطي ابن الجوزي بشيء في اللآليء (٢/٤٠٢ ــ ٤٠٣) سوى ذكره لهذا الحديث عند الحاكم، وتعقب الذهبي له عليه. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يصححه، واعتذر عن إخراجه له بأن الضرورة أدّت إلى إخراجه له من طريق الليث بن أبي سليم، ولم يعله بغيره، فتعقبه الذهبي بقوله: «كأنه موضوع، فالكديمي متهم».

والحديث في سنده محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكديمي، وتقدم في الحديث (٥٧٠) أنه متهم بالوضع.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بإسناد الحاكم لنسبة الكديمي إلى الكذب ووضع الحديث، وقد حكم عليه بالوضع ابن الجوزي، وقال الألباني في سلسلته الضعيفة (١/٢٢٤ رقم ١٩٠): «موضوع».

وأخرج ابن الجوزي عقبه حديثاً من طريق يحيى بن محمد بن (حسن)، حدثنا محمد بن سعيد بن سحنون التنوخي، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن جرير بن عبد الله، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : ما من آدمي إلا وفيه عرق من الجذام، فإذا تحرك ذلك العرق سلط عليه الزكام يسكنه».

قال ابن الجوزي عقبه: «قال النقاش: هذا حديث موضوع لا شك، وضعه يحيى بن محمد، أو محمد بن بشر». اهـ. فتعقبه السيوطي بقوله: «يحيى توبع»، ثم أورد حديثاً أخرجه الديلمي من طريق الحسين بن يوسف الفحام، حدثنا محمد بن سحنون التنوخي، به.

قلت: فيبقى محمد بن بشر هو علة الحديث، والله أعلم.

١٠٨٣ــ حديث ابن عباس مرفوعاً:
«إيــاكم والجلوس في الشمس[1]، فـإنها تبــلي الثـوب، (وتُنْتِن)[2] الريح، وتظهر الداء الدَّفين».
قلت: ذا من وضع محمد بن زياد الطحان.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.
(٢) في (أ): (وتعين)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٨٣ ـ المستدرك (٤/٤١١): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ عمار بن هارون، ثنا محمد بن زياد الطحان، ثنا ميمون بن مهران، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فذكره بلفظه.

دراسة الإسناد:
الحديث أخرجه الحاكم، ولم يصححه، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا من وضع الطحان».
والطحان هذا اسمه محمد بن زياد اليشكري، الطحان، الكوفي، الأعور، الفأفأ، المعروف بالميموني، الرقي، وهو كذاب يضع الحديث. قال الإمام أحمد: كذاب خبيث أعور يضع الحديث، وكذبه كذلـك ابن معين، وعمرو بن علي، والجوزجاني، وأبو زرعة والنسائي، والدارقطني، وغيرهم. / الكامل لابن عدي (٦/٢١٤٠ ــ ٢١٤٢)، والتهذيب (٩/١٧٠ ــ ١٧٢ رقم ٢٥١).

الحكم على الحديث:
الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الطحان إلى الكذب ووضع الحديث.
والحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير (٣/١٣٠ رقم ٢٩٢٢)، ورمز له بالضعف، فتعقبه المناوي بكلام الذهبي هنا، وقال: «فكان ينبغي للمصنف حذفه».
وذكره الألباني في سلسلته الضعيفة (١/٢٢٣ رقم ١٨٩)، وقال عنه: «موضوع»، والله أعلم.

كتاب الرقي والتمائم

١٠٨٤ـ حديث أُبَـيّ بن كعب:

كنت عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فجاء أعرابـي[1]، فقال: يا نبي الله، إن لي أخاً به وجع، قال: «ما وجعه؟» قال: به لَمم . . . الحديث.

قال: صحيح محفوظ.

قلت: فيه أبو جناب الكلبـي ضعفه الدارقطني[2]، والحديث منكر.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص ٣٩٢ رقم ٥٧٦).

١٠٨٤ ـ المستدرك (٤/٤١٢ ـ ٤١٣): أخبرنا أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا يوسف بن يعقوب القاضي، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثني عمرو بن علي المقدمي، عن أبي جناب، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدثني أبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ ، قال: كنت عند النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فجاء أعرابي، فقال: يا نبي الله، إن لي أخاً، وبه وجع، قال: «وما وجعه؟» قال: به لمم، قال: «فأتني به»، فأتاه به، فوضعه بين يديه، فعوّذه النبي ـ صلَّى =

. . . .

= الله عليه وآله وسلَّم ـ بفاتحة الكتاب، وأربع آيات من آخر سورة البقرة، وهاتين الآيتين: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾.

(آية ١٦٣ من سورة البقرة).

وآية الكرسي (رقم ٢٥٥ من سورة البقرة).

وآية من آل عمران: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ (رقم ١٨).

وآية من الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (رقم ٥٤).

وآخر سورة المؤمنين: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ (رقم ١١٦).

وآية من سورة الجن: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ (رقم ٣).

وعشر آيات من أول الصافات، وثلاث آيات من آخر سورة الحشر، وقل هو الله أحد، والمعوذتين، فقام الرجل كأنه لم يَشْك شيئاً قط.

قال الحاكم: «وقد احتج الشيخان ـ رضي الله عنهما ـ برواة هذا الحديث كلهم عن آخرهم، غير أبي جناب الكلبي، والحديث محفوظ صحيح، ولم يخرجاه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٢٨/٥) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، به نحوه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١٦٧/٣ ـ ١٦٨ رقم ١٥٩٤): حدثنا زحمويه، حدثنا صالح، حدثنا أبو جناب يحيى بن أبي حيّة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن رجل، عن أبيه، قال: جاء رجل، فذكره بنحوه.

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٧١ رقم ٦٣٢). =

. . . .

= وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١١٧٥ رقم ٣٥٤٩) في الطب، باب الفزع، والأرق، وما يتعوذ منه، فقال: حدثنا هارون بن حيان، ثنا إبراهيم بن موسى، أنبأنا عبدة بن سليمان، ثنا أبو جناب، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه أبي ليلى، قال: كنت جالساً عند النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، إذ جاءه أعرابي، فذكره بنحوه.

وجميع هؤلاء قالوا: «وأربع آيات من أول سورة البقرة» بخلاف رواية الحاكم: «من آخر سورة البقرة».

قال الهيثمي في المجمع (٥/١١٥) عن رواية عبد الله: «فيه أبو جناب، وهو ضعيف لكثرة تدليسه، وقد وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وقال عن رواية أبي يعلى في نفس الموضع: «فيه من لم يسمّ، وأبو جناب، وهو ضعيف لتدليسه، ووثقه ابن حبان».

وقال البوصيري في الزوائد (٤/٨٠ ــ ٨١): «هذا إسناد فيه أبو جناب الكلبي، وهو ضعيف، ومدلس».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أبو جناب الكلبي ضعفه الدارقطني، والحديث منكر».

ومدار الحديث على أبي جناب الكلبي واسمه يحيى بن أبي حيّة، وقد ضعفوه لكثرة تدليسه. / الكامل لابن عدي (٧/٢٦٦٩ ــ ٢٦٧٠)، والتقريب (٢/٣٤٦ رقم ٥٠)، والتهذيب (١١/٢٠١ ــ ٢٠٣ رقم ٣٤٠).

قلت: والدليل على تدليسه إسقاطه عبد الله بن عيسى عند أبي يعلى، وابن ماجه. =

= وبالإضافة إلى ذلك فقد اختلف عليه في الحديث: فرواه عنه عمرو بن علي، على أنه من مسند أبـي بن كعب.

ورواه أبو يعلى من طريق صالح عنه، على أنه من مسند رجل مبهم، عن أبيه، وهو مبهم كذلك.

ورواه ابن ماجه من طريق عبدة بن سليمان، عنه على أنه من مسند أبـي ليلى.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

وأما النكارة التي ذكرها الذهبـي فيقصد بها تفرد أبـي جناب بالحديث، حيث لم أجد من تابعه عليه، والله أعلم.

١٠٨٥ ـ حديث ابن عباس:

إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يعلمهم من الأوجاع، والحمى: «باسم الله الكبير[١]، نعوذ بالله العظيم من شر عرق نعّار[٢]، ومن شر حر النار».

قال: صحيح.

قلت: فيه إبراهيم بن أبـي حبيبة وثقه[٣] أحمد[٤].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) نَعَر العِرْق بالدم: إذا ارتفع وعلا. / النهاية (٥/٨١).

(٣) قوله: (وثقه) ليس في (ب)، وفي مكانه بياض بقدر كلمة.

(٤) الكامل لابن عدي (١/٢٣٤).

١٠٨٥ ـ المستدرك (٤/٤١٤): حدثني محمد بن هانيء، ثنا السري بن خزيمة، والفضل بن محمد، قالا: ثنا إسماعيل بن أبـي أويس، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبـي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كان يعلمهم من الأوجاع، ومن الحمى أن يقول: «بسم الله الكبير، ونعوذ بالله العظيم من شر عرق نعّار، ومن شر حر النار».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/١٧ رقم ١٩٧٧١).

وابن أبـي شيبة في مصنفه (١/٨/٤٩ رقم ٣٦٣١).

وأحمد في مسنده (١/٣٠٠).

وعبد بن حميد في مسنده (١/٥١٧ رقم ٥٩٢).

والترمذي في سننه (٦/٢٤٦ رقم ٢١٥٧) في الطب، باب ما جاء في تبريد الحمى بالماء.

وابن ماجه (٢/١١٦٥ رقم ٣٥٢٦) في الطب، باب ما يعوذ به من الحمى.

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٥٢ رقم ٥٦٦).

والطبراني في الكبير (١١/٢٢٤ ــ ٢٢٥ رقم ١١٥٦٣).

والعقيلي في الضعفاء (١/٤٤).

وابن عدي في الكامل (١/٢٣٥).

والخطابي في غريب الحديث (٣/١٠٢).

والبغوي في شرح السنة (٥/٢٢٩ ــ ٢٣٠ رقم ١٤١٨).

جميعهم من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، به، ولفظ ابن السني، والبغوي مثله، ولفظ الباقين نحوه، وعند ابن ماجه لفظان كلاهما نحوه، إلا أنه قال في أحدهما: «يَعّار»، وكذا في رواية ابن عدي.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، وتقدم في الحديث (٩٥٠) أنه: ضعيف.

وهو يروي الحديث عن داود بن الحصين، عن عكرمة، وتقدم في الحديث (٩٥٥) أن داود ثقة إلا في عكرمة، فروايته عنه ضعيفة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ابن أبي حبيبة، وداود في عكرمة، والله أعلم.

كتاب الملاحم والفتن[1]

١٠٨٦ـ حديث عبادة بن الصامت:

بينا نحن مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وقوف؛ إذ أقبل رجل، فقال: يا رسول الله، ما مدة (رجاء)[2] أمتك. . . الحديث[3].

قال: صحيح.

قلت: إسناده مظلم.

---

(١) في (ب): (كتاب الفتن والملاحم).

(٢) في (أ): (رخاء)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (الحديث)، في (ب): (إلخ).

١٠٨٦ ـ المستدرك (٤/٤١٨ ـ ٤١٩): حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي ببغداد، ثنا أبو إسماعيل السلمي، ثنا سليمان بن عبد الله الدمشيقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا يزيد بن سعيد بن ذي عصوان، عن يزيد بن عطاء، عن معاذ بن سعد السكسكي، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ قال: بينما نحن مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وقوف، إذ أقبل رجل، فقال: يا رسول الله، ما مدة رجاء أمتك، قال: فسكت عنه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، حتى سأله ثلاث مرات، ثم ولى الرجل، فقال له =

. . . .

= رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد من أمتي، رجاءُ أمتي مائة سنة»، قال: فقال: يا رسول الله، فهل لتلك من إمارة، أو آية، أو علامة؟ قال: «نعم: القذف، والخسف، والرجف، وإرسال الشياطين الملجمة عن الناس».

تخريجه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٣٢٥) من طريق إسماعيل بن عياش، عن يزيد بن سعيد، به نحوه.

ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن الجوزي في العلل (٢/٣٦٩ ــ ٣٧٠ رقم ١٤٢٦).

وأخرجه القاضي عبد الجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (ص ٩٨) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، حدثنا سعيد بن يزيد بن ذي عُصوان العنسي، عن أبي عطاء يزيد بن أبي عطاء السكسكي، عن معاذ بن سعد السكسكي، فذكره بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «إسناده مظلم»، وتقدم مراراً أن الذهبي ــ رحمه الله ــ يطلق هذه العبارة على الإسناد الذي فيه مجاهيل وهذا الإسناد فيه: معاذ بن سعد السكسكي، ويزيد بن عطاء.

أما معاذ بن سعد السكسكي فإنه مجهول ــ كما في التقريب (٢/٢٥٦ رقم ١٢٠٠) ــ، وانظر التهذيب (١٠/١٩١ رقم ٣٥٦).

وأما يزيد بن عطاء، ويقال ابن أبي عطاء، أبو عطاء الشامي فإنه: مقبول ــ كما في التقريب (٢/٣٦٩ رقم ٢٩٩)، وانظر التهذيب (١١/٣٥١ رقم ٦٧٢).

وأما يزيد بن سعيد بن ذي عُصوان العنسي، السكسكي، الشامي، الداراني، فإنه صدوق، ذكره القاضي عبد الجابر في الموضع السابق من =

. . . .

= تاريخ داريا، وسماه: سعيد بن يزيد، وقال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ٢٩٥ رقم ١١٨٣): «ذكره أبو علي في تاريخ داريا، لكنه قلبه، فقال: سعيد بن يزيد، وهو وهم».

وذكر القاضي في الموضع السابق أن أبا زرعة الدمشقي قال: «سعيد بن يزيد بن ذي عصوان من الثقات».

وذكر الحافظ في الموضع السابق أن ابن شاهين وثقه في كتاب «الأفراد»، وأن ابن حبان ذكره في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»، وانظر لسان الميزان (٦/٦٨٧ ـ ٢٨٨ رقم، ١٠١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة معاذ السكسكي، وجهالة حال يزيد بن عطاء، والله أعلم.

١٠٨٧ ـ حديث الحارث بن (عُمَيْرة)(١):

قدمت من الشام إلى المدينة في طلب العلم، فسمعت معاذ بن جبل يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «المتحابون في الله لهم منابر من نور يوم القيامة...» الحديث(٢).

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الأعلى تركه أبو داود(٣).

---

(١) في (أ): (عمرة).

(٢) من قوله: (فسمعت معاذ بن جبل) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (إلخ).

(٣) في التهذيب (٦/٩٨): قال أبو داود: «ليس بشيء».

١٠٨٧ ـ المستدرك (٤/٤١٩ ـ ٤٢٠): أخبرني محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد المروزي بمصر، ثنا الفضل بن موسى، ثنا عبد الأعلى بن أبي المساور، عن عكرمة، عن الحارث بن عميرة، قال: قدمت من الشام إلى المدينة في طلب العلم، فسمعت معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «المتحابون في الله لهم منابر من نور يوم القيامة يغبطهم الشهداء»، فاقمت معه، فذكرت له الشام، وأهلها، وأشعارها، فتجهز إلى الشام، فخرجت معه، فسمعته يقول لعمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ لقد صحبتُ النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وأنت أضل من حمار أهله. فأصاب ابنه الطاعون، وامرأته، فماتا جميعاً، فحفر لهما قبراً واحداً، فَدُفنا، ثم رجعنا إلى معاذ، وهو ثقيل، فبكينا حوله، فقال: إن كنتم تبكون على العلم فهذا كتاب الله بين أظهركم، فاتبعوه، فإن أشكل عليكم شيء من تفسيره فعليكم بهؤلاء الثلاثة: عويمر =

. . . .

= أبي الدرداء، وابن أم عبد، وسلمان الفارسي، وإياكم وزلة العالم، وجدال المنافق. فأقمت شهراً، ثم خرجت إلى العراق، فأتيت ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ فقال: نعم الحي أهل الشام، لولا أنهم يشهدون على أنفسهم بالنجاة، قلت: صدق معاذ، قال: وما قال؟ قلت: أوصاني بك، وبعويمر أبي الدرداء، وسلمان الفارسي، وقال: إياكم وزلة العالم، وجدال المنافق، ثم تَنَحَّيْت، فقال لي: يا ابن أخي، إنما كانت زلة مني، فأقمت عنده شهراً، ثم أتيت سلمان الفارسي، فسمعته يقول: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إن الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»، فأقمت عنده شهراً يقسم الليل ويقسم النهار بينه وبين خادمه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الخطيب في تاريخه (٨/٢٠٦) من طريق خلاد بن يحيى، حدثنا عبد الأعلى بن المساور، فذكر منه قول سلمان: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: يقول: «إن الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف».

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ــ كما في مختصره لابن منظور (٦/١٦٠) وتهذيبه لابن بدران (٣/٤٥٦).

وأخرجه الخطيب من طريق عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن الحارث بن عميرة قال: قدمت إلى سلمان إلى المدائن، فوجدته في مدبغة له يعرك إهاباً له بكفيه، فلما سلمت عليه قال: مكانك حتى أخرج إليك، قال الحارث: والله ما أراك تعرفني يا أبا عبد الله، قال: بلى، قد عَرَفَتْ روحي روحك قبل أن أعرفك، فإن الأرواح عند الله جنود مجندة، فما تعارف منها في الله ائتلف، وما كان في غير الله اختلف.

قال الخطيب: «هكذا رواه عبد الرحمن بن غنم، عن الحارث بن عميرة =

. . . .

= (موقوفاً)، ورفعه عكرمة مولى ابن عباس، عن الحارث»، ثم ذكره من الطريق السابقة.

وأخرج ابن عساكر هذا الحديث بطوله بمعنى سياق الحاكم، وفيه زيادة ـ كما في مختصره لابن منظور (٦/ ١٦٠ ـ ١٦٢) وتهذيبه لابن بدران (٣/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨) ـ .

وقد أخرجه الحاكم (٣/ ٢٧٠)، وتقدم تخريجه برقم (٦٧٨) من طريق أبي إدريس الخولاني، عن يزيد بن عميرة قال: لما حضر معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ الموت، قيل له: أوصنا يا أبا عبد الرحمن، قال: أجلسوني، فإن العلم، والإيمان مكانهما، من ابتغاهما وجدهما ـ يقول ذلك ثلاث مرات ـ، فالتمسوا العلم عند أربعة: عند عويمر أبي الدرداء، وعند سلمان الفارسي، وعند عبد الله بن مسعود، وعند الله بن سلام الذي كان يهودياً فأسلم، فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إنه عاشر عشرة في الجنة».

وقد صححه الذهبي، وتقدم أنه حسن لذاته.

وأما قوله: «المتحابون في الله لهم منابر من نور يوم القيامة يغبطهم الشهداء»، فقد: أخرجه الترمذي (٧/ ٦٥ ـ ٦٦ رقم ٢٤٩٩) في الزهد، باب ما جاء في الحب في الله.

وابن حبان في صحيحه (ص ٦٢١ ـ ٦٢٢ رقم ٢٥١٠).

أما الترمذي فمن طريق عطاء بن أبي رباح، عن أبي مسلم الخولاني، وأما ابن حبان فمن طريق أبي حازم، عن أبي إدريس الخولاني، كلاهما عن معاذ ـ رضي الله عنه ـ، ولفظ الترمذي: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «قال الله عز وجل: المتحابون في جلالي لهم منابر من نور، يغبطهم النبيون والشهداء». اهـ.

وأما لفظ ابن حبان فقال فيه: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه =

= وسلَّم ــ يقول: «المتحابون في الله في ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله، يغبطهم بمكانهم النبيون والشهداء». اهـ. وهو عنده جزء من حديث طويل.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الأعلى تركه أبو داود».

وعبد الأعلى هذا هو ابن أبي المساور الزهري، مولاهم، أبو مسعود الجرار ــ بالجيم، ورائين ــ، الكوفي، وهو متروك، وكذبه ابن معين. / الكامل (٥/١٩٥٣ ــ ١٩٥٤)، والتقريب (١/٤٦٥ رقم ٧٨٧) والتهذيب (٦/٩٨ رقم ٢٠٢).

وقد خالف عبد الأعلى هذا من هو أحسن حالاً منه، وهو شهر بن حوشب بروايته الحديث من طريق الحارث موقوفاً على سلمان ــ كما تقدم ــ.

وشهر تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الإرسال والأوهام.

وأما ثناء معاذ ــ رضي الله عنه ــ على أبي الدرداء، وسلمان، وابن مسعود ــ رضي الله عنهم ــ فتقدم أنه جاء من طريق يزيد بن عميرة، وأنه حسن، وزاد معهم رابعاً هو عبد الله بن سلام ــ رضي الله عنه ــ.

وأما قوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «المتحابون في الله...» الحديث، فتقدم أن له طريقين عن معاذ، أخرج الأولى الترمذي، وصححه، وصحح الأخرى ابن حبان.

وطريق الترمذي بيان حال رجالها كالتالي:

أبو مسلم الخولاني، اسمه عبد الله بن ثُوَب؛ وهو ثقة عابد. / الجرح =

. . . .

= والتعديل (٥/ ٢٠ رقم ٩٠)، والتقريب (٢/ ٤٧٣ رقم ٧١)، والتهذيب (١٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦ رقم ١٠٦٨).

وعطاء بن أبي رباح، القرشي، مولاهم، المكيي، فهو ثقة فقيه فاضل كثير الإرسال، تقدمت ترجمته في الحديث (٦٢٩).

والراوي عن عطاء هو حبيب بن أبي مرزوق الرَّقي، وهو ثقة فاضل. / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٢٣ رقم ٨٩)، والتقريب (١/ ١٥٠ رقم ١٢٩)، والتهذيب (٢/ ١٩٠ رقم ٣٤٨).

ورواه عن حبيب: جعفر بن بُرقان الكلابي وتقدم في الحديث (٨٢٢) أنه صدوق يهم في حديث الزهري، وليس هذا من حديثه عن الزهري.

وعن جعفر رواه كثير بن هشام الكلابي، أبو سهل الرقي، وتقدم في الحديث (٨٢٣) أيضاً أنه ثقة.

وشيخ الترمذي هو أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، الأصم، وهو ثقة حافظ من رجال الجماعة. / تاريخ بغداد (٥/ ١٦٠ رقم ٢٦٠٦)، والتقريب (١/ ٢٧ رقم ١٢٨)، والتهذيب (١/ ٨٤ ـ ٨٥ رقم ١٤٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لشدة ضعف عبد الأعلى بن أبي المساور، ومخالفته لرواية شهر بن حوشب وهو أقوى منه كما في دراسة الإسناد.

وبعض أجزاء الحديث جاءت من طرق أخرى.

فثناء معاذ على الثلاثة تقدم أنه حسن لذاته.

وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «المتحابون في الله. . .» هو من طريق الترمذي حسن لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد، فإذا انضمت إليه رواية ابن حبان تقوى بها. =

. . . .

= وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الأرواح جنود...» الحديث، أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٠٣١ ـ ٢٠٣٢ رقم ١٥٩ و١٦٠) في البر والصلة، باب الأرواح جنود مجندة من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

وهو عند البخاري تعليقاً (٦/٣٦٩ رقم ٣٣٣٦) في الأنبياء، باب الأرواح جنود مجندة، والله أعلم.

١٠٨٨ـ حديث حسان بن عطية، عن ذي مخمر[١]: رجل من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهو ابن أخي النجاشي، أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «تصالحون الروم صلحاً آمناً حتى تغزون أنتم، وهم عدواً. . .» الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: منقطع[٣].

---

(١) قوله: (ذي مخمر) ليس في (ب).

(٢) من قوله: (أنه سمع) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (إلخ).

(٣) قوله: (قلت: منقطع) ليس في التلخيص المطبوع والمخطوط، وإنما فيه إقرار الذهبي للحاكم على تصحيحه.

١٠٨٨ ـ المستدرك (٤/٤٢١): حدثنا أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، ثنا محمد بن كثير المصيصي، حدثنا الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن ذي مخمر ـ رجل من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وهو ابن أخ النجاشي ـ أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «تصالحون الروم صلحاً آمناً، حتى تغزون أنتم وهم عدواً من ورائهم، فتنصرون، وتغنمون، وتنصرفون حتى تنزلوا بمرج ذي تلول، فيقول قائل من الروم: غلب الصليب، ويقول قائل من المسلمين: بل الله غلب، فيتداولانها بينهم، فيثور المسلم إلى صليبهم ـ وهم منهم غير بعيد ـ، فيدقُّه، ويثور الروم إلى كاسر صليبهم، فيقتلونه، ويثور المسلمون إلى أسلحتهم، فيقتلون، فيكرم الله عز وجل تلك العصابة من المسلمين بالشهادة، فيقول الروم: كفيناك جد العرب، فيغدرون، فيجتمعون للملحمة، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً». =

. . . .

= **تخـــريجــه:**

الحديث له عن ذي مخمر، ويقال: مخبر ــ بالباء الموحدة ــ خمس طرق:

الأولى: يرويها حسان بن عطية، عن خالد بن معدان، عنه، به.

الثانية: يرويها يحيى السيباني، عنه، به.

الثالثة: ابن محيريز، عنه به.

الرابعة: يرويها يزيد بن صليح، عنه، به.

الخامسة: يرويها راشد بن سعد، عنه، به.

● **أما الطريق الأولى**: التي يرويها حسان بن عطية، عن خالد بن معدان، عن ذي مخمر، فهي، طريق الحاكم التي أخرجها من طريق محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن ذي مخمر.

كذا رواه محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن حسان، عن ذي مخمر، ولم يذكر خالد بن معدان.

وخالفه عيسى بن يونس، والوليد بن مسلم، وروح، ومحمد بن مصعب فرووه عن الأوزاعي، عن حسان، عن خالد بن معدان، عن ذي مخمر.

أما رواية عيسى بن يونس، فأخرجها:

أبو داود في سننه (٣/٢١٠ ــ ٢١١ رقم ٢٧٦٧) في الجهاد، باب في صلح العدو.

و (٤/٤٨١ رقم ٤٢٩٢) في الملاحم، باب ما يذكر من ملاحم الروم.

وابن ماجه (٢/١٣٦٩ رقم ٤٠٨٩) في الفتن، باب الملاحم.

والطبراني في الكبير (٤/٢٧٨ رقم ٤٢٣٠).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢٢٩ ب). =

. . . .

= ولفظ أبي داود في الموضع الأول مختصراً، وأما في الموضع الثاني، ولفظ الباقين فنحو لفظ الحاكم، إلا أنهم لم يذكروا آخر الحديث، وإنما قالوا: «فيدقُّه، فعند ذلك تغدر الروم وتجمع للملحمة».

وأما رواية الوليد بن مسلم، فأخرجها:

ابن ماجه في الموضع السابق.

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٦٣ رقم ١٨٧٤ و١٨٧٥).

ولفظها نحو لفظ الحاكم.

وأما روايتا روح، ومحمد بن مصعب، فأخرجهما: الإمام أحمد في المسند (٤/٩١) و(٥/٣٧١ ـ ٣٧٢ و٤٠٩) بنحوه، وفي بعض الروايات شيء من، الاختصار.

● **الطريق الثانية**: يرويها يحيى السيباني، عن ذي مخمر، به، أخرجها:

الطبراني في الكبير (٤/٢٧٩ رقم ٤٢٣١).

وأبو نعيم في المعرفة (١/لـ ٢٣٠ أ).

كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن أبي عمرو السيباني، عن ذي مخبر، به نحو لفظ الحاكم، وفيه زيادة.

● **الطريق الثالثة**: يرويها إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن رافع، عن ابن محيريز، عن ذي مخبر، به مثل سابقه.

أخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٤٢٣٢).

وأشار إليه أبو نعيم في الموضع السابق.

● **الطريق الرابعة**: أخرجها الطبراني في الموضع السابق برقم (٤٢٣٣) من طريق حريز بن عثمان، عن يزيد بن صليح، عن ذي مخبر، به نحو سابقه. =

. . . .

=

● **الطريق الخامسة**: أخرجها الطبراني أيضاً برقم (٤٢٢٩) من طريق بقية بن الوليد، عن صفوان بن عمرو، قال: حدثني راشد بن سعد، حدثني ذو مخمر، به مختصراً.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، فتعقبه المتعقب بقوله: «منقطع».

ومن خلال ما تقدم في تخريج الحديث يتضح أن محمد بن كثير المصيصي رواه عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن ذي مخمر بإسقاط خالد بن معدان.

وخالفه عيسى بن يونس، والوليد بن مسلم، وروح، ومحمد بن مصعب فرووه على الصواب عن الأوزاعي، عن حسان، عن خالد بن معدان، عن ذي مخمر.

وبه يتضح أن في إسناد الحاكم انقطاع بين حسان، وذي مخمر، وهذا الذي قصده المتعقب. والخطأ فيه من محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني، أبو يوسف، فإنه كثير الغلط، مع كونه صدوقاً. / الكامل (٢٢٥٨/٦ ـ ٢٢٥٩)، والتقريب (٢٠٣/٢ رقم ٦٥٣)، والتهذيب (٤١٥/٩ ـ ٤١٧ رقم ٦٨٣).

والحديث مداره على الأوزاعي، يرويه عن حسان بن عطية، عن خالد بن معدان، عن ذي مخمر.

وخالد بن معدان الكلاعي، الحمصي، أبو عبد الله ثقة عابد يرسل كثيراً، روى له الجماعة. / طبقات ابن سعد (٤٥٥/٧)، وثقات العجلي (١٤٢ رقم ٣٧٠)، والتقريب (٢١٨/١ رقم ٨٠)، والتهذيب (١١٨/٣ ـ ١٢٠ رقم ٢٢٢).

وحسان بن عطية المحاربي، مولاهم، أبو بكر الدمشقي ثقة فقيه عابد من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٣٦/٣ رقم ١٠٤٤)، والتقريب =

. . . .

= (١٦٢/١ رقم ٢٣٧)، والتهذيب (٢٥١/٢ رقم ٤٦٠).

وعبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦٦٦/٥ رقم ١٢٥٧)، والتقريب (٤٩٣/١ رقم ١٠٦٤)، والتهذيب (٢٣٨/٦ ـ ٢٤٢ رقم ٤٨٤).

ورواه عن الأوزاعي جماعة، منهم: شيخ الإمام أحمد روح بن عبادة بن العلاء القيسي، وتقدم في الحديث (٨٥٩) أنه: ثقة فاضل.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف محمد بن كثير من قبل حفظه، ومخالفته للرواة الآخرين بإسقاط خالد بن معدان من إسناده، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى، ومنها طريق الإمام أحمد التي رواها عن روح بن عبادة فإنها صحيحة لذاتها كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

١٠٨٩ ـ حديث سعد بن أبي وقاص:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: (لن)[١] يعجزني[٢] عند ربي أن (يؤجِّل)[٣] أمتي نصف يوم»، قيل: وما نصف يوم؟ قال: «خمسمائة سنة».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: لا والله، فيه ابن أبي مريم ضعيف، ولم يرويا له شيئاً.

---

(١) ليست في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (إلخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (تؤجل)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٨٩ ـ المستدرك (٤/٤٢٤) هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث أبي ثعلبة الخشني ـ رضي الله عنه ـ: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «لن يعجز الله هذه الأمة من نصف يوم».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ثم قال: وشاهده: ما أخبرنا أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا محمد بن المتوكل العسقلاني، ثنا الوليد بن مسلم، أنبأ أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم، عن راشد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٧٠ مرتين).

وأبو نعيم في الحلية (٦/١١٧) من طريقين.

كلاهما من طريق أبي بكر بن أبي مريم، به نحوه، إلا أن إحدى =

. . . .

= روايات الإمام أحمد، وأبي نعيم فيها: «سألت راشداً: ما نصف اليوم؟ قال: خمسمائة سنة، هذا لفظ أبي نعيم، ومثله لفظ أحمد، إلا أنه قال في أوله: «هل بلغك ماذا النصف...».

وأما الطريق الأخرى عند أبي نعيم فلفظها نحو لفظ الحاكم.

وأما رواية الإمام أحمد الأخرى فلفظها نحوه أيضاً، إلا أنه قال فيه: «فقيل لسعد: وكم نصف يوم؟ قال: خمسمائة سنة».

وبنحو رواية الإمام أحمد هذه أخرجه أبو داود في سننه (٥١٧/٤ رم ٤٣٥٠) في الملاحم، باب قيام الساعة، من طريق شريح بن عبيد، عن سعد بن أبي وقاص، به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، ابن أبي مريم ضعيف، ولم يرويا له شيئاً».

وأبو بكر بن أبي مريم هذا تقدم في الحديث (٧١٢) أنه ضعيف، سُرِق بيته فاختلط، ولم يخرج له أحد من الشيخين شيئاً».

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها أبو داود من طريق شريح بن عبيد، فإن فيها انقطاعاً فشريح بن عبيد لم يدرك سعداً ـ رضي الله عنه ـ كما في التهذيب (٣٢٨/٤) ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف ابن أبي مريم.

والطريق الأخرى التي أخرجها أبو داود من طريق شريح ضعيفة لانقطاعها.

والحديث بمجموع هذين الطريقين يكون حسناً لغيره، إلا أن تفسير نصف اليوم بأنه خمسمائة عام ليس بمرفوع إليه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فهو =

. . . .

= إما من تفسير سعد بن أبي وقاص ــ رضي الله عنه ــ ، وهو الأقرب؛ لاتفاق رواية شريح، وبعض طرق أبي بكر بن أبي مريم على ذلك، من تفسير راشد بن سعد.

ويشهد للحديث رواية أبي ثعلبة الخشني المتقدم ذكرها عند الحاكم بلفظ: «لن يعجز الله هذه الأمة من نصف يوم».

ولأجل هذا الحديث أورد الحاكم حديث سعد شاهداً له، ثم قال عن حديث أبي ثعلبة: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأقرَّه الذهبي.

وأخرجه أيضاً أبو داود في الموضع السابق من سننه برقم (٤٣٤٩) بمثل لفظ الحاكم، وكلاهما من طريق عبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبيه، عن أبي ثعلبة الخشني، به.

وهذا إسناد حسن بيان حال رجاله كالتالي:

جبير بن نُفَيْر تقدم في الحديث (٦٨٣) أنه ثقة جليل مخضرم.

وابنه عبد الرحمن ثقة. / الجرح والتعديل (٥/٢٢١ رقم ١٠٤١)، والتقريب (١/٤٧٥ رقم ٨٩٤)، والتهذيب (٦/١٥٤ رقم ٣١٢).

ومعاوية بن صالح تقدم في الحديث (٦٧٨) أنه: صدوق إمام.

وعبد الله بن وهب تقدم في الحديث (٦٢٤) أنه: ثقة فقيه حافظ عابد.

وعليه فيكون الحديث بهذا اللفظ صحيحاً لغيره بمجموع هذه الطرق، وصححه الشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (٤/١٩٧ رقم ١٦٤٣)، والله أعلم.

١٠٩٠ ــ حديث أبـي قتادة مرفوعاً:

«الآيات بعد المائتين».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: أحسبه موضوعاً، وفيه عون بن عمارة ضعفوه.

١٠٩٠ ــ المستدرك (٤/٤٢٨): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن سليمان السعدي، ثنا عون بن عمارة العنبري، حدثني عبد الله بن المثنى، عن (عمه) ثمامة، عن أنس بن مالك، عن أبـي قتادة ــ رضي الله عنهما ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحـديث أخرجـه ابن ماجـه (٢/١٣٤٨ رقم ٤٠٥٧) في الفتن، باب الآيات.

وابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٩٧ ــ ١٩٨).

كلاهما من طريق عون بن عمارة، عن عبد الله بن المثنى، عن أبيه، عن جده، عن أنس بن مالك، عن أبـي قتادة، به مثله، ورواية ابن الجوزي له من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن عون بن عمارة، ولذا اتهم به الكديمي فقال عقب الحديث: «هذا حديث موضـوع على رسـول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وعون، وابن المثنى ضعيفان، غير أن المتهم به الكديمي، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات».

وتعقبه السيوطي في اللآليء (٢/٣٩٤) بقوله: «هو بريء منه، فقد أخرجه ابن ماجه...»، ثم ذكر طريق ابن ماجه، والحاكم، وتعقب الذهبـي.

والحديث ذكره الحافظ ابن كثير في النهاية (١/١٢) وقال: «لا يصح، ولو صح فمحمول، على ما وقع من الفتنة بسبب القول بخلق القرآن، =

. . . .

= والمحنة للإمام أحمد بن حنبل، وأصحابه من أئمة الحديث ـ كما بسطنا ذلك هنالك ـ». اهـ.

ونقل الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٧٣/٨) أن البخاري ذكر هذا الحديث، وقال: «فقد مضى مائتان، ولم يأت من الآيات شيء».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «أحسبه موضوعاً، وعون ضعفوه».

وعون هذا هو ابن عمارة القيسي، أبو محمد البصري، ضعيف. / الكامل (٢٠١٩/٥)، والتقريب (٢/ ٩٠ رقم ٨٠٢)، والتهذيب (١٧٣/٨ رقم ٣١١).

والحاكم ـ رحمه الله ـ هنا صحح حديثه، وعلى شرط الشيخين، مع أنه قال عنه: «أدركته، ولم أكتب عنه، وكان منكر الحديث، ضعيف الحديث»، وقال أيضاً: «يحدث عن حميد، وهشام بن حسان بالمناكير»، ذكر هذا الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من التهذيب.

وشيخ عمارة هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه صدوق كثير الغلط.

هذا وفي إسناد الحاكم قال: (حدثني عبد الله بن المثنى، عن جده ثمامة، عن أنس).

وأما إسناد ابن ماجه فقال فيه: (عن عبد الله بن المثنى بن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبيه، عن جده أنس بن مالك).

وأما إسناد ابن الجوزي ففيه خطأ مطبعي، وهو على الصواب في اللآليء، هكذا: (عبد الله بن المثنى، عن أبيه، عن جده، عن أنس).

وقد حكم الحافظ المزي على أسناد ابن ماجه بهذه النسبة بالوهم، فقال في =

. . . .

= تهذيب الكمال (٣/١٣٠٢ ـ ١٣٠٣) بعد أن ذكر نسبه عند ابن ماجه: «هكذا وقع عنده (أي ابن ماجه) نسب عبد الله بن المثنى في هذا الحديث، وذلك وهم، ليس في نسبه: ثمامة، إنما ثمامة عمه، وهو معروف مشهور، وقد تقدم في موضعه على الصواب. وفيه وهم آخر، وهو قوله: عن أبيه، عن جده، وإنما يروي عبد الله بن المثنى عن عمه ثمامة بن عبد الله بن أنس، وغيره ـ كما تقدم في ترجمته ـ، ولا نعرف له رواية عن أبيه، ولا لغيره، لا في هذا الحديث، ولا في غيره، والله أعلم»، ثم قال: «وقد أخبرنا به عالياً على الصواب. . .» فذكر الحديث من طريق القطيعي، حدثنا محمد بن يونس (وهو الكديمي)، حدثنا عون بن عمارة، قال: حدثنا عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس، فذكره.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بأسناد الحاكم لضعف عون بن عمارة، وما قيل عن عبد الله بن المثنى من كثرة الغلط.

وأما متنه فقد استنكره من تقدم من الأئمة لمخالفته للواقع، وحكم عليه الألباني بالوضع في ضعيف الجامع (٢/٢٧٤ رقم ٢٢٦٤)، وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (١٩٦٦)، ولما يطبع، والله أعلم.

١٠٩١ ـ حديث مُرَّة البَهْزي[١] مرفوعاً:

«(يفتح)[٢] على الأرض فتن كَصَيَاصِيِّ البقر[٣]... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه سعيد بن هبيرة اتهمه ابن حبان[٤].

---

(١) في المستدرك وتلخيصه المطبوعين: (النمري)، وفي المستدرك المخطوط: (النميري)، وسقط أول الإسناد من التلخيص المخطوط.

(٢) في (أ) و(ب): (يقع)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) صَيَاصِيّ البقر: أي قرونها، واحدتها: صيصِية ـ بالتخفيف ـ، شبَّه الفتنة بها لشدَّتها وصعوبة الأمر فيها. النهاية (٦٧/٣).

(٤) في المجروحين (٣٢٦/١ ـ ٣٢٧).

١٠٩١ ـ المستدرك (٤٢٣/٤): أخبرني الحسن بن حكيم المروزي، ثنا أحمد بن إبراهيم الشذوري، ثنا سعيد بن هبيرة، ثنا محمد بن سليم، ثنا قتادة، عن عبد الله بن شقيق العقيلي، عن مرة (البهزي)، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يفتح على الأرض فتن كصياصي البقر»، فمر رجل مقنع، فقال: «هذا يومئذ على الحق»، فقمت إليه، فأخذت بمجامع ثوبه، فقلت: هذا هو يا رسول الله؟ قال: «هذا»، فإذا هو عثمان.

تخريجه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٣/٥).

وابنه عبد الله في زياداته على الفضائل (٤٤٩/١ ـ ٤٥٠ رقم ٧٢٠).

والقطيعي في زياداته على الفضائل أيضاً (٥٠٨/١ رقم ٨٢٩). =

. . . .

= والطبراني في الكبير (٢٠/٣١٥ رقم ٧٥٠).

جميعهم من طريق أبـي هلال محمد بن سليم، عن قتادة، عن عبد الله بن شقيق، عن مرة، به، نحوه.

ورواه كهمس بن الحسن، عن عبـد الله بن شقيق، عن هـرمي بـن الحارث، وأسامة بن خريم، عن مرة البهزي، به، هكذا بزيادة هرمي، وأسامة بين عبد الله بن شقيق، ومرة البهزي، فخالف أبا هلال بذلك.

أخرجه هذه الرواية الإمام أحمد في المسند (٥/٣٣ و ٣٥).

وابن أبـي عاصم في السنَّة (٢/٥٩١ رقم ١٢٩٦).

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٩ رقم ٢١٩٥).

والطبراني في الكبير (٢٠/٣١٥ ـ ٣١٦ رقم ٧٥١).

جميعهم من طريق كهمس، عن عبد الله بن شقيق، ثنا هرمي بن الحارث، وأسامة بن خريم، وكانا يغازيان، فحدثاني حديثاً، ولا يشعر كل واحد منهما أن صاحبه حدثنيه، عن مرة البهزي، كذا رواية أحمد، ونحوه ابن حبان، وابن أبـي عاصم، إلا أن ابن أبـي عاصم قال: (يقاربان) بدل قوله: (يغـازيان)، وعنـد الطبـراني: (يضاربـان)، ولم يذكـر الطبـراني التحديث.

وللحديث ثلاث طرق أخرى عن مرة البهزي.

الأولى: يرويها أبو الأشعث.

والثانية: يرويها جبير بن نفير.

والثالثة: يرويها ابن جابر.

● **أما الطريق الأولى**: التي يرويها أبو الأشعث، فأخرجها:

أحمد في المسند (٤/٢٣٦). =

. . . .

= والترمذي في سننه (١٠/١٩٨ ـ ١٩٩ رقم ٣٧٨٨) في مناقب عثمان من كتاب المناقب، باب منه.

والقطيعي في زياداته على الفضائل (١/٥٠٧ ـ ٥٠٨ رقم ٨٢٨).

أما الإمام أحمد فمن طريق وهيب بن خالد.

وأما الترمذي فمن طريق عبد الوهاب الثقفي.

وأما القطيعي فمن طريق حماد بن زيد.

ثلاثتهم عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني قال: قامت خطباء بإيلياء في إمارة معاوية ـ رضي الله تعالى عنه ـ، فتكلموا، وكان آخر من تكلم مرة بن كعب، فقال: لولا حديث سمعته من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ما قمت، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يذكر فتنة، فقربها، فمر رجل مقنَّع، فقال: «هذا يومئذ وأصحابه على الحق، والهدى»، فقلت: هذا يا رسول الله؟ وأقلبت بوجهه إليه، فقال: «هذا»، فإذا هو عثمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ.

هذا لفظ أحمد، ولفظ الترمذي، والقطيعي نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

● **أما الطريق الثانية**: التي يرويها جبير بن نفير، فأخرجها:

ابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٩١ رقم ١٢٩٥).

والطبراني في الكبير (٢٠/٣١٦ ـ ٣١٧ رقم ٧٥٣).

كلاهما من طريق معاوية بن صالح، عن سليم بن عامر، عن جبير بن نفير، قال: كنا معسكرين مع معاوية بعد قتل عثمان ـ رضي الله عنهما ـ، فقام مرة بن كعب البهزي، فقال: أما والله لولا شيء سمعته من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ما قمت هذا المقام. قال: فلما سمع معاوية ذكر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أَجْلَسَ الناس، =

. . . .

= فقال: بينا نحن عند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ جلوس إذ مر عثمان مرجلاً معدقاً، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لتخرجن فتنة من تحت رجلي، أو من تحت قدمي هذا ومن اتبعه يومئذ على الهدى»، فقمت حتى أخذت بمنكب عثمان حتى لفته إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقلت: هذا؟ قال: نعم، هذا ومن اتبعه يومئذ على الهدى»، فقام عبد الله بن حوالة الأنصاري من عند المنبر، فقال: إنك لصاحب هذا؟ قال: نعم، قال: أما والله إني حاضر ذلك المجلس، ولو كنت أعلم أن لي في الجيش مصدقاً لكنت أول من تكلم به.

هذا سياق الطبراني، وأما ابن أبي عاصم فأحال على حديث عبد الله بن حوالة الذي قبله فقال: «نحوه»، وحديث ابن حوالة بمعنى ما ذكر الطبراني.

● **أما الطريق الثالثة**: التي يرويها ابن جابر فأخرجها:

ابن أبي عاصم في الموضع السابق برقم (١٢٩٣) من طريق أبي سلمة سليمان بن سليم، عن جابر قال، فذكره نحو لفظ الطبراني السابق، إلا أنه ذكر أن المتكلم هو عبد الله بن حوالة، وأن المصدق له هو مرة بن كعب.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سعيد اتهمه ابن حبان».

وسعيد هذا هو ابن هبيرة المروزي وهو: متروك؛ قال عنه أبو حاتم: ليس بالقوي؛ روى أحاديث أنكرها أهل العلم. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، كأنه كان يضعها، أو توضع له فيجيب فيها، لا يحل الاحتجاج به بحال.

وقال الخليلي: له غرائب يسأل عنها، ثم روى له حديثاً، وقال: لا نعرف =

. . . .

= لهذا المتن، إسناداً، غير هذ. اهـ. من المجروحين (١/٣٢٦ ـ ٣٢٧)، واللسان (٣/٤٨ ـ ٤٩ رقم ١٨١).

قلت: ولم ينفرد سعيد بالحديث، بل تابعه بهز وعبد الصمد عند الإمام أحمد، وسليمان بن حرب عند ابنه عبد الله، والقطيعي، والطبراني، ثلاثتهم عن محمد بن سليم، به.

ومحمد بن سليم، أبو هلال الراسبي فيه لين مع كونه صدوقاً، تقدم ذلك في الحديث (٩٦٠)، وقد أخطأ في إسناد هذا الحديث، فأسقط منه الواسطة بين عبد الله بن شقيق، ومرة بن كعب، وهما هرمي بن الحارث، وأسامة بن خريم، حيث رواه كهمس بإثبات هذه الواسطة.

وكهمس هو ابن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري، ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/١٧٠ ـ ١٧١ رقم ٩٧٢)، التهذيب (٨/٤٥٠ رقم ٨١٦)، والتقريب (٢/١٣٧ رقم ٧٥).

وأما هرمي بن الحارث فترجم له البخاري في تاريخه (٨/٢٤٣ رقم ٢٨٧٠) وسكت عنه، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/١١١ رقم ٤٦٦) وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/٥١٤)، وجميعهم قالوا: (هرم بن الحارث).

وأسامة بن خريم ذكره البخاري أيضاً (٢/٢١ رقم ١٥٥٥) وسكت عنه، وابن أبي حاتم (٢/٢٨٣ رقم ١٠٢٤) وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٤/٤٤)، ولم يذكروا أنه روى عنهما سوى عبد الله بن شقيق، فهما مجهولان، وتتقوى رواية كل واحد منهما بالآخر، وتقدم قول عبد الله بن شقيق عنهما: «وكانا يغازيان، فحدثاني حديثاً، ولا يشعر كل واحد منهما أن صاحبه حدثنيه، عن مرة البهزي».

وعبد الله بن شقيق العُقيلي، بصري ثقة، فيه نصب. / الجرح والتعديل (٥/٨١ رقم ٣٧٦)، والتقريب (١/٤٢٢ رقم ٣٧٧)، والتهذيب (٥/٢٥٣ ـ ٢٥٤ رقم ٤٤٤). =

. . . .

= وأما الطريق التي رواها أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن مرة، فتقدم أن الترمذي قال عن الحديث من هذه الطريق: «حديث حسن صحيح».

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو الأشعث الصنعاني اسمه شراحيل بن آده، وتقدم في الحديث (١٠٠٧) أنه: ثقة.

وأبو قلابة اسمه عبد الله بن زيد بن عمرو الجَرْمي، وهو ثقة فاضل كثير الإرسال، من رجال الجماعة، قال العجلي: فيه نصب يسير. / الجرح والتعديل (٥/٥٧ ـ ٥٨ رقم ٢٦٨)، والتقريب (١/٤١٧ رقم ٣١٩)، والتهذيب (٥/٢٢٤ ـ ٢٢٦ رقم ٣٨٧).

وأيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني ثقة ثبت حجة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦ رقم ٩١٥)، والتهذيب (١/٣٩٧ ـ ٣٩٩ رقم ٧٣٣).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد، ومتنه صحيح لغيره بمجموع الطرق الأخرى، ومنها الطريق التي أخرجها الإمام أحمد، والترمذي، وغيرهما من طريق أيوب السختياني، فإنها صحيحة لذاتها ـ كما يتضح من دراسة الإسناد ـ، وقد صححها الترمذي ـ كما سبق ـ، والله أعلم.

١٠٩٢ـ حديث عبد الله بن (عمرو)[١] مرفوعاً:

«يكون في آخر هذه الأمة رجال يركبون على (المياثر)[٢] حتى (يأتوا)[٣] أبواب المساجد. . .» الحديث[٤].

قال: على شرط البخاري ومسلم[٥].

قلت: عبد الله بن (عياش)[٦] القتباني المذكور في إسناده، وأن كان احتج به مسلم، فقد ضعفه أبو داود، والنسائي، وقال أبو حاتم هو قريب من ابن لهيعة[٧].

---

(١) في (أ): (عمر).

(٢) في (أ): (المنابر)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

والمياثر جاءت مفسرة في الحديث بأنها السروج العظام.

(٣) في (أ): (يأتون)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٤) من قوله: (يركبون) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٥) في (ب) قدم مسلماً على البخاري، فقال: (م خ).

(٦) في (أ): (عباس)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٧) انظر الجرح والتعديل (١٢٦/٥ رقم ٥٨٠)، والتهذيب (٣٥١/٥ رقم ٦٠٣).

١٠٩٢ ـ المستدرك (٤٣٦/٤): حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا الحسين بن محمد بن زياد، ثنا هارون بن معروف، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الله بن عياش القتباني، عن أبيه، عن عيسى بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «سيكون في آخر هذه الأمة رجال يركبون على المياثر حتى يأتوا أبواب المساجد، نساؤهم كاسيات عاريات على رؤوسهن كأسنمة البخت العجاف، العنوهن فإنهن =

. . . .

= ملعونات، لو كان وراءكم أمة من الأمم لخدمنهم كما خدمكم نساء الأمم قبلكم»، فقلت لأبي: وما المياثر؟ قال: سروجاً عظاماً (كذا!). اهـ.

وقوله: (لخدمهم) كذا في المستدرك وتلخيصه المخطوطين والمطبوعين، ولعل الصواب: (لخدمنهم)، كما يظهر من سياق من أخرج الحديث.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٢٣).

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٥١ رقم ١٤٥٤).

والطبراني في الصغير (٢/١٢٧ ـ ١٢٨).

وفي الأوسط ـ كما في مجمع البحرين (ص ٤٠١/ المكية) ـ. وذكره في المجمع (٥/١٣٧)، وعزاه للكبير أيضاً.

جميعهم من طريق عبد الله بن عياش القتباني، به، ولفظ أحمد وابن حبان نحو لفظ الحاكم، إلا أنهما قالا: «سروج ـ وعند ابن حبان: سرج ـ، كأشباه الرجال».

وعند أحمد أيضاً: «لخدمن نساؤكم نساءهم»، وعند ابن حبان: «خدمهن نساؤكم».

وأما لفظ الطبراني فمختصر.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «رجال أحمد رجال الصحيح».

وقال الشيخ أحمد شاكر في حاشية المسند (١٢/٣٦): «إسناده صحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الله، وإن كان احتج به مسلم، فقد ضعفه أبو داود، والنسائي، وقال أبو حاتم: هو قريب من ابن لهيعة». =

. . . .

= وعبد الله هذا هو ابن عياش بن عباس القتباني، أبو حفص المصري، وهو صدوق يغلط. / الجرح والتعديل (٥/١٢٦ رقم ٥٨٠)، والتقريب (١/٤٣٩ رقم ٥٢٩)، والتهذيب (٥/٣٥١ رقم ٦٠٣).

هذا وقد نص الذهبي هنا على أن مسلماً احتج بعبد الله القتباني، وهو ظاهر صنيع المزي ــ رحمه الله ــ حيث قال: «روى له مسلم حديثاً واحداً» ــ كما في الموضع السابق من التهذيب ــ، لكن نفى ذلك ابن حجر ــ رحمه الله ــ، وتعقب المزي على قوله السابق بقوله: «حديث مسلم في الشواهد، لا في الأصول»، وقال في التقريب: «أخرج له مسلم في الشواهد»، وذكر قول الحافظ هذا الشيخ أحمد شاكر في الموضع السابق، ثم تعقبه بقوله: «هكذا قال الحافظ، ولكن الحديث المشار إليه في صحيح مسلم (٢/١٣) جاء به أصلاً للحديث، ثم أتبعه بروايتين شاهدتين له، فحديثه عنده في الأصول، لا في الشواهد، يدرك ذلك من تأمل الأسانيد، وأنصف». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عبد الله القتباني.

ويشهد لبعضه ما أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٦٨٠ رقم ١٢٥) في اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات، المميلات، من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات، عاريات، مميلات، مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا، وكذا».

١٠٩٣ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«والذي بعثني بالحق لا تنقضي هذه الدنيا حتى يقع بهم الخسف، والمسخ، والقذف. . .» الحديث[1].

قلت: فيه سليمان اليمامي ضعفوه، والخبر منكر.

---

(١) من قوله: (يقع) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

١٠٩٣ ـ المستدرك (٤/٤٣٧): حدثني علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن المغيرة الهمداني، ثنا القاسم بن الحكم العرني، ثنا سليمان بن أبـي سليمان، ثنا يحيـى بن أبـي كثير، عن أبـي سلمة، عن أبـي هـريرة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «والذي بعثني بالحق لا تنقضي هذه الدنيا حتى يقع بهم الخسف، والمسخ، والقذف»، قالوا: ومتى ذلك يا نبـي الله بأبـي أنت وأمي؟ قال: «إذا رأيت النساء قد ركبن السروج، وكثرت القينات، وشهد شهادات الزور، وشرب المسلمون في آنية أهل الشرك: الـذهب والفضة، واستغنى الرجال بالرجال، والنساء بالنساء، فاستذفروا، واعتمدوا»، وقال هكذا بيده، وستر وجهه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٤/١٤٦ رقم ٣٤٠٥) من طريق القاسم بن الحكم، به نحوه مختصراً.

وابن عدي في الكامل (٣/١١٢٥) من طريق سليمان بن داود اليمامي، به نحوه.

والطبراني في الأوسط بنحوه ـ كما في المجمع (٨/١٠) ـ، قال الهيثمي: «وفيه سليمان بن داود اليمامي، وهو متروك».

وأخـرجه البيهقي في الشعب ـ كـما في كنـز العمـال (١٤/٢٨٠ رقم ٣٨٧٣٠) ـ، وذكر أن البيهقي ضعفه. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث أخرجه الحاكم وسكت عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: «سليمان هو اليمامي، ضعفوه، والخبر منكر».

وسليمان بن داود اليمامي هذا تقدم في الحديث (٩١٢) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سليمان اليمامي.

وأما النكارة التي ذكرها الذهبي فيقصد بها تفرد سليمان هذا بالحديث، حيث لم أجد من تابعه عليه بهذا السياق، والله أعلم.

١٠٩٤ ـ حديث (سعد)[١] مرفوعاً:

«إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم...» الحديث.

قلت: على شرط مسلم[٢].

---

(١) في (أ) و(ب): (سهل)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) هذه العبارة إنما هي للحاكم، حيث قال بعد أن أخرج الحديث: «هذا الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وأقرَّه الذهبي، فالظاهر أن في نسخة ابن الملقن تصحيفاً، أو تحريفاً، أو أن نظره أخطأ، فظن الحاكم للحديث تعقيباً من الذهبي، فنسبه إليه.

١٠٩٤ ـ المستدرك (٤٤١/٤) هذا الحديث، والحديث الآخر قبله أوردهما الحاكم شاهدين لحديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن بين أيديكم فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً، ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً، ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي إليها»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «كونوا أحلاس بيوتكم».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وهكذا رواه أبو بكرة الأنصاري، وسعد بن مالك، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ».

ثم ذكر حديث أبي بكرة، ثم قال:

أما حديث سعد بن مالك، فأخبرناه أحمد بن سلمان الفقيه، ثنا أبو داود، ثنا عمرو بن عون، ثنا هشيم، عن داود بن أبي هند، عن أبي عثمان النهدي، عن سعد بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إنها ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، والساعي خير من الراكب، والراكب خير من الموضع». =

. . . .

= قال الحاكم: «وهذا الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. فقد صار هذا باب كبير، ولم يخرجاه، وإنما أخرجه أبو داود أحد أئمة هذا العلم».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٨٥).

والترمذي في سننه (٦/ ٤٣٦ ــ ٤٣٨ رقم ٢٢٩٠) في الفتن، باب ما جاء أنه تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم.

كلاهما من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن عياش بن عباس، عن بكير بن عبد الله الأشج، عن بسر بن سعيد، أن سعد بن أبي وقاص قال عند فتنة عثمان بن عفان: أشهد أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي»، قال: أفرأيت إن دخل علي بيتي، وبسط يده إلي ليقتلني؟ قال: «كن كابن آدم»، وهذا لفظهما.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن، وروى بعضهم هذا الحديث عن ليث بن سعد، وزاد في هذا الإسناد رجلًا، وقد روي هذا الحديث عن سعد، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، من غير هذا الوجه».

قلت: أما ذكره لرواية الحديث من غير هذا الوجه فلعله يقصد بها طريق أبي عثمان النهدي التي أخرجها الحاكم.

وأما قوله: «روى بعضهم هذا الحديث عن ليث بن سعد، وزاد في هذا الإسناد رجلًا»، فلم أجد هذه الرواية التي عن الليث بزيادة الرجل، وتطرق الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف»، وكذا الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٣/ ٢٨ ــ ٢٩) لهذا الاختلاف، ولم يذكرا من أخرج هذه الرواية عن الليث. وإنما أخرج الحديث أبو داود في سننه (٤/ ٤٥٦ رقم ٤٢٥٧) في الفتن، باب في النهي والسعي في الفتنة من =

. . . .

= طريق مفضل، عن عياش، عن بكير، عن بسر بن سعيد، عن حسين بن عبد الرحمن الأشجعي أنه سمع سعد بن أبي وقاص، فذكره بزيادة حسين بين بسر، وسعد.

وقد أخرج الإمام أحمد الحديث (١/١٦٨ ـ ١٦٩) من طريق ابن لهيعة، ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج، أنه سمع عبد الرحمن بن حسين يحدث أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، ويكون الماشي فيها خيراً من الساعي»، وقال: وأراه قال: «والمضطجع فيها خير من القاعد».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأقره الذهبي، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو عثمان النهدي تقدم في الحديث (٨٧٢) أنه: ثقة ثبت عابد مخضرم، من رجال الجماعة.

وداود بن أبي هند القُشيري، مولاهم، البصري ثقة متقن، كان يهم بآخره، روى له مسلم. / الجرح والتعديل (٣/٤١١ ـ ٤١٢ رقم ١٨٨١)، والتقريب (١/٢٣٥ رقم ٤٥)، التهذيب (٣/٢٠٤ رقم ٣٨٨).

وهُشَيم ـ بالتصغير ـ ابن بشير بن القاسم بن دينار السلمي تقدم في الحديث (٤٩٩) أنه ثقة ثبت روى له الجماعة، لكنه كثير التدليس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

وعمرو بن عون تقدم في الحديث (٩٩٢) أنه ثقة ثبت من رجال الجماعة.

وأبو داود هو السجستاني صاحب السنن ثقة حافظ من كبار العلماء تقدمت ترجمته في الحديث (١٠٣٣).

وشيخ الحاكم أحمد بن سلمان الفقيه النجاد تقدم في الحديث (٨٠٨) أنه: صدوق. =

. . . .

= هذا وفي سند الحديث اختلاف أشار إليه الترمذي.

وكما تقدم فقد تطرق الحافظ ابن حجر، والشيخ أحمد شاكر لهذا الاختلاف.

أما ابن حجر فعبارته في «النكت الظراف» (٣/٢٧٩ ـ ٢٨٠)، ولا تخلو العبارة من شيء من التصحيف أثبته المحقق كما هو، وأشار لذلك، وهذا نص كلام الحافظ هناك: حديث «إنها ستكون فتنة...» الحديث. في الفتن (٢٩)، عن قتيبة، عن الليث، عن عياش، عن بكير، عن بسر بن سعيد، عنه، به...، إلى أن قال: وروى بعضهم هذا عن الليث، وزاد في الإسناد رجلاً.

وكتب على الهامش: الرجل حسين الأشجعي. قلت (القائل ابن حجر): وقد ذكره عن قريب (يعني المزي)، فقال: حسين، ويقال: حسيل، وذكر الحديث من عند (الفتن ٢:٢)، وفيه زيادة: حسين بن عبد الرحمن الأشجعي، بين بسر، وسعد، لكنه من رواية مفضل بن فضالة، عن عياش به. وعسى (كذا في النص) أن تفسير من أبهم ت: أنه زاد (بعض من روى): عن الليث، فأنه لو زاد (بعض من روى) ذلك (عليه) لقال: زاد على الليث، فهو قال: (يعني الترمذي): زاد عنه. انتهى.

وقد أخرجه أحمد (ج ١، ص ١٨٥)، وأبو خيثمة، في مسنديهما، عن قتيبة، به.

وأخرجه أحمد (ج ١، ص ١٦٨) من طريق ابن لهيعة، عن عياش، (و) زاد الرجل، لكنه قال: عبد الرحمن بن حسين، فقلبه. اهـ.

وقال الشيخ أحمد شاكر بعد أن ذكر رواية الترمذي: وزيادة الرجل التي يشير إليها الترمذي: هي ما في رواية أبي داود (٤:١٦١)، من طريق المفضل، عن عياش، عن بكير، عن بسر بن سعيد، عن حسين بن عبد الرحمن الأشجعي، أنه سمع سعد بن أبي وقاص. =

. . . .

= وبسر بن سعيد: تابعي ثقة، ثبت سماعه من سعد، وكان يجالسه ـ كما في التاريخ الكبير (١/٢/١٢٣ ـ ١٢٤) ـ، فالظاهر عندي أن الإسنادين صحيحان، وأن عبد الرحمن بن حسين، وبسر بن سعيد سمعاه من سعد، وسمعه منهما بكير بن الأشج، ويحتمل أن يكون في رواية أبي داود شيء من الوهم، ويكون صوابها: عن بكير، عن بسر بن سعيد، وحسين بن عبد الرحمن. اهـ.

وأما سند الحديث عند الإمام أحمد والترمذي، فبيان حال رجاله كالتالي:

بُسْر بن سعيد المدني العابد ثقة جليل روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٤٢٣ رقم ١٦٨٠)، والتهذيب (١/٤٣٧ رقم ٨٠٤)، والتقريب (١/٩٧ رقم ٣٥).

وبُكَيْر بن عبد الله الأشج، مولى بني مخزوم ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٤٠٣ رقم ١٥٨٥)، والتهذيب (١/٤٩١ رقم ٩٠٨)، والتقريب (١/١٠٨ رقم ١٣٧).

وعياش بن عباس القتباني تقدم في الحديث (١٠٢٥) أنه: ثقة.

والليث بن سعد في الحديث (٤٨٩) أنه: إمام مشهور ثقة ثبت فقيه.

وقتيبة بن سعيد تقدم في الحديث (٦٧٨) أنه: ثقة ثبت.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم، رجاله رجال مسلم إلى طبقة شيوخه، لكن في سنده هشيم وهو مدلس من الثالثة كما تقدم، وقد عنعن، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله، وقد صح الحديث من الطريق التي أخرجها الإمام أحمد، والترمذي، كلاهما من طريق قتيبة، عن الليث، عن عياش، عن بكير، عن بسر بن سعيد، عن سعد، به، والله أعلم.

١٠٩٥ ــ حديث أنس مرفوعاً:

«لا مهدي إلا عيسى[١] ابن مريم».

قلت: فيه يحيى بن السكن ضعفه صالح جزرة[٢].

---

(١) قوله: (عيسى) ليس في (ب).

(٢) في (أ): (صالح بن جزرة)، والعبارة في الميزان (٤/ ٣٨٠).

١٠٩٥ ــ هذا الحديث سقط من المستدرك المطبوع، وهو في التلخيص (٤/ ٤٤١)، وسأثبته من المستدرك المخطوط.

وقد ساق الحاكم في المستدرك (٤/ ٤٤١) الحديث من طريق الشافعي، أنبأ محمد بن خالد الجَنَدي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدين إلا إدباراً، ولا الناس إلا شحّاً، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، ولا مهدي إلا عيسى ابن مريم».

قال الحاكم ــ كما في المخطوط، ونحوه التلخيص المطبوع ــ : «هذا حديث يعد في أفراد الشافعي ــ رضي الله عنه ــ ، وليس كذلك، فقد حدث به غيره»، ثم قال:

حدثني أبو أحمد عبد الرحمن بن عبد الله بن يزداد الرازي المذكر ببخارى من أصل كتابه العتيق، ثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المهدي، بمصر، حدثني أبو سعيد المفضل بن محمد الجندي، ثنا صامت بن معاذ، ثنا يحيى بن السكن، ثنا محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الناس إلا شحًّا، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، ولا مهدي إلا عيسى ابن مريم».

قلت: كذا في المخطوط، عن الحسن، عن النبي ــ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ـ ، مرسلاً، وظاهر صنيع الذهبي في التلخيص أنه ليس بمرسل، لأنه عطف على حديث الشافعي الموصول، فقال: «. . . ثنا يحيى بن السكن، ثنا محمد بن خالد الجندي، فذكره». اهـ.

قال الحاكم عقب الحديث: «قال صامت بن معاذ: عدلت إلى الجَنَد مسيرة يومين من صنعاء، فدخلت على محدث لهم، فطلبت هذا الحديث، فوجدته (في المخطوط: فوجده) عنده، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن أبي عياش، عن الحسن، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، مثله. وقد روى بعضهم هذا المتن، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ .

قال: أما حديث عبد العزيز، عن أنس بن مالك، فحدثناه. . .»، فذكره كما في المطبوع.

تخـريجـه:

الحديث له عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

● **الأولى:** يرويها الحسن البصري.

● **الثانية:** يرويها عبد العزيز بن صهيب.

أما الطريق الأولى: التي يرويها الحسن بن البصري، فأخرجها الحاكم هنا من طريقين:

(أ) الطريق التي يرويها يحيى بن السكن، عن محمد بن خالد الجَنَدي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، فذكره مرسلاً، كذا في المستدرك المخطوط.

والظاهر أن الصواب وصله، لأن البيهقي رواه من طريق الحاكم في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠) موصولاً.

وكذا أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٢/٦٩ ـ ٧٠ رقم ٩٠٠) من =

. . . .

= طريق أبي سعيد المفضل بن محمد الجندي، عن صامت بن معاذ، عن زيد بن السكن (وهو يحيى بن السكن كما سيأتي في دراسة الإسناد)، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره.

(ب) الطريق التي اشتهر بها هذا الحديث، ويرويها الشافعي، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

والحديث من هذه الطريق أخرجه الحاكم، وتقدم ذكره آنفاً.

ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق (ص ٢٩٦ ــ ٢٩٨).

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢/٣٤٠ ــ ٣٤١ رقم ٤٠٣٩) في الفتن، باب شدة الزمان.

وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/١٨٨).

وأبو نعيم في الحلية (٩/١٦١).

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٦٨ ــ ٦٩ رقم ٨٩٨ و ٨٩٩).

والخطيب في تاريخه (٤/٢٢٠ ــ ٢٢١).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٣/٣٧٩ ــ ٣٨٠ رقم ١٤٤٧).

وأخرجه المزي في تهذيب الكمال (٣/١١٩٣).

والذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/٥٢٧ ــ ٥٢٨).

والسبكي في طبقات الشافعية (٢/١٧٢).

جميعهم من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن الشافعي، به، عدا رواية ابن عبد البر ــ رحمه الله ــ، فإنها من طريق الطحاوي، عن المزني، عن الشافعي، به. =

. . . .

= والحديث أخرجه أيضاً أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»، والسِّلَفي في الطيوريات ـ كما في الضعيفة للألباني (١/١٠٣) ـ.

وأخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (ل ٢٣ أ)، باب ما جاء في خروج المهدي ـ كما في حاشية «عقد الدرر في أخبار المنتظر» (ص ٦١) ـ، وهذا الحديث ليس ضمن ما طبع من كتاب «البعث والنشور»، وكله بسبب العجلة في إخراج تراث المسلمين بهذه الصورة التي لا تبرأ بها ذمة طالب العلم القائم على إخراج الكتاب.

وأما الطريق الثانية: التي يرويها عبد العزيز بن صهيب فأخرجها الحاكم عقب هذه الرواية، وليس فيها: «لا مهدي إلا عيسى ابن مريم».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم لا لاستدراكه على الشيخين: وإنما لبيان علته، وسيأتي نقل كلامه، وأعل الذهبي هذه الطريق بقوله: «يحيى بن السكن ضعفه صالح جزرة».

ويحيى بن السكن هذا ضعفه صالح جزرة كما قال الذهبي، وضعفه كذلك الدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال عنه الذهبي: ليس بالقوي. / ثقات ابن حبان (٩/٢٥٣)، والميزان (٤/٣٨٠ رقم ٩٥٢٥)، واللسان (١/٢٨ رقم ٤٢)، و(٦/٢٥٩ رقم ٩١١).

قلت: وقد يقال ليحيى هذا: (زيد) ـ كما في التهذيب (٩/١٤٣)، وطبقات الشافعية (٢/١٧٣) ـ.

وللحديث علة أخرى، وهي أن الراوي للحديث عن يحيى بن السكن هو صامت بن معاذ، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «يهم ويغرب». / اللسان (٣/١٧٨ رقم ٧٢٣)، وذكر له الحافظ ابن حجر في الموضع السابق حديثاً يرويه عن المثنى بن الصباح، ثم قال: «وهذا باطل بلا ريب، فإن كان صامت حفظه فهو من تخليط المثنى، والذي أظنه انه من أوهام صامت، والله أعلم، ثم تبين لي أنه صحفه...». =

. . . .

= وأما الطريق الأخرى التي رواها الشافعي، فقد أُعِلّت بالآتي:

١ ـ تدليس الحسن البصري.

٢ ـ الانقطاع بين الحسن، وأبان بن صالح.

٣ ـ جهالة محمد بن خالد الجندي الذي عليه مدار الحديث.

٤ ـ تفرد يونس بن عبد الأعلى بالحديث عن الشافعي، وتدليسه للحديث.

٥ ـ الاختلاف في سند الحديث.

وفيما يلي بيان هذه العلل، ومناقشتها:

١ ـ تدليس الحسن البصري:

أعل الشيخ ناصرالدين الألباني الحديث بهذه العلة، في سلسلته الضعيفة (١/١٠٣)، ولم أجد من أعله سواه بها ـ برغم كثرة من تكلم في الحديث ـ.

والحسن البصري ـ رحمه الله ـ وصف بالتدليس، لكن تحمل الأئمة تدليسه، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وتقدم ذلك في الحديث (٧٠٩).

وعليه فينبغي توجيه الكلام إلى علل سوى هذه، وهي التي تكلم عنها بعض العلماء، ومنها:

٢ ـ الانقطاع بين أبان بن صالح، والحسن البصري.

قال الذهبي في الميزان (٣/٥٣٥): «وأبان بن صالح صدوق، وما علمت به بأساً، لكن قيل: إنه لم يسمع من الحسن، ذكره ابن الصلاح في أماليه». اهـ.

قلت: أما الحافظ المزي في تهذيب الكمال (١/٤٧) فذكر أنه روى عن =

الحسن، ولم يتعقبه الحافظ ابن حجر بشيء في التهذيب (١/٩٤ ـ ٩٥)، فالله أعلم.

٣ ـ جهالة محمد بن خالد الجَنَدي الذي عليه مدار الحديث.

قال الحاكم عن محمد بن خالد هذا: «مجهول»، وتبعه عليه البيهقي ـ كما سيأتي ـ.

وقال الآبري: محمد بن خالد غير معروف عند أهل الصناعة من أهل النقل.

وقال ابن الصلاح: محمد بن خالد شيخ مجهول، فتعقبه الذهبي بقوله: «قد وثقه يحيى بن معين، والله أعلم، وروى عنه ثلاثة رجال سوى الشافعي».

وانتقد ابن عبد البر حديثاً من طريق الجندي هذا، يرويه عن المثنى بن الصباح، فقال: محمد بن خالد، والمثنى بن الصباح متروكان.

وذكره الأزدي في الضعفاء، وقال: منكر الحديث. / انظر العلل المتناهية (٢/٣٨٠)، والميزان (٣/٥٣٥)، وطبقات الشافعية (٢/١٧٣)، والتهذيب (٩/١٤٣ ـ ١٤٥).

وقال الحافظ ابن كثير في النهاية (١/٣٢) عن الحديث: «إنه حديث مشهور بمحمد بن خالد الجندي، الصنعاني، المؤذن، شيخ الشافعي، وروى عنه غير واحد أيضاً، وليس هو بمجهول كما زعمه الحاكم، بل قد روي عن ابن معين أنه وثقه»، وسيأتي ذكر بقية كلام ابن كثير.

وكأن الحافظ ابن حجر لم يلتفت إلى توثيق يحيى بن معين للرجل، ولا إلى تضعيف ابن عبد البر وغيره، فقال في التقريب (٢/١٥٧ رقم ١٧٦): «مجهول»، وهو الذي تميل إليه، النفس.

٤ ـ تفرد يونس بن عبد الأعلى بالحديث عن الشافعي وتدليسه للحديث.

. . . .

= وقد أعل الذهبي ــ رحمه الله ــ الحديث بهذه العلة، فقال في الموضع السابق من الميزان في ترجمة الجندي: (قلت: حديثه: لا مهدي إلا عيسى ابن مريم»، وهو خبر منكر أخرجه ابن ماجه، ووقع لنا موافقة من حديث يونس بن عبد الأعلى، وهو ثقة، تفرد به عن الشافعي، فقال في روايتنا: (عن)، هكذا بلفظ: (عن الشافعي). وقال في جزء عتيق بمرة عندي من حديث يونس بن عبد الأعلى، قال: حُدّثت عن الشافعي، فهو على هذا منقطع، على أن جماعة رووه عن يونس، قال: حدثنا الشافعي، والصحيح أنه لم يسمعه منه). اهـ. وقال ــ أي الذهبي ــ في تذكرة الحفاظ (٢/٥٢٧) في ترجمة يونس: «له حديث منكر عن الشافعي»، ثم ذكره.

وقال ابن السبكي في طبقات الشافعية (٢/١٧١): (لم يتكلم أحد في يونس، ولا نقموا عليه إلا تفرده عن الشافعي بالحديث الذي في متنه: «ولا مهدي إلا عيسى ابن مريم»، فإنه لم يروه عن الشافعي غيره، ولكن ذلك غير قادح، فالرجل ثقة ثبت.

وكان شيخنا الذهبي ــ رحمه الله ــ يُنَبِّه على فائدة، وهي أن حديثه المذكور عن الشافعي إنما قال فيه: حُدّثت عن الشافعي، ولم يقل: حدثني الشافعي، قال: هكذا هو موجود في كتاب يونس، رواية أبي طاهر أحمد بن محمد المديني، عنه. ورواه جماعة عنه، عن الشافعي، فكان دلّسه بلفظه: (عن)، وأسقط ذكر من حدثه به عن الشافعي، فالله أعلم. هذا كلام شيخنا ــ رحمه الله تعالى ــ. (قال ابن السبكي):

وأنا أقول: قد صرح الرواة عن يونس بأنه قال: حدثنا الشافعي، ثم ذكره من طرق عن يونس، وفيها تصريحه بالحديث، ثم قال: «وقيل: إن الشافعي تفرد به، عن محمد بن خالد الجندي، وليس كذلك، إذ قد تابعه عليه زيد بن السكن، وعلي بن الزيد اللَّحَجِيّ، فروياه عن محمد بن خالد. =

. . . .

= وتكلم جماعة في هذا الحديث، والصحيح فيه أن الجندي تفرد به». اهـ.

قلت: وقد تكلم بعضهم في يونس بسبب هذا الحديث كما أشار لذلك ابن السبكي آنفاً. فقد روى الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ كما في تهذيب الكمال المزي (١١٩٤/٣) ـ، عن أحمد بن محمد بن رشدين، قال: حدثني أبو الحسن علي بن عبيد الله الواسطي، قال: رأيت محمد بن إدريس الشافعي في المنام، فسمعته يقول: كذب عليّ يونس في حديث الجندي، حديث الحسن، عن أنس، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلَّم ـ في المهدي، قال الشافعي: ما هذا من حديثي، ولا حدثت به، كذب علي يونس. اهـ. وذكر هذه القصة الحافظ ابن كثير في النهاية (٣٢/١)، فتعقبها بقوله: (قلت: يونس بن عبد الأعلى الصدفي من الثقات، لا يطعن فيه بمجرد منام). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (١٦٧/٢ ـ ١٦٨): «والحديث الذي فيه: «لا مهدي فيه إلا عيسى ابن مريم» رواه ابن ماجه، وهو حديث ضعيف، رواه عن يونس بن عبد الأعلى، وروي عنه أنه قال عن حديث الشافعي، وفي الخلعيات، وغيرها: حدثنا يونس، عن الشافعي، ولم يقل: حدثنا الشافعي، ثم قال عن حديث محمد بن خالد الجندي: وهذا تدليس يدل على توهين الحديث، ومن الناس من يقول إن الشافعي لم يروه». اهـ.

قلت: الحديث لا شك في أن يونس بن عبد الأعلى سمعه من الشافعي، فقد رواه عنه جمع من الرواة، وبعضهم من الأئمة، وقالوا: حدثنا، وذكر جملة منهم ابن السبكي في الطبقات، وهناك أمر آخر، وهو: أن رواية ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ للحديث من طريق الطحاوي، قال: حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعي، فذكره، وهذا يدل على أن يونس بن عبد الأعلى قد توبع على الحديث، إلا أن يكون في رواية ابن عبد البر علة خفيت عليّ، وهذا ما أخشاه، لأن مثل هذه المتابعة يبعد أن تخفى على الأئمة مثل الذهبي، وابن حجر، وغيرهما، ومن فوائدها الذب عن يونس بما ألصق =

. . . .

= به من تهم لروايته هذا الحديث، وحبذا لو قُدِّر لي الاطلاع على مخطوط «جامع بيان العلم» للتأكد من سلامة الرواية من التصحيف، خاصة وان إحدى طرق الحديث عند السبكي من طريق الطحاوي، حدثنا يونس بن عبد الأعلى، فالله أعلم.

٥ ـ أما العلة الخامسة فإنها مبنيّة على ما سبق نقله عن الحاكم، وروايته لقصة صامت بن معاذ، وقوله: «عدلت إلى الجَنْد ـ مسيرة يومين من صنعاء ـ فدخلت على محدث لهم، فطلبت هذا الحديث، فوجدته عنده، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن أبـي عياش، عن الحسن، عن النبـي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، مثله».

وعلق البيهقي على هذه القضية بقوله: «فرجع الحديث إلى رواية محمد بن خالد الجندي، وهو مجهول، عن أبان بن أبـي عياش، وهو متروك، عن الحسن، عن النبـي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وهو منقطع، والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصح البتّة إسناداً». اهـ. من العلل المتناهية (٢/ ٣٨٠)، والتهذيب (٩/ ١٤٤)، والسياق من التهذيب.

وقال الذهبـي في الميزان (٣/ ٥٣٦) بعد أن ذكر رواية صامت بن معاذ: «قلت: فانكشف ووهى».

لكن الذي يظهر أن البيهقي تراجع عن كلامه السابق، وهذا هو الإنصاف، فإنه قال في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ٣٠٠) بعد أن ذكر قصة صامت هذه: «فإن كانت الرواية عن محمد بن خالد صحيحة، وقد رواه مرة أخرى بخلافها، كان هذا تخليطاً من جهته بروايته مرة هكذا، ومرة هكذا، إلا أن في صحتها عنه نظراً؛ فإنه عن محدث مجهول». اهـ.

قلت: ويعني بالمحدث المجهول الرجل المبهم الذي قال عنه صامت: «فدخلت على محدث لهم»، ولم يذكر اسمه، وبالإضافة لذلك فالقصة من طريق صامت بن معاذ، وتقدم الكلام عنه آنفاً وأنه «يهم ويغرب»، وعليه =

. . . .

= فلا يعل الحديث بهذه الحادثة التي لم تثبت، لكن يعل بأمور أخرى كما سيأتي.

وقد قدح العلماء في هذا الحديث، واستنكروا جملة من متنه، وهي قوله: «لا مهدي إلا عيسى بن مريم»، حتى إن بعضهم حكم عليه بالوضع، وهذه بعض عبارات من تكلم عن هذا الحديث:

فمنهم: الإمام النسائي صاحب السنن، قال: «هذا حديث منكر». / العلل المتناهية (٢/٣٨٠)، ومنهم أبو عبد الله الحاكم، حيث قال عقب هذا الحديث: «فذكرت ما انتهى إلى من علة هذا الحديث تعجباً، لا محتجاً به في المستدرك على الشيخين ــ رضي الله عنهما ــ ، فإن أولى من هذا الحديث ذكره في هذا الموضع: حديث سفيان الثوري، وشعبة، وزائدة، وغيرهم من أئمة المسلمين، عن عاصم بن بهدلة، عن زِرّ بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه قال: لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما كانت ملئت جوراً وظلماً». اهـ.

وقال أبو الحسن محمد بن الحسين الآبري الحافظ في «مناقب الشافعي»: «قد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، يعني في المهدي، وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنه يَخْرج عيسى ابن مريم، فيساعده على قتل الدجال بباب لُدّ بأرض فلسطين، وأنه يؤم هذه الأمة، وعيسى صلوات الله عليه يصلي خلفه، في طول من قصته وأمره، ومحمد بن خالد الجندي، وإن كان يذكر عن يحيى بن معين ما ذكرته (يعني من توثيقه)، فإنه غير معروف عند أهل الصناعة من أهل العلم والنقل». اهـ. من تهذيب الكمال (٣/١١٩٤).

وحكم الصنعاني على الحديث بالوضع في «الدر الملتقط» (ص ٣٤ رقم =

= ٤٤)، وتبعه عليه الهندي في «تذكرة الموضوعات» (ص ٢٢٣)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٥١٠ ـ ٥١١ رقم ١٢٧).
وقال الحافظ ابن كثير في النهاية (٣٢/١): (وهذا الحديث فيما يظهر بادي الرأي، مخالف للأحاديث التي أوردناها في إثبات مهديّ غير عيسى ابن مريم، إما قبل نزوله كما هو الأظهر والله أعلم، وإما بعده، وعند التأمل لا يتنافيان، بل يكون المراد من ذلك: أن المهدي حقّ المهديّ هو عيسى ابن مريم، ولا ينفي ذلك أن يكون غيره مهدياً أيضاً، والله أعلم). اهـ.
أقول: وتَقَصّي كلام الأئمة عن الحديث يطول، ولم أجد من حكم عليه بالصحة، أو الحسن، وجميع كلامهم منصبّ على إعلال الحديث بهذه الجملة منه: «لا مهدي إلا عيسى»، ومن أراد الاستفاضة، فعليه بمراجعة:
المستدرك (٤٤١/٤ ـ ٤٤٢)، والعلل المتناهية (٣٧٩/٢ ـ ٣٨٠)، والتذكرة للقرطبي (٧٢٢/٢ ـ ٧٢٣)، وعقد الدر في أخبار المنتظر للسلمي (ص ٦٠ ـ ٦٤)، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٦٧/٢ ـ ١٦٨)، والمنار المنيف لتلميذه ابن القيم (ص ١٤١ ـ ١٤٣)، والميزان للذهبي (٥٣٥/٣ ـ ٥٣٦)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (١٧١/٢ ـ ١٧٣)، والنهاية لابن كثير (٣٢/١)، وتهذيب الكمال للمزي (١١٩٣/٣ ـ ١١٩٤)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (١٤٣/٩ ـ ١٤٥)، و«العرف الوردي» للسيوطي مع الحاوي للفتاوي له (٨٥/٢)، و«لوامع الأنوار البهية» (٨٤/٢)، والسلسلة الضعيفة للألباني (١٠٣/١ ـ ١٠٥)، حيث قال عنه: «منكر».

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم عن حال محمد بن خالد الجندي، ونكارة متنه كما قال النسائي، وغيره من العلماء المتقدم ذكرهم، والله أعلم.

١٠٩٦ـ حديث رافع بن بشر السلمي، عن أبيه:

أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال[١]: «تخرج نار...» الحديث[٢].

قلت: رافع مجهول.

---

(١) قوله: (أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال) ليس في (ب)، وفيه: (مرفوعاً).

(٢) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

١٠٩٦ ــ المستدرك (٤/٤٤٢ ــ ٤٤٣) هذا الحديث ذكره الحاكم شاهداً لحديث أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ قال: كنا مع النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في سفر، فلما رجعنا تعجل الناس، فدخلوا المدينة، فسأل عنهم النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، فأخبر أنهم تعجلوا إلى المدينة، فقال: «يوشك أن يدعوها أحسن ما كانت، ليت شعري، متى تخرج نار من جبل الوراق فتضيء لها أعناق البخت ببصري، سروجاً كضوء النهار».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وشاهده حديث رافع السلمي الذي»: أخبرناه أحمد بن كامل القاضي، ثنا محمد بن سعد بن الحسن العوفي، ثنا عثمان بن عمر بن فارس، أنبأ عبد الحميد بن جعفر، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ــ رضي الله عنهم ــ ، عن رافع بن بشر السلمي، عن أبيه، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، قال: «تخرج نار من حبس سيل تسير بسير بطيئة، تكمن بالليل، وتسير بالنهار، تغدو، وتروح، يقال: غدت النار أيها الناس فاغدوا، قالت النار أيها الناس فقيلوا، راحت النار أيها الناس فروحوا، من أدركته أكلته».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤٤٣). =

= ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (١/ ٢٢٠ ــ ٢٢١).

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/ ٢٣٣ ــ ٢٣٤ رقم ٩٣٤).

ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (ص ٤٦٧ رقم ١٨٩٢).

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ٣٠ رقم ١٢٢٩).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ٩٦ أ).

جميعهم من طريق عبد الحميد بن جعفر، به نحوه، وجميعهم قالوا: «تسير سير بطيئة الإبل»، وهذا أوضح معنى من سياق الحاكم.

قال الهيثمي في المجمع (٨/ ١٢): «رواه أحمد، والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير رافع، وهو ثقة».

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث المتقدم ذكره، فتعقبه الذهبي بقوله: «رافع مجهول». ورافع هذا هو ابن بشر، ويقال: بشير، السلمي، ذكره ابن حبان في ثقاته، وروى عنه ابنه بشير، وأبو جعفر الباقر، فهو مجهول الحال. / ثقات ابن حبان (٤/ ٢٣٦)، وتعجيل المنفعة (ص ٨٥ رقم ٣٠٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال رافع بن بشر السلمي.

وأما خروج النار التي تضيء أعناق الإبل ببصرى فثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى».

أخرجه البخاري في صحيحه (١٣/ ٧٨ رقم ٧١١٨) في الفتن، باب خروج النار. =

. . . .

= ومسلم (٤/٢٢٢٧ ـ ٢٢٢٨ رقم ٤٢) في الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز.

واللفظ لهما.

وقد وقع ما أخبر به ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة، حتى شاهد أهل بصرى أعناق الإبل في ضوء هذه النار التي ظهرت من أرض الحجاز، في المدينة النبوية، وهي تُسيل الصخر حتى يصير كالرصاص المذاب، ثم يصير مثل الفحم الأسود، وكان الناس يسيرون على ضوئها بالليل إلى تيماء، واستمرت على ذلك شهراً، إلى غير ذلك من أخبار هذه النار التي تجدها مفصلة في التذكرة للقرطبي (٢/٧٤٥ ـ ٧٤٦)، والبداية لابن كثير (١٣/١٨٧ ـ ١٩٣).

١٠٩٧ـ حديث عاصم الأنصاري مرفوعاً:

«يوشك أن (تخرج)[١] من حبس سيل (نار)[٢] تضيء لأعناق الإبل ببصري»[٣].

قال: صحيح.

قلت: منكر؛ فيه إبراهيم بن إسماعيل أبو مُجمع ضعيف، وإسماعيل بن أبي (أويس)[٤] متكلم فيه.

---

(١) في (أ): (يخرج)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (أ)، و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (من حبس) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ): (يونس)، وليست في (ب)، لأنه اكتفى بقوله: (قلت: منكر)، ولم يذكر بقية التعقيب، وقوله: (أويس) كذا في المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

١٠٩٧ ـ المستدرك (٤٤٣/٤) قال الحاكم عقب الحديث السابق: «وقد رَوَى عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في ذكر أشراط الساعة خروج النار من أرض الحجاز: عاصم بن عدي الأنصاري، وأبو هريرة، وأبو ذر الغفاري، وقد تقدم ذكره. أما حديث عاصم بن عدي»: فحدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثنا عباية بن بكر بن أبي ليلى المزني، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، قال: حدثني أبو البداح بن عاصم الأنصاري، عن أبيه، أنه قال: سألَنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حدثان ما قدم، فقال: «أين حبس سيل؟» قلنا: لا ندري، فمر بي رجل من بني سليم، فقلت: من أين جئت؟ قال: من حبس سيل، فدعوت بنعلي، فانحدرت إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقلت: يا رسول الله، سألتنا عن حبس سيل، وإنه لم يكن لنا به علم، وإنه مر بي هذا الرجل، =

. . . .

= فسألته، فزعم أن به أهله، فسأله رسول الله ـ صلَّى الله عليـه وآله وسلَّم ـ ، فقال: «أين أهلك؟» قال: بحبس سيل، فقال: «أخّر أهلك، فإنه يوشك أن تخرج منه نار تضيء أعناق الإبل ببصرى».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/١٧٣ رقم ٤٥٨) من طريق إسماعيل بن أبـي أويس، به نحوه، وفي السند عنده سَقْط، وأظنه من الطباعة.

قال الهيثمي في المجمع (٨/١٣): «فيه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقولـه: «منكر، وإبـراهيم ضعيف، وإسماعيل متكلم فيه». وإبراهيم هذا هو ابن إسماعيل بن مُجمـع ـ بـوزن اسم الفـاعـل ـ الأنصـاري، أبـو إسحـاق، المـدني، وهو ضعيف. / الكامـل (١/٢٣٣ ـ ٢٣٤)، والتقريب (١/٣٢ رقم ١٧٠)، والتهذيب (١/١٠٥ ـ ١٠٦ رقم ١٨٣).

وإسماعيل بن أبـي أويس تقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق: إلا أنه أخطأ في أحاديث من حفظه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، والكلام عن حفظ إسماعيل بن أبـي أويس.

وأما قول الذهبي ـ رحمه الله ـ عن الحديث: «منكر»، فلعله يقصد به تفرد من تقدم من الرواة بهذا السياق للحديث، وإلا فإن إخباره ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بخروج النار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصـرى ثابت في الصحيحـين، وتقدم تخريجه في الحـديث السابق، والله أعلم.

١٠٩٨ ــ حديث معاذ بن أنس مرفوعاً:

«لا تـزال الأمة عـلى شريعـة ما لم يـظهـر فيهم ثـلاث: ما لم يقبض منهم العلم. . .» الحديث[١].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: منكر، وفيه (زَبَّان)[٢] بن فائد، (ولم)[٣] يخرجا له.

---

(١) من قوله: (ما لم يظهر) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٢) في (أ) و(ب): (زياد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٣) ليست في (أ).

١٠٩٨ ــ المستدرك (٤/٤٤٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني يحيى بن أيوب، عن زبان بن فائد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «لا تزال الأمة على شريعة ما لم تظهر فيهم ثلاث: ما لم يقبض منهم العلم، ويكثر فيهم ولد الخبث، ويظهر فيهم السقارون»، قالوا: وما السقارون يا رسول الله؟ قال: «بشر يكونون في آخر الزمان تكون تحيتهم بينهم إذا تلاقوا: التلاعن».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣/٤٣٩).

والطبراني في الكبير (٢٠/١٩٥ رقم ٤٣٩).

كلاهما من طريق زبان بن فائد، به نحوه، إلا أن عندهما: (ولد الحنث)، بالنون، و: (الصقارون)، بالصاد. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «منكر، وزبان لم يخرجا له».

وزَبَّان هذا هو ابن فائد ـ بالفاء ـ، البصري، أبو جُوَيْن ـ بالجيم مصغراً ـ، المصري، وهو ضعيف الحديث مع صلاحه، وعبادته، ولم يخرج له الشيخان في صحيحهما شيئاً. / الجرح والتعديل (٣/٦١٦ رقم ٢٧٨٨)، والتقريب (١/٢٥٧ رقم ١٠)، والتهذيب (٣/٣٠٨ رقم ٥٧٤).

قلت: ومع ضعف زبان، فقد تفرد بالحديث، وهذا الذي دعى الذهبي إلى الحكم عليه بالنكارة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف زبان بن فائد، ومتنه منكر كما قال الذهبي لتفرد زبان به، حيث لم أجد من تابعه عليه، والله أعلم.

١٠٩٩ ـ حديث أبـي سعيد مرفوعاً:

«تكـثر الصواعق عنـد اقتراب السـاعة، فيصبـح القوم، فيقولون: من صعق البـارحة؟ فيقـولون: صعق فـلان، وفلان»[١].

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه عمارة المعْوَلي[٢]، وهو ثقة لم يخرجوا له[٣].

---

(١) من قوله (عند اقتراب) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ): (المغولي) ـ بالغين ـ، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه ومصادر الترجمة.

(٣) في (ب): (قلت: عمارة ثقة لم يخرجوا له)، وهذه عبارة التلخيص، والمراد بقوله: «لم يخرجوا له» يعني أصحاب الكتب الستـة، وهو كذلك حيث لم يترجم له في رجال الكتب الستة.

١٠٩٩ ـ المستدرك (٤٤٤/٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ومحمد بن أحمد بن بالويـه، قالا: ثنـا موسى بن الحسن بن عبـاد، ثنا محمـد بن مصعب القرقساني، ثنا عمارة المعولي، عن أبـي نضرة، عن أبـي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٦٤/٣ ـ ٦٥) من طريق محمـد بن مصعب، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٨): «رواه أحمد، عن محمد بن مصعب، وهو ضعيف».

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عمارة ثقة لم يخرجوا له»، ولم يعلَّ الحديث بمحمد بن مصعب القرقساني الراوي للحديث عن عمارة، مع أنه أعل الحديث رقم (٦١٤) به، فقد قال الحاكم عن الحديث هناك: «على شرط البخاري ومسلم»، فتعقبه الذهبي بقوله: بل منقطع ضعيف، فإن شداداً لم يدرك أم الفضل، ومحمد بن مصعب ضعيف».

ومحمد بن مصعب القرقساني تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الغلط.

وأما عمارة بن مهران العابد، أبو سعيد المَعْوَلي، البصري، فإنه: ثقة، وثقه ابن معين، وابن حبان، وقال أبو حاتم: شيخ. اهـ. من الجرح والتعديل (٣٦٩/٦ رقم ٢٠٣٥)، والثقات لابن حبان (٢٦٢/٧)، ولم يذكره الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة.

وأما نسبته فاختلف في ضبطها، هل هي بكسر الميم، أو فتحها، ورجح السمعاني في الأنساب (٣٥٨/١٢ ـ ٣٥٩)، أنها بفتح الميم، وسكون العين المهملة، وفتح الواو، وفي آخرها اللام، نسبة إلى معولة، بطن من الأزد، وتبعه على ذلك الذهبي في «المشتبه» (ص ٦٠٦)، وخالفه ابن الأثير في «اللباب» (٢٣٨/٣) فرجح أن الصواب: بكسر الميم، وفتح الواو.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حفظ محمد بن مصعب.

وأما عمارة المعولي فإنه لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة، وهو ثقة كما تقدم، والله أعلم.

١١٠٠ ـ و ١١٠١ ـ حديث خارجة بن الصلت البُرْجُمي، قال:

دخلت مع عبد الله يوماً المسجد، فإذا القوم ركوع، فمر رجل، فسلم عليه، فقال: صدق الله ورسوله، فسألته عن ذلك، فقال: إنه لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد طرقاً. . . الحديث(١).

قال: صحيح.

قلت: موقوف، (وبشير ثقة احتج به مسلم)(٢).

---

(١) من قوله: (فإذا القوم ركوع) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٢) في (أ) و(ب): (قلت: موقوف، وفيه بشير ثقة احتج به مسلم)، وما أثبته من التلخيص، وزاد فيه: «وسمع هذا منه أبو نعيم».

وإنما لم أثبت عبارة ابن الملقن؛ لأن بشيراً ليس في إسناد حديث خارجة بن الصلت، وإنما هذا الحديث عبارة عن حديثين، الأول: يرويه أبو نعيم، عن بشير بن سلمان هذا، عن سيار أبي الحكم، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود، والثاني: يرويه عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن حصين، عن عبد الأعلى بن الحكم، عن خارجة. وإنما أتى الحاكم بحديث خارجة لتقوية رواية بشير، وسيأتي ذكر كلامه في ذلك.

١١٠٠ ـ المستدرك (٤/٤٤٥ ـ ٤٤٦): أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله التاجر، ثنا السري بن خزيمة، ثنا أبو نعيم، ثنا بشير بن سلمان، عن سيار أبي الحكم، عن طارق بن شهاب، قال: كنا عند عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ جلوساً، فجاء آذنه، فقال: قد قامت الصلاة، فقام، وقمنا معه، فدخلنا المسجد، فرأى الناس ركوعاً في مقدم المسجد، فكبر، وركع، ومشى، وفعلنا مثل ما فعل. قال: فمر رجل مسرع، فقال: السلام عليكم يا أبا عبد الرحمن، فقال: صدق الله، وبلّغ رسوله ـ صلّى =

الله عليه وسلَّم ــ فلما صلينا، رجع، فولج أهله، وجلسنا في مكانه ننتظره حتى يخرج. فقال بعضنا لبعض: أيكم يسأله؟ فقال طارق: أنا أسأله، فسأله طارق، فقال: سلم عليك الرجل، فرددت عليه: صدق الله، وبلغ رسوله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقال عبد الله: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «إن بين يدي الساعة تسليم الخاصة، وفشوَّ التجارة، حتى تعين المرأة زوجها على التجارة، وحتى يخرج الرجل بماله إلى أطراف الأرض، فيرجع، فيقول: لم أربح شيئاً».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أحمد في مسنده (١/٤٠٧ ــ ٤٠٨) من طريق أبـي أحمد الزبيري، ثنا بشير بن سلمان، فذكر القصة بنحو ما هنا، ولفظ المرفوع عنده، قال فيه: «إن بين يدي الساعة تسليم الخاصة، وفشو التجارة حتى تعين المرأة زوجها على التجارة، وقطع الأرحام، وشهادة الزور، وكتمان الشهادة، وظهور القلم».

ثم أخرجه الإمام أحمد أيضاً (١/٤١٩ ــ ٤٢٠) مختصراً، من طريق يحيـى بن آدم، أنا بشير أبو إسماعيل، به.

وأخرجه البزار في مسنده (٤/١٤٧ رقم ٣٤٠٧) من طريق أبـي أحمد، ثنا بشير أبو إسماعيل، به، ولم يذكر القصة، ولفظه: «إن من اقتراب الساعة السلام بالمعرفة، وأن يجتاز الرجل بالمسجد لا يصلي فيه»، والحديث له ألفاظ روى الحاكم وأحمد بعضها، وهذا الذي عند البزار بعضه، وسيأتي ذكر ذلك في الحديث الآتي.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقرن الكلام عنه بالحديث الآتي حيث قال: «وقد أسند هـذه الكلمات بشير بن سلمان في روايته، ثم صار الحديث برواية شعبة هذه صحيحاً، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «موقوف، وبشير ثقة احتج به مسلم، وسمع هذا منه أبو نعيم»، ويعني الذهبـي بقوله: =

. . . .

= «موقوف» الحديث الآتي، وأما هذا الحديث فمرفوع، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

طارق بن شهاب تقدم في الحديث (٥١٠) أنه ثقة صحابي رأى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولم يسمع منه.

وسيار أبو الحكم العنزي تقدم في الحديث (١٠٢١) أنه: ثقة.

وبشير بن سلمان تقدم في الحديث السابق أيضاً أنه: ثقة يغرب، وهو من رجال مسلم.

وأبو نعيم الفضل بن دكين تقدم في الحديث (٦٠٦) أنه: ثقة ثبت.

والسري بن خزيمة تقدم في الحديث (٥٧٥) أنه: ثقة حافظ إمام حجة.

وشيخ الحاكم محمد بن عبد الله بن أبي الوزير التاجر تقدم في الحديث (٤٩٨) أني لم أجد من ترجم له، غير أنه لم ينفرد به، فقد رواه الإمام أحمد من طريق شيخه أبي أحمد الزبيري، عن بشير بن سلمان.

وأبو أحمد الزبيري اسمه محمد بن عبد الله بن الزبير، وتقدم في الحديث (٦٠٦) أنه ثقة ثبت.

لكن للحديث علة خفيت على الشيخين أحمد شاكر، والألباني، فصحح كل منهما الحديث لذاته بإسناد الإمام أحمد.

أما أحمد شاكر ففي حاشيته على المسند (٥/٣٣٣ رقم ٣٨٧٠)، وأما الألباني ففي السلسلة الصحيحة (٢/٢٥٠ رقم ٦٤٧).

وهذه العلة تقدم الكلام عنها في الحديث رقم (١٠٢١) وهو أن بشير بن سلمان كان يخطيء في اسم شيخه، فيقول: سيار أبو الحكم، والصواب أن اسم شيخه: سيار أبو حمزة، وأبو الحكم ثقة، أما أبو حمزة فمقبول كما تقدم هناك. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم فيه شيخه ابن أبـي الوزير، وتقدم أني لم أجد له ترجمة، لكنه لم ينفرد بالحديث كما سبق، وعليه فعلة الحديث جهالة حال سيار أبـي حمزة، والله أعلم.

١١٠١ ـ المستدرك (٤/٤٤٦): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا عمرو بن مرزوق، أنبأ شعبة، عن حصين، عن عبد الأعلى بن الحكم رجل من بني عامر، عن خارجة بن الصلت البرجمي، قال: دخلت مع عبد الله يوماً المسجد، فإذا القوم ركوع، فمر رجل، فسلم عليه، فقال: صدق الله ورسوله، صدق الله ورسوله، فسألته عن ذلك، فقال: أنه لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد طرقاً، وحتى يسلم الرجل على الرجل بالمعرفة، وحتى تَتَّجر المرأة وزوجها، وحتى تغلو الخيل والنساء، ثم ترخص فلا تغلو إلى يوم القيامة.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، وقد أسند هذه الكلمات بشير بن سلمان في روايته، ثم صار الحديث برواية شعبة هذه صحيحاً، ولم يخرجاه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٩/٣٤٣ رقم ٩٤٨٧) من طريق زائدة، عن حصين، عن عبد الأعلى بن الحكم، عن خارجة بن الصلت البرجمي قال: أتينا المسجد مع عبد الله بن مسعود، فقال عبد الله: كان يقال: إن من اقتراب الساعة أن تتخذ المساجد طرقاً.

وأخرجه أيضاً برقم (٩٤٨٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن حصين، عن عبد الأعلى قال: دخلت المسجد مع ابن مسعود، فذكره بنحو رواية الحاكم هنا هكذا بإسقاط خارجة. =

=

وللحديث طرق أخرى عن ابن مسعود، منها:

١ ــ ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ٣٨٧).

والطبراني في الكبير (٩/ ٣٤٤ رقم ٩٤٩).

كلاهما من طريق عبد الله بن نمير، عن مجالد، عن عامر، عن الأسود بن يزيد، فذكر قصة دخولهم المسجد، وسلام الرجل، وفيه: فلما انصرف سأله بعض القوم: لم قلت حين سلم عليك الرجل: صدق الله ورسوله؟ قال: إني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إن من أشراط الساعة إذا كانت التحية على المعرفة».

٢ ــ ومنها: ما أخرجه أحمد أيضاً (١/ ٤٠٥ ــ ٤٠٦) من طريق شريك، عن عياش العامري، عن الأسود بن هلال، عن ابن مسعود، فذكر المرفوع نحو لفظ سابقه، ولم يذكر القصة.

٣ ــ ومنها: ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٢٨٣ ــ ٢٨٤ رقم ١٣٢٦).

والطبراني في الكبير (٩/ ٣٤٣ ــ ٣٤٤ رقم ٩٤٨٩).

كلاهما من طريق الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبيه، قال: لقي عبد الله رجل، فقال: السلام عليك يا ابن مسعود، فقال عبد الله: صدق الله ورسوله، سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وهو يقول: «إن من أشراط الساعة أن يمر الرجل في المسجد لا يصلي فيه ركعتين، وأن لا يسلم الرجل إلا على من يعرف، وأن يبرد الصبي الشيخ» وهذا لفظ ابن خزيمة.

٤ ــ ومنها: ما أخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٩٤٩٠) من طريق ميمون أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، فذكره بنحو سابقه، وزاد: «وحتى يبلغ التاجر بين الأفقين فلا يجد ربحاً».

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعلّها الذهبي بقوله: «موقوف»، يعني أنه من قول ابن مسعود، ولم يرفعه إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وبتأمل الحديث، والروايات الأخرى يترجح أن الحديث مرفوع إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وليس بموقوف، بدليل الآتي:

١ ـ قول ابن مسعود في الحديث: «صدق الله ورسوله، صدق الله ورسوله»، وبعد أن سئل عن سبب قوله هذا، ذكر الحديث، فهذه قرينة قوية على أن ابن مسعود قصد تفسير قوله هذا بما يناسبه.

٢ ـ بقية الطرق الأخرى فيها التصريح برفع ابن مسعود الحديث إليه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ومنها الحديث السابق برقم (١١٠٠).

٣ ـ لو سلمنا بأنه موقوف على ابن مسعود، فإنه مرفوع حكماً، لأن هذا أمر غيبي لا يقال من قبل الرأي.

هذا ومدار الحديث على عبد الأعلى بن الحكم الكلبي، ويقال: الكلابي، وهو مجهول الحال، ذكره البخاري في تاريخه (٦/ ٧٠ رقم ١٧٣٩)، وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم (٦/ ٢٥ رقم ١٣٠)، وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/ ١٢٨)، وروى عنه حصين بن عبد الرحمن، وجعفر بن برقان.

وقد اختلف على حصين في رواية الحديث عن عبد الأعلى هذا، عن ابن مسعود مباشرة، أو عن عبد الأعلى، عن خارجة بن الصلت، عن ابن مسعود.

وعبد الأعلى مختلف في روايته عن ابن مسعود.

قال البخاري في الموضع السابق: سمع ابن مسعود، وحذيفة، وأبا موسى ـ رضي الله عنهم ـ، قولهم، قال كثير بن هشام: حدثنا جعفر، حدثنا عبد الأعلى.

=

....

=

وقال أبو عوانة: عن حصين، حدثنا عبد الأعلى بن الحكم، سمع خارجة، سمع ابن مسعود، وأوضح هذا المعنى ابن أبي حاتم بقوله: «سمع ابن مسعود، وحذيفة، ومنهم من يدخل بينه وبين ابن مسعود: خارجة بن الصلت».

قلت: أما رواية حصين عنه هنا فالراجح أنها بإدخال خارجة بينه وبين ابن مسعود؛ لأن الراوي عن حصين عند الحاكم هو أمير المؤمنين في الحديث: شعبة.

وتابعه زائدة عند الطبراني.

وخالفهما سفيان الثوري عند الطبراني أيضاً، وتقدم ذكر ذلك.

لكن رواية سفيان يرويها عنه عبد الرزاق، وعنه إسحاق بن إبراهيم الدبري، وإسحاق له عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، نقل ابن حجر في اللسان (١/٣٤٩ ـ ٣٥٠) عن ابن الصلاح أنه قال: «ذكر أحمد أن عبد الرزاق عمي، فكان يلقن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء. قال ابن الصلاح: وقد وجدت فيما روى الدبري، عن عبد الرزاق أحاديث أسْتنكرها جداً، فأحلت أمرها على الدبري؛ لأن سماعه منه متأخر جداً، والمناكير التي تقع في حديث عبد الرزاق فلا يلحق الدبري منه تبعة، إلا أنه صحف، أو حرف، وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف، فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه منه في حالة الاختلاط، والله أعلم». اهـ.

وأما الطريق الثالثة التي يرويها سالم بن أبي الجعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، ففي سندها الحكم بن عبد الملك القرشي، وتقدم في الحديث (٥٤٤) أنه ضعيف.

وأما الطريق الرابعة التي يرويها علقمة ففي سندها ميمون أبو حمزة الأعور، القصاب، مشهور بكنيته، وهو ضعيف. / الكامل (٦/٢٤٠٧)، والتقريب (٢/٢٩٢ رقم ١٥٦١)، والتهذيب (١٠/٣٩٥ ـ ٣٩٦ رقم ٧١١).

=

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لجهالة حال عبد الأعلى بن الحكم.

لكن قوله: «حتى يسلم الرجل على الرجل بالمعرفة، وحتى تَتجّر المرأة وزوجها». يشهد له الحديث السابق برقم (١١٠٠)، فيكون حسناً لغيره.

وقوله: «لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد طرقاً يشهد له الطريقان الثالثة والرابعة، فيكون حسناً لغيره أيضاً.

وأما قوله: «تغلو الخيل والنساء، ثم ترخص فلا تغلو إلى يوم القيامة» فلم أجد ما يشهد له، فيبقى على ضعفه، والله أعلم.

١١٠٢ـ حديث سلمة بن نُفَيل السكوني، قال:

بينا نحن عند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فجاء رجل، فقال: يا نبي الله، هل أُتيت بطعام (من)[1] السماء؟ . . . الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه أرطأة بن المنذر، ولم يخرجا له، وهو ثبت[2]، والخبر من غرائب الصحاح.

---

(١) في (أ) و(ب): (في)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب): (قلت: فيه أرطأة بن المنذر ثبت لم يخرجا له).

١١٠٢ ـ المستدرك (٤/٤٤٧ ـ ٤٤٨): حدثنا أبو محمد جعفر بن صالح بن هانيء، ثنا محمد بن إسماعيل بن مهران، ثنا صفوان بن صالح الدمشقي، ومحمد بن المصطفى الحمصي، قالا: ثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي، ثنا أرطأة بن المنذر، قال: سمعت ضمرة بن حبيب يقول: سمعت سلمة بن نفيل السكوني يقول ـ وكان من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: بينا نحن جلوس عند النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فجاء رجل، فقال: يا نبي الله، هل أتيت بطعام من السماء؟ فقال: «أتيت بطعام مسخنة»، قال: فهل كان فيه فضل عندك؟ قال: «نعم»، قال: فما فعل به؟ قال: «رفع إلى السماء، وهو يوحى إلي أني غير لابث فيكم إلا قليلاً، ولستم لابثين بعدي إلا قليلاً، بل تلبثون حتى تقولوا: متى متى، ثم تأتون أفناداً، ويفني بعضكم بعضاً، وبين يدي الساعة موتان شديد، وبعده سنوات الزلزال». اهـ. وما كان فيه من اختلاف عن المطبوع فهو تصويب من المخطوط.

. . . .

=

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٠٤).

والدارمي في سننه (١/٣٢ رقم ٥٦) في باب ما أكرم النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من المقدمة.

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٦٠ رقم ١٨٦١).

والطبراني في الكبير (٧/٥٩ رقم ٦٣٥٦).

جميعهم من طريق أرطأة بن المنذر، به نحوه، عدا ابن حبان، فإنه قال فيه: كنا جلوساً عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهو يوحى إليه فقال: «إني غير لابث. . .» الحديث بنحوه، ولم يذكر سؤال الرجل له، وجوابه.

وأخرجه أيضاً البزار، وأبو يعلى ـ كما في المجمع (٧/٣٠٦) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يخرجا لأرطأة، وهو ثبت، والخبر من غرائب الصحاح».

وأرطأة هذا هو ابن المنذر بن الأسود الألهاني، أبو عدي الحمصي، وهو ثقة، ولم يرو له أحد من الشيخين في صحيحه. / الجرح والتعديل (٢/٣٢٦ ـ ٣٢٧ رقم ١٢٤٩)، التقريب (١/٥٠ رقم ٣٣٩)، والتهذيب (١/١٩٨ رقم ٣٧٣).

وضمرة بن حبيب تقدم في الحديث (١٠١١) أنه: ثقة.

وفي إسناد الحاكم شيخه أبو محمد جعفر بن صالح بن هانيء لم أجد له ترجمة.

لكن الراوي عن أرطأة في المسند هو شيخ الإمام أحمد أبو المغيرة الحمصي، واسمه عبد القدوس بن الحجاج، وتقدم في الحديث (٦٨٣) أنه: ثقة.

=

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم يتوقف الحكم عليه على معرفة حال شيخه جعفر بن صالح بن هانيء، ولو عرفت حاله بالعدالة والضبط لما كان الحديث على شرط الشيخين، ولا أحدهما على مراد الذهبي؛ لكونهما لم يخرجا لأرطأة بن المنذر، لكن الحديث بإسناد أحمد صحيح لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد.

وقول الذهبي عن الحديث: «من غرائب الصحاح» لعله يقصد به غرابة متنه، وإلا فالحديث جاء بعضه من طريق ابن عباس، ورجل من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يكنى: أبا سعيد، ذكر هذين الحديثين السيوطي في الخصائص (٥٦/٢) وعزاهما لابن عساكر، وفيهما قصة إنزال الطعام، وحديث أبي سعيد أقرب إلى سياق الحاكم.

قال السيوطي عن حديث ابن عباس: «فيه حفص بن عمر الدمشقي عرف بصاحب حديث القطف، قال البخاري: لا يتابع عليه». اهـ. والله أعلم.

١١٠٣ـ حديث أبي قتادة[١] مرفوعاً:

«يبايع رجل بين الركن والمقام، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله...» الحديث[٢].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه سعيد بن سمعان، وما خرجا له شيئاً، ولا[٣] روى عنه غير ابن أبي ذئب، وقد تكلم فيه[٤].

---

(١) الحديث لأبي هريرة يحدث به أبو قتادة، وابن الملقن جعله هنا من حديث أبي قتادة.

(٢) من قوله: (ولن يستحل) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٣) قوله: (ولا)، في (ب): (وما).

(٤) في التلخيص المطبوع، والنسخة المخطوطة منه التي لدي هكذا: «ما خرجا لابن سمعان شيئاً، ولا روى عنه ابن أبي ذئب، وقد تكلم فيه»، هكذا بحذف كلمة: (غير)، وقد نبَّه على هذا الخطأ الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في حاشية المسند (٣٦/١٥)، فقال: (وقع في مختصر الذهبي المطبوع «ولا روى عنه ابن أبي ذئب»، بحذف كلمة: «غير»، وهو خطأ من طابع أو ناسخ، وهي ثابتة في مخطوطة مختصر الذهبي التي عندي). اهـ.

١٠١٣ ـ المستدرك (٤/٤٥٢ ـ ٤٥٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا أبي ذئب.

وحدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، واللفظ له، ثنا حامد بن أبي حامد المقري، ثنا إسحاق بن سليمان الرازي، قال: سمعت ابن أبي ذئب يحدث عن سعيد بن سمعان، قال: سمعت أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يحدث أبا قتادة، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله =

. . . .

= وسلَّم ــ قال: «يبايع رجل بين الركن والمقام، ولن يستحلَّ هذا البيت إلا أهله، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب. ثم تجيء الحبشة، فتخربه خراباً لا يعمر بعده أبداً، وهم الذين يستخرجون كنزه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٣١٢ ــ ٣١٣ رقم ٢٣٧٣).

وابن أبـي شيبة في مصنفه (٥٢/١٥ ــ ٥٣ رقم ١٩٠٩١).

وأحمد في مسنده (٢٩١/٢ و٣١٢ و٣٢٨ و ٣٥١).

وعلي بن الجعد في مسنده (١٠٠٥/٢ رقم ٢٩١١).

جميعهم من طريق ابن أبـي ذئب، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما خرجا لابن سمعان شيئاً، ولا روى عنه غير ابن أبـي ذئب، وقد تكلم فيه».

قلت: أما سعيد بن سمعان الأنصاري، الزُّرَقي، مولاهم، المدني، فإنه ثقة؛ وثقه النسائي، وابن حبان، والدارقطني، وقال الحاكم: تابعي معروف، وضعفه الأزدي، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة لم يصب الأزدي في تضعيفه». / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٣ رقم ١٨٢)، والتهذيب (٤٥/٤ رقم ٧٢)، والتقريب (٢٩٨/١ رقم ١٩٠).

وأما الذهبي ــ رحمه الله ــ فاختلف كلامه عن سعيد هذا.

فهو هنا يميل إلى قول من تكلم فيه.

وفي الميزان (١٤٣/٢ رقم ٣٢٠٦) قال: «فيه جهالة، ضعفه الأزدي، وقواه غيره، وقال النسائي: ثقة».

وفي الكاشف (٣٦٣/١ رقم ١٩٢٣) مال إلى قول من وثقه، فقال: =

. . . .

= «وُثِّق»، وأكّد ذلك في ديوان الضعفاء (ص ١٢١ رقم ١٦١٧) فقال: «ثقة، ضعفه الأزدي».

وأما قول الذهبي: «ولا روى عنه غير ابن أبي ذئب» فيفسره حكمه على الرجل بالجهالة في الموضع السابق من الميزان، ومثله في الغني في الضعفاء له (١/٢٦١ رقم ٢٤٠٩)، وهذا ليس بصحيح؛ لأن سعيداً هذا روى عنه راويان آخران ــ كما في ترجمته في الموضع السابق من التهذيب ــ.

وأما كون البخاري ومسلم لم يخرجا لسعيد هذا شيئاً فهو كذلك كما في مرجعي ترجمته السابقين.

وبقية رجال إسناد الحاكم بيان حالهم كالتالي:

ابن أبي ذئب اسمه محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب القرشي، العامري، أبو الحارث المدني، وهو ثقة فقيه فاضل من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/٣١٣ ــ ٣١٤ رقم ١٧٠٤)، والتقريب (٢/١٨٤ رقم ٤٦٢)، والتهذيب (٩/٣٠٣ رقم ٥٠٣).

ورواه عن ابن أبي ذئب اثنان، أحدهما:

أسد بن موسى، وتقدم في الحديث (٨٠٦) أنه: صدوق يغرب.

والآخر إسحاق بن سليمان الرازي، أبو يحيى، وهو ثقة فاضل من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٢٢٣ ــ ٢٢٤ رقم ٧٧٣)، والتقريب (١/٥٨ رقم ٤٠٢)، والتهذيب (١/٢٣٤ رقم ٤٣٦).

ورواه عن أسد: الربيع بن سليمان، وتقدم في الحديث (٨٠٦) أنه: ثقة.

ورواه عن إسحاق بن سليمان: حامد بن أبي حامد المقريء، واسمه حامد بن محمود بن حرب النيسابوري، مقدم القراء في نيسابور، كذا قال ابن الجزري في غاية النهاية (١/٢٠٢)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٨/٢١٩). =

. . . .

= وأما شيخا الحاكم فهما محمد بن يعقوب الأصم، ومحمد بن يعقوب بن الأخرم، وهما إماما تقدمت ترجمتاهما في الحديثين (٥٣١) و(٥٢٣).

والحديث رواه الطيالسي مباشرة عن شيخه ابن أبي ذئب في الموضع السابق من مسنده.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح لغيره بمجموع إسنادي الحاكم، وليس هو على شرط الشيخين، ولا أحدهما على مراد الذهبي، لكونهما لم يخرجا لسعيد بن سمعان، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر في الموضع السابق، والألباني في السلسلة الصحيحة (٢/١١٩ ـ ١٢٠ رقم ٥٧٩)، والله أعلم.

١١٠٤ ـ حديث عياش[١] بن أبي ربيعة مرفوعاً:

«تجيء[٢] ريح بين يدي الساعة يقبض فيها روح كل مؤمن»[٣].

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) في (ب): (عباس).

(٢) قوله: (تجيء) لم تنقط في (ب)، وفي المستدرك وتلخيصه: (يجيء)، وما أثبته من (أ).

(٣) من قوله: (يقبض) إلى هنا ليس في (ب).

١١٠٤ ـ هذا الحديث أشار مصحح المستدرك المطبوع إلى أنه أضافه من التلخيص (٤/٤٥٥)، ولم يذكره في التلخيص بجميع الإسناد، فأثبته من المستدرك المخطوط، حيث قال الحاكم: أخبرنا محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن عياش بن أبي ربيعة، قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول، فذكره بلفظه.

قال الحاكم عقبه: «إن كان نافع سمع من عياش المخزومي، فإنه صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وبنفس الإسناد أعاده الحاكم (٤/٤٨٩)، وبلفظ: «تجيء الريح بين يدي الساعة فتقبض روح كل مؤمن».

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا، وفي الموضع الآخر من طريق عبد الرزاق، عن معمر، به.

=

. . . .

= وأخرجه عبد الرزاق في جامع معمر الملحق بمصنفه (١١/٣٨١ ـ ٣٨٢ رقم ٢٠٨٠٢)، بمثل لفظ الحاكم هنا.

ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٤٢٠).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم هنا على شرط الشيخين بقيد سماع نافع من عياش، فتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع».

ثم أخرجه الحاكم مرة أخرى، وصححه على شرط الشيخين، ولم يذكر القيد الذي ذكره هنا، وأقره الذهبي.

وأما االانقطاع الذي أعل الذهبي به الحديث هنا فهو الذي أشار إليه الحاكم بقوله: «إن كان نافع سمع من عياش المخزومي».

والحقّ أنه لم يسمع منه، فقد حكم المزي ــ رحمه الله ــ في تهذيب الكمال (٢/ ١٠٧٥) على روايته عنه بالإرسال. والسبب في ذلك أن عياش بن أبي ربيعة آخر ما قيل في وفاته: إنها كانت في خلافة عمر ــ رضي الله عنه ــ، وحدد ذلك بأنه في سنة خمس عشرة، وقيل يوم اليرموك، وقيل قبل ذلك. / انظر التهذيب (٨/ ١٩٧).

وأما نافع مولى ابن عمر فقد قال أبو زرعة عنه: نافع مولى ابن عمر عن عثمان: مرسل، فأقره العلائي في جامع التحصيل (ص ٣٥٨) بقوله: «وهذا واضح».

ونقل محقق جامع التحصيل في الحاشية، أن بهامش النسخة الظاهرية ما نصه: «وفي سنن أبي داود روايته عن عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ، وهي واضحة الإرسال، وقد قال أبو محمد المنذري في مختصر السنن: نافع عن عمر: منقطع». اهـ.

قلت: ووفاة عمر، وعثمان ــ رضي الله عنهما ــ بعد وفاة عياش ــ رضي الله عنه ــ. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بهذا الإسناد ضعيف للانقطاع المتقدم بيانه، ولم يتنبه الشيخ الألباني لهذا الانقطاع، فنقل تصحيح الحاكم للحديث في الموضع الآخر، وموافقة الذهبي له، وقال: «وهو كما قالا». / السلسلة الصحيحة (٤/٣٨٣).

والحديث ذكره صاحب كنز العمال (١٤/٢٢٩ رقم ٣٨٥٠٩)، وعزاه أيضاً للبخاري، ومسلم، وهذا وهم منه ــ رحمه الله ــ، وإنما أخرج مسلم في صحيحه (٤/٢٢٥٠ ــ ٢٢٥٥ و٢٢٥٨ ــ ٢٢٥٩ رقم ١١٠ و١١٦) في الفتن، باب ذكر الدجال، وصفته، وما معه، وباب في خروج الدجال، ومكثه في الأرض...، أخرج حديثي النواس بن سمعان، وعبد الله بن عمرو بن العاص الطويلين في ذكر الدجال، ونزول عيسى، وفي حديث النواس قال: «فبينما هم كذلك، إذ بعث الله ريحاً طيبة، فتأخذهم تحت آباطهم، فتقبض روح كل مؤمن، وكل مسلم...» الحديث.

وفي حديث ابن عمرو قال: «ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير، أو إيمان إلا قبضته، حتى لو أن أحدكم دخل في كبد جبل لدخلته عليه حتى تقبضه...» الحديث.

قلت: وعليه فالحديث بهذين الشاهدين يكون صحيحاً لغيره، والله أعلم.

١١٠٥ ـ حديث عبد الله بن عمرو:

أن رجلاً من أعداء المسلمين بالأندلس يقال له: ذو العرف يجمع من قبائل الشرك جمعاً عظيماً...، الحديث بطوله.

قال: على شرط البخاري ومسلم موقوف.

قلت: ليس على شرطهما، فإن فيه (أبا)[1] قَبِيل، ولم يخرجا له، وعبد الله بن صالح، ولم يخرج له مسلم؛ (لضعفه)[2]، والبخاري لم يكد يفصح به[3].

---

(١) في (أ) و(ب): (أبو)، وفي التلخيص: (فإنهما لم يخرجا لأبي قبيل)، وسيأتي ذكر تمام العبارة.

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٣) انظر كلام الحافظ ابن حجر في التهذيب (٥/٢٦٠ ـ ٢٦١) عن الخلاف في إخراج البخاري لعبد الله بن صالح.

١١٠٥ ـ المستدرك (٤/٤٦٠ ـ ٤٦٢): أخبرنا أبو منصور محمد بن القاسم بن عبد الرحمن العتكي، ثنا أبو سهل بسر بن سهل اللباد، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث بن سعد، حدثني أبو قبيل، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ، أن رجلاً من أعداء المسلمين بالأندلس، يقال له: ذو العرف، يجمع من قبائل الشرك جمعاً عظيماً، يعرف من بالأندلس أن لا طاقة لهم، فيهرب أهل القوة من المسلمين في السفن، فيجيزون إلى طنجة، ويبقى ضعفة الناس، وجماعتهم ليس لهم سفن يجيزون عليها، فيبعث الله لهم وعلاً، ويعبر لهم في البحر، فيجيز الوعل لا يغطي الماء أظلافه، فيراه الناس، فيقولون: الوعل، الوعل، اتبعوه، فيجيز الناس على أثره كلهم، ثم يصير البحر على ما كان عليه، ويجيز العدو في المراكب، فإذا حس بهم أهل إفريقية هربوا كلهم من إفريقية، ومعهم من كان بالأندلس من المسلمين، حتى يدخلوا الفسطاط، =

. . . .

= ويقبل ذلك العدو حتى ينزلوا فيها بين مَرْبُوط إلى الأهرام مسيرة خمس برد، فيملأون ما هنالك شرّاً فتخرج إليهم راية المسلمين على الجسر، فينصرهم الله عليهم، فيهزمونهم، ويقتلونهم إلى لُوبيَة مسيرة عشر ليال، ويستوقد أهل الفسطاط بعجلهم، وأداتهم سبع سنين، وينفلت ذو العرف من القتل، ومعه كتاب لا ينظر فيه إلا وهو منهزم، فيجد فيه ذكر الإسلام، وأنه يؤمر فيه بالدخول في السلم، فيسأل الأمان على نفسه، وعلى من أجابه إلى الإسلام من أصحابه الذين أقبلوا معه، فيُسلم، ويصير من المسلمين، ثم يأتي العام الثاني رجل من الحبشة، يقال له: أسيس، وقد جمع جمعا عظيماً، فيهرب المسلمون منهم من أسوان، حتى لا يبقى بها، ولا فيها دونها أحد من المسلمين إلا دخل الفسطاط، فينزل أسيس بجيشه مَنْف، وهو على رأس بريد من الفسطاط، فتخرج إليهم راية المسلمين على الجسر، فينصرهم الله عليهم، فيقتلونهم، ويأسرونهم، حتى يباع الأسود بعباءة.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح موقوف الإسناد، على شرط الشيخين، وهو أصل في معرفة وقوع الفتن بمصر، ولم يخرجاه، ومنف هو الذي يقول منصور الفقيه ــ رحمه الله ــ فيه:

سألت أمس قصوراً بعين شمس، ومنف

عن أهلها: أين حَلُّوا، فلم يجبني بحرف» اهـ.

قلت: وقوله: (مربوط) كذا في المطبوع، وفي المخطوط: (تونوط)، وأظن المطبوع أصوب؛ ف: (مَرْبُوط) ــ بالفتح، ثم السكون، وباء موحدة، وآخره طاء مهملة ــ: من قرى الإسكندرية. / معجم البلدان (٥/٩٩).

وقوله: (لُوبيَة) ــ بالضم، ثم السكون، وباء موحدة، وياء مثناة من تحت ــ: مدينة بين الإسكندرية وبَرْقة. / المرجع السابق (ص ٢٥).

وأما: (المَنْفُ) ــ بالفتح، ثم السكون، وفاء ــ، فهو: اسم مدينة فرعون بمصر. / المرجع السابق (ص ٢١٣). =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم على أنه موقوف على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «ليس على شرطهما، فإنهما لم يخرجا لأبي قبيل، ولا روى مسلم لعبد الله بن صالح شيئاً لضعفه، والبخاري لم يكد يفصح به».

قلت: أما أبو قبيل فاسمه حُيَيٌّ ـ وقيل: حَيْ، والأول أشهر ـ، ابن هانيء بن ناضر ـ بنون معجمة ـ، أبو قَبِيل ـ بفتح القاف، وكسر الموحدة، بعدها تحتانية، المصري، وهو ثقة، وثقه الإمام أحمد، وابن معين في رواية، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والعجلي، وأحمد بن صالح المصري. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: له علم بالملاحم، والفتن. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطيء وذكره الساجي في الضعفاء، وحَكى عن ابن معين أنه ضعفه. اهـ. من الجرح والتعديل (٣/٢٧٥ رقم ١٢٢٧)، والتهذيب (٣/٧٢ ـ ٧٣).

قلت: وجرح الساجي له غير مفسر، ولعله اعتمد على ما حكاه عن ابن معين، مع أنه ورد عنه ما يخالفه.

وكذا جرح ابن حبان له غير مفسر، وهو معروف بتشدده في الجرح ـ رحمه الله ـ، وعليه فتوثيق الأئمة المتقدم ذكرهم أولى بالقبول في حق هذا الراوي، وهذا ما رجحه الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (١/٣٦٢ ـ ٣٦٤).

وأما كون البخاري ومسلم لم يخرجا لأبي قبيل شيئاً، فهو كذلك حيث لم يذكر في الموضع السابق من التهذيب أنه روى له أحد من الشيخين في صحيحه، وانظر أيضاً الكاشف (١/٢٦٤ رقم ١٣٠٥).

وأما عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث فتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه: صدوق كثير الغلط، ورجح الحافظ ابن حجر في التهذيب (٥/٢٦٠ ـ ٢٦١ و٢٦٢ ـ ٢٦٣) أن البخاري أخرج له في صحيحه، على خلاف في ذلك، فإن ثبت، فيكون البخاري انتقى من حديثه ما تيقَّن من سلامته من الغلط. =

. . . .

= وفي الإسناد أيضاً الراوي عن عبد الله بن صالح هذا، وهو أبو سهل بسر بن سهل اللباد ــ كذا في المطبوع ــ، وفي المخطوط: (بشر)، ولم أجد أحداً بهذا الاسم، أو ذاك، أو بهذه النسبة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد، ومع ذلك فهو موقوف على عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله ممن أخذ عن أهل الكتاب بعض الأخبار.

ففي حديث في أشراط الساعة أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/٦٧ ــ ٦٩ رقم ١٩١٣٥) عن أبي زرعة، جاء فيه: «ثم قال عبد الله (يعني ابن عمرو)، وكان يقرأ الكتب. . .» فذكر الحديث بطوله.

١١٠٦ـ حديث كعب، قال:

إن المعاقل ثلاثة: (فمعقل)[١] الناس يوم الملاحم بدمشق. . .، الخ[٢].

قلت: منقطع واه[٣].

---

(١) في (أ): (فمعاقل)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (المعاقل) إلى هنا ليس في (ب)، وفي موضعها بياض بقدرها.

(٣) قوله: (واه) ليس في التلخيص المطبوع والمخطوط.

١١٠٦ ـ المستدرك (٤/٤٦٢): حدثنا محمد، ثنا بحر، ثنا ابن وهب، أخبرني معاوية، عن الحسن بن جابر، وأبي الزاهرية، عن كعب، قال: إن المعاقل ثلاثة: فمعقل الناس يوم الملاحم بدمشق، ومعقل الناس يوم الدجال نهر أبي قطرس، يمرق من الناس من يقول ببيت المقدس، ومعقلهم يوم يأجوج ومأجوج بطور سيناء.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بالانقطاع، ويعني به بين كعب، والراويين عنه، وهما: الحسن بن جابر، وأبو الزاهرية.

وأبو الزاهرية اسمه حدير بن كريب الحضرمي، الحمصي.

والحسن هو ابن جابر اللخمي، وقيل الكندي.

ولم يُذكر في ترجمتهما في التهذيب (٢/٢١٨ و٢٥٩)، وتهذيب الكمال (١/٢٣٨ و٢٥٣) أنهما رويا عن كعب، أو نُفي ذلك عنهما.

وكعب بن مالك اختلف في وفاته، فقيل: سنة خمسين، وقيل: إحدى وخمسين، وقيل: أيام قتل علي ـ يعني سنة أربعين ـ، وقيل قبل ذلك. / انظر التهذيب (٨/٤٤٠ ـ ٤٤١).

وأبو الزاهرية، الأكثر على أنه مات حوالي سنة مائة، وقيل: سنة تسع وعشرين ومائة ـ كما في ترجمته في التهذيب ـ. =

. . . .

= وأما الحسن بن جابر ففي ترجمته في التهذيب النص من ابن حبان على أنه توفي سنة ثمان وعشرين ومائة.

قلت: أما أبو الزاهرية فسماعه من كعب محتمل على القول بأنه مات حوالي سنة مائة.

وأما على القول الآخر فيستبعد سماعه هو والحسن بن جابر من كعب، إلا أن يكونا مُعَمَّرَيْن، ولم يذكر عنهما ذلك.

والذهبي ـ رحمه الله ـ من المؤرخين المشهورين، وقد حكم على الإسناد بالانقطاع، ولم أجد له مخالفاً، فقوله حجة؛ لدقة معرفته ـ رحمه الله ـ بأحوال الرجال، ووفياتهم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لانقطاعه المتقدم بيانه.

١١٠٧ ـ حديث كعب أيضاً:

مصر آمنة من الخراب حتى تخرب الجزيرة. . . الخ.

قلت: منقطع واه[1].

---

(١) الحديث بكامله ليس في (ب).

١١٠٧ ـ المستدرك (٤/٤٦٢ ـ ٤٦٣): حدثنا محمد، ثنا بحر، ثنا ابن وهب، قال: وأخبرني معاوية، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن كعب، قال: الجزيرة، آمنة من الخراب حتى تخرب أرمينية، ومصر آمنة من الخراب حتى تخرب الجزيرة، والكوفة آمنة من الخراب حتى تخرب مصر، ولا تكون الملحمة حتى تخرب الكوفة، ولا تفتح مدينة الكفر حتى تكون الملحمة، ولا يخرج الدجال حتى تفتح مدينة الكفر.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «منقطع واه».

ويقصد بالانقطاع مثل ما في الحديث السابق: بين كعب بن مالك، والراوي عنه، وهو هنا عبد الرحمن بن جبير بن نفير، وتقدم في الحديث (١٠٨٩) أنه: ثقة، وفي التهذيب (٦/١٥٤) ذكر أن وفاته كانت في سنة ثمان عشرة ومائة، وتقدم الخلاف في وفاة كعب في الحديث السابق، وأن بعضهم جعلها في سنة أربعين للهجرة، وبعضهم قبلها، وبعضهم أوصلها إلى سنة إحدى وخمسين، فيكون الفرق بين وفاة كعب وعبد الرحمن أقل ما هنالك سبعاً وستين عاماً، وقد يصل إلى ثمان وسبعين، أو أكثر، فإذا ما أضيف إليه سِنّ التحمل ترجح به القول بأنه لم يسمع من كعب إلا أن يكون من المعمرين، ولم أجد من نص عليه، وهذا ما اختاره الذهبي، وبموجبه حكم على الحديث بالانقطاع.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لانقطاعه. =

. . . .

=

وأما قول الذهبي عن الحديث: «واه»، فالظاهر أنه لأجل متنه، فإني لم أجد لسنده علة سوى الانقطاع.

وأما متنه، فإن كان المقصود فيه بمدينة الكفر: القسطنطينية، وهو الأظهر، فالتاريخ يبطل الحديث، لأنها فتحت، ولم يخرب شيء من المدن المذكورة، والله أعلم.

١١٠٨ـ حديث عبد الله:

أتينا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فخرج إلينا مستبشراً... الحديث.

قلت: هذا موضوع.

١١٠٨ ـ المستدرك (٤/٤٦٤): أخبرني أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمد بن عثمان بن سعيد القرشي، ثنا يزيد بن محمد الثقفي، ثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة بن قيس، وعبيدة السلماني، عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: أتينا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فخرج إلينا مستبشراً يعرف السرور في وجهه، فما سألناه عن شيء إلا أخبرنا به، ولا سكتنا إلا ابتدأنا، حتى مرَّت فتية من بني هاشم فيهم الحسن، والحسين، فلما رآهم التزمهم، وانهملت عيناه، فقلنا: يا رسول الله، ما نزال نرى في وجهك شيئاً نكرهه؟! فقال: «إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإنه سيلقى أهل بيتي من بعدي تطريداً، وتشريداً في البلاد، حتر ترتفع رايات سود من المشرق، فيسألون الحق، فلا يعطونه، ثم يسألونه فلا يعطونه، ثم يسألونه، فلا يعطونه، فيقاتلون، فينصرون، فمن أدركه منكم، أو من أعقابكم فليأت إمام أهل بيتي، ولو حبواً على الثلج، فإنها رايات هدى يدفعونها إلى رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، فيملك الأرض، فيملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً، وظلماً».

تخـريجـه:

الحـديث أخـرجـه ابن أبي شيبـة في المصنف (١٥/٢٣٥ ـ ٢٣٦ رقم ١٩٥٧٣).

وابن ماجه في سننه (٢/١٣٦٦ رقم ٤٠٨٢) في الفتن، باب خروج المهدي.

=

. . . .

= وابن عدي في الكامل (٧/٢٧٢٩).

ثلاثتهم من طريق يزيد بن أبـي زياد، عن أبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، به نحوه، ولفظ ابن عدي مختصر.

وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن، وأبو نعيم ــ كما في «عقد الدرر للسلمي» (ص ١٩١ ــ ١٩٢)، و«العـرف الـوردي لـلسـيـوطـي» (٢/٦٠ ــ الحاوي ــ).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبـي بقوله: «موضوع»، ولم يبين السبب.

وعلته: حنان بن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، الكوفي، ذكره الحافظ في اللسان (٢/٣٦٧ ــ ٣٦٨ رقم ١٥١٠)، وذكر أن الدارقطني قال: إنه من شيوخ الشيعة، وصدق فيها قال ــ رحمه الله ــ، فإن الطوسي ذكره في فهرسه من شيوخ الشيعة (ص ١١٩ رقم ٢٦٠)، وأثنى عليه، ووثقه، وهذا الحديث مما تفرح به الرافضة لنصرة مذهبهم، وإنما يروى من طريق يزيد بن أبـي زياد كما تقدم، وهو ضعيف كما سبق في الحديث (٦٣٥)، وفي التهذيب (١١/٣٢٩ ــ ٣٣٠) نقل عن ابن فضيل أنه قال عن يزيد هذا: من أئمة الشيعة الكبار، وقال ابن عدي فـي الموضع السابق عنه: (هو من شيعة الكوفة»، بل إن هذا الحديث مما أخذ عليه، فقال وكيع كما في التهذيب: «يزيد بن أبـي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله: حديث الـرايات، ليس بشيء»، وذكر ابن عدي ــ كما سبق ــ الحديث في كامله ضمن الأحاديث المنتقدة على يزيد، وقال: «هذا الحديث لا أعلم يرويـه بهذا الإسناد عن إبراهيم غير يزيد بن أبـي زياد».

قلت: ولا شك بأن هذا الشيعي حنان بن سدير فـرح بروايـة يزيـد للحديث، فركب له هذه المتابعة حتى يرتقي الحديث بها عند من لديه تسمُّح في قبول المتابعات، دون الإلتفات إلى المتون. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم حكم عليه الذهبي ـ رحمه الله ـ بالوضع لوجود حنان الشيعي في سنده، ولكونه انفرد بهذه الطريق فيما يخدم مذهب الشيعة.

وأما من طريق يزيد بن أبي زياد فهو ضعيف جداً لما تقدم بيانه عن حاله، وعن نقد العلماء لحديثه هذا، والله أعلم.

وأما آخر الحديث وهو قوله: «رجل من أهل بيتي...» الحديث، فإنه صحيح، وسيأتي في الحديث رقم (١١٥٠ و ١١٥١).

١١٠٩ ـ حديث عبد الله مرفوعاً:

«أحذركم سبع فتن: فتنة تقبل (من)[1] المدينة، وفتنة بمكة، وفتنة من اليمن...» الحديث[2].

قال: صحيح.

قلت: فيه نعيم بن حماد، وهذا من أوابده[3].

---

(١) ليست في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (فتنة تقبل) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٣) قوله: (وهذا من أوابده) ليس في (ب).

١١٠٩ ـ المستدرك (٤٦٨/٤ ـ ٤٦٩): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا الوليد بن عياش أخو أبي بكر بن عياش، عن إبراهيم، عن علقمة: قال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: قال لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أحذركم سبع فتن تكون بعدي: فتنة تقبل من المدينة، وفتنة بمكة، وفتنة تقبل من اليمن، وفتنة تقبل من الشام، وفتنة تقبل من المشرق، وفتنة تقبل من المغرب، وفتنة من بطن الشام، وهي السفياني».
قال: فقال: ابن مسعود: منكم من يدرك أولها، ومن هذه الأمة من يدرك آخرها.

قال الوليد بن عياش: فكانت فتنة المدينة من قبل طلحة والزبير، وفتنة مكة فتنة عبد الله بن الزبير، وفتنة الشام من قبل بني أمية، وفتنة المشرق من قبل هؤلاء.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «هذا من أوابد نعيم». =

. . . .

=

ونعيم هذا هو ابن حماد بن معاوية، وتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

وفي سنده أيضاً الوليد بن عياش أخو أبـي بكر بن عياش، ولم أجد من ترجم له.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف نعيم بن حماد، وجهالة الوليد بن عياش.

١١١٠ـ حديث معمر:

حدثني شيخ لنا: أن امرأة جاءت إلى بعض أزواج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقالت لها: أدعي الله أن يطلق لي يدي، قالت: وما شأن يدك؟... الحديث[١].

قلت: سنده واه[٢].

---

(١) من قوله: (أزواج) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) الحديث قال عنه الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فحكى الذهبي في التلخيص قول الحاكم هذا بعبارته المختصرة: (خ م)، ثم أوضح مقصد الحاكم بقوله: «قلت: يعني خبر أبي هريرة، وأما المنام فسنده واه». اهـ، وبيانه: أن الحاكم ـ رحمه الله ـ ساق الحديث هكذا:

١١١٠ ـ المستدرك (٤/٤٧١ ـ ٤٧٢): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، ثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه، قال: إني لأعلم فتنة يوشك أن يكون الذي قبلها معها كنفحة أرنب، وإني لأعلم المخرج منها، قلنا: وما المخرج منها؟ قال: أمسك يدي حتى يجيء من يقتلني.

قال معمر: وحدثني شيخ لنا: ان امرأة جاءت إلى بعض أزواج النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقالت لها: ادعي الله أن يطلق لي يدي، قالت: وما شأن يدك؟ قالت: كان لي أبوان، فكان أبي كثير المال، كثير المعروف، كثير الفضل، كثير الصدقة، ولم يكن عند أمي من ذلك شيء، لم أرها تصدقت بشيء قط، غير أنا نحرنا بقرة، فأعطيت مسكيناً شحمة في يده، وألبسته خرقة، فماتت أمي، ومات أبي، فرأيت أبي على نهر يسقي الناس، فقلت: يا أبتاه، هل رأيت أمي؟ قال: لا، أوَ ماتت؟ قلت: بلى، قال: فذهبت ألتمسها، فوجدتها قائمة عريانة، ليس عليها إلا تلك الخرقة، وتلك الشحمة في يدها، وهي تضرب بها في يدها =

. . . .

= الأخـرى، ثم تعض أثرهـا، وتقـول: واعـطشـاه، فقلت: يـا أمـه، ألا أسقيك؟ قالت: بلى، فذهبت إلى أبـي، فذكرت ذلك له، وأخذت من عنده إناء، فسقيتها، فنبه بـي بعض من كان عندها قائماً، فقال: من سقاها أشلّ الله يده، فاستيقظت، وقد شلت يدي.

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجـاه»، وبين الذهبـي أن الحاكم يقصد بحكمه هذا حديث أبـي هـريرة المتقـدم، وأما المنام، فقال عنه: «سنده واه».

دراسة الإسناد:

إنما أعلّ الذهبـي الحديث بقوله المتقدم؛ لإبهام شيخ معمر في الرواية، حيث قال: «حدثني شيخ لنا».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإبهام شيخ معمر.

١١١١ــ حديث عثمان بن أبي العاص مرفوعاً:

«يكون للمسلمين ثلاثة أمصار: مصر بملتقى البحرين، ومصر بالجزيرة، ومصر بالشام. . .» الحديث[١].

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه سعيد بن هبيرة، وهو[٢] واه.

---

(١) من قوله: (مصر بملتقى البحرين) إلى هنا ليس في (ب).
(٢) قوله: (وهو) ليس في (ب).

١١١١ ــ المستدرك (٤/٤٧٨): أخبرني الحسن بن حكيم المروزي، ثنا أحمد بن إبراهيم الشذوري، ثنا سعيد بن هبيرة، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، وعلي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، قال: أتينا عثمان بن أبي العاص يوم الجمعة لنعارض مصحفنا بمصحفه، فلما حضرت الجمعة أمرنا، فاغتسلنا، وتطيبنا، ورحنا إلى المسجد، فجلسنا إلى رجل يحدث، ثم جاء عثمان بن أبي العاص، فتحولنا إليه، فقال عثمان ــ رضي الله عنه ــ: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «يكون للمسلمين ثلاثة أمصار: مصر بملتقى البحرين، ومصر بالجزيرة، ومصر بالشام. فيفزع الناس ثلاث فزعات، فيخرج الدجال في عراض الجيش، فيهزم من قبل المشرق، فأول مصر يرده: المصر الذي بملتقى البحرين، فتصير أهلها ثلاث فرق: فرقة تقيم، وتقول: نشامّه، وننظر ما هو؟ وفرقة تلحق بالأعراب، وفرقة تلحق بالمصر الذي يليهم، ثم يأتي الشام، فينحاز المسلمون إلى عقبة أفيق، فيبعثون بسرح لهم، فيصاب سرحهم، فيشتد ذلك عليهم، وتصيبهم مجاعة شديدة، وجهد، حتى إن أحدهم ليحرق وَتَرَ قوسه، فيأكله، فبينما هم كذلك، إذ ناداهم مناد من السحر: يا أيها الناس، أتاكم الغوث، فيقول بعضهم لبعض: إن هذا لصوت رجل شبعان، فينزل عيسى بن مريم ــ عليه الصلاة والسلام ــ عند صلاة الفجر، فيقول له إمام الناس: تقدم =

. . . .

= يا روح الله، فصل بنا، فيقول: إنكم معشر هذه الأمة أمراء، بعضكم على بعض، تقدم أنت، فصل بنا، فيتقدم، فيصلي بهم، فإذا انصرف، أخذ عيسى ــ صلوات الله عليه ــ حربته نحو الدجال، فإذا رآه ذاب كما يذوب الرصاص، فتقع حربته بين ثندوته، فيقتله، ثم ينهزم أصحابه، فليس شيء يومئذ يجبس منهم أحداً، حتى إن الحجر يقول: يا مؤمن، هذا كافر، فاقتله...».

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/١٣٦ ــ ١٣٧ رقم ١٩٣٢٤) من طريق أسود بن عامر.

وأحمد في المسند (٤/٢١٦ ــ ٢١٧ و ٢١٧) من طريق يزيد بن هارون، وعفان بن مسلم.

والطبراني في الكبير (٩/٥١ ــ ٥٢ رقم ٨٣٩٢) من طريق محمد بن عبد الله الخزاعي.

جميعهم عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، به نحوه.

وأخرجه أبو يعلى، وابن عساكر ــ كما كنز العمال (١٤/٣٢٨ ــ ٣٢٩ رقم ٣٨٨٢٩) ــ قال الهيثمي في المجمع (٧/٣٤٢): «فيه علي بن زيد وفيه ضعف، وقد وثق، وبقية رجالهما رجال الصحيح».

وأخرجه الحاكم عقب هذا الحديث مباشرة من طريق جعفر بن محمد بن شاكر، وإبراهيم بن إسحاق، وإسحاق بن الحسن الحربي، ثلاثتهم قالوا: أخبرنا عفان بن مسلم، ثنا حماد بن زيد، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة قال: أمّنا عثمان بن أبي العاص، ثم ذكر الحديث مثله سواه، قال الحاكم: «ولم يذكر أيوب، والله أعلم»، وقال الذهبي في التلخيص: «هذا المحفوظ». =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن هبيرة واه».

وابن هبيرة هذا هو سعيد بن هبيرة المروزي، وتقدم في الحديث (١٠٩١) أنه: متروك.

وأما بقية الطرق الأخرى فمدارها على علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

ولم يذكر أحد من الرواة الذين رووا الحديث عن حماد: (أيوب)، عدا سعيد بن هبيرة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم هذا لشدة ضعف سعيد بن هبيرة، وهو ضعيف فقط من بقية الطرق لضعف علي بن زيد بن جدعان، والله أعلم.

١١١٢ــ حديث أبـي ذر مرفوعاً:

«إذا بلغت بنو أمية أربعين[١] اتخذوا عباد الله خَوَلاً[٢]، ومال الله نُحْلاً[٣]، وكتاب الله دَغَلاً»[٤].

قلت: على ضعف رواية[٥] ابن أبـي مريم: منقطع.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) خَوَلاً: أي: خدماً وعبيداً، يعني أنهم يستخدمونهم، ويستعبدونهم. / النهاية (٢/٨٨).

(٣) نُحْلاً: أي يصير الفيء عطاء من غير استحقاق. / النهاية (٥/٢٩).

(٤) دَغَلاً: أي يخدعون به الناس. / النهاية (٢/١٢٣).

(٥) قوله: (رواية) ليس في (ب)، وفي التلخيص: (قلت: على ضعف رواته منقطع).

١١١٢ ــ المستدرك (٤/٤٧٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج الحجازي بحمص، ثنا بقية بن الوليد، عن أبـي بكر بن أبـي مريم، عن راشد بن سعد، عن أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ قال: سمعت رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ يقول، فذكره بلفظه، ثم قال: حدثنا أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا بقية بن الوليد، وعبد القدوس بن الحجاج، قالا: ثنا أبو بكر بن أبـي مريم، عن راشد بن سعد، عن أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ، قال: سمعت رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ يقول، فذكره بلفظه أيضاً.

تخـريجـه:

الحديث له عن أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ طريقان:

● **الأولى:** يرويها راشد بن سعد، وعنه أبو بكر بن أبـي مريم، وهي طريق الحاكم هذه.

=

. . . .

=

● **الثانية**: يرويها حلام بن جذل الغفاري، قال: سمعت أبا ذر جندب بن جنادة الغفاري يقول: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «إذا بلغ بنو أبـي العاص ثلاثين رجلاً اتخذوا مال الله دولاً، وعباد الله خولاً، ودين الله دغلاً».

قال حلام: فأنكر ذلك على أبـي ذر، فشهد علي بن أبـي طالب ــ رضي الله عنه ــ: أني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبـي ذر»، وأشهد أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قاله.

أخرجه الحاكم (٤/٤٧٩ ــ ٤٨٠) من طريق شريك، عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن حلام، به.

والجزء الأخير من هذا الحديث تقدم في الحديث (٧١٢)، وتقدم هناك أن ابن جرير الطبري قال: «هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلل»، ثم ذكر منها:

«إن حلاماً الغفاري عندهم مجهول غير معروف في نقلة الآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهول في الدين».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبـي بالانقطاع، وضعف ابن أبـي مريم.

أما الانقطاع فيقصد به بين راشد بن سعد، وأبـي ذر، فإن بين وفاتيهما نحواً من ثمانين عاماً ــ كما يتضح في ترجمتيهما في التهذيب (٣/٢٢٦) و (١٢/٩١) ــ.

وقد جاء النص في ترجمة راشد بن سعد على أن روايته عن سعد بن أبـي وقاص مرسلة، فمن باب أولى روايته عن أبـي ذر؛ لأن سعداً ــ رضي الله عنه ــ اختلف في سنة وفاته، فأكثر ما قيل سنة ثمان وخمسين، وأقل ما قيل سنة إحدى وخمسين كما في التهذيب (٣/٤٨٤).

وأما أبو ذر ــ رضي الله عنه ــ فإنه توفي سنة إثنتين وثلاثين. =

. . . .

=

وقد نص الحافظ ابن كثير على هذا الانقطاع، فقال في البداية والنهاية (٢٤٢/٦): «وهذا منقطع بين راشد بن سعد، وبين أبي ذرّ». اهـ.

وأما أبو بكر بن أبي مريم فتقدم في الحديث (٧١٢) أنه: ضعيف.

ومع ضعف ابن أبي مريم، والانقطاع بين راشد بن سعد وأبي ذر، فإن في متن الحديث اختلافاً عن رواية شريك للحديث، والتي تؤيدها الروايات الأخرى التي سيأتي ذكرها.

فرواية ابن أبي مريم هكذا: «إذا بلغت بنو أمية أربعين».

ورواية شريك هكذا: «إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً».

وشريك ــ رحمه الله ــ تقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

والراوي للحديث عن أبي ذر هو حلام الغفاري، وتقدم كلام الطبري عنه آنفاً.

وقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٠٨/٣ رقم ١٣٧٠)، وقال: حلام بن جزل ــ بالزاي ــ، وبيض له، وذكر أن أبا الطفيل روى عنه، وهنا يروي عنه شقيق بن سلمة، فهو مجهول الحال.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً للانقطاع المتقدم بيانه، وضعف أبي بكر بن أبي مريم، واختلاف متنه عن الرواية الأخرى، وهي وان كانت ضعيفة لضعف شريك من قبل حفظه، وجهالة حال حلام الغفاري، إلا أن لها ما يؤيدها من الشواهد من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان ــ رضي الله عنهم ــ.

أما حديث أبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه الحاكم (٤/ ٤٨٠) شاهداً لرواية شريك السابقة.

=

= وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٨٠).

وأبو يعلى في مسنده (٢/٣٨٣ ـ ٣٨٤ رقم ١١٥٢).

والبزار في مسنده (٢/٢٤٥ ـ ٢٤٦ رقم ١٦٢٠ و١٦٢١).
والبيهقي في الدلائل (٦/٧٠٥).
جميعهم من طريق عطية العوفي، عن أبـي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فذكره بمثل لفظ شريك، إلا أن في لفظ أحمد وأبـي يعلى: «دين الله دخلاً».

وعطية العوفي تقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: ضعيف، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فيرويه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عنه.

واختلف فيه على العلاء، في السند، والمتن.

فرواه البيهقي في الدلائل (٦/٥٠٧) من طريق سليمان بن بلال، عن العلاء، به بمثل لفظ سابقه، إلا أنه قال: «أربعين رجلاً» بدلاً من «ثلاثين».
ولعل هذا في رواية البيهقي فقط، فإن الشيخ الألباني ذكر في سلسلته الصحيحة (٢/٣٧٩) أن تماماً أخرج الحديث في فوائده من طريق سليمان بن بلال، ولم يذكر هذا الفرق.

ورواه الخطابـي في غريب الحديث (٢/٤٣٦) من طريق علي بن حجر، نا إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبـي هريرة، موقوفاً عليه بنحو لفظ الإمام أحمد السابق.

وذكر الشيخ الألباني في الموضع السابق أن أبا يعلى رواه في مسنده، وابن خزيمة في حديث علي بن حجر، وعنه ابن عساكر، ثم قال الألباني: «هذا إسناد صحيح على شرط مسلم»، ولم يعتبر الاختلاف مؤثراً في الرواية. =

. . . .

= وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، الزرقي ثقة ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/١٦٢ ـ ١٦٣ رقم ٥٤٦)، والتقريب (١/٦٨ رقم ٤٩٥)، والتهذيب (١/٢٨٧ رقم ٥٣٣).

وسليمان بن بلال تقدم في الحديث (٦٧٦) أنه: ثقة.

أقول: فرواية إسماعيل بن جعفر أرجح من رواية سليمان بن بلال؛ لأن إسماعيل أوثق، وهي وإن كانت موقوفة، إلا أنها في حكم المرفوع، لأن أبا هريرة يخبر عن أمر ليس للرأي فيه مجال.

وأما حديث معاوية ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه البيهقي في الموضع السابق من طريق ابن لهيعة، عن أبي قبيل، ان ابن موهب أخبره، فذكر الحديث، وفيه قصة، ورفع الحديث بمثل لفظ شريك، إلا أنه قال: «إذا بلغ بنو الحكم».

وابن لهيعة تقدم مراراً أنه: ضعيف.

وبالجملة فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، وصححه الألباني في الموضع السابق، وانظر التعليق على الحديث (١١١٥).

١١١٣ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«هلاك هذه الأمة على يدي أغيلمة من قريش»[١].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه ابن أبي مريم ضعيف، وما خرجا له شيئاً.

---

(١) من قوله: (على يدي) إلى هنا ليس في (ب).

١١١٣ ـ المستدرك (٤/٤٧٩)، هذا الحديث قرنه بالرواية الأخرى للحديث السابق، وتقدم ذكرها، وسندها: قال الحاكم: حدثنا أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا بقية بن الوليد، وعبد القدوس بن الحجاج، قالا: ثنا أبو بكر بن أبي مريم، فذكر الحديث السابق، ثم قال: قال أبو بكر بن أبي مريم، وحدثني عمار بن أبي عمار، أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول، فذكر الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٦/٦١٢ رقم ٣٦٠٥) في المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام.

و (٩/١٣) في الفتن، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء».

وأخرجه أحمد في المسند (٢/٣٢٤).

كلاهما من طريق عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي، عن جده، عن أبي هريرة رفعه بلفظ: «هلاك أمتي على يَدَي غلمة من قريش».

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٢/٣٢٨) من طريق مالك بن ظالم، عن أبي هريرة رفعه بلفظ: «هلاك أمتي على رؤوس غلمة أمراء سفهاء من قريش». =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «أبو بكر ضعيف، وما خرجا له شيئاً».

وأبو بكر بن أبي مريم تقدم مراراً أنه: ضعيف، ولم يخرج له أحد من الشيخين.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أبي بكر بن أبي مريم، وليس هو على شرط الشيخين على مراد الذهبي، ولم ينفرد ابن أبي مريم بالحديث، فقد أخرجه البخاري، والإمام أحمد من غير طريقه كما تقدم، والله أعلم.

١١١٤ـ حديث عبد الرحمن بن عوف، قال:

كان لا يولد لأحد مولود[١] إلا أتي به النبـي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، فدعا له. فأدخل عليه مروان، فقال: (هو)[٢] الوزغ بن الوزغ، الملعون بن الملعون».

قال: صحيح.

قلت: لا والله، وفيه ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف[٣] كذبه أبو حاتم[٤].

---

(١) قوله: (مولود)، في (ب): (بمولود)، وإلى هذا الموضع ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (هذا)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (مولى عبد الرحمن بن عوف) ليس في (ب).

(٤) الجرح والتعديل (٨/٣٩٥ رقم ١٨١١).

١١١٤ـ المستدرك (٤/٤٧٩)، هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، حيث قال عقبه: ولهذا الحديث توابع، وشواهد على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، وصحابته الطاهرين، والأئمة من التابعين، لم يسعني إلا ذكرها، فذكرت بعض ما حضرني منها، فمنها:

ما حدثناه أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أنبأ عبد الرزاق.

وحدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ومحمد بن رافع القشيري، وسلمة بن شبيب المستملي، قالوا: ثنا عبد الرزاق بن همام الإمام، قال: حدثني أبي، عن ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ قال: كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبـي ـ صلّى الله عليه وآله =

. . . .

= وسلَّم ــ ، فدعا له، فأدخل عليه مروان بن الحكم، فقال: «هو الوزغ بن الوزغ، الملعون بن الملعون».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، وميناء كذبه أبو حاتم».

ومِيناء هذا هو ابن أبي مِيناء الخزاز، وتقدم في الحديث (٦٠١) أنه: متروك، ورمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لما تقدم عن حال ميناء، وكذا حكم عليه الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة (١/٣٥٣ ــ ٣٥٤ رقم ٣٤٨).

١١١٥ـ حديث محمد بن زياد، قال:

لما بايع معاوية لابنه قال مروان[١]: سنة أبـي بكر وعمر، (فقال)[٢] عبد الرحمن بن أبـي بكر: سنة هرقـل وقيصر، فقال مروان: أنزل فيك:

﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ ﴾[٣]،

فبلغ عـائشة، فقـالت: كذب والله، مـا هـو بـه، ولكن رسول الله لعن (أبا)[٤] مروان، ومروان في صلبه.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه انقطاع؛ محمد لم يسمع من عائشة.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (إلخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (قال)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) الآية (١٧) من سورة الأحقاف.

(٤) ليست في (أ)، ولا في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وعليه يستقيم الكلام.

١١١٥ ـ المستدرك (٤/٤٨١): حدثنا علي بن محمد بن عقبة بن محمد الشيباني، ثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم المروزي الحافظ، ثنا علي بن الحسين الدرهمي، ثنا أمية بن خالد، عن شعبة، عن محمد بن زياد قال: لما بايع معاوية لابنه يزيد، قال مروان: سنة أبـي بكر وعمر، فقال عبد الرحمن بن أبـي بكر: سنة هرقل وقيصر، فقال: أنزل الله فيك:

﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ . . . ﴾ الآية.

قال: فبلغ عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فقالت: كذب والله، ما هو به، ولكن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لعن أبا مروان، ومروان في صلبه، فمروان قصص من لعنة الله عز وجل.

=

. . . .

=

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه النسائي في التفسير من الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٢٩٦/١٢ رقم ١٧٥٨٧)، وتفسير ابن كثير (١٥٩/٤) ـ، من طريق علي بن الحسين، حدثنا أمية بن خالد، فذكره بنحوه، وفي آخره: «فمروان فضض من لعنة الله».

وأخرجه عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردويه ـ كما في الدر المنثور (٤٤٤/٧)، وفيه: «فمروان فضفض من لعنة الله».

وأخرجه الإسماعيلي في مستخرجه ـ كما في فتح الباري (٥٧٦/٨) ـ.

وللحديث طريق أخرى يرويها عبد الله البهي، أخرجها ابن أبـي حاتم ـ كما في الموضع السابق من تفسير ابن كثير.

والبزار في مسنده (٢٤٧/٢ رقم ١٦٢٤).

وأبو يعلى في مسنده ـ كما في فتح الباري (٥٧٧/٨) ـ.

ثلاثتهم من طريق: إسماعيل بن أبـي خالد، عن عبد الله البهي المدني، قال: إني لفي المسجد حين خطب مروان، فقال: إن الله تعالى قد أرى أمير المؤمنين في يزيد رأياً حسناً، وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر عمر ـ رضي الله عنهما ـ، فقال عبد الرحمن بن أبـي بكر ـ رضي الله عنهما ـ: أهرقلية؟ إن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ والله ما جعلها في أحد من ولده، ولا أحد من أهل بيته، ولا جعلها معاوية في ولده إلا رحمة، وكرامة لولده. فقال مروان: ألست الذي قال لوالديه: أف لكما؟ فقال عبد الرحمن ـ رضي الله عنه ـ: ألست ابن اللعين الذي لعن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أباك؟ قال: وسمعتها عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فقالت: يا مروان، أنت القائل لعبد الرحمن ـ رضي الله عنه ـ كذا، وكذا؟ كذبت، ما فيه نزلت، ولكن نزلت في فلان بن فلان، ثم انتحب مروان، ثم نزل عن المنبر حتى أتى باب حجرتها، فجعل يكلمها حتى انصرف. اهـ. وهذا سياق ابن أبـي حاتم، وسياق البزار بمعناه. =

= قال الهيثمي في المجمع (٥/٢٤١): «إسناده حسن».

وأصل القصة في صحيح البخاري، بغير هذا السياق.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٥٧٦/٨) في تفسير سورة الأحقاف من كتاب التفسير، باب: (والذي قال لوالديه...)، من طريق يوسف بن ماهك، قال: كان مروان على الحجاز استعمله معاوية، فخطب يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايَع له بعد أبيه، فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة، فلم يقدروا عليه، فقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه:
﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي ﴾.

فقالت عائشة من وراء الحجاب: ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن، إلا أن الله أنزل عُذري. اهـ. ولم يذكر اللعن.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع؛ محمد لم يسمع من عائشة».

ومحمد هذا هو ابن زياد القرشي، الجمحي، مولاهم، أبو الحارث المدني وهو ثقة ثبت، وثقه أحمد، وابن معين، والترمذي، والنسائي، وغيرهم، وقد نص المزي على أنه روى عن عائشة، ووافقه ابن حجر، ولم أجد من نص على أنه لم يسمع منها غير الذهبي هنا، ولم أجد من كتب التراجم من نص على سنة وفاته. / انظر الجرح والتعديل (٢٥٧/٧ رقم ١٤٠٧)، وتهذيب الكمال (١١٩٨/٣ ـ ١١٩٩)، والتهذيب (١٦٩/٩ ـ ١٧٠).

وأما بقية الإسناد فبيان حال رجاله كالتالي:

شعبة بن الحجاج إمام مشهور تقدمت ترجمته في الحديث (٥٣٢).

وأمية بن خالد بن الأسود القيسي، أبو عبد الله البصري صدوق روى له =

. . . .

= مسلم. / الجرح والتعديل (٣٠٢/٢ ـ ٣٠٣ رقم ١١٢٣)، والتقريب (٨٣/١ رقم ٦٣٠)، والتهذيب (٣٧٠/١ ـ ٣٧١ رقم ٦٧٦).

وعلي بن الحسين بن مطر الدّرهمي، البصري. صدوق. / الجرح والتعديل (١٧٩/٦ رقم ٩٨٠)، والتقريب (٣٥/٢ رقم ٣٢٢)، والتهذيب (٣٠٧/٧ ـ ٣٠٨ رقم ٥٢١).

والراوي عن علي هذا هو أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم بن جعفر، الكندي، الصيرفي، المعروف بـ: ابن الخنازيري، وصفه الحاكم هنا بقوله: «الحافظ»، وترجم له الخطيب في التاريخ (٣٨٤/٤ رقم ٢٢٦٣)، ولم يذكر عنه جرحاً، ولا تعديلاً، وذكره السمعاني في الأنساب (١٩٩/٥)، ولم يذكر عنه أيضاً جرحاً، ولا تعديلاً.

وشيخ الحاكم أبو الحسن علي بن محمد بن عقبة الشيباني، الكوفي إمام ثقة أمين. / السير (٤٤٣/١٥ ـ ٤٤٤ رقم ٢٥٤).

ولم ينفرد ابن الخنازيري بالحديث، فقد تابعه النسائي، فروى الحديث عن علي بن الحسين كما سبق.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها البزار، وابن أبي حاتم ففي سندها عبد الله البهي، وتقدم في الحديث (٦٤٨) أنه صدوق يخطىء.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه ابن الخنازيري، وتقدم أني لم أجد من ذكره بجرح، أو تعديل سوى ما جاء عنه في إسناد الحاكم من وصفه بـ: «الحافظ»، غير أنه لم ينفرد بالحديث كما تقدم، بل تابعه النسائي، فيكون الحديث حسن الإسناد لغيره، ويزداد قوة بالطريق الأخرى التي رواها عبد الله البهي، وتقدم الكلام عنها، وبعض القصة في صحيح البخاري كما سبق، عدا ذكر لعنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأبي مروان، وهذا اللفظ يشهد له، حديث ابن الزبير الآتي برقم (١١١٧)، ولفظه: «إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لعن الحكم وولده»، وسيأتي أن =

= ظاهر سنده الصحة، وأما متنه، ومتن هذا الحديث الذي معنا فمشكل، ولذا قال ابن القيم ــ رحمه الله ــ في المنار المنيف (ص ١١٧): «وحديث: عدد الخلفاء من ولد العباس: كذب، وكذا أحاديث ذم الوليد، وذم مروان بن الحكم». اهـ.

وقال الذهبي ــ رحمه الله ــ في السير (١٠٨/٢) في ترجمة الحكم: «ويُروى في سبّه أحاديث لم تصح». اهـ.

قلت: وقد ساق الحافظ ابن كثير الحديث كما سبق، ولم يتكلم عنه بشيء، وقد حسن الهيثمي سنده، وهكذا الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ، فإنه ذكر في الفتح (٥٧٦/٨ و٥٧٧) حديثي محمد بن زياد، وعبد الله البهي، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ، وسكت عنهما، وقد نص في مقدمة الفتح (ص ٤) على أنه يسوق ما يتعلق بالحديث من غرض صحيح بشرط الصحة، أو الحسن فيما يورده من ذلك، بل قال في الفتح (١١/١٣): «وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان، وما ولد، أخرجها الطبراني، وغيره، غالبها فيه مقال، وبعضها جيد». اهـ.

وقال ابن الأثير ــ رحمه الله ــ في أسد الغابة (٥١٥/١) في ترجمة الحكم: «وقد روي في لعنه، ونفيه أحاديث كثيرة، لا حاجة إلى ذكرها، إلا أن الأمر المقطوع به: أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مع حلمه، وإغضائه على ما يكره، ما فعل به ذلك (يعني نفيه للطائف) إلا لأمر عظيم، ولم يزل منفياً حياة النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فلما ولي أبو بكر الخلافة، قيل له في الحكم ليردّه إلى المدينة، فقال: ما كنت لأحل عقدة عقدها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وكذلك عمر، فلما ولي عثمان ــ رضي الله عنهما ــ الخلافة رده، وقال: كنت قد شفعت فيه إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فوعدني برده». اهـ.

قلت: وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في منهاج السنة (١٩٥/٣ ــ ١٩٨) عن دعوى نفي النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ =

. . . .

= للحكم هذه التي ذكر ابن الأثير بإجابة مطولة ومن ضمن ما قال فيها: (وقصة نفي الحكم ليست في الصحاح، ولا لها إسناد يعرف به أمرها، ومن الناس من يروي: أنه حاكى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في مشيته، ومنهم من يقول غير ذلك. . .)، ثم قال: (وأما استكتابه (يعني: عثمان) مروان، فمروان لم يكن له في ذلك ذنب؛ لأنه كان صغيراً، لم يجر عليه القلم، ومات النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ومروان لم يبلغ الحلم باتفاق أهل العلم، بل غايته أن يكون له عشر سنين، أو قريب منها، وكان مسلماً باطناً، وظاهراً، يقرأ القرآن، ويتفقه في الدين، ولم يكن قبل الفتنة معروفاً بشيء يعاب فيه، فلا ذنب لعثمان في استكتابه، وأما الفتنة فأصابت من هو أفضل من مروان، ولم يكن مروان ممن يحادّ الله ورسوله، وأما أبوه الحكم فهو من الطلقاء، والطلقاء حسن إسلام أكثرهم، وبعضهم فيه نظر، ومجرد ذنب يعزر عليه لا يوجب أن يكون منافقاً في الباطن، والمنافقون تجري عليهم في الظاهر أحكام الإسلام، ولم يكن أحد من الطلقاء بعد الفتح يظهر المحادة لله ورسوله، بل يرث، ويورث، ويصلى عليه، ويدفن في مقابر المسلمين، وتجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على غيره. . .) إلخ.

قلت: وقوله في الحديث الآتي برقم (١١١٧): «لعن الحكم وولده» يعارضه قوله جل وعلا:

﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الآية ٣٨ من سورة النجم)؛

إذ لو صح لعن الحكم، فما ذنب ولده حتى تشملهم اللعنة؟! خاصة وفيهم من عده أهل السنة خامس الخلفاء الراشدين، وهو: عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ، وفيهم من عرف بالتقى والصلاح كيزيد بن الوليد بن عبد الملك، المعروف بـ: الناقص، بل إن بني أمية ممن نصر الله بهم الدين، فنشروه في سائر المعمورة، ورفعوا رايات الجهاد، وهم الذين اتسعت الفتوحات في وقتهم، قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في البداية والنهاية (٩/٨٧ ـ ٨٨): (فكانت سوق الجهاد قائمة في بني أمية، ليس لهم شغل =

. . . .

= إلا ذلك، قد علت كلمة الإسلام في مشارق الأرض، ومغاربها، وبرها، وبحرها، وقد أذلوا الكفر وأهله، وامتلأت قلوب المشركين من المسلمين رعباً، لا يتوجه المسلمون إلى قطر من الأقطار إلا أخـذوه، وكان في عساكرهم، وجيوشهم في الغزو الصالحون، والأولياء، والعلماء، من كبار التابعين، في كل جيش منهم شرذمة عظيمة، ينصر الله بهم دينه، فقتيبة بن مسلم يفتح في بلاد الترك، يقتل، ويسبي، ويغنم، حتى وصل إلى تخوم الصين، وأرسل إلى ملكه يدعوه، فخاف منه، وأرسل له الهدايا، وتحفاً، وأموالاً كثيرة، هدية، وبعث يستعطفه، مع قوته، وكثرة جنده، بحيث أن ملوك النواحي كلها تؤدي إليه الخراج خوفاً منه، ولو عاش الحجاج لما أقلع عن بلاد الصين، ولم يبق إلا أن يلتقي مع ملكها، فلما مات الحجاج رجع الجيش كما مر. ثم إن قتيبة قتل بعد ذلك، قتله بعض المسلمين.

ومسلمة بن عبد الملك بن مروان، وابن أمير المؤمنين: الوليد، وأخوه الآخر، يفتحون في بلاد الروم، ويجاهدون بعساكر الشام حتى وصلوا إلى القسطنطينية، وبنى بها مسلمة جامعاً يعبد الله فيه، وامتلأت قلوب الفرنج منهم رعباً.

ومحمد بن القاسم ابن أخي الحجاج يجاهد في بلاد الهند، ويفتح مدنها، في طائفة من جيش العراق، وغيرهم.

وموسى بن نصير يجاهد في بلاد المغرب، ويفتح مدنها، وأقاليمها، في جيوش الديار المصرية، وغيرهم.

وكل هذه النواحي إنما دخل أهلها في الإسلام، وتركوا عبادة الأوثان.

وقبل ذلك قد كان الصحابة في زمن عمر، وعثمان فتحوا غالب هذه النواحي، ودخلوا في مبانيها، بعد هذه الأقاليم الكبار، مثل الشام، ومصر، والعراق، واليمن، وأوائل بلاد الترك، إلى ما وراء النهر، وأوائل بلاد المغرب، وأوائل بلاد الهند، فكان سوق الجهاد قائماً في القرن الأول من بعد الهجرة، إلى انقضاء دولة بني أمية، وفي أثناء خلافة بني العباس، =

. . . .

= مثل أيام المنصور، وأولاده، والرشيد، وأولاده، في بلاد الروم، والترك، والهند.

وقد فتح محمود بن سبكتين، وولده في أيام ملكهم بلاداً كثيرة من بلاد الهند.

ولما دخل طائفة ممن هرب، من بني أمية إلى بلاد المغرب، وتملكوها، أقاموا سوق الجهاد في الفرنج بها. ثم لما بطل الجهاد من هذه المواضع رجع العدو إليها، فأخذ منها بلادا كثيرة، وضعف الإسلام فيها». هـ.

قلت: ولا شك في أن هذه القوة أقضت مضاجع الأعداء، ليس في عصر الأمويين فقط، وإنما منذ وقت مبكر، في بداية عصر الخلفاء الراشدين، فاندس الأعداء في صفوف المسلمين، فمنهم من بطش ظاهراً كأبي لؤلؤة المجوسي، ومنهم من حاك الخطط والمؤامرات في الخفاء كعبد الله بن سبأ، وكثر الطعن في من كان هدفه نشر الإسلام، ومنهم بنو أمية، فمثل هذه الأحاديث انتقدها من سبق من الأئمة، وها هو البخاري ــ رحمه الله ــ يخرج الحديث، ولم يذكر اللعن، وها هو الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ يخرج الحديث الآتي برقم (١١١٧)، فلا يفصح باسم الحكم، وإنما قال: «فلان»، ولو سلمنا بصحة الحديث فإنه ثبت عنه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه قال: «اللهم إني أتخذ عندك عهداً لن تخلفنيه، فإنما أنا بشر، فأي المؤمنين آذيته: شتمتُه، لعنتُه، جلدتُه، فاجعلها له صلاة، وزكاة، وقُرْبة تقرّبه بها إليك يوم القيامة».

أخرجه البخاري في صحيحه (١١/١٧١ رقم ٦٣٦١) في الدعوات، باب قول النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من آذيته، فاجعلها له زكاة ورحمة».

ومسلم (٤/٢٠٠٧ ــ ٢٠٠٩ رقم ٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣) في البر والصلة، باب من لعنه النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، أو سبه، أو دعا عليه، وليس هو أهلاً لذلك...

كلاهما من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري مختصر.

أقول: فلو صح حديث اللعن، لحمل على هذا الحديث، والله أعلم.

١١١٦ـ حديث الحكم بن أبي العاص[١]:

أنه استأذن على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فعرف صوته، فقال: «ائذنوا له عليه لعنة الله، وعلى جميع من يخرج من صلبه إلا المؤمن منهم، وقليل ما هم...» الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: لا والله؛ فيه أبو الحسن (الجزري)[٣] من المجاهيل.

---

(١) الحديث من مسند عمرو بن مرة الجهني، وإنما نسبه ابن الملقن إلى الحكم لتعلقه به، كحديث ذي اليدين، والخثعمية، وغيرهما.

(٢) من قوله: (فعرف صوته) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (أ): (الحوري)، وما أثبته من (ب)، وسند المستدرك وتلخيصه.

١١١٦ ـ المستدرك (٤٨١/٤): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا جعفر بن سليمان الضبعي، ثنا علي بن الحكم البناني، عن أبي الحسن الجزري، عن عمرو بن مرة الجهني، وكانت له صحبة، أن الحكم بن أبي العاص استأذن على النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فعرف النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ صوته، وكلامه، فقال: «ائذنوا له، عليه لعنة الله، وعلى من يخرج من صلبه، إلا المؤمن منهم، وقليل ما هم. يشرفون في الدنيا، ويضعون في الآخرة، ذوو مكر، وخديعة، يعطون في الدنيا، وما لهم في الآخرة من خلاق».

تخـريجـه:

الحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٢٤٢/٥ ـ ٢٤٣)، وعزاه للطبراني، وقال: «فيه أبو الحسن الجزري، وهو مستور، وبقية رجاله ثقات».

وذكره الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٢٤٣/٦) من طريق الدارمي، عن مسلم بن إبراهيم، عن سعد بن زيد، عن علي بن الحكم، به نحوه.

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، فأبو الحسن من المجاهيل».

وأبو الحسن الجزري هذا شامي مجهول ـ كما في التقريب (٢/٤١١ رقم ٤٠)، والتهذيب (١٢/٧٣ رقم ٢٩٢) ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة أبي الحسن الجزري.

وله شاهد مرسل من حديث محمد بن كعب القرظي قال: لعن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الحكم، وما ولد، إلا الصالحين منهم، وهم قليل».

قال محمد: «فصرحتها لعمر» ـ يعني ابن عبد العزيز ـ.

أخرجه أبو زكريا يزيد بن محمد الأزدي في «تاريخ الموصل» (ص ٤)، من طريق عبد الرزاق، حدثنا أبي، عن عمر بن أبي بكر القرشي، عن محمد بن كعب القرظي، به.

وهذا الحديث بالإضافة لإرساله، فلا يصلح للاستشهاد؛ لكونه لم يثبت عن مرسله؛ فإن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، القرشي مقبول. / ثقات ابن حبان (٧/١٦٧)، والتقريب (٢/٥٢ رقم ٣٩٠)، والتهذيب (٧/٤٢٩ رقم ٧٠٠).

وهمام بن نافع الحميري، الصنعاني، والد عبد الرزاق مقبول أيضاً. / الضعفاء للعقيلي (٤/٣٧١)، والتقريب (٢/٣٢١ رقم ١١١)، والتهذيب (١١/٦٧ رقم ١٠٧).

وعليه فالحديث باق على ضعفه.

وله شاهد في الحديث قبله وبعده، لكن ينظر الكلام عن المتن في الحديث المتقدم برقم (١١٥)، والله أعلم.

١١١٧ـ حديث ابن الزبير:

أن رسـول الله ـ صـلَّى الله عليـه وسلَّم ـ لعن الحكم وولده[١].

قال: صحيح.

قلت: فيـه أحمد بن محمـد (الـرشـديني)[٢] ضعفـه ابن عدي[٣].

---

(١) في (ب): (حديث ابن الزبير مرفوعاً: أنه لعن الحكم وولده).

(٢) في (أ): (المرسديني)، وفي (ب): (المرسدي)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٣) في الكامل (١/ ٢٠١).

١١١٧ ـ المستـدرك (٤/ ٤٨١)، هذا الحـديث أورده الحاكم شـاهداً للحـديث السابق، فقال: وشـاهده: حـديث عبد الله بن الـزبير الـذي حدثنـاه ابن نصير الخلدي ـ رحمه الله ـ، ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري بمصر، ثنا إبراهيم بن منصور الخراساني، ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن محمد بن سوقة، عن الشعبي، عن عبد الله بن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لعن الحكم وولده.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٢/ ٢٤٧ رقم ١٦٢٣)، من طريق شيخه أحمد بن منصور بن سيار، ثنا عبد الرزاق، ثنا سفيان بن عيينـة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول وهو مستند إلى الكعبة: ورب هذا البيت لقد لعن الله الحكم، وما ولد على لسان نبيه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

قال البزار: «لا نعلمه عن ابن الزبير إلا بهذا الإسناد، ورواه محمد بن فضيل أيضاً، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن ابن الزبير». =

. . . .

= ورواه الإمام أحمد في المسند (٤/٥): ثنا عبد الرزاق، فذكر الحديث بمثل سياق البزار، إلا أنه لم يذكر اسم الحكم، وإنما قال: «فلاناً، وما ولد من صلبه».

وكذا رواه الطبراني في الكبير ـ كما في المجمع (٢٤١/٥) ـ.

قال الهيثمي: «رجال أحمد رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الرشديني ضعفه ابن عدي».

والرشديني هذا اسمه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، أبو جعفر المصري وهو مختلف فيه؛ فقد كذبه أحمد بن صالح المصري، وقال مسلمة في الصلة: كان ثقة عالماً بالحديث، وقال ابن يونس: كان من حفاظ الحديث، وأهل الصنعة.

والأرجح أنه ضعيف فقط كما هو رأي ابن عدي فيه؛ فإنه ساق له بعض الأحاديث التي انتقدت عليه، وقال: «وابن رشدين هذا صاحب حديث كثير، حدث عنه الحفاظ بحديث مصر، وأنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه». اهـ. من الكامل (٢٠١/١)، واللسان (٢٥٧/١ ـ ٢٥٨ رقم ٨٠٤).

قلت: ولم ينفرد أحمد هذا بالحديث، فقد رواه عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، به.

وتقدم أن البيهقي قال عن هذا الإسناد: «رجاله رجال الصحيح».

وقد رواه عن عبد الرزاق الإمام أحمد، وأحمد بن منصور شيخ البزار.

وليس في رواية الإمام أحمد التصريح باسم الحكم، وصرح به أحمد بن منصور بن سيّار الرمادي، وهو ثقة حافظ. / الجرح والتعديل (٧٨/٢ رقم ١٦٩)، والتقريب (٢٦/١ رقم ١٢٧)، والتهذيب (٨٣/١ ـ ٨٤ رقم ١٤٣). =

. . . .

= وأما بقية رجال الإسناد فبيان حالهم كالتالي:

الشعبي اسمه عامر بن شراحيل، وهو ثقة مشهور، فقيه فاضل من رجال الجماعة، تقدمت ترجمته في الحديث (٥٩٨).

وإسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، مولاهم، البجلي، ثقة ثبت من رجال الجماعة تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٧٢٠).

وأما سفيان بن عيينة، وعبد الرزاق، فإمامان مشهوران تقدمت ترجمتهما في الحديثين رقم (٥١٠) و(٩٨٤).

لكن عبد الرزاق ـ رحمه الله ـ رماه كثير من الأئمة بالتشيع ـ كما في التهذيب (٦/ ٣١٠ ـ ٣١٥)، وأورده ابن عدي في كامله (٥/ ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢)، وقال في آخر ترجمته:

«ولعبد الرزاق بن همام أصناف، وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين، وأئمتهم، وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق، فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير».

قلت: ولا أشك في أن ابن عدي ـ رحمه الله ـ لو ذكر أحاديث المثالب التي رواها عبد الرزاق، ووقف على هذا الحديث، لعدّه منها، وليته فعل، غير أن قوله: «ومثالب، آخرين مناكير» يدخل فيه هذا الحديث الذي فيه مخالفة لقوله تعالى:

﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾،

وفيه وقيعة بسلف الأئمة كعمر بن عبد العزيز، وحاشاه من ذلك، وقد مضى الكلام عن هذه المسألة في الحديث (١١١٥)، فليرجع إليه. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أحمد الرشديني، وظاهر سنده الصحة بالطريق الأخرى التي رواها الإمام أحمد، والبزار، غير أنه معلول المتن بما تقدم عن حال عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وبما سبق ذكره في التعليق على الحديث (١١١٥)، والله أعلم.

١١١٨ـ حديث كثير بن عبد الله المزني[١]، عن أبيه، عن جده قال:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو يقول: «لا تذهب الدنيا يا علي بن أبي طالب»، قال: لبيك يا رسول الله، قال: «اعلم أنكم ستقاتلون بني الأصفر، (ويقاتلهم)[٢] من بعدكم من المؤمنين. . .» الحديث[٣].

قلت: كثير واه.

---

(١) في (ب): (ابن المزني).

(٢) في (أ): (ويقاتلونهم)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (قال سمعت) إلى هنا ليس في (ب).

١١١٨ ـ المستدرك (٤/٤٨٣): أخبرني أبو بكر بن أبي نصر المزكي بمرو، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، ثنا عبد الله بن مسلمة، ثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني.

وحدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، وله اللفظ، أنبأ الحسين بن علي بن زياد، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، ثنا كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وهو يقول: «لا تذهب الدنيا يا علي بن أبي طالب»، قال علي: لبيك يا رسول الله.

قال: «إعلم أنكم ستقاتلون بني الأصفر، أو يقاتلهم من بعدكم من المؤمنين، وتخرج إليهم روقة المؤمنين أهل الحجاز الذين يجاهدون في سبيل الله، لا تأخذهم في الله لومة لائم حتى يفتح الله عز وجل عليهم قسطنطينية، ورومية بالتسبيح، والتكبير، فينهدم حصنها، فيصيبون نيلاً عظيماً لم يصيبوا مثله قط، حتى أنهم يقتسمون بالترس، ثم يصرخ صارخ: يا أهل الإسلام، قد خرج المسيح الدجال في بلادكم، وذراريكم، فينفضّ الناس عن المال، فمنهم الآخذ، ومنهم التارك، فالآخذ نادم، والتارك =

. . . .

= نادم، يقولون: من هذا الصائح؟ فلا يعلمون من هو، فيقولون: ابعثوا طليعة إلى لُدّ، فإن يكن المسيح قد خرج، فيأتونكم بعلمه، فيأتون، فينظرون، فلا يرون شيئاً، ويرون الناس شاكين، فيقولون: ما صرخ الصارخ إلا لنبأ، فاعتزموا، ثم ارشدوا، فيعتزمون أن نخرج بأجمعنا إلى لدّ، فإن يكن بها المسيح الدجال نقاتله حتى يحكم الله بيننا وبينه، وهو خير الحاكمين. وإن يكن الأخرى، فإنها بلادكم، وعشائركم، وعساكركم رجعتم إليها».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن ماجه (١٣٧٠/٢ ـ ١٣٧١ رقم ٤٠٩٤) في الفتن، باب الملاحم.

والطبراني في الكبير (١٥/١٧ ـ ١٦ رقم ٩).

كلاهما من طريق كثير، به نحوه، إلا أن ابن ماجه لم يذكر بقية الحديث من قوله: «يقولون من هذا الصائح؟».

قال الهيثمي في المجمع (٢٢٠/٦): «فيه كثير بن عبد الله، وقد ضعفه الجمهور، وحسن الترمذي حديثه».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «كثير واه».

وهو كثير بن عبد الله المزني الذي تقدم في الحديث (٧٩٦) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف كثير المزني.

وأصل الحديث في صحيح مسلم (٢٢٣٨/٤ رقم ٢٩٢٠) في الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت؛ من البلاء، من حديث ثور بن زيد الدّيلي، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ =

. . . .

= قال: «سمعتم بمدينة جانب منها في البر، وجانب منها في البحر؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «لا تقوم الساعة حتى يغزوها سبعون ألفاً من بني إسحاق، فإذا جاؤوها نزلوا، فلم يقاتلوا بسلاح، ولم يرموا بسهم، قالوا: لا إله إلا الله، والله أكبر، فيسقط أحد جانبيها».

قال ثور: لا أعلمه إلا قال: «الذي في البحر، ثم يقولوا الثانية: لا إله إلا الله، والله أكبر، فيسقط جانبها الآخر، ثم يقولوا الثالثة: لا إله إلا الله، والله أكبر، فيُفَرّجُ لهم، فيدخلوها، فيغنموا، فبينما هم يقتسمون الغنائم، إذ جاءهم الصريخ، فقال: إن الدجال قد خرج، فيتركون كل شيء ويرجعون». اهـ. والله أعلم.

١١١٩ـ حديث أبي سَرِيْحة[١]، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[٢]:

«يكون للدابة ثلاث خرجات من الدهر...» إلخ.

قال: صحيح[٣]!.

قلت: فيه طلحة بن عمرو الحضرمي[٤] ضعفوه، وتركه أحمد[٤].

---

(١) قوله: (أبي سريحة) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٢) قوله: (عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ) في (ب): (مرفوعاً).

(٣) قوله: (الحضرمي) و(وتركه أحمد) ليس في (ب)، والإمام أحمد قال عنه: «لا شيء متروك الحديث». / الكامل (٤/١٤٢٦).

١١١٩ ـ المستدرك (٤/٤٨٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا عمرو بن محمد العنقزي، ثنا طلحة بن عمرو الحضرمي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي الطفيل، عن أبي سريحة الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «يكون للدابة ثلاث خرجات من الدهر. تخرج أول خرجة بأقصى اليمن، فيشفوا ذكرها بالبادية، ولا يدخل ذكرها القرية ـ يعني مكة ـ، ثم يمكث (كذا!) زماناً طويلاً بعد ذلك، ثم تخرج خرجة أخرى قريباً من مكة، فينشر ذكرها في أهل البادية، وينشر ذكرها بمكة، ثم تكمن زماناً طويلاً، ثم بينما الناس في أعظم المساجد حرمة، وأحبها إلى الله، وأكرمها على الله تعالى: المسجد الحرام، لم يرعهم إلا وهي في ناحية المسجد تدنوا، وتربوا بين الركن الأسود، وبين باب بني مخزوم، عن يمين الخارج، في وسط من ذلك، فيرفضّ الناس عنها شتى، ومعاً، ويثبت لها عصابة من المسلمين عرفوا =

. . . .

= أنهم لن يعجزوا الله، فخرجت عليهم تنفض عن رأسها التراب، فبدأت بهم، فجلت عن وجوههم حتى تركتها كأنها الكواكب الدرِّيَّة، ثم ولَّت في الأرض لا يدركها طالب، ولا يعجزها هارب، حتى إن الرجل ليتعوذ منها بالصلاة، فتأتيه من خلفه، فتقول: أي فلان، الآن تصلي؟ فيلتفت إليها، فتسمه في وجهه، ثم تذهب، فيتجاور الناس في ديارهم، ويصطحبون في أسفارهم، ويشتركون في الأموال يعرف المؤمن الكافر، حتى إن الكافر يقول: يا مؤمن، اقضني حقي، ويقول المؤمن: يا كافر اقضني حقي».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، وهو أبين حديث في ذكر دابة الأرض، ولم يخرجاه».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٤٤ رقم ١٠٦٩).

والطبراني في الكبير (٣/١٩٣ رقم ٣٠٣٥).

وفي الأحاديث الطوال المطبوع مع الكبير (٢٥/٢٦٢ ـ ٢٦٣ رقم ٣٤).

كلاهما من طريق طلحة بن عمرو، به نحوه، ولم يذكر الطيالسي: «بأقصى اليمن»، وإنما قال: «تخرج في أقصى البادية».

وأخرجه أيضاً عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في البعث والنشور ـ كما في الدر المنثور (٦/٣٨١) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «طلحة ضعفوه، وتركه أحمد».

وطلحة هذا هو ابن عمرو بن عثمان الحضرمي، المكي، وهو متروك. / الكامل (٤/١٤٢٦ ـ ١٤٢٧)، والتقريب (١/٣٧٩ رقم ٣٧)، والتهذيب (٥/٢٣ ـ ٢٤ رقم ٣٨). =

. . . .

= وقد خالفه الرواة الآخرون فرووه عن أبي الطفيل، عن حذيفة موقوفاً ـ كما سيأتي في الحديث الآتي ـ .

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف طلحة بن عمرو، ومخالفته للرواة الآخرين الذين رووه موقوفاً على حذيفة ـ كما سيأتي في الحديث الآتي، وقد صح سنده إلى أبي سريحة حذيفة بن أسيد.

١١٢٠ـ حديث حذيفة:

إن الدابة تخرج ثلاث خرجات . . . إلخ .

قلت: على شرط البخاري ومسلم(١) .

---

(١) هذا التعقيب ليس من الذهبي، وإنما هو كلام الحاكم عن الحديث، وأما التلخيص ففيه إقرار الذهبي للحاكم على قوله.

١١٢٠ ـ المستدرك (٤/٤٨٤ ـ ٤٨٥): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ عبد الأعلى، عن هشام بن حسان، عن قيس بن سعد، عن أبي الطفيل، قال: كنا جلوساً عند حذيفة، فذكرت الدابة، فقال حذيفة ـ رضي الله عنه ـ: إنها تخرج ثلاث خرجات، في بعض البوادي، ثم تكمن، ثم تخرج في بعض القرى، حتى يذعروه (كذا!)، حتى تهريق فيها الأمراء الدماء، ثم تكمن، قال: فبينما الناس عند أعظم المساجد، وأفضلها، وأشرفها، حتى قلنا: المسجد الحرام، وما سماه، إذا ارتفعت الأرض، ويهرب الناس، ويبقى عامة من المسلمين يقولون: إنه لن ينجيِّنا من أمر الله شيء فتخرج، فتجلو وجوههم حتى تجعلها كالكواكب الدرِّيَّة، وتتبع الناس جيران في الرباع، شركاء في الأموال، وأصحاب في الإسلام.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٠/١٤ ـ ١٥) من طريق معمر، عن قيس بن سعد، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد، فذكره بنحوه، وفي آخره قال: «وتبقى طائفة من المؤمنين، ويقولون: إنه لا ينجينا من الله شيء، فتخرج عليهم الدابة تجلو وجوههم مثل الكوكب الدري، ثم تنطلق، فلا يدركها طالب، ولا يفوتها هارب، وتأتي الرجل يصلي، فيقول (كذا! ولعل الصواب: فتقول): والله ما كنت من أهل الصلاة، فيلتفت إليها، فتخطمه، قال: تجلو وجه المؤمن، وتخطم الكافر. قلنا فما للناس يومئذ؟ قال: جيران في الرباع، وشركاء في الأموال، وأصحاب في الأسفار.

. . . .

= وأخرجه أيضاً في الموضع نفسه من طريق الفرات القزاز، عن عامر بن واثلة أبي الطفيل، به بمعناه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/٦٦ ـ ٦٧ رقم ١٩١٣٢) من طريق عبد العزيز بن رفيع، عن أبي الطفيل، به بمعناه مختصراً.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقره الذهبي، ورجال إسناده بيان حالهم كالتالي:

أبو الطفيل عامر بن واثلة صحابي. / انظر التهذيب (٥/٨٢ رقم ١٣٥).

وقيس بن سعد المكي ثقة روى له مسلم في صحيحه، والبخاري تعليقاً. / الجرح والتعديل (٧/٩٩ رقم ٥٦٢)، والتقريب (٢/١٢٨ رقم ١٤٣)، والتهذيب (٨/٣٩٧ رقم ٧٠١).

وهشام بن حسان الأزدي تقدم في الحديث (٦٦١) أنه: ثقة من رجال الجماعة.

وعبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري، السَّامي ـ بالمهملة ـ، ثقة من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٢٨ رقم ١٤٧)، والتقريب (١/٤٦٥ رقم ٧٨٤)، والتهذيب (٦/٩٦ رقم ١٩٩).

ويحيى بن يحيى بن بكير التيمي الحنظلي، أبو زكريا النيسابوري تقدم في الحديث (٧٣٢) أنه ثقة ثبت إمام، أخرج له الشيخان، وهو من شيوخهما.

ومحمد بن عبد السلام بن بشار النيسابوري، الوراق، الزاهد، شيخ خراسان، كان صواماً، قوَّاماً، ربانياً، ثقة. / تذكرة الحفاظ (٢/٦٤٩) في نهاية ترجمة الخشني، وانظر السير (١٣/٤٦٠ رقم ٢٢٨).

وشيخ الحاكم أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الله بن عنبر بن عطاء =

. . . .

= السلمي، مولاهم، العنبري، النيسابوري تقدم في الحديث (٧٣٢) أيضاً أنه إمام ثقة.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح موقوف على أبي سريحة حذيفة بن أسيد، رجاله ثقات رجال الشيخين إلى طبقة شيوخهما، عدا قيس بن سعد، فإن البخاري إنما روى له تعليقاً.

ومثل هذا الحديث له حكم الرفع إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؛ لأنه إخبار عن أمر غيبي، لا مجال للرأي فيه، والله أعلم.

١١٢١ ـ حديث ابن عمر:

(يبيت)[١] الناس يسيرون إلى جمع، (وتبيت)[٢] دابة الأرض تسري إليهم، فيصبحون وقد جعلتهم بين رأسها وذنبها. . .، الحديث[٣].

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الرحمن بن (البَيْلماني)[٤]، وهو ضعيف، وكذا الوليد بن جُمَيع.

---

(١) في (أ) و(ب): (بينا)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (وثبت)، وليست في (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (وتبيت) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ): (السليماني).

١١٢١ ـ المستدرك (٤/٤٨٥): حدثنا أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ محمد بن فضيل، ثنا الوليد بن جميع، عن عبد الملك بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن البيلماني، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: يبيت الناس يسيرون إلى جمع، وتبيت دابة الأرض تسري إليهم، فيصبحون وقد جعلتهم بين رأسها، وذنبها، فما من مؤمن إلا تمسحه، ولا منافق، ولا كافر إلا تخطمه، وإن التوبة لمفتوحة، ثم يخرج الدجال، فيأخذ المؤمن منه كهيئة الزكمة، وتدخل في مسامع الكافر، والمنافق، حتى يكون كالشيء الحنيذ، وإن التوبة لمفتوحة، ثم تطلع الشمس من مغربها.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥/ ١٨٠ ـ ١٨١ رقم ١٩٤٥١) من طريق وكيع، عن الوليد بن عبد الله بن جميع، عن =

. . . .

= عبد الملك بن المغيرة، عن ابن البيلماني، عن ابن عمر قال: تخرج الدابة ليلة جمع، والناس يسيرون إلى منى، فتحملهم بين عجزها (كذا، وفي الدر: نحرها)، وذنبها، فلا يبقى منافق إلا خطمته، وتمسح المؤمن، قال: فيصبحون وهم أشر من الدجال.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٦/٣٨٢)، وعزاه لابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن البيلماني ضعيف، وكذا الوليد».

وابن البيلماني اسمه عبد الرحمن، وتقدم في الحديث (٧٦٤) أنه: ضعيف.

وأما الوليد بن عبد الله بن جُمَيْع، الزهري، المكي، نزيل الكوفة، فإنه: صدوق، إلا أنه يهم، ورمي بالتشيع. / الجرح والتعديل (٩/٨ رقم ٣٤)، والتقريب (٢/٣٣٣ رقم ٦٤)، والتهذيب (١١/١٣٨ رقم ٢٣٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ابن البيلماني، وضعف الوليد بن عبد الله بن جميع من قبل حفظه.

١١٢٢ـ حديث أبي سعيد مرفوعاً:

«إن أهل بيتي سيلقون بعدي من أمتي قتلاً (وتشريداً)[١] . . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: لا والله، كيف وفيه إسماعيل بن[٢] رافع متروك، ولم يصح السند إليه؟

---

(١) في (أ)، و(ب): (شديداً)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (إسماعيل بن) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

١١٢٢ ـ المستدرك (٤٨٧/٤): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، حدثنا الفضل بن محمد، ثنا نعيم بن حماد، ثنا الوليد بن مسلم، عن أبي رافع إسماعيل بن رافع، عن أبي نضرة، قال: قال أبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن أهل بيتي سيلقون من بعدي من أمتي قتلاً وتشريداً، وإن أشد قومنا لنا بغضاً: بنو أمية، وبنو المغيرة، وبنو مخزوم».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق نعيم بن حماد.

ونعيم أخرجه في «الفتن» ـ كما في كنز العمال (١٦٩/١١ رقم ٣١٠٧٤) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، كيف وإسماعيل متروك، ثم لم يصح السند إليه؟».

أما إسماعيل فهو ابن رافع بن عويمر الأنصاري، المدني، نزيل البصرة، =

= يكنى: أبا رافع، وهو ضعيف الحفظ. / الكامل (١/٢٧٧ ـ ٢٧٩)، والتقريب (١/٦٩ رقم ٥٠٧)، والتهذيب (١/٢٩٤ ـ ٢٩٦ رقم ٥٤٧).

وأما قول الذهبي: «لم يصح السند إليه» ـ يعني إلى أبي رافع هذا ـ، فلأن في السند إليه علتين:

١ ـ تدليس الوليد بن مسلم.

٢ ـ ضعف نعيم بن حماد من قبل حفظه.

أما الوليد بن مسلم فتقدم في الحديث (٦٣٩) أنه: ثقة، إلا أنه كثير التدليس، والتسوية، وعده الحافظ في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وقد عنعن هنا.

وأما نعيم بن حماد فتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق، إلا أنه يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للعلل المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

وقوله: «إن أهل بيتي سيلقون من بعدي من أمتي قتلاً وتشريداً»، تقدم في الحديث (١١٠٨) ما يشهد له، غير أنه لا يفرح به، فهو موضوع كما تقدم هناك، والله أعلم.

١١٢٣ـ حديث أبـي هريرة، قال:

ولد لأخي أم سلمة غلام(١)، فسموه الوليد، (فذكر)(٢) ذلك لرسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ، فقال: «سميتموه بأسامي فراعنتكم، ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له: الوليد، هو شر على هذه الأمة من فرعون على قومه».

قال الزهري: (إن)(٣) استخلف الوليد بن يزيد فهو هو، وإلا فالوليد بن عبد الملك.

قال: على شرط البخاري ومسلم(٤).

---

(١) في (ب): (غلاماً).

(٢) في (أ): (فذكرت)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) ليست في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٤) من قوله: (فذكر ذلك) إلى هنا، ليس في (ب)، وبعد قوله: (فسموه الوليد) قال: (إلى آخره) اختصاراً من الناسخ للحديث، وهو اختصار مخلّ كما سيأتي في الحديث بعده.

١١٢٣ ــ المستدرك (٤/٤٩٤): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

هذا الحديث من الأحاديث التي أخرجها الإمام أحمد في مسنده كما سيأتي، وانتقدت على المسند، وتصدى الحافظ ابن حجر للذب عنها في كتابه المشهور: «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد». =

. . . .

= فالحديث يرويه ابن المسيب، وعنه الزهري، وله عن الزهري ثلاث طرق:

● **الطريق الأولى:** طريق الأوزاعي، وله عنه خمس طرق:

١ ـ طريق الوليد بن مسلم، وهي طريق الحاكم هذه، واختلف على الوليد فيها: فروى الحديث عنه نعيم بن حماد في الفتن ـ كما في الكنز (٢٥٧/١١ رقم ٣١٤٤٢) ـ.

وعن نعيم رواه الحاكم.

قال نعيم: ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، فذكر الحديث هكذا على أنه من مسند أبي هريرة.

وخالف نعيماً محمد بن خالد السكسكي، فأرسله عن ابن المسيب.

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٤٩/٣ ـ ٣٥٠): حدثني محمد بن خالد بن العباس السكسكي، حدثني الوليد بن مسلم، حدثني أبوعمرو الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، قال: ولد لأخي أم سلمة، فذكر الحديث بنحوه، ولم يذكر قول الزهري، وإنما قال عقبه: «قال أبوعمرو الأوزاعي: فكان الناس يرون أنه الوليد بن عبد الملك، ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد؛ لفتنة الناس به حتى خرجوا عليه، فقتلوه، وانفتحت على الأمة الفتنة والهرج». اهـ.

ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في الدلائل (٥٠٥/٦).

٢ ـ طريق إسماعيل بن عياش، واختلف عليه فيها أيضاً:

فأخرجه الإمام أحمد في المسند (١٨/١) من طريق أبي المغيرة، ثنا ابن عياش، قال: حدثني الأوزاعي، وغيره، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: ولد لأخي أم سلمة، فذكره بنحوه هكذا على أنه من مسند عمر بن الخطاب. ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٥٨/١ ـ ١٥٩)، و(٤٦/٢ ـ ٤٧). =

. . . .

= وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١/١٢٥)، وأظنه من طريق أبي اليمان، عن إسماعيل، به بنحوه، ثم قال: «هذا خبر باطل، ما قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ هذا، ولا عمر رواه، ولا سعيد حدث به، ولا الزهري رواه، ولا هو من حديث الأوزاعي بهذا الإسناد». اهـ.

وذكر ابن الجوزي كلام ابن حبان هذا، وقوله عن إسماعيل: «وإسماعيل بن عياش لما كبر تغير حفظه فكثر الخطأ في حديثه، وهو لا يعلم»، ثم قال ابن الجوزي: «ولعل هذا الحديث قد أدخل عليه في كبره، أو قد رواه وهو مختلط. قال أحمد بن حنبل: كان إسماعيل يروي عن كل ضرب». ثم قال ابن الجوزي: «وهذه الرواية بعيدة عن الصحة، ولو صحَّت، دلَّت على ثبوت الحديث، والوليد بن يزيد أولى بها من الوليد بن عبد الملك؛ لأنه كان مشهوراً بالإلحاد (مبارزاً) بالعناد، وقد كان اسم فرعون: الوليد». اهـ.

وتعقب الحافظ ابن حجر ابن حبان على عبارته السابقة بكلام طويل في القول المسدد (ص ١٢ ـ ١٣)، ومضمونه أن رواية إسماعيل عن الشاميين عند الجمهور قوية، وهذا منها، وأنه لم يجد من نسب إسماعيل إلى الاختلاط، وإنما نسبوه إلى سوء الحفظ في حديثه عن غير الشاميين، كأنه إذا رحل إلى الحجاز، أو العراق اتكل على حفظه، فيخطيء في أحاديثهم، ثم قال:

(ومع كون إسماعيل بهذا الوصف، وحديثه المتقدم عن شامي، فلم ينفرد به ـ كما قال ابن حبان، وابن الجوزي ـ، وإنما انفرد بذكر عمر فيه خاصة، على أن الرواة عنه لم يتفقوا على ذلك.

فقد رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، وأبو نعيم في دلائل النبوة من طريقه، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي إسماعيل، ثنا إسماعيل بن عياش، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، =

. . . .

= قال: ولد لأخي أم سلمة، فذكر الحديث، وليس فيه: عمر. نعم رواه سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل، عن إسماعيل بن عياش، فذكر فيه: عمر)، ثم ساقه ابن حجر بسند هو إلى سليمان هذا، قال: (فذكر مثل حديث أبي المغيرة سواء، وزاد فيه بعد قوله: «بأسماء فراعنتكم: غيروا اسمه»: فسموه عبد الله، فإنه سيكون. . . »، والبقية سواء). اهـ.

قلت: ومع ما ذكره الحافظ من الاختلاف على إسماعيل في الحديث، فهناك اختلاف عليه، آخر. فالحديث أخرجه أبو زكريا الأزدي في «تاريخ الموصل» (ص ٥٦): حدثني أحمد بن بشر، عن منصور بن أبي مزاحم، عن إسماعيل، عن الأوزاعي، عن (الزهري) (في الأصل: الزبيري)، قال: ولد. . .، فذكره بنحوه عن الزهري مرسلاً، وفيه قال: «اسمه عبد الرحمن»، وذكر قول الزهري: إن استخلف الوليد. . . إلخ.

٣ ـ طريق بشر بن بكر.

أخرجه البيهقي في الدلائل (٦/٥٠٥) من طريقه: حدثني الأوزاعي، قال: حدثني الزهري، قال: حدثني سعيد بن المسيب، قال: ولد لأخي أم سلمة، فذكره بنحوه، ثم قال البيهقي عقبه: «هذا مرسل حسن».

٤ ـ طريق الهقل بن زياد.

أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه في ترجمة الوليد، من طريق الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: ولد لأخي أم سلمة غلام، فسموه: الوليد، . . . الحديث، ذكره الحافظ ابن حجر في القول المسدد (ص ١٥)، وذكر الطريق الأخرى الآتية:

٥ ـ طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، قال: ولد لآل أم سلمة ولد، فسموه الوليد، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «تسمون الوليد بأسماء فراعنتكم؟»، فسموه عبد الله.

أخرجه ابن عساكر أيضاً كما في الموضع السابق.

=

. . . .

= ● **الطريق الثانية**: طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، فذكره، ولم يذكر عمر.

قال الحافظ ابن حجر في الموضع السابق (ص ١٦): «أما رواية معمر فرويناها في الجزء الثاني من أمالي عبد الرزاق»، ثم ذكره.

وأخرجه أبو زكريا الأزدي في تاريخ الموصل (ص ٥٦)، من طريق أحمد بن منصور، حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن (الزهري) (وفي الأصل: الزبيري)، قال: أراد رجل أن يسمي ابنه الوليد، فنهاه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقال: «سيكون رجل يدعى الوليد، يعمل في أمتي كما يعمل فرعون في قومه».

قلت: هكذا ذكره مرسلاً عن الزهري، ولم يذكر ابن المسيب.

● **الطريق الثالثة**: طريق محمد بن الوليد الزبيدي.

ذكرها الحافظ ابن حجر في الموضع السابق، وقال: «يحتمل أنه الذي أبهمه إسماعيل بن عياش، لأنه شامي أيضاً. . . وأما رواية الزبيدي فظفرت بها في بعض الأجزاء، ولم يحضرني الآن اسم مخرجها».

قلت: سبق في رواية الإمام أحمد للحديث أن ابن عياش قال: «حدثنا الأوزاعي، وغيره»، ومال الحافظ إلى أن هذا المبهم هو الزبيدي.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ولم يتعقبه الذهبي بشيء، وإنما تعقبه على الحديث الآتي الذي جعله تبعاً لهذا الحديث.

وأما هذا الحديث فإن في سنده نعيم بن حماد، وتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

وقد خالفه شيخ يعقوب بن سفيان الفسوي، واسمه: محمد بن خالد بن العباس بن رملي السكسكي، إلا أني لم أجد من ذكره سوى ابن حبان في ثقاته (٩٣/٩)، ولم يذكر أنه روى عنه سوى الفسوي، فهو مجهول، إلا =

. . . .

= أن روايته عن الوليد بن مسلم موافقة لرواية الأكثر، ولذا حكم الحافظ ابن حجر على رواية نعيم بن حماد بالشذوذ، فقال في الموضع السابق: «وأما رواية نعيم بن حماد له عن الوليد بذكر أبي هريرة فيه، فشاذة». اهـ.

قلت: والوليد بن مسلم تقدم في الحديث (٦٣٩) أنه كثير التدليس والتسوية، وقد عنعن فيما بينه، وبين شيخه فمن فوقه، إلا أن ابن حجر أجاب عن هذا بقوله: «وفي تصريح بشر بن بكر عن الأوزاعي بأن الزهري حدثه به ما يدفع تعليل من تعلله (كذا) بتدليس الوليد بن مسلم تدليس التسوية». اهـ.

قلت: هذا متوجه فيما بين شيخه فمن فوقه، لكن روايته عن الأوزاعي بالعنعنة، مع وصفه بكثرة التدليس تعتبر علة قادحة في روايته هو للحديث عن الأوزاعي، فلا يُدرى، أسمعه منه، أم لا؟.

وأما رواية الإمام أحمد فأعلها الحافظ ابن حجر بقوله: «وغاية ما ظهر في طريق إسماعيل بن عياش من العلة: أن ذكر عمر فيه لم يتابع عليه». اهـ.

قلت: قد ذكر الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ علة أخرى، فقال عن الحديث في حاشيته على المسند (١/٢٠٢): «إسناده ضعيف لانقطاعه؛ سعيد بن المسيب لم يدرك عمر إلا صغيراً، فروايته عنه مرسلة، إلا رواية صرح فيها أنه يذكر فيها يوم نعى عمرُ النعمانَ بن مقرن على المنبر، ثم إن ذكر عمر في الإسناد خطأ لعله من ابن عياش». اهـ ثم ذكر قول الحافظ السابق.

وقد رجح ابن حجر أن الحديث من رواية أم سلمة، فقال: «الظاهر أنه من رواية أم سلمة؛ لاطباق معمر، والزبيدي، عن الزهري، وبشر بن بكر، والوليد بن مسلم، عن الأوزاعي على عدم ذكر عمر فيه، والله أعلم. وأما رواية نعيم بن حماد عن الوليد بذكر أبي هريرة فيه، فشاذة». اهـ. =

. . . .

= لكن تعقبه الشيخ أحمد شاكر بقوله: «وهذا أيضاً ليس بشيء؛ لأني لم أجد في الروايات التي ذكرها الحافظ أن ابن المسيب روى هذا الحديث عن أم سلمة، فإن كل الروايات عن ابن المسيب: ولد لأخي أم سلمة... إلخ، ليس فيها: عن أم سلمة. وهذا الحديث مما إدعى فيه بعض الحفاظ أنه موضوع، منهم الحافظ العراقي، وقد أطال الحافظ ابن حجر الرد عليه لإثبات أن له أصلاً، في كتاب القول المسدد (ص ٥ ـ ٦، و١١ ـ ١٦)، وفي كثير مما قال تكلف، ومحاولة، والظاهر عندي ما قلت: أنه ضعيف لانقطاعه». اهـ.

قلت: إن كان قصد الشيخ أحمد شاكر بالانقطاع إرسال ابن المسيب له بعدم ذكر أحد من الصحابة، فنعم، وهو الذي يتفق مع كلامه المتقدم. وإن كان قصده بين ابن المسيب، وعمر، فإنه قد خطّأ هذه الرواية، ولذا فالذي يظهر أن علة الحديث إرسال ابن المسيب له، هذا إن سلم من الاضطراب وأخذنا بترجيح ابن حجر لرواية معمر، والزبيدي، عن الزهري، وبشر بن بكر، والوليد بن مسلم في رواية، عن الأوزاعي.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد.

وهو ضعيف فقط بالطريق الأخرى التي أرسلها المسيب، وتقدم في الحديث (١١١٥) أن ابن القيم ـ رحمه الله ـ حكم على الأحاديث التي في ذم الوليد بالكذب.

ولو صح الحديث لكان المقصود به الوليد بن يزيد كما سيأتي في الحديث الآتي، والله أعلم.

١١٢٤ـ قال[١]: هو الوليد بن يزيد، بلا شك، ولا مِرْية.

فقد حدثنا، وساق إسناداً إلى إسماعيل بن (عبيد الله)[٢] قال: قدم أنس بن مالك على الوليد بن يزيد، فقال له: ماذا سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يذكر الساعة؟[٣]

فقال: سمعته يقول: «أنتم والساعة كهاتين».

قلت: إنما قدم على الوليد بن عبد الملك[٤].

---

(١) أي الحاكم.

(٢) في (أ): (عبد الله)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والتهذيب (٣١٧/١ رقم ٥٧٦).

(٣) كذا في (أ)، والمستدرك وتلخيصه المخطوطين والمطبوعين.

(٤) جميع هذا الحديث ليس في (ب)، لأن الناسخ اختصره مع الحديث السابق، بسياقه بعض عبارة الحديث السابق، وقوله: (إلى آخره) بعد قوله: (فسموه الوليد) وهو اختصار مخلّ.

١١٢٤ ـ المستدرك (٤٩٤/٤)، قال الحاكم عقب الحديث السابق: هو الوليد بن يزيد، بلا شك، ولا مرية، فقد حدثنا أبو العباس الأصم، ثنا بحر بن نصر بن سابق الخولاني، ثنا بشر بن بكر، أخبرنا الأوزاعي، حدثني إسماعيل بن عبيد الله، قال: قدم أنس بن مالك على الوليد بن يزيد، فقال له الوليد: ماذا سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يذكر الساعة؟ فقال: سمعته يقول: «أنتم والساعة كهاتين».

قال احاكم: «قد اتفق الشيخان على إخراجه من حديث شعبة، عن قتادة، وأبي التياح، عن أنس».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق إسماعيل بن عبيد الله، عن أنس بهذا =

. . . .

=

السياق، وعلى أن أنساً ـ رضي الله عنه ـ قدم على الوليد بن يزيد، وذكر أن الشيخين قد اتفقا على إخراج هذا الحديث من طريق شعبة عن قتادة، وأبي التياح، عن أنس، وهو كذلك، لكنهما أخرجا أصل الحديث، ولم يذكرا قدوم أنس على الوليد.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٣٤٧/١١ رقم ٦٥٠٤) في الرقاق، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «بعثت أنا والساعة كهاتين».

ومسلم (٢٢٦٨/٤ ـ ٢٢٦٩ رقم ١٣٣ و١٣٤) في الفتن، باب قرب الساعة.

وأحمد في المسند (١٢٣/٣ ـ ١٢٤ و١٣٠ و١٣١ و٢٢٢ و٢٧٤ ـ ٢٧٥ و٢٧٨).

والترمذي في سننه (٤٥٩/٦ ـ ٤٦٠ رقم ٢٣١١) في الفتن، باب ما جاء في قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «بعثت أنا والسعاة كهاتين».

وعبد بن حميد في مسنده (ص ٢١٨ رقم ١١٦٤).

جميعهم من طريق شعبة، عن قتادة، وأبي التياح، عن أنس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه قال: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، ولم يذكر الترمذي، وعبد بن حميد أبا التياح.

قال شعبة في بعض الروايات: وسمعت قتادة يقول في قصصه: كفضل إحداهما على الأخرى، فلا أدري، أذكره عن أنس، أو قاله قتادة؟.

وفي بعضها: وقرن شعبة بين إصبعيه، المسبَّحة، والوسطى، يحكيه.

وتابع شعبة عليه أبان العطار، وسعيد بن أبي عروبة.

أخرجهما الإمام أحمد في المسند (١٩٣/٣ و٢١٨ و٢٨٣).

وتابع قتادة، وأبا التياح: حمزة الضبي، ومعبد، وزياد بن أبي زياد مولى ابن عباس. =

. . . .

= أما رواية حمزة الضبي فأخرجها مسلم في الموضع السابق برقم (١٣٤) مقرونة برواية أبي التياح.

وأخرجها أحمد (٣/٢٢٢ و٢٧٨) مقرونة بروايتي قتادة، وأبي التياح.

وأما رواية معبد فأخرجها مسلم في الموضع السابق برقم (١٣٥).

وأما رواية زياد بن أبي زياد فأخرجها الإمام أحمد (٣/٢٣٧).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم للاستدلال على أن المقصود بالحديث السابق: «سميتموه بأسامي فراعنتكم...» الحديث، هو الوليد بن يزيد، وذكر قصة قدوم أنس على الوليد بن يزيد، وكأنه ظن اختيار أنس لهذا الحديث ليحدث به الوليد عن قصد، وإيماء منه إلى أنه المقصود بالحديث السابق، وتعقبه الذهبي بقوله: «إنما قدم على الوليد بن عبد الملك».

وأنس بن مالك ــ رضي الله عنه توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة، والوليد بن يزيد إنما ولد سنة تسعين، وقيل: سنة اثنتين وتسعين، وتولى الخلافة سنة خمس وعشرين ومائة.

أما الوليد بن عبد الملك فإنه الذي كان على الخلافة أيام أنس بن مالك، فإنه تولى سنة ست وثمانين، ومات سنة ست وتسعين. / انظر سير أعلام النبلاء (٤/٣٤٧ ــ ٣٤٨) و(٥/٣٧٠ ــ ٣٧٣)، والبداية والنهاية (٩/٧٠) و(١٠/٢).

ولا يعني هذا أن المقصود بالحديث ــ على فرض صحته ــ هو الوليد بن عبد الملك، فإن كلام أهل العلم متجه على أن المقصود به ــ لو صح ــ: الوليد بن يزيد.

وتقدم قول الزهري: «إن استخلف الوليد بن يزيد فهو هو، وإلا فالوليد بن عبد الملك».

وقول الأوزاعي: «فكان الناس يرون أنه الوليد بن عبد الملك، ثم رأينا أنه =

. . . .

= الوليد بن يزيد؛ لفتنة الناس به حتى خرجوا عليه، فقتلوه، وانفتحت على الأمة الفتنة والهرج».

وقول ابن الجوزي: «الوليد بن يزيد أولى بها من الوليد بن عبد الملك؛ لأنه كان مشهوراً بالإلحاد، مبارزاً بالعناد».

وهذا الذي رآه الحاكم بقوله: «هو الوليد بن يزيد بلا شك، ولا مرية».

وأورد الحديث الذهبي في ترجمة الوليد بن يزيد في السير (٥/٣٧١)، ولم يورده في ترجمة الوليد بن عبد الملك.

وقال ابن كثير في البداية (٦/٢٤١): «الإخبار عن الوليد بما فيه له من الوعيد الشديد، وإن صح فهو الوليد بن يزيد، لا الوليد بن عبد الملك». اهـ. ثم ذكر الحديث.

وأما إسناد الحاكم لهذا الحديث فبيان حال رجاله كالتالي:

الراوي للحديث عن أنس هو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي، مولاهم، الدمشقي، أبو عبد الحميد، وهو ثقة من رجال الشيخين، وهو مؤدب ولد عبد الملك بن مروان. / الجرح والتعديل (٢/١٨٢ ـ ١٨٣ رقم ٦٢١)، والتهذيب (١/٣١٧ ـ ٣١٨ رقم ٥٧٦)، والتقريب (١/٧٢ رقم ٥٣٤).

وأما الأوزاعي فهو ثقة فقيه جليل من رجال الجماعة، تقدمت ترجمته في الحديث (١٠٨٨).

وبشر بن بكر التّنيسي، أبو عبد الله البجلي، ثقة يغرب، روى له البخاري. / الجرح والتعديل (٢/٣٥٢ رقم ١٣٣٦)، والتقريب (١/٩٨ رقم ٤٦)، والتهذيب (١/٤٤٣ ـ ٤٤٤ رقم ٨١٥).

وبحر بن نصر بن سابق الخولاني تقدم في الحديث (٦٦١) أنه ثقة.

وقد تصحف اسم بحر هذا في المستدرك وتلخيصه المطبوعين هكذا: =

. . . .

= (يحيى بن نصر)، ولم ينسبه، وما أثبته من المستدرك المخطوط، وهو منسوب فيه.

وأما شيخ الحاكم أبو العباس الأصم فتقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ثقة إمام محدث.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بإسناد الحاكم، لكن ذكره لقدوم أنس على الوليد بن يزيد غلط، والصواب ما ذكره الذهبي أن قدومه كان على الوليد بن عبد الملك، والله أعلم.

١١٢٥ـ حديث أنس مرفوعاً:

«والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة على رجل[١] يقول: لا إله إلا الله، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه سنان بن سعد، ولم يرو له مسلم.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

١١٢٥ـ المستدرك (٤/٤٩٥): حدثني محمد بن صالح بن هانيء، ثنا محمد بن إسماعيل، ومحمد بن رجاء، ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثني عمي، ثنا عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث له عن أنس ـ رضي الله عنه ـ ثلاث طرق:

● **الطريق الأولى**: طريق سنان بن سعد، وهي التي أخرجها الحاكم هنا.

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٣/٨٢) من طريق عمير بن مرداس، حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم السلمي البصري، حدثنا ابن لهيعة، فذكره بمثله سواء.

وأخرجه ابن جرير ـ كما في كنز العمال (١٤/٢٤٤ رقم ٣٨٥٧٥) ـ.

● **الطريق الثانية**: طريق ثابت البناني، عنه ـ رضي الله عنه ـ.

وله عن ثابت طريقان:

١ ـ طريق معمر عنه، مرفوعاً بلفظ: «لا تقوم الساعة على أحد يقول: الله الله». =

. . . .

= أخرجه عبد الرزاق في جامع معمر الملحق بالمصنف (٤٠٢/١١ رقم ٤٠٨٤٧).

ومن طريق عبد الرازق أخرجه عبد بن حميد في مسنده (ص ٢٣٢ رقم ١٢٤٥).

ومن طريق عبد بن حميد أخرجه مسلم في صحيحه (١٣١/١ رقم ٢٣٤) في الإيمان، باب ذهاب الإيمان آخر الزمان.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٤٧٢ رقم ١٩١١) من طريق نوح بن حبيب، حدثنا عبد الرزاق، فذكره بلفظ: «لا تقوم الساعة على أحد يقول: لا إله إلا الله».

٢ ـ طريق حماد بن سلمة.

أخرجه أحمد في المسند (٢٦٨/٣).

ومسلم في الموضع السابق.

كلاهما من طريق عفان، عن حماد، عن ثابت، عن أنس، به نحوه.

وأخرجه الحاكم قبل هذا الحديث من طريق علي بن عثمان اللاحقي، وعبد الصمد، قالا: ثنا حماد بن سلمة، ثنا ثابت، عن أنس مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله، وحتى تمر المرأة بقطعة النعل، فتقول: قد كان لهذه رجل مرة، وحتى يكون الرجل قيم خمسين امرأة، وحتى تمطر السماء، ولا تنبت الأرض».

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي.

● **الطريق الثالثة**: طريق حميد الطويل، وله عنه ثلاث طرق:

١ ـ طريق ابن أبي عدي، عنه، عن أنس، به نحوه.

أخرجه أحمد في المسند (١٠٧/٣). =

. . . .

=

والترمذي في سننه (٤٥١/٦ رقم ٢٣٠٣) في الفتن، باب ما جاء في أشراط الساعة، وقال: «حديث حسن».

٢ ـ طريق خالد بن الحارث، عن حميد، عن أنس نحوه، ولم يرفعه.

أخرجه الترمذي عقب الحديث السابق برقم (٢٣٠٤)، ثم قال: «وهذا أصح من الحديث الأول».

قال المباركفوري ـ رحمه الله ـ في الحاشية: «لأن خالد بن الحارث أوثق من ابن أبي عدي».

قلت: بل رواية ابن أبي عدي، ورفعه للحديث أرجح؛ لأنه قد توبع في الطريق الآتية التي هي:

٣ ـ طريق يزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس، به نحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٠١/٣).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ٢٦٠ رقم ١٤١٠).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سنان لم يرو له مسلم».

وسنان هذا هو ابن سعد، ويقال: سعد بن سنان، وتقدم في الحديث (١٠٤٩) أنه: صدوق له أفراد، ولم يرو له أحد من الشيخين في صحيحيهما.

وفي سنده أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وتقدم في الحديث (٥١٩) أنه: صدوق تغير بآخره.

ولم ينفرد أحمد بالحديث، بل تابعه عمير بن مرداس عند الخطيب، عن عبد الرحمن بن إبراهيم السلمي البصري، عن ابن لهيعة، به.

وعمير بن مرداس الزريقي ذكره الحافظ في اللسان (٣٨١/٤ رقم ١١٣٩)، وذكر أن ابن حبان ذكره في ثقاته، وقال عنه: يغرب. =

. . . .

= وشيخه عبد الرحمن السلمي لم أجد له ترجمة.

وأما ابن لهيعة فقد تابعه عمرو بن الحارث في رواية أحمد بن عبد الرحمن بن وهب.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لاختلاط أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، لكنه حسن لغيره بالطريق الأخرى التي أخرجها الخطيب من طريق عمير بن مرداس، عن السلمي.

وشطر الحديث الأول صحيح أخرجه مسلم، وغيره من طرق أخرى كما تقدم.

وأما شطره الثاني: «ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر» فهو حسن لغيره فقط، وله شاهد من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «لا تقوم الساعة على رجل يقول: لا إله إلا الله، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر».
أخرجه الخطيب في تاريخه (٢٦٢/٨) من طريق حكيم بن نافع الرقي، عن عطاء الخراساني، عن أبي هريرة، به.

وسنده ضعيف.

عطاء الخراساني لم يسمع من أبي هريرة ـ كما في التهذيب (٢١٢/٧) ـ.

وحكيم بن نافع الرَّقي ضعيف، وثقه ابن معين مرة، وضعفه أخرى، وقال أبو زرعة: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. وقال الساجي: عنده مناكير. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه. / انظر تاريخ بغداد (٢٦٢/٨ ـ ٢٦٣)، والميزان (٥٨٦/١ رقم ٢٢٢٦)، واللسان (٣٤٤/٢ رقم ١٣٩٧).

١١٢٦ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد (لله)[١] فيه حاجة. . . الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه سليمان بن أبـي سليمان هالـك، والخبر شبـه خرافة.

---

(١) ليست في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (حتى لا يبقى) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

١١٢٦ ـ المستدرك (٤/٤٩٥): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن المغيرة الهمداني، ثنا القاسم بن الحكم العرني، ثنا سليمان بن أبـي سليمان، ثنا يحيى بن أبـي كثير، عن أبـي سلمة، عن أبـي هـريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، أنه قال: «لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد لله فيه حاجة، وحتى توجد المرأة نهاراً جهاراً تنكح وسط الطريق لا ينكر ذلك أحد، ولا يغيره، فيكون أمثلهم يومئذ الذي يقول: لو نحيتها عن الطريق قليلاً، فذاك فيهم مثل أبـي بكر، وعمر فيكم».

تخـريجـه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٤/٢٤٧ ـ ٢٤٨ رقم ٣٨٥٨٨)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل سليمان هالك، والخبر شبه خرافة».

وسليمان هذا هو ابن أبـي سليمان الزهري، اليمـامي، وهو ضعيف، =

. . . .

=

ضعفه أبو حاتم، وقال ابن عدي: «يروي عن يحيى بن أبي كثير أحاديث ليست بمحفوظة. . . في بعض أحاديثه ورواياته عن يحيى بعض الإنكار مما لا يرويه عن يحيى غيره».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف. اهـ. من الكامل لابن عدي (٣/١١٠٩ ـ ١١١٠)، واللسان (٣/٩٥ رقم ٣٢٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سليمان اليمامي، لا سيما في روايته عن يحيى بن أبي كثير كما هنا.

ويشهد لبعضه ما أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٢٥٠ ـ ٢٢٥٥ رقم ١١٠) في الفتن، باب ذكر الدجال، وصفته، وما معه، من حديث النواس بن سمعان الطويل في ذكر الدجال، وبعض أشراط الساعة، وفي آخره قال ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ويبقى شرار الناس يتهارجون، فيها تهارج الحُمُر، فعليهم تقوم الساعة».

قال النووي ـ رحمه الله ـ في شرحه لصحيح مسلم (١٨/٧٠): «يتهارجون تهارج الحمر: أي يجامع الرجال النساء بحضرة الناس كما يفعل الحمير، ولا يكترثون لذلك. والهَرْج ـ بإسكان الراء ـ: الجماع، يقال: هرج زوجته: أي جامعها، يهرجها ـ بفتح الراء، وضمها، وكسرها ـ». اهـ.

وفي النهاية (٥/٢٥٧): «الهَرْجُ، كثرة النكاح، يقال: بات يَهْرُجُها لَيْلَتَه، جَمْعاء». اهـ.

وتقدم في الحديث (٧١٠) ما يشهد لبعضه، لكنه ضعيف جداً.

وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ يرفعه: «والذي نفسي بيده، لا تفنى هذه الأمة حتى يقوم الرجل إلى المرأة، فيفترشها في الطريق، فيكون خيارهم يومئذ من يقول: لو واريتها وراء هذا الحائط». =

. . . .

= أخرجه أبو يعلى في مسنده ـ كما في المجمع (٧/ ٣٣١) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «رجاله رجال الصحيح».

وله شواهد أخرى بهذا المعنى ذكرها الألباني، في سلسلته الصحيحة (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٧ رقم ٤٨١)، وصحح الحديث بمجموعها بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى يتسافدوا في الطريق تسافد الحمير». اهـ. والله أعلم.

١١٢٧ـ حديث علي:
يظهر السفياني على الشام، ثم يكون بينهم وقعة... الخ[1].
قلت: خبر واه.

---

(١) من قوله: (ثم يكون) إلى هنا ليس في (ب).

١١٢٧ ـ المستدرك (٤/٥٠١ ـ ٥٠٢): أخبرني محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا الوليد، ورشدين، قالا: ثنا ابن لهيعة، عن أبي قبيل، عن أبي رومان، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: يظهر السفياني على الشام، ثم يكون بينهم وقعة بقرقيسا حتى تشبع طير السماء، وسباع الأرض من جيفهم، ثم ينفتق عليهم فتق من خلفهم، فتقبل طائفة منهم حتى يدخلوا أرض خراسان، وتقبل خيل السفياني في طلب أهل خراسان، ويقتلون شيعة آل محمد ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ بالكوفة، ثم يخرج أهل خراسان في طلب المهدي.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق نعيم بن حماد.
ونعيم أخرجه في الفتن ـ كما في كنز العمال (١١/٢٨٤ رقم ٣١٥٣٧) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «خبر واه».
وفي سنده ابن لهيعة، ونعيم بن حماد.
أما ابن لهيعة فتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: ضعيف، ومدلس من الخامسة، وقد عنعن هنا.
وأما نعيم بن حماد فتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ابن لهيعة وتدليسه، وما قيل عن نعيم بن حماد من كثرة الخطأ.

١١٢٨ــ حديث عبد الله بن عمرو:

يحج الناس معاً، (ويُعرِّفون)(١) على غير إمام، فبينما هم نـزول بمنى إذ أخذهم (كـالْكَلَب)(٢)، فثارت القبـائـل، فاقتتلوا. . . الحديث(٣).

قلت: سنده ساقط، وفيه محمد، أظنه المصلوب.

---

(١) في (أ): (وتعروك)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

ومعنى قوله: (يُعرِّفون): أي: يقفون بعرفة. / انظر النهاية (٣/٢١٨).

(٢) في (أ): (كالغلبه)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه. والكَلَبُ ــ بالتحريك ــ: داء يعرض للإنسان من عضِّ الكَلْب الكَلِب، فيصيبه شبه الجنون فلا يعض أحداً إلا كَلِب، وتعرض له أعراض رديئة، ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً. / النهاية (٤/١٩٥).

(٣) من قوله: (معاً، ويعـرفون) إلى هنا ليس في (ب).

١١٢٨ ــ المستدرك (٤/٥٠٣ ــ ٥٠٤) هذا الحديث ساقه الحاكم شاهداً لحديث قبله، وسياقهما قال فيه: أخبرني محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد، ثنا نعيم بن حماد، ثنا أبو يوسف المقدسي، عن عبد الملك بن أبـي سليمان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «في ذي القعدة تجاذب القبائل، وتغادر، فينهب الحاج، فتكون ملحمة بمنى يكثر فيها القتلى، وتسيل فيها الدماء، حتى تسيل دماؤهم على عقبة الجمرة، وحتى يهرب صاحبهم، فيأتي بين الركن والمقام، فيبايـع وهو كاره، يقال له: إن أبيت ضربنا عنقك، يبايعه مثل عدة أهل بدر، يرضى عنهم ساكن السماء، وساكن الأرض».

قال أبو يوسف: فحدثني محمد بن عبد الله، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ قال: يحج الناس معاً، ويُعرِّفون معاً على غير إمام، فبينما هم نزول بمنى، إذ أخذهم كالكلب، =

. . . .

= فثارت القبائل بعضها إلى بعض، واقتتلوا، حتى تسيل العقبة دماً، فيفزعون إلى خيرهم، فيأتونه وهو ملصق وجهه إلى الكعبة يبكي، كأني أنظر إلى دموعه، فيقولون: هلم، فلنبايعك، فيقول: وَيْحَكم، كم عهد قد نقضتموه، وكم دم قد سفكتموه، فيبايع كرهاً، فأذا أدركتموه فبايعوه، فإنه المهدي في الأرض، والمهدي في السماء.

تخـريجـه:

أما الحديث الأول فإن الحاكم أخرجه من طريق نعيم بن حماد.

ونعيم أخرجه في الفتن ـ كما في الكنز (١٤/٢٦٩ ـ ٢٧٠ رقم ٣/٨٦٨٦) ـ.

وأما الحديث الثاني فذكره السيوطي في «العرف الوردي» (٢/٧٦ من الحاوي)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «سنده ساقط، ومحمد أظنه المصلوب».

ومحمد هذا اسمه في الإسناد: محمد بن عبد الله، غير منسوب، والمصلوب الذي ظنه الذهبي هذا، اسمه: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي، المصلوب، وتقدم في الحديث (٦٨٠) أنه: كذاب.

وإنما قال الذهبي قوله السابق مع الاختلاف في الاسم؛ لأن المصلوب هذا قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى ـ كما في التقريب (٢/١٦٤ رقم ٢٤٨) ـ.

وفي سند الحديث أيضاً نعيم بن حماد، وكذا في الحديث الذي قبله، الذي ساق الحاكم هذا الحديث شاهداً له، ونعيم تقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم موضوع إن كان محمد بن عبد الله الذي في سنده هو المصلوب، لنسبته إلى الكذب، وإلا فيكون ضعيفاً لجهالته، وضعف نعيم بن حماد من قبل حفظه، وكذا الحديث الذي قبله ضعيف لأجل نعيم، والله أعلم.

١١٢٩ـ حديث أبـي سعيد:

خطبنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من بعد العصر إلى مُغَيْرِبان(١) الشمس خطبة حفظها من حفظها، ونسيها من نسيها، فذكرها بطولها(٢).

قلت: فيه ابن جدعان، صالح الحديث.

---

(١) في التلخيص: (مغرب)، وفي المستدرك ـ كما سيأتي ـ (مغربان)، وليست في (ب)، وما أثبته من (أ).

(٢) من قوله: (إلى مغيربان) إلى هنا ليس في (ب).

١١٢٩ ـ المستدرك (٤/٥٠٥ ـ ٥٠٦): أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى العدل، ثنا محمد بن أيوب، ثنا علي بن عثمان اللاحقي، وموسى بن إسماعيل، قالا: ثنا حماد بن سلمة، أنبأ علي بن زيد، عن أبـي نضرة، عن أبـي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: صلى بنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ صلاة العصر، ثم قام خطيباً بعد العصر، إلى مغربان الشمس، حفظها من حفظها، ونسيها من نسيها، وأخبر فيها بما هو كائن إلى يوم القيامة، فحمد الله تعالى، وأثنى عليه، ثم قال:

«أما بعد، فإن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله تعالى مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون، ألا فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء، ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى، فمنهم من يولد مؤمناً، ويحيى مؤمناً، ويموت مؤمناً، ومنهم من يولد كافراً، ويحيى كافراً، ويموت كافراً، ومنهم من يولد مؤمناً، ويحيى مؤمناً، ويموت كافراً، ومنهم من يولد كافراً، ويحيى كافراً، ويموت مؤمناً، ألا إن الغضب جمرة توقد في جوف ابن آدم، ألم تروا إلى حمرة عينيه، وانتفاخ أوداجه؟ فإذا وجد أحدكم من ذلك شيئاً، فليلزق بالأرض، إلا أن خير الرجال من كان بطيء الغضب، سريع الفيء، وشر الرجال من كان سريع الغضب، بطيء الفيء، فإذا كان الرجل سريع الغضب، سريع الفيء، فإنها بها، وإذا كان الرجل بطيء الغضب، =

. . . .

= بطيء الفيء، فإنها بها، ألا إن خير التجار: من كان حسن القضاء، حسن الطلب، وشر التجار: من كان سيء القضاء، سيء الطلب. فإذا كان الرجل حسن القضاء سيء الطلب، فإنها بها، وإذا كان الرجل سيء القضاء، حسن الطلب، فإنها بها، ألا لا يمنعن رجلاً مهابةُ الناس أن يقول بالحق إذا علمه، ألا إن لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته، ألا وإن أكبر الغدر غدر إمام عامة، ألا وإن الغادر لواؤه عند اسْتِهِ، ألا وإن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»، فلما كان مغربان الشمس، قال: «إن مثل ما بقي من الدنيا فيما مضى منها كمثل ما بقي من يومكم هذا فيما مضى».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي، عن أبي نضرة، والشيخان ـ رضي الله عنهما ـ لم يحتجا بعلي بن زيد».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه (ل ١٩٨).

والطيالسي في مسنده (ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ رقم ٢١٥٦).

والحميدي في مسنده (٢/٣٣١ ـ ٣٣٢ رقم ٧٥٢).

وأحمد في المسند (٣/١٩ و ٦١).

والترمذي (٦/٤٢٨ ـ ٤٣٢ رقم ٢٢٨٦) في الفتن، باب ما أخبر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة.

جميعهم من طريق علي بن زيد، به بطوله نحوه، إلا أن في بعض الفقرات تقديماً وتأخيراً، ولم يذكر سعيد والطيالسي والترمذي قوله: «ألا وإن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر».

ولم يذكر الحميدي قوله: «ألا إن خير التجار. . .» إلى قوله: «أن يقول الحق إذا علمه»، وقوله: «فلما كان مغربان. . .»الخ. =

. . . .

= وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٣/٧ و ٧٠) من طريقين عن علي بن زيد، به.

أما الموضع الأول فلفظه: «إن الله عز وجل مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون. ألا وإن لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته».

وأما الموضع الثاني فلفظه: «ألا إن لكل غادر لواءً يوم القيامة بقدر غدرته، ألا ولا غدر أعظم من إمام عامة».

وأخرجه ابن ماجه (١٣٢٥/٢ و١٣٢٨ رقم ٤٠٠٠ و ٤٠٠٧) في الفتن، باب فتنة النساء، وباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من طريق حماد بن زيد، عن علي بن زيد به.

أما الموضع الأول فلفظه: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قام خطيباً، فكان فيما قال: «إن الدنيا خضرة حلوة، وإن الله مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون، ألا فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء».

وذكر خطبته في الموضع الثاني، ثم قال: فكان فيما قال: «ألا لا يمنعن رجلاً هيبة الناس أن يقول بحق إذا علمه».

قال: فبكى أبو سعيد، وقال: قد والله رأينا أشياء، فَهِبْنا.

وقد جاءت بعض ألفاظ الحديث من طرق أخرى عن أبي نضرة، وأبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ.

فقوله: «إن الدنيا حلوة، خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون، ألا فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء».

أخرجه أحمد في المسند (٢٢/٣).

ومسلم في صحيحه (٢٠٩٨/٤ رقم ٩٩) في الذكر، باب أكثر أهل الجنة الفقراء...

والنسائي في عشرة النساء من الكبرى ــ كما في التحفة (٤٦٣/٣ رقم ٤٣٤٥) ــ. =

. . . .

والبيهقي في الآداب (ص ٤٠٣ رقم ٨٨٣).

جميعهم من طريق شعبة عن أبي مسلمة قال: سمعت أبا نضرة يحدث عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بنحوه.

وقوله: «ألا إن لكل غادر لواءً يوم القيامة بقدر غدرته، ألا وإن أكبر الغدر غدر إمام عامة، ألا وإن الغادر لواؤه عند استه».

أخرجه أحمد في المسند (٣/٤٦).

ومسلم (٣/١٣٦١ رقم ١٦) في الجهاد والسير، باب تحريم الغدر، كلاهما من طريق المستمر بن الرّيان، عن أبي نضرة، به، وليس في هذه الطريق: «ألا وإن الغادر لواؤه عند استه»، لكنها في الطريق الأخرى عند مسلم برقم (١٥) من طريق شعبة عن خليد، عن أبي نضرة، به، بهذه الزيادة فقط، وهي عند أحمد من نفس الطريق (٣/٣٥ و٦٤).

وأخرجه أحمد في المسند (٣/٣٩) من طريق عطية العوفي، عن أبي سعيد، به بلفظ: «يرفع للغادر لواء بغدره يوم القيامة، فيقال: هذا لواء غدرة فلان».

وأما قوله: «ألا لا يمنعن رجلاً مهابة الناس أن يقول الحق إذا علمه».

فأخرجه أحمد في المسند (٣/٥ و٤٤ و٤٧ و٥٠ و٥٣ و٧١ و٨٤ و٨٧ و٩٢) من طريق سليمان التيمي، وأبي سلمة، والمستمر، وقتادة، والجُريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، ومن طريقين آخرين عن الحسن البصري، عن أبي سعيد، ومن طريق أبي البختري، عن رجل مبهم، عن أبي سعيد، جميعهم، به بنحوه، ومعناه.

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٢٨٧ رقم ٢١٥٨): حدثنا المستمر بن الريان، عن أبي نضرة، به نحوه.

وأما قوله: «ألا وإن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر».

. . . .

= فأخرجه أبو داود (٤/٥١٤ رقم ٤٣٤٤) في الملاحم، باب الأمر والنهي.

والترمذي (٦/٣٩٥ ـ ٣٩٦ رقم ٢٢٦٥) في الفتن، باب أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر.

وابن ماجه (٢/١٣٢٩ رقم ٤٠١١) في الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثلاثتهم من طريق إسرائيل، عن محمد بن جحادة، عن عطية العوفي، عن أبـي سعيد، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يصححه، وتقدم أنه ذكر أن علي بن زيد بن جدعان تفرد بالحديث بهذا السياق، وقال: «والشيخان ـ رضي الله عنهما ـ لم يحتجا بعلي بن زيد»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «ابن جدعان صالح الحديث».

قلت: وعلي بن زيد بن جدعان هذا تقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف.

والحاكم ـ رحمه الله ـ في مستدركه متردد في إخراج حديث علي بن زيد.

فقد تقدم في الحديث (٨٩٥) أنه قال: «لم أخرج من أول هذا الكتاب إلى هنا لعلي بن زيد بن جدعان القرشي ـ رحمه الله ـ حرفاً واحداً»، واعتذر عن إخراجه لحديثه بقوله: «لم أحفظ في أكل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الزنجبيل سواه، فخرجته»، مع أنه سبق أن أخرج له محتجاً به قبل ذلك كما بينته هناك.

وأخرج الحاكم حديثاً في (٤/٥١٧) وقال: «تفرد به علي بن زيد القرشي، عن أبـي عثمان النهدي، ولم يحتجا بعلي»، ولم يتعقبه الذهبـي بشيء.

وتقدم أن بعض ألفاظ الحديث أتت من طرق أخرى غير طريق ابن جدعان. =

. . . .

= فمنها ما أخرجه مسلم في صحيحه كما سبق.

ومنها قوله: «ألا لا يمنعن...»، وتقدم أنه له طرقاً كثيرة عن أبـي نضرة، وأن الحسن البصري رواه عن أبـي سعيد.

ولا يشك المطلع على هذه الطرق أن الحديث بهذا اللفظ ثابت بها، ومنها الطريق التي رواها الطيالسي: حدثنا المستمر بن الريان، عن أبـي نضرة، عن أبـي سعيد، به.

فأبو نضرة اسمه المنذر بن مالك، وتقدم في الحديث (٧٣٨) أنه: ثقة.

والمستمر بن الرّيّان ــ بالتحتانية ــ الإيادي، الزهراني ثقة عابد. / الجرح والتعديل (٨/٤٣٠ ــ ٤٣١ رقم ١٩٦٨)، والتقريب (٢/٢٤١ رقم ١٠٤٥)، والتهذيب (١٠/١٠٤ ــ ١٠٥ رقم ١٩٥).

ومنها قوله: «ألا وإن أفضل الجهاد...»، فقد جاء من طريق أخرى يرويها عن أبـي سعيد: عطية العوفي، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: ضعيف ومدلس من الرابعة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم وسياقه، لضعف علي بن زيد بن جدعان.

وقوله في الحديث: «إن الدنيا حلوة خضرة...» و: «لكل غادر لواء...».

هذان اللفظان صحيحان أخرجهما مسلم وغيره كما تقدم.

وقوله: «ألا لا يمنعن...» صحيح أيضاً جاء من طرق كثيرة عن أبـي نضرة، ومنها الطريق التي أخرجها الطيالسي، وسندها صحيح كما سبق.

وقوله: «ألا وإن أفضل الجهاد...» حسن لغيره بمجموع الطريقين: طريق علي بن زيد، وطريق عطية العوفي، وله شواهد من حديث =

. . . .

= أبي أمامة، وطارق بن شهاب، وجابر بن عبد الله، ومرسل للزهري، ذكرها الشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (١/٢٦٢ رقم ٤٩١)، وصحح الحديث بمجموعها.

وأما قوله: فلما كان مغربان الشمس قال: «إن مثل ما بقي من الدنيا فيما مضى منها كمثل ما بقي من يومكم هذا فيما مضى»، فله شاهد من حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: كنا جلوساً عند النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، والشمس على قُعَيْقِعَان بعد العصر، فقال: «ما أعماركم في أعمار من مضى، إلا كما بقي من النهار فيما مضى منه».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/١١٥ ــ ١١٦) من طريق شريك، عن سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.

قال الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ في حاشيته على المسند (٨/١٧٦): «سنده صحيح». اهـ.

وفي سنده شريك القاضي وتقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

فالحديث بمجموع هذين الطريقين يكون حسناً لغيره، مع أن أصله في صحيح البخاري (٢/٣٨ رقم ٥٥٧) في المواقيت، باب من أدرك من العصر قبل الغروب، من حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ أنه سمع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس. . .» الحديث.

وأما قوله في حديث شريك السابق: «والشمس على قعيقعان. . .»الخ.

فقُعَيْقِعَان اسم جبل بمكة. / انظر معجم البلدان (٤/٣٧٩).

وأما باقي الحديث فلم أجد ما يشهد له، فهو باق على ضعفه، والله أعلم.

١١٣٠ـ حديث عبد الله بن عمرو، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ :

أنه كان يقول: «لن تنفكّوا بخير ما استغنى أهل بدوكم عن (أهل)(١) حضركم. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: كلا؛ فيه (سعيد)(٢) بن سنان متهم ساقط(٣).

---

(١) ليست في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (سعد).

(٣) في (ب): (قلت: لا، فيه سعيد متهم).

١١٣٠ ـ المستدرك (٤/٥٠٧ ـ ٥٠٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا بشر بن بكر، ثنا أبو المهدي سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن أبي شجرة كثيرة بن مرة، عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أنه كان يقول: «لن تنفكوا بخير ما استغنى أهل بدوكم عن أهل حضركم». قال: «ولتسوقنهم السنين، والسنات حتى يكونوا معكم في الديار، ولا تمتنعوا منهم؛ لكثرة من يستر عليكم منهم»، قال: «يقولون: طالما جعنا، وشبعتم، وطالما شقينا، ونعمتم، فواسونا اليوم، ولتستصعبن بكم الأرض حتى يغبط أهل حضركم أهل بدوكم من استصعاب الأرض»، قال: «ولتميلن بكم الأرض ميلة يهلك منها من هلك، ويبقى من بقي، حتى تعتق الرقاب، ثم تهدأ بكم الأرض بعد ذلك، حتى يندم المعتقون»، قال: «ثم تميل بكم الأرض من بعد ذلك ميلة أخرى، فيهلك فيها من هلك، ويبقى من بقى، حتى تعتق الرقاب، ثم تهدأ بكم الأرض، فيقولون: ربنا نعتق، ربنا نعتق، فيكذبهم الله: كذبتم، كذبتم، أنا أعتق»، قال: «وليبتلين أخريات هذه الأمة بالرجف، فإن تابوا تاب الله عليهم»، قال: =

. . . .

= «وإن عادوا أعاد الله عليهم بالرجف، والقذف، والخذف، والخسف، والمسخ، والصواعق. فإذا قيل: هلك الناس، هلك الناس، فقد هلكوا، ولن يعذب الله تعالى أمة حتى تغدر»، قالوا: وما غدرها؟ قال: «يعترفون بالذنوب، ولا يتوبون». ولتطمئن القلوب بما فيها من برها، وفجورها، كما تطمئن الشجرة بما فيها، حتى لا يستطيع محسن أن يزداد إحساناً، ولا يستطيع مسيء استعتاباً، وذلك بأن الله عز وجل قال:

﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾، (الآية ١٤ من سورة المطففين).

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه نعيم بن حماد في الفتن ـ كما في الكنز (١١/١٨٥ رقم ٣١١٤٨) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سعيد متهم ساقط».

وسعيد هذا هو ابن سنان الحنفي، وتقدم في الحديث (١٠٠٨) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف سعيد بن سنان.

١١٣١ـ حديث أبـي أمامة مرفوعاً:

«الشام صفوة الله من بلاده[١]، يسوق إليها صفوة عباده. . . الحديث[٢].

قال: على شرط مسلم.

قلت: كلا[٣]، فيه عُفَيْر بن مَعْدان هالك.

---

(١) في (ب): (أرضه).

(٢) من قوله: (يسوق) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (ب): (قلت: لا. . .)الخ.

١١٣١ ـ المستدرك (٤/٥٠٩ ـ ٥١٠): أخبرني محمد بن عبد الله بن قريش، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، أخبرني أبو عائذ عفير بن معدان، أنه سمع سليم بن عامر الكلاعي يحدث عن أبـي أمامة الباهلي ـ رضي الله عنه ـ، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «الشام صفوة الله من بلاده، يسوق إليها صفوة عبادة، من خرج من الشام إلى غيرها، فبسخطه، ومن دخل من غيرها، فبرحمته».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٢٠١ رقم ٧٧١٨) من طريق الوليد بن مسلم، عن عفير، به نحوه.

وأخرجه أيضاً (٨/٢٢٩ رقم ٧٧٩٦) من طريق عبد العزيز بن عبيد الله، عن القاسم، عن أبـي أمامة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «صفوة الله من أرضه الشام، وفيها صفوته من خلقه، وعباده، وليدخلن الجنة من أمتي ثلة لا حساب عليهم، ولا عذاب».

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٥٩) عن الطريق الأولى: «فيه عفير بن معدان، وهو ضعيف».

وقال عن الأخرى: «فيه عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي، وهو ضعيف». =

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «كلا، وعفير هالك».

وعفير هذا هو ابن معدان الحمصي، المؤذن، تقدم في الحديث (١٠٠٧) أنه: ضعيف.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الطبراني ففي سندها عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب، الحمصي، وتقدم في الحديث (٨٥٥) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف عفير بن معدان.

وقوله: «الشام صفوة الله من بلاده، يسوق إليها صفوة عباده» حسن لغيره بالطريق الأخرى التي رواها عبد العزيز الحمصي.

ويشهد لهذا اللفظ أيضاً حديث عبد الله بن حوالة الأزدي ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «أتدري ما يقول الله في الشام؟ إن الله عز وجل يقول: يا شام، أنت صفوتي من بلادي، أدخل فيك خيرتي من عبادي، إن الله تكفل لي بالشام، وأهله».

ذكره الهيثمي في المجمع (١٠/٥٨ ـ ٥٩) وقال: «رواه الطبراني من طريقين، ورجال أحدهما رجال الصحيح، غير صالح بن رستم، وهو ثقة».

وحديث العرباض بن سارية ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه قام يوماً في الناس، فقال: «أيها الناس، توشكون أن تكونوا أجناداً مجندة: جند بالشام، وجند بالعراق، وجند باليمن»، فقال ابن حوالة: يا رسول الله، إن أدركني ذلك الزمان، فاختر لي، قال: «إني أختار لك الشام، فإنه خيرة المسلمين، وصفوة الله من بلاده، يجتبي إليها =

. . . .

= صفوته من خلقه، فمن أبـى، فليلحق بيمنه، وليسق من غدره، فإن الله تكفل لي بالشام وأهله».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/٢٥١ رقم ٦٢٧).

قال الهيثمي في الموضع السابق: «رجاله ثقات».

قلت: فالحديث بهذين الشاهدين يكون صحيحاً لغيره، عدا قوله: «من خرج من الشام. . . »الخ، فلم أجد ما يشهد له، والله أعلم.

١١٣٢ـ حديث أبـي أمامة مرفوعاً:

«أنزلت علي النبوة في ثلاثة أمكنة[١]: بمكة، وبالمدينة، وبالشام».

قال: صحيح.

قلت: لا.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

١١٣٢ ـ هذا الحديث سقط من المستدرك المطبوع، وهو في التلخيص (٤/٥١٠) ببعض سنده، وكامل متنه، وما أثبته من المستدرك المخطوط، قال الحاكم: «أخبرني أبو بكر بن قريش، أخبرنا الحسن بن سفيان، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا عفير بن معدان، عن سليم بن عامر الكلاعي، عن أبـي أمامة، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أنزلت علي النبوة في ثلاثة أمكنة: بمكة، والمدينة، والشام».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٢٠١ رقم ٧٧١٧) بمثله، ولم يقل: «علي».

قال الهيثمي في المجمع (٧/١٥٧): «فيه عفير بن معدان، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «لا»، ولم يبين السبب، وذلك لأن هذا الإسناد تقدم قريباً، فهو نفس إسناد الحديث السابق تماماً، وعلته عفير بن معدان، وتقدم أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عفير بن معدان، والله أعلم.

١١٣٢ـ حديث ابن عمر:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[١] سئل عن طعام المؤمنين[٢] في زمن الدجال، فقال: «طعام الملائكة: التسبيح، والتقديس، فمن كان منطقه يومئذ التسبيح، والتقديس أذهب الله عنه الجوع».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه سعيد بن سنان (متهم)[٣] تالف[٤].

(١) في (ب): (حديث ابن عمر مرفوعاً).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

(٣) ليست في (أ)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص.

(٤) في (ب): (قلت: ابن سنان متهم)، وفي التلخيص: (قلت: كلا، فسعيد متهم تالف).

١١٣٣ ـ المستدرك (٥١١/٤): أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، ثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، ثنا سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ سئل عن طعام المؤمنين في زمن الدجال، قال: «طعام الملائكة» قالوا: وما طعام الملائكة؟ قال: «طعامهم منطقهم بالتسبيح، والتقديس. فمن كان منطقه يومئذ التسبيح، والتقديس أذهب الله عنه الجوع، فلم يخشَ جوعاً».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «كلا، فسعيد متهم تالف».

وسعيد هذا هو ابن سنان الحنفي، وتقدم في الحديث (١٠٠٨) أنه: متروك.

=

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف سعيد بن سنان.

وله شاهد من حديث أبـي أمامة، وأسماء بنت يزيد بن السكن، وعائشة ــ رضي الله عنهم ــ.

أما حديث أبـي أمامة ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه ابن ماجه (٢/١٣٥٩ ــ ١٣٦٣ رقم ٤٠٧٧) في الفتن، باب فتنة الدجال، وهو حديث طويل جداً، وفي آخره: قيل فما يعيش الناس في ذلك الزمان؟ قال ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «التهليل، والتكبير، والتسبيح، والتحميد، ويُجْري ذلك عليهم مجرى الطعام».

أخرجه ابن ماجه من طريق يحيى بن أبـي عمرو السيباني، أبـي زرعة الحمصي، عن أبـي أمامة، رفعه.

وفي إسناد ابن ماجه هذا سقط نبه عليه المزي في تحفة الأشراف (٤/١٧٤ ــ ١٧٥ رقم ٤٨٩٦)، فقال بعد أن عزا الحديث لابن ماجه: «عن علي بن محمد، عن عبد الرحمن بن محمد المحاربـي، عن أبـي رافع إسماعيل بن رافع، عن أبي عمرو السيباني، عن أبي أمامة، به بتمامه، كذا قال، وكذا رواه سهل بن عثمان، عن المحاربـي، وهو وهم فاحش». اهـ.

قلت: الصواب أنه عن السيباني، عن عمرو بن عبد الله الحضرمي، عن أبـي أمامة، كذا ساق الحديث أبو داود (٤/٤٩٧ رقم ٤٣٢٢) في الملاحم، باب خروج الدجال، وليس في حديثه موضع الشاهد من حديثنا هذا.

وذكر الحافظ ابن حجر في النكت الظراف أنه وقع على الصواب في نسخة صحيحة لسنن ابن ماجه قابلها المسوري، والحديث بهذا الإسناد ضعيف.

عمرو بن عبد الله الشيباني الحضرمي، أبو عبد الجبار الشامي هذا الذي سقط من إسناد ابن ماجة: مقبول ــ كما في التقريب (٢/٧٤ رقم ٦٢٧) ــ، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الذهبي: =

=

مجهول، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي عمرو السيباني. / الثقات للعجلي (ص ٣٦٥ رقم ١٢٧١)، والثقات لابن حبان (٥/١٧٩)، والميزان (٣/٢٧١ رقم ٦٣٩٦)، وديوان الضعفاء (ص ٢٣٥ رقم ٣١٨٨)، والتهذيب (٨/٦٨ رقم ١٠٤).

وأما حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ـ رضي الله عنها ـ فأخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٤٥٣ ـ ٤٥٤ و٤٥٥ ـ ٤٥٦) من طريقين، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن أسماء، رفعته، فذكرت حديثاً طويلاً، وفي آخره قال ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يكفي المؤمنين عن الطعام، والشراب يومئذ: التكبير، والتسبيح، والتحميد»، وفي اللفظ الآخر: «يجزيهم ما يجزي أهل السماء من التسبيح، والتقديس».

وهذا سند ضعيف لأمرين:

١ ـ شهر بن حوشب تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الإرسال، والأوهام.

٢ ـ قتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

وأما حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ فأخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٧٥ ـ ٧٦ و١٢٥) من طريق عبد الصمد، وعفان، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ذكر جهداً يكون بين يدي الدجال، فقالوا: أي المال خير يومئذ؟ قال: «غلام شديد يسقي أهله الماء، وأما الطعام فليس»، قالوا: فما طعام المؤمنين يومئذ؟ قال: «التسبيح، والتقديس، والتحميد، والتهليل»، قالت عائشة: فأين العرب يومئذ؟ قال: «العرب يومئذ قليل».

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان ـ كما تقدم في الحديث (٤٩٢)... وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق الثلاث يكون حسناً لغيره، والله أعلم.

١١٣٤ـ حديث شعيب بن عمر[١] قال:

حججنا، فأخذنا بطريق المنكدر، وكان الناس إذ ذاك يأخذون فيه، فضللنا الطريق... الحديث[٢].

قال: أخرجه ابن خزيمة، ولم يضعفه[٣].

قلت: شعيب مجهول، والخبر منكر[٤].

---

(١) في التلخيص: (عمير).

(٢) من قوله: (وكان الناس) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (قلت: أخرجه ابن خزيمة، ولم يضعفه) ليس في (ب).

(٤) في التلخيص: (والحديث منكر بمرة).

١١٣٤ ـ المستدرك (٤/٥١٢ ـ ٥١٣): أخبرني عبد الله بن محمد بن زياد العدل، ثنا محمد بن إسحاق الإمام، ثنا محمد بن محمد بن مرزوق، ثنا صالح بن عمر بن شعيب، قال: سمعت جدي شعيب بن عمر الأزرق قال: حججنا، فمررنا بطريق المنكدر، وكان الناس إذ ذاك يأخذون فيه، فضللنا الطريق، قال: فبينا نحن كذلك، إذ نحن بأعرابي كأنما نبع علينا من الأرض، فقال: يا شيخ، تدري أين أنت؟ قلت: لا، قال: أنت بالربائب، وهذا التل الأبيض الذي تراه: عظام بكر بن وائل، وتغلب، وهذا قبر كليب، وأخيه مهلهل. قال: فدلنا على الطريق، ثم قال: ها هنا رجل له من النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ صحبة، هل لكم فيه؟ قال: فقلت: نعم، قال: فذهب بنا إلى شيخ معصوب الحاجبين بعصابة، في قبة أدم، فقلنا له: من أنت؟ قال: أنا العدَّاء بن خالد فارس الصحبا في الجاهلية، قال: فقلنا له: حدثنا ـ رحمك الله ـ عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بحديث، قال: كنا عند النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، إذ قام قومة له، كأنه مفزع، ثم رجع، فقال: «أحذركم الدجالين الثلاث»، فقال ابن مسعود: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، قد أخبرتنا عن الدجال الأعور، وعن =

= أكذب الكذابين، فمن الثالث؟ فقال: رجل يخرج في قوم أولهم مثبور، وآخرهم مثبور، عليهم اللعنة دائبة في فتنة الجارفة، وهو الدجال الأليس، يأكل عباد الله»، قال محمد: وهو أبعد الناس من سننه.

قال الحاكم عقبه: «من شرط الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق ــ رضي الله عنه ــ إذا روى حديثاً لا يصححه أن يقول في روايته: قد روي عن فلان، وفلان، وأنا أعرفه بعدالة، كذا وكذا. وقد أخرج هذا الحديث ابن خزيمة على شرط الصحيح، وهو القدوة في هذا العلم».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/١٤ رقم ١٨).

قال الهيثمي في المجمع (٧/٣٣٤): «فيه جماعة لم أعرفهم».

قلت: الطبراني أخرجه من طريق محمد بن محمد بن مرزوق، به نحوه، إلا أن فيه: «بالذوائب» بدل قوله: «بالربائب».

و: «فارس الضحياء» بدل قوله: «فارس الصحبا».

و: «الأطلس» بدل قوله: «الأليس».

ولم يذكر قوله: «قال محمد. . .» إلخ.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وذكر أن ابن خزيمة أخرج هذا الحديث على شرط الصحيح، ومضمونه أنه موافق له على تصحيحه له، فتعقبه الذهبي بقوله: «شعيب مجهول، والحديث منكر بمرة».

والحديث في سنده شعيب بن عمر هذا الذي يروي الحديث عن العداء بن خالد، قال عنه الذهبي هنا: «مجهول»، ولم أجد من ترجم له سواه.

والراوي عنه ابن ابنه: صالح بن عمر بن شعيب ولم أجد من ترجم له.

الحكم على الحديث:

الحديث في سنده صالح بن عمر بن شعيب، ولم أجد من ترجم له، والحكم على الحديث متوقف على معرفة حاله، والله أعلم.

١١٣٥ـ حديث مجاهد، عن ابن عباس، قال لي:

لو لم أر أنك مثل أهل البيت ما حدثتك بهذا الحديث، فذكره[١].

قال: صحيح.

قلت: أين له الصحة، وفيه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر[٢] مجمع على ضعفه، وأبوه ليس بذاك[٢]؟!

---

(١) من قوله: (قال لي) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر) و(أبوه ليس بذاك) لم تتضح في (ب).

١١٣٥ ـ المستدرك (٥١٤/٤): أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه، إملاء ببغداد، قال: قريء على يحيى بن حفص بن الزبرقان، وأنا أسمع، ثنا خلف بن تميم أبو عبد الرحمن الكوفي، ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، عن أبيه، عن مجاهد، قال: قال لي عبد الله بن عباس: لو لم أسمع أنك مثل أهل البيت ما حدثتك بهذا الحديث، قال: فقال مجاهد: فإنه في ستر لا أذكره لمن نكره، قال: فقال ابن عباس: منا أهل البيت أربعة: منا السفاح، ومنا المنذر، ومنا المنصور، ومنا المهدي، قال فقال له مجاهد: فبيِّن لي هؤلاء الأربعة، فقال: أما السفاح فربما قتل أنصاره، وعفا عن عدوه، وأما المنذر، قال: فإنه يعطي المال الكثير، لا يتعاظم في نفسه، ويمسك القليل من حقه، وأما المنصور فإنه يعطي النصر على عدوه الشطر مما كان يعطي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، يرعب منه عدوه على مسيرة شهرين، والمنصور يرعب عدوه منه على مسيرة شهر، وأما المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وتأمن السباع، وتلقي الأرض أفلاذ كبدها، قال: قلت: وما أفلاذ كبدها؟ قال: أمثال الإسطوانة من الذهب والفضة. =

. . . .

تخريجه:

الحديث له عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أربع طرق:

● **الطريق الأولى**: يرويها مجاهد عن ابن عباس، وهي طريق الحاكم هذه.

● **الطريق الثانية**: يرويها سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وله عن سعيد طريقان:

١ ـ يرويها المنهال بن عمرو الأسدي، عن سعيد، عن ابن عباس قال: منا ثلاثة: منا السفاح، ومنا المنصور، ومنا المهدي.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (٢/٩٦٦ رقم ١٨٩١)، واللفظ له.

والفسوي في المعرفة (١/٥٣٥ ـ ٥٣٦)، وعنده في أوله قصة، وزاد في أخره: «والمهدي يدفعها إلى عيسى بن مريم».

والدولابي في الكنى (١/١٤١).

والخطيب في تاريخه (١/٦٤).

وعلقمه ابن الجوزي في العلل (١/٢٩٢).

ولفظ الخطيب وابن الجوزي مثل لفظ عبد الله بن أحمد، ولفظ الدولابي نحوه.

٢ ـ يرويها سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه كان إذا سمعهم يقولون: يكون في هذه الأمة اثنا عشر خليفة، قال: ما أحمقكم! إن بعد الأثنى عشر ثلاثة منا: السفاح، والمنصور، والمهدي يسلمها إلى الدجال.

قال أبو أسامة أحد رواة الحديث: تأويل هذا عندنا: أن ولد المهدي يكونون بعده إلى خروج الدجال.

=

. . . .

= أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار (١/ ٢٠٤): حدثني محمد بن عبيد، قال: حدثنا أبو أسامة، عن زائدة، عن سماك، عن سعيد بن جبير، به.

● **الطريق الثالثة**: يرويها أبو عوانة، عن الأعمش، عن الضحاك، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «منا السفاح، ومنا المنصور، ومنا المهدي».

أخرجه الخطيب في تاريخه (١/ ٦٢ ـ ٦٣) من طريق أبي قلابة الرقاشي، عن أبي ربيعة، عن أبي عوانة، به.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠ رقم ٤٦٩).

وأخرجه الخطيب أيضاً (١/ ٦٣) من طريق محمد بن الفرج الأزرق، عن يحيى بن غيلان، عن أبي عوانة، به.

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضع السابق برقم (٤٧٠).

● **الطريق الرابعة**: يرويها أحمد بن راشد الهلالي، عن سعيد بن خثيم، عن حنظلة، عن طاووس، عن ابن عباس، ذكر حديثاً طويلاً فيه قصة، وفي آخره قال ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «نعم يا عباس، إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لك، ولولدك، منهم السفاح، ومنهم المنصور، ومنهم المهدي».

أخرجه الخطيب في تاريخه (١/ ٦٣ ـ ٦٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٩١ رقم ٤٧١).

قال ابن الجوزي عن الحديث: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ففي طريقه الأول: أبو قلابة عبد الملك بن محمد، قال الدارقطني: هو كثير الخطأ، ويحدث من حفظه، فكثر خطؤه. وفيه أبو ربيعة واسمه زيد بن عوف، وقد سبق آنفاً القدح فيه. وفي طريقه الثاني: محمد بن الفرج، قال الدارقطني: هو ضعيف، ويطعن عليه في اعتقاده، ثم في الطريقين الضحاك، وقد ضعفه يحيى بن سعيد، وكان لا يحدث عنه».

= وقال عن الطريق الرابعة: «هذا الحديث لا يصح، في إسناده حنظلة، قال يحيى بن سعيد: كان قد اختلط، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال أحمد: منكر الحديث، يحدث بأعاجيب».

وقال عن الطريق الأولى من الثانية: «المنهال قد ضعفه يحيى بن معين.

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أين منه الصحة، وإسماعيل مجمع على ضعفه، وأبوه ليس بذاك؟!».

وإسماعيل هذا هو ابن إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، الكوفي، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٦٦ رقم ٤٧٧) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢/١٥٢ ـ ١٥٣ رقم ٥١٢)، والتهذيب (١/٢٧٩ رقم ٥١٤).

وأبوه إبراهيم بن مهاجر تقدم في الحديث (٩٠٣) أنه: صدوق فيه لين.

● وأما **الطريق الثانية**، ففي طريقها الثانية محمد بن عبيد شيخ ابن قتيبة، ولم أعرفه، ومع ذلك فقوله في الحديث: «والمهدي يسلمها إلى الدجال» مما لم يتابع عليه، وهو مخالف للأحاديث الصحيحة التي لا تحصى كثرة في أن المهدي وأصحابه يقاتلون الدجال، فيخرج عيسى بن مريم، فيقتل الدجال، ولم يسلم المهدي الإمارة إلى الدجال. / انظر في ذلك «عقد الدرر في أخبار المنتظر» للسلمي، والنهاية لابن كثير (١/٢٤ ـ ٣٢).

● وأما **الطريق الثالثة**، فيرويها الضحاك بن مزاحم الهلالي، عن ابن عباس، والضحاك لم يسمع من ابن عباس، نص على ذلك كثير من الأئمة، منهم عبد الملك بن ميسرة، وشعبة، وحشاش، وأبو زرعة، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم بل باعتراف الضحاك نفسه. / انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٩٤ ـ ٩٧ رقم ١٥٢)، وقد استنكر هذا

. . . .

= الحديث بعض الأئمة، فقال ابن حبان: «الضحاك لا يصح سماعه من ابن عباس، فلعل الآفة من المجهول الذي سمعه الضحاك منه، والله أعلم»، واستنكر الذهبي أيضاً هذا الحديث في الميزان (٤/٤) وانظر اللسان (٥/٣٤٠).

ومع الانقطاع بين الضحاك، وابن عباس، ففي الطريق الأولى لحديث الضحاك هذا أبو ربيعة زيد بن عوف، ويقال: فهد بن عوف، وتقدم في الحديث (٦٧٥) أنه: متروك.

● وأما **الطريق الرابعة**، فقد أعلها ابن الجوزي بحنظلة، وقد تفرد بسياقها أحمد بن راشد الهلالي.

وأحمد هذا ذكره الذهبي في الميزان (١/٩٧ رقم ٣٧٥)، وقال: «أحمد بن راشد الهلالي، عن سعيد بن خثيم بخبر باطل في ذكر بني العباس»، ثم ذكر بعض الحديث، وقال: «فسرد حديثاً ركيكاً... رواه أبو بكر بن أبي داود، وجماعة، عن أحمد بن راشد، فهو الذي اختلقه بجهل». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف كل من: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر وأبيه.

وأمثل طرقه الأخرى هي الطريق التي يرويها المنهال بن عمرو من الطريق الثانية، والحديث معلول المتن أيضاً، ذكره ابن الجوزي في العلل، وأعله، ولم يعتبر بتعدد طرقه، وكذا الحافظ الذهبي حكم على متنه بالنكارة، وقال ابن القيم في المنار المنيف (ص ١١٧): «كل حديث في مدح المنصور، والسفاح، والرشيد، فهو كذب»، وإعلال هؤلاء العلماء لمتن هذا الحديث ليس عن هوى، وعاطفة، وإنما لأن متنه مخالف لما صح من الأحاديث في أن المهدي من ذرية علي بن أبي طالب، لا من ذرية العباس ــ كما سيأتي في الحديث (١١٥٠)، و (١١٥١) ــ.

١١٣٦ ـ حديث أبي وائل، قال عبد الله[١]:

كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير، ويربوا فيها الصغير؟[٢] . . . إلخ.

(قلت: على شرط البخاري ومسلم)[٣].

---

(١) قوله: (قال عبد الله) ليس في (ب).

(٢) من قوله: (يهرم) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (أ): (قلت: أخرجه البخاري ومسلم).

١١٣٦ ـ المستدرك (٤/٥١٤ ـ ٥١٥): حدثنا أبو الطيب محمد بن الحسن الحيري، ثنا محمد بن عبد الوهاب، ثنا يعلى بن عبيد، ثنا الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبد الله: كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير، ويربوا فيها الصغير، ويتخذها الناس سنة، فإذا غيرت قالوا: غيرت السنَّة؟ قيل: متى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا كثرت قراؤكم، وقلت فقهاؤكم، وكثرت أموالكم، وقلّت أمناؤكم، والتمست الدنيا بعمل الآخرة.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/٢٤ رقم ١٩٠٠٣): حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي وائل قال: قال عبد الله: كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يربوا فيه الصغير، ويهرم فيها الكبير، ويتخذها الناس سنَّة، فإن غير منها شيء، قيل: غيرت السنَّة؟ قالوا: متى يكون ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا كثرت قراؤكم، وقلت أمناؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقلت فقهاؤكم، والتمست الدنيا بعمل الآخرة.

وأخرجه عبد الرزاق في «جامع معمر» الملحق بالمصنف (١١/٣٥٩ ـ ٣٦٠ رقم ٢٠٧٤٢) من طريق قتادة، أن ابن مسعود قال، فذكره بنحو لفظ ابن أبي شيبة، وزاد: «وتفقه لغير الدين».

وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن ـ كما في الكنز (١١/٢٥٤ رقم ٣١٤٣٠) ـ. =

. . . .

= وأخرجه أبو نـعيم في الحلية (١/١٣٦) من طريق محمد بن نبهان، حدثني يزيد بن أبـي زياد، عن إبراهيم النخـعي، عن علقمة، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره مرفوعاً بنحو لفظ عبد الرزاق، ثم قال أبو نـعيم عقبه: «كذا رواه محمد بن نبهان مرفوعاً، والمشهور من قبل عبد الله موقوف».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم وسكت عنه، وتـعقبه الذهبـي بقوله: (خ م)، أي على شرط البخاري ومسلم، وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

فشقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل، الكـوفي ثقة مخضـرم من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/٣٥٤ رقم ٩٦) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤/٣٧١ رقم ١٦١٣)، والتهذيب (٤/٣٦١ ـ ٣٦٣ رقم ٦٠٩).

وسليمان بن مهران الأعمش تقدم في الحديث (٧١٢) أنه: ثقة حافظ ورع من رجال الجماعة.

ويـعلى بن عبيد بن أبـي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، وهو من رجال الجماعة أيضاً ـ كما في التقريب (٢/٣٧٨ رقم ٤٠٨) ـ، وانظر الجرح والتـعديل (٩/٣٠٤ ـ ٣٠٥ رقم ١٣١٢)، والتهذيب (١١/٤٠٢ ـ ٤٠٣ رقم ٧٧٩).

ويـعلى هذا ليس من شيوخ البخاري ومسلم، وإنما الذي هو من شيوخهما الراوي عنه واسمه محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران الـعبدي، وتقدم في الحديث (٧١٧) أنه ثقة عارف، لكن لم يرد عنه الشيخان شيئاً في الصحيحين، ولـعله لحصول الحديث لهما عالياً من غير طريقه، فإنه متأخر الطبقة قليلاً، توفي سنة اثنتين وسبـعين ومائتين، وقد قيل: إن البخاري روى حـديثاً عن أبي أحـمد، عن أبـي غسـان، فقيـل هـو هـذا، وقيل: غيره. =

. . . .

= أما الراوي عن محمد بن عبد الوهاب هذا فهو أبو الطيب محمد بن أحمد بن الحسن الحيري، المناديلي، المؤذن، ذكره السمعاني في الأنساب (٤٣٤/١٢ ـ ٤٣٥)، وقال: «كان من الصالحين». اهـ.

وقد روى ابن أبي شيبة الحديث من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، وأبو معاوية تقدم في الحديث (٦٧٦) أنه: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش.

وقد رواه عبد الرزاق من طريق معمر، عن قتادة، عن ابن مسعود، به.

وأما رواية أبي نعيم للحديث من طريق محمد بن نبهان، عن يزيد بن أبي زياد، عن النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً، ففي سندها محمد بن نبهان هذا، وأظنه محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن نبهان بن طريف بن عاصم، الرازي، ويقال: محمد بن طريف، و: محمد بن نبهان، فإن كان هو، فإنه يضع الحديث ـ كما في تاريخ بغداد (٣٩٧/٣)، والميزان (٧٢/٤ رقم ٨٣٤٤)، واللسان (٤٣٥/٥ رقم ١٤٢٩)، و(٢١١/٥ رقم ٧٢٩)، وإلا فلم أعرفه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لجهالة حال شيخه أبي الطيب الحيري، ولو صح الحديث لما كان على شرط الشيخين، ولا أحدهما على مراد الذهبي؛ لكونهما لم يخرجا في الصحيح عن محمد بن عبد الوهاب. والحديث صحيح لغيره بالطريق التي رواها ابن أبي شيبة، وتؤيدها الطريق التي رواها عبد الرزاق.

وأما الطريق المرفوعة، فإن كان محمد بن نبهان الذي في سندها هو المتقدم ذكره، فإنها موضوعة لأجله، والله أعلم.

١١٣٧ ـ حديث أنس، قال:

دخلت على عائشة، فقال رجل: يا أم المؤمنين، حدثينا عن الزلزلة، فأعرضت عنه... إلخ[١].

قال: على شرط مسلم[٢].

قلت: بل[٣] أحسبه موضوعاً على أنس، وفيه نعيم منكر الحديث إلى الغاية، مع أن البخاري (روى)[٤] عنه.

---

(١) قوله: (فأعرضت عنه... إلخ) ليس في (ب).

(٢) قوله: (قال: على شرط مسلم) ليس في التلخيص المطبوع، وما أثبته من (أ) و(ب)، والمستدرك.

(٣) قوله: (بل) ليس في (ب).

(٤) في (أ): (يروي).

١١٣٧ ـ المستدرك (٤/٥١٦): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا بقية بن الوليد، عن يزيد بن عبد الله الجهني، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، قال: دخلت على عائشة ـ رضي الله عنها ـ، ورجل معها، فقال الرجل: يا أم المؤمنين: حدثينا عن الزلزلة، فأعرضت عنه بوجهها، قال أنس: فقلت لها: حدثينا يا أم المؤمنين عن الزلزلة، فقالت: يا أنس، إن حدثتك عنها عشت حزيناً، وبعثت حين تبعث، وذلك الحزن في قلبك، فقلت: يا أماه، حدثينا، فقالت: إن المرأة إذا خلعت ثيابها في غير بيت زوجها هتكت ما بينها وبين الله عز وجل من حجاب. وإن تطيبت لغير زوجها كان عليها ناراً وشناراً، فإذا استحلوا الزنا، وشربوا الخمور بعد هذا، وضربوا المعازف، غار الله في سمائه، فقال للأرض: تزلزلي بهم، فإن تابوا، ونزعوا، وإلا هدمها عليهم، فقال أنس: عقوبة لهم، قالت: رحمة وبركة، وموعظة للمؤمنين، ونكالاً، وسخطة، وعذاباً للكافرين. قال أنس: فما سمعت بعد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حديثاً =

. . . .

= أنا أشد به فرحاً مني بهذا الحديث، بل أعيش فرحاً، وأبعث حين أبعث وذلك الفرح في قلبي، أو قال: في نفسي.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، فتعقبه الذهبي بقوله: «بل أحسبه موضوعاً على أنس، ونعيم منكر الحديث إلى الغاية، مع أن البخاري روى عنه».

والحديث يرويه يزيد بن عبد الله الجهني، عن أنس، عن عائشة.

ويزيد هذا ذكره الذهبي في الميزان (٤/٤٣١ رقم ٩٧٢٠)، ولم يذكر أنه روى عن أنس، وإنما قال: «عن هاشم الأدقص، وعنه بقية، لا يصح خبره»، وخبره الذي قال عنه الذهبي: لا يصح، غير هذا الحديث الذي معنا.

والراوي عن يزيد هذا هو بقية بن الوليد، وتقدم في الحديث (٧٣٦) أنه: كثير التدليس عن الضعفاء، من الطبقة الرابعة من المدلسين، وهم الذين اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، والمجاهيل، وقد عنعن هنا. والراوي عنه نعيم بن حماد، وتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للعلل المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

١١٣٨ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

« (تكون)(١) هَدَّةٌ(٢) في شهر رمضان توقظ النائم، وتفزع اليقظان. . . » الحديث(٣).

قلت: ذا موضوع.

قال الحاكم: غريب المتن، (ومسلمة)(٤) لا تقوم به حجة.

قلت: بل هو ساقط متروك(٥).

---

(١) في (أ): (يكون)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) الهَدَّة: الخسف، وصوت ما يقع من السحاب. / انظر النهاية (٥/٢٥٠).

(٣) من قوله: (في شهر) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ): (ومثله) وليس في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٥) من قوله: (قال الحاكم) إلى هنا ليس في (ب).

١١٣٨ ـ المستدرك (٤/٥١٧ ـ ٥١٨): أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا ابن وهب، عن مسلمة بن علي، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ ، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «تكون هدة في شهر رمضان توقظ النائم، وتفزع اليقظان، ثم تظهر عصابة في شوال، ثم معمعة في ذي الحجة، ثم تنتهك المحارم في المحرم، ثم يكون موت في صفر، ثم تتنازع القبائل في الربيع، ثم العجب كل العجب بين جمادي ورجب، ثم ناقة مقتبة خير من دسكرة تُقل مائة ألف».

قال الحاكم: «قد احتج الشيخان ــ رضي الله عنهما ــ برواة هذا الحديث عن آخرهم، غير مسلمة بن علي الخشني، وهو حديث غريب المتن، ومسلمة أيضاً ممن لا تقوم الحجة به».

تخـــريجـــه:

الحديث له عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ ثلاث طرق: =

. . . .

= ● **الطريق الأولى**: يرويها مسلمة بن علي، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وهي طريق الحاكم هذه التي أخرجها من طريق نعيم بن حماد.

ونعيم أخرجه في الفتن ــ كما في الكنز (١٤/٢٧٩ رقم ٣٨٧٢٤) ــ .

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٩١).

● **الطريق الثانية**: يرويها عبد الواحد بن قيس، سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «يكون في رمضان هدة، توقظ النائم، وتقعد القائم، وتخرج العواتق من خدورها، وفي شوال همهمة، وفي ذي القعدة تميز القبائل بعضها من بعض، وفي ذي الحجة تراق الدماء، وفي المحرم أمر عظيم، وهوعند انقطاع ملك هؤلاء»، قالوا: يا رسول الله، من هم؟ قال: «الذين يأبون في ذلك الزمان».

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/٥٢) من طريق عنبسة بن أبي صغيرة الهمداني، عن الأوزاعي، حدثني عبد الواحد بن قيس، فذكره، ثم قال العقيلي عقبه: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة، ولا من وجه يثبت».

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٩٠ ــ ١٩١)، إلا أنه قال في آخره: «الذين يكونون في ذلك الزمان».

● **الطريق الثالثة**: يرويها شهر بن حوشب عن أبي هريرة، واختلف على شهر في الحديث.

فذكر ابن الجوزي في الموضع السابق أنه رواه: إسماعيل بن عياش، عن ليس، عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة موقوفاً: «يكون في رمضان هدة توقظ النائم، وتقعد القائم، وتخرج العواتق من خدورها»، ولم أجد من أخرجه من هذا الوجه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١/٣١٣ رقم ٥١٦) من طريق البختري بن =

. . . .

= عبد الحميد، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة مرفوعاً: «في شهر رمضان: الصوت، وفي ذي القعدة تميز القبائل، وفي ذي الحجة يسيب الحاج».

قال الهيثمي في المجمع (٧/٣١٠): «فيه شهر بن حوشب، وفيه ضعف، والبختري بن عبد الحميد لم أعرفه».

قلت: وقوله: (يسيب الحاج) كذا في الأوسط، وفي المجمع، واللآلىء المصنوعة (٢/٣٨٦) نقلاً عن الأوسط: (يسلب الحاج).

وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن ـ كما في اللآلىء (٢/٣٨٧) من طريق الوليد، عن عقبة، عن شهر بن حوشب، مرسلاً بلفظ: «يكون في رمضان صوت، وفي شوال همهمة، وفي ذي القعدة تتحارب القبائل، وفي ذي الحجة ينتهب الحاج، وفي المحرم ينادي مناد من السماء: ألا إن صفوة الله من خلقه: فلان، واسمعوا له وأطيعوا».

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ .

قال يحيى بن سعيد: عبد الواحد بن قيس شبه لا شيء. وقال العقيلي: ليس لهذا الحديث أصل عن ثقة، ولا من وجه ثابت. وأما مسلمة بن علي، فقال يحيى: مسلمة ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني: متروك.

وأما إسماعيل، وليث، وشهر، فثلاثتهم ضعفاء مجروحين». اهـ.

وذكر الذهبي هذا الحديث في الميزان (٢/٦٧٥) من طريق العقيلي، ثم قال: «هذا كذب على الأوزاعي، فأساء العقيلي كونه ساق هذا في ترجمة عبد الواحد، وهو بريء منه، وهو لم يلق أبا هريرة، وإنما روايته عنه مرسلة، إنما أدرك عروة، ونافعاً».

قلت: والذهبي ـ رحمه الله ـ يقصد بقوله: «هذا كذب على الأوزاعي»، =

. . . .

= أن الأوزاعي لم يحدث بهذا الحديث، والتهمة فيه متوجهة إلى الراوي عن الأوزاعي، وهو عنبسة بن أبي صغيرة الهمداني، فإنه ذكره في الميزان (٣٠١/٣ رقم ٦٥١١)، وقال: «أتى عن الأوزاعي بخبر باطل»، والظاهر أن الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ عند ذكره لكلام الذهبي هذا في اللسان (٣٨٣/٤)، والظاهر أنه لم يستحضر هذا الحديث، ولذا فسر كلام الذهبي بقوله: «والخبر المذكور أخرجه الطبراني»، ثم ساق حديثاً في ذكر الهدنة بين المسلمين، والروم، وفيه إشارة للمهدي، ثم قال: «وما أدري، لم حكم على هذا الحديث بالبطلان!! ولم يحك تضعيف عنبسة غيره» ــ يعني الذهبي ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، واستغرب متنه، وقال: «مسلمة ممن لا تقوم الحجة به». وأعل الذهبي الحديث بقوله: «ذا موضوع»، وذكر كلام الحاكم عن مسلمة، فتعقبه بقوله: «بل هو ساقط متروك».

ومسلمة هذا هو ابن علي الخُشَني ــ بضم الخاء، وفتح الشين المعجمة، ثم نون ــ، أبو سعيد الدمشقي، البلاطي، وهو متروك ــ كما قال الذهبي. . . ، وكما في التقريب (٢٤٩/٢ رقم ١١٢٥) ــ، وانظر الكامل لابن عدي (٢٣١٤/٦)، والتهذيب (١٤٦/١٠ ــ ١٤٧ رقم ٢٧٨). وفي سند الحديث أيضاً نعيم بن حماد، وتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

وأما الطريق التي رواها العقيلي عن عبد الواحد بن قيس، فلها ثلاث علل:

١ ــ الانقطاع بين عبد الواحد، وأبي هريرة.

٢ ــ عبد الواحد بن قيس متكلم في حفظه.

٣ ــ تفرد عنبسة بن أبي صغيرة بالحديث عن الأوزاعي، وتوجه التهمة إليه. =

. . . .

= أما الانقطاع بين عبد الواحد بن قيس وأبي هريرة، فقد نص عليه كثير من الأئمة. قال صالح بن محمد البغدادي: «روى عن أبي هريرة، ولم يسمع منه». وقال ابن حبان: «لا يعتبر بمقاطيعه، ولا بمراسيله، ولا برواية الضعفاء عنه. وهو الذي يروي عن أبي هريرة، ولم يره»، ولذا حكم المزي على روايته عن أبي هريرة بالإرسال، وأقره ابن حجر، وتقدم أن الذهبي قال: «لم يلق أبا هريرة، وإنما روايته عنه مرسلة». / انظر التهذيب (٦/٤٣٩ ـ ٤٤٠ رقم ٩١٩).

فإنه قيل: قد صرح عبد الواحد هنا بسماعه للحديث من أبي هريرة، فهل هذا يعني أنه مجروح العدالة؟ فالجواب: إن عبد الواحد هذا صدوق، إلا أن له أوهاماً ـ كما في التقريب (١/٥٢٦ رقم ١٣٩١) ـ، فقد وثقه يحيى بن معين في رواية، والعجلي، وأبو زرعة الدمشقي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو حاتم: لا يعجبني حديثه، وفي رواية عنه: يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال يحيى بن سعيد: شبه لا شيء، وفي رواية عن ابن معين: لم يكن بذاك، ولا قريب. / انظر الجرح والتعديل (٦/٢٣ رقم ١٢٠)، والكامل لابن عدي (٥/١٩٣٥)، والموضع السابق من التهذيب، أقول: فذكر السماع في هذه الرواية عبد الواحد بريء منه: لبراءته من هذا الحديث أصلاً كما نص على ذلك الذهبي آنفاً بقوله: «أساء العقيلي كونه ساق هذا في ترجمة عبد الواحد، وهو بريء منه»، وكان قال قبله: «هذا كذب على الأوزاعي»، فالمتهم به ـ على رأي الذهبي ـ هو: عنبسة بن أبي صغيرة الهمداني ـ كما سبق ـ.

وأما الطريق الثالثة: وهي التي مدارها على شهر بن حوشب، ففيها الاختلاف المتقدم ذكره على شهر، وشهر تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الأوهام، هذا بالإضافة لما في الطرق من العلل الأخرى، التي تقدم ذكر بعضها عن ابن الجوزي، والهيثمي، والطريق الثالثة فيها نعيم بن حماد، والوليد بن مسلم، وتقدم الكلام مراراً عنهما، أما نعيم، =

. . . .

= فصدوق يخطيء كثيراً، وأما الوليد فكثير التدليس والتسوية، وقد عنعن فيما بينه وبين شيخه، فمن فوقه.

الحكم على الحديث:

الحديث سنده ضعيف جداً، لشدة ضعف مسلمة، وضعف نعيم من قبل حفظه.

والطريقان الثانية، والثالثة سنداهما ضعيفان جداً أيضاً لما سبق في دراسة الإسناد.

وقد حكم على الحديث بالوضع ابن الجوزي، والذهبي ـ كما سبق ـ، والله أعلم.

١١٣٩ـ حديث حذيفة مرفوعاً:

«يوشك أن يملأ الله أيديكم من العجم[١]، ويجعلهم (أسداً لا يفرون)[٢]، فيضربون رقابكم، ويأكلون فيئكم»[٣].

قال: صحيح. قلت: بل محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي المذكور فيه واه كأبيه[٤].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (أشداء لا يفردون)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) بعد نهاية متن الحديث في (أ) قال: (الحديث) على ان للحديث بقية، وليس الأمر كذلك؛ لأنه أتى بمتنه كاملاً.

(٤) في (ب): (قلت: بل محمد الرهاوي واه)، وفي التلخيص: (قلت: بل محمد واه كأبيه)، وما أثبته من (أ).

١١٣٩ ـ المستدرك (٤/٥١٩): أخبرنا أبو بكر إسماعيل بن محمد الفقيه بالري، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس، ثنا محمد بن يزيد بن سنان، ثنا أبي، ثنا سليمان الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه، إلا أن المستدرك المطبوع والمخطوط جاء فيه أول لفظ الحديث هكذا: «يوشك أن يملأ أيديكم»، والتلخيص موافق لسياق ابن الملقن.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٤/١٢٩ رقم ٣٣٦٥).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/١٣).

كلاهما من طريق محمد بن يزيد، به مثله، إلا أن في لفظ أبي نعيم: «ثم يصيرون»، بدلاً من قوله: «فيجعلهم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل محمد واه كأبيه». =

. . . .

= ومحمد بن يزيد بن سنان الرهاوي تقدم في الحديث (١٠١٣) أنه: ليس بالقوي وأبوه تقدم في الحديث (٥٩٤) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال يزيد الرهاوي، وابنه محمد، وهو صحيح لغيره لشواهده، فقد جاء من طريق سمرة بن جندب، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة ــ رضي الله عنهم ــ.

أما حديث سمرة بن جندب ــ رضي الله عنه ــ، فيرويه يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن سمرة، به نحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/١١ و١٧ و٢١ و٢٢).

والبزار في مسنده (٤/١٢٩ رقم ٣٣٦٦).

والطبراني في الكبير (٧/٢٦٨ رقم ٦٩٢١).

والعقيلي في الضعفاء (٢/١٦).

وأبو نعيم في الحلية (٣/٢٤ ــ ٢٥).

وفي أخبار أصبهان (١/١٣).

وهذا سند رجاله ثقات، يونس بن عبيد، والحسن البصري إماما تقدمت ترجمتها في الحديثين (٤٩٨)، و(٧٠٩). لكن في سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب كلام طويل انظره في التهذيب (٢/٢٦٩)، والذي يظهر أنه سمع منه أحاديث معدودة، وقال الهيثمي في المجمع (٧/٣١٠) عن هذا الحديث: «رجال أحمد رجال الصحيح».

وأما حديث أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ، فأخرجه:

البزار في مسنده (٤/١٢٨ رقم ٣٣٦٤)

والعقيلي في الضعفاء (٢/١٦). =

. . . .

= كلاهما من طريق إبراهيم بن المستمر، عن خالد بن يزيد بن مسلم الغنوي، عن البراء بن يزيد الغنوي، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً بنحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٣١٠/٧): «فيه خالد بن يزيد بن مسلم، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

قلت: خالد بن يزيد بن مسلم الغنوي، قال عنه العقيلي في الموضع السابق: «بصري، الغالب على حديثه الوهم»، ثم ساق الحديث من طريقه، وقال: «ليس لهذا الحديث من حديث قتادة أصل، إنما يروي هذا عن الحسن، عن سمرة»، ثم ذكره.

وأما قول الهيثمي ـ رحمه الله ـ : «وبقية رجاله ثقات»، فليس بصحيح، فإن في سند الحديث البراء بن عبد الله بن يزيد الغنوي، البصري، وربما نسب إلى جده، فقيل: البراء بن يزيد، وقيل، هما اثنان، والبراء هذا ضعيف ـ كما في التقريب (٩٥/١ رقم ١٧) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٤٨١/٢)، والتهذيب (٤٢٦/١ ـ ٤٢٧ رقم ٧٨٦).

وقتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم.

وأما حديث عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً، فلفظه نحوه.

أخرجه البزار في الموضع السابق برقم (٣٣٦٣).

والطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكية (ص ٤٢١) ـ .

ومن طريقه، وطريق أخرى أخرجه أبو نعيم في أخبار اصبهان (١٣/١).

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن عبد القدوس، عن الليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، به.

وأخرجه البزار أيضاً في الموضع نفسه من طريق عبد الله بن عبد القدوس، عن يونس بن خباب، عن مجاهد، عن عبد الله، به. =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٣١١/٧): «رواه البزار، والطبراني في الكبير، والأوسط، وفيه عبد الله بن عبد القدوس، وثقه ابن حبان، وجماعة، ويونس بن خباب ضعيف جداً».

قلت: الحديث يرويه عن مجاهد: الليث بن أبي سليم، ويونس بن خباب، ورواه عنهما عبد الله بن عبد القدوس.

أما الليث فتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف اختلط، فلم يتميز حديثه.

وأما يونس بن خباب فتقدم في الحديث (٨٥٣) أنه: صدوق يخطيء، ورمي بالرفض.

وأما عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي، فتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: صدوق يخطيء، ورمي بالرفض.

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لما تقدم.

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فذكره الهيثمي في الموضع السابق من المجمع بنحوه، وعزاه للطبراني في الكبير، وقال: «رجال الصحيح».

قلت: فالحديث بمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً لغيره، والله أعلم.

١١٤٠ ــ حديث (سعد)[١] مرفوعاً:

«شيطان (الردهة)[٢] (يحتدره)[٣] رجل من بجيلة يقال له: (الأشهب)[٤]، أو ابن الأشهب راعي الخيل[٥].

قال: صحيح.

قلت: ما أبعده من الصحة وأنكره!.

---

(١) في (أ) و (ب): (سعيد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (المهدرة).
والرَّدْهة: النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء، وقيل: الردهة: قُلَّة الرابية. / النهاية (٢/٢١٦).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ)، وفي (ب)، والتلخيص: (يهدره)، وفي المستدرك المخطوط: (يتهدده)، وما أثبته من المستدرك المطبوع، وأغلب مصادر التخريج، ومنها تهذيب اللغة للأزهري (٦/١٩٧ ــ ١٩٨)، حيث فسره بقوله: «أي يسقطه»، وهو الذي رجحه الشيخ أحمد شاكر في حاشية المسند (٣/٧٦)، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على مسند الحميدي (١/٤٠)، وكذا هو في مجمع الزوائد (٦/٢٣٤).

(٤) في (أ) و (ب): (الأشعث)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٥) قوله: (أو ابن الأشهب راعي الخيل) ليس في (ب).

١١٤٠ ــ المستدرك (٤/٥٢١): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ بشر بن موسى، ثنا الحميدي، (ثنا سفيان)، عن العلاء بن أبي العباس ــ وكان شيعياً ــ، عن أبي الطفيل، عن بكر بن قرواش، سمع سعد بن أبي وقاص ــ رضي الله عنه ــ يقول: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «شيطان الردهة يحتدره رجل من بجيلة يقال له: الأشهب، أو ابن الأشهب راعي الخيل»، وراعي الخيل علامة في القوم الظلمة». =

. . . .

=

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الحميدي.

والحميدي أخرجه في مسنده (١/٣٩ ـ ٤٠ رقم ٧٤): ثنا سفيان، ثنا العلاء بن أبي العباس، انه سمع أبا الطفيل يحدث عن بكر بن قرواش، عن سعد بن أبي وقاص، ذكر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ذا الثدية، فقال: «شيطان الردهة، راعي الجبل، أو راع للجبل، يحتدره رجل من بجيلة، يقال له: الأشهب، أو: ابن الأشهب، علامة في قوم ظلمة».

قال سفيان: فأخبرني عمار الدهني، أنه جاء به رجل متهم، يقال له: الأشهب، أو: ابن الأشهب.

هذا وقد سقط قوله: (ثنا سفيان) من المستدرك، وتلخيصه، المطبوعين، والمخطوطين.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٧٩).

وابن أبي شيبة في المصنف (١٥/٣٢٢ ـ ٣٢٣ رقم ١٩٧٦٧).

والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/٣١٥ ـ ٣١٦).

وأبو يعلى في مسنده (٢/٩٧ ـ ٩٨ و ١١٨ ـ ١١٩ رقم ٧٥٣ و ٧٨٤).

والبزار في مسنده (٢/٣٦١ ـ ٣٦٢ رقم ١٨٥٤).

والعقيلي في الضعفاء (١/١٥١).

وابن عدي في الكامل (٢/٤٦٢).

والأزهري في تهذيب اللغة (٦/١٩٧ ـ ١٩٨).

والبيهقي في الدلائل (٦/٤٣٣ ـ ٤٣٤).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، به، ولفظ أحمد مختصر، ولفظ الباقين بنحو سياق الحميدي. =

. . . .

= قال العقيلي: «في قصة ذي الثدية (في الأصل: الثديين) أسانيد صحاح، نظير هذا اللفظ، فأما هذا اللفظ، فلا يعرف إلا عن بكر بن قرواش».

وقال الهيثمي في المجمع (٦/٢٣٤): «رواه أبو يعلى، وأحمد باختصار، والبزار، ورجاله ثقات».

وقال الشيخ أحمد شاكر في الموضع السابق: «إسناده صحيح»، وهذا من تساهله هو والهيثمي ــ رحمهما الله ــ، وسيأتي بيان علة الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما أبعده من الصحة، وأنكره!».

وفي الميزان (١/٣٤٧) ذكر الحديث، وقال: «الحديث منكر».

وعلة الحديث بكر بن قرواش الكوفي، الراوي للحديث عن سعد بن أبي وقاص ــ رضي الله عنه ــ، فإنه مجهول، روى عنه أبو الطفيل فقط، ووثقه العجلي، وابن حبان، وقال علي بن المديني: لم أسمع بذكره إلا في هذا الحديث، وقال البخاري: فيه نظر، وذكره العقيلي في الضعفاء، وابن عدي في الكامل، وقال: ما أقل ما له من الروايات، وقال الذهبي: لا يعرف. اهـ. من الضعفاء للعقيلي (١/١٥١)، والكامل لابن عدي (٢/٤٦٢)، والميزان (١/٣٤٧ رقم ١٢٩١)، وتعجيل المنفعة (ص ٣٩ رقم ٩٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة بكر بن قرواش، والنكارة التي قصدها الذهبي: لأجل تفرد بكر هذا بالحديث.

١١٤١ــ حديث ابن مسعود مرفوعاً:

«خروج الدابة بعد طلوع الشمس. . .» الحديث[١].

قال: أخرجته تعجباً، وفيه عبد الوهاب بن حسين، وهو مجهول[٢].

قلت: ذا موضوع والسلام[٣].

---

(١) قوله: (الحديث) ليس في (ب)، وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه على أن للحديث بقية.

(٢) من قوله: (قال: أخرجته) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (والسلام) ليس في (ب).

١١٤١ ــ المستدرك (٤/٥٢١ ــ ٥٢٢): أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا ابن لهيعة، عن عبدالوهاب بن حسين، عن محمد بن ثابت البناني، عن أبيه، عن الحارث، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ ، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «خروج الدابة بعد طلوع الشمس من مغربها، فإذا خرجت لطمت إبليس وهو ساجد. ويتمتع المؤمنون في الأرض بعد ذلك أربعين سنة لا يتمنون شيئاً إلا أعطوه، ووجدوه، ولا جور، ولا ظلم، وقد أسلم الأشياء لرب العالمين، طوعاً وكرهاً، حتى ان السبع لا يؤذي دابة، ولا طيراً، ويلد المؤمن، فلا يموت حتى يتم أربعين سنة بعد خروج دابة الأرض، ثم يعود فيهم الموت، فيمكثون كذلك ما شاء الله، ثم يسرع الموت في المؤمنين، فلا يبقى مؤمن، فيقول الكافر: قد كنا مرعوبين من المؤمنين، فلم يبق منهم أحد، وليس تقبل منا توبة، فيتهارجون في الطرق تهارج البهائم، ثم يقوم أحدهم بأمه، واخته، وابنته، فينكحها وسط الطريق، يقوم عنها واحد، وينزو عليها آخر، لا ينكر، ولا يغير. فأفضلهم يومئذ من يقول: لو تَنَحَيْتُم عن الطريق كان أحسن، فيكونون كذلك، حتى لا يبقى أحد من أولاد النكاح، ويكون أهل الأرض أولاد السفاح، فيمكثون كذلك ما شاء الله، ثم يعقر الله أرحام النساء ثلاثين =

=

سنة لا تلد امرأة، ولا يكون في الأرض طفل، ويكون كلهم أولاد الزنا، شرار الناس، وعليهم تقوم الساعة».

قال الحاكم: «محمد بن ثابت بن أسلم البناني من أعز البصريين، وأولاد التابعين، إلا أن عبد الوهاب بن الحسين مجهول»، وكان قد قال قبل الحديث: «حديث إسناده خارج عن الكتب الثلاث (يعني: الصحيحين، والمستدرك)، أخرجته تعجباً، إذ هو قريب مما نحن فيه».

دراسة الإسناد:

الحديث صرح الحاكم فيما تقدم من كلامه بأنه إنما أخرج الحديث تعجباً، ولم يصححه، وقال عن عبد الوهاب بن حسين أحد رواة الحديث: «مجهول»، فتعقبه الذهبي بقوله عن الحديث: «ذا موضوع، والسلام» ولم يبين سبب حكمه على الحديث بالوضع.

والحاكم أخرج هذا الحديث من طريق نعيم بن حماد، عن ابن لهيعة، عن عبد الوهاب بن حسين، عن محمد بن ثابت البناني: عن أبيه، عن الحارث، عن ابن مسعود.

فالراوي للحديث عن ابن مسعود هو: الحارث الأعور، وتقدم في الحديث (٦٩٥) أنه: ضعيف غال في التشيع.

ومحمد بن ثابت البناني تقدم في الحديث (٩٨٢) أنه: ضعيف.

وعبد الوهاب بن حسين ذكره الحافظ في اللسان (٨٧/٤ رقم ١٦٢)، وذكر كلام الحاكم هنا، وتعقب الذهبي، فهو: مجهول كما قال الحاكم.

وابن لهيعة تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: ضعيف، ومدلس من الخامسة، وقد عنعن هنا.

ونعيم بن حماد، تقدم مراراً كثيرة أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث له علل كثيرة كما تقدم، وقد حكم عليه الذهبي بالوضع، والذي يظهر أنه نظر إلى الإسناد والمتن معاً، فحكم عليه بما تقدم، وحكمه ملاق مع وجود هذه العلل المذكورة، والله أعلم.

١١٤٢ ـ حديث حذيفة مرفوعاً:

«لن تفنى أمتي حتى يظهر فيهم التمايز، والتمايل، والمقامع»[١]... الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: بل فيه سعيد بن سنان متهم[٣].

---

(١) قوله: (التمايز، والتمايل، والمقامع) مفسر في نفس الحديث ـ كما سيأتي ـ.

(٢) من قوله: (حتى يظهر) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (ب): (قلت: سعيد بن سنان متهم)، وفي التلخيص: (قلت: بل سعيد متهم به)، وما أثبته من (أ).

١١٤٢ ـ المستدرك (٤/٥٢٤): أخبرني محمد بن المؤمل، ثنا الفضيل بن محمد بن المسيب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا عثمان بن كثير بن دينار، عن سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن أبي شجرة كثير بن مرة، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «لن تفنى أمتي حتى يظهر فيهم التمايز، والتمايل، والمقاطع»، قلت: يا رسول الله، ما التمايز؟ قال: «التمايز عصبية يحدثها الناس بعدي في الإسلام»، قلت: فما التمايل؟ قال: «تميل القبيلة على القبيلة، فتستحل حرمتها»، قلت: فما المقامع؟ قال: «سير الأمصار بعضها إلى بعض، تختلف أعناقهم في الحرب».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق نعيم بن حماد.

ونعيم أخرجه في الفتن ـ كما في الكنز (١١/٢١٥ رقم ٣١٢٧٧) ـ. =

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل سعيد متهم به».

وسعيد هذا هو ابن سنان، وتقدم في الحديث (١٠٠٨) أنه: متروك.

ونعيم: صدوق يخطيء كثيراً كما تقدم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف سعيد بن سنان، وضعف نعيم من قبل حفظه.

١١٤٣ـ حديث ابن عمر، قال:

كنت في الحَطِيم[١] مع حذيفة، فذكر حديثاً، ثم قال: لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة... الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، فيه عبد الأعلى بن عامر ضعفه أحمد، وأبو زرعة[٣]، وجَهْضَم بن عبد الله، وهو ثقة[٤]، ومحمد بن سنان كذبه أبو داود[٥].

---

(١) الحَطِيمُ: بمكة، قيل: هو ما بين المقام إلى الباب، وقيل: ما بين الركن، والمقام، وزمزم والحجر، وقيل: ما بين الركن الأسود، والباب، وقيل: هو حجر مكة، مما يلي الميزاب، سمي حطيماً: لأن البيت رُبِّـع، وترك محطوماً، وقيل غير ذلك. / انظر معجم البلدان (٢/٢٧٣).

(٢) من قوله: (مع حذيفة) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) الجرح والتعديل (٦/٢٥ ـ ٢٦ رقم ١٣٤)، والتهذيب (٦/٩٤ ـ ٩٥ رقم ١٩٧).

(٤) في التلخيص (قلت: بل منكر، فعبد الأعلى ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وأما جهضم فثقة).

(٥) من قوله: (فيه عبد الأعلى) إلى هنا ليس في (ب)، وانظر تاريخ بغداد (٥/٣٤٣ ـ ٣٤٦).

١١٤٣ ـ المستدرك (٤/٥٢٨ ـ ٥٢٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سنان القزاز، ثنا عمرو بن يونس بن القاسم اليمامي، ثنا جهضم بن عبد الله القيسي، عن عبد الأعلى بن عامر، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: كنت في الحطيم مع حذيفة، فذكر حديثاً، ثم قال: «لتنقضن عرى الإسلام عروة، عروة، وليكونن أئمة مضلون، وليخرجن على أثر ذلك الدجالون الثلاثة»، =

. . . .

= قلت: يا أبا عبد الله، قد سمعت هذا الذي تقول من رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ؟ قال: نعم، سمعته، وسمعته يقول: «يخرج الدجال من يهودية أصبهان، عينه اليمنى ممسوحة، والأخرى كأنها زهرة، تشق الشمس شقاً، ويتناول الطير من الجوِّ، له ثلاث صيحات يسمعهن أهل المشرق، وأهل المغرب، ومعه جبلان: جبل من دخان، ونار، وجبل من شجر، وأنهار، ويقول: هذه الجنة، وهذه النار»، وسمعته يقول: «يخرج من قبله كذاب»، قال: قلت: فما الثالث؟ قال: «إنه أكذب الكذابين، إنه يخرج من قبل المشرق يتبعه حشارة العرب، وسفلة الموالي، أولهم مثبور، وآخرهم مثبور، هلاكهم على قدر سلطانهم، عليهم اللعنة من الله دائمة»، قال: قلت: العجب كل العجب! قال: وأعجب من ذلك سيكون، فإذا سمعت به، فالهرب الهرب، قال: قلت: فكيف أصنع بمن خلفت؟ قال: مرهم، فليلحقوا برؤوس الجبال، قال: قلت: فإن لم يتركوا، وذاك؟ قال: مرهم أن يكونوا أحلاساً من أحلاس بيوتهم، قال: قلت: فإن لم يتركوا، وذاك؟ قال: يا ابن عمر، زمان خوف، وهرج، وسلب، قال: فقلت: يا أبا عبد الله، ما لهذا الهرج من فرج؟ قال: بلى، إنه ليس من هرج إلا وله فرج، ولكن، أين ما يبقى لها؟ إنها فتنة يقال لها الجارفة، تأتي على صريح العرب، وصريح الموالي، وذوي الكنوز، وبقية الناس، ثم تنجلي عن أقل من القليل.

تخريجه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٤/١٩٧ رقم ٣٨٣٦٢)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«بل منكر، فعبد الأعلى ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وأما جهضم فثقة، ومحمد بن سنان كذبه أبو داود». =

= أما عبد الأعلى الذي ضعفه أحمد، وأبو زرعة، فهو ابن عامر الثعلبي، تقدم في الحديث (١٠٦٧) أنه: صدوق يهم.

وأما جهضم بن عبد الله بن أبي الطفيل القيسي، مولاهم، اليمامي، فإنه: ثقة، وإنما أخذ عليه في روايته عن المجاهيل، قال ابن معين: ثقة، إلا أن حديثه منكر، يعني ما روى عن المجهولين. وقال أبو حاتم: ثقة، إلا أنه يحدث أحياناً عن المجهولين. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الإمام أحمد: كان رجلاً صالحاً، لم يكن به بأس. اهـ. من الجرح والتعديل (٢/٥٣٤ رقم ٢٢١٩)، والتهذيب (٢/١٢٠ ـ ١٢١ رقم ١٩٥).

وأما محمد بن سنان بن يزيد بن الذيال القزاز، فتقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف محمد بن سنان، وما قيل عن عبد الأعلى من الوهم.

وأما النكارة التي قصدها الذهبي بقوله: «بل منكر»، فهي تفرد محمد بن سنان هذا، بالحديث، حيث لم أجد من تابعه عليه، والله أعلم.

١١٤٤ـ حديث أبـي سعد الخدري[١] مرفوعاً:

«ألا إن كل نبـي قد[٢] أنذر أمته الدجال. . .» الخ[٣].

قلت: فيه[٤] عطية ضعيف.

---

(١) قوله: (الخدري) ليس في (ب).

(٢) قوله: (قد) ليس في (ب).

(٣) قوله: (الخ) ليس في (ب)، وما أثبته من (أ)، وهو الصـواب؛ لأن للحديث بقية.

(٤) قوله: (فيه) ليس في (ب)، والتلخيص، وما أثبته من (أ).

١١٤٤ ـ المستدرك (٤/٥٣٧ ـ ٥٣٩): أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق البغوي العدل ببغداد، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا محمد بن سابق، ثنا أبو معاوية شيبان بن عبد الرحمن، عن فراس، عن عطية العوفي، عن أبـي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ، أنه سمـع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «ألا كل نبـي قد أنذر أمته الدجال، وإنه يومه هذا قد أكل الطعام، وإني عاهد عهداً لم يعهده نبـي لأمته قبلي، ألا إن عينه اليمنى ممسوحة الحدقة، جاحظة، فلا تخفى، كأنها نخاعة في جنب حائط، ألا وإن عينه اليسرى كأنها كوكب دُرِّيٌّ، معه مثل الجنة، ومثل النار، فالنار روضة خضراء، والجنة غبراء، ذات دخان، ألا وإن بين يديه رجلين ينذران أهل القرى، كلما دخلا قرية أنذرا أهلها، فإذا خرجا منها دخلها أول أصحاب الدجال، ويدخل القرى كلها، غير مكة والمدينة حرماً عليه، والمؤمنون متفرقون في الأرض، فيجمعهم الله له، فيقول رجل من المؤمنين لأصحابه: لأنطلقن إلى هذا الرجل فلأنظرن أهو الذي أنذرنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ أم لا؟ ثم ولَّى فقـال له أصحابه: والله لا ندعك تأتيه، ولو أنا نعلم أنه يقتلك إذا أتيته، خلينا سبيلك، ولكنا نخاف أن يفتنك، فأبى عليهم الرجل المؤمن إلا أن يأتيه، فانطلق يمشي حتى أتى مسلحة من مسالحه، فأخذوه فسألوه ما شأنك؟ =

. . . .

= وما تريد؟ قال لهم: أريد الدجال الكذاب، قالوا: إنك تقول ذلك؟ قال: نعم، فأرسلوا إلى الدجال: إنا قد أخذنا من يقول كذا وكذا، فنقتله أو نرسله إليك؟ قال: أرسلوه إلي، فانطلق به حتى أُتي به الدجال، فلما رآه عرفه لنعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقال له الدجال: ما شأنك؟ فقال العبد المؤمن: أنت الدجال الكذاب الذي أنذرناك رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، قال له الدجال: أنت تقول هذا؟ قال: نعم، قال له الدجال: لتطيعني فيما أمرتك، وإلا شققتك شقتين، فنادى العبد المؤمن، فقال: أيها الناس هذا المسيح الكذاب، فمن عصاه فهو في الجنة، ومن أطاعه فهو في النار، فقال له الدجال: والذي أحلف به لتطيعني، أو لأشقنك شقين، فنادى العبد المؤمن، فقال: أيها الناس هذا المسيح الكذاب، فمن عصاه فهو في الجنة، ومن أطاعه فهو في النار، قال: فمد برجله، فوضع حديدته على عجب ذنبه، فشقه شقين، فلما فعل به ذلك، قال الدجال لأوليائه: أرأيتم إن أحييت هذا لكم، ألستم تعلمون أني ربكم؟ قالوا: بلى، قال عطية: فحدثني أبو سعيد الخدري: أن نبي الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: فضرب إحدى شقيه، أو الصعيد عنده، فاستوى قائماً، فلما رآه أولياؤه صدقوه، وأيقنوا أنه ربهم، وأجابوه، واتبعوه، قال الدجال للعبد المؤمن: ألا تؤمن بي؟ قال المؤمن: لأنا الآن أشد فيك بصيرة من قبل، ثم نادى في الناس: ألا إن هذا المسيح الكذاب، فمن أطاعه فهو في النار، ومن عصاه فهو في الجنة، فقال الدجال: والذي أحلف به، لتطيعني أو لأذبحنك، أو لألقينك في النار، فقال له المؤمن: والله لا أطيعك أبداً، فأمر به، فاضجع»، قال: فقال لي أبو سعيد: إن نبي الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «ثم جعل صفيحتين من نحاس بين تراقيه، ورقبته»، قال: وقال أبو سعيد: ما كنت أدري ما النحاس قبل يومئذ، فذهب ليذبحه، فلم يستطع، ولم يسلط عليه بعد قتله إياه، قال: فإن نبي الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «فأخذ بيديه ورجليه، فألقاه في الجنة، وهي غبراء ذات دخان، يحسبها النار، فذلك الرجل أقرب أمتي =

= مني درجة»، قال: فقال أبو سعيد: ما كان أصحاب محمد ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يحسبون ذلك الرجل إلا عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ حتى سلك عمر سبيله، قال: ثم قلت له: فكيف يهلك؟ قال: الله أعلم، قال: فقلت: أخبرت أن عيسى بن مريم ــ عليه الصلاة والسلام ــ هو يهلكه، فقال: الله أعلم، غير أنه يهلكه الله ومن تبعه، قال: قلت: فمن يكون بعده؟ قال: حدثني نبي الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «أنهم يغرسون بعده الغروس ويتخذون من بعده الأموال»، قال: قلت: سبحان الله! أبعد الدجال يغرسون الغروس ويتخذون من بعده الأموال؟! قال: نعم، حدثني بذلك رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ.

قال الحاكم: «هذا أعجب حديث في ذكر الدجال تفرد به عطية بن سعد بن أبي سعيد الخدري ولم يحتج الشيخان بعطية».

تخريجه:

الحديث ذكره في الكنز (١٤/٣٠٩ ــ ٣١١ رقم ٣٨٧٨٤)، وعزاه للحاكم فقط.

وقد أخرج الحديث عبد بن حميد في مسنده (ص ١٧١ ــ ١٧٢ رقم ٨٩٥): حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا الحجاج، عن عطية، عن أبي سعيد، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إنه لم يكن نبي إلا وقد أنذر بالدجال أمته...» ثم ذكر الحديث بطوله بمعناه، ولفظ الحاكم أتم.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/٣٣٢ ــ ٣٣٤ رقم ١٠٧٤) بنحو سياق الحاكم، وأخرجه أيضاً مختصراً (٢/٥١٦ رقم ١٣٦٦).

وأخرج ابن ماجه (٢/١٣٥٩ ــ ١٣٦٣ رقم ٤٠٧٧) في الفتن، باب فتنة الدجال، أخرج حديث أبي أمامة الباهلي الذي تقدمت الإشارة إليه، وبيان ما في سنده من إشكال في تخريج الحديث رقم (١١٣٣)، وهو حديث طويل جداً في ذكر الدجال، وبعض الفتن في آخر الزمان، =

. . . .

= وعند ذكر الرجل المؤمن الذي يقتله الدجال، قال أبو الحسن الطنافسي أحد رواة الحديث: فحدثنا المحاربي، ثنا عبيد الله بن الوليد الوصَّافي، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ذلك الرجل أرفع أمتي درجة في الجنة»، قال: قال أبو سعيد: والله ما كنا نرى أن ذلك الرجل إلا عمر بن الخطاب، حتى مضى سبيله.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٧٩) من طريق مجالد، عن أبي الودّاك، عن أبي سعيد، به مختصراً، بلفظ: «إني خاتم ألف نبي، وأكثر ما بعث نبي يتبع، إلا قد حذر أمته الدجال، وإني قد بيِّن لي من أمره ما لم يبيِّن لأحد، وإنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، وعينه ليمنى عوراء جاحظة، ولا تخفى، كأنها نخامة في حائط مجصص، وعينه اليسرى كأنها كوكب درِّي، معه من كل لسان، ومعه صورة الجنة خضراء يجري فيها الماء، وصورة النار سوداء تداخن».

وقد جاء بعض الحديث في صحيح مسلم.

فقد أخرج مسلم في صحيحه (٤/٢٢٥٦ ـ ٢٢٥٧ رقم ١١٢ و١١٣) في الفتن، باب في صفة الدجال، وتحريم المدينة عليه، وقتله المؤمن، وإحيائه، من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبي الودَّاك، كلاهما عن أبي سعيد، رفعه، وهذا لفظ أبي الوداك: «يخرج الدجال، فيتوجه قبله رجل من المؤمنين، فتلقاه المسالح، مسالح الدجال، فيقولون له: أين تعمد؟ فيقول: أعمد إلى هذا الذي خرج، قال: فيقولون له: أو ما تؤمن بربِّنا؟ فيقول: ما بربنا خفاء، فيقولون: اقتلوه، فيقول بعضهم لبعض: أليس قد نهاكم ربكم أن تقتلوا أحداً دونه؟ قال: فينطلقون به إلى الدجال، فإذا رآه المؤمن قال: يا أيها الناس، هذا الدجال الذي ذكر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، قال: فيأمر الدجال به، فيُشَبَّح، فيقول: خذوه وشجُّوه، فيوسع ظهره، وبطنه ضرباً، قال: فيقول: أو ما تؤمن بي؟ قال: فيقول: أنت المسيح الكذاب، قال: فيؤمر به، فيؤشر بالمئشار من مفرقه حتى يُفَرِّق بين رجليه، قال: ثم يمشي الدجال بين القطعتين، =

. . . .

= ثم يقول له: قم فيستوي قائماً، قال: ثم يقول له: أتؤمن بـي؟ فيقول: ما ازددت فيك إلا بصيرة، قال: ثم يقول: يا أيها الناس، إنه لا يفعل بعدي بأحد من الناس، قال: فيأخذه الدجال ليذبحه، فيجعل ما بين رقبته إلى ترقوته نحاساً، فلا يستطيع إليه سبيلاً، قال: فيأخذ بيديه، ورجليه، فيقذف به، فيحسب الناس أنما قذفه إلى النار، وإنما ألقي في الجنة». قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يصححه، وذكر أن عطية تفرد به، وأن الشيخين لم يحتجا بعطية، وتعقبه الذهبي بقوله: «عطية ضعيف».

وعطية هذا هو ابن سعد العوفي، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: ضعيف، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

وقد أخرج مسلم بعض الحديث ــ كما تقدم ــ .

وأخرج الإمام أحمد بعضه من طريق مجالد، عن أبي الوداك.

ومجالد بن سعيد تقدم في الحديث (٦٤٨) أنه: ليس بالقوي.

وشيخ الإمام أحمد في هذه الرواية اسمه: عبد المتعال بن عبد الوهاب الأنصاري، أبو سعيد، وهو مجهول الحال، ذكره الحافظ في تعجيل المنفعة (ص١٧٦ رقم٦٦٩)، وذكر أنه روى عنه ثلاثة، ولم يذكر عنه جرحاً ولا تعديلاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف عطية العوفي، وكثير من لفظه أخرجه مسلم، فهو صحيح لغيره، وبعضه مما لم يخرجه مسلم أخرجه الإمام أحمد في الطريق الأخرى، وهي وإن كانت ضعيفة لضعف مجالد، وجهالة حال شيخ الإمام أحمد، إلا أنها تتقوى بطريق عطية فيكون لفظها حسناً لغيره.

واللفظ الزائد عما في الطريقين اللتين أخرجهما مسلم، والطريق التي أخرجها الإمام أحمد، هذا اللفظ يبقى على ضعفه. والله أعلم.

١١٤٥ـ حديث أنس مرفوعاً:

«سيدرك[١] رجال[٢] من أمتي عيسى بن مريم، ويشهدون قتال الدجال».

قلت: منكر، وفيه[٣] عباد بن منصور، وهو[٣] ضعيف.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

(٢) في المستدرك المخطوط، والتلخيص، وكنز العمال (١٤/٣٣٥): (رجلان)، وهو لا يتفق مع آخر الحديث: (يشهدون)، عدا الكنز، فإن فيه: (ويشهدان)، وما أثبته من (أ).

(٣) قوله: (وفيه) و (وهو) ليس في (ب).

١١٤٥ ـ المستدرك (٤/٥٤٤ ـ ٥٤٥): حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، وأبو محمد بن زياد الدورقي، قالا: ثنا الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا محمد بن حسان الأزرق، ثنا ريحان بن سعيد، ثنا عباد ـ هو ابن منصور ـ، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «سيدرك رجال من أمتي عيسى بن مريم ـ عليهما الصلاة والسلام ـ، ويشهدون قتال الدجال».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن خزيمة.

وابن خزيمة أخرجه ـ كما في الكنز (١٤/٣٣٥ رقم ٣٨٨٥٤) ـ.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٥/٢٠٣ رقم ٢٨٢٠) من طريق ريحان بن سعيد، به مثل لفظ الحاكم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبي بقوله: «منكر، وعباد ضعيف».

=

. . . .

= أما عباد هذا فهو ابن منصور، وتقدم في الحديث (٩٣٦) أنه: صدوق تغير بآخره، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

وأما قوله عن الحديث: «منكر»، فلأنه من رواية ريحان بن سعيد، عن عباد، عن أيوب، عن أبي قلابة.

وهذه الرواية تكلم فيها العلماء، وعدوها منكرة.

قال البرديجي: فأما حديث ريحان، عن عباد، عن أيوب، عن أبي قلابة، فهي مناكير. وذكر ابن حبان ريحان هذا في الثقات، وقال: يعتبر حديثه من غير روايته عن عباد. وقال العجلي: ريحان الذي يروي عن عباد منكر الحديث. اهـ. من ثقات ابن حبان (٨/٢٤٥)، والتهذيب (٣/٣٠١ رقم ٥٦٣).

قلت: وريحان بن سعيد بن المثنى، السامي، الناجي، أبو عصمة البصري هذا: صدوق ربما أخطأ ـ كما في التقريب (١/٢٥٥ رقم ١٢٨) ـ، قال عنه ابن معين: ما أرى به بأساً، وقال النسائي، وأبو حاتم: لا بأس به، وزاد أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال البرقاني، عن الدارقطني: ريحان بن سعيد بصري يحتج به، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه، فكأنه لم يرضه، وضعفه ابن قانع. / انظر الجرح والتعديل (٣/٥١٧ رقم ٢٣٣٥)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٠ رقم ١٥١)، والموضع السابق من التهذيب.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عباد، وتدليسه، وضعف رواية ريحان عنه كما سبق، والله أعلم.

١١٤٦ـ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً:

«أول الآيات خروجاً طلوع الشمس»[١].

قلت: ذا في مسلم.

---

(١) قوله: (طلوع الشمس) ليس في (ب).

١١٤٦ ـ المستدرك (٤/٥٤٧ ـ ٥٤٨): حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي، ثنا جعفر بن عون العمري، أنبأ أبو حيان التيمي، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، قال: جلس إلى مروان ثلاثة نفر بالمدينة، فسمعوه يحدث عن الآيات: أولها خروج الدجال، فقام النفر من عند مروان، فجلسوا إلى عبد الله بن عمرو، فحدثوه بما قال مروان، فقال عبد الله: لم يقل مروان شيئاً، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها، أو الدابة، أيها كانت أولاً، فالأخر على إثرها قريباً»، ثم أنشأ يحدث، قال: وذلك أن الشمس إذا غربت، أتت تحت العرش، فسجدت، واستأذنت في الرجوع، فيؤذن لها، حتى إذا أراد الله أن تطلع من مغربها، أتت تحت العرش، فسجدت، واستأذنت في الرجوع، فلم يرد عليها شيء، قال: ثم تعود تستأذن في الرجوع، فلا يرد عليها شيء، وعلمت أن لو أذن لها لم تدرك المشرق، قال: يا رب ما أبعد المشرق! من لي بالناس؟ حتى إذا كان الليل، أتت فاستأذنت، فقال لها: اطلعي من مكانك»، قال: وكان عبد الله يقرأ الكتب، فقرأ: وذلك: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ (الآية «١٥٨» من سورة الأنعام).

تخـــريجـــه:

الحـديث أخرجـه الحـاكم هنـا من طـريق أبـي حيـان التيمـي، عن أبـي زرعة، عن عبد الله بن عمرو، به، ثم قال: «هذا حديث صحيـح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «ذا في مسلم». =

. . . .

= أقول: وهو كذلك.

فالحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٢٦٠ رقم ١١٨) من طريق أبي حيان التيمي، به نحوه، ولم يذكر بقية الحديث من قوله: «ثم أنشأ يحدث...»الخ، لكن إحدى طرقه أخرجها من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن بشر، عن أبي حيان، به.

وابن أبي شيبة أخرج الحديث في مصنفه (١٥/٦٧ ـ ٦٩ رقم ١٩١٣٥): حدثنا محمد بن بشر، حدثني أبو حيان، فذكر الحديث بنحو سياق الحاكم إلا أن في روايته: «قال عبد الله، وكان يقرأ الكتب: وأظن أولها خروجاً: طلوع الشمس من مغربها، وذاك أنها كلما غربت...» الخ، فقدم، وأخر، وزاد العبارة السابقة.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٠١).

وأبو داود في سننه (٤/٤٩٠ ـ ٤٩١ رقم ٤٣١٠) في الملاحم، باب أمارات الساعة.

وابن ماجه (٢/١٣٥٣ رقم ٤٠٦٩) في الفتن، باب طلوع الشمس من مغربها.

وابن جرير في تفسيره (٨/٩٨ ـ ٩٩).

وابن مندة في «الإيمان» (٣/٨٩٨ ـ ٨٩٩ رقم ١٠٠٥ و ١٠٠٦).

والبغوي في شرح السنَّة (١٥/٩٣ رقم ٤٢٩١).

جميعهم من طريق أبي حيان، به، ولفظ أحمد، وابن جرير، وأحد لفظي ابن مندة نحو لفظ ابن أبي شيبة، ولفظ أبي داود مختصر، وابن ماجه أشد اختصاراً منه، ولفظ ابن مندة الآخر نحو لفظ مسلم، والبغوي أخرجه من طريق مسلم، مختصراً. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم، كلاهما من طريق أبـي حيان التيمي، ورجال إسناد الحاكم إلى أبـي حيان هم كالتالي:

الراوي عن أبـي حيان هو جعفر بن عون العبدي، وتقدم في الحديث (٧١٧) أنه: ثقة.

ومحمد بن عبد الوهاب بن حبيب الفراء العبدي تقدم في الحديث (٧١٧) أيضاً أنه: ثقة عارف.

وشيخ الحاكم الحسن بن يعقوب، أبو الفضل العدل تقدم في الحديث (٩٥١) أنه: شيخ صدوق نبيل.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته، وهو صحيح لغيره بالطرق التي رواها مسلم، وغيره.

١١٤٧ــ حديث أبـي نضرة، قال:

حدث عثمان مثلاً للفتنة: مثل رهط ثلاثة (اصطحبوا)[(١)] في سفر، فَسَرَوا ليلاً . . . الخ[(٢)].

قلت: فيه علي بن عاصم، وهو واه.

---

(١) في (أ): (اصطبخوا) وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (مثل رهط) إلى هنا ليس في (ب).

١١٤٧ ــ المستدرك (٤/٥٤٩ ــ ٥٥٠): حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن الفقيه ببغداد، ثنا أحمد بن حيان بن ملاعب، ثنا علي بن عاصم، ثنا الجريري، عن أبـي نضرة، قال: حدث عثمان ــ رضي الله عنه ــ مثلاً للفتنة، فقال: إنما مثل الفتنة مثل رهط ثلاثة اصطحْبوا في سفر، فساروا ليلاً، فاجتمعوا إلى مفرق ثلاثة، فقال أحدهم: يمنة، فأخذ يمنة، فضل الطريق، وقال الآخر: يسرة، فأخذ يسرة، فضل الطريق، وقال الثالث: ألزم مكاني حتى أصبح، فآخذ الطريق.

قال علي بن عاصم: وحدثني عوف، عن أبـي المنهال، عن أبـي العالية، قال: كنا نتحدث: أنه سيأتي على الناس زمان خير أهله من يرى الحق قريباً، فيجانب الفتن.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبـي بقوله: «علي واه».

وعلي هذا هو ابن عاصم بن صهيب الواسطي، وتقدم في الحديث (٧٩٧) أنه: صدوق يخطيء.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف علي من قبل حفظه.

١١٤٨ ـ حديث (عمر)[1]:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق (منصورين)[2] حتى يأتي أمر الله. . .» الخ[3].

قلت: (على شرط البخاري ومسلم)[4].

---

(١) في (أ) و(ب): (ابن عمر)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتؤيده مصادر التخريج الآتية.

(٢) في (أ) و(ب): (منصورون)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (الخ) ليس في (ب).

(٤) في (أ): (قلت: أخرجه البخاري ومسلم).

وفي المستدرك المطبوع، قال الحاكم: «حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وما أثبته من (ب)؛ لكونه الموافق لعبارة الحاكم، وبيانه كما يلي: الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، كذا في المستدرك المخطوط، والتلخيص المطبوع، والمخطوط، لكن آخر الحديث عبارته كالآتي: «صدق نبي الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا كان ذلك كالذي قلت»، فآخر كلمة في متن الحديث: (قلت)، وبعدها قال الذهبي على عادته: (خ م)، فالتبس الأمر على ابن الملقن، وظنه تعقيباً من الذهبي، فأورد الحديث هكذا، وإلا فالصواب أن الحديث من الأحاديث التي وافق الذهبي الحاكم في الحكم عليها، ولم يخرج أحد من الشيخين الحديث من طريق عمر ـ رضي الله عنه ـ.

١١٤٨ ـ المستدرك (٤/٥٥٠): أخبرني أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، أنبأ صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا (عبيد الله) بن عمر بن ميسرة، ثنا =

. . . .

= معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي الأسود الديلي، قال: انطلقت أنا وزرعة بن ضمرة الأشعري إلى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، فلقينا عبد الله بن عمرو، فقال: يوشك أن لا يبقى في أرض العجم من العرب إلا قتيل، أو أسير يحكم في دمه، فقال زرعة: أيظهر المشركون على الإسلام؟ فقال: ممن أنت؟ قال: من بني عامر بن صعصعة، فقال: لا تقوم الساعة حتى تدافع نساء بني عامر على ذي الخلصة ـ وثن كان يسمى في الجاهلية ـ. قال: فذكرنا لعمر بن الخطاب قول عبد الله بن عمرو، فقال عمر ـ ثلاث مرار ـ: عبد الله بن عمرو أعلم بما يقول، فخطب عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يوم الجمعة، فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورين حتى يأتي أمر الله»، قال: فذكرنا قول عمر لعبد الله بن عمرو، فقال: صدق نبي الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إذا كان ذلك كالذي قلت.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

تخـــريجـــه:

الحديث له عن عمر ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

● **الأولى**: يرويها أبو الأسود الديلي، وهي طريق الحاكم هذه.

● **الثانية**: يرويها سليمان بن الربيع العدوي، وكان قد أخرجها الحاكم (٤/٤٤٩): حدثني محمد بن صالح بن هانيء، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا أبو الوليد، ثنا همام، عن قتادة، عن ابن بريدة، عن سليمان بن الربيع، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي. =

= وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٩): حدثنا همام، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن سليمان بن الربيع العدوي، قال: لقينا عمر، فقلنا له: إن عبد الله بن عمرو حدثنا بكذا، وكذا، فقال عمر: عبد الله بن عمرو أعلم بما يقول ــ قالها ثلاثاً ــ، ثم نودي بالصلاة جامعة، فاجتمع إليه الناس، فخطبهم عمر، فقال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى يأتي أمر الله عز وجل».

وأخرجه البخاري في تاريخه (١٢/٤) من طريق همام، به.

ومن طريق الطيالسي أخرجه الدارمي في سننه (٢/١٣٣ رقم ٢٤٣٨) في الجهاد، باب: لا يزال طائفة من هذه الأمة يقاتلون على الحق، واقتصر على ذكر المرفوع فقط، بنحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٧/٢٨٨)، وقال: «رواه الطبراني في الصغير، والكبير، ورجال الكبير رجال الصحيح».

أقول: ولم أجده في مسند عمر من الكبير المطبوع، ولا في الصغير.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم هنا على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو الأسود الدِّيلي تقدم في الحديث (٥٧١) أنه ثقة فاضل مخضرم، روى له الجماعة.

وقتادة بن دعامة السدوسي تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه ثقة ثبت من رجال الجماعة، لكنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

وهشام بن أبي عبد الله سَنْبَر ــ على وزن جعفر ــ، أبو بكر الدستوائي: ثقة ثبت، من رجال الجماعة، ورمي بالقدر ــ كما في التقريب (٢/٣١٩ رقم ٨٩) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٩/٥٩ رقم ٢٤٠)، والتهذيب (١١/٤٣ ــ ٤٥ رقم ٨٥). =

. . . .

=

وابنه معاذ صدوق، ربما وهم، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢/٢٥٧ رقم ١٢١١) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته، ووثقه ابن قانع، وابن معين في رواية، وفي رواية عنه قال: صدوق، وليس بحجة، وقال ابن عدي: ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه: صدوق. اهـ. من الكامل لابن عدي (٦/٢٤٢٦ ـ ٢٤٢٧)، والتهذيب (١٠/١٩٦ ـ ١٩٧ رقم ٣٦٨).

وعبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري ثقة ثبت من رجال الشيخين ومن شيوخهما ـ كما في التقريب (١/٥٣٧ رقم ١٤٨٩) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٣٢٧ رقم ١٥٤٧)، والتهذيب (٧/٤٠ ـ ٤١ رقم ٧٢).

وقد تصحف اسم عبيد الله هذا في المستدرك المطبوع والمخطوط إلى: عبد الله.

وأما صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الحافظ، المعروف بـ: صالح جزرة، فإنه: ثقة إمام حافظ حجة. / انظر تاريخ بغداد (٩/٣٢٢ رقم ٤٨٦٢)، والسير (١٤/٢٣ رقم ١٢).

وأما شيخ الحاكم أبو نصر أحمد بن سهل بن حمدويه الفقيه فلم أجد له ترجمة، ولا أظنه الذي ترجم له الذهبي في السير (١٦/٤٤٥)، لأن كنيته: أبو حامد، وترجم الصفدي في الوافي، (٦/٤٠٨) لآخر اسمه: أحمد بن سهل الهمداني، أبو نصر، لكن ليس هو شيخ الحاكم، ذاك شاعر، لم يذكر عنه ما يدل على أنه ممن تلقى علم الحديث، بخلاف شيخ الحاكم، فإن رواية الحاكم عنه في المستدرك بلغت تسعة وستين ـ كما في فهرس الشيخ الميرة (ص ٩٤) ـ.

وأما الطريق الأخرى التي رواها الطيالسي، ففي سندها قتادة، وتقدم قبل قليل أنه: ثقة مدلس من الثالثة، وقد عنعن.

وفي سندها أيضاً الراوي للحديث عن عمر، واسمه: سليمان بن الربيع العدوي، وهو مجهول؛ ذكره البخاري في تاريخه (٤/١٢ رقم ١٧٩٧)، =

= وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم (١١٧/٤ رقم ٥٠٧)، وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٣٠٩/٤)، ولم يذكروا أنه روى عنه سوى عبد الله بن بريدة.

وللحديث علتان أيضاً بالإضافة لما سبق، قال البخاري في الموضع السابق: «لا يعرف سماع قتادة من ابن بريدة، ولا ابن بريدة من سليمان».

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم رجاله رجال الشيخين إلى طبقة شيوخهما، لكن الحديث ضعيف من هذه الطريق لعنعنة قتادة، وما قيل عن معاذ بن هشام من الوهم، وعدم معرفة حال شيخ الحاكم.

والطريق الأخرى أيضاً ضعيفة لجهالة سليمان بن الربيع، وعنعنة قتادة، وما ذكره البخاري من عدم معرفة سماع قتادة من ابن بريدة، وسماع ابن بريدة من سليمان.

لكن الحديث ثبت في الصحيحين من غير هذه الطريق.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (٦٣٢/٦ رقم ٣٦٤٠) في المناقب، باب منه.

و (٢٩٣/١٣ رقم ٧٣١٢) في الاعتصام، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق».

و (٤٤٢/١٣ رقم ٧٤٥٩) في التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿إنما قولنا لشيءٍ إذا أردناه...﴾.

ومسلم (١٥٢٣/٣ رقم ١٧١) في الإمارة، باب قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا تزال...».

كلاهما من حديث المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين، حتى يأتيهم أمر الله، وهم ظاهرون»، وهذا أحد ألفاظ البخاري.

وللحديث طرق أخرى عن عدة من الصحابة، في صحيح البخاري بعضها، وأكثرها في الموضع السابق من صحيح مسلم.

١١٤٩ ـ حديث إسحاق بن عبد الله (أن)[١] عوف بن مالك الأشجعي:

أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في فتح (له)[٢]، فسلم عليه. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) في (أ) و(ب): (ابن)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (ملة).

١١٤٩ ـ المستدرك (٤/٥٥١ ـ ٥٥٢): أخبرني أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران، حدثني أبي، ثنا أبو الطاهر، وأبو الربيع المصريان، قالا: ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن شريح، عن ربيعة بن سيف المعافري، عن إسحاق بن عبد الله، أن عوف بن مالك الأشجعي أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في فتح له، فسلم عليه، ثم قال: هنيئاً لك يا رسول الله، قد أعز الله نصرك، وأظهر دينك، وضعت الحرب أوزارها بجرانها، قال: ورسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في قبة من أدم، فقال: «ادخل يا عوف»، فقال: أدخل كلي أو بعضي؟ فقال: «ادخل كلك»، فقال: «إن الحرب لن تضع أوزارها حتى تكون ست، أولهن: موتي»، فبكى عوف، قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «قل: إحدى، والثانية: فتح بيت المقدس، والثالثة: فتنة تكون في الناس كقعاص الغنم، والرابعة: فتنة تكون في الناس لا يبقى أهل بيت إلا دخل عليهم نصيباً منها، والخامسة: يولد في بني الأصفر غلام من أولاد الملوك، يشب في اليوم كما يشب الصبي في الجمعة، ويشب في الجمعة كما يشب الصبي في الشهر، ويشب في الشهر كما يشب الصبي في السنة، فلما بلغ اثنتي عشرة سنة ملكوه عليهم، فقام بين أظهرهم، فقال: إلى متى يغلبنا هؤلاء القوم على مكارم أرضنا؟ إني رأيت أن أسير =

. . . .

= إليهم، حتى أخرجهم منها، فقام الخطباء، فحسنوا له رأيه، فبعث في الجزائر، والبرية بصنعة السفن، ثم حمل فيها المقاتلة، حتى ينزل بين أنطاكية، والعريش».

قال ابن شريح: فسمعت من يقول: إنهم اثنا عشر غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً، فيجتمع المسلمون إلى صاحبهم ببيت المقدس، وأجمعوا في رأيهم أن يسيروا إلى مدينة الرسول ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حتى يكون مسالحهم بالسرح، وخيبر، قال ابن أبي جعفر: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يخرجوا أمتي من منابت الشيح»، قال: وقال: الحارث بن يزيد: إنهم سيقيموا فيها هنالك، فيفر منهم الثلث، ويقتل منهم الثلث، فيهزمهم الله عز وجل بالثلث الصابر، وقال خالد بن يزيد: يومئذ يضرب الله بسيفه، ويطعن برمحه، ويتبعه المسلمون حتى يبلغوا المضيق الذي عند القسطنطينية، فيجدونه قد يبس ماؤه، فيجيزون إلى المدينة حتى ينزلوا بها، فيهدم الله جدرانهم بالتكبير، ثم يدخلونها، فيقتسمون أموالهم بالأترسة، وقال أبو قبيل المعافري: فبينما هم على ذلك، إذ جاءهم راكب، فقال: أنتم ها هنا، والدجال قد خالفكم في أهليكم؟، وإنما كانت كذبة، فمن سمع العلماء في ذلك أقام على ما أصابه، وأما غيرهم، فانفضوا، ويكون المسلمون يبنون المساجد في القسطنطينية، ويغزون وراء ذلك، حتى يخرج الدجال، السادسة.

تخـريجـه:

الحديث لم أجد من أخرجه من طريق إسحاق، ولا بهذا السياق، وقد ذكره في الكنز (١٤/ ٥٦٠ ـ ٥٦٢ رقم ٣٩٦٠٠) ـ، وعزاه للحاكم فقط.

لكن جاء الحديث من طرق أخرى عن عوف، بسياق آخر.

فقد أخرجه البخاري في صحيحه (٦/٢٧٧ رقم ٣١٧٦) في الجزية، باب ما يُحذر من الغدر، من طريق بسر بن عبيد الله، أنه سمع أبا إدريس، قال: سمعت عوف بن مالك، قال: أتيت النبي ـ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ـ في غزوة تبوك، وهو في قبة من أدَم، فقال: «أعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم مُوتانٌ يأخذ فيكم كقعاص الغنم، ثم استفاضة المال، حتى يعطى الرجل مائة دينار، فيظل ساخطاً، ثم فتنة، لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم، وبين بني الأصفر، فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً».

قوله: «كقعاص الغنم»، القُعاص: داء يأخذ الغنم، لا يُلبثها أن تموت. / النهاية (٨٨/٤).

ومن طريق بسر أخرجه:

أبو داود في سننه (٢٧١/٥ ـ ٢٧٢ رقم ٥٠٠٠) في الأدب، باب ما جاء في المزاح.

وابن ماجه (١٣٤١/٢ ـ ١٣٤٢ و١٣٧١ رقم ٤٠٤٢ و٤٠٩٥) في الفتن، باب أشراط الساعة، وباب الملاحم.

والطبراني في الكبير (٤٠/١٨ ـ ٤١ رقم ٧٠).

ومن طريقه الضياء المقدسي في «فضائل بيت المقدس» (ص ٦٩ ـ ٧٠ رقم ٤١).

وأخرجه ابن مندة في «الإيمان» (٨٩٣/٣ رقم ٩٩٨).

جميعهم، به نحو سياق البخاري، عدا لفظ أبـي داود، فمختصر، وكذا أحد لفظي ابن ماجه.

وقد رواه عن عوف جماعة آخرون، بنحو سياق البخاري، منهم:

هشام بن يوسف عند الإمام أحمد في المسند (٢٢/٦).

وعبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عند أحمد أيضاً (٢٤/٦).

وعند الطبراني (٥٤/١٨ ـ ٥٥ رقم ٩٨).

وعند بحشل في تاريخ واسط (ص ٥٢ ـ ٥٣).

وجبير بن نفير عند أحمد أيضاً (٢٥/٦). =

= وعند الطبراني (١٨/٤١ ــ ٤٢ رقم ٧١ و ٧٢).
وعند ابن مندة (٣/٨٩٣ ــ ٨٩٤ و ٨٩٤ ــ ٨٩٥ رقم ٩٩٩ و ١٠٠٠).
ومحمد بن أبـي محمد عند أحمد أيضاً (٦/٢٧).
وعند الطبراني (١٨/٨٠ ــ ٨١ رقم ١٥٠).
وضمرة بن حبيب، وعبد الله بن الديلم، وعلي العقيلي عند الطبراني (١٨/٦٤ و ٦٦ و ٧٩ رقم ١١٩ و ١٢٢ و ١٤٨).
هذا ولم يذكر البخاري في روايته قصة دخول عوف على النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وقوله: أدخل بعضي، أو كلي، وقوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «بل كلك»، وقد ذكرها معظم الرواة السابقين.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «فيه انقطاع»، ويعني به: بين إسحاق بن عبد الله، وعوف بن مالك، لكن إسحاق بن عبد الله هذا لم أستطع تمييزه عن سواه؛ لأن في طبقته رواة كثيرين من اسمه: إسحاق بن عبد الله، منهم:
إسحاق بن عبد الله بن جعفر الهاشمي، وإسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وإسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة، وإسحاق بن عبد الله بن أبـي طلحة، وإسحاق بن عبد الله بن أبـي فروة، وإسحاق بن عبد الله المدني، مولى زائدة. / انظر التقريب (١/٥٨ ــ ٥٩).
ولم أجد في ترجمة أحد من هؤلاء أنه أرسل عن عوف، أو أنه روى عنه ربيعة بن سيف المعافري، ولم أجد في ترجمة ربيعة في تهذيب الكمال (١/٤٠٧) أنه روى عن أحد اسمه: إسحاق بن عبد الله.
والحديث جاء من طريق أخرى بالسياق المتقدم ذكره، وتقدم أن البخاري أخرجه من إحدى تلك الطرق.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم للانقطاع الذي ذكره الذهبـي، وأصل الحديث أخرجه البخاري، وتقدم سياق متنه.

١١٥٠ ـ حديث أبـي سعيد مرفوعاً:

«المهدي منا أهل البيت. . .» الحديث[١].

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه[٢] عمران القطان، وهو[٢] ضعيف، ولم يخرج له مسلم.

---

(١) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه)، و(وهو) ليس في (ب).

١١٥٠ ـ المستدرك (٥٥٧/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا عمرو بن عاصم الكلابي، ثنا عمران القطان، ثنا قتادة، عن أبي نضرة، عن أبـي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «المهدي منا أهل البيت، أشم الأنف، أقنى، أجلى، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يعيش هكذا»، وبسط يساره، وأصبعين من يمينه المسبحة، والإبهام، وعقد ثلاثة.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٤٧٤/٤ ـ ٤٧٥ رقم ٤٢٨٥) في المهدي، من طريق عمران، به، بلفظ: «المهدي مني، أجلى الجبهة، أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً، وظلماً، ويملك سبـع سنين».

وأخرجه بحشل في تاريـخ واسط (ص ١٣٥) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عطاء بن عجلان، عن أبـي نضرة، عن أبـي سعيد، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «يقوم في آخر الزمان رجل من عترتي، حسن الوجه، أجلى الجبين، أقنى الأنف، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يملك كذا وكذا». =

. . . .

= وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن، وأبو نعيم في «صفة المهدي»، والبيهقي في «البعث والنشور» ــ كما في «عقد الدر للسلمي» (ص ٩٩ ــ ١٠٠)، و«العرف الوردي» للسيوطي (٢/٥٨ الحاوي) ــ.

وعزاه السلمي أيضاً للنسائي، ولعله في الكبرى، مع أني لم أجد في مظانه من تحفة الأشراف.

وأصل الحديث في صحيح مسلم (٤/٢٢٣٥ رقم ٦٨ و٦٩) في الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل. . .، من طريق سعيد بن يزيد، وداود بن أبي هند، كلاهما عن أبي نضرة، به، ولفظ حديث سعد: «من خلفائكم خليفة يحثو المال حثياً، لا يعده عدداً».

ولفظ حديث داود: «يكون في آخر الزمان خليفة يقسم المال، ولا يعده».

ومن طريق سعيد أخرجه:

الإمام أحمد في المسند (٣/٤٨ ــ ٤٩ و٦٠).

وأبو يعلى في مسنده (٢/٤٧٠ رقم ١٢٩٤).

ومن طريق داود أخرجه:

الإمام أحمد أيضاً (٣/٥ و٣٨).

وأبو يعلى (٢/٤٢١ رقم ١٢١٦).

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٣/٩٦) من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، به بلفظ: «ليبعثن الله عز وجل في هذه الأمة خليفة يحثي المال حثياً، ولا يعده عداً».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عمران ضعيف، ولم يخرج له مسلم».

وهو عمران بن دَاوَر ــ بفتح الواو، بعدها راء ــ، أبو العوام القطان، =

. . . .

= البصري، وهو صدوق يهم، قاله البخاري، وقال الإمام أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، ووثقه عفان، والعجلي، وابن شاهين، وابن حبان، وقال الساجي: صدوق، وقال أبو داود: ما سمعت إلا خيراً، وقال مرة: ضعيف، وفسَّر ذلك بأنه أفتى فتوى شديدة بسفك الدم، أقول: وليس ذلك بقادح، وقد ردَّ الحافظ ابن حجر قول من وصفه بأنه كان حرورياً يرى السيف على أهل القبلة، وضعفه النسائي أيضاً، وقال ابن معين، ليس بالقوي، وقال مرة: ليس بشيء، لم يرو عنه يحيى بن سعيد، وقال الفلّاس: كان ابن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى لا يحدِّث عنه، وقال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه. اهـ.

من الكامل (١٧٤٢/٥ ـ ١٧٤٣)، والتقريب (٨٣/٢ رقم ٧٢٤)، والتهذيب (١٣٠/٨ ـ ١٣٢ رقم ٢٢٥)، ولم يرو له مسلم كما يتضح من التقريب، والتهذيب.

وفي الإسناد قتادة، وقد عنعن، وتقدم في الحديث (٧٢٩) أنه ثقة مدلس من الثالثة.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها بحشل في تاريخ واسط، ففي سندها عطاء بن عجلان الحنفي وتقدم في الحديث (١٠٢٧) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لتدليس قتادة، وما تقدم عن حال عمران القطان، والطريق الأخرى ضعيفة جداً لشدة ضعف عطاء بن عجلان.

وتقدم أن أصل الحديث في صحيح مسلم بسياق آخر، وأما هذا السياق، فصح عن أبي سعيد من طريق أخرى يرويها عنه أبو الصديق الناجي، وهي الآتية.

١١٥١ــ حديث أبي سعيد مرفوعاً:

«تملأ الأرض جوراً، فيخرج من عترتي[١]. . .» الحديث.

قلت: خرجه مسلم[٢].

---

(١) في (ب): (رجل من أمتي).

(٢) قوله: (قلت: خرجه مسلم) كذا في (أ)، وفي (ب): (قلت: م)، وهي محتملة لموافقة ما في (أ)، ولـ: (على شرط مسلم)، وأما التلخيص المطبوع، والمخطوط، فإنه ذكر الحديث فيه، وسكت عنه، وفي المستدرك: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه).

وقوله: (خرجه مسلم) ليس بصحيح، فإن مسلماً لم يخرج الحديث.

١١٥١ ــ المستدرك (٤/٥٥٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا حماد بن سلمة، عن مطر، وأبي هارون، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «تملأ الأرض جوراً، وظلماً، فيخرج رجل من عترتي، فيملك سبعاً، أو تسعاً، فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً». اهـ. وفي المستدرك المطبوع لم يذكر متن الحديث بتمامه، وفي سنده شيء من التصحيف، فأثبت الصواب من المخطوط.

تخـــريجـــه:

الحديث يرويه أبو الصديق الناجي، عن أبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ.

وله عن أبي الصديق تسع طرق:

● **الطريق الأولى، والثانية:** يرويها مطر الوراق، وأبو هارون العبدي، كلاهما عن أبي الصديق، به، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٧٠) من طريق الحسن بن موسى، عن

= حماد بن سلمة، عن مطر، وأبـي هارون، به مثله، ولم يذكر قوله: «كما ملئت جوراً وظلماً».

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (١٧/٣) من طريق شيبان أبـي معاوية.

وأبـو يعـلى في مسنـده (٣٦٧/٢ رقم ١١٢٨) من طـريق عـدي بن أبـي عمارة.

كلاهما عن مطر، به، بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى يملك رجل من أهل بيتي أجلى، أقنى، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت قبله ظلماً، يكون سبع سنين»، وهذا لفظ أحمد، ولفظ أبـي يعلى نحوه.

● **الطريق الثالثة**: يرويها مطرف المعلى، عن أبـي الصديق.

أخرجه الإمام أحمد (٢٨/٣): ثنا عبد الصمد، ثنا حماد بن سلمة، أنا مطرف المعلى، به، بمثله، ولم يذكر أيضاً قوله: «ملئت...».

● **الطريق الرابعة**: يرويها عوف الأعرابـي، عن أبـي الصديق.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٦/٣).

وأبو يعلى في مسنده (٢٧٤/٢ ـ ٢٧٥ رقم ٩٨٧).

كلاهما من طريق عوف، عن أبـي الصديق، به نحوه.

● **الطريق الخامسة**: يرويها زيد العمي، عن أبـي الصديق.

أخرجه الحاكم عقب هذا الحديث.

وأحمد في المسند (٢١/٣ ـ ٢٢ و ٢٦ ـ ٢٧).

والترمذي في سننه (٤٨٧/٦ رقم ٢٣٣٣) في الفتن، باب ما جاء في المهدي.

وابن ماجه (١٣٦٦/٢ ـ ١٣٦٧ رقم ٤٠٨٣) في الفتن، باب خروج المهدي. =

....

= جميعهم من طريق زيد، به، وأحد لفظي أحمد: «يكون في أمتي المهدي، فإن طال عمره، أو قصر عمره عاش سبع سنين، أو ثمان سنين، أو تسع سنين، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وتخرج الأرض نباتها، وتمطر السماء قطرها».

وأما لفظ الحاكم، فقال فيه: «يكون في أمتي المهدي، إن قصر فسبع، وإلا فتسع، تنعم أمتي فيه نعمة لم ينعموا مثلها قط، تؤتي الأرض أكلها، ولا تدخر عنهم شيئاً، والمال يومئذ كدوس، يقوم الرجل، فيقول: يا مهدي أعطني، فيقول: خذ».

ولفظ ابن ماجه مثل لفظ الحاكم، ولفظ أحمد الآخر، ولفظ الترمذي نحو لفظ الحاكم.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه، عن أبي سعيد، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

● **الطريق السادسة**: يرويها العلاء بن بشير، عن أبي الصديق، به بلفظ: «أبشركم بالمهدي، يبعث في أمتي على اختلاف من الناس، وزلازل، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً، يرضى عنه ساكن السماء، وساكن الأرض، يقسم المال صحاحاً»، فقال له رجل: ما صحاحاً؟ قال: «بالسوية بين الناس ـ قال: ـ ويملأ الله قلوب أمة محمد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ غنى، ويسعهم عدله، حتى يأمر منادياً، فينادي، فيقول: من له في مالٍ حاجة؟ فما يقوم من الناس إلا رجل، فيقول: ائت السادن ـ يعني الخازن ـ، فقل له: إن المهدي يأمرك أن تعطيني مالاً، فيقول له: احث، حتى إذا جعله في حجره، وأبرزه، ندم، فيقول: كنت أجشع أمة محمد نفساً، أو عجز عني ما وسعهم؟! قال: فيرده، فلا يقبل منه، فيقال له: إنا لا نأخذ شيئاً أعطيناه، فيكون كذلك سبع سنين، أو ثمان سنين، أو تسع سنين، ثم لا خير من العيش بعده، أو قال: ثم لا خير في الحياة بعده». =

. . . .

= أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٣٧ و٥٢) من طريق المعلى بن زياد المعولي، عن العلاء بن بشير، به.

● **الطريق السابعة**: يرويها معاوية بن قرة، عن أبي الصديق، به بلفظ: «ينزل بأمتي في آخر الزمان بلاء شديد من سلطانهم، لم يسمع بلاء أشد منه، حتى تضيق عنهم الأرض الرحبة، حتى تملأ الأرض جوراً وظلماً، لا يجد المؤمن ملجأً يلتجي إليه من الظلم، فيبعث الله عز وجل رجلاً من عترتي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً، يرضى عنه ساكن السماء، وساكن الأرض، لا تدخر الأرض من بذرها شيئاً إلا أخرجته، ولا السماء من قطرها شيئاً إلا صبه الله عليهم مدراراً، يعيش فيهم سبع سنين، أو ثمان، أو تسع، تتمنى الأحياء الأموات مما صنع الله عز وجل بأهل الأرض من خير».

أخرجه الحاكم (٤/٤٦٥).

وعبد الرازق في جامع معمر الملحق بمصنفه (١١/٣٧١ ـ ٣٧٢ رقم ٢٠٧٧٠).

أما الحاكم فمن طريق عمر بن عبيد الله العدوي، وأما عبد الرزاق فمن طريق أبي هارون، كلاهما عن معاوية بن قرة، به، واللفظ للحاكم، ولفظ عبد الرزاق نحوه، قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «سنده مظلم»، وهو من الأحاديث التي فات ابن الملقن إيرادها.

● **الطريق الثامنة**: يرويها سليمان بن عبيد، عن أبي الصديق، به بلفظ: «يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعاً، أو ثمانياً ـ يعني: حججاً ـ».

أخرجه الحاكم قبل هذا الحديث، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. =

. . . .

=
● **الطريق التاسعة**: يرويها أبو واصل، عن أبـي الصديق عن الحسن بن يزيد السعدي أحد بني بهدلة، عن أبـي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «يخرج رجل من أمتي يقول بسنَّتي، ينزل الله عز وجل له القطر من السماء، وتخرج له الأرض من بركتها، تملأ الأرض منه قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يعمل على هذه الأمة سبع سنين، وينزل بيت المقدس».

أخرجه الطبراني في الأوسط (٢/٤٧ رقم ١٠٧٩).

ومن طريقه الضياء المقدسي في «فضائل بيت المقدس» (ص ٧٢ رقم ٤٤).

قال الطبراني عقبه: «روى هذا الحديث جماعة عن أبـي الصدّيق، فلم يُدخل أحد ممن رواه بينه وبين أبـي سعيد أحداً، إلا أبو واصل».

وقال الهيثمي في المجمع (٧/٣١٧): «فيه من لم أعرفهم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبـي، وفي نسخة ابن الملقن: «خرَّجه مسلم».

أقول: ولم يخرجه مسلم.

وأما الحديث بسند الحاكم هذا، فيرويه مطر الوراق، وأبو هارون العبدي، كلاهما عن أبـي الصديق الناجي.

أما أبو هارون العبدي، فاسمه. عمارة بن جوين، وتقدم في الحديث (١٠٢٩) أنه: شيعي كذاب.

وأما مطر الوراق، فتقدم في الحديث (٨٧٨) أنه: صدوق كثير الخطأ.

وقد جاء الحديث من طرق أخرى غير طريق مطر هذه، ومنها: الطريق الرابعة التي يرويها عوف الأعرابـي.

. . . .

= وعوف تقدم في الحديث (٩٦٢) أنه: ثقة رمي بالقدر والتشيع.

ورواه عن عوف اثنان:

١ ـ محمد بن جعفر غندر، وهو ثقة تقدم ذلك في الحديث (٦٦٧)، وعن غندر هذا رواه الإمام أحمد في المسند.

٢ ـ الراوي عن عوف عند أبي يعلى، هو يحيى بن سعيد القطان، تقدم في الحديث (٩١١) أنه: ثقة متقن حافظ، إمام قدوة.

وعن يحيى رواه زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة النسائي، وهو ثقة ثبت من شيوخ البخاري ومسلم، وروى عنه مسلم أكثر من ألف حديث ـ كما في التقريب (١/٢٦٤ رقم ٧٣) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣/٥٩١ رقم ٢٦٨٠)، والتهذيب (٣/٣٤٢ ـ ٣٤٤ رقم ٦٣٧).

وعن زهير رواه أبو يعلى.

وأما الراوي للحديث عن أبي سعيد، فهو أبو الصديق الناجي، واسمه بكر بن عمرو، وقيل: ابن قيس، وهو ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/١٠٦ رقم ١٢٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٣٩٠ رقم ١٥١٨)، والتهذيب (١/٤٨٦ رقم ٨٩٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف مطر الوراق من قبل حفظه، وهو صحيح لغيره بالطرق الأخرى، ومنها الطريق الرابعة التي رواها أحمد، وأبو يعلى، وسندها صحيح كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

كتاب الأهْوال

١١٥٢ــ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«إن طَرْف صاحب الصُّور مذ وكل به مستعدّ ينظر نحو العرش، مخافة أن يؤمر قبل أن يرتدَّ إليه طرفه، كأن عينيه كوكبان دُرِّيان»(١).

قال: صحيح.

قلت: على شرط مسلم(٢).

---

(١) من قوله: (مذ وكل به) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ) قال: (على شرط مسلم والنسائي).

١١٥٢ ــ المستدرك (٤/٥٥٨ ــ ٥٥٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن هشام بن ملاس النمري، ثنا مروان بن معاوية الفزاري، عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، ثنا يزيد بن الأصم، عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن أبـي الدنيا في الأهوال ــ كما في النهاية لابن كثير (١/٢١٣) ــ، من طريق مروان بن معاوية، وعبد الواحد بن زياد، كلاهما عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، به نحوه. وذكر الحافظ ابن حجر الحديث في الفتح (١١/٣٦٨) وحسن إسناده من طريق الحاكم. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، فتعقبه الذهبي بقوله: «على شرط مسلم».

وفي سنده مروان بن معاوية الفزاري وتقدم في الحديث (٩٦٠) أنه ثقة حافظ من رجال الجماعة، إلا أنه مدلس من الثالثة، ويدلس أيضاً تدليس الشيوخ، وقد عنعن هنا، وليس هو من شيوخ مسلم.

وأما الذي في طبقة شيوخ مسلم، فهو الراوي عن مروان هذا، واسمه: محمد بن هشام بن ملاس النمري، الدمشقي، أبو جعفر، وهو صدوق ـ كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٦/٨ رقم ٥١٩)، لكنه ليس من رجال الكتب الستة، فضلاً عن أن يكون مسلم قد روى عنه.

ولم ينفرد مروان بن معاوية بالحديث عن عبيد الله بن عبد الله الأصم، بل تابعه عند ابن أبي الدنيا: عبد الواحد بن زياد العبدي، مولاهم، وهو ثقة من رجال الجماعة، إلا في حديثه عن الأعمش، ففيه مقال، وليس هذا الحديث من روايته عن الأعمش. / التقريب (٥٢٦/١ رقم ١٣٨٣)، والجرح والتعديل (٢٠/٦ ـ ٢١ رقم ١٠٨)، والتهذيب (٤٣٤/٦ ـ ٤٣٥ رقم ٩١٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لتدليس مروان الفزاري، وليس هو على شرط مسلم على مراد الذهبي؛ لأن مروان ليس من شيوخ مسلم، فبينه وبينه واسطة، والراوي عنه هنا محمد بن هشام بن ملاس، ولم يخرج له مسلم، ولم ينفرد مروان بالحديث كما سبق، بل تابعه عبد الواحد بن زياد، وتقدم أنه: ثقة، لكن شيخ ابن أبي الدنيا هنا اسمه عبد الله بن جرير، ولم أعرفه، وذكر الذهبي في الميزان (٤٠٠/٢): عبد الله بن جرير الذي يروي عن ابن نمير، وهو في طبقة شيخ ابن أبي الدنيا، فلست أدري، أهو هو، أم لا؟

فإذا لم يتبين من حال هذا الشيخ ما يمنع من الاعتبار بروايته، فالحديث يكون حسناً لغيره بمجموع هذين الطريقين، والله أعلم.

١١٥٣ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«كيف أنعم، وصاحب الصور قد التقم القرن، وحنى جبهته، وأصغى سمعه؟ قالوا: وكيف نقول يا رسول الله؟ قال: قولوا حسبنا الله، ونعم الوكيل، على الله توكلنا»[1].

قلت: فيه عطية وهو ضعيف[2].

---

(١) من قوله: (قد التقم) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (ب): (قلت: عطية ضعيف).

١١٥٣ ــ المستدرك (٤/٥٥٩)، هذا الحديث سقط من سنده في المستدرك المطبوع بعض رجال الإسناد، وأشار لذلك المحقق في الهامش، وأثْبَتُّ السقط من المخطوط.

قال الحاكم: أخبرني أبو الحسن علي بن محمد القرشي بالكوفة، ثنا الحسين بن علي العامري، ثنا أسباط بن محمد القرشي، ثنا مطرف بن طريف الحارثي، عن عطية، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ في قوله عز وجل:

﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ (الآية «١٠١» من سورة المؤمنين)،

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «كيف أنعم، وصاحب الصور قد التقم القرن، وحنى جبهته، وأصغى بسمعه ينتظر متى يؤمر؟» قال أصحاب رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: كيف نقول يا رسول الله؟ قال: «قولوا: حسبنا الله، ونعم الوكيل، على الله توكلنا».

وقد سقط من المطبوع أيضاً كلام الحاكم عن هذا الحديث، وحديث آخر أورده الحاكم عقبه وها أنا أثبته من المخطوط.

قال الحاكم عقب الحديث السابق: «مدار هذا الحديث على عطية بن سعد العوفي ــ رحمه الله ــ، وهو كبير المحل في أقرانه من التابعين، ولم يخرج عنه الشيخان ــ رضي الله عنهما ــ في الصحيحين. =

= وقد حدثنا أبو بكر بن إسحاق، وعلي بن حمشاذ العدل، قالا: ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا مطرف، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «كيف أنعم وقد التقم صاحب القرن القرن، وأصغى بسمعه، وحنى جبينه، ينتظر أن يؤمر، فينفخ؟» فقال المسلمون: فماذا نقول يا رسول الله؟ قال: قولوا: «حسبنا الله، ونعم الوكيل، على الله توكلنا»، وقد كتبناه من حديث الأعمش، عن أبي صالح عن أبي سعيد». اهـ. ثم ساقه، وهو الحديث الآتي.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٢٦).

وابن جرير في التفسير (٢٩/١٥٠ ــ ١٥١).

والطبراني في الكبير (١٢/١٢٨ رقم ١٢٦٧٠ و١٢٦٧١).

وابن أبي حاتم في تفسيره ــ كما في تفسير ابن كثير (٤/٤٤١) ــ.

جميعهم من طريق مطرف، عن عطية، به نحوه.

وأخرجه ابن جرير (ص ١٥١) من الموضع السابق من طريق محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي، ثنى أبي، قال: ثنى عمي، قال ثنى أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، به نحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٧/١٣١) وعزاه للطبراني في الكبير فقط، ثم قال: «فيه عطية، وهو ضعيف».

وذكره أيضاً (١٠/٣٣١) وقال: «رواه أحمد، والطبراني في الأوسط باختصار، عنه، وفيه عطية العوفي، وهو ضعيف، وفيه توثيق لين».

وضعفه الشيخ أحمد شاكر في حاشية المسند (٥/٧) لأجل عطية. =

=

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «عطية ضعيف».

وعطية هذا هو ابن سعد العوفي، وتقدم في الحديث (٧٧٧) أنه: ضعيف، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عطية، وتدليسه، وهو صحيح لغيره بالطرق الأخرى الآتي ذكرها في الحديث الآتي.

١١٥٤ ـ قال: وعن أبي سعيد مرفوعاً نحوه.

قلت: فيه أبو يحيى (التيمي)[(١)]، وهو واه.

---

(١) في (أ): (الجماني) ـ بالجيم ـ، وفي (ب): (الحماني) ـ بالحاء ـ، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

١١٥٤ ـ المستدرك (٤/٥٥٩)، هذا الحديث كسابقه سقط من سنده في المطبوع بعض رجال الإسناد، وأشار لذلك المحقق في الهامش، وأثبت السقط من المخطوط.

وتقدم أن الحاكم ذكر الحديث من طريق عطية، عن أبي سعيد، ثم قال عقبه: «وقد كتبناه من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد»، ثم ساقه، فقال: حدثناه أبو علي الحافظ، أخبرنا الإمام أبو بكر بن إسحاق، وعلي بن العباس البجلي، قالا: ثنا أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج، ثنا إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «كيف أنعم، وصاحب القرن قد التقم القرن، وحنى جبهته، وأصغى بسمعه، ينتظر متى يؤمر، فينفخ؟» قلنا: يا رسول الله، فكيف نقول؟ قال: «قولوا: حسبنا الله، ونعم الوكيل، توكلنا على الله».

قال الحاكم عقبه: «لم نكتبه من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، إلا بهذا الإسناد، ولولا أن أبا يحيى التيمي على الطريق، لحكمت للحديث بالصحة على شرط الشيخين ـ رضي الله عنهما ـ. ولهذا الحديث أصل من حديث زيد بن أسلم، عن بن يسار، عن أبي سعيد». اهـ. ثم ساقه، وهو الحديث الآتي.

تخريجه:

الحديث له عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

- **الأولى**: يرويها الأعمش، عن أبي صالح، عنه ـ رضي الله عنه ـ. =

. . . .

= وله عن الأعمش ـ رحمه الله ـ ثلاث طرق:

١ ـ يرويها أبو يحيى التيمي، وهي طريق الحاكم هذه.

٢ ـ يرويها جرير.

أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/٣٣٩ ـ ٣٤٠ رقم ١٠٨٤).

وابن أبي الدنيا في الأهوال ـ كما في النهاية لابن كثير (١/٢١٢) ـ.

وابن حبان في صحيحه (ص ٦٣٧ رقم ٢٥٦٩).

ثلاثتهم من طريق عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، رفعه بنحوه.

٣ ـ يرويها أبو مسلم قائد الأعمش، عن الأعمش، به نحوه.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٣/٣٦٣).

● **الطريق الثانية**: يرويها عطية العوفي، عن أبي سعيد، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، به نحوه، وهي الطريق التي أخرجها الحاكم من طريق الحميدي، وليست في المستدرك المطبوع، وسبق ذكرها بتمامها من المخطوط في الحديث السابق.

والحميدي أخرج الحديث في مسنده (٢/٣٣٢ ـ ٣٣٣ رقم ٧٥٤).

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٥٥٧ رقم ١٥٩٧).

وأحمد في المسند (٣/٧ و ٧٣).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ١٧٠ رقم ٨٨٤).

والترمذي في سننه (٧/١١٨ رقم ٢٥٤٨) في صفة القيامة، باب ما جاء في الصور، و(٩/١١٥ ـ ١١٦ رقم ٣٢٩٤) في تفسير سورة الزمر من كتاب التفسير.

وأبو يعلى في مسند أبي هريرة من مسنده ـ كما في النهاية لابن كثير (١/٢١٢) ـ. =

. . . .

= والطبراني في الصغير (١/ ٢٤).

وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٠٥) و(٧/ ١٣٠ و٣١٢).

والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢٣٥).

والخطيب في تاريخه (٣/ ٣٦٣).

والبغوي في شرح السنّة (١٥/ ١٠٢ ـ ١٠٣ رقم ٤٢٩٨ و٤٢٩٩).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وتوقف عن الحكم على الحديث بالصحة لوجود أبي يحيى التيمي في سنده، فتعقبه الذهبي بقوله: «أبو يحيى واه».

وأبو يحيى هذا اسمه إسماعيل بن إبراهيم الأحول، أبو يحيى التيمي، الكوفي، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/ ٦٦ رقم ٤٨١) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢/ ١٥٥ رقم ٥١٤)، والتهذيب (١/ ٢٨١ رقم ٥١٨).

ولم ينفرد أبو يحيى هذا بالحديث، بل تابعه عليه جرير، وأبو مسلم قائد الأعمش.

وطريق جرير تقدم أنه رواها أبو يعلى، وابن أبي الدنيا، وابن حبان، جميعهم من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد.

وأبو صالح السمان اسمه ذكوان، وتقدم في الحديث (٨٧٤) أنه: ثقة ثبت من رجال الجماعة.

وسليمان بن مهران الأعمش تقدم في الحديث (٧١٢) أنه: ثقة حافظ ورع، من رجال الجماعة أيضاً.

وجرير بن عبد الحميد تقدم في الحديث (٦٨١) أنه: ثقة من رجال الجماعة. =

. . . .

= وعثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبْسي، أبو الحسن بن أبي شيبة تقدم في الحديث (١٠٥٨) أنه ثقة حافظ شهير، له أوهام، وهو من رجال الشيخين.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أبي يحيى التيمي، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي رواها جرير بن عبد الحميد، وسندها صحيح، رجاله رجال الشيخين ـ كما سبق ـ، وكذا قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٧/٣).

١١٥٥ـ حديث أبـي سـعيد مرفوعاً:

«ما من صباح إلا وملكان يناديان، يقول أحدهما: اللهم أعط منفقـاً خلفـاً، ويقـول الآخـر: اللهـم أعط ممسـكـاً تلفاً» الحديث[١].

قلت: فيه خارجة وهو ضـعيف[٢].

---

(١) من قوله: (وملكان يناديان) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (ب): (قلت: خارجة ضـعيف).

١١٥٥ ـ المستدرك (٤/٥٥٩): تقدم في الحديث السابق أن الحاكم قال عقبه: «ولهذا الحديث أصل من حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبـي سـعيد»، ثم قال: حـدثنا علي بن عيسى الحيري، ثنا محمد بن عمـرو بن النضر بن عمرو الجرشي، وجـعفر بن محمد بن الحسين، قالا: ثنا يحيـى بن يحيـى، أنبأ خارجة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبـي سـعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «ما من صباح إلا وملكان ينـاديان، يقـول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً، وملكان موكلان بالصور، ينتظران متى يؤمران فينفخان، وملكان يناديان، يقول أحدهما: ويل للرجال من النساء، ويقول الآخر: ويـل للنساء من الرجال».

قال الحاكم عقبه: «تفرد به خارجة بن مصـعب، عن زيد بن أسلم».

تخـريجـه:

الحـديث أخرجـه البزار في مسنـده (٤/١٥٣ رقم ٣٤٢٤) من طريق وكيـع بن الجراح، عن خارجة، به مثل لفظ الحاكم، وعنده زيادة.

والحديث أخرجه أبوبكر بن أبـي شيبة في مسنـده ـ كما في «مصباح الزجاجة» للبوصيري (٤/١٨١) ـ، من طريق وكيـع، عن خارجة، به

. . . .

= بلفظ: «ما من صباح إلا وملكان يناديان: ويل للرجال من النساء، وويل للنساء من الرجال».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه عبد بن حميد في مسنده (ص ١٨٣ رقم ٩٦١).

وابن ماجه في سننه (٢/١٣٢٥ رقم ٣٩٩٩).

وابن عدي في الكامل (٣/٩٢٢).

وأخرجه ابن ماجه في الموضع نفسه من طريق علي بن محمد، وابن عدي (ص ٩٢٣) من طريق موسى بن خالد بن الريان، كلاهما، عن وكيع، به مثل لفظ ابن أبي شيبة.

قال البزار عقبه: «لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا خارجة، وهو صالح».

وقال البوصيري في الموضع السابق: «هذا إسناد فيه خارجة، وهو ضعيف».

وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٣٣١): «فيه خارجة بن مصعب الخراساني، وهو ضعيف جداً، وقال يحيى بن يحيى: مستقيم الحديث، وبقية رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «خارجة ضعيف».

وخارجة هذا هو ابن مصعب بن خارجة الضبعي وتقدم في الحديث (٥٢٠) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف خارجة.

وأما قوله: «ما من صباح إلا وملكان يناديان، يقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً، فهذا الجزء من الحديث أخرجه: =

. . . .

= البخاري في صحيحه (٣٠٤/٣ رقم ١٤٤٢) في الزكاة، باب قول الله تعالى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ...﴾ (الآية ٥ من سورة الليل).

ومسلم (٧٠٠/٢ رقم ٥٧) في الزكاة، باب في المنفق والممسك.

كلاهما من حديث أبي هريرة، مرفوعاً بنحوه.

وأما قوله: «وملكان موكلان بالصور، ينتظران متى يؤمران، فينفخان»، فثبت في الأحاديث الثلاثة السابقة أن الموكل بالصور ملك واحد، لا اثنان، وهذا مما يؤكد ضعف هذا الحديث بتلك الزيادة، ولم أجد للفظه الأخير ما يشهد له، أو ينفيه، إلا أن التحذير من فتنة النساء ثابت في أحاديث صحيحة أخرى، تقدم بعضها في تخريج الحديث رقم (١١٢٩).

١١٥٦ـ حديث لقيط بن عامر:

أنه[١] خرج وافداً إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ومعه نَهيك بن مالك بن عاصم بن المنتفق[٢]. . . ، الحديث بطوله.

قال: صحيح رواته مدنيون.

قلت: فيه يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، وهو ضعيف[٣]، ولا ينبغي أن يدخل هذا في الصحاح؛ لنكارته، وجهالة دَلْهم بن الأسود المذكور فيه[٤].

---

(١) قوله: (أنه) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٢) من قوله: (إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (ب): (قلت: فيه يعقوب بن محمد الزهري ضعيف).

(٤) قوله: (ولا ينبغي أن يدخل هذا. . .) إلخ ليس في التلخيص المطبوع، ولا المخطوط، وما أثبته من (أ) و(ب)، والذي يظهر أنه من زيادات ابن الملقن.

١١٥٦ ـ المستدرك (٤/٥٦٠ ـ ٥٦٤): أخبرنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي، ثنا محمد بن سعد العوفي، ثنا يعقوب بن عيسى، ثنا عبد الرحمن بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن عياش، عن دلهم بن الأسود، عن عبد الله بن حاجب بن عامر، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر، أنه خرج وافداً إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ومعه نهيك بن عاصم بن مالك بن المنتفق، قال: فقدمنا المدينة لانسلاخ رجب، فصلينا معه صلاة الغداة، فقام رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في الناس خطيباً، فقال: «يا أيها الناس، إني قد خبَّأت لكم صوتي منذ أربعة =

. . . .

= أيام؛ لأسمعكم، فهل من امرئ بعثه قومه، قالوا: أعلم لنا ما يقول رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ، ثم لعله أن يلهيه حديث نفسه، أو حديث صاحبه، أو يلهيه الضلال، ألا إني مسؤول: هل بلَّغت؟ ألا فاسمعوا تعيشوا، ألا فاسمعوا تعيشوا، ألا إجلسوا، فجلس الناس، وقمت أنا وصاحبي، حتى إذا فرغ لنا فؤاده، وبصره، قلت: يا رسول الله، إني أسألك عن حاجتي، فلا تعجلن علي، قال: «سل عما شئت»، قلت: يا رسول الله، هل عندك من علم الغيب؟ فضحك لعمر الله، وهز رأسه، وعلم أني ابتغي بسقطه، فقال: «ضن ربك بمفاتيح خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله»، وأشار بيده، فقلت: وما هن يا رسول الله؟ قال: «علم المنيَّة، قد علم متى منيَّة أحدكم، ولا تعلمونه، وعلم يوم الغيث، يشرف عليكم آزلين مشفقين فظل يضحك، وقد علم أن فرجكم قريب»، قال لقيط: قلت: يا رسول الله، لن نعدم من رب يضحك خيراً، «وعلم ما في غد، وقد علم ما أنت طاعم في غد، ولا تعلمه، وعلم يوم الساعة»، قال وأحسبه ذكر ما في الأرحام، قال فقلنا: يا رسول الله، علِّمنا مما تُعَلِّم الناس، وما تعلم، فإنا من قبيل لا يصدقون تصديقنا من مذحج التي تربو علينا، وخَثْعم التي توالينا، وعشيرتنا التي نحن منها، قال: «تلبثون ما لبثتم، ثم يتوفى نبيكم، ثم تلبثون ما لبثتم، ثم تبعث الصيحة، فلعمر إلٰهك، ما تدع على ظهر الأرض شيئاً إلا مات، والملائكة الذين مع ربك، فخلت الأرض، فأرسل ربك السماء تهضب من تحت العرش، فلعمر إلٰهك ما تدع على ظهرها من مصرع قتيل، ولا مدفن ميت، إلا شقت القبر عنه، حتى يخلقه من قبل رأسه، فيستوي جالساً يقول ربك: مهيم، فيقول: يا رب أمس؛ لعهده بالحياة، يحسبه حديثاً بأهله»، فقلت: يا رسول الله، كيف يجمعنا بعدما تمزقنا الرياح، والبِلى، والسباع؟ قال: «أنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: الأرض أشرفت عليها مدرة بالية، فقلت: لا تحيى أبداً، فأرسل ربك عليها السماء، فلم تلبث عليها أياماً، حتى أشرفت عليها، فإذا هي شربة واحدة، ولعمر إلٰهك، لهو أقدر على أن يجمعكم من الماء، على أن =

. . . .

= يجمع نبات الأرض، فتخرجون من الأجداث، من مصارعكم، فتنظرون إليه ساعة، وينظر إليكم»، قال قلت: يا رسول الله، كيف وهو شخص واحد، ونحن ملأ الأرض، ننظر إليه وينظر إلينا؟ قال: «أنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: الشمس والقمر. آية منه قريبة صغيرة، ترونهما في ساعة واحدة، ويريانكم، ولا تضامون في رؤيتهما، ولعمر إلٰهك، لهو على أن يراكم وترونه، أقدر منهما على أن يريانكم وترونهما»، قلت: يا رسول الله، فما يفعل بنا ربنا إذا لقيناه؟ قال: «تعرضون عليه، بادية له صفحاتكم، ولا تخفى عليه منكم خافية، فيأخذ ربك بيده غرفة من الماء، فينضح بها قبلكم، فلعمر إلهك، ما تخطي وجه واحد منكم قطرة، فأما المؤمن فتدع وجهه مثل الرَّيْطة البيضاء، وأما الكافر، فتخطمه بمثل الحمم الأسود، ثم ينصرف نبيكم ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فيمر على أثره الصالحون، ــ أو قال: ينصرف على أثره الصالحون، قال فيسلكون جسراً من النار يطأ أحدكم الجمرة، فيقول: حس، فيقول: ربك: أو إنه، قال: فيطلعون على حوض الرسول على أظمأ والله ناهلة، ما رأيتها قط، لعمر إلٰهك، ما يبسط ــ أو قال: ما يسقط ــ واحد منكم يده، إلا وضع عليها قدح يطهره من الطوف، والبول، والأذى، وتخلص الشمس والقمر ــ أو قال: تحبس الشمس والقمر ــ، فلا ترون منهما واحداً»، فقلت: يا رسول الله، فبم نبصر يومئذ؟ قال: «مثل بصر ساعتك هذه، وذلك في يوم أسفرته الأرض وواجهت به الجبال»، قلت: يا رسول الله، فبم نجازى من سيئاتنا وحسناتنا؟ قال: «الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها، أو تغفر»، قلت: يا رسول الله، فما الجنة وما النار؟ قال: «لعمر إلٰهك، إن الجنة لها ثمانية أبواب، ما منهن بابان إلا وبينهما مسيرة الراكب سبعين عاماً، وإن للنار سبعة أبواب، ما منهن بابان إلا وبينهما مسيرة الراكب سبعين عاماً»، قلت: يا رسول الله، على ما يطلع من الجنة؟ قال: «أنهار من عسل مصفى، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه، وأنهار من كأس مالها صداع، ولا ندامة، ومن ماء غير آسن، وبفاكهة، لعمر إلٰهك ما تعلمون، وخير من مثله معه، أزواج مطهرة»، قلت: يا رسول الله، أو لنا فيها أزواج =

. . . .

= مصلحات؟ قال: «الصالحات للصالحين، تلذذونهن مثل لذاتكم في الدنيا، ويلذذن بكم، غير أن لا توالد»، قلت: يا رسول الله، هذا أقصى ما نحن بالغون ومنتهون إليه، ثم قلت: يا رسول الله، على ما أبايعك، قال: فبسط يده، وقال: «على إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وإياك والشرك، لا تشرك بالله شيئاً، أو لا تشرك مع الله غيره»، فقلت: وإن لنا ما بين المشرق والمغرب، فقبض وبسط أصابعه، وظن أني مشترط شيئاً لا يعطينيه، فقلت: نحل منها حيث شئنا، ولا يجني امرؤ إلا على نفسه، قال: ذلك لك، حل منها حيث شئت، ولا تجن عليك إلا نفسك، فبايعناه، ثم انصرفنا، فقال: «إن هذين لعمر إلٰهك من أصدق الناس، وأتقى الناس لله في الأول والآخر»، فقال كعب بن فلان ـ أحد بني بكر بن كلاب ـ: من هم يا رسول الله؟ قال: «بنو المنتفق»، فأقبلت عليه، فقلت: يا رسول الله، هل أحد ممن مضى منا في جاهلية من خير؟ فقال رجل من عرض قريش: إن أباك المنتفق في النار، فكأنه وقع حر بين جلدي، ووجهي، ولحمي؛ مما قال لأبي على رؤوس الناس، فهممت أن أقول: وأبوك يا رسول الله، ثم نظرت، فإذا الآخرى أجمل، فقلت: وأهلك يا رسول الله، قال: «وأهلي، لعمر الله ما أتيت عليه من قبر قريش، أو عامري، مشرك، فقل: أرسلني إليك محمد، فأبشر بما يسؤك، تجر على وجهك وبطنك في النار»، فقلت: فبم أفعل ذلك بهم يا رسول الله، وكانوا على عمل يحسبون أن لا دين إلا إياه، وكانوا يحسبونهم مصلحين؟ قال: «ذلك بأن الله بعث في آخر كل سبع أمم نبياً، فمن أطاع نبيه كان من المهتدين، ومن عصى نبيه كان من الضالين».

قال الحاكم: «هذا حديث جامع في الباب، صحيح الإسناد، كلهم مدنيون، ولم يخرجاه».

تخـريجـه:

هذا الحديث مداره على دلهم بن الأسود. =

. . . .

= ودلهم يرويه من طريقين:

● **الطريق الأولى**: في سندها اختلاف بين دلهم ولقيط.

فالحاكم أخرجه هنا من طريق يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، عن عبد الرحمن بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن عياش، عن دلهم بن الأسود، عن عبد الله بن حاجب بن عامر، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر.

كذا جاء في المستدرك وتلخيصه المطبوعين.

وأما في المخطوطين فهكذا: يعقوب، عن عبد الرحمن بن المغيرة، عن دلهم بن الأسود، عن عبد الله بن الأسود بن عامر اليحصبي، عن عمه لقيط بن عامر، به.

وسياق المطبوع هو الأقرب لما في بقية المصادر، مع وجود الاختلاف الذي سيأتي بيانه، وسياق المطبوع هذا يوافقه ما ذكره ابن حجر ـ رحمه الله ـ في الإصابة (٥/٦٨٧) في ترجمة لقيط بن عامر، حيث قال: «ومن حديثه ما أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد المسند، وأبو حفص بن شاهين، والطبراني، من طريق عبد الرحمن بن عياش الأنصاري، ثم السمعي، عن دلهم بن الأسود، عن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق العقيلي، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر. . .». اهـ.

قلت: أما إسناد ابن شاهين، فلم أطلع عليه. وأما إسناد عبد الله بن أحمد، والطبراني، فليس كما ذكر ابن حجر، وسيأتي بيان ذلك.

والحديث أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (ص ١٨٦ ـ ١٩٠) من طريق يعقوب الزهري، عن الرحمن بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن عياش، عن دلهم بن الأسود، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر، به بطوله هكذا ولم يذكر عبد الله بن حاجب، فأصبح الحديث من رواية دلهم، عن أبيه، لا عن عبد الله بن حاجب.

وأخرجه البخاري في تاريخه (٣/٢٤٩ ـ ٢٥٠). =

. . . .

= وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٤/١٣ ــ ١٤).

وفي السنة (٢/١٥٥ ــ ١٥٨).

ومن طريقه ابن كثير في النهاية (١/٢٤٤ ــ ٢٥١).

كلاهما من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري، عن عبد الرحمن بن المغيرة، به، بمثل إسناد ابن خزيمة السابق، ولم يذكر البخاري متنه بتمامه، وأما عبد الله فساقه في كلا الموضعين بطوله، وابن كثير من طريقه بطوله.

وأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» (١/٢٣١ و٢٨٦ ــ ٢٨٩ رقم ٥٢٤ و٦٣٦)، من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن عبد الرحمن بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن عياش، عن دلهم بن الأسود، عن جده عبد الله، عن عمه لقيط بن عامر، به بطوله في الموضع الثاني، ومختصراً في الأول، هكذا عن عبد الله جد دلهم، عن عمه لقيط، ولم يقل عن أبيه، عن عمه كما ذكر الحاكم.

وأخرجه أبو داود في سننه (٣/٥٧٧ ــ ٥٧٨ رقم ٣٢٦٦) في الأيمان والنذور، باب ما جاء في يمين النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ما كانت؟

قال أبو داود: حدثنا الحسن بن علي، حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا عبد الملك بن عياش السمعي، الأنصاري، عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق العقيلي، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر، فذكره مختصراً.

هكذا في السنن، وهكذا ذكره المزي في تحفة الأشراف (٨/٣٣٣ ــ ٣٣٤ رقم ١١١٧٧)، بإسقاط عبد الرحمن بن المغيرة، وتسمية عبد الرحمن بن عياش: (عبد الملك بن عياش)، وقد نبَّه المزي ــ رحمه الله ــ على هذا الاختلاف، فقال عقبه: «هكذا وجدت هذا الحديث في باب لغو اليمين، في نسخة ابن كردوس، بخطه، من رواية أبي سعيد بن الأعرابي، وفي أوله: «حدثنا أبو داود، حدثنا الحسن بن علي»، وأخشى أن يكون من =

. . . .

= زيادات ابن الأعرابي، فإني لم أجده في باقي الروايات، ولم يذكره أبو القاسم، والله أعلم. وقد وقع فيه وهم في غير موضع، رواه غير واحد، عن إبراهيم بن حمزة الزبيري، عن عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، عن عبد الرحمن بن عياش السمعي، عن دلهم، عن أبيه، عن جده، عن عمه لقيط بن عامر، وعن دلهم، عن أبيه، عن عاصم بن لقيط، وتابعه (أي ابن حمزة) إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن عبد الرحمن بن المغيرة». اهـ. وأكد ذلك في تهذيب الكمال (٢/٨١٠)، فقال: «ووقع في الأصل الذي نقلت منه، وهو بخط أبي يعلى بن كردوس، ما صورته: «حدثنا أبو داود، حدثنا الحسن بن علي، حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا عبد الملك بن عياش السمعي، عن دلهم بن الأسود، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر»، وفي ذلك وهم، وإسقاط، والصواب ما كتبناه، وهو حديث مشهور بهذا الإسناد، رواه غير واحد، عن إبراهيم بن حمزة الزبيري، وعن إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن عبد الرحمن بن المغيرة. بن عبد الرحمن الحزامي، عن عبد الرحمن بن عياش، وهكذا قيده الأمير أبو نصر بن ماكولا، وقال فيه بعض الرواة: عبد الرحمن بن العباس، فالله أعلم، وقد وقع لنا حديثه عالياً جداً. . .»، ثم رواه من طريق الطبراني، وفيه: «عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق، عن جده. . .»، ثم قال المزي: «هكذا وقع في هذه الرواية: «عن دلهم، عن جده»، والمحفوظ: «عن أبيه، عن جده» ــ كما تقدم التنبيه عليه». اهـ.

قلت: وقد جاء الحديث في بعض نسخ سنن أبي داود على الصواب هكذا: «إبراهيم بن حمزة، ثنا عبد الرحمن بن المغيرة الحزامي، ثنا عبد الرحمن بن عياش السمعي»، نبه على ذلك السهارنفوري ــ رحمه الله ــ في بذل المجهود (١٤/٢٣١ ــ ٢٣٣).

● **الطريق الثانية**: يرويها دلهم بن الأسود، عن أبيه الأسود، عن عاصم بن لقيط بن عامر، أن لقيط بن عامر. . . الحديث بطوله. =

. . . .

= أخرجه مقروناً بالرواية السابقة: البخاري في تاريخه، وعبد الله بن أحمد في كلا الموضعين، ومن طريقه ابن كثير في النهاية، وأخرجه ابن أبي عاصم، وأبو داود.

جميعهم بهذا الإسناد، لا اختلاف فيه، مقروناً بالرواية السابقة.

وأخرجه بطوله الطبراني في الكبير (١٩/٢١١ ـ ٢١٤ رقم ٤٧٧) من طريق مصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبيري، وعبد الله بن الصقر العسكري، قالا: ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، فذكره عن دلهم بن الأسود، عن عاصم بن لقيط، بإسقاط الأسود والد دلهم من الإسناد، وأغلب ظني أنه خطأ من الطباعة، فإن الطبراني رواه على الصواب، موافقاً لرواية السابقين، فقد أخرجه المزي في تهذيب الكمال (٢/٨١٠) من طريقه هذه، على الصواب.

وذكر القرطبي الحديث في التذكرة (ص ٢١٣)، وعزاه للطيالسي في مسنده، ولم أجده في المطبوع منه.

وذكره ابن كثير في البداية (٥/٨٠٠ ـ ٨٣٠)، وعزاه للبيهقي في البعث والنشور.

وذكره ابن القيم في زاد المعاد (٣/٦٧٣ ـ ٦٧٨)، وفي حادي الأرواح (ص ١٩٢ ـ ١٩٦)، وعزاه أيضاً للحافظ أبي أحمد العسال في كتاب «المعرفة»، ولأبي الشيخ في كتاب «السنَّة»، ولابن مندة، وابن مردويه، وأبي نعيم.

وعزاه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٥/٦٨٧) لابن شاهين.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري ضعيف».

ويعقوب هذا تقدم في الحديث (٦٢٢) أنه: صدوق كثير الوهم، لكنه =

. . . .

= لم ينفرد بالحديث، بل تابعه عليه إبراهيم بن حمزة الزبيري، وإبراهيم بن المنذر الحزامي ـ كما سبق ـ، فكان ينبغي للمتعقب إعلال الحديث بالعلل الأخرى الآتية:

١ ـ عبد الرحمن بن عياش السَّمَعي، المدني، القبائي مقبول ـ كما في التقريب (١/٤٩٤ رقم ١٠٧٣) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته (٧/٧١)، ولم يرو عنه سوى عبد الرحمن بن المغيرة، وانظر التهذيب (٦/٢٤٧ رقم ٤٩٣).

٢ ـ دَلْهَم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب العُقيلي مقبول أيضاً ـ كما في التقريب (١/٢٣٦ رقم ٥٩) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته (٦/٢٩١ ـ ٢٩٢)، ولم يرو عنه سوى عبد الرحمن بن عياش، وانظر التهذيب (٣/٢١٢ رقم ٤٠٢)، وقال الذهبي في الميزان (٢/٢٨ رقم ٢٦٧٨): «دلهم بن الأسود، عداده في التابعين، لا يعرف، سمع أباه، وعنه عبد الرحمن بن عياش السمعي وحده، وثقه ابن حبان». اهـ.

٣ ـ عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق، ابن أخي لقيط بن عامر، وجدّ دلهم: مجهول ـ كما في التقريب (١/٤٠٧ رقم ٢٣٨) ـ، وانظر التهذيب (٥/١٧٨ رقم ٣٠٥).

وقال الذهبي في الميزان (٢/٤٠٥ رقم ٤٢٥٥): «لا يعرف».

٤ ـ إن كان ما في سند الحاكم صحيحاً، فحاجب بن عامر، والد عبد الله السابق لم أجد له ترجمة
هذا بالإضافة للاختلاف في سند الحديث الذي تقدمت الإشارة إليه.
والطريق الأخرى فيها العلتان الأولى والثانية، بالإضافة إلى أن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر مقبول ـ كما في التقريب (١/٧٦ رقم ٥٧٤) ـ، لم يوثقه سوى ابن حبان في ثقاته (٤/٣٢)، ولم يرو عنه سوى ابنه دلهم، وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١/٣٤٠ ـ ٣٤١) قال الذهبي: محله الصدق، ولم أجد عبارة الذهبي هذه، وقد ذكره في =

. . . .

= الكاشف (١/١٣١ رقم ٤٢٦)، ولم يتكلم عنه بشيء، وذكره في الميزان (١/٢٥٦ رقم ٩٨٢)، وقال: «ما روى عنه سوى ولده دلهم، له حديث واحد»، ومقتضى إيراده له في الميزان هكذا دون إشعار منه بقبول روايته عنده: أنه لا يحتج به.

هذا وقد بالغ ابن القيم ــ رحمه الله ــ في محاولة تصحيحه لهذا الحديث، فقال في حادي الأرواح (ص ١٩٢): «قال محمد ــ يعني البخاري ــ: قال إسحاق بن إبراهيم في حديث النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إذا اشتهى المؤمن الولد في الجنة، كان في ساعة، كما يشتهي، ولكن لا يشتهي» ــ قال محمد ــ: وقد روي عن أبي ذر (كذا، والصواب: أبي رزين) بن العقيلي، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إن أهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد». . . ، وأما حديث أبي رزين الذي أشار إليه البخاري، فهو حديثه الطويل، ونحن نسوقه بطوله؛ نجمل به كتابنا، فعليه من الجلالة، والمهابة، ونور النبوة ما ينادي على صحته. . .» فذكره.

وقال في زاد المعاد (٣/٦٧٧ ــ ٦٧٨): «هذا حديث كبير جليل، تنادي جلالته، وفخامته، وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة، لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري، وهما من كبار علماء المدينة، ثقتان محتج بهما في الصحيح، احتج بهما إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، ورواه أئمة أهل السنَّة في كتبهم، وتلقَّوْه بالقبول، وقابلوه بالتسليم والانقياد، ولم يطعن أحد منهم فيه، ولا في أحد من رواته»، ثم ذكر رواته الذين أخرجوه، وقال: «قال ابن مندة: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصغاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، وقد رواه بالعراق بمجمع العلماء، وأهل الدين جماعة من الأئمة، منهم: أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولم ينكره أحد، ولم يتكلم في إسناده، بل رَوَوْه على سبيل القبول والتسليم، ولا ينكر هذا =

= الحديث إلا جاحد، أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسنَّة، هذا كلام أبـي عبد الله بن مندة». اهـ.

وقال في حادي الأرواح (ص ١٩٦): «قال أبو الخير بن حمدان: هـذا حديث كبير ثابت مشهور، وسألت شيخنا أبا الحجاج المزي عنه، فقال: عليه جلال النبوة». اهـ.

وأما الحافظ ابن كثير ــ رحمه الله ــ، فإنه ساق الحديث في البداية (٥/٨٠ ــ ٨٣)، قال عقبه: «هذا حديث غريب جداً، وألفاظه في بعضها نكارة، وقد أخرجه الحافظ البيهقي في كتاب البعث والنشور...».

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٥/٥٧): «هو حديث غريب جداً».

وضعفه الشيخ الألباني في حاشيته على السنَّة لابن أبـي عاصم، والشيخان شعيب، وعبد القادر الأرناؤوطيان في حاشية زاد المعاد.

الحكم على الحديث:

ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد، وأما تصحيح ابن القيم له بما تقدم من كلامه فلا يسلم له به، لأن العلماء السابقين كانوا يروون الحديث بإسناده، وكانوا إذ ذاك أهل صنعة، ولم يقل أحد ممن ذكر: إنه لا يروي إلا الحديث الذي صح عنده، ولم يذكره ــ حسبما أعلم ــ أحد ممن ألَّف في الصحيح في ما اشترط فيه الصحة، والله أعلم.

١١٥٧ــ حديث أبـي ذر مرفوعاً:

«إن الناس يحشرون على ثلاثة أفواج» الحديث.

قلت: فيه الوليد بن جُمَيْـع، روى له مسلم متابـعة واحتج به النسائي[1].

---

(١) هذا الحديث ليس في (ب).

١١٥٧ ــ المستدرك (٥٦٤/٤): أخبرنا أبو الفضل الحسن بن يـعقوب بن يوسف الـعدل، أنبأ يحيى بن أبي طالب، ثنا زيد بن الحباب، حدثني الوليد بن جميـع القرشي، حدثني أبو الطفيل عامر بن واثلة، عن حذيفة بن أسيد، عن أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ، قال: حدثني الصادق المصدوق ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ: «إن الناس يحشرون ثلاثة أفواج: فوجاً طاعمين، كاسيين راكبين، وفوجاً يمشون، ويسـعون، وفوجاً تسحبهم الملائكة على وجوههم إلى النار»، فقلنا: يا أبا ذر، قد عرفنا هؤلاء، وهؤلاء، فما بال الـذين يمشـون، ويسعـون؟ قـال: يلقـي الله الآفـة عـلى الـظهـر، فلا ظهر».

قـال الحاكم: «هـذا حديث صحيـح الإسناد إلى الـوليـد بن جميـع، ولم يخرجاه».

وقوله: (فوجاً) كذا في جميـع النسخ بالنصب، وعند من أخرج الحديث: (فوج) بالرفـع.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه ابن أبـي شيبة في المصنـف (٢٤٧/١٣ رقم ١٦٢٤٣).

والإمام أحمد في المسند (١٦٤/٥ ــ ١٦٥).

والنسائي في سننه (١١٦/٤ ــ ١١٧) في كتاب الجنائز، باب البـعث.

والبيهقي في البـعث والنشور ــ كما في النهاية لابن كثير (٢٢٩/١) ــ. =

. . . .

= جميعهم من طريق الوليد بن جميع، به نحوه، وعندهم زيادة في آخره: «حتى إن الرجل ليكون له الحديقة المعجبة، فيعطيها بالشارف ذات القتب، فلا يقدر عليها»، وهذا لفظ أحمد، ولفظ النسائي والبيهقي وابن أبي شيبة نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صحح الحاكم سنده إلى الوليد بن جميع، فتعقبه الذهبي بقوله: «الوليد قد روى له مسلم متابعة، واحتج به النسائي».

والوليد هذا هو ابن عبد الله بن جميع الزهري، وتقدم في الحديث (١١٢١) أنه: صدوق يهم، ورمي بالتشيع.

وأما قول الذهبي إن مسلماً روى للوليد متابعة، فإن مسلماً قد روى للوليد احتجاجاً، واستشهاداً، فيمكن أن الذهبي اطلع على موضع الاستشهاد، ولم يطلع على موضع، الاحتجاج. أما الموضع الذي احتج فيه مسلم بالوليد بن جميع، فهو كتاب الجهاد، باب الوفاء بالعهد (١٤١٤/٣ رقم ٩٨)، عن الوليد بن جميع، حدثنا أبو الطفيل، حدثنا حذيفة بن اليمان، قال: ما منعني أن أشهد بدراً، إلا أني خرجت أنا، وأبي حسيل، قال: فأخذنا كفار قريش، قالوا: إنكم تريدون محمداً؟ فقلنا: ما نريده، ما نريد إلا المدينة، فأخذوا منا عهد الله، وميثاقه لننصرفن إلى المدينة، ولا نقاتل معهم، فأتينا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأخبرناه الخبر، فقال: «انصرفا، نَفي لهم بعدهم، ونستعين الله عليهم».

وأما الموضع الذي استشهد به فيه، فهو في كتاب صفات المنافقين (٢١٤٤/٤ رقم ١١)، عن الوليد بن جميع، حدثنا أبو الطفيل، قال: كان بين رجل من أهل العقبة، وبين حذيفة بعض ما يكون بين الناس، فقال: أنشدك بالله، كم كان أصحاب العقبة؟ قال: فقال له القوم: أخبره إذْ سألك. قال: كنا نخبر أنهم أربعة عشر، فإن كنت منهم، فقد =

. . . .

= كان القوم خمسة عشر، وأشهد بالله: أن اثني عشر منهم حرب لله ولرسوله في الحياة الدنيا، ويوم يقوم الأشهاد، وعذر ثلاثة، قالوا: ما سمعنا منادي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ولا علمنا بما أراد القوم، وقد كان في حرة، فمشى، فقال: «إن الماء قليل، فلا يسبقني إليه أحد»، فوجد قوماً قد سبقوه، فلعنهم يومئذ.

هذا الحديث أخرجه مسلم شاهداً لحديث عمار بن ياسر، أخبرني حذيفة، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «في أصحابي اثنا عشر منافقاً، فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط. . .» الحديث.

والحاكم ــ رحمه الله ــ دقيق في كلامه عن هذا الحديث، فإنه لم يصحح جميع الإسناد، وإنما قال: «صحيح الإسناد إلى الوليد بن جميع».

وهو ــ أي الحاكم ــ ممن انتقد مسلماً على احتجاجه بالوليد بن جميع، فإنه ذكر الوليد هذا في كتابه «المدخل إلى الصحيح» (٢/٦٤) الترجمة رقم (٣٠٤٢)، وقال: «الوليد بن جميع: عنه، عن أبي الطفيل، عن حذيفة. حديثه في كتاب الجهاد. وقد روى عنه في موضع آخر من الكتاب مستشهداً، ولو لم يذكره، لكان أولى؛ فقد حدثونا عن عمرو بن علي، قال: كان يحيى بن سعيد يحدث عن الوليد بن جميع. غير أن مسلماً على شرطه في الاستشهاد باللين من المحدثين، إذا قدم الأصل، عن الثقة الثبت». اهـ.

وأما قول الذهبي عن الوليد بن جميع: «احتج به النسائي»، فلم أجد الموضع الذي أخرج فيه النسائي حديث الوليد، وفي ترجمة الوليد في التهذيب (١١/١٣٨) رمز له برمز النسائي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الوليد بن جميع من قبل حفظه.

١١٥٨ــ حديث نعمان بن سعد قال:

كنا جلوساً عند علي فقرأ:

﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾[١].

قال: لا والله، (ما)[٢] على أرجلهم يحشرون، (و)[٢] لا يساقون سوقاً، ولكنهم يؤتون بنوق من نوق الجنة. . .، الحديث[٣].

قال: صحيح.

قلت: لا.

---

(١) الآية (٨٥) من سورة مريم.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وعليه يستقيم المعنى.

(٣) من قوله: (فقرأ) إلى هنا ليس في (ب).

١١٥٨ ــ المستدرك (٤/٥٦٥): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ موسى بن إسحاق القاضي، حدثنا منجاب بن الحارث، ثنا علي بن مسهر، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، قال: كنا جلوساً عند علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، فقرأ:

﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾،

قال: لا والله، ما على أرجلهم يحشرون، ولا يساقون سوقاً، ولكنهم يؤتون بنوق من نوق الجنة، لم تنظر الخلائق إلى مثلها، رحالهم الذهب، وأزمّتها الزبرجد، فيقعدون عليها حتى يقرعوا باب الجنة.

تخريجه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٢/٣٧٧): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا أبو معاوية، وثنا =

. . . .

= أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، ثنا يعلى بن عبيد، قالا: ثنا عبد الرحمن بن إسحاق، فذكره بنحوه، ثم قال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «بل عبد الرحمن هذا لم يرو له مسلم، ولا لخاله النعمان، وضعفوه».

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/١١٩ رقم ١٥٨٦١).

وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/١٥٥).

وابن جرير في التفسير (١٦/١٢٦).

جميعهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، به نحوه.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٥/٥٣٩)، وعزاه أيضاً لابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في البعث.

دراسة الإسناد:

الحديث سبق أن صححه الحاكم على شرط مسلم، وأما هنا فصححه فقط، ولم يذكر أنه على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي هنا بقوله: «لا»، أي ليس بصحيح، ولم يذكر سبب رفضه لتصحيح الحاكم، وكان قد قال عن تصحيح الحاكم للحديث سابقاً على شرط مسلم: «بل عبد الرحمن هذا لم يرو له مسلم، ولا لخاله النعمان، وضعفوه».

وعبد الرحمن هذا هو ابن إسحاق الواسطي، وتقدم في الحديث (٩٣٧) أنه: ضعيف.

وخاله النعمان بن سعد تقدم في الحديث (١٠٠٨) أنه: مقبول، أي حيث يتابع، وإلا فضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الرحمن بن إسحاق، وجهالة حال خاله النعمان، وضعَّف الحديث أيضاً الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ في حاشيته على المسند (٢/٣٣٧ رقم ١٣٣٢).

١١٥٩ـ حديث عائشة مرفوعاً في تفسير:

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾، الآية(١).

قال: صحيح.

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) رقم (٩٤) من سورة الأنعام.

١١٥٩ ـ المستدرك (٤/٥٦٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن سعيد بن أبي هلال حدثه، أنه سمع عثمان بن عبد الرحمن القرظي يقول: قرأت عائشة ـ رضي الله عنها ـ قول الله عز وجل:

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

فقالت: يا رسول الله، واسوأتاه!! إن الرجال، والنساء يحشرون جميعاً، ينظر بعضهم إلى سوأة بعض؟! فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لكل امريء منهم يومئذ شأن يغنيه، لا ينظر الرجال إلى النساء، ولا النساء إلى الرجال، شغل بعضهم عن بعض».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/٢٧٨)، من طريق عبد الله بن وهب، به مثله.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣/٣٢٣)، وعزاه لابن أبي حاتم أيضاً.

وأخرجه الحاكم قبل هذا الحديث بأحاديث (ص ٥٦٤) من طريق بقية بن الوليد، ثنا محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «يبعث الناس يوم القيامة حفاة، عراة، غرلاً»، فقالت عائشة: يا رسول الله، فكيف بالعورات؟ فقال: «لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه». وبمثله سياق الحاكم، من طريق بقية أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٨٩ ـ ٩٠).

=

. . . .

= قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه الزيادة، إنما اتفق الشيخان ــ رضي الله عنهما ــ على حديثي: عمرو بن دينار، والمغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، بطوله، دون ذكر العورات فيه»، وأقره الذهبي على أنه شرط مسلم، كذا في التلخيص المخطوط، وأما المطبوع، ففيه أن الذهبي سكت عنه، ولم يتعقب الذهبي الحاكم على كلامه السابق بشيء، مع أن الشيخين ــ رحمهما الله ــ قد أخرجا حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ، وفيه ذكر العورات، لا كما ذكر الحاكم مع أنهما اتفقا على إخراج حديث ابن عباس فقط.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١/٣٧٧ ــ ٣٧٨ رقم ٦٥٢٧) في الرقاق، باب الحشر.

ومسلم في صحيحه (٤/٢١٩٤ رقم ٥٦) في الجنة، وصفة نعيمها، وأهلها، باب فناء الدنيا، وبيان الحشر يوم القيامة.

كلاهما من طريق حاتم بن أبي صغيرة، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «يحشر الناس يوم القيامة حفاة، عراة، غرلاً»، قلت: يا رسول الله، النساء والرجال جميعاً، ينظر بعضهم إلى بعض؟! قال ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا عائشة، الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض»، وهذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري نحوه، إلا أنه قال: «الأمر أشد من أن يهمهم ذاك».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع»، ويعني به بين عثمان بن عبد الرحمن القرظي، وعائشة ــ رضي الله عنها ــ.

وعثمان بن عبد الرحمن القرظي هذا لم أجد له ترجمة، وكذا في حاشية تفسير الطبري بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ، وأخيه محمود =

. . . .

= (١١/٥٤٥)، حيث قال: «وأما «القرظي» فقد بينه الحاكم في المستدرك في إسناده، وأنه: «عثمان بن عبد الرحمن القرظي»، ولكن مع هذا البيان، لم يزل مجهولاً، فإني لم أجد له ترجمة، ولا ذكراً في شيء من الكتب»، ثم قال عن الانقطاع الذي ذكره الذهبي: «وانقطاع هذا الإسناد، كما بينه الذهبي، هو فيما أرجح: أن عثمان بن عبد الرحمن القرظي لم يسمع من عائشة». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع الذي ذكره الذهبي، وجهالة عثمان القرظي. وقد صح الحديث من غير هذه الطريق كما سبق، فقد أخرجه الشيخان من طريق القاسم، عن عائشة، وأخرجه الحاكم من طريق عروة عنها، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والله أعلم.

١١٦٠ـ حديث أبي (سريحة)[1] الغفاري مرفوعاً:

«يحشر رجلان من مزينة هما آخر الناس» الحديث[2].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة، قال أحمد: متروك[3].

---

(١) في (أ): (تريحة).

(٢) من قوله: (من مزينة) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) الكامل لابن عدي (١/٣٢٦)، والتهذيب (١/٢٥٤).

١١٦٠ ـ المستدرك (٤/٥٦٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا عبد الله بن وهب، أنبأ إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن معبد بن خالد، قال: دخلت المسجد، فإذا فيه شيخ يتفلّى، فسلمت عليه، فرد علي السلام، وجلست إليه، فقلت: من أنت يا عم؟ فقال: من أنت يا ابن أخي؟ قلت: أنا معبد بن خالد، فقال: مرحباً بك، قد عرفت أباك، كان معي بدمشق، وإني وأباك لأول فارسين وقفا بباب عذراء ـ مدينة بالشام ـ، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا أبو سريحة الغفاري، صاحب النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقلت: حدثني عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، قال: نعم، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «يحشر رجلان من مزينة، هما آخر الناس يحشران، يقبلان من جبل قد تسوَّراه، حتى يأتيا معالم الناس، فيجدان الأرض وحوشاً، حتى يأتيا المدينة، فإذا بلغا أدنى المدينة، قالا: أين الناس؟ فلا يريان أحداً، فيقول أحدهما: الناس في دورهم، فيدخلان الدور، فإذا ليس فيها أحد، وإذا على الفرش الثعالب، والسنانير، فيقولان: أين الناس؟ فيقول أحدهما: الناس في المسجد، فيأتيان المسجد، فلا يجدان أحداً، فيقولان: أين الناس؟ =

. . . .

= فيقول أحدهما: الناس في السوق، شغلتهم الأسواق، فيخرجان حتى يأتيا الأسواق، فلا يجدان فيها أحداً، فينطلقان، حتى يأتيا الثنية، فإذا عليها ملكان، فيأخذان بأرجلهما، فيسحبانهما إلى أرض المحشر، وهما آخر الناس حشراً».

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٤/٣٦٥ ـ ٣٦٦ رقم ٣٨٩٥٦)، وعزاه أيضاً لابن مردويه، وابن عساكر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «إسحاق قال أحمد: متروك».

وإسحاق هذا هو ابن يحيى بن طلحة، تقدم في الحديث (٧٢٤) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إسحاق بن يحيى بن طلحة، وأصل الحديث في الصحيحين، واستدركه الحاكم عليهما، وفات الذهبي تعقبه عليه.

فقد أخرجه الحاكم قبل هذا الحديث من طريق الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن آخر من يحشر راعيان من مزينة، يريدان المدينة، ينعقان بغنمهما، فيجدانها وحوشاً، حتى إذا بلغا ثنية الوداع، خرَّا على وجوههما».

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، مع أن الحديث في الصحيحين.

فقد أخرجه مسلم في صحيحه (٢/١٠١٠ رقم ٤٩٩) في الحج، باب في =

. . . .

= المدينة حين يتركها أهلها، من طريق الليث، به، بلفظ: «يتركون المدينة على خير ما كانت، لا يغشاها إلا العوافي، ثم يخرج راعيان من مزينة، يريدان المدينة، ينعقان غنمهما، فيجدانها وحوشاً، حتى إذا بلغا ثنية الوداع، خرَّا على وجوههما».

وأخرجه البخاري في صحيحه (٤/٨٩ ــ ٩٠ رقم ١٨٧٤) في فضائل المدينة، باب من رغب عن المدينة، من طريق شعيب، عن الزهري، به، وأوله: «تتركون. . .» وفيه: «وآخر من يحشر راعيان. . .»، والباقي مثل لفظ مسلم.

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٥٥٩ رقم ١٦٠٥).

وعبد الرزاق في جامع معمر (١١/٤٠٣ رقم ٦٠٨٥١).

كلاهما من طريق الزهري، به، بنحو سياق البخاري.

١١٦١ـ حديث ابن عباس:

تلا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ هذه الآية:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾(١)

ثم قال: «هل تدرون أي يوم [ذاك؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «ذاك يوم](٢) يقول الله: يا آدم، قم، فابعث بعث النار...» الحديث(٣).

قال: صحيح.

قلت: لم يخرجوه(٤).

---

(١) الآية (١) من سورة الحج.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك.

(٣) من قوله: (ثم قال: هل تدرون) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) قوله: (قلت: لم يخرجوه) ليس في التلخيص؛ فإن الحاكم ـ رحمه الله ـ قال عقب الحديث: «هذا حديث صحيح بهذه الزيادة، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

١١٦١ ـ المستدرك (٥٦٨/٤)، هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث عمران بن حصين الذي رواه قبله بمعناه، ثم قال عقبه: «وقد روينا هذا الحديث عن عبد الله بن عباس»، ثم قال: حدثناه الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان، ثنا عباد بن العوام، عن هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: تلا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ هذه الآية، وعنده أصحابه:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ إلى آخر الآية، فقال: «هل تدرون أي يوم ذاك؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «ذاك =

. . . .

= يوم يقول الله لآدم: قم، فابعث بعث النار ـ أو قال: بعثاً إلى النار ـ، فيقول: يا رب، من كم؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين إلى النار، وواحد إلى الجنة»، فشق ذلك على القوم، ووقعت عليهم الكآبة، والحزن، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة»، ففرحوا، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «اعملوا، وأبشروا، فإنكم بين خليقتين، لم يكونا مع أحد إلا كثّرتاه، يأجوج، ومأجوج، وإنما أنتم في الناس ـ أو: في الأمم ـ كالشامة في جنب البعير ـ أو: كالرقمة في ذراع الناقة ـ، وإنما أمتي جزء من ألف جزء».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣/٥٩ ـ ٦٠ رقم ٢٢٣٥).

وابن أبي حاتم في تفسيره ـ كما في تفسير ابن كثير (٣/٢٠٥) ـ.

كلاهما من طريق سعيد بن سليمان، به بلفظ أتم من لفظ الحاكم.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٦/٥ ـ ٦)، وعزاه أيضـاً لابن جرير، وابن مردويه، ولم أجد ابن جرير أخرجه عند هذه الآية أول سورة الحج، ولم يعزه إليه ابن كثير، وإنما عزاه لابن أبي حاتم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وفي نسخة ابن الملقن: «لم يخرجوه»، ولعله يعني بصيغة الجمع هذه أصحاب الكتب الستة، فإن كان قصد ذلك، فنعم، وإن كان قصد الشيخين، فلا معنى لهذا التعقيب، لأن الحاكم سبقه إليه، فقال: «ولم يخرجاه».

وأما الحديث ففي سنده هلال بن خباب العبدي، مولاهم، أبو العلاء البصري، وهو ثقة، إلا أنه تغير بآخره، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وابن عمار الموصلي، والمفضل بن غسان الغلابي، وقال سفيان الثوري: ثقة، إلا أنه تغير؛ عمل فيه السن. وقال يحيى القطان: أتيت هلال بن =

= خباب، وكان قد تغير قبل موته. وقال ابن الجنيد: سألت ابن معين عن هلال بن خباب، وقلت: إن يحيى القطان يزعم أنه تغير قبل أن يموت، واختلط؟ فقال: لا، ما اختلط، ولا تغير، قلت ليحيى: فثقة هو؟ قال: ثقة مأمون. اهـ. من الكامل (٧/ ٢٥٨٠ ـ ٢٥٨١)، والتهذيب (١١/ ٧٧ ـ ٧٨ رقم ١٢٣).

قلت: وأما إنكار يحيى بن معين لكون هلال اختلط، فالذي يصار إليه في ذلك قول القطان، لأنه وقف على ذلك بنفسه، وهو مثبت، ومعه زيادة علم، والمثبت مقدم على النافي، وقد وافقه سفيان الثوري كما تقدم، ووافقه آخرون، فقد ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء، ويخالف، وذكره في المجروحين، وقال: اختلط في آخر عمره، فكان يحدث بالشيء على التوهم، لا يجوز الاحتجاج إذا انفرد، ووصفه بالتغير أيضاً الساجي، والعقيلي، وأبو أحمد الحاكم، وذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات (ص ٤٣١ رقم ٦٦)، وانظر الموضع السابق من التهذيب.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط هلال بن خباب بآخره، وهو صحيح لغيره بشواهده، ومنها حديث عمران بن حصين الذي أخرجه الحاكم قبل هذا الحديث، وحديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ في الصحيحين.

أخرجه البخاري (٦/ ٣٨٢ رقم ٣٣٤٨) في الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج.

و(٨/ ٤٤١ رقم ٤٧٤١) في التفسير، باب: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾.

و(١١/ ٣٨٨ رقم ٦٥٣٠) في الرقاق، باب قوله عز وجل: ﴿إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىۡءٌ عَظِيمٌ﴾.

و(١٣/ ٤٥٣ رقم ٧٤٨٣) في التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ . . .﴾.

. . . .

= وأخرجه مسلم (١/٢٠١ ـ ٢٠٢ رقم ٣٧٩ و ٣٨٠) في الإيمان، باب قوله: «يقول الله لآدم أخرج بعث النار. . .».

كلاهما من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «يقول الله تعالى: يا آدم، فيقول: لبيك، وسعديك، والخير في يديك، فيقول: أخرج بعث النار، قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف وتسعمائة وتسعة وتسعين، فعنده يشيب الصغير، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى، وما هم بسكارى، ولكن عذاب الله شديد». قالوا: يا رسول الله، وأينا ذلك الواحد؟ قال: «أبشروا فإن منكم رجلاً، ومن يأجوج ومأجوج ألف»، ثم قال: «والذي نفسي بيده، إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة»، فكبَّرنا، فقال: «أرجو أن تكونوا ثلث أهل الجنة»، فكبَّرنا، فقال: «أرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة»، فكبَّرنا، فقال: «ما أنتم في الناس، إلا كالشعرة السوداء في جلد ثور أبيض ـ أو: ـ كشعرة بيضاء في جلد ثور أسود».

١١٦٢ـ حديث عبد الله بن سلام:

«إن أعظم أيام الدنيا: يوم الجمعة» (الخ)[١].

قال: صحيح.

قلت: غريب موقوف[٢].

---

(١) قوله: (الخ) ليس في (ب).

(٢) قوله: (قلت: غريب موقوف) ليس في التلخيص المطبوع، ولا في المخطوط، وإنما فيه موافقة الذهبي للحاكم على تصحيحه.

١١٦٢ ـ المستدرك (٤/٥٦٨ ـ ٥٦٩): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن غالب، ثنا عفان، ومحمد بن كثير، قالا: ثنا مهدي بن ميمون، ثنا محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، عن بشر بن شغاف، عن عبد الله بن سلام، قال: وكنا جلوساً في المسجد يوم الجمعة، فقال: إن أعظم أيام الدنيا: يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه تقوم الساعة، وإن أكرم خليقة الله على الله: أبو القاسم ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ. قال: قلت: يرحمك الله، فأين الملائكة؟ قال: فنظر إلي، وضحك، وقال: يا ابن أخي، هل تدري ما الملائكة؟ إنما الملائكة خلق كخلق السماء والأرض، والرياح والسحاب، وسائر الخلق الذي لا يعصي الله شيئاً، وإن الجنة في السماء، وإن النار في الأرض، فإذا كان يوم القيامة بعث الله الخليقة أمة، أمة، ونبياً، نبياً، حتى يكون أحمد، وأمته آخر الأمم مركزاً، قال: فيقوم، فيتبعه أمته، برها، وفاجرها، ثم يوضع جسر جهنم، فيأخذون الجسر، فيطمس الله أبصار أعدائه، فيتهافتون فيها من شمال، ويمين، وينجو النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، والصالحون معه، فتتلقاهم الملائكة، فتريهم منازلهم من الجنة: على يمينك، على يسارك، حتى ينتهي إلى ربه عز وجل، فيلقى له كرسي عن يمين الله عز وجل، ثم ينادي مناد: أين عيسى، وأمته، فيقوم، فيتبعه أمته برها، وفاجرها، فيأخذون الجسر، فيطمس الله أبصار أعدائه، فيتهافتون فيها =

. . . .

= من شمال، ويمين، وينجو النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، والصالحون معه، فتتلقاهم الملائكة، فتريهم منازلهم في الجنة: على يمينك، على يسارك، حتى ينتهي إلى ربه، فيلقى له كرسي من الجانب الآخر، قال: ثم يتبعهم الأنبياء، والأمم، حتى يكون آخرهم نوح، رحم الله نوحاً.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وليس بموقوف؛ فإن عبد الله بن سلام على تقدمه في معرفة قديمة، من جملة الصحابة، وقد أسنده بذكر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في غير موضع والله أعلم».

قلت: ولم يذكر الحاكم له طريقاً مرفوعاً.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا ــ كما في النهاية لابن كثير (٢/١٩٧ ــ ١٩٨): حدثنا خالد بن خداش، حدثنا مهدي بن ميمون، فذكره بنحوه.

وأخرجه نعيم بن حماد في زوائد الزهد (ص ١١٨ ــ ١١٩ رقم ٣٩٨) من طريق ابن المبارك، أنا معمر، عمن سمع محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، فذكره بنحوه.

وذكره ابن رجب في «التخويف من النار» (ص ١٧٣) وقال: «خرجه ابن خزيمة، وغيره».

قال ابن كثير بعد أن ساقه من طريق ابن أبي الدنيا: «وهذا موقوف على ابن سلام ــ رضي الله عنه» ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث صحح الحاكم سنده، ورجح أنه مرفوع، وأن عبد الله بن سلام قد أسنده بذكر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، يعني رفعه في غير موضع، ووافقه الذهبي على تصحيحه، هذا في التلخيص المطبوع =

. . . .

= والمخطوط، وفي نسخة ابن الملقن قال: «غريب موقوف»، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

بشر بن شغاف، الضبي البصري ثقة ـ كما في التقريب (١/٩٩ رقم ٥٩) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٣٥٩ رقم ١٣٦٧)، والتهذيب (١/٤٥٢ رقم ٨٢٨).

ومحمد بن عبد الله بن أبي يعقوب التميمي تقدم في الحديث (٨١٠) أنه: ثقة.

ومهدي بن ميمون الأزدي، المعولي، أبو يحيى البصري ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢/٢٧٩ رقم ١٤١٨) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٨/٣٣٥ ـ ٣٣٦ رقم ١٥٤٧)، والتهذيب (١٠/٣٢٦ ـ ٣٢٧ رقم ٥٧١).

ورواه عن مهدي اثنان: عفان بن مسلم، ومحمد بن كثير.

وعفان بن مسلم تقدم في الحديث (٧٢٨) أنه: ثقة.

ومحمد بن غالب، الملقب بـ: تمتام تقدم في الحديث (٧٠٧) أنه: ثقة.

وشيخ الحاكم محمد بن أحمد بن بالويه تقدم في الحديث (٧٥٧) أنه: صدوق.

الحكم على الحديث:

الحديث سنده حسن لذاته من طريق الحاكم ـ كما يتضح من دراسة الإسناد ـ.

وأما ترجيح الحاكم لكونه مرفوعاً، وأن ابن سلام ـ رضي الله عنه ـ قد رفعه في موضع آخر، فإنه لم يذكر له طريقاً مرفوعاً كما تقدم، ولم أجد من رواه عن عبد الله بن سلام مرفوعاً، وأما هذا الحديث، وإن كان لبعض فقراته شواهد، فإنه بهذا السياق جميعه لا يكون له حكم الرفع؛ لاحتمال كون عبد الله بن سلام حدث به من بعض الكتب الإسرائيلية التي هو من أعلم الناس بها، لكونه كان يهودياً، ثم أسلم. =

. . . .

=

وأما قوله: «إن أعظم أيام الدنيا: يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه تقوم الساعة»، فيشهد له حديث أوس بن أوس ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إن من أفضل أيامكم: يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة...» الحديث.

أخرجه أبو داود في سننه (١/٦٣٥ رقم ١٠٤٧) في الصلاة، باب فضل يوم الجمعة، وليلة الجمعة.

والنسائي (٣/٩١) في الجمعة، باب إكثار الصلاة على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم الجمعة.

وابن ماجه (١/٣٤٥ و ٥٢٤ رقم ١٠٨٥ و ١٦٣٦) في إقامة الصلاة، باب في فضل الجمعة، وفي الجنائز، باب ذكر وفاته، ودفنه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

ثلاثتهم من طريق حسين بن علي الجعفي، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس، به.

وسنده صحيح.

أبو الأشعث الصنعاني شراحيل بن آدة، والحسين بن علي الجعفي ثقتان، تقدمت ترجمتهما في الحديثين (١٠٠٧) و (٦٨١).

وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي، الداراني: ثقة من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (١/٥٠٢ رقم ١١٥٣) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٢٩٩ ــ ٣٠٠ رقم ١٤٢١)، والتهذيب (٦/٢٩٧ ــ ٢٩٨ رقم ٥٧٨).

١١٦٣ــ حديث ابن عباس:

أنه قرأ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾(١).

قال: سماء الدنيا، وتنزل الملائكة. . .، الحديث بطوله(٢).

قلت: إسناده قوي.

---

(١) الآية (٢٥) من سورة الفرقان.

(٢) من قوله: (قال: سماء الدنيا) إلى هنا ليس في (ب).

١١٦٣ ــ المستدرك (٤/٥٦٩ ــ ٥٧٠): أخبرنا أبو عبد الله بن إسحاق الخراساني العدل ببغداد، ثنا أحمد بن الوليد الفحام، ثنا روح بن عبادة، ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، أنه قرأ

﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾

قال: تشقق سماء الدنيا، وتنزل الملائكة على كل سماء، وهم أكثر ممن في الأرض من الجن والأنس، فيقول أهل الأرض: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء الثانيــة، وهم أكثر من أهل السماء الدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء الثالثة، وهم أكثر من أهل السماء الثانية، وسماء الدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء الرابعة، وهم أكـثر من أهل السماء الثالثة، والثانية، والدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء الخامسة، وهم أكثر من أهل السماء الرابعة، والثالثة، والثانية، والدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء السادسة، وهم أكثر من أهل السماء الخامسة، والرابعة، والثالثة، والثانية، والدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء السابعة، وهم أكثر من أهل السماء السادسة، والخامسة، والرابعة، والثالثة، والثانية، =

. . . .

= والدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل الكروبيون، وهم أكثر من أهل السموات السبع، والأرضين، وحملة العرش، لهم قرون كعوب، ككعوب القنا، ما بين قدم أحدهم كذا، وكذا، ومن أخمص قدمه إلى كعبه مسيرة خمسمائة عام، ومن كعبه إلى ركبته مسيرة خمسمائة، ومن ركبته إلى أرنبته مسيرة خمسمائة عام، ومن ترقوته إلى موضع القرط مسيرة خمسمائة عام.

قال الحاكم عقبه: «رواة هذا الحديث عن آخرهم محتج بهم، غير علي بن زيد بن جدعان القرشي، وهو، وإن كان موقوفاً على ابن عباس، فإنه عجيب بمرة».

تخـــريجـــه:
الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير ـ كما في تفسير ابن كثير (٣١٥/٣ ـ ٣١٦) ـ، من طريق مؤمل، عن حماد بن سلمة، به نحو سياق الحاكم.

وبنحو هذا السياق أورده السيوطي في الدر المنثور (٢٤٨/٦ ـ ٢٤٩)، وعزاه أيضاً لعبد بن حميد، وابن أبي الدنيا في الأهوال، وابن جرير، وابن المنذر، ولم يفرق السيوطي ـ رحمه الله ـ بين لفظ ابن جرير، واللفظ الذي ساقه، فابن جرير أخرج الحديث في تفسيره (١٩/٦ ـ ٧) من طريق مبارك بن فضالة، عن علي بن زيد، به، وفيه: «بين كعب كل ملك، وركبته مسيرة سبعين سنة، وبين فخذه، ومنكبه مسيرة سبعين سنة»، فهذا لا يتفق مع لفظ الحاكم، ومن وافقه.

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر الحديث في الموضع السابق من تفسيره: «مداره على علي بن زيد بن جدعان، وفيه ضعف في سياقاته غالباً، وفيها نكارة شديدة».
=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث أعلَّه الحاكم بوجود علي بن زيد بن جدعان في سنده، وقال عنه: «عجيب بمرة»، فتعقبه الذهبي بقوله: «إسناده قوي».

ومدار الحديث كما قال الحافظ ابن كثير على علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف علي بن زيد، وتقدم أن الحافظ ابن كثير قال عن علي هذا: «وفيه ضعف، في سياقاته غالباً، وفيها نكارة شديدة».

١١٦٤ـ حديث أبـي سعيد مرفوعاً:

«(ليحبس)[١] أهل الجنة بعد ما يجاوزون الصراط» الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: غريب[٣].

---

(١) في (أ): (لتحبسن)، ولم تتضح نقطها في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (بعدما يجاوزون الصراط... الحديث) ليس في (ب).

(٣) قوله: (قلت: غريب) ليس في التلخيص المطبوع، ولا في المخطوط، وإنما فيه إقرار الذهبـي للحاكم على تصحيحه.

١١٦٤ ـ المستدرك (٥٧٢/٤): أخبرنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا يحيى بن أبـي طالب، أنبأ عبد الوهاب بن عطاء، أنبأ سعيد، عن قتادة، عن أبـي المتوكل، عن أبـي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «ليحبس أهل الجنة بعدما يجاوزون الصراط على قنطرة، فيؤخذ لبعضهم من بعض مظالمهم التي تظالموها في الدنيا، حتى إذا هذبوا، ونُقُّوا، أذن في دخول الجنة، فلأحدهم أعرف بمنزله في الآخرة منه بمنزله كان في الدنيا».

قال قتادة: قال أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود: ما يشبه إلا أهل جمعة انصرفوا من جمعتهم.

تخـريجـه:

هذا الحديث أخرجه الحاكم من طريق سعيد بن أبـي عروبة، عن قتادة، عن أبـي المتوكل، عن أبـي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وفاته هو، والذهبـي، وابن الملقن أن البخاري ـ رحمه الله ـ أخرج الحديث في صحيحه (٩٦/٥ =

. . . .

=

رقم ٢٤٤٠) في المظالم، باب قصاص المظالم، و(١١/٣٩٥ رقم ٦٥٣٥)، أخرجه من طريق سعيد بن أبـي عروبة، وهشام، كلاهما عن قتادة، عن أبـي المتوكل، عن أبـي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسـول الله ــ صلَّى الله عليـه وسلَّم ــ: «يخلص المؤمنون من النـار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيُقَصُّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هُذِّبوا، ونُقُّوا، أذن لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده، لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة، منه بمنزله كان في الدنيا».

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤/٣٧ ــ ٣٨ و٣٨) من طريق سعيد بن أبـي عروبة أيضاً به نحوه.

وأخرجه أيضاً عبد بن حميد في تفسيره، وابن أبي حاتم، والإسماعيلي، في مستخرجه، وابن المنذر، وابن مردويه، وابن مندة ــ كما في فتح الباري (١١/٣٩٨ ــ ٣٩٩)، والدر المنثور (٥/٨٤) ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق سعيد بن أبـي عروبة، وكذا البخاري أخرجه من طريق مقروناً بهشام.

وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى سعيد كالتالي:

عبد الوهاب بن عطاء تقدم في الحديث (١٠٥٩) أنه صدوق ربما أخطأ، لكن روايته عن سعيد الراجح أنها حسنة؛ لثناء العلماء عليها.

ويحيى بن أبـي طالب تقدم في الحديث (٩٥١) أنه صدوق.

وشيـخ الحاكم الحسن بن يعقوب العدل تقدم في الحديث (٩٥١) أيضاً أنه شيـخ صدوق نبيل.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم والبخاري كلاهما من طريق سعيد بن أبـي عروبة، وإسناد الحاكم إلى سعيد حسن لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

١١٦٥ـ حديث نافع (بن)[١] الأزرق:

أنه سأل ابن عباس عن قوله تعالى:

﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾[٢]. . . الخ[٣].

قال: صحيح.

قلت: يحيى بن راشد المازني ضعفه النسائي[٤].

---

(١) ما بين المعكوفين من المستدرك وتلخيصه، وليس في (أ) و(ب).

(٢) الآية (٣٥) من سورة المرسلات.

(٣) قوله: (الخ) ليس في (ب).

(٤) الكامل لابن عدي (٧/٢٦٦٧)، والتهذيب (١١/٢٠٧).

١١٦٥ ـ المستدرك (٤/٥٧٣): حدثني علي بن عيسى بن إبراهيم الحيري، ثنا الحسين بن محمد بن زياد الشيباني، حدثني محمد بن يحيى القطيعي، ثنا يحيى بن راشد المازني، ثناداود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: سأله نافع بن الأزرق عن قوله عز وجل:

﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾

و: ﴿ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ (الآية ١٠٨ من سورة طه)،

و: ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (الآية ٢٧ من سورة الصافات)،

و: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ (الآية ١٩ من سورة الحاقة)،

فما هذا؟ قال: ويحك! هل سألت عن هذا أحداً قبلي؟ قال: لا، قال: أما إنك لو كنت سألت هلكت، أليس قال الله تبارك وتعالى:

﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ (الآية ٤٧ من سورة الحج)

قال: بلى، وإن لكل مقدار يوم من هذه الأيام لون (كذا! والصواب: لوناً) من هذه الألوان. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يحيى ضعفه النسائي».

ويحيى هذا هو ابن راشد المازني، تقدم في الحديث (٩٦٠) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف يحيى المازني.

١١٦٦ ـ حديث عبد الله بن عمرو:

«إذا كان يوم القيامة مدَّت الأرض» الحديث[١].

قال: فيه أبو المغيرة وهو مجهول.

قلت: ليَّنه سليمان التَّيْمي[٢].

---

(١) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

(٢) الميزان (٤/٥٧٦)، وفي الجرح والتعديل (٩/٤٣٩ رقم ٢٢٠٣) قال يحيى بن سعيد القطان: «ضعَّف سليمان التيمي أبا المغيرة القوَّاس».

١١٦٦ ـ المستدرك (٤/٥٧٥): أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا روح بن عبادة، أنبأ عوف، عن أبي المغيرة القواس، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ قال: إذا كان يوم القيامة مدَّت الأرض مدَّ الأديم، وحشر الخلائق: الإنس، والجن، والدواب، والوحوش، فإذا كان ذلك اليوم جعل القصاص بين الدواب، حتى تقص الشاة الجماء من القرناء بنطحتها، فإذا فرغ الله من القصاص بين الدواب، قال لها: كوني تراباً، فتكون تراباً، فيراها الكافر، فيقول:

﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ (الآية ٤٠ من سورة النبأ).

قال الحاكم عقبه: «رواته عن آخرهم ثقات، غير أن أبا المغيرة مجهول، وتفسير الصحابي مسند».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٠/٢٦) من طريق محمد بن جعفر، وابن أبي عدي، قالا: ثنا عوف، عن أبي المغيرة، عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده أبو المغيرة القوَّاس، وتقدم أن الحاكم قال عنه: =

. . . .

= «مجهول»، وتعقبه الذهبي بقوله: «ليِّنه سليمان التيمي»، وفي الميزان (٥٧٦/٤ رقم ١٠٦٣١) قال: ذكره سليمان التيمي، وليَّنه.
وقال ابن المديني: لا أعلم أحداً روى عنه، غير عوف.

ووثقه يحيى بن معين، وذكره ابن حبان في الثقات. / الجرح والتعديل (٤٣٩/٩ رقم ٢٢٠٣)، واللسان (١٠٩/٧ رقم ١١٨٠).

قلت: الراجح من حال أبي المغيرة أنه ثقة، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وأما الحاكم فإنه إن لم يعرفه، فقد عرفه ابن معين، وأما سليمان بن طرخان التيمي فإنه قد ضعف أبا المغيرة كما قاله يحيى بن سعيد القطان عنه، لكن سليمان التيمي هذا ليس من أهل الجرح والتعديل كما قاله الحافظ ابن حجر في التهذيب (٤٥/٩)، ولم يذكره الذهبي في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، والله أعلم.

وأما بقية رجال الإسناد، فبيان حالهم كالتالي:

عوف بن أبي جميلة الأعرابي تقدم في الحديث (٩٦٢) أنه ثقة.

وروح بن عبادة تقدم في الحديث (٨٥٩) أنه ثقة فاضل.

وأحمد بن مهران الأصبهاني تقدم في الحديث (٥٢٨) أنه مجهول الحال.

وشيخ الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار تقدم في الحديث (٦٢٧) أنه إمام قدوة، محدث عصره.

ولم ينفرد أحمد بن مهران بالحديث، فإن ابن جرير أخرجه من طريق محمد بن جعفر غندر، وابن أبي عدي، كلاهما عن عوف، به.

ومحمد بن جعفر تقدم في الحديث (٥٣٢) أنه ثقة.

والراوي عنهما هو شيخ ابن جرير محمد بن بشار بن عثمان العبدي، أبو بكر البصري، لقبه: بُنْدار، وهو ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢١٤/٧ رقم ١١٨٧)، والتهذيب (٧٠/٩ ـ ٧٣ رقم ٨٧)، والتقريب (١٤٧/٢ رقم ٧١). =

=

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه أحمد بن مهران الأصبهاني، وتقدم أنه مجهول الحال، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله، لكنه لم ينفرد به، فهو من طريق ابن جرير الطبري صحيح لذاته كما في دراسة الإسناد، وأما أبو المغيرة القوَّاس فالراجح من حاله أنه ثقة، فلا يُعلّ الحديث لأجله.

وله شاهد موقوف على أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: يُحشر الخلق كلهم يوم القيامة، البهائم، والدواب، والطير، وكل شيء، فيبلغ من عدل الله يومئذ، أن يأخذ للجماء من القرناء، ثم يقول: كوني تراباً، فلذلك يقول الكافر: (يا ليتني كنت تراباً).

أخرجه عبد الرزاق ـ كما في تفسير ابن كثير (٢/ ١٣١) ـ .

وابن جرير في تفسيره (٣٠/٢٦).

كلاهما من طريق معمر، عن جعفر بن برقان، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة، به.

وهذا إسناد حسن إلى أبي هريرة.

يزيد بن الأصم عمرو بن عبيد بن معاوية تقدم في الحديث (٨٢٣) أنه ثقة.

وجعفر بن برقان تقدم في الحديث (٨٢٣) أنه: صدوق، يهم في حديث الزهري، وليس هذا من حديثه عن الزهري.

ومعمر بن راشد تقدم في الحديث (٥٣٨) أنه: ثقة ثبت فاضل.

وأخرج مسلم في صحيحه (٤/١٩٩٧ رقم ٦٠) في البر والصلة، باب تحريم الظلم، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة، حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء».

١١٦٧ ــ حديث عائشة مرفوعاً:

«الدواوين الثلاثة، فديوان لا يغفر الله منه شيئاً» الحديث بطوله[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه صدقة بن موسى ضعفوه، ويزيد بن (بابَنوس)[٢] فيه جهالة[٣].

---

(١) من قوله: (فديوان لا يغفر الله) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ): (باينوس)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٣) في (ب): (قلت: صدقة بن موسى ضعفوه).

١١٦٧ ــ المستدرك (٤/٥٧٥ ــ ٥٧٦): أخبرني أبو بكر ابن أبي نصر المزكي بمرو، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ صدقة بن موسى، عن أبي عمران الجوني، عن يزيد بن بابنوس، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «الدواوين ثلاثة، فديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وديوان لا يعبأ الله به شيئاً، وديوان لا يترك الله منه شيئاً. فأما الديوان الذي لا يغفر الله منه شيئاً: فالإشراك بالله عز وجل، قال الله عز وجل:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾

(الآية ٤٨ من سورة النساء)،

وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً قط: فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه، وأما الديوان الذي لا يترك منه شيئاً: فمظالم العباد بينهم، القصاص لا محالة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٢٤٠).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٢). =

. . . .

= كلاهما من طريق صدقة بن موسى، به نحوه، إلا أن أبا نعيم اختصر الحديث، قال: «وديوان لا يعبأ الله به...» الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «صدقة ضعفوه، وابن بابنوس فيه جهالة».

وصدقة هذا هو ابن موسى، تقدم في الحديث (٩٦٨) أنه: ضعيف.

وأما يزيد بن بابنوس ــ بموحدتين، بينهما ألف، ثم نون مضمومة، وواو ساكنة، ومهملة ــ، فهو بصري لا بأس به، قال الدارقطني: لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم: مجهول، وقال أبو داود: كان شيعياً. / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٧٢ رقم ٥٥٩)، والتهذيب (٣١٦/١١ رقم ٦٠٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف صدقة بن موسى، وأما يزيد بن بابنوس فالراجح أنه لا بأس به، فلا يُعلّ الحديث لأجله.

وله شواهد من حديث سلمان، وأنس، وأبي هريرة ــ رضي الله عنهم ــ.

أما حديث سلمان ــ رضي الله عنه ــ، فلفظه قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ: «ذنب لا يغفر، وذنب لا يترك، وذنب يغفر. فأما الذي لا يغفر: فالشرك بالله، وأما الذي يغفر: فذنب العبد بينه وبين الله عز وجل. وأما الذي لا يترك: فظلم العباد بعضهم بعضاً».

أخرجه الطبراني في الكبير (٣١٠/٦ رقم ٦١٣٣).

وفي الصغير (٤٠/١).

وابن حبان في المجروحين (١٠٢/٣).

كلاهما من طريق أبي الربيع عبيد الله بن محمد الحارثي، عن يزيد بن =

. . . .

= سفيان بن عبد الله بن رواحة، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان، به.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٣٤٨): «فيه يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة، وهو ضعيف، تكلم فيه ابن حبان، وبقية رجاله ثقات».

وأما حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه البزار في مسنده (٤/١٥٨ ــ ١٥٩ رقم ٣٤٣٩)، عنه، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الظلم ثلاثة: فظلم لا يغفره الله، وظلم يغفره، وظلم لا يتركه، فأما الظلم الذي لا يغفره: فالشرك، قال الله:

﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (الآية ١٣ من سورة لقمان).

وأما الظلم الذي يغفره الله: فظلم العباد لأنفسهم، فيما بينهم، وبين ربهم. وأما الظلم الذي لا يتركه الله: فظلم العباد بعضهم بعضاً، حتى يدين لبعضهم من بعض».

قال الهيثمي في المجمع الموضع السابق: «رواه البزار عن شيخه أحمد بن مالك القشيري، ولم أعرفه، وبقية رجاله قد وثقوا على ضعفهم».

قلت: البزار رواه عن شيخه أحمد بن مالك القشيري، ثنا زائدة بن أبي الرُّقاد، عن زياد النميري، عن أنس، به.

وزياد بن عبد الله النميري، البصري: ضعيف ــ كما في التقريب (١/٢٦٩ رقم ١٢٠، وانظر المجروحين لابن حبان (١/٣٠٦)، والجرح والتعديل (٣/٥٣٦ رقم ٢٤١٩)، والتهذيب (٣/٣٧٨ رقم ٦٨٧) ــ.

وزائدة بن أبي الرُّقاد ــ بضم الراء، ثم قاف ــ، الباهلي، أبو معاذ البصري، الصيرفي: منكر الحديث قاله عنه البخاري، والنسائي، وقال أبو حاتم: يحدث عن زياد النميري، عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة، ولا ندري منه، أو من زياد؟ وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، لا يحتج بخبره، ولا يكتب إلا للاعتبار. =

= وقال ابن عدي: له أحاديث حسان، وهي أحاديث إفرادات، وفي بعض أحاديثه مما ينكر. اهـ. من الكامل (٣/١٠٨٣)، والتهذيب (٣/٣٠٥ رقم ٥٧٠)، والتقريب (١/٢٥٦ رقم ٦).

وأما شيخ البزار، فتقدم كلام الهيثمي عنه، وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً؛ للعلل المتقدمة.

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فلفظه نحو لفظ حديث سلمان ـ رضي الله عنه ـ.

ذكره الهيثمي في الموضع السابق، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه طلحة بن عمرو، وهو متروك».

قلت: وعليه فحديث أنس، وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ لا يصلحان للاستشهاد، وأما بحديث سلمان فيرتقي الحديث إلى الحسن لغيره، والله أعلم.

١١٦٨ ـ حديث سعيد بن أنس، (عن أنس بن مالك)[١]:

بينا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ جالس، إذ رأيناه ضحك حتى بدت ثناياه، فقال له عمر: ما أضحكك يا رسول الله، بأبي أنت وأمي؟ قال: «رجلان (من أمتي)[٢]» الحديث بطوله[٣].

قال: صحيح.

قلت: فيه عباد بن شيبة الحَبِطي، عن سعيد، والأول ضعيف، وشيخه لا يعرف[٤].

---

(١) في (أ): (سعيد بن أنس بن مالك)، وفي (ب): (سعيد بن أنس)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه.

(٢) في (أ): (فرا مني) وليس في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (عن أنس بن مالك) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (ب): (قلت: عباد بن شيبة الحبطي، عن سعيد، الأول لا يعرف، والثاني ضعيف)، ووضع على كل من قوله: (لا يعرف) وقوله: (ضعيف) إشارة التقديم والتأخير (م.م) معناها: وضع هذه مكان الأخرى.

١١٦٨ ـ المستدرك (٤/٥٧٦): حدثنا أبو منصور محمد بن القاسم العتكي، ثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أنس القرشي، ثنا عبد الله بن بكر السهمي، أنبأ عباد بن شيبة الحبطي، عن سعيد بن أنس، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: بينا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ جالس، إذ رأيناه ضحك حتى بدت ثناياه، فقال له عمر: ما أضحكك يا رسول الله، بأبي أنت وأمي؟ قال: «رجلان من أمتي جثيا بين يدي رب العزة، فقال أحدهما: يا رب، خذ لي مظلمتي من أخي، فقال الله تبارك وتعالى للطالب: فكيف تصنع بأخيك، ولم يبق من حسناته شيء؟ قال: يا رب، فليحمل من أوزاري»، قال: وفاضت عينا =

. . . .

= رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ بالبكاء، ثم قال: «إن ذاك اليوم عظيم، يحتاج الناس أن يحمل عنهم من أوزارهم، فقال الله تعالى للطالب: ارفع بصرك، فانظر في الجنان، فرفع رأسه، فقال: يا رب، أرى مدائن من ذهب، وقصوراً من ذهب، مكللة باللؤلؤ، لأي نبي هذا، أو لأي صديق هذا، أو لأي شهيد هذا؟ قال: هذا لمن أعطى الثمن، قال: يا رب، ومن يملك ذلك؟ قال: أنت تملكه، قال: بماذا؟ قال: بعفوك عن أخيك، قال: يا رب، فإني قد عفوت عنه، قال الله عز وجل: فخذ بيد أخيك، فأدخله الجنة»، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ عند ذلك: «اتقوا الله، وأصلحوا ذات بينكم، فإن الله تعالى يصلح بين المسلمين».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده ــ كما في تفسير ابن كثير (٢/ ٢٨٥) ــ: حدثنا مجاهد بن موسى، حدثنا عبد الله بن (بكر)، حدثنا عباد بن شيبة الحبطي، فذكره بنحوه.

وأخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق ــ كما في كنز العمال (٣/ ٨٢٤ ــ ٨٢٥ رقم ٨٨٦٣) ــ، ولم أجده في مكارم الأخلاق المطبوع.

وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٣/ ٢١٠) وعزاه أيضاً للبيهقي في البعث والنشور.

وأشار البخاري ــ رحمه الله ــ إلى الحديث في تاريخه (٣/ ٤٥٩)، فقال: «سعيد بن أنس، عن أنس، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في المظالم، لا يتابع عليه».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عباد ضعيف، وشيخه لا يعرف».

أما عباد بن شيبة الحبطي، ويقال: عباد بن ثُبَيْت، فإنه ضعيف، ذكره =

. . . .

= ابن حبان في المجروحين (٢/١٧١)، وقال: «منكر الحديث جداً على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من المناكير». اهـ. وانظر الميزان (٢/٣٦٦ رقم ٤١٢٠).

وأما شيخه فهو سعيد بن أنس، وهو مجهول، قاله العقيلي، وتقدم أن البخاري قال عنه، وعن حديثه: «لا يتابع عليه»، وذكره ابن حبان في ثقاته. اهـ. من اللسان (٣/٢٤ رقم ٨٠)، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص ١١٨ رقم ١٥٧٨) مثل ما قال هنا: «لا، يعرف».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة سعيد بن أنس، وضعف عباد بن شيبة الحبطي.

١١٦٩ـ حديث جابر مرفوعاً:

«إن العار ليلزم المرء يوم القيامة، حتى يقول: يـا رب، لإرسالك بـي إلى النار أيسر على مما ألقى»[١].

قال: صحيـح.

قلت: فيه[٢] الفضل بن عيسى واه.

---

(١) من قوله: (المرء يوم القيامة) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه) ليس في (ب).

ملحوظة: معلق بهامش (أ) بجانب هذا الحديث عبارة أشبه ما تكون بقوله: «إنما النار خير من العار، تدبر».

١١٦٩ ـ المستدرك (٥٧٧/٤): حدثنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبـي طالب، أنبأ عبد الوهاب بن عطاء، أنبأ الفضل بن عيسى الرقاشي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن العار ليلزم المرء يوم القيامة، حتى يقول: يا رب، لإرسالك بـي إلى النار أيسر علي مما ألقى، وإنه ليعلم ما فيها من شدة العذاب».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٣٩/٦) من طريق الفضل، به نحوه.

وذكره في الكنز (٥١٢/٣ رقم ٧٦٦٦)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الفضل واه».

والفضـل هذا هـو ابن عيسى بن أبان الـرقاشي، أبـو عيسى البصري =

. . . .

= الواعظ، وهو منكر الحديث، ورمي بالقدر ـ كما في التقريب (١١١/٢ رقم ٤٨ ـ، وانظر الجرح والتعديل (٦٤/٧ ـ ٦٥ رقم ٣٦٧)، والتهذيب (٢٨٣/٨ ـ ٢٨٤ رقم ٥١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الفضل بن عيسى.

١١٧٠ـ حديث أبي ذر، (قال)[١]:

«لو تعلمون[٢] ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً ولما ساغ لكم الطعام والشراب» إلخ[٣].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه انقطاع، ثم يونس بن (خباب)[٤] رافضي، و[٥] لم يخرجا له.

---

(١) ليست في (أ).

(٢) في (ب): (تعلم).

(٣) من قوله: (لضحكتم) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ): (جباب)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٥) الواو ليست في (ب)، والتلخيص.

١١٧٠ ـ المستدرك (٤/٥٧٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا شعبة، عن يونس بن خباب، قال سمعت مجاهداً يحدث، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ، قال: لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً، ولما ساغ لكم الطعام، ولا الشراب، ولما نمتم على الفرش، ولهجرتم النساء، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون، وتبكون، ولوددت أن الله خلقني شجرة تعضد.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق يونس بن خباب، عن مجاهد، عن أبي ذر، به.

وتابع يونس عليه إبراهيم بن مهاجر.

أخرجه وكيع في الزهد (١/٢٦١ ـ ٢٦٤ و٣٩٣ رقم ٣٣ و١٥٩): حدثنا =

. . . .

= أبي، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، قال: قال أبو ذر: أطّت السماء، وحق لها أن تئط، ما فيها موضع شبر، إلا وفيه ملك ساجد، ولو تعلمون ما أعلم، ما تلذذتم مع نسائكم على الفرشات، ولخرجتم إلى الصُّعدات تجأرون وتبكون. اهـ. هكذا لفظه في الموضع الأول، وساقه بنفس الإسناد في الموضع الثاني، ولفظه: وددت أني شجرة أعضد، وددت أني لم أخلق.

ومن طريق وكيع بهذا اللفظ الثاني أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص ١٨٢).

ورواه الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر، فخالف في ذلك يونس، وإبراهيم بن مهاجر، فوصله.

أخرجه هناد في الزهد (١/٢٥٩ و٢٦٩ ـ ٢٧٠ رقم ٤٥٠ و٤٦٨): حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: والله لوددت أن الله خلقني يوم خلقني شجرة تعضد، ويؤكل ثمرها. اهـ. وهذا لفظه في الموضع الأول.

وأما لفظه في الموضع الثاني فهو: لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً. ولو تعلمون ما أعلم، لخرجتم إلى الصعدات، تجأرون وتبكون، ولو تعلمون ما أعلم، ما انبسطتم إلى نسائكم، وما تقاررتم على فرشكم.

ومن طريق هناد أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/١٦٤) بلفظ: والله لو تعلمون ما أعلم، ما انبسطتم إلى نسائكم، ولا تقاررتم على فرشكم، والله لوددت أن الله عز وجل خلقني يوم خلقني شجرة تعضد، ويؤكل ثمرها.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/٣٤١ رقم ١٦٥٣١) من طريق معاوية، به نحو لفظ هناد السابق، في الزهد، والحلية. =

. . . .

= وأخرجه ابن أبـي عاصم في الزهد (ص ٣٧ رقم ٦٦) من طريق سفيان، عن الأعمش، به مختصراً بلفظ: وددت أني شجرة تـعضد.

وقد جاء الحديث، عن أبـي ذر، مرفوعاً.

أخرجه الحاكم بعد هذا الحديث بحديث، من طريق إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن مورق العجلي، عن أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، أطَّت السماء، وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع، إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله، والله لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً، وما تلذذتم بالنساء على الفرش، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله»، ولوددت أني كنت شجرة تـعضد.

قال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبـي.

وقد رواه الحاكم قبل هذا الموضع (٢/٥١٠) من طريق إسرائيل أيضاً، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبـي.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/١٧٣).

والترمذي في سننه (٦/٦٠١ ــ ٦٠٣ رقم ٢٤١٤) في الزهد، باب ما جاء في قول النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً».

وابن ماجه (٢/١٤٠٢ رقم ٤١٩٠) في الزهد، باب الحزن والبكاء.

وأبو نعيم في الحلية (٢/٢٣٦ ــ ٢٣٧).

والبيهقي في سننه (٧/٥٢) في النكاح، باب ما كان مطالباً برؤية مشاهدة الحق، مع معاشرة الناس بالنفس والكلام.

جميعهم من طريق إسرائيل، به نحوه. =

. . . .

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، ويروى من غير هذا الوجه، أن أبا ذر قال: لوددت أني كنت شجرة تعضد، ويروى عن أبي ذر موقوفاً.

قلت: وقوله هنا في الحديث: «ولوددت أني كنت شجرة تعضد»، هذا اللفظ ليس ضمن اللفظ المرفوع، أوضحته رواية الإمام أحمد، وفيها: قال: فقال أبو ذر: والله لوددت أني شجرة تعضد.

وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد (ص ١٨٢) من طريق جعفر بن سليمان، عن رجل قد سماه، عن شهر بن حوشب، عن عائذ الله، عن أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ: «والذي نفسي بيده، لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً، وما استقللتم على الفرش، ولا تمتعتم من الأزواج، ولا شبعتم من الطعام، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل»، فكان أبو ذر إذا حدث هذا الحديث يقول: يا ليتني شجرة تعضد.

دراسة الإسناد:

الحديث رواه الحاكم هنا من طريق يونس بن خباب، عن مجاهد، عن أبي ذر، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «منقطع، ثم يونس رافضي لم يخرجا له».

أما يونس بن خباب، فتقدم في الحديث (٨٥٣) أنه: صدوق يخطيء، ورمي بالرفض، ولم يخرج له أحد من الشيخين في صحيحهما ــ كما يتضح من مصادر ترجمته هناك.

وأما الانقطاع؛ فإن يونس هنا يروي الحديث عن مجاهد، عن أبي ذر.

ومجاهد ــ رحمه الله ــ نصوا في ترجمته في التهذيب (١٠/٤٣ ــ ٤٤) على أنه يسمع من علي، وسعد، ومعاوية، وكعب بن عجرة، الذين تأخرت سن وفاتهم عن أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ .

فعلي ــ رضي الله عنه ــ تقدم مراراً أنه توفي سنة أربعين للهجرة، وأما =

. . . .

= أبو ذر فإنه توفي سنة اثنتين وثلاثين للهجرة ــ كما في التهذيب (١٢/ ٩١) ــ .

وقد روى الحديث عن مجاهد اثنان آخران.

أحدهما الأعمش، والآخر إبراهيم بن مهاجر.

أما الأعمش ــ رحمه الله ــ فإنه خالف يونس، فرواه عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر.

وأما إبراهيم بن مهاجر، فاختلف عليه في الحديث.

فرواه عنه والد وكيع، عن مجاهد، عن أبي ذر، ووالد وكيع هذا اسمه: الجراح بن مليح بن عدي الرُّؤاسي، وهو: صدوق، إلا أنه يهم، وثقة أبو الوليد الطيالسي، وأبو داود السجستاني، وقال النسائي، والعجلي، وابن معين: لا بأس به، وروي عن ابن معين تضعيفه، وقال ابن عدي: لا بأس به، وهو صدوق. وضعفه ابن سعد، وابن معين في رواية كما سبق، وابن عمار، وقال البرقاني: سألت الدارقطني عن الجراح، فقال: ليس بشيء، هو كثير الوهم، قلت: يعتبر؟ قال: لا.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وليس بالمرضي عندهم. وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل. اهـ. من الجرح والتعديل (٢/ ٥٢٣ رقم ٢١٧٥)، والتهذيب (٢/ ٦٦ ــ ٦٨ رقم ١٠٨)، والتقريب (١/ ١٢٦ رقم ٤٨).

ورواه إسرائيل، عنه ــ أي عن إبراهيم بن مهاجر ــ ، عن مجاهد، عن مورق العجلي، عن أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ ، مرفوعاً.

وإسرائيل تقدم في الحديث (٤٩٦) أنه: ثقة.

وقد يكون الاختلاف هذا من إبراهيم بن مهاجر نفسه، فإنه: صدوق، فيه لين ــ كما تقدم في الحديث (٩٠٣) ــ .

وعليه فالراجح هي رواية الأعمش للحديث، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر، موقوفاً كما تقدم، لأن الأعمش ثقة حافظ ورع كما تقدم في الحديث (٧١٢). =

. . . .

=

وأما مجاهد بن جبر، فتقدم في الحديث (١٠٣٥) أنه: ثقة.

وعبد الرحمن بن أبي ليلى يسار الأنصاري، المدني، ثم الكوفي: ثقة، من رجال الجماعة، ـ كما في التقريب (٤٩٦/١ رقم ١٠٩٤) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣٠١/٥ رقم ١٤٢٤)، والتهذيب (٢٦٠/٦ ـ ٢٦٢ رقم ٥١٥).

وأما الطريق التي أخرجها عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد، ففي سندها الرجل المبهم، وشهر بن حوشب وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الأوهام.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لانقطاعه، وما تقدم عن حال يونس بن خباب.

وهو صحيح من الطريق الأخرى التي رواها الأعمش، موقوفاً على أبي ذر.

وأما قوله: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً»، فإنه جاء مرفوعاً إليه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

أخرجه البخاري في صحيحه (٢٨٠/٨ رقم ٤٦٢١) و(٣١٩/١١ رقم ٦٤٨٦)، في تفسير سورة المائدة من كتاب التفسير، باب ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ (آية «١٠١» من سورة المائدة)، وفي الرقاق، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً».

ومسلم (١٨٣٢/٤ رقم ١٣٤) في الفضائل، باب توقيره ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

كلاهما من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، رفعه بمثله.

١١٧١ــ حديث عائشة، قالت:

«مرَّ بـي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وأنا رافـعة يدي وأنا أقول: اللهم حاسبني حساباً يسيراً[(١)]» الحديث.

قلت: الحُريش بن (الخِرِّيت)[(٢)] قال البخاري: فيه نظر[(٣)].

---

(١) من قوله: (وأنا أقول) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ)، والمستدرك وتلخيصه: (الحريث)، ولم تتضح نقطها في (ب)، وما أثبته من مصادر الترجمة.

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ١١٤ رقم ٣٨٦).

١١٧١ ــ المستدرك (٤/ ٥٨٠)، أخرج الحاكم حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ، سمـعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «اللهم حاسبني حساباً يسيراً، قال فقلت: يا رسول الله، ما الحساب اليسير؟ قال: أن ينظر في سيئاته، ويتجاوز له عنها، إنه من نوقش الحساب يومئذ هلك، وكل ما يصيب المؤمن، يكفر الله عنه سيئاته، حتى الشوكة تشوكه».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه السياقة، وشاهده عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ»، ثم قال: أخبرناه أبو سـعيد أحمد بن يـعقوب الثقفي، ثنا موسى بن هارون، ثنا عبيد الله بن عمر القواريري، ثنا حرمي بن عمارة، ثنا الحريش بن الخريت، ثنا ابن أبـي مليكـة، عن عائشـة ــ رضي الله عنهـا ــ قـالت: مـر بـي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وأنا رافـعة يدي، وأنا أقول: اللهم حاسبني حساباً يسيراً، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآلـه وسلَّم ــ: «تدرين ما ذلك الحساب؟» فقلت: ذكر الله في كتابه:

﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ (الآية «٨» من سورة الإنشقاق).

فقال لي: «يا عائشة، إن من حوسب خصم، ذلك الممر بين يـدي الله تـعالى». =

. . . .

=

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق حرمي بن عمارة، عن الحريش بن خِرِّيت، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ، مرفوعاً.

وأخرجه ابن جرير الطبري (٣٠/١١٦) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحريش، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: من نوقش الحساب، أو: من حوسب، عُذِّب، قال: ثم قالت: إنما الحساب اليسير: عرض على الله، وهو يراهم.

وأصل الحديث في الصحيحين.

فقد أخرجه البخاري في صحيحه (١/١٩٦ ــ ١٩٧ رقم ١٠٣) في العلم، باب من سمع شيئاً، فراجع حتى يعرفه.

و (٨/٦٩٧ رقم ٤٩٣٩) في التفسير،

باب: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾.

و (١١/٤٠٠ رقم ٦٥٣٦ و ٦٥٣٧) في الرقاق، باب: من نوقش الحساب عذب.

ومسلم (٤/٢٢٠٤ و٢٢٠٥ رقم ٧٩ و٨٠) في الجنة وصفة نعيمها، وأهلها، باب إثبات الحساب.

كلاهما من طريق ابن أبي ملكية، به بلفظ ــ والسياق للبخاري، ومسلم نحوه ــ: أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك»، قلت: يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾؟

فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة، إلا عُذِّب».

=

. . . .

= وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٧/٦ و٩١ و١٢٧ و٢٠٦).

وأبو داود في سننه (٤٧١/٣ ـ ٤٧٢ رقم ٣٠٩٣) في الجنائز، باب عيادة النساء.

والترمذي (١١٢/٧ رقم ٢٥٤٣) في صفة القيامة، باب منه.

ثلاثتهم من طريق أبي مليكة، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث الذي تقدم ذكره، وأعله الذهبي بقوله: «الحريش، قال البخاري: في حديثه نظر»، كذا في التلخيص المخطوط والمطبوع، والذي في التاريخ الكبير مثل ما أثبته ابن الملقن: (فيه نظر).

والحريش هذا هو ابن الخِرِّيت البصري، وهو ضعيف، قال عنه البخاري: فيه نظر، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه. / التاريخ الكبير (١١٤/٣ رقم ٣٨٦)، والتهذيب (٢٤١/٢ رقم ٤٣٩)، والتقريب (١٦٠/١ رقم ٢١٧).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم في سنده الحريش، وتقدم أنه ضعيف ، لكنه صح من طرق أخرى عن ابن أبي مليكة، أخرجها الشيخان، وغيرهما كما تقدم.

١١٧٢ـ حديث ابن مسعود:

أنه سئل عن قوله تعالي:

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[١]؟

قال: داخلها.

قال: صحيح.

قلت: فيه داود بن الزبرقان، تركه أبو داود[٢].

---

(١) الآية (٧١) من سورة مريم.

(٢) في سؤالات الآجري لأبي داود (ص ١٥٨ رقم ١٤٠): «داود بن الزبرقان تُرك حديثه».

١١٧٢ المستدرك (٤/٥٨٧): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن الجراح العدل بمرو، ثنا يحيى بن ساسويه، ثنا علي بن حجر، ثنا داود بن الزبرقان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن مرة الهمداني؛ أن ابن مسعود سئل عن قول الله عز وجل: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، قال: وإن منكم إلا داخلها، كان على ربك حتماً مقضياً، ثم ينجي الذين اتقوا، ويذر الظالمين فيها جثياً.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٦/١١٠) من طريق داود بن الزبرقان، عن السدي، عن مرة الهمداني، عن ابن مسعود: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فقال: داخلها.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «داود، تركه أبو داود».

وداود هذا هو ابن الزبرقان، تقدم في الحديث (٦٦١) أنه: متروك. =

. . . .

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف داود بن الزبرقان.

ويشهد لمعناه ما أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٤٢/٤ رقم ١٦٣) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة، من طريق أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرتني أم مُبشِّر أنها سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: عند حفصة: «لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحد: الذين بايعوا تحتها»، قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة:

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾.

فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قد قال الله عز وجل:

﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾». اهـ.

والشاهد منه إقراره ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لحفصة بأن الورود هو الدخول، وإنما أنكر عليها ظاهر كلامها الذي يفهم منه الحكم على أصحاب الشجرة بالبقاء في النار.

١١٧٣ـ حديث إسماعيل بن أبـي خالد عن قيس، قال:

كان عبد الله بن رواحة (واضعاً)(١) رأسه في حجر امرأته، فبكى، فبكت امرأته... إلخ(٢).

قال: صحيح(٣) على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه إرسال.

---

(١) في (أ) و(ب): (واضع)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (فبكى، فبكت امرأته... ألخ) ليس في (ب).

(٣) قوله: (صحيح) ليس في (ب)، والتلخيص، وما أثبته من (أ) والمستدرك.

١١٧٣ ـ المستدرك (٥٨٨/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا سعيد بن محمد الحجواني بالكوفة، ثنا وكيع بن الجراح، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: بكى عبد الله بن رواحة، فبكت امرأته، فقال: ما يبكيك؟ قالت: رأيتك تبكي، فبكيت، قال: إني نُبِّئت أني واردها، ولم أُنَبَّأ أني صادرها.

حدثنا أبو العباس محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى، ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: كان عبد الله بن رواحة واضعاً رأسه في حجر امرأته، فبكى، فبكت امرأته، فقال: ما يبكيك؟ قالت: رأيتك تبكي، فبكيت، قال: إني ذكرت قول الله عز وجل: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فلا أدري، أأنجو منها، أم لا؟.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم في الموضع الأول من طريق وكيع.

وأخرجه وكيع في الزهد (٢٦٠/١ ـ ٢٦١ رقم ٣٢).

=

. . . .

= وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/٣٥٧ رقم ١٦٥٧٦).

والإمام أحمد في الزهد (ص ٢٤٩).

وهناد في الزهد (١/١٦٣ رقم ٢٢٧).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (ص ٣٣٣ جزء عبد الله بن جابر ــ عبد الله بن زيد).

جميعهم من طريق وكيع، به.

وأخرجه الحاكم في الموضع الثاني من طريق عبد الرزاق.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أيضاً ابن جرير في تفسيره (١٦/١١٠) بمثل سياق الحاكم.

والحديث أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ١٠٤ رقم ٣١٠): أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد، فذكره بنحوه.

ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في الموضع السابق.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (لـ ١٥٢ ب ــ ١٥٣ أ): نا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: بكى عبد الله بن رواحة، فبكت امرأته، فقال لها: ما يبكيك؟ قالت: رأيتك تبكي، فبكيت، قال: إني أعلم أني وارد النار، فلا أدري، أناج منها، أم لا؟

وأخرجه الطبري في الموضع السابق من طريق حكام، عن إسماعيل، به نحوه.

وللحديث طريق أخرى، يرويها بكر بن عبد الله المزني، قال: لما نزلت هذه الآية:

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾،

ذهب عبد الله بن رواحة إلى بيته، فبكى، فجاءت امرأته، فبكت، فجاءت الخادم، فبكت، وجاء أهل البيت، فجعلوا يبكون، فلما =

. . . .

= انقطعت عبرته، قال: يا أهلاه، ما الذي أبكاكم؟ قالوا: لا ندري، ولكن رأيناك بكيت، فبكينا، قال: إنه أنزلت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ آية، ينبئني فيها ربي عز وجل، أني وارد النار، ولم ينبئني أني صادر عنها، فذلك الذي أبكاني.

أخرجه ابن المبارك في الموضع السابق برقم (٣٠٩)، عن شيخه عباد المنقري، حدثنا بكر بن عبد الله المزني، فذكره.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه ابن عساكر في الموضع السابق.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/١١٨) من طريق محمد بن فليح، ثنا موسى بن عقبة، عن ابن شهاب الزهري، قال: زعموا أن ابن رواحة بكى حين أراد الخروج إلى مؤتة، فبكى أهله حين رأوه يبكي، فذكره بنحوه.

وأخرجه ابن عساكر في الموضع السابق (ص ٣٣٤) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة، قال: وزعموا، والله أعلم، أن ابن رواحة، فذكره بنحو سابقه، لكن من قول موسى بن عقبة، ولم يذكر الزهري.

وأخرجه أبو نعيم في الموضع نفسه، من طريق عروة بن الزبير، قال: لما أراد ابن رواحة الخروج إلى أرض مؤتة من الشام، أتاه المسلمون يودعونه، فبكى، فقالوا له: ما يبكيك؟ قال: أما والله ما بي حب الدنيا، ولا صبابة لكم، ولكني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قرأ هذه الآية:

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾،

فقد علمت أني وارد النار، ولا أدري كيف الصدر بعد الورود؟

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: =

. . . .

= «فيه إرسال»، وأصاب بذلك؛ فإن عبد الله بن رواحة ــ رضي الله عنه ــ توفي في حياة النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة، ورواية قيس بن أبي حازم عنه مرسلة ــ كما في التهذيب (٥/٢١٢) ــ.

والطريق الأخرى التي أخرجها ابن المبارك، عن شيخه عباد المنقري، عن بكر المزني، لها علتان:

١ ــ الإرسال، فإن بكر بن عبد الله المزني لم يسمع إلا من صغار الصحابة كأنس، وابن عباس، وابن عمر، وروايته عن مثل أبي ذر، مرسلة. / انظر التهذيب (١/٤٨٤).

٢ ــ ضعف شيخ ابن المبارك عباد بن مسيرة المِنْقَري، ضعفه أحمد، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: حديثه ليس بالقوي، ولكنه يكتب. وقال أبو داود: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: لين الحديث. / انظر الكامل لابن عدي (٤/١٦٤٧)، والتهذيب (٥/١٠٧ ــ ١٠٨)، والتقريب (١/٣٩٤ رقم ١١٤).

وأما الطريق الأخرى التي رواها الزهري، فإنها مرسلة؛ الزهري لم يدرك ابن رواحة أيضاً. وكذا الطريق التي رواها عروة بن الزبير، مرسلة ــ كما يتضح من ترجمة عبد الله بن رواحة ــ رضي الله عنه ــ في الموضع السابق من التهذيب.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لإرساله، وهو بمجموع الطرق المتقدمة يرتقي لدرجة الحسن لغيره.

١١٧٤ـ حديث عبد الله مرفوعاً:

«يجمع الله الناس يوم القيامة فيناديهم منادٍ» الحديث[١].

قال: صحيح، وأبو خالد الدَّالاني المذكور فيه كلهم يشهدون له بالصدق والإتقان[٢].

قلت: ما أنكره حديثاً، على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف.

---

(١) قوله: (فيناديهم مناد... الحديث) ليس في (ب).

(٢) من قوله: (وأبو خالد) إلى هنا ليس في (ب).

١١٧٤ ـ المستدرك (٤/٥٨٩ ـ ٥٩٢): أخبرني أبو جعفر محمد بن دحيم الشيباني بالكوفة من أصل كتابه، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري، ثنا مالك بن إسماعيل النهدي، ثنا عبد السلام بن حرب، ثنا يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني، ثنا المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «يجمع الله الناس يوم القيامة ، فينادي مناد: يا أيها الناس، ألم ترضوا من ربكم الذي خلقكم وصوركم ورزقكم أن يولي كل إنسان ما كان يعبد في الدنيا ويتولى؟ أليس ذلك عدل من ربكم؟ قالوا: بلى، قال: فينطلق كل إنسان منكم إلى ما كان يتولى في الدنيا، ويمثل لهم ما كانوا يعبدون في الدنيا، وقال: يمثل لمن كان يعبد عيسى شيطان عيسى، ويمثل لمن كان يعبد عزيراً شيطان عزير، حتى يمثل لهم الشجر، والعود، والحجر، ويبقى أهل الإسلام جثوماً، فيقول لهم: ما لكم لا تنطلقون كما انطلق الناس؟ فيقولون : إن لنا رباً ما رأيناه بعد، قال: فيقول: فبم تعرفون ربكم إن رأيتموه؟ قالوا: بيننا وبينه علامة، إن رأيناه عرفناه، قال: وما هي؟ قالوا: الساق، فيكشف عن ساق، قال: فيحني كل من كان لظهر طبق ساجداً ويبقى قوم ظهورهم كصياصي البقر، يريدون السجود فلا يستطيعون، قال: ثم =

. . . .

= يؤمرون فيرفعون رؤوسهم، فيعطون نورهم على قدر أعمالهم، فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه، ومنهم من يعطي نوره دون ذلك، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم من يعطى دون ذلك، حتى يكون آخر ذلك يعطى نوره على إبهام قدمه، يضيء مرة، ويطفيء مرة، فإذا أضاء قدم قدمه، وإذا طفيء قام، فيمرون على الصراط كحد السيف دحض مزلة، قال: فيقال: انجوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كانقضاض الكوكب، ومنهم من يمر كالطرف، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كشد الرحل، ويرمل رملاً، فيمرون على قدر أعمالهم، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه يجر يداً، ويعلق يداً، ويجر رجلاً، ويعلق رجلاً، فتصيب جوانبه النار. قال: فيخلصون، فإذا خلصوا قالوا: الحمد لله الذي نجانا منك، بعد إذ رأيناك، فقد أعطانا الله ما لم يعط أحداً، فينطلقون إلى ضحضاح عند باب الجنة، وهو مصفق منزلاً في أدنى الجنة، فيقولون: ربنا أعطنا ذلك المنزل، قال: فيقول لهم: تسألوني الجنة وهو مصفق وقد أنجيتكم من النار؟ هذا الباب لا يسمعون حسيسها فيقول لهم: لعلكم إن اعطيتموه أن تسألوني غيره؟ قال فيقولون: لا وعزتك لا نسألك غيره، وأي منزل يكون أحسن منه قال: فيعطوه، فيرفع لهم أمام ذلك منزل آخر كأن الذي أعطوه قبل ذلك حلم عند الذي رأوه، قال فيقول لهم: لعلكم إن اعطيتموه أن تسألوني غيره؟ فيقولون: لا وعزتك، لا نسألك غيره، وأي منزل أحسن منه، فيعطوه، ثم يسكتون قال: فيقال لهم: مالكم لا تسألوني؟ فيقولون: ربنا قد سألنا حتى استحيينا، قال: فيقول لهم: ألم ترضوا إن أعطيتكم مثل الدنيا منذ يوم خلقتها إلى يوم أفنيتها وعشرة أضعافها؟» قال: قال مسروق: فما بلغ عبد الله هذا المكان من الحديث إلا ضحك، قال: فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن لقد حدثت بهذا الحديث مراراً، فما بلغت هذا المكان من هذا الحديث إلا ضحكت؟ قال: فقال عبد الله: سمعت رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ يحدث بهذا الحديث مراراً فما بلغ هذا المكان من الحديث إلا ضحك حتى تبدو لهواته ويبدو آخر ضرس من أضراسه؛ لقول الإنسان أتهزأ بي وأنت =

. . . .

= الملك؟ قال: «فيقول الرب تبارك وتعالى: لا ولكني على ذلك قادر فسلوني، قال: فيقولون: ربنا الحقنا بالناس، فيقول لهم: الحقوا بالناس، قال: فينطلقون يرملون في الجنة، حتى يبدو للرجل منهم قصر من درَّة مجوَّفة، قال: فيخر ساجداً، قال: فيقال له: ارفع رأسك، فيرفع رأسه، فيقال: إنما هذا منزل من منازلك، قال: فينطلق فيستقبله رجل، فيقول: أنت ملك؟ فيقال: إنما ذلك قهرمان من قهارمتك، عبد من عبيدك، قال: فيأتيه فيقول: إنما أنا قهرمان من قهارمتك على هذا القصر تحت يدي ألف قهرمان كلهم على ما أنا عليه، قال: فينطلق به عند ذلك، حتى يفتح القصر وهو درة مجوفة سقايفها وأبوابها وأغلاقها ومفاتيحها منها، فيفتح له القصر، فيستقبله جوهرة خضراء مبطنة بحمراء سبعون ذراعاً، فيها ستون باباً، كل باب يفضي إلى جوهرة واحدة على غير لون صاحبتها في كل جوهرة سرر وأزواج وتصاريف، ــ أو قال: ووصائف ــ ، قال: فيدخل فإذا هو بحوراء عيناء عليها سبعون حلة يرى مخ ساقها من وراء حللها، كبدها مرآته، وكبده مرآتها، إذا أعرض عنها إعراضه ازدادت في عينه سبعين ضعفاً عما كان قبل ذلك، فيقول: لقد ازددت في عيني سبعين ضعفاً، وتقول له مثل ذلك، قال: فيشرف ببصره على ملكه مسيرة مائة عام»، قال: فقال عمر عند ذلك: يا كعب ألا تسمع إلى ما يحدثنا ابن أم عبد عن أدنى أهل الجنة ما له فكيف بأعلاهم؟ قال: يا أمير المؤمنين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، إن الله كان فوق العرش والماء، فخلق لنفسه داراً بيده، فزينها بما شاء، وجعل فيها من الثمرات والشراب، ثم أطبقها، فلم يرها أحد من خلقه منذ خلقها، لا جبريل ولا غيره من الملائكة، ثم قرأ كعب.

﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾،

وخلق دون ذلك جنتين فزينهما بما شاء، وجعل فيهما ما ذكر من الحرير والسندس والاستبرق، وأراهما من شاء من خلقه من الملائكة، فمن كان كتابه في عليين، يرى في تلك الدار، فإذا ركب الرجل من أهل عليين في =

. . . .

= ملكه، لم ينزل خيمة من خيام الجنة إلا دخلها من ضوء وجهه، حتى إنهم يستنشقون ريحه، ويقولون: واهاً لهذه الريح الطيبة، ويقولون لقد أشرف علينا اليوم رجل من أهل عليين، فقال عمر: ويحك يا كعب! إن هذه القلوب قد استرسلت فاقبضها، فقال كعب: يا أمير المؤمنين، إن لجهنم زفرة، ما من ملك مقرب، ولا نبي إلا يخر لركبتيه حتى يقول إبراهيم ـ خليل الله ـ: رب نفسي نفسي، وحتى لو كان لك عمل سبعين نبياً إلى عملك، لظننت أن لا تنجو منها.

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات، غير أنهما لم يخرجا أبا خالد الدالاني في الصحيحين؛ لما ذكر من انحرافه عن السنَّة في ذكر الصحابة، فأما الأئمة المتقدمون فكلهم شهدوا لأبي خالد بالصدق والإتقان، والحديث صحيح ولم يخرجاه، وأبو خالد الدالاني ممن يجمع حديثه في أئمة أهل الكوفة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٩/٤١٦ ـ ٤٢١ رقم ٩٧٦٣) من طريق عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني، به.

وأخرجه في الموضع نفسه من طريق محمد بن النضر الأزدي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، ثلاثتهم عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني، ثنا محمد بن سلمة الحراني، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن المنهال بن عمرو، فذكره بنحوه.

وعبد الله بن أحمد أخرجه في كتاب السنَّة (٢/١٧٧ ـ ١٨١).

وأخرجه البيهقي في البعث والنشور (ص ٢٥٢ ـ ٢٥٤ رقم ٤٣٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن عبيد، به نحوه.

وأخرجه الطبراني أيضاً (٩/٤٢١ رقم ٩٧٦٤) من طريق نعيم بن =

أبي هند، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، فذكره بنحوه هكذا، ولم يذكر مسروقاً في سنده.

وساقه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٤/٣٦٥ ـ ٣٦٧) بطوله إلى قوله: «وكبدها مرآته»، وعزاه لإسحاق بن راهويه في مسنده، وقال: «هذا إسناد صحيح متصل، رجاله ثقات».

ورواه ابن أبي الدنيا ـ كما في الترغيب والترهيب للمنذري (٤/٢٤٦ ـ ٢٤٨) ـ، ثم قال المنذري عقبه: «أحد طرق الطبراني صحيح...، وهو في مسلم، بنحوه، باختصار عنه».

وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٣٤٣): «رواه كله الطبراني من طرق، ورجال أحدها رجال الصحيح، غير أبي خالد الدالاني، وهو ثقة».

وأصل الحديث في صحيح مسلم كما قال المنذري ـ رحمه الله ـ، من حديث ابن مسعود.

فقد أخرجه مسلم في صحيحه (١/١٧٣ و١٧٤ و١٧٤ ـ ١٧٥ رقم ٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠) في الإيمان، باب آخر أهل النار خروجاً، من طريق منصور، والأعمش، كلاهما عن إبراهيم، عن عبيدة، عن ابن مسعود، به مختصراً، ومن طريق ثابت، عن أنس، عن ابن مسعود، أن رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ قال: «آخر من يدخل الجنة رجل، فهو يمشي مرة، ويكبوا مرة، وتسفعه النار مرة، فإذا ما جاوزها، التفت إليها، فقال: تبارك الذي نجاني منك، لقد أعطاني الله شيئاً ما أعطاه أحداً من الأولين والآخرين، فترفع له شجرة، فيقول: أي رب، أدنني من هذه الشجرة، فلأستظل بظلها، وأشرب من مائها، فيقول الله عز وجل: يا ابن آدم، لعليِّ إن أعطيتكها سألتني غيرها؟ فيقول: لا يا رب، ويعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يعذره؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها ويشرب من مائها، ثم ترفع له شجرة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب، أدنني من هذه؛ لأشرب من مائها، =

. . . .

= وأستظل بظلها، لا أسألك غيرها، فيقول: يا ابن آدم، ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها﴾، فيقول: لعلي إن أدنيتك منها تسألني غيرها، فيعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يعذره؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها، ويشرب من مائها، ثم ترفع له شجرة عند باب الجنة، هي أحسن من الأوليين، فيقول: أي رب، أدنني من هذه؛ لأستظل بظلها، وأشرب من مائها، لا أسألك غيرها، فيقول: يا ابن آدم، ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ قال: بلى يا رب، هذه لا أسألك غيرها، وربه يعذره، لأنه يرى ما لا صبر له عليها، فيدنيه منها، فإذا أدناه منها، فيسمع أصوات أهل الجنة، فيقول: أي رب، أدخلنيها، فيقول: يا ابن آدم، ما يَصْريني منك؟ أيرضيك أن أعطيك الدنيا، ومثلها معها؟ قال: يا رب، أتستهزىء مني، وأنت رب العالمين؟»، فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مم أضحك؟ فقالوا: مم تضحك؟ قال: هكذا ضحك رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ، فقالوا: مم تضحك يا رسول الله؟ قال: «من ضحك رب العالمين حين قال: أتستهزىء مني، وأنت رب العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزىء منك، ولكني على ما أشاء قادر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما أنكره حديثاً، على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف».

وأبو خالد الدالاني هذا اسمه يزيد بن عبد الرحمن، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: صدوق يخطيء كثيراً، ولم أجد من وصفه بالتشيع سوى الذهبي هنا، وقول الحاكم آنفاً: «لما ذكر من انحرافه عن السنّة في ذكر الصحابة».

ولم ينفرد أبو خالد هذا بالحديث، بل تابعه زيد بن أبي أنيسة كما سبق.

وزيد بن أبي أنيسة الجزري، أبو أسامة: ثقة، له أفراد، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/٢٧٢ رقم ١٥٨) ـ، وانظر الجرح =

. . . .

= والتعديل (٣/٥٥٦ رقم ٢٥١٧)، والتهذيب (٣/٣٩٧ ـ ٣٩٨ رقم ٧٢٩).

والراوي عنه أبو عبد الرحيم الحراني خالد بن أبي يزيد بن سماك بن رستم، الأموي، مولاهم: ثقة من رجال مسلم ـ كما في التقريب (١/٢٢١ رقم ١٠١) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣/٣٦١ ـ ٣٦٢ رقم ١٦٣٨)، والتهذيب (٣/١٣٢ رقم ٢٤٣).

والراوي عن أبي عبد الرحيم هو محمد بن سلمة الحراني، وتقدم في الحديث (٦٦١) أنه: ثقة.

وعن محمد الحراني رواه إسماعيل بن عبيد بن عمر بن أبي كريمة، الحراني الأموي، مولاهم، وهو ثقة، وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته، وروى عنه أبو زرعة. / انظر الجرح والتعديل (٢/١٨٨ رقم ٦٣٥)، والتهذيب (١/٣١٨ ـ ٣١٩ رقم ٥٧٨).

وأما بقية رجال الإسناد فهم كالتالي:

مسروق بن الأجدع تقدم في الحديث (٨١٥)) أنه: ثقة فقيه عابد مخضرم، من رجال الجماعة.

وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته، وقيل إن اسمه: عامر، وهو ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢/٤٤٨ رقم ٨٦) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٩/٤٠٣ رقم ١٣٣٥)، والتهذيب (٥/٧٥ رقم ١٢١).

وأما المنهال بن عمرو الأسدي فتقدم في الحديث (٥٩٢) أنه: صدوق.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم في سنده أبو خالد الدالاني، وتقدم أنه: صدوق يخطيء كثيراً، فيكون الحديث من طريقه ضعيفاً، غير أنه لم ينفرد به، بل تابعه زيد بن أبي أنيسة، والحديث من طريقه حسن لذاته، وأصل الحديث في صحيح مسلم مختصراً كما تقدم، والله أعلم.

١١٧٥ ــ حديث أنس مرفوعاً:

«ناركم هذه جزء من سبعين ناراً من جهنم» الحديث[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه[٢] جسر[٣] بن فرقد، واهٍ، و(بكر)[٤] بن بكّار قال النسائي: ليس، بثقة[٥].

---

(١) من قوله: (جزء) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه) ليس في (ب)، والتلخيص.

(٣) في المستدرك وتلخيصه: (حسين)، وما أثبته من (أ) و(ب)، ومصادر الترجمة.

(٤) في (أ): (بكير)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٥) من قوله: (وبكر) إلى هنا ليس في (ب)، وعبارة النسائي هذه في الضعفاء له (ص ٢٦ رقم ٨٧).

١١٧٥ ــ المستدرك (٤/٥٩٣): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن مندة الأصبهاني، ثنا بكر بن بكار، ثنا حسين بن فرقد، ثنا الحسن، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ، قال: سمعت النبي ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «ناركم هذه جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم، ولولا أنها غمست في الماء مرتين ما استمتعتم بها، وأيم الله، إن كانت لكافية، وإنها لتدعو الله ــ أو: تستجير الله ــ: أن لا يعيدها في النار أبداً».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة».

تخــريجــه:

الحديث له عن أنس ــ رضي الله عنه ــ ثلاث طرق:

=

. . . .

=

● **الأولى**: يرويها بكر بن بكار، عن جسر بن فرقد، عن الحسن، عن أنس، وهي طريق الحاكم هذه.

● **الطريق الثانية**: يرويها نُفَيع أبو داود، عن أنس، به نحوه، ولم يذكر قوله: «وأيم الله إن كانت لكافية».

أخرجه هناد في الزهد (١/١٦٧ رقم ٢٣٤).
وابن ماجه في سننه (٢/١٤٤٤ رقم ٤٣١٨) في الزهد، باب صفة النار.

قال البوصيري في الزوائد (٤/٢٦١): «نفيع ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والفلاس والبخاري، والترمذي، والنسائي، وابن حبان، وغيرهم، وقال العقيلي: كان ممن يغلو في الرفض».

● **الطريق الثالثة**: يرويها زياد النميري، عن أنس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه ذكر ناركم، فقال: «إنها لجزء من سبعين جزءاً من نار جهنم، وما وصلت إليكم حتى ـ أحسبه قال: ـ نُضحت مرتين بالماء؛ لتضيء لكم، ونار جهنم سوداء مظلمة».

أخرجه البزار (٤/١٨٠ رقم ٣٤٨٩): حدثنا أحمد بن مالك القشيري، ثنا زائدة بن أبي الرقاد، عن زياد النميري.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٣٨٨): «رجاله ضعفاء، على توثيق لينٍ فيهم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «جسر واه، وبكر قال النسائي: ليس بثقة».

وجَسْر هذا هو ابن فَرْقد القصاب، جعفر، البصري وتقدم في الحديث (٥٢٦) أنه ضعيف.

وبكر بن بكار، أبو عمرو القيسي تقدم في الحديث (٥٢٩) أنه ضعيف أيضاً.

=

. . . .

= وأما الطريق الثانية التي رواها ابن ماجه، ففي سندها: نفيع بن الحارث، أبو داود الأعمى، مشهور بكنيته، وهو متروك ـ كما في التقريب (٢/٣٠٦ رقم ١٤٠) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٧/٢٥٢٣ ـ ٢٥٢٤)، والتهذيب (١٠/٤٧٠ ـ ٤٧٢ رقم ٨٤٧).

وأما الطريق الثالثة التي رواها البزار ففي سندها:

زياد بن عبد الله النميري، البصري وتقدم في الحديث (١١٦٧) أنه ضعيف.

والراوي عنه زائدة بن أبي الرقاد الباهلي، أبو معاذ البصري الصيرفي وتقدم في الحديث (١١٦٧) أنه: منكر الحديث.

وشيخ البزار أحمد بن مالك القشيري لم أجد أحداً بهذا الاسم، إلا أن يكون أحمد بن محمد بن مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وقد نسبه ابن حبان إلى جده فقال: أحمد بن مالك، كذا قال الحافظ ابن حجر في اللسان (١/٢٩٢ رقم ٨٦٤)، و(١/٣٠٩ رقم ٩٢٨)، والذي في المجروحين له (١/١٤٠): أحمد بن محمد بن مالك، ولم ينسبه إلى جده، فلعل النسخة التي بيد ابن حجر فيها نسبته إلى جده. قال ابن حبان عن أحمد هذا: منكر الحديث، يأتي بالأشياء المقلوبة التي لا يجوز الاحتجاج بها. وقال الدارقطني: ضعيف. / وانظر الميزان (١/١٥٠ رقم ٥٨٥).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم ضعيف؛ لضعف جسر بن فرقد، وبكر بن بكار، ولا ينجبر ضعفه بالطريقين الأخريين لشدة ضعفهما.

لكن صح الحديث من طريق أخرى، عدا قوله: «وإنها لتدعو الله، أو تستجير الله، أن لا يعيدها في النار أبداً»، فلم أجد ما يشهد له.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (٦/٣٣٠ رقم ٣٢٦٥) في بدء الخلق، باب صفة النار، وأنها مخلوقة. =

= ومسلم (٤/٢١٨٤ رقم ٣٠) في الجنة، وصفة نعيمها، وأهلها، باب في شدة حر نار جهنم.

كلاهما من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ قال: «ناركم هذه التي يوقد ابن آدم جزء من سبعين جزءاً من حر جهنم»، قالوا: والله إن كانت لكافية، يا رسول الله!! قال: «فإنها فضلت عليها بتسعة وستين جزءاً، كلهن مثل حرها».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٤٤): حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ: «إن ناركم هذه جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم، وضربت بالبحر مرتين، ولو لا ذلك ما جعل الله فيها منفعة لأحد».

قال الحافظ ابن كثير في النهاية (٢/٢١٤): «على شرط الصحيحين».

وصحح سنده الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (١٣/٤٦).

١١٧٦ ـ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً:

«إن الأرضين بين كل أرض إلى التي تليها خمسمائة سنة...»، الحديث بطوله.

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، فيه عبد الله بن عياش[1] ضعفه أبو داود[2] (وعند مسلم)[3] أنه: ثقة، ودرّاج وهو كثير المناكير.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه المطبوعين: (عباس)، وما أثبته من (أ)، ومصادر التخريج، والترجمة، والحديث بكامله ليس في (ب).

(٢) انظر الحديث رقم (١٠٩٢).

(٣) في (أ): (وعندهم)، وما أثبته من التلخيص.

١١٧٦ ـ المستدرك (٤/٥٩٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الله بن عياش، حدثني عبد الله ابن سليمان، عن دراج، عن أبي الهيثم، عن عيسى بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «إن الأرضين بين كل أرض إلى التي تليها مسيرة خمسمائة سنة، فالعليا منها على ظهر حوت قد التقى طرفاه في سماء الدنيا، والحوت على صخرة، والصخرة بيد ملك، والثانية مسجن الريح، فلما أراد الله أن يهلك عاداً أمر خازن الريح أن يرسل عليهم ريحاً تهلك عاداً، قال: يا رب، أرسل عليهم من الريح قدر منخر الثور؟ فقال له الجبار تبارك وتعالى: إذا تكفي الأرض، ومن عليها، ولكن أرسل عليهم بقدر خاتم، وهي التي قال الله عز وجل في كتابه العزيز:

﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ (الآية «٤٢» من سورة الذاريات)، والثالثة فيها حجارة جهنم والرابعة فيها كبريت جهنم». قالوا: =

= يا رسول الله، أللنار كبريت؟ قال: «نعم، والذي نفسي بيده إن فيها لأودية من كبريت، لو أرسل فيها الجبال الرواسي لماعت، والخامسة فيها حيات جهنم، إن أفواهها كالأودية، تلسع الكافر اللسعة، فلا يبقى منه لحم على عظم، والسادسة فيها عقارب جهنم، إن أدنى عقربة منها كالبغال الموكفة، تضرب الكافر ضربة تنسيه ضربتها حر جهنم، والسابعة سقر، وفيها إبليس مصفد بالحديد، يد أمامه، ويد خلفه، فإذا أراد الله أن يطلقه لمن يشاء من عباده أطلقه».

قال الحاكم: «هذا حديث تفرد به أبو السمح، عن عيسى بن هلال، وقد ذكرت فيما تقدم عدالته بنص الإمام يحيى بن معين ـ رضي الله عنه ـ، والحديث صحيح لم يخرجاه».

ملحوظة: من الحديث رقم (١١٧٥) إلى الآخر ليس موجوداً في مخطوطتي المستدرك وتلخيصه التي بيدي، وفي لفظ المطبوع بعض التصحيف، فصوبته من كنز العمال (٦/١٥٧ ـ ١٥٨)؛ حيث ذكر الحديث، وعزاه للحاكم فقط، وهذا يعني أنه ساقه بلفظ الحاكم، وهو موافق لما في مصادر التخريج.

تخـريجـه:
الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيرة ـ كما في تفسير ابن كثير (٤/٢٣٧)، و«تخريج أحاديث شرح المواقف» (ص ٦ ـ ٧) ـ.
وابن مندة في كتاب التوحيد (١/١٨٦ ـ ١٨٧ رقم ٦٣).

كلاهما من طريق عبد الله بن وهب، به، ولفظ ابن أبي حاتم نحوه، ولفظ ابن مندة مختصر، وعندهما جاء سند الحديث هكذا: «عبد الله بن سليمان، عن دراج، عن عيسى بن هلال»، دون ذكر أبي الهيثم بين دراج، وعيسى بن هلال.

قال ابن مندة عقبه: «هذا إسناد متصل مشهور عند المصريين، وعيسى بن هلال روى عنه كعب بن علقمة، وعياش بن عباس. وعبد الله بن =

. . . .

= سليمان، وعبد الله بن عياش مشهوران. ودراج هو ابن سمعان، اسمه: عبد الرحمن بن أبي عمر».

وقال الحافظ ابن كثير: «هذا الحديث رفعه منكر والأقرب أن يكون موقوفاً على عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ من زاملتيه اللتين أصابهما يوم اليرموك، والله أعلم».

وأما السيوطي ــ رحمه الله ــ في «تخريج أحاديث شرح المواقف»، فإنه حسَّن إسناده.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر، وعبد الله بن (عياش) القتباني ضعفه أبو داود وعند مسلم أنه ثقة، ودراج كثير المناكير».

قلت: أما عبد الله بن عياش القتباني، فتقدم في الحديث (١٠٩٢) أنه: صدوق يغلط.

وأما قول الذهبي: «وعند مسلم أنه: «ثقة»، فيوضحه قوله في الحديث (١٠٩٢): «عبد الله وإن كان احتج به مسلم، فقد ضعفه...»، وسبق هناك ذكر الخلاف، هل احتج به مسلم، أو لا؟ وأن الراجح قول من قال: احتج به مسلم، وهذا الذي دعى الذهبي إلى القول بأن عبد الله هذا عند مسلم أنه: ثقة.

وأما دَرَّاج ــ بتثقيل الراء، وآخره جيم ــ، ابن سمعان، أبو السَّمح، فقد قيل: إن اسمه: عبد الرحمن، ودرَّاج لقب، السهمي، مولاهم المصري، القاصّ، فإنه: صدوق، إلا في حديثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، فإنه ضعيف. قال الإمام أحمد: أحاديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضعف. وقال أبو داود: أحاديثه مستقيمة، إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، ووثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وأخرج حديثه في صحيحه. وقال =

= عثمان الدرامي: درَّاج، ومشرح بن هاعان ليسا بكل ذاك، وهما صدوقان.

وذكر له ابن عدي عدة أحاديث، جميعها من حديثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، عدا حديثاً واحداً، فمن روايته عن ابن حجيرة، لكن الراوي عنه ابن لهيعة، ثم قال: «وعامة هذه الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع دراج عليه، وفيها ما قد روي عن غيره، ومن غير هذا الطريق...» إلى أن قال: «وسائر أخبار دراج، غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت (دراجاً)، وبرَّيته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه، أن سائر أحاديثه لا بأس بها، وتقرب صورته ما قال عنه يحيى بن معين». اهـ. من الكامل (٣/٩٧٩ ـ ٩٨٢)، والتهذيب (٣/٢٠٨ ـ ٢٠٩ رقم ٣٩٧)، وانظر التقريب (١/٢٣٥ رقم ٥٤).

والواسطة بين عبد الله بن عياش، ودراج، هو عبد الله بن سليمان بن زرعة الحميري، أبو حمزة، المصري الطويل، وهو صدوق يخطيء ـ كما في التقريب (١/٤٢١ رقم ٣٥٩) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الوليد بن شجاع، عن ابن وهب، سمعت حيوة بن شريح يحدث عن عبد الله بن سليمان، وكانوا يرون أنه أحد الأبدال. وقال البزار: حدث بأحاديث لم يتابع على هذا (كذا). / الثقات لابن حبان (٧/٤١)، والتهذيب (٥/٢٤٥ رقم ٤٢٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عبد الله القتباني، وعبد الله الطويل، وأما درَّاج فلا يُعَلُّ به الحديث؛ لأن روايته هنا ليست من الطريق المنتقدة عليه، وتقدم أن الحافظ ابن كثير حكم على الحديث مرفوعاً بالنكارة؛ ورجح وقفه على عبد الله بن عمرو، على أنه من الإسرائيليات التي أصابها يوم اليرموك.

=

١١٧٧ـ حديث عبد الله[١] مرفوعاً.

«يؤتى بجهنم ولها سبعون ألف زمام، مع كل سبعون ألف ملك يُجَرُّونها[٢]».

قال: على شرط مسلم.

قلت: لكن فيه العلاء بن خالد الكاهلي (كذبه)[٣] أبو سلمة[٤] التبوذكي.

---

(١) في (أ): (عبد الله بن عمر)، وفي (ب): (عبد الله بن عمرو)، وفي المستدرك وتلخيصه: (عبد الله) غير منسوب، وهو عبد الله بن مسعود كما في مصادر التخريج.

(٢) من قوله: (مع كل زمام) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (أ) و(ب): (وثقه)، وما أثبته من التلخيص، وانظر التاريخ الكبير (٦/٥١٦ ـ ١٥٧)، ودراسة الإسناد.

(٤) قوله: (أبو سلمة) كذا في (أ)، ومصادر الترجمة، وليس في (ب)، وفي التلخيص: (أبو مسلمة).

١١٧٧ ـ المستدرك (٤/٥٩٥): حدثنا محمد بن صالح بن هانيء، ثنا السري بن خزيمة، ثنا عثمان بن حفص، عن غياث، ثنا أبي العلاء بن خالد الكاهلي، عن شقيق، عن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يؤتى بجهنم يومئذ، ولها سبعون ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق حفص بن غياث، عن العلاء بن خالد الكاهلي، عن شقيق، عن عبد الله ـ وهو ابن مسعود ـ، عن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ، ثم قال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وفاته هو، والذهبي، وابن الملقن أن مسلمًا أخرج الحديث =

. . . .

= (٤/٢١٨٤ رقم ٢٩) في الجنة، وصفة نعيمها، وأهلها، باب في شدة حر نار جهنم، من طريق حفص بن غياث، به مثله سواء.

وأخرجه الترمذي (٧/٢٩٤ رقم ٢٦٩٨) في صفة جهنم، باب ما جاء في صفة النار.

والعقيلي في الضعفاء (٣/٣٤٤).

والمزي في تهذيب الكمال (٢/١٠٧٠).

ثلاثتهم من طريق العلاء، به.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/٥١٢)، وعزاه أيضاً لابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه.

وهذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني ـ رحمه الله ـ على مسلم، فقال في التتبع (ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠): «أخرج مسلم عن عمر بن حفص، عن أبيه، عن العلاء بن خالد، عن شقيق، عن عبد الله، عن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ: «يؤتى بجهنم لها سبعون ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها»، قال: رفعه وهم؛ رواه الثوري ومروان، وغيرهما عن العلاء بن خالد، موقوفاً». اهـ.

قلت: أما رواية سفيان الثوري فأخرجها الترمذي عقب الحديث السابق برقم (٢٦٩٩).

وأما رواية مروان الفزاري فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/١٥١ رقم ١٥٩٦٤).

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد (ص ١٩٧).

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٠/١٨٨).

والعقيلي في الضعفاء (٣/٣٤٤).

ثلاثتهم من طريق مروان، عن العلاء بن خالد، به نحوه، موقوفا على ابن مسعود. =

. . . .

= وأخرجه ابن أبي شيبة (١٣/١٦٧ رقم ١٦٠١٣) من طريق أسباط بن نصر، عن عاصم بن بهدلة، عن زر، قال عبد الله:

﴿وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ (الآية ٢٣ من سورة الفجر)،

قال: جيء بها تقاد بسبعين ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك.

وأخرجه ابن جرير في الموضع السابق من طريق يحيى بن واضح، ثنا الحسين، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل: ﴿وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾. قال: فذكره بنحو سابقه، هكذا مقطوعاً.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق السري بن خزيمة، عن عثمان بن حفص، عن غياث، ثنا أبي، ثنا العلاء بن خالد، فذكره، كذا جاء سند الحديث في المستدرك المطبوع، وأظنه خطأ، صوابه: (السري بن خزيمة، عن عمر بن حفص بن غياث، ثنا أبي، ثنا العلاء...)، والذي دعاني لهذا الترجيح ما يلي:

١ ـ لم يذكروا لحفص بن غياث ابناً اسمه: غياث من الرواة عنه، وإنما ذكروا: عمر، وعَنَام. / انظر تهذيب الكمال (١/٣٠٦).

٢ ـ مدار هذا الحديث مرفوعاً على عمر بن حفص بن غياث عند جميع الذين وجدتهم أخرجوه.

وبالإضافة لذلك فالسري بن خزيمة في طبقة من يروي عن عمر بن حفص بن غياث.

وتقدم أن مسلماً أخرج الحديث من طريق عمر بن حفص، عن أبيه.

وأما السري بن خزيمة، فتقدم في الحديث (٥٧٥) أنه: ثقة إمام حافظ حجة. =

. . . .

= وشيخ الحاكم محمد بن صالح بن هانيء تقدم في الحديث (٨٤٩) أن الأثرم قد أثنى عليه، وزكّاه.

وأما إعلال الذهبي ـ رحمه الله ـ للحديث بالعلاء بن خالد الكاهلي، وقوله: «كذبه أبو سلمة التبوذكي»، فإنه وهم وقع فيه هو، وابن عدي، وابن الجوزي، ثم تراجع الذهبي عن قوله هذا في الميزان (٩٩/٣)، وبيان ذلك كما يلي:

فهناك ثلاثة رواة، في طبقة واحدة، وبينهم تشابه في الاسم، وهم:

العلاء بن خالد الأسدي الكاهلي.

والعلاء بن خالد القرشي، مولاهم، الواسطي.

والعلاء بن خالد بن وردان الحنفي، البصري.

فالذي رماه التبوذكي بالكذب هو العلاء بن خالد القرشي، الواسطي، وليس الكاهلي. / انظر التاريخ الكبير للبخاري (٥١٦/٦ ـ ٥١٧ رقم ٣١٦٩ و٣١٧٠ و٣١٧١ و٣١٧٢)، وتهذيب الكمال للمزي (١٠٧٠/٢)، والميزان (٩٨/٣ ـ ٩٩ رقم ٥٧٢٥ و٥٧٢٦ و٥٧٢٧)، وتهذيب التهذيب (١٧٩/٨ ـ ١٨٠ رقم ٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣).

وكما سبق فقد وقع في هذا الوهم ابن عدي، وابن الجوزي.

أما ابن عدي فإنه جعل الذي رمي بالكذب هو الكاهلي. / انظر الكامل (١٨٦٢/٥).

وأما ابن الجوزي، فقال الذهبي في الموضع السابق من الميزان: «قد خلط ابن الجوزي، فقال: العلاء بن خالد الكاهلي، عن عطاء، وقتادة، كذبه موسى بن إسماعيل (هو التبوذكي)، وقال ابن حبان: لا يحل ذكره، إلا بالقدح. قلت (القائل الذهبي): قد ذكرنا أن الكاهلي صدوق، موثّق، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، فذكر ابن الجوزي الثقة، وما ذكر المجروح، بل قال: وثم آخران، يقال لهما: العلاء بن خالد، لم يقدح فيهما». اهـ. =

. . . .

= قلت: فكلام الذهبي هذا يدل على تراجعه عن تعقبه على هذا الحديث هنا.

والعلاء بن خالد الكاهلي هذا صدوق كما قال الذهبي آنفاً، وكما في التقريب (٢/ ٩١ رقم ٨١٢)، فقد احتج به مسلم في هذا الحديث، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو داود: أرجو أن يكون ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته. / انظر المراجع السابقة، والجرح والتعديل (٦/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥ رقم ١٩٥٧)، مع أنه خلط بين العلاء هذا وبين العلاء بن خالد بن وردان، فجعلهما واحداً.

وأما ما ذكره علي بن المديني، عن يحيى القطان من أنه قال: تركت العلاء بن خالد الأسدي على عمد، ثم كتبت عن الثوري، عنه، فإن هذا جرح مجمل، ولم يذكر سبب تركه إياه، ثم إذا كان تركه لجرح عنده، فلأي شيء كتب عن سفيان الثوري، عنه؟

وأما ذكر العقيلي له في الضعفاء (٣/ ٣٤٤) وقوله عنه: «يضطرب في حديثه»، فإنه ذكر حديثه هذا: «يؤتى بجهنم. . .» من طريقين عنه، مرة مرفوعاً، ومرة موقوفاً، وعدَّ هذا اضطراباً منه، ولم أجد من حمَّل العلاء بن خالد تبعة الاختلاف في رفع الحديث ووقفه سوى العقيلي، ورأيه هنا لا يسلم له به، فإن الدارقطني ـ رحمه الله ـ أشار إلى جعل الوهم ممن دون العلاء كما سبق، فقال: «رفعه وهم؛ رواه الثوري، ومروان، وغيرهما، عن العلاء بن خالد، موقوفاً». اهـ. ولم يحمل العلاء تبعة الاختلاف، وقد فهم النووي ـ رحمه الله ـ من صنيع الدارقطني أنه حمَّل حفص بن غياث تبعة هذا الحديث، فقال في شرحه لصحيح مسلم (١٧/ ١٧٨ ـ ١٧٩): «هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال رفعه وهم؛ رواه الثوري، ومروان، وغيرهما، عن العلاء بن خالد، موقوفاً. =

. . . .

= قلت: (القائل النووي): وحفص ثقة حافظ إمام، فزيادته الرفع مقبولة كما سبق نقله عن الأكثرين، والمحققين». اهـ.

وقد رجح العقيلي في الموضع السابق الرواية الموقوفة بقوله عقب سياقه لها: «هذا أولى». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم أن الراجح أن الحديث من رواية عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، وإسناد الحاكم إلى عمر حسن لذاته، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عمر هذا، والحديث بكلا الحالين صحيح، سواء كان مرفوعاً كما في رواية مسلم، أو موقوفاً كما رجحه الدارقطني، فالموقوف له حكم الرفع؛ لأنه لا يقال بالرأي، والله أعلم.

١١٧٨ـ حديث أبـي الزَّعْراء، قال:

ذكر الدجال عند عبد الله فقال: «يفترقون عند خروجه ثلاث فرق. . .»، الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: احتجا بأبـي الزَّعْراء[1].

---

(١) هذا الحديث وما بعده إلى نهاية الكتاب ليس في (ب).

١١٧٨ ـ المستدرك (٤/٥٩٨ ـ ٦٠٠): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا اسد بن عاصم، ثنا الحسين بن حفص، ثنا سفيان بن سعيد، ثنا سلمة بن كهيل، عن أبـي الزعراء قال: ذكر الدجال عند عبد الله، فقال: يفترق الناس عند خروجه ثلاث فرق، فرقة تتبعه، وفرقةتلحق بأهلها منابت الشيح، وفرقة تأخذ شط هذا الفرات يقاتلهم ويقاتلونه، حتى يقتلون بغربـي الشام، فيبعثون طليعة فيهم فرس أشقر أو أبلق فيقتلون فلا يرجع منهم أحد، قال وأخبرني أبو صادق، عن ربيعة بن ناجذ أنه فرس أشقر قال: ويزعم أهل الكتاب أن المسيح عليه السلام ينزل فيقتله ويخرج يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون، فيبعث الله عليهم دابة مثل النغف فتلج في أسماعهم ومناخرهم فيموتون فتنتن الأرض منهم فيجأر إلى الله عز وجل فيرسل ماء فيطهر الأرض منهم ويبعث الله ريحاً فيها زمهرير باردة فلا تدع على الأرض مؤمناً إلا كفته تلك الريح، ثم تقوم الساعة على شرار الناس، ثم يقوم ملك بالصور بين السماء والأرض، فينفخ فيه فلا يبقى من خلق الله في السماوات والأرض، إلا مات إلا من شاء ربك، ثم يكون بين النفختين ما شاء الله، فليس من بني آدم أحد إلا في الأرض منه شيء، ثم يرسل الله ماء من تحت العرش كمني الرجال فتنبت لحمانهم وجثمانهم كما تنبت الأرض من الثرى، ثم قرأ عبد الله:

﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ . . . ﴾، =

. . . .

= حتى بلغ:

﴿ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ (الآية «٩» من سورة فاطر)،

ثم يقوم ملك بالصور بين السماء والأرض فينفخ فيه فينطلق كل روح إلى جسدها فتدخل فيه، فيقومون فيجيئون مجيئة رجل واحد قياماً لرب العالمين، ثم يتمثل الله تعالى للخلق فيلقى اليهود فيقول: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد عزيزاً، فيقول: هل يسركم الماء؟ قالوا: نعم، فيريهم جهنم وهي كهيئة السراب، ثم قرأ عبد الله:

﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴾ (الآية «١٠٠» من سورة الكهف)،

ثم يلقى النصارى، فيقول: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد المسيح، فيقول: هل يسركم الماء؟ فيقولون: نعم، فيريهم جهنم وهي كهيئة السراب، ثم كذلك من كان يعبد من دون الله شيئاً، ثم قرأ عبد الله:

﴿ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ (الآية «٢٤» من صورة الصافات)،

حتى يبقى المسلمون، فيقول: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد الله لا نشرك به شيئاً، فينتهرهم مرتين، أو ثلاثاً: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد الله لا نشرك به شيئاً، فيقول: هل تعرفون ربكم؟ فيقولون: إذا اعترف لنا سبحانه عرفناه، فعند ذلك يكشف عن ساق فلا يبقى مؤمن إلا خر لله ساجداً، ويبقى المنافقون ظهورهم طبق واحد، كأنما فيها السفافيد، فيقولون: ربنا، فيقول: قد كنتم تدعون إلى السجود وأنتم سالمون، ثم يأمر الله بالصراط فيضرب على جهنم، فيمر الناس بقدر أعمالهم زمراً، أوائلهم كلمح البرق، ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، ثم كمر البهائم، حتى يمر الرجل سعياً، ثم يمر الرجل مشياً، حتى يجيء آخرهم رجل يتلبط على بطنه، فيقول: يا رب، لم أبطأت بي؟ قال: إني لم أبطأ بك، إنما أبطأ بك عملك، ثم يأذن الله تعالى في الشفاعة، فيكون أول شافع: روح الله القدس جبريل، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم =

. . . .

= عيسى، ثم يقوم نبيكم ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ فلا يشفع أحد فيما يشفع فيه، وهو المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى:

﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ (الآية «٧٩» من سورة الإسراء)،

فليس من نفس إلا وهي تنظر إلى بيت في الجنة، قال سفيان: أراه قال لو علمتم يوم يرى أهل الجنة، الذي في النار، فيقولون: لو لا أن من الله علينا، ثم تشفع الملائكة، والنبيون، والشهداء، والصالحون، والمؤمنون فيشفعهم الله، ثم يقول: أنا أرحم الراحمين، فيخرج من النار أكثر مما أخرج جميع الخلق برحمته، حتى لا يترك أحداً فيه خير، ثم قرأ عبد الله:

﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ﴾ (الآية «٤٢» من سورة المدثر)،

وقال بيده فعقده، فقالوا:

﴿لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمۡ نَكُ نُطۡعِمُ ٱلۡمِسۡكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ (الآيات من ٤٣ إلى ٤٦ من سورة المدثر)،

هل ترون في هؤلاء من خير، وما يترك فيها أحد فيه خير؟ فإذا أراد الله أن لا يخرج أحداً، غير وجوههم، وألوانهم، فيجيء الرجل، فيشفع، فيقول: من عرف أحداً، فليخرجه، فيجيء، فلا يعرف أحداً، فيناديه رجل، فيقول: أنا فلان، فيقول: ما أعرفك، فعند ذلك قالوا:

﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ﴿١٠٧﴾ قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ (الآيتان ١٠٧ و١٠٨ من سورة المؤمنون)،

فإذا قال ذلك انطبقت عليهم، فلم يخرج منهم بشر.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٩/٤١٣ ـ ٤١٦ رقم ٩٧٦١)، من طريق سفيان، فذكره بطوله نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٣٣٠): «رواه الطبراني، وهو موقوف، =

= مخالف للحديث الصحيح، وقول النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ: أنا أول شافع».

وقال الألباني في تعليقه على العقيدة الطحاوية (ص ٤٦٤): «له حكم المرفوع، لكنه منقطع بين أبي الزعراء، واسمه: يحيى بن الوليد، لم يرو عن أحد من الصحابة، بل عن بعض التابعين»، وضعفه لذلك.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: ما احتجا بأبي الزعراء».

وأبو الزعراء هذا اسمه يحيى بن الوليد الطائي، وهو لا بأس به قاله النسائي، وذكره ابن حبان في ثقاته في أتباع التابعين (٦٠٩/٧) ومعنى هذا أنه لم يرو عن أحد من الصحابة، وأما الشيخان فلم يرو له أحد منهما. / انظر التقريب (٣٦٠/٢ رقم ١٩٧)، والتهذيب (٢٩٦/١١ رقم ٥٧٧).

وقوله في الحديث: «فيأذن الله تعالى في الشفاعة، فيكون أول شافع روح القدس: جبريل...»، هذا مخالف لما في صحيح مسلم (١٨٨/١ رقم ٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢) في الإيمان، باب في قول النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ: «أنا أول الناس يشفع في الجنة...»، من حديث أنس بن مالك، رفعه: «أنا أول الناس يشفع في الجنة» الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لانقطاعه، ومخالفة بعضه لما صح من الأحاديث كما، تقدم.

١١٧٩ـ حديث بهز، عن أبيه، عن جده، قال:

أتيت النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ فقلت: يا نبي الله ما أتيتك حتى (حلفت)[١] أكثر من (هؤلاء ـ يعني كفيه ـ)[٢]. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه علي بن عاصم ضعيف[٣].

---

(١) في (أ)، والمستدرك، وتلخيصه: (خلفت)، وما أثبته من مصادر التخريج، وهو الذي يقتضيه السياق.

(٢) في (أ): (عددها، ولا تغني كفيك)، وما أثبته من التلخيص، ولفظ المستدرك يأتي.

(٣) قوله: (قلت: فيه علي بن عاصم ضعيف) ليس في التلخيص المطبوع.

١١٧٩ ـ المستدرك (٤/٦٠٠ ـ ٦٠١): أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، قال: قريء على يحيى بن جعفر بن الزبرقان وأنا أسمع، ثنا علي بن عاصم، ثنا بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده قال: أتيت النبي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقلت: يا نبي الله، ما أتيتك حتى (حلفت) أكثر من هؤلاء ـ يعني الكفين جميعاً ـ، (لا آتيك ولا آتي دينك)، وقد كنت امرءاً لا أعقل شيئاً، إلا ما علمني الله، ورسوله، فإني أسألك بوجه الله: بم بعثك ربنا؟ قال: «بالإسلام»، قال: فقلت: يا نبي الله، وما آية الإسلام؟ قال: «أن تقول أسلمت وجهي لله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، كل مسلم عن مسلم محرم، أخوان يصيران، لا يقبل الله من مسلم أشرك بعد ما أسلم عملاً، حتى يفارق المشركين إلى المسلمين، ما لي آخذ بحجزكم عن النار؟ ألا وإن ربي داعي، ألا وأنه سائلي، هل بلغت عبادي؟ وإني قائل: رب قد أبلغتهم، فليبلغ شاهدكم غائبكم، ثم إنكم تدعون، مفدَّمة أفواهكم بالفدام، ثم أول =

. . . .

= ما يبين أحدكم فخذه، وكفه»، قال: قلت: يا رسول الله، هذا ديننا، وأين ما تحسن يكفك.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق علي بن عاصم، عن بهز، به.

ولم ينفرد علي بالحديث، بل تابعه عليه جماعة.

فالحديث أخرجه عبد الرزاق في جامع معمر الملحق بالمصنف (١١/ ١٣٠ رقم ٢٠١١٥)، من طريق معمر، عن بهز، به نحوه.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨ رقم ٩٦٩).

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٤ ـ ٥).

والمروزي في زياداته على الزهد المبارك (ص ٣٥٠ رقم ٩٨٧).

والطبراني في الكبير (١٩/ ٤٠٨ رقم ٩٧٢).

ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية، عن بهز، به نحوه.

وأخرجه المروزي في الموضع نفسه مقروناً بالرواية السابقة، من طريق يزيد بن زريع، عن بهز، به.

وأخرجه الطبراني مقروناً بالرواية السابقة من طريق النضر بن شميل، وروح بن عبادة، كلاهما عن بهز، به.

وأخرجه النسائي في سننه (٥/ ٤ ـ ٥ و٨٢ ـ ٨٣) في الزكاة، باب وجوب الزكاة، وباب من سأل بوجه الله عز وجل، من طريق المعتمر، عن بهز، به نحوه، ولم يذكر قوله: «ما لي آخذ بحجزكم...» إلخ.

وأخرجه ابن عبد البر في الإستعاب (٣/ ٦٠ ـ ٦٢) في ترجمة حكيم، أبي معاوية بن حكيم، من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن بهز، به نحوه، وكان قد أخرجه من طريق ابن أبي خيثمة، قال: حدثنا الحوطي، حدثنا =

. . . .

= بقية بن الوليد، حدثنا سعيد بن سنان، عن يحيى بن جابر الطائي، عن معاوية بن حكيم، عن أبيه حكيم، أنه قال، فذكر الحديث، ثم قال ابن عبد البر عقبه: «هكذا ذكره ابن أبي خيثمة، وعلى هذا الإسناد عوَّل فيه، وهو إسناد ضعيف، ومن قبله أتى ابن أبي خيثمة فيه، والصواب في هذا الحديث ما أخبرنا به...»، ثم ذكر الحديث من طريق عبد الوارث، ثم قال: «فهذا هو الحديث الصحيح بالإسناد الثابت المعروف، وإنما هو لمعاوية بن حيدة، لا لحكيم بن أبي معاوية. سئل يحيى بن معين عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، فقال: إسناد صحيح، وجده: معاوية بن حيدة، ثم قال ابن عبد البر: ومن دون بهز بن حكيم في هذا الإسناد ثقات».

قلت: ولم ينفرد بهز بالحديث، بل تابعه عليه عمرو بن دينار، عن حكيم بن معاوية، عن أبيه، عند الإمام أحمد (٤/٤٤٦ ـ ٤٤٧).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وفي التلخيص المطبوع إقرار الذهبي له عليه، وفي نسخة ابن الملقن: «فيه علي بن عاصم ضعيف».

وعلي بن عاصم هذا تقدم في الحديث (٧٩٧) أنه: صدوق يخطيء.

ولكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه جماعة من الرواة، منهم معمر في جامعه.

وأما بهز بن حكيم، وأبوه فتقدم في الحديث (٨٦٦) أنهما: صدوقان.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه علي بن عاصم، وتقدم أنه: صدوق يخطيء، فحديثه ضعيف لو انفرد به، لكنه توبع كما سبق، ومن ضمن المتابعات رواية معمر للحديث، عن بهز، وسندها حسن لذاته، وتقدم أن ابن عبد البر صحح الحديث، والله أعلم.

١١٨٠ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«لو أخذ سبع (خَلِفات)[١] بشحومهن فألقين من شفير جهنم لما انتهين إلى آخرها سبعين عاماً».

قلت: سنده صالح.

---

(١) في (أ) بياض بقدر كلمة، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

والخَلِفة ـ بفتح الخاء، وكسر اللام ـ : الحامل من النُّوق. / النهاية (٦٨/٢).

١١٨٠ ـ المستدرك (٦٠٦/٤): أخبرنا الأستاذ أبو الوليد ـ رضي الله عنه ـ ، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا محمد بن أبي بكر، ثنا أبو قتيبة، ثنا فرقد بن الحجاج أبو نصر، ثنا عقبة بن أبي الحسناء، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ، عن النبي ـ صلىً الله عليه وآله وسلَّم ـ ، قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث ذكره في كنز العمال (٥٢٤/١٤ رقم ٣٩٤٩٤)، وعزاه للحاكم فقط.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٧١/٢).

ومسلم في صحيحه (٢١٨٤/٤ ـ ٢١٨٥ رقم ٣١).

كلاهما من طريق يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا عند رسول الله ـ صلىً الله عليه وسلَّم ـ يوماً، فسمعنا وجبة، فقال النبي ـ صلىً الله عليه وسلَّم ـ : «أتدرون ما هذا؟» قلنا الله ورسوله أعلم، قال: «هذا حجر أرسل في جهنم منذ سبعين خريفاً، فالآن انتهى إلى قعرها.

هذا لفظ أحمد، ولفظ مسلم نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وقال الذهبي: «سنده صالح». =

. . . .

= وفي سنده عقبة بن أبـي الحسناء، وفرقد بن الحجاج.

أما عقبة بن أبـي الحسناء، فإن الذهبـي هنا قَبِل حديثه، مـع أنه نص على جهالته في الميزان (٣/٨٤ رقم ٥٦٨٥)، نقلاً عن أبـي حاتم. ونقل عن ابن المديني أنه قال عنه: مجهول أيضاً.

وعقبة هذا ذكره البخاري في التاريخ (٦/٤٣٢ رقم ٢٨٩١)، وسكت عنه، وذكر ابن أبـي حاتم في الجرح (٦/٣٠٩ ــ ٣١٠ رقم ١٧٢٤) عن أبيه أنه قال: شيخ، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/٢٢٥ ــ ٢٢٦).

وأما فرقد بن الحجاج القرشي، البصري، أبو نصر، فهو ضـعيف، فقد نقل الذهبـي في الموضـع السابق من الميزان، عن أبـي حاتم أنه قال عنه: مجهول، ثم تـعقبه بقوله: أما فرقد، فقد حدث عنه ثـلاث ثقات، وما علمت فيه قدحاً.

وفي الجرح والتعديل (٧/٨٢ رقم ٤٦٥) نقل ابن أبـي حاتم عن أبيه أنه قال عن فرقد هذا: هو شيـخ، وذكره ابن حبان في ثقاته (٧/٣٢٢)، وقال عنه: يخطيء، وانظر اللسان (٤/٤٣٣ رقم ١٣٢٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضـعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عقبة، وفرقـد، وهو صحيح لـغيره بالطريق الأخرى التي أخرجها الإمام أحمد، ومسلم.

١١٨١ـ حديث عبد الله أن رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ قال: «أتيت بالبُراق» الحديث بطوله.

قال: تفرد به أبو حمزة ميمون الأعور وقد اختلفوا فيه.

قلت: ضعفه أحمد وغيره(١).

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٢٣٥ ـ ٢٣٦ رقم ١٠٦١).

١١٨١ ـ المستدرك (٤/٦٠٦ ـ ٦٠٧): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا الحسن بن علي بن شبيب، ثنا عبيد الله بن محمد التيمي، ثنا حماد بن سلمة، ثنا أبو حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: أتيت بالبراق، فركبت خلف جبريل ـ عليه السلام ـ فسار بنا إذا ارتفع ارتفعت رجلاه، وإذا هبط ارتفعت يداه، قال: فسار بنا في أرض غمة منتنة، حتى أفضينا إلى أرض فيحاء طيبة، فقلت: يا جبريل إنا كنا نسير في أرض غمة منتنة، ثم أفضينا إلى أرض فيحاء طيبة؟ قال: تلك أرض النار، وهذه أرض الجنة، قال: فأتيت على رجل قائم يصلي، فقال: من هذا معك يا جبريل؟ قال: هذا أخوك محمد، فرحب بي ودعا لي بالبركة، وقال سل لأمتك اليسر، فقلت: من هذا يا جبريل؟ فقال: هذا أخوك عيسى بن مريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ قال: فسرنا فسمعت صوتاً وتذمراً فأتينا على رجل، فقال: من هذا يا جبريل؟ قال هذا أخوك محمد، فرحب بي ودعا لي بالبركة، وقال: سل لأمتك اليسر، فقلت: من هذا يا جبريل؟ فقال: هذا أخوك موسى، قلت: على من كان تذمره وصوته، قال: على ربه، قلت: على ربه!؟ قال: نعم، قد عرف ذلك من حدته، قال: ثم سرنا فرأينا مصابيح وضوءاً، قال: قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذه شجرة أبيك إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ أتدنو منها؟ قلت: نعم فدنونا، فرحب بي ودعا لي بالبركة، ثم مضينا حتى أتينا بيت المقدس، فربطت الدابة، بالحلقة التي يربط بها الأنبياء، ثم دخلت المسجد، فنشرت لي الأنبياء من سمى الله عز وجل منهم، ومن لم يسم، فصليت =

. . . .

= بهم، إلا هؤلاء النفر الثلاثة، إبراهيم، وموسى، وعيسى ـ عليهم الصلاة والسلام ـ.

قال الحاكم: «هذا حديث تفرد به أبو حمزة ميمون الأعور، وقد اختلفت أقاويل أئمتنا فيه، وقد أتى بزيادات لم يخرجها الشيخان ـ رضي الله عنهما ـ في ذكر المعراج».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (١/٤٨ ـ ٤٩ رقم ٥٩).

والطبراني في الكبير (١٠/٨٤ ـ ٨٥ رقم ٩٩٧٦).

كلاهما من طريق حماد بن سلمة، عن أبي حمزة، به نحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (١/٧٤)، وعزاه أيضاً لأبي يعلى، ثم قال عن إسناد الطبراني في الكبير: «رجاله رجال الصحيح».

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عساكر في تاريخه ـ كما في تهذيبه (١/٣٨٦) ـ.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٥/٢٠٦)، وفي الخصائص (١/١٦٣)، وعزاه أيضاً للحارث بن أبي أسامة، وابن مردويه، وأبي نعيم في الدلائل، ولم أجده في المطبوع من الدلائل.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله عن أبي حمزة ميمون الأعور: «ضعفه أحمد، وغيره».

وميمون هذا تقدم في الحديث (١١٠١) أنه: ضعيف، ومن خلال مصادر ترجمته هناك يتضح أنه لم يرو له أحد من الشيخين في صحيحيهما»، وعليه فقول الهيثمي عن إسناد الطبراني: «رجاله رجال الصحيح»، ليس في محله.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف ميمون الأعور.

١١٨٢ـ حديث (ابن)[١] عمر:

في قصة هاروت وماروت.

قال: صحيح، (وترك حديث)[٢] يحيى بن سلمة بن كهيل من المحالات التي يردها العقل.

قلت[٣]: قال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم: منكر الحديث[٤].

---

(١) ما بين المعكوفين ليس (أ)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (وتركه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (قلت) ليس في التلخيص المطبوع، وما أثبته من (أ)، وهو الذي يقتضيه السياق.

(٤) الضعفاء للنسائي (ص ١٠٩ رقم ٦٣١)، والجرح والتعديل (١٥٤/٩ رقم ٦٣٦).

١١٨٢ ـ المستدرك (٦٠٧/٤ ـ ٦٠٨): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمرويه الصفار ببغداد، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا أبو الجواب، ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنه كان يقول: أطلعت الحمراء بعد؟ فإذا رآها قال: لا مرحباً، ثم قال: إن ملكين من الملائكة: هاروت، وماروت، سألا الله تعالى أن يهبطهما إلى الأرض، فأهبطا إلى الأرض، فكانا يقضيان بين الناس، فإذا أمسيا تكلما بكلمات، وعرجا بها إلى السماء، فقيض لهما بامرأة من أحسن الناس، وألقيت عليهما الشهوة، فجعلا يؤخرانها، وألقيت في أنفسهما، فلم يزالا يفعلان حتى وعدتهما ميعاداً، فأتتهما للميعاد، فقالت: علماني الكلمة التي تعرجان بها، فعلماها الكلمة، فتكلمت بها، فعرجت بها إلى السماء، فمسخت، فجعلت كما ترون، فلما أمسيا، تكلما بالكلمة التي كانا يعرجان بها إلى السماء، فلم يعرجا، فبعث إليهما: إن شئتما، =

....

فعذاب الآخرة، وإن شئتما، فعذاب الدنيا، إلى أن تقوم الساعة على أن تلتقيان الله تعالى (كذا!!)، فإن شاء عذبكما، وإن شاء رحمكما، فنظر أحدهما إلى صاحبه، فقال أحدهما لصاحبه: بل نختار عذاب الدنيا ألف ألف ضعف، فهما يعذبان إلى أن تقوم الساعة. =

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وترك حديث يحيى بن سلمة، عن أبيه من المحالات التي يردها العقل، فإنه لا خلاف أنه من أهل الصنعة، فلا ينكر لأبيه أن يخصه بأحاديث يتفرد بها عنه».

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/٢٤٠)، وفي الحبائـك في أخبار الملائك (ص ٧٠ ــ ٧١)، وعزاه للحاكم فقط، ولم يذكر قوله: «على أن تلتقيان الله تعالى، فإن شاء عذبكما، وإن شاء رحمكما»، ولم أجد من أخرج الحديث من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عمر، حتى يمكن تصويب هذه العبارة، وقد يكون صوابها: «على أن تتقيا الله تعالى»، ولكن لم يتضح لي تناسب هذا المعنى مع السياق، فالله أعلم.

وقد جاء الحديث من طريق مجاهد، ونافع، وسالم، ثلاثتهم عن ابن عمر.

أما رواية مجاهد، فلفظها: قال مجاهد: كنت نازلاً على عبد الله بن عمر في سفر، فلما كان ذات ليلة، قال لغلامه: انظر هـل طلعت الحمراء؟ لا مرحباً بها، ولا أهلاً ولا حيـاها الله؛ هي صـاحبة الملكـين، قالت الملائكة: يا رب، كيف تدع عصاة بني آدم، وهم يسفكون الدم الحرام، وينتهكون محارمك، ويفسدون في الأرض؟ قال: إني ابتليتهم، فلعل إن ابتليتكم بمثل الذي ابتليتهم به فعلتم كالذي يفعلون؟ قالوا: لا، قال: فاختاروا من خياركم اثنين، فاختاروا هاروت، وماروت، فقال: لهما: إني مهبطكما إلى الأرض، وعاهد إليكما: ألا تشركا، ولا تزنيا، ولا تخونا، فأهبطا إلى الأرض، وألقى عليهما الشهوة، وأهبطت لهما الزُّهْرَة في أحسن صورة امرأة، فتعرضت لهما، فراوداها عن نفسها، فقالت: إني على دين =

. . . .

= لا يصح لأحد أن يأتيني، إلا من كان على مثله، قالا: وما دينك؟ قالت: المجوسية، قالا: الشرك!! هذا شيء لا نقر به، فمكثت عنهما ما شاء الله تعالى، ثم تعرضت لهما، فراوداها عن نفسها، فقالت: ما شئتما، غير أن لي زوجاً، وأنا أكره أن يطلع على هذا مني، فأفتضح، فإن أقررتما لي بديني، وشرطتما لي أن تصعدا بي إلى السماء، فعلت، فأقرا لها بدينها، وأتياها فيما يريان، ثم صعدا بها إلى السماء، فلما انتهيا بها إلى السماء، اختطفت منهما، وقطعت أجنحتهما، فوقعا خائفين، نادمين، يبكيان، وفي الأرض نبي يدعو بين الجمعتين، فإذا كان يوم الجمعة أجيب، فقالا: لو أتينا فلاناً، فسألناه، فطلب لنا التوبة، فأتياه، فقال: رحمكما الله، كيف يطلب التوبة أهل الأرض لأهل السماء؟! قالا: إنا قد ابتلينا، قال: ائتياني يوم الجمعة، فأتياه، فقال: ما أجبت فيكما بشيء، ائتياني في الجمعة الثانية، فأتياه، فقال: اختارا، فقد خيرتما، إن اخترتما معافاة الدنيا، وعذاب الآخرة، وإن أحببتما، فعذاب الدنيا، وأنتما يوم القيامة على حكم الله، فقال أحدهما: إن الدنيا لم يمض منها إلا القليل، وقال الآخر: ويحك، إني قد أطعتك في الأمر الأول، فأطعني الآن إن عذاباً يفنى، ليس كعذاب يبقى، فقال: إننا يوم القيامة على حكم الله، فأخاف أن يعذبنا، فقال: لا، إني أرجو إن علم الله أنا قد اخترنا عذاب الدنيا مخافة عذاب الآخرة، أن لا يجمعها علينا، قال: فاختارا عذاب الدنيا، فجعلا في بكرات من حديد، في قليب مملوءة من نار، عاليهما سافلهما.

أخرجه ابن أبي حاتم بهذا السياق من طريق المنهال بن عمرو، ويونس بن خباب، كلاهما عن مجاهد، به ــ كما في تفسير ابن كثير (١/١٣٩ ــ ١٤٠) ــ.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (ل ١١٢ أ)، من طريق العوام بن حوشب، عن مجاهد، به مختصراً.

وأما رواية نافع، فإنه يرويها عن ابن عمر، أنه سمع النبي ــ صلّى الله =

. . . .

= عليه وسلَّم ـ يقول: فذكره هكذا مرفوعاً بنحو سياق مجاهد المطول، إلا أنه زاد فيه قتلهما للصبي، وشربهما للخمر، ولم يذكر مجيئهما للنبي، وإنما فيه: فخُيِّرا بين عذاب الدنيا، والآخرة، فاختارا عذاب الدنيا.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/١٣٤).

والبزار في مسنده (٣/٣٥٨ رقم ٢٩٣٨).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ١٥١ ـ ١٥٢).

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٢٥ رقم ١٧١٧).

وابن أبي حاتم في العلل (٢/٦٩).

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٧٧ ـ ١٧٨ رقم ٦٥٧).

والبيهقي في شعب الإيمان (١/١١٢ ـ ١١٣ و١١٣).

جميعهم من طريق زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع، عن ابن عمر، به، إلا أن لفظ ابن السني، وابن أبي حاتم مختصر.

وذكره السيوطي في الدر (١/١١٤ ـ ١١٥)، وعزاه أيضاً لابن أبي الدنيا في كتاب العقوبات.

قال البزار عقبه: «رواه بعضهم، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، وإنما أتي رفع هذا عندي: من زهير؛ لأنه لم يكن بالحافظ، على أنه قد روى عنه ابن مهدي، وابن وهب، وأبو عامر، وغيرهم».

وقال أبو حاتم: «هذا حديث منكر».

وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني (١/٢٠٦): «روى حنبل الحديث من طريق أحمد، ثم قال: قال أبو عبد الله ـ يعني الإمام أحمد ـ: هذا منكر، وإنما يروى عن كعب. / ذكره في منتخب ابن قدامة (١١/٢١٣)». =

. . . .

= وللحديث طريق أخرى عن نافع، يرويها فرج بن فضالة، عن معاوية بن صالح، عن نافع، به بنحو سياق الحاكم، إلا أنه رفعه، وفي آخره قال: فأوحى الله إليهما: أن ائتيا بابل، فانطلقا إلى بابل، فخسف بهما، وهما منكوسان بين السماء والأرض، معذبان إلى يوم القيامة.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٨/٤٢ ــ ٤٣) بتمامه.

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/١٨٦ ــ ١٨٧).

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١/٤٥٨) مختصراً.

وله طريق أخرى أيضاً عن نافع، يرويها موسى بن سرجس، عنه، عن ابن عمر، مرفوعاً، بطوله.

أخرجه ابن مردويه في تفسيره ــ كما في تفسير ابن كثير (١/١٣٨) ــ، من طريق سعيد بن سلمة، عن موسى، به.

وأما رواية سالم، فإنه يرويها عن ابن عمر، عن كعب الأحبار قال: ذكرت الملائكة أعمال بني آدم، وما يأتون من الذنوب، فقيل لهم: اختاروا منكم اثنين، فاختاروا هاروت، وماروت، فقيل لهما: إني أرسل إلى بني آدم رسلاً، وليس بيني وبينكم رسول، انزلا، لا تشركا بي شيئاً، ولا تزنيا، ولا تشربا الخمر، قال كعب: فوالله ما أمسيا من يومهما الذي أهبطا فيه إلى الأرض، حتى استكملا جميع ما نهيا عنه.

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ــ كما في تفسير ابن كثير (١/١٣٨) ــ.

ومن طريق ابن جرير في تفسيره (١/٤٥٦ ــ ٤٥٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/١٨٦ رقم ١٦٠٦١).

والبيهقي في الشعب (١/١١٣ ــ ١١٤).

وذكره السيوطي في الدر (١/٢٣٩ ــ ٢٤٠)، وعزاه أيضاً لابن أبي حاتم، وعبد بن حميد، وابن أبي الدنيا في العقوبات، وابن المنذر. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله عن يحيى بن سلمة بن كهيل: «قال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم: منكر الحديث».

ويحيى هذا تقدم في الحديث (٥٠٣) أنه: متروك.

لكن جاء الحديث من طرق أخرى، فروي مرة عن ابن عمر، مرفوعاً، ومرة موقوفاً، ومرة عنه، عن كعب الأحبار.

وقد اختلفت كلمة الأئمة عن قصة هاروت، وماروت، وثبوتها.

فالحاكم، وابن حبان صححا الحديث كما تقدم.

والهيثمي في المجمع (٥/ ٦٨) قال عن الطريق التي رواها يحيى بن أبي بكير، عن زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً، قال: «رجاله رجال الصحيح، خلا موسى بن جبير، وهو ثقة»، وذكر نحو قوله هذا أيضاً في (٦/ ٣١٣ ـ ٣١٤).

وقال الحافظ ابن حجر في القول المسدد (ص ٤٨): «له طرق كثيرة جمعتها في جزء مفرد، يكاد الواقف عليه أن يقطع بوقوع هذه القصة، لكثرة طريقه الواردة فيها، وقوة مخارج أكثرها، والله أعلم».

وذكر السيوطي في اللآلىء (١/ ١٥٩) قول ابن حجر هذا، وقال: «وقد وقفت على الجزء الذي جمعه، فوجدته أورد فيه بضعة عشر طريقاً، أكثرها موقوفاً، وأكثرها من تفسير ابن جرير، وقد جمعت أنا طرقها في التفسير المسند، وفي التفسير المأثور، فجاءت نيفاً وعشرين طريقاً، ما بين مرفوع، وموقوف، ولحديث ابن عمر بخصوصه طرق متعددة، من رواية نافع، وسالم، ومجاهد، وسعيد بن جبير، عنه، وورد من رواية علي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن مسعود، وعائشة، وغيرهم، والله أعلم».

وأما الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ، فذهب إلى أن القصة ثابتة عن ابن عمر، لكن من، روايته عن كعب الأحبار، وأعل الطرق التي رويت =

. . . .

= عنه، مرفوعة، فقال عقب ذكره للحديث من طريق الإمام أحمد: «وهكذا رواه أبو حاتم ابن حبان في صحيحه، عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن يحيى بن بكير، به، وهذا حديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين، إلا موسى بن جبير هذا، وهو الأنصاري، السلمي، مولاهم، المديني، الحذاء، وروى عن ابن عباس، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، ونافع، وعبد الله بن كعب بن مالك، وروى عنه ابنه عبد السلام، وبكر بن مضر، وزهير بن محمد، وسعيد بن سلمة، وعبد الله بن لهيعة، وعمرو بن الحارث، ويحيى بن أيوب، وروى له أبو داود، وابن ماجه، وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يحك فيه شيئاً من هذا، ولا هذا، فهو مستور الحال، وقد تفرد به، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ، عن النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ، وروي له متابع من وجه آخر. . .»، ثم ذكر الحديث من طريق موسى بن سرجس، ومعاوية بن صالح كما تقدم، ثم قال: «وهذان أيضاً غريبان جداً، وأقرب ما يكون في هذا، أنه من رواية عبد الله بن عمر، عن كعب الأحبار، لا عن النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ، كما قال عبد الرزاق في تفسيره. . .»، ثم ذكر الحديث من رواية سالم، عن أبيه عبد الله بن عمر، عن كعب الأحبار كما سبق، ثم قال: «فهذا أصح، وأثبت إلى عبد الله بن عمر من الإسنادين المتقدمين، وسالم أثبت في أبيه من مولاه نافع، فدار الحديث، ورجع إلى نقل كعب الأحبار، عن كتب بني إسرائيل، والله أعلم».

ثم ذكر الحديث من رواية مجاهد، موقوفاً على ابن عمر، وقال عقبه: «وهذا إسناد جيد، إلى عبد الله بن عمر، وقد تقدم في رواية ابن جرير من حديث معاوية بن صالح، عن نافع، عنه رفعه، وهذا أثبت، وأصح إسناداً، ثم هو ــ والله أعلم ــ من رواية ابن عمر، عن كعب ــ كما تقدم بيانه ــ من رواية سالم، عن أبيه». اهـ. كلامه ــ رحمه الله ــ، وبنحو هذا =

. . . .

= الترجيح قال أيضاً في البداية (١/٣٧ ــ ٣٨)، وهو ترجيح حسن؛ لأنه لا منافاة بين الرواية الموقوفة، والرواية عن كعب الأحبار، فقد يذكر ابن عمر كعباً، وقد لا يذكره، لكن المنافاة بين المرفوعة، والرواية عن كعب، ولن يلجأ ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ إلى ذكر الحديث عن كعب، وهو عنده عن النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ، فإذا النظر قد استدعى ترجيح الرواية عن كعب لثقة رواتها، وشهرتهم.

فالحديث يرويه سفيان الثوري، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن أبيه، عن كعب، وهذا إسناد في غاية الصحة.

فسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يُشَبَّه بأبيه في الهدي، والسَّمت، روى له الجماعة ــ كما في التقريب (١/٢٨٠ رقم ١١) ــ، وانظر طبقات ابن سعد (٥/١٩٥ ــ ٢٠١)، والتهذيب (٣/٤٣٦ ــ ٤٣٨ رقم ٨٠٧).

وموسى بن عقبة بن أبي عياش، الأسدي، مولى آل الزبير، تقدم في الحديث (٥٠٩) أنه ثقة فقيه إمام في المغازي.

وسفيان الثوري تقدم في الحديث (٨٣٢) أنه: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

وقد نصر الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ ترجيح ابن كثير، وأعل الروايات المرفوعة، في حاشيته على المسند (٩/٢٩ ــ ٣٣)، وذكر كلام الحافظ ابن حجر السابق، وأجاب عنه بقوله: «أما هذا الذي جزم به الحافظ، بصحة وقوع هذه القصة، صحة قريبة من القطع؛ لكثرة طرقها، وقوة مخارج أكثرها، فلا؛ فإنها كلها طرق معلولة، أو واهية، إلى مخالفتها الواضحة للعقل، لا من جهة عصمة الملائكة القطعية فقط، بل من ناحية أن الكوكب الذي نراه صغيراً في عين الناظر، قد يكون حجمه أضعاف حجم الكرة الأرضية بالآلاف المؤلفة من الأضعاف، فأنى يكون جسم المرأة الصغير إلى هذه الأجرام الفلكية الهائلة؟!»، ونقل أيضاً عن الشيخ رشيد =

. . . .

= رضا ــ رحمه الله ــ تعليقاً عن كلام ابن كثير السابق، فقال: «وقد علق أستاذنا السيد رشيد رضا ــ رحمه الله ــ على كلام ابن كثير في هذا الموضع، قال: من المحقق أن هذه القصة لم تذكر في كتبهم المقدسة، فإن لم تكن وضعت في زمن روايتها، فهي من كتبهم الخرافية، ورحم الله ابن كثير الذي بين لنا أن الحكاية خرافية إسرائيلية، وأن الحديث المرفوع لا يثبت». اهـ.، ولي على كلام الشيخ، وشيخه ــ رحمهما الله ــ ملاحظة، وهي:

أنهما دفعا القصة لعدم تقبل عقليهما لهاوبخاصة الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ، وقوله: أنى يكون جسم المرأة... الخ»، فمن تأمل قدرة الخالق جل وعلا، علم أنه لا يعجزه سبحانه أن يجعل الذرة في أي حجم شاء، ولذا فالقصة لا تدفع بهذا، وإنما لأن فيها قدحاً في عصمة الملائكة عليهم السلام، الذين لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، وقد شفى ابن كثير ــ رحمه الله ــ، وكفى بكلامه السابق، بل قال في تاريخه (١/٣٧): «هذا أظنه من وضع الإسرائيليين. وإن كان قد أخرجه كعب الأحبار، وتلقاه عنه طائفة من السلف، فذكروه على سبيل الحكاية، والتحديث عن بني إسرائيل».

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف يحيى بن سلمة بن كهيل، وأما الطرق الأخرى، فتقدم أن الصحيح منها: أن الحديث من رواية كعب الأحبار، والله أعلم.

هذا آخر ما أورده الحافظ الذهبي شكر الله سعيه على مستدرك أبي عبد الله الحاكم من اعتراضات، وفوائد، وقال:

علقته في مائة يوم، ويوم، فرحمه الله، ونفعنا به آمين.

قال جامعه العلامة ابن الملقن شكر الله صنيعه، وجزاه خير الجزاء:

وأنا علقته في أيام يسيرة بحرم القدس الشريف، آخرها يوم الأربعاء، من شهر محرم الحرام، سنة خمس وخمسين وسبعمائة.

قال: وأهمل الحافظ الذهبي مواضع كثيرة لم يعترض على الحاكم فيها، فكتبت حال تعليقي مواضع من ذهني. والعذر في عدم استيفائها: عدم الكتب، فإنها ببلدي مصر ـ حماها الله، وسائر بلاد الإسلام، وأهلها، وردّني إليها سالماً في خير وعافية ـ،

وصلى الله على سيدنا محمد، وآله، وصحبه، وسلم.

قلت: والحمد لله على تحصيله، وتمامه، وشكراً له تعالى على إنعامه؛ بدءاً وختاماً.

تم...

«الخَاتمَة»

الخـــاتمة

وفي الختام يمكن عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها بحمد الله من خلال البحث كما يلي:

١ ــ تقدم في المقدمة (ص ٢١) قول الحافظ ابن حجر: «إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سوّد الكتاب لينقّحه، فأعجلته المنية، قال:

وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، ثم قال: وما عدا ذلك من الكتـاب لا يؤخذ عنـه إلا بطريق الإجـازة...، قال: والتساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده».

قلت: وواقع هذا البحث يؤيد قول ابن حجر؛ فإن النصف الأول من مختصر ابن الملقن الذي قام بتحقيقه الزميل الشيخ عبد الله اللحيدان عدد أحاديثـه ثلاثـة وثمانـون وأربعمائـة حديث، أما النصف الثاني فسبعمائة حديث، إلا واحداً، مع أن النصف الأول أكثر من الثاني من حيث عدد الأحاديث في أصل المستدرك، لأنه ينتهي بالصفحة رقم (٦٠) من المجلد الثالث، ومما يؤيد قول ابن حجر أيضاً أن عـدد الأحاديث

المنتقدة على الحاكم في المجلد الأول من المستدرك مما أورده ابن الملقن في مختصره إنما هو واحد وسبعون ومائة حديث فقط أي أنه حوالي عُشْر الأحاديث المنتقدة في عموم المستدرك.

٢ ـ تقدم في المقدمة (ص ٢١) أيضاً أن من العلماء من اعتذر عن الحاكم بكبر سنه عند تأليف المستدرك، وممن رأى هذا الرأي الشيخ محمود الميرة في رسالته عن الحاكم وواقع البحث يؤيده أيضاً، فإننا نجد أوهاماً للحاكم ـ رحمه الله ـ لا تصدر إلا ممن ضعفت ذاكرته لكبر سن أو غيره، كتكذيبه لبعض الرجال في بعض كتبه، ثم حكمه على أحاديثهم بالصحة في المستدرك، وكحكمه على بعض الرجال بأنهم من الصحابة مع أن هذا القول لم يسبقه إليه أحد، وما إلى ذلك من الأوهام التي لحظها هو من نفسه ـ رحمه الله ـ فقال كما تقدم في المقدمة (ص ١٨): «إذا ذاكرت في باب لا بد من المطالعة؛ لكبر سني».

٣ ـ مع ما تقدم عن الحاكم من الأعذار، فهو أيضاً من العلماء الذين وصفوا بالتساهل في الحكم على أحاديث بالصحة، وهي ليست كذلك، ولذا فباجتماع الأعذار المتقدم ذكرها، مع هذا الوصف نيل من الحاكم لتأليفه هذا الكتاب.

٤ ـ الاستفادة من نقد الذهبي ـ رحمه الله ـ لبعض الأحاديث، وإقراره للحاكم على بعضها، وفي هذا العمل فوائد جمة يدركها طالب العلم.

٥ ـ تشدد الذهبي في النقد أحياناً، وتساهله في تصحيح الأحاديث أحياناً أخرى.

٦ ـ نقد الذهبي غالباً متوجه للإسناد الذي أمامه، مع غض النظر عن الغرض الذي أورد الحاكم من أجله الحديث، ككونه من الشواهد والمتابعات التي يتسامح فيها ما لم يكن ضعفها شديداً.

وكذلك فإن الذهبي غالباً لا تبدو مراجعته للمصادر الأخرى حال النقد، وإلا فكثير من الأحاديث المنتقدة لها متابعات وشواهد في كتب أخرى، إذا ما ضمت إلى الحديث المنتقد رفعت من درجته.

٧ ـ للذهبي ـ رحمه الله ـ عذر فيما تقدم، وهو أنه ألف كتابه التلخيص في عصر مبكر من عمره، واعترف هو نفسه أن كتابه هذا يحتاج إلى عمل وتحرير، خاصة وأنه ألفه في مدة زمنية قليلة مقدارها مائة يوم ويوم، لا تتناسب مع كبر حجم المستدرك، وصعوبة موضوعه.

٨ ـ ابن الملقن ـ رحمه الله ـ قسم تلخيص الذهبي إلى قسمين، فالأحاديث التي انتقدها الذهبي على الحاكم جمعها في مؤلفه هذا، والأحاديث التي وافق الذهبي الحاكم عليها أهملها، عدا مواضع يسيرة من موافقات الذهبي للحاكم أوردها وسبق الكلام عنها.

٩ ـ تابع ابن الملقن الذهبي في نقده للحاكم غالباً، مع أن في كثير من ذلك نظراً، وتتبعه في مواضع قليلة لم يوفق ابن الملقن في غالبها.

١٠ ـ لابن الملقن ـ رحمه الله ـ عذر في متابعته للذهبي في بعض أخطائه، وفي ما وقع فيه هو من أخطاء في تعقبه للذهبي، وعذره ما ذكره هو في الخاتمة من أنه كتب هذه المواضع من

ذهنه، والعذر في عدم استيفائها عدم الكتب، فإنها ببلده مصر.

وأخيراً فإن هذا العمل قد اشتمل على تحقيق درجة هذه الكمية من الأحاديث بناءً على دراسة الإسناد والنظر في المتابعات والشواهد للحديث ومراعاة قواعد الجرح والتعديل، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

□ □ □

تصويب

خطأ وقع أثناء الطباعة

في ١/٢٦١ في أعلى الصفحة سطر الهامش رقم (١) زائد، يحذف.

وفي ٢/٨٨٥ هامش رقم (١) مكانه الصحيح في ص ٨٨٦.
